شرح كافية ابن الحاجب

ليعقوب بن أحمد بن حاجى عوض

المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور/ سعد محمد عبد الرازق أبو نور

مراجعة

الأستاذ الدكتور/ المتولى على المتولى الأشرم

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

مكتبة الإيمان - المنصورة

ت: ٢٢٥٧٨٨٢

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

إهـــــداء

- إلى أَفْصَح العرب سيدنا رسول الله ﷺ.
- وإلى روُح وَالدِىَّ الكريمين في مثواهما الأخير، أسكنهما الله فسيح جناته.
- وإلى إخوتى وأخواتى، فقد أفاضوا على بـالعطف والحنـان، وأَمَـدُّونِى بالنصـح والمؤازرة لأجل إنجاز هذا العمل.
- وإلى زوجتى المباركة، فقد جَادَتْ من غير ضَنٍّ، وأحـاطتنى بفضـائل أَعُـدُّ منهـا ولا أَعْدُدْهَا، وأَقْرَضَتْنِى العزم والثقة حتـى اكتمـل هـذا العمـل واسـتوى علـى سوقه.
- وإلى أساتذتى الأفاضل الذين أفاضوا على من علمهم، وأفسحوا لى صـدورهـم، وأخصلوا لى النصح والتوجيه.
- وإلى كـل باحـث يطـرق بـاب البحـث فيبـذل الجهـد، ويتحمـل تبعـات الحيـاة وأعباءها وهمومها في سبيل إِثْرَاءِ الثقافة العربية في مُخْتَلِفِ ميادينها.
- إلى كل هؤلاء أهدى ثمرة جهدى، وأسأل الله – تعالى – أن يتكفل عنى بالوفـاء لكل من مَدَّ لى يد العون والمساعدة.

المحقق

الدكتور/ سعد محمد عبد الرازق أبو نور

شكر وتقدير

من جزيل نعم الله وتواتر آلائه ومننه أن هدانى وأعاننى على إنجاز هذا العمل، الذى آمل أن أكون قد وفقت فيه لتحقيق ما قصدت إليه، وذلك يوجب على شكر الله العلى القدير شكراً يوافى نعمه، ثم أتبعه بِشُكْرٍ لوالدى - رحمهما الله - امتثالاً لأمره - تعالى - حيث قال:**{أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ}** [لقمان: ١٤].

فإليهما أُزْجِى شكرى موفوراً وثنائى عليهما دُراً منثوراً، جزاء ما بذلاه من أجلى من تهيئة السبيل لى إلى حياة طيبة، رحمهما الله رحمة واسعة؛ وأسكنهما فسيح جناته مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

هذا.. ويطيب إلى نفسى أن أرُدَّ الفضل إلى ذويه انطلاقاً من قول رسول الله ﷺ : **«مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْروفاً فَجَازُوهُ، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مُجَازَاتِهِ فَادْعُوا لَهُ حَتَى تَعْلَمُوا أَنْ شَكَرْتُمْ، فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ يُحِبَّ الشَّاكِرِينَ»** (رواه الطبرانى في الأوسط عن ابن عمر).

فمن هذا المنطلق أتوجه بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان لِلْعَالِمَيْن الجليلين:

- **الأستاذ الدكتور/ محمود السيد الدرينى.**
- **والأستاذ الدكتور/ الحسينى محمد الحسينى القهوجى.**

فهذا الكتاب ومحققه مدينان لهما بما أفاضا من الفضل والعلم، والآراء النيرة والتوجيهات السديدة التى أَفَدْتُ منها كثيراً، وأثرَت البحث وقومت منهجه، جزاهما الله خير ما يَجْزِى به العاملين الصالحين.

- كما أوجه شكرى وثنائى **للأستاذ الدكتور/ المتولى على المتولى الأشرم**؛ إذ أسهم بجهده المشكور، فقام بمراجعة هذا الكتاب، فكان لمراجعته الأثر الطيب في تكامل الدراسة والتحقيق معاً.

- وأخيراً أتوجه بأسْمَى آيات الشكر وبالغ العرفان إلى أساتذتى الأفاضل؛ أعضاء لجنة الحكم والمناقشة؛ إذ قاموا بتقييم هذا العمل العلمىّ فثدَّروه وأثْنَوْا عليه، ومن ثم استبانت قيمته، واستحق فخر صاحبه به.

أسأل الله - تعالى - أن يحفظ الجميع، إنه سميع قريب، وهو نعم المجيب.

المحقق

د/ سعد محمد عبد الرازق أبو نور

مقدمـة

بقلم الأستاذ الدكتور/ المتولى على المتولى الأشرم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد؛ وعلى آله وصحبه أجمعين؛ والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعــد...

فإن لِلُّغَةِ العربيَّةِ تُرَاثًا عَظيمًا تَتَمَيَّزُ به عن سائر لغات الأمم الأخرى؛ إذ إن علماء العربية تركوا لَنَا ثروةً جليلةً من المؤلَّفات القيِّمة التى بذلوا فى تصنيفها النفس والنفيس، فَأَحَلُّوا لُغَتَهُمْ مكانةً ساميةً، تضاعف سُمُوُّهَا بِتَغَلْغُلِ الإسلام في صدور الأعاجم.

والدراسات النحويّة واللغوية تُعَدُّ فى مقدمة هذا التراث العظيم، فما وَصَلَنَا من هذه الدراسات يُفْصِحُ عن صورة صادقة لفكر علماء العربية الثاقب؛ وملاحظاتهم الدقيقة، ويَعْكِسُ عظمة الجهود التى بذلها هؤلاء العلماء فى حفظ هذا التراث؛ وصونه؛ ونقله بأمانة متناهية إلى أرباب النحو واللغة فى الأجيال المتعاقبة إلى أن تقوم الساعة.

إن العناية بهذه الدراسات كانت مُبَكِّرَةً؛ إذ اضطلع بها كثير من العرب وآخرون من الْمَوَالِى في معظم القرن الأول الهجرى ومطلع القرن الثانى، إذ إن صحابة رسول الله ﷺ كانوا في طليعة الدارسين للعربية من حيث أُصُولُ قواعدها؛ وَأساليبُها؛ وعباراتُها، وتبعهم – في ذلِكَ – أبو الأسود الدؤلىُّ؛ وزيادُ ابن أبيه، والحجاج بن يوسف الثقفىُّ؛ وعنبسة الفيل؛ ويحيى ابن يعمر؛ وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب؛ والخليل بن أحمد الفراهيدى، وتلميذُه سيبويه، وغَيْرُهُمْ مِمَّنْ تذخر بهم كتب التراجم والأخبار، وكثير من هؤلاءِ العلماء المتقدمين لهم كتب ومصنفات في الدراسات النحوية؛ أبرزها كتاب سيبويه (المتوفى في سنة ثمانين ومائة من الهجرة)، والواقع أن أكثر ما أَوْرَدَهُ سيبويه في كتابه يُبْرِزُ مَا أَثْمَرَتْ عَنْهُ قرائح بعض علماء العربية المتقدمين عليه، وهم: الخليل ويونس وأبو عمرو والأخفش الأكبر؛ وَغيرهم من أئمة اللغة الذين هم فى طَبَقَتِهِمْ.

وَجَدَ علماء اللغة بعد سيبويه فيما جمعه في كتابه مَادَّةً قَيِّمةً للبحث والدراسة، فتناوله معظم علماء القرن الثالث الهجرى وعلماء القرن الرابع بالشرح والتفسير والإيضاح والاستقصاء؛ أو بالتلخيص، فَأَسْفَرَ ذلك عن تقديمه مادَّة مبسوطة مُوَضَّحَةً في كتب ومصنفات ضِخَامٍ، لَمْ يصل

إلينا إلا بعضُها، ولا يزال بعضها الآخر مخطوطاً لَمْ تصل إليه يَـدُ التحقيـق، ولَـمْ يُكْشَـفْ عـن مَكْنُونَاتِهِ؛ فَضلا عن الكثير من المؤلفات القيِّمة التى صُنِّفَتْ في هذا المضمار منـذ مطلـع القـرن الخامس الهجرىّ؛ حيث تطورت الدراسات النحوية؛ إذ تغيَّـر أسـلوب البحـث والدراسـة مـن منهج الجمع والاستقصاء إلى التحليل والاستنباط، وذلك بوضع القوانين الكلية المستنبطة عـن دراسة الجزئيات فى مُخْتَلِفِ تراكيب الجملة العربية، ومِنْ ثَـمَّ تَـرَكَ عُلَمَاؤنَـا السَّـالفون حَشْـدًا كبيراً من المؤلفات في الدراسات اللغويـة؛ والآثـار النحويَّـة؛ التـى تُعَـدُّ رأس القائمـة للـتراث العربى العظيم.

من ذلك نقف على أن تحقيق التراث عَمَلٌ من أَجَلِّ الأعمال العلميَّة وَأشرفِها؛ لاَ سِـيَّمَا تحقيـق التراث النحوى؛ إذْ إنَّهُ يصل حاضر الأمـة بِمَاضِـيهَا، ويُسْـهِمُ إسـهاماً فَعَّـالاً في بعـث الكنـوز النفيسة؛ الجديرة بأَن يُشَمِّرٌ الباحثون في ميدان النحو واللغة عن سـاعد الجِـدّ، فَيَنفُضـوا الغُبَـارَ عنها بتحقيقها ودارستها؛ ومُعَالَجَتِهَا مُعَالَجَةً حَدِيثة تُبْرِزُ مَضَـامِينَهَا، وتوضـح معالمهـا؛ لتكُـون الاستفادة من هذه الكنوزِ سهلة المسالك؛ سائغة المشارب.

من هذا المنطلق أُحْرِز هذا العَمَلُ العلمىُّ المقيِّم، نَهَـضَ بـه الـدكتور سـعد محمـد عبـد الـرازق إسماعيل أبو نور، عضو هيئة التدريس فى جامعة الأزهر، إذْ أَسْـهم بجهـده المشـكور في خدمـة التراث العربىّ الخَالد، فَبَذَلَ مَا فى وُسْعِهِ في سـبيل تحقيـق شـرح نَـادِرٍ مـن شـروح كافيـة ابـن الحاجب؛ لِعَالِم مغمورٍ من علماء القرن التاسـع الهجـرىّ، هـو: يعقـوب بـن أحمـد بـن حـاجى عوض، المتوفى سنة خمس وأربعين وثمانمائة من الهجرة.

وإنِنى إذ أُقَدِّمُ هذه الكلمة في مطلع هذا الشرح المُحَقَّقِ أُقِـرُّ بـأنَّ الجهـود العلميَّـة التـى أنفقهـا الدكتور سعد أبو نور في تحقيقه ودراسته لهذا العمل التراثىّ تشهد لـه بالقدرة والـتَّمَكُّن وطـول البـاع في مضـمار التحقيـق العلمـىّ الجَـادّ، فقـد نسـب أقـوالَ النحـويِّين؛ وأقـوَالَ الفصـحاء؛ والنصوصَ اللغويَّة إلَى قائليها مَا وَسِعَهُ ذلِك، وَخَرَّجَ الشواهد الشعريَّة، وَأَرْجَعَ ذَلـك كُلَّـهُ إلى مَظَانِّه، كَماَ أَرْجَعَ آىَ الذكر الحكـيم إلى سُـوَرِها، وَأرْجـع الحـديثَ الشـريفَ إلى مَصَـادِره بعـد تخريجه، وبَيَّنَ أَوْجُهَ القراءَاتِ القرآنية لِلآيات التى لهَا غير وجه من القراءَة، وَمن ثم استوى لـــه تحقيق هذا الكتاب ودراسته، فخرج تَامًّا مُتَكَامِلاً لِيَشغَلَ المكان اْلجـدِيرَ بـه في المكتبـة النحويَّـة، ويؤدِّى دورهُ في إثراءِ الثقافة العربيَّة.

وتَجْدُرُ الإِشارة إلى أَن تحقيق شرح الكافية المذكور ودراسته – في الأصل – رسالة دكتوراه، – كما أشار الدكتور المحقق في مقدمته –، وَلكَوْنِهِ أَخضع عمله فى هذه الرسالة لمنهج دقيق في التحقيق، ودراسَةٍ فَاحِصَة مُتَعَمِّقَة؛ حتى خرجت بهذه الصُّورَة الْمُتْقَنَةِ حصلت رسالته على مرتبة الشرف الأولى عندما نوقشت، وقد أثنى عليها أعضاء لجنة المناقشة ثَنَاء حَسَنًا، وبخاصة **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم**، وَمِنْ ثَمَّ يُعَدُّ هَذَا الكتابُ من الأعمال العلميَّة الجليلة، فهو جدير بالشكر والتهنئة المخلصة؛ وحَرِيٌّ بأن يوضَع بين يَدَيْ قُرَّاءِ العربيَّة وَطُلابها، لَعَلَّهُمْ يجدون فيه طُلْبَتَهُمْ، ويَرَونَ فيه بُغْيَتَهُمْ، وَالله أسْأَلُ أن يجزى الدكتور المحقق خيرًا، وأن ينفع به، وَأَن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والصّواب، وأنْ يُسَدِدَ مِنَّا القول وَالْعَمَلَ؛ وَأنْ يُحقّقَ لَنَا في رِضاهُ الأمل، هُوَ وَلِيُّنا ونِعْمَ النَّصِير.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَن ٱلحَمْدُ لِله رَبِّ ٱلعَالَمِينَ،

الأستاذ الدكتور/ المتولى على المتولى الأشرم

أستاذ اللغويات المساعد

بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

منك الهداية في كل الامور يا عليم

الحمد لله الذي اعرب لغة العرب بالقواعد والاصول، وعلم من اراد في ضمن الابواب والفصول، ونصب العلامة لتمييز ما هو من الصواب، ورفع الظلام لتبيين الحق من الباطل بفصل الخطاب، والامر كله بيده وهو على كل شيء قدير، وله العز والجلالة بين ما سواه وكل [illegible] ثم الصلوة على رسوله من بعثه لكل الوجود، وعلى نبي من شرح بيده اكمل السخاء والجود، والسلام على من هو افصح نوع الانسان وكلمة واشرف من [illegible] بالحجة والبرهان، وافضله محمد المبعوث الى كافة الانام بالدعوة والرسالة، وعلى آله الكرام واصحابه العظام بالعزة والجلالة، الذين هم ناصروا الدين بما هو غاية الامكان، ومن اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان، وبعد فيقول العبد الضعيف المفتقر الى مغفرة الله المقتدر يعقوب بن احمد بن حاجي عوض جزاهم الله خير الجزاء يوم العوض: ان كتاب الكافية للامام الهمام وتحرير فضلاء الايام شرف الاسلام والمسلمين ناصر الملة ومعين الدين المشهور بابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه فراديس جنانه برضوانه، لما رأيته كتابا وجيز اللفظ مع احتوائه على ضلالة لما في كلام المتقدمين، ومشتملا على فوائد شريفة من زبدة آراء المتأخرين، وكافيا للارشاد الى اغراض الطلاب، ووافيا في الايصال الى اركان الاعراب، لكن كان لفظه خافيا كريم الدلالة عليها والارشاد اليها، كما قيل بشير الى غير المراد بلفظه كلباب المشتاق بالحظ [illegible] ومع ذلك لم يقع له شرح يكشف عن وجوه فرائد الاصول نقابها، ويدل [illegible] الى الوصول الى مطالبه صوابها، وذلك لعدم الالتزام فيه الى التفصيل بحلاله وتبيين معضلاته، وكان في [illegible] الفائدة [illegible] الى التحليل والاطلاق بمعنى الى التعليل ثم الشارحون رحمهم الله رحمة واسعة وقد ذكروا ما [illegible] ذلك الا انه فوائد منكرة وفروع متجمعة [illegible] وقد ذكر ضبطا على المتعلم مع انه لا بد منه لمن رام اصلاح [illegible] عليهم [illegible] تلك الفوائد ضبطا ما [illegible] الفاتر وجاء الاصابة في ذلك من العوز القاصر مع الاعتراف بقلة بضاعتي في العلوم [illegible] نظري الا انا من الواهب التي ليس [illegible] السعيد منه ان يعطى شخصا من العباد ما لا [illegible] بالنظر [illegible] الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، فوجهت ركاب النظر [illegible] في مطالعة الشروح والجهد القوي في الاستخراج من الاصول والفروع، فجاء بحمد الله شرحا موافقا لما ارتضاه الاوداء، ومخالفا لما ادعاه الاعداء، اعاذنا الله من الشر من حسدنا على ما آتانا الله من فضله، حسد السيد بالانصاف ويقصد صاحبه من جبل الاوصاف، هذا النحوي [illegible] النحو عافية كما ان شروحه للبلد كافية، كتاب فيه حقائق شروح لب الالباب، ودقائق [illegible] العربية وشرح اللباب، جامع لفوائد شروح المشروح، ووافق المشكلات، بيان الموافيه والمفتوح، تسهيل لمن اراد التسهيل وفوائده، وتكميل لما ذكره المختصرات وعوائد، وبالجملة كان مختصرا حاويا لزبدة ما ذكره علماء النحو لا سيما كلام الشيخ المفصل وغيره قدس الله روحه في كل مقال، فانه ينور القلوب [illegible] انا اشرع في شرح الكتاب مستعينا بالملك الهادي الى الصواب متوكلا على الله بالانعام، انه ولي التوفيق والالهام. قال المصنف رحمه الله: الكلمة اقول ان للكلمة معنيين لغوي واصطلاحي، فاستعمالها في اللغة من الكلم الذي هو الجرح، ويقال في اصطلاح النحاة على ما هو لفظ وضع لمعنى مفرد دون غيره، وهو غيره قد تطلق على الكلام التام كقوله تعالى: وكلمة الله هي العليا، وكقول النبي عليه السلام: الكلمة الطيبة صدقة، وكقوله الموحدين بشهادة ان لا اله الا الله كلمة الشهادة، ولا اله الا الله كلمة الاخلاص، وعلى القصيدة كما يقال هذه كلمة اجودة، فان قلت خلافه [illegible] يقيد بقولنا عليه الاصطلاح، قلت نعم الا انه تركه ذكر لاعتماده على ان كلامه في العلم الاصطلاحي، فان قلت لم يستعمل اللفظ الموصوف بهذه

٢

بهذه الصفة كلمة قلت لمناسبة بينهما من حيث الشدة في التأثير لان الجرح لما يؤثر في الابدان يؤثر اللفظ الموصوف بها ايضا في الاذهان

بواسطة افادة المعنى فالمشتق له اسم منه اعلم ان معرفة ماهية الكلمة موقوفة على معرفة الحد لان معرفة الحد علة لمعرفة المحدود وهي

بحيث يتوقف عليها المعلول وان معرفة حده موقوفة على معرفة اجزائه لان معرفة الكل لا يحصل الا بمعرفة الاجزاء فان قلت فعلى هذا

ينبغي ان يقدم الحد على المحدود لان الموقوف عليه يجب ان يكون مقدما على الموقوف فلم عكس قلت تقديره بالنظر الى كونه مقصودا بالذات من

التعريف وان كان معرفة التعريف اقدم منها فاجزاؤه اربعة لفظ ووضع ومعنى ومفرد ولكل منها معنيان ايضا كذكرنا اللفظ في اللغة

الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق اذا رمته وفي الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان بعينه او بمثله في كلمة مهملا كان او مستعملا وفي زيادة ايراد في حكم

ان يتناول التعريف الضمير المستتر فانه ليس مما يتلفظ به الانسان لكنه في حكمه بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه وغيرها فان قلت

ما الوجه في تسمية هذا لفظا قلت كون حصوله بسبب رمي الهواء من داخل الصدر الى خارجه فاطلاق اسم السبب على المسبب جائز في كلامهم كما جاز

عكسه اعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالحركات الاعرابية لصدقه عليها وهو مسلم ان يكون يصدق باقي القيود عليها وليس كذلك لانه

انما ينحصر في الاسم والفعل والحرف ولا صدق لها على شيء منها اما عدم صدقها على الاسم والفعل فظاهر واما على الحرف فبدليل قولهم

انها في قولهم الاعراب اما بالحركات او بالحروف ولو كان الامر كذلك لما جاز ذلك فمنعوا الجواب بان المراد من اللفظ المستقل بالتلفظ وبنوع

الحركات ليست كذلك بان المراد لزم خروج كثير من الكلمات منه كالضمائر المتصلة وياء التصغير والنسبة فالاولى ان يقال في تعريفه هو

صوت بالقوة او بالفعل يقصد به حصول حرف فصاعدا قلت في التعريف [illegible] المنع المذكور على الجواب [illegible] لان المراد من المستقل اعم

من ان يكون مستقلا اما بنفسه او بمرادفه والمذكور في صورة النقض من الامثلة وان لم يكن مستقلا بنفسه الا انه بمرادفه [illegible] وايضا الاستدلال بعدم

الحرفية جاء التقابل ليس بمفيد لان الحركات الاعرابية على تقدير كونها حروفا تكون حروفا اصطلاحية فيجوز ان يراد التقابل [illegible] بين الحروف

اللغوية [illegible] فان قلت [illegible] انها ليست كلمة بان [illegible] انما يحصل من تأثير العامل [illegible] من اقسام

الكلمة كذلك قلت واما منع لا صدق التعريف الاول [illegible] فنقول فيه المراد من ما يتلفظ به الانسان عليها ما تضمن حرفا من حروف

الهجاء او وضع اطلاقا عليه فعلى هذا خروج بعض الحركات منه ظاهر وهنا سؤال مشهور وهو ان في هذا دورا لان معرفة اللفظ موقوفة على

معرفة ما يتلفظ من حيث انه محدود به ومعرفته موقوفة على معرفة اللفظ من حيث انه مشتق منه وجوابه ان اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ [illegible]

[illegible] ايضا ما قيل ان اللفظ لكونه مصدرا لا يجوز ان يحمل على الكلمة [illegible] على الذات فان قلت لم [illegible] ذكر المجاز في التعريف

[illegible] الاعتبار عنه [illegible] ان يؤنث [illegible] لانه من المشتقات [illegible] ان كان [illegible] قلت

[illegible] ان ذكر المجاز مطلقا [illegible] في التعريفات بل يجوز اذا اشتهر لان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة [illegible] واما [illegible]

[illegible] وان كان في المعنى من المشتقات فلا اعتبار بالاصل المذكور [illegible] ان اللفظ ههنا من المنقولات لا من المجاز [illegible]

من عدم الشعور بمفهوم الكلام [illegible] والوضع في اللغة [illegible] وفي الاصطلاح يطلق على ثلثة معان احدها كون

الشيء بحيث [illegible] اليه بالاشارة الحسية بانه ههنا او هناك وثانيها [illegible] بسبب نسبة بعض اجزائه [illegible] تخصيص اللفظ

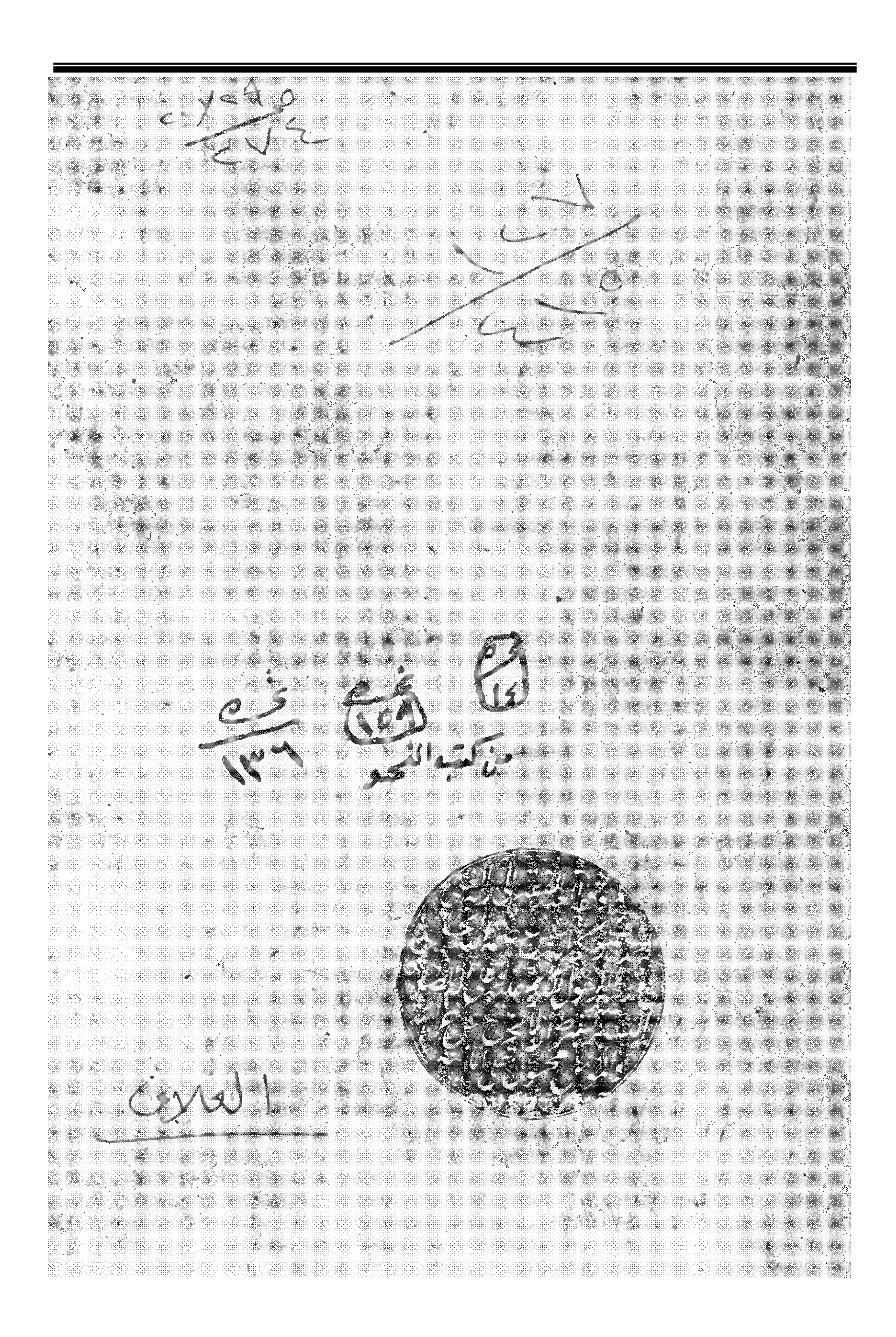
بازاء المعنى والمراد ههنا هو هذا المعنى الثالث لان الاولين يبحث عنهما في العلوم الحكمية [illegible] بقولهم تخصيص شيء بشيء

[illegible] لانه [illegible] الا بالالفاظ واما تقييد بعضهم [illegible] في كتب الوضع [illegible] لانه

٢/ب

وعلى هذا قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه والاصل لا تهينن فحذفت النون لالتقاء الساكنين وابقى ما قبلها بالبناء على الفتح لكونها في حكم المراد ويدل عليه عدم حذف الياء وعدم جزم النون فان قلت ما بال حذف هذه النون يرد به ما حذف لاجلها ولم يرد بحذف التنوين ما حذف لاجلها قلت ذلك لتقدير هم هذه النون معدومة في اصلها بخلاف التنوين في مثل قولك قاض وغاز فانه النصب فيهما بقاء حكم التنوين وان حذف لفظا وذلك لفضيلة التنوين على النون لما عرفت ان النون المخففة مفتوح ما قبلها تقلب الفا عند الوقف تشبيها لها ايضا بالتنوين تقول في اضربن يا رجل اضربا بقلب النون الفا قياسا على الوقف في الاسماء المنصوبة فان التنوين في الاسم تقلب الفا ايضا في الوقف في حالة النصب مع ان فيه ابقاء في الجملة لعلامة التاكيد وتناسب الفتحة للالف وانما لم تقلب واوا اذا كان ما قبلها مضموما ويا اذا كان ما قبلها مكسورا قياسا على الوقف في الاسماء لايهام ذلك عدم بقاء تلك العلامة اذ لا يعلم في قولك اضربوا من قولك يا زيدون اضربن ان الواو بدل من النون او المحذوف المردود وكذلك في قولك اضربي من قولك يا امراة اضربن لم يعلم ان الياء بدل من النون المحذوف المردود

تم صاحب هذا الكتاب طالبه
وصلى الله
على سيدنا محمد وآله
اجمعين الطيبين
الطاهرين


من كتب النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، أحمدُه – تعالى – والتوفيقُ للحمدِ من نِعَمِهِ، وأشكُرُهُ – سبحانه – والشُّكْرُ كفيلٌ بالمزيد من فضله وكَرمِهِ، وأستغفرُهُ وأتوبُ إليه من الذنوبِ فإنها تُوجِبُ زوالَ نِعَمِهِ وحُلولَ نِقَمِهِ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحْدَهُ لا شريكَ لـه، كلمةٌ قامت بها الأرضُ والسمواتُ، وفُطِرَ عليها جميعُ المخلوقاتِ وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبدُهُ ورسولُهُ وخِيرَتُهُ من خلقِهِ وحبيبُه، أرسلَهُ رحمةً للعالمينَ وحُجَةً على المعانِدِينَ، فصلواتُ ربى وسلامُهُ عليه وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين، آمين!

وبعـــد،

فإنه قد آل إلينا من أسلافنا الأفاضل فى هذا العلم تراثٌ عظيمٌ، جديرٌ بأن نقفَ أمامَهُ وقفةَ إكبارٍ وإجلالٍ، ثم نسمو برؤوسنا فى اعتزازٍ وشعورٍ صادقٍ بالفخرِ.

والحاصل أن ما وصل إلينا من تراث هؤلاء الأئمة لا يزال الكثير منه مخطوطاً، وذلك يوجب علينا أن نخرجِ هذه المخطوطاتِ من خزائنِها، وأن نعكفَ عليها دراسةً وتحقيقاً، فتظهرُ بعد أن كانت مستورةً، وتخرجُ إلى النور فى ثوبٍ جديدٍ بعد أن كانت مغمورةً.

ولما وفقنى ***الله*** عز وجل وأنهيت رسالتى لنيل درجة التخصص (الماجستير)، وكانت بعنوان: ***(النحو الكوفى فى كتاب همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى)*** وجدتُ فى نفسى مَيْلاً لأن أُسهِمَ بجهدٍ فى الكشف عن تراثنا العربى، وكان هذا المَيْلُ متجهًا على وجه الخصوص لشروح كافية ابن الحاجب، وقد دفعنى إلى ذلك اطلاعى على ***مقدمة تحقيق كتاب الكافية*** للدكتور/ ***طارق نجم عبد الله***، إذ نص في هذه المقدمة على أن شروح الكافية تفوق مائة شرح، وذكر أَنَّ ***بعض هذه الشروح موجود فى مكتبة شيخ الإسلام " عارف حكمت " بالمدينة المنورة – على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام –،*** فقمت بمراسلة هذه المكتبة للحصول على نسخة لإحدى هذه الشروح المحفوظة بها، وبفضل الله وتوفيقه حصلت – عن طريق هذه المكتبة – على هذه النسخة لشرح يعقوب بن أحمد بن حاجى عوض المتوفى سنة خمس وأربعين وثمانمائة من الهجرة، فقمتُ بقراءة هذه المخطوطة ووجدتها ***جديرة بالدراسة والتحقيق*** وذلك لما يلى:

أولا – أنها مخطوطة نادرة، ومن الواجب تحقيقُها خوفا عليها من آفة الضياع، لتُضاف إلى المكتبة العربية كرافدٍ جديد للنحو العربى.

ثانيا – لا شك أن إخراج كتاب من ظلمات جدران المكتبات، بعد إزالة غبار النسيان عنه،

يُعـدُّ إحرازا علميا، وإضافة جديدة للباحثين، كما أن العمل على تحقيق التراث بمثابة العمل فى إحياء الأرض الموات، بل هو أفضل، لما يترتب عليه من إحياء القلوب والعقول بنور العلم.

ثالثا – أن الكثيرين من الباحثين لم يعرفوا شيئا عن صاحب هذا الشرح، ولعل تحقيق هـذا الكتاب يُفيد في التعرف على الشارح.

رابعا – القيمةُ العلميـةُ لهذا الكتاب، حيث إنـه شـرحٌ لمتن كافية ابن الحاجب، هذا المتنُ وإن كان صغير الحجم – فَإنه شمل كلَّ أبوابِ النحوِ، ولا شكَّ أن العثورَ على شـرحٍ لهذا المتنِ يُعَـدُّ إحرازًا علمياً جديرًا بالبحث.

لهذه الأسباب مجتمعةً وبعد ***توفيق الله*** – عز وجل – ***ومشيئته*** – سـبحانه – وجـدتُ صـدرى منشرحاً ***للعمل فى تحقيق هذه المخطوطة ودراستها***، فكان هـذا العنـوان (***شـرح كافيـة ابـن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجى عوض المتوفى سنة ٨٤٥ هـ تحقيقا ودراسة***) هو موضوع ***بحثى*** لنيل درجة ***العالِمية*** "***الدكتوراه***" من قسم ***اللغويات*** فى كليـة ***اللغـة العربيـة*** بالمنصـورة ***جامعة الأزهر.***

وقد واجهنى فى هذا البحث صعوبات تكاد تنحصر فيما يأتى:

أولا: أننى لم أعثرْ لهذا المخطـوطِ إلا على نسخةٍ وحيدةٍ، ولا شكَّ أنَّ التحقيقَ حينما يعتمدُ على نسخةٍ وحيدةٍ فإنه يتطلب من الباحث كثيرا من الجهد والمشقة.

ثانيا: عدمُ وضوحِ الخطِّ فى بعض الأحيان مما يؤدى إلى صعوبة بالغة فى قراءةِ المخطوط.

ثالثا: صعوبةُ الحصولِ على بعض المصادرِ التى اعتمدَ عليها الشارحُ – رحمه الله – ومنها: شرح الحديثى، والنكسارى.

وقد اقتضت طبيعةُ البحثِ أن يتكون من قسمين، هما: قسم الدراسة، وقسم التحقيق، مسبوقين بمقدمة وتمهيد، متبوعين بخاتمة وفهارس متنوعة.

أما المقـــــدمة: *ففيها تحدثت عن: أهميـة الموضـوع، وأسباب اختياره، والصعوبات التـى واجهتنى فى أثناء البحث.*

وأما التمهيد: *ففيه عرضت بإيجاز للحالة السياسية والاجتماعية والعلمية فى عصر الشارح.*

وأما قسم الدراسة: *فقد اشتمل على أربعة فصول وتعقيب.*

الفصل الأول: *وعنوانه: ابن الحاجب وابن حاجى عوض.*

ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول: *ابن الحاجب حياته وآثاره العلمية.*

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: *حياته*[1]*، وفيها تحدثت عن: اسمِه ونسبِه، ومولدِه ونشأتِه، ورحلتِه إلى دمشق،وعودتِه إلى القاهرة، وشيوخِه وتلاميذِه، ووفاتِه، رثاءِ العلماء لـه، وأخلاقِه وثناءِ العلماء عليه.*

المطلب الثانى: *عرضت فيه لآثاره العلمية نحوية كانت أو صرفية أو غيرهما، وشعره.*

المبحث الثانى: *ابن حاجى عوض: حياته، وآثاره العلمية.*

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: *حياته، وتحدثت فيه عن: اسمه ونسبه، ومذهبه الفقهى، ووفاته.*

المطلب الثانى: *وفيه عرضت لآثاره العلمية.*

الفصل الثانى: *وعنوانه: الشرح تحليل ودراسة.*

ويتشكل من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: *منهج الشرح وأهم ملامحه، وتحدثت فيه عما يلي:*

أ- سبب تأليف الكتاب.

ب- منهج الشارح فى تقسيم أبواب الكتاب.

ج- أهم الملامح التى تميز بها الشرح.

د- موقفه من العامل.

المبحث الثانى: *أصول النحو فى شرح الكافية لابن حاجى عوض.*

وعرضت فيه لموقفه من السماع، وموقفه من القياس، وموقفه من العلة، وموقفه من الإجماع، وموقفه من الاستقراء، وموقفه من الوضع، وموقفه من العرف، وموقفه من التنظير، وموقفه من استصحاب الحال.

المبحث الثالث: *القواعد الأصولية فى الشرح.*

وفى هذا المبحث قدمت نماذج للقواعد الأصولية النحوية فى الشرح.

الفصل الثالث: *الاتجاه النحوى لابن حاجى عوض.*

وفى هذا الفصل تحدثت عما يلي:

١- المواضع التى رَجَّحَ فيها مذهب البصريين.

---

(١) بشيء من الاختصار لأنه سبقت دراسات تناولت الحديث عن ابن الحاجب وكافيته، ولهذه الدراسات فضل السبق، منها: دراسة أ. د / جمال مخيمر فى: مقدمة تحقيق شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص ١٧وما بعدها، ودراسة د/ طارق نجم عبد الله فى مقدمة تحقيق المقدمة الكافية ص ١١ وما بعدها.

٢- المواضع التى رَجَّحَ فيها مذهب الكوفيين.

٣- مسائل عَرَضَ للخلاف فيها بين البصريين والكوفيين ولَمْ يُرَجِّحْ رأيا على آخر.

٤- مسائل رَجَّحَ فيها آراء بعض العلماء على بعض وإن لم يكن فيها خلاف بين البصريين والكوفيين.

الفصل الرابع: موازنة بين شرح ابن حاجى عوض وبين بعض شروح الكافية.

وفى هذا الفصل عرضت لموازنة بين شرح الكافية لابن حاجى عوض، وشرح ابن الحاجب، وشرح الرضى، والشرح المتوسط (الوافية) لركن الدين بن شرف شاه الاستراباذى، وشرح جلال الدين الغُجْدُوانى، مبينا: أسباب اختيار هذه الشروح، وكلمة موجزة عن الشروح المختارة، وأوجه الاتفاق، والسمات المميزة لكل شرح منها، مع بيان ملامح الاستشهاد فى كل شرح، وذكر نماذج مختارة للتدليل على ما سبق أن عرضناه فى الموازنة.

وأما التعقيب فقد عرضت فيه لبعض المآخذ التى وقفت عليها فى أثناء التحقيق.

ثانيا: قسم التحقيق، وقد تضمن ما يلى:

أ - منهج التحقيق الذى التزمت به.

ب - وصف نسخة الكتاب.

ج - توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.

د - نماذج مصورة من المخطوط.

هـ - النص محققا.

و - خاتمة أوجزت فيها أهم ما توصل إليه البحث.

ز - فهارس فنية وتشمل: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة، وفهرس الأمثال ومأثور الكلام، وفهرس الشواهد الشعرية، وفهرس الأعلام، وفهرس الفرق والمذاهب النحوية، وفهرس القبائل، وفهرس الأمكنة، وفهرس الكتب، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات .

وبعد.. فالله وحده يعلم أنى لم آلُ جَهداً ولم أدَّخر وُسْعًا فى إنجاز هذا البحث على الصورة المنشودة، ولا أدّعى أنه جاء خاليا من العيوب والأخطاء، أو مبرأ من الهفوات والزلات، فهذا كله من طبيعة البشر، فلا كمال إلا لله سبحانه وتعالى، ولا عصمة إلا لأنبيائه - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - ولكن حسبى أننى اجتهدت، فما كان صوابا فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء وإن كانت الأخرى فمنى وبتقصيرى، وإننى لأرجو مُلِحًّا ممن يطلع على هذا البحث فيجد فيه عيبا أن يُصلحه، ويلتمس لصاحبه عذرا، ولله درُّ القائل:

والعُذرُ عنــد خيــارِ النَّــاسِ مقبُــولُ ::: والعفْوُ من شِــيَمِ السَّــاداتِ مــأمُولُ

ولا أنسى فى هذا المقام الطيب - من باب الاعتراف بالجميل، ونسبة الفضل إلى أهله - أن أشيد بما بذلــه معى أستاذيَّ الجليلان فضيلــة الأســتاذ الدكتــور / محمود محمود الســيد الدرينى، وفضيلة الأستاذ الدكتور / الحسينى محمد الحسينى القهوجى، مــن جهــد، فكــم غمرانى بعطفهما الوفير، وعلمهما الغزير فلهما منى الشكر الجزيل، وأدعو الله - جل وعلا - أن يمتعهما بالصحة والعافية، وأن يجزل لهما فى الثواب، والله - أسأل أن يوفقنى إلى ما يحب ويرضى؛ إنه وَلِيُّ ذلك، والقادر عليه.

والحمد لله أوّلاً وَآخِرًا، وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

الباحث

د/ سعد محمد عبد الرازق أبو نور

{رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} [الممتحنة: ٤].

* * * * *

{تمهيد: عصر الشارح}

الحياة السياسية فِى عصر الشارح.

الحياة الاجتماعية فِى عَصْرِه.

الحياة العلمية فِى عَصْرِه.

أولا: الحالة السياسية [1]

اتفق المؤرخون على تقسيم سلاطين الدولة العثمانية إلى طائفتين، أو مجموعتين، تسمى الأولى: سلاطين الفترة الأولى وهم عشرة سلاطين أولهم: (**عثمان الأول**) وينتهون بالسلطان (**سليم الفخم**) أو (**المشرع**)، وقد حكموا فترة تقرب من ٢٦٧ سنة وقامت على سواعد معظم هؤلاء السلاطين عظمة الدولة من حيث التوسع الإقليمى المرحلى فى القارات الثلاث، ومن حيث الأنظمة السياسية والعسكرية والإدارية.

أما المجموعة الثانية: فيطلق عليها سلاطين الفترة الثانية وعددهم ستة وعشرون؛ أولهم السلطان (**سليم الثانى**) وآخرهم السلطان (**محمد السادس**)، وحكموا فترة تقرب من ٣٥٧ سنة، وفى عهدهم توقفت حركة التوسع الإقليمى وشهدت فترتهم مراحل اضمحلال الدولة وتدهورها ثم سقوطها [2].

* من تاريخ وفاة الشيخ - رحمه الله - يمكن القول إنه عاش فى نهاية القرن الثامن الهجرى، والنصف الأول من القرن التاسع الهجرى، وفى هذه الفترة فى عام ٧٩١ هـ تولى الحكم السلطان (**با يزيد الأول**) وكان عمره فى ذلك الوقت ثلاثين سنة، وبويع له بميدان الحرب فى قوصوه على إثر استشهاد أبيه فى صحراء كوسوفا، فقاد جنوده إلى النصر على القوات الصربية، ثم انصرف إلى الاهتمام بالشؤون العسكرية، وما هى إلا فترة قصيرة حتى أصبحت الإمارات المسيحية فى الأناضول تابعة للدولة العثمانية، فاستولى على كثير من بلاد النصارى وقلاعهم وأراضيهم، فكان طبيعيا أن تثير هذه الانتصارات العثمانية جزع الغرب، فقامت أوربا بتشكيل حملة صليبية جديدة حشدت فيها١٣٠٠٠٠ جندى مسيحى مجهزين بصورة جيدة ومن خيرة وحدات ممالك أوربا [3]، وكان قائدها ملك المجر سيجسموند الأول، وجهز السلطان (**با يزيد**) جيشا قوامه٧٠٠٠ جندى، وتقابل الجيشان واقتتلا قتالا شديدا، وانتصر السلطان (**با يزيد**) وأنزل بهم هزيمة قاسية، وفى سنة٨٠٠ هـ وافق السلطان (**برقوق**) فى مصر على طلب السلطان (**با يزيد**) بمنحه لقب: ***سلطان أقاليم الروم***، وفى سنة٨٠٢ هـ استفحل أمر (**تيمور لنك**) وأخذ يسلب بلاد الإسلام بأسيا الوسطى من أيدى ملوكهم حتى

---

(١) انْظُرْ - في ذلك-: تاريخ الشعوب الإسلامية كارل بروكلمان ص ٤١٨ وما بعدها، ط دار العلم للملايين ١٩٩٨ م، وتاريخ الدولة العثمانية: يلماز أوزتونا ١/ ١٠٣ وما بعدها، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات: مؤسسة فيصل للتمويل، والدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ص ٨٧ وما بعدها لـ: على محمد الصلابى، دار: الفجر للتراث ١٤٢٥ هـ، والدولة العثمانية والشرق العربى د / محمد أنيس ص ٥٢ وما بعدها، ط: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥ م.

(٢) انْظُرْ: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها د/ عبد العزيز الشناوي ١/ ٣٤٥، ط / مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٨٤ م.

(٣) انْظُرْ: تاريخ الدولة العثمانية ١/ ١٠٧، وتاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤١٩، والدولة العثمانية عوامل النهوض ص ٨٧.

وصل إلى بغداد وعراق العرب، وفى سنة ٨٠٤ هـ زاد **(تيمور)** فى التسلط على أملاك الدولة العثمانية، فدعاه السلطان **(با يزيد)** للحرب، فبدأ القتال بينهما، ثم كانت معركة أنقرة التى هى أكبر معركة حربية حدثت على وجه الأرض خلال القرون الوسطى، فى هذه الحرب التحم اثنان من أكبر الحكام العسكريين فى التاريخ، وفيها تبارى لإحراز النصر قائدان تركيان مسلمان كانا يقتسمان الأقطار بين الصين والأدرياتيك ومعهما أبناؤهما، ولذلك تعد هذه المعركة فى التاريخ التركى إحدى أكبر الكوارث التى أخرت نمو الدولة العثمانية وفتوحاتها نصف قرن، كما أطالت عمر البيزنط والقرون الوسطى خمسين عاماً، بالإضافة إلى أنها أخرت وحدة الأناضول سبعين سنة[1]، مهما يكن من أمر فقد هُزم السلطان **(با يزيد)** ووقع فى أسر **(تيمور لنك)** وعاش فى أَسْرِهِ سبعة أشهر واثنى عشر يوما [2]، حتى وافاه الأجل فأرسل **(تيمور لنك)** جنازته إلى بروسه ودفن بجوار مسجده المعلوم بها، وعقب وفاته حصل اختلال كُلّى فى الممالك العثمانية، وتزاحم أولاده على السلطنة، ونشب النزاع بينهما واستمر هذا الحال فترةً بلغت اثنتى عشرة سنة عرفت بدور الفترة، فاستطاع السلطان **(محمد جلبى)** وهو أصغر أبناء **(با يزيد)** أن يقضى على الحرب الأهلية فتغلب على منافسة إخوته حتى خلص الأمر له وتفرد بتولى أمر الأمة، فأدرك أن مهمته الأساسية هى إعادة الاستقرار، وإعادة بناء الدولة وتوطيد أركانها وتنظيمها حتى تسترجع قوتها، فقام بترميم أسوار المدن، وبناء المساجد، كما قضى على الحركات الثورية التى هددت كيان الدولة، ولاسيما حركة الشيخ **(بدر الدين محمود بن إسرائيل)** المشهور بـ **(ابن قاضى سيماونه)**، كما اتبع مع جيرانه سياسة سلمية، فعمل على تحسين العلاقات بينه وبين الإمبراطور **(عمانويل)** إمبراطور الدولة البيزنطية، كما عمل فى نفس الوقت على إقامة أواصر الصداقة بينه وبين أمراء الصرب[3].

وفى سنة ٨٢٤ هـ توفى السلطان **(محمد)** فى أدرنة فتولى ابنُه **(مراد الثانى)** أمرَ الدولة خلفا له، وكان عمره لا يزيد على ثمانى عشرة سنة، وكان محبا للجهاد فى سبيل الله والدعوة إلى الإسلام، وكان معروفا لدى رعيته بالتقوى والعدالة والشفقة، واستطاع أن يقضى على حركات التمرد الداخلية التى قام بها عمه **(مصطفى)** والتى كانت تدعم من قِبل أعداء الدولة خاصة الإمبراطور **(مانويل الثانى)**، فقبض على عمه فى شمال أدرنة وأعدمه، ثم صمم السلطان **(مراد)** على تلقين الإمبراطور **(مانويل)** درسا قاسيا فأسرع بفتح سالونيك سنة ٨٣٣ هجرية وأصبحت جزءًا من الدولة العثمانية، ثم استطاع سنة ٨٣٤ هـ أن يفتح ألبانيا مُرَكِّزًا هجومَه على الجزء الجنوبى من البلاد، أما شمال ألبانيا فقد قاوم الفتح العثمانى، وفى سنة ٨٤٢ هـ استطاع أن يهزم المجر وأن يأسر منهم سبعين ألف جندى، وأن يستولى على بعض المواقع، ثم تقدم لفتح بلغراد عاصمة الصرب، ولكنه أخفق فى

---

(١) انْظُرْ: تاريخ الدولة العثمانية ١/ ١١٠ - بتصرف -.

(٢) وانْظُرْ: الدولة العثمانية لـ الصلابي ص ٨٨ وما بعدها.

(٣) انْظُرْ: الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٥٢ - بتصرف -، وانْظُرْ: الدولة العثمانية لـ الصلابي ص ٩٦.

محاولته، وسرعان ما تكون حلف صليبي كبير استهدف طرد العثمانيين من أوربا، وأوقع هذا الحلف بالعثمانيين هزيمتين فادحتين عام ٨٤٦ هـ، واضطر العثمانيون إلى طلب الصلح، وأبرمت معاهدة صلح لمدة عشر سنوات باللغتين العثمانية والمجرية، ثم رأى السلطان **(مراد)** في ابنه **(محمد)** نجابته وعرف إقباله وشهامته فأجلسه على سرير السلطنة، واختار لنفسه التقاعد والفراغ بحسن رضاه وكانت مدة سلطنته إحدى وثلاثين سنة، وفيها أذل الكفر والملحدين وأعز الإسلام والمسلمين[١].

* * * * *

ثانيا: الحالة الاجتماعية

المجتمع الإسلامي في عصر الشارح - رحمه الله - ***تَكَوَّنَ من عدة طبقات، وتألّف من عناصر بشرية مُتَبَايِنَةِ الأشكال والألوان، مُخْتَلِفَةِ الأجناس والطباع*** - كما هو شأن كل المجتمعات - فقد كان منهم: ***العربي، والفارسي، والرومي، والكردي،... المسلم، والمسيحي، واليهودي، والمجوسي***، وغيرهم، اجتمع ذلك الخليط العجيب وانصهر في بوتقة واحدة، فَكَوَّنَ ***ثلاث طبقات على النحو التالي:***

١ - طبقة الخاصة. ٢ - الطبقة الوسطى. ٣ - طبقة العامة.

أما الطبقة الخاصة فتضم: ***السلطان، والأمراء، والوزراء، وكبار الجند، وكبار التجار، وكبار الملاك.***

أما **السلطان**: فكان هو ***السلطة المهيمنة على الجهاز السياسي والعسكري*** الذي انبثق عن نظام ***الإقطاع***، يقول بروكلمان "... فقد كان الأمراء العثمانيون - أول أمرهم - تابعين إقطاعيين لسلاطين السلاجقة، ولكن **(أورخان)** ما لبث أن تصدّر للسيادة فضرب السكة باسمه، وأمر بأن يخطب له على المنابر، أما لقب السلطان الذي سبق للسلاجقة أن اصطنعوه بوصفهم حماة الإسلام فقد وفق **(با يزيد الأول)** إلى الفوز به من طريق الخليفة العباسي في القاهرة... فلما تم للعثمانيين فتح القسطنطينية اتخذ **(محمد الثاني)** لقب سلطان البرين والبحرين... وبعد فتح (أدرنة) تسمّى **(مراد الأول)** بلقب خليفة الله... "[٢].

وأما **منصب الوزير** فلم يكن في بادئ الأمر سوى مستشار أول للسلطان، ثم أصبح بحكم نمو الإمبراطورية منصبا خطيراً تتعاظم أهميته مع الأيام، فلقد رفعه السلطان **(محمد الثاني)** مقاماً عليا، وجعله وصيا فعلياً على الإمبراطورية، فأصبح مسيطراً على فروع الإدارة كلها، منفرداً، مطلق السلطة في تدبير شؤون الدولة... [٣].

وأما **الطبقة الوسطى** فكانت تضم ***العلماء، والفقهاء، والأدباء، وأصحاب المهن المقربين من طبقة الخاصة كالتجار، وأصحاب الصناعات.***

---

(١) انْظُرْ: الدولة العثمانية لـ الصلابي ص ١٠٢ وما بعدها.

(٢) انْظُرْ: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤٧٢ - بتصرف -.

(٣) انْظُرْ: السابق ص ٤٧٣ - بتصرف -.

وأما **طبقة العامة** وهى التى تكون ***السواد الأعظم*** من ذلك المجتمع فكانت تضم ***أهل الزراعات*** الذين كانوا يشكلون أكبر كثافة سكانية فى الإمبراطورية، فهم يعملون فى الفلاحة والزراعة ويقومون بتربية المواشى، وكان القروى هو عماد الاقتصاد، إذ كان يقوم بدفع الضريبة عيناً أو نقداً عن عدد ما يملك من رؤوس الحيوانات [١].

وكانت تضم هذه الطبقة ***أرباب المهن وأصحاب الصناعات الصغيرة***، الذين كانوا يشكلون صنفا مستقلا له مكانته، وهم عماد الطبقة الوسطى، ويعيشون فى المدن، وينقسمون إلى طوائف بحسب الموادّ التى يصنعونها ويبيعونها [٢]، وكان هناك ***ذوو الحاجات والمسكنة*** الذين كانوا يأكلون فى القصور والمطابخ العامة، ويأتى هؤلاء فى نهاية الطبقات الاجتماعية [٣].

* * * * *

ثالثا: الحالة العلمية

نَهَضت دولة العثمانيين قوية، ولكنَّ الصراعاتِ العنيفة من أجل بقاء الدولة استنفدت قوى الدولة الغنية، فلم يبق لرعاية الاهتمامات الفكرية إلا القليل [٤]، ومع توطيد أركان الدولة أصبحت للأقطار المركزية مكانتها وأهميتها فى المجال الفكرى... فلقد تدفق العلماء من كل الأقطار إلى استانبول التى غدت حاضرة الإسلام، وإذا كان العلماء لم يقيموا هناك فى أغلب الأحوال زمنا طويلا - كانوا يستقرون حتى يحصلوا على وظيفة فى وطنهم - فإن كثيرا من الأفكار دارت بين المثقفين فى عاصمة الخلافة من خلالهم... ولم تكن للغة التركية المكانة الأولى إلا فى مجال الإبداع الفنى والتدوين التاريخى، أما فى المواد العلمية فقد كاد الاستخدام يقتصر على العربية، بينما لم يُؤلّف بالتركية إلا الملخصات الموجهة لجمهور الشعب [٥].

ومنذ قيام ***الدولة العثمانية*** والعثمانيون يهتمون بإنشاء المدارس، وهى المؤسسات التى تُدّرس اللغتين ***العربية والتركية***، وكانت تتشكل من قسمين: ***متوسط، وعال***، ولأجل الدخول فى القسم المتوسط يجب إنهاء الدراسة الابتدائية، ثم تبدأ مرحلة المدرسة، كانت المراحل العالية فى المدن الكبرى مثل: ***استانبول، والقاهرة، وأدرنة، وبورصة، وبغداد، والشام، وحلب، وقونية***... إلخ، أما مدارس الدرجة المتوسطة فكانت موجودة فى كل مدينة وقصبة، وقد أنشئت أول ***مدرسة نظامية*** فى القطر العثمانى فى (***أيزنيك***) فى سنة ١٣٣٠ م، وبعد فترة وجيزة فى (***بورصة***)، وفى الربع الثانى من القرن الخامس عشر الميلادى [٦] ***فتحت مدارس عالية*** فى

---

(١) انْظُرْ: تاريخ الدولة العثمانية ٢ / ٥٧٧ - بتصرف -.
(٢) انْظُرْ: السابق ٢ / ٥٧٦، ٥٨٢ - بتصرف -.
(٣) السابق: ٢ / ٥٧٤.
(٤) انْظُرْ: تاريخ الأدب العربى لـ بروكلمان ١٠ /٨.
(٥) السابق ٩/ ٢٩١.
(٦) وهو ما يقابل النصف الأول من القرن التاسع الهجرى.

(***بورصة***) منها: ***مدرسة دار الحديث***، ثم أسس (**محمد الفاتح**) مدرسة (***فاتح***) التى شكلت نواة جامعة ***استانبول***... [1].

ومن هنا بدأت ***الحركة العلمية*** تزدهر فوجدنا عددا غير قليل من العلماء فى مختلف العلوم والفنون، منهم:

١ - (**مُصَنِّفَك**) على بن محمد بن مسعود الشَّاهرُودى البِسْطامى علاء الدين والملة، ولد بخراسان، ونشأ فى هراة، ثم انتقل إلى قونية معلما، فالآستانة، وتوفى بها سنة ٨٧٥ هـ، من كتبه: شرح المصباح فى النحو، وحاشية على المطول، وحاشية على الكشاف، والحدود والأحكام فى فقه الحنفية [2].

٢ - (**الفريمى**) أحمد بن عبد الله الفِريمى، قرأ على المولى شرف الدين الفِريمى، وصار من أفاضل دهره وعلمائهم العاملين، استوطن مدينة القسطنطينية إلى أن مات بها سنة ٨٥٠، أو ٨٧٩ هـ، كان السلطان (**محمد**) يعظمه ويقبل قوله، من مصنفاته: حواشٍ على شرح اللب للسيد عبد الله، وحواشٍ على شرح العقائد للتفتازانى، وحواشٍ على التلويح [3].

٣ - (**القَوْشَجى**) على بن محمد القَوْشَجى، أصله من سمرقند، كان ماهرا فى العلوم الرياضية، ثم ذهب إلى بلاد كرمان فقرأ على علمائها، وصنف فيها: شرح التجريد للطوسى، وعاد، ثم رحل إلى تبريز فأكرمه سلطانها الأمير (**حسن الطويل**) وأرسله فى سفارة إلى السلطان (**محمد خان**) سلطان بلاد الروم، ليصلح بينهما، فاستبقاه (**محمد خان**) عنده، فألف له رسالة فى الحساب سماها (المحمدية) ورسالة فى علم الهيئة سماها (الفتحية) فأعطاه (**محمد خان**) مدرسة (أيا صوفية) فأقام بالآستانة وتوفى بها سنة ٨٧٩ هـ [4].

٤ - **يعقوب بن خضر** جلال الدين كان مدرسا فى (بروسة) ثم ولى قضائها إلى أن مات بها سنة ٨٩١ هـ، من مصنفاته: حواشٍ على شرح الوقاية لصدر الشريعة، وتعليقات على المواقف [5].

٥ - (**اللاذقى**) محمد بن عبد الحميد اللاذقى كتب فى حكم (**با يزيد الثانى**) الفتحية فى علم الموسيقى، وزين الإحسان فى علم التأليف والأوزان [6].

وبين هذه الكوكبة من العلماء العاملين نشأ الشيخ يعقوب بن حاجى عوض - رحمه الله -.

---

(١) انْظُرْ: تاريخ الدولة العثمانية ٢/ ٤٨٥ - بتصرف -.

(٢) انْظُرْ ترجمته فى: البدر الطالع ١/ ٤٩٧، وهدية العارفين ١/ ٧٣٥، والأعلام ٥/ ١٦١.

(٣) انْظُرْ ترجمته فى: الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ١/ ٤٢٩، وكشف الظنون ١/ ١٩٢.

(٤) انْظُرْ ترجمته فى: البدر الطالع ١/ ٤٩٥، وكشف الظنون ١/ ٣٤٨، والأعلام ٥/ ١٦٢.

(٥) انْظُرْ ترجمته فى: شذرات الذهب ٧/ ٣٥٢، وهدية العارفين ٢/ ٥٤٦، والأعلام ٩/ ٢٥٨.

(٦) انْظُرْ: تاريخ الأدب العربى ٩/ ٤٢٢.

الفصل الأول:

ابن الحاجب، وابن حاجى عوض

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: ابن الحاجب حياته وآثاره العلمية.

المبحث الثانى: ابن حاجى عوض حياته وآثاره العلمية.

ابن الحاجب حياته وآثاره العلمية [1]

اسمه ونسبه:

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الدَّوَنى[2] ثم المصرى المالكى المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين.

مولده ونشأته:

ولد – رحمه الله – فى مدينة إسنا [3] من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر، فى أواخر سنة سبعين وخمسمائة، وكان أبوه حاجبا للأمير عز الدين مُوسَك الصلاحى، فانتقل مع والده إلى القاهرة التى نشأ وترعرع بها فاشتغل فى صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات، وبَرَع فى علومه، وأتقنها غاية الإتقان.

رحلته إلى دمشق:

يقول ابن خلكان: " ثم انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعها فى زاوية المالكية، وأكب الخلق على الاشتغال عليه " [4]، وقال ابن أبى شامة: "... قدم دمشق مراراً آخرها سنة سبع عشرة، فأقام بها مدرساً للمالكية وشيخاً للمستفيدين عليه فى علمى القراءات والعربية " [5].

عودته إلى القاهرة:

بعد أن استوطن – رحمه الله – دمشق سنة سبع عشرة ودرس بها للمالكية، نَزَح عنها هو والشيخ عز الدين بن عبد السلام، عندما تنازل إسماعيل الصالح الأيوبى سنة٦٣٩هـ للصليبيين عن (صفد) وقلعة (شقيف) فى سنة ثمان وثلاثين، فصارا إلى الديار المصرية، وتصدّر – رحمه الله – بالفاضلية [6] .

يقول ابن خلكان: " ثم عاد إلى القاهرة وأقام بها والناسُ ملازمون للاشتغال عليه، وجاءنى

---

(١) انْظُرْ – في ترجمته–: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤، والبلغة للفيروز آبادى ص ١٤٣، وغاية النهاية لابن الجزرى ١/ ٥٠٨، والنجوم الزاهرة ٦ / ٣٦٠، والبداية والنهاية ١٣/ ١٧٦، والبغية ٢/ ١٣٤، وحسن المحاضرة ١/ ١٩٤، والطالع السعيد ص ٣٥٢، والأعلام ٤/ ٢١١، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥، وتاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٠٦.

(٢) انْظُرْ: معجم البلدان ٢ / ٤٩٠: (دون) قرية من أعمال دينوره، ودونة قرية من قرى نهاوند.

(٣) انْظُرْ: معجم البلدان ١/ ١٨٩: (إسنا) بالكسر ثم السكون ونون وألف مقصورة مدينة بأقصى الصعيد وليس وراءها إلا أُدفو، وأسوان، ثم بلاد النوبة، وهى على شاطئ النيل من الجانب الغربى.

(٤) انْظُرْ: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، ٣٤٩، وغاية النهاية ١/ ٥٠٨.

(٥) ذيل الروضتين ص ١٨٢.

(٦) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٦، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤، والبداية والنهاية ١٣/ ١٧٦، وغاية النهاية ١/ ٥٠٩، وتاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٠٦.

مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع فى العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام... " [(١)].

شيوخه:

أخذ ***ابن الحاجب*** عن عدد كبير من ***علماء عصره*** منهم:

١ - ***الشاطبى***: أبو محمد القاسم بن فِيْرُّة بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرُّعينى شيخ القراء بمصر، ولد سنة ٥٣٨هـ بشاطبة من الأندلس، قرأ القرآن بالروايات على: أبى عبد الله محمد بن أبى العاص النفزى، وابن هذيل الأندلسى، وسمع الحديث من: أبى عبد الله محمد بن أبى يوسف بن سعاده، والشيخ أبى محمد عاشر بن محمد بن عاشر، والشيخ أبى محمد عبد الله بن أبى جعفر المرسى، كان رحمه الله عالما بكتاب الله قراءة وتفسيراً، وبحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أوحد فى علم النحو واللغة عارفا بعلم الرؤية مخلصا فيما يقول ويفعل، له من التصانيف: حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات، وعدتها ثلاثة وسبعون ومائة وألف بيت، توفى رحمه الله سنة٥٩٠ هـ، ودفن بتربة القاضى الفاضل بالقرافة [(٢)].

أخذ عنه ابن الحاجب بعض القراءات وسمع منه التيسير، وتأدب على يده [(٣)].

٢ - ***أبو القاسم البوصيرى*** هبة الله بن على بن مسعود الأنصارى، الكاتب الأديب، مسند الديار المصرية، ولد سنة ٥٠٦ هـ، سمع من أبى صادق المدينى، ومحمد بن بركات السعيدى وطائفة، وتفرد فى زمانه، ورُحل إليه، توفى فى ثانى صفر سنة٥٩٨ هـ [(٤)].

أخذ ابن الحاجب عنه الحديث [(٥)].

٣ - ***أبو الفضل الغزنوى*** محمد بن يوسف بن على بن شهاب الدين الحنفى المقرئ، ولد سنة ٥٢٢ هـ، روى عن أبى بكر قاضى المارستان، وأبى منصور بن خيرون، وقرأ القراءات على أبى محمد سبط الخياط، وأبى الكرم الشهرزورى، توفى سنة٥٩٩ هـ بالقاهرة. [(٦)]

قرأ عليه ابن الحاجب بطرق المنهج[(٧)]، وقرأ عليه جميع القراءات[(٨)].

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠.

(٢) انْظُرْ ترجمته فى: شذرات الذهب ٤/ ٣٠١، وغاية النهاية ٢/ ٢٠، وتذكرة الحفاظ للذهبى ٤/ ١٣٥٦، وحسن المحاضرة ١/ ٢١٢.

(٣) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٥، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤، والبغية ٢/ ١٣٤، والطالع السعيد ٣٥٣.

(٤) انْظُرْ: ترجمته فى: شذرات الذهب ٤/ ٣٣٨، وحسن المحاضرة ١/ ١٥٨.

(٥) انْظُرْ: غاية النهاية ١/ ٥٠٨، والطالع السعيد: ص٣٥٣.

(٦) انْظُرْ ترجمته فى: العبر ٧ / ٣٠٩، وشذرات الذهب ٤/ ٣٤٣، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٦.

(٧) انْظُرْ: العبر ٧ / ٣١٠، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٦٥.

(٨) انْظُرْ: غاية النهاية ١/ ٥٠٨.

٤ - ***بهاء الدين أبو محمد القاسم بن عساكر*** الدمشقى بن الحافظ الكبير أبى القاسم بن الحسن بن هبة الله المحدث، ولد سنة٥٢٧ هـ، صنف: فضائل القدس وتوفى سنة٦٠٠ هـ [١].

سمع منه ابن الحاجب الحديث [٢].

٥ - ***فاطمة بنت سعد الخير*** بن محمد بن عبد الكريم، ولدت بأصبهان سنة٥٢٢ هـ، سمعت حضوراً من فاطمة الجوزدانية، ومن ابن الحصين، وزاهر الشحامى، ثم سمعت من هبة الله بن الطير، تزوج بها أبو الحسن بن نجا الواعظ، روت الكثير بمصر وتوفيت سنة٦٠٠ هـ[٣].

وقد سمع منها ابن الحاجب الحديث [٤].

٦ - ***أبو الجود اللخمى*** غياث الدين بن فارس بن مكى المنذرى، مقرئ الديار المصرية، ولد سنة ٥١٨ هـ، سمع من عبد الله بن رفاعة السعدى، وقرأ على الشريف الخطيب، وأقرأ الناس دهراً، توفى سنة ٦٠٥ هـ [٥].

قرأ عليه ابن الحاجب بالسبع [٦].

٧ - ***ابن ياسين*** وهو: على بن عبد الله بن ياسين بن نجم أبو الحسن الكنانى العسقلانى ثم التنيسى، المصرى المنشأ، المعروف بابن البلان، إمام كامل، ولد سنة بضع وخمسين وخمسمائة، وقرأ على أبى الجود قديما، وحذق فى النحو على ابن برى، ورحل إلى بغداد، ودمشق، وتصدر بالجامع العتيق، وأَمَّ بمسجد سوق وردان بمصر، وكان خيراً ثقة، توفى فى ذى القعدة سنة ست وثلاثين وستمائة عن نحو ثمانين سنة [٧]، سمع منه ابن الحاجب الحديث.

٨ - ***أبى عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحى***، وسمع منه أيضا الحديث[٨].

وتفقه على يد: أبى المنصور الإبيارى وغيره [٩].

تلاميذه:

بعد أن اكتملت ***للشيخ ابن الحاجب*** - رحمه الله - أدواته العلمية وأجيز من شيوخه فى العربية

(١) انْظُرْ ترجمته فى: شذرات الذهب ٤/ ٣٤٧، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٦٧.
(٢) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٥، وغاية النهاية ١/ ٥٠٩، والطالع السعيد ص ٣٥٣.
(٣) انْظُرْ: شذرات الذهب ٤/ ٣٤٧.
(٤) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٦٥.
(٥) انْظُرْ ترجمته فى: شذرات الذهب ٥/ ١٧، وحسن المحاضرة ١/ ٢١٣.
(٦) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٥، والبلغة ص ١٤٣، وغاية النهاية ١/ ٥١٨، والطالع السعيد ٣٥٣.
(٧) انْظُرْ: غاية النهاية ١/ ٥٠٨.
(٨) انْظُرْ: غاية النهاية ١/ ٥٠٨، والطالع السعيد ص ٣٥٣.
(٩) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٦٥، والبغية ٢/ ١٣٤، والطالع السعيد ص ٣٥٣.

والفقه والحديث والقراءات، قُيِّضَ لـه أن يكون شيخا مشهوراً لـه بالعلم والفضل، فهـرع إليـه طلاب العلم يحضرون مجالسه، ويسمعون منه، وينهلون من معارفه، فتتلمذ على يديـه كـثيرون ومنهم:

١ - الحافظ المنذرى، وهو الحافظ زكى الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى بـن عبد الله بن سلامة المنذرى الشامى المصرى، الشافعى، ولد سنة ٥٨١ هـ سمـع مـن الأرتـاحى، وأبـى الجود، وابن طبرزد، ولى مشيخة الكاملية مدة، روى عنـه الـدمياطى، وابـن دقيـق العيـد، كـان عديم النظير فى الحديث، عالما بصحيحه وسقيمه، ومعلوله وطرقه، من تصانيفه: مختصر مسلم، ومختصر سنن أبى داود، الترغيب والترهيب، توفى فى رابع ذى القعدة سنة٦٥٦هـ[١]

حدث عن ابن الحاجب [٢].

٢ - أحمد بن مُحسِّن الشيخ نجم الدين المعروف بابن ملى ولد ببعلبك فى رمضان سنة ٦١٧هـ قرأ النحو على ابن الحاجب بدمشق، وتفقه على شيخ الإسـلام ابـن عبـد السـلام، سمـع مـن البهاء عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسى، والحسن بن الزيدى، وحدَّث بدمشق وحلب، توفى فى جمادى الأولى سنة ٦٦٩ هـ [٣].

٣ - الشيخ الموفق ابن أبى العلاء وهو: الموفق أبو عبد الله محمد بن العلاء بن على بن مبـارك الأنصارى النصيبى الشافعى المقرئ، شيخ القراء والصوفية ببعلبك، ولد سنة٦١٠هـ بنصـيبين قرأ القراءات على ابن الحاجب، والسيد عيسى بن أبى الحزم، وأقرأهـا مـدة، ثـم قـام ببعلبـك واستوطنها أربعين سنة، وكان شيخ الإقراء بجامعها وشيخ الخانقاه بها، ولـه نظـم رائـق، تـوفى فى ذى القعدة سنة٦٩٥هـ وقد قارب الثمانين. [٤]

٤ - رضى الدين القسنطينى - بضم القاف وفتح السين وسكون النون - نسـبة إلى قسـنطينية قلعة بحدود أفريقية، العلامة أبو بكر بن عمر بن على بن سالم الشـافعى النحـوى أخـذ العربيـة عن ***ابن معط، وابن الحاجب***، وقد تزوج ***ابنة معطٍ***، وكان من كبار ***أئمة العربية*** بالقاهرة، وسمع من ***أبى على الأوقى، وابن المقير***، وكان لـه معرفة تامة بالفقه ومشاركة فى الحـديث، وتصـدر للاشتغال مدة، توفى فى رابع عشر ذى الحجة سنة٦٩٥هـ ولـه ثمان وثمانون سنة[٥].

٥ - محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى المحلّىّ زين الدين، المعـروف بـابن

---

(١) انْظُرْ ترجمته فى: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٦، وحسن المحاضرة ١/ ١٤٩، وشذرات الذهب ٥/ ٢٧٧.
(٢) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٦، والطالع السعيد ص ٣٥٣، والبغية ٢/ ١٣٥، وغاية النهاية١/ ٥٠٩.
(٣) انْظُرْ: طبقات الشافعية ٥/ ١٣، ١٤، وشذرات الذهب ٥ / ٤٤٤.
(٤) انْظُرْ: شذرات الذهب ٥ / ٤٣٣، وغاية النهاية ٢ / ٢٤٤.
(٥) انْظُرْ: شذرات الذهب ٥/ ٤٣٤، وبغية الوعاة ١/ ٤٧٠.

الرَّعاد، قال السيوطى فى البغية: " قال الكمال الأدفُوى فى البدر المسافر: كان نحويا أديبا شاعراً، أخذ النحو عن أبى عمرو بن الحاجب، وكان خيّاطا بالمحلة، صيّنا مترفعاً عن أبناء الدنيا، لا يتردّد إليهم، مولده بالقاهرة سنة ٦٥٨ هـ ومات بالمحلة سنة سبعمائة [(١)].

٦ - ***الحافظ الدمياطى*** وهو: الحافظ شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبى الحسين بن شرف بن الخضر بن موسى الدمياطى الشافعى، ولد سنة ٦١٣هـ، قرأ بالسبع على الكمال الضرير، ولازم الحافظ المنذرى سنين، له: السيرة النبوية، وكتاب فى الصلاة الوسطى، وكتاب الخيل، توفى فجأة فى ذى القعدة بالقاهرة سنة ٧٠٥ هـ ودفن بمقابر باب النصر[(٢)].

**** حدث عن ابن الحاجب [(٣)]:***

٧ - ***ابن العمادية*** وهو: الحافظ وجيه الدين منصور بن سليم بن منصور بن فتوح الهمدانى الإسكندرانى، ولد سنة ٦٠٧ هـ، وسمع من محمد بن عماد، وجعفر الهمدانى، وابن يعيش، وابن رواحة، عنى بالحديث وفنونه ورجاله، وبالفقه، ورحل إلى الشام والعراق، وتولى الحسبة بالإسكندرية، توفى فى الحادى والعشرين من شوال سنة ٦٧٣ هـ، من تصانيفه: الدرة السنية فى تاريخ الإسكندرية، والأربعون البلدية فى الحديث[(٤)].

حدث عن ابن الحاجب[(٥)].

**** وممن حدث عن ابن الحاجب - أيضًا - كل من:***

٨ - أبى محمد الجزائرى [(٦)].

٩ - أبى إسحاق الفاضلى جمال الدين.

١٠ - أبى الحسن بن البقال.

١١ - ياقوت الحموى.

١٢ - أبى على الحسن بن الجلال [(٧)].

١٣ - أبى الفضل الذهبى [(٨)].

---

(١) انْظُرْ: البغية ١/ ١٠٣، والدرر الكامنة ٤/ ٦٠.
(٢) انْظُرْ: شذرات الذهب ٦/ ١٢، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٧، وحسن المحاضرة ١/ ١٩٤.
(٣) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٦، والبغية ٢/ ١٣٥، وغاية النهاية ١/ ٥٠٩، والطالع السعيد ص ٣٥٣.
(٤) انْظُرْ ترجمته فى: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٦٧، وشذرات الذهب ٥/ ٣٤١، ومعجم المؤلفين ١٣/ ١٤.
(٥) انْظُرْ: الطالع السعيد ص ٣٥٣.
(٦) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٦٦.
(٧) انْظُرْ: السابق، وغاية النهاية١/ ٥٠٩، والطالع السعيد ص ٣٥٣.
(٨) انْظُرْ: الطالع السعيد ص ٣٥٣.

* ***وروى عنه بالإجازة كل من:***

١ - *العماد البالسى* [١].

٢ - *يونس الدبوسى.*

وفاتـــه:

بعد عودته - رحمه الله - من دمشق واستقراره بالقاهرة، انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدته هناك، ***وتوفى ضحى نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح بن أبى شامة*** [٢]، بعد حياة حافلة بشتى العلوم والفنون، ورحلة مضنية وراء شتى المعارف، وعمر مديد قضاه فى العمل الجاد بالسعى وراء العلم والعلماء، والبذل والعطاء، والتدريس والتأليف والإفتاء، تغمده الله برحمته، وأسبغ عليه واسع رضوانه، جزاء ما قدم للإسلام والمسلمين، ونفع بعلمه من كان أهلا لذلك آمين.

رثاء العلماء لـــه: يقول ***الأدفوى***[٣]: " لما مات - رحمه الله - رثاه الفقيه العالم أبو العباس أحمد بن المنير بأبيات فقال:

ألا أيُها المختالُ فى مَطْـرَفِ العُمْـــر ::: هَلُـــمَّ إلى قـــبرِ الفقيـــه أبى عمـــرو
ترى العلمَ والآداب والفضـــلَ والتُّقَـــى ::: ونيـــلَ المُنَـــى والعـــزَّ غُيِّـــبْنَ فى قـــبرِ
وتُوقِـــنُ أن لا بـــد يـــــرجعُ مـــــرَّةً ::: إلى صدف الأجـــداث مكنونـــةُ الـــدُّرِ

*** أخلاقه وثناء العلماء عليه:**

عُرِفَ - رحمه الله - بالتقوى والورع والزهد وعفة النفس، يتضح ذلك من أقوال العلماء فيه، فقد قال عنه ابن خلكان: "... كان من أحسن خَلْقِ الله ذهنا " [٤].

وقال عنه الذهبى: "... كان من أذكياء العالم، رأساً فى العربية وعلم النَّظَرِ... " [٥].

وقـال: "... قال أبو الفتح بن الحاجب فى ترجمة أبى عمرو بن الحاجب: هو فقيه، مُفْتٍ، مناظِر، مبرّز فى عدة علوم، متبحِّر، مع دينٍ وورعٍ وتواضعٍ واحتمالٍ واطِّراحٍ للتكلف ".

---

(١) انْظُرْ: البغية ٢/ ١٣٥.
(٢) انْظُرْ: وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٥، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٦٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٥.
(٣) انْظُرْ: الطالع السعيد ص ٣٥٦.
(٤) انْظُرْ: وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠.
(٥) انْظُرْ: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٥، وانْظُرْ: البغية ٢/ ١٣٥.

وقال الأدفوى: "... كان رحمه الله من المحسنين الصالحين المتقين... "[1].

وقال الإمام أبو الفتح محمد بن على القُشيرى عنه: " هذا الرجل تيسَّرت له البلاغة فتفيَّأ ظِلَّها الظَليل، وتفَجَّرت ينابيعُ الحكمة فكان خاطرُه ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفّفَ الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسانُ الإنصاف ما على المحسنين من سبيل ".

وقال أبو شامة: " كان من أذكى الأئمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعاً عفيفا كثير الحياء منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى، وكان ركنا من أركان الدين فى العلم والعمل، بارعاً فى العلوم متقنا لمذهب مالك بن أنس - رحمه الله -"[2].

* * * * *

(١) انْظُرْ: الطالع السعيد ص ٣٥٣.

(٢) انْظُرْ: ذيل الروضتين ص١٨٢، انْظُرْ: البداية والنهاية ١٣/ ١٧٦.

مصنفاته [1]

برع – رحمه الله – فى ***علوم كثيرة*** فصنف فى ***الفقه وأصوله، والنحو والصرف***، ورُزق السعد فى تصانيفه فشرقت وغربت، واعتُنى بشرحها.

قال ابن خلكان: "... كان الأغلب عليه علم العربية، وصنفه مختصراً فى مذهبه، ومقدمة وجيزة فى النحو، وأخرى مثلها فى التصريف، وشرَحَ المقدمتين... وصنف فى أصول الفقه، وكل تصانيفه فى نهاية الحسن والإفادة " [2].

* ***ومن مصنفاته:***

١ – **المقدمة الكافية** فى النحو، وشهرتها مغنية عن التعريف، ومخطوطاتها فى كل مكتبة من مكتبات العالم تقريبا، وطبعت فى روما، وقازان، وطشقند، والآستانة، ودلهى وبولاق [3].

٢ – **الشافية**: ***وهو كتاب تعليمى مختصر*** فى ***الصرف***، ***قال بروكلمان:*** " مخطوطاته لا تحصى منها فى ***برلين***، ***وبنكيبور***، ***والمتحف البريطانى***، ***والمكتب الهندى***، ***وباريس***، وطبع فى ***كلكتا*** سنة١٨٠٥م، ***والقسطنطينية*** ١٨٥٠م، ***وكونيور*** ١٨٨٥م، ***ولكنو*** ١٢٧٨هـ، ***ودلهى*** سنة ١٣١٠ هـ، ***واستانبول*** ١٢١٤هـ، ***والقاهرة*** فى مجموعة سنة ١٢٩٨هـ، و١٣٠٥هـ، و١٣٠٩هـ، و١٣٢٤هـ " [4].

٣ – **شرح المقدمة الكافية**: طبع فى ***استانبول*** بلا تاريخ، ***ومخطوطاته*** كثيرة فى: ***برلين***، ***والمتحف البريطانى***، ***وبنكيبور***، ***والأمبروزيانا***، ***والقاهرة*** [5].

٤ – **شرح الشافية** [6].

٥ – **الوافية نظم الكافية**: ***أرجوزه للكافية*** نزولاً على رغبة ***الملك الناصر داود*** [7].

---

(١) انْظُرْ مصنفات ابن الحاجب فى: هدية العارفين ١/ ٦٥٥، والأعلام ٤/ ٢١١، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٣٥ وتاريخ الأدب العربى لـ بروكلمان ٥ / ٣٠٦ وما بعدها، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٥٦.

(٢) انْظُرْ: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٩ وما بعدها – بتصرف –.

(٣) انْظُرْ: تاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٠٧، وحققه د / طارق نجم عبد الله.

(٤) انْظُرْ: تاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٢٣، وانْظُرْ: تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٥٦.

(٥) انْظُرْ: تاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٠٧، وانْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠. وحققه أ. د/ جمال عبد العاطى مخيمر أحمد، ونال به درجة العالمية (الدكتوراه) فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، وطبع بعناية مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة ١٤٨١ هـ / ١٩٩٧ م.

(٦) انْظُرْ: البغية ٢/ ١٣٥، وحسن المحاضرة ١/ ١٩٤، وكشف الظنون ٢/ ١٠٢٠، وبروكلمان ٥/ ٣٢٤.

(٧) انْظُرْ: البغية ٢/ ١٣٥، وحسن المحاضرة ١/ ١٩٤، وكشف الظنون ٢/ ١٣٧٠، انْظُرْ شروحها فى: بروكلمان ٥/ ٣٢٢.

٦ - **شرح الوافية:** شرح لنظم ***الكافية*** [١].

٧ - **الأمالى النحويـــة:** أملاها فى ***دمشق، والقاهـرة، والقدس***، بعضها على ***آيات من القرآن الكريم***، وبعضها على ***مواضع من المفصل***، ***ومواضع من الكافيـة***، ***ومسائل متفـرقة*** فى ***النحو***، وعن ***الخلاف بين النحويين***، وعلى ***أبيات شعرية*** [٢].

٨ - **الإيضاح فى شرح المفصل** [٣].

٩ - **المقصد الجليل فى علم الخليل:** قصيـدة فى ***العروض*** فى: ***ليدن، وبـرلين، واكسـفورد، ولها شروح عدة*** [٤].

١٠- **القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة:** أو القصيـدة فى المؤنثات السماعيـة، وهى عن المؤنثات التى ليست فيها علامة التأنيث [٥].

١١- **إلى ابنه المفضل** [٦].

١٢- **رسالة فى العشر** [٧] وهى فى استعمال (العشر) مع (الأول) و(الآخر).

١٣- **شرح المقدمة الجزولية** [٨].

١٤- **إعراب بعض آيات من القرآن العظيم** [٩].

١٥- **المكتفى للمبتدى:** شرح الإيضاح لأبى على الفارسى [١٠].

---

(١) انْظُرْ: البغية ٢/ ١٣٥، وحسن المحاضرة ١/ ١٩٤، وكشف الظنون ٢/ ١٣٧٠ حققه د/ طـارق نجـم عبـد الله ونال به درجـة التخصص (الماجستير) فى كليـة اللغـة العربيـة بالقـاهرة، وحققـه أيضـا د/ موسـى بنـاى علوان وطبع سنة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م فى النجف الأشرف وساعدت على نشره الجامعة المستنصرية.

(٢) انْظُرْ: البغية ٢/ ١٣٥، وكشف الظنـون ١/ ١٦٢، وتاريخ آداب اللغـة العربيـة ٣/ ٥٦، والأعـلام ٤/ ٢١١، انْظُرْ: مخطوطاتها فى: بروكلمان ٥/ ٣٢٩، وللأمالى أكثر من طبعة، وقد حققـه / هادى حسن حمودى وطبع سنة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، فى مجلدين.

(٣) انْظُرْ: البغية ٢/ ١٣٥، وكشـف الظنـون ٢/ ١٧٧٤، والأعلام ٤/ ٢١١، وقد قام بتحقيقه د/ موسـى بنـاى العليلى ونال به درجة العالمية (الدكتوراه) فى كلية دار العلوم جامعـة القاهـرة، وطبـع فـى مجلـدين سـنة ١٩٨٣ م، مطبعة العانى، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية.

(٤) انْظُرْ: تاريخ آداب اللغة العربيـة ٣/ ٥٦، وانْظُـرْ: حسـن المحاضـرة ١/ ١٩٤، وكشـف الظنـون ٢/ ١٨٠٦، وبروكلمان ٥/ ٣٣٢.

(٥) انْظُرْ: بروكلمان ٥/ ٣٣٠، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٥٦.

(٦) انْظُرْ: بروكلمان ٥/ ٣٣٠ وذكر أنه فى الأسكوريال ثان برقم / ١٣٣٦.

(٧) انْظُرْ: بروكلمان ٥/ ٣٣٠ وذكر أنه فى برلين برقم / ٦٨٩٤.

(٨) انْظُرْ: بروكلمان ٥/ ٣٣٨.

(٩) انْظُرْ: بروكلمان ٥/ ٣٣٨ وذكر أن منه نسخة فى مكة.

(١٠) انْظُرْ: كشف الظنون ١/ ٢١٢، وهدية العارفين ١/ ٦٥٤.

١٦- **شرح كتاب سيبويه** [(١)].

١٧- **كافية ذوى الأرب فى معرفة كلام العرب.**

١٨- **جمال العرب فى علم الأدب.**

١٩- **معجم الشيوخ.**

٢٠- **عقيدة ابن الحاجب.**

٢١- **منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل** [(٢)].

٢٢- **مختصر المنتهى** ويعرف بـ: مختصر ابن الحاجب.

٢٣- **عيون الأدلة** [(٣)].

٢٤- **جامع الأمهات فى الفقه** [(٤)].

شعره: كان - رحمه الله - يقرض الشعر، ولكن كان يغلب عليه الطابع العلمى البعيد عن كل عاطفة، ومن شعره:

ما نظمه فى الإخوانيات وهو قوله:

إن غبتُم صورةً عن ناظرى فما ::: زلتم حضوراً على التحقيق فى خلدى
مثل الحقائق فى الأذهان حاضرةً ::: وإن تُرِدْ صورةً من خارجٍ تجِدْ [(٥)]

وله فى المعنى السابق بعينه بيتان آخران ولكنه قلبهما فى قافية أخرى وهما قوله:

إن تغيبوا عن العيون فأنتُم ::: فى قلوبِ حضوركُم مُسْتَمرُّ
مثل ما تثبتُ الحقائق فى الذِهْـ ::: ـنِ وفى خارجٍ لها مستقر

وله فى أسماء قداح الميسر ثلاثة أبيات وهى قوله:

هى فَذٌّ وتَوْأَمٌ ورقيب ::: ثم حلس ونافس ثم مسبل
والمعلَّى والوَغْدُ ثم سَفِيح ::: ومنيح وذى الثلاثة تُهْمَلُ

---

(١) انْظُرْ: هدية العارفين ١/ ٦٥٤.

(٢) انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٨٥٣، وهدية العارفين١/ ٦٥٤، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٥٦، وبروكلمان ٥/ ٣١١، وهو مطبوع.

(٣) ذكر بروكلمان أنه مختصر من كتابه منتهى السول والأمل، وذكر أنه فى باريس برقم ٥٣١٨. انْظُرْ: تاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٣١.

(٤) سماه بروكلمان أيضا: مختصر الفروع، وذكر أنه ألفه بالاعتماد على جواهر ابن شاس، وزيادات من الكتب المختلفة، انْظُرْ: تاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٣٧، وانْظُرْ: البداية والنهاية ١٣/ ١٧٦، وكشف الظنون ٢/ ١٦٢٥، وهدية العارفين ١/ ٦٥٤، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٥٦، والأعلام ٤/ ٢١١.

(٥) انْظُرْ: البلغة ص ١٤٣، والطالع السعيد ص ٣٥٦.

ولكــلٍ ممــا عــداها نصــيبُ ::: مثلــه أن تعــد أول أول [1]
أيْ غــدٌ مــع يــدٍ دَدٍ ذى حــروف ::: طاوعــت فى الــروىّ وهــى عيــونُ
ودواة والحــوت والنــون نونــا ::: ت عصــتْهُم وأمرهــا مســتبين

وهما جواب عن هذين البيتين:

ربمــا عــالج القــوافى رجــالٌ ::: فى القــوافى فتلتــوى وتلــين
طاوعتــهم عــينٌ وعــينٌ وعــينٌ ::: وعصــتهم نــونٌ ونــونٌ ونــونٌ

قال ابن خلكان: " فيعنى بقوله: عين وعين وعين نحو: غدٍ ويدٍ وددٍ، فإن وزن كل منها (فع) إذ أصل (غد): (غدو) و(يد): (يدىٌ) و(ددٍ): (ددن) وبقوله: نون ونون ونون، الدواة والحوت والنون الذى هو الحرف " [2].

٥- وله أيضا فى رجائه عفو ربه:

قــد كان ظنّى بأنّ الشَّــيْبَ يُرشــدنى ::: إذا أتــى فــإذا غَــيِّى بــه كــثُرا
ولستُ أقــنَطُ من عفــوِ الكــريم وإن ::: أسرفتُ جهلاً فكم عافى وكــم غَفَــرا
إن خصَّ عفــوُ إلهــى المحســنينَ فمــن ::: يرجو المسيىء ويدعــو كُلَّما عثُــرا [3]

* * * * *

(١) انْظُرْ: شذرات الذهب ٥/ ٢٣٥، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٩. وله بيتان آخران.
(٢) انْظُرْ: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٩، وانْظُرْ: شذرات الذهب ٥/ ٢٣٥.
(٣) انْظُرْ: الطالع السعيد ص ٣٥٦.

المبحث الثانى :
ابن حاجى عوض حياته وآثاره العلمية

اسمه ونسبه:

هو: **يعقوب بن أحمد بن حاجى عوض.**

هكذا فى اللوحة الأولى من المخطوط [(١)].

وذكره ***حاجى خليفة*** فقال: " **يعقوب بن أحمد بن حاج عوض** " [(٢)].

وذكره صاحب ***هدية العارفين*** فقال: " **يعقوب بن أحمد بن الحاج عوض الرومى الحنفى** " [(٣)].

هكذا بإدخال ***الألف واللام*** على (***حاج***).

وذكره صاحب معجم المؤلفين فقال: " **يعقوب بن أحمد بن عوض** " [(٤)].

هكذا بدون لفظ (***حاج***).

هذا كل ما وقفت عليه فى ترجمة الشيخ - رحمه الله - فما أقلَّ حظَّه، فلقد أطبق عليه الإهمالُ والنسيانُ، فلم يكن معروفا عند كثير من أصحاب كتب التراجم [(٥)]، ولذلك لم ينل شرحه نصيبه من الشيوع.

ومع أن ***حاجى خليفة*** قد ترجم له، وتبعه ***صاحب هدية العارفين، وصاحب معجم المؤلفين*** - كما ذكر - إلا أن هذه ***الترجمة*** جاءت ***مقتضبة*** غير وافية، ***فلم تفصح*** عن ***سنة ميلاده***، ولا عن ***نشأته***، ولا عن ***بيئته*** التى نشأ وترعرع فيها، ولا عن ***شيوخه*** الذين تلقى عنهم، ولا عن ***تلاميذه*** الذين أخذوا عنه، ولا عن ***حياته***، ولا عن ***مؤلفاته***.

وأغلب الظن أنه قد أخذ عن ***شيوخ عصره***، شأنه فى ذلك شأن غيره من العلماء فى تلك العصور.

---

(١) انْظُرْ قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦.

(٣) انْظُرْ: هدية العارفين ٢/ ٥٤٦.

(٤) انْظُرْ: معجم المؤلفين ١٣/ ٢٤١.

(٥) شأنه فى ذلك شأن كثير من شراح الكافية وعلى رأسهم: (تقى الدين النيلى) صاحب (التحفة الشافية فى شرح الكافية) و(الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية)، و(جلال الدين الغجدوانى) الذى أكثر الشارح من النقل عنه، و(خضر بن إلياس الكموجنوى) صاحب (الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية) وغيرهم كثير.

مذهبه الفقهي:

ذكر ***صاحب هدية العارفين*** أنه كان ***حنفي المذهب*** [1]، وهذا هو المذهب السائد في ***الدولة العثمانية، فالخليفة (السلطان)*** كان حنفي المذهب، ***والقاضي*** كان دائما حنفي المذهب، والولاة الذين يديرون أمور البلاد ***حنفيو المذهب***.

وفاته:

بعد حياة لابد أن تكون حافلة بالعمل والتحصيل، ورحلة مضنية وراء شتى المعارف، وعُمر قُضي في البذل والعطاء، والتدريس والتأليف، أفَلَ نجمُ الشيخ **ابن حاجي عوض** - رحمه الله - في ***سنة خمس وأربعين وثمانمائة من الهجرة (٨٤٥)***، بعد أن أشرق رَدْحًا من الزمن، قال ***صاحب هدية العارفين*** مبينا سنة وفاته: "... المتوفى في حدود سنة ٨٤٥ هـ"[2].

مؤلفاته:

لم تُشر كتبُ التراجِم التي ترجمت للشيخ إلى كتاب واحد له، هو (**شرح الكافية**) - ***موضوع البحث*** - فذكره ***حاجي خليفة*** فقال وهو يسرد شروح الكافية: " ومن شروحها: شرح ***يعقوب بن أحمد بن حاج عوض***... وهو ممزوج، أكبر حجما من الجامي... " [3].

وأثناء دراستي للمخطوط وتحقيقه أشار الشيخ - رحمه الله - إلى ***أن له شرحا آخر***، فقال في ***مبحث حروف الجر*** عند كلامه عن ***حروف القسم***، وأن ***التاء*** القسمية مبدلة من ***الواو***: "... ***فإن قلت: الواو من الحروف الشفوية وأخواتها كثيرة كالباءِ، والميمِ، والفاءِ، والتاءُ وإن كانت تُدانيها جوارا إلا أنها ليست منها، بل من طرف اللسان، فالأخوات أحق بالإبدال من القريب بالمجاورة، قلت: هذا كلام حق، إلا أن في ذلك موانع مذكور تفاصيلها في الشرح الآخر، فليُطلب فيه*** " [4].

* * * * *

(١) انْظُرْ: هدية العارفين ٢/ ٥٤٦.
(٢) انْظُرْ تاريخ الدولة العثمانية لـ: يلماز أوزتونا ٢/ ٤٦١.
(٣) انْظُرْ كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الفصل الثانى:

الشرح تحليل ودراسة

وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مَنْهَجُ الشَّرْحِ وَأهَمُّ مَلامِحِهِ.

المبحث الثانى: أصول النحو فى شرح الكافية لابن حاجى عوض.

المبحث الثالث: القواعد الأصولية فى الشرح.

المبحث الأول:

منهج البحث وأهم ملامحه

أولاً: سبب تأليف الكتاب

يبين لنا الشارح – رحمه الله – فى مقدمة هذا الشرح الأسباب التى دفعته إلى وضعه وهى:

أ – ما كانت عليه المقدمة الكافية من إيجاز شديد، مع اشتمالها على كثير من الإشارات والإلماحات، واحتوائها على آراء قيمة لكثير من علماء النحو المتقدمين والمتأخرين، فهو يقول: "... إن كتاب الكافية... لما رأيته كتابا وجيزا لفظُه، مع احتوائه على خلاصة ما فى كلام المتقدمين، واشتماله على فوائد شريفة من زبدة آراء المتأخرين وكافيا للإرشاد إلى أغراض الطلاب، ووافيا فى الإيصال إلى أركان الإعراب، لكن كان لفظه لما ذكر فى الدلالة عليها والإرشاد إليها كما قيل:

يُشِيرُ إلى غُرِّ المعانِى بلفظِه ::: كحِبٍ إلى المشتاقِ بالّلحظِ يَرْمُزُ

ب – لم يقع له شرح يكشف ما فيها من فرائد وفوائد، مما أدى إلى عسر ضبطها على المتعلم فيقول: "... لم يقع له شرح يكشف عن وجوه فرائد الأصول نقابَها، ويزيل عن طرائق الوصول إلى مطالبه صوابَها، وذلك لعدم الالتزام فيه إلى تفصيل مجملاته، وتبيين معضلاته وكان فى ألفاظه انعقاد يحتاج إلى التحليل، وإطلاق يفتقر إلى التعليل، نعم الشارحون – رحمهم الله رحمة واسعة – قد ذكروا ما أفاد ذلك، إلا أن فوائد متكثرة وقعت فى مجال متعددة فعسُر بذلك ضبطها على المتعلم، مع أنه مما لابد منه.

ج – رغبته فى جمع هذه الفوائد وضمها لمن أصبح لديه عناية منه عليه.

* * * * *

ثانيا: منهج الشارح فى تقسيم أبواب الكتاب

التزم الشارح – رحمه الله – بمنهج ابن الحاجب فى كافيته فى تقسيم أبواب الكتاب، فقسمه إلى ثلاثة أقسام: قسم الأسماء [(١)]، وقسم: الأفعال [(٢)]، وقسم: الحروف [(٣)].

فى قسم الأسماء تحدث عن: الكلمة وأقسامها، والكلام وماهيته وما يتألف منه، والاسم

(١) يقع فى: اثنتين ومائة لوحة يبدأ من اللوحة ٢ / أ، وينتهى باللوحة ١٠٣ / ب.

(٢) يقع فى: ست عشرة ونصف اللوحة يبدأ من السطر الخامس من أسفل اللوحة ١٠٣ / ب وينتهى بالسطر السادس من بداية اللوحة ١٢٠ / ب.

(٣) يقع فى ثمانى عشرة ونصف اللوحة يبدأ من بداية السطر السابع من اللوحة ١٢٠ / ب وينتهى بنهاية المخطوط.

وخواصه، والمعرب والإعراب وحقيقته، وأنواعه، والعامل، والمعرب بالحركات، والمعرب بالحروف، والمعرب تقديراً، والممنوع من الصرف.

والمرفوعات: وفيها تحدث عن: الفاعل، التنازع، مفعول ما لم يسم فاعله، المبتدأ والخبر، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، اسم ما ولا والمشبهتين بـ ليس.

والمنصوبات وتناول فيها: المفعول المطلق، المفعول به، المنادى، توابعه، الترخيم، الندبة، ما أضمر عامله على شريطة التفسير، التحذير، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، الحال، التمييز، الاستثناء، خبر كان وأخواتها، اسم إن وأخواتها، المنصوب بـ لا التى لنفى الجنس، خبر ما ولا المشبهتين بـ ليس.

والمجرورات واشتملت على: الإضافة، التوابع: النعت، العطف، التأكيد، البدل، عطف البيان المبنى: وتحدث فيه عن: المبنى من الأسماء، ألقاب البناء، أنواع المبنى: المضمر (ضمير الفصل، ضمير الشأن والقصة)، أسماء الإشارة، الموصولات، أسماء الأفعال، الأصوات، المركبات، الكنايات، الظروف.

المعرفة والنكرة، أسماء العدد، المذكر والمؤنث، المثنى، المجموع: جمع المذكر، جمع المؤنث، جمع التكسير، المصدر، اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة اسم التفضيل.

قسم الأفعال: وتناول: حد الفعل، خواصه، أقسامه: الماضى، المضارع رفعه ونصبه وجزمه مثال الأمر، فعل ما لم يسم فاعله، المتعدى، وغير المتعدى، أفعال القلوب، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة، فعل التعجب، أفعال المدح والذم.

قسم الحروف تحدث فيه عن: حد الحرف، حروف الجر، الحروف المشبهة بالفعل، الحروف العاطفة، حروف التنبيه، حروف النداء، حروف الإيجاب، حروف الزيادة، حرفا التفسير، حروف المصدر، حروف التحضيض، حرف التوقع، حرفا الاستفهام، حروف الشرط، حرف الردع، تاء التأنيث، التنوين، نون التأكيد.

هذه هى موضوعات الشرح، وقد سار الشارح على منهج ابن الحاجب فى مقدمته دون تغيير أو تبديل، أو حذف، أو تقديم، أو تأخير.

* * * * *

ثالثا: أهم الملامح التى تميز بها الشرح

وضع الشارح - رحمه الله - هذا الشرح على المقدمة الكافية بعد مطالعته الشروح التى سبقته، فجاء كما يقول: " شرحا موافقا لما ارتضاه الأوداء، ومخالفا أى مخافة لما ارتجاه الأعداء،... وبالجملة كان مختصراً حاويا لزبدة ما تكلمه علماء النحو، لا سيما كلام المصنف فى شرح

المفصل وغيره... " فاستقرى فيه آراء النحاة حتى عصره، ويمكن إيجاز الملامح التى تميز بها منهجه – رحمه الله – على النحو التالى:-

١ – يُوردُ نَصَّ ابن الحاجب مسبوقا بـ: قال، أو: قوله، ويشرحه كلمة كلمة، متبعا طريقة المزج بين نَصِّ ابن الحاجب وشرحه.

٢ – يستعين كثيرا بكلام ابن الحاجب سواء كان فى شرحه للكافية، أو للمفصل، أو فى الأمالى [(١)]، وهذا يتضح جليا فى ثنايا الكتاب.

٣ – يورد كثيرا من أقوال شراح الكافية قبله، مناقشا هذه الأقوال، مرجحا ما يراه راجحا، ورَادًّا لغيره، فمن ذلك:

أ – عند الكلام عن خَوَاصِّ الاسم وأن منها دخول اللام علَّلَ اختصاص اللام بالاسم بقوله: " إنما كان اللام مخصوصا بالاسم لأنه يفيد التعريف، ولا احتياج للفعل إليه؛ لأنه خبر والخبر لا يحتاج إلى التعريف، فلو عُرِّفَ مع عدم الاحتياج إليه لكان التعريف ضائعا، وقيل: لأن اللام موضوع لتعين الذات التى يدل عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة، والفعل لا يدل عليها بالمطابقة، ولا وجه لدخوله عليه لعدم حصول المقصود، وما ذكر فى بعض الشروح من أن الفعل خبر وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيدِ المخاطب، منظوراً فيه لأن فيه تعليقا للإفادة على كون الخبر نكرة، مع أن الإفادة تحصل حال كونه معرفة، ولكن يمكن دفعه بالتفرقة بين الإفادتين " [(٢)].

ب – عند كلامه عن خواص الاسم وأن منها (دخول الجر) ذكر اعتراض بعضهم على صاحب المتوسط ثم رَدَّ هذا الاعتراض وحكم عليه بأنه فى غاية السقوط، وذلك إذ قال: " فإن قلت: لم قال (دخول الجر) دون: دخول حرف الجر؟

قلت: قصداً منه إلى تعميم الشمول لجميع أقسام الجر على جميع المذاهب، فلو قال: دخول حرف الجر لزم أن يخرج منه جر المجرور بالتبعية، والجوار، وكذلك جر المضاف إليه سواء كانت إضافته لفظية أو معنوية... فظهر لك من هذا أن الاعتراض على قول صاحب المتوسط: " إنما قال (دخول الجر) ولم يقل: دخول حرف الجر؟ لأن حرف الجر قد يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال: زيد مرفوع بقام فى قولنا: قام زيد، وفيه نظر؛ لأن المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما، فالأولى أن يقال: إنما قال: دخول الجر، ولم يقل: دخول حرف الجر، ليشمل جر المضاف إليه ".

بأنه لو قال كذلك – أى: دخول حرف الجر – تَشَمِلَ الجر المضاف إليه أيضا؛ لأن المجرور

---

(١) صرح الشارح – رحمه الله – بالأمالى ثلاث مرات.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

بالإضافة بتقدير حرف الجر فى المعنى فى غاية السقوط "[1].

ج – فى معرض حديثه عن العدل فى الممنوع من الصرف ذكر أن المراد بالعدل: (خروجه عن صيغته الأصلية)، ثم تحدث عن مرجع الضمير في لفظ "خروجه" إذ قال: " ذكر بعض الشارحين للكافية أن الضمير فى قوله (خروجه) يرجع إلى الاسم المعدول لتقدم ذكره حكما، لأن البحث فيما لا ينصرف، ومن جملته الاسم المعدول، والتقدم الحكمى كاف فى صحة الإرجاع، ولا يجوز أن يرجع إلى العدل إذ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه، ولا وجود للثالث ".

ثم ناقش هذا القول فقال: " أقول: هذا القائل وإن أصاب فى توجيه صحة الإرجاع، إلا أنه غفل عن تأديته إلى الفساد وهو: استلزامه الدور، وبيانه ظاهر لا يحتاج إلى التقرير ".

ثم اختار قول الغجدوانى وحققه فقال: " فالحق ما قال صاحب الغجدوانى: من أنه يرجع إلى الاسم إذ البحث فى هذا القسم "[2].

د – عند حديثه عن إعراب المستثنى المفرغ وكونه يعرب على حسب العوامل من رفع ونصب وجر، لكن لا مطلقا، بل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، ولا يكون كذلك إلا فى كلام غير موجب نحو: ما ضربنى إلا زيدٌ، إلا أن يستقيم المعنى فحينئذ يجوز حذف المستثنى منه فى الكلام الموجب أيضا نحو: قرأتُ إلا يومَ كذا؛ لأنه يمكن أن يقرأ كل الأيام إلا يوم الجمعة.

أورد ما ذكر فى الغجدوانى منقولا عن بعض الشروح فقال: قال صاحب الغجدوانى: "وفى بعض الشروح لو تأملت حق التأمل وجدت المثالين مشتركين فى عدم الاستقامة ".

ثم علّله بقوله: " أقول: لعله أراد بهذا أن (زيدا) – مثلا – لا يمكن أن يقرأ كل عمره إلا يوم الجمعة، يدل عليه تصريحهم بامتناع: نِمتُ إلا يوم الجمعة، فحينئذ ظهر الاشتراك ".

ثم أجاب عنه فقال: " ويمكن أن يجاب عنه أن مراد من ادعى الاستقامة أن يوقع أصل القراءة فى جميع أيام عمره فمعنى (قرأت كل الأيام): أوقعت أصل القراءة فى كلها إلى أن يوجد الاشتغال بها فى جميع أجزاء الأزمنة، فهذا مستقيم بلا شبهة "[3].

٤ – أحيانا يورد اعتراضات الشارحين الذين سبقوه على ابن الحاجب ويقوم بردها والدفاع عن ابن الحاجب ومثال ذلك:

أ – عند حديثه عن تعريف المعرب وأنه المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل، وأن له شرطين:

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

وجودياً: وهو وقوعه مركبا مع غيره، وآخر عدمياً: وهو عدم مشابهته مبنى الأصل، قال: " وينبغى أن يعلم أن المركب قد يطلق ويراد به المركب من حيث هو أى: المجموع الحاصل من الأجزاء كما يقال: ضرب زيد مركب من فعل وفاعل، وقد يطلق ويراد به جزء المركب كما يقال: زيد ضرب زيد مركب مع ضرب، فأراد المصنف بالمركب فى التعريف: المركب بالمعنى الثانى، بقرينة جعله المركب أحد قسمى الاسم، إذ لو كان مراده من المركب بالمعنى الأول لما صح جعله قسما منه؛ لأن الاسم مفرد، والمركب بهذا المعنى لا يكون مفرداً، لأن الكلام فى تركيب الكلمات لا فى تركيب الحروف ".

ثم أشار إلى سقوط اعتراض صاحب المتوسط على المصنف فقال: "... وسقط أيضا ما ذكر فى المتوسط: من أن فى لفظه تساهلا؛ لأن المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا ".

ثم حكم أيضا بسقوط السؤال الذى أورده صاحب المتوسط على المصنف وهو: "... ولقائل أن يورد عليه النقض بنفس مبنى الأصل؛ لأنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبنى الأصل؛ لامتناع مشابهة الشىء لنفسه ".

فقال: " وسقط أيضا سؤاله بنفس مبنى الأصل؛ لأنه ليس باسم، والمعرب قسم منه " [1].

ب – فى باب التنازع قال ابن الحاجب: " وإذا تنازع الفعلان ظاهراً... " أورد الشارح اعتراض البعض على هذا وهو قوله: " الأولى أن يقول (العاملان) ليكون أشمل فإن التنازع كما يكون بين الفعلين يكون أيضا بين الاسمين وبين الاسم والفعل ".

ثم أشار إلى رده على هذا مبينا وجه قول ابن الحاجب فقال: " قلت لهذا القائل: المراد ما ذكرتم، لكن فى هذا إشارة إلى أن الفعل أصل فى العمل، ولأنه لو كان كذلك لأوهم دخول ما ليس منه فيه وهو قولنا: ليس زيد بمنطلق " [2].

ج – عند حديثه عن التأكيد وأنه: تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول، أورد – رحمه الله – اعتراضا لبعضهم – وهو صاحب المتوسط – على هذا الحد فقال: " اعتُرض بأن الحد المذكور لا يتناول (أجمع) وأخواته لأنها لا تقرر أمر المتبوع لا فى النسبة ولا فى الشمول فلو قال: التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول، أو يتبع ما يقرر أمره فى النسبة أو الشمول، لكان أصوب ".

ثم أشار إلى رد هذا الاعتراض بأن قال: " وأجُيب عنه بأن تناول هذا الحد هذه الأشياء ظاهر لأن المراد بالتقرير المذكور أعم من أن يكون على سبيل الاستقلال أو على سبيل التبعية.

ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر وهو: أنا لا نسلم أن الشىء الذى ادّعى المعترِضُ خروجَه لم

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

يقرر أمر المتبوع فى الشمول فإن الشمول أعم من أن يكـون علـى سـبيل الانفـراد، وأن يكـون على سبيل الاجتماع، وحيث كان القصد إلى الثانى أتوا بما ذكره لكون لفظـة (كـل) يحتملـهما، فلما أتى بـ (أجمعين) يعلم أن المراد منه هو الشمول على سـبيل الاجتمـاع فعلـم أن لكـل مـن (كلهم) و(أجمعين) فائدة الشمول " [1].

د – فى باب (اسم التفضيل) وعند شرحه لقول ابن الحاجب (فإذا أضيف فله معنيـان) قـال: " فإذا أضيف أى: اسم التفضيل، فله، أى: لاسم التفضيل، معنيان، على معنى أنه حينئـذ يوجـد فى معناه اعتباران، وإلا فمعنى اسم التفضيل واحد فى أى حالٍ كـان وهـو مفهومـه المـذكور، وبهذا سقط اعتراض صاحب التحفة على المصنف " [2].

٥– فى بعض الأحيان يعترض على ابن الحاجب، مثال ذلك:

أ – عرف ابن الحاجب الكلمة بأنها: " لفظ وضع لمعنى مفـرد "، قـال الشـارح: قولــه (لمعنـى) مستدرك؛ لأن قولـه (وضع) يدل عليه؛ لأنه لا يكون إلا لمعنـى، قيـل فـى جوابـه: نعـم إلا أن دلالته عليه التزامية وهى متروكة فى التعريفات، قيل: فيـه نظـر؛ لأن المعنـى جـزء مـن مفهـوم الوضع فتكون دلالته عليه تضمنية لا التزامية " [3].

ب – فى مبحث جمع المذكر ذكر ابن الحاجب أن شرط مـا يجمـع هـذا الجمـع أن يكـون علمـا يعقل، قال الشـارح: " لـو ذكـر بـدل (يعقـل): (يعلـم) لكـان كلامـه أشمـل وأولى؛ لأنـه فـى القرآن**{فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ}** [4] ونحو**{أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ}** [5] ولا يوصف (الله) تعـالى بالعقـل؛ لعـدم الإذن الشرعى بخلاف العلم... " [6].

٦ – كان يستدرك على ابن الحاجب أموراً لم يذكرها مثال ذلك:

أ – بعد أن انتهى من باب الممنوع من الصرف قال: واعلم أن ههنـا فائـدة لم يـذكرها المصـنف ونحن نذكرها مستعينا بالله الهادى إلى الصواب وهى: بيـان أن التصـغير بـأى سـبب يُخِـلّ مـن

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق، واعتراض صاحب التحفـة أنه قال: " إن أراد بقولـه (فله معنيان): أفعل التفضيل لغير التفضيل فليس بجيد؛ لأن أفعل التفضيل لا يكون إلا للموصوف بزيادة على غيره فليس لــه معنيـان ولــه للتفضيل، وإن أراد بقولـه (فله معنيان) أفعل الذى لغير التفضيل فليس لـه أيضا معنيـان، وإن أراد مطلـق لفظ (أفعل) مع قطع النظر عن كونه للتفضيل أو لغيره فالكلام ليس فيه " ا. هـ. انْظُرْ: التحفة الشافية لتقى الدين النيلى ص ٦٨١.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) سورة الذاريات من الآية (٤٨).

(٥) سورة الواقعة من الآية (٦٤).

(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الأسباب، وبأى سبب منها لم يُخِلّ [(١)]؟ ثم أخذ فى بيان هذه الفائدة.

ب – بعد أن ذكر المواضع التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة والتى ذكرها ابن الحاجب قال: "... ولذكر المواضع التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة مع عدم تناول كلام المتن عليها مجال، منها... " [(٢)]، ثم أخذ فى تفصيلها.

٧ – كان كثيرا ما يعلل كلام ابن الحاجب فى المقدمة الكافية، ومثال ذلك:

أ – عند حديثه عن الكلام وأنه: (ما تضمن كلمتين بالإسناد) قال: وإنما قال: بالإسناد ولم يقل بالإخبار ليشمل التعريف الكلام الإنشائى من الأمر والنهى وغيرها،... وأما اختياره التضمن دون التركيب فلاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من) [(٣)].

ب – فى باب الفاعل قال ابن الحاجب: " هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه ". قال الشارح: " وإنما قال (ما أسند) ولم يقل (اسم أسند) ليتناول ما ليس باسم صريح فى الظاهر بالتبادر نحو: سرنى أن يجبنى حبيبى، فلو قال كذلك لخرج مثل ما هذا فيه عن التعريف مع كونه منه " [(٤)]

٨ – كان – رحمه الله – معنيا بذكر العلة للأحكام النحوية تعليلا يجعل القارئ مقتنعا، وهذا واضح فى الشرح [(٥)].

٩ – كان معنيا بذكر المصادر والكتب والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه، وبهذا يكون قد حفظ لنا آراء قيمة، ومادة علمية نقلها عن كتب لم تصل إلينا كنقله عن شرح الكافية للإمام الحديثى، وكأقوال النكسارى [(٦)].

١٠ – عنى بذكر الخلافات بين النحاة [(٧)]، وكان فى ذلك متبعا ما يلى:

أ – عرضه للخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، ثم يختار ما يراه راجحا [(٨)].

ب – قد يذكر أكثر من وجه فى المسألة دون تعقيب أو ترجيح مكتفيا بعرض هذه الوجوه[(٩)].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) سأفرد لهذا العنصر مبحثا مستقلا – إن شاء الله – بعنوان (العلة عند ابن حاجى عوض).
(٦) انْظُرْ: فهرس الأعلام.
(٧) سيأتى تفصيل القول فى هذا العنصر فى فصل مستقل إن شاء الله، بعنوان (الاتجاه النحوى لابن حاجى عوض واختياراته النحوية).
(٨) انْظُرْ على سبيل المثال: ص ١٨٢ : ١٨٤ من قسم التحقيق، وفيها عرض للخلاف بين البصريين والكوفيين فى المختار إعماله من الفعلين فى باب التنازع وردّ أدلة الكوفيين.
(٩) انْظُرْ على سبيل المثال ص ٤٠ من قسم التحقيق، وفيها عرض مذهب سيبويه، والخليل، والمبرد فى (أل)

١١ – اهتم – رحمه الله – بالحدود والتعريفات اهتماما ملحوظا خاصة التعريف اللغوى[1].

١٢ – كان – رحمه الله – معنيا بذكر الرابط بين أبواب الكتاب، موضحا علاقة كل باب بما قبله، مبينا الحكمة من كون هذا الباب تاليا لما سبقه [2].

١٣ – كان أحيانا يحيل على مواضع أخرى فى الكتاب لتفصيل مسألة ما ومن أمثلة ذلك:

أ – عند حديثه عن مذهب الكوفيين فى أن المختار إعماله فى باب التنازع هو الأول قال: "... وأما دليلهم النقلى فهو قول امرئ القيس – كما سيجىء –... وأما الجواب عن دليلهم النقلى فسيجىء إن شاء الله " [3].

ب – عند حديثه عن المثنى وأنه ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة قال: ونون مكسورة فى كل حال عوضا على المذهب الأصح الأكثر، وأما البحث فى أنه: هل هو عوض عن الحركة أو التنوين أو عنهما جميعا؟ فقد سبق فى بحث بيان إعرابه " [4].

ج – عند حديثه عن شروط جمع الصفة جمع مذكر سالم قال: " شرط هذا الجمع فى الصفة شروط خمسة، أحدها: أن يكون مذكراً عاقلاً احترز به عن نحو (حائض) و(ناهق) وسبب اشتراطهما ما مرّ " [5].

١٤– سلك – رحمه الله – أيسر الطرق لتقريب المادة إلى الذهن، وتمثل ذلك فى افتراضه أسئلة ثم الإجابة عليها – منهج الحوار – كأن يقول مثلا: فإن قلت:...؟ أو: فإن قيل...، أو: لا يقال كذا... لأنا نقول... وهكذا، وهذا المنهج كثير فى الكتاب يكاد لا تخلو صفحة منه.

١٥– قد يذكر بعض اللغات الواردة فى اللفظ، ومن أمثلة ذلك:

أ – عند حديثه عن (لدن) قال: " وقد جاء فيها لغات كثيرة أحدهما: لَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون، وثانيها لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، وثالثها: لُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، ورابعها: لَدْ بفتح اللام وسكون الدال، وخامسها: لُدْ بضم اللام وسكون الدال، وسادسها: لَدُ بفتح اللام وضم الدال.

ب – عند حديثه عن (قط) قال: "... قَطُّ بفتح القاف وضم الطاء مشددة، وقد نقل ضم

المعرفة ولم يختر أى رأى، وص ١٠٤ من قسم التحقيق وفيها عرض رأى البصريين والكوفيين فى منع صرف المنصرف لأجل الضرورة مع العلمية وأدلة كل فريق، ولم يرجح أحدهما على الآخر.

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

القاف مع ضم الطاء وتشديده، وتخفيفه، وسكون الطاء مع فتح القاف " [1].

١٦- فى بعض الأحيان كان يشير إلى لغات العرب ومن ذلك:

أ - فى إعراب المثنى وما ألحق به قال: "... وينبغى أن يعلم أن من العرب من يجعل إعراب التثنية بالألف فقط وهى لغة بلحارث بن كعب، فإنهم يتركون ألف التثنية بحالها فى الأحوال الثلاثة " [2].

ب - فى الممنوع من الصرف قال: "... وأما قول بنى أسد: سكرانة، وغضبانة، فلغة رديئة"[3].

ج - عند حديثه عن حذف خبر (لا) النافية للجنس قال: "... ويحذف أى خبر (لا) التى لنفى الجنس عند الحجازيين كثيرا، إذا كان الخبر عاما... وبنو تميم لا يثبتونه... " [4].

د - عند حديثه على أفعال القلوب قال: "... وبنو سليم يجعلون باب (قلت) أجمع فى الاستفهام وغيره مثل (ظننت) " [5].

١٧- يستطرد أحيانا فيشرح بعض الكلمات ويبين معناها والمراد منها ومن أمثلة ذلك:

أ - قوله: وحموك - بكسر الكاف - لأن الحم من أقارب زوج المرأة فيكون معناه: قريب زوجها ولهذا لا يضاف إلا إلى المؤنث [6].

ب - عند حديثه عن علة (الجمع) فى الممنوع من الصرف وشرطه: صيغة منتهى الجموع... قال: حضاجر:... منقول عن جمع (حِضجر) وهو عظيم البطن [7].

١٨- استعماله فى بعض الأحيان المصطلحات المنطقية، ومن تلك المصطلحات:

الحد، الجنس، الفصل، النوع، الخاصة، التعريف الحدى، التعريف الرسمى، الماهية، الاطراد، الانعكاس، الدلالة، الماهية الاعتبارية، الماهية الحقيقية، الدلالة الالتزامية، الفصل مقوم للماهية والأمر العدمى لا يكون مقوماً، الدور، التسلسل، القضية، الدلالة القطعية، الدلالة الضمنية، الدلالة الشرطية.

١٩- أكثر - رحمه الله - من الشواهد القرآنية، والأشعار، والأمثال، لتثبيت القاعدة النحوية وفهم المراد، واستيعاب المقصود [8].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: فهرس الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والأمثال.

٢٠- أهمل – رحمه الله – نسبة كثير من الآراء والأقوال لأصحابها، وكان غالبا يأتى بالرأى على أحد هذه الوجوه: اعتُرض، قيل، ما ذكر بعض الفضلاء، وإسناد بعضهم، وما يقال، وما ذكر فى بعض الشروح، وفى قول من قال، وقال بعضهم، ومن قدم، ومن قال، وبعض الشارحين، وذهب بعضهم، هكذا قالوا، من زعم، وما توهم بعضهم، وزعم من قال، ومن جوز [(١)].

٢١ – أغفل – رحمه الله – فى كثير من المواضع نسبة الشعر إلى قائليه [(٢)].

٢٢ – كان فى بعض الأحيان يحيل على المطولات خوف الإطناب ولأن هذا المختصر لا يحتمل ذلك، ومن أمثلته:

أ – عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة قال: " ثم اعلم أن إعراب هذه الأسماء على الوجه المذكور أكثرى لا كلى لأن فيه اختلافات كثيرة بين النحاة، لا يليق ذكرها بهذا الكتاب، فمن أراد الاطلاع عليها فليطالع المطولات " [(٣)].

ب – فى باب التمييز قال: "... وأورد صاحب الغجدوانى فى هذا المقام سؤالاً باستفسار الفرق بين (زيت) و(ثوب) بأن أحدهما لا يثنى ولا يجمع، والآخر يثنى ويجمع، مع صدق تعريف اسم الجنس عليهما، ثم أجاب عنه بالارتكاب على التكلف المتعسف، ومن أراد العلم به فليُطلب فيه؛ فإنا لم نورده هربا عن التطويل "[(٤)].

ج – عند كلامه على المضمر قال: "... وفى كلام المصنف إشارة إلى أن الضمير فى (إياه) و(إياك) و(إيانا) ليس (إيا) واللواحق الباقية لبيان أحوال من هو له من التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، خلافا للبعض، وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب " [(٥)].

د – عند كلامه عن أعرف المعارف قال: "... وأما أعرفية الضمائر والعلم من سائر المعارف، وأعرفية بعضها عن بعض فمذكورة فى المطولات مع اختلافات كثيرة، ونحن اقتصرنا على بيان ما ذكر فى المتن ليكون الشرح على قدر المتن " [(٦)].

٢٣ – كان الشارح – رحمه الله – فى بعض الأحيان يقابل بين نسخ الكافية حتى يصل إلى الصحيح، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انْظُرْ قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

أ - قولـه فى أقسام الكلمة: "... لأنها إما أن تدل على معنى فى نفسها - وفـى بعـض النسـخ (فى نفسه) بتذكير الضمير راجعا إلى المعنى، ولكل منهما وجه " [1].

ب - فى باب المرفوعات قال: " فمنه أى مـن المرفـوع الفاعـل، أرجـع الضـمير إلى المرفـوع... ويجوز أن يُعبر عن مرجوعه بـ (ما اشتمل) على علـم الفاعليـة، وفـى بعـض النسـخ (فمنهـا) بإرجاع الضمير إلى المرفوعات " [2].

ج - فى باب نعم وبئس قال: " وشرطهما أى: شرط نعم وبئس باعتبار فاعلـهما، وفـى بعـض النسخ (وشرطها) أى: شرط هذه الأفعال " [3].

٢٤ - كان - رحمه الله - فى بعض الأحيان يشير إلى بعض القضايا الصـرفية فيتناولهـا بالشـرح والتحليل، ومن ذلك:

أ - ما ذكره فى باب الترخيم من قلب الـواو المتطرفـة المضـموم مـا قبلـها يـاء، وقلبهـا وهـى متطرفة متحركة مع فتح ما قبلها ألفا فقال: "... ويقال فى ترخيم (يـا ثمـود)... يـا ثمِـى؛ لأن الواو حينئذ يقع فى الطرف مع ضـم ما قبلها، والقيـاس فـى كلامهـم قلـب الـواو الموصـوفة بتلك

الصفة ياء، والضمـة كسرة، كما فى (أدلٍ) جمع (دلو)، ويقال فـى تـرخيم (يـا كـروان)... (يـا كرا) بقلب الواو ألفا؛ لوجود ما يقضيه وهو: كونها متحركة وما قبلها مفتوحا، مع عـدم المـانع وهو لزوم التقاء الساكنين؛ لأن الألف لم يبق حينئذ فى حكم الثابت " [4].

ب - ما ذكره فى باب الإضافة عند إضافة الأسماء الستة إلى يـاء المـتكلم فقـال فـى توجيـه (فِيَّ): " وأما وجه (فِيَّ) فهو أنه إنما يقال (فم) بعد حذف الهاء لخفائهـا فـى حالـة القطـع عـن الإضافة لضرورةٍ تزول عند الإضافة، وذلك لأن أصله (فوه) بدليل (أفواه) حذف الهاء لخفائهـا وقلبت الواو ميما لكونهما من مخرج واحد، مع أن فى المـيم غنـة تناسـب مـدّ الـواو، وبينهمـا مقاربة فى الصفة، ولأنه لو لم تقلب ميما لوجب أن تقلب ألفا لتحركه حينئذ، بأن يكون حـرف إعراب مع التنوين وانصرافه وانفتاح ما قبله - ثم لزم حذف الألف لالتقاء الساكنين - التنوين والألف - فلزم بقاء الاسم على حرف واحد، ولـيس ذلـك فـى المـتمكن فـى كلامهـم، فـإذا أضافوه إلى الياء بعد حذف الهاء لم تقلـب الـواو ميمـا لانعـدام مـا يوجبـه لبنائـه حينئـذ علـى السكون، ثم ضم الفاء على قياس الواوات فى تلك الأسماء؛ لأنه لابد أن يكون ما قبلـها مـن

---

(١) انْظُرْ قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

جنسها، فتقلب الواو ياء للقاعدة المشهورة، ثم أدغمت فى ياء الإضافة لوجود ما يوجبه، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها، فصار (فِيَّ) "[1].

ج – ما ذكره فى باب الجمع عند كلامه على جمع المنقوص وبيان أصل (قاضون) قال: "... أصله (قاضيون) حذفت الضمة استثقالاً لها على الياء بعد الكسرة، فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع، فحذفت الياء لذلك دون الواو لدلالتها على الفائدة الزائدة، ثم قلبت كسرة الضاد ضمة ليمكن النطق بالواو مع المجانسة بينهما فصار (قاضون) "[2].

٢٥ – يغلب على أسلوبه فى شرحه للمتن السهولة واليسر والوضوح، كما أنه طُبِع على سليقة المُعلّم، ومن مظاهرها اتباعه منهج المحاورة، وهو أن يأتى بالمسألة النحوية فى صورة السؤال والجواب، كأن يقول: فإن قيل...، أو: ولقائل أن يقول....، أو: فإن قلت...، أو: لا يقال... لأنا نقول، وهكذا، وهذا المنهج غالب فى الشرح يكاد لا تخلو صفحة منه، كما يلاحظ على أسلوبه تأثره بالمنطق، وهذا واضح فى استعماله الألفاظ والمصطلحات المنطقية كـ الحد، والجنس، والفصل، والماهية، والنوع، والخاصة، والدور، والتسلسل... [3].

* * * * *

رابعا: مصادره

تيسر للشارح – رحمه الله – بحكم تأخره أن يطلع على كتب من سبقه، فلم يقف عند مصدر معين ينهل منه مادة كتابه، بل اعتمد على مصنفات كثيرة تضافرت جميعها فى إخراج هذا السفر العظيم، والكتب التى ذكرها ابن حاجى عوض متعددة [4]، والعلماء الذين سمَّاهم كثيرون[5]، ولعله عند شروعه فى شرح الكافية قد نظر إلى الكتب التى لها علاقة بالمشروح، ويأتى فى مقدمة هذه الكتب: شرح ابن الحاجب، وشرح ركن الدين بن شرف شاه الإسترابادى، وشرح جلال الدين الغجدوانى، وهذه الشروح من المصادر المهمة عنده، فهو ينقل منها نصوصا كاملة، ويحيل عليها كثيرا، ثم يأتى بعد ذلك باقى شروح الكافية التى تيسر للشارح الوقوف عليها، ثم باقى المصادر الأخرى، حيث لم يقتصر ابن حاجى عوض على شروح الكافية فقط، بل إنه اعتمد على غيرها، وكان من أهمها، الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والإيضاح لأبى على، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، وشروح اللباب،

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: فهرس الكتب.
(٥) انْظُرْ: فهرس الأعلام.

ومنها: شرح لب الألباب لنقره كار، والعباب فى شرح اللباب، وشرح اللباب لقطب الدين الفالى، والتسهيل، وشرحه لابن مالك، وغيرها كثير، هذا وقد بين لنا - رحمه الله - هذه المصادر على سبيل الإجمال، فقال فى مقدمة كتابه: "... فوجهت ركاب النظر... بالسعى الكامل فى مطالعة الشروح، والجهد القوى فى الاستخراج من الأصول والفروع،... ثم قال: هذا لعمرى لعليل النحو عافية، كما أن مشروحه لدليله كافية، كتاب فيه حقائق شروح لب الألباب، ودقائق أسرار العربية وشرح اللباب، جامع لفوائد شروح المشروح... تسهيل لمن أراد التسهيل وفوائده، وتكميل لما يذكر فى المختصرات وعوائده، وبالجملة كان مختصرا حاوياً لزبدة ما تكمله علماء النحو، ولا سيما كلام المصنف فى شرح المفصل وغيره... " [(١)].

ولا يمكن فى هذه العجالة تحديد كل مصادره فهذا أمر صعب، لذا سأكتفى بذكر بعض هذه المصادر، مع ذكر نماذج منها، وبيان موقفه من هذه المصادر، والله الهادى إلى الصواب، أولا: الكتب التى لها علاقة بالمشروح، ومنها:

١- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب:

أكثر الشارح - رحمه الله - من النقل عنه، وأفسح لأقوال ابن الحاجب مكاناً كبيراً فى الشرح، ولا أكون مغاليا إذا قلت: إنه يكاد لا تخلو صفحة من الكتاب إلا وفيها قول لابن الحاجب سواء صرح الشارح بذلك أم لا، وكان الشارح يشير إلى شرح ابن الحاجب بقوله: قال المصنف، أو: كذا فى شرح المصنف، ومن أمثلة ما أخذه عنه:

أ - فى باب الممنوع من الصرف وعند كلامه على الجمع وأن شرطه: صيغة منتهى الجموع قال: "... قال المصنف: وهذا أولى من قول الأكثرين بأنه جمع لا نظير له فى الأحاد، لكونه منقوضا بـ (سراويل) عكسا وبـ (أفلس) طرداً " [(٢)].

ب - فى مبحث الصفة المشبهة وعند كلامه عن الصيغتين المتنعتين بالاتفاق قال: "... والثانية منها: ما أضيف فيه المعرف إلى المجرد عن الإضافة واللام نحو: الحسن وجه، بجر (وجه) بإضافة (الحسن) إليه أيضا، وإنما امتنعت لأن فيها إضافة المعرف باللام إلى النكرة، وهى عكس ما ينبغى فى باب الإضافة، كذا فى شرح المصنف[(٣)].

٢ - شرح الكافية للإستراباذى (الشرح المتوسط):

من أهم مصادر الشارح[(٤)]، وقد أكثر - رحمه الله - من النقل عنه، وأفسح لأقواله مكانا كبيرا فى

---

(١) انْظُرْ: مقدمة الشارح قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٩١.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٢.
(٤) انْظُرْ: فهرس الأعلام، وفهرس الكتب.

الشرح، وكثيرا ما كان يورد اعتراضات صاحب المتوسط على ابن الحاجب ويردها، ومن أمثلة ما أخذه عنه، عند حديثه على الكلام وأنه ما تضمن كلمتين بالإسناد قال: "... قال في المتوسط: ولا يشكل الحد بمثل (قائم أبوه) في قولنا: زيد قائم أبوه، فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس إسنادا بالتفسير المذكور، لأنه لا يصح السكوت على (قائم أبوه)، تم كلامه... "[١].

٣ – شرح الكافية لجلال الدين الغجدواني:

من أهم مصادر الشارح – رحمه الله – بل هو من أكبر مراجعه، ومن أمثلة ما أخذه عنه عند شرحه لتعريف الكلمة وأنها لفظ وضع لمعنى مفرد قال: "... والمعنى في اللغة القصد والإرادة، مصدر من: عنى يعني، يقال: عنيت بقولي كذا، أي: قصدته، وهو ههنا بمعنى المفعول وليس بلفظه مفعولا، وإلا لكان مشدداً كالمرقيّ، كذا في الغجدواني "[٢].

٤ – شرح الكافية للرضي:

نقل الشارح نصوصا كاملة منه دون إشارة إلى الرضي، ومن أمثلة ما نقله عنه:

أ – في باب النعت قال: " والموصوف أخص، قال بعضهم: المراد بكونه أخص أن يكون أعرف من الصفة بحسب درجات التعريف "[٣].

ب – في باب المصدر وعند كلامه على أنه لا يتقدم معموله قال: " وجوّز بعضهم ذلك في الظرف كما في قوله تعالى:**{فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ}**[٤] وقوله:**{وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ}**[٥] والوقوع أول دليل على الجواز "[٦].

٥ – شرح الكافية لابن القواس:

نقل الشارح منه بعض النصوص دون أن يشير إليه، ومن أمثلة ما نقله عنه، في باب الممنوع من الصرف وعند شرحه لقول ابن الحاجب في عدد العلل: " وهذا القول تقريب " قال: "... وقيل يجوز أن يكون معناه: إن ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المتعلم "[٧].

٦ – التحفة الشافية لتقي الدين النيلي:

من شروح الكافية التي اعتمد عليها الشارح وقد ذكره مرتين[٨]، ومنها عند حديثه عن المضمر

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح الغجدواني ص ٦.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الرضي ٢/ ٣٣٤.
(٤) سورة الصافات من الآية (١٠٢).
(٥) سورة النور من الآية (٢).
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الرضي ٣ / ٤٧٥.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٥١.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

عامله على شريطة التفسير قال: " وليس مثل قولنا: أزيدٌ دُهِب به منه، فالرفع لازم على الابتداء، والجملة بعده خبره، خلافا للسيرافى، وابن السراج، فإنهما ذهبا إلى أن يكون موضع الجار والمجرور فى مثل ذلك نصبا لا رفعا، ويكون المفعول الذى لم يسم فاعله المصدر الذى تضمنه الفعل، كأنه قيل: دُهِب ذهاب بزيد، فحينئذ يجوز أن يعمل النصب فى (زيد) لو سلط عليه بواسطة الحرف، وفيه نظر: لأن هذا مبنى على الإسناد إلى المصدر الذى تضمنه الفعل، وهو لا يتضمن مصدراً غير مُختص، ولا يُسند الفعل إلى المصدر الغير المختص منطوقا به لعدم الفائدة، فكيف إذا لم يكن منطوقا به، كذا فى التحفة، والفوائد " (١).

٧ - شرح الكافية للأصبهانى:

نقل عنه فى أكثر من موضع(٢) ولم يشر إلى صاحبه، ومن أمثلة ما أخذه عنه فى باب: مفعول ما لم يسم فاعله وعند كلامه على شرطه، وهو: أن تُغيّر صيغة الفعل إلى فُعِل، أو يُفعَل، قال: "... المراد أن تُنقَل صيغة الفعل إلى لفظ فُهِم منه معنى (فُعِل) بأن يكون المعلوم مجهولاً، والتخصيص بذكر (فُعِل) لأصالة الثَلاثى، فحينئذ يندرج فيه: استُخرِج، وتُدحرِج، وغيرهما مما زاد على الثلاثى ومنه معتل العين مثل (قيل)، وسقط بهذا أيضا ما قيل: إن قوله: (أن تُغيَّر صيغةُ الفعل) إلخ لا يصلح أن يكون شرطا؛ لأن معنى هذا الكلام: أن يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه، وهو داخل فيه، والشرط يجب أن يكون خارجا " (٣).

٨ - شرح الكافية لنجم الدين العجمى:

ذكره مرة واحدة (٤)، ونقل عنه فى بعض المواضع دون إشارة(٥)، ومن أمثلة ما نقله عنه: فى باب الإضافة وعند حديثه عن تقدير حرف الجر فى الإضافة قال: " شرطه، أى: شرط ذلك التقدير أن يكون المضاف سواء كانت إضافته معنوية أو لفظية اسما مجرداً عنه تنوينه... وإنما اشترط ذلك التجريد لأجلها أى: لأجل الإضافة لا لعلة أخرى... قال بعض الشارحين للكافية: " هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم إليه، والغرض منه بيان القدر المشترك بين المعنوى واللفظى، ولا يمكن التشريك بينهما إلا فى ذلك الغرض، وليس الغرض من تعريفه به تمييز كل واحد من نوعى الإضافة عن الآخر، إذ لا يمكن ذلك إلا بمميِّز، ولا مميز معه، فإذا

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: التحفة الشافية ص ٢٤٦ رسالة دكتوراه.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح الكافية للأصبهانى ص ١٥٩ رسالة دكتوراه.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

أريد تمييزه مُيِّز بأخص من ذلك "[1].

ثانيا: المصادر الأخرى التى اعتمد عليها ابن حاجى عوض، ومنها:

١ – الكتاب لسيبويه: أخذ عنه – رحمه الله – فى عدة مواضع منها:

أ – عند كلامه على حذف ناصب المفعول المطلق ومنه إذا وقع مكرراً فى موضع خبر فيما لا يصلح أن يكون خبراً قال: "... أما الضابط المذكور والتكرير والأمر بخلافه، فإن سيبويه قد صرّح بالتكرير مع الضابط المذكور فى أمثلة هذا الباب، مورداً: ما أنت إلا قتلا قتلا، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا سيراً سيراً "[2].

ب – عند كلامه على أفعال المقاربة ومنها (عسى) قال: " قال سيبويه: عسى ولعل طمع وإشفاق "[3].

٢– شرح الكتاب للسيرافى: نقل عنه فى بعض المواضع [4] ومن أمثلة ما نقله منه:

أ – فى باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على (سراويل) وعلة منعه قال: " قال السيرافى: سروالة لغة فى السراويل، إذ ليس مراد الشاعر: عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل "[5].

ب – عند حديثه على إعمال اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى إذا كان له معمولان غير ما أضيف إليه نحو: زيد معلم عمرو وإياه أفضل العلماء، قال: "... قلت: هذا على مذهب أبى على الفارسى، ويلزمه جواز حذف معمولى باب (أعلمت) فالأجود كما قال السيرافى: إن اسم الفاعل إنما عمل فى المفعول الثانى فى باب علمت، والثالث فى باب أعلمت ضرورة، حيث لم يكن الإضافة إليه، فاكتفى فى الإعمال بما فى اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل "[6].

٣ – المقتضب للمبرد: نقل عنه فى بعض المواضع[7]، ومنها: فى باب الإضافة، وعند حديثه عن إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم قال: " وأجاز المبرد أن يقال: أخِيَّ وأبِيَّ برد لامهما للإدغام "[8].

٤– الإيضاح لأبى على: وقد صرح به الشارح أكثر من مرة، ومنها فى باب التنازع قال عند

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح العجمى ص ٤٤٤ رسالة دكتوراه.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٣٣٥.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢٣٣.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ١٢٥، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بالجامعة، برقم / ١٤٥٧، تحقيق د / أحمد صالح أحمد دقماق.

(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح الكتاب ٣/ ٢٠٤ طبعة دار الكتب.

(٧) انْظُرْ: فهرس الأعلام.

(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: المقتضب ١/ ٣٦٢.

حديثه على قول الشاعر:

ولــو أن مــا أسـعى لأدنى معيشــة ::: كفانى ولم أطلـب قليـلٌ مـن المـال

: "... فإن قلت: إثبات المدَّعَى إنما يمكن على تقدير جعل واو (ولم أطلب) للعطف، أما على تقدير جعلها للحال كما ذهب إليه صاحب الإيضاح فلا، لأن المعنى حينئذ: كفانى قليل من المال فى حال كونى غير طالب له، فلا يلزم منه إثبات الطلب المنافى لعدم الطالب اللازم من عدم السعى لعدم العطف على جوابها! " [1].

٥- **المقتصد فى شرح الإيضاح:** وذكره مرة واحدة فى باب جزم الفعل المضارع فقال عند حديثه على مجىء فعل الجزاء مضارعا مع كون فعل الشرط ماضيا، وجواز الوجهين فى الجزاء قال: "... وأما الرفع كما فى قول زهير:

وإن أتــاه خليـل يـوم مَسْـغَبَةٍ ::: يقــول لا غائــب مــالى ولا حَـرِمُ

فعلى الأمر الاستحسانى كما قال عبد القاهر: إن الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم فى الشرط المتبوع حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فى عدم ظهور الجزم... " [2].

٦- **المفصل للزمخشرى:** ذكره مرة واحدة [3]، ونقل عنه فى بعض المواضع دون إشارة[4] ومنها:

أ - فى باب المفعول له وعند كلامه على شروط نصبه قال: " قال بعضهم: " إن فى انتصابه ثلاثة شرائط " وجعلَ الشرطَ المذكور متضمنا الأمرين: المصدر وفعل فاعل الفعل المعلل" [5].

ب - فى باب الحروف المشبهة بالفعل وعند كلامه على إلحاق (ما) لهذه الحروف قال: "... قال بعضهم: جعل (ما) كافة وهذه الحروف ملغاة أولى فى (إن) و(أن) و(لكن)، وجعل (ما) ملغاة وهذه الحروف معملة أولى فى (ليت) و(لعل) و(كأن) لأن فى هذه الثلاثة قوة القرب من معنى الفعل لأن معناها: تمنيت، وترجيت، وشبهت، بخلاف الثلاثة الأولى فإنها لتأكيد معنى الجملة " [6].

٧- **المصباح للمطرزى:** وأشار إليه مرة واحدة وذلك عند حديثه عن عمل الصفة المشبهة قال: "... وأما وجه تشبيه عملها بعمل الماضى حينئذ، صرّح صاحب المصباح فى تشبيه عمل

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الإيضاح ص ٦٧.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: المقتصد ٢ / ١١٠٣.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(كريم آباؤه) لا بـ (يكرم آباؤه)... "[1].

٨- شرح المفصل لابن يعيش: ذكره مرتين[2]، ونقل عنه في موضعين دون إشارة[3] ومن أمثلة ما أخذه عنه:

أ - في باب اسم الإشارة وعند كلامه على مراتب الإشارة قال: "... وقيل: لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فإذا زاد بُعدُ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف ليستفاد باجتماعهما زيادة في التباعد لأن زيادة اللفظ وقوته على قدر زيادة المعنى "[4].

ب - في باب الموصول وعند كلامه على الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول قال: "قال ابن يعيش: مجرد كون الألف واللام بمعنى الذي لا يفيد الاسمية فيهما، ألا ترى أن واو (مع) ليست باسم مع كونها بمعنى (مع)، وأيضا لو كان اسما لكان له محل من الإعراب، ولا خلاف في أنه لا موضع له من الإعراب، إذ لو كان كذلك لكان موضعه في قولنا: جاءني الضارب، رفعا، بأنه فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير ما يجوّز، وكذلك في: مررت بالضارب، يلزم انجراره وذلك لا يجوز "[5].

٩ - الإيضاح في شرح المفصل: من أهم مصادر الشارح، وقد نقل عنه - رحمه الله - في أكثر من موضع[6]، ومن جملة ما أخذه عنه:

أ - في باب المبتدأ والخبر، وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال في قوله تعالى: **{وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ}**[7]: "... وقد منع بعضهم كون التخصيص في الآية بالصفة لفظا، بل جعل المصحح كون (العبد) في معنى العموم لأنه في تقدير: كل عبد مؤمن، كذا نقل عن المصنف "[8].

ب - في مبحث المنادى قال: " وكذلك يخفض بلام التعجب كما في قولهم: يا لَلماء ويا للدواهي، وأما عدم ذكره إياها فلعله بناءً على ما ذكر في إيضاح المفصل: " من أن لام التعجب ليست بداخلة على المنادى في الحقيقة، لعدم صدق مفهوم المنادى لما دخل عليه لام التعجب، وإنما المراد من قولهم: يا للماء ويا للدواهي: يا قوم، أو: يا هؤلاء اعجبوا للماء أو للدواهي،

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: من قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣ / ١٣٥.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣ / ١٤٤.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) سورة البقرة من الآية (٢٢١).
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٤.

ولذلك سُمّيت لام التعجب، بخلاف المستغاث به فإنه فى الحقيقة مطلوب الإقبال " [١].

١٠ – الأمالى لابن الحاجب: وصرح بالنقل عنه فى ثلاثة مواضع[٢]، ومنها: فى باب النعت قال: " وأما الاعتراض الوارد بأن التأكيد المعنوى مثل (كلهم) فى: جاءنى القوم كلهم، فإنه يدل على معنى فى المتبوع وليس بصفة! فأجاب عنه المصنف فى أمالى الكافية بأنه: إن كان (كلهم) دالا على معنى فى المتبوع فليكن (زيدا) الثانى فى قولك: جاءنى زيد زيد، دالا على معنى فى المتبوع وليس كذلك... " [٣].

١١ – التسهيل: نقل – رحمه الله – عنه فى أكثر من موضع [٤]، ومن أمثلة ما أخذه: عند كلامه عن إعمال اسم الفاعل قال: "... ثم اعلم أن صاحب التسهيل قال: ولا يعمل من اسم الفاعل غير المعتمد على صاحب مذكور، أو منوى، أو على نفى صريح، أو مؤول، أو استفهام موجود أو مقدر" [٥].

١٢ – شرح التسهيل: ذكره أربع مرات [٦]، ونقل عنه فى بعض المواضع دون إشارة[٧] ومن **أمثلة ما** نقله عنه فى باب العطف وعند حديثه عن العطف على معمولى عاملين مختلفين قال: "... قال فى شرح التسهيل: الأصح المنع مطلقا؛ لأن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمتعدٍ واحد، وذلك لا يجوز، وأيضا الأكثر على منعه فموافقتهم أولى " [٨].

١٣ – لباب الإعراب للإسفراييني: صرح به فى أربعة مواضع[٩]، ونقل عنه فى بعض المواضع دون إشارة [١٠]، ومن أمثلة ما نقله عنه:

فى باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على بيان أن التصغير بأى سبب يُخِلّ من الأسباب وبأى سبب منها لم يُخل، ذكر أن الاسم بالتصغير ينتقل إلى الوصفية، وإذا انتقل إلى الوصفية فخليق به أن يخل مع العلمية؛ لأن الوصفية لا تجامع العلمية للتضاد بينهما، ثم قال: "... أجاب صاحب اللباب بأن يقول: إنهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر فى اعتبار العلمية وقالوا: طلحة

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥٥.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الأمالى ٣ / ٦٥.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: التسهيل ص ١٣٦.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣ / ٣٧٨.
(٩) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(١٠) انْظُرْ: قسم التحقيق.

غير منصرف للعلمية والتأنيث، كذا طُليحة للسببين" [1].

١٤ – الضوء للإسفراييني: نقل عنه فى ستة مواضع[2] ومن أمثلة ما أخذه عنه:

فى باب (نعم وبئس) وعند كلامه على اللام فى فاعلهما هل هى للعهد أو للجنس؟ قال: "... فإذا قلت: نعم الرجلان زيد وعمرو، فقد قصدت كل رجلين، ولا تقول: نعم الرجل زيد وعمرو، وإن كان المراد باللام الجنس، لأنك إذا أردت أن يكون فى اللفظ دليل على أنك تريد اثنين فكأنك قلت: رجلان، ثم أدخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما، وكذا الجمع فى قولك: نعم الرجال إخوتك، كذا فى الضوء " [3].

١٥– الإقليد فى شرح المفصل – لتاج الدين أحمد بن محمود الجندى: ذكره مرة واحدة فى باب الموصولات عند حديثه عن (ما) الموصولة وأنها لغير أولى العلم فى الأصل، وقد تقع على ذوى العقول فى الظاهر، وتكون فى الحقيقة واقعة على صفاته ومن ذلك ما حكى عن أبى هريرة (سبحان ما سبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا) قال: " وفى الإقليد: (ما) فى الموضعين كأنه ينبئ عن عظمة شأن الله؛ لأن (ما) هنا لإرادة معنى الوصف، فكأنه قيل: ليس من شأنكن أن تكن مسخرات لنا فسبحان الملك القادر الذى سخركن بكمال ملكوته وتمام قدرته " [4].

١٦ – المقاليد – لتاج الدين أحمد بن محمود الجندى: ذكره ثلاث مرات [5] ومنها: فى باب حروف الجر عند كلامه على رُبّ وهل هى اسم أو فعل؟ قال: " فإن قلت: مذهب الكوفية أولى لوجهين أحدهما: أنها فى مقابلة (كم) الخبرية وهى اسم فكذا ما يقابلها، والثاني:.... ثم قال: أجاب عن الأول صاحب المقاليد: بأن حرف الجر يدخل على (كم) نحو: بكم رجل مررت، دون (رب) وهذا آية لاسمية (كم) دون (رب)... " [6].

١٧ – التخمير فى شرح المفصل: صرح به فى موضع واحد [7]، ونقل عنه فى بعض

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ٢١٩.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الضوء ص ٤٠٣، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم / ٧٣٤، تحقيق د / حسين البدرى النادى.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الإقليد فى شرح المفصل للجندى ص ٧٠٤، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم / ٤٣٤٤، تحقيق د / محمود أحمد على الدرويش.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: المقاليد للجندى ل ٥٦ / ب مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف برقم ٧٩٨ / ٥٨١٤.

(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

المواضع دون إشارة [(١)]، ومن أمثلة ما نقله عنه: فى باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على عدد العلل والخلاف الذى فيه قال: " وقال بعضهم: إنها اثنتان: الحكاية والتركيب " [(٢)].

١٨ - شرح اللباب لقطب الدين السيرافى الفالى: وهو من أهم مصادره، ونقل عنه فى عدة مواضع [(٣)]، ومن أمثلة ما نقله عنه: عند حديثه عن العامل وأنه: ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة قال: " وانحصاره فى الثلاثة بحكم الاستقراء إذ لا دليل للعقل على انحصاره فيها، كذا قال الفالى " [(٤)].

١٩ - العباب فى شرح اللباب: ونقل عنه فى بعض المواضع [(٥)]، ومنها: فى باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على علة التأنيث وشرطه قال: "... قال السيد عبد الله: واعلم أنه اشترط فيه أيضا ألا يكون منقولا عن المذكر فى الأصل، وألا يكون تأنيثه محتاجا إلى تأويل غير لازم، لأن (رباب) اسم امرأة إذا سمّى به مذكرا انصرف؛ لأنه قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً بمعنى الغيم، وكذا كل جمع مكسر خال عن علامة التأنيث نحو (رجال) فإنه لو سمى به مذكرا انصرف؛ لأن تأنيثه لأجل تأويله بالجماعة وهو تأويل غير لازم لجواز أن يؤول بالجمع فيكون مذكرا " [(٦)].

٢٠ - شرح لب الألباب: ونقل عنه فى أكثر من موضع[(٧)]، ومنها: عند حديثه عن العامل وأنه: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب قال: "... وأراد بالعامل: عامل الاسم فلا يرد النقض عليه بخروج عوامل الفعل عن التعريف؛ لأن عامله ليس سببا لمقتضى إعرابه، إذ ليس فى الفعل مقتضى الإعراب، بل إعرابه على سبيل التبع، كذا قال السيد " [(٨)].

ثانيا كتب البلاغة، ومنها: دلائل الإعجاز لعبد القاهر: أشار إليه مرة واحدة فى باب المبتدأ والخبر عند حديثه على مسوغات الابتداء بالنكرة كما فى (شر أهر ذا ناب) قال: "... مع أن عبد القاهر قال: قدم (شرٌ) لأن المعنى: أن الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير"[(٩)].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمى ١/ ٢٠٩ [رسالة].
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق وانْظُرْ: شرح اللباب ل٣٠٦/ ب مخطوط بمكتبة الأزهر برقم ٩٤٦/ ٧٣٩١.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: العباب فى شرح اللباب لنقرة كار، ص ٣١٥ رسالة.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح لب الألباب لنقرة كار، ص ٦٣ [رسالة].
(٩) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: دلائل الإعجاز ص ١٤٣.

ثالثا: كتب القراءات، ومنها: الكشف لمكى: وأشار إليه مرة واحدة فى باب أسماء الأفعال عند حديثه على ما كان على وزن (فعال) وآخره راء قال: "... إلا ما فى آخره راء نحو (حضار) فإن أكثر بنى تميم وافقوا الحجازيين فى بنائه، وإن كان قليل منهم يعربه عملا بالقياس، إذ لا فرق بين ما فى آخره راء وبين غيره فى موجب البناء، وذلك لأن فى البناء على الكسر يتحقق موجب الإمالة المقصودة فى كلامهم، لأن الإعراب لا ينفى لزومه على الكسر، والإمالة فى مثل (حضار) لا يتأتى إلا به فاختير البناء على الكسر ما هو المقصود فى كلامهم، كذا فى الكشف " [1].

رابعا: كتب التفسير، ومنها: الكشاف: وذكره ثلاث مرات[2]، ومنها: عند حديثه على تقديم الحال على صاحبها المجرور، كما فى قوله تعالى:**{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ}**[3] قال: "... ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف، أى: وما أرسلناك إلا إرسالة كافة، أى: شاملة لجميع الناس، كما ذهب إليه صاحب الكشاف " [4].

هذه أهم مصادر الشارح فى شرحه، والتى كان يعتمد عليها، لكن من الملاحظ أن عمدته فى ذلك كانت الكتب التى لها صلة بالمتن المشروح، أعنى الكتب التى تناولت الكافية بالشرح، وفى مقدمتها شرح ابن الحاجب، وشرح جلال الدين الغجدوانى، والشرح المتوسط، ولذلك نجد الشارح وقد أفسح لأقوالهم فى شرحه مجالا كبيرا، فنقل نصوصا كاملة دون تغيير [5]، كما أنه اعتمد عليها فى تعريفاته وتعليلاته، وهو فى نقله كان لايكتفى بالنقل، بل إنه كان يناقش ويرد مبينا وجهة نظره [6]، ويلاحظ أيضا أنه كان دقيقا فى نقله وفى نسبة النصوص إلى أصحابها، فقد حرص على بيان أول نقله ونهايته حيث كان يقول: إلى هنا لفظه، أو: تمَّ كلامه.

* * * * *

العامل وموقف ابن حاجى عوض منه

يختلف إعراب الكلمة حسب موقعها فى الجملة، فمرة تكون مرفوعة، وأخرى تكون منصوبة، ومرة تكون مجرورة، ومرة تكون مجزومة، وهذا الاختلاف من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء آخر [7]، فالعامل فى الحقيقة هو المتكلم؛ لأنه يؤثر فى آخر

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الكشف لمكى ١/ ١٧١ - بتصرف -.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) سورة سبأ من الآية (٢٨).
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الكشاف ٣/ ٢٦٠.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: الخصائص ١/ ١١١، دار المعارف.

الكلمة، ويجعله على كيفية مخصوصة [1]، لكن لابد من مصاحبة هذه الكلمة فى أحوالها المختلفة لنوع معين من الأدوات، له أثره فى هذا التغيير، وذلك هو العامل.

يقول الرضى: " ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم، فسُمِّى عاملا؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل فى الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأى الكلام... " [2].

ويقول فى موضع آخر: "... فالموجد - كما ذكرنا - لهذه المعانى هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل " [3].

وقد قسم النحاة العامل إلى قسمين رئيسين: لفظى، ومعنوى، وبنوا تقسيمهم على أساس أن العمل إذا كان أثرا لِلَفظٍ فى التركيب يمكن نسبة العمل إليه سُمّى العاملُ لفظيا، أما إذا كان الباعث عليه معنى ذهنيا لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه فإن العامل هنا يسمى عاملا معنويا [4].

والعامل اللفظى ينقسم إلى قسمين: قياسى، وسماعى.

فالقياسى هوالذى يرتكز عمله على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع، وهو تسعة أنواع: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم المبهم التام فى عمله، ومعنى الفعل ويدخل فيه: اسم الفعل، والظرف والجار والمجرور، والاسم المنسوب.

والسماعى وهو ما يرتكز فى عمله على السماع دون الاستناد إلى قاعدة، وهو خمسة أنواع: حروف الجر، وإن وأخواتها، ونواصب المضارع، وجوازمه، والحروف المشبهة بـ (ليس).

وأما العوامل المعنوية فيرى بعض النحاة أن لها من الأثر ما للعوامل اللفظية، فهى ترفع وتنصب وتجر، ويتجلى ذلك فى العامل فى المبتدأ، والعامل فى الفعل المضارع المرفوع [5].

---

(١) انْظُرْ: شرح الفريد للعصام الإسفراييني ص ١٢١.
(٢) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٥٧.
(٣) السابق ١/ ٦٥.
(٤) انْظُرْ: مقدمة تحقيق كتاب المصباح فى النحو - د/ عبد الحميد السيد طلب ص ٨.
(٥) انْظُرْ: مقدمة تحقيق المصباح ص ٨.

وقد شغل موضوع العامل حيزا كبيرا من تفكير النحاة قديما وحديثا، وطال جدلهم حوله فسيبويه يعتبر العامل أساسا فى الكلمة، فهو الذى يحدث فيها الأثر الذى يتغير بتغير العوامل، فيقول: " هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهى تجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجارى الثمانيةً يجمعهن فى اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح فى اللفظ ضربٌ واحدٌ، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرُقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل – وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل، التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب... "[1].

وابن جنى، والرضى يريان أن العامل فى الكلمة والمحدث للأثر فى نهايتها هو المتكلم، وأن نسبة العمل إلى الفعل إنما هو للتقريب والتيسير، يقول ابن جنى: " وإنما قال النحويون عامل لفظى وعامل معنوى ليُرُوكَ أن بعض الفعل يأتى مسبّبا عن لفظ يصحبه، كـ: مررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره... "[2].

ويقول الرضى: "... ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم، فسمى عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل فى الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأى الكلام، وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والفراء، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر..."[3].

ومع عناية النحاة بالعامل فقد وجدنا من ينادى بإلغاء نظرية العامل التى جعلت النحاة يكثرون من التقدير، وقد حمل لواء هذا الاتجاه ابن مَضاء القرطبى، الذى بدأ كتابه (الرد على النحاة) برفض هذه النظرية، فيقول: " قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك: ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، أن الرفع الذى فى (زيد) والنصب الذى فى

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ١٣.
(٢) انْظُرْ: الخصائص ١/ ١١٠.
(٣) انْظُرْ: الرضى ١/ ٥٧، وانْظُرْ: ١/ ٦٥.

(عمرو) إنما أحدثه (ضرب)... "[1].

ويمضى ابن مضاء فى بيان رأيه، فيذكر أن العمل لا يصح أن ينسب إلى لفظ أو إلى متكلم وإنما العمل لله وحده، فيقول: " وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية... "[2].

وابن مضاء فى هذا متأثر بالنزعة الظاهرية التى كانت سائدة فى عصره، والتى كانت متمسكة بظاهر النص، مع إنكار كل رأى لا يستند إلى دليل.

وقد تأثر بعض الباحثين المحدثين بهذا الاتجاه الذى نادى به ابن مضاء، فساروا على دربه فى رفض وإنكار نظرية العامل، ومنهم: الأستاذ / إبراهيم مصطفى فى كتابه: إحياء النحو وعبد المتعال الصعيدى فى كتابه: النحو الجديد.

على أن فى إنكار نظرية العامل إنكاراً للنحو كله؛ لأن النحو يقوم فى معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله [3].

* * * * *

موقف ابن حاجى عوض من نظرية العامل

سلك ابن حاجى عوض مسلك من سبقه من النحاة المتقدمين فى إثبات نظرية العامل، ومن ذلك:

أ – ذكره بعض أصول هذه النظرية، ومنها:

١ – مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول.

فى مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على عامل الرفع فيهما قال: " وذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، ولهم فى هذا المقام كلام طويل وحاصله: أن المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له منه لضرورة أمر الإفادة، فالاقتضاء التام حاصل بينهما، وإذا كان الأمر على هذا عمل كل منهما فى صاحبه ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون بين الشيئين عامليه ومعموليه لكل منهما فى الآخر كما فى قوله تعالى:**{أَيًّا مَّا تَدْعُوا}**[4] وقوله تعالى:**{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوْتُ}**[5].

(١) انْظُرْ: الرد على النحاة ص ٧٦.

(٢) انْظُرْ: السابق ص ٧٧.

(٣) انْظُرْ: تاريخ النحو وأصوله – د/ عبد الحميد السيد طلب، ص ٣١٨.

(٤) سورة الإسراء من الآية (١١٠).

(٥) سورة النساء من الآية (٧٨).

وفيه نظر من وجوه: أما أولا: فلأنا لا نسلم أن ذلك الاقتضاء يستلزم عمل كل منهما فى الآخر، وإلا لوجب أن يعمل الفاعل فى الفعل لما بينهما من شدة الاقتضاء.

وأما ثانيا: فلأن ما ذكروه يستلزم المحال؛ لأن مرتبة العامل يجب أن تكون قبل مرتبة المعمول، ولو كان ما ذُكر حقا لوجب أن يكون كل منهما مقدما على الآخر، وهو محال " [(١)].

٢ – الأصل فى العمل الفعل.

فى مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على وقوع الظرف خبرا قال: " وما وقع من الخبر ظرفا سواء كان ظرف زمان لكن لا مطلقا بل بشرط أن يقع خبرا عن حدث غير مستمر نحو: القتالُ يومُ الجمعة،... أو ظرف مكان، هذا أيضا ليس على الإطلاق، بل إذا لم يكن متوغلا فى الإبهام، بأن يكون غير مختص بشىء إما بالوضع أو بالقطع عن الإضافة نحو: زيد عندك، فلا يقال: زيد فى مكان، وزيدٌ من قبل، لعدم الفائدة.

أو جاراً ومجروراً نحو: بشرُ من الكرام... فالأكثر أنه، أى: الظرف، مقدر بجملة، أى: متعلق بالفعل الكائن مع فاعله جملة؛ لأن الظرف لكونه معمولا لابد له من متعلق عامل فيه، والأصلُ فى العمل الفعلُ... " [(٢)].

٣ – عامل النصب أصالة هو الفعل.

فى مبحث المفعول المطلق وعند كلامه على مواضع حذف الفعل الناصب له وجوبا قال: " قوله: مثل: ما أنت إلا سيراً، مثال للمفعول المطلق الواقع مثبتا وهو (سيراً) بعد النفى الداخل على اسم، لا يكون ذلك المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم وهو (أنت)؛ إذ لا يمكن حمل السير عليه، وإنما وجب الحذف عند وجود هذا الضابط لوجود القرينة وهى (ما) لأنه يطلب الخبر، ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا (فعل) بمعنى المصدر المذكور، والملتزم فى موضعه وهو (إلا)، فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون الناصب اسم فاعل دون فعل؟.

قلت: الواقع منصوبٌ، وعامِلُ النصب أصالةً هو الفعل فتقديره أولى... " [(٣)].

٤ – العامل المعنوى إنما يُصار إليه فى العاملية عند عدم العامل اللفظى.

فى مبحث المجرورات وعند كلامه على العامل فى المضاف إليه قال: " ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فى عامل المضاف إليه، ذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر، كما هو مدلول ظاهر كلام المصنف قالوا: إن عمل الجر للحروف الجارة قد ثبت، فجَعْلُ العامل ههنا حرفا أيضا – ليكون عمل الجر بابا واحدا – أولى من جعله مختلفا.

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى، واستدلوا عليه بأن العامل ههنا لا يستقيم أن يكون حرفا لكون إضماره ضعيفا، ولأنه لو كان الحرف عاملا كان ثابتا فى التقدير فصار قولك: غلام زيد، بمنزلة: غلام لزيد، وليس كذلك لنكارة أحدهما وتعريف الآخر، وأيضا المضاف إليه منزل منزلة التنوين من المضاف فكما لا يجوز الفصل بين التنوين والمنوَّن كذلك لا يجوز الفصل بين ما هو بمنزلتهما، ولوجب أيضا ألا يحذف تنوينه كما لم يحذف إذا ظهر الحرف.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر.

هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما فى الأول من الفساد، وكذلك الثانى فاسد أيضا؛ لأن العامل المعنوى إنما يُصار إليه فى العاملية عند عدم العامل اللفظى، ولم يعدم ههنا... "[1].

ب – متابعته ابن الحاجب فى تعريف العامل:

حيث قال: " ولما كان العامل مأخوذا فى بيان حكم المعرب، ولم يكن مبينا فى نفسه، احتيج إلى تعريفه، فعرفه المصنف بقوله: العامل ما به، أى: العامل شىء بسبب ذلك الشىء، يَتَقَوَّم أى: يظهر ويكتمل المعنى المقتضى للإعراب، وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة... ثم ليس المراد من التقوم التقوم المصطلح عليه فى المنطق، حتى يلزم أن يكون العامل جزءًا من المعنى المقتضى للإعراب، بل هو بمعنى الظهور والتكمل... فكأن فاعلية (زيد) – مثلا – فى: قام زيد، خفيت ونقصت قبل دخول (قام) فلما دخل هو عليه ظهرت وتكملت، فيكون العامل سببا يسبب الإعراب، والعامل المعنوى داخل فيه؛ لأن التجرد للإسناد أوجب التركيب الذى يحصل به كون المبتدأ مسندا إليه، والخبر مسندا به، فإن وقع الاختلاف فى العامل فى بعض الصور، فليس اختلافا فى هذه القاعدة، وإنما هو اختلاف فيما يتحقق المعنى المقتضى... "[2].

ج – تناوله للعامـــل اللفظى والمعنـــوى عند حديثه عن العوامل:

فمن العامل اللفظى (الفعل)، وهو إما عامل بنفسه أو بواسطة، وفيما يلى نماذج لذلك:

العامل فى المنادى

مذهب الأكثرين من المحققين أن العامل فى المنادى هو الفعل المحذوف اللازم حذفه،

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

وذهب البعض إلى أن عامله هو حرف النداء، وقد اختار ابن حاجى عوض رأى المحققين وذكر أن كلام ابن الحاجب يدل على ذلك فقال: " اعلم أن كلام المصنف يدل تصريحه على أن العامل فى المنادى هو: الفعل المحذوف اللازم حذفه، كما هو مذهب الأكثرين من المحققين، خلافا لمن ذهب إلى أن عامله حرف النداء، ثم إن البعض منهم علّل العمل بالنيابة، والآخر بكون تلك الحروف أسماء أفعال، وقالوا: جواز الإمالة فيها، وتعلق لام الجر بها، دليلٌ على ذلك.

والأولون ذكروا فى منع القول ممّن يجعلها اسم فعل، أنه لو كان كذلك لكان له مرفوع، إذ لابد له منه وليس له مرفوع مظهر، فلابد أن يكون مضمراً، ولا يجوز أن يكون ذلك الضمير للمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم لم يوجد مستتراً فى أسماء الأفعال، ولا يجوز أن يكون المخاطب إذ ليس المعنى أن المخاطَب هو الداعى، بل المدعو، ولا يجوز أن يكون الغائب، إذ لم يتقدم عليه ذكر، وهو لابد منه، مع أن المعنى ليس على أن الداعى غائب، وأن أسماء الأفعال ليس فيها أقلُّ من حرفين، والهمزة من حروف النداء حرفٌ واحد، وإذا بطل كونُ الهمزة منها، بطل كون البواقى أيضا منها، إذ لا قائل فى الفرق "[1].

* * * * *

العامل فى المفعول معه

يرى سيبويه والمحققون من البصريين أن العامل فى المفعول معه هو الفعل بتوسط الواو ويرى الكوفيون أنه منصوب على الخلاف، وذهب الأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف، وقد اختار ابن حاجى عوض رأى سيويه والمحققين، ورفض غيره فقال: "... ثم فى هذا الكلام دلالة على المذهب الأصح وهو مذهب البصريين، وهو: أن يكون العامل فى المفعول معه هو الفعل وإن كان لازما؛ لأنه قد قوى بالواو، فتعدى إلى المفعول كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما، لا كما زعمت الكوفية من أنه منصوب على الخلاف؛ لأن هذه الواو لا تقتضى المشاركة فى الفعل، فينتصب على الخلاف، ولا كما زعم الأخفش من أن الواو ليست بمقوية للفعل قبلها، وإنما هى مصلحة لأن ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة؛ لقيامها مقام (مع)، كما كان ما ينتصب من غير واسطة لا يلزمه أن يكون ظرفا لكونه معربا بإعراب لا يتصور فيه ظهور الإعراب، ولا كما زعم أبو إسحاق

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الزجاج من أن انتصابه بفعل مقدر، فالتقدير عنده: استوى الماء ولابس الخشبة[1].

* * * * *

العامل فى المستثنى

ذهب أكثر البصريين إلى أن عامل النصب فى المستثنى هو الفعل بتوسط (إلا)، وذهب المبرد إلى أنه منصوب بـ (إلا)، وذهب الفراء: إلى أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خففت وأدغمت فى (لا)، فتنصب فى الإيجاب باعتبار (إن) وترفع فى المنفى باعتبار (لا)، وقد اختار ابن حاجى عوض ما ذهب إليه أكثر البصريين وصححه فقال: "... فإن قلت: لَمَّا لم يكن البدل جائزاً فى هذه المواضع، فماذا يعمل فيها النصب؟ قلت: اختلفوا فى ذلك:

فذهب المبرد إلى أنه (إلا) بمعنى أستثنى، والفراء إلى أنها مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خففت وأدغمت فى (لا)، فتنصب فى الإيجاب باعتبار (إن) وترفع فى المنفى باعتبار (لا).

والصحيح ما ذهب إليه أكثر البصريين من أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا) إن كان ثمة فعل؛ لأن هذا الفعل وإن كان لازما فى بعض الصور، أو لم يتعد إلى المفعول الثانى، إلا أنه قُوّى بـ (إلا) فتعدّى كما تعدّى بالحروف المعدية، ونظيره: نصبهم الاسم فى المفعول معه بتقوية الواو، وإلا فالمستثنى منه بتلك الواسطة، وهذا هو الوجه فى مثل قولك: الزيدون إلا أخاك أصحابُك، وذكروا فى بطلان قول الأولين وجوها كثيرة أقواها: أنه لو كان كذلك لوجب النصب، مع أنه لا خلاف فى جواز الرفع والجر على البدلية، وأن جواز: قام القوم غير زيداً - بالنصب - يبطله... "[2].

ومن العوامل اللفظية الحروف، ومن الحروف ما يعمل النصب والرفع وهى (إنّ) وأخواتها، و(لا) التى لنفى الجنس، ومنها ما يعمل الجر، ومنها ما يعمل النصب، ومنها ما يعمل الجزم.

أما الحروف المشبهة بالفعل فقد ذكر ابن حاجى عوض أنها أشبهت الفعل من ثلاثة أوجه، من جهة اللفظ، والمعنى، والاستعمال، فقال: " ومنها: الحروف المشبهة بالفعل، وإنما سميت بذلك لأنها مشبهة بالفعل التام المتصرف من جهة اللفظ، والمعنى، والاستعمال.

أما الأول: فلكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ومفتوحة الأواخر.

وأما الثانى: فلتضمنها معنى الفعل فإنّ فى (إنّ) معنى أكدت وتحققت، و(كأنّ) معنى شبهت، وكذلك حال غيرهما، وأيضا يقتضى الأمرين كالفعل المتعدى المقتضى فاعلا ومفعولا، وذلك

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

لأن هذه الحروف إنما وضعت لإحداث معان فى الجملة الداخلة هى عليها لم توجد فيها قبل ذلك الدخول، فقولك: زيد منطلق، إخبار عن انطلاق زيد ساذج عن الأعراض العارضة، فإذا أردت إمضاءه على التوكيد أو على التشبيه أو غير ذلك من معانى هذه الحروف أدخلت عليه حرفا بحسبها، فلذلك عملت عمله من الرفع والنصب إلا أن منصوبها كان مقدما على مرفوعها لزوماً إذا لم يكن طرفا؛ للفرق بينهما، على أن عملها قد ثبت على سبيل الفرعية على الأفعال، لأن الأصل فيها تقديم المرفوع على المنصوب.

والثالث: فللزومها الأسماء كالأفعال، ولحوق نون الوقاية، والتخفيف بحذف إحدى نونى (إنّ) و(أنّ) و(كأن) و(لكن) " [١].

وأما حروف الجر فقد ذكر أنها إنما عملت لملازمتها الأسماء، واختص عملها الجر ليكون الأثر كالمؤثر فى الاختصاص، ولأن حرف الجر إنما يقع فى وسط الكلام لفظا أو تقديراً، والجر أيضا متوسط بين الرفع والنصب فتناسبا [٢].

وأما نواصب المضارع فقد ذكر أنَّ (أنْ) إنما عملت النصب فيه لمشابهتها (أنَّ) المفتوحة المشددة من وجه، ولأنها تجعل ما بعدها فى الحكم مفرداً، كما أنّ المفتوحة المشددة كذلك، وأما أخواتها وهى: لن، وكى، وإذن، فإنما تعمل النصب فيه بالحمل عليها فى العمل؛ لكونه للاستقبال أيضا [٣].

وأما الجوازم فذكر أنّ (إنْ) إنما عملت الجزم لكونها مقتضية للفعلين اللذين كل منهما جملة مع فاعله بسبب كون وضعها للشرط، أو أنها إنما عملت ليدل النقصان الحاصل فى اللفظ على النقصان فى المعنى، ثم حمل عليها (لم) و(لما) لشبههما إياها فى قلب الزمان وكذلك لام الأمر و(لا) الناهية، إذ كل منهما يدخلان المضارع ينقلانه من الإخبار، كما أنّ (إنْ) تنقل الفعل من كونه مجزوما إلى كونه مشكوكا فيه، وأما حمل باقى كلم المجازاة عليها فلأن الجزم فى كل منها لكونه بمعناها [٤].

* * * * *

العامل المعنوى

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

ومنه رافع المبتدأ والخبر، وقد أفاض ابن حاجى عوض فى هذه المسألة، فذكر رأى كل فريق مع بيان حجته فقال: " وأما العامل فيهما ففيه خلاف بين النحاة، فذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، ولهم فى هذا المقام كلام طويل وحاصله: أن المبتدأ لابدَّ له من خبر، والخبر لابد له منه لضرورة أمر الإفادة، فالاقتضاء التام حاصل بينهما، وإذا كان الأمر على هذا عمل كل منهما فى صاحبه ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون بين الشيئين عامليه ومعموليه لكل منهما فى الآخر، كما فى قوله تعالى:**{أَيًّامَّا تَدْعُوا}**[1] وقوله تعالى:**{أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِككُّمُ الْمَوْتُ}**[2].

وفيه نظر من وجوه: أما **أولا**: فلأنا لا نسلم أن ذلك الاقتضاء يستلزم عمل كل منهما فى الآخر، وإلا لوجب أن يعمل الفاعل فى الفعل لما بينهما من شدة الاقتضاء.

وأما **ثانيا**: فلأن ما ذكروه يستلزم المحال؛ لأن مرتبة العامل يجب أن تكون قبل مرتبة المعمول، ولو كان ما ذُكر حقا لوجب أن يكون كل منهما مقدما على الآخر، وهو محال.

وأما **ثالثا**: فلأنا لا نسلم أن الجزم فى الفعل فى الآيتين بـ (أيّا) و(أينما) حقيقة، بل هو بـ (إنْ) وهما نائبان عنها لفظا، فلم يعملا شيئا، مع أنه على تقدير التسليم لا يلزم من الجواز ههنا - لاختلاف عملهما - الجواز ثمة لعدم الاختلاف فيه.

وذهب البصريون إلى أن عامل المبتدأ هو معنى التجرد المعبر عنه بلفظ الابتداء فى القسم الأول، وكونه صفة كذلك فى القسم الثانى، فذلك معنى ليس فيه حظٌّ للّسان.

وأما عامل الخبر ففيه خلاف: فذهب قوم منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده أيضا، وهو منظور فيه؛ لأن أقوى العوامل - وهو الفعل - لا يجوز أن يعمل رفعين من غير اتباع، فيلزم أن لا يعمل أضعف العوامل وهو المعنى.

وذهب الآخر إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، ومنهم سيبويه، قيل: فيه ضعف؛ لأن المبتدأ اسم والأصل فيه أن لا يعمل، فضعفَ أمرُه فى التأثير العمليّ، وللابتداء تأثيرٌ فى العمل، وفى إضافة العمل إلى مالا تأثير له فيه - مع وجود ما له تأثير - فيه ضعف.

وذهب بعض منهم إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فيه جميعا، وفيه ضعف معلوم وجهه مما سبق.

وبعضهم قال: إن العامل فى الخبر المبتدأ، لكن لا مطلقا بل بواسطة المبتدأ، كَتَسخُّنِ الماء بالنار بواسطة القِدْرِ، وأُورِد عليه أن التجرد أمرٌ عدمى، فهو لا يصلح للعاملية، وأُجيب بأن العامل

(١) سورة الإسراء من الآية (١١٠).
(٢) سورة النساء من الآية (٧٨).

عندهم علامة، وعلامة الشيء كما تكون بأمر وجودى تكون أيضا بأمر عدمى واعتبر هذا فى الثَّوْبَيْنِ المُعَلَّمَيْنِ، أحدهما بالصبغ، والآخر بعدمه، مع أن كونه أمراً عدمياً ممنوع ووجود هذا المعنى فى الفعل المضارع لا يوجب دخوله على القبيلين لجواز أن يكون المعنى الذى فيه غير المعنى الذى فى المبتدأ، مع أَنَّا لا نُسلم أن دخوله عليهما يمنعه عن العمل " (١).

ومن العامل المعنوى رافع الفعل المضارع وقد أفاض ابن حاجى عوض فى هذه المسألة أيضا فقال: "... ثم الظاهر من كلامه أن عامل الرفع فى المضارع هو كونه مجرداً عن العوامل اللفظية الناصبة والجازمة، فهذا بخلاف ما عليه الأكثرون من البصريين فإنهم قالوا: إن ارتفاع المضارع بوقوعه بحيث يصلح وقوع الاسم فيه إما مجرداً أو مع حرف لا يكون عاملا فيه، قال المصنف فى الشرح: " وهذا أقرب على المتعلم من قولهم: ويرتفع إذا وقع موقع الاسم، لأنه يرد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها ".

فأقول: الإشكالات الواردة على هذا الكلام ثلاثة: الأول: أن السين فى (سيضرب) لكونه من خواص الفعل يمنع القول بأن (يضرب) فيه وقع موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم.

وجوابه: أن المراد: الفعل مع السين يقع موقع الاسم، لأن السين لما صار كأحد حروف الفعل لكونه غير عامل كان الواقع ذلك الموقع هو المجموع.

الثانى: أن (يضرب) فى: يضرب الزيدان، مرفوع مع أنه ليس بواقع موقع الاسم إذ لا يجوز ابتداء (ضارب الزيدان) من غير أحد الأشياء المذكورة.

وجوابه: أن مبدأ الكلام من حيث كلام الاثنين: أن يكون للفعل دون الاسم، بل جاز أن يكون ابتداء الكلام اسما فى الجملة، فصدق أنه واقع موقع الاسم على الإطلاق، أى: موقع يصح أن يقع فيه اسم من الأسماء وإن لم يقع خصوص اسم، مع أنه على رأى البعض.

والثالث: أن خبر (كاد) لابد وأن يكون فعلا مضارعاً فينبغى أن لا يرتفع حينئذ؛ لكون ذلك الموقع مما لا يصح فيه الاسم، للزوم ما ذكر، وجوابه: أن الأصل فيه الاسم، وقد عدل إلى لفظ الفعل لزوما لغرضٍ وهو: أن (كاد) لما كان لتقريب معنى الفعل من الحال، والمناسب أن يكون خبره فعلا مضارعاً، لظهور دلالته على الحال عند التجرد عن علامة الاستقبال.

وكون هذه الإشكالات مجابة لا ينافى أولوية كلامه.

وبخلاف ما ذهب إليه الكسائى من الكوفيين، فإنه ذهب إلى أن ارتفاع المضارع بالزائد فى أوله، وهو قول فاسد؛ إذ لو كان موجب الرفع فيه ذلك الزائد لوجوب أن لا يجوز نصبه ولا

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

جزمه مع وجوده؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع "[1].

وبعد هذا العرض يتضح لنا جليا إدراك ابن حاجى عوض لنظرية العامل، لأن النحو يقوم فى معظم مسائله على العوامل النحوية، ولو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله.

والله أعلى وأعلم.

* * * * *

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

المبحث الثانى:
أصول النحو فى: شرح الكافية لابن حاجى عوض

أصول النحو: هى الأسس التى بنى عليها، يقول الأنبارى: " هى أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله " [1]، وهى فى الغالب أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال [2]، وقد تربى على أكثر من ذلك، لكنها ليست على درجة واحدة فى القوة، وفى هذا المبحث سيتبين لنا موقف الشارح – رحمه الله – من هذه الأدلة.

أولا: السماع:

هو أهم أصول النحو، بل يُعدُ هو الأصل الأول من أصوله، سماه الأنبارى النقل، وعرَّفه بقوله: " هو الكلام العربى الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " [3]، وقال السيوطى: " وأعنى به ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلامَ نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلامَ العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظما ونثراً عن مسلم وكافر " [4].

والشارح – رحمه الله – قد تمسك به، وكان يفزع إليه معتداً به، ولقد كان حجمه فى هذا الشرح كبيراً، وتمثل ذلك فى كثرة الآيات القرآنية التى وردت فى الشرح، والاستشهاد ببعض الأحاديث النبوية، وكثرة الاستشهاد بالشعر، وكثير من أمثال العرب وأقوالهم، والشارح فى ذلك تبع لمن سبقه بحكم تأخره، وفيما يلى بيان ذلك:

أولا: القرآن الكريم وقراءاته.

أجمع العلماء على أن آيات القرآن الكريم هى الينبوع الأول فى تقعيد اللغة والاستشهاد به فهو أصدق مرجع وأصح مصدر يرجع إليه النحاة فى تقنين القوانين واستخراج الأصول، يقول الراغب الأصفهانى [5]: " ألفاظ القرآن الكريم هى لبُّ كلام العرب وزبدتُه، وواسطتُه، وكرائمُه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء فى أحكامهم وحِكَمِهم، وإليها مفزع حذاقِ الشعراءِ والبلغاءِ فى نظمهم، وما عداها... كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة " [6].

---

(١) انْظُرْ: لمع الأدلة ص ٨٠.

(٢) انْظُرْ: الاقتراح ص ٢٧.

(٣) انْظُرْ: لمع الأدلة ص ٨١.

(٤) انْظُرْ: الاقتراح ص ٤٨.

(٥) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الأصفهانى، أديب لغوى مفسر حكيم من تصانيفه: مفردات ألفاظ القرآن، وتحقيق البيان فى تأويل القرآن، توفى سنة ٥٠٢ هـ. انْظُرْ: معجم المؤلفين ٤/ ٥٩.

(٦) انْظُرْ: المفردات فى غريب القرآن ص ٦، تحقيق / محمد سيد كيلانى، دار المعرفة، بدون.

ولقد وضع الشيخ – رحمه الله – القرآن الكريم على رأس المصادر التى عوّل عليها فنجده قد عدّ الشاهد القرآنى الأساسَ الأول والمصدر الموثوق به فى التقعيد واستخلاص قواعد النحو، فعنى – رحمه الله – بالشواهد القرآنية والقراءات المختلفة، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة، ومن ثمّ فقد بلغ عدد الآيات التى استشهد بها فى الشرح ثلاثمائة وثمانين آية، وأكثر الآيات مسوقة للاستدلال على قاعدة نحوية، وهى بين يدى القارئ والكتاب ملىء بذلك ومن أمثلته:

أ – استدلاله لمذهب البصريين على أن إعمال الثانى فى التنازع هو المختار، بدليل قوله تعالى:**{ءَاتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}** [1] وقوله تعالى:**{هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ}** [2] فإنه أعمل فى الآيتين الثانى دون الأول [3].

ب – استدلاله على جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت مخصصة بالصفة لفظا، كقوله تعالى:**{وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ}** [4].

ج – استدلاله على جواز حذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ بقوله تعالى:**{وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ}** [5]، قال: " أى: ذلك منه " [6].

قد يذكر الآية استئناساً لناحية المعنى، ومن أمثلته:

أ – استدلاله على أن الكلمة فى اللغة تطلق على الكلام التام، كقوله تعالى:**{وَكَلِمَةُ اللهِ هِىَ الْعُلْيَا}** [7].

ب – استدلاله على أن (ظن) إذا كان بمعنى (اتهمت) يتعدى إلى واحد كقوله تعالى:**{وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ}** [8] أى: بمتهم، ومعنى الاتهام: جعل الشخص موضع الظن السيئ" [9].

* * * * *

(١) سورة الكهف من الآية (٩٦).
(٢) سورة الحاقة من الآية (١٩).
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) سورة البقرة من الآية (٢٢١)، وانْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) الآية (٤٣) سورة الشورى.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) سورة التوبة من الآية (٤٠)، وانْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) سورة التكوير الآية (٢٤)، على قراءة: ابن كثير، وأبى عمرو، والكسائى.
(٩) انْظُرْ: قسم التحقيق.

القراءات القرآنية:

القراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما [(١)]، وفي مناهل العرفان: هي مذهبٌ يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئتها [(٢)].

وقد ذكر العلماء أن القراءات القرآنية من حيث السند ستة أنواع[(٣)]:

الأول: المتواتر: وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، ومثاله ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة، وهذا هو الغالب في القراءات.

الثاني: المشهور: وهو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر، مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.

ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين: التيسير للداني، والشاطبية، وطيبة النشر.

وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما، ولا يجوز إنكار شيء منهما.

الثالث: الصحيح (الآحاد): وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المطلوب، وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده، من ذلك: ما أخرجه الحاكم عن طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ:**{مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ}** [(٤)].

الرابع: الشاذ: وهو ما خالف رسم المصحف، وإن كان إسناده صحيحاً، وقيل هو ما لم يصح سنده، وذلك كقراءة بعضهم: (**إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله**)[(٥)].

الخامس: الموضوع: وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل.

السادس: ما يشبه المدرج من أنواع الحديث: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير

---

(١) انْظُرْ: البرهان للزركشي ١/ ٣١٨، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٢٢٢.

(٢) انْظُرْ: مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ / محمد عبد العظيم الزرقاني ١/ ٤١٢، دار الفكر العربي

(٣) انْظُرْ: النشر ١/ ٩ وما بعدها، والإتقان ١/ ٢١٠، ومناهل العرفان ١/ ٤٣٠.

(٤) سورة الرحمن الآية (٧٦)، وانْظُرْ: إعراب النحاس ٤/ ٣١٨، والبحر ١٠/ ٧١.

(٥) سورة الجمعة من الآية (٩)، ونسبت إلى عمر بن الخطاب في: مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٦.

كقراءة " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً من رَّبِّكُم فى مَوَاسِمِ الحَجِّ "[1] بزيادة لفظ " فى مواسم الحج "، وقراءة " وَلْتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ويستعينون بالله على ما أصابهم "[2] بزيادة لفظ " ويستعينون بالله على ما أصابهم ".

قال ابن الجزرى فى آخر كلامه " وربما كانوا يدخلون التفسير فى الكلام إيضاحاً لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا: فهم آمنون من الالتباس "[3].

* * * * *

ضابط القراءات الصحيحة

العلماء القراءات ضابط مشهور يزنون به الروايات الواردة فى القراءات، يقول ابن الجزرى: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا، وصح سندها ولو كان عمن فوق العشرة من القراء، فهى القراءة الصحيحة، التى لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها "[4].

* * * * *

موقف الشارح من القراءات القرآنية

أخذ الشارح – رحمه الله – بها ولو خالفت أقيسة البصريين والكوفيين، فالقراءة سنة متبعة، وأئمة القراءة لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، ولقد استشهد الشارح بالقراءات لا فرق بين المتواترة والشاذة فبنى عليها القواعد النحوية، وكان فى معظمها ينسبها إلى قرائها، ومن أمثلة ما استشهد به:

أ – فى باب المبتدأ والخبر وعند حديثه عن تعدد الخبر قال: " وقد يتعدد الخبر... مثل: زيدٌ عالِمٌ وعاقلٌ، وكقوله تعالى:**{وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}**[5] فلفظ (هو) مبتدأ، والباقى خبره على قراءة رفع (المجيد) "[6]. وهذا مثال للمتواتر.

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٩٨)، وهى قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وابن الزبير، البحر: ٢/ ٢٩٣.

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٠٤)، وهى قراءة عثمان، وابن الزبير، البحر: ٣/ ١٩١.

(٣) انْظُرْ: النشر لابن الجزرى ١/ ٩، وراجع: مناهل العرفان ١/ ٤٣١.

(٤) انْظُرْ: النشر ١/ ٩، ومناهل العرفان ١/ ٤١٨.

(٥) سورة البروج الآيات (١٤ – ١٦).

(٦) قرأ حمزة، والكسائى، والحسن، وعمرو بن عبيد، وابن وثّاب، والأعمش، والمفضل عن عاصم بخفض الدال فقيل: نعتا للعرش، وقيل: نعتا لربك فى قوله تعالى:**{إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ}** وقرأ الباقون بالرفع على أنه خبر بعد خبر، وقيل: هو نعت لـ (ذو)، انْظُرْ: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/ ٤٥٧، والمحرر الوجيز

ب – فى باب النداء قال: " وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً... مثـل:**{أَلاَ يَا اسْـجُدُوا}**[1] على قراءة الكسائى[2] فإنه يخفف (لا) ويقف على (يـا) ويبتـدئ بـ (اسـجدوا) بضـم الهمـزة تقديره: ألا يا قوم اسجدوا، والقرينة هنا دخول حرف النداء على الفعـل " وهـذا مثـال للشـاذ[3].

ج – استدلاله على جواز الإعمال والإلغاء فى (إذن) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء قـال: "وقـد قرئ على كلا الوجهين قولـه تعالى:**{وَإِذَن لاَّ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً}**[4] بإثبات النون وحذفها فى غير السبعة "[5].

ولم ينسب رحمه الله شيئا من القراءات إلى غير أصحابها، بل كان دقيقاً في ذلك.

* * * * *

ثانيا: الاستشهاد بالحديث الشريف

الحديث الشريف هو الأصل الثانى فى الاحتجاج بعد القرآن الكريم، وقـد كثـر الكـلام حـول الاحتجاج به، وتضاربت الآراء والأقوال، فابن الضائع[6] ينقل عنـه السـيوطى أنـه علـل عـدم احتجاج النحويين الأوائل بالحديث بكونه مرويا بالمعنى، يقول السيوطى: " قال ابن الضائع فى شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشـهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عـن العـرب، ولـولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان الأولى فى إثبات فصيح اللغة كـلامُ النبـى صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه

٥/ ٤٦٣، والبحر المحيط ١٠/ ٤٤٦، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(١) سورة النمل من الآية (٢٥).

(٢) وهى قراءة: ابن عباس، وأبى جعفـر، والزهـرى، والسلمى، والحسـن، وحميد، وقرأ باقى السبعة بالتشـديد، انْظُرْ: معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠، وإعراب القـراءات السـبع وعللـها لابـن خالويـه ٢/ ١٤٨، وإعـراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٥٦، والبحر ٨/ ٢٢٩، والاتحاف ص ٣٣٦.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) سورة الإسراء من الآية (٧٦).

(٥) إثبات النون على إلغاء (إذن) وهى قراءة سائر القراء، وحذفها قراءة ابن مسعود على إعمال إذن، وبها قـرأ أبى، انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص٨٠، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٧٦، والبحر ٧/ ٩٢، والـدر المصـون ٤/ ٤١١، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ١٢، وشرح الكتاب للسيرافى ١/ ٨٤ مطبوع، والكشاف ٢/ ٣٧١. وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) هو: على بن محمد بن على بن يوسف الكتامى الإشبيلى أبو الحسن المعروف بابن الصائع تـوفى سـنة ٦٨٠ هجرية لـه: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه. انْظُرْ: البغية ٢/ ٢٠٤.

استدراكه فليس كما أرى "[1].

من خلال هذا النص نجد ابن الضائع قد نسب إلى الأوائل عدم الاحتجاج بالحديث لكونه مرويا بالمعنى، وأن أول من احتج بالحديث هو ابن خروف.

ويحدثنا أبو حيان تلميذ ابن الضائع حول موقف النحويين من قضية الاحتجاج بالحديث فيقول: " قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كـ: أبى عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين والكسائى، والفراء، وعلى ابن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس..."[2].

فى هذا النص نجد أبا حيان يذهب إلى أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بالحديث، وأن ابن مالك كان أول من احتج به، ثم يعلل لترك الأوائل الاستشهاد به بأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه صلى الله عليه وسلم لم تُقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روى من قوله: **«زوَّجتكها بما معك من القرآن»**، **«ملَّكتكها بما معك من القرآن»**، **«خُذها بما معك من القرآن»** وغير ذلك من الألفاظ الواردة.

الثانى: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون...

وفى هذا الكلام - أعنى كلام ابن الضائع، وتلميذه أبى حيان - نظر، وذلك لأن المتقدمين كأبى عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدى، وسيبويه - وهم أئمة المتقدمين - قد استشهدوا به، وإن كان ما وصل إلينا من احتجاجهم قليلا، فلأن بعضهم كأبى عمرو لم تصل إلينا آراؤه فى كتاب مؤلف يضمها أو يجمعها، إنما وصلت إلينا متناثرة فى كتب تلاميذه أو تلاميذهم [3]، أو لأنهم فى استدلالهم بها لم يوضحوا أنها من الحديث.

وأما حجة رواية الحديث بالمعنى - فعلى تقدير تسليمه - يمكن رده بأن النقل بالمعنى إنما كان فى الصدر الأول قبل تدوينه فى الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديلُ لفظٍ بلفظٍ يصحُّ

(١) انْظُرْ: الاقتراح ص ٥٤، وانْظُرْ: الخزانة ١/ ١٠، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ص ١٦.
(٢) انْظُرْ: الخزانة ١/ ١٠، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٧.
(٣) انْظُرْ: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٧٧.

الاحتجاج به، فلا فرق، على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف [1].

وأما الاحتجاج بأن رواة الحديث لم يكونوا عربا، فلا ينهض لأن يكون دليلا، ذلك أن علماء الحديث لا يشترطون فى الراوى أن يكون عربيا، ولم يمنع أحد رواية العجمى، كما أن جمهرة كبيرة من علماء الحديث هم من العجم، وقد وصفوا بالدقة والضبط، وبأنهم أمراء المؤمنين فى الحديث، فحملوا الحديث على أكمل وجه وأدوه كما حملوه محافظين على اللفظ، كما أن طائفة غير قليلة من علماء النحو كانوا من العجم، وهم لا يُشق لهم غبار فى هذا الفن، ولهم قدم السبق، وقد أجمع العلماء على إمامتهم وتفردهم بهذا الشأن دون معارض، وعلماء العرب يفتخرون بالتلمذة على أيديهم[2].

وقد سلك الشاطبى[3] مسلكا وسطا فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها [4]، وتبعه السيوطى فقال فى الاقتراح: " أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى، وذلك نادر جدا، إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى... " [5].

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقا، وتبعه الرضى الذى زاد عليه الاحتجاج بكلام أهل البيت، وتبعهما ابن هشام [6].

* * * * *

موقف الشارح من الاستشهاد بالحديث

من يطالع الشرح يجد الشارح - رحمه الله - قد استشهد بالحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج، لكنه كان مقلاً فى ذلك، فبلغت الأحاديث الشريفة فى الشرح أربعة عشر حديثا، وقد تنوع استشهاده بها على النحو التالى:

١- قد يستدل بالحديث مع شواهد أخرى من القرآن الكريم، والشعر، ومن ذلك: فى مبحث تعريف الكلمة وأنها تطلق فى اللغة على الكلام التام قال: "... كقوله تعالى:**{وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ العُلْيَا}** [7] وكقول النبى - عليه السلام -: **«الكلمة الطيبة صدقة»**"[8].

---

(١) انْظُرْ: الخزانة ١/ ٩.

(٢) انْظُرْ: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى، د/ محمود فجال ص ٧٩، ٨٠.

(٣) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمى الغرناطى المالكى الشهير بالشاطبى أبو إسحاق، محدث فقيه أصولى توفى سنة ٧٩٠ هـ له: الموافقات فى أصول الأحكام، وشرح الألفية، انْظُرْ: معجم المؤلفين ١/ ١١٨.

(٤) انْظُرْ: الخزانة ١/ ٩، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ص ٢٥.

(٥) انْظُرْ: الاقتراح ص ٥٢.

(٦) انْظُرْ: الخزانة ١/ ٩، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ص ٢٢.

(٧) سورة التوبة من الآية (٤٠).

(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

٢- أحاديث لم يذكر غيرها شاهداً على تقرير قاعدة ومن أمثلة ذلك:

أ - فى مبحث إعراب المثنى قال: " وينبغى أن يعلم أن من العرب من يجعل إعراب التثنية بالألف فقط وهى لغة بلحارث بن كعب، فإنهم يتركون ألف التثنية بحالها فى الأحوال الثلاثة وعلى هذا قول النبى - عليه السلام -: **«من أحب كريمتاه»** [(١)].

ب - فى مبحث الظروف وعند حديثه عن (إذ) قال: " وقد يكون للمفاجأة ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التى فعلها ماض كما فى الحديث: **«بينا نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ طلع علينا رجل»** الحديث، إيقاعاً للمخالفة بينها وبين (إذ) المكانية إذا كانت للمفاجأة، إذ هى حينئذ تختص بالجملة الاسمية... " [(٢)].

٣- قد يستدل بالحديث استئناساً لناحية المعنى وذلك:

فى مبحث حروف الجر وعند حديثه عن (فى) قال: "... وبمعنى الباء السببية كما فى قوله - عليه السلام -: **«فى أربعين شاة شاة»** أى: بسببها يجب إخراج شاة للفقراء " [(٣)].

وقد استشهد الشارح - رحمه الله - ببعض الآثار الواردة عن الصحابة رضوان الله عليهم، ومن ذلك:

أ - استشهاده بقول أبى هريرة وذلك فى باب الاسم الموصول قال: "... أصل (ما) أن يقع على غير ذوى العقول، وقد يقع على ذوى العقول فى الظاهر ويكون فى الحقيقة على صفاته... ومن ذلك ما حكى عن أبى هريرة رضى الله عنه: (سبحان ما سبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا) " [(٤)].

ب - استشهاده بقول أبى بكر وذلك فى مبحث حروف الجر وهو (لا ها اللهُ إذن لا تَعْمَدُ إلى أسَدٍ من أُسْدِ الله فيُعطيكَ سلبه) قال: " فقد حمله بعض النحويين على أنه غلط من الرواة؛ لأن العرب لا تقول: لا ها اللهِ إلا مع (ذا)، ولو سلم فليس هذا موضع (إذن) " [(٥)].

ج - استشهاده بقول عبد الله بن الزبير رضى الله عنه وذلك فى مبحث حروف الإيجاب قال: " (وأجل) و(جير) و(إنّ) تصديقٌ للمخبِر... وكقول ابن الزبير لمن قال له: لعن اللهُ ناقةً حملتنى إليك: إنّ وراكبها " [(٦)].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

د - هذا وقد ردّ الشارح - رحمه الله - قول عمر بن الخطاب وحكم عليه بالشذوذ لمخالفته حكماً نحوياً، وذلك عند حديثه عن إضافة الأسماء الستة إلى ياء التكلم فى مبحث الإضافة قال: " ولفظة (ذو) من تلك الأسماء لا يضاف إلى مضمر... وأما ما فى قول عمر (صلى على محمد وذويه)... فشاذ " [1].

* * * * *

ثالثا: ما جاء من أقوال العرب وأمثالهم

وهى المعين الذى لا ينضب فى الاستشهاد لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل، فهى منطق العربى فى غدواته وروحاته، يرسلها متى شاء وحيث كان وفيما ينبغى ويريد [2] وقد حفظها الاستعمال وشاعت على الألسنة، وقد استشهد - رحمه الله - بها فى الشرح وعوّل عليها ومنها:

فى باب المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال: "... أو بكونه عاما يتناول كل فرد فرد على سبيل الاستغراق، فيصير فى المعنى معرفة تعرف الجنس المستغرق، وهو: إما أن يكون المبتدأ النكرة فى سياق النفى نحو: ما أحدٌ خير منك... أو بأن يكون معنى (كل) مراداً فى الكلام سواء كان فى اللفظ، أو لا، نحو: تمرةٌ خيرٌ من كُسيرة، وكُلَّ شاةٍ برجلٍ معلقةٌ، أو بكونه فاعلا فى المعنى، ويشترط ههنا أن يكون خبره جملة فعلية ليُمكن تقدير الخبر، وهو مثل قولهم: شرٌّ أهرّ ذا ناب... " [3].

وقد يُبين الشارح مضرب المثل، ومن ذلك:

أ - فى الباب نفسه قال: " ثم ذلك التخصيص إما بالصفة لفظاً كما فى مثل قوله تعالى: **{وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ}** [4].. أو تقديراً كما فى قولهم: شُخْبٌ فى الإناءِ وشُخْبٌ فى الأرض، وإن ذهب عَيْرٌ فعَيْرٌ فى الرّباط... وهذان القولان مثلان يضرب الأول لمن تكلم فيخطئ تارة ويُصيب أخرى، والثانى: لمن يختار الحاضر ويترك الغائب " [5].

ب - فى باب أفعل التفضيل قال: "... وقد جاء أفعل التفضيل... للمفعول على الشذوذ مثل: أعذر بمعنى المعذور، وألوم بمعنى الملوم، وفى المثل: أشغل من ذات النحيين، بمعنى المشغول...

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: نشأة النحو للشيخ طنطاوى ص ٥١.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) سورة البقرة من الآية (٢٢١).
(٥) انْظُرْ: ص ٢١٦ من قسم التحقيق.

وذات النحيين امرأة شغلها خواتُ بن جبير الأنصارى بنحييها من السمن وقضى منها الوطء،... فضرب المثل فى الاشتغال " [1].

رابعا : الشواهد الشعرية

الشعر ديوان العرب به يأخذون وإليه يصيرون، به حُفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وكان للشعراء مكانة بين القبائل، فحرص الرواة على حفظه، وقد ارتبط الشعر فى أذهان النحاة واللغويين بعصور الاحتجاج قبل أن يفشو اللحن ويشيع الخطأ فى اللغة، ومن ثمة قسم العلماء الشعراء إلى طبقات أربع:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كـ: امرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ: لبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام كـ: جرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المُوَلَّدون ويقال لهم المُحْدَثون، وهم مَن بعدهم إلى زماننا كـ: بشار، وأبى نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل: يستشهد بكلام مَن يوثق به منهم، واختاره الزمخشرى، وتبعه الرضى، فإنه استشهد بشعر أبى تمام فى عدة مواضع، واستشهد الزمخشرى أيضا فى تفسير أوائل سورة البقرة من الكشاف ببيت من شعره [2].

* * * * *

موقف الشارح

استشهد الشارح – رحمه الله – بشعر شعراء الطبقة الأولى كـ: امرئ القيس، والنابغة، والأعشى، وعنترة، وبشر بن أبى خازم.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثانية ومنهم: حسان بن ثابت، ولبيد بن أبى ربيعة، والعباس بن مرداس، والعجاج، وأبى ذؤيب، وسُحيم بن وثيل، وغيرهم.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثالثة كـ: جرير، والفرزدق، والأخطل، وذى الرمة، والكميت، ورؤبة، والقطامى، وغيرهم.

أما شعراء الطبقة الرابعة فقد استشهد ببيت لأبى نواس وهو قوله:

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: الخزانة ١ /٧، ٨.

إنّ مَـــنْ سَـــادَ ثُـــمَّ سَـــادَ أبُـــوهُ ::: ثُمَّ قَدْ سَـادَ قَبْـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهُ (١)

واستشهد – رحمه الله – ببيت لأمية بن أبى الصلت وهو قولـه:

رُبَّمَـا تَكْـرَهُ النُّفُـوسُ مِـنَ الأَمْـــ ::: ـــرِ لَـه فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ (٢)

والعلماء لا يرون شعره حجة فى اللغة، قال ابن قتيبة: "... كان يحكى فى شعره قصص الأنبياء ويأتى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهـل الكتاب... منها: الساهور لغلاف القمر، وكان يسمى السماء فى شعره: صـاقورة، وحـاقورة، وبرْقِع... وهذه أشياء منكرة وعلماؤنا لا يرون شعره حجة " (٣).

واستشهد الشارح ببيت لأبى دؤاد الإيادى وهو قولـه:

أَكُـــلّ امْـــرِئٍ تَحْسَـــبِينَ امْـــرَأً ::: وَنَـــارٍ تَوَقّـــدُ باللّيْـــلِ نَـــارًا (٤)

وفى الموشح للمرزبانى قال: " عن الأصمعى قال: عدى بن زيد، وأبـو دؤاد الإيـادى لا تـروى العرب أشعارهما؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية " (٥).

وقد بلغت الشواهدُ الشعرية فى الشرح مائة وواحدا وسبعين شاهداً، وقد اتخذ استشـهاده بهـا صوراً عديدة منها:

أ – الاستشهاد بالبيت كاملا.

ب – الاستشهاد بشطر البيت سواء كان الشطر المستشهد به صدراً، أو عجزاً (٦).

ج – أحيانا يستشهد بكلمة من البيت أو بكلمتين (٧).

د – أغفل فى كثير من الأحيان نسبة الشواهد إلى قائلها إلا فى ثمانية وعشرين بيتا(*).

هـ– كان أحيانا ينبه على موطن الشاهد ومن ذلك:

فى مبحث النداء وعند حديثه على حذف المنادى قال: " وقد يحـذف المنـادى لقيـام قرينـة جوازاً... وذلك إذا وقع بعده الأمر مثل:**{أَلاَّ يَسْجُدُوا}** (٨) على قـراءة الكسـائى... أو الـدعاء

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: الشعر والشعراء ص ١٧٩، ١٨٠ – بتصرف.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: الموشح للمرزبانى ص ٧٣، وانْظُرْ: الاستشهاد والاحتجاج باللغة د / محمد عيد ص ١٣٩ .

(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(*) انْظُر: قسم التحقيق.

(٨) سورة النمل من الآية (٢٥).

لـه نحو:

يـــا لعنـــةَ الله والأقـــوامِ كلِهـــم ::: والصالحين علــى سِــمْعَانَ مِــنْ جــارِ

أى: يا قوم لعنة الله " [١].

وما جاء من السماع مخالفا للقاعدة فإنه كان يقول فيه بالتأويل، ومن أمثلة ذلك:

أ – فى باب الحال وعند كلامه على مجيئها جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، فلابد فيها من الرابط، قال: "... وإن كان فعلها المضارع المثبت فترتبط بالضمير وحده كقولك: جاءنى زيد يضحك... هذا إذا لم يكن المضارع مصدرا بـ (قد) وأما إذا صدر فالواو يدخل عليه كقوله تعالى:**{لِمَ تُؤذُونَنى وقد تَعلَمُون أنِى رسُولُ الله إليْكُمْ}** [٢]... وأما ما نقل من مثل: قمت وأصك وجهه، فقد قيل: إنه على تقدير حذف المضاف، أو محمول على الشذوذ " [٣].

ب – فى باب العطف وعند كلامه على العطف على الضمير المجرور وأنه لابد من إعادة الخافض مثل: مررت بك وبزيد، قال: "... فإن قلت: قد ورد العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار كما فى قوله تعالى:**{تَسَاءَلُون به والأرحامِ}** [٤]، بالجر، وقول الشاعر:

فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

قلت: الأول ليس بقوى فى الاحتجاج لأنه قيل: إن الواو فيه للقسم لا للعطف، والثانى شاذ لا يقاس عليه " [٥].

* * * * *

الضرورة وموقف ابن حاجى عوض

مما لا مرية فيه أن للشعر لغة خاصة، تختلف عن لغة النثر، وهذا راجع لسببين:

الأول: أن الشعر فن من الفنون يبذل الشاعر فيه جهدا كبيرا يختلف عما يبذله الناثر.

الثانى: أن فى الشعر قيدين لا نجدهما فى غيره، ولابد أن يلتزم بهما الشاعر، هما: الوزن، والقافية، هذان القيدان لا يعطيان للشاعر حريَّة فى التعبير كحرية الناثر، ولهذا وجدنا فى الشعر ما يُسمى بالضرورة [٦].

وقد اختلفت نظرة النحاة فى تحديد معنى الضرورة، وتعددت مذاهبهم، وإليك تفصيل هذا

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) سورة الصف من الآية (٥).
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) سورة النساء من الآية (١).
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ص ٤٣٥، د/ خالد عبد الكريم جمعة، ط / الثانية، ١٤٠٩ هـ.

الخلاف، وبيان آرائهم.

أولا: مذهب ابن جنى والجمهور:

ذهب ابن جنى والجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا [1].

ولم يشترطوا فى الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك فى شعره، بل جوزوا له فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام وإن لم يضطر [2].

يقول الأعلم: " والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشىء فى غير موضعه، دون إحراز فائدة، ولا تحصيل معنى وتحصينه، فكيف مع وجود ذلك**!** ".

وقد أيَّد رأىَ الجمهور كثير من النحاة، منهم: (ابن عصفور) فقد ذهب إلى أن الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى [3].

و(الرضى) حيث يقول عنه البغدادى: " واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق فى الضرورة هو المذهب الثانى، وهو ما وقع فى الشعر، وهو مذهب الجمهور " [4].

والشيخ (محمد الأمير) فى حاشيته على المغنى، حيث يقول معقباً على رأى (ابن مالك): " والحق قول الجمهور " [5].

وقد استدل الجمهور على صحة مذهبهم بقول الشاعر:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ::: ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا [6]

فقد حذف الشاعر التاء من (أبقلت) وقد أمكنه إثباتها لو قال (أبقلت إبقالها) وينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذى قبلها [7].

وبقول الشاعر:

كَم بجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا ::: وكريمٍ بخْلُهُ قَد وَضَعَه [8]

---

(١) انْظُرْ: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ص ٥، والضرورة الشعرية فى النحو العربى د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٤٢.

(٢) انْظُرْ: الضرورة الشعرية ص ١٤٢.

(٣) انْظُرْ: الاقتراح ص ١٢، وانْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٣٧٧.

(٤) انْظُرْ: الخزانة ١/ ١٤.

(٥) انْظُرْ: حاشية الأمير ١/ ١٤٨.

(٦) من المتقارب لعامر بن جوين، انظره فى: الخزانة ١ / ٤٥، والتصريح ١/ ٢٧٨.

(٧) انْظُرْ: الضرورة الشعرية ص ١٤٤.

(٨) من الرمل، انظره فى: الكتاب ٢ / ١٦٧، والإنصاف ١/ ٣٠٣.

حيث فصل بين (كم) ومجرورها بالجار والمجرور مع وجود المندوحة عن ذلك برفع (مقرف) أو نصبه [(1)].

ثانيا: مذهب سيبويه وابن مالك.

لم يصرح سيبويه فى كتابه بتعريف الضرورة وبيان أنواعها، وإنما عرض لأنواع كثيرة من الضرورات فى ثنايا الكتاب، وقد فُهِم رأيُه منها من خلال تناوله لبعض المسائل فى كتابه، ومن خلال الباب الذى عقده فى أول كتابه بعنوان (باب: ما يحتمل الشعر) حيث يقول: " اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا " [(2)]

ومن استقراء كلام سيبويه يمكن تحديد معنى الضرورة عنده بأنها:

ما يجوز للشاعر فى شعره مما لا يجوز له فى الكلام، بشرطين:

١- أن يضطر إلى ذلك ولا يجد عنه مندوحة.

٢- أن يكون فى ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز [(3)].

وهذا هو رأى ابن مالك فهى عنده: ما لا مندوحة للشاعر عنه [(4)]، وقد قال برأيه هذا فى (شرح التسهيل) عند كلامه على دخول (أل) على المضارع فى قول الشاعر:

مَا أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتَه ::: ولا الأَصِيلِ ولا ذى الرَّأى وَالجَدَلِ [(5)]

حيث قال: "... وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

... فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار " [(6)].

وقد غلَّط ابنَ مالك كثيرٌ من النحاة فى مفهومه للضرورة منهم: أبو حيان [(7)]، والشاطبى

(١) انْظُرْ: الضرورة الشعرية ص ١٤٤.
(٢) انْظُرْ: الكتاب ١ / ٨.
(٣) انْظُرْ: الضرورة الشعرية ص ١٣٥، وانْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ٣/ ١٤٧، الضرائر للألوسى ص ٥ والارتشاف ٥ / ٢٣٧٧.
(٤) انْظُرْ: الاقتراح ص ١٢، والخزانة ١ / ١٤، والضرائر للألوسى ص ٥.
(٥) من البسيط للفرزدق فى: الإنصاف ٢ / ٥٢١، والخزانة ١ / ٣٢، والتصريح ١ / ٣٨.
(٦) انْظُرْ: شرح التسهيل ١ / ١٩٦ - ١٩٨ طبعة دار الكتب العلمية. تحقيق/ محمد عبد القادر عطا.
(٧) انْظُرْ: الأشباه والنظائر ١ / ٢٤٤.

شارح الألفية [1].

ثالثا: مذهب الأخفش

ذهب الأخفش: " إلى أن الشاعر يجوز لـه فى كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر فـى كلامـه، لأن لسانه قد اعتاد الضرائر فيجوز لـه مالا يجوز لغيره " [2].

والأخفش بهذا يقلل من وجود الضرورة لأنه يبيح للشعراء فى كلامهم العادى مالا يجوز عند غيرهم إلا فى الاضطرار [3].

* * * * *

موقف ابن حاجى عوض:

لم يصرح ابن حاجى عوض فى كتابه بتعريف محدد للضرورة، ولم يضـع لهـا بابـا مسـتقلا لكـن يمكن القول إنه كان يذهب مذهب الجمهور، ويتضح ذلك فيما يلى:

أ – فى مبحث الممنوع من الصرف قال: " ويجوز صرف غير المنصرف مطلقـا خلافـا للكـوفيين فى (أفعل مـن) للضـرورة، أى: لضـرورة الـوزن فـى الشـعر؛ لأن الضـرورة تـرد الأشـياء إلى أصولها، والأصل فى الأسماء الصرف كما فى قولـه:

أَعِــدْ ذِكْــرَ نُعْمَــانٍ لَنَــا إِنّ ذِكْــرَهُ ::: هو المسكُ مَــا كَرّرتَــه يَتَضَــوَّعُ [4]

ب – فى مبحث الفاعل وأنه يجب تقديمه على مفعوله قال: " فلذلك، أى: فلأجل أن أصـل الفاعـل أن يقدم على سائر المعمولات، وأن يكون الغيرُ المقدَّمُ عليه مـؤخرا فـى النيـة جـاز: ضـرب غلامَـه زيدٌ، بنصب " الغلام " ورفع " زيد " فإنه لولا هذا لزم الإضمار قبل الذكر؛ لأن الضـمير المجـرور فـى "غلامه" عائد إلى "زيد" مؤخر لفظا، لكنه جاز لكونه مقدما فى الرتبة، فلا يلزم المحذور.

ولأجل هذا الأصل امتنع: ضرب غلامُهُ زيداً، برفع " الغـلام " ونصـب " زيـد "؛ لأن الضـمير يرجع إلى (زيد) ففيه إضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وهو غير جائز؛ لكونه مخالفا لما عليه وضـع الواضع، أما لفظا فظاهر، وأما رتبة فلأن " الغلام " فاعل، والأصل فيه أن يتقدم، فـالمرجع إليـه يكون مؤخرا فى الرتبة... واعلم أن (ابن جنى) أجاز الإضمار قبل الذكر فى مثل هذه المسـألة، مستدلا بقولـه:

جزى ربُّــهُ عــنى عَــدِىَّ بــنَ حــاتمٍ ::: جزاءَ الكِلابِ العَاوِيَــاتِ وقــد فَعَــلْ

---

(١) انْظُرْ: الخزانة ١ / ١٥، وانْظُرْ: الضرورة الشعرية ص ١٣٩، والضرائر للألوسى ص ٥.
(٢) انْظُرْ: الضرورة الشعرية ص ١٥٣، وانْظُرْ: الجمل لابن عصفور ٣ / ١٤٨، والارتشاف ٥ / ٢٣٧٧.
(٣) انْظُرْ: الضرورة الشعرية ص ١٥٥.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

فإن الضمير فى " ربُّه " وهو فاعلٌ عائدٌ إلى " العدى " المذكورِ مؤخراً، وهو مثل " ضربَ غلامُهُ زيداً"، إذ التقدير: جزى ربُّ عدىٍّ عدِيّاً.

والجواب عنه: إما بأن يقال: إنه محمول على ضرورة الشعر، والكلام فى سعة الكلام [1].

ج – فى مبحث الاستغاثة وعند كلامه على فتح آخر المنادى لأجل إلحاق ألف الاستغاثة مثل: (يا زيداه) قال: " فالألف ملحقة فى آخر المستغاث لزيادة حاجة المستغيث إلى مد الصوت، وأما الهاء فيه فهو للوقف خاصة، وهو باعتبار أصل وضعه ساكن، ولا يجوز تحريكه إلا للضرورة كما فى قوله:

يا رَبِّ يا رَبَّاهُ إيّاكَ أَسَلْ ::: عَفْرَاءَ يا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ " [2]

د – فى مبحث الترخيم قال: " وترخيم المنادى جائز، أى: من غير ضرورة... وفى غيره، أى: الترخيم فى غير المنادى لا يجوز فى الاختيار، وذلك لأن الترخيم تخفيف وما يناسبه ما يكثر استعماله، بل يجوز فيه ذلك ضرورة... أى: لأجل الضرورة، لكن لا مطلقا بل إذا كان ذلك الغير مما يصلح للنداء، كما فى قوله:

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنا ::: ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ " [3]

وعلى هذا المنوال سار ابن حاجى عوض فى شرحه، والله أعلى أعلم.

ثانيا: القياس

وهو الأصل الثانى من أصول النحو، يُفزع إليه ويكون فى الصدارة بعد فقد السماع، يقول السيوطى: " قال الأنبارى...: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه، قال وهو أعظم أدلة النحو، والمعوَّلُ فى غالب مسائله عليه كما قيل: إنما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل فى حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب " [4].

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة، يقول الأنبارى: " ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا فى الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعلُه فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هى الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: الاقتراح ص ٩٤، وانْظُرْ: الإغراب فى جدل الإعراب ص ٤٥، ولمع الأدلة ص ٩٥.

الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذى هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد، وعلى هذا النحو... " [1].

أقسام القياس:

قسم الأنبارى القياس النحوى إلى ثلاثة أقسام فقال: " اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شَبَه، وقياس طرد " [2].

قياس العلة: وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل.

ومن أمثلته: حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل فى الرفع بعلة الإسناد.

قياس الشبه: وهو: حمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التى عُلّق عليها الحكم فى الأصل.

ومن أمثلته: أن يُدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم[3].

أو يدل على إعرابه بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، والاسم معرب، فكذلك هذا الفعل.

أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، والأسماء المشتركة معربة، فكذلك ما أشبهها.

أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك (يضرب) على وزن (ضارب) وكما أن (ضاربا) معرب فكذلك ما أشبهه [4].

قياس الطرد: وهو: الذى يوجد معه الحكم وتُفقد الإخالة (المناسبة) فى العلة [5].

ويوضح السيوطى أقسام القياس فيقول [6]: " القياس فى العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد ".

فمن أمثلة الأول: إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد، فمن ذلك: قولهم: (قِيَمٌ) و(دِيَمٌ) فى (قيمة) و(ديمة)، و(زَوَجَة، وثِوَرَة) فى (زَوْج، وثَوْر).

---

(١) انْظُرْ: لمع الأدلة ص ٩٣.
(٢) السابق ص ١٠٥.
(٣) السابق ص ١٠٧.
(٤) انْظُرْ: لمع الأدلة ص ١٠٨ – بتصرف –.
(٥) السابق ص ١١٠.
(٦) انْظُرْ: الاقتراح ص ٧٠ وما بعدها.

ومن أمثلة الثانى: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كـ: قمت قِياما، و: قَاوَمْتُ قِوَاما.

ومن أمثلة الثالث: زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها فى اللفظ على (ما) الموصولة، وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملا لها فاللفظ على الناهية.

ومن أمثلة الرابع: النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (أنْ) فإن الأولى لنفى الماضى والثانية لنفى المستقبل.

هذا وقد اختلف موقف المدرستين البصرية والكوفية حول هذا الأصل، فالبصريون لا يقيسون إلا على الكثير الشائع من كلام العرب، الموثوق به الفصيح، فتجنبوا القليل والشاذ والنادر وغير الموثوق به، فكانوا بذلك أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ [(١)]، فى حين نجد الكوفيين - وقد سلكوا مسلكاً مغايراً للبصريين - يحترمون كل ما جاء عن العرب، ويحتفون بكل مسموع، ويقيمون عليه قاعدة، وقد يعتبرون الشاهد الواحد أصلاً فيقيسون عليه، قال السيوطى: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا من شعر أو نادر كلام جعلوه فصلاً أو بابا " [(٢)]، فدفعهم ذلك إلى التوسع فى القياس.

والشارح - رحمه الله - نجده قد تمسك بالقياس واعتد به، شأنه شأن المتأخرين من النحاة، على أنه قد اتبع منهج البصريين، وقد تمثّل اعتداده بالقياس فيما يأتى:

١ - **تعريفه للقياس** وكان ذلك فى موضعين:

الموضع الأول: فى باب المفعول المطلق وعند حديثه عن حذف الفعل الناصب له قال: " وقد يحذف ذلك الفعل حذفا واجبا قياسا لأنه علم له ضابط كلى بالاستقراء وعلم أنهم يحذفون الفعل معه لزوما، وإن كان مستخرجا من الصور المسموعة من العرب " [(٣)].

الموضع الثانى: فى باب المنادى وعند حديثه عن حذف الفعل الناصب للمفعول به وأنه يحذف حذفا واجبا فى أربعة أبواب قال: "... والباب الثانى من تلك الأبواب الأربعة المنادى لكن الحذف فيه وفيما جاء بعده قياسى حيث يذكر له ضابط كلى لحذف العامل على سبيل اللزوم عند تحقق ذلك الضابط... " [(٤)].

٢ - عوَّل - رحمه الله - على **الاستدلال بالقياس** ومن ذلك:

---

(١) انْظُرْ: الاقتراح ص ٢٠١.
(٢) انْظُرْ: الهمع ١/ ١٢٥.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

أ – فى باب المبتدأ والخبر وعند كلامه على الخبر الجملة وأنه لابد فيه من عائد قال: " وقد يُحذف العائد – الضمير – إذا كان معلوما، وذلك إما على سبيل السماع نحو قوله تعالى:**{وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ}**[1] أى: ذلك منه.

وإما على سبيل القياس وهو: كل موضع يكون الضمير مجروراً بـ (مِن) والجملة التى وقعت خبراً تكون اسمية، ويكون للمبتدأ الثانى فيها تعلق للأول فى الجملة، نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين، فإن للمبتدأ الثانى وهو (الكر) تعلقاً بالأول وهو كونه منه، بدلالة سوق الكلام، فيؤذن بالضمير، فيُحذف الجار والمجرور معا، تقديره: البُرُّ الكرُّ منه بستين، وكذا: السمنُ منوانٌ بدرهم، تقديره: السمنُ منوان منه بدرهم، لكن الجار والمجرور فى الصورة الأولى فى محل النصب على الحالية عن الضمير الظرف، وفى الثانية صفة للمبتدأ الثانى، ولهذا صح وقوع (منوان) مبتدأ نكرة " [2].

ب – فى مبحث اقتران الخبر بالفاء قال: " واعلم أنه لا سائغ لدخول الفاء على خبر المبتدأ؛ لأنه إما للعطف، أو للجزاء، أو للربط، ولا مجال للأول؛ لأن الغرض ليس اشتراك الخبر بالمبتدأ فى الحكم، ولا إلى الثانى وهو ظاهر، ولا إلى الثالث؛ لأن الربط حاصل بدونه، وأما ما أجازه الأخفش من نحو: زيد فمنطلق، فمؤول بـ: هذا زيد فهو منطلق.

لكن قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط بأن يكون مبهما، وأن يكون سببا مؤثراً للخبر، كما أن الشرط كذلك، فإنه – مثلا – فى قولك: (إن جئتنى فأنا أكرمك) مبهم حيث يحصل بمجىء ما، وسبب مؤثر فى الثانى لأنه يكرم به، وأن يدخل على ما يصح أن يدخل عليه الشرط فيصح جوازا دخول الفاء فى الخبر حينئذ؛ لكون المبتدأ على ذلك التقدير مشابهاً للشرط بالوجوه المذكورة، فكما جاز دخول الفاء فى جزاء الشرط جاز دخوله فى خبر المبتدأ المشابه للشرط، تشبيها له بالجزاء من حيث إنه تالٍ لما فيه معنى الشرط " [3].

ويمكن عدّ هذا المثال من قبيل قياس الشبه الذى ذكره الأنبارى، وهو القسم الثانى من أقسام القياس عنده.

ج – فى باب (المنصوب بـ لا التى لنفى الجنس) قال: " ويُحذف المنفى بـ (لا) إذا وجد قرينة دالة عليه، سواء كانت لفظية أو معنوية، قياسا على جواز حذف المبتدأ؛ لأنه هو طارئةً عليه كلمة (لا) فى مثل: لا عليك... " [4].

---

(١) سورة الشورى الآية (٤٣).
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

د – من أمثلة حمل النظير على النظير، ما ذكره الشارح في مبحث نون التوكيد حيث قال: " وقلّت أي: نون التأكيد، زيادتها في النفي فلا يقال: ما يقومَنّ، إلا قليلا؛ وذلك لخلوه عن معنى الطلب، وأما جوازه على القلة فتشبيها للنفي بالنهي الذي فيه معنى الطلب في الصورة إذ لا اعتبار بحركة الآخر، وعلى هذا قول الشاعر:

يَحسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ::: **شَيخًا عَلَى كُرسِيِّه مُعَمَّمَا** [1]

ونحوه: قلّما يقومن " [2].

٣ – **ما جاء مخالفا للقياس حكم عليه بالشذوذ والندرة والقلة** وهو بذلك يحذو حذو البصريين ومن أمثلة ذلك:

أ – أجاز الكوفيون الجمع بين الإضافة والألف واللام في المضاف نحو: الثلاثة الأثواب، والأربعة الدراهم، والخمسة الكتب، متمسكين بالقياس على نحو: الحسن الوجه، ورده الشارح بأنه ضعيف فقال: وجه ضعفه مخالفته القياس، واستعمال الفصحاء " [3].

ب – في باب جمع المؤنث السالم قال:... وأما نحو: بِوانات – بكسر الباء – مع وجود (بُون) بضم الباء وسكون الواو شاذ فلا يقاس عليه " [4].

ج – في باب الحروف المشبهة بالفعل قال: " وأجاز الفراء: ليت زيداً قائما، بنصب الجزأين معا بتضمين (ليت) معنى فعل التمني فكأنه قيل: أتمنى زيداً قائماً، وأجازه الكسائي أيضا لكن على تقدير أن يكون (قائما) خبراً لـ (كان) المحذوفة، وخبر (ليت) محذوف به، أي: ليت زيداً كان قائما... وفيما ذهبا إليه ضعف ظاهر... ووجه ضعف قول الفراء مخالفته القياس واستعمال الفصحاء " [5].

٤- كان الشارح – رحمه الله – في بعض الأحيان **يلجأ إلى طرد القياس لو أدى إلى خرق قاعدة** معلومة ومن ذلك:

أ – في باب الممنوع من الصرف وعند حديثه عن علة العدل وأن العدل يكون تحقيقيا وتقديريا

---

(١) من الرجز اختلف في نسبته فنسب للعجاج وهو في ملحق ديوانه ص٤١٦، ونسب لأبي حيان الفقعسي في: التصريح ٢/ ٢٠٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩، ونسب للدبيري في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٦، وورد غير منسوب في: الكتاب٣/ ٥١٦، ومجالس ثعلب٢/ ٥٥٢، وأمالي الشجري٢/ ١٦٥، والتبصرة ١/ ٤٣١، والشاهد قوله: (ما لم يعلما) فأدخل نون التأكيد الخفيفة على الفعل المنفي تشبيها للنفي بالنهي.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

قال: "... أو خروجا تقديراً... كـ عمر، فإن الاستدلال على العدلية فيه يتوقف على منع الصرف؛ لأنهم لم يجدوا فيه شيئا يدل على أن أصله شيء آخر، غير أنهم لما وجدوه غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلمية، قدّروا فيه العدل؛ ضبطا لقاعدتهم من أن الاسم لا يكون غير منصرف إلا إذا تحقق فيه سببان، فلو لم يقدر العدل فيه لزم أن يكون (عمر) غير منصرف لسبب واحد، وفيه هدمٌ لقاعدتهم " [1].

ب – فى باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على علة منع (سراويل) قال: " إذا لم يصرف وهو الأكثر ففى الجواب عنه وجهان: أحدهما: أن يقال إنه لفظ أعجمى، فلما استعملته العرب على الألفاظ التى كانت على وزنه، والحال أن مُوازنه غير منصرف فمنع هذا أيضا... والثانى: أنه لما وجد غير منصرف مفرداً، وعُلم من قاعدتهم أن هذا الوزن إنما يؤثر للجمعية، قدّر فيه الجمعية، حفظا للقاعدة المشهورة فيما بينهم " [2].

* * * * *

ثالثا : العلة عند ابن حاجى عوض

التعليلُ للحكم النحوى قديمٌ، فقد بدأ البحث عن العلة منذ القرن الثانى الهجرى، حيثُ يُعَدُ عبدُ الله بن أبى إسحاق الحضرمىّ – المتوفى سنة ١١٧ هـ – أولَ من بَعجَ النحوَ ومدَّ القياسَ والعللَ [3].

ثم كان الخليل بن أحمد الفراهيدى – المتوفى سنة ١٧٠ هـ – الذى بسط القول فى العلة، بل وفتح المجال أمام من جاء بعده لأن يسوق عللاً جديدةً بحسبِ نظرهِ فى اللغة، فقال بعد أن سُئِلَ عن العلل التى يعتل بها فى النحو: "... إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه... فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هو أَلْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " [4].

وبهذا فتح الخليل باب العلل أمام النحاة.

وجاء سيبويه – المتوفى سنة ١٨٠ هـ – فحفِلَ كتابُه بالعلل، بل إنه وضع قاعدة عامة بينت لنا أن التعليل شمل كل شىء حتى الشاذ والضرورة فقال: "... وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤، وانْظُرْ: نشأة النحو ص ٤٢، والمدارس النحوية ص ٩٧.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح فى علل النحو ص ٦٦.

يحاولون به وجها " [1].

يقول ابن جنى – المتوفى سنة ٣٩٢ هـ – فيلسوف العربية معلقا على كلام سيبويه: " وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه " [2].

وبلغ من عناية ابن جنى بالعلة أن ضمن كتابه الخصائص فصولاً كثيرة تحدث فيها عن العلة ومنها: باب ذكر علل العربية أكلامية هى أم فقهية [3]؟، باب فى تخصيص العلل [4]، باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة [5]، باب فى تعارض العلل [6]، باب فى أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصحّ [7]،... إلى غير ذلك.

وكثير من العلماء اهتموا بالعلة النحوية فوضعوا فيها المصنفات ومن هؤلاء:

الزجاجى أبو القاسم المتوفى سنة ٣٣٧ هـ صاحب الإيضاح فى علل النحو، وقد قسم فيه علل النحو إلى ثلاثة أضرب وهى: علل تعليمية، وقياسية، وجدلية، ثم شرح هذه الأقسام [8].

و**الورّاق** أبو الحسن بن عبد الله المتوفى سنة٣٨١هـ صاحب العلل فى النحو، وهو فى هذا الكتاب يعلل للأحكام النحوية التى ضمها كتاب سيبويه.

و**أبو البركات الأنبارى** المتوفى سنة٥٧٧ هـ صاحب الإغراب فى جدل الإعراب، ولمع الأدلة، وغيرهم كثير.

ثم توالت المصنفات النحوية التى أورد أصحابها العلل فيها، فتحدثوا عنها وبيّنوها وذلك لأهميتها فى علم النحو، والشارح – رحمه الله – من هؤلاء العلماء الذين اهتموا بالعلة، فلا نجد موضعا فى كتابه يخلو من التعليل، ولا حكما ولا قاعدة إلا وعلل لها.

وبتتبع العلة فى الشرح وجدتها ترد بأسماء كثيرة ومنها:

١ – علة أصل ومن ذلك:

أ – تعليله لتقديم المعرب على المبنى بقوله: " فإن قلت: لم قدَّم المعرب على المبنى؟ قلت:

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٣٢.
(٢) انْظُرْ: الخصائص ١/ ٥٤.
(٣) انْظُرْ: الخصائص ١/ ٤٩.
(٤) السابق ١/ ١٤٥.
(٥) السابق ١/ ١٦٥.
(٦) السابق ١/ ١٦٧.
(٧) السابق ١/ ١٧٠.
(٨) انْظُرْ: الإيضاح فى علل النحو ص ٦٤ وما بعدها.

لأصالة وضعه على وضع المبنى، وتقدمه لشرفه؛ لأن الإعراب أصل على البناء فى ظهور المقاصد؛ لأنه فارق بين المعانى الثلاث " [1].

ب – تعليله لتقديم الفاعل على سائر المرفوعات بقوله: " وإنما ابتدأ بالفاعل منها لأن الفاعل هو الأصل على الرأى الأصح وما سواه محمول عليه؛ لأن المقتضى للرفع هو الفاعلية فلزم أن يكون ما حصل فيه الفاعلية أصل المرفوعات وهو الفاعل فيكون أصلها [2] ".

ج – تعليله فى باب المفعول معه بتعين العطف إذا كان العامل فعلاً معنى حيث قال: "وإن كان الفعل العامل فعلا معنى ومع ذلك جاز العطف – أى: عطف ما بعد الواو على ما قبله – تعين العطف كما فى نحو: ما لزيدٍ وعمروٍ، وإنما تعيَّن العطف فى مثل هذا لأنه الأصل فلا حاجة إلى تكلف جهة أخرى" [3].

٢ – علة ضرورة ومن ذلك:

أ – تعليله لانحصار الكلمة فى أقسامها الثلاثة بقوله: " ثم انحصار الكلمة فى أقسامها الثلاثة بالضرورة، إذ لا يجوز أن يوجد قسم غير هذه الثلاثة " [4].

ب – تعليله لصرف غير المنصرف بقوله: " ويجوز صرف غير المنصرف مطلقا خلافا للكوفيين فى أفعل من لضرورة الوزن فى الشعر؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل فى الأسماء الصرف [5] ".

ج – تعليله تعين النصب فى مبحث المفعول معه إن لم يجز العطف فيما يكون العامل فعل معنى فقال: " وإن لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب فى ذلك الاسم على أنه مفعول معه لأنه لما تعذر العطف لامتناعه على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وجب اعتبار ذلك الضعيف لأجل الضرورة فتعين النصب، كما فى نحو: ما لك وزيداً؟ [6] ".

٣ – علة تطابق وقال بها فى مبحث الفاعل عند تعليله لتقدير الجملة الفعلية فى الجواب عن مثل قولك: أقام زيد؟ فقال: " وقد يحذفان، أى: الفعل والفاعل معا حذفا جائزا فى مثل نعم... كما تقول لمن قال: أقام زيد؟: نعم، أو: قام زيد، فإنك تختار بأحد القولين، إن شئت حذفتهما وقلت: نعم، وإن شئت أظهرتهما وقلت: قام زيد، وذلك لحصول القرينة وهى قول

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

السائل، وإنما قدر الجملة الفعلية فى الجواب دون الاسمية لأجل تطابق الجواب للسؤال "[١].

٤ – علة اختصار، ومن ذلك:

أ – تعليله لكون الإعراب بالحركات أصل من الإعراب بالحروف فقال: " الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، والأول أصل من الثاني؛ لكون الحركة أخصر من الحروف؛ لأنها جزؤها وجزء الشيء يكون أخصر من الشيء وأدل على المراد "[٢].

ب – تعليله لاستخدام (ما) و(من) الموصولتين فى المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر بصيغة واحدة حيث قال: " و(ما) لمن لا يعلم غالبا، و(من) لمن يعلم غالبا، ويستوى فيهما الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث طلبا للاختصار "[٣].

(٥) علة فرق، ومن ذلك:

أ – تعليله لبناء المنادى المفرد على الضم فقال: " فإن قلت: لِمَ خصَّ الضم من بين الحركات؟ قلت:.... للفرق بين حركته الإعرابية وبين حركته البنائية "[٤].

ب – تعليله لعدم فتح اللام الجارة عند دخولها على الاسم الظاهر بقوله: " فإن قلت: لِمَ لَمْ تفتح عند دخولها على المظهر؟ قلت: فرقا بينها وبين لام الابتداء"[٥].

ج – تعليله لفتح النون فى الجمع وكسرها فى المثنى حيث قال فى مبحث جمع المذكر: "ومع لحوق الواو والياء على حسب اقتضاء الإعراب يلحق بآخره نون مفتوحة للفرق بينه وبين التثنية "[٦].

٦ – علة تخفيف ومن ذلك:

أ – تعليله لاختصاص الإضافة بالاسم حيث قال: "... وإما لإفادة التخفيف فيه إن كانت لفظية وهو لا يحصل إلا بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه، وهما لا يوجدان فى الفعل حتى يحذفا ويحصل التخفيف "[٧].

ب – تعليله لنداء لفظ الجلالة دون التوصل إلى ذلك بقوله: " إنما قالوا: (يا الله) ولم يقولوا: (يا أيها الله) لعدم الإذن الشرعى فى إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى، أو لأن نداءه لما

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

كان أكثر من نداء غيره خففوا بحذف الوصلة عنه " [1].

ج - تعليله لكون تميز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوبا مفردا حيث قال: "... وأما الثانى فلأن الغرض من مجيئه تبيين الذات وهو كما يحصل بالجمع كذلك يحصل بالإفراد، فاختير المفرد لكونه أخف " [2].

(٧) **علة تغليب**، ومن ذلك:

أ - فى مبحث الممنوع من الصرف قال: " المراد من ألفى التأنيث فى نحو (صحراء) الهمزة المنقلبة من ألف التأنيث، والألف المزيدة قبلها للبناء، إلا أنهما لما كانتا زائدتين معًا ولم يفارق إحداهما الأخرى نسبتا جميعا إلى التأنيث على طريق التغليب، فظهر من هذا أن التغليب إنما وقع بين ألفين لا بين الألف والهمزة كما يتوهم " [3].

ب - تعليله لفتح الكاف فى خطاب المؤنث حيث قال: " ويجوز فتح الكاف فى خطاب المؤنث تغليبا لجانب المذكر نحو: ذلِكَ الرجل يا امرأة " [4].

(٨) **علة استحسان**، وقال بها عند تعليله لتقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب غير المنصرف حيث قال: " وأما تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب ما ذكره بعد بقوله: (غير المنصرف) - مع أن إعرابهما بالحركات الناقصة، فإن إعراب غير المنصرف بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا - فلأن نقصان الحركة فى هذا الجمع ليس لعلة دالة فيه بل هو لأمر استحسانى، بخلاف نقصانها فى غير المنصرف فإنه لعلة " [5].

٩ - علة مناسبة، ومن ذلك:

أ - تعليله لاختيار ابن الحاجب (اللفظ) فى تعريف الكلمة حيث قال: " وقيل اختار اللفظ دون غيره لمناسبة المقام؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ " [6].

ب - تعليله لكسر آخر الاسم الصحيح والملحق بالصحيح عند إضافتهما إلى ياء المتكلم حيث قال: " إذا أضيف الصحيح... أو الاسم الملحق به أى: بالصحيح وهو ما كان آخره واو، أو ياء ساكنا ما قبلها، إلى (ياء) المتكلم كُسِر آخرهُ، أى ذلك الاسم الصحيح أو الملحق به؛

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

لأجل الياء؛ للتناسب بينهما؛ لأنه من جنسها بدليل صيرورتها به مدة " [1].

ج – تعليله لتأنيث الشأن حيث قال: " وقد يؤنث هذا الضمير على معنى القصة إذا كان فى الجملة المفسِّرة بعده مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة ويُسمى حينئذ ضمير القصة " [2].

١٠ – علة تناسب وتشاكل وقال بها لتعليله لإعراب (كلا) بالحركة عند إضافتها إلى ياء المتكلم أو الاسم المظهر فقال: " وإذا كان مضافا إلى (ياء) المتكلم أو مضافا إلى مظهر تتعلق الرعاية بجانب لفظه فيكون إعرابه بالحركة، إذ فى ذلك تناسب وتشاكل فى الصورة؛ لأن المظهر أصل وأقوى من المضمر، والحركات أصل من الحروف، فعند إضافته إلى الأصل أعطى له الإعراب الأصل، وعند إضافته إلى الفرع أعطى له الإعراب الفرع، وأما وجه التشاكل فمعلوم لمن ينظر فى كلام الغجدوانى " [3].

١١ – علة تناسب وتعادل، ومنها:

أ – تعليله لجعل الرفع علم الفاعلية، والنصب للمفعولية، والجر للإضافة إليه حيث قال: " أما التناسب فلأن فاعلية الفاعل أقوى فى الاعتبار من المفعولية، لوجود الاحتياج إليه فى تحقق الكلام، والرفع أقوى أيضا فى الأصل لأنه من الشفتين، ويحتاج فى النطق إلى تحريك عضوين، فناسب أن يكون الدليل القوى وهو الرفع للمدلول القوى وهو الفاعلية، وأن مفعولية المفعول ضعيفة لكونه فضلة فى الكلام، والنصب أيضا ضعيف لكونه من أقصى الحلق، فأعطى الضعيف للضعيف لتناسبهما فى الضعف، وأن إضافة المضاف إليه بين بين أى بين الفاعلية والمفعولية، لأن المضاف إليه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا، والجر أيضا بين الرفع والنصب؛ لأنه من وسط الحنك فكان بينهما مناسبة فى المتوسط... وأما التعادل فلأن الفاعل من حيث إنه أقل من المفعول؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعول يجوز أن يكون واحداً، واثنين، وثلاثة، عرض له ضعف فجبر بقوة الرفع، والمفعول من حيث إنه أكثر منه كان له قوة فيقبل النصب الضعيف ليحصل الاعتدال بين القوة والضعف، أو لأن الفاعل من حيث هو قليل فيه خفة فأعطى له أثقل الحركات وهو الرفع، وأن المفعول من حيث إنه أكثر فيه ثقل للكثرة فأعطى له ما هو أخف الحركات وهو النصب؛ ليحصل الاعتدال بين الخفة والثقل،ولما كان الجر متوسطا دائما والإضافة كذلك كانا متساويين، ولم يتصور بينهما التعادل لأنه إنما يكون بحسب القوة والضعف " [4].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق وكلام الغجدوانى فيه.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

ب - تعليله لجعل إعراب المثنى بالألف، والجمع بالواو حال الرفع حيث قال: "... جعل الألف للمثنى والواو للجمع وذلك للتناسب والتعادل، أما التناسب فلأن المثنى قبل الجمع في الحصول، والألف أيضا قبل الواو فى المخرج، فتناسبا وأعطى السابق للسابق واللاحق للاّحق، وأما التعادل فلأن التثنية أثقل من الجمع لكثرتها؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم فيها والألف أخف من الواو لكونها أثقل حروف العلة، والجمع أخف لكونه أقل لاختصاصه بأولى العلم، فأعطى الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف للتعادل " [1].

١٢ - علة مشابهة، وقد كثر دورانها فى الشرح ومنها:

أ - تعليله لإعراب الأسماء الستة من بين المفردات بالحروف حيث قال: " فإن قلت: لم خصوا هذه الأسماء من بين المفرودات؟ قلت: لمشابهتها المثنى فى استلزام كل منها ذاتا أخرى كـ: الأخ للأخ، والأب للابن " [2].

ب - تعليله لإعراب كلا إعراب المثنى حيث قال: " وإنما حمل (كلا) فى الإعراب على المثنى لمشابهته لـه فى المعنى، ومحصوله: أن (كلا) اسم مفرد اللفظ بدليل قوله:

كِلانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى

ومثنى المعنى بدليل وقوعه تأكيدا لـه، فتقتضى الإعراب بالحركة من حيث اللفظ والإعراب بالحروف من حيث المعنى " [3].

ج - تعليلـه لإعراب (أولو وعشرون) وأخواتها إعراب المجموع حيث قال: " وإنما حمل أولو وعشرون وأخواتها وهى من ثلاثين إلى تسعين فى كون إعراب كل منها بالواو حال الرفع والياء حال النصب والجر على الجمع المذكور لمشابهتها إياه من حيث الصورة والمعنى" [4].

د - تعليله لاختصاص كون صيغة منتهى الجموع سببا لمنع الصرف حيث قال: " فإن قلت: لم خص هذا الجمع بأن يكون سببا للمنع دون غيره؟ قلت: لئلا يلزم منع الصرف فى كثير من الأسماء؛ لكونه عدولا عن الأصل، إذ وجود هذا الجمع كثير فيها، أو تقول: إنما اختير هذا دون غيره لكونه مشابها للفعل من حيث امتناع مجىء الجمع بينهما " [5].

١٣ - علة حمل وهى من أكثر العلل دورانا فى الشرح ومنها:

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

أ - تعليله لإعراب (غير) في الاستثناء كإعراب المستثنى بـ (إلا) حيث قال: " وإعراب لفظ غير في الاستثناء إنما هو بالحمل على (إلا) دون غيرها، فلا يكون إعرابه إلا كإعراب المستثنى بها " (١).

ب - تعليله لإعراب (أي) الموصولة من بين سائر أخواتها حيث قال: "... أو لأن نظيرها وهو (جزء) و(بعض) وضدها وهو (كل) معربان فتكون هذه معربة أيضا حملا لها إما على نظيرها أو نقيضها " (٢).

ج - تعليله لجر تمييز (كم) الخبرية حيث قال: " وكم الخبرية مميزها مجرور فجره عند الفراء بتقدير (من)... وعند غيره بإضافة (كم) إليه؛ لأن الخبرية للكثرة فحملت على العدد الكثير، وفيه وجه آخر وهو أن يقال: انتصاب المميز في الاستفهامية وانجراره بالخبرية لأجل الفرق بينهما، ثم الجر بالخبرية أولى لما أنها نقيضة (رُبّ) فحملت عليها جريا على وتيرتهم في حمل الشيء على ما يقابله " (٣).

د - تعليله لعمل المثنى والمجموع من اسم الفاعل حيث قال: " فإن قلت: لم أعملوا هذه الأشياء مع فوات المشابهة وما يقوم مقامها؟ قلت: حملا لها على المفاريد من حيث الحروف والمعاني إجراء للنوع مجرى الأصل " (٤).

١٤ - علة جبر، وقال بها عند تعليله لبناء ما قطع عن الإضافة من الظروف، وهي (قبل وبعد) وجميع الجهات الست على الضم، حيث قال: " وإنما كان بناؤه على الحركة لكونه عارضا، وعلى الضم جبراً لما نقص منه بأقوى الحركات... " (٥).

١٥ - علة خوف اللبس، ومما علله بها تعليله لضم حرف المضارع في الرباعي فقال: وحرف المضارعة مضموم في الرباعي... ومفتوح فيما سواه... أما الضم في الرباعي فلخوف التباسه بالثلاثي؛ إذ لو قلت في مضارع (أَضْرَبَ): يَضرب - بفتح الياء - وكذلك في مضارع (ضرب) لم يعلم أنه مضارع الثلاثي أم الرباعي " (٦).

١٦ - تعليل تسمية، وهي كثيرة الدوران في الشرح ومنها:

أ - تعليله لتسمية اللفظ لفظا فقال: " كون حصوله بسبب رمي الهواء من داخل الصدر إلى

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

خارجه " [1].

ب – تعليله لتسمية الإعراب إعرابا بقوله: " فإن قلت: لم سمى الإعراب إعرابا؟ قلت: لأن الإعراب فى اللغة الإبانة من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان، ولما كان هذا مبينا للمعانى المختلفة سمى إعرابا ليوافق اللفظ المعنى... " [2].

ج – تعليله لتسمية الرفع رفعا، والنصب نصبا، والجر جراً، حيث قال: " وإنما سُمى الرفع رفعا لاستعلاء الشفتين عنده، والنصب نصبا لأنه من الألف التى شأنها الانتصاب، والجر جراً لنزول الشفتين عنده... " [3].

د – تعليله لتسمية المقصور والمنقوص حيث قال: " وإنما سمى هذا الاسم مقصوراً إما لكونه ضد الممدود، أو لكونه ممنوعا من الحركات الثلاث؛ لأن القصر المنع[4]... وإنما يسمى هذا القسم منقوصا لنقصان علامة الرفع والجر عنه، ويمكن أن يقال: إنما يسمى منقوصا لنقصان حرف من آخره فى وقت من الأوقات... " [5].

١٧ – علة سبق، ومما علله بها تعليله لكسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع حيث قال: " ثم كسروا النون فى المثنى لأنه ساكن فى الأصل، والأصل فى تحريك الساكن الكسر، وفتحوها فى الجمع للفرق بينهما... ولم يعكس لأن التثنية لكونها أسبق أولى لأن تأخذ الأصل " [6].

رابعا: الإجماع:

المراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة [7]، قال السيوطى: " إجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه " [8]، قال ابن جنى: " إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألا يخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه "[9]. ولقد أخذ الشارح – رحمه الله – بالإجماع واحتكم إليه فى كثير من المسائل النحوية التى تناولها هذا الكتاب، ومنها:

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: الاقتراح ص ٨٨.
(٨) انْظُرْ: السابق ص ٨٩.
(٩) انْظُرْ: الخصائص ١/ ١٨٩.

أ - فى باب الممنوع من الصرف قال:... " دون (سكران) أى: لم يختلف فى منع صرف (سكران) لوجود العلتين فيه معا وهما: انتفاء فعلانة، ووجود فعلى، فمنع من الصرف بالاتفاق... ولم يختلفوا أيضا فى صرف (ندمان) لانتفاء الشرطين معا لعدم مجيء (فعلى) ووجود (فعلانة) فصُرف بالاتفاق " [1].

ب - فى باب الحال وعند كلامه على تقديم الحال على صاحبها قال: " ولا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور بحرف الجر، وقوله (فى المذهب الأصح) دليل عليه، فإن المجرور بالإضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق " [2].

ج - فى باب العطف وعند حديثه على العطف على معمولى عاملين مختلفين قال: "... واحترز بقوله (على عاملين) عن العطف على معمول عامل واحد نحو: ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً؛ لأن ذلك يجوز بالاتفاق لعدم المانع، إذ لا يلزم هنا إقامة الحرف الضعيف مقام عاملين" [3].

د - فى باب حروف الجر قال: " و(مُذ) بضم الميم على الأكثر وكسرها عل غيره، و(منذ) وضعتا للزمان فهما يستعملان للابتداء، أى لابتداء الغاية فى الزمان الماضى، كما أن (من) لابتداء الغاية فى المكان، إلا أن استعمالهما فى الزمان متفق عليه... " [4].

خامسا: الاستقراء:

قال السيوطى: " من أنواع الاستدلال: الاستقراء، استدلوا به فى مواضع منها: انحصار الكلمات الثلاث فى الاسم والفعل والحرف " [5]، والشارح - رحمه الله - لم يهمل هذا الأصل وأخذ به فى عدة مواضع، منها على سبيل المثال:

أ - عند حديثه عن العامل وأنه: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب قال: " وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وانحصاره فى الثلاثة بحكم الاستقراء، إذ لا دليل للعقل على انحصاره فيها " [6].

ب - فى باب الاشتغال وعند حديثه عن المواضع التى يجب فيها النصب قال: " ويجب النصب فى الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف الشرط وبعد حرف التحضيض؛ لأن حروف الشرط

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: الاقتراح ص ١٨٣.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا أو تقديراً بالاستقراء " [1].

ج - فى باب نواصب المضارع قال: " ومن نواصب المضارع (لن) كما فى مثل: لن أبرحَ، ومعناها: نفى المستقبل، مثل (لا) فى المعنى، ولهذا لم يستعملا إلا مع المستقبل، إلا أنها آكد منها، فإن (لا) تدل على نفى أصل الفعل، و(لن) تدل عليه مع المبالغة والتوكيد فيه وهو أمر مستفاد من استقراء كلام العرب " [2].

سادسا: الوضع:

وهو فى اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفى الاصطلاح: تخصيص شىء بشىء متى أطلق أو أحس الشىء الأول فهم منه الشىء الثانى [3]، وقد عوّل عليه الشارح - رحمه الله - فى عدة مواضع، ومنها:

أ - عند تعريفه للاسم وأنه ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة قال: "... ثم المراد من الاقتران وعدمه ما يكون بحسب الوضع " [4].

ب - فى باب الممنوع من الصرف وعند حديثه عن الوصف قال: "... شرطه فى كونه سببا يمنع الصرف أن يكون وصفا فى الأصل، المراد من كونه وصفا فى الأصل أن يكون أصل وضعه لذلك المعنى... " [5].

سابعا: العرف:

وهو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقَّته الطبائع بالقبول[6].

ولم يهمل الشارح - رحمه الله - هذا الدليل بل نجده قد اعتد به فى عدة مواضع منها:

أ - فى باب حروف الإيجاب وعند حديثه عن (نَعْم) وأنها مقررة لما سبقها قال: "... فإن قلت: مقتضى ما ذكرتم أن يكون معنى قول المخاطب (نعم) جوابا لقولك: أليس لى عليك ألف؟: ليس لك علىّ ألف، مع أن علماء الفقه قالوا: هو إقرار فيلزم الألْف، قلت: هذا تحقيق بحسب وضع (نعم) باعتبار اللغة، لكن الفقهاء أجروها على العرف، إذ المفهوم منها فيه هو الإيجاب بعد النفى، فذلك لتغليبهم العرف، لا أن قياس اللغة والوضع كذلك " [7].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: التعريفات ص ٢٤٨.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: التعريفات ص ١٥٢.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

ب – عند كلامه على التنوين قال: " وفى العرف: نون ساكنة تتبع حركة الآخر المتلفظة فى الظاهر "[1].

ثامنا: التنظير [2]:

أخذ به الشارح – رحمه الله – فى عدة مواضع منها:

أ – فى باب الممنوع من الصرف قال: "... ونحو (جوار) يريد به ما كان جمعا لـ (فاعلة) معتل اللام كـ (غوال) جمع غالية، ومواش جمع ماشية، ونظائرهما له "[3].

ب – فى باب الندبة قال: " وأما استعمال (يا) فيه فلا يكون إلا بقرينة على الندبة، وإنما فعلوا كذلك لأن المندوب لما كان شريكا للمنادى فى الاختصاص بالدعاء، وإن علم أن المندوب لا يحذف، جاز حمل أحدهما على الآخر؛ لأن العرب كثيرا ما تحمل بابا على باب آخر لاشتراكهما فى أمر عام مع اختلافهما فى الحقيقة، وله نظائر كثيرة فى كلامهم "[4].

تاسعا: استصحاب الحال:

من الأدلة المعتبرة التى أخذ بها الشارح، وقد نقل السيوطى عن الأنبارى تعريفه فقال: "قال ابن الأنبارى هو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[5].

وقال (الأنبارى) فى (لمع الأدلة): " والمراد به استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء ويوجد فى الأفعال ما يوجب فى الإعراب... "[6].

وقال فى (الإنصاف): " أجمع البصريون على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[7].

والمسائل التى استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى كقولهم: الأصل فى البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل فى الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) النظير هو: المثل فى كل شىء، وفلان نظيرك: أى مثلك، ونظير الشىء: مِثله، انْظُرْ: اللسان (نظر).
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: الاقتراح ص ١٠١.
(٦) انْظُرْ: لمع الأدلة ص ١٤١.
(٧) انْظُرْ: الإنصاف ١ / ٣٠٠.

الاشتقاق ونحوه، والأصل فى الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

والشارح – رحمه الله – لم يهمل هذا الأصل وأخذ به فى عدة مواضع[١]، منها على سبيل المثال:

أ – فى مبحث إعراب الفعل المضارع قال: " ولا يعرب من الفعل غيره، أى: غير المضارع على ما هو الأصل فى باب الإعراب؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء لفوات موجب الإعراب فيها "[٢].

ب – فى مبحث حروف التحضيض قال: " ومنها حروف التحضيض وهى أربعة أحرف أحدها: هلاّ، وثانيها: (ألاّ) – مشددتين – قيل: إنَّ (هلاًّ) مركبة من (هل) و(لا)، و (ألاّ) من (أن) و(لا) وقيل: أصل (ألاّ): (هلاّ) ثم أبدل الهاء همزة، وثالثها: (لولا) ورابعها: (لو ما) وهما مركبان من (لو) وحروف النفى مع تغير معناهما.

والأجود فى الكل أنها حروف مفردة موضوعة لهذا المعنى؛ لأن التركيب على خلاف الأصل "[٣].

* * * * *

(١)انْظُر: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

المبحث الثالث:

القواعد الأصولية فى الشرح

من يُطالع هذا الشرح يجده قد ضم بين دفتيه الكثير من القواعد الأصولية النحوية التى اعتد بها الشارح وعوّل عليها ومنها:

١ – معرفة الحد علة لمعرفة المحدود، ومعرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء.

يقول فى تعريف الكلمة: "... اعلم أن معرفة ماهية الكلمة موقوفة على معرفة الحد؛ لأن معرفة الحد علة لمعرفة المحدود، وهى بحيث يتوقف عليها المعلول، وأن معرفة حدها موقوفة على معرفة أجزائه؛ لأن معرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء "(١).

٢ – معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ.

يقول فى مبحث تعريف الكلمة: "... وههنا سؤال مشهور وهو أن فى هذا دوْراً؛ لأن معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ – من حيث إنه محدود به – ومعرفته موقوفة على معرفة اللفظ من حيث إنه مشتق منه "(٢).

٣ – المجاز المشهور ملحق بالحقيقة.

فى مبحث تعريف الكلمة قال: "... فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ذكر المجاز فى التعريف مع أن الاحتراز منه واجب...؟ قلت: نعم إلا أنا لا نسلم أن ذكر المجاز مطلقا متروك فى التعريفات، بل يجوز إذا اشتهر؛ لأن المجاز المشهور ملحق بالحقيقة، وما نحن بصدده منه "(٣).

٤ – إذا كان للشىء جنسان فاعتبار الأخص القريب أولى فراراً عن الاحتمال.

فى مبحث تعريف الكلمة أورد سؤالاً على تعريف المصنف وهو: لم اختار اللفظ وقال: "الكلمة لفظ " ولم يقل: صوت، أو نطق، أو قول، أو لفظة؟ ثم قال: " وجوابه: أما عدم اختياره الصوت فلكونه أعم من اللفظ؛ لوجوده فى الإنسان وغيره، وكون اللفظ جنسا قريبا لها، وإذا كان للشىء جنسان فاعتبار الأخص القريب أولى فراراً عن الاحتمال "(٤).

٥ – المستتر عند النحاة فى حكم الملفوظ حقيقة.

قال فى مبحث تعريف الكلام: "... وأما ما يقال: من أن اختيار التضمن دون التركيب لإدخال الكلام الذى أحد جزئيه ضمير مستتر على اللزوم كالأمور، ونفس المتكلم من المضارع،

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

والكلام الذى كان تركيبه من أكثر من كلمتين؛ لأن التركيب يخرجهما بناءً على أن الأصل يقتضى وجود الأجزاء فى الظاهر، ولم يتصور بين الملفوظ والمستتر، وأن المفهوم منه الحصر لأن المتبادر من المركب من كلمتين: ما تركب منهما فقط، بخلاف المتضمِن، فضعيف؛ لأن المستتر عند النحاة فى حكم الملفوظ حقيقة... "[1].

٦ – اللفظ إذا دار بين المشترك والمجاز يكون المجاز أرجح.

قال فى مبحث حد الاسم: "... فإن قلت: إن المضارع على الأصح مشترك بين الحال والاستقبال بدلالة احتياجه فى الدلالة على كل منهما إلى القرينة، فكيف يدل على الزمان المعين؟ قلت: ذلك ليس على الأصح – وإن ذهب إليه البعض – ويشهد على ذلك التعريف، بل هو فيه حقيقة فى أحدهما ومجاز فى الآخر؛ لأن اللفظ إذا دار بين المشترك والمجاز يكون المجاز أرجح؛ لأن الاشتراك يخل بالتفهيم... "[2].

٧ – علامة الشيء لازمة لـه لا تنفك عنه حيث وجد.

فى مبحث خواص الاسم قال: "... فإن قلت: لم اختار لفظ (الخواص) دون (العلامة) كما فعل البعض؟ قلت: لانعكاس الاسم عن هذه الأشياء فى بعض الأوقات، كما أن الخاصة كذلك، وعلامة الشيء لازمة لـه لا تنفك عنه حيث وجد "[3].

٨ – الفعل لا يكون محكوما عليه.

فى مبحث خواص الاسم قال: "... ومنها دخول الجر، إنما كان الجر مخصوصا بالاسم لأنه علم المضاف إليه، والفعل لا يقع مضافا إليه؛ لأنه فى المعنى محكوم عليه، فإن قولك: غلام زيد، يستدعى من حيث المعنى الحكم على (زيد) بأن لـه غلاماً، والفعل لا يكون محكوما عليه "[4].

٩ – ثبوت شيء لشيء من حيث المعنى ليس مما يستلزم ذلك الثبوت من حيث الظاهر.

قال فى مبحث خواص الاسم بعد كلامه السابق: " فإن قلت: فليكن المضاف مع المضاف إليه كلاماً بذلك الاعتبار، قلت: ثبوت شيء لشيء من حيث المعنى ليس مما يستلزم ذلك الثبوت من حيث الظاهر "[5].

١٠ – الفعل موضوع على التنكير والشيوع.

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

قال في علة اختصاص الاسم الإضافة: " إن أريد بالإضافة بتقدير حرف الجر كونه مضافا، فلا شك في كونها من خواص الاسم؛ لأن الإضافة إما لإفادة التعريف، أو التخصيص في المضاف إن كانت معنوية، وهما مما لا يحتاج إليه الفعل؛ لكون وضعه على التنكير والشيوع... " [(١)].

١١ – الإعراب أصل على البناء.

قال في مبحث المعرب من الأسماء: " فإن قلت: لم قدم المعرب على المبني؟ قلت: لأصالة وضعه على وضع المبني، وتقدمه لشرفه؛ لأن الإعراب أصل على البناء في ظهور المقاصد؛ لأنه فارق بين المعاني الثلاث " [(٢)].

١٢ – الضرورة تبيح المحظورات.

في مبحث جمع المؤنث السالم: " فإن قلت: قد لزمت مزّية جمع المؤنث من حيث كون إعرابه بالحركات، على جمع المذكر من حيث كون إعرابه بالحروف، فلم جوّزتم تلك المزية ههنا ولم تجوزوها ثمة؟ قلت: جوازها ههنا للضرورة، وهي تبيح المحظورات، ولا ضرورة ثمة " [(٣)].

١٣ – الأصل في الأسماء الصرف.

قال في علة تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب (غير المنصرف): " وأما تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب ما ذكره بعد بقوله: (غير المنصرف) مع أن إعرابهما بالحركات الناقصة... فلأن نقصان الحركة في هذا الجمع ليس لعلة دالة فيه، بل هو لأمر استحساني، بخلاف نقصانها في غير المنصرف فإنه لعلة حلت في ذاته بالنسبة فكأن هذا الجمع أقرب درجة إلى الحركات فقدّمه، وقيل: لأنه منصرف، والأصل في الأسماء الصرف، فيكون أصلا بالنسبة إلى غير المنصرف، فلهذا قدمه عليه " [(٤)].

١٤ – اللفظ كسوة المعنى.

قال في مبحث إعراب الأسماء الستة بعد أن بين علة اختصاصها بهذا الإعراب: " ولم يجعل إعراب (يد) و(دم) كذلك ليكون التفضيل بالزيادة وهي للعقلاء خاصة، وأما (هن) و(ذو) و(فا) ففي الأول تغليب وفي البواقي تقريب إلى القدر الصالح، والتفضيل ههنا أن الثلاثة منها وهي: أب، وأخ، وحم، للعقلاء، والباقية لهم ولغيرهم، والعقلاء هم المكرمون والمفضلون، فناسب أن يعرف بها ليحصل الكمال لها بالمجيء على أعدل الأبنية؛ إذ اللفظ كسوة المعنى،

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

فلابد من أن يتناسب فى الكمال... " [1].

١٥ – كل ما هو فرع للمقيد فرع للمطلق.

فى مبحث إعراب المثنى قال: " لا يقال: إن كل مثنى فرع لواحده المخصوص، فلا يلزم من كون إعراب تثنية (زيد) – مثلا – وهو (زيدان) بالحركة مزيّة الفرع على الأصل؛ لأنه ليس من الأسماء الستة؛ لأنا نقول: كل ما هو فرع للمقيد فرع للمطلق، فيستقيم " [2].

١٦ – المظهر أصل وأقوى من المضمر، والحركات أصل الحروف.

فى مبحث إعراب المثنى قال فى بيان إعراب (كلا): " وإذا كان مضافا إلى ياء المتكلم أو مضافا إلى مظهر تتعلق الرعاية بجانب لفظه، فيكون إعرابه بالحركة إذ فى ذلك تناسب وتشاكل له فى الصورة؛ لأن المظهر أصل وأقوى من المضمر، والحركات أصل من الحروف، فعند إضافته إلى الأصل أعطى له الإعراب الأصل... " [3].

١٧ – الرفع أول أنواع الإعراب.

قال بعد أن بين علة اختصاص المثنى بالألف، والجمع بالواو: "... وبهذا ظهر اختصاص الألف بالتثنية، والواو بالجمع فى الفعل أيضا، ثم جعلا علامتى رفعهما؛ لأن الرفع أول أنواع الإعراب؛ لأنه علامة العمدة فى الكلام " [4].

١٨ – الحمل على المعدوم غير جائز.

قال فى مبحث إعراب جمع المذكر: " فإن قلت: لو جعلت الألف علامة لنصب التثنية وحمل الرفع عليه لكان أولى، لما فيه من جريان إعراب التثنية فى الحال على الأصل، قلت: لو جعل كذلك يلزم الارتكاب فى الحمل على التكلف؛ لأن بينهما عدم المناسبة، ففى حمل أحدهما على الآخر تكلف بخلاف ما وقع، وينبغى أن يعلم أن المراد من الحمل: وضع ما هو علامة المحمول موضع علامة المحمول عليه، لا الحمل الاصطلاحى، فلا يرد ما قيل: إن حمل النصب على الجر يقتضى وجود الجر حال النصب مطلقا؛ إذ الحمل على المعدوم غير جائز"[5].

١٩ – اجتماع تغيرين لمعنى واحد خارج عن الحكمة.

قال فى مبحث الإعراب التقديرى: " فإن قلت: لم كتب ألف (عصا) على صورة الألف (ورحى) على صورة الياء؟ قلت: للفرق بين الألف المقلوبة عن الواو وبين المقلوبة عن الياء.

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

فإن قلت: لم لم يفعل الأمر على العكس؟ قلت: لئلا يلزم اجتماع تغيرين لمعنى واحد؛ لأن هذا خارج عن الحكمة " [1].

٢٠ – توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد غير جائز.

فى مبحث الإعراب التقديرى فى نحو (غلامى) بعد أن بين أنه تعذر ظهور الإعراب فيه لكون محل الإعراب فيه مشتغلا بحركة غير حركة الإعراب وهى الكسرة اللازمة له لأجل الياء قال: "... فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون تلك الكسرة للياء والإعراب، كما كانت علامة التثنية والجمع كذلك؟ قلت: هذه لا يجوز أن يقاس عليها، وإلا لزم ألا تبقى بتعاقب عامل غير الكسرة عليها كما فى التثنية والجمع وليس كذلك، مع أن فى ذلك توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد وهو غير جائز " [2].

٢١ – الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها.

قال فى باب الممنوع من الصرف: " ويجوز صرفه، أى: صرف غير المنصرف مطلقا، خلافا للكوفيين فى (أفعل من) للضرورة أى: لضرورة الوزن فى الشعر؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل فى الأسماء الصرف " [3].

٢٢ – السبق من أسباب الترجيح.

قال فى الباب نفسه عند حديثه عن العدل وأنه يكون بخروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا أو تقديراً ومثال التقديرى (عمر) و(قطام) قال فى بيان علة منع نحو (قطام): "... اعتبروا فى المنع العدل والعلمية ولم يعتبروا التأنيث معها، مع أن فى (قطام) تأنيثا وعلمية – أيضا – لكونه سابقا فى الحصول على التأنيث، والسبق من أسباب الترجيح؛ لأن التأنيث فيه إنما حصل لكونهما علما للمؤنث، ولا شك أن ذلك بعد ما عدل عن (قاطمة) ووضع للمؤنث " [4].

٢٣ – قيام الشىء مقام غيره يستلزم أن يكون من قبيله.

فى الباب نفسه وعند حديثه عن علة التأنيث وأن شرط المؤنث المعنوى إذا سمى به مذكر الزيادة على الثلاثة قال: "... إنما اشترطت الزيادة عليها حتى لا يلزم الخلو عن التأنيث قطعا، لأنه لو لم يكن زائداً عليها والمسمّى به مذكر كان خاليا عن التأنيث لفظا أو معنى، أما خلوه عنه معنى فظاهر؛ لأنه علم المذكر، وأما خلوه عنه لفظا فلعدم علامة التأنيث حينئذ، وعدم ما يقوم مقامها وهو الحرف الرابع، إلا أنه لا يلزم منه أن يكون ذلك الحرف علامة للتأنيث كالتاء

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

قطعا حتى لا يلزم التناقض، فإن قيام الشىء مقام غيره لا يستلزم أن يكون من قبيله، بل أن يأخذ بعضا من أحكامه، وكم من نظير لـه فى كلامهم " [(١)].

٢٤ – التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، والتصغير كالوصف للكلمة.

قال فى الباب نفسه: " وقولنا إن الحرف الرابع قائم مقام العلامة، بدلالة التصغير؛ لأنك إذا أردت تصغير (قدم) تقول: قديمة، برد التاء المقدرة، وإذا أردت تصغير (عقرب) تقول: عقيرب، بعدم رد تلك التاء، ولولا أن قيام الحرف الرابع مقام التاء المفيدة للتأنيث لما قيل فى تصغيره (عقيرب) بعدم الرد، بل يجب أن تقول (عقيربة) بالرد؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها عندما لم يكن العدول عن الأصل ببدل لازم، وعندما لم يكن مستلزما للالتباس بالغير فإنه لم يرد إلى الأصل حينئذ؛ لبقاء علة الإبدال فيه عند التصغير للوصف بالحقارة معنى فى المفرد غالبا، والنقصان فى اللفظ حقارة أيضا، فلو لم يرد ذلك عند التصغير إلى أصله لاجتمع الحقارتان فى اللفظ والمعنى؛ ولأن التصغير كالوصف للكلمة... " [(٢)].

٢٥ – كل شىء حذف لإعلال موجب يكون بمنزلة الباقى.

قال فى الباب نفسه وعند حديثه عن علة منع نحو (جوار) بعد أن ذكر مذهب الزجاج: "واتفق سيبويه معه فى رواية، وقال فى أخرى: إنه غير منصرف؛ لأن هذه الصيغة وإن لم تكن باقية فى الظاهر إلا أنها باقية فى التقدير، بدليل قولهم: هذه جوارٍ – بالكسر – ولولا أن الياء مقدرة لما عُدّ جريان الإعراب على الراء، فلما اعتبروا وجودها للإعراب اعتبر أيضا لمنع الصرف؛ لكون كل منهما حكما لفظيا، فإن منع الصرف أمر لفظى باعتبار الحكم وإن كان أمراً معنويا باعتبار نفس الأمر، ولأن كل شىء حذف لإعلال موجب يكون بمنزلة الباقى..."[(٣)].

٢٦ – شبه الفعل إذا أسند إلى الظاهر لم يثن ولم يجمع كالفعل.

فى باب المبتدأ والخبر عند حديثه عن تعريف المبتدأ وأنه: ".. أو الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعة لظاهر "، قال مبينا المراد من قول ابن الحاجب (رافعة لظاهر): " وفائدته: الاحتراز عن مثل (أقائمان الزيدان) فإن الصفة ههنا وإن كانت واقعة بعد ألف الاستفهام لكنها ليست بمبتدأ؛ لعدم كونها رافعة لظاهر بل لمستتر، والدليل عليه أنها لو كانت مبتدأ و(الزيدان) فاعلها لم يُثن؛ لأن شبه الفعل إذا أسند إلى الظاهر لم يُثن ولم يجمع كالفعل"[(٤)].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق، وهذه القاعدة عبر عنها ص ٧٢٤ بقوله: " المحذوف المنوى فى حكم المذكور "، وهى التى عبر عنها النحاة بقولهم " المحذوف لعلة كالثابت ".

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

٢٧ – اتسعوا فى الظروف ما لم يتسعوا فى غيرها.

يقول فى الباب نفسه وعند حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة: "... أو يكون الخبر ظرفا مقدما عليه، وهو فى مثل قولك: فى الدار رجل، وذلك لأنه حينئذ أشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه، فجاز وقوعه نكرة كالفاعل، ولأنها تصير كأنها موصوفة بالظرفية، وإنما اختص الحكم المتقدم عليه بكونه ظرفا حتى لا يجوز: قائم رجل؛ لأنهم اتسعوا فى الظروف ما لم يتسعوا فى غيرها " [١].

٢٨ – وجود المعلول بدون العلة محال.

قال فى مبحث حذف الخبر وجوبا: "... ثم ذلك فى مواضع: الأول: فى الخبر الداخل على مبتدئه (لولا) مثل: لولا زيد، أى: لولا زيد موجود، فحذف الخبر وهو (موجود) بالوجوب لدلالة القرينة عليه وهى كلمة (لولا)؛ لأنها وضعت لامتناع الشيء لوجود غيره، وقيل: هى جواب (لولا) لأن امتناعه معلول لوجود الخبر، ووجود المعلول بدون العلة محال، فيكون فى الجواب دلالة على الخبر "[٢].

٢٩ – تكميل الصفة لموصوفها كتكميل المضاف إليه للمضاف.

قال فى باب النداء: " اعلم أنه يجوز نصب ما كان حقه أن يُبنى على الضم لكونه مفرداً معرفة بـ قصدٍ وإقبال، لكن لا مطلقا، بل بشرط الوصف؛ لكونه حينئذ يشبه المطول؛ لأن تكميل الصفة لموصوفها كتكميل المضاف إليه للمضاف، وهذا شيء حكاه الفراء، فإن النكرة المقصودة الموصوفة المناداة يؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلا كريما أقبل، أما إذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون " [٣].

٣٠ – اللام الجارة لا يمكن إلغاؤها.

قال فى الباب نفسه فى مبحث الاستغاثة: "... وإنما يختص بها لأنها لام جارة، واللام الجارة لا يمكن إلغاؤها " [٤].

٣١ – الأصل فى الحروف الواردة على هجاء واحد أن يبنى على الفتح.

قال فى الباب نفسه معللا لفتح اللام الجارة مع المضمر: "... وإنما فتح اللام الجارة مع المضمر

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

لأن الأصل فى الحروف الواردة على هجاء واحد أن يبنى على الفتح التى هى أخت السكون فى الخفة، إذ البناء على السكون ممتنع " [1].

٣٢ – الجمع بين البدلين عن شىء واحد غير ممتنع، وإنما الممتنع الجمع بين البدل والمبدل منه.

قال فى الباب نفسه: " وتقول: يا أبتا، ويا أمتا، بالألف، فإن تحصلها بإشباع الفتحة، أو بأن تجعلها والتاء بدلا عن الياء، والجمع بين البدلين عن شىء واحد غير ممتنع، وإنما الممتنع الجمع بين البدل والمبدل منه، فلا يجوز أن يقال: يا أبتى، ويا أمتى، أشار إليه بقوله: (دون الياء) لأن التاء بدل منها فلا يجوز الجمع بينهما " [2].

٣٣ – حذف العوض والمعوض عنه غير جائز.

قال فى الباب نفسه معللا عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس: "... الأصل فى باب: (يا رجل) والمخاطب به معين أن يقال: يا أيها الرجل؛ لكون تعيينه ليس بالعلمية، لأن المفروض كونه اسم جنس، فلابد من كونه باللام، إلا أنهم اكتفوا فى بعض الصور عن الألف واللام بحرف النداء، استغناء عنها بها، فلو حذف حرف النداء أيضا يلزم حذف أمور كثيرة وذلك إجحاف، أو لأن حرف النداء فيه كان عوضا عن الألف واللام، ففى حذفه حذف العوض والمعوض عنه وهو غير جائز " [3].

٣٤ – بقاء الأصل أولى عند عدم الداعى إلى خلافه.

قال فى باب الحال: " وشرطها أن تكون نكرة حتى لا تلتبس بالصفة فى بعض الصور، فى مثل قولك: ضربت زيداً الراكب، أو لعدم الاحتياج إلى تعريفها؛ لأن المراد منها تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول، وهذا يحصل بالتنكير، فلا حاجة للرجوع إلى التعريف؛ لكون بقاء الأصل أولى عند عدم الداعى إلى خلافه " [4].

٣٥ – سلوك طريق الموافقة أولى من غيره، والثابت بطريق الأصالة أولى من الثابت بطريق المشابهة.

ذكر هذين الأصلين فى باب الاستثناء وعند حديثه على أن المختار فيما بعد (إلا) فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه البدلُ مثل قوله تعالى:**{مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ}** [5] قال: " وإنما المختار

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) سورة النساء من الآية (٦٦).

ههنا البدل لوجوه:... والثانى: أن فى الإبدال تشاكلاً فى الإعراب، إذ لابد من كون حركة البدل على وفق حركة المبدل منه، ولا شك أن سلوك طريق الموافقة أولى من غيره، والثالث: أن البدل لكونه فى حكم تكرير العامل يكون حركته أصلية، بخلاف حركة المستثنى فإنها بطريق المشابهة للمفعول، ولا شك أن الثابت بطريق الأصالة أولى من الثابت بطريق المشابهة... "(١).

٣٦ – المراد كالثابت حكما.

يقول فى باب المجرورات وعند حديثه على تعريف المضاف إليه وأنه: كل اسم نسب إليه شىء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديراً مراداً: " وقوله: (مراداً) حال من الحرف، وفائدته الاحتراز عن نحو: صمت يوم الجمعة، فإنه نسب (صمت) إلى (اليوم) بواسطة حرف الجر تقديراً وهى (فى) لكنها غير مرادة؛ لأنها لو كانت كذلك لبقى عملها فى الظاهر؛ إذ المراد كالثابت حكما " (٢).

٣٧ – العامل المعنوى يُصار إليه فى العاملية عند عدم العامل اللفظى.

ذكر هذا الأصل فى الباب نفسه وعند حديثه على اختلاف العلماء فى العامل المضاف إليه قال: "... ذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر،... وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى... وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف... هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما فى الأول من الفساد، وكذلك الثانى فاسد أيضا؛ لأن العامل المعنوى إنما يُصار إليه فى العاملية عند عدم العامل اللفظى، ولم يعدم ههنا " (٣).

٣٨ – تقدير الشىء مع وجود بدله ليس كتقديره بدونه.

قال فى الباب نفسه وعند حديثه على تقدير حرف الجر فى الإضافة: " شرطه، أى: شرط ذلك التقدير: أن يكون المضاف سواء كانت إضافته معنوية أو لفظية اسما مجرداً عنه تنوينه... المراد أنه إن وجد فى المضاف تنوين حذف، وإلا فيقدر حذفه، على معنى أنه لو كان فيه تنوين لحذف بالإضافة.

فإن قلت: لو حصل الاكتفاء فيها بتقدير التنوين، فليقدر فى المُحَلّى باللام ليصح إضافته؟.

قلت: ذلك ليس على قياسه؛ لأن لام التعريف لما ناوب التنوين صارت كأنها بدل منها، ولا شك أن تقدير الشىء مع وجود بدله ليس كتقديره بدونه " (٤).

٣٩ – مدلول اللفظ غير اللفظ.

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

ذكر هذا الأصل عند تأويله لنحو قولهم: (سعيد كرز) فقال: " وجه تأويله أن الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، فيجب أن يحمل الأول على أن يراد منه المدلول، والثانى على أن يراد منه اللفظ، فكأن معنى قولك: جاءنى سعيد كرز: جاءنى مدلول هذا اللفظ فهو فى الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره؛ لأن مدلول اللفظ غير اللفظ... " [١].

٤٠ – اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بعامله.

قال فى باب التوابع فى مبحث العطف وعند حديثه على العطف على الضمير المجرور: "وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض، أى: الجار فى المعطوف، سواء كان حرفا كما فى مثل: مررت بك وبزيد، أو اسما كما فى مثل قولك: المال بينك وبين زيد، وذلك لأن اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بعامله، حيث لا ينفصل المجرور عن جارّه مضمرا كان أو مظهراً " [٢].

٤١ – ما ثبت على خلاف القياس يقتصر على المورود.

قال فى الباب نفسه وعند حديثه على العطف على عاملين مختلفين: "... والمذهب الثالث: لمن ذهب إلى الفرق والتفصيل، منهم المصنف، قالوا: إذا كان المجرور مقدما على المرفوع أو المنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه جاز، وإلا فلا؛ لأن الأصل فيه أن يمتنع لما ذكره المانعون، وحيث يراد جوازه لابد وأن يكون فيما ثبت عن العرب؛ لأن ما ثبت على خلاف القياس يقتصر على المورود، وهو ما ذكر المجوّز... " [٣].

٤٢ – أصل التبع أن يكون فى الأسماء، وقد يذكر غير الأسماء على سبيل الاستطراد.

قال فى مبحث التأكيد: " ويجرى، أى: التأكيد اللفظى فى الألفاظ كلها، أى: فى الاسم كما فى: جاءنى زيد زيد، والفعل كما فى ضرب ضرب زيد، وفى الحرف كما فى: إن إن زيداً قائم، وفى الجملة كما فى: جاءنى زيد جاءنى زيد، فإن قلت: التأكيد قسم من التوابع فلابد بين المؤكِّد والمؤكَّد من الاشتراك فى الإعراب وليس ذلك متحققا فى غير: جاء زيد زيد، وهو ظاهر، قلت: أجاب عنه بعضهم بأن المراد: التأكيد الاسمى وذكر غيره على سبيل التبع،ويشهد على ذلك قول الفالى: إن أصل التبع أن يكون فى الأسماء وقد يذكر غير الأسماء على سبيل الاستطراد " [٤].

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

٤٣ – المثنى نصٌّ فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا.

قال فى الموضع نفسه وعند حديثه عن فائدة التوكيد المعنوى: "... أو دفع توهم السهو كما فى: جاءنى الرجلان كلاهما، لأن فيه ليس دفع توهم عدم الشمول؛ لأن المثنى نصٌّ فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا، بل فيه دفع توهم أن يكون الجائى واحداً منهما والإسناد إليهما إنما وقع سهواً " (١).

٤٤ – الشيء الملفوظ لا يمكن اتصاله بما ليس بملفوظ.

قال فى باب المضمرات وعند حديثه على مواضع انفصال الضمير: " لا يسوغ استعمال الضمير المنفصل إلا لتعذر استعمال الضمير المتصل وذلك... بكون العامل معنويا كالمبتدأ والخبر نحو: أنا زيد؛ لأن الشيء الملفوظ لا يمكن اتصاله بما ليس بملفوظ " (٢).

٤٥ – المظهر أصل والمضمر فرع عليه.

قال فى مبحث الفصل: "... فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون التوسط فى الأمثلة الثلاثة الأخيرة عبثا لأن الخبر فيها لا يصلح أن يكون نعتا إذ المضمر لا يوصف، فالأولى أن يقول: ليفيد ضربا من التوكيد، بعد قوله: (ليفصل) ليشمل هذه الصور، فإن التوسط فيها وإن لم يفد الفصل يفيد التأكيد، قلت: لو قطعنا النظر عن هذا التكلف يمكن تصحيح الكلام بأن جواز تخلل الفاصل فيها إلحاقا لباب المضمر بالمظهر؛ إذ المظهر أصل والمضمر فرع عليه " (٣).

٤٦ – الرد إلى الأصل عند الحاجة إليه أولى من الرد إلى الغير.

قال فى مبحث المثنى وعند حديثه على تثنية المقصور وأنه إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا: "... نحو العصوان فى العصا، أما القلب فلتعذر بقائها لوجود ألف بعدها حينئذ، وأما قلبها واواً فلكون الرد إلى الأصل عند الحاجة إليه أولى من الرد إلى الغير " (٤).

٤٧ – الاسم حقه أن لا يعمل لأن أصل العمل للفعل.

قال فى باب المصدر: " ويعمل عمل فعله ماضيا أو غيره من الحال والاستقبال، يعنى لم يشترط فى عمل المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال بل هو يعمل مطلقا، بخلاف الاسم الفاعل فإن العمل فيه مشروط بأحدهما؛ وذلك لأن المصدر جزء مدلول الفعل، فصار بهذا الاعتبار أقوى من سائر الأسماء المتصلة بالأفعال، أو لأن عمله لكونه فى تقدير (أن) والفعل، والفعل المقدر يجوز أن يكون ماضيا وغيره، وإنما قدر كذلك لأن الاسم حقه أن لا يعمل لأن أصل

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

العمل للفعل، فقدر بذلك تصحيحا للعمل "[1].

٤٨ – الأصل فى الأفعال البناء.

قال فى مبحث إعراب الفعل المضارع: " ولا يعرب من الفعل غيره، أى: غير المضارع على ما هو الأصل فى باب الإعراب، لأن الأصل فى الأفعال البناء؛ لفوات موجب الإعراب فيها "[2].

٤٩ – الأصل فى الأمثال ألا تغير حتى لا يختل المعنى.

قال فى مبحث فعل التعجب وأنه لا يتصرف فى صيغتى التعجب بتقديم ولا تأخير: "... وإنما لم يتصرف فيهما لكونها جارية مجرى المثل، والجامع بينهما الغرابة، والأصل فى الأمثال ألا تتغير حتى لا يختل المعنى "[3].

٥٠ – ما لا يكون دالا على المعنى لا يصلح أن يكون جزءاً من الكلام.

قال فى مبحث الحروف: "... ومن أجل أن دلالة الحرف على معنى فى غيره احتاج فى كونه جزءاً من الكلام المفيد إلى ذكر ذلك الغير؛ لأن دلالته لما كانت متوقفة عليه كانت جزئيته متوقفة عليه بالطريق الأولى، لأن ما لا يكون دالا على المعنى لا يصلح أن يكون جزءاً من الكلام"[4].

٥١ – كل ما وضع للإنشاء فموضعه صدر الكلام.

قال فى مبحث حروف الجر: "... ولها، أى: لـ (رب) أحكام كثيرة، أحدها: أن يكون لها صدر الكلام؛ لأنها لما كانت للإنشاء استحقت التصدر؛ لأن كل ما وضع له فموضعه الصدر، كالاستفهام – مثلا [5].

٥٢ – المستقبل المتوقع معدوم.

قال فى الموضع نفسه: "... وثالثها: أن فعلها، أى: فعل (رب) الذى جوابها وعاملها فعلٌ ماض لفظا أو معنى نحو: رب رجل كريم أدركته، أو لم أفارقه، وإنما وجب أن يكون فعلها

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

ماضيا لأن (رب) للتصريح والتعيين بالقلة بعد أن كان الموضع محتملا للكثرة، ومثل ذلك لا يتحقق بالحال، ولا يتحقق إلا بالماضى؛ لأن المستقبل المتوقع معدوم، ولا حكم للإنسان على المعدوم؛ لأنه غير معلوم لـه كيفية وقوعه، وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا " [(١)].

٥٣ - مجرد القياس لا يكفى ما لم يعضده استعمال الفصحاء.

قال فى الباب نفسه وعند حديثه عن (مذ) و(منذ): " ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فى أنهما هل يدخلان على المضمر أم يختصان بالمظهر؟ فذهب المحققون إلى الثانى خلافا للمبرد فهو قال: "إنهما لكونهما لابتداء الغاية يدخلان على المضمر أيضا قياسا على (مِن)، والمذهب المشهور المنسوب إلى المحققين أنه لا يوجد إضافة إلى المضمر فى كلام الفصحاء، ومجرد القياس لا يكفى ما لم يعضده استعمال الفصحاء " [(٢)].

٥٤ - الحروف الزوائد لا تمنع العامل عن العمل.

قال فى مبحث الحروف المشبهة بالفعل: " وتلحقها (ما) فتلغى... على الأفصح... وفيه إشارة إلى جواز إعمالها وإن كان على غير الأفصح، كما جاء فى قول النابغة:

قَالَت أَلا لَيتما هـذَا الحمامَ لنا ::: إلى حَمَامَتِنَا ونِصفهُ فقد

على أحد الوجهين، والنظر فى ذلك النصب فى (الحمام) بجعل (ما) زائدة، والحروف الزوائد لا تمنع العامل عن العمل كما فى قوله تعالى:**{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ}** [(٣)].

٥٥ - تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى.

قال فى مبحث حروف الزيادة: "... ثم الغرض من زيادتها: توكيد المعنى الحاصل بدونها، قال بعضهم: الزيادة عند سيبويه لم تكن لغير معنى البتة، والتوكيد معنى صحيح؛ لأن تكثير اللفظ

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) سورة آل عمران من الآية (١٥٩)، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

يفيد تقوية المعنى "[1].

٥٦ – كل ما يغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبته الصدر.

قال فى مبحث حروف الشرط: " لحروف الشرط صدر الكلام؛ لأنها مغيرة لمعانى الجمل ومحدثة فيها معنى الشرط، وكل ما يغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبته الصدر، ليعلم من أول الأمر أن الكلام من أى نوع من أنواعه "[2].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الفصل الثالث:

الاتجاه النحوى لابن حاجى عوض واختياراته النحوية

واشتمل على:

- المواضع التى رجح فيها مذهب البصريين.
- المواضع التى رجح فيها مذهب الكوفيين.
- مسائل عرض للخلاف فيها بين البصريين والكوفيين ولم يرجح رأيا على آخر.
- مسائل رجح فيها آراء بعض العلماء على بعض وإن لم يكن فيها خلاف بين البصريين والكوفيين.

الاتجاه النحوى لابن حاجى عوض واختياراته النحوية

نشأ النحو وترعرع فى البصرة وبها ثبتت أقدامه، وقد كان لنحاة البصرة قصب السبق فى هذا المضمار؛ لأن الكوفيين قد تأخروا عن البصريين فى هذا العلم حقبة طويلة امتدت لقرن من الزمان تقريبا، ونظراً لأسبقية البصرة فى إرساء قواعد النحو، ووضع نقط الإعجام، ووضع نقط الإعراب فى الذكر الحكيم، شاع المنهج البصرى النحوى.

وقد تأثر الشارح - رحمه الله - بالنحو البصرى، ووضحت نزعته البصرية فى ثنايا كتابه، وتمثل ذلك فيما يأتى:

١ - عدّه نفسه من البصريين، حيث يقول فى مسألة عمل اسم الفاعل عمل فعله وأنه مشروط بالاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو (ما): "... ثم ذلك خلافا للكوفيين، والأخفش منا، فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة فى عمله... " [١].

٢ - استخدامه المصطلحات البصرية، ومن ذلك:

أ - المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه*.

وهذه مصطلحات بصرية؛ لأن المفاعيل عند البصريين خمسة هى: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والكوفيون لا يعرفون إلا المفعول به، وأما الباقى فهى أشباه مفاعيل [٢].

ب - ضمير الفصل، وهو عند الكوفيين العماد [٣].

ج - ضمير الشأن والقصة، والكوفيون يسمونه المجهول [٤].

د - حروف الجر، والكوفيون يسمونها حروف الصفات [٥].

٣ - ترجيحه رأيهم فى مواطن كثيرة من كتابه، ولم يرجح مذهب الكوفيين إلا فى القليل، وبالمثال يتضح صحة هذا الكلام، وسأعرض بعض الأمثلة التى تؤيد ذلك:

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(*) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: مدرسة الكوفة ص ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

أولا: المواضع التى رجح فيها مذهب البصريين.

١ – اختار قول البصريين بجواز صرف غير المنصرف للضرورة خلافا للكوفيين فى (أفعل من)[١].

٢ – رجح مذهب البصريين فى المختار إعماله من الفعلين فى باب التنازع، ورد أدلة الكوفيين [٢].

٣ – فى مسألة رافع المبتدأ والخبر ضعف قول الكوفيين [٣].

٤ – اختار جواز تأخير المبتدأ وهو قول البصريين، خلافا للكوفيين الذين لم يجوزوا تقديم الخبر لأنه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر [٤].

٥ – فى مسألة (ضربى زيداً قائماً) قدره البصريون بـ: ضربى زيداً حاصل إذا كان قائما، وقدره الكوفيون بـ: ضربى زيداً قائما حاصل، ثم أورد سؤالا على تقدير الكوفيين بأنه: هل فيه فساد أم لا؟ ثم أجاب عنه بأنه فاسد من حيث اللفظ والمعنى [٥]... وهذا دليل على ترجيحه مذهب البصريين.

٦ – استظهر مذهب البصريين فى مسألة " كل رجل وضيعته " [٦].

٧ – اختار تبعا للمصنف مذهب البصريين فى أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام إلا إذا توصل إليه بالمبهم، خلافا للكوفيين فإنهم أجازوه مطلقا [٧].

٨ – التاء فى (يا أبت) و(يا أمت) بدل من الياء عند البصريين، فلا يجوز الجمع بينهما فلا يقال: يا أبتى، ويا أمتى، والوقف يكون بالهاء، خلافا للكوفيين فإنها عندهم للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها والوقف يكون على التاء، وقد صحح مذهب البصريين [٨].

٩ – اختار تبعا للمصنف مذهب البصريين القائلين بمنع ترخيم المضاف، ورد مذهب الكوفيين

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

حيث أجازوه [١].

١٠ – رد مذهب الكوفيين الذين أجازوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة [٢].

١١ – اختار وجوب حذف النداء فى (اللهم) لوقوع الميم خلفا عنه، خلافا للكوفيين[٣].

١٢ – فى مسألة ناصب المفعول معه صحح مذهب البصريين فى أن ناصبه الفعل إن كان لازما لأنه قوى بالواو فتعدى بها إلى المفعول، كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما، ورد مذهب الكوفيين فى أنه منصوب على الخلاف، ورد أيضا مذهب الأخفش من أنه منصوب انتصاب الظرف، وكذلك رد مذهب الزجاج من أن انتصابه بفعل مقدر[٤].

١٣ – صحح تبعا للمصنف قول أكثر البصريين فى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور، خلافا للكوفيين الذين جوزوا تقديمهما على صاحبها المجرور بحرف الجر [٥].

١٤ – اختار تبعا للمصنف رأى سيبويه فى أن (سوى) و(سواء) منصوبان على الظرفية، ورد رأى الكوفيين الذين أجازوا فيهما التصرف رفعا ونصبا وجراً [٦].

١٥ – اختار رأى البصريين فى وجه نصب خبر كان وأنه منصوب على الخبرية، خلافا للكوفيين الذين قالوا إنه منصوب على الحالية وردَّ أدلتهم [٧].

١٦ – ضعف تبعا للمصنف قول الكوفيين من جواز نحو: الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد بالمضاف إلى معموله كالأربعة الدراهم والخمسة الكتب [٨].

١٧ – رد قول ابن كيسان ومن تبعه وهم الكوفيون فى جواز أن يبتدأ بـ أكتع وأخويه، فتقدم أيهما شئت على أجمع [٩].

١٨ – رجح مذهب البصريين فى تسمية ضمير الفصل ورد قول الكوفيين بأن اسمه عماد وقال: الأول أخص فيكون أولى [١٠].

١٩ – اختار رأى سيبويه فى المسألة الزنبورية، وقال: وقدر الكوفيون نصبه بـ (وجدت)

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٩) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(١٠) انْظُرْ: قسم التحقيق.

مضمراً؛ لأن (إذا) المفاجأة تدل على الوجدان، والضمير الأول ضمير فصل لا مبتدأ، والمعنى: وجدته هو إياها، ثم قال: وفيه تكلف ظاهر [١].

٢٠ - اختار رأى البصريين أن (مذ) و(منذ) مبتدأ وما بعده خبره، خلافا للزجاج والكوفيين [٢].

٢١ - اختار رأى البصريين - وإن لم يصرح بأن هذا رأيهم - بأن إعمال اسم الفاعل عمل فعله مشروط بالاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو (ما) خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة، ثم قال: ومذهبهم مخالف للقياس والاستعمال فليتأمل [٣].

٢٢ - اختار مذهب البصريين فى عدم جواز بناء أفعل التفضيل مما يدل على اللون، ورد مذهب الكوفيين وما استدلوا به [٤].

٢٣ - رجح مذهب البصريين فى أن (مِن) تقع زائدة فى غير الموجب، خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم أجازوا زيادتها فى الإثبات أيضا [٥].

٢٤ - رد مذهب الكوفيين القائلين بأن (رب) اسم متمسكين بقول الشاعر:

إنْ يَقْتلُوكَ فَإنّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ::: عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

ثم قال: " وأجاب البصريون عنه بأنه خبر مبتدأ محذوف، أى: رب قتل هو عار " [٦].

٢٥ - رجح مذهب البصريين فى أنه يجوز العطف على اسم (إن) المكسورة لفظا أو حكماً بالرفع بشرط مضى الخبر لفظا أو تقديراً، خلافا للكوفيين فى جواز العطف مطلقاً [٧].

٢٦ - رجح مذهب البصريين فى أن دخول اللام فى خبر (لكن) غير جائز خلافا للكوفيين [٨].

٢٧ - رجح مذهب البصريين فى جواز دخول (إنْ) المخففة على الفعل كما تدخل على

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الاسم لكن بشرط أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر كالأفعال الناقصة وأفعال القلوب خلافا للكوفيين فى التعميم فإنهم جوزوا دخولها على هذه الأفعال وعلى غيرها، ثم رد مذهبهم بأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء [1].

ثانيا: المواضع التى رجح فيها مذهب الكوفيين:

١ - رجح مذهب الكوفيين فى تسمية الجر خفضا فقال: " ويسميه الكوفيون خفضا... ووجه التسمية به أولى من وجه الجر؛ لأن الخفض نقيض الرفع فى اللغة " [2].

٢ - صحح رأى ابن الحاجب - وهو قول الكوفيين كما أوضحته فى الهامش - فى أن الألف والواو والياء فى إعراب المثنى والمجموع هى نفس الإعراب، لا حروف الإعراب، ولا دلائله، وضعف ما عداه [3].

٣ - اختار رأى الكوفيين فى أنك إذا أردت ندبة المثنى قلت: وازيدانيه بقلب ألف الندبة ياء بعد نون التثنية لأجل كسرتها، ورد مذهب البصريين الذين قالوا بأنك تقول: يا زيداناه بإثبات الألف وقلب كسرة النون فتحة لأجلها؛ لأنه موهم للبس مع أنه هو المسموع عن العرب والقياس عليه لا على غيره [4].

٤ - اختار - تبعا للمصنف - جواز بناء الظروف إذا أضيفت إلى الجملة أو (إذ) وهذا مذهب الكوفيين، فى حين أوجب البصريون فيها الإعراب إذا أضيفت إلى فعل معرب، أو جملة اسمية، ومنعوا البناء لعدم التناسب [5].

٥ - رجح مذهب الكوفيين فى جواز مجيء (مِن) الجارة لابتداء الغاية فى الزمان فقال:"... والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية فى الزمان، وقد أصابوا فى ذلك؛ لأنه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره " [6].

٦ - جوز - تبعا للمصنف - مجيء (إلى) بمعنى (مع) [7] وهذا مذهب الكوفيين كما أوضحته فى الحاشية [8].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: الصفحة السابقة.

٧ - جوز أيضا - تبعا للمصنف - مجيء (فى) بمعنى (على) [(١)] وهو مذهب الكوفيين كما أوضحته فى الهامش [(٢)].

٨ - جوز أيضا مجيء الباء بمعنى (عن) [(٣)] وهذا المعنى أثبته لها الكوفيون وكثير من النحاة كما أوضحته فى الحاشية [(٤)].

٩ - جوز أيضا مجيء اللام للعاقبة وهى التى تسمى لام الصيرورة والمآل [(٥)]، وقد ذكر لها هذا المعنى الكوفيون والأخفش، والرمانى، والزجاجى، وابن مالك، كما بينته بالحاشية[(٦)].

* * * * *

ثالثا: مسائل عرض للخلاف فيها بين البصريين والكوفيين ولم يرجح رأيا على آخر

١- منعُ صرفِ المنصرفِ لأجلِ الضرورةِ مع العلميةِ أجازه الكوفيون وتمسكوا بالسماع والقياس وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأنه رد إلى غير الأصل والضرورة لا توجبه [(٧)].

٢ - الخبر الجامد لا يتحمل الضمير عند البصريين، وقال الكوفيون: يتحمل لأن قولك: زيد أخوك، ونحوه، مؤول بـ: مؤاخيك، فيكون فى المعنى من المشتقات [(٨)].

٣ - إلحاق علامة الندبة لصفة المندوب ممتنع عند سيبويه وغيره من البصريين، خلافا ليونس، وغيره من الكوفيين [(٩)].

٤ - منع سيبويه وكثير من البصريين العطف على معمولى عاملين مختلفين مطلقا، وذهب الفراء والكوفيون إلى الجواز مطلقا، وذهب المصنف وجماعة إلى التفصيل [(١٠)].

٥ - حكى الشارح مذهب البصريين فى أنه لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويا، وذكر أن

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: الصفحة السابقة.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٩) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(١٠) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الكوفيين أجازوه، ثم قال: " ولكل من الفريقين حجة مذكورة فى موضعها " [١].

٦ - اسم الإشارة (ذا) لا يكون اسما موصولا عند البصريين إلا إذا وقع بعد (ما) الاستفهامية خلافا للكوفيين فإنهم عمموا استعمال (ذا) وغيرها من أسماء الإشارة موصولة بلا شرط [٢].

٧ - (كى) الناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين ناصبة بنفسها، وعند البصريين كذلك إذا كانت مع اللام الداخلة عليها، وإلا فبإضمار (أن)، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر والمضارع بعدها منصوب بإضمار (أن) مطلقا [٣].

٨ - إذا دخلت (رب) على مضمر مبهم مميز بنكرة فهو مفرد مذكر عند البصريين فى جميع الأحوال نحو: ربه رجلا، ورجلين، ورجالا، وربه امرأة، وامرأتين، ونساء، وعند الكوفيين فهو مطابق لما بعده فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث [٤].

٩ - واو (رب) جارة بنفسها عند الكوفيين لا بـ (رب) مقدرة بعدها كما هو مذهب البصريين [٥].

* * * * *

رابعا: مسائل رجح فيها آراء بعض العلماء على بعض وإن لم يكن فيها خلاف بين البصريين والكوفيين

١ - المضاف إلى ياء المتكلم، حقق ما ذهب إليه المصنف من أنه معرب بالإعراب التقديرى، وليس بمبنى كما ذهب إليه أكثر النحاة [٦].

٢ - أصل المرفوعات: صحح الرأى القائل بأن الفاعل هو أصل المرفوعات وما سواه محمول عليه، وهذا رأى الخليل واختاره ابن الحاجب كما بينته بالحاشية [٧].

٣ - صحح ما ذهب إليه المصنف من أن مفعول ما لم يسم فاعله ليس فاعلا، خلافا لأكثر النحاة من أنه فاعل عندهم [٨].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

٤ – اختار رأى الأكثرين فى مسألة النائب عن الفاعل إن لم يوجد المفعول بــه فقـال: " فـإن لم يكن أى: إن لم يوجد المفعول به المنصوب فالجميع... سواء... خلافا لمن قال: والجار والمجرور أولى... ولمن ذهب إلى أولويـة الظرفين، والمصدر، ولمـن رجح المفعول المطلق " [١].

٥ – صحح مذهب جمهور البصريين وسيبويه فى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، خلافا للمازنى والمبرد [٢].

٦ – صحح ما ذهب إليه أكثر البصريين من أن العامل فى المستثنى هو الفعل بتوسط (إلا) ورد رأى الفراء فى أنها مركبة من(إن) و(لا) فتنصب فى الإيجاب باعتبار (إن) وترفع فى المنفى باعتبار (لا)، ورد كذلك ما ذهب إليه المبرد من أنَّ(إلا) بمعنى (أستثنى) [٣].

٧ – فى مسألة عامل الجر فى المضاف إليه اختار رأى الإمام عبد القاهر فقال: " ذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر كما هو مدلول ظاهر كلام المصنف... وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى... وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر، هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة " [٤].

٨ – حقق ما ذهب إليه سيبويه من أن إضافة (أفعل التفضيل) معنوية [٥].

٩ – اختار مذهب الأخفش ومن تبعه فى أنه لا يصح أن يؤكد بـ (كلا) و(كلتا) مالا يصلح فى موضعه واحد فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما، لعدم الفائدة فى توكيد مثل ذلك[٦].

١٠ – اختار رأى الجمهور فى أن مجموع ما ركب من (مذ) و(منذ) وما بعدها لا موضع له من الإعراب، خلافا للسيرافى حيث ذهب إلى أن موضعه نصب على الظرفية ثم قال: "وضعف مذهبه لا يخفى على أحد " [٧].

١١ – اختار قول سيبويه فى أن (ما) فى صيغة التعجب مبتدأ نكرة بمعنى شيء، و(أحسن) فعل ماض فاعله ضمير مستتر راجع إلى (ما) و(زيدا) مفعول به، والفعل مع فاعله ومفعوله مرفوع المحل على الخبرية من (ما)، وضعَّف قول الأخفش فى أن (ما) موصولة و(أحسن) مع فاعله ومفعوله صلتها والمجموع مبتدأ على أحد قوليه والخبر محذوف، وأفسد قول الفراء والمبرد

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

أنها استفهامية مبتدأ وما بعدها الخبر [1].

١٢ - لفظة (به) فى (أفعل به) حسَّن قول الأخفش والزجاج فى أنها مفعول به غير صريح إذ هو المتعجب منه، ورد ما ذهب إليه سيبويه من أنه فى موضع رفع فاعل (أفعل) وذكر عليه تمحلات خمسة [2].

١٣ - اختار مذهب المحققين من أن (مذ) و(منذ) لا يدخلان على المضمر وأنهما مختصان بالظاهر، خلافا للمبرد حيث أجاز أن يدخلا على المضمر قياسا على (مِن) لكونهما لابتداء الغاية [3].

١٤ - اختار ما ذهب إليه الأكثرون من أن (كأنّ) للتشبيه، أى: لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامداً أو مشتقا، خلافا للزجاجى حيث ذهب إلى أن الخبر إذا كان مشتقا كانت (كأن) للشك [4].

١٥ - ضعّف ما ذهب إليه الأخفش ويونس من أنه يجوز فى (لكن) إذا خففت أن تعمل كالمشددة [5].

١٦ - ضعف ما ذهب إليه الفراء من جواز نحو: ليت زيداً قائما، بنصب الجزأين معا، بتضمن (ليت) معنى فعل التمنى، وكذلك ضعف ما أجازه الكسائى على أن يكون (قائما) خبرا لـ (كان) المحذوفة وخبر (ليت) محذوف [6].

١٧ - ضعف كذلك ما ذهب إليه الأخفش، والمبرد من جواز دخول (لعل) على (أنّ) قياسا على (ليت) نحو: لعل أن زيدا قائمٌ، وذلك لأن اللغة لا تثبت قياسا، ولاستلزامه جواز: لكن أن زيداً قائم، وهو ممتنع [7].

وهكذا فعلى هذا النحو لا يزال الشارح يعقوب بن أحمد - رحمه الله - يختار لنفسه من مذاهب النحاة، ومن آراء العلماء ما يتجه عنده تعليله، وما يراه أكثر سداداً.

والله أعلى وأعلم.

* * * * *

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الفصـــل الرابـــع:

موازنة بين

شرح يعقوب بن أحمد بن حاجى عوض

وبعض شروح الكافية

واشتمل على ما يأتـى:

أولا - كلمة موجزة عن الشروح المختارة.

ثانيا - أوجه الاتفاق بين هذه الشروح.

ثالثا: أوجه الاختلاف.

رابعا: مع الشواهد فى الشروح المختارة.

خامسا: نماذج من الشروح المختارة.

موازنة بين شرح يعقوب بن أحمد بن حاجى عوض
وبعض من شروح الكافية

تناول المقدمة الكافية لابن الحاجب أكثر من مائة وثلاثين عالما بالشرح، وقد اخترت من بين هذه الشروح أربعة شروح لمقارنتها وعقد موازنة بينها وبين شرح يعقوب بن أحمد وهذه الشروح هى:

١ - شرح ابن الحاجب على الكافية.

٢ - شرح الرضى على الكافية.

٣ - الوافية لركن الدين الحسن محمد الإسترابادى وهو المعروف بالشرح المتوسط.

٤ - شرح جلال الدين الغجدوانى.

وإنما اخترت هذه الشروح لأن الأول منها وهو شرح ابن الحاجب أول شرح لها فهو الذى فتح مغلقها وأزال مبهمها، فابن الحاجب صاحب المتن وهو أعلم بمراده فى الكافية.

وأما الثانى: فلأنه أهم شروح الكافية على الإطلاق وأكثرها شهرة.

وأما الثالث والرابع فلكثرة نقل الشارح - رحمه الله - عنهما حيث أفسح لأقوالهما مجالاً كبيرا فى شرحه.

أولا: كلمة موجزة عن الشروح المختارة.

أولا: شرح ابن الحاجب: هذا الشرح غاية فى الإيجاز، فابن الحاجب يكتفى بالتعليق المختصر دون الخوض فى التفصيلات، إلا إذا اقتضى المقام ذكر الخلاف فى المسألة التى يتناولها، فكان نتيجة ذلك أن ابتعد عن إيراد الأمثلة، فجاء الشرح قليل الشواهد، وقد قام بتحقيقه: أ. د/ جمال عبد العاطى مخيمر، ونال به درجة العالمية الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

ثانيا: شرح الرضى: يعتبر هذا الشرح من أهم شروح الكافية، وأكثرها شهرة، وأوسعها مادة علمية، وطبع هذا الشرح عدة طبعات منها طبعة فى جزأين، عليها حاشية للسيد الشريف الجرجانى، وقد قام بتحقيقه د/ يوسف حسن عمر، لكن هذه الطبعة لم تتيسر لكثير من الباحثين، وطبع فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فى أربعة مجلدات، قام بتحقيق القسم الأول فى مجلدين د / حسن الحفظى، وحقق القسم الثانى فى مجلدين د / يحيى بشير، سنة ١٤٧١ هـ / ١٩٩٦ م، والأصل رسالتان نيل بهما الدكتوراه، وطبع أيضا بعناية د/ إميل يعقوب، فى دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨ م، فى أربعة أجزاء.

: **شرح جلال الدين الغجدوانى**: ثم جاء جلال الدين الغجدوانى بزمن يسير أيضا فقد توفى سنة٧٢٠ هـ، فوضع لنفسه منهجا خاصا سار عليه، حيث أخذ العهد **ثالثا: الوافية لركن**

الدين بن شرف شاه الإستراباذى (الشرح المتوسط)، جاء ركن الدين بعد الرضى بزمن يسير فقام بشرح الكافية ثلاثة شروح:

الشرح البسيط: وقام بتحقيقه د/ عبد المنعم على سعيد، ونال به درجة العالمية الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

الشرح المتوسط: وقد حققه د/ خالد فائق أحمد محمود، ونال به درجة العالمية الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

الشرح الصغير: وهو مخطوط بدار الكتب برقم ٣٢٤، ميكروفيلم برقم ١٨٨٧.

رابعاعلى نفسه بمناقشة أصحاب الشروح السابقة عليه بما فيهم ابن الحاجب، وقد نبه على ذلك فى مقدمة كتابه حيث يقول ص (٤): "... ثم إنى شرطت على نفسى أن لا أتعرج إلى استكثار السؤال والجواب، سوى ما يتوقف عليه شرح هذا الكتاب... ".

وقد قام بتحقيق هذا الشرح د/ محمد أحمد حسن رشوان، ونال به درجة العالمية الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.

ثانيا: أوجه اتفاق بين هذه الشروح.

١ - أنها جميعا تشرح كتابا واحداً هو المقدمة الكافية.

٢ - إيراد نص ابن الحاجب فى مقدمته ثم إتباعه بالشرح والتعليق.

٣ - التزام أصحاب هذه الشروح بمنهج ابن الحاجب فى تقسيم أبواب الكافية.

٤ - لا يكتفى أصحاب هذه الشروح بما فى المقدمة الكافية، بل يتوسعون فى إيراد الأدلة والأمثلة، مع ذكر التفصيلات والخلافات إن وجدت، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن الحاجب فى مبحث الحروف المشبهة بالفعل: " وليت للتمنى، وأجاز الفراء: ليت زيدا قائما " [(١)].

شرح هذا ابن الحاجب فقال[(٢)]: " قوله (وليت للتمنى) يعنى لإنشاء التمنى، قوله: (وأجاز الفراء ليت زيدا قائما) بنصب الجزأين معا؛ لأنها بمعنى أتمنى، وأجاز الكسائى على إضمار (كان) والذى أوقعهما فى ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا [(٣)]

---

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٢٢٤.

(٢) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٧٥.

(٣) من الرجز المشطور للعجاج فى: ملحق ديوانه ص ٤٠٥، وبلا نسبة فى: الكتاب ٢/ ١٤٢، وابن يعيش ٨/ ٨٤، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٤، والتخمير ١/ ٢٨٦، والرضى ٤/ ٣٤٩، وغير ذلك.

وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر فى الخبر، أى: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أى: حاصلة لنا فى حال كونها رواجعا، ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه مثله فى (كأن) و(لعل) ولا قائل به، ويضعف قول الكسائى بأن إضمار (كان) ليس بقياس، ولو جاز لجاز: إنَّ زيداً قائماً، بمعنى: يكون قائما، أو: كان قائما، وتأويل البصريين أسدُ لأنه لو كان نصبا - وهو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء - كان مردودا، فكيف وهذا التأويل الظاهر؟.

وقد جاء: ليت إن قائم، لما كانت بمعنى أتمن، وهذا مما يقوى قول الفراء، ويجوز أن يقال: إنها دخلت على ما هو فى تأويل المصدر وهو على أصلها، والخبر محذوف كأنه قيل: ليت قيام زيد حاصل، واستغنى باسمها وخبرها كما استغنى فى: علمت أنَّ زيداً قائم ".

وشرح هذا الرضى فقال: " قوله: (وليت للتمنى... إلى آخره) قد مضى شرحه فى أول هذا الباب " [1].

قال الرضى فى أول الباب [2]: " ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بـ (ليت) نحو: ليت زيدا قائما؛ لأنه بمعنى تمنيت، ومفعوله مضمون الخبر مضافا إلى الاسم، أى: تمنيت قيام زيد فنصبت الجزأين، كما ذكرنا فى علة نصب أفعال القلوب لهما، ومِن ثمَّ جاز: ليت أن زيدا قائم، كما جاز: علمت أن زيدا قائم، فهى عنده كأفعال القلوب فى العمل سواء، واستشهد الفراء بقوله:

يَا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

والبصريون يحملون (رواجعا) على الحالية وعامله خبر (ليت) المحذوف، أى: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعَ، والكسائى يقدر (كان) أى: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع، وهو ضعيف؛ لأن (كان) و(يكون) لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلا عليهما كما فى قولهم: إن خيرا فخير.

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضا، كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام: **«إنَّ قعرَ جهنمَ لسبعين خريفا»** [3]، وأنشدوا:

كأنّ أُذُنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا ::: قادِمَةً أو قَلَماً مُحَرَّفَا [4]

وذلك أن اسم (كأنَّ) مشبه، وخبره مشبه به، فهما مفعولان لـ (شبهت) الأول مفعول بلا جارّ، والثانى مفعول بحرف جر.

---

(١) انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ٣٩٣.
(٢) انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ٣٤٩.
(٣) الحديث فى: صحيح مسلم. كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة ١/ ١٨٧.
(٤) من الرجز لمحمد بن ذؤيب فى: الخزانة١٠/ ٢٣٧، وانظره فى: الخصائص٢/ ٤٣٢، والأشمونى١/ ٢٧٠.

وليس ما قالوا بمشهور، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح: الصواب: تحسب أذنيه إذا تشوفا قادمة.

فنقول: إن (ليت) متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمَّنه (ليت) وأما نحو قوله:

يا ليت أنى وسُبَيعاً فى غَنَمْ ::: والخرج منها فوق كرَّار أجمّ [1]

فـ (أنَّ) مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، لا أنها مفعول (تمنَّيت).

وينبغى على ما ذهب إليه الأخفش فى نحو: علمت أن زيدا قائم، من تقدير المفعول الثانى أن يقدر أيضا ههنا خبر (ليت) والاعتراض كالاعتراض.

وأجاز الأخفش قياس (لعل) فى مجىء (أنَّ) المفتوحة بعده على (ليت) نحو: لعل أن زيدا قائم، ولم يثبت.

وأما نصب باقى أخوات (ليت) للجزأين فممنوع، والمروى: **«إن قعر جهنم لسبعون خريفا»**، وأما قوله: كأن أذنيه... البيت، فقد ذكرنا أنه مخطئ فيه ".

وشرح هذا صاحب الشرح المتوسط فقال [2]: " قوله: (وليت للتمنى وأجاز الفراء ليت زيدا قائما) أى: ليت تستعمل للتمنى كقوله تعالى: **{يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ}** [3] وجوز الفراء: ليت زيدا قائما، إجراء له مجرى (أتمنى) وجوزه الكسائى أيضا لكن بتقدير (كان) أى: ليت زيدا كان قائما، فـ (قائما) فى المثال المذكور حال عند الفراء، وخبر (كان) عند الكسائى، والذى حملهما على ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

وأجيب عنه بأن (رواجعا) منصوب على الحال من الضمير المقدر فى الخبر المحذوف، أى: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، والذى يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزأين فى (كأن) و(لعل) وعلى ضعف قول الكسائى عدم جواز: إن زيدا قائما، على تقدير (كان) ".

وشرح هذا الغجدوانى فقال [4]: " قوله: (وليت للتمنى)... طلب المُنية، وهو أن يقدر إنسان فى نفسه ما يريد وقوعه ممكنا كان أو محالا، والفرق بين التمنى والترجى أن الأول يكون فى الممكن وغيره، والثانى لا يكون إلا فى الممكن، كذا فى بعض حواشى المفصل، وقد أجاز

---

(١) من الرجز انظره فى: الخزانة ١٠/ ٢٤٤.
(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٩٠.
(٣) سورة الأنعام من الآية (٢٧).
(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٦٩.

الفراء: ليت زيدا قائما، بنصب الجزأين معا، لأن (ليت) بمعنى: أتمنى، وهو يتعدى إلى مفعولين، والكسائى ينصب الجزأين معا لكن بإضمار كان والذى دعاهم إلى ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

قال المصنف فى شرح المفصل فى باب المرفوعات: للناس فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: وهو مذهب البصرية: أنها نصب على الحال وخبر (ليت) محذوف فيكون (رواجعا) حالا عن (الأيام) و(ليت) يعمل فى الحال لتضمنها معنى الفعل، الثانى: مذهب الفراء: أن (ليت) ينصب الاسمين جميعا، على لغة بعض العرب، لأن (ليت) بمعنى: تمنيت، وهم يقولون: تمنيت زيدا قائما فكذلك ههنا، والثالث: مذهب الكسائى أنه منصوب بإضمار (يكون) لأن إضمار (كان) كثير فى كلامهم.

ومذهب البصريين أولى إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته، وهو عين ما حكموه عليه، وأما مذهب الفراء فلم يثبت أن (ليت) عاملة نصبا فى الجزأين، فيحمل عليه البيت، ولا يثبت ذلك، ومذهب الكسائى - وإن كان خيرا من مذهب الفراء؛ لثبوت إضمار (كان) فى مواضع - إلا أن مذهب البصريين أولى؛ لكثرة حذف الخبر وقلة إضمار (كان)، وأيضا يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزأين فى (كأن) و(لعل)، وعلى ضعف قول الكسائى: عدم جواز أن زيدا قائما، على تقدير (كأن) كذا ذكره المصنف فى الشرح ".

وشرح هذا الشارح يعقوب بن حاجى عوض فقال [(١)]: " وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً، بنصب الجزئين معا، بتضمين (ليت) معنى فعل من التمنى، فكأنه قيل: أتمنى زيداً قائما، وأجازه الكسائى أيضا لكن على تقدير أن يكون (قائما) خبرا لـ (كان) المحذوفة، وخبر (ليت) محذوف به، أى: ليت زيداً كان قائما، والذى أوقعهما فى ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وفيما ذهبا إليه ضعف ظاهر، مع أنه لا دليل لهما فى هذا البيت لاحتمال أن يكون نصب (رواجعا) على الحال من الضمير المقدر فى الخبر، أى: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أى: حاصلة لنا فى حال كونها رواجعا، والعامل فيها خبرها، ويجوز أن يكون معنى التمنى، فحينئذ يكون حالا من الأيام نفسها، ووجه ضعف قول الفراء مخالفته القياس واستعمال الفصحاء، مع أنه لو صح لزم مثله فى (كأنَّ) و(لَعَلَّ) ولا قائل به، ووجه ضعف قول الكسائى - وإن كان خيرا من قول الفراء لثبوت إضمار (كان) فى مواضع فى كلامهم - أنه لا يجوز إضماره إلا فيما اشتهر استعماله لتكون الشهرة دليلا عليه، فإن قلت: قد جاء: ليت إن زيداً قائم، بمعنى أتمنى، وهذا مما يعضد قول الفراء. قلت: يجوز أن يقال إنها دخلت على ما هو فى تأويل

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

المصدر وهى باقية على أصلها والخبر محذوف، كأنه قيل: ليت قيام زيد حاصل، واستغنى باسمها وخبرها كما فى باب: علمت أن زيداً قائم ".

٥ – توجيه كلام ابن الحاجب فى المقدمة الكافية، ومن أمثلة ذلك:

أولا: شرح الرضى:

١ – عَّرف ابن الحاجب الكلام بأنه " ما تضمن كلمتين بالإسناد "[١]، قال الرضى: " وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: (بالإخبار) لأنه أعم؛ إذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والإنشائى... "[٢].

٢ – فى باب الفاعل عرفه ابن الحاجب بقوله: "... وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه... "[٣]، قال الرضى: "... ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه، ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائى نحو: بعتُ، وهل ضَربَ زيدٌ؟ ونحوه، قوله: (أو شبهه) يعنى به اسمى الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، ولم يقل: (أو معناه) فيدخل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير نحو: (زيد قدامك) أو (فى الدار) أو الظاهر نحو: زيد أمامك غلامُه؛ لكون الرافع فى الحقيقة عنده: الفعل أو اسم الفاعل المقدر، خلافا لمن قال: إنه الظرف والجار... "[٤].

٣ – فى مبحث تقديم الخبر وجوبا قال ابن الحاجب: " وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام... "[٥]، قال الرضى: " وإنما قال: (الخبر المفرد) لأنه إن كان جملة متضمنة لما يقتضى الكلام لم يجب تقديمه نحو: زيد من أبوه؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركنى تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيّرة لمعناها... "[٦].

ثانيا: الشرح المتوسط:

١ – فى مبحث تعريف الكلام قال صاحب المتوسط: " قوله: (ما تضمن كلمتين) شامل لمثل: غلام زيد، وخمسة عشر، فلما قال: (بالإسناد) خرج عنه مثل: غلام زيد؛ لأن مثل (غلام زيد) وإن كان متضمنا لكلمتين، لكنه ليس بإسناد؛ لأن المراد بالإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر؛ ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، نحو: قام زيد، وأكرِم أمرٌ للمخاطب... ومثل

---

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٥٩.
(٢) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٢.
(٣) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٨.
(٤) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٦١.
(٥) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٧٨.
(٦) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٣١.

(أكرم) كلام تضمن كلمتين وإن لم يتركب من كلمتين ولهذا قال: (تضمن كلمتين) ولم يقل (تركب)؛ لأنه لو قال (تركب) لزم أن يكون الأمر خروجاً عن الحد لأن التركيب يقتضى وجود الجزئين، والتضمن لا يقتضى كما فى قوله (أكرم) لأن فيه أحد الجزئين غير موجود حينئذ " [1].

٢ – فى مبحث خواص الاسم قال ابن الحاجب: " من خواصه دخول الجر " [2]، قال صاحب المتوسط: " وإنما قال: (دخول الجر) ولم يقل: (دخول حرف الجر) لأن حرف الجر قد يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال: زيد مرفوع بقام فى قولنا: قام زيد، وفيه نظر؛ لأن المراد بـ (قام) ههنا لفظه فيكون اسما، فالأولى أن يقال: إنما قال (دخول الجر) ولم يقل: (دخول حرف الجر) ليشمل جر المضاف إليه " [3].

ثالثا: شرح الغجدوانى:

١ – فى مبحث تعريف الكلام قال الغجدوانى: " واختار لفظ (تضمن) على (تركب) لأنه متعد بدون صلة (من) واختار (الإسناد) على (الإخبار) ليدخل الأمر والنهى وشبههما حيث لا إخبار فيهما " [4].

٢ – فى باب التنازع قال ابن الحاجب...: " وقد يكون فى الفاعلية مثل: ضربت وأكرمنى زيد، وفى المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيدا، وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين "[5]. قال الغجدوانى: " وإنما قال (فى الفاعلية، أو المفعولية) ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور كقولك: تُدحرج وذهب بالحجر " [6].

٣ – فى مبحث الحروف المشبهة قال ابن الحاجب: " ولعل للترجى " [7].

قال الغجدوانى: "... والمصنف إنما قال كذلك بناءً على الغالب، يعنى: غلب استعمال (لعل)

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧.
(٢) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٠.
(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٢.
(٤) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٩.
(٥) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٧٠.
(٦) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٩٠.
(٧) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٢٢٤.

فى توقع مرجو... " [1].

رابعا: شرح يعقوب بن أحمد حاجى عوض.

١ - فى مبحث تعريف الكلام قال ابن حاجى عوض: " وإنما قال (بالإسناد) ولم يقل (بالإخبار) ليشتمل التعريف الكلام الإنشائى من الأمر والنهى وغيرهما، والمراد من التضمن التركيب وأما اختياره (التضمن) دون (التركيب) فلاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من)..."[2].

٢ - فى مبحث الفاعل عرفه ابن الحاجب بأنه: " ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به " [3]، فقال ابن حاجى عوض: " وإنما اختار (الإسناد) دون (الإخبار) لئلا يخرج عنه فاعل مثل الأمر والنهى؛ لأن فيهما إسناداً لا إخباراً، وإنما قال (ما أسند) ولم يقل (اسم أسند) ليتناول ما ليس باسم صريح فى الظاهر بالتبادر نحو: سرنى أن يجبنى حبيبى، فلو قال كذلك لخرج مثل ما هذا فيه عن التعريف مع كونه منه " [4].

٦ - إيراد الاعتراضات والاستدراكات على ابن الحاجب:

أولا: شرح الرضى لا يكاد تخلو صفحة من صفحاته إلا وفيها استدراك، أو اعتراض على ابن الحاجب ومن أمثلة ذلك:

١ - عند شرحه لتعريف ابن الحاجب للكلمة وأنها (لفظ وضع لمعنى مفرد) قال الرضى:"... وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله (لمعنى) لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى؛ إلا أن يفسَّر الوضع بصوغ اللفظ مهملاً كان أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا، فيحتاج إلى قوله (لمعنى) لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم... ثم تابع الرضى إيراد اعتراضه فقال: "... ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع سلِم من هذا ولم يرد عليه أيضا الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة " [5].

٢ - عند حديثه عن تعريف الكلام وأنه (ما تضمن كلمتين بالإسناد) قال الرضى: "... وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلى المقصود ما تركب به لذاته؛ ليخرج بـ (الأصلى) إسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو (أقائم الزيدان) فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما فى أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: (المقصود ما تركب به لذاته): الإسناد الذى فى خبر المبتدأ فى

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٧٠.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٨.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٢٢، ٢٣.

الحال أو فى الأصل، وفى الصفة، والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا والإسناد الذى فى الصلة، والذى فى الجملة القسمية؛ لأنها لتوكيد جواب القسم، والذى فى الشرطية لأنها قيد فى الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية"[1].

ثانيا: الشرح المتوسط.

١ – فى مبحث الممنوع من الصرف وعند شرحه لقول ابن الحاجب: (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير " ها " كمساجد ومصابيح)[2]، قال صاحب المتوسط: "... وإنما قال: (بغير " ها ") لأنها لو كانت بهاء نحو: (صياقلة) لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو: (كراهية) و(طواعية) فكان حكمه حكم المفرد... واعلم أن المراد بالهاء: هاء التأنيث لئلا ينتقض بمثل: (فواره) جمع (فارهة) ولو قال: (بغير هاء وياء النسبة) لكان أولى وأصوب؛ لئلا ينتقض بمثل (مدائنى) فإنه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه منصرف " [3].

٢ – فى مبحث الممنوع من الصرف وعند شرحه لقول ابن الحاجب: " التركيب شرطه العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد مثل (بعلبك) " [4]، قال صاحب المتوسط: " واعلم أنه لو قال: (ولا بأن يكون الثانى صوتا، ولا بأن يكون متضمنا للحرف فى الأصل) لكان أصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل (سيبويه) و(خمسة عشر) إذا كان علماً فى الأصح، فإن قيل: لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا، واختصاص منع الصرف بالمعربات، قلنا: لا حاجة إذاً إلى الاحتراز عن التركيب الإسنادى؛ لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه أحد الأمرين، وهو إما ترك الاحتراز عن التركيب الإسنادى، أو وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه، وخمسة عشر، علماً " [5].

ثالثا: شرح الغجدوانى.

١ – عند شرحه لتعريف ابن الحاجب للفاعل وأنه (ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه)[6] قال الغجدوانى: ".... (وقدم عليه)، أى: قدم الفعل أو شبهه على ما أسند أحدهما إليه، والضمير فى (عليه) يرجع إلى (ما أسند إليه) وإنما قيد بذلك احترازا عن مثل: زيد قام، فإنه يوهم أن (زيدا) أسند إليه (قام) فيظن أنه دخل فى الحد وليس هو فاعلا وإنما هو مبتدأ، ولو طرح هذا القيدَ من البَيْن لكان أصوب؛ لأن

(١) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣١.
(٢) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٤.
(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٦.
(٤) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٥.
(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٥٢.
(٦) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٨.

(قام) إنما أسند إلى ما فيه من الضمير،لا إلى (زيد)، ثم أسند (قام) مع ما فيه من الضمير إلى (زيد) لولا عنايته إلى المبتدئ " [1].

رابعا: شرح ابن حاجى عوض.

أ – عرف ابن الحاجب الكلمة بأنها (لفظ وضع لمعنى مفرد)[2]، قال الشارح: " قوله: (لمعنى) مستدرك؛ لأن قوله: (وضع) يدل عليه؛ لأنه لا يكون إلا لمعنى، قيل فى جوابه: نعم، إلا أن دلالته عليه التزامية، وهى متروكة فى التعريفات، قيل: فيه نظر؛ لأن المعنى جزء من مفهوم الوضع، فتكون دلالته عليه تضمنية لا التزامية " [3].

ب – فى مبحث جمع المذكر ذكر ابن الحاجب أن شرط ما يجمع هذا الجمع أن يكون علما يعقل، قال الشارح: " لو ذكر بدل (يعقل): (يعلم) لكان كلامه أشمل وأولى؛ لأنه فى القرآن:**{فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ}** [4] ونحو:**{أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ}** [5] ولا يوصف (الله) تعالى بالعقل؛ لعدم الإذن الشرعى بخلاف العلم... " [6].

٧ – كثرة النقل عن ابن الحاجب فى شرحه للكافية والمفصل [7].

٨ – إيراد الألفاظ المنطقية والعبارات الفلسفية والإكثار منها كـ: الحد، والماهية، والدور، والخاصة، والتسلسل، والجنس، والفصل، والنوع، والرسم، والاطراد، والعكس، والمطابقة، وغير ذلك.

٩ – اتفقت هذه الشروح فى إيراد العلة للأحكام النحوية تعليلاً يجعل المتلقى مقتنعا اقتناعاً كاملا ومن أمثلة ذلك:

أولا: شرح ابن الحاجب

١ – تعليله لاختصاص الاسم بدخول اللام حيث قال: " وإنما اختص الاسم بذلك لأن

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٧٦.

(٢) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٥٩.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) سورة الذاريات من الآية (٤٨).

(٥) سورة الواقعة من الآية (٦٤).

(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٧) انْظُرْ على سبيل المثال: شرح الرضى ١/ ٣٣، ٥٠، ٥٣، ٧٠، ٣١١، ٢/ ٥، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٧، ٤٧، ٩١، ١١١، ٢٣٥، ٢٤٨، ٢٥٥. انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٦، ١٩، ٢٣، ١٣٢، ١٨٩، ٢٣٥، ٢٥٠، ٣٣٤، ٣٧١، ٤٩٢. انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥١، ٨٨، ٩١، ٢٣٢، ٥٥٤، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٢. انْظُرْ: شرح ابن حاجى عوض ص ٣، ٦١، ١٣٤، ٢٤٦، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٥٠، ٣٥٦، ٤٧٨، ٥٥١، ٦٠٤، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٣٨، ٧٤٥، ٧٨٠، ٧٩٦، ٨٥٧، ٨٧٩، ٩٣٨، ٩٧١، ٩٨٥.

التعريف منها حصل بجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب، والأفعال لا تقع محكوما عليها فلم تحتج إلى تعريف، أو لأن الأفعال لا تقع إلا محكوما بها، والأحكام لا تصح أن تكون إلا نكرات فى المعنى، فلم تقبل تعريفا "[1].

٢ – تعليله لاختصاص الاسم بالجر حيث قال: " وإنما اختص بالجر أيضا لأن الجر وضع علما للمضاف إليه، والأفعال لا تقع مضافا إليها، فلم يصح دخول الجر فيها "[2].

٣ – تعليله بناء المنادى المفرد المعرفة حيث قال: " ويبنى على ما يرفع به... وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا، فإنه واقع موقعه إذ هو مخاطب معين، ومثلُه فى الإفراد، فأُجرى مُجراه، وبُنى على الحركة إما لأن منه ما يسكن ما قبل آخره، فلو بنى على السكون لأدى إلى اجتماع الساكنين، وهو محذور، فوجبت الحركة، وحُمل باقى الباب عليه لأنه منه كراهة أن يخالف به، وإما لأن بناءه عارض فبُنى على الحركة تنبيها على أن له أصلا فى الإعراب "[3].

ثانيا: شرح الرضى.

١ – تعليله لاختصاص الاسم بالإسناد إليه حيث قال: " وإنما اختص كون الشىء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مخبر عنه، إما فى الحال أو فى الأصل، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف لا يدل على معنى فى نفسه، ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم "[4].

٢ – تعليله لإعراب جمع التكسير إعراب المفرد حيث قال: " وإنما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد، أى: بجميع الحركات إذا كان منصرفا، لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيَّرة عن وضع مفرده، وبكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضا لم يطرد فى آخره حرف لين صالح لأن يُجعل إعرابا، كما فى الجمع بالواو والنون "[5].

٣ – تعليله لكسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع حيث قال: " وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الأصل، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يُكسر، وفُتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفى الجمع بثقل الواو وخفة

---

(١) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٣١.
(٢) انْظُرْ: السابق ١/ ٢٣٢.
(٣) انْظُرْ: السابق ٢/ ٤١٤، وانْظُرْ أيضا على سبيل المثال: ٢/ ٤١٧، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠ ٤٣٥، ٤٥٥، ٥٧٠، ٥٧١، ٧٠٥، ٣/ ٧١٥، ٧٢٠، ٧٧١.
(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٤٥.
(٥) انْظُرْ: السابق ١/ ٦٨.

الفتحة... "[1].

ثالثا: الشرح المتوسط.

١ - تعليله لتقدير الجملة الفعلية فى الجواب عن مثل قولك: أقام زيد؟ حيث قال: " وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا فى جواب من قال: أقام زيد؟ فيقال فى جوابه: نعم، أى: نعم قام زيد، فيجوز حذف الفعل والفاعل، ويجوز إظهارهما، وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهو: المبتدأ والخبر، ليكون الجواب مطابقا للسؤال "[2].

٢ - تعليله لزوم (أنْ) المفتوحة المخففة إذا دخلت على الأفعال السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفى حيث قال: " ويلزم (أنْ) المخففة المفتوحة إذا دخلت على الأفعال أحد الأمور المذكورة، وبيانه على التفصيل: أنَّ الفعل إن كان ماضيا منفيا فلابد من حرف النفى نحو علمت أنْ لا خرج زيد... وإن كان مثبتا فلابد من (قد) لتقريب الماضى من الحال نحو: علمت أن قد خرج زيد، وإن كان الفعل مضارعا مثبتا فلابد من السين، أو (سوف) معه كقوله تعالى:**{عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى}**[3] وإن كان مضارعا منفيا فلابد من حرف النفى كقوله تعالى:**{أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ}**[4] و**{أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ}**[5]، وعلمت أن لن يخرج زيد، وجميع ذلك إما ليكون كالعوض عن تخفيفها، وإما لئلا تلتبس بـ (أن) المصدرية"[6].

رابعا: شرح الغجدوانى.

١ - تعليله لعدم جواز وقوع المفعول الثانى من باب (علمتُ) مقام الفاعل حيث قال: ولا يقع المفعول الثانى من باب (علمت) يعنى لا يقال: عُلم فاضل زيد، حذراً عن فوات فائدةٍ تضمَّن (علمت زيدا فاضلا) إياها، وهى: فرط اختصاص هذا الوصف بـ (زيد) توطئة لذكر فضْلِهِ... أو لأن الثانى من هذا الباب لما كان خبرا عن الأول، ومن حقه التأخير، فلو أقيم مقامه، ومن حقه التقديم، لزم أن يكون الشىء مقدما مؤخرا "[7].

٢ - تعليله لزوم (أنْ) المفتوحة المخففة إذا دخلت على الأفعال السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفى حيث قال: " أعلم أنَّ (أن) المخففة المفتوحة إذا دخلت على الجملة الفعلية فلابد

---

(١) انْظُرْ: السابق ١/ ٧٦.
(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧٢.
(٣) سورة المزمل من الآية (٢٠).
(٤) سورة طه من الآية (٨٩).
(٥) سورة البلد الآية (٧).
(٦) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٨٨.
(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٠٠.

من أحد الأحرف المذكورة؛ لأنه بالتخفيف ذهب منها التضعيف، وملازمتها الأسماء فلما ذهب عنها التضعيف، وصارت بحيث تلى الفعل، بعد أن كانت تلازم الأسماء، جاؤوا بوسائط يفصل بينها وبين الفعل، وهى تلك الأربعة، جبرا لما ظهر من النقصان " [(١)].

خامسا: شرح ابن حاجى عوض.

١ - تعليله لجعل إعراب المثنى بالألف، والجمع بالواو حال الرفع حيث قال: "... جعل الألف للمثنى والواو للجمع وذلك للتناسب والتعادل، أما التناسب فلأن المثنى قبل الجمع في الحصول، والألف أيضا قبل الواو فى المخرج، فتناسبا وأعطى السابق للسابق واللاحق للاَّحق، وأما التعادل فلأن التثنية أثقل من الجمع لكثرتها؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم فيها والألف أخف من الواو لكونها أثقل حروف العلة، والجمع أخف لكونه أقل لاختصاصه بأولى العلم، فأعطى الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف للتعادل [(٢)].

٢ - فى مبحث الممنوع من الصرف قال: " المراد من ألفى التأنيث فى نحو (صحراء) الهمزة المنقلبة من ألف التأنيث، والألف المزيدة قبلها للبناء، إلا أنهما لما كانتا زائدتين معًا ولم تفارق إحداهما الأخرى نسبتا جميعا إلى التأنيث على طريق التغليب، فظهر من هذا أن التغليب إنما وقع بين ألفين لا بين الألف والهمزة كما يتوهم [(٣)].

٣ - تعليله لتقديم الفاعل على سائر المرفوعات بقوله: " وإنما ابتدأ بالفاعل منها لأن الفاعل هو الأصل على الرأى الأصح وما سواه محمول عليه؛ لأن المقتضى للرفع هو الفاعلية فلزم أن يكون ما حصل فيه الفاعلية أصل المرفوعات وهو الفاعل فيكون أصلها [(٤)].

١٠ - اتفقت هذه الشروح فى إيراد أسلوب المحاورة، وتمثل ذلك فى: افتراض أسئلة أو اعتراضات، ثم توضيحها بالإجابة عليها، وذلك نحو: فإن قلت:...!، أو: فإن قيل:...! أو: لا يقال: كذا... لأنا نقول... وهكذا [(٥)].

١١ - الاعتناء بالحدود والتعريفات اعتناءً تاما مع شرحها وإخراج محترزاتها.

ثالثا: أوجه الاختلاف:

(١) انْظُرْ: السابق ص ٥٦٥.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ على سبيل المثال شرح ابن الحاجب ١/ ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٤٠، ٢ / ٤٩٧، ٥١٢، ٥١٣. وانْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٥١، ٥٨، ٧٧، ٩٠، ١١٠، ٢/ ٣٦، ٦٥، ١٥١، ٢٢١، ٢٣٥، ٣/ ١٠١ ١٠٨، ٢٠٢، ٢٤٣، وغير ذلك كثير، وانْظُرْ الشرح المتوسط ص ٦، ٩، ١٠، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٨، وانْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٩، ٢٢، ٣٨، ٨٩، وانْظُرْ: ابن حاجى عوض ص ٦٦، ٧١، ٧٣، ٩٠، ٩٨، ١٠٧ وغير ذلك.

أولا: شرح ابن الحاجب.

أ – أنه أول شرح للكافية فهو الذى فتح مغلقها وأزال مبهمها ونبه الشارحين إليها.

ب – كانت طريقته فى الشرح هى المثال الذى سار عليه من جاء بعده، وذلك فى الإتيان بعبارة من المتن – وفى بعض الأحيان يأتى بنص المتن كاملا – مسبوقة بلفظ (قوله) ثم إردافها بالشرح والتحليل.

ج – كان كثيراً ما يعبر عن رأيه بصيغة الجمع فيقول: " إنا ذكرنا، إنا قاطعون، إنا نقطع هذا الذى ذكرناه، وهو ما ذكرناه، ونعنى، فإنا نفهم، وإنما عددنا، ما أوردناه، ما قدمناه، ما قصدناه، وإنما قلنا، وهكذا [(١)].

د – كان كثيرا ما يرجح عبارته على عبارة النحاة، وقد تمثل ذلك فى أكثر من موضع، منها:

١ – فى مبحث المعرب من الأسماء قال: " فالمعرب: المركب الذى لم يشبه مبنىَّ الأصل... وهذا أولى من حد المعرب بأنه: الذى يختلف آخره باختلاف العوامل، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشىء بما هو أكثر التباسا منه، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره، فلا يليق أن يحد بالشىء الذى الغرض من مَعْرِفَتِهِ مَعْرِفَتُهُ، وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه: المرفوع بالفعل، فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع، فلا يليق حده بالرفع " [(٢)].

٢ – فى مبحث الممنوع من الصرف قال: " الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع... هذا الجمع هو أحد ما يقوم مقام علتين، وبيان سببه: أنه صيغة منتهى الجموع، فكأنه جُمع مرتين... وهذا أولى من قول الأكثرين (لأنه جمع لا نظير له فى الآحاد)، فإن ذلك منقوض بـ (أفلُس) وبابه، وهو أكثر من أن يحصى، فـ (أفعُلٌ) جمع لا نظير له فى الآحاد، فكان جديرا بأن يمتنع من الصرف... " [(٣)].

٣ – فى المبحث نفسه وعند كلامه عن علة وزن الفعل قال: " قوله أو يكون فى أوله زيادةٌ كزيادتِه، هذا أولى من قول النحويين (أو يكون غالبا فى الفعل) فإنه غير مستقيم لوجهين: أحدهما: أنه ردٌّ إلى جهالة، إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه فى الأسماء والأفعال، والثانى: أنه باطل بـ (أَفْعَلَ) فإن (أَفْعَلَ) فى الأسماء أكثر منه فى الأفعال، وهو مع ذلك معتبر فى منع الصرف، فلو كان اعتباره لغلبته فى الفعل لم يمتنع (أَفْعَلُ) لغلبته

(١) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٢/ ٣٦٠، ٣٨٣، ٤٠٠، ٤٩٣، ٥٦٥، ٥٨١.
(٢) انْظُرْ: السابق ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.
(٣) انْظُرْ: السابق ١/ ٢٩١.

فى الاسم [1].

هـ - لم يهتم ابن الحاجب بالتفصيلات، أو الخوض فى الخلافات، بل اكتفى بالتعليق المختصر مع عرض آراء النحاة فى كثير من المسائل دون تفصيل، فكان حجم الكتاب صغيراً إذا ما قيس بمؤلفاته الأخرى [2].

و- كان فى بعض الأحيان لا يوضح بعض العبارات الواردة فى المتن، ويكتفى بإيرادها بلفظها فى الشرح دون توضيح، ومن ذلك:

١ - فى مبحث المرفوعات قال " قوله: المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية " [3].

٢ - فى مبحث التنازع قال " قوله: ويختار البصريون إعمال الثانى، والكوفيون الأول فإن أعملت الثانى أضمرت فى الأول على وفق الظاهر " [4].

٣ - فى مبحث المفعول به قال: " قوله: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً) ظاهر "[5].

ثانيا: شرح الرضى.

أ - كان الرضى يورد عبارة كاملة من متن الكافية ثم يقوم بشرحها على أجزاء، مصدراً كل جزء من شرحه بجزء من المتن.

ب - كان للرضى عدة آراء واختيارات ابتكرها وتفرد بها وخالف فيها المتقدمين، ومن ذلك:

١ - مخالفته لهم فى اشتراط أصالة الصفة فى منع الصرف فقال: "... وأنا إلى الآن لم يقم لى دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتدّ به فى منع الصرف... " [6].

٢ - مخالفته لهم فى جعلهم عطف البيان قسما مستقلا ورأى إدماجه فى البدل، فقال فى باب البدل: "... وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلىّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه... " [7].

٣ - مخالفته لهم فى جعلهم الصفة المشبهة موضوعة للدوام، حيث رأى أنها موضوعة لمجرد الثبوت فقال: "... والذى أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث فى زمان،

---

(١) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٣١١، وانْظُرْ أيضا على سبيل المثال: ٢/ ٣٨٢، ٤١٢، ٥٧٠.
(٢) انْظُرْ: ١/ ٣٢٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٢ / ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٨٨، ٥٠٣، ٥٢٩، ٥٤٠، ٦٣٩، ٦٨٨، ٦٩٥، ٣/ ٧٣٦، ٧٨٩، ٨٣٢، ٨٤٣، ٨٦٦، ٨٧٠.
(٣) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٣٢٢.
(٤) انْظُرْ: السابق ١/ ٣٤٠، ٣٤١.
(٥) انْظُرْ: السابق ٢/ ٤٠٦، وانْظُرْ أيضا على سبيل المثال: ٢/ ٤٠٧، ٤٨٧.
(٦) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١١٢.
(٧) انْظُرْ: السابق ٢/ ٣٩٧.

ليست أيضا موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة، ولا دليل فيها عليهما... "[(١)].

٤ - مخالفته لهم فى (إذن) حيث قال: " الذى يلوح لى فى (إذن) ويغلب فى ظنى أن أصله (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما قُصِد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى... "[(٢)].

ج - كان الرضى فى بعض الأحيان يعرض فى موضوع معين لشرح فصل بأكمله فى ثنايا فصل آخر يكون ابن الحاجب قد تركه، ومن أمثلة ذلك:

١ - ما ذكره فى باب الاستثناء حيث قال: " ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهى أنواع... "[(٣)].

٢ - ما ذكره فى باب الإضافة حيث ذكر بعض أحكامها فقال: " وقد أخلَّ المصنف ببعض أحكام الإضافة، فلا بأس أن نذكرها، أحدها: حذف المضاف إذا أُمن اللبس....

وثانيها: حذف المضاف إليه...، وثالثها: الفصل بين المتضابقين... "[(٤)].

٣ - ما ذكره فى آخر باب النعت حيث قال: " ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت وهى أقسام، أحدها: جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات...

وثانيها: تفريق الصفات مع جمع الموصوفات...، وثالثها: قطع الصفة رفعاً أو نصباً...

ورابعها: حذف الموصوف... "[(٥)].

٤ - ما ذكره فى مبحث الاسم الموصول حيث قال: " ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول، وأحكام (مَن) و(ما) و(أى) فى الاستفهام وما يناسبها، فنقول... "[(٦)].

ثالثا: الشرح المتوسط.

أ - أكثر صاحب المتوسط من الاعتراضات والاستدراكات على ابن الحاجب وهذا ظاهر فى ثنايا الشرح لا يحتاج إلى دليل.

ب - كان صاحب المتوسط كثيراً ما يذكر جزءًا من المتن ثم يعقبه بالشرح والتعليق، شارحاً ما

---

(١) انْظُرْ: السابق ٣ / ٥٠٠.
(٢) انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ٣٧.
(٣) السابق ٢ / ١٤٥ وما بعدها.
(٤) السابق ٢ / ٢٨٣ وما بعدها.
(٥) السابق ٢ / ٣٣٩ وما بعدها.
(٦) السابق ٣ / ١٥١ وما بعدها.

ذكره وما لم يذكره، ومن ذلك:

١ - فى مبحث أقسام الكلمة ووجه انحصارها فى هذه الأقسام قال: " قوله: (وهى اسم، وفعل وحرف...) وإنما انحصرت الكلمة فى هذه الأنواع الثلاثة لأن الكلمة لا تخلو من أن تدل على معنى فى نفسها، أو لا تدل، فإن لم تدل فهى الحرف، وإن دلت فهى إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أعنى: الماضى، والحال، والاستقبال، أو لا تقترن، فإن اقترنت فهى الفعل وإن لم تقترن فهى الاسم " [(١)].

٢ - عند كلامه على الكلام وما يتألف منه قال: " قوله: (ولا يتأتى ذلك...) إلى آخره، أى: ولا يمكن حصول الكلام إلا فى المركب من اسمين، نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم، نحو: قام زيد، وإنما لم يمكن حصول الكلام إلا من هذين القسمين لأن التركيب العقلى من الاسم، والفعل، والحرف، لا يزيد على ستة أنواع، وهى: المركب من اسمين، والمركب من فعلين، والمركب من حرفين، والمركب من اسم وفعل، والمركب من اسم وحرف، والمركب من فعل وحرف، والكلام لا يمكن إلا من قسمين من هذه الأقسام الستة وهما: المركب من اسمين، والمركب من فعل واسم، لأن الكلام يقتضى الإسناد، والإسناد يقتضى المسند والمسند إليه؛ لكون الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، ووجوب تحقق المتسبين عند تحقق النسبة، فالكلام يقتضى المسند والمسند إليه وهما موجودان فى المركب من اسمين؛ لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا إليه، وفى المركب من فعل واسم؛ لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسند إليه، وهما غير موجودين فى البواقى لانتفاء كليهما أو واحد منهما... " [(٢)].

٣ - فى مبحث مفعول ما لم يسم فاعله قال: " قوله (مفعول ما لم يسم فاعله... إلى آخره) اعلم أنه إنما ذكر المفعول الذى لم يسم فاعله لأنه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب إفراده بالذكر؛ لأنه من المرفوعات، ومفعول ما لم يسم فاعله هو: مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقام الفاعل، نحو: ضُرِب زيدٌ، وشرطه: أن يُغير صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) أو (يُفْعَل) أى: التغير المذكور شرط فيها إذا كان العامل فعلا، أما إذا كان اسما نحو: زيد مضروب غلامُه، فليس شرطه، فإن عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا، ويتناول الحدُّ المذكورُ القسمين "[(٣)].

ج - كان أحيانا يرى أنه يحتاج إلى ذكر مقدمة قبل الشروع فى شرح كلام ابن الحاجب، ومثال ذلك: ما ذكره قبل شرحه لقول ابن الحاجب(فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٦.
(٢) انْظُرْ: السابق ص ٨.
(٣) انْظُرْ: السابق ص ٨١، وانْظُرْ أيضا على سبيل المثال: ص٧٢، ٧٥، ٧٨، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٤.

رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جراً)[1] فقال: " اعلم أنّا نذكر مقدمة قبل الشروع فى تفسير هذا الكلام... " [2].

رابعا: شرح الغجدوانى.

أ – أول ما يمتاز به هذا الشرح أن صاحبه وضع لنفسه منهجا خاصا به سار عليه فى شرحه وذلك أنه أخذ على نفسه عهداً فى مقدمة كتابه أن يناقش أصحاب الشروح السابقة عليه ثم يَفصِلُ بينها، وذلك لِمَا رآه من اعتراضات أصحاب هذه الشروح على ابن الحاجب وهذا واضح فى ثنايا شرحه يكاد لا تخلو صفحة منه [3].

ب – أكثر الغجدوانى من المقابلة بين نسخ الكافية حتى يصل إلى الأصوب منها ومن أمثلة ذلك:

١ – فى مبحث أقسام الكلمة قال: " قوله (لأنها إما أن تدل على معنى فى نفسه)[4] وفى بعض النسخ (فى نفسها) ولكل وجه، فالضمير فى (نفسه) يرجع إلى (معنى) أى: إما أن يدل على معنى حاصل فى نفسه، أى: لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك: الدار فى نفسها حكمها كذا، أى: لا باعتبار أمر خارج عنها، وأما الضمير فى (نفسها) فيرجع إلى (الكلمة) أى: إما أن تدل على معنى فى نفس الكلمة، أى: يكون المعنى غير محتاج إلى الخارج منها " [5].

٢ – ما ذكره فى مبحث دخول الفاء فى خبر المبتدأ حيث قال: " قوله: (وألحق بعضهم (إنّ) بهما)[6]، يعنى: ألحق سيبويه (إنَّ) بـ (ليت) و(لعل) فى امتناع دخول الفاء فى الخبر، ويعضده رواية بعض النسخ (وألحق سيبويه (إنَّ) بهما) " [7].

ج – استخدم الغجدوانى فى شرحه الأسلوب الرصين والتعبير الفصيح، فجاء الشرح حاويا العبارات والأساليب القوية، ومن ذلك:

١ – ما ذكره فى مبحث المبتدأ والخبر حيث قال[8]: " فإن قلت: اسم الفاعل فى (أقائم الزيدان) لَمَّا اعتمد على الهمزة عمل فى (الزيدان) ومعمول اللفظ لا يكون خبراً... قلت: هذا السؤال لا يتخلص عنه كل فطن ذى دربة إلا بتجشم خَرْط القتاد[9] وعَرَقِ القِرَبة[1]...".

---

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦١.
(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢١.
(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى على سبيل المثال ص ٦، ٧، ٩، ٢٤، ٥٦، ٧٣، ٨٨، ٩٧، ١٠٩، ١١٣.
(٤) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٥٩.
(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٨.
(٦) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٧٩.
(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١١٧.
(٨) انْظُرْ: السابق ص ١٠٥.
(٩) القتاد: بفتح القاف شجر شاكٍ صُلْبٌ له شوك أمثال الإبر وله وُرَيْقَة غبراءُ وثَمَرةٌ تنبت معها غبراء كأنها

٢ – ما ذكره فى مبحث اسم التفضيل وقبل أن يشرع فى شرح الباب قال[٢]: "... رحم الله امرأً بذل جهده فى فتح عويصات الحقائق، وكشف معضلات الدقائق، وتاب على من أعرضه مشكل ففر فِراء الآبق، ثم لَهَج بنظراته الكلية لْهج الوابِق، وقد لعمرى يظهر عند اقتناص المعانى القاصية، العاصية الشريدة، صدق من قال: خلق الله للحروب رجلا، ورجالاً لقصعة ثريد، ثم أستمدُ التوفيق من المجمل الجميل فى الشروح فى تفسير اسم التفضيل، ليسهل علىَّ التقصى عن عهدة المسألة الكحلية، التى هى ألعب بالألباب من سحر لحظات المُكحلات المُصْميات، وأذهب بالعقول إلى فَيَافِى الحيرة من دليل دَلال الظِّباء المتغنجات الإنسياب، وهو الميسر لكل عسير، وتسهيل الصعاب عليه يسير ".

٣ – ما جاء فى مبحث حروف الشرط قال[٣]: " قوله: (فالفعل موضع منطلق)[٤] قلت: كان فى نسخة سماعى وفى النسخ التى عندى غيرها هكذا، وطالما بقيت فيه أحْيَرُ من الضب وأذهلُ من الصب، ولم أجد للفاء مرتبطا، وإن ربطته بقوله: (لأنه فاعل انطلقت) حتى يكون هذا القول نتيجة من ذلك القول ليكون التقدير: لأنه فاعل (انطلقت) فيلزم من ذلك أن يكون (انطلقت) موضع (منطلق) فلا معنى له، حتى وجدت فى نسخة (وبالفعل موضع منطلق) فتخلصت من الحيرة، وشكرت يد الخيرة " [٥].

د – حرص الغجدوانى – كثيرا – على توضيح اللغويات ومعانى الأبيات الشعرية مع إعراب بعض كلماتها زيادة فى الإيضاح، ومن ذلك: ما ذكره فى مبحث الفاعل فى قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخصُومَةٍ[٦]

حيث قال: " وبكاه وبكى عليه بمعنى، و(يزيد) غير منون إذ لا ضرورة فيه، و(الضارع) الذى قد ذلّ وضعف و(المختبط) السائل وطالب المعروف (وتطيح الطوائح) أى: تهلك

عجمة النوى (اللسان) (قتد) ٥/ ٣٥٢٥، وفى مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧ (دون ذلك خرط القتاد)، الخَرْط: قشْرك الورق عن الشجرة اجتذابا بكفك... يضرب للأمر دونه مانع.

(١) عرق القربة: فى اللسان (عرق) ٤/ ٢٩٠٣: فى حديث عمر: (لا تُغَالُوا صُدُقَ النساء، فإن الرجال تُغَالى بصداقها حتى تقول: جَشِمتُ إليك عَرَقَ القِرْبَةِ) قال الكسائى: عرقُ القربة أن يقول: نَصِبْتُ لك وتكلَّفْتُ وتَعِبْتُ حتى عَرِقْتُ كَعَرَق القربة، وعرقُها سيلانُ مائها " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٦٠.

(٣) انْظُرْ: السابق ص ٦٠٠.

(٤) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٢٣٦.

(٥) انْظُرْ أيضا على سبيل المثال: شرح الغجدوانى ص١٨٣، ٣٧١، ٣٩٧، ٤٢٣، ٤٧٤، ٥٨٨، ٦٠٢.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ومختبطٌ مما تُطيح الطوائِحُ، وانْظُرْ تخريجه من قسم التحقيق.

المهلكات، فيكون الطوائح هنا بمعنى المطيحات كما فى قولـه تعـالى:{وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ}[1] أى: ملقحات، و(ما) فى (مما) مصـدرية و(مِـن) متعلقـة لـ (مختبط) أى: ومختبط مـن أجـل إطاحة الأشياء المطيحة "[2].

خامسا: شرح ابن حاجى عوض.

أ – حـرص ابن حاجى عوض فى أكثـر الأحيان على الربط بين موضوعات الكتاب، موضـحا علاقة كل باب بما قبله، مبينا الحكمة من كون هذا الباب تاليا لما سبقه[3].

ب – امتاز هذا الشرح بالتنسيق، فنجد ابن حاجى عوض لا يخلط بين الأقوال، بل كان ينبه إلى بداية نقله، مشيراً إلى نهاية المنقول بقولـه: كذا فى شـرح المصـنف، كـذا قـال الفـالى، كـذا فـى الغجدوانى، كذا فى المتوسط، إلى هنا لفظه، تم كلامه، انتهى كلامه، وهكذا [4].

ج – اهتم ابن حاجى عوض بالحدود والتعريفات اهتمامـا ملحوظـا، تلمسـه فـى كـل أبـواب الكتاب تقريبا، مع الحرص على شرح حدود المصنف الواردة فى مقدمته وبيان محترازتها [5].

* * * * *

رابعا: مع الشواهد فى الشروح المختارة.

الشواهد القرآنية

أولا: شرح ابن الحاجب.

وضع ابن الحاجب القرآن الكريم على رأس المصادر التى استشهد بها واستند إليهـا فـى تقـنين وتوجيه القاعدة النحوية، وعلى الرغم من قلة الشواهد عامة التى وردت فى الشـرح فإنـا نجـد الشواهد القرآنية مستدلا بها على تأصيل القواعد والأحكام فى كثير من قضايا هذا الشـرح، إذ بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات الكريمة ستين ومائة آيـة[6]، وكـذلك استشـهد بـالقراءات القرآنية وإن كانت مخالفة لما عليه النحاة، ومن ذلك ما استشهد به فـى مبحـث المضـاف إلى يـاء المتكلم حيث قال: " وقد جاء الإسكان عليها مع الألـف إمَّـا لكـون الألـف مـداً يقـوم مقـام الحركة فيختص بها، وإمَّا لنية الوقوف، وهو فى قراءة نافـع فى قولـه تعـالى:{وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي}

(١) سورة الحجر من الآية (٢٢).
(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٨٤، انْظُرْ أيضا على سبيل المثال ص ٩٤، ٩٧، ٥٥٥، ٥٥٨.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب (قسم الدراسة) للأستاذ الدكتور / جمال مخيمر ص ٩٤.

[1] وهو عند النحويين ضعيف " [2].

- بل إنه استشهد بالآحاد والشواذ ولم يردها، ومن ذلك:

أ - فى مبحث ضمير الفصل قال: " قولـه: وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبر " هذا واضح فيكون قد أخبر عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية - وهو الضمير وما نسب إليه - فيقول: كان زيد هو المنطلق، وعليه ما نقل فى غير السبعة:**{وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ}**[3] وشبهه " [4].

ب - فى باب الظروف قال[5]: " قولـه: منها ما قُطع عن الإضافة كـ قبلُ وبعدُ " وكذلك فوق وتحت، وأمام، وشبهه، وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوى كاحتياج الحرف إلى غيره ولذلك لا تبنى إلا إذا نوى، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتعرب... وفى القراءة الشاذة:**{من قبلٍ ومن بعدٍ}** [6].

ج - فى مبحث نصب المضارع وعند كلامه على (إذن) قال[7]: "... فإن كان قبلها واو أو فاء فالوجهان، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن قال الله تعالى:**{وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ}** [8] و**{فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ}** [9] وقد جاء (وإذن لا يلبثوا) [10] فى غير السبعة ".

د - فى مبحث جزم المضارع قال[11]: " ولام الأمر اللام المطلوب بها الفعل كقوله تعالى:**{لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ}**[12] ولا تكون إلا جازمة وتختص بما ليس للمخاطب الفاعل؛ لأن المخاطب الفاعل خص بصيغة الأمر... وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذة فى قوله تعالى:**{فَبِذَلِكَ**

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٦٢)، وانْظُرْ هذه القراءة فى: البحر ٤/ ٧٠٤.

(٢) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٢/ ٦١٤.

(٣) الزخرف من الآية (٧٦)، وهى قراءة عبد الله وأبى زيد انْظُرْ: البحر ٩/ ٣٨٨، والدر المصون ٦/ ١٠٧.

(٤) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٢/ ٧٠٩.

(٥) انْظُرْ: السابق ٣/ ٧٧٠.

(٦) سورة الروم من الآية (٤)، وهى قراءة أبى السماك والجحدرى، وعون العقيلى، انْظُرْ: البحر٨/ ٣٧٥.

(٧) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٣/ ٨٦٩.

(٨) سورة الإسراء من الآية (٧٦).

(٩) سورة النساء من الآية (٥٣).

(١٠) وهى قراءة ابن مسعود، وبها قرأ أبى، انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ٨٠، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٧٦، والبحر ٧/ ٩٢، والدر المصون ٤/ ٤١١.

(١١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٩.

(١٢) سورة الطلاق من الآية (٧).

فَلْتَفْرَحُوا} [1] ".

– وكان ابن الحاجب ينسب أحيانا القراءة إلى أصحابها وهذا واضح فى عدة مواضع، منها:

أ – فى مبحث الفاعل عند كلامه على حذف الفعل قال: " وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا... ومنه قوله تعالى:{يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ} [2]، فى قراءة ابن عامر، وأبى بكر بن عياش، بفتح الباء " [3].

ب – فى مبحث حروف التنبيه قال: " فمثال (ألا) قولهم: ألا إنَّ زيدًا منطلقٌ، ألا قام زيدٌ، قال الله تعالى:{أَلاَ يَا اسْجُدُوا للهِ} [4] فى قراءة الكسائى " [5].

ثانيا: الرضى.

بلغت شواهده القرآنية تسعمائة شاهد، مستدلا بها على تأصيل القواعد والأحكام فى كثير من قضايا هذا الشرح، ونادراً ما تخلو صفحة من آية أو أكثر، وقد استشهد كذلك بالقراءات القرآنية آحادها وشواذها ومن ذلك:

أ – ما استشهد به فى مبحث المضاف إلى ياء المتكلم حيث قال: " قوله: (وفتحت الياء للساكنين) يعنى: إذا كان قبل ياء الضمير ألف، أو ياء، أو واو ساكنة، فلا يجوز فيها السكون كما جاز فى الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين، وقد جاء الياء ساكنا مع الألف فى قراءة نافع:{ومحيايْ ومماتى} [6] وذلك إما لأن الألف أكثر مدا من أخويه فهو يقام مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف، وجاء فى لغة بنى يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما فى (فيه) و(لَدَيهِ) ومنه قراءة حمزة:{وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ} [7] وهو عند النحاة

---

(١) سورة يونس من الآية (٥٨) – عليه السلام – ونسبت هذه القراءة لجماعة منهم: عثمان بن عفان، وأُبى، وأنس، والحسن البصرى، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدنى، والسُّلَمى، وقتادة، والجحدرى، ورويت عن رسول الله ﷺ. انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ٦٢، والمحتسب ١/ ٣١٢، والبحر ٦/ ٧٦.

(٢) سورة النور من الآيتين (٣٦، ٣٧).

(٣) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٣٣٢.

(٤) سورة النمل من الآية (٢٥) وهى قراءة: ابن عباس، وأبى جعفر، والزهرى، والسلمى، والحسن، وحميد، وقرأ باقى السبعة بالتشديد، انْظُرْ: معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/ ١٤٨، والبحر ٨/ ٢٢٩، والاتحاف ص ٣٣٦، والنشر ٢/ ٣٣٧.

(٥) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٣/ ٩٨٥.

(٦) سورة الأنعام من الآية (١٦٢).

(٧) سورة إبراهيم من الآية (٢٢) – عليه السلام – وهى قراءة حمزة، وأجازها أبو عمرو بن العلاء وقراء بها أيضا: يحيى بن وثاب، والأعمش، وجماعة من التابعين، انْظُرْ: النشر ٢/ ٢٩٨، والإتحاف ص ٢٧٢.

ضعيف "[1].

ب – فى مبحث الاسم الموصول وعند كلامه على حذف العائد قال[2]: "... وأما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ، مطلقا، فى صلة (أى) كان أو فى غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ فى الشواذ:**{عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ}**[3] ".

ج – فى مبحث المثنى وعند كلامه على حركة نونه قال[4]: ".... وفتح نون التثنية لغة كما فى قوله: (العينانا)... وقرئ فى الفعل أيضا فى الشذوذ:**{أَتَعِدَانَنِى}**[5] وقد تضم أيضا نون المثنى، وقرئ فى الفعل فى الشواذ أيضا:**{تُرزَقَانُه}** [6]..

ومع استشهاده بهذه القراءات وغيرها [7]، لكنه لا يسلم تواتر القراءات، ومن ذلك:

أ – فى مبحث الإضافة عند كلامه على الفصل بين المتضايفين بالمفعول واستشهاده له بقراءة ابن عامر:**{قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ}**[8] قال: "... وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة، ولا شك أن الفصل بينهما فى الضرورة بالظروف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف فى الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر أقبح منه فى الشعر، وهو عند يونس قياس، والفصل بغير الظرف فى غير الشعر أقبح من الكل، مفعولا كان الفاصل، أو يمينا، أو غيرها، فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين " [9].

ب – فى مبحث عطف النسق عند كلامه على العطف على الضمير المجرور وبعد أن ذكر مذهب الكوفيين القائلين بجواز العطف عليه من غير إعادة الجار مستدلين بقراءة حمزة:**{تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}**[10] قال: "... والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب

---

(١) انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٢٩٥.

(٢) انْظُرْ: السابق ٣/ ١١١.

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٥٤)، وهى قراءة الحسن، والأعمش، انْظُرْ: الإتحاف ص ٢٢٠.

(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ٣/ ٤١٦.

(٥) سورة الأحقاف من الآية (١٧)، قال أبوحيان: " وقرأ عبد الوارث عن أبى عمرو، وهارون بن موسى عن الجحدرى، وسام عن هشام، بفتح النون الأولى، كأنهم فروا من الكسرتين، انْظُرْ: البحر ٩/ ٤٤٢.

(٦) سورة يوسف – عليه السلام – من الآية (٣٧).

(٧) انْظُرْ أيضا على سبيل المثال: شرح الرضى ١/ ١٩٣، ٢/ ٤٢، ٣/ ٦٧، ٢٥٣، ٤٢٩، ٤٤٦، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤/ ١٨، ٣٢، ٤٢، ١٨٧، ٥٢٢.

(٨) سورة الأنعام من الآية (١٣٧)، وانْظُرْ: البحر المحيط ٤/ ٦٥٧.

(٩) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٩١.

(١٠) سورة النساء من الآية (١)، وقرأ بها أيضا النخعى، والأعمش، وقتادة، انْظُرْ: معانى الفراء ١/ ٢٥٢ والبحر ٣/ ٤٩٧، والدر المصون ٢/ ٢٩٦.

الكوفيين؛ لأنه كوفى، ولا نسلم تواتر القراءات "[1].

ثالثا: صاحب المتوسط.

بلغت شواهده القرآنية مائة واثنتين وسبعين آية، وبذلك تكون شواهده القرآنية أكثر من ابن الحاجب، كذلك نجده وقد استشهد بالقراءات القرآنية، ومن ذلك:

أ – فى مبحث الفاعل وعند كلامه على حذفه قال: "... ومثله قوله تعالى:**{يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآَصَالِ رِجَالٌ}**[2] بفتح الباء على قراءة عاصم، وابن عامر، فـ (رجال) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف فكأن قائلا قال: من يسبحه؟ فقيل: رجالُ، أى: يسبحه رجال "[3].

ب – فى مبحث النداء قال: " ويجوز حذف المنادى إذا دلّ عليه قرينة؛ لأنه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذف المنادى، ومثاله قوله تعالى:**{أَلاَ يَا اسْجُدُوا}**[4] أى: ألا يا قوم اسجدوا "[5].

ج – ما جاء فى مبحث الحروف الناصبة للاسم (إن وأخواتها) وعند كلامه على (لكن) قال: " وتخفف فتلغى حينئذ كأخواتها، ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى:**{وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنْ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا}**[6] بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) فى بعض القراءات السبع فرقا بينها وبين (لكن) الذى هو حرف العطف "[7].

وإذا جاءت القراءة مخالفة لما رآه صحيحا من آراء النحويين فإنه يأخذ فى تخريجها على وجه لا يتعارض مع ما اختاره، ومن ذلك:

– فى مبحث العطف وعند كلامه على مسألة العطف على الضمير المجرور قال: " إذا عطف اسم على الضمير المجرور أعيد الجار نحو: مررت بك وبزيد؛ لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذى صار كالجزء من الجار، وأما قوله تعالى:**{تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}** فى بعض القراءات فغير متعين لوقوعه للعطف؛ لاحتمال كون الواو للقسم "[8].

---

(١) انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٣٦٠.

(٢) سورة النور من الآيتين (٣٦، ٣٧).

(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧١.

(٤) سورة النمل من الآية (٢٥).

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص١٥٢.

(٦) سورة البقرة من الآية (١٠٢)، وهى قراءة: ابن عامر، وحمزة، والكسائى، انْظُرْ: البحر ١/ ٥٢٤.

(٧) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٩٠.

(٨) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص٢٧٠ وما بعدها.

رابعا: الغجدوانى.

بلغت شواهده القرآنية مائة واثنتين وتسعين آية، وهو بذلك يكون أكثر من ابن الحاجب وصاحب المتوسط فى الاستشهاد بالقرآن الكريم، واستشهد كذلك بالقراءات القرآنية، ووقف منها موقفا معتدلا فلم يحمل على القراء ولم يرد قراءاتهم، بل كان يحتج بها كلها، ومن ذلك:

أ – فى مبحث المنادى قال: " ويجوز حذف المنادى إذا دلّ عليه قرينة لأنه مفعول فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه، ومثاله قوله تعالى:**{أَلاَ يَا اسْجُدُوا}** على قراءة الكسائى فإنه يخفف (ألا) ويقف على (يا) ويبتدئ بـ (اسجدوا) بضم الهمزة، والتقدير: ألا يا قوم اسجدوا، والقرينة هى دخول النداء على الفعل "[1].

ب – ما استشهد به فى مبحث الحروف الناصبة للاسم قال: "... قوله: (ويجوز معها الواو) كما فى قوله تعالى:**{وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنْ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ}** بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) على قراءة ابن عامر وحمزة والكسائى، على ما نص عليه فى (الشاطبية) وإدخال الواو فيه للفرق بينها وبين (لكنْ) الذى هو حرف العطف "[2].

خامسا: ابن حاجى عوض.

وضع الشيخ – رحمه الله – القرآن الكريم على رأس المصادر التى عوّل عليها فنجده قد عدّ الشاهد القرآنى الأساسَ الأول والمصدر الموثوق به فى التقعيد واستخلاص قواعد النحو، فعنى – رحمه الله – بالشواهد القرآنية والقراءات المختلفة، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة ومن ثمّ فقد بلغ عدد الآيات التى استشهد بها فى الشرح ثلاثمائة وثمانين آية، وأكثر الآيات مسوقة للاستدلال على قاعدة نحوية، وهى بين يدى القارئ والكتاب مليء بذلك [3].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص١٨٢.

(٢) انْظُرْ: السابق ص ٥٦٩.

(٣) سبق أن تحدثت عن موقف الشارح من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، انْظُرْ: الفصل الثانى (الشرح وقيمته العلمية) المبحث الخامس (شواهده) من قسم الدراسة.

الحديث الشريف

أولا: ابن الحاجب.

لم يستشهد ابن الحاجب بالحديث النبوى الشريف – وإن استشهد به فى كتبه الأخرى – وقد استشهد – رحمه الله – بأقوال الصحابة – رضى الله عنهم – ومن ذلك:

أ – فى مبحث أفعال القلوب وعند حديثه عن خصائصها ومنها " أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشىء واحد، مثل: علمتُنى منطلقا، أى: علمت نفسى، وعَلِمْتَك فَعَلْتَ كذا، أى: علمتَ نفسكَ، استدل بقول السيدة عائشة – رضى الله عنها – فقال[1]: "ومنه: (لقد رأيتُنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) "[2].

ب – فى مبحث حروف الجر وعند حديثه عن حروف القسم قال: " وفى (لا هَا اللهُ ذا) لغتان: قطع الهمزة، ووصلها، فيجىء فى ألف قولك (ها) وجهان، حذفها ومدها، وفيه قولان أحدهما قول الخليل: إن (ذا) مقسم عليه، كأنه قيل: للأمر ذا، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال، والثانى: وهو قول الأخفش: إن (ذا) من جملة القسم توكيدا، كأنه قال: ذا قسمى، والذى يدل عليه أمران: أحدهما: أنهم يذكرون المقسَمَ عليه بعده، فيدل ذلك على أن ما تقدم عليه غيره، والثانى: أنهم يأتون بالمقسم عليه نفيا، ولو كان ذلك بمعنى المقسم عليه، لكان المقسم عليه مطابقا، وأما ما فى الحديث من قول أبى بكر الصديق – رضى الله عنه – " لاَ هَا اللهُ إِذَن لا تَعْمَدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ اللهِ يُقَاتِلُ عَنْ دين الله فيُعطيكَ سَلَبَهُ " [3] فقد حمله بعض النحويين على أنه غلط من الرواة؛ لأن العرب لا تقول (لا ها الله) إلا مع (ذا)... " [4].

ج – فى مبحث حروف الإيجاب استشهد بقول عبد الله بن الزبير – رضى الله عنهما – لمن قال له: لعن الله ناقةً حملتنى إليك: " إنَّ وصاحبها " [5]، على أن (إنّ) بمعنى نعم.

د – فى مبحث حروف الشرط وعند كلامه على (لو) استشهد بقول عمر – رضى الله عنه – (نِعْم العَبدُ صُهَيب لَوْ لَم يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعصه)[6].

ثانيا: الرضى.

---

(١) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٣/ ٩٠٣.

(٢) تمامه (لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان) انْظُرْ: صحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق ١٨/ ٨٤، ومسند أحمد ٦/ ١٠٨، ١٨٢، ٢٣٧.

(٣) انْظُرْ هذا الأثر فى: الروض الأنف ٤/ ١٢٦، طبعة: دار الفكر.

(٤) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٣/ ٩٥٥.

(٥) انْظُرْ: السابق ٣/ ٩٨٩.

(٦) انْظُرْ: السابق ٣/ ١٠٠٢.

أكثر – رحمه الله – من الاستشهاد بالحديث الشريف، لا يكاد باب من أبواب كتابه يخلو منه، وقد بلغت جملة شواهده من الحديث ثمانية وخمسين حديثا، وقد تنوع استشهاده بها ما بين **تقرير قاعدة** وذلك نحو:

أ – في مبحث خبر (إن) وعند كلامه على أنه لا يجوز تقديمه على اسم (إن) قال[1]: "... قوله: (إلا أن يكون ظرفا) استثناء من قوله (في تقديمه)... أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، إلا إذا كان ظرفا، فإن حكمه إذن حكمُه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى:**{إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}**[2] وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو**{إِنَّ من البَيَانِ لَسِحْراً}** [3].

ب – في مبحث الاختصاص قال[4]: " وقد يقوم مقام (أيّ) المذكور اسمٌ منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إما معرّف باللام نحو (نَحْنُ العَرَبَ أقْرَى للنَّزل) أو مضاف نحو قوله ﷺ :**«إِنَّا مَعَاشِرَ الأنبياء فينَا بَكَاء»**[5] أي: قلة كلام "

ج – في مبحث الحال قال[6]: " اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختص بوصف كما جاء في الحديث: **«ابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فأتى فرسٌ له سابقا»** [7]...".

أو لبيان معنى ومن ذلك:

أ – في مبحث المعرب من الأسماء استدل على بيان معنى المعرب فقال[8]: " وإنما سمى معربا لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه، من قوله صلى الله عليه وسلم وآله: **«الثَّيِّبُ يُعربُ عنها لسانُها»** [9] أي يبين ".

ب – في مبحث الأفعال الناقصة استدل على أن (بات) بمعنى (صار) حيث قال[10]: "قال

---

(١) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٢٥٦.

(٢) سورة الغاشية من الآيتين (٢٦، ٢٥).

(٣) الحديث أخرجه البخارى في: صحيحه كتاب النكاح، باب (الخُطْبة) عن ابن عمر ٧/ ٣٦، ومسلم في: صحيحه كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخُطبة ٦/ ١٣٨ عن عمَّار.

(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٩٣.

(٥) الحديث: في النهاية في غريب الحديث ١/ ١٤٨، ولفظه (نحن معاشر الأنبياء).

(٦) انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٦١.

(٧) أخرجه الدمياطي في: كتاب فضل الخيل عن الخُتُلّي من حديث الوليد بن مسلم، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، انْظُرْ: السير الحثيث ص ٢٢٣.

(٨) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٦٣.

(٩) الحديث في: النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٠٠، وغريب الحديث للهروى ١/ ١٠٢.

(١٠) انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ١٩٢.

الأندلسي: جاء في الحديث (باتَ) بمعنى (صار) وهو{أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ}[1]، قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب؛ لأن غالب النوم بالليل ".

وقد استشهد – رحمه الله – بأقوال الصحابة التي استشهد بها ابن الحاجب، بل إنه زاد عليها، ومن ذلك:

أ – في مبحث التحذير قال: " وقول عمر – رضي الله عنه – لجماعة (إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرنب بالعصا، ولتُذَكِّ لكم الأَسَلُ والرِّمَاحُ) يحتمل أمر المتكلم، أي: لأُبْعِدْ نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي: بعِّدُوني عن مشاهدة حذفه " [2].

ب – في مبحث الاستثناء قال: " وقد تدخل (إلا) و(لما) بمعناها على الماضي إذا تقدمهما قسَمُ السؤال نحو (نشدتك بالله إلا فعلت) وقول عمر – رضي الله عنه – في كتابه إلى أبي موسى: (عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتبكَ سوطا)[3].

ج – في مبحث حذف التمييز قال[4]: " وقد جاء كأيّن في الاستفهام قليلا دون (كذا) ومنه قول أبي بن كعب لزر بن حُبيش (كأيّن تعد سورة الأحزاب)؟ أي: كم تعدُّ؟ فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ".

وتفرد – رحمه الله – بالاستشهاد بكلام الإمام علي – رضي الله عنه – في نهج البلاغة وقد بلغ جملة ما استشهد به من أقوال الإمام (علي) ثمانية وعشرين قولا [5].

ثالثا: صاحب المتوسط.

لم يستشهد بالحديث الشريف، وهو في ذلك أقرب شبها بابن الحاجب في عدم الاستشهاد بالحديث، وأما أقوال الصحابة فلم يستشهد إلا بقول ابن الزبير – رضي الله عنه – وذلك في مبحث حروف الإيجاب، استدل به على مجيء (إن) بمعنى (نعم) وهو قوله لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: (إنّ وصاحبها)[6].

---

(١) الحديث في: البخاري كتاب الوضوء باب الاستجمار وتراً ١/ ١٤١، ومسلم كتاب الطهارة باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ٣/ ١٥٣، والموطأ ١/ ٢١.

(٢) انْظُرْ: شرح الرضي ٢/ ٥.

(٣) انْظُرْ: السابق ٢/ ١٧٠، وانْظُرْ: السير الحثيث ص ٢٧٤.

(٤) انْظُرْ: شرح الرضي ٣/ ٢٥١.

(٥) انْظُرْ: على سبيل المثال: شرح الرضي١/ ٢٥١، ٢/ ٣٣، ١٣٦، ٢٧٥، ٣/ ١٣٥، ٢٨١، ٥٢٠، ٤/ ٨، ٧٠، ١١٨، ١٦٥، ٢٥٣، وغير ذلك.

(٦) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٥٠٠.

رابعا: الغجدوانى.

استشهد بخمسة أحاديث فقط، منها حديث استدل به استئناساً لناحية المعنى لا لتأصيل قاعدة، وذلك فى مبحث مفعول ما لم يسم فاعله، ذكر ابن الحاجب أن شرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى (فُعِل) أو (يُفْعَل)[١]، فقال الغجدوانى[٢]: " ضمن (تغير) معنى: تصير أو تنقل، فعدى تعديته بـ (إلى)، كما فى قوله عليه السلام: **«مثلُ المنافق مثل شاةٍ بين رَبيضَيْنِ تَعْمَدُ إلى هذه مرةً وإلى هذه مرةً»** ضمن (تعمد) معنى تنضوى وتلتجى، فعداه بـ (إلى)، والربيض: اسم للغنم برعاتها المجتمعة فى مَرْبَضِها، كذا فى الفائق "[٣].

وأما الباقى فقد أتى بها دليلا على تأصيل القواعد النحوية، وهى على النحو التالى:

أ - فى مبحث الممنوع من الصرف عند حديثه على علة (الجمع) قال: " وإنما قال: صيغة منتهى الجموع ولم يقل: شرطه أن يكون على منتهى الجموع، ليشمل جمع الجمع التحقيقى كـ أكالب جمع أكلب جمع كلب، والتقدير كـ أفاضل حيث لا جمع لأفضل سواه، والمراد بالجمع جمع التكسير فخرج: **«صواحبات يوسف»**[٤] جمع صواحب للمبالغة "[٥].

ب - فى مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على دخول الفاء فى خبر (إن) قال[٦]: " ومن الحجج الظاهرة للأخفش وروده فى القرآن وغيره، قال الله تعالى:**{إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}**[٧] وقال تعالى:**{إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ...}**[٨] إلى أن قال:**{... فَبَشِّرْهُمْ}** وقال تعالى:**{إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ...}**[٩] إلى أن قال:**{... فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ}** وقال عليه السلام: **«أَلاَ إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَالٍ وَمَأْثُرَةٍ كَانَتْ فى الجاهليةِ فَإِنَّها تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ»**[١٠].

ج - فى مبحث الحال قال[١١]: " فإن كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال

---

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٧٢.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٠٠.

(٣) انْظُرْ: الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى ص ٢/ ٤٢، د/ على محمد البجاوى، محمد أبو الفضل: ط/ ٢.

(٤) الحديث فى: صحيح ابن خزيمة ٣/ ٥٩، عن عائشة - رضى الله عنها - باب استخلاف الإمام الأعظم فى المرض بعض رعيته لقبول الإمامة بالناس، ومسند أحمد ٤/ ٤١٢.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٤ وما بعدها.

(٦) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١١٨ وما بعدها.

(٧) سورة الأحقاف من الآية (١٣).

(٨) سورة آل من الآية (٢١) عمران.

(٩) سورة البروج من الآية (١٠).

(١٠) الحديث فى: غريب الحديث للهروى ١/ ١٧٣، ومسند الطيالسى ١/ ٢٩٩، والثقات ٢/ ٥٥.

(١١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢١٨.

عليه نحو: جاءنى راكبا رجل، لأنه لو أخرت لالتبست بالصفة مثل قولنا: ضربت رجلا راكبا، ثم قدمت فى سائر المواضع وإن لم يلتبس طرداً للباب، قال صاحب المفصل وعن عبد القاهر لا يقبح وقوعها عن نكرة متأخرة كما يروى فى لفظ النبى عليه السلام: **«فجاء فرس لـه سابقا»** [1].

د - فى مبحث أفعل التفضيل قال[2]: " قوله: وشرطه أن يبنى من ثلاثى مجرد ليمكن[3]...، وإنما امتنع (أفعل) من المزيد لأنه إن بقى على حروفه لم يمكن، وإن حذفت الزوائد اختل لفظا ومعنى، أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلأنك لو قلت: (أخرج) من: استخرج لم يعلم أن المعنى كثير الخروج، أو كثير الاستخراج، قلت: هذا الذى ذكره بحسب الدليل مستقيم، وأما بحسب الوقوع فقد جاء فى الحديث الشريف: **«جوف الليل أجوب دعوة من أجاب»** [4].

وأما أقوال الصحابة - رضى الله عنهم - فلم يستدل إلا بقول ابن الزبير فقط فى مبحث حروف الإيجاب[5].

خامسا: ابن حاجى عوض.

من يطالع الشرح يجد الشارح - رحمه الله - قد استشهد بالحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج، فبلغت الأحاديث الشريفة فى الشرح أربعة عشر حديثا، وهو بذلك يأتى فى المرتبة الثانية بعد الرضى من حيث الاستشهاد بالحديث، واستشهد كذلك بأقوال الصحابة - رضى الله عنهم - وقد أوضحت ذلك[6].

* * * * *

---

(١) الحديث سبق تخريجه فى قسم الدراسة.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٦٢.

(٣) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ١٨٥.

(٤) ورد الحديث فى مسند الإمام أحمد ٤/ ٣٨٧ عن عمرو بن عبسة عن النبى ﷺ قال: **«صلاة الليل مثنى مثنى وجوف الليل الأخير أجوبه دعوة»**، وانْظُرْ النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٩٩ وفيه: " أن رجلا قال: يا رسول الله، أى الليل أجوب دعوة؟ قال **«جوف الليل الغابر»** .

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٨٣.

(٦) انْظُرْ: قسم الدراسة.

الشعـر

أولا: ابن الحاجب.

دعم ابن الحاجب قواعده بالشواهد الشعرية، التى بلغت نحو اثنين وسبعين شاهداً، وهى لشعراء يستشهد بشعرهم، وهم الجاهلون، والمخضرمون، والإسلاميون، ولم يستشهد بشعر المحدثين، واتبع فى استشهاده المنهج الآتى:

أ – كان غالبا يذكر البيت كله، وأحياناً شطره، وأحياناً كلمة أو كلمتين محل الاستشهاد.

ب – لم يهتم بنسبة كثير منها إلى قائليها إلا القليل النادر منها.

ج – جميع شواهده ساقها لتأصيل القواعد النحوية.

د – لم يهتم بتفسير المفردات اللغوية، أو بيان المعنى العام للشاهد.

ثانيا: الرضى.

حوى شرح الرضى خزانة شعرية بلغت تسعمائة وسبعة وخمسين شاهداً، وهى لشعراء عصر الاحتجاج عدا القليل منها، وفى ذلك يقول الشيخ الطنطاوى: " المستقرئ لها يتبين أن أكثرها للجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، ممن يستشهد بكلامهم، سواء منها ما عرف قائلها وما لم يعرف، فإن مصدر المجهولة القائل إما سيبويه فى أبياته الخمسين المعدودة... وإمَّا مَن بعده إلى الرضى، ممن جزم العلماء بحظرهم الاستشهاد بهم، وقليلا منها للشعراء المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم فى قواعدهم " [1].

وكان منهجه فى الاستشهاد كما يأتى:

أ – كان غالبا يذكر البيت كله، وأحياناً شطره عجزه أو صدره، وأحياناً كلمة أو كلمتين محل الشاهد.

ب – أغفل نسبة كثير من شواهده إلى قائليها، إلا القليل منها.

ج – لم يهتم بتفسير المفردات اللغوية أو بيان المعنى العام للشاهد الشعرى، إلا فى القليل منها [2].

ملاحظات على شواهد الرضى:

أولا: أنه ساق بعض شواهده لغرض أدبى، ومناسبات لغوية، لا علاقة لها بالقواعد، وقد

---

(١) انْظُرْ: نشأة النحو ص ١٤٩.

(٢) انْظُرْ: شرح الرضى – على سبيل المثال – ١/ ١٧٤، ٢/ ٥٦، ١٠٩، ٢٦٦، ٣/ ١٤٩، ٥٣٦، ٤/ ٤٠٢ ٤٤٢، ٤٥٧.

بلغت هذه الشواهد خمسة عشر شاهداً[1]، ومنها:

أ - فى مبحث الممنوع من الصرف وعند حديثه عن علة العدل استدل على أن (الزفر) بمعنى السيد بقول الأعشى:

أَخُــو رَغائِــبَ يُعطِيهَــا ويَسْــأَلُهَا ::: يَأْبَى الظُّلامَةَ منــهُ النَّوْفَــلُ الزُّفَــرُ[2]

ب - فى مبحث التنازع وعند ذكره لرأى الكسائى الذى يوجب حذف الفاعل من الأول - عند إعمال الثانى - حذراً من الإضمار قبل الذكر، قال: " فحاله - أى الكسائى - كما قيل:

فَكُنْــتُ كَالسَّــاعِى إلى مَثْعَــبِ ::: مُــوائِلاً مــن سَــبَلِ الراعِــدِ [3]

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر "[4].

ج - فى باب المفعول به وعند كلامه على حذف ناصبه فى قولهم (انتبهِ أمراً قاصداً) قال[5]: ومعنى (أمراً قاصداً) ذا قصد، والقصد فى الأمر خلاف القصور والإفراط، قال:

ولا تَــكُ فيهــا مَفْرِطــاً أو مُفَرِّطــا ::: كِلاَ طَرَفَيْ قَصْــدِ الأمــورِ ذمــيمُ [6]

د - ومنه فى الباب نفسه وعند كلامه على قولهم (عذيرك من فلان) قال: " العذير إما بمعنى العاذر كالسميع، أو المعذر كالأليم بمعنى المؤلم، ويجوز أن يكون بمعنى العذر... والعذير أيضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال:

---

(١) انْظُرْ: هذه الشواهد فى الرضى ١/ ١٠٩، ١٢٩، ١٨١، ٢٠٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٢/ ٣٢، ١١٩، ١٢٨، ٣١٩، ٣/ ٢٠٩، ٢٣٤، ٤/ ١٠٥، ١٩٦، ٢٣٥.

(٢) البيت من البسيط لأعشى باهلة من قصيدة يرثى بها المنتشر بن وهب الباهلى، وهو له فى: الأصمعيات ص ٩٠، والخزانة ١/ ١٨٥، انْظُرْ: الاشتقاق ص ٥٣، وانْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٠٩. والأخ هنا بمعنى: المُلابس والملازم للشىء، رغائب: جمع رغيبة وهى العطايا الكثيرة، الظُلامة: ما تطلبه عند الظالم وهو اسم ما أخذ منك، النوفل: البحر والكثير العطاء، الزفر: السيد، يقول الشاعر: يعطى ما يرغب الرجال فى ادّخاره ويحرصون على التمسك به لنفاسته. انْظُرْ: الخزانة ١/ ١٨٧.

(٣) من السريع لسعيد بن حسان فى: شرح شواهد الشافية ص ١١١، والخزانة ١/ ٣٢٢، وقبله: مررتُ من= =معنٍ وإفلاسه... إلى اليزيديِ أبى واقدِ. المعانى: المثْعَب: يقال: انثعب الماء جرى فى المثعب، والمثعب: مسيلُ الماء فى الوادى، موائلاً: الموائل اسم فاعل من واءَلَ منه أى طلب النجاة وهرب، فالموائل: الذى يتخذ موئلاً أى: ملجأ، وسَبَل: السَّبَل: المطر، الراعد: سحاب أو رعد، انْظُرْ: الخزانة ١/ ٣٢٣، وهذا تمثيل لحال الكسائى الذى وقع فى أشنع مما فرّ منه، كالشاعر الذى هرب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب، فوقع فى أشد مما هرب منه.

(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٨١.

(٥) انْظُرْ: السابق ١/ ٣٠٦.

(٦) من الطويل لم أقف على قائله، وانظره فى: الخزانة ٢/ ١٢٢.

جَـــارِىَ لا تَسْـــتَنْكِرِى عَـــذِيرى ::: سَـــيْرى وإشْـــفَاقى علـــى بعـــيرى[1]

بيَّن بقولـه: (سيرى وإشفاقى) الحال التى ينبغى أن يُعذر فيها ولا يُلام عليها... "[2].

وعن هذه الشواهد يقول الشيخ طنطاوى: "... أرتنا سعة اطلاعه فى الأدب بما لم يتح لنحوى غيره... وليس فى مثل هذا النوع من مؤاخذة على الرضى "[3].

ثانيا: أنه استشهد ببعض أبيات لبعض الشعراء المحدثين، وقد بلغت بضعا وثلاثين شاهداً منها: بيتان لأبى تمام[4]، ومثلهما لأبى نواس[5]، وبيت واحد لبشار بن برد[6]، ومثله لأشجع السلمى[7] ومثله لربيعة الرقى[8] ومثله للحسين بن مطير[9] واستشهد بعشرة أبيات للمتنبى[10]، وأورد بيتا لليزيدى أبى محمد يحيى بن المبارك تـ سنة٢٠٢ هـ، صاحب النوادر فى اللغة[11]، ومثله لـ ابن سينا الحسين بن عبد الله تـ سنة ٤٢٨ هـ، وقال بعد استشهاده به: " لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا "[12]، ومثله لابن دريد محمد بن الحسن الأزدى تـ سنة ٢٢٣ هـ، صاحب المقصورة، والجمهرة [13]، ومثله للعمانى محمد بن ذؤيب بن محمد بن قدامة تـ سنة ٢٢٨ هـ [14]، ومثله للفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب تـ سنة١٨٢ هـ [15]، ومثله لمؤمل بن أميل بن أسيد المحاربى تـ سنة١٩٠ هـ [16].

وإليك نماذج من شواهد الشعراء المحدثين:

أ – فى باب المبتدأ والخبر استشهد على أن نحو (غير قائم الزيدان) قد أجرى مجرى (ما قائم الزيدان) فى الاستغناء عن خبر المبتدأ بالفاعل، بقول أبى نواس:

---

(١) من الرجز للعجاج فى: ديوانه ١/ ٣٢، وانظره فى: المقتضب ٤/ ٢٦٠، والخزانة ٢/ ١٢٥.
(٢) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٠٧.
(٣) انْظُرْ: نشأة النحو ص ١٤٩، ١٥٠.
(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٢٠٦، ٢٢٩.
(٥) انْظُرْ: السابق ١/ ١٨، ٤/ ٤١٤.
(٦) انْظُرْ: السابق ٢/ ٧٨.
(٧) انْظُرْ: السابق ١/ ١٦٩.
(٨) انْظُرْ: السابق ٣/ ١٨٦.
(٩) انْظُرْ: السابق ٣/ ٩٤.
(١٠) انْظُرْ: السابق ١/ ٣٦٣، ٢/ ٥٨، ٧٠، ٣/ ٦٩، ١٥٤، ٢٣٢، ٤٣٠، ٥١٥، ٤/ ١٠٥، ٢٣٥.
(١١) انْظُرْ: السابق ٤/ ٤٢٣.
(١٢) انْظُرْ: السابق ٤/ ٤٤٠.
(١٣) انْظُرْ: السابق ٤/ ٥٠٣.
(١٤) انْظُرْ: السابق ٤/ ٣٥٠.
(١٥) انْظُرْ: السابق ٢/ ٧.
(١٦) انْظُرْ: السابق ٤/ ٨.

غـــيرُ مأســـوفٍ علـــى زمـــنٍ ::: ينقضِـــى بـــالهَمِّ والحَـــزَنِ [(١)]

ب - فى الباب نفسه وعند كلامه على تقديم المبتدأ وجوبا قال[(٢)]: " قوله: (أو كانا معرفتين أو متساويين) ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين، أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ... ومثله قول أبى تمام:

لُعـــابُ الأفـــاعى القـــاتِلاتِ لُعابُـــهُ ::: وأرْىُ الجَنَى اشْتارَتْهُ أيـــدٍ عَوَاسِـــلُ [(٣)]

ج - فى مبحث المنادى استدل على أن مجيء الترخيم فى غير المنادى ضرورة عند البصريين[(٤)] بقول أبى الطيب المتنبى:

للهِ مـــا فَعَـــلَ الصـــوارِمُ والقَنـــا ::: فى عمرِو حـــاب وضـــبَّة الأغتـــام [(٥)]

د - فى مبحث الحال وعند كلامه على روابط جملة الحال ومنها الضمير قال: " وأما انفراد الضمير فقال الأندلسى: إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو: جاءنى زيد وهو راكب، ولعلّ ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء، إذ المعنى جاءنى زيد راكبا، فصُدرت بالواو إيذانا من أول الأمر بكون الحال جملة، وإن أدَّت معنى المفرد، وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نُظِر، فإن كان الضمير فيما صدّر به الجملة، سواء كان مبتدأ نحو: جاءنى زيد يدُه على رأسه، وكلّمته فوه إلى فىَّ، أو خبراً نحو قوله:

إذا أَنْكَرَتْنِـــى بلـــدةٌ أو نَكِرْتُهـــا ::: خَرَجْتُ مع البـــازى علـــىَّ ســـوادُ [(٦)]

---

(١) من المديد انظره فى: أمالى ابن الحاجب ٣/ ١٢١، والمغنى ١/ ١٨١، والخزانة ١/ ٣٤٥، والأشمونى ١/ ١٩١، انْظُرْ: الرضى ١/ ١٨٩.

(٢) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٢٢٨.

(٣) من الطويل لأبى تمام فى: الديوان ٢/ ٥٨، من قصيدة مدح بها محمد بن عبد الملك الزيات، وانظره فى: الحيوان ١/ ٥٠ طـ دار صعب ت / فوزى عطوى طـ الثالثة١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، والخزانة ١/ ٤٤٥، اللعاب: ما يسيل من الفم، الأرْى: ما لزق من العسل فى جوف الخلية، الجَنَى: العسل، اشتارته: استخرجته يقال: أشار فلانٌ العسل واشتاره: إذا استخرجه، العواسل: جمع عاسلة أى: مستخرجة العسل والمعنى: البيت من قصيدة فى وصف القلم ويعنى: أن لعاب قلمه بالنسبة إلى الأعداء سم قاتل، وبالنسبة إلى الأولياء شفاء عاجل، انْظُرْ: الخزانة ١/ ٤٤٧.

(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٦٢ وما بعدها.

(٥) من الكامل فى: الديوان ٢/ ١٨٦ من قصيدة قالها يمدح بها سيف الدولة ويذكر إيقاعه بـ عمرو بن حابس وبنى ضبة، برواية: مهلاً ألا لله ما صنع القنا، وانظره فى: العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب ص ٤٥٤، برواية الصدر: ألا لله ما صنع القنا، والخزانة ٢/ ٣٤٥، الصوارم: السيوف الباترة، عمرو حاب ترخيم عمرو بن حابس، والأغتام: الذين يعيشون فى أماكن عجمة، أى: جاهلون. والمعنى: يتعجب من شدة بطش سيوف سيف الدولة ورماحه فى عمرو بن حابس وبنى ضبة.

(٦) من الطويل لبشار بن برد فى: ديوانه ص٣٧٠ برواية: (نهضت) بدلا من: (خرجت) من قصيدة مدح بها خالداً البرمكى، وكان قد وفد عليه وهو بفارس، انْظُرْ: المطول ص٤٧٦، والخزانة ٣/ ٢٢٨، والأغانى

فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو، وذلك لكون الرابط فى أول الجملة، وإن لم يكن مصدراً، بل تقول: هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو " [1].

هـ - فى مبحث أسماء الأفعال قال [2]: " ومنه (شتّان) بمعنى افترق مع تعجب، أى: ما أشد الافتراق!... وقد تزاد بعده (ما) نحو: شتان ما زيد وعمرو، وقد يقال فى غير الأكثر والأفصح: شتان ما بين زيد وعمرو، قال ربيعة الرّقى:

لَشَتَّانَ ما بين اليَزِيْدَيْنِ فى النَّدَى ::: يزيدِ سليمِ والأغرِّ ابن حاتمِ[3]

وأخيراً يعلق الشيخ طنطاوى على استشهاد الرضى بشعر المحدثين بقوله: "... المؤاخذة عليه فى استشهاده بشعر المحدثين، والنحاة لا ينظرون إليه فى اتخاذه أساساً للقوانين النحوية، وقد ذكر منه مقداراً كبيراً.. ولا ريب أن استشهاده بالمحدثين إحدى الهنات الملاحظة عليه " [4].

ثالثا: أنه قد كرر بعض شواهده أكثر من مرة.

رابعا: استشهد بأربعة أبيات لأمية بن أبى الصلت[5]، وبخمسة أبيات لعدى بن زيد[6] وبيت لأبى دؤاد الإيادى [7].

وهؤلاء الشعراء وإن كانوا جاهليين إلا أن العلماء لا يرون الاحتجاج بشعرهم؛ لأن أولهم كان يأتى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب وذلك مثل: الساهور لغلاف القمر، وصاقور، وحاقورة للسماء [8]، والاثنان الباقيان لا تروى العرب أشعارهما لأن ألفاظهما ليست بنجدية [9].

على أن تلك الهنات تتلاشى تجاه المحاسن التى انطوى عليها ذلك الشرح، والكتاب برهان حق على عبقرية صاحبه.

٣/ ٩٩، المعنى: إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مبتكراً مصاحبا للبازى الذى هو أبكر الطيور، مشتملاً على شيء من ظلمة الليل، غير منتظر لإسفار الصبح.

(١) انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٧٨.

(٢) انْظُرْ: السابق ٣/ ١٨٦.

(٣) من الطويل لربيعة الرقى فى: ديوانه ص١٢٤ من قصيدة مدح بها يزيد بن حاتم المهلَّبى، انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ٣٧، والخزانة ٦/ ١٧٥، والأغانى ١٦/ ٢٧١، والعقد الفريد ١/ ١٦٦. ويزيد سليم: هو يزيد بن أسيد ابن سُليم بن منصور بن عكرمة، والأغر ابن حاتم، هو: يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلَّب بن أبى صُفْرةَ.

(٤) انْظُرْ: نشأة النحو ص ١٥٠، ١٥١ - بتصرف -.

(٥) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٣٤، ٢/ ١٥٣، ٣/ ١٣٣، ٤/ ١٥١.

(٦) انْظُرْ: السابق ١/ ٢١٢، ٤٢١، ٢/ ١٢٧، ٤٠٨، ٤/ ٥٥.

(٧) انْظُرْ: السابق ٤/ ٣٠١.

(٨) انْظُرْ: الشعر والشعراء ص ١٧٩ وما بعدها، انْظُرْ: قسم الدراسة.

(٩) انْظُرْ: الموشح للمرزبانى ص ٧٣، انْظُرْ: قسم الدراسة

ثالثا: صاحب المتوسط.

بلغت شواهده الشعرية ثلاثة وتسعين بيتا، وهى لشعراء عصر الاحتجاج، جاهلين ومخضرمين، وإسلاميين، ولم يستشهد لشعراء محدثين، وكان غالبا يذكر البيت كله، وأحياناً شطره، صدره، أو عجزه، وأحيانا كلمة أو كلمتين من البيت محل الشاهد، ولم يكن يهتم بنسبة الشواهد إلى قائليها، وكان أحيانا يشرح البيت لغويا ويبين معناه، ومن ذلك:

- فى مبحث الفاعل وعند كلامه على حذف الفعل استدل بقول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ::: وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقال: " فكأن قائلا قال: من يبكى زيد؟ فقال: ضارع لخصومة أى: يبكيه ضارع لخصومة فـ (ضارع) مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف، و(الضارع) الضعيف الذليل، والمختبط: السائل الذى يختبط فى الليل، أى: يمشى، والطوائح: جمع المطيحة وهى المهلكة على خلاف القياس... " [1].

- وكانت شواهده كلها لتأصيل القواعد النحوية، وقد استشهد - رحمه الله - ببيت لأمية ابن أبى الصلت وهو قوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ::: ـرِ لَه فرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [2]

وهو كما سبق وإن كان جاهليا إلا أن العلماء لا يرون الاحتجاج بشعره.

وقد وضع القاضى أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن إسحاق المعروف بشقير المتوفى سنة ٨٧٦ هـ شرحا للشواهد الشعرية الواردة فى الشرح المتوسط، وسماه: عون الوافية فى شرح كتاب الكافية، وقام بتحقيقه/ محمد أحمد حسن رشوان، ونال به درجة الماجستير فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

رابعا: الغجدوانى.

بلغت شواهده الشعرية مائة وستة شاهداً، وكانت معظمها لشعراء عصر الاحتجاج الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، وكان منهجه فى الاستشهاد كما يأتى:

أ - كان أحيانا يذكر البيت كله، وأحيانا شطره، وأحيانا كلمة أو كلمتين.

ب - كان أحيانا ينسب الأبيات إلى قائليها.

ج - كان أحيانا يحرص على توضيح لغوياتها ومعانيها، بل ويعرب بعض الكلمات زيادة فى الإيضاح [1]، ومن ذلك:

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧٠، انْظُرْ: أيضا على سبيل المثال ص ٨٠، ٨١، ٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) السابق ص ٣١٧.

١ – فى مبحث الفاعل أورد قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ::: وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقال: وبكاه وبكى عليه بمعنى، و(يزيد) غير منون إذ لا ضرورة فيه، والضارع: الذى قد ذلّ وضعف، والمختبط: السائل وطالب المعروف، وتطيح الطوائح أى: تهلكه المهلكات، فيكون (الطوائح) هنا بمعنى المطيحات، كما فى قوله تعالى:{وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ}[٢] أى: ملقحات، و(ما) فى (مما) مصدرية، و(من) متعلقة لـ (مختبط) أى: ومختبط من أجل إطاحة الأشياء المطيحة "[٣].

٢ – فى مبحث حروف الزيادة، وعند كلامه على زيادة (لا) قال: " وقوله: (وشذت مع المضاف)[٤] أى شذت زيادة (لا) بين المضاف والمضاف إليه كقوله:

فى بِئْرِ لاَحُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ [٥]

يجوز أن يكون (حور) جمع حائر، أى هالك، من: حار: هلك، ونظيره: حول جمع حائل، أى: لا يسير إلا فى بئر هلكة، ويجوز أن يكون مصدراً وهو النقصان، يقال: حور فى محارة، أى: نقصان فى نقصان، مثلٌ لمن يدبر أمره، أى: أوقع نفسه فى الهلكة وما علمها، وقيل: هو بئر يسكنها الجن "[٦].

ويلاحظ على شواهد الغجدوانى ما يأتى:

أ – أنه ساق بيتين للاستئناس لناحية المعنى لا لتأصيل قاعدة وهما:

١ – فى مبحث المعرب من الأسماء وعند كلامه على حكمه قال[٧]: " قوله: (وحكمه) أى: وحكم المعرب (أن يختلف آخره باختلاف العوامل) فهذه ثلاثة قيود: الاختلاف؛ لأن المعانى المختلفة متواردة عليه، فلا يحصل بناؤها بالاتحاد، والاختلاف فى الآخر؛ لأنه لإظهار تلك المعانى، ولا يتحقق لها قبل تمام الكلمة، ولله در القائل:

يَقُولُ حَبِيبِى كَيْفَ تَصْبِرُ بَعْدَنَا ::: فَقُلْتُ فَهَلْ صَبْرٌ فَيُسْأَلَ عَنْ كَيْفِ؟ [٨]

---

(١) انْظُرْ: على سبيل المثال شرح الغجدوانى ص ٩٤، ٣٨١، ٤٥٨، ٥٥٥.
(٢) سورة الحجر من الآية (٢٢).
(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٨٤.
(٤) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٢٣٠.
(٥) من الرجز للعجاج فى: الديوان ص ٤١، وابن يعيش ٨/ ١٣٦، والتخمير ٤/ ١١٧، والخزانة ٤/ ٥١.
(٦) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٨٨.
(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٨.
(٨) البيت من الوافر لم أقف على قائله، وانظره فى: الإقليد ص ٢٢٩، وقد أورده لتوضيح معنى أن الاختلاف لا يتم إلا بعد تمام الكلمة.

٢ – في مبحث حروف العطف قال[(١)]: " و(بل) للإضراب عن الأول، منفيا كان، أو موجبا، والإضراب هو: الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، قال:

أَصْبَحْتُ عَنْ طَلَبِ المَعِيشَةِ مُضْرِبا ::: لَمَّا وَثِقتُ بِأَنّ مَالَكَ مَالِى [(٢)]

ب – أنه استشهد ببيتين لأبى الطيب المتنبى، وهما:

١ – في مبحث الممنوع من الصرف، واستدل به على جواز صرفه للضرورة، فقال: قوله: (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب) أي: يجوز صرف غير المنصرف لضرورة الشعر كقول أبي الطيب:

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِى أُحَادٍ [(٣)]

البيت؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات ".

٢ – في مبحث الظروف قال[(٤)]: " قوله: (ومنها: أين، وأنى، للمكان، استفهاما وشرطا) استفهاما وشرطا حالان، أي: هما للمكان حال كونهما للاستفهام والشرط كقوله:

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ خَوْطَ بَانٍ ::: وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غزالا [(٥)]

خامسا: ابن حاجى عوض.

استشهد الشارح – رحمه الله – بشعر شعراء الطبقة الأولى كـ: امرئ القيس، والنابغة، والأعشى، وعنترة، وبشر بن أبى خازم.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثانية ومنهم: حسان بن ثابت، ولبيد بن أبى ربيعة، والعباس بن مرداس، والعجاج، وأبى ذؤيب، وسُحيم بن وثيل، وغيرهم.

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٧٨.

(٢) البيت من الكامل، لم أقف على قائله، وقد أورده لتوضيح معنى أن الإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، فالشاعر أضرب وأعرض عن السعى لما علم أن مال ممدوحه في يده.

(٣) من الوافر للمتنبى وعجزه: لييلتنا المنوطة بالتناد، وهو له فى: الديوان ١/ ١٢٩، من قصيدة يمدح بها على ابن إبراهيم التنوخى، وانظره فى: شرح ديوان أبى الطيب ص ٧٩، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ١٤٨، ورواية= =صدره فيه: أحاد فى سداس أم أحاد، والمغنى ١/ ٥٨، ولُيَيْلَتنا تصغير ليلتنا، المنوطة: المتعلقة، التنادى: تبادل النداء وتكراره، ويوم التناد: يوم القيامة، والمعنى: يستفسر المتنبى عن ليلته التى طالت فيسأل أهى ليلة واحدة أم ست ليال؟.

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٨٨.

(٥) من الوافر للمتنبى فى الديوان ١/ ١٨٤، من قصيدة مدح بها أبا الحسين بدر بن عمار بن إسماعيل الأسدى وانظره فى: شرح ديوان أبى الطيب ص ١٤٠، والرضى ٢/ ٧٠، والخزانة ٣/ ٢٢٢. وخوط البان: الغصن الناعم، والعنبر: ضرب من الطيب، ورنت: من الرنوّ وهو إدامة النظر بسكون الطرف. والتمثيل به على أن قول ابن الحاجب (استفهاما وشرطا) حالان كما أن هذه الأسماء (قمراً، وخوط بان، وعنبرا، وغزالا) أسماء منصوبة على الحالية.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثالثة كـ: جرير، والفرزدق، والأخطل، وذى الرمة، والكميت، ورؤبة، والقطامى، وغيرهم.

أما شعراء الطبقة الرابعة فقد استشهد ببيت لأبى نواس وهو قولـه:

إنّ مَـــنْ سَـــادَ ثُـــمَّ سَـــادَ أبُـــوهُ ::: ثُـــمَّ قَـــدْ سَـــادَ قَبْـــلَ ذَلِـــكَ جَـــدُّهُ

واستشهد - رحمه الله - ببيت لأمية بن أبى الصلت وهو قولـه:

رُبَّمَـــا تَكْـــرَهُ النُّفُـــوسُ مِـــنَ الأَمْـــ ::: ـــرِ لَـــهُ فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ

واستشهد ببيت لأبى دؤاد الإيادى وهو قولـه:

أَكُـــلَّ امْـــرِئٍ تَحْسَـــبِينَ امْـــرَأً ::: وَنَـــارٍ تَوَقَّـــدُ باللَّيْـــلِ نَـــارًا

وقد بلغت الشواهدُ الشعرية فى الشرح مائة وواحدا وسبعين شاهداً، وقد أوضحت منهجه فى الاستشهاد، فى مبحث (شواهده) فى الفصل الثانى [١].

* * * * *

الأمثال وأقوال العرب

أولا: ابن الحاجب.

اهتم ابن الحاجب بالتعويل على كلام العرب الفصحاء، فاستشهد بثمانية أمثال[٢] دعم بها قواعده، ومنها:

١ - فى مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال: " ومنه باب: شر أهر ذا ناب[٣]، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل إذ معناه: ما أهرَّ ذَا نَابٍ إلا شر " [٤].

٢ - فى مبحث المنادى وعند كلامه على حذف حرف النداء قال[٥]: " وشذ: أصبح ليل[٦]، وافْتَدِ مَخْنُوق [٧]، وأَطْرِق كَرَا " [٨].

---

(١) انْظُرْ: ما بعدها من قسم الدراسة.

(٢) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٣٣٧، ٢/ ٣٥٨، ٤٥٦، ٤٥٧، ٥٦٤، ٦٤٤، ٣/ ٩٩٨.

(٣) المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ١٧٢، يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٤) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٢/ ٣٥٨.

(٥) انْظُرْ: السابق ٢/ ٤٥٦.

(٦) المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ٢٣٢، ويقال فى الليلة الشديدة التى يطول فيها الشر.

(٧) المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ٤٥١، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر.

(٨) المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٥ ويضرب للذى ليس عنده غناء، ويقال: أطرق كرا يُحلب لك، يضرب للأحمق تُمنّيه الباطل فيصدق.

٣ - فى مبحث الحروف وعند كلامه على حرف التوقع قال[١]: " إذا دخل على المضارع كان للتقليل، لقولهم: إن الكذوب قد يصدق " [٢].

وقد يبين قصة المثل فيبين مورده ومضربه ومن ذلك:

- ما جاء فى مبحث الفاعل وعند كلامه على حذف فعله قال: " وأما مثل قولهم: إلا حظيةٌ فلا أليةٌ [٣] - مرفوعا - فهو فاعل أيضا لفعل محذوف؛ لقيام قرينة عند إيراد هذا الكلام فيما قصد، ثم جرى مثلا فى مثل ذلك وما قاربه، فيقال فى كل قضية كان الإنسان أهلا لها مجتهداً فيها، ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض له من غير جهته، وأصله: أنَّ رجلا كان لا تحظى عنده امرأة، فتزوجته امرأة ولم تأل جهدا فيما تحظى به عنده، ولم تحظ بعد ذلك، فقالت: إلا حظية فلا ألية، ثم جرى مثلا فى ذلك وشبهه " [٤].

ثانيا: الرضى

دعم الرضى قواعده بسبعة وأربعين مثلا، ومنها:

١ - فى مبحث المفعول به وعند كلامه على حذف ناصبه قال[٥]: "... ومن الواجب إضمار فعلها سماعاً قولهم: هذا ولا زعماتك... ومنها: كليهما وتمراً[٦]، أى: أعطنى كليهما وتمراً، وأصله: أنه قال شخص بين يديه زُبْد وسنام وتمر، لآخر: أى: هذين تريد، مشيراً إلى الزبد والسنام، فقال ذلك الآخر ذلك،... ومنها قولهم: الكلاب على البقر[٧].

أى: أرسل، و: أحشفا وسوء كيلة[٨] أى: أتجمع حشفا... ".

٢ - فى مبحث أسماء الأصوات قال[٩]: " ومنه (مِضّ)، بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقل فى ضاده الفتح، وهو اسم صوت يخرج عند التمطق بالشفتين، أى: التصويت بانفراج إحداهما عن الأخرى، عند ردّ المحتاج، وليس الردُّ بمثله ردَّ إياس بالكلية، بل فيه إطماعٌ ما،

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٨.

(٢) المثل فى: كتاب الأمثال ٥٠، ومجمع الأمثال ١/ ٢٥، يضرب للرجل تكون الإساءة هى الغالبة عليه، ثم تكون منه الهنة من الإحسان.

(٣) المثل فى: كتاب الأمثال ص ١٥٧.

(٤) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٣٣٧.

(٥) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٠٨.

(٦) المثل فى: مجمع الأمثال ٣/ ٣٨، وكتاب الأمثال ص ٢٠٠، ويروى كلاهما، والفاخر ص ١٢٠.

(٧) المثل: فى كتاب الأمثال ص ٢٨٤، وأصله: أن يُخلى بين الكلاب وبين بقر الوحش، ومجمع الأمثال ٣/ ٢٢ يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة.

(٨) المثل: فى مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧، وكتاب الأمثال ص ٢٦١، ويُضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.

(٩) انْظُرْ: شرح الرضى ٣/ ٢١٣.

من حيث العادة، ومن ثمَّة قيل: إن فى مِضٍّ لمطمعاً [1] ".

٣ – فى مبحث حروف الاستفهام قال[2]: " وتختص (هل) بحكمين دون الهمزة، وهما: كونها للتقرير فى الإثبات، كقولـه تعالى:{هل ثُوِّبَ الْكُفَّارُ}[3] أى: ألم يثوَّب، وقولهم: هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو [4]... ".

– أحيانا يذكر قصة المثل، فيبين مورده ومضربه، ومن ذلك:

أ – فى مبحث المنادى وعند كلامه على حذف حرف النداء قال[5]: " قولـه: أصبح ليل، أى: أدخل فى الصباح وصِر صُبحاً، قالته أمّ جُندب زوجة امرئ القيس، تبرُّمًا بـه... ومثل ذلك قولهم: افتدِ مخنوق، قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن السُّلكة، وهو نائم مستلق فخنقه، وقال: (افتد مخنوق) فقال لـه سليك (الليل طويل وأنت مقمر)[6] أى: أنت آمن من أن أغتالك، ففيم استعجالك فى الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط، فقال: سُليك: أضرطا وأنت الأعلى[7]، فذهبت كلها أمثالا ".

ب – فى مبحث نون التوكيد قال[8]: " وتجيء النون أيضا بعد الأفعال المستقبلة التى تلحق أوائلها (ما) المزيدة فى غير الشرط، اختياراً، لكن قليلاً، نحو: بجهدٍ ما يبلغنَّ، (وبعين ما أرينَّك) [9] أى: أتحقق الذى أراه فيك، و(بألمٍ ما تُختَتِنَّهْ) [10] يُضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا ".

وقد أورد الرضى – رحمه الله – مثلين استئناسا لا لتأصيل قاعدة، وهما:

– فى مبحث المنادى وعند كلامه على شروط ترخيمه قال[11]: "... وإذا لم يكن موصوفا

---

(١) المثل فى: مجمع الأمثال ١/ ٨٤، يُضرب عند الشك فى نيل شىء، ويروى: إن فى مِضّ لَسِيما، وسيما: فعلى من الوَسْم، والمعنى: إن فى مض لعلامة درك.

(٢) انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ٤٨٢.

(٣) سورة المطففين من الآية (٣٦).

(٤) المثل فى: مجمع الأمثال ٣/ ٤٩٧، وكتاب الأمثال ص ١٣٨، قاله يزيد بن المنذر لعمرو بن الأحوص وهما من بنى نهشل فى فَعْلة فعلها به عمرو فجزاه يزيد بمثلها.

(٥) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٨٨

(٦) المثل فى: مجمع الأمثال ص ٢٦٣.

(٧) المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٣، يضرب لمن يشكو فى غير موضع الشّكْو.

(٨) انْظُرْ: الرضى٤/ ٥٢٧.

(٩) المثل: أى: أعمل كأنّى انْظُرْ إليك. يضرب فى الحث على ترك البُطْءُ، مجمع الأمثال ١/ ١٧٥.

(١٠) المثل فى: مجمع الأمثال ١/ ١٨٨،أى: لا يكون الختان إلا بألم، ومعناه: أنه لا يدرك الخير ولا يفعلُ المعروف إلا باحتمال مشقة.

(١١) انْظُرْ: الرضى شرح ١/ ٣٦٦.

بالزيادة على الثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو: شاة، وثبة، فإنه يرخم وإن لم يكن علما، ولا زائداً على الثلاثة؛ وذلك لأن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلى، أعنى آخر المنادى، وإنما لم يبال ببقاء نحو (ثبة) و(شاة) بعد الترخيم على حرفين، لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبَ الإعراب، فالأمر فيه كما قيل فى المثل:

قبل البكاء كنت عابسة[1]، وقبل النفاس كنت مُصفرَّة [2]... ".

ثالثا: صاحب المتوسط.

دعم قواعده بخمسة عشر مثلا، ومنها:

- فى مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال[3]: "... الثالث: تخصصه بالعموم... وكذا فى كل موضع يفيد العموم نحو: تمرة خير من كسيرة... الرابع: تخصصه بكونه فاعلا فى المعنى أو موصوفا بصفة فى المعنى كقولهم: شرٌّ أهر ذا ناب، فـ (شر) مبتدأ نكرة، و(أهر) فعل ماض فاعله مضمر عائد إلى (شر) و(ذا ناب) منصوب لأنه مفعول (أهرَّ) والجملة فى محل الرفع خبر المبتدأ، فالمبتدأ النكرة تخصص إما بالصفة المحذوفة على تقدير: شر عظيم أهر ذا ناب، أو تخصص بما يتخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة، وهو تقديم الحكم عليه، وإنما قلنا: إنه تخصص بما يتخصص به الفاعل لأنه فاعل فى التقدير لأن معناه: ما أهر ذا ناب إلا شر".

رابعا: صاحب الغجدوانى.

استشهد الغجدوانى - رحمه الله - بخمسين مثلا، ومنها:

- فى مبحث أفعال القلوب وعند كلامه على خصائصها قال[4]: "... من خصائص أفعال القلوب أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها - وإن جاز طرحهما معا - كما فى قوله

---

(١) المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ٤٧٥، وكتاب الأمثال ص٣١٠، يضرب لمن يكون العُبُوس له خِلْقَةً، ويضرب للبخيل يعتلُّ بالإعسار وقد كان فى اليسار مانعاً.

(٢) المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ٤٧٥، وكتاب الأمثال ص ٣١٠، يضرب للبخيل يعتل بالإعدام وهو مع الإثراء كان بخيلا. وأصله: المرأة تكون ذات صُفرة فى خِلْقَتها فتعتلُّ فى صُفرتها بالنُّفاس، والرجل تكون خِلْقَتُه كلُوحَ الوجه وعبُوسَه فيعتلُّ عند البكاء، فيقال لهما قد كنتما هكذا قبل الحوادث. انْظُرْ: كتاب الأمثال ص ٣١.

(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٨٩، ٩٠.

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥١٤.

تعالى:{وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَاءِىَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ}[1] أى: زعمتموهم شركائى، وكقولهم من يسمع يخل[2]، أى: يخل المسموع صحيحا ".

- أحيانا يبين مضرب المثل ومورده، ومن ذلك:

- ما جاء فى مبحث المنادى حيث قال[3]: " قوله (وشذ: أصبح ليل، وأطرق كرا) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: (ليل) فى قولهم: أصبح ليل، جنس، مع أنهم حذفوا عنه حرف النداء، وكذلك (كرا) فى: أطرق كرا، والإطراق: خفض العنق، و(كرا) ذكر الحُبارى، وهما مَثَلان، الأول فى شدة طلب الشيء، وقيل: أول من قاله امرأةٌ، طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا بين النساء، فجعلت تقول: أصبحتَ يا فتى؟ فيقول: لا، فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه لفرط تضجرها، والثانى: فيمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ".

- وأحيانا يذكر المثل لا لتأصيل قاعدة أو حكما، ولكن يستخدمه ضمن أسلوبه، ومن ذلك:

أ - ما جاء فى مبحث الممنوع من الصرف وعند كلامه على علل منع الصرف قال[4]: "وفى المتوسط[5] إنّ (زائدة)[6] حكاية عن حال، فى مثل قولنا: يمنعُ الاسم الصرف النونُ زائدة، وإنه تكلف بارد؛ إذ لا يعرف له قائل، ولو عرف فما الداعى إلى تقليده؟! ولو كان: سحبان وائل... ".

ب - فى الباب نفسه وعند كلامه على علة العدل قال[7]: " فإن قلت: فهلا جعلت العدل التحقيقى ما يكون فيه دليل غير لزوم منع الصرف بسبب واحد، والتقديرى ما يكون فيه لزوم منع الصرف لسبب واحد كما جعل الشارحون قضهم بقضيضهم[8]... ".

ج - فى الباب نفسه قال[9]: " قوله (وخالف سيبويه الأخفش)[1] المشهور من الرواية بنصب

(١) سورة الكهف من الآية (٥٢).

(٢) المثل فى: مجمع الأمثال ٣/ ٣١٠، وكتاب الأمثال ص ٢٩٠، وفصل المقال ص ٣٢٦، والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم بالمكروه.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٨١.

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٣.

(٥) المراد به: الشرح المتوسط.

(٦) من قول ابن الحاجب: " والنون زائدة من قبلها ألف " انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٢.

(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٤.

(٨) يقال: جاؤُوا قضّهم بقضِيضِهم، انْظُرْ: كتاب الأمثال ص ١٣٣، والمستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ٢/ ٤٧، وفى مجمع الأمثال ١/ ٢٨٧: " جاؤوا قضاً وقضيضاً " أى: وحدانا وزَرَافاتٍ، فالقضُّ: عبارة عن الواحد، والقضيض: عبارة عن الجمع، انْظُرْ: القاموس المحيط ٢/ ٣٤٢ (قض) والمعنى: أنهم جاؤوا مجتمعين منقضا آخرهم على أولهم.

(٩) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٦٩ وما بعدها.

(الأخفش) ولعل الرفع على أنه فاعلٌ و(سيبويه) مفعول أولى؛ لأن المشهورة لا تخلو عن نبوة تدرك بسلامة الذوق، وبيانها: أن الأخفش ثلاثة: أبو الخطاب أستاذ سيبويه، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، وأبو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد، وهو الأخفش الصغير، ثم أبو الخطاب غير مراد ههنا؛ لما نص فى شرح المفصل[٢] أن المراد بالأخفش فى هذه المسألة هو أبو الحسن، فبعد أبى الخطاب أيهما كان؟ كيف يحل أحدهما ذلك المحل الذى يقصد مخالفة الإمام الذى حاز قصب السبق، ووفر حتى لم يبلغه فى هذا الفن من تقدمه ومن تأخره، بل هو يقصد مخالفة الإمام، ولا نبوة طبعا فى أن لكل جواد كبوة[٣]...".

خامسا: ابن حاجى عوض.

بلغت شواهده – رحمه الله – ثمانية عشر مثلا، ومنها:

– فى باب المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال: "... أو بكونه عاما يتناول كل فرد فرد على سبيل الاستغراق، فيصير فى المعنى معرفة تعرف الجنس المستغرق، وهو: إما أن يكون المبتدأ النكرة فى سياق النفى نحو: ما أحدٌ خير منك... أو بأن يكون معنى (كل) مراداً فى الكلام سواء كان فى اللفظ، أو لا، نحو: تمرةٌ خيرٌ من كُسيرة، وكُلُّ شاةٍ برجلٍ معلقةٌ، أو بكونه فاعلا فى المعنى، ويشترط ههنا أن يكون خبره جملة فعلية ليُمكن تقدير الخبر، وهو مثل قولهم: شرٌّ أهرّ ذا ناب... " [٤].

وقد يُبين الشارح مضرب المثل، ومن ذلك:

– فى باب أفعل التفضيل قال: "... وقد جاء أفعل التفضيل... للمفعول على الشذوذ مثل: أعذر بمعنى المعذور، وألوم بمعنى الملوم، وفى المثل: أشغل من ذات النحيين، بمعنى المشغول... وذات النحيين امرأة شغلها خواتُ بن جبير الأنصارى، بنحييها من السمن وقضى منها الوطء،... فضرب المثل فى الاشتغال " [٥].

خامسا: نماذج من الشروح المختارة.

بعد هذه الرحلة التى طوفنا فيها مع هذه الشروح الخمسة، وبعد ما عرضته من أوجه الاتفاق بينها، وما تميز به كل شرح عن الآخر، وما عرفناه من موقف كل شارح من الشواهد، أختم هذه الموازنة بعرض نماذج من هذه الشروح؛ ليتبين لنا مدى مطابقة النقاط التى تناولتها فى

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٦٦.
(٢) المراد: شرح المفصل لابن يعيش، انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٧٠.
(٣) المثل فى: مجمع الأمثال ٣/ ١٠٣، وكتاب الأمثال ص ٥١.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

الموازنة، وحتى يتضح لنا معالم كل شرح من الشروح الخمسة، فتتم الفائدة المرجوة.

قال ابن الحاجب: " الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد " [1].

شرح هذا ابن الحاجب فقال: " قوله " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد "، قوله " لفظ " يشمل الكلمة وغيرها؛ لأنه لما يتلفظ به سواء وضع لمعنى أو لا، وقوله " وضع لمعنى " يخرج عنه المهملات لأنها لم توضع لمعنى، وقوله: " مفرد " احتراز من مثل: قام زيد، وشبهه، فإنه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب، وهو نسبة القيام إلى زيد، فلولا إخراجه لدخل الكلام فى حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان " [2].

وقال الرضى: " اعلم أن الكلم جنس الكلمة، مثل (تمر) و(تمرة) وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعاً لذى التاء، كما يجيء تحقيقه فى باب الجمع، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير، كـ (العسل) و(الماء) لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين، بخلاف نحو: (تمر) و(ضرب).

وقيل: تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة، والجُمل، يقال: (كلمة الشاعر)، قال الله تعالى: **{وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى}** [3].

و(اللفظ) فى الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: (الدينار ضرب الأمير) أى: مضروبه.

والكلام بمعناه، لكنه لم يوضع فى الأصل مصدراً على الصحيح، إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التى تنصبها على المصدر، نحو: (كلمته كلاما) و(تكلَّم تكلامًا) بل هو موضوع لجنس ما يُتَكلَّم به، سواء كان كلمة على حرف كواو العطف؛ أو على أكثر؛ أو كان أكثر من كلمة، وسواء كان مهملاً، أو لا، أما إطلاقه على المفردات، فكقولك لمن تكلم بكلمة، كـ (زيد) أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب، كـ (زيد، عمرو، بكر): هذا كلام غير مفيد، وأما إطلاقه على المهمل، فكقولك: (تكلم فلان بكلام لا معنى له).

فالقول، والكلام، واللفظ، من حيث أصل اللغة، بمعنىً؛ يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعانى، وعلى أكثر منه، مفيدا كان، أو لا، لكن القول اشتهر فى المفيد، بخلاف اللفظ والكلام؛ واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعداً، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال (لفظ الله) كما يقال (كلام الله وقوله).

ثم، قد استعمل الكلام استعمال المصدر، فقيل: (كلمته كلاما) كـ (أعطى عطاء) مع أنه فى

---

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٥٩.

(٢) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١ / ٢١٥

(٣) سورة الأعراف من الآية (١٣٧).

الأصل لما يُعطى، وهذا كما يحكى عنهم: (عجبت من دُهنك لحيتَك) بضم الدال بمعنى (دَهنك) بفتحها؛ وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سيجىء.

والمقصود من قولهم: (وضع اللفظ): جعله أوَّلاً لمعنًى من المعانى مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم، فلا يقال - إذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الأول -: إنك واضعه؛ إذ ليس جَعلاً أَوَّلاً، بلى، لو جعلت اللفظ الموضوع؛ لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ (زيد) رجلاً، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، ومحرفات العوام، على هذا، ليست ألفاظا موضوعة لعدم قصد المحرِّف الأول إلى التواطؤ.

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله (لمعنى)؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أن يفسر الوضع بصوغ اللفظ، مهملا كان، أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا؛ فيحتاج إلى قوله: (لمعنى) لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم.

ومعنى اللفظ ما يعنى به، أى: يُراد، بمعنى المفعول.

قوله: (لمعنى مفرد) يعنى به المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى (ضرب) الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له، كمعنى (ضرب) و(نصر).

فالمعنى المركب على هذا، هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه، نحو (ضَرَب زيد) و(عبد الله) إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على معناه، وهما كذلك؛ واللفظ المركب: الذى يدل جزؤه على جزء معناه، والمشهور، فى اصطلاح أهل المنطق، جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغى أن يخترع فى الحدود ألفاظ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأن الحد للتبيين.

وليس له أن يقول: إنى أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذى لا تركيب فيه؛ لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج على حد الكلمة، ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا، ولم يرد عليه أيضا الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة، على ما يجىء.

واحترز بقوله: (لفظ) عن نحو الخط والعقد والنصبة والإشارة، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات، ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا، إذا كان أخصَّ من الفصل بوجه، وهو ههنا كذلك، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون.

واحترز بقوله: (وُضع) عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع، كـ (أحّ) الدال على السعال، ونحو ذلك، وعن المحرّف، عن المهمل؛ لأنه دالّ أيضا على معنى كحياة المتكلم به،

ولكن عقلاً لا وضعاً.

وبقولـه: (لمعنى) عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كـ (لعم) ونحوه من الهذيانات، وقد مر الكـلام على هذا الاحتراز.

وبقولـه: (مفرد) عن لفظ وضع للمعنى المركب، نحو: (عبد الله) و(ضرب زيد) غير علمين.

فإن قيل: إن التاء في لفظ (الكلمة) للوحدة؛ لأن (كَلِمَـة) و(كَلِمًا) كـ (تمـرة) و(تمـر)، والـلام فيه للجنس فيتناقضان، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة.

فالجواب: أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد، كما يجيء في باب المعرفـة؛ ولـئن سـلمنا ذلك، قلنا: إن الجنس على ضربين:

أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذي يحسن فيه لفظة (كل)، كقولـه تعـالى:**{إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا}** [1] أي: كل الإنسان، وإلا لم يجـز الاسـتثناء، لأنـه عنـد الجمهـور مـن النحاة يُخرج ما لولاه لوجب دخولـه تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الواحدة.

والثاني: ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذاك احتمال عقلـي، كمـا في قولـه تعالى:**{لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ}** [2] ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس أيضا. ومثله قولك: (ادخل السوق) و(اشتر اللحم) و(كل الخبز) فهذا النـوع مـن الجـنس لا ينـاقض الوحدة، إذ لا دلالة على الكثرة.

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني، أي: ماهية الجنس من حيث هي هي، لأن الحد إنما يـذكر لبيان ماهية الشيء، لا لبيان استغراقه.

إن قيل: لِمَ لَمْ يقل (لفظة) ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث؟.

فالجواب: أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية، نحو: (هند حسـنة)، أو في حكمها، كالمنسوب؛ أما في الجوامد فيجوز نحو: (هذه الدار مكان طيب)، و(زيـد نسـمة عجيبة).

وقولـه: (لفظ) ههنا، وإن كان بمعنى الصفـة، أي: ملفـوظ بهـا، إلا أن أصـله مصـدر، ويعتـبر الأصل في مثله، نحو: امرأة صَوم، ورجـلان صَـوم، ورجـال صَـوم، فـلا يثنـى ولا يؤنـث ولا يجمع.

فإن قيل: كان ينبغي أن يقول: (لفظة) ليخرج عنه الكلمتان، إذ هما لفظتان، وكـذا الكلمـات،

---

(١) سورة العصر الآيتان (٢، ٣).

(٢) سورة يوسف من الآية (١٤).

قلت: لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة، لأن مثل قولك: (قالا) و(قالوا) كـ (أرطى) و(برقع) لفظة واحدة، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة، مع أن كل واحد من الأوَّلين كلمتان، بخلاف الثانيين.

إن قيل: هلاَّ استغنى بقوله: (وضع) عن قوله: (مفرد) لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهى إلى المستعمل، بعد وضع المفردات، لا إلا الواضع.

فالجواب: أنا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك هى التى تحتاج فى معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ، فهى قياسيَّة، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بيّن أن كل اسم فاعل من الثلاثى المجرد، على وزن (فاعِل) ومن باب (أفعل) على وزن (مُفعِل)، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغر، والجمع، ونحو ذلك؛ وتحتاج فى معرفتها إلى علم التصريف.

وإما أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بيّن مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج فى معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفى معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا إن قيل: إن فى قولك: (مسلمان) و(مسلمون) و(بصرىّ)، وجميع الأفعال المضارعة، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل أيضا، وكذا تاء التأنيث فى (قائمة)، والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا، وكذا المعنى، فلا يكون كلمة، بل كلمتين.

فالجواب: أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدّة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرِب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.

ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكّن أول أجزاء الفعل فى المضارع، وغيِّر الاسم المنسوب إليه، نحو: (نمرىّ) و(عَلَوىّ) و(وشوىّ)، ونحو ذلك، فتغيَّرت بالحرفين بنية المنسوب إليه والمضارع، وصارتا من تمام بنية الكلمة.

وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء فى نحو (ضربَتْ)، فلا يوجب تغيير البنية، إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها فى البنية، كما يجىء فى أول التصريف إن شاء الله تعالى.

أما الفعل الماضى نحو: (ضَرَبَ) ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث فى الزمن الماضى، مدلول وزنه الطارئ على

حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معيّنًا.

والحركات مما يُتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يد كل واحد منهما على جزء معناه؛ وكذا نحو: (أُسْد) فى جمع (أَسَد)، وكذا المصغر، ونحو: (رجال) و(مساجد) ونحو: (ضارب) و(مضروب) و(مِضرَب)؛ لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة فى الأمثلة المذكورة: الحركات الطارئة مع الحرف الزائد؛ ولا يصح أن ندَّعى ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادَّعينا فى الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعى فى الحركات الإعرابية؛ فالاعتراض بهذه الكَلم اعتراض وارد، إلا أن نقيد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقّب للآخر، وفى هذه الكلم المذكورة: الجزآن مسموعان معاً " [1].

وقال صاحب المتوسط [2]: " قوله: الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد ".

اعلم أن معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ، والوضع، والمعنى المفرد، فاللفظ: ما يتلفظ به الإنسان أو فى حكمه مهملا كان أو مستعملا.

والمراد بالوضع ههنا: تخصيص شىء بشىء، متى أطلق، أو أحس الشىء الأول فهم منه الشىء الثانى، والمراد: بالمعنى المفرد هو: ألا يدل جزء لفظه على جزء معناه، وإذا عرفت ذلك فقوله: (لفظ) بمنزلة الجنس للكلمة، وباقى قيوده كالفصل (فلفظ) احترز به عن الخطوط والعقود، والإشارات، والنصب، وقوله: (وضع لمعنى): احترز به عن المهملات، وهى الألفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع، وقوله: (مفرد): احترز به عن المركبات نحو: (زيد قائم)، و(خمسة عشر).

ولا يشكل الحد بالكلمات التى مدلولها الألفاظ كالاسم، والفعل، والحرف، مثلا، فإنها وضعت لمثل: (زيد) و(رجل) و(ضرب) و(قد)؛ لأن الألفاظ التى وضعت ألفاظ لها معان، فإن المراد بالمعنى فى قوله: (لفظ وضع لمعنى) أعم من أن يكون لفظا، أو غيره.

ولقائل أن يقول: حينئذ يشكل الحد، بالكلمات الموضوعة لألفاظ مركبة كلفظة: (الخبر والجملة) فإن لفظة الخبر، والجملة، موضوعة لمثل قولنا: (زيد قائم) و(ذهب عمرو) ويمكن أن يجاب عنه: بأنا لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا: (زيد قائم) بل هى موضوعة لمفهوم صدق على مثل: (زيد قائم) وهو مركب من نعته أن يحتمل الصدق والكذب، وهذا المفهوم ليس بمركب، وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الأول، سلمنا أن (مثل الخبر

(١) انْظُرْ شرح الرضى ١/ ٢١ وما بعدها.

(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص٤، ٥، ٦.

موضوع) لمثل: (زيد قائم) لكن لا نسلم أنه يلزم منه أن يكون مركبا؛ لعدم دلالة جزء (لفظ الخبر) على جزء معناه، وإن كان معناه مركبا، وهو مثل (زيد قائم) مركبا باعتبار معناه لدلالة جزئه على جزء معناه، ولا يمتنع أن يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا.

ولقائل أن يورد عليه النقض بمثل (قائمة) فإن (قائما) فيها يدل على جزء معنى (قائمة) وهو ذات موصوفة بالقيام، و(التاء) تدل على الجزء الآخر وهو التأنيث فتكون مركبة، فلا تكون كلمة.

ويمكن أن يجاب عنه بمنع دلالة (قائم) فى (قائمة) على معنىً، فضلاً عن أن يدل على جزء معنى (قائمة)، غاية ما فى الباب أنه موافق فى اللفظ (لقائم) الذى هو دال على معنى والذى يدل على أنه لا يدل على معنى: أنه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتأنيث فيها، وهو محال".

وقال الغجدوانى [1]: " قال ابن الحاجب – رحمه الله –: الكلمة.. إلى قوله: الكلام "

قلت: اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا، والوضع: تخصيص اللفظ بالمعنى أولاً، واحترزت بقولى (أولاً) عن الأسد – مثلا – بعد ما تجاوز عن موضوعه الأصلى إلى الشجاع، إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى، وليس ذلك بوضع أولاً، وإلا لكان حقيقة، وليس كذلك بهذا الاصطلاح.

فإن قلت: فحينئذ لا يكون كلمة، قلت: بل يكون كلمة باعتبار محل الحقيقة.

والمعنى المفرد: معنى مستفاد من لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه.

والمعنى: مصدر بمعنى المفعول، كقولك: الدرهم ضرب الأمير، وليس مفعولا، وإلا لكان مشددا (كالمرميّ) فقوله: (لفظ) كالجنس، يشمل المحدود وغيره، ويخرج منه العرض العقلى والإشارة، والنصبة، والخط، وقوله (وضع لمعنى) كالفصل عن المهملات، وعما يدل على معنى بالعقل، كما أنا لو سمعنا لفظا مهملا من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات، فهى لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع، كذا فى شرح المفصل للمصنف.

وأريد بالمعنى أعم من أن يكون لفظا وغيره، فلا يشكل بأسماء الأفعال مثل: (رويد)، ولفظ الاسم، والفعل، والحرف، إذا أريد بها كل (زيد) و(ضرب) و(قد).

وفى بعض الشروح: " أو هو احتراز عما يدل على معنى بالطبع كـ (أخ) عند النوم فإنه يدل على استغراق النائم فى النوم ".

قلت: فيه نظر؛ لأنه لا يحتويه اللفظ على ما فسد فى ذلك الشرح بقوله: صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا، حتى يخرجه الوضع، فإن الظاهر أن النائم المستغرق لا يقصد بهذا

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٦ وما بعدها.

الصوت، لأن القصد من لوازمه التنبيه، ولو كان متنبها على أنه يصدر عنه أنكر الأصوات لقصد عن ذلك بمسافات، وفيه بحث آخر؛ وهو أن ظاهر هذا الكلام ينبئ عن أن هذا اللفظ بطبعه يدل على ذلك المعنى، وأمر كذلك، فإن دلالته عليه ممنوعة بدون المشاهدة.

وفيه تأمل أيضا: فإنه غير مسلم دلالته على ذلك المعنى بدون المشاهدة المتكررة.

نعم، طبع النائم يقتضى إحداث هذا الصوت، فلو قيل: إنه دال بالطبع على هذا المعنى لكان محملا بعيدا.

قوله: (مفرد) كالفصل عن المركبات، نحو: (زيد قائم) و(خمسة عشر)، وبما ذكر من تفسير معنى المفرد لا يرد على الحد مثل لفظ الخبر والجملة إذا سلم أنه موضوع لمثل: (زيد قائم) لأن هذا المعنى قد استفيد مما لا يدل جزؤه على جزء معناه.

وفى المتوسط أورد عليه النقض بمثل (قائمة)، فإنها مما يدل جزؤه على جزء معناه، فإن (القائم) يدل على ذات موصوفة بالقيام، و(التاء) على التأنيث، فتكون مركبة، ولا يكون كلمة!

وأجيب بمنع دلالة (قائم) فى (قائمة) على معنى، فضلا عن أن يدل على جزء معناه.

غاية ما فى الباب أنه موافق فى اللفظ لـ (قائم) الذى هو دال على معنى، ولو دل على معنى لزم اجتماع التذكير والتأنيث.

قلت: لعل التزام التركيب فى قائمة أهون من التزام عدم دلالة (قائم) على معنى، فإن اعتبار كونه جزءا من التركيب لا يكون فى عدم اعتداد التاء معه أقوى من طرح التاء عند الترخيم، وهو مع ذلك يدل على المعنى، قوله: (لزم اجتماع التذكير والتأنيث) فيه نظر! وإنما يلزم أن لو كان المراد كونه جزءا دالا جزؤه بحيث لم يبق لوجود التاء معه اعتبار أصلا، وليس كذلك، فيؤيد كون (قائمة مركبة) ما ذكر فى المفتاح: أن (ضاربة) من المركبات التى بنيت صدورها ".

وقال ابن حاجى عوض[1]: " قال المصنف - رحمه الله -: الكلمة، أقول: إن للكلمة معنيين: لغوياً، واصطلاحياً: فاشتقاقها فى اللغة: من الكلم الذى هو الجرح، ويقال فى اصطلاح النحاة على ما هو: لفظ وضع لمعنى مفرد دون غيره، وفى غيره قد تطلق على التام كقوله تعالى:**{وَكَلِمَةُ اللهِ هى العُلْيَا}** [2]، وكقول النبى - عليه السلام -: **«الكلمة الطيبة صدقة»** [3]، وكقول الموحدين: أشهد أن لا إله إلا الله كلمة الشهادة، ولا إله إلا الله كلمة الإخلاص، وعلى القصيدة، كما يقال: هذه كلمة الجود.

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) سورة التوبة من الآية (٤٠).

(٣) انْظُرْ تخريج الحديث في قسم التحقيق.

فإن قلت: فلابد أن يقيد مقوليتها على الاصطلاح!

قلت: نعم، إلا أَنَّ تَرْكَهُ ذلك لاعتمادِه على أنَّ كلامَه فى العِلْمِ الاصطلاحى.

فإن قلت: لِمَ يُسمَّى اللفظُ الموصوفُ بهذه الصفةِ كلمةً؟.

قلتُ: لمناسبةٍ بينهما من حيثُ الشدةُ فى التأثيرِ؛ لأن الجَرْحَ كما يُؤَثِّرُ فى الأبدانِ، يُؤثِّرُ اللفظُ الموصوفُ بها أيضا فى الأذهانِ بواسطة إفادة المعنى، فاشْتُق اسمٌ منه.

اعلم أن معرفة ماهية الكلمة موقوفة على معرفة الحد؛ لأن معرفةَ الحد علةٌ لمعرفة المحدود، وهى بحيث يتوقف عليها المعلول، وأن معرفة حدّها موقوفة على معرفة أجزائه، لأن معرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء.

فإن قُلتَ: فعلى هذا ينبغى أن يُقدِّمَ الحدُّ على المحدودِ؛ لأن الموقوفَ عليه يجبُ أن يكون مُقَدَّماً على الموقوفِ، فلِمَ عَكَسَهُ؟.

قلت: تقديمُه بالنظرِ إلى كونهِ مقصوداً بالذات من التعريفِ، وإن كان معرفةُ التعريف أقدمَ منها.

فأجزاؤُه أربعةٌ: لفظٌ، وَوُضعٌ، ومَعَنىً، ومُفْرد، ولكل منها معنيان أيضا كذلك.

فاللفظ فى اللغةِ: الرَّمْىُ، يقال: لَفَظَتْ الرَّحَى الدقيقَ إذا رَمَتْهُ.

وفى الاصطلاح: ما يتلفظُ به الإنسانُ بعينهِ أو بمثلهِ أو فى حكمهِ مهملاً كانَ أو مستعملا، وفائدةُ إيرادِ (فى حكمه) أن يتناولَ التعريفُ الضميرَ المستتِرَ، فإنه ليس ما يَتَلَفَّظُهُ الإنسانُ لكن فى حُكمِهِ، بدليل إسنادِ الفعلِ إليه لصحةِ تأكيده، والعطفِ عليه، وغيرهما.

فإن قلتَ: ما الوجهُ فى تسميةِ هذا لفظاً؟، قلتُ: كونُ حصولهِ بسببِ رَمْى الهواءِ من داخلِ الصَّدرِ إلى خارجهِ، فإطلاقُ اسمِ السببِ على المسبَّبِ جائزٌ فى كلامهمِ كما جَازَ عكسه.

اعتُرض على هذا التعريف بأنه منقوض بالحركات الإعرابية لصدقه عليها، وهو يستلزم أن تكون كلمة لصدق باقى القيود عليها وليست كذلك؛ لأن أقسامها منحصرة فى الاسم والفعل والحرف، ولا صدق لها على شيء منها، أما عدم صدقها على الاسم والفعل فظاهر، وأما على الحرف فبدليل تقابلها إياها فى قولهم: الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، ولو كان الأمر كذلك لما جازَ ذلك.

ومنعوا الجواب بـ: أن المراد من اللفظ: المستقل بالتلفظ، وهذه الحركات ليست كذلك، فيلزم عليه خروجُ كثير من الكلمات منه كالضمائر المتصلةِ، وياءِ التصغير، والنسبةِ.

فالأولى أن يقال فى تعريفه: هو صوتٌ بالقوة أو بالفعلِ يُقْصَدُ به حصولُ حرفٍ فَصَاعِدا.

قلتُ: فى التعريفِ المختارِ تأملٌ، ثم المنع المذكور على الجواب ليس بوارد؛ لأن المراد من المستقل أعم من أن يكون استقلاله إما بنفسه أو بمرادفه، والمذكور فى صورة النقض من الأمثلة

وإن لم يكن مستقلا بنفسه إلا أنه يرادفه، بخلافها.

وأيضا الاستدلال لعدم الحرفية بالتقابل ليس بمفيد؛ لأن الحركات الإعرابية على تقدير كونها حروفا تكون حروفا اصطلاحية، فيجوز جريان التقابل بينها وبين الحروف اللغوية حينئذ إذ لا مانع عنه.

فإن قلت: هل يمكن الاستدلال على أنها ليست بكلمات بأن يقال: إنها شيء يحصل من تأثير العامل، وليس من أقسام الكلمة كذلك؟

قلت: لا، وأما منع صدق التعريف الأول عليها بحيث تقول فيه: المراد من " ما " فى: " ما يتلفظ به الإنسان " ما تضمن حرفا من حروف الهجاء أو صح إطلاقها عليه، فعلى هذا خروج هذه الحركات منه ظاهر.

وههنا سؤال مشهور وهو: أن فى هذا دَوْراً؛ لأن معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ - من حيث إنه محدود به - ومعرفته موقوفة على معرفة اللفظ - من حيث إنه مشتق منه وجوابه: أن اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ، فلا يلزم ما ذكرتم.

وبهذا سقط أيضا ما قيل: إن اللفظ لكونه حدثا لا يجوز أن يحمل على الكلمة؛ لدلالتها على الذات.

فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ذكر المجاز فى التعريف مع أن الاحتراز منه واجب، وألم يجب عليه أيضا أن يؤنث ويقول: (لفظة)؛ لأنه حينئذ من المشتقات وخبر المبتدأ إذا كان منها يجب المطابقة بينهما لاحتماله ضميره؟

قلت: نعم؛ إلا أنا لا نسلم أن ذكر المجاز مطلقا متروك فى التعريفات، بل يجوز إذا اشتهر؛ لأن المجاز المشهور ملحق بالحقيقة، وما نحن بصدده منه.

وأما عدم تأنيث الخبر - وإن كان فى المعنى من المشتقات - فلاعتبار الأصل المذكور.

وَغَلَطُ من اعترض وقال: إن اللفظ ههنا من المنقولات لا من المجازات، إنما نشأ من عدم الشعور بمفهوم الكلام، وهو يعرف بأدنى التأمل فيه.

والوضع فى اللغة: تهاون، وفى الاصطلاح يطلق على ثلاثة معان:

أحدها: كون الشيء بحيث يصح أن يشار إليه بالإشارة الحسية بأنه ههنا أو هناك.

وثانيها: هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض.

وثالثها: تخصيص اللفظ بإزاء المعنى.

والمراد ههنا هو هذا المعنى الثالث؛ لأن الأولين يبحث عنهما فى العلوم الحِكمْية، هذا هو المناسب للمقام بقولهم: تخصيص شيء بشيء قصدا للتعميم؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ.

وأما تقييد بعضهم بقوله: (أوَّلاً) زاعما أن المجاز ليس مما يندرج تحت الوضع، فليس مما ينبغى؛ لأن المجاز موضوع بالوضع النوعى.

وأما ما ذكره بأن يقول: إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى، وليس ذلك بوضع، وإلا لكان حقيقة، فمبنى على أن يكون المراد من الوضع: الوضع الشخصى؛ لأن الوضع النوعى لا يستلزم الحقيقة، فلا يصلح سندا للمنع.

والتحقيق: أن المراد من الوضع ههنا ليس وضعا شخصيا، بل أعم منه – لما سيجىء – وأيضا لو صح ما ذكر، لزم أن لا يكون المنقولات بجميع أقسامها كلمة؛ لانتفاء التخصيص الأول فى كلها، نعم لو ذُكِرتْ الدلالةُ فى التعريفِ وقُيِّدت بكونها من غير قرينةٍ يَخْرجُ المجازُ فكان هذا تحقيقا بحسب المقام.

فإن قلت: أَلَمْ يلزمْ أن تكونَ المصحفاتُ موضوعةً لأن فيها تخصيصا؟

قلت: لا، لأن التخصيص المعتبر إما تخصيص الوضع الأول، أو الناقل، فليس فيها شىء منهما.

ثم ليس لقائل أن يقول: إن هذا التعريف يستلزم أن يكون ذكر اللفظ مستدركا؛ لأنه لإخراج الدوال الأربع – كما سيجىء – والوضع بهذا المعنى يخرجها!

لأنا نقول: أما أولا: فلأن دلالة اللفظ على ذلك المراد صريحة، بخلاف دلالة الوضع عليه فإنها غير صريحة؛ لاشتراك مقولية الوضع على المعنيين، اللذين يشتمل أحدهما إياها، فيكون ذكره مما لابد منه لدفع الإبهام، إذ التعريف إنما يكون للتوضيح.

وأما ثانيا: فلأنه لا بعد فى أن يكون التعريف مشتملا على قيدين متوجهين لإخراج شىء واحد مع إفادة كل منهما فائدة أخرى.

فافهم فإن فيه كلاما بعد يحتاج فى بيانه إلى الدقة.

والمعنى فى اللغة: القصد والإرادة، مصدر من: عَنَى يَعنِى، يقال: عَنَيتُ بقولى كذا: أى: قصدتُه، وهو ههنا بمعنى المفعول، وليس بلفظِهِ مفعولاً، وإلا لكان مُشَدَّداً كالمرقىّ، كذا فى الغجدوانى، لكن فيه بحث.

وفى الاصطلاح: قد يطلق على ما يقابل اللفظ، وعلى ما يقابل المحسوس.

والمراد ههنا منه: ما يستفاد من اللفظ، سواء كان ذلك المستفاد لفظا أو غيره، وحينئذ لا يرد السؤال بأسماء الأفعال نحو: نزال عن انزل، ولفظ الاسم والفعل والحرف إذا أريد بها مثل: زيد، وضرب، وقد، بأن يقال: إنها ألفاظ وضعت لألفاظ أخر فلم تدل على المعانى مع أنها كلمات؛ لأن الألفاظ التى وضعت تلك الأسامى بإزائها معان لها، لكونها مستفادة منها.

ولقائل أن يقول: فعلى هذا لا يُوجد المشاركة بين الدوال الأربع وبين الكلمة فى الدلالة على

المعنى، فلا يصح الاحتراز عنها؛ لأنه إنما يصح إذا وقع عما يشارك المحدود فى الجملة!

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد منه: ليس ما يستفاد من اللفظ بالفعل، بل ما يمكن استفادته منه فحينئذ يُوجد المشاركة بينها وبين الكلمة؛ لأن معناها وإن لم يكن مستفادا من اللفظ بالفعل، لكن يمكن استفادته منه، وهو ظاهر، وأما ظهور أخذ الإمكان لازم الانعكاس.

والمفرد فى اللغة: الواحد، وفى الاصطلاح: يطلق على مالا يدل جزء لفظ المرتب المسموع على جزء معناه.

فعلى هذا سقط ما يقال: إن الفعل يدل على الزمان بصيغته وعلى الحدث بمادته، فلزم أن لا يكون كلمة، ووجه السقوط ظاهر.

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة، والمعتبر ههنا هو المعنى الأول.

وصدقه على ما ذكر مولانا على خمسة أقسام؛ لأنه إما أن لا يكون لـه جزء أصلا كـ همزة الاستفهام، أو يكون لـه جزء لكن لا لمعناه كـ النقطة، أو يكون لـه جزء ودل ذلك الجزء على المعنى لكن لا على جزء معناه كـ عبد الله علما، أو يكون لـه جزء ودل ذلك على معنى لكن لا تكون دلالته عليه مرادة كـ الحيوان الناطق علما لشخص إنسانى.

وبهذا سقط ما قيل: إن من الواجب على المصنف أن يجعل (مفردا) صفة لـ (لفظ) دون (المعنى)؛ لأن الفعل كلمة، والأسماء المشتركة كذلك، وكل واحد منهما لا يدل على معنى مفرد، بل يدل الفعل على الحدث والزمان، والاسم المشترك على معان متعددة! لأن منشأ هذا الوهم أخذ المفرد بالمعنى الثانى دون الأول، مع عدم صحته فى الفعل، لكن بقى ورود ادّعاء الأولوية بوجه آخر من غير ذلك الوجه، من غير دفع، وهو: أن الإفراد والتركيب صفتان للألفاظ أصالة، وتوصف المعانى بهما تبعا على ما اختاره السيد الشريف.

لا يقال: لـه مانع؛ لأنه إذا كان صفة لـ (لفظ) للزم أن يتقدم على الوضع والمعنى، إذ الأصل فى الصفات أن تلى الموصوف، وهو ظاهر الفساد؛ لأن الإفراد نسبة بين اللفظ والمعنى، وتأخر النسبة عن المنتسبين واجب فى التصور، وكذلك فى الذكر!

لأنا نقول: لم لا يجوز أن يكون ما ذكرتم على تقدير ذلك مع التأخير تعليلا لـه؟!

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا يكون الفعل المضارع كلمة؛ لأن الهمزة - مثلا - تدل على المتكلم وحده، وباقى الحروف على الحدث، مع أنه لا خلاف فى أنه كلمة، وكذلك الكلام فى المثنى والمجوع، والمصغر، والمنسوب، وما يتصل به تاء التأنيث!

قلت: أجيب عن ذلك بأنه يجوز أن يكون الهمزة - مثلا - مع باقى الحروف جميعا موضوعة بإزاء مجموع المعنى دفعة.

وقيل: دلالة اللفظ على المعنى على قسمين: دلالة باعتبار جوهره ومادته، ودلالة باعتبار حاله، أي: بواسطة الملحقات، ولا اعتبار فى التركيب للثانية من قِبَل أنَّ كلاً منها مركبٌ من كلمتين قد جُعِلَتَا فى حكم كلمةٍ واحدة.

فانظر فى الكل أيها الأخ، واختر أيهن شئت، فإن قلبى فى هذا المقام لم يتخلص عن الاضطراب وإذا عرفت معانى الأجزاء لغة واصطلاحا، فاعلم أن الحد يجب أن يكون تركيبه من الجنس والفصل، فقوله: (لفظ) كالجنس للكلمة؛ لأنه عام يشمل المحدود وغيره كالمهملات، واحترز به عن الدوال الأربع المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى وهى: الخطوط، والعقود، والإشارات، والنصب.

فإن قلت: الاحتراز هو الإخراج بعد الدخول، ولم يُذكر شيء قبل قوله (لفظ) يشتملها حتى يصح الاحتراز به عنها!

قلت: لما كانت النسبة بين اللفظ وبين باقى القيود التى هى كالفصل عموما وخصوصا من وجه كان كل منهما مستحقا للتقديم باعتبار عمومه، وللتأخير باعتبار خصوصه، فبهذا الاعتبار يصح الاحتراز به عما هو داخل فيما ذُكر بعده لفظا، وكأنه مقدم عليه تقديرا.

لا يقال: المراد من الاحتراز عدم الدخول؛ لأنا نقول: ذلك بعيد عن الاستعمال، إذ ليس فيه أن يحترز عما لم يدخل.

فإن قلت: قولكم: (اللفظ يحترز به عن الدوال الأربع) إن أردتم به الاحتراز عن لفظها فمحال؛ لأن اللفظ لا يحترز به عن اللفظ، مع أن ألفاظها كلمات، وإن أردتم به الاحتراز عن معناها فمسلم، لكن الاحتراز حينئذ واقع عن جميع معنى غير اللفظ، فتخصيصكم التبيين بوقوع الاحتراز عن معناها دون غيرها من أى شيء؟.

قلت: الاحتراز عن معناها، لكن لا نسلم وقوع الاحتراز عن جميع معنى غير لفظ، لما مرّ أن الاحتراز إنما يقع عما يشارك المحدود، وجميع المعنى لا يشارك الكلمة.

نعم حد الاحتراز بالمعنى البعيد فى الاستعمال يقع عن جميع المعنى، لكن يمكن أن يقال: إن فائدة التخصيص: تبيين وقوع الاحتراز عن المشارك بوجه، ولَمَّا لَمْ يكن معنى غيرها كمعنى (زيد) – مثلا – مشاركاً للكلمة لم يكن يقع التبيين عن الاحتراز عنه فى تعريفها.

وباقى قيوده كالفصل، وإنما قلنا: كالجنس وكالفصل، ولم نقل: جنس وفصل؛ لأنهما إنما يستعملان فى الماهية الحقيقية كـ الإنسان – مثلا –، وماهية الكلمة اعتبارية، لكن كان اللفظُ باعتبار عمومه كالجنس، والباقى باعتبار خصوصه كالفصل.

قيل: لما كانت ماهية الكلمة اعتبارية كان التعريف المذكور حدا لها؛ إذ لا معنى لها إلا ذاك، فيكون قوله: (لفظ) جنسا لا كالجنس، والباقى فصلا لا كالفصل.

وقولـه: (وضع) احترز به عن الألفاظ الغير الدالة على المعنى بالوضع كـالمهملات، فإنهـا وإن دلت على معنىً لكن لا بالوضع بل بالعقل، كما إذا اسمعنا لفظا مهملا من وراء الجدار علمنـا أن هذه اللفظة قامت بذات؛ لأنها عرض والعرض لا يقـوم بذاتـه بـل بمحـل يقـوم بـه، وعـن الألفاظ الدالة على معانيها بالطبع كـ (أح) فإنه يدل على الوجع بالطبع اللافظ مقتضى للـتلفظ به عند عروض ذلك المعنى، وليس لقولـه (معنى) دخل فى الاحتراز، بل ذكره لفائدة سنذكرها عن قريب إن شاء الله، وقولـه: (مفرد) احـترز بـه عـن المركبـات كلـها، أى إسـنادية كانـت أو غيرها، نحو: زيد قائم، وخمسة عشر، وعبد الله، فظاهر تفسير المفرد لا يشكل عليه وقع ما أورد على حد الكلمة بلفظ الخبر والجملة على تقدير تسـليم كونهمـا موضـوعين لمثـل: زيـد قـائم، وذهب عمرو؛ لأن مثلهما لا يستفاد من لفظه ما يدل جزؤه على جزئه، وأما دفعه علـى تقـدير عدم التسليم فظاهر.

* * * * *

النموذج الثانى

قال ابن الحاجب: " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد " [١].

قال ابن الحاجب [٢]: " قولـه (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد)، فما تضمن كلمـتين يشـمل الكلام وغيره، لأن قولك: غلام زيد، وفى الدار، كلمتـان وليسـا كلامـا، وقولـــه: (بالإسـناد) يخرج ما ليس بكلام، ونعنى بـ (الإسناد): نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب.

وقال الرضى [٣]: " إنما قدم حد الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحـو: معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقـف المركب على جزئه، ويعنى بتضمنه الكلمتين: تركبه منهما وكونهمـا جزأيـه، وذلـك مـن دلالـة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن، وجزءا الكلام يكونان ملفوظين، كـ (زيد قـائم) و(قام زيد) ومقدرين كـ (نَعَمْ) فى جواب من قال: (أزيـد قـائم) أو (أقـام زيـد)؛ أو أحـدهما مقدرا دون الآخر، وهو إما الفعل، كما فى: (إن زيد قام) أو الفاعـل كمـا فـى: (زيـد قـام) أو المبتدأ، أو الخبر كما فى قولـه تعالى:**{فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}** [٤].

والمراد بالإسناد أن يُخبر فى الحال أو فى الأصل بكلمة أو أكثـر عـن أخـرى، علـى أن يكـون المخبر عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر وأخصّ به.

---

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٥٩.
(٢) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١ / ٢١٨.
(٣) انْظُرْ: شرح الرضى ١ / ٣٠ وما بعدها.
(٤) سورة يوسف عليه السلام من الآية (١٨).

فقولنا: (أن يخبر) احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها.

وقولنا: (فى الحال) كما فى: (قام زيد) و(زيد قائم) وقولنا: (أو فى الأصل) ليشمل الإسناد الذى فى الكلام الإنشائى، نحو: (بعتُ) و(أنت حرّ)، وفى الطلبى نحو: (هل أنت قائم) و(ليتك) أو (لعلك قائم)، وكذا نحو: (اضربْ)، لأنه مأخوذ من: (تضرب) بالاتفاق، وقياسه: (لِتضرب) بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية، فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله: (لتُضربْ) وفى الغائب: (ليَضربْ) وفى المتكلم: (لأضربْ) و(لنَضرب) لما قلَّ استعمالها.

وقولنا: (بكلمة) كما فى: (زيد قائم) وقولنا: (أو أكثر) ليعم نحو (زيد أبوه قائم) و(زيد قام أبوه) فكان على المصنف أن يقول: كلمتين أو أكثر، وليس له أن يقول: الأصل فى الخبر الإفراد، لأنه لا دليل عليه، ويجىء فيه مزيد بحث، إن شاء الله تعالى.

وقولنا: (على أن يكو المخبر عنه أهم ما يخبر عنه...) احتراز عن كون الفعل خبرا أيضا عن واحد من المنصوبات فى نحو: (ضرب زيد عمرا أمامك يوم الجمعة ضربةً) و(ضُرب زيد يومَ الجمعة أمامك ضربة) فإن المرفوع فى الموضعين أخص بالفعل، وأهم بالذكر من المنصوبات، كما يجىء فى باب المصدر.

وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلى المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بـ (الأصلى) إسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: (أقائم الزيدان)، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما فى أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: (المقصود ما تركب به لذاته): الإسناد الذى فى خبر المبتدأ فى الحال أو فى الأصل، وفى الصفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً، والإسناد الذى فى الصلة، والذى فى الجملة القسمية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذى فى الشرطية لأنها قيد فى الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.

والفرق بين (الجملة) و(الكلام) أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلى سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلى، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس.

وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: (بالإخبار) لأنه أعم، إذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والإنشائى، كما ذكرنا.

واحترز بقوله: (بالإسناد) عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو: (ضَرَبَك) وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر

من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهى: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف، وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أى: الإسناد الذى هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه؛ والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً، ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما".

وقال صاحب المتوسط [(١)]: " قوله: " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد "، قوله: (ما تضمن كلمتين) شامل لمثل: (غلام زيد) و(خمسة عشر) فلما قال: (بالإسناد) خرج عنه مثل (غلام زيد) لأن مثل (غلام زيد) وإن كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالإسناد، لأن المراد بالإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو: (قام زيد) و(أكرم) أمرا للمخاطب، ولمثل (أكرم) ولمثل كلام مركب من أكثر من كلمتين كمسالة واحدة مثلا، ومثل (أكرم) كلام تضمن كلمتين، وإن لم يتركب من كلمتين، ولهذا قال: (تضمن كلمتين) ولم يقل: (تركب) لأنه لو قال: تركب: لزم أن يكون الأمر خارجا عن الحد؛ لأن التركيب يقتضى وجود الجزأين، والتضمن لا يقتضى، كما فى قوله: (أكرم) لأن فيه أحد الجزئين غير موجود حينئذ، ولا يشكل الحد بمثل (قائم أبوه) فى قولنا: (زيد قائم أبوه) فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس فيه إسناد بالتفسير المذكور، لأنه لا يصح السكوت على (قائم أبوه) ".

وقال الغجدوانى [(٢)]: " قوله: " الكلام.. إلى قوله: المعرب.. " قلت: قوله (ما تضمن كلمتين) كالجنس يشمل المحدود وغيره، مثل: (غلام زيد، وبعلبك، وخمسة عشر، وفى الدار)، فـ (بالإسناد) – وهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة – خرج غير المحدود.

فإن قلت: أليس (غلام زيد) من المحدود – والتقدير: غلام ثبت زيد، أو حصل لزيد؟

قلت: نعم، لأن مع ذلك التقدير لا يحصل الإفادة أيضا، لأن قولك: ثبت لزيد، فى حيز الصفة لا الخبر، لأن (الغلام) نكرة لا يقع مبتدأ، على أن هذا التقدير منظور فيه، بدليل ما قاله الشيخ عبد القاهر دائما – يقول النحويون فى (غلام زيد) أن المعنى: غلام لزيد إيضاحا لمعنى الجر لأن اللام مقدرة، كيف والمضاف إليه ينزل منزلة التنوين ويعاقبه، فكما لا يجوز أن يفصلان التنوين والمنون بشىء، فكذلك لا يجوز أن يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف إليه.

وأراد بـ (التضمن) التركيب، إما تحقيقا مثل: (زيد قائم)، أو تقديرا مثل: (اضرب)، واختار لفظ: تضمن على تركب لأنه متعد بدون صلة من، وما قيل فى بعض الشروح: أن الفائدة به أن يدخل مثل (اضرب) لأنه تركيب فيه ولكن فيه تضمن لأن التقدير فيه: اضرب

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٩.

أنت، فقوله: (كلمتين) يأباه، إذ التضمن فى مثل (اضرب) ليس إلا فى كلمة واحدة، ولو صحح ذلك بالعناية لم يصح التركيب بها ".

وقال ابن حاجى عوض[1]: "... ولما كانت الكلمة متقدمةً عليه طبعاً لأنها جزؤه، قدمها عليه فى الوضع، ليوافق ذلك، وإن كان المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام مع أنها محل الإعراب، ومن قَدَّمَ الكلامَ على الكلمة فى كتابه فقد تعلّق نظرُهُ إلى التأثير.

ثم المراد من الكلام، الكلام فى الأصل: اسم بمعنى التكليم يقع على القليل والكثير كـ السلام بمعنى التسليم، لا كونه مصدراً فى الأصح.

(ما تضمن كلمتين بالإسناد).

أقول قبل الشروع فى تقسيم الكلام: إن تعليل تقديم الكلمة على الكلام يقتضى تقديم الاسم والفعل عليه؛ لأنهما يقعان جزأين له، وجوابه أن يقال: إن هذا قد حصل فى ضمن دليل الحصر.

قوله: " ما تضمن كلمتين " شامل لجميع المركبات من المحدود وغيره، فلما قال: " بالإسناد خرج عنه ما لم يكن فى أصل وضعه إسناد كـ: غلام زيد، وخمسة عشر، وبعلبك، وما كان فى أصل وضعه إسناد لكن عرض له ما أزال إسناده كالمركب من الصفة والموصوف إذا كانت فعلا وفاعلاً نحو: رجل ذهب، على تقدير كون (ذهب) صفة (الرجل)، والصلة والموصول نحو: الذى قام أبوه، والمضاف والمضاف إليه كذلك، وبعض المركب من الفعل والفاعل نحو: يقوم زيد، والشرط وحده، والجزاء وحده، فإن كلا منها لا يسمى كلاما لعدم الإسناد فيه؛ لأن المراد منه: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، وفى الصور المذكورة لا توجد تلك الإفادة.

فإن قلت: حد الكلام منقوض بقولك: (زيد) فى جواب من قال: من قام؟ وبقولك: (نعم) فى جواب من قال: أقام زيد؟ وبالكلام الذى يقع أحد جزئيه جملة كـ: زيد قام أبوه، وبالجملة الشرطية، وبقولنا: الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه، فإن كلا منها كلام مع أنه لا يصدق الحد عليه؛ لأن بعضها أقل من كلمتين، وبعضها أكثر منهما!.

قلت: هذا النقض يندفع بأدنى عناية، فإن المراد بالكلمتين أعم من أن يكونا كلمتين لفظاً أو تقديرا، سواء كان ذُكِرَ فى اللفظ أقل منهما كما فى الأولين، أو أكثر كما فى باقى الصور، فكل منها وإن لم يكن كلمتين فى اللفظ إلا أنه كلمتان تقديراً، إذ التعبير بهما من كل منها ممكن؛ لأن

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق

الأول فى تقدير: قام زيد، والثانى كذلك، إلا أنه حذف لدلالة القرينة عليه، وزيد قام أبوه، فى تقدير: زيد محكوم عليه بهذه الجملة؛ لأن الإسناد إنما هو بين الكلمتين فى الحقيقة، وأما ما يتعلق بالمحكوم به فخارج من الإسناد، بل هو من متعلقات المسند به، والجملة الشرطية فى تقدير: الأول مستلزم للثانى، كذا فى السيد عبد الله، وفيه خلاف لبعض من الأفاضل.

وقولنا: الحيوان الناطق، إلخ، فى تقدير: الإنسان يمشى، فيرجع كل منها إلى الكلمتين فى التقدير.

فإن قلت: ألا يكون المركب الإضافى كلاماً بتقدير المتعلق نحو: غلام ثبت لزيد؟.

قلت: لا؛ لعدم الإفادة؛ لأنه على تقدير التسليم يكون من المركب التوصيفى لا الخبرى؛ لأن المضاف نكرة لا يصلح الابتداء به، كذا في الغجدوانى.

وما قيل: لو نظر فيه بناءً على جواز نية التقدير والتأخير كما فى نحو: رجل جاءنى، لكان وجها! كلام غير خفى فساد قياسه.

وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: بالإخبار ليشمل التعريف الكلام الإنشائى من الأمر والنهى، وغيرهما.

والمراد من (التضمن): التركيب، وأما اختياره التضمن دون التركيب فلاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من)، وقيل: لأن التركيب يطلق على الأجسام حقيقة، وإطلاقه على ما لا يتلاقى أجزاؤه على سبيل التشبيه.

وأما ما يقال: من أن اختيار التضمن دون التركيب لإدخال الكلام الذى أحد جزئيه ضمير مستتر على اللزوم كالأمور، ونفس المتكلم من المضارع، والكلام الذى كان تركيبه من أكثر من كلمتين؛ لأن التركيب يخرجهما بناءً على أن الأصل يقتضى وجود الأجزاء فى الظاهر ولم يتصور بين الملفوظ والمستتر، وأن المفهوم منه الحصر؛ لأن المتبادر من المركب من كلمتين ما تركب منهما فقط بخلاف المتضمن فإنه يتناول المستتر، وما فيه أكثر من كلمتين!

فضعيف؛ لأن المستتر عند النحاة فى حكم الملفوظ حقيقة، فيجرى التركيب بينه وبين الملفوظ حقيقة، وأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد وهو بالمسند والمسند إليه فقط، وما يتعلق بهما خارج عن حقيقة الكلام، وهما إما الكلمتان حقيقة أو ما يجرى مجراهما.

أو نقول: المراد بيان أقل مالا بد فى الكلام لا نفى ما عداه.

فإن قلت: قوله: (تضمن كلمتين) على تقدير إجرائه على الظاهر يقتضى أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فقط، وألا يلزم اتحاد المتضمِن والمتضمَن، فهل يجوز ذلك بالخلاص عنه؟!

قلت: نعم إن المتضمِن - بصيغة اسم الفاعل - وهو الكلام، يعتبر فيه الجزء الصورىّ كما

يعتبر فيه الجزء المادى وهو الكلمتان، والمتضمَن - بصيغة اسم المفعول - وهو الجزء المادىّ داخل فى المجموع المركب من الجزء المادىّ والجزء الصورىّ فلا يلزم اتحادهما.

قال فى المتوسط: " ولا يشكل الحد بمثل: (قائم أبوه) فى قولنا: (زيد قائم أبوه)، فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس إسناداً بالتفسير المذكور؛ لأنه لا يصح السكوت على (قائم أبوه) "، تم كلامه.

قلت: هذا ليس على الإطلاق، بل إذا جعل (أبوه) فاعلاً لـ (قائم)؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله لا يكون كلاماً، وأما إذا جعل (أبوه) مبتدأ و(قائم) خبره مقدماً عليه فهو كلام بلا شبهة".

* * * * *

النموذج الثالث

قال ابن الحاجب: " ولعلَّ للترجى وشذ الجر بها " [1].

قال ابن الحاجب [2]: " قولـه: (ولعل للترجى) أى: لإنشـاء الترجى، وفيها لغات: لَعَلَّ، وعَلَّ، وعَنَّ، ولأَنَّ، وأنَّ، وقد حمل قولـه تعالى:**{أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُون}**[3] فيمن قرأ بالفتح [4] على أنها بمعنى (لعل).

قولـه: (وشذ الجر بها) وهو ضعيف، وقد جاء قولـه:

لعلَّ أبى المِغْوَارِ منك قَرِيبُ [5]

وقال الرضى [6]: " قولـه (ولعل للترجى وشذَّ الجر بها) فيها إحدى عشرة لغة، أشهرها:

لعلَّ، وعلَّ، وجاء: لَعَنَّ – بعين غير معجمة – ولَغَنَّ – بغين معجمة – وآخرهما نـون، وجـاء: رَعَنَّ، ورَغَنَّ، بجعل الراء مقام اللام، ولأَنَّ، وأنَّ، ولَعَاء، بالمد، قال:

لَعَـــــاءَ اللهَ فَضَّـــــلَكُمْ عَلَيْنَـــــا ::: بشـــــىء أَنّ أُمَّكُـــــمُ شَـــــرِيمُ [7]

وقد يقال: لَعَلَّتَ كـ: رُبَّتَ.

وعقيل يجرون بـ (لعل) – مفتوحة اللام الأخيرة ومكسـورتها – وكـذا بـ (عَـلَّ) – مكسـورة اللام ومفتوحتها – قال:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَـلَّ أَبِـى المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيــبُ

وهى مشكلة؛ لأن جرَّها عملٌ مختصٌ بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكونُ حـرف عـاملا عملَ الحروف والأفعال فى حالة واحدة مما لم يثبت، وأيضـا الجـار لابـد لـه مـن متعلـق، ولا متعلق لها هنا، لا ظاهرا ولا مقدرا، فهى مثل (لولا) الداخلة على المضمر المجرور، عند سيبويه، جارّة لا متعلّق لها.

---

(١) انْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٢٢٤.

(٢) انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ٣/ ٩٧٧.

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٠٩).

(٤) قال ابن عطية: " قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم فى روايـة داود الإيـادى: (إنهـا) بكسـر الألـف علـى القطع والاستئناف، وقـرأ نافع، وعاصـم فى رواية حفص، وحمزة، والكسائى، وابن عـامر: (أنهـا)، فمـنهم من جعلها (أن) التى تدخل على الجمل وتأتى بعـد الأفعـال... ومـنهم مـن جعـل (أنهـا) بمعنـى (لعلـها) وحكاها سيبويه عن الخليل... " انْظُرْ: المحرر الوجيز ٢/ ٣٣٣، وانْظُرْ: البحر٤/ ٦١٤.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره: فقلت: ادع وارفع الصوت جهرة، لكعب بن سعد الغنوى من مرثيـة لـه فى أخ لـه يكنى: أبا المغـوار، واسمه هرم، وقيل: شبيب، وانظـره فـى: اللامـات ص ١٤٨، وأمـالى ابـن الشجرى ١/ ٣٦١، وشـرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩، والخزانـة ١٠/ ٤٢٦.

(٦) انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ٣٩٣ وما بعدها.

(٧) من الوافر انظره فى: الجنى الدانى ص ٥٨٤، التصريح ٢/ ٢.

وفى البيت الذى أنشدناه إن رُوى بفتح اللام الأخيرة يحتمل أن يقال: اسم (لعل) وهو ضمير الشأن مقدر، و(أبى المغوار) مجرور بلام مقدرة، حذفت لتوالى اللامات، أى: لعله لأبى المغوار منك جواب قريب، ويجوز أن يقال: ثانى لامَى (لعل) محذوف واللام المفتوحة جارّة للمظهر، كما نقل عن الأخفش أنه سمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونقل أيضا ذلك عن يونس، وأبى عبيدة، والأحمر، وإن رُوى بكسر اللام، فضمير الشأن أيضا مقدر، مع حذف ثانى لامَى (لعل)؛ لاجتماع الأمثال، ثم أدغمت الأولى فى لام الجر، وجوز فى هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعًا، أى: انتعِش، دعاء له، فأدغم تنوينه فى لام الجر، وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدة:

لَعَلّ اللهِ يُمْكِنُنى عَلَيْهَا ::: جَهَارًا مِنْ زُهَيرٍ أو أُسَيدٍ [1]

بجر (الله).

واللام الأولى فى (لعل) زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية، لأن الأصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة، إذ مبناها على الخفة، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتقلُّب بها، وجواز زيادة التاء فيها.

فإن سمى بها لم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية، وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم".

وقال صاحب المتوسط [2]: "قوله (ولعل للترجى وشذ الجر بها) أى: و(لعل) للترجى فى وقوع أمر كقوله تعالى: **{لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ}** [3]، فيه ترج للعباد، والفرق بين التمنى والترجى: أن الترجى لا يكون إلا فى الممكنات، والتمنى فى الممكنات والمستحيلات، وهو أعم من الترجى، فإن الإنسان يتمنى الطيران إلى السماء ولا يترجاه،

والجر بـ (لعل) شاذ كقول الشاعر:

وَدَاعٍ أَتَانَا مَنْ يُجيبُ إِلَى النَّدى ::: فَلَمْ يَسْتَجِبْه عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِى المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقال بعض: (لعل) جارة هاهنا، وهى مع المجرور فى محل الرفع بأنه مبتدأ وما بعدها خبرها كما أن (لولاك) كذلك، وقال: لا يحتاج إلى عامل نحو: بحسبك زيدٌ، وهل من أحدٍ فى الدار؟ وقال ابن الحاجب: الجر بها على سبيل الحكاية، إما أنه وضع (أبو المغوار) مثلا مجرورا بمعنى فى موضع آخر، قال: الشاعر حكاه على ما كان مجرورا، وإما بمعنى أنه سمى الرجل بـ أبى

---

(١) من الوافر لخالد بن جعفر فى: الخزانة ١٠/ ٤٢٦، وانظره فى: الجنى ص ٢٨٣، والتصريح ٢/ ٣.
(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٩١.
(٣) سورة الشورى من الآية (١٧).

المغوار، بالياء، فيجب أن يحكى بالياء فى الأحوال الثلاثة، وهذا التأويل جيد ".

وقال الغجدوانى [1]: " قوله (ولعل للترجى) ذكر فى المفصل معنى (لعل) أتم وأعم مما ذكره الأئمة فى كتبهم، أنها للترجى، ولا يأتى فيما ليس بمرجو، وهو المخوف؛ لأن الرجاء إنما يتحقق فيما ينفع لا فيما يضر، لا يقال: رجوت موتك، والمصنف إنما قال كذلك بناء على الغالب، يعنى: غلب استعمال (لعل) فى توقع مرجو، فلذا قال (لعل للترجى).

يؤيده ما قال المصنف فى شرح المفصل: " معناها التوقع المرجو أو المخوف، ولكنه كثير فى المرجو، حتى صار غالبا عليها ".

وأما نحو قوله تعالى:**{لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ}** فهو ترج للعباد؛ لأن التوقع من البارى سبحانه وتعالى محال، لأنه إنما يكون فيما جهلت عاقبته، وهو محال فى حقه تعالى، لأنه عالم بجميع المعلومات.

قوله: (وشذ الجر بها) أى: الجر بـ (لعل) شاذ.

روى السيرافى عن ابن دريد أن من العرب من يجر بـ (لعل) وأنشد فى ذلك:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ::: فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِى المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

قال المصنف: " الجر على قصد الحكاية "، يعنى: أنه وقع مجرورا فى موضع آخر، فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا، أو كأنه اشتهر ذلك الرجل بـ أبى المغوار بالياء، فيجب أن يحكى بالياء فى الأحوال الثلاثة.

وفى بعض الشروح: وهذا التأويل جيد لولم يكن الجر بها لغة قبيلة.

قلت: الاعتراض غير وارد، فإن المصنف اشترك [2] تلك اللغة، ثم أول الشعر بوجه لا يكون على تلك اللغة براءة الذئب هذا الشاعر عن نقيضه ذلك الاستعمال الرذل، هيهات، ما وجه فساد تأويله، لو كان الجر لغة أَكلَةِ اليَرَابِيعِ، وحَرَشَةِ الضَّبِّ، ومَضَغَةِ الشِّيحِ القَيْصُومِ ".

وقال ابن حاجى عوض [3]: " ولعل للترجى، أى: لإنشاء إظهار إرادة الشيء الممكن أو كراهته، وبهذا ظهر الفرق بين الترجى والتمنى، فإن التمنى عمَّ استعمالُه فى الممكن وغيره والترجى لا يستعمل إلا فى الممكن.

فإن قلت: (لعلّ) كما يُستعمل لتوقع أمر مرجو يستعمل أيضا لتوقع أمر مخوف، فقول المصنف

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٧٠.
(٢) يعني: شركها وأضعفها.
(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

لا يتناول الأخير لأن الرجاء إنما يتحقق فيما ينفع لا فيما يضر! قلت: نعم إلا أن نظر المصنف ههنا تعلق بما هو الغالب فى استعماله، مع أنا لو منعنا عدم التناول على ما قدرنا من البيان لكان وجها ظاهراً، وأما قوله تعالى:**{لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ}** ففيه ترج للعباد لأن التوقع من الله تعالى لكونه فيما جهل عاقبته محال سبحانه تعالى عنه لأنه عالم بجميع الأشياء.

ثم اعلم أن الأخفش والمبرد قد أجازا دخولها على (أنّ) قياسا على (ليت) نحو: لعلّ أنّ زيدا قائم، على ما ذكر، وهو ضعيف، أما أولا: فلأن اللغة لا تثبت قياسا.

وأما ثانيا: فلاستلزامه جواز: لكن أنّ زيدا قائم، وهو ممتنع.

وقد تشتم (لعل) معنى التمنى فينصب الفعل المضارع بعدها إذا وقعت فيه الفاء كقوله تعالى:**{لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ}**[1] فيمن قرأ بالنصب[2].

وشذ الجر بها، أى: بـ (لعل) فى رواية أبى سعيد السيرافى عن أبى زيد:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ::: فَلَمْ يَسْتَجِبْ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وأجيب عنه بأن انجرار (أبى) بلام الجر المحذوفة لئلا يلزم اجتماع اللامات، وقيل: اللام الجارة ثابتة والمحذوف للمذكور أحد لامىّ (لعل) ولذلك يروى بكسر اللام، فالتقدير: لعل لأبى المغوار منك مكان قريب، فهو مبتدأ و(لأبى المغوار) خبره المقدم عليه، واسم (لعلّ) ضمير الشأن، والمبتدأ مع الخبر فى محل الرفع على أنه خبر (لعلّ).

وأما القول بأن الجر ههنا وقع على سبيل الحكاية إما لكونه فى الكلام مجروراً، أو تسميتهم رجلا بذلك فالشاعر حكاه على ما كان، فمما لا يستحسنه البعض؛ لأن ذلك لغة قبيلة فلا يكون على سبيل الحكاية ".

* * * * *

(١) سورة غافر من الآيتين (٣٦، ٣٧).

(٢) قرأ بالنصب: عاصم، وحفص، والسلمى، وأبو حيوة، وزيد بن على، والزعفرانى، والباقون: بالرفع، انْظُرْ: السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٥٧٠، وحجة القراءات ص ٦٣١، والكشف لمكى ٢/ ٢٤٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠، والبحر المحيط ٩/ ٢٥٨.

تعقيب
الشرح فى ميزان النقد

مما لا مرية فيه أنَّ هذا الشرح يُعدّ إضافة جديدة لشروح الكافية، فقد كان صاحبه ذا نفس طويل فى الشرح والتحليل، يكثر من الاستطراد، وذكر الآراء، ومناقشتها، واختيار ما يراه راجحا منها، إلا أنه بدت لى بعض الهنات على أسلوب المؤلف ومنهجه، ومن ذلك أنه:

أ - فى بعض الأحيان يعقب فى نهاية كل رأى بقوله: وفيه نظر، أو: ولا يخفى فساده، أو: ولا يخفى ما فيه من الخلل على المتأمل، أو: فى غاية السقوط، ثم لا يبين لنا وجهة نظره، ولا سبب فساده، ولا وجه الخلل، مما يجعل القارئ يحارُ فى فهم ما يريد.

ب - يستعين فى بعض الأحيان بالمصطلحات المنطقية، والعبارات الفلسفية، وهذا يخرج بعلم النحو عن الغاية التى وضع لها.

ج - استخدامه بعض الأساليب غير الفصيحة ومن ذلك: إدخال (أل) على(غير) و(بعض) و(كل)، وإقران خبر أفعال الشروع بـ (أن) والقياس تجريدها.

د - قد يجانبه الصواب فيخطئ فى نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، ومن ذلك أنه:

١ - نسب إلى المبرد القول بأن حرف التعريف هو الهمزة وحدها، وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وما فى المقتضب خلاف ما ذكره [1].

٢ - نسب إلى عامة الكوفيين القول بأن (مذ) و(منذ) خبر مبتدأ مقدم عليه، وذكر أن هذا أيضا مذهب الزجاج، وذلك خطأ؛ لأن للكوفيين قولين مخالفين لما نسبه إليهم [2].

٣ - نسب إلى ابن مالك القول بأن العامل فى مثل قولك: زيد أبوك عطوفا، معنى الجملة، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطفا، وهذا خلاف ما فى شرح التسهيل، حيث ذهب ابن مالك إلى أن العامل مقدر بعد الخبر وتقديره: أحقه، أو أعرفه، إن كان المخبر عنه غير (أنا) وإن كان (أنا) فالتقدير: أحق، أو أعرف، أو اعرفنى [3].

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ٩٢.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٨.

٤ – نسب إلى المبرد والكسائى القول بجواز العطف على محل اسم (إن) المكسورة، قبل مضى الخبر إذا كان مبنيا، وهذا خلاف المشهور فى كتب النحو، لأن مذهب الكسائى الجواز مطلقا، والقول بذلك هو قول الفراء لا المبرد [1].

وبعد، فهذه بعض الهنات التى بدت لى، وهذه الهنات تتلاشى تجاه المحاسن التى اشتمل عليها الشرح، فهى لا تقلل أبدا من مكانة الشارح، ولا من قيمة الشرح، فلم يسلم عالم من هفوة، وجلَّ من لا يخطئ، وكفى المرءُ نبلا أن تُعَدَّ معايبُه.

*****

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

القسم الثانى:

التحقيق

ويشمل:

- منهج التحقيق.
- وصف نسخة الكتاب.
- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.
- نماذج مصورة من هذه النسخة.
- النص محققا.

منهج التحقيق

إن الهدفَ من تحقيقِ النصوصِ هو إخراجُها نصوصاً سليمةً كما وضعها مصنفوها، وخدمةُ هذه النصوصِ حتى يفيدَ منها الدارسون، ولا شك أن الوصولَ إلى هذا الهدفِ يحتاجُ من القائم عليه جهداً مضنياً ووقتاً طويلاً، وحرصاً منى على إخراجِ هذا الكتابِ على صورةٍ جيدةٍ يسهل الاطلاعُ عليها والانتفاعُ بها اتبعتُ ما يلى:

(١) إثبات متن المقدمة الكافية أعلى الصفحة مع ضبطه.

(٢) كتابة النص المحقق وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مراعاة علامات الترقيم.

(٣) تقويم النص وتصويبه ما فيه من أخطاء وتحريف.

(٤) ضبط ما ورد فى الشرح من شواهدَ مع وضع الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين هكذا﴿ ﴾.

(٥) الإشارة إلى موقع الآيات القرآنية فى سورها، وتوجيه ما ورد من قراءات مع عزوها إلى أصحابها.

(٦) تخريج الأحاديث النبوية من مظانها معتمدا على المعجم الفهرس، وكتب الأحاديث.

(٧) تخريج الشواهد الشعرية مع تكملة الشاهد ونسبته إلى قائله - إن أمكن - وبيان موضع الشاهد، وذكر ما فيه من روايات، مع تفسير معانى بعض الكلمات وبيان المعنى العام للشاهد، وبيان أماكن وروده.

(٨) تخريج الأمثال والحكم وأقوال العرب من مظانها.

(٩) توثيق الإحالات الواردة فى النص بالرجوع إلى مصادرها الأصلية، مع نسبة ما أمكن نسبته من الأقوال التى أغفل الشارح نسبتها من أمهات كتب النحو.

(١٠) ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم فى الشرح.

(١١) دراسة المسائل النحوية التى وردت فى ثنايا الشرح.

(١٢) وضع عناوين مناسبة لأبواب الشرح والتى غالبا ما جاءت خالية من العنوان.

(١٣) تفسير العبارات الغامضة بالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم، مع بيان معانى بعض المصطلحات الفلسفية والعبارات المنطقية.

(١٤) أشرت إلى نهاية كل لوحة وذلك بوضع خط مائل هكذا / ، مع إثبات رقم الصفحة فى الهامش، والإشارة إلى الصفحة اليمنى بالحرف (أ) والصفحة اليسرى بالحرف (ب).

(١٥) رمزت بالمعقوفين [] إلى الزائد أو الساقط من نسخة الشرح.

(١٦) أحيانا أقوم بوضع رقم متشابه فى كل صفحة استغناء عن كثرة الإحالات.

(١٧) قمت بعمل الفهارس الفنية المتعارف عليها فى البحث.

* * * * *

وصف نسخة الكتاب

هى نسخة وحيدة مصورة من مكتبة حكمت عارف بالمدينة المنورة - على ساكنها أفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم - برقم ١٢٧/ ٤١٥، ومحفوظة فى القسم برقم (٧٦٩٥)، والنسخة مكتوبة بخط مشرقى، وقد تمَّ الفراغُ من تحريرها فى أواخر شهر جمادى الآخرة فى يوم الثلاثاء سنة ثمان وستين وتسعمائة من الهجرة (٩٦٨ هـ)، وعدد الأوراق ثمان وثلاثون ومائة ورقة (١٣٨) - أى ست وسبعون ومائتان صفحة (٢٧٦) -، ومسطرتها سبع وعشرون سطراً (٢٧)، فى كل سطر ثلاث وعشرون كلمة (٢٣).

وهى نسخة كاملة ليس فيها نقص - وإن كان فيها بعض الكلمات الساقطة -، على هوامشها تصويبات وإحالات، مما يدل على أن هذه النسخة مُراجعةٌ.

تمتاز هذه النسخة بوجود التعقيبة فى آخر الصفحة اليمنى.

ليس فيها ما يدل على اسم ناسخها ولا على الأصل الذى نُسخت عنه.

هناك بعض الكلمات لم تكتب على ما نعرفه اليوم من قواعد الإملاء وذلك مثل: (فلم يبقا)، و(فالتقا ساكنان)، وقد أهمل الناسخ الهمز فسهَّل وذلك مثل: فرايد، وفوايد، وطرايق، وحقايق، ودقايق، وعوايده، وفايدة، وتاكيده، وجايز، والضماير، والنايبة والمبتدى، والسوال، والاسولة، وهكذا.

كما دأب الناسخ على استخدام الاختصارات الآتية: ح: حينئذ، لا نم: لا نسلم، المص: المصنف، فمح: فمحال، لا يخ: لا يخلو، إلخ: إلى آخره، ع م: عليه السلام، ظ: ظاهر، قوله تع: قوله تعالى.

وقد جاء على الصفحة الأولى كتابات كثيرة لم أستطع قراءتها؛ لرداءة الصورة الضوئية لهذه الصفحة من الأصل بخلاف باقى المخطوط، كما يوجد خاتم مكتوب فيه: وقف العبد الفقير إلى ربه الغنى أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحسينى فى مدينة الرسول الكريم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم، بشرط أن لا يخرج عن خزائنه، والمؤمن محمول على أمانته.

وقد كُتب على الغلاف أيضا: ١٤/ ١٥٨ / ١٣٦ من كتب النحو.

وجاء فى نهاية هذه النسخة: تمَّ، صاحب هذا الكتاب كاتبه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين، كتبت هذا الكتاب فى ثلاثة وثلاثين يوما، تمَّ بعون الله وحسن توفيقه وقع الفراغ عن تحرير هذه النسخة الشريفة فى أواخر شهر جمادى الآخرة، فى يوم الثلاثاء فى وقت الضحوة سنة ثمان وستين وتسعمائة، الحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد ظاهرا وباطنا.

* * * * *

توثيق نسبة الكتاب

هناك أمران يدلان دلالة لا يرقى إليها الشك على أن هذا الشرح هو ليعقوب بن أحمد بن حاجى عوض وهما: -

١ - جاء فى مقدمة المخطوط ما يدل صراحة على نسبة هذا الكتاب لشارحه حيث يقول: ".... وبعد فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى مغفرة من الله المقتدر يعقوب بن أحمد بن حاجى عوض... " [١].

٢ - إشارة من ترجم له إلى نسبة هذا الكتاب إليه، فقد أشار إليه حاجى خليفة فى: كشف الظنون [٢]، كما أشار إليه صاحب هدية العارفين [٣]، وصاحب معجم المؤلفين[٤].

* * * * *

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٢) انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦.
(٣) انْظُرْ: هدية العارفين ٢/ ٥٤٦.
(٤) انْظُرْ: معجم المؤلفين ١٣/ ٢٤١.

بسم الله الرحمن الرحيم

النص المحقق

(١/ أ) منك الهداية فى كل الأمور يا عليم، الحمد لله الذى أعرب [١] لغة العرب بالقواعد والأصول، وعلمها من أراد فى ضمن الأبواب والفصول، نصب العلامة لتمييز ما هو الخطأ من الصواب، ورفع الكلام لتبيين الحق من الباطل بفصل الخطاب، والأمر كله بيده وهو على كل شىء قدير، وله العزة والجلالة ليس ما سواه بذلك جدير، ثم الصلاة على رسوله [٢]، من يفيض لكل الوجود، وعلى نبى من ثبت بيده أكمل السخاء والجود، والسلام على من هو أفصح نوع الإنسان والجملة، وأشرف من أظهر الحق بالحجة والبرهان وأفضله، محمد المبعوث إلى كافة الأنام بالدعوة والرسالة، وعلى آله الكرام وأصحابه العظام بالعزة والجلالة[٣] الذين هم ناصرو الدين بما هو غاية الإمكان، من أخرج الخلق من ظُلمةِ الكفر إلى نُورِ الإيمان.

وبعدُ فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى مغفرة من الله المقتدر، يعقوب بن أحمد بن حاجى عوض - جزاهم الله خير الجزاء يوم العرض: إن كتاب الكافية للإمام الهمام، ونحرير[٤] فضلاء الأنام، شرف الإسلام والمسلمين، ناصر الملة ومعين الدين، المشهور بابن الحاجب - تغمده الله بمغفرته، وأسكنه فراديس جنانه برضوانه - لما رأيته كتابا وجيزاً لفظُه، مع احتوائه على خلاصة [٥] ما فى كلام المتقدمين، واشتماله على فوائد شريفة من زبدة آراء المتأخرين، وكافيا للإرشاد إلى أغراض الطلاب، ووافيا فى الإيصال إلى أركان الإعراب، لكن كان لفظه لِما ذكر فى الدلالة عليها والإرشاد إليها كما قيل:

يُشِيرُ إلى غُرّ المعانى بلَفْظِهِ ::: كحِبٍ إلى المشتاق باللحظ [٦] يرمز[١]

---

(١) فى هامش المخطوط: " أى أزال فساد لغة العرب، لأن الإعراب الإزالة، فتكون الهمزة فيه حينئذ للسلب، ويجوز أن يكون بمعنى أبان، على معنى: أبان استعمال لغة العرب ".

(٢) فى هامش المخطوط: " قدم الرسول على النبى وإن كان خاصا منه وذلك الخاص بعد العام يفيد التعظيم نظراً إلى شرفه" ا. هـ.

(٣) فى هامش المخطوط: " العزة والجلالة التى يعظم بها أصحاب النبى - عليه السلام - ليست العزة والجلالة التى وصف بها البارى تعالى، فإنها العزة الكاملة، والجلالة كذلك، مع أن استعمال الجلالة ههنا مجازى، بخلاف استعمالها ثمة، فلا تناقض فى الكلام.

(٤) النحرير: الحاذق الماهر العاقل المجرب، وقيل: الرجل الفَطِن المتقن البصيرُ فى كل شىء، انْظُرْ: اللسان " نحر " ٦/ ٤٣٥٦.

(٥) فى المخطوط: (ضلالة) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى المخطوط: (بالخط)، وما أثبته هو الصواب.

ومع ذلك لم يقع لــه شـرح يكشـف عـن وجـوه فرائـد الأصـول نقابهـا، ويُزيـل عـن طرائـق الوصــول إلى مطالبــه صــوابَها، وذلــك لعــدم الالتــزام فيــه إلى تفصــيل مجملاتــه، وتبــيين معضلاته، وكان فى ألفاظه انعقادٌ يحتاج إلى التحليل، وإطلاق يفتقر إلى التعليل.

نعـم، الشـارحون - رحمهـم الله رحمـةً واسـعةً - قـد [2] ذكـروا مـا أفـاد ذلـك، إلا أن فوائـد متكثرة وقعت فى مجـال متعـددة، فعسُـر بـذلك ضـبطها علـى المـتعلم، مـع أنـه ممـا لابـد منـه فَمِـنْ، رام احـتلج[3] لـدى عنايـة منـى عليـه، أن أجمـع تلـك الفوائـد وأضـمها، مـا سـنح للخاطر [4] الفـاتر، برجـاء الإصـابة فـى ذلـك مـن العزيـز القـادر، مـع الاعـتراف منـى بقلـة بضاعتى فـى العلـوم، لكـن لمّـا تعلـق نظـرى إلى أنهـا مـن المواهـب التـى لـيس لمعطيهـا بخـل ولا غـرض، لم أسـتبعد [5] أن يعطـى شخصـا مـن العبـاد مـا لا يسـتحقه بـالنظر إلى نفسـه فـى ظـاهر الحـال، بـل فـى البـاطن أيضـا؛ لأن الفضـل بيـد الله يؤتـه مـن يشـاء والله ذو الفضــل العظـيم، فوجهــت ركــاب [6] النظــر إلى ذلــك، بالســعى الكامــل فــى مطالعــة الشـروح، والجهـد القـوىّ فـى الاسـتخراج مـن الأصـول والفـروع، فجـاء بحمـد الله شـرحا موافقـا لمـا ارتضـاه الأودّاء [7]، ومخالفـا أى مخالفـة لمـا ارتجـاه الأعـداء، أعاذنـا الله مـن شـر من يحسـدنا علـى مـا أتانـا الله مـن فضـله حسـدا يسـد [8] بـاب الإنصـاف، ويصـد صـاحبه عـن جميـل الأوصـاف، هـذا لعمـرى لعليـل النحـو عافيـه، كمـا أن مشـروحه لدليلـه كافيـه، كتاب فيه حقائق شروح لب الألباب [1]، ودقائق أسرار العربية.

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. الحب: الحبيب مثل: خِدْن وخَدِين، والحب أيضا هو: المحبوب، وكان زيد بن حارثة - رضى الله عنه - يدعى: حب رسول الله ﷺ والجمع: أحباب وحِبَّان، وحُبوب وحِبَبَة. انْظُرْ: اللسان (حبب) ٢/ ٧٤٣، واللحظ: يقال لحظة يَلْحَظُه لَحْظاً ولَحَظَ إليه: نظره بمؤخر عينه من أى جانبيه كان يمينا أو شمالا، فاللحظ: النظر بمؤخر العين. انْظُرْ: اللسان (لحظ) ٥/ ٤٠٠٧. ويرمز: الرمز إشارة بالعينين والحاجبين والشفتين والفم، انْظُرْ: اللسان (رمز) ٣/ ١٧٢٨.

(٢) فى الأصل: (وقد) بزيادة الواو.

(٣) فى تاج العروس (حلج) ٢/ ٢٣ احتلج حقه: أخذه، وما تحلج ذلك فى صدرى: أى ما تردد فأشك فيه ".

(٤) الخاطر: ما يخطر فى القلب من تدبير، أو أمر، وقيل هو: الهاجس والجمع خواطر، اللسان (خطر) ٢/ ١١٩٥.

(٥) فى الأصل: (لم أستعيد) وما أثبته هو الصواب.

(٦) ركاب: جمعها ركب وهى الإبل التى يُسار عليها، واحدتها راحلة لا واحد لها من لفظها، أو هى الإبل التى تحمل القوم، انْظُرْ: اللسان " ركب " ٣/ ١٧١٣، وتاج العروس " ركب " ١/ ٢٧٧.

(٧) الأوداء: جمع وديد كالأحباء جمع حبيب، انْظُرْ: تاج العروس " ودد " ٢/ ٥٣٠.

(٨) فى الأصل: (سيد) وما أثبته هو الصواب.

(١) لب الألباب أو لب اللباب فى علم الإعراب للإسفراييني توفى سنة ٦٨٤هـ، ألفه لصاحب الديوان شمس الدين الجوينى، وحظى باهتمام العلماء، فشرحه كثير منهم، ومن شروحه: شرح السيد جمال الدين الحسينى

وشرح اللباب [1] جامع لفوائد شروح المشروح، ورافع المشكلات [بـ] [2] بيان المرفوع [3] والمفتوح، [و] [4] تسهيل لمن أراد التسهيل وفوائده [5]، وتكميل لما يذكر فى المختصرات وعوائده، وبالجملة كان مختصرا حاويا لزبدة ما تكلّمه علماء النحو، لاسيما كلام المصنف فى [شرح] [6] المفصل [7] وغيره، لله دره فى كل مقال، فإنه ينور القلوب بحسن مآل،أنا أشرع فى شرح الكتاب، مستعينا بالملك الهادى إلى الصواب، متوكلا على الله بالإتمام، إنه ولى التوفيق والإلهام [8].

* * * * *

المعروف بـ نقره كار، ومن شروحه أيضا: خلاصة الأفكار فى بيان زبدة الأسرار من شرح المشكل من لب الألباب، ومؤلفه غير معروف، وشرحه قوبل بابا ثلوغ سنة ٧٦٨هـ، وشرح الشيخ أمين الدين أبو الروح عيسى بن إسماعيل الأقصرائى الحنفى المتوفى سنة ٧٢٧هـ، وشرح الحبر المفخم شمس الدين عبد المنعم بن محمد البرقومينى. انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٥٤٥.

(١) اللباب هو: لباب الإعراب للإسفرايينى ويسمى: اللباب فى علم الإعراب، واللباب فى النحو، واللباب، وهو مختصر جعله على مقدمة وأربعة أقسام، له شروح عديدة منها: العباب للسيد جمال الدين الحسينى المعروف بـ نقره كار، وشرح ليحيى بن القاسم المعروف بالفاضل اليمنى توفى بعد سنة ٧٥٠هـ، وشرح لقطب الدين محمد بن مسعود السيرافى الفالى، وشرح للشيخ علاء الدين على بن محمد الشهير بـ مصنفك توفى سنة ٨٧١هـ، وغير ذلك، انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٥٤٣، ١٥٤٤.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل (المواضع). وقوله: (المرفوع) يراد به: المبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، وما إلى ذلك.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) هو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك توفى سنة ٦٧٢هـ، لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد ثم شرحه واعتنى العلماء به فصنفوا له شروحا منها: شرح المصنف وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ثم أكمله ولده بدر الدين، والتذييل والتكميل لأبى حيان، وتعليق الفرائد للدمامينى، وشرح محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، والمساعد لابن عقيل. انْظُرْ: كشف الظنون ١/ ٤٠٥ وما بعدها.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) هو شرحه المعروف بـ: الإيضاح فى شرح المفصل، حققه د / موسى بناى العليلى، وهو مطبوع بعناية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.

(٨) فى الأصل: الأوهامَ، وهو تَصْحِيف، وما أثبته هو الصواب.

[تعريف الكلمة]

الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد.

قال المصنف – رحمه الله –: الكلمة[1]، أقول: إن للكلمة معنيين: لغوى، واصطلاحى: فاشتقاقها [2] فى اللغة: من الكلم [3] الذى هو الجرح [4].

ويقال فى اصطلاح النحاة على ما هو: لفظ وضع لمعنى مفرد دون غيره، وفى غيره قد تطلق على التام [5] كقوله تعالى:**{وَكَلِمَةُ اللهِ هى العُلْيَا}** [6]، وكقول النبى – عليه السلام –: **«الكلمة الطيبة صدقة»** [7]، وكقول الموحدين: أشهد أن لا إلـه إلا الله كلمة الشهادة، ولا إلـه إلا الله كلمة الإخلاص، وعلى القصيدة، كما يقال: هذه كلمة الجود [8].

فإن قلت: فلابد أن يقيد مقوليتها على الاصطلاح!

قلت: نعم، إلا أَنَّ تَرْكَهُ ذلك لاعتمادِه على أنَّ كلامَه فى العِلْمِ الاصطلاحى.

---

(١) فى هامش الأصل: " فإن قلت: لم قدم الكلمة على الإعراب والبناء مع أن المقصود من علم النحو الإعراب والبناء؟ قلنا: إنهما عارضيتان على الكلمة، وهى معروضة، والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون أهم، ولهذا قدمها عيها".

(٢) فى الأصل: (فاستقامتها) وهو تصحيف، والصواب ما أثبته.

(٣) يقال: كَلَمْتُه كَلْما من باب قتل: جرحته، ومن باب (ضرب) لُغة، ثم أطلق المصدر على الجرح، انْظُرْ: المصباح المنير ص ٢٧٨.

(٤) قال الرضى: " وهو اشتقاق بعيد "، قال الشريف الجرجانى: " لبُعد المناسبة اللغوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى "، انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٢٣ ط/ دار الكتب العلمية، قدم له د/ إميل يعقوب، انْظُرْ: حاشية الشريف على الرضى ١/ ٢ ط/ دار الكتب سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٥) وإطلاق الكلمة على الكلام من قبيل المجاز، قال الزمخشرى فى أساس البلاغة ص ٥٥٠: " ومن المجاز: حفِظتُ كلمةَ الحويدرة، لقصيدته، وهذه كلمة شاعرة " ا. هـ، وقال الرضى: " وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجمل، يقال: كلمةٌ شاعرةٌ، قال الله تعالى:{وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الحُسْنَى}[الأعراف: ١٣٧] ا. هـ انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٢١، وانْظُرْ الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ١/ ٣٦ لتقى الدين النيلى، تحقيق د/ محسن سالم العميرى، جامعة أم القرى ١٤١٥هـ، والغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز ص ٦٨ تحقيق/ حامد محمد العبدلى، دار الأنبار بغداد، والمغنى لابن فلاح ١/ ٦٦ تحقيق د/ عبد الرازق عبد الرحمن أسعد السعدى، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٩٩ م.

(٦) سورة التوبة من الآية (٤٠).

(٧) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب: الجهاد، باب: من أخذ بالركاب ونحوه ٤/ ٤٦٩، وكتاب: الأدب باب: طيب الكلام ٨/ ٣٣٠، ومسلم فى صحيحه كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٧/ ٨٣، وأحمد فى مسنده ٢/ ٣١٦، ٣٧٤.

(٨) قال ابن الناظم: وهذا من تسمية الشىء باسم بعضه، كتسميتهم ربيئة القوم عينا، والبيت من الشعر قافية، انْظُرْ: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤ طـ: دار السرور.

فإن قلت: لِمَ يُسمَّى اللفظُ الموصوفُ بهذه / الصفةِ كلمةً؟. (٢/ أ)

قلتُ: لمناسبةٍ بينهما من حيثُ الشدةُ فى التأثير؛ لأن الجَرْحَ كما يُؤَثِّرُ فى الأبدانِ، يُؤثِّرُ اللفظُ الموصوفُ بها أيضا فى الأذهانِ بواسطة إفادة المَعنى، فاشتُق اسمٌ منه [١].

اعلم أن معرفة ماهية[٢] الكلمة موقوفة على معرفة الحد[٣]؛ لأن معرفةَ الحد علةٌ لمعرفة المحدود، وهى بحيث يتوقف عليها المعلول، وأن معرفة حدّها [٤] موقوفة على معرفة أجزائه[٥]، لأن معرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء.

فإن قُلتَ: فعلى هذا ينبغى أن يُقدِّمَ الحدَّ على المحدودِ [٦]؛ لأن الموقوفَ عليه يجبُ أن يكون مُقَدَّماً على الموقوفِ، فلِمَ عَكَسَهُ؟.

قلت: تقديمُه بالنظرِ إلى كونهِ مقصوداً بالذات من التعريفِ، وإن كان معرفةُ التعريف أقدمَ منها.

فأجزاؤُه أربعةٌ: لفظٌ، وَوَضعٌ، ومَعَنىً، ومُفَرد، ولكل منها معنيان أيضا كذلك.

فاللفظ [٧] فى اللغةِ: الرَّمْىُ [٨]، يقال: لَفَظَتْ الرَّحَى الدقيقَ إذا رَمَتْهُ.

وفى الاصطلاح: ما يتلفظُ به الإنسانُ بعينهِ أو بمثلهِ أو فى حكمهِ مهملاً [٩] كانَ أو مستعملا.

---

(١) قال ابن يعيش: " اشتقاق الكلام من الكَلْم وهو الجَرْحُ، كأنه لشدة تأثيره ونفوذه فى الأنفس كالجرح، لأنه إن كان حسنا أثر سرورا فى الأنفس، وإن كان قبيحا أثر حزنا، مع أنه فى غالب الأمر ينزع إلى الشر ويدعو إليه، قال الشاعر: وَجَرْحُ اللسانِ كَجَرحِ اليَدِ. " انْظُرْ: شرح المفصل ١/ ٢١، وانْظُرْ الصفوة الصفية ١/ ٣٢.

(٢) الماهية: ماهية الشيء ما به الشيء هو هو، وتطلق غالبا على الأمر المتعقل، مثل: المتعقل من الإنسان. انْظُرْ: التعريفات للجرجانى ص ١٩٥.

(٣) الحد: قول دال على ماهية الشيء، فإن تركب من الجنس والفصل القريبين كـ: تعريف الإنسان بالحيوان الناطق فهو الحد التام، وإن كان من الفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد كـ: تعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق فهو الحد الناقص. انْظُرْ: التعريفات ص ٨٨، وانْظُرْ: توضيح المفاهيم فى المنطق القديم ص ٨٢، د/ رشدى عزيز محمد، مطبعة حسان طـ/ الرابعة١٤٠٦ هـ.

(٤) أى: معرفة حدّ الكلمة.

(٥) أى: على معرفة أجزاء تعريف الكلمة.

(٦) أى: يُقدم حدّ الكلمة وهو قوله: (لفظ وضع لمعنى مفرد) على قوله: (الكلمة) بأن يقول - مثلا - لفظ وضع لمعنى مفرد هو الكلمة.

(٧) قال الرضى: " اللفظ فى الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: الدينار ضرب الأمير أى مضروبه،... واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: لفظ الله كما يقال: كلام الله وقوله "ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية ١/ ٢١، ٢٢، وانْظُرْ: تعليق الفرائد ١/ ٦٢.

(٨) المراد: الرميُ من الفم لا مطلق الرمى، انْظُرْ: حاشية يس على التصريح ١/ ١٩، وفى الغرة المخفية ص ٦٦: " قال الرمانى: اللفظ ما خرج من الفم، وليس بجيد؛ لأنه قد يخرج من الفم ما ليس بمسموع كالريق " ا. هـ.

(٩) المهمل: ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو: صص، وكق، ونحوهما، فهذا=

وفائدةُ إيرادِ (فى حكمه) أن يتناولَ التعريفُ الضميرَ المستتِرَ، فإنه ليس ما يَتَلَفَّظُهُ الإنسانُ لكن فى حُكمِه، بدليل إسنادِ الفعلِ إليه لصحةِ تأكيده، والعطفِ عليه، وغيرهما [1].

فإن قلتَ: ما الوجهُ فى تسميةِ هذا لفظاً؟، قلتُ: كونُ حصولهِ بسببِ رَمْى الهواءِ من داخلِ الصَّدرِ إلى خارجِهِ، فإطلاقُ اسمِ السببِ على المسبَّبِ جائزٌ فى كلامهم كما جَازَ عكسه[2].

اعتُرِض [3] على هذا التعريف بأنه منقوض بالحركات الإعرابية لصدقه عليها، وهو يستلزم أن تكون[كلمة][4] / لصدق باقى القيود عليها وليست كذلك؛ لأن أقسامها منحصرة فى الاسم والفعل والحرف، ولا صدق لها على شىء منها، أما عدم صدقها [5] على الاسم والفعل فظاهر، وأما على الحرف فبدليل تقابلها إياها فى قولهم: الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، ولو كان الأمر كذلك لما جازَ ذلك [6].

ومنعوا الجواب [7] بـ: أن المراد من اللفظ: المستقل بالتلفظ، وهذه الحركات ليست كذلك[8]، [فيلزم عليه] خروجُ كثير من الكلمات منه كالضمائر المتصلةِ، وياءِ التصغير، والنسبةِ.
فالأولى أن يقال فى تعريفه [9]: هو صوتٌ بالقوة أو بالفعلِ يُقْصَدُ به حصولُ حرفٍ فَصَاعِدا[1].

=وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة؛ لأنه ليس شيئا من وضع الواضع، ويسمى لفظة لأنه جماعة حروف ملفوظ بها، فكل كلمة لفظة، وليس كل لفظة كلمة. انْظُرْ: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩.

(١) فى الأصل (وغيرها).

(٢) وبهذا قال ركن الدين الإستراباذى فى كتابه البسيط، يراجع تحقيق كتاب البسيط شرح كافية ابن الحاجب ص ٣، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحقيق / عبد المنعم محمود على سعيد، برقم ١٠٣٨، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ١/ ٥٤.

(٣) أورد هذا الاعتراض ركن الدين الإستراباذى فى: كتابه البسيط ص ٦ فقال: " ولقائل أن يقول على هذا التعريف: إنه منقوض بالحركة الإعرابية، فإنها لفظ وضع لمعنى مفرد وليست بكلمة؛ لأنها لو كانت كلمة لكانت اسما أو فعلا أو حرفا، والأقسام بأسرها باطلة، ولا يمكن المحيص عنه إلا بأن يلزم كونُها حرفاً لكونها دالة على معنى فى غيرها، أو يفسر اللفظ بـ: ما لم يتناول الحركة الإعرابية " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) أى: صدق الحركة الإعرابية.

(٦) أى: لو كانت الحركة الإعرابية تصدق على الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل لما جاز مقابلة الحركة للحرف فى قولهم: الإعراب إما بالحركات أو بالحروف.

(٧) أى: الجواب عن الاعتراض الذى فى أول الصفحة.

(٨) بعدها فى الأصل: (بأن المراد لزم خروج).

(٩) أى: فى تعريف اللفظ.

(١) وهذا التعريف هو تعريف الغجدوانى فى شرحه حيث قال: " اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعداً " ا. هـ انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٦، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

قلتُ: في التعريفِ المختارِ تأملٌ.

ثم المنع المذكور على الجواب ليس بوارد؛ لأن المراد من المستقل أعم من أن يكون استقلاله إما بنفسه أو بمرادفه، والمذكور في صورة النقض من الأمثلة [1] وإن لم يكن مستقلا بنفسه إلا أنه يرادفه، بخلافها [2].

وأيضا الاستدلال لعدم الحرفية بالتقابل ليس بمفيد؛ لأن الحركات الإعرابية على تقدير كونها حروفا [3] تكون حروفا اصطلاحية، فيجوز جريان التقابل بينها وبين الحروف اللغوية حينئذ إذ لا مانع عنه.

فإن قلت: هل يمكن الاستدلال على أنها [4] ليست بكلمات بأن يقال: إنها شيء يحصل من تأثير العامل، وليس من أقسام الكلمة كذلك؟

قلت: لا، وأما منع صدق التعريف الأول عليها بحيث تقول فيه [5]: المراد من " ما " في: "ما يتلفظ به الإنسان " ما تضمن حرفا من حروف الهجاء أو صح إطلاقها عليه، فعلى هذا خروج هذه الحركات منه ظاهر.

وههنا سؤال مشهور وهو: أن في هذا دَوْراً [6]؛ لأن معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ – من حيث إنه محدود به – ومعرفته [7] موقوفة على معرفة اللفظ – من حيث إنه مشتق منه.

وجوابه: أن اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ [8]، فلا يلزم ما ذكرتم.

وبهذا [9] سقط أيضا ما قيل: إن اللفظ لكونه حدثا لا يجوز أن يحمل على الكلمة؛ لدلالتها على الذات.

فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ذكر المجاز في التعريف مع أن الاحتراز منه واجب؟ وألم [10] يجب أيضا أن يؤنث ويقول [1] (لفظة)؛ لأنه حينئذ من المشتقات وخبر المبتدأ إذا كان منها يجب

---

(١) أي: الضمائر المتصلة، وياء التصغير، والنسبة.

(٢) أي: بخلاف الحركة الإعرابية.

(٣) في الأصل: (كونها حروف)، وهو لحن والصواب ما أثبته.

(٤) الضمير عائد على الحركات الإعرابية.

(٥) في الأصل: (قلت: وأما منع لا صدق التعريف الأول بحيث فتقول فيه).

(٦) الدور هو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه. انْظُرْ: التعريفات للجرجاني ص ١٠٩.

(٧) أي: معرفة ما يتلفظ.

(٨) قال الرضي ١/ ٢٢: " ومعنى اللفظ ما يُعنى به، أي: يُراد، بمعنى المفعول " ا. هـ، وانْظُرْ: حاشية يس على الفاكهي ١/ ١٣.

(٩) أي: بتفسير اللفظ بأنه بمعنى الملفوظ.

(١٠) في الأصل: (لم)، والصواب ما أثبته.

(١) في الأصل: (تقول) وهو تصحيف.

المطابقة بينهما لاحتماله ضميره؟ [1]

قلت: نعم؛ إلا أنا لا نسلم أن ذكر المجاز مطلقا متروك فى التعريفات، بل يجوز إذا اشتهر؛ لأن المجاز المشهور ملحق بالحقيقة [2]، وما نحن بصدده منه [3].

وأما عدم تأنيث الخبر – وإن كان فى المعنى من المشتقات – فلاعتبار الأصل المذكور[4].

وَغَلَطُ من اعترض وقال: إن اللفظ ههنا من المنقولات لا من المجازات، إنما نشأ من عدم الشعور بمفهوم الكلام، وهو يعرف بأدنى التأمل فيه [5].

والوضع [6] فى اللغة: [الـ][7] تهاون، وفى الاصطلاح يطلق على ثلاثة معان:

أحدها: كون الشىء بحيث يصح أن يشار إليه بالإشارة الحسية بأنه ههنا أو هناك.

وثانيها: هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض.

وثالثها: تخصيص اللفظ بإزاء المعنى [1].

---

(١) قال الجامى: " والمطابقة غير لازمة، لعدم الاشتقاق، مع كون اللفظ أخصر". انْظُرْ: الفوائد الضيائية١/ ١٦٧

(٢) المجاز المشهور هو: الذى شاع فى الاستعمال وتُنُوسيت فيه العلاقة بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى، يقول د / محمد إبراهيم شادى تحت عنوان: " أثر العرف فى تحول الكلمة من المجاز إلى الحقيقة: " إن التعويل على اصطلاح التخاطب أو العرف يمثل نظرة واقعية إلى كثير من المجازات التى صارت حقائق عرفية أو شرعية، والحقيقة العرفية قد تكون عامة، وذلك فى الاستعمالات المجازية التى اشتهرت وشاعت فتحولت بالشيوع إلى حقائق عند عامة الناس وخواصهم، مثل قولك: سكنتُ المدينةَ، فأنت لا تسكنها كلها وإنما تسكن بعضها، فهذا من المجاز المرسل المنسى الذى لا يلتفت إليه أحد، ويتعامل معه كل الناس باعتباره حقيقة " ا. هـ، انْظُرْ: أساليب البيان والصورة القرآنية ص ٢١٠، ٢١١، دار / والى الإسلامية ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

(٣) قال العجمى: " وهذا وإن كان مجازا لكنه مجاز مشهور، والمجاز المشهور يلحق بالحقيقة، فيصح الحد به " انْظُرْ: شرح كافية ابن الحاجب لـ: نجم الدين سعيد العجمى ص ٣، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢١١٣، تحقيق / يسرى محمود علم الدين.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٤: " إن قيل: لِمَ لَمْ يقل " لفظة " ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث؟ فالجواب: أنه لا يجب توافقهما فيه، إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو: هند حسنة، أو فى حكمها كالمنسوب، أما فى الجوامد فيجوز نحو: هذه الدار مكان طيب، وزيد نسمة عجيبة، وقوله (لفظ) ههنا وإن كان بمعنى الصفة أى: ملفوظ بها – كما ذكرنا – إلا أن أصله مصدر، ويعتبر الأصل فى مثله نحو: امرأة صوم، ورجلان صوم، ورجال صوم، فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع " ا. هـ، وانْظُرْ: البسيط لركن الدين ص ٦.

(٥) فى الأصل ل ٢ / ب: " وجه التأمل: أن فى هذا المقام تعلق النظر إلى شيئين: أحدهما: انتقال اللفظ من المعنى اللغوى إلى الاصطلاحى، وثانيهما: استعمال المصدر بمعنى المفعول، والحاكم بالمجازية ناظر إلى الأمر الثانى، والمدّعى كونه من المنقولات ناظر إلى الأول، وسبب الغلط عدم تميز أحد الحالين من الآخر".

(٦) قال ابن فارس فى المقاييس ٦/ ١١٧: " الواو، والضاد، والعين: أصل واحد يدل على الخفض للشىء وحطّه ووضعتُه بالأرض وضعاً، ووضعتِ المرأةُ ولدَها، ووضع فى تجارته يُوضع: خسر " ا. هـ.

(٧) ما بين المعقوفتين يفتقر إليه السياق.

(١) قال التفتازانى: " الوضع عند الإطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه... ". انْظُرْ: شرح

والمراد ههنا هو هذا المعنى الثالث؛ لأن الأولين يبحث عنهما فى العلوم الحِكمْية، هذا هو المناسب للمقام بقولهم: تخصيص شىء بشىء قصدا للتعميم؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ.

وأما تقييد بعضهم [(١)] بقوله: (أوَّلاً) زاعما أن المجاز ليس مما يندرج تحت الوضع، فليس مما ينبغى؛ لأن / المجاز موضوع بالوضع النوعى. (٢/ أ)

وأما ما ذكره [(٢)] بأن يقول: إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى، وليس ذلك بوضع، وإلا لكان حقيقة [(٣)]، فمبنى على أن يكون المراد من الوضع: الوضع الشخصى؛ لأن الوضع النوعى لا يستلزم الحقيقة، فلا يصلح سندا للمنع.

والتحقيق: أن المراد من الوضع ههنا ليس وضعا شخصيا، بل أعم منه [(٤)] - لما سيجىء[(٥)] -، وأيضا لو صح ما ذكر، لزم أن لا يكون المنقولات بجميع أقسامها كلمة؛ لانتفاء التخصيص الأول فى كلها [(٦)]، نعم لو ذُكِرتْ الدلالةُ فى التعريفِ وقُيِّدت بكونها من غير قرينةٍ يَخْرجُ المجازُ فكان هذا تحقيقا بحسب المقام.

فإن قلت: أَلَمْ يلزمْ أن تكونَ المصحفاتُ موضوعةً لأن فيها تخصيصا؟

التلويح على التوضيح ١/ ٧٧، وفى المعجم الفلسفى (وضع) قال: " هيئة عارضة للشىء بسبب نسبتين، نسبة أجزائه بعضها إلى بعض،ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجة عنه، كـ القيام والقعود، فإن كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة أعضائه بعضها إلى بعض، وإلى الأمور الخارجة عنه، والوضع الحسى هو: كون الشىء مشاراً إليه بالإشارة الحسية، والوضع اللغوى هو: تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة " ا. هـ، انْظُرْ: المعجم الفلسفى (وضع) ص٣٨١ للدكتور / عبد المنعم الحفنى، الدار الشرقية طـ / الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.

(١) من هؤلاء: جلال الدين الغجدوانى شارح كافية ابن الحاجب، حيث قال: " والوضع تخصيص اللفظ بالمعنى أولاً، واحترزت بقولى " أولا " عن " الأسد " مثلا، بعد ما تجاوز عن موضوعه الأصلى إلى الشجاع، إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى وليس ذلك بوضع أولا، وإلا لكان حقيقة، وليست كذلك بهذا الاصطلاح، فإن قلت: فحينئذ لا يكون كلمة! قلت: بل يكون كلمة باعتبار محل الحقيقة " ا. هـ انْظُرْ: شرح كافية ابن الحاجب لجلال الدين الغجدوانى ص ٦، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم / ٤٩٧٥، تحقيق / محمد أحمد حسن رشوان.

(٢) الضمير عائد على " بعضهم " والمراد به جلال الدين الغجدوانى.

(٣) انْظُرْ: شرح الكافية للغجدوانى ص ٦.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٢: " والمقصود من قولهم: (وضع اللفظ) جَعْلُه أولاً لمعنىً من المعانى مع قصدِ أن يصير متواطئا عليه بين قوم، فلا يقال - إذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الأول: إنك واضعه؛ إذ ليس جَعْلاً أولاً، بلى، لو جعلت اللفظ الموضوعَ، لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ (زيد) رجلاً " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) قال النيلى: "... (بالوضع) فيه احتراز عن المنقول كـ: تأبط شرا، فهو لفظ مركب دال على معنى مفرد بالنقل لا بالوضع الأول... " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٦.

قلت: لا، لأن التخصيص المعتبر إما تخصيص الوضع الأول، أو الناقل، فليس فيها شيء منهما [1].

ثم ليس لقائل أن يقول: إن هذا التعريف يستلزم أن يكون ذكر اللفظ مستدركا؛ لأنه لإخراج الدوال الأربع - كما سيجيء [2] -، والوضع بهذا المعنى يخرجها!

لأنا نقول: أما أولا: فلأن دلالة اللفظ على ذلك المراد صريحة، بخلاف دلالة الوضع عليه فإنها غير صريحة؛ لاشتراك مقولية الوضع على المعنيين، اللذين يشتمل أحدهما إياها، فيكون ذكره مما لابد منه لدفع الإبهام، إذ التعريف إنما يكون للتوضيح.

وأما ثانيا: فلأنه لا بعد فى أن يكون التعريف مشتملا على قيدين متوجهين لإخراج شيء واحد مع إفادة كل منهما فائدة أخرى.

فافهم فإن فيه كلاما بعد يحتاج فى بيانه إلى الدقة.

والمعنى [3] فى اللغة: القصد والإرادة، مصدر من: عَنَى يَعنِى، يقال: عَنَيتُ بقولى كذا: أى: قصدتُه، وهو ههنا بمعنى المفعول، وليس بلفظِهِ مفعولاً، وإلا لكان مُشَدَّداً كالمرقىّ، كذا فى الغجدوانى [4]، لكن فيه بحث.

وفى الاصطلاح: قد يطلق على ما يقابل اللفظ، وعلى ما يقابل المحسوس.

والمراد ههنا منه: ما يستفاد من اللفظ [5]، سواء كان ذلك المستفاد لفظا أو غيره، وحينئذ لا يرد السؤال بأسماء الأفعال نحو: نزال عن انزل، ولفظ الاسم والفعل والحرف إذا أريد بها مثل: زيد، وضرب، وقد، بأن يقال: إنها ألفاظ وضعت لألفاظ أخر فلم تدل على المعانى مع أنها كلمات؛ لأن الألفاظ التى وضعت تلك الأسامى بإزائها معان لها، لكونها مستفادة منها.

---

(١) قال الرضى: ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، ومحرَّفات العوام - على هذا - ليست ألفاظا موضوعة؛ لعدم قصد المحرِّف الأول إلى التواطؤ " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٢٢، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) قال ابن فارس: " العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول: القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه والثاني: دال على خضوع وذل، والثالث: ظهور شيء وبروزه، فالأول منه: عنيت بالأمر وبالحاجة، قال ابن الأعرابى: عنى بحاجتى وعُنى، وغيره قال أيضا ذلك " انْظُرْ: المقاييس ٤/ ١٤٦.

(٤) الغجدوانى: أحمد بن على بن محمود جلال الدين الغجدوانى شارح كافية ابن الحاجب، قال السيوطى فى البغية ١/ ٣٤٧: " لم أقف له على ترجمة، إلا أن هذا الشرح مشهور بأيدى الناس، لطيف، ذكر فيه أنه قرأ على الحسام السغناقى " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الكافية للغجدوانى ص ٦ حيث قال: " المعنى مصدر بمعنى المفعول، كقولك: الدرهم ضرب الأمير، وليس مفعولا، وإلا لكان مشددا كالمرمىّ " ا. هـ.

(٥) قال ابن هشام: " وأما المعنى: فله معان، والمراد به هنا: المفهوم، تقول: معنى الدّسار: المسمار أى: مفهومه " ا. هـ، انْظُرْ: شرح اللمحة ١/ ١٥٦.

ولقائل أن يقول: فعلى هذا لا يُوجد المشاركة بين الدوال الأربع وبين الكلمة فى الدلالة على المعنى، فلا يصح الاحتراز عنها؛ لأنه إنما يصح إذا وقع عما يشارك المحدود فى الجملة!

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد منه ليس ما يستفاد من اللفظ بالفعل، بل ما يمكن استفادته منه، فحينئذ يُوجد المشاركة بينها وبين الكلمة؛ لأن معناها وإن لم يكن مستفادا من اللفظ بالفعل، لكن يمكن استفادته منه، وهو ظاهر، وأما ظهور أخذ الإمكان لازم الانعكاس.

والمفرد فى اللغة: الواحد [(١)]، وفى الاصطلاح: يطلق على ما لا يدل جزء لفظ المرتب المسموع على جزء معناه [(٢)].

فعلى هذا سقط ما يقال [(٣)]: إن الفعل يدل على الزمان بصيغته وعلى الحدث بمادته، فلزم أن لا يكون كلمة، ووجه السقوط ظاهر [(٤)].

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة [(٥)]، والمعتبر ههنا هو المعنى الأول.

وصدقه على ما ذكر مولانا [(١)] على خمسة أقسام؛ لأنه إما أن لا يكون له جزء أصلا كـ

---

(١) قال ابن فارس: " الفاء، والراء، والدال، أصل صحيح يدل على وِحْدَةٍ " انْظُرْ: المقاييس ٤/ ٥٠٠، وفى التعريفات ص ٢٢١ قال: " والفرق بين المفرد والواحد أن المفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون اعتباريا وأنه قد يقع على جميع الأجناس، والواحد لا يقع إلا على الواحد الحقيقى " ا. هـ.

(٢) قال ابن هشام: " المراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو (زيد) فإن أجزاءه وهى الزاى، والياء، والدال إذا أُفردت لا تدل على شىء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك: غلام زيد فإن كلاً من جزئيه وهما: الغلام، وزيد، دالٌّ على جُزء معناه فهذا يُسمى مركباً، لا مفرداً " ا. هـ، انْظُرْ: شرح قطر الندى ص١٣، طـ / دار الفكر العربى.

(٣) قائل هذا ابن القواس حيث قال: " وفائدة قيد المترتب فى المسموع " اندراج الفعل فى حد الكلمة؛ لأنه وإن دلّ على الحدث بحروفه، والزمان بصيغته لا يخرج عن حد المفرد، ضرورة أنهما يُسمعان معا من غير ترتيب " انْظُرْ: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ص ٦، تحقيق / زيان أحمد الحاج إبراهيم، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم / ١٧٤٢.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٦: " أمَّا الفعل الماضى نحو (ضَرَبَ) ففيه نظر؛ لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث فى الزمن الماضى مدلولُ وزنه الطارئ على حروفه، والوزنُ جزءُ اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا، والحركات مما يُتلفظُ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه.

(٥) فى أمالى ابن الحاجب٣/ ١٠٢ قال: " المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة فى قوله (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) المفرد ضد المركب، والمفرد ضد المضاف، والمفرد ضد المثنى والمجموع، فقولنا: (لفظ وضع لمعنى مفرد) المراد به ها هنا ضد المركب، والمراد بالمركب كلمتان فصاعدا أسندت إحداهما إلى الأخرى إسناداً يفيد المخاطب ما لم يكن عنده فى ظنّ المتكلم " ا. هـ.

(١) هو ابن الحاجب.

همزة الاستفهام، أو يكون لـه جزء لكن لا لمعناه كـ النقطة، أو يكون لـه جزء ودل ذلك الجـزء على المعنى لكن لا على جزء معناه كـ عبد الله علما، أو يكون لـه جـزء و[دل] [1] ذلـك علـى معنى لكن لا تكون [2] دلالته عليه [3] مرادة كـ الحيوان الناطق علما لشخص إنساني.

وبهذا سقط ما قيل [4]: إن من الواجب على المصنف أن يجعل (مفردا) صـفة لــ (لفـظ) دون (المعنى)؛ لأن الفعل كلمة، والأسماء المشتركة كذلك، وكل واحد منهمـا لا يـدل علـى معنـى مفرد، بل يدل الفعل على الحدث والزمان، والاسم المشترك على معان متعددة!

لأن منشأ هذا الوهم أخذ المفرد بالمعنى الثانى دون الأول، مع عدم صحته فى الفعل، لكن بقى ورود ادّعاء الأولوية بوجه آخر من غير ذلك الوجه، من غير دفع، وهو: أن الإفـراد والتركيـب صفتان للألفاظ أصالة، وتوصف المعانى بهما تبعا على ما اختاره السيد الشريف [5].

لا يقال: لـه مانع؛ لأنه إذا كان صفة لـ (لفظ) للزم أن يتقدم على الوضع والمعنـى، إذ الأصـل فى الصفات أن تلى[6] الموصوف، وهو ظاهر الفسـاد؛ لأن الإفـراد نسـبة بـين اللفـظ والمعنـى، وتأخر النسبة عن المنتسبين واجب فى التصور، وكذلك فى الذكر!

لأنا نقول: لم لا يجوز أن يكون ما ذكرتم على تقدير ذلك مع التأخير تعليلا لـه؟!

فإن قلت [1]: فعلى هذا يلزم أن لا يكون الفعل المضارع كلمـة؛ لأن الهمـزة / - مـثلا - تـدل **(٣/ أ)** على المتكلم وحده، وباقى الحروف على الحدث، مـع أنـه لا خـلاف فـى أنـه كلمـة، وكـذلك

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٣) فى الأصل (على) وهو تصْحيف.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٣: " والمشهـور فى اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفـظ، فيقـال: اللفـظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغى أن يخترع فى الحدود ألفـاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منهـا فيها، لأن الحد للتبيين، وليس لـه أن يقـول: إنى أردت بالمعنى المفـرد المعنى الذى لا تركيب فيه، لأن جميع الأفعال إذن تخرج على حد الكلمة " ا. هـ وقال بدر الدين بن جماعة: " ومفرد صفة لـ (لفظ) لا لـ (معنى)؛ لأن " ضرب " كلمة وهى لمعنيين الحدث والزمـان، و(مـز) للحلـو الحـامض، و(أضـبط) للأيمـن الأعسـر، و(خرص) للجائع البارد ". انْظُرْ: شرح الكافية لابن جماعة ص ٥٨.

(٥) السيد الشريف هـو: على بن محمد بن على السيد الزين أبو الحسن الحسينى الجرجـانى، ولـد بجرجـان سـنة ٧٤٠ هـ، وتوفى بشيراز سنة٨١٦ هـ، قدم القاهرة وأخذ عن أكمل الدين محمد بن محمود، وغيره، ثم خرج إلى بلاد الروم، ثم لحـق ببلاد العجم، من تصانيفه: حاشية على شـرح التنقـيح للتفتـازانى، وحاشـية علـى تفسير البيضاوى، وحاشية على المطول، وحاشية علـى الرضى، وشرح الكافيـة بالفارسية، وغير ذلك. انْظُرْ فى ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ١٩٦، والفوائد البهية ص١٢٥، والبدر الطالع ١/ ٤٨٨.

(٦) فى الأصل (يلى) وهو تصحيف.

(١) انْظُرْ هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الرضى ١/ ٢٥ وما بعدها، وانْظُرْ: حاشـية السـيد الشـريف علـى الرضى ١/ ٥.

الكلام فى المثنى والمجموع، والمصغر، والمنسوب، وما يتصل به تاء التأنيث!

قلت: أجيب عن ذلك بأنه يجوز أن يكون الهمزة - مثلا - مع باقى الحروف جميعا موضوعة بإزاء مجموع المعنى دفعة.

وقيل: دلالة اللفظ على المعنى على قسمين: دلالة باعتبار جوهره ومادته، ودلالة باعتبار حاله، أى: بواسطة الملحقات[1]، ولا اعتبار فى التركيب للثانية [من][2] قِبَل أنَّ كلاً منها مركبٌ من كلمتين قد جُعِلَتَا فى حكم كلمةٍ واحدة.

فانظر فى الكل أيها الأخ، واختر أيهن شئت، فإن قلبى فى هذا المقام لم يتخلص عن الاضطراب.

وإذا عرفت معانى الأجزاء لغة واصطلاحا، فاعلم أن الحد يجب أن يكون تركيبه من الجنس والفصل، فقوله: (لفظ) كالجنس للكلمة؛ لأنه عام يشمل المحدود وغيره كالمهملات، واحترز به عن الدوال الأربع المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى[3] وهى: الخطوط، والعقود، والإشارات، والنصب.

فإن قلت: الاحتراز هو الإخراج بعد الدخول، ولم يُذكر شىء قبل قوله (لفظ) يشتملها حتى يصح [الاحتراز] به عنها!

قلت: لما كانت[1] النسبة بين اللفظ وبين باقى القيود التى هى[1] كالفصل عموما وخصوصا

---

(١) أوضح هذا نجم الدين العجمى فى شرحه فقال: " دلالة اللفظ على معنى إما باعتبار جوهره كالمصادر وأسماء الأجناس الخالية عن الأحوال، وبهذا الاعتبار إنما يدل على معنى مفرد وهو الدلالة الأصلية، وإما باعتبار حاله كالمثنى والمصغر والماضى والمضارع ونحوهما، وبهذا الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الأحوال، كـ ضويربى - مثلا - فإنه يدل بجوهره على الإيلام، وبالواو التى هى بدل عن ألف (ضارب) على اسم الفاعل، وبضم الأول وفتح الثانى والياء الثالثة على التصغير، وبالياء المشددة على النسبة، وهو إنما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره وهو حروف المصدر، لا باعتبار أحواله؛ لأنه ليس شىء من الأحوال، سواء كان لفظيا يمكن التلفظ به مستقلا كـ حروف المضارعة، أو تبعا كألف (ضارب) أو لم يمكن كصيغة (ضرب) بلفظ موضوع لمعنى، بل مدخوله يدل بواسطته على المعنى فإن (يضرب) يدل على أنه مضارع و(ضارب) بواسطة الألف يدل على أنه اسم الفاعل. وأقول على اصطلاح المصنف: إن المثنى، والزيدون، وضويربى لفظ مفرد، فيكون معناه معنى مفرد، فيكون كل واحد منها لفظا وضع لمعنى مفرد، فلا يكون واردا على تعريف المصنف " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية لنجم الدين العجمى ص ٧ رسالة.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) قال الرضى ١/ ٢٣: " فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات " ا. هـ. وقال الأصبهانى: "قوله: (لفظ) احتراز عن الخطوط والعقود والإشارات والنصب، لكونها وضعت لمعان مفردة، وليست بكلمات لكونها ليست بألفاظ " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية للأصبهانى ص ٣ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢٠٢٧ تحقيق د/ عبد المعطى جاب الله سالم، والمغنى لابن فلاح ١/ ٦١.

(١) فى الأصل (كان) وهو تَصْحِيف.

من وجه كان كل منهما مستحقا[٢] للتقديم باعتبار عمومه، وللتأخير باعتبار خصوصه، فبهذا الاعتبار يصح الاحتراز به عما [هو] [٣] داخل فيما ذُكر بعده لفظا، وكأنه مقدم عليه تقديرا.

لا يقال: المراد من الاحتراز عدم الدخول؛ لأنا نقول: ذلك بعيد عن الاستعمال، إذ ليس فيه أن يحترز عما لم يدخل.

فإن قلت: قولكم: (اللفظ يحترز به عن الدَّوَالِّ الأربع) إن أردتم به الاحتراز عن لفظها فمحال؛ لأن اللفظ لا يحترز به عن اللفظ، مع أن ألفاظها كلمات، وإن أردتم به الاحتراز عن معناها فمسلم، لكن الاحتراز حينئذ واقع عن جميع معنى غير اللفظ، فتخصيصكم التبيين بوقوع الاحتراز عن معناها دون غيرها من أى شيء؟.

قلت: الاحتراز عن معناها، لكن لا نسلم وقوع الاحتراز عن جميع معنى غير لفظ، لما مرّ[٤] أن الاحتراز إنما يقع عما يشارك المحدود، وجميع المعنى لا يشارك الكلمة.

نعم حد الاحتراز بالمعنى البعيد فى الاستعمال يقع عن جميع المعنى، لكن يمكن أن يقال: إن فائدة التخصيص تبيين وقوع الاحتراز عن المشارك بوجه، ولَمَّا لَمْ يكن معنى غيرها كمعنى (زيد) – مثلا – مشارِكاً للكلمة لم يكن يقع التبيين عن الاحتراز عنه فى تعريفها.

وباقى قيوده[٥] كالفصل، وإنما قلنا: كالجنس وكالفصل، ولم نقل: جنس وفصل؛ لأنهما[٦] إنما يستعملان فى الماهية الحقيقية كـ الإنسان – مثلا –، وماهية الكلمة اعتبارية[٧]، لكن كان اللفظُ باعتبار[٨] عمومه كالجنس، والباقى باعتبار خصوصه كالفصل.

قيل: لما كانت ماهية الكلمة اعتبارية كان التعريف المذكور حدا لها؛ إذ لا معنى لها إلا ذاك، فيكون قوله (لفظ) جنسا لا كالجنس، والباقى فصلا لا كالفصل.

وقوله: (وضع) احترز به عن الألفاظ الغير[١] الدالة على المعنى بالوضع كالمهملات، فإنها

---

(١) فى الأصل (الذى هو).

(٢) فى الأصل (مستحق) وهو لحن، والصواب ما أثبته.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: الصفحة السابقة.

(٥) الضمير عائد على تعريف الكلمة.

(٦) فى الأصل (لأنهم) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته، والضمير عائد على الجنس والفصل.

(٧) الماهية الاعتبارية هى: التى لا وجود لها إلا فى عقل المعتبر ما دام معتبرا، وهى ما به يجاب عن السؤال بـ: ما هو، كما أن الكمية ما به يجاب عن السؤال بـ: كم. انْظُرْ: التعريفات ص١٩٦، وانْظُرْ: المعجم الفلسفى ص٢٩٩.

(٨) قوله: (لكن كان اللفظ باعتبار) ساقط من الأصل واستدركه فى الحاشية.

(١) يدخل الشارح (أل) على (غير) كثيرا، وقد منع ذلك أكثر النحاة قال الحريرى فى درة الغواص ص ٥٥: "المحققون من النحويين يمنعون إدخال (أل) على (غير)؛ لأن الغرض من دخول أداة التعريف على الاسم

وإن[1] دلت على معنىً لكن لا بالوضع بل بالعقل، كما إذا اسمعنا لفظا مهملا من وراء الجدار علمنا أن هذه اللفظة قامت بذات[2]؛ لأنها عرض والعرض لا يقوم بذاته بل بمحل يقوم به، وعن الألفاظ الدالة على معانيها بالطبع كـ (أحّ) فإنه يدل على الوجع بالطبع اللافظ مقتضى للتلفظ به عند عروض ذلك المعنى[3].

وليس لقوله: (معنى) دخل فى الاحتراز، بل ذكره لفائدة سنذكرها عن قريب إن شاء الله[4].

وقوله: (مفرد) احترز به عن المركبات كلها، أى إسنادية كانت أو غيرها، نحو: زيد قائم، وخمسة عشر، وعبد الله، فظاهر تفسير المفرد لا يشكل عليه وقع ما أورد على حد الكلمة بلفظ الخبر والجملة على تقدير تسليم كونهما موضوعين لمثل: زيد قائم، وذهب عمرو؛ لأن مثلهما لا يستفاد من لفظه [ما][5] يدل جزؤه على جزئه[6].

وأما دفعه على تقدير عدم التسليم فظاهر[7].

لما وقع الفراغ من بيان الأجزاء والاحترازات، فلنشرع فى حلّ ما فى المقام من الاعتراضات التى[1] يقتضى المقام ذكرها.

النكرة أن تخصصه بشىء بعينه، فإذا قيل: (الغير) اشتملت على ما لا يحصى كثرة ولم تتعرف بـ: (أل) كما لم تتعرف بالإضافة، فلم يكن لدخول (أل) فائدة " ا. هـ.

(١) فى الأصل (فإن) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل (بذاته) وهو خطأ.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٦٠، والرضى ١/ ٢٣، وابن القواس ص٥، والمغنى لابن فلاح١/ ٦٢ والمطول ص ٥٠٧، وشرح الأصبهانى ص ٤.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) وبهذا المعنى قال الغجدوانى فى: شرحه للكافية ص ٧ رسالة دكتوراه.

(٧) قال ركن الدين الإستراباذى: " ولقائل أن يقول: حينئذ يشكل الحد بالكلمات الموضوعة لألفاظ مركبة كلفظ الخبر، والجملة، فإن لفظ الخبر، والجملة موضوعة لمثل قولنا: زيد قائم، وذهب عمرو! ويمكن أن يجاب عنه بأنا لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا: زيد قائم، بل هى موضوعة لمفهوم صَدَق على مثل زيد قائم، وهو مركب من نعته أن يحتمل الصدق والكذب، وهذا المفهوم ليس بمركب، وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الأول، سلمنا أن مثل الخبر موضوع لمثل: زيد قائم، لكن لا نسلم أنه يلزم منه أن يكون مركبا لعدم دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه، وإن كان معناه مركبا وهو مثل: زيد قائم مركبا باعتبار معناه لدلالة جزئه على جزء معناه ولا يمتنع أن يكون الشىء مفردا ومعناه مركبا " ا. هـ. انْظُرْ: تحقيق كتاب الوافية فى شرح الكافية للاستراباذى ص ٥، تحقيق / خالد فائق أحمد محمود، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٩٧٨، وهو ما يسمى بالشرح المتوسط.

(١) فى الأصل (الذى) وهو تَصْحِيف.

الأول: أن الألف واللام فى (الكلمة) لا يخلو من أن يكون للجنس[1]، أو للاستغراق[2] أو للعهد الخارجى، أو الذهنى[3]، والأقسام بأسرها باطلة.

أما الأول: فلأن الجنس يقع على كثيرين والتاء للوحدة والجمعُ بينهما جمعُ المتنافيين[4].

وأما الثانى: فلأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد لا للماهية، وهو غير جائز، والفساد المذكور فى الجنس لازم فيه أيضا[5].

وأما الثالث: فلأنه لم يُعهد بين المصنف وبين من ابتدأ النحو كلمة، فإن سلم فيكون حداً لبعض الأفراد[6]، وأما الرابع: فلا حدّ للوجهين المذكورين فى الخارجى.

ومن هذا علم فساد قول من قال: إنه لمعهود ذهنى[7]، وجوابه باختيار الشق الأول ومنع المنافاة / لأن الجنس من حيث هو - أى مع قطع النظر عن اتصافه بالعوارض - لا يقع على كثيرين، أوليس فيه تعدد أصلا، فلا منافاة بينه وبين التاء المفيدة للوحدة[8]. **(٣/ب)**

لا يقال: إن الجنس من حيث هو إن لم يقع على كثيرين بالفعل يصلح لأن يقع عليه، والتاء لا يصلح لـه، فالمنافاة ثابتة بينهما؛ لأنا نقول: هذا ليس بالجواب، بل بالصلاحية كما اعترفتم، وهى

---

(١) الجنس هو: كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو من حيث هو كذلك. انْظُرْ: التعريفات للجرجانى ص ٨٣.

(٢) الاستغراق هو: الشمول لجميع الأفراد بحيث لا يخرج عنه شىء. انْظُرْ: السابق ص ٢٨.

(٣) العهد الخارجى هو: الذى يذكر قبله شىء، والذهنى هو: الذى لم يذكر قبله شىء. انْظُرْ التعريفات ص١٦١.

(٤) قال ركن الدين: " وقيل اجتماع الألف واللام مع التاء فى الكلمة يستلزم المحال؛ لأن التاء فيها للوحدة فإذن لم يقع على كثيرين، واللام للجنس وإذن وجب أن يقع على كثيرين، فلو اجتمعا فى الكلمة لزم اجتماع النقيضين وهو محال " ا. هـ انْظُرْ: البسيط ص ٦ رسالة.

(٥) لا يجوز أن تكون (أل) للاستغراق لأن (أل) تفيد العموم والشمول، بينما التاء تفيد الوحدة فيتنافيان.

(٦) قال العجمى: " ولا يجوز أن يكون اللام فيها للاستغراق للمنافاة بينه وبين تاء التفريد، ولا يكون للعهد الخارجى لوجهين: الأول: أنه لم يعهد بين المعلم والمتعلم كلمة، والثانى: أنه حينئذ يكون تعريفا لبعض الكلمات؛ إذ لا تعهد جميعا " ا. هـ انْظُرْ: شرح الكافية للعجمى ص ٧ رسالة.

(٧) قال بهذا الإستراباذى، انْظُرْ: البسيط شرح الكافية ص ٦ رسالة، وشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهانى فى: شرحه للكافية ص ٧ رسالة دكتوراه، وقد تابعهما على القول بذلك عز الدين بن صلاح توفى سنة ٩٧٣هـ صاحب: مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب ص ٣ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ٢٦٠٦، تحقيق / عبد الملك عبد الوهاب أنعم.

(٨) وهذا أيضا اختيار الرضى فى شرحه ١/ ٢٤ حيث ذهب إلى أن اللام لماهية الجنس من حيث هى هى من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافى اللامُ التاءَ التى للوحدة.

تسقط بالقرينة المانعة لـه عنه والتاء قرينة لذلك، فلم تبق[1] تلك الصلاحية ههنا[2].

ثم نقول: فى الجواب نظر[3]؛ لأنه يستلزم أن يكون المحدود هو: الكلمة التى لا تصدق إلا على فرد واحد، فهو ظاهر الفساد، وأيضا فيه تسليم للوحدة والوحدة تنافى الطبيعة؛ لأن الوجود من لوازمها والطبيعة ليست كذلك، فالمحذور باق على حاله.

هذا محصول ما قيل: إن التاء فيها تستلزم الوجود، والتعريف للمفهوم من حيث هو أعم من أن يكون موجوداً أولا.

فالحق فى الجواب ما ذكر بعض الفضلاء من أن الوحدة المستفادة من التاء وحدة جنسية[4]، وذلك باستعمال النحاة؛ لأنهم أرادوا بها الطبيعة وإن كانت باعتبار أصل وضعها للفرد، فلا منافاة بينها وبين الماهية، وأيضا لا يلزم المذكور فيه؛ لأن الوحدة المستلزمة للوجود هى الوحدة الشخصية الجنسية، وجرى فى كلام الشيخ أن إفادة التاء الوحدة فيها إنما هى باعتبار المنقول عنه، وأما بالنسبة إلى المنقول إليه فلا يفيد هذا، فاللازم فيها لبيان الماهية وحكمها كما فى: الرجل خير من المرأة.

والثانى[1]: أن قوله: (لفظ) جنس، فحقه أن لا يحترز به عن شىء؛ لأن أصل وضعه يشمل المحدود وغيره!

---

(١) فى الأصل (يبقا) وهو تَصْحِيف والصواب ما أثبته.

(٢) فى شرح الكافية للأصبهانى ص ٧ قال: " ولقائل أن يقول: لو كانت اللام للجنس لصلُح وقوعها على كثيرين والتاء للوحدة فلم يصلح وقوعها على كثيرين، فلو اجتمعا فيها لزم صلاحية وقوعها على كثيرين، وعدم صلاحية وقوعها على كثيرين فيلزم المحذور! وجوابه: أنا نمنع لزوم المحذور وذلك إنما يلزم أن لو لم يكن المراد من قولنا: الكلمة التى فيها لام الجنس صالحة لوقوعها على كثيرين بالنظر إليها من حيث هى هى، لا بالنظر إلى القرائن، وظاهر أن المراد كذلك القرينة موجودة ههنا وهى التاء " ا. هـ.

(٣) سبقه بذلك الأصبهانى فى شرحه ص ٨ حيث قال: " وفيه نظر؛ لأنه يلزم منه ألا تصدق الكلمة إلا على فرد من أفرادها والحق فيه أن التاء فى الكلمة ليست للوحدة بالتفسير المشهور وهو: أنها لا تطلق إلا على واحدة من أفرادها وإلا لامتنع انقسامها إلى الاسم والفعل والحرف، وإطلاقها وصدقها على أفرادها، بل بمعنى أن ماهيتها واحدة تطلق وتصدق على أفراد وأنواع مختلفة، وبمعنى أن لفظتها واحدة " ا. هـ. وقال الشيخ يس: " وحاصل الجواب: أن اللام للجنس لا للاستغراق، ولا منافاة بين الجنس والوحدة؛ لجواز اتصال الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس، يقال: هذا الجنس واحد، وذاك الواحد جنس، وهذا جواب جدلى، والتحقيق: أن التاء ليست لوحدة جنسٍ أشار إليه اللامُ، بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة فى كونها أفراداً له بالوحدة حتى لا يصلح جعلُ كلمتين معاً فرد هذا المفهوم، وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس " ا. هـ انْظُرْ: حاشية يس على مجيب الندا ١/ ١٦.

(٤) قال الشيخ يس: "... يجوز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندى، أو الجنسية كما قاله الجامى " ا. هـ. انْظُرْ: السابق نفسه.

(١) وهذا هو الموضع الثانى من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

وجوابه: هذا إذا كان الجنس أعم من الفصل مطلقا كـ الحيوان عند من لا يقول باشتراك النطق بين الإنسان والمَلَك، أما إذا كان أعم منه من وجه واختص من وجه آخر فيجوز، وههنا كذلك[1]؛ لأن اللفظ عام من الموضوع المعنى بالنسبة إلى المهملات، وخاص منه بالنسبة إلى وخاص منه بالنسبة إلى الدوال الأربع، ولا محذور فى وجود ذلك بين أجزاء الكلمة؛ لكون ماهيتها اعتبارية.

الثالث[2]: أن المصنف لِمَ اختار اللفظ وقال: (الكلمة لفظ) ولم يقل: صوت أو نطق، أو قول، أو لفظه؟.

وجوابه: أما عدم اختياره الصوت فلكونه أعم من اللفظ؛ لوجوده فى الإنسان وغيره[3]، وكون اللفظ جنسا قريبا لها، وإذا كان للشىء[4] جنسان فاعتبار الأخص القريب أولى فرارا عن الاحتمال.

وأما عدم اختياره النطق فلعدم تعارفه بكونه بمعنى المعقول.

وأما عدم اختياره القول فلاستعماله فى المركب - فى الأغلب[5].

وأما عدم اختياره اللفظة فلاستلزامه كون قوله مستدركا إن لم يرد بها معنى اللفظ من غير إرادة معنى الواحدة؛ لعدم تناولها المركبات، فلا احتياج إلى الاحتراز عنها بالمفرد، وأيضا إن

---

(١) وقال الرضى: " ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخص من الفصل بوجه، وهو ههنا كذلك؛ لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية ١/ ٢٣، وانْظُرْ: تعليق الفرائد للدمامينى ١/ ٣٦ مطبوع. ويوضح ذلك كل من ركن الدين الإستراباذى، والأصبهانى بقولهما: " لا يقال: إنما يحترز عن الأشياء بالفصول دون الأجناس! لأنا نقول: لا نسلم أنه لا يحترز عن الأشياء بالأجناس، وإنما لم يحترز به لو كان الجنس أعم من الفصل مطلقا، أما إذا كان أعم منه من وجه دون وجه فيجب الاحتراز به، كقولنا فى حد الإنسان: إنه حيوان ناطق، فقولنا: (حيوان) احتراز عن الملائكة، وقولنا: (ناطق) احتراز عن الحيوانات الأخرى " ا. هـ، انْظُرْ: البسيط شرح الكافية ص٣ رسالة، وشرح الكافية للأصبهانى ٣ رسالة.

(٢) هذا هو الموضع الثالث من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

(٣) قال ابن القواس: " وإنما قال " لفظ " ولم يقل: (صوت) - وإن كان كل منهما جنسا للكلمة - لأن الصوت أعم من اللفظ مطلقا، لأنه قد يكون إنسانيا وقد لا يكون، قال الله تعالى:**{إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الحَمِيرِ}**[لقمان: ١٩] واللفظ لا يكون إلا للإنسان، وإذا كان اللفظ أخص منه كان جنسا أقرب منه، فكان ذكره فى الحد أولى ". انْظُرْ: شرح الكافية لابن القواس ص ٥ رسالة، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٣ رسالة.

(٤) فى الأصل (الشىء) وهو تَصْحِيف والصواب ما أثبته.

(٥) وقال العلوى: " والقول أخص من اللفظ؛ لأن القول إنما يطلق على ما كان مفيدا، بخلاف اللفظ فإنه لا يشترط فى إطلاقه الإفادة، بل كما يطلق على المستعمل فقد يطلق على المهمل أيضا " ا. هـ. انْظُرْ: الأزهار الصافية فى شرح المقدمة الكافية للإمام / يحيى بن حمزة العلوى توفى سنة ٧٤٩ هـ، ص ١٧ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالمكتبة المركزية بالجامعة، رقم ٩٩٩، تحقيق / محمد على سالم العطاونة، وانْظُرْ: الغرة المخفية ص ٦٦.

أريد بها أقل ما يصدق عليه فهو حرف واحد، وبطلانه ظاهر.

وإن أريد بها شيء آخر باعتبار كون الكلمة على الأوزان الثلاثية أو غيرها فتبين إجمال بالتنوين محل بالتعريف، واللفظ شامل كل ملفوظ، واحدا كان أو كثيرا، فعلم منه أن التنوين فى قوله: (لفظ) ليس للوحدة؛ لأنه لو كان للوحدة كالتاء فى اللفظة لزم ما ذكر من الفساد من ذكر اللفظ.

وإن أريد بها معنى اللفظ فلا يصح كما لا يصلح إطلاق الضربة على الضرب، مع أنه لا وجه للعدول وأن اختياره أولى لكونه أخصر[1].

وقيل: اختار اللفظ دون غيره لمناسبة المقام؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ[2].

الرابع[3]: أن قوله: (وضع) لا يخلو إما أن يكون المراد منه شخصيا له، أو نوعيا، وأياما كان ففيه إشكال:

أما إذا كان شخصيا فلأنه لا حاجة إلى قوله: (مفرد) ليحترز به عن المركبات؛ لأنها خرجت بقوله: (وضع)؛ لأن وضعها وضع نوعى لا شخصى، وأيضا: يلزم ألا يكون جميع الألفاظ التى وضعت للوضع النوعى من المفردات كـ الضمائر، والمشتقات، كلمة، وبطلان ذلك ظاهر.

وأما إذا كان نوعيا فيخرج المفردات حينئذ من التعريف؛ لأن وضعها شخصى لا نوعى!

وجوابه: أن المراد من الوضع ههنا مطلق الوضع، لا الشخصى ولا النوعى، وحينئذ دخلت المركبات فى قوله: (وضع)، وخرجت بقوله: [مفرد][4]، فعلى هذا سقط ما قيل: من أنه لا حاجة من قوله: (مفرد)؛ لأن المركبات خرجت بقوله: (وضع)[1].

---

(١) قال ابن الحاجب فى: أماليه ٢/ ٣٩ معلقا على الزمخشرى: " قوله (اللفظة) إما أن يريد بها اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميز منه كالضرب، وإما أن يريد المتميز منه كالضربة، فإن أراد الأول فليس بمستقيم لأن اللفظة كالضربة، فكما لا تطلق الضربة على معنى الضرب، فكذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ، وإن أراد له معنى الضربة فليس بمستقيم؛ لأنه لابد من تحقق تميُّزها كتميُّز مدلول الضربة والجلسة " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الكافية لابن جماعة ص ٥٨، والفوائد الضيائية ١/ ١٦٦.

(٢) وقال صاحب الإقليد: " واختار اللفظ من بين الأشياء التى تدل على المعانى كالإشارة وغيرها لكونه أشد تأثيراً فى فهم السامع " انْظُرْ: الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود الجندى توفى سنة ٧٠٠ هـ ص ١٥٠، تحقيق د / محمود أحمد على أبو كتة الدراويش، ط / المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م.

(٣) هذا هو الموضع الرابع من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٥ وقد قال: " إن قيل هلا استغنى بقوله: (وضع) عن قوله: (مفرد) لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهى إلى المستعمل بعد وضع المفردات، لا إلى الواضع! فالجواب: أنَّا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه: أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية، وتلك هى التى تحتاج

فإن قلت: لا وجود للعام إلا فى ضمن الخاص فيلزم المحذور!

قلت: لا يلزم من عدم تحقق العام إلا فى ضمن الخاص عدم إرادته إلا فى ضمنه[1]، وتفصيله: أن للعام تحققين: تحققاً فى الخارج، وتحققاً فى الذهن، وتحققه فى الخارج يتوقف على تحقق الخاص فيه، وأما تحققه الذهنى فلا يتوقف له عليه أصلا، لا فى الذهن ولا فى الخارج، وفيه بحث.

الخامس[2]: أن قوله: (لمعنى) مستدرك؛ لأن قوله: (وضع) يدل عليه؛ لأنه لا يكون إلا لمعنى[3].

قيل فى جوابه: نعم، إلا أن دلالته عليه التزامية [4]، وهى متروكة فى التعريفات.

قيل: فيه نظر؛ لأن / المعنى جزء من مفهوم الوضع، فتكون دلالته عليه تضمنية[5] لا التزامية. (٤/ أ)

والحق فيه أن يقال: لم يعتبر دلالته عليه بمجازية بهذا الاعتبار ولعدم القرينة، وإلا يلزم أن لا يذكر اللفظ؛ لأن الوضع بما فسر يدل عليه أيضا، هذا لا يخفى على ما أتصف.

فى معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونا كليا يُعرفُ به الألفاظ، فهى قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بُيّن أن كل اسم فاعل من الثلاثى المجرد على وزن (فاعل) ومن باب (أفعل) على وزن (مُفعِل)... وتحتاج فى معرفتها إلى علم التصريف، وإما أن يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بُيّن مثلا أن المضاف تقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج فى معرفة بعضها إلى التصريف كـ: المنسوب، والفعل المضارع، وفى معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو " ا. هـ.

(١) قال التفتازانى: " فرقٌ بين إرادة مفهوم العام وبين تحققه، ولا يلزم من عدم تحققه إلا فى ضمن الخاص عدم إرادته إلا فى ضمنه، وقد تبين أن الفساد إنما كان ينشأ من إرادة الخاص بخصوصه فلا فساد فى إرادة العام بعمومه، فليتأمل فإن هذا مقام يستصعبه أقوام " ا. هـ انْظُرْ: المطول ص ٢٠٢.

(٢) هذا هو الموضع الخامس من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٢ وفيه مثل ذلك.

(٤) الدلالة الالتزامية: وهى دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الأصلى واللازم له ذهنا، كدلالة لفظ اثنين على الزوجية، والعمى على البصر، والإنسان على قبول العلم، فإن لفظ (إنسان) لم يوضع لهذا المعنى الذى هو قبول العلم، وإنما وضع لمعنى آخر هو حيوان ناطق، فقبول العلم خارج عنه لازم له ذهنا. انْظُرْ: توضيح المفاهيم د / رشدى عزيز محمد ص ٤٠، وراجع: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ص ١٣٩، تحقيق د / سليمان دنيا، دار المعارف، طـ / ثالثة.

(٥) الدلالة التضمنية وهى: دلالة اللفظ على جزء ما وضع له فى ضمن كل المعنى، كدلالة لفظ إنسان على الحيوان فقط، أو الناطق فقط، الذى هو جزء معناه، إذ علمت أن معناه: حيوان ناطق، وكدلالة لفظ البيت على السقف وحده، أو الجدار وحده. انْظُرْ: توضيح المفاهيم ص ٤٠، وانْظُرْ: المعجم الفلسفى ص١٢٠.

ونقول: إن ذكره لفائدة وهى[1]: أنه دُكر ليصفه بالمفرد ويعلم منه أن المعنى ينقسم[2] إلى قسمين: مفرد ومركب[3]، وبهذا يندفع[4] ما يقال: إن فى الحد تكراراً مستدركا.

وإسناد بعضهم الدفع إلى مبنى الجواب الأول سهو؛ لأن التكرار المستدرك يحصل بالدلالة التضمنية كما بُيّن فى موضعه.

اعلم أن المراد من (المعنى) فى قوله: (وضع لمعنى) ما يقابل المركب، فرجع المحصول إلى أن الكلمة لفظ وضع لمعنى غير مركب، سواء كان ذلك المعنى واحدا أو كثيرا، فيكون (مفرد) حينئذ صفة كاشفة له، لا ما يقابل التكثير، وإلا لم تدخل الألفاظ المشتركة فى تعريف الكلمة؛ لأنها وضعت لمعان متعددة مع أنها كلمات، فظهر من هذا أن التنوين فى قوله: (لمعنى) ليس للوحدة.

السادس[5]: أن المصنف لِمَ ترك[6] ذكر الدلالة فى تعريف الكلمة مع أنه لابد لها منها؟

وجوابه: أن ذلك منه لحصول الغناء عنه بقوله: (وضع)[7].

ولقائل أن يقول: إن دلالة الوضع عليها التزامية، وهى[8] متروكة فى التعريفات!

ويمكن أن يجاب عنه بـ: لأنا لا نعنى بالإغناء عنه دلالة الوضع عليها؛ بل إخراج قوله (وضع) ما تخرجه[1] (الدلالة) وهى المهملات.

وفيه نظر؛ لأن خروج المهملات بالدلالة غير مسلم، وجوابه ظاهر لذى اللب.

---

(١) فى الأصل (وهو) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل (تنقسم) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضى ١/ ٢٢: " قوله (لمعنى مفرد) يعنى به المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك جزء نحو معنى (ضَرَبَ) الدال على المصدر والزمان، أولا جزء له كمعنى (ضـرْب) و(نصْر)، فالمعنى المركب على هذا هو: الذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو: ضرب زيد، وعبد الله، إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما " ا. هـ.

(٤) فى الأصل (مندفع) وهو تَصْحِيف.

(٥) هذا هو الموضع السادس من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

(٦) فى الأصل (لم تدرك) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.

(٧) قال الجامى ١/ ١٧١: " واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة؛ لأن الدلالة: كون الشىء بحيث يفهم منه شىء آخر، فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة، فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما وقع فى هذا الكتاب - يعنى الكافية - لكن الدلالة لا تستلزم الوضع إمكان أن يكون بالعقل كدلالة لفظ: (ديز) المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، وأن تكون بالطبع كدلالة لفظ (أح أح) على وجع الصدر، فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما فى المفصل " ا. هـ.

(٨) فى الأصل (وهو) وهذا تَصْحِيف، والمراد: أن الدلالة الالتزامية متروكة فى التعريفات.

(١) فى الأصل (يخرجه).

السابع[1]: أن مفهوم المفرد عدمى؛ لأنه عبارة عن عدم انقسام جزء اللفظ على جزء المعنى، والشئ العدمى لا يصلح أن يكون فصلا؛ لأن الفصل مقوم[2] للماهية[3]، والأمر العدمى لا يكون مقوما؛ لامتناع تركب الماهية الوجودية من الأمرين اللذين أحدهما وجودى والآخر عدمى، فلا يصلح حدا للكلمة.

وجوابه: أن امتناع ذلك إنما هو فى الأمور الحقيقية لا فى الوضعية الاعتبارية، والمراد من الحد ههنا الحد باعتبار الوضع والاصطلاح، فلا يقدح كون الفصل أمرا عدميا، إذ لا مانع من أن يوضع لفظ لمعنى عدمى، أو مركب منه ومن وجودى.

لا يقال: كيف تكون[4] اعتبارية وهى لفظ، واللفظ موجود فى الخارج؟!

لأنا نقول: الكلمة ليست هى اللفظ وحده، بل مركبة منه ومن غيره من الاعتباريات كالوضع وغيره، فتكون[5] اعتبارية؛ لأن المركب من الوجودى والاعتبارى اعتبارى.

والثامن[6]: أن المصنف أخذ فى تعريف الكلمة الكلمات الخاصة؛ لأن ما ذكر فيه إما اسم أو فعل أو حرف، وكل منها كلمة خاصة، ومعرفتها موقوفة على معرفة الكلمة؛ لأن معرفة الخاص موقوفة على معرفة العام، إذا كان جزءاً منه وأريد تعريفه بذاتياته وههنا كذلك، ومعرفة العام - أعنى الكلمة المعرفة من حيث إنها[7] معرفة بها - يتوقف عليها معرفة المعرف، فيلزم الدور، وما يقال: من أن الحد هو المجموع لا كل واحد منها لا يدفع الإشكال، وهو ظاهر!

وجوابه: أن للكلمات المأخوذة فى تعريف الكلمة اعتبارين، اعتبار دلالتها على مدلولاتها، واعتبار اسميتها أو فعليتها أو حرفيتها، مثلا: (اللفظ) يعتبر تارة بأن يكون ما يتلفظ به الإنسان، ويعتبر أخرى بكونه دالا على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فهو بالاعتبار الأول ليس بكلمة مخصوصة؛ لأن اللفظ بهذا الاعتبار قد يكون مهملا، والمهمل لا يكون كلمة مخصوصة؛ لأنه حينئذ لا يشتمل المهملات،

---

(١) هذا هو الموضع السابع من الاعتراضات المشار إليها قسم التحقيق.

(٢) المقوم هو: الشىء الذى يدخل فى ماهيته فتلتئم ماهيته منه ومن غيره. انْظُرْ: المعجم الفلسفى ص ٣٣٣.

(٣) الماهية: من قولهم: ما هو كما يقولون: الكيفية، والأينية، وهى: ما به يجاب عن السؤال بما هو. انْظُرْ: المعجم الفلسفى ص ٢٩٩. والشارح يعنى بالفصل هنا المفرد فى قول ابن الحاجب فى تعريف الكلمة: (لفظ وضع لمعنى مفرد)، وهذا الفصل مقوم لماهية الكلمة، أى: يلتئم منه ومن غيره معنى الكلمة.

(٤) فى الأصل (يكون).

(٥) فى الأصل (فيكون).

(٦) هذا هو الموضع الثامن من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

(٧) فى الأصل (حيث من إنها).

لأنها لا تدل على المعنى بالوضع، فيكون اللفظ جزءاً من التعريف بالاعتبار الأول، وتوقف معرفته على معرفة الكلمة بالاعتبار الثانى، فلا دور، فعلى هذا القياس الكلامُ فى غيره.

التاسع[١]: أن اللفظ جزء من جزئيات الكلمة، وكذا باقى ألفاظ التعريف، وجزء الشىء لا يكون جنسا وفصلا له؛ لأنهما يكونان جزأين للماهية، وجزء الشىء لا يكون جزءاً منه!

وجوابه على قياس ما ذكر فى جواب السؤال السابق، أى: كونه جنسا للكلمة بالاعتبار الأول [٢]، وكونه جزئيا من جزئياتها بالاعتبار الثانى [٣].

وقد أجيب عنه بوجه آخر بأن: المعرَّف مدلولُ الكلمة، والجنسَ مدلولُ اللفظ، والفصلَ مدلولُ الوضع، وهما[٤] ليسا بجزأين من جزئياتها، بل جزء الكلمة: لفظٌ، ولفظُ وُضعَ، فما هو جنس وفصل ليس جزئيا، وما هو جزئى ليس جنسا ولا فصلا [٥].

* * * * *

(١) هذا الموضع التاسع من الاعتراضات المشار إليها في قسم التحقيق.

(٢) أى: باعتبار دلالته على مدلوله.

(٣) أى: باعتبار اسميته أو فعليته أو حرفيته.

(٤) أى: الجنس والفصل ليسا جزأين من جزئيات الكلمة، والمراد بالجنس والفصل هنا قوله: (لفظٌ وُضعَ) فـ (لفظ) جنس فى تعريف الكلمة يخرج الدوال الأربع، وقوله: (وضع) فصل واحترز به عن الألفاظ الغير الدالة على المعنى بالوضع كالمهملات.

(٥) وذلك لأن الجنس: كلى مقول على كثيرين، والفصل كلى مقول على الشىء فى جواب أى شىء هو لذاته، أما الجزئى فهو كل اسم يدل على واحد معين كـ أنا، وأنت، وهذا، وغير ذلك، فعلى هذا فالجنس أو الفصل لأنهما كُلِّيَّان ليسا جزأين، والجزء ليس كليا، أى لا يطلق على الكل.

[أقسام الكلمة]

وهى: اسم، وفعل، وحرف؛ لأنها...

ولما فرغ من بيان تحقيق ماهيّةِ الكلمةِ شرع فى بيان تقسيمها إلى أنواعها فقال: هى أى: الكلمة باعتبار مفهومها العام الشامل لجميع أقسامها منحصرة فى الثلاثة: اسم نحو: يد، ورجُل، وعِلم، وجَهْل، وفعل نحو: ضرب، وذهب، وأكرم، واستخرج، وحرف نحو: من، وبل، وهل.

فإن قلت: إن كانت لفظة (هى) راجعة إلى لفظ (الكلمة) يلزم انقسام الشىء إلى نفسه وإلى غيره لأن لفظ (الكلمة) اسم، بدليل دخول اللام عليه، وإن كانت راجعة إلى مفهومها فيلزم / (٤/ب) أن يقول:

(هو) لا (هى)؛ لأن المفهوم ليس بمؤنث!.

قلت: هى راجعة إلى لفظ (الكلمة)، لكن لا لمجرد اعتبار اللفظ، بل باعتبار المفهوم المنقسم إلى الثلاثة كما أشرنا إليه في تفسيرها، فلا يلزم ما ذكرتم.

فإن قلت[(١)]: الواو العاطفة للفعل والحرف على الاسم مفيدة للجمع، فلزم أن يكون الكلمة مجموع هذه [(٢)] الثلاثة لا كل واحد منها، قلت: إنما يلزم ذلك لو كان هذا التقسيم تقسيما للكل إلى أجزائه، كما فى قولك: السكنجبين [(٣)] خل وعسل، والإنسان حيوان وناطق، أما إذا كان التقسيم تقسيماً للكل إلى جزئياته [(٤)] فلا، كما فى قولك: الحيوان إنسان وفرس وحمار.

وأما معنى إفادة الواو الجمع فهو أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان بها فى كونهما محكوماً عليهما [(٥)]، أو فى كونهما محكوماً بهما [(٦)]، أو فى حصول مضمونهما [(٧)].

---

(١) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الرضى ١ / ٢٦، ٢٧.

(٢) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحيف، والصواب ما أثبته.

(٣) السكنجبين: كلمة فارسية تعنى: الشراب المتخذ من حامض وحلو.

(٤) والمراد بالجزئى: ما يدخل تحت كلى ويصح كون الكل خبرا عنه نحو: الإنسان حيوان. انْظُرْ: الرضى١ / ٢٧.
قال عز الدين بن صلاح: " انقسام الكل إلى جزئياته بحيث يصح إطلاق لفظ المقسوم خبرا عن كل واحد من تلك الأقسام على وجه يصدق، فتقول: الاسم كلمة، الفعل كلمة، الحرف كلمة، بخلاف انقسام الكل إلى أجزائه فلا يصح فيه ذلك " اهـ، انْظُرْ: مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب ص٥ رسالة دكتوراه.

(٥) مثل: جاءنى زيد وعمرو.

(٦) نحو: زيد قائم وقاعد.

(٧) نحو: قام زيد وقعد عمرو. انْظُرْ: الرضى١/ ٢٧.

إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا، الثانى الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الثانى الاسم، والأول الفعل.

فإن قلت: اللام فى قوله: لأنها حرف من الحروف الجارة، فلابد لها من متعلق!.

قلت: هى متعلقة بما يدل عليه الكلام، إذ المعنى: الكلمة منحصرة فى هذه الأقسام[١]، والهاء راجع إلى الكلمة، وأشار به إلى وجه الحصر، أى: إنما انحصرت فى هذه الثلاثة لأن الكلمة إما ذات أن تدل على معنى فى نفسها، وفى بعض النسخ (فى نفسه) بتذكير الضمير راجعاً إلى المعنى، ولكل منهما وجه [٢].

أولا تدل على معنى كذلك - وهذان الوجهان وإن كانا مذكورين في كلام القوم لكن الصواب هو الأول - الثانى أى: ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف [٣].

وما قيل: من أن صدق هذا الكلام يجوز أن يتحقق بكون الدلالة معدومة بالمرة، فيلزم أن يكون مالا دلالةَ لـه أصلاً حرفاً، غير وارد؛ لأن المقسَّم كلمةٌ فلابد من كون أقسامه دالة.

والأول أى: ما يدل على معنى فى نفسها إما أن يقترن أى: معناه الجوهرى، أى دلالته عليه بأحد من الأزمنة الثلاثة وهى الماضى والحال والاستقبال، أولا يقترن هو بذلك، الثانى أى ما لم يقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة الاسم، والأول أى: ما اقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة الفعل[٤].

فإن قلت: قوله: (أن تدل) فى تأويل المصدر، فيكون المعنى: لأنها إما الدلالة على معنى فى نفسها أولا، وهو معنى فاسد؛ لأن الكلمة دالة وليست بدلالة [٥].

---

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٩، وقال الدولت آبادى: " واللام فى قوله: (لأنها) يتعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالسكوت فى معرض البيان "، انْظُرْ: شرح الكافية للدولت آبادى شمس الدين بن عمر الدّوانى ل ٣/ ب، مخطوطة فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، لدى صورة منه.

(٢) وقد أوضح الغجدوانى فى شرحه على الكافية ص ٨ هذا فقال: " الضمير فى (نفسه) يرجع إلى (معنى) أى: إما أن يدل على معنى حاصل فى نفسه، أى: لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك: الدار فى نفسها حكمها كذا، أى: لا باعتبار أمر خارج عنها، وأما الضمير فى (نفسها) فيرجع إلى (الكلمة) أى: إما أن تدل على معنى فى نفس الكلمة، أى: يكون المعنى غير محتاج إلى الخارج منها " ا هـ، وانْظُرْ: أمالى ابن الحاجب ٣/ ٥٩.

(٣) قال السيوطى فى الهمع١/ ٢٤: " هذا الذى أجمع عليه النحاة، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس، فذهب في تعليقه على المقرب إلى أنه يدل على معنى في نفسه" ا هـ.

(٤) قال ابن الحاجب: " لما ذكر أن أنواعها ثلاثة، ذكر ما يدل على الحصر، والنفى والإثبات أقوى الأدلة على الحصر... فبيّن بهذا الحصر الدائر بين النفى والإثبات انحصارها في ثلاثة الأقسام المذكورة " اهـ، انْظُرْ: شرح الوافية نظم الكافية ص٦ رسالة ماجستير، وقال الرضى١/ ٢٩: " فهذه قسمة دائرة بين النفى والإثبات فتكون حاصرة أى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان " اهـ.

(٥) فى الأصل: (بدالة) وهو تَصْحِيف.

قلت: إن فى الكلام مضافاً محذوفاً، إمّا فى اسم (أنْ) على معنى: لأن حال الكلمة إمّا الدلالة على معنى فى نفسها أو عدمها، وهذا المعنى مفيد، مثل قولك: زيد إما أن يكون قائماً وإما أن يكون قاعداً؛ لأن تقديره: حال زيد إما كونه قائماً وإما كونه قاعداً.

وإمّا في خبرها على ما وقعت الإشارة إليه من تقديرنا الذات [1].

ثم انحصار الكلمة فى أقسامها الثلاثة بالضرورة[2] إذ لا يجوز أن يوجد قسم غير هذه الثلاثة [3]؛ لاستلزامه المحال؛ لأنه [إن] [4] وجد لا يخلو من أن يتصف بصفة الاقتران وعدمه معاً، وبصفة الدلالة فى نفسها وبعدمها معاً أولا - وإلا لم يتميّز عن الأول - فإن اتصف يلزم اجتماع النقيضين وإن لم يتصف يلزم ارتفاعهما، وهما محالان.

فإن قلت: دلّ دليلكم على أن الكلمة منحصرة فى الثلاثة قطعاً، والمقسم كلمة، فإن كان أحدها فلا يصح التقسيم، وإن لم يكن فقد وجد رابع، قلت: دلّ الدليل على [أن] [5] الكلمة فى الخارج منحصرة فى الثلاثة، والمقسَّم مفهوم عقلى لا وجود له فى الخارج، فلا يصلح نقضاً.

فإن قلت: لِمَ قدَّم الاسمَ على الفعلِ والحرفِ، والفعلَ على الحرف؟.

قلت: أما تقديمُ الاسم فلكونه مستقلاً بالإفادة؛ لأن الكلام مركب من اسمين من غير احتياج إلى الفعل والحرف نحو: زيد قائم، وأما تقديم الفعل على الحرف فلوقوعه جزءًا من الكلام نحو: ضرب زيد، بخلاف الحرف فإنه لا يقع جزءًا منه أصلاً [6]، على معنى أنه لا يقع مسنداً أو مسنداً إليه[7]، وإلا فله مدخل فى الكلام فى الجملة.

---

(١) ذكر الرضى فى شرحه١/ ٢٩ مثل هذا، وزاد وجهاً آخر فقال: " ويجوز أن يكون (أن تدل) مبتدأ محذوف الخبر أى دلالتها ثابتة، ومثله قولك: زيد إمّا أن يسافر أو يقيم " اهـ.

(٢) قال ابن هشام: " والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء والقسمة العقلية، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شىء منه " اهـ. انْظُرْ: شرح قطر الندى ص ١٤ ط / دار الفكر، وانْظُرْ: شرح اللمحة البدرية ١/ ١٦٢، والهمع ١/ ٢٢.

(٣) قال ابن الأنبارى: " ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شىء لا يمكن التعبير عنه" أسرار العربية ص ٢٨. وقال الزجاجي فى إيضاح علل النحوص٤٣: " والمدّعى أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام، ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ولن يجد إليه سبيلا "اهـ، هذا وقد ذهب أبو جعفر بن صابر إلى وجود قسم رابع وهو أسماء الأفعال وسماه الخالفة أى خالفة الفعل، إذ ليس ذلك عنده واحداً من الثلاثة، انْظُرْ: التذييل والتكميل ١/ ٢٢، ط / دار القلم، والهمع ٣/ ٨٢، والأشمونى ٣/ ١٩٦ ومعه حاشية الصبان.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: أسرار العربية ص٣٩ وقد ذكر نحوا من ذلك، وانْظُرْ: الرضى١/ ٢٦، وحاشية يس على الفاكهى١/ ٢١.

(٧) فى الأصل: (المسند إليه) وهو تَصْحِيف.

فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ قولـه: (إما أن تدل على معنى في نفسها) على قولـه: (أو لا)، ثم قدَّم ما يدل عليه قولـه: (أو لا) على ما قدَّمه أولاً بقولـه: (الثانى الحرف)، ثم قدَّم ما يقترن معناه علـى مـا لا يقترن بقولـه: (والأول إما أن يقترن بأحـد الأزمنـة الثلاثـة، أو لا)، ثـم قـدَّم مـا أخَّـرَهُ أولاً بقولـه: (الثانى الاسم [و] [1] الأول الفعل)؟.

قلـت: أمـا تقـديم قولـــه: (إمـا أن تـدل) علـى قولـــه: (أولاً) فبـالنظر إلى معنـى الأول وجوديّـاً والثـانى عـدميّاً، وأمـا تقـديم مـا أخّـره بقولــه: (الثـانى الحـرف) فبـالنظر إلى أن مـا صـدق عليـه هـو واحـد وهـو الحـرف، ومـا صـدق عليـه الأول اثنـان: الاسـم، والفعـل، والواحـد قبـل الاثـنين، وأمـا تقـديم مـا يقـترن علـى مـالا يقـترن [و][2] تـأخره منـه فعلـى قياس ما تقدم. فافهم فإنه دقيق.

واعلم أن المراد بعدم دلالة الحـروف[3] علـى معنـى فـى نفسـها كـون دلالتِهـا مشـروطةً بـذكرِ متعلقها؛ لأنها تدل على معنى فى الخارج عن نفسـها، وإلا يلـزم أن يكـون الأسمـاء مبنيـة وأن يكون معنى الحرف مقترناً بالزمان، وأن احتياج الحرف فى الدلالة على المعنى إلى ذكر / المتعلـق (٥/ أ) إذا لم يُفِد ذلك الحرف معنى ذلك المتعلق، أما إذا أفاده فلا حاجة إليه؛ لحصـوله تقـديراً [4]، فـلا يلزم السؤال بالحروف النائبة مناب الجملة كحرف الردع، وحروف التصـديق[5] وغيرهمـا، بأنـه ليس لها متعلق.

ثم ذلك المتعلق إما اسم فعل، أو فعل، ولا يجوز أن يكون حرفاً، وإلا الدور أو التسلسل[6].

فإن قلت: على تقدير تسليمه مدعانا، احتياجه إما إلى الاسم أو الفعل على سبيل منع الخلو، فلا يلزم منه كون احتياجه إليهما ممنوعاً، هكذا قيل، وفيه تأمل.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل: (الحرف).

(٤) قـال الأصـبهانى ص ١٠: "... وقـال بعضـهم: الأولى أن يقـال: إن معنـى قـولهم: (الحـرف يـدل علـى معنى فى غيره) أن الذى يدل عليـه الحـرف لـه متعلـق لابـد مـن ذكـره فـى الاسـتعمال، بخلاف الاسـم والفعل، فإذا قلت: سـرتُ مـن البصـرة، كـان معنـاه: أن ابتـداء السير كـان مـن البصـرة، ووجـب ذكـر متعلق معناه وهـو البصـرة، فـإذا صـرَّحت بالاسـم الـذى يكـون معنـاه هـذا وهـو الابتـداء لم يجب ذكـر متعلق معناه، تقول: الابتداء خير مـن الانتهاء ويكون مفيدا وإن لم تذكر لـه متعلقاً... " اهـ.

(٥) حرف الردع هو: (كلاَّ)، وحروف التصديق هى: (نعم، وبلى، وأجل، وجير، وإى، وإن).

(٦) فى الأصل: (تسلسل)، والتسلسل هو: ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة. انْظُرْ: التعريفات ص٦١.

وقد علم بذلك حد كل واحد منها الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد

وقد علم بذلك [(١)] أى: بدليل حصر الكلمة فى الاسم، والفعل، والحرف، حد كل واحد منها أى: من الاسم والفعل والحرف؛ لدلالته على القدر المشترك بينها، وهو الدلالة على المعنى وعلى المَمَيِّز لكل واحدٍ منها عن الآخر، وهو: عدم كونها بالاستقلال فى الحرف، وعدم الاقتران فى الاسم، ووجوده فى الفعل، مع تقيد الأول بالثانى، ولا نعنى بالحد إلا هذا.

فإن قلت: كيف قال: (كل واحد منها) مع أن الحد لا يتركب إلا من الأجزاء الداخلة، وما ذكر فيه من المميزات أمور عدميّة، كعدم الدلالة، وعدم الاقتران، ومن المحال أن تكون الماهيّة مركبة من الوجودى والعدمى؟.

قلت: هذا باعتبار الوضع والاصطلاح، وما ذكرتم فى الأمور الحقيقية لا فى الاعتباريّة.

ولما كانت الكلمة متقدمةً عليه طبعاً لأنها جزؤه، قدمها عليه فى الوضع، ليوافق ذلك، وإن كان المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام مع أنها محل الإعراب[(٢)].

ومن قَدَّمَ الكلامَ على الكلمة فى كتابه [(٣)] فقد تعلّق نظرُهُ إلى التأثير[(٤)].

ثم المراد من الكلام، الكلام فى الأصل: اسم بمعنى التكليم يقع على القليل والكثير كـ السلام بمعنى التسليم، لا كونه مصدراً فى الأصح [(٥)]، ما تضمن كلمتين بالإسناد.

---

(١) قال ابن القواس ص ٨: " (ذلك) إشارة إلى التقسيم المذكور، أى: وقد عُلم بالتقسيم الحاصر حد كل واحد منها؛ لأن القسمة الصحيحة للأمور المشتركة فى شىء - جنسا كان أو عرضا - إنما يكون بالفصول المنوّعة، أو بالخواص التى تُواليها، فإذا ضم ما يميز كل واحد منها إلى القدر المشترك كان المجموع حداً " اهـ.

(٢) قال الرضى١/ ٣٠: " إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام، بسبب العقد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه " ا. هـ. الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد.

(٣) منهم: الجزولى فى: مقدمته ص ٣، وابن معط فى ألفيته، وابن مالك فى: الألفية ص٣٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥٧.

(٤) قال النيلى فى الصفوة الصفية١/ ٣٤: " وكان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة قبل تعريف الكلام؛ لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته، وإنما بدأ بالمركب الذى هو الكلام لشرفه؛ لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد إذ كان المركب يفيد جميع ما يفيد أفراده وزيادة على ذلك، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات ".

(٥) اختلف فى لفظ الكلام فذهب قوم إلى أنه مصدر وفعله (كَلَّم) جاء محذوف الزوائد، ومثله سلّم سلاماً، وأعطى عطاءً، وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر - موضوع موضع المصدر - وذلك لأن فعله لايخلو من أن يكون (كلّم) أو (تكلّم) ومصدر(كلّم) التكليم، ومصدر(تكلّم) التكلُّم، وليس الكلام بأحد هذين المصدرين الجاريين على الفعلين، فثبت أنه اسم للمصدر، انْظُرْ: المرتجل ص١٢٩، وابن يعيش١/ ٢٠، والصفوة الصفية ١/ ٣٣

أقول قبل الشروع فى تقسيم الكلام: إن تعليل تقديم الكلمة على الكلام يقتضى تقديم الاسم والفعل عليه؛ لأنهما يقعان جزأين لـه، وجوابه أن يقال: إن هـذا قـد حصـل فـى ضـمن دليـل الحصر.

قولـه: " ما تضمن كلمتين " شامل لجميع المركبات من المحدود وغيره، فلما قال: " بالإسناد" خرج عنه ما لم يكن فى أصل وضعه إسناد كـ: غلام زيد، وخمسة عشـر، وبعلبـك [1]، ومـا كـان فـى أصل وضعه إسناد لكن عرض لـه ما أزال إسناده كالمركـب مـن الصـفة والموصـوف إذا كانـت فعلا وفاعلاً نحو: رجل ذهب، على تقدير كون (ذهب) صفة (الرجل)، والصلة والموصول نحو: الذى قام أبوه، والمضاف والمضاف إليه كذلك، [وبعض المركـب مـن الفعـل والفاعـل][2] نحـو: يقوم زيد والشرط وحده، والجزاء وحده، فإن كلا منها لا يسمى كلاما لعـدم الإسـناد فيـه؛ لأن المراد منه: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة[3] وفى الصور المـذكورة لا توجد تلك الإفادة.

فإن قلت: حد الكلام منقوض بقولك: (زيد) فى جواب من قال: من قام؟ وبقولك: (نعم) فى جواب من قال: أقام زيد؟ وبالكلام الذى يقع أحد جزئيه جملـة كـ: زيـد قـام أبـوه، وبالجملـة الشرطية، وبقولنا: الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه، فإن كلا منها كلام مع أنـه لا يصـدق الحـد عليه؛ لأن بعضها أقل من كلمتين، وبعضها أكثر منهما!.

قلت: هذا النقض يندفع بأدنى عناية، فإن المراد بالكلمتين أعـم مـن أن يكونـا كلمـتين لفظـاً أو تقديرا، سواء كان ذُكِرَ فى اللفظ أقل منهما كما فى الأولين، أو أكثر كما فى باقى الصور، فكـل منها وإن لم يكن كلمتين فى اللفظ إلا أنه كلمتان تقديراً، إذ التعبير بهما من كل منها ممكـن؛ لأن الأول فى تقدير: قام زيد، والثانى كذلك، إلا أنه حذف لدلالة القرينـة عليـه، وزيـد قـام أبـوه، [فى][4] تقدير: زيد محكوم عليه بهذه الجملة؛ لأن الإسناد إنما هو بين الكلمتين فى الحقيقة، وأما ما يتعلق بالمحكوم به فخارج من الإسناد، بل هو من متعلقات المسند بـه، والجملـة الشـرطية فـى تقدير: الأول مستلزم للثانى، كذا فى السيد عبد الله [5]، وفيه خلاف لبعض من الأفاضل.

---

(١) انْظُرْ: شرح الكافية للغجدوانى ص ٩ رسالة، والفوائد الضيانية ١/ ١٧٥، وفيهما مثل ذلك.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لا يستقيم المعنى بدونها، وانْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٢.

(٣) وهذا المعنى عبر به ابن الحاجب فى شرح المقدمة الكافية ١/ ٢١٨، والغجـدوانى فـى شـرحه ص٩ رسـالة، وابن القواس فى: شرحه ص ١٠ رسالة، وانْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٠، ٣١.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) السيد عبد الله: عبد الله بن محمد بن أحمد الحسينى النيسابورى، جمال الدين، المعـروف بــ: نقـره كـار، تـوفى سنة٧٧٦هـ، كان بارعـاً فى الأصـول والعربية، وولى تدريس الأسـدية بحلـب وغيرهـا، أقـام بدمشـق مـدة، وبالقاهرة مدة، وولى مشيخة بعض الخـوانق، لـه: شرح لب الألباب، والعبـاب فى شرح اللبـاب، وشـرح=

وقولنا: الحيوان الناطق، إلخ، فى تقدير: الإنسان يمشى، فيرجع كل منها إلى الكلمتين فى التقدير.

فإن قلت: ألا يكون المركب الإضافى كلاماً بتقدير المتعلق نحو: غلام ثبت لزيد؟.

قلت: لا؛ لعدم الإفادة؛ لأنه على تقدير التسليم يكون من المركب التوصيفى لا الخبرى؛ لأن المضاف نكرة لا يصلح الابتداء به، كذا في الغجدوانى[1].

وما قيل: لو نظر فيه بناءً على جواز نية التقدير والتأخير كما فى نحو: رجل جاءنى، لكان وجها!، كلام غير خفى فساد قياسه.

وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: بالإخبار ليشمل التعريف الكلام الإنشائى من الأمر والنهى، وغيرهما [2].

والمراد من (التضمن): التركيب [3]، وأما اختياره التضمن دون التركيب فلاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من) [4]، وقيل: لأن التركيب يطلق على الأجسام حقيقة، وإطلاقه على ما لا يتلاقى أجزاؤه على سبيل التشبيه.

وأما ما يقال: من أن اختيار التضمن دون التركيب لإدخال الكلام الذى أحد جزئيه ضمير مستتر على اللزوم كالأمور، ونفس المتكلم / من المضارع[5]، والكلام الذى (٥/ب) كان تركيبه من أكثرمن كلمتين؛ لأن التركيب يخرجهما بناءً على أن الأصل يقتضى وجود الأجزاء فى الظاهر ولم يتصور بين الملفوظ والمستتر، وأن المفهوم منه الحصر؛ لأن المتبادر من المركب من كلمتين ما تركب منهما فقط بخلاف المتضمن فإنه يتناول المستتر، وما فيه أكثر من كلمتين!

=التسهيل، وغير ذلك. انْظُرْ ترجمته فى: شذرات الذهب ٦/ ٢٤٢، والدرر الكامنة ٢/ ٣٩٢، وهدية العارفين ١/ ٤٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ٥٤ وانْظُرْ: شرح لب الألباب فى علم الإعراب ص٢٩ـ مع اختلاف يسيرـ تحقيق/ عابد محمد محمود غنيمة، رسالة دكتوراه فى المكتبة المركزية بالجامعة برقم١٠٠٥.

(١) انْظُرْ: شرح الكافية للغجدوانى ص٩ رسالة، ونصه: " فإن قلت: أليس (غلام زيد) من المحدود، والتقدير: غلام ثبت لزيد، أو حصل لزيد؟ قلت: لا؛ لأن مع ذلك التقدير لايحصل الإفادة أيضاً؛ لأن قولك: ثبت لزيد فى حيز الصفة لا الخبر، لأن (الغلام) نكرة لا يقع مبتدأ، على أن هذا التقدير منظور فيه " ا. هـ.

(٢) وهذا أيضاً تعليل الرضى فى: شرحه ١/ ٣٢، والغجدوانى ص ٩ رسالة، وابن القواس ص ١٠ رسالة.

(٣) والتركيب إما تحقيقا مثل: زيد قائم، أو تقديراً مثل: اضرب. انْظُرْ: الغجدوانى ص ٩ رسالة.

(٤) وقال ابن القواس ص١٠: " وإنما قال: (تضمن)، ولم يقل: (تركب) ليدخل فيه الكلام المنطوق بأحد جزئيه نحو: قم " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٤.

(٥) قال الغجدوانى ص ٩: " وما قيل فى بعض الشروح: أن الفائدة به أن يدخل مثل (اضرب) لأنه لا تركيب فيه، ولكن فيه تضمن؛ لأن التقدير فيه: اضرب أنت، فقوله: (كلمتين) يأباه؛ إذ التضمن فى مثل (اضرب) ليس إلا فى كلمة واحدة " اهـ.

ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين، أو فعل واسم.

فضعيف[1]؛ لأن المستتر عند النحاة فى حكم الملفوظ حقيقة، فيجرى التركيب بينه وبين الملفوظ حقيقة، وأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد وهو[2] بالمسند والمسند إليه فقط، وما يتعلق بهما خارج عن حقيقة الكلام، وهما [3] إما الكلمتان حقيقة أوما يجرى مجراهما.

أو نقول: المراد بيان أقل مالا بد فى الكلام لا نفى ما عداه.

فإن قلت: قوله: (تضمن كلمتين) على تقدير إجرائه على الظاهر يقتضى أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فقط، وألا يلزم اتحاد المتضمِن والمتضمَن، فهل يجوز ذلك بالخلاص عنه؟!

قلت: نعم إن المتضمِن - بصيغة اسم الفاعل - وهو الكلام، يعتبر فيه الجزء الصورىّ كما يعتبر فيه الجزء المادى وهو الكلمتان، والمتضمَن - بصيغة اسم المفعول - وهو الجزء المادىّ داخل فى المجموع المركب من الجزء المادىّ والجزء الصورىّ فلا يلزم اتحادهما [4].

قال فى المتوسط[5]: " ولا يشكل الحد بمثل: (قائم أبوه) فى قولنا: (زيد قائم أبوه)، فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس إسناداً [6] بالتفسير المذكور؛ لأنه لايصح السكوت على (قائم أبوه) "، تم كلامه.

قلت: هذا ليس على الإطلاق، بل إذا جعل (أبوه) فاعلاً لـ (قائم)؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله لايكون كلاماً ، وأما إذا جعل (أبوه) مبتدأ و(قائم) خبره مقدماً عليه فهو كلام بلا شبهة.

ولما فرغ من[7] تحقق ماهية الكلام، جعل الشروع فى بيان ما يحصل فيه المراد، فقال:

لايتأتى ذلك أى: لا يمكن حصول الكلام إلا فى المركب من اسمين، نحو: زيد قائم، أو فى المركب من فعل واسم، نحو: قام زيد؛ وذلك لأن الكلام لابد [فيه][8] من الإسناد؛ لأنه مأخوذ فى مفهومه، وهو لا يتحقق إلا بين المسند والمسند إليه؛ لأن تحقق

---

(١) جواب (أما).

(٢) أى: الإسناد.

(٣) أى: المسند والمسند إليه.

(٤) قال الحلبى: " فالمتضمِن على صيغة اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالإسناد، والمتضَمن على صيغة اسم المفعول هو الكلمتين فقط، فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضَمن " اهـ، انْظُرْ: كشف الوافية فى شرح الكافية ل ١٥/ أ، حاشية للعلامة: محمد بن عمر الحلبى من علماء القرن التاسع الهجرى على الوافية فى شرح الكافية لركن الدين الإستراباذى، مخطوط فى مكتبة الأزهر الشريف برقم ٩٧٣/ ٧٦١٥.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط لركن الدين ص ٧، ٨ رسالة.

(٦) فى الشرح المتوسط: (لأنه ليس فيه إسنادٌ).

(٧) فى الأصل: (عن) وهو تَصْحِيف.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

النسبة موقوف على تحقق المنتسبين[1]، وأما التوقف الحاصل من طرفهما عليه فى الاتصاف بكونهما منسوبا ومنسوبا إليه لافى التحقق، فلا دور، وهما موجودان بين اسمين؛ لأن الاسم صالح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه وبين اسم وفعل لأن الفعل يقع مسنداً والاسم مسنداً إليه [2].

وغير موجودين فى غير هذين النوعين من المركبات؛ لأنه إن كان من الفعلين فلعدم المسند إليه، وإن كان من الحرفين فلعدمهما، وهو ظاهر، وإن كان من الاسم والحرف فلعدم أحدهما، لأن الاسم فيه إن كان مسنداً لم يوجد المسند إليه، وإن كان المسند إليه لم يوجد المسند، وإن كان من الفعل والحرف فلعدم المسند إليه، لأن الحرف لا يكون كذلك [3].

والتركيب العقلى بين الكلمات الثلاث لا يزيد على هذه الأقسام الستة المذكورة [4] إذا لم يراع الترتيب، وأما إذا روعى فالأقسام تسعة[5]؛ لانقسام كل من الأقسام الثلاثة المركبة من المتغايرين باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين [6]، إلا أن الثلاثة من تلك التسعة لما كانت متكررة لم تعتبر فى التقسيم.

فإن قلت: هذا الكلام منقوض بـ (يا زيد) فإنه كلام بلا شبهة، مع أنه مركب من الحرف والاسم!

قلت: هو فى الحقيقة مركب من الاسم والفعل [7]، إذ هو فى الأصل: أدعو زيدا، فإفادته باعتبار هذه الجملة [8].

---

(١) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٧، وفيه مثل ذلك.

(٢) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٢.

(٣) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٢، وابن القواس ص ١١، والأصبهانى ص ١٧، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٧.

(٤) ثلاثة منها من جنس واحد: اسم واسم، فعل وفعل، حرف وحرف، وثلاثة منها من جنسين مختلفين: اسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف. انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ١٧٧.

(٥) قال الحلبى ل ١٦/ ب: "…. حاصلة من ضرب الثلاثة فى الثلاثة: اسم واسم، اسم وحرف، اسم وفعل، فعل وفعل، فعل واسم، فعل وحرف، حرف وحرف، حرف واسم، حرف وفعل " اهـ.

(٦) انْظُرْ: شرح لب الألباب لنقره كار ص ٣٠ رسالة، والأصبهانى ص ١٧.

(٧) هذا ما ذهب إليه أبو على الفارسى فى المسائل العسكريات فى النحو العربى ص٨٧ حيث قال: " وأما قولهم فى النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام، مع أنه مؤتلف من اسم وحرف فذلك لأن الفعل هاهنا مراد عندهم… "ا. هـ وانْظُرْ: المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٩٥، وشرح الكافية لابن القواس ص ١١.

(٨) وقال ابن الخباز: " ولا يأتلف كلام من فعلين، ولا حرفين، ولا فعل وحرف، ولا اسم وحرف إلا فى النداء كقولك: يا زيد؛ لأن المقصود من النداء إسماع المنادى ليُقبل، فجرى الحرف مجرى الصوت الذى تُدعى به البهيمة أو تُزجر " اهـ، انْظُرْ: الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص ٦٧.

ولقائل أن يقول: هذا الجواب يقتضى أن يكون (يا زيد) محتملا للصدق والكذب كما يحتملهما أدعو زيدا، وليس كذلك!.

ويمكن أن يجاب عنه: بأنا لا نسلم أنه لو كان (يازيد) فى تقدير: أدعو زيدا لاحتمل الصدق والكذب؛ لجواز عدم احتماله ذلك للإنشاء الحاصل فيه، أو لجواز أن يكون فى تقدير: أدعو الذى هو، للإنشاء لكون الصيغة مشتركة [1] بين الإخبار والإنشاء كألفاظ العقود، بل قطع بأن (أدعو) الذى ناب (يا) منابه [للإنشاء لا للإخبار] [2]، وفائدة العدول عنه رفع [3] توهم الإخبار باشتراك الصيغة، هكذا قالوا [4]، وفيه بحث؛ لأنهم صرحوا بأن (يا) نائبة مناب الفعل، فإن أرادوا أنها مفيدة بإفادته كما يشعر به عبارة أكثرهم فيلزم الاشتراك فى السؤال والجواب، وإلا فإن قالوا بإفادتها مع المنادى فمعناه، وإن أرادوا بها شيئا آخر فلابد لهم من بيانٍ حتى ننظر فيه [5]!

وجوابه ظاهر لا يحتاج إلى البيان [6].

* * * * *

---

(١) في الأصل: (مشترك) وهو تَصْحِيف.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح الأصبهانى ص ١٩ لا يستقيم الكلام بدونه.

(٣) في الأصل: (وقع) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ: البسيط لركن الدين ص ١٣ رسالة، وشرح الكافية للأصبهانى ص ١٩ رسالة.

(٥) قال الأصبهانى ص ١٨: " لا يقال: قولكم: (الكلام لا يحصل من اسم وحرف) منقوض بالنداء نحو: يا زيد، فإنه كلام مع أنه مركب من اسم وحرف، لكونه متضمنا كلمتين بالإسناد! لأنا نقول: النقض غير متوجه على من يقول: إن هذه أسماء أفعال، مستدلا بكونها يفهم منها معانى الأفعال، كما يفهم من نحو: (صه، ومه) وغيره، ولا يرد أيضا على من يقول: إن هذه حروف نائبة عن الفعل، وهو القول المشهور، لكونه فى الحقيقة مركبا من الاسم والفعل " اهـ، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٩.

(٦) قال ابن القواس: " وأما إفادة حرف النداء مع الاسم فلكونه نائبا مناب الفعل الذى هو (أدعو) أو (أنادى) على الأصح، لا يقال: لو ناب منابه لاحتمل الصدق والكذب، كما أن الفعل الذى هو (أدعو) أو (أنادى) كذلك لأنا نقول: إنما يلزم ذلك لو لم يكن الفعلُ النائبُ حرفُ النداء عنه إنشاءً، وهو ممنوع، وأما على تقدير كون حرف النداء اسما للفعل، فعدمُ النقض به ظاهرٌ " اهـ، انْظُرْ: شرح الكافية لابن القواس ص ١١ وما بعدها.

[الاسم وخواصه]

الاسم: ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

اعلم أن المصنف لمّا لم يكتفِ بما عُلِمَ التزاماً فى تعريف ما هوالاسم فى ضمن دليل الحصر، عرفه هنا بقوله: ما دل على معنى فى نفسه، حال كون ذلك المعنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، تسهيلا لفهم المبتدئ [1] ورعاية لما هو الواجب فى التعريفات.

فقوله: (ما دل على معنى) شا مل للكلم الثلاث، وقوله: (فى نفسه) يخرج الحرف، وقوله: (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) يخرج الفعل، لكن دخل فيه مالايدل على الزمان كـ (رجل)، وما مدلوله نفس / الزمان كـ اليوم والأمس، وما مدلوله معنى مقترن بزمان ليس (٦/ أ) من الأزمنة الثلاثة كـ: الاصطباح والاغتباق[2]، فإن الأول يدل على الشرب المقارن بالصباح[3]، والثانى يدل على الشرب المقارن بالرواح[4]؛ لأن معناهما صالح لأن يقع فى الماضى، والحال، والاستقبال، وما هو صالح لها، لا يصح أن يكون واحداً منها بعينه، ولهذا إذا أردنا اقترانه بأحد من تلك الثلاثة نحتاج إلى تجديد صيغة ونقول: اصطبح يصطبح [5].

فإن قلت: على هذا يلزم أن يكون الزمان أربعة، والمشهور أنه ثلاثة!.

قلت: لا؛ لأنه إنما يلزم ذلك أن يكون زمان الصبوح والغبوق صادقاً على غير هذه الثلاثة فى نفس الأمر[و] [6] ليس كذلك، بل هو لا يصدق إلاعلى أحدها لا على التعيين فلم يلزم أن يكون أربعة.

وضمير (فى نفسه) راجع إلى (المعنى) على معنى: الاسم ما دل على معنى حاصل فى نفسه، أى: بالنظر إليه، لا باعتبار أمر خارج عنه، كما فى قولهم: الدار قيمتها فى نفسها كذا، أى: لا باعتبار أمر خارج من كونها فى وسط المصر وغيره[7]، فلا إشكال فى التعريف[8].

---

(١) المبتدئ هو الذى ابتدأ فى العلم ولم يصل فيه إلى حالة يستقل بتصوير المسائل فإن بلغ ذلك فهو المتوسط فإن زاد على ذلك باستحضار غالب الأحكام وأمكنه إقامة الأدلة فهو المنتهى. انْظُرْ: حاشية يس على الفاكهى١/ ٢٠.

(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٩، وانْظُرْ: ابن القواس ص١٤، والرضى ١/ ٣٦، والأصبهانى ص ٢٠.

(٣) فى اللسان (صبح)٤/ ٢٣٨٩: الصبوح: ما شُرب بالغداة فمادون القائلة، وفِعْلُك الاصطباح، واصطبح القوم شربوا الصبوح.

(٤) فى اللسان (غبق) ٥/ ٣٢١٠: الغَبْق والتَّغَبُّق والاغتباق: شُرب العَشِيّ، والغَبُوق: الشرب بالعَشِيّ.

(٥) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٢٢، وابن القواس ص ١٥.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) وهذا قول ابن الحاجب فى: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ١٩.

(٨) فى هذا إشارة إلى اعتراض الرضى على ابن الحاجب فى قوله: بعود الضمير فى (نفسه) على (معنى)، وقد= =قال الرضى: " وقال المصنف: إن الضمير فى قولهم: (ما دل على معنى في نفسه) وقولهم (فى غيره) راجع

ثم المراد من الاقتران وعدمه ما يكون بحسب الوضع، فلا يرد النقض على الحد باسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، إذا قورنت بما يقارن به الزمان؛ لأن اقتران كلها حينئذ بالزمان إنما يكون بعارض[1].

وكذا لا يرد عليه أسماء الأفعال مثل: هيهات، فإن اقترانها بالزمان ليس بوضعى، بل لأنها أسماء الأفعال، كذا فى الغجدوانى[2]، فالأولى إخراجها بأن يراد بالدلالة: الدلالة الأولية[3].

وأيضاً: لا يرد أن الأفعال التى للإنشاء غير مقترنة[4] بزمان[5] من الأزمنة الثلاثة كأفعال المدح وغيرها؛ لأن خلوها عن الزمان عارض بحسب استعمالها للإنشاء[6].

ويندفع بهذا التقييد أيضاً ما يقال: إن لفظة الماضى والمستقبل، والمتقدم، والمتأخر، يدل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، مع أن كلا منها اسم؛ لأن دلالة كل منها على الزمان ليس بحسب الوضع، بل ملاحظة الزمان فى الكل من لوازم معناه[7].

إلى (معنى)... وفيه نظر؛ لأن قولهم فى حد الحرف: (على معنى فى غيره) نقيض قولهم: (على معنى فى نفسه) ولا يقال فى مقابلة قولك: قيمة الدار فى نفسها كذا: قيمة الدار فى غيرها كذا، بل يقال: لا فى نفسها، ومعنى الكلام على ما اخترنا - أعنى جعل (فى نفسه صفة لـ (معنى) والضمير لـ (ما) -: الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٣، ٣٤، وقد رد الشريف فى حاشيته على الرضى اعتراضه على ابن الحاجب حيث قال " وأما اعتراض الشارح فليس شيء؛ إذ ليس مقصوده أن مؤدى لفظة (فى) فى الموضعين واحد، بل لا يتصور ذلك... " ا. هـ انْظُرْ: حاشية الشريف على الرضى ١/ ٩).

(١) قال صاحب المتوسط ص ٩: " وينبغى أن يعرف أيضا أن المراد بالاقتران وعدم الاقتران إنما هو بحسب الوضع؛ لئلا يتوجه عليه النقض باسمى الفاعل والمفعول فى قولنا: زيد ضارب عمرا الآن أو غدا، ومضروب غلامه أمس؛ لأن اقترانهما ليس بحسب الوضع وإنما هو بعارض... " وانْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٢٥، وابن القواس ص ١٥، والغجدوانى ص ١٠، والرضى ١/ ٣٦، والإقليد ١/ ١٦١ مطبوع.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٠حيث قال: " وكذا لا يرد أن يقال: أسماء الأفعال مثل (هيهات) مقترنة بأحد الأزمنة - أيضاًـ مع أنها أسماء؛ لأن اقترانها بالأزمنة المعينة غير وضعى، بل لأنها أسماء الأفعال"ا. هـ.

(٣) وقد أوضح هذا ركن الدين حيث قال: " وينبغى أن يراد بالدلالة دلالة أولية حتى لا ينتقض بأسماء الأفعال فإنها تدل على معنى فى نفسها مقترنة بزمان معين، نحو: (صه) فإنه دال على السكوت المقترن بالاستقبال إلاأن دلالته عليه ليست بدلالة أولية، لأنه أولاً لا يدل إلا على (اسكت)، وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال " ا. هـ. انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٩ رسالة، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ١/ ٩٣.

(٤) فى الأصل: (مقترن) وهو تَصْحِيف.

(٥) في الأصل: (بالزمان).

(٦) انْظُرْ: شرح الكافية للغجدوانى ص ١١، والأصبهانى ص ٢١، والإقليد ١/ ١٦١.

(٧) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٦، ٣٧، وقال الشيخ يس: " ولا يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل= =وضعا على الزمان المعين، لأنه من لوازم مدلوله، لا عينه، فإن الماضى معناه: العدم بعد الوجود، والاستقبال وجود منتظر، ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما ومعنى الفعل ثبوت الحدث فى الزمان المعين

ولفظة (ما) فى الحد عبارة عن الكلمة، بدليل انقسام الكلمة إلى الاسم وغيره، فلينتقض الحد بنفسه، والدوال الأربع، بأن يقال: إن حد الاسم صادق عليهما مع أنهما ليسا باسمين، لكون كل منها ليس بكلمة، أما عدم كون الحد كلمة فلأن الحد مركب والكلمة مفرد، وأما عدم كون الدوال الأربع كلمة فلأن الكلمة لفظ وهى ليست بلفظ[1].

فإن قلت: ههنا بحثان: أحدهما: أن لفظ (دال) فى الحد يدل على المعنى المقارن بالزمان بحسب الوضع، فكيف يصدق الحد عليه؟

وثانيهما: أن الفعل لكونه مضاداً للاسم باعتبار ما ذكر لا يجوز أن يؤخذ جزء من تعريفه؛ لأن ما يكون جزءًا منه يكون جزءًا من المعرَّف، وبطلان كون الفعل جزءًا من الاسم لا يخفى على[2] أحد!.

قلت: يكفى فى صدق الحد عليه عدم الدلالة على ما ذكر فى المجموع من حيث هو، وهو حاصل ولأن ما وقع جزءًا من الحد إنما هو مدلول (دلّ) وهو لا يدل عليه لكونه اسما، ولا يضاد المحدود.

فإن قلت: مدلول الفعل لاقترانه بالزمان أيضاً مدلول المحدود، فلا يصلح الجزئية!.

قلت: مطلق الاقتران بزمان لا يضاد الاسم، بل المضاد هو الاقتران الذى يكون بالصيغة، وهذا المدلول ليس له صيغة أصلاً، فضلا عن أن يقترن بها، نعم لو قال: (دلالته) لسلم عن ذلك، إلا أنه اختار (دل) للاختصار.

هذا هو المذكور فى شرح النجم[3]، ولا [يخفى][1] ما فيه على المتأمل.

فمعنى الأول: شيء ماض والثانى: شيء فى زمن ماض " ا. هـ انْظُرْ: حاشية يس على مجيب الندا ١/ ٢٢.

(١) وقد تناول ركن الدين الإستراباذى مثل ذلك فقال: " ولقائل أن يورد النقض على هذا التعريف من وجهين: أحدهما: أنه منقوض بنفس الحد؛ لأنه يصدق على مجموع الحد أنه دال على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فيلزم أن يكون مجموع الحد اسماً؛ لأنه كلما صدق الحد صدق المحدود.
الثانى: أنه منقوض بالخطوط والعقود والإشارات والنصب؛ لكونها دالة على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، لكنها ليست باسم لأنها ليست بكلمة!، ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: لما قسم الكلمة إلى الاسم وغيره أولاً، علم أن الاسم كلمة، فصار تقدير الحد: الاسم كلمة دلت على معنى... وحذفت (الكلمة) اعتماداً على فهم المتعلم، فإذا يسقط كل واحد من النقيضين، أما الأول: فلأنه لا يصدق على مجموع الحد أنه كلمة؛ لأن مجموع الحد مركب والكلمة مفرد، وأما الثانى: فلأن الخطوط والعقود والإشارات والنصب ليست بكلمة " ا. هـ، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٩، ١٠، والبسيط ص ١٥، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٢٢.

(٢) فى الأصل: (من) وهو تَصْحيف والصواب ما أثبته.

(٣) النجم هو: نجم الدين سعيد العجمى، قال فى: البغية ١/ ٥٩١: " شارح الحاجبية لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحا للمتن، والشرح الذى عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة " ا. هـ، وقد حصر

والحق أن يقال: إن الاقتران صفة لذلك المدلول، ولا يلزم من كون الموصوف جزءًا من الاسم أن يكون صفته جزءً أيضا.

وما ذكر فى بعض الشروح[٢] من السؤال بأن يقال: إن أريد بالاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة اقترانه بواحد معين منها ينتقض الحد بالمضارع، وإن أريد به اقترانه بواحد غير معين منها ينتقض بالماضى، فليس بوارد؛ لأنا نختار اقترانه بواحد معين لكن بالوضع، فلا ينتقض بالمضارع؛ لأن كل فعل مقترن بزمان معين بحسب الوضع، وإن حصل الالتباس عند السامع فى الاستعمال فلا يجوز أن يرد فيما هو بحسب الوضع بما هو المتقدم.

فإن قلت: إن المضارع على الأصح مشترك بين الحال والاستقبال[٣] بدلالة احتياجه فى الدلالة على كل منهما إلى القرينة، فكيف يدل على الزمان المعين[٤]؟.

قلت: ذلك ليس على الأصح – وإن ذهب إليه البعض – ويشهد على ذلك التعريف، بل هو فيه حقيقة فى أحدهما ومجاز فى الآخر؛ لأن اللفظ إذا دار بين المشترك والمجاز يكون المجاز أرجح؛ لأن الاشتراك يخل بالتفهيم كما تقرر فى موضعه، مع أن تسليم اشتراكه لا يضر كونه لزمان معين بحسب الوضع[٥]، والمقدمة القائلة: باحتياجه فى الدلالة على كل منهما إلى القرينة، ممنوعة؛ لأن الحالية عند التجريد عن القرينة متبادرة منه.

الباحث المحقق لهذا الشرح وفاة النجم بين هذين التاريخين: ٧٤٦ / ٧٧٣ هـ، وانْظُرْ: شرح العجمى ص ٢٦ ونصه " إنما قال: (دل) ولم يقل: (دلالته) للإيجاز والاختصار، وللاحتراز عن لفظ سيوضع اسما، فإنه لا يسمى اسما قبل وضعه " ا. هـ.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) فى الغجدوانى ص١١ قال: "ولقائلٍ أن يقول: إن أريد بأحد الأزمنة الثلاثة واحد بعينه يلزم أن يكون المقترن بغير ذلك المعين اسماً لا فعلاً، وإن أريد واحد لا بعينه فكذلك يلزم أن يكون المقترن بغير ذلك المعين اسماً لا فعلاً! وجوابه: أنه لا يراد به واحد معين ولاغير معين، بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين وعدمه "ا. هـ.

(٣) اختلف فى زمان المضارع على خمسة أقوال: الأول: أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة، الثانى: أنه لا يكون إلا للاستقبال وعليه الزجاج، الثالث: أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما، وهو رأى الجمهور وسيبويه، الرابع: أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو قول أبى على الفارسى.
الخامس: عكس القول الرابع وعليه ابن طاهر. انْظُرْ: ارتشاف الضرب٤/ ٢٠٢٩، والتذييل والتكميل١/ ٨١ وما بعدها، والهمع ١/ ٣١.

(٤) قال ابن القواس ص ١٥: " لا نسلم أن المضارع لا يدل على زمان معين، أما على تقدير كونه غير مشترك فدلالته على الزمان المعين ظاهرة؛ لأنه يكون حقيقة فى أحدهما مجازاً في الآخر، وأما على تقدير كونه مشتركاً فلأنه حينئذ إنما وضع للمعنى وزمانِهِ المحصَّلِ، والإبهام إنما حصل بالنسبة إلى السامع لخفاء القرينة، لا إلى أصل وضعه " ا. هـ، انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٦.

(٥) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٢٤.

فإن قلت: لِمَ يُسمِّى الكلمة الموصوفة بهذه الصفة اسماً [(١)]؟.

قلت: لمناسبة بينهما، فإن لفظ (الاسم) إن كان اشتقاقه[(٢)] من "السمو" - وهو الارتفاع - كما هو مذهب البصريين - فلأنه لما كانت[(٣)] تلك أعلى مرتبة من الفعل والحرف لاستغنائها / عنهما في (٦/ب) الإفادة، واحتياجهما إليها فيها، اشتق لها اسم منه ليكون اللفظ موافقا للمعنى، وإن كان من (السمة) - وهى العلامة - كما هو مذهب الكوفيين[(٤)]، فلأن الاسم مطلق المسمى.

قيل: هذا غير صحيح؛ لأنه لو كان مشتقاً من (السمة) لكان تصغيره (وُسَيْمَة) كـ (وُعَيْدَة) فى (عدة)، ولم يقولوا بذلك، بل قالوا فيه: (سُمَيّ)[(٥)].

ثم اعلم أن من أصناف الاسم أسماء الأعلام، وأسماء الأجناس، وأسماء الأجناس تنقسم إلى أربعة أقسام باعتبار انقسامها إلى العين والمعنى، وكل منهما إلى الجامد والمشتق[(٦)].

ثم الفرق بين الاسم الجنس، وبين علم الجنس أن اللفظ إذا كان موضوعا لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الماهية من حيث هى على سبيل الاشتراك اللفظى كان ذلك اسم الجنس، وإذا كان موضوعاً لإفادة الماهية التى هى القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط - أى من غير النظر إلى أن يكون هناك دلالة على الشخص - كان هذا علم الجنس[(٧)].

---

(١) انْظُرْ علة تلقيب الكلمة الموصوفة بهذه الصفة اسماً فى: العلل فى النحو لابن الوراق ص ٢٤، تحقيق / مها مازن المبارك، طـ / دار الفكر، وأسرار العربية ص ٢٩.

(٢) انْظُرْ تفصيل القول فى اشتقاق الاسم فى: الكتاب٣/ ٤٥٤، والمقتضب٢/ ٩٠، ومعانى القرآن للزجاج ١/ ٤٠، والإنصاف١/ ٦، وأمالى ابن الشجرى٢/ ٢٨٢، وشرح المفصل١/ ٢٣، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص١٣٢، والمسائل الخلافية فى النحو للعكبرى ص٦٤، وابن القواس ص ٢١، وائتلاف النصرة للزبيدى ص ٢٧، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص٣٢، والمغنى لابن فلاح ١/ ١١٣، وغير ذلك.

(٣) فى الأصل: (كان).

(٤) فى الأصل: (الكوفيون)، وهو لحن، ولم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائى، وثعلب، والفراء، وربما كان هذا الرأى منقولا عن المتأخرين منهم، انْظُرْ: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م مقالة د / محمد خير الحلوانى، وانْظُرْ: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجى ص ٤٤٤، نقلا عن حواشى التبيين ص ١٣٢.

(٥) انْظُرْ: أسرار العربية ص ٣٠، والإنصاف ١/ ١٣، والصفوة الصفية ١/ ٥٩.

(٦) انْظُرْ: شرح المفصل١/ ٢٦، والتخمير١/ ١٥٩، وفى الإقليد ١/ ١٦٨: "اسم العين ما لمسماه جثة، واسم المعنى ماليس لمسماه جثة، أو المراد باسم العين ما يقوم بنفسه كـ رجل، وباسم المعنى خلافه وهو مالا يقوم بنفسه كـ عِلْم... والاسم غير الصفة من الأعيان: رجل، وفرس، ومن المعانى: عِلْم، وجهل، والصفة من الأعيان راكب، وجالس، ومن المعانى: مفهوم، ومُضْمَر " اهـ.

(٧) وقال ابن القواس: " فإن قيل: فما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس مع أنهما يطلقان على كل واحد= =من الأشخاص؟ قيل: إن الأول موضوع للحقيقة المتحدة الذهنية بمنزلة التعريف باللام للمعهود، وإنما أطلق على الواحد الخارجى باعتبار مطابقة تلك الحقيقة له مطابقة الكلى لجزئياته الخارجية، لا أنه مقصود بالوضع، وأما الثانى فموضوع لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل" اهـ انْظُرْ: شرح الكافية لابن

ومن خواصه...

وإذا أطلق الأول على كل فرد من الأفراد يكون حقيقة، بخلاف إطلاق الثانى[1]، فإن إطلاقه عليه يكون مجازاً عند سيبويه[2]، نظرا إلى أن استعماله حينئذ فى غير ما وضع له؛ لأن الحقيقة التى معها شىء، وحقيقة أيضا عند غيره نظراً إلى أن استعماله حينئذ فى ذلك الفرد باعتبار وجود تلك الحقيقة فيه.

ولما فرغ من[3] بيان ماهية الاسم بحده، شرع فى بيانه بخاصته[4] فقال: من خواصه، أى: من خواص الاسم، إنما قدم التعريف الحدى على التعريف الرسمى[5] نظراً إلى أن الأول أصل من الثانى، وإن كان معرفة الثانى أسهل من معرفة الأول[6].

اعلم أن خاصة الشىء مالم يوجد بدون ذلك الشىء، وهى تكون شاملة إن وجدت فى جميع أفراد ما هى خاصة له، كـ الكتابة بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، وغير شاملة إن لم توجد فى جميعها كـ الكتابة بالفعل بالنسبة إليه، والأول يطرد وينعكس كالحد، والثانى يطرد ولا ينعكس.

والاطراد: التلازم فى الثبوت، وهو أن يصدق المعرَّف - [بفتح الراء - على جميع أفراد

القواس ص ٥٤٣.

(١) قال الرضى٣/ ٣٢٦: " فلفظ: (أسد) مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس فى الخارج على وجه التشريك، (وأسامة) موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة، ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً، ولابد من كونه مجازاً فى الفرد الخارجى "ا. هـ وانْظُرْ: الإقليد ١/ ١٩١مطبوع.

(٢) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٩٣، ٩٦، وسيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر، إمام البصريين، مولى بنى الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثى، أصله من البيضاء من بلاد فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس، وعيسى بن عمر، توفى سنة ١٨٠ هـ، وقيل غير ذلك، بشيراز فى أيام الرشيد. انْظُرْ: البلغة ص١٦٣، والفهرست ص ٧٦، ونزهة الألباء ص ٦٠، والبغية ٢/ ٢٢٩.

(٣) فى الأصل: (عن) وهو تَصْحِيف.

(٤) الخاصة: كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط، قولا عرضيا، سواء وجد فى جميع أفراده كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، أو فى بعض أفراده كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه. انْظُرْ: التعريفات ص ١٠٠.

(٥) الرسم: إن تركب من الجنس والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك فهو الرسم التام، وإن كان بالخاصة وحدها أوبها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك فالرسم الناقص. السابق ص١١٤.

(٦) وفى ابن القواس ص١٦: " إنما أخر ذكر الخواص عن الحد؛ لأن الحد إذا كان تاماً يدل على حقيقة المحدود... بخلاف الخاصة فإنها تدل على أثر من آثاره، ولأن الحد يكون مطردا منعكسا مطلقا، والخاصة تكون مطردة لا منعكسة، لأنك تقول: كل كلمة يدخلها حرف التعريف - مثلاً - فهى اسم، ولا يمكنك أن تقول: وكل مالا يدخله ذلك لا يكون اسما، فإن من الأسماء مالا يدخله حرف التعريف كالمضمرات، وأسماء الإشارة، (وقبل) (وبعد) و(حيث) ولا يخرجه ذلك عن كونه اسما "ا. هـ.

المعرِّف][1] - بكسره -، [وهذا][2] معنى كون التعريف مانعا لأغيار المعرف، وهو لا يدخل فيه شيء من أغياره لازم، فكلما كان الحد مطرداً كان مانعاً.

والانعكاس: التلازم في الانتفاء، وهو: أن ينتفي صدق المعرَّف - بفتح الراء - بانتفاء صدق المعرِّف - بكسره - وعكسه: أن يصدق المعرِّف - بالكسر - على كل ما صدق عليه المعرَّف، وهذا معنى كون التعريف جامعاً لأفراد المعرف، وهو تناوله لكل واحد من أفراد المعرف، فكلما كان الحد منعكساً كان جامعاً [3].

فإن قلت: لِمَ اختار لفظ (الخواص) دون (العلامة) كما فعل البعض؟.

قلت: لانعكاس[4] الاسم عن هذه الأشياء في بعض الأوقات، كما أن الخاصة كذلك، وعلامة الشيء لازمة[5] له لا تنفك عنه حيث وجد.

وقيل: لأن خاصة الشيء تدل[6] عليه بالدلالة القطعية، وعلامته تدل عليه بالأعم منها، والمناسب للمقام هو الأول لا الثاني.

ثم المصنف أشار إلى أن خواص الاسم كثيرة، وأن المراد ههنا بيان بعضها باختيار لفظ (الخواص) ولفظة (من)؛ لأن (الخواص) جمع كثرة، وفي إيرادها دلالة على أن خواص الاسم كثيرة و(من) للتبعيض وفي إيرادها دلالة على أن المراد بيان بعض تلك الخواص، ومن جملته: النداء، والوصف، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث - إن كان باعتبار المعنى - والنسبة، والتصغير، والتأكيد المعنوي، ولحوق تاء التأنيث المتحركة بالذات، وكونه مضافاً ومضافاً إليه ما لم يكن المضاف ظرفاً، وأما ما يقصد بيانه منها مما هو أكثر وأشهر استعمالاً فهو على ضربين: لفظية ومعنوية[7]، فمن اللفظية: دخول اللام[1].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: كشف الوافية في شرح الكافية للحلبي ل ٢٠/ ب، وانْظُرْ: المعجم الفلسفي (طرد) ص ١٨٦.

(٤) في الأصل: (الانعكاس).

(٥) في الأصل: (لازم) وهو خطأ.

(٦) في الأصل: (يدل).

(٧) انْظُرْ بيان تلك العلامات في: المرتجل ص ٨: ١٣، وفي هامش الأصل ل٧/ أ: " علامة الاسم على ضربين: أحدهما لفظي والآخر معنوي، أما اللفظي فعشرة، ثلاثة مخصوصة في أول الاسم وهي: الألف واللام، وحرف الجر، وحرف النداء، واثنان في أوسط الاسم وهي: الألف التكثير، وياء التصغير، وخمسة تلحق آخر الاسم وهي: ياء النسبة، وياء الإضافة، ونون التثنية، ونون الجمع، وتاء التأنيث المتحركة نحو: طلحة، وأما علاماته المعنوية فمنها: أن يكون فاعلاً، ومفعولاً، ومخبراً عنه، وموصوفاً، ومضافاً ومضافاً إليه ومضمراً ".

إنما كان اللام مخصوصاً بالاسم لأنه يفيد التعريف، ولا احتياج للفعل إليه؛ لأنه خبر والخبرلايحتاج إلى التعريف، فلو عرف مع عدم الاحتياج إليه لكان التعريف ضائعاً[(٢)].

وقيل[(٣)]: لأن اللام موضوع لتعيين [(٤)] الذات التى [يدل][(٥)] عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة، والفعل لا يدل عليها بالمطابقة، ولا وجه لدخوله عليه لعدم حصول المقصود.

وما ذكر فى بعض الشروح[(٦)] من أن الفعل خبر وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيد المخاطب، منظور فيه؛ لأن فيه تعليقا للإفادة على كون الخبر نكرة، مع أن الإفادة تحصل حال كونه معرفة، ولكن يمكن دفعه بالتفرقة بين الإفادتين.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقل: التعريف، مع أن القول بذلك يفيد الشمول للميم[(٧)]، كما فى قوله – عليه السلام –: **«ليس من امبرِ امصيامُ فى امسفرِ»** [(٨)]؟.

قلت: إما اعتبارا لكونه فى الأصل (لاما)، أو لعدم اعتداده لعدم اشتهاره وقلَّته.

قوله: (دخول اللام)[(٩)] إشارة إلى مذهب سيبويه[(١٠)]، فإن حرف التعريف عنده (اللام) وحده، والهمزة للوصل[(١١)]، وفتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة استعمالها وأما عند الخليل[(١٢)] فحرف

(١) المراد لام التعريف الحرفية، بخلاف لام الموصول فى نحو: الضارب، والمضروب، فإنها لا تدخل إلا على فعل= =فى صورة الاسم... وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب (لو) وغير ذلك، انْظُرْ: الرضى١/ ٣٩.

(٢) وبمثل هذه العلة قال الغجدوانى فى: شرحه ص ١١.

(٣) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٩، والعباب فى شرح اللباب ص ٣٩ رسالة، وشرح لب الألباب ص ٤١ رسالة.

(٤) فى الأصل: (التعيين).

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) منها: الشرح المتوسط لركن الدين الإستراباذى ونصه: " وإنما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل إلى التعريف؛ لأنه خبر وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيد المخاطب "ا. هـ، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٢، وبمثل هذا قال العلوى صاحب الأزهار الصافية فى شرح المقدمة الكافية ١/ ٤٠.

(٧) فى الأصل: (بميم) وهو تَصْحِيف.

(٨) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب: الصوم، باب: قول النبى ﷺ لمن ظُلِّل عليه واشتد الحر: (ليس من البر الصوم فى السفر) ٣/ ٨٠ عن جابر، وأحمد فى مسنده جـ٣/ ٣٥٢، ٣١٩، ٣١٧، ٢٩٩عن جابر.

(٩) فى الهامش: " فإن قلت: لم قال المصنف (دخول اللام) ولم يقل: لحوق اللام، أو اتصال اللام؟ قلنا: لأن اللحوق والاتصال يستعملان فى آخر الكلمة غالبا، والدخول يستعمل فى أول الكلمة، ولهذا قال: (دخول اللام)، ولم يقل: لحوق اللام أو اتصال اللام "ا. هـ.

(١٠) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٩٧، ٣/ ٣٢٤، ٤/ ١٤٧، ٢٢٦.

(١١) انْظُرْ: الكتاب٤/ ١٤٧ حيث قال: " وتكون موصولة فى الحرف الذى تعرف به الأسماء، والحرف الذى تعرف به الأسماء هو الحرف الذى فى قولك: القوم، والرجل " ا. هـ.

(١٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصرى، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية والعروض، أستاذ سيبويه، أول من اخترع العروض والقوافى، توفى سنة ١٧٥هـ، من مصنفاته: كتاب العين، والعروض، والنقط والشكل. انْظُرْ: البلغة ص ٩٩، والفهرست ص ٦٣، والبغية ١/ ٥٥٧.

التعريف مجموع الألف واللام، والهمزة عنده للقطع، فحذفت عند الدرج لكثرة استعمالها[1]، وأما عند المبرد[2]/ فالهمزة وحدها للتعريف، وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام[3].

قال سيبويه[4]: إنما كان اللام وحده علامة للتعريف؛ لأن التعريف والتنكير نقيضان، وللواحد وهو التنكير حرف واحد ساكن وهو التنوين، فيجب أن يكون للآخر منهما حرف كذلك أيضاً، حملا لأحد النقيضين على الآخر، وإنما جعلا في طرفي الكلمة تحقيقاً للتنافي بينهما، وخص التعريف بالأول لرجحان المعرّف على المنكر.

فإن قلت: إن الدخول أمر معنوي فلا يصح عده من الخواص اللفظية!.

قلت: إن إضافة الدخول إلى اللام إضافةُ الصفة إلى الموصوف بالحقيقة؛ لأن أصله: اللام الداخلة فأُخِذَ المصدرُ من اسم الفاعل وأضيف إلى الموصوف، وهذا جائز كما يقال: متوحد بجلال ذاته، فإن أصله: بذاته الجليلة، وفائدة العدول عنه ههنا رفع[5] التوهم من[6] أول الأمر، وهذا لا يخفى على الفطِن، فظهر لك من هذه[7] الخاصة [أن][8] اللام متصفة بصفة الدخول،

---

(١) قال سيبويه: " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كـ(قد)، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أ أزيد...، ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد) و(سوف) لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة (هل) و(قد) تدخلان للتعريف وتخرجان " ا. هـ انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥، وانْظُرْ قول الخليل في: اللامات ص ١٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٢.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُمالي المعروف بالمبرد، شيخ أهل النحو والعربية،كان من أهل البصرة، أخذ عن الجرمي والمازني والسجستاني، ولد سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ، من مصنفاته: الكامل، والمقتضب. انْظُرْ: الفهرست ص ٥٩، ونزهة الألباء ص ٢١٧.

(٣) هذا ما نسبه إليه الرضي حيث قال: " وذكر المبرد في كتابه (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم إليها اللام لئلا يشبه التعريف بالاستفهام " اهـ، انْظُرْ: الرضي٣/ ٣٢٣، وانْظُرْ الفوائد الضيائية ١/ ١٨٦، والتصريح١/ ١٤٨، وما في المقتضب خلاف ذلك، حيث نجد كلام المبرد أقرب ما يكون إلى مذهب سيبويه، فقد قال: " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة مما بعدها، فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة (قد) " ا. هـ، انْظُرْ: المقتضب٢/ ٩٢. هذا وقد ذهب ابن مالك إلى أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف (أل)، قال: " إنما الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة هي أم أصلية " اهـ، وقد اختار قول الخليل، وصححه بوجوه كثيرة، انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩.

(٤) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ١٤٧.

(٥) في الأصل: (وقع) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.

(٦) في الأصل: (أن) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته

(٧) في الأصل: (هذا).

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

والجر...

فيندفع – أيضاً – بذلك ما يقال: إن الحد لا يجوز أن يكون اللام؛ لأنها توجد بدون الاسم؛ لأن المفردات موجودة قبل التركيب، وأما قول الشاعر:

ويستخرجُ اليربوعَ من نافِقَائِهِ ::: ومن جُحْرِهِ بالشيحةِ اليُتَقَصَّعِ[1]

فشاذ [2]، وما ورد نحو: أشد الهلّ [3] مدفوع بوجهين:

أحدهما: أنه جعل اسما، ولذلك شدد لامه، الثاني: أنه مردود، أي ليس من كلام الفصحاء[4].

ومنها: دخول الجر، إنما كان الجر مخصوصاً بالاسم لأنه علم المضاف إليه، والفعل لا يقع مضافاً إليه؛ لأنه[5] في المعنى محكوم عليه، فإن قولك: (غلام زيد) يستدعي من حيث المعنى الحكم على (زيد) بأن له غلاماً، والفعل لا يكون محكوماً عليه[6].

فإن قلت: فليكن المضاف مع المضاف إليه كلاما بذلك الاعتبار!.

---

(١) من الطويل لذى الخرق الطُهَوىّ، انْظُرْ: شرح المفصل٣/ ١٤٤، ولباب الإعراب ص١٢٦، والإنصاف ١/ ١٥٢، والرضى٣/ ٩٦، ورصف المبانى ص٧٥، والخزانة١/ ٣١. اليربوع: دويبة تحفر الأرض، النافقاء: جحر يكتمه اليربوع ويستره، ويظهر جحرا آخر غيره، الشيحة: رملة بيضاء فى بلاد بنى أسد وحنظلة، اليتقصع: الذى يتقصع، تقول: تقصع اليربوع إذا دخل فى قاصعائه، والقاصعاء: جحر آخر لليربوع. والشاهد قوله: (اليتقصع) حيث دخلت (أل) على الفعل المضارع.

(٢) هذا رأى الجمهور، إذ يرون أن دخول (أل) على المضارع ضرورة، ويرى بعض الكوفيين أن ذلك جائز فى الاختيار، وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب وسط فقال: إن ذلك قليل لا شاذ. انْظُرْ: شرح عمدة الحافظ ص ٩٩، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ص ٤، والتصريح ١/ ١٤٢، والأشمونى ١/ ١٦٥.

(٣) فى التهذيب: " قال الخليل لأبى الدقيش: هل لك فى الرطب؟ قال: قال أشدُّ هلٍ وأوحاه، فخفف، وبعض يقول: أشدُّ الهلّ وأوحاه، بتثقيل، ويقول: كل حرف أداة إذا جعلت فيه ألفاً ولاماً صار اسما فقوىّ وثُقِّل... قال الخليل: إذا جاءت الحروف اللينة فى كلمة نحو: (لو) وأشباها ثُقِّلت؛ لأن الحرف اللين خوّارٌ أجوف، لابد له من حشو يقوى به إذا جعل اسما، وقال: والحروف الصحاح القوية مستغنية بجروسها لا تحتاج إلى حشو، فتترك على حالها "ا. هـ. انْظُرْ: تهذيب اللغة (هل)٥/ ٣٩٣، وانْظُرْ: الاشتقاق لابن دريد ص٦٠ ط / دار الجيل. وقال ابن السكيت: " إذا قيل لك: هل لك فى كذا وكذا؟ قلت: لى فيه، أو: إن لى فيه، ولا تقل: إن لى فيه هلاّ، والتأويل: هل لك فى حاجة؟ فحذفت الحاجة لّما عُرف المعنى، وحَذَفَ الرادُّ ذكر الحاجة كما حذفها السائل ". ا. هـ، انْظُرْ: إصلاح المنطق ص٢٩٢.

(٤) انْظُرْ: العباب فى شرح اللباب ص ٤١، ٤٢ رسالة.

(٥) الضمير عائد على المضاف إليه، وهذا واضح من سياق الكلام.

(٦) انْظُرْ علة اختصاص الاسم بالجر فى: شرح المقدمة الكافية ١/ ١٣٢، والرضى ١/ ٤٠، وابن القواس ص ١٨، وابن يعيش ١/ ٢٥، والبيان فى شرح اللمع ص٣١ للشريف عمر بن إبراهيم المتوفى سنة ٥٣٩ هـ، تحقيق د/ علاء الدين حمويَّه، ط / الأولى ١٤٢٣ هـ، دار عمار، والجامى ١/ ١٨٧.

قلت: ثبوت شيء لشيء من حيث المعنى ليس مما يستلزم ذلك الثبوت من حيث الظاهر[1]، وقد مرّ لمحة إليه[2].

وأما قول الشاعر: واللهِ ما ليلي بِنَامَ صاحِبُهُ[3].

فمتأول، تأويله: أن (نام) صفة لموصوف محذوف، فالتقدير: والله ما ليلى بليل نام صاحبه، فالجار دخل فى الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة[4].

وكذا قولهم: نعم السير على بئس العير، عند القائلين بفعليته[5]، وإلا [6] فلا حاجة إلى التأويل.

وهو عند الأولين أنه مذكور على سبيل الحكاية، أي: نعم السير على عير يقال له [بئس][7] العير. فإن قلت: لِمَ قال: (دخول الجر) دون: دخول حرف الجر؟.

قلت: قصداً منه إلى تعميم الشمول لجميع أقسام[8] الجر على جميع المذاهب، فلو قال: دخول حرف الجر لزم أن يخرج منه جر المجرور بالتبعية[9]، والجوار[10]، وكذلك جر المضاف إليه، سواء

(١) وبهذا أجاب الغجدوانى، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٢ رسالة.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) من الرجز، وقال العينى: إن حركت الهاء فهو من مربع الكامل، انْظُرْ: الأشمونى ومعه شرح الشواهد للعينى ٣/ ٢٧، وبعده: ولا مخالِطِ اللّيَان جانِبُه، ويروى صدره: عمرُك ما زيد، و: عمرُك ما ليلى، وهو لأبى خالد القنائى، وانظره فى: شرح أبيات سيبويه٢/ ٤١٦، وأمالى ابن الشجرى٢/ ١٤٨، والإنصاف ١/ ١١٢، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، والرضى ٤/ ٢٤٥، والخزانة ٩/ ٣٨٨، والهمع ١/ ٢٨، وغير ذلك.

(٤) هذا أحد وجهين فى تخريج هذا البيت، والوجه الآخر: أن (نام) ليس فعلاً باقيا على فعليته، ولكنه صار مع ما بعده علماً، فهو من باب الأعلام المحكية عن الجمل. انْظُرْ: الخصائص٢/ ٣٦٧، والانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ١/ ١٢٩.

(٥) وهم البصريون والكسائى من الكوفيين، وأكثر الكوفيين على أنهما اسمان، انْظُرْ المسألة فى: الإنصاف ١/ ٩٧ وشرح المفصل ٧/ ١٢٧، والتبيين ص ٢٧٤، واللباب ١/ ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨١، والتخمير٣/ ٣١٣، والتصريح ٢/ ٩٤.

(٦) أى: وإلا يكن فعلاً فلا حاجة إلى التأويل، وفى هذا إشارة إلى رأى الكوفيين عدا الكسائى.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) فى الأصل: (الأقسام).

(٩) ممن أثبت الجر بالتبعية الأخفش، انْظُرْ: الهمع ٢/ ٣٣١.

(١٠) أثبت بعض النحاة الجر بالمجاورة للمجرور فى نعت، كقولهم: هذا جحر ضبٌ خربٍ، وتوكيد كقوله: يا صاح بلّغ ذوى الزوجات كُلِّهِمُ. بجر(كلهم) على المجاورة، ومنهم: الفراء فى المعانى ٢/ ٧٤، والأخفش فى المعانى ٢/ ٤٦٥، وأبو عبيدة فى مجاز القرآن، والزمخشرى فى الكشاف ٢/ ٤٤٢، وأنكره بعضهم، ومنهم: السيرافى، والفارسى، والزجاج فى معانى القرآن ٢/ ١٦٧، وابن جنى فى الخصائص ١/ ١٩٢، والنحاس فى إعراب القرآن ٢/ ٣٦٧، والنيسابورى فى غرائب القرآن ٢/ ١١٠٣، واشترط الخليل لجوازه: استواء المتجاورين فى التعريف، والتنكير والتأنيث، والتذكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، على حين أجازه سيبويه= =مع اختلافهما إذا

كانت إضافته[1] لفظية أو معنوية، لأن على تقدير حرف الجر فى الإضافة أن يكون فى الكلام معنى الحرف الجر، لا أن يكون عامل الجر ههنا ذلك الحرف، ولو سلم لم يشتمل جر المضاف إليه بالإضافة اللفظية على الأكثر.

فظهر لك من هذا أن الاعتراض على قول صاحب المتوسط[2]: " إنما قال: (دخول الجر) ولم يقل: دخول حرف الجر؛ لأن حرف الجر قد يدخل الفعل على سبيل الحكاية، كما يقال: زيد مرفوع بقام، فى قولنا: قام زيد، وفيه نظر؛ لأن المراد[بـ قام][3] ههنا لفظه فيكون اسما، فالأولى أن يقال: إنما قال: (دخول الجر)، ولم يقل: دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف إليه"[4].

بأنه لو قال كذلك - أى دخول حرف الجر - يشتمل الجر المضاف إليه أيضا؛ لأن المجرور بالإضافة بتقدير حرف الجر فى المعنى! فى غاية السقوط.

ومنها: دخول التنوين، أى غير تنوين[5] الترنم، وهو: الذى يلحق القافية المطلقة، وهى ما يكون آخرها حرفا من حروف الإطلاق - أى من حروف المد واللين -، ومعنى لحوقه بها: أن يكون بدلاً من تلك الحروف[6] كما فى قول الشاعر:

أقلِّى اللومَ عاذلَ والعتابَنْ ::: وقُولِى إنْ أصَبتُ لقد أصابَنْ[7]

لم يلبس المعنى انْظُرْ: الكتاب ١/ ٤٣٦، ٤٣٧، وانْظُرْ تفصيل المسألة فى: الارتشاف ٤/ ١٩١٤، والمغنى ٢/ ٧٨٩، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٦، والخزانة ٥/ ٨٦، والهمع٢/ ٤٤٠، والدرر اللوامع ٢/ ١٧٢، وأشتات فى الأدب واللغة ص ١٧٥، ومجلة مجمع اللغة العربية الجزء الحادى والستون ص١٦٩، ١٨٥، بحث د / زيان أحمد الحاج إبراهيم، والجر على الجوار بين الاعتماد والرد ا. د/ محمود الدرينى.

(١) فى الأصل: (إضافية).

(٢) صاحب المتوسط: السيد ركن الدين أبو محمد الحسن بن محمد بن شرف شاه، الإمام الحسينى الإستراباذى الشافعى، أخذ عن النصير الطوسى، وكان الطوسى قد جعله رئيس أصحابه بمراغة، ثم انتقل إلى الموصل ودرّس بها بالمدرسة النورية، كان شديد التواضع يقوم لكل أحد، توفى فى المحرم سنة ٧١٨، وقيل: سنة ٧١٥ هـ، شرح مقدمة ابن الحاجب ثلاثة شروح، أشهرها المتوسط، وشرح الحاوى فى أربع مجلدات. انْظُرْ ترجمته فى: شذرات الذهب ٦/ ٤٨، وطبقات الشافعية ٦/ ٨٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٢١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من: الشرح المتوسط ص ١٢ رسالة.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٢ رسالة.

(٥) فى الأصل: (التنوين).

(٦) وذلك فى لغة كثير من بنى تميم وقيس إذا أنشدوا، وأما أهل الحجاز فلا يُعوضون، بل يُبْقون حروف الإطلاق إذا أنشدوا. انْظُرْ: ارتشاف الضرب٢/ ٦٧٠، والمغنى ٢/ ٣٩٤، والأشمونى١/ ٣٠، والتصريح١/ ٣٦.

(٧) من الوافر لجرير من قصيدة يهجو بها عُبيد الراعى النميرى والفرزدق، انظره فى: الديوان ص ٥٨ دارصادر، وهو من شواهد سيبويه ٤/ ٢٠٥، وانظره فى: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩، وكتاب الشعر ١/ ١٤، ١٥٧، وتحصيل عين الذهب ٥٦٧، وشرح المفصل ٩/ ٢٩، والرضى١/ ٤٤، والتصريح ١/ ٣٦، والخزانة١/ ٦٩. والشاهد قوله: (العتابن) و(أصابن) والأصل: العتابا، وأصابا، فجيء بالتنوين بدلا من الألف لقصد الترنم.

أصله: (العتابا) و(أصابا).

وإنما يسمى هذا التنوين تنوين الترنم لوجود الترنم به، وهو ترفيع الصوت؛ لأنه إذا أبدل منها يحصل الترنم؛ لكون التنوين غنة فى الخيشوم[1].

وأما عدم اختصاصه بالاسم فلعدم اختصاص مقتضاه به، وقيل: لأن المقصود من وضعه ترك الترنم[2] وهو لا يختص بالاسم، لكن فى هذا القول احتياج العذر[3].

وغير الغالى[4]، وهو: الذى يلحق القافية المقيدة[5]، وهى: القافية التى لا يكون آخرها حرفا من حروف المد واللين، بل آخرها حرف ساكن، ويسمى هذا التنوين الغالى لمجاوزته حد الوزن، كما فى قول رؤبة[6]:

وقاتِمِ الأعماقِ خَاوِى المُخْتَرقْنْ[7]

بكسر القاف وفتحها، وأصله: المخترقْ - بالسكون -، ولما ألحق التنوين - وهو نون ساكنة - التقى[8] ساكنان، فحرك الأول، إما بالكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، أو بالفتح للخفة.

---

(١) قال فى العباب: تنوين الترنم وإن كان فى الحقيقة لترك الترنم، وذلك لأنه إنما يؤتى به إيذانا بترك الترنم، فإن الألف والواو والياء فى القوافى المطلقة تصلح للترنم؛ لما فيها من المد، فيبدل التنوين منها قصدا لترك الترنم لخلو التنوين من المد، والصواب أن تقول: إنما جىء بها لوجود الترنم، وذلك لأن حرف العلة مدة فى الحلق فإذا أبدلت منها التنوين حصل الترنم؛ لأن التنوين غنة فى الخيشوم، والرَّنم - بالتحريك - الصوت، وقد رنِم - بالكسر - وترنم: إذا رجع صوته "ا. هـ. انْظُرْ: العباب فى شرح اللباب ص ٤٧ رسالة.

(٢) انْظُرْ: الرضى ١/ ٤٣، والمغنى ٢/ ٣٤٩، انْظُرْ: نص العباب السابق.

(٣) فى هامش الأصل: " لأن مراد قائله: أن الغرض من إبداله عن حرف الإطلاق جنس الإنشاد وترك التغنّ، لأن النون وإن كانت فيها الغنة لكنه ليس منها من امتداد الصوت، ففى تسميته بتنوين الترنم احتياج إلى العذر، بأن نقول: الأصل فيه: تنوين ترك الترنم، فحذف الترك وقيل: تنوين الترنم؛ قصراً للمسافة" اهـ.

(٤) أثبته الأخفش، وسمى الحركة التى قبله (الغُلُو)؛ لأنه دخل دخولا جاوز الحد، وأنكره الزجاج، والسيرافى وقالا: لعل الشاعر كان يزيد (إن) فى آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين. انْظُرْ: الارتشاف٢/ ٦٧١، ومنهج السالك ص٤، والجنى الدانى ص١٤٧، والمغنى٢/ ٣٩٥، والتصريح١/ ٣٦. واختار ابن يعيش أنه ضرب من الترنم، انْظُرْ: شرح المفصل ٩/ ٣٤.

(٥) سميت مقيدة لأنها تمنع النفَسَ أن يجرى، بخلاف المطلقة، فإنه جار مطلق. انْظُرْ: العباب ص ٤٨.

(٦) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمى السعدى ت / ١٤٥هـ راجز من الفصحاء المشهورين كان أكثر إقامته بالبصرة، أخذ عنه أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، انْظُرْ: وفيات الأعيان٢/ ٦٣، والشعر والشعراء ٢٣٠.

(٧) من الرجز لرؤبة فى: الديوان ص٦، والكتاب٤/ ٢١٠، وشرح أبياته ٢/ ٣٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، والتخمير٤/ ١٧٨، والرضى١/ ٤٥، والخزانة١٠/ ٢٥، من قصيدة يمدح بها أم سليمان بن عبد الملك بن مروان.

(٨) فى الأصل: (فالتقاء).

والإسناد إليه...

ودليل عدم اختصاصه بالاسم كدليل عدم اختصاص الترنم به؛ لأن وضعه[1] للدلالة على الوقف أى: ليدل على أن قائله واقف لا واصل/ وهو[2] لا يختص به. (٧/ب)

وأما اختصاص البواقى منها، فلأنه إما للتمكن أى: للفرق بين كون ما دخل هو عليه منصرفا، وبين كونه غير منصرف، كما فى: (زيد) و(رجل)، وذلك لا يتصور إلا فى الاسم؛ لأن الصرف ومنعه لا يكونان إلا فيه[3]، وإما للفرق بين تعريفه وتنكيره كما فى نحو: (صه)، فإن معناه بالتنوين: اسكت سكوتاً ما وقتاً ما، وبغير التنوين: اسكت الآن، والفعل لا يقع غير نكرة حتى يحتاج إلى الفارق[4]، أو نقول: إن أصل وضعه على التنكير فلا يقبل تنكير الآخر.

وإما ليكون فى المضاف عوضا عن المضاف إليه، فى نحو: إذ، وحينئذ، ويومئذ، وذلك لا يكون إلا فى الاسم[5]؛ لأن وجوده فى المضاف الذى لا يكون غير الاسم، ولا يلزم من كون [تقدير][6] الآخرين: حين إذ كان كذا، ويوم إذ كان كذا، دخول الظرف على الظرف؛ لأن (إذ) فى مثل ذلك لمجرد التعليل[7]، ثم لما كان العوض عن غيره مشابها بذلك فى معنى التعويض حمل عليه فى الاختصاص، وإما ليكون فى الجمع المؤنث السالم مقابلا النون[فى][8] جمع المذكر السالم وذلك لا يكون فى غير الاسم؛ لأنه لا يجمع حتى يكون فى جمعه للمؤنث مقابلا النون[فى][9] جمعه للمذكر، وكون هذا التنوين بابا بانفراده عند ابن الحاجب، وأما عند بعضهم[10] فهو قسم من أقسام تنوين التمكن[11]، فلذلك لم يوردوه فى كتبهم.

وأما خاصة المعنوية فاثنان: إحداهما[12]: الإسناد إليه، أى كونه مسندا إليه، إنما

---

(١) فى الأصل: (وضعها) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (وهى) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال الشيخ خالد: " وفائدته: الدلالة على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا، وعلى تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا يشبه الفعل فى فرعيتين فيُمنع من الصرف " انْظُرْ: التصريح ١/ ٣٢.

(٤) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٢٦، و(صه) منونة نكرة، وغير منونة معرفة.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٢، ١٣ رسالة.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال الشيخ خالد: " وليست الإضافة فى (يومئذ) ونحوها من إضافة أحد المترادفين للآخر، بل من إضافة الأعم إلى الأخص كـ: شجر أراك " ا. هـ، انْظُرْ: التصريح ١/ ٣٤.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) منهم: الإسفراييني صاحب لباب الإعراب المتوفى سنة ٦٨٤ هـ، والزمخشرى فى مفصله.

(١١) قال نقره كار فى العباب ص ٥٠: " وإنما لم يذكر - أى الإسفراييني - تنوين المقابلة، وهو التنوين الذى فى جمع المؤنث السالم لمقابلة نون جمع المذكر السالم نحو: مسلمات؛ لأن التنوين فيه عنده للتمكن " اهـ.

(١٢) فى الأصل: (إحديهما).

اختص[1] الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسندا إلى شيء دائما، فلا يصلح باعتبار وضعه أن يكون مسندا إليه، لا أن يكون مسندا، لأنه لا يختص بالاسم، فلذلك ذكر لفظة (إليه)، فإنه لو أطلق لذهب الوهم إلى أن كونه مسندا من خواصه أيضا؛ لجواز حمل الإسناد على طرفيه، فلما قال: (إليه) اندفع الوهم، وتبين المراد، وما ذكر فى تعليل الاختصاص من: "أن الفعل مسندٌ دائما، ولو وقع مسندا إليه لزم أن يكون مسندا ومسندا إليه فى حالة واحدة وهو غير جائز"[2].

منقوض بمثل: أعجبنى ضرب زيدٍ عمراً، وما ذكرناه فيه سالم عن ذلك النقض.

ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الإسناد إليه مخصوص بالاسم، لأن الفعل قد يقع مسندا إليه كما فى قوله تعالى:**{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا}** [3] فإن (آمنوا) مسند إليه؛ لأنه مفعول مالم يسم فاعله لـ (قيل)، ونحو: (زعموا مطية الكذب)[4]، فإن (زعموا) لكونه مبتدأ مسند إليه، ونحو: (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) [5] فإن (تسمع) مبتدأ أيضا!.

قلت فى الجواب عن الأول: إنه محمول على القول، أى: قيل لهم هذا القول.

وعن الثانى: إنه محمول على لفظه[6]، فالإسناد فى الحقيقة يكون إلى الاسم.

وعن الثالث: إن (تسمع) فعل مضارع فى تأويل المصدر بتقدير [أن][7]، فيكون الإسناد إلى

---

(١) ويعلل العلوى لاختصاص الإسناد إليه بالاسم دون الفعل بقوله: " وإنما تعذر الإسناد إلى الفعل... لأن الفعل فى نفسه مسند، فكيف يكون مسندا إليه؟! لأن كونه مسندا يقتضى افتقاره إلى غيره، وكونه مسندا إليه يقتضى استغناؤه، وكون الشيء غنيا غير غنى محال، فلهذا بطل الإسناد إليه "اهـ. انْظُرْ: الأزهار الصافية ١/ ٤٢.

(٢) هذا تعليل ركن الدين الإستراباذى فى: الشرح المتوسط ص ١٤ رسالة، والأصبهانى فى: شرحه ص ٢٧.

(٣) فى الأصل: (فإذا) وهو تَصْحِيف، وهى جزء سورة البقرة من الآية (١٣).

(٤) قال السيوطى: " لم أقف عليه فى شيء من كتب الأمثال، وذكر بعضهم أنه روى (مظنة) بالظاء المعجمة والنون، وأخرج ابن أبى حاتم فى تفسيره عن صفوان بن عمرو الكَلَاعى قال: " بئس مطية المسلم زعموا، إنما زعموا مطية الشيطان "، وأخرج ابن سعد فى الطبقات من طريق الأعمش عن شُريح القاضى قال: "زعموا كُنيةُ الكذب " اهـ، انْظُرْ: الهمع ١٢٩.

(٥) يضرب لمن خَبَره خيرٌ من مَرْآه، وأصله: أن المنذر قد سمع بالمعيدى وأعجبه ما يبلغه عنه، فلما رآه استحقره، وقال: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، فقال له: إن الرجال ليسوا بجُزُر، وإنما المرء بأصغريه لسانه وقلبه إن قال قال بلسان، وإن قاتل قاتل بجنان، فأعجب المنذر بكلامه. انْظُرْ: شرح لب الألباب ص٣٦. وانْظُرْ المثل فى: كتاب الأمثال ص٩٧، وفصل المقال لأبى عبيد ص١٣٥، ومجمع الأمثال١/ ٢٢٧.

(٦) مثل قولنا: مِن حرفُ جر، وضَرَب فعل ماض، فإن (زعموا)، و(مِن)، و(ضرب) اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر. انْظُرْ: الأشمونى١/ ٣٩.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

المصدر، أو منزل منزلة المصدر أى: سماعك بالمعيدى خير، من غير تقدير (أن) معه[١].

وفى قول من قال: إن الإسناد المخصوص بالاسم هو الإسناد إلى المعنى، وأما الإسناد إلى اللفظ فيوجد فى الكل!، تسامح؛ لأن الإسناد حينئذ إلى الاسم أيضا، لا إلى الفعل والحرف، نعم يمكن تأويله لكن مع عدم الخلو عن تكلف[٢].

لا يقال: فى هذا تناقض ظاهر؛ لأن الحكم على الاسم بأنه فعل أو حرف ليس إلا تناقضا[٣]!.

لأنا نقول: إنما يلزم ذلك أن لو لم يكن جهة اسميته مغايرة لجهة فعليته، بأنه فعل أو حرف، فإن اسميته باعتبار أنه لفظ وكلمة، وفعليته أو حرفيته[٤] باعتبار أنه مستعمل فى معناه الموضوع له، فلا تناقض.

وأما الاعتراض بأنه يلزم حينئذ إطلاق المسمى وإرادة اسمه، وأيضا: اللفظ لابد له من مدلول ولا مدلول ههنا إلا نفسه، فيتحد الدال والمدلول، وأيضا: يلزم حينئذ صدق الاسم والفعل على (ضَرَب)، وكذلك الكلام فى الحرف وصدقهما عليه فى حالة واحدة، وهى حالة الحكم عليه بأنه فعل يوجب اقترانه وعدم اقترانه فى حالة واحدة[٥]، وهو محال قطعا!.

فمُجاب بالالتزام من غير الأخير وهو بالمنع، يعنى: يجوز أن يطلق مسمى لفظى ويُراد منه اسمه كما فى قولك: زيد معرب، وإن لم يجز ذلك فى مسمى معنوى، ووجود التغاير بين الدال والمدلول بالاعتبار الكافى، وهو متحقق - كما عرفت - ولا نسلم كون (ضَرَب) اسما وفعلا فى حالة واحدة بل فى حالتين؛ لأن المراد من قولنا: ضَرَب فعل ماض، أنه محكوم عليه الآن بأنه فعل حالة استعماله فى معناه الموضوع له، وهذا كما يقال للخمر فى الدّن إنه مسكر.

فإن قلت: لم لم يحصل الاكتفاء بالمثال الواحد[٦] فى السؤال؟.

[قلت][٧] المراد بالتمثيل إيراد أنواع[١] الفعل كلها [٢]، مع إمكان نكتة أخرى[٣].

---

(١) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٣١، وابن القواس ص٢٠، والمقتصد فى شرح الإيضاح١/ ٧٩، والهمع١/ ٢٧.

(٢) فى هامش الأصل ل ٨/ أ: " أى تأويل قولهم: الإسناد إلى اللفظ يوجد فى الفعل والحرف وهو: أن ذلك الإسناد يوجد فى الشيء الذى يصدق عليه أنه فعلاً فعل أو حرف، وأما عدم خلوه عن التكلف فظاهر " اهـ.

(٣) يوضح ابن القواس فيقول: " لا يقال: لو صح قولكم: الفعل والحرف لا يخبر عنهما للزم التناقض؛ لأن هذا خبر عنهما؛ لأنا نقول: إنما يلزم التناقض أن لو أُخبر عن مسمى الفعل والحرف بمجرد ذكرهما، وليس كذلك، بل أخبرنا عن مسماهما معبّرين عن الفعل والحرف باسمين، وهما لفظتا الفعل والحرف، فالإخبار عن اللفظ، وسلب الإخبار عن المسمى، فلا تناقض " ا. هـ، انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٩.

(٤) فى الأصل: (وفعليه أو حرفيه).

(٥) كلمة: (واحدة) كررت فى الأصل.

(٦) فى الأصل: (الواحدة).

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وأما مناسبة اختيار القول فى الجواب الأول، واللفظ فى الثانى فظاهر؛ لأ[ن][٤] مقول القول يكون جملة غالبا.

ولقائل أن يقول: إن اعتبرتم المعنى فى لفظة (زعموا) يكون معنى الفعل مخبرا عنه باللفظ الموضوع لـه للدلالة عليه، وهو غير جائز بالاتفاق، وإن لم تعتبروا يكون لفظا مهملا، والمهمل لا يخبر عنه؛ لأنه ليس باسم وهو من خواصه!.

أقول: يمكن أن يجاب عنه باختيار الشق الأول من الترديد، يعنى: اخترنا أن معنى لفظة (زعموا) معتبر، لكن لا من حيث كونه مسندا إليه، بل من حيث دلالة[٥] لفظة (زعموا) - من حيث إنه دال على معناه (مظنة الكذب) - ولم يلزم منه أن يكون معناه مخبرا عنه، والاعتبار فى الدلالة - أى: [دلالة][٦] لفظة(زعموا) - عليه كاف فى إخراجه عن كونه مهملا.

وثانيهما: الإضافة بتقدير[٧] حرف الجر، فإن أريد بالإضافة بتقدير/ حرف الجر: كونه مضافا، (٨/ أ) فلا شك فى كونها من خواص الاسم؛ لأن الإضافة إما لإفادة التعريف، أو التخصيص فى المضاف إن كانت معنوية، وهما مما لايحتاج إليه الفعل[٨]؛ لكون وضعه على التنكير والشيوع، وإما لإفادة التخفيف فيه إن كانت لفظية، وهو لا يحصل إلا بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه، وهما لا يوجدان فى الفعل حتى يحذفا[٩] ويحصل التخفيف[١٠]، وإن أريد بها كونه مضافا إليه فلا شك فى اختصاصها به أيضا لما مرّ من أنه محكوم عليه، وهو لا يكون غير الاسم، لكن يرد عليه نحو قوله تعالى:**{يومُ ينفَعُ الصادقِين صِدقُهُم}**[١١].

---

(١) فى الأصل: (وبانوانع).

(٢) فى الأصل: (لأن المذكور فى السؤال الأول أمر، وفى الثانى فعل ماض، وفى الثالث فعل مضارع) اهـ.

(٣) فى هامش الأصل: " لأن الفعل فى (زعموا) وقع مسندا إليه من حيث كونه مبتدأ، وفى (آمنوا) من حيث كونه فاعلا، أو يقال: الأول مسند إليه لمجرد اللفظ، والثانى باللفظ والمعنى " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (الدلالة) وهو تَصْحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (تقدير).

(٨) وهذا تعليل الرضى فى شرحه ١/ ٤٧، وقال الأصبهانى ص ٢٧: "... ولا يجوز إضافة الفعل للتعريف والتخصيص لأنه محكوم به، وحق المحكوم به أن يكون نكرة غير مُخَصَّصة؛ لعدم الاحتياج إلى التعريف والتخصيص، فإذن لو عُرف أو خُصِّص لوقعا ضائعين، ولأن وضع الفعل للإبهام فلو عرف أو خصص لزم نقض الغرض " اهـ.

(٩) فى الأصل: (يحذف بها).

(١٠) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٢٧.

(١١) سورة المائدة من الآية (١١٩).

فإن (ينفع) فعل مضارع وقع مضافا إليه فلا يكون من خواص الاسم[1]، ويمكن أن يجاب عنه بوجهين:

أحدهما: أنه بتقدير المصدر[2].

وثانيهما: أن المراد منه أن الفعل لا يقع مضافا إليه لغير الظروف، كما وقع التنبيه[3] على ذلك عند عدّ الخواص[4]، مع أن الحق: أن الإضافة فى أمثال هذا إلى الجملة تلك باعتبار المضمون أيضا [5].

فإن قلت: لم جاز إضافة الظرف إلى الفعل عند من يقول بها، وإن[6] كان القياس عدم جوازها؟.

قلت: لوجود المناسبة بينهما، والقياس قد يترك لأجلها.

وإنما لم نذكر الدليل على عدم وجود هذه الأشياء فى الحرف لظهوره؛ لأنه ليس للحرف معنى مستقل حتى يصلح لأن يدخل عليه هذه الأشياء.

وأما تقييد الإضافة بتقدير حرف الجر فاحتراز عن مثل (مررت) فعل أضيف إلى (زيد) لكن لا بتقدير حرف الجر بل بواسطتها لفظا[7].

لا يقال: هذا ضائع لكون هذه الإضافة خارجة عن المبحوث عنها!.

لأنا نقول: يكفى فيه حصول الانتقال عند الإطلاق إلى شمول التفسير.

* * * * *

---

(١) قال الرضى: " وعدّه بعضهم من خواصه أيضا "ا. هـ. ينظر١/ ٤٧.

(٢) قال الرضى: " والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر تعرُّف المضاف به، مع خلو الفعل من التعريف، نحو: أتيتك يومَ قدم زيد الحارّ أو البارد "ا. هـ. انْظُرْ: السابق نفسه.

(٣) فى الأصل: (البينة).

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) وبمثل هذا قال الرضى حيث قال: " والظاهر أن المضاف إليه لفظا فى نحو: " يوم قدم زيد " الجملة الفعلية لا الفعل وحده، كما أن الاسمية فى قولهم: أتيتك زمنَ الحجَّاجُ أميرٌ، هى المضاف إليها " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٤٧، وقال النقره كار: " وأما المضاف إليه فى قوله تعالى:**{يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ}** [المائدة: ١٠٩] فهو من حيث اللفظ هو الجملة الفعلية، لا الفعل وحده " اهـ، انْظُرْ: العباب ص ٥٢.

(٦) فى الأصل: (فإن) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص١٤، والشرح المتوسط ص١٤، والفوائد الضيائية ١/ ١٨٨.

[المعرب من الأسماء]

وهو معرب، ومبنى، فالمعرب: المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل.

واعلم أن المصنف لما بيّن الاسم بحده وخاصته، بادر أولا إلى تقسيمه؛ ليتنبه المتعلم – أولا: على أن لـه قسمين، فإن المعرب قسم منه، فقال: هو أى: الاسم منقسم إلى قسمين: أحدهما: معرب[1]، والآخر: مبنى؛ لأنه إن كان فيـه علامـة علـى مـا حصـل فيـه مـن المعـانى المختلفة – لفظا أو تقديرا – فهو معرب، وإلا فمبنى.

فإن قلت: لم قدم المعرب على المبنى؟ قلت: لأصالة[2] وضـعه علـى وضـع[3] المبنـى، وتقدمـه لشرفه؛ لأن الإعراب أصل على البناء فى ظهور المقاصد؛ لأنه فارق[4] بين المعانى الثلاث[5].

وقيل: إنما قدّمه عليه لكون مفهومه وجوديا. ولا يخفى ما فيه من الخلل[6].

ثم أراد ثانيا أن يَشرعَ فى بيان وصفه، لكن لما كان بيان الوصف قبل الموصـوف الخـاص الـذى يتعلق به ذلك الوصف غير مستحسن؛ لأنه دال على الذات، وهو يتوقف عليه فى الوجود، قدّم تعريـفَ المعـرب علـى تعريـف الإعـراب[7]، وإن كـان القيـاس تقديمـه عليـه بـالنظر إلى جهـة الاشتقاق[8]، فعرفه بقولـه: فالمعرب الاسـم المركب الذى لم يشبه مبنـى الأصـل[9]، المـراد منـه:

---

(١) فى هـامش الأصـل: " المعرب ويُسمى به لأن فيه تبيين المعانى الطارئة على الاسم عند التركيب، من قـولهم: أعرب الرجـل عن حجته إذا بيّنها، أو لأن فيه إزالة فسـاد الإلباس مـن قــولهم: أعـرب إذا أزال العــرب، وهـو الفساد، والهمزة للسلب، وإنما سمى المبنى لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص "ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (لإضافة).

(٣) فى الأصل: (وصف).

(٤) فى الأصل: (فارقا) وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

(٥) فى الأصل: (الثالث) وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

(٦) لعله أراد بالخلل: أن علة البناء وجودية وعلة المعرب عدمية، أى عكس ما ذكر؛ لأن المعرب من الأسماء مـا قد سلم من شبه الحرف، وهذه علة مفهومها عدمى، بخلاف المبنى فإنه بنى لشبه مـن الحـروف، وهـذه علـة مفهومها وجودى. وانْظُرْ: الأشمونى ١/ ٥٧.

(٧) يعلل الشيخ يس لتقديم المعرب بقولـه: " لأن الإعراب من قبيل الأعـراض، والمعـــرب مـن قبيـل الـذوات، والذوات سابقة على الأعراض؛ لأنها محل لها "اهـ، انْظُرْ: حاشية يس على التصريح ١/ ٤٦.

(٨) لأن المعـرب مشتق من الإعـراب والمشتق منه مقدَّم لأنه الأصل، فكان ينبغى أن يبدأ بذكر الإعـراب، وهـذا ما يقتضيه القياس.

(٩) قال ابن الحاجب: "وهذا أولى من حد المعرب بأنه: الذى يختلـف آخـره بـاختلاف العوامـل، فإنـه وإن كـان كذلك إلا أنه حد الشىء بما هو أكثر التباسا منه، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف= =آخره فلا يليق أن يحد بالشىء الذى الغرض منه معرفَتِه معرفَتُهُ وما هو إلا كمن يحد الفاعـل بأنـه: المرفـوع بالفعل فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع، فلا يليقَ حده بالرفع "ا. هـ.
انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٣٥، والأمالى٣/ ٤١.

الفعـل الماضى والأمر بغير اللام - فى الأصح - والحروف، وقد تعد[1] الجملة من حيـث هـى من أقسامه.

ثم اعلم أن المعرب إنما يكون معربا بشرطين: أحدهما: وجودى، والآخر: عدمى.

أما شرطه الوجودى فهو: وقوعه مركبا مع غيره، أشار إليه[بقو][2] لـه: (المركـب)، واحـترز بـه عن المفردات، أى: عن الألفاظ التى لم تتركب[3] مع غيرها، سواء كانت من حروف التهجى، أو الألفاظ الأعداد، أو غيرها من الأسماء، كـ: زيد، وعمرو، وبكر، وغيرها، فإن كلها مبنية لعـدم وقوعها فى التركيب[4].

وأما شرطه العدمى فهو: عدم مشابهته لمبنى الأصل، أشار إليه بقولـه: (لم يشبه مبنـى الأصـل)، فقولـه: (مركب) وإن كان احترازا عما ذكر إلا أنه شامل للمبنيات أيضا، فلمـا قـال: (لم يشـبه) خرجت المبنيات عن التعريف؛ لمشابهتها لمبنى الأصل[5].

وينبغى أن يعلم أيضا أن المركب قد يطلق ويراد به المركب من حيث هو، أى: المجموع الحاصـل من الأجزاء، كما يقال: ضرب زيد مركب من فعل وفاعل، وقد يطلق ويراد بـه جـزء المركـب، كما يقال: زيد ضرب، زيد مركب مع ضـرب، فـأراد المصـنف بالمركـب فـى التعريـف المركـب بالمعنى الثانى[6] بقرينة جعله المركب أحد قسمى الاسم، إذ لو كـان مـراده مـن المركـب بـالمعنى الأول، لما صح جعله قسما منه؛ لأن الاسم مفرد، والمركـب بهـذا المعنـى لا يكـون مفـردا؛ لأن الكلام فى تركيب الكلمات لا فى تركيب الحروف، وحينئذ سقط ما قيل: مـن أن لفـظ المركـب مشترك؛ لأنه يطلق على الكل، وعلى الجزء منه، كما مر، فأخذه فى التعريف من غير قرينة دالـة لـه على المراد وهو غير شائع، والمشهور فيما بينهم ما بخلاف المذكور، لأن قرينته دالة على المراد كما بيّنا.

---

(١) فى الأصل: (يعد).

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل: (يتركب).

(٤) انْظُرْ: الرضى١/ ٤٩، وشرح الغجدوانى ص١٥، والأصبهانى ص ٢٩.

(٥) وقال ابن الحاجب: " ولم يستغن فى حد المعرب عن قوله (المركب) بقولـه (الـذى لم يشـبه المبنـى الأصـل)؛ لأنه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو قولهم: أ، ب، ت، ث، وواحـد، اثنـان، ثلاثـة، وأسمـاء الأصـوات، فإنها كلها لم تشبه مبنى الأصل، وهى مبنية باتفاق؛ لأن البناء قد يكون لانتفاء سبب الإعـراب، وقـد يكـون لعروض مانع، فتعرض فى حد المعرب لوجود سبب الإعـراب بقولــه: (المركـب) ولانتفـاء المـانع بقولــه: (الذى لم يشبه مبنى الأصل " ا. هـ، انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية١/ ٢٣٥.

(٦) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٤٨.

وسقط أيضا ما ذكر فى المتوسط[١] من أن فى لفظه تساهلا؛ لأن المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا.

وسقط أيضا سؤاله[٢] بنفس مبنى الأصل؛ لأنه ليس باسم، والمعرب قسم منه.

ثم ليس المراد من المركب بهذا المعنى أى مركب كان، بل الذى يتحقق معه عاملا؛ لئلا يتوجه النقض بالمضاف، وإذا لم يتحقق معه عامله[٣].

وأراد بالمشابهة المنفية: المناسبة بوجه من وجوه[٤] أسباب البناء، بقرينة أخذه إياها فى تعريف المبنى، على ما اختاره الغجدوانى[٥]، سواء كانت تلك المناسبة بالذات، أو بالواسطة، فلم يلزم النقض بالمنادى[٦]، فإنه مشابه لـ (كاف) (إياك) بواسطة (كاف) (أدعوك)، مع أن الأولى ههنا ترك الواسطة.

ويندفع بهذا أيضا ما قيل: " إن المشابهة قسم من أقسام أسباب البناء[٧]؛ لأنه كما يكون بالمشابهة يكون بالوقوع موقع مالا تمكن له كـ (نزال)، والمشاكلة للواقع موقعه/ كـ (فساق)[٨]

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٦ ونصه: " واعلم أن فى قوله: (المعرب: المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل) تساهلا؛ لأن المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا، لكن مراده جزء المركب أى: المعرب الذى ركب مع غيره " اهـ.

(٢) أى سؤال ركن الدين فى الشرح المتوسط حيث قال: " ولقائل أن يورد عليه النقض بنفس مبنى الأصل؛ لأنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبنى الأصل، لامتناع مشابهة الشيء لنفسه!. وجوابه أن نقول: لما دل الحد على أن المعرب لم يشبه مبنى الأصل فدلالته على أنه ليس بمبنى الأصل أولى، أو لأن تقدير الحد هكذا: المعرب: الاسم المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل؛ لأنه يبحث عن أحوال الاسم وحينئذ لم يتوجه الإشكال "ا. هـ، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٦، ١٥، وانْظُرْ: البسيط لركن الدين ص ١٩.

(٣) انْظُرْ: شرح الرضى١/ ٤٩، وقد قال: " ولو سلمنا أن المركب فى الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل معربا، بل الاسم المركب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا، بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافى لأن المضاف عامله على قول، أو الحرف المقدر على الآخر... وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (الوجوه).

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٦، ١٧ رسالة.

(٦) قال الغجدوانى: " أجيب عن نقض المنادى المفرد المعرفة بأنّا لا نسلم أنه ليس بمشابه لمبنى الأصل، فإنه يشابه للكاف الذى فى (أدعوك) المشابه للكاف فى(إياك) وهى حرف " ا. هـ. انْظُرْ شرح الغجدوانى ص ١٧.

(٧) القائل بذلك الزمخشرى انْظُرْ: المفصل ص١٦١.

(٨) ونحو فجار، فإنهما - فساق وفجار - وإن لم يكونا واقعين موقع الفعل، فإنهما مضارعان لما وقع موقعه، وهو: نزال وتراك. انْظُرْ شرح المفصل ٣/ ٨٠، وانْظُرْ: الإقليد شرح المفصل ٢/ ٧٨٨ مطبوع

وغيرهما، فكيف يصح الاقتصار على نفس المشابهة؟ إذ فى كل سبب من تلك الأسباب يوجد مناسبة ما.

قال صاحب المتوسط[١]: " المراد من التركيب [التركيب][٢] الإسنادى؛ لئلا يتوجه النقض عليه بمثل: غلام زيد، فإن (الغلام) مركب مع (زيد) ولم يشبه مبنى الأصل، ومع ذلك ليس بمعرب؛ لعدم التركيب الإسنادى [فيه] [٣] ".

أقول: إنه وإن ساق دليله على مدّعاه فى المضاف على تقدير تسليم استعماله من غير عامل، لكن يشكل عليه الأمر بالمضاف إليه، فإنه ليس بمركب إسنادى مع أنه معرب، وأيضا يستلزم هذا أن لا يكون غير المسند والمسند إليه معربا، كالحال، والمفاعيل[٤]، والتمييز، وغيرها من المعربات، وليس[٥] كذلك.

وقال أيضا[٦]: " المراد من المشابهة المنفية فى قوله: (لم يشبه مبنى الأصل) هى[٧]: المشابهة الموجبة للبناء[٨]، لئلا يخرج عن هذا[٩] التعريف غير المنصرف، لكونه مشابها للفعل الماضى، وأمر المخاطب فى تحقق الفرعيتين، ولئلا يخرج عنه نحو: اسم الفاعل؛ لكونه مشابها للماضى فى وقوعه موقعه فى نحو خبر المبتدأ، وفى دلالة كل [واحد][١٠] منهما على الحدث، لأن هذه المشابهة غير موجبة للبناء ".

أقول أيضا: مع تسليم عدم مشابهة غير المنصرف لمبنى الأصل[١١]، وإن أراد بالمشابهة الموجبة ما

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٦ رسالة، وقال الأصبهانى ص ٣٠: " اعلم أن لقائل أن يورد عليه النقض بمثل غلام زيد، فإنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبنى الأصل، مع أنه ليس بمعرب وحدَه، اللهم إلا أن يراد بالتركيبِ التركيبُ الإسنادى " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وما أثبته من: الشرح المتوسط ص ١٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وما أثبته من: الشرح المتوسط ص ١٦.

(٤) فى الأصل: (المفاعل).

(٥) فى الأصل: (فليس).

(٦) المراد: صاحب المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٦ رسالة.

(٧) فى الأصل: (هو) والتصويب من الشرح المتوسط.

(٨) فى الأصل: (الإعراب) والتصويب من الشرح المتوسط.

(٩) فى الأصل: (هذه) والتصويب من الشرح المتوسط.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وما أثبته من: الشرح المتوسط.

(١١) قال الأصبهانى ص ٣٠: " لا يقال: إنه منقوض بباب ما لا ينصرف؛ لكونه مشابهاً لمبنى الأصل الذى هو الفعل الماضى، وفعل الأمر، والحروف؛ لأنها مركبة لم تشبه مبنى الأصل؛ لامتناع مشابهة الشىء لنفسه؛= =لأنا نقول: لا نسلم أن باب ما لا ينصرف مشابه لمبنى الأصل، غاية ما فى الباب أنه مشابه للفعل، ولا يلزم من كونه مشابهاً للفعل كونه مشابهاً للفعل الماضى، لأنه لا يلزم من كون الشىء مشابهاً للعام كونه مشابهاً للخاص من حيث هو خاص " اهـ.

هو أن تكون المشابهة بمعنى الاحتياج إلى الغير، فيتوجه السؤال الذى سبق إشارة إليه آنفا، وإن أراد ما هو أعم منها - على ما نقلناه - فلم يندفع السؤال الوارد بغير المنصرف، واسم الفاعل، إذ فى كل منها مناسبة، وإن أراد معنى آخر فالواجب عليه بيانه حتى يترتب عليه، وهذا لا يخفى على من لم يرد المجادلة بالتصلف.

فإن قلت: فليكن المراد منها ما تكون[1] جهتها لازمة فى المشبه به بحسب الوضع، فحينئذ لم يتوجه السؤال بغير المنصرف على تقدير تسليم مشابهته لمبنى الأصل فى تحقق الفرعيتين؛ لأن تحققهما فى الماضى، والأمر ليس بلازم بحسب الوضع، وكذلك اسم الفاعل الواقع موقع الفعل الماضى فى خبر المبتدأ؛ لأن وقوع الفعل فى هذا الموقع ليس بلازم وضعا!.

قلت: هذا وإن كان يُسرع إلى الفهم بالقيود، لكن يبقى فيه شىء يعرف[2] بالتأمل الصادق.

فإن قلت: فى التعريف إشكال بوجوه: الأول: لزوم تعريف الشىء بنفسه؛ لأن الكلمات المأخوذة فيه معربات، والثانى: لزوم تعريف الشىء بضدّه ومباينه؛ لأخذه فيه (مبنى الأصل) الذى هو ضد المعرب ومباينه، والثالث: كون الفصل فيه أمراً عدميا، وفساد كل منها ظاهر!.

قلت فى حله: المأخوذ فى التعريف ليس عين المعرب، بل ما صدق عليه المعرب، مع أن أخذه على وجه لا ينبئ عن كونه معربا.

والمباين للمعرب وضده نفس مبنى الأصل، والمأخوذ فى التعريف لفظُه لا نفسه، وهو فرد من أفراد المعرب، مع أن التضاد والتباين بينهما غير مسلم؛ لأن تقابلهما تقابل العدم[3] والملكة[4].

وامتناع كون الفصل أمراً[5] عدميّاً إنما هو فى الأمور الحقيقية لا فى الوضعية الاعتبارية كما مرّ[6].

---

(١) فى الأصل: (يكون).

(٢) فى الأصل: (تعرف).

(٣) العَدَم، والعُدْمُ، والعُدُم: فقدان الشىء وذهابه. اللسان (عدم) ٤/ ٢٨٤٢.

(٤) الملكة: صفة راسخة فى النفس، وتحقيقه: أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة كيفيّة نفسانيّة، وتسمى حالة ما دامت سريعة الزوال، فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة. انْظُرْ: التعريفات ص ٢٢٦.

(٥) فى الأصل: (أمر) وهو لحن والصواب ما أثبته.

(٦) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٢٣ وفيه مثل هذه الإشكالات.

وحكمه: أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.

فإن قلت: كانت المفردات على مقتضى هذا التعريف مبنية، فبناؤها إما أصلى أو عارضى، ولا سبيل لشىء منهما، أما الأول: فظاهر؛ لأنها ليست منه، وأما الثانى: فلأنه لم يعرض عليها شىء حتى تصير به مبنية، وإلا لكانت معربة قبل ذلك، وليس كذلك.

قلت: لما كان غرض الواضع من وضع الكلم الإفادة المقصودة، وهى لا تحصل[1] إلا باستعمالها مركبة، كان استعمالها مركبة بالنظر إلى هذا الغرض أصلا، وإن كانت المفردات أصولا للمركبات فى نفس الأمر، فاستعمالها غير مركبة يكون عارضا لهذا الأصل، فيكون بناؤها عارضا، وأما الدلالة[2] على المسمَّيات فمن ضرورة الوضع، مع أن كون الغرض تلك الدلالة يستلزم الدور.

فافهم لا تغفل فإنه بحث شريف.

فإن قلت: مقتضى هذا أن يكون كل معرب مبنيا لمشابهته الحرف فى الاحتياج إلى الغير؛ لأن كل معرب يحتاج إلى الغير - الذى هو التركيب - فى كونه معربا!.

قلت: إن ادعيتم احتياجه إلى التركيب قبل حصوله فمسلم، ولكنه لا إشكال، وإن ادعيتم ذلك بعده فممنوع؛ لأن حصول المحتاج إليه يقطع الاحتياج إليه.

ولقائل أن يقول: إن كان الاحتياج علة يزول بزوالها المعلول، فاللازم إعراب الموصولات وغيرها عند وجود الصلة والمحتاج إليه له، وإلا فليبق بناء المعربات أيضا بعد التركيب.

وما قيل: من أن متعلق الاحتياج ههنا الذى يمنعه حصوله، شىءٌ يلزمُ من حصولِ ما يُوجِبُ الإعرابَ، بخلاف ما فيها وغيرها.

ولما فرغ من[3] بيان المعرب بحدّه، شرع فى بيانه بخاصته فقال: حكمه أى: حكم المعرب[4] وخاصته، أن يختلف آخره أى: آخر المعرب[5] دون أوله وأوسطه، باختلاف العوامل أى: بسببها لا بسبب شىء آخر[6]، حال كون ذلك الاختلاف لفظا، أى: ملفوظا، نحو: جاءنى زيد،

(١) فى الأصل: (يحصل).

(٢) فى الأصل: (الدلات) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (عن) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (الإعراب) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى هامش الأصل: " فإن قيل: لم جعل الإعراب فى آخر الكلمة دون أولها وأوسطها؟ قلت: إن الإعراب يدل على أحوال الذات، والكلمة تدل على الذات، ولا يحسن المصير إلى الأحوال إلا بعد الفراغ عن الذات، نقول: إن كان الإعراب فى أول الكلمة يلزم الابتداء بالساكن، وإن كان فى الوسط يلزم بتغيير الإعراب تغيير الأوزان فلم يبق إلا آخر الكلمة ". اهـ، وانْظُرْ: الإقليد ١/ ٢٢٩ مطبوع.

(٦) قال الجامى ١/ ١٩١: " أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل، بأن يعمل بعض منها خلاف=

ورأيت زيدا، ومررت بزيد، أو حال كون ذلك تقديرا أى: مقدرا، كما فى نحو: جاءنى فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى.

ويجوز أن يكونا [1] صفتين لمصدر محذوف، أى: اختلافا لفظا، أو اختلافا تقديرا.

إنما كان فى الآخر دون الأول والوسط لئلا يلزم الابتداء بالساكن على تقدير[2].

فإن قلت: (العوامل) جمع وأقله ثلاثة، فيتوقف الاختلاف على تحقق ثلاثة عوامل، وليس كذلك، قلت: الألف واللام إذا دخلا على الجمع يضمحل الجمعية عنه[3] ويكون المراد منه الحقيقة.

وإنما لم يقل: / أو محلا، مع أن الاختلاف أعم منهما؛ لأنه من عوارض المبنى، والكلام ليس (٩/ أ) فى بيانه بل[4] فى بيان المعرب[5].

ثم اعلم أن ههنا ثلاثة شرائط[6]:

الأول: الاختلاف.

والثانى: فى كون ذلك الاختلاف فى الآخر.

والثالث: أن يكون باختلاف العوامل.

=ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل، لئلا ينتقض بمثل قولنا: إن زيدا مضروب، وإنى ضربت زيدا، وإنى ضارب زيدا، فإن العامل فى(زيد) فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية، مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه " ا. هـ.

(١) فى الأصل: (أن يكون) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح فى علل النحو ص ٧٦ حيث ذكر وجوها لجعل الإعراب فى آخر الكلمة، وانْظُرْ: شرح المفصل ١/ ٥١، والأشباه والنظائر١/ ٨٣.

(٣) قال الشيخ يس: " و(أل) فى العوامل للجنس، فتبطل الجمع " انْظُرْ: حاشية يس على الفاكهى ١/ ٣٣.

(٤) فى الأصل: (باطل) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال الأصبهانى ص ٣١: " وإنما قال: تقديرا، ولم يقل: أو محلاً؛ لأن المبنيات قد تختلف أواخرها باختلاف العوامل محلاً نحو: جاءنى هؤلاءِ، ورأيت هؤلاءِ، ومررت بهؤلاءِ، لأن المراد باختلاف الآخر محلاً هو أنه لو وقع موقعه معرب لكان له إعراب فلانى، فيقال: (أولاء) فى: جاءنى هؤلاء، فى محل الرفع بأنه فاعل (جاءنى) على معنى أنه لو وقع موقعه معرب لكان مرفوعا بأنه فاعل (جاءنى) وكذلك فى حال النصب والجر" اهـ

(٦) انْظُرْ بيان هذه الشرائط فى: الإقليد شرح المفصل ١/ ٢٢٩. وزاد العلوى فى الأزهار الصافية ص٥٢ شرطين آخرين هما: الأول: أن يكون الاختلاف لا على جهة الحكاية، يحترز به عن مثل قولنا: منو، ومنا، ومنى، ومنان، ومنون، فإن هذه الأسماء مختلفة... كاختلاف المعربات بالأحرف، لكنها غير معربة لما كان اختلافها إنما كان على شرطية الحكاية فى كلام المتكلم. والثانى: لا تكون علة البناء قائمة فيه كقولك: هذان، واللذان، فإنه لا يعد من المعربات مع اختلاف آخره لما كانت علة البناء قائمة فيه "ا. هـ.

أما الأول: فلأن ما هو الأصل فى الإعراب وهو الاسم - لوجود سببه فيه وانتفاء مانعه- يتوارد عليه فى التركيب مع العامل الفاعلية والمفعولية والإضافة، ودلالة فيه على هذه المعانى فناسب أن ينصب لها علامة، ولم يصلح السكون لذلك؛ لأن المختلفات لم يحصل بيانها فى الاتحاد ولم يكن أيضا، بل الزيادة تناسب تلك المعانى لأنها زائدة على المسمى، ثم طلب ما هو النهاية فى الخفة، وهو أجزاء حروف اللين أو نفسها، لكن الزيادة مظنة للثقل فحصل الاختلاف بها.

وأما الثانى: فلأن ذلك الاختلاف بسبب تلك المعانى لا يتحقق[1] إلا بعد تحقق المسمى؛ لأن المسمى معروض لها وموصوف بها، ولا شك فى أن تحقق العارض والوصف بعد تحقق المعروض والموصوف، وتحقق المسمى لا يكون إلا بعد تمام الكلمة، فلا يكون الاختلاف إلا بعد تمامها.

وقيل: الأول والتباس تغيير الإعراب بتغيير الأوزان على تقدير الثانى.

وأما الثالث: فللاحتراز عن اختلاف الآخر من غير أن يكون العامل سببا له، كاختلاف آخر (من) فى: من ابنك، ومنِ الرجل، ومن زيد؛ لأن ذلك ليس بإعراب، بدليل أن موصوفه ليس بمعرب لأنه حرف.

فإن قلت: لِمَ جعل المصنفُ المذكورَ حكما وخاصة للمعرب، ولم يجعله حداً له كما جعله غيره[2] كذلك؟.

قلت: لإفضائه إلى الدور[3]؛ لأن الحكم باختلاف آخر الاسم يتوقف على معرفة كون ذلك الاسم معربا كما قال فى الغجدوانى[4]: " فإنك إذا علمت المفردات، وكيفية التركيب، فركبتها فما لم تعلم أن الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك أن تحكم باختلاف آخره، فلو عرّف[5] المعرب بما يتوقف هو عليه لزم الدور ".

---

(١) فى الأصل: (تحقق) وهو تَصْحِيف.

(٢) وعلى هذا أبو على الفارسى فى الإيضاح ص ١١، والزمخشرى فى المفصل ص٤٤، وابن الخشاب فى المرتجل ص٣٤، وابن عصفور فى شرح الجمل١/ ٣١، والمقرب ومعه مثل المقرب ص٦٩، وابن خروف فى شرح الجمل ١/ ٢٥٩.

(٣) وقال الرضى: " هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازما له، جعله النحاة حد المعرب فقالوا: المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل، قال المصنف - وهو الحق - يلزم منه الدور؛ لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذى يصح لغة، ومعرفة هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولا فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف، توقف كل محدود على حده فيكون دوراً " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٥٠.

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٩.

(٥) فى الغجدوانى ص١٩: " فتعريف المعرب بالمتوقف عليه دور" ا. هـ.

والإعراب ما اختلف آخره به.

وقد قيل فى دفعه: إن الموقوف عليه للاختلاف هو التصديق بكونه معربا، لا تصوره، وهو ظاهر، وما يتوقف على الاختلاف هو تصور المعرب لا تصديق الاسم بكونه معربا، لأنه معرفة، ومعرف الشىء لا يفيد إلا تصوره، فحينئذ تغاير الجهة واندفع الدور.

وأما ما يقال[1] فيه: " من أنه يجوز أن يعرف باستعمال العرب أن أحد صنفى الاسم والفعل يختلف آخره باختلاف العوامل، والصنف الآخر [لا يختلف][2] به، لكن لم يعلم أن لفظ المعرب على أى صنف منهما يُطلق، فلم يكن الغرض من التعريف إلا بيان ذلك ".

فقد قيل[3]: إنه ليس بسديد؛ لاستلزامه كون التعريف بالنسبة إلى بعض الأشخاص دون بعض، لا إلى جميعها، مع أن التعريف ينبغى أن يكون كذلك، وذلك لأن ما لم يعرف الاختلاف باستعمال العرب لم يكن التعريف مفيدا بالنسبة إليه، بل إفادته بالنسبة إلى من يعرف ذلك به. لكن فيه خلاف.

واعترض بعضهم[4] عليه وقال: " لو قال: حكمه أن يختلف هيئة آخره لكان أصوب"؛ فإن إسناد الاختلاف إلى الهيئة أولى من إسناده إلى الآخر، بدليل بقائه عند توارد الحركات المختلفة عليه.

قلت: مفاده[5] جعل الاختلاف عبارة عن التغاير، فإن المحصول حينئذ يرجح أن يكون المعنى: إن تغاير آخره فلما نظر هذا القائل إلى الآخر ولم يجده متغايرا بل يجد التغاير فى الهيئة تكلّم هذا الكلام

وأما لو جعلناه عبارة عن الاتصاف بالمتغايرين فى الوقتين من حركة وسكون، أو من حركتين مختلفتين - كما أشير إليه فى بعض شروح[6] الكافية - فلا شك فى صحة إسناده إلى الآخر،

---

(١) القائل بذلك هو الغجدوانى فى شرحه ص ١٩، ونصه: " وقيل فى دفع هذا الدور: إن من الجائز أن يعلم من استعمالاتهم أن هذا النوع من ألفاظ يختلف آخره باختلاف العوامل، وهذا النوع لا يختلف، ولكن لم يُعلم أن المعرب على أى نوع من النوعين يطلق، فيكون الغرض من التعريف بيان ذلك، وحينئذ لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب، فلا دور " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) وقال الغجدوانى ص ١٩: " وليس بالقول القوى؛ لأن من لم يعلم ذلك من استعمالاتهم لا يفيد هذا الكلام شيئا ".

(٤) منهم: ركن الدين الإستراباذى فى: البسيط ص ٢٢ حيث قال: " اعلم أنه لو قال: الإعراب ما اختلف هيئة آخر المعرب به، لكان أصوب؛ لأنه لا يختلف آخره بل تختلف هيئة آخره " ا. هـ، والأصبهانى فى شرحه ص٣٤.

(٥) فى الأصل: (منتاؤه) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (الشروح).

فإن المعنى حينئذ يكون: أن يتصف آخره بالمتغايرين، وهذا معنى صحيح؛ لأن المتصف بهما هو الآخر لا الهيئة، فإن الهيئة هى ما حصل بالاتصاف لا المتصف.

وأما جواب البعض: بأن المضاف محذوف فى الكلام، وأن المراد هو: الاختلاف بالهيئة لا الذات، حتى يلزم ما ذكر، فغير(1) مستحسن(2)، وهو ظاهر[لمن](3) له تأمل فى الجملة.

ولما كان الإعراب بحيث يتقدم على العامل طبعاً قدّمه عليه وضعاً - وإن كان هو سببا له فى الواقع - ليوافق ذلك له فعرّفه بقوله: ما اختلف آخره أى: آخر المعرب به أى: بسبب الإعراب والهاء فى (به) راجع إلى (ما) وهو عبارة عن الحركة وما يقوم مقامها من الحروف اللين(4)، [و](5) هى نفس الإعراب عند المصنف(6).

فإن قلت: يدخل فى هذا التعريف العوامل والمعانى المختلفة، [فإن](7) كلا منهما سبب لاختلاف آخر المعرب وليس بإعراب، فلا يكون التعريف مانعا(8)!.

قلت: المراد من السبب هو السبب القريب، فيخرج من التعريف العوامل، والمعانى المختلفة؛ لأنها أسباب بعيدة بمرتبة واحدة، والعوامل بمرتبتين(9).

---

(1) فى الأصل: (وغير) وهو تَصْحِيف.

(2) فى هامش الأصل: " ووجه عدم استحسانه أما فى الأول: فللزوم الإضمار فى التعريف، وأما فى الثانى: فللزوم ذكر المجاز فيه، بناءً على أن هذا تعريف عند بعض، وسند المصنف فى العدول مرفوع " ا. هـ.

(3) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(4) انْظُرْ: الرضى١/ ٥٢، والجامى١/ ١٩٣.

(5) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(6) حيث ذهب إلى أن الإعراب أمر لفظى لا معنوى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة فى اللفظ، يحدث بعامل ويبطل ببطلانه، ونسبه ابن يعيش إلى ابن درستويه، ونسبه أبو حيان إلى ابن خروف وأبى على الشلوبين، ونسبه السيوطى إلى جمهور النحاة ومنهم: ابن خروف، وأبى على، والشلوبين، وابن مالك. انْظُرْ: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٧٢، والتذييل١/ ١١٦، والارتشاف٢/ ٨٣٣، وشرح اللمحة البدرية١/ ١٨٤، والهمع١/ ٥٣. وذهب جماعة من المحققين إلى أنه أمر معنوى، واستظهره ابن يعيش، ورجحه العكبرى فى اللباب، وقال أبوحيان: ذهب متأخرو أصحابنا إلى أنه معنوى وهو تغيير فى آخر الكلمة لعامل دخل عليها فى الكلام الذى هى فيه، ونسبه السيوطى إلى الأعلم وجماعة من المغاربة. انْظُرْ: ابن يعيش١/ ٧٢، واللباب للعكبرى ١/ ٥٣، والتذييل١/ ١١٦، والارتشاف٢/ ٨٣٣، والهمع ١/ ٥٣.

(7) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(8) وللانفكاك عن مثل هذا الاعتراض قال ابن القواس: " واعلم أن الأجود أن يجعل قوله: (ليدل على المعانى المعتورة) من تتمة حد الإعراب؛ لئلا يدخل فى الحد ما ليس منه كالعامل والتنوين ونحوهما "ا. هـ. انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٢٩ رسالة.

(9) أوضح الغجدوانى هذا بقوله: " والمراد بقولنا: بسببه: السبب القريب غير التام؛ لئلا يدخل فيه العوامل والمعانى المقتضية للإعراب، فإنها أسباب بعيدة للاختلاف وليست بإعراب، ولئلا يخرج إعراب الاسم فى أول التركيب؛ لأنه حينئذ إنما يستحق إحدى الحركات لا غير، وهى لا تكون سببا تاما للاختلاف الذى=

ولقائل أن يقول[1]: إن الاختلاف الذى هو المعلول لا يدل إلا على علّة ما، ولا يدل على علة معينة، فمن أين نقول: إن المراد ههنا هو القريب؟.

ويمكن أن يجاب عنه بأن[2] يقال: إن الحمل على القريب أولى من الحمل/ على البعيد لقربه، (٩/ب) فكان حصولُ وجود المعلول مستندا إليه، واضمحل عنده غيره.

ثم اعلم أن الاختلاف إما عبارة عن التغاير، أو الاتصاف بالمتغايرين - على ما ذكرنا -[3] وذلك إما بين الحركتين، أو بين الحركة والسكون، إلا أن النحاة لم يعتبروا التغاير الذى بين الحركة والسكون الأصلى[4]؛ لكونه أمراً عدميا لم يحصل بتأثير العامل، بل هو أمر حاصل من الأول والاختلاف عندهم هو التغاير الحاصل بين الحركتين من الثلاثة، كما ذكره الغجدوانى: " من أن الاختلاف الذى هو مراد النحاة هو الاختلاف بالحركات الثلاث"[5]، وأن الإعراب سبب الاختلاف، ثم إنا لو أردنا من الاختلاف ما هو المفسَّر من غير كونه مخصَّصا بالإرادة يكون الإعراب سببا تاما له؛ لأنه يوجد مع كل منها، فإن الاسم قبل ما وقع فى التركيب كان ساكن الآخر، فلما حصل فيه حركة منها بسبب التركيب انتقل من السكون إلى الحركة، فحصل التغاير بين الحالين، التغاير الذى من لوازمه الاختلاف - على ما ذكر فى المتوسط[6] - بأن يقال: " ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه ".

وفى كلام بعض الأفاضل[7]: أنه يشكل بالمبنى على الحركة؛ لأنه منتقل إليها من أصالة

=هو مراد النحاة وهو: الاختلاف بالحركات الثلاث، بل يكون سببا ناقصا حتى لو طرأت على آخر هذا الاسم حركة أخرى بعد هذه يحصل الاختلاف المذكور، فيكون للحركة الأولى شيء من التأثير فى وجود الاختلاف وهو بالسبب غير التام ". اهـ، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٩ رسالة.

(١) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الأصبهانى ص ٣٣.

(٢) فى الأصل: (أن).

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) فى هامش الأصل: " وإنما قال: السكون الأصلى؛ لأن السكون العارضى قد يكون إعرابا، كما فى: لم يضرب، مثلا، لا يقال: هذا لا احتياج إليه؛ لأن الكلام فى بيان إعراب الاسم؛ لأنا نقول: لو لم يرد هذا الكلام ههنا لأوهم من سوق كلام الشرح لمن لا يكون الجزم إعرابا كما لا يخفى، فذكره لدفع الوهم الفاسد " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٩ رسالة.

(٦) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٩ وفيه: " ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه؛ لأن الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناءً على أن الاسم وضع غير معرب أولا، ثم أعرب بسبب العامل، فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن يُوجدُ، موجِبٌ لاختلاف آخر الكلمة " ا. هـ.

(٧) لعله يعنى ابن مالك فى: شرح التسهيل ١/ ٣٣، ٣٤، وانْظُرْ: التذييل والتكميل ١/ ١١٨.

السكون، فلا يدفع هذا القدح قوله: (باختلاف العوامل)؛ لأنه يزيد[(١)] الفساد؛ لاستلزامه كون الحركة المنتقل عنها حاصلة بعامل.

أقول: فساد هذا[(٢)] الكلام لا يخفى عند من له الفطانة فى الجملة[(٣)]، ولعل هذا لو ورد[(٤)] على من يقول: إن الإعراب هو الاختلاف نفسه[(٥)]، لكان أولى.

ولو خصَّصناه بالإرادة بما هو الحاصل بين الحركات، يكون الإعراب سببا ناقصا له؛ لأنه لم يوجد مع كل منها حينئذ، بل يوجد بهما، فإن الاسم لو حرك أولا بالضم - مثلا - لم يكن فيه اختلاف ما لم يُفتحُ أو يُكسَر، وإذا فتح أو كسر حصل الاختلاف.

قيل: فيه نظر؛ لأن السبب التام هو مجموع ما يتوقف عليه المسبب، وهو ههنا العوامل والمعانى المختلفة، والإعراب فى [ ][(٦)] الاستدلال عل ماهَية سببيّة الإعراب بوجود الاختلاف، وعلى عدم تاميتها بعدم وجود الاختلاف.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن المراد من السبب التام ههنا هو: السبب الذى يحصل المسبب عند حصوله[(٧)]، سواء توقف هو - وذلك قبل هذا - على شىء آخر، أو لم يتوقف، والإعراب بالنسبة إلى الاختلاف كذلك على رأيٍ، فيكون تاما، وليس كذلك على رأى، فيكون ناقصا.

قال فى الغجدوانى[(٨)]: " وإنما عدل عن قولهم: الإعراب أن يختلف آخر المعرب باختلاف [العوامل، لأن اختلاف][(٩)]، آخر المعرب مسبب للحركات[(١٠)] [الثلاث][(١١)]، فيكون كر

---

(١) فى الأصل: (يريد).
(٢) فى الأصل: (تلك) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.
(٣) فى هامش الأصل: " لأنا لا نسلم الإشكال أولا، كيف وأن وجود الاختلاف ليس من لوازمه كون ما به الاختلاف إعرابا، وإنما يكون كذلك لو كان الاختلاف فى آخر المعرب، فإن الضمير المجرور فى (آخره) راجع إلى المعرب، ولئن سلمنا ثانيا فقوله: (ولا يدفع هذا القدح) ليس بصحيح، بل يدفعه؛ لأن الاستلزام المذكور ممنوع، فإن كون الاختلاف بالعامل يكفى فيه أن تكون الحالة المنتقل إليها بالعامل، سواء كانت الحالة المنتقل عنها بالعامل أولا، فإن إضافة الاختلاف إلى العوامل لأدنى ملابسة، فهو ظاهر " ا. هـ.
(٤) فى الأصل: (الوارد) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.
(٥) وهو رأى الجمهور، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٢٢٥.
(٦) غير واضحة بالأصل.
(٧) انْظُرْ: التعريفات للجرجانى ص١٢٠، والمعجم الفلسفى (سبب) ص ١٤٥.
(٨) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٩ رسالة.
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من: شرح الغجدوانى ص ١٩.
(١٠) فى الأصل: (الحركات) والتصويب من الغجدوانى.
(١١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من: شرح الغجدوانى ص ١٩.

الاختلاف وإرادتها ذكر المسبب وإرادة السبب، وهو من المجاز غير الشائع، وما ذكر المصنف ذكر السبب العام للاختلاف، أى المتناول للقريب والبعيد، وإرادة الخاص، أى القريب - كما عرفت - وذكر العام وإرادة الخاص شائع ذائع ". تم كلامه.

أقول: فيه نظر؛ لأنه إنما يلزم هذا أن لو كان الإعراب عند ذلك القائل هو الحركة أو ما يقوم مقامها، فتكون مرادة لـه، وليس كذلك؛ بل الإعراب عنده نفس الاختلاف[١]، فلم يلزم ذكر المسبب وإرادة السبب؛ لأنه غير مراد لـه.

بل الحق فى وجه العدول أن يقال[٢]: إن أراد هذا القائل ما أردناه من الإعراب، لزم ما ذكره، وإلا لزم أن يريد منه ما حصل من الحركات، إذ لا ثالث ههنا، فلا يصح حينئذ تقسيمه إلى الرفع والنصب والجر؛ لامتناع تقسيم المعلول إلى علته، مع اتفاقهم أن أنواع الإعراب ثلاثة: رفع، ونصب، وجر، وأيضا يستلزم أن يكون أنواع الإعراب ستة لا ثلاثة؛ لأن الاختلاف أمرٌ إضافى وأقل ما يتحقق من اثنين، فيلزم ذلك عند رعاية التركيب، وأن يكون كل اسم فى أول تركيبه غير معرب عند التخصيص، فكان ما ذهب إليه المصنف حقا، وهو أن الإعراب هو: الحركات أو ما يقوم مقامها.

وأما قولهم: حركات الإعراب، أو حروف الإعراب، فليس من باب إضافة الشىء إلى نفسه، بل من قبيل إضافة العام إلى الخاص[٣]؛ لأن الحركات أو الحروف قد تكون[٤] إعرابا، وقد تكون[٥] غير إعراب[٦]، وههنا كلام غير هذا، لكن بعضه ممنوع وبعضه ضعيف، ولهذا لم نذكره. فإن قلت: لِمَ سُمِّىَ الإعرابُ إعراباً؟.

---

(١) نسب ابن القواس هذا القول إلى الجمهور، حيث ذهبوا إلى أن الإعراب هو الاختلاف الذى تدل عليه الحركات، لا نفسُ الحركات، انْظُرْ: شرح الكافية لابن القواس ص ٢٦، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معطٍ لـه ص ٢٢٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٣٨، ٢٣٩، وابن القواس ص٢٦ وما بعدها، وفيهما مثل ذلك.

(٣) انْظُرْ مثل ذلك فى: شرح التسهيل١/ ٣٤، وشرح ابن القواس ص٢٧، والبسيط لابن أبى الربيع١/ ١٨٧، والتذييل والتكميل ١/ ١١٨، والأصبهانى ص ٣٤.

(٤) فى الأصل: (يكون) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (يكون) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (إعراباً) وهو لحن، والصواب ما أثبته.

على المعانى المعتورة عليه.

قلت: لأن الإعراب فى اللغة: الإبانة، من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان، ولما كان هذا مبيناً للمعانى المختلفة سُمّى إعرابا؛ ليوافق اللفظ المعنى، أو من قولهم: عربت معدته، إذا فسدت، وأعربتها أى: أزلت فسادها، والهمزة للسلب إذ فيه إزالة اللبس[1].

وأشار بعد فراغه عن تحقق الإعراب إلى علة وضعه فى الأسماء بقوله: ليدل، فيكون هذا بيانا للعلة الغائبة بعد تمام الحد، كما تدل[2]عبارته فى الشرح[3]، ثم (اللام) متعلق بـ (اختلف)، وضمير الفاعل راجع إلى (ما)[4] فى: (ما اختلف)، فالمعنى: اختلف آخر الكلمة ليدل ما به الاختلاف، لا الاختلاف، كما توهم ذلك.

على المعانى المعتورة[5] أى: المتداولة، وهى: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة[6]، عليه أى: على الاسم؛ لأنه لولاه لم يتميز بعض تلك المعانى عن بعض كما فى قولك: ما أحسن زيداً - بنصب - (زيد)، وما أحسنَ زيدٌ، بنصب نون (أحسن) [و][7] رفع (زيد)، وما أحسنُ زيدٍ برفع نون (أحسن) وجر (زيد)، فإن المراد من الأول التعجب من حُسن زيد، ومن الثانى نفى الحسن عنه، ومن[8] الثالث الاستفهام[1]، فلو جرد(زيد) عن الإعراب لحصل الالتباس بين هذه/ المعانى.

---

(١) انْظُرْ: معانى كلمة إعراب واشتقاقها فى: اللسان (عرب) ٤/ ٢٨٦٥، والخصائص١/ ٣٦، وشرح اللمحة البدرية ١/ ١٨٣، والمغنى لابن فلاح ١/ ٢١١ وما بعدها، والهمع ١/ ٥٣.

(٢) فى الأصل: (يدل) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٤٠.

(٤) وقال الرضى: " قوله: (ليدل) فيه ضمير الاختلاف، أو ضمير (ما) ويعنى بـ (ما) الحركات والحروف، ويدخل فى عموم لفظة (ما) العامل أيضا؛ لأنه الشيء الذى يختلف آخر المعرب به؛ لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الإعراب، فهما فى الظاهر كالقاطع والسكين... " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٥٢. قال الشريف فى حاشيته١/ ١٨: " إذا كان الاختلاف دالا على هذه المعانى كان هو الإعراب، وهو باطل عند المصنف، فالصواب أن الضمير لـ (ما) " ا. هـ. فما ذهب إليه الرضى ليس هو مراد ابن الحاجب، إذ ليس الاختلاف عنده هو الإعراب، بدليل أنه فرق بينهما فى الأمالى٣/ ٤١ بقوله: " ليس عندى اختلاف هو إعراب البتة، وقولهم: أن ثمّ اختلافا هو الإعراب، إنما هو نزاع فى عبارة، بل الرفع والنصب والجر هى الحركات، والحروف فيما أعرب بالحروف، وكلما كان إعرابا بحرف هو عندى الإعراب... " اهـ.

(٥) قال الجامى١/ ١٩٤: " يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه: إذا تداولوه، أى: أخذه جماعة واحد بعد واحد، على سبيل المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع "ا. هـ.، وانْظُرْ: اللسان (عور) ٤/ ٣١٦٨، وتاج العروس (عور) ٣/ ٤٣٠، والقاموس المحيط ٢/ ١٠٠.

(٦) هذا قول جميع النحويين إلا قطربا، فإنه عاب عليهم هذا التعليل، وقال: لم يدخل لعلة، وإنما دخل تخفيفا على اللسان. انْظُرْ: الإيضاح فى علل النحو ص ٧٠، والتبيين ص ١٥٦، والأشباه والنظائر ١/ ٩٣.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) فى الأصل: (عن) وهو تَصْحِيف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يوضع لأجل [كل][٢] معنى صيغة، حتى لا يحتاج إلى وضع الإعراب؟.

قلت: لأنه لو كان كذلك لأدى إلى الكثرة فى الألفاظ مع عدم الاحتياج إليها [٣].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يكتفوا بالتمييز الحاصل من العوامل؟.

قلت: لأن هذا التمييز لم يحصل فى بعض الصور، كما فى المثال المذكور، ورفع النون فى الأخير إعراب أيضا، أو نقول: كيف أن فى كلامهم حذفا وإضمارا.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُحمل الأقل على الأكثر، مع أنه أولى من عكسه؟.

قلت: لترجيح جانب الأقل؛ لأن مقتضاه إثبات الإعراب، والإثبات لكونه وجوديا مرجح على العدم لشرفه.

وإنما قلت: قوله: (ليدل) إشارة إلى علة وضع الإعراب فى الأسماء؛ لأن المعانى المقتضية له لما لم توجد[٤] فى الأفعال والحروف، لم يوضع الإعراب فيهما؛ لعدم الاحتياج إلى ما يميز بعضها عن بعض[٥]، وأما الدلالة على المعانى الحاصلة فيها المغايرة لهذه المعانى فبصيغتها.

ولقائل أن يقول[٦]: إن الفعل يطرأ عليه أيضا معان مختلفةٌ لا يتميز بعضها عن بعض بنفس الصيغ، كما فى نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن جزمه دال على النهى عن الشرب، ونصبه دال على نفى الجمع بينهما، ورفعه لا يدل على انتفاء الشرب، بل قد يكون حالا بمعنى: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن، فهذه المعانى تميّز بعضها عن بعض بالإعراب، فلا وجه لتخصيصكم قوله: (ليدل) بالإشارة إلى علة وضع الإعراب فى الأسماء!.

---

(١) انْظُرْ بيان هذه المعانى وتفصليها فى: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص ٧٦ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية١/ ٢٤٠، وشرح الغجدوانى ص٢٠، والأصبهانى ص ٣٦.

(٤) فى الأصل: (يوجد) وهو تَصْحِيف.

(٥) هذا على مذهب البصريين حيث ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنه أصل فيهما. تنظر هذه المسألة فى: الأصول١/ ٥٠، والجمل للزجاجى ص٦٠، والإيضاح فى علل النحو ص٧٧، والمقتصد ١/ ١٠٧، والتبصرة والتذكرة١/ ٧٦، وأسرار العربية ص ٤٦، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/ ٢٥٦، وشرح التسهيل ٢/ ٦٧، وتعليق الفرائد ١/ ١٢٥، والمساعد ١/ ٢٠، والهمع ١/ ٥٧.

(٦) وفى هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين.

وأنواعه: رفع، ونصب، وجر، فالرفع: علم الفاعلية،

ويمكن أن يجاب عنه[1] بـ: أنا لا نُسلم أن تلك الحركات مميزة لهذه المعانى، بل هى للدلالة[2] على مميزها، لأن الجزم يدل على تقدير الجازم وهو (لا)، والنصب يدل على تقدير الناصب وهو (أن) والرفع يدل على عامله المعنوى، فالحركات من حيث هى غير مميِّزة، بل دالة على العوامل المقتضية لتمييز تلك المعانى بعضها عن بعض، فلم تكن[3] كالمعانى المعتورة على الأسماء؛ لأن المميزَ بين تلك المعانى نفسُ الإعراب، وفى الأفعال ليس كذلك، بل الحركات فيها دالة على العوامل التى هى المميزة بين تلك المعانى، فالتمييز بالعوامل كالتمييز بالصيغ كذلك[قا][4]ل الفالى[5].

أو نقول: إن المصنف بصدد بيان إعراب الاسم بدليل قوله: وأنواعه، أى: أنواع الإعراب: رفع، ونصب، وجر، يعنى: لم يذكر الجزم لكونه[بصدد][6]بيان إعراب الاسم والجزم ليس منه وإنما وصم بالأنواع لأن تحت كل واحد منها جزئيات.

وإنما سمى الرفعُ رفعاَ لاستعلاء الشفتين عنده، والنصب نصبا لأنه من الألف التى شأنها الانتصاب، والجر جرا لنزول الشفتين عنده[7]، من جر الحبل[8] وهو أسفله، أو لأنه يدل على جر معنى الفعل إلى الاسم فسمّى باسم مدلوله.

ويسميه الكوفيون خفضا[9]، ولا مشاحة فى الاصطلاح، ووجه التسمية به

---

(١) انْظُرْ: شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٥٧، والتذييل والتكميل ١/ ١٢٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٧.

(٢) فى الأصل: (الدلالة) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (يكن).

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) هو: محمد بن مسعود بن محمود بن أبى الفتح السيرافى، قطب الدين الفالى، الشقار، صنف تقريب التفسير فى تلخيص الكشاف، وشرح اللباب للإسفرايينى فرغ منه سنة٧١٢ هـ. تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة ١/ ١١٢، وهدية العارفين ٢/ ١٤٢، ومعجم المؤلفين١٢/ ٢٠، وانْظُرْ: شرح اللباب للفالى ل ٣٠٦ / ب - بتصرف فى النقل - مخطوطة بمكتبة الأزهر الشريف رقم ٩٤٦/ ٧٣٩١.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ فى تعليل هذه التسمية: شرح الرضى١/ ٦٣، وابن القواس ص٢٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٥٧، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٩ وما بعدها.

(٨) فى الأصل: (من جر المحيل) والتصويب من الإيضاح لابن الحاجب١/ ١٥٧، وانْظُرْ: البيان فى شرح اللمع ٣٠.

(٩) استخدم الكوفيون مصطلح الخفض، واستخدم البصريون مصطلح الجر، وكلاهما من وضع الخليل، إلا أن الكوفيين توسعوا فى الخفض فاستعملوه فى الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا فى المنون وأن البصريين نقلوا الجر من كونه حركةً يُستعانُ بها - عند الخليل - على التخلص من الساكنين فى نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة. انْظُرْ: مدرسة الكوفة لمهدى المخزومى ص٣١١، ونحو القراء الكوفيين ص ٣٣٩، ومفاتيح العلوم للخوارزمى ص ٣٠ ط / دار الكتب العلمية.

والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

أولى[1] من وجه الجر؛ لأن الخفض نقيض الرفع فى اللغة، هذا هـو المـذكور فـى بعـض شـروح المصباح.

فإن قلت: لِمَ انحصر الأنواع فى الثلاثة؟.

قلت: لأن الإعراب إنما وضع بإزاء المعانى التركيبية، وتلك المعانى ثلاثة - كما سيجىء - فلزم حصر أنواع الإعراب فيها أيضا.

وأشار إلى اختصاص كل واحد من هذه الأنواع بواحد من تلك المعانى بقولـه:

فالرفع علم الفاعلية[2] قال السيد[3] فى الحواشى: " إن الياء فيها مصدرية، وليست بياء النسبة ". وقال بعضهم: إنها للنسبة، لكن حرف النسبة إذا لحق[4] آخر اسم العين مع تـاء التأنيـث يجعلـه بمعنى المصدر، فلا يكون المراد الأشياء المنسوبة إلى الفاعل، بل كون الشىء فـاعلا، هـذا مفهـوم أيضا من كلام السيد عبد الله[5].

وهو صفة للفاعل، فالرفع حينئذ يكون علمـا لفاعليـة الفاعـل، لا الفاعـل؛ لأن الفاعـل لفـظ، والمقتضى لـه معنى[6]، ويعلم هذا مما سبق من أنه وضع ليدل على المعانى.

ولقائل أن يقول[7]: لما كان الرفع علم الفاعليـة، وهـى لا توجـد إلا فـى الفاعـل، ينبغـى أن لا يوجد الرفع إلا فى الفاعل، وليس كذلك!.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الرفع علـم الفاعليـة أصـالة، ويجعـل علامـة لغيرهـا كالمبتـدأ والخـبر، وغيرهما لشبه ذلك الغير للفاعل، فيكون وجوده فيه على سبيل الشبه والإلحاق، هـذا غايـة مـا سَعَوا فيه، وفيه بحث معلوم وجهه عند من لـه الممارسة فى الفن[8].

---

(١) فى الأصل: (الأول) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الرضى١/ ٦٣: " قولـه: (فالرفع علم الفاعلية) أى: علامتها، والأولى أن يقـال: الرفع علـم كون الاسـم عمـدة فى الكلام، ولا يكون فى غير العمـد، والنصـب علـم الفضليـة فـى الأصـل، ثـم يـدخل فـى العمـد تشبيهـا بالفضلات... ". اهـ.

(٣) السيد: هو السيد الشريف الجرجانى، سبقت ترجمته في قسم التحقيق.

(٤) فى الأصل: (لحقت) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٦٢ ونصه: " أراد بالفاعلية والمفعولية كون الشىء فاعلا ومفعولا؛ لأن حـرف النسبة يجعل اسم العين بمعنى المصدر " ا. هـ.

(٦) قال ابن القواس: " فالرفع علم الفاعلية التى هى وصف للفاعل، لا علم الفاعل مطلقا، وإلا لـزم أن يكـون (زيد) إذا كان فاعلا هو نفس الرفع، وهو محال، وكذلك قسيماه " اهـ، انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٢٩.

(٧) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض فى: شرح الكافية للأصبهانى ص ٣٨.

(٨) فى هامش الأصل: " وهذا نسبته على ما ذكر فى بعض شروح الكافية من أن الأولى أن يكون الرفع علمـا=

وكذا الكلام فى قوله: والنصب علم المفعولية، وكذا المراد من الإضافة فى قوله: والجر علم الإضافة، كون الشيء مضافا إليه، لكن كان الأولى حينئذ أن يكون: والإضافة إليه، لأنها نسبة شاملة للطرفين، ومقتضى الجر كونه مضافا إليه لا مضافا[1]، إلا أن المصنف تركه بناءً على ظهور أمن [اللبس][2]، لاشتهار ذلك فيما بينهم.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقل: (علم الإضافية) كما قال فى الأولين؟.

قلت [3]: لأن الإضافة مصدر، فلم يحتج إلى ما يجعلها بمعناه، مع قصد مطابقة قوله هذا لما سبق.

وفى قول من قال: " إن فى كلامه تجوزا، والعدول عن الحقيقة لقصد تلك المطابقة ". نظر[4].

فإن قلت: هل يلزم المذكور فيما سبق ههنا، بأن يقول: إن كون الشيء مضافا إليه قد يكون أصليا كما فى المضاف إليه بالإضافة المعنوية، وغير أصلى كما فى المضاف إليه بالإضافة اللفظية، وهل يكون جاراً [5] لهما بالأصالة، أو لأحدهما بها، وللآخر تبعا، أم لا؟.

قلت: لا؛ لأن تعريف المضاف إليه وهو: كل اسم نسبت إليه شيئا[6] بواسطة حرف الجر/لفظا أو تقديرا مراداً، شمل الكل، وإن كانت تلك النسبة فى الإضافة اللفظية غير أصلية بالنظر إلى (١٠/ب) أصل الكلام، وأما بعد عروض النسبة الإضافية فالمعنوية واللفظية متساويتان فى تلك النسبة، وأما[7] بحسبك درهم، فلم يعتبر لقلته[8]، وهذا القدر كاف فى معرفة كل منها؛ لأنه تبين منه أن الرفع حركة مخصوصة دالة على فاعلية الفاعل، والنصب كذلك دالة على

=للفاعل لا للفاعلية لأنها نسبة بين الفعل ومن له الفعل وهى غير موجودة لفظا وخطا، والرفع موجود فيهما ولأن فاعلية الفاعل تابع للفاعل مثلا إذا قلنا: قام زيد، نسبة (زيد) منه، أو لأنه فاعل بسبب الرفع لم يفهم الفاعلية بعدما صار فاعلا فجعل الرفع الموجود لفظا وخطا أولى من جعله علما للتابع الغير الموجود إلا ذهنا " اهـ.

(١) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٦٢.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) وقال الغجدوانى ص٢٠: " ولم يقل: (والجر علم الإضافة) حيث ليس فى الكلام مشابه لهما معرب بإعرابهما ".

(٤) فى الهامش: " لأن التجوز غير مسلم على التحقيق المذكور، وإنما يلزم ذلك أن لو كان الجر علم المضاف إليه، كما صرح به صاحب المتوسط، وليس كذلك، بل علم الإضافة " ا. هـ.

(٥) فى الأصل: (جر) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (شيء) وهو لحن.

(٧) فى الأصل: (وإنما).

(٨) فى الأصل: (لفظية) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص٢٠.

والعامل: ما به يَتَقَوَّم المعنى المقتضي للإعراب.

مفعولية المفعول، والجر أيضا حركة دالة على إضافة المضاف إليه، وحينئذ سقط قول من قال: إن المصنف عرف الجنس ولم يعرف الأنواع، مع أنها أجدر بالتحديد لترتب الأحكام عليها فى الخارج.

فإن قلت: لم جعل الرفع علما للفاعلية، والنصب للمفعولية، والجر للإضافة إليه؟.

قلت: إما للتناسب، أو التعادل.

أما التناسب: فلأن فاعلية الفاعل أقوى فى الاعتبار من المفعولية[1]؛ لوجود الاحتياج إليه فى تحقق الكلام، والرفع أقوى أيضا فى الأصل[2]؛ لأنه من الشفتين، ويحتاج فى النطق إلى تحريك عضوين، فناسب أن يكون الدليل القوى - وهو الرفع - للمدلول القوى - وهو الفاعلية - وأن مفعولية المفعول ضعيفة؛ لكونه فضلة فى الكلام، والنصب أيضا ضعيف؛ لكونه من أقصى الحلق، فأعطى الضعيف للضعيف، لتناسبهما فى الضعف، وأن إضافة المضاف إليه بين بين - أى بين الفاعلية والمفعولية - لأن المضاف إليه قد يكون فاعلا، وقد يكون مفعولا، والجر أيضا بين الرفع والنصب؛ لأنه من وسط الحنك، فكان بينهما مناسبة فى المتوسط.

وتبين فى هذا أيضا وجه انحصار إعراب الاسم فى الثلاثة، لأنه إما حركة أو ما يقوم مقامها، وأياما كان، إما شفوية، كالرفع والواو، وإما حلقية[3]، كالنصب والألف، وإما من الوسط كالجر والياء، وهذا دليل على انحصار الحركة فى الثلاثة.

فإن قلت: مقتضى ما ذكر أن يقول: (جر ونصب)؛ لأن الوسط ينبغى أن يوقع فى الوسط.

قلت: تنبيه على أن التوسط أمر نسبى لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين.

وأما[4] التعادل: فلأن الفاعل من حيث إنه أقل من المفعول؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعول يجوز أن يكون واحدا[5]، واثنين، وثلاثة، عرض له ضعف، فجبر بقوة الرفع، والمفعول من حيث إنه أكثر منه، كان له قوة، فيقبل النصب الضعيف؛ ليحصل الاعتدال بين

---

(١) والمعنيّ بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل، وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك، بل يجوز سقوطه وحذفه. انْظُرْ: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٧٥.

(٢) يعلل ابن يعيش لقوة الرفع وضعف النصب بقوله: " والضمة أقوى من الفتحة؛ لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف والواو أقوى من الألف؛ لأنها أضيق مخرجا، ولذلك يسوغ تحريك الواو، ولا يمكن ذلك فى الألف لسعة مخرجها، ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه، وإذا ضاق صلب الصوت وقوى "ا. هـ. انْظُرْ: السابق نفسه.

(٣) فى الأصل: (خلفية) وهو تصحيف.

(٤) فى الأصل: (فأما).

(٥) فى الأصل: (واحد) وهو لحن.

القوة والضعف.

أو لأن الفاعل من حيث إنه قليل فيه خفة، فأعطى لـه أثقل الحركات وهو الرفـع، وأن المفعـول من حيث إنه أكثر فيه ثقل للكثرة، فأعطى لـه ما هـو أخـف الحركـات وهـو النصـب؛ ليحصـل الاعتدال بين الخفة والثقل[١]، ولما[٢] كـان الجـر متوسـطا دائمـا، والإضـافة كـذلك[٣] كانـا[٤] متساويين، ولم يتصور بينهما التعادل؛ لأنه إنما يكون بحسب القوة والضعف، لا فى القـوتين ولا فى الضعفين، ولا فى المتساويين.

وإذا عرفت من هذا أن الرفع، والنصب، والجر، لا يستعمل إلا فى المعربـات، فـاعلم أيضـا أن الضم، والفتح، والكسر، لا يستعمل إلا فى المبنيات، إلا عند الكوفيين[٥].

ولما كان العامل مأخوذا فى بيان حكم المعرب، ولم يكن مبينا فى نفسـه، احتـيج إلى تعريفـه[٦]، فعرفه المصنف بقولـه: العامل ما به، أى: العامل شـىء بسـبب ذلـك الشـىء يَتَقَـوَّم أى: يظهـر ويكتمل[٧] المعنى المقتضى للإعراب، وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وانحصاره فى الثلاثـة بحكم الاستقراء، إذ لا دليل للعقل على انحصاره فيها، كذا قال الفالى[٨].

---

(١) انْظُـرْ بيـان ذلـك فـى: العلـل للـوراق ص ١٤٠ ومـا بعـدها، وأسـرار العربيـة ص٨٧، ٨٨، واللبـاب للعكبرى ١/ ١٥٢، وشرح الرضى١/ ٥٦، وشرح ابن القواس ص ٢٩، ٣٠.

(٢) فى الأصل: (وإنما) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (وكذلك).

(٤) فى الأصل: (كان).

(٥) فى الأصل: (الكـوفيون) وهو لحن، ولم يفرق الكوفيـون بين علامات الإعراب وعلامات البناء، يقـول ابـن يعيش ١/ ٧٢: " واعلـم أن سيبويه فصل بين ألقـاب حركات الإعـراب، وألقـاب حركـات البنـاء، فسـمى حركات الإعراب: رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما، وحركـات البنـاء: ضـما، وفتحـا، وكسـرا، ووقفـا، للفـرق بينهما... وقد خالفه الكوفيون، وسموا الضمة اللازمـة رفعـا، والفتحـة والكسـرة نصبا وجـرا، والصـواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى١/ ٦٤، وشـرح الأصـبهانى ص ٣٧، ومدرسـة الكوفة لمهدى المخزومى ص٣١٥.

(٦) قال ابن الحاجب ١/ ٢٤٢ ": فسر العامل ههنا لأنه تضمنه قولـه: (ويختلف آخره لاختلاف العامل) " اهـ.

(٧) قال الغجدوانى: " ما به يتقوم المعنى أى ما به يتسوى المعنى المقتضى للإعراب، وكأنه مطـاوع قوّم المعوج إذا ساواه فكأن (زيدا) – مثلا – قبل دخول (جـاء) عليه، معـوج ناقص فاعلية، فإذا دخل عليه (جاء) تكملـت وتسوت حيث خرجت من القوة إلى الفعل " اهـ. انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢١.

(٨) انْظُرْ: شرح اللباب ل ٣٠٦ / ب ونصـه: " وإنمـا قـال بحكـم الاستقراء لأنه لا يدل دليل عقلى على انحصار المقتضيات فى الثلاثة، بل عُلم الانحصار بالاستقراء ". ا. هـ.

ثم ليس المراد من التقوم التقوم المصطلح عليه فى المنطق، حتى يلزم أن يكون العامل جزءًا من المعنى المقتضى للإعراب، بل هو بمعنى الظهور والتكمل - كما أشرنا إليه فى تفسيره-، فكأن[1] فاعلية (زيد) - مثلا - فى: قام زيد، خفيت ونقصت قبل دخول (قام) فلما دخل هو عليه ظهرت وتكملت، فيكون العامل سببا يسبب الإعراب[2].

والعامل المعنوى داخل فيه[3]؛ لأن التجرد للإسناد أوجب التركيب الذى يحصل به كون المبتدأ مسندا إليه، والخبر مسندا به، فإن وقع الاختلاف فى العامل فى بعض الصور، فليس اختلافا فى هذه القاعدة، وإنما هو اختلاف فيما يتحقق المعنى المقتضى[4].

وأراد بالعامل عامل الاسم، فلا يرد النقض عليه بخروج عوامل الفعل عن التعريف؛ لأن عامله ليس سببا لمقتضى إعرابه، إذ ليس فى الفعل مقتضى الإعراب، بل إعرابه على سبيل التبع، كذا قال السيد[5]، مع أن التسليم لا يضر أصل الكلام، وأما تسميتهم مشابهة المضارع مقتضية له فهى ليست بالحقيقة.

أقول: بعد الفراغ عن تحقيق ماهية الإعراب والعامل: إن الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، والأول أصل من الثانى[6]؛ لكون الحركة أخصر من الحروف؛ لأنها جزؤها، وجزء الشىء يكون أخصر من الشىء وأدل على المراد، فلا يُعدل[7] عن الأول إلى الثانى إلا لعلة[8].

---

(١) فى الأصل: (فكان) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال ركن الدين: " اعلم أن العامل شىء والمقتضى للإعراب شىء آخر، فالعامل هو: الذى هو عنه لمقتضى الإعراب، كقولك: قام زيد، فإن العامل هو (قام)، والمقتضى لإعراب (زيد) هو الفاعلية - كما عرفت - وهى إنما تحصلت وتقوّمت بالعامل الذى هو(قام) ". ا. هـ. انْظُرْ: البسيط فى شرح الكافية ص٢٤، وانْظُرْ أيضا: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٤٢.

(٣) أى: داخل فى التعريف.

(٤) يوضح ركن الدين ذلك بقوله: " فإن وقع اختلاف فى العامل فى بعض الصور، ليس اختلافا فى هذه القاعدة، مثلا - العامل فى المضاف إليه هل هو اللام المقدرة، أو إضافة اسم إليه، أو غير ذلك؟ وليس هذا الاختلاف اختلافا فى أن العامل ما به يتقوم المقتضى للإعراب، بل فيما يحقق المعنى المقتضى للإعراب " اهـ. انْظُرْ: البسيط ص٢٤، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٣٠، والأصبهانى ص ٣٩ وفيهما نفس المعنى.

(٥) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص٦٣.

(٦) هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفا، فإذا كان حرفا قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا فى حرف. انْظُرْ: الإيضاح فى علل النحو ص٧٢، والأشباه والنظائر١/ ٩٤. وذكر العكبرى فى اللباب ثلاثة أوجه لكون الحركة أصل الإعراب، انْظُرْ: اللباب فى علل البناء والإعراب١/ ٥٤.

(٧) فى الأصل: (يعلل) وهو خطأ، والتصويب من شرح ابن القواس ص٣١.

(٨) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٤٠.

فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا.

ثم الأصل فيما كان إعرابه بالحركات أن يكون رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة وإن وجد التخلف عنه فهو لعلة مستلزمة لذلك[1]، وفيما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجره بالياء؛ ليجانس كل حرف منها حركة ذلك الإعراب، فإن وجد التخلف فيه عنه فهو لعلة أيضا كذلك[2].

وإذا عرفت هذا عرفت أن أصناف أنواع الإعراب مختلفة، بأن يكون بعضها بالحروف، [وبعضها بالحركات][3] وبأن يكون كل منهما إما تاما أو ناقصا.

ثم المصنف لما وجد أصناف الأسماء مختلفة/ أيضا فى استحقاق كل صنف منها بواحد من تلك الأصناف، وأراد أن يبين أن أى صنف من أصناف الأسماء بأى صنف يختص من أصناف الإعراب[4]، (١١/ أ)

فقال: فالمفرد المنصرف[5]، الفاء جواب لـ (أما) المقدر، والمنصرف مأخوذ[6] إما من (الصرف) وهو اللبن الخالص، فتسمية الاسم به لكونه خالصا عن شبه الفعل والحرف، أو من (التصريف) وهو الصوت، فيسمى به لأن فى آخره تنوينا - وهو غنة فى الخيشوم -، وقد يقال: إنه مأخوذ من (الانصراف) وهو الرجوع، فإن النوع المسمى به من الأسماء قد رجع عن منع مانع من الفعل[7].

والكلام على حذف المضاف، فالتقدير: إعراب المفرد المنصرف.

وإعراب الجمع المكسر المنصرف[8]، حال كون عاملهما مقتضيا للإعراب، بالضمة أى: معها رفعا، وهو منصوب على الحالية إما عن المبتدأ المقدر، أى: حال كون إعرابهما رفعا بالضمة، أو

---

(١) فى الأصل: (كذلك) وهو تَصْحِيف.

(٢) أوضح الزجاجى هذه العلل فى: الإيضاح فى علل النحو، انْظُرْ: ص ١٢٣ - ١٢٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢١، والبسيط ص ٢٠، وشرح الأصبهانى ص٤٠، وفيها نحوا من ذلك.

(٥) احترز بالمفرد عن المثنى والمجموع سواء كان مضافا أولا، وبالمنصرف عن المفرد غير المنصرف. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٦٧، وابن القواس ص ٣١، والفوائد الضيائية ١/ ٢٩٧.

(٦) قال ابن فلاح اليمنى: " اختلف النحاة فى وجه نقل المنصرف فى اصطلاحهم على أربعة أوجه: أحدها: أنه مأخوذ من الصريف وهو صوت خفى كصوت القلم والبكرة، وصوتُ نابِ الفحلِ إذا حَكَّهُ بآخر. الثانى: أنه مأخوذ من: صرف الكلبة، يقال: كلبة صارف إذا كان لها صوت من شدة الشهوة. الثالث: أنه مأخوذ من قوله عليه السلام: «**لا يقبل الله له صرفا ولا عدلا**» والصرف: النافلة، والعدل: الفريضة لأنه زيادة على الفرض، كما أن علامة الصرف زيادة على الكلمة. الرابع: أنه مأخوذ من: التصرف وهو التقلب " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية لابن فلاح اليمنى ص ٩٦.

(٧) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٦٤ وفيه مثل ذلك.

(٨) احترز بالجمع عن المثنى إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، وبالتكسير عن السالم، لأن إعراب المذكر منه بالحروف، والمؤنث غير مستوف للحركات، وبالانصراف عن غير المنصرف نحو: مساجد، وأنبياء. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٦٨.

عن المفرد والجمع المكسر المنصرفين، فحينئذ يكون بمعنى المفعول، أى: إعرابهما بالضمة حال كونهما مرفوعين[1]، وبهذه العناية سقط سؤال صاحب الأسئلة[2] بأن يقال: إن (رفعا) لا يجوز أن يكون حالا من المفرد ويجوز أن يكون التقدير هكذا: فالمفرد المنصرف والجمع المنصرف معربا بالضمة رفعا، وكذا الكلام فى قوله: والفتحة نصبا، والكسرة جرا، فإعراب هذين[3] النوعين جار على الأصلين[4].

ثم أراد أنه بالرفع، والنصب، والجر، للإعراب الذى هو علم الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، أى: الحركات المخصوصة بالمعربات - كما مرت الإشارة إليه - وبالضمة، والفتحة، والكسرة مطلق الحركات، فكأنه قال: إعراب هذين النوعين بالحركات لا بالحروف، وحينئذ سقط قول صاحب المتوسط[5]: " ولقائل أن يقول: فى العبارة نظر " [6].

وإنما كان إعرابهما بالحركات التامة؛ لأنه[7] أصل من باقى أصناف الإعراب، والمحل قابل له، ولأجل ذلك كان إعرابهما[8] كذلك، وبهذا أظهر أيضا وجه تقديمه إياهما على سائر الأسماء المعربة.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٦٨، والجامى ١/ ١٩٨.

(٢) فى الأصل: (الأسولة)، ولعل مراده بصاحب الأسئلة: خضر بن إلياس الكمولوجونى الرومى الحنفى، وكتابه اسمه: الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية. انْظُرْ: كشف الظنون٢/ ١٣٧٣.

(٣) فى الأصل: (هذا) وهو لحن.

(٤) قال الجامى ١/ ١٩٧: " فالإعراب فى هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين: أحدهما: أن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركة، والإعراب فيهما بالحركة، وثانيهما: أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث فى الأحوال الثلاث، والإعراب فيهما بالحركات الثلاث فى الأحوال الثلاث " ا. هـ، وقال البعلى: " والأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات؛ لأنها أيسر من غيرها، وهى كافية فى الدلالة على الإعراب، فلا يُضار إلى الأثقل مع الاستغناء عنه، ولأن الإعراب معنى عارض فى الكلمة فكانت علامته حركة عارضة فى الكلمة - لِما بينهما من التناسب - ولأن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جُعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى ذلك إلى أن يُدل فى الشىء الواحد على معنيين، وفى ذلك اشتراك والأصل أن يُخصَّ كل معنى بدليل " انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لمحمد بن أبى الفتح البعلى المتوفى سنة ٧٠٩هـ، ص ٥٣، ط / الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، الكويت.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٢ ونصه: " ولقائل أن يقول: فى العبارة نظر، والعبارة الصحيحة أن يقول: رفعه بالضمة أو إعرابه بالضمة رفعا " ا. هـ.

(٦) فى هامش الأصل: " لأن وجه نظره أن يقال: إن الإعراب على هذا عند المصنف نفس الحركات والحروف، والباء فى قوله (بالضمة) تفيد التقيد، فيلزم تقييد الشىء بنفسه، وأما اندفاعه على ذلك التقدير فظاهر لا يحتاج إلى البيان، مع أن التقدير الثانى يمنعه بالكلية " ا. هـ.

(٧) فى الأصل: (لأن).

(٨) فى الأصل: (إعرابه) والصواب ما أثبته بدليل سياق الكلام.

وإنما قيدهما بأن يكونا منصرفين [لأنه لو][1] لم يكن [كذلك لكان][2] جرهما بالكسر، وإنما قيد الجمع بالمكسر و[هو][3]: مالا يكون بناء واحده باقيا فيه، كـ رجال - مثلا - لأنه لولم يكن مكسرا لكان سالما، وإعراب الجمع السالم ليس على ما ذكر؛ لأنه إن كان للمذكر فإعرابه بالحروف وإن[4] كان للمؤنث فنصبه ليس بالفتحة[5].

فإن قلت[6]: إن أراد بالمفرد ما يقابل المضاف يشكل كلامه بمثل: غلام زيد، فإنه ليس بمفرد بهذا المعنى، مع أن إعرابه كذلك، وإن أراد ما يقابل المثنى والمجموع يشكل بالأسماء الستة المعتلة المكبّرة، فإنها مفردة بهذا المعنى، مع أن إعرابها ليس كذلك!

قلت: أراد المعنى الثانى، وقولك: " يشكل بالأسماء الستة المعتلة المكبّرة "، قلنا فى جوابه: لا نسلم ذلك، وإنما يشكل أن لو كان قوله: (فالمفرد المنصرف) إلخ، موجبة كلية[7]، حتى يجب شموله جميع الأفراد، فإنه ليس كذلك، بل هو قضية مهملة[8]، وهى فى قوة الجزئية، فلا يضره خروج بعض الأفراد عن هذا الحكم، وما ذكر فى حكم تلك الأسماء بعد فهو بيانٌ لأحوالها فى الإعراب، وقرينة لهذا المقصود أيضا[9].

ولقائل أن يقول: لما كان ذكرُ حكمِ هذه الأسماء بعد قرينةً لخروجها عن المراد، فليكن ذكرُ غيرِ المنصرفِ بعد قرينةً لخروجه، فلا يكون قيد (المنصرف) مما نحتاج إليه[10]!

ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: لما كان غير المنصرف أكثر اهتماما لكثرته من تلك الأسماء، لم يكتف فى إخراجه بالذكر بعد، بل ذكر ههنا قيدا آخر له لهذا الاهتمام[11].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٤) فى الأصل: (وإنما) وهو تَصْحِيف.
(٥) انْظُرْ: شرح الرضى١/ ٦٨، وما ذكره الشارح ليس على الإطلاق، وسيأتى قريبا الكلام على نصب الجمع المؤنث السالم بالفتحة مع بيان أقوال العلماء.
(٦) أورد صاحب المتوسط مثل هذا الاعتراض فى شرحه ص ٢٢، ٢٣.
(٧) الموجبة الكلية ما كان موضوعها كليا، وحُكم فيها على جميع الأفراد، ومثالها: كل حجر جماد.
(٨) القضية المهملة ما كان موضوعها كليا، وحكم فيها على الأفراد مع عدم بيان كميتها لا كلا ولا بعضا، مثل: الذهب معدن، والإنسان فان، والقضية المهملة فى قوة الجزئية فى جميع الأحكام، بمعنى أن كل حكم يُعطى للجزئية يُعطى للمهملة أيضا. انْظُرْ: توضيح المفاهيم د/ رشدى عزيز محمد ص ٩٣، ٩٥.
(٩) وبمثلِ هذا أجاب الغجدوانى فى شرحه ص ٢٢.
(١٠) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٢، والشرح المتوسط ص ٢٢.
(١١) وأجاب الغجدوانى عن مثل هذا بقوله: " نعم؛ إلا أن غير المنصرف أكثر تراجما له من الستة، فالعناية بإخراجه أولى " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص٢٢.

جمع المؤنث السالم بالضمة، والكسرة.

جمع المؤنث السالم، وإنما كان إعرابه بالضمة رفعا، والكسرة نصبا وجرا، ويختلف عن الأصل فى الإعراب بالحركة بوجه؛ لأن جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم، وقد حمل النصب على الجر فى الأصل لعلة تذكر فى موضعه، فلو لم يحمل نصب الفرع على الجر يلزم زيادة الفرع على الأصل هكذا قالوا[1]، لكن أسد العبارة أن يقال: ليكون الفرع على وتيرة الأصل[2].

فإن قلت: أصالة المذكر على المؤنث فى المعنى، ولزوم المزية فى حكم اللفظ لا يقتضى مزية الفرع على الأصل!.

قلت: نعم، إلا أنه جعل كذلك رعاية لجهة التطابق بين اللفظ والمعنى.

فإن قلت: ألم يلزم من هذا أن يتقدم جمع المذكر على جمع المؤنث؟.

قلت: لا؛ لأن الكلام ههنا بالنظر إلى الإعراب، فلما كان إعراب جمع المؤنث بالحركات وهو أصل من إعراب جمع المذكر لأنه بالحروف، قدّمه عليه لذلك[3].

فإن قلت: قد لزمت مزيّة جمع المؤنث - من حيث كون إعرابه بالحركات - على جمع المذكر - من حيث كون إعرابه بالحروف - فلم جوّزتم تلك المزية ههنا، ولم تجوزوها ثمة؟.

قلت: جوازها ههنا للضرورة - وهى تبيح المحظورات - ولا ضرورة ثمة.

وتفصيله أن يقال: إن الأصل فى كل المعربات أن يكون إعرابها بالحركات، فلا يعدل عن هذا الأصل إلا لضرورة موجبة لذلك، وهى فى جمع المذكر لزوم الثقل الناشئ من اجتماع الحركات وحرف العلة - على تقدير كون إعرابه بالحركات - فالعدل فيه عن هذا الأصل لأجل تلك الضرورة[4].

ثم اعلم أن المصنف أراد بجمع المؤنث الذى يكون بالألف والتاء، سواء كان للمؤنث نحو:

---

(١) وبيان ذلك: أنه لما حمل النصب على الجر فى جمع المذكر الذى هو الأصل، حمل أيضا النصب على الجر فى جمع المؤنث الذى هو الفرع، حملا للفرع على الأصل؛ لئلا يكون الفرع أوسع تصرفا من أصله. انْظُرْ: المرتجل ص٧١، والبسيط لابن أبى الربيع١/ ٢٠٩، وشرح ابن القواس ص٣١، والفاخر ص ٩٦.

(٢) فى هامش الأصل: " وإنما كانت هذه العبارة أسد بناءً على ما نقل بأنه لا مزيّة من هذا الوجه؛ لأن إعراب جمع المذكر السالم بالحروف أخف من إعرابه بالحركات؛ لأن تلك الحروف ثابتة علامة للجمعية، فهى وحدها أخف منها مع حركة أخرى إعرابية فإعرابه بالحروف أصل بالقياس إليه، لأن الأصالة باعتبار الخفة فى ذلك "ا. هـ.

(٣) وهذا تعليل الأصبهانى فى: شرحه ص ٤١.

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص٢٢ وفيه نفس المعنى.

مسلمات، أو للمذكر نحو: حمامات، وسواء[1] تغيرّ بناء واحده كـ: غرفات، أو لم يتغير كالمثال المذكور، وأما تسميته بجمع المؤنث السالم فباعتبار الغالب، وحينئذ سقط قول من قال: إن هذا الحكم من الإعراب لا يختص بجمع المؤنث، بل يوجد فى المذكر، ولا[2] يختص بالسالم بل يوجد فى غيره فلا وجه لتخصيص المصنف هذا الحكم بجمع المؤنث / السالم. (١١/ب)

فإن قلت: يشكل بمثل قولهم: سمعت لغاتَهم، ولقيتهم ثباتَا، ورأيت عزّهاتَهم - بفتح التاء[3] فى الكل[4] !

قلت: لا نسلم الإشكال؛ لأن أصل الأولين: (لغوة)، (وثبوة) فيكونا[5] مفردين[6]، وكذلك[7] الثالث، فإنه اسم للرجل الذى لايَطْرَبُ لِلَّهْوِ ويهرَبُ عنه[8].

وأما تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب ما ذكره[9] بعد بقوله: "غير المنصرف" مع أن إعرابهما بالحركات الناقصة، فإن إعراب غير المنصرف بالضمة رفعا، والفتحة نصبا، وجرا؛ فلأن نقصان الحركة فى هذا الجمع ليس لعلة دالة فيه، بل هو لأمر استحسانى، بخلاف نقصانها فى غير المنصرف فإنه لعلة حلت فى ذاته - كما سيجىء - فكأن هذا الجمع أقرب درجة إلى

---

(١) فى الأصل: (وهو) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.

(٢) فى الأصل: (ولم) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (بفتح النصب).

(٤) فى هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى جواز نصب جمع المؤنث بالفتحة مطلقا، لا فرق بين التام والناقص تقول: رأيتُ الهنداتَ، وتمسكوا بما حكاه الكسائى عن بعضهم نحو: سمعتُ لغاتَهم بفتح التاء، وذهب هشام - منهم - إلى أن ذلك جائز فيما حذفت لامه فى المفرد ولم يرد فى الجمع نحو: لغات، وبنات، جبرا لما فاته من حذف لامه، وذهب البصريون إلى: أنه لا يجوز شىء من ذلك، لا فرق بين التام والناقص. انْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ١١٧ وما بعدها، والتذييل ١/ ١٥١، والارتشاف ٢/ ٨٤٢، وشرح اللمحة البدرية ١/ ١٩٢، والتصريح ١/ ٨٠، والهمع ١/ ٧٧.

(٥) فى الأصل: (فيكون).

(٦) وهذا قول أبى على الفارسى حيث يرى أن مثل ذلك مفرد ردت لامه، والأصل: لغوة، فلما ردت اللام قلبت ألفا، فهذه الألف ليست ألف جمع التأنيث، وإنما هى لام الكلمة. انْظُرْ: كتاب الشعر١/ ١٦٩، والدر المصون٢/ ٣٨٩. وهناك وجه آخر ذكره ابن الخباز فى: النهاية فى شرح الكفاية، وهو: " أن يكون الأصل: سمعت لُغَيَتكم، فأطال الفتحة فنشأت عنها الألف، كما قال بعضهم - فيما رواه أبو الحسن - أكلت لحماَ شاةٍ، فالألف للإشباع "ا. هـ. انْظُرْ: النهاية١/ ٣٧٥، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية برقم٢٤٦٣، تحقيق/ عبد الجليل محمد عبد الجليل.

(٧) فى الأصل: (فكذلك).

(٨) انْظُرْ: اللسان (عزه) ٤/ ٢٩٣٣، وفيه: رجُلٌ عِزْهَاةٌ، وعِزْهَاءَةٌ، وعِزْهَىَ، وعِزْهٌ، وعِزْهِىٌّ، وعِزْهَاءٌ بالمد: عازفٌ عن اللهو والنساء، لا يَطرَبُ لِلَّهْوِ ويَبعُدُ عنه " ا. هـ. وانْظُرْ: تاج العروس (عزه) ٩/ ٣٩٨.

(٩) فى الأصل: (على بيان قوله ما ذكره).

الحركات فقدّمه[1].

وقيل: لأنه منصرف، والأصل فى الأسماء الصرف، فيكون أصلا بالنسبة إلى غير المنصرف، فلهذا قدمه عليه.

ومن قدم غير المنصرف على هذا الجمع فقد نظر إلى كونه مفردا فى الأغلب[2] فيكون أصلا له مستحقاً[3] للتقديم عليه.

ثم ليس لقائل أن يقول[4]: هذا يشكل بمثل (مسلمات) فإنه غير منصرف عند المصنف[5]، مع [أن][6] إعرابه ليس بالضمة والفتحة، بل بالضمة والكسرة، وبمثل (جوار) أيضا فإنه غير منصرف أيضا، مع أن إعرابه ليس بالفتحة لا لفظاً ولا تقديراً!.

لأنا نقول: لا نسلم أن الكسر ممنوع مما لا ينصرف مطلقا[7] - كما سيجيء بيانه فى بيان قوله: (حكمه أن لا كسر ولا تنوين) - ولا نسلم أيضا أن إعراب (جوار) ليس بالفتحة، بل هو بالفتحة تقديرا[8]، وأما قول من قال[9]: " وإلا لكان مفتوحا لخفة الفتحة "؛ فليس بالقوى؛ لأنا لا نسلم أيضا أن الفتحة خفيفة مطلقا[10] - كما سيجيء بيانه أيضا فيه -.

وقيل: لأن المراد من غير المنصرف قطعا، فلم يتناول البحث لهما؛ لأن فى الأول تنازعا فى الأحوال الثلاثة، وفى الثانى فى حال الرفع والجر.

---

(١) وعلل الأصبهانى لتقديم جمع المؤنث على غير المنصرف بقوله: " وإنما قدم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف مع أن إعرابهما بالحركات لأنه خالف القياس فى شىء أضعف وهو الفتح، وغير المنصرف خالف فى شىء أقوى وهو الجر، فقدم جمع المؤنث لهذا الاعتبار " اهـ. انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٤١.

(٢) قال ابن جماعة: " قلت: وكان تقديم غير المنصرف على جمع المؤنث السالم أوْلى؛ لأنه مفرد، والجمع فرعه". انْظُرْ: شرح ابن جماعة ص ٦٨.

(٣) فى الأصل: (مستحق) وهو لحن.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط لركن الدين ص ٢٣ وفيه قال: " اعلم أنه يشكل بمثل مسلمات... " اهـ.

(٥) فى هامش الأصل: " وإنما قال عند المصنف؛ لأن فيها أربعة أقوال حال العلمية، فذهب الزمخشرى إلى أنها منصرف وحال إعرابها كحاله قبل العلمية، وذهب بعضهم إلى أنها غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ومنهم المصنف، ويكون نصبه بالكسر كما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه باقيا على ما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة "ا. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى هامش الأصل: " بل الكسر الممنوع عن غير المنصرف ما يختص بحالة الجر عند الانصراف " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٤١.

(٩) المراد به ركن الدين انْظُرْ: الشرح المتوسط ص٢٣.

(١٠) فى هامش الأصل: " فإن الفتحة إذا كانت نائبة عن الكسرة الثقيلة تكون ثقيلة أيضا "ا. هـ.

وإنما قدمه على الأسماء الستة لكونه معربا بالإعراب الأصلى.

فإن قلت: كون إعرابه بالحركة مطلقا مقاوم تامية إعرابها، فحينئذ يلزم التساوى، أى: بينهما فى المرجح، فلم يبق لتقديمه عليها وجه!.

قلت: له وجه آخر غير هذا وهو: ألا توجد التفرقة بينه وبين أخواته فى البيان.

أقول: لما فرغ عن[1] بيان ما كان الإعراب فيه بالحركة التامة أو الناقصة، شرع فى بيان ما كان الإعراب [فيه][2] بالحروف كذلك، ثم قدم الأسماء الستة على غيرها من المعربات.

* * * * *

(١) هكذا فى الأصل ولم أعثر فى المعاجم التى رجعت إليها على ما يفيد أن الفعل (فرغ) يُعَدَّى بـ: (عن)، ولعل الشارح - رحمه الله - ضَمَّنَهُ معنى فعل يعدى بـ (عن) فعَدَّاه بها.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

[الأسماء الستة]

أخوك، وأبوك، وهنوك، وحموك، وفوك، وذو مال، مضافة إلى غير ياء المتكلم...

بالإعراب بالحروف، لكون إعرابها تاما، وهي أي: تلك الأسماء الستة المعربة بالحروف بالإعراب التام: أخوك، وأبوك، وهنوك، وحموكِ - بكسر الكاف في الأخير؛ لأن الحم من أقارب زوج المرأة، فيكون معناه: قريب زوجها ولهذا لا يضاف إلا إلى المؤنث[1] - وفوك، وذو مال.

وإنما قيد كون إعرابها بالحروف بحال كونها مضافة؛ لأنها لو لم تكن[2] مضافة، بل استعملت مجرّدة عنها، كان إعرابها بالحركات، وإنما كان إعرابها بالحركات حال الإفراد لئلا يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا، نحو: أبون، أبان، أبين، وفي المعرف حال كونه موصوفا نحو: الأبو الكريم، الأبا الكريم، الأبي الكريم[3].

فإن قلت[4]: ألم يلزم هذا المهروب عنه في حال الإضافة في نحو: (أبو البقاء)؟.

قلت: نعم، إلا أنه لا اعتداد به لقلته بالنسبة إلى الأول؛ لأن لزومه ههنا بالإضافة إلى المعرف باللام، وهي ليست بالأكثر، وأيضا لم يقتصر على الإضافة مطلقا، بل خصصها بكونها إلى غير ياء المتكلم؛ لأنها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم، لكانت مبنية عند بعضهم[5]، ومعربة بالحركة التقديرية عند البعض الآخر[6] - كما سيجيء.

فإن قلت: ينبغي أن يذكر قيدا آخر وهو: مكبرة[7]؛ لأن مصغرتها معربة بالحركات، وذلك لأن الياء إذا كان ما قبلها ساكنا يكون في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلاث وإن كان ياء!.

قلت: وقوع التعداد بصورة التكبير يغني عن ذلك، وعدم التقييد بالواحدة[8] أيضا،

---

(١) أخذ الجامي هذا المعنى وعبّر به في كتابه، انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ١٩٩، وقال الدولت آبادي ل ١٠/ أ: " وحموكِ أم الزوج وعصبته، فلا يضاف إلا إلى المرأة " ا. هـ. وفي اللسان (حما) ٢/ ١٠١٣: " حمو المرأة، وحموها، وحماها: أبو زوجها وأخو زوجها وكذلك من كان من قِبَله.... وكل من ولي الزوجَ من ذوي قرابته فهم أحماءُ المرأة، وأُمُّ زوجها حماتها... وحمو الرجل: أبو امرأته، أو أخوها، أو عمها، وقيل: الأحماء من قِبل المرأة خاصة " ا. هـ، وانْظُرْ: تهذيب اللغة (حمى) ٥/ ٢٧٢.

(٢) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص٢٤ وفيه المعنى نفسه.

(٤) انْظُرْ هذا الاعتراض والجواب عليه في: شرح الغجدواني ص ٢٤.

(٥) ومنهم ابن الخشاب في المرتجل ص١٠٧، والجرجاني في المقتصد١/ ٢٤٠، والمطرزي في المصباح ص ٥٦.

(٦) وهم الجمهور، انْظُرْ: التبيين للعكبري ص ١٥٠، والارتشاف ٤/ ١٨٤٧.

(٧) قال بذلك ركن الدين في الشرح المتوسط ص٢٤، والبسيط ص ٢٦ حيث قال: " وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة... " اهـ، وقال الحلبي: " قوله: (وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة) أجيب عنه بأن عدم ذكره لاكتفائه بالتمثيل " ا. هـ، انْظُرْ: كشف الوافية ل ٢٨/ ب.

(٨) في هامش الأصل: " جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: ينبغي أن يذكر قيد الوحدة؛ لأن مثنياتها ومجموعاتها لا تكون معربة بالحروف التامة " ا. هـ.

بالواو، والألف، والياء.

لوقوعها فيه بصورة الواحدة، ولا يلزم من ذلك[1] أن يكون ذكر قيد الإضافة مستدركا؛ لوقوع العدّ بصورة الإضافة؛ لأن فى تركه إبهاما يذهب به الوهم إلى غير ما فى الواقع، بخلاف ما سبق[2]، فإنه ليس فيه إبهام كذلك يقع، أو وردت تلك الأسماء بالإضافة إلى ضمير المخاطب، فلو لم يذكر قيد الإضافة إلى غير ياء المتكلم، لذهب الوهم إلى أن تلك الأسماء لو كانت مضافة إلى غير هذا الضمير لم يكن إعرابها بالحروف، وهو خلاف الواقع.

وإنما تخلفت هذه الأسماء عن الأصل وكان إعرابها بالواو حال الرفع، والألف حال النصب، والياء حال الجر؛ لأن الحروف وإن كانت فروعا على الحركات من حيث إنها تتولد منها على الأصح[3]، إلا أنها أقوى من الحركات؛ لأن كل حرف من حروف العلة كحركتين، والحال أن إعراب المثنى والمجموع الفرعين على الإفراد كان بالحروف، فكره استبدادهما بالإعراب القوى، فاختاروا من بين المفردات هذه الأسماء، وجعلوا إعرابها بالحروف؛ ليكون فى المفردات الإعراب بالحركات التى هى الأصل، وبالحروف التى هى أقوى منها، وهذا قريب مما يقال: ليكون توطئة للمثنى والمجموع[4]، حتى يكون فى الأصول شىء يجرى على منهاجه الفروع، ولأنهم لما ردُّوا ما حُذِفَ من أواخرها من الحرف / لم يستحسنوا أن تتوارد عليه الحركات هربا (١٢/أ) عن الاستثقال، فاكتفوا فى إعرابه بذلك مع القلب فى بعض الصور.

فإن قلت: لِمَ خصوا هذه الأسماء من بين المفردات؟.

---

(١) فى هامش الأصل: " أى من وجود الكفاية عن ذكر التكبير والوحدة بأن يكون ذكرها على صورتهما " ا. هـ.

(٢) فى هامش الأصل: هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: ما ذكرتم يقتضى استدراك ذكر الإضافة؛ لأن تلك الأسماء معدودة بصورة الإضافة، فلَمّا كفى ذكرها بصورة الوحدة والتكبير عن التقييد بهما، فليكن ذكرها بصورة الإضافة عن التقييد بالإضافة! وجوابه: أن هذا غير لازم، أو فى ذكر الإضافة فائدة أخرى وهى: منع ذهاب الوهم إلى غير ما فى الواقع ".

(٣) هذا رأى الخليل انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢٤١، وقد تبعه ابن جنى فقال فى: سر الصناعة: " فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركات ومتنشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مُشْبَعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة "ا. هـ، انْظُرْ: سر الصناعة ١/ ٣٣. وقال فى الخصائص ٢/ ٣١٥: " الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها "ا. هـ. وقال العكبرى فى اللباب١/ ٦٤: " الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين: أحدهما: أن الحرف أصله السكون، ومحال اجتماع ساكن من حركات، والثانى: أن الحرف له مخرج مخصوص، والحركة لا تختص بمخرج "ا. هـ. وانْظُرْ: الهمع ١/ ٧٣.

(٤) انْظُرْ: أسرار العربية ص ٥٩، والمرتجل ص ٥٥، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٢، وشرح الرضى ١/ ٧٣.

قلت: لمشابهتها المثنى فى استلزام كل منهما ذاتا أخرى، كـ: الأخ للأخ، والأب للابن[1].

وأما كون إعرابها تاما فهو لتفضيل إعرابه على إعراب المثنى والمجموع، رعاية لجانب الأصالة وخصوا كون إعرابها بحال الإضافة لتظهر تلك الذات اللازمة، فتقوى المشابهة[2].

فإن قلت: إن المشابهات للمثنى فى ذلك الاستلزام كثيرة، فما المرجح لتخصيصهم هذه الأسماء من بين تلك المشابهات؟.

قلت: هو أن يكون لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات بعد الرد فى الإضافة، مع عدم [اجتلاب][3] حرف بدل منهما، وإنما لم يجعل إعراب (يد) و(دم) كذلك ليكون التفضيل بالزيادة، وهى للعقلاء خاصة، وأما (هن) و(ذو) و(فا) ففى الأول تغليب وفى البواقى تقريب إلى القدر الصالح[4].

والتفضيل ههنا: أن الثلاثة منها وهى: (أب، وأخ، وحم) للعقلاء، والباقية لهم ولغيرهم، والعقلاء هم المكرمون والمفضلون، فناسب أن يعرف بها ليحصل الكمال لها بالمجىء على أعدل الأبنية؛ إذ اللفظ كسوة المعنى، فلابد من أن يتناسب فى الكمال، وإعراب(هن) بها لغلبتهم عليه لعلو مرتبتهم، وأما (ذو) و(فا) فأعرب بها ليحصل لهما القرب إلى تلك الأبنية لأنهما لو لم يعربا بهذا الإعراب، لوقعا فى غاية النقصان، بخلاف (يد) و(دم) فإن هذا القرب حاصل فيهما بدونه، فلم يكن لهما احتياج إلى هذا الإعراب كاحتياجهما إليه، وإن كان جهة الاشتراك بين(يد) و(دم) وبينهما ثابتة.

ثم اعلم أن كون[5] إعراب هذه الأسماء على الوجه المذكور أكثرياً لا كلياً؛ لأن فيه اختلافات كثيرة بين النحاة، لا يليق ذكرها بهذا الكتاب، فمن أراد الاطلاع عليها فليطالع المطولات[6].

وفى بعضها لغات متخالفة، سيجىء ذكرها - إن شاء الله تعالى - فى المجرورات.

* * * * *

---

(١) وهذا تعليل الرضى فى: شرحه ١/ ٧٣، وانْظُرْ: اللباب للعكبرى ١/ ٩٥، وشرح اللمع للأصفهانى ص ٢٣٨.

(٢) انْظُرْ: شرح الرضى١/ ٧٣.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٧٣.

(٤) يوضح ذلك الغجدوانى بقوله: " ولم يجعل إعراب (يد) و(دم) بالحروف ليكون التفضيل بالزيادة للعقلاء خاصة وأما(هن) ولو لم يكن خاصا بالعقلاء إلا أنه أعطى تفضيل العقلاء تغليبا، وأما (فُ) فهو فى غاية النقصان، فأعرب بالحروف تقريبا إلى القدر الصالح " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٥.

(٥) فى الأصل: (يكون).

(٦) انْظُرْ القول فى إعرابها والخلاف فيها فى: الإنصاف١/ ١٧، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٢، وشرح الرضى١/ ٦٩، وشرح ابن القواس ص٣٤، واللباب للعكبرى ١/ ٩٠، والتبيين ص١٩٣، وشرح التسهيل ١/ ٤٣، والتذييل ١/ ١٧٦، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٠٨، وائتلاف النصرة للزبيدى ص٢٨، والهمع١/ ١٢٥.

[إعراب المثنى وما ألحق به]

المثنى،

المثنى أعم من أن يكون من حيث الصورة والمعنى أو بأحدهما.

إنما كان إعرابه[١] بالحروف وتخلّف عن الأصل فى الإعراب[٢]؛ لأنه لما كان فى آخره حرف من الحروف التى تصلح أن تكون[٣] إعرابا من غير الحركة، وهو علامة التثنية، جعل إعرابه بذلك الحرف هربا عن لزوم الثقل؛ لأنه لو تواردت[٤] عليه الحركات لزم الثقل من اجتماع ذلك الحرف مع الحركة.

وإنما قلنا: إن علامة التثنية آخرها؛ لأن النون بمنزلة التنوين، فكما أن التنوين لم يخرج آخر الكلمة عن [كونه][٥] آخرا كذلك ما هو بمنزلته.

وقيل[٦]: لما كان المثنى فرع الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، مع صلاحية آخره أن يكون إعرابا من غير الحركة، كان إعرابه بها رعاية للتناسب، ولأنه لو أعرب بالحركة مع فرعيته على الواحد، ومع كون إعراب بعض الآحاد بالحروف كالأسماء الستة، يلزم مزية الفرع على الأصل[٧].

لا يقال: إن كل مثنى فرع لواحده المخصوص، فلا يلزم من كون إعراب تثنية (زيد) - مثلا -.

وهو (زيدان) بالحركة مزيّة الفرع على الأصل؛ لأنه ليس من الأسماء الستة!.

لأنا نقول: كل ما هو فرع للمقيد فرع للمطلق، فيستقيم، وبهذا سقط قول من قال[٨]: "هذا منقوض بالجمع المذكر وجمع المؤنث السالم"، لأنه لو كانت[٩] فرعية المؤنث علة لكون إعرابه بالحروف لزم أن يكون إعراب هذين الجمعين أيضا بالحروف؛ لتحقق علته؛ لأن علته ما

---

(١) اتفقوا على أنه معرب، إلا ما حكى عن الزجاج فإنه يرى أنه مبنى. انظُرْ: الإنصاف١/ ٣٣، واللباب للعكبرى ١/ ١٠٣، وابن القواس ص ٣٩، والرضى٣/ ٤١٨، ومنهج السالك لأبى حيان ص ٩.

(٢) انظُرْ فى علة إعرابه بالحروف وتخلفه عن الأصل: شرح الرضى١/ ٧٥، والدولت آبادى ل ١٠/ ب.

(٣) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٤) فى الأصل: (توار) وهو سهو.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انظُرْ: أسرار العربية ص٦٥، وشرح ابن القواس ص ٣٩، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٤٣.

(٧) قال الغجدوانى: " وإنما عدل عن الحركة إلى الحرف فى المثنى لأنه فرع المفرد، وإعراب بعض المفردات وهو الأسماء الستة بالحروف، فلو لم يجعل إعراب المثنى بالحروف يلزم مزية الفرع على الأصل، كذا فى بعض الشروح " ا. هـ. انظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٥.

(٨) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ٢٦.

(٩) فى الأصل: (كان).

كانت الفرعية فقط، بل الفرعية مع الصلاحية، ففى الجمعين المذكورين فإن وجدت الفرعية لكن لم توجد الصلاحية.

فإن قلت: زد حرفا فى آخرهما من تلك الحروف لوجدان الصلاحية!.

قلت: لو فعلنا كذلك يلزم الالتباس بينه وبين حرف التذكير[1]، أو بين هذا الجمع وبين غيره.

وينبغى أن يعلم أن من العرب من يجعل إعراب التثنية بالألف فقط، وهى[2] لغة بلحارث ابن كعب[3]، فإنهم يتركون ألف التثنية بحالها فى الأحوال الثلاثة[4]، وعلى هذا قول النبى - عليه السلام -: " مَنْ أحبَّ كريمتاه " [5].

وإنما حمل كلا فى الإعراب على المثنى لمشابهته له فى المعنى[6].

ومحصوله: أن (كلا) اسم مفرد اللفظ بدليل قوله:

كلانا يا يزيدُ يُحِبُّ ليلى[7]

---

(١) فى هامش الأصل: " اعلم أن حرف التذكير مدة تلحق آخر كل كلمة يقف المتكلم عليها من بعض كلامه استدراكا فى بعد الذهول عنه، وتتبع حركة ما قبلها إن كان متحركا، وإن كان ساكنا كسر ثم يتبعه، ويختص بالدرج لأنه يقع لتذكر شيء من بقية الكلام، فيقع فى الدرج لا محالة " اهـ.

(٢) فى الأصل: (وهو) وهو تَصْحِيف.

(٣) بلحارث بن كعب فخذ من القحطانية وهم: بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن عِلّة بن جَلَد بن مَذْحج. انْظُرْ: معجم قبائل العرب ١/ ١٠٢.

(٤) فأجروا المثنى مجرى الاسم المقصور، وحكى الكسائى أن ذلك لغة لبنى الحارث بن كعب، وزُبَيْد، وخَثْعَم، وهَمَدْان، وذكر أبو الخطاب أنها لغة لكنانة، وذكر غيره أنها لغة لبنى العَنْبَر، وبنى الهُجَيْم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة ولا يجيز مثلها فى كلام ولا شعر، وهو محجوج بنقل النحاة عن هؤلاء الطوائف من العرب. انْظُرْ: التذييل والتكميل ١/ ٢٤٥ وما بعدها، وانْظُرْ: معانى القرآن للفراء ٢/ ١٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، ونتائج الفكر ص ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٨٧، والهمع١/ ١٣٤.

(٥) قال على بن سلطان محمد الهروى القارى: " حديث (من أحب كريمتيه فلا يكتبن بعد العصر) لا أصل له " اهـ. انْظُرْ: المصنوع ص١٧٦ ط مكتبة الرشد بالرياض، ط / الرابعة، تحقيق/ عبد الفتاح أبى غدة.

(٦) قال الرضى: " وأما (كلا) فأعرب إعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا، بكون آخره ألفا، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون، ومعنىً بكونه مثنى المعنى " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٧٩، وقال الدولت آبادى ل ١١/ أ: " وإنما جعل إعراب (كلا) مثل التثنية لأنه موحَّد اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين فى الحالتين، فأعرب بالحرف باعتبار معنى التثنية فى حال الإضافة إلى المضمر، وأعرب بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ فى حال الإضافة إلى المظهر" ا. هـ.

(٧) صدر بيت من الوافى وعجزه: بِفِيَّ وفِيكَ من ليلَى التُرابُ، لمزُاحم بن الحارث العقيلى فى: الأغانى ٢/ ٩، برواية: كلانا يا معاذ، و٢/ ٦٠ برواية: كلانا يا أُخَيَّ، وانظره فى: الإنصاف ٢/ ٤٤٣. والشاهد قوله: (كلانا يحب ليلى) فأعاد الضمير من (يحب) مفردا إلى (كلانا) فدل على أنه مفرد اللفظ.

مضافا إلى مضمر،

ومثنى المعنى [١]، بدليل وقوعه تأكيدا له، فيقتضى الإعراب بالحركة من حيث اللفظ، والإعراب بالحروف من حيث المعنى[٢].

وأما اختصاص كون إعرابه بالحروف حال كونه مضافا إلى مضمر - خلافا لمن جعل إعرابه كإعراب المثنى على الإطلاق[٣]، ولمن جعله كإعراب المقصور كذلك[٤] - فلأن الرعاية حينئذ تتعلق[٥] بجانب معناه [٦]، فيكن إعرابه بالحروف، وإذا كان مضافا إلى ياء المتكلم [أو مضافا إلى][٧]مظهر تتعلق[٨] الرعاية بجانب لفظه[٩]، فيكون إعرابه بالحركة؛ إذ في[١٠] ذلك تناسب وتشاكل له في الصورة؛ لأن المظهر أصل وأقوى من المضمر، والحركات أصل من الحروف، فعند إضافته إلى الأصل أعطى له الإعراب الأصل، وعند إضافته إلى الفرع أعطى له الإعراب الفرع[١١].

وأما وجه التشاكل فمعلوم لمن ينظر فى كلام الغجدوانى[١٢].

---

(١) وهذا على مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه مثنى لفظا ومعنى، وأن الألف فيه للتثنية، تراجع هذه المسألة فى: معانى الفراء ٢/ ١٤٢، والمقتضب ٣/ ٢٤١، والبصريات ٢/ ٨٩٤، وكتاب الشعر ١/ ١٢٦، وأسرار العربية ص ٥٥، والإنصاف ٢/ ٤٣٩، ونتائج الفكر ص٢٢١، واللباب ١/ ٣٩٨، وابن يعيش١/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤، وشرح التسهيل ١/ ٦٧، والرضى ١/ ٨٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٨٤.

(٢) واعتبارُ اللفظ فى خبره وضميره أكثر من اعتبار المعنى، قال تعالى:{**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**}، ولو اعتبر المعنى لقال: آتتا، وقد اجتمع اعتبار اللفظ والمعنى فى قول الفرزدق: كِلاهُما حين جدَّ الجرىُ بينهما... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى. انْظُرْ: المسائل الشيرازيات ص ٤١٩، والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ص ٩٣، والإقليد ١/ ٢٣٨.

(٣) حكاها الفراء عن كنانة، وحكاها الكسائى ولم يقرها.

(٤) سواء مع الظاهر أو المضمر، حكاها الفراء، وجعل منها: كلاهما وتمرا. انْظُرْ: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٥) فى الأصل: (يتعلق).

(٦) فيكون مثنى فأعطى إعراب المثنى.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) فى الأصل: (يتعلق).

(٩) فيكون مفردا فأعطى إعراب المفرد وهو لا يكون إلا بالحركة.

(١٠) فى الأصل: (إذ لا فى).

(١١) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص٤٢، والفوائد الضيائية ١/ ٢٠٢.

(١٢) قال الغجدوانى ص ٢٦: " وأما (كلا) و(اثنان) فأعطيا حكم المثنى لمشابهتهما له صورة ومعنى، أما المشابهة المعنوية فيهما والصورية فى (اثنان) فظاهرة، وأما المشابهة الصورية فى (كلا) فعند إضافته إلى المضمر حيث يتصل المضمر به اتصال الألف والنون بـ (زيد) - مثلا - عند التثنية، ولهذا المعنى شرط إضافة (كلا) إلى مضمر ليأخذ

مضافا واثنان، بالألف والياء.

واثنان – أيضا – محمول عليه[1] فيه[2]؛ لمشابهته الصورية والمعنوية لـه، وهو ظاهر.

فإعراب كل منهما بالألف/ حال الرفع، والياء حال النصب والجر[3]، وسـنذكر وجـه التخلـف **(١٢/ب)** عن الأصل فى الإعراب بالحروف فى الجمع – إن شاء الله تعالى.

وإنما أفرد (كلا، واثنان) بالذكر لأنهما ليسا بمثنيين[4]؛ لأن المراد من المثنى: اسم مفرد لحق آخـره ألف، أوياء ونون[5] مكسورة، فظهر أنهما ليسا كذلك[6]، وليس فى الكلام (كل) ليكون (كـلا) مثنى لـه، ولا (اثن) ليكون (اثنان) مثنى بأن ألحق آخره ألف ونـون، بـل الألـف والنـون فـى[7] (اثنان) أصليان.

ووجه تقديم المثنى على الجمع المذكور بعده ظاهر، لا يحتاج إلى البيان[8].

* * * * *

حكم المثنى، فإنه لو كان مضافا إلى مظهـر انتفت المشابهـة الصورية، فلم يكتسـب حكـم المثنـى، بـل يأخـذ حكـم (العصا) فإنهما من واد واحد، كقـولك: جاءنى كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين " اهـ.

(١) أى: على المثنى.

(٢) أى: فى الإعراب.

(٣) قال سيبويه: " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقه زيادتان، الأولى منهما: حرف المد واللين... يكون فى الرفـع ألفـا... ويكـون فـى الجـر يـاء مفتوحـا مـا قبلـها... ويكـون فـى النصـب كـذلك " اهــ. انْظُـرْ: الكتاب ١/ ١٧، وانْظُرْ المقتضب ١/ ١٤٣، والجمل للزجاجى ص ٩.

(٤) قال الرضى ١/ ٧٤: " (اثنان) فإنـه لـيس بمثنـى... لكـن وضعــه وضـــع المثنـى، إذ هـو كقولـك: (ابنـان)، و(اسمان) محذوف اللام مثلهما؛ لأنه من الثنى" اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٤٣. وفى الهمـع١/ ١٣٦ عنـد حديثه عن (اثنين) و(اثنتين) قال: " وقيل: إنهما مثنيان حقيقة، والأصل (اثن) ".

(٥) فى الأصل: (أو).

(٦) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية١/ ١٤٦، والشرح المتوسط ص٢٥، والأصبهانى ص ٥٠، وفيها نحوا من ذلك.

(٧) فى الأصل: (واثنان).

(٨) قدمه على الجمع لأن المثنى قبل الجمع فى الحصول، وهذا أمر ظاهر – كما قال – لا يحتاج إلى البيان.

[إعراب جمع المذكر السالم]

جمع المذكر السالم، و(أولو)، و(عشرون) و(أخواتها)، بالواو والياء.

جمع المذكر السالم إنما كان إعرابه بالحروف وتخلف عن الأصل [كما مر] [(١)] يعنى ما ذكرنا فى المثنى.

ثم إنه أراد به: الجمع الذى بالواو والنون، سواء كان واقعاً على جميع الشرائط، أو لم يكن ويقع على الشذوذ، وسواء لم يوجد فيه تغيير أصلا، أو وجد أدنى تغيير، فدخل فيه: زيدون، ومسلمون، وسنون، وأرضون، وغيرها.

وإنما حمل (أولو)، و(عشرون) و(أخواتها) وهى من(ثلاثين) إلى (تسعين) فى كون إعراب كل منها بالواو حال الرفع، والياء حال النصب والجر[(٢)] على الجمع المذكور، لمشابهتهما إياه من حيث الصورة والمعنى، فى غير (أولو)[(٣)] وليس مجموعا[(٤)] على الحقيقة؛ لأن المراد من الجمع هنا: اسم مفرد لحق آخره واو، أو ياء، ونون مفتوحة، وظاهر أنها ليست كذلك، ولذلك أخروها بالذكر[(٥)].

فإن قلت[(٦)]: (عشرون) كذلك؛ لأن (عشرة) واحدة!.

قلت: لا نسلم ذلك، فإن (عشرين) يدل على عدد معين، ولا شىء من الجموع كذلك، ولأنه لو كان لوجب إطلاق (عشرين) على (ثلاثين)؛ لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد[(٧)]، لكنه ليس كذلك، ولوجب أن يقال(عَشَرون) - بفتح العين والشين -.

وأما الاعتراض على الأخيرين بأن الأول منهما منقوض بقوله تعالى:**{الحَجُ أَشْهُرٌ**

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ قسم التحقيق، وفيها علة الإعراب بالحروف.

(٢) قال سيبويه: " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان، الأولى منها: حرف المد واللين، والثانية: نون وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى فى التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة " اهـ. انْظُرْ: الكتاب ١/ ١٨، وانْظُرْ: المقتضب١/ ١٤٣، والجمل ص ٩.

(٣) قال ابن الحاجب: " وأهمل النحويون ذكر (أولى) فى هذا الموضع، ولا يصح دخوله فى جمع المذكر السالم؛ لأن حقيقة هذا الجمع: ثبوت مفرد يلحق بآخره واو أو ياء ونون، وليس (أولو) كذلك؛ وإنما هو اسم موضوع بالأصالة فى جمع المذكر السالم لجماعة بمعنى أصحاب كـ (ذوى) " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية١/ ٢٤٧، وانْظُرْ: شرح الرضى١/ ٨٢.

(٤) فى الأصل: (مجموع) وهو لحن.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٧ وفيه مثل هذا التعليل، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٥٣.

(٦) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الشرح المتوسط ص ٢٦، وشرح الأصبهانى ص ٥٣.

(٧) انْظُرْ: ابن القواس ص ٤٣، والجامى١/ ١٠٣.

مَّعْلُومَاتٌ}[1].

والثاني: ضعيف؛ لأن الجمع السالم لا يأبى عن تغيير ما، كما فى (سنين، وأرضين)!. فساقط[2] عند من لـه الذوق العلمى.

فإن قلت[3]: إنما أخذ (كلا) حكم المثنى بالمشابهة الصورية والمعنويـة، ولهـذا شـرط إضـافته إلى المضمر، فلِمَ[4] لَمْ يشترط فى (أولو) هذه الإضافة، حتى يحصل لـه المشابهة الصـورية، واكتفـى فيه بالمشابهة المعنوية؟، قلت: إلحاق[5] (كلا) بالمثنى فى حكـم اضـطرارى، وهـو كونـه بـالألف رفعا، فاستدعى زيادة قوة الشبه فيما يرد فيها نقيض[6] ذلك الحكم الاضطرارى، بخلاف إلحـاق (أولو) بالجمع فلا يستدعى إياها. كذا فى الأسئلة[*].

وأما تخلفهما[7] عـن الأصـل فـى الإعـراب بـالحروف، ويكـون إعرابهمـا بـالحروف الناقصـة فللضرورة، وهى: أن حروف الإعراب ثلاثة، ومحل الإعراب ستة، ثلاثة للمثنى، وثلاثة للجمـع فلو جعل إعراب التثنية بها على الأصل لبقى الجمع بلا إعراب، ولو جعـل إعـراب الجمـع بهـا كذلك لبقيت[8] التثنية بلا إعراب، ولو جعل إعرابهما بها على الأصل لالتبس أحدهما بالآخر، ولا يمكن الفرق بحركة النون؛ لأنها قد تزول[9] بالإضافة، فاحتاجوا إلى التوزيـع، فوزعـت هـذه الحروف بأن جعل الألف للمثنى، والواو للجمع، وذلك للتناسب والتعادل.

أما[10] التناسب: فلأن المثنى قبل الجمع فى الحصـول، والألـف أيضـا قبـل الـواو فـى المخـرج فتناسبا، وأعطى السابق للسابق، واللاحق للاحق.

وأما التعادل: فلأن التثنية أثقل من الجمع لكثرتها؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم[11] فيها، والألـف

---

(1) سورة البقرة من الآية (197).
(2) جواب قولـه: (وأما الاعتراض..). سبق ذكره.
(3) انْظُرْ هذا الاعتراض والجواب عليه فى: شرح الغجدوانى ص 28.
(4) فى الأصل: (فلو) وهو تَصْحِيف.
(5) فى الأصل: (إطلاق) وهو تَصْحِيف.
(6) غير واضحة فى الأصل، والتصويب من شرح الغجدوانى ص 28.
(*) المراد بها: الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية، لخضر بن إليـاس الكموجنـوى، ينظر كشف الظنون 2/ 1370.
(7) وهذا تعليل ركـن الدين فى: الشرح المتوسط ص 26، 27، والبسيط ص 29، والضمير عائــد علـى المثنـى وجمع المذكر.
(8) فى الأصل: (لبقى) وهو تَصْحِيف.
(9) فى الأصل: (يزول) وهو تصحيف.
(10) فى الأصل: (وأما).
(11) فى الأصل: (وغيرها) وهو تَصْحِيف.

أخف من الواو [لكونها](1) أثقل حروف العلة، والجمع أخف لكونه أقل؛ لاختصاصه بأولى العلم فأعطى الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف للتعادل(2).

وبهذا ظهر اختصاص(3) الألف بالتثنية، والواو بالجمع فى الفعل أيضا، ثم جعلا علامتى رفعهما لأن الرفع أول أنواع الإعراب؛ لأنه علامة العمدة فى الكلام، أو لأن كل واحد منهما يقع ضميرا مرفوعا لكل واحد منهما فى الفعل، فجعل فى الاسم المثنى والمجموع كذلك، وانتقال الحكم الثابت فى أحدهما إلى الآخر للمناسبة بينهما فى الفرعية.

ولم يبق من حروف العلة إلا الياء، وكان الجر أولى بها - بالياء - فيهما، فجعلت الألف فى المثنى، والواو فى الجمع (ياء)، وكانت علامة الجر فيهما، ثم حمل النصب على الجر دون [الرفع](4) مع قطع النظر من خصوصية المادة، لمناسبة بينهما، من حيث إنهما يقعان فضلة فى الكلام(5)، ومن حيث قرب المخرج(6) وهو ظاهر.

فإن قلت: لِمَ جوزوا اشتراك نصب الجمع بنصب المثنى فى الياء، ولَمْ يجوزوا اشتراك نصبه برفع المثنى، بأن جعلوا الألف علامة لنصب الجمع، مع أن فيه جريان إعرابه على الأصل؟.

قلت(7): لَمْ يجوزوا ذلك لعدم إمكان الفرق فى هذا الاشتراك، وإمكانه فيه، فإن الاشتراك بالياء يمكن دفعه بفتح ما قبلها فى التثنية، وكسره فى الجمع، ولا يمكن ذلك فى الألف؛ لتعذر التلفظ فى النصب، ولا يمكن ذلك أيضا بفتح الميم وحركة النون لما مرّ، فلا اعتبار لها، مع أن فيه لزوم مزيّة الفرع على الأصل، فانعدمت(8) المناسبة.

ثم فرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لطلب الخفة لثقلها لكثرتها، وكسروا ما قبلها فى الجمع لخفته لقلته - لما مر - وثقل الكسرة(9).

---

(1) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(2) انْظُرْ: أسرار العربية ص٦٥، وشرح ابن القواس ص٤٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٢٧٣.

(3) فى الأصل: (أظهر اختصاصه) وهو تَصْحِيف.

(4) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(5) انْظُرْ: شرح الرضى١/ ٧٥، وانْظُرْ: أسرار العربية ص ٦٦، والمقتصد للجرجاني ١/ ١٨٦.

(6) لأن الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والضم من الشفتين. انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٧، فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع؛ لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما، كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد. انْظُرْ: أسرار العربية ص ٦٦.

(7) قال الغجدوانى: " وإنما لم يجعلوا الألف لنصب الجمع وإن لزم اشتراك رفع المثنى فيه، فليتحمل كما تحمل مثل ذلك الاشتراك فى نصبه؛ لأن الاشتراك بالياء يمكن دفعه بفتح ما قبلها فى التثنية، وكسره فى الجمع، ولا يمكن ذلك بالألف "ا. هـ. انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٧.

(8) فى الأصل: (فانعدام) وهو تَصْحِيف.

(9) انْظُرْ علة ذلك فى: أسرار العربية ص ٦٨، واللباب للعكبرى ١/ ١٠٢.

ثم كسروا[1] النون فى المثنى لأنه ساكن فى الأصل - والأصل فى تحريك الساكن الكسر/ - **(١٣/أ)** وفتحوها فى الجمع للفرق بينهما[2]، حيث يتحد صيغتهما فى بعض الأسماء المعتلة نحو: المرامين، والمصطفين، ولم يعكس لأن التثنية لكونها أسبق أولى لأن تأخذ[3] الأصل.

فإن قلت: لو جعلت الألف علامة لنصب التثنية، وحمل الرفع عليه، لكان أولى؛ لما فيه من جريان إعراب التثنية فى الحال على الأصل!.

قلت: لو جعل كذلك يلزم الارتكاب فى الحمل على التكلف؛ لأن بينهما عدم المناسبة، ففى حمل أحدهما على الآخر تكلف بخلاف ما وقع.

وينبغى أن يعلم أن المراد من الحمل: وضع ما هو علامة المحمول موضع علامة المحمول عليه، لا الحمل الاصطلاحى فلا يرد ما قيل: إن حمل النصب على الجر يقتضى وجود الجر حال النصب مطلقا؛ إذ الحمل على المعدوم غير جائز.

ثم اعلم: أن العلماء اختلفوا فى بيان هذه الحروف، هل هى نفس الإعراب، أو دلائله، أو حروفه[4]؟.

فذهب المصنف إلى أنها نفس الإعراب، لا حروف الإعراب، ولا دلائله؛ لأنها تتبدل وتتغير بالعوامل، وكل ما كان كذلك فهو إعراب[5].

ثم اعترض على هذا بأن التغيير فيها لإزالة الالتباس فى نحو: ضرب الزيدان، فلا يكون دليلا على إعرابيتها، وليس هذا بمنزلة المقصور؛ لأن زوال الالتباس عنه يمكن بالوصف والتوكيد لعدم اشتراط التطابق بينه وبين وصفه فى القصر، بخلاف المثنى والمجموع.

---

(١) انْظُرْ علة ذلك فى: البيان فى شرح اللمع ص ٨٦، وأسرار العربية ص ٦٩، وشرح الرضى ١/ ٧٦.

(٢) كسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع هو الشائع، وورد العكس، فقيل: هو لغة، وقيل: فتح نون المثنى لغة، وكسر نون الجمع ضرورة، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما. انْظُرْ: الهمع١/ ١٦٠، والتصريح ١/ ٧٨.

(٣) فى الأصل: (يأخذ) وهو تصحيف.

(٤) انْظُرْ فى هذه المسألة: الكتاب١/ ١٧، وشرح الكتاب للسيرافى ١/ ٢١٩، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، والمقتضب٢/ ١٥٣، وإيضاح الزجاجى ص١٣٠، وسر الصناعة٢/ ٢٣٣، والإنصاف ١/ ٣٣، واللباب١/ ١٠٣، وشرح المفصل٤/ ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٥، وشرح التسهيل ١/ ٧٤، وشرح الرضى١/ ٧٥، والتذييل١/ ٢٨٨، والمساعد١/ ٤٧، وائتلاف النصرة ٢٩، والهمع ١/ ١٥٧.

(٥) وهو قول الكوفيين انْظُرْ: الإيضاح ص١٣٠، والإنصاف١/ ٣٣، والمغنى لابن فلاح٢/ ٤٨، والارتشاف ٢/ ٥٦٩. وإليه ذهب قطرب، ونُسِبَ إلى الزجاج، والزجاجى وطائفة من المتأخرين. انْظُرْ: التذييل ١/ ٢٩٩، والمساعد ١/ ٤٨، واختاره ابن مالك انْظُرْ: التسهيل ص١٣.

وهذا الاعتراض فى غاية السقوط؛ لأن كون هذا التغيير للإزالة لا ينافى كونه دليلا على إعرابيتها، بل تلك لازمة للإعراب فى المواضع كلها.

وذهب الأكثرون من البصريين إلى أنها حروف الإعراب[1]، لا الإعراب، ولا دلائله[2]؛ لأنها وضعت لتكون[3] علامة للتثنية والجمع[4]، فإذن كانت من تمام صيغة الكلمة، فلا تصلح أن تكون حروف الإعراب[5] بل كانت محل الإعراب، لكن لم تحرك بحركة لاستلزامها الثقل، فيكون إعرابهما عندهم بالحركة المقدرة.

وأجيب بأن كونها من تمام الصيغة لا ينافى[6]، كونها إعرابا؛ لجواز كونها إعراباً مع كونها من تمام الصيغة[7].

وعند بعض آخر[8] ومنهم: الأخفش[9] والمازنى[10] أنها دلائل الإعراب[11]، لا الإعراب، ولا حروف الإعراب[12]، أما الأول: فلأنها لو كانت إعرابا لم يختل معنى الكلمة بسقوطها، كما يختل بسقوط الحركة الإعرابية، وأما الثانى: فلأنها لو كانت كذلك لم يُفهم منها المعانى المختلفة،

---

(١) الظاهر فى اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة، نحو الدال من زيد، والراء من عمرو، وعلى هذا فقد صارت هذه الحروف من تمام صيغة الكلمة، وصارت بمنزلة التاء فى قائمة، والألف فى حبلى، فتعرب بحركات مقدرة عليها كالمقصور. انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٤، ٣٨.

(٢) وهذا مذهب سيبويه، انْظُرْ: الكتاب١/ ١٧، وهو قول: أبى إسحاق، وابن كيسان، وابن السراج، وأبى على. انْظُرْ: سر الصناعة٢/ ٢٣٣، وشرح المفصل٤/ ١٣٩، وهذا هو المشهور من قول الخليل واختاره الأعلم، والسهيلى، وابن جنى، ومال أكثر النحاة لترجيحه.

(٣) فى الأصل: (ليكون) وهو تصحيف.

(٤) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٤، وشرح الأصبهانى ص ٤٥.

(٥) قوله: (حروف الإعراب) سقطت من الأصل واستدركها فى الحاشية.

(٦) قوله: (حروف الإعراب) سقطت من الأصل واستدركها فى الحاشية.

(٧) انْظُرْ مثل هذا الجواب فى: الأصبهانى ص ٤٥.

(٨) فى الأصل: (الآخر).

(٩) الأخفش: سعيد بن مسعدة أبو الحسن، الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، قرأ النحو على سيبويه، دخل بغداد وأقام بها مدة، وروى، وصنّف، من تصانيفه: الأوساط فى النحو، ومعانى القرآن، والمقاييس فى النحو، والاشتقاق، والعروض والقوافى، توفى سنة٢١٠، وقيل: سنة٢١٥، وقيل: ٢٢١. انْظُرْ ترجمته فى: البغية٢/ ٥٩٠، وانْظُرْ رأيه فى: معانى القرآن١/ ١٦٢.

(١٠) المازنى: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدى بن حبيب، المازنى، مازن بنى شيبان، بصرى، روى عن أبى عبيدة، والأصمعى، وأبى زيد، له: علل النحو، ما تلحن فيه العامة، التصريف، العروض والقوافى، مات سنة٢٤٩، أو سنة ٢٤٨، وقيل: سنة٢٣٠هـ. انْظُرْ: البغية١/ ٤٦٣ وما بعدها.

(١١) المراد بأنها دلائل الإعراب: أى أنها تدل على الإعراب، بمعنى: أنك إذا رأيت الألف أو الواو علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أنه منصوب أو مجرور.

(١٢) وهذا أيضا رأى المبرد، انْظُرْ: الإيضاح ص١٣٠، والإنصاف١/ ٣٣، واللباب١/ ١٠٣، والارتشاف٢/ ٥٦٩.

كما لم يفهم من سائر حروف الإعراب[1].

وأجيب[2] بأن اختلال المعنى بسقوطها لا ينافى كونها إعرابا، وإنما يكون منافيا إن لو لم تكن[3] علامة التثنية والجمع مع كونها إعراباً[4].

وذهب الجرمى[5] إلى [أن][6] انقلابها إعراب[7].

وهو باطل؛ لأن مؤداه أن يكون الاسم مبنيا فى حالة الرفع؛ لأنه لا انقلاب فيها[8].

فعلم من هذا أن الصحيح ما ذهب إليه المصنف، لكن بقى عليه رد ما يقال: لما كانت[9] هذه الحروف إعراباً وعلامة، لزم أن يوجد الإعراب قبل حصول الكلمة [بكما][10] لها.

والاعتذار عنه بأن يقال: إن حق الإعراب أن يكون بعد حصول الكلمة بكمالها إن كان بالحركة، وإن كان بالحروف فلابد وأن يكون آخر حرف من حروف الكلمة، وههنا كذلك[11]، وأما

---

(١) قال الأنبارى: " وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال: لأنها لو كانت إعرابا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) فى قولك: قام زيْدْ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت: قام زيْدْ من غير حركة، وهى تدل على الإعراب لأنك إذا قلت: (رجلان) علم أنه رفع، فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب " ا. هـ، انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٥.

(٢) وقد رد ابن مالك رأى الأخفش ومن تابعه بثلاثة أوجه، انظرها فى: شرح التسهيل١/ ٧٥، وانْظُرْ: التذييل والتكميل ١/ ٢٩٤.

(٣) فى الأصل: (يكن) وهو تصحيف.

(٤) انْظُرْ هذا الجواب فى: الأصبهانى ص ٤٦.

(٥) الجرمى: صالح بن إسحاق الجرمى، أبو عُمر، من أهل البصرة، قدم بغداد وأخذ عن الأخفش ويونس، وأخذ اللغة عن أبى عبيدة، والأصمعي توفى سنة٢٢٥هـ. من مصنفاته: التنبيه والمختصر فى النحو، والتثنية والجمع، وكتاب العروض. انْظُرْ ترجمته فى: وفيات الأعيان ٢/ ١٧٨، والبغية ٢/ ٨.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربين بعدم التغيير والانقلاب، ومعربين نصبا وجرا بالتغيير والانقلاب. انْظُرْ: رصف المبانى ص٢١، وشرح اللمحة ١/ ٢٢، وقد اختار رأيه ابن عصفور وصححه فى: شرح الجمل ١/ ٥٦، وردّ كثير من النحاة هذا الرأى انْظُرْ: سر الصناعة ٢/ ٢٤٧، وشرح المفصل ٤/ ١٤٠.

(٨) قال الأنبارى: " وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين، أحدهما: أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له فى كلامهم، والوجه الثانى: أن هذا يؤدى إلى أن يكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين؛ لأن أولَ أحوال الاسمِ الرفعُ ولا انقلاب له، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما " اَ. هـ، انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٥، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٦، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٥٢، والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ٧٠.

(٩) فى الأصل: (كان).

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١١) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٧٧.

المضاف إليه فى الأسماء الستة، والنون فى المثنى والمجموع فهو بمنزلة التنوين، على معنى أنهما دليلان على تمام الكلمة كالتنوين[1].

ثم النون فيهما عوض إما عن الحركة[2]، وإما عن التنوين[3] - الثابتين فى الواحد - سواء كان ثبوتها على سبيل التحقيق، أو[4] على سبيل منع الخلو، فلا يمنع جواز كونه عوضا عنهما معا.

وقيل: إنه عوض عن الحركة والتنوين معا البتة[5].

وأجيب عن قولهم: إنه لو كان عوضا عنهما فى جميع المواضع لم يسقط عند الإضافة كما لم تسقط[6] الحركة، وأيضا لم يثبت عند اللام كما لم يثبت عند التنوين!.

بأنه ليس [يجب للمعوض ما][7] يجب للمعوض عنه من الأحكام.

فإن قلت: كيف يكون عوضا عنهما البتة، والتنوين لا وجود له فى نحو: (الرجلان)؟.

قلت: ليس الأمر كما زعمت[8]، فإن قولهم (الرجلان) ليس بتثنية لـ (الرجل) فاعرفه عن استبصار[9].

---

(١) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٧٧.

(٢) وهذا مذهب الزجاج حيث قال: " إنها عوض من حركة الواحد، ولذلك تثبت مع الألف واللام كما ثبتت الحركة ". انْظُرْ: إعراب القرآن للنحاس١/ ١٧١، والتذييل١/ ٢٩٥، والهمع ١/ ١٥٩.

(٣) وهذا رأى ابن كيسان انْظُرْ: التذييل ١/ ٢٩٥، والهمع ١/ ١٥٩. ونسب الإمام عبد القادر هذا الرأى إلى شيخه أبى الحسين محمد بن الحسن الفارسى، انْظُرْ: المقتصد١/ ١٩٠.

(٤) فى الأصل: (و).

(٥) وهذا مذهب سيبويه فى الكتاب١/ ١٧ حيث قال: " وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوضُ لما مُنع من الحركة والتنوين، وهى النون " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٥٧، وهو رأى المبرد فى: المقتضب ١/ ١٤٣، وابن الدهان فى: شرح الدروس فى النحو ص ١٢١، تحقيق د/ إبراهيم محمد الإدكاوى، ط / الأولى ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م، مطبعة الأمانة، وقد نُسب هذا الرأى إلى جمهور البصريين، انْظُرْ: أسرار العربية ص ٦٩، واللباب ١/ ١٠٥، وشرح الرضى ١/ ٧٨، ونسبه أبو حيان إلى: ابن ولاد، وأبى على، وقال: " وهو اختيار ابن طاهر، وأبى موسى " انْظُرْ: التذييل والتكميل ١/ ٢٩٦. وهناك أقوال أخرى فيها، انْظُرْ: التذييل والتكميل ١/ ٢٩٥ وما بعدها، والهمع ١/ ١٥٩ وما بعدها).

(٦) فى الأصل: (يسقط).

(٧) ساقطة من الأصل، وما أثبته من: شرح الأصبهانى ص ٤٩.

(٨) فى هامش الأصل: " لأن على تقدير هذا الزعم من أن يكون (الرجلان) تثنية (الرجل) وليس كذلك؛ لأن الرجل معرفة يدل على ذات معين، فإذا ثنى لم يبقَ ذلك التعيين، فوجب إدخال لام آخر ليدل على التعيين كما هو حال العلم عند إرادة تثنيته، فإذا امتنع هذا لزم أن يكون الرجلان تثنية رجل، فالنون فيه= =عوض عن الحركة، كذا فى بعض شروح المصباح " ا. هـ.

(٩) وذلك أننا عند التثنية أو الجمع ننكر الاسم أولا ثم نثنيه أو نجمعه.

وقال صاحب المتوسط[1]: " وليس النون عوضا من[2] الحركة؛ لأن هذه الحروف عنده[3] نفس الإعراب ".

مراده: أن الحرف إعراب عنده، ولو كان النون عوضا[4] عن الحركة لزم اجتماع الإعرابين؛ لأن الحركة إعراب، وما يكون عوضا عنه كذلك.

وقيل عليه: ليس مراد من قال به إنه عوض عن الحركة الإعرابية فى المثنى والمجموع كما فى الفعل، بل مراده: أنه عوض [عن][5] الحركة التى كانت فى الواحد، الزائلة بإلحاق علامتى التثنية والجمع، فلم يلزم المحذور. لكن فيه تأمل أيضا[6].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٧.

(٢) فى الأصل: (عن) وما أثبته من الشرح المتوسط.

(٣) أى: عند ابن الحاجب.

(٤) فى الأصل: (عوض) وهو لحن.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) فى هامش الأصل: " وجه التأمل أن قوله: (كما فى الفعل) يدل على أن النون ليست عوضا عن الحركة التى فى الفعل الواحد، بل عن الحركة التى هى معروض العروض على المثنى والمجموع، فهذا مخالف لما صرح به صاحب الضوء بقوله: " اعلم أن النون فى الأفعال الخمسة عوض عن الحركة فى يفعل " ا. هـ.

[الإعراب التقديرى]

التقدير فيما تعذر كـــ: عصا

لما ذكر فى حكم المعرب أن الاختلاف قد يكون بحسب اللفظ، وقد يكون بحسب التقدير، وجب عليه أن يذكر مواضع كل منهما فقال: التقدير، إنما قدم التقديرى على اللفظى لسهولة ضبطه[1]؛ لقلة معروضه، فيعلم منه أن ما سواه لفظى.

ثم الألف واللام فيه قد قيل: ينصرف إلى قوله (تقديرا)[2]، وقال بعضهم: عوض عن المضاف إليه، والثانى أولى، يعرف وجهه بالدقة الكاملة، أى: تقدير الإعراب فيما أى: فى الاسم المعرب الذى تعذر، أى: امتنع ظهور الإعراب فيه، ثم هذا التعذر فى موضعين[3]:

أحدهما: فى الأسماء المقصورة، وهى: ما كان فى آخره ألف مقصورة، سواء كانت للتأنيث كـــ: (حبلى) أو لا، وسواء كانت ثابتة فى اللفظ كما فى نحو: (العصا، والرحى) أو لم تكن ثابتة فى اللفظ بل فى التقدير كـ: عصا، ورحى بالتنوين[4].

فلا يرد ما قيل: إن (متى، ولدى) كان فى آخرهما ألف، مع أن حكمهما ليس كحكم العصا.

وإنما سمى هذا الاسم مقصورا إما لكونه ضد الممدود، أو لكونه ممنوعا من الحركات/ الثلاث؛ لأن القصر المنع[5]، وإنما تعذر فيه ظهور الإعراب لكون الألف غير قابلة للحركات مع **(١٣/ب)** بقائها (ألفا)؛ لأنها وضعت ساكنة، فلو حركت لخرجت عن وضعها وصارت همزة[6].

---

(١) فى الأصل: (ظبطه) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى قول ابن الحاجب: (وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا)، وانْظُرْ في قسم التحقيق.

(٣) في الأصل: (الموضعين) وهو خطأ.

(٤) انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ٢٠٥.

(٥) انْظُرْ علة هذه التسمية فى: الرضى١/ ٨٥، وابن القواس ص٤٥، وقال الرضى: " والأول أولى؛ لأنه لا يسمى نحو (غلامى) مقصورا، وإن كان ممنوعا من الحركات الإعرابية أيضا ". وانْظُرْ: شرح الشافية ٢/ ٣٢٦.

(٦) وهذا تعليل الرضى١/ ٨٤، والغجدوانى ص ٢٨، وابن القواس ص ٤٥، والأصبهانى ص ٥٥، وقال البعلى: " وإنما لم تظهر فيها الحركات لأنها - أعنى الألف - حرف هوائى يجرى مع النفس، لا اعتماد لها فى الفم، والحركةُ تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن استطالته، فلم يجتمعا، ولهذا إذا حُرِّكت الألف انقلبت همزة " انْظُرْ: الفاخر ص ٥٧.

فإن قلت[1]: ما الدليل على وجود الألف فى (عصا، ورحى) – منوناً –، وقد حذف لأجل التقاء الساكنين؟، قلت: عدم جريان الإعراب على ما قبله دليل عليه.

فإن قلت: لم كتب ألف (عصا) على صورة الألف، و(رحى) على صورة الياء؟.

قلت: للفرق بين الألف المقلوبة عن الواو، وبين[2][المقلوبة][3] عن الياء.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يفْعَل الأمر على العكس؟.

قلت: لئلا يلزم اجتماع تغيرين لمعنى واحد؛ لأن هذا خارج عن الحكمة.

ثم كون ألف (عصا) سواء كان معرفة أو نكرة عند عدم إرادة الوقف منقلبة عن الواو مطلقا بالاتفاق، وأما عند كونه نكرة وأريد الوقف فكذلك حال الرفع والجر عند سيبويه، وفى حال النصب عوض عن التنوين[4] كما فى قولك: رأيتُ زيدا، والمنقلبة قد سقطت لالتقاء الساكنين[5].

وعند غيره كذلك فى الأحوال كلها[6].

فإن قلت: لِمَ جاز قلب التنوين ألفا حالة النصب، ولم يقلب واوا، وياء حالة الرفع والجر؟.

---

(١) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الشرح المتوسط ص ٢٨.

(٢) فى الأصل: (وبينهما).

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ رأى سيبويه فى: المفصل ص٤٤٧، والمرتجل ص٤٩، والتبيين ص ١٨٦، وشرح المفصل ٩/ ٧٦، والتخمير٤/ ٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور٣/ ٦، والتصريح ٢/ ٣٣٨، والأشمونى٤/ ١٠٥.

(٥) يعلل ابن القواس لحذف الألف وبقاء التنوين بقوله: " وكان حذف الألف أولى إما لأن فى اللفظ ما يدل عليها وهى الفتحة، والتنوين لا دليل عليه، وإما لأن التنوين يدل على معنى زائد وهو الصرف بخلاف الألف " اهـ. انْظُرْ: شرح ابن القواس ص٤٥.

(٦) هذا رأى أبى الحسن الأخفش فى: معانى القرآن١/ ٣٦٠، وهو قول الفراء، والمازنى انْظُرْ: المفصل ص ٤٤٧، والمرتجل ص٤٩، والتبيين ص١٨٧، وشرح المفصل ٩/ ٧٦، والتسهيل ص ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية٤/ ١٩٨٣، وشفاء العليل٣/ ١١٢٩، والارتشاف٢/ ٨٠١، والتصريح٢/ ٣٣٨، والأشمونى٤/ ٢٠٤. قال البعلى: " وذهب المازنى إلى أنها فى الأحوال الثلاث بدل من التنوين؛ لأن علة إبدالها فى حال النصب كونُه ساكنا بعد فتحة، وهى موجودة رفعا وجرا " انْظُرْ: الفاخر ص ٥٧، وانْظُرْ: شرح اللمع للأصفهانى ص ٢٣٣. وهناك قول ثالث – لم يذكره الشارح – وهو: أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف، وهذا قول: أبى عمرو، والكسائى، وابن كيسان، والسيرافى، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، انْظُرْ: التبيين ص١٨٦، والتخمير٤/ ٢٢٨، وشرح الجمل٣/ ٦، والارتشاف٢/ ٨٠١، والمساعد٤/ ٣٠٤، والتصريح ٢/ ٣٣٨، والأشمونى٤/ ٢٠٤.

مطلقا

قلت: ذلك لتحصيل الفرق[1] بين الوقف والوصل، وإنما يذهب إليه فيما لم يؤد[2] إلى الحذف.

والثانى[3]: فى الاسم المعرب بالحركة[4] مضافا إلى ياء المتكلم، سواء كان مفردا كقول المصنف: غلامى، أو جمعا مكسرا نحو: غلمانى[5]، أو سالما مؤنثا نحو: مسلماتى.

وإنما تعذر[6] ظهور الإعراب لكون محل الإعراب فيه مشتغلا بحركة غير حركة الإعراب، وهى الكسرة اللازمة له لأجل (ياء) الإضافة، لأنها تثبت قبل مجىء العامل، فحينئذ ظهر تعذره[7]، أما فى الرفع والنصب فلامتناع تحرك الحرف[8] الواحد بحركتين مختلفتين، وأما فى الجر فلامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين[9].

فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون[10] تلك الكسرة للياء والإعراب معا، كما كانت[11] علامة التثنية والجمع كذلك؟.

قلت: هذه لا يجوز أن يقاس عليها، وإلا لزم ألا تبقى[12] بتعاقب عامل غير الكسرة عليها كما فى التثنية والجمع وليس كذلك، مع أن فى ذلك توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد[13]، وهو غير جائز، كذا قالوا، وفيه البحث.

---

(١) جاء فى هامش الأصل: (أى للفرق فى الكتابة بينهما، مع عدم التأدى إلى الحذف، فلو قلبت واوا أو ياء حال الرفع والجر لأدى إلى ذلك؛ وذلك لأن الواو إذا وقعت فى آخر الكلمة وما قبلها ضمة [حسن حذفها] لئلا يبقى على مثال الفعل، وأيضا أن الياء إذا وقعت فى آخر الكلمة وما قبلها كسرة حسن حذفها كقوله تعالى:{**دَعْوَةَ الدَّاعِ**} إذا كانت أصلية، وأما إذا كانت زائدة يجب حذفها) ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (لم يؤدى) وهو لحن.

(٣) أى: الموضع الثانى من الموضعين اللذين يتعذر فيهما ظهور الإعراب.

(٤) فى الأصل: (فى الاسم المعرب بالإعراب بالحركة).

(٥) فى الأصل (غلامانى) وهو تَصْحِيف.

(٦) يعلل الغجدوانى ذلك بقوله: " وإنما تعذر فيه لأنه قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجىء الإعراب، فلما جاء الإعراب وجد محله ينافى وجوده، فوجب تقديره، إذ لا يمكن أن يكون الحرف الواحد مضموما مكسورا، ولا مفتوحا مكسورا، ولا مكسورا بكسرتين " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٨.

(٧) انْظُرْ بيان ذلك فى: أمالى ابن الحاجب ٤/ ١٢٨، والأصبهانى ص ٥٥.

(٨) كلمة: (الحرف) سقطت من الأصل واستدركها فى الحاشية.

(٩) واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين أو متماثلتين مستحيل ضرورة. انْظُرْ: شرح الرضى١/ ٨٥.

(١٠) فى الأصل: (يكون).

(١١) فى الأصل: (كان).

(١٢) فى الأصل: (يبقى).

(١٣) وهذا تعليل الغجدوانى فى: شرحه ص ٢٨.

أو استثقل كـــ: قاض رفعا وجرا.

وإنما قال: مطلقا أى: فى الأحوال الثلاثة لأنه خالف فيه بعضهم[1] بأن قال: " إن إعرابـه لفظـى فى حال الجر" [2]، ودليلهم ما مر فى السؤال من أنه يجوز أن تكون الكسرة فيه للياء والإعـراب معا.

وقد عرفت ما فيه من الفساد أيضا.

ثم اعلم أن فيه اختلافا غير الاختلاف المذكور، وهو: أن المضاف إلى ياء المتكلم عنـد المصـنف معرب بالإعراب التقديرى - كما عرفت - وليس بمبنى[3]، والدليل عليه: انتقـاء أسـباب البنـاء فيه، وهى مناسبة مالا تمكن لـه، أو غيرها.

وعند أكثر النحاة: مبنى[4]، ومستندهم: إما عـدم ظهـور الإعـراب فيـه، أو اكتسـابه البنـاء مـن المضمر المضاف إليه[5].

والحق ما ذهب إليه المصنف؛ لأن الوجهين اللذين ذكروهما ضـعيفان، أمـا الأول: فـلأن عـدم ظهور الإعراب لو كان مستلزما للبناء لكان ما هو معرب تقديرا كذلك، وليس كذلك.

وأما الثانى: فلأن الإضافة إلى المضمر لـو أوجبـت بنـاء المضـاف لكانـت عاملـة مـع (غلامـى، وغلامك) كذلك، وليس كذلك[6].

فإن قلت: إنّا[7] لا ندعى أن كل مضاف إلى أى ضمير كان يكون مبنيا، بل ندعى أن كل ما هـو مضاف إلى ياء المتكلم فهو مبنى لضعفها، لأن بذلك يشتد الامتزاج بينهما!.

---

(١) المراد به: السيد الشريف الجرجانى.

(٢) انْظُرْ: حاشية الشريف على الرضى١/ ٣٤ حيث قال: " كان الأولى أن يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضا، فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التثنية والجمع، فيكون إعراب (غلامى) لفظيا فى حالة الجر كما هو الأصل " ا. هـ.

(٣) وهذا أيضا مذهب جمهور النحاة انْظُرْ: الارتشاف٤/ ١٨٤٧.

(٤) ومنهم: الجرجانى فى المقتصد ١/ ٢٤٠، وابن الشجرى فى أماليه١/ ٤، وابن الخشاب فى المرتجـل ص ١٠٧، والمطرزى فى المصباح ص١٠، وهو ظاهر كلام الزمخشرى فى المفصـل ص١٤١. وهنـاك مـذهبان آخـران لم يذكرهما الشارح وهما: الأول: أنه لا معرب ولا مبنى، وهو قول ابن جنـى، قـال فـى الخصـائص٢/ ٣٥٨: "هذا فصل موجود فى العربية لفظا، وقد أعطته مَقادا عليه وقياسا، وذلك نحو كسرة ما قبل يـاء المـتكلم فـى نحو: غلامى، وصاحبى، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء "ا. هـ. الثانى: ما ذهب إليه ابن مالك من أنه ظـاهر الحركة الإعرابيـة حالـة الجـر، مقـدرة فيـه حالـة الرفـع والنصـب. انْظُـرْ: التسـهيل ص١٦١، والارتشـاف ٤/ ١٨٤٧، وشفاء العليل٢/ ٧٢٨، والمساعد ٢/ ٣٧٤.

(٥) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٥٦.

(٦) انْظُرْ: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٩.

(٧) فى الأصل: (إن).

ونحو: مسلمِيَّ رفعا.

قلت: لنا إلزام لكم فيه أيضا؛ لأن المثنى إذا أضيف إلى ياء المتكلم يكون معربا لفظا في الأحوال الثلاثة، نحو: مسلماى، ورأيت مسلمَيّ، ومررت بمسلمَيّ - بفتح الميم - فلو صح ما ذكرتم لزم بناؤه، وهو خلاف الواقع[1].

وعلم من هذا أن كون الإعراب تقديريا فيما أضيف إلى ياء المتكلم ليس بكلى، بل أكثرى.

قوله: أو استثقل عطف على قوله: (تعذر)، ويعنى: تقدير الإعراب فيما تعذر أو استثقل[2]، وذلك الاستثقال فى موضعين[3] أيضا: أحدهما: الأسماء المنقوصة، وهى: الأسماء التى فى أواخرها ياء مكسور ما قبلها كـ: قاض فإن إعرابه تقديرى رفعا وجرا[4].

وأما نصبه فلفظى؛ لخفة الفتحة على الياء[5]، وذلك لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء، فحذفتا[6]، فالتقى[7] ساكنان أحدهما: الياء، والآخر: التنوين، ثم حذفت الياء لأجل ذلك الالتقاء دون التنوين؛ لأنه علامة التمكن، والعلامة لا تحذف، لأن التنوين كلمة برأسها تدل على معنى، بخلاف الياء[8] فحذفها[9] أولى، ثم أعطى التنوين إلى ما قبلها.

وفيه نظر؛ لأن التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر للتأكيد، فإذا حذف المتبوع كان التابع محذوفا معه، فمن أين وجد التقاء الساكنين؟! اللهم إلا أن يقال: تبعية التنوين تلك الحركة فى الظهور لا فى الوجود.

وإنما يسمى هذا القسم منقوصا لنقصان علامة الرفع والجر عنه، ويمكن أن يقال: إنما يسمى منقوصا لنقصان حرف من آخره فى وقت من الأوقات، فلا يرد ثبوت لامه فى حال اللام

---

(١) انْظُرْ: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٩.

(٢) فى الأصل: (فيما أو استثقل وأن يتعذر).

(٣) فى الأصل: (الموضعين).

(٤) قال التبريزى فى شرح اللمع ص٧١: " وإنما لم يعرب فى الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة، فيجتمع فى الجر أربع كسرات إذا قلت: مررت بقاضي، معك كسرة الضاد، والياء تجرى مجرى كسرتين، والكسرة التى على الياء، وكذلك فى الرفع تجتمع ثلاث كسرات وضمة وهى أثقل من الكسرة " ا. هـ، وانْظُرْ: البيان ص ٥٤.

(٥) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٥٦، ويعلل ابن القواس لخفة الفتحة بأنها بعض الألف، وهى أخف حروف المد واللين للزومها السكون. انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٤٦.

(٦) فى الأصل: (وحذفتا).

(٧) فى الأصل: (والتقى).

(٨) وكانت أولى بالحذف لأن التنوين لمعنى وهو الصرف، ولأن الياء إذا حذفت بقيت كسرة تدل عليها. انْظُرْ: شرح اللمع للتبريزى ص ٧٢.

(٩) فى الأصل: (فحذفه).

والإضافة[1].

ولقائل أن يقول[2]: إن تقدير الإعراب إنما يكون على حرف الإعراب، وهو قد حذف ههنا، فكيف يمكن فيه ذلك؟.

ويمكن أن يجاب عنه: بأن الحروف[3] قد حذفت مقدرة عليها الحركة الإعرابية.

والثاني: جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فإن إعرابه تقديرى حال الرفع، وأشار إليه بقوله: نحو: مسلمِىَّ رفعا، أصله: (مسلمون) حذفت نونه بالإضافة إلى ياء المتكلم [ثم][4] قلبت الواو ياء؛ لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون، ثم أدغمت فى الياء/ تخفيفا، ثم أُبدلت (١٤/ أ) الضمة إلى الكسرة لأجل الياء[5].

وأما نصبه وجره فلفظى[6]؛ لأنه يجب أن يكون بالياء، فههنا كذلك.

فإن قلت: الإعراب إنما يكون مقدرا فيما يمكن تقديره، وههنا[7] ليس كذلك؛ لأن الحرف لا يقدر على الحرف، وأيضا إنما يكون إذا لم يقم مقامه شىء، أما إذا قام فلا، ألا ترى[8] أنهم لا يقولون: إن الإعراب فى: (مررت بأحمدَ) تقديرى؛ لقيام الفتحة مقام الحركة الإعرابية التى هى الجر!

قلت فى الجواب عن الأول: إن معنى التقديرى فيه أن يقال: إن رفعه يجب أن يكون بالواو، ولما لم يكن كذلك كان بالياء، فتكون الواو مقدرة، بمعنى أن الياء قائمة مقامها[9]، وفيه أدنى حراز.

---

(١) انْظُرْ تعليل هذه التسمية فى: البيان فى شرح اللمع ص٥٤، والرضى١/ ٨٥، وشرح ابن القواس ص٤٦، والتصريح ١/ ٩٠.

(٢) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: البسيط ص ٣٦، والأصبهانى ص ٥٨.

(٣) فى الأصل: (الحرف).

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٥٦، والرضى ١/ ٨٥، وابن القواس ص ٤٨، والأصبهانى ص ٥٨.

(٦) قال ابن الحاجب فى شرحه ١/ ٢٥٧: " وأما فى حال النصب والجر فياء الإعراب فيه ثابتة على حالها، تقول: رأيت مسلمىّ، ومررت بمسلمىّ، فوجب أن يحكم بإعرابه لفظا فيهما؛ لأن لفظ الإعراب على حاله لم يتغير بالإضافة، إلا الإدغام، والإدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٨٦.

(٧) أى: فى جمع المذكر المضاف إلى ياء المتكلم حال الرفع.

(٨) فى الأصل: (يرى).

(٩) قال الأصبهانى: " ولقائل أن يقول: لا نسلم أن إعرابه تقديرى، وإنما يكون كذلك لو أمكن تقدير الحرف فى الحرف، وجوابه: أن المراد من كون إعرابه تقديريا: أن حق إعرابه أن يكون بالواو فى حالة الرفع، ولما لم يكن بالواو وكان بالياء كان الواو مقدرا، يعنى: أن الياء واقعة موقع الواو " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية للأصبهانى ص ٥٩.

واللفظى فيما عداه.

وعن الثانى: إن قيام الياء مقام الواو فى الدلالة على الجمعية، لا[1] فى الدلالة على الرفع، إذ الدلالة عليه من خصوصية الواو، وهى قد زالت، فلا تكون كالفتحة القائمة مقام الجر. كذا فى الإيقانى[2].

ثم اعلم أن الأسماء الستة إذا لاقاها ساكن بعدها، سواء كان ذلك من حرف التعريف نحو: أبو البشر، أو غيره[3]، نحو: أخو ابنك، وكذا جمع المذكر السالم نحو: صالحو القوم، وصالحو ابنك، فإن إعرابهما فى الأحوال الثلاثة تقديرى[4].

وكذا المثنى فى حال الرفع نحو: غلاما الرجل، ولم يذكره المصنف، وقيل فى الاعتذار عنه[5]:

لما كان هذا فى تلك المواضع بواسطة كلمة مستقلة كان كأنه غير لازم، بخلاف الياء فإنه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم، ولهذا لم يلتفت إليه المصنف.

وينبغى أن يعلم أيضا أن لفظ التقديرى إنما يُستعمل حيث استحقت[6] الكلمة للإعراب لكن لا يظهر إما للتعذر[7] أو للاستثقال[8]، كما عرفت.

ولفظ المحلى إنما يستعمل حيث لم تستحق[9] الكلمة للإعراب لأجل بنائها[10]، ومعنى [كون][11] الإعراب فيها محليا أنه لو وقع موقعها اسم معرب لظهر فيه ذلك الإعراب، فالمانع[1]

---

(١) فى الأصل: (بل).

(٢) لم أهتد إلى مراده بهذه الكلمة.

(٣) فى الأصل: (أو غيرها).

(٤) وإنما كان إعرابه فى الأحوال الثلاثة تقديريا لأن حروف الإعراب تحذف لالتقاء الساكنين، وذلك كقوله تعالى:{وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ} - التحريم (٤) - قال أبو حيان: " (وصالح) يحتمل أن يكون جمعا حذفت منه الواو خطا لحذفها لفظا كقوله:{سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ} " انْظُرْ: البحر١٠/ ٢١١، وقال السمين: "... وجوزوا أن يكون جمعا بالواو والنون حُذفت النون للإضافة وكُتِبَ دون واو اعتبارا بلفظه، لأن الواو ساقطة لالتقاء الساكنين، نحو:{وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ} و{يَدْعُ الدَّاعِ} و{سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ} إلى غير ذلك... " انْظُرْ: الدر المصون ٦/ ٣٣٦.

(٥) قال الرضى معتذرا عنه: " ولعله إنما لم يعد نحو: جاءنى صالحا القوم، وصالحو القوم، ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم، من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف، لأن الكلمتين مستقلتان، بخلاف نحو: مسلمى، فإن المضاف إليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى١/ ٨٦.

(٦) فى الأصل: (استحق).

(٧) فى الأصل: (التعذر).

(٨) فى الأصل: (استثقال).

(٩) فى الأصل: (يستحق).

(١٠) فى الأصل: (بناؤها).

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

(١) فى الأصل: (فالمنانع).

لظهور الإعراب فى التقديرى الحرف الأخير من حروف الكلمة، وفى المحلى مجموع الكلمة لما ذكرنا فيهما.

واللفظى أى: الإعراب اللفظى فيما عداه، أى فيما عدا المذكور فى بيان الإعراب التقديرى مما تعذر فيه الإعراب، أو استثقل.

فالمقصود أنك إذا عرفت أن الإعراب التقديرى فى أى صورة كان، فاعلم أن ما سواه لفظى من الأسماء المعربة.

ولم نذكر للإعراب اللفظى ضابطاً[1] لتعسر ضبطه؛ لكثرة معروضه.

ثم لما كان قوله: قبل (المفرد المنصرف، والجمع الكسر المنصرف) - الخ - شاملا للفظى والتقديرى؛ لأن إعرابهما بالحركات، وهو أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا، لم يلزم من ذكر اللفظى تكرار.

* * * * *

(١) فى الأصل: (ضابطة).

[الممنوع من الصرف]

غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

لما فرغ من بيان أنواع الإعراب ومحلها، شرع فى بيان صنف من الاسم فقال: غير المنصرف، ويعلم وجه التسمية به بالقياس على ما مرّ من قوله: (فالمفرد المنصرف).

ما، أى: اسم معرب - بقرينة سوق الكلمة - حصل فيه أى: فى ذلك الاسم علتان، أى: المؤثرتان تأثيرا فى الجملة، من تسع [أى][1] من العلل التسع المذكورة فى البيتين، أو حصل فى ذلك الاسم واحدة منها، أى: من تلك التسع، تقوم أى: تلك العلة الواحدة، مقامهما، أى: مقام[2] العلتين المفسرتين بما ذكر، ولهذا كانت تامة[3] التأثير.

وينبغى أن يُعلم أن المراد من العلتين الحاصلتين فيه: العلتان المعتبرتان الواقعتان على الترتيب الخاص، والشرائط، وكون كل ذلك مذكورا بعد قرينة لذلك المراد، فخرج (هند) بقولنا (المعتبرتان) إذا اعتبر مقاومة[4] سكون وسطها إحديهما، فإنه وإن صدق عليه أن فيه علتين، لكن لم تعتبر إحديهما لأجل المقاومة، وبقولنا: " الواقعتان على الترتيب الخاص" خرج نحو: (قائمة) و(نهشل)[5] فإن فى الأول: تأنيثا وصفة، وفى الثانى: عُجْمَة ووزنا، لكن لم يكونا غير منصرفين لعدم وقوع علتيهما على ذلك الترتيب والشرائط.

وما ذكرنا فى تفسير قوله: (ما) خرج "فساق" وهو ظاهر؛ لأنه وإن كان فيه علتان، لكنه ليس بمعرب.

وبما ذكر فى تفسير قوله: (علتان) سقط قول من قال: إن هذا التعريف غير جائز؛ لاستلزامه توارد العلتين على معلول واحد، وقال: لا يجوز لأن لزومه على تقدير كون المراد من العلة: العلة التامة[6]، وأما إذا لم يكن كذلك فلا نسلم عدم الجواز.

ولفظة: (أو) فى قوله: (أو واحدة منها) للتنويع، ولأن الترديد إذا كان فى المحدود لا ينافى التحديد، وإنما المنافى له هو الترديد فى المعرف؛ لأن الحد للتبيين، والترديد مناف له؛ لأنه إنما يكون فى المشكوك[1].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) فى الأصل: (المقام) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (تام) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (مقامة) وهو تَصْحِيف.

(٥) نهشل اسم رجل، قال سيبويه: هو ينصرف لأنه فَعْلَل، وإذا كان فى الكلام مثلُ (جَعْفَر) لم يمكن الحكم بزيادة النون، وكان لَقِيطُ بنُ زُرارة التميمى يُكْنَى: أبا نهشل، اللسان(نهشل)٦/ ٤٥٥٩، والتاج (نهش) ٨/ ١٤٩.

(٦) قال الرضى ١/ ٨٧: " العلة التامة هى مجموع علتين، أو واحدة منها تقوم مقام مقامهما، مع حصول شرط كل واحد منها " ا. هـ.

(١) لا يصح أن يذكر فى التعريف (أو) التى هى للشك أو الإبهام؛ لأن الغرض منه إيضاح المعرف، و(أو) التى=

وهى:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة	:::	وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف		ووزن فعل، وهذا القول تقريب

ولما أشار إلى أن المختار عنده أن العلل تسع، لزم عليه بيانها[1]، فذكرها بقوله: وهى أى: العلل التسع:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة	:::	وعجمةُ ثم جمعٌ ثم تركيب
والنونُ زائدة من قبلها ألف	:::	ووزن فعل..........

وسيجيء البيان من كل منها، وإنما قال: وهذا القول تقريب إشارة إلى أن فى عدد العلل خلافا فقال بعضهم: إنها تسع، كما هو المختار عند المصنف[2].

وقال بعضهم: إنها عشرة[3] التسع المذكورة وألف الإلحاق كما فى (أرطى)[4] مشابه لألفى التأنيث لا للتأنيث، بدليل (أرطاة)، وجه مشابهته لها عدم قبوله التاء بعد التسمية.

وقال بعضهم: إنها أحد عشر، العشرة المذكورة ومراعاة الأصل بعد التنكير فى نحو(أحمر).

وقال بعضهم: إنها ثلاثة عشر؛ لأنهم عدوا التكرار[5] وعدم النظير سببا لمنع الصرف[6] وكل ذلك مذكور فى الشروح[7]، وقال بعضهم[8]: إنها / اثنتان: الحكاية والتركيب[9]. (١٤/ب)

ولما كان فى الكل ضعف - إلا القول بأنها تسع - قال: " وهذا القول تقريب "، أى: القول بأن العلل تسع قريب إلى الحق، بينما[1] ذكر فيه غير هذا.

=للشك أو الإبهام تنافيه، أما (أو) التى للتقسيم فيجوز ذكرها فى الرسم. انْظُرْ: توضيح المفاهيم ص ٨٤.

(١) فى الأصل: (بيانه).

(٢) وهو قول جمهور النحاة، انْظُرْ: شرح ابن القواس ص٥٠، والهمع١/ ٨٧.

(٣) هذا مذهب السيرافى انْظُرْ: ابن القواس ص٥٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ص٤٠٤، وهو قول الإسفراييني - أيضا - انْظُرْ: لباب الإعراب ص٢٠٣.

(٤) ضرب من الشجر ينبت بالرمل، وقال أبو حنيفة: هو شبيه بالغضا يطول قدر قامة، ورائحته طيبة. انْظُرْ: اللسان (أرطي) ١/ ٦٣.

(٥) ممن عدَّ التكرار سبباً لمنع الصرف: الزمخشرى حيث قال: " والتكرر فى نحو: بشرى، وصحراء، ومساجد، ومصابيح، نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلا بحال والزنةُ التى لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان " اهـ، انْظُرْ: المفصل ص ٤٦، وابن يعيش ١/ ٧١، والإقليد ص ٢٧٣ مطبوع.

(٦) ذهب الجزولى إلى أن عدم النظير سببا لمنع الصرف، انْظُرْ: المقدمة الجزولية.

(٧) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣٠، والأصبهانى ص ٦١.

(٨) هذا قول صدر الأفاضل الخوارزمى شارح المفصل، انْظُرْ: التخمير ١/ ٢٠٩.

(٩) وهناك أقوال أخرى لم يذكرها الشارح انْظُرْ: ابن القواس ص ٥٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٠٤.

(١) فى الأصل: (بما).

وقيل[1]: يجوز أن يكون معناه: أن ذكر العلل[2] التسع منظومة تقريب على فهم المتعلم.

وقيل[3]: يجوز أن يكون المراد: إن القول بأن كل واحد منها علة قول تقريبي لا تحقيقي؛ لأن العلة اثنان منها، لا كل واحد منها، وإلا لكان موجودا[4] عند وجود كل منها، وليس كذلك.

ولأن المراد من العلة عندهم: ما إذا حصل هذا الكلام يجب على المتكلم أن يختار معه ما يناسبه من الأحكام، لا ما يوجب الحكم حقيقة[5].

و(زائدة) – فى البيت – يجوز أن تكون مرفوعة بكونها صفة للنون، على أن يكون الألف واللام فيها زائدة – بدليل ذكر بقية الأسباب نكرة – كما فى قوله تعالى:**{كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}**[6].

فإن قلت: اللازم من ذلك بيان زيادة[7] النون، والمقصود بيان زيادة الألف واللام!.

قلت: لما علم بحكم الاستقراء أن النون إذا وقعت زائدة وكان ما قبلها ألفا، تكون الألف زائدة أيضا لم يتعرض لزيادتها اعتمادا على ذلك.

ويجوز[8] أن تكون منصوبة على الحالية عن (النون) إذ هو فاعل عن النون فى المعنى؛ لأن المعنى: يمنع النون من الصرف لكون تعداد العلل فى قوة قولنا: يمنع كل منها من الصرف على ما ذكر، والبيت السابق قرينة له وهو قوله:

موانعُ الصرفِ تسعٌ كُلّمَا اجتمعتْ ::: ثِنْتَانِ فى اسمٍ فَمَا للصَّرْفِ تصويبُ

---

(١) قائله ابن القواس انْظُرْ: ص ٥١ من شرحه.

(٢) فى الأصل(المعلل).

(٣) وهذا قول الأصبهانى فى: شرحه ص ٦٢.

(٤) فى الأصل: (موجود) وهو لحن.

(٥) انْظُرْ: الرضى ١/ ٨٧ وفيه مثل ذلك.

(٦) سورة الجمعة من الآية (٥)، والقول بأن الألف واللام فى(الحمار) زائدة هو قول الزمخشرى فى الكشاف ٤/ ٩٧، على أن يكون (يحمل) فى موضع الجر على الوصف. قال أبو حيان: " وهذا الذى قاله قد ذهب إليه بعض النحويين، وهو أن مثل هذا من المعارف يوصف بالجمل، وحملوا عليه:**{وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ}**، وهذا وأمثاله عند المحققين فى موضع الحال، لا فى موضع الصفة "اهـ. انْظُرْ: البحر المحيط ١٠/ ١٧٢، ط/ دار الفكر، مراجعة: عرفات العشا حسونة.

(٧) فى الأصل: (زائدة) وهو تَصْحِيف.

(٨) انْظُرْ: الرضى ١/ ٩٠ وقد قال بمثل ذلك.

مثل: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعدى كرب، وعمـــران، وأحمد. وحكمه: أن لا كسر ولا تنوين.

ويجوز أن تكون حالا مؤكدة[1]؛ لأن النون المعدودة فى العلل لما كانت مشتهرة بكونها زائدة فيما بينهم، تضمنت الجملة، وهى النون مع المبتدأ المعطوف هى على خبره معنى زائدة، فصلحت أن تكون[2] حالا مؤكدة[3] لمضمون تلك الجملة، وهذا كما يقال: أنا فلان بطلا شجاعا[4] فحينئذ لا حاجة إلى التكلف المذكور.

ثم ذكر أمثلة كل منها بعد الفراغ عن تعدادها على الترتيب الواقع فيه بقوله[5]: مثل: عمر وهو غير منصرف للعدل والعلمية، وأحمر للوصف ووزن الفعل، وطلحة للتأنيث اللفظى والعلمية، وزينب للتأنيث[6] والتعريف العَلَمىّ[7]، وإبراهيم للعجمة والعلمية، ومساجد للجمعية[8] المكررة بالقياس على أساور، ومعدى كرب للتركيب والعلمية، وعمران للألف والنون والعلمية، وأحمد لوزن الفعل والعلمية.

وإنما جعل حد النحاة حكما وخاصة له وهو قوله: حكمه أى: حكم الغير منصرف، أى: ما يوجبه علة باعتبارٍ ما، أن لا كسر فيه ولا تنوين، ولم يجعله حداً له أيضا لعين ما ذكر فى تعريف المعرب [9].

و(لا) فيه لنفى الجنس، وخبره ما قدرناه، هكذا صرح الغجدوانى[1]، وفيه نظر.

---

(١) وهذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص٣٣.

(٢) فى الأصل: (يكون) والتصويب من: الغجدوانى ص٣٣.

(٣) فى الأصل: (مؤكداً) والتصويب من: الغجدوانى ص٣٣.

(٤) بيان ذلك: أنه لما كان فلان متمسكا بالشجاعة، تضمنت الجملة معنى البطل والشجاع، فوقعا حالين مؤكدتين لمضمون الجملة، فكذلك ههنا لما كانت النون المعدودة فى العلل مشتهرة فيهم بكونها زائدة تضمنت الجملة. انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٣.

(٥) فى الأصل: (عن قوله).

(٦) كلمة: (للتأنيث) سقطت من الأصل واستدركها فى الحاشية، وقال الجامى ص ٢١٠: " وفى إيراد (زينب) مثالا للمعرفة بعد (طلحة) إشارة إلى قسمى التأنيث اللفظى والمعنوى " ا. هـ.

(٧) فى الأصل: (العلىّ) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل: (للعجمية) وهو تَصْحِيف.

(٩) انْظُرْ: ص٥٧ من قسم التحقيق، وقال الأصبهانى ص ٦٤: " واعلم أن بعض النحويين جعلوا هذا الحكم تعريفا لغير المنصرف ولم يجعله المصنف كذلك؛ لأن تعريف غير المنصرف بقولنا: هو الذى لا يدخله كسر ولا تنوين تعريفُ الشىء بشىء أكثر التباسا منه، وذلك أن الغاية من تعريف غير المنصرف هو أن يعرف أنه لا كسر ولا تنوين فيه، فإذن معرفة عدم دخول الكسر والتنوين عليه بعد معرفة غير المنصرف، فيكون تعريفه به تعريف الشىء بما هو أخص منه، وأنه غير جائز " ا. هـ.

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص٣٥ حيث قال: " (لا) لنفى الجنس والخبر محذوف، أى لا كسر فيه ولا تنوين ".ا. هـ

فالمعنى: حكم غير المنصرف أن يدخل عليه كسر إذا كان الكسر مخصوصا بالجر فى الاسم إذا كان منصرفا ولم يوجد معه ما يجوزه أيضا، ولا تنوين التمكن لفظا، فلا ينتقض بتنوين (مسلمات)[1] وكسرته - إذا كان علما -؛ لأن تنوينه ليس للتمكن، بل للمقابلة، وكسرته ليست مخصوصة بجره قبل العلمية ولا بما دخله الألف واللام والإضافة على مذهب بعض؛ لأنه يوجد حينئذ معه ما يجوزه.

وإنما قيدنا التنوين بقولنا: (لفظا) لأنه ثابت حكما بدليل قولهم: حواج بيتَ الله - بنصب البيت - ولولاه لما عمل اسم الفاعل النصب[2].

وإنما قال[3]: " أن لا كسر" ولم يقل: "أن لا جر"؛ لأن الجر ليس بممنوع عنه، لكونه معربا عند الجمهور مطلقا[4]، ولم يلزم من استعمالهم الفتحة فيه أن يكون مبنيا حال الجر[5]، لما ذكرنا فى بحث إعراب المفرد[6] المنصرف.

قال بعضهم: يجب عليه أن يقول: ويكون فى موضع الجر مفتوحا، قلت: لا يجب ذلك عليه؛ لأنه لما صرح من قبل أن إعرابه بالفتحة نصبا وجرا، استغنى عن ذكر كونه حال الجر مفتوحا.

فإن قلت: يلزم حينئذ أن لا يذكر قوله: " أن لا كسر "؛ لأنه علم عدم دخول الكسر عليه!.

قلت: هذا علم ثمة التزاما، وأراد بذكره ههنا توضيحه [1] تسهيلا للفهم.

فإن قلت: لأى شيء حرك بالفتح زوال الكسر؟، قلت: للهرب عما[1] هو فى أصل البناء إذ لا

---

(١) قال الأصبهانى ص٦٤: " فإن قيل: إن (مسلمات) علما لامرأة غير منصرف، مع أن فيه تنوينا، وأنتم قلتم: وحكمه أن لا كسر ولا تنوين! قلنا: المراد من التنوين فى قولنا: أن لا كسر ولا تنوين، تنوين التمكن، والتنوين الذى فى مسلمات ليس بتنوين التمكن، بل هو تنوين المقابلة " ا. هـ.

(٢) لأن اسم الفاعل لا يعمل النصب إلا مع التنوين أو مع الألف واللام. انْظُرْ: الأزهار الصافية للعلوى ص٦٣، والأصبهانى ص ٦٣.

(٣) انْظُرْ: الرضى ١/ ٩٢ وفيه مثل ذلك.

(٤) وذهب الأخفش، والمبرد، والزجاج، إلى أن غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح لخفته، انْظُرْ: الرضى١/ ٩٢، وانْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤، ط / الخانجى تحـ د/ هدى قراعة، وشرح الكافية لابن هشام المسمى بالبرود الصافية والعقود الصافية مخطوط، نسخة مصورة من مكتبة/ حكمت عارف بالمدينة المنورة ل١٠/ أ يقوم بتحقيقه أ/ محمد عبد الستار أبو زيد، لنيل درجة العالمية من كلية اللغة العربية بالزقازيق.

(٥) قال الرضى ١/ ٩٢: " وقال الأخفش، والمبرد،والزجاج: غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح لخفته، وذلك لأن مشابهته للمبنى أى الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقا أى التنوين وبُنى فى حالة واحدة فقط واختص بالبناء فى حالة الجر، ليكون كالفعل المشابه فى التعرى من الجر ". وانْظُرْ: منهج السالك ص ١٢.

(٦) فى الأصل: (مفرد). وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(١) فى الأصل: (توضيحاه) وهو تَصْحِيف، وانْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: أمالى ابن الحاجب ٣/ ٤٦.

معنى لأ [ن][2] يقال: الاسم المستحق للإعراب بدونه، وخصّ الفتح بـه إمـا لخفتـه، أو للتـآخى بينه وبين الجر فى معنى المفعولية، واشـتراكهما لفظـا فـى التثنيـة والجمـع والكتابـة فـى بعـض الصور.

وإنما لم يدخل على غير المنصرف الكسر والتنوين لأنه[3] لما شابه الفعل فى تحقق الفـرعيتين فيـه كما فى الفعل، منع منه بعض ما منع من الفعل، وذلـك لأن الفعـل فـرع الاسـم مـن وجهـين: أحدهما: أن الفعل مشتق من الاسم على الأصح[4]، فيكون فرعا لـه، وثانيهما: أن الفعل مفتقر إليه فى الإفادة، وفى غير المنصرف أيضا فرعيتان؛ لأن فيه علتين كل منهما فرع شىء، فالعـدل: فرع المعدول عنه؛ لتأخره عنه؛ لأنه مخرج عنه، والوصف: فرع الموصوف؛ لأن حال الشىء تـابع لـه فى الوجود، والتأنيث: فرع التذكير لكون المذكر سابقا على المؤنـث فـى الخِلْقَـة والرتبـة[5]، ولأنه محتاج فى الأمر العام إلى زيادة علامة، بخلاف المذكر، والتعريـف: فـرع التـنكير؛ لأن كـل معلوم لنا كان مجهولا أولاً، والعجمـة: فـرع العربـى؛ لأن لغـة كـل قـوم أصـل بالنسـبة إلى مـا يأخذونه[6] من غيرهم، والجمع: فرع الواحد، والتركيب: فرع الإفراد لتأخرهما عنهما.

وأما الألف والنون فهما يمنعان بالمشابهة لألفى التأنيث / فى المنع. (١٥/أ)

ومـراد مـن قـال: إنهمـا لا يكونـان فـرعين حينئـذ لشـىء، أنهمـا لا يمنعـان حينئـذ لأجـل الفرعية على شىء، فحينئذ لا يلـزم أن يقـال: إن هـذا لا يخرجهمـا عـن كونهمـا فـرعين علـى ما زيدتا عليه.

ووزن الفعل: فرع لوزن الاسم؛ لأن الأسمـاء مخالفـة للأفعـال وزنـا، وإذا وجـد وزن أحـدهما فـى الآخر، كان ذلك فرعية لـه؛ لأن الأصل فى وزن كل نوع ألا يوجد فيه وزن آخر.

---

(١) فى الأصل: (علما) وهو تَصْحِيف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٣) انْظُرْ مثل هذا التعليل فى: الأصبهانى ص ٦٥ وما بعدها، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٤٣٩.

(٤) وهذا على مذهب البصريين حيث ذهبوا إلى أن الاسم أصل المشتقات، وقال الكوفيـون المصـدر مشـتق مـن الفعل انْظُرْ هـذه المسـألة وأدلـة كـل فريـق فـى: الإنصـاف ١/ ٢٣٥، وأسـرار العربيـة ص ١٦١، والتبـيين ص ١٤٣، وائتلاف النصرة للزبيدى ص ١١١.

(٥) فى الأصل: (فالرتبة) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (يؤخذونه).

ويجوز صرفه للضرورة،

فإن قلت[1]: لِمَ لَمْ يُمنع منه كل ما مُنع من الفعل كالإضافة، والإسناد إليه، ودخول حرف الجر وغيرها؟

قلت: لأنه لا يجب أن يُعطى المشبه كل أحكام المشبه به، ولأن مشابهته له ليست من كل الوجوه حتى يعطى له أحكامه كلها.

فإن قلت: لِمَ خصّ التنوين والكسر من بينها؟.

قلت: لأن التنوين أقوى الفرقة بينهما؛ لأنه يدل على القطع، والفعل يقتضى الوصل بفاعله، ولأنه يدل على عدم مشابهة الاسم الفعل، فخص بالحذف فرقا بين المشابه له وغير المشابه له، ثم أتبع الجر له فى الحذف على الأصح[2]؛ ليكون نصا على أن حذف التنوين منها لمنع الصرف لا لغيره من الوقف، والإضافة، واللام وغيرها.

وإنما خص[3] الجر بذلك لما بينهما من المؤاخاة[4]، من حيث إن المجرور أبدا يقوم مقام التنوين دون المرفوع والمنصوب.

فإن قلت[5]: لِمَ احتيج فيه إلى حصول علتين [و][6] لا يكفى حصول إحداهما[7]؟.

قلت[8]: لأنه عدول عن الأصل؛ إذ الأصل فى الأسماء الصرف؛ لأن منعه يحصل بسبب

---

(١) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض فى: شرح الأصبهانى ص٦٦.

(٢) قال ابن القواس ص٥٥: " وأما الكسر فإنما مُنع منه تبعا للتنوين على الأصح، أما أولا: فلما فيه من مشاكلة آخر المعرب أخر المبنى نحو: هؤلاء وأمس، وأما ثانيا: فلأنه حيث ثبت الجر بلا ألف ولام، ولا إضافة فالتنوين من لوازمه، وههنا لا ألف ولام، ولا إضافة، فلا جرّ، ومنهم من قال: إنه ليس على سبيل التبعية؛ لأن المقتضِى للمنع من الصرف مشابهة الفعل، وليس فى الفعل جر، فوجب أن يمنع منه غير المنصرف تحقيقا للمشابهة ".

(٣) قال الزمخشرى فى الأحاجى النحوية ص٦١: " التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط فى باب ما لا ينصرف، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين، وذلك أنهما جميعا لا يكونان فى الأفعال ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر فى السقوط " اهـ.

(٤) فى الأصل: (المواحات) وهو تصحيف.

(٥) انْظُرْ مثل ذلك فى: ترشيح العلل لصدر الأفاضل ص ٤٦، وانْظُرْ: أسرار العربية ص٢٧٣ وفيه: " إلا أن تكون العلة تقوم مقام العلتين فحينئذ يمنع الصرف بعلة واحدة؛ لقيام علة مقام علتين "ا. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (أحدهما).

(٨) وقال السيرافى معللا لذلك: " وليست الواحدة من هذه العلل تبلِّغ الاسم إذا دَخَلَتْه مبلَغَ الفعل فى الثقل، فلا تؤثر تأثيراً ذا انفردت فى الاسم؛ لأن للاسم خَفَّةً قويَّةً بالاسمية، فلا يزيلها إلا علتان فصاعدا " اهـ. انْظُرْ: شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ٣٧، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب، ت. د/ رمضان عبد التواب.

العارض وهو لا يحصل إلا بقوة المعارضة، لأن السبب الواحد لضعفه لا يعارض الأصل؛ لقوة الأصالة، فاحتيج إليهما، لتحصل تلك القوة، فيكون جانب الأصالة ملفوظا.

ويجوز صرفه أى: صرف غير المنصرف مطلقا، خلافا للكوفيين فى (أفعل من)[1] للضرورة، أى: لضرورة الوزن فى الشعر[2]، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل فى الأسماء الصرف[3] كما فى قوله:

أعد ذكر نُعمانٍ لنا إنّ ذِكْرَهُ ::: هو المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يتضوعُ[4]

وفى هذا دلالة ظاهرة على صحة تبعية الجر التنوين فى المنع.

وفيه وفى إطلاق المتن رد أيضا على من قال: الأعرف قصر ذلك على "سلاسل " و"قوارير".

أو يجوز صرفه للتناسب؛ لأن التناسب أمر مهم عندهم، فإذا ادعى إلى الأمر يقبل كما فى مثل قوله تعالى:**{سَلاسِلاً}** [5] فإن نون ما قبله وهو:**{للكَافِرِينَ}** لما كان بمنزلة التنوين، وكان ما بعده وهو قوله تعالى:**{وأَغْلاَلاً}** منونا[6]، كان كأن ما بعده وما قبله منون فنون هو أيضا للتناسب[1].

---

(١) انْظُرْ مذهب الكوفيين وأدلتهم فى: شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ١٠٢مطبوع، والإنصاف ٢/ ٤٨٨، وشرح الرضى ١/ ٩٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٣٥، وائتلاف النصرة ص٦٤، والهمع ١/ ١٢١.

(٢) وهذا مذهب البصريين انْظُرْ: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى ص٤٢، والإنصاف٢/ ٤٨٨، وائتلاف النصرة ص٦٤، والأشمونى ٣/ ٢٧٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٦.

(٣) يقول المبرد: " وكل شىء لا ينصرف فصرفه فى الشعر جائز؛ لأن أصله كان الصرف، فلما احتيج إليه رد إلى أصله " ا. هـ، انْظُرْ: الكامل ١/ ٣٣٢، ط/ مؤسسة الرسالة، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٥٤. وقال ابن جنى فى الخصائص٢/ ٣٤٧ فى باب: (فيما لا يراجع من الأصول مما لا يراجع): " اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما: ما إذ احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: مالا تمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله، الأول منهما الصرف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه... وهو باب واسع " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٦٧، وأمالى الزجاجى ص ٨٤.

(٤) من الطويل لم أعرف قائله، وانظره فى: الشرح المتوسط ص٣٣، والعباب ص٣٠١، والفوائد الضيائية ١/ ٢١٢، وعون الوافية فى شرح الكافية لشقير ت سنة٨٧٦ هـ ص ٧، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة برقم/ ١١٨٤، إعداد/ محمد أحمد حسن رشوان. ونُعمان بالضم: الإمام أبو حنيفة، وبفتح النون: وادٍ فى طريق الطائف يخرج إلى عرفات، يتضوّع: من تضوّع المسك إذا تحرك فانتشرت رائحته، والشاهد قوله: (نعمان) فهو غير منصرف للعلمية والألف والنون، والشاعر صرفه للضرورة لاستقامة الوزن.

(٥) من قوله تعالى:**{إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً}** سورة الإنسان من الآية (٤).

(٦) قرأ بالتنوين نافع والكسائى وهشام وأبو بكر وأبو جعفر ورويس للتناسب، وقرأ الباقون بغير تنوين، قال فى النشر ٢/ ٣٩٤: " واختلفوا فى (سلاسل) فقرأ المدنيان والكسائى وأبو بكر ورويس من طريق أبى= =الطيب غلام بن شنبوذ، وهشام من طريق الحلوانى والشذائى عن الداجونى بالتنوين، وقرأ الباقون وزيد

فإن قلت[٢]: يجب عليه أن يقول: يجب صرفه للضرورة؛ لأنها موجبة لا مجوزة!.

قلت: لو كان كذلك لم يصح عطف التناسب على الضرورة؛ لأنه مجوز لا موجب، فالحق أنه أراد بالجواز: القدر المشترك بين الوجوب والجواز، فحينئذ صحة عطف التناسب على الضرورة كأنها[٣] ظاهرة.

ثم اعلم أن في هذا المقام اعتراضين: أحدهما: أن قوله: " ويجوز صرفه للضرورة "، غير صحيح على مذهبه؛ لأن المنصرف عنده عبارة: هذا الاسم المتعرى عن العلتين، وظاهر أن الضرورة لا تجعل الاسم الغير المنصرف متعريا عنها، بل يُمنع حكمه وهو: امتناعه عن الكسر والتنوين، فلا يكون غير المنصرف منصرفا عنده [٤].

والثاني: أنه ليس بسديد على إطلاقه؛ لأن ما فيه ألف التأنيث لا يصرف للضرورة[٥]؛ لكونه مؤديا إلى حذف ساكن وإثبات ساكن آخر، وهو عبث إذ لايحصل به غرض الشاعر وهو الزيادة في الوزن وأجاب صاحب الأسئلة عن الأول بـ: أن المراد من العلة ما يترتب عليه الأثر حتما، فيدخل الجر والتنوين، كأنه لم يبق حقيقتهما لعدم ترتب أثرها، أو نقول: أراد بالانصراف دخول الجر والتنوين فيكون من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

وعن الثاني بـ: أنا لا نسلم أنه عبث، لاحتمال أن يقتضي المقام أن يكون الآخر نونا لا ألفا، فلا

عن الداجوني بغير تنوين "ا. هـ. انْظُرْ: معاني القرآن للفراء٣/ ٢١٤، وإعراب القرآن للنحاس٥/ ٩٦، والكشف لمكي٢/ ٣٥٢، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه٢/ ٤١٩، والمحرر الوجيز٥/ ٤٠٩، والبحر المحيط١٠/ ٣٦٠، والدر المصون ٦/ ٤٣٩، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٣٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٨.

(١) وذهب بعضهم إلى أن صرف مثل ذلك لكونه الأصل، قال الرضي: " قال الأخفش إن صرف ما لا ينصرف مطلقا أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضا... وقال هو والكسائي إن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا أفعل منك ". انْظُرْ: الرضي١/ ٩٢، وانْظُرْ: شرح المقدمة الكافية١/ ٢٦٢.

(٢) انْظُرْ مثل هذا في: شرح العجمي ص٦٠.

(٣) في الأصل: (كان) وهو تَصْحِيف.

(٤) أورد الرضي في شرحه ١/ ٨٨ مثل هذا الاعتراض ثم قال: ".... فكان الوجه أن يقول: ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو للتناسب؛ لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة، بخلاف حكم المعرب، أعني: اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا، فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب " ا. هـ.

(٥) منعُ صرفِ ما فيه ألف التأنيث للضرورة هو مذهب البعض، وذلك لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص، وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة. انْظُرْ: الهمع١/ ١٢١، والأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/ ٢٧٤.

يكون عبثا، أو نقول: إنه قال: " للضرورة "، ولا ضرورة فيه لأنه ساكن الآخر، فيتعذر حصول الغرض فيه، فكيف تتقرر الضرورة لصرفه.

ثم إن في عكس هذه القاعدة خلافا بين الكوفيين[1] والبصريين[2]، فذهب الكوفيون إلى أن منع صرف المنصرف لأجل الضرورة مع العلمية [جائز][3]، وتمسكوا بالقياس، والسماع، أما الأول: فلأنهم قالوا إذا جاز حذف بعض الكلمة للضرورة، فجواز حذف التنوين الزائد أولى وأسهل، وأما الثاني: فلأن عباس بن مرداس[4] قال:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ ::: يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فى مَجْمَعِ[5]

حيث وقع مِرداس - بكسر الميم - فى كلامه غير منصرف، وليس فيه إلا العلمية، فليس ذلك إلا للضرورة.

والبصريون على أنه لا يجوز؛ لأنه ردّ إلى غير الأصل، والضرورة لا توجبه[6]، ومنعوا أولوية حذف التنوين، إذ هو دالّ على معنىً وهو الأمكنية، وحذفه يُوجِبُ الالتباسَ بما ليس له الأمكنية بخلاف بعض الكلمة، وأجابوا عن التمسك بقول العباس بأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء.

ولما ذكر فى تعريف غير المنصرف أن العلة الواحدة تقوم مقام العلتين، ولم تكن تلك العلة معلومة فى نفسها، أراد أن يبين أنها آية علة فقال: ما يقوم مقامهما أى: العلة التى تقوم

---

(١) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٢) انْظُرْ هذه المسألة فى: شرح الكتاب للسيرافى٢/ ١٠٤ مطبوع، والإنصاف٢/ ٤٩٣، واللباب للعكبرى ١/ ٥٢٣، والمسائل الخلافية ص١٥٢، وشرح المفصل١/ ٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور٣/ ١٧٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٩، وابن الناظم ص ٢٥٩، والرضى ١/ ٩٣، والمساعد ٣/ ٤٣.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) هو: عباس بن مرداس بن أبى عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعة بن الحارث بن منصور السلمى، يكنى: أبا الهيثم، وقيل أبو الفضل أسلم قبل فتح مكة وكان من المؤلفة قلوبهم، كان شاعرا محسنا وشجاعا مشهورا. انْظُرْ: أسد الغابة ٣/ ١٦٨وما بعدها، والإصابة ٣/ ٦٣٣، والاستيعاب٢/ ٨١٧ وما بعدها.

(٥) من المتقارب انْظُرْ: الديوان ص٨٤، وشرح الكتاب للسيرافى٢/ ١٠٤ مطبوع، والإنصاف٢/ ٤٩٩، وشرح المفصل ١/ ٦٨، والتخمير١/ ٢٢٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٣٠، والخزانة١/ ١٤٧، والدرر اللوامع١/ ١٠٤. حصن: أبو عيينة بن حصن الفزارى، وحابس: هو أبو الأقرع بن حابس، ومرداس هو: أبو العباس صاحب الشاهد، والشاهد قوله: (مرداس) وقد أوضحه الشارح فلا حاجة إلى إعادته.

(٦) هذا معنى قول المبرد: " وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن " ا. هـ. انْظُرْ: المقتضب٣/ ٣٥٤، وانْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٥١٤.

وما يقوم مقامهما: الجمع، وألفا التأنيث

مقام العلتين اثنتان: إحديهما: الجمع، أى: الجمع المؤثر فى منع الصرف لا مطلق الجمع، والمراد منه: الجمع الذى يكون على صيغة منتهى الجموع[1]، وهى صيغة غير صيغة الجمع السالم ويمتنع أيضا جمعها جمع / التكسير، وبهذا التقدير سقط ما قيل[2]: (١٥/ب) لو كان الجمع سببا لمنع الصرف لكان (حُمْر) غير منصرف للجمعية والصفة. وإنما قام مقام العلتين لأن كونه جمعا علة، وكونه على تلك الصيغة بمنزلة علة أخرى، للزومها الجمعية، فكان كأن فيه علتين[3].

وثانيهما: ألفا التأنيث أى: المقصورة والممدودة، وإنما كان تلك الألف قائمة مقام العلتين لأن فيها تأنيثاً ولزومَ تأنيث، فالتأنيث علة واحدة، ولزومها بمنزلة علة أخرى، فكأن فيها تأنيثين[4].

وإنما كان اللزوم بمنزلة العلة لكونه مشابها لسائر العلل المعتبرة فى الفرعية؛ لأن الأصل ألا يلزم التأنيث الكلمة، ولزومه فرع على ذلك الأصل، وهذا مفهوم من كلام الفالى[5].

ثم اعلم أن المراد من اللزوم: الذى لا ينفك بحال، أى: الذى حصل بالوضع، أى: لا باشتراط أمر آخر ينضم إليه، وسيجىء فائدة هذا إن شاء الله تعالى.

---

(١) وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها إما حرفان كـ مساجد، أو ثلاثة أوسطها ساكن كـ مصابيح، أو حرف مشدد كـ دوابّ. انْظُرْ: الكُنَّاش فى فنى النحو والصرف لصاحب حماة تـ سنة٧٣٢ هـ ١/ ١٢٧، تح د/ رياض الخوّام.

(٢) قال فى الشرح المتوسط ص٣٤: " لا يقال: لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل:"حمر" غير منصرف للجمع والصفة! لأنا نقول: لا نسلم ذلك؛ لجواز أن يكون الجمع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الضرف، ولا يكون الجمع مع الصفة كذلك "ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٤.

(٣) وهذا تعليل صاحب المتوسط ص٣٤، وابن هشام فى شرحه ل١٠/ ب، والأصبهانى فى: شرحه ص ٧٤. وقال الرضى: " اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوته؛ لكونه لا نظير له فى الآحاد العربية،... وقال بعضهم: إنما قوى حتى قام مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير... وقيل: لما لم يكن له فى الآحاد نظير أشبه الأعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب، ففيه الجمع وشبه العجمة، وعلى هذا ففيه سببان، لا سبب كالسببين، وقال الجزولى: فيه الجمع وعدم النظير فى الآحاد، وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية... وقال المصنف: مُنِعَ صرفُ مثلِ هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كـ أكالب، أو كونه على وزن جمع الجمع كـ مساجد " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٩٤ وما بعدها.

(٤) وهذا تعليل الإستراباذى فى: الشرح المتوسط ص ٣٤، والأصبهانى ص ٧٤، وقد علل ابن القواس ص ٥٧ للزوم ألفى التأنيث الكلمة بقوله: " وإنما حكم بلزومهما الكلمة لامتناع تجرُّدِهما عنها فلا يقال: سَكَرٌ، ولا حَمَرٌ، كما يقال فى قائمة: قائم، ولأنهما يبدلان فى النسب والجمع مطلقا، ولا يحذفان كالتاء فيها " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح الفالى على لب الألباب ل ٨٩ / أ، ونص كلامه: " فإن قلت: إنما تقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا أيضا! قلت: لم يقل فيه سببان، بل قال: تنزلت منزلة السببين، وههنا كذلك؛ لأن التأنيث سبب، وأما لزوم التأنيث فينزل منزلة سبب؛ لأنه فرع أيضا، إذ الأصل أن لا يلزم التأنيث الكلمة، فحيث لزمت كان فرعا، واللزوم لكونه فرعا على عدم اللزوم شابه سائر الأسباب لأن اعتبرت لكون كل واحد منهما فرعا " ا. هـ.

فالعدل: خروجه عن صيغته الأصلية.

الألف واللام فى قوله: فالعدل للعهد الخارجي؛ لتقدم ذكره صريحا فى عدد العلل، والفاء لتفصيل ما أجمله فيه، وقدمه على غيره لعدم اشتراط شيء، بخلاف غيره[1]، وهو مصدر مأخوذ عن الفعل المبنى للمفعول، وحينئذ يكون بمعنى التبدل لا التبديل، فلا يلزم أن يكون تعريفه بقوله: خروجه[2] عن صيغته الأصلية تعريفا لأحد المتباينين بالآخر.

وذكر بعض الشارحين للكافية أن الضمير فى قوله: "خروجه" يرجع إلى الاسم المعدول؛ لتقدم ذكره حكما؛ لأن البحث فيما لا ينصرف ومن جملته الاسم المعدول، والتقدم الحكمى كاف فى صحة الإرجاع، ولا يجوز أن يرجع إلى العدل إذ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه ولا وجود للثالث.

أقول: هذا القائل وإن أصاب فى توجيه صحة الإرجاع، إلا أنه غفل عن تأديته إلى الفساد وهو: استلزامه الدور، وبيانه ظاهر لا يحتاج إلى التقرير.

فالحق ما قال صاحب الغجدوانى[3] من: " أنه يرجع إلى الاسم، إذ البحث فى هذا القسم"[4].

ثم المراد من خروج الاسم: خروج مادة الاسم فقط، أو خروج معنى الاسم، على معنى أن يقع التعبير عن معناه بعبارة غير عبارة كانت له فى الأصل بحذف المضاف.

ومن[5] (الصيغة الأصلية) هى الصيغة التى كان الأصل فى المعدول أن يكون عليها، وبهذا ظهر الفرق بين العدل والاشتقاق والمصغر[6]؛ لأن فيها ليس خروج المادة عن الصورة فقط، بل خروج المادة عنها وعن المعنى، وأن الأصل فى المشتق ليس أن يكون على صيغة المشتق منه.

---

(١) قال العلوى: "بدأ ابن الحاجب بذكر العدل وهذه طريقة المغربى صاحب الدرة، وأما أبو على، وابن جنى فقد بدأ بالوزن، وأما الزمخشرى فقد بدأ وصدّر كلامه بالعلمية، وليس فى هذا الاختلاف كثير فائدة "ا. هـ. انْظُرْ: الأزهار الصافية ص٩١، وانْظُرْ: الغرة المخفية لابن الخباز ص ٢٠٧.

(٢) قال الرضى ١/ ٩٩: " قوله: خروجه أى خروج الاسم، ولو قال: إخراجه لكان أوفق لمعنى العدل وهو الضرف يقال: اسم معدول أى: مصروف عن بنيته، والعدول: الانصراف والخروج " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٨.

(٤) قال ابن هشام فى شرحه ل١٠/ ب: "... إن رجع إلى الاسم دخل فيه الإعلال والإبدال والإدغام ونحوها ففيه تسامح"

(٥) فى الأصل: (عن).

(٦) قال ابن يعيش ١/ ٦١ مفرقا بين العدل والاشتقاق: " وأما العدل: فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر، والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل والاشتقاق الذى ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كـ ضارب من الصرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف؛ لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذى هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظا والمراد غيره، ولا يكون العدل فى المعنى إنما يكون فى اللفظ، فلذلك كان سببا لأنه فرع على المعدول عنه " ا. هـ وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٤٧.

تحقيقا كـ ثلاث ومثلث.

وتفصيل ذلك أن يقال: إن الاسم مادة وهى الحروف التى يتركب الاسم منها، وصورة وهى الهيئة التى تحصل لذلك الاسم المركب منها، فالعدل: خروج مادة الاسم عن صورة كانت لها فى الأصل إلى صورة أخرى مع بقاء المعنى على ما كان[(١)]، وحينئذ سقط ما قيل: إن خروج الاسم عن صيغة إلى أخرى غير ممكن؛ لأنه عبارة عن مجموع المادة والصورة، وإذا خرج عن الصورة انتفت الاسمية فكيف يتصور الانتقال منه إلى أخرى؟! هذا ما ذكروه.

قلت: فى التقدير المذكور إضمار وهو لا يليق بالتعريف، وأيضا الاعتراض الوارد على العدل بالاسم المحذوف العجز[(٢)] وما خرج عنها بالإعلال لا يدفع بذلك.

وأما ما يقال فيه: إن الخروج المذكور شرط للعدل، فلابد له منه، ولا يلزم منه أن يكون كل ما وجد فيه ذلك الشرط عدلا، فليس بشىء، تعرفه بالتأمل.

فإن قلت[(٣)]: ألا ينتقض هذا بـ (سحر) فإنه معدول وليس تغيير الصيغة!

قلت: لا؛ لكونه موضوعا مع اللام فى الأصل، فكأن صورته الأصلية هى الصورة الحاصلة فى المركب من اللام وغيره[(٤)].

ثم ذلك الخروج قد يكون تحقيقا، وذلك فى موضع يستدل على العدلية فيه بدليل غير منع الصرف، وغير الحمل على شىء آخر، فإنه لو استدل على العدلية بمنع الصرف، أو بالحمل على الآخر لم يكن العدل حينئذ تحقيقيا بل تقديريا كما سيجىء، والمعدول بالعدل التحقيقى كـ " ثُلاَث " و" مَثْلَث " وغيرهما من الأعداد كـ: أُحَاد ومَوْحَد وثُنَاء ومَثْنَى، إلى: رُبَاع ومَرْبَع، عند بعض، وإلى عُشَار ومَعْشَر" عند بعض الآخر[(٥)]، واستدلالهم بوقوعه فى قول الشاعر:

[ولم يَسْتَرْيثُوك حتى رميْ ::: تَ فوقَ الرجالِ خِصالا عُشارا][(١)]

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٨ وفيه مثل ذلك.

(٢) وذلك مثل: (يد، ودم) انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ٢١٥.

(٣) انْظُرْ الغجدوانى ص ٣٩ وفيه مثل ذلك.

(٤) قال أبو على: " الموضع الذى عُدل فيه (سحر) هو أن تريد سحر يومك، فتعدل عن الألف واللام ولا تصرفه ". انْظُرْ: التعليقة ٣/ ١٠٧، وانْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١٢٨.

(٥) المسموع من ألفاظ العدد المعدولة عند البصريين والكوفيين: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وخُماس ومخمس، وعشار ومعشر، واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس إلى تساع ومتسع؟ ترك البصريون القياس واقتصروا على مورد السماع، وقاسه الكوفيون، وقيل: يقاس على فُعَال لكثرته لا على مَفْعَل، وقيل: يقال البناءان فتقول: موحد وأحاد إلى عشار ومعشر. انْظُرْ: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤، والهمع ١/ ٩٢، والتصريح ٢/ ٢١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٤٠، وانْظُرْ: الرضى ١/ ١٠٠، وابن يعيش١/ ٦٢، والأزهار الصافية ٩٣، والغجدوانى ص٣٩، والأشمونى٣/ ٢٤٠.

(١) البيت ساقط من المخطوط، وهو من الوافر، للكميت انظره فى: الرضى ١/ ١٠٠، وابن القواس ص ٥٩.

ولكنه ضعيف[1].

فإن الاستدلال على العدلية فيها لا يتوقف على منع الصرف؛ لأنا نجد فيها شيئا يدل على أن أصله شيء آخر وهو: أن الأصل فى أسماء العدد الألفاظ الموضوعة له المشهورة وهى: واحد، واثنان، وثلاثة الخ، فكان القياس أن يقال للمعنى المقصود من قولك: (جاءنى القوم ثلاث) ثلاثة، مكرراً مفتوح الفاء، ولما وقع غير مكرر وغير مفتوح الفاء علم أنه معدول عن المكرر المفتوح فاؤه[2] وقس على هذا.

فكل منها غير منصرف للعدل والصفة[3] بدليل قوله تعالى:**{أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاَثَ ورُبَاعَ}**[4] إذ وقع " مثنى " صفة لـ " أجنحة " ويدل ذلك أيضا على أنه معدول عن اثنين اثنين، وإلا لما صح وقوعه صفة لها.

فإن قلت: شرط الوصف فى التأثير أن يكون وصفا فى الأصل، وهذا الشرط لا يوجد فى أسماء الأعداد؛ لأنها لم توضع وصفا، وإن استعملت وصفا يكون ذلك عارضا لها، ولهذا ذهب بعضهم[5] إلى أنها غير منصرفة[6] للعدلين أحدهما: من صيغة إلى أخرى، والثانى: من مكرر إلى غير مكرر فى اللفظ، دون العدل والوصفية[7].

قلت[1]: الوصفية قد لزمت لها عند التكرار[2] بحيث لا تستعمل عنده إلا وصفا، فكأنها كانت وصفا فى الأصل، ثم لما كان المعدول اسما مفردا ترتب عليه حكم تأثير لزوم الوصفية

---

(١) ضعف الشارح المذهب القائل بالجواز إلى (عُشار ومعشر) وكان الأجدر ألا يضعفه لأن كثيرا من النحاة قال به انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٨٠، والخصائص٣/ ١٨١، والارتشاف ٢/ ٨٧٤، والهمع ١/ ٩٢، والتصريح ٢/ ٢١٤.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٣٣وقد قال بمثل هذا المعنى، وانْظُرْ: الرضى١/ ٩٩، وابن القواس٥٩.

(٣) وهذا رأى سيبويه وجمهور النحاة، قال سيبويه ٣/ ٢٢٥: " وسألتُه عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال: هو بمنزلة أُخَرَ، إنما حده واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرك صرفه، قلت: أفتصرفه فى النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يوصَف به نكرة " ا. هـ. وقال الزجاج: " وإنما تُرك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى وأنه صفة؛ لا يُستعمل معدولا إلا صفة " ا. هـ، انْظُرْ: ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٥٩. وانْظُرْ: الإغفال لأبى على ٢/ ١٥٢، وشرح اللمع للتبريزى ص ٣٥٤، والبيان فى شرح اللمع ص ٥٢٣، وابن يعيش ١/ ٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٤١، والهمع ١/ ٩٤.

(٤) سورة فاطر من الآية (١٩).

(٥) هو: ابن السراج كما فى الرضى ١/ ١٠١، وابن القواس ص ٥٩، وانْظُرْ: الأصول٢/ ٨٨، والبيان ص ٥٢٣.

(٦) فى الأصل: (منصرف) بالتذكير.

(٧) انْظُرْ: الغجدوانى ص٤٠.

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٠٠، وابن القواس ص ٥٩.

(٢) فى الأصل: (التكرر) وهو تَصْحِيف.

وأُخَر

فيه، فمنع من الصرف، بخلاف المعدول عنه، فإنه لتعدده لم يظهر عليه ذلك؛ لأن اللفظ المتعدد ما لم يكن فى حكم الواحد لا يصلح محلا للصرف ومنعه، وأما كل واحد منه فليس فيه لزوم الوصفية / فبالحرى أن يصرف. (١٦/أ)

وبهذا ظهر فساد ما يقال: إن فيه عدلين: أحدهما من صيغة إلى أخرى، والثانى: من الاسمية إلى الوصفية؛ لأن المعدول عنه ليس إلا المكرر، وفيه لزوم الوصفية.

وكذلك رده بأن يقول: يلزم حينئذ افتراق الحال بينهما، فإن قالوا: المعدول عنه ليس المكرر بل كل واحد منه، فوقعوا فيما فرّوا منه.

فإن قلت: كيف زعمتم أن افتراق الحال معدوم بينهما؛ فإن العدلية قد ثبتت فى المعدول وليست بثابتة فى المعدول عنه؟.

قلت: معنى الاتحاد أنه يجب أن يدل المعدول [على][١] ما يدل عليه المعدول عنه، وإن دل على شيء آخر فلا يصح الاستدلال بوجود العدلية فيه على عدم الاتحاد، مع أن عدم ثبوت العدلية فى المعدول عنه غير مسلم.

وما زعم ابن كيسان[٢] وبعض من الكوفيين من أن فيه العدل والتعريف[٣]، فى غاية البطلان[٤].

قوله: وأُخرَ عطف على قوله: " كـ ثلاث "، أى: المعدول بالعدل التحقيقى كـ ثُلاث وأُخَر، فإن الاستدلال على العدلية فيه لا يتوقف على منع الصرف فيه أيضا؛ لأنا نجد فيه شيئا يدل على أن أصله شيء آخر، وهو[٥]: أن " أُخَر " جمع " أخرى " و" أخرى " تأنيث " آخر " وهو أفعل التفضيل فحقه ألا يستعمل إلا بـ (من) أو بالإضافة أو باللام، ولما كان " أخر" غير مستعمل بإحديهما عُلِمَ أنه معدول من أحدها قطعا، هذا بيان تحقيق العدل فيه[٦]، وأما تعيين المعدول عنه ففيه اختلاف:

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن، يحفظ المذهب البصرى والكوفى، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، من تصانيفه: المهذب فى النحو، معانى القرآن، علل النحو، اللامات، غريب الحديث، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، مات سنة ٢٩٩ هـ، وقيل: سنة ٣٢٠هـ. انْظُرْ: بغية الوعاه ١/ ١٨.

(٣) انْظُرْ: الرضى١/ ١٠١، وابن القواس ص٦٠، وابن يعيش ١/ ٦٣، وهو رأى أبى على فى المسائل المنثورة ص ٢٧٨ حيث قال: " مسألة أحاد وثناء وثلاث ورباع لا ينصرف؛ لأنه معدول فى النكرة من واحد واحد واثنين واثنين فلما عدل فى حال نكرته وسميت به صار فيه العدل والتعريف؛ لأنك نقلته إلى ماهو أثقل وهو التعريف".

(٤) انْظُرْ بطلان هذا المذهب فى: الرضى ١/ ١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٤١.

(٥) فى الأصل: (فهو).

(٦) انْظُرْ بيان تحقيق العدل فيه فى: شرح المصنف ١/ ٢٦٨، والأصبهانى ص ٧٨، والفوائد الضيائية ١/ ٢١٨.

قال بعضهم: هو معدول عما فيه اللام(1)، واستدل بأن يقول: إن في " أُخَر " روعي المطابقة مع موصوفه إفراداً(2) وتثنية وجمعا، فالمناسب أن يكون معدولا عما روعي فيه المطابقة، وهو المعرف باللام – كما بُين موضعه – وأيضا لو لم يكن معدولا عنه لكان إما معدولا عن " آخر من " أو عن ما هو مقدر بالإضافة، ولا يجوز أن يكون معدولا عن الأول؛ لأنه(3) لو كان كذلك لوجب إفراده لأن أفعل التفضيل إذا كان مع (من) ظاهرة أو مقدرة، يجب إفراده مع أنه يستعمل جمعا كما في قوله تعالى: **{فَعِدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}** (4)، ولا يجوز – أيضا – أن يكون معدولا عن الثاني؛ لأن المضاف إليه لا يجوز حذفه إلا فيما جاز إظهاره، وههنا لم يجز، فلم يكن محذوفا، فلا يكون بتقدير الإضافة(5)، هكذا ذكروه واختاروه، لكنه كلام يورث تمحلات كثيرة.

وذهب بعضهم إلى أنه معدول عن (آخر من) (6) لأنه أفعل التفضيل، وقياس أفعل التفضيل إذا تجرد عن اللام والإضافة أن يكون على صيغة (أفعل من) ويفرد لفظه في الأحوال كلها، فلما قيل: (أُخَر) مجرداً عنهما دون (أخر من) [دل](7) على أنه معدول عن(آخر من).

واعتُرِض على الأول بأنه لو كان معدولا عن المعرف باللام لوجب تعريفه(8)، وعلى الثاني بأنه لو كان معدولا عن(آخر من) لوجب إفراده، وليس كذلك إذ وقع في كلام المجيد نكرة مع كونه جمعا وهو قوله تعالى: **{فَعِدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}**(1) وذلك لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنه.

---

(1) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين قال سيبويه: " قلتُ: فما بالُ أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن أخر خالفت أخواتها وأصلَها، وإنما هي بمنزلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر لا يكنَّ صفة إلا وفيهن ألف ولام فتوصَف بهنّ المعرفة، ألا ترى أنك لا تقول: نسوةٌ صُغَر، ولا هؤلاء نسوة وُسَطٌ، ولا تقول: هؤلاء قومٌ أصاغِرُ، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها "، انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٢٢٤، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٧٧، وابن الشجري ٢/ ٣٤٩، والرضي ١/ ١٠٢، والفوائد الضيائية ١/ ٢٨١، والهمع ١/ ٩٠.

(2) في الأصل: (إفراد) وهو لحن.

(3) في الأصل: (لأن) وهو تَصْحِيف.

(4) سورة البقرة في الآيتين (١٨٤، ١٨٥).

(5) انْظُرْ مثل ذلك في: الرضي١/ ١٠٢.

(6) هذا قول ابن جني كما في: الرضي ١/ ١٠٣، والهمع ١/ ٩٠، يقول ابن جني: "…. وكذلك (أُخر) لا تصرف للوصف والعدل عن آخَرَ من كذا " ا. هـ انْظُرْ: اللمع ص٢٣٨، وانْظُرْ: البيان ص٥٢١، وهو ظاهر قول الفارسي في المسائل المنثورة ص٢٧٨ حيث قال: " مسألة " أُخَر" لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنها معدولة عن (آخر منك) وليست معدولة عن ما يقوم مقام الألف واللام "، وصححه الإسفراييني في لباب الإعراب ٢٠٩.

(7) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(8) هذا الاعتراض هو قول أبي علي الفارسي كما في شرح المصنف١/ ٢٦٩ حيث قال: " وقد أورد الفارسي اعتراضا على قول النحويين في ذلك، فقال: لو صح أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام لوجب أن يكون معرفة؛ لأن كل معدول عن معرفة فإنما يقصد به قصد تلك المعرفة، فيجب أن يكون معرفة، ولما ثبت كونه نكرة بالإجماع بطل أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام " ا. هـ انْظُرْ: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥٩، وأمالي ابن الحاجب ٤/ ١٣٤، والرضي ١/ ١٠٣، وابن القواس ص ٦١، والأصبهاني ص ٧٩.

(1) سورة البقرة في الآيتين (١٨٤، ١٨٥).

وجُمَع

وأجاب عنه بعض الأفاضل بمنع عدم جواز افتراق الحال بينهما قائلا: " فمن ادعى الوجوب فعليه الإتيان بالدليل، ومستدلا بما أسلفت لك عنه الجواب، فإن تمَّ تمَّ وإلا فلا.

واعلم أيضا أن "آخَر" و"أُخْرى" معدولان إما عما فيه اللام أو [عن الإضافة][1] أو مستعمل مع (من)، والقول فيهما كالقول فى "أُخَر" فـ "أُخَـر" غير منصرف للعدل والصفة، وهما أيضا كذلك[2].

وقيل[3]: إن (آخر) لم ينصرف للصفة ووزن الفعل، ويجوز[4] أن يكون غير منصرف للعدل ووزن الفعل.

وجُمَع - بضم الجيم وفتح الميم - معطوف على (أُخَر)، أى: ومن المعدول بالعدل التحقيقى (جُمَع) فإن فيه شيئا - أيضا - يدل على[أن][5] أصله شىء آخر فيكون من ذلك القبيل، وهو أن يقال[6]: إن " جُمَع " جمع " جمعاء " وهو على وزن فعلاء، وقياس جمعه أن يجيء على " فُعْل " - بضم الفاء وسكون العين - كـ " حُمْر " من: حمراء، فلما ورد غير مسكن العين علم أنه معدول منه[7]، فيكون حينئذ غير منصرف للعدل والصفة[8].

وذهب بعضهم إلى أنه ليس بمعدول عنه؛ لأن ذلك القياس فى " فعلاء " الذى جُمع مذكره بالواو والنون، فلا نسلم أن قياسه فى الجمع " فُعْل " - بالسكون - بل قياسه فيه " فعالِى" - بفتح اللام وكسره - أو " فعلاوات " كـ صحارَى، وصحراوات، فيكون معدولا عن جَماعى أو جمعاوات[9]؛ لأن مذكره وهو " أجمع " يجمع بالواو والنون نحو " أجمعون "، فقياس جمعه: "جَمَاعى، أو جمعاوات " فلما قيل: " جُمَع " دون " جماعى " أو " جمعاوات " علم أنه معدول عن

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٢) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٨٠ وما بعدها.
(٣) قائله ابن هشام انْظُرْ: أوضح المسالك ٤/ ١٢٣، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٢١٥.
(٤) وهو قول التبريزى فى شرح اللمع ص٣٥٤ ونصه: " فأما (آخر) فإنه لا ينصرف لوزن الفعل وأنه معدول عن آخر من كذا " ا. هـ.
(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٧٢، وابن القواس ص ٦١، والأصبهانى ص ٨١.
(٧) هذا قول الأخفش، والسيرافى كما فى: الارتشاف ٢/ ٨٦٨، والهمع ١/ ٩٧، واختاره ابن عصفور فى شرح الجمل ١/ ٢٤٢، وهو قول الأكثرين كما فى: الرضى ١/ ١٠٤.
(٨) انْظُرْ: أمالى ابن الحاجب ٤/ ٩٨ وقد ذكر أن (جُمَع) مشكِلٌ فى منعِ صرفه.
(٩) هذا قول أبى على الفارسي انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٧٣ وما بعدها، والرضى ١/ ١٠٤ وما بعدها، والأصبهانى ص ٨١، وانْظُرْ: الإغفال لأبى على ٢/ ١٥٣، وقد ذهب ابن مالك إلى أنها معدولة عن (جمعاوات) وقال: " هو ظاهر قول سيبويه " اهـ، انْظُرْ: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٦٨، وهو قول ابن هشام فى: أوضح المسالك ٤/ ١٢٨، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٢٢، وقول ابن جماعة فى: شرحه ص ٧٧.

أحدهما، فيكون حينئذ غير منصرف للعدل والتعريف؛ لأنه علم التأكيد، كذا قيل[1].

وقيل فى تصحيح الأول: إن قياس جمع " فعلاء " للصفة أن يجيء على " فُعل " وإن جاء جمع مذكره بالواو والنون على الشذوذ.

وما ذكر من القياس مختص بـ " فعلاء " لغير الصفة و" جمعاء " منها.

أو خروجا تقديرا، وذلك يكون فى موضع يستدل فيه على العدلية بمنع الصرف أو الحمل على آخر، كـ عُمَر[2]، فإن الاستدلال على العدلية فيه يتوقف على منع الصرف؛ لأنهم لم يجدوا فيه شيئا يدل على أن أصله شيء آخر، غير أنهم لمّا وجدوه غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلمية قدَّروا فيه العدل ضبطا[3] لقاعدتهم من أن الاسم لا يكون غير منصرف إلا إذا تحقق فيه سببان[4]، فلو لم يقدر العدل فيه لزم أن يكون "عمر" غير منصرف لسبب واحد، وفيه هدمٌ لقاعدتهم [5].

فإن قلت[6]: لم خُصَّ العدل بالتقدير دون غيره؟.

قلت: لامتناع تقديره، وهو ظاهر لا يحتاج إلى البيان، قيل فيه: لأن فيه توقفاً على تحقق العلة على المعلول، وعكسه ثابت / مقرر. (١٦/ب)

وأجيب بأن جهة التوقف من الطرفين متغايرة، فهو من جهة المعلول فى نفس الأمر، ومن جهة العلة فى التقدير.

وأراد بقوله: باب قطام[7] " فعال " التى يكون علماً للأعيانِ المؤنثةِ، دون " فعال " التى

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٧٣ وما بعدها، وانْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١٢٧.

(٢) قال سيبويه ٣/ ٢٢٣: " وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذى هو أولى بهما، وهو بناؤهما فى الأصلِ فلما خالفا بناءَهما فى الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر، وزافِر، ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذى هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة " اهـ، وانْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٣.

(٣) فى الأصل: (ضغطا) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (سببا).

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٧٥، وشرح العجمى ص٧٤، وابن القواس ص٦٢، والصفوة الصفية ١/ ٣٥٢.

(٦) قال الأصبهانى ص٨٢: " فإن قيل: الأسباب المانعة من الصرف كثيرة فَلِّمَ قُدِّرَ العدلُ دون سبب آخر؟ قلنا: لتعذر تقدير ما سوى العدل فيه، وإمكان تقديره فيه، أما تعذر التركيب والجمع وألف التأنيث والألف والنون المضارعتين والعجمة ووزن الفعل فظاهر فى عمر، وأما تعذر الوصف والتأنيث فلامتناع الاجتماع بين العلمية والوصفية، وبين المذكر والمؤنث، فلم يبق إلا العدل، وقدر فيه لئلا تنهدم قاعدتهم المعلومة " اهـ.

(٧) قطام: اسم امرأة، مأخوذ من القطم وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم، انْظُرْ: اللسان (قطم)٥/ ٣٦٨٢، والاشتقاق لابن دريد ص ٣٣٩.

في تميم.

بمعنى الأمر، أو المصدر، أو الصفة[١]، فإنها مبنية بالاتفاق[٢]، وأما " فعال " هذه ففيها خلاف:

فذهب أهل الحجاز إلى بنائها[٣] أيضا؛ لمشابهتها " فعال " التى بمعنى الأمر فى العدل والزنة، وإن كان تقديريا، فاعتبارهم العدل التقديرى للبناء، فلا يكون مطابقا للمقصود.

وعند بنى تميم معرب غير منصرف[٤]، فاعتبارهم هذا الثبوت حكم من أحكام المعرب فيكون موافقا للمقصود.

فلذلك خصص وقال: فى تميم، وإن كان اعتبار التقدير ثابتا عندهما، فإنهم لما وجدوها معدولة علما، جعلوها معربة ممتنعة من الصرف علماً بالعلتين[٥]، فكان تقدير العدل فيها للحمل على أخواتها فتكون عدليتها تقديرية.

نعم، لكنهم اعتبروا فى المنع العدل والعلمية – ولم يعتبروا التأنيث معها، [مع][٦] أن فى "قطام" تأنيثا وعلمية[٧] أيضا –؛ لكونه سابقا للحصول على التأنيث، والسبق من أسباب الترجيح؛ لأن التأنيث فيه إنما حصل لكونها علما للمؤنث، ولا شك أن ذلك بعد ما عدل عن"قاطمة" ووضع للمؤنث.

وإنما اعتبروا أصل العدل لِيُساعِدَهُم الترجيح، تكميلا للعناد مع الحجازيين، ليجعلوا ما هو موجب للبناء عندهم موجبا للإعراب، كذا فى بعض الشروح[٨].

---

(١) والأمثلة على الترتيب: تراك، وفجارِ للفجرة، وفساق بمعنى فاسقة. انْظُرْ: الرضى ١/ ١١١، وانْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٦.

(٢) قال الرضى١/ ١١١: " قالوا لمشابهته باب (نزال) عدلا ووزنا، ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو: (سحاب) و(جهام) و(وكلام) و(كهام) فإنها معربة، فقالوا: كما أن (نزال) معدول عن انزل، فـ فساق، وفجار فى التقدير معدولتان عن فاسقة، والفجرة " ا. هـ.

(٣) قال الزجاج: " فإذا سميتَ امرأةً بـ " حذامِ " أو " قطامِ " أو" رقاشِ " فإنها مبنيةٌ على الكسر فى لغة أهل الحجاز تقول: هذه قطامِ قد جاءت، وحذامِ " ا. هـ، انْظُرْ: ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٩٩.

(٤) قال سيبويه ٣/ ٢٧٧: " ألا ترى أن بنى تميم يقولون: هذه قطام، وهذه حذامُ، لأن هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمةَ أو قَطْمَةَ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذى هو عَلَم ليس عن صفة... ".

(٥) وهما العدل والعلمية.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) ذهب المبرد إلى أن باب " قطام " ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث كزينب وأمثاله فلا يكون معدولا. انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٨٧٠، والهمع ١/ ٩٩، وانْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١٢/ أ.

(٨) المراد به شرح الغجدوانى ص٤٤.

الوصف: شرطه أن يكون وصفاً فى الأصلِ، فلا تضرُهُ الغلبةُ الاسميةُ، فلذلك صُرِفَ " أربع " فى: مررت بنسوة أربع، وامتنع أسوَد، وأرقم. للحية، وأدهم للقيد.

وبهذا التوجيه لم يكن لفظ[1] " قطام " مستحقا[2] للحذف عن باب العدل التقديرى، كما كان كذلك بتقرير صاحب المتوسط[3].

الوصف هو ههنا عبارة عن: كون الاسم موضوعاً لذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصود[4].

شرطه أى: شرط الوصف فى كونه سببا يمنعُ الصرفَ أن يكون ذلك الوصف وصفاً فى الأصلِ، المراد من كونه وصفا فى الأصل: أن يكون أصل وضعه لذلك المعنى[5]، سواء لم تغلب عليه الاسمية بعد نحو: أحمر، أو غلبت نحو: أسود، لأن الغلبة بعد الوضع لا تخرجه[6] عن الأصالة.

فلا تضُرّه أى: الوصف الأصلى، بمعنى: أنه لا يُخْرِجُ الوصف الأصلى عن كونه سببا للمنع.

الغلبةُ[7] الاسميةُ بأن جعل ذلك الوصف اسما لشىء لا علما لشخص، وقطع النظر عن وصفيته باعتبار ملاحظة ذات ذلك الشىء فى مفهومه، لكن لا بالكلية، بل ببقاء الاتصاف به فى مفهومه فى الجملة.

وإنما اشترط أصالة الوصف لصرفهم ما عرضت له الوصفية، أشار إليه بقوله: فلذلك أى: لأجل أن شرط الوصف المانع من الصرف الأصالة صرف "أربع"، فإنه وإن كان فيه الوصف ووزن الفعل لكن صرف لعدم أصالة وصفه؛ لأن الواضع إنما وضعه فى الأصل لهذا العدد المعيّن، ثم عرضت وصفيته بوقوعه صفة لـ "نسوة " فى قولك: مررت بنسوة أربعٍ بتنوين "أربع"[8].

---

(١) فى الأصل: (لفظا) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (مستحق) وهو لحن.

(٣) قال صاحب المتوسط ص ٣٦: " وأما باب " قطام " ففيه إشكال، ذلك أنه عند بنى تميم غير منصرف للعلمية والتأنيث، فلم توجب الصرورة تقدير العدل فيه، والذى يمكن أن يقال فى توجيهه: إن " فعال" مبنى عند أهل الحجاز، وأما عند بنى تميم فإن لم يكن فى آخره (راء) فمعرب غير منصرف، وإن كان فى آخره (راء) نحو: حضار، وبوار فمبنى وليس فيه إلا سببان وهما العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء، فقُدِر فيه العدل للضرورة؛ ليحصل موجب البناء، فلما قُدِّر العدل فيما فى آخره (راء) قدّر فى غيره طرداً اللباب، وضعف هذا ظاهر؛ لعدم الاحتياج إلى تقدير العدل فيه " ا. هـ.

(٤) وهذا تعريف المصنف له فى: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٣١.

(٥) قال الرضى١/ ١١٢: "وأنا إلى الآن لم يقم لى دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به فى منع الصرف"

(٦) فى الأصل: (يخرجه).

(٧) قال الرضى١/ ١٣١٢: " معنى الغلبة أن يكون اللفظ فى أصل الوضع عامّا فى أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال فى أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشىء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه، كـ ابن عباس فإنه كان عاما يقع على كل واحد من بنى العباس ثم صار أشهر فى (عبد الله) فلا يحتاج إلى قرينة، بخلاف سائر إخوانه، وكذا النجم فى الثريا، والبيت فى الكعبة... " ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى١/ ٢٢٣.

(٨) وهذا المعنى أشار إليه الزجاج فى: ما ينصرف ومالا ينصرف ص ١٦، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٤٩.

ولأجل أن الغلبة الاسمية لا تضر الوصف الأصلى امتنع صرف " أسو د"[1] وكذا صرف "أرقم" وهما اسمان الأول للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا، والثانى للحية التى فيها سواد وبياض.

وامتنع أيضا صرف أدهم[2] وهو اسم للقيد[3] الذى فيه سواد، مأخوذا [من][4] حديد[5]، فإن كلا منها صفة فى الأصل؛ لأن الواضع إنما وضعه للوصف، ثم جعل اسما لبعض ما شاع استعماله فيه، بسبب اشتهار استعماله فيه، بحيث لا يحتاج فى الوقوع عليه إلى القرينة، فكلها صفات فى الأصل، وأسماء بسبب العارض، فلو كانت تلك الغلبة مضرة فى تأثير الوصف الأصلى لزم أن يكون " أسود " و" أرقم " و" أدهم " منصرفا، لكنه غير منصرف للصفة ووزن الفعل[6]، فعلم منه أن الغلبة الاسمية لا تضر الوصفية الأصلية، فدل هذا التقرير على أن قوله: " فلذلك " إشارة إلى شيئين.

وقيل[7]: يجوز أن يكون إشارة إلى أن شرط الوصف أن يكون فى الأصل فقط، إذ بها يحصل الغرضان.

فإن قلت[8]: لِمَ لا يجوز أن يكون الصرف فى " أربع " لانتفاء شرط وزن الفعل وهو: عدم قبوله التاء، إذ هو يقبله[9]، فلم يتم الاستدلال على اشتراط أصالة الوصف بصرفه؟.

قلت: لا نسلم ذلك؛ لأن شرطه ألا يقبل تاء التأنيث، والتاء فى " أربعة " ليست للتأنيث، بل للتذكير[10]، فكأنه لجريانه على خلاف القياس لم يقع فى حيّز الاعتبار.

ما يقال: إن منع كون هذه[11] التاء للتأنيث[12] ممنوع، إنما يؤتى بها لكون المميز جمعا، وكل جمع مؤنث فيكون للتأنيث، غير ملتفت إليه.

فإن قلت[13]: جعلت صرف " أربع " دليلاً على اشتراط كون الوصف أصلياً، والحال أن اشتراط الأصالة جُعِلَ دليلاً على انصرافه، فيلزم الدور!.

قلت: لا نسلم ذلك فإن صرف "أربع " ما جعل سببا للاشتراط، على معنى: أن العرب إنما

(١) أسود: العظيم من الحيّات وفيه سوادٌ، وهو أخبث الحيات وأعظمها وأنكاها. انْظُرْ: اللسان (سود)٣/ ٢١٤٢.

(٢) أدهم: القيد لسواده،... وإذا كان من خشب فهو الأدهم والفَلَق. انْظُرْ: اللسان (دهم) ٢/ ١٤٤٤.

(٣) قال سيبويه ٣/ ٢١٠: " وأما أدهم إذا عنيتَ القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية فإنك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة، لم تختلف فى ذلك العرب "اهـ. وانْظُرْ: المقتضب٣/ ٣٤٠، وما لا ينصرف ص١٥.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (حديدا) وهو لحن.

(٦) انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ٢٢٣ وما بعدها، وانْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١١٠.

(٧) قائله الغجدوانى، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٦.

(٨) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: الشرح المتوسط ص ٣٨، والغجدوانى ص ٤٦.

(٩) وذلك فى مثل: مررتُ برجال أربعة.

(١٠) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٨٦.

(١١) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحِيف.

(١٢) فى الأصل: (التأنيث) وهو تَصْحِيف.

(١٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٦.

وضَعُفَ منعُ " أفعى " للحية، و" أجدل " للصقر، و" أخيل " للطائر.

يشترطون ذلك بسبب صرفهم " أربعا "، بل جعل دليلا يَفهم منه المتكلمُ الاشتراطَ، انتقالا من الأثر إلى المؤثر وإن كان سبب ذلك الاشتراط خفيًّا عندنا، وأما اشتراط الأصالة فقد جعل سبباً لانصرافه، على معنى أنهم[1] يصرفونه بسبب اشتراطهم الأصالة، فلا دور.

وقال بعضهم: إنما اعتبر الوصف للزومه وعدم كونه فى معرض الزوال، بخلاف الوصف العارض فإنه ليس بلازم؛ لكونه في معرض[الزوال][2] فلم يكن هو مؤثراً فى منع الصرف، فحينئذ يكون سبب الاشتراط ظاهراً.

قوله: وضَعُفَ معطوف على قوله: " صُرِف " [أى][3]: لأجل أن شرط الوصف المانع من الصرف الأصالة ضَعُفَ مَنْع صرف (أفعى) وهو اسم للحية الخبيثة، وضَعُفَ منع صرف (أجدل) وهو اسم للصقر، وضعف[منع][4] صرف (أخيل)[5] وهو اسم للطائر الذى فيه ألوان / (١٧/أ) لعدم العلم بكونها صفات فى الأصل، فإن الظاهر أنها أسماء لا صفات، فكان القياس أن يصرفوا مطلقا، ولذلك كثر فى الاستعمال صرفها، لكن لما توهَّمَ[6] البعض فيها معنى الوصفية لِما قيل: إن (أفعى) لما فيه من معنى الخبث يقال: تفعى الرجل إذا ساء خلقه، وإن (أجدل) مأخوذ من الجدْل وهو القوة[7]، وإن (الأخيل) مأخوذ من (الخيلان) وهو جمع (خال) وهو الذى يكون على الجسم من النقوط والنقوش[8]، مُنعَ صرفُها للوصف ووزن الفعل[9]، ثم لما كانت هذه التوهمات ضعيفة - لما مر - حكم المصنف بضعف منعها، ولم يحكم بعدم جواز منعها لأجل هذا التوهم، وعلى جواز منعه قول الحسان[10]:

---

(١) فى الأصل: (أنه) وهو تَصْحِيف.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال سيبويه٣/ ٢٠٠: " هذا باب ما كان من أفعل صفة فى بعض اللغات، واسما فى أكثر الكلام، وذلك: أَجْدَلٌ، وأخْيَلٌ، وأفْعىً، فأجودُ ذلك أن يكون هذا النحو اسما... "، وانْظُرْ: المقتضب٣/ ٣٣٩، وما لا ينصرف ١٤.

(٦) قال الزجاج: " وبعضُ العرب يجعله صفة؛ لأنه يذهب إلى أنه إنما سُمى أجدلَ لقوته، وزعم سيبويه أن الطائر الذى اسمه أخيل فيه خيلان، زعم أن فيه لمعةً تخالف لونه فلذلك يمنعُه من يمنعُه الصرف، وكذلك أفعى عنده زعم أنه وإن لم يكن من فعل فإنما معناه أنه يريد أنه خبيث "ا. هـ. انْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٤.

(٧) انْظُرْ هذا المعنى فى: تهذيب اللغة (جدل) ١٠/ ٦٥١، واللسان (جدل) ١/ ٥٧٠.

(٨) انْظُرْ هذا المعنى فى: القاموس المحيط (خال) ٣/ ٣٧٢، واللسان (خيل) ٢/ ١٣٠٦.

(٩) انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٢٧٩، والأصبهانى ص ٨٦، وانْظُرْ: البيان فى شرح اللمع ص ٥٨١.

(١٠) وهو: حسان بن ثابت بن المنذر بن حَرَام بن عمرو الأنصارى ابن النجار أبو عبد الرحمن ويقال: أبو الحسام، وأبو الوليد، شاعر رسول الله ﷺ، وكان الرسول ﷺ ينصب له منبرا فى المسجد يقوم عليه قائما يفاخر عن الرسول ﷺ، الجمهور على أنه عاش مائة وعشرين سنة ستين فى الجاهلية وستين فى الإسلام، توفى قبل الأربعين فى خلافة على، وقيل: غير ذلك ". انْظُرْ: أسد الغابة٢/ ٥، والإصابة٢/ ٦٢.

التأنيث بالتاء شرطه العلمية.

ذَرِينِـي وعِلْمِـي بـالأمورِ وشِـيمَتِى ::: فما طائِرِى فيهـا عليـكِ بـأخيَلاَ [1]

إذ لو كان منصرفا لقيل: (أخيلٍ) بكسر اللام.

أقول: فيه نظر؛ لأنه لِمَ لا يجوز أن يكون فتحه لحفظه الألف لضرورة الوزن فى الشعر، لابد لمنعه من دليل.

بعد الفراغ من[2] بيان شرط الوصف شرع فى بيان شرط التأنيث فقال: التأنيث.

أقول: التأنيث قد يكون بالتاء[3] وقد يكون بالألف، والذى بالتاء [تكون التاء][4] فيه لفظا أو معنى، وقد تكون التاء فيه تقديراً، فالتأنيث بالتاء اللفظى يشترط تمحضه للتأنيث، إذ غير المتحمض لا اعتبار له فى ذلك الباب[5] بدليل انصراف (أخت) بعد التسمية؛ لكون[6] تاؤها عوضا عن الواو ولذلك كان ما قبلها ساكنا.

شرطه أى: شرط التأنيث المذكور فى كونه سببا لمنع الصرف العلمية[7] أى: أن يكون علما، سواء كانت شخصية كـ " فاطمة " أو جنسية كـ " أسامة ".

وإنما اشترطت العلمية ليكون التأنيث لازماً بواسطة لزوم التاء بها، إذ لو لم يكن علما لم يكن لازما لعدم لزوم التاء من غير العلمية، وإذا لم يكن لازما لم يكن مؤثرا فى منع الصرف، فلذلك صرف " قائمة " فى قولنا: " مررت بامرأة قائمة " مع تحقق الوصف والتأنيث[8]، فاعتبرت ليحصل ذلك اللزوم.

---

(١) فى الأصل (فما طائرُ)، وهو من الطويل انظره فى: ديوان حسان ١/ ٤٤، دار صادر، برواية: فما طائرى، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٠، برواية: فما طائرى يوما، والتصريح ٢/ ٢١٤، برواية: فما طائرُ. والشيمة: الخلق والطبع، والشاهد قوله: (بأخيلا) حيث منع الشاعر صرفه اعتباراً للصفة.

(٢) فى الأصل: (على) وهو تَصْحيف.

(٣) قال الرضى١/ ١١٦: " ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف، فنحو: (أخت) و(بنت) ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام... " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٨٧.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (الباء) وهو تَصْحيف.

(٦) فى الأصل: (لكونها تاؤها).

(٧) قال الزجاج: " كل ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة لم ينصرف... وذلك نحو حمزةَ، وطلحةَ، وحَمْدَةَ، إذا كان واحد من هذه اسما لمذكر أو مؤنث معروفٍ فإنه لا ينصرف وذلك نحو قولك: رأيت حَمدَةَ، وطلحةَ، ومررت بحمدةَ وطلحةَ يا هذا لا تنونه ولا تصرفه " ا. هـ. انْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠.

(٨) قال الرضى١/ ١١٦: " وفى (قائمة) الوصف الأصلى والتأنيث بالتاء، فالخلل لم يجئ إلا من التأنيث، لأن شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل، وذلك الخلل: أن وضع تاء التأنيث فى الأصل على العروض وعدم الثبات، تقول فى قائمة: قائم، فلم يُعتد بالعارض " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح المصنف١/ ٢٨١، والبيان فى شرح اللمع ص ٥٠٤.

والمعنوى كذلك، وشرط تحتم تأثيره: زيادة على الثلاثة، أو تحريك الأوسط، أو العجمة،

ثم ذلك التاء إذا وجد فى اسم بعد العلمية امتنع من الصرف، سواء كان ذلك الاسم اسما لمؤنث كـ " فاطمة "، أو لمذكر كـ " طلحة ".

وإنما قيد التأنيث المشروط بالعلمية بالتاء احترازا عن التأنيث بالألف، فإن العلمية ليست بشرط فيه؛ لأن الاشتراط بها لحصول اللزوم، وهو فى التأنيث بالألف حاصل وضعا، فلم يحتج لأجله إلى الاشتراط بالغير[1].

والتأنيث المعنوى[2] أراد به ما لا يكون فيه ألفُ التأنيث وتاؤه ظاهراً، ولذلك لم يصرح القول باللفظ، كذلك أى: شرطه فى كونه سببا للمنع أن يكون علما أيضا، والكلام فى اشتراطه كالكلام فيما سبق[3] أى: إنما اشترطت العلمية ليحصل اللزوم؛ ليكون معتبرا فى باب المنع؛ لأن غير اللازم لا يمنع الصرف لعدم اعتباره، ولهذا صرف " جريح " صفة فى قولنا: [مررت][4] بامرأة جريح، مع تحقق الوصف والتأنيث المعنوى فيه[5]؛ لأن تأنيثه فى معرض الزوال؛ لأنه قد يقع صفة للمذكر حيث تقول: مررت برجل جريح[6].

ثم ما مرّ من اشتراط العلمية شرط جواز تأثير التأنيث المعنوى[7]، وأما شرط تحتم تأثيره، أى: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فأحد الأمور الثلاثة وهى: إما زيادة على الثلاثة باعتبار عدد الحروف، أو تحرك الأوسط[8] أو العجمة[1]، فإنه لو لم يوجد فى الاسم هذه

---

(١) وهذا تعليل الإستراباذى فى: الشرح المتوسط ص ٤٠، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٨٧.

(٢) المعنوى هو ما كانت التاء فيه مقدرة، سواء كان حقيقيا كـ هند، وزينب، أو غير حقيقى كـ حلب، ومصر. انْظُرْ: الرضى ١/ ١١٧.

(٣) قال الجامى١/ ٢٢٥: إلا أن بينهما فرقا فإنها فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفى المعنوى شرط لجوازه "ا. هـ. وسيذكر الشارح مثل هذا عن قريب.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٢٨٢، والشرح المتوسط ص٤٠، والأزهار الصافية ص١٠٢.

(٦) وقد أورد الرضى اعتراضا على هذا حيث قال: " ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى أيضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حائض وامرأة جريح - كما فعل المصنف فى شرحه - لأن المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدراً، لا المؤنث الحقيقى، وفى نحو حائض لا تاء مقدرا إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك... " اهـ، انْظُرْ: شرح الرضى١/ ١١٧.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) قال سيبويه ٣/ ٢٤٠: " هذا باب تسمية المؤنث، اعلم أن كل مؤنث سمّيْته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف " ا. هـ. وانْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٧.

(١) قال سيبويه ٣/ ٢٤٢: " فإن كان الاسم الذى على ثلاثة أحرف أعجميا لم ينصرف وإن كان خفيفا؛ لأن المؤنث فى ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميا بمنزلة المذكر فى الأربعة فما فوقها إذا كان اسما مؤنثا " ا. هـ.

فهند يجوز صرفه.

الأمور بأسرها لكان ثلاثيا بانتفاء الأول، وساكن الأوسط بانتفاء الثانى، وخاليا عن العجمة بانتفاء الثالث، فيكون حينئذ فى غاية الخفة [فغاية خفته][1] تقاوم أحد السببين اللذين كان مُنع الصرف بهما فلم[2] يبقَ فيه إلا سبب واحد فصرف[3]؛ لأن الاسم لا يمنع من الصرف بسبب واحد.

فـ: هند يجوز صرفه؛ لانتفاء الشروط الثلاثة بأسرها؛ لأن سكون وسطها يقاوم حينئذ أحد سببيها، فيصرف لبقائها بالسبب الواحد حكما.

وإنما قال: " يجوز صرفه " ولم يقل: يجب صرفه لأن منع صرفه جائز أيضا، نظراً إلى وجود العلتين التأنيث والعلمية فى نفس الأمر، وعملا بالقياس[4].

وإنما عينت العجمة من بين سائر الأسباب إما لأنها أثقل الأسباب[5]؛ لكونها دخيلة فى كلامهم، أو لعدم إمكان اجتماع غيرها مع المؤنث المعنوى، كذا قيل[6].

وفيه نظر؛ إذ قد وقع فى كلامهم " عبد شمس " بوجوب منع صرف[7] " شمس"، مع أنه ليس فيهما العجمة بل العدالة عن " الشمس "، كذا فى بعض الشروح.

وإنما اختصت[8] هذه الشروط بالمؤنث المعنوى لأنه لا يوجد المؤنث بالتاء ثلاثيا ساكن الوسط من غير العجمة؛ لكون التاء فيه لطلب [التأنيث][9] لفتحة ما قبلها، وأما " الشاة " و" الذات " فالتاء فيهما ليست متمحضة للتأنيث؛ لأنها بدل عن شىء بدل لازم، والكلام فى المتمحضة له[10].

---

(١) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٤١.

(٢) فى الأصل: (لم) والتصويب من: الشرح المتوسط.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٨٣، وانْظُرْ: شرح اللمع للأصفهانى ص ٦٩٦.

(٤) صرف (هنْد) وعدم صرفه هو مذهب الخليل وسيبويه والجمهور، والمختار عندهم عدم الصرف، وقال أبو علي: الصرف أفصح، وذهب الأخفش والزجاج إلى تحتم المنع. انْظُرْ: الارتشاف٢/ ٨٧٨، والهمع١/ ١١٣، وانْظُرْ: الكتاب٣/ ٢٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٨ وما بعدها، والمقتضب٣/ ٣٥٠، والأصول٢/ ٨٥، والبيان فى شرح اللمع ص ٥٠٩، والفاخر ص ١٣٥، والمساعد ٣/ ٢٣، والأشمونى٣/ ٢٥٤.

(٥) قوله: (إما لأنها أثقل الأسباب) ساقط من الأصل واستدركه فى الهامش.

(٦) قائله الغجدوانى انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٩.

(٧) فى الأصل: (الصرف) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل: (اختص).

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) قال العلوى: " لا يقال: هذا منقوض بمثل قولنا: (شاة) و(ذات) فإن ثالث حروفهما التاء وهما ساكنا الوسط كما ترى! لأنا نقول: إن كلامنا فى التاء المتحمضة للتأنيث، فأما هذه التاء وإن كانت للتأنيث لكنها عوض عن اللام؛ لأن الأصل فى (شاة) شَوَهة، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الهاء

وزينب، وسَقَر، ومَاهُ، وجُور ممتنع.

اعلم أن صاحب اللباب[1] استثنى عن هذا الحكم الاسم الذى يستعمل فى المذكر غالبا، يعنى الاسم الثلاثى[2] الساكن الأوسط من غير العجمة يجوز فيه الوجهان: [الصرف][3] وتركه كما ترى فى (هند) إلا [أن][4] يكون ذلك الاسم منقولا عما يغلب فى أسماء الذكور، فإنه لا يجوز فيه الوجهان، بل بحسب المنع وإن لم توجد هذه الشرائط للفرق بين المنقول عنه وبين غيره.

وقال الفالى[5]: " لأن العجمة إنما اعتبرت فيما سكن أوسطه[6] لتقاوم سكون الوسط، فيسلم السببان فمنع الصرف "، فهذا الاسم لما عدل من خفة التذكير إلى ثقل التأنيث كان هذا الثقل الحاصل من العدول عمل هو حقه من تسمية الذكور به بمنزلة العجمة فى المقاومة، فـ " زيد " إذا سمى/ به امرأة يجب منع صرفه[7] بخلاف "هند"، وذكرت هذه الفائدة أيضا فى بعض شروح الكافية منقولة عن سيبويه. **(١٧/ب)**

و"زينب" لاشتماله على الزيادة على الثلاثة و"سَقَر" لكون أوسطه متحركا و"ماه" و"جُور"[8] لتحقق العجمة فيهما – اسما قريتين بفارس – ممتنع كل واحد منها من الصرف، فيجب المنع فى الكل.

وإنما وجب منع الصرف فيها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب التأثير[9] كما ذكرناه. فإن قلت[10]: لا نسلم أن ما ذكر شرط لوجوب التأثير، فإن العلمية لو فقدت فيها لكانت

وأبدلت التاء منها ". انْظُرْ: الأزهار الصافية ص ١٠٣.

(١) صاحب اللباب هو: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني تـ سنة٦٨٤، قال السيوطى فى البغية ١/ ٢١٩: " لم أقف له على ترجمة "، له: لباب الإعراب، ولب اللباب، والضوء فى شرح المصباح، والمفتاح فى شرح المصباح وغير ذلك، انْظُرْ: كشف الظنون٢/ ١٥٤٣، والبغية١/ ٢١٩، وانْظُرْ: لباب الإعراب ص٢٠٦.

(٢) فى الأصل: (الثانى) وهو تَصْحِيف.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: شرح اللباب ل ٨٨/ أ ونصه: " إنما اعتبرت العجمة لتقاوم سكون الوسط فيسلم السببان فمنع الصرف ".

(٦) فى الأصل: (أوسط) وهو تَصْحِيف.

(٧) فى المذكر ساكن الأوسط المسمى به المؤنث نحو: زيد، وعمرو خلاف: فالخليل، وسيبويه، وابن أبى إسحاق وأبو عمرو، والأخفش، والمازنى يرون أن صرفه لا يجوز؛ لأنه أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول وأما عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب –مع خلاف فى النقل عنه –والجرمى، وأبو زيد فإنهم كانوا إذا سمّوا مؤنثا بمذكر رأوا صرفه جائز. انْظُرْ: الكتاب٣/ ٢٤٢، والمقتضب٣/ ٣٥١، والأصول ٢/ ٨٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٩، وشرح اللمع للتبريزى ص٣٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢، والارتشاف٢/ ٨٨١، وشفاء العليل ٢/ ٩٠١، والأشمونى٣/ ٢٥٣، والهمع١/ ١١٤، والتصريح٢/ ٢١٨، وانْظُرْ: حاشية الصبان ٣/ ٢٥٣ وله فى ذلك بحث.

(٨) ماه: اسم بلدة بأرض فارس، انْظُرْ: معجم البلدان ٥/ ٤٩، وجور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا. انْظُرْ: السابق ٢/ ١٨١.

(٩) انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ٢٢٦.

(١٠) انْظُرْ: هذا الاعتراض فى: شرح الأصبهانى ص ٩٠.

فإن سُمّى به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة.

منصرفة مع تحقق هذه الشروط، [و][1] لو كانت شرطا للوجوب لَما تخلفَ المنعُ عنه لأنه محـال، ولَمَّا تخلَّف علم أنها [ليست][2] بشرط للوجوب!.

قلت: لما كان الوجوبُ أخصَّ من الجواز كان الوجوب مستلزما لـه، فكلما كـان الشـىء مشـروطا بشـرط الوجوب كان مشروطا - أيضا - بشـرط الجـواز، فالعلميـة حينئـذ يكـون شـرطا فيهـا أيضـا، وحينئـذ لا يتصور وجدان هذه الأشياء بفقدان العلمية، فلا يلزم المحـال، فـإذا قـال قائـل: يجـوز وجـدانها مـع فقـدان العلمية فى الغرض، فليُجز التخلف حينئذ فيه أيضا وإن كان محالا، بناءً على جواز استلزام المحال.

فإن قلت[3]: يقاوم سكون الوسط فى " ماه " و" جُور" العلمية، وحينئذ لم يبـق فيهمـا تأنيـث وعجمـة أيضـا سببا؛ لأن العلمية شرط فيهما، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، فيجب صرفهما!.

قلت: المقاومة تسقط تأثير العلمية ولا تجعلها معدومة بالمرة، فيكون وجودها باقيا عند المقاومة، وهو شرط التأنيث والعجمة، فلم يلزم انتفاؤهما عندها لوجود شرطهما، فيكون "مـاه" و"جُـور" غير منصرف بهما.

واعترض على هذا بأنا لا نسلم أن فيهما عجمة؛ لأن من شرطها تحرك الأوسط والزيـادة علـى الثلاثة - كما سيجىء[4] - والشرط ههنا منتف، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط.

وأجيب عنه: بأن كون أحد هذين الأمرين شرطا للعجمة فيما تكون العجمة علة مستقلة للمنع، أما إذا كانت مقوية للغير فلا تكون مشروطة بهما، وههنا كذلك؛ لأنها مقوية للتأنيث وليست علة مسـتقلة، هكذا قالوا، لكن أقول: فعلى هذا يكون فى الجواب الأول تأمل على مذهب المصنف.

وفى هذا المقام سؤال آخر وهو: أن مثل " هند " إذا كان علما لمؤنث كان تأنيثه لازما قطعا علـى ما عرف، واللزوم يقوم مقام السبب كما مر[5]، فلِمَ لَمْ [6] يجعل حكمه حكـم " مـاه " و" جـور" حتى يجب منعه، بل جاز صرفه؟، والجواب عنه يظهر مما قدّرناه سابقا[7] من أن المراد من اللزوم القائم مقام السبب هو اللزوم الحاصل بالوضع لا باشتراط أمر آخر لإمكان زواله.

فإن سُمّى به أى: بالمؤنث المعنوى، فالضمير فى " به " يرجع إليه، بقرينة كون الكلام فيه،

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٣) انْظُرْ: هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الأصبهانى ص ٨٩.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) فى الأصل: (فلو لم) وهو تَصْحيف.
(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

فقدم منصرف، وعقرب ممتنع.

مذكر، وإنما قيد المسمَّى بالتذكير لأنه لو كان مؤنثا لكان حكمه كما عرفت، فشرطه[1] أي: شرط المؤنث المعنوى العَلَم للمذكر فى منع الصرف: الزيادة على الثلاثة[2]، [3] لفظا أو تقديرا يمكن التلفظ بالمقدر من غير تصغير، حتى لا يكون الاسم خاليا عن التأنيث من كل الوجوه.

يعنى: إنما اشترطت الزيادة عليها حتى لا يلزم الخلو عن التأنيث قطعا؛ لأنه لو لم يكن زائدا عليها والمسمّى به مذكر كان خاليا عن التأنيث لفظا أو معنى، أما خلوه عنه معنى فظاهر؛ لأنه علم المذكر، وأما خلوه عنه لفظا فلعدم علامة التأنيث حينئذ، وعدم ما يقوم مقامها وهو الحرف الرابع، إلا أنه [لا][4] يلزم منه أن يكون ذلك الحرف علامة للتأنيث كالتاء قطعا حتى [لا][5] يلزم التناقض، فإن قيام الشيء مقام غيره لا يستلزم أن يكون من قبيله، بل أن يأخذ بعضا من أحكامه، وكم من نظير له فى كلامهم ولو سلم فنيابتها لكونها عن المقدر لم يكن التأنيث المستفاد مها لفظيا.

وأما ما ذكر فى الدفع من أن يكون الحرف الرابع قائما مقام حرف التأنيث، إنما هو عند التسمية به للمذكر، أما إذا كان المسمّى مؤنثا فلا، ففساده أظهر من أن يخفى على ذى فكر سليم.

فـ " قدم " اسم امرأة منصرف عند تسمية المذكر به[6]؛ لعدم شرطه وهو: الزيادة على الثلاثة، وإنما صرف حينئذ لما مرّ من كونه خاليا عن التأنيث لفظا أو معنى، لعدم وجود السببين فيه حينئذ أيضا، و"عقرب" عند تسمية المذكر به ممتنع من الصرف لوجود شرطه وهو الزيادة[7].

وقولنا: إن الحرف[8] الرابع قائم مقام العلامة، بدلالة التصغير؛ لأنك إذا أردت تصغير " قدم " تقول: " قُدَيْمَة " برد التاء المقدرة، وإذا أردت تصغير " عقرب " تقول: " عُقَيْرِب " بعدم رد تلك

---

(١) وذكر الرضى شروطا أخرى لمنع صرف المؤنث إذا سُمّى به المذكر، تركها الشارح كما تركها المصنف، انْظُرْ: الرضى١/ ١١٩.

(٢) قال سيبويه ٣/ ٢٣٥: " اعلم أن كل مذكر سمَّيْتَهُ بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يُسمّى بالمذكر وهو شكلُه والذى يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له فى الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به... فمن ذلك عَناقُ، وعَقْربُ، وعُقابُ، وعنكبوت، وأشباه ذلك " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٥٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٤، والبيان فى شرح اللمع ص ٥١١.

(٣) قال الرضى١/ ١٢١: " ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة؛ لضعف أمر التأنيث فى الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكير الطارئ فى الوضع العلمى ذلك الأمر الضعيف، إلا إذا سدّ مسدّ علامته حرف لا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال الجامى١/ ٢٢٧: " لأن التأنيث المعنوى الأصلى زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف " ا. هـ.

(٧) قال الجامى: " لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكر، فالحرف الرابع قائم مقامه ". انْظُرْ: السابق نفسه.

(٨) فى الأصل: (حرف) وهو تَصْحِيف.

التاء[1]، ولولا أن قيام الحرف الرابع مقام التاء المفيدة [للتأنيث][2] لما قيل فى تصغيره " عُقَيْرِب" بعدم الردّ، بل يجب أن تقول " عقيربة " بالرد؛ لأن التصغير يرد[3] الأشياء إلى أصولها عندما لم يكن العدول عن الأصل ببدل لازم، وعندما لم يكن مستلزما للالتباس بالغير، فإنه لم يرد إلى الأصل حينئذ لبقاء علة الإبدال فيه عند التصغير للوصف بالحقارة معنى فى المفرد غالبا، والنقصان فى اللفظ حقارة أيضا، فلو لم يرد ذلك عند التصغير إلى أصله لاجتمع الحقارتان فى اللفظ والمعنى، ولأن التصغير كالوصف للكلمة، والتاء لابد وإن يظهر عند الوصف للمؤنث، إلا أنها لم ترد إليه فيما زاد على الثلاثة؛ لئلا يلزم زيادة الاستثقال بإظهارها مع وجود ما يقوم مقامها.

فإن قلت: هذه القاعدة تنتقض بـ " عُرَيْس "[4] / و" عُرَيْب " و" قُدَيْدِيمَة "[5] و"وُرَيِّئَة"[6]! (١٨/أ)

قلت: قد عدوها من الشواذ والنوادر[7]، وتكلموا فى دفعه وجوها دون هذا تركتها هربا عن الإطناب بالبحث الأجنبى عما نحن فيه.

وإنما لم يكن الحرف الثالث قائما مقام تلك العلامة لأنها فى كلامهم إنما تزاد رابعة فصاعدا - غالبا - لا ثالثة.

وقيل: تزاد كذلك تحقيقا أو تقديرا، فلا يقوم الثالث مقامها.

قال السيد عبد الله[8]: " واعلم أنه اشترط فيه أيضا ألا يكون منقولا عن المذكر فى الأصل، وألا يكون تأنيثه محتاجا إلى تأويل غير لازم[9]،... لأن " رباب " اسم امرأة وإن[10] سمى به [مذكر][11] انصرف؛ لأنه قبل التسمية به للمؤنث كان مذكراً بمعنى الغيم، وكذلك[12] كل جمع مكسر خال عن علامة التأنيث نحو " رجال " فإنه لو سمى به مذكر انصرف؛ لأن تأنيثه لأجل تأويله بالجماعة، وهو [تأويل][13] غير لازم؛ لجواز أن يؤول بالجمع فيكون مذكرا ".

---

(١) قال الرضى١/ ١٢١: " لأن الباء قام مقام تاء التأنيث " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل: (ترد) وهو تَصْحِيف.

(٤) تصغير " عرس " والعِرس بالكسر امرأة الرجل، وبالضم وليمة العرس. القاموس المحيط (عرس) ٢/ ٢٣٠.

(٥) تصغير: " قدّام ".

(٦) تصغير: " وراء " وفى الأصل: (رؤيته) وهو تَصْحِيف.

(٧) ووجه الشذوذ أنه ترك التاء فى الأوَّلَين، وأثبتها فيما بعدهما. وانْظُرْ: الأشمونى٤/ ١٧١، ١٧٢، والتصريح ٢/ ٣٢٤.

(٨) انْظُرْ: العباب شرح اللباب ص ٣١٥.

(٩) فى الأصل: (اللازم) وما أثبته من العباب.

(١٠) فى العباب: (إذا).

(١١) ما بين المعقوفين من: العباب ص ٣١٥.

(١٢) فى العباب: (وكذا).

(١٣) ما بين المعقوفين من: العباب ص ٣١٥.

وحينئذ سقط السؤال المذكور فى المتوسط بـ " كلاب "[1].

المعرفة[2]: هى ما وضع ليدل على شىء بعينه، سواء تناول غيره أو لم، يتناول شرطها أى: شرط المعرفةِ فى كونها سببا لمنع الصرف أن تكون أى تلك المعرفة علمية[3] أى منسوبا تعريفها إلى العلم فى الحصول، فالمراد من المعرفة هى: المعرفة التى حصل تعريفها بكونها علما، وهو: ما وضع ليدل على شىء بعينه غير متناول غيره، والأول أعم من الثانى بالنظر إلى ذاته، وإن كان المراد منها ههنا العلم، فلم يلزم أن يكون الشرط والمشروط واحداً.

قال بعضهم: فى الكلام مضاف محذوف تقديره: شرط مؤثرها [4]؟.

وإنما اشترطت العلمية لأن المعارف خمسة: العلم، والمضمر، والمبهم، والمعرف باللام، والمضاف إلى أحدهما، ولا مدخل لتعريف المضمر والمبهم فى هذا الباب؛ لأنهما من المبنيات، وهو من المعربات، وأما تعريف اللام أو الإضافة فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفا[5] أو يسقطان حكمه، فبالأولى أن [لا][6] يجعلا المنصرف غير منصرف، ولما بطلت الأقسام بالسبر والتقسيم[7] بقيت العلمية وهو المطلوب[8].

ثم اعلم أن المصنف[9] لو قال فى عدد العلل: " العلم " لم يحتج إلى ذكر الشرط ههنا، لكن لم يقل كذلك لئلا يوجد المخالفة بين كلامه وبين ما وقع من كلام القوم وهو ذكر المعرفة، ولأن يكون ذلك

---

(١) قال فى المتوسط ص ٤٣: " فإن قيل: يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل: (كلاب) إذا سمى به رجل لكون تأنيثه معنويا مثل: (عناق) قلنا: لا نسلم أن التأنيث فى الجمع حقيقة، بل لكونه بمعنى الجماعة " ا. هـ.

(٢) قال ابن الحاجب فى أماليه ٣/ ٥٧: " المعرفة شرطها العلمية احترازٌ من مثل: الأرنب، وأرنبكم، فإن فيه التعريف ووزن الفعل، وليس بممتنع؛ لأن التعريف المعتبر إنما هو العلمية، فلم يكن فى مثل ذلك إلا علة واحدة، ولو سميت بـ (أرنب) فجعلته علما لامتنع من الصرف بالإجماع... " اهـ.

(٣) قال الجامى ١/ ٢٢٧: " (أن تكون علمية) أى: يكون هذا النوع من جنس التعريف علما، على أن تكون الياء مصدرية، أو منسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة فى ضمنه على أن تكون الياء للنسبة... وإنما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف والعلمية شرطها، ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له " ا. هـ، وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ١٦/ أ.

(٤) قال الدولت آبادى ل ١٥/ ب: " (شرطها) أى: شرط تأثيرها فى منع الصرف " ا. هـ.

(٥) فى الأصل: (منصرف) وهو لحن.

(٦) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٤٤.

(٧) السبرُ والتقسيمُ: كلاهما واحد، وهو إيراد أوصاف الأصل، أى: المقيس عليه وإبطال بعضها ليتعين الباقى للعلية. انْظُرْ: التعريفات ص١١٩.

(٨) انْظُرْ: ابن القواس ص٦٧، والأصبهانى ص ٩٣، والجامى ١/ ٢٢٨.

(٩) فى الأصل: (المضاف) وهو تَصْحِيف.

نصا على نفى ما قيل: إن تعريف[1] اللام وتعريف الإضافة يؤثران فى هذا الباب أيضا.

يعنى: كون التعريف العلمى شرطا للمعرفة فقط عند من لم يعتبر تعريف التوكيد واللام المقدرة كالمصنف[2] وغيره من المحققين، وأما من اعتبر ذلك فهو يقول: شرطها إما العلمية وهذا التعريف، والأول: بالإضافة المقدرة؛ لأن تقدير " أجمع ": " أجمعهم " [بالإضافة][3] لا بالعلمية[4]، [و][5] إلا لم يبق " أجمعون " معرفة وليس كذلك، والثانى: باللام كما فى "سحر"؛ لأنه معدول عن المعرف، والحكم الثابت فى الملفوظ لا يجب ثبوته فى المقدر.

والتفصيل فى هذا المقام: أن العلماء اختلفوا فى منع صرف " أجمع ":

فذهب بعضهم إلى: أنه ممنوع للتعريف التوكيدى ووزن الفعل[6].

والآخر إلى: أن هذا التعريف لا اعتبار له أصلا؛ لأنه فى تقدير[التعريف][7] بالإضافة أو باللام، والتعريف الإضافى واللامى غير معتبر فى هذا الباب، فعندهم: ممنوع من الصرف للوزن والوصف المقدر، ولا أثر للتعريف فيه فإنه[8] بمعنى الاجتماع فهو فى الأصل[مصدر][9] ومنهم المصنف[10].

وعليه منعُ يظهر فيما سبق، لكن بهذا يندفع ما يقال: إن اعتباره أولى للاحتياج إليه فى منع صرف بعض ألفاظ التوكيد، إذ لا احتياج إليه على هذا.

وأما الكلام فى " سحر " فلا إشكال فيه عند من يصرفه[11]، وأما من يمنعه فمنعه للعدل

---

(١) فى الأصل: (تعرف) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٨٧.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) اختلف فى تعريف (أجمع) وبابه من ألفاظ التوكيد غير المضاف إلى ضمير، فقيل: تعريفه بالعلمية وذلك لجمعهم مذكرها بالواو والنون، وهو قول أبى سليمان السعدى ت سنة ٥٧٣ هـ واختاره ابن الحاجب، وصححه ابن أبى الربيع، وقيل: تعريفه بنية الإضافة، وهو قول السهيلى، وابن عصفور، واختاره ابن مالك ونقله عن ظاهر قول سيبويه. انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٨٦٨، والهمع١/ ٩٨، وانْظُرْ: نتائج الفكر ص٢٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢، والتصريح٢/ ٢٢٢، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٣/ ٣٦٣.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) وهو مذهب الخليل، انْظُرْ: الرضى١/ ١٠٥، وعليه ابن عصفور انْظُرْ: شرح الجمل١/ ٢٤٢، وابن خروف انْظُرْ: شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٣٩، وابن أبى الربيع، انْظُرْ: البسيط فى شرح الجمل ١/ ٣٧٨.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) فى الأصل: (فإن معنى) وهو تَصْحِيف.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٣٦، والرضى ١/ ١٠٦.

(١١) وهو مذهب السهيلى، والشلوبين الصغير حيث ذهبا إلى: أنه معرب مصروف، انْظُرْ: الارتشاف٢/ ٨٦٩، والتصريح ٢/ ٢٢٣.

والعلمية المقدرة، وإن كان معدولا عن المعرف باللام[1]، قال المانع: لما ورد فى الاستعمال ممنوعا من الصرف، وليس فيه سوى العدل، قدر له العلمية؛ لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد [فعلميته مقدرة][2]، فجعل علما كـ " أمس " عند من يعربه "، كذا قال الفالى[3]، ولم يعتبر التعريف اللامى حتى يلزم بناؤه بتضمنه حرف التعريف[4] كذا نُقِلَ عن[5] المصنف[6] واعتبر هذا فى أجمع.

العجمة هى: كون الكلمة على غير أوضاع العرب، شرطها، أى: شرط العجمة فى كونها سببا للمنع أمران: أحدهما: أن تكون علمية أى: أن يكون علما فى العجمة قبل الانتقال فى الاستعمال إلى العربية[7]، وقيل[8]: هذا ليس بشرط، بل الشرط أن يكون علما فى أول استعمال العرب فى كلامهم، سواء كان قبل ذلك الاستعمال علماً أو لم يكن، فإن (قالون) اسم جنس فى لغة الروم بمعنى الجيد، ثم جُعِلَ علماً لعيسى[9] لجودة قراءته.

---

(١) انْظُرْ: شرح المفصل٢/ ٤١، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩، والارتشاف ٢/ ٨٦٩، والهمع ١/ ٩٨، والأشمونى٢/ ٢٦٥، والتصريح ٢/ ٢٢٣، وقال البعلى: "أما العدل فعن (السحر) المعرف باللام؛ لأن (سحر) متى قُصد به سَحَرُ يوم بعينه عُرِّف باللام أو الإضافة، ولا يعرى - وهو معرفة - عن أحدهما إلا إذا كان ظرفا، فيجوز حينئذ تجريدُه ممنوع من الصرف، وكان الأصل أن يُذكَر مُعَرَّفا بالألف واللام فعُدل عن اللفظ بالألف واللام وقُصد به التعريف بنية الإضافة إلى ضمير اليوم، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمُنع الصرف " ا. هـ، انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١٢٨.

(٢) زيادة من: شرح اللباب للفالى ل ٩١/ أ.

(٣) انْظُرْ: شرح اللباب ل ٩١/ أ مع اختلاف يسير فى النقل.

(٤) ذهب صدر الأفاضل المطرزى إلى أنه مبنى على الفتح لتضمنه معنى اللام كـ أمس. انْظُرْ: التصريح٢/ ٢٢٣.

(٥) فى الأصل: (عند) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٣٥.

(٧) قال ابن الحاجب ١/ ٢٨٨: "والدليل على اشتراط العلمية فى العجمية فى الأصل أنك لو سميت بـ ديباج لصرفته".

(٨) قائله الرضى١/ ١٢٣، والرضى بهذا قد خالف ابن الحاجب فى اشتراط العلمية،حيث يرى ابن الحاجب أن العجمة شرطها أن تكون علمية فى لغة العجم، وهذا واضح من كلامه فى الإيضاح ١/ ١٤٦، فى حين يرى الرضى - وتبعه الجامى - أن كون الاسم علما فى لغة العجم ليس بلازم، بل الواجب ألا يستعمل فى كلام العرب أولا إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا علما كـ إبراهيم، وإسماعيل، أو لا كـ: قالون. انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٤٦، والرضى ١/ ١٢٣، والجامى ١/ ٢٢٨.

(٩) بعده فى الأصل: (عيه السلام)، وقالون هو: عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدنى، أبو موسى مولى الأنصار، أحد القراء المشهورين، انتهت إليه الرياسة فى علوم العربية والقراءة فى زمانه بالحجاز، وقالون لقب دعاه به نافع لجودة قراءته، توفى سنة ٢٢٠هـ، انْظُرْ: غاية النهاية ١/ ٦١٥، والأعلام ٥/ ٢٩٧.

وتحرك الأوسط، أو زيادة على الثلاثة،

وإنما اشتُرطت العلمية[1] لأنه لو لم يكن علما فى العجم خفَّ على لسان العرب أن يدخل اللام والإضافة والتنوين عليها، ويمكن لهم إيراد أحكامهم فيها، فبهذا التصرف يضعف أمر العجمة فل تعتبر، بخلاف ما إذا كان علماً فإنه يمتنع منهم حينئذ أن يُدخلوا هذه[2] الأحكام عليها فيتقوى أمر العجمة بسبب عدم تصرفهم فيها، والعلمية بعد النقل لا تُؤثر، ولهذا لو سمِّىَ رجل بمثل: (لجام) و(فِرِنْد)[3] لصرف، لفقدان العلمية قبل[4].

والثانى من ذينك الأمرين فى سببيِّها تحرك الأوسط إن لم تكن زائدة على الثلاثة، أو الثانى منها زيادة على الثلاثة إن لم يكن متحرك الأوسط[5].

وإنما اشترطت بهذا الشرط ولم يكتف بالعلمية لأنها لو لم تكن[6] كذلك لكانت ثلاثية ساكن/ الأوسط فتكون[7] فى غاية الخفة فتكون[8] منصرفة لمقاومة[9] غاية الخفة فيها أحد السببين[10]. (١٨/ب)

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٨٨، وابن القواس ص ٦٨، والأصبهانى ص ٩٤، والجامى ١/ ٢٨٩.

(٢) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحِيف.

(٣) الفِرَنْدُ: هو وشْىُ السيف وهو دخيل، أو هو الورد الأحمر، أو الثوب من الحرير. اللسان (فرند) ٥/ ٣٤٠٥.

(٤) قال البعلى: " فأما العجمة الجنسية فلا أثر لها فى منع الصرف كعجمة ديباج، وإستبرق، وسَجَنْجَل، وهو المرآة واللجام، والفرند، ونحو ذلك من الأسماء الأعجمية الشائعة، فإن عُجمتها لا تعتبر، فلو سُمى بشىء من ذلك كان مصروفا مع أن فيه العلمية والعجمة " ا. هـ انْظُرْ: الفاخر ص ١٢١.

(٥) مجموع الشرطين واجب عند المصنف وهما: العلمية فى العجمية مع أحد الشرطين الباقيين، وهو إما الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط، وعند سيبويه وأكثر النحاة: تحرك الأوسط لا تأثير له فى العجمة فنحو " لَمَك " عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط، وقد تجاوز الزمخشرى عما ذهب إليه ابن الحاجب، فجعل الأعجمى الثلاثى الساكن الوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف. انْظُرْ: الرضى١/ ١٢٤، وانْظُرْ: الكتاب٣/ ٢٣٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦١، والمفصل ص ٤٥، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٥٣.

(٦) فى الأصل: (يكون) وهو تَصْحِيف.

(٧) فى الأصل: (فيكون) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل: (فيكون) وهو تَصْحِيف.

(٩) فى الأصل: (لتقام) وهو تَصْحِيف.

(١٠) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٩٤ وفيه مثل ذلك.

فـــ نوح منصرف، وشتر، وإبراهيم ممتنع.

فـ "نوح" منصرف لعدم شرطه وهو تحرك الأوسط[1].

فإن قلت[2]: لأى شىء جاز الأمران فى " هند " ولم يجز فى " نوح " مع أن فيهما سببين مع سكون الوسط؟ قلت: لما كان للتأنيث قوة للتأثير - لعدم احتياجه إلى الاشتراط فى بعض الصور - اعتبر عند سكون الوسط، فجاز الأمران، بخلاف العجمة فإنها سبب ضعيف بالنسبة إليه؛ لاحتياجها إلى الاشتراط فى كل الصور، ولم يعتبر عنده فيكون منصرفا قطعا، أو لأن " نوح " هو اللغة الفصيحة وعليها التنزيل[3] فلم يُعتد بعدم صرفه، و" هند " ليس كذلك فجيز فيها.

أقول: هذا السؤال وإن كان مما ذكروه فى هذا المقام، لكن لا وجه له أصلا؛ لأنه إن أورد على مذهب من يجعل العلمية شرط جواز منع العجمة كما فى " هند "، فلا نسلم الحكم منه على القطع بالمنع فيه، وإن أورد على ما ذهب إليه المصنف فالأمر ظاهر، نعم لو أريد به الاستفسار عن وجه الاكتفاء بالعلمية فى مثل " هند " وعدم الاكتفاء بها فى مثل "نوح" لكان له وجه، ثم أجيب بما ذكر.

فإن قلت: لم يوجب العجمة الثقل فى "ماه، وجور" حتى يجب المنع فيهما، ولم يوجب فى"نوح" قلت: لكونها ثمة زائدة على السببين[4]، وههنا ليس كذلك[5].

وشتر[6] وإبراهيم كل منهما ممتنع من الصرف للعلمية والعجمة[7] فيهما، مع حصول الشرط الأول[8] فى الأول [9]، والثانى[10] فى الثانى[11] من الثانى ومن الأول.

---

(١) فهذا ومثله منصرف قولا واحداً فى لغة جميع العرب، انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩، وقال أبو حيان فى الارتشاف٢/ ٨٧٦: " أكثر النحاة على الصرف تحرك الوسط أو سكن، صرح بذلك السيرافى، وابن برهان، وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجانى فيه الصرف والمنع " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض فى: الرضى ١/ ١٢٥، وابن القواس ص ٦٨.

(٣) ومنه قوله تعالى:{لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ} الأعراف ٥٩، و{وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ} هود ٤٥، وغير ذلك.

(٤) قال البعلى ص ١٣٠: " ماه، وجور فيه ثلاثة أسباب: العلمية، والعجمة، والتأنيث " ا. هـ.

(٥) وقال الجامى١/ ٢٣٠: " اعتبارها فيما سبق - أى فى ماه، وجور - إنما هو لتقوية سببين آخرين، لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما، ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيَّتها بالاستقلال " ا. هـ.

(٦) فى معجم البلدان٣/ ٣٢٥: قلعة من أعمال آرّان بين بَرْذعة وكَنْجة يُنسب إليها السلفىّ يوسف الصيرفى "ا. هـ. وقال ابن جماعة: " لا يعرف معناه، وقيل: اسم امرأة، وقيل: اسم بلدة ". انْظُرْ: شرح ابن جماعة ص ٧٨.

(٧) قال الرضى فى (شتر): " ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة، إلا أن يقول: إنه لا يستعمل إلا مذكراً فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت، فالمثال الصحيح (لَمَك) لأنه اسم أبى " نوحٍ " - عليه السلام " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٢٥.

(٨) وهو: تحرُّك الأوسط.

(٩) أى: فى (شتر).

(١٠) وهو: الزيادة على الثلاثة.

(١١) أى: فى إبراهيم.

الجمع: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء،

الجمع: هو ما وضع ليدل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيّر ما، شرطه، أي: شرط الجمع فى كونه سببا لمنع [الصرف][1] أن يكون على صيغة الجمع المكسر للجمع الآخر، مع امتناع جمع التكسير مرة أخرى، وهو المراد من قوله: صيغة منتهى الجموع، وإنما سمّى هذا الجمع منتهى الجموع لانتهاء ما يكسر به الوزن فيه[2].

وذكر فى بعض الشروح[3]: " أن المراد بمنتهى الجموع: أن يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير، وإنما قلت: [يمتنع جمعها][4] جمع التكسير لأنه يجوز جمعه جمع السلامة نحو " الصواحبات ".

قلت: هذا الكلام معترض عليه بمثل " حمر"، فإنه جمع على صيغة غير صيغة الجمع السالم، ويمتنع جمعه جمع التكسير لكنه منصرف، فالصواب ما ذكرناه.

قال المصنف[5]: " وهذا أولى من قول الأكثرين بأنه جمع لا نظير له فى الآحاد[6]؛ لكونه منقوضا بـ (سراويل) عكسا وبـ (أفلس)[7] طردا، وتبعه الغجدوانى[8].

والحق أنه لا انتقاض لكون كل ما ذكروه وجها ممنوعا.

وإنما قال: بغير هاء أى: بغير تاء التأنيث، وسمى (هاء) باعتبار انقلابها إليه عند الوقف، وبهذا يندفع ما قيل: إنه منقوض بـ (فواره)[9] لكون هائه ليس للتأنيث؛ لأنه إذا كان بالتاء

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال ابن هشام: " ومعنى هذا أن (مفاعل) و(مفاعيل) وقفت الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما، فلا يُجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يُجمع تقول: كلب وأكلُب، كـ: فَلْسٍ وأفلُس، ثم تقول: أكلُب وأكالب، ولا يجوز فى أكالب أن يجمع بعد " انْظُرْ: شرح قطر الندى ص ٧٠، وقال ابن القواس: " وشرطه: أن يكون ثالثه ألفا وبعدها حرفان متحركان كـ: مساجد، وحرف مشدد كـ: دوابّ ومخادّ، أو ثلاثة أوسطها ياء نحو: محاريب، ومصابيح، وألا يكون فى آخره تاء كـ صياقلة، وفرازنة، ولا ياء النسب كـ مداينى، ومعافرى " انْظُرْ: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٤٥٣.

(٣) منها: الشرح المتوسط ص ٤٥، وشرح الأصبهانى ص ٩٦.

(٤) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٤٥.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٢٩١ مع تصرف فى النقل، وانْظُرْ: أمالى ابن الحاجب٣/ ٩٢.

(٦) قال العلوى فى الأزهار الصافية ص١١٣: "وهذا رأى الأكثر من متقدمى النحاة كالفارسى وغيره، ورأى المغربى صاحب الدرة " اهـ. وانْظُرْ رأى الفارسى فى الإيضاح ص ٣٠٣، وهو قول سيبويه ٣/ ٢٢٧، والسيرافى فى شرح الكتاب ٢/ ٤٧ مطبوع، والمبرد فى المقتضب ٣/ ٣٢٧، والزجاج فى ما لا ينصرف ص ٦٣، والزمخشرى فى المفصل ص٤٥، وابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٣٢٨.

(٧) فهو جمع لا نظير له فى الآحاد ومع ذلك فهو منصرف.

(٨) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٥.

(٩) فواره جمع فارهة، والفارهة هى القَيْنَةُ وما يتبعها من المواهب. انْظُرْ: اللسان (فره) ٥/ ٣٤٠٦.

كـــ مساجد، ومصابيح.

يكون منصرفا لمشابهته المفرد حينئذ لفظا ومعنى نحو: (ملائكة) فإنه مشابه لـ (كراهية)(1).

أما المشابهة بينهما لفظا فمن حيث الموازنة وهو ظاهر، وأما المشابهة من حيث المعنى فلوقوع كل منهما على كثيرين، ثم وقوع الجمع عليه ظاهر، وأما وقوع المفرد المذكور عليه فلأنه مصدر وهو صالح لأن يقع على القليل والكثير(2).

فإن قلت: لو قال بعد قوله: (بغير هاء): و(ياء النسبة)، لكان أصوب(3)؛ لئلا ينتقض بمثل مدائنيّ، فإنه يصدق عليه أنه على هذه الصيغة بغير (هاء) مع أنه منصرف!.

قلت: المراد من الهاء العلامة، فيرجع محصول كلامه إلى: شرط الجمع أن يكون على تلك الصيغة من غير لحوق العلامة، فكلامه يكون متناولاً لياء النسبة أيضا لكونها علامة كذلك، إلا أن المصنف اكتفى بذكر(4) [الهاء](5) لاشتهارها وكثرتها بالنسبة إلى الياء، فيكون هذا من قبيل التنبيه بذكر أحد المثلين على الآخر، والمماثلة بينهما فى كونهما علامتين، وانقسام مدلول كل منهما إلى الحقيقى وغير الحقيقى، ومجيء كل منهما للفرق بين الجنس والواحد.

وبهذا الجواب سقط قول صاحب المتوسط(6): " فيلزم المصنف أحد الأمرين..." إلخ صياقلة(7).

وإنما قال: شرطه صيغة منتهى الجموع، ولم يقل: منتهى الجموع، ليشمل القول جمع الجمع الحقيقى كـ (أكالب) و(أناعيم) (8)، والتقديرى كـ " مساجد " و" مصابيح"، فإنهما ليسا بجمع الجمع حقيقة لكونهما على مثاله، ولعلّ تخصيص المثال بالذكر من هذا القبيل قرينة لذلك.

---

(1) قال الرضى1/ 127: " وإنما شرط فى هذه الصيغة أن تكون بغير " هاء " احترازاً عن نحو " ملائكة "؛ لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو: كراهية، وطواعية، وعلانية، فتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين... " ا. هـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص 98، والجامى 1/ 232.

(2) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص 98 وفيه مثل ذلك.

(3) قال ابن القواس ص70: " وكان يجب عليه أن يقول: ولا ياء النسب كمدائنى لأنها تشبه تاءَ التأنيث فى تخليص المفرد من الجنس " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص 99.

(4) فى الأصل: (اكتفاء بالذكر) وهو تَصْحِيف.

(5) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(6) انْظُرْ الشرح المتوسط ص47 ونصه: " فيلزم أحد الأمرين وهو: إما الاحتراز به عن مثل مدائنى، أو ترك الاحتراز عن مثل صياقلة " ا. هـ.

(7) فى الأصل: (بأصله) وهو تَصْحِيف، وما أثبته من الشرح المتوسط ص 47.

(8) أكالب جمع أكلُب، وأكلُب جمع كلب، وأناعيم جمع أنْعام، وأنعام جمع نِعم.

وأما فرازنة فمنصرف، وحضاجر علم للضبع غير منصرف؛

وأما (عَبَالٌ) و(حَمَارٌ)[1] فصرفهما لعدم حظ الساكن بعد ألفهما من الحركة[2] لكونهما موضوعان على السكون فلا يكونان على وزان (مساجد) لا لفظا ولا تقديرا بخلاف (دوابّ) كذا فى بعض الشروح. أقول: فيه نظر يظهر وجهه بالتأمل[3].

فإن قلت: لِمَ خص هذا الجمع بأن يكون سببا للمنع دون غيره؟.

قلت: لئلا يلزم منع الصرف فى كثير من الأسماء؛ لكونه عدولا عن الأصل، إذ وجود غير هذا الجمع كثير فيها، أو تقول: إنما اختير هذا دون غيره لكونه مشابها للفعل من حيث امتناع مجىء الجمع منهما.

وأما مثل: " فرازنة"[4] فمنصرف؛ لكونها بالتاء والشرط عدمه.

قيل عليه: قوله هذا زائد؛ لأنه عُلم خروجها من قوله: بغير هاء!.

قلت: لعل ذكره إياها للتوضيح والتسهيل لفهم المبتدئ.

وأشار بقوله: وحضاجر[5] إلى سؤال مقدر تقديره أن يقال: إن هذا الوزن إنما يمنع الصرف إذا كان جمعا، و" حضاجر " ليس بجمع؛ لأنه علم للضبع، إلا أنه غير منصرف[6]!.

---

(١) عَبَالّ - بفتح العين والباء وتشديد اللام - جمع عَبَالّة وهى الثقل يقال: ألقى عليه عبالته أى: ثقله. انْظُرْ: الأشمونى ٣/ ٢٤٢، والتصريح ٢/ ٢١١، وانْظُرْ: اللسان (عبل).

(٢) قال الزجاجى: " وإن سميت رجلا بـ"حَمَارٌ" من قولك: " حَمَارَّةُ القيظ " أو بـ" عَبَالٌ" من قولك: "عَبَالَّةُ" صرفته وكذلك إن جمعت " العَبَالَّة " على " عَبَالٌ " صرفتها أيضا؛ لأن هذه اللام ليس لها أصل فى الحركة... ". انْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥، وانْظُرْ: البيان فى شرح اللمع ص ٥٣٨، والهمع ١/ ٨٧.

(٣) يحتمل وجه النظر أحد أمرين: الأول: أنه مفرد وليس بجمع، وهذا ما أفاده الشيخ يس فى حاشيته على التصريح ٢/ ٢١١ حيث قال: " قال الدنوشرى:... وجدت بخط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم أن (عبال) معناه الثقل فيقتضى أنه مفرد، فليتأمل " اهـ، الثانى: أن هذا النظر يتوجه إلى ما ذكر فى بعض الشروح من قوله: (لعدم حظ الساكن بعد ألفهما من الحركة) إلى قوله: (بخلاف دواب)، وبيان هذا النظر: أن نحو (دواب) على ميزان (مساجد) تقديراً؛ لأن له أصل يرجع إليه وهو أنه من (دبّ) والماضى صل عينه التحريك وكذا (عبال وحمار)أثبتت المعاجم ورود الماضى منها حيث جاء فى اللسان (عبل) ٤/ ٢٧٨٩: عبل الشجر إذا طلع ورقه، وعبل الشجرَ عبله عبلاً حتَّ عنه ورقه، وألقى عليه عبالته - بالتشديد - أى: ثقله، وعليه فإذا كان لـ (عبال، وحمار) ماض مستعمل فهى فى الحكم مع (دوابّ) ونحوه سواء.

(٤) الفِرْزان: من لُعب الشطْرَنج، أعجمى معَرَّب، وجمعه: فرازين، انْظُرْ: اللسان (فرزن) ٥/ ٣٣٧٨.

(٥) حضجر: العظيمُ البطنِ الواسِعَه، وحضاجر اسم للذكر والأنثى من الضِّباع، سميت بذلك لِسَعَةِ بطنها. انْظُرْ: اللسان (حضجر) ٢/ ٩٠٦.

(٦) وهذا المعنى قد أشار إليه الزجاجى حيث قال: " فإن قال قائل فى جملة هذا الباب: إنه قد جاء مثالٌ فى الواحد أن العرب قالت للضبع: حضاجر؟ فزعم سيبويه أنها سُميت بجمع الحِضْجَر، والحضجر: الوَطْبُ العظيم، فكأنها قيل لها حضاجر لعظمِ بطنها " ا. هـ. انْظُرْ: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥.

لأنه منقول عن الجمع، وسراويل إذا لم يصرف - وهو الأكثر -

ثم أشار إلى جوابه بقوله: لأنه، أى: الحضاجر منقول عن الجمع.

وتفصيله[1]: أن المانع من الصرف هو الجمعية / الأصلية، سواء كانت باقية الآن أو لم تكن جمعا فى الحال، إلا أنه جمع فى الأصل؛ لأنه منقول عن جمع " حِضْجَر " وهو عظيم البطن. (١٩/أ)

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون منع صرفه للتأنيث والعلمية[2]، لا لاعتبار الجمعية؟.

قلت[3]: لو كان كذلك لكان منصرفا عند التنكير؛ لانتفاء أحد سببيه، مع أنه ليس كذلك، فلا بد من علة باقية فى الحالتين وهى الجمعية.

ولقائل أن يقول[4]: يلزم من هذا الجواب أن يشترط الجمع المانع من الصرف بكونه جمعا فى الأصل، كما فعله فى الوصف!.

ويمكن أن يجاب عنه بأن إمكان[5] إرادة مطلق الجمع لما كان بجعل الأصلى داخلا فى المقصود لأنه يتضمنه لم يحتج إلى التعرض له، وأما فى الوصف فلعدم إمكان إرادة المطلق، بل المانع من الصرف فى هذا الباب وصف مخصوص فاحتيج إلى المخصص ولذلك[6] اشترط.

وقيل: لو اشترط الجمع بالأصلية لتوهم جريان العروض فى الجمع وهو غير جائز[7].

قوله: وسراويل، إشارة إلى سؤال مقدر أيضا وهو أن يقال: ولئن سلمنا أن " حضاجر" غير منصرف لكونه منقولا عن الجمع وإن لم يكن جمعا فى الحال، فما بال " سراويل "، فإنه ليس بجمع ولا منقول عن الجمع مع أنه غير منصرف؟.

وأشار إلى جوابه بقوله: إذا لم يصرف - وهو الأكثر - ففى الجواب عنه وجهان:

أحدهما: أن يقال إنه لفظ أعجمى، فلما استعملته العرب على الألفاظ التى كانت على

---

(١) انْظُرْ تفصيل هذا الجواب فى: شرح المصنف١/ ٢٩٤ وما بعدها، وأمالى ابن الحاجب٣/ ٩٣، والرضى١/ ١٢٧، وابن القواس ص٧٣، والأصبهانى ص ٩٩، والجامى١/ ٢٣٣، وانْظُرْ: البيان فى شرح اللمع ص ٥٢٦.

(٢) قال نقره كار فى: العباب ص٣٣٣ ": واعلم أن امتناع حضاجر يجوز أن يكون لاشتماله على العلمية والتأنيث، لأنه علم للضبع لا يقع إلا على الأنثى، والذكر ضِبْعان " ا. هـ.

(٣) وقال العلوى فى: الأزهار الصافية ص١١٥: " وجوابه من وجهين: أولاً: فلأنا لا نسلم أن فيه تأنيثا؛ لأنه علم جنس للضبع ومن حق علم الجنس أن يكون موضوعا على القدر المشترك بين المذكر والمؤنث، فلهذا حكمنا ببطلان تأنيثه، وثانياً: فلأنا لو سلمنا بتأنيثه فكان يلزم صرفه عند تنكيره، لبطلان العلمية بالتنكير، وبطلان التأنيث لأنه مشروط فى تأثيره بالعلمية " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٣٣.

(٤) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الغجدوانى ص ٥٨.

(٥) فى الأصل: (مكان) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (وكذلك) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال الجامى١/ ٢٣٣: " وإنما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول، ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون فى الأصل، كما قال فى الوصف؛ لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة، وليس الأمر كذلك إذ لا يتصور العروض فى الجمعية " ا. هـ.

فقد قيل: أعجمى حُمِل على مُوازِنة، وقيل: عربى جمع سروالة تقديرا.

وزنه والحال أن مُوازِنَة غير منصرف فمنع هذا أيضا، وهو المراد من قوله: فقد قيل: أعجمى حُمِل على مُوازِنة[1].

ثم ينبغى [أن يعلم][2] أن المراد من الموازنة فى الصيغة: الحاصلة من اجتماع الحروف، والحركات، والسكنات، لا الموازنة فى الحروف فقط، وإلا يلزم النقض بمثل (هُدَابِد)[3].

والثانى: أنه لمَّا وُجِدَ غير منصرف مفرداً، وعُلم من قاعدتهم أن هذا الوزن إنما يؤثر للجمعية، قدر فيه الجمعية، حفظا للقاعدة المشهورة فيما بينهم، وهو المراد من قوله: وقيل: عربى جمع سروالة تقديراً[4]، يعنى: لم يستعمل فى المشهور " سروالة " فتقدر؛ ليكون واحد "سراويل " لئلا تنتقض القاعدة[5]، وقيل بل هو جمع محقق، قال الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ ::: فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[6]

---

(١) هذا قول سيبويه، والمبرد، والزجاج، وأبى على، قال سيبويه٣/ ٢٢٩: " وأما " سراويل " فشىء واحد وهو أعجمى أُعرب كما أُعرب " الآجُرُّ " إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٢٦ حيث قال: " وكذلك " سراويل " لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو: قناديل، ودهاليز، فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية ".
وانْظُرْ: مالا ينصرف ص٦٤، وابن يعيش١/ ٦٤، والرضى١/ ١٣١، وابن القواس ٧٣، والإقليد ص ٢٦٣. وقال الجامى١/ ٢٣٤: "... فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما، فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكما، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية، لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على الموازن " ا. هـ وقال الدولت آبادى ل ١٧/ ب: " وإنما حمل عليه لأن الأعجمى دخيل والدخيلُ فى كل شىء إلى جنسه يميل، ولأن الدخيل لابد وأن يلتحق بنوع، والموازن بالالتحاق أليق وأحرى " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) هُدَابِد: اللبنُ الخاثِرُ جدا، ولَبَنٌ هُدَبِدٌ وهُدَفِدٌ وهو الخامض الخاثر، وهو أيضا عمش يكون فى العينين. انْظُرْ: اللسان (هدد) ٦/ ٤٦٣٠، والتاج (هدد) ٢/ ٥٤٥، والصحاح ٢/ ١٧٨، ولم يلزم النقض لأن (هُدابد) مضموم الأول، والشرط أن يكون موازنا له فى الحروف والحركات والسكنات، لا فى الحروف فقط.

(٤) نسب السيرافى هذا الرأى إلى المبرد حيث قال: " ومن الناس من يجعله جمعا لـ" سروالة "، فيكون جمعا لقطع الخرق، واعتمد هذا المذهب أبو العباس ". انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للسيرافى٥/ ١٢٥ رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية برقم ١٤٥٧، تحقيق د/ أحمد صالح أحمد دقماق. وتبعه فى هذه النسبة ابن يعيش ١/ ٦٤، والرضى١/ ١٣١، والذى حملهم على هذا هو قول المبرد فى المقتضب ٣/ ٣٤٥: " فأما سراويل فكان يقول فيها: العرب يجعلها بعضهم واحدة، فهى عنده مصروفة فى النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يراها جمعا واحدها " سروالة " وينشدون: " عليه من اللؤم سروالة " ا. هـ. والصواب: أن المبرد موافق لسيبويه فيما ذهب إليه، وقوله: " ومن العرب من يراها جمعا واحدها سروالة " هو قول نقله عن الأخفش، ولم يصرح باختيار هذا الرأى أو ترجيحه. انْظُرْ: هامش المقتضب ٣/ ٣٤٥.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٢٩٦، والرضى١/ ١٣١، وابن القواس ٧٣، والأصبهانى ١٠٠، والجامى ١/ ٢٣٤.

(٦) من المتقارب لم أعرف قائله: وانظره فى: المقتضب ٣/ ٣٤٦، وابن يعيش١/ ٦٤، والرضى ١/ ١٣١، وشرح الشافية ١/ ٢٧٠، وابن جماعة ٨٠، والخزانة ١/ ٢٣٣، والتصريح٢/ ٢١٢. والشاهد قوله "سروالة" حيث احتج به من قال: إن " سراويل " جمع " سروالة " وإن " سراويل " منع الصرف لكونها جمعا.

وإذا صرف فلا إشكال.

فعلى هذا لا كلام فى منع الصرف[1].

قال السيرافى[2]: " سروالة لغة فى السراويل إذ ليس مراد الشاعر [عليه][3] من اللؤم قطعة من خرق السراويل ".

قال صاحب المتوسط[4]: " اعلم أن الأسباب المانعة من الصرف يلزم أن تكون[5] عشرة بناءً على الجواب الأول[6]، وأن الجمع المانع من الصرف تحقيقى وتقديرى بناءً على الجواب الثانى، ولم يتعرض المصنف لهما فى موضعهما ".

وأجيب عن الأول: بأن حمل الشيء على الشيء للاشتراك فى الزنة لا يوجب أن يكون معدودا فى أصول العلل، وعن الثانى: بأن المراد مطلق الجمع، وهو يتناول التحقيقى والتقديرى، ولذلك لم يتعرض للتحقيقى والتقديرى أولاً ثم يبين كونه مقصودا.

وإذا صرف (سراويل)[7] فلا إشكال فيه[8]؛ لأن هذا الوزن إنما يمنع الصرف إذا كان جمعا فلما انتفت الجمعية عنه[9] صرف من غير إشكال، فإن الإشكال فى منع صرفه بدون الجمعية إن كان عربيا، وبدون العلمية إن كان عجميا، فيحتاج إلى التصحيح.

قال فى الشرح[10]: " وأما من قال العلة كونه [لا][11] نظير له فى الآحاد، فالإشكال عليه صرف أو لم يصرف "، وفيه بحث[12].

---

(١) قال ابن الخباز: " وأما (سراويل) فهو أعجمى، ولا حجة فيه، وقد قيل: إنه جمع واحدته سروالة " اهـ. انْظُرْ: توجيه اللمع ٤٢٥، وانْظُرْ: ابن الناظم ٢٥٣، والهمع ١/ ٨٩، والتصريح ٢/ ٢١٢.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزُبان، أبو سعيد السيرافى، من أعلم الناس بنحو البصريين قرأ القرآن على ابن مجاهد، وأخذ عن ابن دريد، وابن السراج، مات فى رجب سنة ٣٦٨ هـ، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه وأخبار النحويين، وشرح مقصورة ابن دريد. انْظُرْ: شذرات الذهب ٣/ ٦٥، ونزهة الألباء ٣٠٧، وإنباه الرواه ١/ ٣١٣. وانْظُرْ قوله فى: شرح السيرافى ٥/ ١٢٥ رسالة.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح السيرافى.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٩.

(٥) فى الأصل: (يكون) وما أثبته من الشرح المتوسط.

(٦) وهو قوله: أعجمى حُمل على موازنه، فيكون السبب العاشر هو: الحمل على الموازن.

(٧) قال الرضى ١/ ١٣٢: " ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضا نظراً إلى قوله: "عُرِّب كما عُرب الآجر " وهو غلط؛ لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل التعريف فقط، لا لكونه منصرفا مثله، ألا ترى إلى قوله بعد: " إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٧٣.

(٩) فى الأصل: (عند) وهو تَصْحِيف.

(١٠) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٩٧.

(١١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(١٢) قال ابن هشام: " إن صرف لزمه أن يصرف نظيره (مصابيح) وشبهه، وإن منع فهذا الإشكال وارد على=

ونحو: جوارٍ رفعا وجرا مثل: قاض.

ونحو جوار، يريد به ما كان جمعا لـ " فاعلة " معتلّ اللام كـ غوال جمع غالية، ومواش جمع ماشية ونظائرهما لـه.

واعلم أن البعض من النحاة قد ذهب إلى أن الإعـلال فـى نحـو هـذا مقـدم علـى وجـود منـع الصرف؛ لقوة سببه وهو: الاستثقال[1] اللفظى الظاهر، بخلاف سبب منع الصرف فإنـه ضـعيف لأنه المشابهة الخفيّة[2] المعنوية، ولأن حكم الإعلال راجـع إلى ذات الكلمـة، ومنـع الصـرف إلى حالها، ولا شك فى سبق الأول على الثانى، وهذا ما اختاره سيبويه، والزجاج[3] كما صـرح بـه بعض الأفاضل، فيكون أصل (جـوار) عنـدهما (جـوارىٌ) بـالتنوين، ثـم أعـل بحـذف الضـمة والكسرة، لكونهما ثقيلتين على الياء، والتقى ساكنان الياء والتنوين، ثم حذف الياء لأجل ذلـك الالتقاء فصار نحو"جوار" رفعا وجرا مثل " قاض "[4] فى اللفظ من حيـث ثبـوت التنـوين فيهمـا وحذفُ الياء من الآخِرِ[5].

ثم إنهم بعد الاتفاق منهم على ذلك اختلفوا فى التقدير:

فقال الزجاج ومن تبعه[6]: إنه منصرف لأن هذا الجمع إنما يمنع الصرف إذا كانت الصيغة باقيـة، وأما إذا لم تبق فالصرف لا غير، لأنه حينئذ يصـير مثـل (سـلام) و(كـلام)[7] فـالتنوين عنـده –

=المانع وهـو: ما وجه منعه؟ ويمكـن أن يجاب عنهـم بأنهم شرطوا ألا يكون لـه نظير فـى الآحـاد العربيـة، وهذا أعجمى، وقد قيل: إنه أعجمى منصرف، ومنهم من قال عربى منصـرف وإنمـا منـع للضـرورة " اهـ. انْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١٥/ أ، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٠٢.

(١) فى الأصل: (الانتقال) والتصويب من الرضى ١/ ١٣٤.

(٢) فى الأصل: (الحقة) والتصويب من شرح لب الألبـاب ص٨٢، قـال الرضـى: " وأمـا منـع الصـرف فسـببه ضعيف إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٣٤.

(٣) هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج، كان يخـرط الزجـاج ثـم مـال إلى النحـو ولازم المـبرد، تـوفى فى جمادى الآخرة سـنة ٣١١ هــ، مـن مصـنفاته: معـانى القـرآن، والقـوافى والعـروض، والنـوادر. انْظُرْ: نزهة الألباء ص ٣٨٣، والبغية ١/ ٤١٢.

(٤) قال الأصفهانى: " انصرف فى الرفـع والجر لنقصانه، ولم ينصرف فى النصب لتمامـه، تقول: هـؤلاء جـوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ورأيت جوارىَ وغواشىَ " ا. هـ، انْظُرْ: شرح اللمع ص ٧٠٢. وقـال ابـنُ السراجُ: " والصـرف الّذى نحنُ عليه فى الجر والرفع هو قول الخليل، وأبـى عمـرو بـن العـلاء، وابـن أبـى إسحاق وجميع البصريين... " ا. هـ انْظُرْ: الأصول ٢/ ٩٣.

(٥) تقول: جاءتنى جـوارٍ ومررت بجوارٍ، كما تقول: جاءنى قاض ومررت بقاضٍ، بخلاف حالـة النصـب فاليـاء مفتوحة متحركة.

(٦) فى الأصل: (يبق) وهو تَصْحِيف، وقد نسب الرضى هذا القول إلى المبرد، والزجاج، انْظُرْ: الرضى١/ ١٣٤، وانْظُرْ: المقتضب ١/ ٢٨٠، ومالا ينصرف ص ١٤٤.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٢٩٨، وشرح الأصبهانى ص ١٠٢.

*للتمكن وهذا مختار الأخفش أيضا[1].

واتفق سيبويه معه فى رواية [2]، وقال فى أخرى: إنه غير منصرف[3]؛ لأن هذه الصيغة وإن لم تكن باقية فى الظاهر إلا أنها باقية فى التقدير، بدليل قولهم: هذه[4] جوارِ - بالكسر-، ولولا أن الياء مقدرة لما عد جريان الإعراب على الراء، فلما اعتبروا وجودها للإعرابَ اعتبر أيضا لمنع الصرف؛ لكون كل منهما حكما لفظيا[5]، فإن منع الصرف أمر لفظى باعتبار الحكم، وإن كان أمراً معنويا باعتبار نفس الأمر، ولأن كل شىء حذف لإعلال موجب يكون بمنزلة الباقى فيكون/ غير منصرف (١٩/ب) عنده فى الأحوال الثلاثة، وعند الأولين حال النصب فقط، فوقع الاتفاق فيه.

ومما يقوى[6] ذلك المذهب منعهم صرف (أحوى)[7] مع عدم بقاء الوزن ظاهرا بسبب الإعلال.

وأما الحكم ببقاء الصيغة وثبوت الألف فى مقابلة اللام، فبعد الحكم بمنع صرفه، فلو منع صرفه لقيل (أحوىً) بالتنوين بدون الألف لفظا، فلم يلزم قول من قال[8]: إن منع صرف (أحوى) لكونه على وزن (أفعل) لثبوت الألف [فى][9] مقابلة اللام بخلاف (جوار)[10].

فإن قلت: هلاّ يعوض التنوين عن الحركة حتى يكون مثل "جوار"!.

قلت: لزيادة مدة الألف بالنسبة إلى الياء، فكأنها تغنى عن التعويض لحصول الثقل بها. وههنا كلام غير هذا مذكور فى شرح اللب[11].

والبعض الآخر منهم ذهب إلى أن المنع مقدم على الإعلال فيه[12]، وذلك لاقتضاء وجود

---

(١) قال الشيخ خالد: " وذهب الأخفش إلى أن الياء لما حُذفت تخفيفا بقى الاسم فى اللفظ كـ: سلام وكلام، وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف " ا. هـ انْظُرْ: التصريح ٢/ ٢١٢، وانْظُرْ: الفاخر ص ١١٨.

(٢) قال سيبويه٣/ ٣٠٨: " واعلم أن كل شىء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف فى حال الجر والرفع " ا. هـ.

(٣) قال سيبويه٣/ ٣١٠: " وسألت الخليل عن رجل يُسمى بـ جوار فقال: هو فى حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما ولو كان من شأنهم أن يَدَعوا صرفَه فى المعرفةً لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة... قلت: فإن جعلته اسما لامرأة، قال: أصرفها... " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٠٠ وما بعدها، والإقليد ص ٢٦١.

(٦) فى الأصل: (يقصد) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٠٠، والرضى ١/ ١٣٥، والإقليد ص ٢٦١.

(٨) هذا قول الجندى صاحب الإقليد فى: شرحه ص ٢٦١.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٠١ وفيه توضيح ذلك.

(١١) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٨٣.

(١٢) وهذا مذهب المبرد كما فى: الرضى ١/ ١٣٥، وحاشية الصبان ٣/ ٢٤٥، وانْظُرْ: المقتضب ١/ ٢٨١.

التركيب

الصيغة في أول الأمر، والمختار عند أبي زيد[1]، والكسائي[2]، هذا المذهب[3].

فعلى هذا ينبغي أن يقال بالفتح في حال الجر؛ لأن حركته وقعت في أول الأمر فتحة، فلا يتصور الإعلال بحذفها عن الياء كما في حال النصب، وبيت الفرزدق:

فلو كانَ عبدُ اللهِ مولًى هَجَوْتُهُ ::: ولكنَّ عبدَ اللهِ مولى موَالِيَا[4]

وارد على هذا الرأي[5].

فعندهم أصل (هؤلاء جوار): (جواريُ) بالضم من غير التنوين، فأعل بحذف الضمة لاستثقالها على الياء، ثم حذفت الياء؛ لأنهم لما كانوا يحذفون الياء اكتفاءً بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى:**{واللَّيْلِ إذَا يَسْرِ}**[6] و**{الْكَبِيرُ المُتَعَالِ}**[7] كان حذفهم إياها في الجمع الذي هو أثقل منه أولى، ولأنه لما حذفت الحركة عُوِّضَ عنها التنوين، فالتقى[8] ساكنان، ثم حذف الياء لأجل ذلك.

كذا في بعض شروح الكافية[9]. ثم إسناد بعضهم هذا الأصل إلى سيبويه سهو يظهر بالتأمل[10].

---

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن قيس الأنصاري، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، كان من أئمة الأدب وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، كان ثقة من أهل البصرة له: الإبل، واللغات، والنوادر، وغريب الأسماء، وفعلت وأفعلت توفي سنة ٢١٥هـ، انْظُرْ: الفهرست ص٨١، وإنباه الرواه ٢/ ٣٠، ونزهة الألباء ١٢٥.

(٢) الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، أبو الحسن، أخذ عن الرؤاسي والهرّاء، كان إماما في النحو واللغة والقراءات، أحد أئمة القراء السبعة، له مع سيبويه واليزيدي مناظرات ومجالس، له: المختصر في النحو، وكتاب القراءات، ومعاني القرآن، توفي بالري سنة١٨٩ هجرية. انْظُرْ: الفهرست ص ٩٧، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، ونزهة الألباء ص ٦٧، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٥٧.

(٣) انْظُرْ: الرضي ١/ ١٣٤، وابن يعيش ١/ ٦٤، والإقليد ٢٦٠، وانْظُرْ: الأصول ٢/ ٩١، والأصبهاني ١٠٥.

(٤) من الطويل وليس في ديوانه ط / دار صادر، يهجو به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وانظره في: الكتاب ٣/ ٣١٣، والمقتضب١/ ٢٨١، وابن يعيش١/ ٦٤، ولباب الإعراب ص٢١٣، والارتشاف ٥/ ٢٣٨٨، والرضي ١/ ١٣٣، والخزانة١/ ٢٣٥، والتصريح ٢/ ٢٢٩، والشاهد قوله: (مولى مواليا) والقياس أن يقول: (مولى موال) ولكنه أظهر الفتحة في حالة الجر.

(٥) وذلك لأنه جرَّه بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٦) سورة الفجر الآية (٤).

(٧) سورة الرعد من الآية (٩).

(٨) في الأصل: (فالتقاء) وهو تَصْحِيف.

(٩) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص٥١، وشرح الأصبهاني ص١٠٤، وانْظُرْ: الجامي١/ ٢٣٧.

(١٠) انْظُرْ: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٠ وقد قال: " ونُقل عن سيبويه أن أصله (جواري) بغير تنوين، حُذفت الياء لعلتين الضم مع الاستثقال بحرف العلة، ثم عوض عن الياء التنوين، وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر " ا. هـ.

فإن قلت: تنوين (جوارٍ) تنوين عند سيبويه فإنه غير منصرف!.

قلت: تنوين العوض[1]؛ لأنه لما كان صيغةُ الجمع ثابتةً عنده تقديراً حذف منه تنوين التمكن لعدم الانصراف، ثم ألحق به تنوين آخر عوضا إما عن الحركة[2]، أو عن الياء، حَذِراً عن رجوعها بسبب زوال التقاء الساكنين فى اسم مستثقل لفظا؛ لكونه ناقصاً مبنياً على بناءٍ مُمْتَد ومعنىً لكونه جمعاً متصفاً بالفرعية [3].

وبهذا ظهر ضعف ما قيل: إن كونه عوضا عن الياء غير صحيح عند سيبويه؛ لأن حذفها لالتقائه بها، فيكون التنوين موجودا قبل حذف الياء، فلا يصلح أن يكون عوضا عنها.

نعم: لو قيل: لَمَّا كانت ثابتةً فكيف يصحُ عنها التعويضُ، لكان شيئاً[4].

ثم ليت شعرى! المقصود من سلَّم تقديم المنع على الإعلال، ثم أَعَلَّ بحذف الياء مُعلّلاً باستثقال الكسرة عليها، كيف؟! فإن الكسرة لم توجد فيه حينئذ حتى تُسْتَثْقَل على الياء وتحذف لأجله، ثم تحذف الياء للسكون والاكتفاء بالكسرة، نعم لو قيل: إن الفتحة فى حال الجر ثقيلة لنيابتها مناب الكسرة الثقيلة فلهذا حذفت، لكان له وجيه.

التركيب: المراد منه ضم كلمة إلى أخرى[5] بشرط أن يكون بين اسمين، فلا ينتقض بمثل: (هاشمى) و(زيد علما)[6]، والألف واللام فيه لعهدية ذلك.

وإنما لم يكن تركيب مثلهما مراداً لأنه لشدة اتصال الحرف بالاسم منزلٌ منزلة أحد حروف الكلمة، فلا يظهر فيه حكم التركيب وكونه فرعا لشىء[7].

---

(١) قال سيبويه٣/ ٣٠٨: " واعلم أن كل شىء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف فى حال الجر والرفع، وذلك أنهم لما حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا... " ا. هـ. وانْظُرْ: ما لا ينصرف ص١٤٤، وشرح المصنف ١/ ٣٠١، والأصبهانى ص ١٠٣، والأشمونى ٣/ ٢٤٥.

(٢) مذهب المبرد والزجاج أن التنوين عوض عن حركة الياء. انْظُرْ: ما لا ينصرف ص١٤٤، والمقتضب١/ ٢٨١.

(٣) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٣٥.

(٤) قال ابن الحاجب ١/ ٣٠١ موجها مثل هذا الكلام: " إن قيل: ما هذا التنوين على مذهب سيبويه؟ قيل: هو عنده تنوين عوض عن الياء المحذوفة، والأولى أن يقال: عن إعلال الياء بالسكون؛ لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف صحَّ أن يكون عوضا عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده؟ وإنما يكون الشىء عوضا عن الشىء بعد ثبوت حذفه لغيره، فوجب أن يقال: إنه عوض عن الإعلال، لأن الإعلال ثابت قبل مجىء التنوين، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الغرة ص٢١٦، وقال الجامى ١/ ٢٣٧: " التركيب: وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه " ا. هـ.

(٦) قال ابن الحاجب: " التركيب الذى يعتبر فى منع الصرف ما ليس بإضافى ولا إسنادى " انْظُرْ: الإيضاح١/ ١٤٥.

(٧) قال ابن الناظم: " والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحداً لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إلا إذا كان معتلا " اهـ. انْظُرْ: شرح الألفية ص٢٥٣، وانْظُرْ: الفاخر ص ١٣١، والأشمونى ٣/ ٢٤٩.

شرطه: العلمية، وأن لا يكون بإضافة، ولا إسناد،

شرطه أي: شرط التركيب فى أن يكون سببا لمنع الصرف[1] أمور ثلاثة:

أحدها: وجودى وهو: العلمية، وإنما اشترطت العلمية[2] لأنه بعدها يحصل الامتزاج بين الكلمتين، فيصيران بمنزلة كلمة واحدة، فيُعرب بإعراب واحد، بخلاف ما إذا لم يكن علما، فإن الكلمتين حينئذ لم يكونا مُمْتَزِجَتَيْنِ كـ: (ضارب زيداً) و(عشرون درهما)، فلم يكن لهما إعراب واحد، فالامتزاج لا يحصل إلَا بالعَلمية مع عدم المانع، هكذا قيل.

قلت: فعلى هذا قد كان الفرق بينه وبين القسم السابق غموضا.

واثنان منهما عدمى، والأول منهما: ألا يكون التركيب بإضافة؛ لأن الإضافة توجب فى المركب الإضافى إعرابين أحدهما للمضاف، والآخر للمضاف إليه وإن كان بعد التسمية، فلم توجد فيهما امتزاج يجعلهما كالكلمة الواحدة، فلم يستحقا إعرابا واحدا وهو المعتبر فى باب منع الصرف، ولأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفا[3] أو فى حكمه، فالأولى[4] ألا يجعل الأمر على العكس[5]، والثانى: أن لا يكون التركيب بإسناد[6]؛ لأنه لو كان بإسناد لكان مبنيًا محكيّاً على حاله فلم يكن له حظٌ فى منع الصرف؛ إذ هو مخصوص بالمعربات[7]، هكذا قالوا[8].

---

(١) وعلة منعه من الصرف: اجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب، انْظُرْ: شرح ابن الناظم ص٢٥٣، والأشمونى ٣/ ٢٤٩، والتصريح ٢/ ٢١٦.

(٢) قال الرضى ١/ ١٣٧: " إنما كان شرط التركيب العلمية لأن الكلمتين معا تدخلان فى وضع العلم، فيُؤمَن حذف إحداهما، إذا العلمية.... تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال " ا. هـ. وانْظُرْ أيضا علة اشتراط العلمية فى: ابن القواس ص٧٦، والأصبهانى ص ١٠٧، وقد زاد الأصبهانى تعليلا آخر وهو: أنه إنما اشترط العلمية احترازا من نحو: جارى بيت بيت، وخمسة عشر فإنه مبنى وباب ما لا ينصرف معرب.

(٣) فى الأصل: (منصرف) وهو لحن.

(٤) فى الأصل: (فلا لأولى) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ علة ذلك فى: الأصبهانى ص ١٠٧، والجامى١/ ٢٣٧، والكنّاش١/ ١٣٢.

(٦) قال ابن الحاجب فى أماليه ٣/ ٥٧: " التركيب شرطه: العلمية، وألا يكون بإضافة، ولا إسناد احتراز من مثل قولك: امرؤ القيس، وعبدُ القيس، وتأبط شرا، وشبهه مما هو مضاف أو مركب تركيبا إسناديا، أما المضاف فمُعرب وليس ممتنعا من الصرف، وإنما امتنع من التنوين لأجل الإضافة، فالتركيب فيه غير معتَبر، وأمَّا المركب بالتركيب الإسنادى فغيرُ معرب أصلا، ولا يوصف بكونه منصرفا ولا غيره، فلو سكت عنه لم يضرّ؛ لأنه لا يقع فيما يوصف بأنه غير منصرف أو غيره؛ لأن ذلك إنما يكون فى المعرب، وهذا غير معرب فهو لا يقع إلا كذلك، إلا أن ذِكْرَه أوضحُ " ا. هـ.

(٧) قال الرضى١/ ١٣٧: " وكان عليه أن يقول: (ولا معرباً جزؤه الأخير قبل العملية) ليخرج نحو: (إن زيداً)علما وكذلك نحو: (ما زيد)، ويقول أيضا: (وألا يكون الثانى مما يبنى قبل العلمية) ليخرج نحو: (سيبويه) و(خمسة عشر) علما، فالأصح إذن مراعاة البناء الأول " ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٣٨.

(٨) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٥٢، والأصبهانى ص١٠٧ وما بعدها، والأزهار الصافية ص١٢٣.

لكن ذكر فى بعض الكتب المشهورة أن الجملة المنقولة إلى العلمية كـ " تأبط شرا " - مثلا - قبل النقل إلى العلمية مبنية، وبعده جعلت علما[1]، فكان كل جزء منها بمنزلة الزاء من (زيد)، وصار المجموع اسما واحدا يستحق لأن[2] يجرى الإعراب على آخره، كما فى مثل: بعلبك[3]؛ لانعدام علة البناء بالنقل، لكن لما كان لفظ الجملة محكيا على حاله الأول للدلالة على القضية فى الأصل، بقى الجزء الآخير منها مشغولا بحركته الأولى، كالنصب فى الـ "شرا"، فلم يمكن إعرابه لفظا؛ لتعذر اجتماع / إعرابين لفظين على كلمة واحدة، فأعرب تقديرا[4]، فعلى هذا لم يصح عدهم إياها من المبنيات، بل الحكم عليها بالانصراف وعدمه، لأن عدم ظهور الإعراب لا ينافى فى الحكم بهما. (٢٠/أ)

ثم لو قيل فى توجيه كلامهم: إن الحكاية لما كانت مقتضية لاعتبار التعدد فى أجزاء الجملة فى الظاهر، لم يلاحظ كونها اسما واحدا يستحق الإعراب الواحد، فبهذا الاعتبار [لو][5] صح العد منها لم يكن بعيدا[6] عن الحق.

فإن قلت[7]: لو قال بعد قوله: (بإسناد): (ولا بأن يكون الثانى صوتا ولا متضمنا للحرف فى الأصل) لكان أصوب؛ حتى يحصل الاحتراز عن مثل: (سيبويه) و(خمسة عشر) علما!.

قلت: أما الاحتراز عن مثل: " سيبويه " فلا حاجة إليه؛ لكونه مبنيا، ومنع الصرف مخصوص بالمعربات[8]، وأما نحو: (خمسة عشر) فإنه إذا جعل علما[9] ففيه الوجهان:

أحدهما: أن يعرب لفظا فى وجه، وتقديرا فى آخر؛ لأن علة البناء كانت تضمنه

---

(١) قال ابن الحاجب: " الجملة إذا سمى بها وجب حكايتُها، والدليل على وجوب حكايتها أن كل اسم علم مركبٍ حكمُه بعد التسمية فى الإعراب والبناء، حكمُه قبل التسمية ما لم يمنع مانع، وهذا قبل التسمية جملةٌ ليس لها إعراب باعتبار الجملية فوجب بقاؤها " ا. هـ انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٧٠. فحكم هذه الجملة الحكاية تقول: قام تأبط شراً، ورأيتُ تأبَطَ شراً، ومررت بتأبَطَ شراً.

(٢) فى الأصل: (لأ).

(٣) فى معجم البلدان١/ ٤٥٣: " مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل، وهو اسم مركب من (بَعْل) اسم صنم، و(بك) أصله من: بكّ عنقه أى دقها " اهـ. وانْظُرْ: الجامى١/ ٢٣٨.

(٤) فى الأصل: (تقدير) وهو لحن.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) فى الأصل: (بعيد) وهو لحن.

(٧) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: الشرح المتوسط ٥٢، وشرح الغجدوانى ص٦٣، والأصبهانى ١٠٨.

(٨) انْظُرْ: الجامى١/ ٢٣٨.

(٩) قال فى الارتشاف ٢/ ٨٦٦: " وما ركب من العدد كـ خمسة عشر إذا سميت به فلك أن تقِرَّه على حاله، وأن تُعربه إعراب المتضايفين، وإعراب مالا ينصرف "ا. هـ. وانْظُرْ: المساعد ٣/ ٣٣، والأشمونى٣/ ٢٥١، وانْظُرْ: علةَ بنائه فى: الكتاب ٣/ ٢٨٩، ومالا ينصرف ص ١٣٥ وما بعدها.

الألف والنون:

الحرف، وانتفت هذه العلة بجعله علما؛ إذ الكلمتان حينئذ امتزجتا فصارتا بمنزلة " بعلبك "، فحينئذ لا يحترز عنه لكونه من المراد.

والثانى: أنه لما كان مبنيا قبل العلمية لتضمنه الحرف[1]، جاز إبقاء حاله الأول اعتبارا للمنقول عنه؛ لأن المنقول عنه كما يراعى [فى الإعراب يراعى][2] أيضا فى البناء.

هذا هو المذهب الأصح، فهو حينئذ يكون كـ (سيبويه[3] فلا حاجة إلى الاحتراز عنه، وهذا[4] يصح أن يكون مراد من قال: إن الجملة مبنية محكية على حالها.

لا يقال: فعلى هذا يلزم على المصنف ألا يحترز عن الإسنادى لكونه مبنيا، وأيضا: إنكم بينتم أن المراد من التركيب ما يكون من اسمين، فيخرج ما [يكون][5] من الفعل والفاعل!.

لأنا نقول: إن الاحتراز عنه مع حصول الغناء عنه تنبيه وتسهيل لأمر المبتدئ، باعتباره أن يعرض[6] عليه مثل ذلك، بخلاف (سيبويه) و(خمسة عشر)؛ لأن موجب البناء فى الإسناد أخفى، ولأن الجزء الثانى منه معرب فى الأكثر فيورث الوهم.

وقيل: إن الاحتراز من الإسنادى احتراز عنهما من حيث الدليل، واختصاصه بالذكر لأجل ما ذكر[7]، ففى ذكره تبيين لذلك المراد.

الألف والنون: اعلم أن الألف والنون إنما يمنعان الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لألفى التأنيث فى نحو: (صحراء)[8]، فى كونهما زائدتين زيدتا معا فى

---

(١) وعلة بنائه: أما الجزء الأول فلتنزُّله منزلة صدر الاسم من عجزه، وصدر الاسم لا يستحق إعرابا، إنما يستحقه الاسم بكماله، وأما الثانى فلتضمنه معنى الحرف الذى هو واو العطف، لأن الأصل: خمسةٌ وعشرةٌ، فلما تركَّبا حُذفت الواو وتضمن ثانى الجزأين معناها، فلذلك بنى. انْظُرْ: الفاخر ص ١٦٠.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) فى الأصل: (لسيبويه).

(٤) إشارة إلى الوجه الثانى.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) فى الأصل: (يعر) وهو سهو.

(٧) أى: إنما خص المصنف الإسنادى لأن موجب البناء فيه أخفى، ولأن الجزء الثانى منه معرب فى الأكثر.

(٨) قال سيبويه ٣/ ٢١٥: " هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف (حمراء)، لأنها على مثالها فى عدَّة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تُلْحقه علامة التأنيث كما أن (حمراء) لم تؤنّث على بناء المذكر، ولمؤنث (سكران) بناء على حِدةٍ كما كان لمذكر (حمراء) بناءٌ على حِدةٍ " ا. هـ، وذهب المبرد إلى أن: مثل ذلك إنما امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث. انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٣٥، والبيان فى شرح اللمع ص ٥١٣، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٣٦، ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفى التأنيث. انْظُرْ: الارتشاف٢/ ٨٥٦، وشرح الأصبهانى ص ١٠٩، والأشمونى٣/ ٢٣٤، وائتلاف النصرة ص١٠١، والهمع ١/ ١٠٣).

الآخر[١]، كزيادة ألفى التأنيث كذلك، وعدم قبول التاء، فإنهما لا يقبلان التاء علما كما لا يقبل ألفا التأنيث إياه، وكون أول الزيادتين فيهما مدة وما قبله مفتوحا، وكون صيغة المذكر فى كل منهما مغايرة لصيغة المؤنث؛ لأنك تقول: (سكران) (سكرى) كما تقول: (أحمر) (حمراء).

والاختلاف بين مثل: " ضارب " و" ضاربة " بسبب عروض التاء لا بالصيغة.

ثم ما زيد منهما لمعنىً أولى بأن يكون أصلا محمولا عليه لغير ما زيد له من عكسه.

والاستلال على زيادتهما[٢] بالاشتقاق وعدم النظير[٣].

وأما (خزعال)[٤] فنادر لا اعتداد به.

وأيضا المراد من ألفى التأنيث فى نحو: (صحراء) الهمزة المنقلبة من ألف التأنيث والألف المزيدة قبلها للبناء، إلا أنهما لما كانتا زائدتين معا، ولم يُفارق إحديهما الآخر نسبتا جميعا إلى التأنيث على طريق التغليب، فظهر من هذا أن التغليب إنما وقع بين ألفين، لا بين الألف والهمزة كما يتوهم.

ثم [لما][٥] كان الوجه الذى لا تأثير بدونه فى المنع من بين الوجوه المذكورة هو: عدم قبول تاء التأنيث، أشار إلى تحققه ولزومه بقوله: إن كانا فى اسم أى: إن كان الألف والنون فى الاسم المقابل للصفة، فشرطه، أى: شرط ذلك الاسم فى منع الصرف العلمية، أى: أن يكون علما[٦].

---

(١) انْظُرْ جهة الشبه بين الألف والنون وبين ألف التأنيث فى: الأصول٢/ ٨٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦، والرضى ١/ ١٣٨، والإقليد ص ٢٦٥، والأصبهانى ص ١٠٩.

(٢) أى: على زيادة الألف والنون.

(٣) أما الاشتقاق فنحو: (سكران)؛ لأنه من السُّكر، وأما عدم النظير فنحو: (مَرْجان)؛ لأنه ليس فى الكلام (فعلال) ما لم يكن مضاعفا كـ (قلقال). انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٩، وانْظُرْ: شرح الألفية له ص ٤٥٩.

(٤) يقال: ناقة خزعال أى بها ظلْع، أى: تغمزُ فى مشْيها. انْظُرْ: شرح الشافية ١/ ٢٠، واللسان (خزع).

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال الرضى ١/ ١٣٨: " ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا، وقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف، وذلك الآخر إما العلمية كـ: عمران وإما الصفة كما فى: سكران، وذهب بعضهم إلى: أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر...، والأول أولى؛ لضعفها فلا تقوم مقام علتين " اهـ.

كـ (عمران)، أو في صفة: فانتفاءُ (فعلانة)،

يعنى إنما اشترطت العلمية فيه لتحقق ذلك الوجه ويتقوى شبهه بما فيه ألف التأنيث[1]، من حيث امتناع دخول التاء عليه بعد العلمية، كما يمتنع دخولها على [ما][2] فيه ألف التأنيث، فإنه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول التاء عليه وعدم وجهاً [من][3] وجوه المشابهة ولم يؤثر فى المنع نحو: (سعدان)[4] و(سعدانة).

مثال ما كان فيه الألف والنون علما كـ "عمران" فإنه غير منصرف للألف والنون والعلمية[5].

وينبغى أن يعلم أن المراد من الألف والنون ما ثبت بينهما التلازم[6] بحيث لا يجوز انفكاك أحدهما عن الآخر بوجه، فلا يلزم انصراف المسمى بنحو: " البحرين " عند العلمية؛ لعدم التلازم بينهما فيه؛ لأ [ن][7] نونه قد سقط بالإضافة، وألفه ينقلب " ياء " حال النصب والجر لا يقال: المدَّعَى لزوم عدم انصرافه عند العلمية، وهما متلازمان عندها بلا شبهة؛ لأن العلم لا يتغير!.

لأنا نقول: المراد بالتلازم هو التلازم من كل الوجوه فى جميع الأوقات، فهو منتف قبل العلمية، ولا نسلم أيضا أن العلم لا يتغير، وإنما يكون كذلك إذا كان بالزيادة والنقصان دالاً فيتغير، فإن التغير الإعرابى مما لا يأبى عنه العلم.

أو كانا أى: الألف والنون [فى][8] صفة: فانتفاء " فعلانة "أى: شرط تلك الصفة فى المنع أن لا يجيء مؤنثها على " فعلانة " نحو: " سكران "، فإن مؤنثه لا يجيء على " سكرانة "، بل على " سكرى "؛ ليتحقق مشابهتها لما فيه ألف التأنيث - بوضع الصيغة لكل منهما / أيضا - من حيث امتناع دخول التاء فيها[9]. (٢٠/ب)

(١) قال ابن الحاجب ١/ ٣٠٦: "... ألا ترى أنك إذا قدرت (ندمان) علما وَجَدتَ الألف والنون مشابهة لألفى التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناع دخولها على الألف، فلا تقول فى العَلَم: (ندمانة) كما لا تقول فى (سكرى): (سكرانة) " اهـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) نبت ذو شوك، ومنبته سهول الأرض وهو من أطيب مراعى الإبل ما دام رطبا. اللسان (سعد) ٣/ ٢٠١٣، وانصرف لقولهم فى الواحد: (سعدانة)، وإذا سمى به امتنع من الصرف لامتناع (سعدانة) حينئذ. انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٧٧.

(٥) فتحققت فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالألف والنون.

(٦) ولذلك قال ابن جماعة: " الأَوْلَى: ولزوم النون والألف؛ احترازاً من التثنية المسمّى بها مثل (نجران) "ا. هـ انْظُرْ: شرح الكافية لابن جماعة ص ٨١.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) فلا يقال: حمراءة ولا سكرانة، وانْظُرْ: الفاخر ص ١١١، وشرح الأصبهانى ص ١١٠.

وقيل: وجود (فعلى)، ومن ثَمَّ اختُلِف فى (رحمان)،

وقيل: الشرط وجود (فَعْلَى) لكونه مستلزما لانتفاء (فعلانة)[1]؛ لأنه لما وجد الفرق بين المذكر والمؤنث - بوضع الصيغة لكل منهما - لم يحتج فيه إلى التاء وعدمه.

وقيل: الأول أولى[2]؛ لأنه شرط بالذات؛ لأن المشابهة المطلوبة إنما تتحقق به، ووجود (فعلى) ليس شرطا بالذات، بل لكونه[3] مستلزما له.

قلت: يحتمل أن يكون ذلك شرطا[4] بالذات؛ لأنه يتحقق به المشابهة أيضا، مع أن الوجه الذى يتحقق بانتفائها يتحقق بوجوده، وذلك لأنه لما حصل به اختلاف صيغتى المذكر والمؤنث تحققت[5] المشابهة؛ لأن هذا الاختلاف أحد وجوه المشابهة المعتدة بها.

ومن ثَمَّ أى: لأجل أن بعضهم قال: شرط الألف والنون إذا كان فى الصفة (انتفاء فعلانة)، وبعضهم قال: (وجود فعلى) اختلف فى منع صرف "رحمان" وعدمه،

فقال بعضهم: إنه غير منصرف لوجود شرطه وهو: انتفاء (فعلانة)؛ لأن الشرط عند ذلك البعض هو ذلك الانتفاء[6].

وقال بعضهم: إنه منصرف[7]؛ لانتفاء شرطه وهو: وجود (فعلى)؛ لأن الشرط عنده ذلك.

وإنما لم يجئ فيه (فعلانة) و(فعلى) لأنه لما كان مختصا بـ " الله " - سبحانه وتعالى - لم يتصور فيه تأنيث، لا بالتاء ولا بالصيغة، فامتنعا[8] فيه، [وامتناعهما فيه][9] ليس [لأن][10] الأمر يرجع إلى اللفظ، بل إلى الموصوف.

---

(١) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٧٧، وشرح الأصبهانى ص ١١٠.

(٢) هذا قول الرضى فى شرحه ١/ ١٣٩ حيث رجح قول المصنف (انتفاء فعلانة) على قوله (وجود فعلى).

(٣) كلمة: (لكونه) تكررت فى الأصل.

(٤) فى الأصل: (شرط) وهو لحن.

(٥) فى الأصل: (تحقق) وهو تَصْحِيف.

(٦) قال ابن الحاجب: "... هو الوجه من وجهين: أحدهما: أن الألف والنون عندنا كانتا مانعتين لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وإذا كان (رحمان) لا تدخل عليه تاء التأنيث فقد صح شبهه بألفى التأنيث، ووجود (فعلى) ليس مقصوداً فى نفسه، وإنما المقصود تحقيق امتناع دخول تاء التأنيث عليها، فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليها بغيره فقد حصل المقصود، الثانى: أنه لو قدر استواء الأمرين فهذا الأولى؛ لأنه الأكثر فى كلامهم فينبغى أن يحمل على الأكثر، ألا ترى أن باب (سكران) أكثر من باب (ندمان) وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحمله على ما هو أكثر أولى " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٠٨، ٣٠٩. وانْظُرْ: الرضى ١/ ١٣٩، ١٤٠، حيث رجح - أيضا - منع الصرف فيه.

(٧) قال أبو حيان: " والصحيح فيه الصرف؛ لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل فى الاسم الصرف ".

(٨) الهمع ١/ ١٠٣، وحاشية الصبان ٣/ ٢٣٢.

(٩) فى الأصل: (فامتناع) وهو تَصْحِيف.

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

دون سكران، وندمان، ووزن الفعل شرطه: أن يختص به كـ " شمّر "،

دون " سكران " أى: لم يختلف فى منع صرف"سكران"؛ لوجود العلتين فيه معا وهما: انتفاء فعلانة، ووجود فعلى، فمُنع من الصرف بالاتفاق.

وأما قول بنى أسد[1]: (سكرانة) و(غضبانة)[2] فلغة رديئة، كذا فى بعض الشروح.

ولم يختلفوا أيضا فى صرف " ندمان "؛ لانتفاء الشرطين فيه معا، لعدم مجىء (فعلى) ووجود (فعلانة)، فصُرف بالاتفاق.

قال السيد الفاضل[3]: المراد من " ندمان" ههنا: الندمان بمعنى النديم، من المنادمة، وأما (ندمان) بمعنى النادم فمؤنثه (ندمى)، فيكون غير منصرف اتفاقا كـ (سكران).

ثم إذا وجدت كلمة تحتمل نونها الزيادة والأصالة ففيها الوجهان: الانصراف وعدمه، كـ الـ (حسان)[4].

ووزن الفعل أى: الوزن الذى يُبنى عليه الفعل، شرطه أى: شرط ذلك الوزن فى أن يكون سببا لمنع الصرف أمران، أحدهما: أن يختص به، أى: أن لا يوجد فى الاسم بالأصالة كـ: (شمَّر)[5]، فإن هذا الوزن لا يوجد فى الأسماء إلا منقولا كـ (بذَّر)[6] اسم موضع، وخضَّم[7] اسم رجل، أو مرتجلاً للعلمية كـ شلَّم اسم موضع بالشام، وقيل: هو اسم مدينة

---

(١) بنو أسد: قبيلة عظيمة من قبائل العدنانيين، تنتسب إلى أَسَد بن خُزَيْمة بن مُدركة بن إلياس بن مُضر، وهى ذات بطون كثيرة، وكانت منازلهم فيما يلى الكرخ من أرض نجد فى مجاورة طيىء، وتُعدُ قبيلةُ أسد من القبائل الحربية التى سجل لها التاريخ كثيرا من الحروب والغزوات فى الجاهلية والإسلام. انْظُرْ: معجم قبائل العرب ١/ ٢١ وما بعدها.

(٢) حيث ألحقوا النون تاء التأنيث وفرّقوا بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة. انْظُرْ: شرح المفصل١/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١، والارتشاف٢/ ٨٥٦، والتصريح٢/ ٢١٣.

(٣) السيد الفاضل: عماد الدين يحيى بن القاسم بن عمر بن على العلوى الحسنى، المعروف بالفاضل ولد سنة ٦٨٠هـ، وتوفى سنة٧٥٠هـ، له حاشية على الكشاف سماها: درر الأصداف فى حواشى الكشاف وأخرى وسماها: تحفة الأشراف فى كشف غموض الكشاف، وله شرح لب اللباب. انْظُرْ: البدر الطالع ٢/ ٣٤٠، وكشف الظنون٢/ ١٤٨٠، وهدية العارفين ٢/ ٥٢٧، والأعلام ٩/ ٢٠٤. وقال السيد الشريف فى حاشيته على الكشاف١/ ٤٣: " (ندمان) المأخوذ من ندِم بمعنى النادم غير منصرف كسكران، ومؤنثه ندمى كسكرى، وأما الذى هو منصرف ومؤنثه ندمانة، فهو من المنادمة فى الشراب بمعنى النديم " ا. هـ.

(٤) إن كان من (الحسن) فهو مصروف، وإن كان من(الحسّ) وهو العقلُ لم ينصرف. انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٤٠، وابن القواس ص ٧٩، والصفوة ١/ ٣٦٢، والتصريح٢/ ٢١٧، وانْظُرْ: مالا ينصرف ٤٧.

(٥) فى اللسان: (شمر) ٤/ ٢٣٢٢: " اسم ناقة من الاستعداد والسير، قال ابن سيده: اسم ناقة الشمّاخ ".

(٦) فى معجم البلدان ١/ ٣٦١: " بئر بمكة لبنى عبد الدار، حفرها هاشم بن عبد مناف، وهى من التبذير وهو التفريق، فلعل ماءها قد كان يخرج متفرقا من غير مكان " ا. هـ.

(٧) اسم بلد، وقيل: اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غَلَب على القبيلة. انْظُرْ: اللسان (خضم) ٢/ ١١٩١، وانْظُرْ: ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٢٨.

بيت المقدس بالعبرانية[١]، أو أعجميا كـ بقَم[٢] فإنه وإن لم يكن منقولا عن الفعل إلا أنه أعجمى وعدم انصرافه إذا سمّى به رجل للعلمية ووزن الفعل، لا للعجمية[٣]، لكونه اسم جنس. ثم اعلم أن المنقول يجب أن يكون مجردا عن الضمير[٤]، وأن يكون من قبيل (تأبط شرا)، وقد عرفت أحكامه[٥].

قوله: وضُرِب عطف على قوله: (كـ شمَّر) فإن وزن (فُعِل) - بضم الفاء وكسر العين - سواء كان مخففا أو مشدداً مختص بالفعل أيضا، وأما (دُئِل)[٦] و(وُعِل) فشاذ، وقيل: هما من قبيل المنقولات[٧]، ومن الأوزان المخصوصة: انفعل، وافتعل، وتفعَّل، واستفعل، وغيرها، فإن كلها مختص بالأفعال.

وثانيهما[٨]: أن يكون فى أوله حرف من حروف المضارعة، وأشار إليه بقوله: أو يكون [فى][٩] أوله، أى: فى أول الاسم الذى وجد على ذلك الوزن زيادة كزيادته، أى: كالزيادة التى فى أول الفعل المضارع كـ: (تَغلب) و(يشكُر) و(أحمد)، فإن وقع الاسم على هذا الوزن ولم يكن الحرف[١٠] الأول منه زائدا[١١] كان منصرفا نحو:

(أيْقق) و(أَوْلَق) [١٢] فإن وزن الأول (فعلل)، ووزن الثانى (فوعل) دون (أفعل)؛ لكون

---

(١) انْظُرْ معناها فى: اللسان (شلم) ٤/ ٢٣١٨.

(٢) اسم أعجمى، وهو شجر يُصبغُ به. انْظُرْ: اللسان (بقم) ٢/ ٥٢، وانْظُرْ: المعرب للجواليقى ص١٠٧، ط / دار الكتب، تحقيق/ أحمد شاكر.

(٣) قال الزجاج: إذا سميت رجلا بـ (بقّم) أو (ضرّب) لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء ". انْظُرْ: ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٢٨، وانْظُرْ: البيان فى شرح اللمع ص ٤٩٩.

(٤) انْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٤٥.

(٥) انْظُرْ: ص١٣٩ من قسم التحقيق.

(٦) دويبة قيل: كالثعلب، وقيل: شبيهة بابن عِرْس. انْظُرْ: اللسان (دأل) ٢/ ١٣١٢.

(٧) قال الرضى ١/ ١٤٢: " قيل إن العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس وإن كان قليلا كقوله ﷺ : **«إن الله تعالى ينهاكم عن قِيلِ وقال»**... فيجوز فى مثل (دُئل) أن يكون منقولا عن فعل مالم يُسمّ فاعله من قولهم: دُئل فيه: أى: أُسرِع... " ا. هـ، وانْظُرْ: البيان فى شرح اللمع ص ٤٩٩.

(٨) أى ثانى الأمرين اللذين شرطا فى وزن الفعل ليكون سببا لمنع الصرف.

(٩) ساقطة من الأصل والزيادة من الكافية ص ٦٦.

(١٠) فى الأصل: (حرف) وهو تَصْحِيف.

(١١) فى الأصل: (زائد) وهو لحن.

(١٢) الأولق: الجنون، وقيل: الخفة من النشاط كالجنون. اللسان (ولق) ٦/ ٤٩١٩، ومالا ينصرف ص٢٠. قال الرضى١/ ١٤٢: " فـ " أولق " المشتق من " مألوق " إذا سُمّى به انصرف؛ لأن الهمزة أصلية، وكذا "أيقق " علما لكونه ملحقا بـ " جعفر " كـ " مهدد " فالهمزة أصلية "ا. هـ. وانْظُرْ: مالا ينصرف ص٢٠.= =وصرف

غير قابل للتاء.

الهمزة فيهما أصلية.

وإنما قال: غير قابل للتاء[1] ليتأكد مشابهته بالفعل، فإنه لو كان قابلا للتاء لخرج عن شبه الفعل؛ لأن الفعل لا يقبل هذه التاء، فيكون وجودها مانعا من اعتباره.

وإنما قال: " غير قابل للتاء " ولم يقل: " بغير تاء " لئلا يلزم منع صرف (يعمل)، فإنه لا يوجد فيه التاء لكنه ينصرف لقبوله إياها[2].

لا يقال: إن وزن (أسود) معتبر فى هذا الباب مع أنه يقبل التاء؛ لأنه يقال: (أسودة) للحية الأنثى[3]؛ لأنا نقول: إن قبول التاء عارض بعد استعماله اسما، والشرط أن لا يقبل التاء حين كونه مستعملا فى الصفة.

فإن قلت: الواقع فى كلام البعض بدل قول المصنف: " أو يكون فى أوله زيادة ": " أو يغلب[4] هذا الوزن "[5] فما الوجه فى عدول المصنف عنه؟.

قلت: لكون قوله هذا أولى من قولهم ذاك لوجهين[6]:

أحدهما: أنه للاعتبار بالغلبة فى الفعل فى باب الصرف لَماَ يلزم عليه منع صرف المسمى بنحو (خَاتَم) بفتح التاء لكون وزنه فى الفعل أكثر منه فى الاسم؛ إذ (فَاعَل) فى الاسم لم يجئ

(أولق) على أن الهمزة فيه أصلية هو مذهب سيبويه، ولو كان (أولق) من (ولق) إذا أسرع فهو على وزن (أفعل) والهمزة زائدة والواو أصل، فلو سمى به رجل لم ينصرف. انْظُرْ: شرح المفصل ٩/ ١٤٥، وانْظُرْ مذهب سيبويه فى: الكتاب ٣/ ١٩٥، ٤/ ٣٠٨.

(١) قال ابن الحاجب: " قوله: " غير قابل للتاء " احتراز عن مثل (يعمل) فى قولهم: " جملٌ يَعْملُ "، فلو لم يحترز منه لورد نقضا، وإنما كان قبوله التاء مانعا من اعتباره لأنه خرج عن شبه الفعل؛ لأن الأفعال لا تقبل هذه التاء، فلما قبل مالا يقبله الفعل خرج عن شبهه " اهـ، انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣١٣.

(٢) فيقال: (يعملة) واليعملة من الإبل: النجيبة المعْتَملَة المطبوعة على العمل، وقيل: الناقة السريعة اشتق لها اسم من العمل. انْظُرْ: اللسان (عمل) ٤/ ٣١٠٩.

(٣) قال الجامى ١/ ٢٤٤: " لو قال: غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لأجله، لم يرد عليه... " أسود " فإن مجىء التاء فى " أسودة " - للحية الأنثى - ليس باعتبار الوصف الأصلى الذى يمتنع من الصرف، بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١١٦.

(٤) فى الأصل: (تغلب) وهو تصحيف.

(٥) هذا قول ابن السراج فى: الأصول٢/ ٨٠، والفارسى فى: الإيضاح ص٢٩٤، وابن الخشاب فى: المرتجل ص ٨٩، والزمخشرى فى: المفصل ص ٤٥، وابن هشام فى: أوضح المسالك ٤/ ١٢٦.

(٦) وقد رجح ابن الحاجب قوله على قول البعض بوجهين أيضا انظرهما فى: شرح المصنف١/ ٣١١، وانْظُرْ: الرضى١/ ١٤٢، والغجدوانى ص٦٦ وما بعدها، والهمع١/ ١٠٤.

ومن ثَمَّ امتنع (أحمر)، وانصرف (يعمل).

إلا كلمات معدودة كـ (خَاتَم) و(دَانَق[1]) و(طَابَع)، مع أنه قيل: الأفصح الكثيرُ الكسرُ فيه، وفى الفعل أكثر من أن يُحصى كـ(ضَارَبَ) و(سَافَر) و(عَاقَبَ) وغيرها، مع أنه ليس كذلك.

والثانى: أنهم زعموا أن صيغة " أفعل " أكثر فى الأفعال، وهو ممنوع[2]؛ إذ كل ما يبنى منه "أفعل " للتعجب يُبنى منه " أفعل " للتفضيل ولغير التفضيل، إذا كان مما فيه لون وعيب، مع أنه قد يكون فى الاسم من غير فعل كـ " أرنب " و" أجدل " و" أخيل " وغير ذلك، فيكون " أفعل " فى الاسم أكثر منه فى الفعل، قيل: فيه نظر؛ لأن(أفعل) فى الفعل المتعجب معارض بـ (أفعل) فى الاسم التفضيل، وأما مجيئه فى الاسم لغير التفضيل ومن غير فعل فمعارض أيضا بالمضارع المتكلم من (فعِل) / - بفتح العين وكسرها - كـ (أَفْتَحُ) و(أَعْلَمُ)، وبكل فعل لازم تعدى (٢١/أ) بالهمزة كـ: (أخرج) ومع أنها تجيء لمعان أخَر.

قلت: مقتضى هذا الكلام إثبات التساوى بينهما، فهو لا يضر المصنف ولا ينفع القوم.

ومن ثَمَّ أى: ومن أجل أن شرط وزن الفعل أحد الأمرين المذكورين امتنع (أحمر) من الصرف؛ لكون الأمر الثانى متحققا فيه؛ لأن الهمزة فى أوله زائدة؛ لأنه من (الحمرة)، مع كونه غير قابل للتاء، إذ لا يقال: (أحمرة).

ومن أجل ذلك انصرف يعمل؛ لانتفاء الأمرين، [أما الأول][3]: فلأنه ليس من الأوزان المختصة، وأما الثانى: فلكونه قابلا للتاء - وإن كان فى أوله زيادة - لأنك تقول: هذا جمل يعمل، وناقة يعملة، أى: قوية على العمل، هذا إذا لم يكن علما، فمنع من الصرف لكونه غير قابل للتاء حينئذ[4]، وكذلك حكم (أرمل)[5] و(أرطل).

* * * * *

---

(١) دانِق: - بفتح النون وكسرها - هو: سُدس الدينار والدرهم. انْظُرْ: اللسان (دنق) ٢/ ١٤٣٣.

(٢) قال ابن الحاجب: " لأنّا إذا أخذنا الغلبة فلا تُثْبتُ لنا أن (أفعل) فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء، بل ربما ثَبَت عكسُ ذلك، فإن (أفعل) اسما يُبنى من كل فعل ثلاثى للتفضيل فيما ليس بلون ولا عيب، ويُبنى من الألوان والعيوب لغير التفضيل، وقد يكون من غير فعل كـ (أرنب) وشبهه، و(أفعل) الفعل إنما يكون عن بعض أوزان (فَعَل) وليس بالأكثر، ويكون من غير فعل نادراً قليلا كقولك: (أشكل) و(أَغَدَّ) فثبت أن أفعل فى الاسم أكثر منه فى الفعل". انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل١/ ١٢٩، وانْظُرْ: الرضى١/ ١٤٣.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقرإليه السياق.

(٤) انْظُرْ: مالا ينصرف ص ١٨، والكُنَّاش ١/ ١٣٠.

(٥) أرمل: يقال: أرمَل القومُ: نفِدَ زادُهم، ورجل أرمل وامرأة أرملة: محتاجة، والأرمل: الذى ماتت زوجته والأرملة: التى مات زوجها. انْظُرْ: اللسان (رمل) ٣/ ١٧٣٤. وقال الأصبهانى: " (أرمل) يجب منع صرفه بالإجماع؛ لأنه لم يقبل التاء حين كونه علماً، وإن قبله حين كونه صفةً، وإحدى الحالين غير الأخرى " اهـ. انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١١٥.

[تنكير الممنوع من الصرف]

وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، لِما تبيَّن من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هى شرط فيه.

ولفظة: (ما) فى قولـه: وما فيه بمعنى (الذى)، عبارة عن الاسم الغـير[1] المنصـرف، والضـمير المجرور يرجع إليه، فالمعنى: أن الاسم الغير[2] المنصرف الذى وجد فيه علمية مـؤثرة بـأن تكـون سببا للمنع سواء كانت شرطا أولا[3]، إذا نُكِر أى: ذلك الاسم، صرف لبقائه إما بـلا سـبب، أو بسبب واحد بعده، كما سنبين إن شاء الله تعالى[4].

واحترز بالعلمية عن الوصف والألف والنون إذا كانا فى صفة، وبتقييد العلميـة بـالمؤثرة عـن: الجمع وألفى التأنيث[5]؛ لكون العلمية غير مؤثرة فيهما إذا سمّى بهما، فليس مـن حكمهمـا أن ينصرفا إذا نكرا، وذلك لاستغناء الجمع وألفى التأنيث عنها، وتضاد الصفة معها.

ثم أشار إلى تعليل انصرافه إذا نكر بقولـه: لِمَا تبيَّنَ من قَبْل مِن أنها أى: من أن العلمية لا تجامع حال كونها مؤثرة إلا [أى][6] تجامع ما هى عبارة عن علة أخرى، فـالمعنى: العلميـة لا تجامع مؤثرة إلاّ تجامع العلة التى هى أى: العلمية شرطٌ فيه أى: فى تـأثير تلـك العلـة، وتـذكير الضمير إما على التأويل المذكور، أو بإرجاعه إلى (ما) باعتبار اللفظ.

وهى أربعة: التأنيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، والألف والنون إذا كـان[7] فـى الاسـم وعدّ صاحب المتوسط[8] " المعرفة " منها، فيكون خمسة.

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق وفيها أدخل الشارح (أل) على (غير) وهذا غير فصيح.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق وفيها أدخل الشارح (أل) على (غير) وهذا غير فصيح.

(٣) قال ابـن القواس ص٨٤: " أما إذا كانت شرطاً فلأنه يبقى بلا سبب أصلاً؛ لوجوب انتفاء المشـروط لانتفـاء شرطه، وأما إذا لم يكن شرطاً فلأنه يبقى على سبب واحد وهو إما العـدل أو وزن الفعـل، لمـا تـبين أنـه لا يكون معها إلا أحدهما " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) قال ابن الحاجب ١ / ٣١٤: " قولـه: " مؤثرة " احتراز من أن يكون لا أثر لها كرجل سمّـى بــ (مسـاجد) أو (حمراء) فإنه لا أثر للعلمية فيه؛ لاستقلال الحكم بالجمعية وألف التأنيث، وإنما اعتبر كونها مـؤثرة لأنـك إذا نكرت ما هذه صفته لم تزل إلا العلمية، وقد ثبت أنه لا أثر لها، فيبقى الاسم ممتنعا على ما كان عليه، فلـو لم يحترز منها لكان الحكم بأنه إذا نكر صرف خطأً، لأن نحو (مساجد) إذا نكر لا ينصرف " ا. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال ابن الحاجب: " التأنيث إن كان بالألف لا تجامعه مؤثرة فسقط، وإن كان بغيـرها - يعنى بغير الألـف - فقد تقدم أنها شـرط فيه، والعجمة هى شرط فيها، و... التركيب شرطـه: العلمية، والألف والنـون إن كانـا فى اسم فشرطه العلمية... " اهـ. انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٣١٥.

(٨) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٥٨.

قيل عليه: تركُ ذكرها أولى؛ لأن المراد من المعرفة فى هذا الباب نفس العلمية، فلا يتصور المغايرة بينهما حتى يصح معنى الجامعة.

إلا العدل ووزن الفعل[1] هذا استثناء من قوله: " إلا ما هى شرط " فالمعنى: العلمية تجامع العدل ووزن الفعل مع أنها ليست بشرط فيهما، بل سبب محض[2]، والحكم بأنها تجامعهما مؤثرة وليست بشرط لمنع صرف العدل من غير العلمية نحو (ثلاث)، ولمنع صرف وزن الفعل من غير [العلمية][3] نحو (أحمر) إذا كان صفة، إذ لو كانت العلمية شرطا فيهما لما منعا من الصرف من غيرها.

وما قيل: إن وزن الفعل فى غير الصفات لا يوجد من غير العلمية، وكذلك العدل، فلم لا يجوز أن يكون تأثيرها فيهما حينئذ بطريق الشرطية، كما أن هذا الاعتبار موجود فى الألف والنون؟ ليس بشىء؛ لأن الاشتراط بها لابد وأن يتضمن فائدة، ولا فائدة منه فيهما.

ولما كان قوله: " إلا العدل ووزن الفعل " مظنة أن يقال: لَمَّا لم يكن العلمية شرطا فيهما يمكن أن يكون فى الاسم العلمية مع العدل، ووزن الفعل، فعند زوالها لم يَزل أحدهما فبقى على سببين، فيكذب حينئذ قولك: " وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف ".

أشار إلى دفعه بقوله: وهما متضادان، أى: العدل[4] ووزن الفعل متضادان، أى: لا يجتمعان للتضاد[5] بينهما.

وبيانه[6]: أن أوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فيما ذكر من " فُعَل " بضم الفاء وفتح [العين][7] كـ "عمر"، و" فُعَال " بضم الفاء كـ " ثُلاث "، و" مَفْعَل " كـ " مَثْلَث " و" فَعَال " كـ " قَطَام "، وليس شىء منها بوزن الفعل، وإذا كان الأمر على هذا فلا يكون أى: لا يوجَد مع العلمية إلا أحدهما من العدل ووزن الفعل، فلا يرد هذا المظنون نقضا.

---

(١) قال ابن الحاجب: "... فلم يبق إلا العدل ووزن الفعل فإنها تجامعهما من غير شريطة ألا ترى أنك تقول ثلاث وأخر، وجمع، فتمنعه الصرف للعدل والصفة مع انتفاء العلمية، وكذلك أحمر وأسود، فدل على أن العلمية ليست شرطا فيهما لاستقلال الحكم دونها ". انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣١٦، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ٥٠.

(٢) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٥٢، والأصبهانى ص ١١٩، والجامى ١/ ٢٤٥.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل (العلمية) وهو تَصْحِيف وما أثبته الصواب انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣١٦، والشرح المتوسط ٥٨.

(٥) قال الرضى ١/ ١٥٠: " ويمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا فى (دُئل)، وكما يمكن أن يقال فى: (إصمِت) علم المكان القفر إذ أصله: (أُصمُت) بضمتين فعدل إلى: (إصمِت) فى حال العلمية ولم تطرأ العلميةَ فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير دونها... " اهـ.

(٦) أى: وبيان التضاد، وانْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣١٦، والرضى ١/ ١٥٠.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

فإذا نكر بقى بلا سبب، أو على سبب واحد.

قوله: فإذا نكر، أى: ذلك الاسم الغير المنصرف الذى وجد فيه العلمية مؤثرة إذا جرد عنها بقى ذلك الاسم بلا سبب فيما كانت العلمية شرطا فيها، أو بقى على سبب واحد فيما لم تكن العلمية شرطا فيه، وتفصيله:

أن الاسم الغير المنصرف الذى تجامعه العلمية مؤثرة (ستةٌ) والعلمية تجامع الأربعة منها بطريق الشرط، وهى ما مرّ عَدُّها[1]، وتجامع الاثنين منها بطريق السببية المحضة وهما: العدل، ووزن الفعل، فإذا زالت علمية تلك الستة بالتنكير بقيت الأربعة التى شرطت العلمية فيها بلا سبب؛ لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط[2]، وبقى الاثنان اللذان لم تكن العلمية شرطاً فيهما على سبب واحد؛ لعدم زوالهما بزوال العلمية؛ لعدم الاشتراط فيها.

قال صاحب المتوسط[3]: " وفى السؤال المذكور نظر؛ لأن العلمية فى الكلمة المفروضة غير مؤثرة، وجوابه: أنا لا نسلم أن العلمية ليست بمؤثرة حينئذ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح، لأن كلا من الثلاثة سبب تام، فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث مع تساويهما فى السببية مستلزم لذلك "[4].

وعليه[5] اعتراض بوجهين:

الأول: أن قوله: " لأن كلا منها سبب تام " [ليس][6] بسديد وهو[7] ظاهر.

والثانى: أن إثبات التساوى بينهما ممنوع؛ لأن العدل ووزن الفعل سابقان على العلمية، لاسيما الوزن، والسبق من أسباب الترجيح.

وأجيب عن الأول: بأن المراد من كون كل [منها][8] سببا[9] تاما أن يكون بحيث يعد

---

(١) وهى التأنيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، والألف والنون إذا كانا فى اسم، وانْظُرْ: ص١٤٨.

(٢) قال ابن الحاجب: "... العلمية تزول بالتنكير، ويزول كون البواقى سبباً لكون العلمية شرطاً فيها، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، وإذا نكر وفيه أحدهما بقى على سبب واحد وهو إما العدل وإما وزن الفعل، والعلمية تزول بالتنكير، وإن كان معها أمر آخر زال لزوال شرطه، فتبين أن كل ما فيه علمية مؤثرة حكمه: إذا نكر أن ينصرف " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣١٦، وانْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٥٠.

(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٥٩ - بتصرف - فى النقل.

(٤) فى الشرح المتوسط: (ترجيح بلا مرجح) بدلا من: (مستلزم لذلك).

(٥) أى على قول صاحب المتوسط.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (ومن) وهو تَصْحِيف.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) فى الأصل: (سببان) وهو تَصْحِيف.

وخالف سيبويه الأخفش فى مثل: " أحمر "،

وحده سببا من الأسباب المعتبرة من غير الاشتراط بشىء، وفيه تعسف ظاهر/. (٢١/ب)

وعن الثانى: بأن العلمية أقوى الأسباب بدليل كونها شرطا فى الأكثر، فتعارضا من طرفهما السبق، ومن طرف العلمية القوة، فعلى هذا يكون فى قول صاحب الغجدوانى[١] بعد ذكر الوجه الثانى من الاعتراض: " والأولى أن يقال: لما كان معظم غرضه من قيد " مؤثرة " إخراج نحو: " مساجد " وأخواته المذكورة، لم يسبق الذهنُ إلى إخراج الكلمة المفروضةِ إسباقَه إليه، لا جَرَمَ خَصَّها بإخراج مستأنف تسهيلا للمرام " تأملٌ.

فإن قلت: إذا كان مثل: (مساجد)[٢] علما يعتبر فيه الجمعية الأصلية ويؤثر فى المنع دون العلمية، وهو ترجيح بلا مرجح، فلِم جوَّزتم إياه ههنا، ولم تجوزوه ثمة؟.

قلت: لا نسلم أن فيه ترجيحاً من غير مرجح؛ لأنهما لا يستويان فى السببية.

فإن قلت: (مساجد) إذا جعل علما ينبغى ألا يعتبر فيه الجمعية؛ لأنها منافية للعلمية ولذلك إذا جمع العلم يتأول بنكرة!.

قلت: يكون المراد حينئذ أنه مشابه للجمع، ولذلك قالوا: من الأسباب: الجمع وما يشابه الجمع، كذا قال الفالى[٣].

وخالف سيبويه الأخفش فى مثل "أحمر"، اعلم أن قوله هذا بمنزلة الاستثناء من[٤] قوله: "وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف "، جوابا عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: كل ما كان فيه صفة مع سبب آخر إذا نكر بعد التسمية كان غير منصرف عند سيبويه، فلم لم يتعرض لإخراجه؟

وأما تقرير الجواب فظاهر.

ثم إسناد المخالفة إلى " سيبويه " أولى على مذهب المصنف؛ لكون مذهب " الأخفش " موافقا له، فيكون نصب " الأخفش" حينئذ ظاهراً على المفعولية.

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٦٩.

(٢)" مساجد " إذا كان علما اختلف فى علة منعه من الصرف، فقال أبو على: فيه العلمية وشبه العجمة، حيث لم يكن له فى الآحاد نظير، كما أن الأعجمى ليس يشبه العربى، فيزيد عنده فى الأسباب شبه العجمة. وعند الجزولى: فيه سببان تامان غير مبنى أحدهما على سبب آخر، أحدهما: العلمية، والثانى: عدم النظير فى الآحاد. انْظُرْ: الرضى ١/ ١٣٠، ١٤٨، وانْظُرْ: المقدمة الجزولية ص ٢٠٩.

(٣) انْظُرْ: شرح الفالى ل ٩٩/ أ.

(٤) فى الأصل: (عن) وهو تَصْحِيف.

علما ثم يُنَكَّر، اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير.

وأما ما تكلفه[1] بعضهم فى تصحيح الإسناد إلى (الأخفش)[2] فلا حاجة إليه وإن كان له وجه حسن، لعدم مناسبته المقام.

وأراد بمثل " أحمر " ما ذكر فى تقرير السؤال[3].

وانتصاب علما على الحالية من (مثل أحمر)، ثم يُنَكَّر أى: مثل أحمر بعد التسمية اعتباراً على أنه مفعول له[4]، أى: خالف سيبويه لأجل اعتباره للصفة الأصلية[5] فيه بعد التنكير.

فالحاصل: أن نحو " أحمر" قبل العلمية غير منصرف للصفة ووزن الفعل، وكذلك بعدها للوزن والعلمية لا للوصفية؛ لزوالها بها اتفاقا، وأما بعد التنكير ففيه خلاف بين سيبويه والأخفش.

قال سيبويه[6]: إنه غير منصرف أيضا لاعتبار الوصف الأصلى بعده[7]؛ لأن المانع عن اعتباره هو العلمية، وهى قد زالت بالتنكير، فاعُتبر كما اعتُبر فى " أسود " و"أرقم " و" أدهم " بعد

---

(١) فى الأصل: (تكلف) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الغجدوانى: " قوله (وخالف سيبويه الأخفش) المشهور من الرواية بنصب الأخفش، ولعل الرفع على أنه فاعل وسيبويه مفعول أولى؛ لأن المشهورة لا تخلو عن نبوة تدرك بسلامة الذوق، وبيانها: أن الأخفش ثلاثة: أبو الخطاب أستاذ سيبويه، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، وأبو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد وهو الأخفش الصغير، ثم أبو الخطاب غير مراد ههنا لما نصّ فى شرح المفصل أن المراد بالأخفش فى هذه المسألة هو أبو الحسن... " ا. هـ.

(٣) قال الجامى١/ ٢٤٧: " والمراد بنحو " أحمر" ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفى، فيدخل فيه (سكران) وأمثاله، ويخرج عنه (أفعل) التأكيد نحو (أجمع) فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية؛ لكونه بمعنى (كل) وكذلك أفعل التفضيل المجرد عن (من) التفضيلية فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار (أفعل) اسما وإن كان معه (من) فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب (من) التفضيلية " ا. هـ.

(٤) فى الرضى ١/ ١٥٣: أنه منصوب على أنه حال من سيبويه، أى: خالف سيبويه معتبراً.

(٥) كلمة: (الأصلية) ليست فى شرح المصنف ١/ ٣١٧، ولا فى الرضى ١/ ١٥٣، وهى فى المتن ص ٦٦.

(٦) قال سيبويه ٣/ ١٩٣: " اعلم أن (أفْعل) إذا كان صفة لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة... قلت: فما بالُه لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه فى الأفعال، وأرادوا أن يكون فى الاستثقال كالفعل إذ كان مثله فى البناء والزيادة وضَارَعَه وذلك نحو: " أخضر، وأحمر، وأسود ". وانْظُرْ: الكتاب٣/ ١٩٨ حيث علل لعدم صرفه بقوله: " فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسما، فإذا كان اسما ثم جعلته نكرة فإنما صيَّرته إلى حاله إذ كان صفة " ا. هـ وانْظُرْ: ما لا ينصرف ص١١ وفيه أن هذا مذهب الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم.

(٧) أى: بعد التنكير.

التسمية بها[1].

وقال الأخفش[2]: إنه منصرف بعده[3]؛ لأن الوصفية قد زالت بالعلمية، وهى بالتنكير، فبقى على سبب واحد فصرف لعدم اعتبار الوصف بعده[4]، لكون حق الزائل ألا يُعتبر[5].

وأما القياس بنحو: " أسود " و" أدهم "، ففاسد؛ لأن بينه وبين المبحوث عنه فرقا ظاهراً، وهو أن شائبة الوصفية باقية فيه بعد التسمية لما ذكر فى بحث الوصف بخلاف نحو " أحمر " بعد العلمية فإنها ليست باقية فيه بعدها، فلا يلزم من اعتبارها فى أحدهما اعتبارها فى"أحمر"[6].

وبهذا يندفع ما يقال: هذا يستلزم صرف ما يمنع منه من الصفات التى غلبت الاسمية عليها، مع وجود الاتفاق على منعه.

وأجود ما قيل من طرف سيبويه[7] هو: أن انصراف الاسم وعدم انصرافه من أحكامه اللفظية من حيث الحكم وكذلك جمعه وإدخال اللام عليه، ثم إنهم يعتبرون الوصفية فى هذين الحكمين حيث قالوا فى جمع " أحمر ": " حمر " و" الأحمر "، بإدخال اللام مع اعتبار ثبوت الوصفية، وإن كان علما وجب لهم أن يعتبروا فى عدم الانصراف؛ لأنه حكم لفظى أيضا كما عرفت.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣١٨، وابن القواس ص ٨٤، والأصبهانى ص ١٢٣، والجامى ١/ ٢٤٨.

(٢) والمبرد أيضا فى المقتضب ٣/ ٣١٢ حيث قال: " وأرى إذا سمّى بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف... ". وانْظُرْ: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠٤، ط / مؤسسة الرسالة، والتعليقة للفارسى ٣/ ١٦. وهذا أيضا مذهب جماعة من البصريين والكوفيين، انْظُرْ: ما لا ينصرف ص ١١، ١٢.

(٣) أى: بعد التنكير.

(٤) أى: بعد التنكير.

(٥) قال الدنوشرى: " الذى يقتضيه النظر صحة ما قاله الأخفش وكونه هو الصواب ". حاشية يس على التصريح ٢/ ٢٢٧، وفى شرح الكافية الشافية٣/ ١٤٩٩: أن الأخفش خالف سيبويه مدّة، ثم وافقه فى كتابه الأوسط.

(٦) فى الأصل: (الآخر) وسياق الكلام يقتضى ما أثبته، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٤٨، وقال ابن القواس مبينا حجة الأخفش: " وأما (أدهم) فلما لم يكن فيه ما ينافى الوصفية - وهو العلمية - اعتُبرت، بخلاف محل النزاع، فإنه لما كان فيه ما ينافى الوصفية لم يمكن اعتبارها، ولأنه لو صح اعتبار الصفة الأصلية مطلقا فى منع الصرف، لصح اعتبارها مع العلمية واللازم باطل، وإلا لامتنع ما سمى به من الصفات، كـ: حارث، وحاتم، للعلمية والصفة الأصلية، ولا قائل به " ا. هـ انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٤٦٥.

(٧) ممن قال بذلك ابن الحاجب انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٥١ وما بعدها.

ولا يلزمه باب حاتِمٍ، لِما يلزم من إيهام اعتبار المتضادين.

ثم اعلم أن لتنكير العلم طريقين[1]:

أحدهما: أن يتأول بواحد من الأمة المسماة به، - مثلاً - لفظة " زيد " لواحد مشخص علما، فإذا أريد تنكيره أريد به المسمى بـ الزاء، والياء، والدال، فصار اسم جنس متواطئا، يدخل فيه كل من سمّى به.

والثانى: أن يكون صاحب العلم المشهور بمعنى من المعانى، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، نحو قولهم: لكل فرعون موسى، فـ " الفرعون " مشهور بالظلم، و"موسى" بالعدل، فإذا أريد تنكيره أُطلق على كل من اتصف بهذا المعنى، أى لكلِ ظالمٍ مبطلٍ عادلٌ محقٌّ.

فالتنكير فى الأول باعتبار التسمية، وفى الثانى باعتبار الاتصاف.

وأن مراد من قال: إن باب " ثلاث " مستثنى بهذا الحكم: أنه لا يكون غير منصرف بعد التسمية كـ " أحمر"؛ لأن العدل فيه تابع للوصفية، فلما زالت بالعلمية زال العدل، وليس أنه لا خلاف بينهما[2] فيه بعد التنكير، فإنه ثابت بلا شبهة[3].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُعتبر مشابهته بعد التسمية، كما اعتبر مشابهة الجمع، حتى يكون حكمه حكم " أحمر " بالكلية؟.

قلت: اعتبار مشابهة الجمع لبقاء ما هو شرط فى تأثيره[4]، فلما لم يوجد ذلك فى العدل لم يعتبر مشابهته.

قوله: ولا يلزمه أى: لا يلزم سيبويه باب " حاتِمٍ "[5] إذا سمى به، أراد به: كل ما كان صفة فى الأصل ثم نقل إلى العلمية، جواب عن إيراد الإشكال على سيبويه من طرف

(١) انْظُرْ هذين الطريقين فى: شرح الفالى على اللباب ل ٩٩/ أ، والجامى ١/ ٢٤٤.

(٢) أى بين سيبويه والأخفش.

(٣) ذهب سيبويه إلى أن المعدول عن العدد إذا سمى به ثم نكر امتنع من الصرف للعلمية والعدل. قال سيبويه ٣/ ٢٢٥: " وسألته عن (أحاد) و(ثناء) و(مثنى) و(ثلاث) و(رباع) فقال: هو بمنزلة (أخر)،... قلت: أفتصرفه فى النكرة؟ قال لا... " ا. هـ. وذهب الأخفش، وتبعه أبو على، وابن برهان إلى صرفه، قالوا: لأن العدلَ يزول معناه بالتسمية. انْظُرْ هذا الخلاف فى: ابن يعيش ١/ ٦٣، وشرح الجمل لابن خروف٢/ ٩١٣ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٤٩٧، والارتشاف ٢/ ٨٧٤، والأشمونى٣/ ٢٧١، والهمع١/ ١١٩).

(٤) وهذا الشرط هو: صيغة منتهى الجموع.

(٥) قال الرضى ١/ ١٥٤: " قوله: " ولا يلزم باب حاتم " هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره: أن الوصف الأصلى لو جاز اعتباره لكان باب " حاتم " غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلى " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٨٥، والأصبهانى ص ١٢٥.

في حكم واحد.

الأخفش، حاصله: أن (أحمر) و(حاتما) متساويان في أنهما ليسا بوصفين في الحال؛ لأن الوصف الزائل بالعلمية لم ينتقل بالتنكير إلى الوصفية، لكن بقي اسماً شائعاً، فاعتبار الوصفية في أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح، وهو غير جائز، والحال أنها لم تعتبر في (حاتم) بدليل انصرافه اتفاقا، فلزم ألا تُعتبرَ في (أحمر) لِما مرّ!.

وتوجيه الجواب أن يقال[1]: اعتبار الوصفية في الأول لإمكانه، لعدم المانع، وعدم اعتبارها للثاني لوجود المانع عنه، وإلى هذا أشار بقوله: لما يلزم من اعتبارها حال العلمية من إيهام اعتبار/ المتضادين؛ لأن بين العلمية والوصفية تضاداً، لكون العلم موضوعا لشيء معين، (٢٢/أ) والوصف يدل على الشياع[2]، فلو اعتبرت في (حاتم) بعد العلمية كما اعتبر في (أحمر) بعد التنكير يلزم ذلك الإيهام وهو مجتنب عنه[3].

هذا تقرير حسن، وأحسنه ما عثرت عليه من كلام الشراح في هذا المقام وهو: أن بعضا من القوم ذهبوا إلى أن (أحمر) يكون ممنوعا من الصرف بعد العلمية للعلمية والوصف الأصلي الذي زال بطرءان العلمية، للاعتبار له، فقوله هذا يكون نفيا لزعمهم وإلزاما لهم بأنه لو كان كذلك يلزم ما ذكرنا، وبيانه[4]: أن هذا الإلزام غير لازم لسيبويه؛ لوجود الفرق بين ما اعتبر فيه الوصف وبين [باب][5] حاتم، لخلاف عند البعض المذكور.

ولفظة: (إيهام) لم توجد[6] في بعض النسخ[7]، فعلى هذا يكون الكلام منظوراً فيه؛ لأن لقائل أن يقول: لا نسلم أن الوصفية الأصلية متضادة للعلمية في الحال؛ لأن معناها: أن الاسم كان وصفا في الأصل وصِدقُ هذا على العَلَم ليس بممنوع؛ إذ لا مانع من أن يقال: إن " أحمر " وصف في الأصل بعد العلمية، ولو سُلِّم، لكن لا نسلِّم المنع؛ لأن أحدهما محقق والآخر مقدر، واجتماع المتضادين بهذا الاعتبار جائز.

ومعتذر عن الأول بالتسليم وادعاء لزوم الإيهام كما هو مراد المصنف.

---

(١) انْظُرْ الجواب عن هذا الإشكال في: شرح المصنف ١/ ٣١٩، والرضي ١/ ١٥٤، وابن القواس ص ٨٥.

(٢) انْظُرْ: الرضي ١/ ١٥٤، والأصبهاني ص ١٢٥.

(٣) قال ابن الحاجب: " ومذهب سيبويه أولى لما ثبت من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى " اهـ انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٢٠، قال ابن جماعة: " لا يلزم من لمح الصفة اعتبارها شائعة، حتى يلزم اعتبار متضادين، ومُعتَمَدُ العربية: السماع لا العلل العقلية " ا. هـ. انْظُرْ: شرح ابن جماعة ص ٨٦.

(٤) في الأصل: (بيانا) وهو تَصْحِيف.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) في الأصل: (يوجد) وهو تصحيف.

(٧) وهي غير موجودة في المتن ص ٦٧، ولا في شرح المصنف ١/ ٣١٩، وهي في الرضي ١/ ١٥٣.

وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجر بالكسر.

وعن الثانى بالتسليم أيضا وادعاء عدم الاستحسان.

والمراد من: " حكم واحد " فى قولـه: فى حكم واحد: منعُ الصرف[1].

وإنما قيد الحكم بالوحدة لجواز اجتماعهما فى حكمين مختلفين كما فى قول الشاعر:

أَتَانِى وَعِيدُ الحُـوصِ مِـنْ آلِ جَعْفَـرَا ::: فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْـتَ الأَحَاوِصَـا[2]

فإن الشاعر اعتبر الوصفية فى " أحوص " حيث جمعه على " الحوص "، ويُعتبر فيه العلمية حيث يجعل ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ويمكن أن يُستدل على هذا فـى "أحـاوص"؛ لأن جمع " أفعل " على هذه الصيغة إنما يكون فى الاسم لا فى الصفة، وإدخـال الـلام عليـه باعتبـار الوصفية فإذا جمعناه بهذا الجمع، وعرّفناه باللام، فقـد اعتـبر بالوصـفية والعلميـة، لكنهمـا فـى الحكمين المختلفين، أما الوصفية فباعتبار اللام، وأما العلمية فباعتبار جمعه على هـذا[3]، خلافـا لمن تحير باستصعاب الفرق بين الحسن و" حاتم ".

واعتُرض عليه[4] بمنع عدم جواز اعتبار المتضادين فى حكم واحد، فإن " أحوص" حيث يجمع على" الحُوْص " يكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، وحيث يجمع على" الأحاوص".

يكون غير منصرف للوزن والعلمية، فاعتبر العلمية والوصفية فى المنع الذى هو الحكم الواحد.

وأجيب بأن منع الصرف وإن كان حكما واحدا باعتبار المفهوم لكن يتميز كل مـن أفـراده عـن الآخر باعتبار الحصول بالأسباب المختلفة، فحينئذ لم يكن ذلك الاعتبار فى الشىء الواحـد، بـل فى الشىء المَمَيِّز كل منهما عن الآخر.

---

(١) قال الرضى١/ ١٥٤: " قولـه: " فى حكم واحد" يعنى: فى الحكم بمنع الصرف؛ لأنك تحتاج فى هـذا الحكـم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت بين المتضادين فى حالة واحدة، ولـو لم يكن اعتبار المتضـادين فـى حكـم واحد، جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة، كما إذا حكمنا بجمـع (أحمـر) علـى (حُمْـر) لأن أصـله صفة، وعلى (أحامر) لأجل العلمية، فقـد حصـل فى هذه اللفظة متضـادان، لكن بحكمين فلـم يجتمعـا فـى حالة " اهـ.

(٢) من الطويل للأعشى من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحـوص، انْظُـرْ: الـديوان ص٩٩ دار صادر، وانظره فـى: المفصـل ص٢٣٧، وشـرح المفصـل٥/ ٦٣، والـتخمير٢/ ٣٦٦، والرضـى١/ ١٠٦، وشواهد الشافية ص١٤٤، والخزانة١/ ١٨٣، والغجدوانى ص٧١. والحوص والأحـاوص: أولاد الأحـوص ابن جعفـر، والأحوص اسمـه ربيعة، وسمى بالأحوص لضيق فى عينه، وعبد عمرو: هـو عبـد عمـرو بـن عمرو بن الأحوص. والشاهد: أن الشاعر لحظ فى (الأحوص) الجهتين الاسمية والوصـفية، فجمعــه علـى (الحُوْص) بالنظر إلى الوصفية، وجمعه على (أحاوص) بالنظر إلى الاسمية.

(٣) انْظُرْ: شرح المفصل ٥/ ٦٣ وما بعدها، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٥٤٩، والغجدوانى ص ٧١.

(٤) أى: على هذا الشاهد.

وجميع الباب، الألف واللام فيه عوض عن المضاف إليه، أى: جميع باب مالا ينصرف، حال كونه[1] معرفا باللام، أو حال كونه مع الإضافة أى: عند استعماله مضافا ينجر بالكسر[2]

وإنما قال هذا ولم يقل: " ينصرف" اختيارا للمذهب الاتفاقى، يعنى أن النحويين اتفقوا على أن جميع باب مالا ينصرف إذا دخله الألف واللام، أو أضيف، ينجر بالكسر لفظا إن كان إعرابه لفظيا، ولكنهم اختلفوا فى انصرافه بهذا الحكم.

فقال بعضهم: إنه منصرف[3]؛ لأنه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم - أعنى اللام والإضافة - أخرجه عن شبه الفعل فرجع إلى أصله الذى هو الصرف[4].

قيل عليه[5]: لو أخرج دخول ما هو من خواص الاسم عليه عن الشبه، لأخرج دخول حرف الجر عليه منه، مع أنه لم يخرج فلا يكون منصرفا!.

وأجيب عنه بأنهما قويان بالنسبة إلى غيرهما؛ لأنهما يغيران مدلول ما دخلا عليه، أو أنهما متضادَان للتنوين، وأحد المتضادين يساوى الآخر فى القوة، فلما كان التنوين دليلا على كمال الاسم كان الألف واللام[6] كذلك.

وذهب بعضهم[7] إلى أنه غير منصرف أيضا؛ لأن الألف واللام والإضافة لا ينافيان لماهية مالا ينصرف، لكن إنما دخل عليه الكسر لأن ما هو المقصود منعه (التنوين) والكسر إنما حذف تبعا له، وحال [وجود][8] اللام أو الإضافة، لم يوجد التنوين حتى يحذف، فيتبعه الكسر.

---

(١) فى الأصل: (كونها) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الجامى١/ ٢٥٠: " وإنما لم يكتف بقوله: (ينجر) لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول (ينكسر) لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضا " اهـ.

(٣) وهو مذهب: السيرافى، والزجاج، والزجاجى، انْظُرْ: الإيضاح ١/ ١٢٥، وابن يعيش١/ ٥٨، والهمع ١/ ٨٦، وقد اختاره صاحب الهمع، وانْظُرْ رأى السيرافى فى: شرح الكتاب ٢/ ٥٢، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب تحـ د/ رمضان عبد التواب، وقال ابن الخباز: " هو مذهب يحيى - أى ابن معط - انْظُرْ: الغرة المخفية ص ٢٢١.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٤٣، والصفوة ١/ ٣٧٥، والجامى١/ ٢٥٠.

(٥) انْظُرْ هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٤٤، وشرح اللمع للتبريزى ص ٣٦٤، والصفوة الصفية ١/ ٣٧٥ وما بعدها، والإقليد ص ٢٤٨.

(٦) فى الأصل: (كان اللام واللام) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال ابن يعيش ١/ ٥٨: " هو قول قوم ينتمون إلى التحقيق، وذلك لأن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل مالا ينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجرُ التنوين فى الزوال... " اهـ، وفى الكُنّاش ١/ ١٣٣ " هو قول سيبويه " ا. هـ، وقال ابن الحاجب ١/ ٣٢١: " هو قول الأكثرين "، وانْظُرْ: الإيضاح ١/ ١٢٥، والصفوة الصفية ١/ ٣٧٦، والبيان فى شرح اللمع ص ٥٣٦.

(٨) زيادة من: الشرح المتوسط ص ٦٢.

واختار بعضهم التفصيل[1] وقال: إن بقى العلتان بعدهما يبقى غير منصرف أيضا عملا بالعلتين، وذلك فيما لم يكن العلمية فيه مؤثرة، شرطا كانت أولا، كما فى الجمع وأخواته، وإلاَّ يكون منصرفا[2]، فالعدمُ علةُ المنع، وذلك قد يكون بانتفائها كما فيما يكون العلمية شرطا فيه، أو بانتفاء أحدهما وذلك فيما يكون العلمية مؤثرةً فيه من غير كونها شرطا.

ثم الظاهر أن هذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين[3]؛ لأن اللازم منهما هدم القاعدة المقررة.

واعلم أن ههنا فائدة لم يذكرها المصنف، ونحن نذكرها مستعينا بالله الهادى إلى الصواب، وهى: بيان أن التصغير بأى سبب يُخِلّ من الأسباب، وبأى سبب منها لم يُخِلّ؟.

فاعلم[4] أن التصغير يُخِلُّ بالعدل، والجمع، ووزن الفعل المختص به، لكون صيغة كل منها مجهولة، لا يمكن أن تعرف[5] عند التصغير لانخرامها بسببه.

فإن المعدول كـ (أُحَاد) - مثلا - إذا صُغّر وقيل: (أحيّد) لم يبق وزن/ (فُعَال). **(٢٢/ب)**

وكذا الجمع نحو: (مُسَيْجد) فى تصغير المسمّى بـ(مساجد) فإنه لم يبق عند وزن (مفاعل)

وكذا وزن الفعل الخاص كـ (خضّم) [وبذّر][6] هذا الوزن لم يبق عند التصغير أيضا؛ لأنه يقال حينئذ (خضيضم) و(بذيذر).

ولم يُخِلّ بسبب من الأسباب من غير هذه الثلاثة على القطع إلا العجمة، فإن فيها شُبهةَ الخلل وذلك لأن صيغة المكبر فيها كأنها محفوظة من حيث يمكن الاستدلال عليها، لعدم زيادة الانخرام فيها.

فإن قلت[7]: التصغير لانتقال الاسم به إلى الوصفية بدليل جواز (غُلَيّمون) و(فُتَيُّون) مع امتناع ذلك فى مكبرهما؛ لأن الجمع بالواو والنون إنما يكون للعلم أو الصفة، و(غلام) و(فتى) ليسا بأحدهما ولولا أن التصغير بمنزلة الوصف لما جاز ذلك، ولهذا حكموا بمنع (أُدَيِّر) تصغير جمع (دار) لوزن الفعل والصفة مع انصراف مكبره، خليق بأن يُخِلّ بالعلمية؛ لأن الوصفية لا تجامع

---

(١) قال النيلى: " هو الصحيح " انظُرْ: الصفوة ١/ ٣٧٦، وقال فى الهمع ١/ ٨٦: "اختاره كثير من المتأخرين ".

(٢) قال الجامى ١/ ٢٥١: " وبيان ذلك: أن العلمية تزول باللام أو بالإضافة، فإن كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا، كما فى (إبراهيم)، وإن لم تكن شرطا كما فى (أحمد) زالت بإحداهما، وإن لم تكن هناك علمية كما فى (أحمر) بقيت العلتان على حالهما " ا. هـ، وانظُرْ: الفاخر ص ١٤٣.

(٣) وهذا اختيار صاحب المتوسط فى: شرحه ص ٦٢.

(٤) انظُرْ: شرح الكافية للرضى١/ ١٥٦ وقد فصل القول فى هذه القاعدة.

(٥) فى الأصل: (تعريف) وهو تصْحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انظُرْ: لباب الإعراب ص ٢١٨، وشرح الرضى ١/ ١٥٦.

العلمية للتضاد بينهما!.

قلت: أجاب عنه صاحب اللباب[1] بأن يقول: " إنهم لم يُفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية، وقالوا " طلحة " غير منصرفة للعلمية والتأنيث كذا " طُلَيحة " للسببين ".

وتقرير كلامه: أن العلمية كأنها وردت على المصغر؛ لأن المصغّر كأنه جعله نَبَزاً، لا أن جعله وصفا له محضا.

ويمكن أن يُجاب بوجه آخر وهو أن يقال: لا نسلم أن التصغير مُخِلّ فى العلمية، وقوله: "لأن التصغير بمنزلة الوصف"، قلنا: إن أردتم أنه بمنزلته مطلقا فلا نُسلمه، وإن أردتم أنه بمنزلة الوصف للعلم فنسلمه، لكن نمنع التنافى؛ لأنك إذا قلت: " زُيَيّد " فى تصغير " زيد " معناه أنه علم حقير، فالعلمية باقية بحالها، وانضم إليها بسبب التصغير وصف الحقارة، فلم يخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف إليه، فمعنى التصغير لم يكن منافيا للعلمية، بل كان علما بلا صفة قبله، ثم صار علما موصوفا بصفة بعده.

وفيه بحث، هذا ما يمكن من المقال و[الله][2] أعلم بحقيقة الحال.

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٢١٩ مع تصرف فى النقل.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

المرفوعات

المرفوعات هو: ما اشتمل على عَلَم الفاعلية.

المرفوعات: وهى مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف، أى: هذا الباب المرفوعات، وإنما قدمها على المنصوبات والمجرورات لكونها غير فضلة فى الكلام بخلافهما.

هو[١] ما اشتمل على علم الفاعلية[٢]، المراد من " الاشتمال ": اشتمال الكل على الجزء؛ لأن المراد من علم الفاعلية الرفع، فيكون المعنى: المرفوع ما فيه الرفع، وإنما عدل عن التصريح به لئلا يتوهم تعريف الشىء بما يساويه فى المعرفة والجهالة.

وأما[٣] ما ذكره البعض[٤] فى دفع لزوم التوهم حيث قال: " ولعل هذا من تعريف لفظ بلفظ أَجْلَى مِنْ حَيْثُ الإجمالُ والتفصيلُ، فلا يتوهم أنه تعريف الشىء بما هو مثله فى المعرفة والجهالة.

ليس بالقوى؛ إذ هذا المقدار لا يدفع التوهم، بل أثبت ما فى نفس الأمر، كذا فى الإيقالى[٥].

فظهر بهذا فساد إثبات الضعف له. اعلم أن المصنف أثبت فى هذا المقام فائدتين:

إحداهما: أن الباب مشتمل على جميع مسائل المرفوع من الأصلى والملحق به، أشار إليها بإيراد صيغة الجمع.

وثانيهما: أن التعريف للماهية لا للأفراد، وأشار إليها بإرجاع الضمير إلى المرفوع[٦] الذى هو جنس المرفوعات لا إليها.

ويجوز أن يرجع إلى المرفوعات ويكون تذكيره باعتبار ما بعده[٧].

ولم يلز[م][٨] منه أن يكون التعريف للأفراد لا للماهية؛ لأن الألف واللام إذا دخل على الجمع اضمحلّ عنه الجمعية ويراد منه الحقيقة.

* * * * *

---

(١) قال الرضى ١/ ١٦٠: " ذكّرَ الضمير مع رجوعه إلى المؤنث أى (المرفوعات) نظرا إلى خبر الضمير أعنى (ما) " ا. هـ.

(٢) قال الرضى: " ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه إياه، بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه، ويعنى بعلم الفاعلية: الضم والألف والواو، إذا دلّ كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخره عمدة الكلام، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع " ا. هـ. انْظُرْ: السابق نفسه.

(٣) فى الأصل: (وإنما ذكره).

(٤) المراد به الغجدوانى انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٧٣.

(٥) لم أقف على مراده بهذه الكلمة.

(٦) قال الجامى ١/ ٢٥٢: "... قوله (هو) أى: المرفوع الدال عليه المرفوعات؛ لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ١٢٧.

(٧) أى: باعتبار (ما)، وانْظُرْ: هامش (١).

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

[الفاعل]

فمنه الفاعل وهو: ما أسند إليه الفعل.

فمنه أي: من المرفوع الفاعل، أرجع الضمير إلى المرفوع على طريق ما سبق، ويجوز أن يُعبَّر عن مرجوعه بـ " ما اشتمل على علم الفاعلية ".

وفي بعض النسخ: " فمنها " بإرجاع الضمير إلى " المرفوعات ".

وإنما ابتدأ بالفاعل منها[١]، لأن الفاعل هو الأصل[٢] على الرأى الأصح، وما سواه محمول عليه؛ لأن المقتضى للرفع هو الفاعلية، فلزم أن يكون ما حصل فيه الفاعلية أصل المرفوعات، وهو " الفاعل " فيكون أصلها.

ثم الأصح أن رافعه ما يُسند إليه، لا شبهه بالمبتدأ، ولا الإسناد[٣].

وهو أى: الفاعل فى اللغة: من كان محلا لصدور الفعل.

وفى الاصطلاح: ما أُسنِد إليه الفعلُ، وإنما اختار الإسناد دون الإخبار[٤] لئلا يخرج عنه فاعل مثل الأمر والنهى؛ لأن فيهما إسنادًا لا إخبارًا[٥].

وإنما قال: " ما أُسنِد " ولم يقل: " اسم أُسنِد " ليتناول ما ليس باسم صريح فى الظاهر بالتبادر نحو: سرنى أن يجنى حبيبى[٦]، فلو قال كذلك لخرج مثل ما هذا فيه عن التعريف مع كونه منه.

---

(١) اختلف النحاة فى أصل المرفوعات: هل هو الفاعل، أو المبتدأ، أو لا أصل فيهما؟ فذهب الخليل إلى أن الأصل هو الفاعل، واختاره ابن الحاجب بدليل تقديمه إياه على المبتدأ فى الذكر. وذهب سيبويه إلى أن المبتدأ هو الأصل، ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام. وذهب الأخفش، وابن السراج إلى أنهما متساويان فى الأصالة. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يُجدى فائدة. انْظُرْ: شرح المفصل ١/ ٧٣، وابن القواس ص ٨٨، والهمع ١/ ٣٠٧، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٦٠، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٠ / ب.

(٢) فى الأصل: (وإنما ابتدأ بالفاعل منها لأن الرفع فى الأصل على الرأى الأصح).

(٣) اختلف فى رافع الفاعل على أقوال: أحدها: وعليه الجمهور أنه العاملُ المسندُ إليه من فعل وشبهه، الثانى: رافعه الإسناد أى النسبة وعليه هشام، الثالث: شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، الرابع: كونه فاعلا فى المعنى وعليه خَلَف، الخامس: أنه يرتفع بإحداثه الفعل وعليه بعض الكوفيين. انْظُرْ: الهمع ١/ ٥١١، وانْظُرْ: أسرار العربية ص ٨٨، واللباب للعكبرى ١/ ١٥١، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٦، والرضى ١/ ١٦٢، والمساعد ١/ ٣٨٦، وشرح ابن القواس ص ٩١، والارتشاف ٣/ ١٣٢١، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٠٣، والتصريح ١/ ٢٦٩.

(٤) قال الرضى ١/ ١٦١: " ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه، ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائى نحو: بعتُ، وهل ضرب زيد؟ ونحوه " ا. هـ.

(٥) فى الأصل: (لا إخبار) وهو لحن.

(٦) قال صاحب حماة: " ولم يقل " اسم أسند إليه الفعل " ليدخل فيه الفاعل الذى هو فى تأويل الاسم نحو: أعجبنى أن ضربتَ زيدا، فـ (أن) مع الفعل فاعل (أعجبنى) وليس باسم بل فى تقدير الاسم " ا. هـ. انْظُرْ: الكُنّاش ١/ ١٣٤، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٢٧.

أو شبهه، وقُدّم عليه...

وقولــه: أو شـبهه أى: شـبه الفعـل، ليـدخل فيـه فاعـل اسـم الفاعـل، والصـفة المشـبهة، وغيرهمــا، كالمصــدر، واســم التفضــيل، وأسمــاء الأفعــال، والظــرف علــى الطريــق المجــازى[1]، ولا يُعــدُ اســمُ المفعــول منــه؛ لأن مرفوعــه لــيس بفاعــل عنــد المصــنف، لمــا سيجىء إن شاء الله[2].

والضمير المجرور فى " إليه " راجع إلى الموصول.

ولقائل أن يقول: إن أريد بالإسناد المأخوذ فى تعريف (الكلام) يلـزم أحـد الأمـرين، إمـا عـدم التناول، لما بين شبه الفعل وفاعله من غير أسماء الأفعال، أو كون ذلك كلاما، وهما محالان وإن أريد ما هو أعم منه يلزم أن يكون لفظ (الإسناد) من المشترك، فلا جواز لاستعماله فـى الحـدود من غير قرينة، والاعتذار منه ظاهر.

وقدّم أى: الفعل وشبهه، عليه، أى: على ما أُسنِد الفعلُ وشبهه إليه.

هذا فى الحقيقة احترازعن قـول / مـن جـوَّز الإسـناد إلى مـا قبلـه، وهـم طائفـة مـن الكـوفيين[3]، (٢٣/أ) واستدلوا على ذلك بقولـه تعالى:**{وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ}**[4] وقالوا: إن "طلعها" مرفوع به.

ويجوز أن يكون بيانا لما وجب؛ لأن الفعل وشبهه يجب أن يكون مقدما على الفاعل؛ لكونه علـة لـه لكن لا باعتبار ذاته بل باعتبار وضعه.

---

(١) الظرف والجار والمجرور لا يعملان إلا إذا قُوِّى فيهما جانب الفعل وذلـك بالاعتمـاد علـى الاسـتفهام نحـو قولـه تعالى:**{أَفِي اللَّهِ شَكٌّ}** أو نفى نحـو:**{مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}** أو باعتماد على مخبر عنه نحو: زيـد فـى الـدار أبوه، أو موصوف نحـو**{أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ}** أو صاحب حال نحـو مـررت برجـل معـه صـقر صائداً به غداً، وفى هذه الحالة يكـون الظرف والجار والمجـرور متعلقين بمحذوف تقـديره اسـتقر أو مسـتقر، فالعمـل حقيقة لذلك المحـذوف ولما حُذف ناب الظرف والجار والمجرور عنه فرفعا الفاعل على طريق المجاز.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيـق، وقال الرضى ١/ ١٦١: " قولــه: (أو شـبهه) يعنـى بـه اسـم الفاعـل والمفعـول، والصـفة المشبهة، والمصدر، واسـم الفعل، ولم يقل: (أو معناه) فيدخـل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير فى نحـو: زيد قدّامك، أو: فى الدار، أو الظاهر نحو: زيد أمامَك غلامُه، لكون الرافع فى الحقيقة عنده: الفعل أو اسم الفاعـل المقدر، خلافا لمن قال: إنه الظرف والجار "ا. هـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص١٢٧.

(٣) الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله، وجوّز الكوفية تقديمه نحو: زيـد قـام، واسـتدلوا بقول الشاعر: (ما للجمال مشيُها وئيدا). وتأوله البصريـون علـى الابتـداء وإضـمار الناصـب لــ " وئيـدا " وثمرة هذا الخلاف تظهر فى التثنية والجمع. انْظُرْ هذه المسألة وأدلة كـل فريـق فـى: توجيـه اللمـع ص١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٨، والتذييل والتكميل ٢/ ١١٩ رسالة دكتـوراه فى كلية اللغة العربيـة بالمنصـورة إعـداد د/ السيــد تقـى عبـد السيد، بـرقم ٢١٦، والمساعــد ١/ ٣٨٧، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٢/ ٤٦، والهمع ١/ ٥١١، والتصريح ١/ ٢٧١.

(٤) سورة الشعراء من الآية (١٤٨).

على جهة قيامه به

فعلى هذا لا وجه لقول من قال: لو طرح هذا القيد[1] من التعريف لكان أصوب.

قال صاحب المتوسط[2]: " قوله: "وقدم عليه" لرفع وهم من يتوهم أن " زيداً " فى قولنا: "زيد قام " مسند إليه، فيكون فاعلا ". وهو مردود لأنه وهم فاسد، والمبنى على الفاسد فاسد.

و(على) فى قوله: على جهة قيامه أى: قيام الفعل أو شبهه به[3] أى: بما أسند الفعل أو شبهه إليه، متعلقٌ بـ " أُسنِد "، فالمعنى: الفاعل: ما أُسنِد إليه الفعل أو شبهه على وجهٍ يكون للفعل أو شبهه نوع قيام به.

والأكثرون مَنْ اقتصروا فى التعريف على القيدين الأولين ولم يتعرضوا للقيد الثالث[4]، فمفعول ما لم يُسم فاعله فاعلٌ عندهم[5]، وليس كذلك عند المصنف، فيكون على هذا القيد ردّا لقولهم واحترازاً[6] عن مفعول ما لم يُسمّ فاعله؛ لأنه وإن كان مما أسند إليه الفعل وقُدم عليه لكن لا من جهة قيامه به، لا من حيث الحقيقة ولا من حيث التقدير، بل من جهة وقوعه عليه، وصحة مذهب المصنف لا يخفى عند من له ذوق سليم عن شائبة الخلل[*] .

وإنما قيّد القيام بالجهة ولم يُطلق ليتناول التعريفُ الفاعلَ الذى يكون ما أسند إليه من الإضافات والنِسَب كـ: قَرُبَ الحبيب، وبَعُدَ الرقيب، فإن القُرب والبُعد لا يقومان بهما حقيقة بل هما نسبتان قائمتان بالمنتسبين، فلو أَطْلَق يلزم خروج مثل هذا من التعريف[7].

---

(١) فى الأصل: (القيدين) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٦٤، وانْظُرْ: الرضى ١/ ١٦١ وفيه مثل قول صاحب المتوسط.

(٣) قال الرضى١/ ١٦٢: " والضمير فى (به) لـ (ما) أى: على طريقة قيامه به وشكله، سواء كان قائما به أو لا، يقال: عملت هذا على وجه عملك وعلى جهته، أى: على طرزه وطريقته " ا. هـ. وقال ابن القواس ص ٩٠: " قوله (على جهة قيامه به) ليخرج عنه مفعول ما لم يسمّ فاعلهُ نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فإن الفعل فيه قد أُسند إلى (زيد) وقُدِّم عليه، لكن لم يُسند إليه على جهة قيامه به، بل على جهة وقوعه عليه " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (ولم يتعرضوا على القيد).

(٥) هم أكثر البصريين من المتقدمين، فإذا حدّوا الفاعل لم يحترزوا عنه. انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٢٤. وقال الرضى ١/ ١٦٢: " هم عبد القاهر، والزمخشرى "، وصرح ابن الحاجب بنسبته إلى الزمخشرى فى: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٥٨، وقال الشريف فى حاشيته على الكشاف ١/ ٧٢: " مفعول ما لم يسم فاعله فاعل عنده، وهو مذهب عبد القاهر وقدماء البصرة ". وانْظُرْ: المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٣٤٦.

(٦) فى الأصل: (واحترازٌ) وهو لحن.

(*) أى: من يتوهم أن (زيداً) في (زيد قائم) فاعل، فهو واهم، ووهمه هذا فاسد.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٣٢٥، والرضى ١/ ١٦٢، وابن القواس ص٩٠، وقال ابن هشام: " ولم يقل: "قائما به " ليدخل فيه أنواع الفاعل الاصطلاحى، فإن منه ما يقوم بالفاعل نحو: ضرب زيدٌ، ومنه ما لا يقوم به نحو: ما قام زيد، ونحو: مات زيد، وسقط الجدار، وقرب زيد، وبعد زيد؛ لأن المراد قرب مكان زيد، وإنما كان كذلك لأن المراد قربه فى القلب، لا الجثة والشخص ". انْظُرْ: شرح الكافية ل٢١/ أ.

مثل: قام زيد،

وليس لقائل أن يقول: قيدُ الجهةِ يُخرجُ الفاعل الحقيقى، أى: الذى قام به الفعل حقيقة!.

لأنا نقول: هذا إذا لم يكن قيام الفعل به، لكن الاستلزام ثابت، فثبت عدم الإخراج.

فإن قلت: المراد من الفعل فى قوله: " ما أسند [إليه][(١)] الفعل": إمَّا الاصطلاحى أو الحقيقى؛ إذ لا ثالث بينهما، وأيَّاما كان لا يخلو من الفساد، أما إن كان الأول فلأن الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل بل بالمتكلم[(٢)]، وأما إن كان الثانى فيكون قوله"أو شبهه" مستدركا!

قلت: المراد الأول لكن الضمير فى " قيامه " يرجع إلى مدلوله المعتبر عند المحققين فلا يلزم الاستدراك وغيره من المحذور لأن بين الأول والثانى فرقا ظاهرا[(٣)].

وأما ما قيل: من أن الفعل الاصطلاحى لم يذكر حتى يفهم منه مدلوله ويرجع الضمير إليه، فغير وارد؛ لأن المراد من لفظ الفعل هو الفعل الاصطلاحى، غاية ما فى الباب أنه لم يتعرض لفرد من الأفراد خوفا من الفساد اللازم[(٤)] من الخصوص، فحينئذ كان كأنه مذكور.

أو نقول: إن فيه استخداما لأن لفظ الفعل يطلق على الفعل الاصطلاحى والحقيقى، فأراد به الأول عند الإطلاق، والثانى عند الإرجاع، فافهمه عن بصيرة فإنه مقام لا يطلع عليه إلا واحد.

ثم المراد من الإسناد أعم من أن يكون إيجابيا أو سلبيا، ثم ذلك أعم من أن يكون محققا أو مقدراً، فحينئذ لم ينتقض بمثل قولنا: لم يضرب زيد[(٥)]، وبقولنا: إن جئتنى أكرمك، وإن لم تجئ لا أكرمك، ولا ينتقض أيضا بنحو: جاءنى زيد أخوك، بأن يقال: إن " أخوك " ليس بفاعل مع وجود جميع الشرائط فيه؛ لأن المراد بالمسند إليه ما يكون مسنداً إليه أولاً.

لما فرغ من التعريف أورد المثال بقوله: مثل: قام زيد، هو مثال لما كان المسند فيه

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.
(٢) فى الأصل: (للمتكلم) وهو تَصْحِيف.
(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٦٥ وفيه مثل ذلك.
(٤) فى الأصل: (اللام) وهو تَصْحِيف.
(٥) قال الشيخ يس: " قوله: (وأسند إليه) أى نُسب إليه ورُبط به أصالة....، وحيثُ فُسِّر الإسنادُ بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل و(زيد) فى: أنْ ضَرَبَ زيدٌ، ولم يضرب زيد؛ لظهور تحقق النسبة والربط " ا. هـ. انْظُرْ: حاشية يس على الفاكهى ٢/ ٥٨.

وزيد قائم أبوه، والأصل: أن يلى فِعْلَه،

فعلا، وزيد قائم أبوه، هذا مثال لما كان المسند فيه شبه الفعل - اسم فاعل - أما مثال الصفة المشبهة فنحو: زيد حسُن وجهُه، والمصدر نحو: دَقُّ القصار الثوب، واسم التفضيل نحو: ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد، وأسماء الأفعال نحو: هيهات زيدُ والظرف نحو: فى الدار أبوه [(١)].

والأصل أى: أصل الفاعل فى الاستعمال أن يلى الفاعل فعله[(٢)] على معنى: ألا يتخلل بينه وبين الفعل الذى أسند إليه شىء من سائر المعمولات؛ لشدة اتصاله بالفعل؛ لكونه كالجزء منه، يدل على ذلك: إسكان اللام عند اتصاله فى نحو: " ضربْتُ "، ووقوع إعراب الفعل بعده فى نحو: " يضربان "، وردّ العين فى نحو: " قولا "، وتثنيته وجمعه عند القصد إلى تكرار الفعل للمبالغة فى نحو:{أَلْقِيَا}[(٣)] و{رَبِّ ارْجِعُونِ}[(٤)] فإن الفاعل فيهما يثنى ويجمع تبعيته الفعل لكونه مكرراً فى المعنى لذلك وإن كان المخاطبُ واحداً فى الصورتين،

وتأنيث الفعل عند تأنيثه فى نحو " ضَرَبَتْ هندُ"، وتنزلهما منزلة كلمة واحدة فى " حبذا الرجلان "، وإلغاء الفعل معه فى باب " ظننت "، وزيادته معه فى نحو قوله:

فَكَيْفَ وَلَو مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ::: وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَا [(٥)]

فظهر منه [أنه][(٦)] إذا قُدّم عليه، أى الفاعل غيره، كان ذلك الغير مؤخرا فى التقدير، رعاية لحق هذا[(٧)] الأصل.

---

(١) لكون الرافع الفعل أو اسم الفاعل المقدر. انْظُرْ: الرضى ١/ ١٦١.

(٢) قال ابن الحاجب: " قوله: " والأصل أن يلىَ فعله " لأنه أحد جزئى الجملة معه وما عداهما فضلة، وقد وجب تقديم الفعل فوجب أن يكون الأصل أن يلى فعله لأنه المحتاج إليه، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ". انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٣٢٥، وانْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل١/ ١٥٩، وشرح ابن القواس ص٩٣.

(٣) سورة (ق) من الآية (٢٤) وتمامها:{أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ}.

(٤) سورة (المؤمنون) من الآية (٩٩) وتمامها:{حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ}.

(٥) فى الأصل: (إكرام) والبيت من الوافر للفرزدق فى: الديوان ٢/ ٢٩٠ دار صادر برواية: فكيف إذا رأيتُ ديار قومى........ وانظره فى: الكتاب ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، والجمل للزجاجى ص ٤٩، ولباب الإعراب ص ٢٢٣، والرضى ٤/ ١٨٩، والمغنى ١/ ٣١٦، والخزانة ٩/ ٢١٧، وغير ذلك. والشاهد قوله: (كانوا) حيث استدل به على أن الفاعل وفعله زائدان والتقدير: وجيران لنا كرام، وهذا قول النحويين أجمعين، إلا المبرد فإنه يرى أن (كان) ناقصة والواو اسمها و(لنا) خبرها. انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، والانتصار لسيبويه ص ١٣٩.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (هذه) وهو تَصْحِيف.

فلذلك: جاز " ضرب غلامَهُ زيدٌ "، وامتنع: " ضرب غلامُهُ زيداً ".

فلذلك أى: فلأجل أن أصل الفاعل أن يقدم[1] على سائر المعمولات، وأن يكون الغيرُ المقدَّمُ عليه مؤخرا فى النية جاز: ضرب غلامَه زيدٌ بنصب " الغلام " ورفع " زيد " فإنه لولا هذا لزم الإضمار قبل الذكر؛ لأن الضمير المجرور فى "غلامه" عائد إلى "زيد" مؤخر لفظا، لكنه جاز لكونه مقدما فى الرتبة، فلا يلزم المحذور.

ولأجل هذا الأصل امتنع: ضرب غلامُهُ زيداً برفع " الغلام " ونصب " زيد "؛ لأن الضمير يرجع إلى زيد / ففيه إضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وهو غير جائز؛ لكونه مخالفا لما عليه وضع **(٢٣/ب)** الوضع، أما لفظا فظاهر، وأما رتبة فلأن " الغلام " فاعل، والأصل فيه أن يتقدم، فالمرجع إليه يكون مؤخرا فى الرتبة[2].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يكن الإضمار قبل الذكر جائزاً فيه كما فى قولنا: أكرمنى وضربتُ زيداً؟.

قلت: جوازه ثمة[3] لضرورة[4] وهى: كون وجود الفاعل واجباً، وهو لا يحصل إلا بارتكاب على الإضمار قبل الذكر، على تقدير إعمال الثانى، ولا ضرورة ههنا؛ لجواز تقديم المفعول على الفاعل؛ لأن الأصالة مجوِّزة لا موجبة، فلا يجوز.

واعلم أن " ابن جنى "[5] أجاز الإضمار قبل الذكر فى مثل هذه المسألة[6]، مستدلا بقوله:

---

(١) فى الأصل: (تقدم) وهو تصحيف.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٧٦، وابن الناظم ص ٨٨، والفوائد والقواعد ص ١٩٣، والإقليد ص ٢٨٣، والأشمونى ٢/ ٥٨، والتصريح ١/ ٢٨٣.

(٣) أى: فى قولنا: أكرمنى وضربتُ زيداً.

(٤) قال الدولت آبادى: " وما قيل: إن الإضمار قبل الذكر فى التنازع للضرورة ولا ضرورة هنا، ففيه نظر؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية لشهاب الدين عمر الدوانى الدولت آبادى، ل ٢١/ ب مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم١٢١/ ٤١٥ لدى صورة منه.

(٥) هو: أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى، أخذ عن أبى على الفارسى ولازمه، له تصانيف مفيدة منها: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع، والمحتسب، وغير ذلك، توفى سنة ٣٩٢ هجرية. انْظُرْ: الفهرست ص ١٢٨، ونزهة الألباء ص٣٣٢، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٠، والبغية ٢/ ١٣٢.

(٦) انْظُرْ: الخصائص ١/ ٢٩٤، وقد أجاز هذه المسألة أبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين، والأخفش من البصريين، وصححها ابن مالك فى التسهيل ص٧٩، ولم يمنعها فى شرح الكافية الشافية١/ ١٩٢، لورودها فى كلام العرب الفصحاء، وقصرها أبو حيان على الشعر ومنعها فى النثر، فقال أبو حيان: "... لَعَمرى إنه قد كثُر مجيءُ ذلك فى الشعر، فالأحوط جوازُه فى الشعر دونَ الكلام.... وقد رام بعضُ النحويين تأويل ذلك كلِّه والتأويلُ فيه بُعْدٌ، ولجوازه وجهُ من القياس... " ا. هـ انْظُرْ: التذييل ٢/ ٢٦٥ مطبوع، وقال ابن الناظم: " إن ذلك جائز فى الضرورة لَا غير ". انْظُرْ: شرح الألفية ص ٨٨، وانْظُرْ: الرضى ١/ ١٦٣، وابن القواس ص ٩٤، والجامى ١/ ٢٥٦، والأشمونى ٢/ ٥٨، والهمع ١/ ٢٢١.

جزى ربُّــهُ عــنى عَــدِىَّ بــنَ حــاتمٍ ::: جزاءَ الكِلاب العَاوِيَاتِ وقــد فَعَــلْ[1]

فإن الضمير فى " ربُّه " وهو فاعلٌ عائدٌ إلى " العدى " المذكورِ مؤخراً، وهو مثـل " ضـربَ غلامُـهُ زيدًا "، إذا التقدير: جزى ربُّ عدىٌّ عدِيّاً.

والجواب عنه: إما بأن يقال: إنه محمول على ضرورة الشعر، والكلام فى سعة الكلام.

أو أنا لا نسلم أن الضمير يرجع إلى " العدىّ "، لِمَ لا يجـوز أن يرجـع إلى المصـدر المـدلول عليـه بلفظ الفعل أى: "جزى ربُّ الجزاء "[2] كما فى قولـه تعـالى:{**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**}[3] فـإن " هو " راجع إلى " العدل " المدلول عليه بـ " اعدلوا ".

ثم إن المفعول الأول فى باب " أعطيت " بمنزلة الفاعل فى مثل " أَخَذَ "، والثـانى بمنزلـة المفعـول فى مثل " أُخِذَ " عند البصريين، فالحكم العارض على الفاعل والمفعول يعرض عليهما، فجاز أن يقال: أعطيتُ درهمَهُ زيداً، وإن كان مقدما لكنـه متـأخر رتبـة[4]، ولا يجـوز أن يقـال: أعطيـتُ صاحبَهُ الدرهمُ، فإن فيه إضماراً قبل الذكر لفظاً ورتبة، ومنه قولـه:

وَمَنْ كَانَ يُعْطِى حَقَّهُنَ القَصَائِدا [5]

* * * * *

---

(١) من الطويل وقد اختلف فى قائله فقيل: لـ: أبى الأسود الدؤلى يهجو به عدىّ بن حاتم الطائى، وهـو فـى ملحقـات ديوانــه ص٤٠١، والخزانــة١/ ٢٧٧، وفــى الخصــائص ١/ ١٩٤ منســوب للنابغــة، وفــى ديــوان النابغــة ص ٥٤ ط / دار المعارف رواية الصدر مختلفة بلفـظ: جزى الله عبساً فى المواطنِ كُلّها. وعلى هذا لا شاهــد فيـه، وهو لأبى الأسود، أو النابغة، أو عبد الله بن همارق فى: التصــريح١/ ٢٨٣ وبـلا نسـبة فـى: الرضــى ١/ ١٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٥، والشاهد قولـه: (جزى ربه عنى عدىّ) حيث عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

(٢) انْظُرْ هذا الجواب فى: الفوائد والقواعد ص ١٩٣، وشرح الأصبهانى ص ١٣١.

(٣) سورة المائدة من الآية (٨).

(٤) قال الرضى ١/ ١٦٥: " يحسُن (أعطيتُ درهمَه زيداً) لأن مرتبة المفعـول الأول قبـل الثـانى وإن تأخــر عنـه لكونه فاعلا معنى... ويقلّ (أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ) قِلَّة (ضرب غلامُه زيداً) " ا. هـ.

(٥) عجز بيـت مـن الطويـل وصـدره: فَـدَعْ ذَا وَلَكِـنْ مَـنْ يَنَالُـكَ خَيْـرُه........ وهـو بـلا نسـبة فـى المحتسـب ١/ ٢٥٤. والشاهد قولـه: (يُعْطى حقَّهُن القصائدا) أراد: يُعطى القصائد حقَّهُن، فقدّم المفعول الثانى فجعلـه قبـل الأول من حيث كانت القصائد هى الآخذة فى المعنى. انْظُرْ: المحتسب ١/ ٢٥٤.

[وجوب تقديم الفاعل على المفعول]

وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متصلا...

ولما فرغ من بيان ما هو الأصل في الفاعل وهو تقديمه على غيره مع جواز تأخره، أراد أن يشير إلى عوارض تعرض له فتوجب تقديمه بعد أن كان جائز التأخير، وهي أربعة أشياء، أشار إلى الأول بقوله: إذا انتفى الإعراب لفظا أي: من جهة اللفظ، سواء ثبت في التقدير أو لا، فيهما أي: في الفاعل والمفعول بأن يكونا[1] مبنيين بالإعراب التقديري.

وتقييد انتفاء الإعراب بأن يكون من جهة اللفظ تبيين للجهة التي يحصل بها المقصود.

وإذا انتفت القرينة أيضا، إنما ذكر انتفاء القرينة لأن مجرد انتفاء الإعراب لا يكفي في وجوب تقديم الفاعل على المفعول؛ لدلالة القرينة على دفع ما لزم الوجوب لأجله، والمقصود بيان ذلك[2]، وإنما وجب تقديمه على المفعول عند انتفائهما دفعا للّبس وعملا بالأصل مثاله: "ضرب موسى عيسى " و" ضرب هذا ذاك "[3].

واعلم أن القرينة قد تكون[4] لفظية، وقد تكون[5] معنوية، فاللفظية قد تكون[6] في نفس الفعل نحو: ضَرَبَتْ مُوسَى سُعْدَى[7]، وقد تكون[8] في تابع أحدهما[9]، أو في تابعهما كما في نحو: ضرب موسى العالمَ - بالنصب - عيسى العاقلُ - بالرفع.

وأما المعنوية فبأن يستحيل صدور الفعل من أحدهما كما في نحو: " أكل الكمثرى موسى"، و" ولدت الصغرى الكبرى "، أو يكون وقوعه من أحدهما أغلب نحو: كسرت العصا

---

(١) في الأصل: (يكون) وهو تَصْحيف.

(٢) انْظُرْ: شرح الأصبهاني ص١٣٢، وقد قال: " وإنما قال: (والقرينة) لأنه لو انتفى الإعراب فيهما ولم تنتف القرينة لم يحصل اللبس فلم يلزم تقديم الفاعل " ا. هـ.

(٣) قال السيوطي: " وهذا ما نصّ عليه ابن السراج، والجُزُولي، والمتأخرون، ونازعهم في ذلك أبو العباس ابن الحاج في نقده على المقرب بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الأغراض الواهية، وبأن في العربية أحكاما كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير " عُمر" و" عمرو "... " اهـ. انْظُرْ: الهمع ١/ ١٥١، وانْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٤٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ١٦، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢١/ ب، والتصريح ١/ ٢٨١.

(٤) في الأصل: (يكون) وهو تَصْحيف.

(٥) في الأصل: (يكون) وهو تَصْحيف.

(٦) في الأصل: (يكون) وهو تَصْحيف.

(٧) فاتصل بالفعل علامة الفاعل وهي (تاء) التأنيث.

(٨) في الأصل: (يكون) وهو تَصْحيف.

(٩) وذلك مثل: ضرب موسى عيسَى الظريف.

الرحى، فإن فى هذه الصور كلها لا يجب تقديم الفاعل لوجود القرينة(1).

وإلى الثانى بقولـه: أو كان أى: الفاعل مضمرا متصلا كما فى قولك: ضربتُ زيداً، وإنما وجب تقديمه(2) حينئذ لئلا يلزم انفصال المتصل، ثم لما كان تقـديم الأضـعف علـى الأقـوى فيمـا هـو كالكلمة الواحدة مستكرها عندهم لم يجوزوا تأخير الفاعل المتصل عن المفعول المتصل فـى نحـو: ضربتُك(3).

وإنما قيد بكونه(4) (مضمراً) لأنه لو كان مظهرا لم يجب تقديمه على المفعول نحو: ضرب عمراً(5) زيد.

ووصف المضمر بالمتصل لأنه لو كان منفصلا لم يجب تقديمه أيضا نحو: ما ضربنى إلا أنت(6).

فإن قلت: هذه الضابطة تُشكل بمثل قولنا: " زيداً ضربتُ " فإنه من المجـوّز مـع وجـود الضـابطة وتأخير الفاعل عن المفعول!.

قلت: المراد من تقديم الفاعل على المفعول ألا يتخلل المفعول بينه وبين الفعـل نحـو مـا مـرّ فـلا ينتقض بمثل [ما](7) ذكرتم.

وإلى الثالث بقولـه: أو وقع مفعولُه، أى: مفعول(8) الفاعل بعد إلاّ.

وإنما وجب تقديمه عليه حينئذ لأنه لو جاز تأخيره لزم انقلاب المعنى؛ لأن المراد مـن قولنـا: (مـا ضرب زيدُ إلا عمراً) انحصارُ ضربِ (زيد) فى (عمرو) مع جـواز أن يكـون (عمـرو) مضـروبا لشخص آخر، وإذ أُخر الفاعل وقُدم المفعول على (إلا) وقيل: (مـا ضـرب عمـراً إلا زيـدُ)(9) انقلب المعنى؛ لأنه حينئذ جاز أن يكـون (زيـد) ضاربـا لغيـر (عمرو) ولم يجز أن يكون

---

(1) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٣٢ وما بعدها.

(2) فى الأصل: (تقديم) وهو تَصْحِيف.

(3) قال الرضى ١/ ١٦٦: " فإن قيل: ففى المثال... أعنى (ضربتُك) صار الذى هو ضـمير متصـل منفصـلاً عـن عامله، قلتُ: لما كان التاء فاعلا وضميراً متصلا، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كـبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لام (ضربْت) بخلاف (ضَرَبَكَ)... فلمـا صـار هـذا المركـب كالكلمـة الواحدة، عاملوه معاملتها، فصار ضمير المفعول فى (ضربتُك) كأنه اتصل بالعامل " ا. هـ.

(4) فى الأصل: (لكونه) وهو تَصْحِيف.

(5) فى الأصل: (عمرواً) وهو تَصْحِيف.

(6) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٣٣ وفيه مثل ذلك.

(7) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(8) فى الأصل: (المفعول) وهو تَصْحِيف.

(9) فى الأصل: (زيداً) وهو لحن.

أو معناها،

(عمرو) مضروبا لآخر، وكل ذلك باقتضاء التركيب[1].

قال فى المتوسط[2]: " وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم انقلاب المعنى أن لو قدم المفعول على الفاعل من غير " إلا " [أما][3] إذا قدم عليه مع " إلا " حتى قيل: ما ضرب إلا عمراً زيد، فلم يلزم انقلاب المعنى، وهو ظاهر".

وأُجيب عنه بأن المراد[4]: وقوع مفعوله فقط بعد " إلا " أى: لا مع الفاعل، فيكون ما ذكر خارجا عن المراد، مع أن هذا الكلام لو جاز لجاز إما مع تعدد المستثنى المفرّغ[5] فيكون الحصر حينئذ فيهما، والمقصود الحصر فى أحدهما، فلا يجوز ذلك أيضا على ذلك التقدير لاختلاف المعنى، وإما مع عدم التعدد فحينئذ يلزم الترجيح من غير (٢٤/أ) مرجح؛ لأنهما / وقعا بعد " إلا " فهما سببان فى ذلك فتقدير المستثنى منه لأحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح، وإن رجعنا إلى ما ذهب إليه الأخفش وعبد القاهر[6] فحينئذ وإن كان لا يختل المعنى بتعيين الحصر فيما يلى " إلا " لكن لم يقطع

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٢٩، والأصبهانى ص ١٣٣، والجامى ١/ ٢٥٧.

(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٦٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ تفصيل هذا الجواب فى: شرح الأصبهانى ص ١٣٥.

(٥) مثل قولنا: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً.

(٦) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى، من أكابر النحويين، أخذ عن أبى الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث، وكان يحكى عنه كثيرا لأنه لم يلق شيخا فى العربية غيره؛ لأنه لم يخرج من جرجان فى طلب العلم، صنف تصانيف كثيرة منها: المغنى فى شرح الإيضاح، والمقتصد فى شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن، ودلائل الإعجاز، والجمل، وكتاب العوامل، توفى سنة ٤٧١ هجرية. انْظُرْ: نزهة الألباء ص٣٦٣، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، وإنباه الرواة ٢/ ١٨٨، والبغية ٢/ ١٠٦. قال عبد القاهر: "... قولك: ما ضرب زيداً إلا عمرو، وما ضرب عمرو إلا زيداً، أنه فى الأول لبيان مَن الضارب، وفى الثانى لبيان من المضروب، وإن كان تكلفا أن تحمله على نفس الشركة، فتريد بـ ما ضرب زيداً إلا عمرو أنه لم يضربه اثنان، وبـ ما ضرب عمرو إلا زيداً أنه لم يضرب اثنين، ثم اعلم أن السبب فى أن لم يكن تقديم المفعول فى هذا كتأخيره، ولم يكن (ما ضرب زيداً إلا عمرو)، و(ما ضرب عمرو إلا زيدا) سواء فى المعنى أن الاختصاص يقع فى واحد من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيهما جميعا ثم إنه يقع فى الذى يكون بعد (إلا) منهما دون الذى قبلها؛ لاستحالة أن يحدث معنى الحرف فى الكلمة من قبل أن يجيء الحرف، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفترق الحال بين أن تقدم المفعول على (إلا) فتقول: ما ضرب زيدا إلا عمرو، وبين أن تقدم الفاعل فتقول: ما ضرب عمرو إلا زيدا؛ لأنا إن زعمنا أن الحال لا يفترق جعلنا المتقدم كالمتأخر فى جواز حدوثه فيه، وذلك يقتضى المحال الذى هو أن يَحدُث معنى (إلا) فى الاسم من قبل أن تجيء بها، فاعرفه " ا. هـ. انْظُرْ: دلائل الإعجاز ص ٣٣٩ وما بعدها، ط / المدنى نشر الخانجى ط الثالثة تعليق/ محمود محمد شاكر.

عن احتمال الاختلاف بناءً على جواز التعدد.

فحينئذ كان تقديم الفاعل أولى، ولا يجب لأجل هذا الاحتمال، بل لو حكم واحد منهم بوجوب تقديمه لزيادة الاحتياط لكان له وجه.

وقيل[1]: لعل ابن الحاجب إنما حكم بالوجوب في(ما) و(إلا) حملا له على(إنما) للاطراد[2].

وإلى الرابع بقوله: أو معناها أي: يجب تقديم الفاعل إذا وقع مفعوله بعد معنى (إلا).

* * * * *

(١) القائل بذلك هو: قطب الدين الفالى، انْظُرْ: شرح اللباب ل ١٠٧/ ب.

(٢) في الفالي: (طردا اللباب).

[وجوب تأخير الفاعل]

وجب تقديمه، وإذا اتصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد إلا،

وهو (إنما)، بمعنى أن يتضمن معنى (ما) و(إلا)، بمعنى أن معناها هو نحوك إنما ضرب زيد عمرا.

وإنما وجب تقديمه[1] حينئذ لأن الحصر إنما يُعلم فيما يقع آخرا[2]؛ لأن ما يقع آخرا فيما بعد (إنما) بمنزلة الواقع بعد (إلا) فلو قدم المفعول وأخر الفاعل لكان الحصر فى الفاعل هو عكس المراد[3]، فظهر منه أن النظر المذكور فى (إلا)[4] لا يرد فى (إنما)؛ لأن الحصر يتعين فيه فى الجزء الأخير، بخلاف (إلا) فإن الحصر يُفهم فيما وقع بعدها ويليها، وإن كان محتَملاً فيهما لِما ذكرنا.

قوله: وجب تقديمه جواب [إذا][5] فى قوله: (وإذا انتفى) أى: وجب تقديم الفاعل على المفعول فى الصور الربع المذكورة للعلة التى ذكرنا.

ولما فرغ عن بيان العوارض التى تعرض فى الفاعل فتوجب تقديمه، شرعَ أن يُشيرَ إلى العوارضِ التى تعرض فتوجبُ تأخيرَه بعد أن كان الأصلُ فيه التقديم، وهى أيضا أربعة.

أشار إلى الأول بقوله: إذا اتصل به أى: بالفاعل ضميرُ المفعولِ أى: ضمير يعود إلى المفعول نحو: أكرم زيداً حبيبُه[6].

وإنما وجب تأخير الفاعل عن المفعول حينئذ لأنه لو قدم لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وامتناعه بيّن[7] لما مرّ[8].

وإلى الثانى بقوله: أو وقع أى: الفاعل بعد إلا أى: يجب تأخير الفاعل عن المفعول إذا وقع الفاعل بعد (إلا) نحو: ما ضرب عمراً إلا زيدُ، وإنما وجب تأخيره لئلا يلزم انقلاب

---

(١) قال فى التصريح ١/ ٢٨٢: " لأنه لو أخر انقلب المعنى وذلك لأن معنى قولنا: " إنما ضرب زيد عمرا " انحصار ضربِ زيد فى عمرو مع جواز أن يكون (عمرو) مضروبا لشخص آخر، فإذا أخر وقيل: إنما ضرب عمراً زيدُ، جاز أن يكون (زيد) ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون (عمرو) مضروبا لشخص آخر " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (آخر) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: الجامى ١/ ٢٥٨ وفيه مثل ذلك.

(٤) المراد به: نظر صاحب المتوسط، وقد سبق بيانه، انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) ومثله قوله تعالى:{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} البقرة (١٢٤).

(٧) قال الرضى ١/ ١٧١: " وينبغى أن يجوز عند الأخفش وابن جنى كما تقدم " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره،

المعنى[1] كما مرّ[2].

قال فى المتوسط[3]: " وفيه من الإشكال الذى عرفته ".

قلت: فيه تأمل؛ لأن الدليل الذى ذكره ههنا لدفع لزوم كون الفعل بلا فاعل لم يساعد ثمة، وهو ظاهر.

وإلى الثالث بقوله: أو معناها، أى: يجب تأخير الفاعل عن المفعول إذا وقع الفاعل بعد معنى (إلا) وهو (إنما) نحو: [إنما][4]ضرب عمراً زيدُ، وقد مرّ بيانه.

وإلى الرابع بقوله: أو اتصل مفعوله، أى: مفعول الفاعل والحال هو أى ذلك الفاعل غير متصل، أى: يجب تأخير الفاعل عن المفعول إذا اتصل المفعول بالفعل[5] حال كون فاعله غير متصل نحو: ضربنى زيدُ.

وإنما وجب تأخيره لأنه لو قدم لزم انفصال المتصل وهو خلاف المقدر.

وإنما قال: (والفاعل غير متصل) لأنه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديمه عليه [نحو][6]: ضربتك[7]، لما مرّ[8].

وقوله: وجب تأخيره جواب (إذا) فى قوله: (وإذا اتصل به)... إلخ، يعنى يجب تأخير الفاعل فى الصور[9] الأربع المذكورة للعلة التى ذكرناها.

لا يقال[10]: إن من جملة المواضع التى يجب تأخير الفاعل: ما إذا وقع الفاعل فاعلا لصفة جرت على غير من هى له نحو: زيد هند ضاربها هو، ولم يذكره المصنف!.

لأنا نقول: هذا مندرج تحت قوله: (إذا اتصل مفعوله وهو غير متصل).

* * * * *

(١) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٣٦ وفيه مثل ذلك.
(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٦٩، وانْظُرْ: قسم التحقيق.
(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٥) فى الأصل (الفعل) وهو تَصْحِيف.
(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٧) انْظُرْ: الجامى ١/ ٢٦٠ وفيه مثل ذلك.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٩) فى الأصل: (صور) وهو تَصْحِيف.
(١٠) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٣٧ وفيه مثل هذا الاعتراض وجوابه.

[جواز حذف الفعل]

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً فى مثل (زيد) لمن قال: من قام؟، و: لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ[1].

وقد يُحذف، أى: يحذف الفعل الذى يُرفع به الفاعل.

وينبغى أن يُعلم أن إيراد هذا البحث فى المرفوعات بالنظر إلى أن وجود الفاعل كما يكون بوجوده يكون بعدمه، فبالحقيقة كان البحث عن أحوال الفاعل.

ثم ذلك لقيام قرينة حالية كانت أو مقالية، جوازاً، أى: حذفا جائزا، وذلك إذا كانت القرينة لحذف الفعل السؤالَ، إما تحقيقا كما فى مثل قولك: زيد[2] مجيبا به لمن قال لك مستفهما عن القائم حقيقة: من قام؟.

فـ (زيد) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف دل عليه السؤال تحقيقا، ويجوز إظهار فعله أيضا؛ لأن حذفه بالجواز لا بالوجوب لعدم الموجب.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ومختبطٌ مما تُطيح الطوائحُ، وقبله:
سَقَى جَدَثاً أمْسَى بِدَوْمَةَ ثاوِيا ::: مِن الدَّلْوِ والجَوْزَاءِ غادٍ ورائِحُ
وقد اختُلِفَ فى نسبته، فنُسب للحارث بن نُهيك فى: الكتاب ١/ ٢٢٨، وشرح المفصل ١/ ٨٠، ولضرار النهشلى فى: التخمير١/ ٢٤٥، والدرر١/ ٣٥٨، ولنهشل بن حَرّىّ فى: الخزانة ١/ ٣٠٣، وشرح أبيات المغنى ٧/ ٢٩٥، وبلا نسبة فى: المقتضب٣/ ٢٨٢، وأمالى ابن الحاجب٢/ ١٤٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٧٣، وابن القواس٩٧، والمغنى٢/ ٧١١، وانظره فى: ملحق ديوان لبيد بن ربيعة ص ٢٣٢. اللغة: الضارع: الذليل الضعيف، والمختبط: السائل، والطوائح: الشدائد، والمعنى: هذا الممدوح (يزيد) كان رجلا عظيما، يُقصَد فى النصر وفى العطاء، يقصده الضارع للخصومة لينصره ويقصده المختبط الذى أصابته شدة السنين ليدفع عنه ما أصابه. انْظُرْ: أمالى ابن الحاجب ٢/ ١٤٩، والشاهد قوله: (ضارع) حيث رُفع بفعل مقدر، وقد رواه الأصمعى بنصب (يزيد) و(لِيَبْكِ) معلوما وعلى هذا لا شاهد فيه، انْظُرْ: العينى على الأشمونى٢/ ٤٩، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب١/ ١٧٤، وابن يعيش١/ ٨٠.

(٢) قال الرضى١/ ١٧٢: " قوله: " (زيد) لمن قال: من قام؟ " الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، ومن ثم قالوا فى جواب (ماذا) إذا كان (ذا) بمعنى الذى: إنه رفع؛ لأن السؤال بجملة اسمية، بخلاف ما إذا كان (ذا) زائدا، فإن الأولى نصبُ الجواب... وأيضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل، والأهم تقديم المسؤول عنه، فالأولى أن يقدر (زيد قام) " ا. هـ. وقال الجامى ١/ ٢٦٠: " وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئيها، والتقليل فى الحذف أولى " ا. هـ. وقال صاحب الإقليد ص ٢٩٥: " وإنما قلنا: إن التقدير: فَعَلَ زيدٌ، دون: زيدٌ فعلَ؛ لأن العرب لا تريد فى مثل هذه الصورة إلا ما ذكرنا من التقدير، ولذا أطبقت المحققة من النحاة على أن التقدير فيه: فَعَلَ زيدٌ، دون: زيدٌ فعلَ، ومما يؤيد صحة ما ذكرنا من التقدير قوله تعالى:{قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ} بتقديم الفعل على الاسم بعد قوله جل وعزّ:{قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ} " اهـ.

أو تقديرا كما فى قول (ضرار بن نهشل):

ليبك يزيدُ ضارعٌ لخصومَةٍ

لِيُبْكَ على صيغة المجهول، يزيدُ - بالرفع - على أنه قائم مقام فاعل (يُبْكَ)، ضارعٌ وهو مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف دل عليه السؤال المقدر، وذلك أن (يُبْكَ) لما أُورد مبنيا للمفعول لم يكن ارتفاع (ضارع) بالفاعلية له، كان أيضا مظنة أن يقال: من يُبْكِيه؟ فقيل: (ضارع)، أى: يُبْكيه ضارعٌ، جواباً عن هذا السؤال المقدر المدلول عليه بالمقام.

وقوله: لِخُصُومَةٍ يتعلق بـ (ضارع) وإن لم يعتمد على شىء؛ لكفاية رائحة الفعل فى الجار والمجرور، أى: يبكى من يذل لأجل الخصومة، ويجوز أن يكون بيانا لِما لأجله البكاء، لكنه ليس بقوى، قوله ومختبطٌ عطف على (ضارع)، أى: يبكى يزيد ومختبط، قوله: مما تطيحُ الطوائح متعلق بـ (يَبكى) المقدر، [أى: يبكى][1] لأجل إهلاك المنايا يزيد، أو بقوله: (مختبط) أى: من يسأل لأجل إذهاب الوقائع ماله، فـ (ما) مصدرية.

ومن هذا القبيل قوله تعالى:**{يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالأَصَالِ رِجَالٌ}**[2] على قراءة من قرأ بفتح (الباء)[3] فـ (رجال) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف جوابا عن السؤال المقدر، لأن (يُسبَّحُ) لَمَّا ذُكِر مبنيا للمفعول تنبَّه الذهن على أن هذا الفعل لابد له من فاعل حقيقى، فكأن السامع قال بلسان الحال: من يُسبِّحه؟ فقيل: (رجال)، ولا يجوز أن يكون مرفوعا بكونه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله لـ (يُسبَح) لفساد المعنى[4].

ولقائل أن يقول: إن السؤال بقول من قال: من قام؟ جملة اسمية، فيلزم أن يكون الجواب كذلك، قصدا للتطابق بينهما / وأنتم قدرتم خلافه بقولكم: إنه مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف! (٢٤/ب)

ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: إن السؤال إن كان جملة اسمية فى الصورة، لكنه جملة فعلية فى الحقيقة؛ لأن الجملة الاستفهامية حقها أن تكون[5] فعلية؛ لكون الاستفهام بالفعل أولى فتقدير: من قام؟: أقام زيد أم عمرو؟ وغيرهما، لكن عدل عنه إلى المذكور لغرض قَطْع

---

(١) زيادة من: شرح الرضى ١/ ١٧٤.

(٢) سورة النور من الآيتين (٣٦، ٣٧).

(٣) هى قراءة ابن عامر، وأبى بكر، وعاصم فى رواية أبى بكر، انْظُرْ: معانى الفراء٢/ ٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس٣/ ١٣٩، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/ ١٠٩، والمحرر الوجيز٤/ ١٨٦، والبحر المحيط ٨/ ٤٨، والدر المصون ٥/ ٢٢١، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/ ١٧، والنشر٢/ ٣٣٢.

(٤) لأنه يؤدى إلى أن يكون الرجال هم المسبَّحين فى البيوت المذكورة بالتعظيم. انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٣٣، وابن القواس ص ٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ١١٨.

(٥) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

[وجوب حذف الفعل]

ووجوبا فى مثل قولـــه تعالى{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}

التطويل، ففى الجواب روعى المطابقة بالحقيقة دون الصورة[1]، يدل على ذلك قولــه تعـالى:**{بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ}**[2] بعد قولـه تعالى:**{مَنْ فَعَلَ هَذا بِآَلِهَتِنَا}**[3] وقولـه تعـالى:**{ولئِن سألتَهُم مَنْ خَلَــقَ السَمَوَاتِ والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ الْعَلِيمُ}**[4] وأما العدول عن هذا فى قولـه تعالى:**{قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُم}**[5] بعد قولـه تعالى:**{مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلِمَــاتِ الْبَـــرِّ وَالْبَحْـــرِ}**[6] فلغـرض ألا يفـوت التخصيص المطلوب.

وأما ما ذكر فى بعض الشروح من أن السؤال إنما وقع عن الفاعل فالجواب عنه بما يكون فـاعلا حقيقة أو اصطلاحاً أولى.

فمُعتَـرَضٌ عليـه بأنـه: إن أريـد بالفاعـل مـا هـو الاصـطلاحى فممنـوع، بـل ظـاهر الفسـاد، وإن أريد به ما هـو الحقيقـى أى: مـن هـو محل الإصـدار أو الصـدور، فهـذا الغـرض تحصـل بتقـديره مبتـدأ مــع أن الســؤال إذا كــان عــن الفاعــل كــان تقديمــه أولى؛ لأن تقــديم المسؤول[عنه أهم][7] عندهم.

لا يقال: إن حُمِلَ الكلامُ على ما ذكرنا يرجع إلى الجملة الواحـدة، وإن حُمِـلَ علـى مـا ذكـرتم يرجع إلى الجملتين، فبهذه الحيثية رُجّح الحمل على الأول!.

لأنا نقول: ذلك مُعارض بأن فى الحمل على الثانى تكرير الإسناد، وتقويتـه، ومطابقـة الجـواب للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية، مع أن التطابق أمر مهم عندهم.

قولـه: ووجوبا عطف على قولـه: (جوازا)، أى: يحذف الفعـل الـذى يرفـع بـه الفاعـل حـذفا

(١) قال الدولت آبادى: " فإن قيل: لِمَ لَمْ يُجعل من باب تقدير الخبر فتكون الجملة اسمية فيطابق السؤال وهــو من قام؟ لأنه جملة اسمية؟ قيل: لو قُدّر كذلك لطابق السؤال صورةً ولا يُطابق معنى؛ لأن قولـه: (من قـام) سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم، وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الإسناد فلا يُطابق السـؤال، أو يقال: تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف شطرها، والتقليل فى الحذف أولى "اهـ انْظُرْ: شرح الكافية للدولت آبادى الهندى ل٢٢/ ب.

(٢) سورة الأنبياء من الآية (٦٣).

(٣) سورة الأنبياء من الآية (٥٩).

(٤) سورة الزخرف من الآية (٩).

(٥) سورة الأنعام من الآية (٦٤).

(٦) سورة الأنعام من الآية (٦٣).

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

واجبا وذلك فى مثل قولـه تعالى:**{وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}**[1].

أراد به كل موضع يكون فيه الفعل المحذوف مفسِّراً، وإنما وجب حذفه ههنا لوجود الموجب لحذفه؛ لأنه لو أُتى بالفعل المفسَّر على تقدير وجود المفسِّر يكون ذكر المفسِّر لغواً؛ لأنه لبيان الأول، فيكون على ذلك التقدير مما لا يحتاج إليه[2]، وأما ثبوته فى قولـه تعالى:**{إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُم لِى سَاجِدِينَ}**[3] فلاقتضاء المقام طول الكلام، مع [ما][4] فى ذلك التكرير[5] من التفخيم والتعظيم، ولا يجوز حذف الثانى؛ لأن الأول لم يدل عليه، بخلاف العكس.

ثم ينبغى أن يعلم أن هذا إذا كان حصول الإبهام من حذف المفسَّر، وأما إذا حصل فى نفس المفسِّر فيجوز اجتماعهما[6].

وما قيل: لِمَ لا يجوز إظهاره بكون الفعل الذى بعد الاسم بدلا عن الأول لا مفسِّرا؟!

ليس بشيء لظهور فساده.

فـ (أحد) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف إذ تقديره: وإن استجارك أحد، ولا يجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء؛ لأن (إن) حرف الشرط وهى واجبة الدخول على الفعل لفظا أو تقديرا، فلو كان ارتفاعه بالابتداء لزم بطلان الوجوب[7].

---

(١) سورة التوبة من الآية (٦).

(٢) انْظُرْ علة وجوب حذفه فى: شرح المصنف ١/ ٣٣٥، وابن القواس ص ٩٨، والجامى ١/ ٢٦١. وقال الرضى ١/ ١٧٤: "... والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداثُ وقعٍ فى النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تتشوَّق إذا سمعت المبهم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضا فى ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسَّرا توكيد ليس فى ذكره مرة " ا. هـ.

(٣) سورة يوسف من الآية (٤).

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ذهب الزمخشرى إلى أنه ليس بتكرير وإنما هو كلام مستأنف على تقدير سؤال وقع جواباً له، كأن يعقوب عليه السلام قال له عند قوله:**{إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا}** كيف رأيتها؟ سائلا عن حال رؤيتها، فقال:**{رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}**، انْظُرْ: الكشاف ٢/ ٢٤٢، وقد استظهر السمين الحلبى هذا الوجه؛ لأنه متى دار الكلام على الحمل على التأكيد والتأسيس فحمله على الثاني أولى. انْظُرْ: الدر المصون ٤/ ١٥٣.

(٦) أى الجمع بين المفسَّر ومفسِّره نحو: جاءنى رجل: أى زيد. انْظُرْ: الجامى ١/ ٢٦١. وقد جاز الجمع هنا لأن هذا تفسير معنى، ولم يجز ثمة لأنه لو جُمع لم يبق المفسَّر محذوفا.

(٧) هذا على مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدَّم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية نحو: إنْ زيدُ أتانى آته، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. انْظُرْ: الإنصاف٢/ ٦١٥، وشرح المفصل ٩/ ١٠، وانْظُرْ: الدر المصون ٢/ ٤٣٥، والتصريح ١/ ٢٧٠.

وقد يحذفان معا فى مثل: نعم،

ثم اعلم أن ذلك المفسِّر قد يكون مفسِّرا حقيقة كما فى الآية المذكورة، أو ما هو منزل منزلته، وذلك كل موضع يقع فيه (أَنَّ) المفتوحة بعد (لو) نحو قوله تعالى:**{وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا}**[1].

أى: ولو ثبت صبرهم[2]، ووجه تفسير (أنّ) للفعل المحذوف أن فيها معنى الثبوت؛ لأنها للتأكيد وفيه إثبات، فحُذف الفعل أعنى (ثبت) لدلالة (أنّ) عليه.

وإنما شرط أن تكون (أنّ) بعد (لو) ليكون قرينة على حذف الفعل كـ (أنّ) فى الآية السابقة؛ لأن حرف الشرط إنما يدخل على الفعل إما لفظا أو تقديرا[3].

وإنما لم يغن عن القرينة مع وجود المفسّر لأنها إنما تتعين[4] للتفسير فى علمنا بعد أن علمنا أن ثمة محذوفاً.

فإن قلت: لأى شيء حكمت على كون (أنّ) مع (لو) بمنزلة المفسِّر، لم لا يجوز أن يكون مفسِّراً حقيقة؟.

قلت: لوجهين:

أحدهما: أن المقدر ليس عينه بل مدلوله وهو (ثبت) فكان كالمفسِّر.

والثانى: أن شرط المفسِّر أن يقع بعد الفاعل كما فى الآية السابقة[5] وههنا (أنهم صبروا) فاعل فعل محذوف فليس هو عين المفسِّر لكونه فاعلاً، ولكن لَمَّا دلَّ على الثبوت الدال على

---

(١) سورة الحجرات من الآية (٥).

(٢) القول بأن (أنّ) وما بعدها فى موضع رفع فاعل هو مذهب الكوفيين، والمبرد فى المقتضب ٣/ ٧٧، والزجاج فى معانى القرآن ٢/ ٧٠، والزمخشرى فى الكشاف ٤/ ٨، والمفصل ص ٣٢٣، والعكبرى فى: إملاء ما من به الرحمن ١/ ٥٦، وقد حققه ابن يعيش " لاقتضائها الفعل " فى: شرحه ١/ ٨٣، ٩/ ١١، واختاره الرضى ٤/ ٣٥٧، والمرادى فى الجنى الدانى ص ٢٨٠، والسيوطى فى الهمع ١/ ٤٤٢. وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه فى موضع رفع بالابتداء. انْظُرْ: الكتاب ٣/ ١٣٩، ١٥٨، وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٠٠، والمساعد ٣/ ١٩٣، والأصبهانى ص ١٤٣، والهمع ١/ ٤٤٢.

(٣) قال الغجدوانى ص ٨٦: "... أو ما ينزل منزلته كـ (أن) المفتوحة بعد (لو) فى مثل قوله تعالى:**{وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا}** أى: ولو ثبت صبرهم، ووجه تفسير (أن) للفعل المحذوف أن فيها معنى الثبوت لأنها للتأكيد وفيها إثبات، وإنما اشترط (أن) المفتوحة بعد (لو) ليكون قرينة على حذف الفعل نحو (أن) فى الآية؛ لأن حرف الشرط إنما يدخل على الفعل إما لفظا أو تقديرا، ولم يغن المفسِّر عنها لأنها إنما يتمحض مفسّرا فى علمنا بعد أن علمنا أن ثمة محذوفا، حتى لو رفعنا الاسم المذكور فى: زيدا ضربته، لا يكون الفعل مفسِّرا لشىء، وإنما التُزم حذفُ الفعل فى مثل هذه الصورة كراهة الجمع بين المفسِّر والمفسَّر " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (يتعين) وهو تصحيف.

(٥) المراد بها قوله تعالى:**{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}** سورة التوبة من الآية: (٦).

المضمر كان بمنزلة المفسِّر، فعلى هذا ظهر ركاكة عبارة الغجدوانى[1].

وقد يحذفان، أى: الفعل والفاعل معا، أى: جميعا حذفا[2] جائزا فى مثل: نعم، أراد به كل ما كان يصلح لأن يكون جوابا عن السؤال بالجملة، كما تقول: لمن قال: أقام زيد؟ نعم[3].

أو: قام زيد، فإنك تختار بأحد القولين، إن شئت حذفتهما وقلت: نعم، وإن شئت أظهرتهما وقلت: قام زيد؛ وذلك لحصول القرنية وهو قول السائل.

وإنما قدر الجملة الفعلية فى الجواب دون الجملية الاسمية لأجل تطابق الجواب للسؤال[4].

وإنما لم يتعرض لحذف الفاعل بدون الفعل لعدم الجواز فيه[5]؛ لأن الفاعل قد يكون مضمرا مستتراً، فلو حذف لالتبس المحذوف بالمستتر، وبهذا ظهر وجه جواز الحذف فى المصدر.

وإنما أتى فى الصورتين بـ (قد) المفيدة للجزئية لكون الحذف خلاف الأصل فى نظر الواضع؛ لأن الأصل فيه أن يفهم كل معنى من اللفظ المخصوص له ملفوظا، فيكون الحذف حينئذ أقل.

* * * * *

---

(١) قال الغجدوانى ص ٨٦: "... أو ما ينزل منزلته كـ (أن) المفتوحة بعد (لو) فى مثل قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا}** أى: ولو ثبت صبرهم، ووجه تفسير (أن) للفعل المحذوف أن فيها معنى الثبوت لأنها للتأكيد وفيها إثبات، وإنما اشترط (أن) المفتوحة بعد (لو) ليكون قرينة على حذف الفعل نحو (أن) فى الآية؛ لأن حرف الشرط إنما يدخل على الفعل إما لفظا أو تقديرا، ولم يغن المفسِّر عنها لأنها إنما يتمحض مفسّرا فى علمنا بعد أن علمنا أن ثمة محذوفا، حتى لو رفعنا الاسم المذكور فى: زيدا ضربته، لا يكون الفعل مفسِّرا لشىء، وإنما التُزم حذفُ الفعل فى مثل هذه الصورة كراهة الجمع بين المفسِّر والمفسَّر " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (حذف) وهو لحن.

(٣) قال ابن الحاجب ١/ ٣٣٧: " ولولا ما تقدم - ذكر الاستفهام - لم يكن (نعم) مفيداً شيئا؛ لأنه حرف، فلا يفيد إلا مع جملة فعلية أو اسمية " ا. هـ. وقال ابن القواس ص ٩٨: " وإنما أفادت لقيامها مقام الجملة الفعلية المشاكلة لقرينتها المتقدمة عليها ".

(٤) قال ابن الحاجب: "... وقُدِّرت فعلية لتكون موافقة لقرينتها، وهو أولى من تقديرها اسمية لما يلزم من المخالفة بينها وبين قرينتها " ا هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٣٧، وانْظُرْ: الأصبهانى ص١٤٤، و: الجامى ١/ ٢٦٢.

(٥) وذهب الكسائى إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر، ورجحه السهيلى، وابن مضاء. انْظُرْ: الهمع ١/ ٥١٢، والتصريح ١/ ٢٧٢، والأشمونى ٢/ ٤٥.

[التنازع]

وإذا تنازع الفعلان ظاهرا...

ثم لما كان فى باب التنازع بحث عن إضمار الفاعل أورده فى المرفوعات، وإن وجد ذلك فى المنصوب والمجرور قصداً للاطراد، وأما عدم إيراده فى غيره فذلك لتجاذب قوة الدفع إياه بعد تحقق اشتراك أنواع الإعراب فيه، فقال: وإذا تنازع، أى: إذا توجه الفعلان بأن يطلب كل واحد منهما لأن يعمل فى المعمول المتنازع فيه[1].

قيل: الأولى أن يقول: (العاملان)[2] ليكون أشمل؛ فإن / التنازع كما يكون بين الفعلين يكون أيضا بين الاسمين، وبين الاسم والفعل!. (٢٥/أ)

قلت لهذا القائل: المراد ما ذكرتم لكن فى هذا إشارة إلى أن الفعل أصل فى العمل، ولأنه لو كان كذلك لأوهم دخول ما ليس منه فيه وهو قولنا: ليس زيد بمنطلق، هكذا ذكره بعض الشارحين[3].

وإنما أتى بلفظ التثنية مع أن التنازع يوجد فى الأكثر اقتصارا فى البيان على أقل المعدودات[4].

وأشار إلى محل النزاع بقوله: ظاهرا أى: اسما يظهر معناه من مجرد لفظه فى الأغلب، وإنما قيد المعمول به لامتناع التنازع فى المضمر؛ لاستواء الفعلين فى الإضمار لدفع الالتباس سواء كان للمتكلم نحو: ضربتُ وأكرمتُ، أو للمخاطب كالمذكور بفتح تائه، أو للغائب نحو: زيد ضربَ وأكرمَ[5]، ودُكِّرا الحال التثنية والجمع.

---

(١) قال الدولت آبادى: " (وإذا تنازع) أى: إذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد وهذا فى القلب، وأما بعد التركيب فلا تنازع إذ كل يستوفى فى معموله من مضمر أو محذوف أو مذكور " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية للدولت آبادى الهندى ل٢٣ / أ.

(٢) قال ابن القواس ص ١٠٠: " لو قال: إذا تنازع عاملان، لكان أجود؛ لأن العامل أعم من كونه فعلا أو اسما"، وقال الأصبهانى ص١٤٥: " اعلم أنه لو قال: إذا تنازع العاملان أو أكثر، لكان أصوب؛ ليدخل فيه بقوله: (العاملان) مثل: زيد ضاربٌ ومكرمٌ عمراً "، وقال الجامى ١/ ٢٦٢: " وإذا تنازع الفعلان، بل العاملان، إذ التنازع يجرى فى غير الفعل أيضا نحو: زيد معط ومكرمٌ عمراً... واقتصر على الفعل لأصالته فى العمل "، وقال ابن جماعة ص ٩٢: " الأولى العاملان إذ قد يتنازع الاسمان نحو: رأيت ضارباً ومكرماً عمرا، والاسم والفعل مثل:{هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ} [الحاقة: ١٩] ". ا. هـ وقال الفالى فى شرح اللباب ل١١٤/ أ: "وكان الأولى أن يقول: إذا توجه العاملان؛ ليكون أشمل؛ فإن التنازع قد يكون بين الفعلين، وبين الاسمين، وبين الاسم والفعل " اهـ.

(٣) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٤٥.

(٤) انْظُرْ: الجامى ١/ ٢٦٢.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٣٩ وقد قال: " قوله: (ظاهراً بعدهما) لأنهما إذا وجها إلى مضمر استويا فى صحة الإضمار فيهما لأنهما إن كانا لمتكلم قلتَ: ضربتُ وأكرمتُ، ونحوه، وإن كان لمخاطب قلتَ:= =ضربَك وأكرمَك، ونحوه، وإن كان لغائب قلتَ: زيد ضرب وأكرم، ونحوه، فلم يتنازعا شيئاً لأن كل واحدٍ

وقيل[1]: لو كان الواقع بعدهما مضمرا لم يترتب حكم التنازع عليه، هذا إذا كان المضمر متصلا[2]، وأما إذا كان منفصلا بأن يقع بعد (إلا) كما فى قولهم: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وإلا أنت، وإلا هو، فلا تنازع فيه أيضا؛ لأنه على تقدير ذلك يلزم إما إضمار الفاعل إما فى الأول كما هو رأى البصريين[3]، أو فى الثانى كما هو رأى الكوفيين، على وفق الظاهر فيقال: ما ضربتُ وأكرمَ إلا أنا، أو ما ضربت وأكرمت إلا أنا، وذلك ممتنع جدا؛ لأنه إما مع الحرف أو بدونهما، والأول باطل؛ لأن الحرف لا يُضمر، والثانى كذلك؛ لاستلزامه التناقض، إذ يلزمه نفى الفعل المتصل به ذلك الضمير عنه، مع أن المقصود انحصاره به فيه مع استلزامه الالتباس[4].

أو حذفه[5] على ما هو رأى الكسائى[6]، فهو يستلزم ذلك التناقض أيضا؛ لتوجه الاستثناء فى الصورتين على ما يتوجه إليه الحكم السابق، إذ لابد وأن يكون ذلك الفاعل المحذوف فى اللفظ موجوداً فى النية لاحتياج الفعل إليه فيه، فبالضرورة يُحمل هذا التركيب على الاستثناء المفرغ، وعلى حذف (إلا أنا) اكتفاءً بالمذكور حتى يكون تقدير الكلام: ما ضرب جميع الناس إلا أنا، وما أكرم جميع الناس إلا أنا.

ومن قال[7]: " إن هذا الكلام محمول على الحذف دون الإضمار".

منهما يجب لـه مثل ما يجب للآخر " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٤٥.

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٧٧.

(٢) قال الرضى١/ ١٧٧: " ويستحيل التنازع فى المضمر المتصل بالعامل الآخير مرفوعاً ومنصوباً، لأن التنازع إنما يكون حيث يمكن أن يعمل فى المتنازَع فيه، وهو فى مكانه، كلُّ واحدٍ من المتنازعين لو خلاّه الآخر، والعامل الأول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الآخير؛ لأن المتصل يجب اتصاله بعامله، أو بما هو كجزئه، ولا يتصل بعامل آخر " ا. هـ.

(٣) قال الرضى ١/ ١٧٧: " لا يجوز أن يكون أيضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو أن الأول إذا توجّه إلى المتنازَع بالفاعلية وألغيته، فلابد أن يكون فى العامل الملغى ضمير موافق للمتنازَع، وإنما لم يجز أن يكون منه، إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت فيه ضميراً مطابقا للمتنازَع، فإن كان بدون (إلا) صار هكذا (ما ضربت وما أكرم إلا أنا) وما قام أى هو، أعنى زيداً، وما قعد إلا زيد، فيكون (إلا أنا) مستثنى من المتعدد المقدر فى (ما أكرم) و(إلا زيد) مستثنى من المتعدد المقدر فى (ما قعد) ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من (ما ضربت) و(ما قام) لأنه لا متعدد فيهما فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين لـه، وشرط باب التنازع: ألا يختلف المعنى بالإضمار فى الملغى " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الجامى ١/ ٢٦٣.

(٥) المراد حذف الفاعل.

(٦) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٧٨ حيث نسب إلى الكسائى القول بأن مثل هذا من باب التنازع، ويكون الفاعل محذوفا من الأول مع إعماله للثانى.

(٧) قائله ابن الحاجب انْظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٣٤٠ حيث قال: "... وإنما هذا كلام محمول على الحذف فتقديره: ما ضرب إلا أنت وما أكرم إلا أنت، فحذف ذلك من أحدهما تخفيفا " ا. هـ. وقد تبعه ابن القواس فى القول بهذا، انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٠٠.

بعدهما.

إن أراد بالحذف ما ذكرناه فالأمر ظاهر، وإن أراد به حذف الفاعل من الأول وإعمال الثانى كما جرى فى كلام بعض الأفاضل، ففيه تأمل، ومن العجب منه أنه مع هذا التقدير صرّح فى أول الصفحة [أن][1] لا تنازع فيه.

وبهذا[2] ظهر فساد ما قيل: من أن الحذف لا ينافى التنازع، وما فى ردّه من أن الحذف مناف له؛ لأنه عبارة عما وقع بين عاملين، على معنى أنه يقتضى كل واحد منهما معموله، ولا يوجد إلا معمول واحد، وههنا ليس كذلك، بل يحصل لكل منهما ما يقتضيه لكن لأحدهما ملفوظ وللآخر محذوف؛ لدلالة الكلام عليه فيكون ملفوظا[3] حكما.

لكن لقائل أن يقول: هذا لا يختص بالمضمر، فالمظهر أيضا كذلك؛ لأنك إذا قلت: ما ضرب وأكرم إلا زيد، يلزم ما فيه من الفساد فيه أيضا!.

قلت فى دفعه: لعلهم إنما ذكروا فى المضمر تتميما للحصر، إذ المدعى أن التنازع لا يكون فى المضمر لأنه إما أن يكون متصلا أو منفصلا لوقوعه بعد (إلا) والقسمان باطلان، بخلاف المظهر، فإنه يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد (إلا) وإنما لم يصرحوا به فى المظهر اعتماداً فى [أن][4] قولهم: المضمر المنفصل، بمنزلة المظهر، والله أعلم.

وإنما قال: بعدهما[5] أى: بعد الفعلين لأنه لو وقع الاسم الظاهر قبلهما أو بينهما امتنع التنازع، أو لم يترتب الحكم المذكور عليه، وذلك لأنهما إن اقتضيا الفاعلية وتقدم عليهما نحو: زيد ضربنى وأكرمنى، أو توسط بينهما نحو: ضربنى زيد وأكرمنى، أو اقتضى أحدُهما الفاعليةَ والآخرُ المفعوليةَ وتقدم عليهما نحو: زيد ضربنى وأكرمت، وزيداً ضربت وأكرمنى، أو اقتضى الثانى الفاعلية والأول المفعولية وتوسط بينهما نحو: ضربت زيداً وأكرمنى[6]، يلزم الأمر الأول[7]؛ لامتناع تقدم الفاعل على عامله، وإن اقتضى الأول الفاعلية والثانى المفعولية

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٨٨ وفيه مثل ذلك.

(٣) فى الأصل: (ملفوظ) وهو لحن.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال ابن القواس ص١٠٠: " وإنما قال (بعدهما) لأن الفعل لا يتنازع فيما قبله؛ لأنه يكون متوجها حينئذ إلى ضميره " ا. هـ. وقال الجامى ١/ ٢٦٢: "... (بعدهما) أى: بعد الفعلين إذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الأول، إذ هو يستحقه قبل الثانى، فلا يكون فيه مجال تنازع " ا. هـ.

(٦) فى الأصل: (وأكرمت) وهو تَصْحِيف.

(٧) المراد به: امتناع التنازع.

وقد يكون فى الفاعلية مثل: ضربنى وأكرمنى زيدٌ، وفى المفعولية مثل: ضربتُ وأكرمتُ زيداً،

وتوسط بينهما نحو: ضربنى زيد وأكرمت، أو اقتضيا المفعولية وتقدم عليهما نحو: زيداً ضربتُ وأكرمتُ، أو توسط بينهما نحو: ضربت زيداً وأكرمت، لزم الأمر الثانى[١]؛ لتعيُّن (زيد) فى الأول أن يكون فاعلا لـ (ضربنى) لإسناد الفعل إليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه، ولتعينه فى المثالين الأخيرين لأن يكون مفعولا لـ (ضربت) لما مرّ[٢].

فإن قلت: لا نسلم التعيين لوجود التساوى بينهما فى الإعمال فيه، فإن الفعل كما [يعمل مقدما][٣] يعمل أيضا مؤخراً!.

قلت: ليس الأمر كذلك لأن تعين (زيد) لكونه معمولا للفعل الأول قطعىّ على المذهبين فى المثال الثانى[٤]؛ لأن له القرب[٥] والأولوية، فظهر منه أن إعمال الأول فيه هو المختار عند الفريقين فسقط التساوى، وأما فى المثال الأول[٦] والثالث[٧]: والفعلان وإن كانا[٨] متساويين فى القرب والجوار لكن للأول أولوية، فسقط التساوى بينهما أيضا فى هاتين الصورتين، والمراد من التعين أن يترجح أحدهما على الآخر فى العمل، لا إثبات عدم جواز إعمال الآخر.

وقد يكون تنازع الفعلين فى الفاعلية[٩] أى: فى الفاعل وما يقوم مقامه، فإنهما مرادان بأن يكون كل واحد منهما يقتضى أن يكون ذلك الاسم فاعلا له، أو قائما مقام فاعله، مثل: ضربنى وأكرمنى زيدٌ/ ، وضرب وأكرم زيد، وقد يكون ذلك التنازع فى المفعولية بأن يكون كل منهما

---

(١) المراد به: عدم ترتب الحكم المذكور عليه.
(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧٥ وفيه مثل ذلك.
(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٤) وهو قوله: زيداً ضربتُ وأكرمتُ
(٥) فى الأصل: (الأقرب) وهو تَصْحِيف.
(٦) وهو قوله: ضربنى زيد وأكرمتُ.
(٧) وهو قوله: ضربتُ زيداً وأكرمتُ.
(٨) فى الأصل: (وإن كان) وهو لحن.
(٩) قال الرضى١/ ١٧٩: " اعلم أن العاملين فى التنازع على ضربين: إذ هما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب: لأنهما إما أن يتفقا فى التنازع فى الفاعلية فحسب نحو: ضربنى وأكرمنى زيد، أو فى المفعولية فحسب نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيدا، أو فى الفاعلية والمفعولية معا نحو: ضرب وأكرم زيدٌ عمراً ولم يذكر المصنف هذا الثالث لأنه يتبين بالقسمين الأولين....، والمختلفان على ضربين: لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية والثانى المفعولية نحو: ضربنى وأكرمتُ زيداً، أو بالعكس نحو: ضربتُ وأكرمنى زيد.... واحترز بقوله: " مختلفين " عن القسم الثالث من أقسام المتفقين؛ لأنهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية أيضا لكن متفقين فى التنازع " ا. هـ انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٦٠١، والأصبهانى ص ١٤٦، والجامى ١/ ٢٦٥.

وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين.

مقتضيا لـه لأن يكون ذلك الاسم مفعولا لـه، إما صريحا كما فـى مثـل قولـك: ضـربتُ وأكرمـتُ زيداً، أو غير صريح كما فى قولـه تعالى:**{يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَةِ}**[1].

وقد يكون ذلك التنازع فى الفاعلية والمفعولية بأن يكون أحدهما مقتضيا لفاعلية ذلـك الاسـم، والآخر مفعوليته[2]، وهذا القسم على ضربين:

أحدهما: أن يقتضى الأول الفاعلية والثانى المفعولية نحو: أكرمنى وضربتُ زيداً، وأكرمَ وضربتُ زيدا.

وثانيهما: أن يقتضى الأول المفعولية والثانى الفاعلية نحو: أكرمتُ وضربنى زيـدٌ، وأكرمـتُ وضـربَ زيدٌ، أشار إلى هذين الضربين صريحا بقولـه: مختلفين أى: متعاكسين؛ ليكون الأقسام الأربعة مذكورة، وإنما لم يذكر للقسم الثالث مثالا فى المتن اعتماداً على إمكان إخراجه من مثالى الأولين.

ثم قولـه: هذا منصوب على الحالية من الفعلين المقدرين بعد قولـه (وقد يكون فى الفاعلية).

أى: قد يكون تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية حال كونهما متعاكسين فى الاقتضاء[3]، على معنى: أن الأول يقتضى الفاعل والثانى يقتضى المفعول، أو بالعكس.

وقيل[4]: فائدة هذا القيد[5] دفع لوهم من يتوهم أن مثل: ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ، ضربتُ ضربتُ زيـداً، من هذا الباب، على تقدير اتحادهما فى المعنـى، ولـيس منـه؛ إذ الثـانى تأكيـد لـلأول، فـلا يقتضـى معمولا على رأسه، فعلى هذا لا يختص القيد بالقسم الثالث، بل يعم الأقسام الثلاثة.

والمراد بالمختلفين: المختلفان لفظـان أو عمـلا، أو شـرطا وجـزاء، فيـدخل فيـه مثـل: ضـربتُ وضربنى زيد، [و][6] فإن ضربتَ ضربتُ زيدا.

قلت: فيه نظر؛ لأنا لا نسلم العموم، بل يختص بالفعلين المقدرين فـى القسـمين الأولـين، إذ لا توهم فى الثالث، وهو ظاهر، مع انتقاضه بما يذكر بعد فى جواب الاعتراض الوارد على قولنا: حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا[7].

اعلم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين[8] فى جواز إعمال كل من الفعلين، بل بينهـم

---

(١) سورة النساء من الآية (١٧٦).

(٢) فى الأصل: (مفعوليه) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٧٩.

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٩٠، وشرح العجمى ص ١٣٨.

(٥) قال ابن جماعة ص٩٢: " قولـه: (مختلفين) لم يظهر لى ممّ احترز به ولم يتفق سؤال شيخنا عنه، لكن يحتمـل أن يحترز به من نحو (ضَارَبَ) وغيره من صيغ المفاعلة، فإنهما لا يقعـان مختلفين، مـع أنـه للفاعليـة والمفعوليـة بصيغته، ويجوز أن يحترز به عن مثل: قامَ وضُرِبَ زيدُ " ا. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٨) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

ويختار البصريون إعمال الثانى، والكوفيون إعمال الأول.

اتفاق على ذلك[١]، وإنما الخلاف بينهما فى الاختيار[٢]، ولذلك قال: ويختار[٣] البصريون إعمال الثانى فى الاسم الواقع بعدهما، بعد وقوع الاتفاق فى جواز إعمال الأول فيه أيضا.

واستدلوا على مختارهم بالعقل والنقل، أما دليلهم العقلى فهو: أن الثانى قريب ومجاور للمعمول، وليس فى إعماله إبطال معنى[٤]، وللقرب والمجاورة زيادة قوة، ولذلك غيّروا

الإعراب – مع أنه من أهم المطالب عندهم – فى مثل قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ[٥] مع أنه صفة لمرفوع، ووجوب التطابق بين الصفة والموصوف فى الإعراب.

وأما دليلهم النقلى فهو فى قوله تعالى: **{أَتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}**[٦] و**{هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ}**[٧] فإنه أعمل فى الآيتين الثانى دون الأول، إذ لو أعمل فيهما لكان الأحسن أن يقال: " أفرغه " و"اقرأوه " فيلزم تركُ الأحسن[٨]، وهو: إضمار المفعول فى الثانى، وعلى تقدير إعمال الثانى لم يلزم المحذور أصلا، والمفعول من الأول حينئذ يجب حذفه.

لا يقال: إنهما وردتا على حذف المضمر وإن كان على غير الأحسن!.

لأنا نقول: ذلك يؤدى إلى أن يكون كلام (الله) – تعالى – مقروءًا على قراءة ليست بالأحسن من غير تضرّرٍ إليه، وهو غير جائز لوجود حسنها.

ويختار الكوفيون إعمال الأول[٩]، واستدلوا على مختارهم – أيضا – بالعقل والنقل.

---

(١) لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب، والخلاف بينهم فى المختار هل هو الأول، أو الثانى، أو هما على حد سواء؟. انْظُرْ: التصريح ١/ ٣٢٠.

(٢) انْظُرْ: رأى البصريين والكوفيين وحجة كل فريق فى: الإنصاف١/ ٨٣، والغرة المخفية ص٣٢١ وما بعدها والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٥، وابن يعيش١/ ٧٩، وابن القواس ص ١٠١، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧، واللباب للعكبرى ١/ ١٥٣، والتبيين للعكبرى ص٢٥٢، والتخمير١/ ٢٣٨، وائتلاف النصرة ص ١١٣.

(٣) فى الأصل: (واختار) وما أثبته من المقدمة الكافية ص ٧٠.

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١/ ٧٤: " وإنما كان الذى يليه أوْلى لقُرب جِوارهِ وأنه لا ينقُضُ معنىً " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ١١٢، و٤/ ٧٣، والإيضاح لأبى على ص ١٠٨.

(٥) انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٧٩، وابن القواس ص ١٠١، والملخص ص٢٨٤، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ١٢١، والأصبهانى ص١٥٥.

(٦) سورة الكهف من الآية (٩٦).

(٧) سورة الحاقة من الآية (١٩).

(٨) وحملُ كلامه تعالى على ما هو أحسنُ أحسنُ. انْظُرْ: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص١٠٢.

(٩) وقد استقبحه سيبويه فقال ١/ ٧٦: " ولو أعملت الأول لقلتَ: مررتُ ومرَّ بى بزيدٍ، وإنما قبُح هذا أنهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا لم ينقُض معنى "ا. هـ. بينما استحسنه المبرد ورأى أنه جائز فقال فى المقتضب٤/ ٧٤: "ولو أعملت الأول كان جائزا حسنا "ا. هـ.

فإن أعملت الثانى أضمرت الفاعل الأول على وفق الظاهر،

أما دليلهم العقلى فهو أن الفعل وقع فى أول الكلام[١]، والأول موضعٌ لا يقع فيه إلا ما هو أهم بالذكر، فإعمال ما هو الأهم أولى من إعمال غيره وإن كان أقرب، وأيضا: إن للأول قوة لا يكون لغيره مثلُها، ويدل عليه: إلغاء أفعال القلوب عند التوسط والتأخر، مع أن الفعل عامل لفظى، والابتداء عامل معنوى فليس ذلك إلا لقوة التقدم، وأيضا على هذا لم يلزم إضمار قبل الذكر، بخلاف ما إذا أعمل الثانى[٢].

وأما دليلهم النقلى فهو: قول امرئ القيس[٣] - كما سيجىء [٤].

والجواب عن الأول: سلمنا أن الأول أهم وله قوة، لكن لا نسلم أن قوته[٥] أكثر من قوة المقاربة والجوار[٦]، كما بيّنا فى دليلنا.

وعن الثانى: أن الإضمار قبل الذكر يجوز إذا وُجد ما يفسره، وههنا كذلك كما فى: ربه رجلا، فإنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على المحذوف فى علم المخاطب، كما فى قوله تعالى:**{وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالحَافِظَاتِ}**[٧] استغنى عن ذكر (فروجهن) بذكر الأول[٨].

وأما الجواب عن دليلهم النقلى فسيجىء إن شاء الله[٩].

فإن أعملت الثانى من العاملين المتغايرين على ما هو رأى البصريين، فلا يخلو من أن يقتضى العامل الأول فاعلا أو مفعولا، فإن اقتضى فاعلا أضمرت الفاعل فى العامل

---

(١) وأيدوا ذلك بأنه إذا اجتمع الشرط والقسم جعل الجواب للسابق منهما باتفاق تقول: إن تقُمْ واللهِ أكْرِمْك - بالجزم - وأحلف بالله إن قمتَ لأكرمنَّك - بالتأكيد - " انْظُرْ: شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٢١.

(٢) انْظُرْ: الغرة المخفية ص ٣٢٣، والصفوة الصفية ١/ ٦٠٤، والأصبهانى ص ١٥٢.

(٣) هو: امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو الكندى من أهل نجد، من الطبقة الأولى، يكنى: أبا وهب وكان يقال له: الملك الضليل، وذو القروح. انْظُرْ ترجمته فى: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، والشعر والشعراء ص٣٧، والأغانى ٩/ ٩٣ وما بعدها.

(٤) انْظُرْ قسم التحقيق.

(٥) فى الأصل: (قوتها).

(٦) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٩٣، وانْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٠٢، وشرح الأصبهانى ص ١٥٦.

(٧) سورة الأحزاب من الآية (٣٥).

(٨) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٩٣ وما بعدها، والأصبهانى ص ١٥٦.

(٩) انْظُرْ: قسم التحقيق.

دون الحذف، خلافا للكسائي،

الأول[1]، لكن لا مطلقا بل على وفق الاسم الظاهر إفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا، وإنما وجب أن يكون كذلك لأنه أى: هذا الضمير عبارة عن ذلك الظاهر.

دون الحذف، أى: لا يحذف فاعل الأول اهتماما بذكره؛ لتوقف الفعل عليه، فكان بقاؤه بدونه كالعرض بلا محل، خلافا للكسائى[2] فإنه أجاز حذف الفاعل، ومختاره: [أنه][3] رأى الحذف أقرب من الإضمار قبل الذكر.

والخلاف، أى: الفرق بين الحذف والإضمار إنما يظهر لفظاً فى التثنية والجمع نحو: قام وقعد أخواك / لأنه إذا كانا مفردين فلا ظهور له - وإن كان ثابتاً فى المعنى - تقول على تقدير الإضمار: ضرباني وأكرمت الزيدين، وضربوني وأكرمت الزيدين، وعلى تقدير الحذف: ضربنى وأكرمت الزيدين فى الصورتين[4].

ثم مذهب الكسائى ضعيف[5]؛ لأن اعتماده على امتناع الإضمار قبل الذكر، ولا نسلمه؛ لأنه إذا كان لا بشريطة التفسير، أما إذا كان بها فيجوز كما مرّ، وأيضا الإضمار قبل الذكر يثبت فى مواضع[6]، وحَذف الفاعل قصداً لم يثبت بحال[7].

فإن قلت: أليس قد ثبت ذلك فى قولهم: ما جاءنى إلا زيدٌ، إذ تقديره: ما جاءنى أحد إلا زيد، وفى مفعول مالم يسمّ فاعله؟.

---

(١) قال سيبويه ١/ ٧٩: "... وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أعملت الآخِر، فلا بد فى الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل". وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٧٧ وما بعدها، والمسائل الحلبيات ص ٢٣٧.

(٢) انْظُرْ رأى الكسائى فى: المسائل الحلبيات ص٢٣٧، والغرة ص٣٢٤، والتسهيل ص٨٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٤، وشرح اللمحة ٢/ ١٢٤، وقد وافق الكسائيَّ هشامُ الضرير، والسهيلى، وابنُ مضاء. انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢١٤٣، والمساعد ١/ ٤٥٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠١، والتصريح ١/ ٣٢١، والرد على النحاة ص ٩٥، والهمع ٣/ ٩٦. هذا وقد نقل عن الكسائى أن الفاعل هنا مضمر مستتر فى الفعل، مفردٌ فى الأحوال كلها، فعلى هذا يكون ما نقله البصريون عنه من القول بحذف الفاعل غير صحيح. انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢١٤٤.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٧٧، والأصبهانى ص ١٤٧.

(٥) قال الرضى ١/ ١٨٠ عن الكسائى وضعف مذهبه: " فحاله كما قيل: فكنتُ كالسَّاعى إلى مَثْعَبٍ... مُوائِلاً من سَبَلِ الرّاعِدِ. وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: شرح المفصل ١/ ٧٧، والمغنى ٢/ ٥٦٢، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ١٢٣، ومن هذه المواضع:
١ - إضمار الشأن والقصة والحديث فى باب المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى:**{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}**.
٢ - أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو.
٣ - أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو:**{إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا}**.

(٧) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧.

وجاز خلافا للفراء، وحذفت المفعول إن استُغنى عنه،

قلت: حذفه ههنا مع بدل ونائبٍ سدَّ مسدَّ المحذوف، فكأنه ما حذف، ولهذا أطلق الأكثرون اسمَ (الفاعل) على ما قام مقامه فى الصورتين، بخلاف الإضمار قبل الذكر.

وجاز مثل هذه المسألة وهى: أن يتنازع العاملان فى معمول واحد، فأعطى العمل للثانى سواء حذف الفاعل من الأول أو أضمر فيه، خلافا، أى: يثبت هذا الجواز مخالفا للفراء، فإنه لا يجوز مثل هذه المسألة معلّلا بأنه يستلزم أحد الفسادين، وهو إما حذف الفاعل، أو الإضمار قبل الذكر[1]، وأما وجه جوازها فثبوت مثلها عن العرب كقوله:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنّ متُونَها ::: جرى فوقّها واستشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ[2]

فإن (جرى) و(استشعرت) تنازعا فى (لون مذهب) و(جرى) اقتضى الرفع، و(استشعرت) اقتضى النصب، وأعمل الثانى دون الأول، فلما ورد مثلها عن العرب فى كلام الفصحاء، لم يمكن الحكم بمنعه، فلابد من التزام أحد الأمرين.

وإن اقتضى العاملُ الأولُ مفعولا على تقدير إعمال الثانى حذفت المفعول فى الأول[3]؛ لكونه فضلة فى الكلام، ولأنه لو لم يحذف يلزم الإضمار قبل الذكر لما هو يتم الكلام بدونه، ويحذف كثيرا فى السعة، وإنما لم يهربوا عنه[4] فى الفاعل لوجوب ذكره، فالارتكاب عليه[5].

ههنا لا يستلزم الارتكاب ثمة، لكن ذلك ليس على الإطلاق بل إن استُغنى - بصيغة

---

(١) قال ابن هشام: " مذهب الفراء إذا كان العاملان مشتركين فى طلب المرفوع عملا فيه معا نحو: قام وقعد أخوك... وإن اختلفا فى الطلب أضمر الفاعل مؤخرا نحو: ضربنى وضربت أخويك هما.... وحجته: أن الفاعل لا يليق به الحذف... لأنه عمدة... ولا يليق به الإضمار... لأنه إضمار قبل الذكر... " ا. هـ. انْظُرْ: شرح اللمحة ٢/ ١٢٥، وانْظُرْ رأى الفراء فى: المسائل الحلبيات ص ٢٣٨، وشرح المصنف ١/ ٣٤٣، والرضى ١/ ١٨١، والارتشاف ٤/ ٢١٤٤، والمساعد ١/ ٤٥٨، والهمع ٣/ ٩٦، والتصريح ١/ ٣٢١، والأشمونى٢/ ١٠٣.

(٢) من الطويل لطُفَيْل الغَنَوىّ فى: الديوان ص٧، وانظره فى: الكتاب١/ ٧٧، وتحصيل عين الذهب ص ١٠٠ والمقتضب٤/ ٧٥، والجمل للزجاجى ص ١١٦، والحلل شرح أبيات الجمل ص ١٤٦، والإنصاف ١/ ٨٨، وشرح المفصل١/ ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٨٦، والتخمير١/ ٢٣٧، وائتلاف النصرة ص١١٤. الكمت: جمع كُمَيْت وهو ذو لون بين الحمرة والسواد، المدمّى: هو الذى كمتته إلى الحمرة ولا يخالطها سواد، استشعرت: لبسته شعارا، والشّعار ما وَلِى الجسد. والمعنى: أن الشاعر يصف خيلا كُمتا كأن عليها شعار ذهب، والشاهد قوله (جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهب) وقد وضحه الشارح، وقد استشهد به على ضعف مذهب الفراء لأنه ثبت عن العرب.

(٣) قال الرضى١/ ١٨١: " وافق البصريون ههنا الكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل؛ لأن الحذف هناك أيضا كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذكر، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف، وفى المفعول هذا المانع مرتفع لأنه فضلة يحذف فى السعة، فكيف مع مثل هذا المجموع! أى: الإضمار قبل الذكر " ا. هـ.

(٤) أى: الإضمار قبل الذكر.

(٥) أى: الإضمار قبل الذكر.

وإلا أظهرت،

المجهول - عنه أى: [عن][1] ذلك المفعول بأن يكون فى غير أفعال القلوب، سواء كان من الفعل المقتضى للمفعول الواحد، أو المفعولين، مثال الأول: ضربتُ وأكرمنى زيدٌ، ومثال الثانى: أعطيتُ وأعطانى زيدٌ درهما.

وإلا أى: وإن لم يُستغن عن ذلك المفعول بأن يكون فى أفعال القلوب أظهرت ذلك المفعول نحو: حسبنى منطلقا وحسبتُ زيداً منطلقا، وإنما لزم إظهاره لأنه لولا ذلك لحذف، أى: المفعول الثانى من الأول، فيلزم حذف ما لا يجوز حذفه[2] - لما سيجىء فى بابه إن شاء الله تعالى - أو أضمر، فحينئذ يلزم الإضمار قبل الذكر فيما هو الفضلة فى الكلام، فلَمَّا لم يجز[3] حذفه وإضماره وجب إظهاره[4].

وأما نظرُ صاحب المتوسط بأن يقول: " يجوز إضمار المفعول الثانى لـ " حسبنى " بعد ذكر (منطلقا) نحو: حسبنى وحسبت زيداً منطلقا إياه "[5].

فضُعّف من وجوه:

أما أولا: فلأن المراد من امتناع الإضمار ههنا امتناعه متصلا، أو قبل ذكر " منطلق " وإلا فلا.

وأما ثانيا: فلأنه علة الاختيار عند البصريين القرب والجوار، فعلى جواز هذا يفوت العلة لعدم بقائهما، فلم يكن الإضمار بعد ذكر (حسبتُ) مع مفعوليه مختاراً عندهم، والكلام فيه لا فى نفس الجوار لما مرّ.

وأما ثالثا: فلأنه يلزم الفصل بكثرة الأجنبى بين العامل ومعموله.

وأما رابعا: فلأنه يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه.

ولئن قلت: إن النحاة يسوِّغون الإضمار قبل الذكر عند تعذر حذف الفاعل، ولم يسوِّغوه عند تعذر حذف المفعول، فضعفهم هذا لأى شىء؟.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٤٥، وقال الرضى ١/ ١٨٢: " وذلك لكون مضمون الفعلين هو المفعول الحقيقى لأن المعلوم من قولك: "علمت زيداً قائما " مصدر المفعول الثانى مضافا إلى الأول، أى: علمت قيام زيد، بخلاف مفعولى (أعطيت) فإن كل واحد منهما مفعول به... " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (يجوز) وهو لحن.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف١/ ٣٤٥، والأصبهانى ص ١٤٩، وقال ابن القواس: "... إن لم يستغن عنه كالثانى من مفعولى (ظننت) وأخواتها وجب إظهاره نحو: حسبنى منطلقا وحسبت زيداً منطلقا، لأنه لو أضمر فقيل مثلا: حسبنى إياه، لأضمر المفعول قبل الذكر، ولو حذف لحذف مالا بد منه؛ لتعلق الظن به، بخلاف خبر المبتدأ " ا. هـ، انْظُرْ: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٦٥٣.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧٨.

وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل فى الثانى، والمفعول، على المختار، إلا أن يمنع مانع فتُظهر

قلت: ارتكبوا هذا المحذور فى الفاعل ليكون ذلك دليلاً على أهمية ذكره غاية الاهتمام، وعلى قباحة حذفه، ولم يرتكبوا فى المفعول لأنه وإن تعذّر حذفه أيضا لكن لم يبلغ مبلغه فيه؛ لكون المفعولية المشعرة بكونه فضلةً موجودة فيه، وأما الإظهار فهو وإن دلّ على لزوم وجوده لكنه أمر عادى لا يدل على سماجة الحذف دلالة الإضمار قبل الذكر عليها.

وإن أعملت أى: العامل[1] الأول بناءً على ما هو رأى الكوفيين[2]، فلا يخلو من أن يقتضى العامل الثانى فاعلا أو مفعولا، فإن اقتضى فاعلا أضمرت ذلك الفاعل فى العامل الثانى أيضا موافقا للظاهر؛ لئلا يلزم خلوه عن الفاعل الواجب وجوده، وأيضا لا يلزم على هذا الإضمارُ قبل الذكر؛ لأن الاسم المذكور بعد الثانى وإن كان مؤخرا عنه لكنه مقدم رتبة تقديراً؛ لكونه معمولا للأول، تقول: ضربتُ وأكرمنى زيداً، وضربتُ وأكرمانى الزيدَيْن، وضربتُ وأكرمونى الزيْدِينَ[3] والمراد من الفاعل أعم منه وما يقوم مقامه على ما مرّ، فيدخلِ فيه: ضربت وأكرم زيداً.

وإن اقتضى العامل الثانى مفعولا - على تقدير إعمال الأول - أضمرت ذلك المفعول أيضا فى العامل الثانى على المذهب المختار[4].

وإنما كان إضماره دون حذفه لأنه لا يلزم فيه الإضمار قبل الذكر لما مرّ، وليكون الملفوظ مطابقا للمراد، مع أن فى الحذف التباس المفعول بما هو غيره.

وإنما جاز حذفه/ أيضا عند عدم المانع ووجود القرينة نظراً إلى كونه فضلة فى الكلام[5].

تقول على تقدير الإضمار: ضربنى وأكرمته زيدٌ، وضربنى وأكرمتُهما الزيدان، وضربنى وأكرمتهم الزيدون.

وعلى تقدير الحذف: ضربنى وأكرمت زيدٌ، وضربنى وأكرمتُ الزيدان، وضربنى وأكرمت الزيدون.

إلا أن يمنع مانع[1] من الحذف والإضمار فتُظهر أى: يجب عليك إظهاره.

---

(١) فى الأصل: (الفاعل) وهو تَصْحيف.

(٢) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٣) قال الرضى ١/ ١٨٤: " تضمر الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد؛ لأنه ليس إضماراً قبل الذكر... " ا. هـ.

(٤) قال الجامى ١/ ٢٦٨: " ولم تحذفه وإن جاز حذفه لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٨٤.

(١) قال ابن جماعة ص٩٣: " أى من رجوع ضمير مفرد على مثنى أو مجموع أو بالعكس فلا يجوز فى مثل: (حَسِبَنى=

ويجوز أن يكون (يُظهر) للغائب وفاعله ضميره المستتر الراجع إلى المفعول.

يعنى: يجوز إضمار المفعول فى الثانى على المختار، وحذفه على غيره[١]، وإن لم يمنع مانع عنهما، وإن منع بأن يكون ذلك المفعول مفعولا ثانيا لأفعال القلوب فيجب الإظهار نحو: حسبنى وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا، فإن الأول أعمل فى (منطلقا) ولذلك رفع (الزيدان) على الفاعلية له، والفعل الثانى يقتضى أيضا مفعولا ثانيا، وكان المختار إضماره لكن لم يكن ذلك لأنه لو أُضمِر لأُضمِر إما مفرداً أو مثنى[٢]، ولا سبيل إلى الأول لعدم التطابق بينه وبين المفعول الأول حينئذ - مع وجوبه بينهما - لكون الثانى عبارة عن الأول، ولا إلى الثانى لأنه يستلزم المخالفة بين الضمير والمرجوع إليه فى الإفراد والتثنية، وهو غير جائز[٣].

قيل[٤]: فيه نظر؛ لأنا لا نسلم وجوب التطابق بينهما عند الأمن من اللبس كقوله تعالى:**{وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً}**[٥] مع تقدم ذكر الوارث!.

قلت: هذا لاعتبارِ الذاتِ الموصوفة بالوراثة، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً[٦].

ولا يجوز حذفه أيضا لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى باب (حسبت)، فلما امتنع الحذف والإضمار وجب الإظهار.

قال في المتوسط[٧]: " وفيه نظر؛ لأنه ليس من هذا الباب، وإنما يكون منه [أن][٨] لو تنازع الفعلان معمولاً واحداً، لكنه ليس كذلك لأن الأول يقتضى المفرد، والثانى يقتضى المثنى".

قلت: إن الإضمار قد يأتى على المعنى المقصود وإن اختلفا فى اللفظ؛ لأن التنازع فى الذات الموصوفة بالانطلاق من جهة فعليتهما، ولزوم الإفراد والتثنية إنما هو بحسب اقتضاء المحلّ، والحاصل أن مقتضى كليهما مفرد من حيث فعليتهما فإنها يحصل به، وأما اقتضاء الثانى المثنى فليس من تلك الجهة بل للتطابق لمفعوله الأول، فمن حيث الفعلية يتحقق التنازع فى الأصل فى معمول واحد.

=إيَّاهُ وحسبْتُهُما منطلقينِ الزيدان) بل يجب إظهاره فتقول: حسبنى وحسبتُهما منطلقين الزيدان منطلقا " ا. هـ.

(١) أى: على القول الغير مختار.

(٢) قال ابن الحاجب: " لأنك لو أضمرته مفرداً لم يستقم لأنه مفعول ثان لـ (حسبتهما) فيجب أن يكون مثنى، ولو أضمرته مثنى لم يستقم لأنه عائد على (منطلقا) وضمير المفرد لا يكون مثنى، فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٤٥، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٦٨.

(٣) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٥٠، وشرح الكافية للدولت آبادى ل ٢٤/ ب.

(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ١٨٥.

(٥) سورة النساء من الآية (١١).

(٦) انْظُرْ: الجامى ١/ ٢٦٨.

(٧) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٧٩.

(٨) زيادة من الشرح المتوسط ساقطة من الأصل.

وقول امرئ القيس: كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ، ليس منه؛ لفساد المعنى.

وأما جوابه[1] عنه فلا يخلو عن ركاكة؛ لأن تقريره يدل على اختلاف مقتضاهما، وبه يفوت شرط التنازع[2].

وقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ::: كَفَانِى وَلَمْ أَطْلَبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[3]

اعلم أن البيت المذكور دليل نقلى للكوفيين[4] على مختارهم، أى: على أن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى، ثم وجه الاستدلال به: أن (كفانى) و(لم أطلب) تنازعا فى (قليل)، وأعطى الشاعر العمل للأول دون الثانى – وهو من الفصحاء – فلو لم يكن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى – مع إمكان إعماله ههنا، إذ لا تفاوت فى النظم بين رفع (قليل) ونصبه، مع لزوم حذف المفعول من الثانى على تقدير إعمال الأول، وهو ضعيف غير مختار، وعدم لزوم حذف شيء على تقدير إعمال الثانى – لما اختاروه، فعُلم منه أن إعمال الأول أفصح؛ لأن الفصيح لا يختار إلا الأفصح[5].

[وقوله][6]: ليس منه، إشارة إلى ردّ ذلك، أى: ليس هذا البيت مما تنازع فيه العاملان حتى يتم به الاستدلال؛ لفساد المعنى على تقدير كونه منه؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين، وبيان ذلك: أن (لو) تدل على امتناع جزائها لامتناع شرطها، سواء كانا مثبتين أو منفيين، فإن كانا مثبتين يجب انتفاؤهما، وإن كانا[1] منفيين يجب ثبوتهما، ولو كان أحدهما مثبتا والآخر منفيا يجب نفى المثبت وثبوت المنفى، لأن نفى النفى إثبات، وأيضا حكم المعطوف على جزائها، فعلى هذا كان فى قوله:

---

(١) أى جواب صاحب المتوسط، حيث قال ص ٨٠: " وجوابه: أن الأول والثانى تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر إلى كونه مفرداً أو مثنى، والإفراد إنما لزم من حيث إنه أعمل فيه الأول، فلو أعمل الثانى لزم التثنية " ا. هـ.

(٢) لأن المراد من التنازع: كون الفعلين بحيث يصح أن يتوجها إلى أمر واحد فيكون معمولا لأحدهما دون الآخر، انْظُرْ: ابن القواس ص ١٠٤.

(٣) من الطويل فى: الديوان ص ٣٩، وانظره فى: الكتاب ١/ ٧٩، والمقتضب ٤/ ٧٦، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٣٤٢، والإنصاف ١/ ٨٤، ولباب الإعراب ص ٢٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٤، والرضى ١/ ١٨٥، وابن يعيش ١/ ٧٩، والمغنى ١/ ٢٨٥، ٢/ ٥٨٤، والخزانة١/ ٣٢٧، وائتلاف النصرة ص ١١٣ وغير ذلك، وقد تفاوتت رواية أوله بين (فلو أن) و(لو أن).

(٤) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٤٦، والأصبهانى ص ١٥١، والجامى ١/ ١٦٩.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١) فى الأصل: (كان) وهو لحن.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ

لأنه مثبت فى سياق (لو) فلو توجه (لم أطلب) إلى (قليل) وهو معطوف على جزائها لوجب أن يكون فيه إثبات لطلب القليل، فلزم من امتناع السعىّ لأدنى معيشة ألا يكون طالبا[1] لقليل من المال؛ لأنه يستلزمه، ومن امتناع عدم الطلب أن يكون طالبا له لذلك، وهو غير جائز فعلم منه أن (لم أطلب) غير متوجه إلى (قليل) بل إلى مقدر وهو (المُلْك) فكأنه قال: كفانى قليل من المال، ولم أطلب المُلْكَ، فيكون كفاية القليل منفية، وطلب الملك ثابتا[2]، ويدل على هذا البيتُ الثانى وهو قوله:

ولكنّما أسعى لِمَجْدٍ مُؤَثّلٍ ::: وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثّلَ أَمْثَالِى[3]

[وليس][4] لقائل أن يقول: إن الكلام فى تنازع الفعلين وإعمال أحدهما، سواء حذف معمول الآخر أو أضمر؛ لأنا نقول: هذا إنما يكون بعد إمكان التنازع، ولا نسلم ذلك لما ذكر[5].

فإن قلت: إثبات المدعى إنما يمكن على تقدير جعل واو (ولم أطلب) للعطف، أما على تقدير

---

(١) فى الأصل (طلباً) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٤٧، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٦٩، وابن القواس ص ١٠٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٥٦، وقال ابن يعيش ١/ ٧٩: " فأما بيت امرئ القيس: فلو أنّ ما أسعى لأدْنى معيشةٍ... كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المال فليس من هذا الباب؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وُجِّه إليه الآخر، وهو الاسم المذكور، وليس الأمر كذلك؛ لأن الفعل الأول موجه إلى: القليل من المال، والثانى: موجه إلى المُلْك، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملك... ألا ترى أنه قال فى البيت الثانى: ولِكنمَّا أسعى لِمَجْدٍ مؤثَّلٍ... وقد يُدْرِك المؤثَّلَ أمثالى. ولو نصب (قليلا) بـ (أطلب) استحال المعنى وصار التقدير: كفانى قليل ولم أطْلب قليلاً، فيكون هذا عطف جملة على جملة لا تعلق لأحدهما بالأخرى كقولك: ضربنى زيدٌ ولم أكرم بكراً... " ا. هـ.

(٣) من الطويل لامرئ القيس فى: الديوان ص ٣٩، وانظره فى: الإنصاف ١/ ٩٣، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٧٠، وابن يعيش ١/ ٧٩، وابن القواس ص١٠٦، والجامى١/ ٢٧٠، وابن جماعة ص٩٤، ورصف المبانى ص ٣١٩، والخزانة ١/ ٣٢٧، والهمع ١/ ٤٥٩. والمجد المؤثل: المجدُ الثابتُ الوطيدُ، والمؤثل: المثمِر الذى له أصل وهو الكثير أيضا.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٤٧، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٦٩، وابن القواس ص ١٠٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٥٦، وقال ابن يعيش ١/ ٧٩: " فأما بيت امرئ القيس: فلو أنّ ما أسعى لأدْنى معيشةٍ... كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المال فليس من هذا الباب؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وُجِّه إليه الآخر، وهو الاسم المذكور، وليس الأمر كذلك؛ لأن الفعل الأول موجه إلى: القليل من المال، والثانى: موجه إلى المُلْك، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملك... ألا ترى أنه قال فى البيت الثانى: ولِكنمَّا أسعى لِمَجْدٍ مؤثَّلٍ... وقد يُدْرِك المؤثَّلَ أمثالى. ولو نصب (قليلا) بـ (أطلب) استحال المعنى وصار التقدير: كفانى قليل ولم أطْلب قليلاً، فيكون هذا عطف جملة على جملة لا تعلق لأحدهما بالأخرى كقولك: ضربنى زيدٌ ولم أكرم بكراً... " ا. هـ.

جعلها للحال كما ذهب إليه صاحب الإيضاح[(١)] فلا؛ إذا المعنى حينئذ: كفانى قليل من المال فى حال/ كونى[(٢)] غير طالب لـه، فلا يلزم منه إثبات الطلب المنافى لعدم الطالب اللازم مـن عـدم السعى؛ لعدم العطف على جوابها! قلت[(٣)]: لما كان الواو محتملا لهمـا لا يصـلح اسـتدلالا؛ لأن المدعىَّ لا يثبت بالاحتمال، وأيضا كون الواو للعطف أكثر وأشهر، والمصـير إليـه أولى، لا سـيما وقد دخل على المضارع المنفى الذى وقع حالا؛ لأن فيه وجهين، فعنـد بعضـهم تعـيّن أن يكـون حالا بدون الواو، وعند الآخر يجوز مع الواو، فترجّح[(٤)] جانب العطف إذ لم يمنعـه أحـد أصـلا، كذا قال الفالى[(٥)].

* * * * *

(١) صاحب الإيضاح هو: أبو على الفارسي وهـو: الحسـن بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار بـن محمـد بـن سـليمان ابـن أَبـان الفارسـى، النحـوى، ولـد بفَسَـا مـن أرض فـارس، وقـدم بغـداد واسـتوطنها، وأخـذ عـن ابـن السـراج، والزجـاج وأخـذ عنـه ابـن جنـى، والربعـى، لـه: الإيضـاح فـى النحـو، والحجـة فـى علـل القـراءات، والتـذكرة، والأغفـال، وغـير ذلـك، تـوفى سـنة ٣٧٧ هــ ببغـداد. انْظُـرْ: وفيـات الأعيـان ١/ ٣٦١، ونزهـة الألبـاء ص ٣١٥. وانْظُـرْ: الإيضـاح لأبـى علـى ص ٦٧، وانْظُـرْ رأيـه فـى: المقتصـد فـى شـرح الإيضـاح ١/ ٣٤٢ ومـا بعـدها، والإيضـاح فـى شـرح المفصـل ١/ ١٧٠، وابـن القـواس ص ١٠٥، وابـن جماعـة ص ٩٤، وقـال الأصـبهانى ص ١٥٦: " وقـد نصـر أبـو علـى الفارسـى قـول الكـوفيين بـأن قـال: يحتمـل أن تكـون الـواو واو الحـال وحينئـذ لا يلـزم انتفـاء عـدم طلـب قليـل مـن المال؛ لأن جـواب (لو) حينئـذ هـو: كفـانى قليـل مـن المـال، وقولـه: (لم أطلـب) حـال، ومعنـاه: ولـو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفـانى قليـل مـن المـال حـال كـونى غـير طالـب لـه، فيلـزم انتفـاء هـذا المجمـوع، ولا يلزم من انتفـاء هـذا المجمـوع انتفـاء عـدم طلـب قليـل مـن المـال، ليلـزم التنـاقض الـذى ذكرتمـوه " ا. هـ).

(٢) فى الأصل (كون) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح لابـن الحاجب ١/ ١٧٠، والرضى ١/ ١٨٧، وقـال الأصـبهانى ص ١٥٦: " والجـواب عمـا ذكره أبو على أن يقال: إن الشرط الذى دخل عليه (لو) مستلزم لهذا المجموع فيكون مستلزما لكل واحد مـن أجزائه لما ثبت فى غير هذا العلم، ويلزم منه أن يكون كل واحـد مـن أجزائـه منفيـا، فيلـزم المحذور، ولـئن سلمنا ذلك لكن ما ذكره مُحْتَملَ غير منصوص، وبالمحتمل لا يمكن إثبات أصل متنازع فيه " ا. هـ.

(٤) فى الأصل (فترجيح) وهو تَصْحِيف، وما أثبته من: الفالى.

(٥) انْظُرْ: شرح اللباب للفالى ل ١١٧ / أ. ب.

[مفعول ما لم يُسمَّ فاعله]

مفعول ما لم يُسمَّ فاعله هو: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه.

اعلم أن المصنف لما ذكر حد الفاعل بحيث لم يشمل: مفعول ما لم يُسمَّ فاعله أى: مفعول الفعل [الذى][1] لم يذكر فيه[2] فاعل ذلك الفعل؛ لكونه ليس بفاعل عنده، وكان من المرفوعات أفرده بذكر تعريفه[3] بقوله: هو، أى: مفعول ما لم يُسمَّ فاعله: كلُ مفعولِ حذفَ فاعلُه، أى: فاعل المفعول، وأقيم هو، أى: المفعول، مقامه، أى: مقام الفاعل فى جواز إسناد الفعل إليه، وإنما قام مقامه لئلا يكون حذف الفاعل بلا بدل[4]، فحينئذ أجرى مجراه فى كونه مرفوعاً، ومنزلا منزلة الجزء من الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وتأنيث الفعل لتأنيثه، ووضعه إما للاختصار والإيجاز فى الكلام، أو التعظيم والتحقير، أو علم المخاطب به، أو جهل المتكلم به، أو الإبهام خوفا على الفاعل، أو منه[5]، أو غير ذلك من الاعتبارات[6].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) غير واضحة بالأصل.

(٣) قال الجامى ١/ ٢٧١: " وإنما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل: (ومنه) كما فصل المبتدأ حيث قال: " ومنها المبتدأ والخبر " لشدة اتصاله بالفاعل حتى سمّاه بعضهم فاعلا " ا. هـ.

(٤) قال ابن القواس ص ١٠٧: " وإقامةُ المفعول مقامه فى اللفظ لامتناع أن يكون مسنداً من غير مسندٍ إليه لفظا ومعنى " وانْظُرْ علة قيام المفعول مقام الفاعل فى: العلل للوراق ص١٤٦، وأسرار العربية ص ٩٥.

(٥) فى الأصل (عنه) وهو تَصْحِيف، والأمثلة على الترتيب: أما الإيجاز والاختصار فنحو قوله تعالى:**{ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ}** و**{فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ}**، وأما التعظيم وذلك بعظم قَدْر الفاعل وخسةَ قَدْر المفعول بالنسبة إليه نحو: قُطع اللصُ، ومنه:**{قُتِلَ الخَرَّاصُونَ}**، وأما التحقير - وهو عكس عكس السابق - وذلك نحو قُتِل عُمرُ بن الخطاب، وقُتِل على بن أبى طالب، وأما العلم به فنحو قوله تعالى:**{وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً}**، وأما الجهل به فنحو: نُبئتُ بكذا، إذا لم تعرف من نبَّأك، وأما الخوفُ عليه فنحو: قُتِل زيدٌ، إذ لو عُلِم الفاعِلُ لأُخذ فقُتِل، وأما الخوف منه فنحو: ضُرب زيدٌ، وأنت محتاجٌ إلى تعريف حال المفعول خائفٌ من الفاعل. انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ٢٢٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦١٥، والصفوة الصفية ١/ ٥١٥، والهمع ١/ ٥١٨.

(٦) وهذه الاعتبارات هى: (١) - إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيُّنه بل بأى فاعل كان، وذلك نحو قوله تعالى:**{فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ}** و**{وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ}**. (٢) - إقامة وزن الشعر كقول عنترة: وإذا شَربتُ فَإِنَّنى مُسْتَهْلِكُ... مالى وعِرْضى وافِرٌ لم يُكْلَم. (٣) - إصلاح السجع نحو: من طابتْ سريرتُه حُمِدت سيرَتُه، وَ كثُرَ النُّصَالُ وقُتِل الرجالُ. (٤) - المبالغة نحو: سير عليه الليلُ والنهارُ. انْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦١، والارتشاف ٣/ ١٣٢٤، والمغنى لابن فلاح ٢/ ١٩٤، وشرح اللمحة ١/ ٣١٠، والهمع ١/ ٥١٨، والتصريح ١/ ٢٨٦، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٢/ ٦١.

وشرطه: أن تُغَيَّرَ صيغة الفعل، إلى (فُعِلَ) أو (يُفعَل).

وشرطه: أى: شرط ذلك المذكور: أن تُغَيَّرَ صيغَةُ الفعل، أى: الهيئة الحاصلة له وفى (تُغَيَّرَ) معنى تصغر وتنقل، وكذلك كان تعديته بإلى، إلى (فُعِلَ) بأن يُضم أوله ويُكسَر ما قبل آخره إن كان ذلك الفعل ماضيا، فالمراد منه، أن تُنقلَ صيغةُ الفعل إلى لفظ فُهِم منه معنى (فُعِل) بأن يكون المعلوم مجهولا.

والتخصيص بذكر (فُعِل) لأصالة الثلاثى[1]، فحينئذ يندرج فيه (استُخرِج) و(تُدحرِج) وغيرهما مما زاد على الثلاثى، ومنه معتل العين مثل (قِيل)[2].

وسقط بهذا أيضا ما قيل[3]: إن قوله: (أن تُغَيَّرَ صيغةُ الفعل) إلخ، لا يصلح أن يكون شرطاً؛ لأن معنى هذا الكلام: أن يحذف الفاعل ويقام[4] المفعول مقامه، وهو داخل فيه، والشرط يجب أن يكون خارجا.

أو إلى (يُفعَل) بأن يُضم الأول [ويفتح ما قبل][5] آخره إن كان ذلك الفعل مضارعا.

وإضافة الصيغة إلى الفعل إشارة إلى أن هذا الشرط (فيما يكون عامله فعلا؛ لأن تَغَيُّرَ صيغة[6] الفعل لا يكون إلا فى الفعل)[7]، أما إذا كان العامل اسما[8] فلا شرط[9] فيه، فحينئذ سقط ما قيل: إن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، فيلزم ألا يكون (غلامه) فى: زيد مضروب غلامُه من هذا الباب، مع أنه منه.

فإن قلت: قيام الشىء مقام غيره يقتضى لمناسبة بينهما، مع أن[10] بين الفاعل والمفعول مباينة فكيف يصح إقامة أحدهما مقام الآخر[11]؟.

---

(١) قال الرضى ١/ ١٨٩: "... لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه أصلا للرباعى وذى الزيادة " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٤٨، وابن القواس ص ١٠٧.

(٣) هذا قول الأصبهانى حيث قال: "... لا معنى لقوله: (تغير صيغةُ الفعل إلى معنى فُعِل أو يُفعَل) إلا أنه يحذف فاعله ويقام هو مقامه، وذلك لم يجز أن يكون شرطاً له؛ لأنه داخل فيه، والشرط يجب أن يكون خارجا ". انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٥٩.

(٤) فى الأصل (وأقيم) والتصحيح من شرح الأصبهانى.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) فى الأصل (الصيغة) وهو تَصْحِيف.

(٧) ما بين القوسين تكرر فى الأصل.

(٨) فى الأصل: (شرطا) وهو تَصْحِيف، ومثال كون العامل اسما كقولنا: زيد مضروب أخوه.

(٩) فى الأصل (فلا شرطاً) وهو لحن.

(١٠) فى الأصل (أنها) وهو تَصْحِيف.

(١١) قال الأنبارى: " فإن قيل: كيف يقام المفعولُ مقام الفاعل وهو ضده فى المعنى؟ قيل: هذا غيرُ غريب فى الاستعمال، فإنه إذا جاز أن يُقال: مات زيدٌ، ويسمى (زيد) فاعلا، ولم يُحدث بنفسه الموت وهو مفعول فى المعنى، جاز أن يُقام المفعول ههنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا فى المعنى " ا. هـ. انْظُرْ: أسرار العربية ص ٩٥، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ١٩٥.

ولا يقع المفعول الثانى من باب (عَلِمْتُ)، ولا الثالث من باب (أَعْلَمْتُ)،

قلت: بينهما مناسبة ظاهرة من حيث اقتضاء الفعل كل منهما، وإن كان بينهما مباينة من جهة أخرى[(١)]، غاية ما فى الباب أن الاقتضاء يتعلق بأحدهما من جهة الصدور، والآخر من جهة الوقوع[(٢)]، وهذا القدر ليس بقادح ذلك.

ولا يقع المفعول الثانى موقع الفاعل، بأن يكون الفعل المحذوف فاعله مسنداً إليه من باب (عَلِمْتُ) أراد به كل فعل يتعدى إلى المفعولين اللذين ثانيهما عين الأول، ولا يقع المفعول الثالث أيضا ذلك الموضع من باب (أَعْلَمْتُ)[(٣)]، أراد به كل فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ثالثهما عين الثانى من الأول[(٤)]، والثالث من الثانى[(٥)] خبر فى المعنى من الأول[(٦)]، ومن الثانى فى الثانى[(٧)]، فلا يصح إيقاعه موقع المسند إليه؛ لئلا يصير به مخبراً عنه لكونه غير جائز؛ لأن حق الخبر التأخير، وحق المخبر عنه التقديم، فلو أقيم مقامه لزم أن يكون الشيء الواحد مقدما ومؤخرا، فعلم أن الأول من الأول[(٨)]، والثانى من الثانى[(٩)] يجوز إقامتهما مقام الفاعل؛ لأنهما محكوم عليهما فى المعنى، فلا يستلزمان ما ذكر.

قيل فى علة المنع[(١٠)]: لأنهما مسندان[(١١)]، ولو وقع كل منهما ذلك الموقع لكان مسندا إليه، وهو غير جائز.

---

(١) هذه الجهة أنهما ضدان فى المعنى.

(٢) فالفاعل هو الذى صدر منه الفعل، والمفعول هو الذى وقع عليه الفعل.

(٣) قال ابن القواس ص ١٠٧: " المفعول ينقسم إلى ما يصح وقوعه موقع الفاعل مطلقا وإلى ما لا يصح، فمن القسم الذى لا يقع موقعه: المفعول الثانى من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت)، أما الثانى من باب (علمت) فلأنه مسندٌ إلى الأول فى المعنى، فلو أسنِد الفعل إليه لصار المسندُ مسنداً إليه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد خبرا ومخبراً عنه فى حكم واحد، وهو محال.... وأما الثالث من باب (أعلمت) فحكمه حكم الثانى من باب (علمتُ) لأنه هو هو فى المعنى " ا. هـ.

(٤) أى من باب (علمت) ومعنى أن الثالث عين الثانى: أنك إذا قلت: أعلمت زيداً عمراً قائماً فـ (قائما) هو المفعول الثالث فى باب (أعلمت) وإذا قلت: علمتُ زيداً قائما، فـ (قائما) هو المفعول الثانى من باب (علمت)، وعلى هذا فالثالث من باب (أعلمت) هو الثانى من باب (علمت).

(٥) أى المفعول الثالث من باب (أعلمت)، كقولك: أعلمت زيداً عمراً قائماً.

(٦) أى من باب (علمت) وذلك أنك إذا قلت: علمت زيداً قائما، قبل دخول (علمت) فالجملة من مبتدأ وخبر وهو: زيد قائم، فـ (قائم) خبر عن (زيد).

(٧) أى: من باب (أعلمت) وذلك أنك إذا قلت: أعلمت زيداً عمراً قائماً، قبل دخول (أعلمت) كان (قائما) خبراً عن (عمر) وهو المفعول الثانى بعد دخول (أعلمت).

(٨) أى: المفعول الأول من باب (علمت).

(٩) أى: المفعول الثانى من باب (أعلمت).

(١٠) هذا قول ركن الدين الإستراباذى فى: الشرح المتوسط ص ٨٢.

(١١) أى: المفعول الثانى من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت).

والمفعول لـــه،

ومنع بأنا لا نسلم عدم جوازه، وإنما لا يجوز ذلك إذا كان من جهة واحدة، وهو ليس بمسلَم ههنا.

ثم هذا مذهب الأكثرين[1] من النحاة، وعند بعضهم[2] يجوز الإسناد إلى الثانى عند الأمن من الالتباس وعند كون الثانى نكرة نحو: عُلِم منطلقٌ زيداً، فإنه تعيّن أن يكون مفعولا ثانيا لكونه نكرة[3].

وأما إذا لم يؤمن منه فلا يجوز[4]، وهو فيما كانا معرفتين نحو: عُلِمَ أخوك زيداً؛ لأنه يصلح أن يكون كل منهما مفعولا أولا[5]، فعُلم منه أن دليل المنع عند هذا القائل هو خوف اللبس، ولذلك فَرّق[6] وإلاَّ فالدليلُ المذكورُ أولاً يقتضى الامتناعَ مطلقاً.

ولا يقع المفعول له أيضا ذلك الموقع إذا كان بغير اللام؛ لأنه فى المعنى علة غائية، فلو أقيم مقام الفاعل لم يفهم منه العلية؛ لأن نصبه وهو المشعر بالعلية يزول بذلك الصنع، وأما إذا كان باللام فيجوز إيقاعه فى ذلك الموقع؛ لأن هذا المحذور لا يلزم حينئذ[7].

---

(١) فى الأصل (الأكثرون) وهو لحن.

(٢) نسب الرضى هذا القول إلى المتأخرين فقال: " وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة...، والذى أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفةً كان أو نكرةً، واللبسُ مرتفعٌ مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً فى الأصل بعد ما كان مبتدأ، فلا يجوز فى نحو: علمتُ زيداً أباك، مع اللبس تقديم الثانى على الأول وهذا كما قلنا فى نحو: ضرب موسى عيسى، وكذا فى نحو: أعلمتُك زيداً أباك، فإذا ألزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه " ا. هـ. انْظُرْ: الرضى ١/ ١٩٠ وما بعدها، وانْظُرْ: ابن القواس ص ١٠٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٩، وشفاء العليل ١/ ٤١٩، والارتشاف ٣/ ١٣٣١، والهمع ١/ ٥١٩، والأشمونى ٢/ ٦٩، وابن جماعة ص ٩٥.

(٣) اختار ابن مالك إقامة غير الأول إذا أمن اللبس فقال فى التسهيل ص ٧٧: " ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أُمِن اللبسُ، ولم يكن جملة أو شبهها، خلافاً لمن أطلق المنع فى باب (ظن) وأعلَمَ " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٢١، والصفوة الصفية ١/ ٥٥٢، والفاخر ص ٢٢٢.

(٤) قال السيوطى: " وهذا ما صححه: طلحة، وابن عصفور، وابن مالك " ا. هـ، انْظُرْ: الهمع ١/ ٥١٩.

(٥) فى الأصل (مفعول أول) وهو لحن.

(٦) أى: من قال بجواز نيابة الثانى فرّق فأجازه إن كان نكرة ومنعه إن كان معرفة.

(٧) علل ابن القواس ص ١٠٨: " لعدم جواز قيامه بقوله: "... أما المفعول له فإن لم يُقدَّر فيه اللام امتنع كونه مفعولا له، وإن قدّرت فيه وجب نصبُه، وإقامتُه مقام الفاعل تُوجبُ رفعه، فتدافعا، ولأنه لو أقيم مقام الفاعل لبقيِ الفعل بغير علة " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٢٢.

وقيل[1]: لأن المفعول لـه قد يكـون علـة لأفعـال متعـددة باعتبـار المجمـوع[2]، وأن يكـون علـة للمجموع لا لكل واحد منه، فلو أقيم مقام فاعل واحد منه لكان[3] الفعل الآخر إمـا أن يضـمر فيه أو لا يُضمر[4]، فإن أُضمر كان علة لذلك الفعل/ [و][5] المفـروض أنـه علـة للمجمـوع لا لكل واحد منه، وإن لم يُضمر فيه لزم ألا يكون لبعضها فاعل ولا مـا يقـوم مقامـه، فيخلـو عـن الفاعل المجموع من حيث هو المجموع، يلزم الخلو أيضا بناءً على مغايرة المجموعِ لكل واحد منها، وإذا تعذر إقامته مقام الفاعل فى بعض الصور امتنع إقامته مقامه مطلقا، طرداً للباب.

قلت: هذا التعليل يستلزم الامتناع مطلقا[6]، سواء كـان بـاللام أو بغـيره، فـالأول أولى لوقـوع إقامة ذى اللام ذلك الموقع فى الكلام[7].

والمفعول معه كذلك، أى: لا يقع موقع الفاعـل[8]؛ لأن فـى مفهومـه مصـاحبة الفاعـل فـى بعـض الصور، فلو أقيم حينئذ مقام الفاعل لفات معنـى المصـاحبة؛ لعـدم المصـاحب حينئـذ، فيخـرج عـن حقيقته، ولأنه[9] لو وقع لوقع إما مع الواو [أو][10] بدونه، والقسـمان بـاطلان، أمـا إذا كـان بـدون الواو فلأنه حينئذ يخرج عن حقيقته أيضا؛ لأن المفعول معه هو المذكور بعد الـواو، وأمـا إذا كـان مـع الواو فإما لخروجه عن حقيقته أيضا لعدم المصاحب حينئذ، أو لأنه يوهم عطف الاسم علـى الفعـل،

(١) هذا قول قطب الدين الفالى فى: شرحه على اللباب ل ١٢١/ ب، - بتصرف - يسيـر فـى النقـل، وانْظُـرْ: شرح المصنف ١/ ٣٥٠، وابن القواس ص ١٠٨، والأصبهانى ص ١٦٠.

(٢) نحو: ضربتُ وأكرمتُ وأعطيتُ إكراما لزيد.

(٣) فى الأصل (لكل) وهو تَصْحِيف.

(٤) وقـال الأصـبهانى ص١٦٠: " لـو أقـيم مقـام الفاعـل فـى هـذا الموضـوع فإمـا أن يقـام مقـام المجمـوع أو مقام بعض منها؛ لامتناع قيامه مقـام كـل واحـد منهـا، وعلـى التقـديرين يلـزم خلـو بعـض الأفعـال عـن الفاعل وهو محال، أمـا علـى تقـدير الأول فظـاهر؛ لأنـه إذا كـان فاعــلا للمجمــوع لم يكـن فـاعلا لكـل واحـد منهـا، بناءً على أن المجمـوع مغـاير لكـل واحـد منهـا، وأمـا علـى تقـدير الثـانى فظـاهر أيضـا لأنـه إذا كـان فـاعلا لـبعض لم يكـنِ فـاعلا للـبعض الآخـر، فكـان بعضـها خاليـا عـن الفاعـل وإذا لم يجـز أن يقام مقام الفاعـل إذا كـان علـةً لأفعـال متعـددة لم يجـز أيضـا أن يقـام مقـام الفاعـل إذا كـان علـة لفعـل واحدٍ اطراداً للباب " ا. هـ.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) فى الأصل (مطلق) وهو لحن.

(٧) وذلك مثل: ضُربَ للتأديب.

(٨) قال الكيشي: " فلأنه قليلا ما يصحبُ الفعلَ حتى قَصَرَهَ بعضهم علـى السـماع، فـلا يبلُـغ فـى القـوة رتبـة الفاعل" انْظُرْ: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٧، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٢٢١.

(٩) وهذا تعليـل المصـنف فـى: شـرحه ١/ ٣٥٠، وانْظُـرْ: شـرح الرضـى ١/ ١٩٢، وابــن القـواس ص ١٠٨، والأصبهانى ص ١٦١، والجامى ١/ ٢٧٢.

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

فإن الواو لكونه للعطف فى الأصل يستدعى معطوفا عليه متقدما[١].

وأما اعتراض صاحب الغجدوانى[٢] على ما وقع فى المتوسط[٣] بإثبات الضعف له، فليس بوارد.

لا يقال: لا نسلم عدم المصاحب، فإن حذف الفاعل إنما يجوز إذا كان لفظا لا رأسا، إذ لا تحقق للمفعول بدون الفاعل، فوجوده فى التقدير كان للمصاحبة!

لأنا نقول: تصريحهم بأن يقولوا: إذا بُنى الفعل للمفعول لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعل ببيان أنَّ المفعول وقع به الفعل يدل على أن حذفه رأسا، والقولُ بعدم تحقق المفعول بدون الفاعل إنْ أريد به أنه كذلك فى نفس الأمر فمُسلم، لكنه لا يضرنا، وإن أريد به أنه كذلك فى اللفظ، أو فى إرادة المتكلم فلا نسلمه على ما قدرناه؛ لأن كون المفعول معه ليس معطوفا على ما قبله من حيث كونه مفعولا معه لا يُنافى إبهام العطف باعتبار أصل الواو.

ومما لا يجوز وقوعه موقع الفاعل: الحالُ والتمييزُ[٤].

أما الأول: فلأنه لو أقيم مقامه لجاز إضماره كالفاعل، فيلزم أن يكون معرفة مع وجوب تنكيره، أو لأن الحال لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به، فذكرها بدونهما محال؛ لأن بيان الهيئة يتوقف على تحقق الهيئة، وهو يتوقف على تحقق ذى الهيئة[٥].

---

(١) وقال ابن القواس: " لو أقيم مقام الفاعل مع الواو اقتضى أن يكون الفعل مسنداً إليه، فيكون فى حالة واحدة مسنداً إليه وغير مسند إليه فيلزم التناقض وهو محال " ا. هـ، انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٢٣، وقال النيلى: " إن أقمته مع الواو فإن الواو فى التحقيق للعطف، فهى تقتضى أن يكون الفعلُ مسنداً إلى شىء قبله، وإقامتُه مقام الفاعل تقتضى أن يكون الفعل مسنداً إليه فيحصلُ التدافع " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٥٥٣.

(٢) قال صاحب الغجدوانى ص١٠٢: "... وهذا ضعيف؛ لأن المصنف نصَّ فى باب المفعول معه على أنه ليس بمعطوف من حيث سوّغه بدون جواز العطف " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٨٣.

(٤) انْظُرْ: علة عدم جواز قيامهما مقام الفاعل فى: العلل فى النحو ص ١٥٠، وشرح اللمع للتبريزى ص ١٠٣، وأسرار العربية ص ٩٩، وشرح ابن يعيش ٧/ ٧٢، والرضى ١/ ١٩٢، وابن القواس ص ١٠٨. هذا وقد أجاز الكسائى وهشام قيام التمييز مقام الفاعل، وحكى الكسائى: خُذهُ مطيوبةً به نفسٌ، ومَنْ الموجوعُ رأسُهُ، والمسْفُوهُ رأيُهُ، والموقوفُ أمرُه، وأجاز فى: امتلأت الدارُ رجالاً: امتُلِئَ رجالٌ، واحتج بأنه فى الأصل فاعل. انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ١٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦١١، والرضى ١/ ١٩٢، والارتشاف ٣/ ١٣٣٨، والمساعد ١/ ٤٠٠، والهمع ١/ ٥٢٤.

(٥) هذا تعليل الأصبهانى فى: شرحه ص ١٦١، ومعنى هذا الكلام: أن بيان هيئة الفاعل أو المفعول يتوقف على تحقق الهيئة، وتحقق الهيئة يتوقف على تحقق ذى الهيئة، أى: أنَّ تحقق هيئة الشىء متفرع على تحقق ذلك الشىء.

وأمـا الثـانى: فلأنـه فـى الأصـل فاعـل علـى الأغلـب، والعـــدول منـه إلى النصـب لغــرض المبالغــة والتوكيـد، ولـو كـان الأمـر علـى مـا ذكـر لكـان نقضـا لهـذا الغـرض[١]، كـذا فـى الكبير[٢].

وأما أن المصنف لم يذكرهما فلإخراجهما بقولـه (كل مفعول)[٣].

وإذا وُجدَ المفعول به المنصوب لفظاً بأن يتعدى الفعل إليه بنفسه، ووجد الجار والمجرور، وظرف الزمان والمكان، والمصدر - إذا دل على الزائد على مدلول الفعل - تعيّن المفعول به المنصـوب لــه أى: لأن يقام مقام الفاعل؛ لكونه أقرب إليه من حيث اقتضاء الفعل إليهما[٤]، فإن للفعل ظرفين:

أحدهما: قائم بالفاعل، والآخر بالمفعول به، فاشتد احتياجه إليهما بخلاف سائر المفاعيل، أو لأنه أكثر مناسبة لـه، وذلك لأن المفعـول بـه قـد يكـون فـاعلا فـى المعنـى كمـا فـى بـاب المفاعلـة والتفاعل[٥].

ولقائل أن يقول: إن المصدر والزمان يشاركان الفاعل من حيث اقتضاء الفعـل لهمـا كالفاعـل، فما المرجح للمفعول به عليهما؟.

ويمكن أن يُجاب أما عن الأول: فلأن فى قيام المصدر مقام الفاعل لا يوجد الفائدة؛ لعدم دلالته على أمر زائد على مدلول الفعل[٦]، ولو دل بالوصف فهو يرجحه عليه[٧]؛ لأن الغير[٨]

---

(١) وهذا تعليل الأصبهانى فى: شرحه ص ١٦١.

(٢) لعله: اسم شرح من شروح الكافية.

(٣) قال صاحب المتوسط ص ٨٣: " ولم يذكر الحال والتمييز مع أنهما لا يقعـان موقـع الفاعـل لأنـه يعلـم مـن قولـه: (كل مفعول حذف فاعله) لأنهما ليسا بمفعولين " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ١/ ٣٥١ وقد قال: " إنما كان كذلك لأن المفعول بـه أقرب إلى الفعل مما سواه، فإن الفعل يستدعى المفعول به كما يستدعى الفاعل " ا. هـ، وابن القواس ص ١٠٩، والجامى ١/ ٢٧٣، وقال ابن يعيش ٧/ ٧٤: ".... فلكون الفعل حديثا عن المفعول به فى الأصل متى ظفر به وكان موجوداً فى الكلام لم يقم مقام الفاعل سواه مما يجوز أن يقوم مقام الفعل عند عدمه من نحو: المصدر، والظرف من الزمان والمكان؛ لأن الفعل صيغ لـه، وما تقيمه مقام الفعل غيره فإنما ذلك على جعله مفعولاً به على السعة ".

(٥) وذلك نحو قولك: قاتل زيدٌ عمراً، فيصح جعل المفعول فاعلاً ولك أن ترفع أيَّهُما شئت.

(٦) قال ابن الحاجب ١/ ٣٥١: " فإن فى قولنا: ضُرِبَ ضربُ، لا يُفيد شيئا، فإن ضُرِب، قد أشعر به " ا. هـ.

(٧) قال الأصبهانى ص ١٦٢: " لقائل أن يقول: إنَ المصدر الذى يقام مقام الفاعل يوصـف بشىء، وإذا وصـف كان فيه دلالة على معنىً لم يدل عليه الفعل وحده نحو: ذُهِبَ ذهابٌ شديدٌ، ويمكن أن يُجاب عنه بأن يقـال: ولئن سلمنا أن فى المصدر دلالة على أمر زائد على مدلول الفعل، لكـن أولى مـا يقــوم مقـام الفاعـل هــو المفعول به دون المصدر الموصوف؛ لأن إقامته مقام الفاعل أكثر من إقامـة المصـدر الموصـوف مقـام الفاعـل؛ لدلالة الفعل على المصدر وإن لم يكن دالا على ذلك الوصف " ا. هـ.

(٨) فى الأصل: (بالغير) وهو تَصْحِيف.

تقول: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضرباً شديداً فى دارِه، فتعيَّن (زيدٌ).

لا يعتبر فى حكم الأصلى.

وأما عن الثانى[1] فبأن يقال: نعم الأمر كذلك[2]، لكنهم أجروه مجرى ظرف المكان للأخوة بينهما[3]، ولم يعكسوا لأن هذا الصُنع خلاف الأصل[4]، فالسعى فى تركه أولى.

تقول: ضُرِبَ زيدٌ، برفع (زيد)، قوله: يومَ الجمعةِ، نظير لظرف الزمان، وأمامَ الأمير، لظرف المكان، وضرباً شديداً، للمفعول المطلق - وإنما وصَفَ المصدر بالصفة إشارة إلى أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا بعد التقييد بأمر زائد على مدلول الفعل، لأنه لولاه لا يقوم لما مرّ[5]، وفى داره، للجار والمجرور، فتعيّن (زيدٌ) فى المثال المذكور - من بين المذكورات - لأن يقام مقام الفاعل للوجه المذكور[6]، وقوله:

وَلَو[7] وَلَدَت قُفَيرة[8] جِرْوَ كَلْبٍ ::: لسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلابَا [9]

فشاذ لا اعتبار له، وقيل: ليس (الكلاب) مفعول (سُبَّ) بل (وَلَدَتْ)، ونصب (جِرو) على الذم أو النداء[1].

---

(١) أى: ظرف الزمان.

(٢) أى: يشارك الفاعل من حيث اقتضاء الفعل له.

(٣) فأقاموه مقام الفاعل.

(٤) أى: لم يعكسوا ويجروا ظرف المكان مجرى ظرف الزمان؛ لأن الأصل أن يقام ظرف المكان أولا إن وجد؛ لأنه أبعد عن شبه الفعل، فإن لم يوجد أقيم ظرف الزمان. وانْظُرْ: ثمار الصناعة فى علم العربية لأبى عبد الله الحسين بن هبة الله الدينورى الملقب بالجليس ص ٣٢٥، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل، ط / جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١١هـ، ١٩٩٠ م.

(٥) انْظُرْ: الصفحة السابقة.

(٦) أى: لكونه أقرب إليه من حيث اقتضاء الفعل له، وانْظُرْ: الصفحة السابقة وهامش (٤) منها.

(٧) فى الأصل (ولقد) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل (فُكَيْهة) وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

(٩) من الوافر لـ: جرير يهجو به الفرزدق، وليس فى ديوانه، وانظره فى: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥١٨، والخصائص ١/ ٣٩٨، وشرح المفصل ٧/ ٧٥، واللباب للعكبرى ١/ ١٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٨، والرضى ١/ ١٩٣، والخزانة ١/ ٣٣٧، وغير ذلك. وقُفَيرة: اسم أم الفرزدق، والجرو - مثلث الجيم - ولد السباع ومنها الكلب. والشاهد قوله: (لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا) ويستشهد به الكوفيون على جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، فأقام الجار والمجرور (بذلك) وترك المفعول به (الكلابا)، وهذا شاذ عند البصريين، وعده ابن جنى من أقبح الضرورات التى لا يعتد بها، انْظُرْ: الخصائص ١/ ٣٩٨.

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٤، وائتلاف النصرة ص ٧٨.

فإن لم يكن فالجميع سواء.

والأولى أن يكون نصبها على الذم، هذا عند البصريين، والكوفيون[1] فيه خلاف[2].

فإن لم يكن أى: [إن][3] لم يوجد المفعول به المنصوب فالجميع، أى: ظرف الزمان والمكان، والمصدر، والجار والمجرور سواءٌ[4] فى قيام كل واحد منها مقام الفاعل، خلافا لمن قال: والجار والمجرور أولى[5]؛ لكونه مفعولا به وإن كان بواسطة، ولمن ذهب [إلى][6] أولوية الظرفين لكونها مفاعيل بواسطة[7].

---

(١) فى الأصل (والكوفيين) وهو لحن.

(٢) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده مطلقا من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه، واستدلوا على ذلك بوروده فى قراءة أبى جعفر وشيبة وعاصم قوله تعالى:{لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} سورة الجاثية الآية (١٤)، وبقراءة أبى بكر وابن عاصم قوله تعالى:{وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ} سورة الأنبياء الآية (٨٨)، بنون واحدة مع تشديد الجيم، وبقراءة أبى جعفر قوله تعالى:{وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً} سورة الإسراء الآية (١٣). وقد وافقهم كثير من النحاة، منهم: الأخفش، ونُقل عنه أنه يجيز ذلك بشرط تقدم النائب عن الفاعل على المفعول به، فإن تأخر فلا يجوز، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٣٨، والمساعد ١/ ٣٩٩، والهمع ١/ ٥٢١، ومنهم ابن مالك، انْظُرْ: تسهيل الفوائد ص ٧٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٨٦، وأبو حيان فى: البحر ٧/ ٤٦٢، وذهب البصريون، غير الأخفش، إلى أنه لا يجوز ذلك أصلا، واستدلوا بأن المفعول به شريك الفاعل، وذلك لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه، وبأن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل، وأن المفعول فى المعنى قد جعل فاعلا فى اللفظ نحو: مات زيد، وطلعت الشمس، وهما فى المعنى مفعول بهما، انْظُرْ: اللباب للعكبرى ١/ ١٥٩، والهمع ١/ ٥٢، وانْظُرْ تفصيل القول فى هذه المسألة فى: معانى الفراء ٢/ ٢١٠، والأصول ١/ ٨٠، والخصائص ١/ ٣٩٨، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٥١٧، واللباب ١/ ١٥٩، وابن يعيش ٧/ ٧٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٦٤، وشرح التسهيل٢/ ١٢٨.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) هذا مذهب الأكثرين كما فى الرضى ١/ ١٩٥، وقال أبو حيان: " والذى تلقيناه من أفواه الشيوخ أنه إذا اجتمعت كلها تعيّن المفعول به، فإن فُقِد تساوت البواقى فى الجواز ". انْظُرْ: منهج السالك ص ١١٦.

(٥) وعلى هذا ابن معط انْظُرْ: الفصول الخمسون ص ١٧٧، والصفوة الصفية١/ ٥٥٧، والارتشاف ٣/ ١٣٣٩ وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٨/ ب، والهمع ١/ ٥٢٣، وقال ابن القواس ص ١١٢: " لأن ما كان مُعَدِّياً للفعل كالهمزة كان المجرور به مفعولا به، بدليل جواز العطف على موضعه بالنصب " ا. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: الرضى ١/ ١٩٥، وابن القواس ص ١١٢ وقال: " لظهور الإعراب فيهما " ا. هـ. وقد اختار أبو حيان إقامة ظرف المكان انْظُرْ: منهج السالك ص ١١٦، والارتشاف ٣/ ١٣٣٩، والهمع ١/ ٥٢٣، واختاره السيوطى ووجهه بأن المجرور فى إقامته خلاف، والمصدرَ فى الفعل دلالةٌ عليه، فلم يكن فى إقامته كبير فائدة، وكذا ظرف الزمان لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معا بجوهره، بخلاف المكان فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به فهو أشبه من المذكورات، فكان أولى بالإقامة " انْظُرْ: الهمع ١/ ٥٢٣.

ولمن رجح المفعول المطلق[1]؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر، بورود المنع على كلهم.

ثم التساوى بين المصدر والظرف مع قرب المصدر إلى الفعل بأن تحصل فى الظرف فائدة جديدة[2]، ويُقابِلُ قربَ المصدرِ والمفعولِ به المجرورُ/ وإن كان أولى من المصدر والظرف لكونه مفعولا به، إلا أنهم أجروه مجرى مجرور غير مفعول به للاطراد.

ثم اعلم أن الظرف الذى تريد إقامته مقام الفاعل يجب أن يكون غير لازم للنصب[3]، وكذلك المصدر[4]، وإلا امتنع إقامتهما مقام الفاعل للزومهما النصب حينئذ، ووجب رفع ما قام مقام الفاعل، ولا يجوز أن يُحكمَ برفع محله مع نصب لفظه؛ لعدم وجدان مثل ذلك فى كلام العرب، بخلاف الجار والمجرور فإن مثله قد يوجد كقوله تعالى:**{فَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا}**[5].

وينبغى أن يعلم أيضا: أن الفعل اللازم هل يصح منه بناء ما لم يُسمَّ فاعلُه أم لا؟

ففيه خلاف، فقال بعضهم[6]: إنه لا يصح؛ إذ ليس له مفعول به يُقام مقام الفاعل[7].

وجوزه سيبويه[8] بالإسناد إلى المصدر المدلول عليه بالفعل كما فى (قِيمَ) و(قُعِدَ)؛ لأن أصل

---

(١) وعليه ابن عصفور مستدلاً بقوله تعالى:**{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}** سورة الحاقة الآية (١٣)، وقال: " فأقام المصدر وهو (نفخة) ولو جاء على إقامة المجرور لجاز، فكنت تنصب النفخة، والسبب فى ذلك: أنّ المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير (فى)، فلما كان تعدّى الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الجمل ١/ ٥٦٧، والمقرب ومعه مثل المقرب ص ١٢١، وانْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٣٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٨ / ب، والهمع ١/ ٥٢٣.

(٢) فى الأصل (جدة) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال ابن القواس ص١١١: " وأما الظرفان فيشترط فيهما أن يكونا متصرفين كـ " يوم وفرسخ "، وأن يكونا متخصِّصَيْنِ فيجوز: سير عليه يومان، ويومُ الجمعة، وفرسخان؛ لكونهما معلومى الكمية، ويمتنع سير عليه سَحَرُ، وعِنْدُ، ووقتٌ، ومكانٌ؛ لعدم التصرف أو الاختصاص " ا. هـ. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٣٣، والهمع ١/ ٥٢٢.

(٤) شرط المصدر فى إقامته مقام الفاعل: أن يكون مُخصصا إما باللام، أو الإضافة، أو الصفة، أو العدد، وأن لا يكون لازما للنصب كـ: سُبحانَ الله، ومعاذَ الله. انْظُرْ: شرح ابن القواس ص١١١، والارتشاف ٣/ ١٣٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٣، والهمع ١/ ٥٢٢.

(٥) سورة يونس – عليه السلام – من الآية (٢٩).

(٦) قال أبو حيان: " هو مذهب أكثر النحاة من البصريين والكوفيين ". انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٢٧.

(٧) قال ابن السراج: " واعلم: أن الأفعال التى لا تتعدى لا يُبنى منها فعل للمفعول؛ لأن ذلك محال نحو: قام وجلس، لا يجوز أن تقول: قيم زيدٌ، ولا جُلِسَ عمرو، إذ كنت إنما تبنى الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له ". انْظُرْ: الأصول ١/ ٧٧، وانْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٧٢.

(٨) قال أبو حيان فى الارتشاف ٣/ ١٣٢٧: " ونُسب جواز ذلك إلى سيبويه على أن فيه ضمير المصدر، وهو غلطٌ على سيبويه " ا. هـ. قال ابن خروف فى شرح الجمل ١/ ٥٢٣: " والذى أجازه سيبويه – رحمه الله – لا يمنعه بَشَرٌ؟؟.

والأول من باب (أعطيتُ) أولى من الثانى.

قولك: قام وقعد: فَعَلَ القيامَ والقعودَ، فلو بنى منه المجهول فكأنه قيل: فُعِلَ القيامُ والقعودُ، فهما وإن كانا مصدرين لكنهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير.

والمفعول الأول من باب (أعطيتُ) والمراد منه كل فعل يتعدى إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، ويكون فى الأول فاعلية ما، وفى الثانى مفعولية، أَوْلَى فى الإقامة مقام الفاعل من المفعول الثانى منه، مع جواز إقامة الثانى فى ذلك المقام حيث وجد الأمن من الالتباس(١)؛ لأن فى الأول فاعلية ما لكونه آخذاً، وفى الثانى مفعولية ما [لكونه](٢) مأخوذاً، فيكون مناسبة الأول إلى الفاعل أكثر من مناسبة الثانى إليه؛ لأنه لا شك فى كون نسبة الآخذ إلى الفاعل أكثر من نسبة المأخوذ إليه، وأما إذا لم يؤمن من الالتباس فلا يجوز فيه إقامة الثانى أصلا، فلا يقال فى " أعطيتُ خالداً بِشراً ": " أُعْطِى بشرٌ خالداً "، للزوم الالتباس، وذلك بأن يصلح كل منهما لأن يكون مفعولا أول(٣).

* * * * *

---

(١) فيقال: أُعْطى زيدٌ درهما، ويجوز: أُعطى درهمٌ زيداً.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) هذا قول الجمهور، وصححه السيوطى فى الهمع ١/ ٥١٩. وهناك أقوال أخرى فى إقامة المفعول الثانى دون الأول، وهى: الأول: المنع مطلقا، الثانى: المنع إن كان نكرة والأول معرفة؛ لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان، وعزاه أبو ذر الخشنى للفارسى، الثالث: أنه قبيح حينئذ، أى: إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا فى الحسن سواء، وعُزِى للكوفيين. انْظُرْ: الهمع ١/ ٥١٩، وانْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٢٩.

[المبتدأ والخبر]

ومنها: المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية...

ولما فرغ من بيان الفاعل وما يتعلق به، ومن بيان ما يقوم مقامه، شرع فى بيان لواحقه فقال: منها، أى: من المرفوعات: المبتدأ والخبر، وإنما كانا من المرفوعات لمشابهتهما الفاعل، أما مشابهة المبتدأ به - إن كان بالمعنى الأول - فلكونه محكوما عليه أيضا، وإلا فلكونه أحد جزأى الجملة كالفاعل، وأما مشابهة الخبر فلكونه جزءاً ثانياً كالفاعل[١].

ثم أشار إلى تعريف الأول[٢] بقوله: فالمبتدأ هو الاسم، وإنما تعرّضَ لذكر الاسم لبيان ما هو المقصود؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسما لفظاً أو معنىً نحو: زيد قائم، وعندى أنك قائم، وإلا فلا فائدة له فى التعريف سوى ذلك؛ لأن إخراج الفعل حاصل بشىء آخر يجىء ذكره كما ستعرفه عن قريب.

المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية[٣] سماعية كانت أو قياسية[٤]، من حيث اللفظ والمعنى معاً، سواء كان شىء منها فى اللفظ أولا، واحترز بالتجريد عن تلك العوامل من الأسماء التى لا تكون[٥] مجردة عن العوامل اللفظية كاسمى (كان) و(إنّ) واسمى (ما) و(لا) ومفعول باب (علمتُ) و(أعلمتُ)، فإنها ليست بمبتدأ فى الحال لعدم التجرد.

وإنما قيدنا التجرد عن الملابسة بأن يكون من حيث اللفظ والمعنى لئلا ينتقض [بنحو][٦]: بحسبك درهم، فإن (حسبك) مبتدأ مع أنه[٧] ملابس بالعامل اللفظى، لكنه مجرد عن تأثير

---

(١) وهذا تعليل صدر الأفاضل الخوارزمى فى كتابه: ترشيح العلل فى شرح الجمل ص ٨١.

(٢) قال الرضى ١/ ١٩٦: " اعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما فى حدّ؛ لأن الحد مُبيِّن للماهيةِ بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان فى الماهية لم يجتمعا فى حدّ، فأفراد المصنف لكل منهما حداً وقدم منهما ما هو الأكثر فى كلامهم " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٢٤٩.

(٣) قال الرضى ١/ ١٩٦: " وفسّر الزمخشرى، والمصنف، العوامل اللفظية فى حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى (كان) و(إنَّ) و(ظَنّ) وأخواتها، و(ما) و(لا)، والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملا دون عامل صوناً للحد عن اللفظ المجمل " ا. هـ، وانْظُرْ: المفصل ص ٥٣، وابن يعيش ١/ ٨٣، وشرح المصنف ٢/ ٣٥٣، وابن القواس ص ١١٣، والجامى ١/ ٢٧٥.

(٤) الأفعال القياسية: كل فعل يرفع الفاعل، والسماعية وهى ضربان: تامة يصح السكوت عليه مع فاعله، وناقصة لايتم السكوت على فاعله، والأسماء القياسية وهى: اسم الفاعل، والمفعول، والمصادر القياسية واسم التفضيل، والأسماء المبهمة المنونة، والأسماء السماعية هى: الصفة المشبهة، وأسماء الأفعال، وكنايات العدد، وأسماء الشرط. انْظُرْ: شرح الفريد للعصام الإسفراييني ص ٢٦١ وما بعدها.

(٥) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (أن) وهو تَصْحِيف.

مسنداً إليه،

لجار من حيث المعنى[1]، فيكون الشرط تجريده عن التأثير اللفظى والمعنوى معا، وعلى هذا:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ [2].........

ووجَـدْنَا فى كتابِ بنى تمـيمٍ... أحقُّ الخيلِ بالركضِ المُعَارُ[3].

وبقولنا: علمت لزيدٌ منطلقٌ؛ لأن فيه يلتبس العامل بالمبتدأ معنى.

فعُلِم منه أن اقتصار بعضُ الأفاضل[4] على التجرد عن الملابسة من حيث المعنى، سهوٌ.

وانتصاب قولـه: مسنداً إليه على الحالية من الضمير المستتر فى المجرد، واحترز به عن: الأسمـاء المجردة التى لا يُسند إليها شيء، وعن خبر المبتدأ فإنه وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية إلا أنـه ليس بمسندٍ إليه بل المسند به[5].

وأشار إلى القسم الثانى من المبتدأ بقوله: أو الصفة بـ (أو) التنويعيـة، أراد بهـا الأسمـاء المشـتقة كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والجارى مجراها[1] كالمنسوب فيكون احترازا

---

(١) قال الرضى ١/ ١٩٦: "... ونُجيب عن قولهم: (بحسبك زيد) و(ما فى الدار من أحـد) بزيـادة البـاء ومـن فكأنهمـا معدومان " ا. هـ وقال الدولت آبادى ل ٢٦/ ب: " ولا يرد عليه (بحسبك درهم) لأن الزائد غير معتد به " ا. هـ.

(٢) جزء من بيت من الوافر وتمامه:

سمعتُ الناسُ ينتجِعون غيثاً... فقلتُ لِصَيْدَحَ انتجعى بلالاً

وهو لـ: ذى الرمة فى: الديوان ٣/ ١٥٣٥، وانظره فى: المقتضب ٤/ ١٠، والجمل ص ٣٢٩، وأسرار العربية ص ٣٣٥، والحلل ص ٣٨٧، ولباب الإعراب ص ٢٤٣، وحاشية الشريف على الكشاف ١/ ٨٥، والخزانـة ٩/ ١٦٧، والتصريح ٢/ ٢٨٢ وغير ذلك. ينتجعون: يطلبـون ويقصـدون، وصـيدح: اسـم ناقـة ذى الرمـة، وبلال: هو بلال بن بردة، أميـر البصرة ممدوح الشاعر، والشاهد قولـه (سمعتُ الناسُ) برفع (الناسُ) علـى الحكاية ولا أثر للعامل لفظاً ومعنى.

(٣) من الوافر لبشر بن أبى خازم، انظره فى: الكتاب ٣/ ٣٢٧، وتحصـيل عـين الـذهب ص ٤٩٣، والمقتضـب ٤/ ١٠، والكامـل ٢/ ٥٦٩، والمفضـليات ص ٣٤٤، ولبـاب الإعـراب ص ٢٤٤، وحاشيـــة الشـــريف علـى الكشــاف ١/ ٨٥، وسـر الصـناعة ١/ ٢٠٧، والخزانـة ٩/ ١٦٨. المعـارُ: المسمّن، يقـال: أعـرت الفـرس: أى سمنتـه، قـال الشنتمرى: " والأشبه عندى أن يكون المستعار ويكون المعنى: أنهم جائرون فى وصيتهم، لأنهم يرون العاريـة أحـق بالابتذال والاستعمال مما فى أيديهم، ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعجال فيها لـترد سـريعا مـن غيرهـا.. ويروى: المغار بالغين المعجمة وهو الشديد الخلق من قولهم: أغرت الحبل إذا أحكمت فتلـه. انْظُـرْ: هـامش كتـاب سيبويه ٣/ ٣٢٧، وانْظُرْ حاشية الشريف على الكشاف ١/ ٨٥، والشاهد قولـه: (وجدنا.... أحـقُ الخيـل بـالركض المعار) واستشهد به الشارح على أنه لا أثر للعامل لفظا ومعنى إذ تركه محكيا على لفظه.

(٤) المراد به تاج الدين الإسفرايينى فى: كتابه لباب الإعراب ص ٢٤٣ حيث قال: " أما المبتدأ فيحمل بالاشتراك على شيئين، أحدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى... " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٣، والرضى ١/ ١٩٧، والأسماء المجردة التى يُسند إليها هى: ألفاظ العدد، وألفاظ حروف الهجاء، وانْظُرْ: ابن القواس ص ١١٣، والأصبهانى ص ١٦٥.

(١) فى الأصل (مجراه) وهو تَصْحِيف.

أو: الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام...

عن نحو (يضرب) فى: أيضربُ الزيدان؟.

وإنما وصفها بقولـه: الواقعة، أى: التى تقع بعد حرف النفى وهو (ما) و(لا) لا بمعنى (لـيس)، وألف الاستفهام والمراد منه: همزته، وإطلاقه عليها للمشابهة الصورية بينهما فى الابتداء؛ لتكون تلك الصفة فى التقدير بمعنى الفعل، فإن: أقائم الزيدان، بمعنى: أيقوم الزيدان؟، فلو لم تقع بعدهما ولم يشترط الاعتماد عليهما لم يصح وقوعها موقع الفعل[1] عاملة، فاشترط ذلك ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من غير اقتضاء إلى تقدير خبر[2]، وبذلك احترز عن (ضارب) فى زيد ضارب أبوه، فإنه ليس بمبتدأ لعدم وقوعه بعدهما، هذا بيان وجوه الاعتماد.

وأما تخصيصهما من بين المعتمدات فلأن الاعتماد لو كان على غيرهما لا يمكن كونها مبتدأ بل كانت إما خبراً، أو صفة، أو حالا، أو صلة[3].

قيل: ولقائل أن يقول[4]: لو قال المصنف (حرف الاستفهام) كما قال فى النفى، لكان أصوب، إذ ليس الغرض المذكور أن ينحصر فى الهمزة لجواز أن يقال: هل زائرة جاريتاك؟، ومن خاطب الخالدان؟ وغير ذلك! / .

قلت: فعلى هذا فى تخصيص الحرف بالذكر فساد[5] أيضا، اللهم إلا أن تخصيص الهمزة وحرف النفى بالذكر لكونهما متأصلين فى الاستفهام والنفى، فكأنهما لقوة تلك الأصالة كانا[6] بالذكر أجدر.

---

(١) قال ابن القواس موضحا ذلك ص ١١٤: " وإنما قال (بعد حرف النفى وألف الاستفهام) لأن الصفة لا ترفع الظاهر إلا باعتبار عملها عمل الفعل، ولا تعمل عمله على الأصح إلا بشرط الاعتماد، إما على صاحبه أو على حرف الاستفهام أو حرف النفى... " ا. هـ.

(٢) ولم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما، فيجوزون وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى، أو استفهام، ويرفعون به الظاهر على أنه فاعل لـه بلا قبح نحو: قائم الزيدان، فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر قياسا، انْظُرْ: الرضى ١/ ١٩٨، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٥٧٧، والارتشاف ٣/ ١٠٨٢، والتصريح ١/ ١٥٧، وحاشية الصبان ١/ ١٩٢، والمساعد ١/ ٢٠٨، وجوزه ابن مالك على قبح، انْظُرْ: التسهيل ص ٤٤، والهمع ١/ ٣١٠، وتبعه ولده بدر الدين، انْظُرْ: شرح الألفية ص ٤١.

(٣) أما كونها خبرا فنحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً، وهذا ضاربٌ زيداً، وأما كونها صفة فنحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً، وأما كونها حالاً فنحو: جاء زيدٌ قاصداً خيراً، وجاء زيدٌ راكبا أبوه فرساً، وأما كونها صلة فنحو: هذا الضاربُ أبوه زيداً أمس، والقائمُ أبوه زيد.

(٤) انْظُرْ مثل هذا فى: الشرح المتوسط ص ٨٥، والأصبهانى ص ١٦٦.

(٥) فى الأصل (فسادا) وهو لحن.

(٦) فى الأصل (كانت) وهو تَصْحِيف.

رافعة لظاهر.

قوله: رافعة منصوب على الحالية من الضمير المستتر فى (الواقعة)، لظاهر[1] أى: لغير ضمير مستتر، فيكون المراد من الظاهر لغويا لا اصطلاحيا، فيشمل الضمائر المنفصلة، فحينئذ لم يلزم الاعتراض بأن يقال: إن (أقائم أنتم) من هذا الباب، مع أنه ليس برافع لظاهر بل مضمر، وأما عدم جواز قولهم: (أقائم هو) على تقدير كون (أقائم) مبتدأ، فهو إنما يلزم من خصوصية المادة لتأديته إلى الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة، وهو غير جائز[2].

وفائدته الاحتراز[3] عن مثل (أقائمان الزيدان) فإن الصفة ههنا وإن كانت واقعة بعد ألف الاستفهام لكنها ليست بمبتدأ؛ لعدم كونها رافعة لظاهر، بل لمستتر، والدليل عليه: أنها لو كانت مبتدأ و(الزيدان) فاعلها لم يُثن؛ لأن شبه الفعل إذا أسند إلى الظاهر لم يثن ولم يجمع كالفعل، ولأنه لو كان كذلك لا يستحق التقديم، فيلزم بقاءُ ضميره على ذلك التقدير بلا شىء يعود إليه[4].

وأما السؤال الذى أورده صاحب المتوسط بقوله[5]: " ولقائل أن يقول: إن الحد يشكل

---

(١) قال الرضى ١/ ١٩٨: " ويريد بالظاهر: ما كان بارزاً غير مستكن، سواء كان مظهراً نحو: أقائم الزيدان؟ أو مضمراً كقولك بعد ذكر الزيدين: أقائم هما؟ فإن قولك (هما) فاعل مع كونه مضمرا " ا. هـ. ولذلك وجّه ابن هشام فى: شرح الكافية ل ٢٩/ أ اعتراضاً على قول المصنف (رافعة لظاهر) فقال: " قال (رافعة لظاهر) فيخرج منه الرافعة لضمير منفصل نحو: أقائم أنتم، وهو مثل: أقائم الزيدان، فالأولى: رافعة لغير ضمير مستتر " ا. هـ، وقال الدولت آبادى ل ٢٧/ أ: "... (الظاهر) غير ضمير مستتر، فلا يرد: أقائم أنتما؟ " ا. هـ.

(٢) أى: الإضمار قبل الذكر.

(٣) قال ابن الحاجب: " قوله (رافعة لظاهر) احتراز من توهم متوهم تجوزه إذا رفع مضمراً فى مثل قولك: أقائمان هما، أو: أقائمان الزيدان، فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه، وليس بمبتدأ باتفاق " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٤، ويوضح ذلك الأصبهانى بقوله ص ١٦٥: " وقوله (رافعة لظاهر) احتراز عن الصفة الواقعة بعدهما الرافعة للمضمر نحو قولك: أقائمان الزيدان، فإن (قائمان) واقع بعد ألف الاستفهام، رافع للمضمر، مع أنه ليس بمبتدأ، بل هو خبر مبتدأ، والمبتدأ هو (الزيدان) تقديره: الزيدان قائمان، والذى يدل على أنه ليس بمبتدأ: أنه لو كان كذلك لكان مسندا إلى (الزيدان) ولو كان كذلك لم يجز تثنيته لإسناده إلى الظاهر حينئذ " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ١١٤، والكناش ١/ ١٤١، وشرح الكافية للدولت آبادى ل ٢٧/ أ.

(٤) ولا يجوز مثل هذا إلا على لغة (أكلونى البراغيث) فيجوز عليها أن يقع (قائمان) و(قائمون) مبتدأ مجرد عن المضمر رافعا للظاهر الذى بعده ويكون (الزيدان) و(الزيدون) فاعلا سد مسدّ الخبر. انْظُرْ: الكناش ١/ ١٤١، والهمع ١/ ٣١٠، والأشمونى ١/ ١٩٢.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٨٦، ووجه الاعتراض: أن الصفة (أقائم) رفعت اسما ظاهراً وهو (أبوه) ومع ذلك ليست بمبتدأ؛ لأن المبتدأ هو (زيد) وليس (أبوه) المرفوع بالصفة، وإذا كان كذلك فلا تكون داخلة فى الحد. وللاحتراز عن مثل هذا السؤال قال صاحب حماة فى: الكناش ١/ ١٤١: " واعلم أنه قد قيل: ينبغى أن يُزاد فى رسم الصفة المذكورة لفظة (مستغنى به) فيُقال: رافعة لظاهر مستغنى به، لئلا يرد النقض بمثل: أقائم أبوه زيد، فإنها رفعت ظاهراً وهو (أبوه) ومع ذلك ليست بمبتدأ، فإن المبتدأ فى المثال هو (زيد) لا (أبوه) المرفوع بالصفة المذكورة " ا. هـ.

مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان، فإن طابقت مفردا جاز الأمران.

بمثل: أقائم أبوه زيد، إذا جعلت (زيد) مبتدأ، و(أقائم) خبره، و(أبوه) فاعلا ".

فقد قيل فى دفعه: إن الكلام إذا لم يكن غيرها متعين للابتدائية وهى للخبرية، وههنا تعيَّن غيرها لها[1] فهى لها[2]، ثم أردف هذا القائل ومنع كونها مبتدأ بقوله: " على أنا لا نسلم أن (أقائم) ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور فى (قائم أبوه) فى: قائم أبوه زيد.

يعنى يجوز أن تكون هى مبتدأ فى جملتها والجملة خبراً عن (زيد).

قال صاحب الغجدوانى[3]: " وفى المتوسط[4]: اعلم أن هذا الحد غير شامل لاسم الفعل، مع أنه مبتدأ على ما اختاره المصنف، قلت: سيجىء التحقيق فى بابه على أنه داخل فى القسم الأول من المبتدأ عند المصنف ".

واعترض عليه بأن يقال: " وليت شعرى! كيف يصلح الحكم بدخوله فيه، مع أن المصنف صرّح فى بابه أنه مثل: أقائم الزيدان؟.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن التصريح وهو قوله[5]: " والجملة - وإن كانت من مبتدأ وفاعل - مستغنى عن الخبر فيها كما استُغنى عنه فى (أقائم الزيدان)، يجوز أن يكون لمجرد التشبيه فى الاستغناء، لا لأنه داخل فيه، على أنه لو كان داخلا فيه لورد[6] عليه أنه قد يكون رافعا لمضمر كما فى (رويد) مع أن الشرط فى القسم الثانى أن يكون رافعا لظاهر، فلا يصح دخوله فى الثانى، لكن بقى فيه شىء آخر وهو: أن يقال: لو كان داخلا فى القسم الأول - كما قال صاحب الغجدوانى[7] - لكان مسندا إليه مع أنه ليس كذلك، بل مسند به، اللهم إلا أن يركب على التكلف البعيد ويقال: إنه مسندٌ إليه فى المعنى.

ولما فرغ عن تعريف المبتدأ بقسميه أورد أمثلته بقوله: مثل: زيد قائم، وهو مثال لما يكون المبتدأ اسما مجرداً عن العوامل اللفظية مسنداً إليه.

وقوله: ما قائم الزيدان، مثال لما يكون المبتدأ صفة واقعة بعد حرف النفى رافعة لظاهر.

وقوله: أقائم الزيدان، مثال لما يكون المبتدأ صفة واقعة بعد همزة الاستفهام رافعة لظاهر، فإن

---

(١) أى: تعين غيرها للابتدائية وهو فى المثال (زيد).

(٢) أى: فتعينت هى للخبرية، أى: تعينت الصفة لأن تكون خبرا.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٠٥.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٨٦.

(٥) أى: ابن الحاجب، وانْظُرْ قوله فى شرحه ٣/ ٧٤٤.

(٦) فى الأصل (ليرد) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٠٧.

الصفة فى الصورتين مبتدأ و(الزيدان) فاعلها ساد مسدّ الخبر، على معنى: أن الفائدة التى تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما[1]، لا أنه حذف الخبر وأقيم هو مقامه[2].

والباعث على الحكم بكونها مبتدأ [3] تصحيحُ هذا التركيب، فإنها فيه لا يصح أن تكون خبرا وإن لا يلزم أن يقال (أقائمان)؛ لوجوب تثنية الخبر عند تثنية المبتدأ، فلو لم يكن مبتدأ لبطل التركيب، فحينئذ حُكِم عليه بالابتدائية بالضرورة لئلا يلزم ذلك.

فإن قلت: الصفة بالاعتماد تعمل[4] بالظاهر المرفوع بعدها، ومعمول اللفظ لا يكون خبرا عنه، فأين الخبر؟.

قلت: إن الصفة ههنا ليست بمبتدأ حقيقة، بل الحكم عليها بالابتدائية ليس لكونها مبتدأ على الحقيقة، بل المبتدأ بالحقيقة هو القسم الأول، وأما القسم الثانى فهو إنما يسمّى مبتدأ لما مرّ لمشاركته[5] القسم الأول فى أنه اسم مجرد فى أول الكلام وقع موقع المسند إليه، فهى فى الحقيقة خبر بمعنى (يقوم) فلا حاجة لها حينئذ إلى الخبر، كذا فى بعض الشروح.

فإن طابقت، أى: تلك الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام مفردا واقعا بعدها نحو: أقائم زيد، وما قائم زيد، جاز الأمران، أحدهما: أن تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسدّ خبرها، وحينئذ تدخل تحت المبتدأ لكونها رافعة لظاهر.

وثانيهما: أن يكون ما بعدها مبتدأ وهى خبره، وحينئذ لم تدخل تحت الحد؛ لكونها رافعة لمضمر، وارتفاع (زيد) بالابتدائية[6].

وإنما اشترط فى جواز الوجهين التطابق فى الإفراد لأن التطابق لو كان فى التثنية والجمع لم يجز الأمران؛ لأن الظاهر حينئذ يتعين بالابتدائية، والصفة تكون رافعة لغير الظاهر، إلا على لغة (أكلونى البراغيث)[7].

---

(١) قال أبو حيان: " وهذا الوصف لا خبر له، بل المرفوع بعده به أغنى عن الخبر وذلك لانطواء الكلام على مسند ومسند إليه وكأنه أخذ شبها من باب الفاعل ومن باب المبتدأ، فمن حيث إن فيه فاعلا مسكوتا عليه يتم الكلام به أشبه باب الفاعل، ومن حيث إن فيه اسما مرفوعا لم يتقدمه رافع لفظى أشبه بابا المبتدأ ". انْظُرْ: منهج السالك ص ٣٦.

(٢) وهو مذهب بعض النحويين، قال فى الارتشاف ٣/ ١٠٨١: " وذهب بعض النحويين إلى أن خبر هذا الوصف محذوف " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١١٤ وقد قال: " وإنما حُكم على الصفة بكونها مبتدأ حينئذ لامتناع جعلها خبراً، لأن المعنى لا يُخبر عنه بالمفرد " ا. هـ.

(٤) فى الأصل (يعمل) وهو تصحيف.

(٥) فى الأصل (لما تشاركه) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٥، والرضى ١/ ٢٠٠، والأصبهانى ص ١٦٦، والجامى ١/ ٢٧٨.

(٧) وهى اللغة التى تُلحق بالفعل علامة فاعله الظاهر. وانْظُرْ قسم التحقيق.

والخبر هو: المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة.

فإن قلت: الارتكابُ / على كون المبتدأ بلا خبر حين كون الظاهر مثنى ضرورةٌ، وهى مفقودة عند كونه مفرداً، فمن أين الارتكاب على جواز الوجهين؟.

قلت: الحكم على ابتدائية الصفة حين كون الظاهر مثنىً يجوز أن يكون لا لضرورة، بل لحصول فائدة المبتدأ والخبر منها وفاعلها من غير النظر إلى الضرورة - وإن كانت موجودة - ثم اعلم أنهم لما رأوا أن تلك الفائدة تحصل فى صورة الإفراد على الوجهين حكموا بجوازهما.

ولما فرغ عن بيان المبتدأ شرع فى بيان الخبر فقال: الخبر أراد به خبر المبتدأ لا مطلق الخبر، بدلالة سياق الكلام، هو: اللفظ المجرد عن العوامل اللفظية، سواء كان اسما كما فى: زيد قائم، أو غيره كما فى: زيد قام، واحترز به عن غير المجرد كخبر (إنّ) و(كان)، وإنما لم يذكر الاسم ههنا لئلا يلزم ألا يكون التعريف جامعا؛ لأن الخبر قد لا يكون اسما كما قلنا.

الألف واللام فى قوله: المسند به بمعنى الذى، والضمير المجرور راجع إليه، [أى][1]: الذى أسند به، وبه احترز[2] عن القسم الأول من المبتدأ لأنه مسند إليه، لكن بقى الثانى منه داخلا فيه، فأخرجه أيضا بقوله: المغاير فى التقديم لفظا أو تقديرا على المسند إليه للصفة الواقعة بعد النفى وألف الاستفهام، وهو المراد بقوله: المذكورة، فإنها وإن كانت مجردة ومسندا به لكنها خارجة بهذا القيد[3].

وبهذا يندفع النظر المذكور فى المتوسط بالفعل المضارع فى مثل (يضرب زيد)[4]؛ لأنه ليس بمغاير لها بهذا الوجه بل موافق، ومثل (ضارب) - فى: (زيد ضارب) - مع ضميره مسند إلى (زيد) والخبر هو المجموع.

وأما ما قيل فى جواب هذا النظر[5]: " من أن المراد من المسند[به][1] المسند إلى المبتدأ،

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال الرضى ١/ ٢٠١: " قوله (المسند) أخرج منه المبتدأ الأول، والأسماء المعدودة " ا. هـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص ١٦٧.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٥، وابن القواس ص ١١٧، وقال الجامى ١/ ٢٧٨: " ولك أن تقول: المراد بالمسند به: المسند به إلى المبتدأ، أو يجعل الباء فى (به) بمعنى إلى، والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ، ويكون قوله: (المغاير للصفة المذكورة) تأكيدا " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٨٧ حيث قال: " وقوله: (المسند به) احترز به عن المبتدأ الذى هو المسند إليه، وقوله: (المغاير للصفة المذكورة) احترز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعة لظاهر، وفيه نظر؛ لأن الفعل المضارع نحو (يضرب زيد) يصدق عليه أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع أنه ليس بخبر المبتدأ " ا. هـ وانْظُرْ: الأصبهانى ص ١٦٧ وقد قال مستدركاً على ابن الحاجب: " ولو قال (الخبر: المجرد المسند إلى المبتدأ) لا ندفع به النقض المذكور، لأن الفعل المضارع وإن كان مجرداً ليس بمسند إلى المبتدأ " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٨٨.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

و(يضرب) فى المثال مسند إلى الفاعل، فلا يصدق الحد عليه على ما يختار صاحب المتوسط والغجدوانى[1].

فمؤدّ إلى فساد[2] آخر وهو: استلزام هذا الكلام استدراك ذكر المغاير؛ لأن القسم الثانى من المبتدأ يخرج بذلك.

وأما ما ذكره صاحب الغجدوانى[3] لدفع هذا الفساد " من أن تلك العناية لا تتوفر على إخراج جميع [أفراد][4] تلك الصفة المذكورة، فإنها قد يسند إلى المبتدأ كما فى (أقائم زيد) على أحد الوجهين من حيث الظاهر ".

فليس بقوى؛ لأن تلك الصفة فى المثال المذكور إن جعلت مبتدأ فلا تكون[5] مسندة إلى المبتدأ، فخرجت بهذا القيد، وإن جعلت خبرا فهى من الخبر، فتكون[6] مسندة إلى المبتدأ، فينبغى ألا تخرج[7].

فالحاصل أن الأمر فى هذا المقام مشكلٌ؛ لأنه إن أريد بالمسند: المسند إلى المبتدأ، فيلزم الاستدراك، وإن أريد به ما هو أعم منه فليس معنى محصل؛ لأن خبر المبتدأ محمول عليه، والمحمول على الشىء لابد وإن ثبت له، والإسناد إلى الغير يفيد ثبوته له لا له، اللهم إلا أن يراد الأول وحمل ذكر المغاير على كونه خبر العناية على المبتدئ.

ثم اعلم أن المقتضى للرفع فى المبتدأ والخبر إنما هو المشابهة بالفاعل كما مرّ[8].

وأما العامل فيهما ففيه خلاف بين النحاة[9]، وذهب الكوفيون[10] إلى أنهما يترافعان، ولهم فى

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٠٧.

(٢) فى الأصل (الفساد) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٠٧.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدوانى ص ١٠٧.

(٥) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٦) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٧) فى الأصل (يخرج) وهو تصحيف.

(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٩) انْظُرْ تفصيل القول فى هذا الخلاف فى: الإنصاف ١/ ٤٤، وأسرار العربية ص ٧٩، وابن يعيش ١/ ٨٤، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٢١٣، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٢، والرضى ١/ ١٩٩، وابن القواس ص ١١٤، والملخص لابن أبى الربيع ص ١٦٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٣٤٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٩٦، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٢٥٢، والتبيين ص ٢٢٤، والارتشاف ٣/ ١٠٨٥، وائتلاف النصرة ص ٣٠، والتصريح ١/ ١٥٩، والأشمونى١/ ١٩٣، والهمع ١/ ٣١١.

(١٠) وهذا رأى الكسائى والفراء كما فى الرضى ١/ ٢٠٠، وابن القواس ص ١١٥، وشرح الجمل لابن= =خروف ١/ ٣٩٧، وقد اختار هذا القول أبو حيان فى: الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، والسيوطى فى: الهمع ٢/ ٣١٢، وبه

هذا المقام كلام طويل وحاصله: أن المبتدأ لابد [لـه][1] من [خبر][2] والخبر [لابـد][3] لـه منه لضرورة أمر الإفادة، فالاقتضاء التام حاصل بينهما، وإذا كان الأمر على هذا عمل كل منهما فى صاحبه ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون بين الشيئين عاملية ومعمولية لكل منهما فى الآخر، كما فى قوله تعالى:**{أَيًّامَّا تَدْعُوا}**[4] وقوله تعالى:**{أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِككُّمُ المَوْتُ}**[5].

وفيه نظر من وجوه: أما أولا: فلأنا لا نسلم أن ذلك الاقتضاء يستلزم عمل كل منهما فى الآخر، وإلا لوجب أن يعمل الفاعل فى الفعل لما بينهما من شدة الاقتضاء.

وأما ثانيا: فلأن ما ذكروه يستلزم المحال؛ لأن مرتبة العامل يجب أن تكون قبل مرتبة المعمول، ولو كان ما ذُكر حقا لوجب أن يكون كل منهما مقدما على الآخر، وهو محال.

وأما ثالثا: فلأنا لا نسلم أن الجزم فى الفعل فى الآيتين بـ (أيّا) و(أينما) حقيقة، بل هو بـ (إنْ) وهما نائبان عنها لفظا، فلم يعملا[6] شيئا، مع أنه[7] على تقدير التسليم لا يلزم من الجواز ههنا - لاختلاف عملهما - الجواز ثمة لعدم الاختلاف فيه[8].

وذهب البصريون[9] إلى أن عامل المبتدأ هو معنى التجرد المعبر عنه بلفظ الابتداء فى القسم الأول، وكونه صفة كذلك فى القسم الثانى، فذلك معنى ليس فيه حظٌ للسان.

وأما عامل الخبر ففيه خلاف:

فذهب قوم منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده أيضا[10].

وهو منظور فيه؛ لأن أقوى العوامل[1] - وهو الفعل - لا يجوز أن يعمل رفعين من غير اتباع،

قال ابن جنى فى اللمع ص ١٠٩. وللكوفيين قول آخر وهو: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو: زيد ضربته؛ لأنه لو زال الضمير انتصب، فكان الرفع منسوبا للضمير. انْظُرْ: الهمع ١/ ٣١٢.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٤٤.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٤٤.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٤٤.

(٤) سورة الإسراء من الآية (١١٠).

(٥) سورة النساء من الآية (٧٨)، وفى الأصل (يكون) وهو خطأ.

(٦) فى الأصل (يعمل) وهو تَصْحِيف.

(٧) فى الأصل (أن).

(٨) انْظُرْ الجواب عن كلمات الكوفيين فى: الإنصاف ١/ ٤٨، وابن يعيش ١/ ٨٤، والهمع ١/ ٣١١ وما بعدها.

(٩) وهذا رأى الجمهور، انْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٢٥٢، والارتشاف ٣/ ١٠٨٥، والهمع ١/ ٣١١.

(١٠) وهذا رأى الأخفش، وابن السراج، والرمانى، انْظُرْ: معانى القرآن للأخفش ١/ ٩، والأصول ١/ ٥٨، والارتشاف ٣/ ١٠٨٥، والمساعد ١/ ٢٠٥، والهمع ١/ ٣١١، وصححه أبو البقاء، انْظُرْ: التصريح ١/ ١٥٩.

فيلزم أن لا يعمل أضعف العوامل وهو المعنى[٢].

وذهب الآخر إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، ومنهم سيبويه[٣].

قيل: فيه ضعف؛ لأن المبتدأ اسم والأصل فيه ألا يعمل، فضعفَ أمرُه فى التأثير العملىّ، وللابتداء تأثيرٌ فى العمل، وفى إضافة العمل إلى ما لا تأثير له فيه - مع وجود ما له تأثير - فيه ضعف.

وذهب بعض منهم إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فيه جميعا[٤].

وفيه ضعف معلوم وجهه مما سبق.

وبعضهم قال: إن العامل فى الخبر المبتدأ، لكن لا مطلقا بل بواسطة المبتدأ[٥]، كَتَسخُّنِ الماء بالنار بواسطة القِدْرِ، وأُورِد[٦] عليه أن التجرد أمرٌ عدمى، فهو لا يصلح للعاملية.

وأُجيب بأن العامل / عندهم علامة، وعلامة[٧] الشىء كما تكون بأمر وجودى[٨] تكون أيضا بأمرٍ عدمى واعتبر هذا فى الثَّوْبَيْنِ المُعَلَّمَيْنِ، أحدهما بالصبغ، والآخر بعدمه، مع أن كونه أمراً عدمياً ممنوع ووجود هذا المعنى فى الفعل المضارع لا يوجب دخوله على القبيلين لجواز أن يكون المعنى الذى فيه غير المعنى الذى فى المبتدأ، مع أنَّا لا نُسلم أن دخوله عليهما يمنعه عن العمل.

---

(١) فى الأصل: (العامل) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: الهمع ١/ ٣١١، والأشمونى ١/ ١٩٤.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٢٦، ١٢٧، وقد نُسب هذا القول إلى المبرد، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، ونُسب إلى أبى على، وابن جنى، انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١٦٦.

(٤) وهذا قول المبرد فى: المقتضب ٢/ ٤٨، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٢٥٨، وابن القواس ص١١٥.

(٥) وهذا القول حققه الأنبارى فى: الإنصاف ١/ ٤٦، واختاره ابن يعيش ١/ ٨٥.

(٦) فى الأصل (ووارد).

(٧) فى الأصل (العلامة الشىء) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل (كما تكون بأمر عدمىّ وجودى).

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمة جاز (فى داره زيدٌ) وامتنع (صاحبُها فى الدار).

هذا ما اطلعتُ عليه مما ذكر[1] فى المسائل الخلافية وغيرها، مع التطويلات التى لا يليق ذكرها بهذا الكتاب من المقال، والله أعلم بحقيقة الحال.

وأصل المبتدأ فى المرتبة والاستعمال التقديم اللفظى الذى لا على نية التأخير، وإلا فلا معنى لهذا الكلام؛ لأن أحد التقديمين واجب[2] قطعا.

ويرد عليه - أيضا -: كيف قال: (أصل المبتدأ التقديم)؟ فإنه من القانون المزال.

واستعمال التقديم الأصلى؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد له من وجود ذهنى قبل الحكم عليه، فوضع فى اللفظ مقدما أيضا ليكون الواضع موافقا للطبع[3].

ولقائل أن يقول: ما ذكرتم من التعليل يقتضى تقديم الفاعل على الفعل، مع أنه لا يجوز بالاتفاق! ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: نعم، إلا أنه لم يتقدم نظراً إلى أنه معمول الفعل، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول[4]، وإما خوفا من الالتباس[5] بالمبتدأ.

فإن قلت: لو عَكَسَ القضية لدَفَعَ الالتباس، فلِمَ لْم يفعل كذلك؟

قلت: لا يستلزم ذلك الصنع ترك الأولى، وبيانه بأن يقال: لما كان الغرض من الجملة الفعلية الدلالة على التجدد والحدوث، ومن الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام - على الأغلب - وكان الفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم على الثبات والدوام كان ذكرهما فيما بينهما أهم، وما كان ذكره أهم كان تقديمه أولى.

ومن ثمة أى: من أجل أن أصل المبتدأ التقديم لفظاً جاز أن يقال: فى داره زيدٌ[6]، مع لزوم الإضمار قبل الذكر فيه لفظا؛ لأن الضمير فى (داره) راجع إلى (زيد)، وذلك لأن (زيد) وإن

---

(١) فى الأصل (ذكرنا) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل (واجبا) وهو لحن.

(٣) قال ابن الحاجب: " قوله: (وأصل المبتدأ التقديم) لأنه المحكوم عليه، فلابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٦، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٢٠١، وابن القواس ١١٧، وقال الأصبهانى ص ١٧٤: "..... ولأن من بعض أخبار المبتدأ الخبر المشتق وفيه ضمير للمبتدأ، فكان الأصل فى هذا الموضع التقديم، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وإذا كان أصله التقديم فى هذا الموضع كان كذلك فى سائر المواضع لاطراد الباب " ا. هـ.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٠١: " وأما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملاً فى المحكوم عليه، ورتبة العامل قبل المعمول " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (الالتباس المبتدأ) وهو تَصْحِيف.

(٦) قال الرضى ١/ ٢٠٢: "... إن قيل: لِمَ جازت وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا: إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: زيدٌ فى داره، فالمعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديرا " ا. هـ.

كان مؤخراً فى اللفظ إلا أنه مقدم فى الرتبة، لما قلنا من أن أحد التقديين واجب قطعا فى المبتدأ فحينئذ لا يمتنع، وإنما الممتنع هو الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، ولأجل هذا امتنع أن يقال: صاحبها فى الدار؛ لأن فيه إضماراً قبل الذكر لفظاً ومعنى؛ لأن الضمير فى (صاحبها) يرجع إلى (الدار) وتقديه فى اللفظ ظاهر، وأما تقديه فى المعنى فلأنه مبتدأ وحقه أن يتقدم على الخبر[(١)].

واعلم أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة، كما أن من حق الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن وضع هذا الباب على أن تُخبر عن شيء معلوم عندك، وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عنده لتحصل الفائدة، هذا على القياس[(٢)]، وأما ما يجيء بخلاف ذلك من قولنا: الله إلهُنا، ومحمد نبينا، وزيدٌ المنطلق[(٣)]، فذلك باعتبار كون النسبة بينهما مجهولة عند المخاطب إما بالحقيقة أو بالاعتبار، وكان مناط النظر ههنا حصول الفائدة، فحيث وُجِدَ استقام الكلامُ، ولا يرد عليه باب الفاعل[(٤)]؛ لأنه لا يقع نكرة صرفة أصلا، بل مخصصة بوجوب تقديم الفعل عليه.

إلا أنه قد يكون المبتدأ نكرة لكن لا مُطلقا، بل بكونه قريبا من أصله وذلك: إذا تخصصت النكرة الواقعة مبتدأ، بوجهٍ ما من الوجوه، خلافاً لابن دهّان[(٥)] فإنه علّق جواز وقوع النكرة مبتدأ بحصول الفائدة سواء كانت مخصصة أو لا[(٦)].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٦، والرضى ١/ ٢٠٢، والأصبهانى ص ١٧٥.

(٢) قال ابن يعيش ١/ ٨٥: " ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل عالم، لم يكن فى هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما فى الوجود ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذى تُنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم " ا. هـ.

(٣) قال ابن يعيش ١/ ٩٨: ".... إذا قلت: (زيد المنطلق) فالمخاطب يعرف زيدا، ويعرف أن شخصا انطلق، ولا يعلم أنه زيد، فيقال: زيد منطلق، فـ زيد معروف بهذا الاسم منفرداً، والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً غير أن الذى عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر، ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفا به ذكراً وشهرة، ولو رأيت شخصا لكنت عارفا به عينا غير أنك لا تركب هذا الاسم الذى سمعته على الشخص الذى رأيته إلا بمعرفة أخرى، فيقال: هذا زيد فاعرفه، وأما (الله ربنا، ومحمد نبينا)فيقال رداً على المخالف والكافر أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله "، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٠١، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٢٧١.

(٤) نحو: جاء رجل.

(٥) ابن الدهان هو: سعيد بن المبارك بن على بن عبد الله الأنصارى أبو محمد، سيبويه عصره، أخذ عن الرمانى، ولد ببغداد، وتوفى بالموصل سنة ٥٩٦ هجرية، له: تفسير القرآن، وشرح الإيضاح، والغرة فى شرح اللمع، وغير ذلك. انْظُرْ: وفيات الأعيان ٢/ ١٢٤، وإنباه الرواة ٢/ ٧٤.

(٦) وقد استحسنه الرضى ١/ ٢٠٣ فقال: " وقال ابن الدهان - وما أحسن ما قال - إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة شئت وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا " ا. هـ.

مثل{وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ}[1]،

ثم ذلك التخصيص إما بالصفة لفظاً كما فى مثل قوله تعالى:{وَلَعَبْدٌ} مبتدأ نكرة تخصص بالوصف الملفوظ وهو:{مُّؤْمِنٌ} وخبره:{خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ}.

وقد منع بعضهم كون التخصيص فى الآية بالصفة لفظاً، بل جعل المصحح كون (العبد) فى معنى العموم؛ لأنه فى تقدير: كل عبد مؤمن، كذا نقل عن[2] المصنف[3]، وتحقيق البحث مذكور فى النكسارى[4].

أو تقديراً كما فى قولهم: شُخْبٌ فى الإناءِ وشُخْبٌ فى الأرضِ[5]، و: إن ذهب عَيْرٌ فعَيْرٌ فى الرِّباط[6]، فإن (شخب) مبتدأ نكرة تخصص بالوصف المقدر لأن تقديره: شخبٌ من اللبن فى الإناء وشخبٌ آخر منه فى الأرض، وكذا الكلام فى (فعَيرٌ فى الرِّباط) لأنه فى تقدير: فعيرٌ آخر فى الرباط، وهذان القولان مثلان يضرب الأول لمن يتكلم فيخطئ تارة ويُصيب أخرى، والثانى[7]: لمن يختار الحاضر ويترك الغائب.

أو معنىً كما فى (كم) الخبرية نحو: كم رجل ضربته، فإن معناه: كثير من الرجال، والوصف ههنا من تمام معنى (كم) فلم يجز تقديره مع لفظة (كم) بخلاف [غيرها][8] فإن تقديره يجوز مع لفظ الموصوف.

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢٢١).

(٢) فى الأصل (من) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل١/ ١٨٤ وفيه ذهب المصنف إلى أن المراد من قوله تعالى:{وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ} كل عبد مؤمن، وقال: " مثل ذلك ليست الصفة فيه بمصححة للابتداء " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٧ حيث ذهب إلى أن مثل ذلك قد تخصص بالصفة. فللمصنف فى مثل هذا قولان.

(٤) النكسارى هو: محمد بن إبراهيم بن حسن النكسارى، الرومى الحنفى، محيى الدين، عالم بالعربية والعلوم الشرعية والعقلية، ماهر فى علوم الرياضة، أخذ عن: المولى فتح الله الشروانى، وقرأ على: الحسام التوقاتى، والمولى يوسف بالى بن محمد الفنارى، توفى فى القسطنطينية، من تصانيفه: حواشٍ على تفسير البيضاوى، وتفسير سورة الدخان، وشرح الإيضاح للقزوينى. انْظُرْ: شذرات الذهب ٨/ ٩، ومعجم المؤلفين ٨/ ١٩٦، وله رسالة فى مسألة الكحل فى كتاب الكافية، مخطوط بمركز الملك فيصل بالرياض برقم ١٨٥٠، ولدى نسخة مصورة منه.

(٥) الشُخبُ: ما خرج من الضرع من اللبن إذا احتُلب، وبالفتح المصدر، وهو الدم، انْظُرْ: اللسان (شخب) ٤/ ٢٢١٠، وتاج العروس (شخب) ١/ ٣١٠، وانْظُرْ المثل فى: مجمع الأمثال ٢/ ١٥٤، وكتاب الأمثال ٥٢، ٣٠٤، وأصل المثل فى الحالب يحلب فتارة يخطيء فيحلب فى الأرض وتارة يُصيب فيحلبُ فى الإناء.

(٦) هذا مثل لأهل الشام لا يكاد يتكلم به غيرهم. انْظُرْ: مجمع الأمثال ١/ ٤٠، وكتاب الأمثال ص ٣٢٥.

(٧) فى الأصل (والثان) وهو تَصْحِيف.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

و: أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ وما أحدٌ خيرٌ منك،

والمصغر من هذا القبيل لأن معنى (رُجَيْل): رجل حقير[١].

أو يتعلق علم المتكلم قبل التكلم بثبوت خبرها لها[٢] وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً بهمزة الاستفهام معادلة لها (أم) المتصلة، إما تحقيقا نحو: أرجلٌ فى الدار أم امرأة[٣]، على أن يكون (رجل) مبتدأ، و(فى الدار) خبره، و(امرأة) عطف عليه[٤].

وإما تقديراً كما فى (كم) الاستفهامية فإن قولك: كم غلاما اشتريت؟ معناه: أعشرين غلاما اشتريت أم ثلاثين.

وإنما حصل التخصيص بهذا[٥] لأن السؤال بالهمزة و(أم) إنما يكون فيما عَلِمَ المتكلمُ بثبوت الحكم لأحد الشيئين لا على / التعيين، فيسأل عن التعيين، ولما دلّ هذا على أن الحكم معلوم عنده، وغير المعلوم إنما هو التعيين، صار الخبر كالوصف فيكون مخصصا.

قيل: فيه نظر؛ لانتقاضه بنحو: أرجل فى الدار؟ إذ هو يجوز مع عدم اللفظ بـ (أم) الدالة على ثبوت الخبر لأحدهما، فالأولى أن يقول (لوقوعه بعد الاستفهام)؛ لكون النكرة فى سياقه فى تأويل المعرفة، إذ المعنى من هذا القول: أهذا الجنس فى الدار؟ وليس المراد واحداً بعينه أو لا بعينه، وعليه منع ظاهر، نعم لو قال كذلك لكان أشمل[٦].

أو بكونه عاماً يتناول كل فرد فرد على سبيل الاستغراق[٧]، فيصير فى المعنى معرفة تعرف الجنس المستغرق وهو: إما بأن يكون المبتدأ النكرة فى سياق النفى نحو: ما أحدٌ خيرٌ منك فإن (أحد) مبتدأ نكرة، و(خيرٌ منك) خبره، وجاز لتخصيصه لما ذكر؛ لأن النكرة فى سياق

---

(١) قال الأصبهانى ص ١٧٦: "... ومنها التصغير نحو: رُجيل قائم، وهو قريبُ فى المعنى من الصفة، ولهذا لم يذكره المصنف " ا. هـ.

(٢) هذا هو الموضع الثانى من مواضع الابتداء بالنكرة وهو: تخصيصها بثبوت الخبر بها.

(٣) قال ابن فلاح: "... لأن المتكلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما، وإنما يسأل عن التعيين، وإذا صار الحكم معلوما صار الخبر فى المعنى كالوصف، فكانت فى المعنى كنكرة موصوفة " ا. هـ انْظُرْ: المغنى٢/ ٢٦٥.

(٤) قال الجامى ١/ ٢٨٠: "... فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما فى الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال: أيٌّ من الأمرين المعلوم كون أحدهما فى الدار كائن فيها؟ فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل (الرجل) مبتدأ، و(فى الدار) خبره " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ١٢١، والأصبهانى ص ١٧٦.

(٥) انْظُرْ علة التخصيص بالاستفهام فى: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٨٥، وابن القواس ص ١٢١.

(٦) قال ابن جماعة ص ١٠١: " ليس مجموع الاستفهام والعطف شرطا فى تصحيح المسألة بل أحدهما كافٍ فى تصحيحها فمثل: أرجل فى الدار؟... وليس الاستفهام المصحح أيضا مختصاً بالهمزة، فلو قلت: هل رجل فى الدار؟ صح " ا. هـ.

(٧) وهذا هو الموضع الثالث وهو: أن تفيد النكرة العموم.

وشرٌ أهرَّ ذا ناب،

النفى تعمّ[1]، ويدل على هذا عدم جواز قولهم: أحدٌ خيرٌ منك، لعدم الفائدة.

أو بأن يكون معنى (كل) مراداً فى الكلام[2] سواء كان فى اللفظ أو لا نحو: تمرةٌ خيرٌ من كُسَيْرَةٍ، وكُلُ شاةٍ برجلٍ معلقةٌ[3].

أو بكونه فاعلا فى المعنى[4]، ويشترط ههنا أن يكون خبره جملة فعلية ليُمكن تقدير الخبر، وهو فى مثل قولهم: شرٌ أهرَّ ذا نابٍ[5]، فـ (شرٌ) مبتدأ، و(أهرَّ) فعل وفاعل خبرُه، و(ذا ناب) مفعول (أهرَّ)، وتخصص بأن يكون فى تقدير: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ[6]، وقد يكون لوجه تخصيصه وجه آخر وهو: أن التنوين فى (شرٌ) للتعظيم والتفخيم فيكون حينئذ من قبيل الموصوف فى المعنى، أى: شرٌ عظيمٌ أهرَّ ذا ناب[7].

وقيل: يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى: هذا شرٌّ، أو يكون مبتدأ موصوفاً بـ (أهرّ) والخبر محذوف وهو: حدث، أو طرق[8]، فحينئذ لا يطابق المقصود.

---

(١) قال الرضى ١/ ٢٠٥: "…. فقولك: (أحد) عمَّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم، ففيه نظر؛ وذلك لأن التخصيص أن يُجعلَ لبعضٍ من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خيرٌ منك، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد،فلم يتخصص بعض الأفراد لأجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم، بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عيّنت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معيّن لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيُّن المحكوم عليه، أما إذا بينتُ أنَّ حكمى على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد " ا. هـ.

(٢) وهذا داخل فى الموضع الثالث وهو (أن تفيد النكرة العموم) لأنه كالمعرف بلام الاستغراق.

(٣) فى مجمع الأمثال ٣/ ٢٣: " كل شاةٍ برجلها معلقة، وقائله: وكيعُ بن سلمة بن زهير بن إياد، ويُضربُ للجانى يؤخذ بجنايته، وانْظُرْ: كتاب الفاخر لابن سلمة ص ٢٣٥.

(٤) وهذا هو الموضع الرابع من مواضع الابتداء بالنكرة وهو: أن تكون النكرة فى معنى الفاعل فتتخصص بشيء تخصص الفاعل به.

(٥) انْظُرْ: مجمع الأمثال ٢/ ١٧٢، واللسان (هرر) وأهره: حمله على الهرير وهو صوت دون النباح، وذو ناب: المراد به هنا: الكلب، وأصل المثل أن العرب سمعت هرير الكلب فى وقت لا يهرّ فى مثله إلا لسوء فقالوا ذلك، ويُضرب فى ظهور أمارات الشر ومَخَايله. انْظُرْ: الكتاب ١/ ٣٢٩، وابن يعيش ١/ ٨٦.

(٦) فتخصص بما يتخصص به الفاعل، وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما أسند إليه، قال ابن القواس ص ١٢١: " والفاعل يجوز أن يكون نكرة لتخصصه بتقديم الفعل عليه " ا. هـ انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٨٥، والجامى ١/ ٢٨١.

(٧) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٨٦، والتخمير ١/ ٢٥٩، وقال الأصبهانى ص ١٧٧: " أو نقول: إنه تخصص بالصفة المحذوفة، لخصول العلم بها وتقديره: شر عظيم أهر ذا ناب " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١١٢ وقد قال: "... و(شرُ) إما فى معنى الموصوف أى: شرٌ عظيم لأن التنوين فيه للتفاقم، أو كونه موصوفا محذوف الصفة، أو موصوفا بما بعده محذوفاً خبره، أو كونه خبراً لمبتدأ محذوف أى: الطارق شر " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٢٦٦ وما بعدها.

وفى الدار رجلٌ،

ثم اعلم أن المراد من التخصيص الحاصل ههنا: تخصيص نوعى لا أجنبى ولا شخصى، فحينئذ لا يرد ما قيل: " إن الشرطَ فى إفادةِ هذا الباب التخصيص عدمُ المانع منه، وفى هذا القول مانع عنه؛ لأن الثبات هو الأول، والمنع إنما يرد على الثانى والثالث، مع أن عبد القاهر قال[1]: " قدم (شرٌّ) لأن المعنى: أن الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير ".

أو يكون الخبر ظرفا مقدما عليه[2] وهو فى مثل قولك: فى الدار رجلٌ، وذلك لأنه حينئذ أشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه، فجاز وقوعه نكرة كالفاعل، ولأنها تصير كأنها موصوفة بالظرفية[3].

وإنما اختص الحكم المتقدم عليه بكونه ظرفا حتى لا[4] يجوز: قائم رجل[5]؛ لأنهم اتسعوا فى الظروف ما لم يتسعوا فى غيرها[6]، وذلك لأنها ليست بأجنبية عن الأشياء؛ لأن أكثرها لا يخلو عنها.

فإن قلت: أليس ذلك منتفيًا فى تخصيص الفاعل؟.

قلت: نعم، ولكن الفاعل قوى والقوى قد لايحتاج إلى القوى.

وللبعض ههنا شرط آخر وهو: أن يكون الظرف مختصا نحو: عندك مال؛ لأن غير المختص

---

(١) انْظُرْ: دلائل الإعجاز ص١٤٣ حيث قال: " إنما قُدّم فيه(شر) لأن المراد أن يُعلم أن الذى أهرَّ ذا الناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءنى، تريد أنه رجلٌ لا امرأة " ا. هـ.

(٢) هذا هو الموضع الرابع من مواضع الابتداء بالنكرة وهو أن يكون الخبر ظرفا أو جاراً ومجروراً وقدّم عليها.

(٣) قال الجامى ١/ ٢٨١: " إذا قيل: (فى الدار) عُلم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٨٦ وما بعدها، وقال ابن القواس: " وإنما صح الابتداء بالنكرة ههنا لأمرين: أحدهما: أنها تخصصت بتقديم الخبر من حيث أنه لم يُبدأ بها إلا بعد أن صار مخصوصا بوصف الخبر كما فى الفاعل إذا كان نكرة، وثانيهما: أنه لو تقدَّم المبتدأ لالتبس بالصفة، فإذا تأخر تمحض الظرف للخبرية؛ لامتناع تقدم الصفة على الموصوف " ا. هـ. انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٢٠، وشرح الكافية لابن القواس ص ١٢٢.

(٤) فى الأصل (لم) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال الأصبهانى ص ١٧٧: " لا يقال: لو جاز تخصيص المبتدأ بتقديم الخبر عليه حتى جاز أن يكون نكرة لجاز أن يقال: قائم رجل؛ لأنا نقول: لا نسلم ذلك لوجهين: أحدهما: الاتساع فى الظروف بما لم يتسعوا فى غيرها؛ لعدم خلوّ الأسماء والأفعال من الزمان والمكان، والثانى: الالتباس، ألا ترى أنك لو قلت: قائم رجل، فإنه ربما يتوهم أن (قائم) مبتدأ و(رجل) خبره، فحكم بامتناعه، بخلاف (فى الدار رجل قائم) لأنه لا يتوهم أن (فى الدار) مبتدأ " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح ١/ ١٨٧، وشرح المصنف ٢/ ٣٥٩، وابن القواس ص ١٢٢.

وسلامٌ عليك،

لا يفيد نحو: عند رجل مال[1].

ثم لما كان ما قبل ارتفاع (رجل) على أنه فاعل الظرف فلا يكون حينئذ مبتدأ، فالأولى أن يمثل بـ: فى داره رجل، ليس بخالٍ عن الضعف؛ لاشتراط عمل الظرف بالاعتماد عند الأكثرين[2]، لم يلتفت إليه ومثّل به دون غيرهً.

أو بكونه مصدراً منتسباً فعله فى الأصل إلى الفاعل[3] وذلك لا يكون إلا فى الدعاء له نحو: سلامٌ عليك[4]، فإن أصله: سلمتُ أو أسلم سلاماً عليك، حذف الفعل لكثرة الاستعمال فيه مع إشعاره بالتقييد المخل بالمقصود، ورُفع المصدرُ لتكون الجملة اسمية لغرض الثبوت[5]، بخلاف الفعلية[6].

وتخصيصه: بانتساب فعله فى الأصل إلى الفاعل دون غيره، ولذلك تقدم على خبره مع تنكيره؛ لكون خبره جاراً ومجروراً، ولأنه بمنزلة الفعل والأصلُ فى الفعل ألا يتقدم عليه شىء من معمولاته، فعلى هذا ظهر أن عدّ الدعاء عليه من هذا القبيل سهوٌ؛ لعدم إمكان حصول السبب فيه، إذ ليس الغرض من قول الداعى: (ويل له): ويلى له، بل المراد منه مطلق الهلاك، هكذا قيل[7].

أقول: الغرض من حذف الفعل من (أُسلمُ سلاماً عليك) قد انتقل من الخصوص إلى الإطلاق؛ لأن مراد المتكلم من قوله: (سلامٌ عليك): مطلقُ السلام؛ لا سلامٌ من قِبَله؛ لكونه دعاءً مطلقا[8]، فكيف يتخصص بالمتكلم؟

---

(١) اشترط هذا الشرط ابن مالك فقال فى: التسهيل ص ٤٦: " أو ظرف مختص"، وقال فى: شرح التسهيل ١/ ٢٩٤: " وقُيِّد بالاختصاص تنبيها على أنه لو جىء به غير مختص لم يُفد الإخبار به نحو: (عند رجل مال) " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٤.

(٢) خلافا للأخفش، والكوفيين، فالاعتماد عندهم ليس شرطا. انْظُرْ: الهمع ٣/ ٩٠.

(٣) هذا هو الموضع الخامس من مواضع الابتداء بالنكرة وهو: أن تكون النكرة متضمنة معنى الدعاء.

(٤) قال ابن يعيش ١/ ١٧٨: " قولهم: سلامٌ عليك، وويل له، قال الله تعالى:**{سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي}** و**{وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ}**... فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً فى المعنى، إنما هى دعاء أو مسألة فهى فى معنى الفعل كما لو كانت منصوبة، والتقدير: ليسلم الله عليك، وليلزمه الويل... فلما كانت فى معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل... " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٥٩، وابن القواس ص١٢٢، وشرح الألفية له ص٨٢١، وابن فلاح ص٢٦٦.

(٦) قال الأصبهانى ص ١٧٨: " لو كان منصوباً لكان إما بالماضى أو بالمستقبل، وعلى التقديرين لم يحصل الاستمرار " ا. هـ.

(٧) هذا قول الرضى فى: شرحه ١/ ٢٠٦.

(٨) فى الأصل (مطلق) وهو لحن.

فإن أُجيب عنه باختيار ما سبق فالأمر فى الدعاء عليه كما قيل، وإن أجيب بما ذكر فى الأسئلة(١) بأنه تخصص بالمتكلم من حيث إنه دعاء له وصادر عنه، وإن لم يتخصص من حيث إنه لسلامه، فحينئذ يمكن إدراج الدعاء عليه تحت هذا الحكم على ما لا يخفى.

ولذكر المواضع التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة مع عدم تناول كلام المتن عليها مجال(٢)منها:

أن يقع المبتدأ نكرة مضافة إلى نكرة أخرى نحو: غلامُ رجُلٍ جاءنى(٣).

وأن يقع [نكرة](٤) معطوفة على نكرة مخصصة بتقدم عليها نحو: فى الدار رجلٌ وامرأةٌ فى المسجد.

وأن يقع معتمداً على (إذا) المفاجأة نحو: خرجت وإذا امرأةٌ (٥).

و(لولا) الامتناعية نحو: لولا شفاءٌ لهلكتُ(٦).

وأن يقع جوابا لسؤال نحو (كتابٌ) لمن قال لك: ما عندك(٧)؟.

---

(١) فى الأصل: (الأسولة) ولعل المراد منها: كتاب الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية لخضر بن إلياس الكموجنوى، انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٣.

(٢) قال الجامى ١/ ٢٨٢ عن المواضع التى ذكرها المصنف: " هذا هو المشهور فيما بين النحاة " ا. هـ. وقد تفاوت النحاة فى بيان هذه المواضع، قال الأشمونى١/ ٢٠٤: " رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتَتَبَّعوها فمن مقلٍّ مخلٍّ، ومن مكثر موردٍ ما لا يصح، أو معددٍ لأمور متداخلة " ا. هـ وقد عدها السيوطى خمسة وعشرين موضعا انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٢٦ وما بعدها، وقال أبو حيان فى منهج السالك ص ٤٥: " وقد تتبع بعض المتأخرين هذه المسوِّغات فأنهاها إلى نيف وثلاثين.... وقد ذكرتُ جملة من هذه المسوِّغات فى أرجوزتى المسمّاة بنهاية الإغراب فى علمى التصريف والإعراب، ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوّغين فقلت: وكل ما ذكرتُ فى التقسيم... يرجع للتخصيص والتعميم " ا. هـ.

(٣) وعبر عنها البعض بقولهم: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان - عند من أجازه - أو نصباً نحو (أمرٌ بمعروف صدقةٌ) أو جراً نحو: غلامُ امرأةٍ جاءنى. انْظُرْ: الهمع١/ ٣٢٧، وانْظُرْ الأشمونى١/ ٢٠٥

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ومن أمثلته قول الشاعر: حَسِبْتُكَ فى الوَغَى بُرْدّى حُروبٍ... إذا خَوَرٌ لَدَيْكَ فقُلْتُ سُحْقاً. انْظُرْ: الأشمونى ومعه حاشية الصبان ١/ ٢٠٦.

(٦) ومن أمثلته قول الشاعر: لَوْلا اصطبارٌ لأَوْدَى كلُّ ذى مِقَةٍ... حينَ استَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعَنِ. انْظُرْ: الفاخر ص ١٧٩، والأشمونى ١/ ١٠٧، والهمع ١/ ٣٢٨.

(٧) فى الأصل: (لمن قال لك: عندك كتابٌ) وهو خطأ، قال السيوطى ١/ ٣٢٧: " أن تكون جوابا لسؤال نحو (درهم) فى جواب (ما عندك)؟ أى: درهم عندى، فيقدر الخبر متأخراً، ولا يجوز تقديره متقدماً لأن الجواب يُسلَكُ به سبيلُ السؤال، والمقدم فى السؤال هو المبتدأ " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٢٩٥، والفاخر ص ١٨٠.

والخبر قد يكون جملة

وأن يقع بعد واو الحال نحو قولك: قعدتُ ورجلٌ ينتهى[(١)].

وغير ذلك مما وجد فيه تخصيص فى الجملة ولم يتعرض المصنف لها هربا عن التطويل[(٢)].

واعلم أن أصل الخبر فى باب المبتدأ أن يكون مفرداً بالمعنى المقابل للجملة / لكونه أخف فى[(٣)] حصول المقصود، إلا أنه قد يكون أى: الخبر جملة سواء كانت خبرية [أو إنشائية][(٤)]، خلافا لابن الأنبارى[(٥)] وبعض الكوفيين[(٦)] فإنها عندهم لابد وأن تكون خبرية – وهى التى تحتمل الصدق والكذب عند تجريد النظر إلى مفهومها – لإمكان الإخبار بها، وعدم المانع عنه عند القصد إليه.

ولا يُشكِل بالجملة الإنشائية الواقعة فى هذا الموقع كما فى نحو: زيد [اضربه][(٧)]، أو لا تضربه؛ لأنه لا بالذات بل بالتأويل[(٨)].

---

(١) ومن أمثلته قول أنس رضى الله عنه: (دخل رسول الله ﷺ وحَبْلٌ ممدودٌ)، وكقول الشاعر:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قد أضاء فَمُذ بَدا ::: محيَّاك أخفى ضَوْءه كلّ شارقٍ

انْظُرْ: الفاخر ص ١٧٩، وانْظُرْ: الأشمونى ١/ ٢٠٦، والهمع ١/ ٣٢٨.

(٢) ومن هذه المسوّغات: الأول: أن تكون معطوفا عليها نحو قوله تعالى:{طَاعَةٌ وقَولٌ مَعْرُوفٌ} أى: طاعة وقول معروف أمثل. الثانى: أن يكون مقصوداً بها الإبهام نحو: ما أحسنَ زيداً. الثالث: أن تكون واجبة التصدير نحو: مَن عندك، وكم درهماً لك؟ مَنْ يقمْ أقم معه. الرابع: أن تكون مثلاً مثل: ليس عبدٌ بأخٍ لك. الخامس: أن يقصد بها التنويع نحو: فأقبلتُ زحفاً على الرُكْبَتَيْن... فَثَوْبٌ نَسيتُ وَثَوبٌ أَجُرُّ. السادس: أن تكون خلفا من موصوف نحو: مؤمنٌ خيرٌ من كافر، السابع: أن تكون محصورة نحو: ما فى الدار إلا رجل، وإنما فى الدار رجلٌ. وغير ذلك. انْظُرْ: منهج السالك ص ٤٥، والهمع ١/ ٣٢٦.

(٣) فى الأصل (و) وهو تَصْحيف.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ابن الأنبارى هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو محمد الأنبارى، النحوى على مذهب الكوفيين، كان أحفظ زمانه، له من التصانيف: الزاهر فى اللغة، الأمالى، غريب الحديث، خلق الإنسان توفى سنة ٣٢٨ هجرية، وفى البغية توفى سنة٣٠٤ أو٣٠٥، انْظُرْ ترجمته فى: البلغة ص ٢١٢، والبغية ٢/ ٢٦١.

(٦) فى الأصل (الكوفيون) وهو لحن، وانْظُرْ رأى ابن الأنبارى ومن وافقه من الكوفيين فى التسهيل ص ٤٨ وشرح التسهيل ١/ ٣٠٩، والرضى ١/ ٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦ مطبوع، والارتشاف ٣/ ١١١٥، وشفاء العليل ١/ ٢٨٨، والهمع ١/ ٣١٥، وحاشية يس على التصريح١/ ١٦٠، وحاشية الصبان١/ ١٩٥، وذهب ابن السراج إلى أن الطلبية إذا وقعت خبراً فهى على إضمار القول والتقدير: زيد أقول لك اضربه، وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١١١٥، والهمع ١/ ٣١٥.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) قال الدمامينى: " إذا قلت: زيدٌ اضربه، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالاً من أحوال (زيد) إلا باعتبار تعلقه به، أو كونه مقولاً فى حقه، واستحقاقه أن يقال فيه، ولابد أن يلاحظ فى وقوعه خبراً هذه الحيثية فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مقول فى حقه ذلك، لا على معنى الحكاية، بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه، فيستفاد من لفظ (اضربه) طلب ضربه، ومِن ربطِه بالمبتدأ معنىً آخر لا يُستفادُ من قولك: اضرب زيداً " ا. هـ. انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ٩٠.

مثل: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه.

وتلك الجملة إما اسمية وهى: ما كان الجزء الأول منها[1] اسما مثل: زيد أبوه قائم، وإما فعلية وهى: ما كان الجزء الأول منها[2] فعلا نحو: زيد قام أبوه، فإن المستتر فيه منوىّ مؤخر.

وإنما لم يذكر الشرطية والظرفية[3] لما هو المذكور فى المتوسط[4].

ثم ذلك المفرد سواء كان من المشتقات أو لا[5] لا يكون خاليا عن ضمير المبتدأ عند الكوفيين، أما إذا كان منها[6] فالوجه ظاهر؛ لأن المشتق صفة لابد له مما يقوم به، ثم إن كانت للمبتدأ فى الحقيقة أسندت إلى ضميره، وإلا أسندت إلى الغير المتعلق بضميره.

---

(١) فى الأصل (منه) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل (منه) وهو تَصْحِيف.

(٣) ذكرهما الزمخشرى فى المفصل ص ٥٣ حيث قال: " والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية "، قال ابن يعيش ١/ ٨٨: " وهذه قسمة أبى على وهى قسمة لفظية " ا. هـ.

(٤) قال فى المتوسط ص ٩١: " وغير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما: الشرطية نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، والظرفية نحو: زيد فى الدار، والمصنف لم يذكرهما لأن الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة، والظرفية كذلك؛ لأنها إن كانت مقدرة بالمفرد تقديره: زيد حاصل فى الدار، لم يكن الخبر جملة وكلامنا فى الجملة، وإن كانت مقدرة بالفعل تقديره: زيد حصل فى الدار، كانت جملة فعلية " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٨٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٢٩.

(٥) غير المشتق هو الجامد، قال الشيخ خالد فى التصريح ١/ ١٦٠: " وهو: ما لم يُشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى نحو (زيد) فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة "، وهذا الجامد إن أول بالمشتق نحو (زيد أسد) بمعنى شجاع فحكمه حكم المشتق فى تحمل الضمير لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، ولو أسند إلى ظاهر لرفعه نحو: رأيت رجلا أسداً أبوه، انْظُرْ: شرح التسهيل١/ ٣٠٦ وإن لم يؤول بالمشتق فقد اختلف فيه البصريون والكوفيون، فذهب الكوفيون إلى تحمله الضمير نحو: زيد أخوك فالتقدير: زيد أخوك هو، وبهذا قال الرمانى من البصريين، وقد نُسب هذا القول إلى الكسائى وحده، قال الرضى ١/ ٢٢٧: " كأنه نظر إلى أن معنى (زيد أخوك): متصف بالأخوة... أو محكوم عليه بكذا، وذلك لأن الخبر عرض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن، فلابد من رابط "، هذا وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرا أصلا؛ لأنه اسم محض غير صفة وإذا كان عاريا عن الوصفية فينبغى أن يكون خاليا عن الضمير. انْظُرْ تفصيل هذه المسألة فى: الإنصاف ١/ ٥٥، واللباب ١/ ١٣٦، وابن يعيش ١/ ٨٨، والنهاية فى شرح الكافية لابن الخباز ١/ ٤٤٥، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية برقم / ٢٤٦٣، تحقيق د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٦، والرضى ١/ ٢٢٧، وابن الناظم ص ٤٣، والمساعد ١/ ٢٢٧، والتصريح ١/ ١٦٠.

(٦) أى: من المشتقات.

فلابد من عائد.

وأما إذا لم يكن منها[1] نحو: زيد أخوك، وغلامك، فلأنه مؤول بـ مؤاخيك، ومملوكك، فيكون فى المعنى منها، ولهذا قالوا: الخبر لابد وأن يكون فعلا، أو ما فيه معنى الفعل.

والبصريون يوافقون لهم فيما كان الخبر مشتقا، وأما إذا كان جامداً فلا يحتاجون إلى هذا التكلف؛ لأن معنى الحمل يوجد بإمكان صدقهما على ذات واحدة من غير الاحتياج إليه.

ثم هذه التفرقة بينهما عند كون الخبر مفرداً، وأما إذا كان جملة فلابد بالاتفاق فيها من عائد، أى: من رابط ترتبط تلك الجملة بسببه بالمبتدأ، لأنه لولا ذلك لم يحصل العلاقة بينهما؛ لكون الجملة مستقلة بنفسها، فيكون الخبر حينئذ أجنبيا عنه.

ثم حصول ذلك الربط قد يكون بالضمير كما فى المثال المذكور فى المتن، أو بما يقوم مقامه كما فى: نعم الرجل زيد، على قول من يجعل المخصوص مبتدأ [2] - فإن اللام لما كان شاملا له ولغيره لكونه للجنس على الأصح[3] جرى اشتمال ما دخل هو عليه مجرى الذكر اللفظى[4]، هذا معنى قولهم: إن المظهر ههنا أقيم مقام المضمر.

وكذلك اسم الإشارة فى (حبذا زيد) عند من قال: (حبذا) جملة[5]، وأما عند من [قال][6]: إنه فعل[7]، كان متضمنا للضمير.

أو يكون الخبر عبارة عن المبتدأ فى المعنى كما فى خبر ضمير الشأن نحو:**{قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ}**[8]، وخبر القول نحو: مقولى زيد منطلق، والتحقيق فيه أن يكون الخبر ههنا بمعنى المفرد فى المعنى وهو: القصة والشأن، أو هذا المذكور.

---

(١) أى: إذا لم يكن من المشتقات.

(٢) هذا مذهب سيبويه والأخفش انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢٠٥٤، واختاره ابن مالك فى: شرح التسهيل ٣/ ١٦.

(٣) سيجيء تفصيل القول فى هذه اللام فى باب (نعم وبئس) في قسم التحقيق.

(٤) الرابط فى هذا المثال هو عموم الجنس كما قال ابن القواس ص ١٢٩، وانْظُرْ: حاشية الصبان ١/ ١٩٦، وقد توقف فيه ابن هاشم فى: المغنى ٢/ ٥٧٦، فقال: " كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا: زيدٌ مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون... أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه... على أن (أل) للعهد لا للجنس " ا. هـ، وانْظُرْ: الهمع ١/ ٣١٩.

(٥) على أن حب فعل وذا فاعله،وهو قول: ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسى فى البغداديات ص٢٠١، وابن برهان، وابن خروف، قال أبو حيان: " ونسب إلى الخليل وسيبويه "، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢٠٥٩.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) وهو قول الأخفش، وخطاب، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢٠٥٩، وانْظُرْ: التسهيل ص١٢٩، والمساعد٢/ ١٤٢.

(٨) سورة الإخلاص الآية (١).

وقد يحذف.

أو بكونه متضمنا لما يدل عليه المبتدأ سواء كان ذلك بالإشارة كما فى قوله تعالى:**{وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ}**[1]، أو بغيرها كما فى قوله تعالى:**{وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ[2] بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ}**[3]، ويدل على هذا اختيار (عائد) دون (ضمير)، فإن لفظ (عائد) بمعنى رابط يحتمل هذه الأشياء[4]، فلا حاجة إلى ما يتكلف بعضهم من أن لزوم العائد إنما يكون عند احتياج الخبر إليه، أما عند الاستغناء فلا كما فى ضمير الشأن.

ثم ينبغى أن يُعلم أن الضمير الذى ترتبط[5] به الجملة بالمبتدأ لا يجب أن يكون فى نفس الجملة، بل لو وجد فى متعلقها لكفى؛ لجواز قولنا: زيد قام رجلٌ يتحدث مع عمروٍ فى[6] داره.

وقد يُحذف العائدُ – الضمير – إذا كان معلوما، وذلك إما على سبيل السماع نحو قوله تعالى:**{وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ}**[7].

أى: ذلك منه[8].

---

(١) سورة الأعراف من الآية (٢٦)، والرابط هو: الإشارة إلى المبتدأ إذا قدر (ذلك) مبتدأ ثانياً لا تابعاً لـ (لباس) انْظُرْ: التصريح ١/ ١٦٥.

(٢) فى الأصل (يتمسكون) وهو خطأ.

(٣) سورة الأعراف من الآية (١٧٠)، والرابط هو: إعادة المبتدأ بمعناه، فإنَّ (المصلحين) هم (الذين يمسكون بالكتاب) فى المعنى. انْظُرْ: التصريح ١/ ١٦٥.

(٤) ولهذا قال ابن جماعة ص ١٠٣: " قوله: (فلابد من عائد) الأوْلى: (أو ما يقوم مقامه) " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (يترابط) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل (فيه) وهو تَصْحِيف. وهناك روابط أخرى لم يذكرها الشارح ومنها: ١ – تكرار المبتدأ بلفظه نحو: ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ و﴿ القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾. ٢ – عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو قولَ الشاعر: وإنسانُ عينى يحسُرُ الماءُ تارةً... فيبْدُو وتاراتٍ يجِمُّ فيَغْرَقُ. ففى (يبدو) ضمير عائد على (إنسان) المبتدأ، وهى معطوفة بالفاء على (يحسر الماء) الخبر. ٣ – عطف الجملة المذكورة بالواو وأجازه هشام وحده نحو: زيد قامت هند وأكرمها، ومنعها الجمهور. ٤ – شرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام. انْظُرْ: الهمع ١/ ٣١٩ وما بعدها، وانْظُرْ: الأشمونى ١/ ١٩٦ وما بعدها، والتصريح ١/ ١٦٥.

(٧) سورة الشورى الآية (٤٣)، فـ (من) في موضع رفع بالابتداء و(صبر) و(غفر) الصلة، والعائد ضمير الفاعل فيهما، و(إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُور) فى موضع الخبر، و(إنَّ) المكسورة تقدر تقدير الجمل، فلذلك إذا وقعت خبراً افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ، كما تفتقر الجملة إذا وقعت خبراً، ولم يوجد العائد فى الآية فكان مراداً تقديراً، وإنما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى: إن ذلك الصبر منه. انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٩٢، وانْظُرْ: الإقليد ص ٣١٨.

(٨) وقيل الرابط: اسم الإشارة إذا أريد به المبتدأ، ويكون حينئذ على حذف مضاف تقديره: إن ذلك لمن ذوى عزم الأمور. انْظُرْ: البحر المحيط ٩/ ٢٣٤٥، والدر المصون ٦/ ٨٦.

وما وقع ظرفا...

وإما على سبيل القياس[1]، وهو: كل موضع يكون الضمير مجروراً بـ (مِن)[2] والجملة التى وقعت خبراً تكون اسمية، ويكون للمبتدأ [الثانى][3] فيها تعلق للأول فى الجملة نحو: البُرُّ الكُرُّ[4] بستين، فإن للمبتدأ الثانى وهو (الكر) تعلقاً بالأول وهو كونه منه، بدلالة سوق الكلام، فيؤذن بالضمير، فيُحذف الجار والمجرور معا، تقديره: البُرُّ الكرُّ منه بستين، وكذا: السمنُ منوانٌ[5] بدرهم، تقديره: السمنُ منوان منه بدرهم، لكن الجار والمجرور فى الصورة الأولى فى محل النصب على الحالية عن الضمير الظرف، وفى الثانية صفة للمبتدأ الثانى[6]، ولهذا صح وقوع (منوان) مبتدأ نكرة.

وما وقع من الخبر ظرفا سواء كان ظرف زمان[7]، لكن لا مطلقا بل بشرط أن يقع خبرا عن حدث غير مستمر نحو: القتالُ يوم الجمعة[8]، فلا يجوز [زيد يوم الجمعة][9]، ولا: طلوعُ الشمس يومَ الخميس، إن لم يكن المراد ظهور شعاعها، لعدم الفائدة[1].

---

(١) قال الفراء: ويحذف أيضا قياسا إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ (كل) كما في قول الشاعر:

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعى ::: عَلَيَّ ذَنْبًا كَلّهُ لَمْ أصنعِ

قال السيرافى: ليس هذا بحجة، انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٠٩ وما بعدها، وانْظُرْ: الهمع ١/ ٣١٦ وما بعدها.

(٢) هذا قول الجمهور، واشترطوا: ألا يؤدى حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو: الرغيف أكلت، تريد منه فلا يجوز. انْظُرْ: الهمع ١/ ٣١٦، وانْظُرْ: التذييل والتكميل ٤/ ٤٦ مطبوع، وتعليق الفرائد ٣/ ١٠٠.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) الكُرُّ: مكيال لأهل العراق، وهو ستَّةُ أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزا. اللسان (كرر) ٥/ ٣٨٥٢.

(٥) منوان: المنا: الكيل أو الميزان، يكيلون به السمن وغيره. انْظُرْ: اللسان (منا) ٦ / ٤٢٨٥.

(٦) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٢٨، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٠٠ وما بعدها.

(٧) المشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عَيْن فلا يقال: زيدٌ اليومَ؛ لعدم الفائدة، وما ورد من ذلك نحو: اليومَ خمرٌ وغداً أمر، فهو مؤول على حذف مضاف، وقد أجاز ذلك قومٌ إذا كان فيه معنى الشرط نحو: الرطبُ إذا جاء الحرُ، وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة، قال السيوطى: " وعليه ابن مالك " ا. هـ، انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٢٢.

(٨) إنما جاز ذلك لأنك قصدت أن تخبر بوقت القتال وهو وقت وقوعها، وذلك قد يكون غير معلوم فيكون فى الإخبار به فائدة، انْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ١/ ٨٩، وقال النيلى: " إنما جاز الإخبار بظرف الزمان عن الأحداث لاختصاص الأحداث بزمان دون زمان " انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٨٠٨.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من: لباب الإعراب ص ٢٤٩.

(١) لأنه معلوم أن كل موجود فإن اليوم يكون زمانا له؛ لأن الجزء الواحد من الزمان يكون زمانا لجميع الموجودات. انْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٠.

وأما قولهم: (الهلال الليلة) فجوازه من حيث إن لـه تجدداً يقع حادثا غير مستمر[١]، نحـو: اليـومُ الجمعةُ، أو: السبتُ، على تأويل: التَّجَمُع، والتَّسَبُّت، مصدرين، وإمكان التأويل فيهما وأمثالهما لدلالة كل منها على فعل يقع فيها، فلهذا لا يجوز فى سائر الأيام، مما لم يكـن فيهـا دلالـة علـى الفعل، فلا يقال: اليومَ الثلاثـاء - بنصـب اليـوم - لأنـه لا يمكـن تقـديره بمصـدر؛ إذ لا دلالـة [فيه][٢] على الفعل[٣].

وأما قولهم: اليومَ / يومُك، فأول بغلبتك وسلطانك[٤].

أو ظرف مكان، هذا أيضا ليس على الإطلاق، بل إذا لم يكن متوغلا فى الإبهام، بأن يكون غير مختص بشىء إما بالوضع أو بالقطع عن الإضافة نحو: زيد عندك، فلا يقال: زيد فى مكان، وزيدٌ من قبل، لعدم الفائدة.

أو جاراً ومجروراً نحو: بشرُ من الكرام، فإنه من حيث احتياجه إلى المتعلق من فعل ونحـوه مُشَبَّهُ بالظرف فى الاحتياج إليه، ولأنه مناسب لـه؛ لأن الظرف فى الحقيقة جار ومجرور، لكونه بمعنـى (فى)، ولهذا اسمّاه بعضهم ظرفا اصطلاحاً.

---

(١) انْظُرْ: ابـن القـواس ص١٣٤حيـث قـال: " وأمـا قـولهم (الليلـةُ الهـلالُ) فيجـوز رفـع الليلـة ونصـبها، فـالرفع إمَّـا علـى تقـدير حـذف مضـاف خـبر عـن الليلـة أى: الليلـة حـدوث الهـلال، أو علـى جعـل الليلـة الهـلال تجـوزا، وأمـا النصـب فعلـى تقـدير حـذف مضـاف أى: الليلـةَ طلـوعُ الهـلال، أو حـدوثُ الهـلال، والليلـة خـبر عنـه " ا. هــ. وانْظُـرْ: شـرح ألفيـة ابـن معـط لابـن القـواس ص ٨٣٥، والصـفوة الصـفَية ١/ ٨٠٩، وثمـــار الصناعـــة ص ٢٥٧، وشـــرح اللمـــع للأصـــفهانى ص ٣٠٦، والمغنـــى لابـــن فلاح ٢/ ٣١٤.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) قـال الـدمامينى: " تقـول: اليـومُ الأحـد، برفـع (اليـوم) ولا يجـوز النصـب؛ لأن هـذا لا يتضـمن عمـلا؛ ضـرورة أن الأحـد بمعنـى الأول، والاثـنين بمعنـى الثـانى، والثلاثـاء بمعنـى الثالـث، والأربعـاء بمعنـى الرابـع، والخمـيس بمعنـى الخامـس، فيتعيـن الرفـع فـى الجميـع؛ لـئلا يخـبر بظـرف الزمـان عـن العيـن، كذا قالـوا، والنصـب إنمـا هـو علـى معنى أنـه كـائن فيهـا شـىء، ولا شـىء كـائن فيهـا بخـلاف الجمعـة فإنـه متضـمن للاجتمـاع، وهـو كـائن فـى اليـوم فيكـون ظرفـا لـه، خلافـا للفـراء، وهشـام، فإنهما لم يفصِّلا هذا التفصـيل وأجـازا الرفـع فـى الجميـع والنصـب أيضـاً " ا. هــ. انْظُـرْ: تعليـق الفرائـد ٣/ ١٢٣، وانْظُرْ: منهج السالك لأبى حيان ص ٤٣.

(٤) قـال سـيبويه ١/ ٤١٩: " ومـن العـرب مـن يقـول: اليـومَ يومُـك، فيجعـل (اليـوم) الأول بمنزلـة الآن لأن الرجـل قـد يقـول: أنـا اليـوم أفعـل ذلـك، ولا يريـد يومـا بعينـه " ا. هــ. وانْظُـرْ: لبـاب الإعـراب ص ٢٤٩.

فالأكثر أنه مقدر بجملة.

فالأكثر أنه، أى: الظرف، مقدر بجملة[1]، أى: متعلق بالفعل الكائن مع فاعله جملة؛ لأن الظرف لكونه معمولا لابد لـه من متعلق عامل فيه، والأصلُ فى العمل الفعلُ، لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى الغير، إمَّا ليصير معناه مقرراً فى قلب السامع وهو الفعل والاسم، أو ليوجد معناه فى غيره وهو الحرف، والفعل أشد افتقاراً[2] إلى الغير؛ لأنه حدث يقتضى ما يقوم به، ويقتضى لوقوعه زمانا ومكانا وعلة، وأما اسم الفاعل[3]، فإن افتقاره إلى غير جهة التحقق، ولهذا عمل بالمشابهة، ولأن المقدر لأجل المتعلق والفعل أكثر وأسرع تعلقا[4]، لما ذكرنا، ولأن الوصل بالظرف جائز كما فى قوله تعالى:**{مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ}**[5]، ولو كان مقدراً باسم الفاعل لَما جَاز وقوعه صلة؛ لأنها يجب أن تكون جملة اسمية، واسم الفاعل مع فاعله لا يكون جملة[6]؛ لشبهه بالخالى عن الضمير، لعدم تفاوته فى الحكاية والخطاب والغيبة، ولا يجوز الحمل على

(١) وهذا قول أبى على الفارسى فى: الإيضاح ص ٤٣ حيث قال: " الجملة التى تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب:... الرابع: أن تكون ظرفا " ا. هـ، وصححه عبد القاهر فى: المقتصد ١/ ٢٧٥ فقال: " الصحيح أنه من قبيل الجمل كما قال الشيخ أبو على " ا. هـ، وهو قول الزمخشرى فى: مفصله ص ٥٣، وصححه ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٣٦٢ فقال: "... والصحيح الأول - أى: أنه متعلق بجملة - لقولهم: جاءنى الذى فى الدار، إذ معناه ههنا كمعناه فى غيره، ولا خلاف فى أنه متعلق ههنا بجملة، فيجب تعلقه فى محل الاختلاف بجملة، وكذلك قولهم: كل رجل فى الدار فله درهم، فجواز دخول الفاء ههنا يدل على تقدير الفعل متعلقا، ولذلك امتنع: كل رجل فى الدار فله درهم " ا. هـ، وانْظُرْ: الإيضاح ١/ ١٨٨. وصححه كذلك الأنبارى فى: الإنصاف ١/ ١٤٦، وانْظُرْ رأى أبى على، والزمخشرى فى: الارتشاف ٣/ ١١٢١، وابن القواس ص ١٣٠، وشرح التسهيل ١/ ٣١٨، والهمع ١/ ٣٢١. وقد رجح الأصبهانى قول من قال بأنه مقدَّر بجملة بخمسة أوجه وهى: الأول: أن المقدر عاملٍ وأصل العمل للأفعال. الثانى: أنه يقع صلة للموصول وصلته لا تكون إلا جملة ومعناه صلةً كمعناه خبراً للمبتدأ، ولا نزاع فى أنه إذا وقع صلة للموصول مقدر بجملة، فيكون مقدراً بفعل فيما نحن فيه. الثالث: أنه يقدر بجملة إذا وقع صفة للمبتدأ النكرة الذى جاز دخول الفاء فى خبره نحو: كل رجل فى الدار فله درهم، وإذا كان كذلك وجب أن يكون مقدراً بجملة فى خبر المبتدأ؛ لأنه لا يختلف معناه باختلاف مواقعه. الرابع: أنك تقول: (بسم الله الرحمن الرحيم) وتريد به ضمير الشأن وهو لا يفسَّر إلا بالجملة. الخامس: أنك تقول: زيد فى الدار وخرج غلامه، فيُعْطَفُ (خرج) على الظرف، فيستدعى كونه بمنزلة الفعل. انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ١٨٦ وما بعدها.

(٢) فى الأصل (افتقار) وهو لحن.

(٣) فى الأصل (اسم بحذف الفاعل) ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٤) فى الأصل (تعلق) وهو لحن.

(٥) سورة النحل من الآية (٩٦).

(٦) قال الأصبهانى ص ١٨٧: " والذى يدل عليه أنه لو كان جملة لكان مرفوعا دائما بالابتداء وما بعده فاعله، ويكون الإعراب جاريا على محل الجملة، وليس كذلك؛ لصدق قولنا: كان زيدٌ قائماً أبوه، ولا يقال: إن اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند ومسند إليه فيكون كلاما وجملة؛ لأنا نقول: حق اسم الفاعل ألا يعمل لكونه اسما، وأصل الاسم ألا يعمل، إلا أنه لما شابه الفعل عمل "، وانْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ٧٦.

حذف صدر الصلة أيضا؛ لأنه يستلزم حذف الشيئين مع عدم الحاجة إليه[1].

واعتُرض على هذا الأخير بأن بين المحلين فرقا؛ لأن الظرف الواقع صلة واقع موقع ما لا يقصد منه المفرد، بل لو وقع فيه مفرد يؤول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة؛ فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الأخر، ولو اعتذرنا منه بأن كونه فعلا لما كان قطعيا فى الصورة الأولى، فالمصير عند التردد إليه أولى، لكان له وجه.

وإنما قيد تقدير الجملة بالأكثر لأن منهم من يقدر اسم الفاعل[2]، وحجته: أنه خبر والأصل فيه أن يكون مفرداً لحصول المقصود به منه، فلا حاجة إلى الجملة، واسم الفاعل مع فاعله مفرد، والسرّ فيه ما مر[3]، وقيل[4]: " لو كان جملة لتوقف كونه جملة على فاعلية ضميره، وفاعلية موقوفة على المبتدأ؛ لأنه لا يعمل عمل الفعل إلا بالاعتماد، وعلى المبتدأ ههنا، فيكون المبتدأ مأخوذا فى كونه جملة والكلام فى أن يقدر الخبر من حيث جملة، كذا أفاد العلامة[5] صاحب التخمير، ولابد[6] أن يقال: ضمير الفعل أيضا متوقف على المرجح[7]، فينبغى ألا يكون جملة بعين ما ذكرتُ؛ لأن المؤثر فى منع كونه جملة توقفه على المعتمد لا على المرجح، فإنا لو وضعنا المسألة فى الظاهر يكون (زيد) فى (استقر زيد) فاعلا، ولا كذلك فى (مستقر زيد) ".

ولا يخفى أن استقامته على مذهب أكثر البصريين، وعلى كلا التقديرين لما حُذف الفعل أو اسم الفاعل للعلم به؛ لامتناع وجود المظروف فى الظرف من غير حصولٍ واستقرارٍ فيه، انتقل

---

(١) قال الأصبهانى ص ١٨٦: "... لا يقال: لا نسلم أنه إذا وقع صلة للموصول يكون مقدراً بالفعل؛ لأن صلة (الذى) لا تكون إلا جملة، قلنا: لا نسلم ذلك، ونقول: تقدير قولنا: جاءنى الذى فى الدار: جاءنى الذى هو فى الدار، أى: حاصل فى الدار، فيكون مقدراً بمفرد مع كون صلة (الذى) جملة؛ لأنا نقول: الحمل على ما ذكرناه أولى؛ لأن ما ذكرناه يوجب حذف شيء واحد وهو متعلق الظرف، وما ذكرتم يوجب حذف شيئين وهما: المبتدأ ومتعلق الظرف " ا. هـ.

(٢) هذا مذهب ابن السراج فى: الأصول ١/ ٦٣، وابن جنى فى: اللمع ص ٧٥، والأخفش فى: منهج السالك ص ٤٢، واختاره ابن مالك فى: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩، والتسهيل ص ٤٩، وشرح التسهيل ١/ ٣١٨، واختاره بعض المتأخرين ومنهم: ابن جماعة فى شرحه ١٠٤، والسيوطى فى الهمع ١/ ٣٢١.

(٣) أى: لشبهه بالخالى عن الضمير لعدم تفاوته فى الحكاية والخطاب والغيبة.

(٤) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ١١٠.

(٥) هو: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمى النحوى، ولد سنة ٥٥٥ هجرية، كان حنفيا سنيا، صنف: التخمير فى شرح المفصل (بسيط) - مطبوع - والسبيكة فى شرحه متوسط، والمجمرة فى شرحه صغير، وشرح سقط الزند، وشرح الأنموذج، والسر فى الإعراب، انْظُرْ: ترجمته فى: البلغة ص ١٧٥، ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨، والبغية ٢/ ٢٥٢، وانْظُرْ: التخمير ١/ ٢٦١.

(٦) فى الأصل: (ولا يرد) وما أثبته من: شرح الغجدوانى ص ١١١.

(٧) فى الأصل: (المرجع) وما أثبته من: شرح الغجدوانى ص ١١١.

الضمير العائد إلى المبتدأ، إلى الظرف، لسدّه مسده[1]، وذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا، وبالمقدر حقيقة، خلافا للسيرافى فإن عنده المحذوف هو العامل مع ضميره[2]، وكذا الظاهر خلافا لبعضٍ من البصريين فإنهم يقولون: ارتفاعه بالابتدائية[3].

وأما الاستدلال على الانتقال فبجواز العطف، كما فى قول الشاعر:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ::: عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ[4]

فإن (رحمة الله) معطوف على الضمير المستكن فى (عليك) الراجع إلى (السلام) على أحد القولين، ولو ثبت مذهب السيرافى لزم العطف بدون المعطوف عليه، وفيه نظرٌ معلومٌ وجهه[5].

والقول الثانى: هو أن يكون المعطوف عليه (السلام)، قيل: هو لا يجوز؛ لتأخره عنه، والواجب أن يكون المعطوف متأخراً عن المعطوف عليه، وأجيب بأنه من باب التقديم والتأخير. والتأكيد عنه كما فى قوله:

فإن يَكُ جُثمانِى بأرضٍ سِواكُمُ ::: فإنّ فُؤادى عندَك الدَّهرَ أجمعُ[6]

فإن (أجمع) تأكيد للضمير المستكن فى (عندك) الراجع إلى (فؤادى).

---

(١) هذا مذهب أبى على، قال الرضى ١/ ٢١٦: "... ذهب أبو على، ومن معه إلى أنه - الضمير - انتقل إلى الظرف؛ لأنه يؤكد كقوله: فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِواكُمُ... فإن فُؤادى عندَكِ الدهرَ أجمعُ. ويُعطف عليه كقوله: ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ... عليكِ رحمةُ الله السلامُ. وينتصب عنه الحال كقوله تعالى:**{فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا}** " ا. هـ. وانْظُرْ: المسائل المنثورة ص ٣٠، ٣١، وابن القواس ص ١٣١، والهمع ١/ ٣٢٢.

(٢) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢١٦، وابن القواس ص ١٣١، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٣٢.

(٣) هو مذهب السهيلى، حيث يرى أنه لا يصح ارتفاعُ اسمٍ بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل وإن كان فى موضع خبر أو نعت، بل بالابتداء كما يرتفع فى (قائم زيد) بالابتداء. انْظُرْ: نتائج الفكر ص ٣٢٥، وانْظُرْ: التذييل والتكميل ٤/ ٥٦ مطبوع، والارتشاف ٣/ ١١٢٢.

(٤) من الوافر قاله الأحوص، انْظُرْ: الخصائص ٢/ ٣٨٦، ومجالس ثعلب ١/ ١٩٨، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٧٦، والجمل ص١٤٨، والرضى ١/ ٢١٦، وابن القواس ص ١٣٢، والارتشاف ٤/ ٢١٨٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/ ٨٠٥، والخزانة ٢/ ١٩٢، وشرح أبيات المغنى ٦/ ١٠٢. والشاهد قوله: (علَيك ورحمةُ الله السلامُ) حيث عطف (رحمة الله) على الضمير المستكن فى (عليك) والتقدير: السلام حصل عليك، فحذف (حاصل) ونقل ضميره إلى عليك واستتر فيه.

(٥) وجه النظر: أن فيه عطفاً على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له ولا فصل، وبيان ذلك: أنك قد عطفت (ورحمةُ الله) على الضمير المستكن فى (عليك)، وتقدير الكلام: السلامُ عليك ورحمةُ الله، ففى (عليك) ضمير مرفوع بالظرف وقد عطفت عليه الاسم الظاهر من غير توكيد ولا فصل. انْظُرْ: الخصائص ٢/ ٣٨٦.

(٦) من الطويل قاله جميل بثينة وهو فى: ديوانه ص ٤٧، من قصيدة يتغزل فيها بمحبوبته بثينة، وانظره فى ديوان كثير عزة ص ١٧٣، ط/ دار الجيل، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٥، ٢/ ٧٨ منسوب لكثير عزة، والرضى ١/ ٢١٦، والمغنى ٢/ ٥١١، والارتشاف ٣/ ١١٢٢، والخزانة ١/ ٣٩٥، والتصريح ١/ ١٦٦. والشاهد قوله: (أجمع) وقد وضحه الشارح فلا حاجة إعادته.

ونصب الحال عنه كما فى قوله تعالى:{وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا}[1] فإن (خالدين) حال عن الضمير المستكن فى (ففى الجنة).

والإبدال منه كما فى قوله تعالى:{وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ}[2] فإن (الحق) بدل من الضمير المستكن فى الظرف وهو (يومئذ) الراجع إلى (الوزن).

فإن قلت: دليلكم وإن دلّ على ثبوت الانتقال لكن عبارته[3] تؤيد مذهب السيرافى؛ لأن معنى كون الظرف مقدراً بجملة أن يكون مقدراً بفعل وفاعل كما قدره الغجدوانى[4]!

قلت: هذا غلط منشؤه سوء الفهم، فإن معنى كون الظرف مقدراً بجملة أن يجعل فى التقدير بجملة لا مفرداً، وذلك إنما يكون بتقدير متعلقه فعلا لا غير.

ثم ينبغى أن يعلم أن العلماء اختلفوا فى أن الخبر هل هو الفعل المقدر أو الظرف السادّ مسدّه؟ وذهب إلى كل منهما قوم[5]، لكن الصواب كما قال صاحب اللباب[6]: " إن الخبر هو العامل المحذوف، هو الظرف "،إذ ليس المقصود فى قولنا (زيد فى الدار) الإخبار عن (زيد) بالحصول والوجود من غير اعتبار الظرف؛ لأنه معلوم، ولا بالظرف وحده بدون اعتبار المقدر؛ إذ ليس له معنى أصلا، بل المقصود الإخبار عنه بالحصول فى الدار / فالخبر هما معا، لكنهم حذفوا بعض الخبر وأقاموا بعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر.

* * * * *

---

(١) سورة هود من الآية (١٠٨).

(٢) سورة الأعراف من الآية (٨).

(٣) فى الأصل: (عبارة).

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١١٠، وانْظُرْ قسم التحقيق وفيها نص الغجدوانى.

(٥) ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر فى الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجازٌ، وتابعه ابن مالك مالك حيث قال فى التسهيل ص ٤٩: " وما يُعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله "، وقال فى شرح التسهيل ١/ ٣١٨: " والذى اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبى الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافى، وتسميته خبراً على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز "، واختاره السيوطى وحققه فقال: " ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر فى الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك، هذا هو التحقيق " ا. هـ. انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٢١، وذهب الفارسى، وابن جنى إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسياً منسياً، انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٢١ وما بعدها، وانْظُرْ رأى ابن كيسان فى: الارتشاف ٣/ ١١٢٢.

(٦) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٢٤٩ وفيها قال: " وزيد عندك، أو: القتال يومَ الجمعة، ومنه: بشر من الكرام لأن التقدير: حصل، ولما اختُزِل سُدَّ بالظرف مسَدَّه، واحتوى هو على الضمير الذى مستكنا فيه " ا. هـ.

[تقديم المبتدأ وجوبا]

وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما لــه صدر الكلام مثل: من أبوك؟....

اعلم أن الأصل فى المبتدأ التقديم على ما عرفت، ويجوز تـأخيره[١] خلافـا للكـوفيين فـإنهم لم يجوزوا تأخيره[٢]، فـ (قائم) فى: (قائمٌ زيدٌ) مبتدأ عندهم لا خبر، و(زيد) فاعل لــه سـادّ مسـدّ الخبر؛ لعدم اشتراطهم الاعتماد فى عمل اسم الفاعل، قالوا: لو كان كذلك لـزم الإضـمار قبـل الذكر، وهو غير جائز[٣]!

وجوابه ظاهر[٤].

لكن تعرض لـه أشياء توجب تقديمه بعد أن كـان جـائز التـأخير، فالمصـنف لمـا أراد بيـان تلـك الأشياء أشار إليها بقولـه: وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما، أى: على شىء لـه صـدر الكـلام[٥] كالاستفهام، والشرط، والقسم، والتعجب، ولام الابتداء، مثل: (من أبوك)؟ [٦] ومـن يكرمنـى أكرمْه، ولعمرُك لأفعلنّ، وما أحسن زيداً، وما زيد إلا قائم، ولَزيدٌ قائم.

---

(١) فى الأصل (على ما عرفت لما عرفت جواز تأخيره).

(٢) فى الأصل (تأخير) وهو تَصْحيف.

(٣) جواز تقديم خبر المبتدأ عليه هو مذهب سيبويه والبصريين، واحتجوا على ذلـك بالسـماع، والقيـاس، فمـن السماع قول العرب: فى بيته يُؤتى الحكمُ، وتميمى أنا، ومشنـوءٌ من يشنؤك، وغير ذلك، وأمـا القيـاس فمـن وجهين: أحدهما: أن الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر، والثانى: أن الخبـر يشـبه المفعـول لأنـه يصـير مفعولاً فى قولك: ظننت زيداً قائما، والمفعول يجوز تقديمه، وكذلك خبر كان يتقدم على اسمهـا وخـبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا، فكذلك ههنا. وذهب الكوفيين إلى منع تقديم خبر المبتدأ عليـه مفـرداً كـان نحو: قائم زيد، أو جملة نحو: أبوه قائم زيد، ونُقل عن الفراء والكسائى أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكـن الخـبر مرفوعا نحو: ضربته زيد، ويمنعانه مع المرفوع نحو: قـائم زيـد، وانْظُـرْ هـذا الخـلاف فـى: المسـائل الحلبيـات ص ٢٥٦، وشـــرح اللمـــع لابـــن برهـــان ١/ ٥٧، وإعـــراب القـــرآن المنســـوب للزجـــاج ١/ ٢٧٤، والإنصاف ١/ ٦٥، ونتائج الفكـر ص ٣١٣، وابـــن يعـيش ١/ ٩٢، والبسـيط لابـن أبـى الربيـع ١/ ٥٧٧، والارتشاف ٣/ ١١٠٨، وائتلاف النصرة ص ٣٣.

(٤) ردّ البصريون حجة الكوفيين فى منع تقديم الخبر على المبتدأ بأنـه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكـر فقالوا: وأما احتجاجهم بأنه لا يجوز تقديمه لأنه لو قدم لأدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظـاهره، ففاســد؛ وذلـك لأن الخبر وإن كان مقدما لفظا إلا أنه متأخر فى التقديـر، فإذا كان مقدما لفظا متأخر تقديـراً، فـلا اعتبـار بهـذا التقديم فى منع الإضمار. انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٦٨، وأسرار العربية ص ٨١، وابن يعيش ١/ ٩٢.

(٥) هذا هو الموضع الأول من مواضع وجوب المبتدأ، وهو: أن يكون مشتملا على ما لـه صدر الكلام.

(٦) قال الرضى ١/ ٢٢٨: " قولـه (من أبوك)؟ مبنى على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنـده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاماً، أو نكرة هى أفعل التفضيل مقدّم على خبره، والجملة صفة لمـا قبلـها نحـو: مـررت برجـل أفضل منه أبوه، وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان، والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام: (مـن قام)؟ و(ما جاء بك)؟ و(أيهم قام)؟ و(من قام قمت)؟ " ا. هـ.

وإنما وجب تقديم المبتدأ عند هذه الأشياء[١] لأن كل واحد منها مؤثر فى الكلام الداخل هو عليه ومخرج له عما هو عليه، فحينئذ كان حقه أن يقع صدر الكلام؛ ليعلم السامع من أن أول الأمر أن الكلام من أيّ نوع من أنواعه، وأما قول الشاعر:

خَالِى لأَنْتَ[٢] .... فشاذ[٣].

وينبغى أن يعلم أن حكم المضاف إلى المشتمل على ما له صدر الكلام كحكمه، كما فى نحو: غلامُ من جاء؟ وذلك لأن المضاف لشدة اتصاله بالمضاف إليه، مع امتناع تأخيره عنه، جُعل معه بمنزلة كلمة واحدة مستحقة للصدر[٤]، فحينئذ تقدر الاستفهام قبل المضاف.

واعترض عليه بجواز: أعندك زيد؟ فى: أزيد عندك؟ مع اشتماله على ما له صدر الكلام!

وأجاب عنه صاحب الأسئلة بأن المراد من الاشتمال التضمن لا الانضمام.

أقول: لو كان الأمر على ما ذكره لأشكل عليه بوجوب التقديم فى: ما زيد إلا قائم[٥]، بحرف النفى، وهو ظاهر، وإن زعمت أن وجوب التقديم فيه لغرضٍ، قلتُ: لا يصلح مثالا لهذا النوع حينئذ، مع أن المذكور فى بعض النسخ (ما زيدٌ بقائم).

فالجواب الحق أن يقال: المراد أعم باعتبار التصدر فى المنضم ما دام منضماً[٦].

أو كانا أى: المبتدأ والخبر معرفتين[٧] لكن لا مطلقا بل بشرط عدم القرينة مثل: زيد أبوك

---

(١) انْظُرْ العلة فى وجوب تقديم المبتدأ مع هذه الأشياء فى: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٣٣ وما بعدها.

(٢) جزء بيت من الكامل وتمامه: خَالِى لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ... يَنَلِ العُلا ويُكْرِمُ الأَخْوَالاَ. ويروى فى المتوسط ص٩٤ بقوله: وَمَن عُوَيْفٌ خَالُهُ... نَالَ السَّماءَ وَأَكرمَ الأَخْوالاَ. ويروى: وَمَنْ تَمِيمٌ خَالُهُ، ويروى: نِيلَ السَّمَاءَ، وانظره فى التصريح ١/ ١٧٤، والأشمونى ١/ ٢١١، والخزانة ١٠/ ٣٢٣، وعون الوافية فى شرح الكافية ص ٤٠، والشاهد قوله (خالى لأنت) حيث دخلت اللام الخبر مع أن لها صدر الكلام وهذا شاذ، وقد أُوِّل على أن أصله: لخالى أنت، فأخر اللام للضرورة، أو أن المراد: (لأنت خالى) فقدم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام للضرورة، وقيل: اللام زائدة، وقيل: داخلة على مبتدأ محذوف أى: لهو أنت. انْظُرْ: الأشمونى ومعه شرح الشواهد للعينى ١/ ٢١١.

(٣) وجه الشذوذ أنه أدخل اللام على الخبر مع أن لها صدر الكلام.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٢٨: " لأن معنى الشرط والاستفهام يسرى إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدمه على ما له الصدر " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (أزيد إلا قائم) وهو خطأ.

(٦) فى الأصل (منضم) وهو لحن.

(٧) هذا هو الموضع الثانى من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وهو: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين.

أو متساويين مثل: أفضل منك أفضل منى، أو كان الخبر فعلا لــه مثل: زيد قام،

وإنما وجب تقديمه ههنا لئلا يلتبس بالخبر؛ لكون كل منهما صالحا لأن يكون مبتدأً وخبراً، مع أن فى التأخير عدولا[1] عن الأصل بلا احتياج ودليل.

وإنما قيدنا بشرط عدم القرينة، لأنه لو كان ههنا قرينة تُميِّزُ أحدهما عن الآخر لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر كما فى قولـه:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ::: بَنُوهُنَّ أبنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [2]

فإن فيه قرينةً من حيث المعنى على أن المقدم خبر[3]، إذ المعنى أن: بنى أبنائنا منزل منزلة بنينا، لا أن بنينا منزل منزلة بنى أبنائنا.

أو كانا متساويين فى التخصيص مطلقا[4]، سواء كان جهة التخصيص فى أحدهما قدر جهته فى الآخر كما فى مثل: أفضل منك أفضل منى، فإنهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول، أو لا كما فى: ضاربُ رجلٍ ضاربُ امرأة.

والوجه فى وجوب التقديم ههنا لعين ما ذكر قبل[5]؛ لأنه لا يتميز المبتدأ حينئذ من الخبر إلا باستقرار كل منهما فى موضعه.

أو كان الخبر فعلا لـه[6]، أى: للمبتدأ فى الحقيقة لا فى الاصطلاح، بشرط صلاحيته لأن يكون فعلا لـه فى الاصطلاح أيضا، أو يكون تأكيداً لفاعله إن أخر مثل: زيد قام[7]، وأنا قمت.

---

(١) فى الأصل (عدول) وهو لحن.

(٢) من الطويل للفرزدق فى: الديوان ص٢١٧، وغير منسوب فى: الإنصاف ١/ ٦٦، وابن يعيش ١/ ٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٦، والمساعد ١/ ٢٢٢، والشاهد قولـه: (بنونا بنو أبنائنا) حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما فى التعريف لوجود القرينة.

(٣) قال الرضى ١/ ٢٢٩: "... لأنا نعرف أن الخبر محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أى: مثل: أبى حنيفة، ولو أردت تشبيه (أبى حنيفة) بـ (أبى يوسف) فـ (أبو يوسف) هو الخبر.... أى: بنو أبنائنا مثل بنينا " ا. هـ. قال ابن هشام: " ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ٢/ ٥٢٢.

(٤) هذا هو الموضع الثالث من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وهو: أن يكون المبتدأ والخبر متساويين.

(٥) أى: لئلا يلتبس بالخبر لكون كل منهما صالحاً لأن يكون مبتدأً وخبراً، ولذلك قال الجامى ١/ ٢٨٥: "... دفعا للاشتباه " ا. هـ.

(٦) هذا هو الموضع الرابع من مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وهو أن يكون الخبر فعلاً لـه أى: للمبتدأ

(٧) قال الأصبهانى ص ١٩١: " ولو أخر المبتدأ لالتبس بالفاعل، وفيه نظر؛ لأنه لزم الالتباس فيما إذا كان الفعل مفرداً، أما إذا كان مثنى أو مجموعاً فلم يلزم نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فإنه إن تقدم الخبر لم يلتبس بالفاعل، فالصحيح إذن أن يقال: إذا كان الخبر فعلاً لـه مفرداً؛ لئلا يرد النقض بما ذكرنا " ا. هـ.

وإنما وجب تقديمه ههنا لأنه لو أخر لالتبس بالفاعل فى الأول، والتأكيد فى الثانى، مع لزوم انقلاب الجملة من الاسمية إلى الفعلية، وفيه نقض الغرض.

واحترز بقوله (فعلا له) مما يكون[1] فعلا لغيره، فإنه حينئذ لم يجب تقديمه نحو: زيد قام أبوه، فإنه يجوز فيه أن يقال: قام أبوه زيد؛ لعدم الالتباس بالفاعل[2]، وهو ظاهر لوجود فاعله، ولا بالتأكيد لأنه محصور فى القسمين، وذا ليس بشيء منهما.

ثم بما ذكرنا يندفع ما قال صاحب المتوسط[3] من أنه لو قال: (فعلا له مفردا) لكان أصوب؛ لئلا يشكل بمثل: الزيدان قاما، والزيدون قاموا[4] ".

فإن الفعلين فى هاتين الصورتين وإن كانا له فى الحقيقة لكن لم يصلح لأن يكونا فعلا له فى الاصطلاح، وأن يكون هو تأكيداً لفاعله إن أخر، ولهذا جاز التأخير فيهما، على أن المانع أن يمنع الجواز فيهما أيضا بناءً على لزوم الالتباس – على تقدير التأخير – بالبدل، أو بالفاعل حملا له على أحد القولين فى (أكلونى البراغيث) وإن كان الحمل على الابتداء أكثر، فيتناول الكلام إياهما صريحا على التقدير الثانى وهو ظاهر، وأما على التقدير الأول فمن حيث الدليل.

وقوله: وجب تقديمه جواب (إذا) وعامل فيه[5].

* * * * *

(١) فى الأصل (ما يكون) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٦٥، والأصبهانى ص ١٩١، والجامى ١/ ٢٨٥.

(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٩٥.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٣٠: " فإن قيل: فليجز إن كان الضمير بارزاً نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، قلت: يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير، أو بالفاعل على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) أو نقول: منع ذلك حملا على المفرد " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٨٦، وانْظُرْ: ابن القواس ص١٣٥ حيث قال: " ومنهم من أجاز التقديم إذا كان فى الفعل ضمير بارز نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، لانتفاء اللبس بوجود علامة التثنية والجمع، لأن الفعل إذا اشتغل بهما لا يرفع الظاهر إلا على لغة (أكلونى البراغيث) وهى ضعيفة وقيل (البراغيث) مبتدأ، والجملة المتقدمة هى الخبر " ا. هـ. هذا وقد اختار السيوطى فى الهمع جوازه فى الجمع ومنعه فى المثنى وفاقاً لوالده، لبقاء الإلباس على السامع لسقوط الألف لملاقاة الساكن. انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

(٥) هناك مواضع أخرى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر تركها الشارح تبعاً للمصنف ومنها: ١ – أن يكون الخبر طلباً نحو: زيدٌ اضربه، وزيدٌ هلاّ ضربته. ٢ – أن يقترن الخبر بالفاء نحو: الذى يأتينى فله درهم؛ لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط. ٣ – أن يقترن الخبر بـ (إلا) أو (إنما) نحو: **{وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ}** و**{إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ}**. ٤ – أن يكون المبتدأ دعاء نحو**{سَلامٌ عَلَيْكُم}** وويلٌ لزيد. ٥ – أن يكون المبتدأ بعد (أمَّا) نحو: أما زيدٌ فعالم؛ لأن الفاء لا تلى (أمّا). انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٣٠ وما بعدها، وانْظُرْ: الأشمونى ١/ ٢٠٩ وما بعدها.

[تقديم الخبر وجوبا]

وإذا تضمن الخبر المفرد ما لــه صدر الكلام مثل: أين زيد؟

ثم إنه كما تعرض للمبتدأ أشياء توجب تقديمه، تعرض أيضا للخبر ما يوجب تقديمه بعد أن كان الأصل فيه تأخيره، أشار إليه أيضا بقوله: وإذا تضمن الخبر المفرد ما أى: شيئا، لــه صدر الكلام[1] سواء كان ذلك الخبر المفرد ظرفا، لكن ليس على الإطلاق بلا شرط، [بل بشرط][2] احتوائه على ضمير المبتدأ مثل: أين زيد؟ فإن (أين) خبر مقدم على المبتدأ وهو (زيد) محتويا على ضميره بالوجوب[3]، لكونه مشتملا على ما لـه صدر الكلام.

وبما ذكرنا علم أن تقديمه لم يجب فى مثل قولنا: زيد أين غلامه؟ على تقدير كون الظاهر فاعلا للظرف، أو لا[4] نحو: كيف زيد؟ فإن (كيف) خبر مقدم على المبتدأ بالوجوب، لكونه للاستفهام واقتضائه صدر الكلام، وغير ظرف على ما ذهب إليه سيبويه.

وتقييد الخبر بالمفرد لإخراج الخبر الجملة / عن هذا الحكم؛ لأن ذلك الخبر وإن كان مشتملا على ما لـه صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدأ نحو: زيد من أبوه؟ [5] فإن الجملة الصغرى مشتملة على مقتضى الصدر وهو الاستفهام لكن لم يجب تقديمه لأن مقتضاه صدر جملة لا صدر كل كلام[6].

وليس لقائل أن يقول: إن الخبر فى (أين زيد؟) جملة لأنه ظرف، وهو مقدر بجملة[7]، مع أنه واجب التقديم! [8]

---

(١) هذا هو الموضع الأول من مواضع وجوب تقديم الخبر وهو: أن يكون لـه صدر الكلام.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣)(أين) اسم متضمن للاستفهام، وهو ظرف متعلق بمحذوف هو الخبر، والتقدير: فى أى مكان استقر أو مستقر زيد، ففيه ضمير منقول من المتعلق المقدر.

(٤) أى كونه غير الظرف.

(٥) قال الأصبهانى ص ١٩٢: " وإنما قيد الخبر بالمفرد لأنه لو كان الخبر جملة مشتملة على ما لـه صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدأ نحو: زيد من أبوه؟ لأن الاستفهام وجميع ما يطلب صدر الكلام إنما يقتضى صدر الكلام الذى هو فيه لا صدر أى كلام كان " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٦٦، والشرح المتوسط ص ٩٥، والرضى ١/ ٢٣١، والجامى ١/ ٢٨٧.

(٧) يقدر الخبر الظرف جملة إذا كان مقدراً بالفعل تقديره: حصل، أو استقر.

(٨) قال الرضى ١/ ٢٣١: " فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا (أين) مفرد، وقولــه: قبل (وما وقــع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة)؟ قلت: لا شك أن لفظ (أين) اسم مفــرد فى الوضــع، سواء قدر بالجملة أو بالمفرد، فـ (أين) فى: (أين زيد) مفرد واقــع موقــع الجملة على الأصح، فيصح أن يقال: إنه خبر مفرد " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٨٧.

أو كان مصححا لــــه مثل: فى الدار رجل، أو لمتعلّقه ضمير فى المبتدأ مثل: على التمرةِ مثلُها زُبْداً،

لأنا نقول: المراد من المفرد ههنا المفرد فى الصورة و(أين) كذلك، مع أن الخلاف واقع فى التقدير[1].

أو كان الخبر مصححا لــه، أى: للمبتدأ مثل: فى الدار رجل[2] فإن (رجل) مبتدأ نكرة ومصححه كون الخبر ظرفا مقدما عليه، فلو أُخر لبطل الابتداء[3] به[4]، بخلاف (سلام عليكم)[5].

فإن قلت: على تقدير أن يكون المصحح خبراً يلزم أن يكون الحكم على غير المخصص!

قلت: إذا كان الحكم مقدما عليه صار المحكوم عليه بحيث لا يذكر إلا بعد تقرير الحكم فى الذهن، فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة، كذا ذكره النكسارى[6] فى جواز وقوع الفاعل نكرة.

أو كان لمتعلّقه أى: لمتعلّق الخبر - بكسر اللام - ضمير فى المبتدأ[7] راجع إلى ذلك المتعلّق، سواء كان متصلا بالمبتدأ أو لا مثل: على التمرةِ مِثْلُها زُبْداً، فـ (مثلُها) مبتدأ، و(على التمرة) متعلّق الخبر على قول من قال: إن الخبر بالحقيقة هو المقدر فى الظرف[8]، و(ها) فى (مثلها) عائد إلى (التمرة)[9].

---

(١) قال الجامى ١/ ٢٨٧: " إن قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً صورة، وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة، وعلى كلا التقديرين ليس بجملة صورة " ا. هـ.

(٢) هذا هو الموضع الثانى من مواضع وجوب تقديم الخبر وهو: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفا ولا مُصصح للابتداء به إلا تقدم الخبر عليه.

(٣) فى الأصل (الابتدائية) وهو خطأ.

(٤) قال الجامى ١/ ٢٨٧: " فلو أخر بقى المبتدأ نكرة غير مخصصة " ا. هـ.

(٥) إنما كان (سلام عليكم) مخالفا لـ (فى الدار رجل) لكون المصحح للابتداء بالنكرة فى كل منهما مخالفاً للآخر، ففى الأول مسوّغ الابتداء بالنكرة كونها مضمنة معنى الدعاء، وفى الثانى مسوّغ الابتداء بها كون الخبر ظرفا مقدما عليها.

(٦) هو محمد بن إبراهيم النكسارى الحنفى الرومى وقد سبقت ترجمته.

(٧) هذا هو الموضع الثالث من مواضع وجوب تقديم الخبر وهو: أن يكون لمتعلق الخبر ضمير فى المبتدأ.

(٨) وهو مذهب ابن كيسان وقد سبق توضيحه في قسم التحقيق.

(٩) قال الدولت آبادى: " على التمرة مثلُها، أى: مثل التمرة، مبتدأ وفيه ضمير لمتعلّق الخبر وهو التمرة، لتعلق الجار والمجرور بحصل أو حاصل الذى هو الخبر، أو يقال: الخبر هو قوله (على التمرة) و(التمرة) يتعلق به تعلق الجزء بالكل " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية للدولت آبادى ل ٢٩ / ب.

أو كان خبراً عن (أَنَّ) مثل: عندى أنّك قائمٌ،

وإنما وجب تقديمه حينئذ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر[1] لفظا ومعنى.

ولقائل أن يقول: الكلام المذكور يدل بصريحه على أن المراد من الخبر ههنا هو المقدر لا الظرف[2] فحينئذ لا نسلم أن تأخيره[3] يستلزم المحذور المذكور[4]!

ويمكن أن يجاب عنه بأن المقدر لما كان فى ضمن المتعلّق لزم من تأخيره تأخيره، فالاستلزام حينئذ ظاهر.

ومن هذا علم أن وضع المسألة على كون الخبر غير مذكور، فحينئذ لا يرد قول صاحب المتوسط[5]: " وفيه نظر؛ لجواز أن يقال: على الله عبد متوكل[6]، فالصواب أن يقول: (أو لمتعلّقه ضمير فى المبتدأ وكان الخبر ظرفاً)؛ لأن الخبر مذكور فى صورة الإيراد، ولجواز أن يراد بالخبر: ما هو خبر لفظا، وبالمتعلق: جزؤه، غاية ما لزم منه إطلاق المتعلّق على الخبر وهو ليس مالا يجوز، فاندفاع الإشكال حينئذ ظاهر ".

أو كان الخبر خبراً عن (أنّ)[7] - المفتوحة - مع معموليها، سواء كان الخبر ظرفا كما فى مثل: عندى أنك قائم، أو لم يكن نحو: حقٌ أن زيداً قائمٌ، فإن (أَنّ) المفتوحة مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فيكون مبتدأ و(عندى) خبر مقدم عليه.

وإنما وجب تقديمه لئلا يلتبس بـ (إنّ) المكسورة[8]، لأنا لو قلنا: (إنك قائمٌ عندى) يحتمل أن يكون (إن) مكسورة؛ لأن الابتداء من مظانّ المكسورة، و(عندى) ظرف لـ (قائم)، واحتمل أن تكون مفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدأ، و(عندى)

---

(١) إذ لو قلنا: (مثلُها زبداً على التمرة) لكان مثل: صاحبها فى الدار، وهو ممتنع. انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٣٢، وابن القواس ص ١٣٧.

(٢) وهو مذهب ابن كيسان وقد سبق توضيحه في قسم التحقيق.

(٣) أى: تأخير الخبر فى هذا المثال وهو (على التمرة).

(٤) أى: الإضمار قبل الذكر.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٩٧ مع تصرف يسير فى النقل.

(٦) فى الأصل (متوكلاً) بالنصب، وما أثبته من الشرح المتوسط ص ٩٧، وقد أورد هذا المثال حيث إن الضمير فى (عبده) عائد على المتعلّق مع أنه لم يقدم الخبر. وانْظُرْ: حاشية الصبان ١/ ٢١٣.

(٧) هذا هو الموضع الرابع من مواضع وجوب تقديم الخبر.

(٨) قال ابن الحاجب: " وقيل إنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين (أنّ) التى بمعنى (لعلّ) لأن تلك لا تكون إلا فى صدر الكلام، فخالفوا بهذه صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من أول الأمر، وقيل: إنما فعلوا ذلك كراهة بقاء (أنّ) المفتوحة عرضة لدخول العوامل فيؤدى إلى دخول (إنّ) عليها " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٦٨، وانْظُرْ: ابن القواس ص ١٣٨، والفاخر ص ١٨٦، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٣٣١ وما بعدها.

وجب تقديمه.

خبرها، فلما قدم الخبر علم أن الواقع بعد المفتوحة لا المكسورة؛ لأنها مع ما فى حيزها جملة لا تقع مبتدأ[1].

وأما الواقع بعد (لولا)[2] فيجوز أن يقدر خبره قبل المبتدأ، أو يقال: إن الكلام فيما كان الخبر مذكوراً[3]، مع أن فيه جواز التقرر على أصله؛ لعدم اللبس، هذا إذا لم يكن (أَنّ) مصاحبة لـ (أمّا) أما إذا صاحبتها[4] فالوجهان؛ لعدم اللبس حينئذ؛ لأن (أما) لا يليها المكسورة.

قوله: وجب تقديمه أى: تقديم الخبر، جواب (إذا)[5].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٣٣.

(٢) وذلك نحو قوله تعالى:{فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} سورة الصافات الآية (١٤٣) - انْظُرْ: ابن القواس ص ١٣٨ وقد قال: " فإذا وقعت بعد (لولا) كقوله تعالى:{فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ}.... جاز تقديمها لانتفاء المانعين لأن التى بمعنى (لعل) لا تقع بعدها والمكسورة لا تجامعها " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٤٠.

(٣) قال الأصبهانى ص ١٩٣: " ولقائل أن يقول: فيه نظر لوقوع أنّ مع الاسم والخبر مبتدأ بعد لولا من غير تقديم الخبر عليه، وجوابه أن يقال: إنما شرط تقديم الخبر فيما إذا كان الخبر مذكوراً، وبعد (لولا) ليس كذلك " ا. هـ.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٣٤: " وإذا كانت (أنّ) المفتوحة مع صلتها بعد (أمّا) نحو: أما أنّك خارج فلا أصدقه، فإنها تتقدم على خبرها... لأن الجملة التامة لا تتوسط بين (أمّا) وفائها " ا. هـ. وقال البعلى: " فإن ابتُدئ بـ (أنّ) وصلتها بعد (أمّا) لم يلزم تقديمُ الخبر، بل يجوز التقديم والتأخير نحو: أمَّا معلومٌ فأنّك فاضل، وأمَّا أنك فاضل فمعلوم " ا. هـ. انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١٨٦.

(٥) وهناك مواضع أخرى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ لم يذكرها الشارح تبعاً للمصنف ومنها: ١ـ أن يكون المبتدأ محصوراً بـ (إلا) أو بـ (إنما) كقولك: ما فى الدار إلا زيدٌ، وإنما عندك عمرو. ٢ـ أن يكون دالاّ بالتقديم على مالا يفهم بالتأخير وذلك كالجمل التعجبية والاستفهامية المقصود بها التسوية نحو: لله درُّك،{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ}. ٣ - أن يكون (كم) الخبرية أو مضافا إليها نحو: كم درهم مالُك، وصاحب كم غلامٍ أنت. ٤ - أن يُستعمل كذلك فى مَثَلٍ لأن الأمثال لا تغيّر كقولهم: فى كل وادٍ بنو سعد. انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١٨٤، والهمع ١/ ٣٣٢.

[تعدد الخبر]

وقد يتعدد الخبر مثل: زيدٌ عالمٌ عاقِلٌ.

وقد يتعدد الخبر، أى: خبر المبتدأ؛ لأن[1] الخبر حكم على المبتدأ، فكما جاز الحكم على شىء واحد بأحكام كثيرة كالحكم بالأوصاف، كذلك جاز الإخبار عن شىء واحد بأخبار كثيرة، لكن بشرط أن لا يوجد التضاد بينهما مثل: زيدٌ عالمٌ عاقِلٌ، وكقوله تعالى:{وَهُوَ الغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ}[2] فلفظ (هو) مبتدأ والباقى خبره على قراءة رفع (المجيد)[3]. وأما جواز مثل (هذا أبيض وأسود) للأبلق، و(هذا حلو حامض) فوجهه فى الأول ظاهر، وفى الثانى باعتبار وجود الاتحاد بينهما فى المعنى؛ لأن (حلو حامض) بمنزلة (مُزٌّ) قال الأخفش[4]: إن الثانى فى مثل ذلك كالوصف للأول، كأنه قال: حلو فيه حموضة[5]. فعلم

---

(١) انْظُرْ علة تعدد الخبر فى: شرح المصنف ٢/ ٣٦٩، وابن القواس ص ١٣٨.

(٢) الآيات (١٤، ١٥، ١٦) سورة البروج.

(٣) قرأ حمزة، والكسائى، والحسن، وعمرو بن عبيد، وابن وثّاب، والأعمش، والمفضل عن عاصم بخفض الدال فقيل: نعتا للعرش، وقيل: نعتا لربك فى قوله تعالى:{إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ} وقرأ الباقون بالرفع على أنه خبر بعد خبر، وقيل: هو نعت لـ (ذو). انْظُرْ: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/ ٤٥٧، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٦٣، والبحر المحيط ١٠/ ٤٤٦، والدر المصون ٦/ ٥٠٤. هذا وجواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد هو قول الجمهور، وصححه السيوطى، سواء اقترن بعاطف أم لا، ومنع التعدد ابن عصفور، واختاره كثير من المغاربة، وما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبرا والباقى صفة للخبر، أو جعل خبرا لمبتدأ مقدر، وقيل: يجوز التعدد إذا اتحدا فى الإفراد نحو: زيد عالم عاقل، أو الجملة نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج، والمنع إن كان أحدهما مفردا والآخر جملة، وقيل: قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحدا نحو: الرمان حلو حامض أى: مزٌّ، وزيدٌ أعسَرُ أيْسَرُ أى: أضبط وهو الذى يعمل بكلتا يديه، وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد، وجوز أبو على استعماله بالعطف فيقال: هذا حلو وحامض. انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٤٦، وانْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٣، والارتشاف ٣/ ١١٣٧.

(٤) انْظُرْ قول الأخفش فى: التذييل والتكميل ٤/ ٩٣ مطبوع، والارتشاف ٣/ ١١٣٧، والأصبهانى ص ١٩٥.

(٥) قال الأصبهانى ص ١٩٥: " تلك الأخبار إما أن تكون متضادة أو لم تكن، فإن كان الأول فلا يخلو من أن يحصل من مجموعها معنى واحد أو لم يحصل، فإن حصل فالخبر فى المعنى واحد والتعدد فى اللفظ فقط نحو: هذا حلو حامض، فإنهما وإن كانا لفظين لكن الغرض منهما واحد وهو المُزَّة، فكأنه وُضِع هذان اللفظان لأجل ذلك المعنى الواحد،... وإن لم يحصل من= =مجموعهما معنى واحد فلا يجوز الإخبار عن ذلك المبتدأ فى حالة واحدة بهما نحو: زيدٌ قائمٌ قاعدٌ " ا. هـ.

منه أن التعدد يجوز أن يكون بالواو إذا كان الأخبار من الصفات[1].

(١) قال البعلى: " الخبر فِي تعدُّده على ثلاثة أضرب: أحدهما: يجب فيها العطف وهو ما تعدَّد لتعدُّد ما هو له، إما حقيقةً نحو: إخوتُك كاتبٌ وصانعٌ وناسكٌ، قال الشاعر: يَدَاكَ يدٌ خيرُها يُرتَّجى... وأُخرىَ لأعدائها غائِظة. وإما حكماً كقوله تعالى:{إِنَّمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ}. الثانى: يجب فيه ترك العطف وهو أن يتعدد لفظاً ويكون مفرداً حكماً، وضابطه: ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كقولك: الرمان حلو حامض، بمعنى مر، وهو أعْسَرُ أيْسَر، بمعنى: أضبط، وهو العاملُ بكلتا يديه. الثالث: يجوز فيه العطف وتركه وذلك إذا كان متعدداً لفظاً ومعنى، دون تعدُد ما هو له كقوله تعالى:{وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَرْشِ المَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ} " ا. هـ. انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ١٩٢ وما بعدها، وانْظُرْ: الأشمونى ١/ ٢٢١ وما بعدها، والتصريح ٢/ ١٨٢.

[اقتران الخبر بالفاء]

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر، وذلك: الاسم الموصول بفعل

واعلم أنه لا سائغ[1] لدخول الفاء على خبر المبتدأ؛ لأنه إما للعطف، أو للجزاء، أو للربط، ولا مجال للأول لأن الغرض ليس اشتراك الخبر بالمبتدأ فى الحكم، ولا إلى الثانى وهو ظاهر، ولا إلى الثالث لأن الربط حاصل بدونه، وأما ما أجازه الأخفش[2] من نحو: زيد فمنطلق، فمؤول بـ: هذا زيد فهو منطلق[3].

لكن قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط بأن يكون مبهما، وأن يكون سببا مؤثراً للخبر، كما أن الشرط كذلك، فإنه – مثلا – فى قولك: (إن جئتنى فأنا أكرمك) مبهم حيث يحصل بمجىء ما، وسبب مؤثر فى الثانى لأنه يكرم به.

وأن يدخل على ما يصح أن يدخل عليه الشرط فيصح جوازا دخول الفاء فى الخبر حينئذ لكون المبتدأ على ذلك التقدير مشابهاً للشرط بالوجوه المذكورة[1]، فكما جاز دخول الفاء فى جزاء الشرط جاز دخوله فى خبر المبتدأ المشابه للشرط، تشبيها له بالجزاء من حيث إنه تالٍ لما فيه معنى الشرط.

---

(١) فى الأصل (ساغ) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الأخفش: " وزعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد بل أخوك فجهد، يريدون: أخوك وجد، وبل أخوك جهد فيزيدون الفاء " ا. هـ. انْظُرْ: معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٠٦. وقال الرضى ١/ ٢٣٩: " والأخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ نحو: زيد فوجد، وأنشد: وقائلة خولان فَانْكَحْ فَتَاتَهُم. وسيبويه يؤول مثله بنحو: هذه خولان فانكح " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ١/ ١٠٠، والارتشاف ٣/ ١١٤١، والفاخر ص ١٩٥، والهمع ١/ ٣٥٠.

(٣) قال الأصبهانى ص ١٩٨: "... يتأول سيبويه مثل قولك: زيد فمنطلق على أن هناك مسنداً محذوفاً تقديره: هذا زيد فهو منطلق، بحذف المبتدأين، والفاء عاطفة جملة على جملة " ا. هـ.

(١) قال الرضى ١/ ٢٣٨: " ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سببا للثانى، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء، ففى قوله تعالى: **{قُلْ إِنَّ المَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ}** – الجمعة (٨) – الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببا للملاقاة.... فلا يغرنك قول بعضهم: إن الشرط سبب الجزاء " ا. هـ.

وذلك المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إما الاسم الموصول بفعل[1] صالح لأن يقـع شرطـا،

*****

(١) قال سيبويه ٣/ ١٠٣: " وسألته عن قولـه: الذى يأتينى فله درهمان، لِمَ جاز دخولُ الفـاء هـا هنـا، و(الـذى يأتينى) بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجـوز لك أن تقول: عبدُ الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسـن فـى (الـذى) لأنه جعل الآخِرِ جواباً للأول، وجعل الأول به يجبُ لـه الدرهمان فـدخلت الفـاء ههنـا، كمـا دخلـت فـى الجزاء إذا قال: إن يأتنى فله درهمان " ا. هـ.

أو ظرف،

فلا يجوز أن يقال: الذى إن يُكْرِمْنى أُكْرِمْه فله درهم بالفاء[1]؛ لأن دخول الفاء إنما كان لكون الخبر خبراً فى المعنى، وهنا قد استوفى الشرط والجزاء فى الصلة، فلو دخلت الفاء للزم أن يكون / للشرط الواحد جزاءان، وهو غير جائز.

وإنما اشترط كون الصلة فعلا ليتأكد مشابهته الشرط باستدعائه الفعل كالشرط[2].

أو ظرف مقدر بفعل، لِما ذكر[3]، وجواز وقوع الظرف صلة لهذا الوصول لأجل عدم كونه شرطا فى الحقيقة، ولهذا جاز ألا يكون فعله مستقبلا فى المعنى[4] كما فى قوله تعالى: **{وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ}**[5] وكان دخول الفاء فى خبره بالجواز[6].

---

(١) قال أبو على الفارسى: " ولا يجوز: الذى إن تكرمنى يُكْرِمْك فمُحْسِنٌ؛ لأن الشرط قد استوفى جزاءه فى الصلة فلا يكون له جزاءان " ا. هـ. انْظُرْ: الإيضاح ص ٩٨. وقال أبو حيان: "... أن يكون غير صالح لأداة الشرط وذلك صور، إحداهما: أن تكون أداة الشرط قد باشرته نحو: الذى إن يكرمنى أكرمه فهو مكرم، فلا يجوز دخول الفاء هنا؛ لأن الشرط قد استوفى جزاءه فى الصلة، فلا يكون له جزاءان، إذ الفاءُ إنما تكون داخلة على الخبر لاستحقاقه بالصلة وكونه جواباً لها فى المعنى، والصلة قد أخذت جوابها، فلو دخلت للزم أن يكون للشرط جوابان وذلك غير جائز " ا. هـ. انْظُرْ: التذييل والتكميل ٤/ ٩٩ مطبوع، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ١٩٩، وحاشية الصبان ١/ ٢٢٤.

(٢) قال ابن يعيش ١/ ١٠٠: " وإنما اشترط وصله بالفعل لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل البتة، فلو قلت: الذى أبوه قائم له درهم، لم يجز دخول الفاء فى الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ١/ ٢٣٨، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٣٦٩، والجامى ١/ ٢٩٠.

(٣) قال ابن يعيش١/ ١٠٠: "وأما إذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور فإنه وإن لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً به فإنه مقدر حكما، فإذا قلت: الذى فى الدار، أو عندك، فكأنك قلت: الذى استقرَّ أو وجد أو نحو ذلك ".

(٤) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٣٨ وقد قال: "... كان حق الصلة ألا تكون فعلا مستقبل المعنى كشرط (مَن) و(ما) إلا أنه لمّا لم يكن شرطاً فى الحقيقة جاز ألا يكون صريحاً فى الفعلية بل يكون مما يقدّر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وألا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا}** " ا. هـ.

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٦٦).

(٦) قال الدمامينى: " فإن مدلول (ما) معين، ومدلول (أصابكم) محقق المعنى، فانتفت مشابهة الشرط معنىً لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظى، فإن (ما) الموصولة شبيهة بـ (ما) الشرطية لفظاً " ا. هـ. انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ١٤٧ مطبوع. وقال أبو حيان: " ودخول الفاء على ما قاله الجمهور وقرّروه قلِقٌ هنا، وذلك أنهم قرّروا فى جواز دخول الفاء على خبر الموصول أن الصلة تكون مستقبلة، فلا يجيزون: الذى قام أمس فله درهم؛ لأن هذه الفاء إنما دخلت فى خبر الموصول لشبهه بالشرط، فكما أن فعل الشرط لا يكون ماضيا من حيث المعنى، فكذلك الصلة، والذى أصابهم يوم التقى الجمعان هو ماض حقيقة، فهو إخبار عن ماض من حيث المعنى، فعلى ما قرّروه يشكل دخول الفاء هنا، والذى نذهب إليه أنه يجوز دخول الفاء فى الخبر وصلته ماضية من جهة المعنى لورود هذه الآية، ولقوله تعالى: **{وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ}** ومعلوم أن هذا ماض معنىً مقطوعٌ بوقوعه صلة وخبر، أو يكون على تأويل: وما يتبين إصابته إياكم، كما تأولوا: **{إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ}** أى: إن تبين كون قميصه قد... فيكون المعنى على التبيين المستقبل " ا. هـ. انْظُرْ البحر المحيط ٣/ ٤٢٢، وانْظُرْ: التذييل والتكميل ٤/ ١٠٠ مطبوع).

أو النكرة الموصوفة بهما، مثل: الذى يأتينى، أو فى الدار، فله درهم،

أو ذلك المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط النكرة الموصوفة بهما، أى: بالفعل، أو الظرف المقدر به[1].

واشترط كون صفتها بهما لما ذكر فى اشتراط كون الصلة بهما[2].

فإن قلت: لم انحصر المبتدأ المذكور فى الصورتين؟

قلت: لأنه لابد فيه من معنى[3] الابتداء ومعنى الشرط، والحال أن اجتماعهما لا يتصور فى شىء واحد؛ لأن كلا منهما مختص بما حقيقته مخالفة لحقيقة ما يختص به الآخر، فلابد من كون الشيئين اللذين أحدهما يصلح للابتدائية[4] والآخر للشرطية[5]، منزلاً منزلة شىء بالامتزاج، ليصير ذلك مستجمعا لهما، وذلك لا يوجد بالاستقراء إلا بين الصفة والموصوف، وبين الصلة والموصول؛ لأنهما بمنزلتهما فى المعنى، فالموصول صالح للابتدائية، والصلة صالح للشرط، لأنها إذا كانت فعلا فظاهر، وإن كانت ظرفا[6] فمقدر بالفعل كما مرّ، فيصح وكذا اسم النكرة الموصوفة بهما صالح للأول، وصفتها فعلا كانت أو ظرفا صالحة للثانى.

وإنما وجب أن تكون نكرة لأن الجمل لا يتعين أن تكون وصفا إلا للنكرة.

قوله: مثل: الذى يأتينى، مثال للمبتدأ الموصول، وقوله: أو فى الدار، إشارة إلى الظرف الواقع صلة، وقوله: فله درهم، خبر له.

---

(١) قال أبو حيان: " أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة يعنى الظرفَ أو مُشْبِهَه أو الفعلَ الصالح للشرطية، مثالُ ذلك: رجُل عنده حزمٌ فهو سعيد، وعبدٌ لكريم فما يضيعُ، ونفسٌ تسعى فى نجاتها فلن تخيب " اهـ. انْظُرْ: التذييل ٤/ ١٠٢ مطبوع، وانْظُرْ: الفاخر ص ١٩٥، وتعليق الفرائد ٤/ ١٤٢. وخص ابن الحاج وهو من نحاة الأندلس - متوفى سنة٦٤٧ هجرية - ذلك بـ (كُلْ). انْظُرْ: الارتشاف٣/ ١١٤٠، والهمع ١٣٤٩. وكذلك مثل الرضى فقال ١/ ٢٣٨: " والثانى: النكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار نحو: كلُ رجل يأتينى، أو أمامك، أو فى الدار فله درهم " ا. هـ.

(٢) قال الأصبهانى ص ٢٠٠: " وإنما جاز دخول الفاء فى خبره تشبيها له بالشرط من حيث الإبهام، ومن حيث ذكرُ ما يصح أن يكون شرطاً، ومن حيث قصدُ أن يكون الأول سببا للثانى " ا. هـ.

(٣) فى الأصل (منع) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل (الابتدائية - الشرطية) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل (الابتدائية - الشرطية) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل (ظرف) بالرفع وهو لحن.

و: كل رجل يأتينى، أو فى الدار، فله درهم.

وقولـه: كلُّ رَجُلٍ يأتينى مثال للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل، وقولـه[1]: أو فى الدار [إشارة إلى الظرف الواقع صفةً للنكرة، وقولـه: فله درهم][2] خبرها.

قيل: فيه تساهل لأن المبتدأ هنا ليس بنكرة موصوفة، بل هو مضـاف إليهـا، فـالأولى فـى المثـال إيراد نحو: (رجلٌ يسعى فى نجاته فلن يخيب)[3]!

قلت: لفظة: (كل) ليس لها معنى مخصوص، بل كل ما أضيفت إليه يكون بمعناها[4]، فيكون فـى المعنى كالموصوفة.

وأما قولـه[5] (كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) فالظاهر أنـه وارد مـن غـير دفـع، اللـهم إلا أن يحمـل علـى حذف الصفة، أو يقـال: الكـلام فيمـا ثبـت علـى التوسـعة، والمـذكور[6] فـى الإيـراد[7] لـيس كذلك[8]، كما قال صاحب التسهيل: " وقد تدخل[9] الفاء[10] على خبر (كـل) مضـافا إلى غـير موصوف[11]، أو إلى موصوف[12] بغير ما ذكر[13] ".

اعلم أن [قول][14] صاحب المتوسط[15]: " يجب أن يُعلم أنه لابد لصحة دخول الفاء فـى الخـبر

---

(١) فى الأصل (بقولـه) هو تَصْحِيف.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: الأصل.
(٣) فى الأصل (يسعى فى نجاته فلم يجب) وما أثبته من: شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.
(٤) فى الأصل (بمعناه) وهو تَصْحِيف.
(٥) فى الأصل (قولـه تعالى) وهذا خطأ من الناسخ حيث ظنّ أنها آية من القرآن الكريم، والصـواب أن المثـال جزء من أذكار مأثورة عن بعض السلف ذكرها ابن مالك فى شرح التسهيل ١/ ٣٣٠ وهى (بسم الله ما شاء الله، كل نعمة فمن الله، ما شاء الله، الخير كله بيد الله، ما شاء الله، لا يصرف السوءَ إلا الله، مـا شـاء الله لا قوة إلا بالله).
(٦) أى قولهم: (كل نعمة فمن الله).
(٧) فى الأصل: (فيما ثبت على التوسعة فى المذكور الإيراد ليس بذلك) وما أثبته هو الصحيح.
(٨) لأن (كل) أضيفت إلى نكرة، غير موصوفة بفعل أو ظرف.
(٩) فى الأصل (يدخل) وما أثبته من التسهيل ص ٥١.
(١٠) فى الأصل (الفاعل) وهو تَصْحِيف، وليست موجودة فى متن التسهيل ص ٥١.
(١١) فى الأصل (الموصوف) وما أثبته من: التسهيل ص ٥١.
(١٢) فى الأصل (الموصوف) وما أثبته من: التسهيل ص ٥١.
(١٣) مثال الموصوف بغير ما ذكر قول الشاعر: كل أمرٍ مُباعَدٍ أو مُدان... فمنوطٌ بحكمةِ المتعالِى. فوصف النكـرة بمفرد وهو قولـه: (مباعد أو مدان) ولم يصفها بالفعل أو الظرف. اُنْظُرْ: التذييل ٤/ ٥٤٣، وحاشية الدسـوقى على المغنى ٢/ ٥٤٣.
(١٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(١٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٩٨.

أن[1] يُقصد أن المبتدأ سببٌ للخبر، وأنه غير معيّن، وأنه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط "، اعتراضٌ على المصنف بأن هذه الشروط[2] مما لابد منها[3]، مع أنه لم يذكرها فى المتن.

واعتُذِر عنه بأنه قنع باشتمال الأمثلة المذكورة إياها، حذراً عن التطويل بالذكر.

ونقول: قوله[4] (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) فى قوة ذكر هذه الشروط؛ لأن التضمن بمعنى الشرط؛ لا يتحقق بدونها، وهو يفهم مما سبق.

فإن قلت: القول بسببية المبتدأ للخبر فى هذا الباب منقوض[5] بقوله تعالى:**{وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ}**[6] لأن الأمر فى الآية على عكس ذلك[7]!

قلت: أجيب عنه بوجهين: الأول: ما ذكر المصنف فى شرح المفصل[8]: " من أن الآية جىء بها لإخبار قوم استقرت بهم نِعَمٌ جهلوا معطيها، أو شكّوا فيه، واستقرارها مشكوكةً أو مجهولةً سببٌ للإخبار بكونها من الله.

(١) فى المتوسط ص ٩٨ (فى خبره من أن يقصد).

(٢) وهى: ١ـ أن يُقصد أن المبتدأ سببٌ للخبر. ٢ - أنه غير معين. ٣ - أنه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط.

(٣) فى الأصل (منه) وهو تَصْحِيف.

(٤) أى: قول ابن الحاجب.

(٥) لأن القول بسببية المبتدأ للخبر يدل على أن صدور النعمة من الله مُعَلَّلٌ بكونها لنا وهو باطل. انْظُرْ: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٢٦.

(٦) سورة النحل من الآية (٥٣).

(٧) قال ابن الحاجب فى: الإيضاح ١/ ٢٠٤ عن هذه الآية: " فيها إشكال من جهة أن الشرط وما شُبِّه به يكونُ الأول فيه سبباً للثانى، تقول: أسلِمْ فتدخل الجنة، فالإسلام سببٌ لدخول الجنة، وههنا على العكس وهو: أن الأول استقرارُ النعمة بالمخاطبين، والثانى: كونُها من الله، فلا يستقيم أن يكونَ الأولُ فيه سبباً للثانى من جهة كونه فرعاً عنه... " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٧٢.

(٨) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٠٤ وقد قال: " وتأويله أن الآية جِيء بها لإخبار قوم استقرت بهم النعمة وجهلُوا معطيها، أو شكُّوا فيه، فاستقرارُها مشكوكةً أو مجهولةً، سببُ الإخبار لكونها من الله، فيتحقق إذن أن الشرط والمشروط على بابه، وأن ذلك صحَّ من حيث أن جواب الشرط لا يكون جملة ويكونُ معنى الشرط فيه إما مضمونُها وإمَّا الجوابُ بها، فمثال المضمون قوله تعالى:**{الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}** الآية، ومثالُ الخطاب بها قولك: إن أكرمتنى اليومَ فقد أكرمتُك أمس، والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة كقوله تعالى:**{فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ}** فثبوت الأجر لهم هم مضمون الجملة وهو سببٌ عن الإنفاق، والمعنى بالخطاب بها أن يكون نفسُ الإعلام بها هو المشروط لا مضمونها، ألا ترى أنك لو جعلت مضمون قوله: (فَمِنَ اللهِ) هو المشروط، لكان المعنى أن استقرارها سببٌ لحصولها من الله فيصيرُ الشرط سبباً للمشروط، ومن ثمَّ وَهَم من قال: إن الشرط قد يكونُ مسبباً، وإذا جعلنا الخطاب بنفس الجملة هو المشروط، ارتفع الإشكال " ا. هـ، وانْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ١٤٠.

وليت، ولعل، مانعان بالاتفاق.

والثانى[١]: أنه محمول على حذف صدر الجزاء، والتقدير: وما بكم من نعمة فبحكم أنها من الله، كما يقال: مَنْ قصد إلى شتم فلان فهو غافل، أى: فبحكم، لأنه غافل لا يدرى قدْرَه ومرتبته.

و(ليت) و(لعل) إذا دخلا[٢] على الاسم الموصول بالفعل، أو بالظرف، أو على النكرة الموصوفة بهما مانعان من دخول الفاء فى خبرها بالاتفاق من الأكابر[٣]؛ لأن الكلام يخرج بدخولهما عن احتمال الصدق والكذب لانتقاله به إلى الإنشاء، والشرط محتمل لهما؛ لكونه خبراً، فلو كان فى ذلك الكلام بمعنى الشرط لأدّى إلى اجتماع النقيضين، فعلم منه أن معنى الشرط ينسلخ عنه بدخولهما، فيمتنع الفاء[٤].

وبما ذكرنا اندفع ما قال صاحب المتوسط[٥]: " اعلم أن بعضهم جوّز دخول الفاء على خبر (ليت) و(لعل)، وحينئذ يكون فى قوله (وليت ولعل مانعان بالاتفاق) نظر".

لأن[٦] التخلف عن البعض لا يُنافى الاتفاق من الأكابر.

---

(١) انْظُرْ هذا الجواب فى: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٢٦.

(٢) فى الأصل (دخل) وهو تَصْحِيف.

(٣) لكن قال فى الارتشاف ٣/ ١١٤٥: " وفى دخولها فى خبر (لعلّ) خلاف، والصحيح المنع " ا. هـ. وانْظُرْ: التذييل ٤/ ١١١، والهمع ١/ ٣٥١ وفيه: " (وقيل يجوز دخول الفاء مع (لعل) إلحاقا لها بما لا يُغيِّر المعنى" ا. هـ، فعلى هذا يكون فى دعوى الاتفاق من ابن الحاجب نظر.

(٤) وهذا تعليل المصنف فى: شرحه ٢/ ٣٧١ حيث قال: " لأنه يؤدى إلى تناقض معنوى " ا. هـ. قال الدمامينى موضحا هذا التناقض: " وذلك أن خبر (ليت) و(لعل) غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خبر محض، وجزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط، لأن الإنشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا، وقولنا: أنت حر إن دخلت الدار، إنشاء التعليق لا تعليق الإنشاء " ا. هـ. انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ١٥٠، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٧٣. ويرى الرضى أنه لا تناقض حيث قال١/ ٢٤١٢: " وما ذكره المصنف من أن امتناع الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً أى: محتملاً للصدق والكذب، وخبر (ليت) و(لعل) لا يحتملان ذلك، ليس بشىء؛ لصحة قولك: إن جاءك زيد فاضربه، قال الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ - (٢١) آل عمران -. قال الدمامينى معقبا على كلام الرضى: " نَظَر إلى صورة وقوع الإنشاء جزاءً، وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيثية، وإنما الممنوع عنده - فيما يظهر من كلامه - وقوع الإنشاء لفظا ومعنى جزاءً من غير تأويل؛ لعدم إمكانه... " ا. هـ. انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ١٥١.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٠٠.

(٦) علة اندفاع قول صاحب المتوسط.

وألحق بعضهم (إنّ) بهما.

وأما اعتراضه[1] بقولـه: " اعلم أنه لا وجه لتخصيص (ليت) و(لعـل) بهـذا الحكـم، فـإن جميـع نواسخ الابتداء كأبواب: كان، وعلمت، وأعلمت، وما، ولا، وأَنّ - المفتوحة - مانع بالاتفـاق"، فمنعه صاحب الغجدوانى[2].

ثم أقول: لو سلم تناول هذا الحكم بأخواتهما، كان على سـبيل الإلحـاق بهمـا، ليكـون البـاب واحـداً[3]؛ لأن العلـة ليسـت بشـاملة لغيرهمـا؛ لأن خـبر مـا سـواهما محكـوم عليـه بالصـدق والكذب، فوجه التخصيص حينئذ ظاهر.

وألحقَ بعضهم، أى: بعض من النحويين، إنّ - بالكسر - بهما، أى: بـ (ليت) و(لعل) فى منـع دخول الفاء علـى خبرهـا إذا وقـع اسمهـا ذلـك المبتـدأ. قيـل: هـو - أى المـانع - سـيبويه[4]،

(١) الضمير عائد على صاحب المتوسط، وانْظُرْ قوله فى: الشرح المتوسط ص ٩٩، ومثـل هـذا الاعـتراض قـد ذكـره الرضـى فـى: شـرحه ١/ ٢٤١ حيـث قـال: (قولـه: وليـت، ولعـل، مانعـان بالاتفـاق) لا وجـه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا، سوى ما استُثنى " ا. هـ. وقال الـدولت آبـادى ل ٣٠/ أ: " فـإن قيل: باب كان، وباب علمت، أيضا مانعان دخول الفاء بالاتفاق، فما وجـه تخصـيص ليـت، ولعـل؟ قيـل: تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل " ا. هـ.

(٢) قال صاحب الغجدوانى ص ١١٧ معقبا على صاحب المتوسط: " قلـت هكـذا ورد التخصـيص مـن عليـة هـذا الفن، خصوصا صاحب المفصل وهو هو فى التدقيق والتحقيق، ولـو كـان الشـأن مـا ذكـر، لم يشتبـه عليهم ذلك، اللهم إلا أن يصح النقل " ا. هـ.

(٣) فى الأصل (واحد) بالرفع وهو لحن.

(٤) اضطربت أقوال النحاة فى تحرير هذه المسألة، فبعضهم نسب إلى سيبويـه القول بمنع دخـول الفـاء فـى خـبر (إن) وإلى الأخفش القول بجواز دخولها، ومـنهم: عبـد القـاهر فـى المقتصـد ١/ ٣٢٤، وتبعـه المصـنف فـى الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٠٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٧٢، قال الرضـى ١/ ٣٤١: " قـال المصـنف اتباعـا لعبد القاهر: إن الملحقَ سيبويه خلافا للأخفش "، وممن قال بمثل هذا - أى: بنسبة المنـع إلى سـيبويه - صـدر الأفاضل فى التخمير ١/ ٢٧٩، والكيشى فى الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٢٧، والجـامى ١/ ٢٩٢. وممـا يدل على هذا الإضطراب أن بعضهم نسب إلى الأخفش القول بمنع دخولها ومنهم: ابن يعيش ١/ ١٠١ وابن مالك فى شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٨، والأشمونى ١/ ٢٢٥، وقال الرضى١/ ٣٤١: " ونقل العبدى، وأبو البقاء، وابن يعيش، أن المجوز لدخول الفاء سيبويه خلافا للأخفش "، وبالرجوع إلى كتـاب سـيبويه نجـده قـد جوز دخول الفاء فى خبر (إن) حيث قال ٣/ ١٠٢: " وسألته عن قولـه: الذى يأتينى فله درهمان، لِـمَ جـاز دخول الفاء هاهنا، و(الذى يأتينى) بمنزلـه (عبد الله) وأنت لا يجوز لـك أن تقـول: عبـد الله فلـه درهمـان؟ فقال: إنما يحسُن فى (الذى) لأنه جعل الآخر جوابا للأول وجعل الأول به يجـبُ لــه الـدرهمان، فـدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت فى الجزاء إذا قال: إنْ يأتني فله درهمان.... ومثل ذلك قولهـم: كلّ رجل يأتينـا فلـه درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً... ومثل ذلك:{الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِـرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ} وقال تعالى جَدُّه:{قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّـهُ مُلاقِيكُـمْ} ومثـل ذلـك:{إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُـوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُـمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُـمْ عَـذَابُ الْحَرِيـقِ} "، فالحق أنه لا وجه لهذا الاضطراب؛ لأن سيبويه يجيز دخول الفاء، وكذلك الأخفش، قال= =ابن مالك فـى شـرح

والاستدلال عليه[١]: أن (إنّ) كما لم يدخل على الشرط، لكنها فى منع دخول الفاء على خبرها إذا وقع للتحقيق، وهو لا يكون إلا فى المشكوك، والشك والتحقيق لا يجتمعان، كذلك لم يدخل ما يشابه / الشرط. (٣٣/أ)

ومِن اختياره على أن البعض الآخر جوزّه، قيل: هو - أى المجوّز - الأخفش، على القول الراجح، والاستدلال عليه[٢]: أن (إنّ) لم تغير معنى الكلام الذى دخلت هى عليه، بل تؤكده، فليست هى بما فيه لمنع الشرط، فكما جاز دخول الفاء قبل دخولها، كذلك بعد دخولها.

والرواية على عكس المذكور ضعيفة[٣]؛ لأنها ثابتة من القليل.

[و][٤] من الحجج الظاهرة للجواز الآيات المشتملة على هذا قوله تعالى:**{إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ}**[٥] وقوله تعالى:**{قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ}**[٦].

والكلام فى (لكنَّ) و(أنّ) - المفتوحة - كالكلام فى (إنّ) المكسورة -، لكن الجواز هو الصحيح أيضا.

وما قيل[٧]: " لو قيل لسيبويه: إن الفاء فى هذه الصورة زائدة، خصوصا على مذهب الأخفش، فإنه أجاز (زيد فوُجِد) على زيادة الفاء، لكان ممشى فى الجدل ".

ليس بقوى لما ذكرنا.

قال فى المتوسط[٨]: " لا يقال: المثال الأول - وهو الثانى[١] ههنا - لا يدل على المطلوب؛ لأنه

الكافية الشافية ١/ ٣٧٩: " وقد ظفِرتُ له فى كتابه معانى القرآن بأنه موافق لسيبويه فى بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قال: وأما**{والَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَئَاذُوهُمَا}** فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن (الذى) إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله تعالى:**{إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِى أَنفُسِهِمْ}**... ثم قال**{فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ}**"، وانظُرْ معانى الأخفش ١/ ٢٥١. فالحق أنَّ (إنَّ) لا تمنع دخول الفاء ولا تلحق بهما لوروده فى كتاب الله تعالى فى عدة مواضع. انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٣٧٤، والملخص لابن أبى الربيع ص ١٧٩، وابن جماعة ص ١٠٩، والجامى١/ ٢٩٢).

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٧٤، والغجدوانى ص ١١٨، والأصبهانى ص ٢٠٣.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٧٤، والتخمير ١/ ٢٧٩، والأصبهانى ص ٢٠١.

(٣) فى الأصل (ضعيف) وهو تَصْحِيف، وكان على الشارح - رحمه الله - ألا يحكم على عكس ما قال بالضعف؛ لأنها ثبتت بأقوال المحققين من النحاة، كابن يعيش، وابن مالك.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) سورة البروج من الآية (١٠).

(٦) سورة الجمعة من الآية (٨).

(٧) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ١١٩.

(٨) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٠٠.

ليس بموصول ولا موصوف مذكورين! لأنا نقول: لَمَّا دَلَّ على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول (إنَّ)، فدلالته على جواز دخوله على الموصول أولى، إلا أنه يلزم أن يكون المبتدأ الذى يدخل الفاء على خبره ثلاثة موصول صلته فعل أو ظرف، أو نكرة صفتها فعل أو ظرف، أو اسم موصوف بالموصول الذى صلته فعل أو ظرف[2] ".

قلت: لو قيل: لما كان دخول الفاء فى خبر المبتدأ الموصوف بالموصول المذكور بسبب كونه وصفا له لم يعد قسما برأسه، لكان له وجه.

فإن قلت: إن الفاء فى الخبر لابد وأن يكون دالا على سببِّية ما قبلها لما بعدها، وملاقاة الموت حاصلة، فرّوا أو لم يفروا، فما معنى الشرط ههنا؟.

قلت: هذا كلام ورد ردّاً على من زعم أن الفرار ينجى عن الموت[3].

* * * * *

(١) قوله: (وهو الثانى ههنا) ليس فى الشرح المتوسط، والمراد به قوله تعالى:{قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ}.

(٢) يتبين من كلام صاحب المتوسط أن المبتدأ الذى يدخل الفاء على خبره ثلاثة أضرب: الأول: موصول صلته فعل أو ظرف. الثانى: نكرة صفتها فعل أو ظرف. وهذان ذكرهما ابن الحاجب. الثالث: اسم موصوف بالموصول الذى صلته فعل أو ظرف. وهذا الضرب ذكره ابن مالك فى: التسهيل ص ٥١ حيث قال: "... أو موصوف بالموصول المذكور... "، وقال فى: شرحه ١/ ٣٣٠: " ومثال دخول الفاء على خبر موصوف بالموصول المذكور قول الشاعر:

صِلُوا الحزمَ فالخطبُ الذى تحسبونه ::: يسيراً فقد تَلْقَوْنه متعسراً.

وقد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول (إنّ) فى قوله تعالى:{قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ} فدخولها عليه مع عدم (إنّ) أحق " ا. هـ. وقد أوّل الدمامينى هذه الآية فقال: " وأما الآية فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة، واعترض بأنه لا فائدة فيه حينئذ، وأجيب بأنهم كانوا يقولون: إن فرارهم لغير ذلك، بدليل:{يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَارًا} فأخبر عنهم بأنهم إنما يفرون من الموت، وقيل: (الذى) بدل من (الموت) كأنه قيل: الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم " ا. هـ. انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ١٤٤.

(٣) حيث ظن خلق كثير أن الفرار من أسباب الموت ينجيهم إلى وقت آخر. انْظُرْ: الدرر المصون ٦/ ٣١٧.

[حذف المبتدأ جوازا]

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً، كقول المستهل: (الهلالُ).

وقد يُحذفُ المبتدأُ من اللفظ لقيام قرينة حاليةً كانت أو مقالية، دالة على المبتدأ المحذوف حذفا جوازاً أي: جائزاً، ولوجود موجب رجحان الحذف على الذكر من كونه: معلوما للسامع، أو ضيق المقام، وادعاء تعينه، أو بغيرها من الاعتبارات، كقول المستهل - وهو الذي يرفع صوته عند رؤيته الهلال - الهلالُ، على تقدير: هذا، أو: هو الهلال، والقرينة ههنا هي حالة ترائي الناس الهلال [1].

وهذا وإن كان يحتمل أن يكون على تقدير: الهلالُ هذا، إلا أن الحمل على الأول أولى[2]؛ لكون حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر[3].

ومنه قوله تعالى:**{فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}**[4] أي: فصبري صبرٌ جميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق، وهو أيضا يحتمل أن يكون على تقدير: صبرٌ جميلٌ أجملُ[5]، لكن الحمل على الأول أولى[6]؛ إما لما ذكرنا، وإما لأن سوق .

---

(١) انْظُرْ: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٣.

(٢) قال الدولت آبادي: " كقول المستهل، أي: قول طالب الهلال، أو رافع الصوت عند رؤية الهلال: الهلالُ أي: هذا الهلال، بالقرينة الحالية، وليس من باب حذف الخبر بتقدير: الهلال هذا؛ لأن المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالإشارة " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية ل ٣١ / ب.

(٣) قال ابن القواس ص١٤٤: " لا يقال حذف المبتدأ أكثر فالحمل عليه أولى؛ لأن الاستقراء يدل على أن حذف الخبر أكثر وجوبا وجوازاً " ا. هـ.

(٤) سورة يوسف من الآية (٨٣)، قال النيلي قوله تعالى:**{فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}** أي: فشأني صبر جميل، أو أمري صبر جميل، وههنا قرينة معنوية دالة على حذف المبتدأ وذلك أن (صبراً) مفرد، و(جميل) صفتُه والصفة والموصوف بمنزلة جزء واحد لا يتم بهما الكلام فبقيا يحتاج إلى جُزء آخر ليتم به الكلام، وليس ذلك الجزء بموجود في اللفظ، فوجب أن يكون محذوفا والتقدير كما ذكرنا " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٨٢١.

(٥) قال النيلي: " وقال قوم: الخبر في هذه المسألة هو المحذوف والتقدير: فصبر جميلٌ أمثلُ من غيره، فـ (صبر) مبتدأ، و(جميل) صفته، وإذا وصفت النكرة جاز الابتداء بها... وقالوا: حذف الخبر في هذه الآية أولى لأن المبتدأ أول الكلام وليس حذف الأوائل بقوي في القياس؛ لأن الحذف تخفيف، وكلما بعُد من الأوائل كان أليق به، وكلما كان أقرب إلى الأوائل كان أضعفَ... " ا. هـ، انْظُرْ: السابق ١/ ٨٢٢.

(٦) قال النيلي: " من جهة المعنى حذفُ المبتدأ في هذه الآية أقوى؛ لأنه قد يقولُ: (فصبر جميلٌ أمثلُ من غيره) مَن ليس عنده من الصبر شيء، فإذا قال: أمري أو شأني صبرٌ جميل، أخبرَ أنَّ ذلك واقع منه وكان فيه مدحُ الصابر، وعلى حذف الخبر يكون المدح للصبر " ا. هـ، انْظُرْ: السابق نفسه، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٤٤، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣٤٤.

الكـلام للمـدح يُحَصِّـلُ الصـبرَ ليعقـوب، وجعـل المحـذوف مبتـدأ يحصـل ذلـك المعنـى، وأمّـا الإخبار بأن الصبر جميل أجمل، فـلا يـدل علـى حصـول الصـبر لـه[1]، والقرينـة علـى الحـذف ههنـا قيام الصـبر بـه. وإنمـا انحصـر علـى الجـواز لأنـه لـيس فـى حـذف المبتـدأ وجـوب[2]؛ لكونـه الـركن الأعظم مـن الكـلام، وأمـا قـولهم: الحمـدُ لله أهـلُ الحمـد، أى: هـو أهـل الحمـد - بوجـوب حـذف المبتدأ - فنادر لا اعتداد به.

* * * * *

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٤٤، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٩٤.

(٢) لكن قد يحذف المبتدأ وجوبا، وذلك كما قال الرضى: " إذا قطع النعت بالرفع نحو: الحمـدُ لله أهـلُ الحمـد، أى: هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان فى الأصل صفـة، فقطـع لقصـد المـدح... فلـو ظهـر المبتدأ لم يتبين ذلك... ومنه نحو: نعم الرجل زيد، عند من قال: إن تقـديره: هـو زيـد. انْظُـرْ: شـرح الرضـى ١/ ٢٤٢، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٩٣، والهمع ١/ ٣٣٥. وقال ابـن هشـام: "…. ومنهـا المصـادر التـى لا تظهـر أفعالُها إذا رُفعت وهى من السماعى نحو: حمـدُ الله، وثناءٌ عليه، وسمعٌ وطاعةٌ... أى: أمرى حمد الله، وكـذا باقيها... " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ٣٥/ أ. وقال ابن فلاح: " فأما المبتدأ فينقسـم حذفـه إلى واجب وجائـز، فأما الواجـب فكقول العرب: لا سواءٌ، فحذفُ المبتدأ ههنا مُجمعٌ عليـه، وإنمـا الاخـتلاف فى موضعه، فذهب سيبويه والمبرد: إلى أنه مقدر قبل (لا) تقديره: هـذان لا سـواء، إلا أن سـيبويه يمنـعُ مـن إظهاره، والمبـرد يُجـوزُ إظهارَه، قياسا على كل مبتـدأ حـذف اختصـارا، وذهـب قـوم إلى تقـديره بعـد (لا) تقديرَه: لا هما سواء... " ا. هـ. انْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٤١.

[حذف الخبر جوازا]

والخبرُ جوازاً مثل: خرجت فإذا السبعُ.

وقد يحذف الخبرُ أيضا جوازاً، أى: حذفا[1] جائزا لقيام قرينة دالة عليه - ولم يذكر القرينة ههنا استغناء بذكرها فى جواز حذف المبتدأ - فى مثل: خرجت فإذا السبع، (السبع) مبتدأ محذوف خبره، وهو (موجود)[2]، والقرينة للخبر (إذا) المفاجأة؛ لأنها تضاف أبداً إلى الجملة الابتدائية بعدها، واكتفى ههنا بالاسم الواحد المعرفة، علم أن الخبر محذوف، لأن المعرفة أولى بالابتدائية[3].

وتُقدِّرُ خبراً أعمَّ الأشياء، كالوجود والحصول؛ لعدم القرينة على الخاص[4].

خلافا للبعض وهم القائلون: بخبرية (إذا) لـ (السبع)[5] قطعاً للإضافة أى: خرجت فثمة السبع[6].

* * * * *

---

(١) فى الأصل (حذفها) وهو تَصْحِيف.

(٢) وهذا على رأى من قال إن: (إذا) المفاجأة حرف، وهو قول الأخفش، واختاره ابن مالك. انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والمغنى ١/ ١٠٢، ونقل عن ابن برى، انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٤٢، وانْظُرْ: ابن القواس ١/ ١٤٤.

(٣) من قوله: (واكتفى) إلى قوله (بالابتدائية) سقط من الأصل واستدركه فى الحاشية.

(٤) قال ابن فلاح: " ومن جعلها ظرف مكان فهى الخبر يتعلق بمحذوف من الألفاظ العامة، كموجود، وحاصل، وأما إذا أريد لفظ خاص كقيام وقعود، فلابد من ذكره " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ٢/ ٣٥٠.

(٥) على أنها ظرف للمكان، وهو: قول المبرد فى: المقتضب ٣/ ١٧٨، واختاره ابن عصفور. انْظُرْ: المغنى ١/ ١٠٢، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٤٩. وقال الدمامينى: " وأما على مذهب المبرد القائل بأنها ظرف مكان فلا يقدر محذوف بل تجعل هى الخبر والتقدير: فبالمكان السبع " ا. هـ، انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ٢٥. وقال الدولت آبادى: " خرجت فإذا السبع، الفاء عاطفة و(إذا) للمفاجأة، وهى عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبراً عن الجثة فلا يحتاج إلى تقدير الخبر فيكون المعنى: خرجت ففى ذلك المكان السبع، ولا يرد عليه نحو: خرجت فإذا السبع بالباب، لاحتمال أن يكون (بالباب) بدلاً " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية ل ٣٠ / ب. وأما إذا كان (إذا) المفاجأة ظرف زمان وهو قول الزجاج فيجوز أن تكون فى (فإذا السبع) خبراً عما بعدها بتقدير مضاف أى: فإذا حصول السبع أى ففى ذلك الوقت حصوله؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا و(إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده أى: ففى ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه. انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ٢٥، وشرح الكافية للدولت آبادى ل ٣٠ / ب.

(٦) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ١٩٤.

[حذف الخبر وجوبا]

ووجوباً فيما التزم فى موضعه غيره مثل: لولا زيد لكان كذا.

وقد يحذف الخبر وجوبا أى: حذفا[1] واجبا، لقيام قرينة دالة عليه، فيما التُزم فى موضعه، أى: فى موضع الخبر، غيرُه، أى: غير الخبر، فعلم منه أن وجوب حذف الخبر إنما هو بشرطين:

أحدهما: وجود القرينة، وثانيهما: التزام غيرِ الخبر موضعه؛ لتوفية حق اللفظ والمعنى.

ثم ذلك فى مواضع[2]: الأول: فى الخبر الداخل على مبتدئه (لولا)[3] مثل: لولا زيد، أى: لولا زيد موجود، فحذف الخبر وهو (موجود) بالوجوب[4]؛ لدلالة القرينة عليه وهى كلمة (لولا)؛ لأنها وضعت لامتناع الشىء بوجود غيره.

وقيل هى[5]: جواب (لولا)؛ لأن امتناعه - معلول بوجود الخبر، ووجود المعلول بدون العلة محال، فيكون فى الجواب دلالةٌ على الخبر، ولالتزام غيره موضعه[6] وهو: لكان كذا، جواب (لولا)، ولا يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ لأنه جملة لا عائد فيها إليه[7]، ولا يجوز تقدير حذفه؛ لعدم إمكان إظهاره، مع أنه لا مانع عنه، نعم يمكن أن يكون التقدير: لولا وجود زيد، لكن المختار الأول[8]؛ لدقيقة يعرفها المتفطن.

ثم هذا إذا كان الخبر عاما، وأما إذا كان خاصا فلا يجب الحذف[9]، ويدل على هذا اشتراط القرينة؛ لأن كلمة (لولا) ليست[10] بقرينة على الخبر الخاص.

---

(١) فى الأصل: (حذف) وهو لحن.

(٢) فى الأصل: (موضع) وهو تَصْحِيف.

(٣) وهذا على مذهب البصريين، انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٧٠، والرضى ١/ ٢٤٣، والجامى ١/ ٢٩٦.

(٤) قال الأصبهانى ص ٢٠٥: " وإنما وجب حذفه لحصول الشرطين وهما: دلالة (لولا) عليه لكونه لامتناع الثانى لوجود الأول، والتزم ذكر جواب (لولا) مقامه " ا. هـ، وانْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ٢٧.

(٥) أى: القرينة.

(٦) هذا هو الشرط الثانى من شرطى حذف الخبر وجوبا.

(٧) انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٩٥ حيث قال: " وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ؛ لأنه عائد منها إلى (زيد)، والجملة إذا وقعت خبراً فلابد فيها من عائد إلى المبتدأ، وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بـ (لولا) وجواب لها " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٢٤٤.

(٨) لكثرة الاستعمال، حتى رفض ظهوره وصار مهجوراً.

(٩) وهو مذهب الرمانى، وابن الشجرى، والشلوبين، واختاره ابن مالك، نحو: لولا زيد سالمنا ما سَلِم. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٠٨٩، والهمع ١/ ٣٣٧، وانْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥١٠، والتسهيل ص٤٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٦، والمساعد ١/ ٢٠٩، والتصريح ١/ ١٧٩، والأشمونى ١/ ٢١٦.

(١٠) فى الأصل: (ليس) وهو تَصْحِيف.

وضربى زيداً قائماً.

وعدم التعرض إما لهذا، أو لحصول الاكتفاء بالمثال، وحينئذ لا وجه لقول من قال[1]: "وفيه نظر؛ لأن خبر المبتدأ بعد (لولا) [قد][2] يكون خاصا، وحينئذ لم تدل [لولا][3] عليه، كقول/ الشافعى[4]: (٣٣/ب)

وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِى ::: لَكُنْتُ اليَوْمَ أَشْعَرُ مِنْ لَبِيدِ[5]

لا يقال: سلمنا أن (لولا) تدل على الوجود، لكن لا نسلم دلالته على أن المحذوف هو الخبر؛ لجواز أن يكون فعلا والمرفوع بعدها فاعله، أى: لولا وُجِد زيدٌ، على ما هو مذهب الكسائى[6]!

لأنا نقول: هذا[7] ليس بقوى، بل ليس بحق، لأن من ذهب إليه توهم أن (لو) ههنا على معناها من اقتضائها الفعل و(لا) للنفى، وليس كذلك؛ لأن بالتركيب قد يتخلف معنى المفردات، كما فى (كذا)[8].

والثانى[9]: فيما إذا كان المبتدأ مصدراً منسوباً إلى الفاعل والمفعول، الذى ذكر بعده الحال عن أحدهما، أو عنهما مثل: ضربى زيداً قائماً، أو (قائمين)، أو منسوبا إلى الفاعل فقط نحو: ضربى

---

(١) هو صاحب المتوسط وقوله فى: شرحه ص ١٠٢.

(٢) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط.

(٣) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط.

(٤) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، الهاشمى القرشى المطَّلِبى، أبو عبد الله نزيل مصر أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد بغزة من فلسطين، وحمل منها إلى مكة، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة ١٩٩ هجرية، وتوفى فى آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤ هجرية، ومناقبه وفضائله كثيرة، وإليه ينسب المذهب الشافعى، انْظُرْ ترجمته فى: حلية الأولياء٩/ ٦٣، وطبقات الشافعية لأبى بكر بن هداية الله الحسينى ص ١١ وما بعدها، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٨٠، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٥، وتهذيب التهذيب ٩/ ٢٥.

(٥) من الوافر فى: ديوان الشافعى ص ٢٩، ط / دار الحكمة، جمع / سليمان سليم، وانظره فى: شرح الغجدوانى ص ١٢٢، وعون الوافية فى شرح كتاب الشافية ص ٤٠ رسالة ماجستير، والجامى ١/ ٢٩٦، والاستشهاد به على أن (يُزرى) خبر المبتدأ بعد لولا، ولم يحذف لأنه ههنا خاص فلم يدل لولا عليه فلم يجب حذفه، انْظُرْ: عون الوافية ص ٤٣.

(٦) حيث ذهب إلى أن المرفوع بعد (لولا) فاعل لفعل مقدر، انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٤٣، والهمع ١/ ٣٣٨.

(٧) أى مذهب الكسائى.

(٨) (كذا) اسم مركب من كاف التشبيه و(ذا) اسم إشارة، وهو بعد التركيب كناية عن عدد مبهم كـ (كم) الخبرية، انْظُرْ: الهمع ٢/ ٥٠٤، ومراد الشارح أن (لولا) مركبة من (لو) المقتضية للفعل و(لا) للنفى، فلما ركبتا خرجت (لو) من حَدِّها، و(لا) من النفى، وصُيِّرتا حرفا واحداً؛ لأن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيَّر حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما فى (كذا).

(٩) أى الموضع الثانى من مواضع وجوب حذف الخبر.

قائما، أو إلى المفعول فقط نحو: ضربى زيدٌ قائما، فالمصدر فى الصور الثلاث مرفوع على الابتدائية، و(زيداً) - فى مثال[1] المتن - منصوب على أنه مفعول المصدر، و(قائما) حال[2] من فاعل (كان) المحذوف العائد إلى (زيد)[3] ويكون هو عاملا فيه، والخبر محذوف وهو الظرف على رأيٍ، ومتعلقه على آخر، ولكل منهما وجه يعرف بالتأمل.

فتقديره: ضربى زيداً حاصلٌ إذا كان قائما، وذلك من ضرورة تصحيح الكلام بحسب المعنى، ولم يجز أن يكون [قائما][4] خبراً [عن][5] كان - على تقدير كونه ناقصا - لعدم جواز تعريفه[6]، واستلزام انعدام الدلالة على الخبر، بخلاف الحال، فإن له دلالة على الظرف الدال على المتعلق.

فحذف (حاصل) كما يحذف متعلقات الظروف العامة، ثم حذف (كان) لأنه يحذف كثيرا فى الكلام، ولكونه من الأفعال العامة لا يحتاج إضماره إلى قرينة كما فى (زيد فى الدار) ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه، ولعدم بقاء ما يضاف إليه[7]، وإنما وجب حذفه لدلالة الحال عليه والتزام غيره موضعه[8].

فإن قلت: التقدير المذكور على رأى البصريين، وأما عند الكوفيين[9] فالتقدير: ضربى زيداً قائماً حاصلٌ، فهل فيه فساد أم لا؟.

قلت: هو فاسد من حيث اللفظ والمعنى، أما فساده اللفظى: فلاستلزامه عدم التزام غير الخبر

---

(١) فى الأصل: (المثال) وهو تَصْحِيف.

(٢) ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع؛ لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذى هو (الضرب) ليس (القائم). انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٩٦.

(٣) ولا يصح أن يكون (قائما) حالا من (زيد) لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو (ضربى) لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال، ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر "، انْظُرْ: السابق نفسه.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٩٧، وابن القواس ص ١٤٧، ومنع البعلى كونه خبرا عن (كان) بوجهين: الأول: أن مثل هذا واجب التنكير وخبر (كان) لا يلزم تنكيره كقولك: كان زيد القائم. الثاني: وقوعُ الجملة الاسمية موقعه مقرونةً بواو الحال كقوله ﷺ : **«أقربُ ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجد»** " ا. هـ انْظُرْ: الفاخر ص ١٩١.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٧٧، وهذا مذهب البصريين، انْظُرْ: السابق نفسه، وابن القواس ص ١٤٦، والرضى ١/ ٢٤٦، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٣٥٦، والأصبهانى ص ٢٠٧، والجامى ١/ ١٩٦.

(٨) قال الأصبهانى ص ٢٠٧: " وإنما حذف الخبر ههنا لتحقق الأمرين اللذين هما يوجبان حذف خبر المبتدأ: أحدهما: الدلالة عليه لدلالة الحال على عامله الذى هو (إذا كان) ودلالة عامله على (حاصل) الذى هو الخبر، والثانى: التزام غيره مكانه وهو الحال " ا. هـ.

(٩) فى الأصل (الكوفيون) وهو لحن، وانْظُرْ رأى الكوفيين فى: شرح المصنف ٢/ ٣٧٧، والرضى١/ ٢٤٦، وابن القواس ص ١٤٧، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٣٥٧، والأصبهانى ص ٢٠٧.

موضعه لأن الحال حينئذ يكون من تتمة المبتدأ، فلا يصلح لأن [يقوم][1] مقام الخبر؛ لأن موضعه إنما يكون بعد انقضاء[2] المبتدأ بكماله.

وأما فساده المعنوى: فلأن المفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال: كلُّ ضربٍ منى واقعٌ على زيد حال كونه قائما؛ لأن المصدر إذا أضيف عمّ[3] بالنسبة إلى ما أضيف إليه، كما فى قولهم: (علمُ زيدٍ حكمهُ كذا)[4]، و(قائما) فى هذا التقدير من تتمة المبتدأ - كما مر - فيرجع محصول المعنى إلى أن: الضرب منى فى حال القيام واقعٌ على زيد، فيلزم نقضُ الغرض بانتفاء العموم[5].

ولئن قلت[6]: هل يلزم على تقدير البصريين تقييد الضرب بحال القيام أم لا؟

قلت: لا؛ لأن تعلق الحال حينئذ بالوقوع لا بالضرب، وهو باق على عمومه، والتقييد فى الوقوع؛ لأنه عندهم من تتمة الخبر لا المبتدأ كما هو عندهم[7].

وزعمُ من قال: إنه جملة فعلية فى التقدير كـ: أقائم[8] الزيدان [9]؟، باطل؛ لتكذيبه عدم استقلال الكلام بدون الحال، مع انحرافه عن سنن الموضوع هو لأجله[10]، فافهم[11].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) فى الأصل (انقضائه) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل (أعم) وما أثبته من: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٩٧.

(٤) قال ابن الحاجب: " المصدر إذا أضيف عمّ بالنسبة إلى ما أضيف إليه، كأسماء الأجناس التى لا واحد لها، وجموعُ الأجناس التى لها واحد إذا أضيفت أيضا عَمَّت، ألا ترى أنك إذا قلت: ماءُ البحار حكمُه كذا، عمَّ جميعَ مياه البحار، وكذلك إذا قلت: علمُ زيدٍ حكمُه كذا، عمَّ جميعَ علم زيد " ا. هـ. انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٩٧.

(٥) انْظُرْ بيان فساد مذهب الكوفيين فى: شرح المصنف ٢/ ٣٧٨، وابن القواس ص١٤٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٣٦، والرضى ١/ ٢٤٦ وما بعدها، والأصبهانى ص٢٠٧ وما بعدها.

(٦) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٢٥ وفيه مثل ذلك.

(٧) قال الرضى١/ ٢٤٦: "... الجنسُ الذى هو مصدر غير مُقيدٍ عند البصرية بحال تخصُّصِه، بل الحال عندهم قيدٌ فى الخبر، فيبقى الجنس على العموم... " ا. هـ.

(٨) فى الأصل (كقائم).

(٩) هذا مذهب ابن دستوريه، وابن بابشاذ، حيث ذهبا إلى: أنه من حيث المعنى بمنزلة: أقائم الزيدان؟ والتقدير: ضربت زيدا قائما. انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٤٦، وابن القواس ص ١٤٧، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٣٥٧، والارتشاف ٣/ ١٠٩٢، وفيه أنه مذهب ابن دستوريه، والأخفش الصغير.

(١٠) قال ابن القواس: " وأما بطلان القول الثالث - أى قول ابن دستوريه وابن بابشاذ - فيعلم من جهة المعنى وهو عدم إفادته عموم النفى عند حال أخرى غير القيام " ا. هـ. انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط ص ٨٣٦، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٥٩.

(١١) قال السيوطى فى: الهمع ١/ ٣٣٩: " وهذه المسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف " ا. هـ.

وأفعل التفضيل مضافا إلى المصدر المذكور[1]، نحو: أكثرُ شربى السويقَ ملتوتاً[2]، وأخطبُ ما يكونُ الأمير قائما[3]، أى: أخطب أكوان الأمير حاصلٌ إذا كان قائما، فكأنه كل كون منه خطيب، على جهة المجاز، أو: أخطبُ أوقات كون الأمير إذا كان قائما.

وجواز الرفع والنصب فى قولهم: أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة، يدل على احتمال الزمان المقدر، لوجهين: النصب على الظرفية، والرفع على الخبرية، لكن يتعين رفعه بتعيين تقدير الزمان بـ (ما) المصدرية لئلا يلزم وقوع الزمان فى الزمان ونصبه بعدمه، وهذا التقدير عند بعضهم جائز فى الكل على تقدير مضاف محذوف[4]، وتقول فى: (ضربى زمان): ضربى زيدا إذا كان قائما، أى: زمان كونه قائما، وكذا تقدير أخطب ما يكون الأمير: أخطب أزمنة أكوانه إذا كان قائما، أى: هو زمان قيامه، فافهم فإنه دقيق.

---

(١) أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدم نحو: ضربى زيداً قائما، ومثله صورتان: الأولى: أن يكون المبتدأ أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر نحو: أكثر شربى السويق ملتوتا. الثانية: أن يكون المبتدأ أفعل التفضيل مضافا إلى مصدر مؤول نحو: أخطب ما يكون الأمير قائما.

(٢) قال ابن يعيش ١/ ٩٧: " وأما المسألة الثانية وهى: أكثر شربى السويق ملتوتا، فالكلام عليها كالكلام على المسألة قبلها فى تقدير الخبر والعامل فيه، إلا أن قوله (أكثر شربى) ليس بمصدر وإنما لما أضيف(أكثر) إلى (شربى) الذى هو المصدر صار حكمه حكم المصدر؛ لأن (أفعل) بعض ما يضاف إليه تقول: زيد أفضل القوم، فيكون بعض القوم، والياقوت أفضل الحجارة لأنه بعض الحجارة... فكذلك إذا قلت: صمت أحسنَ الصيام، تنصب (أحسن) على المصدر لأنه لما أضفته إلى المصدر صار مصدراً، فكذلك لما أضفت (أكثر) إلى الشرب الذى هو مصدر صار مصدراً وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر".

(٣) قال ابن يعيش ١/ ٩٧: " وأما المسألة الثالثة وهى: أخطب ما يكون الأمير قائما فهى فى تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى إلا أن فيها اتساعاً أكثر من الأولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير: أحدهما: نحو المسألة قبلها - أكثر شربى السويق ملتوتا - فقولك: أخطب ما يكون الأمير بمعنى: أخطب كون الأمير، لأن (ما) مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر:

يَسُرُّ المرءَ مَا ذَهَبَ الليالى

وكذلك (ما يكون) بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده، والتقدير: أخطب وجود الأمير إذا كان قائما، جعل وجوده خطيباً مبالغة، ويكون (إذا) الخبر وهو فى موضع نصب بالاستقرار... يدل على ذلك أنه قد حكى عن بعض العرب: أخطب ما يكون الأمير يومَ الجمعة بنصب (يوم)... والوجه الثانى: أن يكون (أخطب ما يكون) بمعنى الزمان، لأن (ما) تكون بمعنى الزمان؛ لأنها فى تأويل المصدر، والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال: أخطب أوقات كون الأمير، كما يقال: مقدم الحاج، وخفوق النجم،أى: زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم، ويكون الخبر (إذا كان قائما)... إلا أن (إذا) فى موضع رفع خبراً عن الأول كما تقول: وقت القتال يوم الجمعة، فكأنه قال: أخطبُ الأوقات التى يكون الأمير فيها خطيباً إذا كان قائما " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٩٩.

و: كُلُّ رجُلٍ وضيعتُه،

والثالث[1]: في خبر كل مبتدأ عُطف عليه بالواو التي بمعنى (مع)، بشرط أن يكون القصد بالإخبار المقارنة، وذلك حيث يكون المعطوف دالا على الاقتران، مثل: كل رجل، هو مبتدأٌ محذوفٌ خبرهُ وهو: (مقرون) أي: كل رجل مقرونٌ وضيعتُه أي: مع ضيعته[2].

وإنما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين[3]؛ لأن الواو لكونها بمعنى (مع) دلّت على خصوصية الخبر، والتُزم المعطوف أيضا موضعه؛ لأن حق الخبر أن يكون بعد المبتدأ.

قيل: فيه نظر؛ لأن حذف خبر المعطوف واجبٌ أيضا[4]، مع أنه ليس فيه شيء يسدُّ مسدّ الخبر، ولا يجوز أن يكون عطفا على الضمير في (مقرون)؛ لاستلزامه عطف المظهر على المضمر المتصل من غير تأكيد، وهو غير حسن!

وفي تقدير من قدّر الكلام هكذا: كل رجل وضيعته مقرونا[5]، نظرٌ أيضا، لعدم وجدان ما يقوم مقام الخبر حينئذ[6] أيضا؛ لأن الخبر لكونه مثنى كان محله بعد المعطوف والمعطوف عليه

وأجاب عنه البعض بأنه لما كان بين خبر المعطوف والمعطوف عليه ملازمة، كان قيام الشيء عن أحدهما/ قياما عن الآخر[7]. (٣٤/أ)

وقد يقال: فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين، فإنهم قد أوجبوا حذف الخبر بالقرينة من غير ما يقوم مقامه.

---

(١) أي: الموضع الثالث من مواضع وجوب حذف الخبر.

(٢) قال النيلي: " هذا مما يلزمُ فيه حذفُ الخبر لأمرين: أحدهما: العلمُ به، والثاني: سدُّ غيره مَسَدَّه، والذي سدّ هنا مسدّ الخبر المعطوف على المبتدأ، والذي عُلِمَ به الخبرُ ما في الواو من معنى (مع)؛ لأنها تُفيد المقارنة، فقد عُلم الخبر لخصوصيته وسدّ غيرِهِ مَسَدَّهُ، وكل موضع وجد فيه الأمران وَجَبَ فيه حذفُ الخبر " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٨٢٣.

(٣) انْظُرْ علة حذف الخبر في هذه المسألة في: شرح المصنف ٢/ ٣٧٨، وابن القواس ص ١٤٧، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣٦٢.

(٤) ومثاله قوله تعالى:{إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}.

(٥) هذا تقدير البصريين حيث ذهبوا إلى أن الخبر محذوف والتقدير: كل رجل وضيعنه مقرونان، انْظُرْ: الرضي ١/ ٢٥١، والارتشاف ١/ ١٩٠، والنهاية لابن الخباز ١/ ٤٩٠ رسالة دكتوراه، وائتلاف النصرة ص ٧٦.

(٦) انْظُرْ: الرضي ١/ ٢٥١ حيث قال: " وقال البصريون: الخبر محذوف أي: كل رجل وضيعته مقرونان وفيه أيضا إشكال، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسدُّ مسدَّ الخبر، فكيف حُذف وجوبا؟ وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسدُّ مسدَّ الخبر " ا. هـ.

(٧) وهذا معنى قول الرضي: " ولا يجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره " ا. هـ، انْظُرْ: الرضي ١/ ٢٥١.

و: لعمرُك لأفعلن كذا.

هذا كله على مذهب البصريين[(١)]، وأما على مذهب الكوفيين فالخبر هو (وضيعته)[(٢)]، قالوا: إن الواو ههنا بمعنى (مع) فكما إذا صرحت [بـ مع][(٣)]، مع انعدام الاحتياج إلى الخبر، كذلك بالواو والتى بمعناها[(٤)].

فلا يكون مما نحن فيه[(٥)]، لكن الأظهر ما ذهب إليه البصرية.

والرابع[(٦)]: فى خبر كل مبتدأ كان مقسما به صريحا[(٧)]، نحو: لعمرُك، فى المثال المذكور هو مبتدأ محذوف خبره، وهو (قسمى) أو (يمينى) أى: لعمرُك قسمى أو يمينى[(٨)]، ويكون بعده جواب القسم هو: لأفعلن كذا، فيه، ولا يجوز أن يكون خبراً مثل ما مرّ[(٩)].

وإنما وجب حذفه لحصول الشرطين؛ لأن (لعمرك) لما فيه من معنى القسم دل على خصوصية الخبر[(١٠)]، وجوابه أيضا كان ملتزَمًا موضعه.

---

(١) اختلف البصريون والكوفيون فى تقدير الخبر فى مثل (كل رجل وضيعتُه) هل هو محذوف، أو أغنت عنه الواو؟ وقد بيّن الشارح - رحمه الله - قول كل فريق، وانْظُرْ تحرير القول فى هذه المسألة فى: الرضى ١/ ٢٥٠، والنهاية لابن الخباز ١/ ٤٩٠ رسالة، والمساعد ١/ ٢١٠، وائتلاف النصرة ص ٧٦، وتعليق الفوائد ٣/ ٣٦.

(٢) قال الكوفيون: (وضيعتُه) خبر المبتدأ؛ لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، فإذا صرحت بـ (مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التى بمعناه. انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٥٠، والأصبهانى ص ٢٠٩. وقد وافقهم الأخفش من البصريين. انْظُرْ: التصريح ١/ ١٨٠، والأشمونى ١/ ٢١٧، واختار ابن خروف قولهم، انْظُرْ: شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٩٤.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٥٠، والأشمونى ١/ ٢١٧.

(٥) أى: فلا يكون هذا المثال على تقدير الكوفيين مما نحن فيه أى مما حذف خبره.

(٦) أى الموضع الرابع من مواضع وجوب حذف الخبر.

(٧) فإن كان المقسمُ به صالحا لغير القسم نحو: عهدُ الله، لم يجب الحذف، فيجوز أن تقول: علىّ عهدُ الله لأفعلنَّ، فيؤتى بالخبر، ويجوز أن تقول: عهدُ الله لأفعلنّ، فيحذف الخبر. انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٢٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٦، والارتشاف٣/ ١٠٩٠، والهمع١/ ٣٣٨، وشرح قطر الندى ص ١٧٤.

(٨) قال أبو حيان: " وهذا الذى ذكر - أى بتقدير حذف الخبر - ليس متفقاً عليه، بل أجازوا فى مثل هذا أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما قَرَّر هذا الناظم - أى ابن مالك - وأجازوا أن يكون خبراً محذوف المبتدأ التقدير: قسمى يمينُ الله، وممن أجاز الوجهين ابن عصفور، ولذلك لم يذكر هذا الموضع فيما يجب حذفه " ا. هـ. انْظُرْ: منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ص ٥٠.

(٩) قال ابن القواس: " ولم يصح أن يكون هو الخبر لعدم الربط من الجملة مطلقا " ا. هـ. انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط ص ٨٤٥، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٣٥٦.

(١٠) قال ابن الحاجب ٢/ ٣٧٩: " فيُفهم أن المراد من الخبر: قسمى، أو يمينى، وما أشبهه " ا. هـ.

اعلم أن المضاف إليه قد[1] يغنى المبتدأ عن معطوف عليه، فيطابقهما الخبر، كقولهم: صاحب البعير طليحان[2] تقديره: صاحب البعير والبعير طليحان[3].

وقيل: يجوز أن يكون تقديره: صاحب البعير أحد الطليحين[4]، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[5].

وقد يحذف المبتدأ والخبر معا فى: **{نِعْمَ العَبْدُ}**[6] أى: (أيوب) على تقدير: هو أيوب، عند من جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، ولم يذكره المصنف لقلته.

* * * * *

(١) فى الأصل (حدّ) وهو تَصْحِيف.

(٢) أختُلف فى جواز مثل هذه المسألة، فمنعها أكثر البصريين، وأجازها الكسائى وهشام، وجزم به ابن مالك. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٠٩٩، والهمع ١/ ٣٤٥، وانْظُرْ: التسهيل ص ٤٦، وشرح التسهيل ١/ ٢٨٩.

(٣) قال الدمامينى: " فحذف المعطوف لوضوح المعنى "، انْظُرْ: تعليق الفرائد ٣/ ٤٦.

(٤) فى الأصل (الطلحين) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٠٩٩، وتعليق الفرائد ٣/ ٤٦، والهمع ١/ ٣٤٥.

(٦) سورة (ص) من الآية (٤٤).

[خبر إن وأخواتها]

خبر إن وأخواهَا هو: المسند بعد دخول هذه الحروف، مثل: إن زيداً قائمٌ.

لما فرغ عن بيان المبتدأ، شرع فى بيان باقى المرفوعات فقال: خبر إنّ وخبر كل واحد من أخواتها، أى: أخوات (إنّ)(١)، هذا هو مراد المصنف، إلا أنه لم يُصرح اختصاراً فى العبارة، وما ذكره صاحب المتوسط(٢) لإصلاح العبارة، ليس بكافٍ له، يعرف بالتأمل.

هو المسند به بعد دخول كل واحد من هذه الحروف، بأن كان ذلك المسند معمولا لها، وفى بعض النسخ (بعد دخولها)(٣) والحال واحد.

وهذا تعريف لذلك الخبر، فقوله: (هو المسند) شامل لخبر المبتدأ، وخبر (كان)، وغيرهما، وقوله: (بعد دخولها) أخرجها(٤)، مثل: إنّ زيداً قائمٌ، فإن (قائما) مسند(٥) بعد دخول (إنّ)، وقس عليه غيره.

ثم إن التسمية بـ (خبر إنّ) مجرد اصطلاح، فلا وجه لقول من قال: كيف قال: (خبر إن) مع أَنَّ (إنّ) حرف، والحروف لا يجوز أن يخبر عنها(٦)؟ وأيضا لا حاجة إلى الجواب عنه بتكلف أن المَراد من (خبر إنَّ): خبر اسم إنَّ، فحُذف للظهور، واعتبر هذا، واستغنى عن إيراده فى خبر (كان) وخبر (ما) و(لا).

والمراد من (المسند): المسند إلى اسم إن(٧)، فحينئذ لا يرد ما قيل فى المتوسط(٨): " وفيه نظر؛ لأنه يشكل بمثل (يقوم) فى مثل قولنا: (إن زيداً يقوم أبوه)، فإن (يقوم) مسند بعد دخول (إنَّ) مع أنه ليس بخبر (إنَّ)؛ لأن الخبر هو الجملة، أعنى (يقوم) مع فاعله ".

---

(١) قال الأصبهانى ص ٢١٠: " وإنما أعطى الرفع لمشابهته الفاعل من حيث إنَّ كل واحد منهما جزء ثان فى الكلام " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٠٥.

(٣) الذى فى شرح المصنف ٢/ ٣٨٠: (بعد دخول هذه الحروف) وكذا فى: الرضى ١/ ٢٥٢.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٥٥: " قوله (بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان أصله ذلك، سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غير المحدود، فإن نحو (حسناً) فى قولك: إن رجلاً حسناً غلامهُ فى الدار، مسند إلى (غلامه) بعد دخول (إنَّ) وليس بخبرها،... ولو قال ههنا: المسند بعد دخولها الذى كان فى الأصل خبر المبتدأ،... سلم من الاعتراض " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (مسنداً) وهو لحن.

(٦) فى الأصل (عنه) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال الدولت آبادى: " والمراد بقوله (المسند): المسند إلى اسم (إنّ) بلا تبعية، فلا يرد (يضرب) فى: إن زيداً يضرب أبوه، وإن رجلا حسناً قائم " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية ل ٣١/ أ.

(٨) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٠٢، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٢٩٩.

وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا فى تقديمه، إلا إذا كان ظرفا.

اعلم أن غاية ما سعوا فى أن إسناد الخبر إلى المبتدأ مع (إنَّ) الأليق بالقبول والأقرب إلى الحق، ذلك لما أمضيناه فى بحث الخبر، لكن إذا قلنا: زيد مضروب غلامه، فلا يخلو من أن يكون الخبر (مضروب) وحده، أو ما عمل فيه، فإن كان الأول يلزم إسناد الخبر إلى غير المبتدأ، مع استلزام ذلك فى مثل قولهم: الزيدان مضروبٌ غلامهما، بطلان ما ذكر من أن خبر المبتدأ إذا كان من المشتقات فالتطابق واجب بينهما.

وإن كان الثانى: فارتفاع (مضروب) يبقى بلا وجه من وجوه الإعراب.

وأمره أى: أمر خبر (إنَّ) وخبر أخواتها كأمر خبر المبتدأ فى أقسامه، من وقوعه مفرداً وجملة، وأحكامه من أن يكون واحداً أو متعدداً[1]، ومثبتاً ومحذوفاً، ومشتقاً وجامداً، وغير ذلك، وشرائطه من أنه إذا وقع جملة فلابد من عائد، وأن يكون حذفه لقرينة دالة[2]؛ لأنه هو بعينه.

ثم المقصود إثبات المشاركة بينهما بعد ثبوت الخبرية له[3]، لأن كل ما يصلح لأن يكون خبر مبتدأ، يصلح لأن يكون خبراً لها، فإنه ليس بلازم[4]، إلا، [أى][5] ليس أمره كأمر خبر المبتدأ فى تقديمه، فإن تقديم خبر المبتدأ عليه جائز، وتقديم خبر (إنَّ) على اسمه ليس بجائز، فلا يقال: إنّ قائمٌ زيداً؛ وذلك لأنها حرف وعملها ضعيف - لكون ثبوته بالمشابهة على ما سيأتى - فمكروه أن تجعلها متصرفا فيها كتصرف الفعل المشبّه به، أو ليكون قصداً إلى كون عملها العمل الفرعى للفعل، ليطابق العامل المعمول[6].

إلا [أى][7]: أمره كأمره فى التقديم أيضا إذا كان الخبر ظرفا، فإنه يجوز تقديم خبر (إن) على اسمها حينئذ - مع جواز التأخير - إن كان اسمها معرفة كقوله تعالى:**{إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ**

---

(١) فى الأصل (واحدٌ أو متعددٌ) بالرفع وهو لحن.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٨٠، والرضى ١/ ٢٥٥، وابن القواس ص ١٥١.

(٣) فى الأصل (لها).

(٤) لأنه ليس كل ما يصح أن يكون خبر المبتدأ يصح أن يكون خبراً لـ (إنَّ)، وذلك لأن الأمر والنهى والظروف المتضمنة لمعنى الاستفهام يصح أن تقع فى خبر المبتدأ ولا تقع فى خبر (إنَّ)، فيجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إنّ أين زيداً؟ وإنّ مَنْ أباك؟ وذلك لأن خبر (إن) أخص من خبر المبتدأ. انْظُرْ: ابن القواس ص ١٥١، والإقليد ١/ ٣٤٤، والجامى ١/ ٣٠٠، وانْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢١١.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ علة عدم جواز تقديمه فى: شرح المصنف ٢/ ٣٨١، والرضى ١/ ٢٥٦، وابن القواس ص ١٥١، والجامى ١/ ٣٠٠، وشرح الكافية لابن هشام ل ٣٧ / أ.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}[1]، ويجب إن كان[2] نكرة كما فى قوله - عليه السلام -: **«إن من البيان لسحرا»**[3]؛ وذلك لتوسعهم فى الظروف، ولم يتوسعوا فى غيرها، بدليل جواز الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه[4]، أو لأنه ما من شيء من المحدثات إلا وهو لا يخلو من زمان أو مكان، فلم يكن الظروف أجنبية عنها، فصار تقديمها كلا تقديم[5].

* * * * *

---

(١) سورة الغاشية من الآيتين (٢٥، ٢٦).

(٢) فى الأصل: (أن يكون) وانْظُرْ: الرضى ١/ ٢٥٦.

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب النكاح باب الخُطْبة عن ابن عمر بلفظ: **«إن من البيان سحرا»** ٧/ ٣٦، وكتاب الطب باب: (إن من البيان سحرا) عن ابن عمر بلفظ: **«إن من البيان لسحرا»** و**«إن بعض البيان سحرا»** ٧/ ٢٥٨، ومسلم فى: صحيحه، كتاب: الجمعة باب تخفيف الصلاة والخُطْبة عن عمَّار ٦/ ١٣٨، وأحمد فى: مسنده ١/ ٢٦٩ عن ابن عباس، وأبو داود فى: سننه٤/ ٣٠٢ كتاب الأدب، باب: ما جاء فى المتشدِّق فى الكلام عن ابن عمر.

(٤) قال الأصبهانى ص٢١٢: " وإنما جاز فى الظروف لاتساعهم فيها بما لم يتسعوا فى غيرها، حتى فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه اللذين هما فى حكم اسم واحد كقوله: للهِ دَرُّ - اليومَ - مَنْ لامَهَا. وغيره، فإذا جاز الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه اللذين هما أشد اتصالا من (إنّ) باسمها، فالفصل بينهما بها أولى، ولأنه لولا تقدم الظرف عليه لامتنع وقوع اسم (إن) نكرة فى كثير من المواضع؛ لأن المبتدأ إذا كان نكرة ولم يكن دعاءً وكان خبره ظرفا وجب تقديم الخبر عليه، وحينئذ لو لم يجز تقديم الخبر لامتنع مثل قوله تعالى:**{إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً}** فلما ثبت ذلك فى النكرة جاز فى المعرفة للاطراد " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٩٣٣، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٤٦. وقال النيلى: " وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا لأن الظروف لا تنفكُّ الأشياء عنها، ألا ترى أن زيداً قد ينفكُّ عن القيام والقعود وغيرهما ولا ينفك عن زمان ولا مكان، فصار الظرف ليس بأجنبى من المظروف فلم يعتد بالفصل به... " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٨٣، وانْظُرْ: الإقليد ١/ ٣٤٥.

(٥) قال الرضى ١/ ٢٥٦: " وإنما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها، لأن كل شيء من المحدثات لابد أن يكون فى زمان أو مكان، فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبى، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظرف " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٠١.

[خبر لا النافية للجنس]

خبر (لا) التي لنفي الجنس هو: المسند بعد دخولها، مثل: لا غلامَ رجلٍ ظريفُ فيها.

ومن باقي المرفوعات: خبر (لا)، لما كانت لفظة (لا) مشتركة بين ما يكون لنفي[1] الجنس، وبين ما يشابه (ليس)[2] وصفها بقولـه: التي لنفي الجنس، تعيينا للمقصود واحترازاً عما هو غيره.

وقولـه: هو المسند بعد دخولها، أي: بعد (لا) هذه[3]، على الوجه المذكور في باب (إن)، تعريفٌ لخبر (لا)، فقولـه: (هو المسند) شامل لجميع المسندات، فلما قال (بعد دخولها) خرج الجميع، وانطبق التعريف [على][4] المعرف.

و(غلام) في قولـه: مثل: لا غلامَ رجل، اسمها[5]، وخبرها قولـه: ظريف فيها.

اعلم أن المشهور عند النحويين: لا رجلَ ظريفَ، غير مضاف / بدون (فيها)، وليس بحسن. (٣٤/ب)

وفي إيراده مضافا مع (فيها) فائدتان[6]، أحديهما: دفع توهم أن (ظريف) صفة لذلك الاسم جاءت مرفوعة لجواز الرفع في صفة اسم (لا) إذا كان مفرداً حملا على محله، وإن جاز نصبه حملا على اللفظ، وهذا المثال[7] لا يحتمل أن يكون (ظريف) إلا خبراً؛ لأن المنفي المضاف لا يوصف إلا بمنصوب[8] - كما سيجيء.

وثانيهما: أن لا يلزم الكذب في القضية، إذا لو لم يُقيد بـ (فيها) كان مصرحا نفي ظرافة غلمان العالم[9]، وهو ظاهر الكذب[1]، لأن الاطلاع لا يمكن على ذلك.

---

(١) في الأصل: (النفي) وهو تَصْحيف.

(٢) في الأصل (بليس) وهو تَصْحيف.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٣٨٢: "... التي لنفي الجنس، لئلا يرد: لا غلامٌ خيراً منك، فإنه مسند بعد دخول (لا) باعتبار لفظ (لا) وليس بالخبر المحدود؛ لأنه حينئذ خبر (لا) المشبهة بـ (ليس) لا خبر (لا) التي لنفي الجنس، وهما أمران متميزان " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) في الأصل (اسم) وهو تَصْحيف.

(٦) انْظُرْ في بيان الفائدتين: شرح المصنف ٢/ ٣٨٢ وما بعدها.

(٧) وهو قولـه: (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها).

(٨) قال الرضي ١/ ٢٥٨: " والَّذي ذهب إليه - يريد ابن الحاجب - من امتناع وصف المضاف بـ (لا) بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولفوا فيه، وجوّزوا رفعه حملا على المحل، وذلك لأن (لا) هذه مشبهة بـ (إنّ)، فكما يجوز في توابع اسم (إنَّ) وإن كان معربا الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم (لا) معربا كان أو مبنيا " ا. هـ.

(٩) قال الجامي ١/ ٣٠٣: " وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره " ا. هـ. وقال الدولت آبادي: " (فيها) أي في الدار، خبر بعد خبر، لا ظرف= =(ظريف) ولا حال؛ لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه، وهو من باب تعدد الخبر لزوما نحو: الأبلق

ويحذف كثيرا،

وأيضا إن حكم خبر (لا) حكم خبر (إنَّ)؛ لأن (لا) نقيضتها[2]، فحملت عليها في الحكم؛ لأنهم يحملون النقيض على النقيض تحقيقا للتقابل، كما يحملون النظير على النظير تحقيقا للتناسب والتشاكل، مع أن هذا فى الحقيقة حمل النظير على النظير، ولا تشاكل[3]، وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر، وتفصيله مذكور فى الفالى[4]، إلا فى جواز تقديم الظرف، فإن خبر (إنَّ) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا - كما عرفت - وخبر (لا) لا يتقدم على اسمها وإن كان ظرفا، وأما قولهم: لا فى الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، فعلى تقدير كون (لا) ملغاة، وذلك لتكون مرتبتها منحطة عن مرتبة أصلها وهو (إنَّ) لأنها محمولة عليها فى العمل[5].

وأما الاعتراض على المصنف بالمثال المذكور، فيندفع بالتأمل فيما أشرنا إليه عند تفسير قوله (بعد دخولها).

ويحذف أى: خبر (لا) التى لنفى الجنس عند الحجازيين كثيراً إذا كان الخبر عاما، كالموجود وغيره، كقولك لا مال، ولا أهل[6]، ولا فتى إلا على، وذلك لأنه يجيء مبنيا على كلام سابق ذكر فيه الخبر، كأنه قيل: هل من أهل لك؟ هل من مال لك؟ وهل من فتى فى الوجود إلا على؟ فيقال ذلك بحذف الخبر استغناء عنه بالخبر المذكور فى السؤال.

ومنه قولنا: لا إله إلا الله[7]، فإن ما بعد (إلا) لما كان مستثنى، يجب أن يكون ما قبله

أبيض أسود، للزوم الكذب بالتوحد، أو جوازاً إن قيل بانتفاء لزوم الكذب فى الغلمان من حيثُ إنهم غلمان بالمبالغة والادعاء، فأتى بقوله (فيها) لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالٌ لنوعى خبرها الظرف وغيره " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية للدولت آبادى ل ٣٢ / أ.

(١) فى الأصل (كذبا) وهو تَصْحِيف.

(٢) فـ (لا) للمبالغة فى النفى، لكونها لنفى الجنس، و(إنَّ) للمبالغة فى الإثبات. انْظُرْ: الرضى ١/ ١٥٧، والصفوة الصفية ٢/ ٨٦، والإقليد ص ٣٤٨.

(٣) فى الأصل (ولا شكال) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال الفالى فى: شرح اللباب ل ١٥٣/ أ: "... وحكمه حكم خبر (إنّ) لأنها نقيضة (إنّ) فحمل عليه فى الحكم، لأن العرب تحملُ النقيض على النقيض، فإن قلت: حق النقيض أن يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له، فكيف قلت: لأن النقيضين طرفان، طرف للثبوت، وطرف للنفى، فحمل أحدهما على الآخر لاشتراكهما فى كونهما طرفين، فهو فى الحقيقة حملٌ للنظير على النظير، لا النقيض على النقيض، وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر- رحمه الله - إلا فى جواز تقديم الظرف، فإن خبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا - كما عرفت - وخبر (لا) لا يتقدم على اسمها وإن كان ظرفا " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الهمع ١/ ٤٦٦، وقد علل ذلك بقوله: لضعفها عن درجة (إن). وانْظُرْ: التصريح ١/ ٢٣٥.

(٦) فى الأصل: (ولا هل) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال الأصبهانى ص ٢١٧: " وعلى هذا أيضا كلمة الشهادة، كأنها فى الأصل ردُّ على المنكِر، وجوابٌ لمن= =قال هل فى الوجود من إله غير الله؟ فقلت: لا إله إلا الله، ولا يحتاج إلى إعادة الخبر فى الجواب " اهـ

وبنو تميم لا يثبتونه أصلا.

كلاما تاما، فلابد من تقدير خبر، أى: لا إله موجودٌ إلا الله[1].

وبنو تميم لا يثبتونه أى: لا يثبتون الخبر لـ (لا) هذه أصلا[2]، وهو يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون أنهم لا يثبتون الخبر فى اللفظ، لكن كان المراد فى المعنى، دليلهم حينئذ كما مرّ.

الثانى: أنهم لا يُقدرون الخبر لا لفظاً ولا تقديراً، ويقولون حينئذ: إن قولنا: (لا أهل) معناه: انتفى الأهل[3]، ولو تلفَّظ بهذا لكان الغناءُ حاصلاً عن (إن لنا) على أن يكون خبراً عن شىء، فكذا فى الأهل لأنه بمعناه.

لكن يلزمهم حينئذ أن يجعلوا (لا) اسم فعل، وهو ليس بثابت، فالأول أولى.

ثم هذه التفرقة إذا لم يكن الخبر ظرفا، فإنه إذا كان كذلك[4] يثبته بنو تميم أيضا، نحو: لا رجُلَ فى الدار؛ لأن الخبر حينئذ يخص بالظرف.

وقيل: يمكن التفهم فى مراد بنى تميم؛ لأن نفى العام يستلزم نفى الخاص، ويدل عليه أيضا قول المصنف (أصلا).

* * * * *

(١) ولا يجوز أن يكون اسم (الله) هو الخبر وذلك لأمرين: أحدهما: أنه معرفة و(لا) لا تعمل فى المعرفة، الثانى: أن اسم (لا) هنا عام وقولنا: (إلا الله) خاص، والخاص لا يكون خبراً عن العام. انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ١٠٧، وابن القواس ص ١٥٤، وشرح ألفية ابن معط لـه ص ٩٤٠.

(٢) قال ابن الحاجب ٢/ ٣٨٤: " وذلك إما للعلم به وهو مراد، وإما لأن النفى أغنى عنه كما أغنى عن قولك: انتفى القيام عن تقدير خبر لـه " ا. هـ، وانْظُرْ علة حذف بنى تميم للخبر فى: أمالى ابن الحاجب ٣/ ٩٨. وقال البعلى: " وزعم الزمخشرى والجزولى أن بنى تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً على سبيل اللزوم، ورُدَّ عليهما ذلك بأن حذفَ خبرٍ لا دليل عليه يستلزمُ عدمَ الفائدة، والعربُ مجمعون على تركِ التكلم بما لا فائدة فيه، وقال الشلوبين: وينبغىَ أن يكون الخلاف بين أهل الحجاز وبنى تميم فيما هو جوابٌ لقولِ قائلٍ، أمَّا إذا لم يكن جواباً فلا ينبغى أن يُحذف " ا. هـ، انْظُرْ: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ٤٥٧.

(٣) انْظُرْ: الجامى ١/ ٣٠٣ وما بعدها.

(٤) أى إذا كان ظرفا، لكن لا مطلقا؛ لأنه إما أن يكون عاما أو خاصا، فإن كان عاما لم يثبتوه أيضا، وإن كان خاصا نحو: لا رجل فى الدار، فإنه يحتمل عندهم أن يكون خبراً، وأن يكون صفة. انْظُرْ: ابن القواس ص ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط لـه ص ٩٤٠.

[اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس)]

اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـــ (ليس) هو: المسند إليه بعد دخولهما مثل: ما زيدٌ قائماً،

ومنها: اسم (ما) و(لا)، وقولـه: المشبهتين بـ (ليس) صفة (ما) و(لا)، وإنما وصفهما لِمَا مَرَّ.

وقولـه: هو المسند إليه بعد دخولها، أي: بعد دخول كل منهما[1] - علـى مـا عرفـت - تعريـفٌ لاسمهما، فقولـه: (المسند إليه) شاملٌ لغير المحدود، ولما قـال: (بعـد دخولهمـا) خـرج الأغيـارُ، وانطبق التعريف [على][2] المعرف.

ثم اعلم أن (ما) و(لا) لا يعملان عند بنى تميم، قالوا: لأنهما يدخلان الاسم والفعل، وكل مـا يدخل على القبيلين لا [يعمل][3]، ويعملان عند أهل الحجاز لمشابهتهما بـ (ليس) من حيث إن (ما) للنفى ونفى الحال، ويَدخل على المعارف كما فى مثال المـتن مثـل: مـا زيـدٌ قائمـاً، وعلـى النكرات مثل: ما رجلٌ خيراً منك، ويدخل على المبتدأ والخبر، ويدخل الباء على خبره، كمـا أن (ليس) كذلك، فلما شابهها بهذه الوجوه عمل عملها فى رفع الاسم ونصب الخبر[4].

ومنعوا دليل بنى تميم بأنا: لا نسلم أن يدخل على الفعل من (مـا) و(لا) عـين الـداخل[5] علـى الاسم منهما، وعلى [أن][6] الاشتراك فى اللفظ لا يوجب الاشتراك فـى المعنـى، حتـى

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٣٨٥: " يعنى بعد دخول هـذه فى مسألتها وهـذه فى مسألتها، لا أنهمـا يجتمعـان؛ لأن ذلك معلوم " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقـوفين يفتقـر إليه السياق، قال صاحب الإقليد ص ٣٥٢: " الأصـل أن الحـرف إذا تجاذبـه قبـيلا الاسـم والفعل، ولم يقتصر دخولـه على أحدهما، فهو جدير بأن يُحـرم العمـل، ألا تـرى إلى نحـو (هـل) فإنـه لمـا شـاع استعمالُه، فمالَ مرةً إلى هذا وأخرى إلى ذاك لم يُحظَ بالعاملية، فهـذا يسـتدعى أن لا يكـون لــ (مـا) و(لا) عمـلٌ؛ لأنهما يدخلان على القبيلين نحو: ما زيدٌ منطلِقاً، وما خرج عمرو، ولا رجُـلٌ أفضـلَ منـك، و**{فَـلاَ صَـدَّقَ وَلاَ صَلَّى}**، إلا أنّ من هِجّيراهُم إجراءَ الشيء مجرى ما يُشابهـه، والمصداق البيّن لهذا: بـاب مـالا ينصـرف، وهمـا قـد شابهتا ليس من أوجه وهى: النفى، وأخذُ صدر الكلام، والدخول على المبتدأ، فيعملان عمل (ليس) " ا. هـ.

(٣) ما بين المعقـوفين يفتقـر إليه السياق، قال صاحب الإقليد ص ٣٥٢: " الأصـل أن الحـرف إذا تجاذبـه قبـيلا الاسـم والفعل، ولم يقتصر دخولـه على أحدهما، فهو جدير بأن يُحـرم العمـل، ألا تـرى إلى نحـو (هـل) فإنـه لمـا شـاع استعمالُه، فمالَ مرةً إلى هذا وأخرى إلى ذاك لم يُحظَ بالعاملية، فهـذا يسـتدعى أن لا يكـون لــ (مـا) و(لا) عمـلٌ؛ لأنهما يدخلان على القبيلين نحو: ما زيدٌ منطلِقاً، وما خرج عمرو، ولا رجُـلٌ أفضـلَ منـك، و**{فَـلاَ صَـدَّقَ وَلاَ صَلَّى}**، إلا أنّ من هِجّيراهُم إجراءَ الشيء مجرى ما يُشابهـه، والمصداق البيّن لهذا: بـاب مـالا ينصـرف، وهمـا قـد شابهتا ليس من أوجه وهى: النفى، وأخذُ صدر الكلام، والدخول على المبتدأ، فيعملان عمل (ليس) " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ وجه الشبه بينهما فى: أسرار العربية ص ١٣٩، وابن القواس ص١٥٦، والصفوة الصفية ٢/ ٣٣.

(٥) فى الأصل (بالداخل) وهو تَصْحِيف.

(٦) ما بين المعقـوفين يفتقـر إليه السياق، قال صاحب الإقليد ص ٣٥٢: " الأصـل أن الحـرف إذا تجاذبـه قبـيلا الاسـم والفعل، ولم يقتصر دخولـه على أحدهما، فهو جدير بأن يُحـرم العمـل، ألا تـرى إلى نحـو (هـل) فإنـه لمـا شـاع استعمالُه، فمالَ مرةً إلى هذا وأخرى إلى ذاك لم يُحظَ بالعاملية، فهـذا يسـتدعى ألا يكـون لــ (مـا) و(لا) عمـلٌ؛=

ولا رجلٌ أفضلَ منك، وهو فى (لا) شاذ.

يبطل عملهما، مع أن القرآن المصون عن[1] الضعف ورد على هذه اللغة، كقوله تعالى:**{مَا هَذَا بَشَرًا}**[2] و:**{مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}**[3].

وشبه[4] (لا) بـ (ليس) ليس بهذه الوجوه كلها، لأنها لا تدخل على المعرفة[5]، وإلى هذا إشارة فى قوله: لا رجلٌ أفضلَ منك، وأيضا لا يدل إلا على النفى المطلق، ومصداقه الاستقرار لا بدخول الباء على خبرها، فلمَّا قلَّ شبهُها ضعُف عملُها[6]، فلا يوجد إلا قليلا، وأشار إليه بقوله: وهو أى: وجود عمل (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر فى (لا) شاذ نادر؛ لقلة شبهها بـ (ليس).

وقد جاء مع قلته فى الشعر [نحو]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ::: فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[7]

أى: لا براح لى، أى: ليس لى براح. وإنما لم يذكر اسم (كان) وأخواتها - مع أنه من المرفوعات - لدخوله تحت حد الفاعل؛ لأن (كان) وأخواتها مع خبرها فعل تام مسند إلى اسمها، وكون مرتبته دون مرتبة الفاعل عند قطع النظر عن الخبر، وعدم تسميتهم إياه فاعلا بهذا الاعتبار.

=لأنهما يدخلان على القبيلين نحو: ما زيدٌ منطلِقاً، وما خرج عمرو، ولا رجُلٌ أفضلَ منك، و**{فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى}**، إلا أنّ من هِجِّيراهُم إجراءَ الشيء مجرى ما يُشابهه، والمصداق البيّن لهذا: باب مالا ينصرف، وهما قد شابهتا ليس من أوجه وهى: النفى، وأخذُ صدر الكلام، والدخول على المبتدأ، فيعملان عمل (ليس) " ا. هـ.

(١) فى الأصل (على) وهو تَصْحِيف.

(٢) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٣١).

(٣) سورة المجادلة من الآية (٢).

(٤) ذكر ابن القواس ص ١٥٦ وجهين للشبه بينهما وهما: النفى، والدخول على المبتدأ والخبر.

(٥) أجاز ابن جنى إعمال (لا) فى المعرفة، ووافقه ابن الشجرى، واستشهدا بقول الشاعر:

وحَلت سَوَادَ القلبِ لا أنَا بَاغِيا ::: سوَاهَا ولا عن حُبِّها مُتَرَاخِيا

وقول الآخر:

ذكرتُها بَعْد أعوام مَضَيْنَ لنا ::: لا الدَّارُ داراً ولا الجِيرَانُ جيرَانًا

انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٢٠٩، والمغنى ١/ ٢٦٧، والجنى الدانى ص ٢٩٣، والهمع ١/ ٣٩٨، وانْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠.

(٦) فى إعمال (لا) عمل (ليس) أقوال انظرها فى: الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والمغنى ١/ ٢٦٦، والهمع ١/ ٣٩٧.

(٧) من مجزوء الكامل لسعد بن مالك فى الكتاب ١/ ٥٨، وابن يعيش ١/ ١٠٩، والخزانة ١/ ٤٦٧، والتصريح ١/ ١٩٩، وغير منسوب فى: المقتضب ٤/ ٣٦٠، والإنصاف ١/ ٣٦٧، والمغنى ١/ ٢٦٦، والأشمونى ١/ ٢٥٤، وغير ذلك. والضمير فى: (نيرانها) للحرب. والمعنى: من أعرض عن نارها فأنا استقلُّ بأوزارها ليس لى عن الحرب براح. والشاهد: قوله (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل ليس وحذف خبرها. قال صاحب الإقليد ص٣٥٤: " وهذا البيت هو الذى دعاهم إلى استعمال لا بمعنى ليس؛ لأن لا إذا كانت لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم تكرر، و(لا) فى البيت ليست بمكررة، والاسم الواقع بعدها مرفوع وهو (براح) فعلم أنها بمعنى (ليس) حتى جاز هذا، ولولا هذا البيت لما استعملوها بمعنى (ليس) هذا مذهب سيبويه، وقال بعضهم: إن (لا) هذه لنفى الجنس، ولكن ارتفاع (براح) للضرورة إذ لو فتح وقيل: (براحا) يلزم الإصراف... والإصراف من عيوب القوافى " ا. هـ.

المنصوبات: [المفعول المطلق]

المنصوبات وهو: ما اشتمل على علم المفعولية، فمنه: المفعول المطلق، وهو: اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ

لما فرغ من بيان المرفوعات شرع فى بيان المنصوبات، قدمها على المجرورات لكون النصب حاصلا من تأثير إياه الفعل بلا واسطة غالبا، بخلاف الجر فإنه بواسطة، فكان أولى بالتقديم؛ لأن الأصل فى التأثير عدم الواسطة، ثم أشار إلى التعريف بقوله: وهو ما اشتمل على علم المفعولية[١]، والمباحث التى قد سبقت فى المرفوعات آتية ههنا، فعليك اعتبارها.

فمنه: أى: من المنصوبات: المفعول الذى أوجده فاعل الفعل حقيقة فى الواقع، أو فى الغرض، أو مجازاً، وهو المسمى بـ المفعول المطلق؛ لعدم كونه مقيداً بحرف من الحروف، بخلاف سائر المفاعيل[٢].

قدمه[٣] على/ ما عداه إما لما ذُكِرَ، أو لأن دلالة الفعل عليه [ليست][٤] بالدلالة التى لا تختلف (٣٥/أ) فى الأحوال كلها؛ لامتناع وجود الأمثلة بدون الحروف الأصلية، بخلاف الزمان فإنه وإن دلّ عليه، لكن ليس دلالته عليه بتلك المشابهة، لأنها تختلف لامتناع وجود الصفة الحاصلة فى جميع الأمثلة.

وهو أى: المفعول المطلق اسمُ ما فَعَلَه أى: أوجده[٥] على أحد الوجوه المذكورة، فيدخل فيه (ضربا) فى قولنا: ضربت ضربا، ويضرب ضربا، واضرب ضربا، ومات موتا.

ثم إنه احترز بالأول عن (ضرب) الثانى فى قولنا: ضَربَ ضَربَ زيدٌ، فالثانى يصدق عليه ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ لكنه ليس باسم[٦]، واحترز بالثانى عن أسماء الأعيان.

---

(١) قال الجامى ١/ ٣٠٨: " والمراد بعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة، وهى أربع: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمَيْنِ، ومُسلِمِينَ " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ١/ ٢٦٤، وابن القواس ص ١٥٩.

(٢) انْظُرْ علة تسميته بهذا الاسم فى: الرضى ١/ ٢٦٦، وشرح الكافية لابن هشام ل ٣٨/ ب، والجامى ١/ ٣٠٩، والكُنَّاش ١/ ١٥٥، والهمع ٢/ ٧٢.

(٣) انْظُرْ علة تقديمه على ما عداه فى: الرضى ١/ ٢٦٥، وابن القواس ص ١٦٠.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (وجده) وهو تَصْحِيف.

(٦) قال ابن الحاجب٢/ ٣٨٩: " وقوله ههنا اسم، ولم يذكر لفظ اسم فى غيره من الحدود لأنه لو لم يذكره لورد عليه (ضربتُ ضربتُ) وهو شيء فعله فاعل مذكور فاحترز بـ (اسم) " ا. هـ وانْظُرْ: الكناش ١/ ١٥٥ وقال الأصبهانى ص ٢٢٩: " قوله: (اسم) احتراز مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم، فإنه لا يكون مفعولاً مطلقا نحو: ضربَ ضربَ زيدٌ، فإن (ضربَ) الثانى هو ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس بمفعول مطلق " ا. هـ.

بمعناه.

فإن قلت: إسناد الاحتراز عن (ضرب) الثانى إلى قوله: (اسمُ) زاعما أنه داخل فيما فَعَلَهُ، ليس بمستقيم؛ لأن من جملته الزمان، ولا مدخل للفاعل فيه تأثير، فحينئذ لم يصدق عليه ما فعله، وكان قيد الاسم مستدركاً!

قلت: نعم، إلا أن ذلك لعناية المبتدئ بأيسرِ وجه؛ لأنه فى الظاهر يحكم أن الثانى فعله فاعلُ الفعلِ الأول، وأما ملاحظة أن الزمان ليس من فعل الفاعل فمتعسرةٌ عليه، فاهتم بإخراجه ما هو صريح فيه، مع أنه لا بأس فى مثل ذلك إذا كان المرادُ تحقيقَ المقام، وإلا فقوله: بمعناه يغنى عن قوله (مذكور) وعن قوله (ما فَعَلَه) إذ لا يخفى.

وأما قول صاحب المتوسط[(١)]: " وجوابه الصحيح أن المراد بـ (ضَرَبَ) الثانى مدلوله الذى هو الضرب، وقول القائل: إنه لا يحترز عنه؛ لأنه مفعول مطلق، قلنا: لا نسلم أنه مفعول مطلق، وإنما يكون كذلك لو كان معبراً عنه بلفظ الاسم، وأما إذا عبر عنه الفعل فلا "، فليس بمفيد[(٢)].

وفائدة ذكر الاسم[(٣)] فى التعريف لأنه يسلّم كونه اسما، وأن منه كونه مفعولا مطلقا.

و[قوله][(٤)]: (فاعل فعل) أى: عامل؛ لئلا يرد مثل: أنت طالب طلباً، وعجبتُ من قيامك قياما، اختيارياً كان أو غيره كما فى: مرض مرضا، وخاف خوفا.

[قوله][(٥)]: (مذكور) بالجر على أنه صفة (فعل)، وقُرئ بالرفع على أنه صفة (فاعل) والأول أقرب للجواز، احترازاً عن مثل قولنا: أعجبنى القيام، فإنه ليس فاعل فعل مذكور على القرائن، لأن الفاعل المذكور هو (القيام) فلا يكون فَعَلَ نفسه[(٦)].

وقوله (بمعناه)[(٧)] صفة للفعل المذكور، والضمير المجرور راجع إلى المفعول المطلق، واحترز به عن نحو: كرهت فتاى، فإنه وإن كان فعلا لفاعل فعل مذكور إلا أنه ليس بمتحد فى المعنى بـ

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١١٠.

(٢) جواب عن قول صاحب المتوسط.

(٣) قال الجامى ١/ ٣٠٩: " وإنما زيد لفظ الاسم لأن ما فعله الفاعل هو المعنى، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٨٨، والرضى ١/ ٢٦٧، والأصبهانى ص ٢٢٩، والجامى ١/ ٣٠٩.

(٧) قال الجامى ١/ ٣١٠: " ليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإن معنى ذلك الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتملٌ عليه اشتمال الكل على الجزء... " ا. هـ.

(كرهت) فليس بمفعول مطلق، بل هو مفعول به[1].

واعترض[2] عليه بأن التعريف منقوض بـ (كراهتى) فى (كرهت كراهتى) فإن التعريف المذكور يصدق عليه، مع أنه ليس من المعرف!

وأجيب بالترديد[3]، بأن يقال: إنه لا يخلو إما أن يذكر لكونه دالا على معنى الفعل، أو لكونه متعلق الفعل، فإن كان الأول فلا نسلم أنه ليس بمفعول مطلق، وإن كان الثانى فلا نسلم صدق التعريف عليه، لأن كراهة الكراهة، غير الكراهة، أو لأنه لم يكن حينئذ مذكوراً لأن يكون فعلا لفاعل فعل مذكور من حيث إنه فعله، وهو المعتبر فى هذا الباب، لأن قيد الحيثية مراد فى التعريفات.

ثم المراد من الفعل أعم من أن يكون مشتقا منه أو لا يكون، ليدخل فيه مثل: ويحةٍ، وويسةٍ، وهو المفهوم من قوله (بمعناه) حيث لم يشترط أن يكون الفعل من لفظه.

والمراد من (المذكور): أعم أيضا من أن يكون ملفوظاً أو مقدراً[4]، ليدخل فيه مثل: سعياً، ورعياً، ولا ينتقض بمثل: ضربت سوطا، وضربتُ ضربَ الأمير؛ لأن إطلاق المفعول المطلق عليهما مجازاً تسميةٌ لآلة الشيء باسمه فى الأول، وباسم شبيهه فى الثانى[5].

فإن قلت[6]: الحد يشكل بـ (إكرامى) فى[7]: (أكرمت زيداً لإكرامى عمراً) فإن الحد يصدق عليه، مع أنه ليس من المحدود!

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٨٨، والأصبهانى ص ٢٢٩، والجامى ١/ ٣١٠.

(٢) انْظُرْ هذا الاعتراض فى: الشرح المتوسط ص ١١١، وشرح الأصبهانى ص ٢٢٩.

(٣) انْظُرْ هذا الجواب فى الغجدوانى ص ١٣٤ وفيه نص ما أورده الشارح، وانْظُرْ: الجامى١/ ٣١٠، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ١١٦.

(٤) قال الجامى ١/ ٣٠٩: " مذكور... وهو أعم من أن يكون مذكوراً حقيقة، كما إذا كان مذكوراً بعينه نحو: ضربت ضربا، أو حكما كما إذا كان مقدراً نحو{فَضَرْبَ الرِّقَابِ} أو اسما فيه معنى الفعل نحو: ضاربٌ ضرباً، وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو: الضربُ واقعٌ على زيد " ا. هـ.

(٥) قال الأصبهانى ص٢٣٠: " ولا ينتقض هذا الحد بالسوط فى قولنا: ضربتُه سوطا، فإنه لا يصدق عليه حده المذكور؛ لأن قولَهم: إنه مفعول مطلق، قولٌ مجازى، وذلك أن أصله: ضربت ضربا بسوط، فحذف المصدر ثم حذف الجار وأقيم آلة الضرب مقامه، وقيل على المجاز: إنه مصدر، تسمية للسبب باسم المسبب، ولا ينتقض أيضا بقولنا: ضربتُ ضرب الأمير، مع أن (ضربَ الأمير)لا يصدق عليه حده المذكور، لأن قولهم: إنه مفعول مطلق، قول مجازى؛ لأن تقديره: ضربتُ ضرباً مثل ضرب الأمير، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار: ضربتُ ضربَ الأمير، وقيل مجازاً: إنه مصدر، تسمية للشيء باسم سببه " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الشرح المتوسط ص ١١١.

(٧) فى الأصل (و) وهو تَصْحِيف.

ويكون للتأكيد، والنوع،

قلت: إن كان المراد مجموع الجار والمجرور فلا نسلم صدق الحد عليه وهو ظاهر، وإن كان المجرور فقط فلا نسلم أنه ليس منه، نعم لا يكون كذلك بسبب إخراج مقارنة حرف الجر إياه عن معناه.

لا يقال: المفعول المطلق إنما حُدّ ليعرف[١] فيُنْصَب، كما أن الفاعل كذلك[٢]، فحينئذ يشكل بقولنا: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ) فإنه ليس منه[٣]، لأنه ليس بمنصوب[٤]!

قلت: هذا من قبيل التخلف لمانع وهو: وقوعه موقع المرفوع، وارتفاع الموانع مراد فى التعريف وإن لم يجب ذكرها فيه، مع أن ذكره بعد حصول الاكتفاء بذكره فيما أقيم مقام الفاعل يؤدى إلى التكرار.

وهذا السؤال يرد على كل منصوب يصح إقامته مقام الفاعل، ويندفع بهذا الدفع[٥] فاعتبر هاهنا لما أن لا يفيده.

وقد يكون المفعول المطلق منقسماً على ثلاثة أقسام؛ لأنه إن لم يكن ما يدل عليه زائدا على مدلول فعله فهو للتأكيد[٦]، وإن دلّ على الزائد على مدلوله فهو النوع إن كان دلالته

---

(١) فى الأصل: (لتعرف) وهو تصحيف.

(٢) أى: كما أن الفاعل حُدّ ليعرف فيرتفع.

(٣) أى: ليس من المفعول المطلق بالحد الذى ذكره المصنف.

(٤) قال ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٣٨٩: " وقد أورد على هذا - أى على حد المفعول المطلق - قولهم: (ضُرب ضربٌ شديدٌ) فإنه اسم لِمَا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه، فيجب أن يدخل فى الحد، وإذا دخل فى الحد فيجب أن ينتصب لأنه إنما حُدّ ليعرف فينصب، كما أن الفاعل حد ليعرف فيرتفع، وهو غير وارد؛ لأنه عندنا دخل فى الحد، ولا شك أن ذكرنا تعريفه ههنا لينتصب، ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسما يجب رفعه، وهو إذا قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزأين، فإذا حصل الإعلام بذلك ثم حد المفعول المطلق - باعتبار ما هو مفعول مطلق - فيجب دخول المرفوع فى الحد وإن كان الغرض من حده تعريف نصبه، لأن ما تقدم يفيد تخصيصه لأنه خاص وقد ذكر أن حكمه الرفع، فكأنه قيل ههنا: ينتصب هذا المحدود فى غير المحل الخاص الذى قد عرفنا أن رفعه واجب فيما تقدم، واستغنى عن ذكره ههنا لأن ذكره راجع إلى تكرير محض لا فائدة فيه زائدة، لأنا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدّم، فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه، فلزم وجوب أنه لو ذكر لكان خطأ، ألا ترى أنه يكون مُخْرَجاً من حد المفعول المطلق، وقد قلنا: إن المفعول المطلق نفسه يرتفع إذا أقيم مقام الفاعل، فيصير حاصل الأمر: هو مفعول مطلق وليس بمفعول مطلق، من جهة واحدة، وهذا ظاهر الفساد غير خافٍ بالنظر المستقيم، وهو السر فى حذف أمثال ذلك فى حدود ذُكِرت فى هذه المقدمة " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٠.

(٦) قال الرضى ١/ ٢٦٧: " المراد بـ (التأكيد) المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو فى الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه تأكيداً للفعل توسُّعاً فقولك: (ضربت) بمعنى: أحدثت ضرباً، فلما ذكرت بعده (ضربا) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده... " ا. هـ.

والعدد، مثل: جلستُ جلوسا، وجلستُ جِلسةً، وجَلَسْتُ جَلْسَةً،

عليه إما بسبب صيغة فعله - كما فى مُثُل المتن - أو باسم خاص نحو: رجع القهقرى، فإنه عند سيبويه مفعول مطلق[1] خلافا للمبرد[2].

أو بصفةٍ مع وجود المصدر مثل: ضرباً شديداً، أو مع حذفه مثل: ضربتُ أيَّ ضرب، وضرب الأمير، أو بتعريف عهد[3] مثل: ضربتُ الضربَ الذى تعلّمه.

والعددِ إن كان دلالته على ذلك الزائد، بأن يدل على عدد المرات، معينا كان العددُ أو لا، وسواء كان مستفاداً من الوضع - كما فى مثل المتن - أو من الصفة نحو: ضربتُ ضرباً كثيراً، أو من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو: ضربتُ ثلاثَ ضربات[4].

قوله: مثل: جلستُ جلوسا مثال للمفعول المطلق الذى لمجرد التأكيد، ويُسمى أيضا مبهما[5] لكونه غير متعيّن للنوع والعدد.

قيل: إنما كان للتأكيد لأنه بمنزلة تكرير الفعل المقابل للاسم، بدليل تقديرهم بـ ضربت/ ضربت **(٣٥/ب)** وفيه ضعف؛ لعدم دلالة المصدر على الزمان، والحق أنه تأكيد لما فى ضمن[6] الفعل، فمعنى قولنا: ضربت زيداً ضربا، أى[7]: أوقعتُ عليه ضربا ضربا.

وقوله: جلستُ جِلسةً - بكسر الجيم - مثال للمفعول المطلق الذى للنوع؛ لكونه دالاً على نوع من أنواع المصدر.

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٣٥ وفيه: ".. وذلك قولك: ذهب عبدُ الله الذهابَ الشديدَ، وقعدَ قِعدةَ سَوءٍ، وقعد قعدتين لّما عمِل فى الحدث عمِل فى المرة منه والمرّتين، وما يكون ضربا منه، فمن ذلك: قعد القُرفُصَاءَ، واشتمَلَ الصَّمَّاءَ، ورجع القهقَرَى، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذى أُخِذَ منه " ا. هـ.

(٢) فهو عنده فى الأصل صفة للمصدر أى: الرجوع القهقرى، وانْظُرْ رأيه فى: الأصول ١/ ١٦٠، والرضى ١/ ٢٦٨، والارتشاف ٣/ ١٣٥٥، وقال الرضى ١/ ٢٦٨: " وعند بعض الكوفيين: هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقهقر القهقرى، وتقرفص القرفصاء، ونحوه " ا. هـ.

(٣) فى الأصل (عند) والتصحيح من: شرح المصنف ٢/ ٣٩١.

(٤) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٦٩.

(٥) قال ابن القواس ص ١٦١: " فالمبهم هو الذى لا يدل على أكثر مما يدل عليه الفعل، عدا الزمان " ا. هـ.

(٦) وهذا معنى قول الرضى ١/ ٢٦٧: ".... وهو فى الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه تأكيداً للفعل تَوسُّعاً، فقولك: (ضربت)، بمعنى: أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده (ضربا) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ".

(٧) فى الأصل (إذ) وهو خطأ.

فالأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف أخويه، وقد يكون بغير لفظه مثل: قعدتُ جلوساً.

وقولـه: جلست جَلسةً - بفتح الجيم - مثال للمفعول المطلق الذى للعدد؛ لوجود الدلالة عليـه فيه.

ويُسمى هذان النوعان مختصاً، ومؤقتا[1]، والوجه ظاهر.

فالأول لا يُثنى ولا يُجمع[2] أى: لا يأتى منه تثنية ولا جمع لاقتضائهما الكثرة، لأن حقيقة التثنية والجمع بأن يقصد إلى أمرين متميزين اشتركا فى اسم واحد، وأمور متمايزة مشتركة فيـه، فيـزاد علامة كثيرة لما فوق الواحد اختصاراً، والحال أن يكون مثـل تلـك الماهيـة معهـا متعـذر، لعـدم الكثرة فيها.

بخلاف أخويه، أى: بخلاف القسمين الأخيرين اللذين هما للنوع والعدد، فإنهما يثنيان ويجمعان لإمكانهما[3]؛ لأن النوع والعدد يتميز عن نوع آخر وعن عدد آخر، وعـن أنـواع وأعـداد أُخـر، فبانضمام أحدهما إلى الآخر يحصل موجب التثنية، وبانضمامهما يحصل موجـب الجمـع ممكنـا، بغير تثنية[4] (أجمعون) لاكتفائهم فى تأكيدها بـ (كلا).

وكان قول من قال: إن قولـه (ولا يجمع) مستغنى عنه؛ لأن نفـى التثنيـة يسـتلزم نفـى الجمـع، باطلاً.

وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه[5]، أى: بغير لفظ الفعل الناصب لـه[6]، خلافا للـبعض[1]

---

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٦١، والهمع ٢/ ٧٣.

(٢) انْظُرْ علة عدم تثنيته وجمعه فى: شرح المصنف ٢/ ٣٩٢، والرضى ١/ ٢٦٩، والجامى ١/ ٣١١.

(٣) يثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف، وأما النوع ففيه قولان: أحدهما: أنـه يُثنـى ويُجمـع، وعليـه ابـن مالـك قياساً على ما سُمع منه كالمعقول، والحلوم، والألباب، والثـانى: لا، وعليـه الشـلوبين قياسـا للأنـواع علـى الآحاد فإنها لا تثنى ولا تجمع لاختلافهما، ونسبـه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه، قال: والتثنيـة أصـلح مـن الجمع قليلا، تقول: قمت قيامين، وقعدتُ قعودين، والأحسـن أن يقـال: نـوعين مـن القيـام، ونـوعين مـن القعود، انْظُرْ: الهمع ٢/ ٧٣ وما بعدها، والمطالـع السعيـدة ١/ ٣٦٨، وانْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٥٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٥١١، والتصريح ١/ ٣٢٩، والأشمونى ٢/ ١١٥.

(٤) فى الأصل (التثنية) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال الرضى ١/ ٢٧٠: " أى: قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إمَّا مصـدر أو غـير مصـدر، والمصـدر على ضربين: إما أن يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحـو قولـه تعـالى:{وَتَبَتَّل إِلَيْهِ تَبْتِيلاً} و{واللهُ أنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا} وإما ألا يلاقيه فيه نحو: قعدت جلوسا " ا. هـ. وانْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٢١ وما بعـدها، وابن القواس ص ١٦٣، والجامى ١/ ٣١١.

(٦) وهذا رأى: المازنى، والمبرد، والسيرافى، وقد ذهبوا إلى أن الناصب للمصدر هو الفعل المـذكور بمعنـاه وإن لم يكن من لفظه.

(١) وهذا مذهب سيبويه، وذهب إلى أن الناصـب لـه فعـل مقـدر مـن لفظـه، وحـذف لدلالـة المـذكور عليـه، انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٧٠، وابن يعيش ١/ ١١٢، وابن القواس ١٦٣، وابن جماعة ص ١٢١، والهمع ٢/ ٧٥.

مثل: قعدتُ جلوسا؛ لأن الشرط أن يكون بمعناه لا بلفظه.

اعلم أن العلماء اختلفوا فى أن (العالم) فى قولنا (خلق اللهُ العالَم) مفعول مطلق، أو مفعول به، فذهب الأكثرون إلى أنه ليس بمفعول مطلق، بل مفعول به، كما هو الظاهر من كلام المصنف، قالوا: إن المفعول المطلق لابد وأن يكون حدثا، وليس (العالم) كذلك، وأيضا اتصاف الفاعل بالمفعول المطلق على طريق الاشتقاق صحيح، كما نقول: (الله خالق) فلو كان مفعولا مطلقا لفاعل (خلق) لصح اتصاف (الله) تعالى به، وليس[1] كذلك، فعلم منه أنه مفعول به[2].

وعند عبد القاهر [أنه][3] مفعول مطلق[4]؛ لأن المفعول المطلق هو الذى لا وجود له قبل تعلق فعل الفاعل، بل كان عدما محضا ويوجده الفاعل؛ بمعنى: إخراجه من العدم إلى الوجود بتعلق فعله، و(العالم) كذلك؛ لأنه كان عدما محضا، وأخرجه[5] (الله) إلى الوجود، فهو عين خلقه، ولا يجوز أن يكون مفعولا به؛ لأنه هو الذى كان موجوداً قبل تعلق الفعل، فأَوقَعَ الفاعلُ عليه شيئا كما فى: ضربتُ زيداً.

قال الحديثى[6]: إنه مفعول مطلق للنوع على طريقة ما فى: أنبأت زيداً عمراً فاضلا، فإن (عمراً فاضلا) مفعول مطلق للنوع بالحقيقة؛ لأن (عمراً فاضلا) نفس الإنباء، فكأنه قيل: خَلَقَ خَلْقًا، إلا أنه مؤقت، وهذا مبهم كما فى نحو: قعد القرفصاء، وقعد قعوداً.

---

(١) فى الأصل (فليس) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الأصبهانى ص ٢٣١: " واعلم أن النحويين اتفقوا على أن (العالم) فى قولنا (خلق الله العالم) مفعول به، إلا عبد القاهر فإنه قال فى كتابه الموسوم بأسرار البلاغة: إنه مفعول مطلق، ويحتج الأولون بأنا نعلم (العالم) مع الشك فى كونه مخلوقا لله، أى يُعلم بدليل منفصل، والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم، فإذن كون (الله) تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم، فإذا لم يكن مفعولا مطلقا، فتعين أن يكون مفعولا به لا مفعولا مطلقا؛ لأننا نصف (الله) تعالى بالخلق، فلو كان الخلق نفس العالم لزم كونه تعالى موصوفا بالعالم " ا. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: المقتصد ١/ ٥٨٠، وأسرار البلاغة ص ١٣٨، وشرح الأصبهانى ص ٢٣١، والمغنى ٢/ ٧٦١، والتصريح ١/ ٨٠، وهذا قول: ابن الحاجب فى: الأمالى ٤/ ٢٧. وقد اختاره ابن هشام وصححه بوجوه، انظرها فى: المغنى ٢/ ٧٦١، وحاشية الدسوقى على المغنى ٣/ ٤٧٨، وقال ابن هشام ٢/ ٧٦١: " والذى غرَّ أكثرَ النحويين فى هذه المسألة أنهم يُمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (إخراجه) وهو تَصْحِيف.

(٦) الإمام ركن الدين الحديثى الحسن بن محمد العلوى، المتوفى بالموصل سنة ٧١٥ هـ، له: شرح الكافية، قال حاجى خليفة: " وشرحه مثل شرح الرضى بحثاً وجمعاً، بل أكثر منه وأوله: الحمد لله ذى الطول حمد المؤمنين " ا. هـ، انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦.

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم: خَيْرَ مَقْدَمٍ، ووجوبا سماعا مثل: سَقْياً ورَعْياً، وخيْبَةً، وجَدْعاً، وحَمْدَاً وشُكْراً، وعَجَبًا،

وقال بعضهم[1]: الحق أن يكون هذا راجعاً إلى مسألة التكوين، فإن ذهب إلى أن الخلق عين المخلوق نحكم بأنه مفعول مطلق، وإلا فمفعول به.

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة دالة عليه، لفظية كانت أو معنوية[2]، حذفا جوازاً، أي: جائزاً، بحيث يجوز إظهاره وإضماره، كقولك لمن قدم من السفر: خَيْرَ مَقْدَمٍ، قيل: تقديره: قدمت قدوما، أو مقدما خيْرَ مَقْدَمٍ[3]، بحذف الموصوف[4] وإقامة الصفة مقامه، ولا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأن (خيراً) - أفعل تفضيل - يكتسب معنى ما أضيف إليه، فكان كأنه مصدر.

وذهب[5] بعض العرب إلى أنه مرفوع لكونه خبر مبتدأ محذوف أي: قدومك خير مقدم[6]، فحينئذ لا يكون مما نحن فيه.

وقد يحذف ذلك الفعل حذفا وجوبا، أي: واجبا، بأن يكون بحيث لا يجوز إظهاره أصلا، سماعاً بأن يكون طريق علمه مقصوراً على السماع، ولا يكون له ضابط كلى لينضبط به منتشره، مثل: سقيا، أي: سقيتُ سقيا، ورعيا، أي: رعيت رعيا، وهما فى الدعاء له، وخيبةً أي: خبت[7] خيبةً، وجدعاً أي: جُدِعَ جدعاً[8] وهما فى الدعاء عليه؛ لأن معناهما الدعاء بالذل وتقبيح الحال، وحمداً، أي: حمدت الله حمداً، وشكراً، أي: شكرت له شكراً، وعجباً أي: عجبت عجبا[9].

---

(١) انْظُرْ: أمالى ابن الحاجب ٤/ ٢٧.

(٢) فى الأصل: (أو معنويا) وهو خطأ، والقرينة اللفظية نحو: (حثيثاً) لمن قال: أيُّ سيرٍ سرت؟. والمعنوية نحو: تأهُّباً ميمونا؛ لمن رأيته يتأهَّبُ لسفر، وحجا مبروراً، لمن قدم من الحج، وسعياً مشكوراً، لمن سعى فى مثوبة. انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ١٨٣، والارتشاف ٣/ ١٣٦٠، والهمع ٢/ ٧٩، وانْظُرْ: المساعد ١/ ٤٧٠، والتصريح ١/ ٣٢٩.

(٣) هذا قول ابن القواس، انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٦٤.

(٤) فى الأصل (المحذوف) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل (فذهب) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٦٥، والأصبهانى ص ٢٣٧.

(٧) فى الأصل (خيبت) وهو تَصْحِيف.

(٨) الجدْعُ: قطعُ الأنفِ والأذن والشفة واليد، انْظُرْ: اللسان (جدع) ١/ ٥٦٧.

(٩) قال سيبويه١/ ٣١١: " هذا باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك: سقياً ورعياً، ونحو: قولك: خيبةً ودَفْراً، وجَدْعاً، وعقراً، وبؤساً وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْداً وسُحْقاً... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله= =سقيا

قال المصنف في شرحه[1]: " وحاصلها أنها مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف أفعالها [2]، وجعلوا المصدر عوضا عنها للكثرة[3]، فهي في المعنى معللة بالكثرة، إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج على السماع، إذ لا يقدر على[4] ضابط يعرف به ما كثر ويميز[5] مما لم يكثر ".

ثم هذا ثابتٌ باستعمال الفصحاء، فلا يُنافيه إثباتُ الفعل في غيره[6].

ومن هذا القبيل: (أيضا) وهو مصدر من: (آض) إذا رجع[7]، و(فضلا) من: فضل من الشيء كذا إذا بقي منه بقية[8]، و(هنيئاً مريئاً)[9] و(عائذاً)[10] ولفظ هذه الآخيرة لفظة

سقيا، ورعاك الله رعيا، وخيَّبك الله خيبة، فكلٌ هذا وما أشباهه على هذا ينتصب، وإنما اختُزل الفعل ها ههنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحذر بدلا من احذر " ا. هـ. وقال المبرِد: "... فمن المصادر ما يكثُرُ استعمالُه فيكون بدلا من فعله... فكقولك: حمدًا وشُكرًا، لا كفرًا وعجباً، إنما أردت: أحمدُ الله حمدًا، فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجُز أن تُضمرَ؛ لأنه موضع خبر... " ا. هـ، انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٢٢٦. وقال الرضي ١/ ٢٧١: " وأقول: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يُبِّينها ويُعيِّن ما تعلَّقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وجَدَعَك جَدْعاً، وشكرتُ شكراً، وحمدتُ حمداً " ا. هـ.

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٥.

(٢) في شرح المصنف: (فعلها) بالإفراد.

(٣) في الأصل: (لكثرة) وهو تَصْحِيف.

(٤) كلمة (على) وكلمة (يميز) ليست في شرح المصنف.

(٥) كلمة (على) وكلمة (يميز) ليست في شرح المصنف.

(٦) قال الأصبهاني ص ٢٣٨: " فإن قيل: قولكم: حمدته حمداً، وشكرته شكراً، وغير ذلك، مبطل لقولك: إن أفعالها واجبة الحذف، قلنا: نحن نقول: إنها واجبة الحذف عند استعمال مصادرها مع اللام نحو: حمداً له، وشكراً له، وأنتم ما بينتم التخلف فيه، ونقول إنها واجبة الحذف عند بعضهم دون بعض، وحينئذ استعمال الفعل يكون بناء على مذهب القوم الآخر " ا. هـ.

(٧) انْظُرْ: لسان العرب (أيض) ١/ ١٩٠.

(٨) انْظُرْ: لسان العرب (فضل) ٥/ ٣٤٢٩.

(٩) قال ابن الشجري في: أماليه ١/ ٢٤٨: " يقال: هنأه الطعام والشراب يهنِئُهُ، وما كان هنيئا، ولقد هَنُوَ، والمصدر: الهَنْءِ وكل ما لم يأت بمشقةٍ ولا عناءٍ فهو هنيءٌ، وهنيءٌ اسم الفاعل من هَنُوَ كظريف من ظَرُف ويحتمل أن يكون معدولا عن هانيء كما عدل رحيم عن راحم... " ا. هـ. وقال الرماني: " وتقول: هنيئاً مريئاً أي: كُلْ هنيئاً واشرب مريئاً؛ لأنه أكثر ما يقال عند حال الأكل والشرب، وإن كان يصلح لكل حال تحدُثُ مما يَسُرُّ أو يغتبط بها لصاحبها، كما قال القائل: هنيئا له الشهادة، كأنه قال: ليذوق ذلك هنيئاً... " ا. هـ. انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرماني ص٥٧٢ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحقيق / محمد إبراهيم يوسف شيبة ١٤١٤هـ اطلعت عليها بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة.

(١٠) يقال: هذا عائذ من الشر، انْظُرْ: اللسان (عوذ) ٤/ ٣١٦٢، وانْظُرْ: المساعد ١/ ٤٧٩.

وقياساً، فى مواضع، منها:

الصفة، ومعناها أيضا فى الأصل، يقال: طعام هنيء مريء، والمقصود المبالغة فى الإباحة، وهذا عائذ من الشر، وانتصابها بهذا الاعتبار؛ لأنها أحوال مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره، كذا فى فوائد التسهيل[1]، ثم استعملت مصدراً بمعنى الهنيء، والعياذ [بخلاف][2] زعم المبرد [3].

وقد يحذف ذلك الفعل حذفا واجبا قياسا لأنه[4] علم له ضابط[5] كليّ بالاستقراء[6]، [وعلم][7] أنهم يحذفون الفعل معه لزوما، وإن كان مستخرجاً][8] من الصور المسموعة من العرب، قال المصنف[9]: هذا معنى القياس فى اللغة عندنا.

ويجوز أن يكون المراد منه: هو الدليل الموجب للحذف، وهو التزام غيره موضعه مع القرينة الدالة عليه وذلك فى مواضع متعددة، منها، أى: من المواضع التى[10] يجب حذف

---

(١) قال ابن مالك فى التسهيل ص ٨٩: " وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه، صفاتٌ كـ: عائذاً بك، وهنيئاً لك، وأقائما وقد قعد الناس... والأصح كون... الصفات أحوالا " ا. هـ. وقال فى شرح التسهيل ٢/ ١٩٣: ".. وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو: عائذا بالله من شرها، وهنيئا لك، وأقاعداً سار الركبُ، وقائما علم اللهُ، وقد قعد الناس، فوقعت الصفات فى مواقع المصادر لتضمنها إياها، وجعلت أحوالا مؤكدة لعواملها المقدرة واستغنى بها عن المؤكد كما استغنى عن المصادر... " ا. هـ. وانتصاب هذه الصفات على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم إضماره هو رأى الأكثرين، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٧٨، والهمع ٢/ ٩٥، وانْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٠٤، وابن يعيش ١/ ١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٥، ٥٨٧، والرضى ١/ ٢٧٥.

(٢) من قوله: (بخلاف) إلى قوله: (مستخرجا) سقط من الأصل واستدركه فى الحاشية.

(٣) حيث حمل (عائذا بك) و(أقاعداً وقد سار الركب) ونحوهما على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل كالمالح والعافية، انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٢٢٩، وانْظُرْ رأيه والرد عليه فى: شرح التسهيل ٢/ ١٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٩، والارتشاف ٣/ ١٣٧٨، والهمع ٢/ ٩٥. وقد ذهب ابن الحاجب فيها إلى أنها تقتصر على المفعولية المطلقة. انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٤٠، وبمثل ذلك قال صاحب التخمير ١/ ٣١٥.

(٤) هذا تعليل المصنف فى: شرحه ٢/ ٣٩٦، وقال الأصبهانى ص ٢٣٩: " وإنما جعل هذا القسم قياسيا... لإمكان الوقوف ههنا على ضابطه كلية بالاستقراء يجب حذف الفعل مع وجودها " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (ضابطة) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل (باستقراء) وهو تَصْحِيف.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من: شرح المصنف ٢/ ٣٩٦.

(٨) من قوله: (بخلاف) إلى قوله: (مستخرجا) سقط من الأصل واستدركه فى الحاشية.

(٩) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٦.

(١٠) فى الأصل (الذى) وهو تَصْحِيف.

الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها قياسا ما وقع، أي: المفعول المطلق، مثبتا[١]، احترز به عن مثل (ما زيد سيرا) فإنه ليس من المبحوث عنه؛ لعدم ما يقوم مقام الفعل فيه[٢].

بعد نفي[٣] حاصل من كلمة / (ما)، احترز به عن مثل (زيد سيراً) فإنه ليس [من][٤] هذا القبيل أيضا؛ لعدم النائب[٥]، وإن كان قرينة فى الجملة. (٣٦/أ)

أو وقع المفعول المطلق مثبتا بعد معنى نفى حاصل[٦] بكلمة (إنما)[٧]، وإنما كان فيها معنى النفى لأنها مركبة من (إن) و(ما) على قول، ولتضمنها معنى (ما) و(إلا) على قول آخر، وهذا القيد ليس للاحتراز، بل يدخل فيه ما هو منه[٨]، كما سيجىء مثاله[٩].

داخل، صفة لقوله: (نفى أو معنى نفى)، على اسم[١٠] احترز به عن مثل: ما سرت إلا سيرا، فإنه ليس منه؛ لعدم القرينة[١١]، وإن وجد النائب؛ لأن (ما) إذا دخل على الفعل خرج عن المشابهة بـ (ليس) فلم يكن طالبا للخبر.

ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون المصدر قائما مقام الفعل القرينة له، ليجب الحذف فى: زيد سيراً، وما سرت إلا سيرا؟

---

(١) قال الجامى ١/ ٣١٢: " أى: أريد إثباته لا نفيه فإنه لو أريد نفيه نحو: ما زيدٌ سيراً، لا يجب حذفه " ا. هـ

(٢) فى الأصل (به) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال الرضى ١/ ٢٨٢: " قوله (مثبتا بعد نفى) إنما شرطهما لأنه لو كان منفيا نحو: ما زيد سيراً، أو لم يكن بعد نفى نحو: زيد سيراً، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام، فلم يجب حذف الفعل إذ قصده هو الموجب لحذف الفعل " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال الأصبهانى ص ٢٤٠: " وقوله (بعد نفى) احتراز من مثبت بعد غير نفى فإنه ليس مما نحن فيه لجواز استعمال الفعل معه نحو: زيد سيراً " ا. هـ.

(٦) فى الأصل (حاصلة) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال الأصبهانى ص ٢٤٠: " وقوله: (أو معنى نفى) ليدخل فيه مثل قولك (إنما أنت سيراً) فإنه مما نحن فيه لكونه بمعنى: ما أنت إلا سيراً " ا. هـ.

(٨) مثل قولنا: إنما أنت سيراً، لأن معناه: ما أنت إلا سيراً. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٦.

(٩) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(١٠) قال الرضى ١/ ٢٨٢: " وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرطا، وذلك لأنه لا يجوز كما قلنا فى نحو: (ما كان زيد إلا سيرا) و(ما وجدتُك إلا سير البريد) أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق، كما يجوز أن يكون، لكونه خبر الفعلين، مجازا، فالشرط إذن ما ذكرنا، أعنى: كون ناصبه خبراً عن شىء لا يكون هو، أى: المصدر، خبراً عنه إلا مجازا " ا. هـ.

(١١) قال الأصبهانى ص ٢٤٠: " وقوله: (داخل على اسم) احتراز عن نفى داخلٍ على فعل نحو: ما سرتُ إلا سيراً، فإنه ليس من هذا القبيل " ا. هـ.

لا يكون خبرا عنه، أو: وقع مكرراً،

ويمكن أن يجاب عنه بأنه: إما أنه لم يجعل قرينة له؛ لاستدعاء استقلاله بكونه قرينة بدون كلمة، وفيه بُعد، إذ لا يلزم لكل مصدر فعل اشتق منه، بخلاف (ما) فإن كونه قرينة لمعاضدة المصدر.

وإما أنه لم يجعل نائبا عنه، لأن وجوب الحذف حيث يكون ذكر المحذوف كالمنافر المنافى، وهذا إنما يكون إذا كان الناصب أجنبيا، والمصدر مع الفعل ليس كذلك، بل هما شقيقان.

فإن قلت: لِمَ جعل (زيد) قرينة له والمصدر نائبا عنه إذا كان مكررا؟.

قلت: لتعاضده حينئذ للتكرار.

لا يكون خبراً عنه، أى: عن ذلك الاسم الداخل عليه النفى أو معناه إلا بطريق المجاز قصداً للمبالغة، احترز به عن مثل: ما سيرى إلا سيرٌ شديدٌ، فإنه ليس منه[١] لفقدان القرينة، لكون (ما) لاستيفائه[٢] الخبر لا يستدعى المحذوف[٣].

أو وقع المفعول المطلق مكرراً فى موضع خبر فيما لا يصلح أن يكون خبراً[٤]، فلا يرد مثل قوله تعالى: **{كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ[٥] الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}**[٦] فإن المصدر وإن وقع مكرراً إلا أنه ليس بواقع موقع الخبر[٧]؛ لأن (الأرض) ليس بمبتدأ، بل ما يقوم مقام فاعل (دُكَّت) فلا يصلح للابتداء، ولو قدر الفعل بعد (الأرض) لكان مما نحن بصدده.

---

(١) فى الأصل (عنه) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل (لا يستوفائه) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٦، وابن القواس ص ١٦٥، والجامى ١/ ٣١٣.

(٤) قال الأصبهانى ص ٢٤٠: " قوله (أو وقع مكررا) نحو قولك: زيد ضرباً ضرباً، أى: يجب حذف الفعل إذا وقع المصدر مكرراً فى موضع خبر عن شىء لا يصلح أن يكون خبراً عنه نحو: زيدٌ ضرباً ضرباً، فإنه وقع مكرراً فى موضع خبر (زيد) ولم يصلح أن يكون خبراً عن (زيد)، وإذا كان كذلك لم يرد عليه قوله تعالى: **{كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكاً دَكاً}** لأنه لم يقع فى موضع خبر " ا. هـ، وقال ابن القواس ص ١٦٦: " ومنها أن يقع مكرراً نحو: زيد سيراً سيراً، لقيام التكرار مقام الفعل، وليس ذلك مثل قوله تعالى: **{كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكاً دَكاً}** لأن تكرار المفعول فى موضع الخبر ولا يكون خبراً " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (دكّدت) وهو خطأ.

(٦) سورة الفجر الآية (٢١)، وفى قوله (دكا دكا) وجهان من الإعراب: أحدهما: أنه مصدر مؤكد، و(دكاً) الثانى تأكيد للأول تأكيداً لفظياً. الثانى: أنه نصب على الحال، والمعنى: مكررٌ عليها الدك، كعلمته الحساب باباً باباً. انْظُرْ: الدر المصون ٦/ ٥٢٢.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٧.

مثل ما أنت إلا سيراً، وما أنت إلا سيرَ البريدِ،

وينبغى أن يعلم أن كلمة (أو) لمنع الخلوّ، فلا تُنافى الجمع بين الضابطين[1]، فلا يرد ما قيل فى بعض الشروح: " من أن المفهوم من قول المصنف (إذا وقع مثبتا أو مكرراً) أنه لا يجوز إلا أحد الأمرين ".

أما الضابط المذكور والتكرير والأمر بخلافه فإن سيبويه قد صرّح بالتكرير مع الضابط المذكور فى أمثلة هذا الباب[2]، مورداً: ما أنت إلا قتلا قتلا، وما أنت إلا الضرب الضرب، وإنما أنت سيراً سيراً.

قوله: مثل: ما أنت إلا سيراً مثال للمفعول المطلق الواقع مثبتا وهو (سيراً) بعد النفى الداخل على اسم لا يكون ذلك المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم وهو (أنت) إذ لا يمكن حمل السير عليه، وإنما وجب الحذف[3] عند وجود هذا الضابط لوجود القرينة وهى (ما) لأنه يطلب الخبر، ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا فعل بمعنى المصدر المذكور والملتزم فى موضعه وهو (إلا).

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون الناصب اسم فاعل دون فعل؟.

قلت: الواقع منصوبٌ، وعامِلُ النصب أصالةً هو الفعل فتقديره أولى، نعم يمكن أن يُعارض بكون الأصل فى الخبر الإفراد، لكن يمكن أن يرجح جانب ما أصالته فى العمل أيضا؛ لكون الكلام بالنسبة إلى المعمول.

وقوله: ما أنت إلا سيرَ البريدِ مثال لهذا القسم أيضا.

---

(١) قال الدولت آبادى: " وإنما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية ل ٣٤ / أ.

(٢) قال سيبويه ١/ ٣٣٥: " هذا بابُ ما ينتصبُ فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهارُهُ، لأنه يصير فى الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان (الحَذَرَ) بدلا من (احذر) فى الأمر، وذلك قولك: ما أنت إلا سيراً، وإلا سيراً سيراً، وما أنت إلا الضربَ الضربَ، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وما أنت إلا سيرَ البريدِ سيرَ البريدِ، فكأنه قال فى هذا كله: ما أنت إلا تفعلُ فعلا، وما أنت إلا تفعلُ الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك " ا. هـ.

(٣) قال الرضى ١/ ٢٨١ معللا لوجوب حذف عامل المصدر المحصور أو المكرر: " وإنما وجب حذف الفعل؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصفُ الشىء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على التجدد والحدوث، وإن كان يستعمل المصارع فى بعض المواضع للدوام نحو: (والله يقبض ويبسط).... فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلا، لكونه إما فعلا وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته، فصار العامل لازم الحذف " ا. هـ.

وإنما أنت سيراً، وزيداً سيراً سيراً ومنها: ما وقع تفصيلا لأَثَر مضمون جملة...

وأما إيراده المثالين[1] فتنبيهٌ على أن المفعول المطلق وإن لم يكن خبراً[2] عن ذلك الاسم المبتدأ فهو على ضربين: أحدهما: أنه فِعلُه فيكون حقيقيا كالمثال الأول.

والثانى: أنه ليس فعله، لكن فعله مشبه به فيكون مجازيا، كالمثال الثانى.

وقوله: إنما أنت سيراً مثال للمفعول المطلق الواقع مثبتا بعد معنى النفى الداخل على ذلك الاسم، وإنما وجب الحذف ههنا أيضا لوجود الضابط باعتبار أصل (إنما)[3].

وقوله: زيدٌ سيراً سيراً مثال للمفعول المطلق مكرراً فى موضع الخبر، وإنما وجب الحذف ههنا لوجود القرينة وهى (زيد) لأنه لكونه مبتدأ يستدعى الخبر[4] والملتزم موضعه لأنهم جعلوا التكرار قائما مقامه[5]، وهو عوضا عنه، ولذلك لم يجمعوا بينهما

ومثل قولهم: ضربتُ ضرباً ضرباً، ليس بمثل ذلك، وهو ظاهر[6].

ومنها[7] من تلك المواضع التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا: ما وقع [أى][8]: المفعول المطلق تفصيلا، أى: وقع مستعملا بكلمة التفصيل، احترز به عن مثل: مننت منا[9]، حيث وقع المصدر فيه إثر مضمون جملة متقدمة وليس بتفصيل له، فلا يكون مما نحن فيه؛ لانتفاء ما يقوم مقام الفعل واللام فى قوله: لأِثرِ مضمون جملة[10].

---

(١) قال الجامى١/ ٣١٣: " وإنما أورد مثالين تنبيها على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة أو إلى ما هو فعلٌ للمبتدأ، وإلى ما يشبه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف " ا. هـ.

(٢) فى الأصل (خبر) وهو لحن.

(٣) قال ابن القواس ص ١٦٥: " وإنما وجب الحذف لوجود القرينة الدالة على خصوصية الفعل، وقيامُ... (إنما) مقامه " ا. هـ.

(٤) قال فى: الكناش ١/ ١٥٧: " ومعلومٌ أن (سيراً) لا يصلحُ أن يكون خبراً عن (زيد)، فالقرينة حاصلة والمصدرُ الأولُ لفظٌ التَزَم موضع الفعل المحذوفِ " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ١٨٩.

(٥) أى مقام الفعل.

(٦) لأنه ليس فيه مبتدأ يستدعى الخبر.

(٧) قال الأصبهانى ص٢٤١: "... إشارة إلى باب آخر من هذا القسم له ضابطة وهى: أن تتقدم جملة متضمنة فوائد، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصادر وجب حذف أفعالها للاستغناء عنها لكون اللفظ دالاً عليها " ا. هـ.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) فى الأصل (فشدوا الوثاق منا) وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٧.

(١٠) قال الرضى ١/ ٢٨٣: " ويعنى بمضمون الجملة: مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون (شدوا الوثاق): شدُّ الوثاق، ويعنى بأثر ذلك المضمون: فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه، وسمّاه أثرا، لأن الغرض من الشىء يحصل بعد حصول ذلك الشىء، كالأثر الذى يكون بعد المؤثر، ويعنى بتفصيل ذلك الغرض: بيان أنواعه المحتملة " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣١٤.

متقدمة، مثل{فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً}[1].

متعلق بقوله: (تفصيلا)، وهو احتراز عن مثل قولك: زيدٌ إما يسافرُ سفراً قريباً وإما يُسافر سفراً بعيداً، فإنه ليس بتفصيل أثر مضمون جملة، بل لتفصيل مضمون مفرد[2].

وعن مثل قولك: زيد إما يسافرُ سفره القريب أو البعيد، فإنه ليس منه أيضا لأنه ليس لتفصيل أثر مضمون جملة، بل لتفصيل مضمونها نفسها[3]، وإنما لم يجب حذف الفعل ههنا لعدم القرينة.

فإن قلت: المبتدأ من حيث إنه مبتدأٌ يستدعى الخبر، والخبر الصالح ههنا فعل بمعنى المصدر المذكور، بعين ما مرّ، فيكون قرينة له، وكلمة (إما) تقوم مقامه[4]، فلم لا يجب الحذف؟

قلت: ليس الخبر ههنا فعلا كذلك، بل هو الجملة التفصيلية، فيكون دلالة المبتدأ على الفعل ضمنية، فلم تعتبر.

وتوصيفه الجملة بقوله: متقدمة بيان للواقع، وتوضيحٌ له، لإرشاد المبتدئ.

وما وقع فى بعض الشروح[5] " من أنه إنما قيدّ الجملة بالمتقدمة؛ لأنها لا تكون إلا كذلك، لامتناع / تقدم تفصيل الشيء عليه ". (٣٦/ب)

ليس[6] بشيء، أو يكون هذا القيد بمقتضى هذا التعليل لغواً، إذ التقييد بما لا يمكن غيره يكون كذلك.

قوله: مثل قوله تعالى:**{فَشُدُّوا الْوَثَاقَ}** جملة متقدمة وقع المفعول المطلق وهو قوله تعالى:**{فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً}** تفصيلا لأَثَرٍ مستفاد من مضمونها، فإن مضمونها هو المصدر المضاف إلى المفعول أى: (شَدُّ الوثاق) وله أثر مبهم، أى: فائدة يتضمنها ذلك المضمون، وتفصيلُها إما المنُّ أو الاسترقاق، والفداء أو الاشتراء، إلى غير ذلك[7]، وإنما يسمى أثر لحصولها بعد ذلك المضمون، كما أن حصوله بعد المؤثر.

---

(١) سورة محمد ﷺ من الآية (٤).

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٦٦، والأصبهانى ص ٢٤١.

(٣) قال الدولت آبادى ل ٣٤ / أ: " قوله... تفصيلا لأثر، احتراز عما يكون تفصيلا لمضمون جملة دون أثره نحو: زيد يسافر سَفَرَة القريبَ أو البعيدَ " ا. هـ.

(٤) فى الأصل (يقوم مقام) وهو تَصْحِيف.

(٥) المراد به: الشرح المتوسط ص ١١٦.

(٦) جواب قوله: (وما وقع فى بعض الشروح).

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٣٩٨، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٢٩، والرضى ١/ ٢٨٤، وابن القواس ص ١٦٦، والكناش ١/ ١٥٧، والجامى ١/ ٣١٤.

ومنها: ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة...

وإنما وجب الحذف ههنا[1] لوجود القرينة وهى الجملة المتقدمة، والملتزم فى موضعه وهو كلمة التفصيل.

ومنها[2]، أى: من تلك المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها: ما وقع [أى]: المفعول المطلق، للتشبيه[3]، احترز به عن مثل: لِزيدٍ صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ، فإنه ليس من المبحوث عنه؛ لأن الغرض هنا إيقاع الصوت الثانى بدلا من الأول[4]، فيكون الكلام مستغنيا عن تقدير الفعل، حتى لولا ذلك الغرض لصلح أن يكون مما نحن فيه.

قوله: علاجا حال عن فاعل (وقع)[5] أى حال كون ذلك المفعول المطلق من الأفعال الصادرة عن المحلّ بمباشرة الجوارح، احترز به عن مثل: له[6]علمٌ علمُ الفقهاء، وله زهدٌ زهدُ الصلحاء؛ لأنهما لكونهما دالّين على الثبوت والاستمرار كان الوجه فيهما الرفع على البدلية[7] وسبب الاشتراط أن يكون الاسم الذى بمعنى المفعول المطلق دالا على الحدوث بذلك، ليصلح قرينة للفعل.

وقوله: بعد جملة للاحتراز عن مثل قولك: الصوتُ صوتَ الحمار[8]، بالنصب فى الثانى، بتقدير كاف التشبيه، فإنه ليس منه؛ لكونه كلاما تاما مستغنيا عن تقدير الفعل.

---

(١) قال ابن الحاجب فى: شرح المفصل ١/ ٢٢٩: " فحذفوا الفعل لقيام القرينة الأولى، وهى الجملة التى هذه فوائدها، والتزموه؛ لأن اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظاً ومعنى... " ا. هـ.

(٢) قال الأصبهانى ص ٢٤٢: " هذا إشارة إلى قسم آخر من أقسام القياس، وضابطه: أن يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى من هو منسوب إليه فى المعنى، أى: على صاحبه، ويكون المصدر للتشبيه " ا. هـ.

(٣) قال الدولت آبادى ل ٣٤ / أ: " قوله (للتشبيه) أى: للدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنىً، احتراز عن نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتُ حسن " ا. هـ.

(٤) هذا أحد قولى سيبويه فى مثل هذا المثال وهو رفعه على أنه بدل من الأول، والقول الثانى: رفعه على أنه وصف له، وأجاز الخليل فيه النصب إما على المصدر أو على الحال، وجوّز الرضى فيه أن يكون تأكيداً لفظياً. انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٨٦، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٣٦٣، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٣١، وشرح الكافية لابن هشام ل ٤٠ / أ.

(٥) فى الأصل (واقع) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل (قوله) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٣٠، والرضى ١/ ٢٨٤، والجامى ١/ ٣١٥.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٠٠، والجامى ١/ ٣١٥، وقال الأصبهانى ص ٢٤٢: " وقوله: (بعد جملة) للاحتراز مما وقع بعد المفرد كقولك: الصوتُ صوت حمار، فإنه ليس من هذا القبيل " ا. هـ.

قيل[١]: فيه ضعف[٢]؛ لعدم اختصاص إخراج هذا المثال بذلك القيد، فالصواب أن يقال: إنه احتراز عن مثل قولك: صوت لـه صوت حمار، فإن[٣] (صوت لـه) ليس بجملة لأن (لـه) فى حيز الصفة مع اشتماله على اسم بمعنى المصدر.

مشتملة تلك الجملة على اسم بمعناه، أى: بمعنى المفعول المطلق، وهو للاحتراز[٤] عن مثل قولك: مررت بزيد فإذا لـه ضربٌ[٥] صوتُ حمار، فإنه ليس منه لعدم اشتمال الجملة فيه على ذلك الاسم.

وإنما اشترط هذا الاشتمال لئلا يفوت القرينة على الفعل، فعلى هذا كان الأولى إثبات (علاجا) بعد هذا القيد؛ لأن ما هو المقصود وحدوثه بالذات ذلك الاسم ليكون قرينة للفعل.

وعلى صاحبه، أى: على صاحب ذلك الاسم، احترز به عن مثل: مررت به فإذا فى الدار صوت صوت حمار[٦]، فإنَّ حذفَ الفعلِ ههنا ليس بواجبٍ؛ لعدم اشتمال الجملة فيه على الصاحب.

وإنما اشترط ذلك لأن الاسم بغير صاحبه لم يدل على معالجة الفعل، فلم يصلح أن يكون قرينة لـه، مع أنه لولا ذلك لبقى المقدَّر بلا فاعل.

قولـه: مررت به لا مدخل لـه فى المقصود، وإنما ذكر لارتباط المعنى، وقولـه: فإذا لـه صوتٌ جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو (صوت)، و[٧]على صاحبه وهو

---

(١) هذا قول الغجدوانى، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٤٢.
(٢) فى الغجدوانى: (فيه نظر).
(٣) فى الأصل (فإنه) وما أثبته من: الغجدوانى.
(٤) فى الأصل (الاحتراز) وهو تَصْحِيف.
(٥) فى الأصل (صوتُ) وهو خطأ؛ لأنه بذلك يكون المثال صحيحا ومشتملا على جميع القيود التى ذكرها المصنف، أمَّا ما أثبته فهو يخل بقيدٍ وهو عدم اشتمال الجملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهذا هو المطلوب ليصح الاحتراز. وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٠٠، والجامى ١/ ٣١٥، والكنّاش ١/ ١٥٧.
(٦) انْظُرْ: المراجع السابقة، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٣٦٥ وفيه: " هذا باب ما الرفعُ فيه الوجه، وذلك قولك: هذا صوتٌ صوتُ حمار، لأنك لم تذكر فاعلا، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت: (هذا) فالصوتُ هو هذا، ثم قلت: هو صوتُ حمار، لأنك سمعت نهاقا، فلا شك فى رفعه " ا. هـ. وقال الرضى ١/ ٢٨٦: " إنْ خَلَت الجملةُ المتقدمةُ من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر، فالأولى إتباع المصدر - وإن كان للتشبيه - وصفا أو بدلا نحو: مررت فإذا فى الدار صوتٌ صوت حمار، وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة إذن ليست كالفعل لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ولابد للفعل من مسند إليه ".
(٧) فى الأصل (وهو) وهو تَصْحِيف.

صوتَ حمارٍ، وصُراخٌ صُراخَ الثَكْلَى، ومنها: ما وقع مضمون جملة...

الضمير المجرور فى (لـه).

وقولـه: صوتَ حمار، الصوت فيه مفعول مطلق وقع للتشبيه علاجاً بعد تلك الجملة.

ومن قال: المراد من الجملة المعهودة فى المثال (مررت به)، فقد سها[1] سهواً ظـاهراً، كمـا ذكـره صاحب الغجدوانى[2].

وقولـه: صُراخٌ صُراخَ الثَكْلَى مثال ثان لـه، وإنما وجب الحذف ههنـا لوجـود القرينـة[3]، فـإن (لـه صوت) لما كان مشتملا على الاسم العلاجى أى: الدال على الحدوث؛ لأن المصدر علاج، والاسم الذى بمعناه فيكون علاجا أيضا؛ لاتحاده معه فى غرض المتكلم، كان إسناد ذلك الاسـم الحادث إلى صاحبه قرينة للفعل[4]، والملتزم موضعه وهو (الصوت) الأول.

ومنها، أى: من المواضع المذكورة: ما وقع [أى][5]: المفعول المطلق مضمون جملة بمعنـى: وقـوع المفعول المطلق فى ضمنها، لا بمعنى وقوعه مضمونها، وهذا القيـد للاحـتراز عـن مثـل قولـك: ضربتُ ضربا[6]، فإن (ضربا) لا تعلّق لـه إلا بشق من الجملة المتقدمة لعدم تعرضـه إلى الفاعـل فيكون مضمون مفرد.

وسبب الاحتراز عنه انتفاءُ القرينة والملتزم موضع الفعل، كذا فى الغجدوانى[7].

قلت: لعل الحكم ههنا متعلق بانتفاء المجموع، وإلا فالمصدر المنصـوب يـدل علـى فعلـه، فكيـف يصح الحكم بانتفاء القرينة؟.

---

(١) فى الأصل (سهى).

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٤٣.

(٣) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٥٧.

(٤) قال الرضى ١/ ٢٨٤: " أكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملـة المتقدمـة والمصـدر، يدل عليه الجملة المتقدمة.. فالأصل: لـه صوت يصوّته صوتَ حمار، أى تصويت حمـار، فـأقيم الاسـم مقـام المصدر كما فى: أعطى عطاء، وكلّم كلاما، وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقولـه: (لـه صـوت) لا بفعل مقدر،... وقد قيل: إن العاملَ فى المصدر المنصوب الاسمُ الذى بمعناه فى الجملة المتقدمـة، لأن المعنـى فـإذا لــه تصـويت، والتصـويت مصـدر يعمـل عمـل فعلـه إذا لم يكـن مفعـولا مطلقـا.... " ا. هــ. وانْظُرْ قول سيبويه فى: الكتاب ١/ ٣٥٥، ٣٥٦، وانْظُرْ: ابن يعيش ١/ ١١٥.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) سيُعيد الشارح هذا الاحتراز فى القسم التالى، وقال الأصبهانى ص ٢٤٥: " قولـه: (ما وقع مضـمون جملـة) احتراز مما وقع مضمون مفرد كقولك: ضرب زيدٌ ضرباً، فإن (ضرباً) وقـع مضـمون المفـرد وهـو (ضـرب) وليس من هذا القبيل " ا. هـ.

(٧) انْظُرْ: الغجدوانى ص ١٤٤ ونصه: " قولـه: (مضمون جملة) احـتراز عـن مضـمون مفـرد كقولـك: ضـربتُ ضربا، فإن (ضربا) لا يتعرض إلا إلى شق الجملة، فإنه لا تَعرُّض لــه إلى الفاعـل، والاحـتراز عنـه لانتفـاء القرينة وما يقوم مقام الفاعل " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٢٨٧.

لا محتمل لها غيره، مثل: لـــه عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافا، ويُسمّى توكيداً لنفسه.

قولـه: لا محتمل لها، أى: لتلك الجملة، غـيرهُ، أى: غـير المفعـول المطلـق، للفصـل بـين القسـم المذكور والقسم الذى يأتى بعده.

مثل: لـه علىَّ ألفُ درهمٍ فـ (ألف درهـم) مبتـدأ، و(لـــه) جـار ومجـرور خـبره مقــدما عليـه، و(علىَّ) إما منصوب على الحالية من الضمير المستتر فى الظرف الجارى الراجـع إلى (ألـف)، أو متعلق به لكونه نائبا عن الفعل، فيكـون جملـة اسميـة، وقـع المفعـول المطلـق وهـو اعترافـا فـى مضمونها؛ لأنها تدل على (أعترف) وفيه اعتراف، مع أنها لا احتمال لها غيره[1].

ثم ينبغى أن يعلم [أن][2] المراد من الغير المخالف: المنافى، وكون احتمال الكذب لهـذه الجملـة لكونها خبرية، مستلزما لاحتمال الغير كذلك، ممنوع.

ويُسمّى هذا القسم من المفعول المطلق توكيداً لنفسه[3]، لكونه مؤكداً للمضمون الذى هو المفعول المطلق، كالاعتراف – مثلا – فى المثال المذكور، فإنه يؤكد المضمون/ الذى هو عين الاعتراف[4]، (٣٧/أ) لكن من حيث الصدق، لا من حيث المفهوم مع أن هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه.

وما يقال: من أن الاعتراف مطلق، والمضمون مقيد، فلا يكـون هـو هـو، ينـدفع بـأن لا يكـون الأول متحققا إلا فى ضمن الثانى، مع أن ذلك ثابت فيما سبق.

وإنما وجب الحذف ههنا لأن الجملة تدل على (أعترف) وتقوم مقامه[5].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٠١، والجامى ١/ ٣١٦، وقال الأصبهانى ص ٢٤٥: "... قولك: (لفلان علىَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً) فالاعتراف وقع مضمون جملة وهى (لـه على ألفُ درهم) ولم يحتمل غيره؛ لأن قولَـك: (لـــه علىَّ ألف درهم) لا معنى لـه إلا الاعتراف " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) قال سيبويه ١/ ٣٨٠: " هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصبا، وذلك قولك: لـه علىَّ ألفُ درهمٍ عُرفاً، ومثل ذلك قول الأحوص:

إنّى لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإننى ::: قسَما إليكَ مع الصُّدودِ لأمْيَل.

وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال: (لـه على) فقد أقرّ واعترف، وحين قال (لأمْيَلُ) عُلم أنه بعد حَلِفٍ ولكنه قال: عُرفاً، وقَسَماً، توكيداً، كما أنه إذا قال: سيرَ عليه، فقد علم أنه كان سيرٌ، ثم قال (سيراً) توكيداً " ا. هـ، وقال المبرد: " هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا، وذلك قولك: لا إله إلا اللهُ قولاً حقًا كأنك قلت: أقول قولاً حقًا،؛ لأن قولك: لا إله إلا اللهُ هو حقٌ، وكذلك: لأضربنَّكَ قسَمًا حقًا؛ لأنـه بدل من قولك: أُقسمُ، وكذلك: لأقومنَّ قسَمًا؛ لأن قولك: لأقومنَّ فيه لام القسم، ومثله:

إنى لأمنَحُكَ الصُّدودَ وإنَّنى ::: قسَمًا إليكَ معَ الصُّدُودِ لأميَل.

انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٢٣٣.

(٤) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٥٨، وقال ابن مالك فى: شرح التسهيل ٢/ ١٨٩: "... سُمّى مؤكـداً لنفسـه لأنـه بمنزلـة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة، وكأن الجملة نفسه " ا. هـ.

(٥) فى الأصل: (ويقوم)، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٢٨٨، ٢٩٣، وابن القواس ص ١٦٧.

ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره، مثل: زيد قائمٌ حقّاً، ويُسمّى توكيداً لغيره.

ومنها، أى: من تلك المواضع: ما وقع، أى: المفعول المطلق[1] مضمون جملة، بالمعنى المذكور فى القسم الأول، واحترز بإضافةِ المضمونِ إلى الجملة عما يقع مضمون مفرد نحو: ضربتُ ضرباً، فإنه مضمون مفرد؛ لما مرّ، ولم يجب حذَفه لعدم الملتزم موضعه.

ثم وصف الجملة بقوله: لها محتمل غيره، أى: لتلك الجملة احتمال غير ذلك المفعول، احترازا عما لا يكون له احتمال غيره، كالقسم الأول، كذا قالوا[2]، وفيه بحث.

قوله: مثل: زيد قائم، مثال للجملة التى لها احتمال غير المفعول المطلق وهو حقاً، فإن (زيد قائم) كما يحتمل الحقيقة، يحتمل أيضا غيرها[3]، ويُسمّى هذا القسم من المفعول المطلق توكيداً لغيره[4]؛ لكونه مؤكداً للمضمون الذى هو غير ذلك المفعول.

وإنما وجب الحذف ههنا لأن (زيداً قائم) لاحتماله الحق كاحتماله الظن يجوز أن يجعل دالا على (حق) فى المعنى وقائمه مقامه فى اللفظ.

وبما ذكرنا فى تفسير المضمون سقط ما ذكر فى بعض الشروح[5]: " من أن فى عبارته تساهلا؛ لأن مضمون الجملة إسناد القيام إلى زيد، والحق ليس عبارة عنه، فمعناه[6] منها: ما وقع تأكيداً أو تحقيقاً لمضمون جملة لها احتمال غيره أو لا "، بدليل ما قال بعده: فلا يرد مثل: زيد يسافر مسافرته؛ لأن المصدر هنا ليس للتأكيد فقط.

(١) قال ابن الحاجب فى: الإيضاح ١/ ٢٣١: " وضابطه: أن تتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه، فإن احتملت غيره فهو توكيد لغيره... " ا. هـ.

(٢) منهم: ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٤٠٢.

(٣) قال الجامى ١/ ٣١٧: "... لأنها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل " ا. هـ. وقال صاحب الإقليد ص ٣٧٤: "... قولك: هذا عبدُ الله حقّا.... قولك (حقّاً) أفاد معنى لم يُفده قولك: (هذا عبد الله) لا لفظا ولا عقلا، أمَّا لفظاً فظاهر، وأمَّا عقلا فلأنه لا يلزم من قولك: (هذا عبد الله) أن يكون ذلك فى العقل حقّاً، بل لظانٍّ أن يظن أن ما قلته باطل فتأتى بـ (حقّاً) لتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين عند السامع... " ا. هـ.

(٤) قال سيبويه ١/ ٣٧٨: " هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله، وذلك قولك: هذا عبدُ الله حقًا، وهذا زيدٌ الحق لا الباطل، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول... " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ٢٦٦ حيث قال: " هذا باب ما وقع من المصدر توكيدا، وذلك قولك: هذا زيدٌ حقًّا، لأنك لَمَّا قلت: هذا زيدٌ فخَبَّرت، إنما خبَّرت بما هو عندك حقٌّ، فاستغنيت عن قولك: أحَقٌّ ذلك، وكذلك: هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل؛ لأن ما قبله صار بدلا من الفعل " ا. هـ، قال الرضى ١/ ٢٩٣: " ويُسميه سيبويه: " التأكيد العام " ا. هـ. قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٢٣١: "... وسُمّى توكيداً لغيره لأنه جىء به لأجل غيره ليرفعِ احتماله ". قال فى التصريح ١/ ٣٣٣: " وسمى مؤكداً لغيره لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملاً، فهو مؤثر، والمؤكدُ به متأثر والمؤثر غير المتأثر " ا. هـ، وانْظُرْ: الأشمونى ٢/ ١١٩.

(٥) المراد به الشرح المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١١٩.

(٦) فى الأصل: (المعنى) وما أثبته من الشرح المتوسط ص ١١٩.

ولقائل أن يقول: لو كان المؤكد فيها ثابتا يكون هو مؤكداً لنفسه، وإلا فلا يتصور التأكيد لأنه تقوية الثابت[1].

وأجاب عنه الأفاضل العلماء، وفى بعض النسخ باختيار الشق الأول، حاصله أن يقال: سلمنا أن المؤكد وهو الحقيقة ثابت، لكن من حيث مدلول اللفظ؛ لأن الخبر من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق، وأما احتماله الكذب فهو من حيث العقل ولا منافاة بينهما[2]، وتسميتهم إياه تأكيد لغيره لاحتمال الجملة غير المؤكد بالنظر إلى العقل.

ثم الظاهر أنه قصد بذكر القسمين إلى أن يبين أن لكل منهما خصوصية واسما خاصا، وإلا فيكفى أن يقول: ما وقع تأكيداً لمضمون جملة[3].

ومنها، أى: من المواضع المذكورة: ما وقع، أى: المفعول المطلق مثنى، والمراد من وقوعه مثنى كونه دالا على التكرير من حيث المعنى مبالغة، فلا ينتقض بمثل قولنا: ضربته ضربتين؛ لأن القصد هنا نفس التثنية لا التكرير لأجل المبالغة[4].

وإنما خصّ التثنية لكونها أول تضعيف العدد، وإلا فليس المراد الحصر فى اثنين[5].

---

(١) فى الأصل: (إثبات) وما أثبته من: شرح الرضى ١/ ٢٨٩، وما ذكره الشارح - رحمه الله - معنى قول الرضى: " واعلم أن المؤكِّدَ لغيره فى الحقيقة مؤكِّدٌ لنفسه، وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشىء ثابتا فكيف يقوَّى؟ وإذا كان ثابتا فمكرّره إنما يؤكد نفسه... " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٩٠.

(٣) قال الأصبهانى ص ٢٤٣: " ولقائل أن يقول: يمكن جمع هذا القسم مع القسم الأول بضابط واحد وهو أن يقال: منها ما وقع مضمون جملة، فإنه يتناول القسمين، ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: إنما ذكر كل واحد منهما لكون كل واحد منها مخصوصا بخاصية ليست للآخر " ا. هـ.

(٤) قال الرضى١/ ٢٩٣: " ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله، سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى:{ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} أى: رجعا مكرراً، أو كان لغير التكرير نحو: ضربته ضربتين،أى مختلفتين، بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول "

(٥) قال الأصبهانى ص ٢٤٦: " ثم اعلم أن هذه المصادر التى وردت بلفظ التثنية نحو (حنانيك، ولبَّيك، وسعديك، ودواليك، وهذاذيك) كان الغرض من التثنية فيها التكثير، ولم يقصد بها التثنية خاصة، وإنما يراد بها التكثير، فجُعلت التثنية علماً لذلك التكثير، وإنما اختصت التثنية به لكونها أول تضعيف العدد " ا. هـ.

مثل: لَبَّيْكَ، وسعديك.

مثل: لَبَّيْكَ، أصله عند البعض: أَلُبُّ لك إلبابين، معناه أُقيمُ لامتثال مأمورك، كالمقيم في موضع، من: أَلَبَّ بالمكان: إذا أقام به[1]، ثم صُيِّر إلى هذا بحذف الزوائد والردّ إلى الثلاثي والإضافة[2]، وعند الخليل أصله (لبَّ) من الثلاثي، فيكون تثنيةً[3] من غير حذف وردٍّ، خلافا ليونس فإنه عنده مفرد[4]، فالياء عنده منقلبة عن ألفه المنقلبة عن الياء الأخيرة، مثلها في: لديك وعليك، والنظر المذكور في أكثر الكتب[5] ليس بوارد عليه[6].

وإنما وجب الحذف ههنا لوجود القرينة؛ لكونه بمعنى الدعاء وهو لا يكون إلا فعلا، والملتزم موضعه لأنه في المعنى كالمصدر المكرر، فيكون الأول نائبا عنه[7].

فإن قلت: ما الفرق بين التثنية صفة، وبين التثنية المراد منها التكرير حتى يجب الحذف في الثاني دون الأول؟

قلت هو: أن في الثاني كأن المصادر المكررة مذكورة بصورها، فحينئذ يمكن أن يوجد النائب، بخلاف الأول، فافهم.

وكذلك سعديك[8]، أصله من: الإسعاد عند البعض وهو المبالغة أي: أُسعدك إسعاداً[9] بعد إسعاد، فهو مصدر بحذف الزوائد، وعند الآخر: سعدت سعادة بعد سعادة فيكون من الثلاثي.

* * * * *

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٩٤، واللسان (لبب) ٥/ ٣٩٨٠، وانْظُرْ: أمالي الزجاجي ص ١٣٢.

(٢) قال الرضى ١/ ٢٩٥: " كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمورية حتى يمتثله ".

(٣، ٤) هذا مذهب الخليل، وسيبويه، والجمهور في أن (لبيك) وما أشبهه مثنى، وذهب يونس إلى أنه مفرد كـ (لدى) قلب ألفه ياء لَما أضيف إلى المضمر، انْظُرْ: الكتاب ١/ ٣٥١، وابن يعيش ١/ ١١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٨٦ وابن القواس ص ١٦٨، والرضى ١/ ٢٩٤.

(٥) حاصل هذا النظر أن ما ذهب إليه - أي يونس - ليس بوجه، لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر كما في قول الشاعر:

دعوتُ لِما نابني مِسْورا ::: فلبَّى فلبَّيْ يدي مسورِ.

(٦) قال الرضى ١/ ٢٩٤: "... قال أبو علي معتذراً ليونس يجوز أن يقال: أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على (أفْعَى): (أفْعَيْ) بالياء "، وانْظُرْ: الأصبهاني ٢٤٨، وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٣

(٧) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٠٤: " وإنما وجب حذف الفعل لأن التثنية في المعنى تكرير لما قصد إليه، فكأنه قيل: لبّاً لبّاً، وسعداً سعداً، فجعلوا اللفظ المقدر نائبا مناب الفعل ودالا عليه، فلذلك حذفوه " ا. هـ. وانْظُرْ: أمالي ابن الحاجب ٢/ ١٣٨، وابن القواس ص ١٦٨.

(٨) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٥٧٩: " معناه: إجابة بعد إجابة، فكأنه قال: إسعاداً بعد إسعادٍ أي: كلما أمرتني أطعتُك وساعدتُك على ذلك " ا. هـ، وانْظُرْ: اللسان (سعد) ٣/ ٢٠١٢، وهو منصوب بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت: تابعت وطاوعت، انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ١١٩.

(٩) في الأصل (إسعاد) وهو لحن.

[المفعول به]

المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل مثل: ضربتُ زيداً،

ولما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع فى بيان المفعول به فقال: المفعول به، قدَّمه على سائره لكونه أقوى المفاعيل بدليل اشتراكه للفاعل فى بعض الصور، وشدة اقتضاء الفعل له بالنسبة إلى ما عداه، وإن كان فى تقديمه تحلل بالأجنبى عن الأنواع.

وإنما يسمى مفعولا به[(١)] لأنه الذى التصق به الفعل، يقال: فعلت به فعلا أى: أوجدته[(٢)] ملصقا، وقيل: لتقيده بالباء فى السؤال والجواب كقولك: بزيد، فى جواب من قال: بأى شىء وقع فعلك، أو بمن تعلّق فعلُك؟.

ثم عرفه بقوله: هو، أى: المفعول به ما وقع أو ذُكر ليقع، والضمير المجرور فى قوله: عليه فعل الفاعل[(٣)] فمعناه: ما يكون متُعلقا للفعل فى الكلام، إما حقيقة أو فرضا، فلا ينتقض بمثل: زيد ضربته[(٤)]، وخلقَ اللهُ العالَمَ - على مذهبه - واضرب خالداً وهو يضرب بكراً.

وقيل: ليس المراد من الوقوع الأمر الحسى[(٥)] كما فى مثل: ضربتُ زيداً فيما يتعدى إلى

---

(١) انْظُرْ علة تسميته فى: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٤٥، والتخمير ١/ ٣١٩.

(٢) فى الأصل (وجدته) وهو تَصْحِيف.

(٣) هذا تعريف الزمخشرى له، قال الرضى ١/ ٣٠٠: " قوله (ما وقع عليه فعل الفاعل) لفظُ جار الله " ا. هـ. وانْظُرْ: المفصل ص٦٥، وقال الأصبهانى ص٢٤٩: " احترز بقوله (عليه) من سائر المفاعيل، لأن الفعل يقع إما عليه، وإما لأجله، وإما فيه، وإما معه، وإما أن يكون نفس الفعل الواقع من الفاعل، ثم اعلم أن المراد من الوقوع هو التعلق؛ لئلا ينتقض بمثل قولنا (خلق اللهُ العالَمَ) وبمثل (لم يضرب زيدٌ عمراً) ".

(٤) قال ابن الحاجب فى: الأمالى ٣/ ٥٤ رادّاً على هذا الإيراد: "... قوله: المفعول به هو (ما وقع عليه فعلُ الفاعل) هذه عبارة النحويين يقولون وقع ولو قالوا: هو الذى يتوقف عقلية الفعل مع ذكر الفاعل عليه، لكان جيداً، قال الشيخ: ولا حاجة إلى قولنا: (الفاعل) بل يكفى أن يقال هو الذى وقع عليه الفعل، وإنما قلنا الفاعل لرفع وهم من يتوهم فى قولهم: زيدٌ ضربتُه، أنه مفعول به، وليس كذلك، فإن (زيداً) فيما فُرض ليس موضوعا دالاّ على تعلق الفعل به، وإنما هو ها هنا مُخبر عنه، وإنما الضمير هو الذى تعلّق به الفَعل، ولما رأى هذا المَتَوهِّم الضميرَ (هو) فى المعنى لـ (زيد) توهم أنه فى معنى الحد المذكور، وليس كذلك، فإن هذه الدلالة ليست دلالة وضعية وإنما هى دلالة عقلية، والكلام فى حدود الألفاظ إنما هو باعتبار الوضع اللغوى لا باعتبار الدلالة العقلية " ا. هـ.

(٥) هذا قول ابن الحاجب فى: الإيضاح ١/ ٢٤٤ حيث قال: " أراد بالوقوع التعلُّق المعنوى للمفعول، لا الأمر الحسى؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسّاً كقولك: علمتُ زيداً، وأردتُه، وشافهتُه، وخاطبتُه، وما أشبه ذلك، والتعلُّق المعنوى هو الذى يشمل الجميع فوجب حمله عليه " ا. هـ. وقال فى: شرح الكافية ٢/ ٤٠٥: " ونعنى بالوقوع: تعلّقه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدى " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح شذور الذهب ص ١٩٩، وشرح قطر الندى ص ٢٨٠.

وأعطيتُ زيداً درهماً.

واحد، وأعطيتُ زيداً [درهماً][1] فيما تعدى إلى اثنين، بل تعلُّقه/ شيء لا يمكن تعقُّله إلا بعد (٣٧/ب) تعقُّل ذلك الشيء ليدخل فيه: علمت زيداً، وشكوتُ الله.

ثم المراد من التعلُّق: تعلُّق الوقوع، فلا ينتقض بالفاعل؛ لأن تعلُّق الفعل به تعلّق القيام، أو يقال: المراد من المتعلق غيرُ الفاعل، وهذا معلوم من سياق الكلام.

وأيضا لا يرد عليه المفعول فيه؛ لأن تعقل الفعل ليس بعد تعلقه، بل الأمر على العكس؛ لأن الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام، وتعقل الشيء لا يتوقف على تعقله مدلوله بالالتزام.

والمراد من الفعل: الفعلُ الحقيقى، فلا يرد ما قيل: من أنا لا نُسلم أن الفعل يدل على الزمان بالالتزام بل بالتضمن، لأنه مدلول صيغته التى هى جزء منه.

لكن لقائل أن يقول: دلالة الفعل على المفعول به لا تخلو عن الدلالات[2] الثلاث: المطابقة، والتضمن، والالتزام، وانعدامُ الأولين فيها ظاهر فتعين الثالث، فيلزم المحذور المهروب عنه فى المفعول فيه!

وأجاب عنه بعضهم: بأن المفعول به لما كان موقوفا عليه الفعل فى التعقل امتنع انفكاكه عن ماهية العقل فيه، فكأن الماهية صارت إياه، والمفعول فيه ليس بهذه المثابة.

أو يقال: إن المفعول به جزء معنى الفعل المتعدى؛ لأن المراد بالمتعلق فى قوله[3]: (المتعدى ما يتوقف فهمه على المتعلق) هو المفعول به.

قلت: الأول شيء لا يعرف له وجه مقيد، والثانى يستلزم الدور، وهو ظاهر.

وما يقال فى دفعه: المراد من الفعل المأخوذ فى تعريف المفعول به، الفعلُ الحقيقى كما عرفت، ومن الفعل المعرف بالمفعول به، الفعلُ الاصطلاحى، فلا دور!

ليس بحق، تعرفه بالتأمل فى وجه يتوقف هذا الفعل على المفعول به، نعم لو قيل فى تعريفه: ما نصب المفعول به، لزم ذلك، وليس كذلك.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم ألا يكون كل شخص من أشخاص المفعول به المعينة مثل (زيد) فى: ضربت زيداً – مثلا – مفعولا به، لأن تعقل الفعل لا يتوقف عليه، بل يتوقف على شخصٍ ما يصلح للمضروبية!

قلت: نعم لو كان تعقل الفعل يتوقف على المشخص أيضا باعتبار وجود شخصٍ[4] ما فيه.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وما أثبته من: متن الكافية ص ٨٧.

(٢) فى الأصل (الدلات) وهو تَصْحِيف.

(٣) أى: ابن الحاجب فى: كافيته ص ٢٠٣، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٦.

(٤) فى الأصل: (الشخص) وهو تَصْحِيف.

وقد يتقدم على الفعل.

واعلم أن لصاحب الغجدوانى احتراساً[1] لرد هذا الجواب بأن يقول[2]: " قلت: نعم لو كان يتوقف تعقل الفعل على شخصٍ ما لا بشرط شيء، وأما إذا كان بشرط[3] شيء فلا، وهنا كذلك، إذ لا مدخل للعوارض فى اقتفاء تعقل الفعل ".

لكن لم يسل من مضمار الفكر ما هو الصواب، بل تكلم بكلام لا يخفى ضعفه لمن لـه ممارسة فى علم الميزان، بل ليس بصحيح فى نفسه، فى استلزامه استحالة تعقل الفعل، على ما ذكر فى الأسئلة.

وبقى ههنا سؤال لطيف وهو: أن المفعول به فى مثل (ضربت زيداً) - مثلا - لا يخلو من أن يكون لفظه، أو ما يصدق هو عليه، فإن كان الأول فالجواب [ليس][4] بصادق عليه؛ لأن الفعل لا يقع على الفظ، وإن كان الثانى فلا غرض للنحاة فيه؛ لأن بحثهم لا يتعلق بالأعيان الخارجية، ويدل عليه قولهم: إنه منصوب!

قلت فى جوابه: المراد الثانى، لكن فى الكلام مضاف محذوف تقديره: اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، وإنما حذف قصداً للاختصار[5]، مع أن ذكره فيما قبل: قرينة لـه.

ويمكن أن يَرِدَ الأولُ على هذا الوجه أيضا.

وقد يتقدم المفعول به سواء كان منصوبا أو مجرورا تقديما واجبا[6] فيما تضمن ما يقتضى صدر الكلام[7]، وتقديما جائزاً تأخيره فيما أريد به الاختصاصُ وغيره من الأغراض[8] المتعلقة للتقديم، على الفعل الناصب لـه - فى المذهب الأصح - إذا لم يكن مصاحبا لما يقتضى صدر الكلام، كالتعجب، ولام الابتداء، وغيرهما؛ لأنه إذا صاحبه يمنع التقديم[9].

---

(١) فى الأصل (احتراء) ولا أدرى ما مراده بهذه الكلمة، ولعل ما أثبته يكون صوابا.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٤٧.

(٣) فى الأصل: (إذا كان لا بشرط شيء فلا) بزيادة (لا) بين (كان) و(شرط) وليست فى الغجدوانى.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ويوضح ذلك الجامى بقولـه ١/ ٣٢٠: " المفعول به هو ما وقع، أى: اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق " ا. هـ.

(٦) فى الأصل (تقديمها لأنها فيما يضمن) وهذا تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.

(٧) وذلك إذا تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو: من رأيت؟، ومن تكرم يكرمك، انْظُرْ: الجامى١/ ٣٢١.

(٨) فى الأصل (الاعتراض) وهو تَصْحِيف.

(٩) هذا معنى كلام ابن مالك قال فى: التسهيل ص ٨٤: " يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أنّ) مشددة أو مخففة، وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نَصَبَه جوابُ أمَّا، ويجوز فى غير ذلك، إنْ عُلم النصبُ، تأخيرُ الفعل غير تعجُّبِي ولا موصول به حرف ولا مقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقا "، وقال فى شرح التسهيل ٢/ ١٥٣: "... فإذا كان أحد أسماء الاستفهام أو الشرط وجب تقديمه على الفعل نحو: مَن رأيت؟، وأيَّهم لقيتَ، ومتى قدمتَ، وأينَ قُمتَ؟ ومن تكرمْ يكرمْك، وأيَّهم تدعُ= =يُجِبْك،

ولا منع لعمل الفعل [فى][1] المتقدم؛ لكونه قويا فى العمل لأصالته فيه ويتصرف [فى][2] معموله[3] أينما وقع نحو: زيداً ضربتُ، وبزيدٍ مررتُ، خلافا للكوفيين[4] فى منع نحو: زيداً غلامُه ضرب[5]، وغلامَه أو غلامَ أخيه ضرب زيد.

ثم اعلم أن المفعول به يجوز حذفه إذا لم يكن المخبر عنه[6]، والمخبر به، والمتعجب منه[7] والمجاب به[8]، والمحصور[9]، [و][10] الباقى محذوفا [عامله][11].

وأما ما حذف من المفعول فمنويّ[1] أى: مراد فى المعنى إن لم يستغن عنه، بأن يكون

ومتى تُعِن تُعَن؟ وكذا المضاف إلى شىء منها نحو: غلامَ من رأيتَ؟ وفِعلَ أيهم استحسنت؟ وكذا المنصوب بفعل واقع جواباً لأمّا نحو:{فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ} وما سوى ذلك من منصوب بفعل متصرف فجائز تقديمه عليه إن ظهر النصبُ أو أغنى عن ظهوره قرينة نحو: زيداً ضربَ عمرو، وحبارَى صاد موسى، فإن كان الفعل صلة حرف، أو مقرونا بلام الابتداء، أو القسم، وجب تأخير ما يتعلق به نحو: من البِرِّ أن تكُفَّ لسائك، وإن اللهَ لَيُحِبُّ المحسنين، ووالله لأقولنَّ الحقَّ " ا. هـ).

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٠٦.

(٤) انْظُرْ رأى الكوفيين فى: التسهيل ص ٨٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٥٣، والرضى ١/ ٣٠٣، والارتشاف ٣/ ١٤٧١، والمساعد ١/ ٤٣٦، وجواز هذا هو رأى البصريين.

(٥) انْظُرْ علة منع الكوفيين لمثل هذا فى: الرضى ١/ ٣٠٣، وقد أجاز هذا البصريون، وهو الحق، لثبوت استعمالها وبه ورد السماع، انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ١٥٣، وقد أورد عدة أمثلة من الشعر العربى تدل على جوازه فقال: "... فمثال (زيداً غلامُه ضرب) قول رجل من طيىء فى كعب بن زهير وأخيه:

كعبًا أخوه نَهَى فانقادَ مُنتهيًا ::: ولو أَبَى باء بالتخليد فى سقرا

ومثال (غلامَه ضرب زيدٌ) قول الشاعر:

رَأيَهُ يَحمَدُ الذى ألِفَ الحزْ ::: مَ ويَشْقى بسعيهِ المغْرُورُ

ومثال (غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ) قول الآخر:

شرَّ يَوْمَيْها وأغواه لها ::: ركِبَتْ عَنْزٌ بحِدْجٍ جَمَلا

(٦) قال ابن مالك فى: شرح التسهيل ٢/ ١٦١: " المخبر عنه قاصداً المفعول القائم مقام الفاعل، والأول من مفعولى (ظن) وأخواتها، والثانى من مفاعيل (أعلم) " ا. هـ.

(٧) فى الأصل: (عنه)، ومثاله: ما أحسن زيداً! إذ لا فائدة من التعجب من دون المتعجب منه.

(٨) مثل: ضربت زيداً، فى جواب من قال: من ضربت؟ إذ هو مقصود الكلام.

(٩) مثل: ما ضربت إلا زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفى الضرب مطلقا، والمقصود به نفيه مقيداً.

(١٠) ما بين المعقوفين من: فوائد التسهيل ص ٨٥، ومثاله: خيراً لنا، وشراً لعدونا، لئلا يلزم الإجحاف. وانْظُرْ: الرضى ١/ ٣٠٩، والهمع ٢/ ٩، ١٠.

(١١) ما بين المعقوفين من: فوائد التسهيل ص ٨٥، ومثاله: خيراً لنا، وشراً لعدونا، لئلا يلزم الإجحاف. وانْظُرْ: الرضى ١/ ٣٠٩، والهمع ٢/ ٩، ١٠.

(١) وذلك مثل قوله تعالى:{فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ} هود (١٠٧) - أى: لما يريده، وقوله تعالى:{يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ} آل عمران (١٢٩) - أى: لمن يشاؤه.

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً، كقولك: زيداً، لمن قال: من أضرب، ووجوبا فى أربعة أبواب: الأول: سماعى...

القصد إلى بيان تعلق فعل الفاعل بمفعول غير مذكور، وإلا فغير منوى وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم[1]، وإما للمبالغة بترك التقييد[2]، وذلك بأن يكون القصد إلى ثبوت الفعل مع قطع النظر عن تعلقه بشىء آخر.

وقد يحذف ذلك الفعل، أى: الذى هو ناصب المفعول به أيضا لقيام قرينة دلت[3] عليه، حذفا جوازاً، وهذه[4] القرينة قد تكون مفهومة من كلام شخص آخر كقولك: زيداً مجيباً لمن قال لك: من أضرب؟ أى: اضرب زيداً، أو من غيره نحو قولك: (مكة) للحجاج، أى: تقصدون[5] مكة.

وقد يحذف ذلك الفعل حذفا وجوبا لا يجوز إظهاره - كما فيما سبق - وذلك الحذف فى أربعة أبواب[6]، وإنما كان كذلك ولم يقل: (فى أربعة مواضع) كما قال فيما قبل، رعاية لجهة التناسب؛ لأن الباب يستعمل فيما ذكر فيه أحكام مختلفة، والموضع فيما ذكر فيه حكم واحد مشتمل على صور متعددة، فناسب استعمال الباب ههنا لكون الأحكام المختلفة مذكورةً فيه واستعمال الموضع فيما قبل لأنه ليس فيه إلا بيان/ ضابطة تحتها صور متعددة، كذا قيل فى بعض الشروح. (٣٨/أ)

الباب الأول من الأبواب الأربعة التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها: سماعى، أى: طريق علمه مقصور على السماع من غير أن يذكر له ضابط[7] كلى، وعلة وجوبه كثرة الاستعمال، قال المصنف فى شرحه[8]: "... فإنها[9] مفعولات كثرت فى لسانهم، فالتزموا حذف الفعل فيه[10] فوِزانُه فى المفعول به وزانَ: سقياً ورعياً، فى المصادر، والعلة واحدة".

---

(١) مثل قوله تعالى: {يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} النور (٦٣) - أى: يعدلون.

(٢) مثل قولك: فلان يعطى ويمنع، قال تعالى: {وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ} البقرة (٢٤٥) - انْظُرْ فيما سبق: الرضى ١/ ٣٠٩، ٣١٠، والهمع ٢/ ٩، ١٠، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ١٦١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٢٠، والكناش ١/ ١٦٠.

(٣) فى الأصل: (دلّ) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (وذلك) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (يقصدون) وهو تصحيف.

(٦) قال الجامى ١/ ٣٢١: "تخصيصها بالذكر ليس للحصر؛ لوجوب الحذف فى باب الإغراء، والمنصوب على المدح أو الذم، أو الترحم، بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب" ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الكافية للدولت آبادى ل ٣٥/ أ، وفيه مثل ذلك.

(٧) فى الأصل: (ضابطة) وهو تَصْحِيف.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٠٨.

(٩) فى شرح المصنف: (وهى).

(١٠) كلمة: (فيه) ليست فى شرح المصنف.

مثل: امرأً ونفسهَ، و{انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ}، وأهلاً وسهلاً.

كما فى مثل: امرأً ونفسه بحذف (دع) أى: دع امرأً مع نفسه، وقوله تعالى:**{انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ}**[1] بحذف (اقصدوا) أى: انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم، هذا على ما ذهب إليه سيبويه[2]، وعند الكسائى[3] أنه خبر (كان) أى: انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم، وعند الفراء[4]: صفة لمصدر محذوف أى: انتهوا انتهاء خيراً لكم.

ولا يمكن حمل نصبه على أنه مفعول (انتهوا)؛ لأن الأمر بالانتهاء عن الخير كالأمر بالشر، والله منزّهٌ عن ذلك.

ومنه قولهم: أهلا، أى: أتيت مكانا مأهولا، معناه: أتيت أهلا لا أجانب، وسهلا أى: أتيت مكانا سهلا دون حزن، يعنى: وطئت سهلا من البلاد لا حزنا[5].

* * * * *

---

(١) سورة النساء من الآية (١٧١).

(٢) وهو مذهب الخليل، انْظُرْ: الكتاب ١/ ٢٨٢، ٢٨٤، والمقتضب ٣/ ٢٨٣، وابن يعيش ٢/ ٢٧، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٠٨، وشرح التسهيل ٢/ ١٥٩، وابن القواس ص ١٧٢، والارتشاف ٣/ ١٤٧٥. وقال ابن الشجرى فى أماليه ٢/ ٩٩: " وفى هذا التقدير فائدة عظيمة لأنه نهاهم بقوله: (انتهوا) عن التثليث، وأمرهم بقوله: ائتوا خيراً لكم، بالدخول فى التوحيد، فكأنه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتُنا ثلاثة وأتوا خيراً لكم، فقولوا: إنما الله إله واحد، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمرٍ فظيع، وأدخلهم فى أمرٍ حَسَنٍ جميل " ا. هـ.

(٣) وهو قول أبى عبيدة فى: مجاز القرآن ١/ ١٤٣، وانْظُرْ: مجالس ثعلب ١/ ٣٠٧، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٩٩، وابن يعيش ٢/ ٢٧، والرضى ١/ ٣٠٥، وابن القواس ص ١٧٢، والارتشاف ٣/ ١٤٧٥. قال ابن مالك فى: شرح التسهيل ٢/ ١٥٩: " ورد عليه الفراء بأن قال: لو صحّ هذا التقدير لجاز أن يقال: انته أخانا، على تقدير: يكن أخانا " ا. هـ، وانْظُرْ: معانى القرآن للفراء ١/ ٢٩٦.

(٤) انْظُرْ: معانى الفراء ١/ ١٩٥، ولم يقل الفراء بذلك صراحة بل قال: " إنه منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر "، وانْظُرْ ما نسبه الشارح إليه فى: مجالس ثعلب ١/ ٣٠٧، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٩٩، وإعراب النحاس ١/ ٥٠٨، والرضى ١/ ٣٠٥، وابن القواس ص ١٧٢، والارتشاف ٣/ ١٤٧٥. وهناك قول رابع وهو: أنه منصوب على الحال، قال السمين فى: الدر ٢/ ٤٦٩: " نقله مكى عن بعض الكوفيين ونقله أبو البقاء ولم يعزه " ا. هـ وانْظُرْ: مشكل إعراب القرآن لمكى ١/ ٢١٤، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٠٤.

(٥) وفى نصبه وجهان: أحدهما: أنها من المفعول له والعامل ليس من لفظها نحو: أتيت أهلا، ووطئت سهلا - وهذا التقدير ذكره الشارح - كما نرى، الثانى: أنها منصوبة بأفعال من لفظها أى: أهلْتَ أهلاً وسَهَلْتَ سهلاً، انْظُرْ: ابن القواس ص ١٧٢، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٣٠٦، والأصبهانى ص ٢٥٢.

[المنادى]

والثانى: المنادى،

والباب الثانى من تلك الأبواب الأربعة: المنادى، لكن الحذف فيه وفيما جاء بعده قياسى حيث يذكر لـه ضابط[1] كلى لحذف العامل على سبيل اللزوم، عند تحقق ذلـك الضـابط - وإن كـان مستخرجا من الصور المسموعة - وهو ههنا كون المفعول به واقعاً فى جملـة إنشـائية يُطلـب بهـا إقبال من يخاطب بـ (يا) أو إحدى أخواتها، وترك التصريح لثبوت قرينة الظهور فى كلامه.

اعلم أن كلام المصنف يدل تصريحه على أن العامل فـى المنـادى هـو: الفعـل المحـذوف الـلازم حذفه[2]، كما هو مذهب الأكثرين من المحققين[3]، خلافا لمن ذهب إلى أن عامله حرف النداء.

ثم إن البعض منهم علّـل العمـل بالنيابـة[4]، والآخـر بكـون تلـك الحـروف أسمـاء أفعـال[5]، وقالوا[6]: جواز الإمالة فيها، وتعلق لام الجر بها، دليلٌ على ذلك.

والأولون ذكروا فى منع القول ممّن يجعلها اسم فعل، أنه لو كان كذلك لكان لـه مرفوع، إذ لابـد لـه منه وليس لـه مرفوع مظهر، فلابد أن يكون مضمراً، ولا يجـوز أن يكـون ذلك الضمير

---

(١) فى الأصل: (ضابطة) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥١ حيث اختار أنه منصوب بفعل مقدر.

(٣) هذا مذهب سيبويه والجمهور قال سيبويه ٢/ ١٨٢: " هذا باب النداء، اعلـم أن النداء كل اسم مضـاف فيـه فهو نصبٌ على إضمار الفعـل المـتروك إظهـاره " ا. هــ، وانْظُـرْ: الإرشـاد إلى علـم الإعـراب ص ٢٧١، والرضى ١/ ٣١٢، وابـن يعيش ١/ ١٢٧، وابن القواس ص ١٧٤، والأصبهانى ص ٢٥٣.

(٤) هذا مذهب ابن السراج فى: الأصول ١/ ٣٣٣ حيث قال: " وينبغى أن تعلم أن حق كل منادى النصـب مـن قبل أنَّ قولك: يا فلان، ينوب عن: أنادى فلانا؛ لأن قولك: (يا) هو العمل بعينه " ا. هـ، وهو قول ابن جنى فى: الخصائص ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨، واختاره الرضى ١/ ٣١٢ بعد أن نسبـه إلى المبـرد حيث قال: " وأجاز المـبرد نصبه على حرف النداء لسده مسـد الفعل، وليس ببعيـد "، واختاره صاحب التخمير ١/ ٣٢٥، والتبريـزى فى: شرح اللمع ص ٢٥٨، وقد نسب النحاة هـذا القـول إلى المـبرد انْظُـرْ: ابـن يعـيش ١/ ١٢٧، والرضـى ١/ ٣١٢، وابن القواس ص ١٧٤، والجامى ١/ ٣٢٤، والأشمـونى ٣/ ١٤١، وحاشـية يـس علـى الفـاكهى ٢/ ٩٩، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/ ٧٣، وما فى المقتضب ٤/ ٢٠٢ خــلاف ذلـك، حيـث قـال: " هذا باب النداء، اعلم أنك إذا دعوت مُضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتـروكِ إظهارُه، وذلك قولك: يـا عبد الله؛ لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأُريد، لا أنك تُخبر أنك تفعل ولكـن بهـا وَقَـعَ أنـك قـد أوقعت فعلا " ا. هـ، فكلام المبرد صـريح فى أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوبا، و(يا) بدل منه، وهـو بهذا يكون موافقا لسيبويه.

(٥) نُسِب هذا القول إلى أبى على الفارسى فى: ابن يعيش ١/ ١٢٧، والرضى ١/ ٣١٢، والارتشـاف ٤/ ٢١٧٩ والجامى ١/ ٣٢٥، والهمع ٣/ ٢٥، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٤٩.

(٦) هذه حجة القائلين بأن عامل النصب هو حرف النداء (يا)، ونُسـب إلى المـبرد فـى: ابـن القـواس ص١٧٥، وانْظُرْ هذه الحجة فى: الإنصاف ١/ ٣٢٦.

وهو: المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو،

للمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم لم يوجد مستتراً فى أسماء الأفعال، ولا يجوز أن يكون المخاطب إذ ليس المعنى أن المخاطَب هو الداعى، بل المدعو، ولا يجوز أن يكون الغائب، إذ لم يتقدم عليه ذكر، وهو لابد منه، مع أن المعنى ليس على أن الداعى غائب، وأن أسماء الأفعال ليس فيها أقلُّ من حرفين، والهمزة من حروف النداء حرفٌ واحد، وإذا بطل[1] كونُ الهمزة منها، بطل كون البواقى أيضا منها، إذ لا قائل فى الفرق[2].

أقول: فى الدليلين نظر[3]؛ لأن الأول منقوض بنحو (أف) بمعنى: أتضجر، [أو تضجرت][4] و(أوه) بمعنى: أتوجع، أو توجعت، وأن فى الثانى حملا للأكثر على الأقل.

وفى سيد عبد الله: زعمه[5] إشارة إلى الجواب، وإن تمّ تمَّ وإلا فلا.

وعرفه بقوله: هو أى: المنادى اسم المطلوب إقباله[6]، والقول كالجنس يشتمل المنادى وغيره نحو قولك: أطلب إقبالك، على أن يكون الفعل إنشاء، فلما قال: بحرف خرج عنه أمثال هذا؛ لأن الإقبال فيه ليس بمطلوب بالحرف بل بالفعل[7]، وذلك الحرف نائب مناب أدعو، بدليل: جواز الإمالة فيها، وتعلق لام الجر بها نحو: يا لزيدٍ، مع أنه لا سبيل إليهما للحرف، فظهر أن ذلك ليس لمن يجعلها سم فعل.

فأصل: يا زيد، يا أدعو، حذف الفعل وأقيم (يا) مقامه استغناء عنه بظهور معناه؛

---

(١) فى الأصل (يعلل) وهو تَصْحِيف، والتصويب من: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٠.

(٢) انْظُرْ: السابق نفسه، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٣١٣، وابن القواس ص ١٧٦.

(٣) فى الأصل: (نظرا) وهو لحن.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل (إلى زعمه إشارة الجواب).

(٦) قال الدولت آبادى ل ٣٥/ أ: "... وهو المطلوب إقباله... خرج به ما ليس بمطلوب الإقبال، ونحو (يا الله) لا يصدق عليه كونه مطلوب الإقبال، اللهم إلا أن يحمل على التخييل كأنياب المنية، وفيه أنه يستلزم تشبيه (الله) تعالى بما يكون مطلوب الإقبال، أو يكون المراد المطلوب إقباله ولو حكما فيصدق عليه أنه مطلوب الإجابة كـ (يا الله)، ويرد على هذا الحد نحو: يا زيد لا تقبل، فإنه منهى عن الإقبال لا مطلوب، ونحو (يا سماء) و(يا أرض) و(يا للدواهى) ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه (يا فلانُ) مما لا يتصور طلب إقباله، والجواب: أن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهى ومنهى عن الإقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان، أو يقال: هو مطلوب الإقبال حكما لكونه مسؤول الإجابة كما قلت فى (يا الله) وأما البواقى فهى من باب الاستعارة بالكناية وندائها استعارة تخيلية وطلب الإقبال فيها ادّعائى " ا. هـ.

(٧) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٤٩.

لفظا أو تقديراً.

لأنـك إذا تلفظـت بحـرف النـداء يعلم أنك تدعو إنسانا[1] مع قصد الإنشاء[2] والتخفيـف، أو لدفع توهم الإخبار على القولين، فظهر من هذا أن حذف الفعل ليس لمجرد التعويض، فلا يـرد ما قيل: لو كان الياء نائبا عنه لما حذف؛ لكراهة توالى الحذفين، وإنما وجب حـذف الفعـل ههنـا لكثرة استعماله على ما ذكره المصنف من التحقيق ووقوع بدلـه موقعه[3].

وقيل: لأن حروف النداء لَمَّا كَانَت نائبة عنه يجب[4]، وإلا لزم اجتماع النائب والمنوب عنـه عنـد ذكرها، والالتباس بالإخبار عند حذفها، وفيه تأمل.

وقولـه: لفظا كما فى: يا زيد، أو تقديراً كما فى قولـه تعالى:**{يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا}**[5] تفصيل للنيابة، أو للحرف[6].

ثم ينبغى لك أن تعلم أن المراد من الإقبـال: التوجـه، سـواء كـان خارجيـاً أو عقليـا، حتـى لا ينتقض التعريف بقولنا: يا الله، وبقولـه تعالى:**{يَا جِبَالُ أَوِّبِى}**[7] وغيره[8]، ويراد مـن قـول مـن قال: المنادى هو المطلوب إقباله، سواء وقع ذلك منه أو لا، بأنه يستلـزم المحال فى حق (الله)! أنَّ وقوعَ مثل ذلك[9] منادى بتنزيل الشىء منزلة غيره، فلا إشكال.

---

(١) هذا معني قـول سيبويه ١/ ٢٩١: "... وأما يا زيد... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكـلام، وصـار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أُريدُ عبد الله، فحذف (أريدُ) وصارت (يا) بـدلا منهـا، لأنـك إذا قلت: يا فلان، عُلم أنك تريدُه " ا. هـ.

(٢) فى الأصل (إنشاء) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ علة حذف الفعل فى: شرح ابن القواس ص ١٧٦ وقــد قــال: " فوجــوب حـذف الفعـل لأمــرين: أحدهما: أنه كثير الاستعمال إذ الحاجةُ إليه مَاسَّةٌ فالتُزم حذفُ الفعل معه تخفيفـا. الثـانى: أن النـداء إنشـاء، والحرف يدل عليه قطعا، وصيغةُ الفعل مشتـركة بين الإخبار والإنشاء نحـو: أدعو زيداً، وأُنـادى زيـداً، فلـو أُظهر الفعلُ لحصل اللبسُ " ا. هـ.

(٤) أى: يجب حذف الفعل لأن حروف النداء نائبة عنه.

(٥) سورة يوسف – عليه السلام – من الآية (٢٩).

(٦) عند ابن الحاجب أنه تفصيل للحـرف، انْظُرْ: شــرح المصــنف ٢/ ٤١٠، وقـال الجـامى ١/ ٣٢٤: " لفظاً أو تقديراً تفصيل للطلب أى: طلبا لفظيا بأن تكون آلة الطلب لفظية نحو: يا زيد، أو تقـديريا بـأن تكــون آلتـه مقدرة نحو**{يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا}** أو للنيابة أى: نيابة لفظية بأن يكون النائب ملفوظا أو تقديرية بأن يكـون النائب مقدراً – كما فى المثالين المذكورين – أو للمنادى، والمنادى الملفوظ مثل: يا زيد، والمقــدر مثـل:**{أَلاَ يَا اسْجُدُوا}** أى: ألا يا قوم " ا. هـ.

(٧) سورة سبأ من الآية (١٠).

(٨) فى أمالى ابن الحاجب٣/ ١٠٠ قال: " قولنا: المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب منـابَ أدعـو، فـالمطلوبُ إقباله يشمل المحسوس وغيره كقولهم: يا زيد، ويا لِلَّهِ، وشبهه، والله أعلم بالصـواب " ا. هــ. انْظُـرْ: هـامش (٦) من الصفحة السابقة.

(٩) فى الأصل: (مثل منادى ذلك).

ويبنى على ما يُرفع به

وأن تعلم أن تقدير الاسم فى التعريف لدفع ما قيل: إن أُريد بالمنادى الشخص الخارجى فليس ذلك بمنادى، بدليل قولهم: إنه مضموم إذا كان مفرداً معرفة، وأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ، وإن أريد به اللفظ الدال عليه، فلا[1] يصدق التعريف عليه؛ لأن الإقبال لا يتصور منه[2].

ولَمَّا فرغ عن بيان ماهية المنادى شرع فى بيان أحكامه فقال: يُبنى أى: المنادى يكون مبنياً على ما كان يُرفع به قبل وقوعه كذلك[3]، سواء كان ذلك حركة - لفظاً أو تقديراً أو محلاً - أو حرفاً[4].

ولا يتجه ما قيل[5]: " لو قال: أو يترك/ على ما كان عليه من حركة أو سكون، بعد قوله (على ما يرفع به) لكان أصوب؛ ليدخل فيه مثل: يا هذا، ويا هؤلاء، لأن فى مثل (هذا) و(هؤلاء) حركة محلية يرفع مثل هذا بها فيبنى عليها ". (٣٨/ب)

ولا احتياج فى جوابه إلى التكلف بتخصيص الدعوى، مع أنه يستلزم أن يكون مثل المذكور داخلا فيما يكون منصوبا، فهو ظاهر الفساد.

ثم هذه العبارة أولى من قولهم: (يبنى على الضم)[6]؛ لشمولها المفرد والمثنى[7] والمجموع جمع السلامة، ولفظُ الضم لا يشمل المثنى والمجموع المذكور، هكذا ذكر فى بعض الشروح[8]، لكن فيه نظر؛ لأنه لِمَ لا يجوز إرادة حروف المثنى والمجموع من لفظ الضم بوجه ما[9]، كما كان إرادتها[10] من لفظ الرفع كذلك.

---

(١) فى الأصل: (ولا) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل (عنه) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (ذلك) وهو تَصْحِيف.

(٤) مثال الحركة لفظا نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، ويا رجالُ، ويا هنداتُ، أو تقديرا فى المقصور نحو: يا موسى والمنقوص نحو: يا قاض، أو محلا نحو: يا خمسة عشر، ويا برَقَ نحرُ، أو حرفا نحو: يا زيدان، ويا زيدون. وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٢٩.

(٥) القائل هو صاحب المتوسط ص ١٢٣، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٢٥٤ وفيه مثل قول صاحب المتوسط.

(٦) هذه عبارة كثير من النحاة المتقدمين على المصنف كابن السراج فى: الأصول ١/ ٣٣٠، والزمخشرى فى: مفصله ص ٦٨، وابن يعيش فى: شرحه ١/ ١٢٨.

(٧) فى الأصل (وللمثنى وللجمع).

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤١٢ حيث قال: هذا أولى من قولهم (ويبنى على الضم) لأن نحو: يا زيدان، ويا زيدون، مفرد مبنى وليس على الضم، فإذا قيل (ويبنى على ما يرفع به) جمعَ الجميعَ مثل: يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ١٧٧، والأصبهانى ص ٢٥٤.

(٩) غير واضحة بالأصل.

(١٠) فى الأصل (إردتها).

إن كان مفرداً معرفة مثل: يا زيدُ، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون.

ثم كون المنادى مبنيا على ما يرفع به ليس على الإطلاق بل إن كان المنادى مفرداً غير مجرور باللام، فإنه لا يُبنى على ما يرفع به كما سيجىء، ولم يحترز عنه ههنا لذكر أحكامه بعد بالاستقلال[1].

والمراد من المفرد ههنا: مالا يكون مضافا ولا مشابها به[2]، وهو[3] كل اسم تعلَّق به شىء هو من تمام معناه.

وهذا أحسن من قول بعضهم: هو ما كان الأول عاملا فيما بعده[4]؛ لأن نحو: ثلاثة وثلاثين، مشابه للمضاف مع أن الأول فيه ليس عاملا فى الثانى.

وإنما قيدّ المفرد بكونه معرفة سواء كان تعريفه قبل النداء كما فى مثل: يا زيدُ أو كان بعد النداء كما فى مثل: يا رجل عند القصد إلى التعيين، للاحتراز عن النكرة فإنه لا يبنى على ما يُرفع به، وهذا هو الوجه فى إيراده المثالين، ثم المثالان المذكوران مثالان لما كان ما يرفع به فيه حركة، وأما قوله: ويا زيدان، ويا زيدون مثالان لما كان ما يرفع به فيه حرف.

وإنما بُنى هذا[5] القسم من المنادى مع أن الأصل فيه الإعراب لوقوعه موقع ما لا تمكن له وهو حرف الخطاب[6]، أو لكونه مشابها لضمير الخطاب لفظا ومعنى، إذ هو مخاطب معين، ومثله فى الإفراد، فأجرى مجراه أيضا فى البناء.

وإنما كان[7] بناؤه على الحركة مع أن الأصل فيه السكون، إما لأنه يستلزم التقاء الساكنين – لا

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤١٣، والرضى ١/ ٣١٥، وابن القواس ص ١٧٧.

(٣) عرفه ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٤١٣ بقوله: " وهو كل اسمين الأول منهما مرتبط بالثانى " ا. هـ. وقال النيلى: " القول الجامع فى المشابه للمضاف أن يُقال: ما اتصل به شىء هو من تمام معناه فهو مشابهٌ للمضاف، وبالجملة فكُلُ قول مُطَوّلٍ أو قد عمِل بعضُه فى بعضٍ فهو مشابهٌ للمضاف " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٩٣.

(٤) انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ١٢٦.

(٥) انْظُرْ علة بنائه فى: ابن السراج ١/ ٣٣٣، وأمالى الزجاجى ص ٨٣، والإنصاف ١/ ٣٢٤، واللباب للعكبرى ١/ ٣٣٠، وابن يعيش ١/ ١٢٩، وشرح المصنف ٢/ ٤١٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٢، والرضى ١/ ٣١٥، وابن القواس ص ١٧٧، والجامى ١/ ٣٢٦.

(٦) هذا معنى قول ابن السراج فى: الأصول ١/ ٣٣٣: " وأما السبب الذى أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات... " ا. هـ. وبناءُ هذا النوع وإن كان الأصل فيه الإعراب هو قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين، وقال الفراء: إنه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٢٣ وما بعدها، والتبيين للعكبرى ص ٤٤٠.

(٧) هذا تعليل ابن الحاجب لبنائه على الحركة فى: شرحه ٢/ ٤١٤، وانْظُرْ: ابن القواس ص ١٧٨.

على حده - فى بعض الصور، وحُمل عليه ما لم يستلزم ذلك، أو لأن بناءه[1] عارض فبُنى عليها تنبيها على أن له أصلاً[2] من الإعراب[3].

فإن قلت: لم خص الضم من بين الحركات[4]؟.

قلت: للضرورة، لأنه لو بنى على الكسر التبس بالمنادى المضاف إليه المحذوف ياؤه بعد القلب ألفاً اكتفاءً بالفتحة وإن كان فى بعض اللغات، أو لأنه يشبه بالنكرة فى مثل[5] (أحمر)، أو للفرق بين حركته الإعرابية وبين حركته البنائية[6].

ولقائل أن يقول: لو كان حرف النداء مفيداً للتعريف لوجب ألا يدخل على المعرفة؛ لاستلزامه حينئذ تعريف المعرف، وهو محال[7]!

ويمكن أن يُجاب عنه أن يقول: إن إفادتها التعريف إنما يكون مع قصد التعيين، وهو إنما يمكن [ما][8] لم يتعين فى نفسه، وأما إذا تعين فحرف النداء فيه للتنبيه فقط.

وما قيل فى الجواب: من أنه ليس كذلك ممتنع، وإنما الممتنع هو الجمع بين أداتى التعريف، لا يدفع السؤال، وإنما يدفعه لو قدر بأن يقول: يلزم حينئذ تعريفان.

---

(١) فى الأصل (بناؤه) بالرفع وهو لحن.

(٢) فى الأصل (أصل) بالرفع وهو لحن.

(٣) قال الأنبارى: " إن قيل: فلِم بُنى على حركة؟ قيل: لأن له حالة تمكُن قبل النداء، فبُنى على حركة تفضيلاً له على ما بُنى وليس له حالة تمكن " ا. هـ، انْظُرْ: أسرار العربية ٢٠٤، وانْظُرْ: العلل للوراق ١٩٦.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٧٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧٥، والهمع ٢/ ٢٩.

(٥) أى: يلتبس بغير المنصرف لو فتح.

(٦) يُعلل الأنبارى فى الإنصاف ١/ ٣٢٦ لكونه مبنيا على الضم بقوله: " وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضم لوجهين: أحدهما: أنه لا يخلو إما أن يُبنى على الفتح أو الكسر أو الضم، بطل أن يُبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبطل أن يُبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يُبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعيّن أن يُبنى على الضم، والوجه الثانى: أنه بنى على الضم فرقا بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسوراً، وإن كان مضافا إلى غيرك كان منصوبا فبنى على الضم، لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأنه لا يدخل المضاف " ا. هـ. وانْظُرْ: أسرار العربية ص ٢٠٤ وما بعدها، والعلل للوراق ص ١٩٦، والإقليد ص ٤٠٥.

(٧) قال الأصبهانى ص ٢٥٦: "... ولا يلزم اجتماع التعريفين لأن دخول حرف النداء إنما هو ليدل على أنه المدعو، وليدل على الإنشاء وليس دخوله للتعريف، ألا ترى أنه إذا قيل (زيد) علم أنه أىّ شخص هو، ولم يعلم أنه مدعو، وإذا قيل: (أريد زيداً) لم يعلم أنه إنشاء، وإذا قيل: (يا زيد) علم أنه مدعو وأنه إنشاء، ولئن سلمنا اجتماع التعريفين، لكن لا نسلم أنه محال، وإنما يكون كذلك أن لو كان من جهة واحدة، أما إذا كان من جهات مختلفة فجائز؛ لكون المعرفة أمارة وعلامة ههنا، وجواز اجتماع الأمارات الكثيرة على شىء واحد " ا. هـ.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وأما القول فيه بأن المعرف إذا قصد نداؤه ينكر أولا ثم ينادى، فمشكل بمثل (يا هذا) فإن تنكيره لم يستعمل أصلا، بل من الأسماء المعربة المعرفة ما لا يقبل الشركة أصلا كالفرزدق[1].

اعلم أنه يجوز نصب ما كان من حقه أن يُبنى على الضم لكونه مفرداً معرفة بـ قصدٍ وإقبال، لكن لا مطلقا بل بشرط الوصف؛ لكونه حينئذ يشبه المطول؛ لأن تكميل[2] الصفة لموصوفها كتكميل المضاف إليه للمضاف، وهذا شيء حكاه الفراء[3]: فإن النكرة المقصودة الموصوفة المناداة يؤثر العربُ نصبها يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل[4]، وأما إذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون، ويمكن أن يستأنس له بقوله - عليه السلام - في سجوده: **«يا عظيما يُرجى لكل عظيم»** [5] كذا في شرح التسهيل[6].

ثم العلماء اتفقوا على جواز أن ينون المنادى بالمفرد المعرفة عند الضرورة، لكنهم اختلفوا في أنه هل يكون بالرفع أم بالنصب؟ فذهب سيبويه[7] إلى الأول، متمسكا بقول الأحوص الأنصاري[8]:

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليهَا ::: وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السلامُ[9]

---

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٧٩، والقول بتنكير المنادى ثم تعريفه بالنداء هو قول المبرد، انْظُرْ: ابن يعيش ١/ ١٢٩، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٠٥ وقد قال: " و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف... " ا. هـ.

(٢) في الأصل (التكميل) وهو تَصْحيف.

(٣) انْظُرْ رأي الفراء في: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣، والارتشاف ٤/ ١١٨٤، والتصريح ٢/ ١٦٨، والأشموني ٣/ ١٣٨، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٢٩.

(٤) انْظُرْ توجيهه في: التصريح ٢/ ١٦٨.

(٥) الحديث في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٢٥٦، للشيخ / شمس الدين الذهبي، ط / دار الكتب العلمية ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، تحـ / علي محمد معوض وآخر، ولسان الميزان ٥/ ٢٨٢ للعسقلاني الطبعة الثالثة، مؤسسة الأعلمي.

(٦) انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣، وانْظُرْ: المساعد ٢/ ٤٩٢، وشفاء العليل ٢/ ٨٠٥.

(٧) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٠٢ وقال: " فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسمٍ لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصبَ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضرارا... " ا. هـ، وهذا مذهب الخليل انْظُرْ: الأصول ١/ ٣٤٤، والتبصرة ١/ ٣٥٤، وابن القواس ص ١٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٩، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٧ وفيه: أنه مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني، وانْظُرْ: المساعد ٢/ ٥٠١.

(٨) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، شاعر هجّاء، لقب بالأحوص لضيق في عينيه، كان من سكان المدينة، قدم على الوليد بن عبد الملك في الشام فأكرمه، ثم بلغه عنه ما أساءه فرده إلى المدينة وأمر بجلده، توفي في دمشق سنة ١٠٥ هجرية. انْظُرْ أخباره في: الأغاني ٤/ ٢٢٤، وانْظُرْ: الشعر والشعراء ص ٣٢٩.

(٩) من الوافر للأحوص في: الديوان ص ١٨٩، وانظره في: الكتاب ٢/ ٢٠٢، ومجالس ثعلب ١/ ٧٤، ٢/ ٤٧٤، والأصول ١/ ٣٤٤، والجمل ص ١٥٤، والإنصاف ١/ ٣١١، ولباب الإعراب ص ٢٩٧، والرضي ١/ ٣١٦، وكان الأحوص يهوى امرأة فتزوجها مطر، فلحقته الحسرة لذلك وهجا زوجها مطراً، والشاهد فيه تنوين (مطر) مع اختيار الرفع وذلك عند سيبويه ومن وافقه.

ويخفض بلام الاستغاثة مثل: يا لَزَيْدٍ.

مع القطع بعدم سماع النصب فى البيت من العرب[(١)].

والأكثرون[(٢)] على الثانى قياساً لـه فى الرد إلى الأصل إلى غير المنصرف المجرور، مع الاستدلال بقول الشاعر:

فيــا راكبــاً إِمَّــا عرَضْــتَ فــبّلِغَنّ ::: نَــدَامَاىَ مــن نَجْــرَان ألاّ تَلاَقِيَــا[(٣)]

كذا فى النكسارى.

ويخفض، أى: يكون آخر المنادى مجروراً - الخفض والجر معناهما واحد عند الكوفيين[(٤)] - بلام الاستغاثة، أصلها من: الغوث وهو: استدعاء المظلوم أحداً ليدفع الظلم عنه[(٥)]، والمراد منها ههنا أن ينادى أحد ليُخَلِّصَ غيره من شِدَّةٍ أو ليُعِينَهُ على مشقة[(٦)] مثل: يا لَزيدٍ.

وكذلك يخفض بلام التعجب كما فى قولهم: يا لَلماء ويا للدواهى، وأما عدم ذكره إياها فلعله بناءً على ما ذكر فى إيضاح المفصل[(٧)]: " من أن لام التعجب ليست بداخلة على المنادى فى الحقيقة، لعدم صدق مفهوم المنادى لما دخل عليه لام التعجب، وإنما المراد من قولهم: يا للماء و[يا][(٨)] للدواهى: يا قوم [أو][(٩)] يا هؤلاء اعجبوا للماء أو للدواهى، ولذلك سُمّيت لام التعجب، بخلاف المستغاث [به][(١٠)] فإنه فى الحقيقة مطلوب الإقبال ".

---

(١) قال سيبويه ٢/ ٢٠٣: " ولم نسمع عربيا يقوله " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٤.

(٢) وهم: أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمى، والمبرد، انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٠٣، والمقتضب ٤/ ٢١٤، والمسائل البصريات ص ٥٩٢، والأصول ١/ ٣٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٧، وابن القواس ص ١٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٦، والارتشاف ٤/ ٢١٩٠، والأشمونى ٣/ ١٤٥.

(٣) من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى: الكتاب ٢/ ٢٠٠، والمفضليات ص ١٥٦، وابن يعيش ١/ ١٢٨، والخزانة ٢/ ١٩٤، والتصريح ٢/ ١٦٧، من قصيدة قالها بعد أن أُسِر فى يوم الكلاب الثانى، وفى التخمير ١/ ٣٢٦ لعبد الرحمن بن جُهيم، وبلا نسبة فى: الأصول ١/ ٣٣١، والجمل ص ١٤٨، والرضى ١/ ٣٢٤، والرصف ص ١٣٧، والأشمونى ٣/ ١٤٠. وعرضت: أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما حولهما. والشاهد قوله (يا راكبا) بالنصب، وهو اختيار الأكثرين فى المنادى المفرد المعرفة إذا نون.

(٤) سبقت الإشارة إلى ذلك في قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: لسان العرب (غوث) ٥/ ٣٣١٢.

(٦) انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٤، والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ٥٣٦.

(٧) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥٢ مع تصرف يسير فى النقل.

(٨) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبته من: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥٢.

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبته من: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥٢.

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبته من: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥٢.

(٣٩/أ)

فكان كلامه/ فى المنادات الحقيقية[١].

وإنما يختص بها لأنها لام جارة، واللام الجارة لا يمكن إلغاؤها، مع أن وجودها أقرب إلى الاسم من حرف النداء، فكان اعتبارها أولى[٢].

لا يقال: عدم إمكان إلغائها إنما يكون فى المعربات، والمنادى مبنى ولا ظهور لعملها فيه!

لأنا نقول: يكون المنادى حينئذ معرباً، وفى العبارة إشارة إليه؛ وذلك لأن اللام الجارة لكونها من خواص الاسم قوى بها جانب ما هو الأصل فيه[٣]، قال فى المتوسط[٤]: " لأنه حينئذ معرب[٥]؛ لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الإفراد؛ لأنه مركب من انضمامه مع حرف الجر ".

قلت: فيه نظر؛ لأن المراد من المفرد ههنا غير المضاف وما يشابهه، وهو معرّف بذلك، فحينئذ لا يخلو عن كونه مفرداً بالانضمام لعدم الاعتداد بذلك التركيب، فيلزم أن يبقى على بنائه لصدق المنادى المفرد المعرفة عليه، على أن قوله[٦] فيما بعد (يفتح لإلحاق ألفها) يدل عليه.

فإن قلت: لِمَ اختص اللام بالاستغاثة[٧] والتعجب من بين سائر حروف الجر؟

قلت: لمناسبة معناه[٨] - وهو الاختصاص - لمعناهما؛ لأنهما مخصوصان من بين أمثالها بالدعاء.

---

(١) فى الأصل (الحقيقة) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤١٤، وابن القواس ص ١٨٠.

(٣) وقال ابن جماعة ص ١٢٥: " يخفض بلام الاستغاثة؛ لأن بناء المنادى كان لوقوعه موقع الضمير المتصل... فلما دخلت هذه اللام عليه - وهى لا تدخل على الضمير المنفصل - ضعُف شبَهُه به فأثَّرتْ فيه عملها " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٢٧، وقال البعلى فى: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ٥٣٦: "... وصار معرباً بعد أن كان مبنيا لأن المنادى المفرد المعرفة إنما بُنى لشبهه بـ (إيّاك) معنىً وموضعا فلمّا جُرّ باللام زال ذلك الشبهُ وصار معها كالمضاف والمضافِ إليه " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٢٤.

(٥) فى المتوسط (لأنه حينئذ معرف).

(٦) أى: ابن الحاجب، وسيأتى قوله قريبا.

(٧) فى الأصل (الاستغاثة) وهو تَصْحِيف.

(٨) أى: لمناسبة معنى (اللام) وهذا معنى قول الرضى فى شرحه ١/ ٣١٧، حيث قال: " وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته " ا. هـ، وبمثله قال الدولت آبادى فى: شرحه ل ٣٥/ ب.

ويفتح لإلحاق ألفها، فلا لام،

فإن قلت: لِمَ كانت هذه اللام مفتوحة[1]؟

قلت: لكون مدخولها[2] فى حكم المضمر، فإن اللام الجارة إذا دخلت على المضمر تفتح كما فى قولك: (لـه) وكذلك عند دخولها على ما فى حكمه، لكن كُسرت فيما عطف عليه بغير ياء[3] لبعده، مع حصول الفرق بين المدعو إليه والمدعو بالعطف، وكُسرت فى المدعو إليه أيضا إما لهذا، أو للفرق بين المدعو والمدعو إليه، ولم يعكس لأن الفتحة بالمنادى أولى لما مرّ.

وإنما فتح اللام الجارة مع المضمر لأن الأصل فى الحروف الواردة على هجاء واحد أن يُبنى على الفتح، التى هى أخت السكون فى الخفة، إذ البناء على السكون ممتنع.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تفتح[4] عند دخولها على المظهر؟.

قلت: فرقا بينها وبين لام الابتداء، ولما يُعكس لتناسب حركتها حركة معمولها[5].

ويفتح، أى: يكون آخر المنادى مفتوحا لإلحاق ألفها أى: ألف الاستغاثة، لضرورة كون ما قبل الألف مفتوحا، فلا لام[6] أى: إذا دخل على المنادى ألف الاستغاثة فلا يكون لامها معها

---

(١) قال الرضى ١/ ٣١٧: " وإنما فُتحت لامُ الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين، أحدهما: للفرق بين المستغاث والمستغاث لـه، وذلك لأنه قد يلى (يا) ما هو مستغاث لـه بكسر اللام والمنادى محذوف نحو: يا لِلمظلوم، ويا للضعيف، أى: يا قوم، والثانى: وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الألفية للشاطبى ٤/ ٥٣٤، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية، رقم/ ٤٣٣٠، تحـ/ بسيونى سعد أحمد لبن، والأصبهانى ص ٢٥٧، والجامى ١/ ٣٢٦.

(٢) فى الأصل: (مدخلها).

(٣) قال الجامى ١/ ٣٢٦: " فإن عطفت على المستغاث بغير (يا) نحو: يا لزيد ولِعمرو، كسرت لام المعطوف؛ لأن الفرق بينه وبين المستغاث لـه حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع (يا) فلابد من فتح لام المعطوف أيضا نحو: يا لَزيد ويا لَعمرو " ا. هـ، وانْظُرْ: الفاخر ص ٥٣٦، والغرة المخفية ص ٥٣٣.

(٤) أى: اللام الجارة، وأجاب الشاطبى عن ذلك بقوله: " أصل اللام الفتح، وإنكما كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء حيث لا يظهر الإعراب نحو: لَهَذا غلام، إذ لو بقيت مفتوحة لم يعرف معنى هذا الكلام، فلما وقعت فى النداء وهو موضع لا تدخل فيه لام الابتداء روجع الأصل فيها " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الألفية ٤/ ٥٣٤ وما بعدها، وانْظُرْ: الإقليد ص ٤٠٨.

(٥) قال صاحب الإقليد ص ٤٠٩: " فإن قلت: فما بالهم كسروها ولم يضمُّوها؟ قلت: لِما فى كسرهم إياها من إثبات الموافقة بين حركتها وحركة معمولها " ا. هـ.

(٦) قال الرضى ١/ ٣٢٠: " قوله (ولا لام) قال الخليل: اللام بدل من الزيادة فى آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والألف يُعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان "، قال سيبويه ٢/ ٢١٨: " وزعم الخليل أن هذه اللام بدلٌ من الزيادة التى تكون فى آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك: يا عَجَبَاهْ، ويا بَكْرَاهْ، إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعَاقب صاحبه، كما كانت هاء الجحاجحة معاقِبةً ياء الجحاجيح، وكما عاقبت الألفُ فى يمانٍ الياء فى يَمَنّي، ونحو هذا فى كلامهم كثير " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٤١٢، وشرح الكافية

مثل: يا زيداه، وينصب ما سواهما مثل: يا عبدَ الله، ويا طالعاً جبلاً،

للتنافى بين أثريهما، إذ ألف الاستغاثة توجب فتح ما قبلها، ولامها جارة، فلو جمع بينهما لاستلزم الجمع بين المتنافيين وهو غير جائز، فالإلغاء لازم لقوة المانع[1]، ولا يجوز أن يكون الخبر فيه تقديريا أو محليا، لأن مثل ذلك مما عملت إليه الضرورة، لكونه خلاف الأصل، ولا ضرورة ههنا لكفاية غرض الاستغاثة بالألف.

قوله: مثل: يا زيداه مثال لما ذكر، فالألف ملحقة فى آخر المستغاث لزيادة حاجة المستغيث إلى مد الصوت، وأما الهاء فيه فهو للوقف خاصة، وهو باعتبار أصل وضعه ساكن، ولا يجوز تحريكه إلا للضرورة[2] كما فى قوله:

يا رَبِّ يا رَبَّاهِ إيّاكَ أَسَلْ ::: عَفْرَاءَ يا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ[3]

وينصب من المنادى آخر ما سواهما، أى: ما سوى المنادى المفرد المعرفة، وما سوى الملحق به اللام للاستغاثة أو للتعجب، وهو: إما المضاف سواء كانت إضافته حقيقية كما فى مثل: يا عبد الله، أو لا كما فى مثل: يا حسنَ الوجه، خلافا لثعلب[4] فإنه زعم أن المضاف وإضافته تخفيف يُضم[5]، إذ هو لكونه فى تقدير الانفصال فى حكم المفرد، وسبب الردّ باعتبارهم الشبه اللفظى عند وقوعه المنادى، بخلاف ما لو كان تابعاً له لقوة أمر المتبوع بالنسبة إلى ما فى التابع.

أو ما يشابه كما فى مثل: يا طالعا جبلا، وجه الشبه بينه وبين المضاف أن الثانى فى كل

٣/ ١٣٣٧، والهمع ٢/ ٥٦، والمطالع السعيدة ١/ ٣٥٨.

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤١٥، والأصبهانى ص٢٥٩، وانْظُرْ: حاشية الصبان ٣/ ١٦٦ وفيها نظرٌ حسن.

(٢) انْظُرْ: المفصل ص ٤٣٤، وابن يعيش ٩/ ٤٦.

(٣) من الرجز لعروة بن حزام العذرى انظره فى: معانى الفراء ٢/ ٤٢٢، وابن يعيش ٩/ ٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٨، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٣، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٢٨، والخزانة ٧/ ٢٧٠، ٢٧٢، و(عفراء) امرأة كان يحبها وسأل ربه أن يريه إياها قبل أجله ويجمع بينهما. والشاهد فى البيت إثبات هاء الوقف المتحركة ضرورة.

(٤) هو: أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى البغدادى، أبو العباس، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ولد سنة ٢٠٠ هجرية، حفظ كتب الفراء، وعُنى بالنحو أكثر من غيره، روى عنه اليزيدى، والأخفش الصغير، ونفطويه وغيرهم، مات سنة ٢٩١ هجرية بعد أن ثقل سمعه وصم، له: المصون فى النحو، واختلاف النحويين، ومعانى القرآن، ومعانى الشعر وغير ذلك، انْظُرْ: البلغة ص٦٥، والفهرست ص١١٠، والبغية١/ ٣٩٦.

(٥) أجاز ثعلب أن يُضم المضاف إذا كان صالحا للألف واللام نحو: يا حسنُ الوجه لأن إضافته فى نية الانفصال، قال ابن مالك فى: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣: " وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب: يا مهتمٌّ بأمرنا لا تهتم - بضم الميم - مع مشابهة المضاف... " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٣٢٥، والمساعد ٢/ ٤٩٣، والأشمونى ٣/ ١٤٠، والتصريح ٢/ ١٦٧.

ويا رجلاً، لغير معين،

واحد منهما من تمام المعنى الأول ومتعلق به، والأول فيهما عامل فيه، كذا فى أكثر الشروح[1].

أو نكرة كما فى مثل: يا رجلا إذا كان القصد لغير معين[2]، وإنما قُيد بذلك لأن المنادى يتعين بالقصد والإقبال فيصير معرفة وإن كان نكرة قبل ذلك.

وإنما فقد البناء فى كل منها ونُصب على الأصل لفقدان علته وهى: المشابهة لحرف الخطاب، أما فى المضاف، فلفقدانها من حيث الإفراد، ولا يجوز بناء المضاف وحده إنما وقع موقع حرف الخطاب بعد قيد الإضافة، فلو بنى كذلك كلن تقديما للحكم على العلة، وأما فى مشابهه فبالحمل عليه لأجل ما بينهما من المشابهة، وأما فى النكرة فلفقدانها من حيث التعريف[3].

اعلم أن وقوع جميع الأسماء منادى جائزٌ، إلا المضاف إلى المخاطب مثل: غلامك، فإنه لا يقع منادى؛ لاستلزامه كون الشىء الواحد مخاطبا وغير مخاطب[4]، أما الأول: فلوقوعه منادى، وأما الثانى: فلوقوعه مضافا إلى المخاطب مع وجوب المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، هكذا قيل، لكن فيه تأمل.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٢٠، والأصبهانى ص ٢٥٩، وانْظُرْ: ابن يعيش ١/ ١٢٧.

(٢) فى نداء النكرة غير الموصوفة أربعة مذاهب: المنع مطلقا وهو قول الأصمعى، وذهب المازنى إلى أنه لا يتصور أن يوجد فى النكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منوناً فإنما لحقه التنوين ضرورة، وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خلفا من موصوف، بأن كانت صفة فى الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو: يا ذاهبا، والأصل: يا رجلا ذاهبا، والمنع إن لم تكن كذلك. انْظُرْ الارتشاف ٤/ ٢١٨٣، والمساعد ٢/ ٤٩٠، والهمع ٢/ ٢٩.

(٣) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٨٢، وقال الأصبهانى ص ٢٥٩: "... وإنما نُصب ما عداهما لوجود الناصب فيه وهو حرف النداء، وانتفاء البناء، أما فى النكرة فلعدم كونها للخطاب، وأما فى المضاف فلعدم كونه مفردا، وأما فى المشبه بالمضاف فلحمله على المضاف " ا. هـ.

(٤) قال السيوطى: " ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو: يا غلامك؛ لأن المنادى حينئذٍ غير مَنْ له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟ " ا. هـ، انْظُرْ: الهمع ٢/ ٣٥ وما بعدها. وهناك أسماء أخرى لا تنادى ومنها: الضمير عند الجمهور، أما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما نقيضان النداء إذ هو يقتضى الخطاب، وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يَحْسُنُ لأن أحدهما يغنى عن الآخر، وجوّز قوم نداءه تمسكا بقول الشاعر: **يا أبْجَرَ بن أبجرٍ يا أنْتا**

وقول الأحوص: **يا إيَّاك قد كفيتُك**

وأجاب الأولون بندوره. ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، قاله السيرافى وغيره، وأجازه ابن كيسان. ولا ينادى المعرف بـ (أل) فلا يقال: يا الرجل، إلا فى الضرورة؛ لأن فى ذلك جمعاً بين أداتى تعريف وجوّزه الكوفيون فى الاختيار. ولا ينادى ما فيه (أل) العهد، ولا التى للغلبة، ولا التى للمح الصفة بحال، بل إذا نودى هذا النوع حذفت منه (أل) قال الشاعر: **إنك يا حارثُ نعم الحارث**

انْظُرْ: الهمع ٢/ ٣٥ وما بعدها.

وتوابعُ المنادى المبنى المفردة من: التأكيد، والصفة،

ولما فرغ من بيان المنادى وأحكامه شرع فى بيان أحكام توابعه فقال: توابعُ المنادى، وتوصيفه المنادى بقوله: المبنى، احتراز عن توابع المنادى المعرب؛ لأن تابعه يتبع لفظه[1].

وقوله: المفردة بالرفع على أنها صفة التوابع.

لا يقال: (التوابع) نكرة لأنَّ إضافتها لفظية، و(المفردة) معرفة، فكيف تقع صفة لها مع فقدان التطابق الواجب بينهما؟

لأنا نقول: قد يكون إضافة اسم الفاعل حقيقية لكون المراد منه الاستمرار، فتُكسى التعريف من المضاف إليه.

وفائدتها: الاحتراز عن التوابع المضافة؛ لأن حكمها ليس على ما ذكر، بل لا يجوز فيها إلا النصب كما سيجىء[2].

وقوله: من التأكيدِ، أى: المعنوى لا اللفظى لعدم جواز الوجهين فيه[3]، والصفةِ، وإنما جاز وصفه لأنه وإن وقع موقع ما لا يوصف لكن لم يكن جريانه مجراه واجبا فى كل حال، مع أنهم لم يصرفوه عن حكم الغيبة / رأساً بدليل جواز عود الضمير إليه (٣٩/ب) بلفظ الغيبة، وذلك جائز مطلقا على الأعرف خلافا للأصمعى[4]، وبعضهم استثنى النكرة قبل النداء، قال: فإنها ليست بالمعرفة، وحكى يونس جوازه لقولهم: يا فاسقُ الخبيثُ.

---

(١) مثل: يا عبدَ اللهِ العاقِلَ، فإنه لا يكون إلا منصوبا. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤١٦، والإيضاح ١/ ٢٦٠.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) قال الرضى ١/ ٣٢٩: " وأما التوكيد اللفظى فإن حكمه فى الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً نحو: يا زيدُ زيدُ، لأنه هو هو لفظاً ومعنى؛ فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٣٠. وقال الدولت آبادى ل ٣٦ / ب: " التأكيد المعنوى مثل: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، وأما التأكيد اللفظى فحكمه فى الأغلب كحكم الأول إعرابا وبناء، وقد جاء إعرابه رفعا ونصبا ببيت نحو:

إنى وأسطارٍ سُطِرن سَطْراً ::: لقائل يا نصرُ نصرٌ نصراً

(٤) قال الرضى ١/ ٣٢٦: " قال الأصمعى: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو (الظريف) فى (يا زيد الظريف) على تقدير: أنت الظريف، وانتصابه على تقدير: أعنى الظريف، وليس بشىء إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع أحكامه " وانْظُرْ: الارتشاف٤/ ٢١٩٩. والأصمعى هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك على بن أصمع، الأصمعى البصرى اللغوى، روى عن أبى عمرو بن العلاء، له مصنفات كثيرة منها: غريب القرآن، والهمز، والمقصور والممدود، توفى سنة ٢١٦ هجرية وقيل غير ذلك. انْظُرْ: نزهة الألباء ص ١١٢، وإنباه الرواة ٢/ ١٩٧، والبغية ٢/ ١١٢.

وعطفِ البيان، والمعطوفِ بحرف الممتنعِ دخولُ (يا) عليه تُرفعُ على لفظه،

وعطفِ البيان، والمعطوفِ [بحرف][1] الممتنع دخول (يا)[2] عليه بيان تلك التوابع، وجواز عطف ما فيه الألف واللام على المنادى لكون حرف العطف ليس بمنزلة حرف النداء في كونه علما الذي يفيد التعريف.

وقوله: ترفع أي: تلك التوابع تكون مرفوعة حملا على لفظه[3]، أي: لفظ المنادى المبني، أراد باللفظ ما يكون مبنيا عليه ما يرفع به قبل النداء وإلا فينتقض بمثل: يا فتى العاقل والعاقل، فلا حاجة إلى القول بأن المراد بالمبني ما يكون بناؤه بسبب حرف النداء؛ لأن هذا الحكم إنما يكون منشِئاً فيه، وأما المبنيات اللازمة ففيها الحمل على المحل ليس إلاَّ نحو: يا هؤلاء الكرامُ[4].

وأما الاعتراض بـ (أي) واسم الإشارة بأنه لا يجوز في تابعهما إلا الرفع على المختار، فالقول: إني وجدت في شرح التسهيل أن المراد باسم الإشارة ما يجري منها مجرى (أي)[5] وإلا فحكم تابعه حكم تابع غيره نحو: يا ذا العاقلُ، بالرفع، والنصب.

وفي كلام المتوسط دلالة[6] عليه أيضا، فعلى هذا لا يخفى سقوط الاعتراض على المتأمل.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبته من: متن الكافية ص ٨٩، وهو في الرضي ١/ ٣٢٥.

(٢) قال ابن الحاجب ٢/ ٤١٦: " وقوله (المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه) يريد ما فيه الألف واللام من نحو: الحسَنَ، والصَّعِق، والرَّجُل " ا. هـ، قال الجامي ١/ ٣٣٠: " بخلاف البدل، والمعطوف الغير الممتنع دخول (يا) عليه، فإن حكمهما غير حكمها، كما سيجيء " ا. هـ، وقال الدولت آبادي ل ٣٦/ ب: " واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول (يا) عليه لعدم اللام نحو: يا زيد وعمرو، من المعطوفات، فإن حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل " ا. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٤١٧: " قوله (ترفع على لفظه) لأن حركته أشبهت حركة المعرب من حيث كانت عارضة، فجعلت حركة التابع - وإن كان معربا - مماثلة لها في الصورة لدخوله معه في الحكم " ا. هـ. وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٦١، وابن القواس ص ١٨٤، والجامي ١/ ٣٣٠.

(٤) قال صاحب الإقليد ص ٤١٠: " والحمل على المحل ظاهر؛ لأن توابع سائر المبنيات توابع لهُن من حيث المحل لا اللفظ كـ: جاءني هؤلاء الكرامُ، بالرفع لا غير " ا. هـ.

(٥) قال ابن مالك في: شرح التسهيل ٣/ ٤٠٠: " ويُساوي اسمُ الإشارة (أيًا) في وجوب رفع صفته، واقترانها بالألف واللام الجنسيتين، ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف، ويجوز أن يتبع بغير وصف، وعلى هذا نبهتُ بقولي: " واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغني عنه كـ (أي) في وصفها، وكغيرها في غيره، ولذلك قال الخليل: إذا قلت: يا هذا، وأنت تريد أن تقف عليه، ثم تؤكده باسم يكون عطفا عليه فأنت فيه بالخيار، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت وذلك: يا هذا زيد، وإن شئت قلت: زيدا، كقولهم: يا تميم أجمعون، وأجمعين... " ا. هـ، وانْظُرْ: التسهيل ص ١٨١.

(٦) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٢٦.

وتنصب على محله، مثل: يا زيدُ العاقِلُ والعاقِلَ.

ثم في هذا المقام أسئلة مذكورة مع أجوبتها في المتوسط[1]، والطعن في الغجدواني[2]، فليطلب فيهما، ولعل فيما ذكرنا يورث الغناء عنه.

وتنصب حملا على محله[3]، خبر المبتدأ وهو قوله: (توابع).

فمثال الصفة مثل: يا زيد العاقِلُ والعاقِلَ، بالرفع والنصب في (العاقل)[4]، ولم يذكر[5] مثالا للباقي احترازا[6] عن الإطناب، واعتماداً[7] على الفهم.

وأما الوجه في الأول[8] وهو أن يقال: إن ذلك المنادى وإن كان مبنيا لكن حركته لعروضها أشبهت حركة المعرب فجاز اجراء الصفة.

وقيل[9]: لأن ضم المنادى لما اطرد مع حرف النداء كان كاطراد الرفع في الفاعل فحصل المشابهة بينهما، ولذلك جاز الحمل على لفظه[10].

وفيه بحث، وهو أن الاطراد ليس سببا مستقلا يجري مجرى الإعراب على اللفظ، وإلا لجاز إتباع توابع (هؤلاء) على لفظه لاطراد الكسر في مثله، بل بانضمام العروض، فالأولى أولى.

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٢٨.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص ١٥٦، ١٥٧.

(٣) قال الجامي ١/ ٣٣١: " لأن حق تابع المبني أن يكون تابعا لمحله، وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية " ا. هـ.

(٤) قال المبرد ٤/ ٢٠٧: " أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا،... وأما النصب فعلى الموضع؛ لأن موضع (زيد) منصوب ".. هـ.

(٥) في الأصل (ولم يذكره) وهو تَصْحِيف.

(٦) في الأصل (احتراز) وهو لحن.

(٧) في الأصل (اعتماد) وهو لحن. ومثال التأكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، ومثال عطف البيان: يا غلامُ بشرٌ وبشراً، ومثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه: يا زيدُ الحارثُ والحارثَ.

(٨) أي: الوجه في الرفع حملا على اللفظ.

(٩) هذا قول ابن القواس في: شرحه ص ١٨٤.

(١٠) قال الدولت آبادي ل ٣٦/ ب: "... تُرفع على لفظه، أي: حملا على لفظ المنادى لشبه ضمته بالرفع في العروض والاطراد، والرافع (يا) لشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضاً مطرداً، ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء، وظهر في التوابع لاحتياجها إلى المؤثر " ا. هـ. وفي هامش الدولت آبادي ل٣٦ / ب: " (العروض والاطراد) أما المنادى فلأنه يبنى حال النداء وقبله كان معربا، وأما الاسم المعرب فلأنه كان قبل التركيب مبنيا وبعده أعرب، وأما الاطراد: فلأنه كما يصح أن يقال: كل فاعل مرفوع، يصح أن يقال: كل منادى مفرد معرفة غير مستغاث مضموم " ا. هـ.

والخليل فى المعطوف، يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس – إن كان كالحسن – فكالخليل،

ولما فرغ عن بيان حكم المعطوف بطريق الجواز، شرع أن يبين حكمه بطريق الاختيار، فقال: الخليل فى المعطوف المذكور، وهو الذى يمتنع دخول [يا][1] عليه، سواء كان ذلك من حيث تعريفه باللام، أو من جهة أخرى، فعلى هذا يكون خلل عبارة اللب[2] ظاهر.

يختار الرفع[3] تنبيها على أنه مقصود بالنداء أيضا[4]، وأبو عمرو[5]، والجرمى[6] يختاران فى ذلك المعطوف النصب[7] لأن المعطوف على المبنى تابع له، وتابع المبنى إنما يجرى على المحل لا على اللفظ، بدليل: ضربت هؤلاء وزيدا[8].

وأبو العباس المبرد لم يختر أحدهما بالتعيين، بل ردّد، فهو إن كان المعطوف المذكور كـ الحَسَن بأن كان من الأسماء المعرفة التى يجوز انتزاع الألف واللام عنها، وذلك إنما يكون فى الصفة بعد العلم لعدم المانع منه، فكالخليل، أى: يختار الرفع أيضا[9] فيه؛ لأنه لما كان

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال صاحب اللب: " وتوابع المبنى غير(أى) واسم الإشارة... وإن كانت مفردة فالصفة، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق باللام، ترفع على لفظه، وتنصب على محله " ا. هـ. انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ١٦٢، وقد أثبت محقق الشرح متن صاحب اللب أعلى الصفحة.

(٣) قال سيبويه ٢/ ١٧٦: " وقال الخليل – رحمه الله – من قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التى يُرَدُّ فيها الشىء إلى أصله، فأما العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ.. ويا عمرو والحارثُ، فقال الخليل: هو القياس كأنه قال: ويا حارثُ، ولو حمل (الحارث) على (يا) لكان غير جائز البتة نَصبَ أو رَفَعَ " ا. هـ، وبهذا قال المازنى، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢١٢، وابن القواس ص ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٤، والمساعد ٢/ ٥١٤.

(٤) قال الأصبهانى ص ٢٦٤: " فقال الخليل: الرفع مختار لكونه منادى ثانيا فيحرك بحركة المنادى مع جواز تلك الحركة تنبيها على أنه منادى ثان " ا. هـ.

(٥) هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله المازنى النحوى، المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، اسمه: زبان على الأصح، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير، كان إمام أهل البصرة مات سنة ١٥٤ هجرية. انْظُرْ: البغية ٢/ ٢٣١.

(٦) ويُنسب أيضا إلى يونس، وعيسى بن عمر، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢١٢، والأصول ١/ ٣٣٦، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٦٤، وابن القواس ص ١٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٢، والارتشاف ٤/ ٢٢٠١.

(٧) قال الدولت آبادى ل ٣٧/ أ: " لأن ذا اللام لا يباشره (يا) فيختار فيه ما هو أثر (أدعو) لا أثر (يا) ".

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤١٩، والأصبهانى ص ٢٦٤.

(٩) انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢١٢، والأصول ١/ ٣٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩١، وابن يعيش ٢/ ٣، والرضى ١/ ٣٣١، والصفوة الصفية ٢/ ٢١١، والجامى ١/ ٣٣٢.

وإلا فكأبي عمرو.

نَزعُ اللام منه صحيحا جاز تقدير دخول حرف النداء عليه، فكان الأولى حينئذ أن يتحرك بحركة المنادى تنبيها على أنه منادى ثان[1].

وإلا، أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور من الأسماء المذكورة كـ (النجم) و(الصعق) بأن كان الألف واللام ممتنع الانفكاك عن الكلمة، سواء كان ذلك من جهة كونها علماً معها أو بجهة أخرى، فكأبي عمرو، أي: يختار النصب فيه أيضا؛ لأنه لما لم يصح الانتزاع امتنع إدخال (يا) عليه، فكان الأولى أن يجعل تبعا محضا، والإتباع على محل المبنى هو الأصل[2].

ولقائل أن يعكس هذا الحكم ويقول: إذا لم يمكن نزع الألف واللام من الكلمة، كـ (النجم) و(الصعق) كان كجزء منها ولم يكن للتعريف، وإذا كان كذلك جاز، فالرفع حينئذ أولى، تنبيها على أنه منادى ثان، وإذا لم يمكن نزع اللام منها كان للتعريف، ولم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب حينئذ أولى، هكذا وجّه بعض الشراح كلام المتن.

ويمكن أن ينصر مذهب أبي العباس بأن الاعتبار في اللام عندهم لصورة لام التعريف، ولهذا لا يقال: يا النجم[3]، ويا الصعق[4]، ويحتاج إلى التقدير في جواز (يا الله) [5] ويا التي، في قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يا الّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ::: وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عنِّي[6]

ويدل عليه جواز: يا هذا، ويا زيد، وامتناع: يا الرجل، مع كون تعريف اللام أقل من تعريف العلم، واسم الإشارة، وإذا كان كذلك كان الرفع أولى فيما ينزع اللام [منه][7] لزوال مانع دخول النداء عليه في بعض الأوقات، والنصب أولى فيما لم ينزع للزوم مانع حرف النداء.

---

(١) انْظُرْ: شرح الأصبهاني ص ٢٦٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٢٠، وابن القواس ص ١٨٥، وابن يعيش ٢/ ٣، والصفوة الصفية ٢/ ٢١١.

(٣) في الأصل: (يا لنجم) وهو تَصْحِيف.

(٤) في الأصل (يا لصعق) وهو تَصْحِيف.

(٥) في الأصل: (يا لله) وهو تَصْحِيف.

(٦) من الوافر لم أعرف قائله، وانظره في: الكتاب ٢/ ١٩٧، والمقتضب ٤/ ٢٤١، وأسرار العربية ص ٢٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩، والرضي ١/ ٣٤٨، التخمير ١/ ٣٤٥. والشاهد قوله: (يا التي) حيث جمع بين حرف النداء والألف واللام، وردّ بأنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، كأنه قال: يا صبية أنت تيمت قلبي. وانْظُرْ: التخمير ١/ ٣٤٥، مع أن دخول اللام هنا لأن الموصول لا يتعرف بها بل يتعرف بالصلة.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

والمضافة تنصب.

ثم كلامه قيل: فيه نظر؛ لأنه يستلزم امتناع تقدير حرف النداء فى القسم الأول أيضا لوجود صورة اللام فيه! قلت: هذا النظر فى غاية الضعف لأن مراده يظهر بالتأمل فى كلامه.

وفى المتوسط[1]: " اعلم أنه ذكر فى شرح الكتاب[2] قال أبو العباس: إن كان [المعطوف][3] علما معرفا بلام التعريف نحو: يا زيد والنضر، كان/ الرفع أولى، وإن لم يكن علما نحو: يا زيد (٤٠/أ) والرجل كان النصب أولى، وفرق بينهما بأن: النضر ونضرا علمان، وليس للألف واللام معنى فى (النضر) بخلاف (الرجل) فإن اللام فيه معاقب للإضافة، ولما كان الواجب فى المضاف النصب، كان الاختيارُ والوجه فيما هو بمنزلة [المضاف][4] النصب، هذه عبارته، وهذا النقل مخالف لما ذكرنا أولا بعض المخالفة ".

وبيانها على ما ذكره السيد الشريف: أن المذكور أولا دلَّ على أن العلم الذى فيه اللام قسمان: أحدهما: يجوز فيه الانتزاع، فالمختار[5] فى العلم الذى فيه اللام مطلقا هو الرفع، والمختار فى مثل (الرجل) النصب، فيتخالفان فى حكم (النجم) وهو ظاهر، وفى حكم مثل (الرجل)، والتطبيق بينهما عليه أيضا أن قوله: وفرق بينهما بأن (النضر) و(نضرا) علمان يدل على أن اختياره الرفع فيما لم يكن اللام جزءًا منه بخلاف (النجم) إذ ليس (نجم) بلا لام علما، فيكون المختار فيه النصب على رأى أيضا، وأما مثل (الرجل) فهو أيضا من هذا القبيل على رأى الأول أيضا؛ لأن فيه امتناع الانتزاع لمانع معنوى كما أن ذلك فى (النجم) لمانع[6] لفظى.

والمضافة[7] بالإضافة الحقيقية للمنادى المبنى تنصب[8] بالحمل على المحل فقط[9]، أى: لا يجوز فيها إلا النصب، خلافا لابن الأنبارى فى جواز الضم فى نحو: يا زيدُ صاحبُنا[10]؛ لأن

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٣١.

(٢) هو شرح الكتاب للسيرافى وانْظُرْ: هامش سيبويه ٢/ ١٨٧.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الشرح المتوسط ص ١٣١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من الشرح المتوسط ص ١٣١.

(٥) فى الأصل: (فيختار) والصواب ما أثبته بدليل سياق الكلام.

(٦) فى الأصل: (المانع) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال الجامى ١/ ٣٣٢: " (والمضافة) عطف على (المفردة) أى: وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية " ا. هـ.

(٨) قال الجامى: " لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها ". انْظُرْ: السابق نفسه.

(٩) قال الأصبهانى ص ٢٦٥: " ولم يجز حملها على لفظه لأن المنادى إذا كان مضافا لم يجز فيه إلا النصب ".

(١٠) وهذا قول الكسائى، والفراء، وأبى عبد الله الطوال، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢١٩٨، والمساعد ٢/ ٥١٦، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٣/ ١٤٨، والتصريح ٢/ ١٧٤، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ١٠٩.

وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٤٠٣ حيث قال: " وهو غير جائز لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل " ا. هـ.

والبدل، والمعطوف غير ما ذكر، حكمه حكم المستقل مطلقا.

جواز الرفع فى التوابع المفردة إنما كان بتقدير حرف النداء، وإذا قدر ذلك فى التوابع المضافة تصير منادات مضافة فلا جواز إلا على النصب.

وقيل: لأن المنادى إذا وقع مضافا لم يجز فيه إلا النصب، فتوابع المنادى إذا كانت مضافة فبالطريق الأولى ألا يجوز فيها إلا النصب، ووجه الأولوية ظاهر.

ثم تقييد الإضافة بالحقيقية لإخراج المضاف بالإضافة اللفظية؛ لأنه يجوز فيه الوجهان لكونه مفرداً فى الحكم[1]، وأما عدم التصريح فللاعتماد على أن انصراف المطلق إلى الكمال.

فلئن قلت: قد اعتُبر فى المضاف بالإضافة اللفظية الشبه الصورى[2] إذا وقع منادى، فلِمَ لَمْ يعتبر ذلك فيه إذا وقع تابعا له؟.

قلت: لأن الأول قوى بالسبة إلى الثانى، فلم يلزم من اعتباره ثمةً اعتبارُه هنا.

فإن قلت: هذا وسائر المشابهات بالمضاف إذا كان تابعا للمنادى اعتُبر فيه الإفراد الحكمى، فما له لَمْ يُعتبر إذا كان منادى؟، قلت: لأن اعتبار ذلك فى المنادى يؤدى إلى تكلف لتصحيح أمر عارض وهو البناء، بخلاف ما فى التوابع، فإن اعتبار ذلك فيه تفنن فى شىء أصلى وهو الإعراب، هكذا قالوا، لكن فيه بحث؛ لأنه إن أريد بالتابع فيما قيل إذا كان تابعا ما ذكر فيما سبق[3]، فلا نسلم وقوع المشبه بالمضاف تابعا لهذا المنادى بتبعيّته تلك التوابع، تعرفه بالتأمل، وأما إن أريد به البدل والمعطوف غير ما ذكر، فمسلم وقوعه كذلك، لكن حكمه يذكر بعد، ومن العجب من ذلك أن بعضهم[4] جعل حكم المشبه مطلقا، مع القول بجواز الوجهين فى المضاف بالإضافة اللفظية[5]، فكيف يصح ذلك؟ فإن المضاف وإن كان إضافته لفظية أقوى اتصالا من المشبه بالمضاف، لوجود صورة الإضافة فيه.

ولما كان حكم البدل وحكم المعطوف حال كون ما عطف غير ما ذكر، وهو المعطوف الذى لا يمتنع دخول (يا) عليه، بخلاف ما ذكر من التوابع، أفرد حكمهما بالذكر فى البيان وإن

---

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٣٥ حيث قال: " وليس فى نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولابد منه؛ لأن اللفظية جارية مجرى المفردة " ا. هـ، وقال الأصبهانى ص ٢٦٥: " واعلم أنه لو قال: (والمضافة إضافة حقيقية) لكان أولى؛ لئلا ينتقض بمثل (الحسن الوجه) فإنه يجوز فيه الوجهان " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (الصورة) وهو تَصْحِيف.

(٣) وهو عطف البيان، والتأكيد، والصفة، والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه.

(٤) لعل مراد الشارح بقوله (بعضهم): الأصبهانى حيث ذهب الأصبهانى فى شرحه ص ٢٦٦ إلى أن المشبه بالمضاف ليس فيه إلا النصب فقال: " لو قال: (والمضافة والمشبهة بالمضافة) فإنه ليس فيه إلا النصب ".

(٥) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٢٦٥ حيث ذكر أن المضاف إضافة لفظية يجوز فيه الوجهان.

كان منها فقال: حكمه، أى: كل واحد من البدل والمعطوف حكم المنادى المستقل، بأن يكون كل منهما مبنيا على ما يرفع به إذا كان مفرداً معرفة، ومعربا منصوبا إذا كان مضافا، كما أن المنادى كذلك، سواء كان متبوعه مفرداً أو مضافا، أشار إلى هذا بقوله: مطلقا، أى: فى كل موضع، خلافا للمازنى، والكوفيين فى تجويز: يا زيد وعمراً[1]؛ لأنهم أجروا المعطوف العارى عن الألف واللام مجرى المقرون.

وأما كون[2] حكم البدل حكم المستقل فلأنه المقصود بالنداء، وفى حكم تكرير العامل، فكان كأنه يباشره حرف النداء[3]، وأما كون حكم المعطوف كذلك فلكونه مقصوداً بالنداء[4] أيضا، مع زوال المانع عن تقدير حرف النداء فهو يكون كذلك، تقول فى البدل والمنادى مفرد: يا زيد بشر[5]، ويا زيد أخا عمرو، وتقول فيه والمنادى مضاف: يا عبد الله زيد، ويا عبد الله أخا عمرو، وتقول فى العطف والمنادى مفرد: يا زيد وعمرو، ويا زيد وأخا عمرو، وتقول فيه والمنادى مضاف: يا عبد الله وعمرو، ويا عبد الله وأخا عمرو[6].

والمنادى المبنى العلم الموصوف بابن دون غيره، خلافا للكوفيين[7]، ومع أنه لا يفصل بينه وبين موصوفه بشىء لئلا يرد نحو: يا زيدُ الكريمُ ابن عمرو، لأن الضم فيه

---

(١) انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٤٠٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٥، والارتشاف ٤/ ٢٢٠١، وقال الأصبهانى ص ٢٦٦: " واعلم أن المازنى، والأخفش أجازا: يا زيد وعمرا، حملا على المحل، ولم يجزه سيبويه ". وانْظُرْ: الفاخر ص ٥٢٣.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٢١، وابن القواس ص ١٨٦.

(٣) قال المبرد ٤/ ٢١١: " اعلم أن البدل فى جميع العربية يَحُلُّ محلَّ المبدل منه، وذلك قولك: مررت برجل زيد وبأخيك أبى عبد الله، فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبى عبد الله، فعلى هذا تقول: يا زيدُ أبا عبدَ الله فتنصب (أبا عبد الله) نعتا كان أو بدلا؛ لأنك إذا أبدلته منه فكأنك قلت: يا أبا عبد الله... " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٨٦ حيث قال: " وتقول: يا زيدُ وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا فى النداء فى قوله: (يا) وكذلك: يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمرو، ويا زيدُ أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفعَ فى الآخر كما تُدخل فى الأول، وليس ما بعدها بصفةٍ ولكنه على (يا) " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢١١.

(٥) فى الأصل (بشرا) بالنصب وهو لحن.

(٦) انْظُرْ: الجامى ١/ ٣٣٣.

(٧، ٨) حيث أجازوا وصفه بغير ابن نحو: يا زيد الكريم، وفى هذه الحالة اختلف فى حكم المنادى فقال الكوفيون: يجوز فتحه اتباعاً فتقول: يا زيدَ الكريمَ، والعرب تفعل ذلك لأن الاسم ونعته كالشىء الواحد، فلما طال حركوه بالفتح، وقال البصريون: يتعين فيه الضم. انْظُرْ تفصيل القول فى هذه المسألة فى: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤، والرضى ١/ ٣٣٧، والارتشاف ٤/ ٢١٨٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٥٠٦، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية رقم ٣٣٤٤ تحـ د/ محمد محمود عبد الجواد، والمساعد ٢/ ٤٩٥، وائتلاف النصرة ص ٥٨، وتعليق الفرائد ٢/ ٥١٠، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د/ محمد السعيد عامر، والتصريح ٢/ ١٦٩، والأشمونى ٣/ ١٤٣.

واجب[1]، حال كون ذلك الابن مضافا، لكن لا مطلقا، بل بشرط أن يكون إضافته إلى علم آخر لا إلى غير العلم، ويندرج تحته اللقب والكنية، وحكم الكل ههنا واحد، يختار فتحه أى: يكون الاختيارُ بناءَ آخره على الفتح، مع جواز ضمه[2]، وإن كان القياس ذلك لكونه مفرداً معرفة، كقولك: يا زيدُ بن عمرو، وإنما اختير فتحه لطوله بغيره، ولكون الفتح أخف من الضم[3]، أو لكونه[4] كالمركب لشدة الامتزاج، فكما يكون آخر الأول منه مفتوحا، كان أوله كذلك، وأما جواز الضم فلكونه الأصل فى ذلك المنادى.

وإنما اشترط أن تكون الإضافة إلى علم لأنه إنما يكثر/ فى ذلك[5]، بخلاف قولك: يا (٤٠/ب) زيدُ ابنُ أخينا[6]، ونحوه، فإنه لم يكثر كثرته مع شدة الامتزاج بينهما، بخلاف غيره.

لا يقال: لا يجوز وقوع (مضافا) حالاً من (ابن)، وإلا لزم تقديمه عليه؛ لأن الحال يتقدم على صاحبه إذا كان نكرة! قلت: لا نسلم ذلك لأن المراد به لفظه، فيكون معرفة.

ففى هذا الكلام إشعار بأن هذا الحكم فيما يكون الابن مفردا مكبراً، أما لو كان مثنى أو مجموعاً نحو: يا زيد ويا عمرو ابنى بكر[7]، أو كان مصغراً نحو: يا زيد بُنى عمرو، فلا[8].

---

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٨٧، وقد اختلف فى الأجود، فقال المبرد: الضم لأنه الأصل، وقال ابن كيسان الفتح لأنه الأكثر. انْظُرْ: الهمع ٢/ ٤١، وانْظُرْ: قول المبرد فى: المقتضب ٤/ ٢٣١.

(٣) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٤٢٣، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٦٧، والرضى ١/ ٣٣٧.

(٤) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٥، وقال صاحب الإقليد ص ٤١٦: " فإن قلت: ما الموجب لبنائهما على الفتح؟ قلت: هو أن الابن مع المنادى كشىء واحد، لأن الابن لا ينفك عن كونه ابنا لأبيه، كما أن الأب لا ينفك عن كونه أبا له، فكأن الابن صفة لازمة للمنادى والصفة مع الموصوف بمنزلة شىء واحد من حيث المعنى، فتنزلا منزلة شىء واحد كجزأى (خمسَةَ عشرَ) فيبنيان على الفتح كما أن جزأى (حضرَ موتَ) بُنيا عليه " ا. هـ.

(٥) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٤٢٣، وانْظُرْ: ابن القواس ص ١٨٧.

(٦) قال صاحب الإقليد ص ٤١٧: " فإن قلت: فهَلاَّ سوَّغوا الإتباع إذا لم يقع الابن بين علمين كما فى (يا زيدُ ابنَ أخينا)؟ قلت: القياس لا يسوغه إلا فى كلمة واحدة نحو: منحدرُ الجبل، إلا أن تسويغه فيما سبق لما ذكرنا من تنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لفرط الاتحاد وشدة الاتصال، لأن الابن وصفٌ لا ينفك فى نحو: (يا زيدَ بنَ عمرو) بخلاف قولك (يا زيدُ ابن أخينا) لأن زيدا ينفك من أن يكون ابن أخٍ... " ا. هـ.

(٧) فى الأصل: (يا زيد ويا عمرو وابنى بكر) بالواو بعد (عمرو).

(٨) قال الرضى ١/ ٣٣٨: " والمعتبر فى كل ما ذكرنا لفظ (ابن) و(ابنة) لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما؛ لأنه لا يكثر استعمالهما كذلك، وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفرداً؛ لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين أيضا، ولا يكثر استعمالهما " ا. هـ.

وينبغى أن يعلم أن[1] مجوّزَ فتح ذى الضمة فى باب النداء موجِبٌ فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف (ابن) فى الحالين خطأً، فإن نوّن فللضرورة، وليس مركبا فيكون كـ (مَرْء) فى إتباع ما قبل الساكن ما بعده، خلافا للفارسى[2]، والوصف بـ (ابنة) كالوصف بـ (ابن)، وفى الوصف بـ (بنت) فى غير النداء وجهان[3].

واعلم أن نداء ما فيه الألف واللام مجوّز عند الكوفيين مطلقا[4] واستدلالهم بالوقوع فى قوله:

فَيَا الْغُلاَمَانِ الَّلذَانِ فَرَّا ::: إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِى شَرًّا [5]

وردّ عليهم ذلك الاستدلال بأن يجعل ذلك محمولا على حذف الموصوف، فالتقدير: فيا أيها الغلامان اللذان، وأنه قليل الاعتداد به[6]، ومن قال فى الرد: إن ذلك للضرورة[7]، إن أراد حذف الموصوف لها، ففى كلامه إجمال محمل بالتفهيم وإن كان مصيبا، وإن أراد دخول

---

(١) هذا النص بتمامه من التسهيل ص ١٠٨، ولم يُشر الشارح رحمه الله إلى ذلك، وقال ابن مالك: "وكما كان وقوع (ابن) فى النداء بين علمين على الوجه المذكور سببا للتخفيف بتبدل الضمة فتحة، جُعل فى غير النداء سبباً للتخفيف بحذف تنوين المنعوت، لأن النداء وجه واحد، وغير النداء وجوه كثيرة، فكان غير النداء أحوج إلى التخفيف، فجعل تخفيفه واجبا، وتخفيف النداء واجبا، واستوى النداء وغير النداء فى التزام حذف ألف (ابن) خطا " ا. هـ، انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٤٢.

(٢) حيث ذهب إلى أن نحو (زيد بن عمرو) عند قصد النعت فى غير النداء مركب، وأن حركة المنعوت حركة إتباع كحركة ميم (مرء) عل لغة من قال: هذا مُرُؤٌ، ورأيت مَرَأً، ومررت بمِرئ، قال ابن مالك: " ليس ما رآه فى هذا صحيحا؛ للإجماع على فتح المجرور الذى لا ينصرف نحوَ: صلى الله على يوسفَ بنِ يعقوب " ا. هـ، انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، والهمع ٢/ ٤٣.

(٣) أحدهما: حذف التنوين نحو: هذه هندُ بنتُ عاصم، والثانى: إثباته نحو: هذه هندٌ بنتُ عاصم. انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، والارتشاف ٤/ ٢١٩٠، والهمع ٢/ ٣٤، وحاشية الصبان ٣/ ١٤٤.

(٤) انْظُرْ الإنصاف ١/ ٣٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٨، وائتلاف النصرة ص ٤٦، والتصريح ٢/ ١٧٣.

(٥) من الرجز مجهول القائل وهو بهذه الرواية فى: أسرار العربية ص٢١٠، ويروى: تكسبانا فى: المقتضب ٤/ ٢٤٣، وانظره فى: الأصول ١/ ٣٧٣، واللامات ص ٣٤، وابن يعيش ٢/ ٩، والرضى ١/ ٣٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٨، والمساعد ٢/ ٥٠٣، والخزانة٢/ ٢٩٤. والشاهد قوله: (فيا الغلامان) حيث أدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، وهذا جائز عند الكوفيين.

(٦) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٣٨، وأسرار العربية ص ٢١٠، وائتلاف النصرة ص ٤٦.

(٧) لعله يقصد ابن مالك فقد قال فى الألفية ص ٥٠: " وباضطرار خُصَّ جمع يا وألْ... "، وقال فى التسهيل ص ١٨١: " لا يباشر حرف النداء فى السعة ذا الألف واللام " ا. هـ.

قيل: يا أيُّها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيهذا الرجل.

اللام لها، فلا نسلم ذلك لتمكن القائل على القول مجرداً مقوله عن اللام من غير ضرر إلى الوزن[1].

وأما البصريون فلم يجوزوه مطلقا [2] ودليلهم على ذلك أنه ما مرّ، بل إذا قصدوا ذلك، توصلوا بالمبهم.

ثم لما كان المختار عند المصنف هذا المذهب أشار إليه بقوله: وإذا نودى، أى: قصد نداء المعرف باللام جىء بأى للتوصل[3] مقطوعا عن الإضافة[4]؛ لكونه حينئذ محتاجا إلى المعرف باللام الذى هو المقصود بالنداء لتبيين ذاته، وأدخل عليه (ها) للتنبيه[5]، لمناسبته النداء؛ لأنه تنبيه أيضا، وقيل: يأيُّها الرجلُ، ليكون (أى) منادى فى الظاهر، وذلك الاسم المعرف تابعا له إصلاحاً للفظه[6].

وقيل: إن من حق (أى) أن يكون لازما للإضافة، فينبغى حينئذ أن يقال: يا أىّ الرجلِ بالإضافة، لكن لا يقال كذلك بل يعدل عن الإضافة إلى الوصف، لكون إضافة (أى) إلى المفرد المعرف ممتنعة؛ لأن وضعه لأحد الشيئين أو الأشياء، مع أن المناسبة ثابتة بينهما لكون كل منهما للبيان والتوضيح، ثم أقحمت (ها)[7] جبراً لما ذهب مما لزمها وهو الإضافة[8].

وقد يكون التوصل فى نداء المعرف باللام باسم الإشارة ويقال: يا هذا الرجل، لكونه مبهما أيضا محتاجا إلى ما ذكر فيه.

---

(١) فيقول: فيا غلامان، انْظُرْ: التصريح ٢/ ١٧٣.

(٢) قال سيبويه ٢/ ١٩٥: " واعلم أنه لا يجوز أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٣٩، والإنصاف ١/ ٣٣٥، والمسائل الخلافية ص ١٤٣، والتبيين ص ٤٤٤، وابن يعيش ٢/ ٨.

(٣) فى الأصل: (للتوسل) وهو تَصْحِيف.

(٤) لأنها تخصصه، انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٣٩.

(٥) قال الأصبهانى ص ٢٧٠: "... وأتوا بحرف التنبيه إما للتنبيه على أن المنادى ما بعدها، وإمَّا لأن (أيا) ملازم للإضافة فأتوا بها لتكون كالعوض من المضاف إليه، وإما ليدل على خروج (أى) عن بابها " ا. هـ.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٢٤: "... لَمَّا تعذَّر عليهم الجمع بين حرفى تعريف أتوا فى الصورة بمنادى مجرد عن حرف التعريف، وأجروا عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة " ا. هـ.

(٧) قال السيوطى فى الهمع ٢/ ٣٨: " وإيلاؤها (ها) التنبيه إما عوضا من مضافها المحذوف، أو تأكيدا لمعنى النداء " ا. هـ، وانْظُرْ: المطالع السعيدة ١/ ٣٤٧.

(٨) القول بأن (أى) ملازمة للإضافة وأن (ها) عوض عن المضاف إليه هو قول أبى إسحاق الزجاج فى: معانى القرآن ١/ ٩٨ حيث قال: " وأما إعراب (يا أيها) فـ (أى) اسم مبهم مبنى على الضم لأنه منادى مفرد، و(الناس) صفة لـ (أى) لازمة... و(ها) لازمة لـ (أى) للتنبيه وهى عوض من الإضافة فى (أى) لأن أصل (أى) أن تكون مضافة فى الاستفهام والخبر " وانْظُرْ: شرح اللمع للأصبهانى ٢/ ٦٢٢.

ولقائل أن يقول: لا فائدة فى إتيان اسم الإشارة بعد (أى) فى قوله: ويا أيهذا الرجل[1]؛ لأن احتياجه إلى اسم فيه اللام لا إلى الإشارة، ولأن التوصل يحصل بأحدهما، فيكون ذكر الآخر لغواً!، ويمكن أن يجاب عنه بأن الغرض بالجمع بينهما حصول التدريج فى النزول من الإبهام إلى التعيين، واسم الإشارة أقل إبهاماً من (أى)، وكذلك قد يكون مستغنيا عن الوصف فيقال: يا هذا، بخلاف (أى) إذ هى لا تستغنى عن الصفة المذكورة فلا يجوز: يا أىّ، فـ (أىّ) منادى و(هذا) صفة وليس له دخل فى التوصل، مع أن هذا المثال ساقط فى بعض النسخ. قال صاحب الغجدوانى[2]: " إن إقحام (أى) فيه لأن فى نداء اسم الإشارة نوع كراهة؛ لأن له شبها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح، والمضمر ممتنع نداؤه، فلذلك أدخلوا اللفظَ (أى) بين حرف النداء واسم الإشارة، فإقحام (أى) لنداء اسم الإشارة، لا لنداء المعرف باللام[3]، وكذا فى بعض شروح المفصل[4] "، قيل: فيه نظر؛ لأن (أى) كذلك! قلت فى جوابه: المراد توجيه ما وقع، لا بيان استلزام ذلك إياه فى كل موضع، ثم الهاء فيه كالهاء فى: يا أيها الرجل، بدليل لزومه، والألف واللام فيه للجنس، وكذلك لا يجوز: يا أيها الصعق، خلافا للبعض لأنهما عنده للعهد.

فإن قلت: إن سيبويه قد أجاز: يا الرجل قائم[5]، فيمن [6] اسمه (الرجل القائم)، وقاس عليه المبرد الموصول المصدر بهما إذا سمى به وأجاز: يا الذى قام، لمسمى به[7]، وأجازوا: يا

---

(١) قال الدولت آبادى ل ٣٧/ ب: " و(يا أيهذا الرجل) يتوسط الأمرين تكثيرا للتشويق والتوجه بإتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان، فالمبهم الثانى – وإن لم يكن محتاجا إليه – لكن فيه فائدة وهى: زيادة التشويق فى البيان بزيادة التشويق فيه – أى: فى المبهم " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٦٣.

(٣) وبمثل هذا قال الرضى ١/ ٣٤٠ حيث قال: ".... فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرف باللام، على ما أومأ إليه المصنف، بل لأجل نداء اسم الإشارة، بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو (ياأيهذا) من دون الوصف باسم الجنس " ا. هـ.

(٤) ومنها الإقليد، قال صاحب الإقليد ص ٤٢١: " قوله (ويا أيهذا) اعلم أن اسم الإشارة مستكرهٌ نداؤه، لأنه بين ما هو سائغُ النداء وهو المظهر، وبين ما هو ممتنع النداء وهو المضمر... فلما كان كذلك أتى بـ (أى) وجُعل وصلةً إلى ندائه " ا. هـ.

(٥) قال سيبويه ٣/ ٣٣٣: "... ولو سميته: الرجُلُ مَنطلِقٌ، جاز أن تناديه فتقول: يا الرجلُ منطلِقٌ؛ لأنك سميته بشيئين كلٌّ واحدٍ منهما اسمٌ تام " ا. هـ قال أبو على: " فأما قول سيبويه: إنه إن سَمَّى رجلاً (الرجلُ منطلِقٌ) ناداه فقال: يا الرجلُ منطلِقٌ، فهو كما قال؛ لأن هذا ابتداءٌ وخبرٌ سمَّى بهما رجلاً، ليس أحدهما الاسم دون الآخر... " ا. هـ انْظُرْ: الإغفال ١/ ٢٧٨.

(٦) فى الأصل: (فمن) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: المقتضب وهامشه ٤/ ٢٤١، ٢٤٢، ووافقه ابن مالك فقال فى شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨: " وهو قياس صحيح " ا. هـ، ومنعه سيبويه فقال ٣/ ٣٣٣: " وإذا سميت رجلا: الذى رأيتُه، والذى رأيتُ، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسما... ولا يجوز لك أن تُناديه " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨، والارتشاف ٤/ ٢١٩١، والأشمونى ٣/ ١٤٦، والهمع ٢/ ٣٧، والمطالع السعيدة ١/ ٣٤٧.

والتزموا رفع (الرجل) لأنه هو المقصود بالنداء، وتوابعِه...

الأسد شدة، و: يا الخليفة حكما[1]، مع أنكم[2] قلتم: لا يجوز ذلك!

قلت: جواز الأولين لكونهما مسمى بهما، فيكون تقديرهما: يا من اسمه كذلك، وجواز الأخيرين على تقدير: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، هذا هو المحصول مما ذكر فى شرح التسهيل[3] لكن ذلك يؤيد قول القائل المذكور فى المتوسط[4] فى تقرير مذهب أبى العباس على المختار بكون الفرق بين الجواز فى مثل ذلك والامتناع فى مثل (النجم) و(الصعق) غموضا.

والتزموا رفع الرجل[5] يعنى لم يجوزوا فيه النصب مع كونه صفة للمنادى المفرد المعرفة فى الظاهر وحكم صفته أن يجوز فيها الوجهان، خلافا للمازنى فإنه أجاز فيه النصب[6] أيضا، قياسا على غيره من الصفات المفردة، وإنما خالفه الجمهور بالتزامهم رفعه ولم يجوزوه على القياس على غيره، لوجود الفرق المستلزم بينهما، أشار إليه المصنف بقوله: لأنه، أى: الرجل هو المقصود بالنداء[7] حقيقة، وأنه غير مستغن عنه وإن كان غير مقصود بالنسبة إلى متبوعه من حيث وصفيته، و(أى) وصلة، لئلا يباشر حرف النداء ما فيه الألف واللام، بخلافه فإنه ليس/ (٤١/أ) كذلك، فيكون فى كونه حركة موافقة لحركة المنادى فى اللفظ، إذ لا فرق بين الضم والرفع، وفيه تنبيه على أنه منادى بالقصد[1].

---

(١) هذا مذهب محمد بن سعدان الكوفى المتوفى سنة ٢٣١ هجرية، انْظُرْ قوله فى: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨، وقد وافقه ابن مالك، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٣٧، والأشمونى ٣/ ١٤٦ ومعه حاشية الصبان.

(٢) فى الأصل: (أنتم) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٣٠.

(٥) قال الرضى ١/ ٣٤١: " أى: اسم الجنس الواقع صفة لـ (أى) " ا. هـ، وقال الأصبهانى ص ٢٧٠: " والتزم رفع الرجل عند الأكثرين إما لأنه المقصود بالنداء، وإما لأن (أيا) وصفتها كالاسم المفرد، وإما لأن الحمل على المحل إنما يكون بعد تمام المتبوع، وإما للفرق بين الصفة المستغنى عنها وبين الصفة اللازمة " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: معانى القرآن للزجاج ١/ ٢٢٩، وشرح الكتاب للسيرافى ٣/ ١٢٦، والإغفال ٢/ ٥، والتسهيل ص ١٨١، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٨، وابن القواس ص ١٨٨، والأشمونى ٣/ ١٥٠، والهمع ٢/ ٣٨، وقال الزجاج: " ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول، لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار " ا. هـ. قال الصبان٣/ ١٥٠: " فيه - أى فى كلام الزجاج - نظر؛ لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرئ شاذاً:{قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرِينَ} سورة الكافرون الآية (١)، وهى تعضد المازنى " ا. هـ، وقال الأنبارى فى: أسرار العربية ص ٢٠٨: " وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه يجوز فيه النصب نحو: يا أَيُّها الرجلَ، كما يجوز: يا زيدُ الظريفَ، وهو عندى القياس لو ساعده الاستعمال " ا. هـ.

(٧) قال أبو على: " وتقول: يا أَيُّها الرجلُ، ويأَيُّها الناسُ، فلا يجوز فى: الناس، والرجل، إلا الرفع، وليس بمنزلة: يا زيدُ الظريفَ، لأن الرجل ههنا هو المقصود بالنداء " ا. هـ، انْظُرْ: الإيضاح ص ٢٤٧.

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٨٨.

لأهما توابعُ معربٍ، وقالوا: يا الله، خاصة.

قال صاحب المتوسط[1]: " قيل: إن قصد نداء (الرجل) فى نحو: يا هـذا الرجـل، كـان (هـذا) بمنزلة (أى) وإن قصد نداء (هذا) كان (هذا) بمنزلة (زيد) فعلى هذا يجوز فى (الرجـل) النصـب أيضا ".

وفى كلامنا مرّت الإشارة إليه منقولا من شرح التسهيل.

والتزموا أيضا [رفع][2] توابعه أى: توابع (الرجل) سـواء كانت مفردة أو مضـافة؛ لأنهـا توابـع مُعْرَبٍ[3] لفظه إعراب محله، وههنا كذلك، وجواز الوجهين إنما يكون فى توابـع المنـادى المبنـى، أو لأنها لما كانت تابعة لما التزم رفعه تنبيها على ما ذكر التزم رفعها أيضا، تقويـة لـذلك التنبيـه، وهذا موافق لقول من قال: فالأولى أن يقال: لوجوب رفع متبوعه.

ولا يلزم نظر صاحب (المتوسط) [4] بأن يقال: لجـواز كـون توابـع المفـرد تابعـة لمحلـه إذا غـاير إعراب لفظه إعراب محله نحو: ما زيد بقائم وقاعدٍ، وقاعداً، بالنصب والجر.

وأما جواب (الغجدوانى)[5] بمنع وروده بأن يقال: " لا نسلم تصور الإعـرابين اللفظـى والمحلـى فى المعرب الواحد، وما أرى من المثال[6] ليس فيه تغاير الإعراب فى معرب واحد لفظا ومحـلا؛ لأن المجرور لفظاً (قائم) والمنصوب محلا (بقائم) والكلام فى المتبوع الواحد ".

فليس بشىء[7]؛ لأن المختار عند علماء النحو والمصرح فى كلام المحققين هو أن منصـوب المحـل هو المجرور فقط؛ لأنه المفعول به والفعل إنما يقع عليه لا على الجار والمجرور، وأما قـولهم: الجـار والمجرور فى محل نصب، فتسامح مـنهم فـى العبـارة، والبحـث ههنـا طويـل الـذيل، فمـن أراد التفصيل فليطالع (المفتاح فى شرح المصباح)(*).

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٣٦.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فتقول: يا أيها الرجلُ الظريفُ، يا أيها الرجلُ ذو المال، ولا تقـول: ذا المـال، كمـا تقـول: جـاءنى الرجـل ذو المال؛ لأنـه مثله فى الإعراب. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٢٥، وقال الدولت آبادى ل ٣٨/ أ: " والتزموا رفـع توابـع الرجل نحو: ياأيُّها الرجلُ ذو المال، لأنها توابع معرب، أى: معرب واحـد لا محـل لـه سـوى الرفـع، وتوابـع المعـرب فى باب النـداء لا يتبع غير إعرابه، بخلاف: إنَّ زيداً قائمٌ وعمـرواً، وأعجبنـى ضـرب زيـدٍ وعمروٌ، وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٣٥.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ١٦٤.

(٦) فى الغجدوانى: (المثالين).

(٧) هذا ردٌّ من الشارح على جواب الغجدوانى على النظر المذكور فى الشرح المتوسط.

(*) هو: لمحمد بن محمد الإسفراييني وضعه شرحاً على المصباح في النحو للمطرزى، ثم اختصره وسمـاه الضـوء. انظر كشف الظنون ٢/ ١٧٨٠٨ ولم أقف على هذا الكتاب.

ولك فى مثل: يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ... الضمُ والنصبُ.

قوله: (وقالوا يا أللّه) إشارة إلى جواب سؤال مقدر، توجيهه أن يقال: إن نداء المعرف باللام إنما يكون بإتيان التوصل كما بينتم[١]، فلم جاز نداء لفظة (الله) بدونه؟.

ومحصول جوابه أن يقال: إنما قالوا (يا أللّه) ولم يقولوا: يا أيها الله، لعدم الإذن الشرعى فى إطلاق الأسماء المبهمة على (الله) تعالى[٢]، مع أن أسماء (الله) تعالى توقيفية، أو لأن نداءه لما كان أكثر من نداء غيره خففوا بحذف الوصلة عنه[٣].

وقوله: خاصة إشارة إلى أن تجويز هذا الصنع منهم لا يوجد فى غيره سعة.

وأما ما يقال فى الجواب: من أن اللام فيه ليس للتعريف بل للتعويض عن همزة (إله)[٤] فلا يمتنع اجتماعه بحرف النداء، فمنافٍ للقول بأن الاعتبار بصورة لام التعريف.

وأيضا: التعليل بأن سبب دخول حرف النداء فيه أمران: كونها عوضا عن الهمزة، وعن لزوميتها لكونها عوضا عن حرف أصلى[٥]، فلم يكن مثل (النجم) لعدم التعويض فيه وإن كان لامه لازمة، ولا مثل (الناس) لعدم اللزوم وإن كان لامه عوضا[٦]، لا يشفى العليل.

ولك فى المنادى المكرر بلفظه مضافا إلى اسم آخر مثل:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ لاَ أَبَا لَكُمْ ::: لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْءَةٍ عُمَرُ[٧]

---

(١) فى الأصل: (بينهم) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ١٩٠، والأصبهانى ص ٢٧٢.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٢٦.

(٤) لأن أصله(الإله) فنقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت فصار(اللاه) ثم أدغموا اللام فى اللام فقالوا: (الله) ثم فخَّموا بعد الفتح والضم دون الكسر، فصارت عوضا عن المحذوف. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٢٦، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٧٤، وهذا قول: الكسائى، والفراء، وقطرب، ويونس، وهناك أقوال أخرى فى اشتقاق لفظ الجلالة انظرها فى: ابن القواس ص ١٨٩، والرضى ١/ ٣٤٨.

(٥) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٤٦ وما بعدها، والجامى ١/ ٣٣٥.

(٦) قال الجامى ١/ ٣٣٥: " وأما مثل (النجم) و(الصعق) وإن كانت لامه لازمة فى مثلها لكن ليست عوضا عن محذوف، وأما (الناس) وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لأن أصله (أناس) لكن ليست بلازمة للكلمة لأنه يقال (ناس) فى سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: يا الناس، ويا النجم... " ا. هـ.

(٧) من البسيط لجرير فى: ديوانه ص ٢١٩، وانظره فى: الكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، وتحصيل عين الذهب ص ٨٣، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والجمل ص ١٥٧، واللامات ص ١٠١، وابن يعيش ٢/ ١٠، والرضى ١/ ٣٥٢، والمغنى ٢/ ٥٢٨، والأشمونى ٣/ ١٥٣، والخزانة ٢/ ٢٩٨، ٤/ ٩٩، من قصيدة يهجو بها عُمر ابن لَجأ التيمى، والمعنى: لا يوقعنكم عمر فى بلية ومكروه لأجل تعرضه لى، فامنعوه من هجائى حتى تأمنوا أن ألقيكم فى بلية.

والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه: يا غلامِيْ، ويا غلامِيَ، ويا غلامِ، ويا غلاما، وبالهاء وقفا.

والمنادى المحض الضمُ، لكونه منادى مفرداً معرفة في تقدير أن يكون (تيم) الثانى مضافاً إلى (عدى) الأول، ولك فيه النصبُ أيضا، ولم يقل: (والفتح) لكونه معربا حينئذ، على ما يذكر، إما لكونه مضافا إلى (عدى) المذكور و(تيم) الثانى تأكيد لفظى له، وهو لا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه، فلذلك بقى منصوبا على حاله[1]، وأما الفصل بين المضاف والمضاف إليه فجائز عندهم ضرورةً، وهذا الوجه وإن كان ما نقله بعض الشراح عن سيبويه[2] لا يخفى عن المتأمل ضعفُه، وإما لكونه مضافا إلى (العدى) المحذوف فيكون تقديره: يا تيم عدى [تسيم عدى][3] حذف الأول لكونه مستغنى عنه بذكره ثانيا[4].

هذا كله فى أول المكرر، وأما الثانى فالنصب فيه إما لكونه منادى حذف حرف ندائه مع كونه مضافا إلى المذكور، وإما لكونه تابعا للأول بأن يكون بدلا منه أو عطف بيان أو تأكيدا له[5].

اف إلى ياء المتكلم وغيره كذلك، بشرط وقوعها آخرا، كثيرا ما يجوز فيه أن يقال: يا غلامِيْ بإثبات الياء على الأصل وسكونه للتخفيف لكثرة استعماله[6]، وعدم الاحتياج إلى حركته، ويجوز فيه أيضا: يا غلامِيَ بالحركة؛ لأن تحركه هو الأصل بالنظر إلى حالة تعلق غرض الواضع، وبالفتح لكون الياء فيه بمنزلة الكاف فى (غلامك) لوجود التخفيف فى

---

(١) هذا مذهب سيبويه، انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٠٦.

(٢) منهم: الرضى ١/ ٣٥٣، والأصبهانى ص ٢٧٤، والجامى ١/ ٣٣٧.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) وهذا أحد قولين للمبرد، والقول الآخر موافق فيه لسيبويه، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٢٧، وقال السيرافى وعندى وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره وهو قوى فى نفسى وذلك: أن تجعل أصله: يا زيد زيد عمرو، فيكون (زيد عمرو) الثانى نعتا للأول مثل قولنا: يا زيد بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبنى حركة الثانى المعرب " ا. هـ، انْظُرْ: هامش كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٦، والرضى ١/ ٣٥٦، والجامى ١/ ٣٣٧).

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٥، والأشمونى ٣/ ١٥٤، والهمع ٢/ ٤٣.

(٦) قال ابن الحاجب: " فى ياء الإضافة قولان: أحدهما: أن أصلها الفتح وجاء السكون تخفيفا وهو الأكثر والأظهر، والآخر: أن أصلها أن تكون ساكنة وفُتِحت تقوية لها لضعفها وخفائها " ا. هـ. انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٢٧٩، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١١، والرضى ١/ ٣٥٦ وما بعدها.

وقالوا: يا أبي ويا أمِّي، ويا أبتِ ويا أُمَّتِ، فتحا وكسراً، وبالألف دون الياء،

الفتحة[1]، ويجوز فيه أيضا: يا غلامِ بكسر الميم وإجزائه عن الياء[2]، ويجوز فيه أيضا: يا غلاما بقلب الياء ألفا لخفته بالنسبة إليها[3].

ومثاله من غير المنادى نحو:**{تقبل دعاء}**[4]:**{فكيف كان نكير}**[5] أي: دعائي، ونكيري.

ويجوز الوقف في مثلهما على السكون تعويلا على الفهم، وأما في مثل: ضرب غلام زيداً، بمعنى: (غلامي زيداً) فهو قليل.

وتجوز القراءة في الكل بالهاء نحو: يا غلامِيَه، ويا غلامِيْه، ويا غلامِه، ويا غلاماه وقفا أي: لأجل الوقف ليكون فرقا بينه وبين الوصل[6]، قال المصنف[7]: " إلحاق الهاء لبيان الألف لأنها هاء السكت، وهي لا تكون[8] إلا في الوقف[9] ".

وقالوا: إذا كان المنادى المضاف إلى الياء المذكورة (أبا) أو (أما): يا أبيْ ويا أميْ بسكون الياء، وفتحه، وقلبه ألفا، وحذف الألف اكتفاءً بالفتحة كما حكى عن يونس[10]، وحذف [الياء][11] اجتزاء بالكسرة، وبعضهم استثنى الأخير معلِّلا بكونه على هذا أقل من القدر الصالح في (أب) وأتبع الأم لـه.

ويجوز ههنا زوائد نحو: يا أَبتِ ويا أُمَّتِ بقلب الياء تاءً لمناسبة التاء، ويجوز تحريكه ضما،

---

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ١٩٢.

(٢) قال سيبويه ٢/ ٢٠٩: " هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك، اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين... وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء " ا. هـ، وانْظُرْ: التخمير ١/ ٣٤٩.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٣١، وقال سيبويه ٢/ ٢١٠: " وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف وذلك قولُك: يا ربَّا تَجَاوَزْ عنَّا، ويا غلامَا لا تفعل " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٥٢، وابن يعيش ٢/ ١١، والرضى ١/ ٣٥٧، والصفوة الصفية ٢/ ٢٠٣.

(٤) سورة إبراهيم - عليه السلام - من الآية (٤٠).

(٥) سورة الملك من الآية (١٨).

(٦) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٥٧ وما بعدها، والأصبهاني ص ٢٧٨.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٣١.

(٨) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٩) قال سيبويه ٢/ ٢١٠: " فإذا وقفت قلت: يا غُلامَاه، وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضحَ للألف؛ لأنها خفية ". وانْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٢٠٣، والإقليد ص ٤٣٢.

(١٠) انْظُرْ قول يونس في: ابن يعيش ٢/ ١٢، والرضى ١/ ٣٥٨.

(١١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

ويا ابن أمِّ، ويا ابن عمِّ خاصةً، مثلُ باب: يا غلامى، وقالوا: يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ.

وفتحا، وكسراً/ ، أما جواز الضم فلكونه تاء تأنيث فيشبه تاء (طلحة) فيضم، وأما جواز الفتح (٤١/ب) فلكونه بدلاً عن حرف تحرك بالفتح، وأما جواز الكسر فلكون التاء بدلا عم الياء، والكسر أولى به لكونه أحقه[(١)].

ونقول: [يا][(٢)] أبتا، ويا أمتا بالألف، فإن تحصلها بإشباع[(٣)] الفتحة، أو بأن تجعلها والتاء بدلا عن الياء، والجمع بين البدلين عن شيء واحد غير ممتنع[(٤)]، وإنما الممتنع الجمع بين البدل والمبدل منه، فلا يجوز أن يقال: يا أبتى ويا أمتى، أشار إليه بقوله: دون الياء؛ لأن التاء بدل منها فلا يجوز الجمع بينهما[(٥)]، هذا مذهب البصريين والوقف عليه عندهم بالهاء، والكوفيون[(٦)] على أنها للتأنيث، وياء الإضافة مقدرة بعدها[(٧)]، والوقف عندهم على التاء والأول أصح يعرفه[(٨)] المتأمل.

وقالوا: إذا كان المنادى (ابنا) مضافا إلى (الأم) و(العم) المضافين إلى الياء: يا بن أمِّ، ويا بن عمِّ، بكسر الميم فيهما، بأن يجوزوا فيه ما يجوزوا فى المنادى المضاف إلى الياء من: سكون الياء، وفتحه، وكسره، وحذفه اكتفاء به، وقلبه ألفا، وإنما قال: خاصة[(٩)] لعدم جواز ما جاز فى مثل باب: يا غلامى فى غيرهما، حتى لو قلت: يا غلام[(١٠)] أمى، ويا ابن أخى، ويا غلام غلامى، لا يجرى فيها تلك الأحكام، والسبب[(١١)]: أن هذا كثر كثرة (يا غلامى) - وإن لم يكن من بابه - فعومل معاملته لمشاركته له فى

---

(١) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٥٩، وابن القواس ص ١٩٣، والأصبهانى ص ٢٨٠.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل: (الإشباع) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال الأصبهانى ص ٢٨٠: " وأما جواز (يا أبتا) فلعدم لزوم اجتماع العوض والمعوض عنه، وجواز تعويض حرفين عن حرف واحد إذا كانا أخف منه " ا. هـ.

(٥) قال الأصبهانى: " وأما عدم جواز (يا أمتى) فلامتناع اجتماع العوض والمعوض عنه "ا. هـ السابق نفسه.

(٦) فى الأصل: (والكوفيين) وهو لحن.

(٧) انْظُرْ مذهب البصريين والكوفيين فى: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٤٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٨١، وابن يعيش ٢/ ١١، والرضى ١/ ٣٥٨، وابن القواس ص ١٩٣، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٨، والتصريح ٢/ ١٧٩.

(٨) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٥٨، والإقليد ص ٤٣٣.

(٩) قال الجامى ١/ ٣٤٠: " (خاصة) هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم، أى: لا يقال: (يا ابن أخَ) و(يا ابن خالَ) لا بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: يا بنت أم، ويا بنت عم " ا. هـ.

(١٠) فى الأصل: (يا غلامى) وهو خطأ.

(١١) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٤٣٣.

السبب، [بخلاف][1] بقية الباب فإنها لم تكثر تلك الكثرة، فلم تعامل تلك المعاملة.

وقالوا فيه أيضا: يا بن أمَّ ويا بن عمَّ بفتح الميم[2] وهو الأكثر في استعمالهما من الأول[3]، يعني: يجوز في الصورة المذكورة ما جاز في المنادى المضاف، ووجه آخر وهو: حذف الألف اكتفاء بالفتحة، ولم يجز في باب (غلامي) على اللغة المشهورة، إما لأنها أطول لفظا من ذلك، فناسب لهما التخفيف، أو لأنهما بالامتزاج كان كأنهما كالكلمة الواحدة[4]، إذ المضاف والمضاف إليه هنا في غاية شدة الامتزاج؛ لأن (يا ابن أمي) بمنزلة (يا أخي) لكن لما كانا في صورة المركب جعلت حركتهما حركة المركبات[5].

* * * * *

(١) ما بين المعقوفين زيادة من شرح المصنف لا يستقيم الكلام بدونها.

(٢) في الأصل: (اللام) وهو خطأ.

(٣) هذا معنى قول سيبويه ٢/ ٢١٤: " وقالوا: يا بن أمَّ، ويا بن عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر في كلامهم من: يا بنَ أبي، ويا غلامَ غلامي... " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٣٤.

(٥) قال الإسفراييني: " وجاز الفتح كـ (خمسة عشر) بجعل الاسمين اسماً واحداً " ا. هـ. انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٠٨.

بحث ترخيم المنادى

وترخيم المنادى جائز، وفى غيره ضرورة، وهو حذفٌ فى آخره...

وترخيم المنادى[1] جائز، أى: من غير ضرورة.

اعلم أن المصنف لما أراد تخصيص البيان بالترخيم فى حال السعة نبه عليه بهذا القول أولا، وإلا فالجواز يوجد فى الضرورة[2]، وذلك لكثرة النداء فى كلامهم، ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم، فهو يؤذن بالترخيم أن ذلك الأمر مما لا يقبل التوقف ريثما تمَّ الكلام، وعلى ما فى الضرورة بقوله: وفى غيره أى: الترخيم فى غير المنادى لا يجوز فى الاختيار، وذلك لأن الترخيم تخفيف وما يناسبه ما يكثر استعماله، بل يجوز فيه ذلك ضرورة[3] - بالنصب على أنه مفعول له - أى: لأجل الضرورة، لكن لا مطلقا بل إذا كان ذلك الغير مما يصلح للنداء، كما فى قوله:

دِيَارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنا ::: ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[4]

ثم عرفه ما هو مراده منه، فهو فى اللغة تفعيل من رخمت الشىء إذا سهلته[5].

وفى الاصطلاح هو أى: الترخيم: حذف فى آخره، أى: آخر المنادى بدليل ما مر، ولا يرجع الضمير إلى الاسم على [ما][6] زعمه البعض[7]، وإلا لأورد عليه أن الحكم على الشىء مسبوق بمعرفته، فلم أخر تعريفه؟ وأيضا ينتقض بالضرورة، لصدقه عليه.

---

(١) قال ابن القواس ص ١٩٥: " وإنما قال: (ترخيم المنادى) ليخرج عنه ترخيم التصغير؛ لأنه تحذف زوائد الاسم ثم يصغر " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (الصورة) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال سيبويه ٢/ ٢٣٩: "... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا فى النداء، إلا أن يُضطر شاعر، وإنما كان ذلك فى النداء لكثرته فى كلامهم، فحذوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قَوْمِى ونحوه فى النداء". وقد اختُلف فى كيفية جواز ترخيم غير المنادى ضرورة، فسيبويه يجيزه على لغتى الترخيم مطلقا، والمبرد لا يجيزه إلا على لغة الضم، انْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٥، والرضى ١/ ٣٦٤، وابن القواس ص ١٩٥، وشرح ألفية ابن معط له ص ١٠٦٦.

(٤) من البسيط لذى الرمة فى: الديوان ١/ ٢٣، وانظره فى: الكتاب ١/ ٢٨٠، ٢/ ٢٤٧، والتبصرة ١/ ٣٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٧، والرضى ١/ ٣٦٢، والارتشاف ٣/ ١٤٧٦، والخزانة ٢/ ٣٦٥. ويروى: مساعفة، بدلا من: تساعفنا، وتساعفنا: تساعدنا، والشاهد قوله (مَيٌّ) حيث رخمه ضرورة.

(٥) هذا تعريف الأصبهانى فى: شرحه ص ٢٨٢، وله معنى آخر وهو القطع، يقال: رخَّمْتُ الدجاجة إذا قطعتُها. انْظُرْ: ابن القواس ص ١٩٥، وشرح الألفية له ص ١٠٦٥.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) لعل المراد به: الغجدوانى فى: شرحه ص ١٧٠، وقد قال: " والضمير فى (آخره) يرجع إلى الاسم، إذ البحث فى هذا القسم، وفى بعض الشروح جعل مرجعه المنادى، وهو تخصيص بلا مخصص " ا. هـ.

تخفيفا، وشرطه: أن لا يكون مضافا.

و(فى)[1] فى قولـه: (فى آخره) لمجرد التعدية كما فى قولـه تعالى:**{وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي}**[2] فلا يلزم ما قيل: إنه حذفُ آخرِه.

ولما كان هذا الحذف مشتركا بين ما هو المقصود وغيره، أشار إلى ما يميزه عنه بقولـه: **تخفيفا** أى: هو حذف الآخر للتخفيف المجرد عن العلة[3] مثل الإضافة، والإعلال، وتجاور الساكنين، أو غير ذلك، ومعناه اللغوى مرعى[4] فيه أيضا؛ لأن اللفظ إذا قـل سـهل، ففـى هـذا الحـذف تخفيـف اللفظ وتسهيله، ولهذا سمِّىَ به.

وشرطه، أى: ترخيم المنادى، فإن الضـمير يعـود إليـه، لا إلى مطلـق الترخـيم، لأن الضـرورى داخل فيه وهو ليس بمشروط بما يذكر، أمران، أحدهما: عـدمى، قدمـه علـى الوجـودى لكونـه أقدم منه، وهو: **ألا يكون** الاسم المنادى الذى قصد ترخيمه **مضافا**، سواء كان بالإضافة الحقيقية أو لا، ولا مشابها به، وهذا هو المراد، إلا أنه لم يتعرض لذكر المشابه اعتماداً على كونـه مفهومـا بذكر المشبه به لاتحاد حكمهما فى غير موضع[5].

وذلك لأنه لو رخم آخر الثانى لرخم ما ليس فى حكم المنادى، ولو رخـم الأول لوقـع الترخـيم فـى الوسط؛ لأن المضاف إليه من حيث اللفظ مستقل فى نفسه، ولهذا أعـرب بـإعراب باسـتقلاله، ومـن حيث المعنى فى حكم الجزء من الأول لأنه يتمه، فلما روعى الأمران تعذر الترخيم.

فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ألا يجوز ترخيم المركبات لوجود تلك العلة[6] فيها؟.

قلت: لا؛ لأن امتزاجها ليس كامتزاج المضاف إليه، لأن حكم الاستقلال فيها قد زال عن الثانى لفظا، بدليل أنه لم يعرب بإعراب مستقل، ولولا قوة الامتزاج لَمَا كان كـذلك، بخـلاف المضـاف والمضاف إليه[7].

---

(١) فى الأصل: (والفاء) وهو سهو.

(٢) سورة الأحقاف من الآية (١٥).

(٣) هذا معنى قول سيبويه ٢/ ٢٣٩: " والترخيمُ: حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفا " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (مدعى) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٦١، والجامى ١/ ٣٤١.

(٦) فى الأصل: (العاملة) وهو تَصْحِيف، وفى الأصبهانى ص٢٨٣: " لا يقال: يتعذر ترخيم مثل (معد يكـرب) بناءً على ما ذكرتم، لأنا نقول: الترخيم فى (معد يكرب) بحذف الاسم الأخير وليس هذا يمكن فـى المضـاف والمضاف إليه، فإن امتزاج الأول أكثر من امتزاج الثانى، ألا ترى أنـك تقـول: هـذا معـد يكـرب، برفعـه، فالإعراب على الاسم الثانى بخلاف المضاف والمضاف إليه فإن الإعراب ليس جاريا إلا على المضـاف، وإذا كان كذلك كان الاسم الثانى فى المركبات بمنزلة حرف فى الأول، وليس كذلك فى المضاف والمضاف إليـه، فجاز حذف الثانى من القسم الأول، ولم يجز حذف المضاف إليه " ا. هـ.

(٧) انْظُرْ علة عدم جواز ترخيم المضاف فى: شرح المصنف٢/ ٤٣٥، والرضى١/ ٣٦٤، وابن القواس ١٩٦.

ولا مستغاثا، ولا جملة.

ثم هذا رأى البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يجوزون ترخيم المضاف ويوقعونه آخر المضاف إليه[1]، ولما أراد المصنف نفى مذهبهم صرح بلفظ المضاف، وإلا فلو قال: شرطه أن يكون مفرداً، لكفى، واستغنى عن التطويل الحاصل بما ذكره[2].

وألا يكون ذلك الاسم مستغاثا[3]، وهو عطف على قوله: (مضافا)، وألا يكون مندوبا[4]؛ لأن المطلوب فيها/ رفع الصوت والتطويل، ولهذا زيد فى آخرهما ألف، والحذف لا يناسبه[5]، (٤٢/أ) وقيل: حتى يحصل الأمن [من][6] تعلل المستغاث بسبب الالتباس، ثم هذا الغرض وإن حصل بإضافة الترخيم إلى المنادى، لكن ذكره تسهيلا للأمر على المبتدئ لتعسُّر رعاية ذلك عليه، لاشتراكه بالمنادى فى الصيغة والإعراب والبناء، أو لأنه قد عدّ ذلك من المنادى باعتبار الجهة المذكورة. وألا يكون جملة؛ لأن الجملة تحكى على حالها، لدلالتها على القصة، أو لأنه لما كان فيها تعدد لفظاً لبقاء كل كلمة منها على إعرابها الأصلى أشبهت المضاف مع المضاف إليه[7].

---

(١) فيقولون: يا آل مال، فى: يا آل مالك، ويا آل عام، فى: يا آل عامر، واستدلوا بقول الشاعر:

خذوا حِذْرَكم يا آل عكرمَ واذكروا ::: أواصِرَنا والرَّحمُ بالغيب تُذكَرُ

وقول الآخر:

أبا عُرْوَ لا تبْعَدْ فكلّ ابنِ حرَّةٍ ::: سيدعوه داعى ميتة فيُجيبُ

وانْظُرْ تفصيل هذه المسألة فى: الكتاب ٢/ ٢٤٠، والأصول ١/ ٣٥٩، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٣١٥، وأسرار العربية ص ٢١٦، والإنصاف ١/ ٣٤٧، واللباب ١/ ٣٤٦، وابن يعيش ٢/ ١٩، وشرح التسهيل ٣/ ٤٣٢، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٠٦، والرضى١/ ٣٦١، والإرشاد ص ٢٩١، والارتشاف ٥/ ٢٢٢٧، والمساعد ٢/ ٥٦٣، وائتلاف النصرة ص٤٧، والأشمونى ٣/ ١٧٥، والتصريح ٢/ ١٨٤، والهمع ٢/ ٥٩. وقد نسب السيوطى إلى ابن مالك موافقته للكوفيين فى جواز ترخيمه. انْظُرْ: الهمع ٢/ ٥٩.

(٢) قال الغجدوانى ص ١٧١: " ولو قال: (وشرطه: أن يكون مفرداً) لكان أولى ليشملهما، إلا أنه قصد نفى قول الكسائى، والفراء، بطريق التصريح، فإنهما جوَّزا الترخيم من المضاف إليه " ا. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٣٧: " لأن المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت والجؤار به، فهو مطلوب تطويله لا الحذف منه " ا. هـ، انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٦٥ حيث علل بقوله: " وإنما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم يُورد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ". وانْظُرْ ابن القواس ص ١٩٧، والأصبهانى ص ٢٨٤، والجامى ١/ ٣٤١.

(٤) قال الجامى ١/ ٣٤٢: " ولم يذكر المصنف المندوب لأنه غير داخل فى المنادى عنده "، وقال الأصبهانى ص ٢٨٤: " والمندوب إن رخم بعد حذف علامة الندبة اجتمع حذف العلامة وحذف الآخر، وإن رخم من غير حذف العلامة فممتنع؛ لأن العلامة فيه بمنزلة التنوين فى الزيادة، وترخيم المنون ممتنع؛ لأن العلة الموجبة لزيادة التنوين وهى الخفة تمنع من حذف الأصل " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٦٥، وابن القواس ص ١٩٧، وشرح ألفية ابن معط له ص ١٠٦٨.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الإقليد ص ٤٥٤.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٣٧، والجامى ١/ ٣٤٢.

ويكون إما علما زائدا على ثلاثة أحرف،

وفيه خلاف للبعض(١)، قال في التسهيل(٢): " ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه "، في إحدى الروايتين.

وثانيهما: وجودي، وهو: أن يكون الاسم الذي قصد ترخيمه إما علما لكن لا مطلقا، بل بشرط كونه(٣) زائدا في عدد الحروف على ثلاثة أحرف، وإنما اشترطت العلمية لكون نداء الأعلام كثيراً في الكلام، فناسب التخفيف لأجل هذا، وغيرها لم يكثر كثرتها(٤).

وإنما اشترطت [الزيادة](٥) على الثلاثة لأنه لو كان على الثلاثة ورخم لأدى الترخيم إلى كون الكلمة(٦) على ما ليس في الأبنية المتمكنة(٧).

واحترز بالعلمية من اسم الجنس، ومن الموصول، واسم الإشارة، فسقط حينئذ ما قيل: إن المصنف أهمل شرطين وهما: أن لا يكون مبهما ولا مضمراً، لأنهما لا يرخمان لضعفهما لإبهامهما، فلا يزاد عليهما ضعف آخر بالحذف(٨).

---

(١) أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم الجملة، وأجازه ابن مالك، ونقله عن سيبويه، فقال في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٨: " وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كـ تأبط شرا، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النسب فقال: تقول في النسب إلى (تأبط شرا): (تأبَّطِيُّ) لأن من العرب من يقول: يا تأبط، ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل " ا. هـ، وقد غلّط أبو حيان ابنَ مالك في ذلك فقال: " وزعم ابن مالك أن سيبويه أجازه... وهو غلط منه وسوء فهم على سيبويه "، انْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٢٣٠، وهذا القول من أبي حيان لا وجه لصحته بعد أن اعتمد ابن مالك على نص سيبويه. وانْظُرْ: ابن جماعة ص ١٣١، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٣، والأشموني ٣/ ١٧٩ والتصريح٢/ ١٨٤، والهمع ٢/ ٦٣.

(٢) انْظُرْ: تسهيل الفوائد ص ١٨٨.

(٣) في الأصل: (كون) وهو خطأ.

(٤) وهذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٢/ ٤٣٨، وعلل ابن القواس ص ١٩٨ بقوله: " أما اشتراط كونه علما فلأن الأعلام منقولة في الأكثر عن وضعها اللغوي إلى وضع ثان، والنقلُ تغييرٌ، والترخيمُ تغييرٌ، والتغيير يؤنس بالتغيير، بدليل حذف الياء من (حنيفة) في النسب دون (حنيف) " ا. هـ وانْظُرْ: الرضي ١/ ٣٦٥.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) في الأصل: (الكل) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٢٠، وشرح المصنف ٢/ ٤٣٨، والرضي ١/ ٣٦٥، وابن القواس ص ١٩٨.

(٨) قال ابن الشجري في: أماليه ٢/ ٣٠١: " فلا يجوز.... ترخيم مبهم نحو: يا هذا، ويا هذه، ويا هؤلاء، ولا مضمرٌ نحو: يا أنتما، ويا أنتم... لأن المبهم والمضمر ليسا مما يغيّره النداء "، وقال السيوطي في: الهمع ٢/ ٦١: " والعاري من تاء التأنيث إنما يرخم بشرطين: أن يكون علما بخلاف اسم الجنس، والإشارة والموصول... " ا. هـ.

خلافا للكوفيين فإنهم يجوزون ترخيم الثلاثى[1] إذا كان متحرك الوسط، فيقولون: (يا عُمَ) فى (عمر)، إما لوجود نظير ما أدىّ إليه ترخيمه نحو: يد، ودم، وإما لتحرك أوسطه، وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع.

والجواب عن الأول[2]: هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يُحمل عليها شيء، وعن الثانى: أن هذا الاعتبار غير مطرد فى كل مقام، مع أن هذا إعدام حرف.

وإما أن يكون بتاء التأنيث إذا لم يكن علما زائداً على الثلاثة، وإنما اشترطت تاء التأنيث إذا لم يكن علما لأنها توجب[3] ثقلا فناسب الترخيم لثقله، كما أن العلم يناسبه لكثرته، أو لأنها قائمة مقام العلمية من جهة أنها تناسب التخفيف لفظا ومعنى، وإنما [لم][4] يشترط معها الزيادة على الثلاثة لكونها زائدة على بناء الكلمة، فحذفها لا يوجب المحذور فى نفس الكلمة ولأن وضعها لما كان على شرط الزوال يكفى أدنى مقتضى[5].

فإن قلت: لم خصّ الترخيم بالمفرد؟.

قلت: للمناسبة بينهما وذلك لأن الترخيم تغيير، وبإيجاد حرف النداء فى المفرد المنادى[6] كان مغيرا لانتقاله حينئذ من الإعراب إلى [البناء][7] فآنسه؛ لأن التغيير يؤنس التغيير.

ثم اعلم أن سيبويه[8] شرط فى ترخيم ذى التاء على اللغة القليلة، لئلا يحصل الالتباس بما لا تاء فيه، فلا يجوز عنده أن يقال: (يا خبيث[9] أقبلى) فى ترخيم (خبيثة)[10] إذا كان صفة،

(١) ذهب الكوفيون إلا الكسائى إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرك الوسط، ونقل ابن باشاذ موافقة الأخفش لهم، ونُسب هذا القول للفراء وحده، ومنع ذلك البصريون، سوى ما كان فيه تاء التأنيث ووافقهم الكسائى، انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٥٥، والأصول ١/ ٣٦٥، والإنصاف ١/ ٣٥٦، واللباب للعكبرى ١/ ٣٤٧، والمسائل الخلافية ص ١٤٦، وابن يعيش ٢/ ٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٦، والرضى ١/ ٣٦٣ والارتشاف ٥/ ٢٢٣٢، والمساعد ٢/ ٥٥٢، والتصريح ٢/ ١٨٥، والأشمونى ومعه حاشية الصبان٣/ ١٧٥.

(٢) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٥٩ وما بعدها، وأسرار العربية ص ٢١٥، وحاشية الصبان ١/ ١٧٥.

(٣) فى الأصل: (يوجب) وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٣٩، والإيضاح ١/ ٢٩٨، والرضى ١/ ٣٦٥، وابن القواس ص ١٩٨.

(٦) فى الأصل (البناء) وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) قال سيبويه ٢/ ٢٥١: " واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسما خاصا غالبا، من قِبَل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أقبلى، وإنما جاز فى الغالب لأنك لا تذكر مؤنثا ولا تؤنث مذكرا " ا. هـ.

(٩) فى الأصل: (يا حبيب)، (حبيبة) والتصحيح من كتاب سيبويه.

(١٠) فى الأصل: (يا حبيب)، (حبيبة) والتصحيح من كتاب سيبويه.

فإن كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة كأسماء ومروان، أو حرف صحيح قبله مدَّة وهو أكثر من أربعة أحرف...

لحصول اللبس؛ لأن فعل المذكر قد يؤنث بالإيرادة منه النفس، ولا يلزم ذلك فى العلم لأن فعل المذكر[1] العلم لا يؤنث، وفعل المؤنث لا يذكر عند الترخيم حملا على المعنى.

لما فرغ عن بيان ماهية الترخيم وشرائطه، شرع فى بيان أنه فى أى موضع يحذف له حرفان، وفى أى موضع يحذف له اسم برأسه، وفى أى موضع يحذف له حرف واحد، فقال: فإن كان فى آخره، أى: فى آخر الاسم الذى قصد ترخيمه من المنادى، زيادتان أى: زائدتان معا وهما فى حكم الزيادة الواحدة[2]، مثاله كأسماء فى أحد القولين[3] ومروان، وزيدين - بفتح الدال وكسره - علما، أو إن كان فى آخره حرف صحيح[4] من الأصوات، وإلا لم يبق الفرق بين القسمين، سواء كان ذلك بالحقيقة أو حكما، قبله، أى: قبل ذلك الحرف الصحيح على ما ذكر مدَّة، أى: حرف زائد من حروف المد ساكن فى الأصل، فلا يعترض بنحو (مختار) فإن ترخيمه (يا مختا) بإثبات الألف، فلم يحذف فيه حرفان للترخيم لكون ما قبل آخره غير مدَّة على ما ذكر[5]، والحالُ هو، أى: ذلك الاسم الذى فى آخره زائدتان أو حرف صحيح قبله مدّة، لابد وأن يكون أكثر من أربعة أحرف نحو: منصور، ومسكين، لئلا يبقى بعد الترخيم على ما هو أقل من القدر الصالح[6]، قيدٌ للقسمين[7]، فيكون احترازا عن مثل: (يدين)

---

(١) فى الأصل: (المذكور) وهو سهو.

(٢) فى الأصل: (واحد) وهو تَصْحِيف.

(٣) اختلف فى (أسماء) فهى عند سيبويه (فعلاء) من الوسم، لأنه جعل فى آخرها زيادتين زيدتا معا، فحذفتا فى الترخيم معا قال سيبويه ٢/ ٢٥٦: " هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد، وذلك قولك فى عثمان: يا عُثْمَ أقبل، وفى مَرْوَان: يا مَرْوَ أقبل، وفى أَسْمَاءَ: يا أَسْمَ أقبل ". وقد ذهب غيره إلى أنها (أفعال) جمع (اسم) سُمِّيَ به المؤنث، فعلى هذا يكون آخره حرفا أصليا وقبله مدّة فيكون مثل (عمار)، انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٥٦، وهامشه ٢/ ٢٥٨، وابن يعيش ٢/ ٢٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٠٢، والرضى ١/ ٣٦٩، وابن القواس ص ١٩٩، والجامى ١/ ٣٤٣.

(٤) قال الرضى ١/ ٣٦٩: " قوله: أو حرف صحيح، كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدّة زائدة، وذلك لأنه لا يحذف فى نحو: عفرناة، وسعلاة، إلا التاء وحدها... " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٠٢، وشرح المصنف ٢/ ٤٤٢.

(٦) قال الرضى ١/ ٣٧١: " قوله: وهو أكثر من أربعة أحرف، إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد أيضا فى نحو (سعيد) و(عمود) و(عماد) لكنه لا يوجبه كما فى (عمّار) و(مسكين) و(منصور) " ا. هـ.

(٧) قال الرضى ١/ ٣٧١: " قوله: أكثر من أربعة أحرف، قيد فى قوله: أو حرف صحيح قبله مدة، لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة، لأن نحو (يدان) و(دمان) و(ثبون) و(قلون) و(دميّ) يرخم بحذف زيادتين للترخيم، لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم، بل قبله كان كذلك " وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٤٤، وعلى هذا يكون الشارح قد جعل قوله: (أكثر من أربعة أحرف) قيد للقسمين، مخالفا بذلك الرضى.

حذفتا،

و(دمين) من الأول، و(سعيد) من الثانى، فإن فى ترخيم مثل هذا لا يحذف إلا حرف واحد لئلا يلزم ما ذكر آنفا، وعليه قولـه:

تَنَكَّــرْتِ مِنَّــا بَعْــدَ مَعْرِفَــةٍ لَمِــى ::: وبَعدَ التَصَــابِى والشَّــبابِ الْمُكــرَّمِ[1]

وقولـه: حذفتا جزاء لقولـه: (فإن كان) أى: حُذف لترخيم الاسم المذكور حرفان، أما فى الأول فلكون الزائدتين فيه بمنزلة حرف واحد، وأما فى الثانى[2] فحذف الحرف الصحيح منه لكونه آخراً على ما هو أصل الترخيم، وأما حذف المدة فلكونها حرف علة زائدة فهى أولى بالحذف[3].

وقول من قال: لو ترك المصنف قيد (الصحيح) لكان أولى؛ ليدخل فيه مثل (مرعىّ) فالمحذوف[4] منه/ حرفان أيضا للعلة المذكورة! مدفوع بما ذكرنا فى تفسير الصحيح، فإن آخره **(٤٢/ب)** وإن لم يكن صحيحا حقيقة لكنه فى الحكم كذلك كما فى (ظبى) و(دلو).

ثم اعلم أن فى هذا المقام كلامين، الأول: أن المصنف لو قال ابتداءً: " يحذف لـه حرفان مما[5] كان قبل آخره مدة وهو أكثر من أربعة "[6]، لكان مغنيا عن ذكر القسمين.

واعتذر عنه بأن يقال: نعم إلا أنه عدل عنه إلى ذكرهما تنبيها على علة حذف الحرفين وإعلاماً بتفصيل أحكام الواقع فى كلامهم، فإن علة الحذف فى كل من القسمين مغايرة لعلته فى الآخر[1].

---

(١) من الطويل لأوس بن حجر فى: الديوان ص ١١٧، والكتاب ٢/ ٢٥٤، وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٥، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٠٤، والصاحبى ص ١٧٤، وشرح قطر الندى ص ٣٠٢. ويروى: التصافى، بدلا من: التصابى، والمعنى: أنكرتنا لمكان الكبر بعد معرفةٍ بنا زمن الشباب. والشاهد قولـه: (لَمِى) حيث رخمه بحذف آخره، وأصله: (لميس) فلم يحذف إلا السين وحدها.

(٢) قال الرضى ١/ ٣٧٠: " وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأولى حذف المد الزائد، لكن لَمَّا لم يكن آخراً، والترخيم حذف الآخر، لم يحذفه، فلما حذف الحرف الآخر صار متطرفا فتبعه فى السقوط " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٤٤.

(٣) قال صاحب الإقليد ص ٤٥٧: " إذا رخمت نحو (منصور) فلابد من أن تحذف الراء، لأن الترخيم حذفُ آخر الاسم، فلو حذفت الآخر بقى (يا منصو) فلزمك أن تحذف الواو أيضا لأنها زائدة مدة، وقد استولى الحذف على الأصلِ مع مَا لـه من قوة الأصالة والصحة، فما ظنُّك بالزائدة التى هى حرف مدّ، وأحسن بقولـه: **ويُرى البَرِىءُ مع السَّقيمِ فيُلْطَخُ** " ا. هـ.

(٤) غير واضحة بالأصل.

(٥) فى الأصل: (ما) وهو تَصْحِيف.

(٦) لا وجه لهذا الاعتراض؛ لأن المصنف - رحمه الله - قد ذكره فى: شرحه ٢/ ٤٤١ حيث قال: " قولـه: (أو حرف صحيح قبله مدة..). كان يغنى عنه وعما قبله أن يقال: (يحذف حرفان فى كل ما كان قبل آخره مدة وهو أكثر من أربعة أحرف " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٣٧٠.

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٤١، والرضى ١/ ٣٧٠.

وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك فحرف واحد، وهو فى حكم الثابت...

والثانى: أن ما اختاره من اشتراط حذف الحرفين بكونه أكثر من أربعة مذهب الجزولى[1]، وأما عند غيره فليس ذلك شرطا فيه، مع أنه قيل[2]: الأولى ذلك؛ لأن لزوم المحذور وهو بقاؤه بعد الترخيم على حرفين، ليس لأجل الترخيم، بل كان قبله أيضا كذلك، كما فى تاء التأنيث.

وإن كان الاسم الذى قصد ترخيمه من المنادى مركبا تركيبا غير جملىّ ولا إضافىّ نحو: بعلبك، وحضرموت، علما، حذف من ذلك الاسم لأجل ترخيمه الاسم الأخير، وذلك لأنه لكونه بمثابة زيادة ألحقت بعد تمام بنية الاسم أشبهت تاء التأنيث، مع أن كون التصغير والنسبة واردين على الأول، لأنه[3] كما يصغر وينسب الجزء الأول فيما فيه التاء، مؤكدا المشابهة بينهما، فحذف بكماله إجراءً له مجرى مشبهه، مع ما فيه من الاستثقال بزيادة لفظه[4].

وإن كان ذلك الاسم غير ذلك، أى: غير ما فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة، وغير ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة، وغير المركب المذكور، فحرف واحد أى: يحذف لأجل ترخيم ذلك الاسم حرف واحد على ما هو الأصل؛ لأن حذف الزيادة على الواحد لوجود ما يقتضيه، فلمَّا لم يوجد ههنا ذلك رجع إلى الأصل[5].

وهو، أى: المحذوف من المنادى لأجل ترخيمه فى حكم الثابت[6]؛ لأن الترخيم فى المنادى لما كان قياسا مطرداً، صار الحذف فيه له كالواجب، فجعل المحذوف كالثابت كما يجعل فى واجب الحذف كذلك نحو: قاض.

---

(١) هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلى، الجزولى البربرى النحوى، كان إماما فى النحو، صنف المقدمة التى سماها القانون، وشرح أصول ابن السراج، توفى سنة ٦٧٧ هجرية. انْظُرْ: وفيات الأعيان ٣/ ١٥٧، وكشف الظنون ٢/ ١٨٠٠، والأعلام ٥/ ١٠٤. وانْظُرْ: المقدمة الجزولية ص ١٩٩، وشرح المقدمة للشلوبين ٣/ ٩٦٦.

(٢) هذا قول الرضى فى: شرحه ١/ ٣٧١ - بتصرف - فى النقل.

(٣) فى الأصل: (له) وهو تَصْحِيف.

(٤) وهذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٤٤٣، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٠٢ وما بعدها، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٢٣.

(٥) قال ابن القواس ص ٢٠٢: " وإنما حذف منها حرف واحد مطلقا لأنه الأصل فى الحذف، لأن الزائد إنما كان لعارض، فإذا انتفى عاد إلى الأصل، ولأن الترخيم على خلاف الأصل، فكلما قلّ الحذف كان أقلَّ مخالفة للدليل " ا. هـ، وانْظُرْ: الكناش ١/ ١٧٠.

(٦) فى الأصل: (ثابت) وهو خطأ، وقال الأصبهانى ص ٢٨٩: " قوله: (وهو فى حكم الثابت على الأكثر) أى المحذوف فى حكم الثابت والموجود على أكثر استعمالهم؛ لأن مراد القائل بقوله: (يا حارِ) هو (يا حارث) لفظا ومعنى، أما لفظا فلأن القائل به يريد لفظ (الحارث) وأما معنى فلأنه يريد الشخص المَسمى بالحارث وإذا كان كذلك كان الأولى أن يبقى على ما كان عليه من حركة وسكون " ا. هـ.

على الأكثر، أي: على مذهب الأكثرين[1]، فعلى هذا يكون الأولى بقاء ما بقى على ما كان عليه من حركة أو سكون، فيقال فى ترخيم (يا حارث): يا حارِ بكسر الراء؛ لأن أصله: (يا حارث) كما ترى، حذف الأخير وبقى على ما كان علَيه ما كان عليه، ويقال فى ترخيم (ثمود): يا ثمُوْ، بإثبات الواو وسكونه، خلافا للفراء[2] فى التزام حذف واوه، مقصوده أن يمنع ترخيم مثل هذا على المذهب المذكور لئلا يلزم الواو فى الطرف مع ضم ما قبلها [3].

وجوابه ظاهر؛ لأن المحذوف على هذا منوى الثبوت فلا يلزم الواو فى الطرف حقيقة.

ويقال فى ترخيم (كروان): يا كرَوَ، بفتح الواو مع فتح ما قبلها، فلم يقلبوا ألفا مع وجود المقتضى لئلا يلزم التقاء الساكنين المؤدى إلى تغيير البناء بحذف أحدهما[4]، إلا ما يؤدى إلى التقاء الساكنين بعودته إلى حركته الأصلية إن كان حركته فى الأصل، كما فى ترخيم (يا ساد) فإنه يقال فيه: (يا سادِ) بكسر الدال، وإلا فبعضهم اختار فتحه إتباعا لما قبله، وبعضهم كسره لأنه الأصل فى تحريك الساكن، نحو: يا اسحارِ فى ترخيم: اسحارّ بالتشديد.

وقد يجعل الباقى من المنادى المرخم على القليل، أشار إليه بإيراد (قد) اسما برأسه، بأن يجعل المحذوف منه كأن لم يكن[5]؛ لأنه حذفٌ لا لإعلال، وكل ما حذف كذلك لا يقدر عندهم كالمعدوم، بدليل قولهم: يد، ودم، فإنهم أعربوا مثلهما على ما بقى منه لما كان حذفه تخفيفا ولو كان الحذف لإعلال لم يكن كذلك، بدليل قولهم: هذا عصاً، وقاضٍ، فإنهم منعوا أن يجرى الإعراب على الصاد بالإعجام والإهمال[1].

---

(١) قال سيبويه ٢/ ٢٤١: " واعلم أن الحرف الذى يَلى ما حذفت ثابتٌ على حركته التى كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحا، أو كسرا، أو ضما، أو وقفا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقى من الاسم اسماً ثابتاً فى النداء وغير النداء.... وذلك قولك فى حارث: يا حار، وفى سَلَمَة: يا سَلَمَ، وفى بُرْثُنَ: يا بُرْثُ، وفى هِرَقْلَ: يا هِرَقْ " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن السراج ١/ ٣٥٩، وابن يعيش ٢/ ٢١، وابن القواس ص ٢٠٢، وهذه اللغة هى لغة من ينتظر، وانْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٢٣٦، والهمع ٢/ ٦٧.

(٢) انْظُرْ رأى الفراء فى: التسهيل ص ١٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ٤٢٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٦، وشفاء العليل ٢/ ٨٢٧.

(٣) انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٧.

(٤) قال الدولت آبادى ل ٣٩/ ب: " و(كَرَوَ) بواو مفتوحة بعد فتحة، ولا تقلب ألفا لوقوع الساكن بعدها وهو الألف المحذوف الذى فى حكم الثابت، ولو لم يكن فى حكم الثابت لقيل: يا كرَا؛ لارتفاع المانع " ا. هـ.

(٥) وهذه لغة من لا ينتظر وهو من لا ينوى المحذوف، وقد عدّها الرضى هى اللغة الأكثر على ما يقتضيه السياق واستقراء كلام العرب. انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٧٤، وهو بهذا قد خالف المصنف - رحمه الله.

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٤٥.

فيقال: (يا حارُ) ويا ثمِي، ويا كرا.

فيقال فى ترخيم: (يا حارث) على هذه اللغة القليلة: يا حارُ بالضم؛ لأنه على ذلك التقدير منادى مفرد معرفة، ويقال فى ترخيم (يا ثمود) عليها: يا ثمِي؛ لأن الواو حينئذ يقع فى الطرف مع ضم ما قبلها، والقياس فى كلامهم قلب الواو الموصوفة بتلك الصفة ياء، والضمة كسرة كما فى (أدل) جمع (دلو)، ويقال فى ترخيم: (يا كروان) عليها: يا كرا، بقلب الواو ألفا لوجود ما يقتضيه، وهو كونها متحركة وما قبلها مفتوحا مع عدم المانع وهو لزوم التقاء الساكنين؛ لأن الألف لم يبق حينئذ فى حكم الثابت[1].

ويقال فى ترخيم: (يا حَوَلاَيَا) على هذه اللغة (يا حولاء)؛ لأنك لما حذفت الألف بقى آخر الاسم (ياء) متطرفة بعد ألف زائدة، فقياسها أن تقلب همزة[2].

ثم اعلم أن بعضهم[3] ذهب إلى أن ترخيم مثل: (قاضون) و(مصطفون) يقال فيه: يا قاضى، ويا مصطفى، بإثبات الياء والألف، دليله: أن حذفها إنما كان لعارض لفظى وهو وجود صورة الواو، فلما حذفت للترخيم زال الموجب له ووجب ردّها.

فإن قلت: يلزم على هذا أن يقال فى ترخيم (مُحْمَرٌّ): (يا مُحْمِرِ) بالكسر، إذ هو الأصل فى حركته، وإنما سكن لعارض وهو الإدغام، لوجود مثلها [فإذا رَحمت][4] فقد زال الموجب/ (٤٣/أ) لسكونه بالترخيم، مع أنه لا يقال كذلك، بل يقال: يا مُحْمَرْ، بالسكون!.

قلت: الفرق بينهما ثابت لأن إثباتك[5] الياء والألف[6] [لأنهما][7] يثبتان فى كثير من المواضع فلهما أصل فى الإثبات لفظا، وإنما زال لما ذكر من عارض، بدليل قولهم: رأيت قاضيا، وقاضيةً، والمصطفى، بخلاف كسر الراء فى (مُحْمَرَ) فإنه لم يثبتْ أصلا، فلذلك وجب الرد فى (قاضون) و(مصطفون)، ولم يجب رد الكسر فى (محمر)[8].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف٢/ ٤٤٦، وابن القواس ص ٢٠٢، وشرح الألفية له ص١٠٦٩، والأصبهانى٢٨٩.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٤٧، والأصبهانى ص ٢٨٩.

(٣) وهو مذهب سيبويه والجمهور، انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٦٢، والأصول ١/ ٣٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٤٢٤، والرضى ١/ ٣٧٤، والارتشاف ٥/ ٢٢٣٨، والهمع ٢/ ٦٨. وقد خالفهم ابن مالك فذهب إلى أنه لا يرد، قال فى: التسهيل ص ١٨٩: ".. خلافا لأكثرهم فى رد ما حذف لأجل واو الجمع " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٤٢٤، والهمع ٢/ ٦٨.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من: شرح المصنف ٢/ ٤٤٨، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٥) فى الأصل: (ثبتك) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (وألف) وهو تَصْحِيف.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٤٧ وما بعدها، وفيه هذا الاعتراض والجواب عليه، وقد نسب المصنف هذا التوجيه فى(محمر) إلى الفارسى، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٣٧٦.

[المندوب]

وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب، وهو: المتفجع عليه بـ (يا) أو (وا)، واختص بـ (وا).

لما فرغ عن بيان ما استعمل فيه حرف النداء باعتبار المعنى الموضوع له، شرع فى بيان ما استعمل فيه ذلك باعتبار غيره، فقال: وقد استعملوا، أى: العرب، صيغة النداء، أى: حرف النداء، وإنما أطلق الصيغة لأن معنى النداء حينئذ ليس مراداً منه[1]، فى المندوب.

وهو فى اللغة: المدعوّ، من ندب[2] الميت إذا دعاه، كذا فى بعض الشروح[3].

وفى الاصطلاح هو: المتفجع عليه[4] أى: الذى يُبكى عليه ويُعد محاسنه، ليكون إعلاما من النادب لإصابة أمر عظيم، ليتعذروه فى البكاء فى التفجع، وهو إظهار الحزن والجزع عند المصيبة، مثاله: وازيداه، أو هو: المتفجع منه نحو: واحسرتاه[5].

والباء فى قوله: بيا أو وا متعلق بالمتفجع، وفيه إشارة إلى أن المراد من صيغة النداء (يا) من بين حروف النداء، فكأنهم حملوها على اللفظ المشهور فى النداء، ثم لما كان (يا) مشتركا بينه وبين [النداء][6] وقصدوا النصوصية عليه جعلوا له حرفا نصا وهو (وا)، وهذا معنى قوله: واختص أى: المندوب بـ وا، بمعنى أن (وا) لا يستعمل فى غير المندوب[7].

وأما استعمال (يا) فيه فلا يكون إلا بقرينة على الندبة، وإنما فعلوا[8] كذلك لأن المندوب لما كان شريكا للمنادى فى الاختصاص بالدعاء، وإن علم أن المندوب لا يحذف، جاز حمل أحدهما على الآخر، لأن العرب كثيرا ما تحمل بابا على باب آخر لاشتراكهما فى أمر عام،

---

(١) قال الأصبهانى ص ٢٩١: " والمندوب غير المنادى لأن المنادى هو المطلوب إقباله، والمندوب هو المتفجع عليه " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ١٠٥٧.

(٢) فى الأصل: (ندبت) وهو تَصْحِيف.

(٣) منها: شرح الغجدوانى ص ١٧٦.

(٤) قال الرضى ١/ ٣٧٩: " قوله: (المتفجع عليه) دخل فيه المجرور فى نحو: تفجعت على زيد، فلما قال بـ (يا) أو (وا) خرج " ا. هـ.

(٥) ذكرُ الشارح - رحمه الله - لهذا المثال فيه دفع لقول الرضى: " فقد أخلّ المصنف بأحد قسمى المندوب، وهو المتوجع منه، نحو (وا حُزنا) و(وا ويلا) و(وا ثبورا) " ا. هـ انْظُرْ: السابق نفسه، وقال الدولت آبادى ل ٤٠/ أ: " فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكر المتفجع منه نحو: وا ويلاه، ووا مصيبتاه، ووا حزناه، ووا حسرتاه، ونحو ذلك؟ قيل: هو داخل فى المتفجع لأجله، فلا حاجة إلى ذكره على حدة " ا. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٤٩، وقال ابن القواس ص ٢٠٤: " وقيل: إنما اختص بـ (وا) لأن المنادِى مُتَأَوِّه مُتَفَجِّعٌ ولفظ (وا) يفيد هذا المعنى " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الألفية له ص ١٠٥٧.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٤٩، وابن القواس ص ٢٠٤.

وحكمه فى الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف فى آخره، فإن خفت اللبس...

مع اختلافهما فى الحقيقة، وله نظائر كثيرة فى كلامهم[1].

وحكمه أى: حكم المندوب فى الإعراب والبناء، أى: فى كونه معربا ومبنيا - لوجود ما يقتضى واحداً منهما، حكم المنادى وذلك لأنهم لما حملوه على لفظه أجروه مجراه فى تفاصيله، فكما أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة يضم، كذلك المندوب، وإذا كان مضافا ينصب، فكذلك المندوب، وكذلك حكم توابعه، والعلة واحدة[2].

ويجوز لك زيادة الألف فى آخره أى: فى آخر المندوب إن لم يكن مضافا، ولا موصولا، ولا موصوفا، فإنه لو كان كذلك لم تلحق الزيادة آخره، بل آخر المضاف إليه، والصلة، والصفة عند المجوّز[3].

وأما المندوب بـ (يا) فيجب ذلك فيه للتمييز بينه وبين المنادى[4]، وذلك لأن غرضهم لما كان تطويل الصوت به لإظهار التفجع وإعلام وقوع المصيبة جوّزوا الزيادة لذلك[5]، واختاروا الألف من بين الحروف لكونه أخف[6]، مع أنه أكثر مدّاً من الواو والياء، فكأنه مناسب لغرضهم[7]، هذا إذا لم يؤد إلى الالتباس بزيادة، أما إذا أدى [إلى][8] ذلك فالواو والياء، أشار إلى ذلك بقوله: فإن خفت اللبس أى: إن كنت متخوفا من[1] لزوم الالتباس بزيادة الألف، لم تزد، بل تعدل عنها

---

(١) من ذلك قولهم: أحسن بزيد، فى التعجب، وهو صيغة أمر، ونقلُ (أم) والهمزةُ إلى التسوية المجردة عن معنى الاستفهام فى قولهم: سواء على أقمت أم قعدت، لأن الاستفهام بهما يتضمن طلب التعيين مع التسوية بينهما.... وغير ذلك. انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٠٤.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥٠، وقال الرضى ١/ ٣٧٩: " وذلك لأنه منادى فى الأصل لحقه معنى الندبة ".

(٣) انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٣، وقال النيلى: " إن كان المندوب مضافا زدت الألف آخر المضاف إليه، وإن كان موصولا زدتها آخر الصلة، وإن كان موصوفا فموضِعُها عند يونس آخر الصفة " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٢١٤.

(٤) وهذا مذهب الأندلسى حيث أوجب إلحاقها مع (يا) لئلا يلتبس بالنداء المحض. انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٧٩، وقال النيلى: " ويلزمُ زيادة الألف مع (يا) ولا تلزم مع (وا) لأن (وا) مختصة بالندبة وأما (يا) فتستعمل فى نداء من يجيب، فلولا زيادة الألف لم يقع فرق بين المندوب وغيره، ولذلك أُلحق ألفُ المد مع (يا) دون (وا) فإلحاقُها واجبٌ مع (يا) جائز مع (وا) " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٢١٤.

(٥) فى الأصل: (كذلك) وما أثبته من شرح المصنف ٢/ ٤٥٠.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥٠.

(٧) قال ابن يعيش ٢/ ١٣: "... وخصوها بالألف دون الواو والياء لأن المد فيها أمكن من أختيها " ا. هـ وانْظُرْ: الأصول ١/ ٣٥٥، والصفوة الصفية ٢/ ٢١٤.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١) فى الأصل: (عن) وهو تَصْحِيف.

إلى زيادة غيره من حروف المد واللين على وفق ما يكون فى آخر الاسم من الحركات أو على وفق نفس الآخر، أو نفس الاسم، مثلا إذا أردت ندبة غلام مخاطِبةٍ قلت: واغلامَكِيه بالياء؛ لأنك لو جئت بالألف لالتبس بندبة غلام المذكر، فلما ترك الألف لاستلزامه ذلك[عدل][1] عنه إلى ما يجانس حركة الآخر وهو الياء؛ لأنه بينه وبين الكسرة من الأخوة.

وأيضا لو أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت: واغلامَكُمُوه، بالواو؛ لأنه لو جئت بالألف لالتبس بندبة المثنى[2]، ولما ترك الألف لذلك [عدل][3] عنه إلى ما يجانس آخر ذلك الاسم وهو الواو؛ لأن الواو والميم شفويتان[4]، أو إلى ما يجانس ذلك الاسم لأنه حينئذ يكون جمعا، والواو يناسبه[5].

فإن قلت: لو اقتصرتم على وفق[6] ما يكون فى آخر الاسم لكفى فى مطلوبكم مع الاختصار فى العبارة؛ لأن حركة الآخر فى الجمع ضمة والواو يناسبها!.

قلت: هذا زعم باطل، إذ تلك الضمة لا ثبوت لها قبل الإلحاق حتى يلزم ذلك.

ويجوز لك أيضا زيادة الهاء مع زيادة الألف والواو والياء فى آخر المندوب[7] بـ (يا) على ما مرّ، وبهذا ظهر الجواب عن قول القائل: إنه يلتبس حينئذ بالمنادى الملحق بآخره ألف الاستغاثة، كذا قيل، وفيه نظر، فى الوقف[8] لأنها هاء السَّكت التى يلحق لبيان الحركة أو

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) هذا معنى قول سيبويه ٢/ ٢٢٤: " هذا باب تكون ألفُ الندبة فيه تابعةً لما قبلها إن كان مكسوراً فهى ياءٌ، وإن كان مضموما فهى واو، وإنما جعلوها تابعةً ليفرقوا بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجمع، وذلك قولك: واظَهْرَهُوه، إذا أضفت الظَّهرَ إلى مذكر، وإنما جعلتها واوا لتفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: واظَهْرَهَاهْ، وتقول: واظَهْرَهُمُوهْ، وإنما جعلْت الألفَ واواً لتفرق بين الاثنين والجمع إذا قلت: واظَهْرَهُمَاهْ،... وتقول: واغلامَكِيه إذا أضفتَ الغلام إلى مؤنث، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت: واغلاَمَكَاه " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٧٤، والفاخر ص ٥٣٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (شفوّيان).

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥١، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٨٤، وابن القواس ص ٢٠٦.

(٦) فى الأصل (على ما وفق).

(٧) قال الرضى ١/ ٣٨٣: "وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المدّ، ولا سيَّما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيَّنت كما تتبيَّن بها الحركة فى (غلاميَهْ) " ا. هـ وقال الأصفهانى فى شرح اللمع ٢/ ٦٣٤: "وهذه الهاءُ اللاحقةُ فى الوقف بعد الألف تُسمّى هاء الاستراحة، وقد جاء فى التنزيل كقوله تعالى في سورة الحاقة:**{هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ}** [الآية: ١٩] و**{مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ}** [الآية: ٢٨] و**{وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ}** [القارعة: ١٠] ا. هـ.

(٨) والكوفيون يثبتونها وصلا ووقفا فى الشعر وغيره، انْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٢، والرضى ١/ ٣٨٤، والأشمونى ٣/ ١٧٠، والهمع ٢/ ٥٢.

ولا يندب إلا المعرف فلا يقال: وارجلاه.

حروف المد، فيختص بالوقف[1]، فالغرض من زيادته التمييز بين حالة الوصل والوقف؛ لأن الحروف اللاحقة قبله ساكنة، أو طلب تطويل الصوت بذلك، فعلم أنه أى: حذف الهاء جائز فى الوصل فيقال: وازيدا، بإثبات الألف، وأعرض عنه بعضهم/ لئلا يُظن أن ألفه يدل على ياء **(٤٣/ب)** المتكلم، وجوزوا حذفهما بأن يقولوا: وازيد، بالاتفاق.

قلت: الحق أن الالتباس الصورى ههنا وفيما سبق حاصل بأى حال، فالأولى أن يحمل[2] اندفاعه على القرائن.

واعلم أن العلماء اختلفوا فى المندوب هل يقع نكرة أم لا؟

فذهب الكوفيون إلى جوازه[3]؛ لأنها قد تَقْرُبُ حينئذ من المعرفة، ورُدّ بأنه مع هذا لا يخلو عن الإبهام، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[4]، لما يذكر عن قريب، ولاختياره ذلك أشار إليه بقوله: ولا يندب إلا المعرف المشهور، سواء كان تعريفه بالعلمية أو لا، وذلك لأن الغرض بالندبة إظهار الجزع والألم، وليس ذلك بحاصل إلا بعد أن يكون معروفا مشهوراً، حتى لو كان معروفا ولم يشتهر لم يجز ندبته، فلا يقال: وارجلاه لعدم انفهام المقصود بذلك[5]، وبهذا أظهر وجه عدم تخصيص الكلام بالعلمية.

وأما قولهم: وَامَنْ حَفَر بِئْر زَمْزَماَهْ، فإنما جاز لكونه معروفا مشهوراً بهذا الفعل المميز[6]، وقيل: إنه من الشواذ[7]، وليس بشىء.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥١.

(٢) فى الأصل: (لحال) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٦٢، وقد نُسب هذا القول إلى الرياشى فى: التصريح ٢/ ١٨٢، والأشمونى ٣/ ١٦٨، والهمع ٢/ ٤٩، وانْظُرْ: حاشية يس على الفاكهى ٢/ ١١٣.

(٤) قال سيبويه ٢/ ٢٢٧: " هذا باب ما لا يجوز أن يندب وذلك قولك: وا رجُلاه، ويا رجُلاه، وزعم الخليل - رحمه الله - ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال، وقال الخليل - رحمه الله -: إنما قُبِحَ لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاهْ، كان قبيحا، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغى لك أن تَفَجَّعَ بأعرفِ الأسماء، وأن تَخُصَّ ولا تُبهم، لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز: يا رجلاً ظريفًا، فكنت نادبًا نكرةً " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥٢، وابن القواس ص ٢٠٦، والجامى ١/ ٣٤٧. وقد استدرك الرضى على المصنف فقال ١/ ٣٨٤: " هذا الذى ذكره فى المتفجَّع عليه، وأما المتوجَّع منه فإنك تقول: وامصيبتاه، وليست بمعروفة " ا. هـ.

(٦) فصار بمنزلة (وَاعَبْدَ المطَّلِبَاهْ) إذ هو المشهور بحفرها. انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٠٦، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١٤، وقال سيبويه ٢/ ٢٢٨: " وزعم أنه لا يَستقبح (وا من حفرَ بئْرَ زمْزمَاه) لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين فى الندبة عذرٌ للتفجّع... " ا. هـ.

(٧) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٦٣.

وامتنع: وازيدُ الطويلاهُ، خلافا ليونس.

وامتنع إلحاق علامة الندبة لصفة المندوب وأن يقال: وازيدُ الطويلاهُ عند سيبويه[1] وغيره من البصريين[2]، واستدلوا عليه[3] بأن الصفة ليست من جملة الموصوف، بل هو اسم جيء به بعد تمام الموصوف لمعنى التخصيص أو التوضيح، فيكون غيره لفظا، ولهذا جاز السكوت عنها لا يقال: إن المضاف إليه والصلة كذلك، مع أن علامة الندبة تلحقهما!.

لأنا نقول: اتصالهما بالمضاف والموصول أشد من اتصال الصفة بالموصوف من حيث اللفظ، بدليل: عدم جواز السكوت عنهما بخلافها، وجواز الفصل بينهما من غير[ضرورة][4] بخلافهما.

خلافا ليونس وغيره من الكوفيين فإنهم أجازوا إلحاقها بالصفة[5]، واستدلوا عليه بأن الصفة وإن كانت أضعف اتصالا فى اللفظ من المضاف إليه والصلة، إلا أنها أقوى اتصالا فى المعنى؛ لأنها فيه عبارة عن الموصوف جدا وصادقة عليه، بخلافهما فإنهما لا يصدقان على المضاف والموصول[6].

وينبغى أن تعلم أنك إذا أردت ندبة المثنى تقول: وازيدانيه - مثلا - عند الكوفيين، بقلب ألف[7] الندبة (ياء) بعد نون التثنية لأجل كسرتها[8]، وتقول فيها: يا زيداناه، بإثبات الألف وقلب كسرة النون فتحة لأجلها، عند البصريين[9]، والأول أولى؛ لكون الثانى موهما للّبس، مع أن المسموع من العرب ذلك، والقياس عليه لا على غيره.

وقلب[10] كسرة فعال[11] فتحة وكسرة الإعراب كذلك، اتفاقى، فلا يقال: والكاعيه، واغلام الرجليه بل يقال: والكاعاه، واغلام الرجلاه.

* * * * *

(١) يقول سيبويه٢/ ٢٢٥: " باب ما لا تلحقه الألف التى تلحق المندوب وذلك قولك: وازيدُ الظريفُ، والظريفَ وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول: الظريفاه، أن الظريف ليس بمنادىً، ولو جاز ذا لقلت: وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ، لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء "، فقاس بطلان ندبة النعت ببطلان ندبة الخبر.

(٢) انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٧٥، والأصول ١/ ٣٥٧، والإنصاف ١/ ٣٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٦.

(٣) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٦٥،، والتذييل والتكميل ٥/ ٥٨٢ رسالة، وائتلاف النصرة ص ٥٠.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٦٤، والتبصرة ١/ ٣٦٥، والرضى ١/ ٣٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٩٦، وائتلاف النصرة ص ٥٠، وأيدهم ابن مالك فقال فى التسهيل ص ١٨٥: " وقد تلحق الندبة نعت المندوب... وفاقا ليونس " ا. هـ وتبعه الشاطبى شارح الألفية، انْظُرْ: شرح الألفية للشاطبى ٤/ ٥٥٦ رسالة.

(٦) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٦٤، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٠٢.

(٧) فى الأصل: (الألف) وهو تَصْحِيف.

(٨) انْظُرْ قول الكوفيين فى: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٧، والارتشاف ٥/ ٢٢٢١، والهمع ٢/ ٥١.

(٩) فى الأصل: (البصريون) وهو لحن، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٧.

(١٠) فى الأصل: (وقلت) وهو تصحيف.

(١١) فى الأصل: (فقال) وهو تَصْحِيف.

[حذف حرف النداء]

ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس، والإشارة...

ويجوز في كلامهم حذف حرف النداء أي: (يا) لكونها أم الباب، من المنادى إذا كان معلوما، إلا مع اسم الجنس أي: لا يجوز الحذف مع ذلك الاسم، أراد به كل اسم نكرة قبل النداء يصح تعريفها، سواء تعرف بالنداء أو لا نحو: يا رجل، ويا رجلاً، فإنه لم يحذف منه حرف النداء[1]، أما فيما تعرف فلأن الأصل في باب: يا رجل - والمخاطب به معين - أن يقال: يا أيها الرجل، لكون تعيينه ليس بالعلمية؛ لأن المفروض كونه اسم جنس، فلابد من كونه باللام، إلا أنهم اكتفوا في بعض الصور عن الألف واللام بحرف النداء استغناءً عنها بها، فلو حذف حرف النداء أيضا يلزم حذف أمور كثيرة، وذلك إجحاف[2]، أو لأن حرف النداء فيه كان عوضا عن الألف واللام، ففي حذفه[3] حذف العوض والمعوض عنه وهو غير جائز.

وإن ادعى أنه جاز أن يتعين بحرف النداء مع قطع النظر عن هذا الأصل.

قلت: عدم الجواز حينئذ يعلل بلزوم إبهام بقائه على أصل التنكير.

وأما فيما لم يتعرف فلئلا يلتبس بالمفعول[4]، أو لأن[5] حرف النداء إنما يكون مستغنى عنها إذا كان المنادَى مقبلا على المنادِي ومتنبها لما يقول له، وهذا إنما يكون في المعرفة.

فإن قلت: الالتباس يحصل في المضاف بحذف حرف النداء، مع أنه جائز!

قلت: جوازه بالاعتماد على زواله بالإقبال على المنادى لتعرفه بالإضافة، بخلاف: يا رجلا.

ولا يجوز الحذف أيضا مع اسم الإشارة نحو: يا هذا؛ لما مرّ من أن في نداء اسم الإشارة نوع كراهية، فكان الأصل فيه: (يا أيهذا) فحذف المتوسط اختياراً للكراهية اليسيرة، للتخفيف، فلو حذف منه حرف النداء يلزم تكثير الحذف[6].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥٤، والرضى ١/ ٣٨٦.

(٢) انْظُرْ علة عدم جواز الحذف مع اسم الجنس في: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٨٧، وشرح المصنف ٢/ ٤٥٤ وابن القواس ص ٢٠٨، وذهب الكوفيون إلى جواز الحذف مع اسم الجنس، انْظُرْ: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٠، وائتلاف النصرة ص ٥٦، وعدة السالك ٤/ ١٤، ووافقهم ابن مالك إلا أنه جعله قليلا فقال في التسهيل ص ١٧٩: " ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبنى للنداء " ا. هـ وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠، والأشموني ٣/ ١٣٧، وقال المرادي: " والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا " ا. هـ، انْظُرْ: توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٤.

(٣) في الأصل: (حذفها) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال الأصبهاني ص ٢٩٥: " وإن كان الثاني نحو (يا رجلاً) فيلتبس المنادى بغيره من المفعولات " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٨٦.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٥٥: " وكذلك اسم الإشارة، وأصله أن تقول: يا أيهذا، كراهة اجتماع التعريفين ثم حذفوا المتوسط، إما لأن التعريفين مختلفان، وإما لأنهم قدّروا تعريف الإشارة منتفيا، كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية، فبقي: يا هذا، فكرهوا الحذف خوف الإخلال " ا. هـ).

أو لأنـه[1] موضـوع[2] فـى الأصـل لمـا يشـار إليـه للمخاطـب، وبـين كونـه مشـاراً[3] إليـه وكونـه منـادى [أى][4] مخاطبـا تنـافر، فلمـا أخـرج عـن أصـل وضـعه لجعلـه مخاطبـا بسـبب النداء احتيج إلى علامة ظاهرة دالـة علـى ذلـك، وهـى حـرف النـداء فلـم يجـز حـذفها منـه، خلافـا للكـوفيين[5] فـإنهم جـوزوا ذلـك واسـتدلوا عليـه بقولـه تعـالى:**{ثُـمَّ أَنـتُمْ هَـؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ}**[6].

فـرد علـيهم بأنـه لم لا يجـوز أن يكـون خـبر (أنـتم)[7] وأن يكـون منصـوبا بإضـمار أعنـى للاختصاص[8].

ولا يجـوز الحـذف أيضـا مـع المسـتغاث، ومـع المنـدوب؛ لأنَّ مقتضـاهما مـد الصـوت والتطويل لطلب الاستغاثة وإظهار التفجع، فالحذف لا يناسبهما[9].

فعلم منه أن الحذف إمـا فـى العَلَـم نحـو**{يُوسُـفُ أَعْـرِضْ عَـنْ هَـذَا}**[10] أى: يـا يوسـف أعرض عن هذا، وذلـك لشـهرته/ بكثـرة اسـتعمال ندائـه مـع أنـه لـيس بشـىء ممـا ذكـر مـن المواضع. (٤٤/أ)

---

(١) هذا تعليل الرضى فى: شرحه ١/ ٣٨٧.

(٢) فى الأصل: (موضع) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (مشار) وهو لحن.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من شرح الرضى ١/ ٣٨٧.

(٥) انْظُرْ تفصيل القول فى هذه المسألة فى: شـرح اللمع لابـن برهـان ١/ ٢٧٦، وابـن يعـيش ٢/ ١٦، وشـرح الجمل لابـن عصفـور ٢/ ١٨٥، وشـرح التسـهيل ٣/ ٣٨٦، وشواهـد التوضـيح ص ٢١١، والارتشـاف ٤/ ٢١٨٠، وأوضح المسالك ٤/ ١٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٤، ووافق ابن مالك الكـوفيين، انْظُـرْ: شـرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، وشواهد التوضيح ص ٢١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١.

(٦) سورة البقرة من الآية (٨٥).

(٧) انْظُرْ: الرضى ١/ ٣٨٧، والتصريح ٢/ ١٦٥.

(٨) وهو قول ابن كيسان، قال أبو حيان: " وذهـب ابـن كيسـان وغـيره إلى أن (أنـتم) مبتـدأ، و(تقتلـون) الخـبر و(هؤلاء) تخصيص للمخاطبين، لما نبهوا على الحال التـى هـم عليهـا مقيمـون، فيكـون إذ ذاك منصـوبا بـ (أعنى) " ا. هـ، انْظُرْ: البحر ١/ ٤٦٧، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ١٠٤٢.

(٩) قـال سـيبويه ٢/ ٢٣١: " وأمـا المسـتغاث بـه فــ (يـا) لازمـةٌ لـه؛ لأنـه يَجْتَهـد... وإنمـا اجتهـد لأن المسـتغاث عنـدهم مـتراخٍ أو غافـلٌ.... والندبـة يلزمهـا (يـا) و(وا) لأنهـم يَختَلطـون ويَـدْعون مـا قـد فـات وبعُـد عـنهم ". وانْظُـرْ علـة عـدم جـواز الحـذف معهمـا فـى: شـرح المصـنف ٢/ ٤٥٦، والرضـى ١/ ٣٨٧.

(١٠) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٢٩).

وأيها الرجل، وشذ: أصبحْ ليلُ، وأطرق كرى.

وفى نحو: أيها الرجل، وذلك لمشابهته العَلَم[1].

فإن قلت: أليس يلزم الالتباس بالمبتدأ حينئذ؟.

قلت: لا؛ لوجود ما يمنعه فى المقام؛ لأن شرط الحذف وجود الإقبال كما مر، بخلاف المبتدأ.

هذا كما عرفت على سبيل الجواز، ويجب فى (اللهمَّ) لوقوع الميم خلفا عنه[2]، خلافا للكوفيين[3].

وقوله: وشذ: أصبحْ ليلُ[4] إشارة إلى جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: إن (ليل)[5] اسم جنس حذف عنه حرف النداء، وكذلك (كرى) فى: أطرق كرى[6] اسم جنس حذف منه ذلك الحرف، مع أنكم قلتم لا يجوز حذفه منه!

ومحصل الجواب: أنه شاذ لا يعوَّل ولا يقاس عليه، وفى (كرى) شذوذ آخر من حيث إنه[7] رخم وليس بعلم.

* * * * *

(١) قال الرضى ١/ ٣٨٦: " وكان ينبغى ألا يحذف من (أى) أيضا، إذ هو أيضا جنس متعرف بالنداء، إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه - كما تقدم - وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من (يا أيهذا) من غير أن تصف (هذا) بذى اللام، كما لا يجوز الحذف من (ياهذا) فثبت أن الاعتبار فى حذف حرف النداء من (أى) بوصفه نحو(أيها الرجل) أو بوصف وصفه نحو (أيهذا الرجل) " ا. هـ.

(٢) وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين، يقول سيبويه ٢/ ١٩٦: " وقال الخليل: (اللهم) نداءٌ، والميم هاهنا بدل من (يا) " ا. هـ وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٤١، وأسرار العربية ص ٢١١، وائتلاف النصرة ص ٤٧.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة ليست عوضا من (يا) وإنما هى بقية جملة محذوفة هى (أُمَّنا بخير) والأصل: يا الله أُمَّنا بخير، إلا أنه لما كثر فى كلامهم حذفوا بعض الكلمة طلبا للخفة فخففت همزة (أُمَّنا) وحذفت، وحذف المجرور والمفعول وجعلت الكلمتان شيئا واحدا فقيل (اللهم). انْظُرْ: معانى الفراء ٢/ ٢٠٣، وشرح الكتاب للسيرافى ٢/ ٨٦، ط / الهيئة المصرية للكتاب، والتبصرة ١/ ٣٤٦، والإنصاف ١/ ٣٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٨، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٧٣٨، واللباب ١/ ٣٣٨، وشرح الألفية للشاطبى ٤/ ٤٧١ رسالة، والمساعد ٢/ ٥١٠، والتصريح ٢/ ١٧٢.

(٤) مثل يقال فى الليلة الشديدة التى يطول فيها الشر، وانظره فى: مجمع الأمثال ٢/ ٢٣٢.

(٥) فى الأصل: (دليل) وهو تَصْحِيف.

(٦) يضرب للذى ليس عنده غَنَاء، وتكملته: إن النعامة فى القرى، ويقال: للرجل يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقد يقال: أطرق كرا يُحْلَبْ لك، ويضرب للأحمق تُمَنِّيه الباطل فيُصدِّق. انْظُرْ: مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٥، والمقصور والممدود للفراء ص ٨٦.

(٧) قال ابن القواس ص ٢٠٩: " وقيل: الكرى والكروان، اسمان مترادفان، فعلى هذا ليس فيه إلا شذوذ حذف حرف النداء " ا. هـ.

[حذف المنادى]

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا مثل:{أَلاَ يَا اسْجُدُوا}.

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً، لأنه مفعول به فى الحقيقة، فكما جاز حذف المفعول به، جاز حذفه أيضا، وذلك إذا وقع بعده الأمر مثل **{أَلاَ يَا اسْجُدُوا}** (1) على قراءة الكسائى(2)، فإنه يخفف (لا) ويقف على (يا) ويبتدئ بـ (اسجدوا) بضم الهمزة، تقديره: ألا يا قوم اسجدوا، والقرينة هنا دخول حرف النداء على الفعل.

وأما على قراءة من قرأ بتشديد (ألاّ) و(يسجدوا) بصورة المضارع أى: لأن لا يسجدوا، فليس مما نحن فيه.

أو الدعاء له نحو:

يَا لَعْنَةَ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِم ::: والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعانَ مِنْ جَارِ(3)

أى: يا قوم لعنة الله، ولفظة (مِنْ)(4) ههنا للتعليل.

* * * * *

---

(1) سورة النمل من الآية (25).

(2) وهى قراءة: ابن عباس، وأبى جعفر، والزهرى، والسلمى، والحسن، وحميد، وقرأ باقى السبعة بالتشديد. انْظُرْ: معانى القرآن للفراء 2/ 290، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه 2/ 148، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 206، والمحرر الوجيز 4/ 256، والبحر المحيط 8/ 229، والاتحاف ص 336، والنشر 2/ 337.

(3) من البسيط لم أقف على قائله، وانظره فى: الكتاب 2/ 219، وتحصيل عين الذهب ص 312، واللامات ص 12، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 207، والإنصاف 1/ 118، وابن يعيش 8/ 120، والمغنى 2/ 430 والتخمير 1/ 371، والخزانة 11/ 197. والمعنى: يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين لأنه لم يرع حق الجوار. والشاهد قوله: (يا لعنة الله) أراد يا قوم لعنة الله، فحذف المنادى.

(4) قال ابن الحاجب فى: أماليه 2/ 149: " و(من) للبيان فتتعلق بمحذوف تقديره: على سمعان الحاصل من الجيران، أو حاصلا من الجيران " ا. هـ.

[الاشتغال]

الثالث: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو: كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره...

والباب الثالث من تلك الأبواب الأربعة التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به، باب: ما أضمر عامله، (ما) موصولة والضمير البارز المتصل بـ (عامله) عائد إليه، و(على) فى قوله: على شريطة التفسير متعلق بـ(أضمر)، فالمعنى: ما أضمر عامله إضمار على شريطة أن يكون ذلك العامل مفسَّرا بشىء.

والوجه فى وجوب حذفه؛ لأنه لو لم يكن، يلزم اجتماع المفسَّر الذى[1] فى نفسه إبهام.

وهو أى: ما أضمر عامله: كل اسم، إشارة إلى أن ذلك لابد وأن يكون اسما، بعده صفة (اسم) أى بعد ذلك الاسم فعل، احترازاً عن ما بعده ليس بفعل، سواء كان مفرداً أو لا، نحو: زيد أبوك، وزيد أبوه منطلق[2]، أو شبهه أى: شبه فعل، لإدخال نحو قولنا: أزيداً محبوس أنت عليه[3]، مشتغل عنه بضميره[4] صفة لـ (فعل بعده أو شبهه) فمعناه: أن يكون الفعل أو شبهه متعلقاً بضمير ذلك الاسم بأن يكون عاملا فيه لجهة المفعولية؛ لا فى ذلك الاسم لمكان ذلك الاسم، فخرج قولك: زيداً ضربت، لأن الفعل عامل فيه نفسه[5].

وبما قدرنا يندفع ما قيل: إن هذا التعريف يصدق عليه (زيد) فى قولنا: زيدٌ ضربَ[6]، وعلى خبر كان فى قولنا: زيداً كنت إياه[7]، مع أنهما ليسا منه.

لا يقال: هذا يشكل بقولنا: زيداً ضربته، ويصدق عليه وهو ليس منه إذا جعل مبتدأ!

---

(١) قال ابن يعيش ٢/ ٣٠: " ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل؛ لأنه قد فسره هذا الظاهر، فلم يجز أن يجمع بينهما لأن أحدهما كاف، فلذلك لزم إضمار عامله " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥٩، وقال الرضى ١/ ٣٩٩: " ولا يريد بقوله (بعده) أن يليه الفعل متصلا به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزءَ الكلام الذى بعده نحو: زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنت ضاربه " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٥٩، وقال الرضى ١/ ٤٠٠: " ويعنى بـ (شبه الفعل) اسمى الفاعل والمفعول أما المصدر فلا يكون مفسِّراً فى هذا الباب لأن مالا ينصب بنفسه لو سُلِّط لا يفسِّر، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها... " ا. هـ.

(٤) قال ابن الحاجب فى الأمالى ٣/ ٢٩: " قوله: (مشتغل عنه بضميره) لأنه لو لم يشتغل عنه بضميره لكان ناصبا له والباب معقود لِمَا يُنصب إذا نصب بفعل مقدر " ا. هـ، وقال الأصبهانى ص ٣٠٢: " قوله: (مشتغل عنه بضميره) احتراز من الاسم الذى بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره، فإنه لا يكون من هذا القبيل نحو زيداً ضربت " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٦٠.

(٦) وقال الرضى ١/ ٤٠٠: " قوله (مشتغل عنه بضميره)... احتراز عن نحو:... زيد قام، وزيد قائم، أيضا؛ لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال: إنه اشتغل عنه بضميره " ا. هـ.

(٧) قال الجامى ١/ ٣٥٣: " بتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر (كان) " ا. هـ.

أو بمتعلقه، لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه.

لأنا نقول: كلامنا فى الاسم الذى من قبيل المفاعيل.

أو بمتعلقه، أى: وأن يكون الفعل أو شبهه مشتغلا عن ذلك الاسم بما يتعلق به[1]، الضمير عائد إليه، فالضمير المجرور راجع إلى (الضمير)، وقيل: راجع إلى الاسم، والأول أولى للقرب والتنبيه على أنه لابد أن يتصل بذلك المتعلق ضمير، وسيجىء مثاله.

ثم ينبغى أن يعلم أن تعلق ذلك الضمير قد يكون بما يعمل فيه الفعل، كما فى مثال المتن، وقد يكون بما يعطف عليه نحو: زيداً ضربت رجلا وأخاه، على أن يكون الضمير فى (أخاه) راجعا إلى (زيد)، وقد يكون بما يكون وصفا له نحو: زيداً ضربت رجلا يحبه[2].

لو سلط عليه أى: [على][3] ذلك الاسم، هو أى: ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبه، أى: مناسب ذلك الفعل أو شبهه بأن يكون بمعناه أو لازم معناه، لنصبه أى: ذلك الاسم، بأن يجعله مفعولا به، فخرج بهذا مالا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه، لوجود ما يقتضى صدر الكلام فى أوله كحرف الاستفهام و(ما) النافية نحو: زيد هل[4] ضربته؟ وزيد ما ضربته[5]، أو المانع من حيث المعنى كما فى قوله تعالى:**{وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ}**[6] وقوله:**{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي}**[7] فإن فيهما مانعاً من التسليط من حيث المعنى لما سيجىء[8].

ولقائل أن يقول: عبارة الكتاب لا تفيد الاحتراز عن الصور المذكورة؛ لأن الفعل المذكور فيها يصدق عليه أن يقال: إنه لو سلط على الاسم قبله لنصبه!

ويمكن أن يجاب عنه: أن المفهوم من كلامه جواز التسليط عرفا، وهو إنما يكون إذا لم يوجد مانع منه من حيث اللفظ والمعنى، ففى الصور المذكورة لا نسلم جوازه، مع أن قوله قبل: " مشتغل عنه بضميره " قرينة كذلك، فافهم فإنه دقيق، ولا يلزم منه التكرار لما سنذكر بعيد هذا.

---

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٦٠: " ليدخل ما تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير كقولك: زيداً ضربت غلامه " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: الرضى ١/ ٤٠٠.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل (زيد علما ضربته) وهو خطأ.

(٥) قال ابن الحاجب فى الأمالى ٣/ ٢٩: "... لأن هذه لا يصح فيها نصب الاسم بالفعل فيها قبل هذه الحروف لما ثبت من أن لها صدر الكلام، ونصب ما قبلها بما بعدها إخراج لها عن صدر الكلام، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول: زيداً هل ضربت؟ ولا: زيداً هلاَّ ضربت، ولا: زيداً إن تضرب أضرب، بل يجب الرفع بالابتداء ". وانْظُرْ: الرضى ١/ ٤٠١، وفيها بيان ما يحترز عنه مما له صدر الكلام، وكذا انْظُرْ: الأصبهانى ص٣٠٢.

(٦) سورة القمر الآية (٥٢).

(٧) سورة النور من الآية (٢).

(٨) سيأتى تفصيل القول فى هاتين الآيتين فى آخر باب الاشتغال، انْظُرْ: قسم التحقيق.

نحو: زيداً ضربتُه، وزيداً مررتُ به، وزيداً ضربتُ غلامَه، وزيداً حُبِسْتُ عليه، ينصب بفعل يفسره ما بعده، أى: ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولابست.

لا يقال: هذا الكلام يستلزم استدراك ذكر الاسم، إذ المنصوب بتسليط الفعل عليه لا يكون إلا اسما! لأنا نقول: لا نسلم ذلك لعدم الاعتبار بما هو مدلول بالالتزام فى التعريف، وإنما الاعتبار فيه بالمدلول بالمطابقة.

مثال ما ينصبه ذلك الفعل بتسليط نفسه نحو: زيداً ضربته، ومثال ما ينصبه ذلك الفعل بتسليط مناسبه بأن يكون بمعناه نحو: زيداً مررت به، فإن (مررت) لا ينصب المفعول به بنفسه، فلذلك يقدر مناسبه وهو (جاوزت) لأن الفعل اللازم ههنا مع حرف الجر [مرادف لـ (جاوزت)][1] لأن مَنْ مَرَّ بشيء فقد جاوزه، ومثال ما ينصبه ذلك الفعل بتسليط مناسبه بأن يكون لازم معناه نحو: / زيداً ضربت غلامه، فإن (ضربت) لا يجوز أن ينصب (زيدا) على تقدير تقديره، لكونه (٤٤/ب) غير واقع عليه بل على (غلامه) فيلزم كذب القضية، فيقدر ههنا (أهنت)[2] لكونه مناسبا له، لما بينهما من اللازمية والملزومية، فإن: ضَرْبَ الغلامِ، من لوازمه إهانة السيد، ومن هذا القبيل قوله: وزيداً حُبِسْتُ عليه، يعنى: لا يجوز انتصاب (زيد) بـ (حُبِستُ) - على صيغة المجهول - لكونه مما لا يقتضيه، بل بما يكون لازم معناه وهو: لازمت، أو: لابست، فإن كونه محبوسا عليه يستلزم ملازمته وملابسته له.

وإنما كرّر المثال للإشارة إلى أن الفعل سواء كان معلوماً أو مجهولا إذا اقتضى لازمُه نصْبَ ذلك الاسم يجوز أن يوقع بعده.

ينصب ذلك الاسم بفعلٍ مضمرٍ إضماراً لازما؛ لأنه يفسره أى: يفسِّر ذلك الفعل ما بعده، أى: ما بعد ذلك الاسم من الفعل أو شبهه[3].

وقوله: أى: ضربت، تفسير لما أضمر فى المثال الأول، وجاوزت، لما أضمر فى المثال الثانى، وأهنت، لما أضمر فى المثال الثالث، ولابست لما أضمر فى المثال الرابع، كما مرّ، وهذا يدل بصريحه على أن انتصاب (زيد) بفعل محذوف، وما بعده قرينة له، فحينئذ ظهر فساد ما ذكر فى

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) تقدير (أهنت) ليس على الإطلاق، بل حسب المعني فيكون (أهنت) إن كان الضرب للإهانة، أو(أكرمت) إن كان للتأديب، انْظُرْ: ابن القواس ص ٢١٢، وانْظُرْ: الرضى ١/ ٤٠٩.

(٣) هذا مذهب البصريين، يقول سيبويه ١/ ٨١: "... وإن شئت قلت: زيداً ضربتُهُ، وإنما نصبُه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربتُه " ا. هـ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر، وقال الكسائى: إن ناصبه هو الفعل على إلغاء العائد، وذهب الفراء إلى أن الفعل هو الناصب للاسم والضمير انْظُرْ: تفصيل هذه المسألة فى: الإنصاف ١/ ٨٢، وابن يعيش ٢/ ٣٠، والرضى ١/ ٣٩٨، والغرة المخفية ص ٤١١، والتبيين ص ٢٦٦، والارتشاف ٤/ ٢١٧١، وائتلاف النصرة ص ١١٣، والهمع ٣/ ١٠٧.

بعض الشروح من أن أصله فى الأول ضربت زيداً، قُدم لغرض الاهتمام، أو التوسع، أو التفنن فى العبارة.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون ذلك[1] بما ذكر بعده؟.

قلت: أما فى الثانى والرابع فلعدم إمكانه؛ لأن الفعل اللازم أو المجهول المتعدى إلى مفعول واحد ممتنع منه نصب المفعول به، وأما فى الأول والثالث فلأنه فى الأول يلزم إعمال الفعل عملين فى شىء واحد من جهة واحدة، وفى الثالث يلزم أن يتعدى (ضربت) إلى مفعولين، وهو غير جائز، مع لزوم كذب القضية أيضا، لما مرّ.

اعلم [أن][2] المصنف قال فى شرحه[3]: " وهذا المقدر إن أمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان أولى، كما فى المثال الأول، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص كما فى المثال الثانى، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام كما فى المثال الثالث، وإن لم يمكن فالملابسة كما فى المثال الرابع "، ثم قال بعض الشراح[4]: يريد بالخاص: أن الهاء التى فى (مررت به) عبارة عن (زيد) وهو معمول خاص لـ (مررت) وهو عبارة عنه يكون كذلك، وبالعام: متعلق الضمير كـ (الغلام) - مثلا - وهو شىء عام غير مختص بواحد بخلاف الضمير، والظاهر أن الخاص والعام صفتان للمعمول.

وبعضهم: الصواب أن يكون الخاص والعام صفتين للمعنى، لا للمعمول؛ لأن (جاوزت) خاص بالمرور لأنه لا يجعل بدونه، و(أهنت) عام بالنسبة إلى الضرب، لاستلزام الضرب الإهانة، من غير عكس.

ولما ظهر فساد هذين الرأيين عند البعض الآخر عدل عنهما، وفسر الخاص بالصلة، والعام بغير المقيد بها. فليتأمل فى هذا المقام، فإنه من مزلقة الأقدام.

---

(١) أى: لم لا يجوز أن يكون النصب بما ذكر بعده، وفى هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين، وقد أجاب ابن الحاجب عن هذا بقوله فى: شرحه ٢/ ٤٦١: " ولَمْ يصح أن يكون منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يستقيم إعماله عملين من جهة واحدة " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٦١، ونصه: " وهذا المقدر إن أمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان أولى مثل: زيداً ضربته، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام، وإن لم يمكن فالملابسة " ا. هـ.

(٤) المراد به الأصبهانى حيث قال ص ٣٠٤: " الحاصل أنه: إن أمكن تقدير مثل الفعل المفسِّر كان أولى كما فى المثال الأول وإن لم يمكن قُدِّر معناه مع معموله الخاص، ومعناه: أن الهاء التى فى: مررت به، عبارة عن (زيد) وهى معمولة لـ (مررت) بواسطة حرف الجر وهى فى الخصوص كزيد إذ هى هو، وإن لم يمكن قدر معناه وفحواه مع معموله العام، ومعناه: أن الفعل المفسِّر مشتغل بمتعلق الضمير أعنى: الغلام وهو شىء عام غير مختص بواحد، بخلاف الضمير فى المثال المذكور كما المثال الثالث... " ا. هـ.

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينةِ خلافه، أو عند وجود أقوى منها كـ (أمَّا)

ويختار الرفع مع جواز النصب في الاسم الذى بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه [بضميره][(١)] أو بمتعلقه، بالابتداء لكونه اسما مجرداً عن العوامل اللفظية، وفيه إشعار بأن ذلك الاسم بعد كونه مرفوعا يخرج حدّه مما[(٢)] أضمر عامله، لكن ذلك ليس على الإطلاق بل عند عدم قرينةِ خلافِهِ، أرجع الضمير بعضهم إلى الابتداء، وبعضهم إلى الرفع[(٣)]، والثانى أولى؛ لأن المعنى: عند عدم قرينة النصب، ومخالفته الرفع أولى منها إلى الابتداء.

كما فى: زيدٌ ضربتُه، فإن الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة كل منهما[(٤)]، لكن المختار منهما هو الرفع لاحتياج النصب إلى إضمار الفعل، والأصل عدمه، بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوى لم يظهر أصلا حتى يقال: إنه مضمر[(٥)].

والمراد من القرينة المنفية هى القرينة التى يكون النصب معها مساوياً للرفع، أو مختاراً، أو واجبا، وإلا فمطلق القرينة ليست بمنفية، وإن لم يكن الرفع مختاراً بل واجبا.

أو يختار الرفع فى ذلك الاسم عند وجود قرينة للرفع فيه، مع وجود قرينة خلافه، لكن بشرط كون قرينة الرفع أقوى منها أى: من قرينة خلافه وهو النصب، يعنى: لا يضرُّ وجودُ قرينةِ النصبِ المختارِ اختيارَ الرفع، إذا كان قرينتُه أقوى من قرينتِه، كـ (أما) كما فى: جاءنى زيدٌ وأمَّا عمرو فضربته، فإنه لولا (أما) لكان النصب هو المختار لوجود التناسب بين الكلامين على اختياره، بعطف الجملة الفعلية على مثلها، وعدمه على تقدير الرفع لأنه يعطف الاسمية حينئذ على الفعلية، لكن مع وجود (أمّا) كان الرفع هو المختار[(٦)]؛ لأن (أمّا) من الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف، فلم يمكن معها قصد التناسب، لكون وضعها للاستئناف الذى هو ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها، فرجعت الجملة بسببها إلى ما كانت فى الأصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف[(٧)].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) فى الأصل: (ما) وهو تَصْحِيف.

(٣) ومنهم الرضى فى: شرحه ١/ ٤١٢، وابن القواس فى شرحه ص ٢١٣، وابن هشام فى شرحه ل ٥١/ أ.

(٤) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٦٢: " قال سيبويه: والنصب عربى كثير، والرفع أجود " ا. هـ، وانْظُرْ قول سيبويه فى: الكتاب ١/ ٨٢.

(٥) وهذا تعليل الرضى ١/ ٤١٢، وقال ابن القواس ص ٢١٣: " وإنما اختير الرفع بالابتداء لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف، بخلاف النصب المتوقف على مجاز الحذف، ولأن المبتدأ أقوى من المفعول إذ هو فضلة، ولأن مع الرفع يكون للجملة محل من الإعراب، ومع النصب لا محل لها من الإعراب؛ لأن الكلام جملتان".

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٦٣، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ٣٠، وابن القواس ص ٢١٣.

(٧) انْظُرْ: الرضى ١/ ٤١٣.

مع غير الطلب، و(إذا) للمفاجأة.

وإنما قال: مع غير الطلب لأن (أما) لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار[1]، لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع الطلب خبراً عن المبتدأ فهو قليل فى الاستعمال؛ لاحتياجه إلى التأويل، ولأن جعل الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن؛ لاختصاص الطلب فى الفعل.

ومن قال فى تعليله[2]: " لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب، والطلب لا يحتملهما ".

فقد خبط عشواً؛ لأن هذا كلام يظهر من عدم التمييز/ بين الخبر المحتمل للصدق والكذب، وخبر المبتدأ، مع أنا لو فرضنا صحته لا يستلزم امتناع كون خبر المبتدأ مفرداً، وهذا فاسد جدا. (٤٥/أ)

ثم تقدير النصب وإن لزم حذف الفعل وتقديره بعد (أما) مع أن الأصل عدمهما، لكنهما أكثر من وقوع الطلب خبراً للمبتدأ.

قوله: وإذا للمفاجأة[3] عطف على قوله (كـ أما)، يعنى: من القرينة التى كان الرفع معها مختارا عند وجود قرينة النصب المختار لقوتها (إذا) للمفاجأة، كما فى نحو: جاءنى زيد فإذا عمرو أكرمته[4]، لأن أولوية عطف الجملة[5] الفعلية على مثلها تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد (إذا) للمفاجأة؛ لأن الغالب وقوع المبتدأ بعدها، فرقا بينها وبين (إذا) للشرطية، فيترجح الرفع على النصب لسلامته عن الحذف والتقدير[6].

فإن قلت: قال المصنف فى باب الظروف: " وقد تكون (إذا) للمفاجأة فيلزم وقوع المبدأ بعدها "[7]، ينبغى أن يجب الرفع فيه!

قلت [8]: لزوم المبتدأ بعدها إنما كان لأجل الفرق، وهو يحصل بالمبتدأ الاصطلاحى المرفوع

---

(١) وذلك مثل قولك: قام زيد وأمَّا عمرًا فأكرمه.

(٢) هو صاحب المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٥٦.

(٣) قال ابن الحاجب فى الأمالى ٣/ ٣١: " قوله: " وإذا للمفاجأة " وإنما كانت (إذا) قوية فى قرينة الرفع لأنه لم يُسمع بعدها إلا المبتدأ، فكان مقتضى ذلك ألا يجوز: خرجتُ وإذا عبد الله يضربه عمرو، لأنه إذا نُصِبَ قَدِّر الفعلَ واقعا بعدها، فخرجت عن موضعها المذكور، إلا أن النحويين جوّزوا النصب فى هذه المسألة ونحوها، فدلّ ما تقدم على قوّتها فى الرفع، ولذلك غلبتْ قرينة النصب " ا. هـ.

(٤) قال الأصبهانى ص ٣٠٦: " ففى (عمرو) يجوز الرفع والنصب، لكن الرفع أولى مع وجود قرينة النصب المختار، وهى الجملة الفعلية المتقدمة لوقوع المبتدأ بعد (إذا) المفاجأة غالبا، ولما كان المبتدأ بعدها غالبا مع كون الرفع سالما من الحذف كان أولى من النصب " ا. هـ.

(٥) لفظة: (الجملة) كررت فى الأصل.

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص ٢١٣.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٤ مع تصرف يسير

(٨) قال الجامى ١/ ٣٥٥: " وما وقع فى بحث الظروف من أن (إذا) المفاجأة يلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزوم الاسمية: غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض " ا. هـ.

ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرف النفى،

بالمبتدأ الأصلى المنصوب بتسليط الفعل عليه، المرفوع فى الأصل، كما فى باب: علمت زيداً فاضلا، فالحاصل: المراد وقوع الاسم بعدها للفرق، وتخصيص لفظ (المبتدأ) بالذكر لكونه غالبا وأصلا فى الوقوع بعدها، كذا فى بعض الشروح[١].

لما فرغ عن بيان المواضع التى يكون الرفع مختاراً فيها، شرع فى بيان المواضع التى يكون النصب مختارا[٢] فيها، فقال: ويختار النصب مع جواز الرفع أيضا فى ذلك الاسم بالعطف، أى: بعطف الاسم المذكور مع ما تعلق به على جملة فعلية سابقة على ذلك الاسم للتناسب[٣] أى: وجود التناسب حينئذ بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها؛ لأنه على تقدير النصب يقدر قبله فعل، فتكون الجملة الحاصلة من ذلك فعلية، فيوجد التناسب، وأما إذا رفع ذلك الاسم لا تكون تلك الجملة فعلية، فلم يوجد التناسب نحو: لقيت القومَ وزيداً مررت به، والتناسب لكونه أمراً مهما عندهم لا يكرهون حذف الفعل معه، ولأن الحذف وإن كان خلاف[٤] الأصل لكنه كثير غير مكروه، بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها على بعض[٥].

ويختار النصب أيضا فى ذلك الاسم مع جواز رفعه إذا وقع بعد حرف النفى[٦] نحو: ما زيداً ضربته، لأنه على تقدير الرفع كان النفى داخلا على الاسم، وعلى تقدير النصب يكون داخلا على الفعل، ودخولها على الفعل أولى؛ لأنه إنما يتعلق بالنسبة لا بالذات[٧]، وهى داخلة

---

(١) المراد: شرح الغجدوانى ص ١٨٩.

(٢) فى الأصل (التى يكون النصب فيها مختاراً فيها) بتكرار (فيها)، والمواضع التى يختار فيها النصب ثلاثة أحدها: العطف على جملة فعلية، الثانى: أن يقع الاسم موضعاً هو بالفعل أولى وذلك كوقوعه بعد حرف النفى والاستفهام وإذ الشرطية وحيث وقبل الأمر، وقبل النهى، الثالث: عند خوف لبس المفسِّر بالصفة.

(٣) قال سيبويه ١/ ٨٨: " هذا باب ما يُختارُ فيه إعمالُ الفعل مما يكون فى المبتدأ مبنيا عليه الفعلُ وذلك قولك: رأيتُ زيداً وعمراً كلمته، ورأيت عبد الله وزيداً مررتُ به... وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبنيُ على الفعل، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌ على الفعل؛ ليجرىَ الآخِرُ على ما جرى عليه الذى يَليه قبله " ا. هـ.

(٤) فى الأصل (خلافا) وهو لحن.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٦٥، وابن يعيش ٢/ ٣٢، والأصبهانى ص ٣٠٧.

(٦) قال الرضى ١/ ٤١٦: " وبعد حرف النفى، وهى (لا) و(ما) و(إن)... وليس (لم) و(لمَّا) و(لن) من هذه الجملة، إذ هى عاملة فى المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل... وأما (ليس) فيمن قال إنه حرف فليس أيضا من هذا الباب؛ لأن ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره... ". وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٥٦.

(٧) قال صاحب الإقليد ص ٤٧٨: " ويختار النصب... بعد حرف النفى؛ لأن حرف النفى نافٍ، والمنفيُّ هو الحدثُ لا الذات، فيكون بالفعل أولى، والتقدير: ما ضربتُ زيداً ضربته " ا. هـ.

فى مفهوم الأفعال[1].

وكذلك يختار النصب بعد حرف الاستفهام[2] نحو: أزيداً ضربته؟ [3] والدليل عليه ما ذكر بعينه فى حرف النفى؛ لأن الاستفهام لكونه متعلقا بالأمور المبهمة كان تعلقه بمعانى[4] الأفعال التى يتطرق إليها التغيير ولا تستقر على حالة واحدة أولى[5].

وإنما عطفه على حرف النفى ليكون المراد منه حرف الاستفهام، حتى يحصل الاحتراز عن اسمه كـ (مَنْ) و(ما) و(أين) لعدم ترتب هذا الحكم عليه[6].

وكذلك يختار النصب فيه مع جواز الرفع إذا وقع بعد إذا الشرطية[7]، واحترز بذلك التقييد عن (إذا) للمفاجأة نحو: إذا زيداً ضربته فأكرمه، وكذلك إذا وقع بعد حيث[8] نحو: اجلس حيث زيداً ضربته، وذلك لأنهما على تقدير الرفع يكونان[9] داخلين على الجملة

---

(١) قال الرضى ١/ ٤١٧: " وكذا (ما زيداً ضربته) وإنما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لأن النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظا أو تقديرا لما ينفى مضمونه أولى " ا. هـ.

(٢) قال سيبويه ١/ ٩٨: " وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسَّعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرِ ذلك... فلهذا اختيرَ النصبُ وكرِهُوا تقديمَ الاسم؛ لأنها حروف ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابُها كجوابه... " ا. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٦٦: " لأن الاستفهام بالفعل أولى، فإذا أمكن تقدير الفعل معه كان أولى، توفيراً له على ما يقتضيه من الأولوية، وإذا كان تقديرُ الفعل أولى كان النصب أولى لأنه لازمة " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (بمعان) وهو خطأ.

(٥) قال صاحب الإقليد ص ٤٧٦: " ويختار النصب.... بعد حرف الاستفهام إذ الاستفهام إنما يكون فى الحادث، والفعلُ للحوادث، فيضمر عقيب حرف الاستفهام فعلٌ على لفظ المذكور.. " ا. هـ، وقال النيلى: " وإنما كان النصب أجود لأن حرف الاستفهام الأوْلى أن يليه الفعل؛ لأن الاستفهام غالبًا يكون عن الأفعال، فإذا قلت: أزيداً ضربتَه؟ فالاستفهام عن ضرب (زيد) لا عن (زيد)، فإذا ولِيَ حرفَ الاستفهام الاسمُ فقد وليَه ما ليس به أولى، فاختاروا تقدير الفعل ليلى الحرفَ ما هو به أولى، وإذا كان تقدير الفعل أولى، كان النصبُ أولى " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٨٣٣.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٦٧: " وإنما قال: (بعد حرف الاستفهام) تنبيها على أن ذلك لا يكون مع أسماء الاستفهام و(هل) " ا. هـ، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣١٢.

(٧) قال سيبويه ١/ ١٠٦: " ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شىء من سببه نصباً فى القياس (إذا) و(حيثُ) تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرِمْه، وحيثُ زيداً تجدهُ فأكرِمْه، لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازاة " ا. هـ.

(٨) قال سيبويه ١/ ١٠٦: " ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شىء من سببه نصباً فى القياس (إذا) و(حيثُ) تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرِمْه، وحيثُ زيداً تجدهُ فأكرِمْه، لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازاة " ا. هـ.

(٩) فى الأصل: (يكون) وهو لحن.

وفى الأمر والنهى، وعند خوف لبس المفسِّر بالصفة...

الاسمية، وعلى تقدير النصب يدخلان على الجملة الفعلية، ودخولهما على الفعلية أولى من دخولهما على الاسمية، أما (إذا) فلكونها فى معنى الشرط، وأمَّا (حيث) فلكونها موضوعة لمكان النِسَب، وهى داخلة فى مفهوم الأفعال[1]، ولأنها قد تستعمل أيضا للشرط[2] نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه، فالشرط يطلب فعلا.

فإن قلت: ينبغى أن يجب النصب بعدهما لكونهما فى معنى الشرط والشرط يقتضى فعلا البتة!

قلت: نعم إلا أنه جاز دخولهما على الاسم ليكون مرتبة الفرع منحطة عن مرتبة الأصل، وما وقع فى كلام البعض من أن " إذا " لا تضاف إلى الجملة الفعلية، فكأنه غير مختار للمصنف، فإنه نقل فى شرح المفصل عن بعضهم جوازه واختاره[3].

وكذلك يختار النصب مع جواز الرفع فى ذلك الاسم فى الأمر والنهى نحو: زيداً اضربه، أو لا تضربه[4]، وما بمنزلتهما وهو الدعاء [نحو][5]: اللهم زيداً فاغفر له ذنبه[6]؛ لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع الأمر والنهى وما بمنزلتهما خبراً عن المبتدأ، وقد عرفت ما فيه[7].

وكذلك يختار النصب فيه مع جواز الرفع عند خوف لبس الفعل المفسِّر بالصفة، أراد به

---

(١) قال صاحب الإقليد ص ٤٧٨: " ويختار النصب... بعد (إذا) و(حيث) لأن (إذا) اسم للزمان، و(حيث) اسم للمكان، استعملا للشرط، والشرط يستدعى الفعل " ا. هـ.

(٢) قال الرضى ١/ ٤٢١: "واستعمالُها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال (إذا) " ا. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٥١٠: ".... فإن وقع بعد (إذا) اسم مرفوع أو منصوب قُدِّر معمولا لفعل، ليوفر عليها ما تقتضيه من الفعل، كقوله تعالى:{إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} - (١) الانشقاق - تقديره: إذا انشقت السماء، وقد أجاز بعض النحويين أن تكون جملة اسمية مبتدأ وخبراً، واستدل على ذلك باتفاقهم على جواز: إذا زيدٌ ضربته ضربته، لو كان الفعل لازما لم يجز الرفع كما لا يجوز: إن زيدٌ ضربته ضربته إذ لا يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر، فدل على صحة وقوع المبتدأ بعدها، وهو استدلال قوى " ا. هـ.

(٤) قال سيبويه ١/ ١٣٧: " والأمرُ والنهى يُختار فيهما النصبُ فى الاسم الذى يُبنى عليه الفعلُ ويُبنى على الفعل كما اختير ذلك فى باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهى إنما هما بالفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى... وهما أقوى فى هذا من الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماءُ نحو قولك: أزيدٌ أخوك؟... والأمرُ والنهى لا يكونان إلا بفعلٍ وذلك قولك: زيداً اضربه، وعمراً امرر به... ".

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: الغرة ص ٤١٥، والمفصل ص ٨٣، وقال فى الإقليد ص ٤٨٠: " قوله (والدعاء بمنزلة الأمر) لأن كلا منهما طلب محتمل للصدق والكذب... والتقدير: اللهم ارحم زيدا فاغفر له ذنبه... " ا. هـ.

(٧) لا يصح جعله خبراً لمنافاة الطلب الإخبار، انْظُرْ قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٦٩ وقال ابن القواس ص ٢١٥: " وإنما اختير النصب لامتناع أن يقع الأمر والنهى والدعاء خبراً إلا على تأويل والأصل عدمه، ولأن الأمر طلب الفعل، والنهى طلب تركه، ولا يتحقق ذلك إلا فى الفعل " ا. هـ. وانْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٦٣٣، والصفوة الصفية ١/ ٨٣٤، والأصبهانى ص ٣٠٨.

مثل:{إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}، ويستوى الأمران فى مثل: زيدٌ قام وعمرو أكرمته.

احتمال التركيب لغير المعنى المقصود، بأن يكون المفسر عند الانتصاب صالحا لأن يقع صفة وغيرها عند الارتفاع، لا أنه يلتبس على تقدير الرفع أنه مفسر صفة، لظهور فساد ذلك؛ لأنه ليس لكونه مفسرا وجه على تقدير الرفع أصلا كما فى مثل قوله تعالى:{إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}[1] فإن المعنى المقصود من الآية عمومية القدر فى جميع المخلوقات، فإذا نصب (كل) كان تقديرها: خلقنا كلَّ شىء بقدر، فلم يُفد إلا المعنى المقصود لعدم دلالتها حينئذ إلا على ذلك، أما إذا رفع[2] (كل) / (٤٥/ب) على الابتداء فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (خلقناه) فى محل الرفع بأن يكون خبرا لـ (كل شىء) و(بِقَدَر) خبر بعد خبر، أو متعلقا بـ (خلقنا) وحينئذ يفيد المعنى المقصود أيضا، والثانى: أن يكون مجرور المحل بأن يكون صفة لـ (شىء) و(بقدر) خبره، وحينئذ لم يفد المعنى المقصود من الآية[3]، إذ ليس المراد منها: أن الشىء المخلوق لنا هو بقدر، دون ما لم يكن مخلوقا لنا، مع أن المفهوم من الكلام حينئذ ذلك، فلم يلزم منه عمومية القدر فى جميع المخلوقات، لمجرد نفس الخبر وهى المقصودة منها، بل عموميته فى جميع المخلوقات التى بتلك الصفة،فالحاصل أن الرفع محتمل[4] لوجهين: مقصود، وغير مقصود، [وما كان][5] متعينا للمقصود كان[6] أرجح.

ويستوى الأمران، أى: الرفع والنصب، لوجود ما يقتضى كل واحد منهما من غير ترجيح أحدهما على الآخر فى مثل: زيد قام وعمرو أكرمته، أراد بمثل هذا أن يكون الاسم المذكور معطوفا[7] على جملة ذات وجهين، كما قال فى شرح المفصل[8]: " وأما الموضع الذى يستوى فيه الأمران فأن تكون الجملة الأولى ذات وجهين لاشتمالها على جملة اسمية وجملة فعلية، فيكون

---

(١) سورة القمر الآية (٤٩).

(٢) وهى قراءة أبى السمال، قال ابن عطية: " وقوم من أهل السنة "، انْظُرْ: المحرر الوجيز ٥/ ٢٢١، والبحر ١٠/ ٤٨، والدر المصون ٦/ ٢٣٢، وقال ابن جنى: " الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة". انْظُرْ: المحتسب ٢/ ٣٠٠.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٦٩، والأصبهانى ص ٣٠٩، وقال مكى: " ولا يجوز أن يكون (خلقناه) صفة لـ (شىء)؛ لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يكن (خلقناه) صفة لـ (شىء) لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب لـ كل وذلك يدل على العموم " ا. هـ. انْظُرْ: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤١، وانْظُرْ: الدر المصون ٦/ ٢٣٢.

(٤) فى الأصل: (محتملا) وهو لحن.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) هذا وقد اعترض الرضى على المصنف فى إيراده هذه الآية، ورأى أنها لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعل الفعل خبراً أو صفة، انْظُرْ: شرح الرضى ١/ ٤٢٣.

(٧) فى الأصل: (معطوف) وهو لحن.

(٨) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣١٤، - بتصرف يسير.

ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض،

الرفع على تأويل الاسمية، والنصب على تأويل الفعلية "، وفى هذه العبارة إشعار بأن المعطوف عليه فى الوجهين واحد، لكن فى الرفع يؤول بالاسمية، وفى النصب يؤول بالفعلية، نظراً إلى الخبر الذى هو محط الفائدة، ولهذا لم يتعرض إلى ذكر ضمير الربط على تقدير النصب لعدم الاحتياج إليه على ذلك التقدير، وإنما الاحتياج إليه على تقدير عطفه على الخبر[1].

ففى كلام الشارحين فى هذا المقام: " ويستوى الأمران فى المعطوف على جملة ذات وجهين، اسمية، وفعلية، لأن الجملة الأولى فى المثال المذكور ذات وجهين: أحدهما: لكونها اسمية وهى الجملة الكبرى أعنى: المبتدأ والخبر، وثانيهما: لكونها فعلية وهى الجملة الصغرى، أعنى: الفعل والفاعل وهو (قام) مع فاعله، فرفعُ (عمرو) فيه على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهى الكبرى، ونصبُه على تقدير عطف الجملة الفعلية على الفعلية وهى الصغرى، فإن رجح النصب بقرب المعطوف عليه، رجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفاعل كالنصب "[2]، ضعفٌ ظاهر، واحتياج على تصحيح الوجه لترك الضمير.

ولزيادة[3] بشاعة هذا الوجه أَبَى الأخفشُ عن هذه المسألة[4]، واختار أبو على فيها الرفع ليخرج عن الخلاف[5]، فظهر أن الوجه المستقيم فى هذا المقام ما ذكر سابقا [6] من الكلام.

لما فرغ عن بيان المواضع التى يختار فيها النصب، أخذ فى تبيين المواضع التى يجب فيها النصب فقال: ويجب النصب فى الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف الشرط، وبعد حرف التحضيض؛ لأن حروف[7] الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظاً أو تقديراً[8]،

---

(١) لأن الخبر لابد له إذا كان جملة من ضمير فيصح المثال بزيادة الضمير نحو: زيد قام وعمرو كلمته فى داره.

(٢) انْظُرْ: الرضى ١/ ٤٢٤، وابن القواس ص ٢١٦، والجامى ١/ ٣٥٩، والكناش ١/ ١٧٤.

(٣) فى الأصل: (والزيادة) وهو تَصْحِيف.

(٤) حيث منعها لخلو المعطوف عن الضمير، قال الأصبهانى ص ٣١٠: " وقال الأخفش: لا يجوز: زيدٌ قام وعمرًا أكرمته، على تقدير أن يكون معطوفا على الجملة الصغرى؛ لأن (قام) له موضع من الإعراب، و(عمرًا أكرمته) لا موضع له من الإعراب " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الرضى١/ ٤٢٥، والبسيط لابن أبى الربيع٢/ ٦٤٩، وشرح التسهيل٢/ ١٤٤، والارتشاف٤/ ٢١٧٠.

(٦) فى الأصل: (سابق) وهو لحن.

(٧) فى الأصل: (حرف) وهو تَصْحِيف.

(٨) قال النيلى: "... حرف الشرط لا يليه إلا الفعل؛ لأن الشرط سببٌ فى الجزاء، والجزاءُ حادثٌ فوجب أن يكون سببه حادثا، أما كون الشرط سببا فظاهر، وأما كونه حادثا فلأنه علامة على وجود الجزاء، وإذا وجب أن يكون حادثا وجب أن يكون فعلا؛ لحدوث الأفعال، فإذا وقع بعد حرف الشرط اسمٌ وجب تقديرُ الفعل قبل الاسم وبعد حرف الشرط، ليتوفر على الجزم مقتضاهُ من طلبِ الفعل، ويلزم من تقدير الفعل وجوب النصب... وإنما اختص التحضيض بالفعل لأنه حثٌ واستبطاء، وذلك إنما يكون على الفعل " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٨٣١، ٨٣٢.

بالاستقراء[1]، ولما لم تكن[2] داخلة عليه في موضع لفظاً وجب أن تقدر فيه دخولها عليه.

قوله: مثل: إنْ زيداً ضربتَه ضربك، مثال حرف الشرط، وقوله: هلاَّ زيداً ضربته[3]، مثال حرف التحضيض، والمراد من حروف الشرط (إن) و(لو) دون(أمَّا) للاختلاف فيه[4].

فإن قلت: غاية ما لزم من المذكور أن حروف الشرط[5] لابد من تقدير الفعل [بعدها][6] فَلَمْ يلزمْ منه أن يجب نصب الاسم الواقع بعدها، لجواز كون الفعل المقدر رافعا لا ناصبا!.

قلت: إن من الواجب أن يكون المفسَّر من جنس المفسِّر، والمفسِّر ههنا فعل ناصب، فوجب أن يكون المفسَّر كذلك.

واحترز بقوله: (بعد حرف الشرط) من وقوع الاسم قبل حرف الشرط نحو: زيداً إن تره تكرمه؛ لأنه ليس من هذا الباب، وهذا معلوم مما سبق[7]، ومنهم من أجاز تقديم معمول عليه[8]، فالقياس عنده النصب في المذكور، كذا في فوائد التسهيل[9].

وليس مثل قولنا: أزيدٌ ذُهِبَ به، أراد به كل فعل لازم مجهول تقدَّمَه مبتدأ بهمزة الاستفهام موصولا بالجار والمجرور، نحو: أزيدٌ انطُلق به، منه، أي: من باب ما أضمر عامله على شرطية التفسير، وذلك من وجهين[10]: الأول: أن شرط[11] الفعل في هذا الباب أن يكون بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، وههنا ليس كذلك.

---

(١) قال الرضي ١/ ٤٢٦: " وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء، اتفاقا منهم " ا. هـ.

(٢) في الأصل: (يكن) وهو تصحيف.

(٣) بعده في الأصل: (ضربك).

(٤) قال الرضي ١/ ٤٢٥: " وأما (أمَّا) فهي وإن كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها....؛ لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدر المتعدّي، وشرطها فعل لازم واجب الحذف... غير مفسَّر بشيء، فلا يكون من هذا الباب " ا. هـ.

(٥) في الأصل: (الحروف الشرط) وهو تَصْحِيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال النيلي: " واحترز بقوله: (من قبل) عن مجيء حرف الشرط وحرف التحضيض بعد الاسم نحو: زيدٌ هلاَّ ضربْته، وزيدٌ إن تضربْه تُؤَدِّبْهُ، فإنه لا يجوز النصب بعين ما ذكرنا فيما بعد حرف النفي وحرف الاستفهام من كونه لا يعملُ ما بَعده فيما قبله، وكلُّ فعل لا يصح جعلُه عاملا لا يصحُ تفسيرُ العاملُ به " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٨٣١، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٥٠.

(٨) وهو الكسائي حيث أجاز تقديم معمول فعل الشرط على الأداة نحو: خيراً إن تَفْعَلْ يُثبك الله، قال أبو حيان: " وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب ". انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٨٧٧، والهمع ٢/ ٤٦٢.

(٩) انْظُرْ: التسهيل ص ٢٣٨ حيث قال: " لأداة الشرط صدر الكلام " ا. هـ.

(١٠) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٧٣، وقد فصَّل القول في هذين الوجهين.

(١١) في الأصل: (الشرط) وهو تَصْحِيف.

فالرفع لازم، وكذلك:{وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ}[(١)]،

والثانى: أن يكون الفعل مشتغِلا عن العمل فيما قبله بضميره، وإنما يكون كذلك أن لو كان صالحا للعمل فيما قبله، إما بنفسه أو بواسطة الحرف، وههنا لا يمكن أن يعمل فيما قبله على كلا التقديرين، لأن عمله رفع فى كل حال، والفعل لا يعمل رفعا فيما قبله، فالرفع حينئذ لازم على الابتداء[(٢)]، والجملة التى بعده خبره[(٣)]، خلافا للسيرافى[(٤)]، وابن السراج[(٥)] فإنهما ذهبا إلى أن يكون موضع الجار والمجرور فى مثل ذلك نصبا لا رفعا، ويكون المفعول الذى لم يسم فاعله المصدر الذى تضمنه الفعل، كأنه قيل: ذُهِبَ ذهاب بزيد، فحينئذ يجوز أن يعمل النصب فى (زيد) لو سلط عليه بواسطة الحرف،

وفيه نظر؛ لأن هذا مبنى على الإسناد إلى المصدر الذى تضمنه الفعل، وهو لا يتضمن إلا مصدراً غير مختص، ولا يُسند الفعل إلى المصدر الغير المختص منطوقا به لعدم الفائدة، فكيف إذا لم يكن/ منطوقا به، كذا فى التحفة[(٦)]، والفوائد[(٧)]. (٤٦/أ)

أقول: و[لو][(٨)] أجيب عنه بالتأويل الذى سبق فى قول سيبويه لكان له وجه.

وكذلك قوله تعالى:**{وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ}** ليس من باب ما أضمر عامله على

---

(١) سورة القمر الآية (٥٢).

(٢) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٧٢: " فالرفع فيه لازم على أنه مبتدأ أو فاعل لدخوله فى حدهما، وامتناع تقدير عامل سواهما " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٣٥، وابن القواس ص ٢١٨، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٧.

(٣) قال سيبويه ١/ ١٠٤: " فإن قلت: أزيد دُهِبَ به، أو أزيدٌ انطُلِق به، لم يكن إلا رفعا؛ لأنك لو لم تقل (به) فكان كلاما لم يكن إلا رفعاً، كما قلت: أزيدٌ ذهب أخوه، لأنك لو قلت: أزيدٌ ذَهَب، لم يكن إلا رفعا " اهـ.

(٤) قال السيرافى: " ويجوز عندى نصب (زيد) فى قولك: أزيد ذهب به؟ وأزيد انطلق به؟ بأن تقيم المصدر مقام الفاعل، فإذا أقمنا المصدر مقام الفاعل صار موضع الباء نصبا وكأنك قلت: أزيداً ذهب الذهاب به؟ وإذا صار موضع الباء نصبا نصبت (زيداً) لأن كنايته اتصلت بمنصوب وصار بمنزلة قولك: أزيداً ضربت أخاه؟ وهذا لا يمتنع منه أحد من البصريين " ا. هـ، انْظُرْ: شرح السيرافى٢/ ٥٤٨، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، رقم / ١٢٥٤، تحقيق د/ دردير محمد.

(٥) انْظُرْ: التسهيل ص٨٢، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٧، والرضى١/ ٤٢٩، والارتشاف٤/ ٢١٧٧، وشفاء العليل ١/ ٤٣٠، والكناش ١/ ١٧٥، والهمع ٣/ ١٠٩، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ٨٨.

(٦) هى التحفة الشافية فى شرح الكافية لتقى الدين النيلى الحنبلى، تحقيق د/ إمام حسن الجبورى، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ١٩٣٤ يقول النيلى بعد أن ذكر مذهب السيرافى: " وهو ضعيف لأن المصدر لا يقوم مقام الفاعل حتى يتخصص بوصف أو غيره لعدم الفائدة من غير تخصيص " ا. هـ. انْظُرْ: التحفة الشافية ص ٢٤٦.

(٧) انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ١٤٧.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

ونحو:{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}[1]، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد،

شريطة التفسير؛ لفساد المعنى وإن كان منه من حيث الظاهر؛ لأنه[2] اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لنصبه؛ وذلك لأنه إذا نصب (كل) وسلطت (فعلوه) عليه فلا يخلو من أن يكون الجار والمجرور صفة (شىء) أو متعلقا بـ (فعلوه) فإن كان الأول كان المعنى: فعلوا كل شىء مسطور فى الزبر، وهو معنى فاسد؛ لأنهم ما فعلوه كله، وإن كان الثانى كان المعنى: فعلوا كل شىء فى الزبر، وهو فاسد أيضا، إذ (الزبر) وهى صحف الملائكة التى يكتب فيها الأعمال [تكون][3] محلا لفعلهم، فتعين الرفع فى (كل) بأن يكون مبتدأ، وجملة (فعلوه) فى محل الجر بأنها صفة (شىء) والجار والمجرور فى محل الرفع بأنه خبر المبتدأ[4] فالمعنى: كل شىء مفعول لهم من الأشياء ثابت مكتوب فى الزبر.

وكذلك نحو قوله تعالى:**{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}**[5] ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير وإن كان منه من حيث الظاهر؛ لأنه اسم بعده فعل مسلّط على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه، ولكن لمّا اتفق القُرَّاءُ على الرفع أرشد ذلك إلى أن المقصود منه غير الظاهر[6] فـ (الزانية والزانى) مرفوعان على الابتداء، والألف واللام بمعنى (الذى) فـ الفاء فى (فاجلدوا) داخل على الخبر على تأويل: مقول فيهما، لكون المبتدأ متضمنًا بمعنى الشرط جىء بها لتدل على السببية كما فى قولك: الذى يأتينى فله درهم، فيكون تقديرها: التى زنت والذى زنى فاجلدوهما مائة جلدة، وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب؛ لأنه لا يصح أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها؛ لكونها مخرجة للاسم عن كونه مبتدأ، فلا يكون الفاء فى الخبر الذى هو محلها، وأيضا الغرض من الفاء السببية وهو يكون منتفيا على ذلك، هذا عند أبى العباس المبرد[7] فهو عنده جملة واحدة مركبة من المبتدأ والخبر.

---

(١) سورة التوبة من الآية (٢).

(٢) انْظُرْ تفصيل القول فى هذه الآية فى: شرح المصنف ٢/ ٤٧٣، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ٣٢، والرضى ١/ ٤٢٩، والأصبهانى ص ٣١٣، والجامى ١/ ٣٦١، وانْظُرْ: الدر المصون ٦/ ٢٣٣.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (مبتدأ) وهو تَصْحِيف.

(٥) سورة النور من الآية (٢).

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٧٤، وابن القواس ص ٢١٩، والأصبهانى ص ٣١٣.

(٧) انْظُرْ: الكامل ٢/ ٨٢٢، ط / مؤسسة الرسالة، ونصه: "... فأما قوله عزَّ وجلَّ:**{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}** وكذلك:**{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}**.... الرفع الوجه؛ لأن معناه الجزاء، كقوله: (الزانية) أى: التى تزنى، فإنما وجب القطع للسرقة، والجلد للزنى، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذى يأتينى فله درهم " ا. هـ، وانْظُرْ قول المبرد فى: أمالى ابن الحاجب ٣/ ٣٣، وابن القواس ص ٢١٩، والرضى ١/ ٤٢٩، والجامى ١/ ٣٦٣، وقال الرضى ١/ ٤٣٠: " وتقدير المبرد أقوى؛ لعدم الإضمار فيه كما فى تقدير سيبويه " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن جماعة ص ١٤١، وشرح قطر الندى ص ٢٦٩.

وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب.

وجملتان عند سيبويه[1] لأن (الزانية والزانى)عنده مبتدآن على تقدير حذف المضاف والخبر أى: حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم، فهى[2] جملة مستقلة، مع قطع [النظر][3] عن الفعل الذى بعدها، ثم ذكر الفعل وهو (فاجلدوا) جملة مستقلة تنبيها للحكم الموعود[4] فيما يتلى بذكره، فعلى هذا لا يكون أيضا من هذا الباب؛ لأنه لم يجز أن يقدَّر (فاجلدوا) مسلَّطاً[5] على (الزانية والزانى) لأنهما مبتدآن مخبر عنهما بغيره وهذا من جملة أخرى، ولا يستقيم عمل فعل من جملة فى مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى؛ لاختلال الكلام، كما فى قولك: زيد مضروب فأكرمه؛ لأنه يؤدى إلى كون (مضروب) خبراً وغير خبر، أو لأنه يخرج ما قبله عن كونه جمله مستقلة، والمفروض أنه كذلك[6].

وإلا أى: وإن لم يكن المراد من الآية غير الظاهر، ولم يؤول بتأويل المبرد وسيبويه فالمختار فى: (الزانية والزانى) النصب، كما فى القراءة الشاذة[7]، لمكان الأمر[8]؛ لأن فعل الأمر لا يحسن أن يكون خبرا، فقوى النصب فيختار[9].

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ١٤٣، ١٤٤.

(٢) فى الأصل: (فهو) وهو تَصْحِيف.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٤٧٦.

(٤) فى الأصل: (المدعو) وما أثبته من شرح المصنف.

(٥) فى الأصل: (مسلط) وهو لحن.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٧٦، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ٣٣، والرضى ١/ ٤٣٠.

(٧) وهى قراءة: عيسى بن عمر الثقفى، ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبى جعفر، وشيبة، ورويس. انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ١٠٠، والمحتسب ٢/ ١٠٠، والبحر ٨/ ٧.

(٨) قال ابن جنى: " قراءة عيسى بن عمر الثقفى:**{الزانيَةَ والزانىَ}** بالنصب وهذا منصوب بفعل مضمر أيضا أى: اجلدوا الزانيَةَ والزانىَ، فلما أضمر الفعل الناصب فسَّره بقوله:**{فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}** وجاز دخول الفاء فى هذا الوجه لأنه موضع أمر، ولا يجوز: زيداً فضربته؛ لأنه خبر، وساغت الفاءُ مع الأمر لمضارعته الشرط، ألا تراه دالاً على الشرط؟ ولذلك انجزم جوابه فى قولك: زرنى أزرْك، لأن معناه: زرنى فإنك إن تزرنى أزرْك، فلمَّا آلَ معناه إلى الشرط جاز دخول الفاء فى الفعل المفسِّر للمضمر،... ولا موضع لقوله تعالى:**{فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}** لأنه تفسير، ولا يكون وصفا لـ (الزانية) و(الزانى) من حيث كانت المعرفة لا توصف بالنكرة، وكل جملة فهى نكرة، وأيضا فإن الأمر لا يوصف به " ا. هـ، انْظُرْ: المحتسب ٢/ ١٠٠.

(٩) قال الجامى ١/ ٣٦٤: " واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع، فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط، أو جعل الآية جملتين لتعيُّن الرفع " ا. هـ.

وأراد بنحوه مثل قولـه تعالى:**{والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}**[1]، و:**{وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِـنْكُمْ فَآذُوهُمَا}**[2].

فإن قلت: ما الحكمة فى تقديم المرأة فى بيان حكم الزنى، وتقديم المرء فى بيان حكم السرقة؟

قلت: ذلك بالنظر إلى حصول السبب القوى، وذلك لأن حصول الزنى إنما يكون بسبب الشـهوة وهى غالبة فى المرأة منها فى المرء، وحصول السرقة إنما يكون بسبب الجـرأة وهـى[3] أكثـر فـى المرء منها فى المرأة.

* * * * *

(١) سورة المائدة من الآية (٣٨)، وقرأ بالنصب عيسى بن عمر، وابنُ أبى عبلـة، قال أبـو حيـان: " وقـرأ عيسـى بن عمر، وابن أبى عبلة: والسارقَ والسارقةَ بالنصب على الاشتغال، قال سيبويه: الوجه فى كلام= =العرب النصب كما تقول: زيدًا فاضربه، ولكنْ أبت العامة إلا الرفع، يعنى: عامة القراء وجلهم " ا. هـ انْظُرْ: البحر المحيط ٤/ ٢٤٦، وانْظُرْ: الدر المصون ٢/ ٥٢٠.

(٢) سـورة النسـاء مـن الآيـة (١٦)، وانْظُـرْ تفصـيل القـول فـى هـذه الآيـة فـى: البحـر المحـيط ٣/ ٥٥٧، والدر المصون ٢/ ٣٢٩.

(٣) فى الأصل: (وهو) وهو تَصْحِيف.

[التحذير]

الرابع: التحذير وهو معمول بتقدير(اتق) تحذيراً مما بعده، أو ذُكِر المحذر منه مكررًا،

والباب الرابع من الأبواب[1] الأربعة التى يجب فيها حذف عامل المفعول به وجوبا قياسا: التحذير و[هو][2] فى اللغة: التخويف والتنبيه على الشىء المكروه الذى يجب الاحتراز عنه[3] وفى الاصطلاح: ما ذكر المصنف، قوله: وهو معمول يتناول غير التحذير من المعمولات كـ (زيداً) – مثلا – فى جواب من قال: من أضرب؟ فلما قال: بتقدير اتق[4] خرج أمثال ذلك[5]؛ لأنه وإن كان معمولا لكنه ليس بتقدير(اتق)، بل بتقدير: اضرب، ولكن هذا يتناول (زيداً) فى جواب من قال: ممن أتقى[6]؟ لأنه بتقدير (اتق)، فلما قال: تحذيراً مما بعده، خرج أمثال ذلك؛ لأنه وإن كان معمولا بتقدير (اتق) لكنه ليس للتحذير مما بعده، بل المحذر عنه هو نفسه، وأشار بقوله: أو دُكِر المحذرُ منه مُكَرَّرا إلى أن التحذير قسمان:

أحدهما: أن يكون تحذيراً[7] مما بعده، وثانيهما: بأن يذكر المحذر منه مكرراً.

وقوله هذا معطوف على ما ينصب به قوله: (تحذيرا) وهو: حذّر، فتقديره: تحذيراً مما بعده حذّر تحذيرا، فيكون (تحذيرا) مفعولا مطلقا، وباعتبار العطف: أو ذكر تحذيرا، فيكون مفعولا له[8]، ولا يجوز أن يعطف على (معمول) على تقدير كونه بمعنى " يعمل "؛ لأن ذلك يقتضى ألا يكون القسم الثانى معمولا بتقدير (اتق) وليس كذلك، ولا بأس بلزوم الإضمار قبل [الذكر][9] إذا كان المضمر واضحا / . (٤٦/ب)

(١) فى الأصل: (أبواب) وهو تَصْحِيف.
(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٣) انْظُرْ: الجامى ١/ ٣٦٥.
(٤) قال الرضى ٢/ ٣: " وتقدير (اتق) ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى، إذ يصير المعنى: اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيت زيداً من الأسد أى: نحيته، ولو قال بتقدير: نحِّ، أو بعِّد، كان أولى " اهـ. وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ٤٣/ ب.
(٥) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٧٨: " وقوله: " معمول بتقدير (اتق) " ليخرج عنه الضمير المنصوب بتقدير غير (اتق) كقولك: إياك، لمن قال: من ضربت؟ فإنه ليس من هذا الباب، قوله: " تحذيرا مما بعده " احتراز من قولك: إياك، لمن قال: ممن أتقى؟ فإنه ليس من هذا الباب " اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٢٠، وشرح الأصبهانى ص ٣١٧.
(٦) فى الأصل: (أتق) وهو تَصْحِيف.
(٧) فى الأصل: (تجويز) وهو تَصْحِيف.
(٨) انْظُرْ: الجامى ١/ ٣٦٥، والدولت آبادى ل ٤٣/ ب.
(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

نحو: إياك والأسدَ، وإياك وأن تحذِفَ،

مثال القسم الأول نحو: إيّاك، أصله: اتق نفسك، فحذف الفعل حذفا واجبا[(١)]؛ لأن ذلك إنما يقال إذا كانت البليَّةُ مشرفةً، والوقتُ ضيقا، فكأن القائل لو تكلم بهذا لعدِم فرصةَ الإعلامِ بوصول المحذّر عنه قبل وصوله، ثم حذف (النفس) لعدم موجب إتيانه حينئذ، لأنه لا يجمع بين[(٢)] ضميرى الفاعل والمفعول، وانتفى ذلك بحذف الفعل، ثم أبدل الضمير المتصل إلى المنفصل لعدم ما يتصل به[(٣)]، قوله: والأسد، معطوف على ذلك الضمير، قدّره بـ: إياك اتق الأسد، لئلا يلزم هذا التكلف[(٤)].

فإن قلت: لم جاز عطف (الأسد) على (إياك) مع أنهما ليسا بمشتركين فى التحذير، من حيث إن الأسد لا يكون مأموراً بالتحذير كما أن النفس مأمورة به؟

قلت: ليس العطف يستلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى جميع الوجوه، بل يستلزم اشتراكهما فى المعنى الذى كان إعراب المعطوف عليه بسببه، وهو موجود ههنا لأن المعنى: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، و[اتق][(٥)] الأسد أن يُهْلِكَكَ، هذا هو محصول ما ذكره بعض الشراح[(٦)].

وفيه نظر، لأنا لا نسلم أن النفس مأمورة به؛ لأن مراده منها: " إياك " بدلالة سياق كلامه، وهو ليس بمأمور بل[(٧)] المأمور هو الضمير المرفوع المستتر فى (اتق).

ثم اعلم أن قولنا: (أن تتعرض للأسد)، وقولنا: (أن يهلكك)، بدلان من (النفس) و(الأسد) فيكون المعنى: اتق نفسك تُعرّضها للأسد، واتق الأسد إهلاكه، فيكون الاتقاء شاملاً للطرفين، فحينئذ لا يرد قول من قال: إن المنفى ههنا هو (النفس) فكيف يكون الأسد؟.

ولك أن تستعمل[(٨)] المعطوف على المحذّر اسما غير صريح فتقول: إياك وأن تحذِف، أى: اتق نفسك أن تتعرض للحذف، والحذف أن يتعرض لنفسك، والمراد: النهى عن ضرب

---

(١) قال سيبويه ١/ ٢٧٤: " وحذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام، فصار بدلا من الفعل... فكأنه قال: احذر الأسد " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٢١٢.

(٢) فى الأصل: (لأنه لاجتماع الضميرى) وما أثبته من: شرح المصنف ٢/ ٤٧٩.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٧٩، وابن القواس ص ٢٢٠، والرضى ٢/ ٥، والأصبهانى ص ٣١٧.

(٤) قول الشارح - رحمه الله - (قدره بـ إياك اتق والأسد) فيه إشارة إلى ما قاله الرضى ٢/ ٥: " الأولى أن يقال: هو بتقدير إياك باعد، أو نحّ، بإضمار العامل بعد المفعول " اهـ.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدوانى ص ١٩٩.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٦، وابن القواس ص ٢٢٠، والغجدوانى ص ١٩٩، والأصبهانى ص ٣١٨. وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٢٥.

(٧) فى الأصل: (بال) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل: (يستعمل) وهو تصحيف.

والطريقَ الطريقَ، وتقول: إياك من الأسد، ومن أن تحذِفَ، وإياك أن تحذف، بتقدير (من) ولا تقول: إياك الأسد، لامتناع تقدير (مِنْ).

الأرنب بالعصا[1]، يقال: حذفه بالعصا أى: رماه.

وقولـه: والطريقَ الطريقَ مثال لما ذكر المحذّر عنه مكرراً، وإنما كُرِّر ليكون مانعا عن ظهور الفعل لنيابة أحد المكررين منابه[2]، مع ما ذكر فى القسم الأول.

وتقول فى استعمال التحذير بعبارة غير العبارة الأولى [وهى][3] التى تكون[4] بحرف الجر من غير حرف العطف [وهى][5] على وجهين: أحدهما: أن يكون حروف الجر فى اللفظ إما داخلة على الاسم الصريح كما فى: إياك من الأسد، أو على الاسم الغير الصريح كما فى: إياك من أن تحذف، وهى متعلقة بما تضمنه (اتق) من معنى: باعد.

والثانى: أن يكون حروف الجر فى التقدير لا فى اللفظ، لكن ذلك إذا كان ما دخلت هى عليه اسما غير صريح نحو: إياك أن تحذف، بتقدير (من) أن تحذف[6]، وأما إذا كان اسما صريحا فليس لك أن تقدر حرف الجر فيه، أشار إليه بقوله: ولا تقول: إياك الأسد، بتقدير إياك من الأسد، أو والأسد؛ لامتناع تقدير من فى الأسماء الصريحة[7]، إلا من الأسماء التى سمع من العرب حذفها منها، ولم يسمع حذفها من باب الأسد وواو العطف فيها وفى غيرها[8].

---

(١) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٣٠٧: " قول عمر رضى الله عنه: (إياى وأن يحذف أحدُكم الأرنب) مثله، وقد قدَّره الزجاج بـ (إياى وإياكم)، وأراد عمر النهى عن حذف الأرنب بالعصا؛ لأن ذلك يقتلها فلا تَحِلُّ فقال: (لِيُذكِّ لكم الأسَلُ والرماحُ والسهامُ، وإياى وأن يحذف أحدُكم الأرنب) " اهـ. وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٥، وابن يعيش ٢/ ٢٦، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٣/ ١٩١، والتصريح ٢/ ١٩٤.

(٢) قال الرضى ٢/ ٥: " وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر: كونُ تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذَّر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العمل مع هذا المكرر " ا. هـ، وقال ابن القواس ص ٢٢١: " وإنما وجب حذف الفعل لقيام التكرير مقامه لما فيه من الدلالة على زيادة التحذير، بخلافه إذا لم يكن مكررا " ا. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: أمالى ابن الحاجب ٤/ ١٧ حيث قال: " جاز على إسقاط الجار لا على إسقاط حرف العطف " ا. هـ.

(٧) وهذا رأى الجمهور، لما يلزم عليه من حذف (من) ونصب المجرور، وهو غير مطرد إلا مع (إن) و(أن) و(كى)، وجائز على رأى ابن الناظم، وأبى البقاء؛ لأن (احذر) يتعدى إلى اثنين من غير واسطة " اهـ، انْظُرْ: أوضح المسالك ٤/ ٧٦، والتصريح ٢/ ١٩٣، والأشمونى ٣/ ١٨٩.

(٨) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٣٠٥: " ولا يجوز أن تقول: إياك الأسد، كما يزعم بعض النحويين، ونصَّ سيبويه على ذلك؛ لأنه إن كان عن قولك: إياك والأسد، فلا يجوز حذف حرف العطف، وإن كان عن قولك إياك من الأسد، فحرف الجر لا يُحذف فى مثل ذلك " اهـ، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٢٧٩، وقال الرمانى: " ولا يجوز: إياك الأسد، على حذف (من) كما لم يجز: إياك الفعل، على حذف (من) لأن حرف= =الإضافة لا

فظهر منه أن قولنا: إياك أن تحذف، فرعٌ على: إياك من أن تحذف، لا على: إياك وأن تحذف فإن قلت[1]: ما الفرق بين: إياك وأن تحذف، وبين: إياك الأسد، حتى جاز حذف الحرف من الأول والقول بالثانى مع الحذف؟

قلت: هو أن حذف حرف الجر من (أن) قياس مستمر عندهم نظراً إلى ظاهر اجتماع الحرفين، لأنه لاستطالته بصلته ناسب التخفيف، فحصول الربط بين (أن تحذف) وبين ما سبق عليه فى التقدير جاز القول به، بخلاف الاسم الصريح فإنه ليس فيه ذلك القياس، ولا طول فيه أيضا حتى يجوز الحذف، وبحصول الربط ويجوز القول به فممتنع.

وأما التمسك بقول الشاعر:

وإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ ::: إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ[2]

فليس بشىء، لأنه يمكن دفعه بوجوه[3]:

بأن يقال: إنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود، ولا تثبت به الأصول.

أو أنه محمول على الضرورة، والكلام فى سعة[4] الكلام.

أو أنه مصدر جار مجرى (أن تمارى) فحمل عليه لكونه بمعناه[5].

أو أنه شروع فى كلام آخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل[6]. والله أعلم.

* * * * *

يحذف فى كل موضع لما فى ذلك من الإخلال بالمعنى، وإنما يحذف فى الموضع الذى يقتضى الاستخفاف مع ظهور المعنى " ا. هـ، انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرمانى ص ٥٨٢).

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٨١، والرضى٢/ ٧.

(٢) من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشى يخاطب به ابنه القاسم، وانظره فى: الكتاب ١/ ٢٧٩، وتحصيل عين الذهب ص ١٨٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، واللامات ص ٥٨، والخصائص ٣/ ١٠٢، ولباب الإعراب ص ٣١٨، وأمالى ابن الحاجب ٤/ ١٧، وابن يعيش ٢/ ٢٥، والرضى ٢/ ٧، والمغنى ٢/ ٧٨٤، والأشمونى ٣/ ٨٠، والتصريح ٢/ ١٢٨، والخزانة ٣/ ٦٣. ويروى: إياك، و: فإياك، والمراء: الجدال. والشاهد قوله: (وإياك إياك المراء)، حيث حذف حرف العطف ونصب (المراء) ضرورة، وقد أجاز مثل هذا عبد الله بن أبى إسحاق، يقول سيبويه ١/ ٢٧٩: "..... إلا أنهم زعموا أن ابن أبى إسحاق أجاز هذا البيت "، وأنشد البيت الشاهد، ثم قال: "كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد (إياك) فعلا آخر فقال: اتق المراء " ا. هـ وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٢١٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٠٦، وشرح الرضى ٢/ ٨، والارتشاف ٣/ ١٤٧٩.

(٣) انْظُرْ بيان هذه الوجوه فى: شرح المصنف ٢/ ٤٨٢ وما بعدها، والإيضاح ١/ ٣٠٦، ولباب الإعراب ص ٣١٨، والأصبهانى ص ٣١٩.

(٤) فى الأصل: (السعة) وهو تَصْحِيف.

(٥) ونسب الرضى هذا القول إلى ابن أبى إسحاق، انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٨.

(٦) وهذا رأى الخليل، وسيبويه انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٨٣، والغجدوانى ص ٢٠١، والأصبهانى ص ٣١٩، ولباب الإعراب ص ٣١٨.

[المفعول فيه]

المفعول فيه هو: ما فُعِل فيه فِعْلٌ مذكور...

ولما فرغ عن بيان المفعول به بجميع أنواعه وأحكامها شرع أن يبين المفعول فيه فقال: المفعول فيه، قيل: قدمه على المفعول له، والمفعول معه، لشدة اقتضاء الفعل إليه، لكون بعضه بعض مدلوله، بخلاف العلة والصاحب، وعرفه بقوله: هو، أى: المفعول فيه اسم ما فُعِل فيه فِعْلٌ، وهذا القول يتناول مثل قولنا: يوم الجمعة حسن[1]، لكن يخرج مثل ذلك بقوله: مذكور[2]، فإن (اليوم) وإن صدق عليه أنه اسم ما فعل فيه فعلٌ، لكن لم يصدق عليه أنه اسم/ ما فعل فيه فعلٌ (٤٧/أ) مذكور، ثم المراد من المذكور[3] أن يكون الفعل مراداً[4] بالوقوع فيه، سواء ذكر ووجد فى اللفظ كما فى: خرجت يوم الجمعة، فى جواب من قال: أى وقت خرجت؟ فلزم منه أن يكون الظرف مقدراً بفى، فحينئذ لم ينتقض بقولنا: طاب اليوم، وصام اليوم[5].

وأما الاعتراض بأنه تعريف الشىء بما يساويه فى المعرفة والجهالة، إذ الألف واللام[6] فيه بمعنى (الذى) فيفهم منه معنى: ما فُعِل فيه فعلٌ، وبالعكس!.

فصاحب الغجدوانى قال فى دفعه[7]: " وكان هذا من تعريف لفظ بلفظ أجلى منه مرادف له، ومثل هذا جائز عند أهل التحقيق، كتعريف الوجود بالكون ".

وإنما يسمى بهذا الاسم للزوم (فى) له فى السؤال به والجواب، إما لفظا وإما تقديراً، كما تقول فى السؤال: فى أى وقت خرجت؟ أو: أى وقت خرجت؟، وفى جوابه: فى وقت كذا، أو: وقت كذا.

---

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٤٨٤: " فإنه مما يفعل فيه الفعل ولكنه لم يفعل فيه فعل مذكور"، وانْظُرْ الجامى١/ ٣٦٨.

(٢) قال ابن الحاجب فى الأمالى٣/ ٥٩: " قوله: " ما فعل فيه فعلٌ مذكور" إذا قلت: يوم الجمعة سرتُ فيه، فإنه فُعل فيه فعلٌ مذكور وهو السير، وليس إعرابه على ذلك! وجوابه: أنه لم يوضع للدلالة على أنه فُعِل فيه وإنما هو مخبر عنه كما قلنا فى قولنا: زيدٌ ضربته " ا. هـ.

(٣) قال الرضى ٢/ ١١: " يعنى بقوله (فعل مذكور) الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور، لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت: ضربت أمس، فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم، أى: تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته أمس، فـ (أمس) ما فُعِل فيه الضرب، لا (ضربت) " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (مراد) وهو لحن.

(٥) قال الأصبهانى ص ٣٢٠: " وبقوله: (فعل مذكور) خرج عنه مثل: يومُ الجمعة يومٌ طيب؛ لأنه وإن فعل فيه فعلٌ لكن لم يفعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل ههنا، ولقائل أن يورد عليه النقض بمثل: طاب اليوم، وسرنى، وصام اليوم، فإنه فُعل فيه فعلٌ مذكور مع أنه ليس بظرف، اللهم إلا أن يزيد فيه قيداً آخر وهو (مقدر بـ فى)؛ لأن مثل ما ذكرنا ليس بمقدر بـ فى " ا. هـ.

(٦) من قوله: (بفى، فحينئذ) إلى هنا سقط من الأصل واستدركه فى الحاشية.

(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٠٢.

من زمان أو مكان، وشرط نصبه تقدير (في)،

قولـه: من زمان وهو كـ اليوم، والليلة، وأجزائهما، أو مكـان وهومـا يشـغله الجسـم، تفصـيل وتبيين لأقسام المفعول فيه.

وشرط نصبه أي: نصب المفعول فيه تقدير (في)(1) أي: أن تكون(2) (فـي) مقـدرة لا ملفوظـة؛ لأنها لو كانت ملفوظة لوجب خفضه وامتنع نصبه(3).

وإنما اشترط أن تكون(4) مقدرة لأنه لابد للمفعول فيه من كلمة(5) (في) تحقيقـا لمعنـى الظرفيـة، إذا لم تكن ملفوظة وجب أن تكون(6) مقدرة، وإلا لكان اسم الزمـان والمكـان اسمـا صـريحا ولم يكن مفعولا فيه(7)، ثم الفرق بين التقدير والتضمين ظاهر، فلا يلزم أن يكون الظرف المقـدر بـ (في) مبنيا؛ لأن الإظهار جائز في المقدر، وليس بجائز في التضمين(8).

فإن قلت: إن (في) [في](9) قولـه تعالى:**{بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}** (10) وقول الشاعر:

يَا سَارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ(11)

---

(1) قال الرضي ٢/ ١١: " وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصـوب بتقـدير في فالأولى أن يقال: هو المقدر بـ (في) من زمان أو مكان فُعِل فيه فعلٌ مذكور "، وانْظُرْ الجامي ١/ ٣٦٩.

(2) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(3) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٨٤، وابن القواس ص ٢٢٣، والصفوة الصفية ١/ ٤٦٠.

(4) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(5) في الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(6) في الأصل: (لأن للمفعول فيه لابد من كلمة) ولعل ما أثبته هو الصواب.

(7) قال الدولت آبادي ل ٤٤/ ب: "... الجمهور على أن تقديرها شرط المفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة الجار لا مفعولاً فيه "، وقال النيلي: " إن ظهرت إلى اللفظ انجرَّ الظـرف بهـا، وإن لم تكـن مـرادة لم يُنصب على الظرف، بل إن نُصب من غير تقدير (في) كان مفعولا بـه كقولك: وجدتُ يومَ الجمعـة أفضـلَ أيام الأسبوع " ا. هـ انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٦٠.

(8) قال ابن القواس ص ٢٢٣: " لأن المتضمن للحرف لا يصح ظهور ذلك الحـرف معـه، كـ (أيـن) و(كيـف) فإنهما لما تضمنا معنـى همـزة الاسـتفهام امتنـع ظهورهـا معهمـا، بخـلاف (فـي) " اهــ، وقـال الأصـبهاني ص ٣٢١: " ضابط التضمن هو عدم جواز الظهور، والتقدير: جواز الظهور " ا. هـ.

(9) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(10) سورة سبأ من الآية (٣٣).

(11) من الرجز لم أقف على قائله، وانظره في: الكتاب١/ ١٧٥، ١٩٣، والمحتسـب٢/ ٢٩٥، والأصـول١/ ١٩٥، وكتـاب الشعـر لأبي علي ١/ ١٧٩، ومعاني الفراء ٢/ ٨٠، وابن يعيش ٢/ ٤٦، والإيضـاح لابـن الحاجـب ١/ ٣٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٨، والرضـي ٢/ ٢٦، والخزانـة ٣/ ١٠٨. والشـاهد فيـه: أنـه قـدر (في) ومع ذلك لم ينصب (الليلة) بل جاءت ظرفا متصرفا وأضيفت إلى (سارق) فقيل: يا سارقَ الليلةِ، كمـا تقول: يا ضاربَ زيدٍ.

مقدرة، مع تخلف النصب عنه!.

وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظرف المكان إن كان مبهما قَبِل، وإلا فلا.

قلت: [1] ذلك لكونه من الأمور الجائزة؛ لأن وجود الشرط لا يلزمه أن يكون مستلزما لوجود المشروط، بل الأمر على العكس، مع أن منع تقدير (فى) ههنا جائز.

ولما ثبت أن شرط نصبه تقدير (فى)، أراد أن يبين أن أى نوع يقبل ذلك من أنواعه، وأى نوع يمتنع عن قبوله[2]، فقال: وظروف الزمان كلها، أى: سواء كانت معينة وهى: ما يكون مقداره معلوما كـ اليوم، والليلة، والشهر، والحول، أو مبهمة وهى: ما لم يكن كذلك كـ الحين، والوقت، تقبل ذلك، أى: النصب بتقدير (فى)[3]، وظرف المكان لا يقبل ذلك على الإطلاق، بل إن كان مبهما كـ الخَلْف وغيره من المبهمات قَبِل، أى: النصب بتقدير (فى)[4] وصحَّ التذكير فى (كان مبهما) [باعتبار المضاف][5]، وقيل: باعتبار المضاف إليه.

وإلا أى: وإن لم يكن ظرف المكان مبهما بل محدوداً[6] فلا أى: فلا يقبل النصب بتقدير فى[7]، والتحقيق فى ذلك[8]: أن الزمان لما شابه المصدر من حيث المدلولية للفعل؛ لأنه يدل عليهما بصيغته وجوهره دلالة واحدة، لأنهما داخلان تحت حدّه، تعدَّى الفعل إليه بجميع أنواعه معينةً كانت أو مبهمة، كما تعدى لجميع أنواع المصادر معرفة كانت أو نكرة، بخلاف المكان فإن دلالة

---

(١) قال النيلى مجيبا على مثل هذا الاعتراض: " قلت: لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، فإنه يجوز تخلفه لمانع، بل يلزم من وجود المشروط وجودُ الشرط، وأيضا فإن الآية والبيت فيهما اتساع، وليست الإضافة فيهما إلا مجازا، ولذلك يجوز أن تنصب (الليلة) على الظرف فى البيت، وتجر (أهل) بالإضافة مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف " اهـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٧٧، وقال ابن القواس: "واعلم انه لما كان نصب الظرف مشروطا بتقدير (فى) لم يلزم منه أن كل ما كان مقدرا بـ (فى) كان منصوبا على الظرف، كقوله تعالى:{بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} وقول الشاعر: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار لأن الشرط قد يكون أعم من المشروط، فلا يلزم حينئذ من وجوده وجودُ المشروط لامتناع استلزام العام الخاص " ا. هـ، انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٥٤٨.

(٢) فى الأصل: (قوله) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال الجامى١/ ٣٦٩: " لأن المبهم منها جزءُ مفهوم الفعل فيصبح انتصابه بلا واسطة، كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه أى: على المبهم، لاشتراكهما فى الزمانية نحو: صمت دهراً، وأفطرت يوماً " اهـ.

(٤) قال الجامى ١/ ٣٦٩: " حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الإبهام، نحو: جلست خلفك " ا. هـ.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) المراد بالمحدود: ما له صورة وحدود محصورة ويسمى المختص نحو: الدار، والمسجد، والبلد. انْظُرْ: الأشمونى ٢/ ١٢٩.

(٧) انْظُرْ توجيه عدم نصبه فى: الأمالى٤/ ٧٥، وانْظُرْ: الكنّاش ١/ ١٧٧، والجامى ١/ ٣٦٩، وحاشية الصبان ٢/ ١٢٩، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ١٢٨.

(٨) انْظُرْ: الإيضاح لأبى على ١/ ١٧٧، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٦٣٢.

الفعل عليه ليست بصيغته ولا جوهره بل بالنظر إلى أن الفعل لا يوجد إلا فـى

وفسر المبهم بالجهات الست،

مكان من الأمكنة، وهو بهذه الدلالة أدلُّ على المبهم من دلالته على المحـدود، فتعـدى إلى الأول دون الثانى[1]. ويقال: إن المبهم من المكان شابه الزمان بالتبـدل والتغيّـر[2]، ألا يـرى أن الفـوق يصير تحتا وبالعكس، لأن فوقية الفوق باعتبار جهة العلو، وتحتيَّة التحت باعتبـار جهـة السـفل، وجهة[3] الفوقية تصير[4] تحتا إذا علاها الشخص، وكذلك جهة السفل، كمـا أن الزمـان يتبـدل ويتغيّر؛ لأن المستقبل يصير حاضراً والحاضر يصير ماضياً، أو يكون مبهما غير محصور كالزمـان، فإن (خلفك) مشتمل على ما يقابل ظهرك إلى القطـاع الأرضـى، كمـا أن الزمـان الماضـى غـير محصور، شامل على كل زمان إلى خلق الله تعالى العالم من وقت حديثك، بخلاف المكـان المعـين، فتعدى إليه دونه.

فإن قلت: [لِمَ][5] يسمى المفعول فيه ظرفاً؟، قلت: لكونه محلا للفعل، تشبيها لـه بالأوانى التى تحل فيها الأشياء[6] فلهذا يسميه الكوفيون محلا[7]، ولا مشاحة فى الاصطلاح.

وفسر المكان المبهم الذى[8] يقبل النصب بتقدير (فى) بالجهات الست، وهى: الفوق، والتحـت، والقدّام، والخلف، واليمين، [والشمال][9] وما فى معناها[10]، والوجـه فى إبهامها

---

(١) قال أبو على الفارسى: "... وإنما يتعدى الفعلُ الذى لا يتعدى إلى ما كان مبهما منها.... فأما ما لـم يكـن منها مبهما فإن الفعل الذى لا يتعدى لا يتعدّى إليه... لا تقـول: أقمـتُ بغـدادَ، ولا قعـدتُ السـوقَ، ولا قمتُ المسجدَ، لأن هذه الأماكن مخصوصة كـ: زيدٍ، وعمرو، وينفصلُ بعضها من بعض بصُوَر وخِلَـق، فهـى فى ذلك كالأناسىّ ونحوهم من الجثث المخصوصة، فكمـا لَا يتعـدّى الفعـل الـذى لا يتعـدًى إلى الأَناسـىّ كـذلك لا يتعـدى إلى مـا كـان مـن الأمـاكن بمعنـاهم فـى الاختصـاص " انْظُـرْ: الإيضـاح ص٢٠٦، وانْظُرْ: الإغفال ١/ ٢٠٤

(٢) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٤.

(٣) فى الأصل: (وهذه جهة الفوقية).

(٤) فى الأصل: (يصير) وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ علة تسميته مفعولا فيه فـى: ابـن يعـيش ٢/ ٤١، والفوائـد والقواعـد ص ٢٩٠، والإقليـد ص ٤٨٧ مطبوع، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٠٥، والصفوة الصفية ١/ ٤٥٩.

(٧) سماه الفراء وأصحابه محلا، وسماه الكسائى صفة، وإنمـا سمـاه الفـراء محـلا لأن الظـرف: الوعـاء المتنـاهى الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك، انْظُرْ: الأصول ١/ ٢٠٤، والفـوائد والقـواعد ص ٢٩٠، والبيان فى شـرح اللمـع ص ٢٠٦، والإقليـد ص٤٨٧، والارتشـاف ٣/ ١٣٨٩، والتصـريح١/ ٣٣٧، وحاشـية الصبان ٢/ ١٢٥، ومدرسة الكوفة ص ٣٠٩، ونحو القراء الكوفيين ص ٣٤٧.

(٨) فى الأصل: (التى) وهو تَصْحِيف.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) وهذا قول الأكثرين حيث فسروه بالجهات الست وما فى معناهـا، انْظُـرْ: ابـن القـواس ص٢٢٦، وقـال الرضـى

وحمل عليه عند، ولدى، وشبههما، لإبهامهما، ولفظ: مكان، لكثرته.

معلوم كما سبق، والباقى من غيرها مما جاء منصوبا بتقدير (فى) حمل عليه أى: على الجهات الست فى كونه منصوبا بتقدير (فى) وتذكير الضمير باعتبار كونها مكانا مبهما، وهو: عندى، ولدى، وشبههما نحو: دون[1]، وغيره.

قوله: لإبهامهما[2] تعليل للحمل، أى: لكونها مشابهة لها من حيث الإبهام، أى: من حيث عدم تعينها، فيكون إبهامها لغويا بالنسبة إلى ذلك الاصطلاح[3]، وإلا فلا معنى للحمل لأنها منه بالحقيقة حينئذ.

وحمل عليه فى ذلك/ لفظ مكان كما فى: جلست مكانك؛ لكثرته، أى: لكثرة لفظ المكان فى الاستعمال[4]، أو لأنه مبهم **(٤٧/ب)** أيضا بالمعنى المذكور، لكثرة الأمكنة[5]. هذا على رأى من فسّر المبهم بالجهات الست[6] واصطلح، وأما من فسره[7] بأنه الذى اسمه باعتبار ما ليس داخلا فى مسمَّاه، كـ الفوق - مثلا - فإن تسمية المكان به بالإضافة إلى التحت، وهى ليست بداخلة فى ذلك المكان، فيتبدّل تبدل الإضافات، والمعيّن بخلاف ذلك أى: هو الذى اسمه باعتبار ما هو داخل فى مسمّاه، كـ الدار، مثلا، فإن التسمية بها [باعتبار][8].

٢/ ١٢: " واختلف فى تفسير المبهم من المكان فقيل: هو النكرة وليس بشىء.... وقيل: هو غير المحصور وهو الأولى " اهـ وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣١٧، والأصبهانى ص ٣٢٢.

(١) قال النيلى: " أما (دون) فهى أشدّ إبهاما من الجهات الست، لاحتمالها كُلَّ واحدةٍ منها، قال الشاعر: فإن المُوعِدِيَّ يَرَوْنَ دُونى... أُسُودَ خَفِيَّةَ الغُلْبِ الرِّقَابَا. أى: يرون ذلك من كل جهة من جهاتى " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٦٩، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٥٤٤.

(٢) قال ابن الحاجب فى الأمالى ٣/ ٧٢ موضحا وجه الإبهام: " إنما كانت الجهات السِّتُ مبهمةً من حيثُ كانت متوقفةً فى معقوليَّتها على ما تضاف إليه مثل: فَوق، وأمام، وخلف، فحُمل عليه من ظروف المكان ما كان متوقِّفاً فى معقوليَّته على مُضافِهِ مثل: لَدَى، وعند، وتِلقاء، وتُجَاهَ، وحِذَاءَ، وحِدَةَ، ووَسْطَ، وبَيْنَ ونحو ذلك " اهـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٢٧.

(٣) قال ابن الحاجب٢/ ٤٨٧: " هذا على قول الأولين، وأما على القول الثانى فهى داخلة فى حد المبهم الأصلى".

(٤) قال فى الأمالى٣/ ٤٩: " يعنى أن العرب يقولون: جلستُ مكانك، وهو ظرف مكان مختص منصوب بتقدير (فى)! فجوابه: أن لفظ (مكان) كثُر فى كلامهم، والشىء إذا كثُر جعلوا له شأنا ليس لغيره، فاختُصر الكلامُ بحذف (فى) فانتصب بتقديرها، فهذا معنى قولنا: ولفظ مكان لكثرته "، وانْظُرْ: الأمالى ٣/ ٧٢. قال الرضى ٢/ ١٤: " ولا ينبغى للمصنف هذا الإطلاق، فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال: كتبت المصحف مكان ضرب زيد " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٧٨، والأصبهانى ص ٣٢٢.

(٦) وهو قول الأكثرين.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٨٥، والإيضاح ١/ ٣١٧، وابن القواس ص ٢٢٦، والأصبهانى ص ٣٢٢، والإقليد ص ٤٨٨، وممن فسّره بذلك الإسفراييني صاحب لباب الإعراب، انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٢٨٥.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وما بعد دخلت مثل: دخلت الدارَ، على الأصح.

الأمور الداخلة[1] فيها، فلا يتبدل أصلا، فعنده[2] يدخل في حد المبهم (عندى) و(لدى) وشبههما؛ لأن إطلاق (عند) – مثلا – على ما يقرب بشيء بالإضافة إلى ما يبعد منه، فكذا غيره، فلا حاجة إلى الحمل حينئذ.

فإن قلت: ما الفرق بين (عند) و(لدى) وشبههما، وبين لفظ (المكان) حتى لم يجمعه معها فى الحمل، بل أفرده عنها فى الذكر؟، قلت: هو أن (عند) وأخواتها مبهم اصطلاحى على أحد التفسيرين – كما عرفت – بخلاف لفظ (المكان) فإنه ليس منه[3] على كل واحد من التفسيرين، أما الأول: فلأنه ليس من الجهات الست، وأما الثانى: فلأنه اسم لم يتمكن فيه، وهذا المعنى ليس بموقوف على شيء خارجىّ، وهو ظاهر.

وحمل عليه أيضا ما بعد دخلت فى هذا الحكم فى مثل: دخلت الدار – وإن كان الدار من المكان المحدود – على المذهب الأصح، وهو مذهب سيبويه[4] ومَن تابعه، وفيه إشارة إلى الخلاف فيه: فقال بعضهم: إن (الدار) ههنا المفعول به[5]، وبعضهم إنها المفعول فيه[6].

والنظر فى أن (دخلت) هل هو متعد أو غير متعد؟.

فذهب الجرمى إلى أنه متعد فنصبها، على أن يكون مفعولا بها[7] فى بعض الرواية، كما فى قولك: بنيت الدار، وذهب الأكثرون إلى أنه لازم فنصبوها بتقدير (فى) إما حملا على المكان المبهم، أو للتوسع، أو على الشذوذ، كما فى: ذهبت الشامَ، واليمنَ، ومثلهما.

---

(١) قال ابن القواس ص ٢٢٦: " من البناء والسقف ونحوه، وكذلك الفرسخ فإن مسمّاه لما كان عبارة عن اثنى عشر ألف ذراع كان لـه الاسم باعتبار ما دخل فيه، لا باعتبار إضافته إلى غيره " ا. هـ.

(٢) هذا جواب قوله: (وأما من فسره) فى الصفحة السابقة.

(٣) فى الأصل: (به) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال سيبويه ١/ ٣٥: " وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهب وهذا شاذ؛ لأنه ليس فى (ذهب) دليلٌ على (الشام) وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ، ومثل: (ذهبت الشامَ): دخلت البيت " ا. هـ، وانْظُرْ: الإغفال لأبى على ١/ ٢٠٤.

(٥) وهذا مذهب الجرمى، والمبرد فى أحد قوليه، وأبى الحسن، انْظُرْ: المقتضب٤/ ٣٣٧، والانتصار ص ٤٦ وما بعدها، وانْظُرْ قول الجرمى فى: أمالى ابن الشجرى ٢/ ١٣٨، والرضى٢/ ١٥، وابن القواس ص٢٢٨ والكناش ١/ ١٧٨، وانْظُرْ رأى أبى الحسن فى: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٨.

(٦) وهو قول سيبويه، والأكثرين، وهو اختيار المصنف. انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٢٨، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣١٧، والأصبهانى ص ٣٢٥.

(٧) قال ابن القواس ص ٢٢٨: " لأن تصور حقيقته يتوقف على تصور متعلّقه، لأنه لو قدر انتفاء المدخول إليه لامتنع تصور معنى الدخول، وكل ما كان كذلك فهو متعد " ا. هـ.

وينصب بعامل مضمر، وعلى شريطة التفسير.

والأصح ما ذهبوا إليه، والدليل عليه بوجهين[1]، أحدهما: أن مصدره على (فعول) وهو من مصادر الأفعال اللازمة غالبا، والحكم يُحمَلُ على الأغلب، وثانيهما: أن نظيره وهو (جُزْتُ)[2] ونقيضه وهو (خرجت) لازمان، فالأولى أن يكون هو محمولا عليهما.

وينصب أي: المفعول فيه بعامل مضمر جائز إظهاره، كما يقال لمن قال: متى أسير؟: يوم الجمعة[3]، أي: سر يوم الجمعة، وحذف الفعل استغناء عنه بالمذكور في السؤال.

وينصب أيضا بعامل مضمر غير جائز إظهاره لكونه على شريطة التفسير[4] على الوجه المذكور بتفاصيله في المفعول به، فيختار رفعه في نحو: يومُ الجمعة صمته، ونصبه في نحو: أيومَ الجمعة صمتَه؟ ويومَ الجمعة صمه، أو: لا تصمه، وصمتُ يومَ الجمعة، ويومَ السبت سافرت فيه، وإذا يومَ الجمعة سافرت فيه فصم، وحين يومَ الجمعة سافرتَ فيه فصمه، ويستوي الأمران في نحو: يومُ الجمعة صمت فيه، ويومُ السبت سافرت فيه، ويجب النصب في نحو: إنْ يومَ الجمعة صامه زيدٌ صُمْتُ، وهلاّ يومَ الجمعة صمتَ[5].

وذهب بعضهم إلى أن المختار فيه النصب على كل حال؛ لأنه ظرف فلا يصح حمله على المفعول به في وجوهه، وفيه نظر معلوم وجهه للمتأمل.

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٨، وابن القواس ص ٢٢٨، والشرح المتوسط ص ١٧١، والأصبهاني ص ٣٢٥، والأشموني ٢/ ١٢٦.

(٢) غير واضحة بالأصل.

(٣) قال ابن القواس ص ٢٣٠: " ولا يُنصب بالفعل الأول لأنه قد نصب (متى) فلا ينصب ظرفا آخر " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٤٧.

(٤) قال ابن الحاجب في: الإيضاح ١/ ٣٢٣: " وضابطه: أن يتقدم ظرف وبعده فعل أو ما هو في معنى الفعل كقولك: يومِ الجمعة أنت ضارب فيه، مُسَلَّط على ضمير ذلك الظرف بإظهار (في) إذ لو لم تظهر (في) لكان متسعاً فيه " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٩٠، وابن يعيش ٢/ ٤٧، والرضي ٢/ ٢٨، والأصبهاني ص ٣٢٦، والتصريح ١/ ٣٤٠، والأشموني ٢/ ١٢٨.

[المفعول لـه]

المفعول لــه: ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكور مثل: ضربتُه تأديباً، وقعدت جُبناً.

لما فرغ عن بيان المفعول فيه شرع في بيان المفعول لـه فقال: المفعول لـه، قدمه على المفعول معه نظراً إلى أن الأصلَ في وقوعِ الفعلِ وقوعُه عن علةٍ، بخلاف المصاحبة.

وعرفه بقولـه: ما فُعِل لأجله فعل بحذف المضاف [أي][1]: اسم ما فعل لأجله فعل، وهذا القول يتناول غير المفعول لـه كـ (التأديب) في قولنا: أعجبني التأديب، وكرهـتُ التأديـب؛ لأنـه فعـل لأجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما، فلما قال: مذكور خرج عنه مثل ذلك؛ لأنـه لم يفعـل لأجله شيء من الفعلين المذكورين[2].

مثاله: مثل: ضربته تأديبا[3] لـه، فإن التأديب شيء فعل لأجله فعل مذكور وهو الضـرب؛ لأن المـراد من الفعل هو الفعل الحقيقي لا الاصطلاحي[4]، وحصوله في ضمن الاصطلاحي.

وكرَّر المثال بقولـه: قعدت جبنا[5] إشارة إلى أن المفعول لـه سببٌ حاملٌ للفاعـل علـى الفعـل، سواء تقدم عليه في الوجود فلم يصلح أن يكـون الفعـل علـة لــه، أو تـأخر عنـه فيـه، فوجـد الصلاحية لذلك، وسواء كان علة غائية لـه أو لا، وبهذا ظهـر فسـاد مـا قيـل: إن المفعـول لــه غرض للفاعل من فعله، وفيه إشارة أيضا إلى جواز أن يجيء المفعـول لــه معرفـة ونكـرة، دفعـا لقول الجرمي، وابن السراج[6].

فإن قلت: كيف يكون المفعول لـه سبباً للفعل، مع كونه سبباً منه كما في: ضربته تأديبا؟[7].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال الرضي ٢/ ٢٩: " قولـه: (مذكور) احتراز عن قولك - وقد شاهدت ضـربا لأجل التأديب -: أعجبنـي التأديب، فإن التأديب فُعِل لـه الضـرب، إلا أنك لم تذكـر الضرب في قولك عاملاً فيه، فالحق أن نقول فـي المفعول لـه: هو ما فعل لأجله مضمون عامله " ا. هـ.

(٣) اعترض على المصنف في تمثيله للمفعول لـه بهذا المثال انْظُرْ هذا الاعتراض ودفعه في: ابن القواس ٢٣١.

(٤) قال الدولت آبادي ل ٤٥/ ب: " (فِعْلٌ) أي: حدثٌ، لا الفعل الاصطلاحي " ا. هـ.

(٥) قال الدولت آبادي ل ٤٥/ ب: " قولـه: مثل: ضربته تأديبا، نظير العلة الغائية، و(قعدت جبنا) نظير العلة المؤثرة، ولو ذكر في موضع (قعدت جبنا): (حاربت شجاعـة) لكان أحسن؛ لأن الشجاعـة مرغوبة والجبن مذمومة " ا. هـ.

(٦) شرط الجرمي، وابن السراج، والمبرد، والرياشي، كون المفعول لـه نكرة، وإن وجدت فيـه ال فزائـدة؛ لأن المـراد ذكـر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النكـرة، فـالتعريف زيـادة لا يحتـاج إليهـا. انْظُـرْ: ابـن يعـيش ٢/ ٥٢، والرضـي٢/ ٣٠، وابـن القواس ص ٢٣٢، والارتشاف ٣/ ١٣٨٧، وشفاء العليل ١/ ٤٦٣، والهمع ٢/ ٩٩، والأشموني ٢/ ١٢٥.

(٧) أورد صاحب الإقليد مثل هذا الاعتراض وأجاب عنه بقولـه: " فإن قلت: قد ظهـر بمـا ذكـرت أن التأديـب سـبب الضرب، ونحن نعلم أن الضرب سبب التأديب فكيف يكون الشيء سببا لشيء هو سـبب لـذلك الشـيء؟ قلـت: التأديب باعتبار معلوميته وفائدته سببٌ للضرب، وباعتبار وجـوده مسبباً لـه، فالوجه الذي جعله سـبباً غـير الوجـه الذي جعله مسببا، والتناقض فيما إذا كان سببا لشيء واحـد من وجه واحد، ونظيره: سافر تصح، فالمسـافرة سـبب للصحة، ومعقولية الصحة وفائدتها سبب للإقدام على المسافرة " اهـ. الإقليد ص ٥١١).

خلافا للزجاج فإنه عنده مصدر.

قلت: ما كان سببا للفعل تصوُّره ووجوده الذهنى، وما كان مسببا عنه وجوده الخارجى، فلا إشكال لتغاير الجهتين.

أورد السيد عبد الله ها هنا سؤالا لطيفا وهو[1]: " أنه لا يجوز أن يكون / التأديب فى قولك: ضربته (٤٨/أ) تأديبا له[2] هو الباعث؛ لأن التأديب نفس الضرب [فى الوجود][3]؛ لأنه لم يصدر ههنا عن المتكلم حدثان أحدهما: الضرب، والثانى: التأديب، بل الصادر عنه حدث واحد، فلا يجوز أن يكون الشىء علة لنفسه "، وأجاب بأن العلة فى الحقيقة إنما هى أثر التأديب [وهو التأدب][4] إلا أنه ما صرح به، أو تقول: إن ههنا مضافا محذوفا تقديره: إرادة تأديب ". خلافا للزجاج، اعلم أن خلاف الزجاج ليس بمتعلق بما ذكر من المثالين، كما زعمه صاحب المتوسط[5]، بل هو متعلق بأصل الباب، يعنى: ترجمة هذا الباب بالمفعول له كما هو مذهب البصريين صحيحة، خلافا للزجاج فإنه لا يفرده بابا برأسه، بل يجعله من باب المفعول المطلق، كما هو مذهب الكوفيين[6]، ويدل على هذا المقصود إفراد الضمير فى قوله: فإنه عنده مصدر، فالتأديب فى: ضربته تأديبا – مثلا – نوع من أنواع الضرب، وانتصب انتصاب القهقرى فى قولك: رجع القهقرى، فالمعنى: ضربته ضرب تأديب أو ضربته وأدبته تأديبا[7].

(١) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ١٩٤.

(٢) فى الأصل: (ضربته للتأديب) وما أثبته من شرح لب الألباب ص ١٩٤.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألباب ص ١٩٤.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألباب ص ١٩٤.

(٥) قال فى المتوسط ص ١٧٤: " وقوله: " خلافا للزجاج " أى: التأديب والجبن فى المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج، فإن التأديب عنده فى قوله: ضربته تأديبا له، مصدر من غير لفظ الفعل، فكأنه قال: ضربته ضربا وأدبته تأديبا له، وهو ضعيف؛ لأن المفهوم عن العرب العليَّة، وعلى ما ذكره الزجاج لم تفهم منه العلية " ا. هـ.

(٦) مذهب الكوفيين أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجر، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٨٤، وشرح اللمحة ٢/ ٢٠٤، والهمع ٢/ ٩٩.

(٧) اختلف النقل عن الزجاج فى هذه المسألة، فابن الحاجب فى مقدمته، وابن القواس ص٢٣٢، والرضى ٢/ ٣٠، وابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ١٩٨، وابن هشام فى شرح اللمحة ٢/ ٢٠٣ ينقلون عنه أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، وقال ابن هشام: " إنه ينحو فى ذلك نحو الكوفيين وإن خالفهم فى أن ناصبه عنده فعل مقدر من لفظه، أما عند الكوفيين فناصبه الفعل المقدم عليه " ا. هـ انْظُرْ: شرح اللمحة ٢/ ٢٠٤، ونقل ابن مالك عنه مرة أن مذهبه مذهب سيبويه، وهذا التردد فى النقل بينه أبو حيان فى الارتشاف٣/ ١٣٨٤ قائلا: " واختُلف النقل عن الزجاج فنقل ابن مالك عنه مرة أنه انتصب نصْبَ نوع المصدر ومرةً نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعلٍ من لفظِهِ واجب الإضمار وقال: نصَّ على ذلك الزجاج فى كتاب المعانى له " ا. هـ. وانْظُرْ: من آراء=

واستدلوا على بطلان مذهبه[1] بإدخال لام التعليل عليه كما فى: ضربته للتأديب، فلو كان مصدراً لما صح دخولها عليه، ألا يرى أنه لا يصح أن يقال: ضربته لضرب، أو: لسوء، وما هو منه بغير اللام بمعناه لانفهام معنى التعليل منه، فلزم أن يتضمن اللام وهو بمعزل عن مواقع المصدر، فلما ظهر امتناع اللام لفظاً وتقديراً فى المصدر، خرج المفعول له عن حدّه، وكان بابا على حِدَة.

وشرط نصبه أى: شرط نصب المفعول له تقدير اللام، يعنى: لابد للمفعول له من اللام، تحقيقا لمعنى العَلِيَّة[2] فإذاً حُذِف لأجل نصبه؛ لأنه لو لم يحذف لم يمكن نصبه، بل يجب جره؛ لأن حرف الجر لا يُلغى[3]، ووجب أن تكون مقدرة، وإلا لفات منه معنى العليّة التى هى شرط تحقق المفعول له.

وفى قوله: إنما يجوز حذفها فائدتان: إحداهما: أن جواز الحذف مقصورٌ على حصول ما يذكر من الشرطين، وهذا[4] بإفادة إنما.

وثانيهما: أن إثبات اللام جائز عند حصولهما، لكن تفصيل هذا المقام بأن يقال: إن

=الزجاج النحوية قراءة فى (معانى القرآن وإعرابه) د/ شعبان صلاح، دار الثقافة العربية ط الأولى ١٩٩١م، ولكن بالرجوع إلى معانى الزجاج نجده أقر مصطلح المفعول له وأثبته، يقول الزجاج فى قوله تعالى:{يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ} - (١٩) سورة البقرة -: " نصب (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه فى تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذراً؛ لأن جعلهم أصابعهم فى آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت "، فقوله هذا: بيان لعلة نصبه، وعليه فلا دليل فيه على ما نقل عنه، والله أعلم).

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٩٣، وشرح اللمحة ٢/ ٢٠٤، وقال الجامى ١/ ٣٧٤: " ورُدّ قول الزجاج: بأن صحةَ تأويلِ نوعٍ بنوعٍ لا تُدخلُه فى حقيقته، ألا ترى إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى (جاءنى زيدٌ راكباً): جاءنى زيد وقت الركوب، من غير أن تخرج عن حقيقتها " ا. هـ.

(٢) قال الرضى ٢/ ٣١: يعنى أن تقدير اللام شرطُ انتصابُ المفعول له، لا شرطُ كون الاسم مفعولاً له، فنحو (للسمن) و(لإكرامك الزائر) فى قولك: جئتك للسمن ولإكرامك الزائر، عنده مفعول له على ما يدل عليه حدّه، وهذا كما قال فى المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير (فى).... وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط، فحدُّه الصحيح هو: المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان " ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٧٥.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٩٥.

(٤) فى الأصل: (وهى).

إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلّل...

جواز الإثبات إذا كان المفعول لـه معرفة أو قريباً منها، وأما إذا كان نكرة[1] فضعيف عند البعض وغير [ضعيف][2] عند بعض آخر؛ لأنه إذا كان نكرة محضة يكون لـه شبه خاص بالمفعول المطلق الذى للتأكيد، وكما لا يجوز انجراره باللام، كذلك لا يجوز انجرار المفعول لـه المشابه لـه، ولأنـه حينئذ يشبه الحال والتمييز من جهة اللفظ لتنكيره، ومن جهة المعنى لما فيه من البيان، فيجب أن يكون منصوبا، كما يكونا منصوبين، وإذا انتصب امتنع من الجر، فالمعنى: إنما يجوز حذف اللام إذا حصل الشرطان أحدهما: إن كان المفعول لـه فعلا لفاعل الفعل المعلَّل، أى: أن يكون فعلا لفاعل علّل فعله بالمفعول لـه، يعنى يكون المفعول لـه والفعل المذكور لفاعل واحد حقيقى[3].

وفيه نظر؛ لأنه لو كان هذا شرطا للانتصاب لما وجد بدونه؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، مع أنه يوجد، كقولك: شكرتنى إحساناً منى إليك، فإن الإحسان من فعل المشكور، لا من فعل الشاكر، اللهم إلا أن يحمل على الندرة والشذوذ.

قال بعضهم[4]: إن فى انتصابه ثلاثة[5] شرائط، وجَعَل الشرط المذكور متضمنا لأمرين: المصدر، وفعل فاعل الفعل المعلل.

ولا حاجة إليه؛ لأن المفعول لـه إذا كان فعلا بهذه الصفة لا يكون إلا مصدراً، فيلزم الاستدراك.

فإن قلت: ما تقول بقولـه تعالى:**{يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً}**[6] فإن (يريكم) فعل (الله) تعالى، وهو منزه عن الخوف والطمع؟.

قلت: هو محمول على حذف المضاف، أى: يريكم البرق إرادة خوفكم وطمعكم[7]، أو **ومقارنا**

---

(١) إن كان المفعول لـه مجرداً من اللام والإضافة فالنصب أكثر ويقل الجر، وذهب الجزولى إلى تعين نصبه ومنع جرِّه، قال الشلوبين: ولا سلف لـه فى ذلك. انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٣٥، والارتشاف ٣/ ١٣٨٦، والهمع ٢/ ١٠٠.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) قال الجامى ١/ ٣٧٦: " أى: اتحد فاعله وفاعل عامله، احترز به عما إذا كان فعلا لغيره نحو: جئتك لمجيئك إياى " ا. هـ، وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ٤٦/ أ.

(٤) قال بذلك الزمخشرى فى: مفصله ص٩٣ حيث قال: " وفيه ثلاثة شرائط: أن يكون مصدراً، وفعلا لفاعل الفعل المعلل، ومقارنا لـه فى الوجود " ا. هـ وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٥٣، والتخمير ١/ ٤١٩، والأصبهانى ص ٣٣٢، والأزهار الصافية ص ٣٧٥، وقد اشترط ابن القواس لـه أربعة شرائط، الثلاثة السابقة، وزاد عليها: أن يكون معناه غير معنى الفعل الناصب لـه، وإلا لكان الشيء علة لنفسه، انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٢٣٣.

(٥) فى الأصل: (ثلاث) وهو سهو.

(٦) سورة الرعد من الآية (١٢)، وسورة الروم من الآية (٢٤).

(٧) وهذا قول الزمخشرى فى الكشاف ٣/ ٢٠١، على شرط اتحاد الفاعل، قال أبوحيان فى البحر ٦/ ٣٦٤: "وهذا الذى ذكره الزمخشرى من شرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مجمعا عليه، بل من النحويين من لا يشترط ذلك وهو ابن خروف " ا. هـ، وانْظُرْ: الدر المصون ٤/ ٣٣٤، وانْظُرْ قول ابن خروف فى: الارتشاف ٣/ ١١٨٣، والأشمونى ٢/ ١٢٣، والتصريح ١/ ٣٣٥.

لـــه فى الوجود.

على أنه متضمن لمعنى الرؤية أى: يجعلكم الرائين[1]، فالخوف والطمع علتان حينئذ لـرؤيتهم لا للإرادة، كأن المخاطبين يرون البرق خوفا وطمعا ولا حاجة حينئذ إلى الحذف.

ثم المراد من الفعل أعم من أن يكون اختياريا أو طبعيا فيتناول الجبن فى: قعدتُ جبنا.

والثانى: أن يكون المفعول لـه مقارنا لـه أى: للفعل المعلّل فى الوجود[2].

وإنما اشترط لجواز الحذف هذين الشرطين لأن المفعول لــه حـين اتصـافه بهمـا يصـير مشـابها بالمفعول المطلق الذى من لفظ الفعل؛ لأنه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارنـا لــه فـى الوجـود أيضا، فكما تعدى إليه الفعل بدون اللام، فكذلك يتعدى إلى المفعول لـه كذلك[3].

فلو انتفى كل منهما أو أحدهما لم يجز حذفها، مثال انتفائهما: جئتـك اليـوم لإكرامـك لى غـداً، ومثال انتفاء الأول: جئتك للسمن، وجئتك لإكرامك إياى، فإن انتفاء الأول كما يكـون بـأن لا يكون فعلا أصلا، كذلك يكون بأن يكون فعلا / لغير فاعل الفعل المعلل، ومثال انتفـاء الثـانى: (٤٨/ب) جئتك اليوم لإكرامى لك أمس[4].

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول لـه على عامله أو لا؟.

قلت: يجوز لكونه فضلة كالمفعول به[5]، ولا مانع من التقديم كما فى المفعول معه.

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: الكشاف ٣/ ٢٠١.

(٢) قال الجـامى ١/ ٣٧٦: " بأن يتحد زمان وجودهما نحو: ضربته تأديبا، فإن زمان الضرب والتأديـب واحـد إذ لا مغايـرة بينهما إلا بالاعتبار، أو يكون زمان وجود أحدهما بعضاً من زمان وجود الآخر نحو: قعدتُ عـن الحرب جبناً، فإن زمان الفعل (القعود) بعض زمان المفعول لـه (الجبن)... " ا. هـ. وشرط كونـه مقارنـا لــه فى الوجود هو قول الأعلم، قال أبو حيان فى الارتشاف ٣/ ١٣٨٣: " وشرط الأعلـم وناسٌ من المتـأخرين أن يكون مقارنا للفعل فى الزمان " ا. هـ. وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٩٨.

(٣) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٥٤، وبهذه العلة قال الجامى ١/ ٣٧٦، وقال المصنف ٢/ ٤٩٥: " وإنما اشترط ذلـك لأن أكثـر ما يكـون الحامـل على الفعل كذلك، والغرض الدلالة على حذف الـلام، فكـان اشـتراطهما لأنهمـا ملازمان للتعليل غالبا دليلا على حذف اللام " ا. هـ. وانْظُرْ: الأمالى ٣/ ٧١، والرضى ٢/ ٣٤.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٩٦، والغرة المخفية ص ٢٨٢، وشرح الأصبهانى ص ٣٣٢.

(٥) ومنعه قوم منهم: ثعلب، ورُدّ بالسماع، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٨٨ حيث قال: " ويجـوز تقـديم المفعـول لــه على عامله، وإن لم يكن فى الفعـل مـانع، ومنـع ذلـك قـومٌ مـنهم ثعلـب، والسـماعُ يـرُدُّ علـيهم " ا. هــ. وانْظُرْ: الهمع ٢/ ١٠١، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ١٢٦.

[المفعول معه]

المفعول معه هو: المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل...

لما فرغ عن بيان المفعول لـه، شرع فى بيان المفعول معه، فقال: المفعول معه، قدمـه علـى الحـال وغيرها لكونه[1] أصلا بالنسبة إليهمـا، ولكونهمـا مـن ملحقـات المفاعيـل، ثـم عرفـه بقولـه: [هو][2] المذكور بعد الواو، وهذا وإن كان احـترازا عمـا يـذكر بعـد الفـاء وغـيره مـن حـروف العطف لعدم المقارنة فى الكل مع أنها شرط لثبوت المعية، لكنه شامل لمثل قولنـا: زيـد وعمـرو أخوك، ولمثل قولنا: جاءنى زيد وعمرو قبله، أو بعده، ومثل: كلُّ رجلٍ وضـيعتُه، فلمـا وصـف الواو بقولـه: لمصاحبة معمول فعل خرج أمثالهما عنه، فإن انتفاء ذلك القيد كمـا يكـون بانتفـاء المصاحبة، كذلك يكون بأن تكون المصاحبة لغير معمول[3].

ومن هذا علم أن المراد من المصاحبة ههنا[4] هو: المصاحبة الحاصلة من الواو، فلا يـرد الـنقض بقولنا: جاءنى زيد وعمرو معه؛ لأن المصاحبة ههنا ليسـت بحاصـلة مـن الـواو[5]، وإلا لـزم أن يكون ذكر (مع) تكرارا[6]، ولقائل أن يقول: يشكل ذلك الحد بمثل قولنـا: خـرج زيـد ضـاحكا ومستبشراً، فإن "مستبشرا " مذكور بعـد الـواو لمصـاحبة معمـول فعـل؛ لأن واو العطـف تجعـل المعطوف مصاحبا للمعطوف عليه، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالمصاحبة: المعيـة، لا الموافِقـة فى أمر، كما هو مقتضى واو العطف.

ثم فى هذا الكلام دلالة على المذهب الأصح وهو مذهب البصريين، وهـو: أن يكـون العامـل فى المفعول معه هو الفعل وإن كان لازما؛ لأنه قد قوى بالواو، فتعدى إلى المفعـول كمـا تعـدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما[7].

---

(١) فى الأصل: (لكونها) وهو تَصْحِيف.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو فى: متن الكافية ص ١٠٢.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٩٧، والرضى ٢/ ٣٦، وابن القواس ص ٢٣٥.

(٤) قال الرضى ٢/ ٣٦: " ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد، فـ (زيد) فى (سرت وزيداً) مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحـد، أى: وقع سيرهما معا، وفى قولك: سرت أنا وزيد - بالعطف - يشاركه بالعطف فى السير، لكن لا يلزم كون السَّيْرَيْن فى وقت واحد " ا. هـ.

(٥) قال الرمانى: " والفرق بين الواو التى بمعنى العطف وبين الواو التى بمعنى (مَع) أن التى بمعنى العطـف توجب الشركة فى المعنى، فإن كان الأول على معنى الفاعل فالثانى على معنى الفاعل، وإن كان الأول على معنـى المفعول فالثانى على معنى المفعول، وليس كذلك التى بمعنى (مع) لأنها للمصاحبة فقط " ا. هـ. انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرمانى ص ٦١٢ رسالة.

(٦) فى الأصل: (تكرار) وهو لحن.

(٧) هذا مذهب سيبويه والمحققين من البصريين، يقول سيبويه١/ ٢٩٧ بعد تمثيله بنحو: ما صنعت وأباك، ولو تُركَتْ الناقةُ وفصيلَها لرضعها: " إنما أردت ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها، فالفصيلُ= =مفعول

لفظا أو معنى.

لا كما زعمت الكوفية من أنه منصوب على الخلاف[1]؛ لأن هذه الواو لا تقتضى[2] المشاركة فى الفعل، فينتصب على الخلاف، ولا كما زعم الأخفش[3] من أن الواو ليست بمقوية للفعل قبلها، وإنما هى مصلحة لأن ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة؛ لقيامها مقام (مع)، كما كان ما ينتصب من غير واسطة لا يلزمه أن يكون ظرفا لكونه معربا بإعراب لا يتصور فيه ظهور الإعراب، ولا كما زعم أبو إسحاق الزجاج من أن انتصابه بفعل مقدر، فالتقدير عنده: استوى الماء ولابس الخشبة[4].

فإن قلت[5]: حقُّ الحروف التى هى معدِّية للفعل إذا كانت بعده الجرُّ!.

قلت: نعم إذا كانت عاملةً، وإلا فلا، وههنا ليست هى من العوامل.

قوله: لفظا أو معنى تفصيل لذلك[6] الفعل الناصب للمفعول معه، يعنى: قد يكون ذلك الفعل العامل فى المفعول معه فعلا[7] من جهة اللفظ، أى: يكون ما هو المذكور فعلا فى اللفظ، وقد يكون فعلا من جهة المعنى بألا يكون المذكور فعلا فى اللفظ ولا يوافق له فى الاشتقاق، لكن مما يستنبط منه معنى الفعل مع جواز تقديره منه[8]، كما سيجىء مثالهما.

وذكر بعضهم أن هذا تفصيل للعامل المراد[9].

معه، والأبُ كذلك، والواو لم تُغيِّر المعنى، ولكنها تُعملُ فى الاسم ما قبلها "ا. هـ، وبمثل هذا قال الفارسى انْظُرْ: الإيضاح ص ٢١٥، والإغفال ١/ ٣٣٧، وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وأسرار العربية ص ١٧٠، واللباب للعكبرى ١/ ٢٧٩، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ١٥٠، والتصريح ١/ ٣٤٣).

(١) انْظُرْ قول الكوفيين فى المراجع السابقة وابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، والرضى ٢/ ٣٨.

(٢) فى الأصل: (يقتضى) وهو تصحيف.

(٣) انْظُرْ قول الأخفش فى: ابن يعيش٢/ ٤٩، والرضى٢/ ٣٨، وابن القواس ص٢٣٦، والارتشاف ٣/ ١٤٨٤.

(٤) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وأسرار العربية ص ١٧١، واللباب ١/ ٢٨٠، والارتشاف ٣/ ١٤٨٤، والهمع ٢/ ١٧٨، وشرح التسهيل للشيخ خالد ١/ ٦٢، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية رقم٦٠٢٠، تحقيق د/ خيرى عبد الراضى عبد اللطيف محمود، وقد نُسب للجرجانى القول بأن ناصبه هى الواو بنفسها، انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، والرضى ٢/ ٣٨، والمساعد ١/ ٥٤٠، وانْظُرْ: المقتصد ١/ ٦٦٠.

(٥) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: ابن يعيش ٢/ ٤٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٩، والصفوة ١/ ٥٢٣.

(٦) فى الأصل: (كذلك) وهو تَصْحِيف.

(٧) فى الأصل: (فلا) وهو تَصْحِيف.

(٨) مثال العامل اللفظى: استوى الماء والخشبة، ومثال المعنوى: مالك وزيداً، أى: ما تصنع. انْظُرْ: الدولت آبادى ل ٤٦/ ب.

(٩) ذكر ذلك ابن الحاجب فى شرحه ٢/ ٤٩٨ حيث قال: " وقوله: لفظا أو معنى، تفصيل للعامل المراد، ليدخل فيه النوعان " ا. هـ، وتبعه: ركن الدين الإستراباذى فى شرحه الصغير على الكافية مخطوط بدار الكتب، رقم / ٣٢٤، ميكروفيلم رقم ١٨٨٧، لوحة ٥٩/ أ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٣٥.

فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف، فالوجهان نحو: جئت أنا وزيدٌ، وزيداً.

لم يذكر لفظ الفعل، ولعلّه قصد أنه بلفظه[1] شامل لاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم التفضيل، وأسماء الأفعال، بخلاف لفظ الفعل فإن شموله لها غير ظاهر؛ لأنه بالإرادة من الفعل غير الاصطلاحى، لكن قول المصنف بعد هذا مؤيد للأول، وهو قوله: فإن كان الفعل لفظا، أى: إن كان العامل المذكور فعلا فى اللفظ وجاز العطف، أى: عطف ما بعد الواو على معمول الفعل لعدم المانع عنه، فالوجهان[2] أراد بهما: العطف، والنصب على أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه، كما فى نحو: جئت أنا وزيدٌ - بالرفع - على أنه عطف على الفاعل لكونه متأكداً بالضمير المنفصل، [وزيداً][3] - بالنصب - على أنه مفعول معه[4].

وأما الإشكال الذى أورده صاحب المتوسط بـ (عمرا) فى: ضربت زيداً وعمراً[5]، فقال المصنف فى دفعه: " إنه وجد ما هو أولى منه[6] "، فحمل هذا الكلام على كونه مفعولا به أولى من الحمل على كونه مفعولا معه؛ لأن المفعول به أصل بالنسبة إلى سائر المفاعيل، ولا يلزمه أن يذكر فى التعريف ما يدل عليه؛ لأن هذا كان من قبيل التخلف لمانع، وذكر عدم المانع غير مشروط فى تحقيق كل شيء، كذا فى الغجدوانى[7].

ولقائل أن يقول: حمل الكلام فى نحو: جئت أنا وزيداً، على أنه فاعل أولى؛ لأنه أصل بالنسبة إلى المفعول وجزء من الكلام، ففى قوله: (جاز الوجهان) نظر حينئذ!.

---

(١) فى الأصل: (بظة) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الرضى٢/ ٣٨: " قوله: " فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان " هذا أولى مما قال عبد القاهر فى نحو: قام زيد وعمرو، إنه لا يجوز فيه إلا العطف، ولعلّه قال ذلك لأنه - أى النصب - مخالفة للأصل الذى هو العطف لا لداعٍ، وهو ممنوع؛ لأن ههنا داعيا وهو النصب على المصاحبة " ا. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وهو فى: متن الكافية ص ١٠٢.

(٤) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٨٠، والدولت آبادى ل ٤٦/ ب.

(٥) قال فى المتوسط ص١٧٩: " فإن كان الفعل لفظا فلا يخلو من أن يجوز العطف أو لا يجوز العطف، فإن جاز العطف جاز الوجهان: العطف، والنصب، على أن يكون مفعولا معه نحو: جئت أنا وزيداً، بالرفع والنصب، وإنما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، وفيه نظر؛ لأنه يشكل بمثل: ضربت زيداً وعمراً، فإنه جاز العطف مع أنه لم يجز غيره، لا يقال: يريد بالجواز جواز العطف وعدمه، وههنا يجب العطف؛ لأنا نقول: الجواز أعم من ذلك، والذى يدل عليه قوله عقيب ذلك: (وإن كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف) فإنه أطلق الجواز على العطف مع أنه واجب... " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤٩٨ حيث قال: " والجواب عن مثل: ضربت زيداً وعمراً، أنه وجد ما هو أولى منه فحمل عليه " اهـ.

(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢١٢.

وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو: جئت وزيداً.

ويمكن أن يجاب عنه: أن جواز الوجهين لا يستلزم التسوية بينهما فى جميع الوجوه، فلا ينافى حسن أحدهما، لكن هذا / الجواب مشعر بضعف جواب المصنف، فالأولى فى الجواب: أن (٤٩/أ) الترديد فى عامل ما ذكر بعد الواو التى لمصاحبة معمول فعل، فإن أريد من الواو ههنا المصاحبة فهو من المحدود، فلا إشكال، [وإن][١] لم ترد فخروجه عن الباب ظاهر فلا انتقاض به، وبهذا يندفع أيضا ما قيل: إن جواز العطف بمجرده لا يستلزم جواز الوجهين، وإنما يستلزم أن لو أريد المصاحبة، فافهم.

وبقى علينا دفع ما قيل: " إن ترديد المصنف فى المفعول معه يلزم منه أن يكون العطف مما يصدق عليه المفعول معه؛ لأن مورد القسمة يجب أن يكون معتبراً فى الأقسام، واللازم من جعله العطف مقابلا للمفعول معه ألا يكون هو منه، فبينهما تناف ظاهر"، فقال صاحب الغجدوانى فى دفعه[٢]: " لا يلزم ذلك وإن كان يوهم؛ لأن قصده الترديد فيما يكون صالحا للعطف والمفعول معه من حيث هو هو، أى[٣]: مع قطع النظر عن غيره، لا فيما يكون مفعولا معه على القطع، ومثل هذا الصنع صنيعه[٤] فى الإضمار على شريطة التفسير، حيث قال: ويختار الرفع[٥] بالابتداء، ومعلوم أن ما أضمر عامله على شريطة التفسير لا يرفع بالابتداء؛ لأنه حينئذ لا يكون مجرداً عن العامل اللفظى، إلا أن غرضه: وضع المسألة فيما يكون صالحاً للقبيلين من حيث هو هو، فكذلك ههنا.

وإلا، أى: وإن لم يجز العطف على معمول الفعل لوجود المانع عنه تعيّن النصب فى الاسم المذكور بعد الواو على أنه مفعول معه كما فى نحو: جئت وزيداً بالنصب على القطع، وإنما لم يجز العطف هنا لأن الضمير المرفوع المتصل إذا لم يؤكد بالمنفصل تعذر العطف عليه[٦].

ومن قال إن العطف ههنا قبيح وليس بممتنع أجاز الوجهين[٧].

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢١٣.

(٣) كلمة: (أى) ليست فى الغجدوانى.

(٤) فى الغجدوانى: (ومثل هذا الصنيع صنعه).

(٥) كلمة: (الرفع) كررت فى الأصل.

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص٢٣٧، والكناش١/ ١٨٠، وشرح الكافية لابن هاشم ل ٥٧/ ب، والأصبهانى ٣٤٠.

(٧) وهم الجمهور، قال الرضى٢/ ٤٠: " جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا لا أنه واجب، وذلك مبنى على أن العطفَ على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قبيحٌ لا ممتنع " اهـ وانْظُرْ: شرح ابن جماعة ص١٤٦، وابن الناظم ص ١١٢، والتصريح ١/ ٣٤٥، والأشمونى ٢/ ١٣٩.

وإن كان الفعل معنى وجاز العطف تعيَّن العطف نحو: ما لزيدٍ وعمروٍ.

وأما الاعتراض بأن المفهوم الظاهر من كلام المصنف: أن يكون العامل على النصب على القطع محصوراً فى المانع اللفظى عن العطف، وليس كذلك، فإن الواو فى قولنا: جاءنى زيد وعمراً لكونه للمعية لم يجز حمله على العطف، لإخلال ذلك المقصود من الكلام، فتعين النصب فيه، مع أن المانع منه ههنا معنوى لا لفظى، فليس بحق، تعرفه[1] لو تأملت، مع أنا لو فرضنا حقيقته لا يضره؛ لجواز كون معنى[2] كلامه: وإن لم يجز العطف تعين النصب، سواء عدم الجواز منه مانع لفظى أو معنوى، نعم يوهم مثاله ذلك، لكن يندفع بالتأمل فى المراد.

ثم اعلم أن جواز[3] الوجهين عند جواز العطف إنما يستقيم على رأى من قال: إن الباب[4] قياسى، كما هو رأى الأخفش[5]، وأما من يقول إنه مقصور على السماع كما رأى سيبويه[6]، فلا يمكن جواز الأمرين عنده عند جواز العطف على الإطلاق، بل يقتصر فيه على ما ورد به السماع.

وإن كان الفعل العامل فعلا معنى بأن يكون المذكور فى اللفظ مما يستنبط منه معنى الفعل، ومع ذلك جاز العطف، أى: عطف ما بعد الواو على ما قبله، تعيَّن العطفُ فى الاسم المذكور كما فى نحو: ما لزيد وعمرو، وإنما تعين العطف فى مثل هذا لأنه الأصل [فلا حاجة][7] إلى تكلف جهة أخرى.

وأما الفرق بين الأول وبين هذا فلأن العامل فى الأول فعل صريح فجاز معه النصب مع جواز العطف لقوته، وفى هذا معنى ليس بفعل صريح، فلم يقو تلك القوة، فلذلك تعين العطف[8].

وأما عمله فى المعطوف فلكون واو العطف فى قوة تكرير العامل.

---

(١) فى الأصل: (يعرفه) وهو تصحيف.
(٢) فى الأصل: (المعنى) وهو تَصْحِيف.
(٣) فى الأصل: (لجواز) وهو تَصْحِيف.
(٤) فى الأصل: (اللباب) وهو تَصْحِيف.
(٥) انْظُرْ قول الأخفش فى: ابن يعيش ٢/ ٥٢، وهو قول الأخفش، والفارسى، كما فى: الرضى ٢/ ٤٥، قال صدر الأفاضل فى: التخمير ١/ ٤١٥: " وجه القياس كثرة هذا الباب واطراده " ا. هـ.
(٦) وهو قول الأكثرين، انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٥٢، والهمع٢/ ١٧٥، ووجه السماع: أن كلام العرب استقراءٌ لا قياس، انْظُرْ: التخمير ١/ ٤١٥، وانْظُرْ: اللباب للعكبرى ١/ ٢٨٣، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٤٦٨.
(٧) زيادة من شرح المصنف ٢/ ٤٩٩، وما ذكره الشارح هو تعليل ابن الحاجب، وقال الرضى ٢/ ٤١: " قال المصنف: " العطف واجب فيه إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة "، وليس بشىء؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعى إلى النصب، وقد يكون الداعى إلى النصب ضروريا، ولو سلمنا أنه ليس بضرورى قلنا: لِم لا يجوز مخالفة الأصل لداع؟ وإن لم يكن ضروريا "ا. هـ.
(٨) ما ذكره الشارح - رحمه الله - فى بيان الفرق بين الوجهين، هو ما ذكره ابن الحاجب فى شرحه٢/ ٤٩٩.

وإلا تعيَّن النصب نحو: ما لك وزيداً، وما شأنك وعمراً؛ لأن المعنى: ما تصنع.

ثم قولـه: (تعيَّن) على القطع، اختيارُه، وإلا فالمذكور فى الكتب المعتبرة أن العطف ههنـا مختـار والنصب جائز[1].

وإلا أى: وإن لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعيَّن النصـب فـى ذلـك الاسـم علـى أنـه مفعول معه؛ لأنه لما تعذر العطف – لامتناعه – على الضمير المجـرور مـن غـير إعـادة الجـار[2]، وجب اعتبار ذلك الضعيف لأجل الضرورة، فتعين النصـب، كمـا فـى نحـو: مالـك وزيـداً[3]، ووجود معنى الفعل ههنا ظاهر؛ لأن الظرف متضمن لمعنى الفعل الحقيقى، إما فى ضـمن اسـم الفاعل، أو فى ضمن الفعل الاصطلاحى، على اختلاف المذهبين.

وأما قولـه: ما شأنك وعمراً فليس كالظرف فى هذا، بل وجود معنى الفعل فيه يعلم من كون " شأنك " بمعنى فعلـك، أو صـنعك، فيكـون بمعنـى المصـدر الـذى فيـه معنـى الفعـل، فهـو مـع الاستفهام يدل على الفعل[4].

ولهذا قال: لأن المعنى: ما تصنع؛ لشموله الصورتين من غير تكلف، بخلاف مـا لـو قـال: إنهمـا بإضمار الفعل، فإنه لم يصح فى الثانى،

ومن هذا القبيل قولهم: حسبُك وزيداً درهمٌ، لأن المعنى: كفاك وزيداً درهمٌ[5].

فإن قلت: ما تقول فى قولـه:

وَمَا أَنَا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ[6]

---

(١) قال فى شرح التسهيل ٢/ ٢٥٧: " فإن كان ظاهرا المجرور باللام والشأن ونحوه، فالمختار العطف نحو: ما لزيد وأخيك، وما شأن عبد الله وعمرو، ويجوز النصب على إضمار كان بعد(ما) " ا. هـ. وانْظُـرْ: الرضـى٢/ ٤١ حيث قال: " وقال غيره: العطـف هــو المختـار مـع جـواز النصـب " اهــ، انْظُـرْ: ابـن القـواس ص ٢٣٨، والأصبهانى ص ٣٤١، والارتشاف ٣/ ١٤٨٨، والهمع ٢/ ١٨١.

(٢) هذا مذهب البصريين حيث لا يجيزون العطـف علـى الضـمير المجـرور مـن غـير إعـادة الجـار إلا ضـرورة. انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٤٦٣ وما بعدها، وائتلاف النصرة ص ٦٢، وسيأتى الكلام على هذه المسألة مفصلاً فـى باب عطف النسق، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣٩.

(٣) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٥٠، وشـرح التسـهيل ٢/ ٢٥٧، والصـفوة الصـفية ١/ ٥٢٥، والارتشـاف ٣/ ١٤٨٧، والهمع ٢/ ١٨٠.

(٤) اختلف فى بيان الناصب لهذا الاسم، فقيل: الجار والمجرور لأنهما فى معنـى الفعـل، وضـمير المجـرور فاعـل والتقدير: ما تصنع وزيداً؟ وما تلابس وزيداً؟. وقيل: المصدر المدلول عليه من جهة المعنـى والتقـدير: مالـك وملابَسَتَك زيداً؟ وما شأنكَ وتناولَكَ زيدا؟. انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٣٩، وانْظُرْ تفصـيل القـول فـى هـذا فى: شـرح كتاب سيبويه للرمانى ص ٦٢٩، والرضى ٢/ ٤٢، والارتشاف ٣/ ١٤٨٧، والهمع ٢/ ١٨٠.

(٥) قال ابن يعيش ٢/ ٥١: " لأنه يقبح حمله على الكاف لأنها ضمير مجرور، فحمل على المعنى " اهـ.

(٦) صدر بيت من المتقارب وعجزه: يُبَرِّحُ بالذكر الضَّابِطِ، لأسامة بن حبيب الهـذلى فـى: شـرح أشـعار الهـذليين ٣/ ١٢٨٩،=

فإنه منصوب على أنه مفعول معه، مع أنه ليس به فعل ولا معناه؟.

قلت: لا نسلم ذلك، بل فعله مضمر، فالمعنى: ما أكون أنا والسير فى مهلكة[1]، وهو مما جوزّه النحاة[2] حتى قالوا: لو قدر الفعل فى: كل رجل وضيعته، وكيف أنت وزيد؟ لكان من الباب.

قال فى المتوسط[3]: إنما أورد مثالين ليعلم أن معنى الفعل موجود / مع حرف الاستفهام **(٤٩/ب)** والجار والمجرور، ومع حرف الاستفهام والاسم "، وفيه تسامح فى العبارة.

* * * * *

=والغرة المخفية ص ٢٨٦، وانظره فى: الكتاب ١/ ٣٠٣، وتحصيل عين الذهب ص ٢٠١، والجمل ص ٣١٩، والمفصل ص٩٢، وابن يعيش ٢/ ٥١، ٥٢، والحلل ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٠٤، وشرح ابن الناظم ص ١١١، والتخمير ١/ ٤١٤، والرصف ص ٤٢١، والأشمونى ٢/ ١٣٧. واختلفت روايته فيما سبق بين: وما أنا، وما أنت، ويُعبّر، بدلا من: يُبرِّح، ومَدْلَجٍ، بدلا من: مَتْلَفٍ. والمتلف: القفرُ الذى يتلِفُ فيه كلُّ من سلكه، ويُبَرِّح: يُكلِّفُه البَرْحَ وهو المشقة، والذكر الضابط: ذكر الإبل القوى. والمعنى: يُسَفِّهُ نفسه ويُنكر عليها السفر فى مثل هذا المتلف الذى يُهلك الإبل، وقال هذا لأن أصحابه سافروا إلى مصر والشام وأرادوا منه النهوض معهم فأبى وأنشد هذا. انْظُرْ: الحلل ص ٣٧٥. والشاهد قوله: (وما أنا والسيرَ) حيث نصبه على أنه مفعول معه وليس معه فعل ولا معناه فى الظاهر، وخرجه الشارح - رحمه الله - على أنه منصوب بفعل مضمر والتقدير: ما أكون أنا والسيرَ.

(١) قال الرمانى: " فنصب (السير) على المفعول معه وتقديره: فما كنت أنت والسير فى متلف، وهذه (كان) الناقصة؛ لأنه ليس على معنى الخبر فى هذا الكلام " ا. هـ انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرمانى ص ٦٢٤، وانْظُرْ: الإقليد ص ٥١٠.

(٢) ممن أجاز مثل هذا الصيمرى انْظُرْ: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٧ حيث أجاز النصب فى (كل رجل وضيعتَه) وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٤٤، والارتشاف ٣/ ١٤٨٣، وقال ابن مالك ٢/ ٢٥٤: " ومن ادعى جواز النصب فى نحو: كل رجل وضيعته، على تقدير: كل رجل كائن وضيعته، فقد ادعى ما لم يقله عربى، فلا التفات إليه ولا تعريج عليه " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ١٨١.

بحث الحال

الحال: ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به...

لما فرغ من بيان المفاعيل شرع في بيان لواحقها، ومن جملتها: الحال، إنما لحقها الحال لأنها فضلة في الكلام كما أن المفعول كذلك، وأيضا للحال شبه خاص بالمفعول فيه وهو: دلالتها على الزمان كالظرف [1].

فإن قلت: لِمَ قدم الحال من بين اللواحق على غيرها؟.

قلت: نظراً إلى أنها متعلقة بالفاعل أو المفعول من غير نظر إلى فكّ التركيب، بخلاف غيرها، وإن وجد فيه وجه مستلزم للتقديم.

فهي في اللغة عبارة عن صفة غير راسخة[2]، ولهذا كان الأصل في بابها المتعلقة.

وفي الاصطلاح: ما تبين هيئة الفاعل، قوله: " ما تبين " وإن كان متناولاً لها ولغيرها كـ التمييز، لكن خرج ذلك الغير بإسناد تعلقه إلى الهيئة؛ لأن التمييز مبين للذات لا للهيئة[3]، وأخرج بإضافة الهيئة إلى الفاعل النعتَ[4]، فإنه وإن كان مبينا للهيئة لكن باعتبار الذات، لا باعتبار الفاعلية، بخلاف المحدود، فإن بيانها الهيئة باعتبار فاعلية الذات، لا باعتبار الذات مطلقا، و(القهقرى) في نحو: رجع القهقرى[5].

وكلمة (أو) في قوله: أو المفعول لمنع الخلو، فلا يمنع الجمع بينهما، فيدخل فيه مثل: لقيت زيداً راكبين، وإنما قيد المفعول بقوله: به ليكون تنبيها على أن الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل، وأما جواز قولنا: ضربت الضرب شديداً، فلكونه في المعنى مفعولا به[6].

---

(١) قال ابن القواس ص٢٤١: " لما فرغ من ذكر المفعول أخذ يتكلم فيما يشبه المفعول، وإنما عقبه بالحال لأنها أقوى في الشبه به من غيرها؛ لأنها تقوم مقام المفعول فيه من حيث المعنى؛ لأن: جاء زيد قائماً، معناه في حال قيامه، ولذلك عُطف عليه في قوله تعالى:**{وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ}** " ا. هـ.

(٢) قال ابن القواس: " الحال يذكر ويؤنث، وهو من: حال يحول: إذا تغيّر " اهـ، انْظُرْ: السابق نفسه، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٨٠، والأشموني ومعه حاشية الصبان ٢/ ١٦٩.

(٣) انْظُرْ: الجامي ١/ ٣٨١، والدولت آبادي ل ٤٦/ ب.

(٤) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٠١: " قوله: " الفاعل أو المفعول به " احتراز من الصفة؛ لأنها تبين هيئة لا باعتبار كونها فاعلا أو مفعولا، لكن باعتبار الذات، وهذه باعتبار نسبة الفعل إليه فاعلا أو مفعولا، فيتقيد الفعل المذكور بها، فإذا قلت: جاء زيد راكبا، فقد حكمت على المجيء المذكور بقيد الركوب " اهـ. وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٢٧، والرضي ٢/ ٤٦، وابن القواس ص ٢٤١، والكناش ١/ ٣٨١.

(٥) لأنها مبينة لهيئة الفعل الذي هو الرجوع، لا لهيئة الفاعل أو المفعول. انْظُرْ: الكناش ١/ ١٨٢.

(٦) انْظُرْ: الجامي ١/ ٣٨٢ وقد قال: " والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به، وكذا عن المفعول المطلق نحو: ضربتُ الضرب شديداً، فإنه بمعنى: أحدثت الضرب شديداً... " ا. هـ.

ولا يشكل هذا الحد بمثل: جئت أنا وزيداً متكلمين؛ لأن مجيء الحال عن المفعول معه بالنظر إلى كونه فاعلا في المعنى[1].

فإن قلت: قد يقع الحال عن المضاف إليه كما في قوله تعالى:**{وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}**[2] وقوله تعالى:**{أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا}** [3] فإن (حنيفا) و(ميتا) حالان من (إبراهيم) و(أخيه) وهما ليس بفاعلين ولا مفعولين[4].

قلت: أجاب عنه صاحب الغجدواني[5]: بأن المضاف إليه لما كان في معنى المضاف، والمضاف مفعولا، كان المضاف إليه في حكمه معنى، فجاز أن يكون ذا حال، فإن لحم الأخ هو الأخ، وبالعكس، وكذلك لا فرق بين قولنا: اتبع إبراهيم، وبين قولنا: اتبع ملة إبراهيم "، ونقله عن الشيخ العلامة صاحب المفصل[6] في حاشية من أمالي الكشاف، لكن فيه اختلاج للقلب[7]، في أن المضاف الذي يقع ذا حال، هل يقع على هذا الوجه دائما فيتم الكلام أم لا، فيكون تخصيصا بالمثال، مع أنه لا يتمشى في وقوعها عن المبتدأ والخبر؟، فالأولى أن يقال: إن وقوعها عنهما [8] باعتبار الأصالة، وعن غيرهما باعتبار المناسبة بينهما [9].

---

(١) قال الدولت آبادي ل ٤٧/ أ: " وإنما يقع الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به، لمصاحبته إياه في صدور الفعل أو وقوعه " ا. هـ.

(٢) سورة النساء من الآية (١٢٥).

(٣) سورة الحجرات من الآية (١٢).

(٤) في الأصل: (فاعلين) وهو تَصْحيف.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص ٢١٥ ونصه: "... أن المصاف إليه لما كان في معنى المصاف، والمصاف مفعولا، كان المصاف إليه في حكمه معنى، فجاز أن يكون ذا حال كما في قوله تعالى:**{أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً}** فإن (ميتا) حال عن قوله (أخيه) وجاز لأنه في معنى المضاف فإن لحم الأخ هو الأخ، والأخ هو اللحم، فكذلك ههنا جاز أن يكون (حنيفا) حالا عن (إبراهيم) لأن (ملة إبراهيم) كأنها في معنى (إبراهيم) ألا ترى أنه لا فرق بين أن يقول: اتبع إبراهيم، وبين أن يقول: اتبع ملة إبراهيم ".

(٦) هو: محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جار الله، ولد بزمخشر من قرى خوارزم في رجب، وقدم بغداد وسمع الحديث، ورحل إلى مكة فجاور بها وسمى جار الله، توفي بجرجانية بخوارزم سنة ٥٣٨ هـ، من تصانيفه: المفصل في صنعة الإعراب، والأنموذج في النحو، وشرح أبيات سيبويه، والفائق في غريب الحديث، والكشاف عن حقائق التنزيل، وغير ذلك. انْظُرْ: شذرات الذهب ٤/ ١١٨، والبغية٢/ ٢٧٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ص١٢١، وطبقات المفسرين للداودي ص٣١٤.

(٧) في اللسان (خلج) ٢/ ١٢٢٣: " وخلجني كذا، أي: شغلني... واختلج الشيء في صدري وتَخَالَجَ: احتكأ مع شك "، وقال في مختار الصحاح ص ١٤٣: " تخالج في صدري منه شيء أي: شككت " ا. هـ.

(٨) أي: وقوع الحال عن الفاعل والمفعول.

(٩) منع ابن مالك مجيء الحال من المصاف إليه مطلقاً؛ لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين، لكن إن كان المصاف بمعنى الفعل حسُن جعل الحال من المصاف إليه نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وكذلك لو كان المصاف جزء ما أضيف إليه كقوله تعالى:**{وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً}** [الحجر: ٤٧] أو مثل=

لفظا أو معنى نحو: ضربت زيداً قائما، وزيدٌ فى الدار قائما، وهذا زيد قائما.

ثم اعلم أن المراد من الهيئة هى الصورة التى عليها الفاعل عند صدور الفعل عنه، أو المفعول عند وقوع الفعل عليه، وهى لا تدوم، بل تتبدل وتتغير، فحينئذ وجه التسمية لما يدل عليها الحال يظهر عند المتأمل فى الجملة.

ثم ذلك الفاعل قد يكون فاعلا لفظا أى: ملفوظا، والمفعول كذلك، أو قد يكون ذلك الفاعل فاعلا معنى، أى: مقدراً غير ملفوظ، والمفعول كذلك، وعلى هذا يكون قوله: (لفظا أو معنى) حالين من الفاعل والمفعول[1]، فمثال الحال التى من الفاعل أو المفعول لفظا نحو: ضربت زيداً قائماً، فإن (قائما) يحتمل أن يكون حالا من التاء فى (ضربت) وهو فاعل لفظا، ويحتمل أن يكون حالا من (زيد) وهو مفعول لفظا، ولهذا منع بعضهم هذه المسألة لعدم انفهام المقصود[2].

ومثال الحال التى من الفاعل معنى نحو: زيد فى الدار قائما، فإن (قائما) حال من الضمير المستتر فى الظرف، وهو ليس بفاعل لفظا؛ لأنه غير ملفوظ، بل هو فاعل معنى؛ لأنه فاعل (حصل) أو (حاصل) المحذوف[3].

ومثال الحال التى من المفعول معنى نحو: هذا زيد قائماً، فإن (قائما) حال من الضمير المحذوف المقدر العائد إلى (زيد) لأن تقديره: أنبه على زيد قائماً، أو أشير إليه قائما[4].

هذا هو التحقيق الذى اختاره صاحب الغجدوانى[5]، متمسكا بقول صاحب الكشاف، وهو أنه

=جزئه فى صحة الاستغناء عنه بالمصاف إليه كقوله تعالى:**{أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً}** وإنما حسن جعل الذى أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب حال لأنه قد يستغنى به عن المصاف " اهـ. انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٩. وانْظُرْ: التصريح ١/ ٣٨٠، والأشمونى ٢/ ١٧٩، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ١٣٥).

(١) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٥٢.

(٢) قال ابن يعيش ٢/ ٥٦: " إذا قلت: ضربت زيداً قائماً، إن شئت جعلته حالا من الفاعل الذى هو التاء، وإن شئت جعلته حالا من المفعول الذى هو زيد، وهذا فيه تسمح، وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول: ضربت قائما زيداً، فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسداً " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٠٢، والإيضاح ١/ ٣٢٩، وقال الرضى ٢/ ٥٣ معقبا: " قال المصنف فى مثال الحال عن الفاعل المعنوى: " زيد فى الدار قائما "، وفيه نظر؛ لأن قائما حال من الضمير فى الظرف، وهو فاعل لفظى؛ لأن المستكن كالملفوظ به فهو كقولك: زيد خرج راكبا، ولا كلام فى كون (راكبا) حال عن الفاعل اللفظى، وليس يجوز كون الحالين فى المثالين عن (زيد) إلا عند من جوّز تخالف عاملى الحال وصاحبها " اهـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٣٨٣.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف٢/ ٥٠٢، والإيضاح ١/ ٣٢٩، والرضى٢/ ٥٣، والأصبهانى٣٤٨، والجامى١/ ٣٨٣.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢١٦.

قال[1]: سئلت بمكة - حرسها الله - عن ناصب الحال فى:{هَذَا بَعْلِي شَيْخًا} [2] فقلت: ما فى حرف التنبيه أو فى اسم الإشارة من معنى الفعل، فقيل لى: أمَاَ استقَرّ من أصولهم أن العامل [فى الحال][3] وصاحبها يجب أن يكون واحدا، وقد اختلف ههنا، ففى الحال ما ذكرتَ، وفى صاحبها معنى الابتداء!، فقلت: تحقيق الكلام فيه أن التقدير: هذا بعلى أنبه عليه أو أشير إليه شيخا، وعلى هذا يتحد العامل، فاستحسن الجواب من كان حاضرا[4] ".

لكن المشهور فى ألسنة القوم والمذكور فى كتبهم أن المراد من الفاعل والمفعول لفظا هو: الفاعل والمفعول من جهة اللفظ، ومن الفاعل والمفعول [معنى هو: الفاعل والمفعول][5] من جهة المعنى، سواء ذكر كل منهما فى اللفظ أولا [6]، فعلى هذا يكون قوله: (لفظاً أو معنى) تمييزاً، فالفاعل المعنوى فى قولنا: زيد فى الدار قائما، هو(زيد) [فإنه][7] ليس بفاعل لفظا وهو ظاهر، ومعنى كونه فاعلا معنى هو أنه فاعل (حصل) أو (حاصل) المحذوف من حيث المعنى، والمفعول المعنوى فى قولنا: هذا زيد قائما، هو (زيد) أيضا، فإنه / ليس بمفعول لفظا وهو (٥٠/أ) ظاهر، ومعنى كونه مفعولا معنى هو أن يكون فى تقدير: أنبه على زيد، أو أشير إلى زيد قائما[8].

فإن قلت: ألم يلزم الاختلاف حينئذ فى عامل الحال وصاحبها مع أنه غير جائز عندهم؟.

---

(١) انْظُرْ: قول صاحب الكشاف فى: الإقليد ص ٥٢١، ولم أقف عليه فى الكشاف ٢/ ٢٢٥.

(٢) سورة هود من الآية (٧٢)، وفى الكشاف ٢/ ٢٢٥: " و(شيخا) نصب بما دل عليه اسم الإشارة " ا. هـ

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل (مضر) وهو تَصْحِيف.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال الأصبهانى ص ٣٤٧: " وقوله (لفظا أو معنى) إشارة إلى تفصيل الفاعل والمفعول، فإنهما قد يكونان فاعلا أو مفعولا فى اللفظ، وقد يكونان فى المعنى دون اللفظ، مثال الأول قولنا: ضربتُ زيداً قائماً، ومثال ما كان حالا من الفاعل فى المعنى: زيدٌ فى الدار قائماً، فإنه حال من (زيد) وهو فاعل معنى لأن تقديره: مستقر فى الدار قائما، فيكون حالا من الضمير الذى فى (استقر) وهو فاعل راجع إلى (زيد)... ومثال المفعول معنى لا لفظا نحو: هذا زيد قائما، ونحو قوله تعالى:{وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً} أى: الذى أشير إليه أو أنبه عليه زيد " ا. هـ.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) قال الأصبهانى ص ٣٤٧: " وقوله (لفظا أو معنى) إشارة إلى تفصيل الفاعل والمفعول، فإنهما قد يكونان فاعلا أو مفعولا فى اللفظ، وقد يكونان فى المعنى دون اللفظ، مثال الأول قولنا: ضربتُ زيداً قائماً، ومثال ما كان حالا من الفاعل فى المعنى: زيدٌ فى الدار قائماً، فإنه حال من (زيد) وهو فاعل معنى لأن تقديره: مستقر فى الدار قائما، فيكون حالا من الضمير الذى فى (استقر) وهو فاعل راجع إلى (زيد)... ومثال المفعول معنى لا لفظا نحو: هذا زيد قائما، ونحو قوله تعالى:{وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً} أى: الذى أشير إليه أو أنبه عليه زيد " ا. هـ.

وعاملها الفعل، أو شبهه، أو معناه،

قلت: لا؛ لأن فاعلية (زيد) فى المثال الأول باعتبار كـون التقـدير: حصـل أو اسـتقر زيـد فـى الـدار قائما، لا باعتبار كونه مبتدأ حتى يلزم ذلك المحذور، وأيضا مفعوليته فـى المثـال الثـانى[1] باعتبـار أنـه مفعول لمعنى التنبيه أو الإشارة فى (هذا)[2] لا باعتبار كونه خبرا حتـى يلـزم ذلـك، مـع أن الابتـداء لضعفه[3] لا يصلح أن يكون عاملا فى الشيئين، ومَن قال فـى الجـواب [4]: بـأن إطـلاق ذى الحـال على (زيد) بطريق المجاز تسمية للشىء باسم العائد إليه، وذو الحال فـى الحقيقـة هـو الضـمير العائـد إليه، ولما كان الضمير غير ملفوظ أطلق اسمه على ما يعود إليه لكونه إيـاه فـى المعنـى!، فقـد تكلَّـف وارتكب على ما ليس بمطابق ذلك الاصطلاح؛ لأن فيه رجوعاً إلى ما ذكرنا أولا[5].

وعاملها أى: عامل الحال إما[6] الفعل كما فى: ضربت زيداً قائما، أو شبهه[7] أى: شبه الفعـل وهو إما اسم الفاعل كما فى نحو: زيد ضاربٌ عمراً قائما، أو اسم المفعول كمـا فـى نحـو: زيـدٌ مضروبٌ قائماً، أو معناه أى: معنى الفعل، أراد به كل ما يستنبط منـه معنـى الفعـل ولا يكـون موافقا لـه فى الاشتقاق، كــ حـرف التنبيـه، واسـم الإشـارة[8]، والظـرف، كمـا مـرّ، وحـرف التمنى[9] كما فى مثل: ليت زيداً عند عمرو قائما، فإنه فى معنى: أتمناه فى حال قيامه،

---

(١) وهو: هذا زيدٌ قائما.

(٢) قال الجامى ١/ ٣٨٣: ".. مفعولية (زيد) ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنـى الإشـارة أو التنبيه المفهومين من لفظ (هذا)، ولا شك أنهما ليسا مما يقصـد المتكلـم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام: أشير، أو أنبه، ويصير (زيد) به مفعولا لفظيا، بـل مفعوليتـه باعتبـار معنـى: أشـير أو أنبـه، الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا، فهى معنوية لا لفظية " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (لصفه) وهو تَصْحِيف.

(٤) المراد به صاحب المتوسط فى شرحه ص ١٨٤، ونصه: " ويمكن أن يجاب عنه بـأن إطـلاق ذى الحـال علـى (زيد) بطريق المجاز، تسميةً للشىء باسم العائد إليه، وإنما أطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد إليـه غـير ملفوظ فأطلق عليه لكونه إياه فى المعنى " اهـ.

(٥) انْظُرْ: ص٣٨٨، وفيها يقـول: " ومثال الحال التى من الفعل معنى نحو: زيد فى الدار قائما، فإن (قائما) حال من الضمير المستتر فى الظرف وهو ليس بفاعل لفظا؛ لكنه غير ملفوظ، بل هو فاعل معنى " ا. هـ.

(٦) فى الأصل: (إنا) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال ابن الحاجب: " (وشبهه) أعنى به: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة بهما، والمصـدر ". انْظُـرْ: الإيضاح ١/ ٣٢٨، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٥٣، والجامى ١/ ٣٨٤.

(٨) منع السهيلى عمل حرف التنبيه فى الحال فقال: (ها) حرف ومعنى الحروف لا يعمل فى الظروف والأحوال وقـال: لا يصـح أن يعمـل فيـه اسـم الإشـارة لأنـه غـير مشـتق مـن لفـظ الإشـارة، ولا مـن غيرهـا. انْظُرْ: الارتشاف٣/ ١٥٨٥، والهمع٢/ ٢٤٢، وانْظُرْ: نتائج الفكر ص ٣٠٦، وشرح الكافية لابن هشام ل ٥٨/ أ.

(٩) منع أبو حيان عمل حرف التمنى والترجى، فقال: " الصحيح أن (ليـت) و(لعـل) لا يعمـلان فـى الحـال ". انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٥٨٥، ومنهج السالك ص ١٩٩، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٢٤٢.

وشرطها: أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالبا، و:

والترجى[1] كما فى مثل: لعل زيداً فى الدار قائما، وحرف التشبيه كما فى مثل: كأنَّ زيداً قائما أسدٌ، أى: أشبهه، وغيرها كأسماء الأفعال، ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه، والجار والمجرور مع الاستفهام، والمنسوب[2]، وكل ذلك عامل معنوى، وفاعليته معمولها، أو مفعوليته كذلك، فلا يرد ما قيل: إنْ كان قوله: (أو شبهه) شاملا لمعنى الفعل، فقد ضاع ذكره، وإلا فلابد من ذكره فى تعريف الفاعل.

فإن قلت: لِمَ كان عامل الحال هذه الأشياء؟، قلت[3]: لأنه لما كان العامل ما به يتقوم معنى المقتضى للإعراب، والمقتضى لانتصاب الحال الحالية، وهى لا تتحقق[4] بدون الفاعل والمفعول وهما لا يوجدان بدون هذه الأشياء، فلا جرم كان العامل فى الحال تلك الأشياء.

وشرطها أى: شرط الحال أن تكون الحال نكرة[5] حتى لا تلتبس بالصفة فى بعض الصور فى مثل قولك: ضربت زيداً الراكب[6]، أو لعدم الاحتياج إلى تعريفها؛ لأن المراد منها تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول وهذا يحصل بالتنكير[7]، فلا حاجة للرجوع إلى التعريف؛ لكون بقاء الأصل أولى عند عدم الداعى إلى خلافه.

وصاحبها أى: صاحب الحال، هو بالرفع على العطف على (شرطها)، وليس بالجر على العطف على (الهاء) فى (شرطها) لعدم استقامة المعنى حينئذ؛ إذ يلزم منه أن يكون تعريف صاحب الحال شرطا لها وليس كذلك، إلا أنه[8] معرفة لكونه[9] فى المعنى محكوما عليه[10] وحقه أن يكون معرفة.

---

(١) منع أبو حيان عمل حرف التمنى والترجى، فقال: " الصحيح أن (ليت) و(لعل) لا يعملان فى الحال ". انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٥٨٥، ومنهج السالك ص ١٩٩، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٢٤٢.

(٢) مثال اسم الفعل نحو: عليكَ زيداً راكباً، ومثال معنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو: زيدٌ عمرو مُقبلاً ومثال الجار والمجرور مع الاستفهام نحو: ما شأنُك واقفاً؟ ومثال المنسوب نحو: أنا قرشيّ مفتخراً. انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٥٤.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٠٢، وفيه هذا الجواب.

(٤) فى الأصل: (يتحقق) وهو تصحيف.

(٥) وهذا مذهب الجمهور، وأجاز يونس، والبغداديون أن تأتى معرفة نحو: جاء زيدٌ الراكب، وأجاز الكوفيون أنه إذا كان فيها معنى الشرط أن تأتى على صورة المعرفة وهى مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول: عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ. انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٧٦، والارتشاف ٣/ ١٥٦٢، وشرح اللمحة ٢/ ١٧٨، وشرح الكافية لابن هشام ل ٥٨/ ب، والمساعد ٢/ ١١، والأشمونى ٢/ ١٧٢، والتصريح ١/ ٣٧٤، والهمع٢/ ٢٣٠، ومجيب الندا ومعه حاشية يس٢/ ١٣٦، وسبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص٣٣٠.

(٦) وهذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٥٠٣، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٥١.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٥٥، والجامى ١/ ٣٨٤.

(٨) فى الأصل: (أنها، لكونها، عليها) وهو تَصْحِيف.

(٩) فى الأصل: (أنها، لكونها، عليها) وهو تَصْحِيف.

(١٠) فى الأصل: (أنها، لكونها، عليها) وهو تَصْحِيف.

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ...، ومررت به وحده، ونحوه، متأول.

وإنما قيد وقوع صاحب الحال معرفة بقوله: غالبا لجواز وقوعه نكرة قليلا[1].

ولما كان قول لبيد[2]: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ[3]

ومثل: مررت به وحده، ونحوه مثل: يرجع عوده على بدئه، مظنة اعتراض على اشتراط[4] كون الحال نكرة، فإن (العراك) و(وحده) و(عوده) أحوال مع أنها معارف.

أشار إلى جوابه بقوله: متأول، وفى التأويل وجهان[5]: أحدهما: أنها فى المعنى نكرات وإن كان اللفظ معرفة، فمعنى (أرسلها العراك): معتركة، ومعنى (مررت به وحده): مررت به منفرداً، فيكون كل منها من قبيل المصدر الواقع موقع اسم الفاعل حالا، وهذا الوجه على ما اختاره السيد عبد الله[6] منقول عن سيبويه[7]، وقد خالفه صاحب الغجدوانى[8] فى النقل.

وثانيهما: أن المصادر المذكورة مفعولات مطلقة نائبة مناب الأفعال الواقعة [حالا][9]،

---

(١) ولا يقع نكرة إلا بمسوّغ، انْظُرْ تفصيل ذلك فى: شرح التسهيل ٢/ ٣٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٧، والهمع ٢/ ٢٣٣.

(٢) لبيد بن ربيعة بن مالك العامرى أبو عقيل، أحد الشعراء الفرسان الأشراف فى الجاهلية، أدرك الإسلام، ووفد على النبى ﷺ ويعد من الصحابة ومن المؤلفة قلوبهم، سكن الكوفة وعاش عمراً طويلا، وهو من أصحاب المعلقات، انْظُرْ: الأغانى ١٥/ ٣٥٠، والأعلام ٥/ ٢٤٠.

(٣) جزء بيت من الوافر تمامه:

فأرسلها العراكَ ولم يَذُدْهَا ::: ولم يُشْفِق على نَغَص الدِّخالِ

وهو لـ لبيد فى: الديوان ص ١٠٨ برواية: فأوردها، وانظره فى: الكتاب ١/ ٣٧٢، وتحصيل عين الذهب ٢٣٠، والمقتضب ٣/ ٢٣٧، وأمالى ابن الشجرى ٣/ ٢١، والمسائل المنثورة ص ١٥، والإنصاف ٢/ ٨٢٢ وابن يعيش ٢/ ٦٢، والرضى ٢/ ٥٦. والعراك: الازدحام على الماء، لم يذدها: لم يحبسها، لم يشفق على نغص الدخال أصلُ الدخال: أن يُدخَلَ بعيرٌ قد شرب بين بعيرين لم يشربا، يفعلُ به ذلك لضعفه، كأن ضعفه منعه من الرّى فى الشرب الأول فينغص عليهما شربهما بإدخاله بينهما. والشاهد قوله: (العراك) حيث جاءت الحال معرفة وحقها أن تكون نكرة.

(٤) فى الأصل: (اشتراك) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ هذين الوجهين فى: شرح المصنف ٢/ ٥٠٦، وابن القواس ص٢٤٣، والغرة المخفية ص ٢٧٢.

(٦) انْظُرْ: العباب ص ٦٥٣.

(٧) قال سيبويه ١/ ٣٧٢: " وهذا ما جاء منه فى الألف وذلك قولك: أرسلها العراك، قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يَذُدْها ::: ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأنه قال: اعتراكا، وليس كل المصادر فى هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر فى باب: الحمدَ لله، والعَجَبَ لك تدخله الألف واللام، وإنما شُبّه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأول "ا. هـ.

(٨) حيث نسب إلى سيبويه التأويل الثانى، وهو القول بأن الحال هو الفعل المحذوف والتقدير: تعترك العراك. انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢١٧.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها.

فتقديره: أرسلها تعترك العراك، ويكون الحال فى الحقيقة هو الفعل المحذوف[1]، وتسميتهم ذلك المصدر حالا على سبيل المجاز، تسمية للمعمول باسم العامل[2]، وقياس غيره على ذلك.

وإن كان صاحبها أى: صاحب الحال نكرة واقعاً على خلاف الأصل وجب تقديمها أى: تقديم الحال على صاحبها؛ دفعا للالتباس الواقع بينها[3] وبين الصفة فى بعض الصور، كما فى قولك: ضربت رجلا مجرداً عن ثيابه، فتقديمها فى سائر المواضع التى لا التباس فيها قصداً لإجراء الباب على وتيرة الاطراد[4].

اعلم أن تفصيل هذا المقام يحتاج إلى بسط الكلام فنقول: تقديم الحال على صاحبها إذا كان معرفة غير مجرور قد يكون جائزاً كما فى نحو: جاءنى راكبا زيدٌ؛ إذ لا مانع عنه حينئذ، وقد يكون واجبا حيث يشتمل التقديم على الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى كما فى مثل: جاء راكباً الأدهمَ صاحبُه؛ إذ لو تأخر الحال عن صاحبها هنا وقيل: جاء صاحبُه راكباً الأدهم، لزم إرجاع الضمير إلى ما يتأخر عنه لفظا ومعنى، وهو غير جائز.

وأما إذا كان ذو الحال نكرة فالمفهوم الظاهر من كلام المصنف وجوب تقديم الحال عليه مطلقا، وفيه نظر / ؛ لأن النكرة الموصوفة، أو المغنية غناء المعرفة لاستغراقها، والواقعة فى حيز (٥٠/ب) الاستفهام، أو المفصولة بينها وبين الحال بـ (إلا) نقضا للنفى، فإن هذه النكرات كلها لو وقعت ذوات الأحوال، لم يجب تقديم تلك الأحوال عليها[5]، بل حكمها على ما مرّ.

فإن وجد التقديم فى بعضها فقد وجد فى جواز، كما فى قول الشاعر:

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قدِيمُ[6]

---

(١) وهذا قول أبى على الفارسى حيث قال فى المسائل المنثورة ص ١٦: " هذا مصدر وقع فى موقع الحال ودل الحال على الفعل، فإذا قال: فأرسلها العراك، دل على (اعتراك) ودل (اعتراك) على (يعترك) ودل (يعترك) على معتركة "ا. هـ. وانْظُرْ: المرتجل ص١٦٣، والرضى ٢/ ٥٦، والعباب ص٦٥٣، وابن القواس ص ٢٤٣ وفيه أنه اختيار السيرافى وأبى على، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٦٧٧.

(٢) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٥٥.

(٣) فى الأصل: (بينهما) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ: الجامى ١/ ٣٨٧، والكناش ١/ ١٨٤.

(٥) قال الرضى ٢/ ٦١: " اعلم أنه يجوز تنكير ذى الحال، إذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث: (سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرسٌ له سابقا)، وكذا تقول: مررت برجلٍ ظريفٍ قائماً... أو سبقه نفى أو شبهه نحو قوله: فما حلَّ سعدِيٌّ غريباً ببلدةٍ... فينسبَ إلا الزبرقانُ لـهُ أب. وقلما جاءنى رجل راكبا، أو نهى أو استفهام، وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا، فلا يبقى فيه إبهام " ا. هـ.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه: عَفَاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ. لكثير عزة انظره فى: ابن يعيش ٢/ ٦٢، ٦٤، والتخمير١/ ٤٣٤، والرضى ٢/ ٦٢، والتصريح ١/ ٣٧٥، والخزانة ٣/ ٢٠٩، ويروى: لمية بدلاً من: لعزة، والأسحم: الأسود، والمراد به السحاب الممتلئ مطرا. والشاهد قوله: لعزة موحشا طلل، حيث قدم الصفة (موحشا) على الموصوف (طلل) فنصبت على أنها حال.

ولا يتقدم على العامل المعنوى، بخلاف الظرف.

فمن استشهد بهذا على وجوب التقديم فقد أخطأ[1]، وأجاب عنه بعضهم بأن المصنف أراد بالنكرة فى صور وجوب التقديم: النكرة المخصصة، ولم يصرح بذلك اعتماداً على اشتهار كون النكرة المخصَّصة فى حكم المعرفة.

ولا يتقدم أى: الحال على العامل المعنوى لضعفه فى العمل[2].

اعلم أن تقديم الحال على عاملها يجوز إذا كان العامل فعلا أو شبهه، عند عدم المانع عنه نحو: راكباً ضربتُ زيداً، وزيدٌ متكئاً جالس؛ لأنهما قويان، فيجوز أن يعملا مؤخرا، خلافا للفراء[3]، ويجب ذلك التقديم إذا تضمن الحال معنى الاستفهام نحو: كيف فعلت؟ أى: على أى حال فعلت، أو: كيف زيد فاعل؟ لاقتضاء الاستفهام صدر الكلام.

بخلاف الظرف فإنه يتقدم على عامله المعنوى للاتساع فيه، كما فى قولهم: أكل يوم لك

---

(١) قال الرضى ٢/ ٦٢: " وأما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله: لميَّة موحشًا طللٌ قديم... عفاه كل أسحمَ مستديم. فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع (زيد) فى نحو: فى الدار زيد، على أنه فاعل، وأما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى (لمية) ذا الحال، ومن جوَّز اختلاف العامل فى الحال وصاحبها – وهو الحق – إذ لا مانع، جوَّز كون (لمية) عاملا فى الحال، وكون (طلل) ذا حال مع ارتفاعه على الابتداء " ا. هـ، وقال الأصبهانى ص ٣٥٦: " فإن (موحشا) حال من (طلل) وهو نكرة ومقدم عليه، وههنا بحث وهو أن يقال: (طلل قديم) مبتدأ، فيكون العامل فيه الابتداء، و(موحشا) حال والعامل فيه معنى الفعل وهو (لعزة) فيكون العامل فى الحال وذى الحال مختلفا، لكنه تقرر من مذهبهم أن العامل يكون واحدا، والجواب عنه: أما على مذهب الأخفش فإن (طلل قديم) فاعل (لعزة) فإذن العامل فيهما واحد، وأما على مذهب سيبويه فإن ذا الحال هو الضمير المستتر فى معنى الفعل و(طلل) مبتدأ وتقديره: طللٌ قديم حصل لعزة موحشا، فلما حذف الفعلِ أقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير منه إلى الظرف وإذا كان كذلك كان العامل فى الحال وصاحبها واحداً وهو معنى الفعل، فإذن لا يرد الإشكال " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٤٥، والخزانة ٣/ ٢٠٩ حيث ذكر أن ممن استشهد به ابن جنى، والحديثى فى شرحه للكافية.

(٢) قال ابن الحاجب٢/ ٥٠٧: " لأن العامل المعنوى ليس يقوى قوة اللفظى، فإذا تأخر ضعف؛ لأنه وضع غير موضعه فقد يضعف العامل اللفظى بالتأخر، فهذا أجدر بدليل جواز: لزيد ضربت، وامتناع: ضربت لزيد ".

(٣) حيث منع تقديم الحال على عاملها اللفظى إن كان صاحبها ظاهراً لئلا يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر، وأجازه إن كان مضمراً لاشتراكهما فى العود على ما يفسرها، وقد نُسب هذا القول للكوفيين فى: الإنصاف ١/ ٢٥٠ وانْظُرْ: العلل للوراق ص ٢٢٨، وأسرار العربية ص ١٧٧، وابن القواس ص ٢٤٧، والرضى ٢/ ٦٦، واللباب ١/ ٢٨٩، وائتلاف النصرة ص ٣٧، والمساعد ٢/ ٢٦، والتصريح ١/ ٣٨١، والهمع ٢/ ٢٣٧.

ولا على المجرور فى المذهب الأصح.

ثوب؟ فإن الجار والمجرور وهو (لك) عامل معنوى قد عمل هنا فى الظرف مقدما[1].

وقيل معناه: بخلاف ما إذا كان العامل المعنوى ظرفا، فإنه يجوز تقديم الحال عليه نحو: زيد قائما فى الدار، وصحته إنما يكون على مذهب الأخفش[2].

وقيل معناه: بخلاف ما إذا كان الحال ظرفا، فإنه يجوز تقديمه على العامل المعنوى، لحاً لصورة الظرفية كما فى نحو: فى الدار لك درهمٌ، على أنَّ (لك درهم) جملة اسمية، و(فى الدار) حال.

فإن قلت: إن أراد به المذهبين الأخيرين، فهما ليسا بمشهورين، مع أن فى صحتهما تكلفاً، وإن أراد به الأول، فما المناسبة لأن[3] يرد البحث [فى][4] الحال؟.

قلت: لمناسبة بين الحال والظرف؛ لأن كل واحد منهما يدل على الزمان، لكن لما خالفت الظرف بالدلالة على الذات، وإن لم يكن[5] جائزا فى الحال ما جاز فى الظرف، وأن يمتنع فى الظرف ما يمتنع فى الحال، فذِكرُه هنا كان بيانا وتنبيها على اختلافهما فى هذا الحكم.

ولا يتقدم الحال على ذى[6] الحال المجرور بحرف الجر، وقوله: فى المذهب الأصح دليل عليه، فإن المجرور بالإضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق.

اعلم أن العلماء اختلفوا فى: أن تقديم الحال على ذى الحال المجرور هل يجوز أم لا؟، فذهب أكثر البصريين إلى منعه[7]، واحتجوا[8] بأن الحال كثيرٌ مجيئها فى كلامهم عن المجرور، ولم يسمع من الفصحاء تقديمها عليه، ولأن الجار لضعفه فى العمل لا يتقدم عليه المجرور، وما هو تابع له فى المعنى أولى منه ألا يتقدم عليه، ولأن التأخير مؤيَّدٌ بالأصل فى الحال وهو التأخير لأنها تابعة لذى الحال.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٠٧، والرضى ٢/ ٦٤، والأصبهانى ص ٣٥٩، والدولت آبادى ل ٤٧/ ب.

(٢) حيث أجاز تقديم الحال على الظرف إذا كان المبتدأ متقدما عليه نحو المثال المذكور، ولم يُجزه سيبويه؛ لأن صاحب الحال هو الضمير المرتفع بالظرف لانتقاله، فالعامل غير متصرف فلا يتصرف فى معموله. انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٢٤، والرضى ٢/ ٦٥، وابن القواس ص٢٤٦، والجامى ١/ ٣٨٧، ٣٨٨، والهمع ٢/ ٢٤٠.

(٣) فى الأصل: (لا) وهو تَصْحيف.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (لم إن يكون) وهو تَصْحيف.

(٦) فى الأصل: (ذو) وهو لحن.

(٧) يقول سيبويه ٢/ ١٢٤: "... ومن ثمَّ صار: مررتُ قائماً برجلٍ، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل فى الاسم وليس بفعل، والعاملُ الباءُ". وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ١٧١، وأماليَ ابن الشجرى ٣/ ١٥، والرضى٢/ ٦٧.

(٨) انْظُرْ بيان حجتهم فى: شرح المصنف ٢/ ٥٠٨، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ١١٥، وابن القواس ص ٢٤٧، والفوائد والقواعد ص ٣٠٤.

والكوفيون بعد ما وافقوا البصريين فى امتناع تقديم الحال على ذى الحال المجرور بالإضافة، ذهبوا إلى جواز تقديمها على ذى الحال المجرور بحرف الجر[1]، وأثبتوا الفرق بين المجرورين بأن حرف الجر فى تعدية الفعل يكون من تتمة الفعل، فقولك: ذهبت بهند راكبةً، بمنزلة قولك: أذهبت هنداً راكبةً، فكما جاز التقديم فى الصورة الثانية فليجز أيضا فى الأولى لكونها بمنزلتها، ولأنه حال عن معمول لفظى فجاز التصرف فيه تقدماً[2] وتأخراً، كما يجوز ذلك فى ذى الحال المرفوع، والمنصوب، نظراً إلى عموم القاعدة فى استقراء كلامهم.

فإن قلت: مذهب المجوّز أولى؛ لورود التنزيل عليه [كما فى][3] قوله تعالى:**{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ}**[4] فإن (كافة) حال من (الناس) وهو مجرور، أى: وما أرسلناك[5] إلا للناس كافة، وقد تقدّم!.

قلت: هذه الآية لا تكفى دليلا؛ لاحتمالها غير المقصود؛ لأن (كافة) يحتمل أن يكون حالا من (الكاف)[6] فى (أرسلناك) والتاء للمبالغة، كما ذهب إليه الزجاج[7]، والمعنى: وما أرسلناك إلا تكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر،ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف، أى: وما أرسلناك إلا إرسالة كافة، أى: شاملة لجميع الناس، كما ذهب إليه صاحب الكشاف[8].

---

(١) وقد نقل هذا الجواز عن ابن كيسان، وأبى على، وابن برهان، وابن ملكون، وانْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ٣/ ١٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧، وشرح اللمع للتبريزى ص١٦٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، والرضى٢/ ٦٧، والارتشاف ٣/ ١٥٧٩، والأشمونى ٢/ ١٧٦، والتصريح ١/ ٣٧٩، هذا وقد ذهب ابن مالك إلى جوازه حيث قال فى شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧: "... بل الصحيح جواز التقديم... لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٨.

(٢) فى الأصل: (تقدمها) وهو تَصْحِيف.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) سورة سبأ من الآية (٢٨).

(٥) فى الأصل: (أرسلنا).

(٦) فى الأصل: (الكافت) وهو خطأ.

(٧) انْظُرْ: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٥٤، وليس فيه تصريح بذلك، والذى فيه قوله: " معنى (كافة) الإحاطة فى اللغة، والمعنى: أرسلناك جامعاً للناس فى الإنذار والإبلاغ " ا. هـ. وانْظُرْ: الكشاف٣/ ٢٦٠، وأمالى ابن الشجرى ٣/ ١٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، والبحر ٨/ ٥٤٩، والدر المصون ٥/ ٤٤٦. وقد رده الرضى فقال ٢/ ٦٨: " وبعضهم يجعل (كافة) حالا من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسف "ا. هـ وانْظُرْ رد قول الزجاج فى: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، البحر ٨/ ٥٤٩، والدر المصون ٥/ ٤٤٦.

(٨) انْظُرْ: الكشاف٣/ ٢٦٠ حيث قال: " إلا إرسالة عامة لهم، محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، ومن جعله حالاً من المجرور متقدما عليه، فقد أخطأ "ا. هـ. وانْظُرْ قول الزمخشرى والرد عليه فى: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، والبحر ٨/ ٥٤٩، والتصريح ١/ ٣٧٩، وحاشية الصبان ٢/ ١٧٨.

وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا مثل: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَبا.

ويحتمل أن يكون مصدراً منصوباً بفعل محذوف؛ لأن (الفاعلة) قد تجيء بمعنى المصدر، كـ الكاذبة، والعاقبة، أي: وما أرسلناك إلا تكفّ كافة [1].

وكل ما دل من الأسماء[2] على هيئة وصفة صح أن يقع ذلك الاسم حالا، خلافا لمن اشترط في وقوع الاسم حالا أن يكون من المشتقات[3]، وذلك لأن المصحح للحالية وجدان الدلالة في الاسم على الهيئة، سواء كان من المشتقات أو لا، كما في مثل: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطبا، فإن (بُسراً) و(رُطباً) حالان، لكونهما دالين على الهيئة، وليسا بمشتقين[4].

(٥١/أ) اعلم أن العلماء اتفقوا على أن العامل في (رُطباً) (أطيبُ)[5] / ولكنهم اختلفوا في أن العامل في (بُسْراً) ماذا؟، فذهب البعض إلى أنه اسم الإشارة[6]، وذهب البعض الآخر إلى أنه (أطيب)[7]، وقال بعضهم: لا هذا ولا ذاك، بل هو فعل محذوف، أي: هذا إذا وجد رطبا، وحذف الظرف وما أضيف هو إليه، سادّاً بالحال مسده، كما في: ضربي زيداً قائما، ويعود الاختلاف السابق في عامل الظرف[8].

والأصح أنه (أطيب) لوجهين[9]: الأول: أن الاتفاق وقع منهم على جواز[تمرُ][10] نخلتي بسراً أطيبُ منه رطبا، والعامل ههنا في (بسراً) (أطيبُ) بالاتفاق، إذ هو متعين لذلك؛ لتجرد الكلام عن

---

(١) انْظُرْ: الدر المصون ٥/ ٤٤٦، والجامي ١/ ٣٨٩.

(٢) في الأصل: (السماء) وهو تَصْحِيف.

(٣) وهم جمهور النحاة، فإنهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلّفوا ردّه بالتأويل إلى المشتق؛ لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، ولتمتاز عن التمييز. انْظُرْ: الرضي ٢/ ٦٩، وابن القواس ص ٢٤٨، والجامي ١/ ٣٩٠.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٠٩، والرضي ٢/ ٧٠، والدولت آبادي ل ٤٨/ أ.

(٥) إلا المبرد فإنه يذهب إلى أن العامل في الحالين (كان) التامة مضمرة، صلةً لـ (إذ) في الماضي و(إذا) في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما. انْظُرْ: المقتضب٣/ ٢٥٠، وابن يعيش ٢/ ٦٠، والهمع ٢/ ٢٣٩.

(٦) نُسب هذا الرأي إلى أبي علي في: ابن يعيش ٢/ ٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٦، وابن القواس ص ٢٤٩، والشرح المتوسط ص ١٨٨، والأصبهاني ص ٣٦٣.

(٧) نَسَب أبو حيان هذا الرأي إلى المازني، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف، وقال: " ونُسِب إلى سيبويه، وهو الذي نختاره "، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٥٨٨، ومنهج السالك ص ٢٣٠، وانْظُرْ: المسائل الحلبيات ص ١٧٦، والمسائل المنثورة ص ٣٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ٦٠/ ب، والتصريح ١/ ٣٨٤، هذا وقد صحح ابن الحاجب هذا الوجه فقال في: شرحه ٢/ ٥١١: " وقوم إلى أنه (أطيب منه) وهذا هو الصحيح " ا. هـ، وانْظُرْ: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٦.

(٨) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٢٦، وكلام الشارح - رحمه الله - منقول منه دون أن يشير إلى ذلك.

(٩) في الأصل: (لوجوه) وهو تَصْحِيف.

(١٠) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٥١٤.

اسم الإشارة، ولو كان (أطيب) عاملا ههنا فليكن عاملا ثمة أيضا، إذ هما نظيران.

والثاني: أنه لو كان الأمر كذلك لزم أن يكون صحة الكلام متوقفة على كون المشار إليه (بسرا) لكن وقوع الإشارة لا يتوقف على البسرية، وذلك لأن الحال قيدٌ لعامله، فتكون الإشارة مقيدة بالبسر، والمشار إليه والخبر يبقيان على إطلاقهما، إذ تقييد الإشارة لا يستلزم تقييد المشار إليه والخبر، بدليل جواز قولهم: هذا قائما زيدٌ، فإن الإشارة ههنا مقيدة بالقيام والإخبارُ عن المشار إليه بأنه (زيد) مطلقٌ غير مقيدٍ بحال القيام، فكذا فيما نحن بصدده قياسا عليه(١).

فإن قلت: لم قلتم الإخبار بـ (زيد) عن المشار إليه وهو غير مقيد بالقيد المتعلق بالإشارة؟

قلت: لاستلزام التقييد لفساد المعنى؛ لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون المشار إليه غير(زيد) فى حال غير القيام؛ لأن معنى التقييد للمعانى القابلة له وضعاً يقتضى أمرين، أحدهما: وجود القيد عند وجود المقيد، والثانى: عدم المقيد عند عدم القيد، وكل واحد منهما قسم من المنطوق للتقييد، غاية ما فى الباب أن الثانى يفرق من الأول بكون الأول صريحا والثانى غير صريح، مثلا إذا قلت: جاءنى زيد راكبا، فاللازمُ من وضعهِ وجودُ الركوب عند وجودِ المجيء، وعدم المجيء عند عدم الركوب، فلا يجوز مخالفة هذين القسمين؛ لأن المنطوق لكونه(٢) من مقتضى الوضع مقصودٌ بالذات، وكل ما هو كذلك لا يجوز مخالفته، بخلاف المفهوم فإنه لكونه ليس من مقتضى الوضع لم يكن المقصود بالذات، فيجوز المخالفة له، فلو قدرت الركوب عند عدم المجيء كان هذا مخالفة للمفهوم(٣) وهو جائز.

وبهذا سقط اعتراض من [قال](٤): إن الإخبار بـ (زيد) مقيد، على معنى أن المشار إليه (زيد) سواء كان فى حال القيام أو فى غيره، لكن الإخبار مع التقييد يفيد أنه (زيد) فى حال القيام أيضا كما فى غيره، وحينئذ لا يلزم كونه غير زيد فى غير حال القيام؛ لأن كونه غير زيد فى غير حال القيام من المنطوق، فلا يجوز مخالفته، فحينئذ يلزم تفضيل الشيء على نفسه فى حالة واحدة، وهو غير جائز؛ لاقتضاء معنى التفضيل التغاير بين المفضل والمفضل عليه إما بحسب الذات كما فى نحو: زيد أفضل من عمرو، أو بحسب الوصف كما [فى](٥) نحو: زيدٌ فى حالة التلبيس أحسنُ منه فى حالة التعرى، وذلك لأن (أطيب) على ذلك التقدير لا يتعلق (بُسراً) من تتمة (هذا)، فبقى (أطيب) عاملا فى (رُطبا) وحده، لكن الأطيبية لا تعقل(١) إلا

---

(١) انْظُرْ تفصيل القول فى هذين الوجهين وغيرهما فى: شرح المصنف ٢/ ٥١٢ وما بعدها، والإيضاح ١/ ٣٣٦ وما بعدها، وابن القواس ص ٢٥٠ وما بعدها، والرضى ٢/ ٧١ وما بعدها، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٣٧.

(٢) فى الأصل: (لكون) وهو خطأ.

(٣) انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٥١.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١) فى الأصل: (يعقل) وهو تصحيف.

وتكون جملة خبرية.

باعتبار أمرين، فكونها باعتبار حالة واحدة وهى حالة الرطبية مستلزم لتفضيل[1] الشىء على نفسه، وتفصيله: أن (بسراً) لما كان معدوما فى الاعتبار بالنسبة إلى الخبر كان التقدير: هذا طيبُ منه رُطبا، فضمير (أطيب) للمشار إليه، وكذا الضمير المجرور فى (منه) لـه، فيلزم تفضيل الشىء على نفسه باعتبار حالة واحدة، وهى حالة الرطبيّة فحينئذ يجب أن يكون الخبر مقيداً لحال البسرية؛ لئلا يلزم هذا المحذور، وتقييده بها يستلزم أن يكون عاملا فيها.

فإن قلت: ألم[2] يلزم حينئذ تقييد الشىء الواحد بحالين مختلفين؟.

قلت: لا؛ لأن توهم ذلك اختلاج يزول باختلاف الاعتبار، فإن للأطيب[3] اعتبارين؛ لأن معناه: زاد طيبُه، فحينئذ لا فسادَ فى عمله فى حالين مختلفين، إذ الحال الأولى باعتبار الفضل، والثانية باعتبار المفضولية[4]، وعمله فى الأولى باعتبار (زاد)، وفى الثانية باعتبار الطيب، حتى يكون معناه: هذا بسراً زادَ فى الطيب على طيبه حال كونه رُطَبا.

فإن قلت: لم جاز إعمال (أطيب) فيما تقدم وهو أفعل التفضيل، ومعموله لا يتقدم عليه؟.

قلت[5]: عمله فى الأول عمل الفعل الصريح، ولهذا لم يمتنع تقديمه، بخلاف الثانى فإن عمله فيه عمل المعنى، ولهذا امتنع تقديمه وذلك لأن عمله فى الأول باعتبار الفضل، ودلالته على حدث الفاضل أظهرُ من دلالته على حدث المفضول، ولأنه لا بُعد فى ذلك الجواز أن يكون للحال اختصاص لأن يعمل العامل الضعيف فيها متأخرا عنها / كالظرف فى التوسعات، والأبحاث **(٥١/ب)** الباقية مذكورة فى موضعها، ثم لهذا المقام تحقيق حقيق للقبول مذكور فى القطب الفالى[6]، ومن أراد الاطلاع عليه فليطلب فيه.

وقد تكون الحال جملة وإنما جاز ذلك لأن مضمون الحال قيد وتخصيص لوقوع مضمون عاملها بوقت وقوعه، فكما يصح أن يكون ذلك القيد والتخصيص بمضمون المفرد، يصح أن يكون بمضمون الجملة، إذ لا مانع عنه[7]، وإنما وصف تلك الجملة بقوله: خبرية أى: محتملة

---

(١) فى الأصل: (للتفضيل) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (لم) وهو خطأ.

(٣) فى الأصل: (الأطيب) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٢٧.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥١٥ حيث قال: " ولا بُعد فى عمل (أفعل) فى الحال المتقدمة لشبهه بالفعل، كما يعمل فى الظرف، ولا يلزم من قصوره عن العمل فى المفعول به أن يعمل فى الحال " ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٥٠.

(٦) انْظُرْ: شرح اللباب للفالى ل ١٩٦ ورقة (أ) و(ب).

(٧) وهذا تعليل الرضى فى: شرحه ٢/ ٧٧، وقال ابن الحاجب ٢/ ٥١٦: " لأنها حكم، والأحكام تكون فى المفردات وفى الجمل كما فى خبر المبتدأ " ا. هـ.

للصدق والكذب؛ لأن الجملة الإنشائية لا يصح أن تقع حالا بنفسها؛ لأن الغرض من الحال: تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، فيجب أن يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونها وهو الخبرية دون الإنشائية[١].

ثم اعلم أن الجملة الواقعة حالا لكونها مستقلة بالإفادة من حيث هى هى، وإن كانت من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها، كما أنك لا تقصد بالحال إثبات الحكم ابتداءً، بل تثبت أولا حكما، ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له، تحتاج إلى ما تربطها بصاحبها، والصالح للربط الواو؛ لأن أصل وضعها للجمع، فيؤذن من أول الأمر أنها لم تبق على استقلالها، وكذلك الضمير صالح له، فهو ظاهر.

فإن قلت: ما الفرق [بين][٢] هذه الجملة [والجملة][٣] التى وقعت خبرا ونعتا، حتى تحتاج فى الأولى إلى الواو، واكتُفى فى الثانية بالضمير؟.

قلت: لأن الجملة الواقعة حالا لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام أحوجُ إلى الربط، بخلاف الخبر فإنه جزء الكلام، وبخلاف النعت فإنه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه، فاكتُفى فى كل منهما بالضمير وحده، ثم لكل منهما مقام[٤].

فالاسمية أى: الجملة الاسمية إذا وقعت حالا ترتبط بالواو والضمير معاً، كقولك: جاءنى زيد وغلامُه راكبٌ؛ لأن الجملة الاسمية لدلالتها فى الأمر العام على الثبات والدوام منحرفةٌ عن أصل الحال، أعنى: الدلالة على التجدد والانتقال؛ لأنها لابد وأن تكون[٥]غير مستقرة الوجود لذى الحال، إذا الهيئات[٦] الدائمة الوجود للشيء ظاهرة للحصول له غالبا، فلا فائدة فى ذكره وتقييده بالصفة اللازمة كقولك: لمستُ النارَ حارة، فصُدِّرت بالواو للربط، لما مرّ من أنها تُشعر من أول الأمر أنها لم تَبْقَ على استقلالها، وبالضمير ليدل على الاتصال[٧].

---

(١) هذا أيضا تعليل الرضى٢/ ٧٧، وقال ابن الحاجب٢/ ٥١٦: " وإنما كانت الجملة خبرية لأن الأحكام الخبرية لا تكون إلا لما يحتمل الصدق والكذب، فوجب أن تكون كذلك ". وانْظُرْ: ابن القواس٢٥٢، والجامى١/ ٣٩١. وجوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالا تقول: تركتُ عبد الله قُم إليه، وتركتُ عبدَ الله غفرَ الله له، على تقدير الحال، وغير الفراء يتأول ما ورد من ذلك. انْظُرْ: الارتشاف٣/ ١٦٠٢، والمساعد٢/ ٤٣، والهمع٢/ ٢٤٧.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٧٧، وقد فصل القول فى بيان الفرق بينهما.

(٥) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) فى الأصل: (اللئيات) وهو تَصْحِيف.

(٧) قال ابن يعيش ٢/ ٦٥: " فإن جئت بالضمير معها فجيد؛ لأن فى ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها " ا. هـ.

أو بالضمير على ضعف.

أو تربط الجملة الاسمية بالواو وحدها، كقولك: جاءنى الحبيبُ والقلبُ مُشَوَّقٌ؛ لأن الواو لكونها مشعرةً بالحالية فى أول الأمر تكتفى رابطة[(١)].

وإنما جاز إخلاؤها عن الضمير إجراءً لها مجرى الظرف؛ لأنها ظرف فى المعنى، فكما جاز إخلاء الظرف عن الضمير جاز إخلاؤها عنه أيضا.

أو ترتبط تلك الجملة بالضمير وحده، نحو: كلمتُه فُوهُ إلى فِيَّ[(٢)].

وإنما قال: على ضعف لأن الضمير لا يدل على الربط فى أول الأمر، سواء كان واقعا فى صدر الجملة كما فى قولك: جاءنى زيد وهو راكب، أولا كما فى المثال السابق، بخلاف الواو فإنها تدل عليه فى أول الأمر، فالاكتفاء به كان ضعيفا[(٣)]، وقال بعضهم[(٤)]: لا ضعف فيه إن كان الضمير فى أول جزء من الجملة، كما فى المثال المذكور.

وينبغى أن يعلم: أن الجملة الاسمية الواقعة حالا، قد تكون خالية عنهما معا عند ظهور الملابسة[(٥)]، نحو: خرجت زيد على الباب[(٦)]، وإن امتنع البعض عن جواز ذلك، بل أوجب الواو وقد يحذف واوها لا على ضعف، وذلك فيما يكون أول الجملة الواقعة حالا[(٧)] واوٌ، سواء كانت أصلية، كما فى قوله تعالى:**{تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ}**[(٨)]، أو واو العطف كما إذا عطفت الجملة على الحال، نحو: جاءنى زيد راجلاً وهو فارسٌ،

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٥١٦: " لابد من الواو على الأصح؛ لأن الحال فى المعنى إنما هى مقدرة بجزء هذه الجملة – وهو الجزء الثانى – فقصدوا إلى الإتيان بما يشعر بالحالية داخلا على الاسم الأول، فلذلك ضعف حذف الواو " اهـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٥٢.

(٢) فى هذه المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: جواز ذلك مطلقا وهو كثير فصيح، وهو مذهب الجمهور، والثانى: مذهب الفراء وتبعه الزمخشرى فى أحد قوليه: إنه نادر شاذ، والثالث: مذهب الأخفش: وهو أنه إذا كان خبرُ المبتدأ اسما مشتقا وقد تقدم يجب عروّه من الواو، فتقول: جاء زيدٌ حسنٌ وجهُه، ولا يجوز: وحَسَنٌ وجهه، وإن تأخر اكتفى بالضمير نحو: جاء زيد وجهه حسن، ويجوز الواو. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٦٠٦ والهمع ٢/ ٢٥٠، وانْظُرْ: الرضى٢/ ٧٨، والمساعد ٢/ ٤٦، والأشمونى٢/ ١٩٢، وذهب ابن مالك إلى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، فقال فى شرح التسهيل ٢/ ٣٦٦: " وعندى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير وجد فى الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا فى الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو " ا. هـ وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٨.

(٣) انْظُرْ: الجامى ١/ ٣٩٣، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٥٣، والأصبهانى ص ٣٦٦.

(٤) ممن قال بذلك: الرضى ٢/ ٧٢.

(٥) هذا معنى قول ابن مالك فى التسهيل ص ١١٣: " وقد تخلوا منهما الاسمية عند ظهور الملابسة " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٨١، وقد جعله قليلا.

(٧) فى الأصل: (فالا) وهو تَصْحِيف.

(٨) سورة الزمر من الآية (٦٠).

لكراهتهم اجتماع الواوين فى أول الكلمة[1].

فإن قلت: الجملة لا تبين هيئة الفاعل والمفعول، والحال يجب أن يكون كذلك!

قلت: هذه الجملة تبين هيئة الفاعل والمفعول وهو الزمان، والتعبير عن[2] الملزوم باللازم مستمر فى كلامهم، فبهذا الاعتبار كانت كأنها بيّنت ذاتهما.

هذا إذا كانت الجملة اسمية[3]، وأما إذا كانت فعلية، فلا يخلو من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضيا، وكل منهما إما أن يكون مثبتا أو منفيا، وإن كان فعلها المضارع المثبت فترتبط بالضمير وحده كقولك: جاء زيد يضحك؛ لأن المضارع المثبت لكونه وارداً على أصل الحال ونهجها لم يدخل عليه الواو، وقيل[4]: لأنه مشابه لاسم الفاعل لفظا ومعنى، فكما لم يجز دخول الواو على اسم الفاعل، لم يجز دخوله عليه أيضا، وكما لابد من الضمير فى اسم الفاعل، فكذلك لابد ههنا منه أيضا.

فإن قلت: لِمَ لم يجز دخول الواو على اسم / الفاعل واكتفى بالضمير، حتى يحمل هو عليه؟ (٥٢/أ)

قلت: لما كان اسم الفاعل معربا بالأصالة دلّ على المعانى الطارئة عليه بسبب تركيبه مع العوامل، ففيه دلالة على التعلق المعنوى بينه وبين عامله، ولا حاجة إلى تكلف تعلق آخر.

هذا إذا لم يكن المضارع مصدراً بـ (قد)، وأما إذا صدّر فالواو يدخل عليه كقوله تعالى: **{لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ}**[5]، وقيل: إنه على حذف المبتدأ، أى: وأنتم تعلمون، وأما ما نقل من مثل: قمت وأصكَ وجهه[6]، فقد قيل: إنه على تقدير حذف المضاف، أو محمول على الشذوذ.

وما سواهما أى: ما سوى الجملة الاسمية والجملة الفعلية التى فعلها مضارع مثبت، وهو ما يكون مضارعاً منفيا، أو ماضيا، سواء كان مثبتا أو منفيا، ترتبط بالواو والضمير معا، أو بأحدهما من الواو والضمير، فالأمثلة بضرب الثلاثة فى نفسها ترتقى إلى التسعة[7].

---

(١) انْظُرْ: الهمع ٢/ ٢٥١.

(٢) فى الأصل: (بين) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (الاسمية).

(٤) هذا قول ابن الحاجب فى: شرحه٢/ ٥١٨، وتبعه: الرضى٢/ ٨١، والغجدوانى ٢٢٤، وابن القواس٢٥٣.

(٥) سورة الصف من الآية (٥).

(٦) فى الرضى ٢/ ٨١: " وقد سُمع (قمت وأصكُّ عينَه) وذلك إما لأنها جملة وإن شابهت المفرد، وإما لأنها بتقدير: وأنا أصك، فتكون اسمية تقديراً " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٣٦٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٩٥، والأشمونى٢/ ١٨٧، والهمع ٢/ ٢٥٠، والمطول ص٢٧٥.

(٧) والأمثلة على الترتيب: " جاءنى زيد وما يتكلم غلامه، وما يتكلم عمرو، ما يتكلم غلامه، وجاءنى زيد وقد خرج غلامه، وقد خرج عمرو، قد خرج غلامه، وجاءنى زيد وما خرج غلامه، وما خرج عمرو، ما خرج غلامه ". انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥١٨.

ولابد فى الماضى المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة.

أما جواز ترك الواو فى كلها فلوروده على أصل الحال، وأما جواز الواو فهو معلل فى المنفيين بعدم ورودهما على نهج الحال؛ لعدم تجردهما عن حرف النفى؛ لأن طريقها فى الاستعمال أن يكون مثبتا، وأما فى المثبت فلمشابهته المنفى لفظا من توسط (قد) بين الحال وصاحبها، كتوسط حرف النفى بينهما، ومعنى الاقتران حدوثهما[1] إلى آخر أجزاء الزمان؛ لأن الماضى المثبت إذا وقع حالا يتجرد عن (قد)، و(قد) يفيد ذلك، كما هو ثابت فى النفى.

فإن قلت: لم كان ارتباط الجملة الاسمية بالضمير وحده على ضعف، ولم يكن كذلك فى الماضى والمضارع؟، قلت[2]: لأن تلك خارجة عن أصل الحال ونهجها، أو عن أصلها فقط فتحتاج إلى رابط قوى[3] وهو الواو، فإذا لم يكن معه ضعُف ارتباطها[4]، بخلاف الماضى والمضارع[5]، فإن مثبتهما وارد على أصلها ونهجها، فلا تحتاج إلى الواو أصلا، ومنفيهما وإن كان خارجا عن نهجها لكنه وارد على أصلها فلا يكون ارتباطه بالضمير وحده ضعيفا.

ولابد فى الماضى المثبت من(قد) ظاهرة نحو: جاءنى زيد قد ركب، أو مقدرة[6] كقوله تعالى:**{أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}**[7] أى: قد حصرت صدورهم، خلافا لسيبويه والمبرد فإنهما لم يجوزا حذف (قد) عن الماضى المثبت الواقع حالاً، فالآية عندهما مؤولة[8].

---

(١) فى الأصل: (حدثهما) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الجامى ١/ ٣٩٣: "... أو بأحدهما، وَحْدَهُ من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير؛ لعدم قوة استقلالها كالاسمية " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (فقوى) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (ارتباط) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (بخلاف الماضى والمضارع قلت فإن مثبتهما) بزيادة كلمة (قلت).

(٦) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلى جواز وقوع الماضى حالا بدون (قد) مستدلين على ذلك بالقياس والسماع والإجماع. انْظُرْ تفصيل هذا الخلاف فى: معانى الفراء ١/ ٢٨٢، ومعانى الأخفش ١/ ٤٥٢، والمقتضب ٤/ ١٢٣، ومعانى الزجاج ٢/ ٨٩، وإعراب النحاس١/ ٤٧٩، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ١٤٦، والإنصاف١/ ٢٥٢، والتبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٣، واللباب للعكبرى ١/ ٢٩٣، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٣٨٤، وابن يعيش ٢/ ٦٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٠، والرضى ٢/ ٨٣، والبحر ٤/ ١٤، ٩/ ٣٠٠، والجنى ٢٥٦ والمساعد ٢/ ٤٧، وائتلاف النصرة ص ١٢٤، والجامى ١/ ٣٩٣، والأشمونى ٢/ ١٩١، والهمع٢/ ٢٥٢.

(٧) سورة النساء من الآية (٩٠).

(٨) خرجت هذه الآية على عدة وجوه، منها: وهو للمبرد، ونسب إلى سيبويه، ونسبه ابن الشجرى إلى الأخفش: أن يكون صفة لموصوف محذوف هو الحال، والتقدير: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والثانى: وهو للمبرد أن يكون محمولا على الدعاء كأنه قال: ضيق الله صدورهم، كما تقول: لُعنوا قطعت أيديهم، وهو من الله إيجاب عليهم، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ١٢٤، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ١٤٦، والإنصاف ١/ ٢٥٤، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ١٩٠، والبحر٤/ ١٤. وهناك وجوه أخرى انظرها فى: معانى القرآن للزجاج ٢/ ٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧٩، واللباب للعكبرى ١/ ٢٤٩.

ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر: راشداً مهديا.

وذلك لأن الفعل إذا وقع قيداً لشيء مما لـه اختصـاص بأحـد الأزمنـة الثلاثـة فُهِـم اسـتقباليَّته وحاليَّته وماضويَّته بالقياس إلى ذلك الشيء المقيد، لا بالقيـاس إلى زمـان الـتكلم، ولـيس ذلـك بمستبعد؛ لأن التصريح وقع من النحاة فى كثير من المواضع بأن يقولوا: ينصب مـا بعـد (حتـى) بإضمار (أن) إذ كان ما بعدها مستقبلا بالنظر إلى مـا قبلـها، وإن كـان ماضـيا بـالنظر إلى زمـان المتكلم، وعلى هذا فإذا قلت: جاءنى زيد راكب، يفهم منه كون الركـوب[1] ماضـيا بالنسـبة إلى المجىء متقدماً عليه، فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها، مع كونه مما لابـد منـه، وإذا دخلـت عليـه (قد) تقربه من زمان المجىء، ويفهم[2] المقارنة بينهما، فكـأن ابتـداء الركـوب كـان مقـدما علـى المجىء، لكنه قارنـه دوامـاً، هـذا هـو التحقيـق الـذى أفـاده السـيد – رحمـه الله – فـى حاشـيته للمطول[3]، وأما [ما][4] ذكره بعض النحاة من أن الماضى يـدل علـى الانقضـاء، والحـال علـى عدم الانقضاء، فلابد من (قد) لتقريب الماضى إلى الحال[5]، فغَلَطٌ نشأ مـن اشـتراك الحـال بـين زمان المتكلم والمبيِّن لهيئة الفاعل أو المفعول.

وإنما قيد الماضى بالمثبت لأنه لو كان منفيا لم يحتج إليها[6]؛ لأن الفعل إذا نفى اسـتمر ذلـك إلى زمـان حصول ما قُيد به بحكم الاستصحاب، بخلاف الثبوت فإنه يحتاج فى استمراره إلى فاعل ومبق.

ويجوز حذف العامل أى: عامل الحال [إن][7] دلّت عليه قرينة، كما جـاز حـذف عوامـل سـائر الأشياء المعمولة لذلك، سواء كانت تلك القرينة حالية كقولك للمسافر أى: لمـن اسـتعد للسـفر وهو فى تهيئة أسبابه: راشداً مهديا، أى: سافر راشداً مهديا، والقرينة تلك الهيئة.

أو مقالية كقولك: راكبا، للقائل: كيف جئـتَ؟ أى: جئـتُ راكبـاً، ومـن هـذا القبيـل انتصـاب (فصاعداً) فى مثل قولك: أخذته بدرهم فصاعداً[8]، أى: فذهب الثمنُ صاعداً[9]، إذا لا يصح

---

(١) فى الأصل: (الراكب) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (تقربه من زمان المجىء، ويفهم المجىء ويفهم المقارنة).

(٣) انْظُرْ: حاشية السيد على المطول ص ٢٧٧.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: اللباب للعكبرى ١/ ٢٩٣، وابن يعيش ٢/ ٦٦، وحاشية الصبان ٢/ ١٩١.

(٦) قال الرضى ٢/ ٨٤: " وأجاز الأندلُسى على ضعف دخول (قد) فى الماضى المنفى بـ (ما) نحو: مـا قد ضرب أبوه، وليس بوجه لعدم السماع والقياس، أيضا لكون (قد) لتحقّق الوقوع، و(ما) لنفيه "ا. هـ.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) هذا الكلام إنما يكون فى شىء ذى أجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضـها بـأكثر مـن درهـم فيقـول: أخذته بدرهم فصاعداً.

(٩) قال الرمانى: " وتقول: أخذته بدرهم فصاعداً، وتقديره: فذهب الـثمن صـاعدا، ودليلـه: ذكـر الفـاء بعـد=

ويجب فى المؤكدة، مثل: زيدٌ أبوك عطوفا، أى: أحقه.

عطفه على ما قبله؛ لعدم استقامة المعنى، ولا أن يكون حالا منه لوجود الفاء وفساد المعنى(1).

ويجب أى: حذف العامل فى الحال المؤكدة(2)، وهى: الحال التى لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجوداً، ويكون فى الجملة الأولى دلالة عليها وإن كانت بالالتزام، فلا يقال: زيد أبوك منطلقا، اللهم [إلا](3) أن يراد التبنى فحينئذ يجوز ذلك(4)، بخلاف الحال المتنقلة فإنها مما تنتقل عن صاحبها غالبا، مع عدم الدلالة عليها فيما قبل(5)، فلا ينتقض (شيخا) فى قوله تعالى/ (52/ب) حكاية:**{هَذَا بَعْلِي شَيْخًا}**(6). وظهر مما ذكر وجه تسميتها بالمؤكدة، ثم إنك لا تستعمل هذه الحال إلا فيمن اشتهر بالخصلة التى دل عليها الحال، وتلك الخصلة قد تكون عطفا كما فى مثل: زيد أبوك عطوفا، أو فخراً كما فى مثل: أنا حاتم جواداً، أو تعظيما كما فى مثل: أنت الرجلُ كاملاً، أو تحقيراً كما فى مثل: هو المسكين مرحوما، أو تهديدا كما فى مثل: أنا الحجاجُ سفاكاً للدماء(7).

والعامل فيها مقدر بعد الجملة عند سيبويه، أى: أحقه(8)، خلافا لابن مالك(9)، فإن العامل

=الفعل، وذلك يوجب فعلا ثانيا بعد الأول؛ لأنها ترتب الفعل الثانى فى زمان بعد الأول، فالفاء تدل على فعل مبهم و(صاعدا) يدل على الفعل فى زيادة الزمن، فلما كان ذكر الفاء يدل على فعل مبهم، وذكر(صاعدا) يدل على صعود الثمن، اقتضى ذلك أن يكون التقدير: فذهب الثمن صاعدا " ا. هـ، انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرمانى ص (601).

(1) انْظُرْ بيان ذلك فى: ابن يعيش2/ 68، والإيضاح 1/ 346، والرضى 2/ 85، والإقليد ص 549.

(2) قال الرضى2/ 87: " هذا على مذهب من قال: إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا، كقوله تعالى:**{وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ}** وقوله تعالى:**{ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ}** وقولهم: تعالَ جائياً، وقم قائما.... " ا. هـ.

(3) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(4) انْظُرْ: الأصبهانى ص 375، والإقليد ص 541.

(5) انْظُرْ: ابن يعيش 2/ 64، والإيضاح لابن الحاجب 1/ 342.

(6) سورة هود – عليه السلام – من الآية (72).

(7) فى الأصل (سفاك الدماء) وما أثبته من الرضى 2/ 88، وانْظُرْ بيان أضرب الحال المؤكدة فى: شرح التسهيل 2/ 355، والرضى 2/ 87 وما بعدها.

(8) قال سيبويه 1/ 383: " واعلم أن نصب هذا الباب المؤكِّدِ به العامُّ منه وما وُكدّ به نفسُه، ينصب على إضمار فعل غيرِ كلامِك الأول،... كأنه قال: أَحُقُّ حَقّاً... " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى 2/ 88.

(9) هو جمالَ الدين محمد بنَ عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى أبو عبد الله، ولد بجيان بالأندلس سنة 601 هـ، ورحل إلى المشرق فأقام بحلب، ثم بدمشق وتوفى بها، من تصانيفه: تسهيل الفوائد، وسبك المنظوم وفك المختوم، ومختصر الشاطبية فى القراءات، انْظُرْ: نفح الطيب 2/ 222، وفوات الوفيات 2/ 452، والبغية 1/ 130.

عنده معنى الجملة، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطفا[1]؛ لأن الجملة وإن كان جزآها جامدين إلا أنه يحصل من إسناد أحدهما إلى الآخر معنى من معانى الأفعال، ويكون ذلك المعنى عاملا فيها وإنما وجب حذف عاملها فى الرأى الأول، لأن العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم، ولما ثبت الملزوم لـ (زيد) فى قولك: زيد أبوك عطوفا، يلزم من هذا إثبات اللازم له، فلا حاجة إلى ذكر العامل الذى يفيد إثبات ذلك[2].

فى كلام المصنف إشعار بالتعريف الذى مرّ للحال شاملٌ لقسمى الحال المنتقلة والمؤكدة؛ لأن الضمير الذى فى (أحقه) ضمير منصوب، فيكون (عطوفا) مبينا لهيئة المفعول[3]، فيتوجه عليه الاعتراض بأن (عطوفا) لو كان مقيداً لزم اختلال المعنى؛ لأنه يلزم أن لا يكون تحقق الأبوة لـ (زيد) فى حال العطوفية، وليس كذلك، وإن كان مطلقا[4] لزم اختلال معنى الحال؛ لعدم إفادة هذه الحال التقييد[5]!.

وجوابه: إذا كان المعنى المقيد بالحال مما لا يقبل التقييد كما فى: عرفتُ زيداً قائماً، فإن المعرفة المتعلقة لـ (زيد) ليست بمقيدة بالقيام، بحيث لو انتفى القيام انتفت المعرفة، بل هى ثابتة، سواء كانت حال القيام أو غيره، وفائدة الحال إيذان بأنه كذلك عند المعرفة، وإن كانت المعرفة ثابتة مستمرة بعد، وجب التأويل بما يقبله، فمعنى (عرفت زيداً قائما): جعلته حاصلا علمى حال كونه قائما، فيكون المقيد حصول المعرفة ابتداءً، فلو قدر عدم القيام يلزم انتفاء الحصول ابتداءً؛ لانتفاء المعرفة الحاصلة، واعتبر ذلك فى الحال المؤكدة حتى يندفع اختلاجك.

وشرطها أى: شرط الحال المؤكدة أن تكون تلك الحال مُقرِّرةً، ليحصل معنى التأكيد،

---

(١) نُسب هذا القول لابن مالك فى: الرضى ٢/ ٨٩، قال الرضى: " والأولى عندى ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا فى المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطفا " وما فى شرح التسهيل ٢/ ٣٥٨ مخالف لما نسب إليه حيث قال: "... وتقدير عاملها بعد الخبر (أحقه) أو (أعرفه) إن كان المخبر عنه غير (أنا) وإن كان (أنا) فالتقدير (أحق) أو (أعرف) أو (اعرفنى) ". وهناك أقوال أخرى فى العامل فى هذه الحال، انظرها فى: التسهيل ص ١١٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٨، والرضى ٢/ ٨٩.

(٢) قال ابن الحاجب ٢/ ٥١٩: " وإنما وجب فى ذلك لأن فى الأبوة ما يُشعر بالعطف، فاستغنى عن التصريح بالعامل الذى هو (أحقه) " ا. هـ.

(٣) قال الأصبهانى ص ٣٧٥: " إن قيل: أهذه الحال من الفعل أو من المفعول؟ قلنا: من الفاعل إن قُدر: ثبت وتحقق، ومن المفعول إن قدر: أحقه، وأثبته " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (مطلق) وهو لحن.

(٥) انظُرْ هذا الاعتراض وجوابه فى: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٤٣.

لمضمون جملة اسمية

ولابد أن يكون ذلك التقرير لمضمون جملة اسمية[1]، بشرط أن يكون طرفاها جامدين جموداً محضا[2]؛ لأن الغرض من وضع تلك الحال أن يدل على أن هذه الصفة من صاحبها لا ينتقل ولا يتحول، فلو كانت مقررة لمضمون الجملة الفعلية، أو التى أحد جزئيها من المشتقات، لَمـاَ حصل ذلك الغرض؛ لِما أن فى تلك الجملة دلالة على التجدد والحدوث فى الأغلب، ولأن وجوب الحذف إنما هو لوجود الدلالة فيما قبلها على الإثبات والتحقيق، وذلك إنما يحصل بالجملة الاسمية الموصوفة بما ذكر، دون ما عداها.

ولا تصدر تلك الحال بالواو وإن وقعت، لما بينها وبين صاحبها من الاتحاد والتعلق التام، بحيث لا مجال لتخلل الفاصل بينهما، كما فى قوله تعالى:**{هُوَ الْحَقُّ}**[3] لا شبهة فيه.

واعلم أن البعض من النحاة جوز أن يكون الحال المؤكدة مقررة لمضمون الجملة الفعلية[4]، فالأكثر حينئذ تخالفهما لفظا، نحو قوله تعالى:**{وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ}**[5] و:**{وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ}**[6]، وقد يوجد توافقهما نحو:**{وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً}**[7] وجعل ذلك البعض كونها مقررة لمضمون جملة اسمية شرطا لوجوب حذف عاملها لا لوجودها وتحققها[8]، كما يفهم من ظاهر عبارة المصنف.

* * * * *

---

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٢٠: " لأنها إذا لم تكن مقررة لمضمون جملة اسمية كانت غير مؤكدة، كما فى قولك: جاءنى زيد راكبا، ولو قلت: زيد أبوك منطلقا، لم يستقم؛ إذ ليس فى الانطلاق ما يقرر معنى (الأبوة)، وليس فى الجملة ما يصح تقييده بها فتكون غير مؤكدة، فلذلك لم يستقم: زيد أبوك منطلقا " ا. هـ.

(٢) قال الجامى ١/ ٣٩٦: " (وشرطها: أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية)... احترز به عمَّا إذا كانت فعلية فإنه لا يجب حذف عاملها – كما قال صاحب الكشاف – ففى قوله تعالى:**{قَائِماً بِالْقِسْطِ}** إنه حال مؤكدة من فاعل (شهيد)، ولا بد ههنا من قيد آخر وهو: أن يكون عقدُ تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكوراً، فكيف يكون حذفه واجبا؟ نحو: الله شاهداً قائماً بالقسط ".

(٣) سورة فاطر من الآية (٣١)، قال تعالى :**{وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الكِتَابِ هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ}** قال العكبرى: " (هو الحق) يجوز أن يكون (هو) فصلا، وأن يكون مبتدأ، و(مصدقا) حال مؤكدة ". انْظُرْ: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٠٠، وانْظُرْ: الدر المصون ٥/ ٤٦٨.

(٤) قال الرضى ٢/ ٨٧: "... والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا كقوله تعالى:**{وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ}** وقوله تعالى:**{ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ}** وقولهم: تعالَ جائيا، وقُم قائما " ا. هـ وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٣٧٥.

(٥) سورة التوبة من الآية (٢٥).

(٦) سورة هود – عليه السلام – من الآية (٨٥).

(٧) سورة النساء من الآية (٧٩).

(٨) انْظُرْ: الجامى ١/ ٣٩٦ حيث قال: " (وشرطها) أى: شرط وجوب حذف عاملها... " ا. هـ.

بحث التمييز

التمييز: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات...

لما فرغ من بيان الحال، شرع أن يبين ما عداها، قدم التمييز على غيره لزيادة الاعتبار لـه، لكونه فاعلا فى المعنى غالبا(١)، فهو مصدر من: ميَّز يُمَيِّز لعرفان الذوق، ومعناه اللغوى: الفصل والتفرقة(٢)، وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله: ما أى: اسم نكرة، والقرينة: الاشتهار بذلك، يرفع الإبهام، وهو الاحتمال الحاصل بين مطلوب المتكلم وغيره، وهو شامل للحال والصفة وعطف البيان، ولما وصفه بقوله: المستقر وهو ما يكون ثابتا فى أصل الوضع، كما فى العدد، خرج عطف البيان؛ لأن الإبهام الرافع هو له ليس بمستقر بحسب أصل الوضع، فإن قولك: (أبو حفص) ما وضعه الواضع مبهماً حتى يرفع (عمر) عنه الإبهام الوضعى، بل وضعه لإنسان معين، ثم اتفق منه أو من واضع آخر أن يوضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين، فحصل الإبهام عند السامع؛ لأجل الاشتراك العارض بالنسبة إليه لا الواضع(٣)، وكذلك حال بعض الصفات، فإن (جارية) فى قولنا: رأيت عيناً جاريةً، يرفع الإبهام عن ذات العين، لكن ذلك الإبهام ليس بمستقر فى العين؛ لأنه إنما وضع دالا على كل واحد من مدلولاته على التعيين، وحصول الإبهام فيه/ بالنسبة إلى السامع بسبب خفاء قرينة المراد عليه(٤). (٥٣/أ)

وبقوله: عن ذات خرج الحال؛ لأنها رافعة للإبهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات(٥)، وخرج به أيضا بقية الصفات؛ لأنها إنما ترفع الإبهام عن عوارض الذات، فإذا قلت: جاءنى رجل طويل، ففى (رجل) [ليس](٦) الإبهام فيه باعتبار الذات، وإنما الإبهام

---

(١) التمييز إما فاعل في الأصل كـ: طاب زيدٌ نفساً، وفى التنزيل:{وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً}، أو مفعول كقوله تعالى:{وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً} والأصل: طابت نفسُ زيد، وفجرنا عيون الأرض، وإنما عدل عن الأصل وأسند الفعل إلى ما يلابسه الفاعل والمفعول لضربٍ من المبالغة والتوكيد؛ لأن الشىء إذا ذكر مبهماً توفَّرت الدواعى إلى طلب فهمه، فإذا فُسِّر بعد ذلك فقد ذكر مرتين. انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٥٧٦، وانْظُرْ: شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٩٠ وما بعدها.

(٢) انْظُرْ اللسان (ميز) ٦/ ٤٣٠٧، والأصبهانى ص ٣٧٧، والصفوة الصفية ١/ ٥٠٢.

(٣) قال الجامى ١/ ٣٩٩: "... قولك(أبو حفص عمر) كل واحد من (أبى حفص) و(عمر) موضوع لشخص معيّن، لا إبهام فيه، لكن لما كان (عمر) أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع فى (أبى حفص) لعدم الاشتهار، لا الإبهام الوضعى " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢١، والإيضاح ١/ ٣٤٨، وشرح الرضى ٢/ ٩١، وابن القواس ص ٢٥٧، والأصبهانى ص ٣٧٧، والإقليد ص ٥٥٥، والجامى ١/ ٣٩٨.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢١، والأصبهانى ص ٣٧٧، والدولت آبادى ل ٤٨/ ب.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

مذكورة أو مقدرة، فالأول: عن مفرد مقدار غالباً، إما فى عدد نحو: عشرون درهماً، وسيأتى وإما فى غيره نحو: رطلٍ زيتاً، ومنوانٌ سمناً،

فيه باعتبار الصفات، و(طويل) يرفعه[١]، وخرج به أيضا مثل (القهقرى) فإنه إنما يرفع الإبهام عن هيئة الرجوع لا عن ذات الرجوع[٢].

وقوله: مذكورة أو مقدرة تفصيل وتبيين لتلك الذات[٣].

والاعتراض الذى يورد بصفات الأسماء المبهمة يندفع بما ذكرنا فى تفسير قوله: (ما).

فالأول: أى: التمييز الذى يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن مفرد، والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل النسبة التى فى الجملة أو ما يشابهها، وقوله: مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء[٤]، وصفٌ للمفرد، وإنما قيد كون المفرد مقداراً بقوله: غالبا لأن المفرد قد لا يكون مقداراً[٥]، كما يجيء، ثم المفرد المقدار إما فى عدد صريحا كما فى نحو: عشرون درهماً، أو كناية كما فى نحو: كم درهما لك، وعندى كذا درهما، وسيأتى بحث تمييز الأعداد فى باب العدد[٦] إن شاء الله.

وإما فى غيره أى: ذلك المفرد المقدار إما فى غير العدد، وهو: إما وزن، وهو ما يعرف به قدر الموزون نحو: رطل زيتا، وتكرير المثال بقوله: منوان سمناً[٧] للإشارة إلى أن المفرد المقدار فى الموزونات قد يكون تاماً بالتنوين وقد يكون تاما بنون التثنية[٨].

أو كيل، وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو: قفيزان[٩] براً، أو مساحة، وهو ما يعرف به قدر الممسوح، من: مسحت الأرض أى: ذَرَّعْتُها، نحو: ما فى السماء موضع كف سحابا.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٩٠.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٢، وابن القواس ص ٢٥٧، والرضى ٢/ ٩٠.
(٣) قال الجامى: " (مذكورة أو مقدرة) صفتان لـ (ذات) إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتاً، والمقدرة نحو: طاب زيد نفساً، فإنه فى قوة قولنا: طاب شيءٌ منسوبٌ إلى زيد، و(نفسا) يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه " ا. هـ، انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ٤٠٠.
(٤) وهو إما عدد، أو وزن، أو كيل، أو مساحة، أو ما هو بمنزلته من مقادير معروفة عند المخاطب. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٢، والرضى ٢/ ٩٢، والأشمونى ٢/ ١٩٦.
(٥) فى الأصل: (مقدار) وهو لحن.
(٦) لأنه أخص به؛ لئلا يتكرر ذكره، انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٢.
(٧) المنوان: تثنية منا، وهو مائة وثمانون مثقالا، كل مثقال درهم وثلاثة أسباع، فجملته: مائتا درهم وسبعة وخمسون درهما وسُبْع درهم. انْظُرْ: توجيه اللمع ص ٢١٠، وابن القواس ص ٢٥٨.
(٨) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٨٧.
(٩) القفيز: ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً. انْظُرْ: اللسان (قفز) ٥/ ٣٧٠١.

وعلى التمرة مثلها زبدا، فيفرد إن كان جنسا، إلا أن يُقصد الأنواع، ويجمع فى غيره.

ومقياس نحو: على التمرة مثلُها زُبْدا، فإن (مثلها) من المقادير التى يقاس بها الشىء، أى: على التمرة زبدٌ مماثل بنحو التمرة فى المقدار[1].

والمصنف لم يذكر بعضها لأن غرضه إيراد الأمثلة لِما تمَّ بالتنوين، أو بالنون، أو بالإضافة وذا حاصل له فيما ذكره.

فيُفرد أى: التمييز الذى عن مفرد مقدار حال التثنية والجمع إن كان ذلك التميز جنسا، وهو: ما يُطلق اسمه على الحقيقة المندرجة تحتها ما هى منها من القليل والكثير، نحو: الزيت والماء، والعسل، وغيرها، تقول: عندى رطل زيتاً، وأرطال زيتا؛ لأن الغرض من التمييز حيث لم يقصد منه الأنواع المختلفة بيانُ الحقيقة والدلالة على الجنس، وهو يحصل بالمفرد الذى أخصر من التثنية والجمع، إلا أن يُقصد من الجنس الأنواعُ المختلفة فحينئذ يجب مطابقة التمييز ما قُصد من التثنية والجمع؛ لعدم دلالته على الأنواع، فتظهر فائدة التثنية والجمع حينئذ، تقول: عندى رطلان زيتين، وأرطال زيوتا[2].

ويُجمع التمييز فى غيره أى: فى غير الجنس إن كان المراد به جمعا، فيقال: عندى قنطار أثواباً، وعندى بيت كتباً[3].

وإنما لم يذكر التثنية مع أنه يُثنى عند قصد التثنية؛ لكون حكمها مفهوما من الجمع، لعدم القائل بالفصل، أو لأنه أراد بالجمع: الجمع اللغوى، فيشمل التثنية أيضا[4].

وأورد صاحب الغجدوانى فى هذا المقام سؤالا باستفسار الفرق بين (زيت) و(ثوب) بأن أحدهما لا يثنى ولا يجمع، والآخر يثنى ويجمع، مع صدق تعريف اسم الجنس عليهما، ثم أجاب عنه بالارتكاب على التكلف المتعسف، ومن أراد العلم به فيُطلب فيه، فإنا لم نورده[5] هربا عن التطويل.

---

(١) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٨٩ حيث قال: " والمراد: على التمرة مثلُ مقدارها زُبْداً، فحُذف المضاف الذى هو المقدار وأقيم المضاف إليه الذى هو الضمير مقامه " ا. هـ، وانْظُرْ: الفوائد والقواعد ص ٣٠٧.

(٢) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٧٩، والدولت آبادى ل ٤٩/ أ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٣، والإيضاح ١/ ٥٣١، وابن القواس ص ٢٥٨، والأصبهانى ص ٣٧٩.

(٤) قال الدولت آبادى ل ٤٩/ ب: " وإنما اكتفى بذكر الجمع لأنه لما جاز الجمع فالتثنية أولى، أو المراد به الجمع اللغوى فيتناول التثنية أيضا " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص٢٣٠ حيث قال: " فإن قلت: ما السر فى أن (زيتا)جنس حتى لا يثنى ولا يجمع إلا عند إرادة الأنواع، و(ثوب) ليس بجنس حتى يثنى ويجمع مطلقا، مع أن اسم الجنس وتعريفه يشملانهما؟ قلت: كأن هذا أمر يرجع إلى المراد، بيانه: أن الجنس ما يطلق على كثيرين من غير قيد فإذا قيد بشىء غير معين فهو نوع، وإن قيد بشىء معين فهو فرد، فالمتكلم إذا أراد التمييز بجنس الثوب قال: ثوبا،=

ثم إن كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة،

ثم اعلم أن الاسم المفرد لابد وأن يكون تاما، بمعنى: أن يكون على حالة ممتنع معها إضافته وحصول ذلك بأحد الأشياء الأربعة: التنوين إما لفظا، كما مرّ مثاله، أو تقديرا كما في نحو: هو أحسن وجها، والأعداد المركبة أحد عشر إلى تسعة عشر، و(كم) الاستفهامية، والخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها، و(كذا)، كذا قيل[1]، وفيه نظر، ونونُ التثنية، ومشابهُ نون الجمع، والإضافةُ، ولهذا يُسمى اسما تاما[2]، ثم ذلك قد يكون لازما، وقد يكون زائلا[3].

ثم إن كان تمامه بالتنوين لفظا كما في مثل: راقود خلاً، أو بنون التثنية كما في مثل: قفيزان براً، جازت الإضافة، أي: إضافة الاسم المفرد إلى تمييزه، بحذف ما يمنعه معها، فيكون من القسم الثاني، تقول: رقوادُ خلٍ، وقفيزا بُر - بالإضافة - لأن الغرض منه رفع الإبهام، وهو كما يحصل بالنصب، يحصل بالإضافة[4]، مع أن فيها نوعاً من التخفيف.

ويعلم من قوله: (جازت) أنه جاز تركها.

فإن قلت: لو قال المصنف بعد قوله: (أو بنون التثنية): (أو بنون الجمع) لكان أشمل، حتى يدخل فيه مثل: حسنون وجوها [5]!.

قلت: تمييز مثل هذا ليس من تمييز المفرد عند المصنف؛ لأن المراد من المفرد عنده: هو ما يقع التمييز عن نفسه، وههنا ليس كذلك؛ لأن الضمير في (الحسن) المنسوب إليه عائد إلى

=وإذا أراد بأنواعه قال: أثوابا، وإذا أراد التمييز بأفراده قال: أثوابا كذلك، فالمصنف - رحمه الله - أراد أن يبين تلك المعاني الثلاثة فقال: " يفرد إن كان جنسا "، ليكون بيانا لإرادة الجنس، ثم قال: (إلا أن يقصد الأنواع) ليكون بيانا لإرادة الأنواع، ثم قال (ويجمع في غيره) ليكون بيانا لإرادة الأفراد، ثم تخصيص مثال الجنس بالزيت ومثال الفرد بالثوب والكتب والآباء - في بعض الشروح - لأن بعض الأشياء بحيث لا يتميز أفرادها في الخارج إلا باختلاف المحال، ويتميز أنواعها مع قطع النظر عن اختلاف المحال كالزيت والخل، وبعضها بحيث يتميز أفرادها من جميع الوجوه كالثوب والكتاب والأب، وكان تمثيل الجنس والأنواع بالقسم الأول، وتقسيم الأفراد بالقسم الثاني أظهر " ا. هـ.

(١) هذا قول الإسفراييني انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٣٢.

(٢) قال ابن الخباز: " ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة " اهـ، انْظُرْ: الغرة المخفية ص ٢٧٦.

(٣) يعني بالزائل ما يجوز زواله إلى الإضافة، ويعني باللازم ما لا يجوز العدول عنه إلى الإضافة، وما يزول أنت فيه مخير إن شئت أثبته ونصبت ما بعده، وإن شئت حذفته وخفضت ما بعده، وذلك التنوين، ونون التثنية. انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٧٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٥٢، والتخمير ١/ ٤٤٩.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٣، وابن القواس ص ٢٥٨.

(٥) قال الرضي ٢/ ١٠٠: " وأما قولهم في حسنون وجوها: حسنو وجهٍ، فليس من هذا الصنف؛ لأن التمييز فيه عن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفرد " ا. هـ. وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٥٤.

وإلا فلا.

المبتدأ، والإبهام فى نسبته إليه فى نفس الحسن، فيكون من قبيل ما يقع تمييزه عن ذات مقدرة، والمصنف لما كان بصدد بيان الأول[1] لم يورده، نعم لو قيل: مراده بيان ما تَمَّ بشىء وامتنع به عن الإضافة مع جواز حذفه وهو منه فذكره أولى، لكان له وجه.

وإلا أى: وإن لم يكن تمام ذلك الاسم بالتنوين لفظا، أو بنون التثنية، بل يكون بشىء آخر فلا، أى: فلا يجوز إضافة[2] المميز؛ للزوم وجود المانع، فيكون/ من القسم الأول؛ لأن ذلك الشىء **(٥٣/ب)** إما شبيهه نون الجمع كما فى نحو: عشرون درهما، وقد تعذرت الإضافة فيه[3]؛ لأنه لو أضيف لكانت إضافته إما مع النون فلا يستقيم؛ لأن هذه النون شبيهة نون الجمع، وكما تسقط تلك عند الإضافة فحق ما هو شبيهه أن يسقط عندها بالأولوية، أو مع حذف النون، فهى كذلك[4]؛ لأن هذه من نفس الكلمة؛ لأنه اسم موضوع بالواو والنون لعدد معين، وما هو كذلك لا يحذف للإضافة، فلم يجز إضافته.

وفيه نظر[5]؛ لأنه لو صح ذلك لما تخلّف عن لازمه، واللازم باطل لوجود التخلف فى نحو: عشريك، وعشرى رمضان، وبطلانه يستلزم بطلان الملزوم، فالأولى أن يقال: إنما لم يجز إضافته إلى المميز لأنه يضاف إلى غيره، فلو أضيف إليه يلزم اللبس بينهما، وعدم إضافته لأجل الفرق[6]، ولم يجعلوا القضية فى الفرق على العكس لأن رعاية ما هو حق النون - باعتبار كونه من أصول الكلمة - من ترك الإضافة معه أولى فيما كثر معه استعماله وهو المميز، مع حصول الفرق بترك الأولى فى القليل.

أو الإضافة: فلا يصح الإضافة أيضا لأنها [إن][7] كانت مع حذف[8] المضاف إليه الأول فقد

---

(١) فى الأصل: (لما كان بصدد فى بيان) بزيادة لفظ (فى).

(٢) فى الأصل: (إضافية) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٢٤: "... لا تجوز الإضافة لتعذرها... إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة، ولا بقاؤها، فتعذرت الإضافة " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٨٢.

(٤) أى: لا يستقيم الإضافة مع حذف النون.

(٥) انْظُرْ: الجامى ١/ ٤٠٤، والكناش ١/ ١٩٠.

(٦) قال فى الكناش ١/ ١٩٠: " إنما لم تجز إضافة العشرين إلى المميِّز وجازت فى غيره، أعنى فى نحو: عشروك، لأن العشرين فى الأصل صفة لمميِّزها؛ لأن أصل عشرين درهما: دراهم عشرون، وصفة الشىء لا تضاف إليه، ولا يضاف الموصوف إلى صفته، وليس كذلك عشروكَ، فافترقا "ا. هـ. وانْظُرْ: التصريح ١/ ٣٩٧ وقد قال: " وإنما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو: عشرى زيد، فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس، فلا يعلم هل هو تمييز أو لا؟ ولم يعكس الأمر دفعاً لإضافة الشىء إلى نفسه، لأن العدد هو التمييز فى المعنى " ا. هـ.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) فى الأصل: (حذ) وهو خطأ.

وعن غير مقدار مثل: خاتم حديداً، والخفض أكثر.

فسد المعنى؛ لأن المعنى الذى كان التمييز لأجله إنما هو فى نسبة المثلية إلى التمرة، لا إلى الزبد وإن كانت مع وجوده فلا يصح أيضا لوجود الأول ووجود الفاصل بينهما من غير ضرورة[1]، والثانى: أن فائدة الإضافة إن حصلت بالأول كان الثانى ضائعا، وإلا كان الأول ضائعا[2].

فإن قلت: غاية ما لزم من الدليل أن إضافة المضاف إلى التمييز غير جائز، أما إضافة المضاف إليه إليه هل يجوز ذلك أم لا؟ فلم يعين منه!.

قلت: هذا أيضا غير جائز؛ لفساد المعنى حينئذ، إذ ليس الغرض فى المثال المذكور تبيين التمرة بالزبد، بل هو يبيّن مثل التمرة بالزبد، فكانت الإضافة تؤدى إلى ما ليس بمقصود فى المعنى، وامتناع إضافة مجموعهما ظاهر لا يحتاج إلى البيان[3].

وقد يكون ذلك التمييز عن مفرد غير مقداركما فى مثل: خَاتَمٍ حديداً[4]؛ لأنه لا يعرف به مقدار الشىء، وفسره بعضهم بكل نوع[5] أضيف إلى جنسه.

والخفض أى: الجر بالإضافة فى هذا القسم أكثر من النصب بترك الإضافة[6]؛ لأن رفع الإبهام الذى هو الغرض من التمييز لما حصل بالإضافة وكانت هى الأصل بالنسبة إلى النصب؛ لدخولها فى المبهمات[7] المقتضية للإعراب، وكونه على التشبيه بالمفعول أولى أن يكون أكثر منه.

* * * * *

(١) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٥٤.

(٢) قال الرضى ٢/ ١٠٠: " وأما الإضافة فإنما امتنعت الإضافة معها؛ لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف، فإن أضفت مع حذف المضاف إليه كما تقول فى: عندى مثل زيد رجلا: (مثل رجل) فَسَد المعنى؛ لأنك تريد: عندى رجل، ولا تريد: عندى شىء مثل رجل، وكذا لو قلت فيه: عندى ملؤه عسلا: (ملء عسل) لأن الملء هو قدر ما يُملأ، ولا معنى لقولك: قدر ما يُملأ العسل " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٥٩.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٥٤ وقد نقل الشارح عنه دون أن يشير إليه.

(٤) قال الدولت آبادى ل ٤٩/ ب: " قوله: (عن غير مقدار) مما ليس بكيل، أو وزن، أو عدد، أو مقياس، عطف على قوله: (عن مفرد مقدار غالبا) نحو: خاتم حديدا، فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنسٍ تام بالتنوين فاقتضى تمييزا ".

(٥) منهم: ابن القواس فى شرحه ص ٢٦٠ حيث قال: "... نحو: خاتم حديداً، وباب ساجا، وهو كل نوع أضيف إلى جنسه، فإن أضيف إلى ما يشبه الجنس فى الصلابة فهو حالٌ " ا. هـ، وبهذا أيضا قال الأصبهانى فى: شرحه ص ٣٨٢، وصاحب الكناش ١/ ١٩١.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٢٤: " قوله: (والخفض أكثر) لأنه ليس من باب المقادير، والإضافة مستقيمة وهى الأصل فى الباب، فكانت أولى لذلك " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٦٠، والجامى ١/ ٤٠٤، والهمع ٢/ ٢٦٤.

(٧) فى الأصل: (الأمهات) وهو تَصْحِيف.

[تمييز النسبة]

والثانى: عن نسبة فى جملة أو ما ضاهاها نحو: طاب زيد نفسا.

والثانى: أى: التمييز الذى يرفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة هو التمييز عن نسبة حاصلة فى جملة، أو عن نسبة حاصلة فى ما ضاهاها، أى: ما يشابه الجملة[(١)]، مثال الأول: نحو: طاب زيد نفسا.

اعلم أن ظاهر كلام المصنف يدل على أن المراد من الذات المقدرة هى النسبة التى فى الجملة أو ما ضاهاها، كما صرح به فى شرحه حيث قال[(٢)]: " فالتمييز فى هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى أمرٍ يتعلق بالمذكور، ثم يُميَّزُ بعد ذلك، فلولا ذلك لم يكن ثمة ما يحتاج إلى تمييز[(٣)]؛ لأن قولك: (طاب زيدٌ) لا إبهام فى كل واحد من (طاب) و(زيد) وإنما الإبهام نشأ عن نسبة (الطيب) إلى أمر يتعلق بـ (زيد) ".

وردّ بعضهم هذا؛ لأنه كما [لا][(٤)] إبهام فى كل واحد من (طاب) والذات المذكورة[(٥)]، كذلك لا إبهام فى أصل النسبة لأنها معلومة محققة.

فالمراد من الذات المقدرة هو الأمر المتعلق به النسبة متعلقا إلى الذات المذكورة، فإن النسبة وإن كانت متعلقة لـ (زيد) ظاهرا، لكنها فى الحقيقة متعلقة إلى مقدر متعلق به، لجواز ذلك، لتغاير الجهتين، فمعنى (طاب زيد نفسا): طاب من أمور زيد، ثم يفسر ذلك الأمر المبهم إما بالنفس أو غيرها، وأيضا فى إطلاق لفظ الذات على النسبة تساهل؛ لأن الذات فى غرضهم لا يستعمل إلا فى العين، والنسبة من المعانى، لا منه.

قلت: هذا كلام حق لا شبهة فيه، والمصنف صرح به أيضا فى شرح المفصل[(٦)]، لكن الظاهر ليس بمراد كلامه ههنا، بل فيه مقدّر، تقديره: الثانى عن ذات مقدرة ناشئة من نسبة فى جملة، يعنى: ذلك التمييز تمييز عن ذات مقدرة، وتلك الذات إنما نشأت فى علم السامع عن نسبة فى جملة، وإن كانت تلك النسبة ناشئة من الذات فى الحقيقة؛

---

(١) قال الرضى ٢/ ١٠٠: " وشبه الجملة إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو: زيد متفقّئ شحماً، والبيتُ مشتعلٌ ناراً، أو اسم المفعول نحو: الأرض مفجرَّةٌ عينا، أو أفعل التفضيل معه نحو: **{أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً}** أو الصفة المشبهة معه نحو: زيد طيِّب أبا، أو المصدر نحو: أعجبنى طيبه أبا، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: حسبُك بزيد رجلا، وويلمٍّ زيد رجلا، ويا لزيدٍ فارساً " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٤٠٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٥ - بتصرف - يسير فى النقل.

(٣) فى الأصل: (تمييزه) وما أثبته من شرح المصنف.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (المذكور) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٤٩.

وزيد طيِّبٌ أباً وأُبُوَّةً وداراً وعلماً، أو فى إضافة نحو: أعجبنى طيبُ زيدٍ أبا وأُبُوَّةٌ وداراً وعلما ولله درُّهُ فارساً.

هذه النسبة لم[1] يفهم مقدَّرٌ ما، يؤيده ما قال المصنف فى شرح المفصل[2]: " والذات المقدرة إنما تكون[3] باعتبار النسبة ".

ومثال الثانى نحو: زيدٌ طيِّبٌ، فإن المراد من المشابه[4] للجملة: اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة[5].

وجه المشابهة بينها وبين الجملة كونها منسوبة إلى ضمائرها، كما أن الفعل منسوب إلى فاعله، لكن تلك النسبة لكونها غير أصيلة[6] فيها لم تكن هذه الأشياء جملة معها[7].

وإنما أورد فى المثال أربعة أشياء إشارة إلى أن التمييز لا يخلو من أن يحتمل إلى أن يرجع إلى ما انتصب عنه وإلى متعلقه كقوله: أباً وأُبُوَّةً، أو لا، بل يجب رجوعه إلى متعلقه كقوله: وداراً وعلماً[8]، وكل واحد منهما إما اسم عين كأول المثالين فى القسمين، أو اسم معنى كثانى المثالين فى القسمين.

أو عن نسبة حاصلة فى إضافة، وإنما أفردها بالذكر ولم يعدها[9] من جملة ما يشابه الجملة لأن النسبة فيها خارجة عن المضاف، بخلاف المشابهات / فإن النسبة فى مفهوم (٥٤/أ) هذه داخلة كما فى الجملة ولهذا صارت شبيهة، وكذا فى الحاسية، مثاله نحو: أعجبنى طيبُ زيدٍ - بإضافة (الطيب) إلى (زيد) - أبا، وذكر قوله: أبوة، وداراً وعلما على قياس ما مر[10].

ومنه لله درُّهُ فارسا، الدر فى اللغة اللبن، وفيه خير العرب إذ به معاشهم، ولما كان ذلك

---

(١) فى الأصل: (لو) وهو تَصْحِيف.
(٢) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٥٠.
(٣) فى الأصل: (يكون) وما أثبته من الإيضاح.
(٤) فى الأصل: (المشابهة) وهو تَصْحِيف.
(٥) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٠٠، وانْظُرْ هامش (١) من الصفحة السابقة.
(٦) فى الأصل: (أصيل) وهو تَصْحِيف.
(٧) قال ابن هشام فى شرح الكافية ل ٦٤/ أ: " وإنما كان مضاهيا ولم يكن جملة لأن الإبهام نشأ من نسبة الضمير إلى الصفة، وليست جملة مع ضميرها بل هى مفردة معه، وإنما ضاهت الجملة من حيث إن فيها مسنداً ومسنداً إليه... " ا. هـ.
(٨) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٠١، والخامى ١/ ٤٠٥.
(٩) فى الأصل: (يعد) وهو تَصْحِيف.
(١٠) انْظُرْ: الخامى ١/ ٤٠٦.

ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون لــه ولمتعلّقه،

معظما عندهم مرغوبا فيه استعملوه موضع الخير، أى: لله ما خرج منك مـن خـير، ويقـال فـى الذم بالنفى، أى: لا درّ درُّهُ [١].

وفيه إشارة إلى رد قول صاحب المفصل حيث عدّ هذا المثال من تمييز المفرد مثل: على التمرة مثلُها زبدا[٢]، لا عن تمييز النسبة، كما فعله المصنف، مستدلاً بعدم[٣] الاستقامة من جهة المعنى، لأن المعنى: لله درُّ فروسيته، فهو مثل: يعجبنى حسن زيد[٤]، لأن المعنى فيه: يعجبنى حسن أبوته[٥]، والفرق بين المثالين بيّن، وإلا فالاستدراك.

ثم إن كان التمييز الذى عن نسبة اسما غير صفة يصح جعله، أى: جعل ذلك الاسم بمعنى حمله[٦] بهو هو وإطلاقه لما انتصب التمييز عنه وهو الذات المذكورة، وسبب التسمية بهذا الاسم كون نسبة العامل إليه فى الظاهر سببا لانتصابه، لا بمعنى أنه هو فاعل فيه[٧]، فحينئذ اندفع ما يقال[٨]: " من أن فى إطلاق (ما انتصب عنه) على الاسم المذكور نظراً؛ لأن التمييز غير منتصب عنه بحال ".

جاز أن يكون ذلك التمييز له، أى: لما انتصب عنه، وجاز أن يكون لمتعلقه[٩]، فإن

---

(١) انْظُرْ: اللسان (درر) ٢/ ١٣٥٦، ومختار الصحاح ص ١٠٩، والإقليد ص ٥٥٩.

(٢) قال صاحب المفصل ص ١٠٠: " وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقداراً كيلا كـ قفيزان، أو وزنا كـ منوان، أو مساحة كـ موضع كف، أو عدداً كـ عشرون، أو مقياسا كـ ملؤه، ومثلها، وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم: ويحه رجلا، ولله دره فارساً، وحسبك به ناصرا " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٦٢، وابن يعيش ٢/ ٧٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ٦٤/ أ.

(٣) فى الأصل: (بعد) وهو سهو.

(٤) قال فى الإيضاح: "..... ثم فسَّر ما جاء من تمييز المفردات من غير المقادير بقوله: لله دره فارسا، وحسبُك به ناصراً، وهو غير مستقيم من جهة أن المعنى فى: (لله دره فارسا): لله درّ فروسيته، فهو مثل قولك: يعجبنى حسن زيد أبا، والمعنى: حسن أبوته، وإذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل؛ لأنه من باب تمييز النسبة الإضافية " ا. هـ.

(٥) فى الأصل: (أبيه) وما أثبته من الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٥٥.

(٦) فى الأصل: (جملة) وهو خطأ.

(٧) قال الدولت آبادى ل ٥٠/ أ: " وجُملة (ما انتصب عنه) من باب المجاز؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه، لكنه لما كان سبباً لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه يسمى منتصبا عنه مجازاً " ا. هـ.

(٨) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ٢٣٥.

(٩) اعترض الرضى على هذا فقال ٢/ ١٠٣: " ما كان ينبغى له هذا الإطلاق؛ فإن (رجلا) فى (كفى زيد رجلا) صح أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه، وكذا (علما) صح أن يكون صفة لما انتصب عنه، ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه " ا. هـ.

وإلا فهو لمتعلقه.

(أبا) - مثلا - فى قولنا: طاب زيد أبا، يصح أن يحمل بهو هو ويطلق على (زيد) فيقال: زيد أب، فيتعلق الإرادة له منه، ويصح أن يحمل كذلك ويطلق [على][1] أبيه، فحصل ذلك، فالمعنى على الأول: طاب زيد من جهة كونه أبا للأولاد، وعلى الثانى: طاب زيد من جهة أن له أبا[2].

وإلا أى: وإن لم [يكن][3] التمييز اسما صالحا لذلك فهو متعين لمتعلّقه أى: لمتعلّق[4] ما انتصب عنه، كما فى قولنا: طاب زيد علما، فإن العلم لا يصلح إلا جهة واحدة فكان متعلق زيد[5].

ثم اعلم أن الاعتراضين اللذين أوردهما صاحب المتوسط[6] فى هذا المقام، ليسا بواردين على ما ذكرنا، وهو ظاهر عند المتأمل، وإنما يردان على المنقول عن بعض الشروح[7] وهو: ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له؛ لأن لزوم اتحاد الشرط والجزاء ظاهر حينئذ، وعدم استلزام انتفاء صفة المجموع المذكور أن يتعين لمتعلقه ظاهر أيضا، على أنه لو تأمل المتأمل حق التأمل فيما قدرناه فى تفسير عبارة الكتاب وجد التغاير بينهما من حيث المفهوم، فلا يلزم اتحادهما، واندفع السؤال الأول، وأما تمثيله بـ: طاب زيد نفسا، فى إثبات السؤال الثانى ففاسد؛ لأنا لا نسلم أن يكون النفس مما انتصب عنه بالمعنى المذكور؛ لأنه لا يصح حمله عليه، فيكون لمتعلقه؛ لأن المراد من المتعلق نفس مدلول التمييز، لا متعلق آخر

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٣٨٤، والصفوة الصفية ١/ ٥٠٩، والجامى ١/ ٤٠٧.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (لمتعلقه) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٦، والكناش ١/ ١٩٢.

(٦) قال صاحب المتوسط ص ١٩٨: " قوله: ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه... إلخ، أى: إن كان التمييز اسما صالحا لأن يرجع إلى ما انتصب عنه وإلى متعلقه جاز أن يكون له، وجاز أن يكون لمتعلقه، نحو: طاب زيد أبا، فالأب جاز أن يكون نفس زيد، وجاز أن يكون مَنْ وَلَدَ زيداً، ونحو: طاب زيد أبوة فالأبوة جاز أن يكون المراد بها أبوة زيد، وأبوة من ولد، وإن لم يكن صالحا لذلك تعين أن يكون لمتعلق ما انتصب عنه، وإلا امتنع أن يكون تمييزا عنه، نحو: طاب زيد علما وداراً، فالعلم، والدار لا يصلح إلا لجهة واحدة وهى أنه متعلق ما انتصب عنه، وهذا ما فهمته من شرح المصنف فى هذا الموضع، وفيه نظر؛ لأنه يلزم أن يكون الشرط والجزاء واحداً، وهو غير مفيد، ولأنه يلزم من انتفاء صحته المجموع المذكور أن يكون لمتعلق ما انتصب عنه، لجواز أن يكون لما انتصب عنه، كقولنا: طاب زيد نفسا، ولأن النص غير مساعد لهذا الشرح، وإن حملناه على مقتضى النص أشكل بمثل: طاب زيد نفساً، يصح جعله لما انتصب عنه، لامتناع جعله لمتعلقه " ا. هـ.

(٧) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٣٦.

فيطابق فيهما ما قصد، إلا يكون جنسا،

له، وبهذا يندفع قوله[1]: " وإن حملناه على مقتضى النص أشكل بمثل: طاب زيد نفسا، يصح جعله لما انتصب عنه، لامتناع جعله لمتعلقه "، ولئن سلم فيجوز أن يراد به غير النفس، إذ من المعلوم أن النفس لا يكون إلا عين لما انتصب عنه، نعم الإيراد بالأبوة فى تمثيل ما يحمل الوجهين سهو ظاهر.

فيطابق التمييز فيهما، أى: فيما يكون التمييز لما انتصب عنه، وفيما يكون لمتعلقه ما قصد من الأمر الذى نُسب إليه العامل فى المعنى، من إفراده وتثنيته وجمعه، مطابقا للمنسوب إليه فى اللفظ، فتقول إذا كان لما انتصب عنه: طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباءً، وإنما لزمت[2] المطابقة ههنا لاتحاد الحاصل بين المميِّز والمميَّز حينئذ، وكذلك تقول إذا كان لمتعلقه: طاب زيدٌ أباً، إن قصدت أبا له فقط، وزيدٌ أبوين، إن قصدت أبا وجدا، وزيدٌ آباءً، إن قصدت أبا وأجدادا له[3]، فهذه المطابقة فى القسم الثانى واجبة إن كان التمييز للمتعلق، مع صلاحيته لما انتصب عنه، وإلا فهى أكثرية لا كلية، إذ هى لازمة عند اللبس، وعند غيره لا، كما فى قولك: طاب الزيدون داراً، عند القصد إلى أن لكل منهم[4] داراً، وطاب بسببها، وذلك لأن الغرض رفع الإبهام من الأمر الذى نُسب إليه الطيب حقيقة، وهو يحصل بالمفرد، وكذلك الكلام فى نحو: هم حسنون وجها، قالوا: إن الإفراد ههنا أولى من الجمع مع عدم اللبس، ومع أن الجمعية مستفادة مما قبله[5].

إلا أن يكون التمييز جنسا كـ (العلم) من حيث هو علم، فحينئذ لم يطابق لما قصد؛ لأن الجنس لوقوعه على القليل والكثير يشتمل الاثنين وما فوقه، فلا حاجة إلى تغيير الصيغة إلى التثنية والجمع، فتقول: طاب زيد علماً، دائما[6].

---

(١) الضمير عائد على صاحب المتوسط وانْظُرْ قوله فى: شرحه ص ١٩٩ مع اختلاف يسير فى النقل.

(٢) فى الأصل: (لزم).

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٢٧، والرضى ٢/ ١٠٣، والأصبهانى ص ٣٨٤، والجامى ١/ ٤٠٧.

(٤) فى الأصل: (منهما) وهو سهو.

(٥) هذا معنى قول ابن مالك فى التسهيل ص ١١٥: " وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى "، وقال فى شرح التسهيل ٢/ ٣٨٥: " أشرت بذلك إلى أن المميز الذى لم يتحد بالأول معنى قد يكون بعد جمع فيختار إفراده إذا لم يوقع فى محذور كقوله تعالى:{فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً} فالإفراد فى هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف، والجمعية مفهومة مما قبل " ا. هـ. وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٣٧، والارتشاف ٤/ ١٦٢٦.

(٦) قال الرضى ٢/ ١٠٥: " قوله: إلا أن يكون جنسا،... تقول: طاب زيد أبوَّةً، سواء أردت أبوة نفسه، أو أبوّة أبيه فقط، أو أبوة أبويه، أو أبوة آبائه، وكذا تقول: طاب الزيدان أو الزيدون أبوّةً، وتريد الأبوّات المذكورة، وكذا تقول: طاب زيد علما، مع كثرة علومه " ا. هـ.

إلا أن يقصد الأنواع،

إلا أن يقصد من الجنس الأنواع المختلفة يُطابق التمييز لما قصد جنسا؛ لأن الجنس وإن دلّ على الآحاد منه لكنه لا يدل على الأنواع منه فحينئذ يجب المطابقة، حتى يدل على المراد، فتقول: طاب زيد علمين، إن كان طيبه بسبب عِلْمين مختلفين، وطاب زيد علوما، إن كان طيبه بسبب علوم كثيرة[1].

وما قيل[2]: " إن فى كلام المصنف تناقضا؛ لأن الاستثناء الأول يدل على عدم المطابقة فيما إذا كان التمييز جنسا، والاستثناء الثانى يدل عليه فيه "، ليس بشيء؛ لأن[3] الاستثناء الأول دالّ على عدم المطابقة عند عدم القصد إلى الأنواع / من الجنس، والثانى دال على المطابقة عند القصد إليها، فلا تناقض لعدم اتحاد المحل. (٥٤/ب)

فإن قلت: قولكم التمييز إذا كان جنسا لما يطابق لما قصد، يستلزم المحذور؛ لأن ما قصد من التثنية والجمع من الجنس إنما يمكن قصده إذا قصد الأنواع، وإلا فلا يمكن قصد التثنية والجمع من الجنس من حيث هو، فحينئذ يتحد المحل ويلزم المحذور!

قلت: لا نسلم ذلك، وإنما يكون كذلك إذا كان قُصِد تثنية الأنواع وجمعها، وأما إذا قصد تثنية الأفراد وجمعها فلا[4] نسلم أنه لا يمكن قصدهما إلا بقصد الأنواع وهو ظاهر، وأما إطلاق التمييز على الأفراد مفرداً فلا تخلو منها فى حقيقة الأنواع الشامل إياها، بخلاف الأنواع فإنها مختلفة[5] بالحقيقة، فناسب أن يطلق عليها لفظ فيه، على أن المراد مما يطلق هو عليه حقائق مختلفة يستحق كل منها أن يعبر عنها بصيغة على حدة، لكنها لما كانت مشتركة فى حقيقة الجنس عبّر عنها بالصيغة التى فى قوة ألفاظ متعددة.

---

(١) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٩٣، والأصبهانى ص ٣٨٥.

(٢) قائله الإستراباذى فى الشرح المتوسط ص ٢٠٠ ونصه: " ولقائل أن يقول: فى عبارة الكتاب نظر؛ لأن قوله: (إلا أن يكون جنسا) مستثنى من قوله: (فيطابق فيهما ما قصد) والاستثناء الثانى: استثناء من الأول فيكون معناه: فيطابق التمييز فى الصورتين ما قصد؛ إلا أن يكون التمييز جنسا فإنه لا يطابق ما قصد ألا أن يقصد به الأنواع فإنه يطابق ما قصد، وفساده ظاهر؛ لأن الاستثناء الأول يقتضى عدم مطابقة التمييز لما قصد فى الجنس، والاستثناء الثانى يقتضى مطابقة التمييز لما قصد فى الجنس، وهو محال، وجوابه: أنا لا نسلم استحالته، فإن الأول يقتضى عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس إذا لم يقصد الأنواع المختلفة، والثانى يقتضى مطابقته لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس إذا قصد الأنواع المختلفة " اهـ.

(٣) هذا تعليل الإستراباذى فى الشرح المتوسط، انْظُرْ: الهامش السابق.

(٤) فى الأصل: (ولا) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (مختلفان) وهو تَصْحِيف.

وإن كان صفة كانت لــه وطِبْقَه، واحتملت الحال.

وإن كان التمييز صفة أي: اسما مشتقا، سواء كان ذلك بالتصريح كما فى قولك: طاب زيد فارسا، أو بالتأويل كما فى قولك: كفى بزيد رجلا، فإن معناه: كاملا فى الرجولية[1]، كانت تلك الصفة متعينة لـه، أى: لما انتصب عنه، ولا يحتمل أن يكون لمتعلقه، وطِبْقَه[2]، أى: طبق التمييز حينئذ لما انتصب عنه فى الإفراد والتثنية والجمع؛ لأنه ليس فى الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ولا يطابقه[3]، أو لكونها إياه فى المعنى وجب المطابقة بينهما تقول: لله دره فارساً، ولله درهما فارسين، ولله درهم فوارس وإنما كانت متعينة لـه لأن الأصل أن يكون التمييز للمذكور ترجيحا لـه، لكن الاسم لقوته وعدم استدعائه محلا يقوم به يصح أن يجعل للقبيلين، بخلاف الصفة فإنها لكونها مقتضية فى نفسها محلاً تقوم به جعلت للمذكور عملا بالأصل وتكميلا لحقها.

وقيل: فيه نظر؛ لأن (والداً) فى قولنا: طاب زيد والداً، صفة، مع أنها لم تتعين لما انتصب عنه، بل يحتمله ولمتعلقه.

قلت: هذا سهو ظاهر؛ لأنه ليس المقصود أن التمييز إذا كان صفة يتقطع عن احتمال كونه لمتعلق[4] انتصب عنه، إذ هو ثابت فى جميع الصور، حتى لو قلنا: معنى قولنا: لله دره فارسا لله دره من جهة أن لـه فارساً، لصح المعنى، بل المقصود: أن جعل التمييز حينئذ لما انتصب عنه أولى لما ذكرنا آنفا، وبهذا تعيّن لـه فى الاستعمال وإن احتمله من حيث المعنى، فافهم.

وإذا كان التمييز عنه احتملت تلك الصفة الحال، أى: أن تكون حالا، ولهذا قال بعض النحاة: إن (فارسا) فى المثال المذكور حال[5]، لكن الصحيح أنه تمييز؛ لأن المقصود منه المدح بالفروسية والدعاء للممدوح بها، والمناسب لهذا المعنى أن يكون تمييزا؛ لأنه يفيد الإطلاق والتعميم فى الدعاء، بخلاف الحال فإنها مخصصة فى حال كونه فارسا، فالأول أولى[6].

---

(١) انْظُرْ: الجامى ١/ ٤٠٨.

(٢) قال الجامى١/ ٤٠٩: " " وطبقه " الواو بمعنى (مع) والطبق: مصدر بمعنى المطابقة، أى: كانت الصفة صفة لـه مع مطابقتها إياه، أو مطابقته إياها، ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل، والواو للعطف على خبر (كانت) أى: كانت الصفة صفة لـه ومطابقة إياه، والمراد بالمطابقة: الاتفاق فى الإفراد، والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث، لكونها حاملة لضميره " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٠٥.

(٤) فى الأصل: (لمتعلقا) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال الرضى ٢/ ١٠٥: " قال الأكثرون: هى تمييز، وقال بعضهم هى حال، أى: ما أعجبه فى حال فروسيته " ا. هـ.

(٦) وهذا قول ابن الحاجب فى شرحه ٢/ ٥٢٨، والإسفراييني فى: لباب الإعراب ص ٣٣٨، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٦٢، والأصبهانى ص ٣٨٥، والكناش ١/ ١٩٣، والجامى ١/ ٤٠٩. وذهب الرضى=

ولا يتقدم التمييز على العامل، والأصح أن يتقدم على الفعل،

ولا يتقدم التمييز على العامل إذا لم يكن فعلاً أو اسم فاعل أو مفعول بالاتفاق، لأن ذلك العامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا، والمذهب الأصح وهو مذهب جمهور البصريين وسيبويه[1] ألا يتقدم التمييز أيضا على العامل الفعل أو اسم الفاعل، والمفعول، لوجوه:

الأول: أن التمييز فاعل[2] في المعنى غالبا، لأن أصل: طاب زيد نفسا: طاب نفسُ زيد، أو موصوفا بما انتصب عنه لأن أصل: منوان سمنا: سمن منوان، وكذا القياس في غيره، وإنما أزيل عنه توخيا لضرب من المبالغة والتوكيد، وكما لا يتقدم الفاعل على الفعل كذلك لا يتقدم التمييز لذلك، وما هو بمعنى المفعول منه محمول عليه.

والثاني: أن التمييز تفسير وتفصيل، فلو قدم على الفعل لزم تقديمه على المفسَّر أيضا، وهو غير جائز.

والثالث: أن الغرض منه ذكر الشيء مجملا أولاً، ومفسَّراً ثانيا؛ ليكون أوقع في النفس وآكد، فلو قدم لفات هذا الغرض.

وقد علم في ضمن هذا المذكور أن التمييز لا يتقدم على المميَّز.

=٢/ ١٠٦ إلى أنه لا فرق بينهما فقال: " وأنا لا أرى فرقا بينهما؛ لأن معنى التمييز عنده: ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من: ما أحسنه في حال فروسيته، وتصريحهم بـ (من) في: لله درك من فارس، دليل على أنه تمييز " ا. هـ، وقال السيد الشريف: " اعتبر المصنف أن العامل هو التعجب نفسه، أو المدح نفسه، فكأنه قال على سبيل الإنشاء: تعجب منه فارسا، فإن جعل تمييزا كان المعنى: تعجبت من فروسيته، وإن جعل حالا كان المعنى: تعجبت منه في حال فروسيته، فيتقيد إنشاء التعجب بزمان الفروسية، وليس بمقصود، والشارح زاد اعتبار معنى الحسن فيه وجعله عاملا في التمييز والحال، فصار مآل المعنى على الوجهين واحداً " ا. هـ. انْظُرْ: حاشية الشريف على الرضي ١/ ٢٢٢. وقال ابن هشام في شرح الكافية ل ٦٤/ ب: " ويؤيد التمييز دخول (من) نحو: يا فارساً ما أنت من فارس " ا. هـ، وانْظُرْ: الإقليد ص ٥٥٩).

(١) قال سيبويه ١/ ٢٠٥: "... ولا يتقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصول ١/ ٢٢٣، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، والتبيين ص ٣٩٤، واللباب ١/ ٣٠٠، وابن يعيش ٢/ ٧٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٧، والرضي ٢/ ١٠٧، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، والهمع ٢/ ٢٦٨.

(٢) هذا الوجه نسبه ابن عصفور لأبي علي، والزجاج، وردّه عليهما. انْظُرْ: شرح الجمل ٢/ ٤٢٧. وانْظُرْ: هذه الوجوه في شرح المصنف ٢/ ٥٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٦، وابن القواس ص ٢٦٣، والرضي ٢/ ١٠٧ وما بعدها، والأصبهاني ص ٣٨٧.

خلافا للمازنى والمبرد[1] فإنهما يجوزان تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا أو اسم فاعل، أو مفعول، نظراً إلى قوة العامل فيه حينئذ، وتمسكا بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ::: وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

بالتاء المنقطة من فوق، فإن فى (كاد) ضمير الشأن، وفى (تطيب) ضمير سلمى، و(نفسا) تمييز عنه قدم عليه.

والجواب عن نظرهما إلى قوة العامل، ما مرّ، فإن جواز التصرف فى عمل الفعل مؤخرا إنما يكون عند عدم المانع، وأما إذا وجد المانع فلا يجوز.

وأما الجواب عن التمسك بالبيت[3] فهو: أن الرواية فى هذا البيت مختلفة؛ لأنه قد يروى: وما كاد نفسى، بالإضافة[4]، فنفسى اسم (كاد) و(تطيب) خبره، فكأنه قال: ما كاد نفسى طيبة، وقد يروى (يطيب) بالياء المنقطة بنقطتين من تحت، فحينئذ يحتمل أن يكون فى (كاد) ضمير الحبيب الذى سبق ذكره فى المصراع[5] الأول، كما فى (تطيب) فيكون (نفسا) تمييزاً عن (كاد حبيبها)[6]، وفيه روايات أخر غير هذه، فلا يكون دليلا قاطعا / . (٥٥/أ)

* * * * *

(١) انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٦ قال: " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت فقلت: شحماً تفقّأْت، وعرَقا تصبّبْت، وهذا لا يجيزه سيبويه... وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا، وهذا رأى أبى عثمان المازنى " ا. هـ. وانْظُرْ: الانتصار لابن ولاد ص ٨٦، والأصول ١/ ٢٢٣، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٢٦، وقد ذهب إلى هذا الرأى الكسائى، والجرمى، وبعض الكوفيين، انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٨٢٨، والرضى ٢/ ١٠٧، وابن القواس ص ٢٦٣، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، والأشمونى ٢/ ٢٠٢، والهمع ٢/ ٢٦٨. واختاره ابن مالك فى التسهيل ص ١١٥، وشرحه ٢/ ٣٨٩، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٧٦، وانْظُرْ: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٨، والتصريح ١/ ٤٠٠، والأشمونى ٢/ ٢٠٢، والهمع ٢/ ٢٦٨.

(٢) من الطويل للمخبل السعدى فى الخصائص ٢/ ٣٨٤، وله أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح فى: الدرر ١/ ٥٣١، وانظره فى: المقتضب ٣/ ٣٦، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وأسرار العربية ص ١٨٢، وابن يعيش ٢/ ٧٤، ولباب الإعراب ص ٣٣٩، وابن القواس ص ٢٦٤، والأشمونى ٢/ ٢٠١، والهمع ٢/ ٢٦٨. ويروى: (ليلى) بدلا من: سلمى، و(كان) بدلا من: كاد، والشاهد قوله: " وما كاد نفسا... تطيب " حيث قدم التمييز على عامله وهذا جائز عند سيبويه وجمهور البصريين.

(٣) انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٦٤، والجامى ص ١١٤ وما بعدها.

(٤) انْظُرْ هذه الرواية فى: الخصائص ٢/ ٣٨٤، والفوائد والقواعد ص ٣٠٧.

(٥) فى الأصل: (المصرع) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٥١١ وفيها هذه الرواية وتخريجها.

بحث المستثنى

المستثنى: متصل، ومنقطع.

لما فرغ من بيان التمييز شرع فى بيان المستثنى، وهو فى اللغة[1]: المصروف، مأخوذ من: استثنى، يقال: ثنى عنان الدابة أى: صرفها، أو المضاعف، مأخوذاً من ثنيته.

وفى الاصطلاح هو: المذكور بعد (إلا) لغير الصفة، أو إحدى أخوتها[2].

وإنما يسمى به لكونه مصروفا عن الحكم الأول، أو لأن الحكم ضوعف فيه[3]؛ لأن معنى (جاءنى القوم إلا زيدا): جاءنى القوم وما جاءنى زيد.

ثم اعلم أن المصنف لم يذكر حداً للمستثنى المطلق، زعما منه أنه لا يمكن حده باعتبار المعنى بحدٍ واحد، لأن أحد قسميه - أعنى المتصل - مُخْرَج من حيث المعنى - وهو فصله الذى يتميّز به عن الآخر - أعنى المنقطع - والآخر غير مُخْرَج وإذا اختلفا فى الحقيقة تعذّر جمعهما فى حد واحد؛ لأن المختلفين فى الحقيقة لا يتساويان فى جميع أجزائهما، وإنما يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ، لأن المختلفين فى الحقيقة يجوز اشتراكهما فى اللفظ[4].

وهو فاسد[5]؛ لما أن صحة تعريف الجنس لا يفتقر إلى جميع أنواعه فى التعريف حتى يمنع اختلاف حقيقة نوعى المستثنى عن تعريفه من حيث هو هو، مع أن القول بإمكان جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ[6] ليس بموافق للمراد، فإن المراد فى حد المستثنى من حيث هو لأحد نوعيهما، وأيضا ما ذكر فى صدر البحث يجوز أن يكون حداً له باعتبار الحقيقة لا باعتبار اللفظ لهما، كما زعمه[7].

وأما كون المتصل مخرجا والآخر غير مخرج فلا نسلم أنه من أجزائه، بل من شرائطه، ولهذا تعرض أولا إلى تقسيمه إلى قسمين، أحدهما: متصل، والآخر: منقطع ثم عرف كلا

---

(١) انْظُرْ تعريفه اللغوى فى: ابن يعيش ٢/ ٧٥، وابن القواس ٢٦٥، وتوجيه اللمع ٢١٣، والإقليد ٥٦٥.

(٢) هذا تعريف الإسفرايينى فى لباب الإعراب ص٢٤٠ ونصه: " وهو المذكور بعد إلا غير الصفة وأخواته "اهـ

(٣) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٨٩.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٣١ مع تصرف يسير، وانْظُرْ: الرضى٢/ ١١١ وقد ذكر نص ابن الحاجب وعلّق عليه بقوله: " لا نسلم أن كون المتصل مخرجا من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى، متصلا كان أو منقطعا، هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا، ثم تقول: كون المتصل داخلا فى متعدد لفظاً أو تقديراً، من شرطه لا من تمام ماهيته، فعلى هذا: المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى: جاءنى القوم إلا حماراً، لمخالفة الحمار القومَ فى المجىء " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٤١.

(٦) فى الأصل: (اللفظى) وهو تَصْحِيف.

(٧) المراد ابن الحاجب فالضمير عائد عليه وقد قال فى شرحه ٢/ ٥٣١: " نعم... يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال: المستثنى هو المذكور بعد (إلا) وأخواتها " ا. هـ.

فالمتصل هو: المُخْرَج عن متعدد لفظاً أو تقديراً بـــ (إلا) وأخواها.

منهما على حِدَةٍ بقوله: فالمتصل: أى: المستثنى المتصل هو المُخْرَج، أى: الذى أُخْرِج عن شىء متعدد، وذكره ليكون توطئة لتقسيمه إلى قسمين بقوله: لفظاً أو تقديراً، لا للاحتراز عن مثل قولك: قام زيد إلا عمرو؛ لأن إخراجه حاصل بالمُخْرَج.

واعلم أنه أراد بـ (المتعدد لفظا) ما فى مدلوله كثرة باعتبار الجزئيات، كما فى قولنا: جاءنى الرجال إلا زيداً، وضربت القوم إلا زيداً.

وبـ (المتعدد تقديراً) ما فى مدلوله كثرة باعتبار الأجزاء لا بالجزئيات، كما فى قولك: ضربت زيداً إلا رأسه[1].

ويجوز أن يكون قوله: (لفظاً أو تقديراً) مصدر بمعنى المفعول وانتصابه على الحالية عن متعدد، أى: مُخْرج عن متعدد حال كون ذلك المتعدد ملفوظا به، أى: موجوداً بالذكر، أو حال كونه موجودا فى التقدير ومتروكاً فى الذكر، مثال الأول: جاءنى القوم إلا زيداً، ومثال الثانى: ما ضربت إلا زيداً [2].

ومن أورد فى مثال الأول: جاءنى الرجال إلا زيداً، وفى مثال الثانى: جاءنى القوم إلا زيداً [3]، أراد بالمتعدد ما تقوم صيغته مقام الصيغ المتعددة[4]، فلا يرد عليه نظر صاحب المتوسط[5].

قوله: بـ (إلا)[6] متعلق بـ (المُخْرَج) أى: هو المخرج بـ (إلا) أ وإحدى أخواتها، أى: أخوات (إلا) وهى: غير، وخلا، وعدا، وما عدا، وما خلا، وليس، ولا يكون، وسوى، وسواء، وجه الأخوة بينهما استعمال كل منهما للاستثناء.

---

(١) انْظُرْ: الجامى ١/ ٤١٣.

(٢) وبهذا المعنى قال الرضى ٢/ ١١٢، وابن القواس ص ٢٦٥، والدولت آبادى ل ٥١/ أ.

(٣) المراد به الأصبهانى، انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٨٩.

(٤) فى الأصل: (المتعدد) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال فى المتوسط ص ٢٠٤: " المستثنى المتصل هو: الذى أخرج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها عما فيه تعدد وكثرة، لفظا نحو: جاءنى الرجال إلا زيداً، فـ (زيد) مخرج عن متعدد لفظا؛ لأن (الرجال) جمع (رجل)، أو تقديرا نحو: جاءنى القوم إلا زيداً، فـ (زيد) يخرج عن (القوم) وهو متعدد تقديراً؛ لأنه موضوع لأفراد كثيرين، لا لفظا لأنه ليس بجمع لفظا، بل هو مفرد. وفيه نظر؛ لأن المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا، بل معنى، والحق أن يقال: معناه أن المستثنى هو: المخرج عن متعدد ملفوظ نحو: جاءنى القوم إلا زيدا، أو مخرج عن متعدد مقدر نحو: ما ضربت إلا زيداً، أو يكون معناه: أن المستثنى هو: المخرج لفظا عن متعدد نحو: جاءنى القوم إلا زيداً، أو المخرج تقديرا عن متعدد نحو: جاءنى زيد ليس إلا " ا. هـ.

(٦) فى الرضى ٢/ ١١٢: " قوله: بـ (إلا) وأخواتها، ليخرج نحو: جاءنى القوم لا زيد، وما جاءنى القوم لكن زيد، وجاءنى القوم ولم يجىء زيد " ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى ١/ ٤١٣.

واحترز به عن المخرج عن متعدد بغيرهما، كالمخرج بالصفة[1] نحو: أَكْرِمْ بنى تميم العلماءَ وبالبدل كقوله تعالى:{وَلِلهِ[2] عَلى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً}[3].

وههنا سؤال مشهور وهو: أن كل الاستثناء لا يخلص عن لزوم الكذب[4]؛ لأنك إذا قلت: لِفلان عليَّ عشرةٌ، قصدت إليها على انفراد جملتها، وهو ظاهر، و(الدرهمُ) داخلٌ فى المقصود، فيكونَ مثبتا، ثم إذا قلت: (إلا درهماً) فقد أخرجته عن القصد فيكون منفيا، وهذا حاصل ما ذُكر: من أن الإخراج إما أن يكون محققا، فقد بطل ما قال النحاة[5]، وإما أن يكون متحققا، فقد لزم المحال؛ لأن المتكلم إذا قال: جاءنى القوم، وجب نسبة المجىء إلى (زيد) لأنه منهم، فإذا أخرج بعد ذلك، فقد نفى عنه المجىء، فيصير مثبتا ومنفيا، وبطلان ذلك ظاهر لكل واحد، وإلا لما وقع فى كلام الله تعالى المصون عن لزوم الكذب، واللازم باطل لوقوعه فيه، كقوله تعالى:{فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا}[6].

وأجابوا عنه[7] بأن الحكم بالنسبةِ لا يكونُ إلا بعد فهم المفردات بتمامها، فإذا قال المتكلم: جاءنى القوم إلا زيداً، فُهِم المفرد الذى أخرج منه (زيدا) أولاً، مع فهم مجيئه، وفُهِم ثانيا أن (زيداً) منه مع فهم إخراجه عنه بقوله (إلا زيدا) ثم حُكم بثبوت نسبة المجىء إلى هذا المفرد الذى أخرج منه(زيد) فلا يلزم الكذب، ثم رتبوا على هذا قولهم: إن المنسوب إليه هو مجموع المفردات كما صرح به البعض حيث قال[8]: إلا أنه أعرب الجزء الأول بما يستحقه من الإعراب فى غير هذه المسألة، ولما استحق[9] الجزء الأخير إعرابا معينا صار منصوبا تشبيها له بالمفعول، فحينئذ لزمهم الإشكال بتعذر تطبيق قولهم: الاستثناء من النفى إثبات وبعكسه، هذا والتأويل بأن المعنى: الاستثناء من النفى قبل الحكم وكذا / قياس الإثبات، تعسف ظاهر يعرف بالتأمل. (٥٥/ب)

وعلى قياس ما ذكر بدل البعض نحو: ضربت زيداً رأسه، وبدل الاشتمال نحو: سلب زيد ثوبه، فإن الحكم بنسبة الضرب أو السلب بعد كمال فهم المبدل والبدل، فلا يلزم عدم وقوعهما فى القرآن كما توهم، ولا يكون حاصل معنى قوله تعالى:{وَلِلهِ عَلى النَّاسِ حِجُّ

---

(١) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٩٤.

(٢) فى الأصل: (والله) وهو خطأ.

(٣) سورة آل عمران من الآية (٩٧).

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٣٤.

(٥) لأن النحاة أجمعوا على أن الاستثناء المتصل إخراج. انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٢٦، والرضى ٢/ ١١٢.

(٦) سورة العنكبوت من الآية (١٤)، وانْظُرْ ما قيل فى هذه الآية فى: شرح المصنف ٢/ ٥٣٤.

(٧) هذا الجواب هو الذى قال عنه المصنف فى شرحه٢/ ٥٣٦: " هو المستقيم المندفع عنه الإشكالات كلها " ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٦٧، والرضى ٢/ ١١٣، وانْظُرْ أيضا: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٦٠.

(٨) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١١٣.

(٩) فى الأصل: (يستحق) وهو تَصْحِيف.

والمنقطع هو: المذكور بعدها غير مُخْرَج. وهو: منصوب إذا كان بعد (إلا) غير الصفة...

الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا} [1] أمرت الجميع أمرت البعض[2].

ولصعوبة هذا السؤال عدل بعضهم عن ذكر الإخراج فى تعريف المستثنى، وذكروا فيه قولين[3] فاسدين، ولم نذكرهما خوفا من الإطناب، فليطلبا فى موضعهما.

والمستثنى المنقطع هو: المذكور بعدها، أى: بعد (إلا) أو إحدى أخوتها، حال كون ذلك المذكور غير مُخْرَج بها عما قبلها، سواء كان من جنس المستثنى منه نحو: جاءنى القوم إلا زيداً، إذا أشرت بالقوم إلى جماعة خالية من (زيد)، أولم يكن من جنسه نحو: جاءنى القوم إلا حماراً، فإن (القوم) لما لم يتناول إلى (الحمار) بالحقيقة وإلى (زيد) بالقصد لم يكونا مخرجين عنه؛ لأن الإخراج إنما يمكن بالتناول[4].

وهو أى: المستثنى منصوب على سبيل الوجوب فى مواضع، أشار إليها بقوله: إذا كان المستثنى واقعا بعد إلا، احترز به عما وقع من المستثنيات بعد بعض أخوات (إلا) كـ (سوى) و(غير)، فإنه لا يجب النصب فيه، وقوله: غير الصفة صفة لـ (إلا)، وهو للاحتراز عما وقع بعد (إلا) للصفة؛ لأنها لو كانت لها كان المستثنى تابعا لما قبلها، فلا يجب نصبه[5].

قيل: لا حاجة إلى ذلك التقييد؛ لأن الكلام فى المستثنى، وهو غير المستثنى[6].

وأما قولهم: لو كانت للصفة كان المستثنى تابعا لما قبلها، فسهو منهم.

(١) سورة آل عمران من الآية (٩٧).

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٣٥ وفيه مثل ذلك.

(٣) الأول: منهم من يقول: الاستثناء مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه، فهو مثل التخصيص فى المعنى، لا فرق بينهما إلا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة. والثاني: وهو قول القاضى عبد الجبار: المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثانى، حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين إحداهما: تسعة والأخرى: عشرة إلا واحدا. وانْظُرْ هذين القولين وردّهما فى: شرح المصنف ٢/ ٥٣٢ وما بعدها، والرضى ٢/ ١١٢ وما بعدها، وابن القواس ص ٢٦٦ وما بعدها، والأصبهانى ص ٣٩٢، وانْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٦٠.

(٤) قال الرضى٢/ ١١٢: " فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس، كما ظنّ بعضهم " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٦٦، والجامى ١/ ٤١٣.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٣٧، وابن القواس ص ٢٦٨، والأصبهانى ص ٣٩٥.

(٦) قائله الرضى ٢/ ١١٤ ونصه: " ولم يحتج إلى قوله: (غير الصفة) لأنه فى نصب المستثنى، وما كان بعد (إلا) التى للوصف ليس بمستثنى " ا. هـ. وقد ردّ الجامى كلام الرضى فقال: "... (غير الصفة) قيد به - وإن لم يكن الواقع بعد (إلا) التى للصفة داخلا فى المستثنى - لئلا يذهل عنه " ا. هـ. انْظُرْ: الفوائد الضيائية ١/ ٤١٣.

فى كلام موجب، أو مقدما على المستثنى منه.

ومع ذلك لابد وأن يكون فى كلام موجب، أى: ليس بنفى، ولا نهى، ولا استفهام، نحو: جاءنى القوم إلا زيدا، واحترز[1] به عن غير الموجب؛ لأن النصب لا يجب ههنا[2]؛ لأنه لا يخلو من كونه منصوبا على الاستثنائية على القطع، أو مرفوعا على البدلية، وههنا لا يجوز أن يكون بدلا؛ لاستلزامه فساد المعنى؛ لأن المبدل منه فى حكم الساقط فيكون تقدير قولنا: جاءنى القوم إلا زيد: [جاءنى إلا زيد][3]، فاللازم منه أن يجىء جميع العالم إليه سوى زيد، وهو ظاهر الفساد، ولأن البدل لما قام مقام المبدل منه وعمل فيه عامله، صار المعنى: جاءنى القوم إلا جاء زيد، وهذا صريح فى إفادة عكس الغرض؛ لأنه أثبت المجىء لغير زيد وسلبه عنه، واللازم عكس ذلك.

فإن قلت: قوله تعالى:**{فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً}**[4] بالرفع[5] كلام موجب، مع أن النصب لم يجب فيه، فارتفع على البدلية من الضمير!.

قلت: هذا لكونه غير موجب فى التأويل، إذ قوله:**{فشربوا}** بمعنى: لم يمتثلوا أمره[6].

أو إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه كما فى قوله:

وَمَالِى إِلا آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ ::: ومالى إلا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[7]

---

(١) فى الأصل: (واعترض) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الرضى٢/ ١١٧: " وإنما وجب النصب فى المستثنى من الموجب؛ لأن التفريغ لا يجوز فيه... والإبدال أيضا لا يجوز فى نحو: جاء القومُ إلا زيداً، لأنك لو أبدلت كان المبدل منه فى حكم الساقط، فيؤدى إلى التفريغ فى الإيجاب فلم يبق إلا النصب "ا. هـ، وفى ابن القواس ص ٢٦٨: " وإنما وجب النصب لامتناع البدل فيه؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه، ولو قلت: قام إلا زيد، على البدل، لما صح؛ لخلو الكلام عن مستثنى منه لفظاً أو معنى " ا. هـ، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ٢٤٥، والكناش ١/ ١٩٥.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٤٩).

(٥) قراءة الرفع هى قراءة عبد الله، وأبى، والأعمش. انْظُرْ: البحر ٢/ ٥٨٩، والدر المصون ١/ ٦٠٥، وروح المعانى ٢/ ١٧١.

(٦) انْظُرْ: الكشاف ١/ ١٥٠، والبحر ٢/ ٥٨٩، والدر المصون ١/ ٦٠٥ وما بعدها، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨١، وروح المعانى ٢/ ١٧١.

(٧) من الطويل للكميت فى: شرح الهاشميات ص ٣٩، من قصيدة يمدح بها بنى هاشم، وانظره فى: اللمع ص ١٢٤، ومجالس ثعلب ١/ ٤٩، والإنصاف ١/ ٢٧٥، وابن يعيش ٢/ ٧٩، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٩، والتصريح ١/ ٣٥٥، والخزانة ٤/ ٣١٤، والدرر اللوامع ١/ ٤٨٧. والشاهد قوله: إلا آل أحمد، وإلا مشعب الحق، وقد قدم فيه المستثنى على المستثنى منه. ومشعب الحق: طريقه، والشيعة: الأعوان والأحزاب، ويروى: (مذهب) بدلا من: مشعب.

وإنما وجب النصب ههنا أيضا لعدم صلاحية البدلية[1]؛ لأن البدل لكونه من التوابع يمتنع تقديمه على المبدل منه.

اعلم أن فى صورة تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو: ما جاءنى أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك، أقوالا ثلاثة:

أحدهما: للمازنى[2] وهو: أن النصب يجب ههنا[3]؛ لأن الصفة كالجزء من الموصوف، فكان تقديم المستثنى عليه كتقديم [الصفة][4] على الموصوف.

وثانيهما: لسيبويه وهو: أن البدل يختار ههنا لكونه فى كلام موجب[5]، ولا يُبالى بهذا التقديم؛ لأن الصفة لما كانت مع الموصوف بمنزلة شيء واحد كان تأخر المستثنى من الموصوف كالتأخر منهما معا، ولأن الصفة كالعدم؛ لأن المقصود هو الموصوف، وهو مقدم عليه.

وثالثهما: للمبرد وهو أن النصب والبدل سيّان[6]؛ لأن أولوية[7] البدل يعارضها وصفه بعد البدل وذلك لأن الإبدال عن شيء علامة الاستغناء عنه، ووصفه بعد الإبدال علامة

---

(١) قال سيبويه ٢/ ٣٣٥: " هذا باب ما يقدم فيه المستثنى، وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، ومالى إلا أباك صديقٌ، وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهُه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلاً منه، لأن الاستثناء إنما حدّهُ أن تَدَاركه بعد ما تنفى فتُبْدِلَه، فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرت المستثنى... " ا. هـ وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٣٩٧، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٣٨، وابن يعيش ٢/ ٧٩، والرضى ٢/ ١١٧، وابن القواس ص ٢٦٩، والجامى ١/ ٤١٥.

(٢) انْظُرْ قول المازنى فى: المقتضب ٤/ ٣٩٩، وابن يعيش٢/ ٩٢، والتسهيل ص١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٨٤، وشفاء العليل ١/ ٥٠١، والارتشاف ٣/ ١٥٠٩، والأشمونى ٢/ ١٤٩، والهمع ٢/ ١٩٢.

(٣) قال فى الهمع ٢/ ١٩٢: " اختلف النقل عن المازنى، فالمشهور عنه موافقة سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبه، لأن المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغى أن يوصف بعد ذلك، ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال " ا. هـ. وانْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٥٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩٨.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال سيبويه ٢/ ٣٣٦: " فإن قلت: ما أتانى أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٍ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٍ من زيدٍ، كان الرفعُ والجرُّ جائزين، وحسُن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفتَ بعد ذلك " ا. هـ، وانْظُرْ قول سيبويه فى: المقتضب ٤/ ٣٩٩، والمفصل ص ١٠٦، وابن يعيش ٢/ ٩٢، والإيضاح ١/ ٣٧٤، والتخمير ١/ ٤٨١، والارتشاف ٣/ ١٥٠٩، والهمع٢/ ١٩٢، وقال ابن عصفور: " هو مذهب يونس " اهـ، انْظُرْ: شرح الجمل ٢/ ٣٩٨.

(٦) انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٤٠٠ وفيه: " والقياس عندى قول سيبويه، لأن الكلام إنما يراد لمعناه " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٩٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٦، وشرح التسهيل٢/ ٤٨٢، والارتشاف٣/ ١٥٠٩، والأشمونى ٢/ ١٤٩، وقال ابن مالك: " وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مُتساويان؛ لأن لكل منهما مُرَجِّحاً فتكافآ " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٧.

(٧) فى الأصل: (الولويّة) وهو تَصْحيف.

أو منقطعا فى الأكثر.

الاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه، بعيد عن الحكمة، وفيه بحث.

أو إذا كان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه نحو: جاءنى القوم إلا حماراً، ووجوب النصب ههنا معلل بامتناع الإبدال فيه أيضا[(١)]، أما امتناع غير بدل الغلط فظاهر؛ لأن الأصل فيه أن يكون مجانسا للمبدل منه، لأن قيام الشيء مقام غيره لابد فيه من طلب الجنسية، وإلا فمعنى الغرض يضيع، وبدل الغلط لا يقع فى كلام الفصحاء لأنه خلاف الأصل[(٢)].

فإن قلت: تفسير المنقطع بما ذكر لا يمنع جواز البدل عنه اتحادُ الجنس، كما فى قولك: جاءنى القوم إلا زيداً[(٣)]، عند إرادة: القوم الخالى عن زيد!.

قلت: لما كان القوم خالياً عنه صار كأنه ليس من جنسه؛ لانقطاعه عنه؛ لأنه لم يدخل فيه أصلا، ولا اشتمل عليه الإرادة.

وإنما قال: فى الأكثر لأن عدم جواز البدل مذهب الحجازيين[(٤)]، أما عند بنى تميم فيجوز البدل[(٥)]، بأن يجعلوا المستثنى من جنس ما قبله، ولأن بدل الغلط واقع فى الكلام، كما فى

---

(١) قال الرضى ٢/ ١١٩: " قوله: (أو منقطعا فى الأكثر) أى منقطعا بعد (إلا) نحو: ما فى الدار أحد إلا حماراً، أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا؛ لأن بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من الكلام " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٦٩، والجامى ١/ ٤١٥.

(٢) قال ابن يعيش ٢/ ٧٩: " هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبا، وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول ويسمى المنقطع؛ لانقطاعه منه إذ كان من غير نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه، لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول، ولذلك كان تخصيصا على ما سبق، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه، إذ اللفظ إذا كان موضوعا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه، وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على (لكن) فى الاستدراك، ولذلك قدرها سيبويه بلكنَّ، وذلك من قبل أن (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها، كما أن (إلا) فى الاستثناء كذلك، إلا أن (لكن) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها، بخلاف (إلا) فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل، فعلى هذا تقول: ما جاءنى أحد إلا حماراً، وما بالدار أحد إلا وتداً، فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبدا، وذلك لتعذر البدل إذ لا يبدل فى الاستثناء إلا ما كان بعضا للأول، وإذا امتنع البدل تعين النصب... " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٦٥.

(٤) قال سيبويه ٢/ ٣١٩: " هذا بابٌ يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاءوا به على معنى: ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يُبدِلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحُمِل على معنى (ولكِنَّ)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٤١٢، والأصول ١/ ٢٩٠، والفوائد والقواعد ص ٣١٤.

(٥) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣١٩، والمقتضب ٤/ ٤١٣، والأصول ١/ ٢٩٠، وابن يعيش ٢/ ٨٠، وشرح ابن القواس ص ٢٦٩.

قول الشاعر:

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيسُ ::: إلا اليَعـــافيرُ وإلا العِـــيسُ[1]

فإنهم أرادوا من (الأنيس) الإنسان، و(اليعافير) و(العيس) مستثنى منقطع عنه.

والجواب عنه: تعميم الإرادة فى (الأنيس) بأن يراد منه ما يؤانس المكان[2]، فيكون من قبيل بدل البعض من الكل.

(٥٦/أ) اعلم/ أن الخلاف المذكور بين الفريقين فيما إذا كان المستثنى المنقطع مما يمكن إيقاعه موقع المستثنى منه بضربٍ من التأويل كالمثال المذكور، وأما إذا كان مما يمتنع إيقاعه ذلك الموضع، فالنصب واجب بالاتفاق[3] كما فى قوله تعالى:**{لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاَّ مَن رَّحِمَ}**[4] على أحد الوجوه[5].

فإن قلت: لَمَّا لم يكن البدل جائزاً فى هذه المواضع، فماذا يعمل فيها النصب؟.

قلت: اختلفوا فى ذلك[6]، فذهب المبرد إلى أنه (إلا) بمعنى أستثنى[7].

---

(١) من الرجز لجران العود عامر بن الحارث انظره فى: الديوان ص ١١١ برواية: بسابسًا ليس به أنيس، وانظره فى: الكتاب١/ ٢٦٣، ومعانى الفراء ١/ ٢٨٨، والمقتضب٤/ ٤١٤، والإنصاف ١/ ٢٧١، والخزانة ١٠/ ١٥، والتصريح ١/ ٣٥٣، والدرر ١/ ٤٨٧. والأنيس: ما يؤنس به، واليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الحشية، والعيس: الإبل البيض، واستشهد به على جواز الإبدال بعد (إلا) فى الاستثناء المنقطع على مذهب بني تميم، مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس، ولكنه توسع فجعلهما من جنسه.

(٢) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٣٩٩، والكناش ١/ ١٩٦.

(٣) قال الرضى ٢/ ١١٩: " وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين: أحدهما: ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يجوز حذفه نحو: ما جاءنى القوم إلا حماراً، وما جاءنى زيدٌ إلا عمراً، فههنا يجوّزون البدل... والثانى من القسمين: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى إيجاب نصبه "اهـ. وانْظُرْ: الجامى ١/ ٤١٥.

(٤) سورة هود - عليه السلام - من الآية (٤٣).

(٥) قال ابن القواس ٢/ ٢٧٠: " قوله تعالى:**{لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ}** يحتمل أربعة أوجه: اثنان متصلان، واثنان منقطعان، أما المتصلان: فأن يكون (مَن رحم) بمعنى الراحم، فكأنه استثنى فاعلاً من فاعل، أو يكونا بمعنى مفعول، أى: لا معصوم إلا المرحوم. وأما المنقطعان: فأن يكون الأول بمعنى فاعل والثانى بمعنى مفعول، وعلى العكس " ا. هـ. وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٢٥، والمقتضب٤/ ٤١٢، وإملاء ما من به الرحمن٢/ ٣٩، وإعراب النحاس٢/ ٢٨٥، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٥، وابن يعيش ٢/ ٨١، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٦٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٧٥، والبحر ٦/ ١٥٨، والدر المصون ٤/ ١٠٢.

(٦) انْظُرْ الخلاف فى عامل النصب فى المستثنى فى: الإنصاف ١/ ٢٦٠، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٢١٥، واللباب للعكبرى ١/ ٣٠٣، والتبيين ص ٣٩٩، وابن يعيش ٢/ ٧٦، والرضى ٢/ ١١٤، وابن القواس ص ٢٨٧، والارتشاف ٣/ ١٥٠٥، وائتلاف النصرة ص ١٧٤.

(٧) انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٣٩٠، وانْظُرْ: الخصائص ٢/ ٢٧٦، وتوجيه اللمع ص ٢١٥، ونُسب هذا الرأى للزجاج، والمبرد فى: التبيين ص ٣٩٩، والإنصاف ١/ ٢٦١، وابن يعيش ٢/ ٧٦، والرضى ٢/ ١١٤.

أو كان بعد خلا،

والفراء[1] إلى أنها مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خففت وأدغمت فى (لا)، فتنصب فى الإيجاب باعتبار (إن) وترفع فى المنفى باعتبار [لا] [2].

والصحيح ما ذهب [إليه][3] أكثر البصريين من أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا)[4] إن كان ثمة فعل؛ لأن هذا الفعل وإن كان لازما فى بعض الصور، أو لم يتعد إلى المفعول الثانى، إلا أنه قُوّى بـ (إلا) فتعدّى كما تعدّى بالحروف المعدية[5]، ونظيره: نصبهم الاسم فى المفعول معه بتقوية الواو[6]، وإلا فالمستثنى منه بتلك الواسطة[7]، وهذا هو الوجه فى مثل قولك: الزيدون إلا أخاك أصحابُك، وذكروا فى بطلان قول الأولين وجوها كثيرة أقواها[8]: أنه لو كان كذلك لوجب النصب، مع أنه لا خلاف فى جواز الرفع والجر على البدلية، وأن جواز: قام القوم غير زيداً - بالنصب - يبطله

أو كان المستثنى واقعا بعد خلا نحو: جاءنى القومُ خلا زيداً، وإنما وجب النصب ههنا

---

(١) انْظُرْ قول الفراء فى: الإنصاف١/ ٢٦١ وقال هو المشهور من مذهب الكوفيين، وأسرار العربية ص ١٨٦، وابن يعيش ٢/ ٧٦، والتبيين ص ٤٠٠، والرضى ٢/ ١١٥، وابن القواس ص ٢٨٨، والجنى ص ٥١٧، وائتلاف النصرة ص ١٧٤، والهمع ٢/ ١٨٨، وفى الأصول ١/ ٣٠٠: هو مذهب البغداديين.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ١١٥، وابن القواس ص ٢٨٨.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ١١٥، وابن القواس ص ٢٨٨.

(٤) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٢٦١، وابن يعيش ٢/ ٧٦ وفيه أنه مذهب سيبويه، وابن القواس ص ٢٨٧، والرضى ٢/ ١١٤، وتوجيه اللمع ٢١٥، والجنى ص ٥١٦ وقال: " قال ابن عصفور وهو مذهب سيبويه، والفارسى وجماعة، وقال الشلوبين هو مذهب المحققين " اهـ، وانْظُرْ: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٥٨، والهمع ٢/ ١٨٨، وهناك أقوال أخرى فى ناصب المستثنى انظرها فى: الهمع ٢/ ١٨٨، وشرح الفريد ص ٢١٠.

(٥) قال صاحب الإقليد ص ٥٦٦: " وانتصاب المستثنى بالفعل الذى قبله، لكن بتوسط (إلا)، فـ (جاء) فى قولك: جاءنى القوم إلا زيداً، لا يتعدى إلى (زيد) لأنه متعد، لكن إلى مفعول واحد لا إلى اثنين وقد أخذ مفعوله وهو ياء المتكلم، فلا يتعدى إلى (زيد)، فلما جئت بـ (إلا) أوصلت (جاء) إلى (زيد) كما أوصَلَتْ الباءُ الفعلَ اللازم وهو (ذهب) فى: ذهبتُ بزيد، إلى (زيد) بالتوسط " ا. هـ.

(٦) قال أبو على الفارسى: "... الاسم المستثنى ينتصبُ عن الجملة الظاهرة الواقعة قبل (إلا) الكائن فيها الأسماءُ المستثنى منها، إلا أن الاسم المستثنى ينتصب عنها بتوسُط حرف الاستثناء، وله معناه، كما أن الاسم فى نحو: ما صنعتَ وأباك، وجاء البردُ والطيالسةَ، منتصبٌ عن الجملة المذكورة قبل الواو، إلا أنه منتصب بتوسط الواو، وللواو معنى الاجتماع، فكما أن (الطيالسة) ونحوها منتصب عن الجملة التى قبل الواو، كذلك الاسم المستثنى منتصب عن الجملة التى قبل (إلا) " ا. هـ، انْظُرْ: الإغفال ١/ ٣٣٧. وقال صاحب الإقليد ص ٥٦٧: " وله شبه خاص بالمفعول معه؛ لأن العمل فيهما بتوسط الحرف " ا. هـ.

(٧) أى: وإن لم يكن ثَمَّ فعل فالمستثنى منه هو العامل بواسطة (إلا) كالمثال المذكور.

(٨) انْظُرْ: الفوائد والقواعد ص ٣١٢، وابن القواس ص ٢٨٨، والأصبهانى ص ٣٩٤.

لأنه فعل متعد فى الاستثناء بالحمل على (عدا) فيجب أن ينصب ما بعده على أنه مفعول به[1].

وكذلك الكلام فيما كان المستثنى واقعا بعد عدا؛ لأنه فعل متعد يوجب نصب ما بعده.

لا يقال: فيكون مفعولا به فيخالف القول بأن المستثنى من ملحقاته؛ لأنا نقول: هذا إذا لم يكن الأداة فعلا، والدالُّ عليه المقدمة المبنى هو عليها، وهى: أن الأصل فى العمل هو الفعل، وعمله مقصور على الرفع والنصب، فوجودهما فى غيره يكون بالإلحاق.

ثم اعلم أنهما لكونهما فعلين لابد لهما من مرفوع، فهو فيهما ضمير البعض[2]؛ لصلاحيته لذلك، مع كون البعض كالجارى ذكره سابقا[3]، إذ الكل مشتمل على أبعاضه، وقد سبق ذكره فجرى ذكر بعضه أيضا ضمناً، وخروج المستثنى عن حكم البعض كخروجه عن حكم الكل؛ لأن المراد من البعض: البعض المطلق، فهو يتناول كل فرد من الأفراد على طريق الاحتمال، وبهذا يندفع ما يقال[4]: من أنه لا يجوز أن يرجع ضميرهما إلى (بعض) مضافا إلى ضمير الكل؛ لأن المقصود من قولك: جاءنى القوم خلا زيداً، لم يكن معهم أصلا، وهذا لا يحصل على ذلك التقدير، إذ لا يلزم من مجاوزة البعض إياه مجاوزة الكل، فالأولى أن يكون ضميرهما راجعاً إلى مدلول العامل فى المستثنى منه، فتقدير قولك: جاءنى القوم خلا زيداً: جاءنى القوم خلا مجيئهم زيداً[5]، فلذلك لم يتغير إفراداً وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا[6].

وقيل: عدم التغيير لقيامهما مقام (إلا) فكما لا يتغير(إلا) لكونه حرفا، كذلك ما قام مقامه.

فإن قلت: لعل تقدير الكل أقصر مسافة إلى الغرض من تقدير البعض!.

قلت: نعم ولكن لا يستقيم فى نحو: جاءنى القوم ليس زيداً؛ لأنه حينئذ يكون التقدير: ليس كل القوم زيدا، وهذا خلو عن الفائدة، يُعرَفُ ذلك بالتأمل، فحُمِلَ الباقى عليه.

---

(١) قال الرضى ٢/ ١٢٣: " وأما (خلا) فهو فى الأصل فعل لازم يتعدى إلى المفعول بـ (من) نحو: خلت الدار من الأنيس، وقد يضمن معنى (جَاوَزَ) فيتعدى بنفسه كقولهم: افعل هذا وخلاك ذم، وألزموها هذا التضمين فى باب الاستثناء، ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بـ (إلا) التى هى أم الباب " ا. هـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٠٠، والجامى ١/ ٤١٦.

(٢) قال سيبويه ٢/ ٣٤٨: " وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان فى ليس، ولا يكون،... وذلك قولك: ما أتانى أحدٌ خلا زيداً، وأتانى القومُ عدا عمراً، كأنك قلت: جاوز بعضُهم زيداً " اهـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٧٧، والرضى ٢/ ١٢٤، وابن القواس ص ٢٧٠.

(٣) فى الأصل: (سابق) وهو لحن.

(٤) هذا قول الرضى، انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ١٢٤.

(٥) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٢٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣١١.

(٦) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٧٧، والهمع ٢/ ٢١٢.

فى الأكثر، وما خلا، وما عدا،

ومحلهما من الإعراب نصب على الحالية[1]، أى: جاءنى القوم خالياً عن بعضهم زيداً، ومجاوزاً بعضهم إياه.

وإنما قال: فى الأكثر لأنهما حرفا جر عند بعضهم[2]، فيكون ما بعدهما مجروراً بهما، وخصّ بعضهم ذلك بـ (خلا) لعدم النقل عن المبرد وسيبويه بجارية (عدا).

أو إذا كان المستثنى واقعا بعد ما خلا، وبعد ما عدا، للاتفاق حينئذ على فعليتهما؛ لأنه لا يجوز أن تكون[3] [ما][4] موصولة، وهذا ظاهر، فتعين أن تكون[5] مصدرية، فهى لا تدخل إلا على الفعل[6]، وهذا يصلح أن يكون دليلا على فعليتهما قبل دخول (ما) عليهما، فوجب نصب ما بعدهما، على ما مرّ، وبهذا ظهر فساد قول من ذهب إلى حرفيتهما.

ومحلهما مع (ما) من الإعراب نصب على الظرفية؛ لأن (ما) تجعلهما مصدرين، والمصدر يستعمل فى الكلام بمعنى الوقت، فتقديره: جاءنى القوم خلوّ بعضهم زيداً، أى: وقت خلوّهم فى الأول، ووقت تجاوزهم فى الثانى[7]، وأبى عنه بعضهم[8] زعما منه أن (ما) المصدرية بصلتها معرفة، فلا تصلح [إلا][9] الحالية.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٢٤، والجامى ١/ ٤١٧.

(٢) قال الرضى ٢/ ١٢٣: " قال السيرافى: لم أر أحداً ذكر الجر بعد (عدا) إلا الأخفش، فإنه قرنها فى بعض ما ذكر بـ (خلا) فى جواز الجر بها، وقال أى السيرافى: ما أعلم خلافا فى جواز الجر بـ (خلا) إلا أن النصب بها أكثر، كما ذكر سيبويه " اهـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٣، وابن القواس ص ٢٧٠، والأصبهانى ص ٤٠٠، والجامى١/ ٤١٧.

(٣) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) قال الرضى ٢/ ١٢٤: " إنما لزم النصب بعدهما لأن (ما) مصدرية، وهى تدخل على الفعلية غالبا... وعلى الاسمية قليلا، وليس بعدها اسمية، فتتعين الفعلية، فتتعيّن كونهما فعلين فوجب النصب " اهـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٧٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٠، والأصبهانى ص ٤٠١، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٢٤، والجامى ١/ ٤١٨، والهمع ٢/ ٢١٣.

(٨) قال ابن يعيش ٢/ ٧٨: " أما (ما خلا وما عدا) فلا يقع بعدهما إلا منصوب؛ لأن (ما) فيهما مصدرية، فلا تكون صلتها إلا فعلا وفاعلها مضمر مقدر بالبعض.... و(ما) وما بعدها فى موضع مصدر منصوب، فإذا قلت: قام القوم ما خلا زيداً، وما عدا بكراً، كأنك قلت: خلو زيد، وعدو بكر، كأنك قلت: قام القوم مجاوزتهم زيدا، وذلك المصدر فى موضع الحال " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى ١/ ١٥٣، والجامى ١/ ٤١٨ وقد قال: " أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أى: جاؤوا خاليا بعضهم، أو مجيئهم من زيد، ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمراً " اهـ.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وليس، ولا يكون، ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد (إلا) فى كلام غير موجب...

فإن قلت: ذهب [الجرمى] [1] إلى أن (ما) زائدة، فلا يتعين حينئذ فعليتهما عنده، فكيف يحكم بالاتفاق؟، قلت: ذلك لعدم الاعتداد به لقلته، وعدم وقوعه فى كلام الفصحاء، ومع ذلك ادعاؤنا أن لزوم اتصال (ما) المزيدة إذا كان بأول الفعل[2]، باق.

وكذلك الكلام فيما يكون المستثنى واقعا بعد ليس، وبعد لا يكون؛ لكونهما فعلين من الأفعال الناقصة المستدعية الاسم مرفوعا والخبر منصوباً[3]، واسمهما ضمير البعض[4] على قياس ما مر، وما بعدهما خبرهما، فوجب نصبه بالضرورة، وذكر بعضهم: إن كان ما قبلهما معرفة فموضعهما نصب على الحالية، وإن كان نكرة فيكونا وصفين لها ومحلهما على حسب إعراب الموصوف[5] / ، وقيل: ليس لهما محل من الإعراب[6]. (٥٦/ب)

لما فرغ عن بيان ما يجب [فيه نصب][7] المستثنى، شرع أن[8] يبين ما يجوز فيه الوجهان فقال: ويجوز فيه النصب ويختار البدل بعد جواز ذلك، فيما، أى: فى المستثنى الذى يقع بعد إلا،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وقد أثبته من الرضى ٢/ ١٢٤، وفى ابن القواس ٢٧١: هو مذهب الربعى ونسبه ابن هشام فى المغنى ١/ ١٥٣ للجرمى، والربعى، والكسائى، والفارسى، وابن جنى، وقال: " إن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده نحو (عما قليل) و(فبما رحمة) وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه " اهـ، وانْظُرْ: شرح اللمحة ٢/ ٢٣١، والصفوة الصفية ١/ ٥٤٣، والارتشاف ٣/ ١٥٣٥، والأشمونى ٢/ ١٦٤، والهمع ٢/ ٢١٣.

(٢) فى الأصل: (إذا كان بأول إلى الفعل) بزيادة حرف الجر (إلى)، ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٣) انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٣١١، والارتشاف ٣/ ١٥٣٨، والهمع ٢/ ٢١٥.

(٤) قال سيبويه ٢/ ٣٤٧: " هذا باب لا يكونُ وليس وما أشبههما، فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً على هذا وقَعَ فيهما معنى الاستثناء..... وذلك قولك: ما أتانى القومُ ليس زيداً، وأتونى لا يكونُ زيداً... كأنه حين قال: أتونى، صار المخاطَب عنده قد وقع فى خلده أن بعض الآتينَ زيدٌ، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً، وتَرَكَ إظهارَ (بعض) استغناء "، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ٤٢٨ والإيضاح لأبى على ص٢١٠، والعلل للوراق ص ٢٥١، والرضى ٢/ ١٢٤، والارتشاف ٣/ ١٥٣٨.

(٥) قال الرضى ٢/ ١٢٥: " أجاز الخليل أن يوصف بـ (ليس) و(لا يكون) منكرٌ، أو معرفٌ باللام الجنسية نحو: ما جاءنى الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا، وسُمِعَ من العرب: ما أتتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة، فيلحقهما إذن ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث، تقول: ما رأيت رجالاً لا يكونون زيداً وليسوا زيدا " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٧٩ وقد فصل القول فى موضعهما من الإعراب فى الاستثناء.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) هكذا فى الأصل، والقياس تجريد أفعال الشروع من (أن) لما بينهما من المنافاة، لأن أفعال الشروع للحال و(أن) للاستقبال. انْظُرْ: الأشمونى ١/ ٢٦٢.

احـترز بهـذا عمـا يقـع فيمـا بعـد أخـوات (إلا)؛ لعـدم جـواز الإبـدال فيـه، للـزوم
وذكر المستثنى منه مثل{مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ}[1] و{إِلا قَلِيلاً}.

اختلاف عامل المستثنى منه هنا، وذلك لا يجوز فى البدل[2].

فى كلام غير موجب أراد بغير الموجب: النفى، والنهى، والاستفهام، واحترز به عـن الموجـب؛ لأن النصب ههنا واجب لتعذر البدل فيه، كما مرّ[3].

وأما قولهم: قلّما[4] رجل يقول ذاك إلا زيدٌ، بالرفع على البدلية، فجوازه لإجرائهم هـذا مجـرى النفى، إذ المعنى: ما يقول رجل ذلك إلا زيدٌ، فهو فى حكم النفى، وإنما كـان الاسـتفهام بمنزلـة النفى فى أن يكون الكلام به غير موجب لأنهما سيّان فى أن ليس فيهما استقرار، وأيضا (مـن) الاستغراقية[تزاد فيه][5] كما تزاد فيه أيضا قال الله تعالى:**{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ}**[6].

وذكر المستثنى منه[7]، وهذا احتراز عن كلام غير موجب لم يذكر فيه ذلك، لعدم جـواز البـدل فيـه، لعدم المبدل منه فى الذكر، ولمباشرة العامل لما بعد (إلا)، ولذلك يعرب على حسب العوامل.

لا يقال: هذا الذى ذكره فى جواز الوجهين صادق على مثل قولنا: مـا جـاءنى إلا زيـداً أحـدٌ، مـع أنهم صرحوا بوجـوب النصـب هنـا؛ لأنـا نقـول: لمـا ذكـر المصـنف فيمـا قبـل حكـم المقـدم علـى المستثنى[8]، استغنى عن ذكر شرط عدم التقـدم ههنـا، مـع أن الاكتفـاء جـائز بالمثـال، وهـو قولــه: مثل:**{مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ}**[9] بالرفع على البدلية عن واو (فعلوه)[10] و:**{إِلا قَلِيلاً}**[11] بالنصـب علـى الاستثنائية[12]، والوجه فى نصب المستثنى ما مرّ، وإنما كان المختار ههنا البدل[1].

---

(١) سورة النساء من الآية (٦٦).
(٢) انْظُرْ: الكناش ١/ ١٩٧، والجامى ١/ ٤١٨.
(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٤٤، وانْظُرْ: قسم التحقيق، والرضى ٢/ ١١٧.
(٤) فى الأصل (قال) وما أثبته من الرضى ٢/ ١٢٨ قال: " قولنا: أو مؤول به يُدخل نحو: قلّما رجل يقـول ذلـك إلا زيد، وفى: قلّ رجل، وقلّما رجل، وأقلُ رجل، معنى النفى " اهـ وانْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٢٨١.
(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٦) سورة فاطر من الآية (٣).
(٧) قال ابـن الحاجب ٢/ ٥٤٤: " قولـه: " وذكر المستثنى منه " احتراز عن مثل قولك: ما ضربت إلا زيـداً، فإنـه لا يجوز فيه البدل " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٠٣، والجامى ١/ ٤١٩.
(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٩) سورة النساء من الآية (٦٦).
(١٠) انْظُرْ: معانى الأخفش١/ ٤٤٩، ومعانى القرآن للزجاج ٢/ ٧٢، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٥٨.
(١١) قرأ بالنصب أبى، وابن أبى إسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر، انْظُرْ: إعراب القـراءات السـبع وعللـها ١/ ١٣٥، والمحرر الوجيز ٢/ ٧٥، والبحر ٣/ ٦٩٦، والدر المصون ٢/ ٣٨٦.
(١٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٤٤، وابن القواس ص ٢٧٢، والفوائد والقواعد ص ٣١٤.

ويعرب على حسب العوامل،

لوجوه: الأول: أن المستثنى على تقدير البدلية يكون مقصوداً جزءاً من الكلام، بخلاف ما إذا كان باقيا على الاستثناء، فإن الكلام حينئذ قد تمّ قبله من غير احتياج إليه، فيكون فضلة فيه، فالأول أولى من الثاني، هذا ظاهر عند كونه من المرفوع دون المنصوب والمجرور، وأما عند كونه عنهما فالوجه فيه إما باعتبار دخوله في المقتضى، أو للاطراد.

والثاني: [أن][2] في الإبدال تشاكلاً في الإعراب، إذ لابد من كون حركة البدل على وفق حركة المبدل منه، ولا شك أن سلوك طريق الموافقة أولى من غيره[3].

والثالث: أن البدل لكونه في حكم تكرير العامل يكون حركته أصلية، بخلاف حركة المستثنى، فإنها بطريق المشابهة للمفعول، ولا شك أن الثابت بطريق الأصالة أولى من الثابت بطريق المشابهة، وأيضا وجود الاختلاف في عامل المستثنى دون البدل يُرجح[4] البدل، ولو عورض بلزوم التباين في مثل ذلك بين البدل والمبدل منه[5] لكان له وجه.

فإن قلت[6]: هذا بدل البعض من الكل فلابد في مثله من ضمير يعود إلى المبدل منه فأين ههنا؟ قلت: انقطع الاحتياج إليه ههنا، وإن كان باقياً في غير الاستثناء[7]، وذلك لأن الاستثناء المتصل قرينة مفيدة لإفادته؛ لأن فيه دلالة على أن المستثنى بعض المستثنى منه فيحصل الربط من غير ذكره.

فإن قلت: عدم اختياره الرفع على البدل خلافا لما ذكر في غير هذا الكتاب لأي شيء؟. قلت: لعدم اختصاص البدل بالرفع، فلو قال كذلك لاعترض عليه بمثل قولك: ما ضربت أحداً إلا زيداً، أو: ما مررت بأحدٍ[8] إلا زيدٍ، فإن البدل جائز فيهما مع أن الرفع ليس بمختار فيهما.

---

(١) القول بالبدل هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه عطف نسق، و(إلا) حرف عطف في الاستثناء خاصة بمنزلة (لا) العاطفة، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها، فهي تعطى ما بعدها ضد= =حكم ما قبلها. انْظُرْ هذه المسألة في: الكتاب ٢/ ٣١١، ومعاني الفراء ١/ ١٦٦، ٢٣٤، ٢/ ٢٤، والمقتضب ٤/ ٣٩٤، والأصول ١/ ٣٠٣، وإعراب النحاس ١/ ٤٦٨، وابن يعيش ٢/ ٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٨٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٢، والرضي ٢/ ١٣١، وابن الناظم ص ١١٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٥٧، والمغني ١/ ٨٣، والمساعد ١/ ٥٦٠، وائتلاف النصرة ص ٧١، والتصريح ١/ ٣٤٩، وحاشية الخضري ١/ ٢٠٤، وعدة السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ٢٥٧.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) هذا الوجه أشار إليه ابن الخباز بقوله: " إذا قلت: ما قام القوم إلا زيدٌ، أو إلا زيداً، أثبت له القيام، وفي الإبدال موافقة بين الإعرابين، وفي الاستثناء مخالفة " اهـ، انْظُرْ: الغرة ٢٩٠، وتوجيه اللمع ٢١٧.

(٤) في الأصل: (تُرجح) وهو تصحيف.

(٥) في هامش الأصل: (لأن البدل مثبت والمبدل منفي).

(٦) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه في: الرضي ٢/ ١٣١، وابن القواس ص ٢٧٢، وانْظُرْ: المغني ١/ ٨٣، والمساعد ١/ ٥٦٠، وحاشية الصبان ٢/ ١٤٥.

(٧) في الأصل: (غيره) وهو تَصْحِيف.

(٨) في الأصل: (ما مررت أحد إلا زيد) وهو تَصْحِيف.

إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وهو فى غير الموجب ليفيد مثل: ما ضربنى إلا زيدٌ.

فإن قلت: ما الفرق بين كونه بدلاً وبين كونه مستثنى فى المنصوب؟ قلت: النصب فى الاستثناء بواسطة (إلا) وفى البدل من غير واسطة، وفيه بحث شريف سنذكره إن شاء الله تعالى.

ويعرب أى: المستثنى على حسب العوامل، أى: على مقتضاها من رفع ونصب وجر وغير ذلك من أنواع المتعلقات، ولكن ذلك ليس على الإطلاق بل إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ لأنه لو ذكر لكان حكمه ما عرفت قبل هذا، وهو أى: كون المستثنى منه غير مذكور إنما يكون فى غير الموجب؛ لأن صحة المعنى إنما توجد فيه دون الموجب، وإلى هذا أشار بقوله: ليفيد؛ لأنه لابد لك حينئذ من تقدير المستثنى منه فيه؛ لأن (إلا) لكونها للإخراج تقتضى[1] مخرجا عنه، فإذا لم يكن [فى][2] اللفظ يجب أن يكون فى التقدير، ولابد أن يكون ذلك المقدر عاما لعدم الدليل على الخاص، وإمكان ذلك مع صحة المعنى فى النفى، أو فى ما [هو][3] بمعناه مثل: ما ضربنى إلا زيدٌ، فإنه يجوز لك[4] أن تقدره بـ: ما ضربنى كل الناس إلا زيداً، أى[5] عدم ضرب جميع الناس سوى الذى[6] هو زيد، ممكن دون الإثبات، إذ لا يصح: ضربنى إلا زيد؛ لأنه فى التقدير: ضربنى كل الناس إلا زيد، وعدم إمكان ذلك ظاهر[7].

واعلم أن النحويين يسمون هذا الاستثناء: المفرَّغ[8]، وإن كان الـمُفَرَّغُ فى الحقيقة هو العامل فيه؛ لأنه غير مشتغل فيه بالعمل، بل عمله فى المستثنى، فتكون (إلا) لغواً فى اللفظ والمعنى لكونها[9] ناقضة لنفى ما سبق.

ويجوز أن يكون تلك التسمية باعتبار فراغ ذلك المستثنى عن عمل (إلا) ثم لما حذف المستثنى منه وجعل إعرابه لما بعد (إلا) سمى باسمه مجازاً، وتفصيل ذلك: أن النحويين حكموا على المستثنى المفرغ بأنه معرب على حسب العوامل، فهو فاعل تارة، ومفعول تارة أخرى، ويكون ظرفا ومصدراً، فتسمية ذلك فاعلاً - مثلا - / مجاز، إذ الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى (٥٧/أ)

(١) فى الأصل: (يقتضى) وهو تصحيف.
(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٤) فى الأصل: (فإن لك يجوز).
(٥) فى الأصل: (أو) وهو تَصْحِيف.
(٦) فى الأصل: (الذى سوى زيد).
(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٤٨، والرضى ٢/ ١٣٩، وابن القواس ص ٢٧٥، والجامى ١/ ٤٢٠.
(٨) انْظُرْ فى هذه التسمية: الرضى ٢/ ١٣٣ وقد قال: " هذا الذى يسميه النحاة: الاستثناء المفرغ، والمفرغ فى الحقيقة هو الفعل قبل (إلا)؛ لأنه لم يشغل بمستثنى منه فعمل فى المستثنى " ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٧٤، والجامى ١/ ٤٢٠.
(٩) فى الأصل: (لكونه) وهو تَصْحِيف.

إلا أن يستقيم المعنى مثل: قرأتُ إلا يومَ كذا،

منه المحذوف، ألا ترى أن معنى: ما قام إلا زيد: ما قـام أحـدٌ إلا زيـد، وإلا لم يصـح الاسـتثناء، ويدل على اعتبار ذلك جواز: ما قام إلا هند، مع امتناع: قام هند؛ لأنه لو كان ذلك فـاعلا فـى الحقيقة لوجب إلحاق علامة التأنيث[1] بالفعل المسند إلى (هند)، فعلم من عدم الإلحاق أنه لـيس فاعلا فى الحقيقة، بل الفاعل هو المحذوف فى التحقيق[2]، هكذا قالوا، وفيه نظر؛ لأن ترك التـاء يجوز أن يكون للفصل، كما هو مذهب سيبويه[3]، وجوابه ظاهر للمتأمل.

إلا أن يستقيم المعنى، هذا استثناء من قولـه: (وهـو فـى غـير الموجـب)، فالمقصـود: أن حـذف المستثنى منه جائز فى الموجب أيضا إن استقام المعنى كما فى مثـل: قـرأت إلا يـومَ كـذا[4] لأنـه ممكن أن يقرأ كل الأيام إلا يوم الجمعة، قال صاحب الغجدوانى[5]: " وفـى بعـض الشـروح لـو تأملت حق التأمل وجدت المثالين مشتركين فى عدم الاستقامة ".

أقول: لعله أراد بهذا أن (زيداً) – مثلا – لا يمكن أن يقرأ كل يوم عمره إلا يـوم الجمعـة، يـدل عليه تصريحهم بامتناع: نِمْتُ إلا يوم الجمعة، فحينئذ ظهر الاشتراك.

---

(١) فى الأصل: (التثنية) وهو تَصْحيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٤٧، والأصبهانى ص ٤٠٧.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٨ وقد قال: " وقال بعض العرب: قال فلانـة، وكلما طال الكلام فهو أحسنُ نحو: حضـر القاضيَ امرأةٌ، لأنـه إذا طـال الكـلام كـان الحـذفُ أجمـلَ وكأنــه شـيء يصيـر بـدلاً مـن شـيءٍ " ا. هـ، وانْظُرْ: قسم التحقيق، والأصبهانى ص ٤٠٧.

(٤) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٤٨: " يريد أن ذلك قد جاء قليلا فيما كان فضله، ويستقيم فيه المعنى، كقولك: قرأتُ إلا يومَ كـذا؛ لأنه يجوز أن تقرأ الأيام كلها إلا يوما، بخلاف: ضربنى إلا زيد، فإنه لا يستقيم أن يضـربه كـل أحـــد ويســـتثنى زيـــداً " ا. هــــ، وانْظُــــرْ: الأمالـــى ٤/ ٣٤، والرضـــى ٢/ ١٣٩، وابـــن القـــواس ص ٢٧٥، وشرح الأصبهانى ص ٤٠٦، والجامى ١/ ٤٢٠، قال الشيخ عضيمة – رحمه الله –: " خالف ابـن الحاجب الجمهور فانفرد بالقول بجواز مجيء الاستثناء المفـرغ بعـد الإيجـاب، وذلـك فـى الفضـلات بشـرط الإفادة، ومثل لذلك بقولـه: قرأت إلا يوم كذا، وبين الإفادة فى هذا المثال بقولـه فـى شـرح الكافيـة: لأنـه يجـوز أن يُقـرأ الأيام كلها إلا يوما، بخلاف: ضربنى إلا زيدٌ، فإنـه لا يستقيم أن يضربـه كل أحـد ويسـتثنى زيدا،... وأحصيت آيات الاستثناء فى القرآن الكريم وكان من ثمـرة هـذا الاستقراء أن وجدت آيات كـثيرة جاء فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وبعض هذه الآيات جاء الإثبات فيهـا مؤكـدا ممـا يبعـد تأويـل هـذا الإثبات بنفـى، مثـل:**{وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ}** و**{وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ}** و**{لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلاَّ أَن يُحَاطَ بِكُمْ}** فهذا الإثبات المؤكد بـ (إن) واللام، أو القسـم ونون التأكيد لا يسوغ حمله علـى معنـى النفى فإننا لو سلكنا هذا الطريق وسوغنا هذا التأويل ما وجدنا فى لغة العـرب إثباتا يستعصى علـى تأويلـه بـــالنفى... " ا. هــــ انْظُـــرْ: دراســـات لأســـلوب القـــرآن الكـــريم للشـــيخ محمـــد عضـــيمة، ط/ الأولى ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م دار/ الحديث، القسم الأول ١/ ١٧٢ وما بعدها.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٥٢.

ومن ثمت لم يجز: ما زال زيدٌ إلا عالما، وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع مثل: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، ولا أحدَ فيها إلا زيد، وما زيد شيئا إلا شيء، لأن مِنْ لا تزاد في الإثبات

ويمكن أن يجاب عنه: أن مراد من ادعى الاستقامة أن يوقع أصل القراءة في جميع أيام عمره، فمعنى (قرأت كل الأيام): أوقعت أصل القراءة في كلها، إلى أن يوجد الاشتغال بها في جميع أجزاء الأزمنة، فهذا مستقيم بلا شبهة.

ومن ثمت أي: من أجل أن عدم ذكر المستثنى منه لا يكون إلا في غير الموجب لم يجز أن يقال: ما زال زيدٌ إلا عالماً[1]؛ لكون[2] (ما زال) مثبتا في المعنى، وذلك لأن (زال) نفي، و(ما) للنفي أيضا، فإذا دخل عليه أفاد الإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، فيكون (ما زال) بمعنى (ثبت) في المعنى، فكما لم يجز: ثبت زيد إلا عالماً، كذلك لم يجز: ما زال زيد إلا عالما، لاستلزامه اتصاف (زيد) بجميع الأوصاف إلا العالمية، وذلك غير ممكن، وعلى تقدير جوازه في الإثبات عند الاستقامة لا نسلم الاستقامة، لأن فيه ورد النفي والإثبات على اسم واحد وبيانه: أن (مازال) لإثبات ما انتصب، و(إلا) بعد الإثبات لنفي ما بعدها - وذلك ما أثبت لـ (مازال)[3] - فلزم أن يكون خبر (مازال) مثبتا ومنفيا في حالة واحدة، وهو محال.

وإذا تعذر البدل، أي: إذا تعذر جعل إبدال المستثنى محمولا على اللفظ، أي: على لفظ المستثنى منه، فيما لم يمتنع البدل فيه من الصور المذكورة، أبدل، أي: المستثنى، محمولا إبداله على الموضع، أي: على محل المستثنى منه، كما في مثل: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، وكما في مثل: لا أحدَ فيها إلا زيد، وكما في مثل: ما زيدٌ شيئاً إلا شيء.

فإن (زيد)[4] في المثال الأول لا يجوز أن يكون بدلا من لفظ (أحد)؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيلزم أن يكون (مِنْ) عاملةً في (زيد) وهو غير جائز؛ لأن (زيد) مثبت و(مِنْ) الاستغراقية لا تزاد في الإثبات[5]، وفي بعض النسخ (بعد الإثبات)[6]، فيُحمل على حذف المضاف، أي: بعد حرف الإثبات، عند سيبويه[7] مطلقا، وعند الأخفش إذا كان ما بعدها

(١) قال ابن جماعة: " وجوّزه يونس " اهـ، انْظُرْ: شرح الكافية لابن جماعة ص ١٦٠.

(٢) انْظُرْ علة عدم جواز ذلك في: شرح المصنف ٢/ ٥٤٩، والرضي ٢/ ١٣٩، وابن القواس ص ٢٧٦، والأصبهاني ص ٤٠٨، والجامي ١/ ٤٢١.

(٣) في الأصل: (وذلك ما أثبت لازال).

(٤) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٩١، وشرح المصنف ٢/ ٥٥٠، والإيضاح ١/ ٣٧٢، والرضي ٢/ ١٤٠.

(٥) هذا على مذهب البصريين عدا الأخفش، وقد أجاز الأخفش والكوفيون زيادتها في الإثبات، انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٣، والرضي ٢/ ١٤١، وسيأتي الكلام عن زيادتها مفصلا في باب الحروف.

(٦) وهي كذلك في المتن ص ١١١ حيث قال: "... لأن (من) لا تزاد بعد الإثبات " ا. هـ.

(٧) قال سيبويه ٢/ ٣١٥: " هذا باب ما حُمِل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في=

وما، ولا، لا تقدران عاملتين بعده؛ لأنهما عملتا للنفى، وقد انتقض النفى بـــ (إلا).

معرفـة وإن خالفـه فـى اسـم الجـنس والنكـرة، فوقـع الاتفـاق ههنـا، وإلى هـذا إشـارة فـى الغجدوانى[1].

لكن الأولى إبدال العَلَم من المعرفة فتعين كونه مرفوعاً على أنه بدل من محل (أحد) لأنه مرفـوع لكونه فاعلا، وكذلك (زيد) فى المثال الثانى، و(شىء) فى المثال الثالث، لا يجوز أن يكون بـدلا من لفظ (أحد) و(شيئا)؛ لأنه لو أبدل عنه لزم تقدير عاملها وهو (ما) و(لا) بعد (إلا)، والحـال أنهما لا تقدران عاملتين بعده؛ لاستلزام ذلك بطلان عملهما؛ لأنهما أى: (ما) و(لا) قد عملتـا للنفى، وقد انتقض النفـى بـــ (إلا) فلـزم حينئـذ بطـلان عملـهما، مـع أن تقـديرهما يـؤدى إلى التناقض المذكور سابقا، فتعين كونهما مرفوعين على كونهما بدلين من محل (أحد) و(شيئا)[2]،

وهذا أولى من قول من قال[3] فى امتناع المثال الثانى: إنما امتنع ذلك لأنه يؤدى إلى دخـول (لا) على المعرفة وهى مختصة بالنكرة؛ لانتقاضه بقولنا: لا أحد فيها إلا رجل، فإن تلك العلـة منتفيـة ههنا، مع الاتفاق على امتناع[4] البدل فيه على اللفـظ[5] كـذا ذكـره الغجـدوانى[6] نـاقلا عـن المصنف[7]، وقال فى فوائد التسهيل[8]: " وهذا ظاهر كلام سيبويه[1] وأبى على"،

=الاسـم، ولكن الاسم وما عمل فيه فى موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتـانى مـن أحـدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت مـن أحدٍ إلا زيداً، وإنما منَعَك أنْ تحمل الكلام على (مِنْ) أنه خَلْفٌ أن تقول: مـا أتـانى إلا من زيدٍ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه كأنه قال: ما أتانى أحدٌ إلا فلان؛ لأن معنـى ما أتانى أحدٌ وما أتانى من أحدٍ، واحدٌ " ا. هـ.

(١) قال فى الغجدوانى ص٢٥٢: " وينبغى أن يعلم أن (من) الاستغراقية لا تزاد بعـد (إلا) فـى هـذه الصـورة بالإجماع، أما عند سيبويه فلما مر، وأما عند الأخفش فلأنه لا يجوز زيادتها فى المعرفة، وإنما تـزاد عنـده فـى الإثبات إذا كان ما بعدها من أسماء الأجناس والنكرات "، وانْظُرْ: الرضى٢/ ١٤١، والأصبهانى ٤٠٩.

(٢) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣١٧، وابن يعيش ٢/ ٩١، وشرح المصنف ٢/ ٥٥١، والرضى ٢/ ١٤١، وابن القواس ص ٢٧٧، والكناش ١/ ١٩٩، والجامى ١/ ٤٢٣.

(٣) هو أبو على الفارسى حيث قال فى الإيضاح ص ٢٠٦: ".. لا أحد فيها إلا عبدُ الله، حملت (عبدَ الله) علـى موضع (لا) مع (أحـد) لأن الموضـع رفـع بالابتـداء، ولم يجـز الحمـل علـى اللفـظ لأن (لا) لا تعمـل فـى المعارف، إنما تعمـل فـى الأسمـاء الشـائعة " ا. هــ، وانْظُـرْ: المقتصـد ٢/ ٧٠٥، وشـرح المصـنف ٢/ ٥٥٣، والإيضاح ١/ ٣٧٢، والرضى ٢/ ١٤١، وابن القواس ص ٢٧٧.

(٤) فى الأصل: (الامتناع) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٤١.

(٦) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٥٣.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٥٣.

(٨) انْظُرْ: التسهيل ص ١٠٢ وفيه: " ولا يتبع المجرور بـ (من) والباء الزائدتين ولا اسم (لا) الجنسـية إلا باعتبـار المحـل " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٢٨٥ وليس فيهما إشارة إلى ما ذكره الشارح - رحمـه الله - عـن أن ذلك هو قول سيبويه، وأبى على.

العاملة هى لأجله، ومن ثم جاز: ليس زيد إلا قائماً، وامتنع: ما زيدٌ إلا قائماً.

ومقتضاه: أنه يجوز فى النكرة، وقال النحويون: إنه لا يجوز إجماعاً.

بخلاف: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً، لأنها عملت للفعلية، فلا أثر لنقض معنى النفى، لبقاء الأمر بخلاف قولنا: ليس زيد شيئاً إلا شيئا، هكذا وجدت أكثر النسخ، وفى بعضها ذكر الوصف للمستثنى، وهو(لا يُعبأُ به) ولعل هذا أولى؛ لأنه لابد فى مثل هذه الصورة من وصف المستثنى حتى يصح الاستثناء، ويفيد الكلام، والمقصود: أن الإبدال من اللفظ جائز فى مثل هذه الصورة؛ لخلوصها عن المحذورين السابقين، أى: بطلان عمل العامل وهو ليس بالوقوع بعد (إلا)، والتأدية إلى التناقض[2]، وذلك لأنها، أى: ليس إنما عملت للفعلية دون النفى، كما عمل (ما) و(لا) بها، ولا مانع من تقدير فعليتهما بعد (إلا) وإن وجد ذلك من تقدير فهو لا يضر عملها؛ لأنها كانت عاملة للفعلية من غير النظر/ إلى نفيها، فلا أثر فى بطلان عملها لنقض معنى النفى بـ (إلا) لبقاء الأَمْرِ العاملة هى، **(٥٧/ب)** أى: (ليس) لأجله، أى: لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية.

وتفصيل الكلام فى هذا المقام أن يقال[3]: إن لـ (ليس) جهتين، إحديهما: النفى، والأخرى: الفعلية، فيكون وزانها - وإن كانت كلمة واحدة - وزان (ما كان) باعتبار المعنى، ثم إن عملها باعتبار فعليتها دون نفيها، مع أن الحاجة ههنا إنما هى باعتبار العمل، لا باعتبار النفى، فيقدر باعتبار الفعلية حتى لا يلزم المحذوران؛ لأنك إذا نصبت (شيئاً) بعد (إلا) فى مسألة (ما كان) إنما يكون ذلك بتقدير الفعل الذى هو (كان) من غير النفى، وكذلك الكلام فى (ليس) إذا قدر بعد (إلا) فى مسئلة: ليس زيد شيئا[4].

ومن ثم، أى: ومن أجل أن عمل (ما) للنفى وعمل (ليس) للفعلية جاز أن يقال: ليس زيد إلا قائماً، كما صح أن يقال: ما كان زيد إلا قائما، وذلك لأن (ليس) إنما عملت للفعلية و(إلا) لا تبطلها، وامتنع أن يقال: ما زيد إلا قائماً؛ لأن (ما) قد عملت للنفية و(إلا) تبطلها[5]، ومن الذهول عن هذه النكتة أورد بعضهم على ذلك: أن (ليس) كلمة واحدة، و(ما كان) كلمتان،

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣١٧ وفيه إشارة إلى مثل قول أبى على حيث قال: "... لأن المعرفة لا تحمل على (لا) ".

(٢) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٥٢: " وتقريره - أى التناقض - أنك إذا قدرت (ليس) بعد (إلا) فقد صار ما بعدها مثبتا بـ (إلا) منفيا بـ (ليس) وهو محال " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: الإقليد ص ٥٨٦.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٥٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٧٣، والرضى ٢/ ١٤٢، وابن القواس ص ٢٧٨، والكناش ١/ ١٩٩.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٥٣، والإيضاح ١/ ٣٧٤، وابن القواس ص ٢٧٨.

فكيف يكون أحدهما معاملا معاملة الآخر؟ ولم يطلع على ما فيه من الجهتين

ومخفوض بعد (غير) و(سوى) و(سواء) وبعد (حاشا)، في الأكثر

واعترض على هذا صاحب الغجدواني[1] بأن النفيية والفعلية متلازمتان في (ليس) وضعا، ووجود اللازم[2] بدون الملزوم ممتنع، وأجاب عنه صاحب الأسئلة: بأن هذا سخيف جداً؛ لأن النفيية والفعلية لا نسلم التلازم بينهما من حيث ذاتهما لانفكاك كل من الآخر.

قلت: المقصود أن لكل فعل معنى عاماً به يشارك جميع الأفعال، ومعنى خاصا به يمتاز عن غيره، والأول باعتبار مفهوم الفعلية والاقتضاء لعلة من ذلك، والثاني يحصل من خصوصية المادة والاقتضاء للنفي من ذلك، فعدم التلازم بينهما حينئذ ظاهر؛ لأن العام لا يلزم الخاص، فهذا الكلام لا يدفع الاعتراض بظاهره، وإن كان بالحقيقة مثبتا لأصل الكلام، فتأمل.

لما فرغ عن بيان مواضع جواز إبدال[3] المستثنى عن المستثنى منه بأي وجهٍ كان، شرع في بيان كونه مجروراً، فقال: ومخفوض بعد(غير) و(سُوى) بكسر السين وضمها، و(سَواء) بفتح السين وكسرها[4]، وبعد(حاشا)؛ لكونه حرف جر والدليل على حرفيته جواز (حاشاى) إذ لو كان فعلا لما جاز اتصال ياء المتكلم بدون نون الوقاية[5].

وإنما قال: في الأكثر[6] لأن قليلا منهم ذهب إلى أنه فعل[7]، فيجعل ذلك البعض ما بعده منصوباً على أنه مفعوله على قياس ما ذكر في (خلا) و(عدا)، واستدل بمجيء النصب بعده في: اللهم اغفرلي ولمن سمع حاشا الشيطان، وجهه: أن يقدر فعلا بمعنى جانب بعضُهم الشيطانَ[8] وبجواز التصرف فيه كما في قول النابغة:

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص ٢٥٥.

(٢) في الغجدواني: (ووجود الملزوم بدون اللازم ممتنع).

(٣) في الأصل: (البدل) وهو تَصْحِيف.

(٤) وإنما وجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافا إليه. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٥٤، والرضي٢/ ١٥٢، والأصبهاني ص ٤١١.

(٥) قال الرضي ٢/ ١٥٢: " التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم (حاشاى) من دون نون الوقاية، ولو كان فعلا لم يجز ذلك، وامتناع وقوعه صلة بـ (ما) المصدرية مطرداً كـ (خلا) و(عدا) يمنع فعليته " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الأصبهاني ص ٤١١.

(٦) هو قول سيبويه وجمهور البصريين انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٤٩، والإنصاف ١/ ١٧٨، وأسرار العربية ص١٩٠، وتوجيه اللمع ص ٢٢٥، وائتلاف النصرة ص ١٧٨.

(٧) هذا أحد قولين للمبرد انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٣٩١، وتوجيه اللمع ص ٢٢٥، وهو قول الكوفيين في الإنصاف ١/ ١٧٨، وأسرار العربية ص ١٩١، وبه قال ابن جني في قوله تعالى:**{وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ}** وانْظُرْ: الجنى الداني ص ٥٥٩، والدر المصون ٤/ ١٧٧.

(٨) انْظُرْ: الأصول ١/ ٢٨٨، وابن يعيش ٢/ ٨٥، وشرح المصنف ٢/ ٥٥٤، والرضي ٢/ ١٥٢.

وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلا) على التفصيل.

ولا أرىَ فـاعِلاً فى النـاسِ يُشْـبِهُه ::: ولا أُحَاشِى مِنَ الأقوامِ مـن أحـدٍ[(١)]

وأجيب عنه بأن التصرف لا يدل على فعليته، لجواز كون ما يتصرف فعلا مشتقا من(حاشا) حرفا، كما اشتق[(٢)] سوفت من سوف.

وبعد أقول: فيه بحث وهو أن المصنف حكم فيما سبق بفعلية (عدا) و(خلا) فى الأكثر، والدليل القائم عليها جواز دخول (ما) المصدرية، وحكم ههنا بحرفية (حاشا) فى الأكثر، مع أن الدليل المذكور فيه موجود فى ذلك كما قال النبى عليه السلام: (أسامة[(٣)] أحبُّ الناس إلىّ ما حاشا فاطمة).

وإعراب لفظ غير إذا استعمل فيه، أى: فى الاستثناء كإعراب المستثنى بـ (إلا) دون أخواتها؛ لأن استعمال (غير) فى الاستثناء إنما هو بالحمل على (إلا) دون غيرها، فلا يكون إعرابه إلا كإعراب المستثنى بها على التفصيل المذكور فيما سبق [من][(٤)] وجوب النصب فى الموجب، وعند التقديم[(٥)]، نحو: جاءنى القوم غيرَ [زيد][(٦)]، وما جاءنى غيرَ أخيك أحدٌ، وكذا فى المنقطع، ومن جواز النصب والبدل فى غير الموجب التام نحو: ما جاءنى أحدٌ غيرُ زيدٍ، والإعراب على حسب ما يقتضيه العامل فى المفرغ نحو: ما جاءنى غير زيدٍ[(٧)]، وقس عليه غيره.

---

(١) من البسيط فى الديوان ص ٢٠، ط / دار المعارف، وانظره فى: الأصول ١/ ٢٨٩، والانتصار ص ١٦٩، والإنصاف ١/ ٢٧٨، وابن يعيش ٢/ ٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٥،والشاهد قوله: (أحاشى) فهو فعل مضارع بمعنى أستثنى وجاء فى الكلام عن العرب، فدل على أن (حاشا) فعل وأنه متصرف.

(٢) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٢٨٢، وأسرار العربية ص ١٩٢، وجواهر الأدب ص ٤٢٧.

(٣) هو: أسامة بن زيد بن حارثة الحب ابن الحب، يكنى أبا محمد، أبا زيد، أمه أم أيمن حاضنة النبى ﷺ ولد فى الإسلام، ومات النبى ﷺ وله عشرون سنة، وقيل ثمانى عشرة، اعتزل أسامة الفتن بعد مقتل عثمان ابن عفان، إلى أن مات فى أواخر خلافة معاوية سنة أربع وخمسين، روى عنه من الصحابة أبو هريرة، وابن عباس، وآخرون، انْظُرْ ترجمته فى: الاستيعاب ١/ ٧٥، والإصابة ١/ ٤٩، وأسد الغابة ١/ ٧٩، والطبقات الكبرى ٤/ ٦١. والحديث أخرجه أحمد فى مسنده ٢/ ٩٦ عن ابن عمر، وورد فى الطبقات الكبرى ٤/ ٦٦، وقصته: أنه بعد أن بلغ رسول الله ﷺ أن الناس عابوا أسامة وطعنوا فى إمارته، فقام ﷺ فى الناس فقال: **«ألا إنكم تعيبون أسامة وتطعنون فى إمارته وقد فعلتم ذلك بأبيه من قبل وإن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لأحبّ الناس كلّهم إلىّ، وإن ابنه هذا من بعده لأحبّ الناس إلىّ، فاستوصوا به خيرا فإنه من خياركم»**، قال سالم: " ما سمعت عبد الله يحدث بهذا الحديث قط إلا قال: " ما حاشا فاطمة " اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (تقديم) وهو تَصْحِيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٥٦، وابن يعيش ٢/ ٨٧، وابن القواس ص ٢٨٢، والأصبهانى ص ٤١٤، وقال بعض بنى أسد، وقضاعة: إذا كانت (غير) فى معنى (إلا) ينصبونها، تمَّ الكلامُ قبلها أو لم يتم تقول: ما جاءنى غيرَك، وما جاءنى أحدٌ غيرَك. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٥٤٢، والهمع ٢/ ٢٠٦.

و(غير) صفة حُملت على (إلا) فى الاستثناء، كما حملت (إلا) عليها فى الصفة،

فإن قلت[1]: لم عمل الفعل اللازم فى (غير) من غير واسطة حرف، ولا يعمل فى الاسم الواقع بعد (إلا) إلا بواسطة (إلا)؟.

قلت: الإعراب فى الأصل لما بعدهما فى الصورتين؛ لأن (غيرا) موازن (إلا) فى الحكم، إلا أن (غيرا) لما كان اسما متمكنا قابلا للإعراب وكان ما بعده مشغولا بحركة الجر للزوم إضافته إليه، جعل إعرابه الذى يستحقه - لولا اشتغاله بالجر - مثبتا له بالعَرَض، فالعمل فى الحقيقة بالواسطة نظراً إلى أن استحقاق النصب لما بعد (غير) بواسطته، إلا أنه عرض لـ (غير) للعلة المذكورة؛ ليكون توفيته لما يقتضيه الحالتان، بخلاف (إلا) فإنها لكونها حرفا لا يقبل الإعراب، فبقى الإعراب ههنا فى أصل وضعه، وقيل[2]: (غير) لتوغله فى الإبهام أشبه الظروف المكانية المبهمة[3]، فتعدى الفعل إليه كما تعدى إليها بغير واسطة.

هذا ولفظة غير فى أصل وضعها صفة ثم حُمِلت على (إلا) فى الاستثناء [4]، قيل[5]: " لو أورد الحكم الذى ذكره لـ (غير) وما بعده قبل هذا، بعد هذا لكان/ أولى؛ ليكون موافقا لقولهم: (٥٨/أ) ثَبِّتْ العرشَ ثم انقش[6] ".

كما حملت لفظة إلا مع كونها فى وضعها للاستثناء عليها، أى: على (غير) فى الصفة، وتوضيحه: أن كلمة (غير) حقها أن يكون وصفا يمسُّها إعراب ما قبلها[7]، إذ معناها المغايرة إما فى الذات أو فى الصفات، فيكون دالا على الذات باعتبار معنى هو المقصود كما فى قولك:

---

(١) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٤١٤.

(٢) انْظُرْ هذا التعليل فى: المفصل ص١٠٤، وابن يعيش ٢/ ٨٨، وابن القواس ص ٢٨٢، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٢٥، والأصبهانى ص ٤١٤.

(٣) قال فى الإقليد ص ٥٨١ موضحا الإبهام: "... إذا قلت: خلف زيد، لا ينتهى بشىء دون شىء إلى أقصى العالم كما أن (غير زيد) لا ينتهى بشىء دون شىء إلى أقصى ما ينتهى به الخلق، فعلم أن بينهما شبها من حيث الإبهام " اهـ.

(٤) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٥٧: " لأنها اسم بمعنى المغايرة - خلاف المماثلة - كقولك: هذا مغاير لهذا، فكما أن مغاير صفة فكذلك (غير) واستعمالها فى المغايرة على وجهين: أحدهما: المغايرة فى الذات كقولك: مررت برجل غير زيد، تريد بإنسان آخر، والثانى: المغايرة فى الصفات - وإن كانت الذات واحدة - كقولهم: دخلت بوجه غير الذى خرجت به، فهذه مُغَايَرَةٌ فى الصفة " اهـ، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ١٥٦.

(٥) هذا قول الغجدوانى، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٥٨.

(٦) هذا المثل لم أقف عليه فيما رجعت إليه من كتب الأمثال، وهو فى الغجدوانى ص ٢٥٨.

(٧) قال ابن يعيش ٢/ ٨٨: " وقوله (يمسه إعراب ما قبله) يشير إلى أنه وصف يتبع ما قبله فى إعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول: هذا رجل غيرُك، فترفعه؛ لأن موصوفه مرفوع، وتقول: رأيت رجلا غيرَك ومررت برجلٍ غيرِك، كما تقول: هذا رجلٌ عالمٌ، ورأيت رجلاً عالماً، ومررت برجلٍ عالمٍ... " ا. هـ.

إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور،

مررت برجل غير زيد، قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر، أو بِمَنْ ليست صفتُه صفتَه، إلا أنها يحمل على (إلا) فى الاستثناء ويُستعمل له، كما يحمل (إلا) عليها ويستعمل للوصفية[1]، لتحقق المشابهة بينهما فى إفادة كل منهما مغايرة ما بعدها لما قبلها[2]، ثم تلك وإن كانت متحققه بين (غير) وغيرها، إلا أنها ليست مما يوجب الحمل البتة بوجه معلوم لمن له تأمل.

ثم ذلك الحمل ليس على الإطلاق بل إذا كانت لفظة (إلا) تابعة فى الاستعمال لجمع[3] أى: لما يدل على التعدد، سواء كان جمعا اصطلاحيا أو لا، منكور[4] أى: نكرة لا يدل على شىء معين غير محصور[5] فى عدد معيّن، أى: لا يكون من الأسماء التى تدل على عدد معين لا بالذات ولا بالشرع، فلا ينتقض بقولنا: جاءنى رجال عشرة إلا زيدٌ - بالرفع - وبقولنا: لفلان على دراهم إلا درهما.

---

(١) قال ابن يعيش ٢/ ٨٩: " وقد حملوا (إلا) على (غير) فى الوصفية، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إياه أو من صفته كصفته، ولا يراد به إخراج الثانى مما دخل فى الأول فتقول: جاءنى القوم إلا زيدا، فيجوز نصبه على الاستثناء، ورفعه على الصفة للقوم، وإذا قلت: ما أتانى أحد إلا زيد، جاز أن يكون (إلا) وما بعدها بدلا من (أحد) وجاز أن يكون صفة بمعنى غير... ". وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٣١، والمقتضب ٤/ ٤٠٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ١/ ١٥٣.

(٢) قال الرضى ٢/ ١٥٦: " ومعنى الحمل: أنه صار ما بعد (إلا) مغايراً لما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد (غير) ولا تعتبر مغايرته له نفيا وإثباتا، كما كان فى أصلها، وصار ما بعد (غير) مغايراً لما قبلها نفيا وإثباتا كما بعد (إلا) ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت فى الأصل، إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر من العكس؛ لأن (غيراً) اسم والتصريف فى الأسماء أكثر منه فى الحروف " ا. هـ وانْظُرْ: الإقليد ص ٥٨٢.

(٣) قال الرضى ٢/ ١٥٨: " وإنما شرط هذا الشرط ليوافق حالُها صفةً حالَها أداة استثناء، وذلك لأنه لابد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظاً كان أو تقديرا فلا تقول فى الصفة: جاءنى رجل إلا زيد، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل (إلا) وصفاً كما جاز فى (غير) وذلك ليكون أظهر فى كونها صفة " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٤٢٦.

(٤) قال الرضى ٢/ ١٥٨: " وشرط كون الجمع منكّرا؛ لأنه إذا كان معرَّفا نحو: جاءنى الرجال، أو القوم إلا زيد احتمل أن يراد به استغراق الجنس، فيصح الاستثناء، واحتمل أن يُشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدا، فلا يتعذر أيضا الاستثناء الذى هو الأصل فى (إلا)، فالسامع يحمل (إلا) على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد (إلا) فيه، فيضطر السامع على حمل (إلا) على غير الاستثناء " ا. هـ

(٥) قال الرضى ٢/ ١٥٨: " واشترط أن يكون المنكور غير محصور، والمحصور شيئان: إما جنس المستغرق نحو: ما جاءنى رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: له عشرة دراهم أو عشرون، لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه، فلا يتعذر الاستثناء، فلا يُعدل عنه وذلك نحو: كل رجل إلا زيداً جاءنى، وله علىّ عشرة إلا درهما " اهـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ٤١٦، والجامى ١/ ٤٢٦.

لتعذر الاستثناء، مثل:

ثم أشار إلى علة وجود صحة الحمل على ذلك التقدير بقوله: لتعذر الاستثناء، يعني: إنما تُحمل (إلا) في هذه الصورة على (غير) لتعذر الاستثناء حينئذ، فكان هذا كأنه شرط لذلك[1].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يشترطوا في حمل (غير) على (إلا) تعذر الوصفية، واشترطوا في حمل (إلا) على الـ (غير) تعذر الاستثناء؟.

قلت: لأن في الثاني مخالفة القياس؛ لأن استعمال الحرف صفة على خلاف القياس؛ لكونه استعمال حرف بمعنى الاسم، بخلاف الأول؛ لأن استعمال الاسم للاستثناء ليس ببعيد على القياس لوجود مثله كـ (سوى) و(سواء)، فالوجه في احتياج الثاني الاشتراط لكونه خروجا عن القياس دون الأول ظاهر.

ثم اعلم أن المصنف إنما قال: (إذا كانت) لأن (إلا) ههنا بمعنى (غير) و(غير) وصف تابع، فهي إنما تكون بمعناه إذا كانت تابعة، تشبيها لها به.

وقيد المتبوع بالجمعية مراعاة لبابها الأول، إذ لابد لها فيه أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها فيكون احترازا عن مثل قولك: قام رجل إلا زيد[2].

فإن قلت: هذه الرعاية تقتضي عدم تعذر الاستثناء، فكيف يحمل (إلا) حينئذ على (الغير)؟.

قلت: لا نسلم ذلك لأن غايتها حفظ صورة الاستثناء، وهو لا ينافي تعذره، ومثله الألف واللام في الاسم الفاعل والمفعول.

ثم ينبغي أن يعلم أن المتبوع المذكور لا بد وأن يكون موجوداً في اللفظ[3]؛ لأن (إلا) فرع على (غير) في الصفة، فيجب إظهار الموصوف معها للدلالة على كونها صفة، فلا يقال: جاءني إلا زيد، بمعنى: غير زيد.

واحترز بقيد (المنكور) عن الجمع المعرف؛ لأن الجمع حينئذ يستغرق لجميع أفراده، فلا يتعذر حمله على الاستثناء[4].

---

(١) انْظُرْ: الجامي ١/ ٤٢٦.

(٢) انْظُرْ: الرضي ٢/ ١٥٨، والجامي ١/ ٤٢٦، وانْظُرْ الهامش (٢) في الصفحة السابقة.

(٣) قال ابن القواس ص ٢٨٣: " ولا تقع (إلا) صفة إلا بثلاثة شرائط: إحداها: وجود الموصوف، بخلاف (غير) فإنها لا يشترط فيها ذلك لكونها اسما يتصرف تصرف الأسماء " اهـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٩٠.

(٤) قال الرضي ٢/ ١٥٨: " وشرط كون الجمع منكراً؛ لأنه لو كان معرفا نحو: جاءني الرجال، أو القوم إلا زيد احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم (زيدا) فلا يتعذر أيضا الاستثناء الذي هو الأصل في (إلا)... " ا. هـ وانْظُرْ: الأصبهاني ص٤١٦، والجامي ١/ ٤٢٦.

{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلا اللهُ لَفَسَدَتَا}[1]،

وقيد (غير المحصور) للاحتراز [عن][2] نحو قولك: لفلان عليّ عشرة إلا واحدا[3].

وما يقال: من أنه لا حاجة إلى قيد (غير المحصور) لأن مثل ذلك خارج بقوله: (لجمع)، يندفع بما قلنا في تفسيره قبل ذلك.

وإنما تعذر الاستثناء حينئذ لأن شرطه أن يدخل المستثنى في المستثنى منه، ولو سكت عن ذكره بالوجوب في هذه الصورة لم يجب ذلك؛ لأن الجمع الموصوف بالصفة المذكورة كـ (رجال) - مثلا - لم يجب دخول (زيد) فيه؛ لعدم العموم فيه، وإلا لما صح إخراجه عن المعرف باللام نحو: جاءني رجال من الرجال، فلا يصح الاستثناء المتصل؛ لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدمه، ويتعذر الإبدال فيه أيضا، لأنه في الموجب ممتنع، كما مر.

مثاله: مثل قوله تعالى:**{لَوْ كَانَ فِيهِمَا}**أي: في السموات والأرض:**{آَلِهَةٌ}** جمع (إله) وهو الذي يعبد إليه، أي: المعبود:**{إِلا اللهُ}**أي: غير الله:**{لَفَسَدَتَا}** أي: السموات والآرضين.

وفي تقييد الآية للمثال لهذا المطلوب إشارة إلى رد قول من قال: إن قيد (غير المحصور) للاحتراز عن جمع القلة؛ لأن (آلهة) منه لأنها بوزن (أفعلة).

فـ (إلا) ههنا بمعنى (غير)[4] لكونها تابعة لجمع منكور غير محصور وهو (الآلهة)، ولو حملت (إلا) ههنا على الاستثناء، يلزم الفساد في الآية من حيث المعنى[5]، حينئذ يصير: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها (الله) لزم فسادهما، والتوحيد الذي هو المطلوب من الآية لا يحصل على ذلك التقدير؛ لأنه يجوز أن يكون فيهما آلهة ولم يستثن عنهم (الله) ولم يلزم الفساد، والأمر ليس كذلك؛ لأن المراد من الآية هو: الرد على المشركين القائلين بأن مع (الله) إلها آخر، سواء كان (الله) مستثنى عنهم أو لا.

---

(١) سورة الأنبياء من الآية (٢٢).

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: الرضي ٢/ ١٥٩، والكناش ١/ ٢٠٣، وقال النيلي: " قولك: له عليَّ عشرةٌ إلا درهمٌ... وقع (إلا) بعد جمع منكر لكنه منحصرٌ بالعدد، فلم يجب جعل (إلا) فيه صفة، بل يجوز " اهـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٥٣١.

(٤) قال سيبويه ٢/ ٣٣١ ": هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبْنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنَا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحَلْتَ، ونظير ذلك قوله عز وجل:**{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا}**، وانْظُرْ: الملخص١/ ٤٠٢.

(٥) انْظُرْ: التخمير ١/ ٤٧٣، وابن القواس ص ٢٨٣، وترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل ص ١٦٥ والإقليد ص ٥٨٣، والجامي ١/ ٤٢٧، وانْظُرْ: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٦١ حيث أجاز النصب على الاستثناء فقال: " والنصب على الاستثناء جائز لو قرئ به " ا. هـ، وانْظُرْ أيضا: الفوائد والقواعد ص ٣٢٢ وقد قال: " ولو قرئ بالنصب (إلا اللهَ) على الاستثناء لكان جائزاً " اهـ.

وضُعِّف فى غيره.

فإن قلت: هذا الفساد بعينه لازم على تقدير الوصفية أيضا؛ لأن معناها حينئذ: لو كان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة (الله) لفسدتا، فاللازم منه انتفاء المجموع، وهو قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الآلهة!

قلت: انتفاء ذلك المجموع إن كان بانتفاء الآلهة ثبت المطلوب، وإن كان بانتقال الوصف فكذلك[1]، لأن انتفاء وصف المغايرة وحقيقتها يستلزم ارتفاع التعدد قطعا.

ولقائل أن يقول: ذكر الجمع فى الآية، وتقييد وجود الآلهة بكون السموات والأرضين/ ظرفا لها (٥٨/ب) يوهم عدم لزوم القطع بالتوحيد من الآية، إذ لا يلزم من انتفاء الجمع انتفاء الاثنين والواحد.

ومن انتفائهما فى السموات والأرضين انتفاؤهما فى غيرهما من التصريح بالقول الدال على عدم شمولهما، كما فى قوله تعالى: **{رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا}**[2].

ويمكن أن يجاب عنه بأن [على][3] هذا لا يكون الآية مسيقة لردّ المشركين على وفق [ما][4] اعتقدوه، فإنهم اعتقدوا بوجود الآلهة فى السموات والأرض، فوردت الآية على وفق ذلك، وإن كان المراد التوحيد مطلقا، مع أن الفساد الذى يلزم من المجموع يلزم من مطلق التعدد، فعدم الفساد يدل على انتفائه قطعا.

لا يقال: لا نسلم تعذر الإبدال[5] ههنا لأن فيها نفيا فى المعنى لكونها بمنزلة: ما كان فيهما آلهة إلا الله، وهذا لكون (لو) تدل على الانتفاء؛ لأنا نقول[6]: الجملة الشرطية موجبة بالحقيقة وإن كان طرفاها منفيين فى التقدير، وقوله [تعالى][7] (إلا الله) واقع فى هذه ولا نفى باعتبارها، مع أن اعتبار النفى المعنوى فى الموجب من حيث اللفظ إجراء له مجرى النفى فى الاستثناء، مشروطٌ بعدم تغيّر معنى الكلام باعتباره، وههنا يتغير كما حقق فى موضعه، وتحقق هذه الآية مباحثات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب.

وضُعِّف، أى: حمل (إلا) على (الغير) فى الصفة فى غيره أى: فى غير جمع منكور غير

---

(١) فى الأصل: (وكذلك) وهو تَصْحِيف.

(٢) سورة مريم من الآية (٦٥)، وسورة الدخان من الآية (٧)، وسورة النبأ من الآية (٣٧).

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال أبو حيان فى البحر ٧/ ٤٢٠: " وأجاز أبو العباس المبرد فى (إلا الله) أن يكون بدلا؛ لأن ما بعد (لو) غير موجب فى المعنى، والبدل فى غير الواجب أحسن من الوصف " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ١٦١، وابن القواس ص ٢٨٣، والمغنى ١/ ٨٤.

(٦) انْظُرْ رد ابن الحاجب على القول بجواز الإبدال فيها فى: الإيضاح ١/ ٣٧٠ وما بعدها.

(٧) سورة مريم من الآية (٦٥)، وسورة الدخان من الآية (٧)، وسورة النبأ من الآية (٣٧).

وإعراب سوى، وسواء، النصب على الظرفية، فى الأصح.

محصور[١]، وذلك بانتفاء أحد القيود المذكورة، ثم جوازه لعدم استلزامه فساد المعنى، وضعفُه لعدم تعذر الاستثناء الذى هو الأصل، قال المصنف فى شرحه[٢] ": قد زعم قوم أنها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء[٣]، ومتمسكهم قول الشاعر:

وكُلّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ::: لَعَمْرو أَبِيْكَ إلا الفَرْقَدَانِ[٤]

وهذا عند الأولين شاذ ".

(وفى البيت ضعفان آخران يعرف وجههما بالتأمل)[٥]

وما بعد هذا البيت:

وكُلّ قرينةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى ::: وإنْ ضَنَّت بها سَيَفْتَرِقان

أى: الفرقدان، وهما نجمان قريبان من القطب الشمالى لا يفارق أحدهما الآخر أبدا، إن كان القائل جاهلا منكراً بالبعث وفناء العالم كما قيل، وما دامت الدنيا كان مؤمنا مقرا بهما.

والاعتماد أنه رفع الفرقدان على الوصفية مع صحة الاستثناء.

وإعراب سِّوى - بكسر السين والقصر - وقد يُضم معه، وكذلك إعراب سِواء - بفتح السين وكسرها مع المد - النصبُ على الظرفية، واستدلوا عليها بوقوعهما صلة للموصول فى نحو: جاءنى الذى سواك، وغيره.

وهذا مذهب سيبويه[٦] فإنه جعلهما مما يلزم الظرفية قصداً منه إلى جعل صفة الظرف القائمة هى مقامه مما يلزم الظرفية ليكون أدل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب، فـ (سوى) فى

---

(١) قال الرضى ٢/ ١٦٢: " هذا عند المصنف، ولا يضعف عند سيبويه وأتباعه " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٥٩.

(٣) هذا مذهب سيبويه كما صرح الرضى، وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٣٤.

(٤) من الوافر لعمرو بن معد يكرب فى: الكتاب٢/ ٣٣٤، وابن يعيش ٢/ ٨٩، ولعمرو أو لحضرمى بن عامر فى: الخزانة ٣/ ٢١، وانظره فى: المقتضب ٤/ ٤٠٩، والإنصاف ١/ ٢٦٨، والرضى ٢/ ١٦٠. والشاهد قوله: إلا الفرقدان، حيث حمل (إلا) على الصفة فرفع (الفرقدان) على الوصفية مع صحة الاستثناء.

(٥) ما بين القوسين ورد فى الأصل قبل قوله: (قال المصنف فى شرحه) ورأيت أن أثبته هنا لاستقامة الكلام، والضعفان اللذان فى البيت أوضحهما ابن الحاجب فى شرح المفصل بقوله ١/ ٣٧١: " أحدهما: أنه وَصَفَ المضاف ههنا وهو(كل) والقياس أن يوصف المضاف إليه.... الثانى: أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل ". وانْظُرْ: الرضى ٢/ ١٦١، وابن القواس ٢٨٤، والكناش ١/ ٢٠٤، والجامى١/ ٤٢٨.

(٦) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٣١، ٢/ ٣٥٠، وهو مذهب الجمهور انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٢٩٤، والارتشاف ٣/ ١٥٤٦، والمغنى ١/ ١٦٢، والمنصف من الكلام ١/ ٢٨٥، وائتلاف النصرة ص ٤٠، والجامى ١/ ٤٢٩.

الأصل صفة مكان، قال الله تعالى:{مَكَانًا سُوىً}[1] أي: مستويا، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصف، فمعنى (سوى) معنى المكان.

وإنما قال: فى الأصح احترازاً عما ذهب إليه الكوفيون، فإنهم أجازوا التصرف فيهما رفعا ونصبا وجراً[2]، وتمسكوا بقول الشاعر:

وَلَـمْ يَبْـقَ سُـوى العـدوا ::: نِ دِنَّـاهُمْ كَمَـا دَانُـوا[3]

وجوابه: التقدير فيه: ولم يبق شىء سوى العدوان[4].

وأما التمسك بقوله أيضا:

تَجَانَفُ عـن أهـلِ اليَمَامَـةِ نَـاقَتِى ::: وَمَا قَصَدَتْ مِـنْ أهلِهـا لِسِـوَائِكَا[5]

فضعيف؛ لأن هذا شاذ عند الأولين[6] وإخراج عن الأصل للضرورة[7].

واعلم أن ههنا قواعد كثيرة لم يتعرض المصنف لذكرها، وأنا أردتُ أن أذكر لها أمثلة لتنبيه المتعلم سببها على مباحثها الدقيقة.

فتقول: لو قلت: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، فالنصب فى الأول على المفعولية، وفى الثانى

---

(١) سورة طه من الآية (٥٨)، وانْظُرْ: الرضى٢/ ١٦٢.

(٢) انْظُرْ: معانى الفراء١/ ٧٣، ٢٢٠، وأمالى الشجرى ٢/ ٣٧٢، والإنصاف ١/ ٢٩٤، وابن يعيش ٢/ ٨٤، والرضى ٢/ ١٦٣، وائتلاف النصرة ص ٤٠، ودراسة فى النحو الكوفى من خلال معانى الفراء للمختار ديرة ص ٣٩٩، والأشباه والنظائر ٣/ ٦٩. هذا وقد ذهب الرمانى والعكبرى إلى أنها ظرف متمكن، أى: تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٥٤٧، والمساعد ١/ ٥٩٤، والأشمونى ٢/ ١٦٠، والتصريح ١/ ٣٦٢، والهمع٢/ ١١٨، وإليه ذهب ابن هشام فى: أوضح المسالك ٢/ ٢٨٢، واختاره الأشمونى ٢/ ١٦٠، وذهب ابن مالك إلى أنها اسم مرادف (غير) فكما أن (غير) لا تكون ظرفا ولا يلزم فيها النصب فكذلك (سوى)انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٣١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦.

(٣) من الهزج للفند الزمانى سهل بن سنان فى: التصريح ١/ ٣٦٢، والعينى على الأشمونى٢/ ١٥٩، والخزانة ٣/ ٣١، وانظره فى: شرح المصنف ٢/ ٥٦١، والرضى ٢/ ١٦٣، وشرح ابن الناظم ص ١٢١، وأوضح المسالك ٢/ ٣٨١، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٥٨، والجامى ١/ ٤٣١. والشاهد قوله: (لم يبق سوى) فوقعت (سوى) فاعلا لقوله: (لم يبق) فتصرف فيها رفعا، ونصبا، وجرا، وهذا على مذهب الكوفيين.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٨٦.

(٥) من الطويل للأعشى فى: ديوانه ص١٣١، دار صادر، والكتاب١/ ٤٠٨، وانظره فى: المقتضب٤/ ٣٤٩، والمحتسب٢/ ١٥٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٣، والإنصاف١/ ٢٩٥، وابن يعيش٢/ ٨٤، وشرح المصنف ٢/ ٥٦٢، والرضى ٢/ ١٦٣، وائتلاف النصرة ص ٤٠، والخزانة٣/ ٤٣٥. ويروى: (جو) بدل (أهل) و(جل) بدل (أهل)، و(ما عدلت) بدل (ما قصدت). والشاهد قوله: (لسوائكا) حيث جرها باللام فدل على تصرفها وخروجها عن الظرفية إلى وقوعها فى مواقع الإعراب المختلفة.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٦٢، والرضى ٢/ ١٦٣.

(٧) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، والإنصاف ١/ ٢٩٧، وابن يعيش ٢/ ٨٤.

على الاستثناء؛ لأن الكلام صار موجبا، المعنى: أكل الخبز كل واحد إلا زيداً[١].

ولو قلت: ما أتانى إلا زيدٌ إلا عمراً[٢]، فالرفع فى الأول بإسناد الفعل إليه، والنصب فى الثانى على الاستثناء، إذ لا يمكن رفعه على البدلية، ولا على الفاعلية مؤولا كلامك بـ: تركنى الناسُ وراء زيد إلا عمرو.

ولو قلت: ما أتانى إلا زيداً إلا عمراً أحدٌ، فليس فيهما إلا النصب؛ لأن التقدير: ما أتانى إلا زيداً أحد إلا عمرو، فلما قدم صار النصب واجبا[٣].

ولو ذكرت المستثنى الثانى عند كونه متعدداً بعد ما يصح دخوله فيه، وكذا الثالث والرابع إلى ما ينتهى، استثنى كل من متعلقه، وجعل كلُّ وِتْرٍ خارجاً وكُلُّ شَفْعٍ داخلاً، وما اجتمع فهو الحاصل، لأن الاستثناء من النفى فى الكل إثباتٌ، ومن الإثبات نفىٌ، وإلا شغل العامل ببعض المستثنيات إن كان مفرغاً ونصب ما سواهما.

وإلا فلجميعها النصب إن تقدمت وإن تأخرت، فلأحد ما له مفرداً وللبواقى النصب، وحكمها فى المعنى حكم المستثنى الأول، فلو قلت: له علىّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية، هكذا إلى الواحد، فاللازم (خمسة)[٤]، ولو ذكرت إلا واحداً إلا اثنين، هكذا إلى التسعة، فاللازم (واحد) عند من يخرج الأول، وعكس الحكم فى الثانى، خلافا لمن ابتدأ الإخراج بالثلاثة، فإن الحكم عنده على ما عرفت.

فافهم فإنه مما يمتحن به طبيعة الأذكياء[٥].

* * * * *

---

(١) أوضح الرضى هذه المسألة فقال ٢/ ١٥٠: " إن كان المستثنى منه أكثر من واحد، فإن كان فى غير الموجب لم يجز فى ثانى المستثنيين إلا النصب على الاستثناء نحو: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً، لأن النفى قد انتقض بـ (إلا) الأولى، فهو استثناء من موجب، والمعنى: كل أحد أكل الخبز فقط، إلا زيداً فإنه لم يأكله فقط بل أكل معه شيئا آخر أيضا " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ هذه المسألة فى: المفصل ص ١٠٦، وانْظُرْ تفصيلها فى: ابن يعيش ٢/ ٩٢، والإيضاح ١/ ٣٧٥، والإقليد ص ٥٨٩، والتخمير ١/ ٤٨١، والارتشاف ٣/ ١٥٢٣.

(٣) انْظُرْ: المفصل ص ١٠٦، وابن يعيش ٢/ ٩٣، والإيضاح ٢/ ٣٧٦، والرضى ٢/ ١٤٩، والتخمير ١/ ٤٨٢.

(٤) قال الرضى ٢/ ١٤٨: "... نحو: له علىّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً، كل وتر منفى خارج، وكل شفع موجب داخل... فيلزمك بالإقرار خمسة؛ لأنا إذا أخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد، أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة، أخرجنا منها سبعة بقى اثنان، أدخلنا معها ستة صارت ثمانية، أخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة، أدخلنا معها أربعة صارت سبعة، أخرجنا منها ثلاثة بقى أربعة، أدخلنا معها اثنين صارت ستة، أخرجنا منها واحداً بقى خمسة "ا. هـ.

(٥) قال أبو حيان: " وليس ذلك من غرض النحو، ولا نطقت العرب بتلك التراكيب " انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٥٢٥.

خبر (كان) وأخواتها

خبر كان وأخواتها هو: المسند بعد دخولها، مثل: كان زيد قائماً، وأمره كأمر خبر المبتدأ.

لما فرغ عن بيان المستثنى، شرع أن يبين ما لم يذكر قبل من المنصوبات وهى[1] أنواع، فأشار إلى الأول[2] منها / بقوله: خبر كان وخبر أخواتها أى: خبر إحدى أخواتها، هو المسند وهذا (٥٩/أ) شامل له ولغيره من المسندات، ولما قال: بعد دخولها أى بعد دخول إحداها[3]، خرج عنه جميع الأغيار، مثل: كان زيد قائما فـ (قائما) هو المسند بعد دخول (كان)[4].

ثم اعلم أن فى انتصابه خلافاً، فمذهبُ البصريين على أنه على الخبرية، والكوفيون على الحالية[5]، وقالوا: إنَّ (كان) فعلٌ لازم [لا][6] يقتضى مفعولا، وإنَّ قولنا: كان زيد فى حال كذا، يفيد معنى صحيحا، وكذا: كان زيد قائما، لوقوعه موقعه.

والجواب عن الأول[7]: أنا لا ندعى كونه مفعولا حتى يلزم ما ذكرتم بل المدّعى أنه مشبه به.

وعن الثانى: أنا لا نسلم أن قولكم (فى حال) [حالٌ][8]، بل هو خبر مركب من الجار والمجرور، مع أن وقوعه معرفة بأى طريقِ تعريفٍ كَانَ، وعدمَ استقلالِ الكلام بدونه، يُبطلُ هذا الرأى.

وأمره أى: أمر خبر كان كأمر خبر المبتدأ فيما يجوز، كوقوعه معرفة ونكرة، ومفرداً وجملة [و][9] فيما يجب كتقديمه على الاسم إذا كان نكرة والخبر ظرفا، وككون تلك الجملة الواقعة

---

(١) فى الأصل: (هو) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (الواحد) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (إحديها) وهو تَصْحِيف.

(٤) اعترض الرضى على المصنف فى هذا التعريف فقال ٢/ ١٧٢: "... يدخل فى حده نحو: قائم، فى قولك: كان زيد أبوه قائم، مع أنه ليس بخبر (كان) " ا. هـ، ورده الجامى فى: شرحه ١/ ٤٣٢.

(٥) مذهب البصريين أن نصبه على المفعولية، ويسمى خبرها حقيقة، ومفعولها مجازا؛ لأنها أشبهت الفعل التام المتعديٍ لواحد، كـ ضرب زيد عمراً، واستدلوا بوقوعه ضميراً، وأنه خبر المبتدأ بعينه، وأنه يقع معرفة وجامداً، ولا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحالية، وقال الفراء: إنه انتصب لشبهه بالحال، فـ كان زيد ضاحكا، مشبه عنده بـ زيد ضاحكا. وانْظُرْ تفصيل هذه المسألة فى: الإنصاف ٢/ ٨٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٥١، والفاخر ص ٢٣٨، والمساعد ١/ ٢٤٨، وائتلاف النصرة ص ١٢١، والتصريح ١/ ١٨٤، والأشمونى ومعه حاشية الصبان١/ ٢٢٦، والهمع١/ ٣٥٣، والموفى فى النحو الكوفى ص ١٣٢.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: ابن القواس ص ٢٨٩.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وقد يتقدم على اسمه معرفة.

فيه من الجمل الخبرية[١]، وكاشتراط الرابط.

فإن قلت: هذا على إطلاقه ليس بجيد؛ لأن خبر المبتدأ يجوز أن يكون فعلا ماضيا، وذا لا يجوز فى خبر كان[٢]، لما سيجىء فى بابه - إن شاء الله تعالى - اللهم إلا أن يكون مع (قد) ووقع شرطا !

قلت: الكلام فيما ثبت لـه أنه خبر كان، فليس مرادنا أن كل ما صح أن يكون خبراً للمبتدأ صح أن يكون خبرا لـ كان حتى يرد ما ذكرتم.

وقوله: وقد يتقدم [أى][٣] خبر كان على اسمه حال كونه معرفة بمنزلة الاستثناء عن الحكم المذكور المتقدم، فكأنه[٤] قال: وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا فى جواز تقديمه على الاسم، فإنه يجوز فيه إذا كان معرفة، بخلاف خبر المبتدأ، وذلك لأن عدم الجواز فى خبر المبتدأ للزوم الالتباس، وذلك منتف فى خبر (كان) لتغاير إعراب المقدم والمؤخر نحو: كان القائمَ زيدٌ[٥].

فإن قلت: لو أردف قوله (معرفة) بأن يقول: (أو متساويين) لكان أشمل؛ لقولنا: كان أفضل منك أفضل منى، فإن حكمهما فى التقديم مخالف، كحكم خبر المبتدأ أيضا، وأيضا لو أشار إلى أن هذا الجواز إنما يكون عند ظهور الإعراب أو قرينته عند انتفائه، لأن عند انتفائهما لا يجوز ذلك فيه، لكان أفيد!

قلت: أما عدم ذكر المتساويين فللاعتماد[٦] على أن يعرف حالهما من حال المعرفة، إذ العلة مشتركة بينهما.

وأما عدم الإشارة إلى ما ذكر فلعدم الاحتياج إليه[٧]؛ لأن الجواز ههنا معلل بعدم وجود الالتباس ووجوده يمنع الجواز، مع أن الإشارة إلى امتناع التقديم فى مثل ذلك قد مرّت.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٧٢، وابن القواس ص ٢٨٩، وانْظُرْ: رد ابن فلاح لقول الكوفيين فى المغنى ٣/ ٥١.

(٢) هذا قول ابن درستويه فقد منع وقوع الماضى خبرا لكان، والجمهور على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع، وقالوا: إن وقعَ لابد من (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ لتفيد التقريب من الحال. وجوزه ابن مالك بدون (قد) ومنعه مع صار، وليس، وما دام، وكل ما كان ماضيا من: ما زال، ولا زال، ومرادفاتها، وحققه الرضى، انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٧٢ وما بعدها، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٩٢ وما بعدها، والتسهيل ص ٥٣، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٦٤، والأصبهانى ص ٤٢٥، والمساعد ١/ ٢٥٥.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (فكان) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٦٣، والرضى ٢/ ١٧٥ وقد قال: " وينبغى ههنا أيضا إذا انتفى الإعراب ولا قرينة ألا يجوز التقديم نحو: كان الفتى هذا " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ١/ ٤٣٢.

(٦) فى الأصل: (فلا اعتماد) وهو تَصْحِيف.

(٧) أشار إلى ذلك الرضى ونص عليه بأن قال: " وينبغى ههنا أيضا إذا انتفى الإعراب ولا قرينة ألا يجوز التقديم نحو: كان الفتى هذا " اهـ. انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ١٧٥، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٢٤، وابن جماعة ص ١٦٣.

وقد يحذف عامله فى مثل: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، ويجوز فى مثلها: أربعة أوجه.

وقد يحذف عامله أي: عامل خبر كان وهو (كان)، وإنما لم يقل: قد تحذف كان، مع أنه أخصر وأظهر؛ لأن مناسبة ما ذكره المقامَ أكثرُ.

وأراد بقوله: فى مثل: الناس مجزيُّون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، كل موضع جاء بعد حرف الشرط فيه منصوبٌ ومرفوعٌ، أحدهما مقارن بالفاء[1]، وإنما جاز الحذف ههنا لدلالة حرف الشرط عليه.

ويجوز فى مثلها، أى: مثل هذه المسألة أربعة أوجه من الإعراب كما نص عليه سيبويه[2]،

أحدهما: نصب الأول ورفع الثانى[3]، أما الأول فبتقدير كان[4]، وأما الثانى فبإضمار المبتدأ، لا الفعل؛ لأن الجزاء متى كان فعلا لم يحتج إلى الفاء، والابتداء كان ألزم وقوعا بعد الفاء[5]، فيكون حرف الجزاء دالاً عليه، فتقدير الكلام حينئذ: إن كان عملهم خيراً فجزاؤئهم خيرٌ، كذا فى الغجدوانى[6].

فإن قلت: المقتضى لأن كان فعلا مطلقا، فما الوجه فى تخصيص (كان)؟

قلت: لما كان الأمر كذلك ولم يدل دليل على الخاص، قدّر ما هو أعم الأفعال، فإنَّ (كان) لاندراج[7] جميع الأفعال تحته، كان[8] أعمَّ، مع أنه فعل كثير الدور فى الكلام، فالتصرف فيه أولى، ولهذا لم يقدر (كان) التامة؛ لأن الأول أدور فى الكلام بالنسبة إلى الثانى[9].

وثانيهما: رفع الأول ونصب الثانى[10]، أما الأول فبأن يكون اسم (كان)، وأما الثانى فبأن

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٢٥٨، ولباب الإعراب ص ٣٥٠، والجامى ١/ ٤٣٣.

(٢) انْظُرْ بيان هذا الأوجه فى: الكتاب ١/ ٢٥٨ وما بعدها، وشرح الكتاب للرمانى ص ٥٥٨ وما بعدها.

(٣) وهو أقواها، وقال ابن الحاجب ٢/ ٥٦٤: " هو أفصحها "، وقال فى الإيضاح ١/ ٣٨٠: " هو أجودها " ا. هـ

(٤) قال ابن الحاجب: " وجاز تقدير(كان) لأنه فعل دل عليه سياق الكلام " اهـ، انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٣٨٠.

(٥) قال سيبويه ١/ ٢٥٨: " والرفع أكثر وأحسن فى الآخر، لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحَسَن أن تقع بعدها الأسماء " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الكتاب للرمانى ص ٥٥٨، وشرح المصنف ٢/ ٥٦٥، والإيضاح ١/ ٣٨١، والرضى ٢/ ١٧٧، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٨٩.

(٦) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٢٦٥، - بتصرف - يسير فى النقل.

(٧) فى الأصل: (الاندراج) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل (كونه) وهو تَصْحِيف.

(٩) قال الرضى ٢/ ١٧٧: " فإن قلت: قدر للرفع (كان) التامة، قلت: يضعف لقلة استعمالها " ا. هـ.

(١٠) قال ابن فلاح ٣/ ٨٩: " وهو أضعفها؛ لأنه لابد من تقدير عامل فيهما، وإذا قدرت (كان) رافعة الأول فلا يخلو إما أن تكون تامة أو ناقصة، وتقدير التامة ضعيف لوجهين: أحدهما: أنها قليلة الاستعمال، وما قلَّ استعماله قلَّ حذفه، وما كثُر استعماله قوى حذفُه، الثانى: أن تقديرها يُصَيِّرُ الثانى كأنه أجنبى من= =الأول،

يكون خبر (كان) فالتقدير: إن كان فى عملهم خير فيكون جزاؤهم خيراً، أو بأن يكون مفعولا به، أى: فيجزون[1] خيراً، والدال عليه (مجزيون) كما هو دال على الجزاء فيما سبق، كذا قالوا، وفيه [ضعف][2]، لأن حذف الفعل بعد فاء الجزاء غير قياس، مع عدم الاحتياج إليه[3] إذا كان الجزاء فعلا[4]، وإن زعمت أنه يحتاج إليه إذا كان ماضيا، قلت: ذلك إذا كان مع (قد) لفظا أو تقديراً، ولا يجوز تقدير (قد) ههنا لتأديته إلى كونه ماضيا صريحاً، وهذا ليس بصحيح ههنا لأن الجزاء يوم الجزاء المترقب بعد.

وثالثها: رفعهما معا بأن يكون الأول اسم (كان) والثانى خبر مبتدأ محذوف، فالتقدير: إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير[5].

ورابعها: نصبهما معا بأن كان كل منهما خبراً لـ (كان) فالتقدير: إن كان عملهم خيراً فكان جزاؤهم خيرا[6].

ثم اعلم أن النسبة بين هذه الوجوه فى القوة والضعف إنما هى بالنسبة إلى قلة الحذف وكثرته[7]، وبموافقة / المقدر لما هو المشهور فيما بينهم، فالأول: أقواها لأن المحذوف (٥٩/ب) فى جزئه الأول (كان) مع اسمه وهو قليل، وفى جزئه الثانى المبتدأ، وهو مشهور كثير.

والمعنى على تعلُّقه به، وإنما يكون ذلك فى الناقصة، وتقديرُ الناقصة: إن كان فى عمله خيرٌ، وذلك ضعيف لوجهين: أحدهما: كثرةُ المحذوف، والثانى: أن يكون مخصوصاً، وليس المعنى على الخصوص بل على التعميم. وأما ضعفُ نصب الثانى: فلأنه لا يخلو إما أن يقدر الناصب: إن كان فى عمله خيرٌ كان جزاؤه خيراً، وإما أن يقدر: إن كان فى عمله خيرٌ فيُجزى خيراً، والتقديرُ الأول ضعيفٌ لوجهين: أحدهما: حذفُ فاء الجزاء الموجودة فى اللفظ، والثانى: أنه حذفٌ للفعل على غير قياس، وأما حذف المبتدأ بعد الفاء فعلى القياس، والتقدير الثانى ضعيف لوجهين: أحدهما: أن تقدير المبتدأ بعد الفاء على القياس، وتقدير الفعل بعدها على غير القياس، الثانى: أن الفعل المضارع إذا وقع جواب الشرط لم يحتج إلى الفاء بل يكفى تأثيرُ حرف الشرط فيه فى إفادة الربط بين الجزاء والشرط " ا. هـ).

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٩٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٤، والإقليد ص ٥٩٦.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) أى: إلى فاء الجزاء.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٨١، وشرح المصنف ٢/ ٥٦٥، وابن القواس ص ٢٩٣ وما بعدها.

(٥) قال سيبويه ١/ ٢٥٩: " وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربى حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن خِنْجَرٌ فخِنْجرٌ، كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قَتَل فالذى يُقتلُ به خنجر، وإن كان فى أعمالهم خيرٌ فالذى يجزون به خير " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٢٥٨، والمفصل ص ١٠٨، وابن يعيش ٢/ ٩٧، والكناش ١/ ٢٠٥.

(٧) انْظُرْ بيان هذا فى: ابن يعيش ٢/ ٩٧، والإيضاح ١/ ٣٨٠ وما بعدها، والتصريح ١/ ١٩٣.

ويجب الحذف فى مثل: أمّا أنت منطلقا انطلقتُ، أى: لأن كنت.

والثانى: أضعفها لأن المحذوف[1] فى جزئه الأول (كان) والجار مع المجرور وهو كثير، وفى جزئه الثانى (كان) مع اسمه، وهذا وإن كان كالجزء الأول من الأول، لكن فيه عدم موافقة المقدر لما هو المشهور بينهم، وهو إضمار الفعل بعد حرف الشرط - كما مر - مع أن الكثرة ثابتة بالنسبة إلى الجزء الثانى من الأول.

وأما الثالث والرابع فهما متوسطان لأن فى كل منهما ما يؤذن بالقوة[2] وما يؤذن بالضعف، أما فى الثالث فلأن فى الجزء الأول منه كثرة الإضمار وهو دليل الضعف، وفى الجزء الثانى منه حذف المبتدأ بعد الفاء وهو دليل القوة، وأما الرابع فلأن فى الجزء الأول منه قلة الحذف وهو دليل القوة، وفى الجزء الثانى إضمار الفعل بعد الفاء وهو دليل الضعف[3].

ويجب الحذف أى: حذف كان فى مثل: أمَّا أنت منطلقا انطلقت، أراد به كلّ موضع قام فيه مقام (كان) غيرُه، مع وجود القرينة على المحذوف.

وأشار بقوله: أى: لأن كنت، إلى أن أصل هذا الكلام: لأن كنت منطلقاً انطلقتُ، فحذف اللام الجارة لأن حذفها من [أن][4] المصدرية، و(أنّ) قياس مستمر، ثم حذف (كان) بناءً على جواز حذفه لما مرّ، ثم انقلب المتصل إلى المنفصل لعدم ما يتصل به، ثم زيدت (ما) بعد (أن) المصدرية، ليكون عوضا عن (كان) ودال عليه[5].

وإنما قضى لـ (ما)[6] بالزيادة إما لمناسبتها الفعل فى أنها مصدرية فى الأصل، أو لكونها مشابهة بأخت (كان) و(لا) وإن كان كذلك لكنه أقل منها مشابهة، ثم أدغم النون بالميم[7] لأن إدغام النون الساكنة فى الميم واجب فصار: أما أنت منطلقا انطلقت.

ولِما ذكرنا فى بيان الأصل ظهر وجه وجوب حذف (كان) لأنه لولا ذلك للزم الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهو غير جائز[1]، أو لأن (أن) لما كانت مصدرية استدعت الفعل

---

(١) كلمة: (المحذوف) كررت فى الأصل.

(٢) فى الأصل: (فى القوة) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (الضعيف) وهو تَصْحِيف.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال الفارسى مبينا زيادة (ما): ".. وزيادتهم إياها... على أربعة أضرب: الأول: أن يكون لازماً عوضاً من الفعل نحو: أمَّا أنت منطلقا انطلقت معك... "، انْظُرْ: البغداديات ص ٣٠٣، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٦٦، وابن يعيش ٢/ ٩٨، والإيضاح ١/ ٣٨٢، والرضى ٢/ ١٧٩، والارتشاف ٣/ ١١٩١.

(٦) انْظُرْ: حاشية يس على الفاكهى ٢/ ١٧.

(٧) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٨٢، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٩٣.

(١) جوّز المبرد الجمع بينهما على أن (ما) ليست عوضا عن (كان) فيقول: أمَّا كنت منطلقا انطلقتُ معك.=

استدعاء (إن) الشرطية إياه، فحينئذ كان ذلك لوجود قرينة مع القائم مقامه، ولا دليل على الخاص فيقدر بالضرورة ما هو الأعم، وهذا على تقدير البصرة[1]، وأما الكوفيون[2] فالتقدير عندهم: إن ما كنت منطلقا - بكسر الهمزة - فـ (إن) عندهم للشرط قطعا وإن جوزوا فتح همزتها تسهيلا لدخولها على الاسم، فعندهم جاز الجزم فى الفعل الواقع بعده، نحو: أما أنت منطلقا أنطلقْ معك - بالجزم[3] - كذا ذكره النكسارى قائلا: حكاه أبو منصور الأهوازى[4] فى (أما)[5] نقله شارح أبيات المفصل ".

فإن قلت: لِمَ عوض حذف الفعل بعد (أن) المصدرية، ولا كذلك بعد (إن) الشرطية؟.

قلت: أجيب عنه بأن(إن) الشرطية أكثر استعمالا، مع أن فيها استقلالا بالمعنى، بخلاف(أن) المصدرية فإنها لا تستقل[6] إلا بصلتها، فمِن لزوم التعويض فيما لا يستقلّ لا يلزمُ التعويضُ فيما استقل[7].

* * * * *

=انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٧٩، والارتشاف ٣/ ١١٩٢، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٤، ومجيب الندا للفاكهى ٢/ ١٨.

(١) انْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ٩٣، والتصريح ١/ ١٩٥.

(٢) انْظُرْ قول الكوفيين فى: الرضى ٢/ ١٧٩، وابنِ يعيش٢/ ٩٩، والارتشاف٣/ ١١٩٢، والتصريح ١/ ١٩٥. وقال الرضى ٢/ ١٧٩: " ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أما المعنى فلأن معنى قوله: أمَّا أنتَ ذَا نَفَر... إن كنت ذا عدد، فلستُ بفرد، وأما اللفظ فلمجيء الفاء " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٨٠.

(٤) لم أقف له على ترجمته.

(٥) فى الأصل: (أما ليله).

(٦) فى الأصل: (يستقل) وهو تصحيف.

(٧) انْظُرْ هذا الجواب فى: الأمالى لابن الحاجب ٢/ ١٢٣.

اسم (إنَّ) وأخواتها

اسم (إنَّ) وأخواهّا هو: المسند إليه بعد دخولها، مثل: إنَّ زيداً قائمٌ.

لما فرغ من الأنواع المذكورة، شرع فى بيان الثانى فقال: اسم إن واسم أخواتهـا، أى: اسـم كـل واحد من أخوات (إنّ)، وهى الحروف المشبهة بالفعل، هو: المسند إليه بعـد دخولهـا، أى: اسـم كل واحد منها هو المسند إليه بعد دخول كل واحد منها[1].

فقولـه: (المسند إليه) شامل لجميع ما أسند إليه من المبتدأ، واسم (كان) وأخواتها، وخبـر (مـا) و(لا) وغيرها، وبقولـه: بعد: دخول (إنَّ) وأخواتها خرج الجميع، وانطبق التعريف علـى مثـل: إن زيداً قائم، فـ (زيد) هو المسند إليه بعد دخول (إنَّ).

ولقائل أن يقول: إن المفهوم من كلام المصنف[2] أنَّ التمييز بين اسم (إنَّ) وبـين المبتـدأ إنمـا هـو بدخول (إنَّ) حتى لو قطع النظر عن ذلك، لانعدام التمييز بينهمـا، فـذلك تمييـز لفظـى، والحـد ليس باعتباره، بل باعتبار المعنى!

وأما الجواب الذى ذكره نجم الملة والدين[3] على تقدير الإيراد علـى خـبر (كـان) مـن أن المـراد بالمعنى: المعنى الذى يثبت للخبرية[4] وهو حصول الخبر للمسند إليـه فـى زمـان معـين، فلـيس بمعلوم صلاحيته لأن يكون جوابا ههنا، بمعنى أنه لا يمكن التأويل ههنا بوجه، كما أمكن هنالك ولا مخلص عنه، اللهم إلا أن يمنع عدم جواز كون الحد باعتبار اللفظ.

* * * * *

---

(١) قال الرضى ٢/ ١٨٣: " ينتقض بمثل (أخوه) فى قولك: إن زيداً قائم أخوه " اهـ، وانْظُرْ: الجامى١/ ٤٣٦

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٦٨ حيث قال: " لا يتميز اسم (إنَّ) عن المبتـدأ فـى المعنـى إلا بـدخول لفـظ (إنَّ) عليه، فلذلك جعل فصلا " اهـ.

(٣) هو: ابن الحاجب.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٨٠.

المنصوب بـ (لا) التى لنفى الجنس

المنصوب بـــ (لا) التى لنفى الجنس هو: المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرة مضافا أو مشابها به، مثل: لا غلامَ رجل ظريفٌ فيها، ولا عشرين درهما لك.

وأشار إلى الثالث منها بقوله: المنصوب بـ (لا)، وَصَفَ (لا) بقوله: التى لنفى الجنس، احتراز عن (لا) التى [ليست][1] لنفى الجنس، وينبغى أن يعلم أيضا أن هذا القول تجوز منهم لأن المراد فى قولنا: لا رجلَ فى الدار، ليس بنفى حقيقة الرجل، بل نفى كينونته فى الدار.

قوله: هو المسند إليه شامل لجميع ما أسند إليه، وبقوله: بعد دخولها أى: دخول (لا) المذكورة، خرج ما يدخل عليه غيرها من المسند إليه.

وإنما لم يقل: (اسم لا) لكون بحثه من المعربات، فلو قال كذلك لدخل فيه ما هو مبنى من اسمها[2]، فلا يكون حاجة إلى [ما][3] ذكره من شروط انتصابه بقوله: يليها أى: يلى ذلك المسندُ كلمةَ (لا)[4].

وقوله: نكرة منصوب على الحالية عن ضمير المسند إليه المستتر، وكذلك قوله: مضافا[5] منصوب/ على الحالية[6]، فيكون حالا بعد حال، وإضافته لابد وأن تكون إلى النكرة إن كانت (٦٠/أ) معنوية، وإلا فالأولى الأعم منها، فقوله: أو مشابها[7] معطوف على قوله: (مضافا)، والضمير المجرور فى به راجع إلى المضاف، فعلم من هذا أن شروطه ثلاثة.

مثال المضاف مثل قولك: لا غلامَ رجل، وقوله: ظريفٌ فيها، خبر لا، ومثال ما يشابه المضاف مثل: لا عشرين درهما لك، وجه المشابهة[8] قد مرّ، مع تحقيق أن المراد ما به.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) هذا تعليل الرضى فى: شرحه ٢/ ١٨٤، وتبعه الجامى ٢/ ٤٣٧، وقال المصنف فى شرحه ٢/ ٥٦٩: " لو ترجم بـ (اسم لا) لاستغنى بأن يقال: هو المسند إليه بعد دخولها " اهـ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) قال الجامى ٢/ ٤٣٧: " أى: يقع بعدها بلا فاصلة " اهـ.

(٥) قال فى الإقليد ص ٦٠٣: " المضاف فى هذا الباب مشروطٌ فيه أن يكون مضافا إلى نكرة؛ لأن المراد العموم واستغراق الجنس، ولا ذلك إلا بكون المضاف إليه منكوراً " اهـ.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٢/ ١٨٤، وشرح الكافية لابن هاشم ل ٧٢ / أ.

(٧) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٦٩: " والمعنى بـ (المشبه بالمضاف) أن يكون الدال عليه (لا) متعلقا باسم آخر على غير جهة الإضافة، فأجرى مُجرى المضاف لشبهه به فى الارتباط " اهـ، وانْظُرْ: الكناش ١/ ٢٠٦.

(٨) قال ابن القواس ٢٩٦: " وأما المشبه بالمضاف فحمل على المضاف لمشابهته له، إمَّا لأنه عامل فى الثانى كالمضاف، وإما لأن الثانى مخصّص له لتخصيص المضاف بالمضاف إليه، وإما لأن الثانى من تمام الأول فلما شابهه من هذه الوجوه أعطى حكمه فى الإعراب " اهـ وانْظُرْ: الأصبهانى ٤٣١، والكناش ١/ ٢٠٦.

وإن كان مفرداً فهو مبنى على ما ينصب به.

ثم لما بين ما هو المقصود فى هذا[1] المقام وهو المنصوب بـ (لا)، لكون البحث عن المعربات[2]، أشار إلى ما هو غيره من اسم (لا) ليكون ذكره تبعا لـه بقولـه: وإن كـان مفـرداً أى: وإن كـان الاسم الذى بعد (لا) مفرداً، أى: غير مضاف[3] [أو][4] مشابه[5] به، هذا هـو المـراد، وإن كـان ظاهر كلامه يقتضى أن يكون مراده الضمير المنصوب بـ (لا)، وليس بمراده لظهور فساده، فهـو، أى: ذلك المفرد مبنى على ما ينصب[6] [أى][7] ذلك الاسم المفرد حين كونـه معربـا، والضـمير المجرور فى به[8] راجع إلى (ما)، والباء للسببية، أى: إن كان نصبه حين إعرابه بالحركة فيبنى على الحركة، كقولك: لا غلامَ فى الدار، وإن كان بالحروف يبنى على الحرف نحو: لا غلامَين لـك - بفتح الميم وكسرها -.

وإنما بنى إذا كان مفردا لكونـه متضـمنا للحـرف[9]، إذ معنـى (لا رجـلَ): لا مـن رجـل؛ لأن الغرض منه استغراق النفى لجميع أفـراد الجـنس، وذلـك لا يحصـل ههنـا إلا بتضـمن الحـرف وهـو(مِنْ)؛ لأنه يزاد لتأكيد النفى فى المسند إليه، والباء وإن كان مما يزاد لتأكيـد النفـى؛ إلا أنـه لتأكيد نفى الحكم فى الخبر [نحو] [10]: ليس زيد بمنطلق.

ومَنْ قال[11]: لأنه مبنى على جـواب سؤال سائل: هل من رجل؟، فقد سـها؛ لأن جوابـه: لا،

---

(١) فى الأصل: (هذه) وهو تَصْحِيف.

(٢) وقال النيلى: " إنما قدم النكرة المضافـة على المفردة لأن المضـاف معـرب، وبيـان المعـرب أهـم؛ لأن الحركـة الإعرابية تُفيد معنىً والثانية لا تفيـد معنى، وأيضا فإن عمل (لا) يظهر فى المضاف ولا يظهر فى المفرد فقدم ما يظهر فيه عملُها لتتحقق المشابهة بـ (إنَّ) " اهـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٨٧.

(٣) فى الأصل: (مضافا) وهو لحن.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (مشابها) وهو لحن.

(٦) قال الرضى ٢/ ١٨٦: " وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكـرة فـى الأصـل قبل البناء " اهـ.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) قال الأصبهانى ٤٣٣: " وإنما قال: على ما ينصب به، ولم يقل: على الفتح؛ ليتنـاول التثنيـة والجمـع: نحـو لا مسلمين - مثنى، ومجموعا - لأنهما ليسا بمبنيين على الفتح بل على الياء الذى ينتصبان به " اهـ.

(٩) هذا تعليل ابن الحاجب فى شرحه ٢/ ٥٧٠، والإيضاح ١/ ٣٨٤، والأمالى ٢/ ١٢٤، وتبعه على هذا التعليل الرضى ٢/ ١٨٦، وقال ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٦٤: " إنه مبنـى قيـل: لتضـمنه معنـى (مـن) الاستغراقيـة وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر " ا. هـ وقـال السـيوطى فـى الهمـع ٢/ ٤٦٦: "... وقيـل لتضـمنه معنى اللام الاستغراقية " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ٢٤٧.

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١١) ممن قال بذلك صاحب المتوسط ص ٢٢٨ ونصه: " وإنما بنى لتضمنه حرف الجر؛ لأن قولنا: لا رجل فـى=

أو نعم، دون (لك).

وإنما لم يُبنَ[1] المضاف ولا المشابه به لأن الإضافة لخصوصيتها بالأسماء - إذ الأصل في الأسماء الإعراب - تمنع البناء؛ لأن المضاف إليه نازل منزلة التنوين، ولذلك يتعاقبان، والبناء على التنوين الذى هو للتمكن مستحيل فكذا مع القائم مقامه.

وأما كون بنائه على الحركة أو الحرف فإيذان بكونه عارضا، كما مرّ فى المنادى.

فإن قلت: لِمَ كان بناؤه على ما ينصب به دون غيره؟.

قلت: لكون هذا أخف من [غيره، ثم ألحق][2] الباقى بالمفرد، ثم لما كان المفرد مبنيا على ذلك لِما ذكر بُنى التثنية والجمع إلحاقا للفرع بالأصل.

وأما من قال[3]: " إنما بُنى على الفتح لخفته "، فلم يكن قوله شاملا للتثنية والجمع، إما لأن الفتح لا يُطلق على ما ينصبان به على الحقيقة، أو لأن خفة النصب لم تتميز فيهما عن ثقل الكسر، مع عدم تصريح إلحاقهما بالمفرد، وبهذا ظهر وجه ترك المصنف قولهم: " مبنى على الفتح "[4].

ثم اعلم أن البعض منهم أثبت التنوين فى مثل (مسلمات)[5] بناءً على أنه للمقابلة، والمنافى للبناء ما يكون للتمكن، وبعضهم يبنيه على الفتح [6] قائلا: بأن حمل النصب إنما كان فى حال الإعراب فإذا بُنى رجع حركة بنائه إلى الأصلية إذ لا مانع منه، فعلى هذا يكون خارجا عن الحكم المذكور.

=الدار، مبنى على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر، سأل فقال: هل من رجلٍ فى الدار؟ فكان من الواجب أن يقال: لا من رجل فى الدار، ليكون الجواب مطابقا للسؤال " اهـ، وتبعه على هذا القول كل من: الأصبهانى فى شرحه ص ٤٣٣، والجامى ١/ ٤٣٨، وصاحب الكناش ١/ ٢٠٦).

(١) انْظُرْ علة عدم بناء المضاف والمشبه به فى: ابن يعيش ٢/ ١٠١، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ١٢٤، والرضى ٢/ ١٨٦، والإقليد ص ٦٠٣، والجامى ١/ ٤٣٩.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) المراد به صاحب المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٢٩.

(٤) منهم: الزمخشرى فى: المفصل ص ١١١، وابن يعيش ٢/ ١٠١، وابن مالك فى: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٢، وانْظُرْ: الرضى٢/ ١٨٥ حيث قال: " قوله: " على ما ينصب به " هذا أولى.... من قولهم: "مبنى على الفتح " فدخل فيه نحو: لا غلامَين لك، ولا مسلمين لك " اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٢٩٦.

(٥) قال الرضى٢/ ١٨٧: " وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا، نظراً إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى:{مِنْ عَرَفَاتٍ}، وهو منقوض بنحو: يا مسلماتِ، مجرداً عن التنوين اتفاقاً، والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها وإن لم تكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن ". وإثبات التنوين هو مذهب ابن الدهان، وابن خروف، وعدم إثبات التنوين هو مذهب الأكثرين. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٢٩٧، والهمع ١/ ٤٦٨.

(٦) هذا مذهب المازنى، والفارسى، والرمانى، والصقلى، انْظُرْ قول الفارسى فى: المسائل الحلبيات ٣١١، ورأى المازنى فى: الرضى ٢/ ١٨٧، والتصريح ١/ ٢٣٩، وانْظُرْ: الارتشاف٣/ ١٢٩٧، والهمع ١/ ٤٦٨.

وإن كان معرفة، أو مفصولا بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير، ومثل: قضيةُ ولا أبَا حَسَنٍ لها...

وإن كان الاسم الذى بعد (لا) معرفة - وإن كان مفرداً - أو مفصولا بينه، أى: بين ذلك الاسم وبين لا بظرف - وإن كان مفردا نكرة - وجب الرفع، أى: رفع المنفى فى الصورتين، والتكرير، أى: أن يجاء بعد (لا) والمنفى بـ (لا) منفى آخر، إذ ليس الغرض منه التكرير الاصطلاحى وهو: ذكر الشىء مرة بعد أخرى بشهادة الاستعمال، مثال الأول نحو: لا زيدٌ فيها ولا عمروٌ، ومثال الثانى: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ.

وإنما وجب الرفع[1] فى الأول لأن (لا) بدخولها على المعرفة خرجت عن بابها، إذ وضعها لنفى الجنس الحاصل فى النكرات، فبطل عملها، فرجع الاسم إلى أصله الذى هو الرفع.

وأما وجوب التكرير فيه[2] فلأنه لما فات التنكير المؤدِّى إلى نفى الآحاد جُعل التكثيرُ المستفاد من التكرير كالعوض منه من معنى الجنسية، لِمَا فيه من إفادة التعدد.

وإنما وجب الرفع فى الصورة الثانية[3] فلأن (لا) ضعيف من حيث العمل؛ لأن عمله إنما هو بالمشابهة، مع أنها للفرع، فبالفصل يضعف بوجه آخر، فيسقط عن العمل، فيرجع الاسم إلى أصله الذى هو الرفع، أو لإرادة المشاكلة بينه وبين ما يُقدّر جوابا، على ما يذكر فى علة وجوب التكرير.

وأما وجوب التكرير فيها فلقصدهم مطابقة ذلك الاسم لما هو جواب له، فإذا قلت: لا فيها رجل ولا امرأة، كان جوابا لقول من قال: أفى الدار رجل أم امرأة؟ فجعل الجواب مشاكلا للسؤال فى الفصل والتكرير والرفع، فهذه علة تصلح لثلاثة أحكام مذكورة.

فإن قلت: لم قلتم إن السؤال ههنا مكرر؟، قلت: استدلالا بالجواب، فإن السائل لو كان مقتصراً على: أزيد فى الدار؟ - مثلا - لاستغنى المجيب بـ (لا) أو (نعم) عن الذكر ثانيا، فلما كان المجيب مقدما على: لا زيد فيها، علم أن السؤال مكرر إذ عدم الاستغناء بـ (لا) إنما يكون فى المكرر، إذ الاستغناء/ بها لم يفد المقصود على ظاهره. (٦٠/ب)

وقوله: مثل قولهم: هذه قضية ولا أبا حسن لها[4]، أى: تلك القضية، إشارة إلى

---

(١) هذا التعليل وما بعده هو تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٥٧١، وقد نقله الشارح - رحمه الله - عنه - بتصرف - ولم يشر إلى ذلك، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ١٩٠، وابن القواس ص ٢٩٩، والجامى ١/ ٤٣٩.

(٢) أجاز المبرد، وابن كيسان فى المعرفة والنكرة الرفع من غير تكرار ولا ضرورة، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٣٥٩ والتسهيل ص ٦٨، وشرحه ٢/ ٦٦، والرضى ٢/ ١٩١، والارتشاف ٣/ ١٣٠٩، والهمع ١/ ٤٧٣.

(٣) انْظُرْ هذا التعليل وما بعده فى: شرح الأصبهانى ص ٤٣٦.

(٤) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٣، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٦٦، وابن يعيش ٢/ ١٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠٨، والرضى ٢/ ١٩٨، وابن القواس ص ٢٩٩.

متأول، وفي مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله، خمسة أوجه: فتحهما،

اعتراض يورد على قوله: (إذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير) فإن (أبا حسن) معرفة مع أنه غير مرفوع وغير مكرر أيضا، ويرد ذلك أيضا على ما ذكره في شرط الانتصاب من قوله: (يليها نكرة)، وقوله: متأول[1] إشارة إلى جوابه، وتأويله أن يقال: إن المضاف محذوف في الكلام، أي: قضية وحكم لا حاكم مثل أبي حسن لها، والـ (مثل) وإن أضيف إلى المعرفة لم يكتسب التعريف مما أضيف إليه لتوغله في الإبهام - لما يجيء - فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[2]، وقرينة تقدير (المثل) كون قصدهم إلى نفي المماثل، لا إلى نفي المسمى؛ لأن انتفاءه معلوم، وكل ما هو كذلك لا يقصد انتفاؤه.

أو لأن فيه[3] تنزيل العَلَم منزلة الجنس الدال على المعنى الذي اشتهر به ذلك العَلَم، كما في قولهم: لكل فرعونٍ موسى، أي لكل مبطل محقٌّ، ومن هذا القبيل قولهم: لا بصرة لكم.

وأما قولهم: (لا نولُك أن تفعل كذا) فتأويله بوجهٍ آخر، أي: محمول على (لا ينبغي)[4] فافهم، مع أن المبرد[5] أجاز الرفع في المعرفة من غير تكرير، وفي النكرة أيضا سواء فصل بينها وبين (لا) أم لا.

وفي مثل قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، خمسة أوجه، أراد به كل ما عطف فيه شيء على المنفي بـ (لا) وكررت (لا) مع كون ذلك الشيء منكوراً غير مفصول.

(١، ٢) انْظُرْ: الرضي ٢/ ١٩٧ وقال: " لتأويله بالمنكر وجهان: إما أن يقدر مضاف هو(مثل) فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام... وإما أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الخَلَّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى (قضيةٌ ولا أبا حسن لها): لا فيصل لها، إذ هو - كرم الله وجه - كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: «**أقضاكم علي**» فصار اسمه - رضي الله عنه - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر" ا. هـ.

(٣) هذا هو الوجه الثاني الذي ذكره الرضي في شرحه: ٢/ ١٩٨.

(٤) قال سيبويه ٢/ ٣٠٢: " وقالوا: لا نَوْلُك أن تفعل؛ لأنهم جعلوه معاقبا لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلاً منه، فدخل فيه ما دخل في (ينبغي) كما دخل في (لا سلامٌ) ما دخل في (سلَّم) " اهـ. وانْظُرْ: المسائل المنثورة ص ١٠١، ولباب الإعراب ص ٣٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠٦، وقال ابن فلاح: " قولهم: لا نولُك أن تفعلَ كذا، فإنه رُفع بالابتداء وما بعده الخبر، وإنما لم تكرر لأنها في معنى ما لا يحتاجُ إلى التكرار، وهو الفعل، فأُجري (لا نولك) مُجرى: لا ينبغي لك أن تفعل كذا " ا. هـ. انْظُرْ: المغني لابن فلاح ٣/ ٢٦٤.

(٥) وابن كيسان، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٠٩، وانْظُرْ: الهامش (٢) من الصفحة السابقة.

الأول منها: فتحهما على أن يجعل (لا) فى كل واحد منهما نافية للجنس، فعلى هذا يجوز أن يكون لكليهما خبر واحد كما ذهب إليه سيبويه[١]، ويكون الكلام جملة واحدة؛ لأن (لا) التى يكون اسمها مفتوحاً لا تعمل عمل (إن) فى الخبر عنده، ويجوز أن يكون لكل واحد منهما خبر فيكون الكلام حينئذ جملتين، وأما عند من يعمل هذه[٢] فى الخبر فيجوز أيضا أن يكون لهما خبر واحد؛ لأن الأولى والثانية وإن كانتا عاملتين، إلا أنهما متماثلتان، فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملاً واحداً، ويجوز أن يكون لكل منهما خبر أيضا[٣].

والثانى منهما: فتح الأول ونصب الثانى على أن يكون (لا) الأولى لنفى الجنس، والثانية زائدة مؤكدة للنفى غير عاملة، والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفى؛ لأنه مفتوح يشبه المنصوب[٤]، فعلى هذا لا يجوز أن يكون لها خبر واحد عند سيبويه؛ لأن خبر (لا حول) مرفوع عنده بالابتداء، وخبر (قوة) مرفوع بـ (لا) لأن الناصبة لاسمها عاملةٌ فى الخبر بالاتفاق، فلو كان لهما خبر واحد للزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين[٥].

والثالث منها: فتح الأول ورفعه، أى: رفع الثانى على أن يكون معطوفا على محل (لا) مع المنفى[٦]، وعند سيبويه يجوز أن يكون لهما خبر واحد لكونه خبراً للمبتدأ، وعند غيره لابد وأن يكون لكل واحد خبر؛ لئلا يلزم اجتماع عاملين مختلفين وهما الابتداءُ ولفظةُ (لا) على معمول واحد[٧].

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٨٢، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ١٩٩ حيث قال: " " فتحهما " ووجهه أن تجعل (لا) فى الموضعين للتبرئة فتبنى اسميهما، كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها، ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدهما خبرا لهما معا، أى: لا حول ولا قوة لنا، أى: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن (لا) المفتوح اسمها لا تعمل عمل (إنَّ) فى الخبر، فهما فى موضع الرفع، فـ (لا قوة) معطوف على مبتدأ، والمقدَّر مرفوع بأنه خبر المبتدأ لا خبر (لا) فيكون الكلام جملة واحدة نحو: زيد وعمرو ضاربان، ويجوز عنده أن تقدر لكل واحد منهما خبراً أى: لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين " ا. هـ. وانْظُرْ: التصريح ١/ ٢٤١، وحاشية الصبان ٢/ ٩).

(٢) وهو الأخفش، والمازنى، والمبرد، حيث ذهبوا إلى أنه مرفوع بـ (لا)، انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٦٥، والجنى الدانى ص ٢٩١، والارتشاف ٣/ ١٢٩٧، والهمع ٢/ ٤٦٩.

(٣) انْظُرْ هذا التوجيه فى: الرضى ٢/ ١٩٩، والتصريح ١/ ٢٤١.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٧٣، والإيضاح ١/ ٣٩٥، والرضى ٢/ ١٩٩،، والجامى ١/ ٤٤١، والتصريح ١/ ٢٤٢، ومثل هذا الوجه قول الشاعر: فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنِهِ... إذا هو بالمجدِ ارتدَى وتأزَّرا.

(٥) انْظُرْ: الرضى٢/ ٢٠٠ وقد قال: "... وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لأن العامل فيه عندهم إذن (لا) وحدها، ويجوز أن تقدر عندهم لكل خبر " اهـ.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩٥، والرضى ٢/ ٢٠٠، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٢٦٧، وقد قال: " ومثلُه قولُ الشاعر: هذا لعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بعيْنِهِ... لا أمَّ لى إن كان ذاكَ ولا أبُ " ا. هـ.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٠٠.

ورفعهما، ورفع الأول – على ضعف – وفتح الثاني.

والرابع منها: رفعهما[1] ليكون مطابقا لما هو جواب له؛ لأنه جواب لقول السائل: أبغير الله حول أم قوة[2]؟ والارتفاع في الاسمين على الابتداء؛ لأنَّ لا عمل لـ (لا) ههنا، ويجوز أن يكون لهما خبر واحد، وأن يكون لكل منهما خبر عند سيبويه وغيره[3].

وأما ما قيل[4]: من أنهما لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف ثم كرهوا العدول بأحدهما لما فيه من التحكم "، فمنقوض بالوجه الأول، وجوابه: أن الوجه الأول جملتان على الغالب، وهذا جملة واحدة، وتَوهُّمُ التركيب بين الجملتين في غاية البعد، بخلاف ما بين جزئي جملة واحدة.

والخامس منها: رفع الأول على أن يكون (لا) بمعنى (ليس) وعمل (لا) بمعنى (ليس) شاذ، ولهذا قال: على ضعف، وفتح الثاني على أن يكون (لا) لنفي الجنس[5].

ولقائل أن يقول: إن في هذا المقام إشكالاً وهو: أن الاستثناء إذا وقع بعد الجملتين إنما ينصرف إلى الثانية، وهو هنا في المعنى راجع إليهما.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الاستثناء المذكور ههنا راجع إلى الجملة الثانية أيضا، ويُقدر في الأولى الاستثناء الآخر لدلالة الثاني عليه، ويجوز أن يقال: إن الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء إليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد.

---

(١) قال ابن فلاح ٣/ ٢٦٨: " أن ترفعَهُما جميعا، إما على مناسبة الجواب للسؤال، أو كراهية توهم تركيب الكلمات معا، وليس في كلامهم ذلك التركيب، أو على أنها بمعنى (ليس) فيهما، أو على مذهب المبرد فيهما، أو على أن الأولى بمعنى (ليس) والثانية على مذهب المبرد، أو على العكس، ومثله قول الشاعر:

وما صرَمْتُكِ حتى قلتِ معلنةً ::: لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ ا. هـ.

(٢) هذا أحد قولين ذكرهما ابن الحاجب وهما: "...: إما لأنه جواب كقولهم: أرجل في الدار أم امرأة... وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم التركيب فيهما، وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما فيه من التحكم، فعدلوا بهما جميعا، فهذا وجه حسن لهذه اللغة " اهـ، انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٧٤، والإيضاح ١/ ٣٩٥.

(٣) قال الرضي٢/ ٢٠١: " ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر واحد، إذ لا عامل ههنا إلا الابتداء فقط، فإما أن تقدر لكل واحد منهما خبراً والكلام جملتان، أو تقدر لهما معاً خبراً واحداً، والكلام جملة واحدة " اهـ.

(٤) هذا قول ابن الحاجب في: شرحه ٢/ ٥٧٤، والإيضاح ١/ ٣٩٥.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٧٤، وابن القواس ص ٣٠١، وابن يعيش ٢/ ١١٣، والجامي١/ ٤٤٢، والتصريح ١/ ٢٤٤، وقال الرضي ٢/ ٢٠١: " رفع الأول وفتح الثاني على أن (لا) الأولى للتبرئه لكنها ملغاة،.... لضعفها وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير، ولا يلزم من تكرير (لا) أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب، إذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا، فإذا تقرر هذا فلا حاجة بنا إلى ما ذكر المصنف من قوله (ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس) فإنا لا نضعف هذا الوجه... " اهـ.

واعلم أن بعضهم[1] ذكر ههنا وجها سادسا وهو على عكس الخامس، فهو ليس بشىء لأنه هو الوجه الثالث بعينه[2].

فإن قلت: لا نسلم ذلك لأن بينهما مغايرةً فى الاعتبار؛ لأن الرفع فى الثالث بكونه معطوفا على ما هو مرفوع المحل، وفى السادس بأن يكون اسم (لا) لكون (لا) ههنا بمعنى ليس.

قلت: هذا[3] لا يجديك نفعا؛ لأن المقصود عدّ الوجوه باعتبار اختلاف لفظها، لا عدّها باعتبار توجيهها وهى على ذلك لا تزيد خمسة، وإلا فلا وجه للاقتصار على الستة مع القدرة على الزيادة عليها، وهذا لا يخفى على من لـه ممارسة فى هذا الفن فى الجملة.

وإذا دخلت الهمزة على (لا) التى لنفى الجنس لم تغيّر أنت، أو تلك الهمزة بدخولها العمل الثابت لـ (لا)، وهو عمل المحليّ، ومعنى التغيير على تقدير انتقاله / إلى اللفظى؛ لأن أيَّ عامل فرض لم يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام عليه[4]. (٦١/أ)

ومعناها أى: معنى الهمزة التى أدخلتها على (لا) هذه إما الاستفهام حقيقة، أو ما حمل عليه من العرْض والتمنى، فتقول: ألا رجلَ فى الدار؟ مستفهما، وألا نزول عندى فى العَرْض وألا ماء أشربه، فى التمنى[5]، وكون الأخيرين ليسا للاستفهام حقيقةً ظاهرٌ؛ لأن القائل بهما لا يقصد فى الأول الاستفهام عن ترك النزول، ولا فى الثانى عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدمه.

---

(١) لعله يريد الزمخشرى فى: مفصله ص١١٧ حيث قال: " فى: لا حول ولا قوة إلا بالله، ستة أوجه، أن تفتحهما، وأن تنصب الثانى وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس أو على مذهب أبى العباس وتفتح الثانى، وأن تعكس هذا "، وتبعه ابن معط فى: ألفيته، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٩٦.

(٢) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٣٩٦: " أما الوجه السادس فلا حاصل لـه؛ لأنه جعله عكس الخامس، والخامسُ: لا حولُ ولا قوةَ، فعكسه: لا حولَ ولا قوةُ، وهو الثالث بعينه، وإنما وقع ذكره وهماً منه وقد توهم أن ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون الثانى فى الثالث على غير هذا الرفع " اهـ، وانْظُرْ: الأمالى ٢/ ١٣٠.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٣٩٦، وقال النيلى رداً على من أجاز ذلك على أن (لا) بمعنى (ليس): "... على هذا ترتقى الأوجه إلى اثنى عشر وجها فحصرُها فى ستةٍ تحكم... والحق أنها خمسة أوجه؛ لأن القصد تعديد وجوهُ ما يجوز فى المنفى من الإعراب وغيره لا تعديد وجوه (لا) " اهـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٩٧.

(٤) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٧٥: " قوله: وإذا دخلت الهمزة لم تغير العامل... لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه، سواء كان لحقيقة الاستفهام، أو لما حمل عليه، وهذا جارٍ فى كل باب، فلذلك بقى عمل (لا) بعد دخول الاستفهام " ا. هـ.

(٥) ذهب المازنى، والمبرد، إلى أنها باقية على بابها فى التمنى قياسا على الاستفهام، وذهب سيبويه والخليل والجرمى إلى أن موضع الاسم نصبٌ بما فى (ألا) من معنى التمنى؛ لأنه قد غيَّر معنى الابتداء. انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٣٨٢، ٣٨٣، والرضى ٢/ ٢٠٣، وابن القواس ص ٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٤.

ونعت المبنى الأول مفرداً يليه...

فإن قلت ما تقول بقولـه:

أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً؟ [١]

قلت: الجواب عنه بـوجهين، الأول: مـا ذكـره الخليـل[٢] وهـو أن (لا) فـى البيـت ليسـت (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام، بل هى حرف موضـوع للتحضـيض مخففـاً كمشـددة، فيقتضـى الفعل لفظاً أو تقديراً، وههنا لا فعل فى الفظ فيجب تقديره، فـ (رجلاً) منصوب بـذلك الفعـل المقدر، تقديره: ألا تروننى، بمعنى: هلا تروننى رجلاً، ولذلك نصب ونوّن.

والثانى: ما ذكره يونس وهو أن [لا][٣] فى البيت مما نحن بصدده دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى، فكان القياس أن يكون: ألا رجلَ، مبنيا على الفتح ولكنه نوّن لضـرورة الشـعر[٤] والوجهان مستقيمان[٥].

ونعت المبنى[٦] على الفتح مع (لا)، قولـه: الأول[٧] بالرفع على أنه صفة النعت، ومعنـى كونـه أولا أن لا يتخلل بينهما بصفة أخرى، وقولـه: مفرداً[٨] أى: غير مضاف ولا مشابه به، حال من (النعـت) وقيل: عن الضمير المستتر فى يليه، وتقديم الحال على العامل جائز إذا كـان فعـلا ولم يوجـد المـانع، وهو على التقدير الأول صفـة لـ (مفرد) والضميـر البارز راجع إلى (المبنى)، ومعنى كونه تاليا لـــه أن لا يفصل بينهما بشىء آخر، سواء كان ذلك الشىء صفة أيضا أو لا، ثـم لا يخفـى عليـك أن قولـــه: (يليه)[٩] مُغنٍ عن قولـه: (الأول)؛ لأن ما يليه من الصفات يكون أولاً بلا ريب.

---

(١) صدر بيت من الوافر وعجزه: يَدُلُّ على محصِّلَةٍ تُبِيْتُ، لعمرو بـن قعـاس فـى: الخزانـة ٣/ ٥١، وانظـره فـى الكتاب ٢/ ٣٠٨، والأصول ١/ ٣٩٨، وابن يعيش ٢/ ١٠١، وشرح المصـنف ٢/ ٥٧٥، والرضـى ١/ ٤٢٦، ٢/ ٢٠٤، ولباب الإعراب ص ٣٥٥، والتخمير ١/ ٢٢٨، وشرح عمـدة الحـافظ ١/ ٣١٧، والمغنـى ١/ ٨٢. وقد أوضح الشارح – رحمه الله – الشاهد فى البيت عند الخليل، ويونس فلا حاجة لإعادته.

(٢) انْظُرْ مذهب الخليل فى: الكتاب ٢/ ٣٠٨، والرضى ٢/ ٢٠٤، والارتشاف ٣/ ١٣١٩، والجامى ١/ ٤٤٤.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ قول يونس فى: الكتاب ٢/ ٣٠٨، وابن يعيش ٢/ ١٠٢، والرضى ٢/ ٢٠٤، وابـن القـواس ص ٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٤، وشرح التسهيل ٢/ ٧١، والارتشاف ٣/ ١٣١٩، والجامى ١/ ٤٤٥.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٧٦.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٧٧: " وإنما قال: " ونعـت المبنـى" احـتراز مـن نعـت المعـرب فإنـه لا يكـون فيـه إلا الإعراب مثل: لا غلام رجل ظريفاً فيها " اهـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٤٤، والجامى ١/ ٤٤٥.

(٧) قال ابـن الحاجب: " احتراز من النعت الثانى وما بعده، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثل: لا رجل ظريـف عاقلاً وعاقلٌ، ولا يكون فيه إلا الإعراب "ا. هـ. السابق نفسه، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٤٤.

(٨) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٧٧: " احتراز مـن النعت المضاف، فإنه لا يكـون فيه إلا الإعراب كقولـك: لا رجـلَ حسن الوجه " ا. هـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٤٤.

(٩) انْظُرْ: الجامى ١/ ٤٤٥.

مبنى، ومعربٌ رفعا ونصبا مثل: لا رجلَ ظريفَ[1]، وإلا فالإعراب

قوله: مبنى خبر (نعت)، ومعرب عطف عليه، وقوله: رفعا ونصباً[2] حالان عن الضمير فى(معرب)، وبيانه: لما تعلق بكون النعت معربا من الجهات، يعنى: على تقدير تقييد النعت بالقيود المذكورة جاز فيه البناء والإعراب، وعلى تقدير إعرابه جاز فيه الرفع والنصب.

مثاله: مثل: لا رجَلَ ظريفَ، أما جوازُ البناء فيه فلأنهم[3] نزّلوا الوصف مع الموصوف منزلة شيء واحد، من جهة أن ذاتهما واحدة، وأن المقصود[4] نفى رجل موصوف بالظرافة، فالصفة ههنا كانت مقصودة، إذ لولاها لاختل المعنى، لأنه يلزم نفى جميع الرجال، وليس ذلك بمراد، بخلاف ما فى المنادى فإن المنادى هو الموصوف وحده، ولا يلزم من بنائهما ههنا بناؤهما ثمة، وأما جواز الإعراب: فلئلا[5] يلزم إيهام تركيب أكثر من كلمتين تركيبا مزجيّاً، أو لأنه علة البناء وهى تضمن (من) الاستغراقية إنما تتصل[6] بالموصوف دون الصفة.

ثم جواز الرفع بالحمل على المحل؛ لأن (لا) مع المنفى مرفوع على الابتدائية[7]، وأما جواز النصب فبالحمل على لفظ الموصوف، وهذا وإن لم يكن جائزاً فى سائر المبنيات جاز ههنا لكون حركته مشابهة لحركة الإعراب من حيث العروض.

ويجوز أن يكون النصب بالحمل على محل اسمها[8] لأنها تعمل عمل (إنّ).

وإلا أى: وإن لم يوجد القيود المذكورة فالإعراب متعين فى النعت، وذلك إما بأن لا يكون النعتُ نعتَ المبنى، فَحينئذ يصير معربا؛ لأن بناءه [9] لكونه مع موصوفه المبنى متحداً، فإذا كان الموصوف معربا فإعرابه أولى، أو بألا يكون نعتا أول؛ لأن البناء حينئذ يستلزم جعل ثلاثة أشياء شيئا واحداً، وهو مكروه عندهم، فأعرب بالضرورة، وإما بألا يكون مفرداً بأن

---

(١) بعدها فى المتن ص ١١٧ (وظريفٌ، وظريفاً)، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٧٧، والرضى ٢/ ٢٠٤.

(٢) قال الجامى ١/ ٤٤٦: " (رفعا) حملا على محله البعيد، (ونصبا) حملا على اللفظ أو على محله القريب ".

(٣) قال سيبويه ٢/ ٢٨٩: " وأما الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٧٨، والإيضاح ١/ ٣٩٠، والأصبهانى ص ٤٤٤.

(٤) فى الأصل: (المقصودة) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل (فئلا) وهو تَصْحِيف.

(٦) غير واضحة بالأصل.

(٧) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٧٨: " وأما الرفع فعلى المحل؛ لأن البناء عارض فيه على ما تقدم فى مثل: يا زيد الظريف، وإن كان الإعراب بالعكس، والنصبُ على اللفظ؛ لأن الحركة فى قولك (لا رجل) عارضة فى هذا الموضع، فأشبهت لعروضها حركة الإعراب، فلذلك جاء النعت عليها " ا. هـ. انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١٠٩، والرضى ٢/ ٢٠٦، وابن القواس ص ٣٠٣، وتوجيه اللمع ص ١٦٣.

(٨) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٠٧.

(٩) فى الأصل: (بناؤه) وهو لحن.

والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل: لا أبَ وابناً.

يكون مضافا أو مشابها به؛ لأن اسم (لا) إذا كان مضافا لا يكون له إلا الإعراب، فتابعه إذا كان مضافا أولى بأن لا يكون له [إلا][1] الإعراب، وإما بأنه لا يكون تاليا له لأن الفصل يمنع جعل الصفة مع الموصوف شيئا واحدا فبنى[2].

واعلم أن اسم (لا) هذه إذا كرر يجوز فى الثانى الإعراب والبناء نحو: لا ماءَ ماءً - بالتنوين - على تقدير الإعراب، وبغيره على تقدير البناء[3]، إما لأنه تأكيد لفظى فحكمه كحكم المؤكد، أو بدل على ما قيل وحكمه حكم المبدل منه.

والعطف على المبنى مع (لا) من غير تكرير (لا) محمولٌ أى: ذلك العطف على اللفظ أى: على لفظ المبنى، وعلى المحل[4] أى: على محل المبنى أو محل المجموع، جائز نحو: لا غلامَ وجاريةٌ - بالرفع والنصب[5] - والمعطوف حينئذ يشارك النعت المذكور فى جواز وجهين الإعراب ويفارقه فى عدم جواز البناء فيه.

فإن قلت: لم لا يجوز فيه البناء[6]؟

قلت: إما لأن بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرةً بالذات فلا يستقيم جعلهما كشىء واحد، أو لكون حرف العطف فاصلا بينهما، والفاصل يمنع الاتحاد / بينهما، ومن أمثلة النصب معطوفاً (٦١/ب) على اللفظ مثل قول الفرزدق:

لاَ أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوانَ وابنِه ::: إذا هُو بالمجدِ ارتَدىَ وتأزَّرَا[7]

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٧٧، ٥٨٧، وابن القواس ص ٣٠٣.

(٣) فى سيبويه ٢/ ٢٨٩: " وإن كررت الاسم فصار وصفا فأنت فيه بالخيار، إن شئت نوّنت، وإن شئت لم تنوّن وذلك قولك: لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءَ بارداً، ولا يكون (باردا) إلا منونا؛ لأنه وصف ثان " اهـ. وانْظُرْ: المفصل ص ١٤٤، وابن يعيش ٢/ ١٠٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩١، والتسهيل ص ٦٩، وابن القواس ص ٣٠٤، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٢٧٤، والتصريح ١/ ٢٤٣.

(٤) فى الأصل: (وعلى المبنى) وهو سهو.

(٥) قال ابن الخباز: " فالنصب حمل على اللفظ، والرفع بالابتداء " اهـ، انْظُرْ: توجيه اللمع ص ١٦٢.

(٦) قال ابن القواس ص ٣٠٤: " وامتنع البناء لامتناع جعل أربعة أشياء كالشىء الواحد " اهـ، وانْظُرْ: ابن يعيش٢/ ١١٠، والأصبهانى ص ٤٤٥، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٢٧٥.

(٧) من الطويل نُسب إلى الفرزدق فى: توجيه اللمع ص ١٦٢، وقيل: لرجل من بنى عبد مناة فى: التصريح ١/ ٢٤٣، والعينى على الأشمونى ٢/ ١٣، وبلا نسبة فى: الكتاب ٢/ ٢٨٥، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، واللامات ص١٠٦، والرضى ٢/ ١٩٩، وابن القواس ص٣٠٤، والتخمير١/ ٥١١، وابن يعيش٢/ ١٠١، ١١٠، ولباب الإعراب ص ٣٥٣، والدرر ٢/ ٤٧٤، يمدح مروان بن الحكم وابنه وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابِسَيْن له المرتَدِيَيْن به، ولقد كذب الشاعر فى هذا المدح لأن النبى ﷺ قال فى حق مروان: «الوزغ بن الوزغ»، والشاهد قوله: (وابناً) حيث=

ومثل: لا أبا لـــه، ولا غلامى لـــه، جائز تشبيها لـــه بالمضاف لمشاركته لـــه فى أصل معناه.

وإذا كان العطف بتكرير (لا) فإن تعيّن للعطـف فيجـوز الرفـع فـى الأول أيضـا، وإلا بـأن[1] يحتمل شيئا آخر فحكمه ما مرّ.

ثم هذا إذا كان المعطوف عليه نكرة، وأما إذا كان معرفة سواء كرر (لا) أولا فـالرفع لازم نحـو: لا غلام لك ولا العباسُ[2]، وذلك لأن[3] (لا) هذه لو كانت مباشرة مع المعرفـة لم يجـز فيهـا إلا الرفع، فهى إذا كانت تابعة أولى[4] بأن تكون مرفوعة حملا على المحل.

ومثل: لا أبا لـه[5]، ولا غلامى لـه جائز.

اعلم أن اسم (لا) إذا كان نكرة مفردة وذكر بعدها ما يصح إضافتها إليه، وفصل بينهما بـاللام موصوفة بلام الجر ومجرورها، كقولك: لا أبَ لـه، ولا غلامين لـــه، فاللغـة الفصـيحة ههنـا أن تبقى على بنائها على ما ينصب به، وفيها لغة أخرى وهى: أن يثبتَ الألفُ فى مثـل الأول، وأن يحذف النون فى مثل الثانى، لِما ذُكر فى المتن، وأشار إلى سبب جوازها بقولـه: تشبيها لـــه، أى: لمثل ذلك بالمضاف، يعنى: الأصل ألا يثبت الألف، وأن [لا][6] يحذف النون[7] لكن جـاز ذلـك إعطاء لـه حكم المضاف تشبيها لـه به، لمشاركته، أى: المـذكور، لـــه، أى: للمضـاف فـى أصـل معناه، أى: المضاف، وهو نسبة[8] الأبوة إلى المذكور بعد اللام مثلها فى

=عطف بالنصب على لفظ اسم (لا). والبيت بهذه الرواية دخله الخرم وهو: حـذف أول الوتِـد المجمــوع مـن أول تفعيلة فى البيت، وقـد روى: (ولا أب) وروى: (فلا أب) وعلى هذا يكون مستقيم الوزن).

(١) فى الأصل: (بل) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: المفصل ص ١١٦، وابن يعيش ٢/ ١١٠، والإيضاح ١/ ٣٩١، والرضى ٢/ ٢٠٧.

(٣) هذا تعليل ابن الحاجب فى: الإيضاح ١/ ٣٩١، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١١٠، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٢٧٧.

(٤) فى الأصل (أولاً) وهو خطأ.

(٥) قال ابن القواس ص ٣٠٥: " أما نحو: لا أبا لـه، ففيه ثلاث لغات، أجودها: (لا أبَ لـه) فـ (أب) اسم (لا) وهو مبنى على الفتح لأنه مفرد، و(لـه) إما خبر، أو صفة والخبر محذوف... الثانية: (لا أباك) بغير لام وهـى قليلة،... الثالثة: (لا أبا لـه) وهى التى ذكرها فى الكتاب " ا. هـ، وانْظُرْ: ابـن يعيش ٢/ ١٠٤، والغرة المخفية ص ٤٥٧، وشرح الكافية لابن هشام ل ٧٥/ أ، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٢٥٢.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (اللام) وهو سهو.

(٨) انْظُرْ هذا التعليل فى: شرح المصنف٢/ ٥٧٩، وقال الرضـى٢/ ٢١٢: " قولـــه: لمشـاركته لـــه، أى: لمشـاركة نحـو: (أبـا لك) لـ (أباك) المضاف (فى أصل معناه) أى: فى أصل معنـى المضـاف، وذلـك أن أصـل معنـى المضاف الذى هـو (أبوك) وأصله (أبٌ لك) كان تخصيص (الأب) بالمخاطـب فقـط، ثـم لمـا حـذف الـلام وأضيفا صار المضاف معرفة، ففى (أبوك) تخصيص أصلى وتعريف حادث بالإضافة... و(أبٌ لـك) يشـارك (أبوك) فى التخصيص الذى هو أصل معناه " اهـ، وانْظُرْ: الأصبهانى٤٤٥، والجامى ١/ ٤٤٨.

ومن ثمة لم يجز: لا أبا فيها، وليس بمضاف لفساد المعنى،

الإضافة، لأن معنى (أبوك) أبٌ لك، وكلا اللفظين يشتركان فى هذا المعنى، وإن كان فى حذف اللام معنى زائدٌ باعتبار إفادة قوة الخصوصية، حتى يصير بها معرفة، ولا كذلك مع إثباتها.

فإن قلت: ما الوجه فى الترجمة بـ (أصل المعنى)؟.

قلت: ذلك لأن المضافَ فيه أمران، أحدهما: ما به الاتفاق وهو المعنى المذكور، والثانى: المعنى الزائد باعتبار زيادة الخصوصية، ولـمّا كان المعنى الثانى - باعتبار أنه زائد - يحتاج إلى مزيد عليه، والمحتاج إليه أصل، يسمى الأول أصل.

ثم ينبغى أن يعلمَ أنَّ الاسم حينئذ معرب[1]؛ لأنه لما أجرى مجرى المضاف وأعطى لـه حكمه صار معرباً تشبيها لـه به عند فرض إضافته إلى النكرة.

ومن ثمة أى: ومن أجل أن إثبات الألف[2]، وحذف النون فى المثالين إنما كان لشبه اسم (لا) بالمضاف لم يجز: لا أبا فيها؛ لانتفاء الاشتراك بالمضاف فى أصل المعنى؛ لأن الإضافة ههنا لا يمكن أن تكون بهذا المعنى[3].

واسم (لا) فى هاتين الصورتين ليس بمضاف إلى الهاء المذكورة بعد اللام؛ لكونها مستلزمة لفساد المعنى، وذكروا فى بيان لزوم فساد المعنى وجوها[4]:

الأول: أنه لو كان مضافا لزم دخول (لا) على المعرفة من غير رفع وتكرير؛ لأن الإضافة محضة.

والثانى: أن (لا أب لـه) و(لا أبا لـه) لم يشتركا فى المعنى، الأول: ليس بمضاف فوجب أن يكون الثانى كذلك، لأن اللفظين لما اتفقا فى المعنى، والتكرير أمر معنوى، وجب اشتراكهما فيه، وإلا لما اتفقا فيه، فلو كان مضافا لا يكون كذلك، والثالث: أنه لو كان مضافا لزم أن يبقى (لا) بلا خبر؛ لأن الجار والمجرور حينئذ من تتمة الأول.

---

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٧٩: " وهو على هذه اللغة معرب لأنه أجرى مجرى المضاف بخلاف اللغة الأخرى فإنه فيها مبنى لأنه غير مشبه بالمضاف بل يجرى مجرى المفردات "، وانظرالإيضاح١/ ٣٨٩، والأمالى٢/ ١٢٧.

(٢) فى الأصل: (اللام) وهو تَصْحِيف.

(٣) أى بمعنى (فى) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢١٢، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٣٠٦، وقال الجامى١/ ٤٤٨: "... لم يجز تركيب (لا أبا فيها) أى فى الدار، لعدم الاختصاص، فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شىء إنما هو بأبوته لـه، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبَّه تركيب (لا أبا فيها) بتركيبٍ يضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته لـه فى أصل معناه؟ " ا. هـ. وقال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٣٣٨: " لم يقل: لا أبا فيها، ولا رقيبى عليها؛ لأن (فى) و(على) لا مدخل لهما فى النسبة الإضافية، لا الأخصية، ولا الأعمية " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٨٠، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٣٨، والرضى ٢/ ٢١١ وما بعدها، وابن القواس ص ٣٠٦.

خلافا لسيبويه.

ففى الكل نظر[1] إذ لا نسلم أنه لو كان مضافا لزم دخول (لا) على المعرفة، وإنما يلزم ذلك أن لو حذف اللام فيجوز أن يكون عدم التعريف بالإضافة بسبب وجود الفصل باللام، وأيضا اشتراك المثالين فى المعنى من جميع الوجوه غير مسلم[2]، كيف فإن الخبر فيما ثبت فيه[3] محذوف وهو (موجود) وفى الآخر موجود[4]، وهو الجار والمجرور، غاية ما فى الباب أنهما مشتركان فى أصل المعنى، ولا يلزم منه أن يكون أحدهما بعينه معنى الآخر، ولو سلم كونه معرفة، فلا نسلم لزوم الرفع والتكرير، فإن من الجائز أن يكون الغرض من هذا الفصل عدمهما لكونه به فى صورة النكرة.

وأما ما قيل: إن تعريف المصنف للمضاف إليه صادق على الهاء! فممنوع أيضا.

خلافا لسيبويه[5] فإنه ذهب إلى أن اسم (لا) فى الصورتين المذكورتين مضاف إلى الهاء، إلا أنه أُقحمت اللام بينهما توكيداً للإضافة، وقضاء من حق المنفى فى التنكير بما يظهر[6] بها من صورة الانفصال.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢١١ وما بعدها.

(٢) قال الرضى ٢/ ٢١٢: "... اتفقوا على أن معنى الجملتين أعنى: لا أبا لك، ولا أبَ لك، سواء، ولم يتفقوا على أن: أبا لك، وأبَ لك، بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً، مع أن المسند إليه فى إحداهما معرفة وفى الأخرى نكرة، فالمسند أى: خبر (لا) فى: لا أبا لك محذوف أى: لا أبا لك موجود، وأما فى: لا أبَ لك، فهو (لك) أى: لا أب موجود لك، فالجملة الأولى بمعنى: لا كان أبوك موجوداً والثانية بمعنى: لا كان لك أب، ولا خلاف فى اتحاد فحوى الجملتين مع كون المسند إليه فى إحداهما معرفة وفى الأخرى نكرة " ا. هـ.

(٣) أى: فيما ثبت فيه الألف وهو قولك: لا أبا لك.

(٤) أى: فى قولك: لا أبَ لك، فالخبر موجود وهو (لك).

(٥) وهو مذهب الخليل، والجمهور، قال سيبويه ٢/ ٢٧٦: ".... وزعم الخليل - رحمه الله - أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التى لا تكون إلا فى الإضافة " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ١/ ٣٧٤، والأصول ١/ ٣٨٩، وابن يعيش ٢/ ١٠٦، وشرح المصنف ٢/ ٥٨٠، والرضى ٢/ ٢١٠، وابن القواس ص ٣٠٦، والكناش١/ ٢١١، والملخص لابن أبى الربيع ص ٥٠٠، وابن جماعة ص ١٧٠، والارتشاف ٣/ ١٣٠٢، والجامى ١/ ٤٤٩.

(٦) قول الشارح - رحمه الله -: " وقضاء من حق المنفى" إلخ، هذا قول صاحب المفصل ص١١٤، وأراد به أن زيادة اللام فى (لا أبا لك) أفادت أمرين: أحدهما: تأكيد الإضافة، والآخر: لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه، فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف فى (الأب) ومن جهة تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه يعتد بها " اهـ، انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١٠٧، والإقليد ص ٦١٦.

ويحذف فى مثل: لا عليك، أى: لا بأس.

ثم اعلم أن إثبات الألف وحذف النون إذا لم يكن مفصولا بينهما[1] بالصفة، فإنه لو كان كذلك فلا يجوز ذلك أصلا بالاتفاق[2]، نحو: لا أبَ ظريف لك، ولا غلامين ظريفين لك، وذلك لانتفاء حقيقة الإضافة عند الكل حينئذ؛ لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالصفة، واللام ليست [كذلك][3] لأنها مقررة لمعنى الإضافة غير منافية لها، فعلى هذا كان القياس ألا يجوز: لا خاتمى من فضة، إلا أنه امتنع لفقدان السماع.

ثم إن كان الفصل بالظرف نحو: لا أب فيها لك، ولا غلامين اليوم لك، فعند سيبويه لا يجوز ذلك أيضا[4]، خلافا ليونس فإنه جوّزه قائلا: بأن جواز/ الفصل بينهما بالظرف موجود فى كلامهم، كما فى قوله: (٦٢/أ)

هُمَا أَخَوا فى الحربِ مَنْ لا أخا لــه[5]

وأجاب عنه سيبويه بأن الفصل ههنا بشيئين: الظرف، واللام، ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف وحده فى الشعر جواز الفصل بهما هنا.

ويحذف المنفى بـ (لا) إذا وجد قرينة دالة عليه، سواء كانت لفظية أو معنوية، قياسا على جواز حذف المبتدأ؛ لأنه هو طارئة عليه كلمة (لا)، فى مثل قولك عند رؤيتك

---

(١) فى الأصل: (إذا لم يكن بينهما مفصولا).

(٢) قال ابن يعيش٢/ ١٠٨: " فإن وصفت المنفى قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم يجز حذف النون من المنفى ولا من صفته، أما امتناع الحذف من المنفى فلأنك وصفته وأنت تنوى إضافته إلى ما بعد اللام، والمضاف إليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم إلا بعد تمامه، ولأن الفصل فى الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره، ولا يجوز إسقاط النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء فى المنفى لا فى الصفة " ا. هـ، وانْظُرْ: الإيضاح١/ ٣٨٩، والرضى٢/ ٢١٣.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) لم يجزه الخليل، وسيبويه، وأوجبا ثبوت النون إلا لضرورة الشعر، وأجازه يونس اختياراً؛ لأن الفصل كلا فصل لكثرة ما يُتسع فى الظروف. انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٢٨٠، ٢٨١، والمقتضب ٤/ ٣٧٦، والرضى ٢/ ٢١٣، وانْظُرْ: الأمالى ٢/ ١٢٧.

(٥) صدر بيت من الطويل وعجزه: إذا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُما، وهو لدرُنا بنت عَبْعَبَة فى: الكتاب ١/ ١٨٠ وتحصيل عين الذهب ص ١٤٩، وابن يعيش ٣/ ٢١، ولدرنا أو عمرة الخثعمية فى: الإنصاف ٢/ ٣٤٣، وانظره فى: الخصائص ١/ ٢٩٥، والتخمير ٢/ ٥٠، ٥٣، وشرح الحماسة للمرزوقى ص ١٠٨٣، والهمع ٢/ ٤٣٣، ترثى أخويها بأنهما أخوين نصيرين لمن لا يجد له أخا فى الحرب ينصره. والشاهد فيه قوله: (هما أخوا فى الحرب من) حيث استشهد به يونس على أن الفصل بين المتضايفين بالظرف موجود فى كلام العرب، فلذلك يجوز الفصل بين (لا) واسمها بالظرف.

شخصا يخاف أمراً: لا عليك فاسم (لا) ههنا محذوف وهو (بأس) فى قوله: أى: لا بأس عليك[1].

ويعلم مما ذكر أن حذف خبرها بأن يقال: لا بأس، من غير (عليك) جائز أيضا[2] قياسا على خبر المبتدأ.

ثم ينبغى أن يعلم أن الكاف فى مثل: (لا كزيدٍ)[3]، إن كان اسما جاز أن يكون على تقدير حذف الاسم، أى: لا أحد مثله، وجاز أن يكون على تقدير حذف الخبر أى: مثل زيد موجود، وأما إن كان حرفاً فالمحذوف هو الاسم لا غير.

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٤١، وقال: " لا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون إجحافا " اهـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١١٤، والأصبهانى ص ٤٤٧، والأشمونى ٢/ ١٨.

(٢) قال ابن فلاح: "... وأما حذف الخبر فإن بنى تميم لا يُجيزون ظهوره البتة، بل هو من الأصول المرفوضة، وما ورد منه كقوله: ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ. محمول على الوصف على المحل،... وأما أهل الحجاز فيجيزون ظهوره نحو: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك، وفى التنزيل (لا ريبَ فيه) و(لا تثريبَ عليكم اليوم)... ويحذفونه كثيرا فيقولون: لا بأس، ولا أهلَ ولا مالَ، ولا حولَ ولا قوةَ، ومنه كلمة التوحيد: لا إله إلا الله... وفى التنزيل:**{وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ}** و**{فَلاَ عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ}** والجار والمجرور يتعلق بالخبر المحذوف تقديره: لكم، وإنما يحذف الخبر للعلم به، وهو مراد، فهو فى حكم المنطوق، أو أن عموم النفى أغنى عن ظهوره " ا. هـ. انْظُرْ: المغنى ٣/ ٢٨٠ وما بعدها.

(٣) انْظُرْ: الكتاب٢/ ٢٩٤، وابن يعيش٢/ ١١٤، والرضى٢/ ٢١٤، والجامى ١/ ٤٥٠، وابن فلاح ٣/ ٢٨٢٥.

خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس)

خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـــ (ليس) هو: المسند بعد دخولهما، وهى لغة أهل الحجاز. وإذا زيدت (إن)...

وأشار إلى الرابع منها بقولـه: خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ ليس، قد مرّ وجه المشـابهة بينهمـا[1] فلا يفيد هنا هربا عن التطويل.

قولـه: هو المسند شامل لجميع المسندات، فلما قال: بعد دخولهما، أى: بعد دخـول كـل منهمـا خرج ما عداه[2].

فإن قلت: ما الفرق بين (لا) هذه وبـين (لا) التـى لنفـى الجـنس، مـع أن كـلا[3] منهمـا يفيـد الاستغراق والنفى؟.

قلت: نعم إلا أن الأولى للواحد وتعم جميعَ الآحاد، فإذا قلت: لا رجلٌ فى الـدار - بـالتنوين - كـان نفيا للواحد، ولا يجوز أن يكون فيها اثنان أو ثلاثة أو أكثر منها، والثانية للجنس فـتعم جميـع أفـراد[4] الجنس، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعـا، فـإن قلـت: لا رجـلَ - بـالفتح - بـدون التنـوين كـان نفيـا للجنس مطلقا.

وهى، أى: إعمال (ما) و(لا) عمـل (لـيس) - وتأنيـث الضـمير باعتبـار الخـبر - وقيـل: لغـة استعمالها بمعنى (ليس) لغة أهل الحجاز، ولكليهما وجه فإن بنى تميم لا يعملونها عمل (لـيس) بل يرفعون[5] ما بعدهما على أنه مبتدأ وخبر[6]، وقد مرّ البحث المستوفى عنه[7].

وإذا زيدت إنْ بكسر الهمـزة والتخفيف، وهى عنـد البصـريين زائـدة، ونافيـة مؤكـدة عنـد الكـوفيين[8] كمـا فـى قولـه تعـالـى:

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٨٣، وابن القواس ص ٣٠٧.

(٢) قال الرضى ٢/ ٢١٥: " والاعتراض عليه كما فى خبر (كان) " اهـ.

(٣) فى الأصل: (كل) وهو لحن.

(٤) فى الأصل: (أفراده) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (بلا مرفوعان) وهو تَصْحِيف.

(٦) قال ابن الحاجب فى: الإيضاح ١/ ٣٩٧: " النحويـون يزعمـون أن لغـة بنـى تمـيم فـى ذلـك هـى القيـاس ويقولون: إن الحـرف إذا لم يكن لـه اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن لـــه عمـل أحـدهما، و(مـا) و(لا) تدخل على القسمين، فالقياس ألا تعمل فى أحدهما، قلت: لا خلاف فى إعمـال (لا) التـى لنفـى الجـنس، وإذا صـح إعمال (لا) بالاتفاق فلا بعد فى إعمال (ما)، فإن زعم زاعـم أن (لا) الناصبة غير (لا) الداخلـة على الفعل، قيل لـه: فما المانع من أن يكون (ما) الرافعة غير (ما) الداخلة على الفعل؟ " اهـ.

(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٨) انْظُرْ تفصيـل هذا الخلاف فى: الإنصاف ٢/ ٦٣٦، والرضى ٢/ ٢١٧، وشرح التسـهيل ١/ ٣٧٠، وائـتلاف النصرة ص ١٥٥، والجامى ١/ ٤٥١، والتصريح ١/ ١٩٧، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ٢١.

مع ما، أو انتقض النفى بـــ إلا، أو تقدم الخبر، بطل العمل.

{إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِى غُرُورٍ}[(١)] فـ (إن) فى الآية صريح بالدلالة على هذا المعنى.

وقولـه: مع ما احتراز عن (لا) فإنها لا تزاد معها[(٢)] لعدم السماع كما فى قول الشاعر:

وَمَــــا إِنْ طِبُّنَـــا جُـــبْنٌ ولَكِـــن ::: مَنَايَانَــــا وَدَوْلَــــةُ آخَرِينَــــا [(٣)]

أو انتقض النفى المستفاد من (ما) و(لا) - فهو معهما بخلاف الأول - بــ إلا نحـو: مـا زيـد إلا قائم، ولا رجل إلا أفضل منك، أو تقدَّم الخبرعلى الاسم سواء كان الخبر ظرفا نحو لا فى الـدار رجل، أولا نحو: ما قائم زيد[(٤)].

وقولـه: بطل العمل جواب (إذا) يعنى: إذا وجـد واحـد مـن هـذه الثلاثـة أبطـل عمـل (مـا) و(لا).

وإنما بطل عملهما فى هذه المواضع[(٥)] أما فـى الأول: فـلأن (مـا) عامـل ضـعيف عمـل علـى خلاف القياس لشبهٍ ليس بقوى - لكونه معنويـا - فلمـا فصـل بينهـا وبـين معمولهـا تضـاعف الضعف فمنع العمل، فعلى هذاً فى تخصـيص (إن) بالزيـادة نظـر؛ لأن (إن) وإن كانـت زائـدة عندنا إلا أنها تشبه لـ إن النافية لفظاً، فكان كأن حـرفَ النفـى قـد دخـل[(٦)] علـى النفـى فيفيـد الإثبات فصارت (إن) كـ (إلا) الناقضة للنفـى، قلـت: هـذا لـيس بـدافع النظـر، يعـرف ذلـك بالتأمل. وأما فى الثانى: فلأن (ما) و(لا) إنما عملتا لأجل النفى، فإذا[(٧)] بطل النفـى بالانتقـاض

---

(١) سورة الملك من الآية (٢٠)، قال النحـاس:**{إِنِ الكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُـــرُورٍ}** أى: مـا الكـافرون فـى ظـنهم أى عبادتهم غير الله جل وعز ينفعُهُم إلا فى غرور " ا. هـ انْظُرْ: إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٤/ ٤٧٢.

(٢) انْظُرْ: الجامى ١/ ٤٥١.

(٣) من الوافر لفـروة بـن مسـيك فـى الكتـاب ٣/ ١٥٣، والأصـول ١/ ٢٣٦، والجنـى ص٣٢٧، والوحشـيات ص ٢٨ ونسب للكميت فى ابن يعيش ٨/ ١٢٩، وغير منسوب فى: المقتضـب ١/ ١٩٠، والمحتسـب ١/ ٩٢، والتبصرة ١/ ٤٥٩، وشرح الجمل لابـن عصـفور ٢/ ٥٤، وشـرح التسـهيل١/ ٣٧١، والبسـيط لابـن أبـى الربيع٢/ ٧٥٨. الطب: العلة أو السبب، والدولة: الغلبة والانتصار فى الحرب، يقول الشاعـر: لم يكن سبب قتلنا الجبن ولكن ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا. والشاهد قولـه: (ومـا إن طبنـا جـن) حيث زادت (إن) بعد (ما) فكفتها عن العمل.

(٤) ومن النحويين من يرى بقـاء عمل (ما) إذا تقدم خبرها وكـان ظرفـا أو جـاراً ومجـرورا، وهـــو اختيـار ابـن عصفور، انْظُرْ: شرح الجمل لابـن عصـفور ٢/ ٥٤، ٥٨، وشـرح الكافيـة الشـافية ١/ ٤٣٢. وقـال الرضـى ٢/ ٢١٩: " وقال ابن عصفور وتبعه العبدى - من نحاة القرن الرابع - لا يبطل عملها إذا كان الخـبر المتقـدم ظرفا أو جارا ومجروراً لكثرة التوسع فيه " اهـ.

(٥) ما علل به الشارح - رحمه الله - هو تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٥٨٣، وقد تبعه: الرضى٢/ ٢١٦ وما بعدها، وابن القواس ص ٣٠٨، والأصبهانى ص ٤٤٨، والجامى ١/ ٤٥١.

(٦) فى الأصل: (دخلت) وهو تَصْحيف.

(٧) فى الأصل: (فلا) وهو خطأ.

بـ (إلا) بطل عملهما، وأما فى الثالث: فلما تقدم من كون عملهما على خلاف القياس، فلا يجوز التصرف كتصرف الأصل، بخلاف (ليس) فإنها أصلية فى العمل فلا يبطل عملها بتقديم الخبر، فلذلك جاز: ليس قائما [زيد][1].

فإن قلت: قد أجاز الأخفش: ما قائما إلا زيد، وقال الفرزدق:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُم[2] ::: إذهُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مثلَهُم بَشَرُ[3]

وكذا قال الآخر:

وما الدهرُ إلا مَنْجَنوناً بأهلهِ ::: وما[4] طالبُ الحاجاتِ إلا معذبًا [5]

ففى هذه الصور تحقق ما ذكر لإبطال عمل (ما)، مع تحقق العمل!.

قلت: الأول مبنى على أن (زيداً) بدل من اسم (ما) المحذوف استغناء بالبدل عن المبدل منه إذ التقدير: ما أحدٌ قائماً إلا زيد، والثانى[6] محمول على حذف الخبر، وانتصاب (مثل) إما على الحال، أو على الظرف[7]، مع أنه قد يروى بالرفع تقديره: إذ ما بشر مثلهم موجوداً.

والثالث أيضا محمول على كونه مفعول فعل مقدر وهو (يشبه)[8]، وفيه وجهان آخران مذكوران فى موضعه[9].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ١٠٦.

(٢) فى الأصل: (نعمتكم) وما أثبته هو رواية الديوان ١/ ١٨٥.

(٣) من البسيط للفرزدق فى الديوان ١/ ١٨٥، وانظره فى: الكتاب ١/ ٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩١، والمقرب ص ١٥٨، والتخمير ١/ ٥٢٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٠، والمغنى ١/ ٩٧، والجنى ص ١٨٩، والرصف ص ٣١٢، والتصريح ١/ ١٩٨، والهمع ١/ ٣٩٢، والخزانة ٤/ ١٣٣، والدرر ١/ ٢٤٢، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى، والشاهد فيه إعمال (ما) مع تقدم الخبر على الاسم.

(٤) فى الأصل: (ويا) وهو تَصْحِيف.

(٥) من الطويل لأحد بنى سعد فى: شرح شواهد المغنى ص ٢١٩، وغير منسوب فى: ابن يعيش ٨/ ٧٥، والرضى ٢/ ٢١٨، والمقرب ص ١٥٩، والمغنى ١/ ٨٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٦، وتوجيه اللمع ص ١٤٦، والتصريح ١/ ١٩٧، والخزانة ٤/ ١٣٠، والدرر ١/ ٣٢٩، ويروى: (وما صاحب الحاجات). والمنجنون: الدولاب الذى يستقى عليه، والشاهد فيه إعمال (ما) مع انتقاض خبرها بـ (إلا).

(٦) قال ابن الخباز: " فيه أربعة أوجه أحدها: أن (مثلهم) مبنى، والثانى: أنه صفة نكرة تقدم عليها فنصب على الحال وحذف الخبر، والثالث: أنه على لغة أهل الحجاز والفرزدق غَلِط فقدم الخبر، والرابع: أن (مثلهم) ظرف فكأنه قال: وإذْ ما إزَاءهم بشر، وهذا قول الكوفيين " ا. هـ انْظُرْ: توجيه اللمع ص ١٤٦.

(٧) هو قول الكوفيين انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٢٠، وتوجيه اللمع ص ١٤٦، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٠٨.

(٨) فى الأصل: (يشبهه) وهو تَصْحِيف، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ١٠٠.

(٩) قال الرضى ٢/ ٢١٩: " المضاف محذوف من الأول، أى: دوران منجنون و(معذبا) مصدر كقوله تعالى:{وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} فيكون مثل قولك: ما زيد إلا سيرا " ا. هـ، وقال ابن فلاح: "... والثانى: أن منجنونا، ومعذبا، منصوبانِ نصبَ المصادر، نائبان عن فعل هو الخبر تقديره: إلا يدور دورانا، وإلا يعذب تعذيبا " ا. هـ انْظُرْ: المغنى ٣/ ١٠٠.

وإذا عطفت عليه بموجِب فالرفع.

وإذا عطفت عليه، أى: على الخبر، بموجِب، أى: بحرف موجِب - بكسر الجيم - لأنه يوجب إثبات ما بعده كـ (بل) و(لكن)، فالرفع واجب فى المعطوف نحو: ما زيد قاعدٌ ولا زيد ذاهبا لكن قائمٌ، بأن يكون معطوفا على محل خبر (ما)، وذلك أن تلك الحروف توجب[1] الإثبات، فبطل عمل (ما) بسبب انتقاض نفيها بها كما مر، وإذا كانت تلك الحروف مبطلة[2] لعمل (ما) فى الأصل المعطوف عليه، فهى فى المعطوف الذى / هو فرع عليه أجدر بالإبطال، فيكون رفعه **(٦٢/ب)** على العطف على المحل[3]؛ لأنه لما بطل معنى النفى فيه [صار][4] كأنه معطوف على اسمٍ غيرِ معمولِ للنفى، وإذا قدر الأول غير منفى باعتبار هذا العطف فمحله بالنسبة إليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفى.

وأما إذا عطف بحرف غير موجِب [فحكمه][5] فى الإعراب حكم المعطوف عليه نحو: ما زيد قائما ولا قاعداً، واشترط فيه ما يشترط فى غيره فى أنه منزل منزلة المعطوف عليه ولذلك لم يجز: ما زيد قائماً ولا قاعداً عمرو؛ لأنك إذا جعلت (قاعداً) معطوفا[6] على (قائما) لم يجز؛ لخلو الثانى عن الضمير الذى يجب للأول، وإن جعلته معطوفا عليه عطف الجملة على الجملة يندفع المحذور المذكور، لكن يلزم محذوراً آخر؛ لأنك حينئذ قد قدمت الخبر وأعملت (ما) فيه مقدما وهو غير جائز فى الأصل، فكيف يجوز فى الفرع؟ بخلاف قراءة الرفع فإذا قلت: ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو، فهذه جائزة على التقدير الثانى، وممتنعة على التقدير الأول كذا فى شرح المصنف[7].

* * * * *

---

(١) فى الأصل: (يوجب) وهو تصحيف.

(٢) فى الأصل: (الحرف مبطل) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال الرضى ٢/ ٢٢٣: " وقال عبد القاهر: هو خبر لمبتدأ محذوف أى: ما زيد بقائم لكن هو قاعد...، وقال ابن جعفر: هو عطف على التوهم لأنه كثيرا ما يقع خبر (ما) مرفوعاً عندما تنعزل عن العمل، فتوهموا أن الأول مرفوع... " اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٣١١.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٥٨٥.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٥٨٥.

(٦) فى الأصل: (معطوف) وهو سهو.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٨٥، ٥٨٦، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٣١١، والكناش ١/ ٢١٣.

بحث المجرورات

المجرورات هو: ما اشتمل على علم المضاف إليه، والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديراً مراداً.

لما فرغ عن بيان المنصوبات شرع فى بيان المجرورات فقال: المجرورات، والكلام فى إيرادها بصورة الجمع وفى تذكير الضمير وبيان ما يرجع إليه فى قوله: هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، أى: الجر، كالكلام المذكور فى المرفوعات[1] فلا حاجة إلى إعادته.

وقوله فى التعريف: والمضاف إليه كل اسم، بيانٌ للواقع؛ لأن المضاف إليه لا يكون إلا كما مر، مع ما فيه.

وقوله فيه: نُسب إليه شيء احترازٌ عما لم يُنسبْ إليه شيء كخبر المبتدأ مثلا، وإنما اختار لفظ الشيء ليعم الاسم مثل: غلام زيد، والفعل [مثل][3]: مررت برجل.

والباء فى قوله: بواسطة حرف جر متعلق بقوله (نسب)، وهو احتراز عن الفاعل والمفعول الصريح فإنهما وإن كانا مما ينسب إليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر[4].

قوله: لفظا كما فى المثال الثانى، أو تقديراً كما فى المثال الأول، تفصيل لتلك الحروف[5] وبيان لحالها، وأراد به ما لا يسبق عليه ذكر وإلا انتقض بنحو: الله لأفعلن، بتقدير: بالله، فيكون هذا من الضرب الأول.

وقوله: مراداً حال من الحرف وفائدته الاحتراز عن نحو: صمت يوم الجمعة[6]، فإنه نسب (صمت) إلى (اليوم) بواسطة حرف الجر تقديراً وهى (فى) لكنها غير مرادة؛ لأنها لو كانت كذلك لبقى عملها فى الظاهر، إذ المراد كالثابت حكما.

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فى عامل المضاف إليه، ذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر[7]، كما هو

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) قال ابن الحاجب٢/ ٥٨٨: " والمجرور بالحرف مضاف إليه أيضا ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد فقد أضفت المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر، ولذلك تسمى حروف الجر لأنها تجر معانى الأفعال إلى الأسماء "اهـ. وقال الرضى ٢/ ٢٣٣: "... وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المصاف إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة " اهـ، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٤١٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ٧٧/ أ.

(٥) فى الأصل: (الحرف) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٨٨، والأصبهانى ص ٤٥٥، والكناش ١/ ٢١٣.

(٧) هذا مذهب الزجاج، وابن الحاجب كما فى: الهمع ٢/ ٤١٢، وفى الارتشاف ٤/ ١٧٩٩: " مذهب الزجاج=

مدلول ظاهر كلام المصنف، قالوا: إن عمل الجر للحروف الجارة قد ثبت، فجَعْلُ العامل ههنا حرفا أيضا - ليكون عمل الجر بابا واحدا - أولى من جعله مختلفا.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى[1]، واستدلوا عليه بأن العامل ههنا لا يستقيم أن يكون حرفا لكون إضماره ضعيفا، ولأنه لو كان الحرف عاملا كان ثابتا فى التقدير فصار قولك: غلام زيد، بمنزلة: غلام لزيد، وليس كذلك لنكارة أحدهما وتعريف الآخر، وأيضا المضاف إليه منزل منزلة التنوين من المضاف فكما لا يجوز الفصل بين التنوين والمنوَّن كذلك لا يجوز الفصل بين ما هو بمنزلتهما، ولوجب أيضا أن لا يحذف تنوينه كما لم يحذف إذا ظهر الحرف.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر[2].

هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما فى الأول من الفساد، وكذلك الثانى فاسد أيضا لأن العامل المعنوى إنما يُصار إليه فى العاملية عند عدم العامل اللفظى، ولم يعدم ههنا [3].

ولقائل أن يقول: كما أن الأولين غير سالمين[4] عن الضعف والفساد، فذاك[5] كذلك؛ لأن الأسماء غير أصلية فى العمل[6]، والحرف وإن كان مقدراً لكونه أصلا فيه بالنسبة فى الجملة يعارضها، فمن أين التحكم على صحته؟.

ويمكن أن يجاب عنه:

أما أولا: فلأن ما ذكرتم إنما يلزم أن لو كان الاسم نفسه مجرداً عن ملابسة معنى حرف الجر عاملا، وليس كذلك، بل عمله بتقوية حصول معنى حرف الجر فى الكلام.

وأما ثانيا: فلأن[7] المعارضة إنما تتحقق[1] أن لو تحقق التقدير بالحقيقة، وليس كذلك،

=أن الجر هو بمعنى اللام ". وانْظُرْ: أوضح المسالك ٣/ ٨٤، والتصريح ٢/ ٢٥، والأشمونى ٢/ ٢٣٧.

(١) هذا مذهب الأخفش كما فى: الهمع ٢/ ٤١٢، وقال ابن يعيش٢/ ١١٧: " الجر إنما يكون بالإضافة، وليست الإضافة هى العاملة للجر، وإنما هى المقتضية لـه " اهـ.

(٢) انْظُرْ: المقتصد٢/ ٨٧١، وتوجيه اللمع ص٢٥١، وهذا مذهب سيبويه انْظُرْ: الكتاب ١/ ٤١٩، وقال ابن هشام: " ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه "، انْظُرْ: أوضح المسالك ٣/ ٨٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ٧٧/ أ، والتصريح ٢/ ٢٤، والأشمونى ٢/ ٢٣٧.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠١، وابن القواس ص ٣١٥، والإقليد ص ٦٣٧.

(٤) فى الأصل: (غير سالم) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (وذاك) وهو تَصْحِيف.

(٦) لدفع هذا الاعتراض قال ابن القواس: "... وقيل: إنما عمل المضاف لا باعتبار كونه اسما بل باعتبار اقتضائه المضاف كاقتضاء كل عامل لمعموله " ا. هـ انْظُرْ: شرح الألفية ص ٧٣٢.

(٧) فى الأصل: (فلأ).

(١) فى الأصل: (يتحقق) وهو تصحيف.

فالتقدير شرطه: أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها، وهى

تصريحهم هذا القول إيضاحا لمعنى الجر.

ويظهر من هذا أن فى كلام المصنف ضعفا، وعليه إشكالات أخر مذكورة بعضها فى الأسئلة، تركت ذكرها تقليلا.

فالتقدير، أى: تقدير حرف الجر فى الإضافة شرطه[1]، أى: شرط ذلك التقدير أن يكون المضاف سواء كانت إضافته معنوية أو لفظية[2] اسما مجرداً عنه تنوينه، المراد منه: التنوين وما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع[3]، والاكتفاء بالأصل لحصول الاستغناء بذكره عن الفرع[4]، ثم المراد / أنه إن وجد فى المضاف تنوين حذف، وإلا فيقدر حذفه، على معنى أنه لو كان فيه تنوين لحذف بالإضافة. (٦٣/أ)

فإن قلت: لو حصل الاكتفاء فيها بتقدير التنوين فليقدر[5] فى المحلىّ باللام؛ ليصح إضافته!

قلت: ذلك ليس على قياسه؛ لأن لام التعريف لما ناوب التنوين صارت كأنها بدل منها، ولا شك أن تقدير الشيء مع وجود بدله ليس كتقديره بدونه.

وإنما اشترط ذلك التجريد لأجلها أى: لأجل الإضافة لا لعلة أخرى، للمنافاة بينهما؛ لأن التنوين وما يقوم مقامه يؤذن بانقطاع الاسم عما بعده وتمامه، والإضافة تؤذن بضد ذلك، فلا يجمع بينهما.

قال بعض الشارحين للكافية[6]: " هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم إليه، والغرض منه بيان القدر المشترك بين المعنوى واللفظى، ولا يمكن التشريك بينهما إلا فى ذلك الغرض [وليس الغرض من تعريفه به][7] تمييز كل واحد من نوعى الإضافة عن الآخر، إذ لا يمكن ذلك إلا بمميِّز ولا مميز معه، فإذا أريد تمييزه مُيِّز بأخص من ذلك ".

لما فرغ من بيان تحقيق الإضافة، شرع فى تقسيمها وبيان ما هو قسم منها فقال: وهى أى: الإضافة بتقدير حرف الجر، فإن الإضافة بلفظ حرف الجر مما يبحث عنه فى باب الحروف

---

(١) فى الأصل: (شرطها) وما أثبته من المتن ص ١٢١.

(٢) قال الرضى ٢/ ٢٣٥: " قال فى الشرح: الغرض أن يندرج اللفظى والمعنوى"... وفيه نظر؛ لأن اللفظى كالحسن الوجه، ومؤدَّب الخدام، وضارب زيد، ليس الحرف فيه مقدراً، فكيف يندرج فى التقديرى؟ " اهـ

(٣) انْظُرْ: السابق نفسه، وابن القواس ص ٣١٦، والأصبهانى ص ٤٥٦.

(٤) فى الأصل: (الفراع) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (فاليقدر) وهو تَصْحِيف.

(٦) هو نجم الدين العجمى، انْظُرْ: شرح العجمى ص ٤٤٤.

(٧) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبته من: شرح العجمى.

معنوية، ولفظية، فالمعنوية: أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معمولها.

فالضمير عائد إلى الإضافة بها بمعنى الأخصّ المشهور فى الاستعمال، وإن كان المعرف أعم منها، ولا يجوز إرجاعه إليه، وإلا لما صح التقسيم إلى القسمين المذكورين بعد، فإن إضافة (مررت بزيد) تكون[1] حينئذ داخلة فى القسم وليست واحدة من القسمين، فيبطل الحصر فيهما ثم الظاهر أن هذا يشعر باللام يقدر بالإضافة اللفظية أيضا، فهو خلاف المتعارف فيما بينهم، وإن كان مما يذهب إليه قليلا، وليس بكون المضاف إليه منها مرفوعا أو منصوبا فى التقدير منافيا له، إذ معناه أن المضاف عامل فى المضاف إليه بذلك التقدير، ليتقوى المضاف على العمل به، وفى كلامه بعد قرينة على خلافه، فالإضافة بالمعنى الأخص منحصرة فى قسمين: أحدهما: معنوية، والآخر: لفظية؛ لأن الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إن كان من حيث اللفظ والمعنى فمعنوية، وإن كان من حيث اللفظ فقط فلفظية[2]، لا يمكن أن يوجد الاتصال فى المعنى بدون اتصال اللفظ حتى يكون قسما آخر، فيضر الانحصار.

وإنما قدم المعنوية على اللفظية نظراً إلى أنها هى الحقيقية، ولهذا تسمى إضافة حقيقية[3] ومحضة [4]، وأما تسميتها بالمعنوية فلإفادتها معنى فى المضاف أو لوجود اتصال[5] المعنى فيها.

فالمعنوية أى: الإضافة المعنوية هى التى شأنها أن يكون المضاف فيها غير صفة أى: غير اسم دال على الذات باعتبار معنى هو المقصود، قيل[6]: " الألف واللام فى المضاف للعهد، والمعهود هو المضاف الذى جرّد تنوينه لأجل الإضافة ".

حال كون تلك الصفة مضافة إلى معمولها، والأظهر أنها صفة لا حال، فههنا أمران[7]، الأول: أن يكون المضاف غير صفة، سواء كان مما لا يقتضى معمولا [نحو][8]: غلام زيد، أولا، بل يقتضى فيضاف إلى معموله نحو: قيامُ زيد، فإن المصدر وإن كان مما يضاف إلى معموله لكن إضافته معنوية؛ لفقد كونه صفة بالمعنى المذكور.

---

(١) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١١٨.

(٣) فى الأصل: (حقيقة) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال ابن يعيش ٢/ ١١٨: " تسمى المحضة أى الخالصة بكون المعنى فيها موافقا للَّفظ " ا. هـ، وقال ابن الخباز: " وأما المحضة فهى التى لا ينوى بها انفصال المضاف من المضاف إليه " ا. هـ انْظُرْ: توجيه اللمع ص ٢٥٢، والغرة المخفية ص ٣٥٥.

(٥) فى الأصل: (الاتصال) وهو تَصْحِيف.

(٦) هذا قول العجمى فى: شرحه ص ٤٤٦ ونصه: " اعلم أن اللام فى قوله (أن يكون المضاف) للعهد، والمعهود المضاف الذى هو اسم مجرد تنوينه لأجلها " اهـ.

(٧) انْظُرْ هذان الأمران فى: الرضى ٢/ ٢٣٧، وانْظُرْ: شرح اللمحة ٢/ ٢٧١.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وهى إما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى من فى جنس المضاف.

والثانى: أن يكون صفة لكن بشرط ألا تكون[1] مضافة إلى معمولها، كإضافة اسم الفاعل والمفعول فى قولهم: كريمُ العراق، ومقتولُ الفراق، وكذا إضافة: ضاربُ زيدٍ، إذا أريد به الماضى،وإضافة (أفضلُ القوم) أيضا معنوية[2] لعدم كونَ مثل ذلك صفات مضافة إلى معمولها.

فإن قلت: المفهوم مما سبق أن المضاف عامل فى المضاف إليه، فكيف تكون تلك غير مضافة إلى معمولها؟.

قلت: المراد من العمل أن يرفع المضافُ المضافَ إليه لو سلط عليه، أو ينصبه، أو أن يكون المضاف رافعه أو ناصبه قبل الإضافة.

وهى أى: الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام[3] لأنها إما بمعنى اللام المخصّصة وهى: فيما عدا جنس المضاف، أى: فيما لا يكون المضاف إليه من جنس المضاف وظرفه، أى: المضاف، والمراد من[4] كون المضاف إليه جنسَ المضاف أن يكون بحيث يصح إطلاقه عليه وعلى غيره، كما فى إضافة قولك: بعضُ القومِ، ويدُ زيدٍ، فإنها بمعنى اللام لعدم صحة إطلاق اسم الكل على البعض، وكقولك فى: جميعُ القومِ، ويومُ الخميس، لأنه وإن صح ههنا إطلاق المضاف إليه على المضاف، لكن لا يصح إطلاقه على غيره، وأما قولهم: يدٌ من زيد، وبعضٌ من القومِ، فلم يصلح أن يكون دليلا على أن الإضافة ههنا بمعنى (من) لأن (من) الظاهرة ليست بمبينة؛ لأن من شرطها إطلاق المجرور بها على المبيّن، كما فى قوله تعالى:**{فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ}**[5] مع أن يتضمن الإضافة تلك.

أو بمعنى من المبينة وهى فى ما يكون المضاف إليه جنس المضاف بالمعنى المذكور[6].

---

(١) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٢) مذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل معنوية، واختاره ابن مالك، وذهب الكوفيون وابن السراج والفارسى وأبو الكرم ابن الدباس إلى أنها غير محضة، انْظُرْ: الارتشاف٤/ ١٨٠٥، والهمع٢/ ٤١٦، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٢٠٤، والإيضاح لأبى على ٢٦٩، والمقتصد ٢/ ٨٨٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٨، والأشمونى ٢/ ٢٤٢.

(٣) زاد الكوفيون رابعا وهو أن يقدر بمعنى (عند) نحو: هذه ناقة رقودُ الحَلْب، أى: رقودٌ عند الحَلْبِ، قال السيوطى: " أجاب أبو حيان: بأن هذا وما قُدِّر فيه من باب الصفة المشبهة، والأصل رفعه على الفاعلية مجازاً للمبالغة " اهـ. انْظُرْ: الهمع ٢/ ٤١٣، وانْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٨٠٠، والمساعد ٢/ ٣٣٠.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٣٧.

(٥) سورة الحج من الآية (٣٠).

(٦) قال ابن القواس ص ٣١٦: " إن كان جنسا له فهى بمعنى (من) نحو: خاتمُ فضةٍ، وسِوَارُ ذهبٍ، والفرق بين التى بمعنى (اللام) والتى بمعنى (من) أن التى بمعنى اللام لا يصح الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر، ويصح جعل الأخير فيها للأول، ولا يكون المضاف نوعاً من المضاف إليه، ولا يجوز أن ينتصب المضاف إليه على التمييز من المضاف، والتى بمعنى (من) على العكس من ذلك كله "، وانْظُرْ: الكناش ١/ ٣١٤.

أو بمعنى (فى) فى ظرفه وهو قليل، مثل: غلامُ زيدٍ، وخاتم فضة، وضربُ اليومِ.

فإن قلت: المفهوم من المذكور أن المضاف أخص من المضاف إليه؛ لأن المضاف على هذا يكون نوعاً من المضاف إليه فالنوع أخصّ من جنسه، وهو مناف لقولهم: إضافة الأخص إلى الأعم ليست بجائزة، بل الجواز لعكسها لما يجيء!.

قلت: هذا المخصوص للمضاف إنما يحصل بعد الإضافة، كما فى المثال المذكور، فإن أخصية خاتم من الفضة إنما حصلت بعد الإضافة، وإلا فقبلها عموم وخصوص من وجه/ بينهما، **(٦٣/ب)** ومنعهم الإضافة بخصوص المضاف وتجويزهم إياها لعمومه إنما هو فى العموم والخصوص قبل الإضافة.

أو بمعنى فى[1] أى: للظرفية وهى فى ما يكون المضاف إليه ظرفه أى: ظرف المضاف.

والدليل على الانحصار الاستقراء دون غيره، وهو، أى: كون الإضافة بمعنى [فى][2] و[هو][3] القسم الثالث من أقسام الإضافة قليل فى الاستعمال.

وبعد عدّ الأقسام أورد أمثلتها على الترتيب المذكور بقوله: مثل: غلامُ زيدٍ هذا مثال للقسم الأول، فإن الإضافة فيه بمعنى اللام؛ لأن إطلاق (زيد) لا يصح على الغلام مع أن الغرض من هذه الإضافة اختصاص المضاف بالمضاف إليه واللام موضوعة لذلك، ومن هذا القبيل إضافة: عند زيد، ومع عمرو، فإن إمكان تقدير معنى اللام كافٍ فى ذلك وإن كان تقدير لفظه مما لا يحسن.

وقوله: مثل: خاتمُ فِضَّةٍ مثال للقسم الثانى، فإن الإضافة ههنا بمعنى (مِنْ)؛ لأن المضاف إليه فيه جنس للمضاف، لصحة إطلاقه عليه[4]، مع أن الغرض من هذه الإضافة تبيين النوع، ولا يحصل ذلك إلا بـ (من) التبيينية، فجهة الفرق بين الإضافتين صحة الإطلاق فى أحدهما، وعدمها فى الأخرى.

وقوله: مثل: ضَرْبُ اليومِ مثال للقسم الثالث، فإن الإضافة ههنا بمعنى (فى) لأن

---

(١) ممن أثبت الإضافة بمعنى فى: الجرجانى وذلك فى نحو: فلانٌ ثَبْتُ الغَدَر، أى ثبتٌ فى الغَدَر، والغَدَرُ المكان الصلب، انْظُرْ: توجيه اللمع ص ٢٥٢، والارتشاف ٤/ ١٨٠٠، والهمع ٢/ ٤١٣، وكذلك أثبتها ابن مالك وقال: " قد أغفل النحويون التى بمعنى (فى) وهى ثابتة فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى:{وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ}... " اهـ، انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦، والارتشاف ٤/ ١٨٠٠، والمساعد ٢/ ٣٢٩، والهمع ٢/ ٤١٣، والتصريح ٢/ ٢٥.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (لأن المضاف إليه فيه جنس للمضاف، لصحة إطلاق فى أحدهما، لصحة إطلاق عليه).

وتفيد تعريفا مع المعرفة،

المضاف إليه فيه ظرف للمضاف، وذهب بعضهم[1] إلى أن هذه الإضافة بمعنى اللام أيضا، إذ اللام فيها أفادت[2] الاختصاص الذى هو مدلول اللام وإن لم يصح إظهاره، وذلك حاصل[3] فيها بالملابسة، كما فى قول أحد حاملى الخشبة لصاحبه: خُذْ طَرَفك.

ثم الأصل والغالب من بينها الإضافة بمعنى اللام لكونها أصلا فى إفادة اختصاص المضاف بالمضاف إليه المقصود بالإضافة، ثم إذا قُطع النظر عن الاختصاص وأريد البيان، أو الظرفية، فحينئذ يلتفت إلى تقدير (من) أو (فى).

وتفيد أى: الإضافة المعنوية بقرينة كون الكلام فيها، تعريفا، أى: تعيينا وتوضيحا قاطعا لاحتمال الغير فى المضاف مع المضاف إليه المعرفة، وذلك لأن المضاف إليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزَّل منه منزلة التنوين يجب أن يمتزج معناه بمعناه؛ ليكون قدرُ مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى، فتعرف بالإضافة إلى المعرفة.

ومن وجه آخر[4]: أن وضع الإضافة على أن تفيد [أنَّ][5] بين المضاف والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دلّ عليه اللفظ، فحين كون المضاف إليه معرفة يكون المخصوص به كذلك.

ثم المراد من التعريف المستفاد من الإضافة ليس تعريفا شخصيا البتة، حتى يرد أن (غلام زيد) فيه إضافة لمعرفة مع أن المضاف لا يتعرف منها على تقدير أن يكون لزيد غلمان كثيرة، لبقاء بعض الشيوع، وكذلك الكلام فى (ابنُ زيد) إذا كان له أبناء كثيرة.

وقيل[6]: لابد فيه حينئذ أن يشار به إلى غلام معين من غلمانه له مزيد اختصاص بـ (زيد) بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائره من الغلمان، إما لكونه[7] أعظم غلمانه، أو اشتهر بكونه غلاما له، أو اشتهر بكونه غلاما معهوداً[8]، ثم قد يستعمل على خلاف أصل

---

(١) قال الرضى ٢/ ٢٣٨: "... فالأولى إذن أن نقول نحو: " ضربُ اليوم " و" قتيلُ كربلاء " بمعنى اللام كما قاله النحاة، ولا نقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى (فى) فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفى فى الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملى الخشبة لصاحبه (خذ طَرَفك).... فتقول: كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذى مرّ من الإضافة المحضة، فهو بمعنى اللام، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير (من) ولا ثالث لهما " اهـ وانْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ٧٨ / أ.

(٢) فى الأصل: (افادة) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (حاصلة) وهو تَصْحِيف.

(٤) هذا الوجه ذكره ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٥٩.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٥٩.

(٦) هذا قول الرضى، انْظُرْ شرح الرضى ٢/ ٢٣٨ وما بعدها، وقد نقله الشارح - بتصرف -.

(٧) فى الأصل: (لكون) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل: (معهود) وهو لحن.

وضعـه فيقال: جاءنى غلام زيد، من غير إشارة إلى واحد معين، وهذا لا يضر إفادتها التعريف باعتبار أصل الوضع كما فى المعرف باللام، فإن أصل وضعه[1] لواحد معين، وقد يستعمل بلا إشارة إليه كما فى قولـه:

وَلَقَدْ أَمُرّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِى[2]

فإن قلت: هذا الحكم ليس بجيد على إطلاقه، بل إذا لم يكن المضاف من الأسماء المتوغلة فى الإبهام بأن يتعذر اعتبار الخصوصية المذكورة فيما سبق بين الشيئين المتعينين فيها، أما إذا كان منها فلا يتعرف المضاف إليه المعرفة كإضافة لفظ (غير) و(مثل) و(شبه) وغيرها مما فى معناها اللام، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، كما فى قولك: عليك بالحركة غير السكون، أو بمماثلته كما فى قولك: زيد مثل حاتم، إذا اشتهر باتصافه بالكرم فحينئذ يتعرف بذلك، فلِمَ[3] لم يستثن[4] المصنف هذه[5] الصور من الحكم الكلى؟.

قلت: قد ذهب بعضهم إلى أن إضافة هذه الصور لفظية، فإن الغير بمعنى المغايرة، والمثل بمعنى المماثل، وكذا غيرهما، فلعل المصنف اختار هذا المذهب حتى ترك الاستثناء لذلك، ويجوز أن يقال: إنما تركه لظهور أمرها بناءً على شهرتها.

وتخصيصا أى: تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات، مع المضاف إليه النكرة، فى المضاف لِما عرفت من أن الإضافة تفيد خصوصية المضاف بالمضاف إليه، فحين لم يكن المضاف إليه معرفة لم يكن المضاف أيضا معرفة، فبقى على أصل الخصوصية الناشئة عن الإضافة.

وشرطها أى: شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف[6]؛ لأنه لو لم يتجرد منه لزم تحصيل الحاصل إن كانت الإضافة إلى المعرفة، وطلب حصول الأدنى مع حصول الأقوى أى: طلب التخصص فى المعرف إن كانت إلى النكرة، وهما ممتنعان، فالظاهر من عبارة

---

(١) فى الأصل: (وضعها) وهو تَصْحِيف.

(٢) صدر بيت من الكامل وعجزه: فمضَيْتُ ثُمَّت قُلتُ لا يعنينى، لرجل من بنى سلول فى: الكتاب ٣/ ٢٤، والدرر ١/ ١٠، يصف نفسه بالحلم والوقار، وغير منسوب فى: أمالى ابن الشجرى ٣/ ٤٨، والخصائص ٣/ ٣٣٠، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٣، والرضى١/ ٢٠٩، والتخمير ١/ ٤٤٠، والمغنى ١/ ١١٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٢، والهمع ٣/ ١٩١، والشاهد فيه قولـه: (اللئيم) حيث استعمل المعرف باللام بلا إشارة إلى واحد معين مع أن أصل وضعه أن يكون لمعين.

(٣) فى الأصل: (فلو لم) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (يستغنى) وهو لحن.

(٥) فى الأصل: (هو) وهو تَصْحِيف.

(٦) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٩١: " لأن الإضافة إذا كانت إلى معرفة أدى إلى الجمع بين التعريفين وهو مطروح فى لغتهم، وإن كانت إلى نكرة لم يستقم لأن تعريفه أبلغ من تخصيصه " ا. هـ.

وما أجازه الكوفيون من: الثّلاَثة الأثَوابِ، وشبهه من العدد...

المصنف: [أن][١] المعرف إذا أريد إضافته [إضافة][٢] معنوية لابد وأن يتجرد عن تعريفه، سواء كان ذلك بالألف واللام، أو بالعلمية، فالتجريد فى الأول بحذف الآلة، وفى الثانى بالاشتراك الاتفاقى أو / بالتنزيل بمنزلة اسم الجنس[٣]، وأما المضمر والمبهم فلا يضافان أصلا (٦٤/أ) لامتناع سلب التعريف عنهما؛ لكون وضعهما على العرفان[٤].

بخلاف عبارة غيره بأن يقول: (حرف التعريف)[٥]؛ فإنها تستلزم[٦] جواز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، فإن ذلك أجاز ذلك قائلا: بجواز اجتماع التعريفين، كما فى: يا زيد.

لكن هذا قياس فاسد لما مرّ فى المنادى[٧].

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يتجرد عن حرف النداء مع أنه لا يتجرد لجواز قولك: يا عبد الله.

قلت: لا نسلم ذلك؛ لأن حروف[٨] النداء ليست بموضوعة للتعريف البتة، وإنما تفيده لما بعدها بالقصد والإقبال، ولهذا قد يكون ما بعدها نكرة عند عدم القصد والإقبال، فكأنه لم يكن اعتداد بتعريفها اعتداد سائر التعريفات.

لا يقال: فعلى هذا يلزم أن يدخل حرف النداء على المعرف بالمعرف باللام لأنه لما جاز اجتماعها مع المعرف بلا واسطة الحرف، كان القياس أن يجوز اجتماعها مع المعرف بواسطة الحرف، إذ هما فى العلة سيّان؛ لأنا نقول: الشناعة فيه أكثر والبشاعة أكبر، إذ فيه اجتماع آلتى التعريف فى الظاهر، فلا يجوز قياسه على [ما][٩] نحن بصدده.

وقوله: ما أجازه الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد المضاف إلى معموله كـ: الأربعة الدراهم، والخمسة الكتب، إشارة إلى اعتراض يرد على قوله:

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) أجاز الرضى إضافة العلم مع بقاء تعريفه فقال: " وعندى أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا.... وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متَّصفٌ به معنىً نحو: زيدُ الصدق، ويجوز ذلك وإن لم يكن فى الدنيا إلا زيد واحد " اهـ، انْظُرْ: شرح الرضى ٢/ ٢٣٩.

(٤) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٤٦١.

(٥) المراد به الإسفراييني صاحب لباب الإعراب حيت قال ص ٣٦٦: " ولابد من أن يتجرد المضاف من حرف التعريف " اهـ.

(٦) فى الأصل: (يستلزم) وهو تصحيف.

(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٨) فى الأصل: (حرف) وهو تَصْحِيف.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

"وشرطها تجريد المضاف عن التعريف "، فإن الكوفيين[1] جمعوا بين الإضافة والألف واللام فى المضاف[2]، كما فى الأمثلة المذكورة.

ووجهه فى القياس[3] - وإن كان ضعيفا - أنهم قالوا: إن المضاف فى العدد هو المضاف إليه من حيث المعنى، فكانا[4] متحدين ذاتاً، مع أن المقصود بالنسبة منهما هو المضاف لأنه جيء به لغرض العدد، فعُرِّف[5] لكونه محل تعريف - لأنه المسند إليه الأول - بالتعريف، تعريفا بحسب ذاته، لا تعريفا مستفاداً من المضاف إليه، ثم أضيف بعد ذلك ليعلم أنه من أى نوع، فلا يلزم خلّو الإضافة عن الإفادة، ولم يجعلوا المضاف إليه خاليا عنهما لأنه المقصود بالذات فى الحقيقة.

ثم أشار إلى الجواب عنه بأنه، أى: ما أجازوه ضعيف، وجه ضعفه: مخالفته القياس، واستعمال الفصحاء[6]، أما القياس فلما مر، وأما استعمال الفصحاء فلأن المسموع منهم هو المجرد عنهما، قال ذو الرمة:

وَهلْ يَرْجعُ التَّسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ::: ثَلاثُ الأَثَافِى والديارُ البلاَقِعُ[7]

(١) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٢) تمسك الكوفيون بأمور: أحدها: ما روى من نحو: الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم، وثانيها: قياسا على: الحسن الوجه، وثالثها: أنهما لما كانا لذات واحدة عرّفوا الأول لأنه محل التعريف، وجرّدوا الثانى لأنه المقصود فى الحقيقة، والبصريون لا يجيزون ذلك وإنما يدخلونها على المضاف إليه، وذلك لأنه من باب المقادير، فكما لا يجوز نحو: الرطل زيت، لا يجوز هذا قياسا عليه. انْظُرْ تفصيل القول فى هذه المسألة فى: الكتاب١/ ٢٠٦، والمقتضب ٢/ ١٧٣، والمفصل ص ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٢، وابن يعيش ٢/ ١٢١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٧، والرضى ٢/ ٢٤٦، وابن القواس ص ٣١٩، والشرح المتوسط ص ٢٤٢، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٩٤، والارتشاف ٢/ ٧٦٢، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢١١، والمساعد ٢/ ٩٠، وشفاء العليل ٢/ ٥٧٢، والهمع ٢/ ٤١٨ ومافات الإنصاف من مسائل الخلاف ص ٢٧٤).

(٣) انْظُرْ هذا الوجه فى: الرضى ٢/ ٢٤٦، وابن القواس ص ٣٢٠، والإقليد ص ٦٤٢.

(٤) فى الأصل: (فكان) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (ففرق) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: المقتضب ٢/ ١٧٣ حيث قال: " واعلم أن قوما يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى.... وهذا خطأ فاحش... ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه " ا. هـ.

(٧) من الطويل انظره فى: الديوان ٢/ ١٢٧٤، والمقتضب ٢/ ١٧٤، وإصلاح المنطق ص ٣٠٣، والمفصل ص ٨٤، وابن يعيش ٢/ ١٢٢، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٨، والتخمير٢/ ٩، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢٠٩، والخزانة ١/ ٢١٣، يرجع: يعيد، الأثافى: حجارة الموقد، البلاقع: جمع بلقع وهو المكان الخالى. والشاهد قوله: (ثلاث الأثافى) فأضاف العدد مجرداً عن الألف واللام إلى المعدود على مذهب البصريين.

واللفظية: أن يكون صفة مضافة إلى معمولها، مثل: ضاربُ زيد، وحَسَنُ الوجه.

وقال الفرزدق:

مَـــا زَالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ يَـــدَاهُ إِزَارَهُ ::: فَسَـــمَا فَـــأَدْرَكَ خَمْسَـــةَ الأَشْـــبَارِ[1]

مع أن ما ذكروه ليس بالذى يُجوِّز ذلك لعدم جواز: الخاتم الفضة، مع وجود ما ذكروه فيه.

والإضافة اللفظية هى التى شأنها أن يكون المضاف فيها صفة[2]، وقد عرفت معناها، لكن لا مطلقا بل بشرط كونها مضافة إلى معمولها سواء كان ذلك المعمول مفعولا أو فاعلا أو قائما مقامه، والضمير المجرور للصفة، وقد عرفت معنى عملها أيضا، فيخرج بقوله: (صفة) ما ليس بها، وبقوله: (مضافة إلى معمولها) خرج من الصفات ما ليس بمضاف[3] إلى معموله[4] وإن كان مضافا إلى غيره نحو: مُصَارِعُ مِصْرَ[5]، ونحو: **{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}**[6] على الأصح[7].

وتلك الإضافة مثل إضافة اسم الفاعل فى نحو: ضاربُ زيد، وإضافة اسم المفعول فى مثل: معمورُ الدار، ومثل إضافة الصفة[8] المشبهة فى مثل: حَسَنُ الوجه.

وعدّ بعضهم إضافة[9] أفعل التفضيل من هذه الإضافة بناءً على أنه فى التحقيق مضافا إلى معموله، لأن معنى قولك: زيد أفضلُ القوم، أنه يفضلهم إذا قيس فضلهم إلى فضله، قيل هذا

---

(١) من الكامل انظره فى: الديوان ١/ ٣٠٥، والمقتضب ٢/ ١٧٤، والمفصل ص ١١٩، وابن يعيش ٢/ ١٢١، وعون الوافية شرح كتاب الكافية ص ٨٦، والتخمير ٢/ ٧، والمغنى ١/ ٣٦٨، والجنى الدانى ص ٥٠٤. وهو من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب، والشاهد قوله: خمسة الأشبار، وهو كسابقه.

(٢) قال الرضى ٢/ ٢٤٨: " احتراز عن نحو: (غلام زيد) و(باب ساج) " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ٤٦٤.

(٣) فى الأصل: (يضاف) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (معمولها) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٩٥، والرضى ٢/ ٢٤٨، والدولت آبادى ل ٥٩ / أ.

(٦) سورة الفاتحة الآية (٤).

(٧) قال الرضى ٢/ ٢٤٨: " قال المصنف ومن ذلك:**{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}** على الأصح "، وهذا منه عجيب وذلك أن (يوم الدين) إما أن يكون بمعنى (فى) كما يدعى المصنف فى (ضرْب اليوم) فيكون المضاف إليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة إلى معمولها وليس كـ (ضرب اليوم) لأنه وإن كانت مضافا إلى معموله لكنه صفة فإضافته حقيقية، وإما أن يكون مما كان مفعولا فيه فاتُسع فيه فألحق بالمفعول به، كما يدعيه النحاة فى نحو: يا سارق الليلة أهل الدار، فهو أيضا معمول الصفة فتكون الإضافة غير محضة... ولعل المصنف جعل:**{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}** بتقدير اللام كـ (مضارع مصر) فلذا قال: ومن ذلك:**{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}** لكن ذلك مخالف لإطلاقه قبل: " أو بمعنى (فى) فى ظرفه " ا. هـ.

(٨) فى الأصل: (صفة) وهو تَصْحِيف.

(٩) وهم الكوفيون، وابن السراج، والفارسى وأبو الكرم الدباس، انْظُرْ: الارتشاف٤/ ١٨٠٥، والهمع٢/ ٤١٦. وانْظُرْ: قسم التحقيق.

ولا تفيد إلا تخفيفا فى اللفظ، ومن ثمت جاز: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه، وامتنع: بزيدٍ حسنِ الوجْه،

بإضافته بمعنى الأول، والحق ما ذهب إليه سيبويه من أن إضافته باعتبار المعنيين معنوية[1]، وما ذُكر من مثال لوقوعه صفة للنكرة نحو: مررت برجل أفضل الناس، ليس بفصيح؛ لوقوع خلافه فى التنزيل نحو قوله تعالى:{فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ}[2].

فإن قلت: إضافة (هاشمى الأب) لفظية، مع أنها خارجة عن التعريف لعدم كون (الهاشم) صفة كذلك، وإلا لزم بطلان الحصر، قلت: هو فى التقدير كذلك لأنه فى تأويل: منسوب أبوه إلى الهاشم، ولذلك يعمل عمل اسم المفعول.

ولا تفيد أى: الإضافة اللفظية - بدليل ما مرّ فى المضاف - شيئا من التعريف والتخصيص وغيرهما من الأحكام، إلا تخفيفا فى اللفظ، والمعنى على ما كان قبل الإضافة[3]، وذلك بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع، وغيرهما من الضمير، أو الجار والمجرور، أو الجار فقط كما فى أفعل التفضيل، على قول من قال: إن إضافته لفظية، فإن التخفيف فيه بحذف (من).

فإن قلت: لِمَ كانت ترجمة هذه الإضافة [كذلك][4]؟.

قلت: لكون الاتصال فيها فى اللفظ فقط، والمعنى على الانفصال؛ لأن حقيقتها لما كانت إضافة الصفة إلى معمولها على ما ذكر كان معنى العاملية والمعمولية ملحوظا بينهما بعد الإضافة، وذلك ليس إلا بتقدير التنوين أو ما يقوم مقامه، وجعل ذلك إياهما فى حكم الانفصال ظاهر، فلذلك لم يحصل للمضاف اختصاص / بالمضاف إليه، فلا يسرى ما فيه إليه، وأما التخصيص الذى فى: ضارب رجل، (٦٤/ب) فحصوله ليس بالإضافة، بل هو حاصل قبلها لاستواء الحالين ههنا[1].

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٢٠٤.

(٢) سورة المؤمنون من الآية (١٤)، قال السمين: " قوله:{أَحْسَنُ الخَالِقِينَ} فيه ثلاثة أوجه: أحدها أنه بدل من الجلالة، الثانى: أنه نعت للجلالة، وهو أولى مما قبله لأن البدل بالمشتق يقل، الثالث أن يكون خبر مبتدأ مضمر، أى: هو أحسن والأصل عدم الإضمار... " ا. هـ انْظُرْ: الدر المصون ٥/ ١٧٧.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٩٦: " ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل ضاربٍ زيداً، كان فى المعنى كقولك: مررت برجل ضاربِ زيدٍ، فعُلم أنهم لم يقصدوا إلا التخفيف، والمعنى على ما كان عليه فى العمل " ا. هـ. وقال ابن القواس ص٣٢٢: " الإضافة اللفظية إنما لم تُفد إلا تخفيفا فى اللفظ لكون التنوين أو ما يقوم مقامه مراداً والمعنى على ما كان عليه قبل الإضافة من التنكير والانفصال، بدليل صحة دخول خواص النكرة عليه كقوله:

يارُبّ غابطنا لو كان يطلبكم ::: لا فى مباعدة منا وحرمانا

وجريه وصفا على النكرة كقوله تعالى:{هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ} والإخبار به عن النكرة فى قوله تعالى:{كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ} " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٥٥.

وجاز: الضاربا زيد، وامتنع: الضاربُ زيد، خلافا للفراء وضعف: الواهب المائة الهجان وعبْدها

ومن ثمت أى: ومن أجل [أن][1] الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفا فى اللفظ جاز أن يقال: مررت برجلٍ حسنِ الوجه، فإن (حسن الوجه) فى هذا التركيب وقع وصفاً للنكرة، فلو أفادت غير التخفيف، كالتعريف مثلا لكان (حسن الوجه) معرفة، فلا يصح وقوعه وصفا للنكرة لامتناع ذلك، ولَمَّا لم يتعرف جاز ذلك.

ولأجل ما ذكر من أن هذه الإضافة لا تفيد غير التخفيف امتنع أن يقال: مررت بزيدٍ حسنِ الوجه؛ لأنه لَمَّا لم يتعرف (حسن الوجه) لم يصح وقوعه صفة للمعرفة، فظهر من هذا أنهم لم يقصدوا بهذه الإضافة إلا مجرد التخفيف الحاصل بما ذكر فى اللفظ، ولذلك جاز أيضا أن يقال: الضاربا زيد؛ لأن فائدة هذه الإضافة التى هى الخفة فى اللفظ موجودة فيه بسقوط النون، ولذلك أيضا امتنع أن يقال: الضاربُ زيد؛ لفوات هذه الفائدة، نظراً إلى أن اللام سابقة على الإضافة، وزوال التنوين لأجلها، لا لها، خلافا للفراء[2] فإنه جوّز هذه المسألة نظراً إلى أن الإضافة مقدمة على اللامِ، والتخفيف حاصل بحذف التنوين لأجلها، والتعريف بعدها.

فإن قلت: أى المذهبين أولى؟.

قلت: الأول؛ لأن اللام فى أول الاسم سابقة على ما يشعر بالإضافة، فوجب أن يكون حذف التنوين لها، لا للإضافة، لأنه موجب له موجبان: سبقُ أحدهما على الآخر، وثبوت الحكم بالسابق، فالسبق على هذه العبارة[3] معلل بالتقديم اللفظى، ولو قلنا: اللام لتعريف المدخول عليه وهو أمر معنوى فاستعماله لكونه أهم، والاعتبار بالإتيان به أقدم، بخلاف الإضافة اللفظية فإنها لا تفيد أمراً معنوياً[4]، بل تخفيفا لفظيا، لكان التعليل بالتقدم المعنوى.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) المنع هو مذهب جمهور البصريين، وقد جوّزها الفراء، فذهب إلى أنه يجوز إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية، أم بالإشارة، أم غيرهما، كالضارب زيد، والضارب هذا، والضارب الذى، والضاربك، والضارب غلامك، إجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بـ (أل) بخلاف المضاف إلى المنكر نحو: الضارب رجل؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة، قال ابن الحاجب ٢/ ٥٩٨: " إما لأنه توهم أن التعريف إنما دخلها بعد الحكم بإضافتها فحصل التخفيف بالإضافة، فلما قصد التعريف عرف بما يليق به، وإما لأنه توهم أنه مثل قولهم: الضارب الرجل والضاربك " ا. هـ وانْظُرْ: معانى الفراء ٢/ ٢٢٥، والمفصل ص ١٢١، وابن يعيش ٢/ ١٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٣، والرضى ٢/ ٢٥٥، وابن القواس ص ٣٢٣، وأوضح المسالك ٣/ ٩٩، والتصريح ٢/ ٣٠، والأشمونى ٢/ ٢٤٦.

(٣) فى الأصل: (فاسبق على هذه إلا عبارة) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (معنوى) وهو لحن.

وإنما جاز: الضَارِبُ الرجُلِ، حملا على المختار فى: الحَسَنِ الوَجْهِ.

وقولـه: ضعف أن يقال:

الوَاهِـــبُ المِائَـــةِ الهِجَـــانِ وَعَبْـــدِها ::: عُـــوذاً تُزَجَّـــى خَلْفَهـــا أطفالَهـــا[1]

إشارة إلى رد ما يتمسك به الفراء بإثبات الضعف فى التمسك به، وجهـه أن يقـال: إن (عبـدها) عُطِفَ على (المائة) والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه، فكأنـه قـال: الواهـب عبـدها، وهـو مثل: الضارب زيد، فى الإضافة باللام إلى المعرفة[2]، فلما جاء مثله عن العرب ثبت جوازه.

وأجاب عنه بأن يقول: إن التمسك به ضعيف، فههنا أمران: الجواز، والضعف.

أما الأول: فلأن إضافة[3] الواهب إلى [عبدها][4] ليست بصريحة، بل إنما قدرت لوجـود حـرف العطف، وقد يحتملُ فـى التقـديريَّات مـا لا يحتمـل فـى القصـديات، كمـا [فـى][5]: رب شـاة وسخلتها، [ولو قيل: رب وسخلَتها][6] لم يجز؛ لأن إدخال كلمة (رب) على (السلخة) لا يجـوز قصداً؛ لأنها معرفة بالإضافة إلى المضمر، وهى إنمـا تـدخل علـى النكـرات، فالقيـاس ألا يجـوز ذلك، لكن جاز بواسطة الحرف لعدم التصريح، وأما الثـانى: فظـاهر، ولمـانع أن يمنـع الضـعف عنه؛ لأن الهاء فى (عبدها) عبارة عن (المائة) المعرفة باللام، وحكمه حكم المعرف بـاللام، فكمـا جاز: الواهب المائة، من غير ضعف جاز: الواهب عبدها، كذلك.

هذا هو الذى ذكره أبو العباس فرقا بين ذلك وبين: الضارب الرجـل زيـد[7]، ورد القـول مـن يجوّزه بناءً على القاعدة المذكورة فى وجه الجواز، لكن فيه تأمل.

وكذلك فى قولـه: إنما جاز: الضاربُ الرجل مع عدم إفادة التخفيف فيه حملاً لـه علـى مـا هـو

---

(١) من الكامل للأعشى فى الديوان ص ١٥٢ من قصيدة يمدح بها قيس بن معـد يكرب الكندى، وانظـره فـى: الكتاب ١/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ١٦٣، والأصول ١/ ١٣٤، والبسيط لابن أبى الربيـع ٢/ ١٠٠٤، والرضـى ٢/ ٢٥٩، والمقرب ص ١٩١، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٧، والخزانة ٤/ ٢٥٦، والـدرر ٢/ ١٤٠. الهجـان: الإبل البيض وهى أكرم الإبل، عوذا: العوذ جمع عائذ وهى الحادثات النتاج لأن ولدها يعــوذ بهـا لصـغره، تزجى: تساق سوقا رفيعا، والمعنى: يهب المائة الهجان من الإبل ومعها عبـدها أى راعيهـا. والشـاهد قولـــه: (الواهبُ المائة الهجان وعبدها) وقد أوضحه الشارح فى الصفحة القادمة.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٥٩٩.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٥٩: " وإنما جوّزه بعض النحويين لأنه ليس مباشراً للصفة، وإنما هو تـابع، وقـد يحتمـل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع، كما فى قولهـم: رب شاة وسِخْلَتِها بدرهم، ولو قيل: رب سخلتها، لم يجـز" ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٣٢٤.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٥٩٩.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٦٣.

الوجه المختار فى وجوه الحسن الوجه[1]، ردٌّ على الفراء، يعنى: تمسك الفراء بأن: الضارب الرجل، جائز بالاتفاق، فينبغى أن يجوز: الضارب زيد، قياساً لـه عليه.

ووجه الرد أن يقال[2]: جواز هذا إنما هو بالحمل على (الحسن الوجه) وسببُ الحمل ثبوتُ الشبه بينهما من حيث إن المضاف فى الصورتين صفة معرفة باللام، والمضاف إليه أيضا معرف باللام، وهذا لا يوجد فى: الضارب زيد، حتى يصح حمله أيضا.

فإن قلت[3]: فما التخفيف فى (الحسن الوجه) حتى جاز فيه الإضافة ويصح أن يكون محمولا عليه؟، قلت: التخفيف فيه إما بحذف الضمير إذا قلنا: الأصل فيه (الحسن وجهه)، أو الجار والمجرور إن كان الأصل (الحسن الوجه منه).

لا يقال: الأول [لا][4] تخفيف فيه؛ لأن الضمير وإن حذف لكن أبدل منه اللام لئلا يزول تعريفه؛ لأنا نقول: اللام لكونه أخف حيث كان حرفا ساكنا، كالعدم لا يُعبأ به، مع أنه ابتدائى والمتكلم قوى فيه.

فإن قلت: أليس يجب أن يكون الخفة الإضافية بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه كنونى التثنية والجمع؟، قلت: لا، بل كما يحصل التخفيف بحذفهما يحصل بحذف غيرهما، إما بالأصالة أو الاشتراك من تلك فى أصل معنى الخفة، وكم من شريك يأخذ حكم شريكه.

---

(١) قال الرمانى: " وتقول: هذا الضاربُ الرجلَ فيجوز فيه النصب والجر، أما النصب فعلى عمل الفعل، وأما الجر فعلى التشبيه بالحسن الوجه؛ لأنه لما أشَبه (الحسنُ الوجهَ) باب اسم الفاعل - ولذلك قيل فيه: (الصفة المشبهة باسم الفاعل) وكان كلُّ شيئين اشتبها فالشبه بينهما - فإذا وجب لأحدهما حكم من الآخر وجب للآخر حكم منه، فلذلك وجب الحسنُ الوجهَ بالنصب تشبيها بقولك: الضارب الرجلَ، وجاز: الضاربُ الرجلِ تشبيها بـ: الحسن الوجهِ؛ لأنه فى هذه الحال يؤذن أنه عملَ عملَ الفعل وأنه لم ينصب (الوجه) على التمييز لأن التمييز لا يكون معرفة... ولا يجوز: الضاربُ زيدٍ؛ لأنه لا يشبه الإضافة الحقيقية، وذلك أن الإضافة على وجهين إضافة حقيقية وإضافة لفظية، فاللفظية لا تجوز إلا من جهة شبه الحقيقة من وجه يقتضى الإضافة، فلذلك جاز: الضارب الرجلِ تشبيها بـ: الحسن الوجهِ، ولم يجز: الضارب زيدٍ؛ لأن (الحسن) لا يعمل فى المعرفة التى هى علَم، وإنما يعمَل فى المعرفة بالألف واللام عمل الجار " ا. هـ انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرمانى ص ٤٤١، ٤٤٢.

(٢) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٠٠: " لما شبهوا (الحسن الوجه) فى النصب مع صحة الإضافة، بـ (الضارب الرجل) شبهوا (الضارب الرجل) فى صحة الإضافة بـ (الحسن الوجه) وذلك إنما كان فى (الحسن الوجه) لمجىء الألف واللام فى الثانى، فينبغى أن يشبه به ما كان موافقا لـه فى ذلك، فلا يلزم من جواز (الضارب الرجل) جواز (الضارب زيد) " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٥٦، وابن القواس ص ٣٢٤.

(٣) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: الأصبهانى ص ٤٦٨، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٣٠.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

والضاربك وشبهه، فيمن قال إنه مضاف حملا على ضاربك.

ويعلم مما ذكر أن التخفيف لا يجب أن يكون فى لفظ المضاف، بل قد يكون فيه كما فى: (ضارب زيد) وقد / يكون فى المضاف إليه كما فى (الحسن الوجه)، وقد يكون فيهما معا كما (٦٤/أ) فى (حسن الوجه)، وقد يكون لا فى واحد منهما كما فى (أفضل القوم) ويدل على ذلك قوله: (إلا تخفيفا فى اللفظ) دون أن يقول: فى المضاف.

وإنما قال: (على المختار) لأن فى (الحسن الوجه) وجوها[1]، ومختارها الجر بالإضافة، لأن رفعه يستلزم خلو الصفة عن الضمير الذى به الارتباط بالموصوف فى قولك: مررت بزيد الحسن الوجه.

وأما نصبه فلأنه إنما كان تشبيها لـ (الوجه) بالمفعول، إذ[2] لا يجوز أن يكون تمييزاً ولا حالاً لكونه معرفة.

والجر بالإضافة لكونه أصلاً، أولى من المشبه بالفضلة، على أن فيه إيهام تعدية ما ليس بمعد.

وقوله: الضاربك معطوف على قوله[3] (الضاربُ الرجل) أى: إنما جاز (الضاربك) وشبهه من تثنيته، وجمعه، فيمن قال وهو سيبويه[4] وتوابعه: إنه، أى: (الضارب) مضاف إلى الضمير، وهذا فى الحقيقة ردٌّ على الفراء أيضا؛ لأنه قاس عليه (الضارب زيد) لاشتراك علة امتناع إضافته بينهما، وحاصله: إنما جاز ذلك حملا له على ضاربك.

وتفصيل هذا الكلام[5]: أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين[6] بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات، التزموا الإضافة؛ لتعذر غيرها، إما لتأديته إلى التناقض ومخالفة باب الإضمار، ولم ينظروا إلى تحقيق تخفيفٍ لاستلزام ذلك جواز القول بـ (ضاربك) بالتنوين، ليصح ذلك الاعتبار، مع أنه لا يجوز؛ لاقتضائه الجمع بين مدلولين متناقضين، أحدهما: الانفصال الدال عليه التنوين، والآخر: الاتصال الدال عليه الضمير المتصل، فلما التزموا إياها من غير تخفيف لمانع مذكور فى (ضاربك) حملوا (الضاربك) عليه، لكونه من باب واحد، باعتبار أن

---

(١) انْظُرْ هذه الوجوه فى: الرضى ٢/ ٢٥٦ وما بعدها.

(٢) فى الأصل: (إذا) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (قول) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال سيبويه ١/ ١٨٧: " وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء فى المظهر كان الوجهُ الجر، إلا فى قول من قال: الحافظو عورةَ العشيرة " اهـ. وقد نُسب القول بأنه مضاف إلى: المبرد، والمازنى، والرمانى، والجرمى، وبه قال الزمخشرى. انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٤، وأوضح المسالك ٣/ ٩٩، والتصريح ٢/ ٣٠.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٠، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٥٨، وابن القواس ص ٣٢٤.

(٦) فى الأصل: (مفعولين) وهو تَصْحِيف.

ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها،

المفعول فيهما مضمر متصل، بخلافه في: الضارب زيد، وبهذا ظهر جواب ما قيل[1]: " ما الدليل على أن حذف التنوين فيه لاتصال الكاف، فلم لا يجوز أن يكون بالإضافة؟ ".
لأنه لو كان كذلك لكان فيه قول مثل: ضاربٌ زيداً، فلزم المحذور المذكور.
فإن قلت: ما تقول بقول الشاعر:

الآمِـــــرُونَ الخَيْـــــرَ وَالفَاعِلُونَـــــهُ ::: إِذَا مَا خَشَوا مِنْ حَادِثِ الدَّهْرِ مُعْظَمَا[2]

فإنه جمع الضمير والنون في (الفاعلونه).
قلت: ذلك لكونه ليس من كلام الفصحاء، فلا اعتداد بـه، وقيـل: لأنـه شـاذ لا يصـح القيـاس عليه[3]، ولذلك لا يجوز في سعة الكلام، هذا كله عند من يقول: بالإضافة، وأما عند من قال[4] إنه ضمير منصوب على أنه مفعول وليس (الضارب) بمضاف، فسؤال الفـراء منـدفع عنـه مـن أصله، ولا بُعدَ في الوجهين جميعا[5].
ولا يضاف موصوف إلى صفته[6] أي: لا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة؛ لأن كون[1].

---

(١) هذا قول الغجدواني ص ٢٩٦ ونصه: " فإن قلت: مـا الدليل على أن سقوط التنوين في (ضاربك) لاتصال الكاف، وهلا قيل: إنها سقطت للإضافة؟ قلت: لـو سقطت للإضافة لكان ينبغـي أن يتصـور (ضـارب ك) أولا، ثم يضاف ويقـال: (ضاربك) كما يتصـور (ضارب زيداً) ثم يضاف ويقال: (ضارب زيد) ولن يتصور (ضارب ك) فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة " اهـ.
(٢) من الطويل لم يعرف قائله وانظره في: الكتاب ١/ ١٨٨ بروايـة: هـم القـائلون الخـير والآمرونـه... مـن محـدث الأمـر...، ومجـالس ثعلـب ١/ ١٢٣، والمفصـل ص١٢١، وابـن يعـيش ٢/ ١٢٥، والرضـي ٢/ ٢٦٠ بروايـة: هـــم الفـاعلون، والتخمير٢/ ١٢، والبسيط لابـن أبي الربيع ٢/ ١٠٥٠، والخزانة ٤/ ٢٦٦ والهمـع ٣/ ٢٤٤، والـدرر ٢/ ٥١٦، والمعنـى: هم الفاعلون الخير والآمرون بـه حينما يكون الناس بحاجة إليهم واقعين في كرب لا يقدرون علـى دفعـه، والشـاهد فيـه قولـه: (والفاعلونـه) حيث جمع بين الضمير والنون، وقد قال سيبويه ١/ ١٨٨: "زعموا أنه مسموع" اهـ).
(٣) قال الزمخشري في المفصل ص١٢١: " وقولـه: هم الآمرون الخير والفاعلونه... مما لا يعمل عليه " اهـ.
(٤) هذا قول الأخفش، وهشام، قال الرضي ٢/ ٢٦٢: " ثم إن الضمير بعد المجرور في موضع الجر بالإضافة، إلا عنـد الأخفش وهشام فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا، وحذف النون والتنوين لـيس عنـدهما للإضافة بل للتضـاد بينهما وبين الضمير المتصل " اهـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ١٢٤، وأوضح المسالك ٣/ ٩٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ٧٩/ ب، والتصريح ٢/ ٣٠، ورأى الأخفش في: الرماني ص ٤٤٥.
(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠١.
(٦) هذا على مذهـب البصريين، وأما الكوفيون فقد جوّزوا إضافة الموصـوف إلى صـفته، وبـالعكس، واحتجـوا على ذلك بالسماع، والقياس، واستحسن مذهبهم كثير من النحاة، وانْظُرْ تفصيل هـذه المسـألة فـي: معـاني الفراء ٢/ ٥٥، والأصـول ٢/ ٨، والموجز فـي النحـو ص ٩٩، والإيضـاح لأبـى علـى ص ٢٨٢، وإعـراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/ ٢٨٦، والإنصاف ٢/ ٤٣٦، واللباب للعكبري ١/ ٣٩١، والمقتصـد ٢/ ٨٩٤ وابـن يعيش ٣/ ٩، وشرح الوافية نظـم الكافية ص ٢٤٩، والرضى ٢/ ٢٧٣، وغير ذلك.
(١) انْظُرْ هذا التعليل في: شرح المصنف ٢/ ٦٠٢، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٣٢٦.

ومثل: مَسْجد الجَامع، وجانب الْغَرْبِيِّ، وصَلاَة الأولى، وبقْلَة الحَمْقَاءِ، متأول، ومثل: جُرْد قَطِيفةٍ، وأَخْلاق ثيابٍ، متأول.

الشيء صفة يقتضى لـه حكم التبعية، وكونه مضافا إليه يقتضى لـه حكم المقصود بالنسـبة إليـه، فيستلزم إضافته إليها كون الشيء تبعا وغير تبع من جهة واحدة، وذلك غير جائز، ولأن الصـفة ما لا يكون المقصود به الذات، وإنما المقصود به الذات هو الموصوف، والصفة لإيضاحه، فيكون مما قصد به المعنى لا[1] الذات، فلو جعلتها مضافا إليها فقد جعلتهـا ممـا يقصـد بـه الـذات لأن المضاف إليه يقصد به الذات لا المعنى فتنافيا، ولأن إضافته إليها يؤدى إلى مخالفة الإعراب بينهما مع أن موافقتهما فيه واجبة.

وكـذلك لا يجـوز أن يضـاف صـفة إلى موصـوفها، بعـين مـا ذكـر مـن الـدليل فـى امتنـاع إضـافة[2] الموصـوف إلى الصـفة، مـع أن فيـه تقـديم التـابع وتـأخير المتبـوع، وهـو عكـس حقيقتها.

ولما كان مثلُ قول العرب: مَسْجِد الجَامع، وجانب الْغَرْبِيِّ، وصَلاَة الأولى، وبقْلَة الحَمْقَاءِ، مظنَّةَ توهم إضافة الموصوف إلى الصفة، لقولهم: المسجد الجامع، والجانب[3] الغربى، والصلاة[4] الأولى، والبقلة[5] الحمقاء، أورد تلك الأمثلة اعتراضا على قولـه: (ولا يضاف موصوف إلى صفته) ثـم أشار إلى جوابه بقولـه: متأول، أى: مثل قولهم هذا ليس بجار على ظـاهره، بـل هـو مـؤول، فــ (مسجد الجامع) مؤول[6] بـ: مسجد الوقت الجامع، وكما يصح وصف المسـجد بكونـه جامعـا لكونه موضوعا للاجتماع، يصح وصف الوقت بكونه جامعا، لكونه وقتا يجتمع فيـه، و(جانـب الغربى) مؤول بـ: جانب المكان الغربى، و(صلاة الأولى) مؤول بـ: صلاة الساعة الأولى، و(بقلة الحمقاء) مؤول بـ: بقلة الحبة الحمقاء، وكما يصح وصف البقلة بالحمقاء - لأنها نبت فى مجارى السيول فتقلعها - يصح وصف الحبة بها كـذلك[7]، وأمـا مـا قيـل: مـن أن شـرط الصـفة مـع الموصوف أن يتطابقا تعريفا وتنكيراً، وليس ذلك بمتحقق ههنا! فظاهر الفساد.

---

(١) فى الأصل: (لأن) وهو تَصْحِيف.
(٢) فى الأصل: (إضافته) وهو تَصْحِيف.
(٣) فى الأصل: (وجانب) وهو تَصْحِيف.
(٤) فى الأصل: (صلاة) وهو تَصْحِيف.
(٥) فى الأصل: (وبقلة) وهو تَصْحِيف.
(٦) يؤول على حـذف المضاف إليه وإقامـة صفته مقامـه، فكأن هذه الصفات فى الأصـل صـفات لموصــوفات محذوفة هى المضاف إليها. انْظُرْ: إعـراب القرآن المنسـوب إلى الزجــاج ١/ ٢٨٦، ٢٨٧، وانْظُـرْ: الإنصـاف ٢/ ٤٣٨، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٧٠، ولباب الإعراب ص ٣٦٧.
(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٣، ٦٠٤، وانْظُرْ: إعراب النحـاس ٢/ ٣٤٧، والإيضـاح لأبـى علـى ص ٢٨٢، وابن يعيش ٣/ ١٠.

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه فى العموم والخصوص، كـ لَيْثٍ وأَسَدٍ، وحَبْسٍ ومَنْعٍ، لعدم الفائدة

وكذلك قوله: مثل: جُرْدِ قَطِيفةٍ، وأخْلاَق ثِيابٍ، إشارة إلى اعتراض يرد على قوله: (ولا يضاف صفة/ إلى موصوفها) فإن (الجرد) صفة لـ (قطيفة) و(الأخلاق) صفة لـ (ثياب) بدليل (٦٥/ب) قولهم: قطيفة جرد، وثياب أخلاق، مع أنهما قد أضيفا إلى موصوفهما، وأشار إلى جوابه أيضا بأن مثل ذلك متأول أيضا[1]، وتأويله[2] أنهم قد حذفوا (قطيفة) من قولهم: قطيفة جرد، وأكثروا استعمال (الجرد) محذوفا عنه موصوفه، مع لزوم إقامته مقامه حتى صار كأنه اسم غير صفة بغلبة ذلك الاستعمال، فلما قصدوا إلى تخصيصه لكونه مبهم الذات بعد ذلك بأن يكون صالحا لأن[3] يكون (قطيفة) أو غيرها - مثل (خاتم) فى كونه صالحاً لأن يكون (فضة) وغيرها - أضافوه إلى جنسه الذى يتخصص به، كما أضافوا (خاتما) إلى (فضة).

فإن قلت: حاصل ما ذكر أنهم بعد ما صنعوه احتاجوا إلى نوع تبيين لدفع الالتباس المقصود بغيره، فلِمَ لَمْ يجعلوا الكلام باقيا على أصله حتى يأمنوا عن مؤونة الحذف والرد؟.

قلت: ذلك السؤال سهل الورود لأن الاحتياج لم يوجد، أو أن الحذف لأن سببه إنما عرض بعد طول العهد المشيد للمحذوف، وأما عند قرب العهد بحذف الموصوف فالأذهان شاعرةُ به، فلا التباس إذ ذاك، ولو كان الالتباس أولا[4] وجهله لم يكن لتغييرهم الكلام عن أصله وجه، ثم لما كانوا محتاجين إلى المبيّن، والبيانُ بالإضافة هو الأصل، صنعوا هذا الصنع ولم يردوا الكلام على أصله، مع أن احتياج هذه الصفة إلى موصوفها قد انقطع بسبب إخراج ذلك الاستعمال إياها عن كونها صفة.

ولا يضاف اسم مماثل أى: لا يجوز إضافة اسم مساو للمضاف إليه باعتبار الصدق فى العموم والخصوص[5] سواء كانا متحدين فى المفهوم أو لا، فلذلك لم يقل: (مرادفا له) لعموم ما ذكره، فيشمل نحو: الإنسان، والناطق، مثالهما فى الأعيان كـ: ليْثٍ، وأَسَدٍ، ومثالهما فى المعانى نحو: حَبْسٍ، ومَنْعٍ، فظهر بهذا سبب إيراده مثالين.

---

(١) تأويله أن يقدر موصوف، ويقدر إضافة الصفة إلى جنسها، ويجر جنسها بـ (من)؛ لأن الإضافة فيها بمعنى (من) فيكون المضاف إليه جنسا للمضاف، لا موصوفا به إذ الموصوف محذوف، فالتقدير: شىء جرد من جنس القطيفة، فشىء موصوف محذوف، وجرد صفته والصفة مضافة إلى جنسها. انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١١، وأوضح المسالك ٣/ ١١٠، والتصريح ٢/ ٣٣، والأشمونى ٢/ ٢٥٠.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٤ وما بعدها.

(٣) فى الأصل: (لا) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (أول) وهو لحن.

(٥) قال الرضى ٢/ ٢٨٢: " قوله: " ولا يضاف اسم مماثل إليه فى العموم " أى لا يقال: كل الجميع، ولا جميع الكل، فإنهما متماثلان فى العموم، وقوله: " كليث وأسد، وحبْس ومنع " مثالان للخصوص إلا أن الأول عين، والثانى معنى " اهـ.

وإنما لم يجز إضافة[1] أحد هذين الاسمين إلى الآخر لعدم الفائدة في تلك الإضافة؛ لأن الفائدة الإضافية ليست إلا توضيح المضاف أو تخصيصه، فإذا أضفت الاسم إلى مثله كنت كأنك أوضحته أو خصصته بنفسه وذا لا يستقيم، فلا بد من المغايرة بين المضاف والمضاف إليه لتفيد[2].

وقولهم: دارُ الآخرَةِ، محمول على حذف[3] الموصوف وهو الساعة.

بخلاف قولهم: كلُّ الدَراهِم فإن (الكل) ليس بمماثل للدراهم لكونه أعم منها، لصلاحيته لأن يكون دراهم وغيرها، فإذا أضفته إليها حصلت لك من الإضافة فائدة التخصيص[4]، فعلم منه أنه لا يجوز إضافة الخاص[5] إلى العام المبهم، ليحصل الإبهام؛ لأن المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسى من غيره الإبهام.

وبخلاف قولهم: عَينْ الشَّيْءِ فى نفسه، فإن (العين) ليس بمماثل لـ (الشيء) أيضا، بل هو أعم من (الشيء) لإطلاقه على الموجود وغيره[6]، ففى إضافته إليه فائدة، كما عرفت.

وفى تحقق إثبات أَعمِّيَةِ العين من الشيء مباحثات كثيرة، لا يليق ذكرها بهذا الكتاب، والأصل فيه: أن يجعل اللام فيه للعهد، وأشير به إلى الأمر المعين مما يصدق عليه الشيء، كـ: عين الكتاب، فلما أضيف الأول إلى الدراهم، والثانى إلى الشيء، كان معنى (الكل) و(العين) معنى (الدرهم) و(الشيء) فيكونان متماثلين.

قلت: هذه شبهة وهمية، أورد ذلك هذا الكلام لدفعها، ووجهه: أن النظر فى أَعْمِيَّةِ المضاف وأخصيته إنما هو قبل الإضافة، فأعمية (كل) و(عين) قبل الإضافة إلى الدراهم والشيء ظاهرة، وإن كانا مخصوصين لما أضيفا إليه بعدهما، لا يقال: إن مفهوم (كل) و(عين) أعم من مفهوم [ما][7] أضيفا إليه أيضا بعدها فكيف يختص؟، لأنا نقول: الكلام ههنا باعتبار الصدق لا باعتبار المفهوم، فإنه أى: (الكل) و(العين) يختص بالدراهم والشيء بعد الإضافة باعتبار

---

(١) انْظُرْ علة ذلك فى: شرح المصنف ٢/ ٦٠٦، وابن القواس ص ٣٢٨، والأصبهانى ص ٤٧٣.

(٢) أما الاسمان اللذان ليس فى أحدهما زيادة فائدة كـ (شحط النوى) و(ليث أسد) فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف، قال الرضى ٢/ ٢٧٥: " والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه، كما فى نهج البلاغة: لنَسَخَ الرجاءَ من شفقاتُ وَجَلهم، وقوله: ورخاء الدَّعة، وسكائك الهواء، ولو قلنا: إن بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسُفات كثيرة " اهـ. وانْظُرْ: نهج البلاغة ص ٢٠٦، وص ١٤٥، وص ١٩ على الترتيب حسب الأمثلة.

(٣) فى الأصل: (الحذف) وهو تَصْحيف.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٧، وانْظُرْ: الكناش ١/ ٢١٨، وابن جماعة ص ١٧٧.

(٥) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٢٦٧ حيث قال: " ولا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام فلا يقال مثلا: زيد عين، لأن المعلوم المتعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غير الإبهام " اهـ.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٧، والأصبهانى ص ٤٧٤، والكناش ١/ ٢١٨.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

متأول، وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كُسِر آخره،

الصدق، وتوحيد الضمير باعتبار كون الشيئين المذكورين في حكم شيء واحد وهو المضاف الأعم، أو باعتبار إرجاعه إلى واحد منهما على سبيل الانفراد.

وما ذكره من قولهم: سعيد كرز[1]، ونحوه مما أضيف فيه المسمى إلى اسمه كقولهم: سرنا ذات مرة، يرد اعتراضا[2] على قوله: (لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص) فإن (سعيدا) و(كرزا) اسمان لمسمى واحد كـ (ليث) و(أسد)، فيكونان متماثلين، مع أنه قد أضيف أحدهما إلى الآخر بالاتفاق، فليصح إضافة ليث إلى أسد!.

وجوابه: أنه ليس منه؛ لأنه متأول، وجه تأويله: أن الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، فيجب أن يحمل الأول على أن يراد منه المدلول، والثاني على أن يراد منه اللفظ، فكأن قولك: جاءني سعيدُ كرز: جاءني مدلول هذا اللفظ [فهو][3] في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره، لأن مدلول اللفظ غيرً اللفظ[4].

ويكون هذا اللفظ موضوعا لمعنى، وإن كان القصد ههنا إلى مجرد نفسه فلا يلزم احتماله،

فيندفع ما يقال: فعلى هذا يلزم إضافة المستعمل إلى المهمل.

ثم لا يمكن أن يعكس التقدير فيه لأنك تسند إليه ما لا يصح إسناده إلى اللفظ[5] / (٦٦/أ) وأما عدم قولهم[6]: بـ كرز سعيد - بإضافة اللقب إلى الاسم - وإن كان يحتمل هذا التأويل، فلأن قصدهم بالإضافة إلى التوضيح، واللقب أوضح من الاسم، فالإضافة إلى الأوضح أولى من العكس، فلو وقع الاسم واضحا من اللقب كان القياس أن يجوز ذلك، هذا إذا لم يكن اللقب من الألقاب الصفات، وأما إذا كان منها فلا يجوز الإضافة، فلا يقال: إبراهيمُ الخليل، بجر الخليل بل برفعه على الوصفية.

وإذا أضيف الاسم الصحيح وهو عند النحاة ما ليس في آخره علة، لأن غرضهم متعلق به سواء كان في أوله أو في وسطه أو لا، فـ (وعد) و(ثوب) منه عندهم.

أو إذا أضيف الاسم الملحق به أي: بالصحيح وهو ما كان آخره واو أو ياء ساكنا ما

---

(١) الكرز: ضرب من الجُوالق، وقيل: هو الجوالق الصغير، وقيل: هو الخرج. اللسان (كرز) ٥/ ٣٨٥٣.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٧ وقد نقل الشارح - رحمه الله - منه دون أن يشير إلى ذلك، وانْظُرْ: الرضي ٢/ ٢٦٨، والأصبهاني ص ٤٧٤.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٦٠٧.

(٤) قوله: (غير اللفظ) كرر في الأصل.

(٥) قال الرضي ٢/ ٢٦٨: " ولا ينعكس التأويل أي لا يقال: إن الأول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى (سعيد كرز): اسم هذا المسمّى، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو: ضربت سعيد كرز، وقال سعيد كرز " اهـ.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٨، والرضي ٢/ ٢٦٨.

والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفا تثبت، وهذيل تقلبها لغير التثنية ياءً.

قبلها[(١)]، إلى ياء المتكلم كُسِر، جواب إذا، آخره[(٢)] أى: ذلك الاسم الصحيح أو الملحق به لأجل الياء للتناسب بينهما، لأنه من جنسها بدليل صيرورتها به مدّة.

والياء أى: ياء الإضافة إما مفتوحة على الأصل؛ لأنها لكونها كلمة على حدة كان حقها أن تَتحرك لئلا يبتدأ ساكنة حكما، والفتح لكونه أخف الحركات مع ضعف المحل أولى من غيره[(٣)].

أو ساكنة لحصول زيادة التخفيف به مع اتصاله بما قبله بحيث لا يلزم الابتداء بالساكن.

فمثال الأول نحو: غلاميْ - بفتح الياء أو سكونه -، ومثال الثانى: ظبييّ - بهما - وإنما ألحق هذا بالصحيح[(٤)] لتحمل آخره الحركات الثلاث كالصحيح؛ لأن حرف العلة يخف النطق به متحركاً لسكون ما قبله، واستلزام إعلاله لزوم السكون فى آخر المعرب.

ثم الاسم إن لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من أن يكون آخره ألفا، أو واواً، أو ياء فإن كان آخره أى: آخر الاسم غير[(*)] [الصحيح][(٥)] أو الغير الملحق به المضاف إلى ياء المتكلم ألفا سواء كانت تلك الألف للتثنية أو لا، تثبت تلك الألف على حالها فى اللغة الفصيحة حال الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: غلاماى، وعصاى؛ لتعذر الحركة عليها[(٦)] إلا ألف(لدى)[(٧)] فإنها تقلب وفاقا[(٨)] مع الضمائر، محمولة على ألف (إلى) وعلى الجهة الجامعة بينهما. وهذيل[(٩)] -

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٩، وابن يعيش ٣/ ٣٢، والأصبهانى ص ٤٨٠.

(٢) قال ابن الحاجب: " إنما كُسر إما لأنهم أرادوا أن يكون ما قبل الياء من جنسها، وإما كراهة أن تنقلب الياءُ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها إن قلنا: إن أصلها الفتح " ا. هـ، انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٤٣١، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٠٩، وابن يعيش ٣/ ٣١. وقد اختلف فى هذه الكسرة فذهب قوم إلى أنها حركة بناء، وقال آخرون: إنها حكم بين حكمين وليست إعرابا ولا بناء. انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٣٢.

(٣) يجوز فى ياء المتكلم الفتح والسكون، وقد اختلف فى أيهما الأصل؟ فصحح ابن الحاجب أنه الفتح انْظُرْ: شرحه ٢/ ٦١٠، والإيضاح ١/ ٤٣١، وقد تبعه الشارح - رحمه الله - كما هو صريح عبارته لكونه أخف الحركات، ورجح الرضى١/ ٣٥٧ السكون لأنه الأصل، وقال الشيخ خالد٢/ ٦٠: " ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبنى والياء مبنية، والفتح أصل ثان لأنه أصل ما ينى وهو على حرف واحد ".

(٤) قال الرضى ٢/ ٢٩٢: " ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به وإن كان متحركا إذا سكن ما قبله، كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه " ا. هـ.

(*) في المخطوط (الغير).

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١١، والرضى ٢/ ٢٩٣.

(٧) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٨٠.

(٨) فى دعوى الاتفاق نظر، فإن بعض العرب لا يقلب فيقول: لداى. انْظُرْ: التصريح ٢/ ٦١، وانْظُرْ: الأشمونى ٢/ ٢٨٢، والهمع ٢/ ٤٣٦.

(٩) من قبائل الحجاز تنقسم إلى قسمين شمالى وتقع ديارهم فى أطراف مكة من جهة الشرق ويتألف من سبعة أفخاذ، وجنوبى ويدعى هذيل اليمن ويتألف من خمسة أفخاذ. انْظُرْ: معجم قبائل العرب ٣/ ١٢١٣.

وإن كان ياءً أُدغمت، وإن كان واواً قلبت ياءً وأدغمت.

اسم قبيلة من العرب - تقلبها أي: الألف، إن كانت لغير التثنية ياءً فتقول: عَصَىَّ، بقلب الألف ياء وإدغام الياء في الياء[1]، وذلك لأنهم أرادوا كسر الألف قبل الياء ولم يقدروه، فقلبوا الألف إلى الواو - إن كان أصلها واوا - ثم الواو إلى الياء للتجانس، وإلى الياء إن كان أصلها الياء، أو لم يكن لها أصل أصلا، فاجتمع متجانسان فأدغموا أحدهما في الآخر.

وأما إذا كانت الألف للتثنية فهذيل لم تقلبها[2] أيضا كراهة تغيير حرف جيء به لمعنى، بخلاف ألف (موسى) لأنهم لو قلبوها ياءً لالتبس الرفع فيها بغيره، ثم هذا أمر استحساني لا موجب حتى يستلزم عدم القلب في الجمع[3].

لا يقال[4]: الالتباس لازم في (عصى) أيضا؛ لأنه يقال في الأحوال الثلاثة (عصى) فلِمَ لَمْ يهربوا عنه؟؛ لأنا نقول: الالتباس فيه ليس لقلب الألف ياء، بل لو كان القلب معدوما لكان الأمر كذلك، فلا يلزم من قلب الألف ياءً في الموضع الذي لا يؤدي القلب فيه إلى اللبس قلبها في الموضع الذي يؤدي فيه إليه.

وإن كان آخر ذلك الاسم ياءً أدغمت الياء في الياء، سواء كان ذلك الاسم منقوصا نحو: غاز، وقاض، أو تثنية نحو: غلامَيْن، أو جمعا نحو: مسلِمِينَ؛ لأنها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الإدغام بينهما؛ لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة[5]، فيقال: غازىّ، وقاضىّ - بتشديد الياء - وغلامَىَّ - بتشديدها وفتح الميم - ومسلِمِىَّ - بتشديدها وكسر الميم.

---

(١) لا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل، بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش، وحكاها الواحدى عن طيىء. انْظُرْ: التصريح ٢/ ٦١، والأشموني ٢/ ٢٨٢، وانْظُرْ هذه اللغة في: الكتاب ٣/ ٤١٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٩، وابن يعيش ٣/ ٣٣، والهمع ٢/ ٤٣٥.

(٢) قال ابن الحاجب٢/ ٦١١: " ولم يفعلوا ذلك في التثنية لأمرين أحدهما: أن العلة التي ذكرناها منتفية إذ الألف في التثنية لا أصل لها في واو أو ياء فيمكن ردها إليها حتى يجري فيها مجرى في (عَصَىَّ، ورحىّ)، والثاني: أنهم لو فعلوا ذلك لالتبس المرفوع بغيره؛ لأنها علامة الرفع، فإذا قلبتها ياء لم يبق للرفع علامة " ا. هـ، وانْظُرْ: الإيضاح ١/ ٤٣١، ٤٣٢.

(٣) انْظُرْ: الرضي ٢/ ٢٩٣.

(٤) في شرح المصنف ٢/ ٦١٢: " فإن قلت: فـ (عَصَىَّ) في الأحوال الثلاثة يلتبس فيه الرفع بغيره! قلت: الفرق بينهما أن (عصىّ) اللبس فيه ليس لقلب الألف ياءً، لأنها لو لم تقلب لكان الأمر كذلك، فلم يكن القلب فيها مؤديا إلى اللبس فلا يلزم من قلب الألف ياء في الموضع الذي لا يؤدي القلب فيه إلى اللبس قلبها في موضع يؤدي القلب فيه إلى اللبس المذكور " اهـ، وانْظُرْ: شرح الأصبهاني ص ٤٨١.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٢، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٣٥، والتصريح ٢/ ٦٠.

وفتحت الياء للساكنين، وأما الأسماء الستة فـ (أَخِى) و(أَبِى).

وإنما عاد المحذوف فى الأولين لزوال ما يوجب حذفه وهو التقاء الساكنين، لأنه قد زال بسقوط التنوين للإضافة.

وإن كان آخر ذلك الاسم واواً قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء المنقلبة من الواو فى ياء الإضافة، وذلك لا يكون إلا فى المجموع جمع سلامة نحو: مُسْلِمِىّ، أصله: مسلموى - بعد حذف النون بإضافة الياء - فقلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق أحدهما بالسكون، وأدغما لوجود موجبه، ثم قلبت[1] ضمة الميم إلى الكسرة، لأن الضمة لما لم يمكن بقاؤها لثقلها قبل الياء، وجب تغييرها، فحركت بالحركة المناسبة للياء[2]، وليس ههنا توالى الكسرات - لما مر فى باب الترخيم - مع أنه ليس فى كلامهم ياء ساكنة مضموم ما قبلها.

ثم إن كان حركة ما قبلها فتحة لم يتغير كما نحو: مصطفى، لعدم موجب تغييرها لخفتها وسهولة النطق بها[3].

وفتحت الياء أى: حُركت[4] ياء الإضافة بحركة الفتحة مع تلك الحروف المذكورة للساكنين؛ لأنها لو سكنت يلزم التقاؤهما، واختيار الفتح لخفته، وقد جاء الإسكان عليها إذا كان ما قبلها ألفا، إما[5] لكونها مدة وهى تقوم مقام الحركة فيختص بها، وإما لينة[6] الوقف فلا اختصاص حينئذ، وهو قراءة نافع[7] فى قوله تعالى:**{مَحْيَاىْ وَمَمَاتِى}**[8]، قال المصنف: " وهو عند النحويين ضعيف "[9].

وأما بيان حكم الأسماء الستة المتعلقة عند إضافتها إلى ياء المتكلم فـ أخى وأبى، يعنى: لما كان لهذه الأسماء / أحوال ثلاثة، الأول: إضافتها إلى غير ياء المتكلم، والثانى: فى إضافتها **(٦٦/ب)**

---

(١) فى الأصل: (نقل) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٣، والرضى ٢/ ٢٩٤، وابن القواس ص ٣٣٥.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٣، وقال ابن القواس ص ٣٣٥: " تركت الفتحة بحالها إما لخفتها، أو لأنه لو كسر ما قبل الياء لالتبس جمع اسم الفاعل بجمع اسم المفعول " اهـ.

(٤) فى الأصل: (حركة) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (أو) وما أثبته من: شرح المصنف ٢/ ٦١٤.

(٦) فى الأصل: (النية) وهو تَصْحِيف.

(٧) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم إمام أهل المدينة، وصاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره توفى سنة ١٦٥ هـ، وقيل: غير ذلك. انْظُرْ: تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٧، ووفيات الأعيان ٥/ ٥.

(٨) سورة الأنعام من الآية (١٦٢)، وانْظُرْ قراءة نافع فى: إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٧٤، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٦٩، والبحر ٤/ ٧٠٤، والدر المصون ٣/ ٢٢٧.

(٩) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٤، وقال ابن عطية فى المحرر الوجيز ٢/ ٣٦٩: " قال أبو على: هى شاذة فى القياس لأنها جمعت بين ساكنين، وشاذة فى الاستعمال " اهـ. وانْظُرْ: البحر ٤/ ٧٠٤.

وأجاز المبرد: أَخِيَّ، وأَبِيَّ.

إليه، والثالث: قطعها عن الإضافة، ووقع الفراغ عن الأول فى أول الكتاب[1]، شرع فى بيان الثانى والثالث، والتأخير أولى هنا لوجود ما يقتضيه.

فحكم (الأخ) و(الأب) عند الإضافة إلى الياء حكم الصحيح، فقال: (أخى، وأبى) من غير رد اللام، وذلك لأنهم لما حذفوا حرف العلة من آخرهما كحذفهم من (يد) و(دم) صار المحذوف نسيا منسيا ولذلك أعربوها على ما قبلهما، فهذا معنى كون حكمهما حكم الصحيح[2].

فإن قلت: ما الحكمة فى عدم ردهم اللام ههنا وردهم إياها عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم؟

قلت: ذلك لكون ردها ههنا مستلزماً للأمر الممتنع، وبيان لزوم الامتناع مذكور فى الغجدوانى[3] تركته، لو أردته فليطلب فيه. وأجاز المبرد أن يقال: أخِيَّ، وأبِيَّ برد لامهما للإدغام[4]، متمسكا بقول الشاعر:

وأبِيَّ مَالِكٍ ذو المَجَازِ بِدَارِ[5]

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، حيث تقدم القول فى ذلك.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٥، والرضى ٢/ ٢٩٦، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٣٦.

(٣) قال الغجدوانى ص ٣٠٣: " فإن قلت ما الفرق بين إضافتهما إلى ياء المتكلم، وبين إضافتهما إلى غيرها، ولم يجيئوا بالمحذوف ثمة، ولم يجيئوا به هنا؟ قلت: لو جيء بالمحذوف هنا لقيل: أَبَوِىَ وأبَاىَ وأبِى، وكل ذلك ممتنع، أما (أبوى) فلأن الياء إما أن يسكن فحينئذ يجتمع ساكنان، وإما أن يتحرك وحينئذ ينقلب الواو الإعرابى ياءً على القاعدة المعهودة فى اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ويلزم اشتباه المرفوع بالمجرور... وأما (أبى) فلأن الياء ين إما أن يدغما فيلزم الفساد المذكور، وحينئذ يستثقل اجتماعهما لتجانسهما، وفك الإدغام مع كسرة ما قبلها، وأما(أباى) فلطرد الباب لأنه من ذلك " اهـ.

(٤) قال المبرد ١/ ٣٦٢: " هذا باب الأسماء التى وقعت على حرفين.. فما كان من الأسماء على حرفين فنحو: يد، ودم، واست، وابن، واسم، وأخ، وأب... وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حذف إلا حرف لين، أو حرفا خفيفا كحرف اللين... فما ذهب منه الياء والواو فنحو: ابن، واسم، وأخ، وأب، وهن فى بعض الأقاويل، يدلك على ما ذهب من (أب) و(أخ) التثنية والجمع والتصغير، تقول: أخوان، وأبوان وأخوك، وأبوك، وتقول: آباءُ، وآخاءُ يا فتى، وكذلك أُبَيٌّ، وأُخَيٌّ، وبُنَيٌّ، وسُمَيٌّ " اهـ. وانْظُرْ قول المبرد فى: أمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٣٦، والرضى ٢ / ٣٠٠، وابن القواس ص ٣٣٧، والارتشاف ٤ / ١٨٥٤، وقد نسب أبو حيان هذا المذهب للكوفيين وتبعهم المبرد، وانْظُرْ: تسهيل الفوائد ص١٦٢ حيث وافق ابن مالك المبرد فقال: " ويجوز فى أبى، وأخى: أبىّ، وأخىّ، وفاقا لأبى العباس ". وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤، وشفاء العليل ٢/ ٧٣١، والمساعد ٢/ ٣٧٩، والهمع ٢/ ٤٤٠.

(٥) عجز بيت من الكامل وصدره: قدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجاز وقد أرى، وهو لمؤرج السلمى فى: الخزانة ٤/ ٤٦٧، وانظره فى: مجالس ثعلب ٢/ ٤٧٦، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٣٦، وكتاب الشعر ١/ ١١٦، والمسائل الشيرازيات ١/ ٣٣٠، وابن يعيش ٣/ ٣٦، والتخمير ٢/ ٧١، وشرح الرضى ٢/ ٣٠٠، والوافية فى شرح الكافية ص ٩٠، والمغنى ٢/ ٥٣٩، والشاهد قوله: (وأبيَّ) حيث رد لام (أبو) فى حالة الجر وهى الياء وأدغمها فى الياء على مذهب المبرد.

وتقول: حَمِى وهنِى، ويقال: (فِيَّ) فى الأكثر، و(فمى).

وجوابه[1]: أنه ليس ذلك يصلح لأن يكون دليلا له؛ لاحتمال أن يكون أَقْسَمَ بـ (الأب) مجموعا؛ لأن (الأب) يجمع جمع السلامة فيقال: (أبون) - وإن كان على الشذوذ - فأصله (أَبْيِنَ) فلما أضيف سقط نونه لأجل الإضافة فاجتمع المثلان ووجب الإدغام فصار (أَبِيَّ) والدليل على ذلك قول الشاعر:

فَلَمَّا تبَيَّن أصْوَاتَنا ::: بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا[2]

وإذا ثبت[3] صحة حمله على ما ذكرناه لم يكن لحمله [4] على ما ذكره وجه؛ لأنه إثبات لبابٍ بما بما يحتمل غيره.

ولما كان بعض تلك الأسماء مخالفا للبعض لم يقرن الكل بقرن واحد، بل فصل بعضهما عن بعض فقال: تقول[5]: حَمِى وهنِى، من غير رد لامهما على قياس ما مرّ، وقيل[6]: " وجه فصلهما عن (أخى) و(أبى) مخالفتهما إياهما بوجود خلاف المبرد فى الأولين دونهما ".

فإن قلت: ما الدليل على أن مخالفة المبرد قد اقتصرت[7] على الأولين وليست تعم الآخرين؟

قلت: فى استدلاله بقول الشاعر قرينةٌ لذلك، يعنى: لما ورد (أَبِيَّ) فى الشعر استعمله فى غير ذلك، وقاس عليه (أخى) لثبوت التآخى بينهما فى الصورة، ولم يقس الآخرين عليه لعدم ذلك التآخى[8] بينه وبينهما[9]، مع أن الثقل لمخالفته فيهما ليس مما يوجد فى كلامهم.

---

(١) انْظُرْ: المسائل الشيرازيات ١/ ٣٣١، وابن يعيش ٣/ ٣٧، وشرح المصنف ٢/ ٦١٦، والرضى ٢/ ٣٠١.

(٢) من المتقارب لزياد بن واصل السُّلمى فى: الخزانة ٤/ ٤٧٤، وانظره فى: الكتاب ٣/ ٤٠٦، وتحصيل عين الذهب ٥٠٣، والمقتضب ٢/ ١٧٤، والمحتسب ١/ ١١٢، وأمالى ابن الشجرى٢/ ٢٣٦، وابن يعيش٣/ ٣٧ وشرح المصنف ٢/ ٦١٧، والتخمير ٢/ ٧٣، والرضى ٢/ ٣٠١، والمعنى: فلما سمعن تلك النساء أصواتنا بكين وقلن لنا: نفديكم بآبائنا، والشاهد قوله: (بالأبينا) حيث جمع (أب) جمع سلامة وإن كان شاذا.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٧، والأصبهانى ص ٤٨٤.

(٤) فى الأصل: (الجملة) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال الدولت آبادى ل ٦١ / ب: " صرَّح ههنا بلفظ (تقول) ولم يعطف على (أَخيَّ وأَبِّيَّ) احترازا عن نسبة الحم والهن إلى نفسه، ولو قال: (يقال) لكان أولى؛ للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضا، مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيحة؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى، اللهم إلا أن يحذف مضافا، ولك أن تجعله صيغة الغائبة دون المخاطب أى: تقول قائلة فى إضافة (هن) و(حم): (هنى) و(حمى) ".

(٦) هذا قول الغجدوانى، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٠٤.

(٧) فى الأصل: (اقتصر).

(٨) فى الأصل: (التاء) وهو سهو.

(٩) قال الرضى ٢/ ٣٠٠: " وأجاز المبرد قياسا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم ردَّ اللام فى أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش، وابن مالك، وفى (أب) و(أخ) فقط كما نقل عنه جار الله، والمصنف " ا. هـ.

ويقال فى قوة هذه[1] الإضافة إلى ياء المتكلم: فِيّ ـ بكسر الفاء وتشديد الياء – فى المذهب الأصح على القول الأفصح الأكثر، وقد جاء فمِى على غير الأصح الأكثر.

وجهه أن يقال[2]: إنه إذا أفرد – أى قطع عن الإضافة – يقال فيه: (فم) بميم بعد الفاء، وقياس هذه الأسماء أن يلحق ياء المتكلم بمفردها – أى: بمقطوعها عن الإضافة – على ما هو عليه حال القطع عنها، فكما يقال فى (أخ): (أخِي)، كان القياس والوجه أن يقال فى (فم) (فمى)، وأما وجه (فِيّ)[3] فهو أنه إنما[4] يقال: (فم) – بعد حذف الهاء لخفائها – فى حالة القطع عن الإضافة الإضافة لضرورةٍ تزول عند الإضافة، وذلك لأن أصله (فوه) بدليل (أفواه)[5] حذف الهاء لخفائها لخفائها وقلبت الواو ميما لكونهما من مخرج واحد، مع أن فى الميم غنة تناسب مدّ الواو، وبينهما مقاربة فى الصفة[6]، ولأنه لو لم تقلب ميما لوجب أن تقلب ألفا لتحركه[7] حينئذ بأن يكون حرف إعراب مع التنوين وانصرافه وانفتاح ما قبله، ثم لزم حذف الألف لالتقاء الساكنين – التنوين والألف – فلزم بقاء الاسم على حرف واحد، وليس ذلك فى المتمكن فى كلامهم، فإذا أضافوه إلى الياء بعد حذف الهاء لم تقلب الواو ميما لانعدام ما يوجبه[8]، لبنائه حينئذ على السكون، ثم ضم الفاء على قياس الواوات فى تلك الأسماء؛ لأنه [لابد][9] أن يكون ما قبلها من من جنسها، فتقلب الواو ياء للقاعدة المشهورة، ثم أدغمت[10] فى ياء الإضافة لوجود ما يوجبه، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها فصار(فِيّ) فى الأحوال الثلاثة.

---

(١) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٨، والأصبهانى ص ٤٨٤.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦١٨ وما بعدها، والأصبهانى ص ٤٨٥.

(٤) فى الأصل: (إما) وما أثبته من: شرح المصنف ٢/ ٦١٨.

(٥) قال المبرد: "…. (فم) أصله (فَوْه) لأنه من تفوهت بكذا، وجمعه (أفواه) على الأصل " ا. هـ انْظُرْ: المقتضب ٣/ ١٥٨، وانْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٥٣، والمغنى لابن فلاح ١/ ٢٨٦.

(٦) قال المبرد: "… فتقول فى الإفراد (فم) فتُبدل الميم من الواو؛ لأنهما من مخرج واحد، وإنما الميم والباء والواو والواو من الشفة، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء لأن الواو من الشفة ثم تَهْوِى إلى الفم، لما فيها من المد واللين، حتى تنقطع عند مخرج الألف، والميم تَهْوى فى الفم حتى تتصل بالخياشيم، لما فيها من الغنة والباء لازمة لموضعها " ا. هـ انْظُرْ: المقتضب ٣/ ١٥٨، وانْظُرْ: ابن يعيش ١/ ٥٣، وابن فلاح ١/ ٢٨٤.

(٧) فى الأصل: (تركه) وهو تَصْحِيف.

(٨) قال صاحب الإقليد ص ٧٢٠: " ووجه قلب الواو ميما فى حالة الإفراد إنما كان للاحتراز عن الإجحاف ببقاء الكلمة على حرف واحد؛ لأنه كان يعرب بالحركات ويحذف حرف العلة كما صنع مثل ذلك فى (أب) و(أخ) عند الإفراد، لعدم قبول حرف العلة الحركات، فكانت الواو قلبت ميما ليصحَّ آخره فيقبل الحركات، وهذه العلة المستدعية لقلب واوه ميما مفقودة فيما نحن فيه – فى حال الإضافة إلى ياء المتكلم – لتحصنها عن ذلك القلب بالإدغام " ا. هـ.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) فى الأصل: (أدغم).

وإذا قطعت قيل: أخٌ، وأبٌ، وحمٌ، وهَنٌ، وفمٌ، وفتح الفاء أفصح منهما،

فإن قلت: لم كان الأول أفصح دون الثانى مع أنهما مشتركان فى القلب والحذف؟.

قلت[1]: لكون القلب فى الأول إلى أخت المقلوب عنه، بخلاف الثانى فإن القلب فيه إلى الحروف التى ليست بينهما وبينها إلا قرابة بعيدة، مع أن فى الأول إبقاءً للحرف الأصلى فى الجملة، بخلاف الثانى.

وإذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة يكون حذفُ لاماتها ملتزماً، وجعل إعرابها على عيناتها، كما كان فى (يدٍ) و(دم) قيل: هذا أخٌ، ورأيت أخاً، ومررت بأخٍ، وكذلك حكم أبٍ، وحمٍ، وهنٍ، وفمٍ[2]، وفى كلمةً (فمٍ) لغات:

إحداها: فتح الفاء لكونه أخف وثبوته فى الأصل كما عرفت أنه (فوه).

والثانية: [ضمها][3] لأن الميم لما عوض عن الواو للعلة المذكورة، فكان كأنها الواو، والمناسب لها الضمة، أو ليدل على أن الأصل الواو قال المصنف: " لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك[4] "، أى: ضم ما قبلها كما فى/ الواو. (٦٧/أ)

وقال بعضهم – وهو ضعيف – لأنه لو كانت الواو ثابتة منها لم يكن ما قبلها [إلا][5] مضموما فما يكون بدلا عنها أولى بأن يكون ما قبلها مضموما، وفيه نظر يعلم وجه بما ذكرنا قبل.

والثالثة: كسرها لأن تعويض الياء من الواو كثير، فلما عوض عنها الميم صار كتعويض الياء عنها، نظراً إلى تلك الكثرة، فكما إذا عوضت ياء كسر ما قبلها، فكذا إذا عوضت ميما.

---

(١) قال الرضى ٢/ ٢٩٩ معللا لكون الأول أفصح: " والأول أصح وأفصح لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميما عند القطع عن الإضافة هى خوف سقوط العين للساكنين، ولا ساكنين فى حال الإضافة؛ إذ لا تنوين فى المضاف، فالأولى ترك إبدالها ميما " ا. هـ.

(٢) قال الرضى ٢/ ٣٠٢: " اعلم أن فى (أب) و(أخ) أربع لغات، وفى (أخ) خامسة، فاللغات المشتركة أن يكونا محذوفى اللام مطلقا أى: مضافين ومقطوعين، فيكونان كـ (يد) فتثنيتهما: أبان، وأخان،والجمع أبون، وأخون، والثانية: أن يكونا مقصورين مطلقا كـ (عصا) والثالثة: أن يكونا مشدَّدى العين مطلقا مع حذف اللام، والرابعة: وهى أشهرها حذف اللام والإعراب على العين مقطوعين، وإعرابهما بالحروف مضافين، واللغة المختصة بـ (أخ): أخْو، كـ دَلْو مطلقا " ا. هـ، وقال ابن فلاح فى المغنى ١/ ٢٨٢: " ستةُ أسماء لا تخلو إما أن تستعمل مضافة أو غير مضافة، فإن استعملت غير مضافة فأربعة منها وهى: أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهنٌ، يعتقبُ الإعراب على عينها ولامُها محذوفة وهى واو، بدليل: أبوان، وأبَوَيْه، والأبُوَّة، وأخوان، وأُخُوَّة... وأما (حمٌ) ففيه ست لغات: حمٌ كـ فمٌ، وحماً كـ عصاً، وحمْوٌ كـ دلْوٌ، وحمْءُ كـ كَمْءُ، وحَمَأُ كـ خَطَأُ، وحموك كـ أبوك... وواحد منها وهو (فُوْك) يبدلُ من عينه ميم... ".

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (لأن الميم عين فضمت لذلك) وما أثبته من شرح المصنف: ٢/ ٦١٩.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وجاء حَمٌ مثل: يد، وخَبْءٍ، ودَلْوٍ، وعصا، مطلقا، وجاء (هن) مثل (يد)،

ومنهم من يشدد ميمه نظراً إلى أنهم لما عوضوه شددوا ميمه ليكون كالعوض من العين واللام جميعا [١]، ولكن فتح الفاء وتخفيف الميم أفصح منهما[٢]، أى: من كلمة (فم) أو من اللغات الباقية فيها، وإنما كان ذلك أفصح تشبيها لها بأخوتها.

وقد جاء فى (حم) لغات أخر غير اللغة الأولى، لأنها [إما][٣] أن يكون إعرابه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم[٤]، أو بالحركات عند القطع عنها مطلقا[٥] وهذه اللغات مخالفة لها[٦]، فالأولى منها: أن يكون مثل: يد، والمراد به أن يكون إعرابه بالحركات، سواء كان عند الإضافة، أو عند القطع عنها، فتقول: هذا حمٌ، ورأيت حماً، ومررت بحمٍ، وهذا حمُك، ورأيت حمَك، ومررت بحمِك.

والثانية منها: أن يكون مثل: خَبْءٍ والمراد أن يكون مهموزا معربا بالحركة على ما ذكر فتقول: هذا حَمْؤٌ، ورأيت حَمْأً، ومررت بحَمْىءٍ[٧]، وهذا حَمْؤك، ورأيت حَمْأَك، ومررت بِحَمْئِك[٨].

والثالثة منها: أن يكون مثل: دَلْوٍ، والمراد به أن يكون آخره واوا خالصة، معربا بالحركات على قياس ما سبق، فتقول: هذا حَمْوٌ، ورأيت حَمْواً، ومررت بِحَمْوٍ، وهذا حَمْوُك، ورأيت حَمْوَك، ومررت بحَمْوِك.

والرابعة منها: أن يكون مثل عصا، والمراد به أن يكون آخره ألفا مقصورة ومعربا بالحركات التقديرية على ما مر، فتقول: هذا حما، ورأيتُ حماً، ومررت بحما، وهذا حماك، ورأيت حماك، ومررت بحماك[٩].

---

(١) انْظُرْ هذه اللغات فى: شرح المصنف ٢/ ٦١٩ وما بعدها، والرضى ٢/ ٣٠٤، وابن القواس ص ٣٣٨، وشرح لكافية لابن هشام ل ٨٢ / ب.

(٢) قال الدولت آبادى ل ٦٢/ أ: وفتح الفاء أفصح منهما، أى: من ضمها وكسرها " ا. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) تقدم ذكر هذا فى مبحث الأسماء الستة في قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) انْظُرْ بيان هذه اللغات فى: شرح المصنف ٢/ ٦٢٠ وما بعدها، والرضى ٢/ ٣٠٢ وما بعدها، وابن القواس ص٣٣٩، والكناش ١/ ٢٢٢، والدولت آبادى ل ٦٢/ أ.

(٧) فى الأصل: (بحَمْوءٍ) وهو خطأ.

(٨) فى الأصل: (بحموئك) وهو خطأ.

(٩) وحكى ابن هشام فى شرح الكافية ل ٨٣/ أ لغة خامسة فقال: " وزاد بعضهم على(فَعَل) كـ: رَشَأ " ا. هـ أى: تكون مهموزة، وذكرها الدولت آبادى فى شرحه ل ٦٢ / أ.

مطلقا، و(ذو) لا يضاف إلى مضمر، ولا يقطع عن الإضافة.

فقوله مطلقا - أى: عند الإضافة والقطع عنها - قيدٌ للغات الأربعة المذكورة، فمخالفة الأولى من الأربعة الأولى منها فى وجهٍ واحد[1]، ومخالفة الثلاثة الباقية فى وجهين[2].

وقد جاء فى: هن أيضا لغة أخرى غير ما ذكر[3]، وهى: أن يكون (هن) مثل: يد، وقد عرفت ما يراد به[4].

مطلقا، أى: فى حالتى الإضافة والقطع عنها، فتقول[5]: هذا هنٌ، ورأيت هناً، ومررت بهنٍ، وهذا هنُك، ورأيت هنَك، ومررت بهنِك، والمخالفة فيها من وجه واحد[6].

ولفظة: ذو من تلك الأسماء لا يضاف إلى مضمر؛ لأن وضعها[7] لأن يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس الظاهرة، فهى من حيث الوضع تقتضى أن تضاف إلى اسم الجنس الظاهر، والمضمر ليس باسم الجنس، وإن أمكن كونه عبارة عنه فلا يضاف إليه لعدم إمكان الوصفية.

ولا يقطع أى: (ذو) عن الإضافة للزومه إياها، لاحتياجه إلى المبيِّن لإبهامه، ولأنه ليس بمقصود، بل وصلةٌ إلى المضاف إليه وهو المقصود[8]، فلو قطع للزم ترك ذكرِ المقصود، وذكر غير المقصود وذلك غير جائز، وأما ما فى قول عمر: (صلى على محمدٍ وذويه)[9]، وقول آخر:

---

(١) وهو الإضافة.

(٢) وهما الإفراد والإضافة.

(٣) وهى إعرابه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وبالحركات عند قطعه عند الإضافة.

(٤) وهو أن يكون إعرابه بالحركات سواء كان عند الإضافة أو عند القطع عنها.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢١.

(٦) وهو: الإضافة، وانْظُرْ: السابق نفسه.

(٧) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٢٢: " وإنما لم يضف إلى مضمر لأن وضعها ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس كقولك: مررت برجل ذى مال، فلم تضف إليه لذلك " ا. هـ وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ١٠٠، والإقليد ص ٧١٨، وابن القواس ص ٣٤١، وقد نسب للمبرد القول بجواز إضافته إلى المضمر، وما فى المقتضب ٣/ ١٢٠ مخالف لذلك حيث قال: "... (ذو) لا يضاف إلى المضمر" اهـ.

(٨) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٦٢٢، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٠٥، وقال ابن القواس ص٣٤٣: " لو قطع عن الإضافة لزم بقاؤه على حرف واحدٍ مع التنوين " ا. هـ.

(٩) قال الرضى ٢/ ٣٠٥: " وأما قولهم: (صلى الله على محمد وذويه) فشاذ " ا. هـ.

إِنَّمَـــــا يَعْـــــرِفُ ذَا الفَضْـــــــ ::: لِ مِـــــــنَ النَّــــــاسِ ذَوُوهُ[1]

فشاذ[2].

ولقائل أن يقول: لا فائدة فى التخصيص بأنه لا يضاف إلى مضمر، فإنه كما لا يضاف إليه، لا يضاف إلى كل مالا يكون اسم جنس كالعَلَم وغيره.

وأما ما قيل: إنه لدفع وهم ما[3] يتوهم أن المضمر يجوز إضافة (ذو) إليه إذا كان كناية عن الجنس، [ليس][4] بقوى، يعرفه المتأمل[5].

* * * * *

(١) من مجزوء الرمل لم أقف على قائله وانظره فى: ابن يعيش ١/ ٥٣، ٣/ ٣٨، وابن القواس ص ٣٤٢، والشرح المتوسط ص ٢٥٩، والغجدوانى ص ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٨، برواية: إنما يصطنع المعروف فى الناس ذووه. وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٢، والمساعد ٢/ ٣٤٦، والارتشاف ٤/ ١٨١٥، والهمع ٢ / ٤٢٤. والشاهد قوله: (ذووه) حيث أضاف (ذو) إلى الضمير.

(٢) فى شرح الكافية لابن هشام ل ٨٣/ أ: " إذا أضيفت إلى مضمر ففيها خلاف: منع منه الأكثرون، ومنهم من أجاز وروى عن المبرد... لقوله: إنما يصطنع المعروف إلى الناس ذووه... وهو عند الأولين شاذ ".

(٣) فى الأصل: (مما).

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال صاحب الإقليد: ".... ولعل الصواب أن إضافته إلى ضمير اسم الجنس جائزة؛ لأن المكنى يدل على ما يدل عليه المكنى عنه، فكأنه مضاف إلى اسم الجنس الظاهر، يؤيد هذا أن الإمام عبد القاهر قال فى قوله: " إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه " هذا أحسن من قولك: (ذووه) برد الهاء إلى (زيد) أو (عمرو)؛ لأن الهاء فى (ذووه) فى البيت تعود إلى (الفضل) وهو اسم جنس، فصار كأنه قال: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو الفضل " اهـ. انْظُرْ: الإقليد ص ٧١٩ مطبوع، وانْظُرْ: المقتصد ٢/ ٩٠٨.

بحث التوابع

التوابع: كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة.

لما فرغ عن بيان ما يمسه الإعراب على سبيل الاستبداد وأنواعه، شرع فى بيان ما يمسه على سبيل التبع فقال: التوابع أى: الكلمات التى لا يكون إعرابها على سبيل الاستقلال كل ثان[1]، ولما جاز كونُ التعريف للماهية والأفراد جميعا، لا للماهية فقط، وأن يكون تعريفا بحسب الاسم، لم يُبالِ بإيراد لفظ (كل) فى تعريف التوابع، ثم قوله هذا يشتمل المقصود وغيره؛ لأن خبر (إن) و(كَان) و(ما) و(لا) وغيرها ثوان لأسمائها[2].

وقوله: بإعراب سابقه خرج جميع [ذلك][3]؛ لأنها ليست بإعراب سابقها، لكن بقى خبر المبتدأ، والمفعول الثانى والثالث من باب (علمت) و(أعلمت) داخلا، فلما قال: من جهة واحدة خرج كل ذلك[4]؛ لأن إعراب المبتدأ من جهة أنه مسند إليه، وإعراب خبره من جهة أنه مسند، وكذلك إعراب المفعول الأول من باب (علمت) والثانى من باب (أعلمت) من جهة أنه منسوب إليه، وإعراب الثانى من الأول، والثالث من الثانى من جهة أنه منسوب[5]، وكذلك خرج به الثانى من باب (أعطيت) لأن تعلقه بالأول من حيث الآخذية، وبالثانى من حيث المأخوذية[6]، بخلاف (العاقل) فى: جاءنى زيدٌ العاقلُ، فإن العمل فيه من جهة واحدة وباقتضاء واحد، وذلك لأن نسبة العامل إلى (زيد) فى قصد المتكلم هى نسبته إليه مع تابعه، إذ المجىء فى المثال المذكور – مثلا – فى قصده ليس منسوباً إليه من غير نظر إلى العاقلية، بل إليه معها، فالعمل فيه و(زيد) من جهة الفاعلية.

---

(١) قال الرضى ٢/ ٣٠٨: " قوله: (كل ثان) فيه نظر... لأن المطلوب فى الحد بيان ماهية الشىء، لا قصد حصر جميع مفرداته، ويدخل فى قوله (ثان) النعت الثانى فما فوقه، وكذا التأكيد المكرر، وعطف النسق المكرر، لأن كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٣، والأصبهانى ص ٤٨٨.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٣، والرضى ٢/ ٣٠٧ وقال الرضى: " فيه نظر؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهى كونهما عمدتى الكلام... وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات، وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثانى، فلنا أن نقول: ارتفاع (زيد) فى (جاءنى زيد الظريف) من جهة كونه فاعلا، وارتفاع (الظريف) من جهة كونه صفته، وكذا باقى التوابع... " ا. هـ، وانْظُرْ: حاشية الجرجانى ١/ ٢٩٩.

(٥) قال الأصبهانى ص ٤٨٨: " وقوله (من جهة واحدة) يخرج خبر المبتدأ، والمفعول الثانى والثالث من باب علمت وأعلمت، لأنها وإن كانت ثوانى وإعرابها مثل إعراب سوابقها، لكن إعرابها ليس من جهة واحدة، بل من حيث إن العامل فيها اقتضى شيئين عمل فيهما، بخلاف التابع، فإن العامل مثلا فى قولنا: قام زيد الظريف، اقتضى الفاعل، فهو بعين هذا الاقتضاء عمل فيهما " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص ٣٤٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ٨٣/ ب.

فإن قلت: ألم يلزم حينئذ تعدد الفاعل وهو ممتنع؟، قلت: الامتناع فى تعدد الفاعل بالأصالة بأن يكون ما صدق عليه أحدهما مغايراً لما يصدق عليه الآخر إن كان بغير عطف، وإلا فجائز لعدم ما لزم من المحذور من تعدده على ذلك التقدير.

ثم اعلم أن المراد بقوله (ثان) / ما يكون متأخرا عن الأول فى الوجود بالذكر، وفرعاً عليه فى (٦٧/ب) استحقاق الإعراب، بأن لا يكون عمل العامل فيه بحيث يتوقف تعلقه عليه، ومن جهة[1] الاقتضاء ومن الوحدة الواحدة النوعية، فلا يرد النقض بالمبتدأ الثانى، والخبر الثانى؛ لأن كلا منهما لا يكون فرعاً فى استحقاق الإعراب، ولم يلزم أيضا خروج العطف بالحروف وإن كان بواسطة الحرف؛ لأنه فرع للمعطوف عليه، وذلك الاستحقاق، لأن عمل العامل بالمعنى المذكور قد تم بالمعطوف عليه واستجاب العمل على المعطوف لكونه متعلقا له فى اشتراك الحكم بينهما[2] وكذلك لا يلزم خروج البدل وإن لم يكن اقتضاء العامل ههنا واحد بالشخص لكونه واحداً[3] بالنوع.

فإن قلت: فعلى هذا ينتقض بالحال إن كانت عن المفعول!، قلت: المراد من الثانى بإعراب سابقه: ما يكون ثانيا بإعراب سابقه مطلقا، والحال ليس كذلك، وهو ظاهر.

لا يقال: فعلى هذا لا احتياج إلى قوله (من جهة واحدة) لأن ما يخرج به يخرجه قيد الإطلاق؛ لأنا نقول: نعم، إلا أنه لما كان هذه الأشياء أكثرى الوقوع استعمالا، اقتضى إخراجها - لاهتمامه - قيداً صريحا، فلذلك جاء بقيد آخر، بخلاف الحال فإنها قليل الوقوع بالنسبة إليها، فلا يكون الاهتمام بإخراجها بتلك المثابة.

ثم المراد من الإعراب أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا، وأن يكون حقيقيا أو مشبها به، فلا يرد النقض بمثل قولك: قام هؤلاء العقلاءُ، ويا أيها الرجل[4]؛ لأن الموصوف فى الأول معرب بالإعراب المحلى، والثانى وإن لم يكن معربا بالحقيقة إلا أن حركته مشبهة بحركة الإعراب.

* * * * *

---

(١) فى الأصل: (الجهة) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الأصبهانى ص ٤٨٨: " لقائل أن يقول: إنه - أى: التعريف - منقوض بالمعطوف بالحرف فإنه تابع مع أن العامل عمل فى المعطوف عليه من جهة، وفى المعطوف من جهة أخرى، وهو بواسطة الواو، ألا ترى أن (قام) فى قولنا: قام زيد وعمرو، قد عمل فى التابع بواسطة الواو وفى المتبوع بلا واسطة الواو ويمكن أن يجاب عنه بأنه عمل فيهما من جهة واحدة وهى: اقتضاء الفعل الفاعل وهو بهذه الجهة عمل فيهما، لكن فى أحدهما بلا واسطة الواو وفى الآخر بواسطة الواو " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (واحد) وهو لحن.

(٤) أورد الأصبهانى فى شرحه ص ٤٨٩ نقضا بمثل: يا أيها الرجل، فقال: " ولقائل أن يورد النقض بمثل: (يا أيها الرجل)، فإن (الرجل) تابع لـ (أى) من غير إعراب سابقه لفظا أو تقديرا، أما لفظا فلأنه مبنى، وأما تقديرا فلكونه فى تقدير النصب دون الرفع، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الإعراب ما هو حقيقى أو شبيه بإعراب حقيقى، فإن حركة المنادى وإن لم تكن إعرابا لكنها شبيهة بحركة الإعراب " ا. هـ.

بحث النعت

النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه...

وجملة التوابع منحصرة فى خمسة، ووجه انحصارها[1] فيها يعلم فى ضمن تعريف كل منها، فالأول: النعت، قدمه على سائر التوابع لكثرة وقوعه واعتباراته.

اعلم أولا أن النعت يطلق على معنيين[2]، أحدهما: هو العام وهو: ما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود بذكره[3]، ومعنى عمومه أنه لا يعتبر التابعية فى مفهومه، والاعتراض الذى يورد عليه بأسماء الأجناس بأنها تدل على الذات باعتبار معنى - فإن (رجلا) موضوع لذات باعتبار الذكورية والإنسانية، وكذلك غيره - وليست بصفات،قد سقط بما ذكرناه فى التعريف[4] يعرفه المتأمل.

وثانيهما: وهو الخاص[5] وخصوصه يعلم من تقرير معنى عمومه، وتعريفه ما ذكره المصنف.

فقوله: تابع بمنزلة الجنس، يشمل المقصود وغيره من التوابع، وقوله: يدل على معنى حصل ذلك المعنى فى متبوعه، أى: متبوع ذلك التابع - لا بمعنى أنه لا يدل على هذا المعنى إلا بواسطة المتبوع، حتى يلزم أن يكون حرفا[6] - يُخرج التوابع الباقية[7].

فإن قلت: لا نسلم خروج البدل[8]، بدليل استعماله؟ فإن (حسنه) فى قولنا: أعجبنى زيد حسنه، يصدق عليه أنه يدل على معنى فى متبوعه، وأيضا هذا الحد منقوض بـ (الرجل) فى قولنا: مررت بهذا الرجل، فإنه صفة بالاتفاق بمعنى: أنه يدل على الذات دون المعنى المتبوع!

---

(١) انْظُرْ وجه انحصارها فى الخمسة فى: الغرة المخفية ٣٦٢، وابن القواس ص ٣٤٤، والأصبهانى٤٨٩

(٢) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٤١، والإقليد ص ٧٣٩.

(٣) قال الرضى ٢/ ٣١١: " يدخل فيه خبر المبتدأ والحال فى نحو: زيد قائم، وجاءنى زيد راكبا، إذ يقال هما وصفان... وينتقض حده بأسماء الآلة، والمكان، والزمان... " ا. هـ.

(٤) أورد ابن الحاجب فى: الإيضاح ١/ ٤٤١ هذا الاعتراض، وأجاب عنه بأنه إنما احترز عن مثله بقوله: (هو المقصود)، فإن أسماء الأجناس المقصود بها هو الذات، والصفات المقصود بها المعنى لا الذات. وانْظُرْ: الرضى ٢ / ٣١١، وابن القواس ص ٣٤٥، والإقليد ص ٧٣٩.

(٥) قال صاحب الإقليد ص ٧٣٩: "... والخاص باعتبار التابع وهو أن يقال: تابع يدل على معنى فى متبوعه من غير تقييد " ا. هـ.

(٦) فى الأصل: (حرف) وهو لحن.

(٧) قال الأصبهانى ص ٤٩٠: "... لكون سائرها دالا على معنى فى نفسه " ا. هـ.

(٨) الاعتراض بالبدل أورده ابن الحاجب على نفسه فى: أماليه ٣/ ٣٤ وأجاب عنه: " بأن هذا وقع فى بعض صور البدل اتفاقا من قضية عقلية وهو كون (العِلْم) لابد له من محل إلا زيد " ا. هـ وقال الجامى ٢/ ٣٢: " ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك: أعجبنى زيد علمه... فإن دلالة التوابع فى هذه الأمثلة على حصول معنى فى المتبوع إنما هى بحسب موادها، فلو جردت عن هذه المواد لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخلاف الصفة، فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها فى أى مادة كانت " ا. هـ.

قلت فى الجواب عن الأول: إن المقصود من ذكر النعت الدلالةُ على معنى فى المتبوع، وليس هو مقصوداً بنفسه، بخلاف البدل فإنه إنما يذكر ليدل[1] على معنى فى نفسه لأنه هو المقصود لا متبوعه، وهذا قريب لما يقال: إن القصد به بيان الإعجاب منسوب إليه، ولا يقصد به الدلالة على معنى فى متبوعه، بل لو دلّ عليه فإنما هى من قضية عقلية، وليس كلامنا فيها بخلاف النعت.

وعن الثانى: أنا لا نسلم أن (الرجل) لم يدل على معنى فى(هذا) ودلالته عليه ظاهرة لأنه يدل على الذَكَرِ المعيَّن من ذكور بنى آدم، وهو حاصل فى هذا، وهذا ما ذكره صاحب الغجدوانى[2].

فالأولى منه أن يقال: لا نسلم أنه يدل على معنى فى (هذا)، وإن دل على الذات باعتبار أصل الوضع، لكنه لم يأت ههنا إلا لتبيين الذات المبهمة فى (هذا) والتبيين معنى بلا شبهة[3].

وأما الاعتراض[4] الوارد بأن التأكيد المعنوى مثل (كلهم) فى جاءنى القوم كلهم، فإنه يدل على معنى فى المتبوع وليس بصفة!

فأجاب عنه المصنف فى أمالى الكافية[5] بأنه: " إن كان (كلهم) دالاً على معنى فى المتبوع فليكن (زيدا) الثانى فى قولك: جاءنى زيد زيد، دالا على معنى فى المتبوع وليس كذلك "، قال نجم الملة والدين[6]: " بيانه أن التوهم الذى رُفِع بـ (زيد) الثانى ليس قائما بـ (زيد) الأول، ولم يكن موضوعا له، وإنما جاء اللبس على السامع بالنظر إلى الغير، فالمتبوع ليس التوهم قائما به البتة، بل السامع، وكذلك الكلام فى: جاءنى القوم كلهم؛ لأن المتكلم لم يأت بلفظ (كلهم) إلا رافعا به التوهم[7] عن السامع، لئلا يُقدَّر أن بعضهم جاء، فليس فى المتبوع الذى هو (القوم) ما يدل عليه (كلهم) ".

---

(١) فى الأصل: (البدل) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٣١١.

(٣) قال صاحب الإقليد ص ٧٣٩: "... لَّما قلت (هذا) تحقق عند السامع ما يدل على ذات، لكن وقع إبهام فى الحقيقة التى تُميز بها الذات، فإذا قلت (الرجل) تبين تلك الحقيقة، فظهر أن (الرجل) هنا دال على ذات باعتبار معنى هو المقصود " ا. هـ.

(٤) أورد الرضى مثل هذا الاعتراض فى: شرحه ٢/ ٣١٢ حيث قال: "... وأما التأكيد المفيد للإحاطة فيدخل فى هذا الحد إذ (كلهم) فى (جاءنى القوم كلهم) يدل على الشمول الذى فى القوم " ا. هـ. وأجاب عنه الشريف فى حاشيته ١/ ٣٠١ بقوله: " الظاهر أن لفظ (كلهم) إنما ذكر ليدل على إحاطة المجيء للقوم، وأما كون القوم شمولا للمجيء، فأمر لازم، لا معنى مقصود أصلى، فلفظ (كلهم) يدل على حال النسبة قصداً، لا على معنى فى متبوعه، وإن فهم منه ذلك ضمنا " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الأمالى ٣/ ٦٥.

(٦) المراد به ابن الحاجب وقوله هذا فى: الأمالى ٣/ ٦٦ مع تصرف يسير فى النقل.

(٧) فى الأصل: (لتوهم) وهو تَصْحِيف.

مطلقا،

أقول: محصول هذا الكلام: أن ما يدل عليه (كلهم) رفع التوهم، والتوهم قائم بالسامع لا بالمتبوع، فلم يدل على معنى فى المتبوع، فلقائل أن يقول: لا نسلم أن معناه رفع التوهم القائم بالسامع، بل ما يدل هو عليه الإحاطة والشمول، ولا شك فى أنهما قائمان بالمتبوع، وأما دفع التوهم فإنما هو لازمته وفائدته، مع أن [ما][1] فى عبارته فللآخر.

وأما بيان قوله: مطلقا فقد قال المصنف[2] وغيره من الشارحين للكافية: إنه لدفع وهم من توهم أن (قائما) فى مثل (ضربت زيداً قائما) دخل فى الحد لكونه تابعا لما قبله فى الإعراب، ودلالته/ على معنى فيه، ووجه كونه وهما وعدم دخوله فى ذلك بالحقيقة، لكونه ليس من التوابع كما (٦٨/أ) عرفت، وأما وجه اندفاعه عنه فهو: أنا لو سلمنا أنه تابع يدل على معنى فى متبوعه، لكن لا نسلم أن دلالته على ذلك على الإطلاق، بل إنما هى عند التقييد بحال الضرب[3].

ثم اعترض الإمام الحديثى قائلا: " إذا خرج الحال بقوله (تابع) لا نسلم التوهم، ولئن سلم فلا يزاد فى الحد قيد لرفع الباطل، لأن المبنى على الفاسد فاسد، وأيضا لو لم يكن الحال خارجة بقوله (تابع) لدخل فيه الحال المؤكدة، فإنها دالة على معنى فى صاحبها مطلقا ".

هذه[4] عبارة ناقلا عن الإمام الحديثى، وفيه بحث يظهر وجه بالتأمل الصادق[5].

وفى المتوسط[6]: " اعلم أنه لو قال: تابع يدل على معنى فى متبوعه أو متعلقه لكان أصوب ليشمل النوعين "!

قلت: يجوز أن يراد بالدلالة [الدلالة][7] بلا واسطة، كما فى القسم الأول نحو: مررت برجل ظريف، والدلالة بواسطة كما فى القسم الثانى نحو: مررت برجل ظريف أبوه، فإن (الرجل) كما يوصف بظرافة نفسه، يوصف بظرافة أبيه أيضا، فحينئذ لا حاجة إلى ما ذكره.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٤، والرضى ٢/ ٣١٣، وابن القواس ص ٣٤٥، والأصبهانى ص ٤٩٠، والكناش ١/ ٢٢٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ٨٤/ أ.

(٣) قال الرضى ٢/ ٣١٣: " قوله (مطلقا) قصد به إخراج الحال فى نحو قولك: ضربت زيدا مجردا، فإن مجردا دال على معنى فى زيد، لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحِيف.

(٥) وجه النظر: أن هذا الاعتراض يرد لو قيل إنه مخرجٌ للحال، ولا قائل بذلك، وإنما الذى قيل: إنه لدفع وهم من يتوهم أن الحال داخل فى الحد، بناء على اشتراك الحال مع النعت فى الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما فى التقييد والإطلاق. وانْظُرْ: حاشية الشريف على الرضى ١/ ٣٠٢، وشرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني ص٣٧١، تحقيق / نورى ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، ط / الأولى١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٦) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٦١.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وفائدته: تخصيص، أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء، أو الذم، أو التأكيد مثل...

واعلم بأن النعت باعتبار ما هى[1] فائدته ينقسم إلى أقسام، لأنها إما تخصيص، والمراد به ههنا[2] تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات، كما فى قولك: جاءنى رجل كريم، فإن (رجلا) باعتبار وضعه يتناول كل فرد من أفراد الرجال، سواء كان كريما أو لا، فالتقييد بالكريم يفيد[3] له بعض الخصوص.

أو توضيح وهو دفع الاحتمال الحاصل فى المعارف[4]، كما فى قولك: زيد الكريم، فإن (زيد) ربما يشاركه غيره فى الاسم، فالتقييد يفيد تميزه عن ذلك المشارك، لكن ينبغى أن يعلم أن هذا إنما يكون إذا كان الكرم خاصا به، والفرق بينهما واضح فإن الأول لتنقيص عموم الاسم بجعله واقعا على بعض الجنس دون كل، وأما الثانى فإن الصفة لأجله لا يُجاء بها ليقصد إلى ذلك التنقيص، فإن المعرفة مخصوصة بنفسها، وإنما الغرض منها إزالة اللبس.

ولما كان ذكر الصفة فى الأغلب لإفادتهما، أتى بكلمة التقليل فيما جاء لغيرهما فقال: قد يكون أى: النعت لمجرد الثناء والمدح، وذلك إنما يكون حيث يتعين الموصوف قبل ذكر الوصف[5]، كما فى أوصاف الله تعالى نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم) لأنه لما لم يصح إرادة التخصيص والتوضيح من الوصف ههنا لعدم الاشتراك فيه لا بحسب الوضع ولا بحسب الاتفاق، جردت عن معنى التخصيص والتوضيح، فكانت للثناء، وإن كانت فى الأصل لهما.

أو قد يكون النعت لمجرد الذم والتحقير كما فى قولك: فعل زيدٌ الفاسقُ الخبيث، إذا كان (زيد) معروفا بالفسق والخبث قبل التوصيف بهما، وإلا لكان من قبيل ما فائدته التوضيح.

أوقد يكون النعت لمجرد التأكيد أى: تحقيق ما يدل عليه الموصوف، وليس المراد منه التأكيد الصناعى، وذلك إنما يكون حيث يتضمن الموصوف معنى ذلك الوصف[6]، كما فى مثل:

---

(١) فى الأصل: (هو) وهو تَصْحيف.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٣١٤.

(٣) فى الأصل: (تفيد) وهو تصحيف.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٣١٤، وابن القواس ص ٣٤٥.

(٥) قال الرضى ٢/ ٣١٤: " وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له فى ذلك الاسم نحو (بسم الله الرحمن الرحيم)... أو كان مما له شريك فيه نحو: أتانى زيد الفاضل العالم، أو الفاسق الخبيث، إذا عرف المخاطب زيداً الآتى قبل وصفه، وإن كان له شركاء فى هذا الاسم " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٩٠.

(٦) هذا قول الرضى فى: شرحه ٢/ ٣١٥ حيث قال: " وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا به بالتضمن نحو: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} و{إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} " ا. هـ.

{نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}[1]، ولا فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمى، وذى مال،

قوله تعالى:**{نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}** لأن العلم لما حصل لنا من قاعدتهم بأن بناء الـ (فَعْلَة) يفيد الوحدة، لم تفد ذكر الـ (واحدة) بعدها إلا مجرد التأكيد[2].

ثم اعلم أن فى عبارته إشارة إلى أن النعت فى الأصل مع إفادته التخصيص والتوضيح لا يخلو عن معنى الثناء، أو الذم، أو التأكيد، بحسب اللفظ، لكنه قد يجرد عنهما ويستعمل لأحدهما، فإنك إذا قلت: جاءنى الرجل الصالح، أو الفاسق، يفيد فى الأول الثناء، وفى الثانى الذم[3]، وفيهما معنى التأكيد أيضا؛ لأن الوصف فى التحقيق يقرر ما عليه الموصوف.

ولما توهم كثير من النحويين[4] أن الاشتقاق شرط فى النعت حتى أَوَّلوا غير المشتق بالمشتق؛ لأن ما هو المقصود منه وهو الدلالة على معنى الذى فى المتبوع لا يكون إلا فى المشتق، وظهر بطلان ذلك التوهم عند المصنف، فقال راداً لهم: لا فصل أى: لا فرق بين أن يكون النعت مشتقا أو أن يكون[5] غيره أى: غير مشتق، إذا كان وضعه أى: وضع ذلك النعت لغرض المعنى المقصود من النعت، أى: لأن يدل على معنى فى متبوعه عموما، أى: جميع استعمالاته مثل: تميمى فى قولك: مررت برجل تميمى، ومثل: ذى مال فى قولك: مررت برجل ذى مال، فإن (تميما) و(ذا مال) لا يستعملان إلا لأن يدلا على معنى فى المتبوع، وهو معنى كونهما لغرض المعنى عموما[6]، وأما قولك: أنا تميمى، وأنا ذو مال، فعلى تقدير حذف الموصوف أى: أنا رجل تميمى، وأنا رجال ذو مال.

---

(١) سورة الحاقة من الآية (١٣).

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٥، وقال ابن القواس ص ٣٤٥: " وقيل (واحدة) لإزالة الاشتراك فإن النفخة يجوز أن يراد بها أكثر من الواحدة، بدليل قوله تعالى:**{وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا}** فالنعمة مفردة فى اللفظ، وهى غير محصاة فى المعنى " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (والثانى فى الذم) وهو خطأ.

(٤) قال الرضى٢/ ٣١٥: " اعلم أن جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: مررت برجل أسد، وصفاً، ولم يستضعف: بزيد أسدا، حالا، فكأنه يشترط فى الوصف لا الحال الاشتقاق، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا، والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه، مشتقا كان أولا، وبكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول " اهـ. وإنما اشترط النحاة فى الوصف الاشتقاق أو تأويله لأن المقصود من الصفة الفرق بين المشتركين فى الاسم وذلك لا يحصل إلا بذكر المعانى العارضة القائمة بالذوات التى تدل عليها الأسماء المشتقة. انْظُرْ: توجيه اللمع ص ٢٦٠، وابن القواس ص ٣٤٦، والغرة المخفية ص ٣٦٣.

(٥) فى الأصل: (أن لا يكون).

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٦، والرضى ٢/ ٣١٦.

أو خصوصا مثل: مررت برجل أيِّ رجل، ومررت بهذا الرجل، وبزيد هذا، وتوصف النكرة بالجملة الخبرية،

أو إذا كان وضع ذلك النعت لغرض ذلك المعنى خصوصا أي: في بعض استعمالاته مثل: (أي رجل) في قولك: مررت برجل أيِّ رجل، أي: كامل في الرجولية[1]، وفي التوصيف به قصدٌ للمبالغة في المعنى، واشترط أن يضاف إلى مثل المنعوت لأن القصد بها إلى بيان كمال المنعوت في الخصلة الدال هو عليها من الرجولية وغيرها، فلا يجوز: جاء رجل أيُّ عالم.

ومثل اسم الجنس المعرف باللام إذا كان وصفا للمبهم، كما في قولك: مررت بهذا الرجل، فإن (الرجل) ههنا صفة لـ (هذا) عند المحققين[2]، وأما تحقق دلالته على معنى في المتبوع فقد عرفته فيما سبق، ومن هذا القبيل قولهم: يا أيها الرجل[3]، ومثل اسم الإشارة في قولك: مررت بزيد هذا، فإن (أي) و(الرجل) و(هذا) وقعت صفات في هذه المواضع لدلالة كل منها على معنى في متبوعه وهو / كماله في الرجولية في الأول، وتعين ذاته في الثاني، وكونه (٦٨/ب) مشاراً إليه في الثالث، وإن لم تدل على ذلك المعنى: أي رجل عندك، وجاءني الرجل، وهذا زيد، وهذا معنى كونها لغرض المعنى خصوصا، وأما الذين يشترطون الاشتقاق فيؤولون هذه الألفاظ ويقولون: (تميمي) مؤول بـ (منسوب)، و(ذو مال) بـ: صاحب مال، و(أي رجل) بـ: كامل في الرجولية، و(هذا الرجل) بـ: هذا المعين، و(يا أيها الرجل) بـ: يا أيها المطلوب إقباله، و(زيد هذا) بـ: المشار إليه[4]، فلا حاجة؛ لأن الغرض من النعت وهو الدلالة على معنى في المتبوع كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره من غير الاحتياج إلى التأويل. وتوصف النكرة، أي: يصح أن يوصف النكرة إذا أريد توصيفها بالجملة الخبرية[5] أي: المحتملة للصدق والكذب، لحصول الفائدة التي تقصد بالنعت، لأن (يضرب) في قولنا: مررت برجل يضرب، يدل على معنى في (رجل) بلا شبهة.

فههنا بحثان، الأول: في بيان أن المصنف قيد الموصوف بالجملة بأن يكون نكرة، وذلك لأن

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٧، والأصبهاني ص ٤٩١، وقال صاحب الإقليد ص ٧٤٣: " قولك: مررت برجل أيِّ رجل، معناه: برجل قد انتهى في كماله في الرجولية إلى حد يجب أن يُستفهم عنه لخفاء سببه ".

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٧، وقال ابن القواس ص ٣٤٧: " الرجل صفة لأنه تابع يدل على معنى في (هذا) فإن في (هذا) إبهاماً إنما يتعين بـ (الرجل) " ا. هـ. وقال الرضي ٢/ ٣١٧: " أما قولك: (هذا الرجل) فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا " ا. هـ.

(٣) قال الرضي ٢/ ٣١٧: " وفي: يا أيها الرجل، للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٤٨.

(٥) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٢٨: " وإنما اشترط أن تكون خبرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر، فلم يستقم أن تكون إنشائية " ا. هـ، قال ابن القواس ص ٣٤٨: " المقصود من الوصف إيضاح الموصوف والجمل الإنشائية مبهمة فلا تفيد الموصوف إيضاحا، فإن جاء شيء على خلاف ذلك كان مؤولا " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٥٣، والرضي ٢/ ٣٢٤، والإقليد ص ٧٤٦.

الجملة باعتبار المفرد الذى يسبك عنها؛ لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير، وإلا فالتعريف والتنكير من خواص الأسماء، والجملة ليست [نكرة ولا معرفة][1] ههنا، فلا يصح [أن][2] يوصف المعرفة بها لوجوب التطابق بينهما فى التعريف والتنكير، كما سيجيء.

فإن قلت: ما تقول فى قوله تعالى:**{كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}**[3] وقوله تعالى:**{كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا}**[4]، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى الَّلئِيمِ يَسبُّنِى[5]

فإن الموصوف بالجملة فى هذه الصور معرفة؟.

قلت: لما كان الألف واللام ههنا لتعريف الجنس أى: الأمر الذهنى، أجرى مجرى النكرة فى الخارج لعدم التوقيت فيه، مع أن الجملة فى الآخير تحتمل أن لا تكون صفة بل حالا[6].

والثانى: أنه قيد تلك الجملة بأن تكون خبرية، احترازا عن الجملة الإنشائية من الأمر والنهى والاستفهام وغيرها، وذلك لأن النعت فى المعنى حكم على صاحبه كالخبر فلم يستقم أن تكون إنشائية[7]، وقد عرفت أن فيه خلافا للبعض[8].

فإن قلت: هذا منقوض بنحو قوله: جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟ [9].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، والقول بأن الجملة ليست نكرة ولا معرفة هو قول الرضى فى: شرحه ٢/ ٣٢٣ حيث قال: " اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية، والتنكيرُ ألاَّ يشار بها إلى خارج فى الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، والقول بأن الجملة ليست نكرة ولا معرفة هو قول الرضى فى: شرحه ٢/ ٣٢٣ حيث قال: " اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية، والتنكيرُ ألاَّ يشار بها إلى خارج فى الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير " ا. هـ.

(٣) سورة الجمعة من الآية (٥).

(٤) سورة العنكبوت من الآية (٤١).

(٥) سبق تخريجه في قسم التحقيق. والشاهد قوله (اللئيم يسبنى) فـ (يسبنى) نعت لـ (اللئيم) وهو معرفة.

(٦) انْظُرْ: حاشية يس على الفاكهى ٢/ ٢١٧، وانْظُرْ: ابن عقيل ٢/ ١٨٣.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٨.

(٨) وهم بعض الكوفيين وابن الأنبارى حيث أوجبوا أن تكون الجملة الواقعة خبرا خبرية، انْظُرْ: ص٢٢٢.

(٩) من الرجز للعجاج فى: ملحق ديوانه ص٤٠٤، والتصريح ٢/ ١١٢، والخزانة ٢/ ١٠٩، والدرر ٢/ ٣٦٦، وانظره فى: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٤٠٧، وابن يعيش ٣/ ٥٣، وشرح المصنف ٢/ ٦٢٨، والرضى ١/ ٢٩٦، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٤١، والمغنى ١/ ٢٧٤، وشرح ابن عقيل٢/ ١٨٥. وقد روى: جاؤوا بضيح، يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب، والشاهد فيه: وقوع الجملة الإنشائية (هل رأيت الذئب) نعتا لقوله: (مذق)، لكن على تقدير: جاؤوا بمذق مقول عنده هذه الكلمة.

فالأول يتبعه فى: الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع،

ويلزم الضمير، ويوصف بحال الموصوف، وحال متعلقه مثل: مررت برجل حَسَنٍ غُلامُه.

فإن الجملة الاستفهامية وقعت صفة هنا.

قلت: مثل ذلك متأول لأنه فى تقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط[(١)]

ويلزم فى الجملة التى تقع صفة للنكرة الضمير العائد إلى الموصوف ليربط تلك الجملة به كما كان ذلك فى الخبر، ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قام عمرو، لم تكن ربطت بينهما بشيء، فتقع أجنبية[(٢)].

ويوصف أى: يصح أن يكون الوصف بحال الموصوف، أى: بصفة قائمة به حقيقة كما فى نحو قولك: مررت برجل قائم، فإن القيام قائم برجل حقيقة، ويصح أن يكون باعتبار حال متعلقه، أى: يتعلق بالموصوف على معنى أن يكون التوصيف بصفة قائمة بالغير الذى له تعلق بالموصوف كما فى مثل قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ غُلامُه، فإن (الحسن) صفة قائمة بـ (الغلام) وهو متعلق لـ (رجل) فكان صفة له من حيث اللفظ والمجاز وإن لم يكن به حقيقة[(٣)].

أما صحة[(٤)] الوصف بحال الموصوف فعلى القياس، وأما صحته بحال ذلك الغير فلتحصل الدلالة على معنى فى متبوعه[(٥)].

فالأول أى: الصفة التى باعتبار حال الموصوف يتبعه أى: [يتبع][(٦)] الموصوف فى عشرة أشياء: فى الإعراب أى: فى الرفع والنصب والجر، فهو ثلاثة [يتبعه فى واحد][(٧)] منها بأن يكون مرفوعا إن كان الموصوف كذلك، وعلى هذا القياس فى النصب والجر، وفى التعريف بأن يكون الوصف معرفة إن كان الموصوف معرفة، وفى التنكير بأن يكون نكرة إن كان

---

(١) انْظُرْ: ابن الشجرى ٢/ ٤٠٧، وشرح المصنف ٢/ ٦٢٩، والرضى ٢/ ٣٢٦، والارتشاف ٤/ ١٩١٦.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٩، والرضى ٢/ ٣٢٥، والأصبهانى ص ٤٩٣، والهمع ٣/ ١١٩.

(٣) قال ابن القواس ص ٣٤٩: " وفى دخول هذا القسم تحت حد الوصف نظر؛ لأنه لا يدل على معنى فى متبوعه، بل على معنى فى متعلق متبوعه، فيجب أن يقال: النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه أو فى متعلق متبوعه " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (إنما صحت) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣٠، وقال الأصبهانى ص ٤٩٤: " وإنما جاز الوصف بحال متعلق الموصوف لتنزله منزلة حاله كما فى الخبر، لحصول الفائدة بذلك " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٢٦.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

والجمع، والتذكير والتأنيث، والثانى يتبعه فى الخمسة الأول،

الموصوف كذلك، وفى الإفراد بأن يكون مفرداً إن كان الموصوف مفرداً، وفى التثنية بأن يكـون مثنـى إن كان الموصوف مثنى، وفى الجمع بأن يكـون جمعا إن كان الموصـوف جمعا، وفى التذكير بأن يكـون مذكراً إن كان الموصوف مذكرا، والتأنيث بأن يكـون مؤنثـا إن كـان الموصـوف مؤنثـا، إلا إذا كانـت الصفة بحيث يستوى فيها المذكر والمؤنث[1] كـ (فعول) بمعنى الفاعل، و(فعيل) بمعنـى المفعـول، فـإن مؤنثه يجرى مجرى المذكر [أو مؤنثة تجرى على المذكر][2] كـ (علاّمة) مثلا.

أما وجوب[3] التبعية فى الإعراب فلأن إعراب التابع ينصَبُّ عليه من الجهـة التـى أعـرب بهـا متبوعه، فيجب الموافقة لذلك، وأما فى التعريف والتـنكير فـلأن ذات النعـت هـو ذات منعوتـه فيجب القصد إلى موافقتهما فى ذلك لتَوَافقهما فى قصد المعنى المراد، ولو لم يتوافقا فيهما بكون ذات أحدهما معينة والآخر غير معينة، فيلزم عدم اتحادهما، إذ المعـيّن لـيس غـير المعـين، وهـو خلاف الواقع، وأما فى الخمسة الباقية فلأن الصفة فى المعنى للذات المتبوع لها، فوجب مطابقتها فيها، إذ لو تخالفا فى شيء منها لتحالفا للذات فيختل المعنى.

والثانى، أى: الصفة التى باعتبار حال متعلق الموصوف يتبعه، أى: الموصوف فى الخمسـة الأول من تلك العشرة، أى: فى الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، بأن يكون الصفة فـى كـلٍ من ذلك على مطابقة الموصوف.

وإنما يتبعه[4] فى هذه الخمسة لأنها أحكـام ليست من أحكام الأفعال، وإنما هى من أحكام الأسمـاء، فوجب أن يجرى فى الاسم الواقع صفة باعتبار الأول لأنها لـه[5] باعتبار الاسمية.

وقيل[6]: " لأنها / لما جعلت صفة لـه من حيث اللفظ والمجاز[7] جعلت تابعـة[8] لـــه فـى هـذه الأشياء مراعاة للَّفظ ". (٦٩/أ)

---

(١) الصفـة التى يستـوى فيها المذكـر والمؤنث على ضربين: منه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى سـقوط علامـة التأنيث نحـو: فعـول بمعنى فاعل مثل: صبـور، وشكور، ونحو: فعيل بمعنى مفعول مثل: كف خضيب، ولحية دهين، ومنه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى لزوم التاء نحو: علامة، ونسابة. انْظُرْ: ابـن يعـيش ٣/ ٥٥، ٥٦، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: المفصل ص ١٥٠، ولباب الإعراب ص ٣٩٠.

(٣) وهذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٦٣٠، ٦٣١، انْظُرْ: ابن القواس ص ٣٥٠.

(٤) انْظُرْ هذا التعليل فى: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٤٥، والإقليد ص ٧٥١.

(٥) فى الأصل: (لا) وهو خطأ، وما أثبته من: الإيضاح للمصنف ١/ ٤٤٥.

(٦) هذا قول صاحب المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٦٥.

(٧) فى المتوسط: (من حيث المجاز واللفظ).

(٨) فى المتوسط: (تابعاً).

وفى البواقى كالفعل، ومن ثمة حسُن: قام رجل قاعِدٌ غلمانُه، وضعف: قاعدون غلمانه، ويجوز: قُعُودٌ غلمانه

ولا تتبع تلك الصفة الموصوف [فى][1] البواقى أى: فى الخمسة الباقية، بل يكون فى الحكم كالفعل؛ لأن التبعية[2] فى تلك الخمسة فى القسم الأول إنما كانت باعتبار الفاعل بأن يكون ضميراً للمتقدم، وههنا ليس الفاعل ذلك، بل هو ههنا هو المتأخر عنه فى الحقيقة. ومعنى كون النعت كالفعل[3] أنه فى هذا القسم مسند إلى ما بعده، كما أن الفعل مسندٌ إلى ما بعده، فكما أن الفعل يفرد إذا كان فاعله ظاهراً سواء كان تثنية أو جمعا على الأفصح، كذلك الصفة، وكذلك كما أن الفعل يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكراً، وتأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا، ويجوز الأمران إذا كان مؤنثا غير حقيقى فكذلك النعت بالنسبة إلى ما بعده.

ومن ثمة أى: من أجل أن الحكم فى هذا القسم كحكم الفعل حَسُن أن يقال: قام رجل قاعدٌ غلمانُه بإفراد الصفة مع جمع فاعلها، كما حسُن أن يقال: قام رجل قعد غلمانُه.

ومن أجل ذلك ضعُف أن يقال: قام رجل قاعدون غلمانُه بجمع الصفة مع جمع فاعلها، كما ضعف أن يقال: يقعدون غلمانه[4]، وإنما ضعف ذلك فى الفعل لإيهامه فى الظاهر أن يكون للفعل فاعلان، وفى الصفة شبه اجتماعهما.

ويجوز أن يقال من غير ضعف: مررت برجل قعود غلمانُه[5] مع أن الوصف فيه جمع، مثله فى: قام رجل يقعدون غلمانه، فكان هذا جواباً عن سؤال مقدر، وجه تقرير السؤال ظاهر، وأما وجه تقرير الجواب فبالفرق بين الصورتين، يعنى: ثبوت النون فى (قاعدون)

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وما أثبته من: المتن ص ١٣٠.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣١.

(٣) قال ابن القواس ص ٣٥٠: " الصفة لما لم تكن لـه، بل لمتعلقه، لم يكن فيها ضمير يرتفع بها لإسنادها إلى الظاهر جرت مجرى الفعل، فتُوَّحد مع المثنى والمجموع، وتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نظراً إلى الفاعل " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٠، والأشمونى ٣/ ٦١، والتصريح ٢/ ١١٠.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣٢، وقال الرضى ٢/ ٣٣٢: " ضعفُ (قاعدون غلمانه) أقلُ من ضعف (يقعدون غلمانه) لأن الألف والواو فى الفعل فاعل فى الأغلب الأكثر، وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف، بخلاف الألف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع، ولو كانا فاعلين، لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو: رأيت قاعِدَين، وقاعِدِين، بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل لـه نحو: الزيدان والزيدون " ا. هـ.

(٥) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٣٢: " وإنما جاز: قام رجل قُعُودٌ غلمانُه لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل، بخلاف (قاعدون) فإنه مشبه لقولك: (يقعدون)، فلم يلزم من امتناع (قاعدون) امتناع (قعود) " ا. هـ. وانْظُرْ وجه جواز ذلك فى: الرضى ٢/ ٣٣٢، وابن القواس ص ٣٥١، والأصبهانى ص ٤٩٦.

[مثل][1] ثبوته فى (يقعدون) لكونه مثله فى الحكم المذكور والحركات والسكنات، و(قعود) ليس كذلك لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل ضرورة أنه يخالفه فى الحركات والسكنات، بخلاف (قاعدون) فلم يلزم من ثبوت الضعف فى (قاعدون) ثبوته فى (قعود).

واعترض عليه بأن الحكم بأنه كالفعل إن كان من جهة أنه مسند[2] إلى ما بعده فينبغى أن يمتنع (قعود غلمانه) كما يمتنع (قاعدون غلمانه)، وإن كان لأجل تشاركهما فى الحركات والسكنات فينبغى أن يقال: وفى البواقى كالفعل إذا كان النون مشاركاً له فى الحركات والسكنات ليختص الحكم بتلك الصورة، مع أن قوله (فينبغى أن يمتنع) محل نظر.

والمضمر لا يوصف[3] أى: لا يجوز أن يكون المضمر موصوفا بشىء، وذلك لأن[4] أصل الصفة أن تكون للتوضيح أو للتخصيص، فالمضمر لكونه فى غاية الوضوح لا يجوز وصفه لذلك لامتناع توضيح الواضح وتخصيصه، ولم يوصف للمدح والذم أو غيرهما - أيضا - حملاً على عدم جواز وصفه لما هو الأصل فى باب الوصف[5].

وبهذا يندفع ما قيل: إن هذا لا ينهض[6] دليلاً على عدم جواز وصف المضمر؛ لأن الصفة غير منحصرة فى إفادتها فيهما.

وإنما قلنا: إن المضمر فى غاية الوضوح لأن المتكلم أعرف المعارف، والمخاطب قريب منه، فحمل الغائب[7] عليهما.

وقيل: فيه أيضا وضوح يغنيه عن توضيح الوصف؛ لأنه إنما يذكر بعد تقدم ما يعود هو إليه، فصار بمنزلة وضع اليد عليه[8].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) فى الأصل: (مسنداً) وهو لحن.

(٣) قال سيبويه ٢/ ١١: " واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قِبَل أنك تُضْمِرُ حين تُرَى أن المحدَّثَ قد عَرف مَنْ تَعْنى " اهـ، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٨٤، وابن يعيش ٣/ ٥٦.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٣٣، والأصبهانى ص ٤٩٦، والإقليد ص ٧٥٣، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٧٤.

(٥) انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٢١.

(٦) فى الأصل: (تنهض) وهو تصحيف.

(٧) أجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى:**{لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ}**، وقوله: مررت به المسكين. انْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٣٣، وقوى ابن مالك رأيه فيما يقصد به مدحٌ أو ذم أو ترحم نحو: صلى الله عليه الرؤوفُ الرحيمُ، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم، وغلامك الطف به البائس المسكين، وقال: " غير الكسائى يجعل هذا النوع بدلا، وفيه تكلف " اهـ. انْظُرْ: شرح التسهيل٣/ ٣٢١، وانْظُرْ رأى الكسائى فى: الارتشاف ٤/ ١٩٣١، والمساعد ٢/ ٤١٩، والهمع ٣/ ١٢١، والأشمونى ٣/ ٧٣.

(٨) انْظُرْ: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٧٥.

ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساو.

ولا يوصف به[1] أي: لا يجوز أن يوصَف شيءٌ بالمضمر؛ لفقدان معنى الوصفية فيه وهو: الدلالة على معنى فى المتبوع، فإن المضمر لم يوضع للدلالة على المعنى، بل للدلالة على الذات ولذلك امتنع إضمار الحال[2].

والموصوف أخص، قال بعضهم[3]: " المراد بكونه أخص أن يكون أعرف من الصفة بحسب درجات التعريف ".

أو مساو له فيه، وذلك لأن[4] الموصوف هو المقصود بالنسبة، والصفة غير مقصودة بها؛ لأنَّ المقصود بها الدلالة على المعنى الذى فى الذات، فلو جعل الموصوف أنقص[5] من الصفة فى ذلك للزم أن يكون الصفة التى فى حكم الفضلة أعرف مما هو المقصود بالنسبة فى الدلالة على الذات[6] المرادة، وذلك غير لائق بالقياس.

ففيه نظر[7]؛ لأن عطف البيان قد يكون أخص من متبوعه، مع كون المتبوع هو المقصود بالذات، والبدل مع كونه مقصوداً[8] قد يكون من المعرفة نكرة.

وأما الاعتراض بأن الموصوف لما كان أعرف من الصفة فكيف توضحه، مع أن الوصف فى المعارف للإيضاح؟، فمدفوع بجواز أن يحصل الإيضاح بسبب اجتماعهما، وهو ظاهر.

---

(١) قال المبرد: " والمضمر لا يوصف به لأنه ليس بتحليةٍ ولا نَسَب " اهـ، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٨٤.

(٢) هذا قول ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٤٤٦، والكيشى فى الإرشاد ص ٣٧٥ واعترض عليه الرضى بقوله: " وقولُ بعضهم: لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنى" فيه نظر، إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسِّره فلو رجع إلى دالّ على معنى كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، لدل أيضا عليه كقولك: زيد كريم وأنت هو " اهـ، وانْظُرْ: حاشية الصبان ٣/ ٧٣.

(٣) ومنهم: الرضى فى: شرحه ٢/ ٣٣٤، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٩٧.

(٤) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٦٣٣، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ٢٣٥.

(٥) يعلل الرضى لعدم كون الموصوف أنقص من الصفة بقوله ٢/ ٣٣٦: " وإنما لم يجز أن يكون النعت أخص من المنعوت لأن الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة " اهـ.

(٦) فى الأصل: (ذات) وهو تَصْحِيف، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٩٧.

(٧) انْظُرْ هذا النظر فى: السابق نفسه.

(٨) فى الأصل: (مقصود) وهو لحن.

ومن ثمة لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله،

وأما جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فإنما يكون إذا ظهر أمر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من إطلاق الصفة.

وقال البعض الآخر: المراد من كونه[1] أخص ما يكون مستلزما من غير عكس، وذلك لأن الصفة لو لم تكن[2] أعم من الموصوف بهذا المعنى، بل اختصت به على وجه لا يكون لغيره، فلا شك فى أنه يحصل الاكتفاء بها ولا يحتاج إلى ذكر الموصوف كما فى نحو أن تقول: الجسم المتحيز، فإنه لا فائدة فى الجمع بينهما لإفادة كل منهما ما يفيده الآخر.

ثم المراد من الخصوص بحسب المفهوم لا بحسب الخارج، فلا ينتقض بـ الحيوان الناطق، فإن (الناطق) وإن كان أخصَّ من (الحيوان) بحسب الخارج، لكنه أخص منه/ بحسب المفهوم، فإن (٦٩/ب) مفهومه: شىء لـه النطق وهو أعم من أن يكون حيوانا أو لغيره، وإلا لكان (الناطق) مستلزما للحيوان بحسب المفهوم، وليس كذلك[3].

فإن قلت: هذا غير سديد لكونه معترضا عليه بمثل: شىء طويل، وأيضا يستلزم ذلك كون قوله (أو مساو) ضائعا؛ لأن المعنى منه أن يفيد أحدهما ما يفيده الآخر، فهم ردّوه كما عرفت!

قلت: لعل هذا ليس بمراد للمصنف بقرينة قولـه: ومن ثمة أى: ومن أجل أن الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة أو مساويا لها فى التعريف لم يوصف ذو اللام، أى: المعرف بها إلا [أى][4]: يوصف ذو اللام بمثله، أى: بالمعرف باللام، أو، أى[5]: يوصف ذو اللام بالمضاف إلى مثله[6] أى: إلى المعرف باللام.

وإنما جاز وصفه بهما لحصول المساواة فى التعريف بين الصفة والموصوف حينئذ، أما فى الأول نحو: الرجل العالم، فظاهر، وأما الثانى نحو: الرجل ذو اللام، لأن حكم المضاف إلى المعرف باللام كحكم المعرف باللام، فيكون مساويا لـه على رأى، ويكون الموصوف أخص منه على رأى.

ولم يجز وصفه بغيرهما من المعارف[7] لانتفاء الوصفية فى الأعلام والمضمرات لما عرفت، وكون المبهمات والمضاف إلى أحد هذه الأشياء الثلاثة أعرف بالنسبة إلى المعرف باللام.

---

(١) انْظُرْ: المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ٨٣٩.

(٢) فى الأصل: (يكن).

(٣) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٤٩٧، وفيه مثل هذا.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (لا) وهو تَصْحِيف.

(٦) هذا معنى قول سيبويه ٢/ ٧: " فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام "اهـ. انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٨٣، والإيضاح ص ٢٩٠، وتوجيه اللمع ص ٢٦٢، وشرح المصنف ٢/ ٦٣٣.

(٧) قال ابن يعيش ٣/ ٥٨: " ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذينك لأنه أقرب إلى الإبهام من سائر المعارف ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات فتقول: مررت بالرجل مثلك، وإنى لأمر بالغلام غيرك فيكرمنى " اهـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٤٩٧.

وإنما التزم وصف باب (هذا) بذى اللام للإبهام، ومن ثمة ضعف: مررت بهذا الأبيض،

ولما كان قوله: " والموصوف أخص من الصفة أو مساو لها "، مظنة اعتراض[1] بأن يقال: إن هذا يستدعى جواز وصف المبهم [بالمضاف إلى مبهم][2] و[بالمضاف][3] إلى المعرف باللام لكونه أخص منهما، ولكنه لا يجوز وصفه بواحد منهما إلا بالمعرف باللام بدليل قوله: إنما التزم أن يكون وصف باب هذا ـ أراد به أسماء الإشارة التى لغير المكان - بذى اللام[4] أشار إلى جوابه بقوله: للإبهام، يعنى: كان القياس أن يجوز وصف المبهم بما[5] ذكر، إلا أنه ترك والتزم وصفه بذى اللام لاقتضاء الإبهام الحاصل فى ذاته ذلك.

وتفصيله[6]: أن المبهم لإبهامه لا يدل على حقيقة الذات المعين المشار إليه به، فيقتضى لذلك فى وصفه ما يبين ذاته، والأسماء الدالة على الذات القابلة للموصوف هى أسماء الأجناس ومع ذلك لابد من تعريفها لتطابق موصوفها بشىء يقصد به تعريفها باعتبار معناها فى نفسها، وذلك إنما يكون باللام، فإن الموضوع لتعريف الحقيقة هو اللام لا غير.

قيل: فيه نظر؛ لأنه قد يوصف بالموصول كما فى قوله تعالى:**{أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً}**[7]، وأجيب عنه بأن الوصف بالموصول محمول على الوصف بذى اللام لأنه مع صلته بمعناه[8]، مع أن أصله عند أكثر أصحابنا (لذى) والألف واللام فيه للتعريف.

ومن ثمة أى: ومن أجل أن الغرض فى وصف اسم الإشارة تبيين الذات ضعف التوصيف بوصف عام لا يختص بنوع دون نوع كـ (الأبيض)[9] فى قولك: مررت بهذا الأبيض، فإن

---

(١) انْظُرْ هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح المصنف ٢/ ٦٣٤، والرضى ٢/ ٣٣٨، والأصبهانى ص ٤٩٨.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبته من: شرح المصنف ٢/ ٦٣٤.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد أثبته من: شرح المصنف ٢/ ٦٣٤.

(٤) قال سيبويه ٢/ ٧: " واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التى فيها الألف واللام، والصفات التى فيها الألف واللام جميعا " ا. هـ. انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٢٨٢، والإيضاح ص ٢٩٠، وتوجيه اللمع ص ٢٦٢.

(٥) فى الأصل: (لما) وهو تَصْحيف.

(٦) هذا قول ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٦٣٤ مع تصرف يسير، وقال سيبويه ٢/ ٧: " وإنما وصفت بالأسماء التى فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشىء واحد، والصفات التى فيها الألف واللام هى فى هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات فى (زيد) و(عمرو) إذا قلت: مررت بزيدٍ الطويل، لأنى لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يُعْرَفُ بها، وكأنك أردت أن تقول: مررتُ بالرجل، ولكنك إنما ذكرت (هذا) لتقرب به الشىء وتُشير إليه " ا. هـ. وانْظُرْ: العلل للوراق ص ٢٣٦.

(٧) سورة الفرقان من الآية (٤١).

(٨) انْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٣٨.

(٩) قال الرضى ٢/ ٣٣٩: " لأن الأبيض عام لا يخص نوعا دون آخر، كالإنسان والفرس والبقر وغيرها " ا. هـ وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٤٣، وقال الأصبهانى ص ٤٩٨: " ضعف أن يقال: مررت بهذا الأبيض - وإن كان معرفا بلام التعريف - لبقاء الإبهام بحاله وعدم تعيين الذات " اهـ.

وحسُن: مررت بهذا العالم.

(الأبيض) من حيث إن لـه دلالة على الجسم جاز الوصف بـه، ومـن حيـث إنـه لا يـدل علـى حقيقة الذات المشار إليه ضعف الوصف به، وذلك لأنه لم يوضع إلا لشىء لـه البيـاض، فلـيس لـه دلالة على خصوصية حقيقية.

ومن أجل ذلك الغرض حسُن التوصيف بوصف مختص بالذات الذى يراد بيانه، كـ (العالم) فى قولك: مررت بهذا العالم، فإن (العالم) وإن لم يوضع لحقيقة الذات بل لشىء لـــه العلـم، إلا أنـه تبيّن به أن الذات المشار إليه (رجل) إذ لا يوصف به ما سواه مما يشار إليه بالإشـارة، فكـان فـى ضمنه تبيين حقيقة الذات[(١)].

قيل: فيه بحث؛ لأن بيان حقيقة الذات كما يحصل بالمعرف باللام، سواء كان من اسم[(٢)] الجنس الدال على الذات، أو من الصفات الخاصة، كذلك يحصل بهما مضافين إلى المعرف بـاللام نحـو: مررت بهذا رجل القوم، وبهذا عالم المدينة، لكن لا قائل بالوصف!.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن تبيين المعرف باللام للذات المرادة أقوى وأتمُّ مـن تبيينـه بالمضـاف إليه، إذ اللاحق لا يكافىء السابق فى القوة، فلـم يجـز الإتيـان بـاللاحق الضـعيف عنـد وجـود السابق القوى، وإن كان لـه نوع تبيين أيضا.

* * * * *

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣٥، والرضى ٢/ ٣٣٩، والأصبهانى ص ٤٩٩، والكناش ١/ ٢٢٨.
(٢) فى الأصل: (الاسم).

بحث العطف

العطف: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة،

والثانى منها: العطف النسق[١] وهو: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه[٢].

فالقيد الأول[٣]: يشتمل المقصود وغيره من التوابع، وبالثانى[٤]: خرج بعضها وهو: الصفة وعطف البيان، والتأكيد، لأن كلا منها ليس بمقصود بالنسبة، بل المقصود بها فى هذه الأشياء هو المتبوع ومجىء الثانى إما لتوضيح الأول أو لتقرير أمره، وبقى البدل داخلاً، فخرج بالثالث؛ لأنه وإن كان مقصوداً بالنسبة، لكن متبوعه ليس بمقصود بها، وفيه نظر[٥] لأنه منقوض بـ: جاءنى زيد لا عمرو، فإن الثانى ليس بمقصود بالنسبة مع الأول، و: جاءنى زيد بل عمرو، وما جاءنى زيد لكن عمرو، فإن الأول لما كان مُضربا عنه فلا يكون/ مقصوداً، وجاءنى زيد أو عمرو، فإن المقصود (٧٠/أ) بالنسبة أحدهما لا بعينه، فلا يكون التابع مقصوداً بالنسبة مع متبوعه ههنا،وأيضا منقوض ببدل الكل فإن كون الثانى مقصوداً ههنا يستلزم كون الأول مقصوداً أيضا.

أجيب: بأن المراد بـ (المقصود) فى التعريف هو أن لا يكون مبينا للمتبوع ولا مقرراً له، وأن يكون الأول معتمد الحديث، ولا يكون توطئة لغيره، فلا خفاء فى صدقه حينئذ على الصور المذكورة.

وقد يجاب بوجه آخر وهو: أن التابع والمتبوع مقصودان فى الصور الأربعة، وإن كان أحدهما بالنفى والآخر بالإثبات فى الثلاثة الأول، فإن النفى والإثبات خارجان عن نفس النسبة، وكل واحد منهما جائز القصد فى الرابعة، والمبدل منه ليس بمقصود أصلا فى غرض المتكلم.

ويتوسط بينه أى: بين التابع الذى هو العطف وبين متبوعه أى: متبوع ذلك التابع أحد الحروف العشرة، قال المصنف[٦]: " هذا شرط بعد تمام الحد؛ لأن الحد بما قبله قد تم، ولم يستغن بقوله: (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) لأن الحرف يتوسط[١] بين

---

(١) سمى نسقا إما لمتابعته الأول، مأخوذ من قولهم: نَسَّقْتُ الشيء إذا أتيتُ به متتابعا، وإما لمساواته الأول فى الإعراب من قولهم: (ثغْرٌ نَسَقٌ) إذا كان مستوىَ الأسنان. انْظُرْ: ابن يعيش٣/ ٧٤، وابن القواس ص٣٥٥.

(٢) قال الرضى ٢/ ٣٥٤: " يعنى بالنسبة نسبة الفعل إليه فاعلا كان أو مفعولاً، ونسبة الاسم إذا كان مضافا ".

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢ / ٦٣٦، والرضى٢ / ٣٥٤.

(٤) فى الأصل: (فبالثانى).

(٥) للاحتراز عن مثل هذا النظر قال الرضى٢/ ٣٥٤: " ويخرج بقوله: (مع متبوعه) العطف بـ (لا) و(لكن) و(أمْ) و(إمَّا) و(أو) لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٣٥٥، والأصبهانى ص ٥٠٣.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣٦ وليس فيه كلمة (هذا).

(١) فى شرح المصنف: (لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات).

وسيأتي، مثل: قام زيد وعمرو، وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل: ضربت أنا وزيدٌ.

الصفات، وغرضنا حد يفصلها[1] عنها، فلو حد العطف بذلك لدَخل فيه بعض الصفات".

فنقول: إن أراد أن هذه الحروف قد تتوسط بين النعتين كما يدل عليه عبارته فى أمالى الكافية حيث قال[2]: " وهذا يرد عليه: جاءنى[3] زيد العالم والعاقل، فإنه تابع يتوسط[4] بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وليس بعطف فى التحقيق، وإنما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية، وإنما جاز[5]دخول حرف العطف فى الأصل[6] لنوعٍ من الشبه بالمعطوف ولما بينهما من التغاير".

فلعدوله وجه، ويندفع بذلك أيضا الاعتراض بالصورة المذكورة على التعريف الأول.

وإن أراد أنها تتوسط بين النعت والمنعوت فالحق أنه لا وجه له؛ لأن ما ذكر مثلاً لهذا الضرب قد عد حمله عليه سهوا ظاهراً، كذا ذكر فى كتب المعانى، لكن فيه بحث يذكر[7] فى محله.

والاعتراض الذى يورد بعطف الجملة على الجملة، أو بعطف الحرف على الحرف، يندفع بتخصيص الدعوى، أو بحمل الأقل على الأكثر، وسيأتى بحث حروف العطف فى باب الحروف إن شاء الله تعالى[8]، ومثاله مثل: قام زيد وعمرو فإن (عمرا) مقصود بالنسبة مع (زيد).

وإذا عطف أى: إذا أريد عطف الاسم على الضمير المرفوع المتصل أكد ذلك الضمير المرفوع المتصل أولاً بمنفصل ثم عطف عليه كما فى مثل: ضربتُ أنا وزيدٌ[9]؛ لأن الضمير[10] المرفوع المتصل قد تأكد اتصاله بما يتصل به معنىً لأنه فاعله، ولفظاً لأنه جُعل إلا أن يقع فصل فيجوز تركه نحو: ضربت اليومَ وزيدٌ كجزء منه، ولذلك[11] أسكنوا اللام لأنهم لم يجدوا الكلمة

---

(١) فى الأصل: (يفصله) وما أثبته من شرح المصنف ٢/ ٦٣٦.

(٢) انْظُرْ: الأمالى ٣/ ١٠٢.

(٣) فى الأمالى: (جاء).

(٤) فى الأمالى: (توسط).

(٥) فى الأمالى: (حسُن).

(٦) قوله: (فى الأصل) ليست فى الأمالى.

(٧) فى الأصل: (تذكر).

(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٩) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى: جواز العطف عليه فى اختيار الكلام من غير تأكيد ولا ما يقوم مقامه، واستدلوا على ذلك بالسماع، والقياس على الضمير المنصوب المتصل، وعلى البدل. وانْظُرْ تفصيل هذه المسألة فى: الكتاب٢/ ٣٧٨، ومعانى الفراء٣/ ٩٥، والإنصاف٢/ ٤٧٤، واللباب للعكبرى ١/ ٤٣١، وابن يعيش ٣/ ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٣، وشواهد التوضيح ص١١٤، والرضى ٢/ ٣٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢١١، والبحر ١/ ٢٥٢، والمساعد ٢/ ٤٦٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١٧.

(١٠) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه٢/ ٦٣٧، وانْظُرْ: الفوائد والقواعد ص ٣٨٩.

(١١) فى الأصل: (وكذلك) وما أثبته من: شرح المصنف ٢/ ٦٣٧.

وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض مثل: مررت بك وبزيدٍ.

رباعية جميع حروفها متحركة إلا مع تاء التأنيث، فلما صار كالجزء منه كرهوا أن يُعطف عليه اسم مستقل، فأتوا أولا باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كأنهم عطفوا عليه في الصورة، وإن كان العطف على المتصل في الحقيقة لكون المقصود بالنسبة ذلك.

واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فإن العطف فيهما يجوز بدون التأكيد نحو: ضربتُكَ وزيداً، ومررت بك وبزيدٍ، وإنما جاز في الأول لفوات تأكد الاتصال، وفي الثاني لوجوب إعادة الخافض، وتلك مانعة عن أن يكون العطف على جزء الكلمة.

وبالمتصل عن المنفصل وإن كان مرفوعا، فإن العطف يجوز فيه بدون التأكيد نحو: أنا وزيدٌ، لعدم المانع.

إلا أن يقع فصل بين ذلك الضمير المرفوع وبين ما عطف عليه فيجوز تركه، أي: ترك التأكيد بالمنفصل لأجل العطف مع جواز [الإتيان به أما][1] الإتيان فلما مر كما في قوله تعالى:**{مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا}**[2]، وأما تركه[3] فلطول الكلام، والاعتماد على الفصل ثم الفصل قد يكون قبل واو العطف كما في مثل: ضربتُ اليومَ وزيدُ برفع (زيد) على أن يكون معطوفا على ضمير المتكلم وقد يكون بعدها كما في قوله تعالى:**{مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا}**[4].

وإذا عطف أي: إذا أريد عطف الاسم على المضمر المجرور أعيد الخافض أي: الجار في المعطوف، سواء كان حرفا كما في مثل: مررت بك وبزيد، أو اسما كما في مثل قولك: المال بينك وبين زيد[5].

---

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٦٣٨.

(٢) سورة النحل من الآية (٣٥).

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣٨.

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٤٨).

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار واستدلوا بالسماع، والقياس على عطف الظاهر على الظاهر نحو: مررت بزيد وعمرو، ووافق الكوفيين كثير من النحاة منهم قطرب، ويونس، والأخفش، وصحح ابن مالك المذهب الكوفي، واختاره أبوحيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشلوبين، والمرادي، والقرطبي، ورجحه الزبيدي. وانْظُرْ تفصيل المسألة وأدلة كل فريق في: الكتاب٢/ ٣٨٢، ومعاني الفراء١/ ٢٥٢، ٢،٢٩٠/ ٨٦، ومعاني الزجاج٢/ ٦، وإعراب النحاس١/ ٤٣١، ومجالس العلماء للزجاجي٣٢٠، والحجة للقراء السبعة٣/ ١٢١ واللمع ص١٥٧، والإنصاف ٢/ ٤٦٣، واللباب للعبكري١/ ٤٣٢، وإملاء ما من به الرحمن١/ ٩٣، ٢/ ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٢، وشرح التسهيل٣/ ٢٧٥، وشرح عمدة الحافظ٢/ ٦٥٩، وشواهد التوضيح ص٥٣، وتفسير القرطبي٥/ ٣، والرضي٢/ ٣٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم٢١٢، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٥، والارتشاف ٤/ ٢٠١٣، والبحر ٢/ ٣٨٧، وأوضح المسالك=

وذلك لأن[1] اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بعامله حيث لا ينفصل المجرور عن جارّه مضمراً كان أو مظهراً، وسواء كان جارّه حرفا أو اسما بخلاف الفاعل، فبهذا الاعتبار صار كجزء من الكلمة، فكرهوا أن يعطف عليه اسم مستقل وليس فى الكلام مجرور منفصل ليؤكد به ثم يعطف عليه، وتوكيده بالمرفوع المنفصل وإن كان/ جائزاً لكنه خلاف القياس، فلا يجعل أصلا، فوجب إعادة الجار (٧٠/ب) ليكون عطف المجموع على المجموع والمعطوف عليه مستقلا بنفسه، أو لأن المجرور[2] لشدة اتصاله بالجار نُزِّل منزلة التنوين منه، فكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح على المضمر المجرور لكونه بمنزلته، والجامع بينهما عدم استقلال كل منهما، فلا ينتقض بالمضاف إليه.

وإنما قيد المجرور بالمضمر لأنه لو كان مظهراً جاز العطف عليه من غير إعادة الجار نحو: مررت بزيد وعمرو، وذلك لأن اتصال المظهر بالجار ليس كاتصال المضمر به لثبوت الاحتياج بخلافه.

فإن قلت: قد ورد العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار كما فى قوله تعالى: **{تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}**[3] بالجر على قراءة حمزة[4]، وقول الشاعر:

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبٍ[5]

=٣/ ٣٩٢، وشرح ابن عقيل٢/ ٢١٩، والمساعد٢/ ٤٧٠، وائتلاف النصرة ٦٢، والتصريح٢/ ١٥٢، والأشباه والنظائر٢/ ٢٤٦، والأشمونى٣/ ١١٤).

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٣٩، والرضى٢/ ٣٥٧، وابن القواس ص ٣٥٩، والأصبهانى ص ٥٠٦.

(٢) انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٤٦٧، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٤٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، وابن القواس ص ٣٦٠.

(٣) سورة النساء من الآية (١)، وهى قراءة حمزة انْظُرْ: الحجة للقراء السبعة٣/ ١٢١، وبها قرأ إبراهيم النخعى وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش. انْظُرْ: إعراب النحاس١/ ٤٣١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٢٧، وحجة القراءات لأبى زرعة ص ١٨٨، والبحر ٣/ ٤٩٧.

(٤) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة، التيمى الكوفى أحد القراء السبعة، ولد سنة٨٠ هـ توفى سنة ١٥٦ هـ، أخذ عن سليمان الأعمش وغيره. انْظُرْ: غاية النهاية لابن الجزرى١/ ٢٦١.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدره: فاليوم قرَّبْتَ تهجُونا وتشْتِمُنا، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل ٢/ ٣٨٣، وانظره فى: الإنصاف٢/ ٤٦٤، والتبصرة١/ ١٤١، وابن يعيش ٣/ ٧٨، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص٤٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، والرضى ٢/ ٣٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٠. والشاهد قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهذا جائز عند الكوفيين.

والمعطوف فى حكم المعطوف عليه، ومن ثمة لم يجز فى: ما زيد بقائم – أو قائما – ولا ذاهب عمرو، إلا الرفع.

قلت: الأول ليس بقوى فى الاحتجاج لأنه قيل: إن الواو فيه للقسم لا للعطف[1].

والثانى: شاذ لا يقاس عليه[2].

والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فى كل ما يجب لـه ويمتنع، فلو عُطِف علـى الخـبر يجـب أن يكون المعطوف صالحاً لأن يكون خبراً، فكذلك إذا عُطف على الصلة يجب أن يكون صالحا لهـا باشتماله على الضمير العائد إلى الموصول، وهكذا فى سائر الاعتبارات[3].

وذكر بعضهم[4] أن المعطوف ليس فى حكم المعطوف عليه فى جميع الوجوه، لجواز أن يقال: يـا زيد والحارث، ورب شاة وسخلتها، مع امتناع دخول حرف النداء على مـا فيـه الـلام، وامتنـاع دخول (رب) على المعارف.

ومن ثمة أى: ومن أجل أن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما ذكر لم يجز فى مثل: مـا زيـد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو، إلا الرفع فى (ذاهـب)[5] لأنـه لـو لم يكـن مرفوعـا لكـان إمـا مجروراً أو منصوبا وكلاهما باطل[6]؛ لأنهما إنما يكونان بالعطف على (قائم) أو(قائمـا) فحينئـذ يلزم أن يكون فيه ضمير يعود إلى الاسم لوجوب وجود ذلك فى المعطوف عليه، مع أنـه مفقـود ههنا لأن (عمرا) فاعله، فوجب[7] رفعه على أن يكون (عمرو) مبتـدأ و(ذاهـب) خـبره مقـدما عليه، فيكون عطف الجملة على الجملة.

فـإن قلـت: [8] قد جاز: ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو، مع أن فيه عطـف ما لا يصلـح

(١) انْظُرْ: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٦٦، والإنصاف ٢/ ٤٦٧، وابن يعيش ٣/ ٧٨. وقد خرجت الآية علـى وجه ثان لم يذكره الشارح وهو: أن (الأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها. انْظُرْ: إعراب النحاس ١/ ٤٣١، والفوائد والقواعد٣٩١، وابن القواس٣٦٠.

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ٣٦٠، وتوجيه اللمع ص ٢٩٥.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف٢/ ٦٤٠، والأمالى ٣/ ٤٠، والرضى٢/ ٣٦١، وابن القواس ٣٦١، والجامى٢/ ٥٠.

(٤) المراد ببعضهم: صاحب المتوسط فى: شرحه ص٢٧٢، وابن هشام فى: شرحه ل ٨٩/ ب.

(٥) قال ابن القواس ص٣٦١: " لو جُر أو نصب لحصل الاشتراك بينه وبين(قائم) فيكون خبرا عن (زيـد) وهـو باطل؛ لأنه لا يخلو إما أن يرتفع (عمرو) به أو بـ(ما) وكلاهما محال؛ أما امتنـاع رفعـه بـه فلعـدم الـرابط بــ (زيد) لأنه حينئذ يكون قد أُخبِر عنه بفعلِ (عمرو) وهو أجنبى، بخلاف: ولا ذاهباً أخوه، وأمـا امتنـاع رفعـه بـ (ما) فلما يلزم منه من امتناع تقديم خبرَ (ما) علَى اسمها " اهـ. وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٦٣.

(٦) فى الأصل: (باطلان) وهو لحن.

(٧) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٥٢، وانْظُرْ الرضى ٢/ ٢٢٦ باب: (خبر ما ولا المشبهتين بـ ليس).

(٨) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٤٠: " فأما إذا قلت: ليس زيد قائماً ولا ذاهبا عمرو، فهذه جائـزة، ولكن لـيس علـى عطف (ذاهبا) على (قائما) و(عمرو) فاعل لـ (ذاهب) لأنه لو كان معطوفا عليه لفسد ما ذكرناه ولكن على=

وإنما جاز: الذى يطير فيغضب زيد الذباب، لأنها فاء السببية.

للخبرية على الخبر!

قلت: ليس جوازه على تقدير عطف (ذاهبا) على الخبر وكون (عمرو) فاعله، بل على تقدير عطف الجملة على الجملة أيضا، لكن قدم الخبر على الاسم.

وليس لقائل أن يقول(١): ليجز هذا التقدير فى المسألة السابقة! لأن تقديم الخبر على الاسم فى باب (ما) ممتنع.

وقوله: إنما جاز: الذى يطير فيغضب زيد الذباب، إشارة إلى اعتراض(٢) يرد على قوله: (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه)، توجيهه أن يقال: قولكم هذا منقوض بذاك المذكور، فإنه قد يعطف فيه على الصلة ما لا صلاحية له لها وهو(فيغضب) لخلوه عن العائد!

وجوابه: يمتنع كون الفاء للعطف، أى: لا نسلم وجود العطف فيه، فإن الفاء فى(فيغضب) ليست للعطف لأنها، أى: لأن فاء (فيغضب) فاء السببية؛ لأن معنى هذا الكلام: إن الذى طيرانه سببٌ لغضب زيد هو الذباب.

وفيه نظر؛ لأن كون الفاء متضمنا لمعنى السببية، لأنها فى العطفية كما فى قولك: زارنى زيد فأكرمته.

فالأولى فى توجيه الجواب أن يقال: إن الفاء مع كونها للعطف لوجود السببية فيها يتضمن العائد، إذ التقدير: فيغضب زيد بسببه، أو عقيبه، فكأن فى الفاء دلالة على الارتباط فجاز لذلك.

أو لأن الفاء من حيث سببيتها تجعل المعطوف والمعطوف عليه فى حكم جملة واحدة، فيستغنى بذلك عن العائد فى المعطوف فكأنه قيل: الذى إن يطر يغضب زيد الذباب، وهذا ما ذكره ابن مالك(٣).

=أن يكون (ذاهبا عمرو) جملة معطوفة على الجملة التى قبلها، وقد تقدم الخبر فيها على الاسم كأنك قلت: ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا " اهـ).

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٤١: " فإن قلت: فلم لا تقدر ذلك فى المسألة الأولى وهى: ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو؟ قلت: ذلك فى (ما) متعذر لأنه لا يتقدم الخبر على الاسم معمولا لها فى الجملة التى تدخل عليها، فلأن يكون ذلك فى المعطوف عليها لأنه مرفوعها أجدر ". اهـ.

(٢) تقدير الاعتراض أن يقال: (يطير) صلة (الذى) وفيه ضمير يعود عليها، و(فيغضب زيد) معطوف على الصلة ولا ضمير فيه يصحح أن يكون صلة، فبطل عطفه على (يطير)، والجواب: أن هذه الفاء إنما جىء بها للسببية لا للعطف، ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف، فلذلك لو قلت: الذى يطير ويغضب زيد الذباب، لم يجز. انْظُرْ: شرح المصنف ٢ / ٦٤١، والأمالى ٣ / ٤٠، والأصبهانى ص ٥٠٨، والكناش١/ ٢٣٠.

(٣) انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٠٧، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣ / ٣٥٤.

وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء، إلا فى نحو: فى الدار زيدٌ والحجرة عمرو، خلافا لسيبويه.

وإذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين فى الاقتضاء - على تقدير حذف المضاف - لم يجز ذلك العطف خلافا للفراء فإن الفراء جوزه على الإطلاق، إلا أى: يجوز عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين فى نحو: فى الدار زيد والحجرة عمرو وأراد به كل ما عطف فيه المجرور أو المرفوع أو المنصوب على مثلهما، ويكون المجرور فى المعطوف والمعطوف عليه مقدما على المرفوع أو المنصوب خلافا لسيبويه فإنه لم يجوّزه مطلقا.

فالحاصل أن فى مثل هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لمن ذهب إلى الامتناع مطلقا وهو سيبويه[1] وكثير من البصريين، وحجتهم: أن حرف العطف ضعيف ليس له قوة أن يقوم مقام عاملين مختلفين[2].

والمذهب الثانى: لمن ذهب إلى الجواز مطلقا، وهو الفراء والكوفيون[3]، وتمسكوا بظواهر الآيات، والأمثال، والأشعار الواردة، كما فى قوله تعالى:**{وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى}**[4] فإن الواو فى (والنهار) قام مقام عاملين مختلفين وهما: الباء، وأقسم، بدلالة جر تاليهما ونصب (إذا)، وليست هذه الواو واو قسمٍ مستأنف؛ لنص الخليل وسيبويه[5] على أن

---

(١) انْظُرْ: الكتاب١/ ٦٥ حيث قال: " وتقول: ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، وإن شئت نصبت (شحمة) و(بيضاء) فى موضع جر كأنك أظهرت (كل) فقلت: ولا كلُّ بيضاء "، يقول السيرافى: " احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين، وذلك أن (بيضاء) جر عطفا على (سوداء) والعامل فيها (كل) و(شحمة) نصب عطفا على (تمرة) خبر(ما)، فقال سيبويه: ليس ذلك عطفا على عاملين وتأوله على أن (بيضاء) مجرور بـ (كل) أخرى مقدرة بعد (لا) وليست بمعطوفة على(سوداء) " ا. هـ، انْظُرْ: شرح السيرافى ٣/ ٤٩، ط / دار الكتب المصرية، ط / الأولى، تحـ د/ فهمى أبو الفضل، انْظُرْ مذهب سيبويه ومن تابعه فى: المقتضب ٤ / ١٩٥، والأصول ٢/ ٦٩، وشرح المصنف ٢/ ٦٤٢، والمغنى ٢/ ٥٦٠ حيث قال: "المشهور عن سيبويه المنع، وبه قال: المبرد، وابن السراج، وهشام " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٤٤، والرضى ٢/ ٥٦٠، وابن القواس ص ٣٦٢، وقال ابن هشام فى: شرح الكافية ل ٩٠/ ب: " ولأنه قد يكون العامل مما لا يصل إلى معمولين كحرف الجر فكيف ما ناب منابه، ولأنه لو جاز فى اثنين لجاز فى ثلاثة فصاعداً، ولأنه لو جاز مع الواو لجاز مع غيرها من العواطف " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢ / ٦٤٢ وقد ذكر أنه مذهب الفراء وبعض الكوفيين، وتبعه ابن القواس ص ٣٦٢، واعترض الرضى على هذا فقال ٢/ ٣٦٦: " وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله: ويجيزه بعض الكوفيين فإن كلهم أطبقوا على المنع "، وقد نُسب القول بالجواز إلى الأخفش فى: المقتضب ٤/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٦٩، وابن يعيش ٣/ ٢٧، والرضى ٢/ ٣٦٧، والمغنى ٢/ ٥٦٠ وقال: " وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائى والفراء والزجاج " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ٩٠/ أ وفيه تفصيل لهذا الخلاف.

(٤) سورة الليل من الآيتين (١) و(٢).

(٥) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥٠١.

توالى القسمين على مُقسم عليه واحد مدفوع.

ومثال المثل نحو: ما كل سوداء/ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمة[1]، فإن الواو قام مقام (ما) بدليل نصب (شحمة) ومقام (كل) بدليل جر (بيضاء). وأما الشعر فكقوله: (٧١/أ)

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ::: وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً[2]

والواو فيه قام مقام (كل) بدليل جر (نار) ومقام (تحسبين) بدليل نصب (نارا).

وللمانعين أن يجيبوا[3] عن كل منها، أما عن الآية فلأنها لا تنهض[4] حجة للجواز لما أن (إذا) بدل أو معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به، وليس بظرف لفعل[5] القسم؛ لفساد المعنى، وجعله حالاً لا يدفع الفساد بل يزيده، فتأمل.

وأما عن المثل والشعر فلأنهما مما حذف فيه المضاف، فالتقدير فى الشعر: وكل نارٍ، وفى المثل: ولا كل بيضاء[6]، ولما كان كذلك كان الجر بهذا المضاف المقدر لا بالعطف.

والمذهب الثالث: لمن ذهب إلى الفرق والتفصيل[7]، منهم المصنف[8]، قالوا: إذا كان المجرور مقدما على المرفوع أو المنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه جاز، وإلا فلا؛ لأن الأصل فيه أن يمتنع لما ذكره المانعون، وحيث يراد جوازه لابد وأن يكون فيما ثبت عن العرب؛ لأن ما ثبت على خلاف القياس يقتصر على المورود وهو ما ذكر المجوِّز، لما رأى الجواز فى هذه الصور ظن

---

(١) أول من قال ذلك عامر بن ذُهل بن ثعلبة، انْظُرْ: الفاخر ص ١٥٩، والمستقصى ٢/ ٣٢٨، ومجمع الأمثال ٣/ ٢٧٥، يضرب فى موضع التهمة، أو اختلاف أخلاق الناس، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٦٥، والأصول٢/ ٧٠. وقد ورد برفع (شحمة) فى: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٠.

(٢) من المتقارب لأبى دؤاد الإيادى فى: الكتاب١/ ٦٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩٩، وابن يعيش٣/ ٢٦، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٠٠، والتخمير ٢/ ٥٩، والخزانة ٩/ ٥٩٢، والدرر٢/ ١٥٧، وغير منسوب فى: الأصول ٢/ ٧٠، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ٤٣، والإنصاف ٢/ ٤٧٣، والمغنى ١/ ٣١٩، والهمع ٢/ ٤٣٠. والشاهد قوله: (ونار) وقد أوضحه الشارح.

(٣) فى الأصل: (يجابوا) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (ينهض) وهو تصحيف.

(٥) فى الأصل: (للفعل) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٦٥، والأصول ٢/ ٧٤، وابن القواس ص ٣٦٣، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٥٥.

(٧) قال المصنف٢/ ٦٤٣: " ومنقسم أمره عن كثير من المتأخرين كالأعلم وغيره، فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع فيجوزون مثل قولك: فى الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، ويمنعون ما عدا ذلك، وضابط ما جوزوه أن يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب " ا. هـ. انْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٦٩، والشرح المتوسط ص ٢٧٥، والمغنى٢/ ٥٦٠.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٤٧ حيث قال: " فثبت أن الوجه فى العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون ". انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل١/ ٤٢٦، وقد نسبه للمحققين من النحاة واختاره وقال عنه: " هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن وأشعار العرب، ولا حاجة إلى التعسف " ا. هـ.

أن الباب [واحد][1] فأجاز الجمع.

والتحقيق فيه أن يقال: إنما لم يجز حيث تقدم المنصوب أو المرفوع على المجرور، وجاز فى تقديم المجرور عليهما؛ لأن الواو فى: إن زيداً فى الدار وعمرو الحجرة، قد قام مقام (فى)، فلو جازت[2] هذه المسألة للزم وقوع الفصل بين (فى) وبين المجرور بها بالأجنبى، إذ التقدير: فى عمرو الحجرة، بخلاف ما إذا تقدم المجرور؛ لأن المجرور حينئذ يلاقى الواوَ المقدرة بـ (فى).

ثم الظاهر أن مقتضى هذا الكلام أن يشترط تقدم المجرور فى المعطوف، أما فى المعطوف عليه فلا؛ لأنه ليس فيه هذا المحذور، ولكن لما كان التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه أمراً مهماً، ووجب تقديم المجرور فى المعطوف [وجب تقديم المجرور فى المعطوف][3] عليه أيضا رعاية لذلك التناسب.

قال فى شرح التسهيل: " الأصح المنع مطلقا[4]؛ لأن العطف[5] على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، وذلك لا يجوز، وأيضا الأكثر على منعه فموافقتهم أولى ".

وأيضا: كل ما استشهد به ظاهر التأويل ومحمول على حذف الجار كما مرّ.

واحترز بقوله: (على عاملين) عن العطف على معمول عامل واحد نحو: ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً، لأن ذلك يجوز بالاتفاق لعدم المانع[6]، إذ لا يلزم هنا إقامة الحرف الضعيف مقام عاملين.

والتقييد بـ (المختلفين) لدفع وهم[7] من يتوهم أن مثل: ضرب ضرب زيد عمرا، من هذا الباب، فلا يجوز العطف على(زيد) و(عمرو).

وليس بهذا؛ لأن الثانى تأكيد للأول فيجوز العطف عليهما.

* * * * *

---

(١) ما بين المعقوفين من: الإيضاح ١/ ٤٢٧.
(٢) فى الأصل: (جاز) وهو تَصْحِيف.
(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٤) قولـه: (الأصح المنع مطلقا) فى التسهيل ص ١٧٨.
(٥) انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨ - بتصرف.
(٦) قال ابن هشام: " أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو: إن زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ ". انْظُرْ: المغنى ٢/ ٥٥٩، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٥١٠.
(٧) فى الأصل: (فهم) وهو تَصْحِيف.

بحث التأكيد

التأكيد: تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول.

والثالث منها: التأكيد وهو فى اللغة: التحقيق والتثبيت، وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف.

فقوله: تابع[(١)] يشمل التوابع كلها، وبقوله[(٢)]: يقرّر أمر المتبوع خرج العطف والبدل، فإنهما لا يقرران أمر المتبوع، وبقوله: فى النسبة خرج النعت وعطف البيان لأنهما وإن كانا مقررين أمر المتبوع لكن تقريرهما إياه ليس فى النسبة ولا فى الشمول، بل فى الإيضاح[(٣)]، ولما كان هذا لا يتناول التأكيد المعنوى أردفه بقوله: أو الشمول لإدخال هذا النوع، و(أو) ههنا للتنويع فلا ينافى التعريف، وإخراج الصفة بقيد (التقرير) وإن كان ممكنا لأن المراد به تثبيت المعنى وتمكينه فى نفس السامع بإعادة الأول إما لفظا أو معنى، والشيء كما يوصف بالحقيقة يوصف أيضا بالمجاز، لكن لما [لم][(٤)] يتوفر إخراج جميع أنواعها، أسند الإخراج إلى قيد النسبة لحصول إخراج الجميع بذلك، وعلم من ذلك أن الواحدة فى قوله تعالى:**{نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}**[(٥)] ليست من هذا الباب[(٦)]، وهذا معلوم لا ستر فيه.

واعترض[(٧)] بأن الحد المذكور لا يتناول (أجمع) وأخواته؛ لأنها لا تقرر أمر المتبوع لا فى النسبة ولا فى الشمول، فلو قال: التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول، أو يتبع ما يقرر أمره فى النسبة [أو][(٨)] الشمول، لكان أصوب!

وأجيب عنه[(٩)] بأن تناول هذا الحد هذه الأشياء ظاهر؛ لأن المراد بالتقرير المذكور أعم من أن يكون على سبيل الاستقلال، أو على سبيل التبعية.

ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر وهو: أنا لا نسلم أن الشيء الذى ادّعى المعترضُ خروجَه لم يقرر أمر المتبوع فى الشمول، فإن الشمول أعم من أن يكون على سبيل الانفراد وأن يكون على

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٤٩، وابن القواس ص ٣٦٤، والأصبهانى ص ٥١١.

(٢) فى الأصل: (فبقوله).

(٣) قال ابن القواس ص ٣٦٤: " المراد إيضاح المتبوع من غير التفات إلى حكمه " اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) سورة الحاقة من الآية (١٣).

(٦) أورد ابن الحاجب الاعتراض على نفسه بـ (نفخة واحدة) وقال ": إن لفظة: (واحدة) تقرر الوحدة التى فى (نفخة) فيجب أن يكون تأكيداً، وأجاب بأن (نفخة) وإن دلت على الوحدة، لكن ذلك دلالة تضمن، لا مطابقة، لأن مدلولها بالمطابقة (نفخٌ) موصوف بالوحدة، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمُّناً لا مطابقة. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٤٩، وانْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٧٩، وحاشية السيد الشريف على الرضى ١/ ٣٢٩.

(٧) صاحب الاعتراض هو صاحب المتوسط انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٧٦، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٥١١

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) هذا الجواب للغجدوانى، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٢٣.

وهو لفظى ومعنوى، فاللفظى: تكرير اللفظ الأول مثل: جاءنى زيد زيد.

سبيل الاجتماع، وحيث كان القصد إلى الثانى أتوا بما ذكره، لكون لفظة (كل) يحتملهما، فلما أتى بـ (أجمعين) يعلم أن المراد منه هو الشمول على سبيل الاجتماع، فعلم أن لكل من (كلهم) و(أجمعين) فائدة الشمول، وعليه اعتراض فى المطول[1]، وجوابه مذكور[2] فى حاشيته.

وهو أى: التأكيد مطلقا على ضربين، أحدهما: لفظى، والآخر: معنوى لأنه إن كان[3] بالتكرير من حيث اللفظ فهو اللفظى، وإن كان من حيث المعنى فهو المعنوى.

فاللفظى أى: التأكيد اللفظى تكرير اللفظ الأول إما بنفسه كما فى مثل: جاءنى زيد زيد، أو بمرادفه كما فى مثل: ضربت أنت، وبك أنت، فحينئذ لا يرد ما ذكره صاحب المتوسط من الإشكال[4].

وفائدة هذا[5] التأكيد قد يكون مجرد التقرير[6]، أى: جعل المتبوع مستقراً محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره، كما فى المثال المذكور، إذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المتبوع أو حمله على معناه، وقد يكون دفع توهم التجوز، أى: التكلم بالمجاز، فقد يعرض له تجوز بإطلاق لفظه وإرادة من يقوم مقامه كما فى نحو: قطع اللص الأمير / الأمير، فإن تكرير(الأمير) لئلا يتوهم **(٧١/ب)** أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه، أو السهو كما فى مثال المتن، فالتكرير فيه لئلا يتوهم أن الجائى (عمرو) وإنما ذكر(زيد) على سبيل السهو، ولا يُدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوى لأنه إذا قيل: جاءنى زيد نفسه، احتمل أن المتكلم أراد أن يقول: جاء عمرو نفسه، فسها وتلفظ بـ (زيد) مكان (عمرو).

فإن قلت: قد ذكرتم أن مثال المتن مثالٌ لمجرد التقرير، فهل[7] [يصلح][8]مثالا[9] لدفع توهم التجوز أو السهو؟

---

(١) انْظُرْ: المطول وحاشية السيد الشريف ص ٩٦، ط / الحلبى.
(٢) فى الأصل: (مذكر) وهو تَصْحِيف.
(٣) فى الأصل: (إنما يكون) وهو تَصْحِيف.
(٤) قال صاحب المتوسط ص ٢٧٨: " واعلم أنه يشكل بمثل: ضربت أنت، ومررت بك أنت، فإن(أنت) تأكيد لفظى فى الصورتين، مع أنه لم يكرر اللفظ الأول، فإن قلت: ليس بلفظى! قلنا: فيلزم الواسطة بين اللفظى والمعنوى وهى منتفية بالاتفاق، والأولى أن يقول: اللفظى تكرير اللفظ الأول أو إتيان مرادفه، كما فى تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل " ا. هـ.
(٥) فى الأصل: (هذه) وهو تَصْحِيف.
(٦) انْظُرْ فائدة التأكيد فى: المفصل ص ١٤٦، وابن يعيش ٣/ ٤٠، والتخمير ٢/ ٧٨، والرضى ٢/ ٣٧٧، والأصبهانى ص ٥١٢، والصفوة الصفية ١/ ٧١٩.
(٧) فى الأصل: (فهو) وهو تَصْحِيف.
(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٩) فى الأصل: (مثال) وهو لحن.

قلت: نعم يصلح مثالا للكل، لكن القصد قد يتعلق إلى مجرد التقرير، وقد يجامع قصد ذلك التوهم؛ لأن تكرير اللفظ يفيد تكرير معناه وتحقيقه فى ذهن السامع، فربما كان مقصوداً فى نفسه، وربما يكون سبيله [إلى دفع التوهم ويجرى أى التأكيد اللفظى فى الألفاظ كلها أى فى الاسم كما فى: جاءنى زيد زيد، وفى الفعل كما فى: ضرب ضرب زيد، وفى الحرف] [1] كما فى: إن إن زيداً قائم، وفى الجملة كما فى: جاءنى زيد جاءنى زيد.

فإن قلت: التأكيد قسم من التوابع فلابد بين المؤكِّد والمؤكَّد من الاشتراك فى الإعراب، وليس ذلك متحققا فى غير: جاءنى زيد زيد، وهو ظاهر!

قلت: أجاب عنه بعضهم بأن المراد: التأكيد الاسمى، وذكرُ غيره على سبيل التبع، ويشهد على ذلك قول الفالى[2]: " إن أصل التبع[3] أن يكون فى الأسماء، وقد يذكر[4] غير الأسماء على سبيل الاستطراد ".

فعلى هذا يندفع ما أورده صاحب المتوسط[5] من الإشكال لجميع التوابع التى لم ينسب إلى متبوعها شيء، مع التعسفات الملتزمة فى جوابه.

والتأكيد المعنوى إنما يكون بألفاظ محفوظة، أى: معدودة محصورة فى عدد معين[6].

وهى: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع.

---

(١) من قوله: (إلى دفع التوهم) إلى قوله: (وفى الحرف) سقط من الأصل واستدركه فى الحاشية.

(٢) انْظُرْ: شرح الفالى ل ٢٤٣/ أ.

(٣) فى شرح الفالى: (التوابع).

(٤) فى شرح الفالى: (ذكر).

(٥) قال صاحب المتوسط ص٢٧٧: " ويشكل أيضا بجميع التواكيد التى لم ينسب إلى متبوعها شيء نحو: زيد زيد قائم، ونحو: ضرب ضرب زيد، وإن إن زيداً قائم، فإن (ضرب) الثانى تأكيد للأول مع أنه لا يقرر أمر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول، وكذا (إن) الثانية فى: إن إن زيد قائم، فإن قيل: المراد بالتأكيد الذى عرفه هنا هو التأكيد المعنوى، وحينئذ لم يتوجه الإشكال، قلنا: لا نسلم ذلك، وإلا لم يجز تقسيمه إلى لفظى ومعنوى بقوله: (وهو لفظى ومعنوى)، ولا مخلص عنه إلا أن يقال: المراد بالتأكيد المعرف هو: التأكيد المعنوى، وبالضمير فى قوله: (وهو لفظى أو معنوى) مطلق التأكيد لا التأكيد المعرف، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتأكيد المعرف: أعم من المعنوى واللفظى، والمراد بالنسبة: أعم من نسبة المتبوع إلى شىء أو نسبة الشىء إلى المتبوع نحو: ضرب ضرب زيد، وجاءنى زيد زيد، أو نسبة شيء غير المتبوع إلى شىء غير المتبوع كما فى أخوات (أجمع) فإنها نسبة إلى (أجمع) وهو غير المتبوع " ا. هـ.

(٦) قال ابن القواس ص٣٦٦: " وهو ضربان: تكرار بدون إحاطة، وتكرار بإحاطة، فالأول له لفظان وهما: النفس والعين، والمراد بهما حقيقة الشيء، لا ما يُفهم أن النفس عبارة عن الجوهر المجرد المدبِّر لجسد الإنسان، وأن العين عبارة عن هذه الآلة، وأما الثانى فله ستة ألفاظ وهى: كلا، وكل، وأجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع، ويتفرع منها بحسب أحوال المؤكَّد تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، ألفاظُ كثيرة " اهـ.

فالأولان: يعُمّان باختلاف صيغتهما وضميرهما،

وهى أى: تلك الألفاظ نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكتع[1]، وأبصع، وأبتع، وفائدته: إما دفع توهم التجوز كما فى: جاءنى زيد نفسه، أوعدم الشمول كما فى نحو: جاءنى القوم كلهم، وأجمعون، لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ، إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناءً على أنهم فى حكم شخص واحد كما فى قولهم: بنو فلان قتلوا زيدا، مع أن القاتل واحد منهم.

وقيل: هو أيضا من قبيل دفع توهم التجوز لأن (كلهم) مثلا إنما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز.

أو دفع توهم [2] السهو كما فى: جاءنى الرجلان كلاهما؛ لأن [ما][3] فيه ليس دفع توهم عدم الشمول؛ لأن المثنى نصٌ فى مدلوله، لا يطلق على الواحد أصلا، بل فيه دفع توهم أن يكون الجائى واحدا منهما، والإسناد[4] إليهما إنما وقع سهواً، فعلى هذا يمكن أن يراد بـ (كل) دفع توهم السهو؛ لأنه جاز أن يتوهم أن المجىء كان من البعض، والإسناد إلى الكل إنما وقع سهواً.

ويختص هذا التأكيد بالأسماء المعارف، ولا يجىء من الفعل، والحرف، والاسم النكرة عند البصريين، والكوفيون أجازوا أن يؤكد بها النكرة المحدودة[5]، ولكل من الفريقين حجة مذكورة فى موضعها.

فالأوَّلان يَعمَّان باختلاف صيغتهما، أى: صيغة كل منهما، وباختلاف ضميرهما، أى: ضمير مؤكّد كل منهما بحسب تطابق المؤكّد، على تقدير حذف المضاف، أو على أن تكون الإضافة باعتبار الاتصال.

---

(١)(أكتع) من قولهم: أتى عليه حول كتيع، أى: تام، ومنه: ما بالدار كتيع أى: أحد، و(أبصع) من البصع وهو الجمع، وبعضهم يقول (أبضعون) بالضاد وليست بالفاشية كأنه من تبضع العرق إذا سال، و(أبتع) من البتع وهو طول العنق وشدة المفاصل. اللسان (كتع، وبصع، وبتع)، وابن يعيش ٣/ ٤٠.

(٢) فى الأصل: (أتوهم) وهو تَصْحِيف.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (والإسند) وهو تَصْحِيف.

(٥) منع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة توكيدا معنوياً، وأجازها الكوفيون والأخفش إذا كانت محدودة، لوجود الفائدة فيها، ووافقهم ابن مالك، ولم يستبعد مذهبهم الرضى، وعده ابن الناظم أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، وصححه ابن هشام، والدمامينى، والشيخ خالد، والعينى. انْظُرْ: الأصول ٢/ ٢٣، وأسرار العربية ص ٢٥٧، والإنصاف ٢/ ٤٥١، وابن يعيش ٣/ ٤٤، وشرح الوافية نظم الكافية ص٢٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٦، والرضى ٢/ ٣٩٢، وابن الناظم ص ١٩٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٣٢٦ رسالة دكتوراه.

تقول: نفسُه، نفسُها، أنفسُهما، أنفسُهم، أنفسُهن، والثانى: للمثنى.

تقول: جاءنى زيد نفسُه، وجاءت هند نفسُها، وجاء الزيدان، وجاءت المرأتان أنفسُهما، فلا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير لعدم الاحتياج إليه، وقد يجىء (نفساهما)[1]، وجاء الزيدون أنفسُهم، وجاءت الهندات أنفسُهن.

فإن قلت: لم أورد صيغة الجمع فى المثنى مع تثنيته؟

قلت: لما كان مثنى أضيف إلى مثنى فقياسه الجمع فى الاستعمال، قال المصنف فى شرح المفصل[2]: " إذا قصد التعبير عن اثنين فى المعنى مضافين إلى اثنين وهما متصلان بهما فى المعنى عبر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان مثنى حقيقة، وسببه كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تأكد اتصالهما لفظا ومعنى، فعلى هذا قولك: (ضرب رؤوسهما)، ثم لا فرق بين أن يكون الأول متحداً فى كل واحد منهما كما فى قوله تعالى:**{فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}**[3] أو متعدداً كما فى قوله تعالى:**{فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}**[4] إذ المراد: أيمانهما[5] خلافا للكوفيين[6].

والثانى: أراد به (كلا)[7] وإنما جعله ثانيا مع أنه ثالث فى الحقيقة، باعتبار أن (النفس) و(العين) كأنهما شىء واحد، والمعنى: أن لفظ (كلا) يكون مؤكداً للمثنى خاصة لأنه بمعناه، ويختلف ضميره باعتبار من هو له من متكلم، أو مخاطب، أو غائب[8]، لا باعتبار الإفراد والتثنية والجمع، لما عرفت أنه لا يقع تأكيداً لغير المثنى، ولا باعتبار التذكير والتأنيث؛ لأن لفظ ضمير التثنية فى المذكر والمؤنث واحد، فتقول: جاءنى الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وتقول للمؤنث: جاءتنى المرأتان كلتا - بزيادة التاء - وجئنا كلتانا، وجئتما كلتاكما.

اعلم أن المراد من المثنى الذى يؤكده (كلا) هو الذى يمكن انفراد أحد فرديه عن الآخر بالنسبة إلى الفعل الذى أسند إليه، كما فى: جاءنى الرجلان كلاهما، وضربتُ غلامَ الرجلين كليهما، لوجود فائدة التوكيد فى مثل ذلك على ما مر، ولا يصح تأكيد ما لا يصح فى موضعه

---

(١) قال الرضى ٢/ ٣٨٩: " وقد يقال: (نفساهما، وعيناهما) على ما حكى عن بعض العرب، والأول أولى؛ لأن نحو: (قلوبكما) أولى من (قلباكما) " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٥٣٤، وانْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٥٥ وما بعدها.

(٣) سورة التحريم من الآية (٤)، وفى الأصل: (وقد صغت قلوبكما) وهو خطأ.

(٤) سورة المائدة من الآية (٣٨).

(٥) يؤيده قراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيمانهما) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٥٧، وانْظُرْ: البحر ٤/ ٢٥٤.

(٦) حيث اشترطوا أن يكون الأول متحداً فى كل واحد منهما كقوله تعالى:**{فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}** قال ابن الحاجب: "وهو مردود بقوله تعالى:**{فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}** والمراد: أيمانهما فبطلت شرطية الاتحاد " انْظُرْ: الإيضاح١/ ٥٣٤.

(٧) قال ابن القواس ص٣٦٧: " ولا يؤكد المثنى بعد النفس والعين إلا بهما - كلاهما، وكلتاهما - لأنهم استغنوا بـ كليهما عن (أجمَعين)، كما استغنوا بـ (ترك) عن (وَدَعَ) " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٥٤، وابن القواس ص ٣٦٧، والأصبهانى ص ٥١٣.

والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى: كله، وكلها،

واحد به، فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما[1]، وضربت أحد الرجلين كليهما؛ لعدم الفائدة فى توكيد مثل ذلك، هذا مذهب الأخفش ومن تبعه[2].

ولقائل أن يقول: لا حاجة إلى تأكيد المثنى مطلقا؛ لأن لفظه نصٌّ فى مدلوله، ولا يطلق على الواحد أصلا، فأجاب عنه بعضهم بمنع ذلك قائلا: بأنا لا نسلم أن العلم بأن المراد منه اثنان يفهم من لفظه لجواز إطلاق المثنى على الواحد مجازاً، بأن كان الواحد مباشراً للفعل والآخر دالاً عليه/ . (٧٢/أ)

أقول: فيه نظر؛ لأن تقديم توهم التجوز حينئذ إنما يكون فى المسند لا فى المسند إليه، فلا يدفع ذلك التوهم تأكيد المثنى، بل تأكيد الفعل بأن يقال: جاءنى الرجلان جاءانى، فالحق فى الجواب ما ذكرنا فى تقرير فائدة المؤكد له[3].

فإن قلت: (كلاهما) فى: جاءنى الزيدان كلاهما، تأكيد بالاتفاق، فلِمَ لم يجز أن يكون مثل قولك: جاءنى رجلان اثنان، فى أن يكون صفة؟

قلت: لأنه غير داخل فى حد الصفة؛ لأنه لم يوضع للدلالة على معنى فى المتبوع، وداخل فى حد التأكيد لأنه يدل على ما دل عليه الزيدان، والدليل عليه: انفهام ما يفهم من(الزيدين) من كلا الزيدين، وإذا دل على ما يدل عليه الأول مع التقرير كان تأكيداً، إذ لا نعنى بالتأكيد إلا هذا.

والباقى بعد الثلاثة، أراد به الخمسة الباقية وهى: كل، وأجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع فكل منها تأكيد لغير المثنى سواء كان مفرداً أو مجموعاً، مذكرا كان كل منهما أو مؤنثا، باختلاف الضمير الراجع إلى لا المؤكَّد، لا باختلاف الصيغة، لأنه لا يقع بالاستقراء تأكيداً للمثنى، أو للاستغناء عنه بـ (كلا) فلا يثنى، ويقع بلفظ يدل على الجمعية فلا يجمع، فتقول فى لفظ (كل) إذا استعملته للمفرد المذكر: اشتريت العبد كله، وللمفرد المؤنث: اشتريت

---

(١) فى الأصل: (كليهما) وهو لحن.

(٢) ذهب الأخفش وتبعه الفراء، وهشام، وأبو على إلى أنه لا يؤكد بـ (كلا) و(كلتا) ما لا يصلح فى موضعه واحد فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما، ولا رأيت أحد الرجلين كليهما، ولا المال بين الرجلين كليهما؛ لعدم الفائدة، إذ لا يحتمل فى ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه، ولأنه لم يسمع من العرب قط، وذهب الجمهور ومنهم المبرد ووافقهم ابن مالك إلى تجويز ذلك وقالوا: لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال، كما أتوا بـ (أجمع) و(أكتع) بعد (كل) ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل. انْظُرْ: الهمع ٣/ ١٣٧، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٢٤٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٠، والرضى ٢/ ٣٩١، والارتشاف ٤/ ١٩٤٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٢٩، والمساعد ٢/ ٣٨٦، والتصريح ٢/ ١٢٣، والأشمونى ٣/ ٧٥، ومجيب الندا ٢/ ٢٢٦

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

والصيغ فى البواقى تقول: أجمعُ، وجمعاء، وأجمعون، وجُمَع، ولا يؤكد بـ(كل) و(أجمع) إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسّاً أو حكماً مثل: أكرمت القوم كلهم، واشتريت العبد كله، بخلاف جاء زيد كله.

الجارية كلها، وكلهم، وكلهن، وتقول للجمع المذكر: جاءنى القوم كلهم، وللجمع المؤنث: جاءتنى النساء كلهن، وباختلاف الصيغ لا الضمير فى البواقى وهى: أجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع[1] تقول للمفرد المذكر: اشتريت العبد كله أجمع أكتع أبتع أبصع، وللمفرد المؤنث: اشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، وللجمع المذكر: جاءنى القوم كلهم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، وللجمع المؤنث: جاءتنى نسوة كلهن جُمَع - بضم الجيم وفتح الميم كُتَع بُتَع بُصَع.

واختلاف الصيغ فى الكل بالسماع، والقياسُ أن لا يختلف لما مرّ فى (كل).

ولا يؤكد أى: لا يصح توكيد شىء بـ كل، وأجمع إلا [أى][2]: يؤكد بهما ذو أجزاء بشرط أن يصح افتراقها، أى: افتراق تلك الأجزاء حسّاً كما فى الجمع حقيقة أو اسم الجمع أو بشرط أن يصح افتراقها حكماً بأن يكون مفرداً يتجزأ بالنسبة إلى الفعل الذى أسند إليه[3].

مثال الجمع حقيقة ظاهر، ومثال اسم الجمع مثل(القوم) فى قولك: أكرمت القوم كلهم، فإن للقوم أجزاءً يصح افتراقها حسّاً وهو ظاهر.

ومثال المفرد الذى يصح افتراق أجزائه حكما بالنسبة إلى الفعل المذكور، كـ (العبد) بالنسبة إلى البيع والشراء كما فى قولك: اشتريت العبد كله، فإن للعبد أجزاءً يصح افتراقها بالنسبة إلى الشراء، لجواز تعلق الاشتراء بثُلُثِه أو أقله أو أكثره، بخلاف (زيد) فى قولك: جاءنى زيد كله فإن أجزاء (زيد) لا يصح افتراقها بالنسبة إلى المجىء، فعدم صحة افتراق أجزاء (زيد) حسّاً ظاهر، أما عدم صحة افتراقها حكما فلأنه لا يمكن إسناد المجىء إلى نصفه أو ثلثه أو ربعه، فلا يصح ذلك التركيب.

قال المصنف فى تعليل هذا الحكم[4]: " لأن (كُلاًّ) و(أجمع) وضعهما فى التأكيد ليفيد الشمول والإحاطة، فقصدوا أن لا يستعملوها إلا فى المحل الذى يستفاد منهما ذلك، فإذا كان للمؤكد أجزاء لا يصح افتراقها حسا أو حكما لم يستفد منهما ذلك المعنى كقولك: جاء زيد، أو سافر عمرو، ونحو ذلك، لأنك إذا قلت: (أجمع) لم يفد[5] شيئا من قولك: جاء زيد "، فلم يَحصل الفائدة.

---

(١) قال الرضى٢/ ٣٩٠: " وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر: أجمعان أكتعان أبتعان أبصعان، ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان، وهو غير مسموع ". وانْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٣٣.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) وذلك كـ(العبد) و(الدار) فإنه تفترق أجزاؤه حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع فيجوز توكيده بـ (كل). انْظُرْ: الرضى٢/ ٣٩١، وانْظُرْ: الصفوة ١/ ٧٢٥، والارتشاف ٤/ ١٩٤٩، والهمع ٣/ ١٣٧.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٥٥ - بتصرف - يسير.

(٥) فى الأصل: (يفيد) وهو لحن.

وإذا أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل مثل: ضربتَ أنت نفسك.

وإذا أكد المضمر المرفوع[1] دون المنصوب والمجرور المتصل دون المرفوع المنفصل بالنفس والعين دون غيرهما، فإن الحكم المذكور لا يترتب على كل واحد منها، أكد ذلك المرفوع المتصل أولا بمنفصل مطابق لما قبله فى الإعراب، والغيبة، والخطاب، والتذكير، والإفراد، وضدهما، ثم يؤكد بهما ذلك[2]؛ لأنه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل أولا بالمنفصل التبس التأكيد بالفاعل، حيث يكون المؤكد ضمير مبتدأ نحو: زيد أكرمنى نفسه، ثم اطرد فيما لا يلزم ذلك الالتباس كما فى مثل: ضربتَ أنت نفسك، فإن (نفسك) على تقدير عدم (أنت) لا يلتبس بفاعل الفعل؛ لوجود فاعله فى الظاهر، لكن التزموا التأكيد فى مثل ذلك للاطراد

قال بعضهم فى تعليله[3]: إن الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل لفظا؛ لأنه متصل به لا يجوز انفصاله، ومعنىً من حيث إنه فاعل له، فلا يجوز تأكيد بالمستقل وهو النفس والعين، لأنهما يستعملان لغير التأكيد[4]، لأن استقلال ما هو فضلة غير مقصودة، مع كون المقصود على عدم الاستقلال مستبعد جدا، ففيه تنبيهٌ على اعتبار القيود المذكورة إذا لم يكن المضمر مرفوعاً، بل منصوبا أو مجروراً، أو كان مرفوعا لكن لم يكن متصلا، لفَاتَ ذلك الاستبعاد، فيجوز التأكيد بلا فصل؛ لأن المنصوب والمجرور والمرفوع المنفصل لا يلزم من تأكيدها بلا فصل تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل؛ لأن الأولين ليسا كالجزء لكونهما فضلة، والثالث ليس كالمتصل فى الجزئية، وكذا إذا لم يكن التأكيد بالنفس والعين بل كان بـ (كل) وأخواته فإن تأكيده حينئذ لا يكون بالمستقل حيث لا استعمال لها بدون التأكيد فلا يلزم المحذور من الاستبعاد والالتباس.

---

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٥٦: " قوله (المرفوع) احتراز من المضمر المنصوب لأنه يؤكد من غير شريطة، وقوله (المتصل) احتراز من المضمر المرفوع المنفصل لأنه يؤكد من غير شريطة، وقوله (بالنفس والعين) احتراز من تأكيد المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فإنه يؤكد من غير شريطة " ا. هـ.

(٢) قال ابن القواس ص ٣٦٩: " لأنه لو لم يؤكد بالمنفصل لالتبس التابع بغيره، لأنهما يصلحان أن يليا العوامل ولأن المضمر المستتر لما لم يكن له فى اللفظ علامة تدل عليه أكد بمضمر منفصل لئلا يكون فى الصورة كالتأكيد للفعل، ثم حمل عليه المتصل البارز لاشتراكهما فى كونهما كالجزء من الفعل " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٤٢، والرضى ٢/ ٣٦٠، وحاشية الصبان ٣/ ٧٩.

(٣) المراد به الفالى فى: شرح اللباب ل ٢٤٥/ ب مع تصرف يسير فى النقل.

(٤) مثل: قتل نفسه، وفى نفسه، وفى نفسك. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٥٦.

وأكتع وأخواه تابع لـــ (أجمع)، ولا يتقدم على (أجمع).

وفيه نظر بوجوه، الأول: أنه يستلزم ألا يجوز تأكيد المضمر المجرور بهما من غير التأكيد بالمنفصل مع أنه جائز نحو: مررت به نفسه، والثاني: أن كلمة (كل) قد تجيء / لغير التأكيد **(٧٢/ب)** أيضا كما فى قوله تعالى:**{كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَــوْتِ}** [١] فيكون مستقلا، والثالث: أن التباس التأكيد بغيره يوجد فى: العبد اشترى كله.

أجيب عن الأول: بأن قوة المجرور فى الجزئية لا تبلغ[٢] قوة المرفوع المتصل كما فى المرفوع المنفصل.

أقول: هذا فى غاية الضعف يعرف ذلك بالتأمل فيما ذكرنا فى باب العطف[٣].

وعن الثانى: أن وضع (كل) للتأكيد فى كل حال، ولكن جوزوا تقديمه حتى يصير الكلام مؤكداً من أول التقديم [كـ][٤] همزة الاستفهام. وهذا لا يخلو عن الضعف أيضا.

وعن الثالث: بمنع الالتباس لأن إعراب النفس والعين لكونه فى أكثر الحال على الاستقلال أشبه الحال فيما ذكر من المثال وليس الأمر فى (كل) كذلك لأنه لا يقع مستقلا إلا مبتدأ مع أن فيه كلاما

واعلم أن هذه الألفاظ المؤكِّدة لها ترتيب خاص فى لسان العرب، وإخلال ذلك الترتيب لحن، وهو: أن يذكر أولا (كل) ثم (أجمع) ثم (أكتع) ثم (أبتع) ثم (أبصع)[٥]؛ لأن الثلاثة الأخيرة أى: أكتع وأخواه وهما: أبتع وأبصع أتباع لـ (أجمع) كما أن (بسن) و(ليطان) و(هائع) أتباع لـــ (حسن) و(شيطان) و(جائع)، ولا تتقدم أكتع وأخواه على أجمع فى الذكر؛ لأن معنى كونه متبوعاً أن يكون سابقا عليها، فلو تقدم واحد منها عليه لزم إبطال ذلك، خلافا لقليل منهم كـ ابن كيسان ومن تبعه، فإنهم جوَّزوا الابتداء بكل منها[٦].

---

(١) سورة آل عمران من الآية (١٨٥)، وسورة الأنبياء من الآية (٣٥).

(٢) فى الأصل: (يبلغ) وهو تصحيف.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق حيث قال: " وتوكيده - أى المضمر المجرور - بالمرفوع المنفصل وإن كان جائزاً، لكنه خلاف القياس، فلا يُجْعل أصلا " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال ابن القواس ص ٣٧١: " تُقدّمُ بعد (أجمع) أكتع لأنه من تكتَّعَتِ الجلد: إذا انقبضت ففيه معنى الاجتماع وقيل: حول كتيع: أى تام، ثم (أبتع) وهو شديد المفاصل، والبتع هو: طول العنق أيضا مع شدة مَغْرَزِه، وكل ذلك يدل على اجتماع القوة، ثم (أبصع) من: تبصَّع العرقُ إذا سال، ولا يسيلُ حتى يجتمع " ا. هـ.

(٦) أجاز ابن كيسان وتبعه الكوفيون أن تبدأ بأيها شئت بعد (أجمع)، قال ابن يعيش ٣/ ٤٦: كأنه يجعل هذه الألفاظ اتباعات لـ (أجمع) فلا يقدمن عليها، بل لك أن تأتى بأيتهن شئت بعد(أجمع) وتؤخر الباقى " اهـــ وانْظُرْ رأى ابن كيسان ومن تبعه فى: المفصل ص ١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٧٣، والرضى

وذكرها دونه ضعيف.

وذكرها أي: ذكر الثلاثة الأخيرة دونه، أي: من غير ذكر(أجمع) ضعيف، قال المصنف في شرحه[1]: " وأما كونها لا تتقدم عليه فلأنه أدل منها على المعنى المقصود - وهو الإحاطة والشمول - فكان بالتقديم أجدر، وأما كونها لا تذكر بدونه فلفوات دلالتها على معنى الجمعية[2]، فكانت أقعد لذلك، وقد جاء ذكرها دونه على ضعف"، كذا نقله الغجدواني[3].

وأما ذكر (أجمع) بدون (كل) ففيه خلاف[4]، والحق جوازه كقوله تعالى:**{لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ}**[5] فمن منع ذلك فقد غلط وغفل عن القراءة.

* * * * *

٢/ ٣٩٥، وابن القواس ص ٣٧١، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣/ ١٦٧، والهمع ٣/ ١٣٩.

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢ / ٦٥٧.

(٢) في شرح المصنف: (فلقوة دلالته على الجمعية).

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص ٣٢٦.

(٤) الجمهور على أنه لا يؤكد بـ (أجمع) دون (كل) اختياراً، وأجازه أبو حيان، حيث قال في: الارتشاف ٤/ ١٩٥٢: " وكثر ورود (أجمعين) في القرآن دون (كل) فهو يؤكد كما يؤكد بـ (كل) " اهـ. واختاره السيوطي في: الهمع ٣/ ١٤٠، لكثرة وروده في القرآن، والكلام الفصيح.

(٥) سورة الأعراف من الآية (١٨).

بحث البدل

البدل: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه.

والرابع منها: البدل وهو فى اللغة قد يقال على المثل والنظير، وقد يطلق على ما ينوب مناب الشيء[1]، وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف، فقوله: [2] تابع يشمل التوابع كلها، وقوله: مقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة وبقى المعطوف داخلا، فقوله: دونه يخرجه؛ لأنه وإن كان مقصوداً بالنسبة لكنه ليس هو مقصوداً بالنسبة دون المتبوع، بخلاف البدل فإن المقصود هو دون متبوعه، ألا ترى أنك إذا قلت: اشتريت الجارية نصفها، فالمشْترى النصف، فإذا قلت: جاءنى زيد وعمرو، فالمجيء منسوب إلى التابع والمتبوع جميعا [3].

ولقائل أن يقول [4]: هذا الحد ينتقض بقولنا: ما قام أحد إلا زيد؛ لأن المتبوع ههنا ليس بمقصود بالنسبة؛ لأن الكلام لا يكون مقصوداً فى شيء من مواقع الاستثناء، وما يقال فى الجواب: من أن المراد من النسبة أعم من أن يكون وجودياً أو عدمياً، والأول وإن لم يكن مقصوداً بالنسبة الإيجابية لكنه مقصود بالنسبة السلبية، وأيضا ما يقال فيه: / إن معنى هذا الكلام: إنما قام زيد، لا يشفى الغليل.

أما الأول: فكأنه بعد تسليم عموم المراد فى النسبة لم يدخل فى الحد الصورةُ المتنازعُ فيها، إذ الثانى فيها ليس بمقصود بما نُسب إلى الأول؛ لأن المنسوب إليه انتفاءُ القيام، والثانى مقصود به.

وأما الثانى: فلأنه لا يفيد العلم بأن صدر الكلام يكون مقصوداً على ذلك التقدير.

فالأولى فى الجواب أن يقال: إن ما نُسب إلى متبوع الفعل وحده وحرف لنفى لا مدخل له فى أن يكون منسوبا وجزءًا منه، بل هو سالب لتلك النسبة الإيجابية، فحينئذ صح أن يقال: إن الثانى مقصود بما نُسب إلى الأول، وأصوبه: أن (زيدا) فى المثال المذكور وإن كان بدلا فى الظاهر عن (أحد) منفى إلا أنه بدل فى الحقيقة عن (أحد) موجب، وذلك لأن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه على رأى البعض[5]، فيكون العامل فيه(ما قام) إلا أنه انتقض معنى (ما) بـ (إلا) فيكون تقدير الكلام: ما قام أحد إلا قام زيد، فظهر لك حينئذ كونه مقصوداً بما نُسب إلى المتبوع.

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ٣٧٤، والصفوة الصفية ١/ ٧٧١، واللسان (بدل) ١/ ٢٣١.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٥٩، والأمالى ٣/ ٦٢، وابن القواس ص ٣٧٤، والرضى ٢/ ٣٩٧.
(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٥٩.
(٤) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض فى: الغجدوانى ص ٣٢٧، والأصبهانى ص ٥١٩.
(٥) وهذا رأى سيبويه، والمبرد، والسيرافى، والزمخشرى، والمصنف. انْظُرْ: الرضى ٢/ ٣٠٩. وسيأتى بيان القول فى العامل فى البدل قريبا انْظُرْ: قسم التحقيق.

وهو بدل الكل، والبعض، والاشتمال، والغلط، فالأول: مدلوله مدلول الأول، والثانى: جزؤه، والثالث: بينه وبين الأول ملابسة بغيرهما، والرابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره.

وهو أى: البدل باعتبار دلالته ودلالة متبوعه منقسم إلى أربعة أقسام: الأول: بدل الكل من الكل، والثانى: بدل البعض من الكل، والثالث: بدل الاشتمال، والرابع: بدل الغلط.

فالأول: أى بدل الكل من الكل ما يكون مدلوله عين مدلول الأول، أى: مدلول المبدل منه، بمعنى أن يكون ما صدقا عليه متحداً، وإلا فمدلول (أخوك) فى قولنا: جاءنى زيد أخوك ليس عين مدلول (زيد) باعتبار المفهوم، والثانى: أى: بدل البعض من الكل ما يكون مدلوله جزؤه، أى: جزء مدلول المبدل منه بالمذكور، كما فى: ضربت زيداً رأسه، وبهذا سقط اعتراض من قال: إن هذه القسمة ليست بحاصرة؛ لأن فيه قسما آخر أهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كما فى قولنا: نظرت القمر فَلَكَه[1]، ووجه السقوط ظاهر لا يحتاج إلى بيان، ثم ذلك على تقدير جوازه يكون من بدل الاشتمال[2].

والثالث: أى بدل الاشتمال ما يكون بينه، أى: بين البدل وبين الأول، أى: بين المبدل منه ملابسة، أى: تعلق بغيرهما، أى: غير الكلية والبعضية كما فى قولك: سُلب زيدٌ ثوبه.

والرابع: أى: بدل الغلط أن تقصد إليه، أى: إلى البدل بعد أن غلطت أنت بغيره[3]، أى: غير البدل والمبدل منه كما فى قولك: مررت برجل حمار، فيكون الغلط فى الحقيقة فى المبدل منه / فمعنى بدل الغلط: بدل الشىء من الغلط[4]. (٧٣/أ)

وفى ضمن هذا الكلام قد علم وجه الحصر فيها[5].

ثم اعلم أن ما يجب علينا ذكره فى هذا الكلام أمور: الأول: أن نبيّن أن المقصود فيه ما هو؟ والثانى: بيان قولهم: المقصود البدل والمبدل منه كالبساط لذكره فيكون فى حكم تنحية الأول[6]

---

(١) قال الغجدوانى ص٣٢٨: " لا نسلم جوازه، كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم أن القمر بعض الفَلَك، بل هو شىء مركوز فى الفَلك فيكون الفلك شاملا له وهو غير بدل الاشتمال " ا. هـ. وقال السيوطى: " والمختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده فى الفصيح نحو قوله تعالى:{يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئاً * جَنَّاتِ عَدْنٍ} [مريم: ٦٠، ٦١] - فـ (جنات) أعربت بدلا من: (الجنة) وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة " اهـ انْظُرْ: الهمع ٣/ ١٥٠.

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ٣٧٥.

(٣) قال ابن القواس ٣٧٥: " ولا يكون فى كلام فصيح ولذلك لم يأت فى التنزيل لأنه يصدر عن سبق اللسان". وانْظُرْ: الفوائد والقواعد ص ٣٧٣، وقال ابن الخباز فى: الغرة ص ٣٩٦: " وبدل الغلط غير مقيس؛ لأنه خطأ، وذكره النحويون لتوفية القسمة وأن الإنسان ليس بمعصوم... " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٧٨٤.

(٥) انْظُرْ وجه الحصر فى هذه الأربعة فى: شرح المصنف٢/ ٦٦٠، والرضى٢/ ٤٠٣، وابن القواس ص٣٧٥، وتوجيه اللمع ص ٢٧٦، والصفوة الصفية ١/ ٧٧٩، والإقليد ص ٧٦٧.

(٦) هذا قول النحويين انْظُرْ: المفصل ص ١٥٥، وابن يعيش ٣ / ٦٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٨٠،=

والثالث: ما يقال إنه فى حكم تكرير العامل، والرابع: بيان وجه تسمية كل منها بهذه التسمية.

فنقول: المقصود من البدل التبيين والإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز[1]، ومن كان لـه ذوق سليم يعرفه عن قلب حليم، وأما قولهم: المقصود من الكلام البدل، والمبدل منه كالبساط لذكره فيكون فى حكم تنحية الأول، فليس المراد منه[2] أنهم أرادوا إهدار الأول واطراحه بالكلية، بل هو إيذان منهم باستقلاله بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتِمَّتين لما يتبعانه، فيكون فى حكم الطرح فى كون الثانى مقصوداً بالنسبة، وإلا لامتنع أن يجعل (غير) فى قوله تعالى: **{غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ}**[3] بدلا من الضمير المجرور قبله فى قوله تعالى: **{أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}**[4] إذ لو جعل (غير) بدلا من الضمير المجرور فى (عليهم) الأولى وجعل المبدل منه فى حكم الطرح يكون التقدير: صراط الذين أنعمت غير المغضوب عليهم وذا لا يستقيم لخلو الصلة حينئذ عن العائد إلى الموصول.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يرجع ضمير (عليهم) الثانية إليه؟ قلت: لأنه وقع فى صلة موصول آخر وهو اللام فى اسم المفعول، فلو رجع إلى الأول لزم الخلو فى الثانى مع ترك الأَوْلى، وأما الاستدلال بمثل: زيد لقيت غلامه رجلا صالحا، فليس بقوى، إذ يجوز أن يجعل (رجلا) حالا موطئة لا بدلا.

واعلم أن العلماء اختلفوا فى عامل البدل، هل هو العامل فى المبدل [منه][5] أم غيره؟

فذهب الأكثرون[6] إلى أن عامله غير عامل المبدل منه، فإذا قلت: مررت بقومك بثلثهم، فهو المعْنىُّ بكونه فى حكم تكرير العامل.

=والتخمير٢/ ١١٧، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ٢٥٠.

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٦٣، والتصريح ٢ / ١٥٥

(٢) هذا معنى قول الزمخشرى فى المفصل ص١٥٥: " وقولهم: إنه فى حكم تنحية الأول، إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتِمَّتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلا صالحا، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك "، وانْظُرْ: اللباب ص ٣٩٣، والإقليد ص ٧٧٠، وقال النيلى: "... قال السيرافى: ليس تقديرهم تنحية الأول على معنى اطراحه وإلغائه وإزالة الفائدة به، لكن على معنى أن البدل قائم بنفسه " اهـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٧٧٢.

(٣) سورة الفاتحة من الآية (٧).

(٤) سورة الفاتحة من الآية (٧).

(٥) هذا قول النحويين انْظُرْ: المفصل ص ١٥٥، وابن يعيش ٣ / ٦٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٨٠، والتخمير٢/ ١١٧، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ٢٥٠.

(٦) هذا قول: الأخفش، والرمانى، والفارسى، وأكثر المتأخرين واستدلوا بالسماع كما فى الآيات التى ذكرها الشارح، وبالقياس فقالوا: لكونه مستقلا ومقصوداً بالذكر، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيراً. انْظُرْ: الرضى٢/ ٣٠٩، وانْظُرْ: الإيضاح ٢٨٣، وابن يعيش ٣/ ٦٧، وابن القواس ص ٣٧٧، وتوجيه اللمع ص ٢٨٠، والفوائد والقواعد ص ٣٧٠.

وذهب الأقل منهم[1] إلى أن عامله هو عامل المبدل[منه][2] كعامل الصفة فإنه عامل فى الموصوف بعينه.

قيل: والذى يدل على صحة الأول ظهور ذلك فى قوله تعالى:**{وَلَوْلا أَن يَكُونَ [النَّاسُ][3] أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ}**[4] وقوله تعالى:**{قَالَ [الْمَلأُ][5] الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا [مِن قَوْمِهِ][6] لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ}**[7] فظهور اللام فى الآيتين مع البدل مع ثبوتها فى المبدل منه يدل على أن العامل فى الثانى غير العامل فى الأول[8]، وإنما كان كذلك لأن البدل يترك إليه المبدل فإنك إذا قلت: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، كان المعنى: جعلت بعضه فوق بعض، فيلزم من ذلك أن يكون له عامل غير عامل الأول، ولهذا قالوا: إنه فى حكم الساقط، بخلاف الصفة والموصوف، فإنهما كشىء واحد، هكذا قالوا.

أقول[9]: فيه نظر من وجهين:

الأول: أنه لما كان بتكرير العامل كان جملة البدل غير جملة المبدل منه، فكيف يكون موضحا له؟، وما روى عن أبى على الفارسى من أنه لم يظهر العامل فى البدل وإنما يدل عليه العامل فى المبدل، فحصل الاتصال بينهما فى اللفظ جاز أن يوضحه. ليس بخفى الفساد.

والثانى: أنه يجوز لقائل أن يقول: لا نسلم دلالة الآيتين على ذلك المطلوب؛ إذ يجوز أن يكون مجموع الجار والمجرور بدلا من مجموع الجار والمجرور، فإن البدل ليس بمختص بالاسم.

ثم وجه التسمية فى القسمين الأولين ظاهر، وأما فى الثالث فلوجود الاشتمال، وأما فى الرابع فلأنه إنما يُسمى هذا البدل بدل الغلط، – وإن كان الغلط هو المبدل منه – لأن الغلط سببه

---

(١) وهذا مذهب سيبويه، والمبرد، والسيرافى، والزمخشرى، والمصنف. انْظُرْ: الرضى٢ / ٣٠٩، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ١٥٠، والمقتضب ٤/ ٣٩٩، وابن يعيش ٣ / ٦٧، وابن القواس ٣٧٧، والارتشاف ٤/ ١٩٦١.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٤) سورة الزخرف من الآية (٣٣).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٧) سورة الأعراف من الآية (٧٥).

(٨) انْظُرْ: الفوائد والقواعد ص ٣٧٠، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٨٩.

(٩) قال فى البيان فى شرح اللمع ص ٢٨٩ رداً على من استدل بالآيتين السابقتين: " وعند أصحاب سيبويه أن ظهور العامل على طريق التوكيد لأن العمل قد يتكرر فى الشىء الواحد مرتين توكيدا، فإذا كان كذلك لم يكن ظهور اللام دلالة على أنها جملة أخرى " ا. هـ.

للإتيان، فيكون تلك التسمية تسميةً للمسبب باسم السبب[1]، ويدلك على هذا قولهم: بدل الغلطِ، بالإضافة، وعدم قولهم: البدل الغلط، بالوصف، ويحتمل أن يكون المراد بـ (الغلط) المغلوط أي: بدل من المغلوط بذكره.

والغرض من ذكر هذا البدل تعليم التدارك من الغلط، فإنك تريد أن تذكر شيئا فسبق لسانك بذكر غيره، ثم تداركت بذكر مقصودك، ومن ثمة قيل: حق هذا التدارك بذكر (بل)[2]؛ لأنها تدل على إبطال حكم السابق، وإثباته للثاني.

قال السيد عبد الله[3]: " واعلم أنه إنما يكون حقه بـ (بل) إذا كان ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح، كما إذا أردت أن تقول: مررت بحمارك، فسبقك لسانك إلى (رجل)، أو بسبب نسيان وهو أن يعد فى ذكر ما هو غلط لسبب نسيان المقصود، ثم تتدارك الغلط بذكر المقصود بذكره، وهذان النوعان لا يجيئان فى كلام الفصحاء، وأما إذا كان ذكر المبدل منه فيه عن قصد وتعمد فلا يكون حقه أن يكون بـ (بل) ويجيء هذا النوع فى كلام الفصحاء للتفنُّن فى الفصاحة، وشرطه أن ترقى من الأدنى إلى الأعلى كقولك: هند نجم بدر، فإنك وإن كنت قاصداً فى ذكر (النجم) لكن تغلط نفسك وتُريها أنك لم تقصد فى الأول إلا تشبيها بالبدر ".

ثم إنهم اختلفوا فى بدل الاشتمال بعد اتفاقهم أن هذه التسمية لوجود/ الاشتمال فيه، أى: أنّ أيَّ شيء يشتمل على صاحبه؟ **(٧٣/ب)**

فذهب الفارسى[4]، وصاحب التسهيل[5] إلى أن الأول هو المشتمل على الثانى، والآخرون على أن الثانى مشتمل على الأول[6]، وبعضهم ذهب إلى التعميم، وقال بعضهم: إن العامل مشتمل عليهما[7].

والكل ليس بمستقيم؛ لأن الأول يبطله: سُلب زيدٌ ثوبُه، والثانى يبطله: أعجبنى زيد علمه، والثالث يبطله: ضُرب زيدٌ غلامُه، والرابع يبطله قوله تعالى:**{يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ**

---

(١) قال الرضى ٢/ ٤٠٤: " ومعنى بدل الغلط: البدل الذى كان سبب الإتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه، لا أن البدل هو الغلط " ا. هـ، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٧٨٤.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح لأبى على ص ٢٨٤ وقد قال: " وحق هذا أن يستعمل فيه (بل) فتقول: مررت برجل بل حمار " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: العباب فى شرح اللباب ص ٨٦٧، ٨٦٨، مع تصرف يسير فى النقل، وانْظُرْ: الرضى٢/ ٤٠٣.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح ص ٢٨٤، وانْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٩٢ وقد نسبه إليه.

(٥) انْظُرْ: التسهيل ١٧٣ حيث قال: " المشتمل فى بدل الاشتمال هو الأول "، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٨، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٩٦٨، والهمع ٣/ ١٤٨، وهذا قول الرمانى، وخطاب، انْظُرْ السابق نفسه.

(٦) وهو قول الفارسى، والرمانى فى أحد قوليهما، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٩٦٨، والهمع ٣/ ١٤٨.

(٧) وهذا قول: المبرد، والسيرافى، وابن جنى، وابن الباذش، وابن أبى العافية، وابن الأبرش، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٩٦٨، والهمع ٣/ ١٤٨، والتصريح ٢/ ١٥٨، وانْظُرْ قول المبرد فى: المقتضب ١/ ١٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٨، والرضى ٢/ ٤٠٢.

ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت،

الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}[1]، وقيل[2]: سمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه؛ لأنك إذا قلت: أعجبنى زيد حسنه، فمعنى الكلام مشتمل نسبة الإعجاب إلى الحسن، فالمشتمل عليه فى المعنى هو البدل، ولهذا سمى بدل الاشتمال، قال صاحب الغجدوانى[3]: " هذا هو الصحيح ".

فإن قلت: الأبدال كلها كذلك، فإنك إذا قلت: أعجبنى زيد رأسه، فالإعجاب بالنسبة إلى الرأس مثله فى النسبة إلى الحسن فى الاشتمال"!

قلت: مثل ذلك لا يضر بالتسمية فى الاصطلاح، فكم من مسمىّ باسم جعل علما عليه لمعنى، وإن كان ذلك المعنى يوجد فى غير ذلك المسمى، هذا هو المفهوم من شرح المفصل للمصنف[4]، ثم قال[5]: " قلت: هذا كلام يلوح عن وجهه سيماء التحقيق، إلا أنه بقى عليه شيء وهو: أنه لما كان الاشتمال بهذا المعنى مشتركا بين الأبدال كلها فكيف يتميز بدل الاشتمال عن غيره؟ ووجه دفعه أن لكل من الأبدال سوى الاشتمال خاصة هى له، أما فى الكل فلكون مدلوله مدلول الأول، وأما فى البعض فلكونه بعض الأول، وأما فى الغلط فلكونه تدارك الغلط، فإذا وقع الاشتمال المذكور فى صورة ولم يكن معه شيء من هذه الخاصيات الثلاثة حكم بأنه بدل الاشتمال". إلى ههنا لفظه.

ويكونان أى: البدل والمبدل منه معرفتين نحو: زيد أخوك، وزيد رأسه، وزيد علمه، وزيد الحمار، ويكونان نكرتين نحو: رجل غلام لزيد، ورجل يدٌ له، ورجل علم له، ورجل حمار له.

ويكونان مختلفين وذلك إما بأن يكون المبدل منه نكرة والبدل معرفة نحو: رجل غلام زيد، ورجل رأسه، ورجل علمه، ورجل حماره، أو بأن يكونا على العكس نحو: زيد غلام له، وزيد يدٌ له، وزيد علم له، وزيد حمار له، فيحصل لك من ضرب هذه الصور الأربعة فى كل قسم من الأقسام الأربعة ست عشرة صورة[6]، وإنما جاز ذلك لأن البدل لكونه مقصوداً فى الكلام ومستقلا بنفسه كان كأنه ليس من التوابع، إلا من جهة الفظ دون المعنى، فلم يشترط تعريفا ولا تنكيرا كما اشترط ذلك فى الصفة بل جاز لك أن تبدل أى النوعين شئت من الآخر.

وإذا كان البدل نكرة حال كون ذلك البدل النكرة بدلا من معرفة فالنعت[7]، أى: يجب الإتيان

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢١٧).

(٢) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٥٠، والإقليد ص ٧٦٨.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٢٨، وقال صاحب الإقليد ٧٦٨: " هو المستقيم " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٤٥٠

(٥) المراد به الغجدوانى، انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٢٨.

(٦) فى الأصل: (ستة عشر صورة) وهو خطأ، وانْظُرْ أمثلتها فى: الأصبهانى ص ٥٢٢، والصفوة ١/ ٧٨٠.

(٧) قول المصنف بوصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة هو مذهب أهل الكوفة وبغداد، انْظُرْ: شرح

مثل{بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}، ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين، ولا يبدل ظاهر من مضمرٍ بدل الكل إلا من الغائب مثل: ضربته زيداً.

بالنعت[(١)] للبدل[(٢)] كما في مثل قوله تعالى:**{لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}**[(٣)].

وإنما اشترط ذلك[(٤)] لأن الثانى فى هذا الباب هو المقصود بالنسبة، فلو كان نكرة محضة لكان المقصود أنقص من غيره، وذلك مما لم يحسن، بخلاف إذا وصفت لأنها حينئذ تقرب إلى المعرفة لتخصصها بالوصف، وقد عرفت فى باب المبتدأ أن النكرة المخصصة تقوم مقام المعرفة.

ثم اعلم أن الكوفيين[(٥)] اشترطوا أن يكون ذلك البدل على لفظ المبدل منه استدلالاً بالآية المذكورة، والأصح أنه لا يشترط ذلك لأن هذه الآية بمجردها لا تدل[(٦)] على الاشتراط.

ويكونان أى: البدل والمبدل منه ظاهرين أى: اسمين يظهر معناهما لمجرد لفظهما، وكل ما مر من الأمثلة يصلح مثالا لهذا القسم، ويكونان مضمرين أى: اسمين لا يظهر معناهما بمجرد لفظهما كما فى: زيد ضربته إياه.

ويكونان مختلفين بأن يكون الأول مضمرا والثانى مظهرا كما فى: ضربته زيداً، أو بأن يكونا على العكس، أى: بأن يكون الأول مظهراً والثانى مضمراً كما فى: ضربت زيداً إياه.

الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٧، وانْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٩٦٣، والدر المصون ٦/ ٥٤٧، والمساعد ٢/ ٤٢٩، والهمع ٣/ ١٥١، وهو رأى الزمخشرى فى: المفصل ص ١٥٦، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٦٨، وابن القواس ٣٧٨، وبه قال السهيلى فى نتائج الفكر ٢٣٢، وابن خروف فى شرح الجمل ١/ ٣٤٦، وابن أبى الربيع فى البسيط ١/ ٣٩٨، والملخص ٥٦٤، والكيشى فى الإرشاد إلى علم الإعراب ص٣٨٥، والعكبرى فى اللباب١/ ٤١٢. وزاد أهل بغداد أن يكون من لفظ الأول، كما فى الآية المذكورة، انْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٧ والهمع ٣/ ١٥١، والجمهور من البصريين أطلقوا الجواز فلم يشترطوا شيئا من ذلك لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول، انْظُرْ: البحر ١٠/ ٥١١، والدر المصون ٦/ ٥٤٧، والهمع ٣/ ١٥١، ووافقهم ابن عصفور فى شرح الجمل ١/ ٢٥٧، وابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨١.

(١) قال الرضى ٢/ ٤٠٥: " وليس ذلك على الإطلاق بل فى بدل الكل من الكل " اهـ.

(٢) فى الأصل: (للمبدل منه) وهو خطأ.

(٣) سورة العلق من الآيتين (١٥، ١٦).

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢ / ٦٦٣، والأصبهانى ص ٥٢٣، والجامى ٢/ ٦٦.

(٥) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن، وما ذكره الشارح – رحمه الله – من اشتراط كون البدل على لفظ المبدل منه هو قول البغداديين، وليس للكوفيين قول بذلك.

(٦) فى الأصل: (يدل) وهو تصحيف.

ولو ضربت الصور الأربعة فى الأقسام الأربعة يحصل لك ست عشرة صورة[١]، بل ههنا يمكن إخراج ثمان وعشرين صورة [٢] فافهم.

ولا يبدل ظاهر من مضمر ولكن ذلك ليس على الإطلاق بل إذا كان الإبدال بدل الكل من الكل إلا إذا كان إبدالا من ضمير الغائب فيجوز حينئذ ذلك كما فى مثل: ضربته زيداً.

وتفصيل هذا المقام أن يقال: المضمر لا يخلو إما أن يكون لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، والبدل أيضا إما بدل الكل من الكل، أو بدل البعض من الكل، أو بدل الاشتمال، أوالغلط، فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل، فلا يقال: ضربتنى أخاك، ولا ضربتك زيداً[٣]؛ لئلا[٤] يكون المقصود بالنسبة أقل دلالة عن غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً، لأن المضمر للمتكلم أو المخاطب أقوى فى التعريف من الظاهر.

وأما[٥] ضمير الغائب فلم يكن فى القوة كذلك لاحتمال توهم الغير فى الغائب فجاز.

وأما إذا كان البدل غير بدل الكل فيجوز أن يبدل فيه الظاهر من المضمر أىَّ ضميرٍ

---

(١) فى الأصل: (ستة عشر صورة) وهو خطأ، وانْظُرْ أمثلتها فى: الرضى ٢/ ٤٠٦، وابن القواس ص ٣٧٩، والصفوة الصفية ١/ ٧٨٢، والأصبهانى ص ٥٢٤.

(٢) فى الأصل: (ثمانية وعشرين) وهو لحن.

(٣) اتفق النحاة على جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مخاطبا، أو متكلما، بدل كل من كل، إن أفاد الإحاطة والشمول، نحو قوله تعالى:{تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} ونحو: أكرمتكم أكابركم وأصاغركم، واتفقوا على جواز الإبدال منه بدل بعض واشتمال، أما إذا لم يفد الإحاطة والشمول، فقد منع البصريون إلا الأخفش إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل، وأجازه الكوفيون فيهما مطلقا، ووافقهم الأخفش فى جوازه من ضمير المخاطب دون ضمير المتكلم، واحتج الكوفيون على جوازه بالسماع كقوله تعالى:{كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ} وحكى الكسائى: إلى أبى عبد الله، وبالقياس على ضمير الغائب، وأجازه ابن مالك على قلة، وجوزه قطرب فى الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيداً. انْظُرْ تفصيل هذه المسألة فى: معانى القرآن للأخفش ٢/ ٤٠٩، ومعانى الزجاج ٢/ ٢٣٢ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٥١، وابن يعيش ٣/ ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٩، والرضى ٢/ ٤٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٨، وابن القواس ص ٣٨٠، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٩٦، والارتشاف ٤/ ١٩٦٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٢٤ رسالة، وشرح شذور الذهب ص٣٨٧، والمساعد ٢/ ٤٣٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٠، وائتلاف النصرة ص ٥٦، والتصريح ٢/ ١٦٠، والأشمونى ٣/ ١٢٨، وأسرار النحو ص ١٥٩.

(٤) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٦٦٤ وما بعدها، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٥٢٥.

(٥) فى الأصل: (إنما) وهو تَصْحِيف.

كان؛ لفقدان المانع، لأن ما سوى بدل الكل ليس مدلول الثاني فيه مدلول الأول حتى يقال: إن الأول أقوى من الثاني دلالةً على المقصود، فيمتنع لأن الثاني مغاير للأول، فلذلك جاز أن يقال: اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفي، وأعجبتني علمك، وأعجبتك علمي، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار/ ومنه قول الشاعر: (٧٤/أ)

ذَرِينِي إِنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ::: وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[١]

خلافا للأخفش فإنه أجاز إبدال الظاهر من المضمر للمخاطب[٢] بدل الكل، مستدلاً بقوله تعالى: **{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَومَ الآخِرَ}**[٣] فإن(مَنْ) بدل من ضمير(لكم).

وجوابه: منع كون إبداله بدل الكل، بل هو بدل البعض بتقدير(منكم) أي: لمن كان يرجو الله منكم[٤].

لا يقال: هذا يستلزم انقسام[٥] الصحابة إلى الراجي إلى الله وغيره، ولا يجوز!

لأنا نقول: الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى: **{قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ}**[٦] فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم، والموصوف هو: المختلطون بالصحابة من المنافقين.

* * * * *

---

(١) من الوافر لعدى بن زيد فى: معانى الفراء ٢/ ٤٢٤، وشرح أبيات سيبويه ص ١٢٣، وابن يعيش ٣/ ٧، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٧٨، والدرر اللوامع ٢/ ٤٠٤، ولرجل من بجيلة أو خثعم فى: الكتاب ١/ ١٥٦، والأصول ٢/ ٥١، والمعنى: يقول لمن تعذله على إتلاف ماله: ذرينى فلن أطيع أمرك، فإن عقلى يأمرنى بإتلاف المال فى اكتساب الحمد، وما عهدتنى مضيع الحلم. والشاهد فيه إبدال (حلمى) وهو اسم ظاهر من ضمير المتكلم بدل اشتمال.

(٢) فى الأصل: (للمتكلم) وهو خطأ لأن الأخفش لم يجزه فى ضمير المتكلم - كما سبق - وبدليل الآية التى أوردها الشارح فإن فيها الإبدال من ضمير المخاطب.

(٣) سورة الأحزاب من الآية (٢١).

(٤) انظُرْ: الدر المصون ٥/ ٤١٠.

(٥) قولـه: (انقسام) كرر فى الأصل.

(٦) سورة الأحزاب من الآية (١٨).

بحث عطف البيان

عطف البيان: تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل: أقسم بالله أبو حفص عمر،

والخامس منها: عطف البيان وتعريفه ما ذكره، فقوله: تابع[(١)] يشمل التوابع كلها، وقوله: غير صفة يخرج الصفة لأنها تدل على معنى في المتبوع، بخلاف عطف البيان فإنه دال على نفس المتبوع، وقوله: يوضح متبوعه يخرج التوابع[(٢)] الباقية إذ ليس فيها شيء يوضح متبوعه، كـ (عمر) في مثل قولنا:

أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ ::: ما مَسَّها[(٣)] من نَقْبٍ ولا دَبَرْ [(٤)]

واعلم أن الغرض من هذا الباب[(٥)]: رفع الالتباس الحاصل في المتبوع، وتفسيره بما يُعَيِّنه، كما في الوصف، لأنه لا يكون إلا بعد اسمٍ فيه اشتراك، ولهذا لا يجب على الأصح أن يكون علماً؛ لأن التبيين والتفسير كما يكون بالعلم يكون أيضا بغيره، ولذلك جاز: جاء زيد أخوك، إذا كان للمخاطب (أخ) واحد، وكان (زيد) مشتركا بينه وبين غيره، ولا يجب أيضا أن يكون المعطوف أعرف من المبيَّن بحسب مراتب المعارف، بل يجب أن يكون أشهر بحيث يكون له صلاحية لإيضاح متبوعه[(٦)]، كما في مثل: جاء أخوك زيد، إذا كان له أخوان (زيد) أشهرهما.

قال المصنف[(٧)]: "هذا ليس بواجب أيضا لأنه [ليس][(٨)] هو المقصود بالنسبة ليُعتبر[(٩)] فيه ذلك، وإنما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وإن كان الأول أوضح من الثاني لو افترقا، ألا ترى [(١٠)] أنه لو كان جماعة كل واحد يكنى بـ (أبي محمد) وأحدهم اسمه (عبد الله) والآخر (عبد الرحمن) ثم الآخر (عبد الرحيم) فإذا قلت: جاءني أبو محمد عبد الله،

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٦٧، والرضي ٢/ ٤١٣، وابن القواس ص ٣٨٢، والجامي ٢/ ٦٨.
(٢) في الأصل: (عطف) بدلاً من (التوابع) وهو خطأ.
(٣) في الأصل: (ما بعيرك) وما أثبته هو المشهور في رواية الرجز.
(٤) من الرجز واختلف في نسبته فنسب إلى رؤبة في: ابن يعيش ٣/ ٧١، وهذا غير صحيح؛ لأن رؤبة توفي سنة١٤٥هجرية ولم يدرك سيدنا عمر رضي الله عنه، ولم يعده أحد من التابعين، ونسب لعبد الله بن كيسبة في: ابن عقيل ٢/ ٢٠١، وله أو لأعرابي في: الخزانة ٥/ ١٥٤، وانظره في: الرضي ٢/ ٣٨٢، وابن القواس ص ٣٨٢، وشرح اللمحة ١/ ٣٠٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٧٩، والأشموني ١/ ١٢٩.
والنقب: رقة خف البعير، والدَّبَر: جرح الدابة.
(٥) انْظُرْ الغرض منه في: ابن القواس ص ٣٨٢، وابن يعيش ٣/ ٧١، والأصبهاني ص ٥٢٩.
(٦) انْظُرْ: الغرة المخفية ص ٣٧٩، والجامي ٢/ ٦٨.
(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٦٨.
(٨) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.
(٩) في الأصل: (يعتبر) وهو تَصْحِيف.
(١٠) في الأصل: (يرى).

أوضحت ما كان محتملا وإن كان (أبو محمد) أوضح من (عبد الله) لو انفرد "، لأن الكنية أشهر من العلم عندهم، كذا ذكره النكسارى[1]، وقد عرفت أنه غير لازم.

ولما كان لعطف البيان شبه للصفة[2] من حيث إنهما للبيان، وعلم مفارقته لها من حيث إنه كاشف عن الذات، وهى كاشفة عن الحال كما عرفت، وكان له شبه للبدل[3] أيضا من حيث إنهما اسمان جامدان، ولم يُعلم الفرق بينهما من الحد المذكور، أشار إلى الفرق بينهما فقال: فصله، أى: فرق عطف البيان من البدل لفظىٌ ومعنوىٌ، أما فصله لفظا فكما فى مثل قول المرار[4]:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ::: عَلَيْهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[5]

بجر (بشر) فهو ههنا عطف بيان من (البكرى) ولا يجوز أن يكون بدلا[6]، وإلا لكان (التارك) داخلا عليه فى التقدير؛ لأن البدل فى حكم تكرير العامل، فيكون فى قوة قولنا: أنا ابن التارك بشر، وهو غير جائز لأنه مثل: الضارب زيد - كما مر فى باب الإضافة - ولا مانع من كونه عطف بيان؛ لأنه ليس فى حكم تكرير العامل[7].

وليس لقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون (التارك) فى البيت جمعا مضافا إلى (البكرى) محذوفا نونه بالإضافة وياؤه لاجتماع الساكنين؟؛ لأن لذلك مانعاً من حيث اللفظ والمعنى لأن التقاء الساكنين إنما يوجب حذف الياء فى مثل ذلك من اللفظ لا من الحدّ، وإلا لزم التباس الجمع

(١) انْظُرْ: شرح العجمى ص ٥٤٠، وقد ذكر مثل هذا عن الإمام الحديثى، والشارح هنا - رحمه الله - قد ذكره عن النكسارى.

(٢) انْظُرْ وجوه الشبه بين الصفة وعطف البيان ووجوه المفارقة بينهما فى: ابن يعيش ٣/ ٧١، ٧٢، وابن القواس ص ٣٨٦، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) انْظُرْ وجوه الشبه بين عطف البيان والبدل ووجوه المفارقة بينهما فى: ابن يعيش ٣/ ٧٢، وابن القواس ص ٣٨٤، والمغنى ٢/ ٥٢٥ وما بعدها، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٦١.

(٤) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسى، أبو حسان، شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية، من بنى أسد بن خزيمة، كان قصيراً مفرط القِصر ضئيل الجسم، وكان كثير الشعر. انْظُرْ أخباره فى: الأغانى ١٠/ ٣٦٦.

(٥) من الوافر للمرار فى: الكتاب ١/ ١٨٢، وابن يعيش ٣/ ٧٢، وانظره فى: التخمير ٢/ ١٢٤، ولباب الإعراب ص ٣٩٦، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٥٤، وابن الناظم ص ٢٠٣، والرضى ٢/ ٢٦٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، والخزانة ٤/ ٢٨٤، وبشر هو: بشر بن عمرو بن مرثد من بنى بكر بن وائل قتله رجل من بنى أسد ففخر المرار بقتله، والشاهد قوله: (بشر) فهو عطف بيان من (البكرى) ولا يجوز كونه بدلا.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٦٩، وابن القواس ص ٣٨٤، والأصبهانى ص ٥٣٠، والإقليد ص ٧٧٦.

(٧) قال المصنف ٢/ ٦٧٠: " وهذا كله إنما يجرى على قول من يقول إن: الضارب زيد، غير جائز " ا. هـ. قال الرضى ٢/ ٤١٤ ": والفراء يجوز: الضارب زيد، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثانى عطف بيان لا بدل، والمبرد أنكر رواية الجر، وقال: لا يجوز فى (بشر) إلا النصب بناء على أنه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٧٣، وابن القواس ص ٣٨٤.

بالمفرد[١]، لأن قاتل (بشر) كان واحداً من آبائه، وقد اشتهر بذلك بين العرب، فلم يلتبس البيت على أحد من الناس[٢]، ولأن الشخص الواحد لا يجوز أن يكون ابنا لجماعة[٣]، وهذا لازم منه على ذلك التقدير، وأيضا: الغرض من البيت التمدح، وينفى ذلك إياه إذ لا مدح بقتل جماعة واحدا.

وإنما قال: (فى مثل) ولم يقل: (فى قوله) لأن[٤] هذا الفرق جاز فى باب اسم الفاعل المعرف باللام إذا أضفته إلى اسم فيه اللام وأجريت على المضاف إليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فإنه يظهر الفرق بينه وبين البدل مثل: الضارب الرجل زيد، خلافا للفراء، ولمَّا بيَّن بطلان مذهبه استغنى عن الاحتراز عنه هنا.

قال المصنف[٥]: " قوله: " فى مثل " إشارة إلى أنه قد يقع هذا الفرق من[٦] غير هذا الباب كقولك: يا غلام زيدٌ وزيداً - بالرفع والنصب - لأنه لو جعل (زيد) بدلاً لابد من أن يكون له حكم الاستقلال لأنه المقصود بالنسبة فى المعنى، وكان[٧] بحكم المنادى أولى، فلم يجز فيه الأمران من الضم والنصب بل يتعين الضم[٨]، وإذا جعل عطف بيان كان المقصود هو الأول فجرى كما تجرى الصفات فى جواز الأمرين[٩] ".

هذا وإن كان متضمنا لفائدة جديدة لكن الأول أحسن منه لمطابقته المتن من حيث المثلية.

وأما فصله معنى[١٠]: فلأن البدل هو الذى يكون مقصوداً فى الكلام، وورود الأول كالبساط لذكره، وليس كذلك عطف البيان، إذ المعتمد بالحديث هو الأول، وورود الثانى لأجل أن يوضح أمره، ولهذا كان (زيد) فى: مررت بأخيك زيد، بدلا إن كان للمخاطب / أخ واحد (٧٤/ب) فقط، وعطف بيان إذا كان له أخوة.

* * * * *

(١) فى الأصل: (إلى المفرد) وهو تَصْحِيف.
(٢) فى الأصل: (على أحد من الالتباس) وهو تَصْحِيف.
(٣) فى الأصل: (لجماعة) وهو تَصْحِيف.
(٤) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٥٣١.
(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٠.
(٦) فى شرح المصنف: (فى) بدلا من (من).
(٧) فى شرح المصنف: (فكان).
(٨) من قوله: (فلم يجز) إلى قوله: (بل يتعين الضم) توضيح من الشارح ليست فى شرح المصنف.
(٩) فى الأصل: (الأمر) وهو تَصْحِيف.
(١٠) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٥٣١.

بحث المبنى

المبنى: ما ناسب مبنى الأصل، أو وقع غير مركب.

ولما كان الاسم منقسما إلى قسمين: معرب ومبنى، وقد ذكر المعرب بتفاصيله أولا، لما ذكرنا فى وجه تقديم المعرب[1]، شرع بعد تكميله أن يُبِّينَ المبنى فقال: المبنى وعرفه بقوله: ما ناسب، وإنما لم يقل: (ما شابه) ليتناول جميع أقسام المبنى لعموم المناسبة[2]، وبه نبّه على أن البناء يكون لمناسبة ما كان مبنى الأصل وهو: الفعل الماضى، والأمر الحاضر، والحروف، وإن وجد فيه سبب للإعراب، أى: التركيب مع العامل.

وبقوله: أو وقع غير مركب نبّه على أن الاسم قد يكون مبنيا لفقدان سبب الإعراب [3]، وقد عرفته.

ومن هذا علم أن البناء كما يكون لأمر وجودى، يكون كذلك لأمر عدمى، كالمعرب[4]. والقسم الثانى لا يكون بناؤه إلا على السكون، فرقا بينه وبين الأول، والسكون بالثانى أولى؛ لقوة بنائه، وكون السكون أصلاً فيه بخلاف الأول فإن بناءه[5] بسبب عروض مانع من الإعراب.

قال المصنف[6]: " وليست (أو) هذه بالتى يفسد بها الحد، لأن المراد ههنا ما كان على أحد هذين الوصفين، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك ".

ولقائل أن يقول[7]: إذا كان المعرَّفُ المبنيَّ على الإطلاق، فلا يكون التعريف جامعا؛ لخروج المبنى الأصل، لأن الشيء لا يناسب نفسه، وإن كان المبنى من الأسماء بأن يكون (ما) عبارة عن الاسم، فيكون هذا تعريفا بالأخفى؛ لأن معرفة مبنى الأصل تتوقف على معرفة المبنى!

ويمكن أن يجاب عنه باختيار الشق الثانى، وقوله (تعريفا بالأخفى)، قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأنه قد علم من المتعارف أن المراد من المبنى الأصل: هى الأشياء الثلاثة المذكورة، فكأنه قال:

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٥٧.

(٣) وهو التركيب مع العامل، وانْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧١.

(٤) قال الرضى٣/ ٣: " المبنى - كما مر فى حد المعرب - ضربان: إما مبنى لفقدان موجب الإعراب، الذى هو التركيب، كالأسماء المعدّدة كواحد، اثنين، ثلاثة، وألف، با، تا، ثا، و(زيد)، (عمرو)، (بكر)، وإما مبنى لوجود المانع من الإعراب مع حصول موجبه، وذلك المانع مشابهة الحرف، أو الماضى، أو الأمر، وهى التى سماها مبنى الأصل، أو كونه اسم فعل " ا. هـ.

(٥) فى الأصل: (بناؤه) وهو خطأ.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٢، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٧٣.

(٧) اعترض الرضى على حد المصنف للمبنى فقال ٣/ ٣: " وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهيّة المبنى على الإطلاق ولا يعرف الاسم المبنى، ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى؛ لأنه ذكر فى حد المبنى لفظ (المبنى) " اهـ.

وحكمه: أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل وألقابه: ضم، وفتح، وكسر، ووقف.

المبنى اسم ناسب الماضى، والأمر، والحرف، وقيل: سلمنا أن المعرّفَ مطلقُ المبنى.

قولـه: (لا يكون التعريف جامعا) قلنا: لا نسلم ذلك، قولــه: (لأن الشـىء لا يناسـب نفسـه) قلنـا: ثبوت مدعانا لا يتوقف على ذلك، لجواز أن يكون كل منها مناسب لآخر مـن حيـث عـدم مقتضـى الإعراب فى الكل، وفى هذا المقام أبحاث كثيرة يقتضى ذكرها طول الكلام، ولهذا تركتها.

وحكمه أى: حكم المبنى ألا يختلف آخره باختلاف العوامل بل كان حركته وسكونه لا بعامـل، وإنما لم يجعل المذكور حداً كما جعله بعضهم[1] كذلك؛ لاستلزامه الـدَوْر؛ لأن انتفـاء اختـلاف الآخر فرع على عقليته فلو جعل ذلك فرعاً لـه لزم الدور، كما فى الإعراب[2].

فإن قلت: لم يسمّ هذا مبنيا؟

قلت: تشبيها لـه بالبناء المعروف لما فى ذلك ضرب اللزوم والدوام على حالة واحـدة كمـا فـى بناء الدار والقصر[3].

وألقابه أى: ألقاب البناء؛ لدلالة المبنى عليـه، فكأنـه مـذكور معنـى، ويجـوز إرجاعـه إلى المبنـى لأدنى ملابسة بينهما، ضم كما فى (منذُ)، وفتح كما فى (أينَ)، وكسر كما فى (أمسِ)، ووقـف كما فى (كمْ).

ثم اعلم أن الحركات الثلاث وعدمها لما كانت مشتركة بين الإعـراب والبنـاء لفظـا، مـع تحقـق المخالفة بين ما للإعراب وما للبناء لوجود الدلالة على المعانى المختلفـة فـى الأول دون الثـانى، أحبّوا أن يوجد المخالفة بينهما فـى التسـمية ليقـف السـامع عنـد سماعـه علـى المـراد، فسـمّوا حركات الأول بالرفع والنصب والجر وسكونه بالجزم، وحركات الثانى بالضم والفـتح والكسـر وسكونه بالوقف، هذا على رأى البصريين من المتقدمين والمتـأخرين، وأمـا الكوفيـون فيطلقـون كل واحد من اللفظين على كل واحد من المعنيين[4].

وقيل: البصريون يطلقون الضم على الرفع أيضا [5] لكن بالقصد إلى التجوز؛ لأنـه وضـع العـام موضع الخاص بدون العكس.

---

(١) منهم: الفارسى فـى: الإيضـاح ص ١٥، وابـن الخشـاب فـى المرتجـل ص ٣٥، وابـن عصـفور فـى المقـرب ص ٣٦٧، وابن الخباز فى: توجيه اللمع ص ٦٨.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٢، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: ابن القواس ص ٣٨٧.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٣، والرضى ٣/ ٥.

(٥) انْظُرْ: هامش المقتضب١/ ١٤٢، وفيها ذكر الشيخ عضيمة - رحمه الله - مواضـع كـثيرة أطلـق فيهـا سـيبويه والمبرد ألقاب الإعراب على ألقاب البناء.

وهى: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسمـــاء الأفعـــال، والأصـــواتُ، والمركبات والكنايات، وبعض الظروف.

وأما اختياره الأنواع فى الإعراب، والألقاب فى البناء فلأن النوع لابد لـه من الدلالة على المشترك وعلى المخصّص، وحركات الإعراب بالنسبة إلى مدلولاتها كذلك، بخلاف حركات البناء فإن كلا منها يدل على ما يدل عليه الآخر[1]، فإن كان مراد من قال[2]: " لأن أنواع الإعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى، بخلاف ألقاب البناء فإنه ليس المراد منها إلا الألفاظ"، هذا المعنى، فكلام صاحب الغجدوانى [3]: " هذا إنما يصلح أن لو كانت النوعية مفتقرة إلى ذلك المعنى وهو ممنوع، فإن النوع عبارة عن الجنس المقيد، فكل واحد من[4] الحركات بالنسبة إلى مطلق الحركة بهذه المثابة "، فى غاية السقوط عن درجة الاعتبار، وهو ظاهر لا يحتاج إلى البيان

وهى أى: المبنى، وتأنيثه باعتبار الخبر: المضمرات بجميع أنواعها، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصواتُ - بالرفع - لكونها معطوفة على الأسماء المضافة إلى الأفعال، ولا يجوز جرها على أنها معطوفة على المضاف إليه؛ لأنه يؤدى إلى كون التقدير: أسماء الأصوات، ولا حاجة إلى ذلك، لكن ذلك لا لأنها ليست بأسماء، لأنها أسماء بدليل دخول التنوين، وصدق تعريف الاسم عليها، بل لأن اسم هذا النوع من الأسماء: الأصواتُ[5]، والمركبات، والكنايات، وبعض الظروف، والتقييد بالبعض لكون[6] بعضها معربا.

* * * * *

---

(١) وقال الدولت آبادى ل ٦٩/ أ: " وإنما ذكر فى الإعراب الأنواعَ وفى البناء الألقابَ لأن الإعراب ما به الاختلاف، وكل من الرفع وأخويه نوع منه، والبناء عبارة عن صفة فى المبنى لا عن الحركات والسكون، وكل من الضم وأخواته ليس نوعا منه بل اسم لما فى آخره من الحركات والسكون، فلو قال: أنواع البناء لسبق الذهن إلى كون كل بناءً، كما فى أنواع الإعراب " ا. هـ.

(٢) المراد به صاحب المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٢٩٠.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٢٦.

(٤) فى الأصل: (منها) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٧٤، والإقليد ص ٧٩٢، والدولت آبادى ل ٦٩ / ب، وكشف الوافية ل ١٢٥/ ب.

(٦) فى الأصل: (لكونها) وهو تَصْحِيف.

مباحث المضمر

المضمر: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره...

لما فرغ عن بيان تعدادها شرع فى بيان كل منها فقال: المضمر وهو فى اللغة مشتق من: أضمرت الشيء فى نفسى إذا سترته وأخفيته[1]، فعلى هذا: الأصل فى الإضمار هو المستتر؛ لأنه / شيء لا لفظ له ظاهر، بل هو موجود فى النية، والباقى محمول عليه فى كونه ملقباً بهذا اللقب، وفى (٧٥/أ) الاصطلاح ما ذكره، فقوله: (ما) عبارة عن الاسم، فيكون احترازا[2] عن نحو: ضربت، وضرب، فإنه وإن صدق أنه وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، لكنه ليس باسم، وقوله: وضع احتراز به عن مظهر أريد به عين متكلم أو مخاطب أو غائب، كما إذا قال المتكلم: زيد منطلق، [وهو][3] يعنى نفسه، أو مخاطبا أو غائبا تقدم ذكره، لأن ذلك وإن صح فليس موضوعا [ليدل][4] على أنه متكلم أو مخاطب أو غائب كذلك، بخلاف (أنا) و(أنت) و(هو)؛ لأنه موضوع لما ذكر من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم ذكره[5]، وقوله: لمتكلم متعلق بـ (وضع) أى: المضمر اسم وضع لمتكلم كـ (أنا) و(نحن)، أو مخاطب كـ (أنت) و(إياك)، أو غائب تقدم ذكره، والمراد بالغائب ههنا غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا، فإن الحاضر الذى لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغائب، ثم المعنى: أن المضمر ما كان لأحد هذه الأشياء، فلا يضر ذكر (أو) ههنا لأنه لإفادة التفصيل لا التشكيك.

لا يقال: هذا التعريف منقوض بلفظ المتكلم والمخاطب والغائب[6]، لأن الأول منها يصدق عليه أنه وضع[7] لمتكلم وكذلك الكلام فى الثانى والثالث، فإنه يصدق عليهما أنهما وضعا لمخاطب وغائب! لأنا نقول: معنى الكلام: ما وضع لِيُعَبِّر به المتكلم عن نفسه أو مخاطبه أو غائبه، فلفظ المتكلم والمخاطب والغائب ليس كل منها وُضع على ما ذكر، بل ليدل على

---

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ٣٩٠ وقد ذكر هذا المعنى، وذكر له معنى آخر وهو: أن يكون مأخوذا من الإضمار الذى هو الهُزَال، كقولهم: فَرَسٌ مضمرٌ، إذا كان خفيف اللحم، لأن منه ما هو على حرف واحد كالتاء فى (قمت) والياء فى (غلامى)، وانْظُرْ: الإقليد ص ٧٩٣ وما بعدها، والصفوة الصفية ١/ ٥٨٦.

(٢) فى الأصل: (احتراز) وهو لحن.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٦٧٥.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٦٧٥.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٥، والرضى ٣/ ٧.

(٦) قال الرضى ٣/ ٧: "... يدخل فى حدّه لفظ المتكلم والمخاطب، إلا أن يقال: ما وضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أى: للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع، وللمخاطب به " ا. هـ. وقال ابن القواس ص٣٩٠: " يرد النقض بالكاف التى فى نحو(ذلك) وبالياء فى نحو (إياى)، فالأولى أن يقال فى تعريفه: بأنه الاسم الدال على معنى، وإعرابه لا بالتسمية فقط، بل بجهة النيابة عن الظاهر ".

(٧) فى الأصل: (ما وضع) وهو خطأ.

من لـه التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وفى كلام المصنف إشارة إلى أن الضمير فى (إياه) و(إياك) و(إيانا) ليس إلا (إيا)، واللواحق الباقية لبيان أحوال من هو لـه من التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، خلافا للبعض، وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب[1].

ثم تقدم ذكر الغائب إما تقدم لفظا[2] أى من جهة اللفظ، وهو ضربين: تحقيقى، وتقديرى، أما الأول فكما فى نحو: زيدٌ ضربَ غلامَه، وأما الثانى فكما فى نحو: ضرب غلامَه زيدٌ[3].

أو معنى بأن ذكر مقدَّما ما يستقى [منه][4] ما يرجع إليه ذلك الضمير كما فى قوله تعالى:**{اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى}**[5] فإن ضمير(هو) راجع إلى العدل المذكور معنى لدلالة (اعدلوا) عليه، أو بأن يفهم من سياق الكلام، كما فى قوله تعالى:**{وَلأَبَوَيْهِ [لِكُلِّ وَاحِدٍ]**[6] **مِنْهُمَا السُّدُسُ}**[7] فإنه لما تقدم ذكر الميراث دلّ على أن ثمة مورثاً، فجرى الضمير عليه من حيث المعنى[8].

---

(١) اضطربت أقوال النحاة فى هذا الضرب من المضمرات واختلفت كثيرا، فذهب الكوفيون عدا الفراء إلى أن (إياك) و(إياه) و(إياى) بجملته هو الضمير، وقال الفراء: إن اللواحق هى الضمائر و(إيا) دعامة أتى بها ليعتمد عليها الضمير، وإلى هذا ذهب أبو الحسن بن كيسان، ونسبه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين وذهب سيبويه إلى أن (إيا) هى الضمير، والكاف والهاء والياء حروف تدل على المراد من متكلم، أو خطاب، أو غيبة، لا موضع لها من الإعراب، وعزى هذا القول للأخفش، واختاره الفارسى، وإليه ذهب ابن السراج، ونسبه صاحب الإنصاف للبصريين، واختار قولهم وصححه كثير من النحاة كـ: الأنبارى، وابن عصفور، وابن هشام، والشيخ خالد، والسيوطى، وذهب الخليل إلى أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، وإلى هذا ذهب الأخفش والمازنى، وصحح هذا القول الصيمرى، واختاره ابن مالك، وذهب الزجاج إلى أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات وأنها موضع جر بالإضافة، وبهذا قال السيرافى، انْظُرْ تفصيل هذا القول وحجة كل فريق فى: التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٢، والإنصاف ٢/ ٦٩٥، وأسرار العربية ص ٢٩٩، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٦، وابن يعيش ٣/ ٩٨، وشرح التسهيل ١/ ١٤٤، والرضى ٣/ ٢٧، والارتشاف ٢/ ٩٣٠، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٠٥ مطبوع، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧، والمساعد ١/ ١٠١، والتصريح ١/ ١٠٣، والمطالع السعيدة ١/ ١٣٢، والهمع ١/ ٢٠٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٥، والرضى ٣/ ٧، والأصبهانى ص ٥٣٣.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٧٥: " لأن (زيدا) وإن كان متأخراً عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) سورة المائدة من الآية (٨).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٧) من سورة من الآية (١١) النساء.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٦، والرضى ٣/ ٧، وابن القواس ص ٣٩٠، والجامى ٢/ ٧٧.

أو حكما.

أوحكماً بأن ثبت في الذهن أولاً كما في ضمير الشأن[1] نحو قوله تعالى:**{قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ}**[2] لأنه إنما يؤتى به فيما إذا فسروه بجملة معهودة بينك وبين مخاطبك، فيكون راجعا إلى الحكم الذهني المتعلق قبل الجملة - وسيجيء تمام بحثه.

ومن هذا إضمار باب (نِعْمَ)[3] لأنهم لما قصدوا المدح العام أو الذم العام وكان الغرض الإبهام على السامع أولاً، نسبوه إلى المتعقل في الذهن ليحصل الغرض المنسوب إلى المتكلم، لأنه إذا قال: نعم الرجل، لم يقصد الإسناد إلى جنس الرجال، بل إلى واحد معين منه مع حصول الغرض المنسوب إلى السامع بالإبهام، فلو كان المسند إليه الظاهر مع إرادة ظاهره لم يحصل الغرضان، ثم عرّفوه باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا: نعم الرجل، ونعم الضارب، فلما كان الغرض نسبته إلى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جوّزوا إضماره باعتبار ذلك المعنى ثم لما كان هذا الإضمار إضماراً لجنس ذي حقائق مختلفة التزموا بيان أحد الحقائق بما يتميز به الجنس المقصود، فقالوا: نعم رجلا، ونعم ضاربا، وما أشبه ذلك، ولذلك لو قلت: نعم زيد، لم يجز.

والإضمار في: ربه رجلا، وفي تنازع الفعلين[4]، وفي قوله تعالى:**{حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}**[5].

على نحو هذا الإضمار، وأما وجه بناء المضمرات[6] فإما لعدم احتياجها إلى الإعراب؛ لانتفاء المعاني الموجبة للإعراب فيها، لوضعهم لكل من المرفوع والمنصوب والمجرور صيغة، وإما لاحتياجها إلى ما يرجع إليه.

---

(١) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٧٧: " فأما ضمير الشأن والقصة فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره، قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسر، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولا مفسراً، وصار كأنه في الحكم عائد على الحديث المتعلق في الذهن بينك وبين مخاطبك " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضي٣/ ١١، وابن القواس ص ٣٩٠، والأصبهاني ص ٥٣٤، والجامي ٢/ ٧٧.

(٢) سورة الإخلاص الآية (١).

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٧.

(٤) قال المصنف ٢/ ٦٧٨: " والإضمار في (رب) على نحو الإضمار في (نعم)، وأما الإضمار في باب: ضربني وضربت زيداً، فإنما جاز عند من يجيزه إجراء لمسائل باب الفاعلين والمفعولين مجرى واحداً، وإنما فعلوا ذلك استغناء بذكر الظاهر آخراً مرة عن أن يذكر مرتين، فسوغوا الإضمار قبل الذكر حتى كأنهم قدموا الثانية على الأولى " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضي ٣/ ١١، وابن القواس ص ٣٩١.

(٥) سورة ص من الآية (٣٢).

(٦) انْظُرْ وجه بناء المضمرات في: التسهيل ص ٢٩، وشرح التسهيل ١/ ١٦٦، والرضي ٣/ ٦، وابن القواس ص ٣٩١، والكناش ١/ ٢٤٢.

وهو متصل ومنفصل، فالمنفصل: المستقل بنفسه، والمتصل: غير المستقل بنفسه، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور.

قال المصنف[1]: " وبنيت المضمرات إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحرف[2] في نحو: ضربت، وضربك، فأشبهت الحروف بذلك، ثم أجريت بقية المضمرات مجراها لأنها منها وإن كانت على أكثر من حرفين نحو: نحن، وأنا، وأنتما، وهما، وإياىّ، وإياك، وإياه ".

وهو أي: المضمر على ضربين، أحدهما: متصل، والآخر منفصل؛ لأنه إن لم يكن مستقلا فى التلفظ فهو الأول، وإلا فهو الثانى، فالمنفصل هو: المستقل بنفسه فى التلفظ به، بمعنى: أنه غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله، ويكون ذلك كالتتمة لها، والمتصل هو: غير المستقل بنفسه فى التلفظ به على ما ذكر[3]، وبهذا يندفع ما يقال: إن الضمير فى (أنت)[4] و(إياك)[5] (أنْ) و(إيّا) فهما لا يبينان مراد المتكلم ما لم يتصل بآخرهما الحروف، فحينئذ لا يكون كل منهما مستقلا بنفسه، وأما وجه تسمية كل واحد منهما بهذا الاسم المعيَّن غنىٌّ عن البيان[6].

وهو [أى][7]: المضمر مرفوع ومنصوب/ ومجرور، لأن المضمر يكنى به عن الظاهر (٧٥/ب) ويكون مرفوعا ومنصوبا[8] ومجروراً، فكذلك المضمر، لذلك فالضمير المرفوع كناية عن ظاهر مرفوع، والمنصوب، والمجرور كذلك، وبهذا ظهر وجه تسمية كل منها باسمه الخاص.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٤.
(٢) فى شرح المصنف: (الحروف).
(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٧٩، والرضى ٣/ ١٢، وابن القواس ص ٣٩٢، والجامى ٢/ ٧٧.
(٤) اختلف فى الضمير فى (أنت) فذهب البصريون إلى أن الضمير هو (أنْ) والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا، وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و(التاء)، وذهب ابن كيسان إلى أن (التاء) فقط هى الاسم وهى التاء فى (فعلتُ) وكُثِّرت بـ (أنْ) وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث، وذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنت) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) وتاء (تقوم). انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ٩٥، والرضى ٣/ ٢١، وابن القواس ص ٣٩٧، والارتشاف ٢/ ٩٢٧، والجنى ٥٨، والمساعد ١/ ٩٩، والهمع ١/ ٢٠١، والتصريح ١/ ١٠٣، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ١/ ١١٤.
(٥) القول بأن الضمير فى (إياك) هو (إيا) هو مذهب سيبويه، واختاره الفارسى، وعزى للأخفش، ونسبه صاحب الإنصاف للبصريين، وقد سبق تفصيل القول واختلاف النحاة فى هذا الضرب من المضمرات. انْظُرْ: قسم التحقيق.
(٦) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٧٩: " وسمى متصلا لاحتياجه إلى ما يتصل به، كما سمى الأول منفصلا لانفصاله عما قبله، أو عن هذا الاتصال " اهـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٥٣٤.
(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٨) فى الأصل: (منصوب) وهو لحن.

فالمرفوع، والمنصوب: متصل، ومنفصل، والمجرور متصل، وذلك خمسة أنواع، فالأول: ضَربتُ، وضُرِبْتُ...

فالمرفوع والمنصوب يجرى فيهما ضربان: متصل ومنفصل، والمجرور لا يجرى فيه ضربان بل هو متصل فقط، أى: لا يجىء منه منفصل، وذلك أى: المضمر باعتبار الحاصل من التقسيم خمسة أنواع: مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل ومجرور متصل.

وإنما جاء المتصل والمنفصل من المرفوع والمنصوب، ولم يجئ من المجرور إلا المتصل، لأن مجىء كل منها باعتبار ما كان هو كناية عنه، والمرفوع والمنصوب من الظاهر يجىء متصلا ومنفصلا، فلا جرم جاءا أى: مضمرهما، وأما المجرور من الظاهر لا يجىء منفصلا؛ لأن جاره إما حرف أو اسم، وأيّاما كان لا يقع الفصل بينهما من غير ضرورة، فلا انفصال، وأيضا لم يثبت جواز حذف الجار فى محل يكون المجرور فيه مضمراً، فلم يقع المجرور موقعا محوج إلى انفصاله، فبقى على أصله فى الاتصال[1].

ثم كل نوع من هذه الأنواع الخمسة يكون ثمانية عشر معنى[2]، واثنى عشر لفظا، لأن كل واحد منها إما لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يخلو من أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع فصارت الأقسام تسعة - بضرب الثلاثة فى الثلاثة - وكل واحد من التسعة إما أن يكون لمذكر أو لمؤنث، فصار لكل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة ألفاظ بحسب القسمة، لكن اكتفى للمتكلم بلفظين من الستة[3]، ولكل واحد من المخاطب والغائب بخمسة ألفاظ، أربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث[4] فصار المجموع اثنى عشر لفظا لثمانية عشر معنى.

فالأول أى: النوع الأول من الأنواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل كالتاء فى نحو: ضَربتُ وضُرِبْتُ كلاهما للمتكلم، الأول بصيغة المعلوم، والثانى بصيغة المجهول، فأراد به أن يُنبّه على أن أفراد هذا النوع بهذه الصورة لا يتصل إلا بالماضى المبنى للفاعل أو المبنى للمفعول

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٨٠، والرضى ٣/ ١٣، وابن القواس ص ٣٩٢.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٨٠، والرضى ٣/ ١٣، والأصبهانى ص ٥٣٤.

(٣) وهما: ضربتُ وضربنا، فـ (ضربت) مشترك بين الواحد المذكر والواحد المؤنث، و(ضربنا) للأربعة المثنى المذكر، والمؤنث، والمجموع المذكر، والمؤنث.

(٤) والأربعة النصوص هى: ضربتَ، وضربتِ، وضربتُم، وضربتُن، والمشترك للمثنى المذكر والمثنى المؤنث هو: ضربتُما. انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٨٠ وما بعدها، والرضى ٣/ ١٣، وابن القواس ص ٣٩٢ وما بعدها.

إلى: ضَرَبْنَ، وضُرِبْنَ، والثانى: (أنا) إلى (هُنّ) والثالث: ضربَنى إلى ضَرَبَهُن، وإننى إلى: إنهن، والرابع: إياى إلى: إيّاهن، والخامس: غلامى و(لى) إلى: غلامهن، ولهن.

وأما غيرهما من المضارع والصفات فلا يتصل بها لأن لتلك ألفاظاً تختص بها كما سيجىء.

وتقول فى أمثلته الباقية: ضَـرَبْنا، ضـربتَ، ضـربتما، ضـربتُم، ضـربتِ، ضـربتما، ضـربتُن، ضَرَب[1]، ضربا، ضربوا، ضَرَبَتْ، ضَرَبَتَا، فينتهى إلى ضَرَبْنَ [وضُرِبْنَ][2].

والنوع الثانى من تلك الأنواع: وهو الضمير المرفوع المنفصل نحو: أنا وتقول فى باقى أمثلته: نحن، أنتَ، أنتُما، أنتُم، أنتِ، أنتُما، أنتُنّ، هو، هما، هم، هى، هما، فينتهى إلى: هُنّ.

والنوع الثالث من تلك الأنواع: وهو الضمير المنصوب المتصل نحو: ضَرَبَنى وتقول فى باقى أمثلته: ضَرَبَنا، ضَرَبَك، ضَرَبكما، ضَرَبكُم، ضَرَبَكِ، ضربكما، ضَرَبَكُنَّ، ضَرَبَه، ضربَهُما، ضربهُم، ضَرَبها، ضَرَبَهما، فينتهى إلى ضَرَبَهُنَّ.

وقوله: إننى، إنّنا، إنّك، إنّكما، إنكم، إنّكِ، إنكما، إنكُنَّ، إنه، إنهما، إنهم، إنها، إنهما انتهى إلى: إنَّهُن مثال لهذا النوع أيضا، والمقصود[3] التنبيه بإيراد المثالين على أن الضمير المنصوب المتصل كما يتصل بالفعل يتصل أيضا بالحرف.

والنوع الرابع من تلك الأنواع: وهو الضمير المنصوب المنفصل: إياى وتقول فى باقى أمثلته: إيانا، إيَّاك، إياكما، إياكم، إياكِ، إياكما، إياكنّ، إياه، إياهما، إياهم إياها، إياهما، فينتهى إلى إيَّاهُنَّ.

والنوع الخامس منها: الضمير المجرور المتصل نحو: غلامى، وتقول فى باقى أمثلته: غلامُنا، غلامُكَ، غلامكما، غلامكم، غلامُكِ، غلامكما، غلامُكُنَّ، غلامُه، غلامُهُما، غلامهم غلامها، [غلامُهما][4] و: (لى)، لنا، لك، لكما، لكم، لكِ، لكما، لكُنّ، له، لهما، لهم لها، لهما، فانتهاء الأول إلى غُلامِهن، وانتهاء الثانى لَهُنّ.

وفائدة إيراد المثالين ههنا التنبيه على جواز اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف، كالمنصوب بأدنى فرق.

---

(١) فى الأصل: (ضربا) وهو تَصْحِيف.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وقد أثبته من المتن ص ١٤٣.

(٣) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٧٩.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

فالمرفوع المتصل خاصة يستتر فى الماضى للغائب والغائبة، وفى المضارع للمتكلم مطلقا...

فالمرفوع المتصل احترز بـ (المرفوع) عن المنصوب والمجرور[1]، وبـ (المتصل) عن المرفوع المنفصل؛ لأنها لا تستتر أصلا لعدم علة الاستتار فيها[2]؛ لأنها دلالة الفعل على المستتر مع غرض الاختصار، وتلك الدلالة إنما تتحقق فيما يكون كالجزء من الفعل وهو المرفوع المتصل خاصة، وعدم كونه كالجزء فى المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل ظاهر؛ لأن المنفصل من الشيء لا يكون كالجزء منه، وأما فى المنصوب المتصل، والمجرور المتصل فلأن اتصالهما ليس بالقوى فلا يفيد الجزئية، بخلاف المرفوع المتصل فإنه شديد الاتصال، وفيه ما عرفت.

يستتر فى الفعل الماضى لكن لا على إطلاقه بل إذا كان للغائب الواحد نحو: زيد ضَربَ والغائبة نحو: هند ضَرَبت، والتاء فى (ضَرَبَتْ) / ليست بضمير، وإنما هى علامة على أن فاعل هذا (٧٦/أ) الفعل مؤنث لا غير، كالتاء فى: قامت هند.

وإنما كان الاستتار فيهما دون تثنيتهما وجمعهما لأنهما ضعيفان لأمر الغيبة، فالخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له، وأن الاستتار فى التثنية والجمع يؤدى إلى الالتباس بالمفرد، ولم يُعكس الأمر لأن المفرد سابق على المثنى والمجموع فبأولويّة السبق استحق الخفة، أو لأنه أكثر من غيره، فالتخفيف به أولى[3]، وإنما لم يستتر فى المتكلم والمخاطب لأنهما قويان، فالقوة الحاصلة بالإبراز مناسبة لهما، لا الضعف الحاصل بالاستتار[4].

ويستتر ذلك الضمير أيضا فى الفعل المضارع لكن لا مطلقا بل إذا كان للمتكلم مطلقا أى سواء كان للواحد أو للتثنية أو للجمع، وسواء كان على كل التقادير للمؤنث أو للمذكر نحو: أضرِبُ، ونضربُ.

والاستتار ههنا لازم[5] من حيث كان معه ما يُرشد إليه - أى لوجود قرينة دالة على من هو له - فيجعله كغيره من المضمرات فى الظهور حيث لا يحتاج إلى الإبراز، لأن الهمزة تدل على أنه للواحد، والنون تدل على أنه له ولغيره.

فإن قلت: كيف أتوا به مستتراً مع وجود اللبس فيه؟

---

(١) قال الرضى٣/ ٢٨: " اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوّزوا فى باب الضمائر المتصلة التى وضعُها للاختصار استتار الفاعل، لأن الفاعل - وخاصة الضمير المتصل - كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه، كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقى دليل على ما أُلقِى" اهـ.

(٢) معنى الاستتار هو: اقتضاء الفعل ذلك الضمير من غير احتياج إلى قرينة مطلقا. انْظُرْ: ابن القواس ٤٠٣

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٨٢، وابن القواس ص ٤٠٣، والأصبهانى ص ٥٣٧.

(٤) فى الأصل: (بالاعتبار) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ علة ذلك فى: شرح المصنف ٢/ ٦٨٣، وابن القواس ص ٤٠٣، والكناش ١/ ٢٤٩.

والمخاطب والغائب والغائبة.

قلت: هذا اللبس مغتفر فى غيره من البارز كما فى: ضربتُ، وضَرَبْنَا، والمنفصل كـ (أنا) و(نحن) فلأنْ يغتفر فيه مع تحقق الخفة أولى[1].

ويستتر فى الفعل المضارع المخاطب نحو: تضرِبُ - بالتاء المنقطة من فوق -، والمضارع الغائب نحو: زيد يضرِبُ، والغائبة نحو: هند تضرب، وعلة الاستتار ما مر فى المتكلم، فإن فعلها بسبب وجود القرائنِ الدالة على الإضمار - أعنى حروف المضارعة - استغنت عن الإبراز[2].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يستتر فى مخاطبة المضارع على الأصح، وتثنية غائبه، وغائبته، ومخاطبه، ومخاطبته، وجمعها، مع وجود هذه العلة فى الكل؟

قلت: تأثير العلة يتوقف على عدم الموانع، وفى كل هذه مانع من الاستتار وهو: حصول الالتباس على ذلك التقدير.

أما فى المخاطبة فلأنه لو استتر فلا يخلو إما أن يثبت نونها أو لا، فإن كان الأول فلا يخلو إما أن يُعتبر حركة الآخر للفرق أو لا، فإن لم يعتبر يلتبس بالجمع المؤنث، وإلا فبالمؤكد بالنون الثقيلة فى الصورة، وإن كان الثانى فيلتبس بمذكرها.

وكذا فى الجمع المؤنث سواء كان للغائبة أو للمخاطبة فإنه لو استتر فاعله لالتبس كل منهما بمفرد مذكره.

وأما فى التثنية والجمع المذكر لكل منهما فلأن كل التثنية يلتبس بمفردها على ذلك التقدير إن حذف نونها، وإلا فيه أيضا يكن مقارنا له نون الوقاية محذوف ياؤه اجتزاءً بالكسرة، وكذلك الجمع المذكر فإنه على تقدير الاستتار [يلتبس][3] بمفرده إن حذف نونه، وإلا فبالجمع[4] المؤنث إن لم يعتبر حركة الآخر، وإلا فبالمؤكدة صورة.

على أن لقائل أن يقول: لا نسلم وجود القرينة فى التثنية والجمع على الاستتار؛ لأنه لا وجود لقرينة دالة على ضمير التثنية والجمع فيها.

لا يقال: لو كان الأمر فى الكل على العكس لاندفع[5] الالتباس!

لأنا نقول: المفرد لكونه أسبق استحق خفة الاستتار، وأما الالتباس الذى بين المخاطب والغائبة

---

(١) انْظُرْ هذا السؤال وجوابه فى: شرح المصنف ٢/ ٦٨٣.

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ٤٠٣.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) فى الأصل: (فالجمع) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (لا يدفع) وهو تَصْحِيف.

وفى الصفة مطلقا، ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل،

حيث يقال فيهما: تضرب - بالتاء - فلا اعتبار له لارتفاعه بمرجع الغائبة، وكذا الاعتبار للالتباس بين تثنية المخاطب والمخاطبة والغائبة لقلة استعمال التثنية. كذا فى الغجدوانى[1].

ويستتر ذلك الضمير المرفوع المتصل فى الصفة أراد بها اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل مطلقا أى: سواء كان مفرداً أو مثنىً أو مجموعا، ومذكراً كان أو مؤنثا، تقول: زيد ضارب، والزيدان ضاربان، والزيدون ضاربون، وهند ضاربة، وهندان ضاربتان، وهندات ضاربات، وكذلك تقول فى البواقى على قياس كل منها.

والألف والواو ليسا بضميرين[2] لتغيرهما فى النصب والجر، والضمير لا يتغير كما فى ألف: يضربان[3]، وواو: يضربون[4]، فإنهما لا يتغيران.

وإنما استتر فيهما ولم يبرز [5] لأن الإبراز يؤدى إلى اجتماع الألفين فى المثنى، والواوين فى الجمع، وحمل المفرد عليهما طرداً للباب، وأما أصالة المفرد التى تقتضى فساد هذا الحمل فمعارضة بكثرة المحمول عليه.

ولا يسوغ أى: لا يجوز استعمال الضمير المنفصل إلا [أى][6]: يجوز ذلك لتعذر استعمال الضمير المتصل؛ لأن الغرض من وضع الضمائر الإيجاز والاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل؛ لأن قولك: عرفتُ، أخصر من قولك: عرف أنا [7]، فعُلم منه أن أصلَ الضمائر

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٤١ مع تصرف فى النقل.

(٢) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٨٤: " وليست الألف فى (ضاربان) والواو فى (ضاربون) بضمير؛ لأنهما ينقلبان ياء فى النصب والجر، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها، والعامل ههنا ليس عاملا فى الحقيقة فى الضمير، وإنما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له، والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر لم تتغير، ألا ترى أن الياء فى (تضربين) والنون فى (تضربن) والواو فى (يضربون) والألف فى (يضربان) لا تتغير بوجه لأنها ضمائر، فلو كانت هذه ضمائر لم تتغير " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٤٠٣، والكناش ١/ ٢٥٠، والجامى ٢/ ٨٢.

(٣) فى الأصل: (ضاربان) وهو خطأ.

(٤) فى الأصل: (ضاربون) وهو خطأ.

(٥) علل ابن الحاجب لوجوب الاستتار فى هذا الضرب بقوله ٢/ ٦٨٤: " وإنما أوجبوا الاستتار من حيث إن فى لفظها ما يدل على من هى له، فـ (ضارب) للمفرد المذكر، و(ضاربة) - بتاء التأنيث - للمفرد المؤنث، وضاربان - بالألف والنون - للمثنى المذكر، واتفق أن المثنى المؤنث فيه علامة التأنيث، وإن كان الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث فى باب الإضمار مطروحا، و(ضاربون) للجمع المذكر، و(ضاربات) للجمع المؤنث " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٥٣٩.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال المبرد ١/ ٣٦٩: " هذا باب المضمر المتصل، اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلا فالمنفصل لا يقع فيه، تقول: قمت، ولا يصلح: قام أنا، وكذلك: ضربتك، لا يصلح: ضربت إياك، وكذلك: ظننتك قائما، ورأيتنى، ولا يصلح رأيت إياى " ا. هـ وانْظُرْ: الكتاب٢/ ٣٦١، والأصول٢/ ١١٧.

بحسب الغرض: المستترُ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار، ثم المنفصل لتعذر الاتصال، فلم يسوغوا إلا عند تعذره [1]، وما ورد في الشعر نحو قوله:

إليكَ حتى بَلَغَتُ إيَّاكَ[2]

مع إمكان (بلغتك) نادر لا اعتداد به.

وذلك أي: تعذر الاتصال قد يكون بالتقديم أي: تقدم الضمير على عامله كما في مثل: إيَّاكَ/ ضربتُ[3]؛ لأنه إذا تقدم على عامله تعذرَ اتصالهُ [واتصاله][4] إنما يكون بعامله، والمضمر المتقدم لا يتصل بشيء بعده: لأن معنى الاتصال: أن يكون كالتتمة لشيء قبله، كما مر. (٧٦/ب)

أو يكون التعذر بالفصل بين المضمر وعامله؛ لأن وجود الفاصل يرفع إمكان الاتصال.

وإنما قال: لغرض[5] لأن الفصل بينهما لا يجوز إذا لم يكن لغرض، لأنه عدول عن الأصل بلا فائدة، إذ معنى: ضرب زيداً أنا، ومعنى: ضربت زيداً، واحدٌ، بخلاف قولنا: ما ضرب زيداً إلا أنا، فإنه مخالف في المعنى لقولك: ما ضربتُ إلا زيداً، فالغرض في مثالنا هذا حصرُ الفاعل، ومن هذا القبيل:

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٨٦، والرضى ٣/ ٢٩، وابن القواس ص ٤٠٤.

(٢) من الرجز لحميد الأرقط في: الكتاب ٢/ ٣٦٢، والأصول ٢/ ١٢٠، والمفصل ص ١٦٤، وابن يعيش ٣/ ١٠٢، والتخمير ٢/ ٤٧، وشرح التسهيل ١/ ١٦٤، والتذييل والتكميل ١/ ٢١٧، والخزانة ٥/ ٢٨٠، وبلا نسبة في: ابن الشجرى ١/ ٥٨، والمحلى في وجوه النصب ص ٦٥، وأسرار العربية ص ١٦٠، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٩. وقبله: أتتك عنس تقطع الأراكا، والعنس: الناقة الشديدة القوية على السير، تقطع الأراك: تقطع الأرضين التي هي منابت الأراك، والمراد: سارت هذه الناقة حتى بلغتك. والشاهد أنه وضع الضمير المنفصل وهو (إياك) موضع المتصل وهو (الكاف) ضرورة، وكان عليه أن يقول: بلغتك.

(٣) قال ابن القواس ص ٤٠٥: " وهو مختص بضمير المنصوب، لامتناع تقدم ضمير المرفوع على عامله ". وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٣١، وابن جماعة ص ١٩٥.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٨٦: " قوله: (لغرض) احتراز من مثل: ضرب زيداً أنا، فإنه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز الانفصال لأن الفصل ههنا لا فائدة له، إذ: ضرب زيداً أنا، و: ضربت زيداً، بمعنى واحد، فإنه قد عدل إلى المنفصل بغير عذر " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهاني ص ٥٤١.

أو بالحذف، أو بكون العامل معنويا، أو حرفا والضمير مرفوع، أو بكونه مسندا إليـــه صفة جرت على غير من هى لـــه.

.... إِنَّمَـــا ::: يُدافِعُ عَنْ أحْسَابِهِم أنَــا أو مِثْلِــى[1]

لأن معناه: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا، فلا يرد نقضا.

أو يكون التعذر بالحذف أى: بحذف العامل فى الضمير نحو: إياك الشر؛ لأن اتصال الضمير بـه حينئذ لا يمكن لعدمه أو يكون التعذر بكون العامل معنويـا كالمبتـدأ والخـبر نحـو: أنـا زيـدٌ؛ لأن الشيء الملفوظ لا يمكن اتصاله بما ليس بملفوظ [2].

أو يكون التعذر بكون العامل حرفا والحال أن الضمير مرفوع لأن[3] الضمير المرفوع لـو اتصـل بالحرف لوجب استكنانه إذا كان مفرداً غائبـاً[4] لوجـوب ذلـك، مـع أن اسـتكنان الضـمير فـى الحرف ممتنع؛ لضعف عمل الحرف، ولكونه على خلاف لغتهم على تقدير الإبراز كقولك: زيـد ما هو قائما، على لغة أهل الحجاز، ثم حمل الباقى من المتكلم أو المخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب - وإن لم يجب الاستكنان فيها - لاطراد الباب.

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لأن اتصال المنصوب والمجرور بالحرف جائز لعدم التأدى إلى الامتنـاع نحو: إنه، و: لـه[5].

أو يكون التعذر بكونه أى: الضمير مسندا إليه أى: إلى الضمير صفة جرت على من هى لـه فى اللفظ، وعلى غير من هى، أى: الصفة، لـه فى المعنى.

وإنما أوجبوا الإبراز[6] فى مثل هذه الصورة لإزالة الالتباس فى بعضها مثـل: زيـد عمـرو

---

(١) عجز بيت من الطويل وصـدره يـروى: أنـا الضـامن الراعـى علـيهم وإنمـا. أو: أنـا الذائـد الحـامى الـديار وإنمـا. أو: أنـا الذائـد الحـامى الـذمار وإنمـا. وهـو للفـرزدق فـى: الـديوان ٢/ ١٥٣، وانظـره فـى: ابـن يعـيش ٢/ ٩٥، وابـن القـواس ص ٤٠٥، ولبـاب الإعـراب ص ٢٢٦، والـتخمير ١/ ٣٠٣، والمغنـى ١/ ٣٣٩، وأوضـح المسـالك ١/ ٩٥، والجنـى ص ٣٩٧، والخزانـة ٤/ ٤٦٥، والـدرر اللوامـع ١/ ٩٩، والتصريح ١/ ١٠٦. والشـاهد أنـه فصـل الضـمير وكـان المعنـى: لا يـدافع عـن أحسـابهم إلا أنـا، ولـولا هـذا المعنى لما صح الفصل لأنك لا تقول: يدافع أنا.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٨٧، والرضى ٣/ ٣١، وابن القواس ص ٤٠٦، والأصبهانى ص ٥٤٢.

(٣) انْظُرْ هذا التعليل فى: شرح المصنف ٢/ ٦٨٨، والأصبهانى ص ٥٤٢.

(٤) فى الأصل: (غائب) وهو لحن.

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ص ٤٠٦، والأصبهانى ص ٥٤٢.

(٦) وجوب إبراز الضـمير إذا جـرت الصـفة علـى غـير مـن هـى لـه هـو قـول البصـريين، أُمِـن اللـبس أو لا واحتجوا: ١ - بأن اسـم الفاعـل فـرع علـى الفعـل فـى تحمـل الضـمير، ولهـذا لم يقـدر اسـم الفاعـل مـع الضـمير جملـة، فلـو لم يـبرز معـه الضـمير إذا جـرى علـى غـير مـن هـو لـه، لسـاوى الفـرعُ الأصـل. ٢ - أن إبرازه يزيل اللـبس ويفهـم السـامع المـراد. وذهـب الكوفيـون إلى: أنـه إذا جـرى علـى غـير مـن=

مثل: إياك ضربت، وما ضربك إلا أنا، وإياك والشر، وأنا زيد، وما أنت قائما، وهند زيد ضاربته هى.

ضاربه هو، فإن (ضاربه) على تقدير الاستتار لما كان صالحا لأن يسند إلى كل من (زيد) و(عمرو)، وهم أرادوا الإعلام على أن الضارب (زيد) دون (عمرو) جعلوا انفصال[1] الضمير علامة لأن يرجع إلى أبعد المذكورين لمناسبة بينهما، إذ فى كل منهما عدول عن الأصل والتزموا ذلك الإبراز أيضا فيما لا التباس [فيه][2] كما فى مثال المتن، ليكون الباب مطرداً.

ثم اعلم أن البعض من النحاة ذهبوا إلى وجوب الإبراز فى مثل: زيد عمرو يضربه هو؛ لإزالة الالتباس، والأكثرون على خلافه، قالوا: إن الصفات أنقص فى القوة من الأفعال، فلا يلزم من تحمل القوى ضمير ما ليس بجارية عليه مع قوتها، تحمُّله الصفات مع ضعفها، فعِلَّةُ الإبراز الضعف والالتباس، والأول منتفٍ فى الأفعال، ووجد الثانى فى بعض الصور.

لما فرغ عن تعداد الأسباب الموجبة للتعذر، أورد أمثلتها على الترتيب، فقوله: مثل: إياك ضربت مثال للتعذر بالتقديم، و: ما ضربك إلا أنا مثال للتعذر بالفصل و: إياك والشر مثال للتعذر بحذف العامل و: أنا زيد مثال للتعذر بكون العامل معنويا و: ما أنت قائما مثال للتعذر بكون العامل حرفا، و: هند زيد ضاربتُه هى مثال للتعذر بكون الضمير مسنداً[3] إليه الصفة المذكورة.

=هو له وأمن اللبس فإنه يجوز استتار الضمير، ولا يجب إبرازه، ووافقهم ابن مالك وحسن المذهب الكوفى فى شرح الكافية الشافية، وصححه ابن الناظم. انْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٥، والإنصاف ١/ ٥٧، واللباب ١/ ١٣٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٧، وابن الناظم ص ٤٣، والمساعد ١/ ٢٢٩، وتخليص الشواهد ص ١٦٣، وشرح المكودى ص ٣٢، وتعليق الفرائد ٣/ ٨٧، وشفاء العليل ١/ ٢٨٨.

(١) فى الأصل: (انفصل) وهو تَصْحيف.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل: (مسند) وهو لحن.

وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً، فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار فى الثانى مثل: أعطيتُكَه وأعطيتك إياه، وضربيك، وضربى إياك.

وإذا اجتمع ضميران أى: أن[1] يلى أحدهما [الآخر][2]، وليس المراد من الاجتماع وجودهما كيف كان، فحينئذ لا يشكل بمثل: أعطيتك إلا إياه، والحال أن ليس أحدهما أى: أحد الضميرين مرفوعاً[3]؛ لأنه لو كان أحدهما مرفوعا كما فى قولك: ضربتك، لا يجوز فيه الأمران، حتى لا يجوز فيه: ضربت إياك؛ لوجود الأخصر، وقيل: لأنه لو كان مع الفصل تعيّن الانفصال نحو: ما ضربت إلا إياك، وإلا تعيَّن الاتصال لما ذكرنا.

فإن قلت: أليس هذا ينتقض بـ: كنت إياك؟، [قلت][4]: لا؛ لأن الأصل فيه الاتصال، إلا أن فى خبر (كان) خاصةً يُستدعى الانفصال، فيكون ذلك من قبيل التخلف لمانع.

فإن كان أحدهما، أى: أحد الضميرين أعرف[5]، أى: أزيد فى التعريف بالنسبة إلى الآخر، والحال أنك قد قدمته[6]، أى: الأعرف بالأولوية، فلك الخيار فى اتصال الضمير الثانى وانفصاله[7] مثل أن تقول: أعطيتُكَهُ، وأعطيتُك إياه، ومثل أن تقول: ضَرْبيك، وضربى إيّاك، وإنما أورد مثالين ليعلم أن هذين الضميرين يجوز أن يكونا منصوبين كما فى الأول، ويجوز أن يكون أحدهما مجروراً والآخر منصوبا كما فى الثانى.

فإن قلت: أليس هذا يرد نقضا على قوله: " ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل "، إذ لا تعذر ههنا له، فكيف يجوز الانفصال؟

قلت: لا؛ لأنه أراد بالمتصل: المتصل بالعامل[8]، والتعذر حينئذ ظاهر لا يخفى على كل واحد وأما اتصاله بغيره فغير ذلك ممكن.

---

(١) فى الأصل: (إذا) وهو تَصْحِيف.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٦٩١: " وإنما قال: وليس أحدهما مرفوعا، احترازاً من مثل: ضربتُك، وأكرمتُك، فإنه قد اجتمع ضميران ولكن أحدهما مرفوع، وحكم البابين مختلف، إذ لا يجوز فى مثل: (أكرمتك) إلا الاتصال، وفى مثل: (أعطيتكه) يجوز الأمران "، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٣٨ حيث قال: " فإن كان أحدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب، لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلاً فى الاتصال، وكائناً كجزء الفعل حتى سكن له لام الفعل، وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلابد من كونه متصلا، سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو: ضربتَنى، أو لا نحو: ضربتُك " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال الرضى٣/ ٣٨: " الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٥٤٤.

(٦) قال الجامى٢/ ٨٤: " احتراز عما إذا كان الأعرف مؤخراً نحو: أعطيته إياك، فيلزم انفصاله " ا. هـ.

(٧) قال ابن الحاجب فى الإيضاح١/ ٤٦٥: " الاتصال لإمكانه، والانفصال لبعده "، وانْظُرْ: تعليق الفرائد ٢/ ٩٥.

(٨) فى الأصل: (أراد بالمتصل ثم المتصل بالعامل) بزيادة كلمة (ثم).

وإلا فهو منفصل مثل: أعطيته إياه، وإياك، والمختار فى باب (كان) الانفصال.

لا يقال: مقتضى ما ذكرتم جواز: ضربت إياك، مع أنه لا يجوز؛ لأنا نقول: ضمير الفاعل لكونه كالجزء من العامل كالمتصل به، كالمتصل بالعامل فحينئذ لم يجز انفصاله، وليس لمورد أن يورد: كنت/ إياه، على ذلك، لما مرّ على الإجمال. (٧٧/أ)

ولما كان المصدر مما يجوز حذف فاعله لم يكن الاتصال بينهما شديداً كالاتصال بين الفعل والفاعل، فلا يرد جواز: ضربى إياك، نقضا [١].

وإلا أى: وإن لم يكن أحدهما أعرف عن الآخر بل كانا متساويين، أو كان أحدهما أعرف لكنك لم تقدمه فهو أى: الضمير الثانى منفصل لا غير مثل: أعطيته إياه[٢] ومثل: أعطيته إياك[٣]، أما فى الأول[٤] فلكراهتهم تقديم أحد المتساويين على الآخر من غير ترجيح، وأما فى الثانى فلكراهتهم تقديم الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة، وبكونه منفصلا كان فى حكم المستقل فلم يلزم ذلك.

فإن قلت: أليس يلزم ذلك فى مثل: ضربتنى، وضربوك؟

قلت: الأصل فى جميع الصور تقديم الأعرف على غيره، إلا أن تأخيره إنما صح فيما ذكرتم من جهة كون الأول متوغلاً فى الجزئية، فصار بالتقديم أولى[٥].

والمختارُ فى خبر الأفعال الناقصة وهو المراد من قوله: باب كان إذا كان ذلك الخبر ضميراً الانفصالُ، مع جواز الاتصال[٦]، أما جواز الاتصال[٧] فتشبيها له بالمفعول، وأما

---

(١) قال الأصبهانى ص٥٤٤: " فإن قيل: فلم جاز: ضربى إياك، ولم يجز: ضربت إياك، مع أن الضمير الأول فى كل واحد منهما فاعل والضمير الثانى مفعول؟ قلنا: إن اتصال الفاعل بالفعل أشد من اتصاله بالمصدر، ولأن فاعل المصدر يحذف، وفاعل الفعل لا يحذف بوجه، وإذا كان اتصال الفاعل بالفعل أشد وجب اتصال المفعول به لجواز جعلهما بمثابة جملة واحدة، وإذا لم يكن اتصال الفاعل بالمصدر قويا لم يجب اتصال المفعول به ". اهـ.

(٢) مثال لما لم يكن أحدهما أعرف، لكونهما ضميرين غائبين.

(٣) مثال لما يكون أحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب، ولكن لم يقدمه.

(٤) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٥٤٤، والجامى ٢/ ٨٥.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٩٢.

(٦) الانفصال كما تقول: كان زيد قائما وكنت إياه، وذلك لأنه كان فى الأصل خبر المبتدأ ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلا لأن عامله معنوى، والاتصال نحو: كان زيد قائما وكنته؛ لأنه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل(ضربته) واجب الاتصال، ففى شبيه المفعول وإن لم يكن واجب الاتصال، فلا أقل من أن يكون جائز الاتصال. انْظُرْ: الجامى ٢/ ٨٥ وما بعدها، والأصبهانى ص ٥٤٥.

(٧) اختار ابن مالك الاتصال، واختياره هذا اتّبع فيه الرمانى وابن الطراوة، انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ١٥٤، والتذييل ١/ ٢٣٩ مطبوع، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٩، والمساعد ١/ ١٠٨، والتصريح ١/ ١٠٨.

والأكثر: لولا أنت، إلى آخرها، وعَسَيْتَ إلى آخرها، وجاء لولاك وعساك إلى آخرها.

اختيار الانفصال[1] فلأن خبر باب (كان) خبرُ المبتدأ فى الأصل، وخبر المبتدأ إذا كان ضميراً يكون منفصلا على ما عرفت، فأجرى هذا مجراه فى الانفصال تنبيها على استقلاله بالخبرية وخروجه عن المفعولية من حيث المعنى[2].

واعلم أنك إذا أردت إيقاع الضمير بعد (لولا) وبعد (عسى) تقول فى الأكثر: لولا أنت، لولا أنتما، لولا أنتم، لولا أنتِ، لولا أنتما، لولا أنتُن، وكذلك المتكلم والغائب، وهذا معنى قوله: إلى آخرها أى: آخر الضمائر، وكذلك تقول فى الأكثر: عَسَيْتَ عسيتما، عسيتم، عسيتِ، عسيتما، عَسَيْتُن، وكذلك المتكلم والغائب، وهذا مفهوم قوله[3]: إلى آخرها.

فالمعنى من هذا الكلام بيان أن الواقع بعد (لولا) فى الأكثر الضمير المرفوع المنفصل، والواقع بعد عسى الضمير المرفوع المتصل، أما الأول: فلأن (لولا) يقع بعدها بحسب الوضع الاسمُ الظاهر المرفوع، إما على الابتدائية كما هو مذهب البصرية[4] أو على أنه فاعل فعل محذوف كما هو مذهب الكسائى[5]، وبـ (لولا) على ما هو رأى البعض[6]، فينبغى أن يكون الضمير كذلك لقيامه مقامه، وعدمُ اتصاله لتعذر اتصال الضمير المرفوع بالحرف، كما مرّ، وأما الثانى: فلأن ذلك الضمير فاعل (عسى) فيكون مرفوعا، واتصل به لإمكان اتصاله لكونه فعلا.

وقد جاء فى الأقل - بقرينة قوله قبل: (فى الأكثر) - لولاك بوقوع الضمير المجرور بعد (لولا) وعساك بوقوع الضمير المنصوب بعد (عسى) وقد عرفت معنى قوله: إلى آخرها.

ثم اعلم أن علماء النحو اختلفوا فى إعراب محلهما[7]، فذهب سيبويه[1] إلى أن الأول مجرور

---

(١) وهو اختيار الزمخشرى فى: مفصله، وابن الحاجب انْظُرْ: شرح المصنف٢/ ٦٩٤، ونسبه ابن هشام فى: شرحه للكافية ل١٠٤/ ب إلى الجمهور، وانْظُرْ: تعليق الفرائد ٢/ ٩٩.

(٢) انْظُرْ: الإقليد ص ٨١٧.

(٣) فى الأصل: (غيره) وهو خطأ.

(٤) يقول سيبويه٢/ ١٢٩: " هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنىَ على الابتداء وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا، أما (لكان كذا وكذا) فحديثٌ مُعلَّق بحديث (لولا) وأما (عبد الله) فإنه من حديث (لولا) وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه: زيد أخوك " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٧٦، والأصول ١/ ٦٨، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٥١٠، والإنصاف ١/ ٧٠، والرضى ١/ ٢٤٣، ورصف المبانى ص ٢٩٣.

(٥) انْظُرْ قول الكسائى فى: الرضى ١/ ٢٤٣، والارتشاف ٤/ ١٩٠٤، والجنى ص ٦٠١، والمساعد ٣/ ٢٢٤، والتصريح ٢/ ٢٦٣.

(٦) هذا قول الفراء انْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥١٠، والرضى ١/ ٢٤٣، والارتشاف ٤/ ١٩٠٤، وشفاء العليل ١/ ٢٧٩، والجنى الدانى ص ٦٠٢، والتصريح ٢/ ٢٦٣، والهمع ١/ ٣٣٨.

(٧) انْظُرْ تفصيل هذا الخلاف فى: الكتاب ٢/ ٣٧٣، ومعانى الفراء ٢/ ٨٥، والكامل للمبرد ٣/ ٢٧٧، والأزهية

المحل بـ (لولا) و(لولا) حرف جر ههنا، ولا بُعد فى أن يكون للَّفظةِ الواحـدة حالتـان مختلفتـان كما فى (لدن) فإنه يعمل النصب فى (غدوة) والجر فى غيرها[٢].

وأن الثانى منصوب المحل[٣]؛ لأن هذه الضمائر لا تجيء للمرفوع فتعذر كونها مرفوعة المحل، ولا يجوز انجرارها أيضا لعدم مجيء الجر بعد الفعل، فـتعين النصـب، هـذا هـو المحكـى عـن الخليـل ويونس.

وذهب الأخفش[٤] إلى أنهما مرفوعا المحل على ما كان عليـه فـى اللغـة الأولى، إلا أنـه اسـتعير المجرور المتصل للمرفوع المنفصل، ولفظ المنصوب المتصل للمرفوع [المتصل][٥]، وهذه الاستعارة جائزة شائعة فى كلامهم كما فـى: مـررت بـك أنـت، وضـربته هـو، وذلـك لأن الأصـل هـى الأسماء الظاهرة، وهى بعدهما مرفوعة بالاتفاق، وكذا الضمائر[٦].

ولكل من المذهبين رجحان[٧]:

أما ترجيح مذهب سيبويه فلأن فيه تغييراً واحداً وهو تغيير الداخل على المضمر وتغيير المضـمر بعد ذلك تبع، فلا يلزم منه إلا تغيير واحد، ومجيء المضـمرات بعـد ذلـك فيهمـا جـار[٨] علـى القياس، ومذهب الأخفش يلزمه أن يكون قد غيّر اثنى عشر لفظا مـن أول الأمـر، لأنـه لم يَـبْن على شيء جرى فيه قياساً.

ص١٧١، والإنصاف٢/ ٦٨٧، وابن يعيش ٣/ ١٢١، وشرح الوافية نظم الكافية ص٢٧٩، وشـرح المقدمـة الجزولية ٢/ ٨٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٨٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٥، وشـرح الكافيـة الشـافية ٢/ ٧٨٤، والرضـى ٣/ ٤٦، والشـرح المتوسـط ص ٢٩٩، والارتشـاف ٤/ ١٧٥٦، والمغنـى ١/ ٣٠٢، والمساعد ٢/ ٢٩٢، وائتلاف النصـرة ص ٦٥، والمنصف من الكلام للشـمنى ٢/ ٦٥، ودراسـة فـى النحـو الكوفى للمختار ديرة ص ٣٦٤.

(١) يقول سيبويه ٢/ ٣٧٣: " هذا باب مـا يكون مضمراً فيه الاسم متحـوَّلاً عـن حالـه إذا أُظهـر بعـده الاسـم، وذلك لولاكَ، ولولاىَ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرتَ رُفع " ا. هـ، وانْظُـرْ: أمـالى ابـن الحاجـب ٣/ ٢١ والأصبهانى ص ٥٤٩.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٢١، وأمالى ابن الحاجب ٣/ ٢١.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٩٧، والأمالى ٣/ ٢١، والرضى ٣/ ٤٨، والإقليد ص ٨٤٠.

(٤) والفراء، وانْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥١٣، وابن يعـيش ٣/ ١٢٢، وأمـالى ابـن الحاجـب ٣/ ٢١، وشـرح الرضى ٣/ ٤٧، والأزهية ص ١٧٢، وائتلاف النصرة ص ٦٥، والجنى الدانى ص ٦٠٤.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٢/ ٦٩٨.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٩٨، والرضى ٣/ ٤٧، وابن القواس ص ٤١٤، والأصبهانى ص ٥٤٨.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٩٨ وما بعدها، والرضى ٣/ ٤٨.

(٨) فى الأصل: (فيما جاز) وهو تَصْحِيف وما أثبته من شرح المصنف ٢/ ٦٩٨.

ونون الوقاية مع الياء لازمةٌ فى الماضى، وفى المضارع عريّاً عن نون الإعراب.

وأما ترجيح مذهب الأخفش[1] فلأن إيقاع بعض الضمائر مكان بعضها شائع كثير، وكون الكلمة يتغير عملها باعتبار ما تدخل[2] عليه نادر ضعيف لا يكاد يوجد إلا فى مثل (لدن) كما سيجىء.

ويمكن أن يقال أيضا: إن الأخفش لا يلزم مذهبه إلا تغيير واحد من أول الأمر وهو إيقاع بعضها مكان بعض فى تغيرات اثنى عشر بالتبعية.

ونون الوقاية وهى النون التى تدخل على الفعل لأجل صيانته عن دخول الكسر عليه[3] مع الياء: ضمير المتكلم، لازمةٌ - بالرفع - على أنها خبر مبتدأ، فى الماضى مطلقا، خلافا لمن جوّز الحذف فى جمع المؤنث[4]، وكذلك لازمة تلك النون فى المضارع، نحو: ضربنى [ويضربنى][5]، وإنما كانت لازمة لأنه لولا ذاك للزم دخول الكسر على الفعل لأجل الياء، وهو ممتنع لامتناع دخول الجر على الفعل وثبوت الأخوة بينهما، فالنون قد حفظه منه ولهذا يسمى نون الوقاية[6].

ثم لزومها فى المضارع ليس على الإطلاق، بل كون ذلك المضارع عَريّاً[7] أى: مجرداً عن نون الإعراب، وهو نون التثنية والجمع والمخاطَبة، وذلك لأنه لو لم يتجرد منه لكنت مخيرًا فى

---

(١) صحح الأنبارى فى: الإنصاف قول الأخفش وفند حجة سيبويه ومن وافقه، انْظُرْ: الإنصاف ٢ / ٦٩٠. ورجح الرضى مذهب الأخفش بقوله ٣/ ٤٨: " إن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير (لولا) وجعلها حرف جر، يرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل وإن كثر - إذا كان مستعملا - أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل " ا. هـ، ورجحه - أيضا- ابن عقيل لأن فيه إبقاء لـ (لولا) وإقرار لها على ما ثبت لها، انْظُرْ: المساعد ٢/ ٢٩٤، واستظهره ابن الحاجب لأنه مبنى على قاعدة كثر استعمالها وهى: وقوع بعض الصيغ موقع بعض، انْظُرْ: الأمالى٣/ ٢٢.

(٢) فى الأصل: (يدخل) وهو تصحيف.

(٣) قال الرضى٣/ ٥٣: " اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، ولّما منعوا الفعل الجرّ وكانت الكسرة هى أصل علامات الجر، والفتح والياء فرعاها، كرهوا أن يوجد فيه ما يكون فى بعض الأحوال علامة الجر، مبالغة فى تبعيده من الجر " ا. هـ، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٦٢٧، وذكر ابن مالك أن فعل الأمر أحق بها لوجهين. انظرهما في شرح التسهيل ١/ ١٣٥.

(٤) انْظُرْ: الكناش ١/ ٢٥٦.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال ابن القواس ص ٤١٥: " وتُسمى نون الوقاية لأنها تقى ما قبلها الكسر " ا. هـ. انْظُرْ: الأصبهانى ص ٥٥١، والكناش ١/ ٢٥٦، الجامى ٢/ ٨٧، والدولت آبادى ل ٧٢ / ب.

(٧) قال ابن الحاجب فى شرحه ٢/ ٧٠٠: " وإنما قال: (عريا عن نون الإعراب) احترازاً من مثل (يضربانني، ويضربونني، وتكرمينني) فأنت فى ذلك بالخيار " ا. هـ.

إتيانه وتركه - لما يجىء، وذلك لا يضر القاعدة المذكورة لأن المراد منعُ دخول الكسر اللازمِ عنِ الفعلِ وهذا / عارض لا لازم. (٧٧/ب)

فإن قلت: يدخل الكسر اللازم عليه فى مثل: اضربى، وتضربين، فَلَمْ يكن الكسر ممنوعا عن الفعل!

قلت: الياء فيهما ضمير الفاعلة فكانت كالجزء من الفعل فيقع الكسر حشواً لا آخر[١]، والفعل لا يُصَان[٢] عنه كما فى نحو: يضرب، بخلاف: ضربنى، ويضربنى، فإن الياء فيهما ضمير المنصوب فلا يكون كالجزء، فلو دخل الكسر لكان داخلا على آخر الفعل، والفعل مما يُصان عنه هذا ما قالوا، لكن أقول: فيه بحث؛ لأن المراد من الكسر العارض الذى ليس الفعل مصونا عنه إن كان مما يحصل بسبب عارض ويزول بزواله كما فى مثل:**{لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ}**[٣] فإن الكسر ههنا بسبب التقاء الساكنين، ويزول بزواله، فالأمر كذلك فى (يضربنى) إن جوّز، لأن الكسر هنا بسبب الياء وهو زائل ليس بلازم لكون ضمير مفعول، فلم يكن الكسر لازما بسببه، وإن كان شيئا آخر فلم يُبيّن، اللهم إلا أن يكون هذا مبنيّاً[٤] على الفرق بينهما، وهو أن سبب الكسر فى الأول اسم مستقل لفظا ومنفصل عن الفعل، بخلافه فى الثانى فإنه وإن لم يكن لازما لكنه كاللازم فى الجملة لاتصاله وعدم استقلاله لفظا.

وأنت فى الفعل المضارع إذا كان مع النون أى: مع نون الإعراب، وكذلك مع لدن، ومع إن ومع أخواتها أى: أخوات (إن)، مخيّر فى إثبات[٥] نون الوقاية وأن تقول[٦]: يضربانني، ويضربونني، وتضربينني، وفى حذفه وأن تقول[٧]: يضربانى [ويضربونى][٨] وتضربينى، وأن تقول[٩]: لدُنى، ولدُننى، وإنّى، وإنّنى، ولكنّى ولكنّنى.

---

(١) قال الجامى ٢/ ٨٧: " بخلاف كسرة (تضربين) لأنها فى الوسط حكما " ا. هـ، وقال الدولت آبادى ل ٧٢ / ب: "... والمراد: الكسرة التى فى الآخر لزوما، بخلاف كسرة (تضربين) لأنها فى الوسط حكما، وبخلاف كسرة:**{لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا}** و**{قُلِ الحَقُّ}** لعروضهما بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فتكون عارضة محضة " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (يضاف) وهو تَصْحِيف.

(٣) سورة البينة من الآية (١).

(٤) فى الأصل: (منسيا) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (ثبات) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (يقول) وهو تصحيف.

(٧) فى الأصل: (يقول) وهو تصحيف.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) فى الأصل: (يقول) وهو تصحيف.

ويختار فى ليت، وعن، ومن،

أما جواز الإثبات[1] فى المضارع مع النون إجراءً لـه على القياس المتقدم نظراً إلى أن النون مـن تتمته فى الظاهـر، وأما جـواز الحذف فلكراهتهم اجتماع النونين مـع الاسـتغناء بأحـدهما عـن الآخر.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المحذوف نون الإعراب كما هو مذهب البعض[2]؟.

قلت: لرجحان كون نون الإعراب مفيداً لما يفيد نون الوقاية إذا حذف، بخلاف العكـس، مـع أن منشأ الثقل هو نون الوقاية لأنها ثانية فكانت أولى بالحذف.

وأما جواز إثباتها فى (لدن) حفظا لبنائه الوضعى على السكون[3]، وأما جواز الحذف فلكونهـا من الأسماء لا احتياج لها إليه، مع استلزام اجتماع المثلين[4].

وأما (إن) وأخواتها[5] فالإثبات فيها لأجل المحافظة على فتحاتها لمشابهتها الماضى، فتُصـان عـن الكسر كما صين، وأما الحذف فلكراهة اجتماع النونات فى الأربعة الأولى، والأخيران محمـولان عليها.

ويختار إثبات نون الوقاية فى (ليت) مع جواز حذفها على غـير المختـار[6]، أمـا جـواز الإثبـات فلكونه مشابها للفعل، وعدم اجتماع النونات، وأما جواز الحذف فللحمل علـى البـواقى، وأمـا كون الإثبات مختاراً فلأن مشابهتها[7] ليست بالفعل أقوى فى التأثير من مشابهتها لأخواتها، لأن الفعل أقوى من الحرف.

---

(١) انْظُرْ هذا التعليل فى: شرح المصنف ٢/ ٧٠٠، والأصبهانى ص ٥٥٢.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحذوف هـو نـون الإعراب لأنها المعرّضة للحـذف بـالجزم والنصـب، ولا معنـى لهـا، واختاره ابن جماعة، انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥١٩، والرضى ٣/ ٥٤، وابـن القواس ص ٤١٦، وشرح الألفيـة لـه ص ٦٧٨، وابن جماعة ص ١٩٩، وذهـب الجزولى إلى أن المحذوف نـون الوقاية؛ لأن الثقل جاء منها لا مـن نون الإعراب، وهذا اختيار المصنف انْظُـرْ: شـرح المصـنف ٢/ ٧٠٠، والرضـى ٣/ ٥٤، وابـن القـواس ص ٤١٦، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٥/ أ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٧٠١، والأصبهانى ص ٥٥٢، والجامى ٢/ ٨٧.

(٤) انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٦٨٠، وقال الرضى ٣/ ٥٥: " حذف نون الوقاية من (لـدن) لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ علة ذلك فى: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧٧، والرضى ٣/ ٥٦، والأصبهانى ص ٥٥٢.

(٦) قال الرضى ٣/ ٥٧: " المشهـور فى (ليت) أن حذف نون الوقاية لا يجـوز فيـه إلا لضـرورة الشعــر، لا فـى السعة كذا قال سيبويه وغيره " ا. هـ، وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٦٩، ٣٧٠، والإيضـاح لابـن الحاجـب ١/ ٤٧٨، قال ابـن هشام فى شرح الكافية ل ١٠٥/ ب: " وروى فى التخمير عن بعض البصريين أنها لغة لغطفـان ". وانْظُرْ: التخمير ٢/ ١٧٧.

(٧) فى الأصل: (مشابهته) وهو تَصْحِيف.

وقد، وقط، وعكسها لعل.

وكذلك يختار إثبات النون مع جواز الحذف فى: عن، ومن، وأما جواز الإثبات فلحفظ بنائهما على السكون[1]، وأما جواز الحذف فلكونهما حرفين، وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون نحو: (لى)[2].

وأما كون الإثبات مختاراً فلأنه لا شك أن محافظة البناء على أصله أرجح من الثقل الذى يحصل بالإثبات لكونه يسيراً.

ويختار الإثبات مع جواز الحذف أيضا فى قد، وقط، أما جواز الإثبات فلحفظ بنائهما على السكون[3]، وأما جواز الحذف فلكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير النون نحو: (غلامى) [4].

وأما اختيار الإثبات فلكون مشابهتهما بالحرف غالبة على اسميتهما، فلهذا ظهر أثر المشابهة فيهما دون الاسمية.

لا يقال: تلك العلة بعينها ثابتة فى (لدن) فكيف يستوى فيه الأمران؟ لأنا نقول: الطول الحاصل فيه بكثرة الحروف لكونه مستدعيا للخفة أعان جهة الترك، فيحصل استواء الأمرين.

وعكسها أى: عكس (ليت) وغيرها مما يختار فه الإثبات (لعل)، يعنى: يختار فيه الحذف مع جواز الإثبات، [أما جواز الإثبات][5] فلكونه مشابهاً بالفعل، وأما جواز الحذف فلأن اللام كالنون لقرب مخرجهما، بدليل إدغام أحدهما فى الآخر فى مثل: لم يكن له، فتكون اللام المشددة كالنونين[6] أو لأن بعض لغاتها (لَعَن)[7] فيلزم اجتماع

---

(١) قال ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٧٠٢: " أما (من) و(عن) فلكونهما على حرفين مبنيين على السكون فحوفظ على بنائهما أن يدخله الكسر، كما حوفظ على الفعل أن يدخله الكسر " ا. هـ، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧٨، وابن يعيش ٣/ ١٢٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص٦٨١.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٢٥.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٧٠٢، والرضى ٣/ ٥٨.

(٤) وهذا تعليل الأصبهانى فى: شرحه ص ٥٥٣.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) هذا معنى قول سيبويه٢/ ٣٦٩: " فإن قلت: (لعلّى) ليس فيها نون، فإنه زعم أن اللام قريب من النون، وهو أقربُ الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لاماً، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يَكثر استعمالُهم إياه " ا. هـ، انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧٨، والرضى ٣/ ٥٩، وابن القواس ص ٤١٨.

(٧) انْظُرْ لغات (لعل) فى: الهمع ١/ ٤٢٩.

النونات على تقدير عدم الحذف.

وأما كون الحذف مختاراً [1] فلطول بنائه لكونه على أربعة أحرف، واختاروا حذف النون لئلا يلزم بإثباته زيادة الطول.

ولا يرد على هذا (كأنَّ)؛ لأن الكاف فيه زائدة، و(لكن)؛ لأن أصله: (لكن أنّ)[2] والدليل عليه:

وَلَكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[3]

لأن اللام لا يجامع إلاَّ (أنّ) على ما عرف فى موضعه.

* * * * *

(١) انْظُرْ علة ذلك فى: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧٨.

(٢) قال ابن الحاجب: "... وإن أُوردَتْ (لكنَّ) و(كأنَّ)، فالجواب: إنَّ (كأنَّ) هى كاف التشبيه دخلت على (أنَّ) فبقيت (أنَّ) على أصليتها فى استواء الأمرين، وأما (لكنَّ) فأصلها (لكنْ أن) فخففت، والدليل عليه قوله: ولكننى من حبها لعميد. واللام لا تدخل إلا مع (إنَّ) فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والإدغام على ما كانت عليه فى جواز الإثبات والحذف على السواء" ا. هـ، انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٤٧٨.

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره: يَلُومُونَنِى فى حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلِى. وهو مجهول القائل، وانظره فى: معانى الفراء ١/ ٤٦٥، وسر الصناعة١/ ٣٣٠، والإنصاف١/ ٢٠٩، والتبيين ٣٥٤، وابن يعيش٨/ ٦٢، والإيضاح لابن الحاجب١/ ٤٧٨، وشرح التسهيل٢/ ٢٩، والبسيط لابن أبى الربيع٢/ ٧٨٤. ويروى: (لكميد) بدلا من (لعميد) والكمد هو الحزن، والعميد: من عمده المرض أى: أفدحه. والشاهد فيه إلحاق نون الوقاية (لكن)؛ لأن أصله: (لكن أنّ).

[ضمير الفصل]

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ.

ويتوسط بين المبتدأ والخبر سواء كان ذلك قبل دخول العوامل اللفظية عليهما أو بعدها نحو: زيد هو المنطلق، وكان زيد هو المنطلق.

وإنما[1] أطلق المبتدأ والخبر على [ما][2] دخل عليه العوامل مع أنَّ دخولها عليهما يخرجهما عن الابتدائية والخبرية، نظراً إلى الأصل.

فإن قلت: أليس فى هذا جمع فى الحقيقة بين الحقيقة والمجاز وذا لا يجوز/ ؟ (٧٨/أ)

قلت: نعم ولكن عدم جوازه ممنوع، فإن المصنف والمحققين اختاروا جوازه مع القرينة، وههنا قوله بعدها: صيغة ضمير مرفوع، وإنما [قال] [3] هكذا ولم يقل: ضمير مرفوع؛ لعدم تحقق كون هذا الفاصل ضميراً، بناءً على هذا الاختلاف فيه أهو ضمير أو حرف[4]؟ و(الصيغة) تشتملهما [5]، ولذلك اختارها، واختصاص صيغة المرفوع للفصل لكونها أدل على الخبرية إذ مرفوعية الخبر كثيرة فى الكلام.

وإنما وصف المرفوع بقوله: منفصل لأن المرفوع إذا كان متصلا يكون فاعلا البتة، فكيف يمكن توسطه بين المبتدأ والخبر؟!

وقوله: مطابق صفة لـ (مرفوع) أيضا أى: يكون ذلك المتوسط على صيغة مرفوع مطابق للمبتدأ فى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة تقول: زيد هو القائم، الزيدان هما القائمان، الزيدون هم القائمون، هند هى القائمة، والهندان هما القائمتان، والهندات هن القائمات و:**{إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا}**[6] و:**{كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ}**[7].

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٤٩ وفيه مثل هذا مع اختلاف يسير.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) أكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور، وذهب الخليل وسيبويه وطائفة إلى أنه ضمير باق على اسميته. انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٩٥١، والتذييل ٢/ ٢٨٦، والمغنى ٢/ ٥٧١، والمساعد ١/ ١٢٠، والهمع ١/ ٢٢٧، وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٢.

(٥) قال ابن الحاجب فى: شرحه ٢/ ٧٠٤: " وقوله (صيغة مرفوع) تنبيه على أنه لم يتعين أن يكون ضميرا، وإنما هو صيغة، فيجوز أن يكون ضميرا، وأن يكون غير ضمير " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٦٠.

(٦) سورة الكهف من الآية (٣٩)، ووردت هذه الآية فى الأصل هكذا (إن ترن أنا أقول منك ماولا ولد) وهذا خطأ بيِّن.

(٧) سورة المائدة من الآية (١١٧).

يُسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبراً.

وإنهن هن القائمات، وإنما اشترطت المطابقة طلباً للمناسبة، سواء كانت الصيغة اسما أو حرفا [(١)].

ويُسمى أي: الصيغة التي تتوسط بين المبتدأ والخبر فصلا عند البصريين[(٢)]؛ لأنها وضعت في الوسط ليفصل أي: ليفرق، بين كونه أي: كون ما بعدها نعتا وخبراً، فإن المبتدأ إذا كان معرفة والخبر كذلك نحو: زيد المنطلق، يجوز أن يكون خبراً وأن يكون نعتا على الاحتمال، فإذا توسط بينهما هذه الصيغة يتعين لأن يكون خبراً لا نعتا [(٣)]، والكوفيون يسمونها عماداً [(٤)]؛ لاعتماد السامع به على الفصل[(٥)]، والأول أخص فيكون أولى، وجه الأولوية ظاهر.

وفي بعض الشروح[(٦)]: تسمية أهل البصرة لها فصلا أقرب إلى الاصطلاح؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذه [الألفاظ][(٧)] الفصل، كان تسميتها فصلا أولى من تسمية الكوفية عماداً [(٨)]، نظراً إلى [أن][(٩)] السامع أو المتكلم أو هما جميعا يعتمدان[(١٠)] بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي إلى معناها، فكانت تسمية البصرية أظهر" [(١١)].

ثم قوله: (ليفصل) وإن كان من حيث الظاهر علة تسميتهم هذه الصيغة فصلا، لكنه تعليل من حيث المعنى للتوسط[(١٢)].

---

(١) في الأصل (اسما له وحرفا).

(٢) قال سيبويه ٢/ ٣٨٩: " هذا باب ما يكون فيه (هو) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فصلا " اهـ. وانْظُرْ: الأصول ٢/ ١٢٥ وقد قال: " واعلم أن (أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن يكن فصلاً، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر، ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة " ا. هـ.

(٣) وهذا تعليل المتأخرين لتسميته فصلا، وقال الخليل وسيبويه: سمّى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٦١، وانْظُرْ: التذييل ٢/ ٢٨٥، والهمع ١/ ٢٢٧.

(٤) انْظُرْ: معاني الفراء ١/ ٥١، ٢٤٨، والأصول ٢/ ١٢٥، والإنصاف ٢/ ٧٠٦، وابن يعيش ٣/ ١١٠، والرضى ٣/ ٦٢، والتذييل ٢/ ٢٨٥، والارتشاف ٢/ ٩٥١، والمساعد١/ ١١٩، وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام أي: يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه، وبعض المتأخرين يسميه صفة، قال أبو حيان هم المدنيون، انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٩٥١، والهمع ١/ ٢٢٧.

(٥) قال الدولت آبادى ل ٧٣/ ب: " والكوفيون يسمونه عمادا لأنه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت " ا. هـ.

(٦) المراد به: شرح العجمي ص ٥٨٤.

(٧) ما بين المعقوفين من شرح العجمي.

(٨) في العجمي: (من تسمية الكوفيين لها عمادا).

(٩) ما بين المعقوفين من شرح العجمي.

(١٠) في الأصل: (يقيد) وما أثبته من شرح العجمي.

(١١) قال ابن هشام: "وهذا خلاف في تسمية لا طائل تحته " اهـ. انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٠٦ / أ.

(١٢) قال الدولت آبادى ل ٧٣ / ب: " واللام في (ليفصل) علة التوسط لا التسمية؛ لأن هذا الغرض لا يحصل بالتسمية " ا. هـ.

وشرطه أن يكون الخبر معرفة، أو أفعل من كذا مثل: كان زيد هو أفضل من عمرو.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون التوسط فى الأمثلة الثلاثة الأخيرة عبثا [1]؛ لأن الخبر فيها لا يصلح أن يكون نعتا؛ إذ المضمر لا يوصف[2]، فالأولى أن يقول: (ليفيد ضربا من التأكيد) بعد قوله: (ليفصل)؛ ليشمل هذه الصور، فإن التوسط فيها وإن لم يفد الفصل يفيد التأكيد!

قلت: لو قطعنا النظر عن هذا التكلف يمكن تصحيح الكلام بأن جواز تخلل الفاصل فيها إلحاقا لباب المضمر بالمظهر، إذا المظهر أصل والمضمر فرع عليه، وإلحاق الفروع بالأصول فى الأحكام جائز وإن لم يَكن علة الأصول فيها حاصلة طرداً للباب.

فإن قلت: إن[3] الصيغة إنما تفيد تلك الفائدة لو امتنع الفصل بين النعت والمنعوت، وهو جائز كما فى قوله تعالى:**{وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}**[4].

قلت: المقصود أنهم جعلوا هذه الصيغة علامة لامتناع كون ما بعدها نعتا لما قبلها عند وجودها، لا أنه يمتنع الفصل بين النعت والمنعوت بأى شىء كان.

وشرطه أى: شرط هذه الصيغة أن يكون الخبر معرفة؛ لأن الخبر إذا كان نكرة لكون المبتدأ مما لا يقع نكرة غالبا لا يلتبس بالصفة فلا يحتاج إلى الفصل[5]، واشتراط تعريف الخبر يستلزم اشتراط تعريف المبتدأ؛ لأن الخبر لا يكون معرفة والمبتدأ نكرة، فلهذا لم يتعرض له[6].

أو شرطه أن يكون الخبر أفعل التفضيل المستعمل مع من كذا[7]، أو ما جرى مجراه، مثال الأول مثل: كان زيد هو أفضل من عمرو، ومثال الثانى: زيد هو خير من عمرو، وذلك لأنه وإن لم يكن معرفة، إلا أن له شبها خاصا بها من حيث اللفظ والمعنى، أما الأول فمن حيث امتناع دخول اللام عليها بعد تعريفها، وأما الثانى فلأن معنى قولك: زيد أفضل من كذا، هو

---

(١) المراد بها قوله تعالى:**{إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً}** و**{كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ}** و: إنهن هن القائمات.

(٢) قال الرضى٣/ ٦٢: " وإنما قلنا: كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ألا يكون ضميراً، لأنه إن كان ضميراً أُمِن من التباس الخبر بالصفة لأن الضمير لا يوصف " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (من) وهو تَصْحيف.

(٤) سورة الواقعة الآية (٧٦).

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٧٠٦، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١١١، وابن القواس ص ٤٢١.

(٦) ذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه قوله تعالى:**{أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ}**. انْظُرْ: التذييل ٢/ ٢٩٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٦/ أ، والهمع ١/ ٢٢٩.

(٧) قال ابن الحاجب ٢/ ٧٠٦: " وإنما أجروا (أفعل من كذا) مجرى المعرفة لما كانت (من) فيه قائمة مقام (اللام) قربته منها، ولذلك لم يجمعوا بينهما، فلما أشبهه أُجرى مجراه، وإلا فالقياس ألا يكون الفصل فيه " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١١١، ١١٢، وابن القواس ص ٤٢١، والجامى ٢/ ٨٩.

ولا موضع لـــه عند الخليل...

معنى: زيد الأفضل، باعتبار أفضلية معهودة [١]، ولذلك قام مقامه[٢].

فإن قلت: صرح علماء النحو بجواز التوسط فى مثل: زيد هو يقوم[٣]، وزيد هـو مثـل عمـرو، وأمثاله من الأسماء المتوغلة فى الإبهام إذا أضيفت إلى المعرفة[٤]، ومثل: زيد هو ضارب عمـرو الآن أو غدا، فلِمَ لم يتعرض المصنف إليه؟

قلت: لعله أراد بـ (أفعل[٥] من كذا) كل ما يشبه المعرفة شبهاً قويا، لا خصوصية هـذه الصـيغة، هذا هو المفهوم من كلام بعض الأفاضل، وفيه بحث؛ لأنه لا يخلو من اسـتلزام جـواز: زيـد هـو غلام رجل، أو امتناع مثل: زيد هو مثل عمرو، [وهو][٦] ظاهر لمن تتبع كتبهم.

فإن قلت: بعد تسليم ذلك/ فالخبر فى الأمثلة المذكورة لما لم يكن معرفة لم يصـح وقوعـه صـفة (٧٨/ب) لها، فكيف صح مجىء الفصل ههنا مع عدم الالتباس؟

قلت: مناط هذا الحكم كان فى الأصل أن يقع الالتباس، إلا أنه عم فى الاستعمال، فجاز مجـىء الفصل – حيث لا التباس فيه – لمجرد الشبه فى الأصل بالمعرفة.

ولا موضع لـه، أى: لا محل للمتوسط الفاصل من الإعراب عند الخليل[٧]، وبعض البصـرية قـالوا: إنه حرفٌ زيد لمجرد رفع التباس الخبر بالصفة، فمعنى الاسمية مخلوع عنه، ولهذا لزمه صـيغة واحـدة، فيكون بمنزلَة الكاف فى (إياك) والتاء فى (أنت) فلا يقتضى محلاً من الإعـراب، ولأنـه لـو كـان لـه محل من الإعراب، لكان إما بالاستقلال، فلا يتعين إلا أن يكون مبتـدأ؛ لانتفـاء احتمـال غـيره، ولـو كان مبتدأ لوجب ارتفاع ما بعده على الخبرية دائما، وليس كذلك لوقوع المنصوب بعـده أيضـا نحـو: كان زيد هو المنطلق، هكذا قيل[٨]، وفيه نظر ظاهر وجهه؛ لأن ظهـور النصـب فيمـا بعـده يجـوز أن يكون على مذهب مـن لا يعربه، وأما عند من يعربه فلا نُسلم.

---

(١) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٦٩.

(٢) فى الأصل: (مقام) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال الرضى ٣/ ٦٤: " أجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخـول الـلام عليـه، فشـابه الاسمَ المعرفة قال تعالى:{وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ} قال: ولا يجـوز: زيد هـو قال؛ لأن الماضى لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليـه " ا. هـ، وانْظُـرْ: المغنـى ٢/ ٥٦٩ حيـث نسـب هـذا القـول للجرجانى وقال: " تبعـه العكبرى، وابن الخباز، والسهيلى " ا. هـ، انْظُرْ قول العكبرى فى: إملاء ما مـن بـه الرحمن ٢/ ١٩٩، وانْظُرْ: التذييل ٢/ ٢٩٤ وفيه أن الجرجانى حكاه عن بعضهم.

(٤) انْظُرْ: الكناش ١/ ٢٥٨.

(٥) فى الأصل: (بالفعل) وهو تَصْحِيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: الكتاب٢/ ٣٩٧، والإنصاف٢/ ٧٠٦، والرضـى٣/ ٦٦، وابـن القـواس ص٤٢٢، والكنـاش١/ ٢٥٨، والارتشاف ٢/ ٩٥٨، والمساعد ١/ ١٢٢، والهمع ١/ ٢٢٨.

(٨) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٥٥٦.

أو بالتبعية لما قبله، فحينئذ يلزم أن تختلف صيغته رفعا ونصبا وجراً باختلاف ما قبله، مع أنه لا تختلف، كما فى نحو: إن زيداً هو المنطلق، فإنه لو كان تابعا لكان ينبغى أن يقال: إن زيدا إياه المنطلق.

ولا يجوز أن يكون تأكيداً لما قبله مع عدم التغيير فى الصيغة على سبيل الاستعارة، كما هو قول بعض الكوفية [1]؛ لأن المضمر لا يقع تأكيداً للمظهر لانتفاء نوعى التأكيد[2].

ولا أن يكون تأكيداً لما بعده كما هو قول البعض [3]؛ لأنه لم يعهد اسم يتبع ما بعده فى الإعراب[4]، مع لزوم ما لزم فى الأول.

وقد ينقل عن الخليل اسميته مع جعل أن يكون له محل من الإعراب مطلقا [5].

وبعض العرب[6] يجعله أى: المتوسط الفاصل مبتدأ ويجعل ما بعده، أى: ما بعد الفاصل خبره، أى: خبر ذلك المبتدأ، فهؤلاء يجعلون (المنطلق) فى: كان زيد هو المنطلق، مرفوعا، ويجعلون الجملة فى محل النصب خبراً لكان، فيكون على هذا الوجه متعينا للاسمية، وعليه قراءة بعضهم فى غير السبعة: **{وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ}**[7] و: **{إِ نْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ}**[8] بالرفع فى (الظالمون) و(أقل).

* * * * *

---

(1) هذا قول الفراء، حيث إن محله عنده محل ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله فينزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٧٠٦، والرضى ٣/ ٦٦، وابن القواس ص ٤٢٢، والارتشاف ٢/ ٩٥٨، وشفاء العليل ١/ ٢٠٨، والمغنى ٢/ ٥٧١، وانْظُرْ: اللباب للعكبرى ١/ ٤٩٦، وشرح ابن جماعة ص ٢٠٢.

(2) انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٧٠٧، وهذا التعليل منتزع منه، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٦٦.

(3) هو قول الكسائي، فحكمه عنده حكم ما بعده؛ لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه، انْظُرْ: الإنصاف٢/ ٧٠٦، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٦٢ وقد نسبه لبعض النحاة، وانْظُرْ قول الكسائى فى: الارتشاف ٢/ ٩٥٨، والمغنى ٢/ ٥٧١، والهمع ١/ ٢٢٨.

(4) انْظُرْ هذا التعليل فى: الرضى ٣/ ٦٣.

(5) انْظُرْ: ابن القواس ص ٤٢٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٦/ أ.

(6) وهم بنو تميم، انْظُرْ: البحر ٩/ ٣٨٨ حيث قال: " وذكر أبو عمرو الجرمى: أن لغة (تميم) جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر، وقال أبو زيد: سمعتهم يقرؤون: **{تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً}** يعنى برفع (خير) و(أعظم) " ا. هـ. وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٩٢، والدر المصون ٦/ ١٠٧، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٦ / ب.

(7) سورة الزخرف من الآية (٧٦)، وهى قراءة: عبد الله، وأبى زيد، انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ١٣٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٦٤، والبحر ٩/ ٣٨٨، والدر المصون ٦/ ١٠٧.

(8) سورة الكهف من الآية (٣٩)، وهى قراءة: عيسى بن عمر، انْظُرْ: المحرر الوجيز ٣/ ٥١٨، والبحر المحيط ٧/ ١٨٠، والدر المصون ٤/ ٤٥٨.

ضمير الشأن

ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يُسمى ضمير الشأن،

ويتقدم قبل الجملة احترز به عن الضمير المبهم فى: نعم رجلا، ورُبَّه، فإن تقديم الضمير الغائب ههنا على المفَّسر المفرد، فلا يكون مما نحن فيه.

ضمير غائب[1] لأن الغرض من إتيان هذا الضمير التعظيم والإجلال؛ لأنه وضع ليُفسَّر بشيء بعده لكون ذكر الشيء مبهما أولاً ثم مُفَسَّراً ثانياً أوقع فى النفس، لتوفر الدواعى إلى طلب علمه[2] فيفيد ذلك، وضمير الغائب أشد إبهاماً من غيره فناسب ذكره، وقيل: " لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا إبهام فيهما وهو من شرائطه"[3]، فعلم من هذا أن تقدم ذلك الضمير واجب إذ لو جاز تأخيره لما حصَّل ذلك غرض المعنى.

يُسمى ذلك الضمير الغائب ضمير الشأن[4] - بالإضافة - لأنه فى الحقيقة إضمارٌ للشأن المعهود فى الذهن، فكأن قائلا قال: ما الشأن؟ تقول له: هو زيد قائم، أى الشأن الذى سألتنى عنه هو زيد قائم، أو لأن هذا الضمير لا يُؤتى به إلا فى كلام له شأن عظيم، فلا يقال: هو زيد قائم، إلا وأن يكون قيام زيد أمراً عظيماً [له][5] وقع فى قلوب الناس[6].

---

(١) هذا الضمير على خلاف باب الضمائر وذلك: لأنه لا يكون له مرجوع إليه، ولا يجوز إظهاره، ولا يسوغ العطف عليه، ولا البدل منه، ولا تأكيده؛ لأنه أشد إبهاما من المنكر، ولا يجوز تقديم خبره عليه لئلا يزول الإبهام المقصود منه، ولا يكون ضمير المتكلم، أو المخاطب، بل إما للغائب، أو الغائبة. انْظُرْ: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٥٥، والرضى ٣/ ٧٠، وابن القواس ص ٤٢٤ وما بعدها.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٧١٠، وابن القواس ص ٤٢٤.

(٣) هذا قول الغجدوانى انْظُرْ: شرحه ص ٣٥٢.

(٤) هذه تسمية البصريين، فيسمونه ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثا، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه، انْظُرْ: الأصول ١/ ١٨٢، والحلبيات ص ٢٥٣، والرضى ٣/ ٧٠، والتذييل ٢/ ٢٧١، وشفاء العليل ١/ ٢٠٣، والهمع ١/ ٢٢٤، ونقل الفراء عن الكسائى أنه يسميه عمادا، قال الفراء فى قوله تعالى:**{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}**: "... وقد قال الكسائى فيه قولا لا أراه شيئا، قال هو عماد مثل قوله: (إنه أنا الله) فجعل (أحد) مرفوعا بـ (الله) وجعل (هو) بمنزلة الهاء فى (إنه) ولا يكون العماد مستأنفا به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها، أو كان، أو الظن " ا. هـ، وانْظُرْ: التوجيه النحوى للآيات القرآنية بين الكسائى والفراء، بحث للدكتور / الحسينى القهوجى فى مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد (٢٠) ٢/ ٨٨.

(٥) ما بين المعقوفين من شرح الغجدوانى ص ٣٥٢.

(٦) انْظُرْ: السابق نفسه.

يُفسَّر بالجملة بعده، يكون منفصلا ومتصلا، مستترا وبارزاً على حسب العوامل مثل: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم.

يفسر ذلك الضمير بالجملة لأنه إنما وضع لذلك[1]، فقولـه: بعده صفة للجملة، أى: يفسر ذلك الضمير بالجملة التى بعد ذلك الضمير، وإنما قيد به لأن المفسِّر للشىء يجب أن يكون بعده، وإلا لزم تقدم المفسِّر على المفسَّر وهو غير جائز.

يكون هذا الضمير منفصلا حيث وقع مبتدأ باعتبار قياس باب الضمائر، ويكون متصلا[2] حيث يوجد المقتضى لاتصاله، ويكون بعد كونه متصلا مستتراً حيث كان مرفوعاً ووقع فاعلا، ويكون متصلا بارزاً حيث وقع منصوبا [3]، سواء كان ناصبه فعلا نحو: ظننته زيد قائم، أو حرفا كما فى مثال المتن، فيكون اتصاله وانفصاله واستتاره وإبرازه على حسب اقتضاء العوامل، مثال كونه مرفوعا منفصلا مثل: هو زيد قائم، وإنما كان منفصلا لتعذر اتصاله[4].

ومثال كونه مرفوعا مستتراً مثل: كان زيد قائم، وإنما كان مستتراً لوجوب استكنان الضمير المرفوع المفرد الغائب فى الفعل بلا فصل، ومثال كونه بارزا متصلا مثل: إنه زيد قائم، وإنما كان بارزا لامتناع استكنان الضمير فى الحرف.

وقد يؤنث هذا الضمير على معنى القصة إذا كان فى الجملة المفسّرة بعده مؤنث غير فضلة؛ لقصد المناسبة، ويُسمى حينئذ ضمير القصة [5].

---

(١) تفسيره بالجملة هو قول البصريين قالوا: لا يجوز أن يكون خبر ذلك الضمير اسما مفرداً، وذهب الكوفيون إلى جواز تفسيره بمفرد لـه مرفوع نحو: كان قائما زيد، وظننته قائما عمرو، ووافقهم الأخفش. انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١١٤، والرضى ٣/ ٦٩، والارتشاف ٢/ ٩٤٨، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧٤، والمغنى ٢/ ٥٦٤ والمساعد ١/ ١١٥، وقد مال كثير من النحاة إلى موافقة البصريين منهم ابن مالك فى: شرح التسهيل ١/ ١٦٤، وأبو حيان فى: الارتشاف ٢/ ٩٤٧، وابن عقيل فى: المساعد ١/ ١١٥.

(٢) قال الرضى ٣/ ٧١: " قولـه: (ويكون منفصلا) وذلك إذا كان مبتدأ أو اسم (ما)، ويكون منفصلا منصوباً بارزا فى بابى: (إن) و(ظن) ومتصلا مرفوعاً مستتراً فى بابى: (كان) و(كاد) " ا. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٢/ ٧١١: " إذا وقع فاعلا وجب أن يكون مستتراً؛ لأنه ضمير مفرد غائب فى فعل فلا يكون إلا ليستتر، كقولك: كان زيد قائم، وليس زيد قائم، كما تقول: زيد ضرب، ولا يكون ضمير الفاعل فى مثل ذلك إلا مستترا، وإذا وقع منصوباً فلابد أن يكون بارزاً، إذ لا يستتر المنصوب كقولك: إنه زيد قائم " اهـ، وانْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٤٧٢.

(٤) لأن عامل المبتدأ الابتداء، وهو معنى، واستحال اتصال الضمير بالمعنى الذى هو الابتداء لكونه غير لفظ. انْظُرْ: الكناش ١/ ٢٥٩، هذا وقد منع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ، وقالا: لا يقع إلا معمولا لـ (كان) و(إن) وأخواتهما، انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٩٥٠، والهمع ١/ ٢٢٦، وانْظُرْ: معانى الفراء ٣/ ٢٢٩.

(٥) وذلك مثل قولـه تعالى:{فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ} وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٧٠، والأصبهانى ص ٥٦٠.

وحذفه منصوباً ضعيف، إلا مع (أن) إذا خففت، فإنه لازم.

وحذفُه، أي: حذف [ضمير] [1] الشأن حال كونه / منصوباً ضعيفٌ، أي: جائز مع ضعف مع كونه منويا. (٧٩/أ)

اعلم أن ضمير الشأن إما مرفوع أو منصوب، ولا يجوز أن يكون مجروراً؛ لأنه مبتدأ إما لفظا أو معنى، أو لأنه كناية عن الجملة، فلا يدخل عليه الجار كما يدخل عليها، فعلى تقدير كونه مرفوعا لا يجوز حذفه أصلا؛ لأنه إذا كان منفصلا يكون مبتدأ، فلا يجوز حذفه لعدم الدليل عليه حينئذ؛ لأن خبره جملة مستقلة ليس فيها رابطة لفظاً فيكون حذفا للمقصود بلا دليل[2]، بخلاف سائره، وإن كان متصلا يكون فاعلا، وحذف الفاعل لا يجوز.

وأما إذا كان منصوبا فحذفه جائز على ضعف، أما جوازه [3]: فلصيرورته بالنصب في صورة الفضلات، مع دلالة الكلام عليه، كما في قول الشاعر:

إِنّ مَنْ يدخُل الكنيسةَ يوما ::: يَلْقَ فيها جآذرا وظباءَ[4]

فإنا لو لم نحكم هنا بالحذف وأن التقدير: (إنه من يدخل) يلزم إبطال ما يستحقه الشرط من الصدر الصريح، وأما ضعفه: فلأن الإتيان به لغرض الإبهام، وهذا يفوت بحذفه[5].

ولو تأملت ما ذكر وجه كون قوله: (منصوباً) احترازاً عن المرفوع، وأن ظاهر كلام المصنف يوهم أن هذا الضمير لو لم يكن منصوباً لم يكن حذفه ضعيفا بل فصيحا[6].

إلا إذا كنت تطلب ذلك الضمير مع (أن) المفتوحة إذا خففت، فإنه أي: حذف هذا الضمير حينئذ لازم كما في قوله تعالى:**{أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ}**[1] و:**{وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَانِ إلا مَا**

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٧١٢، والرضى ٣/ ٧١، والأصبهانى ص ٥٦١.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٧١، والجامى ٢/ ٩١.

(٤) من الخفيف للأخطل فى: الخزانة ١/ ٤٥٧، والدرر اللوامع ١/ ٢٩٠، وانظره فى: الجمل ص ٢١٥، وابن الشجرى ٢/ ١٩، وابن يعيش ٣/ ١١٥، وشرح المصنف ٢/ ٧١١، والرضى ٣/ ٧٢، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٤٣٥، والتذييل ٢/ ٢٧١، والمغنى ١/ ٤٦، وحاشية الخضرى ١/ ١٢٩، والهمع ١/ ٤٣٧. الجآذر: أولاد البقر واحدها: جُؤْذَرُ، يقول: من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبنيهم أشباه الجآذر والظباء، انْظُرْ: الحلل ص ٢٢٨، والشاهد: أنه حذف اسم (إن) وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار (من) اسمها لأنها شرطية والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

(٥) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٥٦١، والجامى ٢/ ٩١.

(٦) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٥٣.

(١) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (١٠).

سَعَى}[1].

وإنما التزموا ذلك لأنه[2] قد ثبت أن (إنَّ) المكسورة عند تخفيفها جاز إعمالها، كقولـه تعالى:{وإنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}[3] مع كونها أبعد من شبه الفعل من المفتوحة قوّة، فلما جاء إعمال الضعيف في كلامهم، فإعمال القوى أولى وأجدر؛ لئلا يلزم إبطال القوى مع إثبات الضعيف، وعملها في الظاهر بعد التخفيف ملغى - كما سيجىء في باب الحروف[4] - فالتزموا ضمير الشأن معمولاً لها لذلك.

* * * * *

(١) سورة النجم من الآية (٣٩).
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٧١٣ وهذا التعليل منتزع منه، وانْظُرْ: الأصبهاني ص ٥٦١ وما بعدها.
(٣) سورة هود من الآية (١١١) - عليه السلام - وهي قراءة: ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر. انْظُرْ: إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٩٤، وإعراب النحاس ٢/ ٣٠٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٢١٠، والبحر المحيط ٦ / ٢١٦، والدر المصون ٤/ ١٣٥.
(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

مباحث أسماء الإشارة

أسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه، وهى خمسة: (ذا) للمذكر، ولمثناه: (ذان)، و(ذين)

لما فرغ عن بيان أحد أنواع المبنى شرع فى بيان نوعه الثانى فقال: أساء الإشارة، معنى الإشارة [1] الإيماء إلى [حاضر][2] حقيقة أو حكما بجارحة أو ما يقوم مقامها، وتعريفها ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم، أى: أسماء الإشارة كل اسم وضع لمشار إليه[3] أى: شىء يقع الإشارة إليه، والإشارة المتضمنة ما ذكره هى: الإشارة القوية الحسية؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة فى الحسيَّة، فلا يكون فى تعريفه دور؛ لعدم توقف الإشارة اللغوية على المحدود؛ لأنه تعريف لأسماء الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوى.

وإنما بنيت [4] أسماء الإشارة إما لمشابهتها بالحروف، لاحتياجها فى وضعها إلى ما تُبيّن به[5] من قرينة الإشارة، وإما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف فى البعض نحو(ذا) و(تا) ثم حمل الباقى عليه.

وهى أى: أسماء الإشارة بحسب المشار إليه على ستة أضرب فى العقل[6]؛ لأنه إما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث، إلا أن العرب لما وضعت لفظ الجمع مشتركا بين المذكر والمؤنث، فألفاظها بسبب ذلك الاشتراك: خمسة، أربعة نصوص وواحد مشترك.

فلفظ ذا وضع للمذكر الواحد، ولمثنَّاه أى: لمثنى المذكر وضع لفظ ذان حال الرفع، ووضع لذلك المثنى لفظ ذين حال النصب والجر.

---

(١) انْظُرْ معنى الإشارة فى: ابن يعيش ٣/ ١٢٦.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر السياق إليه، وأثبته من ابن يعيش.

(٣) قال ابن القواس ص٤٢٩: " لا يقال: التعريف فاسد لأنه يؤدى إلى الدور لكونه قد أخذ فيه لفظ المشار إليه! لأنا نقول: المقصود ههنا تعريف أسماء الإشارة فى مصطلح النحاة لمن لا يعلمها، والمأخوذ فى التعريف الإشارة اللغوية لا تفتقر إلى تعريف، فلا دور" اهـ. وقال الرضى ٣/ ٧٥: " فإن قلت: المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة فى الحد؛ لأن المضمر يشار به إلى المعود إليه، والمظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كانت معرفة فإلى واحد معين، فالجواب: أن المراد بقولنا: (مشار إليه) ما أشير إليه إشارة حسية، أى: بالجوارح والأعضاء، لا عقلية، والأسماء المذكورة ليست كذلك، فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية... " اهـ.

(٤) انْظُرْ علة بناء أسماء الإشارة فى: ابن يعيش ٣/ ١٢٦، وشرح المصنف ٣/ ٧١٥، والرضى ٣/ ٧٤، وابن القواس ص ٤٢٩.

(٥) فى الأصل: (يبين) وما أثبته من: شرح المصنف ٣/ ٧١٥.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧٩، والإقليد ص ٨٤٩.

وللمؤنث: تا، وتِي وذى، وتِه، وذِه، وتِهى، وذِهى، ولمثناه: تان، وتــين، وجمعهمـــا أولاء مداً وقصراً.

وللمؤنث وضع لفظ تا، وما يرادفه كلفظة تى، وذى، وته، وذه، وتِهى، وذهى فـإن كـل واحـد من هذه الألفاظ موضوع لأن يُشار به إلى المؤنـث الواحـد، فتعـد كلـها لفظـا واحـداً بالاعتبـار، ولمثناه، أى: لمثنى المؤنث الواحد وضع لفظة تان حال الرفع، ووضع لذلك المثنى لفظة تين حـال النصب والجر، ووضع لجمعهما أى: لجمع المذكر والمؤنث علـى سـبيل الاشـتراك لفـظ أولاء - بالهمزة المكسورة والمضمومة على قول بعد الألف - مداً حال كونه ممدوداً، وبدون الهمزة قصـراً حال كونه مقصوراً [1]، وكل منها عام لذى العقول وغيره.

فإن قلت[2]: انقلاب ألف (ذان) و(تان) حال النصب والجر دليل الإعراب، مع أنهما قـد عُـدّا من المبنيات، قلت: الجواب عنه بوجهين: المنع، والتسـليم، الأول: أنَّـا لا نسـلم الانقـلاب فـإن (ذان) و(ذين) ليسا بتثنية (ذا) على حد (مسـلم) و(مسـلمان) و(مسـلِمَيْن)، بـل همـا صـيغتان مرتجلتان، الأول للمرفـوع، والثـانى للمنصـوب والمجـرور، ولا ارتيـاب فـى أن الاخـتلاف فـى الصيغة لا يوجب الإعراب، كما فى الضمائر، فبقى على بنائهما لوجـود علتـه فيهمـا كمـا فـى المفرد والجمع، وأيضا لو كان (ذان) تثنية (ذا) لقيل: (ذَيَان) بانقلاب الألف يـاء كمـا فـى ألـف (عصا) و(رحا) [3]، ومحصول ذلك يظهر بالتأمل فى عبارة الكتاب هذا.

والثانى: أنا سلمنا الانقلاب وكونه دليل الإعراب[4] / لكن نقـول: لا بُعـد فيـه لأن الاسـم إذا **(٧٩/ب)** ثنى زال عنه شبه الحرف، فلا يوجد المثنى فى الحرف بأصل الوصف، فالتثنيـة ثبّتَـتْ قدمـه فـى الاسمية لاختصاصها بالأسماء فيعود معربا، كما هو مذهب البعض.

قال الزجاج [5]: " من العرب من لم يبن شيئا من المثنى لقصـدهم أن يجـرى أصـنافه علـى نهـج واحد؛ لأنه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غـيره، فوجـب ألا يختلـف إعرابـا "، فعلـى هـذا يكون النون بدلا من الحركـة والتنويـن؛ لأنـه لمـا صـار معربـاً بالتثنيـة استحــق الحركـة

---

(١) وإن كان مقصوراً يكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء لاسـتثقال اكتنـاف ثقـيلين للكلمـة وهما الضمة فى الأول والواو فى الأخر، انْظُرْ: الرضى ٣/ ٧٨، والمد عند الحجازيين، والقصر عند أهل نجـد من بنى تميم، وقيس، وربيعة، وأسد، انْظُرْ: التصريح ١/ ١٢٧.

(٢) انْظُرْ هذا الاعتراض وجوابه فى: الإقليد ص ٨٤٩ وما بعدها.

(٣) وهذا قول الأكثرين انْظُرْ: الرضى ٣/ ٧٧، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٢٧، والإيضاح لابـن الحاجـب ١/ ٤٧٩ وما بعدها، وابن القواس ص ٤٣١، والأصبهانى ص ٥٦٤، والصفوة الصفية ١/ ٦٧٢.

(٤) القول بالإعراب نسبه المصنف فى شرحه ٢/ ٧٢٣ إلى بعض القاصرين فقال: " وقد توهم بعـض القاصـرين أنه إعراب " اهـ.

(٥) انْظُرْ قول الزجاج فى: الرضى ٣/ ٧٧، والصفوة الصفية ١/ ٦٧٢.

ويلحقها حرف التنبيه.

والتنوين، وإن كان الواحد لا يستحق ذلك [(١)]، و(أحمدان) نظير هذا [(٢)].

لا يقال: فعلى هذا يلزم إعراب تثنية الضمائر لوجود تلك العلة فيها؛ لأنا نقول: لما غُيرت عن وضع الواحد ولم يزد بعد الألف فيها نون، لم تعرب؛ لأنها صارت صيغة مستأنفة، وخرجت عن نسق المثنيات، مع [(٣)] أن الضمائر أوغل فى شبه الحروف من أسماء الإشارة [(٤)].

ثم اعلم أن من العرب من يقول: (ذان) و(تان) - بالألف - فى الأحوال الثلاث [(٥)]، فعلى هذا قوله تعالى:{**إن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**} [(٦)] على أحد الوجوه المذكورة فيها [(٧)].

ويلحقها أى: يلحق أسماء الإشارة فى أوائلها حرف التنبيه وهو الهاء، ليدل على تنبيه

---

(١) قال ابن يعيش ٣/ ١٢٧: " ذهب قوم إلى أنها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت فى (الزيدان) و(العمران) كذلك، وإن كان الواحد مبنياً لا حركة ولا تنوين فيه لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى حكم التمكن فقدر فيه فى التثنية الحركة والتنوين فصارت النون عوضاً منهما " اهـ.

(٢) قال صاحب الإقليد ص ٨٥٠ موضحا ذلك: " أجمعوا على أن النون فى (أحمدان) عوض من الحركة والتنوين وإن لم يكن فى الواحد تنوين، إلا أنه لما ثنى نُكِّر وزال أحد السببين فاستحق التنوين فعُوِّض منه النون، فكذا فيما نحن فيه بالتثنية استحق الاسم الحركة والتنوين فعُوِّض منهما النون وإن لم يكونا فى الواحد " اهـ

(٣) فى الأصل: (من) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٢٨.

(٥) وهى لغة من يلزم المثنى الألف وهم: بنو الحارث بن كعب، وبطون من ربيعة، وخثعم، وزَبيد، وكنانة، انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٢٨، وشرح شذور الذهب ص ٦٥.

(٦) سورة طه من الآية (٦٣)، وهى قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائى فى: المحرر الوجيز ٤/ ٥٠، ونسبها أبو حيان فى البحر ٦ / ٣٤٩ إلى: أبى جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف فى اختياره، وأبى عبيد، وأبى حاتم، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكى، والأخوين، والصاحبين من السبعة، وانْظُرْ: الكشف ٢/ ٩٩، والدر المصون ٥/ ٣٤، والإتحاف ص ٢٦٠

(٧) ذكر النحاة وجوها فى تخريج هذه القراءة، الأول: أن تكون على لغة بنى الحارث فى جعلهم المثنى بالألف على كل حال، الثانى: أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم)، والمعنى: نعم هذان لساحران، فـ (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف أى: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، والثالث: أن الأصل: إنَّه هذان لهما ساحران فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر (إنَّ)، والرابع: أنه لما ثُنّى (لهذا) اجتمع ألفان، ألف (لهذا) وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدَّر المحذوفة ألف (لهذا) والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب ياء، ومن قدَّر العكس لم يغير الألف عن لفظها، والخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر فى الواحد وهو (لهذا) جُعل كذلك فى التثنية ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرع عليه. انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٢٩، والبحر ٦ / ٣٤٩ وما بعدها، والدر المصون ٥/ ٣٥، وشرح شذور الذهب ص ٦٥، والتصريح ١/ ١٢٧.

ويتصل بها حرف الخطاب، وهى خمسة فى خمسة فتكون خمسة وعشرين،

المخاطب من أول الأمر[1] ليكون ذلك منهم تعظيما للأمر ومبالغة فى المقصود فيقال: هذا، هذان وهاتا، هاتان، وهؤلاء، ثم اعلم أن حرف التنبيه إنما يتصل بها إذا لم يلحق بآخرها اللام، أما إذا لحق فلا، فلا يقال: هذا لك، والحكمة فيه: عدم جواز الجمع بين الشيئين اللذين يفيد كل منهما ما يفيد الآخر، لأن ذلك الحرف واللام للبعيد [2]، فلا حاجة إلى ما يقال: إن المراد بقوله: (يلحقها): يلحق بعضها؛ لأنه لا يجوز هذا لك [3]، هكذا قالوا، وفيه نظر.

ويتصل بها، أى: بأسماء الإشارة أو آخرها حرف الخطاب وهو الكاف؛ ليدل على حال من تخاطبه من الإفراد والتثنيةِ والجمع، والتذكير والتأنيث كما فى نحو: ذاك.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون ضميرا؟

قلت: لأنه لو كان كذلك لكان إما ضمير مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، ولا جائز أن يكون ضمير مرفوع ومنصوب؛ لعدم الرافع والناصب ههنا، وكذلك لا جائز أن يكون ضمير مجرور لاستلزامه تعريف المعرّف، إذ انجراره حينئذ يكون بإضافة أسماء الإشارة إليه، وهى معرفة لا تقبل التنكير؛ لعدم انفصال ما يوجب تعريفها عنها [4] وهو الإشارة، فلو أضيف الضمير الذى هو معرفة لزم ما ذكرنا وهو محال، فيكون حرفا كالكاف فى (إيّاك)[5].

وهى أى: حرف الخطاب ستة فى العقل على ما مر وخمسة فى اللفظ؛ لاشتراك تثنية المذكر والمؤنث نحو: (كَ) بالفتح، و(كِ) بالكسر، و(كُما)، و(كُمْ)، و(كُنَّ)، وأسماء الإشارة خمسة أيضا على ما مر فتكون أسماءُ الإشارة باعتبار اتصال خمسةِ الخطابِ بكلٍّ من الخمسة الإشارة خمسةً وعشرين لفظا؛ لأن الحاصل من ضرب الخمسةَ فى الخمسة ذلك، وإن كان من حيث المعنى ترتفع إلى ستة وثلاثين[6].

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٧١٦: "... وهو حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه، كما جيء به للتنبيه فى النِسَب الإسنادية كقولك: ها زيد قائم، وها إن زيدا قائم " اهـ. وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٩٦.

(٢) علله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد، شرح التسهيل ١/ ٢٤٤، وقال غيره: (ها) تنبيه، واللام تنبيه فلا يجتمعان، وقال السهيلى: اللام تدل على بعد المشار إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و(ها) تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما انْظُرْ إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره، فلذلك لم يجتمعا. انْظُرْ الهمع ١/ ٢٤٩.

(٣) هذا قول صاحب الكناش ١/ ٢٦٢ ونصه: " واعلم أن قولنا: يلحق بأوائلها حرف التنبيه ليس على إطلاقه، فإنه يلحق البعض دون البعض إذ لا يقال: (هذالك) بالاتفاق " اهـ.

(٤) فى الأصل: (عنه) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ٤٣٣، وانْظُرْ: الفوائد والقواعد ٤٣١، والصفوة الصفية ١/ ٦٧٨، والجامى ٢/ ٩٧.

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص ٤٣٣، والأصبهانى ص ٥٦٦.

وهى ذاك إلى ذاكُن، وذانك إلى ذانكِن، وكذلك البواقى، ويقال: (ذا) للقريب، و(ذلك) للبعيد

وهى أى: خمسة وعشرون من: ذاكَ، ذاكما، ذاكم، ذاكِ، ذاكما انتهى إلى: ذاكُنّ.

وكذلك تقول: ذانِك، ذانِكما، ذانِكم، ذانِكِ، ذانكما انتهى إلى: ذانِكُنَّ، وكذلك البواقى المفرد المؤنث وتثنيته وجمعهما تقول: تاكَ، تاكما، تاكم، تاكِ، تاكما، تاكن، تانِكَ، تانِكما، تانِكم، تانِك، تانكما، تانِكن، أولئك، أولئكما، أولائكم، أولائِك، أولائكما، أولائكن.

وينبغى [أن يعلم](١) أن الجمع بين حرفى التنبيه والخطاب جائز نحو: هذاك؛ لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التعميم، فذلك الإفراط فى التنبيه لفرط اسم الإشارة فى الإبهام لتناوله جميع ما يحضره المخاطب من الجمادات وغيرها.

وأنه يجوز إفراد الكاف واسم الإشارة مع تعدد المخاطب والمشار إليه، سواء كان التعدد باعتبار التثنية أو باعتبار الجمع كقوله تعالى:**{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}** (٢) والقياس (وكذلكم)، وكقوله تعالى:**{لا فَارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوَانٌ بينَ ذلك}** (٣) والدليل على تعدد المشار إليه ههنا دخول (بين) على (ذلك)؛ لأنها تقتضى شيئين فصاعداً.

ويجوز فتح الكاف فى خطاب المؤنث تغليبا لجانب المذكر نحو: ذلِكَ الرجل يا امرأة.

وشرع فى بيان الفرق بين تلك الأسماء فى الاستعمال فقال: يقال ذا للقريب؛ لأنه لتجرده عن كثرة الحروف مع الزيادة ناسب القريب؛ لكونه مجرداً عن كثرة المسافة، ولذلك يقال: ذلك للبعيد؛ لأنه لعدم تجرده عن كثرة الحروف مع الزيادة لكونه مع اللام والكاف ناسب البعيد؛ لعدم تجرده عن كثرة المسافة(٤).

فإن قلت: / لِمَ خص اللام بالزيادة؟، قلت: لما كان الأصل فى الزيادة حروف المد واللين ولم يكن زيادتها، أما الألف فلاستلزمها اجتماع الساكنين، وأما أختاها فلاستثقال (٨٠/أ)

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) سورة البقرة من الآية (١٤٢).

(٣) سورة البقرة من الآية (٦٨).

(٤) للنحاة فى اسم الإشارة مذهبان: الأول: أنه لا واسطة بين البعيد والقريب فيقولون: أسماء الإشارة المجردة عن الكاف واللام للقريب، والمقترنة بهما أو بالكاف وحدها للبعيد، وهذا مذهب البعض، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ١/ ٢٤٢: " هو مذهب المتقدمين "، وصححه بأربعة أوجه.... والثانى: على أن بين البعيد والقريب واسطة فقالوا: (ذا)، ثم (ذاك)، ثم (ذلك) وهو قول الجمهور. والمصنف لما رأى كثرة استعمال ذى القرب من أسماء الإشارة فى موضع ذى البعد منها وبالعكس لضرب من التأويل خالجه الشك فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذه مذهبا ولم يقطع به بل أحاله على غيره فقال: (يقال ذا للقريب) يعنى: لم يتحقق عندى ذلك، انْظُرْ: الرضى ٣/ ٨٢، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧١٨، ثم انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٩٧٦، والهمع ١/ ٢٤٦، ومجيب الندا ١/ ٢٠٥.

و(ذاك) للمتوسط، وتلك، وذانّك، وتانّك مشدّدتين، وأولالك مثلُ: ذلك.

الكسرة عليهما، والتغيير إلى خلافها يؤدى إما إلى المحذور أو إلى الالتباس، ولم يمكن أيضا زيادة النون لئلا يلتبس المفرد بالتثنية، فزيد حرف مجانس للنون وهو اللام، فهو إما لبعد المشار إليه كما هو رأى الأكثرين، أو لبعد المخاطب على ما هو مذهب الأقل.

ويقال: ذاك للمتوسط؛ لأنه زاد على القريب بحرف الخطاب، ونقص عن البعيد لعدم زيادة اللام، فلا جرم يكون متوسطا.

وقيل [1]: " لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فإن زاد بُعدُ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف ليستفاد باجتماعهما زيادة فى التباعد؛ لأن زيادة اللفظ على قدر زيادة المعنى ".

فإن قلت: ينبغى للمصنف أن يذكر (ذلك) بعد (ذاك)[2]؛ لأن البعيد بعد المتوسط، فلم عكسه؟، قلت: نظراً إلى أن التوسط أمر نسبى لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين القريب والبعيد فلذلك أخر المتوسط عنهما.

ولما بين مجىء المفرد المذكر [على] [3] ثلاثة أنحاء، أراد أن يشير إلى أن المفرد المؤنث، وتثنية المذكر والمؤنث، وجمعهما، يجىء أيضا على هذه الأنحاء فقال: تلك لبعيد المؤنث، فيعلم منه على قياس ما مرّ أن (تا) لقريب المؤنث، و(تاك) لمتوسطه. وذانّك، وتانّك لبعيد تثنية المذكر والمؤنث حال كونهما مشدّدتين[4]؛ لأن إحدى النونين فيهما منقلبة عن اللام [5]، فيعلم منه أيضا على ذلك القياس أن (ذان) لقريب تثنية المذكر، و(تان) لقريب تثنية المؤنث، و(ذانِك) بالتخفيف لمتوسط تثنية المذكر، و(تانِك) كذلك لمتوسط تثنية المؤنث.

وأولالك لبعيد جمع المذكر والمؤنث، فيعلم منه أيضا أن (أولائك) لقريب جمعهما، و(أولاك) لمتوسطه، وقوله: مثل ذلك خبر مبتدأ وهو (تلك) مع ما عطف عليه، فالمعنى: أن هؤلاء كلهن مثل (ذلك) فى أن يكون للبعيد.

---

(١) هذا قول ابن يعيش ٣ / ١٣٥.

(٢) فى الأصل: (ذلك) وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) قال ابن القواس ص ٤٣٥: " وتشديد النون فى المثنى مذكراً كان أو مؤنثاً بمنزلة اللام فى المفرد فى كون كل واحد منهما يدل على مرتبة البعيد " اهـ.

(٥) وهو قول المبرد، حيث ذهب إلى أن تشديد النون فى المثنى بدل من اللام فى (ذلك) و(تلك). وقال غيره: إن التشديد عوض من الألف المحذوفة فى الواحد، قال الرضى ٣/ ٨٣: " وهذا أولى؛ لأنهم قالوا فى تثنية (الذى) و(التى): اللذانّ، واللتانّ، مشددتى النون عوضا من الياء المحذوفة، وأيضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يُقل: هذانّ - بالتشديد - مع (ها) كما لا يقال (هذالك) " اهـ.

وأما ثَمَّ، وهُنَا، وهَنَّا، فللمكان خاصَّة.

وأما ثَمَّ[1] - بفتح الثاء وتشديد الميم - وهُنَا[2] - بضم الهاء وتخفيف النون - وهَنَّا[3] - بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، لكن الأصح والأكثر فتحها [4]؛ لأنها مع (ثَمَّة) من وادٍ[5] واحد كما يجيء - فللمكان خاصة، يعنى أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلا إلى المكان، وما سبق مشترك بين الأشخاص والأزمان والأمكنة [6].

فـ (هنا) [7] - بالتخفيف - للقريب، و(ثَمَّ) و(هنّا) - بالتشديد -، و(هنالك) للبعيد، و(هناك) و(ههنا) للمتوسط، على الأصل الممهد فيما سبق.

وقد يشار بـ (هنالك) إلى الزمان على سبيل الاستعارة [8] كما فى قوله تعالى:**{[هُنَالِكَ]**[9] **ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ}**[10].

* * * * *

(١) قال أبو حيان: " و(ثمَّ) ظرف مكان للبعد، والتُزم فيها الظرفية، إلا أنها قد تُجَرُّ بـ (من) و(إلى) فتقول: مِنْ ثَمَّ، وإلى ثَمَّ... " ا. هـ انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٩٨٢.

(٢) قال أبو حيان: " ومن أسماء الإشارة (هُنَا) وهو ظرف مكان لا ينصرف إلا أنه قد يجر بمن أو بإلى فتقول: من هنا، وإلى هنا، وهو لدانى المكان... " ا. هـ السابق نفسه، وانْظُرْ: الهمع ١/ ٢٥٣.

(٣) قال أبو حيان: " ومن الظروف المشار بها إلى المكان البعيد (هِنَّا) مشددة النون، مكسورة الهاء أو مفتوحة " ا. هـ انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٩٨٢.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٨٧، وابن القواس ص ٤٢٦، والجامى ٢/ ٩٩.

(٥) فى الأصل: (وادى) وهو لحن.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٣ / ٨٦.

(٧) فى الأصل: (فههنا) وهو تَصْحِيف.

(٨) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٨٧، وابن القواس ص ٤٢٦، والهمع ١/ ٢٥٤، وانْظُرْ: الدر المصون ٤/ ٢٨.

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(١٠) سورة الأحزاب من الآية (١١)، وممن أجاز الإشارة بها إلى الزمان ابن مالك فقال فى التسهيل ص٤١: "وقد يراد بـ (هناك)، و(هُنَالك)، و(هُنَا) الزمان " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٢٥١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٠٨ / ب، وقال أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٩٨٢: ".... ومن خط أبى جعفر بن أبى رقيقة - وكان نحويا بتونس - ما نصُّه " المفضل يعنى الضَّبِيّ (هُنَاك) فى المكان، و(هنالك) فى الزمان " ا. هـ، وانْظُرْ: الهمع ١/ ٢٥٥.

مباحث الموصول

الموصول: مالا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد.

لما فرغ عن بيان ثانى أنواع المبنى شرع فى بيان النوع[1] الثالث فقال: الموصول وهو مفعول من: وصلت الشيء بغيره إذا جعلته من تمامه، وفى الاصطلاح ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم، فلا ينتقض بالموصول الحرفى وفى قوله: لا يتم جزءاً أى: لا يصير جزءاً تاماً [2] إشارة إلى أن الموصول من غير صلة وعائد يكون جزءاً من الكلام، إلا أنه لا يصير بدونهما جزءاً تاماً منه، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ومن ههنا نشأ الاختلاف بينهم أن الموضع من الإعراب هل للموصول وحده أم لـه مع صلته؟ والحق أنه لـه وحده، والصلة شرط خارج عنه بدليل ظهوره فى مثل: جاءنى أيهم أبوه قائم.

(إلا بصلة وعائد) فإنه بهما يتم جزء من الكلام، وإنما اشترط العائد فى إتمام جزئيته لأنه لولاه لكانت الصلة مستقلة بنفسها مقطوعة عما قبلها، فالعائد يربطها بالموصول؛ لأنه يصيرها جزءاً محتاجا إلى الغير، وبه احترز أيضا عما لا يتم جزءاً إلا بصلة، لكن يتم بدون العائد، كـ (إذ) و(إذا) و(حيث) فإنها ليست بموصولة[3].

ومن ذكر(اسما) بدل قوله: (جزءاً) فقد سها[4]؛ لأن احتياج (الذى) - مثلا - إلى الصلة، لا الاسمية؛ لأنه اسم بانفراده، لكن لا يكون جزءاً بدونهما.

فإن قلت[5]: أليس الاحتياج فى الإفادة إلى الأغيار - لكونه من خواص الحروف - ينفى اسميتها؟، قلت: لا؛ لأن تلك الحاجة ليست كحاجة الحروف، فإنها شروطه فى الوضع، بخلاف تلك فإنها عارضية غير مشروطة فيه.

فإن قلت: عرف الموصول بالصلة التى يتوقف معرفتها على الموصول فيلزم الدور! [6].

---

(١) فى الأصل: (نوع) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال الجامى ٢/ ١٠٠: " والمراد بالجزء التام: ما لا يحتاج فى كونه جزءاً أوَّلياً ينحل إليه المركب أولا، إلى انضمام أمر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها " اهـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٢١، وشرح التسهيل ١/ ١٨٦، والرضى ٣/ ٨٩، والكناش ١/ ٢٦٤، وابن جماعة ص ٢٠٨، والجامى ٢/ ١٠٠، والدولت آبادى ل ٧٦ / ب.

(٤) المراد به الزمخشرى فى مفصله ص ١٧٩ حيث قال: " والموصول ما لابد لـه فى تمامه اسماً من جملة ".

(٥) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الغجدوانى ص ٣٥٨.

(٦) لدفع مثل هذا الإشكال قال ابن الحاجب فى شرحه ٢/ ٧٢٠: " وقوله فى حده (ما لا يتمُ جزءاً إلا بصلة وعائد) قال: وليس ذلك كقولك: والعالِم من قام به العِلمُ؛ لأن المراد حد الموصول فى الاصطلاح، لا حد الموصول فى اللغة ولو جعلت موضع قولك: (بصلة) قولك: (بجملة) لارتفع الإشكال، ولكنه جرى فى ذلك على الاصطلاح فى تسميتها صلة " اهـ. وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٨٨، وابن القواس ص ٤٣٧، والجامى ٢/ ١٠٠.

وصلته جملة

قلت: لما كانت الصلة معروفة من المتعارف المشهور بأنها جملة خبرية لم يتوقف معرفتها على الموصول، إذ هو حينئذ كأنه: حال الموصول ما لا يتم إلا بجملة خبرية، ولذلك قال بعض المحققين [(١)]: " تفسير الصلة بالجملة الخبرية بعد؛ لارتفاع هذا الإشكال "، وأما قول من قال: " إن المراد بالصلة: اللغوية، فيندفع المحذور[(٢)] " ليس بشيء؛ لأن كل واحد من الموصول والصلة أمر اصطلاحي.

وإنما بنيت الموصولات إما لأن فيها / ما وضعه وضع الحروف كـ(ما) و(من) و(اللام) ثم (٨٠/ب) حملت البواقي عليها لأنها من باب واحد، وإما لشبهها بالحرف لاحتياجها في تمامها جزءاً إلى الأغيار، وهو الصلة والعائد [(٣)].

وصلته أي: صلة الموصول بسبب الاحتياج إلى بيان الصلة ما مر من كلام المحققين، فلا حاجة إلى ما ارتكبه صاحب المتوسط [(٤)] من التكلف لحصول الغرض الذي ذكر بأليق وجه من غير ما ذكره، جملة، احترز [(٥)] بالجملة عن المفرد فإنه لا يقع صلة، وإنما وجب أن تكون جملة لأن الذي هو أهمُ الموصولات من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها، لأن الجملة لا تصلح[(٦)] صفة للمعرفة، فإذا تعرفت بدخول الموصول صح الوصف فلا يدخل باعتبار وضعها إلا عليها، فحمل البواقي عليها، هكذا ذكروه [(٧)].

أقول: فيه بحث؛ لأن ما يقع وصفاً إما الموصول مع الصلة، أو الموصول وحده [أو الصلة وحدها][(٨)]، فإن كان الأولين يلزم إبطال ما هو الحق من أنه لا محل للصلة من الإعراب، مع أن الوصف لابد له منه، وإن كان الثالث يلزم أن يكون الوصف مفرداً لا جملة.

---

(١) المراد به ابن الحاجب في: شرحه ٢/ ٧٢١.
(٢) انْظُرْ: الجامي ٢/ ١٠٠.
(٣) انْظُرْ علة بناء الموصولات في: شرح المصنف ٢/ ٧٢٠ وقد زاد وجها آخر على ما ذكره الشارح فقال: "وإما لشبه (الذي) بلام التعريف من حيث إن وضعها لتكون الجملة هي عليه معرفة كما أن وضع اللام ليكون الاسم الداخل هو عليه معرفة، فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت، ثم جرت الموصولات كلها هذا المجرى وإن امتنع بعضها من جريه صفة لما أشبهت (الذي) في كونها معرفة وكونها موصولة " ا. هـ وانْظُرْ: الرضي ٣/ ٨٩، وابن القواس ص ٤٣٧، والصفوة الصفية ١/ ٦٣٨.
(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣١٠.
(٥) في الأصل: (احتراز) وهو تَصْحِيف.
(٦) في الأصل: (يصلح) وهو تصحيف.
(٧) منهم المصنف في شرحه ٢/ ٧٢١، وصاحب المتوسط ص ٣١٠ حيث قال: " وإنما وجب أن تكون صلته جملة خبرية لأن (الذي) و(التي) ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل أخواتها عليها " اهـ، وانْظُرْ: الكناش ١/ ٢٦٤، والأصبهاني ص ٥٦٨.
(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

خبرية، والعائد ضمير لـــه، وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول.

لا يقال: المراد من وصفية الجملة كونها وصفا فى المعنى دون اللفظ حتى يقتضى ذلك؛ لأنا نقول: فساد هذا الكلام أظهر من أن يخفى على المتأمل فى دليلهم.

وبوصف الجملة بقوله: خبرية[1] أى: محتملة للصدق والكذب، احترز عن الجملة الإنشائية لأنها ليست مما يقبل الوصف؛ لأن الوصف بالشيء لكونه مما ثبت له يقتضى ثبوته فى نفسه، لأن ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته فى نفسه، ولا ثبوت لهذه الأشياء.

وأيضا الصلة لابد وأن تكون معلومة للسامع قبل التركيب لأنها موضحة [2]، وإن كان حصول الإيضاح بالاجتماع، فلابد من تقدم الشعور لمعناها على الشعور لمعناه، وذلك لا يمكن إلا فى الخبرية؛ لأن الإنشائية مضمونها [لا يُعلم] [3] إلا بعد إيرادها [4].

فإن قلت: لو قال: (ما لايتم إلا بجملة خبرية)، لاستغنى عن قوله: (وصلته جملة خبرية) ثانيا، فَلِمَ لَمْ يفعل ذلك؟، قلت: لو فعله كذلك للزم استعمال ما لا يليق بالتعريف فيه؛ لأن إطلاق الجملة على صلة الألف واللام مجاز، ولكن إطلاق الصلة على الكل حقيقة، فقال ذلك ليكون المجاز فى الحكم لا فى الحد.

والعائد أى: الرابط بين الصلة والموصول ضمير يكون فى الصلة له أى: للموصول، للارتباط المذكور، ثم ذلك العائد لا يجب أن يكون فى الجملة البتة بل لو وجد فى متعلقها يكفى، على ما مرّ فى خبر المبتدأ [5].

وصلة الألف واللام اللتين بمعنى (الذى) فى المذكر وبمعنى (التى) فى المؤنث اسم فاعل أو اسم مفعول، فالصلة فى هاتين الصورتين وإن كانت مفردة فى الصورة لكنها جملة فى التقدير، فلا يرد اعتراض على القول بأن صلة الموصول لابد وأن تكون جملة [6].

وإنما عدلوا من أن يجعلوا صلتها جملة فى الصورة بل أوجبوا كونها إما اسم الفاعل أو اسم المفعول لأنهما [7] لما شُبّها بحرف التعريف من حيث الصورة، وهو لا يدخل إلا على

---

(١) قال النيلى: " قوله: (خبرية) فيه احتراز من الجمل الأمريَّة والنَّهْيِيَّة والاستفهامية، فإنها لا تكون صلة؛ لأنه لا يصح فيها التصديق والتكذيب " اهـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٦٣٦.

(٢) قال ابن القواس ص٤٣٦: "... فلا يُقال: جاءنى الذى قدِم من الحَضْرَة، إلا لمن عرف أن شخصا قدِم، أو بلغه ذلك؛ لأن الصلة بمنزلة الصفة، والصفة لابد وأن تكون معلومة، بخلاف الخبر " اهـ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٩١، وابن القواس ص ٤٣٥، والأصبهانى ص ٥٦٨.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٨١.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٧٢٢، وابن القواس ص ٤٤٢، والأصبهانى ص ٥٧٠، والجامى ٢/ ١٠١.

وهى: الذى، والتى، واللذان، واللتان، بالألف والياء، والأُلَى، والذين،

الاسم، كرهوا إدخال ما يشابهه إلا عليه، والجملة من حيث هى ليست باسم فلزم العدول عنها، ثم لما كان لهما شبه بـ (الذى) من حيث المعنى وهو إنما يدخل على الجملة، وجب دخولهما فاحتيج بالضرورة إلى ما هو مفرد فى اللفظ، وجملة فى المعنى، ليراعى حق الشبهين[1]، وهو لا يكون إلا اسم فاعل أو مفعول؛ لأن اسم الفاعل يمكن تحويل لفظ الفعل المبنى للفاعل إليه[2] واسم المفعول يمكن تحويل لفظ الفعل المبنى للمفعول إليه، مع كونه مراداً[3]، فعلم من ذلك: أن الجمة التى عدل عنها إلى ذلك المفرد لابد وأن تكون [4] فعلية، وفعلها من الأفعال المتصرفة، وأن يكون مما لا يتقدم عليه معموله، ولا مما يصدر بكلمة التصدير ليمكن التحويل.

ولما فرغ عن تحقق الموصولات شرع فى عدّها فقال: هى أى: الموصولات الذى لمفرد المذكر، والتى لمفرد المؤنث، بسكون الياء، وحركته وتشديده ضما وكسراً فيهما [5]، قيل: أصله (الذى) فقلبت ذاله تاء، وقد يخفّفان بحذف الياء عنهما اجتزاءً عنه بكسرة ما قبله، وقد تُحذف تلك الحركة أيضا اجتزاء عن المجموع باللام، واللذان لتثنية المذكر، واللتان لتثنية المؤنث، بالألف فى هاتين التثنيتين حال الرفع، والياء أى: بالياء فيهما حال النصب والجر، وهذا التغيير ليس بإعراب على الأصح كما مر فى أسماء الإشارة [6]، والأُلى والذين - بكسر الذال المعجمة فى الأحوال الثلاثة على الأصح، خلافا لمن قال: (الذون) فى الرفع [7] - وكلاهما لجمع المذكر، وقد يحذف نونهُ، وتثنية المذكر والمؤنث حيث أُمِن من الالتباس بقرينةٍ، لحصول الإطالة بالصلة [8].

(١) فى الأصل: (الشيئين) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (فيه) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (مراد) وهو لحن.

(٤) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) فى الذى والتى أربع لغات: (الذى) بسكون الياء، و(الذِىّ) بياء مشددة، و(اللَّذِ) بكسر الذال من غير ياء، و(الّلذْ) بسكون الذال، انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٦٧٥ وما بعدها، والرضى ٣/ ٩٩ وما بعدها، وذكر ابن مالك أن فيهما ست لغات انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ١٨٩، وإذا كانت مشددة فهى معربة على رأى الجزولى بأنواع الإعراب، وعند الزمخشرى مبنية على الضم كـ (قبلُ) و(بعدُ)، ومبنية على الكسر عند بعض. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٩٩، وابن القواس ص٤٤٣، والأصبهانى ص ٥٧٠، والهمع ١/ ٢٦٧.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٢٣، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٧) الرفع لغة طيئ، وهُذيل، وعقيل، انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ١٠٠٤، والهمع ١/ ٢٦٩، ونقلها أبو زيد فى: النوادر ص ٣١٧ عن عقيل، ونقلها ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٨، وشرح التسهيل ١/ ١٩١ عن هذيل، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ١٠٣، وابن القواس ص ٤٤٦، والمساعد ١/ ١٤٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٧، والأشمونى ١/ ١٤٩.

(٨) انْظُرْ: الرضى ٣ / ١٠٣، وابن القواس ص ٤٤٦.

وأما قوله: اللائى بهمزة وبعدها ياء، واللاء بالهمزة من غير الياء، واللاّى بالياء من غير همزة مكسورة أو ساكنة، واللاتى بالتاء والياء، واللات بالتاء فقط، واللوات فكلها لجمع المؤنث [1].

اعلم أن الصيغتين اللتين هما لجمع المذكر يختصان بأولى العلم وغيرهما من المفرد والمثنى، سواء كانا لمذكرين أو لمؤنثين، والألفاظ التى لجمع لمؤنث مشتركة بين أولى العلم وغيره.

وأنهم اختلفوا فى أن اللام فى (الذى) هل هى زائدة ليست من نفس الكلمة، أم من أصولها؟

فذهب بعضهم إلى أنها زائدة فأصل (الذى) على وزن (عمى)[2] وإنما زيدت اللام لتحسين اللفظ لا للتعريف نحو أن تقول: مررت/ بالرجل الذى فعل كذا، فيكون اللفظ متشاكلا، إذا لو قلت: مررت بالرجل ذى[3] فعل كذا، لم تجد له ذلك الانتظام، وأما حصول التعريف فيه فإنما هو بالصلة[4]، ومذهب البعض هو أنها أصلية، فلا ينافى كون حصول التعريف بالصلة، مع أن الحق أن الموصول معرفة بالوضع، والصلة للتوضيح، وأيضا لا مانع من أصالتها، فلا حاجة إلى الارتكاب على ما ذكر فى توجيه زيادتها. (٨١/أ)

وما لمن [لا][5] يعلم غالبا [6]، ومَنْ لمن يعلم غالبا [7]، وهذا أولى من قول من قال: (لمن يعقل)[8]؛ لكونه أشمل، ويستوى فيهما الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث طلبا للاختصار مع حصول فهم المقصود من صلتهما.

---

(١) وفى كلها لغات ذكرها الرضى ٣/ ١٠٥، وابن القواس ٤٤٨، والأصبهانى ص ٥٧٢، والجامى ٢/ ١٠٢.

(٢) هذا مذهب البصريين انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٦٦٩، وابن يعيش ٣/ ١٣٩، والصفوة الصفية ١/ ٦٤٠.

(٣) فى الأصل: (الذى) وهو خطأ.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٩٩، وقال أبو على الفارسى: " وتعرُّفها لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون تعرُّفها بالألف واللام، أو بكونها موصولة مخصوصة، فلا يجوز أن يكون باللام؛ لأنه لو كان بها دون ما ذكرنا لوجب أن تكون سائر الموصولات المتعرية منها غير متعرفة، وليس الأمر كذلك؛ لأنها متعرفة وإن كانت من اللام خالية، فإذا كانت متعرِّفةً ولم يخلُ تعريفُها من أن يكون بأحد أمرين، وبطل أن يكون بواحد منهما ثبت أنه بالآخر فقد وجدت الألف واللام فى هذا الاسم لغير هذا التعريف " ا. هـ انْظُرْ: الإغفال ١/ ٢٨٢.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) نحو: عرفت ما عرفته، وقد جاء فيما يعلم نحو: (والسماء وما بناها)، انْظُرْ: الجامى ٢/ ١٠٢.

(٧) وقد تستعمل فيمن لا يعقل وذلك إذا خلط ما يعقل وما لا يعقل، غلب جانب من يعقل نحو قوله تعالى:**{وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ}**. انْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٤٤.

(٨) ممن قال بذلك ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٧٢٥، وابن يعيش ٣/ ١٤٤، وابن هشام فى: شرح شذور الذهب ص ١٤٥.

وأىّ، وأيّه، وذو الطائية، و(ذا) بعد (ما) للاستفهام،

وأىُّ بمعنى: (الذى) للمذكر، وأيّة بمعنى (التى) للمؤنث، وذو الطائية أى: (ذو) فى الأشهر بمعنى الصاحب، وكونه بمعنى (الذى) فى لغة طيئ[1] وهو اسم قبيلة، كما فى قوله:

وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ [2]

ويفرق بينهما فى الاستعمال بتغيُّر الأول باقتضاء العوامل لكونه معربا، بخلاف الثانى لا يتغير لكونه مبنيا فى كل الأحوال تقول: مررت بذو قام، ورأيت ذو قام، وكذلك لا يتغير تذكيراً وتأنيثا وتثنية وجمعا على الأكثر، وقد يقال فى المؤنث: ذاتُ، وذواتا، وذواتُ، بضم التاء فى جميع الأحوال[3].

وذا يكون بمعنى (الذى) إذا وقع بعد(ما) للاستفهام، نحو: ماذا صنعت؟ هذا على رأى البصريين؛ لأنهم خصصوا كونه بمعنى(الذى) بما وقع هذا الموقع، بخلاف الكوفيين فإنهم عمموا ذلك[4]، يعنى: (ذا) عندهم اسم إشارة بمعنى (الذى) وتقدم (ما) عليه ليس بشرط بل كل اسم إشارة عندهم يجيء بمعنى الموصول فيقدرون قوله تعالى:**{وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ}**[5] بـ: ما التى بيمينك.

---

(١) قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية تنسب إلى طيئ بن أدد، تتفرع منهم بطون وأفخاذ عديدة، كانت منازلهم باليمن، انْظُرْ: معجم قبائل العرب ٢ / ٦٨٩.

(٢) عجز بيت من الوافر وصدره: فإن الماءَ ماءُ أبى وجدى. قاله سنان بن الفحل الطائى مخاطبا عبد الرحمن بن الضحاك فى شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيين من العرب وانظره فى: أمالى ابن الشجرى ٣/ ٥٥، والإنصاف ١/ ٣٨٤، وابن يعيش ٣/ ١٤٧، ولباب الإعراب ص ١٨٤، والرضى ٣/ ١٠٦، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٢٩١، وأوضح المسالك ١/ ١٥٤، والهمع ١/ ٢٧٢. والشاهد: مجيء (ذو) بمعنى (الذى) فى لغة طيئ.

(٣) انْظُرْ: ابن الشجرى ٣/ ٥٥، والرضى ٣/ ١٠٧.

(٤) لم يجوز البصريون استعمال أسماء الإشارة كلها أسماء موصولة كما قال الكوفيون، وذلك لأنها أسماء تامة بنفسها يحسن الوقوف عليها، وجوزوا استعمال (ذا) فقط ولكن بشروط: أن تكون للإشارة نحو: ماذا التوانى؟، أن لا تكون ملغاة وذلك بتقديرها مركبة مع (ما) نحو: ماذا صنعت؟ فيصيران اسما واحداً من أسماء الاستفهام، وأن يتقدمها استفهام بـ (ما) اتفاقا، أو بـ (من). وذهب الكوفيون والزجاج إلى جواز استعمال (ذا) وغيرها من أسماء الإشارة أسماء موصولة بلا شروط واستدلوا على ذلك بشواهد كثيرة، انْظُرْ تفصيل هذه المسألة فى: الكتاب ٢/ ٤١٦، ومعانى الفراء ١/ ١٣٨ و٢/ ١٧٧، وكتاب الشعر لأبى على ٢/ ٣٨٨، والحجة لأبى على ٢/ ٣١٨، والإنصاف ٢/ ٧١٧، وابن يعيش ٤/ ٢٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٥٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٦، والرضى ٣/ ١٠٧، والارتشاف ٢/ ١٠١٠، والبحر ٧/ ٣٢١، وتخليص الشواهد ص ١٣٥، والتصريح ١/ ١٣٨.

(٥) سورة طه من الآية (١٧).

والألف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى (الذى) و(التى)، فيشترك بينهما، وكذا بين تثنيتهما وجمعهما، فكل ذلك يعرف بصلتهما [(١)]، فعند المصنف يكونان اسما بمعنى (الذى) كما هو مذهب الزمخشرى[(٢)]، والضمير الذى فى الصلة يعود إليهما حينئذ، وعند المازنى حرف[(٣)]، فالضمير الذى فيها يرجع إلى الموصوف المحذوف لكونه فى حكم المنطوق به، فقولك: مررت بالضارب، فى قوة قولك: مررت بالرجل الضارب [(٤)]، قال ابن يعيش[(٥)]: " مجرد كون الألف واللام بمعنى (الذى) لا يفيد الاسمية فيهما، ألا ترى أن واو (مع) ليست باسم مع كونها بمعنى (مع)، وأيضا لو كان اسما لكان له محل من الإعراب، ولا خلاف فى أنه لا موضع له من الإعراب، إذ لو كان كذلك لكان موضعه فى قولنا: جاءنى الضارب، رفعا بأنه فاعل، فكان يؤدى إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير ما يجوِّز، وكذلك فى: مررت بالضارب، يلزم انجراره، وذلك لا يجوز ".

هذا كلامه فى شرح المفصل وفيه تأمل.

وذهب بعضهم إلى أنهما كانا فى الأصل: (الذى) فحذف ذاله وياؤه وبقى تعريفه [(٦)].

وردّ: بأن (الذى) بجملته للتعريف، وفيه نظر؛ لأنه مبنى على أن حذف بعض حروف الكلمة للتخفيف يستلزم تغيير معنى اللفظ، وهو ليس بمحقق.

والعائد المفعول اعلم أن العائد لا يخلو من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، والأخير لا يخلو من أن يكون متسعا فيه بأن حذف الجار وجعل المجرور بمنزلة المفعول أولا،

---

(١) قال ابن مالك: " ويظهر الفرق بالعائد نحو: رأيتُ الكريمَ أبوه، والحَسَن وجْهُهَا، والمرضىَّ عنهُما، والمغضوبَ عليهم، والمنظورَ إليهم، والفاتِنَ حُسنُهُنَّ " اهـ، انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٨.

(٢) انْظُرْ: المفصل ص ١٧٨ حيث قال: " واللام بمعنى الذى " اهـ.

(٣) ذهب المازنى إلى أنها موصول حرفى، ووافقه الأخفش ولكنه قال: هى حرف تعريف، انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٢٠٠، والرضى ٣/ ٩٣، وابن القواس ص ٤٥١، والجنى ص ٢٠٢، والارتشاف ٢/ ١٠١٣، وأوضح المسالك ١/ ١٥٣، والتصريح ١/ ١٣٧، والهمع ١/ ٢٥٧.

(٤) قال الرضى ٣/ ٩٣: " وفيما ارتكبه - أى المازنى - يلزمه محذوران أحدهما: إعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهراً على أحد الأمور الخمسة...، والثانى: رجوع الضمير على موصوف مقدر" اهـ.

(٥) انْظُرْ: شرح المفصل ٣/ ١٤٤ مع تصرف يسير فى النقل، وابن يعيش هو: موفق الدين يعيش بن على بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن على أبو البقاء، كان يعرف بابن الصانع ولد سنة ٥٥٣ هـ، من كبار أئمة العربية ماهراً فى النحو والتصريف، تصدر بحلب للإقراء زمانا، صنف: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جنى (شرح الملوكى)، مات بحلب سنة ٦٤٣ هـ انْظُرْ: البغية ٢/ ٣٥١، والأعلام ٩/ ٢٧٢.

(٦) نسب الرضى ٣/ ٩٣ هذا الرأى إلى الزمخشرى.

يجوز حذفه

فإن كان منصوبا [(١)]، أو مجروراً متسعا فيه يجوز حذفه حذفا [(٢)] فصيحا لحصول العلم به، بدلالة قرينة الكلام عليه، مع كونه فضله فى الكلام واستطالته مع الموصول والصلة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول نحو قوله تعالى: **{أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً}**[(٣)] أى: بعثه، وقوله تعالى: **{فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ}**[(٤)] أى: ما تؤمرونه، بمعنى: تؤمرون به، كما فى قولك: أمرتك الخير، فإنه فى تقدير: أمرتك بالخير، فحذف الجار إيجازاً وأمنا من الالتباس، إذ الأمر [لا يكون] [(٥)] إلا بالباء، ثم أوصل الفعل فحذف الضمير.

وأما المرفوع فلا يجوز حذفه إن كان فاعلا [(٦)]؛ لئلا يلزم حذف أحد جزئى الجملة، مع احتياج السابق إليه، والامتناع فى حذف الفاعل.

وأما المرفوع الغير الفاعل[(٧)]، والمجرور الغير المتسع فيه فلا يجوز حذفهما بلا ضعف، فلا يكون حذف كل منهما فصيحا، فعلى هذا يندفع نظر صاحب المتوسط[(٨)]، ويعرف ذلك بالتأمل.

فإن قلت: المرفوعُ الغيرُ الفاعل المبتدأ والخبر، وحذف [(١)] كل منهما كثير فى الكلام، وكذلك

---

(١) العائد المنصوب إن كان متصلا بفعل جاز حذفه تخفيفا لطول الكلام بالصلة، وذلك نحو الآية التى استشهد بها الشارح - رحمه الله - وإن لم يكن متصلا بفعل امتنع الحذف، سواء كان متصلا بحرف نحو: أعطيته ما إنه يكفيه، أواسم الفاعل، أو كان منفصلا أما مع الحرف فلعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه الحرف ولعدم ما يدل عليه إن حذفا معاً، وأما اسم الفاعل فلعدم طول الكلام، وأما المنفصل فلأنه يجرى مجرى الظاهر الأجنبى، انْظُرْ: ابن القواس ص٤٥٣، والهمع ١/ ٢٩٢.

(٢) فى الأصل: (حذف) وهو لحن.

(٣) سورة الفرقان من الآية (٤١).

(٤) سورة البقرة من الآية (٦٨).

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) وكذا إن كان نائبا عنه، أو خبراً لمبتدأ، أو لناسخ نحو: جاءنى اللذان ضُربا، وجاء الذى الفاضل هو، أو إن الفاضل هو. انْظُرْ: الهمع ١/ ٢٩٣، وانْظُرْ: الرضى ٣ / ١١٠.

(٧) بأن كان مبتدأ، فذلك يجوز حذفه بشروط انظرها فى: الهمع ١/ ٢٩٣، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ١١٠، والارتشاف ٢/ ١٠١٦، والأشمونى ١/ ١٦٩، والتصريح ١/ ١٤٣.

(٨) قال صاحب المتوسط ص ٣١٣: " وإنما قيد العائد بالمفعول لأن غيره وهو المرفوع أو المجرور لم يجز حذفه؛ لكون المرفوع فاعلا، وامتناع حذف الفاعل، واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف أعنى الجار والمجرور، وفيه نظر؛ لجواز كون المرفوع مبتدأ أو خبراً، وجواز حذفهما فى كلامهم وجواز حذف الجار والمجرور معاً كقوله:

عسى الأيام أن يرجعـ ::: ـن قوماً كالذى كانوا

أى: كالذى كانوا عليه، فالأصوب أن يقال: العائد المفعول كثر حذفه لأنه قل حذف غيره " ا. هـ.

(١) فى الأصل: (فحذف).

وإذا أخبرت بـــ (الذى) صدّرتها.

حذف المجرور، فكيف الحكم بأن حذف كل منهما ضعيف؟، قلت: أما فى المرفوع فلحصول احتياج الكلام إليه للارتباط ههنا، وكثرة حذفه فيما [عداه، والاستدلال] [1] على حذف الجار والمجرور بقول الشاعر:

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ::: نَ قَوْمًا كَالذى كَانُوا [2]

على تقدير: كانوا عليه، فلا يصح دليلاً؛ لتصريح بعض الأفاضل بمنع هذا التقدير.

وقد تحذف الصلة بالكلية وإن كان شاذاً فى الاستعمال والقياس [3] كما فى قولهم للدواهى: بعد اللتيا والتى، بحذف الصلة من كل منهما؛ لأن الغرض أن هذه الخطة لعظمها وفخامة أمرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه [4] وبلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن شرح كنهه [5].

وإذا أخبرت أى: إذا أردت الإخبار بـ (الذى) [6] أى: باستعانة (الذى) ومتصرفاته كالمثنى والمجموع والمؤنث / عن شىء معلوم باعتبار الذات، ومجهول باعتبار الوصف، أو على العكس (٨١/ب) بالنسبة إلى السامع، مريداً أن تبين ذلك الشىء المعلوم بوجهٍ بوجهه الذى هو غير معلوم له صدّرتها أى: جعلت (الذى) فى صدر الجملة معبراً بها عن ذلك الشىء باعتبار الوجه

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) من الهزج للفند الزمانى من قصيدة قالها فى حرب البسوس انظره فى: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٢، والشرح المتوسط ص ٣١٣، وعون الوافية ص ١١٢، والمغنى ٢/ ٧٥٦، والخزانة ٣/ ٤٣١. والشاهد قد أوضحه الشارح فلا حاجة لإعادته.

(٣) فى جواز حذف الصلة إذا عُلِمت قولان: أحدهما الجواز فى الاسمى غير (أل) كقوله:

نَحنُ الأُلَى فاجمَعْ جُمُو ::: عَكَ ثم وجهِّهم إلينا

أى: الأُلى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم، وفى الحرفى إن بقى معمول الصلة كقوله: أما أنت منطلقا انطلقت أى: لأن كنت، فحذف (كان) وهى صلة (أن) ومعمولها باق. انْظُرْ: الهمع ١/ ٢٩٠، وانْظُرْ: التصريح ١/ ١٤٢.

(٤) فى الأصل: (وعظم) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: المفصل ص ١٧٩، وابن يعيش ٣/ ١٥٣، والتصريح ١/ ١٤٢.

(٦) قال ابن يعيش ٣/ ١٥٧: " طريقة الإخبار أن تصدر الجملة بالموصول الذى هو: الذى، والتى، أو الألف واللام بمعناهما، وتنزع الاسم الذى تريد الإخبار عنه من الجملة وتضع موضعه ضميراً يعود إلى الموصول بكونه فى المعنى، ثم تأتى بذلك الاسم الذى تخبر عنه آخراً تجعله خبراً عن الموصول، وإنما قال النحويون: أخبر عنه وهو فى اللفظ خبر؛ لأنه فى المعنى محدث عنه، إذ قد يكون خبرًا ولا يخبر عنه نحو (الفعل) فأرادوا التنبيه على أنه خبر ومحدث عنه فى المعنى " ا. هـ. قال ابن الحاجب ٣/ ٧٢٨: ".... فليس قولهم (أخبر عن زيد) على ظاهره، وإنما المعنى: أخبر عن مبهم هو (زيد) فى المعنى بـ (زيد) " ا. هـ.

وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لــه وأخرته خبراً، فإذا أخبرت عن (زيــد) مــن: ضربت زيداً قلت: الذى ضربته زيد، وكذلك الألف واللام فى الجملة الفعلية...

المعلوم، وجعلت، أى: وضعت موضع الاسم المخبر عنه فى أصل الكلام، وإلا فالمخبر عنه فى اللفظ هو (الذى) ضميراً لـه، أى: لـ (الذى)، وأخرته، أى: ذلك المخبر عنه عن الضمير المرفوع الموضوع موضعه لأجل كونه خبراً باعتبار الوجه الغير المعلوم، فشروط ذلك الإخبار أربعة:

الأول: تصدير الجملة بـ (الذى) لأنها حينئذ يكون مخبراً عنها، وإنما يجىء متقدما نظراً إلى الأصل[1].

والثانى: فى تأخير الاسم المراد عنه الإخبار؛ لأنه حينئذ يكون خبراً، وهو مؤخر لذلك[2].

والثالث: وضع الضمير مكان الاسم المؤخر عن موضعه، أما الضمير فللاحتياج إليه للربط وأما كونه فى موضعه فلأنه كناية عنه فناسب أن يكون فى مكانه[3].

والرابع: أن يكون الضمير عائداً [4] إلى الموصول.

فإذا أخبرت، أى: إذا أردت الإخبار عن (زيد) حين كون المخاطب عالما بأن شخصا قد أوقعت عليه الضرب، ولذلك وصفه بقوله: من: ضرت زيداً، ولكن لا يعلم أن ذلك الشخص المضروب هو (زيد) بأن تريد أن تبين أن ذلك الشخص (زيد)، قلت: الذى ضربته، أى: الشخص الذى أوقعت الضرب عليه زيد، ولو علم المخاطب كون ذلك الشخص زيداً، لكن لم يعلم أنك أوقعت عليه الضرب [قلت] [5]: الذى هو زيد ضربته، أى: أوقعت عليه الضرب.

وكذلك إذا أردت الإخبار باستعانة الألف واللام عن ذلك الشىء المذكور صنعت كما صنعت فى (الذى) من تصدير الألف واللام، ووضع الضمير موضع المخبر عنه فى الحقيقة، وتأخير المخبر عنه حال كونه خبراً، إلا أن الإخبار بـ (الذى) يمكن عن ذلك الاسم فى أىّ جملةٍ كانت، والإخبار بهما عنه لا يمكن إلا إذا كان الاسم فى الجملة الفعلية التى يكون فعلها متصرفا، ولا مصدر بما يقتضيه، لا فى الجملة الاسمية، وهو معنى

---

(١) فعلم أن كل موضع لا يصلح أن يُصدر الموصول فيه لا يصح الإخبار عنه.

(٢) فعلم أن كل ما لا يصح تأخيره لا يصح فيه الإخبار.

(٣) فعلم أن ما لا يصح إضماره ولا يصح وضع ضميره مكانه لا يصح الإخبار عنه، فامتنع الإخبار عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيره، وامتناعِ تقديمِ (الذى) عليه، وامتنع الإخبار عن كل ضمير يعود على المبتدأ لأنك تؤخره وتجعل مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد فيتعذر تأخيره فى المعنى. انْظُرْ فيما سبق: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٨٤ وما بعدها.

(٤) فى الأصل: (عائد) وهو لحن.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

خاصة، ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول، فإذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار،

قوله: خاصة، أى: الإخبار بالألف واللام على هذا الطريق لا يمكن إذا كان الاسم فى الجملة الاسمية، فلا يقال: الهُوَ أخوك زيد، فيكون (الذى) أكثر مجالا من الألف واللام [1].

قوله: ليصح بناء صلتهما وهى اسم الفاعل أو اسم المفعول علّة لاختصاص كون الإخبار بهما عن ذلك الاسم فى الجملة الفعلية، يعنى: أن صلة الألف واللام على ما عرفت[2] لا تكون إلا اسم الفاعل أو المفعول، وأخذهما إنما يمكن من الجملة الفعلية[3]؛ لأنه ليس اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الجملة الاسمية حتى يُسبك منها أحدهما، فتقول عند إرادتك الإخبار عن (زيد) فى قولك: ضربت زيداً: الضاربه أنا زيد.

فإن قلت: عدم إمكان أخذ اسم الفاعل أو المفعول من الجملة الاسمية إذا كان جزء الاسمية اسمين، أما إذا كان الجزء الأخير منها فعلا كما [فى][4]: زيد يقوم، فلا نسلم ذلك!

قلت: نعم إلا أن هذا[5] الإمكان لا يجديك نفعا، إذ لابد ههنا من وضع الضمير مكان الاسم المخبر عنه وهو (زيد) فيلزم دخول الألف واللام على الضمير وذلك لا يجوز.

قال صاحب المتوسط [6]: " اعلم أنه يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ههنا مع أنه لم يذكرهما[7] فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ [وفى مواضع وجوب][8] تأخير الخبر ".

قلت: أما وجوب تقديم (الذى) فداخل فى قوله: إذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام وأما وجوب تأخير الخبر فلازم من ذلك.

فإذا تعذر أمر منها أى: من الأمور المذكورة من تصدير (الذى) وجعل الضمير العائد إلى الموصول موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه تعذر الإخبار عن ذلك الاسم بـ (الذى)

---

(١) انْظُرْ: المفصل ص ١٨١، وابن يعيش ٣/ ١٥٧، وشرح المصنف ٣/ ٧٢٩، وابن القواس ص ٤٥٤، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٧٤، والأصبهانى ص ٥٧٧، والصفوة الصفية ١/ ٦٤٩.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٢٢، والرضى ٣/ ١١٦.

(٣) قال الرضى ٣/ ١١٦: "... ويجب أن يكون الفعل الذى يُسبك منه صلة الألف واللام متصرفاً، إذ غير المتصرف نحو (نعم) و(بئس) و(حبذا) و(عسى) و(ليس) لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يخبر باللام عن (زيد) فى نحو: ليس زيد منطلقا، ويجب ألا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرفى النفى والاستفهام " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى٢/ ١٠٥.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (هذه) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣١٤.

(٧) فى الأصل: (يذكر) وما أثبته من الشرح المتوسط.

(٨) ما بين المعقوفين من الشرح المتوسط ص ٣١٤.

ومن ثمة امتنع فى ضمير الشأن، والموصوف، والصفة، والمصدر العامل...

على الطريق المذكورة لانتفاء شرطه[1].

ومن ثمة أى: من أجل أنه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار، امتنع الإخبار فى موضع يكون الإخبار بهذا الطريق فى ذلك الموضع عن ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم؛ لأن لضمير الشأن صدر الكلام، والإخبار بالطريق المذكور يستلزم إبطال صدارته، لوجوب تصدير (الذى) وتأخير ما أريد الإخبار عنه[2]، فظهر منه أن الإخبار بهذا الطريق لا يجوز عن ضمير الفصل لتعذر تأخيره، فلا يمكن أن يقال: الذى هو زيد قائم هو، وكذلك يمتنع الإخبار بهذا الطريق عن كل ما يقتضى صدر الكلام كـ (كم) الخبرية، وعدُّ (كم) الاستفهامية من هذا القبيل سهو.

ومن تلك الجهة امتنع الإخبار أيضا عن الموصوف بدون الصفة، فلا يقال فى: جاءنى رجل عالم: الذى جاء هو رجل؛ لامتناع جعل الضمير مكان الموصوف، لإيهام كون المضمر موصوفاً، وذا لا يجوز، مع استلزامه تقديم الصفة على الموصوف، وامتنع الإخبار أيضا من تلك الجهة عن الصفة بدون الموصوف، فلا يقال فى المثال المذكور: الذى جاء رجل هو عالم لامتناع وضع الضمير مكانها لعدم كونه صفة[3]، وأما الإخبار عن الصفة والموصوف جميعا فيجوز كما فى المثال المذكور: الذى جاء هو رجل عالم[4].

وامتنع الإخبار أيضا من تلك الجهة عن المصدر العامل بدون المعمول لامتناع وضع الضمير مكانه، فلا يقال فى: ضربى زيداً: ضربى الذى هو زيد؛ لتعذر/ إعمال الضمير، وإن كان عبارة **(٨٢/أ)** عن العامل، لأن لفظ العامل مراعىً فى العمل والإضمار يزيله[5]، وإن فرضنا بقاء الإعمال بالمصدر لزم تقديم معموله عليه وذلك لا يجوز إذ المصدر لا يعمل مؤخراً [6].

وإنما قيد المصدر بصفة العاملية لأنه لو لم يكن عاملاً يجوز الإخبار عنه؛ لعدم المحذور المذكور فتقول فى: أعجبنى الضرب: الذى أعجبنى هو الضرب.

وإنما قلنا: (بدون المعمول) لأنه لو كان الإخبار عن المصدر العامل مع معموله، يجوز

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٣/ ١١٦.

(٢) قال الرضى ٣/ ٢١: " وكذا كل مبهم مفسَّر بما بعده كضمير (نعم) و(بئس) و(رُبّ)... وكل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كـ (مَن) و(ما) و(أيهم) وكذا (كم) الخبرية و(كأين) لتصدرهما لما فيهما من معنى الإنشاء " اهـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٣٠، وابن القواس ص ٤٥٤، والكناش ١/ ٢٦٨، والجامى٢/ ١٠٥، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٩١.

(٤) انْظُرْ: الجامى ٢/ ١٠٥.

(٥) قال الرضى٣/ ١١٨: "... وكالمصدر العامل، إذ لا يجوز: مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح؛ لأن لفظ المصدر مراعى فى العمل إذ هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل، والإضمار يزيل اللفظ " اهـ.

(٦) انْظُرْ: الكناش ١/ ٢٦٨.

الإخبار، فتقول في: أعجبني ضربي زيداً: الذي أعجبني هو ضربي زيداً، لعدم المانع.

وامتنع الإخبار أيضا لتلك الجهة عن الحال فلا يقال في نحو: ضربت زيداً قائما: الذي ضربت زيداً إياه قائم؛ لامتناع وضع الضمير مكانه لإيهامه وقوع الضمير حالا، مع وجوب كون الحال نكرة [(١)]، وبهذا علم امتناع الإخبار بالطريق المذكور عن تمييز المنصوب، ومجرور[كم] [(٢)]، ومفتوح (لا) النافية؛ لتعذر وضع الضمائر مكان هذه الأشياء؛ لأن الضمائر معارف وهذه الأشياء لازمة التنكير، فكذا كل ما يلزم التنكير.

وامتنع الإخبار أيضا لتلك الجهة عن الضمير المستحق لأن يرجع لغيرها [(٣)]، أي: لغير (الذي)، وتأنيث الضمير باعتبار كون (الذي) في تأويل الكلمة، سواء كان ذلك الغير مبتدأ نحو: زيد ضربته، [أو موصولا نحو: الذي ضربته زيد] [(٤)]، أو موصوفا نحو: جاءني رجل ضربته، فلا يقال في الأول: الذي زيد ضربته هو [(٥)]، وفي الثاني: الذي الذي ضربته زيد، وفي الثالث: الذي جاءني رجل ضربته هو؛ لئلا يلزم خلو المستحق عما يستحقه، فإنك لو أرجعت الضمير الأول إلى (زيد) لبقي الموصول بلا عائد، وإن أرجعته إلى الموصول لبقي المبتدأ بلا عائد، فعلى ذلك قياس غيره.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز التقسيم بأن يرجع الأول إلى المبتدأ والثاني إلى الموصول، أو على العكس؟، قلت: أما الأول فلأن العائد إلى الموصول لابد وأن يكون في حيز الصلة، فإن كان الضمير الأخير في حيزها فأين الخبر، فإن كان خبراً فيلزم الخلو المذكور.

---

(١) انْظُرْ: الجامي ٢/ ١٠٦، وقال المبرد موضحا امتناع الإخبار عن الحال: " فإن قلت: ضـرب عبدُ الله أخاك قائما فقيل: أخبر عن (قائم) فقد سألك مُحالا؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، والمضمر لا يكون إلا معرفة، وكل ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه، فالإخبار عن الحال لا يكون " اهـ، انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٩١.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح الرضى ٣/ ١١٨.

(٣) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٣٠: " ولا عن الضمير المستحق لغيرها مثل قولك: زيد ضربته، فلا تخبر عن الضمير في (ضربته)؛ لأن غير (الذي) استحقه وهو المبتدأ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقي الموصول بلا عائد، لأنك إذا جعلت موضعه مضمراً بقي على ما كان عليه في عوده إلى (زيد) فيبقى الموصول بلا عائد، ولا يستقيم أن يكون المضمر المؤخر خبراً عائداً على الموصول؛ لأنه إنما يأتي بعد تمام الموصول، والعائد على الموصول لا يكون في جزءٍ آخر بعد تمامه " اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، بدليل سياق الكلام بعد.

(٥) قال الرضى ٣/ ١٢٠: "... فلو قلت (الذي زيد ضربته هو) فإن بقي الضمير كما كان راجعا إلى (زيد) لم يجز؛ لأننا قلنا: يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول، وأيضا تبقى الصلة خالية من عائد إلى الموصول، وقولك (هو) في الآخير ليس في الصلة، بل هو خبر الموصول، وإن جعلناه عائداً إلى (الذي) بقي خبر المبتدأ - وهو جملة- خالياً من عائد إلى المبتدأ، وقولك (هو) في الآخير ليس في حيّز خبر (زيد) " اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٤٥٤ وما بعدها، والأصبهاني ص ٥٧٨.

والاسم المشتمل عليه، و(ما) الاسمية: موصولة، واستفهامية.

وأما الثانى: فلأن العائد إلى المبتدأ يجب أن لا يكون خبراً لغيره، وههنا كذلك.

وكذا امتنع الإخبار من تلك الجهة عن الاسم المشتمل عليه، أى: على الضمير الذى استُحق لغير الوصول، سواء كان الاشتمال بإضافة الاسم إليه نحو: زيد ضربت غلامه، أو بوجه آخر نحو: زيد أبوك رجل يحبه، فلا يقال فى الأول: الذى زيد ضربته غلامه [1]، على تقدير كون الإخبار عن مجموع الاسم والضمير، وكذا لا يقال فى الثانى: الذى زيد أبوك رجل يحبه؛ لئلا يلزم خلو المستحق عما يستحقه بعين ما ذكرنا، وأما إذا أريد الإخبار عن الاسم فقط وقيل: الذى ضربته هو غلام، ليكون الضمير الإخبارى عائداً[2] إلى الموصول والثانى المضاف إليه عائد إلى المبتدأ، فحينئذ وإن لم يلزم الخلو لكنه يلزم تقديم المضاف إليه على المضاف.

ولما كان من المبنيات ما يوافق لفظُه لفظَ الموصول، لم يُجعل له باب برأسه، بل أراد أن يبين فى ضمن الموصولات، فقال: (ما) الاسمية احترز به عن الحرفية فإنها تجىء لمعانٍ ليس هنا موضع بيانها، وسيجىء فى الحروف، فـ (ما) الاسمية على ستة أنحاء:

أحدها: موصولة وهى على هذا الوجه لغير أولى العلم غالبا – كما مر[3] – نحو قوله تعالى:**{قُلْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ}** [4] وكقوله تعالى:**{وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا}**[5].

والثانى: استفهامية وهى على هذا الوجه لغير أولى العلم مطلقا كقوله تعالى:**{وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى}**[6].

فإن قلت: أليس هذا ينتقض بـ: ما زيد، وما هذا الرجل؟.

قلت: لا؛ لما ذكر من أن أصل [ما] [7] أن يقع على غير ذوى العقول، وقد يقع على ذوى العقول فى الظاهر، ويكون فى الحقيقة على صفاته [8]، ولذلك يجاب عن الأول بـ: طويل، أو

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٣١: "…. فلا يصح الإخبار عن (غلامه)؛ لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً فإن أعدته على الموصول بقى المبتدأ بلا عائد، وإن أعدته على المبتدأ بقى الموصول بلا عائد " ا. هـ. وقال ابن القواس ص ٤٥٥: " لأنه لو أخبر عن الغلام مثلا فقيل: الذى زيد ضربته غلامه، لأدى إلى وقوع الضرب على (زيد)، والمضروب هو الغلام " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ١٠٦.

(٢) فى الأصل: (عائد) وهو لحن.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) سورة الجمعة من الآية (١١).

(٥) سورة الشمس الآية (٥)، وهى هنا استعملت فيمن يعلم.

(٦) سورة طه الآية (١٧).

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) قال ابن الشجرى: " وإنما يستفهمون بما عن غير ذوى العقل من الحيوان وغيره… وقد يستفهمون بها عن صفات ذوى العقول " ا. هـ انْظُرْ: الأمالى ٢/ ٥٤٨، وانْظُرْ: ابن يعيش ٣/ ١٤٥.

أسود، أو غير ذلك، وعن الثانى بـ: عالم، أو جاهل، ومن ذلك ما حُكى عن أبى هريرة[1] - رضى الله عنه - (سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ، وسُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنّ لَنَا)[2]، وفى الإقليد[3]: " (ما) فى الموضعين كأنه ينبئ عن عظمة شأن الله؛ لأن (ما) هنا لإرادة معنى[4] الوصف، فكأنه قيل: ليس من شأنكن أن تكن مسخرات لنا، فسبحان الملك القادر الذى سخركن بكمال ملكوته وتمام قدرته ".

والثالث: شرطية، أى: متضمنة للشرط والجزاء، وهى على هذا الوجه أيضا لغير أولى العلم مطلقا، كقوله تعالى:**{وما تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوه عِنْدَ اللهِ}**[5].

والرابع: موصوفة بمعنى (شىء)، إما بمفرد نحو قوله تعالى:**{هَذَا مَا لَدَىَّ عَتِيد}**[6]، أو بجملة كقول الشاعر:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النفوسُ مِنَ الأمـ ::: ـرِ لـه فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[7]

---

(١) عبد الرحمن بن صخر الدوسى أشهر من سكن الصُّفَّة، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له، نشأ يتيما ضعيفا فى الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، أسلم سنة ٧ هـ، ولزم صحبة النبى ﷺ ولى أمر المدينة مدة، ولما صارت الخلافة إلى عمر استعمله على البحرين، ثم عزله، كان أكثر مقامه فى المدينة وتوفى فيها سنة ٥٩ هـ، انْظُرْ ترجمته فى: حلية الأولياء ١/ ٣٧٦، والأعلام ٤/ ٨٠.

(٢) هذا القول حكاه الفارسى عن أبى زيد، انْظُرْ: البغداديات ص ٢٦٥، وحكاه القرطبى فى تفسيره ٥/ ١٣ عن أبى عمرو بن العلاء.

(٣) هو: الإقليد فى شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندى توفى سنة٧٠٠ هجرية، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بالجامعة برقم: ٤٣٤٤ تحقيق د/ محمود أحمد أبو كتة الدراويش، انْظُرْ ص٧٠٤ من الرسالة، وانْظُرْ ص ٨٨٨ من المطبوع.

(٤) كلمة: (معنى) ليست فى الإقليد.

(٥) سورة البقرة من الآية (١١٠)، سورة المزمل من الآية (٢٠).

(٦) سورة (ق) من الآية (٢٣).

(٧) من الخفيف لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص١٨٩ برواية: ربما تجزع، والكتاب ٢/ ١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣، وابن يعيش ٤/ ٣٢٢، وبلا نسبة فى: الأصول ٢/ ١٦٩، والمقتضب ١/ ١٨٠، وكتاب الشعر ١/ ٢٦٣، ٢/ ٤٠٩، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٤٨٤، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٥٤، ولباب الإعراب ص ١٧٧، والرضى ٣/ ١٣٣، وابن القواس ص ٤٥٦، وعون الوافية ص ١١٥، وشرح شذور الذهب ص ١٣٤، والمغنى ١/ ٣٢٦. وورد منسوبا فى بعض المصادر إلى: حنيف بن عمير، أو أبى قيس صرمة ابن أنس، انْظُرْ: الخزانة ٦/ ١١٥، والفرجة بالفتح: الانفراج فى الأمر، وبالضم الشق فيما يرى ويحس، والعِقال: حبل تشد به قوائم الإبل، والشاهد قوله: (ربما تكره) على أن (ما) موصوفة بجملة، قال أبو على الفارسى فى الشيرازيات ٢/ ٤٨٥: " وليست الكافة كالتى فى قوله:**{رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا}** لأن الذكر قد عاد على (ما) والذكرُ إنما يعود إلى الأسماء دون الحروف... " ا. هـ.

وتامة بمعنى (شيء)،

والدليل على هذا المقصود دخول (رب) عليها[1].

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن تكون (ما) كافة [كما][2] في:**{رُبَمَا يَوَدُّ الذين}**[3] فتكون حرفا فلا يكون صالحا للاستدلال؟

قلت: يحتمل ذلك لكن الحمل على الأول أولى؛ لأن التقدير حينئذ يكون هكذا: ربما تكره النفوس شيئا من الأمر، فيلزم حذف الموصوف وإقامة الصفة - أعنى/ الجار والمجرور - مقامه، (٨٢/ب) وهو قليل جداً، وإن جعل المفعول (الأمر) يلزم زيادة (من) فى الإثبات وهو غير جائز، وأما ما يلزم من التقدير الأول من حذف الضمير العائد إلى الموصوف فشائع كثير، وأيضا فيه إجراء لـ (ربَّ) على بابه الكثير، كذا فى شرح المفصل [٤].

والخامس: تامة بمعنى (شيء)[٥] ومعنى تاميتها أى: لا تحتاج[٦] إلى صلة وصفة كقولهم فى التعجب: ما أحسن زيداً، وكقوله تعالى:**{إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}** [٧] أى: فنعم شيئا هى، فـ (ما) هذه [٨] ليست بموصوفة؛ لأن ما بعدها لا يصلح للوصفية، وهو ظاهر، ولا موصولة لعدم الصلة، وكون شرط (نعم) أن يكون فاعله معرفا باللام، أو مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة، فهى نكرة فى موضع نصب، كما لو كانت ملفوظة، فالتقدير: إن تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئا إبداؤها، أى: نعم الشيء شيئا، وهى مخصوص بالمدح على تقدير حذف المضاف إذ لو [لم][٩] يقدر كذلك لكان المعنى: نعم شيئا الصدقات، وليس الغرض أن تكون الصدقات ممدوحة، بل الممدوح إبداء الصدقات[١٠]، كذا فى النكسارى[١].

---

(١) قال فى الإقليد ص ٨٨٥: " و(ما) هنا ليست بموصولة لأن الموصول معرفة و(ربَّ) لا تدخل إلا على النكرات، وإنما حكم على الجملة بكونها صفة لأن (ربَّ) موضوعة لتقليل نوع من جنس فلابد من أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل النوعية، والتقدير: ربَّ شيء مكروه للنفوس له فَرْجَةٌ " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) سورة الحجر من الآية (٢).

(٤) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٨٦، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٣٣، والرضى ٣/ ١٣٤، وابن القواس ص ٤٥٦، والغجدوانى ص ٣٦٦، والأصبهانى ص ٥٨١.

(٥) منكّر عند أبى على، وبمعنى (الشيء) المعرف عند سيبويه، انْظُرْ: الكتاب ١/ ٧٣، والإيضاح ص ٩١، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٤٨٩، والرضى ٣/ ١٣٤، والجامى ٢/ ١٠٧.

(٦) فى الأصل: (يحتاج) وهو تصحيف.

(٧) سورة البقرة من الآية (٢٧١).

(٨) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحِيف.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ٤، ٥، والدر المصون ١/ ٦٥٠، والأشمونى ٣/ ٣٦.

(١) فى الأصل: (الكسائى) وهو خطأ.

وصفة، و(مَنْ) كذلك إلا فى التمام والصفة.

والسادس: صفة كقولك: اضربه ضربا ما، [أىْ: ضرباً] [(١)] أىَّ ضربٍ كان، أو ضربا قليلا وقيل: (ما) هذه حرف يفيد التقليل، وقيل: زائدة للتأكيد[(٢)].

ومَنْ فى الوجوه [السابقة][(٣)] كذلك أى: كـ (ما)، إلا فى التمام والصفة فإن كلمة [من][(٤)] لا تجىء تامة[(٥)] ولا صفة فى لغتهم، مثال الموصولة نحو: جاءنى مَنْ يُحبُك، ومثال الاستفهامية نحو: مَن أبوك؟ ومثال الشرطية: مَن يكرمنى أكرمه، ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر:

رُبّ مَنْ أنضَجْتُ غيظاً صَدْرَه ::: قَدْ تَمَنّى لى مَوتاً لم يُطَعْ [(٦)]

بمعنى: رب شخص، وكقول الآخر:

فكفى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنَا ::: حُبُّ النبى - ﷺ - محمد إيّانا [(٧)]

بجر (غير) على أنه صفة (مَنْ) بمعنى: على كل إنسان[(٨)].

و(مَن) بجميع وجوهها يختص بأولى العلم، ويقع على الواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث، وقد يقع على من لا يعلم كقوله تعالى:**{فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ}**[(٩)].

---

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٧٣٤.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٣/ ١٣٥، وابن القواس ص ٤٥٦، والكناش ١/ ٢٧٠.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) إلا عند أبى على فإنه جوَّز كونها نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمُّنِ شرطٍ ولا استفهام، قال فى كتاب الشعر ٢/ ٣٨١: " ويجوز فى القياس أن تجعل (من) نكرة ولا تجعل له صفة، كما فُعِل ذلك بـ (ما) فى قوله تعالى:**{فَنِعِمَّا هِيَ}**... " ا. هـ وانْظُرْ: الرضى ٣/ ١٣٧، والأشمونى ١/ ١٥٥، والهمع ١/ ٣٠٠.

(٦) من الرمل لسويد بن أبى كاهل اليشكرى فى: الخزانة ٦/ ١٢٣، والدرر ١/ ١٧٦، وبلا نسبة فى: ابن يعيش ٤/ ١١، والرضى ٣/ ١٣٧، وعون الوافية ص ١١٩، والمغنى ١/ ٣٥٩، وشرح شذور الذهب ص ١٣٣. والمعنى: رُبّ حاقد ملأتُ صدره غيظا تمنى لى الموت فلم تُستجب أمنيته. والشاهد قوله: (رُب من أنضجتُ) واستدل به على مجىء (مَن) نكرة موصوفة، وهنا قد وصفت بجملة.

(٧) من الكامل اختلف فى نسبته، فنُسب لحسان فى: الكتاب ٢/ ١٠٥، وابن الشجرى ٢/ ٦٥، وانظره فى: ديوانه ١/ ٥١٥، ولكعب بن مالك فى: ديوانه ص ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥، وابن الشجرى ٢/ ٤٤٠، والدرر ١/ ١٧٧، وبلا نسبة فى: مجالس ثعلب ١/ ٢٧٣، والجمل ص ٣٢٣، والحلى وجوه النصب ص ٦٢، وابن يعيش ٤/ ١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٠، والرضى ٣/ ١٣٦، وابن القواس ص ٤٥٩، ولباب الإعراب ص ١٧٩، والمغنى ١/ ١٢٧، ورصف المبانى ص ١٤٩. والشاهد قوله (مَنْ غيرنا) بجر (غير) واستشهد به على مجىء (مَن) نكرة موصوفة وقد وصفت بمفرد ويروى برفع (غير) فيحتمل أن تكونَ (مَنْ) نكرة موصوفة، أو موصولة، وفى الكلام ضمير محذوف والتقدير: من هو غيرنا والجملة بعد (من) صفة، أو صلة.

(٨) قال فى الإقليد ص ٨٩١: " كأنه قال على إنسان غيرنا و(غيرنا) بالجر صفة لـ (مَن)... " ا. هـ.

(٩) سورة النور من الآية (٤٥).

و(أَيّ و(أَيّة) كـ (من)، وهي معربة وحدها،

قال بعض المحققين[1]: " إن فى هذا تغليباً؛ لأنه تعالى قال:{**والله خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ [مِّن مَّاء]**[2] **فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ**} ففى ضمير (فمنهم) تغليب العلماء على غيرهم، أو الضمير يرجع إلى (كل دابة) ثم بنى على هذا التغليب فقال: (مَن يمشى) ".

ووجه بنائهما موصولين ظاهر[3]، وأما عند كونهما شرطيتين واستفهاميتين فتضمنهما معنى الشرط والاستفهام، وعند كونهما موصوفين احتياجهما إلى الصفة كاحتياج الموصول إلى الصلة.

وأما (ما) فى الوجهين الأخيرين فلموافقة لفظة (إياه) فى غير هذين الوجهين.

وأيّ للمذكر وأيّة للمؤنث، وهما يجيئان على أربعة أوجه كـ (مَن) أى: كمجيء (مَن) على هذه الوجوه، مثال الموصولة نحو: اضرب أيُّهم فى الدار، ومثال الاستفهامية نحو: أيُّ الرجلين عندك؟ ومثال الشرطية نحو: أَيُّهُم يُكْرِمُنِى أُكْرِمْه، ومثال الموصوفة نحو: يأيُّها الرَّجُلُ[4].

فإن قلت: قد يقع (أى) و(أية) صفة للنكرة كقولك: مررتُ بِرَجُلٍ أَىِّ رَجُلٍ، أى: رجل عظيم القدر لا يعرفه كل أحد فيسأل عنه، فهى فى الأصل استفهامية نقلت إلى الصفة فحينئذ لا يكونان كـ (من) فى [جميع][5] الوجوه[6]!

قلت: نعم إلا أن المصنف ترك قسما من أقسامها، نظراً إلى أنه قد أشار إليه فى باب النعت[7]، مع أن الواقع فى بعض النسخ هكذا: " أى وأية كـ (ما) إلا فى التمام[8] " فحينئذ لا إشكال.

وهى أى كلمة (أى) معربة وحدها من بين أخواتها مع قيام العلة الموجبة لبنائها، وهى: إما مشابهتها الحروف، أو تضمنها معناها، وذلك تنبيها على أن الأصل فى أخواتها هو الإعراب وأما اختصاص ذلك بها فلأنها لما كانت لازمة للإضافة [9] ظاهرا أو حقيقة، وهى لكونها من

(١) لعل المراد به الرضى، انْظُرْ: شرح الرضى ٣/ ١٣٨.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وهى من الآية (٤٥) سورة النور.
(٣) انْظُرْ: الرضى ٣/ ١٣٨، وابن القواس ص ٤٦٠.
(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٣٥، والرضى ٣/ ١٤٢، وابن القواس ص ٤٦٢، والأصبهانى ص ٥٨٥.
(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٦) انْظُرْ: الرضى ٣/ ١٤٢، والجامى ٢/ ١٠٨.
(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٦٢٧.
(٨) وهى النسخة التى حققها د/ جمال مخيمر من شرح المصنف انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٣٥.
(٩) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٣٦، والرضى ٣/ ١٤٢، وابن القواس ص ٤٦٢، والجامى ٢/ ١٠٩، وقال الرضى ٣/ ١٤٢: ".... وليس كل مضاف بمعرب بل هو لازم الإضافة، ألا ترى إلى عدم إعراب (خمسة عشرك) و(كم رجل) لعدم لزومها الإضافة... " اهـ.

إلا إذا حذف صدر صلتها.

خواص الاسم منافية للبناء، فبقى الأصل سالما وهو الإعراب، وكذلك فيما لم يُضف للاطراد كما فى قوله تعالى:**{أيًّا مَّا تَدْعُوا}**[١]، أو لأن نظيرها [٢] وهو (جزء) و(بعض) وضدها وهو (كل) معربان فتكون هذه معربة أيضا حملا لها إما على نظيرها أو نقيضها.

إلا إذا كانت (أى) موصولة وحذف صدر صلتها، أى: الجزء الأول منها، فحينئذ تعود إلى البناء؛ لأنها حينئذ لكونها متضمنة له تحتاج إليه، فتبنى على الضم كما بنى (مِن قبلُ) عليه؛ لافتقاره إلى المضاف المقدر[٣]، جبراً لما نقص بأقوى الحركات، كقوله تعالى:**{ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}**[٤] فيمن قرأ بضم الياء، بخلاف من قرأ بالفتح [٥].

وأما قول الخليل [٦] بأن (أى) فى الآية ليست بموصولة، بل هى استفهامية مرتفعة على الابتداء، و(أشد) خبرها، وحينئذ يكون ارتفاعها على الحكاية بتقدير القول، فضعيف؛ إذ قلما يصار إليه فى سعة الكلام لعدم اطراد ذلك[٧]، وكذا قول يونس بالتعليق[٨]، إذ لا يُعرف تعليق المؤثر من الأفعال[٩].

---

(١) سورة الإسراء من الآية (١١٠).

(٢) فى الأصل: (لا نظيرها) وهو تَصْحيف.

(٣) وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى إعرابها حينئذ، انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٩٩ ومعانى القرآن للزجاج ٣/ ٣٣٩، ومجالس العلماء للزجاجى ص٣٠١، والأصول ٢/ ٣٢٣، ومنازل الحروف للرمانى ص ٢٩، وابن الشجرى ٣/ ٤١، والإنصاف ٢/ ٧٠٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١٥، وابن يعيش ٣/ ١٤٥، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٤٢، والمغنى ١/ ٩١، والمساعد ١/ ١٥٤، وائتلاف النصرة ص ٦٧، والتصريح ١/ ١٣٦، والأشمونى ١/ ١٦٦، والهمع ١/ ٢٩٥.

(٤) سورة مريم من الآية (٦٩).

(٥) قراءة النصب قرأ بها: طلحة بن مصرف، ومعاد بن مسلم الهراء، وزائدة عن الأعمش، انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ٨٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٦، والبحر ٧/ ٢٨٨، والدر المصون ٤/ ٥١٨.

(٦) انْظُرْ قول الخليل فى: الكتاب ٢/ ٣٩٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠، وأسرار العربية ص ٣٢٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١٦، والبحر ٧/ ٢٨٧، والمغنى ١/ ٩١، وقد أورد ابن القيم عدة اعتراضات على قول الخليل، انظرها فى: بدائع الفوائد ١/ ١٥٥

(٧) قال سيبويه ٢/ ٤٠١: " وتفسير الخليل - رحمه الله - ذلك الأول بعيد، إنما يجوز فى شعر أو فى اضطرار، ولو ساغ هذا فى الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريد: الذى يقال له الفاسقُ الخبيثُ " اهـ

(٨) ذهب يونس إلى أن (أيا) رفع بالابتداء لا على الحكاية ومفعول (ننزع) هو الجملة بعدها، وقد علق عن العمل كما علقت (نعلم) عن العمل فى قوله تعالى:**{لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى}** فننزع قريب من معنى العلم الذى يجوز تعليقه، انْظُرْ: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦١، وإملاء ما من به الرحمن٢/ ١١٦، والمغنى ١/ ٩١.

(٩) انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٧١٦، وابن يعيش ٣/ ١٤٦، والرضى ٣/ ١٤٥، وفى الآية أقوال أخرى انظرها فى: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١٦.

وفى: ماذا صنعت؟ وجهان، أحدهما: ما الذى، وجوابه رفع، والآخر: أى شىء، وجوابه نصب.

فإن قلت: بناء (أى) ليس سببه محصوراً على أن يحذف صدر صلتها، بل يوجد بوقوعها منادى كما فى مثل: يا أيها الرجل، فَلِمَ لَمْ يستثنِ ذلك؟.

قلت: غرضه بيان بنائها الذى كان لها لعلةِ الاحتياج، أو لتضمن معنى الحرف، وليس هذا من ذاك، أو أنه لما قال قيل: " إن كل ما كان منادى مفرداً معرفة فهو/ مبنى على الضم "[1]، علم (٨٣/أ) من ذلك كونها مبنية بذلك البناء فلا حاجة إلى الذكر ثانيا.

وفى: ماذا صنعت؟ وجهان عند سيبويه[2]:

أحدهما: أن يكون (ذا) بمعنى الذى، ويكون (ما) للاستفهام، و(صنعت) صلتها والعائد محذوف، فيكون التقدير: ما الذى صنعته؟ وجوابه حينئذ رفع[3] مرفوع لمطابقة السؤال، إذ (ما) لا يكون حينئذ إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها، أو [يعمل][4] جزء من الخبر فى المبتدأ، و(ذا) فى موضع رفع على الخبرية [5].

والوجه الآخر: أن يكون (ماذا) بكمالها بمعنى أى شىء، فيكون التقدير: أى شىء صنعت؟ وجوابه حينئذ نصب، أى: منصوب لتلك المطابقة؛ لأن (ماذا) حينئذ فى موضع نصب بـ (صنعت)، إذ لا مانع من ذلك العمل على ذلك التقدير، فالجملة فعلية قدم مفعول الفعل لتضمنه معنى الاستفهام [6].

فإن قلت: يجوز النصب فى جواب الأول بتقدير الفعل المذكور فى السؤال، والرفع فى جواب الثانى على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فلم لم يتعرض المصنف لهما؟.

قلت: لما كان ذلك بالتقدير وهو خلاف الأصل لم يعتبر ذلك؛ لأولوية[7] ما اختاره[8].

* * * * *

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٢/ ٤١٢.

(٢) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٤١٦، ٤١٧.

(٣) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى (ذا) الموصولة. انْظُرْ: الرضى٣/ ١٤٩.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٧٣٨.

(٥) ويجوز العكس وهو أن يكون الموصول هو المبتدأ و(ما) هى الخبر، انْظُرْ: الرضى ٣/ ١٤٩، وابن القواس ص ٤٦٤، والأصبهانى ص ٥٨٨.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٣٨، وابن القوا س ص ٤٦٤، والأصبهانى ص ٥٨٨.

(٧) فى الأصل: (الأولوية) وهو تصْحيف.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٧٣٩، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٤٩٥ وما بعدها، وانْظُرْ: الكناش١/ ٢٧٣، والأصبهانى ص ٥٨٨، وابن جماعة ص ٢١٧، والإقليد ص ٩٠٦.

مباحث أسماء الأفعال

أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضى.

لما فرغ من بيان النوع الثالث من أنواع المبنى شرع فى بيان نوعه الرابع فقال: أسماء الأفعال، وعرفها بقوله: ما كان بمعنى الأمر للحاضر أو ما كان بمعنى الماضى، فـ (ما) عبارة عن الاسم، فيكون التقدير: اسمٌ كان بمعنى الأمر أو الماضى، فحصل الاحتراز عن نفس الأمر ونفس الماضى.

فإن قلت [1]: أليس هذا التعريف منقوضاً باسم الفاعل، والمفعول إذا كانا بمعنى الماضى؟

قلت: لا، لأن المراد: ما كان بمعنى أحدهما بلا قرينة، وشىء منهما ليس كذلك.

قال صاحب الغجدوانى[2]: " اعلم أن هذه الأسماء موضوعة بإزاء لفظ الأمر ولفظ الماضى، فإن (رويد) موضوع للفظ (أمهل) و(هيهات) للفظ (بعُد) فلا ترد هذه الأسماء نقضا على الأفعال؛ لأن مفهوم الأفعال ليس بلفظ، وكذلك خرج اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى لأن مفهومه ليس بلفظ[3] ". هذا هو المفهوم من كلام النكسارى أيضا، وفيه[4] نظر؛ لإبطاله اتفاقهم على استكنان الضمائر فى هذه الأسماء، وأيضا لو كانت مدلولاتها الألفاظ لامتنع أن يعمل عمل الأفعال؛ لأن العامل لِما اعتُبر معناه، بل الحق أنها بمعنى الأمر أو الماضى لكن بواسطة كونها أسماء لهما، فلا يلزم التناقض بين الحد والمحدود.

وإنما بنيت لوقوعها موقع المبنى وكونها بمعناه[5].

---

(١) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: شرح الأصبهانى ص ٥٩٠.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٦٩.

(٣) فى الغجدوانى: (بلفظة).

(٤) فى الأصل: (ففيه).

(٥) انْظُرْ علة بنائها فى: الخصائص ٣/ ٤٩، وشرح المصنف ٣/ ٧٤١، والإيضاح فى شرح المفصل١/ ٤٩٧، والرضى٣/ ١٦٥، وابن القواس ص ٤٦٦. وقد اختلف فى حقيقة هذه الألفاظ فذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة مرادفة لما تفسَّر به دالة على الحدث والزمان جرت فى ألفاظها على طريق الأسماء، وذهب أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أن نحو (مَه) و(صَهْ) و(بَلْهَ) مما ليس أصله ظرفا ولا مصدراً أفعال، وما أصله مصدر أو ظرف فهو باق على اسميته منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره، وذهب ابن صابر إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفا وإنما هى قسم رابع برأسه، خارج عن قسمة الكلمة، وسماه خالفة الفعل، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء حقيقة سميت بها الأفعال. انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥٢٩، والمقتضب٣/ ٢٠٣، والمسائل الحلبيات ص٢١١، والمرتجل ص ٢٤٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٠٨، والبسيط لابن أبى الربيع١/ ١٦٣، والارتشاف٥/ ٢٢٨٩، وشرح اللمحة ٢/ ١٠٩، والتصريح ٢/ ١٩٥، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٣/ ١٩٥، وأسرار النحو ص ١٨٨.

مثل: رويد زيداً أى: أمهله، وهيهات ذاك أى: بَعُد.

مثال ما كان بمعنى الأمر[1] مثل: رُويد زيداً، ولهذا فسره بقوله: أى أمهله أى: زيداً، ومثال ما كان منها بمعنى الماضى مثل: هيهات ذاك أى: الأمر، ولهذا فسره بقوله: أى بَعُدَ، ومن هذا القبيل: (أُفٍّ) و(أَوَّه) لأنهما بمعنى: تضجرتُ [وتوجعت] [2] لا بمعنى: أتضجر [وأتوجع] [3] على رأى الأصح [4].

ثم اعلم أن للنحويين فى موضع هذه الأسماء من الإعراب مذهبين[5]:

أحدهما: أنها فى موضع نصب على المصدر[6]، فإذا قلت: رويد زيداً، فكأنك قلت: ارود ارواداً زيداً، ولذلك يستوى فيه الواحد والمثنى والمجموع، هذا قياس أصله، ثم صغر تصغير الترخيم بأن حذف منه الزوائد، وبُنى لتسميتهم الفعل به، وعلى الحركة لئلا يتلاقى الساكنان، وعلى الفتح لخفته، وجعل هذا التغيير دليلا على خلع معنى المصدرية عنه.

والثانى: أن يكون [فى] [7] موضع رفع على الابتداء، وفاعلها مستتر فيها سادًا مسد الخبر، ومعنى هذه الجملة - وإن كانت من مبتدأ وفاعل - قد استغنى عن الخبر فيها كما استغنى فى: أقائم الزيدان، إذ المقصود فى الكلام حصول المنسوب والمنسوب إليه.

والوجه الثانى أوجه [8]؛ لأنه اسم جرد عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء فيه، ويكون الفاعل ساداً مسدّ الخبر، ولأنه على التقدير الأول يكون نصبه نصب المصدر، فوجب أن يكون فعله مقدّراً، وخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل، ولزم أيضا أن يكون معربا إذ لا موجب حينئذ للبناء[9]، إذ معنى الفعلية إنما هو فى الفعل المقدر لا فيها، وذلك لا يوجب البناء.

كذا قال المصنف فى الشرح[10].

---

(١) فى الأصل: (بمعنى الماضى) وهو خطأ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وانْظُرْ: اللسان (أوه) ١/ ١٧٩.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وانْظُرْ: اللسان (أوه) ١/ ١٧٩.

(٤) قال الرضى ٣/ ١٦٥: "... لا نقول إن (أف) بمعنى أتضجر، و(أوه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى: تضجرت، وتوجعت، الإنشائيّين " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ١١١.

(٥) انْظُرْ: الأشمونى ٣/ ١٩٦، والتصريح ٢/ ١٩٥، والهمع ١/ ٦٤.

(٦) وهذا قول المازنى وطائفة، انْظُرْ: المراجع السابقة، وتوضيح المقاصد ٤/ ٧٥، وشرح الفريد ص ٤٢١.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وانْظُرْ: اللسان (أوه) ١/ ١٧٩.

(٨) وهو اختيار المصنف٣/ ٧٤٥، وتبعه ابن القواس ص ٤٦٨ فقال عنه: " إنه أظهَر، لأن المصادر معربة فلا يبنى ما وقع موقعها "، ولكن ردّه الرضى٣/ ١٦٧ بقوله: "... وليس بشيء؛ لأن معنى (قائم) معنى الاسم وإن شابه الفعل، أى: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ " ا. هـ.

(٩) انْظُرْ: الرضى ٣/ ١٦٨.

(١٠) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٤٤، ٧٤٥.

واستدلال من ذهب إلى أنها ليس لها محل من الإعراب لوقوعها موقع ما لا إعراب لـه[1] ضعيف؛ لأن مجرد ذلك الوقوع غير مانع من الإعراب، بدليل: أقائم الزيدان، فإنه وقع موقع: أيقوم الزيدان، ومع هذا لا يمنع من الإعراب، كذا في الفالي[2]، وفيه تأمل.

ومن أسماء الأفعال: فعال إذا كان بمعنى الأمر، ومجيئه من الفعل الثلاثي المجرد المتصرف التام قياسٌ مطرد عند سيبويه[3]، خلافا للمبرد [4]، كـ نزال بمعنى انزل، وضراب بمعنى اضرب، وعلى هذا القياس.

وإنما بُني باب (فعال) هذا لما مر [5]، وعلى الكسرة على أصل التقاء الساكنين[6].

ومجيء اسم الفعل من غير الثلاثي الموصوف بما ذكر سماعيٌّ؛ لأن ذلك لم يسمع من العرب إلا قليلا [7] حتى وقع الاتفاق منهم على أنه لم يأت منه إلا لفظان:

---

(١) القول بأن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب هو قول الأخفش وكثير من النحاة، انْظُرْ: الأشموني ٣/ ١٩٦، والتصريح ٢/ ١٩٥، والهمع ١/ ٦٤. وقال الرضي ٣/ ١٦٧: "... فاسم الفعل إذن ككاف (ذلك)، وكالفصل عند من قال إنه حرف، كان لكل واحد منهما محل من الإعراب، لكونهما اسمين، فلما انتقلا إلى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب لـه، فكذا اسم الفعل كان لـه في الأصل محل من الإعراب، فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل لـه من الإعراب في الأصل، لم يبق لـه محل من الإعراب " ا. هـ. فكأن الشارح - رحمه الله - بقولـه (واستدلال من ذهب إلى أنها ليس لها محل من الإعراب لوقوعها موقع ما لا إعراب لـه) يقصد الرضي.

(٢) انْظُرْ: شرح الفالي ل ٥٠/ أ.

(٣) قال سيبويه٣/ ٢٨٠: " واعلم أن (فعال) جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) أو (فَعِلَ) ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة " ا. هـ، وبهذا قال الأخفش، انْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٢٩٠.

(٤) ذهب المبرد إلى أن (فعال) في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يقال: قوام، وقَعَاد، في: قم واقعد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب. انْظُرْ: الرضي٣/ ١٩٠، وابن القواس ٤٧٣، والارتشاف٥/ ٢٢٩٠، وحاشية الصبان ٣/ ١٦٠، وعلى هذا فإن بعضهم وهو الأندلسي يؤول قول سيبويه بأنه أراد بالاطراد: الكثرة، فكأنه قياس لكثرته. انْظُرْ: السابق نفسه، والجامي ٢/ ١١٣.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: ابن القواس ص٤٧٣ وقد قال: " وبناؤه إما لوقوعه موقع الجملة، أو لوقوعه موقع فعل الأمر، أو لتضمنه لام الأمر " ا. هـ.

(٦) قال سيبويه ٣/ ٢٧٢: " وحُرِّكَ بالكسر لأن الكسر مما يؤنّث به " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص٤٧٣.

(٧) قال سيبويه ٣/ ٢٨٠: "... ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزَه فيما سمعت ولا تجاوزَه، فمن ذلك: قرْقار، وعرعار " ا. هـ، ولقلة ما سمع منه ذهب المبرد إلى أنه لم يأت في الرباعي عدلٌ أصلاً وإنما (قرقار) حكايَة صوت الرعد، (وعرعار) حكاية أصوات الصبيان كما يقال غاق غاق، انْظُرْ: الرضي٣/ ١٩١، وابن القواس ص٤٧٤، والارتشاف٥/ ٢٢٩٠، والأشموني٣/ ١٦١.

وفَعَال مصدراً معرفة كـ (فَجَار)، وصفة مثل: يَا فَسَاقِ مبنى؛ لمشابهتهما لـه عـدلاً وزنة.

كـ (قرقار) و(عرعار) [١] فجدير أن يوقف [عند] [٢] هذا المسموع ولا يتجاوز عنه، لأن ما كان قليلا لا يصلح أن يكون مقيسا عليه، خلافا للأخفش[٣].

ثم اعلم أن البعض منهم ذهبوا إلى أن مثل (نزال) / فعل أمر لا اسم فعل قالوا: إنها **(٨٣/ب)** جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة (افعل)، ولا دليل لهم على عدليته، مع أن الأصل فى كل معدول عن شىء ألا يخرج عن نوع ذلك الشىء [أخذاً] [٤] من استقراء كلامهم، ونزال بالنسبة إلى انزل ليس كذلك، قال المصنف: " له وجه، ولكن دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من إدخال الكسر فى الأفعال يمنعه " [٥].

ولما كان من المبنيات ما يوافق (فعال) فى الصيغة وإن لم يكن منها بالحقيقة ذكره معها، ولم يجعل له بابا آخر كما مر فى (ما) الاسمية، فقال: وفعال الذى ليس من أسماء الأفعال حال كونه مصدراً، وحال كونه معرفة مثاله كـ (فجار)، و(فعال) الذى ليس من تلك الأسماء حال كونه صفة مثاله مثل: يا فساقِ، وفى إيراده بحرف النداء تنبيه على اختصاص ذلك بنداء المؤنث[٦].

وأما قوله: مبنى فهو خبر مبتدأ وهو (فعال)، وإنما بنيا لمشابهتهما أى: (فعال) مصدراً معرفة، و(فعال) صفة له، أى: لـ (فعال) الذى بمعنى الأمر عدلاً أى: من جهة وجود العدل فى كل منها، أما فى (فجار) و(فساق) فلأنهما معدولان عن: الفجور أو الفجرة، وعن: فاسقة، وأما فى (فعال) بمعنى الأمر فلأنه معدول منه للمبالغة، وزنة أى: من جهة الوزن فإن

(١) قرقار بمعنى: صوّت، وعرعار أى: تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة لهم. انْظُرْ: الرضى ٣/ ١٩٠، ١٩١.
(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٣) حيث نقل عنه جواز اطراد (فعلال) من الرباعى فقاس عليها وأجاز: قَرْطَاس، وأخراج، من: قَرْطَسَ، وأخرج. انْظُرْ: التسهيل ص٢١٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٢، والرضى٣/ ١٩٢، وابن القواس ص٤٧٤، والارتشاف ٥/ ٢٢٩٠، والأشمونى ٣/ ١٦١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١١٧/ أ.
(٤) ما بين المعقوفين من: شرح الرضى ٣/ ١٩٣.
(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٤٧ – بتصرف –.
(٦) قال الرضى٣/ ١٩٥: "... الصفة المؤنثة، ولم يجئ فى وصفة المذكر، وجميعها تستعمل من دون الموصوف، وهى على ضربين: إما لازمة للنداء سماعا نحو: يا لكاع، أى: يا لكعاء، ويا فساق، ويا خباث... وإما غير لازمة للنداء وهى على ضربين: ما صار بالغَلَبَة علما جنسيا... وذلك نحو: حلاقِ، وجباذ، للمنية.. وما بقيت على وصفيتها نحو: قطاطِ أى: قاطّة كافية... " ا. هـ.

كلا منهما على صيغة واحدة[1].

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون بناء (فجار) لتضمنه (تاء) التأنيث، و(فساق) كذلك، كما قيل[2]؟

قلت: ذلك فى غاية البعد؛ لأن تضمن الشىء (تاء) التأنيث لا يوجب بناؤه، كما فى الأسماء التى هى مؤنثة ولا (تاء) تأنيث فيها كـ (نفس) و(أذن) و(عين).

هذا هو المفهوم من شرح المصنف [3].

لكن فيه نظر؛ لأن ما ذكره من الصور من قِبَلِ المقدر فيه التاء لا المتضمن [4].

وأما قول من قال: إن (فجار) مبنى لتضمنه لام التعريف [5]، فلا يبعد عن الصواب، لما ثبت فى (أمس) حيث كان بناؤه لذلك [6].

وأما (فعال) الذى ليس مبنيا، حال كونه علما لا صفة كـ (فساق) للأعيان لا للمعانى كـ (فجار) لأنه علم للفجرة أو الفجور.

وإنما احترز بهذين القيدين عنهما [7] لأن مراده بيان ما فى بنائه اختلاف، وهما ليسا كذلك لأن بناءهما اتفاقى.

وقوله: مؤنثا بيان للواقع وتنبيه على أنه لم يقع إلا كذلك [8]، حتى لو قيل: لو يسمى به مذكر لكان معربا.

كـ (قطام) اسم امرأة، من: القطم وهو القطع، وغلابِ من الغلبة، ففيه خلاف،

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٧٤٨، وابن القواس ص٤٧٦، والكناش١/ ٢٧٧، وذهب المبرد إلى أن فيها ثلاثة أسباب للبناء: التأنيث، والعدل، والعلمية، قال: بسببين يُسلب الاسم بعض التمكن، فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف إلا البناء، وهذا رأى ابن كيسان. انْظُرْ: ابن يعيش٤/ ٥٣، والرضى٣/ ١٩٩.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٣/ ١٩٩ حيث قال: " وقيل بنيت لتضمن تاء التأنيث "، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٤٧٦، وكونهما مبنيين لتضمن تاء التأنيث هو قول الفارسى والربعى. انْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل١١٧/ ب.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٤٨ - بتصرف -.

(٤) وبهذا ردّ العلوى فى الأزهار الصافية على المصنف، انْظُرْ: الأزهار الصافية ٢/ ١٨٣، رسالة دكتوراه تحقيق د/ عبد الحميد مصطفى السيد.

(٥) هذا قول صاحب التخمير ٢/ ٢٤٨، وانْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١١٧/ ب.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٤٩.

(٧) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٤٩: " وإنما قال: (علما) ليخرج باب (فساق) وإنما قال: (للأعيان) ليخرج باب (فجار) لأنه وإن كان علما فإنه للمعانى لا للأعيان " ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى ٢/ ١١٤.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣ / ٧٤٩.

مبنى فى الحجاز ومعرب فى بنى تميم، إلا ما فى آخره راء نحو: حضارِ.

لأنه مبنى فى مذهب أهل الحجاز[1] لمشابهته بـ (نزال) من حيث الوزن والعدل، وإن كان ذلك العدل فيه تقديريا، إذ ليس لـ (قطام) قاطمة، و(غلاب) غالبة، عدلا عنهما تحقيقيا، وإنما احتاجوا إلى إثبات ذلك لتتحقق المشابهة بـ (نزال) ليكون الأخوات على سنن واحد، قال المصنف[2]: " إنما وجب المصير إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلا لمانعٍ من الإعراب، ولا مانع يمكن سوى ما قدّر " واختاره النكسارى.

ومعرب فى مذهب بنى تميم لعدم علة البناء فيه[3]، وغير منصرف لتحقق العلتين: العدل والعلم[4]، قال فى الغجدوانى[5]: " لأن غير المنصرف من المعربات، وهو غير منصرف لوجود العلم والعدل "، وفى المقام مع ركاكة عبارته بحث يظهر بالتأمل.

إلا ما فى [أى] [6] إلا (فعال) الذى فى آخره (راء) مما يكون علما للأعيان الإناث نحو: حضار وبوار، فإن أكثر بنى تميم وافقوا الحجازيين فى بنائه[7]، وإن كان قليل منهم يعربه، عملاً بالقياس، إذ لا فرق بين ما فى آخره راء وبين غيره فى موجب البناء، وذلك لأن فى البناء على الكسر يتحقق موجب الإمالة المقصودة فى كلامهم [8]، لأن الإعراب لا يبقى لزومه على الكسر، والإمالة فى مثل: [حضار] [9] لا يتأتى إلا به[10]، فاختير البناء على الكسر [لتحصيل][11] ما هو المقصود فى كلامهم، كذا فى الكشف[1].

(١) قال سيبويه ٣/ ٢٧٨: ".. وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيّروه ". وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٧٣، وابن يعيش ٤/ ٦٤.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٤٩.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٢٢٧، والمقتضب ٣/ ٣٧٥.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٠٠، وابن القواس ص ٧٤٨، والإقليد ص ٩٣٣.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص٣٧٠.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال سيبويه ٣/ ٢٧٨: " فأما ما كان فى آخره (راء) فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٧٥، وشرح الكتاب للسيرافى ١/ ١٣٠ مطبوع.

(٨) قال السيرافى: "... بنو تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها فى غير الراء، لأن الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان فصار كسر الراء أقوى فى الإمالة من كسر غيرها... فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز "، انْظُرْ: هامش الكتاب ٣/ ٢٧٨.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) قال فى الإقليد ص ٩٣٤: "... ولأن الإمالة مقصودة فى كلامهم وهى لا تحصل إلا بتقدير البناء، لأنه إذا أعرب لم يكسر، وإذا بنى كُسر، والإمالة فى مثله لا تتأتى إلا للكسرة، فاختير البناء لتحصيل ما هو المقصود فى كلامهم " ا. هـ.

(١١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من الإقليد.

قال المصنف فى شرحه [٢]: " وهو ضعيف إذ لم يثبت موجب البناء من قصد حصول موجب الإمالة، وغاية ما يقال: إن تقدير موجب البناء فى الجميع ممكن كما هو لغة أهل الحجاز، وتقدير انتفائه ممكن أيضا كما هو قول البعض من بنى [تميم] [٣] فقصد الفصحاء منهم إثبات التقدير فيما يحصل عنه غرض مقصود وهو الإمالة، ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض، وإنما أعربوه إعراب ما لا ينصرف لتحقق العلتين المانعتين من الصرف من التعريف والتأنيث، وقد قيل: [إن] [٤] فيه على هذه اللغة: العدل أيضا، لما ثبت من بنائهم (حضار) والباب واحد، وقد تقدم فى تعليل هذه اللغة ما يرد [٥] ذلك ".

* * * * *

(١) هو الكشف عن وجوه القراءات وعللها لأبى محمد مكى بن أبى طالب، انْظُرْ: الكشف ١/ ١٧١ - بتصرف -.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٥٠، ٧٥١.

(٣) ما بين المعقوفين من شرح المصنف.

(٤) ما بين المعقوفين من شرح المصنف.

(٥) فى شرح المصنف: (يدفع).

مباحث الأصوات

الأصوات: كل لفظ حكى به صوت، أو صُوِّت به للبهائم، فالأول: كـ: (غـاق)، والثانى: كـ: (نِخّ).

لما فرغ من بيان النوع الرابع من المبنى شرع فى بيان النوع الخامس منه فقال: الأصوات[1].

اعلم أن المراد من الأصوات هنا ليس مطلق الأصوات، بل ما يكون من الألفاظ أسماء يكون فى الأصل أصواتاً ساذجة، لا كلمات دالة على معان، ولذلك[2] قال المصنف فى تعريفها كل لفظ[3] احترازاً عما لا يكون لفظا من الأصوات، حكى به، أى: بذلك اللفظ، صوتٌ[4]، أو صُوِّتَ به، أى: بذلك اللفظ للبهائم، فالأول / أى: الذى حكى به صوت كـ (غَاقْ) فإنه حكاية عن صوت الغراب، والثانى: أى الذى صُوِّت به البهائم كـ نِخٌ - بالتشديد والتخفيف - فإنه لإناخة البعير[5].

وإنما بنيت الأصوات[6] لعدم موجب الإعراب فيها وهو التركيب الذى يقصد فيه بأجزاء المركب اللفظ والمعنى، لأن الثانى منتف ههنا، وذلك لأن أصل وضعها لأن ينطق بها مفردة، ألا ترى [7] أنك إذا قلت (غاق) حاكيا لصوت الغراب، أو (نخ) عند إناخة البعير لم يحتج إلى ما يتركب معه بالمعنى الذى وضع له، لأن وضع الأول على الحكاية لا غير، ووضع الثانى لإسماع هذا لا غير.

---

(١) انْظُرْ علة تسمية هذا النوع أصوات فى: شرح الرضى ٣/ ٢٠٣.

(٢) فى الأصل: (وكذلك) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال الجامى ٢/ ١١٧: " وإنما قال: (لفظ) ولم يقل: (اسم) لعدم الوضع فيها " ا. هـ.

(٤) المحكى صوته قسمان: حيوان، وغيره، فالأول كـ (غاق) لحكاية صوت الغراب، و(شيب) لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب، والثانى: نحو(طاق) حكاية لصوت الصرب، و(طق) حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٠٢، والتصريح ٢/ ٢٠٢.

(٥) زاد الرضى قسما ثالثا فقال٣/ ٢٠٢: " أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان فى أنفسهم كـ (أفّ) و(تفّ) فإن المتكره لشىء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ (أف) ومن يبزُق على شىء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ (تف) وكذلك(آه) للمتوجع أو المتعب، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه، وجعلوها لغات مختلفة " اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٤٨٧.

(٦) انْظُرْ علة بناء الأصوات فى: شرح المصنف ٣/ ٧٥٢، والرضى ٣/ ٢٠٤، وابن القواس ص ٤٨٥، والإقليد ص ٩٥٥، والأشمونى ٣/ ٢١١، والتصريح ٢/ ٢٠٢.

(٧) فى الأصل: (يرى) وهو تصحيف.

فإن وقع شيء مركب [1] من هذا الباب [2] فإنما يقصد به اللفظ فقط كقولك: نخ صوت للبعير، وغاق حكاية صوت الغراب، وتقول: قلت غاق، وقلت نخ، وتقول: يحكى صوت الغراب بغاق، ويناخ البعير بنخ، فالمعروف حينئذ أن يُحكى على ما هو عليه في أصل وضعه[3]، فلا يُعتبر تركيبه في الإعراب، كما لا يعتبر تركيب (قد) و(ضرب) ونحو فيه، وإن قصد به اللفظ،، بخلاف الحروف المعجمة، فإنها إنما وضعت للمعاني كوضع: رجل، وفرس، فلا يرد ما قيل: إن (أ) و(ب) إلى آخرها، غير معربة، فإذا ركبوا أعربوا، فلم لا يكون هذا كذلك؟

وتفصيله: أن (أ) (ب) موضوع اسما لمسمى كوضع: رجل، وفرس، والمقصود بوضعه استعماله مركبا، فإذا استعمل غير مركب وجب بناؤه، كما لو استعملت: (رجلا) و(فرساً) غير مركب وعددته تعديداً، بخلاف ما نحن فيه، فإنه إذا استعمل مركبا لم يقصد به إلى مدلول له هو اسمه، وإنما القصد إلى ما ذكر من حكاية الأصوات، أو التصويت للبهيمة[4].

وفيه بحث آخر لم نذكره هربا عن التطويل [5].

* * * * *

(١) في الأصل: (شيئا مركبا) وهو لحن.

(٢) قال الرضي ٣/ ٢٠٥: " وإذا وقعت مركبة جاز أن تُعرب اعتباراً بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر كـ (آهامنك) مثل:{أُفٍّ لَّكُمَا} - الأحقاف (١٧) -، وإذا قُصدت ألفاظها لا معانيها، قال جهم ابن العباس: تُرَدُّ بحَيْهَلٍ وعَاجٍ وإنما... من العَاجِ والحَيْهَلُ جُنّ جُنونُها ". اهـ.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٥٠٦: " إذا وقعت هذه الأسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه، ويكونُ لها حينئذ موضع من الإعراب، كقولك: غاق حكاية صوت الغراب، وكذلك ما أشبهه " اهـ. وانْظُرْ: شرح الأصبهاني ص ٦٠٠.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٥٢، ٧٥٣، وقد نقل عنه الشارح - رحمه الله - دون أن يشير إليه، وانْظُرْ: كشف الوافية في شرح الكافية، حاشية للعلامة محمد بن عمر الحلبي من علماء القرن التاسع على الوافية في شرح الكافية ل ١٣٥/ ب، مخطوط بمكتبة الأزهر برقم ٩٧٣/ ٧٦١٥، والأصبهاني ص ٦٠٠.

(٥) انْظُرْ هذا البحث في شرح المصنف ٣/ ٧٥٤ وفيه رده على من جعل (نخ) وبابه مما يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال، وانظره أيضا في: الأصبهاني ص ٦٠١.

مباحث المركبات

المركبات: كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، فإن تضمن الثانى حرفا بنيا

والنوع السادس منها: المركبات، اعلم أن المراد من المركبات ههنا ليس إلا ما حصل بناؤه بسبب التركيب، فهو كل اسم [1] بعد التركيب مركب فى الأصل من كلمتين مستقلتين.

هذا وإن كان فصلا لمفردات الأسماء، ولمثل: الرجل، والضارب، لكن يشمل أعم من المقصود.

فقوله: ليس بينهما نسبة[2] أى: لا فى الأصل ولا فى العارض، سواء كانت إسنادية أو إضافية، يخرج نحو[3]: تأبط شراً، وغلام زيد، فإن الأول محكى على أصله قبل التسمية [به][4] وليس بناؤه بالتركيب، والثانى معرب بجزئيه، وكلامنا فى المركب الذى يكون كلا جزئيه أو أحدهما مبنيا بسبب التركيب، كما عرفت.

وبما ذكرنا يندفع ما يقال: إن المركب الإضافى إذا جعل علماً لم يبق بين جزئيه ملاحظة النسبة، فيصدق عليه التعريف، لأن بين جزئيه نسبة فى الأصل [5].

قال فى المتوسط [6]: " إنما قال: (من كلمتين) ولم يقل: (من اسمين) ليدخل فيه مثل سيبويه "، والظاهر: أن مراده: أن (ويه) فى (سيبويه) ليس باسم، فهو زعم فاسد؛ لأن الأصوات من قبيل الأسماء، وهو منها، غاية ما فى الباب أنه اشتهر إطلاق الأصوات عليها فى الاصطلاح مع أنه لم يذكره أحد فى باب الحروف.

ثم لا يخلو ذلك المركب من أن يكون الجزء الثانى منه صوتا أولا، فإن كان الأول فالجزء الثانى مبنى على الكسر ويفتح الأول نحو: عمرويه، وسيبويه، أما كسر الثانى فلتشبيهه بنحو: (غاق) لكونه صوتا أيضا، وأما الفتح الأول فظاهر الوجه

وإن كان الثانى فإن تضمن الجزء الثانى من ذلك المركب حرفا من حروف العطف بنيا أى

---

(١) أورد الرضى اعتراضا على هذا فقال ٣/ ٢١٥: " لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة إلى قوله: (كل)، وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشىء، ولم يكن قوله: (اسم) أيضا محتاجا إليه.... لأنه فى قسم الأسماء، ولعلّه ذكره لبيان الوحدة... " اهـ.

(٢) قال ابن القواس ص ٤٨٩: " يرد عليه نحو: الرجل، والضارب، وزيدٌ - بالتنوين - فإن كلا منها مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة " اهـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٥٦، والرضى ٣/ ٢١٥، والكناش ١/ ٢٧٩.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٧٥٦.

(٥) قال الأصبهانى ص ٦٠٢: "... ولا يرد النقض بمثل: (امرئ القيس) علما، فإنه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة؛ لأن بينهما نسبة فى الأصل؛ لكونه مركبا من المصاف والمصاف إليه، وإن لم يكن بينهما نسبة الآن لكونه علما ". اهـ.

(٦) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص٣٢٣.

كـ: خمسة عشر، وحادى عشر، وأخواها.

الجزآن معا كـ: خمسة عشر أما بناء الأول [1] فلتنزله منزلة الجزء الأول من الاسم المفرد فيكون آخره بمنزلة وسط الكلمة، وأما كونه على الفتح فلكون الثانى منه بمنزلة تاء التأنيث من حيث إنه زائد مضموم الآخر، أو ليزول بعض الثقل الحاصل من التركيب.

وأما بناء الثانى فلتضمنه الحرف؛ إذ الأصل فى المثال المذكور: خمسة وعشرة، فلما قُصد امتزاج الاسمين[2] وتركيبهما حذفت الواو المؤذنة بالانفصال والتاء للتخفيف، وأما كونه على الفتح فللخفة.

وقوله: حادى عشر بفتح الياء على القياس مع جواز الإسكان وأخواتها أى: أخوات (حادى عشر) [3] من: ثانى عشر وثالث عشر إلى: تاسع عشر، مثال لهذا القسم أيضا، وأورده ليعلم أن القبيلين - أعنى ما يكون المراد منه الواحد من المتعدد - مشتركان فى الحكم المذكور، إجراء للثانى مجرى أصله، على ما ذكره بعض المحققين من أن أصله: حادى أحد عشر؛ لأن المراد منه: واحد من أحد عشر، لا من عشر، فحذف (أحد) للتخفيف فبقى (عشر) متضمنا لواو العطف باعتبار هذا الأصل.

قال فى المتوسط [4]: " وفى بناء المركب الذى يراد به واحد من المتعدد نظر[5]؛ لأن [الجزء][6] الثانى فيه لا يتضمن الحرف؛ لأنه لا يراد به: حادى وعشر[7]، وجوابه: أنا لا نسلم أنه لا يتضمن الحرف، إذا لم يرد به حادى وعشر؛ لأن معناه: حادى وعاشر/ كما أن معنى: أحد (٨٤/ب) عشر: أحد وعشر؛ لأنه مركب من المفردين من المتعدد، أحدهما: الحادى، والثانى: العاشر، فكما يقال: أحد عشر، كان ينبغى أن يقال: حادى عاشر، إلا أنه بعد حذف الواو غُيِّر لفظ (العاشر) إلى لفظ (العشر) [للتخفيف] [8] ".

---

(١) انْظُرْ علة بناء نحو: (خمسة عشر) فى: المفصل ص٢١٣، وابن يعيش٤/ ١١٢، وشرح المصنف٣/ ٧٥٦ والرضى ٣/ ٢٢٠، وابن القواس ص ٤٨٩، والفاخر ص ١٦٠، والجامى ٢/ ١٢٠.

(٢) قال الرضى٣/ ٢٢٠: " وإنما مُزِج هذا العطف بالمعطوف عليه دون مثل قولك: لا أب وابنا؛ لأن الاسمين معاً ههنا عدد واحد كـ: (عشرة) وكـ (مائة) بخلاف نحو: لا أب وابنا ". اهـ.

(٣) قال الجامى٢/ ١٢٠: "(وأخواتها) أى أخوات حادى عشر من ثانى عشر إلى تاسع عشر، أو أخوات كل من (خمسة عشر) و(حادى عشر) أيضا، وإنما أورد مثالين ليعلم أن البناء ثابت فى هذا المركب، سواء كان أحد جزئيه العدد الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه" اهـ.

(٤) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣٢٤.

(٥) فى الأصل: (نظرا) وهو خطأ.

(٦) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٣٢٤.

(٧) فى الأصل: (وعاشر) وما أثبته من الشرح المتوسط.

(٨) ما بين المعقوفين من: الشرح المتوسط ص ٣٢٤.

إلا اثنى عشر

وردَّ هذا الجواب صاحب الغجدوانى بقوله[1]: " قلت: قوله: "[وهو] [2] مراد جوابه؛ لأن معناه: حادى وعاشر"، منظور فيه، إذ لو كان كذلك لكان هذا [الواحد] [3] الذى يقال[له] [4] بالفارسية: (يازدهم) موصوفا بهاتين الصفتين، ولكان ترجمة(حادى عشر): (يك زدهم)؛ لأن (الحاد) قلب(واحد) ومعناه بالفارسية (يك)، كما أن ترجمة (أحد عشر): (يك وده) فظاهر أنه ليس كذلك، وأجاب بقوله: ولعل(عشرا) على حقيقته، ويكون التقدير: حادى وعشر، على أن يكون الواو متمحضة للمعية ليكون المعنى (يك ياده) وهو معنى قولهم: (يا زدهم)، وأورد على نفسه سؤالا بقوله: فإن قلت: (أحد عشر) بهذا التأويل يصلح لذلك المعنى فهلا قيل له؟ وأجاب بقوله: " قلت: دفعا للالتباس، أو لأن لفظ (الحادى) كأنه جعل علما لهذا المجاز، وهو تخليص الواو للمعية من بين سائر المركبات ". إلى هنا لفظه[5].

قلت: مَن تأمل فيما أمضيت من التحقيق وفتش فى محصول جواب الغجدوانى لم يجد ضعفه مخيفا عنده.

ثم ينبغى لك أن تعلم أن حرف التعريف والإضافة[6] لا يُخلاّن بالبناء[7]، تقول: الأحد عشر، والحادى عشر، إلى: التسعة عشر، والتاسع عشر، وهذه أحد عشرك، وتسعة عشرك، كما تقول: كل ذلك من غيرهما، لبقاء علته معهما، خلافا للأخفش[8] فى الثانى.

إلا اثنى عشر[9] هذا استثناء من قوله (بنيا)، يعنى: الأصل فيما تضمن الثانى حرفا أن

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص٣٧٤.

(٢) زيادة من شرح الغجدوانى.

(٣) زيادة من شرح الغجدوانى.

(٤) زيادة من شرح الغجدوانى.

(٥) أى لفظ صاحب الغجدوانى.

(٦) فى الأصل: (والاصا).

(٧) وهذا مذهب سيبويه، قال الرضى٣/ ٣٧٨: " وإذا أضفت العدد المركب نحو: أحد عشرك وخمسة عشر زيد، فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه أى: التركيب، والإضافةُ عنده لا تخل بالبناء، كما لا يخل به الألف واللام بالاتفاق نحو: الأحدَ عشر، وإن كانت الإضافة واللام من خواص الأسماء " اهـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١١٤

(٨) حيث أجاز إعراب المضاف وقاس عليه، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٣٠، والمفصل ص ٢١٣، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٢، والرضى ٣/ ٣٧٨، والتصريح٢/ ٢٧٥، والأشمونى ٤/ ٧١، واختاره ابن عصفور وبدأ به انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٧٦٠، والتصريح ٢/ ٢٧٥، والأشمونى ٤/ ٧١.

(٩) الجمهور من النحاة على أن (اثنى عشر) معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما فى (الزيدان) و(المسلمان)، وقال ابن درستويه: هو مبنى كسائر أخواته من الصدور؛ لكونه محتاجا إلى الجزء الثانى مثلها، وقال: كل واحد من لفظى: اثنا عشر، واثنى عشر، صيغة مستأنفة. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٢٢ وما بعدها، وانْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١١٨/ ب وفيه أن هذا مذهب ابن درستويه وابن كيسان.

وإلا أعُرِبَ الثانى كـــ: بعلبك وبُنِىَ الأول، فى الأصح

يكون جزءاه مبنيين و(اثنى عشر) ليس على ذلك المنوال، فإن الجزء الأول منـه معـرب، مـع مـا يوجب البناء وهو التركيب، وذلك لكونه مشابها بالمضاف من حيث سقوط النون منه إذ أصـله: اثنين وعشر، فلما حذف منه الواو المؤذنة بالانفصال لأجل التركيب، وجب حذف النون أيضـا؛ لأنها تدل على الانفصال أيضا، أو هربا عن كراهة إبقاء النون التى تؤذن بالانفصال، مع حـذف الواو التى تؤذن بالاتصال فـى الجملـة، فأشـبه المضـاف لأن حـذف النـون حكـم مـن أحكـام الإضافة فأعطى لـه حكم المضاف وهو الإعراب، وإنما لم يكن مضافا حقيقة لأن تضمن (عشـر) لحرف العطف يمنع صحة الإضافة إليه[1].

فإن قلت: كما أن حذف النون حكمٌ من أحكـام الإضـافة، كـذلك حـذف التنـوين حكـمٌ مـن أحكامها، فكما يشبه المضاف (اثنان) بحذف النون، كذلك يشبهه (خمسـة) بحـذف التنـوين، فلـم أعرب الأول دون الثانى؟

قلت: الأصل فى ذلك الحذف أن يكون لأجل التركيـب، والتنـوين إنمـا حـذف ههنـا للبنـاء لا للتركيب بخلاف النون فإنه إنما حذف للتركيب لا للبناء، وذلك لأن[2] تنوين الـتمكن لا يجتمـع مع البناء، بخلاف النون.

وإلا أى: وإن لم يتضمن الجزء الثانى من المركب حرفا أعرب الجزء الثانى منه - إن لم يكن قبـل التركيب مبنيا - لانتفاء علة البناء وهى تضمنه الحرف بإعراب المفرد ومنعه من الصرف، وذلـك لأنهما لفظان مزجا وجُعِلا اسماً واحداً دالاً على معنى واحد، ولم يكن لـه حكم قبل النقـل إلى العلمية حتى أبقى عليه كما أُبقى فى نحو: عبد الله، فأُلحق بالمفردات إذ مدلوله مفـرد، كمـا [أن][3] مدلول المفردات كذلك، وجُعِل غير منصرف للتركيب والعلمية،مثاله كـ: بعلبك اسم بلـدة، وبُنى الجزء الأول لكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم المفرد[4]، ويكـون بنـاؤه علـى الفـتح إن كان آخره حرفاً صحيحاً كما فى مثال المتن، وإلا على السكون كــ (معـدى كـرب) لاسـتثقالهم أصل الحركة على الياء فى مثل ذلك[5].

وإنما قال: فى الأصح لأن فيه مذهبين آخرين غير هذا[6].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٥٧، والرضى ٣/ ٢٢٣، وابن القواس ص٤٨٩.

(٢) فى الأصل: (لا).

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٥٨، والإيضاح ١/ ٥٢٢، وابن القواس ص ٤٩٢، والجامى ٢/ ١٢١.

(٥) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٢٤.

(٦) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٢٤، وشرح المصـنف ٣/ ٧٥٨، والأمـالى لابـن الحاجـب ٣/ ٣٨، والرضـى ٣/ ٢١٦، وابن القواس ص ٤٩٢.

الأول: إعراب الجزئين معاً مع منع الصرف فى الثانى، فيكون الأول فى الصورة كالمضاف إلى الثانى فأعرب على حسب العوامل، والثانى على حسب المضاف إليه، وامتناعه من الصرف على أنه جعل اسم لمؤنث، وذلك[1] لتشبيههم إياه بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظياً من جهة أنهما اسمان ذكر أحدهما عقيب الآخر، وليس فيه حكم الإضافة معنى كما فى(غلام زيد) فإن (زيداً) غير(الغلام) فى الإضافة؛ لأن فيه معنى اللام بخلاف (بعلبك) فإن (بك) ليس اسما لشىء أضيف إليه (بعل) بل هما بمنزلة اسم واحد.

والثانى: إعراب الجزأين معا أيضا لكن مع صرف الثانى فيه على أنه جعل اسم مذكر، فيفرق الأول من الثانى بوجود التنوين فيه دون الأول[2].

وإنما كان ما اختاره أصح لقوة اعتبار الشبه المعنوى بالنسبة إلى اعتبار الشبه اللفظى.

قال بعضهم: "[3] وفى بعض الشروح قوله: (فى الأصح) عائد إلى إعراب الثانى وبناء الأول / (٨٥/أ) جميعا وليس به، فإن فى الثانى ليس إلا الإعراب، فلا تعلق للأصح له ".

قلت: العجب منه أنه كيف لا يطلع على تصريح بعضهم ببناء الثانى أيضا يجعل التقدير: بعل لبك، ليكون الثانى متضما لمعنى اللام.

* * * * *

(١) انْظُرْ هذا التعليل فى: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٥٢٢، وقد ضعفه ابن الحاجب بقوله: "... وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: أن ما ذكروه تشبيه لفظى وما ذُكر فى تلك اللغة تشبيه معنوى واعتبار المعنى أقوى، والآخر: أنهم بقوهُ ساكنا فى حال النصب فقالوا: رأيت معْدِ يكربْ ولو كان جاريا مجرى المضاف على التحقيق لوجب أن تنصب كما تنصب المضاف إذا كان مثله فى قولك: رأيت قاضى مصرَ وشبهه، ولما وجب التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة " اهـ.

(٢) فتقول على الوجه الأول: هذا بعلُبَكٍّ، وتقول على الثانى: هذا بعلُبَكٍّ.

(٣) المراد به الغجدوانى انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٧٥.

مباحث الكنايات

الكنايات، كم وكذا للعدد.

والنوع السابع منها: الكنايات والمراد من الكنايات ههنا الكنايات المبنية، وإلا فـ (فلان) و(فلانة) [1] للأناسى، و(الفلان) و(الفلانة) للبهائم وبابه، من الكنايات وليست بمبنية [2].

واعلم أن المصنف لما رأى ضبط الكنايات متعسراً فى تعريف واحد، إذ لو عرفها بما ذكره فى الشرح [3] من أنها ألفاظ مبهمة يُعبَّر بها عما وقع فى كلام متكلم[4] مفسراً، إما لإبهامه على المخاطب، وإما لنسيانه، لزم خروج (كم) من بابها وهى أم الكنايات والمبتدأُ بها فى بابها.

ولو عرف بما ذكره غيره من أنها: وقوع لفظ عوضا من لفظ أو من ألفاظ، لأدّى ذلك إلى أن يكون أكثر الكلمات كنايات، وإلى أن يكون نحو: أين، وكيف، ومن، منها [5].

لم يلتفت إلى ضبطها وأخذ فى تعدادها.

قال بعض الشارحين [6]: " لو قال فى تعريفها هى ألفاظ مبهمة وضعت لأن يُعبر بها عن عددٍ مفسرٍ وحديث كذلك، لكان أولى وأحرى؛ لدخول ما هو المراد منها، وخروج ما ليس منه؛ لأن الكنايات التى نحن فيها هى: كم، وكذا، وكيْت، وذيْتَ، فالأولان للعدد، والأخيران للحديث، وفلان، وفلانة، لا يُعبر بهما لا عن العدد ولا عن الحديث، وكذلك: أين، وكيف، ومتى، لا يُعبر بهما عنهما، وكذا خرج الأسماء التى يُعبر بها عن العدد كما لو عبر بـ: نصف العشرة عن الخمسة؛ لأنه وإن صح التعبير به عنها لكنه لم يوضع لذلك ".

قول هذا وإن كان مخلّصا عما تكلّفُوا فى توجيه ما خرج وما دخل، لكن لا يقطع الاضطراب بالكلية عن قلب الذكى.

وإذا تقرر هذا فاعلم أن كم سواء كانت للاستفهام أو الخبر وكذا وضعتا للعدد أى: ليكونا كناية عن العدد المجهول عند المخاطب، المعلوم عند المتكلم غالبا، أو عن العدد المبهم عند المتكلم، معلوما فى ظنّه عند المخاطب والمعدود مجهول عند المخاطب فيهما.

---

(١) فى الأصل: (وفعلانة) وهو خطأ.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦١، والأصبهانى ص ٦٠٧.
(٣) انْظُرْ: السابق نفسه.
(٤) كلمة: (متكلم) ليست فى شرح المصنف.
(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦١.
(٦) هو الغجدوانى انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٧٧.

وكيت وذيت للحديث، وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد

وإنما بُنِى (كم) الاستفهامية لتضمنها معنى الحرف[(١)]، وأما بناؤها خبرية فإما لكونها مثل الاستفهامية فى الصورة والمعنى، أو لكونها موضوعة وضع الحروف [(٢)]، أو لتضمنها معنى إنشاء التكثير الذى يكون بالحرف غالبا فأشبهت ما تضمن معنى الحرف [(٣)].

وأما بناءُ (كذا) [(٤)] فإما لأن أصلها (ذا) وأدخلت عليه كاف التشبيه [(٥)] – وهو من أسماء الإشارة المبنية – ثم استعمل على أصله، وإما لكونها كناية عن المبنى فى نحو: خمسة عشر، فأجرى مجراه، وذلك لكونه المتوسط، فيجوز فى مميزها ثلاثة أوجه.

وكذلك كيتُ وذيتٌ – بالحركات الثلاث فيهما – وضعتا للحديث، أى: ليكونا كنايتين عن الحديث والقصة، وهما لا يستعملان إلا مكررين متوسطا بينهما حرف العطف تقول: قال فلان كيتَ وكَيت، كما تقول: كان من الأمر ذيتَ وذيَت [(٦)].

وإنما بنيا [(٧)] لوقوعهما موقع الجملة وهى من حيث هى لا تستحق الإعراب فأجريا مجراها، وإنما كان بناؤهما على الحركة للزوم التقاء الساكنين على تقدير خلافها.

ثم وجه جواز الحركات، أما فى الضم فللتشبيه بـ (قبل)، وأما فى الفتح فللخفة، وأما فى الكسر فليكون على أصل تحريك الساكن، كذا فى النكسارى.

قوله: وكم الاستفهامية شروع فى المميز، وقد مرّ بيان ما تدل عليه، وأما مميّزها فهو منصوب مفرد لأن[(٨)] (كم) الاستفهامية عبارة عن مطلق العدد، إذ المستفهم لا يتحقق عنده كثرة العدد ولا قلته، بل المستفهم عنه يحتمل الأمرين، فحملت على المرتبة الوسطى التى [هى][(٩)] كثيرة بالنسبة إلى ما فوقها، حتى لا يلزم التحكم بالتعيين لأحد الطرفين.

---

(١) وهو همزة الاستفهام. انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٢٨١، والإقليد ص ١٠٠٦.

(٢) فى الأصل: (الحرف) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ علة بناء (كم) الاستفهامية والخبرية فى: ابن يعيش٤/ ١٢٥، وشرح المصنف٣/ ٧٦٢، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٥٢٣، والتسهيل ص ١٢٥، والرضى ٣/ ٢٣٤، وابن القواس ص ٤٩٦.

(٤) انْظُرْ علة بنائها فى: شرح المصنف ٣/ ٧٦٢، والإيضاح ١/ ٥٢٤، والرضى ٣/ ٢٣٥، وابن القواس ٤٩٧.

(٥) الكاف ليست على بابها من التشبيه لأنه لا معنى للتشبيه ههنا، إنما المعنى: لى عليه عدد ما، فلم يكن هنا تشبيه، وإنما الكاف زائدة زيادة لازمة ". انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٢٦، وانْظُرْ: حاشية الصبان ٤/ ٨٦.

(٦) انْظُرْ: الرضى٣/ ٢٣٨، وابن القواس ص ٤٨٩.

(٧) انْظُرْ علة بناء (كيت وذيت) فى: شرح المصنف ٣/ ٧٦٢، والرضى ٣/ ٢٣٧، والجامى ٢/ ١٢٣.

(٨) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٥٢٤: " إنما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفرداً لأنه لمطلق العدد من غير نظر، فجُعل له تمييز مطابق للعدد المتوسط وهو (أحد عشر) ولم يُجعل له القلة ولا الكثرة كمميز الثلاثة والمائة فيكون تحكما " اهـ، وانْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٧٦٣، والرضى٣/ ٢٣٩، وحاشية الصبان ٤/ ٧٩.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

والخبرية مجرور مفرد مجموع.

وقد جاء الجر فى المميِّز إذا كانت(كم) مجرورة، كما فى مسألة الكتاب[1]: على كم جـذع بيتُـك مبنيٌّ؟ أى: مائة جذع أو ألف جذع، قصداً للتطابق بين (كم) وبين مميِّزها.

ثم ذلك بإضافة (كم) إليه عند الزجاج [2]، وحمله الخليـل وسـيبويه علـى تقـدير (مِـنْ) وإبقـاء عملها [3]، وقولُهما أولى؛ لأنها قد كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولو خفضـت بهـا مـرة مـا بعدها ونصبت أخرى، لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأما نحو قولهم: كم لك غلمانا؟ فـالمميز فيه محذوف وانتصاب (غلمانا) على الحال، أى: كم شخصا أو نفساً لك حـال كونهمـا غلمانـا، فالمطابقة بين الحال وذى الحال حاصلة فى الجمعية نظراً إلى وجود معنى الكثرة [4].

وكم الخبرية مميزها مجرور فجره عند الفراء بتقـدير(من) [5] قـال: يجـوز عمـل الجـار ههنـا وإن كانت مقدرة لكثرة دخول (من) على مميز الخبريـة، والشـىء إذا عـرف فـى موضـع جـاز تركـه لدلالة الموضع عليه [6].

وعند غيره بإضافة (كم) إليه [7]؛ لأن الخبرية للكثرة، فحملت على العدد الكثير.

وفيه وجه آخر وهو أن يقال: انتصاب المميز فـى الاسـتفهامية وانجـراره بالخبريـة لأجـل الفـرق بينهما، ثم الجر بالخبرية أولى؛ لما أنها نقيضة (رُبّ) [8] فحملت عليها جريـا علـى وتيرتهـم فـى حمل الشىء على ما يقابله.

(١) قال سيبويه ٢/ ١٦٠: " وسألته عن قولـه: على كم جذعٍ بيتُك مبنى؟ فقال: القياسُ النصبُ وهو قول عامـة الناس، فأما الذين جـرّوا فإنهم أرادوا معنى (مِـن)، ولكنّهم حذفـوها ههنا تخفيفـا علـى اللسـان وصـارت (على) عوضا منها " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ قـول الزجـاج فـى: التسـهيل ص١٢٤، وشـرح التسـهيل ٢/ ٤٢١، والرضـى ٣/ ٢٣٩، والارتشـاف ٢/ ٧٧٩، والمغنى١/ ٢٠٩، والتصريح٢/ ٢٧٩، والمساعد ٢/ ١٠٩، والهمع٢/ ٢٧٥.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٦٠، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٠٤، والرضى ٣/ ٢٣٩.

(٤) هذا قول البصريين حيث يمنعون كون تمييزها جمعا، وذهب الكوفيون إلى جـواز كونـه جمعـا مطلقـا، وأجـازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان تريد: كم عندك من هذه الأصـناف. انْظُـرْ: الكتـاب٢/ ١٥٩، والرضى٣/ ٢٣٩، وابن القواس ص٥٠٢، والارتشاف ٢/ ٧٧٩، والمغنى ١/ ٢٠٨، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٤/ ٧٩، والهمع ٢/ ٢٧٤.

(٥) انْظُرْ قول الفراء: فى التسهيل ص١٢٤، وشرح التسـهيل٢/ ٤٢٠، والرضـى٣/ ٢٤٠، والارتشـاف٢/ ٧٨١، وشفاء العليل ٢/ ٥٨٠، والأشمونى٤/ ٨١، والتصريح ٢/ ٢٧٩، والهمع ٢/ ٢٧٦.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٣ / ٢٤٠، وحاشية الصبان ٤/ ٨١.

(٧) وهو قول البصريين انْظُرْ: الهمع ٢/ ٢٧٦.

(٨) يريـد أنهـا للتكـثير فهـى نقـيض (رب) فـى إفـادة الكثـرة إذ كانـت (رب) للتقليـل. انْظُـرْ: الصـفوة الصفية ٢/ ٢٧٩.

وتدخل (من) فيهما.

ثم مميز الخبرية بعد كونه مجروراً مفرد ومجموع[1].

أما كونه مفرداً فلما مرّ من أنها بمنزلة العدد الصريح الكثير، ومميز ذلك العدد مفرد.

وأما كونه جمعا فلأن العدد الكثير فيه ما يُنبئ عن كميته صريحا، ولما كان/ هذا ليس مثله في **(٨٥/ب)** التصريح جعل جمعُه كأنه نائب عن معنى التصريح في مثله[2].

اعلم أنه قد يقع الفصل بين (كم) ومميزها، إما بظرف نحو: كم في الدار رجلاً، أو بجملة كما في قوله:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلاً على عَدَمٍ ::: إذْ لا أكَادُ من الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ[3]

فيجب نصب المميز عند من يقول: انجراره بالإضافة[4]؛ لئلا يلزم الإضافة مع وجود الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فحملت على (كم) الاستفهامية.

وأما عند غيره فيجوز جره أيضا؛ لأن انجراره عنده بـ (مِن) المقدرة لا بالإضافة، فلا فساد لو وجد مع الفصل[5]

ثم إن كان فعل الجملة الفاصلة مما تعيّن له المفعول كما في المثال، فالأمر على ما عرفت، وإلا فيجب دخول(من) على المميز لئلا يلتبس بالمفعول نحو قوله تعالى:**{كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ}**[6] و:**{كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ}**[1].

---

(١) والإفراد أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد، فـ: كم رجال، على معنى: كم جماعة من الرجال. انْظُرْ: أوضح المسالك٤/ ٢٧٠، والتصريح٢/ ٢٨٠.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٣، والرضي ٣/ ٢٤٢، وابن القواس ص ٥٠٣.

(٣) من البسيط للقطامي في: الكتاب٢/ ١٦٥، واللمع ص٢٠٧، وتوجيه اللمع ص٣٩٩، وابن يعيش ٤/ ١٣١، والخزانة ٦/ ٤٧٧، وغير منسوب في: المقتضب ٣/ ٦٠، والإنصاف ١/ ٣٠٥، والتبيين ص٤٣٠. العَدَم: الفقر، والإقتار: الافتقار، والشاهد قوله: (كم نالني منهم فضلا) ففصل بين (كم) ومميزها فنصبه.

(٤) وهو مذهب البصريين حيث أوجبوا النصب إذا فصل بين كم ومميزها. يقول سيبويه٢/ ١٦٤: " إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أولم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منوَّن؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة ". وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٠٣، واللباب للعكبري ١/ ٣١٨، وائتلاف النصرة ص٤٢، والهمع ٢/ ٢٧٧.

(٥) وهو مذهب الكوفيين حيث جوزوا الفصل بين(كم) الخبرية وتميزها بالظرف والجار والمجرور، مع بقاء الجر في التمييز. انْظُرْ: الإنصاف١/ ٣٠٣، والتبيين للعكبري ٤٢٩، وائتلاف النصرة ٤١، والهمع ٢/ ٢٧٧، وانْظُرْ: ابن يعيش٤/ ١٣٠، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين٣/ ٩٣٩، والرضي٣/ ٢٤٠، وشرح الكافية الشافية٤/ ١٧٠٨، وشرح التسهيل ٢/ ٤٢١، وتوضيح المقاصد ٤/ ٣٢٨، وشرح الجمل لابن هشام ٢١٦.

(٦) سورة الدخان من الآية (٢٥).

(١) سورة القصص من الآية (٥٨).

ولهما صدر الكلام، وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجروراً، فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه.

وتدخل (من) على سبيل الجواز فيهما، أي: فى مميز(كم) الاستفهامية والخبرية[1]، فلا حاجة إلى ما يقال: إنه على تقدير حذف المضاف نحو: كم من رجل ضربت، و:**{وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا}** [2] لمناسبة (مِن) المميز؛ لأن كل واحد منهما للبيان، أو لأنها قد تكون للاستغراق فيناسب تكثير الخبر، ولهذا الاعتبارِ كثُر دخولها فى مميِّز الخبرية، فلما دخلت فيها للمناسبة دخلت فى أختها أيضا لها.

ولهما أى لـ: (كم) الاستفهامية والخبرية صدر الكلام[3]، أما فى الاستفهامية فلكونها متضمنة لإنشاء الاستفهام، وأما فى الخبرية فلكونها متضمنة أيضا لمعنى الإنشاء فى التكثير، لما أنها نقيضة (رُبَّ) لكونها لإنشاء التقليل، ولـ (رُبَّ) صدر الكلام فكذا لنقيضها [4].

وكلاهما أى: (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية يقع كل واحد منهما مرفوعا على أن يكون ارتفاعه على الابتدائية والخبر، لا على الفاعلية؛ لوجوب تأخير الفاعل، واقتضائهما صدر الكلام، ومنصوبا على المفعولية، ومجروراً[5] كذلك أو على المضاف إليه.

ولما أراد تفصيل ما أجمله قال[6]: فكل ما بعده، بفاء التفصيل، مريداً بيان محل كل من تلك الوجوه، فالمعنى: كل موضع يكون ما بعد (كم) فيه فعل متعدياً كان أو غيره غير مشتغل عنه بضميره أى: لا يكون ذلك الفعل عاملا فى ضمير يعود إلى (كم)، ولا فى متعلق ذلك

---

(١) قال الرضى ٣/ ٢٤٢: " أما فى الخبرية فكثير نحو:**{وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ}** و**{كَم مِّن قَرْيَةٍ}** وذلك لموافقته جرّاً للمميز المضاف إليه (كم)، وأما مميز (كم) الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجرورا بـ (مِن) فى نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدرى ما صحته؟ " اهـ. قال الجامى ٢/ ١٢٥: "... لكن جوزّ الزمخشرى أن يكون (كم) فى قوله تعالى:**{سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ}** استفهامية وخبرية " ا. هـ. وانْظُرْ: الكشاف١/ ١٢٨، والبحر٢/ ٣٤٩، والدر المصون١/ ٥١٥، وحاشية الشريف على الرضى٢/ ٩٧.

(٢) سورة الأعراف من الآية (٤).

(٣) والكوفيون لا يوجبون لهما صدر الكلام، ويستشهدون بقوله تعالى:**{أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ}** - السجدة(٢٦) - ويقولون: (كم) فاعل (يهد)، والبصريون يتأولونه ويقفون على(يهد لهم) ويبتدئون بقوله: (كم أهلكنا). انْظُرْ: الكناش ١/ ٢٨٣، وانْظُرْ: معانى القرآن للفراء ٢/ ١٩٥، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٠، وقال ابن عصفور فى: شرح الجمل ٢/ ١٤٨ " وزعم الأخفش أنها - أى الخبرية - لا تلزم الصدر لأنها فى معنى كثير، وهو لا يلزم الصدر... وهذا فاسد؛ لأن العرب لم يسمع منها إلا أن يُجعل صدراً... " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٤، والرضى ٣/ ٢٤٣، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٠.

(٥) قال الرضى٣/ ٢٤٣: " وإنما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجروراً لأنهما اسمان، ولا بد لكل اسم مركب من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر " ا. هـ، وانْظُرْ: التبصرة ١/ ٣٢١.

(٦) فى الأصل: (فقال) وهو تَصْحِيف.

وكل ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور.

الضمير كان (كم) باعتبار المحل منصوباً حال كونه معمولا على حسبه أي: على ما يقتضيه ذلك الفعل، فإن اقتضى ذلك الفعل مفعولا به كان مفعولا به [نحو] [(١)]: كم رجلاً ضربت؟ وكم غلامٍ ملكت، وإن اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو: كم ضربةً ضربت؟ وكم ضربةٍ ضربت، وإن اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو: كم يوما صمت؟ وكم يومٍ صمت، ونحو: كم فرسخا سرت؟ وكم فرسخٍ سرت.

قال المصنف[(٢)]: " فيكون مفعولاً ومصدراً ومفعولاً فيه على حسب العوامل لأنه مثل: أعشرين رجلاً ضربت؟ وكثيراً من الغلمان ملكت، وأعشرين ضربةً ضربت؟ وكثيراً من الضرب ضربت، وأعشرين يوما صمت؟ وكثيرا من الأيام صمت، (والتمثيل بـ (عشرين) لنفس العدد [لا][(٣)] لأن كم يدل عليه قطعا) [(٤)] - فلو قدَّرت متعلقا للفعل محذوفا - على ضعفه - صار الفعل حينئذ مشتغلا عنه، فيكون حينئذ فى موضع رفع، فإنه يكون مثل قولك: زيد ضربت، على معنى: ضربته ".

واعترض[(٥)] عليه بأن تسليط الفعل عليه كيف يمكن مع اقتضاء الاستفهام الصدر؟

وأجيب: بأن التسليط للفعل مؤخراً لا يضر بذلك.

وكل ما قبله أي: كل موضع يكون ما قبل (كم) فيه حرف جر نحو: بكم رجلا مررت؟ أو اسم مضاف نحو: غلام كم رجل ضربت، فمجرور أي: (كم) مجرور باعتبار المحل لأنه لا يَبطُلُ عمل الجار، ويكون إعراب المضاف كإعرابه لو لم يكن مضافا، ولذلك نصب فى قولك: غلام كم رجلا ضربت [(٦)]؟

فإن قلت: أليس قوله: (وكل ما قبله حرف جر أو اسم [مضاف][(٧)] ينافى قوله: (ولهما صدر الكلام) إذ كلما دخلا بطل صدارتهما؟

قلت: لا؛ لأن الجار لكونه مع المجرور بمنزلة كلمة واحدة لشدة الاتصال بينهما كان كأنه جزء منه، فصار تقديمه كتقديمه، والمعنى الموجب للتصدُّر مقدَّرٌ قبل الجار، فالاستفهام فى: بكم

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٥.
(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٤) ما بين القوسين من قوله: (والتمثيل) إلى قوله: (قطعا) ليست فى شرح المصنف.
(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٣٧٩.
(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٥.
(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وإلا فهو مرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفا، وخبر إن كان ظرفا، وكذلك أسماء الاستفهام والشرط.

اشتريت؟ مقدر قبلها، والتقدير: أبكثير اشتريت [1]؟

وإلا أي: وإن لم يوجد شرائطه المذكورة بألا يكون بعده فعل بل اسم نحو: كم رجلا إخوتك؟، أو كان فعلا لكن كان ذلك الفعل مشتغلا عنه بضميره، أو بمتعلق ضميره نحو: كم رجلا ضربته؟ ومع ذلك لا يكون قبله حرف جر، ولا اسم مضاف كالمثال المذكور، فهو أي: (كم) فى المواضع المذكورة مرفوع باعتبار المحل على أنه مبتدأ وما بعده خبره إن لم يكن أي(كم) ظرفا كما فيما مرّ من المثال؛ لأنه حينئذ يكون مجرداً عن العوامل اللفظية بنوعيهما.

وهو مرفوع بذلك الاعتبار على أنه خبر مبتدأ وهو ما بعده إن كان أي: (كم) ظرفا نحو: كم يوما سفرُك؟؛ لأنك لو جعلت (كم) مبتدأ وهو للزمان تعذر أن يكون السفر خبره، كما يتعذر ذلك فى مثل: متى سفرك؟ فيجب أن يقدر السفر ونحوه مبتدأ ويكون ما تقدم ظرفا خبره، مثله فى قولك: متى القتالُ [2]؟

وظرفيته إنما تعلم بمميزه، فإن كان المميز ظرفا فالظرف، وإلا فلا.

ثم اعلم أن المصنف قال فى الشرح[3]: " ولو قيل بجواز النصب فيما إذا اشتُغل الفعل عنه بضميره فى مثل قولك: كم رجلا ضربته؟ لم يكن بعيداً، ويكون بمنزلة: زيداً ضربته، منصوبا بفعل / دل عليه ما بعده، إلا أنه يجب أن يقدر بعد (كم) لا قبله؛ لئلا توقعه [فى][4] غير صدر الكلام، فتقول: كم رجلا ضربت ضربته؟ فيكون الفرق بينه وبين (زيداً ضربته) أن تقدير الناصب ثَمَّ قبل المنصوب، وههنا بعده لوجود المانع من تقديمه ". إلى هنا لفظه. (٨٦/أ)

أقول: فعلى هذا يكون ذكر قوله: (غير مشتغل عنه بضميره) فى اشتراط الانتصاب مستدركاً؛ إذ اشتغال الفعل عنه بالضمير لا يمنع تسليط مثله حتى لا تنصب كما ذكره، اللهم إلا أن يقال: المرادُ من النصب المشروط: النصبُ القطعى، أو الأولى من غيره، وفى المثال المذكور يجوز الرفع أيضا، مع أنه ليس بأولى، إذ الأصل عدم التقدير.

وكذلك حكم [أسماء] [5] الاستفهام كـ (مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين، وحكم أسماء الشرط

---

(١) وقال الرضى٣/ ٢٤٤: " إنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع، لضعف عمله، فجُوِّز تقديم الجار عليهما، على أن يجعل الجار سواء كان اسما أو حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته " ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى٢/ ١٢٧.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٦، وابن القواس ص ٥٠٥، والكناش ١/ ٢٨٤.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٦.

(٤) ما بين المعقوفين من شرح المصنف.

(٥) زيادة من متن الكافية ص ١٦١.

وفي مثل تمييز: كم عمة لك يا جرير وخالة... ثلاثة أوجه.

كـ (مَن) و(ما) أيضا شرطيتين، كحكم (كم) في كونها منصوبة المحل إذا كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بالضمير أو متعلقه وفي كونها مجرورة المحل إذا تقدم عليها الجار من الحرف والاسم، وفي كونها مرفوعة المحل إذا فات أحد القيود المذكورة على قياس ما تقدم.

فإذا قلت: من ضربت؟ ومن تضرب أضرب، فمحل (من) منصوب، وإذا قلت: بمَن مررت؟ وبمَن تمرر أمرر به، أو: بغلام من مررت؟ أو: بغلام مَن تمرر أمرر به، فمحله مجرور، وإذا قلت: من ضربته؟ ومن تضربه[1] أضرب، فمحله مرفوع، وفيه ما عرفت.

وفي مثل تمييز:

كم عَمَّةٍ لَكَ يَاَ جرِيُر وخَالَةٌ[2]..........

أراد به كل موضع احتمل فيه نصب (كم) بالفعل الواقع بعده، مع احتمال رفعه بالابتداء، ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر، أما النصب فبأن[3] (كم) للاستفهام وإن لم يُرِد معنى الاستفهام، ولكنه على سبيل التهكُّم، فكأنه متحقق ذلك، ولكنه ذهل عن كمية العدد إما لكثرتهن عددا، أو لقلة العناية بهنّ، فهو يسأل[4].

وأما الجر فبأن كان (كم) خبرية على التحقيق أي: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير قد حلبت عليّ عشاري [5].

و(كم) في الصورتين مبتدأ إذ ليس فيه ما يوجب نصبه وجره مما تقدم، وخبره: قد حليت.

وأما الرفع[6] فبأن كان المميز محذوفاً [7] على أن يكون(كم) استفهامية على المعنى المتقدم، أو خبرية كذلك، فترتفع(عمة) على الابتداء، ومُصححه كونه موصوفا بـ (لك)، وخبره: قد

---

(١) في الأصل: (تضرب).

(٢) صدر بيت من الكامل وعجزه: فدعاءُ قد حَلَبت عليَّ عِشَاري، للفرزدق في: الديوان١/ ٣٦١، والكتاب ٢/ ٧٢، والأصول١/ ٣١٨، والجمل ١٣٧، واللمع ص٢٠٨، وتوجيه اللمع ص٤٠١، والمفصل ص٢٢١، وابن يعيش٤/ ١٣٣، والتخمير٢/ ٣١١، وشرح عمدة الحافظ١/ ٥٣٦، وشرح أبيات المغني٤/ ١٦٥، والدرر ١/ ٥٣٧، وغير منسوب في: المقتضب٣/ ٥٨، والمقرب ٣٩٠، وغير ذلك، والشاهد قد أوضحه الشارح.

(٣) في الأصل: (فأن).

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٧٦٧، والرضى٣/ ٢٤٩، وقد حملا النصب على وجهين أحدهما: ما ذكره الشارح من أن كم استفهامية، والآخر: كونها خبرية على جواز نصب تمييزها عند البعض، وانْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١٢٢/ أ.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٧.

(٦) انْظُرْ وجه الرفع في: شرح المصنف ٣/ ٧٦٨، والإيضاح١/ ٥٢٧، والرضى٣/ ٢٤٩، والكناش١/ ٢٨٥.

(٧) في الأصل: (محذوف) وهو لحن.

حلبت، و(كم) حينئذ يكون فى موضع نصب؛ لأن الفعل الواقع بعده مسلط عليه تسليط الظرفية إن كان المميز المقدر ظرفا نحو: كم مرةً، على التهكم أو على التكثير، أو تسليط المصدر إن كان المقدر مصدراً نحو: كم حَلْبةً، وكون الفعل واقعاً خبراً لا يمنعه ذلك من عمله فيما قبل قبل المبتدأ ألا ترى أنك تقول: عمراً زيدٌ ضرب، وعمراً زيدٌ ضارب، ويوم الجمعة زيد ضارب وإعراب (خالة) و(فدعاء) تابع لإعراب (عمة) [(١)].

فإن قلت: إذا رفعت (عمة) لم يكن مميزاً ، فكيف قوله: (وفى مثل تمييز (كم) هذه ثلاثة أوجه)[(٢)]؟.

قلت: معنى كلامه كل ما هو مميز لـ (كم) هذه يُحتمل فيه جواز الوجوه المذكورة، سواء بقى على مُمَيِّزِيَّتِه فى جميع الأحوال أولا، فلا يستلزم كلامه كون الوجوه الثلاثة حال مميّزيّته.

وقد يحذف أى المميِّز للعلم به لوجود القرينة الدالة علية فى مثل قولك: كم مالك؟ فى الاستفهامية أى: كم درهما مالك؟ أو ديناراً، على حسب ما يدل عليه القرينة؛ لأنه إذا سُئل عن كمية مالِه عُلم أن السؤال إما عن كميَّة ديناره أو درهمه، لأن المال فى الأغلب إما دراهم أو دنانير.

وفى مثل: كم ضربت فى الخبرية أى: كم ضربةٍ، أو: كم مرةٍ ضربت[(٣)].

فـ (كم) فى المثال الأول مرفوع المحل على الابتداء، وفى الثانى منصوب المحل إما على المصدرية أو على الظرفية.

* * * * *

(١) فإذا رفعت (عمة) رفعت (خالة) و(فدعاء) وإذا نصبتها نصبتهما، وإذا خفضتها خفضتهما. انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٦٨.

(٢) ولذلك قال ابن هشام: "... وفي قول المصنف: " فى تمييز: كم عمة ثلاثة أوجه " تساهلٌ وتجوّز؛ لأن الأوجه إنما هى فى (عمة) وليست تمييزاً إلا فى حالين، وكذا كل تمييز ليس فيه إلا وجهان: النصب، والجر، لكن مراده: فى اللفظ الذى يصح كونه تمييزاً وهو (عمة) أو نحو ذلك ثلاثة أوجه " اهـ. انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٢٢/ أ.

(٣) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٢٨، وشرح المصنف ٣ / ٧٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٩، والكناش ١/ ٢٨٥، والجامى ٢/ ١٣٢.

مباحث الظروف

الظروف منها: ما قطع عن الإضافة كـ: قبلُ، وبعدُ.

والنوع الثامن منها الظروف المبنية المعهودة باللام، وإلا فمطلق الظروف ليس بعضها من المبنيات وهى مع ذلك أنواع، فالنوع الأول منها أى من الظروف المبنية: ما قطع عن الإضافة أى: ما حذف منه المضاف إليه فى اللفظ بشرط إثباته فى النية كـ قبلُ وبعدُ بالضم فيهما، وكذلك جميع الجهات الست [(١)].

وإنما بنى[(٢)] إما لشبهه الحرف من حيث الاحتياج إلى المحذوف المنوى، أو لتضمنه معنى الإضافة وهو معنى من معانى الحروف.

وإنما كان بناؤه على الحركة لكونه عارضا، وعلى الضم جبراً لما نقصَ منه بأقوى الحركات، أو لتكون حركته البنائية مخالفة لحركته الإعرابية [(٣)].

وأما إذا لم يكنِ مثبتا فى النية كان كالمستقلِ فيعرب كقوله:

فساغَ لِىَ الشرابُ وكنتُ قبلاً ::: أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُراتِ[(٤)]

وإنما أعرب حينئذ لأن المضاف إليه لما لم يكن منويا زال تضمن المضاف معنى الإضافة فأعرب، أو لعدم الاحتياج حينئذ.

فإن قلت [(٥)]: لا يخلو إما أن يكون الاحتياج علة للبناء أو لا، فإن كان علة يلزم بناءُ ما

---

(١) قال الرضى٣/ ٢٥٢: " اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وأمام، وقدّام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وأوّل، ومن علُ، ومن عَلْو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو: يمين، وشمال، وآخِر، وغير ذلك " ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ص٥١١، والجامى٢/ ١٣٥.

(٢) انْظُرْ علة بناء هذه الظروف فى: شرح الكتاب للسيرافى١/ ١٣١، وأمالى ابن الشجرى٢/ ٧٤، وشرح المصنف٣/ ٧٧٠، والرضى٣/ ٢٥٢، وابن القواس ص٥١١، والأصبهانى ٦١٦، والجامى٢/ ١٣٤.

(٣) قال الرضى٣/ ٢٥٥: " وبناء الغايات على الحركة ليُعلم أن لها عِرقا فى الإعراب، وعلى الضم جبراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوهَن بحذف المحتاج إليه... أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها فى حال الإعراب كانت فى الأغلب غير متصرفة، فكانت إما مجرورة بـ (من) أو منصوبة على الظرفية، أو لتُخالف حركةُ بنائها حركةَ إعرابها " ا. هـ. وانْظُرْ: التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٢، والشرح المتوسط ص٣٣١.

(٤) من الوافر لعبد الله بن يَعرب فى: الدرر١/ ٤٤٧، والمقاصد النحوية٣/ ٤٣٥، وليزيد بن الصعق فى: خزانة الأدب١/ ٤٢٦، وانظره فى: المفصل ص٢٠٤، وابن يعيش٤/ ٨٨، وشرح المصنف ٣/ ٧٧٠، والرضى ١/ ٢٢٤، ٣/ ٢٥٣، وابن القواس ص ٥١١، وشرح قطر الندى ص٢١، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٦، والتصريح ٢/ ٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٩، ويروى: بالماء الحميم. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٧٤. والشاهد فى قوله: (قبلا) حيث أعربه منونا لأنه قطعه عن الإضافة لفظا ومعنى.

(٥) قال الرضى٣/ ٢٥٢: " فإن قلت: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلاّ بنيت معه كالأسماء الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟ قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب الاسمية، لاختصاصها بالأسماء، أما (حيث) و(إذا) فإنها وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها، إلا أن إضافتها ليست بظاهرة، إذ الإضافة فى الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف إليه محذوف ". ا. هـ.

هـو مضاف بالفعل، وما هو المحذوف منه المضاف إليه نسياً؛ لثبوت الاحتياج فى تيك الصورتين أيضا، وإن لم يكن علة يلزم إعراب ما حكم بنائه، وكذلك الكلام فى التضمن!

قلت: الحال على الحكم الأول، لكن وجودهما فـى الصـورة الأولى غـير مُسـلّم، وعلـى تقـدير التسليم فالإضافة بالفعل - لكونها مـن خـواص الأسمـاء - تـرجح جانـب الاسميـة، فيعـرب المضاف معها إذ الأصل / الإعراب، بخلاف الموصول مع وجود الصلة فإنها ليسـت ممـا تـرجح (٨٦/ب) جانبها، فلم يلزم إعراب الموصول مع وجود الصلة.

وأما ما حذف منه المضاف إليه نسياً فإعرابه لعدم العلة فيه؛ لأن ما لا وجود لــه لا فـى اللفـظ [ولا] [(١)] فى النية لا احتياج إليه ولا يتضمن، فمجرد اتحاده مع ما نوى فيه المحذوف فـى المعنـى لا يوجب الاحتياج، فلا يرد حينئذ ما ذكره صاحب الغجدوانى[(٢)].

وينبغى أن يعلم أن المحذوف المنوى إن كان ببدل لم يكن المضـاف مبنيـا، كمـا فيمـا حـذف منـه المضاف إليه وعوض عنه التنوين كما فى (كل)، كذا فى النكسارى[(٣)].

وأجرى مجراه أى: مجـرى مـا حـذف منـه المضـاف إليـه مـن الظـروف لفظـة: لا غـيرُ، ولـيس غـيرُ وحسـبُ[(٤)] فـى كـون الكـل مبنيـا علـى الضـم للعلـة المشـتركة بينهمـا، تقـول: فعلتـه لا غيرُ، أى: لا غير ذلـك، وجـاءنى القـوم لـيس غـيرُ، أى: لـيس غيرهـم، وافعـل هـذا حسـبُ، معناه: لا غير.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال الغجدوانى ص٣٨٣: " قلت: ما أشكل لى الفرق بين(قبل وقبلا)، إذ القطع فى القبيلين واحد، وكمـا أن معنى (قبل): قبل زمان كان كذا - مثلا - فكذا معنى (قبلا)، فمن أين حكـم ببناء(قبـل) وإعـراب (قـبلا)؟ حتى تراءى لى أنه عسى أن يتخلص عن عهدة ذلك لو علل فى وجه البناء فى (قبل) بتضمنه معنـى الحـرف عند الاقتطاع، فإنه لما قطع عن الإضافة ونوى فيه الإضافة كان معنى الإضافة التى هى مـن معانى الحـروف مقدراً فيه فصار المضاف بمنزلة (أين) فى تضمنه معنى حرف الاسـتفهام فبنـى لـذلك، بخـلاف (قـبلا) فـإن المضاف إليه فيه لما لم ينو لا يكون متضمنا للإضافة وإن كـان مـراداً فـى نفسـه كـان كسـائر المحـذوفات ولا تضمن هناك للإضـافة، ولا بمعنى الحرف، فوضح الفـرق بينهما، ثـم عثـرت علـى هـذا الفـرق بعينـه فـى الإقليد، فشكرت يد النعمة المتأهبة للمزيد " اهـ. وانْظُرْ: الإقليد ص ٩٥٨.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٥٣.

(٤) قال الرضى٣/ ٢٥٥: " شبّه (غير) بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذى فيهـا، كمـا فـى الغايـات لكونهـا جهات غير محصورة، ولإبهام (غير) لا تتعرف بالإضافة، وهى أشد إيهاما من (مثل) فلذا لم يُبن (مثل) علـى الضم ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع (لا) التبرئة و(ليس) نحو: افعل هـذا لا غـير، وجـاءنى زيـد لـيس غير، لكثرة استعمال (غير) بعد (لا) و(ليس)، وغير التى بعـد (لـيس) بمعنـى (إلا)... وأما(حسـب) فجـاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال وبُنى على الضم تشبيها بـ (غير) إذ لا يتعرف بالإضافة مثله".

ومنها: حيثُ ولا يضاف إلا إلى الجملة فى الأكثر.

وقوله: (أجرى) يدل على أنها ليست من الظروف لكنها لما أشبهت الظروف لشدة إبهامها لكثرتها عوملت معاملتها، واختلفوا فى موضع (غير) فى قولك: جاءنى زيد ليس غيرُ، فذهب المبرد إلى انتصابه بخبرية (ليس) واسمه مضمر لا يظهر أى: ليس الجائى غيرَ زيد [(١)].

وذهب الزجاج إلى ارتفاعه بالاسمية لـ (ليس) أى: ليس فيه غيرُ ذلك [(٢)].

وفى (لا غير) مرفوع لا غير.

والنوع الثانى منها، أى: من الظروف المبنية: حيثُ وإنما بنيت [(٣)] لمشابهتها الحرف من حيث الاحتياج إلى جملة توضحها وأن تبين معناها كاحتياج الموصول إلى ما يتم به؛ لأنها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة، فمعنى قولك: اجلس حيث جلس زيد: اجلس مكان جلوس زيد وكان بناؤه على الحركة لعروضه، وعلى الضم لتشبيهها بالغايات [(٤)] من جهة لزوم الإضافة.

وفيه بحث يعرف بالتأمل فيما سبق[(٥)]، فالأولى أن يقال: من حيث لزوم إضافتها إلى المبنى على القطع، ولا يضاف، أى: (حيث) مع ملازمتها الإضافة إلا إلى الجملة لاستلزام وضعها ذلك، لكونها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة، والنسبة بالأصالة لا توجد إلا فى الجملة [(٦)].

وإنما قال: فى الأكثر لأنها قد تضاف إلى المفرد، كما فى قوله:

أَمَا تَرَى حَيثُ سَهيلٍ طَالِعاً [(١)]

---

(١) انْظُرْ: المقتضب ٤/ ١٢٩، ٤٢٩، والأصبهانى ٦١٧، وهو مذهب السيرافى انْظُرْ: شرح الكتاب السيرافى ١/ ١٠٥ مطبوع.

(٢) انْظُرْ مذهب الزجاج فى: السابق نفسه، والأصبهانى ٦٧١، والإقليد ص ٩٧٥.

(٣) انْظُرْ علة بنائها فى: ابن يعيش٤/ ٩١، وشرح المصنف٣/ ٧٧١، وابن القواس ٥١٢، والأصبهانى ٦١٨.

(٤) قال ابن يعيش٤/ ٩١: "... وجب أن يكون بناؤها على السكون لأن المبنى على حركة ما كان له أصل فى التمكن وحالة يكون معربا فيها نحو: يا زيد، وبابه فى النداء، و(قبل) و(بعد) ونحوهما من الغايات، فأما (حيث) فلما لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر إلا انه التقى فى آخره ساكنان وهما الياء والثاء، فمنهم من فتح طلبا للخفة.... ومنهم من شبهها بالغايات فضمها كـ (قبل وبعد) ووجه الشبه بينهما: أن حق (حيث) من جهة أنها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة فلما أضيف إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة فأشبهت (قبل) و(بعد) فى قطعها عن الإضافة ". وانْظُرْ: التبصرة ١/ ٣١٢.

(٥) انْظُرْ: الإقليد ص ٩٦١ وفيه بيان ذلك.

(٦) قال ابن أبى الربيع: " ولا يضاف إلى المفرد لأنه فى المكان بمنزلة (إذ) فى الزمان فأجرى مجراه فى الإضافة إلى الجمل " اهـ. انْظُرْ: البسيط ١/ ٣١١.

(١) من الرجز، وبعده: نجماً يُضىء كالشهاب ساطعا، لم أقف على قائله، انظره فى: المفصل ص٢٠٥، ولباب الإعراب ص١٩٥، وابن يعيش٤/ ٩٠، وشرح التسهيل٢/ ٢٣٢، والرضى٣/ ٢٦٧، والتخمير٢/ ٢٧٢،

والقياس إعراب (حيث) حينئذ؛ لأن علة بنائها إضافتُها إلى الجملة واحتياجها إليها، وقد انتفت عند الإضافة إلى المفرد[1].

ومنهم من أبقاها على البناء وقال: (سهيل) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف[2].

وإضافة (حيث) إلى الجملة أعم من أن يكون إلى الاسمية أو إلى الفعلية، ومنهم من حملها على أعم أحوالها، وضعف بـ (لدن غدوة).

وقد تدخل على (حيث) [ما] [3] فتكون حينئذ للمجازاة [4].

والنوع الثالث منها أي: من الظروف المبنية: إذا، وعلة بنائها كعلة بناء (حيث) [1].

والمغنى١/ ١٥٢، وشرح شذور الذهب ص ١٣٢، وشرح ابن عقيل٢/ ٥٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٤،= =والخزانة ٧/ ٣، وعون الوافية ص١٢٤، والهمع ٢/ ١٥٣، والدرر١/ ٤٥٦. والشاهد قوله: (حيث سهيل) فأضاف (حيث) إلى اسم مفرد وهذا نادر، وقد أجازه الكسائى وقاس عليه. انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٤٤٩، والمغنى ١/ ١٥٢، والأشمونى٢/ ٢٥٥، والهمع ٢/ ١٥٣، والتصريح ٢/ ٣٩. ويروى (حيث سهيلٌ) بالرفع فحينئذ تكون (حيث) مضافة إلى جملة والتقدير: حيث سهيل مستقر طالعاً، فلا شاهد فيه، انْظُرْ: حاشية الصبان ٢/ ٢٥٤، ويروى بالنصب على انه مفعول ترى انْظُرْ: الأصبهانى ٦١٨.

(١) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٦٨، وابن القواس ص٥١٣ وقد فصل القول فى (حيث) إذا أضيفت إلى المفرد فقال: "فإن أضيفت إلى مفرد كقوله: أما ترى حيث سهيل طالعا، فالأكثر أنها مبنية عملا بالاستصحاب، ولأن الإضافة إلى المفرد لا توجب الإعراب بدليل إضافة (لدن) إليه فى قوله تعالى:**{مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}** - النمل (٦) -، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة لانتفاء العلة الموجبة للبناء وهى الإضافة إلى الجملة، وعلى هذا يجوز جر (سهيل) بإضافة (حيث) إليه، ومنهم من يرفعه ويجعله مبتدأ والخبر محذوف، أى: حيث سهيلٌ موجود، و(طالعا) منصوب على الحال " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٦٨، وابن القواس ص٥١٣ وقد فصل القول فى (حيث) إذا أضيفت إلى المفرد فقال: "فإن أضيفت إلى مفرد كقوله: أما ترى حيث سهيل طالعا، فالأكثر أنها مبنية عملا بالاستصحاب، ولأن الإضافة إلى المفرد لا توجب الإعراب بدليل إضافة (لدن) إليه فى قوله تعالى:**{مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}** - النمل (٦) -، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة لانتفاء العلة الموجبة للبناء وهى الإضافة إلى الجملة، وعلى هذا يجوز جر (سهيل) بإضافة (حيث) إليه، ومنهم من يرفعه ويجعله مبتدأ والخبر محذوف، أى: حيث سهيلٌ موجود، و(طالعا) منصوب على الحال " ا. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: المفصل ص ٢٠٦، وقال ابن هشام: " وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضُمِّنت معنى الشرط وجَزَمت الفعلين كقوله: حيثُما تستَقمْ يُقَدِّرْ لك اللهُ... نجاحاً فى غابِرِ الأزمان " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ١/ ١٥٢. قال ابن يعيش ٤/ ٩٢: " ولا تصير بدخول (ما) عليها حرفا كما صارت (إذ) عند سيبويه حرفا بدخول (ما) عليها وذلك لقوة (حيث) وكثرة مواضعها وتشعب لغاتها " ا. هـ، وانْظُرْ: التخمير ٢/ ٢٧٢.

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وقال ابن يعيش٤/ ٩٦: " وهى مبنية لإبهامها فى المستقبل وافتقارها إلى جملة توضحها وتبينها... مضافا إلى ذلك ما فيها من معنى الشرط فبنيت كبناء أدوات الشرط " ا. هـ.

وهى للمستقبل وفيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل.

وهى أى: إذا، للمستقبل أى: وضعت لزمان وقوع الفعل فى المستقبل، سواء كانت داخلة على الماضى أو على المضارع [1]، فهى كـ (حيث) فى المكان.

وفيها أى: فى (إذا) معنى الشرط يعنى: (إذا) فى أكثر استعمالها تتضمن معنى المجازة ولذلك أى: ولأجل تضمنها ذلك المعنى فى أكثر استعمالها اختير أن يكون بعدها أى: بعد (إذا) الفعل حتى يكون إضافتها إلى الجملة الفعلية؛ لاقتضاء الشرط الفعل [2]، وشرط كون ذلك الفعل بعدها مستقبلا من حيث المعنى، سواء كان فى اللفظ كذلك أو لا، خلافا للمبرد فإن وقوع الفعل بعدها عنده واجب لفظا أو تقديرا [3].

فإن قلت: كل ما فيه معنى الشرط يحتاج إلى الجواب فما جواب إذا؟

قلت: جوابها ما عمل فيها على ما هو رأى الأكثرين من أن العامل فى الاسم المتضمن للشرط هو الجزاء، خلافا لبعضهم[4]، وفى مثل: إذا أكرمتنى اليوم أكرمك غداً، تقدر الجواب بـ: (نويت) أو (قدرت) أى: نويت إكرامك غداً، فلا حاجة إلى ما تكلف بعضهم فى إصلاحه.

قال فى المتوسط[1]: " ويعلم من قوله: (فلذلك اختير) أنه قد يضاف إلى الجملة الاسمية إذا كان للشرط ".

وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥١٤.

(١) قال الجامى ٢/ ١٣٧: " وذلك لأن الأصل فى استعمالها أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم، والدليل عليه استعمالها فى الأغلب الأكثر فى هذا المعنى نحو:{إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة " ا. هـ.

(٢) اختار المصنف وقوع الفعل بعدها لتضمنها معنى الشرط، وإذا وقع بعدها الاسم قُدِّر بينها وبينه فعل ليتوفَر عليها ما تقتضيه من الفعل، ومن النحاة – وهم الكوفيون – جوزوا وقوع الاسمية بعدها لأنها ليست شرطا فى الحقيقة نحو قوله تعالى:{إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}. انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ٩٧، والرضى ١/ ٤١٨، وابن القواس ص٥١٤، والكناش١/ ٢٨٧.

(٣) الفعل الواقع بعد إذا قد يكون ظاهراً فى اللفظ نحو: إذا جاء زيد، وقد يكون مقدراً نحو:{إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} خلافا للمبرد فقد نقل عنه اختصاصها بالفعلية، ويجب عنده تأويل نحو:{إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} بالفعلية أى: إذا انشقت السماء انشقت. انْظُرْ: الرضى ١/ ٤١٩، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ١٧٧.

(٤) فى ناصب (إذا) قولان: أحدهما: ما فى جوابها من فعل وشبهه وعليه الأكثرون، وذلك لملازمتها الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف. الثانى: شرطها وعليه المحققون، واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات الشرط. انْظُرْ: الأمالى ٣/ ١٣٨، والرضى٣/ ٢٧٥، والأصبهانى ٦١٩، والارتشاف ٣/ ١٤١١، والمغنى ١/ ١١٢، والجنى الدانى ص ٣٦٩، والهمع ٢/ ١٣٣.

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣٣٣.

هـذا هـو المفهـوم مـن كـلام المصـنف فيمـا أضـمر عاملـه علـى شـريطة التفسـير[1]، ومـن كـلام غـيره، بخـلاف مـا صـرح الفـالى[2] بتجردهـا عـن تضـمين ذلـك المعنـى عنـد الإضـافة إلى الجملـة الاسمية.

فإن قلت: ما تضمن معنى المجازاة كـ (من) و(ما) و(أين) وغيرها يعمل الجزم، فمـا حـال (إذا) لا يعمل ذلك؟

قلت [3]: لما كان تضمن (إذا) ذلك المعنى بالتضمن العارضى الذى على شـرف الـزوال، لأنهـا موضوعة للأمر المقطوع فى اعتقاد المتكلم، وذلك منافٍ للشرط الذى كان وجـوده مفروضـا، لم يعمل الجزم، بخلاف سائر الأسماء الجوازم المتضمنة لذلك المعنى، فـإن تضـمنها لـــه صـار بعـد العروض عريقاً [4]؛ لأنها ليست للأمر المقطوع.

وبهذا ظهر وجه غلبة وقوع الماضى بعدها استعمالاً، لأن الماضى مقطوع به فهو يناسب مـدلول (إذا)، وضعف ما ذهب إليه المبرد، وتصريح الفالى.

وينبغى أن يعلم أن هذا إذا لم يكن معها (ما) أما إذا كانت معها (ما) تجزم بالاتفاق.

وقد يقع (إذا) لمجرد الظرفية [5] كقولـه تعالى:**{وَالَّيلِ إذا يَغْشَى}** [1] وأشباهها، لأنك[2]

---

(١) انْظُـرْ: شـرح المصـنف ٢/ ٤٦٨ وقـد قـال: " وكـان يلـزمُ مـن مذهبـه أنَّ (إذا) الشـرطية لا تـدخل إلا علـى الفعـل لفظـا أو تقـديرا، كــ (إن) الشـرطية، أن يكـون فـى هـذا البـاب واجبـا معهـا النصـب لوجـوب تقـدير الفعـل، فتجـويزهم الرفـع مـع (إذا) الشـرطية دليـل علـيهم فـى أنـه لا يلـزم دخولهـا على الفعل" اهـ.

(٢) قال الفالى: " (وإذا لما يستقبل) أى: (إذا) موضـوع للزمـان المسـتقبل عكـس (إذ)، (ولتضـمنها) أى: ولتضـمن(إذا) (معنى المجازاة لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية فى حال السعة) قدّم العلة وهـو (لتضـمنها) أى: لا تضـاف (إذا) إلا إلى الجملة الفعلية لتضمنهـا معنى الشرط، والشرط يقتضـى فعـلا، وإنمـا قـال: (فـى حـال السـعة) لأن (إذا) قـد يضاف إلى الجملة الاسمية وحينئذ لا يكون متضمنا لمعنى المجازاة " اهـ انْظُرْ: شرح الفالى ل ٧٢ / أ.

(٣) انْظُرْ العلة فـى عـدم الجـزم بــ (إذا) فـى: شـرح التسـهيل ٢/ ٢١١ وقـد ذكـر ثلاثـة أمـور منعـت مـن ذلك، وانْظُـرْ: ابـن القـواس ص ٧٢٥ وقـد قـال: " وأمـا(إذا) فإنمـا لم يجزمـوا بهـا لأنهـا موضـوعة لـزمن معيّن واجـب الوقـوع والشـرط المقتضـى للجـزم يحتمـل الوقـوع والـلا وقـوع... وقــد جزمـوا بهـا فـى الضـرورة قـال الفـرزدق: يرفَـعُ لى خِنْـدَفٌ والله يرفـعُ لِى... نـاراً إذا خَمَـدت نيرانُهُـم تقِـدِ " اهــ. وانْظُـرْ: الإرشاد ص ٤٦٦.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٧٢ وفيه توضيح ذلك.

(٥) جوز ابـن الحاجب خروج (إذا) عن الشرطية انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٧٧٢، والإيضاح فى شـرح المفصـل ١/ ٥١١، وقد عقـد ابن هشـام بابا لخروجها عن الشرطية، انْظُرْ: المغنـى ١/ ١١٧، وانْظُـرْ: الارتشـاف ٣ / ١٤٠٨، والجنـى ص٣٧٠.

(١) سورة الليل الآية (١).

(٢) فى الأصل: (لأنها) والتصحيح من شرح المصنف ٣/ ٧٧٢.

وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها.

لو جعلتها للشرط وجب أن يكون جوابها ما دل عليه (أُقْسِمُ) [(١)] المقدر الإنشائى، إذ ليس بعدها ما يصلح للجواب، لا ظاهراً ولا مقدراً، بدلالة عدم توقف الكلام عليه، وليس قبلها ما يدل عليه إلا القسم، فيفسد المعنى، أو يصير القسم حينئذ مقيد بغشيان/ الليل وهو[ضد][(٢)] (٨٧/أ) المقصود، إذ القسم ثابت وقت التكلم بهذا الكلام سواء كان نهاراً أو ليلا.

قيل: المحذور باق لأنها (حال) على ذلك التقدير وهى تقيد الفعل كتقيد الشرط!

وأجيب بأنها تكون حالاً مقدرة فلا محذور[(٣)].

وقد تكون أى: (إذا) للمفاجأة [(٤)]، أى: لظرف المكان، أو للوقت المجرد عن معنى الشرط[(٥)]، وناصبها فى الجملة التى تضاف إليها، فيلزم وقوع المبتدأ أى: الجملة الابتدائية بعدها، أى بعد (إذا) هذه؛ لقصد إيقاع المخالفة بين (إذا) للشرط وبين (إذا) للمفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع، أى: فإذا السبع واقف، فـ (إذا) معمول (واقف) فكأنك قلت: بحضرتى السبع واقف، وهذا مذهب الأكثرين[(٦)].

قال المصنف[(٧)]: " (إذا) هذه ظرف معمول لما دل عليه من معنى (فاجأت) أى: فاجأت زمان السبع واقف "، وذهب بعضهم إلى أن هذه خبر وما بعدها مبتدأ [(٨)]، والصحيح ما ذكرنا أولا

---

(١) فى الأصل: (قسم) والتصحيح من شرح المصنف.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح الرضى ٣/ ٢٧٧.

(٣) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١/ ٥١٢: " فإن قيل: بماذا تتعلق إذا كانت ظرفا مجرداً عن الشرط؟ قلت: بمحذوف تقديره: والليل حاصلا فى هذا الوقت، فهو إذن فى موضع الحال من الليل، والعامل فى الحال فعل القسم، فاستقام حينئذ المعنى، ولا يستقيم أن يكون ظرفا معمولا لأقسم لفساد المعنى، إذ يصير: أقسم فى هذا الوقت بالليل، وليس المعنى على تقييد القسم بوقت، بل معنى القسم مطلقا ". ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥١٥، والأصبهانى ٦١٩.

(٤) قال سيبويه ١/ ١٠٧: " ولـ (إذا) موضعٌ آخر يحسن ابتداءُ الاسم بعدها فيه تقول: نظرتُ فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لحسُن " ا. هـ. وانْظُرْ: ٤/ ٢٣٢ وقد قال: " وتكون للشىء توافقه فى حال أنت فيها وذلك قولك: مررتُ فإذا زيد قائم " ا. هـ.

(٥) اختلف فى إذاً التى للمفاجأة، فذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان، واختاره ابن عصفور، وقال الزجاج: إنها ظرف زمان، واختاره الزمخشرى وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، وذهب الأخفش إلى أنها حرف ونقل عن ابن برى واختاره ابن مالك. انْظُرْ: المغنى١/ ١٠٢، وانْظُرْ: شرح التسهيل٢/ ٢١٤، والرضى ١/ ٢٤٢، والجنى ص ٣٧٤.

(٦) انْظُرْ: المغنى ١/ ١٠٢.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٤ - بتصرف -، وقال فى الإيضاح ١/ ٥١٤: " والعامل فيها معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر استغنوا عن إظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه " ا. هـ.

(٨) وهو قول المبرد انْظُرْ: المقتضب٣/ ١٧٨، ويجوز على قول الزجاج أن تكون خبرا بتقدير مضاف أى: فإذا حصول السبع، أى: ففى ذلك الوقت حصوله. انْظُرْ: الرضى ١/ ٢٤٢.

حملا لها على الكثير الشائع فى الاستعمال.

قال فى المتوسط [1]: " اعلم أنه لو قال: (فيقع المبتدأ بعدها غالبا) لكان أصوب؛ لأنه لا يلزم المبتدأ بعدها، وإلا لكان الرفع واجبا بعدها لكنه ليس كذلك ".

ويمكن أن يقال: لم لا يجوز أن يكون مراده من اللزوم لزوماً أكثريا لا كليا، فلا حاجة إلى ذكر (غالبا)، مع أنه تقدم فيما أضمر عامله جواب عنه على التحقيق[2].

اعلم أن النحويين جوزوا فى مثل: خرجت فإذا زيد [قائم] [3] الرفع على الخبرية، والنصب على حذف الخبر حالاً [4].

وأما فى قولهم: كنت أظن أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنْبُور فإذا هو هى، فاختلفوا فيه[5]: فعند سيبويه لا يجوز إلا الرفع [6]، والكوفيون يقولون: فإذا هو إياها [7].

قال سيبويه: ولا يستقيم تقدير الحالية فى الضمير الثانى فتعين الرفع.

وقدر الكوفيون نصبه بـ (وجدت) مضمراً؛ [لأن] [8] (إذا) المفاجأة تدل على الوجدان، والضمير الأول ضمير فصل لا مبتدأ فالمعنى: وجدته هو إياها [9].

---

(١) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص٣٣٤.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) قال ابن الشجرى١/ ٣٤٩: "... فإن جئت بعد المرفوع بنكرة فلك فيها مذهبان: أحدهما: أن ترفعها بأنها خبر المبتدأ، فتكون (إذا) فضلة يعمل فيها الخبر تقول: فإذا زيدٌ قائم كما تقول: هناك زيد قائم، وفى الدار زيدٌ قائم، والمذهب الآخر: أن تنصب النكرة على الحال تقول: فإذا زيد قائما، فتكون (إذا) مستقراً موضعها رفع بأنها خبر المبتدأ، وهى الناصبة للحال لنيابتها عن الاستقرار "ا. هـ وانْظُرْ: المغنى١/ ١٠٣.

(٥) هذه هى المسألة الزنبورية انْظُرْ تحرير القول فيها فى: مجالس العلماء للزجاجى ص٨، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٤٨، والإنصاف ٢/ ٧٠٢، وأمالى ابن الحاجب ٤/ ١٤٢، والرضى٣/ ٢٧٩، والتذييل ٤/ ٨٥، والمغنى ١/ ١٠٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٨٥.

(٦) وذلك لأن (هو) مبتدأ والخبر إما أن يكون (إذا) التى للمفاجأة لأنها مكان فيلزم أن يكون الثانى حالا و(إياها) لا يكون حالا، وإما أن يكون الخبر الضمير الثانى و(إيا) من ضمائر النصب فلا يكون خبراً، فتعين أن يكون ضمير رفع خبراً للمبتدأ. انْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٤٩، والإنصاف ٢/ ٧٠٤، والتذييل٤/ ٨٦.

(٧) واحتجوا بأن العرب شهدوا بذلك وأقرُّوا به، وأن (إذا) التى للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بالمبتدأ والخبر، وأن ينتصب على إضمار وجد وعلى ذلك جاءت الحكاية. انْظُرْ: الإنصاف٢/ ٧٠٤، والتذييل٤/ ٨٦

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) وروى عن ثعلب انْظُرْ: الإنصاف٢/ ٧٠٤، واللباب للعكبرى١/ ٤٩٨، والتذييل٤/ ٨٧، والرضى٣/ ٢٨٠، قال الرضى: " قال الزجاجى: ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين، قال: وأظن الحكاية فى هذا عن ثعلب غلط؛ لأن العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا فضلة فيجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط (هو) فى مسألتنا أصلا " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الرضى ٣/ ٢٨٠. هذا وقد ذكر ابن هشام فى تخريج القول بالنصب خمسة أوجه، انْظُرْ: المغنى ١/ ١٠٦ وما بعدها.

ومنها: (إذ) لما مضى، ويقع بعدها الجملتان

وفيه تكلف ظاهر.

والنوع الرابع منها أى: من الظروف المبنية (إذ) وعلة بنائها إما ما ذُكر[1]، أو لأن وضعها وضع الحروف[2]، فهى وضعت لما مضى[3] من الزمان أى: للزمان الماضى مجرداً عن معنى الشرط، سواء دخل على الماضى نحو: إذ قام زيد، أو المضارع نحو: إذ زيد يقوم، أو يقوم زيد، ولهذا يقع بعدها أى: بعد (إذ) الجملتان الاسمية والفعلية؛ إذ لا شيء فى مدلولها يقتضى الدخول على الفعل كـ (إذا) ولكون وضعها على المضى لم تتضمن معنى المجازاة، إذ الشرط إنما يكون فى المستقبل لا فى الواقع، إلا إذا دخلت عليها (ما) الكافة فحينئذ تكون للمجازاة بلا خلاف[4].

ثم اعلم أن الجملة الاسمية التى تقع مضافا إليها لـ (إذ) لا يحسن أن يكون خبرها فعلا ماضيا نحو: إذ زيد قام[5]؛ لأن الخبر من مظان[6] الاسم أو ما يضارعه، إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول فى نحو: زيد قام، إذ الغرض منها الإخبار عن الماضى ولا يحصل ذلك الغرض إلا بالعدول عن ذلك الأصل، ولا ضرورة ههنا لذلك إذ الغرض وهو الدلالة على المضى يحصل عن نفس (إذ) فلا حاجة ضرورية إلى الإتيان بالماضى فى الخبر.

وأن إذ قد يكون لمجرد التعليل[7] كما فى قوله تعالى:**{وَلَن يَنفَعَكُمُ اليومَ إِذ ظَّلَمْتُمْ}**[8] أى: لأجل ظلمكم، وقد يكون حرفا كما فى: إذ ما تفعل أفعل[1]، وقد يكون للمفاجأة[2] ويختص

---

(١) أى من الاحتياج إلى جملة تبين معناها.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٥، والإيضاح ١/ ٥١٠، وابن القواس ص ٥١٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٧، والارتشاف ٣/ ١٤٠٢.

(٣) اختلف فى(إذ) هل تقع للمستقبل؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعة نعم واستدلوا بقوله تعالى:**{يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا}** والجمهور جعلوا هذه الآية من باب (ونفخ فى الصور) أى: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، انْظُرْ: المغنى ١/ ٩٦، وشرح ابن جماعة ٢٣٠، والهمع ٢/ ١٢٧، والجامى ٢/ ١٤٠.

(٤) قال سيبويه٣/ ٥٦ ": هذا باب الجزاء... وما يجازى به من الظروف: أيُّ حين، ومتى وأين وأنّى وحيثُما، ومن غيرهما: إن، وإذ ما، ولا يكون الجزاء فى (حيث) ولا فى (إذ) حتى يُضَم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير(إذ) مع (ما) بمنزلة إنما، وكأنما " اهـ.

(٥) قال الرضى٣/ ٢٨٦: " واعلم أنه يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو: إذ زيد قام، بل الفصيح: إذ قام زيد؛ لأن (إذ) موضوع للماضى فإيلاؤه الماضى أولى للمشاكلة والمناسبة " اهـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ٦٩، والإيضاح ١/ ٥١١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٨، وابن القواس ص ٥١٦، والهمع ٢/ ١٢٨.

(٦) فى الأصل: (مكان) وما أثبته من: لباب الإعراب ص ١٩٢.

(٧) انْظُرْ: المغنى ١/ ٦٩ حيث أثبت لها أن تكون للتعليل، ثم قال: " والجمهور لا يثبتون هذا القسم... " ا. هـ وقال الرضى ٣/ ٢٨٦: " والأولى حرفيتها إذن إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل فى حد الاسم " ا. هـ. وذهب بعض النحاة ومنهم الشلوبين إلى أنها لا تخرج حينئذ عن الظرفية. انْظُرْ: الجنى ص ١٨٩.

(٨) سورة الزخرف من الآية (٣٩)، وفى الأصل: (قل لن ينفعكم) وهو خطأ.

حينئذ بالجملة الفعلية التى فعلها ماض كما فى الحديث (بينا نحن عند رسول الله – [صلى الله] [٣] عليه وسلم – إذ طلع علينا رجل)[٤] الحديث، إيقاعاً للمخالفة بينها وبين (إذا)[٥] المكانية إذا كانت للمفاجأة إذ هى حينئذ تختص بالجملة الاسمية كما مرّ مثاله[٦].

ثم إن (بينا) و(بينما) بالألف المشبعة من الفتحة أو (ما) المزيدة، من الظروف الزمانية اللازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية، وذلك لأن (بين) فى الأصل مما لزم الإضافة إلى المفرد لأنه يستعمل فى المكان، ولا شيء من المكان يضاف إلى الجمل إلا (حيث)، فلما قصدت إضافته إلى الجملة والإضافة إليها كلا إضافة أشبهت الفتحة فتولدت الألف ليكون دليلا على عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ لأنها إنما يؤتى بها للوقوف كما فى (أنا)، وزيدت (ما) الكافة لأنها تكف المقتضى عن الاقتضاء، وجعل عند إضافته إليها للزمان كما ذكر[٧].

ثم إنهما لكونهما ظرفين متضمنين لمعنى الشرط لابد لهما من عامل وجواب [٨]، فالعامل فيهما جوابهما إذا كان [مجرداً] [٩] من كلمتى المفاجأة أى (إذ) و(إذا) وإلا فمعنى المفاجأة

---

(١) اختلف فى (إذ) إذا وقع بعدها(ما) فذهب سيبويه إلى أنها نقلت للحرفية لأنها كانت قبل التركيب دالة على الزمان الماضى من غير أن يشترط بها، وبعده صارت دالة على الزمان المستقبل مع الاشتراط بها، فقد نُقلت عن مسمّاها الأصلى إلى مسمى آخر واشترط بها كما يشترط بالحروف، والنقل وأداء الاسم معنى الحرف على خلاف الأصل، فوجب أن يُحكم بحرفيتها إلى أن يقوم دليل على اسميتها. ونُقل عن المبرد القول باسميتها ووافقه ابن السراج، والفارسى. انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥٦، والمقتضب ٢/ ٤٦، والأصول ٢/ ١٥٩، وابن القواس ص٥٦١، والمغنى١/ ١٠٢.

(٢) ذكره سيبويه فقال بعد أن ذكر أن (إذا) للمفاجأة: " وتكون (إذ) مثلها أيضا، ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدتُ قصده إذ انْتَفَح علىّ فلان " ا. هـ. وانْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٤٠٤، والمغنى ١/ ٩٨، والمساعد ١/ ٥٠٢.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى ١/ ١٣٥، وأحمد فى مسنده١/ ٢٧، ٥١، ٥٢، وأبو داود فى سننه ٤/ ٢٢٤ كتاب السنة باب فى القدر، وابن ماجة فى سننه١/ ١٤ فى المقدمة باب فى الإيمان، والترمذى فى سننه٥/ ٨ كتاب: الإيمان، باب: ما جاء فى وصف جبريل للنبى ﷺ الإيمان والإسلام.

(٥) فى الأصل: (إذ) وهو خطأ.

(٦) انْظُرْ قسم التحقيق، وانْظُرْ: لباب الإعراب ص١٩٣.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٨١، وانْظُرْ: الارتشاف ٣ / ١٤٠٥، والهمع٢/ ١٤٨.

(٨) قال ابن القواس ص٥١٧: " وبينما، وبينا ظرفا مكان فيهما معنى الشرط، ولذلك لا يعمل فيهما إلا جوابهما مطلقا إن لم تكن إذ، وإذا فى جوابهما... وإن كانا فى جوابهما فمنهم من يجعل ما بعدهما وهو الجواب عاملا فيهما ويحكم عليهما بالزيادة، ومنهم من يجعل العامل فيهما محذوفا وهو استقر وهما خبران عن إذ وإذا لأنهما فى محل رفع بالابتداء " ا. هـ. وانْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٤٠٥.

(٩) ما بين المعقوفين من: لباب الإعراب ص ١٩٥.

ومنها: أين، وأنى، للمكان استفهاما وشرطا.

المتضمنة هما إياه؛ لأن الجواب حينئذ مجرور بإضافتهما إليه، فلا يصلح أن يكون عاملا فيما قبل الجار، وإلا لزم تقدم ما فى صلة المضاف إليه على المضاف، فعلى هذا لا يلزم استفصاح الأصمعى[1] طرحهما فى جوابهما إذ لا يكون وجودهما مانعا من عمل الجواب فيهما؛ لأن ما بعدهما مجرور بهما وهما منصوبان بـ (فاجأ) مقدر الذى هو الجواب والعامل فيهما، وليس ما أضيفا إليه، مع أن المحذور المذكور إنما يلزم عند من يقول: إنهما ظرفان زمانيان على ما هو مذهب الزجاج [2]؛ لأنهما حينئذ يضافان إلى الجملة بعدهما مجردين عن الظرفية مرفوعة المحل على الابتدائية وخبرهما (بينا) و(بينما).

وأما عند من يقول إنهما / من الظروف المكانية على ما هو مذهب المبرد [3]، فلا؛ لأن شيئا من **(٨٧/ب)** ظروف المكان لا يضاف إلى الجمل إلا (حيث)، وكان (بينا) و(بينما) ظرفى زمان له، فتقدير: بينا زيد قائم إذ رأى هندا: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه [4] فى ذلك المكان، أى: فى مكان قيامه.

والنوع الخامس منها أى: من الظروف المبنية: أين استفهاما وشرطا، ومنها: أنّى، فهما موضوعا للمكان حال كونهما استفهاما كما فى: أين زيد؟ وأنى زيد؟ وحال كونهما شرطا نحو: أين تكن أكن، وأنى تفعل أفعل.

وإنما بينا لتضمنهما إما معنى حرف الاستفهام، أو الشرط[5]، وعلى الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الفتحة لثقل الضمة والكسرة بعد الياء فى (أين)[6].

ثم الفرق بينهما أن (أين) لاستغراق السؤال عن جميع الأمكنة، ولذلك لزم المجيب أن يجيب بتعيين المكان المسؤول عنه، و(أنى) بعد كونه فى معناه قد يستعمل للزمان والحال كـ (متى)

---

(١) كان الأصمعى لا يرى إلا طرح (إذ) و(إذا) من جواب (بينا) و(بينما) ويستضعف الإتيان بهما وذلك من قبل أن (بينا) هى (بين) والألف إشباع عن فتحة النون وهى متعلقة بالجواب، فإذا أتيت بـ (إذ) وأضفتها إلى الجواب لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه، فلما رأى مجيء الفعل من غير (إذ) و(إذا) مع استقلال المعنى ظن أن مجيئه زيادة لا فائدة فيها، فحكم بأن الفصيح إسقاطها. انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ٩٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥١٤، والرضى ٣/ ٢٨١.

(٢) انْظُرْ قول الزجاج فى: الرضى ٣/ ٢٨٣.

(٣) انْظُرْ قول المبرد فى: السابق نفسه.

(٤) فى الأصل: (بين أوقات قيام زيد) وما أثبته من شرح الرضى.

(٥) انْظُرْ علة بنائهما فى: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٩٩، والرضى ٣/ ٢٨٧، وابن القواس ٥١٨، والأصبهانى ص ٦٢٠، والجامى ٢/ ١٤١، والدولت آبادى ل ٨٣/ ب.

(٦) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٠٤، والرضى ٣/ ٢٨٧.

و(كيف) [1]، وقد جوّزوا الوجوه الثلاثة فى قولـه تعالى:**{فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ}**[2].

ومنها: متى، وهى وضعت للزمان فيهما أى: فى الاستفهام كما فى قولك: متى القتال؟ والشرط كما فى قولك: متى تأتنى أكرمك.

والفرق بين (متى) إذا كانت شرطا وبين (إذا) كذلك، أن (متى) للزمان المبهم ولِمَا لا يتحقق وقوعه كما أن (إنْ) كذلك بخلاف (إذا) فإنه للزمان المعين ولِمَا يتحقق وقوعه، فلهذا لا يقال: آتيك متى احمر البسر؛ إذ وجود الشرط ههنا مقطوع، بل يقال لذلك: إذا احمر البسر[3]، ووجه بنائها ظاهر[4].

ومنها: أيّان وهى وضعت للزمان كـ (متى) استفهاماً، ولم تأت شرطا [5]، إلا أنها لم تستعمل إلا فيما يراد فيه التفخيم والتعظيم بخلاف (متى) كما فى قوله تعالى:**{يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ القِيَامَةِ}** [6]، وبنيت لتضمنها همزة الاستفهام[1].

---

(١) قال سيبويه ٤/ ٢٣٥: " و(أنى) تكون فى معنى (كيف) " اهـ وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٨٧ وما بعدها، وابن يعيش ٤/ ١١٠، والهمع ٢ / ٤٥٠.

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٣٣)، قال الصبان ٤/ ٩: " قال الشهاب فى حواشى البيضاوى: أجاز المفسرون وجوه (أنى) كلها فى هذه الآية، واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية؛ لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضى إباحة الإتيان فى غير القبل، ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصدراتها، ولا استفهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها، ولأنها تلحق ما بعدها نحو (أنى لك هذا) وهذه مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال، ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر، أى: أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكانية " ا. هـ. وانْظُرْ: البحر ٢/ ٤٣٠، والدر المصون ١/ ٥٤٥، وحاشية الشهاب على البيضاوى ٢/ ٥٢٦ ط / دار الكتب العلمية، ضبط الشيخ / عبد الرازق المهدى، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٢٤/ ب.

(٣) قال الزمخشرى فى المفصل ص٢٠٩: " والفصل بين (متى) و(إذا) أن (متى) للوقت المبهم، و(إذا) للمعين " اهـ. وانْظُرْ: التخمير ٢/ ٢٨٤، والكناش ١/ ٢٨٨، والأصبهانى ص ٦٢٠ وما بعدها.

(٤) وهو تضمنها معنى الحرف الاستفهامى أو الشرطى. انْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٩٨.

(٥) قال الرضى ٣/ ٢٩٠: " وكُتُب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط، وأجاز بعض المتأخرين ذلك وهو غير مسموع " اهـ. وقال أبو حيان: " والجزم بها محفوظ خلافا لمن زعم أن الجزم بها غير محفوظ، ولم يحفظ سيبويه الجزم بها، لكن حفظه أصحابه " اهـ، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٨٦٥، وانْظُرْ: ابن القواس ص٤٢٠ والهمع ٢/ ٤٤٩، وقال ابن هشام: " ولم يذكر المصنف فى (أيان) إلا الاستفهام، وكذلك سيبويه، وذكر بعض النحاة أنه ورد الجزم بها قليلا ومنه: أَيَّانَ نُؤَمِّنْكَ تَأْمَنْ غيرنا وإذا... لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا وزعم بعضهم أنه جائز قياسا " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٢٤/ ب، وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ٨٤/ أ.

(٦) سورة القيامة الآية (٦)، ومثل هذه الآية قوله تعالى:**{يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا}**.

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٠٦، والأصبهانى ص ٦٢١.

وكيف للحال استفهاماً، ومنها: مذ، ومنذ

ومنها: كيف ووضعه للحال حال كونه استفهاماً فإن قولك: كيف زيد؟ سؤال عن حال المسؤول عنه، فمعناه: أصحيح أم مريض؟

ولا يجازى به؛ لأن قولك: كيف تكن أكن، تضمن المعنى المحال؛ لأنه يقتضى المساواة فى جميع الأحوال من الصحة والمرض وغيرهما، وذلك غير ممكن[(١)].

فإن قلت: هذا يستلزم عدم جواز الرفع فى قولك: كيف تكون أكون، إذ المعنى واحد!

قلت: القصد فى الرفع يتعلق بحال معلوم للمخاطب، ولا كذلك فى الجزاء، إذ الشرط موضوع للعموم والإبهام، كذا قيل، وفيه تأمل[(٢)].

ثم اعلم أن المصنف اختار ههنا مذهب الأخفش فى أن يعد (كيف) من الظروف[(٣)] فإنه قال: إن (كيف) من الظروف لأنه بمعنى: على أى حال، والجار والمجرور والظرف متقاربان، ولهذا يعمل فى الحال كما فى قولك: كيف زيد ضاحكا؟

وسيبويه لم يعتبر ذلك وقال: إنه ليس بظرف بل جار مجرى الظرف لأنه متضمن للحال[(٤)]، والحال جارية مجرى الظرف والذى يدل على ذلك[(٥)] إبدالك الاسم منه فى التفسير كما تقول فى نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ وإيقاعك الجواب عنه به فى جواب من قال: كيف أنت؟ بـ صحيح أو غيره، ولو كان ظرفاً لابد ألا يبدل منه إلا الظرف كما فى (متى) نحو: متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت؟ ولا يقع جوابه إلا كذلك، كما فى (أين) فإنه لا يجاب إلا به، فيقال فى جواب: أين أنت؟: فى المسجد، ووجه بنائه واضح أيضا[(٦)].

---

(١) وهذا قول البصريين، وأجاز الكوفيون المجازاة بها مطلقا قياسا على غيرها من أسماء الاستفهام المستعملة فى الشرط والاستفهام. انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٦٠، والإنصاف ٢/ ٦٤٣، واللباب للعكبرى ٢/ ٦٢، والمغنى ١/ ٢٩٩، وائتلاف النصرة ص ١٥٦.

(٢) فى هامش الأصل ل ٨٨ / أ: " لأن المذكور يستلزم عدم جواز أن يقال: على أى حال تكن أكن، مع أن جوازه اتفاقى " ا. هـ.

(٣) اختلف النحاة فى النقل عن سيبويه والأخفش، فنقل الرضى أن (كيف) ظرف عند الأخفش، واسم عند سيبويه، ونقل صاحب المغنى أنها ظرف عند سيبويه، واسم عند السيرافى والأخفش. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٩١، والمغنى ١/ ٢٣٠، وقد اختار المصنف - رحمه الله - أن يعد (كيف) من الظروف كما ذكر الشارح، وصحح ابن يعيش٤/ ١٠٩ أنها اسم غير ظرف، وتبعه ابن القواس ص٥٢١، والأصبهانى٦٢١.

(٤) اختلف النحاة فى النقل عن سيبويه والأخفش، فنقل الرضى أن (كيف) ظرف عند الأخفش، واسم عند سيبويه، ونقل صاحب المغنى أنها ظرف عند سيبويه، واسم عند السيرافى والأخفش. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٩١، والمغنى ١/ ٢٣٠، وقد اختار المصنف - رحمه الله - أن يعد (كيف) من الظروف كما ذكر الشارح، وصحح ابن يعيش٤/ ١٠٩ أنها اسم غير ظرف، وتبعه ابن القواس ص٥٢١، والأصبهانى٦٢١.

(٥) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٩١، والأصبهانى ص ٦٢١ وما بعدها، والدولت آبادى ل ٨٤/ أ.

(٦) بنيت كيف لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وبنيت على فتحة طلبا للخفة. انْظُرْ: الهمع ٢/ ١٥٩، وانْظُرْ: الغرة= =ص ٥٨٧، وقال فى الإقليد ص ٩٨٥: وإنما بنى على الفتحة دون الكسرة لأنهم كرهوا أن يخرجوا من الياء إلى

بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى الجميع، فيليهما المقصود بالعدد.

ومنها: مذ ومنذ، وهما حال كونهما من الظروف المبنية يجيئان لمعنيين أحدهما: أن يكونا بمعنى أول المدة أى: مدة الفعل الذى قبلهما، سواء كان ذلك الفعل مثبتا كما فى قولك: رأيت زيداً مذ يوم الجمعة، أى: أول المدة التى وجدت فيها رؤيتى يوم الجمعة، أو منفيا كما فى قولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أى: أول المدة التى انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة(١).

فيليهما أى: (مذ) و(منذ) حينئذ المفرد المعرفة من الزمان وهو الذى يصلح أن يكون جوابا لـ (متى)(٢)، أما المفرد فليدل على الأولوية المطلوبة، فإنك إذا قلت: منذ اليومان، وأنت تعنى الأول، لم يفد كلامك مقصودك إذ لا مدخل للثانى فى الأوليّة؛ لأن الأول اسم للمفرد السابق.

وأما المعرفة فلتعيين المقصود بالذكر، ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيته مذ يوم، وأنت تريد ذلك المعنى لم تفد يقينا؛ لمزاحمة الأيام فى ذلك(٣).

ولما كانت النكرة المختصة فى حكم المعرفة اكتفى بذكرها، فلا يرد عليه: ما رأيته مذ يوم لقينى، وأما قولهم: ما رأيته مذ المحرم، أو: مذ الشتاء، فهو فى تأويل: مذ ثلاثون يوما [أو مذ](٤) أشهر.

وثانيهما: أن يكونا بمعنى الجميع أى: بمعنى جميع تلك المدة كما فى قولك: ما رأيته مذ يومان، أى: جميع المدة التى انتفت فيها الرؤية من أولها إلى آخرها يومان(٥)، وليس الاستمرار بلازم إلى وقت الإخبار. فيليهما أى (مذ) و(منذ) حينئذ المقصود بالعدد من الزمان، وهو الذى يصلح أن يكون جوابا لـ (كم)(٦)؛ لأن الغرض حينئذ بيان المدة بأسرها وهو لا يحصل إلا بذكر المقصود بالعدد(٧). ويجوز أن يقال عند إرادة جميع المدة: ما رأيته مذ يوم الجمعة، مؤولاً له بـ: ما رأيته مذ اثنى عشر

وقد يقع المصدر أو الفعل أو أنّ فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ وما بعده خبره.

الكسرة، مع كثرة الاستعمال، فإن قلت: ما تقول فى جيرِ؟ قلت: هو قليل الاستعمال... " ا. هـ.

(١) انْظُرْ: الرضى٣/ ٢٩٨.

(٢) قال ابن القواس ص٥٢٤: " ما كان جوابا لـ (متى) فهو لأول المدة لأنها سؤال عن وقت معين " ا. هـ. وانْظُرْ: الكناش ١/ ٢٨٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٢٥/ أ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٧، والرضى ٣/ ٢٩٩، والجامى ٢/ ١٤٣.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٨.

(٦) قال ابن القواس ص٥٢٤: " وما كان جوابا لـ (كم) فهو لجميع المدة؛ لأنها سؤال عن كمية المدة " ا. هـ وانْظُرْ: الكناش ١/ ٢٨٩.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٨، والرضى ٣/ ٢٩٩.

ساعة، والفرق / بين الوجه الأول والوجه الثانى: أن الرؤية فى الأول قد انتفت فى يوم الجمعة بعد أن كانت متحصلة فى جزء من أجزائه، وفى الوجه الثانى: قد استغرق انتفاؤها فى جميعها. (٨٨/أ)

وإنما بنيا [١] لكونهما مشابهين للحرف فى الصورة، [والمشابهة][٢] بالحرف قد اعتبرت سببا للبناء عندهم، وقيل [٣]: لكونهما مقطوعين عن الإضافة التى هى المرادة فى المعنى كـ (قبل) إذ المعنى فى: ما رأيته مذ يوم الجمعة: أول المدة التى انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة، وفى: ما رأيته مذ يومان: جميع مدة انتفاء الرؤية يومان، إلا أنهما لما لم يذكر معهما المضاف إليه أبداً لم يأتيا إلا مبنيين، بخلاف (قبل) فإنه لإمكان ذكر المضاف إليه معه جاء معربا، ولذلك ضم الذال فى (منذ) بعد تحريكه لالتقاء الساكنين، وإذا لقى (مذ) ساكنا بعده حرك ذاله بالضم إتباعا للميم، أو لما سبق[٤].

وقد يقع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ سفره، أو منذ سفره، أو يقع الفعل فيه [نحو][٥]: ما رأيته مذ أو منذ سافر، وقد يكون مع وقوع الفعل مع (أن) المخففة نحو: ما رأيته مذ أو منذ أن سافر، أو يكون ذلك مع أنّ المثقلة المفتوحة نحو: ما رأيته مذ أو منذ أنّه سافر، فيقدر أى: إذا وقع بعدهما أحد هذه الأشياء لزم أن يقدر بعدهما زمان مضاف إلى أحد هذه الأشياء، فيقال: مذ زمان سفره، ومنذ زمان سافر، أو زمان أن سافر، أو زمان أنه سافر، وإنما وجب ذلك التقدير حينئذ لأن وضعهما لابتداء الغاية فى الزمان، فعدم تقديره يبطل ذلك الغرض[٦]، وإنما حذف للعلم به[٧]، ويكون حينئذ بمعنى أول المدة.

قوله: وهو أى (مذ) و(منذ) شروع فى بيان إعرابهما بعد بيان ما المراد منهما هو؟ فهو: مبتدأ عند المحققين من البصريين وما بعده خبره[٨] لأنهما لكونهما فى تأويل الإضافة – كما

---

(١) انْظُرْ علة بنائهما فى: ابن يعيش٤/ ٩٥، وشرح المصنف٣/ ٧٧٧، والإيضاح١/ ٥١٠، وابن القواس ٥٢٣

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ مثل هذا التعليل فى: الأصبهانى ص ٦٢٢.

(٤) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ٩٥، وابن القواس ص ٥٢٣.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال ابن القواس ص٥٢٤: " لاختصاص (مذ) و(منذ) بالزمان إذا وقع بعدهما ما ليس بزمان من مصدر أو فعل أو (أن) قدّر بينه وبينهما زمان مضاف لفظا ومعنى إن كان مصدراً نحو: ما رأيته منذ قيام زيد أى: منذ زمن قيام زيد، وإن كان فعلا أضيف إليه فى اللفظ وإلى مصدره فى المعنى نحو: ما رأيته منذ سافر زيد، أى: منذ زمنِ سافر، وإن كان (أن) أضيف إليه أيضا فى اللفظ وإلى المصدر المقدر منه فى المعنى، سواء كانت ثقيلة نحوَ: ما رأيته مذ أنّ الله خلقنى، أو خفيفة نحو: ما رأيته منذ أنْ سافر، والتقدير: مذ زمنُ أن الله خلقنى، أو مذ زمنُ سفره " ا. هـ.

(٧) أى: إنما حذف الزمان المضاف لوجود القرينة الدالة عليه. انْظُرْ: السابق نفسه، والأصبهانى ص ٦٤٢.

(٨) هذا قول: المبرد، وابن السراج، والفارسى، انْظُرْ: المقتضب٣/ ٣٠، والموجز ص٩٦، والأصول٢/ ١٣٧،= =والإيضاح ص ٢٦١، وبه قال ابن الحاجب، ورجحه ابن عصفور لأنه يطرد ولا ينكسر. انْظُرْ: شرح الجمل ٢/ ١٥٧، وصححه كل من: الخوى محمد بن أحمد بن الخليل أبو عبد الله – انْظُرْ: شرح فصول ابن معط

مرت الإشارة إليه – معرفتان فيصلحان للابتداء، مع أن المقصود منه لا يُساعد إلا على ذلك التقدير، لأن المعنى: أول المدة الجمعة، أو جميع المدة يومان[1].

خلافا للزجاج من البصريين وعامة الكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أنه خبر مبتدأ مقدم عليه[2].

وقالوا: هذا [3] وهمٌ بعيدٌ لأن اللفظ والمعنى يأبيانه [4]، أما المعنى: فلأن المقصود فى قولك: مذ يومان: الإخبار عن جميع المدة بأنها يومان لا عكسه، وأما اللفظ: فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ [5].

ثم اعترض على هذا بأنه لم لا يجوز أن يكون تقديم الخبر مصححا لوقوعه مبتدأ؟

وأجيب [6]: بأن هذا إنما يصح أن لو كان (منذ) و(مذ) ظرفا [له] [7]، والحق أنهما اسمان للزمان لا ظرفان، حتى يكون التقديم مصححا، ولذلك لا يتعلقان بمحذوف، ألا ترى أنك لو

ص٣٤٠ رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية رقم ٧٠ تحق د/ أحمد مرسى الجمل، وصححه أيضا: الزبيدى، انْظُرْ: ائتلاف النصرة ص ١٤٦).

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٨، وابن القواس ص ٥٢٥.

(٢) ذهب الأخفش والزجاج والزجاجى: إلى أنهما ظرفان منصوبان فى موضع خبر عما بعدهما، والتقدير: بينى وبين لقائه يومان، انْظُرْ: الجمل ص١٤٠، والرضى ٣/ ٢٩٤، والارتشاف٣/ ١٤١٩، والجنى ص٥٢، والمغنى ١/ ٣٦٧، والهمع٢/ ١٦٦، وبهذا قال ابن جنى فى اللمع ص١٣٠ فقال: " ما رأيته مذ يومان، وما زارنا منذ ليلتان، فترفع لأن معنى الكلام: بينى وبين الرؤية يومان، وبينى وبين الزيارة ليلتان" اهـ. وانْظُرْ: توجيه اللمع ص٢٤٠، وقال ابن هشام اللخمى: هو مذهب سيبويه. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٤١٩، وذهب الكوفيون عدا الفراء إلى أنهما إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها. انْظُرْ: الإنصاف١/ ٣٨٢، والمسائل الخلافية ١٢٩، والرضى٣/ ٢٩٣، والجنى ص ٥٠٢، وائتلاف النصرة ص ١٤٦. واختار هذا القول: ابن مضاء، والسهيلى، انْظُرْ: الارتشاف٣/ ١٤١٨، والهمع٢/ ١٦٦، والتصريح٢/ ٢٠ وصححه ابن مالك انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٢١٧، ونُسب هذا القول للكسائى وحده من الكوفيين، انْظُرْ: شرح الجمل ٢/ ١٥٧. وذهب الفراء إلى أن المرفوع بعدهما مرفوع بتقدير مبتدأ محذوف والتقدير فى نحو: منذ يوم الجمعة: من الذى هو يوم الجمعة، أى: من الوقت الذى هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف. انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٨٢، والرضى ٣/ ٢٩٣، والارتشاف ٣/ ١٤١٨، والجنى ص ٥٠٢. فعلى هذا يكون ما نسبه الشارح – رحمه الله – إلى الكوفيين من القول بأنهما خبر مبتدأ مقدم خطأ؛ لأنه تبين لنا أن للكوفيين قولَيْن مخالفين لما نسب للزجاج.

(٣) أى ما قاله البصريون.

(٤) فى الأصل: (يأباه) وهو تَصْحيف.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٧٩ وما بعدها.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٠، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٢٩٤، وابن القواس ص ٥٢٥.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من: شرح المصنف ٣/ ٧٨٠.

قلت: جميع المدة يومان [لم يستقم أن يكون (يومان)] [١] مبتدأ وما تقدم خبره وإن كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا [لـه][٢].

أقول: فيه بحث: أما أولا فلأن عد المصنف إياهما من الظروف يورث قوة لكونهما ظرفين دون اسمى الزمان، وأما ثانيا: فلأن كونهما اسمين للزمان إنما يلزم أن لو فسرها الخصم بـ (أول المدة) أو (جميع المدة) فهو ممنوع فإنهم قالوا المعنى: بينى وبين انقطاع الرؤية يومان.

فإن قلت: إن (مذ) و(منذ) على المذهب المبتدأ ما بعده خبره، فحينئذ يكون المركب منهما جملة مستقلة، فكانت مظنة لجواز عطفها على الجملة قبلها، فلِمَ لَمْ يتخلل العاطف بينهما كما يتخلل بين تفسيرهما وبين ما قبله نحو: ما رأيته وأول المدة يوم الجمعة، أو ما رأيته وجميع المدة يومان؟

قلت: عدم تخلل العاطف بينهما لاتحادهما بما قبلهما معنى، بخلاف ما يُفَسَّران به[٣]، وتفصيله: أن شرط العطف أن لا يكون الجملتان متحدين من حيث المعنى، فإن اتحادهما يمنع تخلل العاطف، وذلك بأن يكون فيما سبق اقتضاء بالثانى كما فى الجملة الشرطية والجزائية، وهذا المعنى موجود ههنا؛ لأن الغرض من قولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة: تبيينُ أول مدة انقطاع الرؤية، وذلك لا يحصل إلا بذكرهما بما قبلهما لا الاقتصار على أحدهما.

ثم العلماء اختلفوا فى أن مجموع المركب منهما وما بعدهما هل لـه موضع من الإعراب أم لا؟

فذهب السيرافى إلى أن موضعه نصب على الحالية[٤].

وضعفُ مذهبه لا يخفى على أحد[٥].

والجمهور على أنه لا موضع لـه من الإعراب لأنه عندهم جواب عن سؤال مقدر[٦].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من: شرح المصنف ٣/ ٧٨٠.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من: شرح المصنف ٣/ ٧٨٠.

(٣) قال الرضى ٣/ ٣٠٠: "... والكلام مع (مذ) الاسمية عندهم: جملتان: فـ رأيته جملة، ومذ يوم الجمعة جملة أخرى، قالوا: ولا يجوز عطف الثانية على الأولى وإن جاز ذلك إذا صرحت بتفسيرهما كما تقول: ما رأيته وأمد ذلك يومان؛ وذلك أن الثانية صارت مرتبطة بالأولى ممتزجة بها فصارتا كالجملة الواحدة "اهـ.

(٤) انْظُرْ: شرح السيرافى١/ ١٨٨، ٢٤٨، ٢٤٩ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة تح د/ السيد سعيد شرف الدين برقم٣٠١، وانْظُرْ قول السيرافى فى: الرضى٣/ ٣٠٠، والارتشاف٣/ ١٤١٩، والهمع٢/ ١٦٧.

(٥) قال السيوطى٢/ ١٦٧: " ورُدّ بأنها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل لـه: ما أمد ذلك؟ قال: يومان، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ قول الجمهور فى: الرضى ٣/ ٣٠٠، والارتشاف ٣/ ١٤١٩، والمغنى ٢/ ٤٤٥، فهى عندهم جملة مستأنفة جواب عن سؤال تقديره عند من قدّر (مذ) مبتدأ: ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبرا: ما بينك وبين لقائه؟.

ومنها: لَدَى، ولَدُنْ، وقد جاء: لَدَنْ، ولَدْنِ، ولُدْنِ، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ.

والنوع السادس منها أى: من الظروف المبنية لَدَى بفتح الدال، ولدُنْ بضمها وسكون النون، وقد جاء فيها لغات كثيرة غيرهما[1]، أحدهما: لَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون،

وثانيهما: لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، وثالثها: لُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، ورابعها: لَدْ بفتح اللام وسكون الدال، وخامسها: لُدْ بضم اللام وسكون الدال، وسادسها: لَدُ بفتح اللام وضم الدال.

وإنما بنيت لأن وضع بعضها كـ (لَدْ) و(لُدْ) وضع الحروف، فأجرى بقية اللغات مجرى ذلك البعض لا تفاقهما فى اللفظ والمعنى، كذا فى شرح المصنف[2]. / (٨٨/ب)

ثم اعلم أنها مع ما جاء من اللغات بمعنى (عند)، لكن بينهما فرقا بالعموم والخصوص بحسب الاستعمال فمعناها أخص من معنى (عند) [3] لأنك تقول: [عندى][4] كذا: لِما كان فى حوزتك، حَضَرَكَ أو لم يحضُرْكَ[5]، ولا تقول: لَدَىّ كذا، إلا لما لم يجاوز حضرتك.

وحكمها أن تجرَ بها على الإضافة[6]، لكن العرب تنصب بـ (لدن) (غدوة) خاصة [7] تشبيها لنونها بالتنوين الذى فى (رطل) لما رأوها تثبت لها تارة وتنزع عنها أخرى[8].

---

(١) انْظُرْ لغات(لدُن) فى: المفصل ص٢٠٩، وابن يعيش٤/ ١٠٠، والرضى٣/ ٣٠٣، والأصبهانى ص٦٢٤.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٠، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥١٥. وذهب ابن يعيش إلى أن علة بنائه فرط إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست، فليس فى ظروف الأمكنة أبهم من (لدى) و(عند) ولذلك لزمت الظرفية فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف فجرت لذلك مجرى الحرف فى إبهامه. انْظُرْ: ابن يعيش٤/ ١٠٠، وانْظُرْ: الرضى٣/ ٣٠٣، وابن القواس ص٥٢٧ وقد ذكر ثلاثة أمور لعلة بنائه.

(٣) انْظُرْ الفصل بين (لدى) و(عند) فى: المفصل ص ٢٠٩، وشرح المصنف ٣/ ٧٨١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٢٦ / أ، والصفوة الصفية ١/ ٤٧٠.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من: شرح المصنف ٣/ ٧٨١.

(٥) فى الأصل: (لم يحضر).

(٦) قال ابن يعيش٤/ ١٠١: " حكم لدن أن يخفض ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف نحو: أمام، وقدام، ووراء وفوق، وتحت، ولأن نونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من عند كما قال عز وجل:**{مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}**. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٢٦، والأصبهانى ص ٦٢٥، والهمع ٢/ ١٦١.

(٧) قال سيبويه ١/ ٢١٠: "... كما أن (لَدُنْ) لها فى (غدوة) حال ليست فى غيرها تُنصبُ بها " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: ابن يعيش٤/ ١٠٢ وقد قال: " وإنما نصبوا بها لأنهم شبهوا نون (لدن) بالتنوين فى (ضارب) فنصبوا (غدوة) تشبيها بالمميز فى نحو: عندى راقود خلا، وجبة صوناً، والمفعول فى نحو: هذا ضاربٌ زيداً، وقاتلٌ بكراً، ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون يقال: (لدَن) و(لدُن) بفتح الدال وضمها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون وكانوا يحذفون النون فيقولون: لد غدوة، شابهت الحركات قبلها باختلافها حركات الإعراب، وشابهت النون التنوين بكونها تحذف تارة وتثبت أخرى " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٢، والرضى ٣/ ٣٠٤، وابن القواس ص ٥٢٦، والجامى ٢/ ١٤٦).

وقَطُّ للماضى المنفى، وعَوْضُ للمستقبل المنفى.

ولو قيل: التشبيه المذكور لو كان علة لانتصاب الواقع بعدها للزم نصب كل ما يقع بعدها؛ لأن ذلك لم يوجب الاختصاص بـ (غدوة)، وليس كذلك بدليل قوله تعالى:**{مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}**[1]، لكان له وجه، فالأولى ألا يكون ذلك من مقتضى ذلك التشبيه، بل يحمل على الاستعمال المحض.

ومنها: قَطُّ بفتح القاف مع ضم الطاء مشددة، وقد نقل ضم القاف مع ضم الطاء وتشديده وتخفيفه وسكون الطاء مع فتح القاف[2]، فهو للماضى أى: للزمان الماضى المنفى على سبيل الاستغراق تقول: ما رأيته مذ خلق الله العالم حتى الآن، وقيل: إنه مأخوذ من (القط) وهو القطع فمعنى قولك: ما رأيته قط: ما رأيته فيما انقطع عن عمرى[3].

وإنما بنى[4] لتضمنه معنى الحرف وهو إما (عن) كما يفهم مما سبق، أو (فى) أو (لام) التعريف أو (من) لأنه لاستغراق الزمن فهى معرفة من حيث المعنى ومتضمنة معنى (من) الاستغراقى، أو لأن[5] من لغاتها (قَطْ) ووضعه وضع الحرف والباقى محمول عليه.

وإنما كان بناؤها على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الضم تشبيها لها بـ (قبل) من حيث الانقطاع عن الإضافة لأن معناه: نفى المضى[6]، قد يستعمل بدون النفى بمعنى (أبدا) كما فى نحو: كنت أراه قط، وقد يستعمل كذلك لكن من حيث اللفظ لا من حيث المعنى[7] نحو:

هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَط [8]

ومنها: عَوْضُ بفتح العين وسكون الواو مع ضم الضاد وهو للمستقبل أى: للزمان المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق، تقول: لا[9] أفعله عَوْضُ، أى: لا أفعله فى جزء من

---

(١) سورة النمل من الآية (٦).
(٢) انْظُرْ لغات قط فى: المفصل ص٢١١، وابن يعيش ٤/ ١٠٨، والهمع ٢/ ١٥٨، وانْظُرْ: ابن القواس ٥٢٨.
(٣) انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٤٢٥، والمساعد ١/ ٥١٧، والصفوة الصفية ٢/ ٣١١، والهمع ٢/ ١٥٨.
(٤) انْظُرْ علة بنائه فى: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥١٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٢، والرضى ٣/ ٣٠٨، وابن القواس ص ٥٢٨، والهمع ٢/ ١٥٨.
(٥) وهذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٧٨٢.
(٦) انْظُرْ: الغرة المخفية ص ٥٨٦، والمغنى ١/ ١٩٨، والمساعد ١/ ٥١٧، والهمع ٢/ ١٥٨.
(٧) انْظُرْ: التسهيل ص ٩٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢١، والرضى ٣/ ٣٠٧، والمساعد ١/ ٥١٧.
(٨) سبق تخريجه في قسم التحقيق، واستشهد به هنا على مجىء (قط) بدون النفى من حيث اللفظ لا من حيث المعنى.
(٩) فى الأصل: (ما) وهو تَصْحِيف.

أجزاء الزمان الآتى حتى موتى [(١)].

قيل: هو مأخوذ من: عاضه يعوضه عوضا؛ لأن الزمان كله [إذا] [(٢)] انقضى جزءٌ منه خلفه جزءٌ آخر فصار عِوَضاً عنه [(٣)].

والوجه فى بنائه ما مرّ فى بناء (قط) [(٤)].

والظروف المضافة حال[(٥)] كونها مضافة إلى الجملة كما فى قوله تعالى:**{يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ}**[(٦)] وإلى كلمة (إذ) نحو قوله [تعالى][(٧)]:**{مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ}**[(٨)] يجوز بناؤها - تشبيها لها بـ (حيث) و(إذا) فى الظرفية، والإضافة إلى الجملة - على الفتح [(٩)] إما للخفة، وإما للفرق بين ما قطع عن الإضافة وبينها.

---

(١) قال ابن هشام فى: المغنى ١/ ١٧٢: " (عَوْضُ) ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبدا) إلا أنه مختص بالنفى، وهو معرب إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوضَ العائضين، مبنى إن لم يضف " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) قال ابن يعيش ٣/ ١٠٩: " وعوض من لفظ العوض ومعناه، وذلك أن الدهر لا يمضى منه جزء إلا ويخلفه آخر، فصار الثانى كالعوض من الأول " ا. هـ. وانْظُرْ: المغنى ١/ ١٧٢، والصفوة الصفية ٢/ ٣١٢.

(٤) قال ابن الحاجب: " وإنما بنيت لقطعها عن الإضافة لأن المعنى: عوضُ العائضين كما تقول: دهرُ الداهرين ولولا ذلك لم تُبن كما لم تبن (أبداً) لما لم يقصد فيها هذا المعنى " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٢٩، والأصبهانى ص ٦٢٦، والمساعد ١/ ٥١٧، والهمع ٢/ ١٥٧.

(٥) فى الأصل: (حين).

(٦) سورة المائدة من الآية (١١٩).

(٧) سورة المعارج من الآية (١١).

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) قال المصنف ٣/ ٧٨٣: "وإنما بنى تشبيها له بالظروف المحتاجة إلى الجمل كـ (حيث) و(إذا) و(إذ) لما تبين بالجملة بيانها، وكذلك (يومئذ) لأن الجملة الواقعة بعد (إذ) مبنية لـ (يوم) أيضا إذا قلت (يومئذ) " اهـ والمصنف - رحمه الله - بقوله: (يجوز بناؤها) يذهب مذهب الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية جاز فيه أن يعرب وجاز فيه البناء، واستدلوا بقراءة نافع:**{هَٰذَا يومَ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ}** بفتح (يوم)، وقد وافق الكوفيين كثير من النحاة منهم: ابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، والزبيدى، والأشمونى. وأوجب البصريون فيه الإعراب إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، ومنعوا البناء لعدم التناسب. انْظُرْ تفصيل المسألة وحجة كل فى: معانى الفراء ١/ ٣٢٦، ومعانى الزجاج ٢/ ٢٢٤، والأصول ٢/ ١١، والكشف لمكى ١/ ٤٢٣، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٦٦، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣١١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، والرضى٣/ ٢٦٥، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٣، وتوضيح المقاصد٢/ ٢٦٨، وشرح شذور الذهب٩١، والمغنى٢/ ٥٩٥، والمساعد٢/ ٣٥٥، وشرح ابن عقيل٢/ ٥٧، وائتلاف النصرة ص ٧٢ وشرح المكودى ص ١٠٤، والأشمونى ٢/ ٢٥٦.

وكذلك: (مثل) و(غير) مع (ما) و(أن) و(أنّ).

وتخصيص إضافتها إلى الجملة الفعلية لبنائها كما وهم [من][1] وهم، فاسدٌ؛ لأن الجملة من حيث هي هى مبنية سواء كانت اسمية أو فعلية، واكتسابُ المضاف إلى المبنى البناءَ منه جائز.

ويعرف من قوله: (يجوز) أنه يجوز إعرابها أيضا، إما لأن الإضافة ههنا غير لازمة، بخلاف (حيث)، أو لأن الأصل إضافتها إلى المفرد، وكانت إضافتها إلى الجملة عارضة، فلا يعتد بها[2]، أو لأن اكتسابَ المضاف إلى المبنى البناءَ منه ليس بواجب كما عرفت.

وكذلك يجوز بناء (مثل) و(غير) على الفتح إذا استعملا مع (ما) المصدرية مضافين إليها كقولك: قيامُك مثلَ ما قام زيد، وغيرَ ما يقوم عمرو.

وكذلك إذا استعملا مع (أنْ) المصدرية المخففة ومع (أنّ) المفتوحة المشددة نحو: قيامُك مثلَ أن يقوم زيد، أو: غيرَ أن قام زيد، ونحو: قيامُك مثلَ أنك تقوم، أو: غير أنك تقوم.

وإنما بنيا حينئذ تشبيها لهما بالظروف المقدمة حيث كثرا وبُنّيا بالجملة بعدهما؛ لأن (ما) و(أن) يستلزمان الجملة كما يستلزمها (إذ) فكما جاز أن يبنى ما يضاف إلى (إذ) من الظروف جوزوا أن يبنى ما أشبه الظروف لكثرته عند إضافته إلى [ما][3] يشبه (إذ) فى الاحتياج إلى الجملة[4].

ومن هذا عُلم وجه جواز ذكرهما فى بحث الظروف، وإن لم يكونا منها، ويجوز إعرابهما أيضا لكونهما اسمين مستحقين للإعراب[5].

* * * * *

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٤.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ علة بنائهما فى: شرح المصنف ٣/ ٥ ٧٨، وابن القواس ص٥٣٠، وشرح الأصبهانى ص ٦٢٧، والكناش ١/ ٢٩٢، والجامى ٢/ ١٤٨.

(٥) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٢٧، والجامى ٢/ ١٤٨.

[المعرفة والنكرة]

المعرفة والنكرة، المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهى المضمرات،

لما فرغ من بيان أنواع المبنى من الأسماء، شرع فى بيان بعض أصنافها فقال: المعرفة والنكرة، فالأول منها: المعرفة وهى فى اللغة: مفعلة من: عرفت عرفانا، ثم استعملت وصفا للألفاظ [(١)]، وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف فقوله: ما وضع لشيء كالجنس يشمل المحدود وغيره، وقوله: بعينه يخرج ما عدا المعرفة؛ لأن غير المعرفة وإن كان قد وضع لشيء لكن لم يوضع لشيء معين [(٢)].

ثم ينبغى أن يعلم أن المراد بقوله (بعينه) ليس أن الواضع قصد فى حال وضعه واحداً معينا، وإلا لم يدخل فى التعريف غير الأعلام، بل المعنى: أن الواضع وضعها ليطابق على شيء معين تعيينا شخصيا كان أو نوعيا، سواء كان ذلك الشيء المعين مقصوداً / للواضع فى حالة وضعه (٨٩/أ) كالأعلام أو [لا] [(٣)] كغيرها من المعارف [(٤)].

وأن فى هذا [(٥)] المقام بحثين، الأول: أن اللازم منه أن يكون قوله (بعينه) جنسا للمعارف كلها، وليس كذلك؛ لتوقف تصورها على تصوره، لكن التالى باطل، فإن المضمرات والأسماء الإشارة والموصولات معارف [(٦)] مع أن تصورها لا يتوقف على ذلك، ولهذا لم يذكر فى حدودها.

والثانى: أنه إن كان المراد منه الخصوصية المعانقة من الشركة بحيث لا يجوز إطلاقه على الأشياء المختلفة يلزم خروج أكثر المعارف من التعريف، فإن أسماء الإشارة - مثلا - ليس فيها خصوصية بهذه المثابة، وكذا الموصولات وإن كان التمييز عن غيره من المسميات يلزم دخول الثلاث فى التعريف، إذ فيها تميز فى الجملة، فإن (رجلا) مثلا متميز عن المرأة والفرس.

قلت: الأول ساقط بما سبق، والجواب عن الثانى بأن المراد الأول، واللازم ممنوع لأن المسمى متعين فى الذهن بحيث الاشتراك فيه، والكثرة إنما هى فى أفراد المسمى لا فيه، والوارد فى الخارج لا ينافى الوحدة فى الذهن.

وهى أى: المعرفة باعتبار الأنواع تنقسم إلى أقسام أحدها: المضمرات وقد ذكرها ببيان

---

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ٥٣٣، وشرح الألفية له ص ٦٣١، والفاخر ص ٧٦٤، والأصبهانى ص ٦٢٩.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٨٦: " ولسنا نعنى بالتعريف أن يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما نعنى به أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى، على خلاف وضع النكرات فى كونها موضوعه لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة فى معنى كلى " ا. هـ.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٣١٦.

(٥) فى الأصل: (هذه) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (معارفا) وهو لحن.

والأعلام، والمبهمات، وما عرف باللام،

أقسامها وأحكامها، وثانيها: الأعلام شخصية كانت أو جنسية، وثالثها: المبهمات أى: الموصولات، وأسماء الإشارة، وإنما سميتا مبهما لعدم فهم الجنس منهما، والمعنى من الإبهام صحة الوقوع على الأشياء المختلفة.

ورابعها: ما عرف أى: ما كان تعريفه بالألف واللام.

اعلم أن الاسم الداخل عليه لام التعريف إما أن يكون المراد منه الحقيقة نفسها أى مع قطع النظر عن العوارض، أو كان تلك معها، فإن [كان][1] الأول سمّيه تعريفه تعريف الجنس والحقيقة كما فى قولك: الرجل خير من المرأة، وإن كان الثانى فإما أن تعتبر فى ضمن جميع الأفراد أو فى ضمن بعضها، فإن كان الأول يُسمى تعريف الاستغراق كما فى قوله تعالى:**{إنَّ الإنسَانَ لَفِى خُسْرٍ}**[2]، وإن كان الثانى فإما أن يكون البعض معينا سواء كان واحداً أو اثنين أو جماعة يسمى تعريف العهد الخارجى لكونه معهوداً بينك وبين مخاطبك فى الخارج، وشرطه تقدم ذكر ذلك البعض صريحا أو كناية ويجمعها قوله تعالى:**{وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى}**[3] وقد يكتفى عنه بالاشتهار كما فى قولك: خرج الأمير، إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد[4].

وإلا بأن كان واحداً غير معين لا اثنين ولا جماعة سُمّى تعريف العهد الذهنى لكونه معهوداً فى الذهن كما فى قولك: ادخل السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج، كذا فى الإيضاح[5].

ففى قول من قال[6]: كقولك: " ادخل السوق، إذا كان سوق بينك وبين مخاطبك معهودة". نظر، يدل عليه ما قال المصنف فى الشرح[7]: " كقولهم: ادخل السوق، وليس بينك وبينه سوق وجودى معهود ".

وما ذكره النكسارى بتصريح كون المراد من الذهن ذهن المتكلم فإنه[8] قال: فإنك لا تشير باللام فى (السوق) إلى حقيقة السوق المشتركة بين جميع الأسواق، ولا إلى معهود بينك وبين مخاطبك حيث لا عهد، فتعين أن يراد به واحد من الأسواق غير معين تصوره المتكلم فى ذهنه.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٢) سورة العصر الآية (٢).
(٣) سورة آل عمران من الآية (٣٦).
(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٣٢٤، والأصبهانى ص ٦٣٠.
(٥) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المصنف ٢/ ٢٦٨ - بتصرف.
(٦) منهم الغجدوانى فى: شرحه ص ٣٩٥، والأصبهانى فى: شرحه ص ٦٣٠.
(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٧.
(٨) فى الأصل: (بل).

العلم: ما وُضعَ لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.

وبالنداء، والمضاف إلى أحدها معنى.

فإن قلت: إذا كان المراد فرداً غير معين فكيف يتميز عن النكرة؟

قلت: الفرق ثابت بينهما إذ فيه اعتبار معنى زائد ليس فى النكرة وهو كون ذلك المفرد من أفراد هذه الحقيقة المعلومة، هكذا قالوا، وفيه بحث.

وخامسها: ما عرف بالنداء[١] كما مرّ، وسادسها: المضاف أى: الذى يضاف إلى أحدها، أى: أحد المعارف المذكورة، وإنما قيد الإضافة بقوله: معنى مريداً كون المضاف مما لم يتدخل فى الإبهام، لأن المضاف إلى أحدها إذا كانت إضافته لفظية لم يكن معرفة، على ما حُقّق[٢]، وأما كون الألف واللام بمعنى (الذى) فقد مرّ[٣].

وبعد الفراغ عن تحقيق التعريف الشامل للمعارف كلها قصد تعريف ما فيه خفاء فى الجملة بالقياس إلى سائر المعارف وهو العلم، فعرفه بقوله: ما وُضعَ لشيء بعينه فهو كالجنس لجميع المعارف، وفيه ما عرفت[٤]، وبقوله: غير متناول [غيره][٥] خرج جميع المعارف التى غير العلم لكونه متناولا لغيره، فإن الواضع وضع سائر المعارف ليطابق على أىّ معين يراد بخلاف العلم، فاعتبر ذلك فى (أنت) فإنك إذا قلت: (أنت) وأنت تخاطب زيداً صح قولك: (أنت) لعمرو إذا خاطبته[٦]، ثم قوله (بعينه) صفة لـ (شىء)، و(غير متناول) حال مما يقوم مقام فاعل (وُضعَ)؛ لأن التناول وعدم التناول من صفة الألفاظ، فيندفع ما يتوهم من أن يكون المراد من المعين ما سبق، يستلزم استدراك (غير متناول غيره).

قوله: بوضع واحد لدخول الأسماء المشتركة فإن (زيداً) - مثلا - إذا سُمّى به رجل ثم سمى به رجل آخر ثم آخر / يصدق عليه أنه متناول غيره فلا يكون التعريف جامعاً، لكن ذلك **(٨٩/ب)** التناول لكونه بأوضاع متعددة لا يضر علميته[٧].

---

(١) وقال المصنف ٣/ ٧٨٧: " والمعرف بالنداء كقولك: يا رجل؛ لأنه لما قصد قصده بعينه وجب أن يدخل فى حد المعرفة " ا. هـ.

(٢) قال المصنف ٣/ ٧٨٧: " والمضاف إلى أحدها معنى، يعنى: إضافة معنوية لا إضافة لفظية ليخرج نحو: ضارب زيد، والحسن الوجه؛ لأنها وإن كانت مضافة فإضافتها لفظية لا معنوية، بخلاف: غلام زيد، وغلامك " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٣٦، والجامى ٢/ ١٥٢، والدولت آبادى ل ٨٦ / أ.

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) ما بين المعقوفين من: متن الكافية ص ١٦٥.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٨، وابن القواس ص ٥٣٧، والأصبهانى ص ٦٣٢، والجامى ٢/ ١٥٣.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٨، والرضى ٣/ ٣٢٦، وابن القواس ص ٥٣٧، وابن جماعة ص ٢٣٤.

وأعرفها المضمر المتكلم، ثم المخاطب.

قيل: لا حاجة إلى هذا القيد فى تحقيق مقام العلمية لأن الاشتراك ينفى العلمية.

قال المصنف فى الشرح[١]: " وأما نحو (أجمع) وبابه فإنما كان معرفة بتقدير الإضافة، ولكنهم التزموا فيه ترك التلفظ بها لما كان معروفا، فلا حاجة إلى أن يجعل بابا برأسه ".

وأعرفها أى: أعرف المعارف[٢] عند المصنف ومن تبعه المضمر المتكلم لبُعد تقدير الالتباس فيه، لعدم إمكان الشركة فيه.

ثم المضمر المخاطب لأنه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم، ألا ترى أنك لو قلت: (أنا) لم يلتبس بغيره، وإذا قلت: (أنت) جاز أن يلتبس بآخر بحضرتك فيتوهم أن الخطاب له[٣].

ثم العلم، ثم المبهم، على الترتيب المذكور فى تعداد أنواع المعرفة، وترك ذكر الباقى.

فإن قلت: العلم يمتاز على سائر المعارف بأن يكون غير متناول غيره، فينبغى أن يكون أعرف منها، إذ تعريف ما عداه أدنى من تعريفه حيث يتناول غيره!

قلت: المراد بالأعرفية أن يكون أبعد عن اللبس، وهذا مراد من قال[٤]: " المراد بالأعرفية عدم إدخال الأغيار بكون الضمائر أعرف من العلم، إذ فيه يتصور الالتباس وإن كان بأوضاع متعددة بخلافها ".

وفى الجواب نظر؛ إذ ما ذكر غير مسلم فى المضمر المتكلم، وأيضا ذلك مبنى على بقاء العلمية بعد حصول الاشتراك، ففيه خلافُ العلماء.

وأما أعرفية الضمائر والعلم من سائر المعارف، وأعرفية بعضها عن بعض فمذكورة فى المطولات مع اختلافات كثيرة، ونحن اقتصرنا على بيان ما ذكر[٥] فى المتن ليكون الشرح على قدر المتن.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٨ - بتصرف -.

(٢) اختلف الناس فى أعرف المعارف فمنهم من ذهب إلى أن المضمر أعرفها، وهو سيبويه والجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن العلم أعرفها وهو قول الصيمرى وعزى إلى الكوفيين، ومنهم من ذهب إلى أن اسم الإشارة أعرفها ونسب لابن السراج، ومنهم من ذهب إلى أن المعرف بـ(أل) أعرفها لأنه وضع لتعريفه أداة وغيره لم يوضع له أداة، وأما المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أعرف المعارف، وقيل: أعرفها العلم ونسبوه إلى سيبويه، ثم المضمرات ثم ذو الأداة ثم أسماء الإشارة. انْظُرْ: التذييل والتكميل٢/ ١١٢، وانْظُرْ تفصيل هذه الأقوال فى: الإنصاف٢/ ٧٠٧، وأسرار العربية ص٣٠١، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٤٨ وابن يعيش ٥/ ٨٧، والتسهيل ص٢١، وابن القواس ص ٥٤٨، والتصريح ١/ ٩٥، والهمع ١/ ١٨٧.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٩.

(٤) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ٣٩٩ مع تصرف يسير فى النقل.

(٥) فى الأصل: (ذكرنا) وهو تَصْحِيف.

والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه.

والثانى من تلك الأصناف: النكرة(١) وهى فى اللغة اسمٌ لما يُنكر، وفى الاصطلاح ما ذكره.

فقولـه: ما وضع لشيء كالجنس يشمل المحدود وغيره من المعارف.

وبقولـه: لا بعينه خرجت المعرفة عن تعريفها بجميع أقسامها، مثالها نحو: (رجل) فإنه قـد وضـع لواحد شائع فى أمته لا يختص بواحد دون آخر باعتبار الوضـع، بـل يتنـاول الكـل علـى سـبيل البدل بخلاف المعرفة(٢).

فإن قلت: لم أخَّرَ النكرة عن المعرفة فى البيان [والتعريف](٣) على الأغلب بعد التنكير؟

قلت: لأهمية المعرفة؛ لأن الحاجة إلى وضع الألفاظ للإخبـار عنهـا أو بهـا، والمعرفـة أصـل فـى ذلك(٤).

*****

---

(١) ومن علاماتها: قبـول الاسم (ربَّ) نحـو: رب غلام قـد ملكـت، قبــول (أل) مـؤثرة فيهـا نحـو قولـك فـى (رجل): الرجل، دخول (كم) على الاسم عاملة لفظا، خبريـة كانت أو استفهامية؛ لأن مـا تدخل عليه على كلا الحالين مميز، والمميز لا يكـون إلا نكرة، دخـول (من) للاستغراق فى غير الواجب على الأصح نحو: مـا لـه من درهم، وما جاءنى من رجل، وهل عندك من أحد، أن يؤدى الاسم بمعنى لا يكون إلا نكرة نحو: إيـهٍ وصهٍ، منونتين، أن يكون اسم (لا) التى لنفى الجنس، وأن تعمل فيها (لا) التى بمعنى ليس اسما وخـبرا، أن يجرى وصفا على النكرة كقولـه تعالى:**{هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا}**. انْظُرْ: شرح ألفيـة ابـن معطٍ لابن القـواس ص ٦٢٩ وما بعدها، وانْظُرْ: الغرة المخفية ص ٣٠٨.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٨٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) اختلف فى المعرفة والنكرة أيهما أصل؟ فذهب سيبويه والجمهور إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع. وقـال الكوفيـون وابن الطراوة: المعرفة أصل؛ لأن مـن الأسماء ما لزم التعريف كالمضـمرات، ومـا التعريـف فيـه قبـل التـنكير كـ: مررت بزيد وزيد آخر. وقيل: مما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجـد معرفة إلا ولـه اسـم نكـرة، وتجـد كـثيرا مـن المنكرات لا معرفة لها. انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٩٠٧، والتذييل والتكميل ٢/ ١٠٥، والهمع ١/ ١٨٦.

مباحث أسماء العدد

أسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء، وأصولها اثنتا عشرة كلمة، واحد إلى عشرة، ومائة

والثالث منها: أسماء العدد، وهو عند أهل الحساب ما يكون نصف مجموع حاشيته، فلا يكون الواحد من العدد، وفى اصطلاح النحاة: ما وضع مرادُ من وضعه البيان لكمية آحاد الأشياء والدلالة عليها أى: المعدودات[1].

قالوا: (أحد) عندهم من العدد بدليل وقوعه جوابا للسؤال بـ (كم).

لا يقال: فعلى هذا كان ذلك التعريف تعريفا لشىء بأحد أفراده؛ لأنا نقول: الغرض تعريف أسماء العدد فلم يلزم ما ذكرتم.

وما يقال: إن الذراع داخل فى الحد لكونه موضوعاً لكمية آحاد الأشياء، ليس بشىء؛ لأنا لا نسلم وضعه لذلك بل وضعه للآلة التى يعرف باستعمالها كمية آحاد الأشياء، هذا فاستغنى عما ذكر فى بعض الشروح[2] عن تطويل بلا طائل.

وأصولها أى: أصول أسماء الأعداد، وقيل: أصول العدد باعتبار أسمائه، ولكليهما وجه، وأراد بها الألفاظ التى يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وهى من واحد إلى عشرة، ومائة وألف، وما عداها متفرع عنها إما بتثنية كـ (مائتين) و(ألفين) أو جمع حقيقة كـ:

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٩٠: " فيندرج فيه (واحد) و(اثنان) لأنهما من أسماء العدد عند النحويين، وإن لم تكن من العدد عند كثير من الحُسَّاب، وهو خلاف لفظى لا معنوى، وبيان دخولهما أنه لو قيل: كم عندك؟ لصح أن تقول: واحد، أو اثنان...، وأما كونهما من العدد عند النحويين فلإطباقهم على عدٍّ (واحد) و(اثنين) مع ثلاثة إلى (ألف) " ا. هـ، وقال الرضى ٣/ ٣٥٧: " ولو قال: (العدد ما وضع لكمية الشىء) فحسب لم يدخل نحو: (رجل) و(رجلان) ولم يخرج (واحد) و(اثنان) لأن لفظ الشىء يقع على كل ذى عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك " ا. هـ. وأما أن الواحد ليس من العدد عند الحُساب فلعدم وجود حاشية سفلى له حيث قالوا: العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء، كـ الاثنين فإن حاشيته السفلى واحدة، والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا. انْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٦٩.

(٢) قال فى شرح الغجدوانى ص ٤٠٠: " وفى بعض الشروح: ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع أنه موضوع لكمية آحاد الأشياء؛ لأنه غير موضوع لكمية آحاد جميع الأشياء، لأنه لا يمكن تقدير جميع الأشياء بالذراع، وفيه نظر؛ لأنه لا يمكن تقدير جميع الأشياء بجميع الأعداد، والحق أن يقال: المراد ما وضع لكمية آحاد الأشياء بالذات، فلا يشكل بالذراع لأن الكمية عارضة، إلى هنا لفظه، قلت: أظن أن لا محل لورود هذا الإشكال أصلا، فإنه إن عنى بكونه موضوعا لكمية آحاد الأشياء أن لفظه موضوع لتلك فذلك غير مسلم، بل هو إنما وضع لآلة تعرف باستعمالها كمية آحاد الأشياء وإن عنى أن مفهومه مهيأ لذلك فذلك بمعزل عما نحن فيه " ا. هـ. وانْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣٤٤، والأصبهانى ص ٦٣٥.

وألف، تقول: واحد، اثنان، واحدة، اثنتان، وثنتان، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر.

ألاف، ومئات، ومئين، أو صورة كـ: عشرين إلى تسعين، أو بتركيب كـ: أحد عشر، أو بعطف كـ: أحد وعشرون، ويتولد منها أعداد لا تتناهى إلى حد تقف عنده.

لما فرغ عن بيان تحقيق التعريف وبيان ألفاظ الأعداد، شرع أن يبين كيفية استعمال ألفاظها فى المذكر والمؤنث على درجاتها فقال: تقول للواحد المذكر: واحد، ولمثناه: اثنان، وللواحدة المؤنثة: واحدة، ولمثناها لفظان أحدهما: اثنتان، والثاني: ثنتان إجراء لهما فى التذكير والتأنيث على القياس المشهور بحذف التاء فى المذكر وإثباته فى المؤنث[1] وتقول للمذكر إذا زيد على الاثنين: ثلاثة رجال، وأربعة رجال إلى عشرة رجال، وللمؤنث كذلك ثلاث نسوة وأربع نسوة إلى عشر نسوة، إجراء لهما فى التذكير والتأنيث ههنا [على الأصل][2] لأن[3] أصل العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون بالتاء، لكون ما فوق الاثنين منه موضوعاً على التأنيث، ويدل عليه اتفاقهم على أن كل جمع مؤنث من تعليلهم إياه بكونه مؤولا بمعنى الجماعة بسبب اعتبار كونه عدداً فوق الاثنين، فتأنيث العدد باعتبار نفسه أولى، فلما كان المعدود جمعا وكان لمذكر أبقى العدد على أصل / حاله للتطابق بينهما؛ لكون (٩٠/أ) ذلك الجمع مؤنثا أيضا، ثم احتاجوا إلى الفرق فيما يكون المعدود جمعا مؤنثا، لكراهة إلغاء الفرق عندهم، ولم يمكنهم ذلك بزيادة (تاء) أخرى لامتناع اجتماع علامتى التأنيث فى كلمة واحدة إذا لم يكن لأحديهما فائدة زائدة على ما أفادته الأخرى، فلزمهم حذف التاء لذلك، ولم يكن القضية على العكس لكون المذكر سابقا على المؤنث[4].

وقيل: التاء يفيد المبالغة والمذكر أقوى فاختصاصها به أولى[5].

فإن قلت: أليس الفرق يحصل بالمميز؟

قلت: نعم إلا أن عدم التمييز بينهما عند عدم المميز يكفى علة لهذا الصنع، مع أن فى إثباته عند المميز جمعا بين تأنيثين فيما هو كالشئ الواحد، وهو مكروه جداً.

---

(١) انْظُرْ: الرضى٣/ ٣٥٨، وابن القواس ص ٥٥٢، والأصبهانى ص ٦٣٥، والكناش ١/ ٣٠١.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ علة المخالفة بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة فى: علل النحو للوراق ص ٣٢١ وما بعدها، والفوائد والقواعد للثمانينى ص ٦٤٩، وشرح المصنف ٣/ ٧٩١، والرضى٣/ ٣٦١، وابن القواس ٥٥٣.

(٤) قال الأنبارى: " فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا؟ قيل: لأربعة أوجه... ". ثم بين هذه الأوجه الأربعة، انظرها فى: أسرار العربية ص ١٩٩.

(٥) قال المبرد: " فإذا أردت أن تجمع المذكر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التأنيث وذلك نحو: ثلاثة أثواب وأربعة رجال، فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه فى: ضاربة وقائمة، ولكنْ كدخولها فى علاّمة ونسَّابة، ورجل رَبْعَة، وغلام يَفَعَة" اهـ. انْظُرْ: المقتضب٢/ ١٥٥، وانْظُرْ: كون التاء مفيدة للمبالغة فى: علل النحو للوراق ص ٣٢٢، وأسرار العربية ص ١٩٩، وابن القواس ص ٥٥٤.

أحد عشر، اثنا عشر، إحدى عشرة، اثنتا عشرة.

وينبغى أن يعلم أن الاعتبار فى لحوق التاء بالأعداد المذكورة وعدمه إنما بالنظر إلى واحد المعدود لا إلى لفظه، فإن كان المعدود جمعا واحده مؤنثا غير العلم حذفت التاء منها نحو: ثلاث نسوة، وثلاث عيون، وإن كان مذكراً ثبت التاء، سواء كان فى لفظ الجمع علامة التأنيث كـ: أربعة حمامات، أو لم يكن كـ: أربعة رجال، وأيضا إن كان المعدود صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كما فى قوله تعالى:**{عَشْرُ أَمْثَالِهَا}** [1] فحذف التاء من العدد ههنا مع كون (المثل) مذكراً لكون (الأمثال) صفة للحسنات أى: عشر حسنات أمثالها[2]، وإن كان المعدود اسم جمع لا جمعا حقيقة أو اسم جنس فإن كان مختصا بالجمع المذكر كـ القوم كان حكمه حكم المذكر[3]، وإن كان مختصا بجمع المؤنث كان حكمه حكم جمع المؤنث، نحو ثلاث مخاض، لأنها بمعنى الحوامل من النوق.

هذا فى مفرداته، وأما لبيان كيفية استعمالها فى التركيب فتقول فيه: أحد عشر للمعدود المذكر إذا كان واحدًا وعشرة، وتقول له: اثنا عشر إذا زيد على المذكور بواحد، وتقول: إحدى عشرة للمعدود المؤنث إذا كان أيضا كذلك، وتقول له: اثنتا عشرة إذا زيد عليه بواحد[4]، موافقا استعمالهما فى الجزء الأول من كل منها على القياسين، ومخالفا استعمالهما فى الجزء الثانى من كل منهما للقياس فى العدد[5] الأصل، أما الموافقة فى الجزء الأول فلأن الأصل إجراء اللفظ على القياس ما لم يوجد الداعى إلى العدول، إلا أنهم غيروا (واحد) إلى(أحد) و(واحدة) إلى (إحدى) فى التركيب للاختصار[6]، وأما المخالفة فى الجزء الثانى فى المذكر إما لما ذكر لحصول ما يقتضى عدوله عن الأصل بتأنيث الجزء الأول فلما كان كذلك أعيد التاء فى المؤنث لعدم المانع، أو لرعايتهم حاله مع حال أخواتها من ثلاثة إلى تسعة ليكون مشاكلا لها،

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٦٠)، قال تعالى:**{مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}**.

(٢) انْظُرْ: التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على ٤/ ٦٧، والمساعد ٢/ ٧٦.

(٣) قال الرضى ٣/ ٣٦٥: " فالتاء فى العدد واجب قال الله تعالى: (وكان فى المدينة تسعة رهط) وقالوا: ثلاثة رجلة، وهو اسم جمع قائم مقام رجال " ا. هـ.

(٤) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٩١: " كأنهم راعوا لفظ الواحد والاثنين فى التذكير والتأنيث باعتبار حاله قبل التركيب، لأنه هو هو، وراعوا عشرة فى حالها مع أخواتها مع (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) إلا أنهم غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و(واحدة) إلى (إحدى) للاختصار " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٣٦.

(٥) كلمة (العدد) كررت فى الأصل.

(٦) قال الوراق: " فإن قال قائل: فلم خصوا (أحد عشر) بلفظ (أحد)، وإذا أفردوا قالوا: (واحد) و(اثنان) ولم يقولوا: (أحد) (اثنين)؟ فالجواب فى ذلك أنهم أرادوا بذلك التخفيف؛ لأنهم لما ركبوا (أحد) مع (عشر) طال الاسم، فاختاروا لفظ (أحد) لأنه أخف من لفظ (واحد) وهو معناه، فلذلك خص بالتركيب مع العشرة، ألا ترى أنك إذا بلغت العشرين قلت: واحد وعشرون؛ لأن التركيب قد زال " ا. هـ انْظُرْ: علل النحو ص ٣٢٧.

والمشاكلة بين الأخوات مطلوبة، وأما علة كون حال الأخوات كذلك، فتذكر بُعيد.

وتقول بعد تجاوز المعدود على (اثنى عشر) للمذكر: ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وخمسة عشر إلى: تسعة عشر، بإجراء الجزء الأول على القياس فى العدد[1]، وإجراء الثانى على القياس فى الأصل، وكذلك تقول للمؤنث: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة إلى: تسع عشرة على قياس ما تقدم[2].

وإنما خالفوا فى الجز الثانى القياس فى العدد[3] لأنهم كرهوا أن يقولوا (ثلاثة عشرة) للمذكر لئلا يلزمهم الجمع بين علامتى التأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، إذ هما قد امتزجا بالتركيب، وكذلك كرهوا أن يقولوا: ثلاثة[4] عشر فى المؤنث على ما كان أصله فى التفريق لذهاب المانع من التأنيث، لأنه لما حصل الفرق بالتأنيث فى (ثلاثة عشر) أدخلوا التاء فى (ثلاث عشرة) على ما يقتضيه أصله كما تقدم.

فإن قلت: قد ذكرتم أن الجمع بين علامتى التأنيث فيما هو كالشىء الواحد مما كرهوا، فلم جوزوا الجمع بينهما فى (إحدى عشرة) و(اثنتا عشرة)[5]؟

قلت: لأنهم إنما كرهوا الجمع بينهما إذا كانتا متفقتين فى اللفظ، ففى الأول فإن كان الياء بدلا من التاء لكن ليس بتاء فى اللفظ، والتاء فى الثانى بدل من لام الكلمة، فلا يتمحض للتأنيث.

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٩٢: " وإنما قالوا فى المذكر: (ثلاثة) وفى المؤنث: (ثلاث) لأنه كان كذلك قبل التركيب فروعى بعده " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٥٥، والجامى ٢/ ١٥٧.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ علة المخالفة فى الجزء الثانى فى: ابن يعيش ٦/ ٢٦، وشرح المصنف ٣/ ٧٩٢، وابن القواس ٥٥٥ والأصبهانى ص ٦٣٦.

(٤) فى الأصل: (ثلاث) والتصحيح من: شرح المصنف ٣/ ٧٩٢.

(٥) أورد الوراق فى كتابه العلل ص ٣٢٥ مثل هذا الاعتراض، وأجاب عليه بقوله: " أما (إحدى عشرة) فجاز ذلك فيها لأنها فى الحقيقة اسمان مختلفان كل واحد منهما يدل على معنى غير الآخر، وإنما هو من جهة البناء كاسم مفرد، فلو كان فى كل واحد منهما علامة للتأنيث كعلامة الآخر جاز ذلك لما بيناه من اختلافهما، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه جاز الجمع بينهما، مع ذلك فإن علامة التأنيث فى (إحدى) مخالفة لعلامة التأنيث فى (عشرة) فجاز الجمع بينهما لاختلاف صورتى التأنيث، فأما (اثنتى عشرة) فعلامة التأنيث قد صارت فى حشو الكلمة فكأنها قد خرجت عن حكم التأنيث، إذ كان حق علامة التأنيث أن تلحق آخر الاسم،... " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٥٤، والفوائد والقواعد ص ٦٥٠.

وتميم تكسر الشين للمؤنث. وعشرون وأخواهّا فيهما، أحد وعشرون، وإحدى وعشرون،

وبنو تميم تكسر الشين فى العشرة المركبة التى للمؤنث[١] لئلا يلزم توالى أربع فتحات فى كلمة واحدة وهى (عشرة) مع امتزاجها بالاسم الأول وفى آخره فتحة[٢]، ولا يلزم ذلك المحذور فى المذكر فلا يكسر، وكذلك لا يلزم فى (عشرة) إذا لم يركب لعدم امتزاجها حينئذ بما فى آخره فتحة[٣].

والحجازيون يسكنونه فى المؤنث[٤] وهى الفصيحة لما أن فى الأول من إزالة ثقل بثقل آخر[٥].

ثم اعلم أن من العرب من يجعل العين مفتوحا فى (أحد عشر) ومنهم من يسكنها[٦] لئلا يتوالى ست حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، وكذا الكلام فيما عداه إلى (تسعة عشر) / هذا فيما (٩٠/ب) كان ما قبله وما بعده متحركا، وإلا فالإسكان ممتنع بالاتفاق.

ولما فرغ من بيان كيفية استعمال المتفرع بالتركيب، شرع فى بيان كيفية المتفرع بالجمع فى العقود[٧] والعطف، أما الأول فكقولك للمعدود المتجاوز إلى تسعة عشر: عشرون، وكذلك تقول أخواتها أى: أخوات (عشرون) وهى عقود العشرات من (ثلاثين) إلى (تسعين) على حسب معدودها فيهما أى: فى المذكر والمؤنث، يعنى: لا يفرق فى هذه الألفاظ بين المذكر والمؤنث بالتاء وحذفه، بل اكتفى فيها بالفرق بالتمييز، والسر فى ذلك أن نونها مشابهة بنون الجمع، وليس فى كلامهم تاء التأنيث فيما آخره نون الجمع[٨].

وأما الثانى فكقولك: أحد وعشرون للمذكر، وإحدى وعشرون للمؤنث بتغيير لفظ الواحد والواحدة فيهما؛ لكون هذا الجمع فى قوة المركب فى استدعاء التخفيف، وإن لم يكن مركبا حقيقة، وإنما أورد مثالين للتعليم، يعنى: إذا عطفت العشرات أعنى عقودها من

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٥٥٧: " وإن جاوز المؤنّث العَشْرَ فزاد واحِداً قلْت: إحدى عَشِرَة بلغة بنى تميم، كأنما قلت: إحدىَ نَبِقَةَ " وانْظُرْ: الأصول ٢/ ٤٢٤، والعلل للوراق ٣٢٧، والتسهيل ١١٧، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٠.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٩٢، والرضى ٣/ ٣٦٧، والأصبهانى ص ٦٣٦.
(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٩٢.
(٤) قال سيبويه ٣/ ٥٥٧: " وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرَةَ، كأنما قلت: إحْدَىَ تَمْـرَةَ " ا. هـ وانْظُـرْ: المراجع السابقة فى هامش (١) وزد عليها: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٠، والمساعد٢/ ٧٩، والتصريح٢/ ٢٧٤.
(٥) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٣٦٧.
(٦) وعلى هذه اللغة، أى لغة إسكان عين عشرة، قوله تعالى:**{أَحَدَ عَشَـرَ}** - يوسف (٤) - قراءة: يزيد بن القعقاع، والحسن، وأبى جعفر، وطلحة بن سليمان. انْظُرْ: البحر ٦/ ٢٣٧، والدر المصون ٤/ ١٥٣. وانْظُرْ: ابن القواس ص٥٥٥، والارتشاف ٢/ ٧٥٩، والمساعد ٢/ ٧٩، والتصريح ٢/ ٢٧٤.
(٧) فى الأصل: (الصورة) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.
(٨) انْظُرْ علة عدم التفريق فى هذه الألفاظ فى: العلل فى النحو ص ٣٣٣ وقد ذكر وجهين لذلك.

ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين، ومائة وألف مائتان وألفان فيهما، ثم بالعطف على ما تقدم.

(عشرين) إلى تسعين على ما دون العشرة وهو من الواحد إلى التسعة تستعملهما على ما عرفت، ثم تقول بالعطف أي: بعطف عقود العشرات على الآحاد المأخوذة من دون العشرة بلفظ ما تقدم من غير تغيير، وقد ذكر بيانه فتقول: اثنان[1] وعشرون رجلا، واثنتان[2] وعشرون امرأة، إلى تسعة وتسعين رجلا، وتسع وتسعين امرأة، ولما كان الواو والنون والياء فى العقود المذكورة علامة الإعراب امتنع تركيب الآحاد معها كما تُرَكَّب مع العشرة؛ لأن التركيب ههنا لكونه موجبا للبناء لا يجتمع مع علامة الإعراب [3].

وتقول إذا تعديت تسعة وتسعين: مائة، وتقول إذا تعديت تسع مائة وتسعا وتسعين: ألف وتقول لتثنية الأول: مائتان، ولتثنية الثانى: ألفان، وقوله: فيهما قيد للمجموع أى: المائة وتثنيتها، والألف وتثنيته، يستعمل فى المذكر والمؤنث على السويّة، والفرق يُبين بالتمييز؛ لأن(المائة) قد وفت على التاء، فلا يحسن إلحاق تاء أخرى لتأنيثها، كما مرّ، ثم حمل (الألف) عليها لما بينهما من كونهما من العدد الكثير، ولم يكن ذلك الفرق بالحذف فى(المائة) لئلا يلزم بناؤها على الأقل من القدر الصالح.

ثم إذا جاوزت (المائة) تستعمل ما زاد عليها على القياس المتقدم من (أحد) إلى (تسعة وتسعين)، ثم بالعطف أى: بعطف ذلك الزائد على (المائة) على ما تقدم أى: على (المائة) فتقول: مائة وخمسة رجال، ومائة وخمس نسوة، وكذلك حكم (الألف).

لا يقال: قد ترك المصنف بيان ما بين (المائة) و(المائتين) مع أنه لابد!

لأنا نقول: لا نسلم ذلك فإن قوله: (ثم بالعطف على ما تقدم) يشمل بيانه[4]؛ لأنك تستعملها دون(المائة) على ما عرفت إلى أن تصل إلى (مائتين)، ثم تستعمل ما دون (المائة) وتعطفه على(مائتين) وهكذا إلى (الألف)، وإذا وصلت إليه تستعمل ما دون (المائة) على ما عرفت أيضا، وتعطف (المائة) على (الألف) وما دونها عليها فتقول: ألف ومائة وواحد وعشرون رجلا، وعلى هذا قياس غيره.

---

(١) فى الأصل: (اثنا).

(٢) فى الأصل: (اثنتا) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال فى الكناش ١/ ٣٠٢: " وإنما لم تُرَكَّب الآحاد مع (عشرين) وأخواتها كما ركِّبْتَ مع (العشرة) لأن الواو فى (عشرون) والياء فى (عشرين) وأخواتها علامةٌ للإعراب، والتركيب موجب للبناء فتعذّر " ا. هـ.

(٤) قال المصنف ٣/ ٧٩٣: " وترك ما بين المائة والمائتين لأنه قد تبين بقوله: (ثم على ما تقدم) أى: فيما بين المائة والمائتين على ما تقدم " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٥٧، والأصبهانى ص ٦٣٧.

وفى ثمانى عشر فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذ حذفها بفتح النون.

وإنما لم تجر هذه القاعدة فى التواريخ لأن الغرض فيها معرفة الأقل؛ لكون الأكثر معلوماً، فتقديم الأقل فيها أولى.

ويجوز فى ثمانى عشرة فتح الياء كما هو القياس فى سائر المركبات من أن الاسم إذا ركب مع غيره يكون آخر الاسم الأول مبنيا على الفتحة للخفة، مع أن الآخر ههنا (ياء) قبلها كسرة فالفتح لها أوجب[1]، ومع ذلك قد جاء إسكانها أى: إسكان (الياء) فى ثمانى عشر للتخفيف كياء (معدى كرب) نظراً إلى استثقال أصل الحركة على الياء مع تثاقل المركب بالتركيب[2]، قال المصنف[3]: " إذا جاز فى مثل:

يا دار هندٍ عَفَتْ إلا أثافِيْها [4]

فههنا أجوز "؛ لأن الأول فى الحركة الإعرابية، والثانى البنائية، فالتصرف بالسكون فيه أولى.

وشذ حذفها، أى: حذف الياء من (ثمانى) بفتح النون لأنها إذا حذفت للتخفيف فالوجه بقاء الكسرة للدلالة على الياء كما فى مثل (قاضٍ)، إلا أن الياء لما حذفت صار النون آخر الكلمة فى الظاهر، ففتح كما فتح آخر الجزء الأول من سائر المركبات[5]، قال المصنف[6]: " إلا أن الذى سوّغ ذلك فيه كونه مركبا، فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة ".

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٧٩٤: "... فتح الياء هذا هو القياس؛ لأنها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح، فالقياس أن تتحملها " ا. هـ.

(٢) قال الرضى ٣/ ٣٧٠: " وجاء إسكانها كثيراً، لتثاقل المركب بالتركيب، كما أسكنت فى(معد يكرب) و(قالى قلا) و(بادى بدا) وجوبا " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٩٤.

(٤) صدر بيت من البسيط وعجزه: بين الطَوِىٍّ فصاراتٍ فواديها، نُسب فى الكتاب ٣/ ٣٠٦ لبعض السعديين، والبيت للحطيئة فى: الديوان ص١٩٧، وانظره فى: المحتسب١/ ١٢٦، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٢١، وكتاب الشعر لأبى على ١/ ١٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٩، والخصائص١/ ٣٠٧، والمفصل ص٥٠٨، وابن يعيش١٠/ ١٠٢، والتخمير٤/ ٤١٩، وشرح شواهد الشافية٤/ ٤١٠، والأثافى: الحجارة التى تنصب عليها القدر، والطوى، وصارات: مواضع. والمعنى: أنه درست معالمها فلم يبق منها إلا الأثافى، انْظُرْ: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٠، والشاهد على إسكان (الياء) فى (أثافيها) مع أنها منصوبة.

(٥) قال الرضى ٣/ ٣٧٠: " وجاز حذف الياء مع قلته، للاستثقال أيضا، وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرها، ليوافق أخواته، لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة، ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة " اهـ، وجوَّز ابن عصفور حذفها مع فتح النون فتقول: ثمانَ عَشرَة، واستدل بقول الشاعر: ولقد شَرِبتُ ثمانياً وثمانياً... وثمانَ عَشرة واثنتين وأربعا. انْظُرْ: شرح الجمل ٢/ ١٢٨، والمقرب ص ٣٨٦.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٩٤.

ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض،

فيعلم من قوله: (بفتح النون) أنه لو كان النون مكسورة لا يكون حذفها شاذاً.

واعلم أن الأعداد مراتبها ثلاثة: أقل، وأوسط، وأكثر، فالمصنف بعد الفراغ عن بيان كيفية استعمال كل منها، شرع أن يبين حال المميزات لها، أعنى المعدودات فقال: مميز العدد الأقل الذى يميزون به الثلاثة والأربعة إلى العشرة مخفوض أى: مجرور بإضافة العدد إليه، وإنما استعملوه مضافا[1] إما لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع عند إضافته فاختاروها، لما أن فيها تخفيفا بسقوط التنوين، أو لأن المقصود من الكلام ههنا من المميز والعدد لبيان كميته، لأنه الذى يوصف دون الأول فى مثل قوله تعالى:**{إِنِّى أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ}**[2] فلو نصبوه لكان المقصود واقعا فى صورة الفضلات، مع عدم المانع من الإضافة، أو لأن المقصود تبيين العدد لإبهامه، والتبيين بالإضافة أولى لكونه أسبق، وما روى من نحو: ثلاثة أثواباً، شاذ لا اعتداد به [3].

ولقائل أن يقول: ما ذكرتم يقتضى إضافة (أحد عشر) وإضافة (عشرين) وأخواتها / إلى المميز، فلأى شىء لا يضاف؟ (٩١/أ)

ويمكن أن يجاب عنه بأن هذا من قبيل التخلف لمانع، أما فى العقود[4]: فلتعذر الإضافة [إذ][5] لا يستقيم إبقاء النون، وحذفها بالإضافة كما عرفت، وأما فى (أحد عشر) فلكراهتهم أن يصيّروا ثلاثة أشياء كالشىء الواحد، مع أن الإضافة تؤدى إلى ذلك، وذلك مما لا نظير له.

فإن قلت[6]: قد وقع فى كلامهم: خمسة عشر زيد، وهذه خمسة عشرك!

قلت: هذا ليس مثل ذلك؛ لأن المضاف إليه ثمة[7] هو المقصود بالأول فى المعنى، وإنما جىء به لبيان كمية الثانى، فكان الجميع كالشىء الواحد، بخلاف الصور المذكورة فإن المضاف إليه ههنا مغاير للأول فلم يكن معه كالشىء الواحد، لعدم امتزاج العدد مع المعدود، بدليل عدم لزوم تلك الإضافة.

---

(١) انْظُرْ علة استعماله مضافا فى: شرح المصنف ٣/ ٧٩٥، والرضى ٣/ ٣٧١، وابن القواس ص ٥٥٨.
(٢) سورة يوسف من الآية (٤٣).
(٣) انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٥، والرضى ٣/ ٣٧٢.
(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٩٥.
(٥) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.
(٦) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: شرح المصنف ٣/ ٧٩٦.
(٧) أى فى: (أحد عشر).

مجموع لفظا أو معنى، إلا فى ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات أو مئتين.

ومجموع وإنما وجب أن يكون جمعا إما لفظا نحو: ثلاثة رجال، أو معنى[1] نحو: ثلاثة رهط، وثلاث دور؛ ليطابق المعدود العدد لكونه إياه فى المعنى[2].

ثم ينبغى أن يعلم أن المراد من الجمع جمع القلة[3] إن أمكن ليكون اللفظان متشاكلين، فإن جموع القلة إنما وضعت للعشرة فما دونها إلى الثلاثة، والثلاثة إلى العشرة من عقود القلة كما صرح بعض المحققين، وإلا فيجوز الإتيان بجمع الكثرة[4]، ويجوز مع الإمكان أيضا على قصد الاستعارة [5].

قوله: إلا [أى][6]: المميز فى ثلاثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة استثناء من قوله: (مجموع) فإن المميز فى هذه الصور ليس بجمع لا لفظا ولا معنى؛ لأن (المائة) تدل على عدد معين، ولا شىء من المجموع كذلك[7].

وكان قياسها أى: قياس (المائة)، وفى بعض النسخ (قياسه)، فالمرجع مميز هذه الصور أن يجمع على ما تقدم فيقال: ثلاث مئات أو ثلاث مئين هذا وإن كان القياس لكنه شاذ فى الاستعمال[8]، وقد جاء مع الشذوذ فى قول الشاعر:

---

(١) قال الرضى ٣/ ٣٧٢: " قوله لفظا أو معنى، الجمع المعنوى إما اسم الجنس كـ: التمر، والعسل، أو اسم الجمع كـ: الرهط، والقوم، والأكثر أنه إذا كان المفسِّر أحدهما فُصل بـ (مِنْ) نحو: ثلاثة من الخيل، وخمس من التمر، وذلك لأنهما وإن كانا فى معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد، فكرُه إضافة العدد إليهما، بعد ما تمهَّد من إضافته إلى الجمع، وقال الأخفش: لا يجوز إضافة العدد إليهما، وهو باطل لقوله تعالى:**{تِسْعَةُ رَهْطٍ}** - النمل (٤٨) - وقالوا: ثلاثة نفر " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٩٦، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٥٨، والأصبهانى ٦٣٧، والكناش ١/ ٣٠٣.

(٣) قال الوراق فى العلل ص٣٢٠: " وإنما وجب إضافته إلى ما ذكرنا لأن الثلاثة إلى العشرة من القلة، فأضيف إلى ما جانسها فى القلة، ووجه آخر وهو أنه لَمَّا كان يجوز فى بعض المواضع حذف المضاف إليه وإقامة المضاف مقامه اختاروا إضافة هذه الأعداد إلى الجمع الأقل ليكون متى ضفت الأعداد قام المضاف إليها مقامه فأدى عن معناها " ا. هـ.

(٤) قال الرضى ٣/ ٣٧٣: " وإن لم يكن له إلا جمع كثرة أضيف العدد إليه كـ ثمانية أقلام، وأربعة رجال " ا. هـ

(٥) قال الأصبهانى ص ٦٣٧: "... وقد يستعار جمع الكثرة فى موضع جمع القلة كقوله تعالى:**{ثَلاثَةَ قُرُوءٍ}** مع وجود جمع القلة " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٦/ ٢٥، والإقليد ٣/ ١٢٧٦.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص٦٣٧.

(٨) قال سيبويه ١/ ٢٠٩: " وأما ثلثُمائة إلى تسعمائة فكان ينبغى أن يكون فى القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبّهوه بـ عشرين وأحدَ عشَرَ، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ واحداً... " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ١٦٧، والفوائد والقواعد ص٦٦٥، وشرح الجمل لابن خروف٢/ ٦٣٥، وشرحها لابن عصفور ٢/ ١٣١.

ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد.

ثـلاثُ مِـئِينٍ للملـوكِ وَفَـى بِهَـا ::: رِدَائى وجَلَّتْ عن وُجُـوه الأهـاتِمِ[1]

وذلك لأنهم[2] كرهوا الجمع لما تكرر فيه التأنيث فعاملوه بالخفة لذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثمائات[3] امرأة، فجمعت صار فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع مؤنث، وتركوا جمعه لذلك، بخلاف ثلاثة رجال، وثلاثة آلاف، وقيل[4]: " إنما فعلوا ذلك لوجود معنى الكثرة فيهما فأشبهت الجمع ".

ومميز العدد الأوسط وهو من: أحد عشر، واثنا عشر إلى تسعة ومنها إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد، أما الأول: فلتعذر الإضافة، أما في المركبات إما لما مرّ من لزوم جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، أو لكونها مقدرة بالتنوين إذ كلُ تنوينٍ حذف لغير الإضافةِ واللامِ في تقدير الثبوت [5].

وأما في العقود فالتعذر فيها ظاهر إذ لا يمكن حذف نونها ولا ثبوتها على الإضافة[6].

وأما الثاني: فلأن الغرض من مجيئه تبيين الذات، وهو كما يحصل بالجمع كذلك يحصل بالإفراد فاختير المفرد لكونه أخف[7].

وأما (أسباطا) في نحو قوله تعالى:**{اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا}**[1] فمحمول على البدل من

---

(١) من الطويل للفرزدق في: ديوانه ٢/ ٣١٠ برواية: فِدىً لسيوفٍ من تميم وفى بها............. وعلى ذلك لا شاهد فيه، وانظره في: المقتضب ٢/ ١٧٠، والمفصل ص ٢٦٣، ولباب الإعراب ص٣٣٤، وابن يعيش ٦/ ٢١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٨، والرضي٣/ ٣٧٣، وابن الناظم ص٢٨٤، والخزانة ٧/ ٣٧٠، والتصريح ٢/ ٢٧٢، والأشموني٤/ ٦٥، والمعنى: يفتخر بأنه رهن ردائه بالديات الثلاث، وذلك أن ثلاثة ملوك قتلوا في المعركة وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير، فرهن رداءه بالديات الثلاث، وأراد من وجوه الأهاتم: أعيانهم، والأهاتم هم: بنو الأهتم سنان بن الأهتم. انْظُرْ: المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٠. والشاهد في: (ثلاث مئين) حيث جمع المائة مع أنها تمييز لثلاث، وهو شاذ.

(٢) انْظُرْ هذا التعليل في: شرح المصنف ٣/ ٧٩٧.

(٣) في الأصل: (ثلاثمائة) والتصحيح من شرح المصنف.

(٤) هذا قول صاحب المتوسط في: شرحه ص ٣٥١.

(٥) انْظُرْ هذا التعليل في: شرح الأصبهاني ص ٦٣٨.

(٦) قال ابن القواس ص٥٦١: " لو أضيف لكان إما أن تثبت النون أو تحذف، فإن كان الأول امتنعت الإضافة لوجود النون وإن كان الثاني كان حذف حرف من كلمة ليست بجمع محقق كـ مسلمين، فلما تعذرت إضافته وجب نصبه " ا. هـ. وانْظُرْ كون مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرداً منصوباً في: أسرار العربية ص٢٠٢.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٩٧، والأصبهاني ص ٦٣٨.

(١) سورة الأعراف من الآية (١٦٠).

وممیز مائة وألف وتثنیتهما وجمعه مخفوض مفرد

(اثنتی عشرة) والممیز محذوف أی: اثنتی عشرة فرقة أو أمة – بدلیل تأنیث العدد – كذا قال الفالی[1].

وممیز العدد الكثیر وهو من مائة وألف وتثنیتهما أی: تثنیة (مائة) و(ألف) وجمعه أی جمع (ألف)، وإفراد الضمیر بناءً علی ما تقدم من أن (المائة) فی العدد لا یجمع[2]، فلو قال (وجمعهما) لكان خطأ.

مخفوض مفرد أما خفضه[3] فلما مر من أن الممیز هو المقصود فی الكلام فلو نصب لكان المقصود فی صورة الفضلات وغیره مما ذكر، فخفض بالإضافة علی قیاس أصل العدد[4].

وأما إفراده – مع كون القیاس أن یجمع كما فی (ثلاثة دراهم) للعِلّة المتقدمة –، فلأنه لما كثر فیه العدد كرهوا جمع ممیزه، فأتوا به مفرداً لذلك [5]، أنه مفید لحصول الغرض به مع الخفة، وقول الشاعر:

إذا عَاشَ الفَتَى مِائتَينِ عَاماً ::: فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفتاءُ[6]

نادر شاذ، مع أنه قد یروی (خمسین) أو (تسعین) فلا إشكال حینئذ.

---

(١) انْظُرْ: شرح اللباب للفالی ل٢٠٠/ أ، وانْظُرْ فی توجیه هذه الآیة: معانی القرآن للزجاج٢/ ٣٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥٦، والمحرر الوجیز ٢/ ٤٦٥، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٢٨٧، والبحر٥/ ١٩٩، والإقلید ص ١٢٧٥، وقال الزمخشری: " فإن قلت: ممیز ما بعد العشرة مفرد فما وجه مجیئه مجموعا وهلا قیل: اثنتی عشرة سبطا؟ قلت: لو قیل ذلك لم یكن تحقیقا، لأن المراد: وقطَّعْنَاهم اثنتی عشرة قبیلة وكل قبیلة أسباط لا سبط فوضع (أسباطا) موضع قبیلة " ا. هـ. انْظُرْ: الكشاف ٢/ ٩٨.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقیق، وانْظُرْ: شرح الأصبهانی ص٦٣٩.

(٣) قال الأنباری: " فإن قیل: فلِم إذا بلغت إلی (المائة) أضفت إلی الواحد؟ قیل: لأن (المائة) حملت علی العشرة من وجه، لأنها عقد مثلها، وحملت علی التسعین لأنها تلیها، فألزمت الإضافة تشبیها بالعشرة وبُیّنت بالواحد تشبیها بالتسعین " ا. هـ. انْظُرْ: أسرار العربیة ص ٢٠٢.

(٤) قال ابن الحاجب فی الشرح ٣/ ٧٩٨: " لأن تنوین (مائة) و(ألف) ونون التثنیة فیهما، وتنوین جمع (الألف) سائغ إسقاطها للإضافة، كتنوین (ثلاثة) إلی (عشرة) " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: السابق نفسه، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٦٣، والأصبهانی ص ٦٣٩، والكناش ١/ ٣٠٤.

(٦) من الوافر للرُّبیع بن ضَبُع الفزاری أو یزید بن ضبة. وانظره فی: الكتاب١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢، وتحصیل عین الذهب ص ١٦٨، والمقتضب ٢/ ١٦٩، ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٥، والأصول ١/ ٣١٢، والجمل ص٢٤٢، والمقصور والممدود ص٣٦، وابن یعیش ٦/ ٢١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٢٥، والرضی ٣/ ٣٧٦، وابن الناظم ص٢٨٦، والتصریح٢/ ٢٧٣، والهمع ٢/ ٢٧٢. ویروی: فقد أودی المسرة والفتاء، و: فقد ذهب المسرة، و: فقد ذهب البشاشة، واللذاذة: یقال: لذذت الشیء لذاذة إذا وجدته لذیذاً، والفتاء: الفتوة والشباب، یصف هرمه وذهاب لذاته، وكان نیّف علی المائتین، والشاهد (مائتین عاماً) حیث جاء ممیز (مائتین) مفرداً منصوباً والوجه فیه: حذف نون (مائتین) وإضافته إلی ما بعده.

وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكراُ أو بالعكس فوجهان.

وأما قوله تعالى:{ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ}[1] فيمن قرأ غير مضاف[2]، محمول على البدل أو على عطف البيان، والمميز محذوف أى: ثلاثمائة مدة، وإلا يلزم شذوذان على تلك القراءة:

أحدهما: جمع مميز (مائة)، والثانى: نصبه، وعلى تقدير الإضافة يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز، وقد يُجاب بأن (سنين) على تقدير قراءة الإضافة محمول عل تنزيل الجمع منزلة الواحد[3].

وإذا كان المعدود مؤنثا كـ المرأة - مثلا - وكان اللفظ الدال عليه مذكراً كـ الشخص - مثلا - إذا أطلق على المرأة، أو بالعكس، وهو أن يكون المعدود مذكراً كـ الرجل - مثلا - واللفظ الدال عليه مؤنثا كـ النفس - مثلا - إذا أطلق على الرجل، فوجهان أى: يجوز لك اعتبار الوجهين فى مميز ذلك اللفظين فتقول: ثلاثة أشخص، وأنت تعنى النساء، باعتبار اللفظ وثلاث أشخص، للنساء أيضا، باعتبار المعنى، وتقول: ثلاثة أنفس [وأنت] [4] تعنى الرجل باعتبار المعنى، وثلاث أنفس، للذكور أيضا، باعتبار اللفظ [5].

---

(١) سورة الكهف من الآية (٢٥).

(٢) وهى قراءة الجمهور، وقرأ حمزة، والكسائى، وطلحة، ويحيى، والأعمش، والحسن، وابن أبى ليلى، وخلف، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهانى، وابن جبير الأنطاكى(مائة) بغير تنوين مضافا إلى (سنين). انْظُرْ: الكشف لمكى ٢/ ٥٨، وإعراب القراءات السبع ١/ ٣٨٩، وحجة القراءات لأبى زرعة ص٤١٤، والمحرر ٣/ ٥١٠، والبحر ٧/ ١٦٤، والنشر ٢/ ٣١٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨٩. قال مكى: " وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد فى قولك: ثلاث مائة درهم، وثلاث مائة سنة، وحسُن ذلك لأن الواحد فى هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فحملوا الكلام على المعنى وهو الأصل، لكنه يبعد لقلة استعماله، فهو أصل قد رفض استعماله. وحجة من لم يضف أن هذا العدد إنما يُبيَّن بواحد يضاف إليه، وليس المستعمل فيه أن يضاف إلى الجمع إلا أن يكون فيما دون العشرة، فيضاف إلى جمع للمشاكلة فى أن كل واحد من الجمعين لأقل العدد، فإذا علا العدد فى الكثرة لم يضف إلى أقل العدد لاختلاف معنيهما، فيضاف إلى واحد يُبيِّن جنسه، فلما لم يضف نوَّن المائة وجعل سنين بدلا من ثلاثمائة أعنى من ثلاث فكأنه قال: ولبثوا فى كهفهم سنين، وقيل: سنين عطف بيان على ثلاث، وقيل هى بدل من مائة لأن مائة بمعنى مئين " اهـ.

(٣) انْظُرْ: الكشف ٢/ ٥٨، وحجة القراءات ص٤١٤، والبحر ٧/ ١٦٤.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال سيبويه ٣/ ٥٦٢: " وتقول: ثلاثة أشخص وإن عنيت نساءً؛ لأن الشخص اسم مذكر، ومثل ذلك: ثلاث أعين وإن كانوا رجالا؛ لأن العين مؤنثة، وقالوا: ثلاثة أنفس لأن النفس عندهم إنسان" اهـ. وقال ٣/ ٥٦٥: "وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفس على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاثُ أشخص فى النساء " اهـ وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ١٨٤، وشرح المصنف ٣/ ٧٩٩، والرضى ٣/ ٣٧٩،

ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ تمييزه عنهما نحو: رجل ورجلان لإفادته النص المقصود بالعدد.

لكن[1] اعتبار اللفظ فى الصورتين أقيس وأولى؛ وذلك لأنهم[2] لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها، ألا ترى أنك تقول: شخص حسن رأيته - وإن كان مؤنثا - ونفس حسنة رأيتها - وإن كان رجلا - قال الله تعالى:**{خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ}**[3] / والمراد (٨٤/ب) آدم - عليه السلام - فلولا [أن] [4] مراعاة اللفظ أولى لقيل واحد لا واحدة.

ولا يميز من العدد واحد واثنان أى: لا يستعملان مع التمييز فلا يقال: واحد رجل، أو رجال، كما لا يقال: اثنان رجل أو رجلين أو رجال؛ استغناء أى لأجل[5] حصول الاستغناء بلفظ تمييزه، أى: تمييز كل منهما عنهما أى: عن الواحد والاثنين، وذلك[6] لأن ألفاظ العدد إنما قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيداً لذلك، فلو قالوا (رجال) لم يعلم عددهم، فيكون كميتهم مجهولة، فلو قالوا (ثلاثة) مع الاقتصار عليها لم يعلم ما هم؟ فيكون جنسيتهم مجهولة، فيجب لذلك تبين العدد والمعدود، وأما نحو قولك: رجل ورجلان فمما ينبئ عن المعينين معاً، إذ عند الإطلاق يدل على الجنس، وعلى ما هو المقصود بالعدد، فاستغنى بهما عن لفظ العدد معهما، وهذا معنى قوله: لإفادته أى: لإفادة كل منهما النص المقصود بالعدد فلو ذُكر العدد على ذلك التقدير لكان ذكره ضائعا، وأما نحو:

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حنظَلٍ [7]

وابن القواس ص ٥٦٣، والأصبهانى ص ٦٤٢، والكناش ١/ ٣٠٥.

(١) فى الأصل: (لكون) وهو خطأ.

(٢) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٧٩٩.

(٣) سورة النساء من الآية (١)، وسورة الأعراف من الآية (١٨٩)، وقال الفراء ١/ ٢٥٢: " قال (واحدة) لأن النفس مؤنثة فقال: واحدة لتأنيث النفس، وهو يعنى (آدم) ولو كانت (من نفس واحد) لكان صوابا يذهب إلى تذكير الرجل" ا. هـ. وانْظُرْ: معانى القرآن للزجاج ٢/ ٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٠. وقد قرأ إبراهيم بن أبى عبلة (واحد) بغير تاء انْظُرْ: المحرر٢/ ٣، والبحر٣/ ٤٩٤، والدر المصون٢/ ٢٩٥

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (حصل) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ علة ذلك فى: شرح المصنف ٣/ ٨٠، وابن القواس ص٥٦٥ وقد قال: " وإنما لم يُضيفوا لفظ الواحد والاثنين إلى المفرد المثنى؛ لأن الاسم الموضوع للمفرد والمثنى يُعين المعنى المقصود، إذ الصيغة والتنوين تدل على الإفراد، والألف والنون على التثنية فلا فائدة فى إضافته إليهما " اهـ.

(٧) من الرجز وقبله: كأن خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُل، يُنسب لـ: خطام المجاشعى، أو جندل بن المثنى، أو سلمى الهذلية، أو شيماء الهذلية، وانظره فى: الكَتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤، والمقتضب ٢/ ١٥٣، وأمالى الشجرى ١/ ٢٨، والمفصل ص٢٦٢، ولباب الإعراب ص٣٣٥، وابن يعيش٤/ ١٤٣، ٦/ ٢١٨، والتخمير٢/ ٣٢٢، والرضى ٣/ ٣٨٠، وشرح شذور الذهب ص ٤٠١، والتصريح ٢/ ٢٧٠، والخزانة ٧/ ٤٠٠، ٧/ ٥٢٦.

وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثانى والثانية، إلى العاشر والعاشرة لا غير،

فشاذ[1]؛ لأن قياسه: حنظلتان.

وبهذا ظهر وجه ابتداء بيان المميز من الثلاثة، فقولهم: رجل واحد، ورجلان اثنان، وصف تأكيدى يقصد به التنبيه على أن المقصود الأصلى من الاسم فى هذا المقام هو العدد.

واعلم أنه يجوز اشتقاق اسم الفاعل من أصول العدد التى سوى المائة والألف باعتبارين: اعتبار أنه جاعل لما يضاف ذلك الفاعل إليه مثل ما يشتق منه، واعتبار أنه واحد من أصله أو مما يضاف إليه.

فبالاعتبار الأول لابد وأن يكون ما يضاف إليه أقل مما يشتق منه، وبالاعتبار الثانى لا كما يجىء تفصيله، فأنت تقول فى المفرد الواحد المشتق من الشىء المتعدد وهو ما فوق باعتبار تصييره، أى: باعتبار جعل ذلك المضاف وما يضاف إليه من العدد الأقل مما يشتق منه مثل ما يشتق منه: الثانى للمذكر، والثانية للمؤنث، هكذا إلى: العاشر، فى الأول، وإلى: العاشرة فى الثانى لا غير[2]، أى: لا يتجاوز ذلك باعتبار كونه مصيراً على العشرة؛ لأن المشتق حينئذ اسم فاعل حقيقة، فلابد له من فعل و(لم)[3] يثبت فعل لما فوق العشرة فيشتق منه اسم لما زاد عليها، بخلاف ما دونها من الاثنين، فإن لكل منها فعلا نحو: ثنيت الواحد ثنيا، وثلثت الاثنين ثلْثا، إلى: عشرت التسعة عشراً، وكذلك لا يجىء مما قبل الاثنين؛ لأنه ليس قبل الواحد عدد أقل منه حتى يجعله الواحد واحداً، خلافا لسيبويه وغيره من المتقدمين فإنهم يجيزون: هذا خامس أربعة عشر رجلا[4]، والصحيح ما اختاره المصنف لما ذكر[5].

والشاهد قوله: (ثنتا حنظل) حيث أضاف (ثنتان) شذوذاً، وكان قياسه أن يقول: (حنظلتان).

(١) قال أبو على: " فى هذا شيئان نادران أحدهما: أنه أضاف اثنين إلى عدة يُبَيِّن بها مما هو وحكم هذه الإضافة أن تكون فى الثلاثة وما فوقها مما لا يجتمع لك به معرفة النوع والعدة،... والوجه الآخر: من الشذوذ أنه أضيف إلى العدد الكثير وكان حكمه أن يضاف إلى العدد القليل فيقال: ثنتا حنظلات " انْظُرْ: التعليقة ٤/ ٧١.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٠١: " يعنى أنك تشتق من لفظ العدد اسماً للمفرد منه، تارة باعتبار تصييره، لأنه هو الذى صيَّر ما انضمَّ إليه على العدد المشتق هو من اسمه، فتقول: الثانى للمذكر، والثانية للمؤنث، إلى العاشر، والعاشرة... ولا يتعدى باعتبار هذا المعنى العاشر والعاشرة؛ لأنه إنما أطلق باعتبار كونه مُصَيِّراً عدداً أقل منه بواحد إلى ذلك العدد الذى اشتق منه، وذلك من قولهم: ثَلَثْتُهم، ورَبَعْتُهم، وإنما يكون ذلك فيما يكون أقل منه بواحد، وأما ما تعدى العشرة فليس ثَمَّ فعل بمعنى: جعلتهم أحد عشر - فما فوق - فيشتق منه اسم لذلك " اهـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٦٧.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) أجاز سيبويه - رحمه الله - أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير، فقال ٣/ ٥٦١: " وتقول: هو خامس أربع، إذا أرت أنه صيّرَ أربع نسوةٍ خمسة، ولا تكاد العرب تكلّم به كما ذكرت لك، وعلى هذا تقول: رابعُ ثلاثةَ عَشرَ، كما قلت: خامس أربعة عشر " اهـ. خلافا للأخفش، والمازنى، والمبرد، انْظُرْ: المقتضب ٢/ ١٨١، والانتصار لابن ولاد ٢٣٩، والتعليقة لأبى على ٤/ ٦٢، وابن يعيش ٦/ ٣٦، والرضى ٣/ ٣٨٦.

(٥) أى: لأنه لم يثبت له فعل لما فوق العشرة فيشتق منه اسم لما زاد عليها.

وباعتبار حاله: الأول، والأولى، والثانى، والثانية إلى العاشر، والعاشرة، والحادى عشر، والحادية عشرة، والثانى عشر، والثانية عشرة، إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة.

وتقول فى ذلك المفرد باعتبار حاله أى: باعتبار أنه واحد من العدد الذى يضاف هو إليه[1]: الأول للمفرد المذكر، والأولى للمفرد المؤنث.

وإنما لم يقل: (الواحد) لأن (الواحد) للعدد[2]، وليس المراد ههنا العدد بل الوصف؛ لأن الغرض ههنا بيان أن ذلك المفرد موصوف بأنه واحد، أو ثان، أو ثالث، من المتعدد، فغير لفظ (الواحد) إلى (الأول) كما غير لفظ (الاثنين) إلى (الثانى) دليلا على ذلك المقصود.

وتقول: الثانى لمثنى المذكر، والثانية لمثنى المؤنث، وهكذا إلى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث، والألف واللام فى الكل عوض عن المضاف إليه المحذوف طلباً للإيجاز والاختصار.

وتقول بذلك الاعتبار إذا جاوزت العشرة: الحادى عشر بتذكير الجزأين للمذكر، والحادية عشرة بتأنيث الجزأين للمؤنث، وكذلك تقول: الثانى عشر للأول، والثانية عشرة للثانى، وهكذا القياس إلى التاسع عشر للمذكر، وإلى التاسعة عشرة للمؤنث.

فقد أشار فى هذا المقام إلى شيئين، الأول: أن ذلك المفرد بالاعتبار الثانى يجوز أن يبنى مما قبل الاثنين؛ لأنه لا يستدعى عدداً أقل منه ليجعله مثل العدد المشتق هو منه.

والثانى: أنه بهذا المعنى يجيء مما بعد العشرة [3]؛ لأنه لا يقتضى فعلا يكون هو مشتقا منه، إذ هو ليس باسم فاعل حقيقة، وإنما هو فى صورته فلا يحتاج إلى الفعل، فيجوز بناؤه من أول جزء المركب من العشرة ومما زاد عليها.

ثم ينبغى لك أن تعلم أن أصل (ثالث عشر): واحد من ثلاثة وعشر، فـ (عشر) فى التقدير معطوف على (ثلاثة) لا على (ثالث) حتى خفى معنى العطف فيه، ثم لفظ (ثالث) أقيم مقام (واحد من ثلاثة) وعطف عليه (عشر) اضطراراً، وذلك لعدم إمكان بناء اسمى

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٠٢: " وتارة باعتبار حاله من غير أن يتعرض فيه إلى أنه مصير، لكن معناه: واحد من جملة هذا العدد، فإذا قلت: (الثانى) فمعناه: واحد من اثنين، وإذا كان كذلك استعماله فيما زاد على العشرة أيضا لذهاب المانع، فتقول: الحادى عشر فى المذكر، والحادية عشرة فى المؤنث، وكذا إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة " ا. هـ.

(٢) قال الرضى٣/ ٣٨٧: " وإنما أبدلت الواحد بالأول، لأن الواحد - كما ذكرنا - يطلق على كل واحد من مفردات المعدود، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول لتبيّن قصد الترتيب " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٦٨، والجامى ٢/ ١٦٥.

(٣) قال ابن القواس ص ٥٦٨: " وهذا القسم يجوز استعماله فيما زاد على العشرة؛ لارتفاع المانع المذكور فى القسم الذى قبله، فيقال: الحادى عشرة فى المذكر، والحادية عشرة فى المؤنث، إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة " ا. هـ.

ومن ثمة قيل فى الأول: ثالث اثنين أى: مصيرهما من ثلاثتهما، وفى الثانى: ثالث ثلاثة أى: أحدها.

فاعلين من الجزئين وإلا لاختل المعنى، إذ هما حينئذ يكونان دالين على مفردين؛ لأن كل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف المقصود، وكذلك لا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين معا مع بقاء حروفهما؛ لأنه إنما يكون مما كان على ثلاثة أحرف، ولا مع حذف بعض حروفهما لاستلزامه الالتباس، فبنى اسم الفاعل من أول الجزئين إيذاناً من أول الأمر أن المراد منه المفرد من المتعدد لا العدد، وعطف الثانى عليه لفظا، فلذلك يبنى الجزآن، وإن كان من حيث المعنى والحقيقة معطوفا على العدد المشتق هو منه.

ومن ثمة أى: ومن أجل أن للمفرد المشتق من تلك الأصول اعتبارين قيل فى استعمال ذلك المفرد بالاعتبار الأول وهو اعتبار تصييره: ثالث اثنين[1] بإضافة المفرد إلى عدد / أقل مما هو **(٩٢/أ)** مشتق منه بدرجة واحدة، وقوله: أى مصيرهما تفسير لمعنى (ثالث اثنين)، وعلى هذا قوله تعالى:**{مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعهُمْ}**[2] أى: مصيرهم أربعة، وقوله: من ثلاثتهما بيان لما يشتق منه (ثالث).

وقيل فى استعماله بالاعتبار الثانى وهو اعتبار حاله: ثالث ثلاثة[3] بإضافة المفرد إلى العدد المساوى لما يشتق هو منه، وقوله: أى أحدها تفسير لمعنى (ثالث ثلاثة).

ثم اعلم أن الإضافة فى المفرد بالمعنى الأول ليست بلازمة؛ لأنه اسم فاعل حقيقة، وإضافة اسم الفاعل إلى معموله ليست بواجبة، بل يجوز أن ينصب ما بعده بهذا الاعتبار على المعمولية إذا كان ذلك المفرد بمعنى الحال أو الاستقبال، فيقال: هذا رابعٌ ثلاثة بتنوين الأول مع نصب الثانى، ثم إضافته لابد وأن تكون إلى عدد أقل مما يشتق هو منه بدرجة، فلا يجوز إضافته إلى الأقل منه بدرجتين، أو إلى ما يساويه، أو إلى أكثر منه؛ لاستحالة حصول المعنى المقصود منه حينئذ[4]؛ لأن الثالث - أى الواحد من الثلاثة - لا يمكن أن يُصيِّر الواحد بانضمامه إليه

---

(١) قال ابن الحاجب٣/ ٨٠٣: " يعنى أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد أقل منه، فلو أضفته إلى عدد أكثر منه أو مساوٍ فسد المعنى؛ لأن ثالثا لا يصير: ثلاثة ثلاثة، وإنما يصير: اثنين ثلاثة وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير، ومنه قوله تعالى:**{مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ}** ا. هـ.

(٢) سورة المجادلة من الآية (٧).

(٣) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٠٣: " وتقول فى المعنى الثانى: ثالث ثلاثة، فتضيفه إلى موافقه فى العدد، لأن المعنى: واحد منه، فلو أضفته إلى أقل منه، أو أكثر فسد المعنى؛ لأن الثالث فى هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من أربع، وإنما هو أحد ثلاثة، فوجب إذا أضيف أن يضاف إليه " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٦٨، والأصبهانى ص ٦٤٦، والكناش ١/ ٣٠٦.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦١٩ وقد فصّل ذلك.

وتقول: حادى عشر أحد عشر...

ثلاثة، وكذلك لا يمكن تصيير الثلاثة ثلاثة ثلاثة لأنه تحصيل الحاصل، كما لا يمكن أن يصير الأربعة ثلاثة لكون مؤداه جعل الزائد ناقصا وهو خلاف المقصود، وبعد ذلك إن أريد به الحال والاستقبال يكون إضافته لفظية، مع جواز إعماله من غيرها - كما عرفت -، وإن أريد منه الماضى يجب إضافته إضافة معنوية ولا يجوز غيرها فى استعماله[(١)].

وإن أخذ المفرد بالاعتبار الثانى يلزم إضافته إلى المساوى عند عدم القصد إلى التركيب، وقد تنصب إن كان اثنين لا مطلقا، خلافا للأخفش[(٢)]، وقد جاء مضافا إلى الأكثر على الخلاف[(٣)].

فقيل[(٤)]: لا يجوز إضافته إلى أقل أو أكثر لأن المعنى فى ذلك المفرد أنه واحد منه، ولو جاز إضافته إلى ذلك لفسد المعنى؛ لأن (الثالث) فى هذا المعنى ليس بواحد من اثنين ولا من أربعة، وإنما هو واحد ثلاثة فلذلك يُسمى ثالثا.

وقيل[(٥)]: جاز إضافته إلى أكثر كما تقول فى تفصيل جملة: هى عشرة ثالثها كذا ورابعُها كذا.

قيل: هذا ليس بصحيح على إرادة المعنى المقصود من المفرد بهذا الاعتبار؛ لأن الثالث من العشرة لا يكون واحداً[(٦)] من العدد المشتق هو منه بل هو واحد منها، ولا شك فى أن هذا غير المعنى المقصود، بل تسميتهم إياه ثالثاً باعتبار أنه مذكور ثالثا، وأياما كان تكون إضافته حقيقية دائما.

ولك يجوز أن تقول إذا زاد على العشرة: حادى عشر أحد عشر بإضافة المركب الأول -مع بقاء بناء جزئيهما معا - إلى الثانى بجزئيه كذلك، هكذا إلى تاسع عشر تسعة عشر، وهذا

---

(١) قال ابن القواس ص٥٦٧: " إن أريد به المضى فالإضافة لا غير على الأصح، وإن أريد به الاستقبال جاز فيه الإضافة كـ: رابعُ ثلاثةٍ، وتنوينُه ونصبُ ما بعده كـ: رابع ثلاثةَ الآن أو غدا، قياساً على اسم الفاعل فى غير العدد، والإضافة أظهر لأنه لم تكن لـه قوة اسم الفاعل فى غير العدد " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٦/ ٣٦، والرضى ٣/ ٣٨٦.

(٢) قال الرضى ٣/ ٣٨٨: " ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب أصله إذ ليس باسم فاعل حقيقة، ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك " ا. هـ.

(٣) قال ابن القواس ص٥٦٧: " لابد من إضافته إلى العدد إما لموافق لـه فى اللفظ نحو: ثانى اثنين، وثالث ثلاثة، وإما إلى ما هو أكثر منه نحو: ثالث عشرة " ا. هـ. وقد منع ابن الحاجب إضافته إلى ما هو أكثر منه لأنه يؤدى إلى فساد المعنى انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٠٣.

(٤) قائله ابن الحاجب انْظُرْ: شرح المصنف الموضع السابق نفسه.

(٥) قائله ابن الحاجب فى: الإيضاح ١/ ٦١٩.

(٦) فى الأصل: (واحد) وهو لحن.

على الثانى خاصة، وإن شئت حادى أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب الجزء الأول.

جائز عند سيبويه[1] على الاعتبار الثانى وهو اعتبار حال المفرد[2].

وإنما قال: خاصة، لعدم استعمال ذلك إلا على المعنى الثانى، لتعذر المعنى الأول حينئذ؛ لعدم فعل اشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى.

ويجوز لك أيضا إن شئت أن تقول: حادى أحد عشر بحذف الجزء الثانى من الأول تخفيفا، مع الاستغناء عنه بذكره ثانيا [3].

وقيل: لكراهة إضافة اسم قد جمع فيه بين اسمين إلى اسم آخر مثله فى ذلك.

هكذا إلى تاسع تسعة عشر بحذف الجزء الثانى فى الكل.

والكوفيون خالفوا ههنا فلم يجوزوا الإثبات، فلا يقولون: حادى عشر أحد عشر، إلى آخره[4].

فتعرب الجزء الأول على تلك اللغة لذهاب التركيب المقتضى لبنائه[5].

ثم اعلم أن ههنا لغة أخرى ذكرها المصنف فى شرح المفصل[6] وهى: أن تقول: حادى عشر، بحذف الجزء الثانى من الأول والأول من الثانى، لوجود ما يدل على كل منهما فى الكلام، وهو الثانى فى الثانى والأول فى الأول.

ثم إنهم اختلفوا فى أحواله، والأكثرون على بنائهما، والأقل منهم على بناء الثانى وإعراب الأول[7].

* * * * *

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٥٦٠: " وقال بعضهم: تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه، وهو القياس... " ا. هـ.

(٢) قال ابن يعيش٦/ ٣٥: ".. الاسمان الأولان من هذا نظير الاسم الأول من ثالث ثلاثة والاسمان الأخيران نظير الاسم الثانى منه، وإذا كان نظيره وجب أن يعتقد أن الاسمين الثانيين فى موضع جر بإضافة الاسمين الأولين وبذلك خرج من أن تكون جعلت أربعة أسماء بمنزلة شىء واحد "ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ٥٦٩.

(٣) انْظُرْ: ابن يعيش ٦/ ٣٥، وشرح المصنف ٣/ ٨٠٤، والإيضاح ١/ ٦٢٠، والصفوة الصفية ٢/ ٢٧٢.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٣٨٨: " وحجة الكوفيين: أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأى المركب، فتبنيه من الجزء الأول وهو النيّف ". وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٢٢.

(٥) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥٦٠، والمقتضب ٢/ ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٣٦، وابن يعيش ٦/ ٣٥، وشرح المصنف ٣/ ٨٠٤، والرضى ٣/ ٣٨٨.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٦٢٠ وانْظُرْ هذه اللغة فى: ابن يعيش ٦/ ٣٥، وابن القواس ص ٥٧٠، والصفوة الصفية ٢/ ٢٧٣.

(٧) اختلف فى الجزء الأول من (حادى عشر) فذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح لكونه مركبا مع عشر، وذهب الكسائى والفراء إلى أنه معرب لأنه لما حذف منه العجز روعى فيه الانفصال. وأما الثانى: وهو (عشر) فليس فيه إلا البناء على الفتح بالاتفاق لتضمنه معنى حرف العطف. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٣٨٨، وابن القواس ص ٥٧٠.

[المذكر والمؤنث]

المذكر والمؤنث، المؤنث: ما فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا

والرابع من تلك الأصناف: المذكر، والخامس: المؤنث.

إنما قدم المذكر فى الذكر[١] لكونه أصلا على المؤنث؛ لكون حصول التأنيث بأمر زائد على الأغلب، وقد قالوا فى أصالته وجوها أخر ومن جملتها: أن أعم الألفاظ مفهوماً وهو (شىء) يطلق على المؤنث مع تذكيره فى لغتهم، وليس لعكسه وجود فيها [٢].

وأما تقديمه فى التعريف بقوله: المؤنث ما فيه أى: اسم حصل فى ذلك الاسم علامة التأنيث من الألف، والتاء، فالظاهر أن مفهوم المؤنث وجودى، بخلاف مفهوم المذكر فإنه عدمى، والوجودى مقدم فى الذهن على العدمى[٣]، والتعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار الذات، وهذا مراد من قال: " معرفة الملكات سابقة على معرفة الأعدام [٤] ".

فقوله: لفظا أو تقديراً تفصيل تلك العلامة، أما كونها لفظا [فهو][٥] كالتاء فى (ضاربة) والألف فى(سعدى)، وأما كونها تقديراً فهو فى التاء فقط كما فى (أرض) و(دار) فإن التاء مقدرة فيهما بدليل ظهورها فى التصغير نحو: أريضة، ودويرة[٦].

وإنما اختصت التاء بالتقدير دون غيرها لكونها أم العلامات[٧]، بدليل أنها قد استأثرت بالمجىء لمعان[٨] كـ: التفرقة بين المذكر والمؤنث، والفرق بين الجنس والواحد كما فى (تمر) و(تمرة)، والمبالغة كما فى (علاّمة) وتأكيد معنى التأنيث كما فى (ناقة) وتأكيد معنى الجمع كما فى (حجارة) جمع (حجر)، والدلالة على النسبة كما فى (مهالبة) (مهلبىّ) وكل ذلك للتشبيه بالتأنيث.

---

(١) قوله: (فى الذكر) ساقط من الأصل واستدركه فى الهامش.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٥/ ٨٨، وابن القواس ص ٥٧٢، وشرح الألفية له ١٢٢٢، والغرة المخفية ص ٦٤٤.

(٣) قال الجامى ٢/ ١٦٧: " قدم المذكر لأصالته، وأخر تعريفه لأنه عدمى، وتعريف المؤنث وجودى " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٥٠، والدولت آبادى ل ٩١/ أ.

(٤) هذا قول صاحب المتوسط ص ٣٥٦، وانْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤١٥، وابن القواس ص ٥٧٢، والأصبهانى ص ٦٥٠.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٠٥، والرضى ٣/ ٣٩١ وقد قال: " ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها فى التصغير فى نحو: هُنَيْدَة، وقُدَيْرة " ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٢٧، والإقليد ص ١١١٨.

(٧) قال الرضى٣/ ٣٩١: " ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء، لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظا وتقدر بخلاف الألف " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ بيان هذه المعانى فى: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ص ٨٤١، والإقليد ص ١١٢٦ وما بعدها.

والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة أو ممدودة.

واعترض عليه في بعض الشروح[1] بأن التأنيث إما بعلامة لفظية أو تقديرية، وفي مثل (سعاد) و(زينب) ليس شيء منهما، أما انتفاء الأول فظاهر، وأما انتفاء الثاني فلعدم الظهور عند التصغير، مع أن مثل ذلك مؤنث بلا شبهة، ولذلك منع من الصرف معرفة، ولو أريد أن / مسماه مؤنثة وإن كان لفظه مذكراً، لنقض بهذا، ولو عورض بأن خفة (٩٢/ب) سكون وسطه قد سوَّغ صرفه، لرُدَّ بامتناع طلحة من الصرف مع تذكير المعنى، وكذلك المبحوث عنه ولو سميت به مذكراً!

قلت: نختار أن تأنيث مثله بلا علامة تقديرية، وأما الاستدلال بعدم الظهور في التصغير فغير مستقيم؛ لأن الظهور فيه إنما يلزم أن لو لم يمنع مانع، وههنا كذلك.

والمذكر بخلافه أي: بخلاف المؤنث في تجرده عن علامة التأنيث اللفظية والتقديرية[2].

وعلامة التأنيث التي تلحق الاسم المؤنث ثنتان عند المصنف إحديهما: التاء إما في الصفات وهو الأكثر كما في (ضاربة)، أو في الاسم كما في (المرأة)، وثانيتهما: الألف سواء كانت مقصورة كما في (حبلى) و(سلمى) وغيرها، أو ممدودة كما في مثل: (صحراء) و(ثناء) و(كبرياء)[3].

قال صاحب المقاليد[4]: " إنما جعل التاء للتأنيث لمناسبته من حيث إنه ثان للواو في المخرج

---

(١) قال الأصبهاني ص٦٥٠: " ولقائل أن يورد النقض عليه بمثل (زينب) و(سعاد) فإنه مؤنث مع أنه ليس فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديراً، أما لفظا فظاهر، وأما تقديراً فلأنها لو كانت مقدرة فيه لرجعت في التصغير، لكنها لم ترجع، جوابه أن نقول: لا نسلم أنها لو كانت مقدرة فيه لرجعت، وإنما رجعت أن لو لم يكن مانع، وهو وجود الحرف الرابع فإنه نزل منزلة (التاء) ثم الذي يدل على أنها مقدرة في الرباعي أن تقديرها في الثلاثي إنما كان لكون الاسم مؤنثا، وهذا المقتضى موجود في الرباعي المؤنث، وأنها لحقت أيضا ببعض الرباعي نحو: قديديمة، ووُرَيِّئة " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضي ٣/ ٣٩٠.

(٢) قال الأصبهاني ص٦٥٠: " وينبغي أن تحمل المخالفة على المخالفة من كل الوجوه، بمعنى: أنه لا يلحقه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديراً، وإلا لدخل فيه المؤنث " ا. هـ.

(٣) ذهب البصريون إلى أن الألف الممدودة فرع عن المقصورة أبدلت منها همزة، ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الهمزة ليست مبدلة من الألف وإنما هي علامة التأنيث فهي أصل. انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٦٣٦، والمساعد ٣/ ٢٩٠، والهمع ٣/ ٢٨٩، والتصريح ٢/ ٢٨٥، وحاشية الصبان ٤/ ٩٤.

(٤) هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، المكي، الحنفي، صنف: الإقليد في شرح المفصل، وعقود الجواهر في علم التصريف، والمقاليد في شرح المصباح، ذكر بروكلمان: أنه ألفه سنة٧٥١ هـ. انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٧٠٨، وهدية العارفين ١/ ١٠٢، وتاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٤٥. والمقاليد مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف برقم ٧٩٨/ ٥٨١٤، وما نقله الشارح - رحمه الله - ساقط من نسخة مكتبة الأزهر.

وهو حقيقي ولفظي، فالحقيقي: ما بإزائه ذكر من الحيوان كـ: امرأة، وناقة، واللفظي بخلافه كـ: ظلمة، وعين.

الشفوى، كما أن المؤنث ثان للمذكر فى الخلقة، وأما الألف فلحقها إذ هى لكونها من حروف اللين ناسبت أو تعين للتأنيث فى موضع الثقل بضم العلامة إلى الكلمة، ولما ذكر العلامة فى تعريف المؤنث، وإن كان ذلك بالنسبة إلى من يعرفها، كانت معرفتها مطلوبة، فاحتاج إلى عدّها للتعميم فى الفائدة ".

قال المصنف[1]: " وقد زاد بعضهم[2] الياء فى قولهم: هٰذِى أَمَةُ الله، وزعم أنها للتأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث بالكسر، أو يكون الياء بدلا من الهاء فى قولك: هذه أمة الله ".

وهو أى المؤنث قسمان: إحداهما: حقيقى، والثانى: لفظى، والوجه فى الانحصار يظهر فيما يذكر، فالحقيقى أى: المؤنث الحقيقى ما أى: اسم ما بإزائه ذكر ولابد أن يكون ذلك من الحيوان، احترازاً به عن النخلة، فإنها وإن كان بإزائها ذكر لكن تأنيثها ليس بحقيقى[3]، ثم ذلك سواء كان من ذوى العقول كـ امرأة - مثلا - فإن بإزائها (رجلا)، أ ولا نحو: ناقة فإن بإزائها (جملا)، وسواء كان فيه علامة التأنيث لفظا كما ذكر، أو لا كـ (هند) من الأول، و(جدى)[4] و(عناق)[5] من الثانى.

والمؤنث اللفظى ما بخلافه أى: بخلاف المؤنث الحقيقى فإنه ما لا يكون بإزائه ذكر من الحيوان، سواء كان بإزائه ذكر من غير الحيوان وكان فيه علامة التأنيث لفظا كـ: ظُلْمَةٍ فإن بإزائها ذكراً وهو (النور) لكن تأنيثها ليس بالحقيقى لعدم كون ذكره من الحيوان، أو لا نحو: عين، وسواء كان من الحيوان كـ (دجاجة) و(حمامة) إذا قصد بهما مذكراً، أو لا كما ذكر فإن مثل ذلك من المؤنث اللفظى المقابل للحقيقى، ولذلك كان قول من زعم أن (النملة) فى

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٠٥.

(٢) المراد به الزمخشرى فى مفصله ص٢٤٣ حيث قال: " المذكر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء فى نحو: غرفة، وأرض، وحبلى، وحمراء، وهذى، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٣٩١، وابن القواس ٥٧٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٣٦/ ب، والجامى ٢/ ١٦٧.

(٣) قال الرضى ٣/ ٤٠٥: " إنما قال: (فى الحيوان) لئلا ينتقض بنحو الأنثى من (النخل) فإن بإزائه ذكراً، وتأنيثه غير حقيقى إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى " ا. هـ.

(٤) الجَدى: هو الذكر من أولاد المَعْز، وقيّده بعضهم بكونه فى السنة الأولى، انْظُرْ: اللسان (جدا) ١/ ٥٧٢ والمصباح المنير ص ٥٣.

(٥) العناق: الأنثى من ولد المعز قبل استكمالها الحول. اللسان (عنق) ٤/ ٣١٣٥، والمصباح المنير ص ٢٢٣.

قولـه تعالى:{قَالَتْ نَمْلَةٌ}[1] أنثى لورود تاء التأنيث فى الفعل، وهماً؛ لجواز أن يكون مذكراً فـى الحقيقة وورود التاء كورودها فى فعل المؤنث اللفظى، كذا قال المصنف [2].

وخطَّأه صاحبُ الغُجدوانى[3] لكون هذا اعتراضا على إمام الإسلام أبى حنيفـة[4] – وسـيجىء بحثه.

ومن هذا القبيل كل عضو زوج إلا قليلا[5]، وكذا المضاف إلى المؤنـث لكـن لا مطلقـا، بـل إذا كان المضاف جزءًا منه، أو فعلا، أو صفة لـه.

وتعريفه إما بالإشارة [6] أو بإرجاع ضمير المؤنث [7] أو لحوق علامة التأنيث بفعله[8].

فإن قلت: جعلَ اللفظى ههنا مقابلا للحقيقة، وهو أعم من أن يكون فيه علامـة التأنيـث أو لا، كما عرفت، وجعله فى باب مـا لا ينصـرف مقـابلا للمعنـوى[9]، وهـو بهـذا الاعتبـار يتنـاول الحقيقى فيلزم تداخل الأقسام، فما السر فيه؟

قلت: الغرض من ذلك التنبيه على جواز الإرادتين تعميماً للفائدة على المبتدئ.

---

(١) سورة النمل من الآية (١٨).

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٠٦، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٠٦.

(٣) انْظُرْ: الغجدوانى ص٤١٦، وقد قال: " قلت: هذا القائل الذى نسبه ابن الحاجب إلى الوهم هو أبو حنيفـة – رضى الله عنه – لما روى عن(قتادة) أنه دخل الكـوفة، فاجتمع عليه الناس، فقال: اسألوا عما شـئتم، وكـان أبو حنيفة – رحمه الله – حاضراً وهو غلام حدث، فقال: اسألوه عن نملة سليمان – عليـه السـلام – أكانـت ذكراً أم أنثى؟ فأفحم، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى، فقيل لـه: من أين عرفت ذلك؟ فقال: من كلام الله تعالى (قالت)، وهذه القصة منقولة من الكشاف "، وانْظُرْ الكشاف ٣/ ١٣٧، والإقليد ص ١١١٤.

(٤) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زُوطَى بن ماه، الإمام الفقيه الكوفى مولى تـيم الله بـن ثعلبـة، مـن رهـط حمزة الزيات، كان خزازاً يبيع الخز، أحد الأئمة الأربعـة، أقـدمهم وفـاة، أدرك عصـر الصـحابة ورأى أنس بن مالك وقيل غيره، ولد سنة ٨٠، ونشأ بالكوفة، وروى عن جماعـة مـن التـابعين، كانـت وفاتـه فـى رجب سنة ١٥٠، وقيل: سنة ١٥١، وقيل غير ذلك، ببغداد. انْظُرْ: تهذيب الأسمـاء واللغـات القسـم الأول ص ٢١٦، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٩، والبداية والنهاية ١٠/ ١٠٧، والأعلام ٩/ ٤.

(٥) قال الشيخ خالد فى التصريح ٢/ ٢٨٦: " غير المزدوج مذكر كالرأس والقلـب، قال الشيخ ياسين: مـا كـان من الأعضاء مزدوجاً فالغالب عليه التأنيث إلا الحاجبين والمنخرين والحدين فإنها مذكرة، والمرجع السـماع " انْظُرْ حاشية يس ٢/ ٢٨٦، وانْظُرْ: حاشية الصبان ٤/ ٩٥.

(٦) نحو: هذه قدر.

(٧) نحو: الشمس رأيتها.

(٨) نحو: طلعت الشمس، وهناك علامات أخرى لم يذكرها الشارح. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٣٩٣، وابن القـواس ص ٥٧٣، والكناش ١/ ٣٠٨، وابن الناظم ص٢٩٤، والمساعد ٣/ ٢٩٠.

(٩) انْظُرْ: الكافية ص ٦٤.

فبالتاء، وأنت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار.

وإذا أسند إليه أى: إلى المؤنث مطلقا سواء كان حقيقيا أو لفظيا، الفعلُ وما يشبهه من المشتقات العاملة، فبالتاء أى: فتلحق التاء بالمسند[1] إما وجوبا كما إذا أسند إلى الحقيقى، سواء كان إلى ظاهره أو ضميره، وإلى ضمير غير الحقيقى، وإما جوازاً وهو مابُيِّن بقوله: وأنت فى إلحاق العلامة بالفعل المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقى وتركه بالخيار، فهذا الكلام يدل على جواز إلحاق العلامة بالفعل إذا أسند إلى ظاهر غير الحقيقى بالعبارة، وعلى وجوب الإلحاق إذا أسند إلى الحقيقى مطلقا، وإلى مضمر غير الحقيقى بالإشارة.

وإنما وجب الإلحاق فى المؤنث الحقيقى مطلقا لأن تأنيثه فى المعنى ثابت بطريق القوة، فيجب بذلك إلحاق [التاء][2] فى اللفظ، للمطابقة بين اللفظ والمعنى[3].

وأما فى مضمر غير الحقيقى فلئلا يتوهم خلاف المقصود، إذ لو قيل: الشمس طلع، لجاز أن يُظن أن الفاعل غير ضمير الشمس وأنه شيء آخر مُنْتَظَر، نظراً إلى أن الأصل فى الإسناد أن يكون إلى الظاهر، فوجب الإلحاق لأن فيه دلالة على المراد[4].

أما جواز[5] الأمرين فى ظاهر غير الحقيقى فلأن الإشعار على ما هو المقصود من الإلحاق حاصل من لفظه، فلا حاجة إليه[6] ولا يشكل بظاهر الحقيقى لأن الإلحاق فيه لعلة أخرى غير هذه، كما عرفت.

(٩٣/أ) ثم ينبغى أن يعلم أن وجوب الإلحاق فى ظاهر الحقيقى عند عدم/ الفصل بينه وبين عامله، وأما إذا فصل فلا يخلو إما أن يلتبس بالمذكر بعدم الإلحاق أو لا، فإن التبس بأن يكون المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى أسماء الذكور كـ: (زيد) إذا سمى به امرأة، فيجب الإلحاق أيضا نحو: قالت اليوم زيد، وإلا فاختلف فيه، فذهب المبرد إلى منع الحذف أيضا[7]، وسيبويه إلى جوازه قائلا[1]: إذا كان

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٠٧: " وإلحاقهم هذه التاء للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٠٧.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٧٠٨، والإقليد ص ١١١٩.

(٤) قال ابن الحاجب: " وإن كان المؤنث غير حقيقى لزمت فى مضمره... ولم يستغن عنها فى مضمره لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثا، فإن صيغة الضمير الراجع إلى المؤنث فى هذه المواضع مثله فى باب المذكر " ا. هـ، انْظُرْ: السابق نفسه، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٥٨١، والإقليد ص ١١٢١.

(٥) فى الأصل: (لجواز) وهو تَصْحِيف.

(٦) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٠٧: " وإن كان المؤنث غير حقيقى... أنت بالخيار فى ظاهره... وإنما جاز ذلك فى الظاهر لأن التأنيث فيه لفظى لا معنوى، وفى لفظه ما يشعر به، فاستغنى عن إلحاقه التاء فى الفعل لذلك".

(٧) قال المبرد: " لو قال فى الشعر: قام جاريتُك، لصلَح، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما فتقول: قام يوم كذا وكذا جاريتُك، ولا يجوز مثل هذا عندنا فى الكلام" اهـ. انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٤٩. وانْظُرْ: ابن يعيش=

الفاعل أبعد من فعله بالفصل ضعف قوته في استدعاء لحوق التاء به.

ولأن طول الكلام صار كأنه عوض عن التاء، فكأن المصنف لم يعتبره لقلته.

قوله: (وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار)، يقتضي جواز إلحاق التاء في فعل (طلحة) عند التسمية به مذكراً إذا أسند إلى ظاهره، ووجوبه إذا أسند إلى ضميره، ولا قائل بذلك من البصريين المحققين وأكثرالكوفيين خلافا لبعضهم[٢]، وبهذا علم أن نسبة أبي حنيفة إلى الوهم وهم.

قلت: أجاب المصنف عن ذلك في الشرح بقوله [٣]: " وليس ذلك كتأنيث أسماء الأعلام، لا يعتبر فيها[٤] إلا المعنى دون اللفظ، خلافا لبعض الكوفيين، والسرفيه أنهم نقلوها عن معانيها إلى مدلول آخر، فاعتبر[٥] فيها المدلول الثاني، ولو اعتُبر[٦] تأنيثها لكان اعتباراً للمدلول الأول فيفسد المعنى، فلذلك لا يقال عندنا في الأعلام: أعجبتني طلحة، خلافا لذلك البعض" إلى ههنا لفظه، واعترضوا على هذا الجواب بأن قالوا: إنه تناقض محض، وتعاند صرف، فكأنه نسي ما أمضى في صدر كتابه من قوله: (فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة)[٧] فلا يخفى على من له أدنى مسكة أن (عقرب) يعتبر فيها التأنيث، مع أن العلامة فيها مقدرة، فالعلَميَّة لا تمنعها عن اعتبار التأنيث حتى يمتنع من الصرف، فكيف تمنع العلمية عن اعتبار التأنيث في (طلحة) مع كون العلامة فيها لفظية؟ فإذن ليس طرح التاء عن الفعل إلا لأن التاء إنما يُجاء بها علامة لتأنيث الفاعل، والفاعل مذكر حقيقي، وكذا (النملة) لو كان مذكراً حقيقياً كما قاله لكان هو مع (طلحة) حذو القذّة بالقذَّة[٨].

ولقائل أن يقول في جواب اعتراضهم: إن منع الصرف حالة مختصة بالاسم نفسه، ولحوق العلامة بالفعل ليس بهذه المثابة، فلا يلزم من اعتبار تأنيث الاسم في الأول للاختصاص المذكور اعتباره في الثاني؛ لعدم الملازمة بينهما.

=٥/ ٩٣، وابن القواس ص ٥٨١.

(١) انْظُرْ: الكتاب٢/ ٣٨ ونصه: " قال بعض العرب: قال فلانه، وكلما طال الكلام فهو أحسنُ نحو: حضر القاضيَ امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء... " ا. هـ.

(٢) قال الرضي ٣/ ٤٠٦: "... لا يقال: قامت طلحة إلا عند بعض الكوفيين، وعدم السماع مع الاستقراء قاضٍ عليهم " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٠٧.

(٤) في شرح المصنف: (فإنه لا يعتبر فيه).

(٥) في شرح المصنف: (اعتبروا).

(٦) في شرح المصنف: (اعتبروا).

(٧) انْظُرْ: الكافية ص ٦٤.

(٨) يضرب في التسوية بين الشيئين، ومعناه: مِثْلاً بمثل، والقذّة لعلها من: القذ وهو القطع، يعنى به: قطع الريشة المقذوذة على قدر صاحبتها في التسوية. انْظُرْ: مجمع الأمثال ١/ ٣٤٧.

وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير الجمع المذكر السالم، حكم ظاهر غير حقيقى.

فإن قلت: ينبغى أن يقيد الحقيقى بأن يقال (من الآدميين) لأنه لو كان من البهائم لا يجب الإلحاق عند الإسناد إلى الحقيقى الظاهر[1] من البهائم فيجوز: سار الناقة، وذلك لأنها لا يتميز بعضها عن بعض، لاتحادها فى الصورة فى الأغلب، فلا يقصد تأنيثها ولا تذكيرها[2] قصد الحقيقى من الآدمى، فأشبه غير الحقيقى!

قلت: كأن المصنف لم يختره مذهبا.

وحكم ظاهر الجمع فى تأنيث المسند إليه وتذكيره مطلقا أى: من غير تفرقة بين أن يكون جمعا لمذكر حقيقى أو غير حقيقى كـ الرجال، والأيام، وأن يكون جمعا للمؤنث حقيقى أو غير حقيقى كـ: الزينبات، والعيون.

وبقوله: (الظاهر) احترز به عن الضمير لأن بيانه يجيء، وبـ: (الجمع) عن التثنية فإن حكم ظاهرها فى ذلك حكم المفرد فى الحقيقى نحو: قامت الهندان، والهندان قامتا، والعينان أعجبتانى، بالتاء فى الثلاثة، وأعجبتنى العينان و[أعجبنى العينان][3] بالتاء وحذفه كما فى المفرد.

قال المصنف[4]: " فإن لفظ الواحد فى المثنى باق مراد وتأنيث الفعل له أجدر".

فإن قلت: أليست تلك العلة موجودة فى مثل (الزينبات)، فلِمَ لَمْ [يفعلوا][5] ذلك فيه؟

قلت: نعم إلا أنهم لم يفعلوا كذلك إجراءً لباب الجمع مجرى واحداً[6].

ثم وصف الجمع بقوله: غير الجمع المذكر السالم ليخرجه؛ لأنه لو كان جمعا سالماً لمذكر لم يجز تأنيث فعله فلا يقال: جاءت الزيدون، ولا قامت المسلمون، وذلك إما لأن لفظ المذكر المفرد العاقل موجود فيه، فروعى كما روعى فى مثنى المؤنث، لبقاء صورة المفرد، أو لأن هذا الجمع لما اختص بالعقلاء كان أشرفَ وأفضلَ بنوعِ شرفٍ وتفضيلٍ، وفى التأنيث نقصٌ فلا يليق به، وهذا أولى من قول من قال: " لم يجمع بالواو والنون مثل (سنين) و(بنين) لجواز إلحاق العلامة بعامله ".

---

(١) فى الأصل: (ظاهرة) وهو تَصْحِيف.
(٢) فى الأصل: (تذكيها) وهو تَصْحِيف.
(٣) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ٣/ ٨٠٨.
(٤) انْظُرْ: السابق نفسه.
(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٦) قال المصنف ٣/ ٨٠٨: " ولم يفعل ذلك فى مثل (الزينبات) وإن كان لفظ المفرد فيه باقيا، إجراءً لباب الجمع مجرى واحداً، ولأن الجمع بالألف والتاء يجرى فى صفات من لا يعقل وإن كان مذكرا، وفى صفات من يعقل إذا كان مؤنثا فكرهوا أن يلتزموها فى الجمع فى مثل: جاءت الضاربات، فيوهم أنه مؤنث حقيقة فى الجميع فاعتبروا فيه الجماعة فجرى مجرى غير الحقيقى " ا. هـ.

وضمير العاقلين غير المذكر السالم: فَعَلَتْ، وفَعَلوا.

فالجمع المكسر سواء كان لمذكر أو لمؤنث والجمع السالم إذا كان لمؤنث حكم[كل][1] واحد منها فيما ذكر حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقى فلذلك جاز: جاءت الرجال، والزينبات، والمسلمات، وجاء الرجال، والزينبات، والمسلمات، بإثبات التاء وحذفه كما فى المؤنث غير الحقيقى[2].

أما إثبات التاء فلأن فى الجمع معنى الجماعة ولأنه مناسب للمؤنث فى كونه ثانيا للواحد كما كان ذلك للمذكر، وأما حذفها فلأن التأنيث فيه من باب التأنيث اللفظى، أو لكونه مؤولا بالجماعة.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يعتبروا حكم المؤنث الحقيقى فيما يكون جمعا له؟

قلت: جوابه ما ذكر فيما سبق[3]

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُفعل الأمرُ على العكس؟

قلت: لكون اعتبار التأنيث بحسب اللفظ من اعتبار التأنيث بحسب المعنى؛ لأن فيه جواز التذكير، والمذكر أصل المؤنث، فإتباع جمع الفرع بجمع الأصل أرجح وهو ظاهر.

وتقول فى الفعل[4] المسند إلى ضمير الجمع الذى للمذكرين العاقلين / كـ (الرجال) – مثلا – **(٩٣/ب)** والتقيد بقوله: غير المذكر السالم للاحتراز عن نحو (الزيدين) فإنه لا يجوز فى الفعل المسند إليه إلا (فعلوا) لما عرفت، [بخلاف][5] الرجال فَعَلَتْ بإلحاق التاء نظراً إلى كونه مسنداً إلى ضمير المؤنث على ما عرفت، وتقول أيضا: الرجال فعلوا بإلحاق واو الجمع نظراً إلى كونه مسنداً إلى ضمير جمع مذكر سالم[6].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقولوا: الرجال فعلن، مع أن فيه دلالة على الجمعية والتأنيث معا؟

قلت: إنما لم يجوزوا ذلك لأن النون ضمير المؤنث، والمذكر الحقيقى العاقل قد أعطى له الواو بإزائه، وقد أجرى على نهج المؤنث بالمشابهة من حيث الجمعية، فاقتصروا فيه على أن جوزوا تأنيث الواحد[7] ولم يجوزوا تأنيث الجمع، لئلا يلزم خروج المذكر الحقيقى عن أصله من

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٠٨: " أما إثباتها فلأنها فى المعنى جماعة، وأما حذفها فلأن تأنيث الجماعة من باب التأنيث اللفظى، فلم يعتد بالتأنيث المعنوى فى مثل: جاء الضوارب؛ لأن ذلك ليس بإزائه ذكر "ا. هـ. وانظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٢، والرضى ٣/ ٤٠٩.

(٣) وهو قوله: (إجراءً لباب الجمع مجرىً واحداً) انظُرْ الصفحة السابقة.

(٤) كلمة: (الفعل) ساقطة من الأصل واستدركها فى الهامش.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال ابن القواس ص ٥٨٥: "... جاز: الرجال فعلت، باعتبار الجماعة، وفعلوا، باعتبار الجمع " ا. هـ. وانظُرْ: الأصبهانى ص ٦٥٥، والجامى ٢/ ١٧٠.

(٧) قال صاحب الإقليد ص ١١٤١: "... نحو: فعلت الرجال، وهى فعلت " ا. هـ.

والنساء، والأيام: فَعَلَتْ، وفَعَلْنَ.

كل وجه، كذا قال السيد عبد الله[1].

وإنما فرقوا بينهما بتخصيصٍ لأن الواو للمذكر والنون للمؤنث، لأن الواو من حروف المد وهى فى هذا الباب أقعد من الحروف الصحيحة بدليل إعرابهم الأسماء بها والأفعال بالنون فيكون جعلها للمذكر العاقل أولى[2].

والباقى من الأقسام ثلاثة أضرب: أحدها: مؤنث عاقل نحو: النساء، الثانى: مؤنث غير عاقل نحو: العيون، والثالث: مذكر غير عاقل نحو: الأيام، فتقول عند إسناد الفعل إلى ضمير النساء والعيون والأيام: فَعَلَتْ بإلحاق التاء نظراً إلى كونه مسنداً إلى المؤنث، وفَعَلْنَ بإلحاق النون للجمع نظراً إلى كونه مسنداً إلى ضمير المؤنث[3].

فلو أورد (العيون) فى المثال لكان أولى، لتكون[4] عبارته وافرة فى الدلالة على المراد.

فإن قلت: ينبغى ألا يجوز: الأيَّامُ فَعَلْنَ، لأنه جمع لمذكر!

قلت: جاز ذلك وإن كان جمعا لمذكر نظراً إلى أنه ليس له أصل فى التذكير كـ الرجال، فأجرى على سنن المؤنث[5].

* * * * *

(١) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٤٣٠، وهو أيضا قول صاحب الإقليد ص ١١٤١.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٠٩، وابن القواس ص ٥٨٥، وشرح لب الألباب ص ٤٣٠.
(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٠٩، والرضى ٣/ ٤١١.
(٤) فى الأصل: (ليكون) وهو تصحيف.
(٥) انْظُرْ: الجامى ٢/ ١٧١، وقال صاحب الإقليد ص ١١٤١: " أما نحو: (اليوم) فليس له أصل فى التذكير فتراعى حقه فى التذكير فى بعض الأحوال، فأجرى على سنن المؤنث، ألا ترى أن جمعه لا ينفكُّ عن التأنيث، لا يقال: الأيام فعلوا، بل: فعلت أو فعلن " ا. هـ.

[المثنى]

المثنى: ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة، ليدل على أن معه مثله من جنسه.

والسادس من تلك الأصناف: المثنى وهو فى اللغة: مأخوذ من ثنيته أى: ضاعفته، وفى الاصطلاح ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم أى: هو اسم لحق آخره والضمير المجرور المتصل لـ (ما)، ألف كما فى حالة الرفع، أو ياء مفتوح ما قبلها أى: قبل تلك الياء كما فى حالتى النصب والجر، ونون مكسورة[(١)] فى كل حال عوضا على المذهب الأصح الأكثر[(٢)].

وأما البحث فى أنه: هل هو عوض عن الحركات أو التنوين [أو][(٣)] عنهما جميعا؟ فقد سبق فى بحث بيان إعرابه[(٤)].

قوله: ليدل أى: اللحوق، أو الحروف اللاحقة، إشارة إلى علة لحوق هذه الحروف بالمثنى، يعنى: المثنى فى الحقيقة فى قوة الاسم المضموم إلى مثله، فكأنهم حذفوا أحد الاسمين، واكتفوا بلفظ واحد طلباً للإيجاز والاختصار، وزادوا علامة يستدل بها على أن معه أى: مع ذلك الاسم الملحق به مثله ونظيرَهُ فى اللفظ، وليس بمرادٍ بمعناه المتعارف، حتى يدل على زيادة ما جاء بعده، وهو من جنسه وفيه إشارة إلى أن شرط الجنسية بمعنى أن تكون حقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر بعد طرح ما به امتياز أحدهما عن الآخر.

ومن قال: إن المراد بالجنسية أن يصح إطلاق المفرد عليهما باعتبار معنى واحد، لا الاتحاد فى الحقيقة، فيجوز تثنية (الأبيض) باعتبار الثلج واللبن - وإن كانا مختلفين فى الحقيقة - لصحة إطلاق المفرد عليهما وهو (الأبيض) ظنا منه أنه يخالف ما ذُكرَ! فقد سها.

قال المصنف[(٥)]: "هذا تنبيه على أن الأسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه، وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها، فإذا قلت: (قرءان) فإنما تعنى: حيضيْن، أو طهرين، لا حيضا وطهراً، هذا هو المعروف من الاستقراء من لغة العرب، وهذا يشير

---

(١) فى هامش الأصل: (لئلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع، وهى فتحة ما قبل الألف التى فى حكم الفتحتين، وفتحة النون). وانْظُرْ: الجامى ٢/ ١٧٢، والدولت آبادى ل ٩٣/ أ.

(٢) وذهب ابن مالك إلى أن النون ليست عوضا وإنما هى لرفع توهم الإضافة فى نحو: رأيت بنين كرماء، وناصرين باغين، ورفع توهم الإفراد فى نحو: هذان، والخَوْزَلان فى تثنية بعض العرب (الخوْزلى)، فلولا النون فى هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره. انْظُرْ: التسهيل ص١٣، وشرح التسهيل ١/ ٧٥، ٧٦، والتذييل والتكميل ١/ ٣٠١، والفاخر ص ٨٣، والمساعد ١/ ٤٨، والهمع ١/ ١٥٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨١٠، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٥٦.

إلى ضعف قول من زعم[1] أن الأسماء المشتركة إذا وقعت بلفظ العموم، [أو مواضع العموم][2] عمت فى مدلولاتها المختلفة، إذ حكم الجمع فى ذلك حكم التثنية، ولو صح عمومها لصحت تثنيتها ".

فإن قلت[3]: نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، وقد صح أن يقال: الزيدان، والزيدون، فليصح أن يقال: القرءان، والقروء[4] مثل ذلك، مع أن مذهب الأندلسى[5] على كفيان الاتفاق فى اللفظ دون المعنى فى التثنية والجمع، فجاز (العينان) عنده فى عين الشمس وعين الميزان[6]!

قلت: هذا مع القياس المذكور فاسد[7] [من وجهين][8]، أما الأول: فلأن اللفظ المشترك لم يوضع دالاً على حقيقتين فى محل واحد، ولو كان تثنية المشترك باعتبار ما اشترك فيه لكان دالاً عند التثنية على الحقيقتين المختلفتين، وهذا إخراج لأحد الأمرين مما علم خلافه.

وأما الثانى: فلأن العَلَم لم يوضع إلا باعتبار ذات بما هى ذات [به] [9] لشخص بعينه من غير نظر إلى كونه آدميا أو غيره، فإذا اجتمع معه مسمى آخر بذلك الاسم صح تثنيته؛ لأنه من جنسه باعتبار معنى التسمية إذ كل منهما ذات لشخص بعينه من غير اعتبار حقيقة ذلك الشخص.

---

(١) هو الإمام الشافعى – رضى الله عنه – كما قال الرضى٣/ ٤١٤، فقد ذهب – رحمه الله – إلى أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك: الأقراء حكمها كذا، أو فى موضع العموم كـ: النكرة فى غير الموجب نحو: ما لقيت عينا، فإنها تعم فى جميع مدلولاتها المختلفة، كألفاظ العموم، سواء.

(٢) زيادة من: شرح المصنف ٣/ ٨١٠.

(٣) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح المصنف ٣/ ٨١١، والرضى٣/ ٤١٤، والأصبهانى ص٦٥٦.

(٤) فى الأصل: (والقراء) وهو تَصْحِيف.

(٥) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسى، المرسى، اللورقى، علم الدين أبو محمد، ولد سنة ٥٧٥ هـ، من علماء العربية بالأندلس رحل إلى العراق وسوريا ودمشق ومصر وغيرها توفى بدمشق سنة ٦٦١هـ، له: شرح المفصل سماه: الموصل، والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية، وشرح الشاطبية. انْظُرْ ترجمته فى: شذرات الذهب ٥/ ٣٠٧، والبغية ٢/ ٢٥٠، والأعلام ٥/ ١٧٢. وقال الأندلسى فى المباحث الكاملية ص٩٢: "... فالمثنى إذن إما مثنى لفظا ومعنى وهو الأصل والحقيقة وإما لفظا لا معنى نحو: (العمرين) و(القمرين) وإما معنى لا لفظا نحو: فقد صغت قلوبكما، وهو الجمع الذى يضاف إلى المثنى". ا. هـ. انْظُرْ: المباحث الكاملية شرح الجزولية رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بالقاهرة تحـ / حمدى محمد عبد الحميد المقدم، برقم / ٣٥٢٨، وانْظُرْ: المطول ص ٣٢٤ وفيه مذهب الأندلسى.

(٦) وهو مذهب الجزولى، وابن مالك، انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٥٩، والرضى ٣/ ٤١٤.

(٧) فى الأصل: (فاسدان) وهو لحن.

(٨) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٨١١.

(٩) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٨١١.

فإن قلت[1]: ما تقول بنحو (القمرين) للشمس والقمر، و(العمرين)[2] لأبي بكر وعمر، مع فقد المثلية في اللفظ بينهما؟

قلت: لا يقال ذلك إلا بعد أن جعل الشمس قمراً، و(أبو بكر) عمراً، ومطلق وجود الاتحاد كاف سواء كان بحسب / الوضع أو بحسب الاستعارة. (٩٤/أ)

وأما (الأبيضان) للماء واللبن أو الثلج، و(الحجران) للذهب والفضة مع عدم الاتحاد بينهما في الحقيقة، فمعلوم مما أمضيت لدخول [كل][3] منهما تحت الجنس الذي يشتركان فيه.

واعلم أن الاسم الصحيح نحو (زيد) أو الملحق به نحو (دلو) و(ظبي) أو معتل الياء نحو (القاضي)، ألحق بآخرها ألف أو ياء، ونون، على ما يقتضيه الإعراب من تغيير، تقول: الزيدان، والدلوان، والظبيان، والقاضيان، برد المحذوف من المنقوص، لانعدام ما يوجب حذفه عند التثنية، والمصنف لم يذكر حكم هذه الأنواع اعتماداً على حصول العلم به من الحد المذكور، وشرع فيما لم يعرف حكمه بنفس الحد فقال: الاسم المقصور أي: الذي في آخره ألف مفردة لازمة[4]، سواء كانت ملفوظة كما في حالة اللام، أو لا كما في حالة التنكير، وسبب تسميته به كونه محبوساً عن الحركة، إذ القصر: الحبس، ولأنه ضد الممدود[5].

إن كانت ألفه أي: ألف الاسم المقصور مقلوبة عن واو وهو أي: والحال أن ذلك الاسم المقلوب ألفه عن واو ثلاثي؛ لأنه لو زاد على الثلاثة تقلب ألفه ياء لما يجيء، قلبت تلك الألف عند التثنية واواً نحو: العصوان في: العصا، أما القلب فلتعذر بقائها لوجود ألف بعدها حينئذ، وأما قلبها واو فلكون الرد إلى الأصل عند الحاجة إليه أولى من الرد إلى الغير[6].

---

(١) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه في: الغجدواني ص٤٢٣، وقال الرضي٣/ ٤١٤: " وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ كـ (العُمَرين) وذلك بعد أن يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب، بشرط تصاحبهما وتشابههما، حتى كأنهما شخص واحد في شيء، كتماثل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فقالوا: العمران، وكذا: القمران، والحَسَنان " اهـ. وانْظُرْ: الجامي ٢/ ١٧٣.

(٢) قال ابن فلاح: " فأما قولهم: العمران والقمران... فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون علما وضع باللام على مختلفين كأبانين، والثاني: أنه غُلِّب عمرُ لخِفَّته وطول مدَّته، وغُلِّب القمر لأنه مذكر " ا. هـ. انْظُرْ: المغني لابن فلاح ١/ ١٣ وما بعدها.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) قال الرضي ٣/ ٤٢٠: " يعني بالمقصور: ما آخره ألف لازمة، احترازاً من نحو (زيداً) في الوقف " اهـ.

(٥) انْظُرْ: السابق نفسه، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) قال ابن الحاجب ٣/ ٨١٣: " إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واواً رداً إلى أصلها، لتعذر بقائها ألفاً لأن الواو والياء إذا وقعت بعدهما الألف صحت بدليل: دعوا، ورقيا " اهـ.

وإلا فالياء.

فإن قلت: لِمَ لا تحذف لاجتماع الساكنين؟.

قلت: خوفا من التباس المثنى بالمفرد في بعض الصور[(١)].

وإلا أي: وإن لم يكن الأمر على ما ذكر، وذلك على ثلاثة أضرب، لأنه إما أن يكون ألفه غير مقلوبة عن شيء، أو يكون مقلوبة عن ياء، أو عن واو لكن في غير الثلاثي فالياء أي: فالألف في التثنية تقلب ياءً، أما في غير الثلاثي فلطلب الخفة[(٢)]، وأما في الثلاثي الذي ألفه ياء فظاهر قلبه ياء رداً إلى أصله، وأما فيما لم يقلب عن شيء فلأولوية اختيار الياء لكونه أخف من الواو.

فإن قلت: ما ذكرتم منقوض بنحو (لَدَوان) [وإلوان][(٣)] فإن ألف (لدى) و(إلى) لم تقلب عن شيء، مع أنها تقلب واواً عند التثنية إذا سمى بهما، وكذلك بنحو (مذروان) فإن ألفه قلبت واواً عند التثنية، مع أنها في غير الثلاثي!

قلت: ليس معنى قولنا: (أن لا يكون ألفه مقلوبة عن شيء) أن لا يكون أصلها مجهولا، ثم ذلك على قسمين: أحدهما: ما يُسمع فيه الإمالة، والثاني: ما لم يسمع فيه الإمالة، والألف [في][(٤)] الأول تقلب ياءً نظراً إلى أن الياء أحد أسباب الإمالة، فصار كأن أصل ألفه الياء.

وفي الثاني: تقلب واواً نظراً إلى أن عدم الإمالة دليل على أن أصله ليس بياء، فكأن أصله في حكم الأصل كان واواً لوجود تلك القرينة[(٥)] و(لدوان) و(إلوان)[من][(٦)] هذا القبيل، **والممدود**

---

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٤٧.

(٢) هذا مذهب البصريين فيما جاوز الثلاثة من المقصور، قلَّت حروفه أو كثرت، وأما الكوفيون فيحكون عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة وزادت حروفه حذفوا ألفه في التثنية نحو: زَبَعْرَان في: زَبَعْرى، وقَبَعْثَران في قَبَعْثَرى. انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٤٩، والرضي٣/ ٤٢١، وابن القواس ص٥٩٥، وانْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٧٥٤، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٣٩/ ا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وقال سيبويه ٣/ ٣٨٨: " فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الواو، ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو، وأُلزمت ألفه الانتصابَ، فهو من باب الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصابُ لا تجوز فيه الإمالة إنما يكون ذلك في بنات الواو وذلك نحو: لدى، وإلى، وما أشبههما ".

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وقال سيبويه ٣/ ٣٨٨: " فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الواو، ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو، وأُلزمت ألفه الانتصابَ، فهو من باب الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصابُ لا تجوز فيه الإمالة إنما يكون ذلك في بنات الواو وذلك نحو: لدى، وإلى، وما أشبههما ".

(٥) قال ابن مالك: المشهور فيما كان من هذين النوعين، يعني نوع الألف الأصلية، ونوع المجهولة الأصل، أن تعتبر حاله في الإمالة فإن أمالته العرب كـ: (بلى) و(متى) ثنى بالياء إذا سمّي به، وإن لم تمله العرب كـ: (إلى) و(أمّا) بمعنى (حقاً) ثنى بالواو ". انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٩٥، وانْظُرْ: التذييل ٢/ ٢٠، والرضي ٣/ ٤٢٠، وابن القواس ص ٥٩٤، والأصبهاني ص ٦٥٧.

(٦) زيادة يقتضيها السياق، وقال سيبويه ٣/ ٣٨٨: " فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الواو،=

إن كانت همزته أصلية تثبت، وإن كانت للتأنيث قلبت واوا، وإلا فالوجهان.

فكأنهما أدخلا فيما كان أصل ألفه واواً قطعاً، وأما الجواب عن الثانى: فلأن (مذروان) تثنية (مذرى) وهو مفرد لم يستعمل أصلا، فصار مثنى لم يستعمل واحده أصلا[1]، وألفه بهذا الاعتبار كأنه لم يقع آخراً بل بمنزلة ما فى حشو الكلمة[2]، وكلامنا[3] فى المقصور الذى وقع ألفه آخراً.

والاسم الممدود أى: الذى آخر حروفه همزة قبلها ألف زائدة، وإنما سمّى ممدوداً[4] لزيادة مد الألف ههنا بواسطة وقوع الهمزة بعدها، إن كانت همزته أى: همزة الاسم الممدود أصلية لا زائدة تثبت تلك الهمزة عند التثنية[5] كما فى: قُرَّاءَان تثنية (قُرَّاء) نظراً إلى [أن][6] الأصل إثبات ما هو الأصل، وإن كانت همزة الممدود غير أصلية بل زائدة، لا يخلو إما أن يكون زيادتها للتأنيث أو لا، فإن كانت للتأنيث كما فى (صحراء) قلبت تلك الهمزة عند التثنية واواً[7]، أما القلب: فللفرق بينها وبين الأصلية، والقلب لما هو زيادة محضة أولى، كما فى الحذف المناسب له، وأما كون القلب إلى الواو[8] إما لأن بين الهمزة والواو من التناسب فى الثقل فهو نظير للهمزة، أو من التناقض من حيث المخرج لأنها [من][9] أقصى الحلق، والواو مبدأ الشفة، فهو نقيض للهمزة ويحمل عليها، إما حملا للنظير على النظير، أو حملا للنقيض[10] على النقيض.

وإلا أى: وإن لم تكن أصلية بل زائدة وليست زيادتها للتأنيث، بل للإلحاق كما فى

=ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو، وأُلزمت ألفه الانتصابَ، فهو من باب الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصابُ لا تجوز فيه الإمالة إنما يكون ذلك فى بنات الواو وذلك نحو: لدى، وإلى، وما أشبههما ".

(١) انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٥٣٢، والرضى ٣/ ٤٢١، وابن القواس ٥٩٥، وانْظُرْ: أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٧.

(٢) قال ابن القواس ص ٥٩٦: " فصحت كما صحت فى: شقاوة، وعباية، للاعتداد بتاء التأنيث " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (وفى كلامنا).

(٤) فى الأصل: (ممدود) وهو لحن.

(٥) قال المبرد ٣/ ٣٩: " فإن كان الاسم ممدوداً وهمزته أصلية فهو على هذا، تقول فى تثنية قرّاء: قُرَّاءان وفى تثنية خطَّاء: خطَّاءان " ا. هـ. وقد قُلبت الأصلية واواً، حكى من كلامهم قلب الهمزة الأصلية واوا فيقال: قرّوان، ووُضَّاوَان، فى تثنية: قُرّاء، ووُضّاء، وذلك قليل. انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٩٣، والرضى ٣/ ٤٢١، والتذييل ٢/ ٢٥، والمساعد ١/ ٦٠، والهمع ١/ ١٤٨.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال سيبويه ٣/ ٣٩١: " فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث، فإنك إذا ثنيته أبدلت واو " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٣٩.

(٨) انْظُرْ علة قلبها واواً فى: شرح المصنف ٣/ ٨١٥، والإيضاح ١/ ٥٣٢، والرضى ٣/ ٤٢١، وابن القواس ص ٥٩٧، والأصبهانى ص ٦٥٧.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) فى الأصل: (النقيض) وهو تَصْحِيف.

ويحذف نونه للإضافة، وحذفت تاء التأنيث فى خصيان وأليان.

(علباء) أو منقلبة عن الأصلية[1] كما فى (كساء) و(رداء) فالوجهان[2] فى تثنية ذلك الاسم: إثباتُ الهمزة، أما فى المنقلبة فلشبه تلك الهمزة بالأصلية[3] من حيث أن تكون غير زائدة عن حرف أصلى، وأما فى الملحق به فلكونها ملحقة بحرف أصلى.

وقلبها واواً، أما فى الأول: فلأنها تشبه الزائدة للتأنيث من [حيث][4] إنهما ليستا بأصليتين فقلبتا واواً كما قلبت الهمزة التى زيدت للتأنيث إياها، هذا على ما صرح به المحققون، ففى قول صاحب المتوسط[5] / " اعلم أن المراد بالأصلية ما يكون أصلياً أو فى حكمه، ليشمل ما فيه همزة زائدة للإلحاق نحو: حرباء تقول: حرباءان، لكونها فى حكم الهمزة الأصلية ". (٨٤/ب)

نظر يعرف وجهه بأدنى تأمل.

والمحذوف من آخر الكلمة فى نحو: (أخ) و(أب) يرد إلى أصله يقال: أخوان، وأبوان، وفى محذوف (يد) و(دم) وجهان: الإثبات والحذف[6]، ونحن لا نفصل الكلام فيه لكون كلام المتن ساكتا عن بيان ذلك، فليطلب فى موضعه.

ويحذف نونه أى: نون المثنى للإضافة[7] هربا من لزوم اجتماع المتضادين فى الاقتضاء؛ لأن النون فى المثنى بمثابة التنوين فى المفرد، وكما أن التنوين يحذف فى المفرد عند الإضافة لدلالته على الانفصال، ودلالة الإضافة على الاتصال، كذلك يحذف نون التثنية[8].

وحذفت تاء التأنيث التى فى المفرد منه فى بعض الصور فيقال فى تثنية (خصية) و(ألية): خِصيّان وألَيان، بحذف تاء التأنيث الثابتة فى مفرديهما عنهما[9].

هذا وإن كان مخالفا للقياس - لأنه لا تحذف تاء التأنيث من الكلمة عند التثنية إذ لو حذفت

---

(١) أى: منقلبة عن واو أو ياء أصلية.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٨١٥: " وإنما جاز الأمران... رداً إلى التشبيه بكل واحد منهما، كقولك: كساءان وكساوان، فمن جهة كونها غير زائدة أشبهت همزة (قُرّاء) فبقيت همزة، ومن جهة كونها ليست همزة فى الأصل أشبهت همزة التأنيث فقلبت واواً " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٢١، وابن القواس ص ٥٩٧.

(٣) فى الأصل: (الأصلية).

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٦٤.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٢٢، ٤٢٣، والأصبهانى ص ٦٥٨، والإقليد ص ١٠٣٣، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٢٤.

(٧) فى الأصل: (بالإضافة).

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨١٦، وابن القواس ص ٥٩٨، والأصبهانى ص ٦٦٠، والإقليد ص ١٠٢٦.

(٩) قال المبرد ٣/ ٤١: " فأما قولهم: خُصْيان فإنما بنوه على قولهم (خُصْىٌ) فاعلم، ومن ثنّى على قولهم: خُصْيه لم يقل إلا: خُصْيَتان، وكذلك يقولون: ألية وألْىٌ فى معنى، فمن قال: ألية، قال: أليتان، ومن قال: ألْىٌ قال: أليان، قال الراجز: ترتجُّ ألْيَاهُ ارتِجَاجَ الوَطْب " اهـ.

لالتبست بالمذكر - فوجهه إما لارتفاع هذا اللبس فى الصورتين المذكورتين[١]، فترك القياس لأجل ذلك، مع الطلب للتخفيف، أو لأنهما لما كانا على حال لا يفترقان أصلا تنزلا منزلة ما وضع على هذه الصيغة[٢]، فكانا بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد، فكما لا يقع فى وسط المفرد تاء تأنيث كذلك لا يقع فى وسط ما نزل منزلته.

اعلم أن المثنى قد يجيء على صيغة الجمع بشرط أن يكون مضافا إلى مثله، ويكون المضاف بعضا من المضاف إليه[٣] نحو قوله تعالى:**{فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}**[٤] وقولك: ما أحسن رؤوسهما وقطعت أيمانهما، وإنما عبّروا بالجمع[٥] وإن كان المراد التثنية لعدم الالتباس، إذ من المعلوم أن ليس لكل واحد منهما إلا رأس واحد، ويمين واحدة، وقلب واحد، مع أن فى إيراد المضاف على صورة التثنية كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تأكد اتصالهما لفظا ومعنى[٦].

فإن قلت: صحة ما ذكر على عدم تعدد المضاف، فما تقول بقوله تعالى:**{فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}**[٧]؟

قلت: الأيدى ههنا مؤول بالأيمان بدليل قراءة عبد الله[٨]:**{فَاقطَعُوا أيْمَانَهُمَا}**[٩] فلا إشكال.

---

(١) قال ابن القواس ص ٦٠٠: ".... لأنه لا يلتبس فيه المذكر بالمؤنث، وقيل: إن حذفها يدل على الجلد الذى هو الظرف، وثبوتها يدل على المظروف " اهـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٢/ ٢٣.

(٢) هذا تعليل أبى على الفارسى، قال الرضى٣/ ٤٢٧: " فأما خصيان وأليان، فقال أبو على: الوجه فى ذلك أنه لما كان الخصيتان لا تنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معاً، أى: لفظ التثنية موضوعاً وضعاً أوَّلَ على التثنية كما فى(مِذْرَوين)، وكذا (أليان) " اهـ. وانْظُرْ: الكناش ١/ ٣١٣، والجامى ٢/ ١٧٦.

(٣) قال ابن يعيش٤/ ١٥٥: " اعلم أن كل ما فى الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب فإنك إذا ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها: الجمع وهو الأكثر نحو: ما أحسن رؤسهما، قال الله تعالى:**{فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}**. والوجه الثانى: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو: ما أحسن رأسيهما، وأسلم قلبيهما.. والوجه الثالث: الإفراد نحو قولك: ما أحسن رأسهما، وضربت ظهر الزيدين.. وذلك لوضوح المعنى.. ".

(٤) سورة التحريم من الآية (٤).

(٥) انْظُرْ: ابن يعيش ٤/ ١٥٥.

(٦) انْظُرْ: الإقليد ص ١٠٣٧، وقال الرضى ٣/ ٤٢٩: " لفظ الجمع أولى من الإفراد كقوله تعالى:**{فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}** وذلك لاستكراههم فى الإضافة اللفظية، الكثيرة الاستعمال، اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى، أما لفظا: فبالإضافة، وأما معنى: فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه، مع عدم اللبس بترك التثنية، ثم حملت المعنوية على اللفظية " ا. هـ.

(٧) سورة المائدة من الآية (٣٨).

(٨) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن، حليف بنى زهرة، أسلم قديما وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً، والمشاهد بعدها، ولازم النبى ﷺ، وكان صاحب نعليه، آخى النبى ﷺ بينه وبين الزبير، وبعد الهجرة بينه وبين سعد بن معاذ، أول من جهر بالقرآن بمكة، توفى بالمدينة سنة ٣٢ هـ، ودفن بالبقيع. انْظُرْ: حلية الأولياء ١/ ١٢٤، والإصابة ٤/ ٢٣٣، وأسد الغابة ١/ ٣٨٤.

(٩) انْظُرْ: البحر ٤/ ٢٥٤، والدر المصون ٢/ ٥٢٣، وانْظُرْ: الرضى٣/ ٤٢٩، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٣٨، والهمع ١/ ١٦٨.

[المجموع]

المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيّر ما، ونحو: ركب وتمر ليس يجمع

والسابع منها: المجموع، وهو في اللغة بيّن[1]، وفي الاصطلاح ما ذكره، فقوله: ما عبارة عن الاسم، وقوله: دل على آحاد[2] يشمل المحدود وغيره من الأسماء المجموع نحو: رهط، ونفر، وخمسة، فتخرج كلها بقوله: مقصودة في وصف الآحاد بحروف مفردة أي: بالحروف التي تكون في مفرد ذلك الجمع لعدم دلالتها على الآحاد الموصوفة بتلك، حال كون تلك الحروف بتغيّر ما لفظا أو تقديراً كـ (رجال) - مثلا - فإنه دال على آحاد تقصد تلك الآحاد بالراء والجيم واللام، وفيه دلالة على أن التغيير كيف كان يكون كافيا، فيدخل فيه مثل: هِجَان[3] لوجود التغيير التقديري، فإنه وإن كان لفظه في الحالتين سواء، يُقدر في الإفراد كـ: حمار، وفي الجمع كـ: رجال[4]، وبهذا أظهر فائدة اختياره (بحروف مفردة) ولم يلزم منه خروج السالم عن الحد[5]؛ لأن التغيير كما يكون بإبطال بناء المفرد كذلك يكون بالزيادة عليه، مع بقاء البناء على حاله، لا يقال: الحد منقوض بـ (رهطان) لأنه مثنى مع صدق حد الجمع عليه!

لأنا نقول: لا نسلم صدق الحد عليه، فإن دلالته على الآحاد الموصوفة بالصفة المذكورة ممنوعة، وأما الإيراد بـ (الرجالات) فمدفوع لأن (الرجال) مفردها.

ونحو: ركب وتمر على مقتضى هذا التعريف ليس بجمع لأن الآحاد المدلول عليها فيهما ليست بمقصودة بحروف مفردهما، بل هما في وضعهما كوضع (رهط) و(نفر)[6].

لأن وضع (تمر) للجنس كوضع (عسل) و(ماء) بدليل صحة إطلاقه على القليل والكثير، وبدليل جواز وقوعه تمييزاً حيث لم يقصد إلى الأنواع[7].

---

(١) قال ابن القواس٦٠٢: " المجموع اسم مفعول في الأصل من جمعته جمعا إذا ضممت بعضَه إلى بعض " اهـ

(٢) قال الرضي٣/ ٤٣٤: " قوله (ما دل على آحاد) يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كـ (تمر) و(نخل) واسم الجمع كـ (رهط) و(نفر) والعدد كـ (ثلاثة) و(عشرة) " اهـ. وانْظُرْ: الجامي ٢/ ١٧٨.

(٣) يقال: جمل هِجَان: أبيض كريم، وناقة هجان وإبل هجان بلفظ واحد للكل، المصباح المنير ص ٣٢٧.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٠٢، والأصبهاني ص ٦٦٢، والكناش ١/ ٣١٤.

(٥) قال الرضي٣/ ٤٣٤: " ودخل في قوله (بتغيّر ما) جمعا السلامة، لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذلك الألف والتاء، فتغيّرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى " ا. هـ.

(٦) قال ابن الحاجب ٣/ ٨١٧: " ونحو: (تمر) و(ركب).... إن أطلقت على آحاد، فليست مقصودة بحروف مفردها كما قصد بنحو (رجال) بل هي في وضعها كوضع (رهط) و(نفر) وإنما اتفق أن ثمّ لفظا موافقا للفظها يطلق على مفرد " ا. هـ.

(٧) قال ابن الحاجب٣/ ٨١٧: "وتحقيق ذلك أنك تقول: عندي خمسة أرطال تمراً كما تقول: عندي خمسة أرطال عسلا، فهذا موضع لا يقع فيه تمييز إلا اسم الجنس، فقد صح وضع(تمر) موضع(عسل) فدل عليه أنه مثله".

على الأصح، ونحو فُلك جمع، وهو صحيح ومكسّر.

وأما نحو (ركب) وإن كان الآحاد مفهومة منه إلا أن صيغة (فَعْل) لم تثبت فى أبنية الجموع، وكذلك تقول: إنه لو كان جمعا لكان للكثرة لانتفاء كونه للقلة، إذ ليست من أبنية القلة، وهو ظاهر، ولو كان كذلك لم يكن مصغراً على لفظه؛ لأن جمع الكثرة لم يصغر على لفظه، بل إذا أريد تصغيره يرد إلى جمع القلة إذا كان له ذلك، وإلا فإلى مفرده كما حقق فى موضعه، لكن تصغيره على لفظه نحو (ركيب) فلم يكن جمعا[1].

وهذان الأخيران يتمشيان فى (التمر) أيضا.

وإنما قال: على الأصح احترازاً عما ذهب إليه بعضهم من أن (التمر) جمع (تمرة) و(الركب) جمع (راكب) [2].

قال المصنف[3]: " وإنما وقعت الشبهة لمن[4] قال إنه جمع لما رأى من إطلاقهم (تمرة) على الواحد، بخلاف عسل، وماء، وسببه أن له مفرداً يتميز، فصح إطلاق لفظة منه عليه ".

وأما الاعتراض فى أن ذكر/ (مقصودة) فى الحد زائدة[5]، وأن ما ذكر فى بيان نفى صدق الحد على الآخير ليس بمستقيم، وما ذكر فى دفعه من التوجيهات، فلا يخلو كل منها عن الاضطراب، ولهذا تركنا الكلام فيه. **(٩٥/أ)**

وفيه أيضا دلالة على أن نحو: (فُلك) جمع؛ لأنها تدل على آحاد المعهودة بتغيّر ما، وهو التغيير التقديرى فإن (الفلك) مفرداً تُقدِّر ضمته كضمة (قفل) وجمعاً تقدر تلك الضمة كضمة (أُسْد) ومثل هذا التغيير معتبر عندهم، وذلك أظهر من أن يخفى[6].

وهو أى: الجمع مطلقا على ضربين، أحدهما: صحيح، والآخر: مكسّر؛

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨١٨، والرضى ٣/ ٤٣٥، وابن القواس ص٦٠٢، وشرح الأصبهانى ص٦٦١، والكناش ١/ ٣١٤.

(٢) ذهب الأخفش إلى: أن جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كـ: جامل، وباقر، وركب، جمعٌ، خلافا لسيبويه، وذهب الفراء إلى: أن ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كـ: باقر، وراكب، أو اسم جنس كـ: تمر، وروم، فهو جمع. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٣٦، وابن القواس ص٦٠٣، والكناش ١/ ٣١٤، والجامى ٢/ ١٧٩، والهمع٣/ ٣٣٨. وانْظُرْ: معانى الفراء ٣/ ١١٢، ومعانى الأخفش ١/ ٣٨٥، وشرح الشافية ٢/ ١٩٤، ٢٠٣.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨١٧.

(٤) فى الأصل: (لما) والتصحيح من شرح المصنف.

(٥) فى الأصل: (زيد) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨١٨، والرضى٣/ ٤٣٧.

والصحيح لمذكر ولمؤنث.

أن يكون بناء واحده سالما فيه كما فى التثنية، أولا، فإن كان الأول فهو صحيح، وإلا فهو المكسر، وسبب تسمية كل منهما باسمه المخصوص، وتسمية الأول بالجمع على حد التثنية ظاهر مما ذكر، ولا يشكل بمثل (مسلمات) وبمثل (قاضون) لأن التاء فى الأول ليست من نفس الكلمة، والحذف فى (قاضيون) لأجل الإعلال لا للجمعية، فيكون من قبيل التخلف لمانع.

وقيل فى دفعه: إن الجمع المصحح لا يأبى عن التغيير القياسى إذا كان فى الآخر الذى لا مدخل لحركاته وسكناته فى الصيغة، كحذف التاء من نحو (مسلمات) والياء من مثل (قاضون) وقلب الألف فى نحو (حبليات).

وهذا أقرب مما[1] يقال: إن الجمع المصحح إنما يصان عن التغيير الذى لم يلحق بالمفرد، ففى الصور المذكورة ليس كذلك فلا إشكال.

والجمع الصحيح أيضا لا يخلو من أن يكون جمعا لمذكر أو أن يكون جمعا لمؤنث.

* * * * *

(١) فى الأصل: (لما).

[جمع المذكر]

المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة، ليدل على أن معه أكثر منه، فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل: قاضون.

فالجمع الصحيح المذكر هو: ما لحق آخره أي: اسم لحق آخر ذلك الاسم، واو احترز به عن الجمع للمؤنث، مضموم ما قبلها أي: ما قبل تلك الواو لفظا أو تقديراً، أو اسم لحق آخره ياء مكسور ما قبلها[1] أي: ما قبل الياء كذلك.

ولفظة: (أو) ههنا وفى تعريف المثنى ليست للتشكيك المنافى للتعريف.

ومع لحوق الواو والياء على حسب اقتضاء الإعراب يلحق بآخره نون مفتوحة للفرق بينه وبين التثنية[2] ليدل أي: اللحوق، أو الاسم الملحق على أن معه أي: مع ذلك الاسم ما كان أكثر عدداً منه أي: من ذلك الاسم مدلولاً، وهذا على ما مرّ ذكره فى التثنية[3]، إشارة إلى ما هو الغرض من اللحوق.

فإن قلت: ينبغى للمصنف أن يقول: (من جنسه[4] غالبا) ليعلم بالأول أن الأسماء المشتركة لا تجمع على إرادة المعانى المختلفة الحقائق، فلا يقال: (ضاربون) على إرادة المبيت والماشى والواقف لما مرّ، وبالثانى: أن الجمع قد يطلق على المثنى!

قلت فى الجواب عن الأول: نعم هذا القيد مما لابد منه لكنه تركه اعتماداً على العلم بما مضى فى المثنى، وعن الثانى: أن دلالة[5] الجمع وإطلاقه على المثنى مجاز، وكلام المصنف فى الحقيقة دون المجاز، فلهذا لم يتعرض إلى ذكر (غالبا).

ثم الاسم المجموع هذا الجمع لا يخلو من أن يكون صحيح الآخر أو الملحق به، فيلحق بآخره هذه الحروف من غير تغيير، فإن كان آخره أي: آخر ذلك الاسم ياء قبلها كسرة صفة للياء حذفت تلك الياء عند الجمع كما فى مثل: قاضون أصله: قاضِيُون، حذفت الضمة استثقالا لها على الياء بعد الكسرة، فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع، فحذفت الياء لذلك

---

(١) قال ابن القواس ص٦٠٤: " وكسر ما قبلها لأنه لو انضم لانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كموسر وموقن... ولو انفتح لالتبس بالمثنى إذا كان مضافا أو فى الوقف، وفى لغة من يفتح النون إن لم يكن مضافا "ا. هـ، وقال ابن جماعة ص ٢٤٦: " فلا يرد مصطفَون، ومصطفَيْن، وبابه؛ لأن الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء مقدرة تقديراً والفتحة إنما هى للدلالة على الألف المحذوفة " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص٦٠٤، وقال الجامى٢/ ١٨٠: " (مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ".

(٣) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٤) قال الدولت آبادى ل ٩٥/ب: " وإنما لم يقل: من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية، أو أراد تعريف الماهية بقطع النظر عن الصحة وعدمها فلم يحتج إلى القيد لإخراج الممتنع " ا. هـ.

(٥) فى الأصل: (الدلالة) وهو تَصْحِيف.

وإن كان مقصوراً حذفت الألف وبقى ما قبلها مفتوحا مثل مصطفَون، ومصطفَيْن.

[دون][1] الواو لدلالتها على الفائدة الزائدة[2]، ثم قلب كسرة الضاد ضمة ليمكن النطق بالواو مع المجانسة بينهما فصار: (قاضُون).

وأما فى حالة النصب والجر فتقول فيهما: (قاضِين) أصله: (قاضِيين) بيائين وإعلاله ظاهر[3].

فإن قلت: لو مثل المصنف بمثل (القاضيون) لكان أولى؛ لوجود[4] الياء فى مفرده دون مفرد (قاضون)!

قلت: جوابه ظاهر معلوم مما أمضيت لك فى التعريف.

وإن كان الاسم مقصوراً - وقد عرفت ما هو - حذفت الألف عند الجمع من آخره، وبقى ما قبلها أى: ما قبل الألف مفتوحا كما فى مثل: مصطفَوْن[5]، أصله: مصطفيون - بالياء - تحركت الياء وانفتح ما قبلها[6] [فقلبت ألفا][7]، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما: الألف وحرف الإعراب، دون الواو لما مرّ، وبقى ما قبلها على حاله من غير تغيير لعدم ما يوجبه، هذا فى الرفع، وأما فى حالتى النصب والجر فتقول مصطفَيْن بفتح ما قبل الياء والنون، أصله: مصطفَيين بياءين وإعلاله ظاهر[8]، فما قبل واوه مضموم وما قبل يائه مكسور تقديراً.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٦٦٢، والفوائد والقواعد ص ١٣٥.

(٣) قال ابن الحاجب ٣/ ٨١٩: " وأما (قاضين) فأصله: قاضِيين، كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسر، فحذفوها، فالتقى ساكنان، فحذفت، وبقى ما قبل ياء الإعراب مكسوراً على ما كان عليه إذ لم يحتج إلى تغييره " ا. هـ. وانْظُرْ: الفوائد والقواعد ص ١٣٦.

(٤) فى الأصل: (لأن وجود).

(٥) وجوز الكوفيون إجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملا له على السالم، ونقل ابن مالك التفصيل عنهم وهو إجراء ذلك فى الأعجمى كـ(موسى)، وما فيه ألف زائدة كـ: أرطى، وحبلى علمى مذكر، بخلاف ما ألفه عن الأصل. انْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٦، والارتشاف ٢/ ٥٧٩، والتذييل ٢/ ٣٢، والأشمونى٤/ ١١٤، وانْظُرْ شرح التسهيل ١/ ٩٥، والهمع ١/ ١٥٣. وقد حكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب يقولون: موسُون، وعيسُون، بضم السين. انْظُرْ: المقصور والممدود ص ١٣٩، والارتشاف ٢/ ٥٨٠، والتذييل والتكميل ٢/ ٣٣.

(٦) فى الأصل: (لتحركها وانفتاح ما قبلها).

(٧) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٨٢٠.

(٨) انْظُرْ: السابق نفسه.

وشرطه إن كان اسما فمذكر علم يعقل.

فإن قلت: ألف المقدرة بالمفردين إلى اللفظ عند الاتصال بعلامة الجمع لزوال المانع، فالعلة لحذفها التي هي التقاء الساكنين، يحصل المجيء اتصال الواو، فما الداعي إلى ما قبلها ياء، ثم قلب الياء ألفا حتى يحذف ذلك؟

قلت: الداعي إلى ذلك أن يكون حذف الألف متعينا بالصورة، فيكون ذلك الصنع استدراجاً له إلى اضطراب الحذف، بخلاف ما في الصورة الأولى فإن ذلك/ ليس بمتعين فيها، لجواز أن يرد الألف إلى أصلها للعلة المذكورة. (٩٥/ب)

وشرطه أي: شرط الجمع الصحيح إن كان ما يراد جمعه هذا الجمع اسما بالمعنى المخصوص المقابل للصفات، لا الفعل والحرف، فإن النحاة كما يفسرون الاسم[بـ][(١)]: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، يفسرون أيضا بـ: ما دل على حقيقة معينة من حيث هي كـ: الرجل، والفرس، وجعلوه قسيماً للصفة التي هي: ما وضع غير معينة بالاعتبار معنى كـ: الراجل، والفارس.

فمذكر أي: شرط هذا الجمع في الاسم أن يكون ذلك الاسم مذكراً لفظاً ومعنى، قوله: علم احترز به عن اسم الجنس نحو: (رجل) فإنه لا يجمع هذا الجمع، واحترز بقوله: يعقل[(٢)] عن الاسم المذكر العلم إذا كان غير عاقل كـ: (الأعوج) علما للفرس، فما فقد فيه الشروط الثلاثة كـ (العين) وما فقد فيه واحد منها كـ (الأعوج) لا يجمع هذا الجمع، فإنما اشترطت هذه الثلاثة لهذا الجمع لكون هذا الجمع أشرف الجموع، لسلامة بناء الواحد فيه، والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره.

فإن قلت: كلام المصنف فاسد من وجهين، الأول: أنه مشتمل على القيد الزائد[(٣)]، لأن الكلام في الجمع المصحح الذي للمذكر، فيكون ذكره هنا زائداً[(٤)]، مع لزوم كون الشيء الواحد داخلا وخارجا بالنسبة إلى شيء واحد، لكون ذكره في الاشتراط.

والثاني: أن أخذ العلمية مناف للمقصود، فإن العلم لا يجوز[أن][(٥)] يجمع لمنع تشخصه من ذلك!

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال الرضي ٣/ ٤٤٢: " وقول المصنف: (علم يعقل، ومذكر يعقل)، الأولى فيه أن يقول (يعلم) ليشمل نحو قوله تعالى:**{فَنِعْمَ المَاهِدُونَ}** إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل، لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علوّاً كبيراً " ا. هـ.

(٣) في الأصل: (للزائد) وهو تَصْحِيف.

(٤) في الأصل: (زائد) وهو لحن.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وإن كان صفة فمذكر يعقل.

قلت فى الجواب عن الأول: ذِكرُ (المذكر) فى شرطه ليس بمقصود أصيل، بل لرفع وهم من يظن أنه كاللقب لهذا الجمع، أو لرفع غفلة السامع عن كون ذلك مما لابد منه لذهوله عما تقدم، أو يظن أن التذكير فيما سبق محمول على المعنى فيدخل فيه نحو (طلحة) إذا سمى به مذكر.

هذا ما ذكره المصنف[1]، واختاره الغجدوانى[2].

فأقول فيه نظر؛ لأن مثل (حبلى) و(حمراء) علما لمذكر عاقل يجمع بالواو والنون، مع أنه ليس بمذكر لفظا، كذا صرح الفالى[3]، فيكون هو و(طلحة) سيّان.

وأما ما ذكره الفالى[4] فى توجيهه من: " أن ألفى التأنيث بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث، فلا يلزم من اشتراط التجريد من التاء اشتراط التجريد من الألفين "، فليس بشىء؛ لأن ذلك لا يخرجه عن كونه مؤنثا لفظا بدليل اعتبار تأنيثه فى باب منع الصرف عند العلم.

وعن الثانى: أن العلم إنما يجمع هذا الجمع بعد تجرده من تشخص العلمية وجعله فى تأويل مسمى بـ: الزاء والياء والدال، ومعنى كلامه: شرطه أن يكون علما فى الأصل.

نعم لو قال بعد قوله: (اسما): (مفرداً فى الأصل) لسلم عن ورود الاعتراض عليه بنحو: (زيد) بالفتح والكسر عند التسمية به لشخص.

وأيضا لو ذكر بدل (يعقل): (يعلم) لكان كلامه أشمل وأولى؛ لأنه فى القرآن:**{فَنِعْمَ المَاهِدُونَ}**[5] ونحو:**{أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ}**[6] ولا يوصف (الله) تعالى بالعقل؛ لعدم الإذن الشرعى، بخلاف العلم، ولأن فى إطلاق العقل إيهام جواز الفعل القبيح من الله تعالى، لجواز ذلك على من له العقل، تعالى الله عنه علوّاً كبيراً [7].

وإن كان ما يراد جمعه هذا الجمع صفة على ما عرفت كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغر، وأبنية المبالغة، فمذكر يعقل أى: شرط هذا الجمع فى الصفة أمور خمسة:

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢٠، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٤٠ وفيه رد على ما ذكره المصنف.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٣٢.

(٣) انْظُرْ: الفالى ل ٧ / أ.

(٤) انْظُرْ: الفالى ل ٧ / أ.

(٥) سورة الذاريات من الآية (٤٨).

(٦) سورة الواقعة من الآية (٦٤).

(٧) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٤٢، وانْظُرْ: الإقليد ص ١٠٤٠، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٧٦.

وأن لا يكون على أفعل فعلاء مثل: أحمر حمراء، ولا فَعْلان فَعْلى مثل سكران سكرى.

أحدها: أن يكون مذكراً عاقلا احترز به عن نحو (حائض) و(ناهق) وسبب اشتراطهما ما مر(١)، إلا أن شرط العلمية سقط ههنا لعدم إمكان ذلك؛ لأن الصفة لا تجامع العلم لما بينهما [من](٢) التضاد.

لا يقال(٣): هذا منقوض بقوله تعالى حكاية عن النبى يوسف - عليه السلام: **{إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}**(٤) وبقوله أيضا:**{فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}**(٥)!

لأنا نقول: الأول لا يرد نقضا على مذهب الحكماء، وأما على مذهب أهل السنة فوارد على سبيل الاستعارة، لكون السجود من أفعال العقلاء، وكذلك الكلام فى الثانى لأنه لما وصفهما بالقول وهو من صفات من يعقل أجراهما(٦) مجراه، فكان الأولى إيراد ما سبق فى هذا القسم(٧)، إلا أنّا اقتفينا الشارحين للكافية وغيره فى ذلك، ولعلّ تعلق نظرهم إلى أن التسمية عند الجمع كافية، وإن كان فى الأصل، كما فى قولهم: محمدون.

وثانيها: أن لا يكون صيغة تلك الصفة على أفعل الذى مؤنثه فعلاء فإن أفعل الذى مؤنثه فعلاء مثل أحمر حمراء لا يجمع بالواو والنون(٨) لأنهم قد جمعوا (أفعل) التفضيل بهذا الجمع نحو: الأفضلون، وقصدوا الفرق بينهما لمباينة البابين(٩)، ولم يعكس لتفضيل (أفعل)

---

(١) انْظُرْ: الصفحة السابقة، وهو قوله: لكون هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه...

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ مثل هذا وجوابه فى: شرح الأصبهانى ص ٦٦٦.

(٤) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٤).

(٥) سورة فصلت من الآية (١١)، وفى الأصل: (وكرها) بدلا من (أو كرها) وهو خطأ.

(٦) فى الأصل: (إجرائهما) وهو تَصْحِيف.

(٧) وهو قوله تعالى:**{فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ}** وقوله تعالى:**{أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ}** وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٠٩.

(٨) قال سيبويه٣/ ٦٤٥: " ولا يجمع بالواو والنون (فَعْلان) كما لا يُجمع (أفْعَل) وذلك لأن مؤنثه لم تجئ فيه الهاء على بنائه، فيجمع بالتاء، فصار بمنزلة مالا مؤنث فيه نحو (فَعُول)، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يُجمع مذكره بالواو والنون، فكذلك أمر(فَعْلان) و(فَعْلى) و(أفْعَل) و(فَعْلاء) إلا أن يُضطرَّ شاعر " اهـ. هذا وقد جوّز الكوفيون جمع الصفة التى لا تقبل التاء بالواو والنون فقالوا فى (أحمر): أحمرون، مستدلين بقول الشاعر: فما وجدت نساءُ بنى نِزار... حلائلَ أسودِينَ وأحمرينا. انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٧٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٩١ رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية برقم ٩٧٠ تح د/ مصطفى أحمد حبالة، والمساعد ١/ ٥٠، وشفاء العليل ١/ ١٤٦، والهمع ١/ ١٥١. وجوزه أيضا ابن كيسان، وكان لا يرى به بأسا. انْظُرْ: ابن يعيش ٥/ ٦١، والرضى ٣/ ٤٤٣.

(٩) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢١، وابن القواس ص ٦١٠، والأصبهانى ص ٦٦٤.

ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو: جريح وصبور، ولا بتاء التأنيث مثل: علاّمة.

التفضيل لأن فيه زيادة، وفي مقابله تكثر العيوب، ولا يشكل بـ (أجمعين) فإنه من (أجمع جمعاء)[1] لأنه لغلبة الاسمية فيه صار كأنه ليس بصفة، وكلامنا في الصفة.

وثالثها: لا تكون تلك الصيغة على فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى فإنه لو كان كذلك مثل: سكران وسكرى لم يجمع هذا الجمع[2] للفرق بين (فَعْلان) هذا و(فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلانة) فإنه يجمع بالواو والنون نحو(ندمانون)[3] ولم يعكس لمشابهة (فعلان فعلانة) بالفعل من حيث تتحد صيغة كل من المذكر والمؤنث فيهما نحو: نَدِم / نَدِمَتْ وندمان ندمانة، فألحقوا به علامة جمع (٩٦/أ) المذكر [وهو الواو والنون][4] كما ألحق بالفعل ضمير الفعل، كذا قال السيد عبد الله[5].

ورابعها: لا يكون المذكر مستويا فيه مع المؤنث لأنه لو كان المذكر مستويا فيه مع المؤنث كما في نحو: جريح إذا كان بمعنى المفعول، وفي نحو: صبور إذا كان بمعنى الفاعل، وكذلك كل ما يتساوى فيه المذكر والمؤنث نحو: (منصار)، لم يجمع هذا الجمع، لأنهم لما وافقوا في المفرد لأنه يقال: رجل جريح، وامرأة جريح، لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا: جريحون في المذكر، ولا جريحات في المؤنث، لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة[6]، مع استلزام ذلك مزيّة الفرع على الأصل، لأن الجمع فرع المفرد، كما أن الأصل الفرق بين المذكر والمؤنث. وخامسها: أن لا يكون بتاء التأنيث لأنه لو كان معها كما في مثل: علامة لم يجمع هذا

---

(١) قال الدولت آبادي ل ٩٦/ ب: " وأما أجمعون مع جمعاء فمجيئه بالواو والنون على خلاف القياس، إلا أن يقال إنه في الأصل اسم التفضيل لعدم كونه من الألوان والعيوب والحلي، وحينئذ يكون تأنيثه على جمعاء على خلاف القياس " ا. هـ.

(٢) قال سيبويه٣/ ٦٤٥: " ولا يجمع بالواو والنون (فَعْلان) كما لا يُجمع (أفْعَل) وذلك لأن مؤنثه لم تجئ فيه الهاء على بنائه، فيجمع بالتاء، فصار بمنزلة مالا مؤنث فيه نحو (فُعُول)، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يُجمع مذكره بالواو والنون، فكذلك أمر(فَعْلان) و(فَعْلى) و(أفْعَل) و(فَعْلاء) إلا أن يُضطرَّ شاعر " اهـ. هذا وقد جوّز الكوفيون جمع الصفة التي لا تقبل التاء بالواو والنون فقالوا في (أحمر): أحمرون، مستدلين بقول الشاعر: فما وجدت نساءُ بني نِزار... حلائلَ أسودِينَ وأحمرينا. انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٧٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٩١ رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية برقم ٩٧٠ تح د / مصطفى أحمد حبالة، والمساعد ١/ ٥٠، وشفاء العليل ١/ ١٤٦، والهمع ١/ ١٥١. وجوزه أيضا ابن كيسان، وكان لا يرى به بأسا. انْظُرْ: ابن يعيش ٥/ ٦١، والرضي ٣/ ٤٤٣.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢١، والرضي ٣/ ٤٤٣، وابن القواس ص ٦١٠، والأصبهاني ص ٦٦٤. وقد جوز ابن كيسان أن يجمع (سكران) بالواو والنون فيقال: سكرانون، وهو عند غيره شاذ، وأجاز أيضا جمعه بالألف والتاء نحو: سكريات، بناءً على تصحيح جمع المذكر. انْظُرْ: الرضي ٣/ ٤٤٣.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألباب للسيد عبد الله ص ٤٦٩.

(٥) انْظُرْ: السابق نفسه.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢١، وابن القواس ٦١٠، والأصبهاني ص ٦٦٤، والدولت آبادي ل ٩٧/ أ.

ويحذف نونه بالإضافة، وقد شذ نحو: أرضين، وسنين.

الجمع[1]؛ لأنه لا يخلو إما أن يحذف فيه التاء فيلتبس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كـ (علاّم)، فإنه يجمع بهذا الجمع، أولا تحذف التاء [فتقع][2] حشواً، مع لزوم الجمع بين علامتي التأنيث والتذكير على ذلك التقدير[3].

فإن قلت: فلم جوّزتم وقوع التاء حشواً فى التثنية فى نحو: (تمرتان) و(طلحتان) ولم تجوزوه ثمة؟

قلت: حق التاء ألا يقع حشواً، إلا أنه وقع فى التثنية لضرورة دفع الالتباس، كما مرت إليه لمحة[4]، ولا ضرورة فى الجمع.

فإن قلت: أليس الشرط الأول يغنى عن الشرط الخامس؟

قلت: نعم إلا أنه ذكره لدفع وهم من يتوهم أن المراد بالتذكير ما هو من جهة المعنى فقط، فقطع[5] هذا الوهم بذلك هكذا قال المصنف[6]، ويناسب لتعليل الغجدوانى الشرط الخامس بقوله[7]: " وإنما اشترط ذلك لأن مثل (علاّمة) مؤنث، وشرط ذلك الجمع أن يكون مذكراً ".

أقول: سياق هذا الكلام يستدعى أن يقول: " إن فى الشرط ألا يكون بعلامة التأنيث " ليكون أشمل.

ويحذف نونه أى: نون الجمع بالإضافة للعلة التى ذكرناها فى بيان حذف نون التثنية بالإضافة[8].

وقد شذ نحو: أرضين وسنين أشار بقوله هذا إلى جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال: إن (أرضين) و(سنين) ونحوهما كـ (ثُبُون)[9] و(قُلُون)[10] و(إِحَرُّون)[11] و(إِوَزُّون) جُمع على حدّ

---

(١) قال ابن جماعة ص ٢٤٨: " هذا خلاف للكوفيين، فإنهم جوّزوا فى (علاّمة) و(نسَّابة): علامون، ونسّابون " ا. هـ. وانْظُرْ: الكناش ١/ ٣١٦.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انْظُرْ: الجامى ٢/ ١٨٣، والدولت آبادى ل ٩٧/ أ.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) فى الأصل: (فيقع) وما أثبته من شرح المصنف ٣/ ٨٢١.

(٦) انْظُرْ: السابق نفسه.

(٧) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٤٣٤.

(٨) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٩) بمعنى الجماعة من الناس.

(١٠) أصلها: قُلْوة (فُعْلة) من: قَلَوتُ أى: لعبت بالقُلَة وهى: الخُشَيْبة التى تسمىَّ الَّلاحة.

(١١) جمع (حِرَّة) وهى أرض ذات حجارة سود.

ما ذكر مع انتفاء القيود المذكورة فى بيان الشرائط ههنا.

وتوجيه الجواب عنه: أنه شاذ.

وما تكلّفوا فيه من أن الواو والنون فى هذه الكلمات ليستا للإعراب بل هما عوضان عن بعض الكلمة[1]، إما لفظا كما فى (أرضون) فإن الواو والنون عوضان عن التاء المحذوفة من (أرض) لأنه فى الأصل (أرضة) بدليل (أُرَيْضَة)، وكذا فى (سنون) و(ثبون) لأن أصلهما: (سَنوة) و(ثُبوة)، لكن إذا جمعا بعد الحذف بالواو والنون تعويضا عنه غيَّروا بعضا من الحروف ليدخل فيه ضرب من التكسير، ولا يكون تصحيحا من كل وجه إشعاراً بأن هذا الجمع لهذه الكلمات قد جاء على خلاف القياس.

وإما توهما كما فى (إوَزُّون) فإن الواو والنون فيه عوض عن نقصان الحركة بالإدغام، وإنما كان وهميا لأنه لا يجب أنَ يكون أصل (إوزّ): (إوزز) بحركة الزاى الأولى حتى يكون النقصان فيه تخفيفا. تعسف ظاهر[2].

* * * * *

(١) انْظُرْ: ابن يعيش٥/ ٤ وما بعدها، وشرح المصنف ٣/ ٨٢٢، والرضى٣/ ٤٤٩، وابن القواس ص٦١١، والتذييل١/ ٣٢١، وقال الجامى٢/ ١٨٤: " وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت قاعدة كليّة أخرجتها من الشذوذ منها (سنين) وأمثاله، وأبقى بعضها على الشذوذ، منها(أرضين) وأمثاله " اهـ. وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ١٣٠.

(٢) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٦٥.

[جمع المؤنث]

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء، وشرطة: إن كان صفة ولـه مذكر فأن يكون مذكره جمع بالواو والنون، وإن لم يكن لـه مذكر فأن لا يكون مجرداً كـ: حائض.

والمؤنث أي: الجمع المصحح الذى للمؤنث ما لحق آخره أي: اسم لحق آخره ألف ولحق بعدها تاء، وإنما اختير التاء لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، ولم يبق منها بعد الألف إلا الواو والياء، ولم يمكن زيادتهما لأنه يستدعى أن ينقلب عن أصلهما، وهو ملزوم للالتباس بالمقصور، فزادوا التاء بدلاً من الواو لكونها تبدل منها كثيرا[1].

نحو: مسلمات أصلها: مسلمتات، حذفت التاء الأولى لئلا يلزم الجمع بين علامتى التأنيث من جنس واحد فى كلمة واحدة، وكان حذف الأولى أولى[2] لدلالة الثانى على زيادة معنى ليس يوجد فى الأول، وهو الجمعية، فلا يرد نقضا على كون هذا الجمع سالما، إما لكون حذفه على نحو ما مر فى الجمع المذكر، أو لكون تلك التاء ليست من نفس الكلمة.

وشرطه أي: شرط المؤنث الذى يراد جمعه بالألف والتاء إن كان ذلك المؤنث صفة ولـه أي: ولذلك المؤنث الصفة مذكر فأن يكون مذكره أي: شرط جمع هذا المؤنث بهذا الجمع أن يكون مذكره قد جمع بالواو والنون كـ: مسلمات، ومسلمون، وسببه: التحرز عن لزوم مزية الفرع على الأصل[3].

وإن لم يكن لـه أي: للمؤنث الصفة، مذكر، فأن لا يكون أي: شرطه[4] حينئذ أن لا يكون مجرداً عن علامة التأنيث كـ: حائض، وطامث؛ لأنه إذا كان مجرداً عنها كان اسما لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث، وتأنيثه باعتباره، فجمعه على: حوائض، وطوامث، وأما إذا لم يكن مجرداً عنها كان اسما باعتبار ما به [أي] [5] اعتبار تأنيثه نحو: حائضة، وطامثة،

---

(١) قال ابن القواس ص٦١٣: " وإنما زيدت الألف والتاء فى هذا الجمع لأنه لما دلّ على التأنيث والجمع، وهما معنيان فرعيان، أُلْحِق به ما يكون علما عليها على الأصح، وإنما اختص بهما لأنهما يكونان للجمع والتأنيث، أما الجمع فنحو: رجال، وبغالة، وأما التأنيث فنحو: حبلى، وقائمة،... وقيل: الألف علامة للجمع؛ لأن أولى ما زيد حروف المد واللين، وقد سبق إلى الواو والياء الجمعُ المذكر، فبقيت الألف علما لهذا الجمع، ليوازى خفتها ثِقَلَه، وأما التاء فزيدت معها للتأنيث، لئلا يلتبس الجمع بالمثنى المضاف " اهـ

(٢) انْظُرْ العلة فى حذف التاء الأولى فى: السابق نفسه ص ٦١٤، والغرة ص ١٣٩، والإقليد ص ١٠٤٤، والمغنى لابن فلاح ٢/ ١١٢.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٢٣، وقال الرضى٣/ ٤٥٩: "... فخرج بهذا القيد (فعلاء أفعل)، و(فعلى فعلان) وجميع الأمثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كـ (صبور) و(جريح) " اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص٦١٣، والكناش ١/ ٣١٨، والجامى ٢/ ١٨٥.

(٤) فى الأصل: (شرط) وهو تَصْحِيف.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وإلا جُمع مطلقا

فيجمع على: حائضات وطامثات؛ للفرق بين الصفة باعتبار الثبوت، وبينها باعتبار الحدوث[1].

وإنما لم يفعل الأمر على العكس لكون هذا الجمع للمؤنث وجانب التأنيث فى (الحائضة) أظهر.

وإلا، أى: وإن لم يكن هذا المؤنث صفة جُمِع بالألف والتاء مطلقا[2] أى: من غير اشتراط شيء مما ذكر، لعدم الاحتياج إليه، وذلك أن الأسماء كل واحد منها له باب مستقل فى المذكر والمؤنث فلم يكن بينهما ربط، ولذلك جمعت الأسماء المؤنثة كلها بذلك الجمع[3].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يحذف الألف المقصورة بل قلبت ياء / كيف كانت؟. (٩٦/ب)

قلت: أما عدم الحذف فلكونها منزلةً منزلة جزء الكلمة، فكأن العناية كانت أكثر بوجودها[4].

وأما قلبها (ياء)[5] فلتأدية عدم القلب إلى خلاف ما تتعلق به العناية، وأما كون قلبها إلى الياء إما لمناسبة بينهما، بخلاف الواو، لكون الياء أخف من الواو، وهذا وإن كان فيه اجتماع علامتى التأنيث، لكنه مقبول لعدم اتحاد الجنسية، وبهذا أظهر أن تعليلهم قلب همزة (صحراء) واواً فى (صحراوات) بالاحتراز عن اجتماع العلامتين، ليس بالقوى، اللهم إلا أن يرجع إلى الاعتبار، فالأولى أن يقال: الهمزة هذه فى الأصل ألف، إلا أنها قلبت همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة، ولما اتصلت علامة الجمع خرجت الهمزة عن وقوعها فى الطرف، فلزم ردها إلى الأصل، ولم يمكن لاستلزام ما مرّ فى المقصور، ولم يبق لزوال علته، فقلبت واواً دون ياءً لما بينهما من التقابل من حيث المخرج، مع وجود العكس فى كلامهم نحو: (أجوه)[6].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢٣، وابن القواس ص ٦١٤، والكناش ١/ ٣١٨.

(٢) قال الرضى٣/ ٤٥٦: " وليس بسديد؛ لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدرة كـ (قدر) و(نار) و(شمس) و(عقرب) و(عين) من الأسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموع كـ (السموات) و(الكائنات) و(الشمالات) فى الرياح، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة " ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى ٢/ ١٨٥.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢٣.

(٤) علل ابن القواس لعدم حذفها بقوله ص٦١٥: " وإنما لم تحذف كما حذفت التاء، أما أولا: فلأن الكلمة بنيت عليها من أول أمرها، فجرت مجرى الحرف الأصلى، بدليل لزومها فى النسب والتكسير، وحذفها فيه زائدة على الأربعة كالأصلى، بخلاف التاء، وأما ثانيا: فلأنها لو حذفت لالتبس جمع ما فيه الألف بجمع مالا ألف فيه، لأنه لو قيل مثلا: (سعدات) لاحتمل أن يكون جمع (سُعْدى) أو جمع (سعد) " ا. هـ.

(٥) قال ابن القواس: " وإنما قلبت إلى الياء دون غيرها إما لأن الياء يؤنث بها كالألف نحو: تفعلين، وافعلى يا امرأة، أولأنها يمال فى المفرد إليها، أولأن الياء تشبه الألف لقربها منها فى الخفة والخفاء ". السابق نفسه.

(٦) قال ابن القواس: " وإن كانت ألفا ممدودة كـ (صحراء) وجب قلبها واواً فى الجمع فيقال: صحراوات، أما القلب فلأن الهمزة تشبه الألف ولذلك تخفف إليها، فلو لم تقلب لتوالت ثلاث ألفات، ولو حذفت لالتبس بالمقصور، ولأنها لم تُقر لثقلها مع ثقل جمعها، وإنما قلبت واواً للفرق بين المقصور والممدود، ولأن الواو لما

فإن قلت: قد شرط فى مذكر الجمع المصحح أن يكون من العقلاء، فلم لم يشترط ذلك فى مؤنثه؟

قلت: ليكون دليلاً على انحطاط رتبته.

واعلم أن ههنا قاعدة مفيدة لابد من بيانها تسهيلا للأمر على المبتدئ، وهى أن الاعتبار فى كون الاسم مستحقاً لأن يجمع بالواو والنون باعتبار تذكيره، وكونه مستحقا لأن يجمع بالألف والتاء باعتبار تأنيثه، إنما هو بالمعنى دون اللفظ، إلا إذا كان الاسم مع التاء الظاهرة فحينئذ يكون العبرة بالتاء.

فإن كان معناه مذكراً جمع بالواو والنون إذا تحقق شرائطه[1] - وإن كان مؤنثا - نحو: سعادون، ويجمع بالألف[2] والتاء إذا كان معناه مؤنثا - وإن كان لفظه مذكراً - نحو: زيدات، ومثل (طلحة) يجمع بالألف والتاء دائما؛ لوجود التاء فيه لفظا[3].

وأيضا إن كان عينُ نحو: (فعْلة) - بالحركات الثلاث فى الفاء وسكون العين - صحيحةً، تفتح أو تحرك بحركة الفاء إذا كانت اسماً كـ: تَمَرات، وغُرُفات، وكِسِرات، ويجوز التسكين فى غير المفتوحة الفاء وإلا فهى مبقاة على السكون[4].

ونحو:

كانت تقلب همزة قلبت الهمزة إليها، وقياسا على قلبها فى التثنية " ا. هـ. انْظُرْ: السابق نفسه.

(١) فى الأصل: (شرائط) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (الألف) وهو تَصْحِيف.

(٣) هذا على مذهب البصريين، وقد حملوه على اللفظ، فمنعوا جمعه بالواو والنون، لوجود التاء فيه، وحمله الكوفيون على المعنى فجوزوا جمعه بالواو والنون فى حالة الرفع، وبالياء والنون فى حالة النصب والجر، واحتجوا على ذلك بالسماع فى نحو: علانية، فقالوا فى جمعه: علانون، ونحو: ربعه فجمعوه على ربعون وبالقياس على جمعه جمع تكسير وقد استعملته العرب، قال الشاعر: وعقبةُ الأعقابِ فى الشهر الأصم. فإذا كانت التاء تزول بجمع التكسير فكذلك تزول بالواو والنون، وقياسا أيضا على ما ختم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة نحو: حمراء، وحبلى، فإذا سميت به مذكراً جمعته بالواو والنون، ولا شك أن ما آخره ألف تأنيث أشد تمكنا فى التأنيث مما آخره تاء. انْظُرْ تفصيل المسألة فى: الكتاب ٣/ ٣٩٤، والمسائل العسكريات ص ١٤٩، والإنصاف ١/ ٤٠، والتبيين ص٢١٩، واللباب١/ ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٨٣، وشرح التسهيل١/ ٧٩، والرضى٣/ ٤٤٠، والارتشاف٢/ ٥٧٢، والتذييل ١/ ٣١٢، والمساعد ١/ ٥٠، وائتلاف النصرة ص٣٠، والأشمونى ١/ ٨١، وحاشية يس على الفاكهى ١/ ١١٠، والهمع ١/ ١٥٠.

(٤) أى: إن كانت متحركة العين نحو: شجرة، ونَبِقة، وسمُرة، أو كانت العين معتلة نحو: بيْضة، وجوْزة، أو كانت صفة نحو: عَبْلة للسمينة، وضَخْمة، فليس فيها إلا التسكين. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٦٠ وما بعدها، وابن القواس ص ٦١٥، والهمع ١/ ٨٣.

أخو بَيَضَاتٍ رائِحٌ مُتأَوِّبٌ [(١)]

فإنما يقع فى لغة هذيل[(٢)].

والمحذوف الآخر قد يرد وقد لا يرد كـ: سنوات، وثبات[(٣)].

ثم ينبغى أن يعلم أن الجمع السالم بالألف والتاء قد يكون للمذكر الذى ليس لـه جمع تكسير، فإن الجمع الصحيح بالألف والتاء غالب فيه وقائم مقام التكسير نحو: سرادقات، وسبحلات[(٤)]، وأما نحو: بِوانات - بكسر الباء - مع وجود (بُون) - بضم الباء وسكون الواو- شاذ فلا يقاس عليه[(٥)].

* * * * *

---

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه: رفيقٌ بَمسْحِ المنكبين سَبوحُ، وهو لأحد الهذليين فى: المفصل ص٢٣٢، وابن يعيش٥/ ٣٠، والتصريح٢/ ٢٩٩، والدرر١/ ١٥، وغير منسوب فى: أسرار العربية ص ٣٠٨، ولباب الإعراب ص١٣٣، والتخمير٢/ ٣٤٦، والرضى٣/ ٤٦٣، وشرح شواهد الشافية ص١٣٢، والخزانة ٨/ ١٠٢، والهمع ١/ ٨٣، الرائح: من الرواح وهو الذهاب، المتأوب: من تأوب إذا جاء أول الليل، ورفيق بمسح المنكبين: العالم بتحريك اليدين فى السير، والسبوح: حسن الجرى، المعنى: يشبه الشاعر جمله فى سرعة سيره بالظليم - ذكر النعام - الذى له بيضات يسير ليلا ونهاراً ليصل إليها. انْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٩٩. والشاهد قوله: (بَيَضات) حيث فتح العين على لغة هذيل، وأما جمهور العرب فعلى التسكين).

(٢) انْظُرْ: الخصائص ٣/ ١٨٤، والرضى ٣/ ٤٦٣، وابن يعيش ٥/ ٣٠، والتصريح ٢/ ٢٩٩، والهمع١/ ٨٢.

(٣) قال الزمخشرى فى المفصل ص ٢٣٤: " وذو التاء من المحذوف العجز يجمع... بالألف والتاء مردودا على الأصل كسنوات وعِضَوات، وغير مردود كثُبات وهَنَات " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٥/ ٣٧.

(٤) السبحلات: قالوا: جمال سبحلات والواحد: سِبَحْل وهو البعير الضخم، انْظُرْ: اللسان (سبح) ٣/ ١٩١٧. قال ابن يعيش٥/ ٨٥: " هذه الأسماء لما لم يدخلها التكسير وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع تخيلوا فيها التأنيث فجمعوها بالألف والتاء على حد ما فيه تاء التأنيث فقالوا: سرادقات، وقالوا: جمال سبحلات "ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦١٧، والتخمير ٢/ ٣٧٨.

(٥) قال سيبويه ٣/ ٦١٥: " وربما جمعوه بالتاء وهم يكسّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فشبهوه بالمؤنث الذى ليس فيه هاء التأنيث وذلك قولهم: بوانات، وبُوان للواحد، وبُونُ للجمع كما قالوا: عَرُسات، وأعراس، فهذه حروف تحفظ ثم يجاء بالنظائر " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٥/ ٨٥، وابن القواس ص ٦١٧، والتخمير ٢/ ٣٧٨. والبِوَان - بكسر الباء -: عمود من أعمدة الخيم، انْظُرْ: اللسان (بون) ١/ ٣٩١.

مباحث جمع التكسير

جمع التكسير: ما تغير بناء واحده كـ: رجال، وأفراس، وجمع القلة: أفْعُل، وأفعـال، وأفعِلة وفعْلة،

لما فرغ عن بيان الجمع المصحح شرع فى بيان جمع التكسير فبينه بقولـه: ما تغير بناء واحده أى: جمع ليس فيه بقاء بناء الواحد، ثم تغييرُ بناء الواحد قد يكون تحقيقا كـ: رجال فى جمع (رجل) وأفراس فى جمع (فرس)، وإنما أورد مثالين ليعلم أنه يجيء من ذوى العقول ويعم غيره، وقد يكون تقديريا كما فى (فلك)، ولعل المصنف اعتمد ما سبق فى ترك المثال لذلك.

وجه تسميته بالمكسر يظهر مما ذكر فى تفسيره [١].

ثم اعلم أن التغيير قد يكون بزيادة حرف كما فى المثالين المذكورين، وقد يكون بزيادة حركة كما فى (سُقُف) جمع (سَقْف)، وقد يكون بنقصان حركة كما فى (أُسْد) جمع (أَسَد)، وقد يكون بنقصان حرف كما فى (قزل) فى جمع (قزال)[*]، وقد يكون بزيادتهما كما فى (أَكْلُب) فى جمع (كَلْب)، وقد يكون بنقصانهما كما فى (رَكْب) عند من يقول بجمعه[٢]، وقد يكون بزيادة حرف مع نقصان الحركة كما فى (ضِفْدَع) جمع (ضَفَادِع).

ثم الجمع مطلقا سواء كان مصححا أو مكسراً ينقسم إلى قسمين: إلى جمع القلة، وإلى جمع الكثرة.

وجمع القلة[٣] من المكسر على أربعة أوزان: الأول: صيغة أفعُل - بسكون الفاء وضم العين[٤] - كـ: أكلب، والثانى: أَفْعَال - بفتح الهمزة وسكون الفاء - كـ: أَثْوَابٍ.

والثالث: صيغة أَفْعِلة - بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين - كـ: أَرْغِفَة.

والرابع: صيغة فِعْلَة - بكسر الفاء وسكون العين مع فتح اللام - كـ: غِلْمَة [٥].

---

(١) قال ابن القواس ص ٦١٨: " إنما سمى هذا الجمع تكسيرا لتغيُّر بناء الواحد فيه، مأخوذاً من تكسير الآنية، وهو إزالة التئام أجزائها " ا. هـ، وانْظُرْ: الغرة المخفية ص ١٣٥، والفاخر ص ٨٨٥.

(*) وهو الأعرج كما في الوسيط.

(٢) وهو الأخفش حيث ذهب إلى أن جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها جمع. انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: المراجع المذكورة.

(٣) قال ابن يعيش ٥/ ٩: " والمراد بالقليل الثلاثة فما فوقها إلى العشرة ". وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ٩٧/ ب.

(٤) فى الأصل: (بضم) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال الرضى ٣/ ٤٦٧: " وزاد الفراء (فَعَلة) نحو: هم أَكَلة رأس، أى: قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأس واحد وليس بشيء؛ إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق (فَعَلة)، ونقل التبريزى أن منها أفعِلاء كـ: أصدقاء " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦١٩، والأشمونى ٤/ ١٢١، والدولت آبادى ل ٩٧/ ب، والتصريح ٢/ ٣٠٠.

والصحيح، وما عداه جمع كثرة.

والجمع الصحيح كله مذكره نحو (زَيْدِين) ومؤنثه نحو (مسلمات) مع جمع القلة[1].

وما عداه يعنى، عدا الأمثلة الأربعة المذكورة من المكسر والجمع المصحح كله جمع كثرة، بدليل: تصغيرهم القسم الأول على لفظه، وتجويزهم أن يجمع مرة أخرى كـ: أنعام، وأناعيم، ولم يوجد ذلك فى القسم الثانى.

والفرق بينهما فى الاستعمال أن جمع القلة يطلق على العشرة وما دونها إلى الاثنين إن كان من الوتر، وإلى الثلاثة إن كان من الشفع من غير قرينة، ولذلك كان حُسْنُ (ثلاثَة أثْوَابٍ) أكثر من باب (ثلاثَة ثِيَاب)؛ لأن الأول مستعمل فى موضعه الحقيقى بخلاف الثانى، وجمع الكثرة على عكس ذلك فيه[2].

وقد يستعمل كل منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة نحو قوله تعالى:**{ثَلاثَةَ قُرُوءٍ}**[3] فى موضع (ثلاثَة أَقْرَاءِ)[4].

قيل[5]: هذا مخصوص بالجمع الذى من الثلاثى الذى يكون له جمع قلة وجمع كثرة، وأما إذا كان جمع الاسم مخصوصا بالقلة أو الكثرة، أو كان الجمع المكسر من الرباعى الأصلى حروفه فهو مشترك بينهما.

* * * * *

(١) قال البعلى: " ويشاركها فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح خاليَيْن من الألف واللام الدالة على الاستغراق، والإضافة الدالة على الكثرة، كقوله تعالى:**{إِنَّ المسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ}** " ا. هـ، ويعلل ابن يعيش لدلالتهما على القلة بقوله ٥/ ١٠: " لأنهما على منهاج التثنية والتثنية قليل، فكانا مثله " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦١٩ وزاد على ذلك: " أنه يضاف إلى ما دون العشرة " اهـ، وقال الرضى ٣/ ٤٦٧: " وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٥/ ١٠، وابن القواس ص ٦١٩، والتخمير ٢/ ٣٣٣.

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٢٨).

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٦٨، والأصبهانى ص ٦٦٨، والدولت آبادى ل ٩٧/ ب.

(٥) هذا قول الرضى انْظُرْ: شرح الرضى ٣/ ٤٦٨.

مباحث المصدر

المصدر: اسم الحدث الجارى على الفعل.

اعلم أن ما ذكر فى الكتاب من الأسماء المتصلة بالأفعال[١] من تلك الأصناف خمسة، لأن الباقى / قد ترك بيانها لعدم الغرض المقصود به فى هذا المقام، وهى مع ذلك على نوعين: نوع (٩٧/أ) يشتق منه الفعل وغيره من المشتقات، ونوع يشتق من هذا النوع، فابتدأ[٢] بالأول وقال: المصدر وهو فى اللغة: موضع الصدور، وبه يعلم وجه تسميته[٣]، وكونه أصلا للأفعال وغيرها من المشتقات، كما هو الرأى الأصح المنسوب إلى البصريين خلافا للكوفيين[٤].

وفى الاصطلاح: اسم الحدث أى: معنى الذى يقوم بغيره، سواء صدر منه كالضَّرْبِ والمَشْى، أو لا كالطُّول، والقِصَر[٥]، وهذا أولى مما يقال: " من أن المراد من الحدث: الاسم الحادثَ من الذات[٦]؛ لانتقاضه بالوجوب، ثم هذا يتناول غير المقصود أيضا نحو: وَيْحه، وَوَيْلَه[٧].

وبقوله: الجارى على الفعل[٨] خرج نحو ذلك؛ لأن معنى الجريان على الفعل أن يصح ذكره بعد الفعل بيانا وتوكيداً لمدلوله، ولا فعل لنحو ذلك حتى يجرى[٩].

---

(١) قال ابن القواس ص٦٢١: "... الأسماء المتصلة بالأفعال ثمانية هى: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، والآلة، وقد اقتصر المصنف منها على خمسة ولم يذكر الثلاثة الأخيرة لأنها لم تعمل كباقى أخواتها " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (فالابتداء) وهو تحريف.

(٣) قال النيلى: "سمى مصدرا لصدور الفعل عنه، فهو محل الصدور، كـ: المقعد لمحل القُعُود،والمدخل لمحل الدُخُول " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٤٦، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ١٧٢.

(٤) فى الأصل: (للكوفيون) وهو لحن، وقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر. انْظُرْ تفصيل المسألة فى: الإيضاح فى علل النحو ص ٥٦، والإنصاف ١/ ٢٣٥، وأسرار العربية ص١٦١، وابن يعيش ١/ ١١٠، والرضى٣/ ٤٩٦، والارتشاف ٣/ ١٣٥٣، والتصريح ١/ ٣٢٥، والأشمونى ٢/ ١١٢، والهمع ٢/ ٧٢، وذهب ابن طلحة إلى أن كلا منهما أصل بنفسه، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٥٣، والهمع ٢/ ٧٢، والتصريح ١/ ٣٢٥.

(٥) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٦٩.

(٦) قال النيلى فى التحفة ص ٦٣٤: " المصدر اسم ومعناه الحدث، وهو المعنى الحادث من الذات من غير تعرض لزمن حدوثه " ا. هـ.

(٧) قال الدولت آبادى ل ٩٨/ أ: " المراد بالحدث الجارى على الفعل ما له فعل مشتق منه وذُكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو: ضربت ضربا، وقتلت قتلا " ا. هـ.

(٨) قال الدولت آبادى ل ٩٨/ أ: " المراد بالحدث الجارى على الفعل ما له فعل مشتق منه وذُكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو: ضربت ضربا، وقتلت قتلا " ا. هـ.

(٩) قال ابن القواس ص ٦٢١: " قوله: (اسم الحدث) يشمل المصدر الجارى على الفعل وكل مفعول مطلق لا فعل له نحو: ويله وويحه، فقوله: (الجارى على الفعل) ليخرج أمثاله إذ ليس لها فعل، والمراد من الجارى: الذى يصح أن يطلق على الفعل بيانا لمدلوله نحو: ضربت ضرباً " ا. هـ.

ويعمل عمل فعله ماضيا أو غيره.

فإن قلت: أليس ذكر المصدر ههنا مستغنى عنه مع تقدم تعريف المفعول المطلق؟

وهو من الثلاثى سماع، وفى غيره قياس، تقول: أَخْرَجَ إِخْرَاجًا، واسْتَخْرَج اسْتِخْرَاجًا.

قلت: لا، لتحقق الفرق بينهما بالعموم بالوجه، ومن حيث الاستعمال والمعنى بتأمل.

وهو أى المصدر من الثلاثى المجرد سماع أى: مقصور معرفته على السماع، ولا يعرف بالقياس، وهو مع كثرته يرتقى إلى اثنين وثلاثين بناءً عند سيبويه، وهى معدودة فى بعض كتب الصرف فليطلب فيه[1].

واعترض عليه بأن المصدر من الثلاثى لا نسلم أنه سماعى مطلقا، فإن المصدر الميمى قياسى!

أجيب: بأن السماعى غير ذلك، والإطلاق فى الكلام إنما وقع على طريق التغليب.

وفى غيره أى: المصدر فى غير الثلاثى قياس يمكن ضبطه بمعرفة أحكامه، تقول إذا أردت أخذ المصدر من أَخْرَجَ: إِخْراجًا، ومن اُستَخْرَجَ: اسْتِخْراجًا، وكذلك سائرها، إلا أنك تقول فى (فعَّل) بتشديد العين: بصَّر تبصرة، وكرَّر تكراراً، وكذّب كِذّابا - بكسر الكاف - وفى (تفعلّ): تملَّق تِمِلاّقاً بكسر الميم[2]، وفى (فاعل): قاتل قِتَالا، وفى (فعلل): زلزل زلزالا بفتح الزاى الأولى، وكل ذلك مما بخلاف القياس[3].

ويعمل المصدر عمل فعله الذى اشتق منه، سواء كان ذلك الفعل مبنيا للفاعل أو مبنيا للمفعول، وسواء كان المصدر ماضيا[4] أى: بمعنى الماضى أو غيره من الحال والاستقبال[5]، يعنى: لم يشترط فى عمل المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، بل هو يعمل مطلقا، بخلاف الاسم الفاعل فإن العمل فيه مشروط بأحدهما[6]؛ وذلك لأن المصدر جزء مدلول الفعل، فصار بهذا

---

(١) انْظُرْ: شرح الشافية ١/ ١٥١، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٢٣، والإقليد ص ١٣٠١، والكناش ١/ ٣٢٠.

(٢) انْظُرْ: شرح الشافية ١/ ١٦٣.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢٥.

(٤) قال أبو حيان: " وحُكى عن ابن أبى العافية أنه لا يعمل ماضيا، ولعلّه لا يصح عنه " اهـ انْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٢٥٦، وانْظُرْ: الهمع ٣/ ٤٦.

(٥) قال ابن جماعة ص ٢٥٣: " ومنع بعضهم عمله فى الحال، وهو ضعيف؛ لأنه عمل لأصالته وهى موجودة ويدل عليه قولك: حبِّى اللهَ ورسولَه موجودٌ، وظنّى زيداً منطلقا ثابتٌ "، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٢٦.

(٦) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٢٦: " وإنما اشترط الزمان فى اسم الفاعل ليقوى الشبه ألا ترى أن شبه (ضارب) بـ (يضرب) ليس كشبه (ضارب) بـ (ضَرْب)، ولم يحتج فى المصدر إلى ذلك لأمرين أحدهما: أن شبهه قوى إذ معناه معنى الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه اسم لمحل الفعل.... الثانى: أن المصدر لم يوضع لزمان أصلا، فلو اشترط فيه ذلك لأدى إلى إبطال الأقوى مع إعمال الأضعف " ا. هـ.

الاعتبار أقوى من سائر الأسماء المتصلة بالأفعال، أو لأن عمله لكونه فى تقدير (أن) مع الفعل، والفعل المقدر يجوز أن يكون ماضيا وغيره، وإنما قدر كذلك لأن الاسم حقه ألا يعمل لأن أصل العمل للفعل، فقدر بذلك تصحيحا للعمل، وبهذا صار شبهه أقوى بالفعل إذ معناه [معنى الفعل][1] فلم يحتج إلى الشرط، هكذا قالوا، وفيه نظر؛ لأن كون المصدر مقدراً بذلك مناف لعمله على الإطلاق؛ لأن (أن) لا يكون للحال عند دخولها على المضارع.

وإنما قيد عمله بقوله: إذا لم يكن مفعولا مطلقا مريدا به: إذا لم يكن المصدر منصوبا بفعله المذكور معه لفظاً أو تقديراً؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن حكمه على ما ذكر، وسيأتى تفصيله إن شاء الله[2].

ومن أجل أن المصدر العامل مقدر بذلك التقدير لا يتقدم معموله أى معمول المصدر عليه، فلا يقال: أعجبنى زيداً ضربُ عمرو، وذلك لأن (أن) لكونها موصولة لا يجوز تقديم ما فى حيز صلتها عليها، لئلا يلزم تقديم ما كالجزء من الكلمة عليها، وكذلك فى المصدر لكونه مقدراً بـ (أن) والفعل [3]، ويدل على ذلك إبطالهم عمله إذا صُغر أو وصف؛ لأن التصغير والتوصيف مانعان عن ذلك التقدير لقلة تصرف العامل[4]، وأما جواز: زيداً ضرباً، فعلى الوجه المذكور فى مقام كونه مفعولا مطلقا.

وجوز بعضهم[5] ذلك فى الظرف كما فى قوله تعالى:**{فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ}**[6].

---

(١) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ٣/ ٨٢٦.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) قال الرمانى: " ولا يجوز تقديم معموله عليه لأنه من صلته والصلة لا تتقدم على الموصول، وإنما كان المصدر موصولا لأنه فى معنى: أن فَعَلَ، أو أن يفعل، و(أن) ناقصٌ يحتاج إلى مُتَمِّم فعومل المصدر هذه المعاملة فى الصلة ليُبَين به أنه فى هذا المعنى "، انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرمانى ص ٤٥١، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢٦، والإيضاح ١/ ٦٣٨، والرضى٣/ ٤٧٤، وابن القواس ٦٢٦، وأجاز ابن السراج تقديم المفعول عليه نحو: يعجبنى عمراً ضربُ زيدٍ. انْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٢٥٦، والهمع ٣/ ٤٦.

(٤) قال الرضى٣/ ٤٨٠: " والتصغير يمنع المصدر من العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول؛ لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال، ومن ثمة يمنع الوصفُ ثلاثتها من العمل " اهـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ١٠٦، والصفوة الصفية ٢/ ١٥٢.

(٥) هو الرضى حيث قال ٣/ ٤٧٥: ".... وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك: اللهم ارزقنى من عدوك البراءة، وإليك الفرار، قال تعالى:**{وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ}** وقال:**{فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ}**، وفى نهج البلاغة (قَلَّتْ عنكم نَبْوته) ومثله فى كلامهم كثير، وتقدير الفعل فى مثله تكلف، وليس كل مؤول بشىء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه " ا. هـ.

(٦) سورة الصافات من الآية (١٠٢).

ولا يلزم ذكر الفاعل.

وقولـه:**{وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ}**[1] والوقوع أولاً دليلٌ على الجواز.

ولا يضمر الفاعل فيه أى: فى المصدر للفرق بينه وبين الفعل، ولم يعكس لأصالة الفعـل وكون الإضمار مناسباً لـه لثقله وخفته، ولأن الإضمار فيه يستلزم اجتماع التثنيـتين فـى المثنـى، تثنيـة الفاعل وتثنية الحدث، واجتماع الجمعين – على القياس المـذكور – فـى الجمـع، إذا ثنـى وجمـع باعتبار الأنواع، فحُمل واحده عليهمـا، وهـو وإن كـان أصـلا إلا أن كثـرة مـا يقابلـه يعـارض أصالته، مع أن كون ما استدعاه فاسداً يضعفه[2].

فإن قلت: اسم الفاعل وغيره من المشتقات يدل على الحدثِ والفاعلِ كالمصدر، فلِمَ لَـمْ يلـزم هذا الفساد فى تثنيتهما وجمعهما؟

قلت: تثنية اسم الفاعل وجمعه ونحوه إنما كان باعتبار فاعلـه، ثـم اسـتحقاقه لأحـدهما باعتبـار مدلوله مستغنى عنه، لأن مدلوله لا ينفصل عن فاعله، فتثنية أحدهما أو جمعـه يغنـى عـن تثنيـة الآخر وجمعه، ألا ترى أن الغرض من الاسم الفاعل الدلالة على الفاعل لا غـير، فالضـارب – مثلا – فى المعنى هو الفاعل، بخلاف المصدر لأن مدلوله يغـاير فاعليتـه، فاسـتحق باعتبـار كـل منهما التثنية / والجمع، فاستلزم الفساد المذكور على تقدير الإضمار. وفيه بحث. (٩٧/ب)

ولا يلزم ذكر الفاعل أى: فاعل المصدر معه، مظهراً كان أو مضمراً، وإن كان مما لابـد منـه فـى نفس الأمر، سواء كان ذلك عند الانفراد، أو عند الإضافة، بل يجوز أن تقـول: أعجبنـى ضـربٌ زيداً، بعدم ذكر الضارب، قال المصنف[3]: " وإنما لم يلزم ذكره لأن التزامه كان يؤدى إلى

---

(١) سورة النور من الآية (٢)، وفى الأصل: (ولا يأخذكم لهما) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال ابـن الحاجب ٣/ ٨٢٧: " لأنه لو أضمر فيه لأدى إلى ما لا يستقيم، لأنه لـو أضمر فيـه لأضمـر المثنى والمجموع، ولو أضمـر المثنى والمجموع لجمع الاسم لـه وثنى، ولـو جمع لـه وثنى لبطلت تثنيته وجمعـه لنفسـه، وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله فكان يؤدى إلى جمعين أو تثنيتين فى اسم واحـد وهـو غـير مسـتقيم أو إلى إسقاط تثنية الاسم وجمعه المستحقهما هـو لنفسه لأمر عرض لـه من فاعله، ولا يلزم ذلك فى اسـم الفاعـل والمفعول وغيرهما إذ ليس لـه مدلول يغاير مدلول فاعلـه، لأن الغـرض فيـه الدلالـة علـى الفاعـل لا غـير فإذا ثنى لم يـثن إلا باعتبـار فاعليتـه، فوجـب فيـه الإضـمار لـذلك وامتنـع فـى المصـدر لمـا تقـدم " ا. هـ. وانْظُرْ: الأمالى لابن الحاجب ٣/ ٨٢، والرضى ٣/ ٤٧٦، وابـن القـواس ص ٦٢٨، والأصـبهانى ص٦٧٠. وقال فى الكناش١/ ٣٢٥: "... وإنما لم يضمر فاعل المصدر فيه فرقا بينه وبين الفعل والصـفة، حيـث يضـمر فاعلهما فيهما، لأن الفعل خبر أو وصف جار مجرى الخبر فى اقتضائه مسنداً إليه، وكـذلك الصـفات، فلـو قدر خلوهما من الضمير لم ترتبط الصفة بالمـوصـوف ولا الخبر بالمبتدأ، والمصدر اسم على كل حـال، وليس بصفة، والاسم لا يلزم أن يكون مسنداً إلى شيء، فلذلك لم يضمر فيه فرقـا بينه وبين ما وجـب فيه الإضمار " ا. هـ، وانْظُرْ: المرتجل لابن الخشاب ص ٢٤٢ وما بعدها، والعلل للوراق ص ١٧٤.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢٧ مع تصرف يسير فى النقل، وانْظُرْ: الأمالى لابن الحاجب ٣/ ٨٣.

ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول.

الإضمار فيه عندما يكون لغائب تقدم[1] ذكره، أو متكلم، أو مخاطب، أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزئى الجملة فلم يكن مما يحتاج إليه، كما يحتاج إليه للفعل، لأنه أحد جزئى الجملة، فلا يلزم من وجوب ذكره فى موضع يخل الكلام تركه، لزوم ذكره فى الموضع الذى لا يختل بتركه[2] الكلام ".

فإن قلت: فاعل اسم الفاعل وغيره على نحو ما ذُكِر مع لزوم ذكر الفاعل!

قلت: ذلك فيه لكونه أقرب منزلة للفعل[3] فى الاعتبار، بدليل قيامه مقامه فى نحو: زيد ضارب، قياماً مستمراً، وليس ذلك فى المصدر إذ لا يقال: زيد ضَرْب، إلا على تأويل، مع أن اسم الفاعل وغيره يجب أن يكون جاريا على الموصوف لفظاً أو تقديراً، فيلزم ذكر الفاعل فيهما بخلاف المصدر.

ويجوز إضافته أى: إضافة المصدر العامل إلى الفاعل[4]، سواء كانت بترك ذكر مفعوله أولا، فى كلامه إشارة خفية إلى أن عمل المصدر عند كونه منوناً أقوى[5]، لقوة شبهه بالفعل حينئذ، والإضافة عند العمل مع الجواز، وإنما جازت لأن المصدر اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول، وكانت نسبته إلى فاعله كنسبة (اليد) إلى (الشخص) فجاز أن تقول: ضرب زيد، كما تقول: يد زيد[6].

وقد يضاف المصدر إلى المفعول[7] سواء كانت مع ذكر الفاعل أو لا، وبـ (قد) المفيدة لجزئية الحكم أشار إلى أن إضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول، وذلك لأن الفاعل اختص به من

---

(١) فى الأصل: (الغائب مقدم) وما أثبته من شرح المصنف.

(٢) فى الأصل: (بترك) وما أثبته من شرح المصنف ٣/ ٨٢٧.

(٣) فى الأصل: (الفعل) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال الرضى٣/ ٤٧٧: " وهو الأكثر، لأنه محله الذى يقوم به، فجعلُه معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له، ومِن جعلِه مع مفعوله كلفظ واحد، وأيضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل، لأنه محله الذى يقوم به وعملُه ضعيف لضعف مشابهته للفعل، فلم يبق إلا الإضافة " ا. هـ.

(٥) قال الرضى: "... وليس أقوى أقسام المصدر فى العمل المنون، كما قيل، بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل، فيكون عند ذلك أشد شبها بالفعل" ا. هـ. السابق نفسه.

(٦) هذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٨٢٨.

(٧) قال الرضى٣ / ٤٧٧: " وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولا، إما بمجىء تابع له منصوب حملا على المحل نحو: أعجبنى ضرب زيد الكريمَ، أو مجىء الفاعل بعده صريحا كقوله: أمِن رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ وقصيفُ... لعَيْنَيْكَ مِن ماءِ الشؤون وَكِيفُ. أو بقرينة معنوية نحو: أعجبنى أكل الخبز " ا. هـ.

وإعماله باللام قليل.

حيث كان محلا لـه، والمفعول فضلة، فلما كان أخص به وقعت إضافته إليه أكثر[١].

وإعماله أى: إعمال المصدر عند كونه محلى باللام قليل[٢] وذلك لأن عمل المصدر بالمشابهة بالفعل، وحيث كانت المشابهة أقوى كان العمل أكثر، وحيث كانت أضعف كان أقل، ولما كان المصدر أبعدَ من الفعل شبها بالتعريف لفظا ومعنى كان عمله قليلا[٣]، أو لأن المصدر إنما يعمل إذا كان فى تقدير (أن) مع الفعل - بدليل إبطالهم عمله حيث تعذر تقديره بذلك - وهذا التأويل مع اللام لا يمكن[٤].

وأما المضاف فهو وإن كان معرفة إلا أن لـه شبها للفعل من حيث امتناع دخول حرف التعريف على كل منهما، ولأنه فى تقدير التنكير أيضا؛ لأنه فى المعنى كالمنون.

هكذا قالوا، وفيه بحث؛ لأن[٥] ما صرحوا به فى بيان وجه عدم الإمكان أنه يلزم دخول الحرف على الحرف وهو ممتنع، فقلَّت الإضافة كذلك، والعلة المذكورة فى جواز إعمال المضاف ثابتة فى المعرف باللام، وكون المضاف فى تقدير التنكير غير مسلم على مذهب المصنف، ولو سلم فالعلة المذكورة تستلزم[٦] امتناع العمل لا[٧] تقليله.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٢٨.

(٢) فى إعمال المصدر المعرف بأل مذاهب: أحدها: أنه لا يجوز إعماله وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، وجماعة من البصريين كابن السراج، وقالوا: ما بعده من عمل فهو لفعل مقدر يفسره المصدر. الثانى: أنه يجوز كالمصدر المنون فيرفعُ به الفاعل وينصب المفعول نحو: عجبت من الضربِ زيدٌ عمراً، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وصححه بعض المغاربة. الثالث: يجوز إعماله على قبح وهو مذهب أبى على الفارسى وجماعة من البصريين. الرابع: التفصيل بين أن يُعاقب الضميرُ (أل) فيجوز إعماله نحو: يا زيد عجبت من الضرب عمراً، تريد: من ضربك، أو لا يعاقب فلا يجوز نحو: عجبت من الضرب زيد عمراً، وهو مذهب: ابن الطراوة، وأبى بكر بن طلحة، واختاره أبو حيان. انْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٢٦١، والمساعد٢/ ٢٣٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥، والأشمونى٢/ ٢٨٥، والتصريح ٢/ ٦٣، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ١٩٢، والأصول ١/ ١٣٧، والإيضاح لأبى على ص ١٦٠. وذهب جماعة من النحاة إلى جواز إعماله ولكن بقلة وعلى ضعف ومنهم: الأنبارى فى: البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٧٢، والعكبرى فى اللباب١/ ٤٥٠، وابن الخشاب فى المرتجل ص ٢٤٥، وابن هشام فى أوضح المسالك ٣/ ٢٥٠، والشيخ خالد فى التصريح ٢/ ٦٣.

(٣) فى الأصل: (قليل) وهو لحن.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٢٨، والرضى٣/ ٤٧٨، والمرتجل ص ٢٤٦، وابن القواس ص٦٣٢، والصفوة الصفية ٢/ ١٥٤، والجامى٢/ ١٩٢.

(٥) فى الأصل: (لا).

(٦) فى الأصل: (يستلزم) وهو تصحيف.

(٧) فى الأصل: (إلى) وهو تَصْحِيف.

فإن كان مفعولا مطلقا فالعمل للفعل، وإن كان بدلا منه فوجهان.

فإن كان المصدر مفعولا مطلقا فلا يخلو من أن يكون مما التزم فيه حذف الفعل وصار بدلا منه ونائبا عنه أو لا، فإن كان الثانى فالعمل للفعل بالاتفاق، سواء كان ذلك الفعل مذكوراً فى اللفظ أو لا، لأن الفعل أقوى من المصدر، فالاعتبار به عند اجتماعهما، والمحذوف المنوى فى حكم المذكور(١).

وإن كان الأول وهو أن يكون المصدر مما التزم حذف فعله بأن يكون بدلا منه ونائبا عنه فوجهان:

أحدهما: أن يكون العمل للفعل أيضا(٢)؛ لأنه الأصل فى العمل وإن التزم حذفه، وأيضا ذلك المصدر نصب بذلك الفعل فهذا مشعر باعتباره، فيكون عاملاً لا محالة.

وثانيهما: أن يكون المصدر عاملاً(٣)؛ لأن الفعل لما حذف واطرد ذكر المصدر حينئذ، مع التزام ذلك الحذف، كان الاعتبار به أولى، لكونه مما وجد ذكره على الاطراد.

ويجوز صرف قوله: (فوجهان) إلى كون المصدر عاملا إما من حيث هو مصدر مع قطع النظر عن النيابة، وكونه مؤولاً بـ (أن) مع الفعل، أو من جهة كونه بدلا من الفعل وقائماً مقامه، كما ذهب إليه سيبويه، وهو كما قالوه فى مثل قولهم: زيد فى الدار [أبوه](٤) فإن ارتفاع (أبوه) بالظرف، لا من جهة كونه ظرفا، بل من جهة قيامه مقام (استقر) أو (مستقر) على اختلاف المذهبين، ولهذا جاز تقديم معموله عليه(٥)، فالوجه الذى عمل به المصدر فى قولك: سقيا زيداً، غير الوجه الذى عمل به فى قولك: أعجبنى ضرب زيداً(٦).

* * * * *

---

(١) قال الجامى ٢/ ١٩٢: " فإن كان أى: المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار إبداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز أن يكون للمصدر عمل، إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكوراً نحو: ضربت ضربا زيداً، أو محذوفا غير لازم نحو: ضرباً زيداً " ا. هـ وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٧٥.

(٢) وهو مذهب السيرافى.

(٣) وهو مذهب سيبويه، وعملَ المصدر عنده لكونه كالقائم مقام الفعل نحو: ضربَك زيداً، أى: اضرب زيداً ضرباً، فالمصدر عمل فى المفعول لكونه كالفعل. انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٨٠، وانْظُرْ: الهمع ٣/ ٥٠.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٨٢٩.

(٥) قال الرضى ٣/ ٨٤٠: " على مذهبهما - أى: السيرافى وسيبويه - يجوز تقديم المنصوب على المصدر؛ لأنه إما عامل لا بتقدير (أن) وهو المانع من تقديم المعمول، وإما غير عامل " ا. هـ وانْظُرْ: الهمع ٣/ ٥٠.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٢٩ وقد قال: "... إذا قلت: سقيا زيداً فـ (زيدا) منصوب بـ (سقيا) من حيث قام مقام (سقى) لا من حيث كونه مصدراً، فالوجه الذى عمل به المصدر فى قولك: أعجبنى ضرب زيداً، غير الوجه الذى عمل به فى قولك: سقيا زيداً " ا. هـ.

مباحث اسم الفاعل

اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث.

بعد الفراغ عن القسم الأول شرع في بيان القسم الثاني، وأقسامه: أربعة، الأول منها: اسم الفاعل، وهو في اللغة: اسم من صدر منه الفعل، وفي الاصطلاح ما ذكره وهو: ما اشتُق من فعل[1] اصطلاحي إن أريد من الاشتقاق ما بغير واسطة، وحقيقي إن أريد ما بواسطة، وفي بعض النسخ لم يتكرر لفظ الفعل في التعريف، قيل: وحينئذ لابد وأن يكون المراد منه حقيقياً، وإلا لاختل المعنى، مع أن الأصح اشتقاق كل المشتقات[2] / من المصدر على ما حكم في (٩٨/أ) بعض شروح المفتاح، وفيه بحث ظاهر.

وأما الزعم بأن فيه استعمال اللفظ المشترك وذا لا يجوز، فغلط ظاهر أيضا.

ثم هو كالجنس يشمل المقصود وغيره، وبقوله: لمن قام به الفعل[3] الذي هو المصدر خرج غير الصفة المشبهة من المشتقات، واسم التفضيل أيضا على الأصح[4]، خلافاً لمن قال: إنه خرج بما سبق، بناءً على أنه ليس لمن قام به مجرد أصل الفعل لمن قام به التفضيل.

والضمير المجرور للموصول، وقوله: بمعنى الحدوث[5] يخرجهما لأن قيام الفعل بموصوفهما بمعنى الثبوت لا الحدوث على معنى أن مدلوليهما لا يقيدان بشيء من الزمان، بل يعم في كل زمان، إذ لا نعني بالثبوت إلا هذا المعنى، ولو قصد معنى الحدوث لرجع إلى صيغة الفاعل كما قال تعالى:**{وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ}**[6] ولولا قصد الحدوث لقيل (ضيّق) كما هو أصله[7].

---

(١) قال الرضي ٣/ ٤٨٣: " قوله (ما اشتق من فعل) أي: مصدر، وذلك على ما تقدم أن سيبويه سمى المصدر فعلا وحدثاً وحدثاناً، والدليل على أنه لم يرد بالفعل نحو (ضَرَب) و(يضرب)... أن الضمير في قوله: (لمن قام به) راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الفريد ص ٣٣١.

(٢) في الأصل: (كل من المشتقات من المصدر).

(٣) اعترض الرضي على هذا وقال ٣/ ٤٨٣: " الأولى أن يقول (لما قام به) وذلك لما ذكرناه أن المجهول أمره يذكر بلفظة (ما)، ولعله قصد التغليب " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامي ٢/ ١٩٥.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٠.

(٥) قال الرضي ٣/ ٤٨٣: " قوله (بمعنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث والاستمرار " ا. هـ، وقال الدولت آبادي ل ٩٩/ ب: "... بمعنى الحدوث، احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت، نحو: حسن، وأحسن " ا. هـ، وقال العصام: " وأما إخراج اسم التفضيل فإما من قولنا: قام به الفعل، كإخراج صيغ المبالغة، وإما من قيد الحادث، فإن وضع اسم التفضيل لمن قام به الفعل من غير إفادة الثبوت أو الحدوث، ولهذا يُشتق من الثابت نحو: أحسن، ومن الحادث نحو: أضربْ " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الفريد ص ٣٣٣.

(٦) سورة هود من الآية (١٢).

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٠.

وصيغته من الثُّلاثى المجرد على فاعل، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: مُدْخِل، ومُسْتَغْفر.

واعترض على هذا التعريف بمثل الواجب والدائم!

وأجيب: بأن فى مثل ذلك معنى الحدوث بالنظر إلى غرض الواضع، وإن كان الثبوت لازماً من خصوصية المحل.

قلت: لعَّل ذلك كلام لا يخفى ضعفه على المتأمل، وأما جواب ما يقال: من أنه غير جامع لخروج بعض ما منه أى: اسم الفاعل الذى يستعمل للثبوت كـ: حائض، وطامث[1]، وقابض الكف، وباسط اليد، بأن إطلاق اسم الفاعل على مثل ذلك بالنظر[2] إلى الوضع وفيه معنى الحدوث حينئذ، فيصدق الحد عليه، وإما بالنظر إلى استعماله للثبوت، فلا نسلم صحة إطلاق اسم الفاعل عليه حتى يكون من المحدود فيضر خروجه عن الحد. فكلام مُوَجَّه.

وصيغته أى صيغة اسم الفاعل حال كونه من الفعل الثلاثى المجرد إنما يجىء على وزن فاعل، فكأن المراد بيان الصيغة التى هى الكثير الأصيل فى فاعل الثلاثى، وإلا فقد يجىء على غيره كـ فعيل، وفعول، ولذلك يسمى بـ: اسم الفاعل، دون غيره؛ لكثرة الثلاثى فجعلوه أصل الباب له[3]، وفيه نظر؛ لأن تسميته بذلك ليس لكونه على هذا الوزن، بل لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفاعل لا المفعول[4].

ولما قصدوا وضعه من غيره أى: من الثلاثى المجرد المزيد فيه، والرباعى المجرد المزيد فيه مع[5] القصد إلى أن يكون فى لفظه ما يشعر ما هو منه وضعوه على صيغة المضارع الذى اشتق هو منه بميم مضمومة أى: بوضع تلك الميم موضع حرف المضارع، سواء كان تلك الحروف مضمومة فى الأصل أولا، وكسر ما قبل الآخر على نحو ما ذكر فى حرف المضارع، سواء كان الكسر فى اللفظ أو فى التقدير نحو: مُدْخِل من: يدخل، ومُسْتَغْفِر[6] من: يستغفر، وفى إيراده مثالين إشارة إلى ما ذكرنا.

بل الأولى التمثيل بـ (مُدْخِل) و(مُدَحْرِج) ووجه الأولوية ظاهر للمتأمل، وأما نحو: مُسْهَب من: السَّهب و(مُحْضَر) من: أَحْضَر، ومُفْلَح من أَفْلَح - بالفتح فى الكل - وكذلك:

---

(١) قال الدولت آبادى ل ٩٩/ ب: " وأما نحو: حائض، وطامث، من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث، ليس باسم فاعل، أو يقال: معنى الثبوت فيهما عارض " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (النظر) وهو تَصْحيف.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٠، والرضى ٣/ ٤٨٤، والأصبهانى ص ٦٧٦.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٤٨٤.

(٥) كلمة: (مع) تكررت فى الأصل.

(٦) فى المتن ص ١٨٠: مخرِج، ومستخرِج، وفى الرضى بلا تمثيل، وكذلك فى شرح المصنف.

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال.

عَاشِب من أَعْشَب، ووَارِس[(١)] من أَوْرَسَ، ويَافِع من أَيْفَع، شاذ ونادر لا اعتداد به[(٢)].

ويعمل اسم الفاعل المجرد عن اللام عمل فعله أى الذى اختص بـه[إن][(٣)] كـان مبنيـا للفاعـل، وإنما كان عمل فعله بشرط وجود معنى الحال أو معنى الاستقبال فيه[(٤)]؛ لأن الأصـل فـى اسـم الفاعل ألا يعمل، وإنما عمل لكونه مشابها للفعل المضارع فـى الحركـات والسـكنات، والدلالـة على المصدر، واحتماله أحد الزمانين، ودخـول لام الابتـداء، فاشـترطوا كونـه بمعنـى الحـال أو الاستقبال عند العمل تكميلا لتلك المشابهة[(٥)]، ودليل الاشتراط استقراء الكلام، فلم يعمـل إذا كان بمعنى الماضى، والسرفيه أن المشابهة المقصودة معدومة بين الماضى وبينه؛ لأن المشـابهة التـى يعمل لأجلها لفظية ومعنوية، وعند كونه بمعنى الماضى قد سـقطت المشـابهة المعنويـة بالمضـارع واللفظية بالماضى، فانتفى قوتها ولم يعمل لذلك[(٦)].

فإن قلت: زيد ضارب أمس، جائز بالاتفاق، مع عمل اسم الفاعل[فى][(٧)] المستتر بـدون معنـى الحال أو الاستقبال!

قلت: جوابه مفهوم مما[(٨)] أمضيت، لكن من وصف العمل فإن العمل فـى المسـتتر لـيس مختصـا بالفعل، يدل على ذلك إعمالهم اسم التفضيل فى الضمير مع تصريحهم بأنه لا يعمل عمل فعلـه من غير شرطية مخصوصة، وكذلك يعمل عمل فعله مع أنه لا يعمل فى المستتر.

---

(١) فى الأصل: (أورس) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ الرضى ٣/ ٤٨٤، ٤٨٥ وقد قال: " وربما استغنى عن (مُفْعِل) بـ (فاعل) نحو: أعشـب فهـو عاشـب... وقد استغنى عن (مُفْعِل) بكسر العين بـ (مُفْعَل) بفتحها فى نحو: أسـهَب فهـو (مُسْـهَب)... " اهــ. وانْظُـرْ: الكناش ١/ ٣٢٧، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٤٧ / أ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) قال ابـن الحاجب ٣/ ٨٣١: " وإنما اشترط معنى الحال أو الاستقبال ليقوى شبهه بالفعل لفظا ومعنـى، لأنـه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلفظ الفعل حينئذ مضارع، فيكـون اسـم الفاعـل موازنـا لـه فـى اللفـظ وموافقا لـه فى المعنى فيقـوى شبهه، فإذا كان لما مضى كانت صيغة الفعل لـه ماضـية، فـلا تبقـى فـى اسـم الفـاعل مشابهة لفظية لـه لتباين الصيغتين " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٧٦ وما بعدها، والصفوة الصفية ٢/ ١٢٦.

(٦) قال الرمانى: " واسم الفاعل الذى للماضى لا يعمل عمـل الفعـل؛ لأنـه لا يضـارع الماضـى، ولـو ضـارعه لوجب للماضى الإعراب كما لَّما ضارع (يفعل) وجب لـه الإعراب ووجب لاسم الفاعل الإعمـال، ولَّمـا لم يُضـارع الماضى لم يجب للفعل الماضى الإعراب ولم يجب لاسم الفاعل الإعمال " انْظُرْ: شرح كتـاب سـيبويه للرمانى ص ٤٢١ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) فى الأصل: (ما) وهو تَصْحِيف.

فإن قلت: قد عمل في الظاهر مع كونه بمعنى الماضي في قولـه تعالى:**{وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْـهِ}**[(١)] بالتنوين.

قلت: جواز إعماله في مثل ذلك على إرادة الحال الماضية، فكأنه بمعنى الحال باعتبار الحكاية، ومن ثم لو أوقع المضارع موقعه وقيل: وكلبهم يبسط ذراعيه، في مثل ذلك، لصح[(٢)] الكلام[(٣)]، ونظيره قولهم: كان زيد يضرب عمراً أمس فإنه لكونه في معرض الحكاية صار كالحال الموجود.

ثم ينبغي أن يعلم أن القدماء ذهبوا إلى أن عمل اسم الفاعل إذا كان في الفاعل والظرف والمفعول المطلق ليس بمشروط بالشرط المذكور، فعندهم يعمل في الفاعل سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء كان الفاعل مضمراً أو ظاهراً، سبباً كان أو غيره، وقالوا: إن أدنى المشابهة بالفعل يورث إمكان الرفع / لشدة اختصاصه، والظرف حقيقيا كان أو مجازياً (٩٨/ب) يكفيه رائحة الفعل لأجل العمل فيه، والمفعول المطلق ليس بأجنبي منه[(٤)].

فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: يعمل عمل فعله إذا لم يكن موصوفا[بشرط][(٥)] تأخر معموله على صفته، ومصغراً؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل موصوفا كذلك لبعده حينئذ عن مشابهته الفعل، لأنه صار بالصفة مسنداً إليه، والتصغير في المعنى كالوصف!

قلت: فكأن المصنف اختار ههنا مذهب الكسائي[(٦)]، فلا يجب عليه شيء من ذلك، وإنما قيدّ الصفة بتأخر المعمول عنها، لأنها لو كانت متأخرة عنه لا يمنع عمله، لأنه لا يكون له ضعف

---

(١) سورة الكهف من الآية (١٨)، فـ (باسط) ماضٍ، وقد أُعمل حيث نون، ونصب به ما بعده.

(٢) في الأصل: (ليصح) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: شرح قطر الندى ص ٣٨١، وانْظُرْ: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص ٣٥٤.

(٤) قال الرضي ٢/ ٢٥٠: "... وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا، سواء كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو: زيد ضامرٌ بطنه ومسوّدٌ وجهه ومؤدَّبٌ خدامه، وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة إذا كان سببا... وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو: مررت برجل ضارب أمس في الدار... وكذا المفعول المطلق لأنه ليس بأجنبي " اهـ.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) أجاز الكسائي وباقي الكوفيين عدا الفراء إعماله مصغرا، ووافقهم أبو جعفر النحاس، وحكى الكسائي عن بعض العرب: أظنني مرتحِلا وسويئراً فرسخاً، وقال ابن عصفور: إذا كان اسم الفاعل لم يستعمل إلا مصغراً ولم يلفظ له بمكبر جاز إعماله، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إعماله مصغراً. انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٤٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦، والمقرب ص ١٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٢، والارتشاف ٥/ ٢٢٦٧، والمساعد ٢/ ١٩١، والأشموني ومعه حاشية الصبان٢/ ٢٩٤، والهمع ٣/ ٥٤، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف فأجاز نحو هذا ضاربٌ عاقِلٌ زيداً، وذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يجوز أن يوصف قبل العمل، انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٧٤، والارتشاف ٥/ ٢٢٦٨، وشفاء العليل٢/ ٦٢٣، والأشموني ٢/ ٢٩٥، والتصريح ٢/ ٦٥.

والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو ما.

وقت العمل، فلا يمنعه من العمل ما حصل لـه من الضعف بعده؛ لأن[1] تحقـق الموصـوفية بعـد أخذ المعمول.

ويشـترط الاعتمـاد علـى صـاحبه أى: صـاحب اسـم الفاعـل، أراد بـه: المبتـدأ، وذو الحـال والموصوف، وذلك لأن اسم الفاعل صفة فى المعنى، فلابد من شىء محكوم عليه بـه، وهـو إمـا مبتدأ، سواء كان مبتدأ فى الحال كما فى: زيد ضارب أبوه عمراً، أو فى الأصل كمـا فـى: كـان زيد ضارباً أبوه عمراً، أو ذو حال كما فى قولك: جاءنى زيد ضـارباً أبـوه عمـراً، أو موصـوف كما فى قولك: مررت برجل ضارب أبوه عمراً[2].

أو يشترط الاعتماد على الهمزة، أو على ما عند فقدان ذلك الاعتماد[3].

وسبب الاشتراط فى الكل تقوية المشابهة بينه وبين الفعل وزيادة تكميلها[4].

وأما وجه بيان التقوية فلأن اسم الفاعل يقع حينئذ موقعاً هو بالفعل أولى، أو فى الصور الثلاثة، الأولى: فلأنه يكون فيها مسنداً فلا يجوز وقوعه مسندا إليه كالفعل مع اسـتعماله أصـل موضـعه ولذلك سماها صاحباً، وكذلك فى الصورتين الأخيرين، لأنهم لم يستعملوا الصـفة قائمـة مقـام الفعل إلا فى هذين الموضعين، وذلك لأن النفى والاسـتفهام لكونهمـا ممـا يتعلقـان بالأحـداث دون الذوات - لأن الذوات ثابتة لا تنتفى، والاستفهام أخو النفى - بالفعل أولى، ولما وقع اسم الفاعل بعدهما اكتسى[5] لباس المناسبة بالأفعال.

ومما يدل على أنه موضوع موضع الفعل فيهما دون الأسماء الصفات اسـتقلالُه بفاعلـه كلامـا، ولولا أن قولك: أقائم الزيـدان؟ بمثابـة: أيقـوم الزيـدان؟ لم يسـتقل كلامـا، إذ الصـفة لا يثبـت استقلالها بفاعلها كلاماً[6]، وعدم جواز وقوعه لوجود المانع، حتى لو لم يمنع مانع لجاز ذلك كما فى بعض صور النفى [نحو][7]: جاء الذى ما قائم أخوك عنده.

---

(١) كلمة: (لأن) كررت فى الأصل.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٣١، والرضى٣/ ٤٨٦، وابن القواس ص٦٣٧.

(٣) قال الرضى٣/ ٤٨٦: " والأولى - كما قال الجزولى - حرف الاستفهام، أو حرف النفـى، ليشـمل نحـو: هـل ضارب الزيدان؟ ولا ضارب أخواك، ولا مضروب أبواك، ولا ضارباً زيداً، وإنْ قائم أبواك " ا. هـ. وانْظُـرْ: المقدمة الجزولية ص ١٥٠.

(٤) انْظُرْ: ابن القـواس ص ٦٣٨، وانْظُرْ: شـرح الجمــل لابــن عصـفور ٢/ ٦، واللبـاب للعكـبرى ١/ ١٣٥، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ١٠٢٤.

(٥) فى الأصل: (يكتسى).

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٢.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

فإن كان للماضى وجبت الإضافة معنى،

ثم ذلك خلافا للكوفيين والأخفش منا، فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة فى عمله[1]، ومذهبهم مخالف للقياس والاستعمال[2]، فليتأمل.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يشترط الاعتماد المذكور فى المصدر كما فى اسم الفاعل، مع أن مشابهة اسم الفاعل مع الفعل أقوى [من][3] مشابهة المصدر معه؟

قلت: لأن اقتضاء المصدر للمعمول أقوى من اقتضائه له نفسه، لطلبه الفاعل والمفعول عقلاً، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه لهما كان لتضمنه معنى المصدر الطالب لهما، فبقوة هذا الاقتضاء لم يحتج إلى زيادة الاشتراط.

ثم اعلم أن صاحب التسهيل قال[4]: " ولا يعمل من اسم الفاعل[5]: غير المعتمد على صاحب مذكور، أو منوى، أو على نفى صريح، أو مؤول، أو استفهام موجود أو مقدر".

فعلى هذا لا وجه لتخصيص المصنف الهمزة و(ما) بالذكر، اللهم إلا أن يرجع إلى ما ذكرنا.

فإن كان اسم الفاعل للماضى معنى وجبت الإضافة أى: إضافة اسم الفاعل إلى ما يذكر بعده مما يكون فى المعنى [مفعولا][6] لا فاعلا لئلا يلزم إضافة الشىء إلى نفسه، وأما نحو: قائم الأب، فقد قيل: إنه راجع إليه، إذ جواز الإضافة ههنا إنما هو بشبهه الصفة المشبهة، والأمر فيه كذلك، والأولى أن يقال فيه: إن الظاهر المتبادر لكون الصفة متحملة لضم الموصوف ومحمولة عليه أن يكون غير المضاف إليه، فلا يلزم المحذور المذكور.

وإنما وجبت إضافته حينئذ لأنه إذا لم يكن له عمل وقصدوا إلى ذكر مفعوله أضيف إليه بالوجوب[7]، وإلا لجاز نصبه على المفعولية فلزم الإعمال، وهو باطلٌ لفقدان شرطه.

---

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٦/ ٧٩، والرضى ١/ ١٩٨، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٥٧٧، والارتشاف٣/ ١٠٨٢، والتصريح ١/ ١٥٧، والهمع ١/ ٣٠٩، ٣/ ٥٤، وحاشية الصبان ١/ ١٩٢، وائتلاف النصرة ص ٨٦. وأجازه ابن مالك ولكن على قبح فقال: " ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى " انْظُرْ: التسهيل ص ٤٤، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٢، والهمع ١/ ٣١٠، وحاشية الصبان ١/ ١٩٢. وتبعه ابنه بدر الدين انْظُرْ: شرح الألفية ص ٤١.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٣٢: " أما القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس، إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما فى معناه، وأما الاستعمال فلأن ذلك لم يسمع فى كلام فصيح " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٦٧٨.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: التسهيل ص ١٣٦.

(٥) قوله: (من اسم الفاعل) ليست فى التسهيل.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من: الرضى ٣/ ٤٨٧، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٣٨.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٣.

خلافا للكسائى، فإن كان لــه معمول آخر فبفعل مقدر.

وإنما قيد الإضافة بكونها معنى لفوات شرط اللفظية، إذ حينئذ لم يبق ما بعده معمولاً وشرطها أن يضاف إليه فتفيد إضافته التعريف إن كان المضاف إليه معرفة(١).

والمصحح جواز: مررت بزيد ضاربك أمس، على الوصف، خلافا للكسائى فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته وإن كان بمعنى الماضى؛ لأن اسم الفاعل عنده يعمل على الإطلاق، فيجعل اسم الفاعل الذى للماضى فى العمل مثله فى الحال والاستقبال(٢).

وليس بمستقيم لمخالفته القياس المذكور والاستعمال(٣)، وقد تمسك بوجوه ثلاثة:

الأول: جواز إعمال المعرف باللام عند كونه بمعنى الماضى(٤).

والثانى: جواز: زيدٌ معطِى عمروٍ درهماً أمس، فلما ثبت عمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى فى المفعول الثانى فليكن ثابتا فى الأول.

والثالث: قوله تعالى: **{وجَاعِلُ الليلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ}**(٥) بالنصب عطف على محل (الليل).

وجواب كلها يفهم مما يُذكر بعيد.

فإن كان له أى: لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر أى: غير الذى أضيف إليه كما فى: زيدٌ معطِى عمروٍ أمس درهمًا(٦)، فبفعل مقدر أى: انتصاب ذلك المعمول ليس باسم الفاعل بل بفعل مقدرٍ مناسب له ودلّ عليه اسم الفاعل على طريق الاستئناف، كأنه لما قيل:

---

(١) نحو: مررت بزيد ضاربك أمس، ولو قلت: مررت برجلٍ ضاربك أمس، لم يجز؛ لأنه معرفة فلا يجرى على النكرة. انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٣.

(٢) انْظُرْ مذهب الكسائى فى: المقتصد ١/ ٥١٢، وابن يعيش ٦/ ٧٧، والإيضاح لابن الحاجب١/ ٦٤٠، وشرح التسهيل ٣/ ٧٥، والرضى٣/ ٤٨٧، وابن القواس ص٦٣٩، والارتشاف٥/ ٢٢٧٢ وقد نسبه إلى: الكسائى وابن مضاء، وانْظُرْ: شرح قطر الندى ٣٨١، والتصريح٢/ ٦٦، والهمع٣/ ٥٥ وفيه أنه للكسائى وهشام.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٣.

(٤) نحو: الضارب زيداً أمس. انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٣٩، وانْظُرْ: الدولت آبادى ل١٠٠/ ب.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٩٦)، وهى قراءة: ابن كثير، ونافع، وأبى عمرو، وابن عامر، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائى (وجَعَل). انْظُرْ: حجة القراءات لأبى زرعة ص٢٦٢، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص١٤٦، والتذكرة فى القراءات لابن غلبون ٢/ ٤٠٥، والنشر٢/ ٢٦٠، والاتحاف ص٢١٤، وانْظُرْ: المحرر ٢/ ٣٢٦، والبحر ٤/ ٥٩٤، والدر المصون ٣/ ١٣٣.

(٦) قال الرمانى: " وحكم اسم الفاعل فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى الماضى أن يضاف إلى الأول وينصب الثانى، وإنما نصب الثانى لاجتماع ثلاثة أسباب، أحدهما: أن الاسم قدْ تمَّ بالإضافة واقتضى اسما آخر فوجب له النصب من هذا الوجه، والوجه الثانى: أنه قد دل على معنى (فَعَلَ) فاقتضى له جواز حمل الثانى عليه، والوجه الثالث: أنه قد امتنع أن يضاف إلى المفعول الثانى بإضافته إلى المفعول الأول، وقد اقتضى الثانى، فإذا كان اقتضاؤه مع امتناعه من الرفع والجر فليس إلا النصب، فوجب نصبه لهذه الأوجه ولم يجب فى الأول مثل هذا " ا. هـ انْظُرْ: شرح كتاب سيبويه للرمانى ص ٤٢٣.

(٩٩/أ) زيد معطِي عمرو، وقيل: ما أعطاه؟ فقيل: درهما، أى: أعطاه درهما[1] / فظهر بهذا جواب الوجهين الأخيرين للكسائى، أما فى الثانى فظاهر[2]، وأما فى الثالث فلجواز أن يكون (الشمس) منصوباً بالمضمر دل عليه ما قبله[3]، فلم يبق صالحا للتمسك[4].

فإن قلت: ظاهر مدلول قوله: (معمول آخر) يدل على عمل اسم الفاعل المراد به الماضى فتختل[5] العبارة، قلت: قصد بذلك تصريح قول الكسائى أولا، ونفيه ثانيا، ومثل ذلك جائز فى كلامهم، ولاستصعاب هذا السؤال غيّر بعض الشراح (المعمول) إلى (المفعول) مع ادعاء التساهل فى لفظه بذكر (آخر)، وغاية[ما][6] ذكر فى وجه التساهل أن فى كلامه دلالة على أنه لو كان له معمول واحد فهو لا يفعل مقدراً[7]، وليس كذلك.

قلت: ثبوت هذا التساهل مع أنه ساقط بما ذكرنا - إنما هو على تقدير ذكر (معمول) دون (مفعول) لأن المفعولية لا تنافى عدم المعمولية، فلا حاجة إلى ذكر فى وجه إصلاح العبارة - أن ذكره للاهتمام ينفى قول الكسائى، لأن قولك: زيد معطى عمرو درهما، من متمسكاته.

وفى المتوسط[8]: " وكذلك إن كان له مفعولان غيره، نُصِبا بتقدير الفعل نحو: زيد معلم عمرو إياه أفضل العلماء ".

قلت: هذا مذهب أبى على الفارسى[9]، ويلزمه جواز حذف بعض معمولى باب (أعلمت)[10]

---

(١) وهذا قول أبى على الفارسى وجماعة معه. انْظُرْ: الرضى٣/ ٤٨٧، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٤، والإيضاح١/ ٦٤٠، وابن القواس ص٦٣٩، والجامى٢/ ١٩٩، والمقتصد١/ ٥١٨، وانْظُرْ الإيضاح لأبى على ص ١٤٣، وذهب السيرافى إلى أن نصبَ اسم الفاعل المفعول الثانى هنا ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه... وقال: ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة. انْظُرْ: الرضى٣/ ٤٨٧، وانْظُرْ: شرح الكتاب للسيرافى ٣/ ٢٠٤، ط / دار الكتب.

(٢) أى الجواب عنه ظاهر بما سبق من قول ابن الحاجب: (فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدر).

(٣) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٤٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٩٧، والكناش ١/ ٣٢٩.

(٤) وبقى الوجه الأول والجواب عنه: أن الألف واللام فى (الضارب) لما كان عند التحليل ينفك إلى (الذى) والفعل، عمِل عَمَلَ الفعل مطلقا مقدراً. انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٣٩، وانْظُرْ: ابن يعيش ٦/ ٧٧، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) فى الأصل: (فيختل) وهو تصحيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) في الأصل: (مقدر) وهو لحن.

(٨) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣٨١.

(٩) انْظُرْ: الإيضاح العضدى ص ١٤٤، وانْظُرْ: هامش (١).

(١٠) وقال الرضى ٣/ ٤٨٧: " قال الأندلسى ردّاً على الفارسى: لا يستقيم ذلك فى مثل: هذا ظانٌّ زيدٍ أمس قائما للزوم حذف أحد مفعولى (ظانّ) " اهـ.

فإن دخلت اللام استوى الجميع.

فالأجود [كما][(١)] قال السيرافى: إن اسم الفاعل إنما عمل فى المفعول الثانى فى باب علمت والثالث فى باب أعلمت ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه، فاكتفى فى الإعمال بما فى اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل [(٢)].

فإن دخلت الألف واللام على اسم الفاعل استوى الجميع[(٣)] أى الماضى، والحال، والاستقبال، بالنسبة إلى عمله، فيعمل اسم الفاعل حينئذ مطلقا، خلافا للمازنى وأبى على[(٤)]، فإن اسم الفاعل ذا[(٥)] اللام لا يعمل عندهما إلا إذا كان بمعنى الماضى وقالا: لأنه لم يجئ فى كلامهم عاملا إلا كذلك، والسر فيه أن الألف واللام فيه موصول - كما عرفت - فأصلها أن توصل بجملة فعلية، وإنما سُبك المفرد منها لأمر استحسانى لفظى، فهو فى الحقيقة مقدر بالفعل، وكما أن الفعل يعمل مطلقا، يعمل لذلك المذكورُ[(٦)].

فطهر بهذا جواب الوجه الأول للكسائى[(٧)] لأن إعماله هنا لما كان لكونه بالغاً هذا المبلغ من القوة، وكان ذلك قائما فيه مقام الشبه المذكور إذا كان حالا، لم يستلزم إعماله فى صورة تجرّده عنها، فلا يصح القياس[(٨)].

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: شرح الكتاب ٣/ ٢٠٤، وهامش (١) من الصفحة السابقة.

(٣) قال الدولت آبادى ل ١٠١/ أ: " أى: جميع الأزمنة، أو جميع أنواع الاسم الفاعل، أى: ما يتضمن الحال أو الاستقبال أو الماضى، لصيرورته بكونه صلة بمعنى الفعل وإن كان بصورة الاسم، والفعلُ يستوى فى عمله الأزمنةُ كلُها فكذا هذا، فيجوز: الضاربُ أمس غلامُه زيدا قائمٌ، كما يجوز عند لحوق غدا أو الآن ".

(٤) قال الرضى٣/ ٤٨٨: " وقال أبو على فى كتاب الشعر، والرمانى: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً، نحو: الضارب زيداً أمس عمرو، ولم يوجد فى كلامهم عاملاً إلا ومعناه المضىّ " اهـ. وقال ابن مالك: " وقد ظن قوم منهم الرمانى أنه لا يعمل إلا فى المضى، وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدره إلا بـ: الذى فعل، فقال: " هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعا، ومما لا يكون فيه إلا الرفع: أعبد الله أنت الضاربُه؟ لأنك تريد معنى: أنت الذى ضربه،... ثم قال بعد ذلك: هذا الضارب زيداً، فصار بمعنى: الذى ضرب زيداً، وعمل فيه عمله " هذا نصه، ثم تمادى على مثل هذا فى جميع الباب، ولم يتعرض للذى بمعنى المضارع... " ا. هـ. انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٧٦، وانْظُرْ: ابن القواس٦٤٠، والصفوة الصفية٢/ ١٣٠ وما بعدها، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٣، والهمع ٣/ ٥٦، والأشمونى ومعه حاشية الصبان٢/ ٢٩٦، وانْظُرْ: الرمانى النحوى ص ٣٣٢.

(٥) فى الأصل: (فى) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الرضى٣/ ٤٨٨، وما بعدها.

(٧) وهو: جواز إعمال المعرف باللام عند كونه بمعنى الماضى. انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٨) أى: قياس الكسائى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى، على جواز إعماله إذا كان معرفا باللام عند كونه بمعنى الماضى.

فإن قلت: لو كان اللام فيه بمعنى (الذى) لم يتقدم ما فى حيز صلتها عليها مع أنه واقع فى التنزيل كما قال الله تعالى:**{وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}**[1] أى: كانوا من الذين زهدوا فيه!

قلت: يجوز أن يكون (فيه) مما لا يتعلق بـ (الزاهدين) بل لمحذوف مدلول عليه بـ (كانوا من الزاهدين) فكأن سائلا سأل وقال: زهدوا فى أى شىء؟ فأجيب بـ (فيه) أى: زهدوا فيه، فهو فى الحقيقة متعلق بـ (زهدوا) المحذوف لدلالة (الزاهدين) عليه [2].

وما يقال فيه: إن كون اللام فيه [ليس][3] بمعنى (الذى) بل هو لمجرد التعريف كـ لام (الرجل)[4]، ليس بشىء، إذا لا يخلو من استلزام الفساد، مع كونه ممنوعا على رأى البعض.

* * * * *

---

(١) سورة يوسف من الآية (٢٠)، وفى الأصل: (وكان) وهو خطأ.

(٢) ويجوز أن يكون (فيه) متعلقا بالزاهدين وتسومح فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتسامح فى غيرهما. انْظُرْ: البحر المحيط ٥/ ٢٦، والدر المصون ٣/ ٢٤٨ وقد ذكرا مثل هذا التخريج فى قوله تعالى:**{إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ}** - الأعراف (٢١).

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) هذا قول أبى الحسن الأخفش. انْظُرْ: معانى الأخفش ١/ ٢٥٦، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٣، والمساعد ٢/ ١٩٩ والهمع ٣/ ٥٥.

[صيغ المبالغة]

وما وضع منه للمبالغة كـ: ضَرَّاب، وضَرُوب، ومِضْرَاب، وَعَلِيم، وحَذِر، مثله.

وما وضع منه أى: من اسم الفاعل للمبالغة كـ: ضَرّاب - بفتح الضاد وتشديد الراء - وَضُروب - بفتح الضاد أيضا مع ضم الراء - ومِضْراب - بكسر الميم فى مبالغة (ضارب)، والواو فى قوله: وعَلِيم، وحَذِر للعطف على ما دون (مضراب).

ويدل على هذا المطلوب عبارة التسهيل حيث قال(1): " وكذا إن حُوّل للمبالغة من فاعل إلى فعَّال، أو فعول، أو مفعال، خلافا للكوفيين(2)، وربما عمل محولاً إلى فعيل، وفعِل، وربما بنى الأمثلة الجمعية من أفعل للمبالغة إلا فعل(3) ".

فالمحصول أن ما وضع من اسم الفاعل للمبالغة سواء كان من الثلاثى أو المزيد فيه، وما جاء منه على فعيل وفعِل مثله، أى: مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره(4) فى العمل على حسب التفصيل المتقدم من اشتراط الحالية، والاستقبالية، والاعتماد على الأشياء المذكورة عند التجرد

---

(1) انْظُرْ: التسهيل ص ١٣٦ مع تصرف يسير فى النقل.

(2) فى الأصل: (للكوفيون) وهو لحن، وقد ذهب الكوفيون إلى منع إعمال صيغ المبالغة الخمسة وذلك لفوات الصيغة التي شابه بها اسم الفاعل الفعل، وزيادتها بالمبالغة على الفعل فبعد شبهها عنه، وما جاء بعدها منصوباً فبإضمار فعل يدل عليه المثال نحو: هذا ضروب زيداً، فتقديره: ضروب يضرب زيداً. يقول ثعلب فى المجالس١/ ١٢٤: " لا يتعدى (فعول) ولا(مفعال) وأهل البصرة يعدونه، والفراء والكسائى يأبيانه إلا من كلامين " وقال فى موضع آخر١/ ١٩٦: " أنت زيداً ضروب، يأباه أصحابنا، لأنه لا يتصرف، ومثله: مِضْراب، وضَرّاب، أيضا " اهـ. وأجمع البصريون على إعمال: فعّال، ومفعال، وفعول، لأن ما فيها من المبالغة وزيادة الحرف جبرٌ لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل، وزاد سيبويه جواز إعمال فَعِيل، وفَعِل إلا أن فَعِلا أقل، ووافقه الجرمى فى(فَعِل) وابن ولاد فى (فَعِيل) وتبعه ابن خروف، ومنع المازنى والزيادى والمبرد إعمال (فَعِيل) و(فَعِل). انْظُرْ تفصيل المسألة فى: الكتاب١/ ١١١، والمقتضب٢/ ١١٣، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٤، ١٩٦، واللباب ١/ ٤٤١، وابن يعيش ٦/ ٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧، وشرح التسهيل ٣/ ٧٩، وشرح الكافية الشافية٢/ ١٠٣٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٧٨، والرضى٣/ ٤٩٠، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ١٠٥٥، وابن القواس ص ٦٤٢، وشرح اللمحة ٢/ ٩٦، وقطر الندى ص ٢٧٦، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٦، والمساعد٢/ ١٩٣، والتصريح ٢/ ٦٨، والأشمونى ٢/ ٢٩٦، والهمع ٣/ ٥٨، ومجيب الندا للفاكهى٢/ ٢٠٠.

(3) فى التسهيل ص ١٣٦: " وربما بنى فعّال، ومِفْعَال، وفَعِيل، وفَعُول، من أفعل " وقال فى شرح التسهيل٣/ ٨٢: " والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثى، وقد يبنى من (أفِعل): فعّال كـ: أدرك فهو درّاك، وأسأر فهو سآر، وفعيل كـ: أنذر فهو نذير، وألَم فهو أليم، وأَسْمَع فهو سَمِيع... وقد يبنى أيضا من (أفعل) مفعال كـ: مِعْطاء، ومِهْداء، ومِعْوان، ومِهْوان، وندر بناء (فَعُول) ذى المبالغة من (أفعل)... " اهـ.

(4) فى الأصل: (الذى ليس على ذلك) وما أثبته من شرح المصنف ٣/ ٨٣٥.

ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا.

عن اللام، واستواء جميع الأزمان عند المقارنة بها والمثنى والمجموع مثله.

فإن قلت: ينبغى ألا يعمل حينئذ لفوات ما قد كان علة من المشابهة اللفظية والمعنوية!

قلت: المشابهة اللفظية وإن زالت عنه حينئذ، لكن المعنى الزائد فيه قد قام مقامها، مع أن تلك الأمثلة أَخْلَفَ (فاعل) فأعملوها عمله[(١)].

والمثنى والمجموع أى: من اسم الفاعل سواء كان مما فيه المبالغة أو من غيره، مثله أى: مثل اسم الفاعل المفرد فى العمل على ما ذكر[(٢)].

فإن قلت: لِمَ أعملوا هذه الأشياء مع فوات المشابهة وما يقوم[مقامها][(٣)]؟

قلت: حملا لها على المفاريد من حيث الحروف والمعانى، وإجراء للنوع مجرى الأصل[(٤)].

---

(١) قال ابن الحاجب: " وإنما عملت هذه الصيغ وإن فات ما ذكرناه من الزنة لأن فيها من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك الشبه اللفظى وينوب منابه، فلذلك عملت، مع أنها خلف عن اسم الفاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال، فلذلك لم تعمل للماضى " ا. هـ. انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٥.

(٢) قال الرضى ٣/ ٤٩٣: " ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها، صحيحاً كان أو مكسراً... وقوله: (والمثنى والمجموع مثله) أى: يعملان عمل اسم الفاعل أما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة، لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل، وأما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد " ا. هـ.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٤٥.

ويجوز حذف النون أى: نون التثنية والجمع من اسم الفاعل، مع العمل والتعريف معا نحو: الضاربا زيداً، والضاربو زيداً، بالنصب تخفيفا لا لأجل الإضافة؛ لأنه لما انتصب ما بعده استطال بالصلة، فحذفت النون طلباً للتخفيف كما حذفت فى (الذين) لذلك[1] فى مثل قوله:

وإنّ الذى حَانَتْ بِفَلْجٍ دمَاؤُهُم ::: هُمُ القومُ [كلّ القومِ][2] يا أمَّ خَالِدِ[3]

وكذلك فى بيت الكتاب:

الحَافِظُو عورةَ العشيرةِ ::: لا يأتِيهمُ من وَرَائِهِم نطف[4]

إذا قرئ بنصب (عورة) [5].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٣) من الطويل للأشهب بن رميلة فى: الكتاب ١/ ١٨٧، والمقتضب٤/ ١٤٦، والمحتسب ١/ ١٨٥ وانظره فى: أمالى ابن الشجرى ٣/ ٥٧، والمحلى ص١٩٣، وابن يعيش ٣/ ١٥٥، والرضى ٣/ ١٠٤، والخزانة ٦/ ٧، والتخمير ٢/ ١٩٨، والرصف ص٣٤٢. وفَلْج: موضع فى طريق= =البصرة إلى مكة. والشاهد قوله: (وإن الذى حانت) حيث حذف نون (الذين) للتخفيف لما طالت الصلة، قال الرضى٣/ ١٠٤: " ويجوز أن يكون مفرداً وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى أى: وإن الجمع الذى، أو: إن الجيش الذى... " ا. هـ.

(٤) من المنسرح نسبه سيبويه لرجل من الأنصار ١/ ١٨٥، وقد اختلف فى نسبته فنسب لـ: قيس بن الخُطيم، وانْظُرْ: ديوانه ص ٢٣٨، ونسب لـ: عمرو بن امرئ القيس، وانظره فى: المقتضب ٤/ ١٤٥، والجمل ص ٨٩، والحلل ص١٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٧، وابن يعيش ٢/ ١٢٤، والرضى ٢/ ٢٦٢، وابن القواس ص ٦٤٦، والكناش ١/ ٣٣١، والرصف ص ٣٤١، والخزانة ٤/ ٢٧٢. ويروى: (وكف) بدلا من: (نطف)، والمراد به: العيب، أو الريبة والتُّهمة. والشاهد قوله: (الحافظو عورةَ) فحذف النون ونصب (عورةَ) لطول الاسم بالصلة، قال النيلى: " أما النصب فوجهُه أن الناصب لم يقدِّر حذفها للإضافة بل للتخفيف لطول الكلام؛ لأن اسم الفاعل صلة للموصول وهو الألف واللام، فحُذف النونُ كما يحذف العائد من الصلة " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٣٣.

(٥) وإذا قرئ بخفض (عورة) فيكون حذفها حينئذ للإضافة؛ لأنها موجبة لحذف النون. انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٧.

مباحث اسم المفعول

اسم المفعول هو: ما اشتق من فعل لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثى المجرد على مفعول،

والثانى منها: اسم المفعول وهو فى اللغة: اسم شىء فُعِل به الفعل، ولذلك أصله: المفعول به إلا أنه حذف الجار واستتر الضمير للاختصار[1] وفى الاصطلاح على ما ذكره المصنف فقوله: ما اشتق من فعل[2] وإن كان فصلا بالنسبة إلى الجوامد إلا أنه يشمل المقصود وغيره من المشتقات، وبقوله: لمن وقع الفعل عليه خرج جميع الأغيار وانطبق التعريف.

وما توهم بعضهم من أن اسم التفضيل الذى بمعنى المفعول نحو(أعذر) داخل فيه.

ليس بشىء؛ لأن اشتقاق ذلك ليس باعتبار وقوع الفعل عليه، بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير، وإن كان فى بعض المواضع واقعاً عليه.

وصيغته أى: صيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثى المجرد باعتبار الغالب، على ما ذكرنا فى الفاعل على وزن مفعول، وبه يُسمى أيضا لكثرة الثلاثى فى كلامهم، فصار كأنه الأصل[3]/ (٩٩/ب) وقد عرفت ما فيه[4].

قال المصنف[5]: " وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه[6]، كما فى اسم الفاعل، ولذلك يقول النحويون: أصله (مُفْعَل)[7] - بضم الميم وفتح العين - ولكنهم كرهوا ذلك فيه لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعى بالهمزة، لأن لفظه حينئذ يكون كلفظه، فغيروا الثلاثى بزيادة الواو وفتح الميم، ليحصل الفرق بينهما، وكان الثلاثى أولى بالتغيير بالزيادة لأنه أخف لقلة حروفه، ولأنه قد ثبت التغيير فى أخيه الذى هو اسم الفاعل فى الثلاثى، إذ كان الأصل فى اسم الفاعل أيضا أن يكون على زنة المضارع ".

---

(١) قال الرضى ٣/ ٤٩٧: " وسمى اسمَ المفعول مع أن اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر، إذ المراد: المفعول به الضرب، أى: أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجر، فصار الضمير مرفوعا فاستتر، لأن الجار والمجرور كان مفعولَ ما لم يسم فاعله " ا. هـ.

(٢) قال ابن القواس ص ٦٤٧: " والأجود أن يقال: اسم المفعول هو المشتق من المصدر لمن وقع عليه ذلك جارياً على فعله المضارع " اهـ، وانْظُرْ: ص ٦٣٦ من ابن القواس.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٣٨.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ شرح المصنف ٣/ ٨٣٨، وانْظُرْ: التخمير ٣/ ١١٣، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٩٩٤، والرضى ٣/ ٤٩٧، والتصريح ٢/ ٧٩.

(٦) فى الأصل: (المضارعة) وما أثبته من شرح المصنف.

(٧) قال الزمخشرى: " اسم المفعول هو الجارى على يُفعل من فعله نحو مضروب، لأن أصله: مُفْعَل، ومُكرَم، ومُنطَلَقٌ به، ومُستخرَج، ومُدَحرَج " ا. هـ، انْظُرْ: المفصل ص ٢٨٤.

وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل مثل: زيد معطًى غلامُه درهما.

ومن غيره على صيغة اسم الفاعل، بفتح ما قبل الآخر، كـ: مستخرَج.

وصيغته من غيره أي: من غير الثلاثي المجرد سواء كان رباعيا أصليا، أو ثلاثيا ورباعيا مزيدا فيه، يجيء على صيغة اسم الفاعل من فعله، إلا أن المفعول بفتح ما قبل الآخر ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل[1].

ولم يعكس لدقيقة يعرفها من له الممارسة في الصرف[2].

ثم ذلك الفتح قد يكون لفظيا كـ: مستخرَج، وقد يكون تقديريا كـ: مختار، ومحمَّر[3].

وأمره أي: أمر اسم المفعول في العمل أي: في أن يعمل عمل فعله وفي الاشتراط المذكور من أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، والاعتماد على الأشياء المذكورة، ومن وجوب إضافته إذا كان بمعنى الماضي، وانتصاب معموله الآخر بفعل مقدر مناسب له عند التجرد من اللام، ومن استواء الأحوال عند المقارنة بها كأمر اسم الفاعل في كل ما ذكر، فلا حاجة إلى الإعادة في الذكر، إلا أنه يعمل عمل الفعل المجهول ولذا لا يذكر الفاعل معه كما في مثل قولك: زيد معطًى غلامُه درهما[4].

هذا هو الكلام المسطور في كتب المتأخرين، فإن أبا علي[5] ومن تابعه من أكابر المتأخرين صرحوا بذلك الاشتراط، وأما المتقدمون فليس في كلامهم ما يدل على ذلك في عمل اسم المفعول في مرفوعه [6].

* * * * *

---

(١) قال ابن الحاجب٣/ ٨٣٨: "... إلا أنك تفتح ما قبل الآخر لأنه كذلك في مضارعه، فيحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل " اهـ. وانظُرْ: الرضي ٣/ ٤٩٨.

(٢) إنما لم يعكس حملا لكل منهما على فعله الذي يجري عليه. وانظُرْ: الرضي ٣/ ٤٩٨، وابن القواس ص ٦٤٧، وشرح ألفية ابن معطٍ له ص ٩٩٤.

(٣) انظُرْ: ابن القواس ص ٦٤٨، والكناش ١/ ٣٣٢، والأصل: مختَير، ومحممَر.

(٤) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٣٩: "... ولا تذكر الفاعل لأن فعله (يُعطَى) لا يذكر معه فاعل، لأنها صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله، فذكر الفاعل معها مضاد لما وضعت له " ا. هـ.

(٥) انظُرْ: الإيضاح ص ١٤١، والمقتصد ١/ ٥١٢.

(٦) انظُرْ: الرضي ٣/ ٤٩٨، وانظُرْ: المفصل ص٢٨٤، وابن يعيش ٦/ ٨٠، والتسهيل ص١٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٨٨.

مباحث الصفة المشبهة

الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت، وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل...

والثالث منها: الصفة المشبهة وهى فى اللغة: اسم شبيه باسم الفاعل من جهة اللفظ والمعنى، أما الأول: فلأنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث[(١)]، وإن لم يكن ذلك مطرداً فيها كاسم الفاعل، وأما الثانى: فلأنها لمن قام به الفعل أيضا واقتضى موصوفا يجرى عليه كاسم الفاعل، وبهذا ظهر وجه تسميتها به.

وفى الاصطلاح على ما ذكره، قوله: ما اشتق من فعل وإن كان فصلا من غير المشتق إلا أنه متناول لجميع المشتقات معه، وبقوله: لازم - مراداً به ما يلزم الفاعل ولا يتجاوزه إلى المفعول به[(٢)] - يخرج عنه اسم الفاعل المتعدى، واسم المفعول، وأفعل التفضيل المشتق من المتعدى، وبقوله: لمن قام ذلك الفعل به يخرج عنه أسماء الزمان والمكان والآلة، وبقوله: على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم[(٣)]، ولكن بقى داخلاً (أفعل) التفضيل المشتق من الفعل اللازم، وزعمُ من قال بخروجه بقوله (لمن قام به)[(٤)] فاسد؛ إذ لا شك فى أن من قام به الفعل مع صفة الزيادة يصدق عليه أنه قام به أصل الفعل، فالأولى حينئذ ما قال صاحب المتوسط[(٥)] من أنه: " فلو زاد على الحد قيداً آخر وهو قولنا (فقط) يخرج عنه اسم التفضيل".

ولعل ذلك مراده وإن لم يصرحه.

وصيغتها أى: صيغة الصفة المشبهة، مخالفة لصيغة اسم الفاعل[(٦)] بعد اشتراكهما فى الأمور المذكورة فى وجه الشبه، والوجه فى تخصيص الحكم فى بيان مخالفة الصيغة باسم

---

(١) انْظُرْ: المرتجل ص٢٤٠، وترشيح العلل ص ٢٢٥، والصفوة الصفية ٢/ ١٤١، وشرح الفريد ص٣٤٩.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٤٠: " ويعنى بـ (اللازم) غير المتعدى، لأنه يلزم فاعله ولا يتعداه إلى مفعول، فسمى لازماً لذلك " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٠، والرضى ٣/ ٥٠٠، وابن القواس ص ٦٤٩، وقال الجامى ٢/ ٢٠٣: " والمراد بكونه بمعنى الثبوت أنه يكون كذلك بحسب أصل الوضع، فيخرج عنه نحو (ضامر) و(طالق) فإنهما بحسب أصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال " ا. هـ.

(٤) قال صاحب المتوسط ص٣٨٤: " وبقوله: (على معنى الثبوت) يخرج عنه اسم الفاعل اللازم، وأفعل التفضيل المشتق من اللازم " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٣٨٥.

(٦) قال الجامى٢/ ٢٠٣: "... فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً " اهـ، وقال ابن هاشم: " ذهب بعض النحاة إلى أنها على زنة اسم الفاعل أصلا، وهو وهم؛ لأن منها: ضامر الكشح، وساهم الوجه، وخامل الذكر، وظاهر الفاقة، وطاهر العرض، ونحو ذلك، ويحمل كلام المصنف على أنه يريد بالمخالفة: أنها لا تجرى على سن واحد كاسم الفاعل " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١٥٠ / أ.

على حسب السماع كـ: حسن، وصعْب، وشديدٍ، وتعمل عمل فعلها عل الإطلاق.

الفاعل، مع ثبوت مخالفة صيغتها لصيغة باقى المشتقات، أن ذلك لدفع وهم من يتوهم أن الصفة المشبهة لما كانت مشتركة فى الأمور المذكورة باسم الفاعل جرت على فعلها كجريان اسم الفاعل، فنبه المصنف على أنها غير جارية على فعلها، بل مخالفة لصيغة اسم الفاعل فى الجريان على الفعل[١]، وتجيء مع مخالفتها على حسب السماع لأنهم لم يكونوا جارين فيها على قياس ينضبط بأصل كما فى اسم الفاعل والمفعول، بل كانت أنواعها مختلفة الصيغ، مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها[٢] كـ حَسَن بفتح العين من (حسُن) وصعْب بسكون العين من (صعُب) - بضم عين الفعل فيهما - وشديد (فعيل) من: شدَّ يشدّ، ولم يأت شيء منها على القياس إلا الألوان والعيوب والحليّ، فإنها أتت على (أَفْعَل) كـ: أبيض، وأسود، وأعوج[٣]، فإن القياس فيها أن تجيء على (أفْعَل).

وتعمل أى: الصفة المشبهة عمل فعلها على الإطلاق أى: من غير اشتراط الزمان من الحال والاستقبال - كما فى أصلها فى العمل - لأنها دالة على الثبوت المنافى للتقيد بالزمان[٤]، لأن المراد به ألا يقيد المعنى بزمان من الأزمنة كما عرفت، حتى لو أريد حدوثها فى الآن لتغيرت إلى صيغة (فاعل) فيقال فى (حسن): (حاسن) ليدل على ذلك[٥].

وإنما عملت مع كونها غير جارية على الفعل فى الحركات والسكنات والدلالة على أحد الزمانين، لشبهها باسم الفاعل فيما ذكرنا[٦]، ولهذا انحطت رتبتها عن رتبة اسم الفاعل الجارى على الفعل، وأما الاعتماد على الأشياء المذكورة فذلك مما لابد منه كما فى اسم الفاعل، بل هى

---

(١) قال الجامى٢/ ٢٠٤: " وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع أنها مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضا، لزيادة اختصاصها باسم الفاعل، لكونها مشبهة به، ولكون عملها لمشابهتها إياه " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٠، وابن القواس ص٦٥٠.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٥٠١، والأصبهانى ص ٦٨٩.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤١، وابن القواس ص ٦٥١، وقال الدولت آبادى ل ١٠٢/ أ: " غير مشروطة بزمان لأن اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لأنها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث "

(٥) قال ابن القواس: " إذا قصد بالصفة معنى الحدوث أتى بها على صيغة اسم الفاعل الجارى على فعله المضارع الدال على الحال والاستقبال فيقال فى (حسن): حاسن، فحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا، وحاسن الذى ثبت له الآن أو غدا " ا. هـ، انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط ص ٩٩٦.

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص٦٥١، وزاد الرضى وجها آخر فى علة عملها فقال ٣/ ٥٠١: " وإنما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال... لأنها شابهت اسم الفاعل؛ لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه، فهو بمعنى (ذو) مضافا إلى مصدره، فـ (حسن) بمعنى: ذو حُسن كما أن اسم الفاعل... كذلك: محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى: ذو ضرب، لا فرق بينهما إلا من حيث الحدوث فى أحدهما وضعا، والإطلاق فى الآخر " ا. هـ، وانْظُرْ: الإقليد ص ٣٥١.

وتقسيم مسائلها: أن يكون الصفة باللام، أو مجردة، ومعمولها: مضافا، أو بـــاللام، أو مجرداً عنهما،

أدعى لذلك منه لضعفها[1].

فإن قلت[2]: اسم الفاعل أصل الصفة المشبهة فى العمل وهو لا يعمل على الإطلاق، فكيف جاز إعمال الفرع على الإطلاق المستلزم لمزية الفرع على الأصل، وذا ثابت فى تلك الصفة إذ يجوز على ذلك التقدير أن توجد عاملة بمعنى الماضى وليس كذلك اسم الفاعل؟

قلت: عملها باعتبار ثبوتها على الإطلاق، لأن المعنى من كونها بمعنى الحال أن يوجد معناها فى زمان الإخبار، وتعلق ذلك المعنى بالماضى لا يخرجها عن كونها بمعنى الحال، إذ ما يكون / فى الحال يجوز أن يوجد قبل، واستمر وجوده إلى تلك الحال أو لا، وقد حدث ذلك فى الوقت. (١٠٠/أ)

وأما وجه تشبيه عملها بعمل الماضى حينئذ، صرّح صاحب المصباح[3] فى تشبيه عمل (كريم آباؤه) بـ (كرم آباؤه)[4] لا بـ (يكرم آباؤه) مع تشبيه عمل سائر المشتقات العاملة بعمل المضارع معلوماً كان أو مجهولاً، فللمناسبة بينهما؛ لأنها لما كانت فى الثبوت كالماضى تشبهت بالعمل به رعاية لذلك الجانب.

وتقسيم مسائلها أى: مسائل الصفة المشبهة المنحصرة فى ثمانية عشر بأن يقال: لا يخلو من أن يكون الصفة المشبهة مقارنة باللام نحو: الحسن، أو مجردة عنها نحو: حسن، وعلى كلا التقديرين فلا يخلو من أن يكون معمولها أى: معمول تلك الصفة مضافا نحو: وجهه، أو مقارنا باللام نحو: الوجه، أو مجرداً عنهما أى: عن الإضافة واللام نحو: وجه، ثم ذلك قسمةٌ باعتبار التركيب العقلى، وإلا فالمضاف داخل[5] فى كل واحد من القسمين فى الواقع.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٥٠٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٥٠/ أ.

(٢) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: ابن يعيش ٦/ ٨٢، والأصبهانى ص ٦٨٩، والإقليد ص ١٣٥٢.

(٣) صاحب المصباح هو: ناصر الدين بن عبد السيد بن على بن المطرز، أبو الفتح، المشهور بالمطرزى، من أهل خوارزم ولد فى رجب سنة٥٣٨ هـ صنف: شرح المقامات، المعرب فى لغة الفقه، الإقناع فى اللغة، المصباح فى النحو، توفى بخوارزم سنة ٦١٠ هـ انْظُرْ: البغية ٢/ ١١٣. والمصباح كتاب فى النحو، ألفه لابنه من كتاب عبد القاهر الجرجانى، مشتملا على خمسة أبواب، وله شروح عديدة. انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٧٠٨.

(٤) قال صاحب المصباح ص ٧٢: "... وشُبهت باسم الفاعل فى أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، ولذا تعمل عمل فعلها تقول: زيد كريمٌ آباؤُه، وشريفٌ حَسَبُه، وحَسَنٌ وجْهُهُ، كما تقول: كرُم آباؤه، وشرُف حسبُه، وحَسُن وجهُه " ا. هـ

(٥) فى الأصل: (داخلا) وهو لحن.

فهذه ستة، والمعمول فى كل واحد منها مرفوع أو منصوب أو مجرور صارت ثمانية عشر، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة،

فهذه الأقسام الحاصلة من ذلك التقسيم ستة، بضرب الاثنين فى الثلاثة على كل من التقادير الستة[1]، والمعمول أى: معمول الصفة فى كل واحد منها أى: من تلك الستة إما مرفوع أو منصوب أو مجرور فحينئذ صارت المسألة فى العدد ثمانية عشر حاصلة من ضرب الستة فى الثلاثة[2].

فإن قلت: لو اعتبرت تقسيم الصفة باعتبار إعرابها فى نفسها يصير الأقسام أزيد منها، فلم لم يفعل كذلك؟

قلت: لا يصح ذلك ههنا لكونه من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم، وإنما الكلام ههنا فى إعمالها لا فى إيرادها فى نفسها[3].

فالرفع فى المرفوعات الست من ثمانية عشر على الفاعلية وهو الأصل فى عملها، لأنه عملُ فعلها حيث كان اشتقاقها من الفعل اللازم للفاعل[4].

والنصب فى المنصوبات الست منها على التشبيه بالمفعول إذا كان ذلك النصب فى المعمول المعرفة؛ لأن ذلك المعمول لا يجوز أن يكون مفعولاً لتلك الصفة لما أشرنا إليه آنفاً[5]، ولا يصح أن يكون تمييزاً حيث فُرض معرفة، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وذلك لأن التفصيل بعد الإجمال والتمييز بعد الإبهام إنما يكون عند إرادة تعظيم الشىء وخطره على وجه المبالغة، وفى التنكير تعظيم ومبالغة لما عرفت فى موضعه[6]، فلذلك أوجبوا أن يكون التمييز نكرة، فلّما لم يصح أن يكون[7] مفعولا، وتمييزاً، حملوه على التشبيه بالمفعول، كذا فى الغجدوانى[8].

ثم المراد بالمفعول مفعول اسم الفاعل لأنه تشبيه (الحسن) بـ (الضارب) فى باب كما أشبهوا (الضارب) بـ (الحسن) فى باب الإضافة.

وعلى التمييز إن كان النصب فى المعمول النكرة[1] لأنه يرفع الإبهام عند المقدرة، هذا عند من لا

---

(١) قال ابن الحاجب ٣ / ٨٤١: "... فصارت ستة أقسام: الصفة باللام مع الثلاثة فى أقسام المعمول، والصفة المجردة مع الثلاثة " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٥٠٣.
(٢) انْظُرْ مثل هذا فى: الأصبهانى ص ٦٩٠.
(٣) وهذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٨٤١، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٥٠٣.
(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٥، والصفوة الصفية ٢/ ١٤٤، وابن القواس ص٦٥٧، وزاد وجها آخر وهو أن يكون على البدل، وانْظُرْ: شرح اللمحة ٢/ ١٥٨ وفيه أن هذا مذهب أبى على الفارسى.
(٥) وهو أنها مشتقة من فعل لازم.
(٦) قال الغجدوانى ص ٤٥٦: " وفى التنكير تعظيم ومبالغة، كما مر تلويح منه فى (شر أهر ذا ناب) " ا. هـ.
(٧) فى الأصل: (لكونه) وهو تصْحيف.
(٨) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٥٦.
(١) مذهب البصريين أن النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز فى النكرة، وذهب

على التمييز فى النكرة، والجر على الإضافة، وتفصيلها: حسن وجهه ثلاثة، وكذلك: حَسَنُ الْوجْه، حَسَنُ وَجْهٍ، والحَسَنُ وَجْهُهُ، الحَسَنُ الَوجْه، الَحْسَنُ وَجْهٌ، اثنان منـــها ممتنعان: الَحسن وجهه،

يرى تعريفه، وأما من جوز كون التمييز معرفة فينصب المعرفة أيضا على التمييز. كذا قال الفالى[(١)].

والجر فى المجرورات الست منها على الإضافة أى على أن يكون موصوفها مضافا إليه[(٢)].

وتفصيلها أى: وتفصيل الصفة المشبهة، أو مسائلها، باعتبار التمثيل حَسَنُ وجهُهُ، ثلاثة بالرفع والنصب والجر فى (وجهه)[(٣)] وكذلك الحال فى: حسن الوجهِ فى جواز الوجوه الثلاثة فى (الوجه)، وكذلك حسن وجهٌ، وكل ذلك مثال لما جُردت الصفة عن اللام مع ثبوت الأحوال الثلاثة فى معمولها، وأما مثال كونها مقارنة باللام مع الأحوال الثلاثة فى المعمول أيضا فهو: الحَسَنُ وَجْهُهُ، الحَسَنُ الوَجْهِ، الحَسَنُ وَجْهٌ، بالرفع والنصب والجر فى (وجه) [فى][(٤)] الكل.

اثنان منها أى: من هذه المسائل ممتنعان بالاتفاق، إحداهما[(٥)]: ما أضيف فيه المعرف إلى المضاف نحو: الحسنُ وجهه، بجر (وجهه)[(٦)] بإضافة (الحسن) إليه، والوجه فى امتناعها عدم إفادة الإضافة فيها نوعَ خفة مع كون إضافتها لفظية[(٧)].

فإن قلت: إن فى هذه المسألة نقلاً من الرفع إلى الجر، أليس ذلك نوعا من الخفة؟

قلت: نعم إلا أنها لم تعتبر لكونها ضعيفة لا يترك بها الأصل.

والثانية منها: ما أضيف فيه المعرف إلى المجرد عن الإضافة واللام نحو: الحَسَنُ وَجْهٍ بجر(وجه) بإضافة (الحسن) إليه أيضا، وإنما امتنعت لأن فيها إضافة المعرف باللام إلى النكرة،

الكوفيون إلى أنه على التمييز فى الجميع، وذهب بعض النحاة إلى أنه على التشبيه بالمفعول فى الجميع. انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٦، والرضى ٣/ ٥٠٩، وابن القواس ص ٦٥٨، والجامى ٢/ ٢٠٥.

(١) انْظُرْ: الفالى ل ٣٠٠/ أ.

(٢) قال النيلى: " المختار بعد الرفع إضافة الصفة إلى المعرف باللام... " انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٤٤.

(٣) فى الأصل: (الوجه) وهو تَصْحِيف.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) فى الأصل: (إحديهما).

(٦) فى الأصل: (الوجه) وهو تَصْحِيف.

(٧) يوضح الرضى امتناعها بقوله ٣/ ٥٠٣: " وذلك لأنها لم تفد الإضافة فيها خفة، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة، لأن الخفة تحصل فى إضافة الصفة المشبهة إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل، واستتاره فى الصفة كـ (الحسن الوجه) و(الحسن وجه الغلام) و(الحسن وجه أبى الغلام)، وإما بحذف التنوين من الصفة كـ (حسنُ وجهه) وإما بهما معا كـ (حسن الوجه) ولم يحصل بإضافة (الحسن) إلى (وجهه) أحدهما إذ التنوين لم يكن فى الصفة بسبب اللام، حتى يحذف، والضمير فى (وجهه) باق لم يحذف " ا. هـ.

والحسنُ وَجْهٍ، واختلف فى: حَسَنٍ وَجْهِهِ.

وهى عكس ما ينبغى فى باب الإضافة، كذا فى شرح المصنف[1].

وفيه نظر؛ لأن امتناع إضافة المعرفة إلى النكرة إنما هو فى الإضافة المعنوية؛ لأن الغرض منها استفادة المضاف تعريفا أو تخصيصا من المضاف إليه، وذلك ينافيها[2]، وأما الإضافة اللفظية فلم تكن[3] مفيدة ذلك، بل تخفيفا فى اللفظ، فلا يلزم الامتناع.

وقد يجاب عنها بأن امتناعها لكونها مستهجنة بأن تكون[4] فى الصورة تشبه عكس المقصود المعهود من الإضافة، فإن اللفظية فرع المعنوية، فينبغى ألا تكون[5] بخلافها.

واختلف فى مسألة واحدة[6] من تلك المسائل، وهى: ما كانت الصفة المجردة مضافة فيها إلى المضاف إلى المعرفة نحو: حَسَن وَجْهِهِ بإضافة (حسن) إلى (الوجه) المضاف إلى الضمير[7]، فمنع وقوع هذه المسألة لتوهم أنها مشتملة على إضافة الشىء إلى نفسه، وأجازها سيبويه وتبعه

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٢، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٥٢، وشرح ألفية ابن معطٍ له ص ٩٩٧. وقال الرضى٣/ ٥٠٤: " وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من (وجهه) لأن هذه الإضافة وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التخفيف، لكنها فرع الإضافة المحضة، فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معا ههنا بخلاف المحضة، فلا أقل من ألا تكون على ضد ما هى عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (ينافيها) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (يكن) وهو تصحيف.

(٤) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٥) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٦) فى الأصل: (المسألة الواحدة).

(٧) هذه المسألة أجازها الكوفيون فى الكلام كله بلا قبح، ومنعها سيبويه اختياراً، وخص جوازها بالشعر فقال ١/ ١٩٩: " وقد جاء فى الشعر: حسنةُ وجهها، شبهوه بـ (حسنةِ الوجه) وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام " ا. هـ وقد نسب الزجاجى فى الجمل ص ٩٨ إلى سيبويه القول بالجواز فى هذه المسألة وحده، وأن جميع الناس من البصريين والكوفيين خالفوه فى ذلك، ومنعها المبرد مطلقا فى الشعر وغيره، ونسب الرضى المنع إلى ابن بابشاذ. انْظُرْ تفصيل المسألة فى: الكتاب ١/ ١٩٩، والجمل ص ٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١، والتبصرة ١/ ٢٣٤، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٥٤٨، وإصلاح الخلل ص ١١٢، واللباب ١/ ٤٤٤، وابن يعيش ٦/ ٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢، وشرح التسهيل٣/ ٩٥، وشرح الكافية الشافية٢/ ١٠٦٩ والرضى ٣/ ٥٠٤، وابن الناظم ص ١٧٥، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ١١٠٠، والارتشاف ٥/ ٢٣٥٣، والمساعد ٢/ ٢١٧، والتصريح ٢/ ٨٤، والأشمونى ٣/ ١١، والخزانة ٤/ ٢٩٣ هذا وقد صحح ابن مالك مذهب الكوفيين فقال: " والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقا " ا. هـ انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٩٥، ٩٦، وتبعه كثير من النحاة المتأخرين، فصححوا مذهب الكوفيين، ومنهم: السيوطى فى: الهمع ٣/ ٦٦، والأشمونى ٣/ ١٢، والعينى فى: شرح شواهده على الأشمونى ٣/ ١٢).

أكثرهم، وأجابوا عن ذلك التوهم بوجوه[1]، أحدها: منع أن [يكون][2] (الحسن) هو (الوجه) حتى لزم ذلك المحذور، بل (الحسن) هو الشخص الذى له (الوجه) بدليل أن فيه ضمير (الحسن) [لمن][3] هو له، ولذلك يثنى ويجمع على حسب أحوال ذلك الشخص نحو: مررت برجلين حسنى وجهيهما / وبرجال حسنى وجوههم. (١٠٠/ب)

وثانيها: أنه لو كان كذلك لم يمتنع إضافته ولم يكن من باب إضافة الشىء إلى نفسه من حيث إنه عام قبل الإضافة أضيف إلى الخاص، فكون (الحسن) بمعنى (الوجه) إنما هو بعد الإضافة وذلك لا يقدح الإضافة كما فى قولك: خاتم حديد، وكل الدراهم.

وثالثها: أنه منقوض بجواز قولك: حسنُ الوجه، بالاتفاق، وهى أقوى المسائل، هذا إن أراد المدعى بتلك الإضافة إضافة (الحسن) إلى الوجه، وأما إذا أراد[4] بها إضافة (الوجه) إلى الضمير فليس ذلك منه لأن إضافة البعض إلى الكل جائزة بالاتفاق.

والبواقى من ثمانية عشر، الثلاثة التى اثنان [منها][5] ممتنعان وواحد مختلف فيه، فيكون خمسة عشر على ثلاثة أقسام: أحسن، وحسن، وقبيح، وما كان فيه ضمير واحد سواء كان ذلك على سبيل الاستتار أو لا أحسن، وإنما كان أحسن لحصول ما يحتاج إليه فيه الربطُ بين الصفة والموصوف من غير زيادة ونقصان، فيكون جاريا على القياس[6]، ومسائله: حسن وجهُه[7] - برفع (الوجه) - وحسنُ الوجهِ - بالإضافة - وحسنٌ الوجهَ - بتنوين (حسن) ونصب (الوجه) - وحسنٌ وجها - كذلك -، والحسن وجه[8] - برفع (الوجه) - والحسن الوجهِ - بالإضافة -، مع جواز النصب، والحسن وجهاً، وحسن وجهٍ - بالإضافة -.

وما كان فيه ضميران حسن وليس بأحسن، أما حسنه فلوجود المحتاج إليه فيه، وأما عدم أحسنيته فلوجود الزائد على المحتاج إليه، ولم يقبح لأن زيادة لأن زيادة الضمير لا يخل بحسن الكلام[9].

لأنك تقدر أن تقول: برجل حسان غلمانه، وإنما كان ذلك ليطابق مرفوعه.

---

(١) انظُرْ هذه الوجوه فى: شرح المصنف ٣/ ٨٤٣، وانظُرْ: الرضى ٣/ ٥٠٤، وابن القواس ص ٦٥٤.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٨٤٣.

(٤) فى الأصل: (أريد).

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق ومراده: بيان أن أقسام الصفة المشبهة ثمانية عشر اثنان ممتنعان وهما: الحسنُ وجهه، والحسنُ وجهٍ وواحد مختلف فيه وهو: حَسَنٍ وجههِ.

(٦) انظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٤.

(٧) فى الأصل: (وجهه) وهو خطأ.

(٨) فى الأصل: (وجهه) وهو خطأ.

(٩) انظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٤، والجامى ٢/ ٢٠٨.

وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهى كالفعل.

ومسائله: حسن وَجْهَه - بجر الوجه ونصبه -، والحَسَن وَجْهَه - بنصب (الوجه) فقط -.

وما لا ضمير فيه قبيح، وإنما كان قبيحا لعروه[١] عن الضمير المحتاج إليه فى الصفات، وبقائه كالأجنبى عن الموصوف[٢]، ومسائله: الحسنُ الوجهُ - برفع الوجه -، وحسنُ الوجهُ - برفعه -، وحَسَن وجهٌ - كذلك، والحَسَن وجهٌ - أيضا -، ولو قسم هذا إلى قبيح وأقبح باعتبار وجود ما ينوب عن الضمير وعدمه لكان له وجه.

ثم إذا قصدت أن تعرف الضمائر فاستمع ما نتلو عليك[٣]، فاعلم أن الضمير المحتاج إليه لا يخلو من أن يكون فى الصفة أو فى معمولها، والضمير الذى فى المعمول لكونه ضمير خفض لا يكون إلا بارزاً، فيكون مما يدرك بالسمع والبصر، فلا يحتاج إلى دليل لإثبات وجوده، وأما الضمير الذى فى الصفة نفسها فهو محتاج إلى ضابطة يُعرف بها، إذ هو خفى عن السمع والبصر، فالطريق فى معرفته ما أشار إليه بقوله: متى رفعت بها يعنى: إذا رفعت أنت بالصفة ما بعدها من المعمول فلا ضمير فيها أى: فى الصفة؛ لأن ذلك المرفوع فاعل لها ولا يصلح لغير ذلك، فلو كان فيها ضمير يكون [فاعلا][٤] أيضا، فيلزم أن يكون لشىء واحد فاعلان من غير مجوّز، وهو ممتنع، فهى أى: إذا رفعت بالصفة ما بعدها فالصفة حينئذ كالفعل فى أنها لا تثنى ولا تجمع، فتكون[٥] مفردة دائما، ويكون تذكيرها وتأنيثها باعتبار فاعلها الظاهر فتقول: مررت برجلين حَسَنَ وَجْهَهُمَا[٦]، وحَسَن غِلْمَانِهما[٧]، ومررت برجلين حسنة جَارِيَتُهما، كما تقول: حسُنت جاريتُهما.

واعلم أنك تقول: مررت برجال حَسَن غِلمَانُهم، ولا تقول: حَسَنين غِلْمَانُهم، وأما لو قلت: برجال حِسَان غِلْمَانُهم - بجمع التكسير - لكان جائزاً، لكن جمع (حِسان) ليس لأجل (رجال)[٨] لأنك تعذر أن تقول: برجال حسان غلمانه، وإنما كان ذلك ليطابق مرفوعه.

وإلا ففيها ضمير الموصوف، وتؤنث، وتثنى، وتجمع.

---

(١) فى الأصل: (لعراتها).

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٤، وقال الرضى ٣/ ٥٠٨: "... ووجه قبح الأربع خلو الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح، أى: وجه منه، والوجه منه " ا. هـ.

(٣) ما سيذكره الشارح - رحمه الله - انظره فى: شرح المصنف ٣/ ٨٤٤، ٨٤٥، وابن القواس ص ٦٥٧.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) فى الأصل: (فيكون) وهو تصحيف.

(٦) فى شرح المصنف ٣/ ٨٤٥: (وجوههما).

(٧) فى الأصل: (غلامانهما) وما أثبته من: شرح المصنف ٣/ ٨٤٥.

(٨) فى الأصل: (رجل) وما أثبته من: شرح المصنف.

واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر.

فإن قلت: لِمَ جاز فيه ذلك ولم يجز فى جمع السلامة وكذلك فى التثنية؟

قلت: لمخالفة جمع التكسير للفعل، وموافقة التثنية وجمع السلامة، وقد تقدم ذلك فى الصفة.

وإلا أى: وإن لم ترفع بالصفة ما بعدها ففيها أى: فى الصفة ضمير يعود إلى الموصوف سواء نصبت ما بعدها أو جررت، وإلا فلزم خلو الكلام عما لابد منه فيه وهو غير جائز.

وتؤنث أى: الصفة، وتثنى، وتجمع، بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة إلى موصوفها، تقول: مَرَرْتُ بامْرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ، سواء فى ذلك نصبت (الوجه) أو خفضته، ومررت برجلين حَسَنى الوَجْهَيْن، وبرجالٍ حَسَنى وُجُوهَهم، لوجوب التطابق بين الضمير والمظهر الذى يعود إليه، إلاَ أنك تحذف حينئذٍ ما توجب[1] الإضافة حذفه[2].

واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين أراد به أن اسم الفاعل اللازم، واسم المفعول غير المتعدى إلى المفعول الثانى مثل الصفة المشبهة فيما ذكر من جواز المسائل الست عشر المذكورة فى الصفة المشبهة؛ لأن جواز هذه[3] المسائل إنما هو لشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل والمفعول، فجوازها فيهما بطريق الأولى[4] تقول: زَيْد حَاسِنُ وَجْهُهُ - بالوجوه الثلاثة فى (الوجه) كما فى الصفة، وكذلك تقول: مضروبُ غُلاَمُه - بتلك الوجوه فى (الغلام) -.

وإنما قيد اسمى الفاعل والمفعول بغير المتعديين لأنهما[5] لو كانا متعديين لم يجز نصب الفاعل وجره بعد حذف المفعول؛ لئلا يلتبس الفاعل به، إذ لو جوزنا هذه المسائل فيهما وقلنا: زيدُ ضَارِبٌ أَبَاه، لم يعلم أن (أباه) مفعول لـ (ضارب) أو فاعل له نصب تشبيها بالمفعول.

وكذا لو قلنا: زَيد ضَارِبُ أَبيه، لم يعلم أنه مفعول أو فاعل أضيف إليه.

وكذلك لو قلنا أيضا: زَيْد مُعْطِى أباَه، لم يعلم أن (أباه) مفعول ثان لـ (معطى) أو مفعول أول له أقيم مقام الفاعل، ونصبه تشبيها بالمفعول، بخلاف ما [لو][6] كانا غير المتعديين، فإنه لما لم يكن لهما مفعول حينئذ لا يحصل الالتباس.

* * * * *

---

(١) فى الأصل: (يوجب).

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٥، وابن القواس ص ٦٥٧.

(٣) فى الأصل: (هذا) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٤٧، وفيه هذا التعليل، وانْظُرْ إجراء اسمى الفاعل والمفعول مجرى الصفة المشبهة فيما ذكر فى: شرح التسهيل ٣/ ١٠٤.

(٥) انْظُرْ علة ذلك أيضا فى: الرضى ٣/ ٥١٠، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٤٥، والأصبهانى ٦٩٧.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

مباحث اسم التفضيل

اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره.

والرابع منها: اسم التفضيل، وإنما لم يقل: (أفعل التفضيل) لئلا يخرج عن / كلامه (خير) (١٠١/أ) و(شر)[١]، وتعريفه ما ذكره فقوله: ما اشتق من فعل شامل لغير اسم التفضيل مما اشتق من فعل، فلما قال: لموصوف[٢]خرج عنه أسماء الزمان والمكان والآلة فإنها ليست بموصوف[٣]، وبقوله: بزيادة أى: فيما اشتق هو منه بمعنى ثبوتها له على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإنها وإن كانت لموصوف لكنها ليست بالزيادة على غير الموصوف، فعلى هذا التعريف قد أخفى الفرق بين المعرَّف وبين اسم الفاعل الذى للمبالغة، لصدق الموصوف بالزيادة على الغير عليه بدلالة صدق قولك: زيد ضرّاب من عمرو، لكن يندفع بما ذكرنا، فالأولى إظهار ذلك المراد حتى أخفى.

وأيضا ما يقال: من أنه ينتقض بـ: زيد زائد على الغير، لأن الزيادة منها إنما تستفاد بأصل اللغة دون الاشتقاق، ولا كلام فيه.

ومن هذا القبيل قولهم: (طائل) بمعنى الزائد فى الطول[٤].

وذكر (الموصوف) لاحتياج الضمير إلى ما يعود إليه، أو لإيضاح ما يجد بكثرة الخواص، وإلا فقوله: (بزيادة على غيره) يفيد ما أفاده، كذا قيل[٥].

ثم اعلم أنه قد يقال: إن الحد المذكور يشكل بمثل: أحنك الشاتين[٦]، [وآبل من حنيف

---

(١) قال العلوى فى الأزهار الصافية ص ٥٥٦: " وإنما لم يقل (أفعل التفضيل)... ليدخل فيه قولنا: (خير) و(شر) فإنهما اسمان للتفضيل ولم يوجد فيهما صيغة (أفعل) لأن همزتهما مطرحة للتخفيف " ا. هـ. وانْظُرْ: الكناش ١/ ٣٣٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٥٣/ ب.

(٢) قال الجامى ٢/ ٢١١: " قوله: (لموصوف) يخرج أسماء الزمان والمكان والآلة، لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا إبهام فى تلك الأسماء " ا. هـ.

(٣) قال النيلى: " قولهم: (لموصوف) كالفصل الذى يخرج به الزمان والمكان،لأنهما وإن كانا مشتقين من فعل لكنهما ليسا بموصوف أى: ليسا صفتين لموصوف " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٤٨.

(٤) قال الرضى ٣/ ٥١٢: " ينتقض بنحو (فاضل) و(زائد) و(غالب)، ولو احترز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أى فى الفعل المشتق منه، لانتقض بنحو: (طائل) أى: زائد فى الطول على غيره، وشبِيهِهِ من اسم الفاعل المبنى فى باب المبالغة، والأولى أن يقال: هو المبنى على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيرِه فى الفعل، أى: فى الفعل المشتق هو منه... " اهـ.

(٥) قال الأصبهانى ص٦٩٨: " واعلم أنه لو حذف (الموصوف) لتم التعريف وتميَّز عما عداه، ولكن ذِكر كثرة الخواص واللوازم يفيد الوضوح أكثر " ا. هـ.

(٦) يقال: أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين أى: آكَلُهما بالحَنَك، ويقال: هذا البعير أحنك الإبل مشتق من الحنك أى: أشدها أكلا. انْظُرْ: اللسان (حنك) ٢/ ١٠٢٨، وانْظُرْ: الرضى ٣/ ٥١٣.

وهو أفعل، وشرطه أن يبنى من ثلاثى مجرد ليمكن البناء،.

[الحناتم][1] يقال: أبِل الرجل - بالكسر - أَبالة، مثل شكِس شكاسة[2]، فهو: آبل أى: حاذق بمصلحة الإبل[3]، لكن الفالى قال: " فعلى هذا لا يكون من هذا الباب[4] ".

وهو أى: اسم التفضيل يجيء على وزن أفعل باعتبار الغالب؛ لأن (خيرا) و(شرا) منه، وليس وزنهما على أفعل.

وما يقال[5]: المراد (أفعل) لفظا أو تقديراً، أو(أفعل) ما دام على الأصل، [لأن الأصل فى][6].

(خير) و(شر): أخْيَر، وأشَرَّ، نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الألف وأدغم الراء فى الراء الثانى! ليس بمستقيم إذ التزامه يفوت فائدة الترجمة بـ (اسم التفضيل).

وشرطه أى: شرط اسم التفضيل، أن يُبنى من فعل ثلاثى مجرد من الزوائد ليُمكن [البناء][7] أى: بناء أفعل منه، وإنما امتنع بناؤه من المزيد لأنه إن كان مع جميع حروفه فعدم الإمكان ظاهر، وإن كان بحذف بعضها يلتبس بـ (أفعل) المجرد فيختل المقصود، ألا ترى أنك لو قلت: أخرج من: استخرج، لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج[8]، وما جاء من نحو: أَفْلَسَ مِن ابْن المذَلَّق[9]، وأَولَى، وأَعْطَى، وفى الحديث

(جوف الليل أجوب دعوة)[10] من: الإفلاس، والإيلاء، والإعطاء، والإجابة، من الشواذ.

فإن قلت: فعلى هذا بطل قوله: (ليمكن)، إذ هو يدل على عدم الإمكان فى المزيد، والشواذ لا توجد بدون الإمكان!

قلت: أراد بعدم الإمكان ما من حيث الاستدلال الفعلى، لكونه منه لا يخلو عن الاختلال،

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من أمثال العرب، وقد ورد فى: مجمع الأمثال ١/ ١٤٨، وحنيف رجل من بنى تيم اللات بن ثعلبة.

(٢) فى الأصل: (شكاية) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: اللسان (أبل) ١/ ٩، والصحاح للجوهرى ٤/ ١٦١٨.

(٤) انْظُرْ: الفالى ل ٣٠٢ / أ.

(٥) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٤٦٢، والشرح المتوسط ص ٣٩٠، والأصبهانى ص ٦٩٩.

(٦) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدوانى ص ٤٦٢، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٧) ما بين المعقوفين من: المتن ص ١٨٥، وهى فى: الرضى ٣/ ٥١٢.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٤٨، والرضى٣/ ٥١٤، وابن القواس٦٦٠، وشرح ألفية ابن معطٍ لـه ١٠٠٢.

(٩) يروى بالدال والذال، وهو رجل من بنى عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس انْظُرْ: مجمع الأمثال ٢/ ٤٦١، وانْظُرْ: الإقليد ص ١٣٦٤.

(١٠) ورد الحديث فى مسند الإمام أحمد ٤/ ٣٨٧ عن عمرو بن عبسة عن النبى ﷺ قال: **«صَلاَةُ اللّيْل مَثْنَى مَثْنَى وَجَوْفُ الليلِ الأَخِير أجوَبُه دَعْوَةً»**. وانْظُرْ النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٩٩ وفيه: " أن رجلا قال: يا رسول الله أى الليل أجوب دعوة؟ قال: **«جَوْفُ الّلِيلِ الغَابِرِ»**.

ليس بلون ولا عيب، لأن منهما أفعل لغيره، ومثل: زيد أفضل الناس.

وأما من حيث الوقوع فلا يحكم بعدمه.

وأيضا من شروط اسم التفضيل أن يكون ذلك الفعل الثلاثى ليس بلون ولا عيب احتراز عن التباس (أفعل) الذى للتفضيل بـ (أفعل) الذى لغيره، لأن منهما أى: من اللون والعيب يجىء (أفعل) لغيره أى: لغير التفضيل، نحو: (أحمر) و(أعور) فلو جىء منهما (أفعل) للتفضيل لم يعلم أن المراد من (أحمر) أنه ذو حمرة أو زائد فى الحمرة[1]

قوله مثل: زَيْدُ أفضل الناس، تمثيل اسم التفضيل، فإن (زيدا) يشاركه الناس فى أصل الفضل مع زيادة عليهم فيه.

فإن قلت: قد جاء: فُلاَنُ أَجْهَلُ مِنْ كَذا، وأىّ عَيْبٍ أَقْبَحُ مِنَ الجهل، وأَضَلُّ سَبيلا، وكذلك: أَحْمَقُ مِنْ هبنَّقَة[2].

قلت: المراد بالعيب: العيب الظاهر، وما ذكرتم من العيوب الباطنة[3]، وأما الالتباس بين الأحمقين فيندفع بكون أحدهما من فعل دال على مجرد الوجود، والثانى من معنى زائد على الوجود بقبوله الزيادة والنقصان بعد الوجود هذا تحقيق ما ذكره الخليل[4].

وما أنشده الكوفيون من نحو قوله.

إذا الرجالُ شَتَوا واشتَدَّ أزمهم ::: فأنت [أبيضُهُم][5] سِرْبَالَ طَبَّاخ[6]

فإن قصد غيره توصل إليه بـ: أشد، ونحوه مثل: هو أشد منه استخراجا، وبياضا، وعمى.

---

(١) انْظُرْ: الرضى٣/ ٥١٤ وقال: " وينبغى أن يقال: من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو: فلان أبلد من فلان، وأجهل منه، وأحمق وأرعن وأهوج وأخرق... " اهـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٦٠، والأصبهانى ص ٧٠٠.

(٢) هبنقة: لقب ذى الودعات، واسمه: يزيد بن ثُروان بن قَيس بن ثَعْلَبة، وكان يضرب به المثل فى الحمق. انْظُرْ: ابن يعيش ٦/ ٩٢، وانْظُرْ المثل فى: مجمع الأمثال ١/ ٣٨٦.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٣/ ٥١٤، والأصبهانى ص ٧٠٠.

(٤) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٩٨.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٦) من البسيط لطرفة بن العبد فى: الديوان ص ١٨، ط / دار صادر، برواية:

أما الملوكُ فأنت اليومَ ألأمُهُمْ ::: لؤما وأبيضُهُم سربالَ طباخ

وانظره فى: الجمل ص١٠٢، والإنصاف١/ ١٤٩، وابن يعيش٦/ ٩٣، ولباب الإعراب ص٤٨٣، والمقرب ص ١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨، والارتشاف ٤/ ٢٠٨٣، ٥/ ٢٣٢٨، والخزانة ٨/ ٢٣٠. ويروى: اشتد أكلهم. شتوا: دخلوا فى الشتاء، واشتد أزمهم: الأزم: القحط والجدب. والمعنى: يهجو أحدهم ويصفه بشدة البخل لأن ثياب طبَّاخه تكون فى وقت الجدب والقحط شديدة البياض. والشاهد قوله: (أبيضهم) حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض، وهو جائز عند الكوفيين، شاذ عند البصريين.

وقولـه:

جاريــــةٌ فى درعهــــا الفِضْـــفَاضِ ::: أبــيَضُ مِــنْ أختِ بــنى أبــاضِ[1]

مع شذوذه محتمل لغير التفضيل بأن يكون من قبيل: أفعل، فعلاء.

فإن قصد تفضيل غيره أى: غير الثلاثى الموصوف بما ذكر من الألوان والعيوب، والرباعى المجرد، والثلاثى المزيد فيه، توصل إليه أى: إلى تفضيل ذلك الغير بـ: أشد ونحوه كـ: أكثر وأقبح وغيرهما مما يصح بناء (أفعل) منه على حسب غرضك الذى تقصده، بإيقاع مصدر ذلك الغير تمييزاً لما به التوصل مثل قولك: هو أشد منه استخراجا، وأكثر بياضا، وأقبح عمى، مثَّلَ بأمثلة ثلاثة، الأول لغير المجرد، والثانى للون، والثالث للعيب.

وقياسه أى: قياس مجيء أفعل التفضيل أن يكون للفاعل دون المفعول، لأنه لو جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول معاً لحصل الالتباس بينهما باعتباره، فلما كان كونه لهما مفضياً إلى اللبس كان التفضيل للفاعل أولى؛ لرجحانه على المفعول بوجوه[2]:

الأول: أن المفعول فضلة فى الكلام، والفاعل مقصود لكونه كالجزء منه فبناؤه للمقصود أولى.

وثانيهما: أن الحاجة إلى مبالغة الفاعل أمسّ منها إلى مبالغة المفعول.

وثالثها: أنه على تقدير العكس يلزم بقاء أكثر الأفعال بلا تفضيل لعدم الفاعل، لمجيئه من اللازم والمتعدى بخلاف المفعول.

ورابعها: أن التفضيل تأثير / باعتبار الزيادة، والفاعل مؤثر، فالتأثير باعتباره أقوى من المفعول (١٠١/ب) الذى هو متأثر لا مؤثر.

وقد جاء أفعل التفضيل مع قيام ذلك القياس للمفعول على الشذوذ مثل: أعذر بمعنى المعذور

(١) من الرجز لرؤبة فى: ملحق ديوانه ص ١٧٦، والخزانة ٨/ ٢٣٠، وانظره فى: الأصول ١/ ١٠٤، والجمل ص١٠٢، والإنصاف١/ ١٤٩، ولباب الإعراب ص ٤٨٣، وابن يعيش ٦/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩، والرضى ٣/ ٥١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٥. بنو إباض: قوم اشتهروا ببياض بشرتهم، والمعنى: هذه الجارية فى قميصها الواسع أكثر بياضا من أخت بنى إباض. والشاهد فيه كسابقه. هذا وقد أجاز الكوفيون اشتقاق أفعل التفضيل من السواد والبياض لأنهما أصل الألوان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز كغيرهما من الألوان وذلك لأنها من المعانى اللازمة التى تشبه أن تكون خلقة كاليد والرجل أو لأن الفعل منها يأتى على (افعلّ) نحو: احمرّ، واصفرّ، وما أشبه ذلك. انْظُرْ: الإنصاف ١/ ١٤٨ وما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨، والرضى٣/ ٥١٥، وابن القواس ص ٦٦١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٥٤/ أ.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٠، والإيضاح ١/ ٦٥٤، وابن القواس ص ٦٦٣، والأصبهانى ص ٧٠١.

وألوم، وأشهر، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافا، أو بـــ (من) أو باللام.

وألوم بمعنى الملوم، وفى المثل: أَشْغَل مِنْ ذَاتِ النِّحَيَيْنِ[1]، بمعنى المشغول، وأشهر بمعنى المشهور، وغيرها كـ: الأعرف، والأكرم[2].

وذات النِّحْيَيْن امرأة شغلها خوات بن جبير الأنصارى بنحييها من السمن وقضى منها الوطء، والقصة مشهورة فلا حاجة إلى تفصيلها، فضرب المثل فى الاشتغال[3].

ويستعمل أى: اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه: من كونه مضافا سواء كان المضاف إليه معرفة نحو: زيد أفضل القوم، أو نكرة نحو: زيد أفضل رجل، بمعنى أن الرجل مفضل والرجال لو فضلوا رجلاً رجلا لكان هو أفضل كل رجل من بين المفضلين.

أو مقارنا بـ (من) نحو: زيد أفضل من عمرو، أو معرفا باللام نحو: زيد الأفضل.

وإنما لم يستعمل إلا بأحد هذه الوجوه الثلاثة لأن[4] الغرض من اسم التفضيل إثبات الزيادة فى أصل الفعل للموصوف على الغير، وذلك لا يحصل عند التجرد عن هذه الثلاثة بالكلية؛ لعدم العلم بالمفضل والمفضل عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أشرف، لم يفهم من هو الذى زاد عليه فى الشرف، فإذا قلت: بـ (من) أو بالإضافة، أو باللام التى للعهد[5] كان واضحا فى حصول المقصود لدلالتهم على الغير.

---

(١) ذات النحيين: امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية. انْظُرْ: مجمع الأمثال ٢/ ١٨٤، وكتاب الأمثال ص ٣٧٤.

(٢) قال ابن مالك: " قولهم: هو أزهى من ديك، وهو أشهر منه، وأشغل من ذات النحيين، وأعذر وألوم... ليس فيه شذوذ فيتوقف على السماع، بل هو فى التفضيل مطرد كاطراده فى التعجب، بخلاف ما يوقع فى ليس " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٦، ١١٢٧، وانْظُرْ: البصريات ص ٤٢١. وقال ابن جماعة ص٢٦٧: " ومجيئه للمفعول كثير مطرد إذا أمن اللبس مثل: أبهت من زيد، من (بهت) لأنه لم يجئ إلا لما لم يسم فاعله كقوله تعالى:{فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ} - البقرة (٢٥٨)، ثم مجيئه للمفعول على ثلاثة أقسام: الأول: عند أمن اللبس فيجوز مطلقا مثل: أبهت، من قولهم: بُهت زيد، وهو أعنى بحاجته، أى: أكثر عناية من قولهم: عُنى زيد بكذا... الثانى: ما يجوز عند القرينة كقوله: أشغل من ذات النحيين، من: شُغِل... الثالث: مالا يجوز مطلقا وهو عند اللبس إذا لم يكن قرينة مثل: أنفع، وشبهه " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ قصة هذا المثل ومضربه فى: كتاب الفاخر لابن سلمة ص ٧٠، وانْظُرْ: الإقليد ص ١٣٦٦.

(٤) انْظُرْ هذا التعليل فى: شرح المصنف ٣/ ٨٥٠، وانْظُرْ: الرضى٣/ ٥١٧، وابن القواس ص ٦٦٣، والجامى ٢/ ٢١٥.

(٥) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٥٠: " وإذا قلته باللام كقولك: زيد الأشرف، فإنما تعرفه تعريف العهد، وهو لا يكون معهوداً إلا على هذه الصفة المذكورة، فإذا عرفته بالعهد فهم المعهود الذى قد علم من هم المفضل هو عليهم " ا. هـ.

فلا يجوز حينئذ اجتماع الاثنين منها فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو؛ لأن الغرض يحصل بأحدهما فيكون ذكر الآخر لغوا، إذ كل واحد منهما مستبدٌّ في تعيين المفضل عليه[1].

فإن قلت: ما تقول بقول الأعشى[2]:

ولستَ بالأكثرِ منهُم حصى ::: وإنما العزةُ للمُكَاثِرِ[3]

فإن فيه قد جمع [من][4] مع اللام[5]؟

قلت: (من) هذه ليست بالتي نحن بصددها، أي ليست باعتبار التفضيل حتى ينافيها اللام، فهو في تقدير: لست كاثراً من بينهم حصىً، أي: عدداً [6]، وقد يقال: إن (من) في هذا البيت بمعنى (في)، تتعلق بـ (الأكثر) أي: لست بالأكثر فيهم[7].

وأما نحو:

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٥٠: " ولا يجمع بين (من) واللام، أو الإضافة فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو؛ لأنهم لم يأتوا بـ (من) إلا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه، وقد علم أن اللام تفيد ذلك، فلم يكن للجمع بينهما معنى، وأيضا فإن معنى التعريف باللام يجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه، ومعنى (من) تفضيله على من ذكر بعدها دون سواه، فيصير المعنى عند الاجتماع تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود وذلك تناقض، وأيضا فإن (من) تشعر باحتياجه ونقصانه، واللام تشعر باستغنائه وكماله، فلو جمع بينهما لكان كالجمع بين المتناقضين " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٦ / ٩٥، والرضى ٣/ ٥١٩، وابن القواس ص ٦٦٣.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، كان يغني بشعره، فسُمّي صناجة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم، وفد على الملوك من العرب والفرس. انْظُرْ: الأعلام ٧/ ٣٤١، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٥٢.

(٣) من السريع في ديوانه ص ٩٤ من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل، وانظره في: الخصائص ١/ ١٨٥، والمفصل ص ٢٩٣، وابن يعيش ٦/ ١٠٣، والإيضاح١/ ٦٦٠، ولباب الإعراب ص ٤٨٤، والرضى ٣/ ٥١٩، وابن القواس ص ٦٦٣، والتخمير ٣/ ١٣٢، والمغني ٢/ ٦٥٦، والخزانة ١/ ١٥٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨. يهجوه بأنه لا عزة له لأنه ليس بالأكثر عدداً، وإنما العزة لصاحب الكثرة وهو عامر بن طفيل. والشاهد قوله: (بالأكثر منهم) حيث جمع بين (أل) و(من) في أفعل التفضيل.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال ابن عقيل: " أول على زيادة (أل)، أو على تعلق (مِنْ) بـ (أكثر) محذوفا دل عليه المذكور، أي: لست بالأكثر أكثر منهم، أو هو شاذ " ا. هـ. انْظُرْ: المساعد ٢/ ١٧٤.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٦٦٠، والرضى ٣/ ٥١٩، وابن القواس ص ٦٦٤، والإقليد ص ١٣٧٧.

(٧) انْظُرْ: الإيضاح ١/ ٦٦٠، والرضى ٣/ ٥١٩، وابن القواس ص ٦٦٤، والإقليد ص ١٣٧٧.

ولا: زيد أفضل، إلا أن يعلم.

ورثتُ مُهَلْهَلاً والخيرَ منه ::: زُهيراً نِعمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينا[1]

فقليل نادر.

وكذلك لا يجوز أن يقال: زيد أفضل، مجرداً عن هذه الأمور الثلاثة، لما ذكرنا من فوات الغرض من اسم التفضيل حينئذ، وهذا وإن كان معلوما من بيان كون استعماله بأحد هذه الأمور الثلاثة، إلا أنه أعاد صريحا ليبنى عليه قوله: إلا أن يعلم، أى: لا يجوز التجرد عنها إلا إذا علم المفضل عليه، فيجوز التجرد عنها حينئذ لحصول المقصود بوجه آخر نحو قوله تعالى:**{اللهُ أَكْبَرُ}**[2] أى: الله أكبر من كل كبير، وكقوله تعالى:**{يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى}**[3] أى: أخفى من السر، وكقول الشاعر:

إنّ الذى سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا ::: بيتاً دعائِمُه أَعَزُّ وأطْوَلُ[4]

ثم اعلم أن حذف (من) فى الصور المذكورة على سبيل الجواز، فيكون مراداً فى التقدير كما فى قولهم: أزيد أفضل أم عمرو؟، وقد يكون ذلك الحذف على سبيل الوجوب كما فى (آخر) و(دنيا) و(جُلّى) فإن حذف (من) واجب فيها لجريانها مجرى الأسماء التى لا تفضيل فيها، ولذلك لم يستوِ فى (آخر) ما استوى فى اسم التفضيل، بل روعى المطابقة كما هى أصل الصفات، وفى كثير من الأحكام خالفه[5].

---

(١) من الوافر لعمرو بن كلثوم فى: الديوان ص ٩٠، وانظره فى: شرح المعلقات السبع ص ١٢٩، وشرح القصائد العشر ص ٢٣٨، وشرح القصائد السبع الطوال ص ٤٠٦، والرضى٣/ ٥١٩، ولباب الإعراب ص ٤٨٥، والخزانة ٨/ ٢٦١. ومهلهل: اسم جد الشاعر من قبل أمه، وهو أخو كُليب بن وائل، وزهير: جده من قبل أبيه، والشاهد قوله: (الخير منه) وهو كسابقه، وقد خرجه الرضى ٣/ ٥١٩ على زيادة اللام و(من) تفضيلية، وقال ٣/ ٥٢٠: " ويجوز فى البيتين على ما قيل أن يقدر أفعل آخر عاريا من اللام يتعلق به (من) أى: لست بالأكثر أكثر منهم حصى، والخير خيرا منه " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٨، وابن جماعة ص ٢٦٩.

(٢) سورة التوبة من الآية (٧٢)، قال تعالى:**{وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ}**، وسورة العنكبوت من الآية (٤٥)، قال تعالى**{وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ}**.

(٣) سورة طه من الآية (٧).

(٤) من الكامل للفرزدق فى: الديوان ٢/ ١٥٥، وانظره فى: المفصل ص ٢٩١، وابن يعيش٦/ ٩٧، والتخمير ٣/ ١٢٩، والرضى ٣/ ٥١٧، والأشمونى ٣/ ٥١، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢، والخزانة ٦/ ٥٣٩. والشاهد قوله: (أعز وأطول) حيث جاء بأفعل مجرداً عن أحد الأمور الثلاثة، وحذف المفضل عليه للعلم به، والتقدير: أعز من غيره وأطول من غيره.

(٥) قال الإسفرابينى: " وقد يحذف (من) لفظا ويراد تقديراً، والتزم فى: (آخر) فلم يستو فيه ما استوى فى غيره، ونحو (دُنيا) و(جُلّى) غلب، فاختلط بالأسماء " ا. هـ. انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٨٥.

فإذا أضيف فله معنيان أحدهما: – وهو الأكثر – أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون المفضل منهم، مثل: زيد أفضل الناس.

فإذا أضيف أى: اسم التفضيل، فله أى: لاسم التفضيل معنيان، على معنى أنه حينئذ يوجد فى معناه اعتباران، وإلا فمعنى اسم التفضيل واحد فى أى حالٍ كان وهو مفهومه المذكور، وبهذا سقط اعتراض صاحب التحفة[١] على المصنف.

أحدهما: أى: أحد معنيى اسم التفضيل – وهو الأكثر استعمالا من المعنى الذى يذكر بعد – أن يُقصد به أى: باسم التفضيل الزيادة المخصوصة التى هى الزيادة لموصوف اسم التفضيل على من أضيف اسم التفضيل إليه، والضمير المجرور للموصول.

فيشترط على ذلك التقدير أن يكون المفضل أى: موصوف اسم التفضيل منهم أى: من جملة من أضيف إليهم وداخلا فيهم، وإنما اشترط ذلك[٢] فى هذا المعنى لتحصل الشركة بين الجميع فى [هذا][٣] المعنى، لذكره معهم وتميزه منهم بالتفضيل [بلفظ][٤] أفعل كما فى مثل قولك: زيد أفضل الناس، فلا يجوز: الملائكةُ أفضل البشر، وبالعكس، ولا: الحرير ألين الكتان، بل يقال: الملائكة أفضل من البشر، والحرير ألين من الكتان.

وأما ما توهم بعض الناس[٥] من أن فى هذا الكلام تناقضا؛ لأن(زيدا) مفضل عليهم، فبدخوله فيهم يكون مفضلا عليه، فيلزم أن يكون (زيد) مفضلا ومفضلا عليه، وهو محال!

فجوابه[٦]: أن ذكر (زيد) فى الناس ليس لغرض التفضيل عليه معهم، بل إنما ذكر لغرض التشريك معهم فى أصل الفضل، فالوجه الذى ذكر به معهم غير الوجه الذى فُضل به عليهم، وإنما صح ذلك لأن لـ (أفعل) جهتين: ثبوت أصل المعنى، والزيادة فيه، إذ الزيادة فى الشىء فرع ثبوت أصله، يدل على ذلك صحة قولك: زيد قائما أحسن منه قاعداً، فـ (قائما) هى

---

(١) قال النيلى فى التحفة الشافية ص٦٨١: " إن أراد بقوله: (فله معنيان): أفعل التفضيل لغير التفضيل فليس بجيد؛ لأن أفعل التفضيل لا يكون إلا للموصوف بزيادة على غيره فليس له معنيان وله للتفضيل، وإن أراد بقوله: (فله معنيان) أفعل الذى لغير التفضيل فليس له أيضا معنيان، وإن أراد مطلق لفظ (أفعل) مع قطع النظر عن كونه للتفضيل أو لغيره فالكلام ليس فيه " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ هذه العلة فى: شرح المصنف ٣/ ٨٥١.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(٥) منهم الرضى حيث قال ٣/ ٥٢٢: " وليس قوله: (على من أضيف إليه): بمرضى؛ لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه، وليس مفضلا على كل من أضيف إليه، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة، فيلزم تفضيل الشىء على نفسه " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٦٤.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٢، وانْظُرْ: اعتراض الرضى على هذا الجواب ٣/ ٥٢٢.

والثاني: أن يقصد به...

الحال المفضل بها و(قاعدا) هى الحال [المفضل عليها][1] والعامل فيهما جميعا (أحسن) فلولا ذاك الاعتباران للزم المحال المذكور. فلا يجوز: يوسف أحسن إخوته؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون جميع الناس كرماء فى قصد المتكلم فى قولهم: زيد أكرم الناس، وأن يكون جميع المخاطبين فى قول النبى - عليه السلام -: **«أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي»** [2] / وكذا قوله - عليه السلام -: **«أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي»**[3] محبوبين ومبغوضين، ومقربين، وبعيدين، وبطلانه ظاهر لا يخفى! (١٠٢/أ)

قلت: المضاف إليه فى مثل هذه المواضع مما يجب تخصيصه بالمشترك فى أصل المعنى الذى دل عليه (أفعل)، فيكون المعنى فى (أحبكم): أحب المحبوبين منكم، وكذلك المعنى فى (أبغضكم) و(أقربكم) و(أبعدكم)، وقولهم: أكرم الناس، ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف كأنه قال: أحب محبوبكم.

وكذا الكلام فى: زيد أكرم، أى: أكرم كرماء الناس، ويكون دليل التأويل[4] على أحدهما ما علم من لغتهم من أنهم لا يطلقون أفعل التفضيل إلا على ذلك، فلما كان معلوما عندهم صح إطلاق العام مراداً به التخصيص بما دلت عليه القاعدة المذكورة، هذا ما نقله النِّكْسَارِى عن أمالى المصنف[5].

فلا يجوز أى: إذا اشترط الشرط المذكور فى هذا المعنى، لا جواز لأن يقال: يوسف أحسن إخوته مراداً به ذلك المعنى؛ لاستلزم هذه المسألة أن يكون (يوسف) داخلا فيهم وخارجا عنهم، أما الأول فباعتبار الشرط المذكور[6]، وأما الثانى فلأن (يوسف) لخروجه عنهم أى: عن إخوته[7] بإضافتهم إليه لرجوع الضمير المجرور إليه خارج عنهم لاقتضاء الإضافة

---

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف.

(٢) الحديث فى الترمذى كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء فى معالى الأخلاق ٤/ ٣٢٥ عن جابر بن عبد الله، برواية: **«إن من أحبكم... إن من أبغضكم»**، وفى مسند أحمد ٢/ ١٨٥ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، و٤/ ١٩٣، ١٩٤، عن أبى ثعلبة الخشنى.

(٣) الحديث فى الترمذى كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء فى معالى الأخلاق ٤/ ٣٢٥ عن جابر بن عبد الله، برواية: **«إن من أحبكم... إن من أبغضكم»**، وفى مسند أحمد ٢/ ١٨٥ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، و٤/ ١٩٣، ١٩٤، عن أبى ثعلبة الخشنى.

(٤) فى الأصل: (القائل) وما أثبته من أمالى المصنف ٢/ ٥٥.

(٥) انْظُرْ: أمالى ابن الحاجب ٢/ ٥٥.

(٦) وهو قوله: (يشترط أن يكون منهم) أى: من جملة ما يضاف إليه.

(٧) فى الأصل: (إخوتهم) وهو تَصْحِيف.

زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح، فيجوز: يوسف أحسن إخوته، ويجوز فى الأول الإفراد،

ذلك، وهو محال لأنه جمع بين المتنافيين[1].

والمعنى الثانى من المعنيين المقصودين باسم التفضيل عند الإضافة: أن يقصد به أى:

باسم التفضيل زيادة مطلقة أى: غير مختصة بأن تكون للمضاف إليه [وحده][2]، فلا حاجة إلى اشتراط الشركة معه، ويكون المفضل الأفضل على الإطلاق.

وإنما يضاف اسم التفضيل حينئذ إلى المذكور بعده للتوضيح والتخصيص، فمعنى قولك: زيد أفضل الناس، بهذا المعنى: زيد هو الأفضل على الإطلاق، وله اختصاص بأن يكون منهم، ويراد منه: أن الناس فاضلون وزيد أفضل منهم، وعلى منوال ذلك: أشعر أهل جلدته أى قبيلته[3].

فيجوز أى: إذا لم يكن ذلك المعنى مشروطا بالشرط المذكور، فلأن يقال: يوسف أحسن إخوته، جوازاً مراداً به ذلك المعنى، لعدم استلزامه المحال المذكور؛ لزوال معنى الجامع حينئذ بين المضاف والمضاف إليه، فإن وقعت شركة بينهما فلا اعتداد بها[4].

فإن قلت: الإضافة بالمعنى الثانى ليست لإعلام المفضل عليه بل لمجرد[5] التوضيح والتخصيص، ولذلك جاز أن يقال: زيد أفضل البصرة من كل فاضل، باستعمال (من) معها، فحينئذ لم يصح قولهم: استعمال اسم التفضيل بأحد هذه الثلاثة إنما هو لتبيين المفضل عليه، فإن وجد فائدة الإضافة فبقى المفضل عليه غير معين ولابد منه، والقول بأن اسم التفضيل حينئذ بمعنى اسم الفاعل فلم يحتج إلى بيان المفضل عليه، فاسد؛ للتصريح بأنه حينئذ للزيادة المطلقة فيكون اسم التفضيل!

قلت: هذه شبهة كانت تختلج قديما فى صدرى ثم وجدتها فى الأسئلة، ولم أظفر بدفعها من تصريحاتهم ولا من إطلاقاتهم.

ويجوز فى اسم التفضيل إذا استعمل مضافا بالمعنى الأول[6] فى جميع أحوال موصوفه من التثنية والجمع تقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضلهم، الإفراد، وذلك لأن لـ (أفعل) شبها للذى بـ (من) لذكر المفضل عليه معه فجرى مجراه فى ترك المطابقة[7].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٢، وشرح الأصبهانى ص٧٠٢، والكناش ١/ ٣٤٤.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح الرضى ٣/ ٥٢٣.

(٣) قال الأصبهانى ص ٧٠٣: " ليس المراد أن أهل جلدته كلهم شعراء وهو أشعر منهم، بل المراد: تفضيلٌ مطلق، لكن أضيف للتخصيص بهم " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف٣ / ٨٥٣، والرضى ٣/ ٥٢٣، وابن القواس ص ٦٦٥.

(٥) فى الأصل: (المجرد).

(٦) وهو الذى تقصد فيه الزيادة.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٣، والرضى ٣/ ٥٢٣، وابن القواس ص ٦٦٥، والجامى ٢/ ٢١٧.

والذى بـــ (من) مفرد مذكر لا غير.

وقيل[(١)]: لأن اسم التفضيل هذا لكونه بعض ما يضاف إليه أشبه لفظه (البعض) وهو لا يثنى ويجوز المطابقة لمن هو لـه، وأما الثانى والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة.

ولا يجمع، ولا يؤنث، تقول: هند بعض الناس، والزيدان[(٢)] بعض الناس.

ويجوز فيه المطابقة أيضا لمن هو أى: اسم التفضيل، لـه، خلافا لابن السراج[(٣)] فإنه يعين الإفراد.

وذلك لأن دخول الإضافة التى هى من خواص الاسم قد أبعده عن شبه الذى بـ (من) فروعى فيه المطابقة حينئذ؛ ليكون مماثلا للموصوف، كما هو الأصل فى باب الصفات[(٤)] تقول: زيد أفضل القوم، والزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وهند فضلى القوم، والهندان فضليا القوم، والهندات فضليات القوم.

وقيل[(٥)]: " لأن الإضافة غير موضوعة للتعريف خاصة كاللام، بل هى كما تفيد[(٦)] التعريف فقد لا تفيده، فهى[(٧)] فى جهة الإفادة كاللام، ومع اللام تجب المطابقة، وفى عدمها كـ (من) ومع (من) يجب الإفراد ".

وأما اسم التفضيل المستعمل مضافا بالمعنى الثانى، واسم التفضيل المعرف باللام فلابُد فيهما من المطابقة أى: من مطابقة اسم التفضيل لمن هو لـه، عملاً بالأصل الثابت فى الصفات، ولعدم المانع منها لعدم مشابهتها لـ (أفعل) الذى بـ (من) من حيث لم يذكر المفضل عليه بعدهما[(٨)].

وأمثلة المضاف ما مرّ من أمثلة المضاف بالمعنى الأول فى الصورة [الأولى][(٩)]، فلا حاجة إلى الإعادة.

وأما أمثلة المعرف باللام فقولك: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون.

واسم التفضيل الذى يستعمل بـ (من) مفرد مذكر لا غير أى: الإفراد والتذكير واجب

---

(١) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ٤٦٦.

(٢) قولـه: (الزيدان) كرر فى الأصل.

(٣) قال الرضى ٣/ ٥٢٤: " وقال ابن الدهان، وابن السراج، وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ (من) ولا تجوز مطابقته لصاحبه؛ لأنه مثله فى ذكر المفضول بعده " ا. هـ. وانْظُرْ: الارتشاف ٥/ ٢٣٢٥، وشرح قطر الندى ص ٣٩٧، والأشمونى ٣/ ٤٩، والهمع ٣/ ٧٦.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٦٥، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٢١٨.

(٥) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ٤٦٧.

(٦) فى الأصل: (يفيد).

(٧) كلمة: (هى) ليست فى الغجدوانى.

(٨) انْظُرْ علة المطابقة فيهما فى: شرح المصنف ٣/ ٨٥٣، والرضى ٣/ ٥٢٤، وابن القواس ص ٦٦٦.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

فيه، لا جواز لغير ذلك من مطابقته لمن هو لـه؛ لأن (من) كالجزء من (أفعل) فلا يتم بدونـه[1]، وحينئذ إن ألحق علامة التثنية والجمع قبل ذكر (من) نحو: الزيدان الأفضلان من القوم، والزيدون الأفضلون منهم، يلزم إلحاقها[2] قبل مضيّ الاسم / بتمامه[3]، وفي ذلك إبطال لما(١٠٢/ب) لزمه من الاتصال، وإن ألحقت بعده فلا يجوز ذلك أيضا؛ لاستلزامه جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه، هذا فيما كان مذكوراً، وأما إذا حذف فلا يخلو من أن يكون الحذف بطريق الالتزام أولا، بل لفظا ويراد تقديراً، والأول يلزم فيه عدم الاستواء كما فى (آخر) والثانى ملحق بالملفوظ كما فى (الله أكبر).

واعلم أن اسم التفضيل لا يعمل عمل الفعل المختص به بالأصالة؛ لأن الأسماء العاملة إنما تعمل عمل الفعل باعتبار أن لها فعلا بمعناها، أو بالحمل على ما هو عامل من نوعه، أو بأن يكون بينهما نوع مشابهة، كاسم الفاعل الموضوع للمبالغة، والصفة المشبهة، فإنه و إن لم يكن لهما فعل بمعناهما فى الزيادة والثبوت، إلا أن الأول عمل بالحمل على ما ليس للمبالغة، والثانى بالمشابهة لاسم الفاعل كما مر، وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه فى الزيادة، ولا محمول عليه من نوعه، ولا مشابهة بينه وبين ما يعمل، فلم يعمل[4].

فإن قلت: مشابهة الصفة المشبهة باسم الفاعل فى أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، فاسم التفضيل الذى بغير (من) يجوز فيه ذلك، فلزم أن يعمل!

قلت: اسم التفضيل المستعمل بـ (من) أصل، لكونه جاريا مجرى التعجب، بدليل ما قال بعض الأفاضل[5]: " وشرطه أن يبنى [مما بنى][6] منه التعجب "، وما استعمل من أفعل التفضيل بـ (من) يوافق فعل التعجب الذى هو الأفضل فى لزوم الإفراد، بخلاف غيره، ولا شك أن ما وافق الأصل فى أكثر أحكامه أصل بالنسبة إلى غير المخالف له فيه فهو لم يشبه فلم يعمل، وحُمل الباقى عليه.

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٥٣: " وإنما التزم الإفراد إذا جاءت (من) لأنه جارى مجرى التعجب، ولذلك لم يبنَ إلا مما بنى التعجب فجرى مجراه فى وجوب الإفراد " ا. هـ وانْظُرْ: شرح الرضى ٣/ ٥٢٤، وابن القواس ص ٦٦٨، والأصبهانى ص ٧٠٥.

(٢) فى الأصل: (إلحقها) وهو خطأ.

(٣) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٢١٨، والدولت آبادى ل ١٠٦/ أ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٤، والأصبهانى ص ٧٠٩، والإقليد ص ١٣٧٧، والجامى ٢/ ٢١٩.

(٥) منهم ابن مالك حيث قال فى شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٣: ".... أفعل التفضيل إنما يبنى مما بنى منه فعل التعجب " ا. هـ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

فى مظهر.

وإنما قيد انتفاء العمل بأن يكون فى مظهر - وهو على الأعرف - لأن العمل فى المضمر ليس مما يختص بالفعل، ولأن العمل فيه لا يحتاج إلى قوة العامل لضعف الضمير[1]، لاسيما إذا كان مستتراً، فلا يتوقف العمل فيه على الشرائط التى تذكر بعد.

والمحققون أرادوا بالمعمول الظاهر: الفاعل[2]، وقالوا: إن اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به أصلا، أى: لا مظهراً ولا مضمراً وإن وجدت الشرائط، ويعمل فى سائر الفضلات كالظروف والحال وغيرهما من غير الاحتياج إلى تلك الشرائط، إذ رائحة الفعل - أعنى دلالته على الحدث - كافية فى العمل فيها[3]، وأما ما يروى من صور النصب نحو قوله:

وأَضْرَبُ منّا بالسيوفِ القَوَانسَا [4]

بنصب (القوانس)، وكذا من قوله تعالى:**{إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ}**[5] فمنصوب بمقدر مدلول [عليه بـ أفعل][6] أى: يضرب القوانس، ويعلم من يضل، فحذفا لدلالة التفضيل الذى هو منه عليه[1].

---

(١) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٢١٨، وقال الأصبهانى ص٧٠٩: " وإنما قلنا: إنه لا يعمل فى الفاعل الظاهر، والمفعول به؛ لأنه يعمل فى الفاعل المضمر نحو: زيد أفضل من عمرو، ففى (أفضل) ضمير يعود إلى (زيد) وينتصب عنه التمييز كقولك: (زيد أحسن وجها) أما فى الفاعل الظاهر لا يعمل، فلا يقال: مررت برجل أفضل منه أبوه، بخفض (أفضل) ولكن برفعه ليكون (أفضل) خبر مبتدأ وما بعده مبتدأ والجملة فى محل الرفع بأنه صفة لـ (رجل) " ا. هـ.

(٢) قال الرضى٣/ ٥٣٠: "... فلا يرفع الاسم الظاهر فى الأعرف الأشهر إلا بشروط - كما يجيء - وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عملُهُ، وليس ذلك بمشهور " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح قطر الندى ص ٣٩٧، ٣٩٨، والارتشاف ٥/ ٢٣٣٥.

(٣) قال الجامى ٢ / ٢١٩: " وأما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيهما أيضا بلا شرط؛ لأن الظرف والحال بكفيهما رائحة الفعل نحو: زيد أحسنُ منك اليوم راكبا، والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضا نحو: رطل زيتا " ا. هـ.

(٤) عجز بيت من الطويل وصدره: أَكَرَ وأحمىَ للحقيقةِ منهمُ، وهو للعباس بن مرادس فى: الديوان ص٩٣ من قصيدة قالها فى الجاهلية، وابن يعيش ٦/ ١٠٦، والتصريح ١/ ٣٣٩، والخزانة٨/ ٣١٩، وشرح أبيات المغنى ٧/ ٢٩٢، وغير منسوب فى: أمالى ابن الحاجب٢/ ١٥٨، والإيضاح١/ ٦٦٣، والتخمير٣/ ١٣٣، والرضى٣/ ٥٣٠، والأصبهانى ص٧١٠، والأشمونى٣/ ٥٦، القوانسا: جمع قونس وهو أعلى البيضة، وعظم ناتئ بين أذنى الفرس، والمعنى: يصفهم بأنهم على قوة وشدة وكر وحماية. والشاهد قوله: (القوانسا) وهو منصوب بفعل مقدر لأن (أفعل) لا يعمل فى الاسم الظاهر النصبَ.

(٥) سورة الأنعام من الآية (١١٧)، وفى الأصل: (أعلم بمن ضل) وهو خطأ.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٧١٠ وفيه مثل ذلك، وانْظُرْ: الإقليد ص ١٣٨٠، وشرح قطر الندى ٣٩٧.

إلا إذا كان صفة لشىء وهو فى المعنى لمسبَّب مفضّلٍ باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ فى عينهً الكُحْلُ منهُ فى عينِ زيدٍ؛ لأنه

إلا إذا كان اسم التفضيل صفة لشىء فى اللفظ، وهو أى: اسم التفضيل مع كونه وصفا فى اللفظ لشىء يكون فى المعنى صفة لمسبَّبٍ[1] - بالتنوين - يجوز أن يراد به المعنى اللغوى وهو ما جعل سببا ومتعلقاً، وأن الكحل سبب لحسن عين الرجل ومتعلق به، ويجوز أن يراد المتعارف لأن التفضيل فى الحقيقة للغير، لأن تفاوت الكحل الواحد بالأحسنيَّة وغيرها فى (عين) إنما يكون بتفاوت العين لهما، فإذن تكون[2] العين سبباً للكحل[3] فى التفضيل والكحل مسببا، وذلك لا ينافى لتصريح بعضهم أنه لمسبب الرجل، لأن ذلك لجواز أن يكون بطريق المجاز، لأن التفضيل لما كان لعين الرجل جاز أن يكون للرجل كذلك[4].

مفضَّل - بالجر - على أنه صفة لـ (مسبَّب) أى: ثابت لذلك المسبَّب زيادة الفضل باعتبار الأول، أراد به الشىء الموصوف باسم التفضيل من حيث اللفظ، وتفضيل ذلك المسبب على نفسه حال كون ذلك التفضيل باعتبار غيره أى: غير الأول المفسر بالشىء الموصوف، وكان جميعُ ذلك حال كون اسم التفضيل منفيا لأن المقصود إنما هو بذلك كما يبين.

فعند تحقق تلك الشرائط يعمل الرفع فى المظهر على الفاعلية كما فى مثل قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسن فى عينه الكحلُ أى: حال كون الكحل فى عينه، منه أى: من الكحل حال كونه فى عين زيد[5]، فـ (أحسن) اسم التفضيل قد جرى على (رجل) فى اللفظ منفيا، مع كونه فى المعنى صفة لمسببه وهو الكحل، والكحل مفضل باعتبار الرجل، ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل وهو(عين زيد)[6]، فرجع المحصول إلى أن الكحل أحسن من الكحل، لكن ذلك بالاعتبارين المذكورين.

وأشار إلى علة عمله عند تحقق هذه الشرائط بقوله: لأنه أى: لا يعمل اسم التفضيل فى الاسم الظاهر إلا عند تحقق الشروط المذكورة فإنه يعمل حينئذ لكونه بمعنى الفعل، كـ كون

---

(١) قال الدولت آبادى ل ١٠٦/ أ: " والمشهور فى اصطلاحهم أن يُطلق على المتعلّق اسمُ السبب دون المسبب، ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (يكون) وهو تصحيف.

(٣) فى الأصل: (الكحل) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (لذلك) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣١. والمقصود بهذا المثال هو مدح الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله فى عين رجل غيره، ونظيره قوله ﷺ : «مَا مِنْ أَيَامٍ أَحَبُ إلى الله فيها الصَّوْمُ مِنْه فى عَشْرِ ذِى الحجَّةِ».

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٧٠، وشرح الأصبهانى ص ٧١٠، ومسألة الكحل فى كتاب الكافية لمحمد بن إبراهيم ابن حسن النكسارى ل ١٨٨/ ب، مخطوط بمركز الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، لدى صورة منه.

بمعنى حَسُن، مع أنهم لو رفعوا فصلوا بين (أحسن) ومعموله...

(أحسن) في المثال المذكور بمعنى حَسُن [1] وذلك لأن معنى المثال المذكور ومعنى: ما رأيت رجلا حَسُن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد: واحدٌ، فالتركيبان متلازمان طرداً وعكساً، فيكون بينهما تساو في الصدق وذلك أول شاهد على اتحادهما معنى.

ثم هذا[2] يدل على نفي المماثلة، وهو قد[3] يكون بكون الأول راجحا، وقد يكون بكونه مرجوحاً، لكن سياق الكلام والاستعمال يدلان على أن المراد ههنا أن كونه في عين الرجل ليس/ مساوياً لكونه في عين زيد، بل أنقص منه، إذ كونه في عين زيد أرجح من كونه في عين (١٠٣/أ) الرجل، فهذا التفضيل استفيد من نفي المماثلة[4] في الحسن وانضمام القرينة إليه في الاستعمال واسم التفضيل من الواقع بعد النفي إنما عمل لكونه بمعنى أصل الفعل من غير اعتبار التفضيل. كذا ذكره الفالي[5].

وبهذا تظهر فائدة التقييد بكونه منفيا لمن لـه ذوق في تأمل المعنى.

ثم استدل على ذلك المدَّعَى بوجه آخر بأن يقول: مع أنهم أي: مع أن النحاة لو رفعوا[6] اسم التفضيل في مثالنا المذكور على تقدير عدم إعمالهم إياه في الكحل على أن يكون خبر مبتدأ وهو (الكحل) مقدما عليه؛ لانتفاء الاحتمال على غير ذلك، إذ (أحسن) لا يصلح للابتداء وإلا لكان مستوفيا للخبر قبل صلوحه للابتداء.

فصلوا بين أحسن وبين معموله أي: لمتعلقه الذي هو متمم لمعناه وبمنزلة جزئه وهو (منه)

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٥٤: " وإنما عمل عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها بمعنى (حَسُن) لأن المعنى: ما رأيت رجلاً حَسُن في عينه الكحل حسنه في عين زيد " ا. هـ. قال الرضي٣/ ٥٣٣: " قلت: هذه العلة التي أوردها تطرد في جميع أفعل التفضيل، فيلزمه إذن جواز رفعه للظاهر مطرداً، وذلك لأن معنى: مررت برجل أحسنَ منه أبوه، أي: حَسُن أبوه أكثر من حسنه، كما أن معنى: أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، حَسُن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد " ا. هـ.

(٢) من قوله: (ثم هذا يدل) بداية نقل من: الفالي ل ٣٠٣/ أ.

(٣) في الفالي: (ونفي المماثلة قد يكون...) الخ.

(٤) في الفالي: (من نفي أصل المماثلة).

(٥) انْظُرْ: شرح اللباب للفالي ل ٣٠٣/ أ.

(٦) قال الرضي ٣ / ٥٣٤: " قوله: مع أنهم لو رفعوا... إلى آخره، هذا تعليل سيبويه، وهو أن (أفعل) إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل، للاضطرار إلى العمل؛ لأنه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء، ويكون (الكحل) مبتدأ كما في قولك: مررت برجل أحسنُ منه أبوه، برفع (أحسن) والجملة صفة لـ (رجل)، ولا يجوز ذلك؛ لأن قولك (منه) بعد(الكحل) متعلق بـ (أحسن) فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي ولا يجوز ذلك " ا. هـ، وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ٣٢ وقد قال: " ومما يدلك على أنه على أوله ينبغي أن يكون، أنّ الابتداءَ فيه محال، أنك لو قلت: أبغضُ إليه منه الشرُّ، لم يجز " ا. هـ.

بأجنبى وهو الكحل، ولك أن تقول: أحسنَ فى عينه الكحل من عين زيد،

بأجنبى[1] وهو أى: ذلك الشىء الأجنبى الكحل، إذ التقدير أنه مبتدأ وهو أجنبى عن اسم التفضيل ومعموله حيث لم يكن كالجزء منه،

وفى ضمن هذا الكلام أشار إلى جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال: لزوم الفصل بين (أحسن) ومعموله باق على تقدير الإعمال فلِمَ لَمْ يحترز عنه؟

فجوابه: نعم إلا أنه ليس بالأجنبى؛ إذ الفصل حينئذ بالفاعل وهو ليس كذلك، لأن معمول الشىء لا يكون أجنبيا عنه كما فى قولك: مرّ زيد بعمر.

فإن قلت: أليس ما ذكرتم فى بيان كون (الكحل) مبتدأ من المانع (منه) يندفع بتقديم (منه) على الكحل[2]؟

قلت: نعم إلا أن الكلام فى أن (الكحل) فى هذا التركيب من غير تغيّر لا يجوز ارتفاعه إلا على الفاعلية لعدم جواز حمله على غيرها.

وأما جواب المصنف[3] فى الشرح بقوله: " ولو قدمت (منه) لرجع الضمير إلى غير مذكور" فقد قيل: إنه غير مستقيم؛ لأن مثل ذلك جائز فى كلامهم نحو: فى داره زيد[4]، والمجوّزون إعماله فى المفعول به قالوا فى مثاله: ما رأيت رجلا أضرب فى نظره غلام بالسيف أسدا منه فى نظر زيد.

فقلت: هذا وإن كان مخالفا لتصريح المحققين إلا أنا لم نجد فى كلامهم دليلا شافيا على نفيه، والله أعلم بحقيقة الحال.

ويجوز لك فى هذا المعنى عبارة أخرى أخصر من العبارة الأولى وهى أن تقول: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْن زَيْدٍ، فحذف الضمير من (منه) و(فى) من: (عين) وتدخل (من) على ما كان تدخل عليه (فى) لاحيتاج[5] الكلام إلى ذلك، والمعنى كما كان، طلباً للاختصار.

---

(١) قال الرضى٣/ ٥٣٤: "وعند الكسائى والفراء ليس الفصل ههنا بأجنبى لأن المبتدأ معمول عندهما للخبر"اهـ.

(٢) قال ابن القواس ص ٦٧٠: " لو قدم على (الكحل) لزم تقديم المضمر على المظهر وهو محال؛ لأن الهاء فى (منه) تعود على الكحل " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٧١١.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٤.

(٤) قال نجم الدين العجمى ص٧٧٦، ص٧٧٧: " أجاب المصنف فى الشرح بأنه لا يجوز ذلك ويلزم رجوع الضمير فى (منه) على غير مذكور، يعنى يلزم الإضمار قبل الذكر لأنه عائد على الكحل والتقدير أنه قدم عليه، وفيه نظر؛ لأن الكحل على تقدير كونه مبتدأ فى نية التقديم، و(منه) فى نية التأخير لأنه من تتمة (أحسن) وهو خبر فيعود الضمير على غير مذكور بحسب اللفظ، وهو جائز واقع كما فى قولنا: فى داره زيد " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٧١١، ومسألة الكحل فى كتاب الكافية ل ١٩١/ ب.

(٥) فى الأصل: (الاحتياج) وهو تَصْحِيف.

فإن قدمت ذكر العين تقول: ما رَأَيْتُ كَعَين زَيْدٍ أحْسَنَ فيها الكُحْلُ، مثل:
مَرَرْتُ عَلَــى وَادِى السِّــبَاعِ وَلاَ أَرَى ::: كَوَادِى السِّبَاعِ حــين يُظلِــمُ وَادِيَــا

وينبغى أن يعلم أن المسبب المذكور أى: (الكحل) فى ذلك المثال لابد وأن يكون مضافا إلى (زيد) محذوفاً، فالتقدير: من كحل عين زيد، فحذف المضاف وهو (الكحل) وأقيم المضاف إليه مقامه، وذلك لتصحيح المعنى[1].

فإن[2] أردت أن تقول بعبارة ثالثة أخصر من العبارتين المذكورتين قدمت ذكر العين المفضل عليه على اسم التفضيل، وتقول: مَا رَأْيتُ كَعَين زَيْدِ عَيْنًا أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ بالاستغناء عما بعد المرفوع[3]، وهذه المسألة مثل قول سُحيم[4] الذى أنشده سيبويه:

مَرَرْتُ[5] عَلَى وَادى السِّبَاعِ - وهو المفضل عليه المقدم - والحال أنى لا أَرَى... كَوَادِى السِّباع - أى: ولا أرى واديًا كوادى السباع، حِين يُظْلِمُ وَادِيًا أى: حين يصير ذلك الوادى ذا ظلامة،

---

(١) قال الرضى ٣/ ٥٣٤: " لك فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر وهو: أن تحذف المفضول المجرور بـ (من) وحرف الجر الداخل على الاسم الذى ذكرنا أنه غير الأول، فتقول بدل قولك: منه فى عين زيد: (من عين زيد) وهو على حذف المضاف أى: من كحل عين زيد، لأنه يُفضَّل الكحل على الكحل، لا الكحل على العين " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٢٢٤، والدولت آبادى ل ١٠٧/ أ.

(٢) قال النكسارى: " إنما أورد هذه العبارة بحرف الشرط، لقلة استعمالها، لوقوع التغيير الكثير منها، من: الحذف والتقديم والتأخير ولذا احتاج إلى نظير لها من كلام الفصحاء ". انْظُرْ: مسألة الكحل ل ١٩١/ ب.

(٣) قال الرضى٣/ ٥٣٥: " لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية وهى: أن تقدم الاسم الذى قلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلا عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحلُ، وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت (أفعل) بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن (من) التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا أيضا بعد السبب المرفوع " ا. هـ.

(٤) هو: سحيم بن وثيل بن عمرو الّرياحىّ الّيَربُوعىّ الَحْنَظلىّ التميمى، شاعر مخضرم، عاش فى الجاهلية والإسلام، ناهز عمره المائة، كان شريفا فى قومه نابه الذكر، انْظُرْ: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٧٦، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٢٧، والأعلام ٣/ ٧٩.

(٥) بيتان من الطويل لسحيم بن وثيل فى: الكتاب٢/ ٣٢، وتحصيل عين الذهب ص ٢٥١، والتبصرة ١/ ١٨٠، ولباب الإعراب ٤٨٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨، والخزانة ٨/ ٣٢٧، وغير منسوب فى: الأصول ٢/ ٣٠، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٧٤، والرضى ٣/ ٥٣٥، وابن الناظم ص ١٨٩، والارتشاف ٥/ ٢٣٣٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧٥، وادى السباع: موضع بطريق البصرة، ساريا: من سرى أى سار فى الليل، والمعنى: يقول مررت على وادى السباع فإذا هو مظلم ولا تضاهيه أودية ولا تماثله فى تمهل من يرده فى أى وقت إلا فى الوقت الذى يقى الله فيه السارين ويؤمنهم، والشاهد قد بينه الشارح فلا حاجة لإعادته، وتقديره: أقلّ به ركب أتوه تئية منهم به.

أقَــلّ بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تِئِيَّــةً ::: وأَخْــوفَ إلا مَــا وَقَــى اللهُ سَــارِيَا

أَقَلّ به أي: بذلك الوادى رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً... - أى توقُفاً وتلبثا - ولا أرى واديا كوادى السباع حين يظلم أخْوَفَ إلا مَا وَقَى الله سَارِيا.

والاستشهاد أن المفضل عليه وهو (وادى السباع) قدم على اسم التفضيل وهو (أقل) كما قدم العين فى المثال المذكور قبله مع حذف الروابط المذكورة فى المثال الأول[١].

فإن قلت: ما الحكمة فى إيراد هذا البيت بعد ذكر المثال فى العبارة الثالثة؟

قلت: لما كان هذه العبارة مما كثر فيه وقوع التغيير من الحذف والتقديم والتأخير كانت قليلة[٢] الاستعمال، وحرف الشرط[٣] قرينة لذلك، فاحتاج إلى نظير لها فى الكلام الصادر من الفصحاء للتأييد.

لا يقال: المانع من ارتفاع الكحل على الابتداء - وهو لزوم الفصل بأجنبى - منتف فى هذه العبارة فينبغى أن يجوز رفع (أحسن)؛ لأنا تقول: أجاب عنه المصنف فى الشرح بقوله[٤]: " وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لأنها فرعها، ولأن الفصل فيها مقدر أيضا على تقدير رفع (أحسن) ". فليتأمل.

* * * * *

---

(١) قال النكسارى: " فـ (أقلَّ) جرى من حيث اللفظ على (واديا) وهو فى المعنى المسبب هو (الركب) ومفضَّل باعتبار من هو له وهو قوله (به) على نفسه باعتبار وادى السباع... قوله (واديا) مفعول لـ (أرى) والجار مع المجرور أعنى: كوادى السباع، حال منه، أو مفعول ثان، وقوله (حين يظلم) حال من: وادى السباع، والعامل فيه معنى التشبيه، و(أقلَّ) صفة لـ (وادى)، وقوله (ركبٌ) فاعل لـ (أقلَّ) وهو المراد بالاستشهاد بالبيت، والجملة الفعلية أعني: قوله (أتوه) صفة (ركب) و(التئية) التوقف والتلبث، وهو نصب على أنه تمييز من (أقلَّ) أى: أقلَّ توقفا، أو مفعول مطلق من (أتوه) لأنه نوع من الإتيان، أى: متلبثين لشدة الخوف، وقوله (وأخوفَ) عطف على (أقل) أو على (تئية) إن جعلت حالا، قوله (إلا ما وقى الله) الاستثناء مفرغ، و(ما) مصدرية أى: فى كل وقتٍ إلا وقت وقاية الله تعالى السارى، قوله (ساريا) منصوب بـ (وقى) وقيل: حال من ضمير (أخوف) وقيل: تمييز منه " ا. هـ انْظُرْ: مسألة الكحل فى كتاب الكافية ل ١٩٢/ أ.

(٢) فى الأصل: (قليل) وهو تَصْحِيف.

(٣) المراد به حرف الشرط فى قول المصنف: (فإن قدمت ذكر العين..)..

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٥.

مباحث الفعل

الفعل: ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

لما فرغ عن بيان النوع الأول من أنواع الكلمة شرع فى بيان النوع الثانى منها فقال: الفعل وهو فى اللغة: ما يصدر عن الشيء ويسمى الفعل الحقيقى[1]، وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف.

فقوله: ما دل على معنى كالجنس شامل للأنواع الثلاثة، وقوله: فى نفسه يخرج الحروف، وقوله: مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم وبقى التعريفُ مُنطَبِقاً على المعرَّف.

وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب (الصبوح) واسم الفاعل، فهو وارد هنا باعتبار عكسه، وكل وما ورد على حد الاسم بهذا الاعتبار كالمضارع، والأفعال الغير المتصرفة كـ (عسى) وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده[2]، فلابد من أن يراد بـ (ما): الكلمة، وبـ (الدلالة): الدلالة الأولية، وبـ (الاقتران) ما هو بحسب الوضع حتى يخرج الجواب عن كل ذلك.

واصطلاحهم على أن يسمونه فعلا باعتبار / اشتماله على الفعل الحقيقى مع مناسبة الاشتقاق بينهما، **(١٠٣/ب)** بخلاف الزمان[3]، وتسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسببٍ غير عزيز فى كلامهم.

ثم اعلم أن هذا الحد يدل بصريحه على أن مدلول الفعل هو الحدث فقط والزمان خارج عما تتعلق به الدلالة، وجعل المقترن صفة للمعنى متعلقا بـ (مقترن) لا تجديه نفعا؛ لأن إثباتك الإعجاب فى قولك: أعجبنى ضرب مقترن بزمان الحال، إنما هو باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان، فهذا مخالف لما عليه الأكثرون.

قيل: تعلق الاقتران بالزمان يجدى نفعا فى ذلك؛ لأن المفهوم إذا كان مركبا من جزأين كان كل واحد منهما مقارنا للآخر وهما مدلول شيء واحد، فالحدث والزمان هنا جزء مفهوم الفعل، وأحدهما مقارن للآخر، والفعل دالّ عليهما وضعا.

فإن قلت: تعريف الفعل ينتقض بالأفعال الناقصة لكونها غير دالة على المعنى المقارن بالزمان!

قلت[4]: لا نسلم كون تلك الأفعال غير دالة على المعنى المقارن بالزمان فإنَّ (كان) - مثلا -

---

(١) انْظُرْ: اللسان (فعل) ٥/ ٣٤٣٨، والأصبهانى ص ٧١٣، والمراد بالفعل الحقيقى: المصدر.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٧، والرضى ٤/ ٣، والأصبهانى ص ٧١٣، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) قال النيلى: " فإن قيل فالفعل يدل على الزمان فهلاً سَمَّوه زمانا؟ قيل: لأنه مأخوذ من لفظ المصدر وليس مأخوذاً من لفظ الزمان، فلما دلَّ عليه وهو مشتق من لفظه كان أخص به من لفظ الزمان " اهـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٥٣، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٢١١.

(٤) قال ابن القواس ص ٦٧٣: " إنها فى أصل وضعها تدل على المعنى وزمانه، والتجرد عن الوضع عارض لها " ا. هـ، وانْظُرْ: الإقليد ص ١٤٤٠.

ومن خواصه: دخول قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت،

يدل على كون خبره فى الزمن الماضى، غاية ما فى الباب أنه لا يدل على الكون مطلقا، أى من غير النظر إلى ذكر مرفوعه ومنصوبه، ولما كان ذكرهما لازما لـه بحسب الوضع وكان يـدل معـه على المطلوب صح أن يقال: إنه دال علـى المعنـى المقـارن بالزمـان وإن لم يـدل علـى الإطـلاق وهذا[1] القدر كاف فى دخولـه تحت حد الفعل عندهم.

ثم شرع فى بيان الفعل بخاصته فقال: ومن خواصه أى: من خواص الفعل، وقد عرفـت معنـى الخاصة فى بيان خواص الاسم[2]، وفيه إشارة إلى كثرة خـواص الفعـل لكـن مـا يـذكر أكثرهـا وأشهرها استعمالا، فتلك الخواص ست[3]، الأولى منها: دخول قد، وإنما اختص دخـول (قـد) بالفعل لأنها إما لتقريب الماضى إلى الحال، أو لتحقيق معنى الفعل كما إذا دخـل علـى الماضـى، أو لتقليل ذلك المعنى كما إذا دخل على المضارع - على الأغلـب - واختصـاص هـذه المعـانى بالفعل ظاهر عند كل واحد.

والثانية منها: دخول السين، إنما أورده معرفا باللام العهدى، وذكر سـوف الـذى هـو الخاصـة الثالثـة منها مجرداً عنها للإشارة إلى ما هو المقصود منه؛ لأنه كما يجـىء للاسـتقبال يجـىء أيضـا لمعـان كـثيرة مذكورة فى موضعها، وإنما اختصا بالفعل لأنهما للاستقبال فمعناهما وضعاً يقتضى الفعل.

والرابعة منها: دخول الجوازم، ووجه اختصاصها بالفعل اختصاص الجزم به، لكونه فـى الفعـل عوضا عن الجر فى الاسم، فلو لم يختص على التقـدير المـذكور لـزم تخلـف المعلـول عـن العلـة المؤثرة، ولم يعكس للتعادل.

قيل: ذلك باقتضاء جهتيها اللفظية والمعنوية، أما الأولى: فلأن الجزم عبارة عن تغيير يلحـق آخـر الفعل بقطع حركة أو حرف، وأما الثانية: فلأن معنى (لم يضرب) نفى يرد المضـارع إلى الماضـى، واستدعاء هذين المعنيين الفعل أظهرُ من أن يخفى، وهذان الوجهان يجوز أن يكونا دلـيلين علـى عدم العكس.

والخامسة منها: لحوق تاء فعلت - بالحركات الثلاث - أراد به الضمائر المرفوعة البـارزة، وإنمـا اختص ذلك بالفعل لامتناع ثبوتها فى الأسمـاء والحـروف، أمـا الأول: فـلأن اتصـالها بالاسـم يؤدى إلى اجتماع الألفين فى المثنى، واجتماع الواوين فى الجمع، وأما الثـانى: ظـاهر لأن تلـك الضمائر فاعلة البتة وليس للحرف عمل الفاعل.

---

(١) فى الأصل: (وهو) وهو تَصْحيف.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ اختصاص هذه الخواص بالفعل فى: ابـن يعيش ٧/ ٣، وشـرح المصـنف ٣/ ٨٥٨، والرضـى٤/ ٣ ومـا بعدها، وابن القواس ص ٦٧٥، والصفوة ١/ ٥٣، والأصبهانى ص٧١٤ وما بعدها، والجامى ٢/ ٢٢٩.

وتاء التأنيث ساكنة.

واحترز بالمرفوعة عن المنصوبة والمجرورة فإنهما لا يختصان بالفعل بل يتصلان بالاسم والحرف، وبـ (البارزة)[1] عن المستكن فإنه ليس بمختص بالفعل بل يوجد فى الاسم، فألف (ضاربان) للتثنية، والواو فى (ضاربون) للجمع وليسا بضميرين، بدليل تغيرهما [فى][2] الإعراب[3]، فلم يتصل به فى الواحد أيضا طرداً اللباب.

والسادسة: لحوق تاء التأنيث الساكنة فى أصل الوضع، سواء بقى عليه أو خرج عنه بسبب العارض، وإنما اختصت[4] تلك التاء به لأن وضعها للدلالة على تأنيث المسند إليه للفعل، وإنما قيد بـ (الساكنة) احتراز عن المتحركة فإنها[5] لا تختص[6] بالفعل بل [تلحق][7] الاسم كـ ضاربة[8]، وإنما لم يفعل على العكس للتعادل[9] ولئلا يلزم تثقيل[10] الأثقل وتخفيف الأخف.

وفى اختياره الدخول فى الأربعة الأولى واللحوق فى الأخيرين نكتة لطيفة وهى: الإشارة إلى ما وقع فى استعمالاتهم بحسب الأغلب من أن استعمال الدخول فيما يتصل بالأول، واللحوق بالآخر.

* * * * *

---

(١) قال صاحب الإقليد ص ١٤٤١: " قيد بالبارز، إذ المستكن غير مختص بالفعل، فهو مشترك بين الفعل والصفات، تقول: زيد ضرب، فتنوى فى (ضرب) ضميرا لـ (زيد) كما تنويه فى (ضارب) فى قولك: زيد ضارب " ا. هـ.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٨، والرضى ٤/ ٦، وابن القواس ص ٦٧٥.

(٤) فى الأصل: (اختص) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (فلأنها).

(٦) فى الأصل: (يختص) وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٧٥، والأصبهانى ص٧١٥، والدولت آبادى ل ١٠٨/ ب.

(٩) قال الرضى ٤/ ٦: " وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل " ا. هـ، وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ١٠٨/ ب.

(١٠) فى الأصل: (ثقيل) وهو تَصْحِيف.

الماضى

الماضى: ما دل على زمان قبل زمانك، مبنى...

لما فرغ من بيان تحقيق معنى الفعل وبيان خواصه، شرع فى بيان انقسامه إلى الماضى، والمضارع وبيانهما فقال: الماضى، فهو فى اللغة: الشىء الذى لم يبق[1]، وفى الاصطلاح: ما، أى: فعل دل بحسب أصل الوضع على زمان، كائنا ذلك الزمان قبل زمانك أى: قبل الزمان الذى هو زمان تكلّمك.

فقوله: (ما دل على زمان) وإن كان شاملا لجميع الزمان و(أمس) وأمثاله من حيث الظاهر إلا أن الأخير قد خرج بتفسير (ما) بالفعل[2]، وعدم التصريح به، وبتقييدنا الدلالة بما ذكر[3] يندفع ما يقال: إن حد الماضى ينتقض طرداً وعكساً بمثل: لم يضرب، وإن ضربتَ ضربتُ، وبمثل: زوجت، وبعت، إنشاء[4].

اعلم أن البعض من الشارحين للكافية قد أورد اعتراضا على المصنف فى هذا المقام بـ (خلق الله العالم)[5] والبعض بـ (خلق الله الزمان) ولعلّ فى إيراده على تعريف الفعل أولى؛ لكونه أظهر؛ لأن وجه الإيراد على ما صرحوا / به أن فِعلَ اللهِ لكونه أزليا يمتنع مقارنته بالزمان، وقد **(١٠٣/ب)** ذكروا فى جوابه وجوها كثيرة أجودها: أن المراد من الزمان ما هو أعم من أن يكون محققا أو مقدراً، والمخبر بهذا يقدر خلق الزمان المحقق فى الزمان المقدر، فيخبر قبل هذا كلام بالنسبة إلى الوضع والاصطلاح، والامتناع المذكور إنما لزم من خصوصية المادة، ثم ليس الغرض حصر دلالة الماضى على الزمان، بل فيه تنبيه على أن المعتبر فى الماضى من الزمان هو ذلك الزمان، وإلا لم يصح كونه قسماً من الفعل.

وقوله: مبنى - بالرفع - إما بأن يكون خبراً بعد خبر، أو بأن يكون خبر مبتدأ محذوف، أى: الماضى.

---

(١) انْظُرْ: اللسان (مضى) ٦ / ٤٢٢٢ وما بعدها.

(٢) قال الرضى ٤/ ٧: " قوله: (ما دل) أى: فعل دل، حتى لا ينتقض بـ (أمس) ونحوه " ا. هـ.

(٣) أى بالدلالة الوضعية.

(٤) قال ابن القواس ص ٦٧٧: " لا يقال: هذا التعريف لا يستقيم طرداً ولا عكسا، أما الطرد فبقولنا: لم يضرب، فإنه يدل على زمان قبل زمانك وهو مضارع، وأما العكس فبقولنا: إن ضربتَ ضربتُ، فإنه ماض ولا يدل على زمان قبل زمانك! لأنا نقول: المراد من الدلالة فى قولنا: (ما دل) الدلالة الوضعية، وعلى هذا يستقيم التعريف؛ لأن دلالة (لم يضرب) على الماضى ليست وضعية بل بواسطة قرينة وهى (لم)، وكذلك عدم دلالة الفعل المقترن بحرف الشرط أيضا ليس من قبيل الوضع بل لوجود الشرط " ا. هـ. وانْظُرْ: الأزهار الصافية ٢/ ٦٠٢، وابن جماعة ص ٢٧٢، والأصبهانى ص ٧١٦، والجامى ٢/ ٢٣١.

(٥) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٧١٣.

على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

على الفتح إما لفظا نحو (ضربَ) أو تقديراً نحو: (غـزا)، حـال كـون الماضـى مـع غـير الضـمير المرفوع؛ لأنه لو كان مع ذلك الضمير لوجب سكونه؛ لئلا يلـزم مـن تحركـه حينئـذ تـوالى أربـع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة[١]، لشدة اتصال ذلك الضـمير بفعلـه لكونـه فـاعلا لــه، ولم يلزم ذلك المحذور فى مثل (ضَرَبَكَ) لعدم شدة اتصال ضميره بالفعل لكونه من الفضول، ولهـذا قيد الضمير بـ (المرفوع).

وتقييد المرفوع بوصف المتحرك لإخراج ما هو ساكن منه كألف التثنية لأنه يكـون مفتوحـاً معـه لعدم لزوم المحذور المذكور فيه[٢].

وحال كونه مع غير الواو لأنه لو كان مع الواو لضم آخره لرعاية مجانسة حروف العلة بحركة مـا قبلها نحو: ضربُوا، كما روعى فى أختيها نحو: ضربَنِى، وضَرَبَا[٣].

وإنما أفرده بالذكر لإخراج وصف المتحرك إياه عما يشتمل عليه ما قبله.

وإنما كان بناؤه على الحركة لكونه مشابهاً بالمعرب فى الجملة بأن يقع موقع الخبر الذى الأصـل فيه إما اسم، أو فعل يشبهه، فكان على الحركة تنبيها على ذلك الشبه[٤]، وأما اختصاصه بالفتح لكونه أخف الحركات[٥].

* * * * *

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٩، والرضى ٤/ ٩، وابـن الـقواس ص ٦٧٨، والأصبهانـى ص ٧١٧، والصفوة الصفية ١/ ١٧٠، والإقليد ص ١٤٤٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٩، والرضى ٤ / ١٠، والأصبهانى ص ٧١٧.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٥٩، والأصبهانى ص ٧١٨.

(٤) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٥٩: " وإنما بنى على حركة لأنه مشبه بالمضارع من حيث قيامه مقام الاسم فى قولك: زيد ضرب، فى موضع (ضارب)، فلما أشبه المعرب بنى على حركة تنبيها بذلك على الشبه " ا. هـ. وانْظُـرْ: الرضى ٤/ ٩، وشرح الأصبهانى ص ٧١٦، وانْظُرْ: أسرار العربية ص ٢٧٨.

(٥) انْظُرْ علة اختصاصه بالفتح فى: ابـن يعـيش ٧/ ٥، والإيضـاح ٢/ ٥، وشـرح المصـنف ٣/ ٨٥٩، والصـفوة الصفية ١/ ١٦٩، وانْظُرْ: أسرار العربية ص ٢٧٨ وقد ذكر وجهين لكون الحركة فتحة.

المضارع

المضارع: ما أشبهه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين أو سوف.

المضارع فى اللغة: المشابه[1]، قيل: اشتقاقه من الضرع الذى هو الثدى؛ لأن كل واحد من الثديين شديد الشبه للآخر[2].

وفى الاصطلاح: ما أى: فعل أشبه الاسم، لكن لا على سبيل الإطلاق، بل بأحد حروف نأيت، وبهذا خرج الماضى وإن كان داخلا فى مطلق المشابهة[3]، وفى هذا التعريف تنبيه على وجه تسميته بهذا الاسم، ولما كان هذا تعريفا للمضارع الاصطلاحى بالمشابهة، ظهر بطلان ما يقال: إنه تعريف الشىء بما يرادفه.

وقوله: لوقوعه مشتركا تبين للجهة التى بها المشابهة بعد التنبيه عليها، أى: إنما أشبه الاسم لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال كالاسم المشترك، وتخصيصه أى: تخصيص المضارع بعد وقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال بالاستقبال بالسين أو سوف كما يتخصص ذلك الاسم المشترك بأمر يعينه إياه له [4].

ثم اعلم أن للعلماء اختلافا فى هذا المقام[5] فذهب بعضهم إلى الاشتراكِ المذكور، نظراً إلى أنه إذا عرى عن القرينة المعينة لأحدهما لم يخلُ عن احتمالهما، وبعضهم إلى أنه حقيقة فى أحدهما ومجاز[6] فى الآخر، ثم هؤلاء فرقتان: فرقة على كونه حقيقة فى الاستقبال ومجازاً فى الحال؛ لأن وجود الحال ليس بمتحقق بل هو المختلف فيه، وفرقة على عكس ذلك وهم الصائبون وقالوا فى ردّ الأول: إن الاحتمال الموجود عند التعرّى عن القرائن إنما نشأ من الاستعمال لا من الوضع، وفى ردّ الثانى: المراد من الحال هو الحد المشترك بين المستقبل والماضى، كالخط بين ضوء الشمس والظلمة، وهو موجود؛ لأن الماضى والمستقبل معدومان، ووقوع الفعل فى الزمان المعدوم محال، مع أن الأفعال واقعة بالضرورة، فوجب أن يكون

---

(١) فى الأصل: (المشابهة) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٦، والرضى ٤/ ١١، وابن القواس ص ٦٧٩، واللسان (ضرع) ٤/ ٢٥٨٠.

(٣) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٦٠: " قوله: (ما أشبه الاسم) يدخل فيه الماضى؛ لأنهم يقولون: زيد ضرب، كما يقولون: زيد ضارب، وقوله: (بأحد حروف نأيت) يخرج الماضى؛ لأنه لم يشبه الاسم بذلك، وإنما هى خصائص المضارع " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٧٩.

(٤) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٦٠: ".. إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف قلت: سيضرب، أو سوف يضرب، فقد تخصص بعد أن كان شائعا، كما أنك إذا قلت (رجل) فإنه صالح لذات (زيد) و(عمرو) فإذا قلت (الرجل) خصصته بالمعهود منهما بعد أن كان شائعا " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٢، والأصبهانى ص ٧٢١، وابن القواس ص ٦٨٠، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) فى الأصل: (مجازاً) وهو لحن.

فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون لــه مع غيره، والتاء للمخاطب، والمؤنث، والمؤنثين، غيبة.

بينهما زمان يقع فيه تلك الأفعال لا (الآن) المختلف فى وجوده، ولذلك يقال: إنّ (يُصلّى) فى: (زيد يصلى) حال، مع أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل.

قولـه: فالهمزة للمتكلم حال كون ذلك[1] المتكلم مفرداً، مذكرا كان أو مؤنثا، تبيينٌ وتحقيقٌ لمعانى حروف المضارعة وإعلام أن تلك الحروف لا تتعين لها إلا باعتبار معانيها، فإن صور بعضها قد تكون فى غير المضارع إلا أنه لم يجعل ما يدخل عليه مضارعاً لعدم ثبوت هذا المعنى فيها حينئذ[2].

وإنما اختص المتكلم بالهمزة لمناسبة بينهما من حيث مبتدأيته، إذ المتكلم مبتدأ الكلام، والهمزة من مبدأ المخارج[3].

والنون لـه أى: للمتكلم أيضا إذا كان مع ذلك المتكلم غيره، سواء كان واحداً، أو اثنين، أو جماعة، وسواء كان المجموع مذكرين، أو مؤنثين، أو بعضه مذكرا، وبعضه مؤنثا.

وإنما اختص بالنون لأن مرتبته زيادة متأخرة عن مرتبة حروف المد واللين؛ لأن الأصل بالزيادة تلك الحروف، وزيادة النون عند الاحتياج لشبهها، والمتكلم مع الغير متأخر أيضا عن المتكلم وحده، فتناسبا، وقيل اختص الأول بالهمزة والثانى بالنون ليوافق (أنا) و(نحن)[4]، وقد تستعمل فى الواحد للتعظيم كما فى قولـه تعالى:**{نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ}**[5].

والتاء للمخاطب مطلقا، وللمفرد المؤنث، والمؤنثين أراد به [المثنى][6].

وإنما قال: غيبة لأن المفرد / المؤنث ومثناه إذا كان من غير الغائب فلا يخلو من أن يكونا من **(١٠٤/ب)** متكلم، أو مخاطب، فإن كان من الأول فليس بالتاء، وإن كان من الثانى فقد تقدم ذكره.

وإنما اختص المخاطب بالتاء لمناسبة بينهما من حيث الانتهاء؛ لأن المخاطب منتهى الكلام، كما أن التاء لكون أصله واوا – وقد عدل عنه لكراهتهم وقوعه فى أول الكلمة، لئلا يلزم اجتماع الأمثال فيما فاؤه واو، وعطف على آخر – من منتهى المخارج[7].

ثم كان الغائبة والغائبتان تبعين لـه فى التاء لاشتراكهما معه فيها فى الماضى[8].

---

(١) كلمة (ذلك) كررت فى الأصل.

(٢) قال الرضى ٤/ ١٣: " قولـه: (فالهمزة للمتكلم) تبيين لمعانى حروف المضارعة، ليعلم أنها لا تكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها، وإلا ففى أول (أكرمت) أيضا همزة، وليست للمتكلم؛ لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً"، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٦٨٠، والصفوة الصفية١/ ١٧٦.

(٣) انْظُرْ: ابن القواس ص ٦٨٠، والإقليد ص ١٤٤٧، والدولت آبادى ل ١٠٩/ أ.

(٤) انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ١٧٨، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٣١٣.

(٥) سورة يوسف من الآية (٣).

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: الإقليد ص ١٤٤٨، والدولت آبادى ل ١٠٩/ ب.

(٨) نحو: ضربَتْ، وضربْتَ. انْظُرْ: الإقليد ص ١٤٤٨.

والياء للغائب غيرهما، وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى، ومفتوح فيما سواه.

والياء للغائب غيرهما[1] أى: غير المؤنث والمؤنثين، وهو الغائب المذكر مطلقا، والجمع المؤنث للغائبة، وإنما اختص ذلك الغائب بالياء لمناسبة بينهما من حيث التوسط؛ لأن الياء من وسط المخارج كما أن الغائب وسط بين المتكلم والمخاطب[2].

اعلم أن جمع المؤنث للغائبة قد يجىء بالتاء كقوله تعالى: **{تَكَادُ السَّمَوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ}**[3] على بعض القراءة لكنه غريب[4].

وما قيل: " قوله: (الياء للغائب) ليس على ما ينبغى؛ لصحة قولنا: يفعل الله ما يشاء، واسم الغائب لا يطلق على (الله) فالأولى أن يقال: الياء لما عدا المتكلم والمخاطب "!.

ليس بالقوى؛ لأن اللفظ موضوع لما يطلق عليه اسم الغائب لغة، ومنع التوقيف إن ثبت لا ينافى إطلاق اللغة، وبحثنا فى الدلالة اللغوية لا الشرعية، ولأن إطلاق الغائب على (الله) باعتبار أنه ليس بمحسوس لنا لا بُعْدَ فيه، وإن كان شاهداً باعتبار العلم.

قوله: وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى، أراد به: ما كان على أربعة أحرف سواء كان رباعيا أصلا، أو ملحقا به، أو ثلاثيا مزيداً فيه، ومفتوح ذلك الحرف فيما سواه أى: سوى الرباعى المذكور، وهو الثلاثى المجرد، والخماسى، والسداسى، تبيين لحركات تلك الحروف، فالأصل فيها الفتح لأنها أخف الحركات، ولأن منها الياء فيكره الكسرة عليها، وأما الضم فى الرباعى فلخوف التباسه بالثلاثى، إذ لو قلت فى مضارع (أَضْرَبَ): (يضرب) بفتح الياء، وكذلك فى مضارع (ضرب) لم يعلم أنه مضارع الثلاثى أم الرباعى.

وإنما لم يعكس لأن الثلاثى هو الأصل والرباعى فرع عليه، وكذلك الفتح لكونه أخف أصل من الضم، إذ هو لكونه أثقل فرعٌ عليه، فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع، ولأن الرباعى أقلُّ فجعلُ الضمِ له لكونه أثقلَ أولى، والثلاثى أكثر فجعلُ الفتحِ له لكونه أَخَفّ(*) أولى للتعادل، والخماسى والسداسى وإن كان كل منهما أقل أيضا إلا أنهما أثقلان باعتبار كثرة الحروف[5].

---

(١) قال الرضى ٤/ ١٤: " والياء للغائب غيرهما، أى: غير المؤنث، والمؤنثين، فيكون للأربعة أى: للواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث ".

(٢) انْظُرْ: الإقليد ص ١٤٥٠، والدولت آبادى ل ١٠٩/ ب.

(٣) سورة مريم من الآية (٩٠)، وسورة الشورى من الآية (٤).

(٤) قال الزمخشرى فى الكشاف٣/ ٣٩٦: " وروى يونس عن أبى عمرو قراءة غريبة (تتفطرن) بتاءين مع النون، ونظيرها حرف نادر روى فى نوادر ابن الأعرابى: الإبل تتشممن "ا. هـ، وانْظُرْ: البحر٩/ ٣٢٢، والدر المصون ٦/ ٧٤، انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ١٣٤ وفيه (تنفطرن) بتاء ونون.

(*) معناها: أن الفتح لكونه أخف في النطق فهو أصل بالنسبة إلى الضم.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٦٢، والرضى ٤/ ١٤، وابن القواس ص ٦٨٢، والأصبهانى ص ٧٢٣.

ولا يعرب من الفعل غيره إذا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون جمع المؤنث.

فإن قلت: هذا منقوض بنحو: أهراقَ يُهريق، وأسْطَاعَ يُسطيعُ[(١)]، لأن حرف المضارعة قد جاء فيهما مضموماً مع أن الفعل أكثر من أربعة أحرف!

قلت: لا نسلم النقض لأنهما فى الحقيقة رباعيّان، فإن الأصل فى (أهراق): (أراق) و(أسطاع): (أطاع) وزيدت الهاء والسين على غير القياس مع بقاء الفعل على أصله[(٢)].

ولا يعرب من الفعل غيره أى: غير المضارع على ما هو الأصل فى باب الإعراب؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء؛ لفوات موجب الإعراب فيها، وإنما يعرب المضارع من بينها للمشابهة التامة بينه وبين الاسم[(٣)]، فهو مع ذلك إذا لم تتصل به أى: بالمضارع، نون التوكيد مخففةً كانت أو مثقلةً، ولا نون جمع المؤنث؛ لأن المضارع إذا اتصل به أحد هذين النونين لم يعرب؛ لخروجه عن تلك المشابهة لاتصال ما له اختصاص بالفعل به؛ ولأنه لا يمكن إعرابه حينئذ، أما عند اتصال نون التأكيد فلأن جريان الإعراب لو كان [على][(٤)] ما قبله يؤدى إلى اللبس بين الواحد والجمع، وإن كان على نفسه يلزم جريانه على [ما][(٥)] يشبه التنوين، وفسادهما ظاهر وأما اتصال نون الجمع فلأن هذه النون أوجبت تسكين ما قبلها قياسا على (فَعَلْنَ) حيث ما يتصل بهما من نون النساء ضمير بارز متحرك، فلم يصح حينئذ أن يكون محلا لحركة، فيتعذر الإعراب[(٦)]، فعلى هذا قد ظهر فساد الاعتراض بقياس تثنية المضارع وجمعه على تثنية الماضى وجمعه.

---

(١) فى الأصل: (استطاع يستطيع) وما أثبته من: شرح المصنف ٣/ ٨٦٢، وقد ذهب سيبويه إلى أن أصله أطاع يُطِيع، وأن السين زيدت عوضا من سكون عين الفعل إذ الأصل أطْوَع، انْظُرْ: الكتاب ١/ ٢٥، وسر الصناعة ١/ ١٨٢، وتهذيب اللغة (طاع) ٣/ ١٠٤، وتاج العروس (طوع) ٥/ ٤٤٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٦٢، والرضى٤/ ١٤، وشرح الشافية٢/ ٣٨٠، ٣٨٤، وابن القواس ص٦٨٢، والأصبهانى ص ٧٢٣، والكناش ١/ ٨.

(٣) هذا مذهب البصريين، حيث ذهبوا إلى أن علة إعراب المضارع مشابهته الاسم فى إبهامه وتخصيصه، ودخول لام الابتداء عليه، وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته، وذهب الكوفيون إلى أن علة إعرابه أنه دخله المعانى المختلفة والأوقات الطويلة فيصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضى، بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه نحو: يضرب الآن، لن يضرب غدا، لم يضرب أمس، كما أن الاسم يصلح للمعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة، انْظُرْ المسألة فى: الكتاب ١/ ١٤، والمقتصد ١/ ١١٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٦، والإنصاف ٢/ ٥٤٩، وأسرار العربية ص ٤٦، واللباب ٢/ ٢٠، وابن يعيش ٧/ ٦، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/ ٢٥٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٥، والرضى ٤/ ١٢، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٢٢٧، والتذييل ١/ ١٢٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٥، والهمع ١/ ٦٦.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ علة بنائه مع نون التوكيد ونون الإناث فى: شرح المصنف ٣/ ٨٦٣، وابن القواس ص ٦٨٤، والجامى٢/ ٢٣٥، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٦، والأصبهانى ص٧٢٤.

فإن قلت: الظاهر من عبارة الكتاب أن انتفاء الاتصال شرط لانتفاء الإعراب فى غير المضارع، فيلزم منه أن ذلك الغير يُعرب عند انتفاء ذلك الشرط بالاتصال، لاستلزام انتفاء الشرط انتفاء المشروط والأمر ليس كذلك!.

قلت: اللزوم المذكور مسلم؛ لأن هذه قضية شرطية فصورتها الطبعيّة هو قولنا: إذا لم يتصل بالمضارع نون لم يعرب من الفعل غيره، واستفادة هذا اللزوم من الشرطية المذكورة مشروطة بانتاج رفع المقدم وهو مسلم، وأيضا ذلك تعليق لانتفاء إعراب غير المضارع بانتفاء اتصال النون به، فيكون كتعليق عدم الصلاة بعدم الوضوء، وعدم الملازمة حينئذ ظاهر فى طرف الانتفاء، إذ لو لزم ما ذكرتم للزم وجود الصلاة عند وجود الوضوء، وليس كذلك، نعم كلامه لا يخلو عن التنافر اللفظى من حيث إن انتفاء الاتصال فى الواقع شرطٌ لإعراب المضارع، فجعل ههنا شرطا لعدم إعراب غيره.

هذا محصول كلام الغجدوانى[1]، وفيه تأمل.

وإعرابه أى: إعراب المضارع الذى أعطى له لفرط مشابهته بالاسم رفع ونصب وجزم لأن إعرابه إنما كان لأجل مشابهته بالاسم، وإعراب الاسم ثلاثة، فجعل إعرابه كذلك، إلا أن الجزم فيه قد جعل عوضا عن الجر الذى فى الاسم[2]، فمعنى الرفع والنصب كذلك.

وإن أراد امتناعه مطلقا[3] فمسلم؛ لأنه لم لا يجوز أن يوضع الجر فى الفعل ليكون دالا على معنى لا ينافى / معنى الفعل؟ ولو أجيب بأن تحقق هذه المعانى باعتبار عواملها، ولما وجد فى (١٠٥/أ) كلام العرب للرفع والنصب عاملان أعطى للفعل منهما ما لا ينافى معناه معنى الفعل، بخلاف الجر فإنه لا يوجد له إلا عامل واحد مع كون معناه منافيا لمعنى الفعل، فلم يعط له، لكان له وجه.

وقيل: نقص الفعل من الجر لئلا يساوى الفرع الأصل، وخص النقصان بالجر لكون نقص ما لا يكون معمولا له منه أولى[4].

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٨٢ - بتصرف -.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٦٣: " ولا يدخله جر لامتناع معانى عوامل الجر فيه، فجعل الجزم عوضا منه " ا. هـ.

(٣) فى الأصل: (مطلق) وهو لحن.

(٤) قال الرضى ٤/ ٤: " واختص الجوازم بالأفعال لأنه لا جزم فى الأسماء، كما ذكرنا أنهم وفّوا الأسماء؛ - لأصالتها فى الإعراب - الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء فى الإعراب، ما لا يكون من عمله وهو الجر، فلما نقص الجر لم يُحرك بشىء بدل الجر فبقى مجزوماً أى: ساكنا " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى١/ ٤٠، وقال ابن هشام: " ولم يدخل الجر فى الأفعال لأنهم أرادوا الفرق بين الأسماء والأفعال فخصوا الاسم بشىء والفعل بآخر، وكان الجزم أولى بالفعل لأنه سكون أو حذف، والأفعال= =أثقل

فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوعٍ للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمة، والفتحة والسكون، مثل: يضرب

اعلم أن المضارع لا يخلو من أن يكون من الفعل الصحيح الذى ليس آخره حرف علة، أو المعتل إما بالواو أو الياء، ومع ذلك لا يخلو من اتصال العلامة بـه أو التجـرد عنهـا، فلكـل منهـا نـوع اختصاص بنوع من الإعراب على ما بين فى الأسماء، فالصحيحُ المجردُ عن اتصال ضميرٍ بارز[1] دون مستتر، مرفوعٍ دون منصوب، الذى للتثنية والجمعِ مذكرين كانا أو مؤنثين، والمخاطبِ المؤنثِ إعرابه: بالضمةِ حالَ الرفع، والفتحةِ حال النصب، والسكونِ حال الجزم، مثـل: يضـربُ، ولـن يضربَ، ولم يضربْ، واحترز بالقيود المذكورة عن أضدادها فإن حكمها سيجىء.

فإن قلت: أى شىء يحترز عنه بقولـه: (بارز) فإن ضمير التثنية والجمع فى المضارع لا يكون إلا بارزاً [2]، مع أن هذا القيد مستغنى عنه بقولــه: (للتثنيـة) بعـين مـا ذكـر، أو لا حاجـة إلى ذكـر التثنية والجمع لذلك[3]؟.

قلت: يجوز أن يكون احترازا عن ضمير المتكلمين فى نحـو[4]: نقـوم، فإنـه ضـمير بمـا ثنـى فـى المضارع وليس ببارز، وكذلك الكلام فى ضمير المتكلمين فلا يلزم شىء مما ذكر.

فإن قلت: لو قال بعد قولـه: (عن ضمير بارز) إلخ: (أو علاماتـه) لكـان أشمـل، فـإن قولـك: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ليس فيهما لـه رفعه بالضمة، مع أن ضـمير التثنيـة والجمـع ليس ببارز فيهما لـه رفعه الظاهر، بل بالألف فى الأول، والواو فى الثانى!

قلت: لكون ذلك مما قلّ وقوعاً لم يتعرض إلى بيان أمره، مع إمكـان حملـه علـى وجـه آخـر غـير ذلك، ومن العجب جواب بعض الشراح عنه[5] "بأن الكلام فى التركيب الفصيح وما ذكر ليس به " كيف فإن القرآن يشتمل عليه قال الله تعالى:**{وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}**[1]!!

لتحملهـا الضمائر فكانت أولى بالتخفيف " ا. هـ انْظُرْ: شرح الكافيـة ل ١٦٣/ ب، وانْظُرْ: العلل للـوراق ص ٢٨ وما بعدها، والإيضاح فى علل النحو ص ١٠٧.

(١) قال الرضى٤/ ١٧: " قولـه: (المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفـوع، ثـم بـين أن ذلـك الضمير لا يكون فى المضارع إلا فى المثنى، والمجموع، والمخاطب المؤنث نحو: يضربـان ويضربون وتضربين " ا. هـ.

(٢) قال الرضى ٤/ ١٧: " وإنما قيد الضمير بالبارز لأنه لو قال: المجرد عن الضمير، وسكت، لوجـب ألاَّ يكـون المتصل بالضمير المستكن نحـو: زيد يضرب، وهند تضـرب، وأنـت تضـرب، وأضـرب، ونضـرب، بالضـمة والفتحة والسكون " ا. هـ.

(٣) قال الأصبهانى ص٧٢٥: " ولقائل أن يقول: إن الضمير البارز المرفوع لا يكون إلا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث، فقولـه: للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث مستدرك لا احتياج إليه " ا. هـ.

(٤) فى الأصل: (فى نحن) وهو تصْحِيف.

(٥) المراد به الغجدوانى فى: شرحه ص ٤٨٣.

(١) سورة الأنبياء من الآية (٣).

والمتصل به ذلك: بالنون، وحذفها، مثل: يضربان، ويضربون، وتضربين،

والمتصل به أى: والمضارع الذى اتصل [به أى][1] بذلك المضارع، وذلك الضمير المرفوع البارز على اختلاف أنواعه إعرابه: بالنون المكسورة بعد الألف، والمفتوحة بعد الواو والياء، حال الرفع، وحذفها أى: بحذف النون حال النصب والجزم مثل: يضربان بالياء، والتاء، ولن يضربا، ولم يضربا كذلك، ويضربون بهما أيضا، ولن يضربوا، ولم يضربوا، وتضربين، ولن تضربى، ولم تضربى[2].

فإن قلت: لِمَ جعل إعرابه عند اتصال هذه الضمائر بالنون وحذفها؟.

قلت: [3] لما كان محل الإعراب حينئذ مشتغلا بحركة مخصوصة مناسبة للضمة المتصل به لأجلها، ومع ذلك لم يكن فيه علة البناء حتى يمنع إعرابه بالكلية، أرادوا زيادة علامة لإعرابه، وأولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، ولم يمكن زيادتها هنا لمكان الضمائر، فزيدت النون التى هى أشد شبها بتلك الحروف، فجعل ثبوتها علامة للرفع لأن الرفع أول الحركات وأقواها، والثبوت أول وأقوى من السقوط، ثم جعل سقوطها[4] علامة للجزم لأن النون بمنزلة الحركة فى المفرد لكونها عوضا عنها، فكما سقط الحركة فى المفرد عند الجزم، سقط أيضا ما هو بمنزلتها عنده، ثم حمل النصب على الجزم لأن الجزم أخف والحمل عليه[5] أولى، ولأن الجزم فى الأفعال بمنزلة الجر فى الأسماء فى الاختصاص، فحمل النصب على الجزم هنا كما حمل النصب على الجر ثمة[6].

فإن قلت: لِمَ لَمْ تجعل الحروف المتصلة بالأواخر للإعراب كما جعلت فى الأسماء؟.

قلت: هذه الحروف فى الأفعال وإن تنزلت منزلة جزء منها إلا أنها فى الحقيقة ليست بجزء منها لأنها أسماء مرفوعة المحل على الفاعلية[7] فكره أن يجعل علامة لإعراب الكلمة ما ليس جزء منها حقيقة، بخلافها فى الأسماء فإنها حروف صارت أجزاءً منها، ولأن هذه الحروف فى الفعل لا يمكن جعلها إعرابا لتأدية ذلك إلى اختلاف الإعراب مع بقاء المعنى على حاله، وهو غير جائز.

وإنما لم يجعل إعرابه تقديرياً ليكون بإلحاق النون كالاسم المثنى والمجموع فى الصورة.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال ابن القواس ص ٦٨٧: " وإنما ثبتت هذه النون فى الرفع وحذفت فى النصب والجزم لأنها لما كانت أفعالا معربة ولا حرف إعراب لها جُعل إثبات النون وحذفه علامة إعرابها " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٧، وابن القواس ص ٦٨٧ وما بعدها.

(٤) فى الأصل: (سقوطه) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (عليها) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: أمالى ابن الحاجب ٤/ ٧٣، وانْظُرْ: شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ٢١ مطبوع.

(٧) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٧٢٥.

والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديراً، والفتحة لفظا، والحذف، والمعتل بالألف: بالضمة والفتحة تقديراً، والحذف. ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم مثل: يقوم زيد.

والمعتل أى: والمضارع الذى اعتل بالواو والياء إعرابه بالضمة حال الرفع تقديراً لأن الضمة اللفظية ثقيلة على الواو والياء نحو: يغزو، ويرمى[1]، والفتحة حال النصب لفظا لخفة الفتحة عليها نحو: لن يدعوَ، ولن يرمى، بالفتح فيهما لفظاً، والحذف حال الجزم لأن الثابت فى كلامهم أن يجعل الجزم فى غير هذا المحل حُذِفَ ما هو آخر المرفوع كما فى: يضرب، ويضربان، ولما لم يكن فى آخر ذلك الفعل إلا حروف[2] علة ساكنة - وتسكين الساكن محال - جعلوا جزمه بحذفها نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ [3].

والمعتل أى: والمضارع الذى اعتل بالألف إعرابه بالضمة حال الرفع نحو: يخشى، والفتحة حال النصب نحو: لن يخشاها، تقديراً؛ لعدم قبول الألف الحركة كما مرّ فى باب (عصا)[4]، والحذف حال الجزم، لما ذكر فى المعتل بالواو والياء، إلا على اللغة القليلة فإن أهلها يثبتون الواو، والياء/ ، والألف، فى آخر المعتل عند الجزم، واستدلالهم بالوقوع فى كلام الشعراء[5]، وعند (١٠٥/ب) الأكثرين ذلك شاذ لا اعتداد به.

ويرتفع أى: المضارع المستحق للإعراب، إذا تجرد ذلك المضارع عن العامل الناصب والعامل الجازم، وفيه إشارة إلى أن المضارع لو لم يتجرد عن الحرف الذى ليس له عمل فيه يرتفع أيضا مثل: يقوم زيد، وسيقوم عمرو، ثم الظاهر من كلامه أن عامل الرفع فى المضارع هو كونه مجرداً

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٦٥، والأصبهانى ص ٧٢٦.

(٢) فى الأصل: (حرف) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٦٥، والرضى ٤/ ٢١، والجامى ٢/ ٢٣٧، وقال أبو حيان: " وإنما حذف الجازمُ هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت فى الحذف مجرى ما عاقبته، فكما أن الضمة تُحذف فى نحو: لم يخرجْ، فكذلك تُحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرّر هذا الشيوخ... " اهـ، انْظُرْ: التذييل ١/ ٢٠٢.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق، وفيها قال: " وإنما تعذر فيه ظهور الإعراب لكون الألف غير قابلة للحركات مع بقائها ألفا، لأنها وضعت ساكنة، فلو حركت لخرجت عن وضعها وصارت همزة " ا. هـ.

(٥) وذلك نحو قول الشاعر (من الرجز):

إذا العجوز غضِبت فطلّق ::: ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلّقِ

وقول الآخر (من الوافر):

ألم يأتيك والأنباءَ تَنْمى ::: بما لاقَتْ لبونَ بنى زيادِ

وقول الآخر (من البسيط):

هجوتَ زبّان ثم جئتَ معتذراً ::: من هجوِ زبَّان لم تهجو ولم تَدَعِ

قال السيوطى: " الجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز فى سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب " ا. هـ. انْظُرْ الهمع ١/ ١٧٦.

عن العوامل اللفظية الناصبة والجازمة، فهذا بخلاف ما عليه الأكثرون من البصريين[1] فإنهم قالوا: إن ارتفاع المضارع بوقوعه بحيث يصلح وقوع الاسم فيه إما مجرداً أو مع حرف لا يكون عاملا فيه[2]، قال المصنف فى الشرح[3]: " وهذا[4] أقرب على المتعلم من قولهم: ويرتفع إذا وقع موقع الاسم، لأنه يرد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها".

فأقول: الإشكالات الواردة على هذا الكلام ثلاثة: الأول[5]: أن السين فى (سيضرب) لكونه من خواص الفعل يمنع القول بأن (يضرب) فيه وقع موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم.

وجوابه: أن المراد: الفعل مع السين يقع موقع الاسم، لأن السين لما صار كأحد حروف الفعل لكونه غير عامل كان الواقع ذلك الموقع هو المجموع.

الثانى: أن (يضرب) فى: يضرب الزيدان، مرفوع مع أنه ليس بواقع [موقع][6] الاسم إذ لا يجوز ابتداء (ضارب الزيدان) من غير أحد الأشياء المذكورة.

وجوابه[7]: أن مبدأ الكلام من حيث كلام الاثنين: أن يكون للفعل دون الاسم، بل جاز أن يكون ابتداء الكلام اسما فى الجملة، فصدق أنه واقع موقع الاسم على الإطلاق، أى: موقع يصح أن يقع فيه اسم من الأسماء وإن لم يقع خصوص اسم، مع أنه على رأى البعض.

والثالث[8]: أن خبر (كاد) لابد وأن يكون فعلا مضارعاً فينبغى أن لا يرتفع حينئذ؛ لكون ذلك

---

(١) اختلف فى الرافع للفعل المضارع على أقوال: أحدها: أنه التعرى من العوامل اللفظية مطلقا، وهو مذهب جماعة من البصريين، والثانى: التجرد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء، واختاره ابن مالك ونسبه لحذاق الكوفيين، واختاره أيضا ابن الخباز، والثالث: وهو قول الأعلم: ارتفع بالإهمال، والرابع: وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، والخامس وهو قول ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة، والسادس: أنه ارتفع بالسبب الذى أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب، والسابع وهو مذهب الكسائى: أنه ارتفع بحروف المضارعة. انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٥٥٠، وابن يعيش ٧/ ١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩، والرضى ٤/ ٢٣، وابن القواس ص٦٩١، وتوجيه اللمع ص٣٥١، والهمع ١/ ٥٢٦.

(٢) قال سيبويه ٣/ ٩: " هذا باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسمٍ مبتدأ أو موضع اسم بنى على مبتدأ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ أو فى موضعِ اسم مجرور، أوٍ منصوب فإنها مرتفعة، وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهى سبب دخول الرفع فيها " اهـ، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ٥، والإيضاح العضدى ص ٦٩، واللمع ص ١٨٣.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٦٦.

(٤) قوله: (هذا) إشارة إلى قوله: (ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم).

(٥) انْظُرْ هذا الإشكال وجوابه فى: شرح الرضى٤/ ٢٤، والصفوة الصفية ١/ ١٧٩ وما بعدها، والأصبهانى ص ٧٢٨ وما بعدها، والجامى ٢/ ٢٣٨.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال الرضى فى جواب هذا الإشكال ٤/ ٢٤: " ويمكن الجواب عن نحو: الذى يضرب، ونحو: يقوم الزيدان، بأن يقال هو واقع موقعه، ولأنك تقول: الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا قائمان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسما غير الإعراب مع تقديره فعلا ".

(٨) انْظُرْ هذا الإشكال وجوابه فى: الإنصاف ٢/ ٥٥٤، والرضى ٤/ ٢٤، وابن القواس ص ٦٢٩.

الموقع مما لا يصح فيه الاسم، للزوم ما ذكر، وجوابه: أن الأصل فيه الاسم، وقد عدل إلى لفظ الفعل لزوما لغرضٍ وهو: أن (كاد) لما كان لتقريب معنى الفعل من الحال، والمناسب أن يكون خبره فعلا مضارعاً، لظهور دلالته على الحال عند التجرد عن علامة الاستقبال.

وكون هذه الإشكالات مجابة لا ينافى أولوية كلامه.

وبخلاف ما ذهب إليه الكسائى من الكوفيين، فإنه ذهب إلى أن ارتفاع المضارع بالزائد فى أوله، وهو قول فاسد؛ إذ لو كان موجب الرفع فيه ذلك الزائد لوجوب ألا يجوز نصبه ولا جزمه مع وجوده؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع[1].

وبطلان ما يقال: إن ما اختاره المصنف يشعر بكون رفع المضارع بعد نصبه وجزمه؛ لأن التجرد عن عاملهما بعد ثبوته، مع أن المشهور فيما بينهم أن الرفع أول أحوال الإعراب[2].

لا يخفى عن الفطن، وكذلك الكلام فيما يقال: إن التجرد أمر عدمى والرفع وجودى، ولا يجوز أن يكون المؤثر فى الوجودى أمراً عدمياً[3].

ثم ينبغى أن يعلم[4] أن الوجه الذى استحق المضارع به الإعراب غير الوجه الذى كان ارتفاعه وانتصابه وانجزامه معه، أما الأول: فقد عرفت أنه المشابهة المذكورة، وأما الثانى: فإن وقوعه فى أقوى مراتب المضارعة عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اقتضى له الرفع، إذ هو أيضا أقوى وجوه الإعراب[5].

ووقوعه موقعاً لا يصلح للاسم أصلا وذلك لانحطاط رتبة المضارعة بالمرة حينئذ، ذلك لأن المشابهة المذكورة لما أوجبت الإعراب، جعلوا الجزم عوضا عن الجر، ليكون له إعراب، نظراً إلى اقتضاء تلك المشابهة، ولم يجعلوا إعرابه حينئذ من نوع إعراب الاسم لذلك الانحطاط.

فإن قلت: لِمَ كان الجزم مفقوداً فى الأسماء؟

قلت: لا يستلزم [عدم][1] وجوده فيها عدمه غالبا؛ لأن الغالب فى الاسم أن يكون فيه تنوين،

---

(١) انْظُرْ: قول الكسائى ووجه فساده فى: الإنصاف ٢/ ٥٥٣، وابن يعيش ٧/ ١٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٦٤/ ب، والعلل للوراق ص ٧٠، وتوجيه اللمع ص ٣٥١، والأصبهانى ص ٧٢٨.

(٢) انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٥٥٣، وابن يعيش ٧/ ١٢.

(٣) انْظُرْ: الإنصاف١/ ٤٦، وقال الشيخ خالد فى التصريح ٢/ ٢٢٩: " واعترض بأن التجرد أمر عدمى والعدم لا يكون سببا لوجود غيره، وأجيب بأن التجرد أمر وجودى، وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم " اهـ، وانْظُرْ: ابن الناظم ص ٢٦١، والأشمونى ٣/ ٢٧٧، وحاشية الخضرى ٢/ ١٠٩.

(٤) انْظُرْ بيان ذلك فى: شرح ابن القواس ص٦٩١.

(٥) قال الرضى٤/ ٢٤: " وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، لأنه يكون إذن كالاسم فأعطى إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع " اهـ، انْظُرْ: الجامى٢/ ٢٣٨.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وينتصب بـ (أن) و(لن) و(كى) و(إذن)، وبـ (أن) مقدرة بعد: حتى، ولام كـى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو، فـ (أن) مثل: أريد أن تُحْسِنَ إلىّ،{وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}، والتى تقع بعد العلم مخففة من المثقلة وليست هذه،

وهو ساكن، فلو دخل الجزم لاجتمع الساكنان، فاحتيج إلى تحريكه هربا عن توالى الساكنين، فيؤدى بثبوت الجزم فيه إلى عدمه، وكل ما هو كذلك ممتنع، ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم إلا مع ما يجعله فى تقدير الاسم كـ (إن) الناصبة أو ما يشبهها، اقتضى له إعرابا يتوسط بين الرفع والجزم وهو النصب، إذ الأول ثقيل مطلق، والثانى خفيف مطلق، والنصب متوسط بينهما وذلك لتوسط مرتبة المضارعة حينئذ.

وينتصب أى: المضارع المعرب بـ (أن) المصدرية بالأصالة، وذلك لأنَّ (أنْ) هذه إنما عملت النصب فى المضارع لمشابهتها (أنّ) المفتوحة المشددة من وجه، ولأنها تجعل ما بعدها فى الحكم مفرداً، كما أنّ المفتوحة المشددة كذلك، وأما أخواتها وهى: لن، وكى، وإذن، فإنما تعمل النصب فيه بالحمل عليها فى العمل؛ لكونه للاستقبال أيضا[1].

وكما ينتصب المضارع بـ (أن) ملفوظة، ينتصب بها أيضا مقدرة، وهذا أيضا دليل على أصالتها، وإضمارها إنما يكون بعد أحد الحروف الستة: الأول: حتى، والثانى: لام كى، والثالث: لام الجحود، والرابع: الفاء، والخامس: الواو، والسادس: أو.

لما فرغ من ذكر / النواصب جملة، أخذ فى تفصيلها[2] فقال: فـ (أن) كما فى مثل قولك: (١٠٦/أ) أريد أن تحسنَ إلىّ، وخص (أن) بالتقديم على غيرها لما ذكرنا من أصالتها، وإنما كرر المثال بقوله:**{وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}**[3] إشارة إلى أن النصب كما يكون بالفتحة لفظا كما فى المثال الأول، يكون أيضا بحذف النون كما فى المثال الثانى.

و(أَنْ) التى تقع بعد العلم أراد بالعِلم كل فعل يدل على التحقيق، سواء كان مشتقا من لفظ العلم أو لا، مخففة من المثقلة، وليست هذه أى: ليس (أَنْ) التى تقع بعد العلم ناصباً

---

(١) قال ابن يعيش ٧/ ١٥: " والأصل من هذه الأربعة (أنْ) وسائر النواصب محمولة عليها، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال، كما عملت حروف الجر فى الأسماء لاختصاصها بها، وأما عمل النصب خاصة فلشبه (أن) الخفيفة بـ (أنّ) الثقيلة الناصبة للاسم، ووجه المشابهة من وجهين: من جهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فهما مثلان، وإن كان لفظ هذه أنقص من تلك... وأما المعنى فمن قبل أنَّ (أنْ) وما بعدها من الفعل فى تأويل المصدر، كما أن (أنَّ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم، جعلت هذه ناصبة للفعل "ا. هـ، وانْظُرْ: أسرار العربية ص٢٨٨، والعلل ص٧١.

(٢) فى الأصل: (تفصيل) وهو تَصْحِيف.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٨٤).

مثل: علمت أن سيقومُ، وأن لا يقوم، والتى تقع بعد الظن ففيها وجهان.

للفعل؛ لامتناع اجتماع العلم معها؛ لأن العلم لكونه مفيداً لليقين، يدل على أن ما يقع عليه معلوم التحقيق، والناصبة لكونها علم الاستقبال الدال على الرجاء والطمع، تدل على أن ما بعدها غير معلوم التحقيق، بخلاف (أن) المخففة، فإنها لكونها للتحقيق مناسبة للعلم مثل: علمت أن سيقومُ[1] - بالرفع - على تقدير (أنه سيقوم)؛ لأنها تعمل عند التخفيف فى ضمير الشأن عند الجمهور، خلافا لسيبويه[2].

وإنما كرر المثال بقوله: وألا يقومُ، إشارة إلى أنَّ (أنْ) المخففة إذا دخلت على الفعل يستعمل معها أحد الحروف الأربعة: السين، وسوف، وقد، وحرف النفى، البتة، غير أنّ (لا) لا تختص بها للفرق بينها وبين (أن) الناصبة، ولم يعكس لتكون تلك الحروف كالعوض من المحذوف من المخففة[3]، مع أن فيه كراهة اجتماع حرف الاستقبال على الفعل الواحد، ولم يرد الاثنين منها مثلا نظرا إلى أن الغرض هنا ليس تفصيلها كل التفصيل؛ لأن هذا المقام ليس محلا له، وسيجىء إن شاء الله تعالى.

و(أن) التى تقع بعد الظن أى: بعد الفعل الذى لا يدل على التعيين والتحقيق، سواء كان مأخوذا من لفظ الظن أو لا، ففيها أى: فى (أن) هذه وجهان: أحدهما: جواز كون (أن) هذه ناصبة، وثانيهما: جواز كونها مخففة من المثقلة[4]، وذلك لأن الظن لكونه اعتقاداً راجحا مع كونه محتملا للنقيض له اعتباران، فباعتبار الرجحان يشابه العلم فيجوز أن يكون بعده (أن) مخففة، وباعتبار ذلك الاحتمال مخالف له، فألحق بسائر الأفعال التى تقع بعدها الناصبة على سبيل التحتم[5].

---

(١) قال ابن القواس ص ٦٩٦: " إن وقع قبلها فعل عِلم وجب أن تكون مخففة من الثقيلة وليست ناصبة... لأن المخففة لما كانت للتحقيق - كالمشددة - لم تقع إلا بعد فعلٍ محقق مطلقا، بخلاف الناصبة، فإنها لا تقع إلا بعد فعل غير محقق كالطمع والرجاء والإرادة " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٣١. هذا وقد جوز الفراء، والأنبارى وقوع (أن) الناصبة للمضارع بعد لفظ العلم وما فى معناه، مستدلين بقراءة أبى حيوة، ومجاهد:{أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لاَّ يَرْجِعَ} بالنصب وهى بمعنى: (أفلا يعلمون). انْظُرْ: التسهيل ص ٢٢٩، وشرحه ٤/ ١٢، والارتشاف ٤/ ١٦٣٩، والهمع ٢/ ٢٨٢.

(٢) اختلف فى إعمال (أن) إذا خففت على مذاهب: الأول: أنها لا تعمل لا فى ظاهر ولا مضمر، وتكون حرفا مصدريا مهملاً، وعليه سيبويه والكوفيون، الثانى: أنها تعمل فى الظاهر وفى المضمر، وعليه طائفة من المغاربة، الثالث: أنها تعمل فى المضمر وعليه الجمهور، انْظُرْ: الهمع١/ ٤٥٣، وانْظُرْ: الكتاب ٣/ ١٦٥، ١٦٦.

(٣) قال الرضى٤/ ٣٠: " ويسمى النحاة الحروف التى بعد (أن) المخففة حروف التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نونى (أنّ) " ا. هـ.

(٤) قال ابن مالك: " إن عمل فيها فعل ظن جاز أن تكون المخففة، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع وهو الأكثر "اهـ انْظُرْ: شرح التسهيل ٤/ ٧، وانْظُرْ: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٢٥، والهمع ٢/ ٢٨٢، والتصريح ٢/ ٢٣٣.

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ص٦٩٧، والأصبهانى ص ٧٣١، والكناش ٢/ ١٢، والجامى ٢/ ٢٤١.

و(لن) مثل: لن أبرحَ، ومعناها: نفى المستقبل.

ومن نواصب المضارع: لن كما فى مثل قولك: لن أبرحَ، ومعناها أى: معنى (لن) نفى المستقبل مثل (لا) فى المعنى، ولهذا لم يستعملا إلا مع المستقبل، إلا أنها آكد منها، فإنَّ (لا) تدل على نفى أصل الفعل، و(لن) تدل عليه مع المبالغة والتوكيد فيه، وهو أمر مستفاد من استقراء كلام العرب[1]، وعند المعتزلة للتأبيد[2]، وهو فاسد بدليل قوله تعالى:**{فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِى أَبِى}**[3] إذ التعليق ينافى التأبيد[4].

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فى أن (لن) هل هى حرف برأسها أم لها أصل قد أخذت منه؟.

فذهب سيبويه إلى أنها حرف برأسها وليس لها أصل كذلك[5]، وذهب الخليل[6] إلى أن أصلها: (لا أنْ) حذفت الهمزة تخفيفا، وسقطت الألف لالتقائها مع التنوين الساكن، وذهب الفراء[7] إلى أن أصلها: (لا) فأبدل النون من الألف كما يبدل النون ألفا عند الوقف.

---

(١) قال ابن القواس ص٦٩٧: " النفى بها أبلغ من النفى بـ (لا) وإن اشتركا فى نفى المستقبل، فإنه يقال فى النفى: لا أبرحُ اليوم مكانى، فإذا قصد المبالغة فى التوكيد قيل: لن أبرحَ اليوم مكانى... " ا. هـ.

(٢) فى شرح التسهيل ٤/ ١٤: " وذكر الزمخشرى فى أنموذجه أنَّ (لن) لنفى التأبيد، قال الشيخ - رحمه الله: وحامله على ذلك اعتقاده أن الله لا يُرى، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ "ا.هـ، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١، والهمع ٢/ ٢٨٦، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٣/ ٢٧٨، وحاشية الخضرى ٢/ ١١٠، وما نُسب للزمخشرى وهو القول بالتأبيد غير صحيح، ويؤيد ذلك أنه لم يقل به لا فى الكشاف ولا فى المفصل.

(٣) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٨٠).

(٤) انْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١٦٦/ ب، وقد ذكر أن فيها أربعة أقوال: الأول للزمخشرى أنها لتأكيد النفى وهى آكد من (لا)، الثانى: للزمخشرى - أيضا - أنها للتأبيد، والثالث: قول جماعة من النحاة قالوا ليست للتأكيد ولا للتأبيد بل تارة بمعنى (لا) وتارة (لا) بمعناها، والرابع: قول عبد الواحد بن عبد الصمد ابن الآثير صاحب التبيان فى علم البيان أن (لا) آكد منها وعلل ذلك بأن ثانى (لا) ألف وهى أمد من النون فيجب أن يكون زمانها أطول " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥، والرضى ٤/ ٣٧، ومصابيح المغانى ص ٣٢٨.

(٦) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥، وشرح الكتاب للسيرافى ١/ ٨١ مطبوع، والمسائل الحلبيات ص ٤٥، وبهذا قال الكسائى انْظُرْ: معانى الزجاج ١/ ١٦١، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، والمغنى ١/ ٣١٣، والهمع ٢/ ٢٨٦، وانْظُرْ: معانى القرآن للكسائى ص ٧٤، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨ م.

(٧) انْظُرْ: قول الفراء فى: الرضى ٤/ ٣٦، والجنى الدانى ص ٢٧٢، ورصف المبانى ص٢٨٥، والمغنى ١/ ٣١٣، والفاخر ص ٥٤٨، والهمع ٢/ ٢٨٦، ومصابيح المغانى ص ٣٢٨.

و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها...

وقالوا: مذهب الخليل والفراء ضعيف؛ لأن معمول ما تدخل عليه (لن) يجوز تقديمه عليها نحو: زيداً لن أضربَ[1]، فلو كان أصلها على ما قالا لما جاز، إذ ما فى حيز (أن) المصدرية و(لا) لا يتقدم عليهما، وأيضا يلزم فوات معنى التوكيد على ما اختاره الفراء[2].

وفيه نظر؛ لأن تغير أحكام الكلمة بالتركيب مما لم يكن عزيزاً فى الكلام، ألا ترى أن (لو) للشرط و(لا) للنفى فإذا ركبّا يبطل معناهما ويحدث معنى التحضيض نحو قولك: لولا أخرتنى، وكذلك (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) تعرَّت مما كانت عليه وصارت بمعنى التحضيض، فجاز إعمال ما بعدها فيما قبلها نحو: زيداً هلا ضربت، وعلى هذا أكثر الحروف المركبة، اللهم إلا أن يقال: بقاء معنى النفى فى (لن) وعمل (أن) يبطل ذلك القياس، كذا قال السيد عبد الله[3]، لكن فى النظر نظر ظاهر الوجه[4].

ومنها: إذن، لكن لا مطلقا بل بشرطين[5]، أشار إلى الأول بقوله: إذا لم يعتمد ما بعدها أى: ما بعد (إذن) على ما قبلها[6] على معنى: ألا يكون ما بعدها معمولا بأن يكون خبراً عن مبتدأ، أو جزاءً عن شرط، أو جواباً عن قسم قبلها.

وإنما كان عملها مشروطا بهذا الشرط لأن ما بعدها كونه أحد هذه الأشياء تُلغى (إذن) من العمل، وذلك لأنها ليست بموضوعة على العمل فى الفعل البتة، إذ تقع[7] حيث لا يمكن

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٥: " ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضربَ، لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنه قال: أما زيداً فلا الضربُ لـه " اهـ، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ٨، والمسائل الحلبيات ص٤٥، والأصول ٢/ ١٤٧، والعلل للوراق ص٧٣، وتوجيه اللمع ص ٣٥٨، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، والمغنى ١/ ٣١٣.

(٢) انْظُرْ رد قول الفراء فى: رصف المبانى ص ٢٨٧، والجنى ص ٢٧٢، ومصابيح المغانى ص ٣٢٨.

(٣) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٥٣٨، ٥٣٩.

(٤) قال الوراق فى العلل ص٧٤: "... اللفظ متى جاءنا على صفة ما وأمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها، لـم يجز أن ندعى أن أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة ولا ضرورة " ا. هـ.

(٥) قال ابن القواس ص٦٩٩: "... لها ثلاثة أحوال: حال يجب فيها إعمالها، وحال يجب إلغاؤها، وحال يجوز فيها الأمران، أما الحالة الأولى: فإنها تتحقق بخمسة شروط: أن تكون جوابا، وأن تتقدم على الفعل، وأن يكون مستقبلا، وأن لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها، وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم والنداء، وإنما وجب عملها عند تحقق هذه الشروط لأنها بوجودها تصير مختصة بالفعل فتقوى جهة العمل...: " ا. هـ، وانْظُرْ شروط إعمالها فى: الجنى الدانى ٣٦١، والمغنى ١/ ٢٨، والهمع ٢/ ٢٩٤.

(٦) قال الجامى٢/ ٢٤٢: " إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها المضارع؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه سبقها حكما " ا. هـ. وانْظُرْ: حاشية الصبان ٣/ ٢٨٨.

(٧) فى الأصل: (يقع) وهو تصحيف.

وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذن تدخلَ الجنة.

ذلك لها نحو: إذن أنا فاعل كذا، فتكون[1] ضعيفة فى العاملية فجاز إلغاؤها عند وجود المعارض القوى من: مبتدأ الذى لا بدله من خبر، والشرط المستدعى جزاءً البتة، والقسم المقتضى للجواب كذلك[2]، خوفا من لزوم إعمال عاملين مختلفين فى معمول واحد.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون من باب التنازع؟.

قلت: جوابه يفهم بما مرّ آنفا.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن تكون (إذن) من تتمة ما بعدها مع العمل فيه من كونه خبرا أو جزاءً أو جوابا، كما فى قولك: زيد لم يضرب؟.

قلت: لاستلزام ذلك إبطال معنى ما تقدمها من الأشياء المذكورة.

وأشار إلى الثانى بقوله: وكان الفعل الداخلة عليه (إذن) مستقبلا، وإنما اشترط بهذا الشرط لأنها جواب للقول وجزاء للفعل، لأنك إذا قلت: إذن أكرمك / فى جواب من قال: آتيك،(١٠٦/ب) فقد أجبته بهذا الكلام، وصيّرت إكرامك جزاءً لإتيانه،وهما يمكنان فى الاستقبال[3]، ولأن عملها لشبهها لـ (أن) المصدرية التى عملت لشبهها لـ (أنّ) المثقلة، العاملة لشبهها بالفعل - وقد مرّ لمحة إليه[4] - ومن جملة وجوه المشابهة كون الفعل بعدها[5] مستقبلا، فلو فات ذلك لزال الشبه فيفوت العمل.

كما فى مثل قولك فى جواب من قال لك: أسلمتُ: إذن تدخُلَ الجنة.

فإن فقد أحد الشرطين نحو: أنا إذن أكرمك، ونحو: إن تأتنى إذن أكرمك، ونحو: والله إذن لا أفعل كذا، ونحو قولك: إذن أظُنُك كاذباً، وأنت فى حال الظن لجواب من يحدثك، أو كلاهما فى قولك: أنا إذن أكرمك، مريداً به الحال، وجب الإلغاء[6] لما ذكرنا.

فإن قلت: (إذن) تلغى عن العمل عند الفصل والتأخير، ولم يتعرض إليه المصنف!.

قلت: تركه لظهوره، إذ كونها ملغاة عند الاعتماد المذكور لأجل ضعفها، وإثبات ذلك يستلزم إلغاءها عند ذلك.

---

(١) فى الأصل: (فيكون) وهو تصحيف.

(٢) والأمثلة على الترتيب: زيد إذن يكرمك، وإن تأتنى إذن آتك وأكرمك، ووالله إذن لا أقوم. انْظُرْ: العلل فى النحو للوراق ص ٧٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٣٤٢.

(٣) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٢٤٣، وفيه مثل ذلك، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٣٨.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٣٨.

(٥) فى الأصل: (بعد) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٦٨، وابن القواس ص٧٠٠، والأصبهانى ص ٧٣٨، والجامى ٢/ ٢٤٣.

وإذا وقعت بين الواو والفاء فالوجهان.

ثم اعلم أن الفصل بين الفعل المنصوب بالنواصب المذكورة وبينها لا يجوز اختياراً[1]، إلا فى (إذن) فإن الفصل بينها وبين معمولها بالقسم جائز نحو: إذن والله أحبَكَ[2]، وبما يجرى مجراه كالدعاء نحو: إذن أحسن الله جزاءَك أكرمَك – بالنصب – وبالنداء نحو: إذن يا فلان أكرمك – بالنصب أيضا – لأن هذه الاعتراضات تؤكد الكلام فلا يُعد الفصل فصلا[3]، نصّ عليه الفالى[4].

فعلى هذا يكون فى عبارة اللب[5]، وقول ابن يعيش فى شرح المفصل نظر[6].

وإنما اختص جواز الفصل بها دون أخواتها التى لم توجد ملغاة فى الكلام بخلافها لأن (إذن) لجواز الإلغاء أشبهت أفعال القلوب، لأنه نوع تصرف، فإذا جاءت متقدمة ومتأخرة ملغاة ومعملة فقد كثر فيها التصرف، بخلاف سائر أخواتها، فاعتنوا فيها الفصل دون أخواتها.

وإذا وقعت أى: (إذن) بعد الواو، وبعد الفاء – العاطفتين – فالوجهان جائزان، أى: الإعمال والالغاء، إلا أن الثانى أكثر[7]، أما الوجه فيه فلأن حرف العطف فيه لكونه نائبا عن العامل القوى يجعل ما بعدها معتمدا عليه، وأما إعمالها فلأن الفعل الواقع بعدها لما كان مع

---

(١) فى الأصل: (اختيا) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال ابن مالك: " فالقسم لا يُعد هنا حاجزاً، كما لم يُعد حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه كقول بعض العرب (هذا غلامُ – والله – زيدٍ) " اهـ انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٣٥.

(٣) قال أبو حيان: " ولا يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها إلا إذا كان القسم محذوف الجواب، وبـ لا النافية... وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء...، وبعض النحويين بالظرف وإليه ذهب ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبذى، والصحيح أن ذلك لا يجوز، وذهب الكسائى، والفراء، وهشام إلى جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل نحو: إذن زيداً أكرم، وإذن فيك أرغب... " اهـ. انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، وانْظُرْ: المغنى ١/ ٢٨ وما بعدها، والأشمونى ٣/ ٢٨٩، والهمع٢/ ٢٩٥، ثم انْظُرْ: المقرب ص ٣٣٩ وفيه رأى ابن عصفور.

(٤) انْظُرْ: شرح اللباب للفالى ل ٢٨٢/ أ.

(٥) قال الإسفرايينى: " وتلغى إن وقعت بين المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، أو القسم والجواب، أو وقع بينها وبين معمولها دعاء، أو تقدمت والفعل حال " اهـ. انْظُرْ: شرح لب الألباب لنقره كار ص ٥٤٠ وما بعدها.

(٦) انْظُرْ: شرح المفصل ٧/ ١٧.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٦٩، وقال ابن مالك: " ولو قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها وإعمالها وإلغاؤها أجود وهى لغة القرآن التى قرأ بها السبعة فى قوله تعالى:**{وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً}** وفى بعض الشواذ (لا يلبثوا) بالنصب " اهـ. انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٤/ ٢١، والمساعد ٣/ ٧٥.

و(كى) مثل: أسلمت كى أدخلَ الجنة،

فاعله مفيدا مستقلاً، فكان كأنه لم يعتمد على ما قبلها[1]، ولأنها ثابتة فى اللفظ والعامل المضمر بعد حرف فى التقدير، فإعطاء العمل لها أولى، لكن كثرةُ الإلغاءِ نظراً إلى حصول الاعتماد.

وقد قرئ على كلا الوجهين قوله تعالى: **{وَإِذَن لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً}**[2] بإثبات النون، وحذفها فى غير السبعة[3].

ومنها: كى كما فى مثل قولك: أسلمت كى أدخلَ الجنة، وهى ناصبة بنفسها عند الكوفيين مطلقا، وعند البصريين كذلك إن كانت مع اللام الداخلة عليها، كقوله تعالى: **{لِكَيْلاَ تَأْسَوْا}**[4] وإلا فبإضمار (أنْ)، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر والفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) مطلقا[5].

واستدل الكوفى على مطلوبه بدخول اللام عليها، فإن دخولها عليها يبطل حرفيتها، إذ لا يجوز دخول حرف الجر على آخر مثله، ودليل الأخفش: جواز إسقاط ألف (ما) الاستفهامية بها نحو (كيمه) فى (كيما) على حد قولهم: لمه، وفيمه، قالوا: السر فيه أن للاستفهام صدر الكلام لا يتقدم على حرفه شىء، فامتزجا عند الاتصال امتزاجا يوهم أنهما شىء واحد، يسقط حديث التقديم والتأخير، فالحق التفصيل.

فإن قلت: معمول ما تدخل [عليه][6] كى لا يتقدم عليها، فهل ذلك مما دل على مختار الأخفش إذ هو معلل بكون كى بـ (أن) فى التقدير، وأيضا جاز إظهار (أن) بعدها فى بعض الصور؟

---

(١) قال الجامى ٢/ ٢٤٣: " النصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعطف، لاستقلال المعطوف، لأنه جملة، والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٣٩، والدولت آبادى ل ١١٢ / ب.

(٢) سورة الإسراء من الآية (٧٦).

(٣) إثبات النون على إلغاء (إذن) وهى قراءة سائر القراء، وحذفها قراءة ابن مسعود على إعمال إذن، وبها قرأ أبى، انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص٨٠، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٧٦، والبحر ٧/ ٩٢، والدر المصون ٤/ ٤١١، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ١٢، وشرح الكتاب للسيرافى ١/ ٨٤ مطبوع، والكشاف ٢/ ٣٧١، وابن يعيش ٧/ ١٦، والمساعد ٣/ ٧٦، والأشمونى ٣/ ٢٨٩.

(٤) سورة الحديد من الآية (٢٣).

(٥) تنظر المسألة وحجة كل فريق فى: الكتاب٣/ ٦، والمقتضب٢/ ٨، ٩، والإنصاف٢/ ٥٧٠، واللباب٢/ ٣٤، والمسائل الخلافية ص١٥٧، والتبيان بشرح الديوان١/ ٢٦٤، وابن يعيش٨/ ٤٩، ٩/ ١٤، والرضى٤/ ٥٠ والبسيط لابن أبى الربيع١/ ٢٣١، والارتشاف٤/ ١٦٤٥، والجنى ص٢٦٢، والمغنى١/ ٢٠٦، وائتلاف النصرة ص١٥٠، والهمع ٢/ ٢٨٩، والتصريح ٢/ ٢٣٠، والأشمونى ٣/ ٢٨٠. وقد صحح المصنف مذهب الكوفيين فقال: " والصحيح أنها الناصبة لحصول الاتفاق على أنها الناصبة فى مثل قولهم: أسلمت لكى أدخلَ الجنة ". انْظُرْ: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٧٠، والإيضاح ٢/ ١٣.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

ومعناها: السببية، و(حتى) إذا كان مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها.

قلت: كل ذلك معلوم من قولنا: فالحق التفصيل، مع أن فيه خلافا للكسائى فافهم[1].

ومعناها أى: معنى (كى) على أى وجهٍ كان النصبُ بعدها: السببية أى: تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها، فإن الإسلام فى المثال المذكور سبب لدخول الجنة.

ولما فرغ عن بيان أمثلة النواصب على ما ذكرنا، شرع فى بيان المواضع التى كان النصب فيها بإضمار (أن) على القطع، وهى ستة على ما عرفت، أحدها: حتى[2] لكن لا على الإطلاق، بل إذا كان الفعل الداخلة عليه (حتى) مستقبلا، وإنما قال: بالنظر إلى ما قبلها أى: ما قبل (حتى)، لأن كونه مستقبلا عند المتكلم ليس بشرطٍ؛ لجواز قولك اليوم: سرت أمس حتى أدخلَ البلد - بالنصب - إذ المخبر عنه ههنا هو الدخول المترقب عند ذلك السير من غير نظر إلى حصوله عند التكلم[3]، وإنما اشترط أن يكون ذلك الفعل مستقبلا ليكون قضاء لحق تقدير (أن) لأنها علم الاستقبال[4] كما مرّ.

فإن قلت: إضمار (أن) بعد (حتى) هذه لكونها حرف جر يمتنع دخولها إلا على الاسم، فيقدر الفعل الواقع بعدها بأن يكون اسما فى التقدير / ليصح دخولها عليه، والحرف الذى يجعل الفعل اسما فى التقدير كثير، فما وجه تخصيص الإضمار بـ (أن) مع إمكان حصول المقصود بغيرها؟ (١٠٧/أ)

قلت: الحرف الموصوف بالوصف المذكور (أنْ)، و(أنّ) و(ما) و(كى) على قول، وكلها غير (أنْ) لا يصلح لذلك، أما (أنّ) المشددة فلامتناع دخولها على الفعل لاختصاصها بالأسماء، وأما (ما) المصدرية فلامتناع عملها فى الفعل ظاهرة، مع كون حالة الظهور أقوى فكيف إذا كانت مضمرة؟!

وأما (كى) - على قول - فلأن (حتى) قد لا يكون التعليل مراداً منها، فحينئذ لا يمكن تقدير

---

(١) قال الرضى ٤/ ٥١: " ولا يتقدم على (كى) معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال: جئتك كى زيداً تضرب لأنها إما جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما، وأجاز الكسائى تقديم معمول منصوب (كى) عليها " ا. هـ. وانْظُرْ رأى الكسائى فى: الأشمونى ٣/ ٢٨١، وحاشية يس على التصريح ٢/ ٢٣٢.

(٢) اختلف فى ناصب المضارع بعد (حتى) فذهب البصريون إلى أن النصب بعدها بإضمار (أن) وأنَّ (حتى) حرف جر، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها، وقال الكسائى إذا جاء الجر بعدها فى الاسم فبإضمار (إلى)، وذهب الفراء إلى أنها ليست الجارة، والجر للاسم بعدها إنما هو لنيابتها مناب (إلى). انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٥٩٧، وابن يعيش ٧/ ١٩، والرضى ٤/ ٥٣، وشرح التسهيل٤/ ٢٤، والارتشاف ٤/ ١٦٦١، والهمع ٢/ ٢٩٩.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٠، والرضى ٤/ ٥٨، وابن القواس ص ٧٠١، والأصبهانى ص ٧٤٣.

(٤) انْظُرْ: حاشية الصبان ٣/ ٢٩٨.

(كى) معها لفوات معنى التعليل[1]، ومما يدل على أن النصب بعدها بإضمار (أن) دون (حتى) نفسها قول الشاعر:

داويتُ عَيْنَ أبى الدُّهَيْقِ بمَطْلِهِ ::: حتى المصيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ[2]

وتفصيل وجه الدلالة مذكور فى الضوء[3].

فـ (حتى) هذه إما بمعنى كى[4] فيكون ما بعدها معمولا لما قبلها، أو بمعنى إلى فيكون ما بعدها غاية لما قبلها[5]، فمثالها باعتبار معناها الأول الغالب مثل قولك: أسلمت حتى أدخل

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٧٠: " ولا تصح (ما) لأنها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مقدرة؟ ولا ينبغى أن تكون (كى) لأنه لم يثبت تقديرها، وثبت تقدير (أن)، ولأنه يتعذر تقديرها فى مثل: أسير حتى تغيب الشمس، لفساد المعنى، فتعينت (أن) " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٦، والأصبهانى ص ٧٤٢، والكناش ٢/ ١٣.

(٢) من الكامل ورد غير منسوب فى: الإنصاف ٢/ ٥٩٩، ولباب الإعراب ص ٣٦٣، والضوء ص ٣٥٢. أبو الدهيق: كنية رجل، ومطلِه: المطل: التسويف فى قضاء الحاجة، والمصيف: زمان الصيف، يغْلُوَ: مضارع غلا البعير فى سيره غلوا إذا ارتفع فى سيره فجاوز حسن السير، القعدان: جمع قعود وهو من الإبل الذى يقتعده الراعى فى كل حاجة يتخذه للركوب وحمل الزاد والمتاع، ويقال: القعود من الإبل هو البكر حين يُركب أى: يمكن ركوبه وأدنى ذلك أن يأتى عليه سنتان، يقال للذكر قعود، وللأنثى قلوص. انْظُرْ: الانتصاف للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/ ٥٩٩، وانْظُرْ: اللسان (صيف) ٤/ ٢٥٣٨، و(قعد) ٥/ ٣٦٨٧، و(غلا) ٥/ ٣٢٩١، والشاهد قوله (يَغْلُوَ) حيث ورد منصوبا وقد سبقه اسم مجرور ولا يجوز أن يكون (يغلو) منصوبا بـ (حتى) وإنما ناصبه (أن) مضمرة.

(٣) الضوء فى النحو لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني أكمله سنة ٦٨٤ هـ، اختصره من كتابه المفتاح، والشرحان على المصباح للمطرزى، وقد شرح الضوء كثير من العلماء انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٧٠٨. ووجه الدلالة من البيت قال الإسفراييني: " فـ (المصيف) مجرور بـ (حتى) و(يغلو) معطوف عليه، ومعلوم أن النصب فيه لا يحتمل إلا بإضمار (أن) لأنه بمنزلة: حتى المصيفِ وغلاء القعدان، ولو كان حتى فى قولك: سرت حتى أدخلَها، هى الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجىء هنا منصوبا بعد الجر؛ لأنه لا يكون فى موضع واحد جاراً وناصبا، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فإذا لم يكن قبل (يغلو) فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور، علمت أن(حتى) فيما نحن فيه حرف جر باق على أصله وأن النصب بإضمار (أنْ) " اهـ، انْظُرْ: الضوء شرح المصباح ص ٣٥٣، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم ٧٣٤، تحقيق د / حسين البدرى النادى.

(٤) قال ابن يعيش٧/ ٢٠: " فيكون الفعل الأول فى زمان والثانى فى زمان آخر غير متصل بالأول وذلك نحو قولك: كلمته حتى يأمر لى بشىء، والمراد: كلمته كى يأمر لى بشىء، وكذلك: أسلمت حتى أدخل الجنة " ا. هـ.

(٥) قال ابن يعيش ٧/ ٢٠: " والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلا بها حتى يقع الفعل الذى بعدها فى منتهاه، كقولك: سرت حتى أدخلها، فيكون السير والدخول جميعا قد وقعا، كأنك قلت: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية لسيرك والسير هو الذى يؤدى إلى الدخول " ا. هـ، وانْظُرْ: الكتاب ٣/ ١٦، ١٧.

الجنة، وسرت حتى أدخل البلد، وأسيرُ حتى تغيب الشمسُ، فإن أردت الحال كانت حرف ابتداء فيرفع.

الجنة أى: كى أدخل الجنة، وعلِّية الإسلام لدخول الجنة ظاهرة، ومثالها باعتبار المعنى الثانى.

مثل قولك: سرت حتى أدخلَ البلد أى: إلى أن أدخل البلد، ولما كان هذا المثال يحتمل وجهين أورد للمعنى الثانى مثالا آخر للتنصيص عليه وهو قوله: أسيرُ حتى تغيبَ الشمسُ، إذ هذا المثال لا يحتمل الوجه الأول؛ لأن غيبوبة الشمس لا يصح أن تكون معلومة للسير، بل هى غاية ونهاية، وهو ظاهر.

وقد يجيء (حتى) بمعنى (إلا أن) كما صرّح به صاحب التسهيل[1]، ولعلّ المصنف لم يتعرض له لظهور فساده[2].

فإن أردت الحال من الفعل الداخل عليه (حتى) كانت (حتى) حينئذ حرف ابتداء أى: كانت حرفاً يبتدأ بعدها الكلام على طريق الاستئناف من غير تعلق لها من حيث[3] الإعراب لما قبلها، بخلاف كونها جارة فإنها تتعلق بما قبلها تعلق الجار والمجرور، فيُرفع الفعل الواقع بعدها مراداً به الحال[4] لما يكون مجرداً عن الناصب والجازم، إذ لا يصح حينئذ إضمار (أن) التى هى علم الاستقبال للمنافاة الظاهرة بينها وبين فعل الحال.

قال صاحب الغجدوانى[5] فى تفسير قوله: (كانت حرف ابتداء)[6]: " يعنى يقدر بعدها اسم يكون مبتدأ والفعل خبره، كما يقدر فى: سرت حتى أدخلُ البلد: حتى أنا أدخلُ البلد، وذلك لأنه لما امتنع تقدير (أن) بفوات شرط الاستقبال، فلابد من أن يكون بعد (حتى) اسم لما مرّ، وبتقدير المبتدأ يصح المعنى مع أنه أكثر دوراناً فى الكلام "، إلى ههنا لفظه، وفيه نظر[7].

(١) انْظُرْ: التسهيل ص٢٣٠ ونصه: " وبعد (حتى) المرادفة لـ (إلى) أو (كى) الجارة أو (إلا أنْ) " اهـ. وبهذا المعنى قال ابن هشام الخضراوى. انْظُرْ: المساعد ٣/ ٨٠، والهمع ٢/ ٣٠١.

(٢) انْظُرْ: شرح التسهيل ٤/ ٢٤، والهمع ٢/ ٣٠١.

(٣) فى الأصل: (من غير) والصواب ما أثبته، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٦٠.

(٤) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ١٧، والمقتضب ٢/ ٣٨.

(٥) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٨٦.

(٦) فى الأصل: (حرفا) وهو لحن.

(٧) قال الرضى ٤/ ٦٠: " قوله: (كانت حرف ابتداء) أى: حرف استئناف، أى: ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأنَّ حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها، ولا نعنى بذلك أن ما بعدها مبتدأ مقدر أى: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى:{وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} بالرفع؛ فهو فى الاستئناف مثل قوله تعالى:{حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا} جاء بعده جملة شرطية مستأنفة " ا. هـ.

وتجب السببية مثل: مرض فلان حتى لا يرجونه، ومن ثم امتنع الرفع فى: كان سيرى حتى أدخُلَها، فى الناقصة، و: أسِرتَ حتى تدخُلَها؟ وجاز فى: كان سيرى حتى أدخلها، فى التامة

وتجب السببية، تجب سببية ما قبل (حتى) لما بعدها تحقيقا عند ارتفاع ما بعدها، بمعنى: أن يكون بحيث يمكن أن يؤدى حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعدها[1] كما فى مثل قولهم: مرض فلان حتى لا يرجونه فإن الفعل هنا حال وما قبلها سبب له فاستقامت المسألة.

وإنما اشترط السببية حينئذ[2] لئلا ينقطع التعلق بالمرة، وذلك لأن الاتصال اللفظى وهو تعلق (حتى) بما قبلها لفظاً لَّما زال بزوال كونها حرف جر اشترطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى، جبراً لما فات من الاتصال اللفظى، ولتحقق الغاية التى هى مدلول (حتى).

ومن ثم أى: ومن أجل أن (حتى) حينئذ يكون حرف ابتداء وهو يستدعى استقلال ما بعدها مع كونه مسبباً لما قبلها للغرض المذكور امتنع الرفع فى الفعل الواقع بعد (حتى) فى مثل قولك: كان سيرى حتى أدخُلَها إذا أريد بـ (كان) فى المثال المذكور الناقصة لأنه حينئذ يكون ما بعد (حتى) مستقلا منقطعاً عما قبلها، فيلزم بقاء (كان) الناقصة بلا خبر[3]، وهو غير جائز لاستلزامه فساد المعنى[4]، ومن أجل ذلك المذكور امتنع الرفع أيضا فى قولك مستفهما: أسرت حتى تدخُلَها؟ لأن سببية ما قبلها لما بعدها واجبة حينئذ كما عرفت، مع أن ما بعدها مقطوع به حينئذ، فيلزم الشك فى السبب الذى هو السير لمقارنته حرف الاستفهام مع القطع بوقوع المسبب الذى هو الدخول، واستحالته ظاهرة [5].

وجاز الرفع فى قولك: كان سيرى حتى أدخُلها إذا أريد بـ (كان) فى هذا الكلام التامة لانتفاء[6] المانع حينئذ وهو لزوم بقاء (كان) الناقصة بلا خبر[7]، وأيهم سار حتى يدخلها؟.

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٧١: " إذا انقضى شرط الاستقبال معها فلابد أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها، بخلاف حال الاستقبال فإن الأمرين سائغان، كأنهم لما استعملوها حرف ابتداء صار ما بعدها مستقبلا فى الإخبار به فأرادوا أن يؤكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببية لما فقد الاتصال اللفظى " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٦٠، وابن القواس ص ٧٠٢، والأصبهانى ص ٧٤٤، والجامى ٢/ ٢٤٥.

(٣) قال ابن القواس ص ٧٠٣: " وعلى تقدير جعل الجملة بعدها خبراً لم يصح؛ لخلوها عن العائد " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٤٤.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٢، والرضى ٤/ ٦١، وابن القواس ص ٧٠٣، والجامى ٢/ ٢٤٦.

(٦) فى الأصل: (لانتفاع) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: الأصبهانى ص٧٤٥.

ولام (كى) مثل: أسلمت لأدخلَ الجنة، ولام الجحود لام تأكيد بعد النفى لكان...

وجاز الرفع أيضا فى قولك مستفهما: أيهم سار حتى يدخلَها؟ لانتفاء المانع حينئذ أيضا وهو لزوم الشك فى السبب مع القطع بوجود المسبب؛ لأن الاستفهام فى مثل هذه الصورة ليس من السبب الذى هو السير حتى يشك فيه، بل هو محقق مقطوع به، بل هو عن تعيين السائر[(١)].

وفى هذين المثالين يجوز النصب أيضا على أن يكون (حتى) حرف جر متعلقا بـ (كان) ولذلك قال (وجاز).

وثانيها: لام كى كما فى مثل قولك: أسلمت لأدخل الجنة، أى: كى أدخل الجنة[(٢)]، ومعنى اللام هذه معنى (كى)، ولهذا سميت لام (كى).

ثم إنها حرف جر كـ (حتى) ولهذا يضمر (أن) بعدها ليكون المدخول عليه اسما فى التقدير لصحة الدخول، كما مر فى معنى (حتى).

وثالثها: لام الجحود[(٣)] وإنما سميت لام الجحود لأنها لام تأكيد، أى: لام زائدة تفيد التأكيد بعد النفى المختص لكان بالاستعمال، فتكون للجحود؛ لأنه عبارة عن نفى ما سبق ذكره

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٧٢: " إذا قلت: أيهم سار حتى يدخلها؟ يجوز الوجهان لانتفاء مانع الرفع؛ لأنه إنما استفهم عن السائر ولم يشك فى السير، فحصل السبب محققا، فجاز الرفع لذلك " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن القواس ص ٧٠٣، والأصبهانى ص ٧٤٥، والأشمونى ٣/ ٣٠٠.

(٢) اختلف فى ناصب الفعل بعدها، فذهب الكوفيون عدا ثعلباً إلى أنها الناصبة بنفسها من غير تقدير أن، وإذا جاءت (كى) مع اللام فالنصب لـ (اللام) و(كى) مؤكدة، وإذا انفردت (كى) فالعمل لها، وإذا جاءت (أن) بعد (كى) فهو جائز، وصحيح أن تقول: جئت لكى أن تكرمنى، و(أن) لا موضع لها لأنها توكيد (كى)، ويرى ثعلب أن الناصب هو اللام لكن لنيابتها عن (أن) المحذوفة، فخالف أصحابه لأنهم يقولون إن النصب بها بطريق الأصالة ولم يوافق البصريين لأنه يقول إن النصب بها لا بمضمر بعدها.

وقال ابن كيسان والسيرافى: يجوز أن يكون الناصب (أن) المقدرة بعدها، وأن يكون (كى). وذهب البصريون إلى أن العامل (أن) مقدرة بعدها، بشرط ألا يقترن الفعل بـ (لا) فإن اقترن كقوله تعالى:**{لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ}** فحينئذ يجب إظهار أحد الحرفين نحو: أجيئك لئلا تغضب، أو لكيلا تغضب. انْظُرْ تفصيل المسألة فى: الكتاب ٣/ ٥، ٦، والمقتضب ٢/ ٧، واللامات ص ٥٣، والإنصاف ٢/ ٥٧٥، واللباب ٢/ ٣٨، والمسائل الخلافية ١٥٩، والهمع ٢/ ٣٢١، والتصريح ٢/ ٢٤٣، والأشمونى ٣/ ٢٨٢.

(٣) اختلف أيضا فى ناصب الفعل بعدها فذهب الكوفيون إلى أنها هى الناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أنها ناصبة لكن لقيامها مقام أن، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعدها هو: أن مقدرة، انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٧، والمقتضب ٢/ ٧، واللامات ص٥٥، والإنصاف ٢/ ٥٩٣، وابن يعيش ٧/ ٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٤، وشرح التسهيل ٤/ ٢٣، والرضى ٤/ ٨٠، والمساعد ٣/ ٧٧، وجواهر الأدب ص ٨١، والهمع ٢/ ٢٩٨.

مثبتا[1] كما فى مثل قولـه تعالى:{وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ}[2]/ أى: لأن يعذبهم. (١٠٧/ب)

وعلة إضمار (أن) بعدها ما مر فى لام (كى)، والفرق بين هذه وبين لام (كى) بعد اشتراكهما أن لام (كى) للتعليل، ولام الجحد ليست كذلك، ولأن لام (كى) لو حذفت لاختل المعنى المراد[3]، بخلاف لام الجحد، وسيجيء بوجه آخر إن شاء الله.

فإن قلت: إذا قلت: لم أكن لأكتب، فلا يخلو من أن يكون اللام زائدة لا تعلق لها، أولا، فإن كان الثانى بطل ما ذكرتم فى تفسيرها، وإن كان الأول فالفعل بعدها بتأويل المصدر فيكون المعنى: لم يكن كتابة، وهو ظاهر الفساد؛ لأن المصدر لا يقع خبرا عن الجثة إلا بتأويل!

قلت: ذلك فى المصدر لعموم دلالته[4] على الفاعل والزمان بصيغته، ولما كان للفعل المقدر به دلالة على الفاعل والزمان بصيغته جاز ذلك فيه، لاسيما وقد التزم إضمار (أن) فيه فانتظم فى سمط الفعل المحض المؤول باسم الفاعل فى الظاهر، كذا فى المقاليد[5].

ورابعها: الفاء لكن النصب بعدها بإضمار (أن) إنما يكون بشرطين، أحدهما: أى: أحد الشرطين وجود السببية فيما قبل الفاء لما بعدها، لأن العدول من الرفع إلى النصب لأن يدُلّ

---

(١) قال النحاس: " الصواب تسميتها لام النفى؛ لأن الجحد هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار " انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٣٦.

(٢) سورة الأنفال من الآية (٣٣).

(٣) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٤٥، وانْظُرْ فى الفرق بينهما: الملخص لابن أبى الربيع ١/ ١٣١.

(٤) فى الأصل (لدلالته) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال فى المقاليد ل ٧٨/ أ: "... إذا قلت: لم أكن لأفعل وأضمرت (أن) كان التقدير لم أكن للفعل، لأنَّ (أنْ) مع ما فى حيزها فى تقدير المصدر، فبعد ذلك لا يخلو من أن يكون للاَّم تعلق بالفعل السابق أو لا، ففى الفعل الأول يلزم ألا تكون اللام زائدة مؤكدة، وفى الثانى يلزم أن يقع المصدر خبرا عن الجنة وهو لا يقع خبرا عنها إلا بتأويل اسم الفاعل، فظهر من هذا أن الأولى أن لا تضمر (أن) لتقتصر المسافة، إذ فى عدم الإضمار وبتقدير عدم التعلق يكون (أفعل) خبرا لـ (كان) وهو مستقيم، وفى الإضمار يلزم أن يكون الفعل فى تأويل المصدر، ثم المصدر فى تأويل اسم الفاعل ليستقيم الكلام، ولا شك أن المسافة فى عدم الإضمار أقصر.

وجوابه: أن اللام زائدة للتوكيد لا تعلق لها بالفعل السابق، ولكن قولهم: لم أكن لأفعل، جُعل نفياً لقولهم: سأفعل فلزم أن يكون فيه حرف يخلصه للاستقبال، فمسَّت الحاجة إلى إضمار (أن) لذلك، أما قوله: يلزم أن يقع المصدر خبرا عن الجثة إلى آخره، فالجواب عنه: أن (أن) وإن جعلت مع ما فى حيزها فى تقدير المصدر إلا أن بينهما فرقا واضحا، لأن المصدر لا يدل بصيغته على فاعل، وأنه لا يدل على زمان دون زمان، بخلاف الفعل المُصدّر بـ (أن) فجاز للإخبار هنا وإن لم يجز المصدر، لا سيما وقد التزم إضمار (أن) فانتظم فى سمط الفعل المحض المؤول باسم الفاعل وأن " ا. هـ.

والثانى: أن يكون قبلها أمر، أو نهى، أو نفى، أو استفهام، أو تمن، أو عَرْض.

على ذلك[1]، فلو قلت: سرت وتغيبَ الشمس - بالنصب - جعلته ضائعا؛ لأن السير ليس مما يصلح لأن يكون سببا لغيبوبة الشمس.

والشرط الثانى من الشرطين: أن يكون قبلها أى: قبل الفاء أمر نحو: زرنى فأكرمَك، أو نهى [نحو][2] قوله تعالى:**{لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى}**[3]، أو نفى نحو قوله تعالى:**{لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}**[4]، أو استفهام نحو: أين بيتك فأزورَك؟، أو تمن نحو قوله تعالى:**{يَا لَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيمًا}**[5]، أو عَرْض نحو: ألا تأتينا فنكرمَك.

وإنما اشترط ذلك ليتوقف الشرط الأول على أن يكون قبلها أحد هذه الأشياء[6]، وإلا لم يجز النصب فى الموجب إلا على ضعف فى الضرورة كقوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِى لِبَنِى تَمِيم ::: وَأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[7]

أى: إن ألحق أسترح.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون النصب بالفاء نفسها كما قال بعضهم[8] ذلك بالشرطين المذكورين؟

(١) قال ابن القواس ص٧٠٤: "... فلأن السببية لو لم تكن مقصودة لَمَا عُدل عن الرفع إلى النصب، ولَّما عُدل إلى النصب كان ذلك دليلاً على أن المعنى المقصود هو السببية، ولهذا يسميها النحويون جواباً، لأن ما قبلها لَّما كان سببا لِمَا بعدها أشبه الشرط والجزاء " ا. هـ، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٦٧، والأصبهانى ص ٧٤٨ والجامى ٢/ ٢٤٨، والدولت آبادى ل ١١٣/ ب.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) سورة طه من الآية (٨١).

(٤) سورة فاطر من الآية (٣٦).

(٥) سورة النساء من الآية (٧٣)، وفى الأصل (عظيم) وهو خطأ.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٦٨، وابن القواس ص ٧٠٤، والجامى ٢/ ٢٤٨.

(٧) من الوافر للمغيرة بن حبناء فى شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، والخزانة ٨/ ٥٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠، وغير منسوب فى: الكتاب ٣/ ٣٩، والمقتضب ٢/ ٢٢، والمسائل المنثورة ص ١٤٦، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٤٢٧، وابن يعيش ٧/ ٥٥، ولباب الإعراب ص ٣٦٠، والمقرب ص٣٤١، والرضى ٤/ ٦٥، والتخمير ٣/ ٢٤٣، والمغنى ١/ ١٩٨، وغير ذلك. والشاهد قوله: (فأستريحا) حيث نصبه بأن مضمرة دون أن يسبق بنفى ضرورة.

(٨) هو الجرمى حيث ذهب إلى أن الفاء هى الناصبة بنفسها، وقيل: هو مذهب الكسائى ومن وافقه من أصحابه وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف؛ لأن الجواب مخالف لما قبله لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفى أو تمن أو عرض والجواب ليس واحداً من ذلك، وقال البصريون: إن النصب بـ (أن) مضمرة وجوباً. انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٥٥٧، وابن يعيش ٧/ ٢١، وابن القواس ص ٧٠٤، ٧٠٥، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، وانْظُرْ: إصلاح الخلل ص ٤٩، والأصبهانى ص ٧٤٦ وما بعدها.

قلت[1]: لعدم الاستقامة فى ذلك، لأن الفاء إن بقيت على عاطفيتها فظاهر، لأن الحرف الواحد لا يجوز أن يكون عاطفا ناصبا[2] إلا على التأويل المطلوب إثباته، وإلا لاختل المعنى إذ هى على ذلك، مع أنه لابد من كونها سببية، فهى مع الجملة بعدها منقطعة عما قبلها، فلا فرق بين أن تكون تلك الجملة إخبارية أو إنشائية، إذ هى لمجرد الربط بينهما من غير تأثير إعراب ما قبلها فيما بعدها، وأيضا فاء السببية تدخل على الأسماء كما فى قوله تعالى:**{فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ}**[3] ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانتفاء معناها فيها، كذا فى شرح المصنف[4].

وإنما وجب أن يكون النصب ههنا بإضمار (أن) لأنهم لما قالوا: (زرنى) تعذر عليهم عطف الفعل الذى هو: (فأكرمك) عليه مع وجود أداة العطف؛ لأن دخول المعطوف فيما دخل فيه المعطوف عليه واجب، وذلك لا يمكنهم لأن ذلك لمناسبة بينهما، والأول هنا إنشاء، والثانى[5] إخبار، فبينهما كمال الانقطاع، فإن غيّروا الإخبار إلى صيغة الإنشاء، أمكنهم تصحيح ذلك، إلا أن ذلك لا يحصل غرضهم وهو أن يجعلوا الزيارة للإكرام لأن (فأكرم) بالجزم حينئذ يكون طلبا للإكرام ابتداءً، ولا يوجد فيه أمارة كونه مسببا للزيارة، فقصدوا إلى صيغ تبين أن قصدهم ذلك، فنزلوا الأول منزلة المصدر، فحينئذ وجب إضمار (أن) بعد الفاء، ليكون عطف الاسم على الاسم، فصار فى التقدير - أى قولك -: ليكن منك زيارة فأن أكرمك، أى: فإكرام منى، وهكذا تقول عند إضمار (أن) بعد الفاء فى الصور الباقية.

وإنما تعينت (أن) كذلك لأن غيرها من حروف المصدر لا يقدر ناصبا للفعل، ففى إضمار (أن) إيذان بأن الأول سبب للثانى، لأن إضماره لتحصيل هذه السببية وإن كان بواسطة.

وأما توقف ذلك على كون ما قبل الفاء أحد هذه الأشياء فظاهر[6].

فإن قلت: إلحاق المصدر من الأول إنما يكون إذا كان فعلا، فكيف فى قولك: أين بيتك فأزورك؟ وأيضا امتناع العطف إنما يتمشى فى غير النفى، وأما فى النفى فلا نسلم ذلك، إذ هو خبر أيضا!

قلت: يؤخذ المصدر من الفعل المذكور إن ذكر، وإلا فمن فعل تضمنته الجملة، لأن معنى: أين

---

(١) وقال ابن الحاجب ٣/ ٨٧٤: " لو نصبت بنفسها لنصبت فى غير هذا الموضع، ولَمَّا لم تنصب دل على أن الناصب غيرها " ا. هـ.

(٢) فى الأصل (عاطفة ناصبة) وهو تَصْحِيف.

(٣) سورة الروم من الآية (٢٨).

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٤.

(٥) فى الأصل (وهو).

(٦) قال الرضى ٤/ ٦٨: " وإنما شرطوا فى نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر، فتكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها " ا. هـ.

بيتك؟ عرفنى، فيؤخذ منه التعريف، والعلة فى تقدير (أن) فى النفى ليست امتناع العطف كما فى غيره، بل لأن المقصود شمول النفى فى الطرفين، وذلك إنما يكون بتقدير مصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل المنفى، إذ لو رفع لا يلزم الشمول، إذ هو حينئذ يكون عطفا على الفعل قبلها، فيكون المعنى: ما يكون منك إتيان ويكون منك تحديث، وهو ليس بمراد.

ثم اعلم أن النصب بعد الفاء بإضمار (أن) مخصوص بوقوعها بعد أحد هذه الأشياء المذكورة عند الجمهور، خلافا للكسائى[1] فإنه مستمر عنده فيما يدل على الطلب، وإن كان بالتضمن؛ فيتناول أسماء الأوامر والدعاء بلفظ الخبر، وباب التحذير بتكرير المحذر منه نحو: عليك زيداً فأكرمك، غفر الله لك فتدخلَ الجنة، الأسدَ الأسدَ فتنجو، بالنصب فى الكل، وعليه منع ظاهر.

ثم لما كان ما بعد الفاء مقدراً بالمصدر فلا بد له من إعراب؛ لأنه مفرد / وله حكم من (١٠٨/أ) الإعراب إذا وقع جزءاً من الكلام، أقول: لا يخلو من أن يكون ما بعد الفاء لغير من له الأول [أولا][2]، فإن كان الأول يجب الرفع فى محله، إلا إذا كان متمنى بـ (ليت) غير داخلة على ضمير الشأن فالنصب، وإن كان الثانى: فالوجهان مطلقا سواء كان فيما قبل الفاء تمن كذلك أولا، هذه فائدة أوردتها على سبيل الإجمال لشدة شغفى على المتعلم، ولم أذكر مسائلها[3] خوفا من الإطناب، فليطلب تفاصيلها فى شرح اللباب[4].

---

(١) انْظُرْ رأى الكسائى فى: شرح التسهيل ٤/ ٤٢، والرضى ٤/ ٦٤، والارتشاف ٤/ ١٦٧٠، والمساعد ٣/ ٩٨

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل (ولا يليها) وهو خطأ.

(٤) قال السيد عبد الله ص ٥٥٧: " ومحل ما بعد الفاء من الفعل المنصوب بأن المقدرة إذا كان ما بعد الفاء لغير من له الفعل الأول بأن يكون الفعلان لفاعلين نحو: ائتنى فأكرمك، الرفعُ؛ لأنه فى تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع منتزع من الفعل الأول على إضمار الحصول والكون من الأفعال العامة على ما قالوا: إن التقدير: ليكن منك إتيان فإكرام منى، ولا يجوز أن يكون التقدير: افعل إتيانا فإكراماً؛ لفساد المعنى؛ لأن الفعل الثانى لغير من له الفعل الأول... ومحل ما بعد الفاء فى التمنى أى: فيما كان الفعل الأول متمنى بـ (ليت) النصبُ، سواء كان الفعل المنصوب لمن له الفعل الأول نحو: ليته يأتينا فيحدثنا، أولا، نحو: ليتك تأتينا فأحدثك، إذ التقدير: ليت إتيانا منه فحديثا منه، وليت إتيانا منك فحديثا منى، ولا يجوز أن يكون التقدير: ليته كان منه إتيانا فحديث؛ لأن ذلك زيادة متجاوزة للحد، وإنما يجب أن تقع (ليت) على نفس المصدر الذى ينزل الفعل منزلته... وفيما عداهما أى: فيما عدا هذين القسمين، وهو أيضا قسمان على ما قيدنا التمنى به، الأول: أن يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الأولُ، سواء كان متمنى بـ (ليت) أولا، الثانى: أن يكون الفعل الأول متمنى بـ (ليت) وهى داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لمن له الأول، الوجهان من الرفع والنصب؛ لأنه يصح أن يكون التقدير فى: ائتنى فتكرمنى: ليكن منك إتيان فإكرام، أو: افعل إتيانا فإكراما، وكذا فى: ليته تأتينى فتكرمنى، يصح أن يقال إنه فى تقدير: ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرام، أو ليت الشأن تفعل إتيانا فإكراما " ا. هـ وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٦١ وما بعدها.

والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك، و(أو) بشرط معنى (إلى أن).

وخامسها: الواو والنصب بعدها أيضا إنما يكون بشرطين أحدهما: الجمعية واحترز به عن الواو التى للاستئناف، والشرط الثانى منهما: أن يكون قبلها مثل ذلك أى: أحد هذه الأشياء الستة المذكورة.

قال المصنف[1]: " حكم الواو فى أن النصب بعدها بتقدير (أن) حكم الفاء، وزعم بعضهم أنها الناصبة بنفسها[2]، والكلام معهم على ما ذكر فى الفاء، وإن لم يكن فى الواو السببية ".

والعلة فى اشتراط الشرطين كالعلة المذكورة فى الفاء، والأحكام فيها كالأحكام فى الفاء، لأنها للعطف أيضا، فأضمر (أن) بعدها ليعلم الجمعية، ويجعل الفعل الذى قبلها فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم، والأمثلة المذكورة فى الفاء تصلح لأن تكون أمثلة للواو، إلا أن المراد فى الفاء كون الأول سبباً للثانى، وفى الواو اجتماع مضمونهما فى الإثبات وفى غيره نفيه أو نهيه نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن المراد النهى عن الجمع بينهما، لا النهى عن كل منهما[3]، والأمثلة الباقية معلومة.

ثم إن كان الفعل الثانى مجزوماً [كما][4] فى المثال المذكور كان المراد النهى عن كل منهما إذ التقدير حينئذ: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وإن كان مرفوعاً كان المراد النهى من أكل السمك حال شرب اللبن، فمحله على التقدير الأول النصب لا غير، وكذلك فى الثالث إلا أن بينهما فرقا، ولا محل له من الإعراب فى الثانى[5].

وسادسها: أو والنصب بعدها أيضا بشرط معنى (إلى أن)[6] وإنما اشترط ذلك ليكون لما بعدها تعلق بما قبلها، بوجود معنى الاتصال بينها، إذ بكونها بمعنى (إلى أن) يكون ما بعدها

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٥.

(٢) وهو الجرمى، والخلاف فى الناصب بعدها كالخلاف فى الناصب بعد الفاء، وانْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٥٥٥، وابن القواس ص ٧٠٧، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨.

(٣) انْظُرْ: الأشمونى ٣/ ٣٠٨.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٠٨، والأشمونى ٣/ ٣٠٨ ومعه حاشية الصبان.

(٦) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٧٦: " (أو) تنصب إذا كان معناها معنى (إلى أن)، وقال سيبويه بمعنى (إلاّ أن) والأمر فى ذلك قريب، فإن قلنا: بمعنى (إلى أن) فالكلام فى النصب بتقدير (أن) بعدها على نحو الكلام فى (حتى) و(اللام)، وإن قلنا: بمعنى (إلا) فـ (إلا) تقتضى الاسم، فوجب تأويل الفعل بمصدره، ثم يعمل ذلك على ما تقدم " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٧٧، والجامى ٢/ ٢٥١.

والعاطفة...

غاية لما قبلها، وغاية الشيء وطرفه متصل به، وهذه العبارة التى اختارها المصنف معترض عليها؛ لأن (أو) المضمرة بعدها (أن) لو كانت بمعنى (إلى أن) لكان التقدير فى قولنا:

أو يعطنى حقى: إلى أن تعطنى حقى، وهذا خلف من القول، فالأولى ما ذكره غيره من كونها بمعنى (إلى) أو (حتى) أو (إلا)[1]، فعلى كل التقادير النصب بعدها بإضمار (أن) لا بـ (أو) نفسها[2]؛ لأنها من حروف العطف، فلا تكون عاملة.

فإن قلت: قد فسروها بـ (إلى) أو (حتى) أو (إلا) وكل منها عامل!

قلت: نعم إلا أن شيئا من هذه الحروف لا يعمل فى الفعل لأنها من دواخل الأسماء.

ثم إذا انتفى الشرط فى هذه الثلاثة التى هى الفاء والواو [وأو][3] من معنى السببية فى الأول، والجمعية فى الثانى، وكونها بعد أحد الأشياء الستة المذكورة، ومن معنى (إلى) أو (إلا) فى الثالث فالاستئناف والاشتراك إن أمكن[4]، لفوات شرط النصب، فليتأمل.

واعلم أن المضارع ينتصب بإضمار (أن) إذا وقع بعد الحروف العاطفة[5] إذا كان المعطوف عليه اسماً لئلا يلزم محذور عطف الفعل على الاسم كما فى قوله:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عينى ::: أَحَبُّ إلىّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[6]

ثم إنى أظن أن الوجه فى عدم عدّ هذا الموضع عند قوله (وبـ (أن) مقدرة) هو أن المراد من الحروف العاطفة منها على ما ذكره بعض الأفاضل هى: الواو والفاء وأو وحتى وثم، خلافا لبعض من له التحقيق، ودخول غير (ثم) فى مذكوره أغناه عن ذلك، غاية ما فى الباب كانت الشرائط المذكورة ثمة مفقودة عنها، وأما بيانه ههنا تفصيل لما أجمله للعناية على المبتدئ،

(١) انْظُرْ: المصباح ص١٠٠، ولباب الإعراب ص ٣٦٢، والمرتجل ص ٢٠٧، والهمع ٢/ ٣٠٤.

(٢) مذهب البصريين أن النصب بعدها بإضمار (أن)، وذهب الجرمى إلى أنها هى الناصبة بنفسها، ومذهب الكوفيين أن الأفعال بعدها منصوبة على الخلاف. انْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٤، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٣٦٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٣٥٤ وما بعدها.

(٥) قال الجامى ٢/ ٢٥١: " والعاطفة أى: الحروف العاطفة مطلقا، سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة أو لاَ كـ (ثم)، وإذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير (أن) بعدها " ا. هـ.

(٦) من الوافر لميسون الكلابية زوج معاوية بن أبى سفيان وأم ابنه يزيد فى: شرح شواهد الإيضاح ص٢٥٠، والمغنى ١/ ٢٩٥، والخزانة ٨/ ٥٠٣، ٨/ ٥٧٥، والتصريح ٢/ ٢٤٤، وغير منسوب فى: الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٦، والجمل ص ١٨٧، وابن يعيش ٧/ ٢٥، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٤٤، والرضى ٤/ ٥٤ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٣٥٤، وغير ذلك. والشُّفُوفِ: جمع شف وهو الثوب الرقيق الذى يشف ما تحته، والشاهد فيه قوله: (وتقرّ) حيث نصبه بإضمار (أن) بعد الواو ليعطف على (اللبس) لأنه اسم (وتقر) فعل فلم يمكن عطفه عليه لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، فحمل على إضمار (أن) لأن (أن) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فيكون اسما ويكون قد عطف اسما على اسم.

وهذا الذى أوردت لوهم بعض الشارحين حيث زعم أن قولـه: والعاطفة عطف علـى (معنـى) فـى قولـه (يشترط معنى إلى) فيكون شرطا، أو أمرين[١]: كونها بمعنى (إلى أن) وكونها عاطفة علـى اسـم، وأنت خبير بفساده؛ لأن الحروف العاطفة بأسرها عند بعضهم، والخمسة منها عند الـبعض علـى مـا ذكرنا، مستويةُ الأقدام فى ذلك، فلا اختصاص لـ (أو) بهذا الشرط[٢].

ويجوز إظهار أن مع لام كى نحو: جئتك لأن تكرمنى، ومع الحـروف العاطفـة التـى لا اشـتراط فيها أن يكون ما يعطف عليه اسما نحو: أعجبنى قيامُك وأن يخرجَ زيدٌ.

أما جواز إظهارها مع لام كى[٣] فلغرض الفصـل بينهـا وبـين لام الجحـود مـن أول الأمـر، ولم يعكس لكون الاختصار أولى بلام الجحود لكونها زائـدة، وأمـا مـع الحـروف العاطفـة فلتكـون العناية فى إظهار ما يزيل كراهة عطف الفعل على الاسم أكثر بالنظر إلى ظاهر اللفظ.

ويجب أى: إظهار (أن) مع لا التى للنفى فى اللام أى: فى لام كى دون الحروف العاطفـة كمـا فى قولك: لئلا تعطنى، وإنما وجب إظهارها حينئذ لأنـه لـولا ذلـك لوليـت الـلام الجـارة (لا) النافية وهو ممتنع عادة لكون اللفظ بمثل ذلك قبيحا جداً[٤].

وأما بقية المواضع التى ينصب الفعل فيها بإضمار (أن) فلا يجوز إظهارهـا فـى شـىء منهـا كـ (حتى) و(أو) والفاء، والواو، فلو قلت / أسلمت حتى أن أدخل الجنة، وشبهه، لم يجز. (١٠٨/ب)

وإنما التزم حذفها فيها لقيام القرينة الدالة عليها – على ما تقدم فى تفصيلها – مع كون الحذف أخصر[٥]، وعدم الداعى إلى الإظهار، وهذا أولى من القول بأنها حروف عطف فى الأصل، فلـو ظهرت[٦] لظهر عطف الاسم على الفعل للاحتياج فيه إلى العذر، فظهر مـن ذلـك أن الحـروف التى ينصب المضارع بعدها بـ (أن) على ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه الإظهار، وقسـم يجـب فيـه ذلك، وقسم يمتنع، ولم يذكر القسم الثالث لكونه معلوماً من ذكر ما عداه[٧].

* * * * *

---

(١) فى الأصل (فيكون شرط أو أمران) وهو لحن.

(٢) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٩٤.

(٣) انْظُرْ علة إظهارها مع لام (كى) والحروف العاطفة فـى: شـرح المصـنف ٣/ ٨٧٧، والرضـى ٤/ ٧٩، وابـن القواس ص ٧١٢، والأصبهانى ص ٧٥٤.

(٤) انْظُرْ: شـرح المصـنف ٣/ ٨٧٧، والإيضـاح لابـن الحاجـب ٢/ ١٧، وانْظُـرْ: الرضـى ٤/ ٨٠، والأصـبهانى ص ٧٥٤، والتصريح ٢/ ٢٤٤.

(٥) انْظُرْ هذا التعليل فى: شرح الأصبهانى ص ٧٥٤.

(٦) أى: لو ظهرت (أن)، وانْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٤٩٤.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٧.

[جوازم المضارع]

وينجزم بـــ: لم، ولما، ولام الأمر، ولا فى النهى، وكلم المجازاة وهى: إنْ، ومهما...

لما فرغ من بيان نواصب المضارع شرع فى بيان جوازمه [فقال][1]: وينجزم أى: المضـارع بــ: لم نحو: لم يضربْ، ولما نحو: لما يضربْ، ولام الأمر نحـو: ليضـربْ زيـدٌ، ولتضـربْ، ولا التـى فـى النهى نحو: لا تضربْ، وفيه احتراز عن (لا) النافية فإنها لا تجزم.

قولـه: وكلِم المجازاة بالجر على أنه عطف على (لم) أى: ينجزم المضارع بالكلمـات التـى يجـازى بها، أسماءً كانت أو لا، وهى أى: كلم المجازاة إنْ - بكسر الهمزة -.

اعلم أن (إنْ) هى الأصل فى باب الجوازم[2] لأنها إنما عملت الجـزم لكونهـا مقتضـية للفعلـين اللذين كل منهما جملة مع فاعله بسبب كون وضعها للشرط، وبيانـه: أن الكـلام الـداخل عليـه (إن) قد طال باقتضائها فيه [جملتين][3] فحصل الثقل، فاختير لها عمل الجزم ليكـون تخفيفـا فـى الجملة[4]، لأنه حذف وفيه نوع من التحقيق.

وقيل: إنما عملت الجزم ليدل النقصان الحاصل [فى][5] اللفظ على النقصان فى المعنى، ثم حمل عليها (لم) و(لما) لشبههما إياها فى قلب الزمان عل الأصح، إلا أن الأمر ثابـتٌ فـى كـل منهمـا على عكس الآخر، وكذلك لام الأمر و(لا) الناهية، إذ كل منهما يدخلان المضارع ينقلانـه مـن الإخبار، كما أنّ (إنْ) تنقل الفعل من كونه مجزوما إلى كونه مشكوكا فيه، وأمـا حمـل بـاقى كلـم المجازاة عليها فظاهر؛ لأن الجزم فى كل منها لكونه بمعناها.

ثم الغرض من وضع تلك الكلمات موضعها بتضمين معناها: الإيجاز والاختصار[6].

ومهما نحو قولـه تعالى:**{مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا}**[7].

وذكـروا فى أصله وجهين، أحدهما: أن (مهما) فى الأصل (ما ما)[8] على أن يكون (ما)

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال سيبويه ٣/ ٦٣: "... وزعم الخليل أنّ (إنْ) هيِ أمُّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلتَ ذلك؟ فقال: مـن قِبـل أنىّ أرى حروف الجزاء قد يتصرفنّ فيَكنّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه ما فلا يكـون فيـه الجـزاء، وهـذه علـى حال واحدة أبداً، لا تفارق المجازاة " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ٤٥.

(٣) ما بيّن المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: العلل للوراق ص ٧٧، وابن القواس ص ٧٥١.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٧٦٠.

(٧) سورة الأعراف من الآية (١٣٢).

(٨) هذا قول الخليل، يقول سيبويه ٣/ ٥٩: " وسألتُ الخليل عن (مَهْمَا) فقال: هـى (مـا) أدخلـتَ معهـا (مـا) لغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتنى آتك... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحـدا فيقولـوا=

الثانية زائدة لزيادة معنى الإبهام، والأولى (ما) الجزائية، ثم أبدل الهاء من الألف لتحسين اللفظ، وهربا عن كراهة تتابع المثلين مع تجانسهما فى الهمس.

والثانى: أنه فى الأصل (مه) واقعا قبل (ما) الشرطية بمعنى: اكفف، ثم جريا مجرى كلمة واحدة[1]، ويعضده ورود (مهمن) فى قول الشاعر:

أمَاوِىَّ مَهْمَن تَستمِعْ فى صَدِيقِنَا ::: أقَاوِيلَ هَذا النّاسِ مَاوِىَّ تَنْدَمِ[2]

ويجزم به كما يجزم بـ (ما)، ولذلك يستعمل فى رد قول من قال: إنى أفعل ما لا تقدر عليه، إما تحقيقا، أو تقديراً، بأن يقول: مهما تفعل أفعل.

وربما استفهم به[3]، وفى اسميته وحرفيته، وفى إفراده وتركيبه أقوال[4].

وإذما نحو قولـه:

إذْمَا دخلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فقُلْ لـه ::: حَقاً عَلَيكَ إذَا اطْمَأنّ المَجْلِسُ[5]

=ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى " ا. هـ. وانْظُرْ قول الخليل فى: المقتضب ٢/ ٤٧، والمسائل العضديات ص ٥١، والأصول ٢/ ١٥٩، والرضى ٤/ ٩١، والجنى ص ٦١٢.

(١) هذا قول الأخفش، والزجاج، والبغداديين، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٨٦٣، والجنى ص ٦١٢، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٩١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٣/ أ، والأصبهانى ص ٧٦٠، والمساعد ٣/ ١٣٧.

(٢) من الطويل لم أقف على قائله وانظره فى: ابن يعيش ٤/ ٨، والرضى٤/ ٩٢، وشرح القصائد السبع الطوال ص٤٥، والتهذيب ٥/ ٣٨٥، والخزانة ٩/ ١٦، ويروى:... يَسْمَعْنَ فى صديقه.... يندم. وماوىّ: مرخم ماوية، والمعنى: من يهتم بأقاويل الناس فى صديقه ويستمع لهم يندم. والشاهد قولـه: (مهمن) واستشهد به على ما ذهب إليه الأخفش والزجاج والبغداديين من أن (مهما) مركب من (مه) و(ما)، وقال الرضى ٤/ ٩٢: " ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب (مهمن) بمعنى (من) كما فى قول الشاعر... لكان مقوِّياً لمذهب الزجاج " ا. هـ.

(٣) قال الرضى ٤/ ٩٢: " وقد جاء (مهما) فى الاستفهام بمعنى (ما) الاستفهامية، أنشد أبو زيد فى نوادره: مَهْمَا لِىَ الليلةَ مَهْمَا لِيَهْ... أوْدَى بَنعْلَىَّ وسِرْبَالِيَهْ " ا. هـ. وقد نُسب إلى ابن مالك القول بمجيء مهما للاستفهام انْظُرْ: المغنى ١/ ٣٦٣، وانْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٨٦٣ وما بعدها، والجنى ٦١١، وابن يعيش ٧/ ٤٣، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٤/ ١٢، والهمع ٢/ ٤٥.

(٤) المشهور أن (مهما) اسم من أسماء الشرط، قال الرضى٤/ ٩٣: " ومهما اسم بدليل رجوع الضمير إليه قال تعالى:{مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ} " ا. هـ، وانْظُرْ: المساعد ٣/ ١٣٦. وعند: خطّاب، والسهيلى أنها تكون حرفاً بمعنى (إن) كما فى قول الشاعر: ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ... وإن خَالَها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمُ. إذ لا محل لها، وأجيب بأنها خبر (تكن) وخليقة اسمها أو مُبتدأ، واسم (تكن) ضميرها و(من خليقة) تفسيره، والظرف خبر. انْظُرْ: المغنى ١/ ٣٦١، والجنى ص ٦١١ وما بعدها، والهمع ٢/ ٤٥١.

(٥) من الكامل للعباس بن مرداس من قصيدة فى غزوة حنين يخاطب بها الرسول ﷺ، وانظره فى: الديوان ص ٢٨٨ برواية: إما أتيت على النبى، والكتاب ٣/ ٥٧، وشرح أبياته٢/ ٩٣، وتحصيل عين الذهب٤٠٥،=

وحيثما، وأين،

و(حيثما) فى قولك: حيثما تكن أكن.

وإنما أورد (إذ) و(حيث) مكفوفتين بـ (ما) لأنهما لا يجازى بهما إلا عند ذلك، لأنه لو جوزى بهما من غير (ما) لكان ما بعدهما فى موضع جر بالإضافة لكونهما ظرفين لازمين لها، وفى موضع جزم من حيث إنهما أداتى شرط، فيلزم أن يكون الشيء الواحد مجروراً فى المحل ومرفوعا، ومجزوما فى اللفظ فى حالة واحدة وهو محال، ولما اتصل (ما) بهما بطل الإضافة وتحقق معنى المجازاة فيهما[1].

قال المبرد[2]: " (إذ) ههنا باقية على اسميتها، و(ما) كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزاء ".

بخلاف ما ذهب إليه سيبويه فإنها عنده حرف[3].

فإن قلت: (إذ) لما مضى والشرط لِمَا يُستقبل، فهما متباينان[4]!

قلت: كثيرا ما تتغير معنى الكلمة بانضمام غيرها معها مع بقاء لفظها على حاله.

و(أين) كما فى قوله تعالى:**{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوْتُ}**[5]، وكقوله:

أَيـنَ تَصـرِفْ بِنَـا العُـدَاةُ تَجِـدْنَا ::: نَصـرِفُ العِـيسَ نَحوَهَـا لِلـتَّلاقِ[6]

=وابن يعيش ٤/ ٩٧، والتخمير٢/ ٢٧٦، والخزانة ٩/ ٢٩، وورد غير منسوب فى: المقتضب ٢/ ٤٦، والجمل ص ٢١٦، والرضى ٤/ ٩٤، ويروى: إذما أتيت، وإذما مررت، بدلا من: إذما دخلت.

(١) انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ١/ ٢٣٩، والملخص ١/ ١٥١، وابن القواس ص ٧٢٣، والجنى ص١٩٠، والأصبهانى ص ٧٦٣.

(٢) هذا أحد قولين للمبرد وهو القول باسميتها انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢، وشرح التسهيل ٤/ ٦٧، والرضى ٤/ ٩٥، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢، والجنى ص ١٩١، والمغنى ١/ ١٠٢. وفى المقتضب ٢/ ٤٥ يقول: " ومن الحروف التى جاءت لمعنى: إنْ، وإذما " ا. هـ وقد وافقه على القول باسميتها كل من: ابن السراج فى: الأصول ٢/ ١٥٩، والفارسى فى: الإيضاح ص ٣٢١، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٤٨.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥٦، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٤٨ وقد صحح كونها حرفا عند سيبويه.

(٤) قال ابن أبى الربيع: " (إذ) كانت لما مضى من الزمان فلما لحقت (ما) صارت للمستقبل وجزمت " ا. هـ. انْظُرْ: البسيط ١/ ٢٤٠، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٣٢٥ وما بعدها.

(٥) سورة النساء من الآية (٧٨).

(٦) من الخفيف لـ: ابن هَمَّام السَّلولى فى: الكتاب ٣/ ٥٨، وتحصيل عين الذهب ص ٤٠٧، وعون الوافية ص ١٤٨، وغير منسوب فى: المقتضب ٢/ ٤٧، وابن يعيش ٧/ ٤٥، والأشمونى ٤/ ١٠. والعيس: البيض من الإبل، والعُداة: جمع عادٍ كقاض وقضاة. والمعنى: إن تضرب بنا العداة فى موضع من الأرض نصرف العيس نحو هؤلاء العداة للقائهم. واستشهد به على مجيء (أين) جازمة لما بعدها. ويروى: أين تضرب، بدلا من: أين تصرف.

و(متى) كما فى قول الشاعر:

مَـــتى تَأْتِـــه تَعْشُـــو إلى ضَـــوْءِ نَـــارِهِ ::: تَجِدْ خَيرَ نَارٍ عِنْـــدَهَا خَـــيرُ مُوقِـــدِ[1]

وكقول الآخر:

مَتَـــى مَـــا تلْقَنِـــى فَـــرْدينِ تَرجُـــفْ ::: رَوَانِـــفُ أَلْيَتَيْـــكَ وتُسْـــتَطَارا[2]

و(من) كما فى قولك: من يكرمنى أكرمه.

و(ما) كما فى:

أرىَ العُمْرَ كَنْـــزاً نَاقِصًـــا كُـــلّ ليلـــةٍ ::: و[مَا][3] تُنْقِص الأيامُ وَالدَّهرُ يَنْفَـــدِ[4]

و(أى) كما فى قولـه تعالى:**{أَيًّامًّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى}**[5].

و(أنى) كما فى قولـه:

فأصَـــبَحتْ أنىّ تَأْتِهـــا تَلْتَـــبِس بهـــا ::: كِـــلا مَرْكَبْيهـــا رِجْلَيْـــكَ شَـــاجِرُ[6]

فإن قلت: من جملة كلم المجازاة (لو) ولم تكن معدودة معها!

---

(١) من الطويل للحطيئة فى: الديوان ص٧٠، والكتاب ٣/ ٨٦، والجمل ص ٢١٤، وأمالى ابن الشجرى ٣/ ١٢، والتخمير ٣/ ٢٥٠، وغير منسوب فى: معانى الفراء ٢/ ٢٧٣، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٩٩، والمقتضب ٢/ ٦٣، وشرح عمدة الحافظ١/ ٣٦٣ وغير ذلك. واستشهد به على أن (متى) جازمة لما بعدها وفى الأصل: (متى تأته يعشو).

(٢) من الوافر لعنترة فى: الديوان ص ٤٣ يهجو عمارة بن زياد، وانظره فى: أسرار العربية ص١٧٧، وابن يعيش ٤/ ١١٦، وشرح الشافية ٣/ ٣٠١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٦٠، وابن الناظم ص ١٣٢، والتصريح ٢/ ٢٩٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٩٦، وروانف: جمع رانفة وهى أسفل ألية القائم.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) من الطويل لطرفة فى: الديوان ص ٣٤، وتوجيه اللمع ص ٣٧٢، وغير منسوب فى: الأشمونى ٤/ ٩، وعون الوافية ص ١٥٦، واستشهد به على أن (ما) جازمة.

(٥) سورة الإسراء من الآية (١١٠)، وفى الأصل (وأياما) وهو خطأ.

(٦) من الطويل للبيد فى: الديوان ص ٦٥ برواية: تبتئس بها، يعدّد على عمه أبى براء أياديه عنده، وهو له فى: الكتاب ٣/ ٥٨، وشرح أبياته ٢/ ٤٣، والحلل ص ٢٩٠، وتوجيه اللمع ص ٣٧٤، وابن يعيش ٤/ ١١٠، والتخمير ٢/ ٢٨٨، وغير منسوب فى: المقتضب ٢/ ٤٧، والجمل ص ٩٦، والرضى٣/ ٢٨٩. ويروى: تشتجر مكان: تلتبس ومعناهما واحد، وشاجر أى: مُشتَّبك: والمعنى: يخاطب عمه ويقول له: إنك ركبت أمراً لا خلاص منه فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالماً لأن رجليه قد اشتبكا بركابَيْها. واستشهد به على مجىء (أنى) جازمة.

وأما مع (كيفما)، و(إذا)، فشاذ.

قلت: (لو) ليست من أدوات الشرط عند الأكثر[1]؛ لأن الشرط عندهم إنما يكون في الاستقبال، و(لو) للمضي ولذلك لم يَتضمن الكلمات المذكورة معناها عند من قال بمجازاتها، ولأنها للماضي والماضي لكونه غير مستحق للإعراب لا يعمل الحرف الذي وضع لأجله.

لا يقال: هذا منقوض بـ (لم)؛ لأنا نقول إنما عملت (لم) لالتزام المضارع بعدها لفظا بخلاف (لو).

وبعضهم يجوز الشرط في الماضي أيضا؛ لأن الشرط هو التعليق بين الجملتين، والحكم بسببيّة أولاهما ومسببيّة الثانية وهذا نوعان: تعليق ماضي على ماضي، وتعليق / مستقبل على (١٠٩/أ) مستقبل.

وأما الجزم مع (كيفما) ومع (إذا) فشاذ، أما شذوذه بـ (كيفما) فلأن القياس ألا يجازي بها؛ لأن قولك: كيف تكن][2] أكن، يتضمن كذلك على أحوال المخاطب وصفاته، وهذا مما تعذر وقوعه منك، إذ يجوز أن يكون من صفاته ما ليس في وسعك[3]، بخلاف (أين) و(أنى) فإن مقتضى قولك: أين تكن أكن: أن تكون لمخاطبك مساوياً للمكان، وهو أمر ممكن[4].

وأما مع (إذا) فلما فيه قطع وتعيين مناف للإبهام اللازم للشرط[5]، ولذلك قبح: إن طلعت الشمس آتك، إلا في يوم الغيم، بخلاف: إذا طلعت.

فإن قلت: هل في ذكر (كيف) في صورة الشذوذ بـ (ما)، و(إذا) مجرداً عنها سرٌّ؟

قلت: نعم وذلك أن كل ما لا يصلح للشرط من غير (ما) يصلح له بـ (ما) في صورة نحو (إذا)، فإيراد (كيف) ليعلم أنها من قبيل ما لا يصلح للمجازاة في الحالين، وقد جاء في الشعر على شذوذه نحو:

وبـ (إن) مقدرة.

---

(١) قال المرادي: " اختلف في عدِّ (لو) من حروف الشرط فقال الزمخشري وابن مالك: (لو) حرف شِرط، وأبى قومٌ تسميتها حرف شِرط لأن حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال، و(لو) إنما هي للتعليق في المضي فليست من أدوات الشرط " ا. هـ. انْظُرْ: الجنى الداني ص ٢٨٣، وانْظُرْ: المغني ١/ ٢٨٤.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٢٤، والجامي ٢/ ٢٥٦.

(٤) انْظُرْ: شرح الأصبهاني ص ٧٦٣.

(٥) قال الجامي ٢/ ٢٥٦: " وأما مع (إذا) فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى (أن) التي هي موضوعة للإبهام و(إذا) موضوعة للأمر المقطوع به " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهاني ص ٧٦٣، وحاشية يس على الفاكهي ١/ ١٧٦.

وَإِذَا تُصِبْكَ مِنَ الحَوَادِثِ نَكْبَةً ::: فَاصْبِرْ فَكُلُّ غَايَةٍ فَسَتَنْجَلِي[1]

ثم ينبغى أن يعلم أن عدم المجازاة بـ (كيف) سواء كان بـ (ما) أو لا عند البصريين، وذلك أيضا فى العمل، بدليل ما قال صاحب التسهيل[2]: " وجوزى بـ (كيف) معنى لا عملا، خلافا للكوفيين".

فإنهم جوزا المجازاة بها عملا أيضا، لما ورد من قولهم: كيف تصنعْ أصنعْ[3].

وهذا شاذ عند الأولين لعدم ثبوت مثل ذلك فى كلام الفصحاء.

وينجزم المضارع بـ (إنْ) مقدرة كما ينجزم بها ظاهرة، فى جواب الأشياء الستة التى سيجىء ذكرها[4]، وهذا دليل على أصالتها أيضا.

وقوله: فـ (لم) وضعت لقلب المضارع ماضيا معنى ونفيه، تفصيلٌ لما أجمله، فمعنى: لم يضرب زيد: ما وقع منه.

و(لما) مثلها أى: مثل (لم) فى قلب معنى المضارع إلى الماضى ونفيه، إلا أن بينهما فرقاً بعد اشتراكهما فيما ذكر، وذلك بوجهين: الأول: أن (لما) تختص بالاستغراق[5] أى: باستغراق نفى الفعل فى الزمان الماضى إلى زمان التكلم من غير انفصال، فلو قلت: ندم زيدٌ ولما ينفعه الندم، كان بيانا بأن عدم النفع قد استمر إلى وقت التكلم[6]، وذلك [كما][7] فى قوله تعالى:**{وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا}**[8]، فإن المعنى: نفى الشقاء متصلا بزمان التكلم، وليس نفى الشقاء عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء أو لا، كما فى قوله تعالى:**{هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا}**[1] فإن كونه شيئا مذكوراً قد انقطع عن زمان الإخبار.

---

(١) من الكامل لم أقف على قائله وانظره فى: الكناش ٢/ ٢٥، ومجيب الندا ١/ ١٧٧، وعون الوافية ص١٥٨. واستشهد به على مجىء (إذا) جازمة قال أبو حيان: " والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلا فى الشعر لا فى قليل من الكلام " ا. هـ، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٨٦٦.

(٢) انْظُرْ: التسهيل ص ٢٣٦.

(٣) انْظُرْ تفصيل مذهب البصريين والكوفيين فى: شرح التسهيل ٤/ ٧١، والارتشاف ٤/ ١٨٦٨، والمغنى ١/ ٢٢٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٣/ أ، وشفاء العليل ٣/ ٩٧٣، والهمع ٢/ ٤٥٣.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) قال الرضى ٤/ ٨٥: " ومنع الأندلسى من معنى الاستغراق فيها وقال: هى مثل (لم) فى احتمال الاستغراق وعدمه " اهـ.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٨، والرضى ٤/ ٨٥، وابن القواس ص ٧١٦، والأصبهانى ص ٧٥٦، والصفوة الصفية ١/ ١٨٤.

(٧) ما بين المعقوفين لا يستقيم الكلام بدونه.

(٨) سورة مريم من الآية (٤).

(١) سورة الإنسان من الآية (١).

وجواز حذف الفعل، ولام الأمر:...

والثانى: جواز حذف الفعل، أى: اختصاصها بجواز حذف الفعل نحو: ندم زيد ولما، أى: ولما ينفعه الندم، فكأنهم جعلوا ما زاد على (لم) من (ما) نائبا مناب الفعل المحذوف ودالاً لازدياد معناها[1]، وقد جاء حذف الفعل مع (لم) شاذا كقوله:

وَاحْفَظْ وَدِيعَتَكَ التى استُودِعْتَهَا ::: يَومَ الأَعَازِبِ إنْ وصلتَ وإنْ لَمْ [2]

والفصل بينهما وبين الفعل أيضا فى الضرورة كما فى قوله:

فَأَضْحَتْ مغَانِيهَا [قِفَا][3]رًا رُسُومُهَا ::: كَأَنْ لَمْ سِوى أهلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَل [4]

وفى (لما) معان أخر غير تلك[5] تركت ذكرها[6] لأن ذلك المقام ليس موضوع بيان[7].

ولام الأمر أى: أمر الغائب للفاعل والمفعول، والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم، والمفعول المخاطب، ولا تجيء اللام للفاعل المخاطب لكونه مخصوصا بصيغة الأمر[8] – على ما سيأتى – وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا، ومنه قراءة شاذة فى قوله تعالى: **{فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}**[1].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٧٨، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٢٣٧، والارتشاف ٤/ ١٨٦٠، والهمع ٢/ ٤٤٨.

(٢) من الكامل لإبراهيم بن هرمة فى: الديوان ص ٢٢٣، والخزانة ٩/ ٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٣، والتصريح ٢/ ٢٤٧، وغير منسوب فى: الرضى ٤/ ٨٥، والمغنى ١/ ٣٠٩، وابن القواس ص ٧١٧، والأشمونى ٤/ ٦، والهمع ٢/ ٤٤٧. والشاهد قوله: (إن وصلت وإن لم) حيث حذف الفعل المجزوم بـ (لم) شذوذا.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) من الطويل لذى الرمة فى: الديوان ٣/ ١٤٦٥، برواية: فأضحت مباديها قفاراً بلادها، وهو له فى: الخصائص ٢/ ٤١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥٩، والخزانة ٩/ ٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٥ وغير منسوب فى: الجنى ص ٢٦٠، والمغنى ١/ ٣٠٧، والأشمونى ٤/ ٥، والهمع ٢/ ٤٤٧. والشاهد فيه قوله: (كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل) حيث فصل بين (لم) وبين الفعل المجزوم بها وهو (تؤهل) وهذا ضرورة.

(٥) فى الأصل: (ذلك) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (ذكره) وهو تَصْحِيف.

(٧) من هذه المعانى: أن فيها معنى التوقع كـ (قد) فى إيجاب الماضى، ومنها: عدم دخول أدوات الشرط عليها، انْظُرْ: الرضى ٤/ ٨٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٤ / أ، والأشمونى ٤/ ٥ وما بعدها.

(٨) قال ابن القواس ص ٧١٨: " ولا تدخل على فعل المخاطب؛ لما فيه من ترك الإيجاز والاختصار، مع الاستغناء عنه، لأنها تدخل فى موضع يتعذر فيه صيغة (افعل) " ا. هـ.

(١) سورة يونس – عليه السلام – من الآية (٥٨)، ونسبت هذه القراءة لجماعة منهم: عثمان بن عفان، وأُبى وأنس، والحسن البصرى، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدنى، والسُّلَمى، وقتادة، والجحدرى، ورويت عن رسول الله ﷺ. انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ٦٢، والمحتسب ١/ ٣١٢، والبحر ٦/ ٧٦.

اللام المطلوب بها الفعل؛ و(لا) النهى: المطلوب بها الترك، وكلم المجازاة تدخل على الفعلين

فلام الأمر هى: اللام المطلوب بها الفعل عن الفاعل أو المفعول على ما عرفت، واحترز بالقيد الأخير عن لام (كى) ولام الجحود.

وتلك اللام مكسورةٌ أبداً؛ فرقا بينها وبين لام التوكيد، ولم يعكس لشبه هذه اللام لام الجر من حيث إن كلا منهما يعمل عملا مختصا بنوع من أنواع الكلمة، فإذا أدخلت عليها الفاء والواو فالوجهان: الكسر على الأصل، والسكون طلبا للتخفيف كما فى باب (كَتِف) و(فخِذ)[١].

ثم حذفها مع بقاء لفظ المضارع [مجزوما][٢] بتقديرها شاذٌ كقوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ::: إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا[٣]

و(لا) فى النهى أى: (لا) التى للنهى هى (لا) المطلوب بها الترك، أى: ترك الفعل، وقد ذكرنا علة عمل كل منهما الجزم فلا حاجة إلى ذكرها ههنا[٤].

واعلم أن الجوازم على قسمين: جوازم فعل واحد، وجوازم فعلين، والأولى: كالأربعة الأول، ولهذا قدمها على القسم[٥] الثانى، وإن كان الأصل فيه، والثانية: كلم المجازاة التى هى المعدودة فى أول البحث، فإنها تدخل على الفعلين نحو: إن تكرمنى أكرمك، فصاعداً نحو: إن كان، متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده، فمتى لم يحرك يده لم يكتب، وهما مع فاعلهما جملتين، وتجعلهما أدوات الشرط كجملة واحدة

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٨٠، وابن القواس ص ٧١٨، والرضى ٤/ ٨٧، والارتشاف٤/ ٨٥٥، والصفوة الصفية ١/ ١٨٦.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٨٧٩.

(٣) من الوافر متنازع فى نسبته، فنسب للأعشى، ولأبى طالب، ولحسان، وانظره فى: الكتاب ٣/ ٨، والمقتضب ٢/ ١٣٢، ومعانى الأخفش ١/ ٢٤٥، واللامات ص ٩٦، والمقرب ص ٣٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٤، والرضى ٤/ ٨٨، وابن القواس ص ٧١٨، وشروح سقط الزند ٣/ ١١٢٥، والخزانة ٩/ ١١، والأشمونى ٤/ ٥، وغير ذلك. والتبال: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال، والشاهد قوله: (تفد) حيث أضمر لام الأمر وأبقى الفعل بعدها مجزوما والأصل: لِتَفْدِ، والكسرة على الدال دالة على الياء المحذوفة.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) فى الأصل: (قسم) وهو تَصْحِيف.

لسببية الأول ومسببية الثانى، ويسميان شرطا وجزاءً، فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم.

وذلك لسببية الفعل الأول، ومسببية الفعل الثانى فى الجملة، أى: دخولها على هذين الفعلين لأجل هذا الغرض الذى هو أن يكون للأول مدخل فى وجود الثانى، سواء كان سببا تاما أو سببا ناقصا، وسواء كان ذلك / بحسب الخارج أو بحسب حكم الفعل، لصحة قولك: إن وجد (١٠٩/ب) النهار طلعت الشمس، وإن تتوضأ تصح صلاتك[١]، ويسميان أى: الفعل الداخل عليهما تلك الكلمات شرطا يعنى الأول، وإنما سُمّى شرطاً لكونه علامة للثانى، وجزاءً يعنى الثانى، وإنما سمى جزاءً لأنه لما كان وجوده مترتبا على آخر، أشبه الجزاء الذى هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا أو عقابا، فهو المكافأة.

واعلم أن ههنا أربعة أقسام لأنهما لا يخلوان من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما ماضيا والآخر مضارعاً متعاكسين، وأجودها كونهما مضارعين تطبيقا للّفظ والمعنى، ثم كونهما ماضيين للتطابق من وجه، وإن تخالفا فالأولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعاً، وعكسه أضعف الوجوه[٢].

فـ هما إن كانا مضارعين نحو: إن تقم أقم، أو كان الأول مضارعاً والثانى ماضيا نحو: إن تضربْ ضربتُ[٣] فالجزم أى: جزم كل واحد من الشرط والجزاء فى الأول، أو جزم الشرط فقط فى الثانى، واجبٌ لوجود المقتضى للجزم وعدم المانع عنه، مع قابلية المحل لكونه معربا، وهو فى الأول بـ (إن) بالاتفاق، ووجوده فى الثانى مختلف فيه أنه بأى شىء، هل هو بـ (إن) أو بالشرط أو بهما معا[٤]؟ والأصح أنه بـ (إن) لما مرّ.

---

(١) فى الأصل (وإن توضأ يصح صلاتك).

(٢) قال الرضى ٤/ ١١٣: " نحو: إن تزرنى زرتك، لأن الأداة إذن تؤثر فى الفعل الأبعد بنقله إلى معنى المستقبل من غير أن تؤثر فى الأقرب شيئا يغيّر المعنى " ا. هـ.

(٣) قال السيوطى: " وهذا القسم أجازه الفراء فى الاختيار، وتبعه ابن مالك، وخصّه سيبويه، والجمهور بالضرورة " ا. هـ، انْظُرْ: الهمع ٢/ ٤٥٤.

(٤) اختلف فى عامل الجزم فى الجواب، فذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن العامل فيه حرف الشرط، وعزاه السيرافى إلى سيبويه، واختاره ابن عصفور، والأبذى، وذهب الخليل، والمبرد، إلى أن كلمة الشرط تعمل فى الشرط، وهما معا يعملان فى الجزاء، وبه قال ابن برهان، وذهب الأخفش إلى أن الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط وحده، وقد اختاره ابن مالك، وذهب المازنى إلى أنهما مبنيان على الوقف، وقد رُوى عنه أيضا أن الشرط معرب وفعل الجزاء مبنى. انْظُرْ تفصيل هذه الأقوال وحجة كل فى: الكتاب ٣/ ٦٢، والإنصاف ٢/ ٦٠٢، وأسرار العربية ص ٢٩٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٤، وابن يعيش ٧/ ٤١، وشرح التسهيل ٤/ ٧٩، والرضى ٤/ ٩٦، والمساعد ٣/ ١٥٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٨، والتصريح ٢/ ٢٤٨، والأشمونى ٤/ ١٦.

وإن كان الثانى فالوجهان.

فإن قلت: ما تقول فى قول الشاعر:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[1]

برفع الجزاء مع كونهما مضارعين!

قلت: ذلك المرفوع المؤخر فى نية التقديم من حيث إنه خبر (إنّ) أى: إنك تصرعُ إن يصرعْ أخوك[2]، فوقع الشرط حشواً بين (إنَّ) وخبرها، والجزاء محذوف بقرينة دلالة الكلام عليه، والفائدة فى مثل هذا إخراج المتكلم كلامه على وجه القطع.

وإن كان الثانى مضارعا مع كون الأول ماضيا فالوجهان أى: الجزم والرفع جائزان[3]، أما الجزم فلأن حق الشرط والجزاء أن يكونا مجزومين، ولما امتنع الجزم فى الأول لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو: إن جئتنى أكرمْك، وأما الرفعُ كما فى قول زهير[4]:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ ::: يقولُ لا غائبٌ مالِى ولا حَرِمُ[5]

فعلى الأمرَ الاستحسانى، كما قال عبد القاهر[6]: إن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم فى الشرط المتبوع حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فى عدم ظهور الجزم - وإن كان قابلا له - فترك على أول إعرابه الذى هو الرفع، فهو مرفوع فى اللفظ ومجزوم فى المعنى.

---

(١) من مشطور الرجز لجرير بن عبد الله البجلى فى: الكتاب ٣/ ٦٧، وشرح أبياته٢/ ١٢١، والتبصرة١/ ٤١٣ ولعمرو بن خُثَارم العَجَلى فى: الخزانة ٨/ ٢٠، وبلا نسبة فى المقتضب ٢/ ٧٠، وابن الشجرى ١/ ١٢٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٤، والرضى ٤/ ١٠٢، والمغنى ٢/ ٦٣٣.

(٢) وهذا تخريج سيبويه انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٦٧، وعند المبرد على حذف الفاء انْظُرْ: المقتضب ٢/ ٧٠، وانْظُرْ التبصرة ١/ ٤١٣، وزاد ابن هشام قولا ثالثا فى تخريج مثل هذا فقال: " الثالث قول بعضهم التفصيل: فإن كانت الأداة اسما فما قاله المبرد، وإن كانت حرفا فما قاله سيبويه ". انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٧٥/ ب.

(٣) قال الرضى ٤/ ١١٥: " وعند الكوفيين يجب الرفع؛ لأن الجزم فى الجواب للجوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب " ا. هـ.

(٤) فى الأصل (زبير) وهو تَصْحيف، وهو: زهير بن أبى سُلمى، ربيعة بن رياح المزنى من مضر كان حكيم الشعراء فى الجاهلية كان أبوه شاعراً وخاله، وأخته سلمى، وابناه كعب وبجير، وأخته الخنساء، قيل كان ينظم القصيدة فى شهر وينقحها فى سنة فكانت قصائده تسمى الحوليات، انْظُرْ: الأعلام ٢/ ٥٢، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، والشعر والشعراء ص ٥٧.

(٥) من البسيط، يمدح به هرم بن سنان، وانظره فى: الديوان ص ١٥ برواية: يوم مسألةٍ، والكتاب ٣/ ٦٦، والمقتضب ٢/ ٦٨، والأصول ٢/ ١٩٢، والإنصاف ٢/ ٦٢٥، والتخمير٤/ ١٤٥، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٣، والمغنى ٢/ ٤٨٥، والتصريح ٢/ ٢٤٩، والخزانة ٩/ ٤٨، والأشمونى ٤/ ١٧، والخليل من: الخلة وهو الفقر، ومسبغة: مجاعة، والشاهد فى قوله: (يقولُ) حيث رفعه وقد وقع جزاء للشرط.

(٦) انْظُرْ: قول عبد القاهر فى: المقتصد ٢/ ١١٠٣ وما بعدها - بتصرف -.

وإن كان الجزاء ماضيا بغير (قد) لفظا أو معنى لم يجز الفاء.

وذهب المبرد إلى أن الرفع فى البيت إما واقع على الشذوذ أو على تقدير الفاء[١]، وسيبويه إلى أن ذلك على نية التقديم والتأخير البتة[٢]؛ لأن حذف الفاء عن الجزم لا يجوز عنده.

وفيه نظر؛ لأن الوجهين المذكورين مختصان بالضرورة، وكلامنا فى سعة الكلام[٣].

ثم الجزاء باعتبار دخول الفاء وعدم دخوله ينقسم إلى[٤] ثلاثة أقسام: قسم يجب دخول الفاء فيه، وقسم يجوز فيه، وقسم يمتنع، فشرع المصنف فى بيان القسم الأخير فقال: وإن كان الجزاء ماضيا فى اللفظ والتقدير، ومضارعا فى المعنى، وذلك إنما يكون عند استعماله بغير قد لفظا، واحترز به عن مثل قوله تعالى: **{إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ}**[٥] أو معنى احترز به أيضا عن مثل قوله تعالى: **{إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ}**[٦] أى فقد صدقت فيما مضى، ومثل ذلك الصنع أمر يرجع إلى المراد، فإن كل موضع يراد أنّ وقوع الفعل فى زمان قد مضى يقدر بـ (قد)، ليدل على ذلك، وسيجىء بيان وجوب دخول الفاء على مثل ذلك.

لم يجز دخول الفاء عليه؛ لأن حرف الشرط أثر فى ذلك الماضى بقلب معناه إلى الاستقبال[٧]، لعدم المانع عن ذلك، مع وجود المقتضى له، فكأنه كان مضارعا مجزوما فى التقدير، فالجزم كما ينافى الفاء فى اللفظ ينافى له أيضا فى التقدير، وهذا تحقيق ما يقال؛ لأن الارتباط المعنوى بين الشرط والجزاء يوجد بهذا الاعتبار، فيستغنى عن الارتباط اللفظى.

فإن قلت: هذا منقوض بقوله تعالى: **{فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا}**[٨] فإن الجزاء فيه ماض بغير (قد) مع أن الفاء قد دخل عليه، وبمثل قولك: إن لم تكرمنى فليس زيد يكرمك ونحو: إن جاء زيد فرحمه الله!

قلت: المراد من الماضى ما يكون من الأفعال المتصرفة، والسرّ فيه: أن غير المتصرف لا يناسب الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلا خبرا متصرفا غير مُصَّدر بشىء من الحروف إلا بـ (لا) و(لم).

---

(١) انْظُرْ: المقتضب ٢/ ٦٨ حيث قال: " فقوله (يقول) على إرادة الفاء " ا. هـ.
(٢) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٦٦.
(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١١٥ وفيه هذا النظر ووجهُه.
(٤) فى الأصل: (على) وهو تَصْحِيف.
(٥) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٧٧).
(٦) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٢٦)، وفى الأصل: (وإن كان) وهو خطأ.
(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٨٣، وابن القواس ص ٧٢٩، والأصبهانى ص ٧٦٧.
(٨) سورة النساء من الآية (١٩).

وإن كان مضارعا مثبتا بـــ (لا) فالوجهان، وإلا فالفاء.

ثم أشار إلى ما يجوز فيه ذلك بقوله: وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا مجرداً من حرف الاستقبال نحو: إن قمت أقم، أو كان الجزاء مضارعا منفيا بـ (لا) دون (لم) و(لن)[1] و(ما)[2]، جاز في ذلك الجزاء الوجهان: دخول الفاء، وعدم دخولها[3]، أما الأول في الأول فلأن ذلك المضارع من حيث هو صالح لأن يجعل خبر مبتدأ محذوف نحو: إن قمت فأنا أقوم، فحينئذ تعذر تأثير حرف الشرط فيه، ولزم الفاء من حيث إنه فُقد الارتباط المعنوى[4].

وأما الثانى فيه فلإمكان جعله نفس الجزاء من غير أن يكون مقدراً بآخر، فيؤثر حرف الشرط فيه بالجزم، فلا احتياج إلى الفاء.

والوجه الثانى أكثر وأولى لاحتياج الأول إلى الحذف والتقدير.

وأما جواز الوجهين فى المنفى بـ (لا) فلأن لذلك المضارع جهتين باعتبارها، لأن (لا) لنفى الاستقبال، فباعتبار دلالتها على الاستقبال لزمت الفاء، لأن تأثير حرف الشرط فيه / مُتعذر (١١٠/أ) حينئذ؛ لصلاحية ذلك الفعل قبل دخول أداته للاستقبال بسبب (لا)، فلو دخل حرف الشرط عليه لزم اجتماع علامتى الاستقبال على فعل واحد، فهو ممنوع، كقوله تعالى:**{فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً}**[5].

وباعتبار إمكان تجريدها بالفعل عن دلالة الاستقبال، بان تجعلها لمجرد النفى، كما تُجعل كذلك عند دخول (أن) المصدرية عليها فى نحو قولك: أريد أن لا تقوم، صحّ ترك الفاء لظهور تأثير أداة الشرط فيه حينئذ لإمكان جعله للاستقبال[6].

وإلا أى [وإن][7] لم يكن الجزاء مضارعا مثبتا مجرداً عن حرفى الاستقبال بل مقارنا لهما، ولم يكن أيضا منفيا بـ (لا) بل بـ (ما) و(لن) أو ماضيا بغير (قد)، أو كان غير ذلك من الأمر والنهى والاستقبال والدعاء والجملة الاسمية فالفاء واجبٌ؛ تحصيلا للربط اللفظى فى الكل، لتعذر الارتباط المعنوى فيها.

---

(١) قال الجامى ٢/ ٢٦١: "... إذا كان منفيا بـ (لم) فإنه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى، أو بـ (لن) حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنى " ا. هـ، وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ١١٦ / أ.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٨٤: " وأما (ما) فلكونها للحال " ا. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٨٤: " وإنما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير حرف الشرط فيهما، وصحة نفى تأثيره " ا. هـ، وانْظُرْ الرضى ٤/ ١١٨، والأصبهانى ص ٧٦٧.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٣٠.

(٥) سورة الجن من الآية (١٣).

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٨٤، والأصبهانى ص ٧٦٨.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر السياق إليه.

وخص الفاء به لما فيه من السببية والتعقيب[1]، ولأنه لا يجيء فى الكلام إلا لإتباع الشيء الشيء فلا يكاد تقع فى ابتداء الكلام.

أما تعذر الجزم فى الماضى المقارن بـ (قد)[2] فلأن (قد) لتحقيق ما دخلت عليه ماضيا، وتأكيده، وما تحقق وتأكد لا ينقلب، فلم يمكن الجزم لا لفظا ولا تقديراً، مع عدم صلاحية وقوعه شرطا، لما مرّ من أن الشرط لا يُصدَّر بغير (لا) و(لم) فوجب الفاء لما ذكرنا.

وأما فى المضارع المثبت المقارن بأحد حرفى الاستقبال فلعدم تأثير حرف الشرط فيه؛ لحصول الاستقبالية قبل دخوله مع عدم الصلاحية، ولزوم اجتماع علامتى الاستقبال على فعل واحد.

فإن قلت: جرّد السين وسوف عن دلالة الاستقبال كما فعلت ذلك فى (لا)!

قلت: التجريد إنما يكون حيث يمكن، وههنا لا يمكن لاستلزامه كونهما مهملين، وكذلك الكلام فى (لن) لأنها لكونها للتأكيد لا يكون تجريده أولى وإن أمكن، وحمل عليها (إن) لكونها من أخوتها، كذا فى الغجدوانى[3].

وأما فى المضارع المنفى بـ (لن) وبـ (ما) أما فى الأول فلما ذكرنا آنفا، فكأن تقييده المنفى بكونه منفيا بـ (لا) احتراز عن المضارع المثبت المقارن بحرفى الاستقبال من حيث الدليل، وأما فى الثانى فلأن (ما) لكونها مشابهة بـ (ليس) تجب فيها الفاء كما فى (ليس)[4] لما عرفت.

وأما (لا)[5] وإن كانت مشابهة بـ (ليس) أيضا، إلا أنها ضعيفة فيما به المشابهة.

وأما التعذر فى الأمر والنهى فلأنهما مجزومان على قول، والأول موقوفٌ، على آخر[6] فجزم المجزوم أو الموقوف مرة أخرى مما لا يمكن، مع لزوم توارد العاملين لمعمول واحد فى الثانى، وكذلك الدعاء، وأما الاستفهام فلعدم الصلاحية.

---

(١) انْظُرْ: العلل للوراق ص ٢٨١، وابن يعيش ٩/ ٢، والرضى ٤/ ١١٦، وابن القواس ص ٧٣١.

(٢) انْظُرْ علته فى: ابن القواس ص ٧٢٩.

(٣) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٥٠١.

(٤) وإنما وجب الفاء فى (ليس) فلأنها فعل جامد فلا تأثير لأداة الشرط فى نقلها إلى الاستقبال. انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٣١، وانْظُرْ قسم التحقيق، وقال ابن الحاجب ٣/ ٨٨٦: " وأما ليس فلكونها لنفى الحال " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ علة دخولها على المضارع المصدر بـ (لا) فى: الرضى ٤/ ١١٩.

(٦) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه نحو: افعلْ، معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة، وذهب الأخفش فى أحد قوليه إلى أنه مجزوم بمعنى الأمر، ووجه قوله: أنه جرى مجرى المعرب فسكن آخره صحيحا كاضربِ وحذف معتلا كاغز، وحذفت نونه فى الأمثلة الخمسة نحو: اضربا فهو معرب، وموجب إعرابه كونه أمراً وذهب البصريون إلى أنه مبنى. انْظُرْ تفصيل المسألة فى: معانى الفراء ١/ ٤٦٩، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٤٢، ٢٣٢، والإنصاف ٢/ ٥٢٤، والتبيين ص ١٧٦، والمسائل الخلافية ص٩٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٩، وائتلاف النصرة ص ١٢٥.

وتجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء.

وكذلك الجملة الاسمية[1]؛ لأن الجزم لا يدخل على الاسم، وأما نحو قوله:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـنَاتِ اللهُ يَشْـكُرُهَا ::: والشَّـرُّ بِالشَّـرِّ عِنْـدَ اللهِ مِـثْلاَنِ[2]

فشاذ لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر.

وذكر بعضهم ههنا ضابطا حسنا وهو[3]: أن الجزاء إذا كان مما يصلح لأن يقع شرطا لا يحتاج إلى رابطة بين الشرط والجزاء؛ لما بينهما من المناسبة المذكورة، وإلا [كان][4] كالأشياء المذكورة فلابد من رابطة بينهما تربط الجزاء بالشرط وهو الفاء المناسبة بالجزاء من حيث إنه للتعقيب بلا فصل، كما أن الجزاء يتعقب على الشرط بلا فصل مع خفته، ثم الفاء مع ما بعده مجزوم المحل على الجزائية، بدليل قولك: إن تأتنى فأنا أكرمك وأعظمْ أمرك، بالجزم حملا على موضع الجزاء، وإن جاز رفعه حملا على ظاهره[5].

فإن قلت: إذا لم يكن هذه الأشياء صالحة للشرط فكيف تصلح للجزاء؟

قلت: لعدم الملازمة بينهما فى ذلك، لأن حروف[6] الشرط وضعت لتجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق، وهذا الأمر لا يتصور فى الأشياء المذكورة، فلم يصلح شرطا، بخلاف الجزاء؛ لأنه ليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على الأمر المفروض، فالصحة ظاهرة.

وتجيء إذا التى للمفاجأة مع الجملة الاسمية التى يمكن دخولها عليها موضع الفاء الجزائية؛ لأن (إذا) المفاجأة لدلالتها على التعقيب تناسب الفاء[1]، كما فى قوله تعالى:

---

(١) قال ابن القواس ص ٧٣٠: " وإنما لزمت الفاء معها لأن الاسمية مستقلة بنفسها فيحتاج إلى رابط " ا. هـ.

(٢) من البسيط مختلف فى نسبته، فنسبه سيبويه ٣/ ٦٥ لحسان بن ثابت، وهو فى الديوان ١/ ٥١٦ دار صادر ونسبه المبرد فى: المقتضب ٢/ ٧٠، لعبد الرحمن بن حسان، وكذلك نسبه صاحب المغنى ١/ ٦٨، ونسبه السيرافى فى: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩ لكعب بن مالك، وهو فى: ديوانه ص ١٠٨ برواية: عند الله سيان، وورد منسوبا له فى: التخمير ٤/ ١٤٧، والخزانة ٩/ ٤٩، وورد غير منسوب فى: ابن يعيش ٩/ ٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧، ولباب الإعراب ص ٣٨٢، والرضى ٤/ ١٠٢. ويروى: من يفعل الخير فالرحمنُ يشكره، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٠. والشاهد فيه أنه حذف الفاء من جواب الشرط وكان ينبغى أن يقول: فالله يشكرها.

(٣) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٠١، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٥/ ب وفيهما مثل هذا الضابط.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٧٦٨.

(٦) فى الأصل (حرف) وهو تَصْحِيف.

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٣٢، وشرح الأصبهانى ص ٧٧١، والجامى ٢/ ٢٦٣، والكناش ٢/ ٢٧، والتصريح ٢/ ٢٥١، والدولت آبادى ل ١١٦/ ب.

و(إن) مقدرة بعد الأمر، والنهى، والاستفهام، والتمنى، والعرض، إذا قصد السببية.

{وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[١].

وإنما قيد بالجملة الاسمية لأن (إذا) هذه لا تدخل[٢] على الجملة الفعلية؛ خوفا عن التباسها بـ (إذا) الشرطية فخصت بالاسمية للفرق بينهما[٣]، ولم يعكس لكون الشرطية أولى بالفعلية لاقتضاء الشرط ذلك.

وينجزم المضارع بـ إن مقدرة مع تقدير فعل الشرط بعد الأمر نحو: ائتنى أُكرمْك، وبعد النهى نحو: لا تفعل يكن خيرا لك، وبعد الاستفهام نحو: أين بيتُك أزرْك؟ وبعد التمنى نحو: ليت لى مالاً أنفقْه، وبعد العَرَضْ نحو: ألاَ تنزل تُصِبْ خيراً [٤].

فإن قلت: قد ذكر غير المصنف فى هذا المقام الدعاء والتحضيض فما وجه تركه ذلك؟

قلت: كأنه أراد بـ (الأمر) أعم من أن يكون على صيغة (الأمر) فيدخل فيه نحو: اتقى الله امرؤ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه، ونحو، حسبُك ينمْ الناسُ، ولولا زرتنى أُكرمْك.

ثم ذلك الجزم بعد هذه الأشياء ليس على الإطلاق بل إذا قصد / السببية فى الأول للثانى، (١١٠/ب) ليصير الكلام على نظام الشرط والجزاء.

وإنما كان الجزم بعد هذه الأشياء بتقدير (إن) والشرط، لأن هذه الأشياء لتضمنها معنى الطلب وهو معنى الشرط الذى هو معنى السببية - إذ لا يكون الطلب إلا لغرض خارج عن مفهوم الطلب، فيكون معنى الشرط ظاهراً فى الطلب الذى يُذكر بعده ما يصلح للجزاء، فباقتضاء ذلك

(١) سورة الروم من الآية (٣٦)، قال ابن هشام: " ذهب الجمهور إلى أن (إذا) سادة مسد الفاء ومغنية عنها كأنّ ما قبلها من المفاجأة قام مقام السببية الحاصلة فى الفاء، وذهب الأخفش إلى أن الفاء محذوفة وتقديره عنده: فإذا هم يقنطون... ورُدّ بأن حذف الفاء قليل شاذ وهذا كثير فصيح، بل لم يسمع مجىء الفاء مع إذا هذه أصلا " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٧٧/ أ.

(٢) فى الأصل (يدخل) وهو تصحيف.

(٣) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٢٦٣.

(٤) اختلف فى عامل الجزم بعد هذه الأشياء على أقوال: أحدها: أن الطلب ضُمِّنَ معنى حرف الشرط فَجَزم، فضُمِن (ائتنى) معنى: إن تأتنى، وهذا مذهب الخليل، والمبرد، وبه قال ابن خروف، وابن مالك، ونُسب إلى سيبويه، والثانى: أن هذه الأشياء نابت مناب الشرط، أى: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل منابها وهو مذهب الفارسى، والسيرافى، وصححه ابن عصفور، الثالث: أنه مجزوم بلام مقدرة، الرابع: أنه مجزوم بشرط مقدر قبلها دلّ عليه ما قبله، واختاره أبو حيان، وبه قال أكثر المتأخرين، ومنهم: المصنف، وتبعه الشارح رحمه الله. انْظُرْ بيان هذه الأقوال فى: الكتاب ٣/ ٩٤، والمقتضب ٢/ ٨٠، والمسائل المنثورة ص ١٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠٨، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٦١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١، والرضى٤/ ١٢٢، والارتشاف ٤/ ١٦٨٤، وابن جماعة ص ٢٩٤، والمساعد ٣/ ٩٧، والهمع ٢/ ٣١٩، والتصريح ٢/ ٢٤١.

لابد وأن يكون للطلب سببٌ حامل عليه، وذلك الحامل هو الذى جُعل مسببا فى الخارج وإن كان سببا فى الذهن، فإن ذلك من العلة الغائبة - اختصت بذلك التقدير، ولذلك لا تجزم بعد النفى لخلوه عن معنى الطلب؛ لأن الخبر لا يجب أن يكون لغرض خارج عن نفس الخبر، لأن الحامل على الكلام الخبرى إفادة المخاطب بمضمونه[1].

فإن قلت: فعلى ما ذكرتم يكون فى الأول سببيّة للثانى، فأى حاجة إلى تقدير الشرط؟

قلت: ذلك لعدم مساعدة المعنى بدونه، إذ من الظاهر أنك إذا قلت: ائتنى أكرمْك، ألا يكون الأمر بالإتيان يوجب عليك الإكرام، بل الموجب له الإتيان نفسه، فعلم أن (أكرمْك) مجزوم على أنه جزاء لإتيانه، فلابد من تقدير ذلك الشرط لصحة المعنى، وكذلك الكلام فى غير هذا المثال، قد لزم حذفه لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله وما بعده.

فإن قلت: لَمَّا كان الجزم فى المضارع بعد هذه الأشياء بتقدير (إن) مع الشرط فما معنى قولهم: إنه مجزوم على أنه جواب الأمر والاستفهام وغيرهما؟

قلت: ذلك الإطلاق باعتبار كون سبب السبب للشىء سببا له[2]، فإن الأمر لما كان سببا فى الإيقاع، والاستفهام فى تحصيل العلم بالمستفهم عنه، وهو التزم ما ضمنه، جاز إطلاق أنّ هذا جوابها[3].

ثم الشرط المقدر لابد وأن يكون من جنس المظهر المذكور قبله من كونه مثبتا أو منفيا؛ ليوجد الدلالة عليه مع توقف استفادة المعنى عليه فى الأكثر كما فى مثل قولك: أَسلِمْ تَدْخُلْ الجَنَّةَ فإن استقامة المعنى فى قولك هذا يتوقف على أن يكون المقدر: إن تسلم، لا: إن لا تسلم؛ لأن عدم الإسلام لا يصلح أن يكون سببا لدخول الجنة، مع أن الأمر ليس مما يدل عليه[4].

ولذلك امتنع أن يقال: لا تكفر تدخل النار؛ لأنه إن كان على تقدير: إن تكفر، فصحة المعنى مسلَّمة، لكن النهى لا يدل على الإثبات، وإن كان على تقدير: إن لا تكفر، فالدلالة موجودة لكن لا استقامة فى المعنى، لأن عدم الكفر لا يصلح أن يكون سببا لدخول النار، خلافا للكسائى فإنه جوّز مثل هذه المسألة على تقدير: إن تكفر[5]، اعتماداً منه على إيضاح المعنى

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٨٨، والرضى ٤/ ١٢٢، والجامى ٢/ ٢٦٤.

(٢) فى الأصل (سبب) وهو لحن.

(٣) وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٢٠٤ وقد فصل الكلام فى ذلك.

(٤) قال ابن القواس ص ٧٣٥: " قوله (أسلم تدخل الجنة) معناه: أسلم فإنك إن تُسلم تدخل الجنة، فالإسلام سبب لدخول الجنة، لا الأمر بالإسلام " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ مذهب الكسائى فى: شرح التسهيل ٤/ ٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٢، والرضى ٤/ ١٢٧، وابن القواس ص ٧٣٥، والتصريح ٢/ ٢٤٣ ونسبه له وللكوفيين قاطبة.

لأن التقدير: إن لا تكفر.

بوجود القرينة أن يُضْمَرَ[(١)] المثبت بعد المنفى، وعلى العكس فيجوز عنده: لا تكفر تدخل النار، بتقدير: إن تكفر، كما يجوز: لا تكفر تدخل الجنة، بتقدير: إن لا تكفر، وكذلك يجوز عنده: أسلِم تدخل النار، بتقدير: إن لا تسلم[(٢)].

قال السيد عبد الله: " مذهبه ليس ببعيد عن الصواب لو ساعده النقل[(٣)] ".

قوله: لأن التقدير: إن لا تكفر تعليل لامتناع هذه المسألة، وإشارة إلى اشتراط كون المقدر من جنس المظهر.

فإن قلت: أليس ينتقض ذلك بتقدير: إن تنزل، بعد قولك: ألا تنزل، فإنه لا يدل على الإثبات، ولو سلِم فهو خبر مقطوع، فكيف يقدر الشرط المشكوك فيه بعده؟

قلت: كل ذلك إنما يرد إن كان الغرض نفيا، وليس كذلك فإنه وإن كان فى الصورة نفيا إلا أنه ليس به فى الحقيقة؛ لعدم إيراده معنى النفى فيه؛ لأنه بالحقيقة استفهام على سبيل التوقع والرجاء للنزول والدليل على ذلك غرض المتكلم[(٤)].

وإنما قيد الجزم بعد هذه الأشياء بقصد السببية، لأنه لو لم يقصد ذلك فالرفع واجب فى المضارع الواقع بعد هذه الأشياء؛ لأنه حينئذ لم يوجد شرطُ إضمار (إن) فخلا عن الجازم، وهو خال عن دخول الفاء المقتضى لإضمار (أن) الناصبة، فخلا أيضا عن الناصب، فتعين رفعه إما على الحالية كما فى قوله تعالى:**{ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ}**[(٥)] أو على الوصفية كما فى قوله تعالى:**{فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى}**[(٦)] على قراءة[(٧)].

وما نقل عن صاحب المفتاح[(١)]: " أن الأولى حملها على الاستئناف دون الصفة لئلا يلزم كون

(١) فى الأصل (إن تضمن) وهو تَصْحِيف وما أثبته من: الرضى ٤/ ١٢٧.
(٢) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٧٧٣.
(٣) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٥٧٧، وبمثل هذا قال الرضى أيضا انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ١٢٧.
(٤) انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ١٢٧.
(٥) سورة الأنعام من الآية (٩١).
(٦) سورة مريم من الآيتين (٥، ٦).
(٧) (يرثنى) يقرأ بالرفع، والجزم، فقرأ بالجزم: أبو عمرو، والكسائى، والزهرى، والأعمش، وطلحة، واليزيدى، وابن عيسى الأصبهانى، وابن محيصن، وقتادة، على أنه جواب الأمر، وقرأ الباقون بالرفع. انْظُرْ: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/ ٩، والمحرر الوجيز ٤/ ٥، وإعراب النحاس ٣/ ٦، والبحر ٧/ ٢٤١، والدر المصون ٤/ ٤٩٢، والاتحاف ص ٢٩٧، والنشر ٢/ ٣١٧.
(١) هو: تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، توفى سنة ٦٨٤ هـ، وقد وضعه شرحا على المصباح فى النحو

(زكريا) غير موهوب لمن وصف، لهلاك (يحيى).

قيل: فيه نظر؛ لأن ما يطلبه الأنبياء بدعائهم هو الأصلح لهم، فوقوع الأمر على خلاف دعائهم فى الظاهر يكون كالتنبيه لهم على الأصلح.

أو على الاستئناف والقطع عما قبله نحو: لا تذهب به تغلبُ، فإنه لا يصلح الجزم فيه، وإن لا لكان التقدير: إن لا تذهب به تغلب عليه، وهو ليس بمراد؛ لأن المعنى: تغلب عليه بعد الذهاب[1].

* * * * *

للمطرزى، ثم لخصه وسماه الضوء، انْظُرْ: كشف الظنون ٢/ ١٧٠٨.

(١) انْظُرْ وجوه الرفع فى: المفصل ص ٣٢٤، وابن يعيش ٧/ ٥٠ وما بعدها، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨، وتوجيه اللمع ص ٣٨٠، وابن القواس ص٧٣٥، والتخمير ٣/ ٢٤٨، والرضى ٤/ ١٢٤، والتصريح ٢/ ٢٤٢.

مباحث مثال الأمر

مثال الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

مثال الأمر: المثال والبناء والوزن والصيغة كلها ألفاظ مترادفة، ثم اعلم أن المصنف لما أراد تعريف نوع من الصيغ التى تدل على الطلب دون تعريف مطلق الأمر اختار هذا دون أن يقول الأمر؛ لأن الأمر بالحقيقة: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء / والغرض هنا لا يتعلق ببيانه، (١١١/أ) والدليل على ذلك ما قاله فى الشرح[١]: " وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون صيغة الأمر، ولا يعنون بها ما يدل على الطلب مطلقا، وإنما أرادوا نوعا منه "[٢].

فهو: صيغة يطلب بها، أى: بتلك الصيغة الفعل، وهذا شامل لجميع ما يدل على طلب الفعل، فلما قيد الطلب بكونه من الفاعل خرج عن الحد ما يطلب به الفعل عن المفعول وهو مجهول أمر الحاضر والغائب[٣].

وبوصفه الفاعل بقوله: المخاطب خرج عنه ما يطلب به الفاعل الغائب والمتكلم[٤].

والإشارة إلى أن تلك الصيغة مأخوذة من المضارع[٥] بحذف حرف المضارعة منه خرج عن الحد جميع أسماء الأفعال التى بمعنى الأمر، وأمر الفاعل المخاطب باللام؛ فإن الأمر فى الاصطلاح إنما يطلق على ما يحذف منه حرف المضارعة، لا على ما يثبت فيه ذلك، نحو:

(فَلْتَفْرَحُوا)[٦]، قيل: السرفيه أن النبى - عليه السلام - لما كان مبعوثا إلى الحاضر والغائب جمع بين الياء والتاء؛ ليدل الأول على الغائب، والثانى على الحاضر.

وإنما خص ذلك بهذا اللقب[٧] لغلبته فيه؛ لأن وقوع الأمر الحاضر أكثر فى العادة من غيره،

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٨٨٩ - بتصرف -، وانْظُرْ: الإيضاح ٢/ ٤٦.

(٢) قال ابن هشام: " اعلم أن النحاة يريدون بالأمر ما كان على صيغة افعل ولتفعل، والأصوليون يعتبرون المعنى فيقولون: الأمر طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وقياس حد النحاة أن نقول: هو قول القائل لغيره افعل أو افعلى أو ليفعل، أو لتفعل، أو لتفعل هند، وما هو لمثناه وجمعه ". انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٧٨/ أ.

(٣) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٢٦٦، وقال الدولت آبادى: " (من الفاعل) احتراز عما يُطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج حينئذ نحو: لتُضرَب أنت، على صيغة المجهول " ا. هـ.

(٤) قال الرضى ٤/ ١٢٩: " قوله (من الفاعل المخاطب) ليخرج نحو: ليفعل زيد، فإنه لا يدخل فى مطلق الأمر بل يقال له: أمر الغائب، وكذا يخرج نحو: لأفعل أنا، و(ولنحمل خطاياكم) " ا. هـ.

(٥) فى الإقليد ص ١٥١٩: " الأمر يؤخذ من المضارع دون الماضى لما بين المضارع والأمر من التآخى فى مجيئهما للاستقبال، أما المضارع فلما ذكرنا أنه يجيء للاستقبال، وأما الأمر فهو للاستقبال لأن الإنسان إنما يُؤمر بما لم يفعله ليفعله " ا. هـ.

(٦) سورة يونس من الآية (٥٨)، وقد سبق تخريج هذه القراءة انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٧) انْظُرْ علة اختصاص هذه الصيغة بالمخاطب دون الغائب والمتكلم فى: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٦.

وحكم آخره حكم المجزوم، فإن كان بعده ساكن وليس برباعى زدت همزة الوصل مضمومة إن كان بعده ضمة، ومكسور فيما سواه مثل: اقتُل، واضرِب،

والغائب والمتكلم قلّ أن يؤمرا بشيء، فلكثرة هذا النوع اخترعت لـه صيغة على حدّه، كما لغيره من نوعى الفعل، أى: الماضى والمضارع؛ لأن وقوعهما أيضا كثير. كذا فى النكسارى.

وحكم آخره، أى: آخر هذا النوع المعرّف حكم المجزوم فى أن يكون ساكنا فى الصحيح، وفى أن يكون محذوف الآخر فى المعتل، والمفهوم من قوله (حكم المجزوم) أن الأمر المعرّف ليس بمجزوم، إنما يستعمل فى المعرب، وهذا مبنى على المذهب الأصح[1]، لفقدان ما يوجب الإعراب فيه، لكن لما كان مشابها لما فيه اللام من حيث إن المراد من كل منهما طلب الفعل أَخَذَ حكمه.

وكيفية أخذه من المضارع أن يحذف منه حرف المضارعة ثم ينظر إلى ما بقى بعده، فإن كان بعده، أى: بعد حرف المضارعة ساكن والحال أن ماضى ذلك المضارع ليس برباعى زدت أنت فى أوله همزة الوصل، أى: الهمزة التى تقطع اتصا[ل][2] ما بعدها بما قبلها؛ لإمكان النطق به، وخصت الهمزة بالزيادة لأن الافتقار فى الأول وهى من مبدأ المخارج، حال كون تلك الهمزة مضمومة إن كان بعده أى: بعد الحرف[3] الساكن ضمة للاتباع، ولأنها لو كانت مكسورة يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، وإن كانت[4] مفتوحة يلتبس بنفس المتكلم[5]، إذ لا اعتبار بحركة الآخر، وزدت تلك الهمزة حال كونها مكسورة لكون الكسر أصلاً فى همزات الوصل فلا يُعدل منه إلا لغرض، ولأنه لا يمكن غير الكسر ههنا لاستلزامه الالتباس فيما سواه أى: فى غير الثلاثى المضموم العين، سواء كان ثلاثيا مكسور العين أو مفتوح العين، أو خماسيا أو سداسيا مما كان بعد حرف المضارع ساكنا فيه[6]، وقوله: مثل: اقتُل نظير لما كانت الهمزة مضمومة فيه لضمه عينه، وقوله: اضرِب نظير لما كانت الهمزة فيه مكسورة

---

(١) وهو مذهب البصريين حيث ذهبوا إلى أن الأمر مبنى، فى حين ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم. انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٥٢٤، وانْظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٣) فى الأصل: (حرف) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (كان) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٣٩، والأصبهانى ص ٧٧٩.

(٦) قال ابن القواس ص ٧٤٠: " لو ضمت فيما بعده كسر نحو: اضرِب، لالتبس إما بالماضى الرباعى المبنى للمفعول، أو بمضارع الرباعى للمتكلم الفاعل، ولو فتحت لالتبس بالماضى الرباعى، ولو ضمت فيما بعده فَتحٌ نحو: اعلم، لالتبس بمضارع المبنى للمفعول، ولو فتحت لالتبس بالماضى الرباعى "ا. هـ. وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٠.

واعلَم، وإن كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة.

مع كسر العين، وقوله: اعلم نظير لما كانت الهمزة فيه مكسورة مع فتح العين، ومثال المزيد نحو: اضطربْ، واستخرِجْ.

وإن كان الفعل الذى كان ما بعد حرف مضارعه ساكنا رباعيا أراد به باب (أفعل)[1]، لأن الحكم المذكور مخصوص فمفتوحة مقطوعة أى: يكون الهمزة التى تجىء فى أوله همزة قطع؛ لأنها أصلية قد حذفت لكراهة اجتماع الهمزتين فى نفس المتكلم وحده، وفى البواقى للمشاكلة[2] وإن لم يكن بعد حرف المضارعة ساكن ينطق به على ما هو عليه؛ لاستغنائهم عن الهمزة لتحركه على أى وجه كان من صحيح أو معتل، تقول من (تَدَحرج): دحرِجْ، ومن (يَتَعلّم): تَعَلَّمْ، ومن (يقى): قِهْ.

والتزموا هاء السكت فى مثل ذلك إذا وقفوا لما يلزمهم - لو لم يأتوا بها - من الابتداء بالساكن أو الوقوف على متحرك وهما ممنوعان[3].

والمصنف ترك ذكر هذا القسم فى المتن بناءً على ظهور أمره[4].

* * * * *

---

(١) فى الأصل: (باب الأفعال) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٠ وما بعدها، والرضى ٤/ ١٣١، وابن القواس ص ٧٤٠، والأصبهانى ص ٧٧٨.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩١، والجامى ٢/ ٢٦٧.

(٤) المصنف وإن كان قد تركه فى المتن إلا أنه ذكره فى الشرح، انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩١.

فعل ما لم يسم فاعله

فعل ما لم يسم فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضيا ضُمَّ أولـه وكُسِرَ ما قبل الآخر، ويُضمُّ الثالثُ مع همزةِ الوصلِ،

فعل ما لم يُسمَّ فاعله الضمير المجرور عائد إلى (ما) وهو بمعنى (الذى) أى: فعل المفعول الذى لم يُسمّ فاعله هو: ما حذف فاعله وأقيم مفعوله مقام فاعله بإسناده إلى ذلك الفعل[1] إما للاختصار، أو الإبهام[2] أو الجهل بالفاعل، أو غير [ذلك][3] من الأغراض المذكورة فى مفعول ما لم يسم فاعله[4]، والغرض هنا متعلق بذكر ما يلزم من التغيير عند بنائه لذلك المفعول، ففى العبارة أدنى حزازة.

فإن كان الفعل الذى يراد به ذلك ماضيا سواء كان من الثلاثى أو من غيره ضم أوله أى: أول ذلك الماضى، وكُسِرَ ما قبل الآخر، أى: كُسِرَ الحرف الذى قبل آخر حروفه نحو: نُصِر، بضم النون وكسر الصاد، للفرق بين بناء المعلوم وبين بناء المجهول[5].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقتصر فى الفرق [على][6] أحدهما؟

قلت: لعدم الخلو حينئذ عن الالتباس، أما على تقدير الكسر / فقط فبنحو (عَلِم)، وأما على **(١١١/ب)** تقدير الضم فبالمضارع المجهول من باب الأفعال، هكذا قالوا[7]، وفيه نظر؛ لأن الالتباس باق على تقديرهما أيضا بالمضارع المعلوم من ذلك الباب عند الوقف.

ويضم الحرف الثالث بعد ضم الأول إذا كان ذلك الماضى مع همزة الوصل لدفع الالتباس بين مجهول ذلك الماضى وبين الأمر منه عند الوصل والوقف، بيان ذلك: أنه لو اقتصر على ضم الهمزة فى مجهول نحو: استخرَج، وسقط ضم الهمزة عند الوصل وحركة الآخر بالوقف

---

(١) فى الأصل: (المفعول) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل: (الإبها) وهو سهو.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) قال ابن القواس ص ٧٤٣: " وإنما اختص بهاتين الحركتين ليكون على صيغة لا تكون فى الأسماء والأفعال التى تسمى فاعلوها، وأما نحو: (دُئِل) فشاذ، ولو عُكس بأن كُسر الأول وضُمَّ الثانى لكان الغرض أيضا حاصلا إلا أنه عدل عنه لثقله، ولذلك لم يأت على مثاله اسم ولا فعل " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ٤/ ١٣٣.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٢، وابن القواس ص ٧٤٣، وشرح الأصبهانى ص ٧٨٠، والصفوة الصفية ١/ ٥٤٨، وقال العجمى فى شرحه ص ٨٣٥: " واعترض عليه الإمام الحديثى قائلا: هذا ضعيف جداً؛ لأنه إنما يستقيم أن لو أقيم دليل على أن علامة المبنى للمفعول لا تكون غير الضم والكسر، ولم يقم ذلك، وأيضا معارض بأن الضم والكسر لا يخلصان عن اللبس، فإن (أُعلِمَ) الذى هو ماض مبنى للمفعول مثل (أُعلِم) الذى هو مضارع مبنى للفاعل، والحق أن يقال: إنما غُير لئلا يلتبس بالفاعل " ا. هـ.

والثانى مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين: الأفصح: قِيل، وبِيع، وجاء الإشمام،

يلتبس بأمره، وكذلك الكلام فى مجهول: اقتَدر، وانطلق[1].

ويضم الحرف الثانى كذلك إذا كان ذلك الفعل مع التاء، قوله: خوف اللبس تعليل لقوله: (ويضم الثالث والثانى) يعنى: إنما يضم هذان الحرفان لأجل الخوف من الالتباس، وبيانه فى الصورة الأولى ما مرّ، وأما فى الصورة الثانية فلأنك إذا قلت فى مجهول (تعلم): تُعلم - بضم التاء فقط وكسر ما قبل الآخر - يلزم أن يلتبس بمضارع علَّم - بالتشديد - وكذلك الكلام فى مجهول (تجاهل) فإنك لو اقتصرت على ضم التاء وكسر ما قبل اللام يلزم بقاء الألف، فحينئذ يلزم التباس بمضارع (جاهل) فى الوقف[2].

ومعتل العين من الثلاثى المجرد يجوز فى مجهول ماضيه ثلاث لغات، الأولى: وهى[3] الأفصح أن يقال فيه: قِيل وبِيع بكسر القاف والباء[4]، أصلهما: قُوِل وبُيِع - بضم القاف والباء وكسر الواو والياء - فاستثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما بعد سلب حركته، ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: قِيل وبِيع[5].

وقيل[6]: حذفت حركتها لذلك، فحينئذ لم يمكن بقاء الياء ساكنة مع ضم ما قبلها، وكان الأولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف لأنه أقل تغيّراً، ولأنه أخف، ثم حملوا (قيل)عليه لأنهما من باب واحد، وكان قلب الواو ياء أولى من عكسه.

وإنما كانت هذه أفصح لكونها أخف من غيرها.

واللغة الثانية التى هى المشار إليها بقوله: جاء الإشمام[7] أى: جاء ضم الشفتين مع التصويت مائلا إلى جانب السفل[8]، تنبيها على أن أصل ما قبلها الضم[9].

وإنما كانت هذه اللغة فصيحة، وليست بأفصح لأن فيها ثبوت ضمة فيما قبل الياء فى

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٢، والأصبهانى ص ٧٨٠.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٣، والرضى ٤/ ١٣٣، وابن القواس ص ٧٤٣.
(٣) فى الأصل (هو) وهو تَصْحيف.
(٤) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم. انْظُرْ: التصريح ١/ ٢٩٤.
(٥) انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٧٠، والرضى ٤/ ١٣٤ وفيه: أن استثقال الكسرة على الواو والياء ونقلها إلى ما قبلهما للجزولى، انْظُرْ: المقدمة الجزولية ص ١٤٤.
(٦) هذا قول المصنف انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٣، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ١٣٣.
(٧) وهى لغة كثير من قيس وعامة أسد انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٤١، والتصريح ١/ ٢٩٤.
(٨) فى كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب انظرها فى: التصريح ١/ ٢٩٤، وانْظُرْ: الرضى٤/ ١٣٤، والجامى٢/ ٢٧١.
(٩) قال المصنف ٣/ ٨٩٣: " وأما الإشمام فللإيذان بأن الأصل الضم فى أوائل هذه الأفعال " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضى ٤/ ١٣٤، والصفوة الصفية ١/ ٥٥، والأصبهانى ص ٧٨٠، والجامى ٢/ ٢٧٢.

الجملة، وأما كونها فصيحة فلعدم ثبوت الواو.

أشار إلى اللغة الثالثة بقوله: والواو أي: وجاء ثبوت الواو في مجهول ذلك المعتل[١]، والوجه فيها: أنهم حذفوا الحركة من الواو والياء لأجل الاستثقال، ثم قلبت الياء واواً لضم ما قبلها، وبهذا ظهر ضعف تلك اللغة إذ فيها حمل الأخف على الأثقل[٢].

فإن قلت: هذا الكلام على إطلاقه معترض عليه بـ (عور) و(صيد) لأنهما معتلا العين مع تخلفهما عن الحكم المذكور، فالأولى تقييد المعتل بكونه مما ينقلب عينه ألفا!

قلت: إن أردتم أنه معترض عليه بهما على تقدير كونهما مبنيين على بناء المفعول فهو محال؛ لأنهما لكونهما لازمين لا يجيء هذا البناء منهما، وإن أردتم أنه كذلك عند اتصال حرف التعدية بهما فمسلم أن ذلك البناء يجيء منهما، لكن يكون انعدام الوجوه الثلاثة المذكورة فيهما من قبيل التخلف لمانع[٣].

ومثله أي: مثل المعتل العين من الثلاثي المجرد عند كونه مبنيا لما لم يُسمَّ فاعله المعتلُ العين من باب الافتعال والانفعال نحو: اختير وانقيد في جواز ثلاث لغات كذلك؛ لأن الأصل فيهما: اختيِر وانقوِد بكسر الياء والواو، و(تيِر) و(قِودَ) منهما مثل (بيع) و(قول) حيث وقعت الضمة في كل منهما على الفاء مع وقوع الكسرة على ما بعدها من الواو والياء، فجاز فيهما مثل ما جاز في (بيع) و(قيل)[٤]، دون استُخِير وأُقِيم أي: ليس المعتل العين من باب الاستفعال والإفعال مثله، مثل الثلاثي المذكور، حيث لا يقع الضمة فيهما قبل الياء والواو المكسورتين في الأصل، فلم يكونا مثلهما، فلم يجز فيهما ما يجوز في هذين[٥].

وإن كان الفعل الذي يراد به ذلك مضارعاً أعم من أن يكون من الثلاثي أو من غيره ضم

---

(١) فتقول: قُول، وبُوع، وهي لغة فقعس، ودُبير، وهما من فصحاء بني أسد، وموجودة في لغة هذيل. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٣٤٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٧٩/ ب، والمساعد ١/ ٤٠٢، والأشموني ٢/ ٦٣، والتصريح ١/ ٢٩٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٣، وقد عدَّ الدّينوَرَي هذه اللغة نادرة شاذة فقال: " والثالثة نادرة شاذة لا يُعتد بها... " ا. هـ. انْظُرْ: ثمار الصناعة ص ٣٢٤.

(٣) انعدمت الوجوه الثلاثة في مثل: عور، وصيد؛ لأن عينه وإن كانت حرف علة لكنها لم تعتل بل صحَّت، فحكم مثل هذا حكم الصحيح، فتقول: عُوِر في المكان، وصُيد فيه، وكذلك: اعتُوِر في المكان. انْظُرْ: المساعد ١/ ٤٠١.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٤، والأصبهاني ص ٧٨١، والمساعد ١/ ٤٠٢.

(٥) قال الرضي ٤/ ١٣٥: " لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر، دون الضم والإشمام " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٧٤٤، والجامي ٢/ ٢٧٢، والدولت آبادي ل ١١٨/ أ.

أولــه وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب ألفا.

أولـه وفتح ما قبل آخره[1] نحو: يُنصَر، ويُدحْرَج، ويُفتعَل، ويُستَفعَل، بضم الياء فى الكل وفتح ما قبل الآخر؛ للتفرقة بين بناء المعلوم وبين بناء المجهول.

وإنما لم يقتصر على أحدهما لأن ذلك إن كان على الضم بحصول التباس المعلوم بالمجهول فى مثل: يدحرج، وإن كان على فتح ما قبل الآخر فكذلك فى مثل: يمدَح[2].

ومعتلُ العين إذا بنى منه المضارع لِمَا لَمْ يُسَمَّ ينقلب العينُ فيه ألفا، واواً كان أو ياءً، تقول مثلا فى مجهول يقول: يُقال، ويبيع: يُباع؛ لأن أصلهما: يُقْوَل ويُبْيَع بفتح الواو والياء مع سكون ما قبلهما فنقلت حركة [حرف][3] العلة إلى الحرف الساكن قبلها لضعفها وقوتها، فكانتا فى الأصل متحركتين مع فتح ما قبلهما الآن فقلبتا ألفا فى الحال[4].

* * * * *

(١) قال الرضى ٤/ ١٣٦: " إنما ضم أول المضارع حملا على أول الماضى، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل الضمة بالفتحة فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٤٤، والأصبهانى ص ٧٨١.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٥. وانْظُرْ: الرضى ٤/ ١٣٦، والأصبهانى ص ٧٨١.

[المتعدى واللازم]

المتعدى وغير المتعدى، فالمتعدى: ما يتوقف فهمُه على متعلَّق كـ (ضَرَبَ)، وغير المتعدى بخلافه، والمتعدى يكون إلى واحد كـ: ضَرَبَ.

لما فرغ عن بيان تقسيم الفعل إلى الماضى والمضارع والأمر، شرع فى بيان انقسامه بوجه آخر يعُمُّ الكل فقال: المتعدى وغير المتعدى، يعنى الفعل مطلقا ينقسم إلى قسمين: متعدٍ وغير متعد، فالمتعدى منه: ما يتوقف فهمُه[1]، أى: فهم معناه، على متعلَّق من غير من قام به ذلك المعنى وهو المفعول به، كـ: (ضَرَبَ) مثلا، فإن الضرب / لكونه من المعانى النسبية لا يمكن تعلقه إلا (١١٢/أ) بما هو المنسوب إليه، والمراد من المتعلق ما إذا[2] ذكر سمى مفعولا ولفظة (ما) عبارة عن الفعل فلا ينتقض بالحروف.

فإن قلت: هذا التعريف منقوض بالفعل اللازم إذا نسبناه إلى ظرفيه من زمان ومكان[3]!

قلت: توقف ذلك الفعل عليهما ليس [كذلك][4] فإنه يجوز مع الفضلة منهما بل فى وجوده إلا معهما، ولا كلامَ لَنافيه.

وغير المتعدى ما بخلافه أى: بخلاف المتعدى[5] فإن اللازم مالا يتوقف فهمه على متعلَّق غير من قام به، وبتعريفهما يُعلم وجه انحصار الفعل فيهما.

والمتعدى على ثلاثة أقسام: لأنه لا يخلو إما أن يكون متعدياً إلى مفعول واحد إن تعلق فهمه على متعلَّق واحد، وما يكون من أفعال[6] الحواس الخمس كـ ضَرَب فإنه يقتضى شيئا

---

(١) قال الدولت آبادى ل ١١٨/ ب: " (ما يتوقف فهمه) لا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز نحو: طاب زيدٌ نفسا؛ لأن المتوقف ثمة نسبته لا فهمه، ولا يرد أيضا توقف الفعل على الظرف؛ لأنه مما يتوقف عليه وجود الفعل، لازما كان أو متعديا، لا فهمه، إذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به، ولهذا لم يقل: ما يتوقف وجوده، ولا يرد أيضا الأفعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر؛ لأنا نقول: المراد متعلق هو فضلة وهذا عمدة... " ا. هـ.

(٢) فى الأصل (فإذا) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال الرضى ٤/ ١٣٨: " وعلى ما حدّ ينبغى أن يكون نحو (قرُب) و(بعد) و(خرج) و(دخل) متعديا، إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلق، بلى يقال هذه الأفعال: إنها متعدية بالحرف الفلانى، لكن لا يقع عليها اسم المتعدى إذا أطلق، بل يقال: هى لازمة " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال البعلى: " المتعدى ما حسن معه كاف الخطاب، أو ياء المتكلم أو هاء الغائب، عائدة على غير مصادره نحو: أكرمك، وأكرمنى، وأكرمه، واللازم نحو: كرُم، وقعَد، وفرِح، لا يحسن معه شىء من الثلاثة، فإن اتصلت به هاء الغائب فلا تكون إلا للمصدر نحو: قعدتُ قعوداً ما قعده غيرى " الفاخر ص ٣١٨.

(٦) فى الأصل: (فهو إنما يكون أفعال...).

وإلى اثنين كـ: أعطى، وعلم، وإلى ثلاثة كـ: أعلم،

واحداً ليقع عليه، فيتعدى[1] إلى ما يقتضيه كل حاسة[2]، يقال: أَبصَرتُ الرّجُلَ، ولا يقال: أبصرتُ الحَدِيثَ، وأما صحة قولك: رأيتُ بَرْدَ الماءِ، فعلى حذف المضاف، أى: رأيت أَثَر بَرْد الماءِ، أو على كون (رأى) [بمعنى] [3]: يعلم.

وقول أبى على[4] إن جميع أفعال الحواس تتعدى إلى واحد إلا (سمعت) فإنه يتعدى إلى مفعولين بشرط أن يكون الثانى مما يسمع كقولك: سمعت زيداً يقول كذا.

منكرٌ[5] عليه بأن (يقول) جملة ولا تكون مفعولة إلا للأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، و(سمعت) ليس منها، بل يقال بحذف المضاف، والجملة فى محل النصب على الحالية[6] أى: سمعت قول زيد حال كونه يقول كذا، والحال قرينة له.

أو يكون متعديا إلى اثنين أى: [له] [7] تعلق إليهما كأعطى فإن الإعطاء باعتبار عقليته يتعلق بأمرين، أحدهما: المعطَى بفتح الطاء، والآخر: الشىء الذى يُعطى له، وكذلك حكم علم إذا تعلق بالنسبة، فإنه حينئذ يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب إليه؛ لأن ذلك من معقول النسب[8].

وفى إيراد مثالين إشارة إلى أن الثانى من المفعولين قد يكون غير الأول فيجوز الاقتصار على أحدهما، وقد يكون عينه فلا يجوز فيه ذلك[9].

أو يكون متعديا إلى ثلاثة مفاعيل إن تعلق فهمه على متعلقات ثلاثة كأعلم فإنه قبل اتصال الهمزة به يتعدى إلى مفعولين، فلما اتصلت الهمزة به أوجبت له المعنى الذى وضعت له وهو التصيير، فجعل الفاعل فى الحالة الأولى مفعولا أول، فإذا قلت: أعلمت زيداً[10]، فمعناه:

---

(١) فى الأصل (فيتعد) وهو تَصْحِيف.

(٢) قال البعلى: "... أفعال الحواس الخمس... متعدية إلى مفعول واحد، تقول: أبصرتُ زيدا، ولمسْتُ الثوب وشمَمْتُ الرائحة، ودُقتُ الطعام، فأما (سمع) فإن وليه ما يُسمع تعدى إلى مفعول واحد كقولك: سمعتُ الحديثَ والكلامَ والشعرَ، وإن وليه ما لا يُسمع تعدى إلى مفعولين كـ (ظنَّ) كقولك: سمعت زيدا يقول كذا ولم يُجز بعضهم: سمعتُ زيدا قائلا؛ لئلا يعلقه بشىء آخر؛ لأن (قائلا) من صفات الذات، والذات لا تسمع " ا. هـ. انْظُرْ: الفاخر ص ٣٢٠.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح ص ١٧٠، وانْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٦٢، وابن القواس ص ٧٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٧.

(٥) هذا الإنكار هو قول ابن يعيش، انْظُرْ: شرح ابن يعيش ٧/ ٦٢.

(٦) النصب على الحالية هو قول الرمانى انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٤٦.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٦.

(٩) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٤٣، وابن القواس ص ٧٤٧.

(١٠) فى الأصل (زيد) وهو لحن.

وأرى، وأنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر، وحدّث، وهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت،

صَيَّرتُ زيداً عالماً، وقد عرفت أن العلم يتعدى إلى اثنين، وقد صار باعتبار الهمزة متعلقا[1] بمصيّر وباعتبار العلم [يتعلق][2] بمنسوب ومنسوب إليه، فظهر بذلك تعلقه بثلاثة[3] مفاعيل.

وكذلك حكم أرى من رأى بمعنى علم، قال المصنف فى الشرح[4]: " وهذان الفعلان متعديان إلى ثلاثة منقولان مما يتعدى إلى اثنين من غير إشكال، وقد أجاز الأخفش أظننت، وأحسبت، وأخلت، وأزعمت[5]، وحكمها عند القائلين بها حكم أعلم، وأرى، وأما: أنبأ، ونبأ، وأخبر وخبرّ، وحدّث فقد ذكرها النحويون فى باب المتعدى إلى الثلاثة[6]، وهى فى التحقيق متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بواسطة حرف الجر نحو أنبأت زيداً بكذا، ثم حذف الجار، وقيل: أنبأته كذا، وفى التنزيل:**{فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا}**[7]، ولكن لما استلزمت معنى الإعلام بواسطة كونها بمعنى الإخبار المشتمل عليه لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن عِلمٍ أو ظنٍ، أجريت مجراه فى التعدية إلى ثلاثة مفاعيل[8].

وما ذهب إليه المبرد[9] من أنها متعدية إلى الثلاثة بنفسها، أى: من غير نظر إلى جريانها مجرى (أعلمت) مردود[10].

وهذه أى: الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل حكم مفعولها الأول كمفعول أعطيت، أى: كحكم المفعول الأول من باب (أعطيت) فى جواز الذكر مع مفعوله الثانى، وجواز تركه[11]،

---

(١) فى الأصل (مطلقا) وهو تَصْحِيف، وما أثبته من: شرح المصنف ٣/ ٨٩٧.
(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من: شرح المصنف.
(٣) فى الأصل: (إلى ثلاثة) وما أثبته من: شرح المصنف ٣/ ٨٩٧.
(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٧ - بتصرف - بالزيادة.
(٥) أجاز الأخفش أن يعامل غير (علم) و(رأى) معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة فيقال: أظننت زيداً عمراً فاضلا، وكذلك: أحسبت، وأخلت، وأزعمت. انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٦٦، والإقليد ص ١٥٣٠، والأشمونى ٢/ ٤٢، وقال الأشمونى: " ومذهبه ضعيف؛ لأن المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد، وليس فى الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثى فيحمل عليه متعد بالهمزة "، وانْظُرْ: الهمع ١/ ٥٠٩ وفيه أن هذا مذهب الأخفش، وابن السراج.
(٦) انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٠، والتسهيل ص ٧٤، وشرحه ٢/ ١٠٠، والرضى ٤/ ١٤٤.
(٧) سورة التحريم من الآية (٣).
(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٨٩٧، والأصبهانى ص ٧٨٣.
(٩) انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٣٣٨.
(١٠) قال الأصبهانى ص ٧٨٤: " والذى يدل على فساد مذهبه أنه لو كان كما ذكره لم يجز الاقتصار فيه على المفعول الثانى... لكنه يجوز لجواز أن يقال: نبئت زيداً " ا. هـ.
(١١) انْظُرْ: التبصرة والتذكرة ١/ ١٢١.

والثانى والثالث كمفعولى علمت.

سواء كان مع ذكر الثانى أو تركه للمبالغة، تقول: مثلا: أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيت، وأعطيت درهما، ولا تذكر من أعطيته، وذلك لجواز الاقتصار على أحد مفعولين لعدم الاقتضاء بينهما لوجود المغايرة، وتقول: فلان يُعطى ويمنع، بحذف مفعوليهما لغرض المبالغة فى الكلام، وكذلك الكلام فى المفعول الأول من هذه الأبواب بأنه يجوز ذكره مع ذكر الثانى والثالث وتركه كذلك أو مع تركها.

وحكم المفعول الثانى والثالث من تلك الأبواب كمفعولى باب علمت فى أنه لا يجوز ذكر أحدهما بدون الآخر[1]، وجواز ترك ذكرهما معا، وذلك لعدم جواز الاقتصار على أحدهما كما سيأتى، فالثانى والثالث تنزلا منزلة الثانى من باب (أعطيت) من حيث إن الثانى من ذلك الباب كما لا يحمل على الأول بهو، هو كذلك الثانى والثالث من تلك الأبواب لا يحملا على الأول كذلك، فالأحكام الجائزة ثمة جائزة ههنا، فتقول مثلا: أعطيت زيداً، بدون ذكر الثانى والثالث من تلك الأبواب، وأعلمت بكراً فاضلا، بدون ذكر الأول، وأعلمت، بدون ذكر الكل إذا دل على المحذوف قرينة، ولا تقول: أعلمت زيداً بكراً، بدون الثالث، ولا أعلمت زيدا / (١١٢/ب) فاضلا، بدون الثانى[2]، لأن الثانى والثالث مفعولا باب (علمت) على الحقيقة، فلا يجوز الاقتصار على أحدهما، وكذلك الكلام فى حكم الإلغاء والتعليق فى كل ما يتعدى قبل النقل إلى اثنين خلافا لمن منعهما[3].

* * * * *

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٨٩٩: " وإنما وجب عند ذكر أحدهما ذكر الآخر لأنهما فى المعنى كالمبتدأ والخبر، فكما أنه لابد من المبتدأ عند ذكر الخبر، ومن ذكر الخبر عند ذكر المبتدأ، فكذلك هذا، بخلاف مفعولى (أعطيت) فإنهما لا ربط بينهما فلم يلزم من ذكر أحدهما ذكر الآخر فكان الأول منهما كالمفعول الأول فى (أعلمت) والثانى منهما كالثانى والثالث معا فى (أعلمت) " ا. هـ. وانْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ١٤٦ وما بعدها، وشرح الأصبهانى ص ٧٨٥.

(٢) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٨٥، وانْظُرْ: الأشمونى ٢/ ٣٩.

(٣) انْظُرْ: المساعد ١/ ٣٨١ وقد قال: " وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقا، فيأتى فيهما جميع الأحكام التى سبقت لعلمت وأخواتها، من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصارا ومنعه اقتصارا وغير ذلك، خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق، والحجة على من منع قول بعض العرب ممن يوثق بعربيته: البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر، فألغى (أعلم) متوسطا... وقوله تعالى:{يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} فعلق (ينبئ) وهو بمعنى: يُعلم... " ا. هـ.

أفعال القلوب

أفعال القلوب: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، وعلمت، ورأيت، ووجدت، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه

لما فرغ عن بيان الأفعال على الإطلاق شرع فى بيان الأفعال التى تقيد كل منها بقيد خاص وهى أنواع، النوع الأول منه: أفعال القلوب، سميت بها لأن مدلولها إما اليقين، أو الظن فى الظاهر مع احتماله فى بعض المواضع لليقين، قال الله تعالى:**{إِنِّى ظَنَنتُ [أَنِّى][1] مُلَاقٍ حِسَابِيَه}**[2] فإنه ههنا لليقين لكونه فى صفة المؤمنين، والثانى: حسبت، والثالث: خلت وهما للظن قطعا فلا يستعملان لغيره، والرابع: زعمت وهو للقول بأن الشىء على صفة قولاً لا يكون استناده إلى ما له الوثوق نحو قولك: زعمتك كريما، إذا لم تكن على القطع بكرم مخاطبك[3]، وقد يستعمل لليقين قال الله تعالى:**{زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا}**[4] أى أنكروا البعث، فإن (زعم) يجوز أن يكون للتحقيق وأن لا يكون، فإن الرجل يجوز منه الإنكار لما هو المتيقن عنده مكابرة وهو ما شاك فيه تخيرا[5]، والخامس: علمت إذا لم يكن بمعنى عرفت وهو لليقين فقط، والسادس: رأيت إذا لم يكن من رؤية البصر وهو للاعتقاد الجازم[6] فى شىء أنه على صفة معينة سواء كان مطابقا للواقع أولا، والسابع: وجدت إذا لم يكن بمعنى أصبت، وهو لإصابة الشىء على صفة، لأن الشىء إذا وجدته على صفة لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوما[7]، ولذلك عُدّ من هذه الأفعال[8] للزوم العلم فيه، وفائدة القيود التى ذكرها ستجئ وفائدتها أنها تدخل على الجملة الاسمية أعنى المبتدأ والخبر؛ لبيان ما أى: لبيان الشىء الذى هى، أى: تلك الجملة عبارة عنه، أو تدخل عليها لبيان الشىء الذى كانت تلك الأفعال مشتقة منه من علم أو ظن، فـ (علمت) إنما تدخل على (زيد قائم) لبيان العلم، كما أن (ظننت)

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢) سورة الحاقة الآية (٢٠).

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٥١.

(٤) سورة التغابن من الآية (٧).

(٥) انْظُرْ: الإقليد ص ١٥٤٤.

(٦) فى الأصل (وهو الاعتقاد والجازم) والتصحيح من: الرضى ٤/ ١٥١.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٥٢.

(٨) قال ابن القواس ص ٧٥٠: " والمشهور أن هذه الأفعال سبعة - وهى التى ذكرها المصنف - ثلاثة للشك أى الظن وهى: ظننت، وحسبت، وخلت بمعنى ظننت، وثلاثة لليقين وهى: علمت، ورأيت، ووجدت إذا كان بمعنى علمت، وواحد محتمل للأمرين وهو: زعمت، ولذلك يقال: إنه قول مقرون باعتقاد، فإن صح ذلك الاعتقاد كان قولا وإلا كان شكا " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط له ص ٥٠٤، وتوجيه اللمع ص ١٧٩، وشرح الأصبهانى ص ٧٨٦، والصفوة الصفية ١/ ٤٢٢.

فتنصب الجزأين، ومن خصائصها: أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر،

تدخل عليهما لبيان الظن[1]، وهذا قريب مما يقال: وفائدتهما الإعلام بأن النسبة بين المبتدأ والخبر حاصلة عما دلت عليه هذه الأفعال من علم أو ظن، فيكون بيانا لكيفية النسبة من الجزم وغيره.

فتنصب، أى: تعمل النصب هذه الأفعال فى الجزأين اللذين من الجملة التى هى تدخل عليهما؛ لتعلق معناها بمضمونهما ولاقتضائها منسوباً ومنسوباً إليه.

ومن خصائصها، أى: من خصائص أفعال القلوب: أنه إذا ذكر أحدهما، أى: أحد الجزأين يجب ذكر الآخر من غير الاقتصار على أحدهما[2]، مع أنهما فى الأصل مبتدأ وخبر وحذفهما جائز فى السعة، لأن وضعها على أن تعريف الشىء على صفة، فلو حذفت أحدهما لبطل ذلك الغرض، وقيل[3]: لأن المفعولين معا كاسم واحد فى الحكم، لأن المفعول فى الحقيقة هو مضمونهما وهو المصدر المأخوذ من الثانى المضاف إلى الأول، فمعنى (علمت زيداً فاضلا): علمت فضل زيد، فلو حذف أحدهما لكان كحذف بعض أجزاء الكلمة، وهذا صريح فى فوات المطلوب.

خلافا لابن مالك فإنه جوز حذف أحد المفعولين إذا وجد فى الكلام دليل على المحذوف كقولك: قائماً، فى جواب من قال: ما ظننت زيداً؟، وزيداً، فى جواب من قال: من ظننت قائماً[4]؟، والكوفيون أجازوا ذلك على الأول إذا سدّ مسدّ الثانى شىء نحو: ظننت قائما أخيك.

قلت: لا شبهة فى جواز مثل ذلك، إلا أنه لا يضر لمن قال بالاقتصار، فإنه حذف من غير قرينة[5]، مع كون المحذوف غير مراد، وأما إذا دل عليه قرينة وكان ذلك فهو اختصار لا يمتنع عنه أحد.

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٠٠: " قوله: (تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه) لأن النسبة قد تكون عن علم، وقد تكون عن ظنٍ، فإذا قصدت بيان أنها عن علم قلت: علمت، ونحوه، وإذا قصدت بيان أنها عن ظنٍ قلت: ظننت، ونحوه، فتبين بـ (علمت) أن النسبة عن يقين فى غرض المتكلم، وتبين بـ (ظننت) أن النسبة عن ظن " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٨٦.

(٢) قال سيبويه ١/ ٤٠: " وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكاً، وذكرتَ الأول لتُعْلِم الذى تُضيف إليه ما استقر له عندك مَن هو " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٩٥، والأصول ١/ ١٨١، وتوجيه اللمع ص ١٨٠.

(٣) هذا قول الرضى، انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ١٥٥ - بتصرف -، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٢٧٧.

(٤) انْظُرْ: التسهيل ص ٧٠، وشرحه ٢/ ٧٢، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٤٥، وشرح الكافية الشافية٢/ ٥٥٢.

(٥) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٤٨٧: " الحذف لدليل يسمى اختصاراً، ولغير دليل يسمى اقتصاراً، فحذف المفعولين لدليل جائز وفاقا،... وأما حذفهما لغير دليل كاقتصارك على أظن، أو أعلم... دون قرينة ففيه مذاهب أحدها: المنع مطلقا وعليه الأخفش، والجرمى، ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين.... الثانى: الجواز مطلقا، وعليه أكثر النحويين منهم: ابن السراج، والسيرافى، وصححه ابن عصفور.... الثالث: الجواز فى: (ظن) وما فى معناها دون (عَلِم) وما فى معناها، وعليه الأعلم... الرابع: المنع قياسا والجواز فى بعضها سماعا وعليه أبو العُلا إدريس " ا. هـ. وانْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢٠٩٧).

فإن قلت: التعليل المذكور لعدم الاقتصار على أحدهما يقتضي ألا يجوز الاقتصار على الكل مع أنه قد وقع في القرآن قال الله تعالى:{نَادُوا شُرَكَاءِىَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ}[1] أي: زعمتموهم شركائي، وفي المثل السائر: مَن يَسْمَعْ يَخَلْ[2] أي: يخل المسموع صحيحا!

قلت: ذلك لانتفاء الغرض حينئذ من تعلق ذلك الفعل إلى المضمون، بل النظر عند ذلك إنما يكون إلى أحداث ذلك الفعل فقط، كذا في النكساري.

قال بعضهم: ذلك لا يجوز إلا مع قرينة يكون الجزآن معها في حكم المذكور، فلا يجوز (علمت) مع حذف المفعولين من غير قرينة؛ لأن المعلوم أن الإنسان لا يخلو من ظن أو علم في أغلب الأحوال، فلو قلت: علمت، أو ظننت، بدون ذكر المتعلق لم يكن فيه فائدة، فيكون من قبيل الاختصار، وبهذا علم وجه جواز: علمت أن زيداً قائم، وظننت ذاك، عند القول: زيد منطلق بالظن، فإن اقتضاء هذه الأفعال في ظاهر الاستعمال ليس إلا المسند والمسند إليه وهما حاصلان في (أن) ومعموليهما، فيوجد الساد مسد المفعولين، وقيل المفعول الثاني محذوف تقديره: علمت قيام زيد حاصلا، إلا أن الثاني حذف للعلم به مع طول الكلام بـ (أن) وصلتها، ولفظة (ذاك) في المثال الثاني إشارة إليهما كما في: / قلت ذلك[3]. (١١٣/أ)

فإن قلت: المثال الثاني ليس بصحيح لأنه على قياس: قلت ذاك، والفرق بينهما ثابت، فإن الجملة ثمة هي القول بعينه، وجاءت الجملة من ضرورة الخصوص، فإذا عدل عنه جاء المصدر مفرداً، ولا كذلك مفعولا (ظننت) في القياس، فالأولى أن يكون على حذف مفعولاه، و(ذاك) إشارة إلى المصدر المدلول عليه بالفعل!

قلت: هذا كلام ذكر في كتاب بعض الأفاضل[4]، لكن الحقيق بالتحقيق عدم الفرق بينهما، يعرف ذلك بالتأمل، وأما جواب الغجدواني[1]: " عن الاعتراض بقوله تعالى:{وَلاَ تَحْسَبَنَّ

---

(١) سورة الكهف من الآية (٥٢).

(٢) انْظُرْ: كتاب الأمثال ص ٢٩٠، وفصل المقال ص ٣٢٦، ومجمع الأمثال ٣/ ٣١٠، والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم بالمكروه.

(٣) قال النيلي: " فأما قولهم: ظننتُ ذاك، فليس (ذاك) أحد المفعولين بل هو إشارة إلى المصدر، والمفعولان محذوفان، فكأن قائلا قال: هل ظننتَ زيداً قائماً؟ فقلتَ: ظننتُ ذاك، أي: ظننتُ ذاك الظن، وهذا يقول: ظننتُ ذاك زيداً قائما، ولو كان (ذاك) مفعولاً لكنت قد نصبت بـ (ظننتُ) ثلاثة مفاعيل، وتسُدُّ (أنّ) مسدّ المفعولين عند سيبويه، فتقول: ظننتُ أنك قائم، وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٢٤ وما بعدها، وانْظُرْ: الكتاب ١/ ٤٠، ١٢٥، والرضي ٤/ ١٦٩، والارتشاف ٤/ ٢٠٩٨، والأصبهاني ص ٧٩١.

(٤) قوله: (هذا) إشارة إلى ما ورد في الاعتراض السابق عليه، وهذا الكلام مذكور في لباب الإعراب ص ٤١٧ فمراد الشارح هنا ببعض الأفاضل هو الإسفراييني صاحب لباب الإعراب.

(١) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص ٥١٥.

بخلاف باب أعطيت، ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما، بخلاف باب أعطيت، مثل: زيد علمت قائم.

الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ}[1] بأن التمسك بهذه الآية على حذف أحد المفعولين؛ ليس بقوى لأنه لما قام المضاف إليه مقام المضاف إذا التقدير: ولا تحسبن بخل الذين يبخلون، فكأنه ما حذف " فإنما يصير ممشى إذا قرئ بالتاء المنقطة من فوق، وأما إذا قرئ بالياء المنقطة من تحت فلا. بخلاف باب أعطيت فإن الاقتصار على أحد المفعولين جائز فيه بالاتفاق[2]؛ لعدم التعلق فيه بمضمون الجمل.

ومنها، أى: من خصائص أفعال القلوب: أنه، أى: الشأن، يجوز فيها، أى: فى هذه الأفعال الإلغاء، وهو: إبطال العمل لفظا ومعنى، جوازا إذا توسطت تلك الأفعال أو تأخرت عن معمولها أو عن معموله نحو: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ[3].

قوله: لاستقلال الجزئين أى: اللذين تدخل هذه الأفعال عليهما كلاما؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر، فهما يستقلان كلاما، تعليلٌ للاختصاص لا للإلغاء، يعنى: إنما اختص الإلغاء بهذه الأفعال لعدم فساد المعنى فيهما به بالاتفاق، بسبب استقلال الجزئين لما ذكر، فيكون ذكرها كذكر الظرف فى المعنى، لأنك إذا قلت: زيد علمت قائم، فهو فى معنى: زيد قائم فى علمى.

بخلاف باب أعطيت فإن مفعوليه ليسا بمبتدأ وخبر فى الأصل حتى يستقل كلاما فيفسد المعنى بالإلغاء، قوله: مثل: زيدٌ علمتُ قائمٌ، مثال للتوسط، وترك ذكر المثال للتأخر لظهوره.

اعلم أن هذه الأفعال قد وضعت لإفادة معناها عاملة، إلا إذا توسطت أو تأخرت، ضعفت، فجاز فيها الوجه الآخر؛ وذلك لحصول تجاذب الطرفين حينئذ الفعل والابتداء، وإعمالهما معا ظاهر التعذر، فللمتكلم الخيار فى النظر إلى أى العاملين شاء، فاحمله على التعاقب[4]، إلا أن الإلغاء عند التأخر أحسن من الإعمال[1]، بخلاف

(١) سورة آل عمران من الآية (١٨٠)، وهى قراءة حمزة، وقرأ الباقون بالياء، انْظُرْ: إعراب القراءات السبع ١/ ١٢٤، والبحر ٣/ ٤٥١، والإتحاف ص ١٨٢، والنشر ٢/ ٢٤٦، والدر المصون ٢/ ٢٧١.

(٢) انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٤٢٤.

(٣) انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ١/ ٤٣٧، والتصريح ١/ ٢٥٣.

(٤) قال أبو حيان: " وحيث يكون الإلغاء والإعمال اختلفوا، فذهب الجمهور إلى أنك مخير بين الإعمال والإلغاء، وذهب الأخفش إلى أنه ليس على التخيير وإنما هو لازم إذا ابتدأت، لتخبر بمدلول ذلك الفعل من شك أو غيره، فتُعمل الفعل على كل حال سواء قدمته أو وسطته أم أخرته، فإن ابتدأت وأردت جعل الخبر فى شك أو غيره ألغيت وابتدأت " ا. هـ، انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢١٠٦، وانْظُرْ: الهمع ١/ ٤٩٠).

التوسط[2] وذلك لأن الابتداء قوى، والفعل فى غاية الضعف لكونه مما لاحظ له فى التقديم، إلا أنه جاز إعمالهما نظراً إلى أنها عوامل لفظية فلها قوة اللفظ والمعنى.

وأما إذا تقدمت[3] فالأكثرون على الإعمال البتة، قالوا: إن التقديم من إعلام العناية، والإلغاء مشعر بالضعف فلا يجتمعان، والأقلون على جوازه أيضا لأن ذلك واقع فى كلام الفصحاء نحو:

أَنِّى وَجَدتُ مِلاكُ الشِّيَمةِ الأدَبُ[4]

ونحو قوله:

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْويلُ[5]

ورده الأولون بأنهما محمولان على حذف ضمير الشأن للضرورة، أى: وجدته، وإخاله[6]،

---

(١) انْظُرْ: أسرار العربية ص ١٥٤، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٤٣٩، والصفوة الصفية ١/ ٤٣٠.

(٢) فى المتوسط خلاف قيل: إعماله أولى؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء إذ هو عامل لفظى، وقيل: هما سواء لأنه عادل قوتَه تأخيرُه، فضعف لذلك، فقاومه الابتداء بالتقديم. انْظُرْ: الهمع ١/ ٤٩٠.

(٣) إذا تقدمت أفعال القلوب فذهب جمهور البصريين إلى أنه يمتنع الإلغاء حينئذ ولا يجوز إلا الإعمال وذلك لأنها بذلك قد وقعت فى أعلى مراتبها فوجب إعمالها، وكذلك إذا تقدمت فقد دل ذلك على قوة العناية بها وإلغاؤها يدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها، والشيء لا يكون معنيا به مُطَّرَحاً، فلذلك لم يجز الإلغاء، ولأنك إذا ألغيتها فقد رفعت بالابتداء، ولا يصح أن يعمل الابتداء مع وجود العامل اللفظى فى موضعه، وذهب الكوفيون، ووافقهم الأخفش إلى: جواز الإلغاء مع التقدم وإن كان الإعمال أحسن، وتبعهم ابن الطراوة، واستدلوا بشواهد من الشعر العربى، انْظُرْ تفصيل هذا الخلاف فى: الكتاب ١/ ١١٨، وأسرار العربية ص ١٥٣، وشرح عيون الإعراب ص ١٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٨٥، والرضى ٤/ ١٥٦، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٤٣٥، وأوضح المسالك ٢/ ٦٥، والمساعد ١/ ٣٦٤، وشرح المكودى على الألفية ص ٥٣، والتصريح ١/ ٢٥٨، والأشمونى ٢/ ٢٨، والهمع ١/ ٤٩١.

(٤) عجز بيت من البسيط وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقى، منسوب لبعض بنى فزارة فى: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣/ ١١٤٦، والتصريح ١/ ٢٥٨، والخزانة ٩/ ١٣٩، وغير منسوب فى: المقرب ص١٨٠، والرضى ٤/ ١٥٦، والهمع ١/ ٤٩١، والشاهد فيه أنه رفع (ملاك) على الابتدائية و(الأدب) على الخبرية مع تقديم (وجدت) عليهما، فألغاه حينئذ.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدره: أرجو وآمل أن تدنو مودتها، لكعب بن زهير فى: شرح ديوانه ص ١٤، وجمهرة أشعار العرب ص ٣٦٦، وشرح التسهيل ١/ ٥٧، وشرح قصيدة: بانت سعاد ص ٤١، والدرر اللوامع ١/ ١٧٢، وغير منسوب فى: أوضح المسالك ٢/ ٦٧، والهمع ١/ ٤٩١. والشاهد أنه رفع (تنويل) على الابتدائية وخبره الجار والمجرور قبله مع تقدم (إخال) فألغاه عن العمل.

(٦) انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٨٦، والرضى ٤/ ١٥٧، وأوضح المسالك ٢/ ٦٩، والتصريح ١/ ٢٥٨، وهناك وجهان آخران خرج عليهما دليل الكوفيين انظرهما فى: أوضح المسالك ٢/ ٦٨، والمغنى١/ ٢٥٨، والتصريح ١/ ٢٥٨.

ومنها أنها تعلق قبل الاستفهام، والنفى، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو؟.

وأما ما قيل[1]: من أنه لا بُعد فيه لأن المعنى فى صحة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت، وهو أن متعلقها لـه إعراب ثابت قبل دخولها فجعل بعد دخولها على أصله، وجعلت هى تفيد معناها خاصة، وهذا حاصل فى التقديم والتأخير"، فكلامٌ غير موَجَّه.

ومنها أى: من خصائص تلك الأفعال أنها تعلق، أى: تعليقها، وهو: إبطال العمل وجوباً من حيث اللفظ دون المعنى[2] إذا كانت واقعة قبل الاستفهام فقط، سواء كان الاستفهام مستفاداً من الحرف كما فى مثال المتن، أو من الاسم المتضمن إياه كما فى قوله تعالى:**{لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى}**[3] ولهذا لم يقل قبل حرف الاستفهام، وتقييد الوقوع بالقبل يشعر أنها لو وقعت بعده لم تُعلّق نحو: أيّهم علمت زيد.

وقبل النفى نحو: علمت ما زيد فى الدار، وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو.

وقبل اللام التى للابتداء نحو: علمت لزيد منطلق[4]، قوله: مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ نظير الاستفهام، ومعناه: علمت جواب هذا الاستفهام[5]، وبهذا يندفع ما يقال: كيف صح هذا التركيب مع استلزامه أن يكون المعلوم باعتبار الفعل مشكوكا باعتبار الاستفهام.

وإنما كانت هذه الأفعال معلقة على تلك التقادير لأن[6] لهذه الأشياء صدر الكلام باعتبار أصل الوضع، فلو أعملت تلك الأفعال لم يكن لهذه الأشياء صدر الكلام، إذا الصدارة تبطل بعمل ما قبلها فيما بعدها، فوجب الإلغاء فى اللفظ مع كون الجزئين بالحقيقة فى موضع النصب[7] باعتبار تعلق العلم أو الظن عليهما فى المعنى، إلا أنه عدل عن إظهاره مُحافظة لحق الأمر اللفظى،

---

(١) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ٥١٦.

(٢) قال ابن عقيل: " فالتعليق هو: إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب، وسمى تعليقا لأنه إبطال فى اللفظ مع تعليق العمل بالمحل وتقدير إعماله " ا. هـ. انْظُرْ: المساعد ١/ ٣٦٨.

(٣) سورة الكهف من الآية (١٢).

(٤) ومن المعلقات: لام القسم، ولم يذكرها الشارح، ومثالها كقولك: لقد علمتُ لَيَنطَلِقَنَّ زيدٌ، وقول الشاعر: ولقد علمتُ لَتَأتِيَنَّ منيتى... إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهامُها. انْظُرْ: الفاخر ص ٣٤٥.

(٥) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٠٢: ".... ومعناه: علمت أحدهما بعينه عندك مبهما لأن المعنى: علمت جواب ذلك، وجواب ذلك إنما يكون بالتعيين " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ علة تعليق هذه الأفعال فى: شرح المصنف ٢/ ٩٠٢، والرضى ٤/ ١٥٩، وابن القواس ص ٧٥٦، والجامى ٢/ ٢٨١، والدولت آبادى ل ١١٩/ ب، والأشمونى ٢/ ٢٩.

(٧) قال الرضى ٤/ ١٥٥: "... فالجملة مع التعليق فى تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلّق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلّق عنها الفعل نحو: علمت لزيدٌ قائمٌ، وبكراً فاضلاً " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٥٠٨.

ومنها: أنه يجوز فيها أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل: علمتُنى منطلقا.

وهذا التعلق لكونه باعتبار المعنى لا يخرج هذه الأشياء عن أن يكون لها صدر الكلام فروعيت الأفعال من حيث المعنى، وهذه الأشياء من حيث اللفظ، ولم يعكس الأمر المعلوم عند العاقل، وكذلك عند وقوعها قبل كل ما يقتضى الصدر.

ثم التعليق / إما من قولهم فى المسألة الفقهية: امرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة، إذا تزوج **(١١٣/ب)** رجل أختين فى عقدين، ولا يدرى أيتهما الأولى، فرق بينهما وبينه لئلا تبقى ذات العقد الأول لا ذات بعل ولا مطلقة، فهذه الأفعال عند الانعزال عن العمل بأحد هذه الأسباب تسمى معلقة لكونها معملة من وجه غير معملة من وجه[١].

أو من قولهم: علقت الشىء عن الشىء إذا أزلت الوصل بينهما، فهذه الأفعال قبل عروض تلك الأسباب معلقة بمعمولاتها وبعده صارت معلقة عنها.

ومنها أى: من خصائص تلك الأفعال أنه أى: الشأن، يجوز فيها أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشىء واحد بأن يكون المتكلم، كما فى مثل قولك: علمتُنى منطلقا بضم التاء، أو المخاطب نحو قولك: علمتَك منطلقا،بفتحها، أو الغائب كما فى قولك: ورآه عظيما[٢].

وإنما اختص ذلك بأفعال القلوب ولم يجز فى سائر الأفعال لأن[٣] تعلقها فى الحقيقة بالثانى من المفعولين، لا بالأول، فكأن المراد غير موجود، لأنك إذا قلت: ظننت زيداً قائما، فالمظنون هو القائم لا زيد، فذكر الأول لترتب الثانى عليه، بخلاف (ضَرَبتُنى) فإن تعلقه بالحقيقة بالضميرين أصالة، فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئا واحداً فيمتنع إلا بتأويل، ولأن تعلق علم الإنسان وظنه بحال نفسه أكثر من تعلقهما بغيره، وإلا عمّ فى غيرها من الأفعال تعلقها بغيره، فلو جمعوا بينهما فى نحو (ضربتُنى) لسبق الوهم إلى تغايرهما، نظراً إلى الأعم الأغلب، فيلزم الالتباس بين المتكلم والمخاطب، ولا يدفع ذلك بالحركة لقوة الأعم الأغلب مع جواز الغفلة عنها، فأبدلوا المفعول بالنفس ولم يقولوا: (ضربتُنى) ولكن قالوا: ضربت نفسى؛ إيذانا بالعدول عن الأعم الأغلب[٤]، وبنزولها منزلة الأجنبى من حيث إنه اسم ظاهر، بخلاف هذه الأفعال بصفات نفس محلها[٥].

---

(١) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٥١٧ وفيه مثل ذلك، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ١٥٩، والجامى ٢/ ٢٨١.

(٢) انْظُرْ: المفصل ص ٣٣٦، وشرح المصنف ٣/ ٩٠٣، وابن القواس ص ٧٥٧، والجامى ٢/ ٢٨٢.

(٣) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٥٧ وفيه مثل ذلك، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٧٩٠.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٠٣، وابن القواس ص ٧٥٧، والرضى ٤/ ١٦٨.

(٥) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٠٤: " بخلاف باب (علمت) و(ظننت) فإنه ليس الغالب فيهما التغاير، بل عِلمُ الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثرُ، فكان ذلك الغالب الذى غير الأصل لأجله منتفيا، فجرت هذه على أصلها فى استعمال المضمرات فى محالها من غير تغيير لها " ا. هـ.

ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد....

ثم هذه الأفعال وسائرها بعد التفرقة بينهما فيما ذكر، يشتركان في أنه لا يجوز أن يكون فاعلهما ضميراً يعود إلى المفعول المقدم، فلا يصح أن يقال: زيداً ضرب، ولا زيداً ظن منطلقا، على أن يكون فاعل (ضرب) و(ظن) ضميراً يعود إلى (زيد)[1]؛ لئلا يلزم كون الشيء الواحد فضلة ومعتمداً بالنسبة إلى فعل واحد، وذلك لأن (زيداً) باعتبار أنه مفعول فضلة يستغنى الكلام عنه، وباعتبار الضمير المستكن في الفعل له يكون لازما بحيث لا يستغنى عنه ضرورة المرجع.

ومما ينبغي أن يعلم أن (فَقَدْتُ) و(عَدِمْتُ) قد جريا مجرى هذه الأفعال في جواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في نحو قولك: فقدتُني وعَدِمتُني[2]، وذلك لكونهما نقيضي[3] (وجدت) فحملا عليه، حملا للنقيض على النقيض، قال الشاعر:

لَقَدْ كَانَ لِي فِي ضُرَّتَيْنِ فَقَدْتُني ::: وَعَمَّا أُلاقِي منهُما مُتَزَحْزِحُ[4]

وهذا على خلاف القياس المقرر، فيكون محمولاً على المجاز؛ لأن معنى عدم الشيء أن تعلمه غير موجود، ومن المحال أن يعلم الشيء نفسه كذلك، لأن صحة كونه عالما تستدعي وجوده، وإن كان جاريا على غير هذا القياس.

ولبعضها أي: ولبعض هذه الأفعال معنى آخر غير المعنى الذي تتعدى به إلى المفعولين على ما مرّ بتفاصيله، يتعدى ذلك البعض به أي: بسبب هذا المعنى إلى مفعول واحد فقط؛ لأن تعدية الأفعال إلى المفاعيل إنما يكون على حسب اقتضائها، فلما كانت هذه الأفعال متعلقة باعتبار المعاني المذكورة بالمضمون الحاصل بين المنسوب والمنسوب إليه لا جرم كانت متعدية إليهما، ثم لما كان لبعضها معنى لا يقتضي التعلُّق باعتباره إلا بواحدٍ تعدى إليه بذلك.

---

(١) إلى مثل ذلك أشار ابن مالك بقوله في التسهيل ص ٧٣: "... ويمتنع الاتحاد عموماً إن أُضمر الفاعل متصلا مفَسَّراً بالمفعول " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٩٣، والارتشاف ٤/ ٢١٢٣، والهمع ١/ ٥٠١.

(٢) انْظُرْ: أمالي ابن الشجري ١/ ٥٩، ولباب الإعراب ص ٤١٧، وشرح المصنف ٣/ ٩٠٤، والإقليد ص ١٥٥٥، وابن القواس ص ٧٥٧ وقد قال في علة ذلك: "... حملا لها على أفعال القلوب؛ لأنه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره، فكأنه قال: عدمني غيري " ا. هـ.

(٣) في الأصل (نقيضا) وهو لحن.

(٤) من الطويل لـ: جران العود في: الديوان ص ٣٥، ومعاني الفراء ٢/ ١٠٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٨، والمفصل ص ٣٣٦، وابن يعيش ٧/ ٨٨، والتخمير ٣/ ٢٨٢، وغير منسوب في: شرح المصنف ٣/ ٩٠٤ وابن القواس ص ٧٥٨، ويروى: عن ضرتين عدمتني، والمعنى: لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين بألا أتزوج اثنتين لو كنت أعلم ما سيكون لي من الشقاء وما ينالني من التعب. والشاهد قوله: (عدمتني) حيث استعمله كأفعال القلوب فجمع معه بين ضمير الفاعل والمفعول وهما لواحد وهو المتكلم.

فـ (ظننت) يتعدى إلى واحد إذا كان بمعنى اتهمت كقولـه تعالى:{وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَـنِينٍ}[(١)] أي: بمتهم، ومعنى الاتهام: جعل الشخص موضع الظن السيئ[(٢)]، وكذلك: علمت يتعدى إلى واحد إذا كان بمعنى عَرَفتُ كقولـه تعالى:{وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ}[(٣)] أي: عرفتم، وذلك إذا قصدت به إلى معرفة الشيء نفسه، أي: تصوره مفرداً من غير أن تحكم عليه بشيء.

فإن قلت: قال[(٤)] الله تعالى:{نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ}[(٥)] مع أنه لا يصح أن يقال: الله عارف؛ لأن المعرفة هى العلم بعد الجهل!

قلت: ذلك اصطلاح البعض[(٦)]، وقد يكون مع العلم مترادفين، إلا أن بين المعنى الذى يتعدى به إلى الواحد، والذى يتعدى به إلى الاثنين فرقاً باعتبار قصد المتكلم.

وكذلك: رأيت إذا كان بمعنى أبصرت من رؤية [البصر][(٧)] فمعنى قولك: أبصرت زيداً: أدركته بحاسة البصر، وقد يكون لا من رؤية البصر ولا من رؤية البصيرة بل بمعنى الأمر كما فى قوله تعالى:{قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ}[(٨)] أى: أخبرنى، وذلك عند المقارنة بالاستفهام، وقد يتصل به كاف الخطاب من غير أن يكون [له][(٩)] محل من الإعراب كما فى قوله تعالى:{أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ}[(١٠)] وقد يكون بمعنى (انتبه) كقولك: رأيت زيداً فإنى أحبه، أى: انتبه لـه فإنى أحبه.

وكذلك: وجدت إذا كان / بمعنى أصبت من وجدان الضالة بمعنى: الإصابة إليها، فمعنى (١١٤/أ)

---

(١) الآية (٢٤) سورة التكوير وهى قراءة: ابن كثير، وأبى عمرو، والكسائى، وبها قرأ: عبد الله، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وابن الزبير، وعائشة، وعمر بن عبد العزيز، وابن جبير، وعروة وهشام بن جندب، ومجاهد، وغيرهم، وقرأ الباقون بالضاد، انْظُرْ: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٤٤٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٤٤، والبحر ١٠/ ٤١٩، والدر المصون ٦/ ٤٨٧.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٥١.

(٣) سورة البقرة من الآية (٦٥).

(٤) كملة: (قال) كررت فى الأصل.

(٥) سورة التوبة من الآية (١٠١).

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٦٠.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) سورة الملك من الآية (٣٠).

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) سورة الإسراء من الآية (٦٢).

(وجدت ناقتى): أصبتها[1].

فإن قلت: ما وجه تخصيص ذلك البعض بالبيان، فإن لكل من هذه الأفعال معنى آخر غير ما يتعدى به إلى المفعولين، يتعدى به إلى الواحد ككون (زعمت) بمعنى: كفلت[2]، و(حسبت) بمعنى: أَحْسَبَ[3]، و(خلت) بمعنى: صرت ذا خال[4]؟

قلت: أجيب عنه بأن المصنف أراد بيان أن هذه الأفعال مع بقائها أفعال القلوب قد يكون لها معنى آخر لا يتعدى به إلا إلى الواحد، وذلك الغرض لا يحصل فى غير البعض المذكور؛ لأن الثلاثة الباقية ما بقيت بالمعنى الثانى أفعالَ القلوب، وفيه تأمل.

ومما يجرى مجرى هذه فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر مع نصبهما إلا فى خصائصها (اتخذ) كقوله تعالى:**{وَاتَّخَذَ اللهُ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً}**[5]، وصيّر وأصار ومارادفه[6] من: جعل، ووهب غير متصرف، وقد يجىء (وهب) بمعنى: أحسب، ومنه (ترك) كما فى مثل قولك: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب، أى: صيرتك، وقد يجعل ضربَ [مع][7] المثل منه بمعنى (جعل) أو (اتخذ) تقول: ضربت كذا مثلا أى: جعلته واتخذته مثلا[8]، وبنو سليم[9] يجعلون باب (قلت) أجمع فى الاستفهام وغيره مثل (ظننت)[10].

*****

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٤٠، وشرح المصنف ٣/ ٩٠٥، وابن القواس ص ٧٦١، والأصبهانى ص ٧٩٢.

(٢) انْظُرْ هذا المعنى فى: شرح التسهيل ٢/ ٧٨، والمساعد ١/ ٣٥٦، والهمع ١/ ٤٧٨.

(٣) قال البعلى: " حسِبَ الرجلُ حَسْباً فهو أحسَب، إذا صار ذا شُقرةٍ وبياض كالبَرَص " ا. هـ الفاخر ص ٣٢٥.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٧٦.

(٥) سورة النساء من الآية (١٢٥).

(٦) قال البعلى: " (صيَّر) وما وافقها أو قاربها كـ: ردَّ، وجعلَ، وتَخِذَ، وتَرَكَ، ووَهَبَ بمعنى: جعل كقول بعض العرب: وهبنى الله فداك، أى: جعلنى " ا. هـ. انْظُرْ: الفاخر ص ٣٣٧.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) قال الرضى ٤/ ١٧٠: " وقد جعل بعضهم (ضَرَبَ) مع المثل بمعنى (صَيَّرَ) كقوله تعالى:**{ضَرَبَ اللَّـهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً}** ونحو ذلك، وإليه ذهب الأندلسى، فيكون (مثلا) مفعولا ثانيا، و(عبدا) هو الأول، أى: جعله مثلا، أو صاغه مثلا... " ا. هـ، وانْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢١٠٤، والهمع ١/ ٤٨٥.

(٩) بنو سليم: قبيلة عظيمة من قيس بن عيلان، من العدنانية تنتسب إلى سليم بن منصور بن عكرمة، تتفرع إلى عدة عشائر وبطون، وكانوا يفخرون بأشياء منها: أن الرسول ﷺ قدم لواءهم على الألوية، وكان أحمر يوم فتح مكة. انْظُرْ: معجم قبائل العرب ٢/ ٥٤٣، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٦١.

(١٠) بنو سليم يجرون القول وفروعه مجرى (ظن) مطلقا، فينصبون به، يقولون: قلت زيداً قائما، من غير اعتبار شرط، وفى لغة جمهور العرب بشروط: تقدم استفهام بالهمزة أو بغيرها، واتصاله به، وكونه فعلا مضارعاً لمخاطب، فإن فقد شرط تعينت الحكاية. انْظُرْ: التسهيل ص ٧٣، وشرحه ٢/ ٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٧، وشرح الرضى ٤/ ١٧٦، وابن الناظم ص ٨٠، والهمع ١/ ٥٠٣ وما بعدها.

الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة.

والنوع الثالث منها: الأفعال الناقصة، وذكروا في التسمية بها وجهين[1]، الأول: أنها لما كانت مسلوبة عن الدلالة على الحدث كانت ناقصة بذلك الاعتبار عن الفعل رتبةً فسُميت ناقصة، والثاني: أنها لَمَّا لَمْ تستقل[2] كلاما بمرفوعها بل احتاجت إلى الخبر الذي تتم به كلاما كانت ناقصة فسُميت بها.

ولقائل أن يقول: الوجه الأول يستلزم خروجها عن حد الفعل، والثاني يشعر بفساد ما ذكر في تعريفه[3]؛ لأن مرفوعها لَمَّا لم يكن بحيث يتم الكلام به، لم يصح تَسميته فاعلا، كما لا يصح تسمية منصوبها مفعولا من حيث إنه يُحتاج إليه، بخلاف المفعول!

قلت: أما الجواب عن الأول فما ذكرنا في بحث تعريف الفعل[4]، وأما عن الثاني: فلجواز أن يكون إطلاق الفاعل على مرفوعها من حيث اللغة، أي: يراد به مَنْ قام به الفعل، لا من حيث الاصطلاح، حتى يكون خللا في العبارة، مع أنه يمكن إرادة الاصطلاحي بناءً على ما سبق في آخر المرفوعات[5]، وبهذا يندفع ما يقال: إن في هذا دوراً؛ لأن الفعل مأخوذ من تعريف الفاعل، مع أن إطلاقه عليه بعد ذكر خبرهما مما لا ينكر، فكأنه نظير إليه، ولهذا لم يذكر مرفوعها في المرفوعات على الاستقلال.

فقوله: ما وضع لتقرير الفاعل بمعنى تثبيته وتحقيقه على صفة[6] مخصوصة مفهومة من الخبر، فإنَّ (كان) مثلا في: كان زيد قائما، يقرر (زيدا) على صفة القيام.

فإن قلت: هذا ينتقض بجميع الأفعال، فإن (ضرب) - مثلا - في: ضرب زيد، يقرر زيداً على صفة الضرب، وكذا غيره!

قلت: أجيب عنه بوجهين، الأول: أن المراد بالصفة غير صفة مصدر ذلك الفعل، فـ (ضرب)

---

(١) انْظُرْ علة تسميتها في: ابن يعيش ٧/ ٨٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٤١، والرضي ٤/ ١٧٨، وابن القواس ص ٧٦٣، والإقليد ص ١٥٥٧، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٨٦ / ب، والأصبهاني ص ٧٩٤.

(٢) في الأصل (يستقل) وهو تصحيف.

(٣) أي في تعريف الفعل.

(٤) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) أورد الرضي اعتراضاً على هذا التعريف فقال ٤/ ١٧٩: " كان ينبغي أن يقيد الصفة فيقول: على صفةِ غير مَصْدَرِهِ، فإن (زيد) في: ضرب زيد، متصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعال التامة، وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى (كان زيد قائما): أن زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود... " ا. هـ وانْظُرْ: الجامي ٢/ ٢٨٦ وفيه رد على مثل هذا الاعتراض.

وهي: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام، وليس، وقد جاء: ما جاءت حاجتك

وإن كان مقرراً إلا أنه يقرر على صفة مصدره، بخلاف (كان) فإنه يدل على صفة مصدر خبره[1]، والثاني: أن المراد بالتقرير ما يكون بحسب الوضع، وليس كذلك (ضرب) وغيره؛ لأنه ما وضع إلا لنفس الإخبار، وإن كان يلزمه التقرير ضمنا.

وأما الاعتراض باسم الفاعل والمفعول فغير وارد لأن (ما) عبارة عن الفعل.

وهي أي: الأفعال الناقصة ما ذكرَ في الكتاب، سبعة عشر فعلا، الأول: كان، والثاني: صار، والثالث: أصبح، والرابع: أمسى، والخامس: أضحى، والسادس: ظل، والسابع: بات، والثامن: آض، والتاسع: عاد، والعاشر: غدا، والحادي عشر: راح، والثاني عشر: ما زال، والثالث عشر: ما برح، والرابع عشر: ما فتئ، والخامس عشر: ما انفك، والسادس عشر: ما دام، والسابع عشر: ليس[2].

وقد جاء (جاء) لتقرير الفاعل على صفة بمعنى (كان) في قولك: ما جاءت حاجتك[3] بنصب (حاجتك) خبر (جاءت) واسمه ضمير مستتر راجع إلى (شيء) يقدر ذكره مقدما، وتأنيث الضمير لكون ما يرجع إليه عبارة عن الحاجة، كما في قولهم: من كانت أمك[4]؛ لأن هذا مثل يضرب لمن يحتاج إلى شيء ككسر الحنطة والصبرة مثلا، وجاء الحاصلُ أنقصَ منه أو شيء آخر فيقال له ذلك، فمعنى (ما جاءت حاجتك): ما كانت هذه الحاصلة على قدر المحتاج إليه، هذا على تقدير كون (ما) للنفي، ويحتمل أن تكون للاستفهام، وحينئذ يكون المعنى: أي شيء جاءت حاجتك، كأنه احتاج إلى شيء بمقدار مخصوص فتبيّن له مقداره فيسأل عن حقيقته باعتبار ذلك المقدار، فعلى هذا ضمير (جاءت) يعود إلى (ما)[5] ومن العرب من يرفع حاجتك[6] على أنه اسم (جاءت) ويجعل (ما) منصوب المحل أنه خبره، ولكن الأشهر والأولى النصب.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٧٩.

(٢) قال الرضى ٤/ ١٧٩: "... وقد زيد على الأفعال التي ذكرها المصنف، ونُقص منه..." ا. هـ.

(٣) أول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من عليٍّ رضى الله عنه انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٨٤، وابن القواس ص ٧٦٦، والهمع ١/ ٣٥٨.

(٤) قال سيبويه ١/ ٥٠: "... قول العرب: ما جاءتْ حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتَك، ولكن أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب: من كانت أُمَّك حيث أوقع (من) على مؤنث" ا.هـ وانْظُرْ: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٨٤ مطبوع، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٨٥٨.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٠٧، والإيضاح ٢/ ٧٣، وابن القواس ص ٧٦٦، والهمع ١/ ٣٥٩.

(٦) قال سيبويه ١/ ٥١: " وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءتْ حاجتُك، فيرفع " ا. هـ.

وقعدتْ كأها حربة، تدخل على الجملة اسمية لإعطاء الخبر حكم معناها.

ومنه قولهم: جاء البر قفيزين، أو صاعين، فذهب بعضهم إلى أنه حال، وهو ضعيف؛ لأنه ليس الغرض الإخبار عن مجيء البر في نفسه، بل القصد إلى الإخبار بحصوله على هذه الصفة، هكذا قيل[1]، أقول: هما متقاسمان.

وكذلك جاء (قعد) لتقرير / الفاعل على صفة في قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها (١١٤/ب) حربة، أي: كانت، فموضع (كأن) مع اسمها وخبرها نصب خبر (قعدت)، واسمه ضمير يعود إلى الشفرة[2]، قال بعض الشراح[3]: " هذان الفعلان لا يخرجان عن موردهما الذي تكلمت بهما العرب فيه، وليس لنا اطرادهما، خلافا للبعض[4] ".

فهذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر دخول أفعال القلوب عليها لمشابهتها إياها لاقتضاء معناها الجزئين، لأنها لتقرير الشيء على صفة، ولابد من ذكر الشيء وصفته لإعطاء الخبر أي: إنما تدخل عليها لإعطاء هذه الأفعال إسناد الخبر إلى المبتدأ، على أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول على تقدير حذف المضاف والفاعل محذوف.

حكم معناها من استمرار وانتقال، أو صيرورة، أو حصول في زمان معين حسب معانيها، فيتعين بذلك زمان الخبر ويتصف مضمونه بمضمونها، إذا القيام في: كان زيد قائما، متصف بالحصول في الزمان الماضي[5].

وقيل: يحتمل أن يريد بـ (الخبر): (الجملة الاسمية)؛ لأنها خبرية.

فإن قلت: المفهوم من هذا الكلام أن المعطى هو معنى هذه الأفعال، فما معنى قوله؟

قلت: أجيب عنه بأن إقحام الحكم لدفع توهم أن الخبر كان مثلا على تقدير إعطاء كان معناه إياه، لابد من الاسم والخبر أيضا؛ لأن إقتضاء (كان) إياهما إنما كان باعتبار معناه وقد أعطى إلى الخبر، أقول: مجيء هذا الوهم أسرع عند إقحام الحكم من مجيئه عند اطراده، لأن معنى ذلك الفعل: الحصولُ في الزمان على وجه، وحكمه اقتضاء الجزئين، لكونه لتقرير الشيء على صفة، فالأولى أن يقال: أراد بالحكم نفسَ معناها والإضافة بيانية.

---

(١) انْظُرْ الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٧٣، والرضى ٤/ ١٨٤.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٩١، والأصبهانى ص ٧٩٦.

(٣) المراد به ابن القواس، انْظُرْ شرح ابن القواس ص ٧٦٦.

(٤) انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٥٩، وانْظُرْ: الفاخر ص ٢٣٣ وقد ذكر أن الفراء يرى مثل ذلك مطردا.

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٦٦، والأصبهانى ص ٧٩٦، والجامى ٢/ ٢٨٩، وقال النيلي: " والغرض بهذه الأفعال ليس إلا تعيين الزمان للخبر، حتى لو تعيَّن لم يحتج إليها، ولذلك منعوا من قولك: كان زيدٌ قامَ، لأن تعيين الزمان قد عُلم من لفظ (قام) " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٣.

فترفع الأول وتنصب الثانى مثل: كان زيد قائما.

فترفع هذه الأفعال الجزء الأول من الجملة الداخلة هى عليها تشبيها له بالفاعل من حيث أسند إليه الفعل وإن كان بعد ذكر الخبر، وتنصب الجزء الثانى تشبيها له بالمفعول حيث لا سبيل إلى رفعه لتأثيرها فيهما، وقيل: هذا الخبر عوض عما سلبت تلك الأفعال عنه من الدلالة على الحدث، فكان كأنه قائم مقام المصدر، فيُنصب كما يُنصب المصدر لا على الحالية، خلافا للكوفيين؛ لظهور فساده، لجواز تعريفه وإضاره[(1)].

مثل: كان زيد قائما، ويسمى الأول اسم كان والثانى خبر كان طلبا للاختصار فى العبارة، إذ هو أخصر من قولهم: الاسم المرفوع بكان أو الاسم المنصوب به[(2)].

ثم هذان الجزآن بعد دخول هذه الأفعال على شرائطهما فى باب الابتداء، من كون الاسم معرفة والخبر نكرة فى الأغلب، وجواز تعدده خلافا لابن درستويه[(3)]، واشتمال الخبر [على][(4)] الضمير الراجع إلى الاسم إذا كان جملة بجميع أنواعها عند الجمهور، خلافا لمن ذهب إلى شيوع الخبر من أنه يجوز مجيئه من غير شرائط المبتدأ والخبر فى الجزئين[(5)] بدليل قوله:

---

(١) مذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وربما سمى فاعلاً لشبهه به، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها وربما يُسمى مفعولا مجازاً لشبهه به، ومذهب الكوفيين عدا الفراء أنها لا تعمل شيئا فى المرفوع بعدها، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، فهو باق على رفعه الأول، وذهب الفراء فى ذلك مذهب البصريين، وقال الكوفيون: إن خبرها انتصب على الحال، وقال الفراء: انتصب لشبهه بالحال. انْظُرْ تفصيل المسألة وحجة كل فريق فى: الإنصاف ٢/ ٨٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٠ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٥١ والارتشاف ٣/ ١١٤٦، والمساعد ١/ ٨٤٢، وائتلاف النصرة ص١٢١ والتصريح ١/ ١٨٤، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٢) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٣، وقال الصبان ١/ ٢٢٦: " تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن (زيدا) فى: كان زيد قائما، اسم للذات لا لـ (كان)، والأفعال لا يخبر عنها، إلا أن يقال: الإضافة لأدنى ملابسة " ا. هـ، وانْظُرْ: حاشية الخضرى ١/ ١١١.

(٣) هو: عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوى، أبو محمد، جيد التصانيف، صحب المبرد وكان شديد الانتصار للبصريين، ولد سنة ٣٤٧، من مصنفاته: الإرشاد فى النحو، وشرح الفصيح، والمقصور والممدود، انْظُرْ: البغية ٢/ ٣٦، هذا وقد ذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر فى هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا يُنصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد. انْظُرْ: تسهيل الفوائد ص ٥٢، وشرحه ١/ ٣٣٨، والهمع ١/ ٣٦٣.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ذهب ابن جنى تبعا لسيبويه إلى أنه يجوز أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة ولكن خصّه بضرورة الشعر. انْظُرْ: اللمع ص ٨٧، وتوجيه اللمع ص ١٣٧، وانظر: الكتاب ١/ ٤٧ - ٤٩. وجوّزه ابن مالك اختياراً انْظُرْ: التسهيل ص، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٦، والمساعد ١/ ٢٦٣، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٠٧، والفاخر ص ٢٣٧.

فــ كان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعا، وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن.

قِفِـــي قَبْـــلَ التَّفَـــرُقِ يــــا ضُـــبَاعَا ::: ولا يَكُ مَوقِـــفٌ مِنْـــكِ الوَدَاعَـــا [(١)]

وليس بمحمول على الضرورة إذ لا يتم المعنى المقصود إلا هكذا[(٢)].

ولكل من الطرفين دلائل تركناها لطولها.

ثم إن معانى هذه الأفعال تختلف باعتبار استعمالها فــ كـان باعتبـار لفظـه لا بـالنظر إلى كونـه ناقصا، وإلا لم يصح التقسيم إلى الناقصة وغيره، ينقسـم إلى ثلاثـة أقسـام، القسـم الأول تكـون ناقصة أى: مفتقرة فى الإفادة إلى الخبر، فيكون (كان) حينئذ لثبوت خبرها حال كونه ماضيا أى: فى الزمان الماضى، إما دائما كما فى قولـه تعالى:**{وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا}**[(٣)] أو منقطعا نحو قول الفقير: كان لى مال[(٤)]، ولابد حينئذ من القرينة الحالية كما فى المثال المذكور، أو المقالية كما فـى قولـه تعالى:**{إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ}**[(٥)].

وتكون الناقصة بمعنى صار، ويكون فيها أى: فى (كان) الناقصة ضمير الشأن، ولابد حينئـذ أن يكون بعدها جملة لتفسِّر ذلك الضمير كقولـه[(٦)]:

---

(١) من الوافر للقُطَامِى فى: الديوان ص ٢٥٨، طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، من قصيدة يمـدح بهـا زُفر ابن الحارث الكلابى وورد منسوبا لــه فـى: الكتـاب ٢/ ٢٤٣، وشـرح أبياتـه ١/ ٤٤٤، والمقتضـب ٤/ ٩٤ واللمـع ص ٨٧، وابن يعـيش ٧/ ٩١، وتوجيـه اللمـع ص ١٣٧، والـتخمير ٣/ ٢٨٠، والخزانـة ٢/ ٣٦٧، وشرح أبيات المغنى ٦/ ٣٤٥، وغير منسوب فـى: الجمـل ص ٤٦، ولبــاب الإعـراب ص ٤٢٠، والرضـى ١/ ٣٦٧، والمغنى ٢/ ٥٢٤، وغير ذلك، ويروى: موقفا - بالنصب - وموقفى. يخاطب: ضباعة بنت زفر ابن الحارث الكلابى يطلب منها أن تقف حتى يسلم عليها ويودعها. والشاهد فيه مجـىء اسـم كـان نكـرة وهـو (موقف) وخبرها معرفة وهو (الوداعا). وقال ابن الخباز: " وقيل لا حجة لابـن جنـى فـى هـذا البيـت مـن وجوه: أحدها: أن (موقفًا) نكرة موصوفة، وتعريف الوداع جنسىٌّ، وذلك قريب من المعرفـة، وهـذا قريـب من النكـرة، الثانى: أن (كان) تامـة، و(موقفا) فاعل، والـوداع منصـوب بموقـف لأنـه مصـدر، الثالـث: أن الـوداع يجـوز أن يكـون منصـوبا بــ (قفـى) أى: قفـى الـوداع " ا. هــ، انْظُـرْ: توجيـه اللمـع ص ١٣٧، وانْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ٩٢.

(٢) قال الإسفرايينى: ".... لو عرَّفها لم يؤدّ أنه لم يرخِّصْ أن يكـون ما سـوى ذلـك مــن المواقـف وداعـاً، ولـو نكرَّهما لم يؤد أن الوادع قد كره إليه حتى صار نصب عينيه، ولو عرّف الأول ونكَّرَ الثانى لجمـع الهجنـتين " انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٢٠، وقال البعلى: " وليس ذلك ضرورة إذ يمكن أن يقول: ولا يـك مـوقفى، أو ولا يك منك موقفُنا الوداعا " ا. هـ، انْظُرْ: الفاخر ص ٢٣٨، وانْظُرْ: المساعد ١/ ٢٦٣.

(٣) سورة النساء من الآية (١٧).

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٠٨، ولباب الإعراب ص ٤٢٢.

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٠٣).

(٦) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٦ وما بعدها، وشرح الأصبهانى ص ٧٩٧.

وتكون تامة بمعنى ثبت.

إذا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ::: وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ[1]

وقد لا يكون فيها ذلك الضمير كما فى قولـه:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا ::: قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا[2]

قيل عند إضمار ضمير الشأن فيها: تكون تامة والضمير فاعلها والجملة مفسرة لـه لا خبر كان[3].

اعلم أن المصنف لما قسم (كان) باعتبار اللفظ إلى الأقسام الثلاثة وقدّم منها ما لـه الباب شرع بطريق العطف فى بيان أن استعمال هذا القسم على أحد هذه الوجوه الثلاثة، وبهذا ظهر بطلان ما ذكر فى المتوسط[4] من أن الاعتراض عليه بوجهين مع جوابه، إذ لوروده على كلامه وجه فى الجملة، نعم فى انتظام تركيبه بالمعطوف والمعطوف عليه شائبة الضعف يظهر بالفكر.

والقسم الثانى منها ما تكون تامة أى: غير مفتقرة فى الإفادة إلى الخبر، بل تحصل الفائدة بمرفوعها، إذ هى حينئذ فعل حقيقى بمعنى ثبت، أى: (وجد) أو (وقع) ومرفوعها فاعل حقيقة[1]، ولذلك صح توكيده بالمصدر بأن يقال: كان الأمير كونا، كقوله تعالى:

---

(١) من الطويل للعُجَير السَّلُولى فى: الكتاب ١/ ٧١، والحلل ص ٦٤، والخزانة ٩/ ٧٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥، وغير منسوب فى: اللمع ص ٨٩، والجمل ص ٥٠، وأمالى الشجرى ٣/ ١١٦، وأسرار العربية ص ١٣٣، وابن يعيش ١/ ٧٧، وابن القواس ص ٧٦٨، والأشمونى ١/ ٢٣٩، والشاهد قوله: (كان الناس صنفان) حيث وقع اسم (كان) ضمير الشأن، و(الناس) مبتدأ، و(صنفان) خبره، ويروى (نصفين) على أن يكون: (الناس) اسم (كان) ولا شاهد حينئذ انْظُرْ: العينى على الأشمونى ١/ ٢٣٩.

(٢) من الطويل لعمرو بن أحمر فى: ديوانه ص ١١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥، وعون الوافية ص ١٦٥، والخزانة ٩/ ٢٠١، ولابن كنزة فى: ابن يعيش ٧/ ١٠٢، وغير منسوب فى: أسرار العربية ص ١٣٤، وشرح ديوان الحماسة ص ٦٨، ولباب الإعراب ص٤٢٣، والرضى ٤/ ١٨٦، والصفوة الصفية ٢/ ١٧، وابن القواس ص ٧٦٨، والتخمير ٣/ ٢٨٩، والفاخر ص ٢٢٧، والأشمونى ١/ ٢٣٠. والتيهاء: القفر المضلّة، يُتاه فيها لعدم عَلَم يهتدى به، والقفر: الخالى، والحزن: ما غلُظ من الأرض والشاهد قوله: (كانت فراخا بيوضها) حيث استعمل (كان) بمعنى (صار) وليس فيها ضمير الشأن.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٨٧.

(٤) قال فى المتوسط ص ٤٤١: " فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك، كان الواجب عليه أن يقول: فكان تكون ناقصة وتامة، وزائدة، والناقصة ثلاث؛ لامتناع كون أقسام الشىء قسمةً لـه، وأيضا: لم خصص الأول بالناقصة مع أن الأخيرين كذلك؟ قلنا: إنما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام، وإنما خصَّص الأول بالناقصة دون الأخيرين لوجود اسم غير الناقصة للأخيرين دون الأول " اهـ، وانْظُرْ: حاشية الحلبى ل١٦٩ / أ حيث قال: " الصواب أن يقال: إنه ما جعل أقسام الناقصة قسيما لها، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت الأقسام معطوفة على ناقصة، وليس كذلك، بل قوله (وبمعنى صار) معطوف على قوله (لثبوت) وقوله: (ويكون فيها ضمير الشأن) أيضا كذلك، كما هو معترف به... " ا. هـ.

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٩: "... وهذه ليست من هذا الباب؛ لأن مدلولها معنىً ينسب إلى فاعلها من غير تقييد كأنه قال: ثَبَت أو وجد " ا. هـ.

{وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ}[1]، أى: إن ثبت ووجد ذو عسرة /، وقد يكون بمعنى (حدث) كما فى (١١٥/أ) قول الشاعر: إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي[2].

أى: إذا حدث، ومنه قوله تعالى:{كُن فَيَكُونُ}[3].

والقسم الثالث منها ما تكون زائدة[4] أى: غير مفيدة لشىء إلا لمجرد التأكيد الحاصل بعد تحقق المعنى الأصلى وبحسب الكلام، ولذلك لم يكن لها أثر فى إخلاله باعتبار وجودها وعدمها، وقالوا: الكل يتوجه فى قوله تعالى:{لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ}[5].

ومواضع زيادتها مع كونها على لفظ الماضى فى أربعة[6]، الأول: بين المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ كَانَ قائمٌ، ومنه زيادتها فى أفعل التعجب نحو: مَا كَانَ أَحسَنَ زيداً، والثانى: بين الصفة والموصوف كما فى قول الفرزدق:

وَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ::: وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[7]

على أحد الوجوه[8].

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢٨٠).

(٢) صدر بيت من الوافر وعجزه: فإن الشيخ يُهْرِمه الشتاء، ويروى: يَهدِمُهُ، للربيع بن ضُبع الفزارى من شعر يمدح فيه بنيه وكنانته ويذكر برَّهم له، وهو له فى: الجمل ص ٤٩، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٤٣، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٧٣٩، وغير منسوب فى: اللمع ص٨٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٢. والشاهد فيه مجىء (كان) تامة بمعنى (حدث)، والتقدير: إذا حدث الشتاء ووقع.

(٣) سورة البقرة من الآية (١١٧)، قال ابن القواس: " والتقدير: احدث فيحدُث " انْظُرْ: شرح الألفية ص٨٦٥.

(٤) قال ابن القواس ص ٧٦٩: " ولزيادتها شرطان، أحدهما: أن يكون بلفظ الماضى؛ لأنه أشْبَهُ بالحرف لاشتراكهما فى البناء، والزيادة بابها الحروف، وثانيهما: عدم التقدم لأن التقدم يدل على العناية، والزيادة على عدمها، فتنافيا " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الألفية له ص ٨٦٥.

(٥) سورة ق من الآية (٣٧)، وكون (كان) فى هذه الآية متوجهة على أقسامها، هو قول الزمخشرى فى: المفصل ص ٣٤ حيث قال: " وقوله عز وجل:{لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ} يتوجه على الأربعة "، قال ابن يعيش ٧/ ١٠٢: " فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون (قلب) هو الاسم والجار والمجرور هو الخبر،... ويجوز أن تكون التامة التى تكتفى بالاسم ولا تحتاج إلى خبر ويكون (قلب) اسمها والجار والمجرور فى موضع الحال، كأنه كان صفة النكرة وقد تقدم عليها، الوجه الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها والمراد: لمن له قلب، ويكون (له قلب) جملة فى موضع الصلة، الوجه الرابع: أن تكون بمعنى صار أى: لمن صار له قلب" ا.هـ وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٠٩، والإيضاح٢/ ٧٩، والإقليد ص ١٥٦٧.

(٦) انْظُرْ: بيان مواضع زيادتها فى: الصفوة الصفية ص١٤ وما بعدها، والفاخر ص ٢٢٨ وما بعدها.

(٧) من الوافر وقد سبق تخريجه ص، والشاهد هنا مجىء كان زائدة بين الصفة والموصوف.

(٨) اختلف في (كان) فى هذا البيت فقد قال سيبويه هى زائدة مع الفاعل لأنه كالجزء منها، وقال المبرد ليست زائدة، انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٩٠، وانْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، والانتصار ص ١٣٩.

ومنه قولـه تعالى:{**كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**}[1].

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون (كان) ناقصة و(صبيا) خبرها؟

قلت: لاستلزامه فساد المعنى، إذ الاستحالة فى تكلمهم من كان صبيا فى المهد[2].

والثالث: بين الفعل والفاعل كقولهم: لم يوجد كان مثلهم[3].

والرابع: بين الجار والمجرور كما فى قول الشاعر:

عَلَى كَانَ المسَوَّمَةِ العِرَابِ [4]

ثم إن النحويين[5] اختلفوا فى أن لـ (كان) الزائدة فاعلا أم لا؟ فذهب السيرافى[6] إلى أن فاعلها مصدرها، إذ هى غير ناقصة حينئذ (كان الكون) واستدل عليه بأن يقول: لئلا يلزم حديث بلا محدث، ومنعوا قولـه أن (كان) هذه شبيهة بالحرف الزائد فلا يلزم الفساد من خلوها عن الإسناد، وذهب أبو على[7] إلى أن الزائدة لا فاعل لها، ونقضوه بما فى بيت[8] الفرزدق، فإن (كانوا) مسنداً إلى الضمير وذلك لا يمنع من زيادتها عند سيبويه[1]، كما لا يمنع الإسناد

---

(١) سورة مريم من الآية (٢٩).

(٢) قال الأنبارى: " قال تعالى:{**كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**} أى: وجد وحدث، و(صبيا) منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون (كان) ههنا الناقصة؛ لأنه لا اختصاص لعيسى فى ذلك؛ لأنَّ كلاً قد كان فى المهد صبيا، ولا عجب فى تكليم من كان فيما مضى فى حال الصبىّ، وإنما العجب فى تكليم من هو موجود فى المهد فى حال الصبىّ، فدل على أنها ههنا بمعنى وجد وحدث " ا. هـ، انْظُرْ: أسرار العربية ص ١٣٢.

(٣) هذا قول مأثور قاله قيس بن غالب البدرى، وتمامه: ولدت فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلَة من بنى عبس لم يُوجد كان مثلهم، وهؤلاء الكملة هم: بنو زياد العيسى، وهم: ربيع، وعمارة، وأنس، وكل واحد منهم أبو قبيلة. انْظُرْ: المقتضب ٤/ ١١٦، وابن يعيش ٧/ ١٠٠.

(٤) عجز بيت من الوافر وصدره: سَرَاةُ بنى أبى بكرٍ تسامى، ويروى: جِيَادُ بنى أبى بكرٍ، لم يُعرف قائلـه، وانظره فى: اللمع ص ٨٩، وتوجيه اللمع ص ١٤٢، والتبصرة ١/ ١٩٢، ولباب الإعراب ص ٤٢٢، وابن يعيش ٧/ ٩٨، والرضى٤/ ١٨٧، وابن القواس ص٧٧٠، والتخمير٣/ ٢٨٨، والخزانة ٩/ ٢٠٧. وسراة: جمع سَرِىٍّ وهم السادة، المسوّمة: المعلَّمة، العراب: الخيل العربية خلاف البخاتى، والمعنى: خيل بنى أبى بكر تتسامى وتفضل خيل غيرهم، والشاهد: زيادة كان بين الجار والمجرور.

(٥) فى الأصل (النحويون) وهو لحن.

(٦) انْظُرْ قول السيرافى فى: شرح الكتاب للسيرافى٣/ ٥١٤ رسالة، والغرة المخفية ص٤٢٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٠، وابن يعيش ٧/ ٩٩، والرضى ٤/ ١٨٩، وابن القواس ص ٧٦٩، والهمع ١/ ٣٨٢، وقد تبعه على القول بذلك الصيمرى، انْظُرْ: التبصرة ١/ ١٩٢، والهمع ١/ ٣٨٢.

(٧) انْظُرْ قول أبى على فى: الغرة المخيفة ص ٤٢٥، وتوجيه اللمع ص ١٤٢، والرضى ٤/ ١٨٩، وابن القواس ص ٧٦٩، والارتشاف ٣/ ١١٨٥، والهمع ١/ ٣٨٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٨٨/ ب وفيها قال: " إنه قول الفارسى والمحققين وهو المختار لأنها إذا جعلت زائدة كانت حرفا فكيف ترفع حينئذ " ا. هـ.

(٨) فى الأصل (البيت) وهو تَصْحِيف

(١) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٥٣، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٦٧.

وصار للانتقال، وأصبح، وأمسى، وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى: صار وتكون: تامة.

من الإلغاء [فى][1] باب ظننت، وهذان الأخيران[2] وإن لم يكونا من الباب إلا أنه ذكرهما استطراداً لوجود الموافقة بينهما وبين ما له الباب فى اللفظ.

وصار للانتقال، ثم الانتقال قد يكون باعتبار الحقائق كما فى قولك: صار الماء هواء، والطين خزفا[3]، وقد يكون باعتبار العوارض كقولك: صار زيد غنيا، وقد يكون باعتبار المكان نحو: صار زيد إلى مكة، وذكروا منه: صار زيد إلى عمرو[4]، وصرح بعضهم بأنه انتقال من ذات إلى ذات، وقيل: (صار) على الوجه الآخير تكون تامة ولهذا يتعدى بـ (إلى)[5] وكذلك إذا كان بمعنى (ضمَّ) أو (قطع)[6].

وأصبح، وأمسى، وأضحى، يجيء كل منها على ثلاثة معان، أحدها: أن يجيء لاقتران مضمون الجملة، أراد به نسبة الخبر إلى الاسم بأوقاتها الخاصة التى تدل عليها بصيغتها وهى: الصباح فى الأول، والمساء فى الثانى، والضحى فى الثالث، فإذا قلت: أصبح زيد عالما، كان معناه أن عالمية (زيد) مقترنة بالصباح والزمان، وقس عليه غيره من: أضحى أميراً، وأمسى عمرو ظريفا.

وثانيها: أن يكون بمعنى صار من غير اعتبار الأوقات التى تدل عليها، إذ معنى قولك: أصبح زيد غنيا، على ذلك التقدير: أن (زيداً) وجد على هذه الصفة، أى: صفة الغنى، سواء كان فى الضحى أو فى غيره، فلا وجه للتخصيص بوقت الصبح حينئذ؛ لثبوتها له فى جميع الأوقات بعد حصولها[7].

وثالثها: أنها تكون تامة وذلك عند كونها مفيدة معنى الدخول فى هذه الأوقات تقول: أصبح زيدٌ، مريداً به: أنه دخل وقت الصبح، ومنه قوله تعالى:**{فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ}**[8]، وقد جاءت زائدة فى التعجب على ما حكاه الأخفش نحو:

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) إشارة إلى (كان) التامة، والزائدة.

(٣) فى الأصل: (حرفا) وهو تَصْحِيف، وما أثبته من: شرح المصنف ٣/ ٩٠٩.

(٤) ذكره ابن الحاجب فى شرحه انْظُرْ: السابق نفسه، والإيضاح ٢/ ١٨.

(٥) قال الجامى ٢/ ٢٩١: " وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان إلى مكان، أو من ذات إلى ذات، وتتعدى بـ: (إلى) نحو: صار زيد من بلد إلى بلد كذا، أو من بكر إلى عمرو " اهـ، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ١٣٠ والصفوة الصفية ٢/ ٢٠، والإقليد ص ١٥٦٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٨٢٧.

(٦) قال ابن مالك: " وتتم (صار) بأن يراد بها معنى (رجع) فتتعدى بـ (إلى)، أو معنى (ضم) أو (قطع) فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد " ا. هـ، انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٣٤٢.

(٧) انْظُرْ هذا المعنى فى: شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ٣٥٧، والأصبهانى ٨٠٠.

(٨) سورة الروم الآية (١٧).

وظل، وبات، لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى: صار.

ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها، أي: ما أبردها وما أدفأها [(١)].

وظل وبات يجيئان على معنيين، أحدهما: أن يجيئا لاقتران مضمون الجملة التي دخلتا عليها على ما ذكر بوقتيهما، أي: النهار في الأول، والليل في الثاني، فمعنى قولك: ظل زيد عالما، اقتران عالمية (زيد) بالنهار، وكذلك معنى: بات زيد عروساً،اقتران عروسيته بالليل.

وثانيهما: أن يكونا بمعنى صار من غير النظر إلى اعتبار الأوقات، وذلك عند تعذر اختصاص اقتران مضمونهما بوقتيهما كما في قوله تعالى:**{وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا}** [(٢)] أي صار كذلك؛ لأن البشارة بالأنثى لا تختص بالنهار دون الليل [(٣)]، وقوله عليه السلام**{إذا انتبه أحدكم من النوم فليغسل يده ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده}** [(٤)] أي صارت[(٥)]، والنوم كما يكون ليلا يكون أيضا في النهار [(٦)].

فإن قلت: قد جاء (بات) بمعنى عرس ودخل في المكان، يقال: بات القوم، أوبهم، فيتعدى بنفسه أو بالباء، وكذلك (ظل) بمعنى (مادام) وطال ودخل بالمكان [(٧)]، وهما حينئذ تامان، فحينئذ لا وجه للفصل بينهما وبين الثلاثة الأول إذ هما سيان في جميع المعاني!

---

(١) وجوز الكوفيون أيضا زيادتهما مستدلين بما حكاه الأخفش، وبالقياس على (كان)، ومنع البصريون زيادتهما وقالوا: لا يزاد غير (كان) من أفعال هذا الباب لأنها أم الأفعال لا ينفك فعل من معناها، وما حكاه الأخفش فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه، انْظُرْ: الأصول ١/ ١٠٦، وابن يعيش٧/ ١٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٦، والمقرب ومعه مثل المقرب ص ١١٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٣، والرضى ٤/ ١٩١، والبسيط لأبى الربيع ٢/ ٧٥٤، والمساعد١/ ٢٦٨، والهمع١/ ٣٨١.

(٢) سورة النحل من الآية (٥٨).

(٣) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٨، والأصبهانى ص ٨٠٠.

(٤) الحديث أخرجه البخارى فى: صحيحه ١/ ١٤١، كتاب: الوضوء، باب: الاستجمار وِتْراً، ومسلم فى: صحيحه ٣/ ١٥٣، كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك فى نجاستها فى الإناء قبل غسلها ثلاثا، وأحمد فى: مسنده ٢/ ٣١٦، والترمذى فى سننه ١/ ٣٦ أبواب الطهارة باب ١٩، وابن ماجة فى: سننه ١/ ٧٧، أبواب: الطهارة.

(٥) قال الرضى ٤/ ١٩٢: " وأما مجيء (بات) بمعنى (صار) ففيه نظر، قال الأندلسى: جاء فى الحديث (بات) بمعنى (صار) وهو (أين باتت يده) قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لأن غالب النوم بالليل " اهـ. وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٤.

(٦) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٩.

(٧) قال ابن مالك: " وتتم (ظل) بأن يراد بها معنى دام أو طال "، وتتم (بات) في قولهم: بات بالقوم،أو بات القومَ إذا نزل بهم ليلا، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها "ا. هـ. انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٣٤٢، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٩، والمساعد ١/ ٢٥٣.

وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، لاستمرار خبرها لفاعلها مُذْ قَبِلَه ويلزمها النفى.

قلت: لعل المصنف لم يعتبره لقلته فى الاستعمال وعدم النقل المُعَوَّلُ عليه من العرب الموثوق من الخلل.

وما زال، وما برح، [وما فتئ][1] وما انفك كلها مفيدة لاستمرار ثبوت مضمون / خبرها **(١١٥/ب)** لفاعلها على ما ذكر مُذ قَبِلَهُ أى: فى زمان يكون ذلك الفاعل قابلا للاتصاف بذلك المضمون فى المعتاد فيه، فمعنى قولك: ما زال زيد أميراً، ليس أنه على هذه الصفة فى أول وجوده، بل فى زمان يمكن قيام الإمارة به، وهو وقت البلوغ[2].

ويلزمها أى: هذه الأفعال الأربعة دخول حروف[3] النفى لفظا كما فى الأمثلة المذكورة، أو تقديراً كما فى قوله تعالى: **{تَاللهِ تَفْتَؤُا}**[4]، وتلك الحروف[5] (ما) و(لم) إن كان الفعل ماضيا لفظا أو معنى نحو: ما زال، ولم يزل، و(لا)، (لن) إن كان مضارعا نحو: لا يزال ولن يزال[6].

وبيان إفادة هذه الأفعال الاستمرار أن معناها نفى مقيد بالزمان، وتقييد الشىء بالزمان سواء كان مثبتا أو منفيا يوجبُ تعميم وجوده فى جميع أجزاء ذلك الزمان، بخلاف الإثبات الصريح، فإن تقييد إثبات الشىء بزمان لا يوجب العموم فى جميع أجزاء ذلك الزمان، ألا يَرى أن صدق (ضرب) يكفى فيه وقوع ضربٍ ما فى جزء من الزمان الماضى، بخلاف (ما ضرب) فإنه يفيد استغراق النفى فى جميع أجزاء ذلك الزمان[7].

وقيل: لأن معناها نفى فإذا دخلت عليها حروف[8] النفى لزم الثبوت مستمراً؛ لأن الحكم بعدم المفارقة على الدوام يكفى فى ارتفاعه حصول مفارقةٍ ما وقتاً ما، فلا يصدق ما زال زيد عالما؛ لحصول مفارقة العلم فى الجملة.

ولجريان هذه الأفعال مجرى الإثبات بدخول النفى عليها لم يجز: ما زال زيد إلا عالما؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المثبت[9]، وخطئ ذو الرمة فى قوله:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وانْظُرْ: المقدمة الكافية ص ٢٠٧.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٩٢، والأصبهانى ص ٨٠١.

(٣) فى الأصل (حرف) وهو تَصْحِيف.

(٤) سورة يوسف عليه السلام من الآية (٨٥)، والتقدير: لا تفتؤا، انْظُرْ: الفاخر ص ٢٤٠.

(٥) فى الأصل (حرف) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٩٣، والصفوة الصفية ٢/ ٢٠.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٨١ وما بعدها وما ذكره الشارح هو كلام الرضى.

(٨) فى الأصل (حرف) وهو تَصْحِيف.

(٩) انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٩٤ وما بعدها، والأصبهانى ص ٨٠١، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ١٢٩ وما بعدها، ولباب الإعراب ص ٤٢٣.

وما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثمة احتاج إلى كلام لأنه ظرف.

حَـــرَاجِيجُ لا تَنْفَـــكُّ إلاَّ مُنَاخَـــةً ::: على الخَسْفِ أو نَرمِي بها بَلَداً قَفْـرَا[1]

والاعتذار بجعلها حالا و(على الخسف) خبراً ضعيف[2]؛ لأن الاستثناء المفرغ قلّما يجيء في الإثبات وتقدير المستثنى منه بعده، وتقدير التمامية في (تنفك) أحسن منه؛ لأنه يجيء تامة إذا كانت بمعنى أو انفصل[3] وكذلك (برح) إذا كان بمعنى (ذهب)[4].

وما دام لتوقيت أمرٍ أراد به: مضمون الكلام الذي يصحبها بمدَّة ثبوت خبرها لفاعلها إذا كان فاعل الخبر ضميرَ الاسم، وإلا فلمتعلقه، فإذا قلت: اجلس مادام زيد جالساً، كان المعنى: اجلس مدة دوام جلوس زيد، ومن ثمة، أي: ومن أجل أن (مادام) للتوقيت احتاج إلى كلام قبله؛ لأنه ظرف لابد له من متعلق حتى لا يجوز أن يقال: مادام زيد جالساً، وبيانه: أن (ما) في (مادام) لكونها مصدرية يراد بها الوقت فيقدر بالزمان كما في مثل: آتيك طلوع الشمس، أي: زمان طلوعها، فإذا كان ظرفا والظرف فضلة فلابد معه من كلام من جملة اسمية أو فعلية لفظاً أو تقديراً[5].

---

(١) من الطويل وهو له في: الديوان ٣/ ١٤١٩، والكتاب ٣/ ٤٨، وابن يعيش ٧/ ١٠٦، ولباب الإعراب ص ٤٢٤، وشرح المصنف ٣/ ٩١٢، والتخمير ٣/ ٢٩٤، والرضى ٤/ ١٩٥، والخزانة ٩/ ٢٤٧، وغير منسوب في: الصفوة الصفية ٢/ ٢٢، والمغنى ١/ ٨٦، والجنى ص ٥٢١، والأشموني ١/ ٢٤٦، ويروى ما تنفك، أو يرمى، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٢٢. حراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السمينة، أو الشديدة، أو الضامرة، ومناخة: جعلها تبرك على الأرض، والخسف: الجوع وهو أن تبيت على غير علف. والمعنى: أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل لأجل ذلك إلى المرعى. والشاهد قوله (ما تنفك إلا مناخة) حيث دخلت (إلا) على خبر (ما تنفك) وهذا غير جائز.

(٢) قال الرضى ٤/ ١٦٩: " إن كان العامل في الحال ما تنفك ففيه ضعف من وجهين، أحدهما: أن المفرّغ قلّما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة كالحال في مثالنا، والثاني: أن العامل قبل (إلا) لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه، وإن كان العامل في الحال (على الخسف) ففيه ضعف من ثلاثة أوجه، أحدها: أن المفرغ قلّما يأتي في المثبت، والثاني: أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يجزه سيبويه، خلافا للأخفش، والثالث: أن المستثنى إذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين " ا. هـ. وانْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ١٠٧، والمغنى ١/ ٨٦، ولباب الإعراب ص ٤٢٤، والصفوة الصفية ٢/ ٢٢ وما بعدها.

(٣) قال ابن هشام: " وقيل: (تنفك) تامة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تَخْلُصُ منه ". المغنى ١/ ٨٧.

(٤) قال ابن مالك: " وتتم (برح) بأن يراد بها معنى (ذهب) أو معنى (ظهر)... وتتم انفك بأن تكون مطاوع (فك الخاتم) وغير ه إذا فضله " ا. هـ انْظُرْ: شرح التسهيل١/ ٣٤٣، وانْظُرْ: شرح الكافيةالشافية١/ ٤١٠

(٥) انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ١١١، وشرح المصنف ٣/ ٩١٥، والرضى ٤/ ١٩٧، وقال ابن القواس ص ٧٧٧ معللا لاشتراط الكلام قبله: " أما أولاً: فلأنه مفعول فيه، فلابد من أن يُفعل فيه فِعل، وأما ثانيا: فلأنه لما كان لتوقيت أمرٍ، فلابد أن يكون ذلك الأمر منسوباً إلى المخاطب، وهو المراد بكونه كلاماً آخر " ا. هـ.

وليس لنفى مضمون الجملة حالا، وقيل: مطلقا.

ويكون تاما إذا كان بمعنى (بقى)[1] كقوله تعالى: **{مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ}**[2] وبمعنى: (سكن)[3] كقوله عليه السلام: **«نُهِيَ أَن يبالَ فى الماءِ الدائمِ»** [4].

وليس لنفى مضمون الجملة التى تدخل عليها نفيا حالاً على الأعرف من مذهب جمهور النحاة [5] وقيل: هى لنفى ذلك المضمون نفيا مطلقا، أى: من غير اختصاص بالحال، وهو مذهب سيبويه[6].

يعنى: اختلف العلماء فى أن (ليس) لنفى الحال أم للنفى المطلق؟

فذهب الأكثرون إلى الأول، واستدلوا على مطلوبهم بوقوع استعمال العرب كذلك؛ لأنهم يقولون: ليس زيد منطلقا، ويريدون الإخبار عن نفى الانطلاق عن زيد فى الحال.

وذهب بعضهم إلى أنه للنفى المطلق محتجا بقوله تعالى: **{أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}**[7]، فهو فى الآية لنفى صرف العذاب عن الكفار يوم القيامة، ولا شبهة فى أنه استقبال.

وأجاب عنه الأولون بأن المتوقع فى كل ما أخبر الله تعالى به كالواقع، فكان بهذا الاعتبار كالحال[8].

---

(١) انْظُرْ: شرح التسهيل ١/ ٣٤٣، والارتشاف ٣/ ١١٥٨، والمساعد ١/ ٢٥٤.

(٢) سورة هود عليه السلام من الآية (١٠٧) و(١٠٨).

(٣) انْظُرْ هذا المعنى فى: المساعد ١/ ٢٥٤.

(٤) نَصُّ الحديث: عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يتوضأ منه»** صدق رسول الله ﷺ، والحديث أخرجه أحمد فى مسنده ٢/ ٢٥٩، ومسلم فى صحيحه كتاب الطهارة باب النهى عن البول فى الماء الراكد ٣/ ١٦٠.

(٥) وعلى هذا السيرافى، انْظُرْ: شرح الكتاب ٢/ ٣٥٧ مطبوع.

(٦) قال الرضى ٤/ ١٩٧: " قال سيبويه: وتبعه ابن السراج (ليس) للنفى مطلقا تقول: ليس خَلَقَ الله مثله فى الماضى، وقال تعالى: **{أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ}** فى المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفى الحال... " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٢٩٥. وانْظُرْ مذهب سيبويه فى: الكتاب ٤/ ٢٣٣، وقولَ ابن السراج فى: الأصول ١/ ٨٣. وكون (ليس) للنفى مطلقا هو مذهب المبرد، انْظُرْ: المقتضب ٤/ ٨٧، وابن يعيش ٧/ ١١٢، والارتشاف ٣/ ١١٥٧

(٧) سورة هود عليه السلام من الآية (٨).

(٨) قال الرضى ٤/ ١٩٧: " قال الأندلسى – وأَحْسَنَ -: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر (ليس) إن لم يقيّد بزمان، يحمل على الحال كما يُحمل للإيجاب عليه فى نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به، هذا قوله " ا. هـ.

ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها.

وكذلك الاختلاف فى أنه فعلٌ أم لا [1] واقعٌ، والحق أنه فعل غير متصرف، ودليله مذكور فى الضوء[2]، وأما الاحتجاج على حرفيته فبقول العرب: ليس الطيبُ إلا المسك، بالرفع على الابتداء كما فى قولهم: ما الطيب إلا المسك، والخبر، فمنعه سيبويه بجعله الخبر محذوفا أى: ليس الطيب فى الدنيا إلا المسك[3].

ويجوز تقديم أخبارها، أى: أخبار هذه الأفعال كلها على أسمائها عند انتفاء المانع عنه بالاتفاق؛ لكونها أفعالاً، وجواز تقديم منصوب الأفعال على مرفوعها لقوتها، أو لأن مرفوعها ومنصوبها مشبه بالفاعل والمفعول كما مر، وكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل كذلك [ما][4] يشابههما كما فى قوله تعالى: **{لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا}** [5] وقوله: **{لَيْسَ البِرَّ أَن تُوَلُّوا}**[6] – بقراءة النصب[7] – ونحو: **{كُفُوًا أَحَدٌ}**[8] مع ما فيه من إبقاء رعاية الفواصل[9].

واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقَراً[10]، أراد به ما كان محتاجا إليه، وتأخيره لغوا،

---

(١) ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه فعل غير متصرف، وقال أبو على فى أحد قوليه: إنه حرف، ووافقه ابن شقير، وجماعة من أصحابه. انْظُرْ: الرضى ٤/ ١٩٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٩، والارتشاف ٣/ ١١٤٦، والرصف ص ٣٠٠، والمغنى ١/ ٣٢٣، والجنى ص ٤٩٣ وما بعدها، والصفوة الصفية ٢/ ٣٢. وانْظُرْ قول أبى على فى: المسائل المنثورة ص ٢٠٨، والمسائل الحلبيات ص ٢١٠، والمسائل البصريات ص ٨٣٣.

(٢) قال فى الضوء ص ٣٨٧: " وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح، وقيل: إن أصله (لَيس) كـ (صَيد) بدليل لحوق الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، ولكنه لَمَّا لم ينصرف التزم فى عينه الإسكان ليكون الإسكان دليلا على جموده، وكونه غير متصرف نحو (ليت) ولو كان متصرفا لقيل: (لاس) كـ (هاب) وترك على الأصل كـ (صيد) " ا. هـ، وانْظُرْ أيضا الدليل على فعليته فى: الفاخر ص ٢٣٦.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ١/ ١٤٧.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٢٣)، وفى الأصل: (لم يكن) وهو خطأ.

(٦) سورة البقرة من الآية (٧٧).

(٧) قرأ بالنصب حمزة، وحفص، وباقى السبعة بالرفع. انْظُرْ: البحر٢/ ١٣١، والدر المصون ١/ ٤٤٦.

(٨) سورة الإخلاص من الآية (٤).

(٩) تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها هو مذهب البصريين، ومنعه الكوفيون فى الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه، ومنعه ابن معط فى دام، ومنعه ابن درستوريه فى (ليس) تشبيها بما الحجازية، ولأنها حرف على قول جماعة. انْظُرْ: شرح ابن عصفور ١/ ٣٧٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٨، والارتشاف ٣/ ١١٦٨، وشرح الجمل لابن هشام ص ١٣٧، وشفاء العليل ١/ ٣١٤، والتصريح ١/ ١٨٧، والأشمونى ١/ ٢٣٢، والهمع ١/ ٣٧١، وحاشية يس على الفاكهى ٢/ ٨.

(١٠) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٥٥، ٥٦، وانْظُرْ: المفصل ص ٣٤٥، وابن يعيش ٧/ ١١٤ وما بعدها، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٨٩، والرضى ٤/ ٢١٠، والإقليد ص ١٥٨٣.

وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز وهو: من (كان) إلى (راح)، وقسم لا يجوز وهو: ما في أولـــه (ما)،

أراد به ما لا يحتاج إليه، وسماه لغوا لما لم يختل الكلام / بحذفه، ووجه الاستحسان في (١١٦/أ) الأول أن في تقديم المحتاج إليه إشعاراً من أول الأمر بأنه ليس بفضلة، وأما وجه الاستحسان في الثاني أن في تأخيره إيذانا بأنه لغو لا يعتمد عليه، مثال الأول: ما كان في الدار أحد خير منك، ومثال الثاني: ما كان أحد خيراً منك في الدار[(١)]، وأما في قوله تعالى:**{وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ}**[(٢)] في القراءة المعتدة بها، وتقديمه للاهتمام بشأنه[(٣)]، حيث كانت الآية مسيقة لنفي المكافأة عن ذات الله تعالى، وهذا المعنى مستفاد من هذا الظرف، فتقديمه أهم.

وهي أي: هذه الأفعال في تقديمها، أي: في تقديم أخبارها عليها، أي: على هذه الأفعال نفسها منقسمة على ثلاثة أقسام، باعتبار الجواز والامتناع والاختلاف، قسم يجوز فيه ذلك وهو أي: القسم الجائز فيه ذلك التقديم ابتداؤه من كان، وصار، وأصبح، وأمسى وأضحى، وظل، وبات، وعاد، وغدا، وانتهاؤه إلى راح، وإنما جاز ذلك فيه لأن منصوب هذا الباب مشبه بالمفعول كما عرفت، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل إذا لم يمنع عنه مانع، وهو منتف ههنا[(٤)].

وقسم لا يجوز فيه ذلك التقديم وهو، أي: القسم الذي لا يجوز فيه التقديم ما أي: الذي حصل في أوله لفظ ما، وإنما لم يجز التقديم في هذا القسم لأنَّ (ما) في أوله لا يخلو من أن تكون نافية أو مصدرية، وأياما كان يمنع عن تقديم ما في حيز ما بعده عليها، أما إذا كانت نافية فلئلا يلزم منه صدارة النفي، مع أنه لكونه جاريا مجرى الاستفهام يقتضيه، وأما إذا كانت مصدرية فلأن المصدر لضعفه في العمل لا يتقدم معموله عليه [(٥)].

---

(١) انْظُرْ: الإيضاح ٢/ ٨٩.

(٢) سورة الإخلاص من الآية (٤).

(٣) قال الرضي ٤/ ٢١٠: " فإنما قدم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغرض الكفء مطلقا، بل نفي الكفء له تعالى، فقُدم اهتماما بما هو المقصود معنى، ورعاية للفواصل لفظا " وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٢٥، والإقليد ص ١٥٨٣.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩١٦، والإيضاح ٢/ ٨٧،، والأصبهاني ص ٨٠٤، والجامي ٢/ ٢٩٦.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩١٦، والأصبهاني ص ٨٠٤، والجامي ١/ ٢٩٦، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ١٢٩، وتوجيه اللمع ص ١٣٩.

خلافا لابن كيسان، فى غير ما دام، وقسم مختلف فيه وهو: ليس.

خلافا فى ذلك التقديم لابن كيسان[1] فإنه رأى جواز التقديم فى هذا القسم أيضا وقال (ما) فى هذه الأفعال لما كانت نافية، وقد وجدت داخلة على النفى أفادت الإثبات فى (زال) فكان على منوال (كان) فكما جاز التقديم فى (كان) كذلك يجوز فيما هو بمنزلته.

وقيل فى منعه: إن صورة النفى محترمة أيضا ولذلك لا يقال: الطعام ما أتى زيد، وإن كان (ما أتى) بمعنى (ترك) وليس ذلك إلا لاحترام صورة النفى[2].

فإن قلت: ما ذكرتم يقتضى جواز: ما قائما زال زيد، مع أنه ممتنع بالاتفاق!

قلت: ذلك الامتناع بوجه آخر وهو أن كلمة (ما) كبعض حروف ما دخلت عليه، فلا يجوز التخلّل بينهما[3].

وإنما قال: فى غير ما دام لأنه لا خلاف لابن كيسان فى امتناع التقديم فى (ما دام) بل وافق الأولين؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه[4].

فإن قلت: ألا يكون غير (ما دام) حينئذ من القسم المختلف فيه؟

قلت: نعم إلا أنه عد ذلك من القسم المجوز مطلقا إشعاراً بعدم[5] اعتداد مخالفة ابن كيسان.

وقسم مختلف فيه وهو، أى: القسم المختلف فيه: ليس، فقال بعضهم[6]: إن خبرها يجوز أن يتقدم عليها، محتجا بقوله تعالى:**{أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}**[7] فإن (يوم) معمول

---

(١) فى تقديم الخبر على (مازال) وإخوته ثلاثة أقوال، أحدها: المنع مطلقا سواء نفى بـ (ما) أو غيرها، وهو مذهب الفراء، الثانى: الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين ووافقهم ابن كيسان، والثالث: المنع إن نفيت بـ(ما) لأن لها الصدر والجواز إن نفيت بغيرها كـ لا، ولم، ولن، ولما، وإن وعليه البصريون. انْظُرْ: الإنصاف ١/ ١٥٥، وأسرار العربية ص ١٣٦، والتبيين ص ٣٠٢، وابن يعيش ٧/ ١١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٤، والرضى ٤/ ١٩٩، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٦، والمساعد ١/ ٢٦١.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٨٨.

(٣) قال السيوطى: " أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قائما زال زيد، فالأصح جوازه، وعليه الأكثرون، ومنعه بعضهم؛ لأن الفعل مع (ما) كـ (حبذا) فلا يفصل بينهما " ا. هـ. انْظُرْ: الهمع ١/ ٣٧٣.

(٤) انْظُرْ: شرح الكافية لابن هشام ل ١٩٠/ أ.

(٥) فى الأصل (بعد) وهو تَصْحِيف.

(٦) هذا مذهب قدماء البصريين، ونسبه ابن جنى إلى الجمهور، واختاره ابن برهان، والزمخشرى، والشلوبين، وابن عصفور، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبا، وروى أيضا عن السيرافى، وذهب إليه أبو على فى المشهور عنه.

(٧) سورة هود - عليه السلام - من الآية (٨).

(مصروفا) فلما جاز تقديم معمول الشىء عليه فجوز تقديم معموله أولى، وأيضا: أن ليس فعل فيجوز التصرف فى معموله بالتقديم والتأخير.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها[1] لأنها وإن كانت فعلا، لكنها ليست بفعل متصرف، والتصرف فى الفعل باعتبار العمل إنما هو بقدر التصرف فى نفسه، وأيضا: أن ليس فى قوة (ما كان) وكما لا [يجوز][2] تقديم خبر (كان) عليها مقترنة بـ (ما) كذلك لا يتقدم خبر (ليس) عليها.

وأما الاستدلال بالآية فضعيف[3]؛ لجواز أن يكون (يوم) مرفوع المحل على الابتداء، والفتح فيه لإضافته إلى الفعل كما فى قوله تعالى:**{يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}**[4] ولو سلم انتصابه فلا يمنع كونه بفعل مقدر دل عليه الخبر.

فإن قلت: هنا قسم يجب فيه التقديم والمصنف لم يذكره كما فى قولك: من كان أخوك، وكيف كنت؟

قلت: هذا داخل فى القسم الأول لأن الجواز أعم من الوجوب.

فإن قلت: لم خص بحث التقديم على هذه الأفعال بأخبارها؟

قلت: لأن امتناع تقديم أسمائها عليها اتفاقى لكونها مشبهة بالفاعل.

* * * * *

---

(١) وهو مذهب جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافى، والفارسى، وابن أخته، والجرجانى، وأكثر المتأخرين كابن مالك، والرضى، وأبى حيان، وابن عقيل، والزبيدى، والشيخ خالد، والسيوطى، والأشمونى. انْظُرْ تفصيل هذه الأقوال وحجة كل فريق فى: الكتاب ١/ ٤٦، والأصول ١/ ٩٠، والحلبيات ص ٢٨٠، والخصائص ١/ ١٨٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٥٨، وأسرار العربية ص ١٣٧، والإنصاف ١/ ١٦٠، والتبيين ص ٣١٥، وابن يعيش ٧/ ١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٣، وشرح التسهيل١/ ٣٥١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٠٦، والرضى ٤/ ٢٠٠، وابن الناظم ص ٥٣، والبحر ٦/ ١٢٧، والارتشاف ٣/ ١١٧١، وقطر الندى ص ١٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٧، والمساعد ١/ ٢٦٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٣، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٠٤، والتصريح ١/ ١٨٨، والهمع ١/ ٣٧٣، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ١/ ٣٤٠.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) تحتمل هذه الآية وجوها أخرى من الإعراب، انظرها فى: شرح التسهيل ١/ ٣٥٤.

(٤) سورة المائدة من الآية (١١٩).

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخبر رجاءً، أو حصولا، أو أخذا فيه، فالأول: (عسى) وهو غير متصرف،

والنوع الثالث منها: أفعال المقاربة، إنما سميت بها لدلالتها على المقاربة على ما يفهم من تعريفها، وهو[1] قوله: ما وضع لدنو الخبر، أي: ليدل على قرب خبر هذه الأفعال الذى هو خبر المبتدأ فى الحقيقة، لأنها من دواخل المبتدأ والخبر.

رجاءً لأن فى رجاء الشىء دنواً منه، أو حصولا، ووجود الدنو فيه ظاهر، أو أخذاً فيه، أى: فى الخبر، لأن الشروع فى الفعل يلزمه القرب منه.

وهذه الأفعال فى التحقيق من أخوات (كان) لأنها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة[2] على أحد الوجوه المذكورة، فتدخل[3] على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة على الأغلب، وإنما بُوِّب لها باب برأسه لمخالفتها الأفعال الناقصة، بالتزامهم فى خبرها أن يكون مضارعاً لغرض يجىء بعد، كذا فى شرح المصنف[4].

فالأول أى: ما وضع من أفعال المقاربة لدنوّ الخبر رجاءً عسى[5] بالفتح، وقد جاء بالكسر عند الاتصال / بالضمير كقوله تعالى: **{فَهَلْ عَسِيتُمْ}**[6]، وهو أى: (عسى) فعل غير متصرف من جهة (١١٦/ب) الاشتقاق إذ لم يأت منه المضارع والأمر والنهى وغيرها من المشتقات ولم يسمع له مصدر – وأما قولهم: عسى يعسو عسواً، إذا اشتد وصلب، فليس من هذا الباب – وذلك لتضمنه معنى الإنشاء، فأشبه الحرف من حيث إن معنى الإنشاء أصله أن يكون بالحرف[7]،

---

(١) فى الأصل (فهو).

(٢) فى الأصل (المقارنة) وهو تصحيف.

(٣) فى الأصل (فيدخل) وهو تصحيف.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩١٨.

(٥) قال الرضى ٤/ ٢١١: " الذى رأى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَع فى حق غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوّ ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولى والمصنف " ا. هـ.

(٦) سورة محمد ﷺ من الآية (٢٢)، وقرأ نافع وحده بكسر السين. والباقون بفتحها. انْظُرْ: إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٩٥، والبحر المحيط ٢/ ٥٧٠.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩١٩، وقال الأصبهانى ص ٨١١: " وإنما التزم فيها عدم التصرف حملا على نظيرتها وهى (لعل)؛ لأن كل واحدة منهما للطمع لأن يكون، والإشفاق على ألا يكون، ولأنها التزمت (أنْ) فى خبرها، و(أنْ) يدل على الاستقبال، واستغنى عن أن يؤتى معها بمستقبل لذلك، ولَمَّا استغنى عن المستقبل استغنى عن اسم الفاعل؛ لما بينه وبين المستقبل من المضارعة، ولم يمكن بناء الأمر والنهى لأنهما يبنيان من المستقبل " ا. هـ، وانْظُرْ: الفاخر ص ٢٦١، والإقليد ص ١٥٨٥.

لأن الحروف قد وضعت لإنشاء المعنى لا للإخبار عنه، فلذلك لم يتصرف لأن التصرف ينافيه.

قال سيبويه: " عسى، ولعل، طمع وإشفاق[1] " والطمع فى الشيء دنو منه تقديراً لحصوله، ثم قرن بالطمع الإشفاقَ خشية من فوات إدراك المطموع فيه، ولهذا لا يستعمل فى المحالات، فلا يقال: عسى زيد أن يطير، ونقل عنه أيضا أن الطمعَ يكون فى المحبوب، والإشفاقَ فى المكروه[2]، وقد اجتمعا فى قوله تعالى:**{عَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ}**[3].

ويستعمل فى الكلام على وجهين: أحدهما: على نحو ما تقول: عسى زيد أن يخرج بأن تذكر لها مرفوعا ومنصوباً لكن بشرط أن يكون منصوبها فعلا مضارعاً مع (أن)؛ تقريراً لمعناها فى الترجى، لأنه لا يكون إلا فى المستقبل فقصدوا أن يعبروا عنه باللفظ الذى يطابقه[4]؛ لأن (أن) علم المستقبل، ومن ثمة جاز أن يقام السين مقامها لإفادته الاستقبال[5] كما فى قوله:

عَسَى طَيِّئ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ ::: سَتُطفِئُ غُلاّتِ الكُلَى والجَوانحِ[6]

ثم اعلم أنهم اختلفوا فى إعراب (أن يخرج)، فالمتأخرون[7] ذهبوا إلى أنه منصوب المحل على الخبر[8]، كما أشير إليه فى أول البحث، ودفعوا ما يقال: إن الحدث لا يقع حديثا عن الجثة بتقدير المضاف إما فى الاسم أو فى الخبر، أى: عسى حال زيد الخروج،

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢٣٣.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢١٣، والجامى ٢/ ٢٩٨.

(٣) سورة البقرة من الآية (٢١٦).

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩١٩، وابن القواس ص٧٨٣، والأصبهانى ص٨١٢، والصفوة الصفية ٢/ ٤٨.

(٥) وهذا عند المتأخرين انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٢٠، والأصبهانى ص٨١٢، وحاشية يس على التصريح١/ ٢٠٦.

(٦) من الطويل لقسام بن رواحة السِّنْبِسى فى: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٩٦٠، والخزانة ٩/ ٣٤١، وغير منسوب فى: لباب الإعراب ص ٤٢٦، وابن يعيش ٧/ ١١٨، والرضى ٤/ ٢١٩، والارتشاف ٣/ ١٢٢٧، والجنى ص ٤٦٠، والمغنى ١/ ١٧٤، والهمع ١/ ٤١٨، وحاشية يس على التصريح١/ ٢٠٢. غلاّت: جمع غلة وهى شدة العطش، والمراد به هنا: حرارة الحزن، والجوانح: الضلوع. والمعنى: عسى المغلوب من طيّئ يثأر من الغالب فى المستقبل فتسكن النفوس. والشاهد وقوع السين فى خبر (عسى) قال الرضى ٤/ ٢٢٠: " السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام (أن) لكونها للاستقبال " ا. هـ.

(٧) فى الأصل (فالمتأخرين) وهو لحن.

(٨) وصححه ابن عصفور فقال: " هو الصحيح لأن العرب لما نطقوا به على الأصل نطقوا به اسم فاعل " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الجمل ٢/ ٢٢٨، وصححه كذلك أبو حيان، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٢٢٤.

وعسى أن يخرج زيد، وقد تحذف أنْ.

أو عسى زيد ذا الخروج[1]، أو بعدم الاستبعاد فى مثل ذلك، كما مرّ فى بحث لام الجحود[2].

وبعضهم إلى أنه منصوب المحل على المفعولية؛ لأن الفعل أى: (عسى) فى هذا الاستعمال متعد، لأنه بمنزلة (قارب) بخلاف الثانى[3].

والأكثر من الكوفيين[4] على أنه مرفوع على البدلية فـ: عسى زيد أن يخرج، بمعنى: قرب زيد خروجه[5]، قيل: هو باطل للزوم ذكره، فإن البدل عار عنه[6].

وثانيهما: على نحو قولك: عسى أن يخرج زيد، فتجعل ما كان منصوبا فى الأول فى موضع رفع، واستغنى به عن الخبر، كما استغنى فى قولهم: علمت أن زيداً قائم، عن الخبر من حيث اشتماله على المقصود من مسند ومسند إليه[7]، ومن قال فى (علمت): إن الخبر محذوف[8] فلا بعد أن يقول مثله ههنا[9].

وقد تحذف أن من الفعل المضارع فى الاستعمال الأول[10]، تشبيها لـه بـ (كاد) للمشابهة بينهما فى باب المقاربة، كما شبهت (كاد) به فى جواز إدخال (أنْ)[11]، كقولـه:

عَسَى الهَمُّ الّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ ::: يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ[1]

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢١٥، والمغنى ١/ ١٧٣، وقد دفع الرضى هذا الوجه فقال ٤/ ٢١٥: " وفى هذا العذر تكلف إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً لا فى الاسم ولا فى الخبر " ا. هـ. وهناك وجهان آخران لم يذكرهما الشارح وهما: أن (أن) زائدة لا مصدرية، أو أنه من باب: زيد عدل وصوم، فيكون على سبيل المبالغة. انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢١٥، والمغنى ١/ ١٧٣.

(٢) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) نُسب هذا القول إلى سيبويه، والمبرد، انْظُرْ: الجنى ص ٤٦٤، والمغنى ١/ ١٧٣، والهمع ١/ ٤١٦. والحق: أنهما - أى: سيبويه والمبرد - يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان)،فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها، وتفسيرهما هذه الأفعال بـ (قارب) و(دنا) إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب. انْظُرْ هامش المقتضب ٣/ ٦٩.

(٤) فى الأصل (الكوفيون) وهو لحن.

(٥) انْظُرْ: اللباب ١/ ١٩٢، والرضى ٤/ ٢١٥، وابن القواس ٧٨٤، والارتشاف٣/ ١٢٢٤، والهمع ١/ ٤١٦.

(٦) انْظُرْ: الجنى ص ٤٦٥، والمغنى ١/ ١٧٣، والأصبهانى ص ٨١٢.

(٧) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٢٧، والصفوة الصفية ٢/ ٤٩، والأصبهانى ص ٨١٤.

(٨) هو قول الأخفش، وتبعه الزمخشرى فى: مفصله ٢٩٤، وانْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٦٠، والرضى ٤/ ١٦٩.

(٩) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩١٩.

(١٠) أى فى مثل: عسى زيد أن يخرج.

(١١) انْظُرْ: لباب الإعراب ص٤٢٧، وشرح المصنف ٣/ ٩١٩، والرضى ٤/ ٢١٩، وابن القواس ص٧٨٥.

(١) من الوافر لهدبة بن الخشرم فى: الكتاب ٣/ ١٥٩، وشرح أبياته ٢/ ١٤٣، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧، وضرائر الشعر ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٥، والتخمير ٣/ ٣٠٣، والتصريح ١/ ٢٠٦ وغير منسوب فى: المقتضب ٣/ ٢٧٠، ولباب الإعراب ص ٤٢٧، والمقرب ص ١٥٢، وابن يعيش ٧/ ١١٧،=

والثانى: كاد،

وإنما خصّ الحذف بالأول لامتناعه فى الثانى[1]، لأن المضارع فيه فاعل والفعل المضارع من غير (أن) لا يصلح للفاعلية.

اعلم أنهم قالوا باب (عسى) كما تكون ناقصة كالمثال الأول تكون أيضا [تامة][2] كـ المثال الثانى، لكن على أحد الوجوه الثلاثة؛ لأنا إذا قلنا: عسى أن يخرج زيد، يجوز أن يكون (زيد) فاعلا لـ (يخرج) وهو مع فاعله فى محل الرفع بأنه فاعل (عسى) فيكون تاماً، لأن المقتضى فى بابه وجود المسند والمسند إليه، وهو حال هنا، لا بمعنى أن الخبر محذوف ههنا لذلك المذكور فإنها حينئذ ناقصة أيضا.

ويجوز أن يكون (زيد) فاعلا لـ (عسى) و(يخرج) خبر مقدم عليه[3]، لما أن لهذه الأفعال لمّا كانت أدون قوة من الأفعال المتصرفة لم يتقدم أخبارها عليها، تفضيلا للأفعال المتصرفة عليها، وأقوى من الحروف أجيز توسيطها، تفضلا لها على الحروف، فهى على هذا الوجه ناقصة أيضا، فلابد حينئذ من احتماله ضميراً على وجه يطابق المذكور بعده، تقول: عسى أن يخرج زيد، وعسى أن يخرجا الزيدان، وعسى أن يخرجوا الزيدون، وكذلك فى المؤنث.

وفى الوجهين الأولين يلزم[4] الإفراد تقول: [زيد][5] عسى أن يخرج، ففيه وجهان، الأول: أن يكون فى (عسى) ضمير ما تقدمَ، فيجب المطابقة مع كونها ناقصة حينئذ، والثانى: الاكتفاء بوجوده فى (يخرج) فالإفراد لازم مع كونها تامة حينئذ، فـ (زيد) مبتدأ على كلا الوجهين وما بعده خبره[6].

والثانى أى: ما وضع من أفعال المقاربة لدنو الخبر على سبيل الحصول لا على سبيل الرجاء كاد وهو فعل متصرف تصرف الأفعال لكونه خبراً محضا، أو لدنو حصول نفس الخبر، بخلاف (عسى) فإنه لدنو رجاء حصوله كذا فى بعض الشروح[1]، ولذلك جرى التصديق والتكذيب فى (كاد)[2] دون (عسى).

=والرضى ٤/ ٢١٨، والهمع ١/ ٤١٧، والأشمونى ١/ ٢٦٠. ويروى: الكرب، بدلا من: الهم. والشاهد قوله: (عسى الهم... يكون) فجاء خبر (عسى) فعلا مضارعاً من غير (أن) تشبيها بـ كاد).

(١) أى فى مثل: عسى أن يخرج زيد.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ هذان الوجهان فى: ابن القواس ص ٧٨٤.

(٤) كلمة (يلزمه) كررت فى الأصل.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٥٠، والأصبهانى٨١٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦١، والتصريح١/ ٢٠٩.

(١) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٨١٤.

(٢) فى الأصل (كان) وهو خطأ.

تقول: كاد زيد يخرج، وقد تدخل (أنْ)، وإذا دخل النفى على كاد فهو كالأفعال على الأصح، وقيل: يكون للإثبات...

تقول: كاد زيد يخرج على معنى: أن دنو خروج زيد قد حصل، فـ (زيد) مرفوع على أنه فاعل (كاد) ويخرج فعل مضارع مع فاعله منصوب المحل على انه خبر (كاد).

وإنما التزموا أن يكون خبرها فعلا مضارعا من غير (أن)(١) تقريراً لما يقتضيه [معناها](٢) من مقاربه الحصول، إذ المضارع يدل على الحال، ولو ثبت (أنْ) معه لكان منافيا له؛ لأن (أنْ) علم الاستقبال، ومعناه الحصول فى الحال، ولذلك لا يجوز أن يقال: كاد زيد يجيء غداً، بخلاف: عسى زيد يجيء غدا؛ لأن معناه رجاء / الحصول، **(١١٧/أ)** وهو إنما يكون فى الاستقبال، ولكنه قد يدخل (أن) عليها وإن كان أصلها ألا تدخل تشبيها لها بـ (عسى) للمناسبة بينهما بوجود معنى المقاربة فيهما(٣)، كما فى قوله:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

وإذا دخل حرف النفى على باب كاد فهو أى: كاد كالأفعال فى أن يكون إثباتا لما وضعت له فى الأصل إذا تجردت عن النفى، وأن يكون نفيا لذلك الموضوع، ودخول النفى عليها على المذهب الأصح إدراجاً لـ (كاد) فى الأمر العام المعلوم من اللغة وهو أن كل فعل لم يدخل [عليه](٥)حرف النفى فمعناه على حسب ما وضع له، فإذا دخل عليه النفى كان نفيا لذلك المعنى عمن نسب إليه(٦)، وقيل: يكون كاد عند دخول حرف النفى عليها للإثبات أى: لإثبات الفعل

---

(١) انْظُرْ علة ذلك فى: ابن يعيش ٧/ ١١٩، وشرح المصنف٣/ ٩٢٠، والرضى٤/ ٢٢٢، وابن القواس٧٨٦.

(٢) زيادة من: شرح المصنف ٣/ ٩٢٠.

(٣) قال الرضى ٤/ ٢٢٢: " وجُوِّز اقترانها بـ (أن) لكونها من شدة القرب الذى فيها كأنها للانتقال والشروع أيضا، فهى ليست متضمنة لمعنى (كان) مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز فى بعضها اقتران الخبر بـ (أن) " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٨١٥.

(٤) من الرجز لرؤية فى: ملحقات الديوان ص ١٧٢، والكتاب ٣/ ١٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩، وضرائر الشعر ص ٤٧، وابن يعيش ٧/ ١٢١، والخزانة ٩/ ٣٤٨، وغير منسوب فى: المقتضب ٣/ ٧٥، ولباب الإعراب ص ٤٢٧، والمقرب ص ١٥٣، والرضى ٤/ ٢٢٢، وابن القواس ص ٧٨٦، والتخمير ٣/ ٣٠٣، والهمع ١/ ٤١٧. يمصح: يذهب ويدرس، يصف ربعا قديما بالبلى وأنه لذلك كاد أن يذهب. والشاهد فيه دخول (أن) بعد (كاد) تشبيها لها بـ (عسى) لاشتراكهما فى معنى المقاربة.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٢٠، وابن القواس ص ٧٨٦، والهمع ١/ ٤٢٣، وقال ابن هشام: " هو مذهب الجمهور " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٩١/ ب.

مطلقا، وقيل: يكون فى الماضى للإثبات وفى المستقبل كالأفعال تمسكا بقوله تعالى:{وما كادوا يفعلون} وبقول ذى الرمة:

إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ::: رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

الذى دخلت عليه مطلقا أى: سواء كان المدخول عليه ماضياً أو مستقبلا[1]، وتمسك قائل هذا القيل: أن معنى قولك: كاد زيد يخرج، أن مقاربة الخروج ثابتة لزيد والخروج لم يحصل، وغير الحاصل منفى، وهذا وجه يتمسك به فى أن (كاد) للنفى فى الإثبات، فإذا دخل عليها النفى أفادت الإثبات.

وضعفُ الكلام مما لا يخفى على أحد؛ لأن وضع (كاد) لإثبات المقاربة، وأما عدم الحصول فى الفعل المدخل عليه فأمر عقلى ليس مما وضع له (كاد) ومثل هذا لا اعتبار له، وإلا لزم الحكم فى مثل قولك: قرب قيام زيد، بأنه مفيد لنفى القيام فيكون منفيا، ولم يقل به أحد.

وأما الجواب عن التمسك بقوله تعالى:**{وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}**[2] والمراد به أنهم قد فعلوا، وبتخطئة الشعراء قول ذى الرمة[3] فسيجئ بعد.

وقيل: يكون أى: (كاد) بعد دخول حرف النفى عليها فى الماضى للإثبات وفى المستقبل كالأفعال على ما ذكرنا، بأن يكون للإثبات عند التجرد، وللنفى عند المقارنة، تمسكا، أى: لأجل التمسك، أو حال كون هذا القائل متمسكا على أن يكون (كاد) للإثبات فى الماضى عند المقارنة بقوله تعالى:**{وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}**[4] ولولا أن (كاد) فى الماضى للإثبات لما كان معنى الآية أنهم قد فعلوا التذبيح وهو المراد، وتمسكا فى أن يكون للنفى فى المستقبل عندها بقول ذى الرمة من فصحاء العرب:

إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ::: رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[5]

---

(١) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٢٨، وشرح المصنف ٣/ ٩٢٠، وابن القواس ص ٧٨٦، والأصبهانى ص ٨١٦، والجامى ٢/ ٣٠٢.

(٢) سورة البقرة من الآية (٧١).

(٣) هو: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى من مضر أبو الحارث من فحول الطبقة الثانية فى عصره كان شديد القصر يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، وامتاز بإجادة التشبيه، توفى بأصبهان، وقيل بالبادية، انْظُرْ: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٤، والأعلام ٥/ ١٢٤.

(٤) سورة البقرة من الآية (٧١).

(٥) من الطويل وهو لذى الرمة فى: الديوان ٢/ ١١٩٢، برواية: النأى لم أجد، وانظره فى: لباب الإعراب ص ٤٢٩، وابن يعيش ٧/ ١٢٥، والمقدمة الكافية ص ٢٠٩، وشرح المصنف ٣/ ٩٢١، والرضى ٤/ ٢٢٤، والتخمير ٣/ ٣٠٧ والخزانة ٩/ ٣٠٩، والأشمونى ١/ ٢٦٨، ورسيس الهوى: أثر الحب. والمعنى: إذا غير البعد العشاق فحب مية وأثره فى قلبى لن يبرحه. والشاهد قوله: (لم يكد) حيث تمسك به البعض على أن (كاد) للنفى فى المستقبل إذا دخل عليها النفى.

فإن المعنى: ما برح حبها من قلبى[1].

فإن قلت: (لَمْ) لنفى المضارع[2] فهلا كان مثبتا كما فى الآية؟.

قلت: هذا ليس بالقوى؛ لأنه فى سياق الشرط لأنه جوابه، وما فى سياقه معناه الاستقبال، فهذا القائل تمسَّك بقول ذى الرمة، والقائل الأول بتخطئته، والأصح ما ذهب إليه الأخير.

وقصته[3]: أن ذا الرمة لما أنشد[4] هذا البيت ناداه ابن شُبْرمَة أنك[*] يا ذا الرمة قد اعترفت بزوال الحب، فلما سمع ذو الرمة تفكر فغير الإنشاد إلى قوله: إذا غير النأى المحبين لم أجد، فلولا أنه فهم أن (كاد) للإثبات مع النفى لَمَا غير اللفظ، وبهذا تمسك القائل الأول.

وتقرير الرد[5]: أما فى قوله تعالى فبادّعاء دلالته على نفى قرب الذبح فى زمان التعنت؛ لأن بنى إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا فعل الذبح فى ذلك الزمان، للإطناب فى السؤالات، ولِمَا سبق من تعنتهم فى قولهم:**{أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا}**[6]:**{ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ}**[7]:**{ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا}**[8] وقوله:**{ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا}**[9] وهذا التعنت دليل على أنهم ما كادوا يقاربوا الذبح فضلا عن نفس الذبح؛ لأنه دأب من لا يفعل، وحصول الذبح بعدُ لا ينافى ذلك؛ لأن إثبات الذبح مأخوذ من خارج، [وهو][10] قوله تعالى:**{فَذَبَحُوهَا}**[11] فالأول فى زمان التعنت، والذبح بعد ذلك الزمان، وإنما التنافى بين ثبوت الشيء ونفيه فى وقت واحد.

وأما قول الشاعر فكذلك لأن معناه أن حبها لا يقارب أن يزول فضلا عن أن يزول، وهو مبالغة فى نفى الزمان، لأنه إذا انتفى مقاربته كان الزوال نفسُه[12] أبعدَ، فالبيت مستقيم ولا اعتبار للتخطئة، لجواز أن يكون مذهب من خطأه أن يجعلها للإثبات[13]،

---

(١) قال ابن هشام: " وهذا المذهب يروى عن ابن جنى " ا. هـ انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٩١/ ب.

(٢) فى الأصل (الماضى) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ قصة هذا الشاهد فى: دلائل الإعجاز ص ١٨٤، ط / دار المعرفة، والإقليد ص ١٥٩٢.

(٤) فى الأصل (أنشده) وهو تَصْحِيف.

(*) هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان بن ضرار بن عمرو بن مالك بن زيد بن كلاب. انْظُرْ: أخبار القضاة لوكيع ١/ ٣٩ من هامش التخمير ٣/ ٣٠٧.

(٥) انْظُرْ: هذا الرد فى شرح المصنف ٣/ ٩٢٢، وابن القواس ص ٧٨٨، والأصبهانى ص ٨١٧، والصفوة الصفية ٢/ ٥٣.

(٦) سورة البقرة من الآية (٦٧).

(٧) سورة البقرة من الآية (٦٨).

(٨) سورة البقرة من الآية (٦٩).

(٩) سورة البقرة من الآية (٧٠).

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١١) سورة البقرة من الآية (٧١).

(١٢) انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٨.

(١٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٢٣، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٧٨٨، والأصبهانى ص ٨١٧.

مع أنه روى عن عنبسة[1] أنه قال بعد تخطئة ابن شبرمة ذا الرمة: انصرفت[2] إلى أبى وحدثته بذلك فقال: أخطأ ابن شبرمة فى إنكاره على ذى الرمة، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره، إنما هو كقوله تعالى:**{أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا}**[3]، فإنه لو حمل هذا على أنه يراها لفسد المعنى ويكون مثل قولك: ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها، وهذا ظاهر الفساد، فوجب حمله على [نفى][4] المقاربة إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها، وهذا أبلغ من نفى نفس الرؤية[5] لما مرّ.

والثالث: أى: ما وضع من أفعال المقاربة لدنو الخبر على سبيل الأخذ والشروع فيه، لا على سبيل الحصول والرجاء جعل، وطفق، بكسر العين، وفتحها، وأخذ، وكرب، إلا أنّ (جعل) يجيء لمعان غير هذا، منها: ما يكون بمعنى (خلق) كما فى قوله تعالى:**{وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ}**[6] وما يكون بمعنى (سمّى) كما فى قوله تعالى:**{إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا}**[7]:**{وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ / عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا}**[8] وما يكون(١١٧/ب) بمعنى (صير) كما فى قوله تعالى:**{وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا}**[9]على ما أشير إليه قبل.

وهى أى: هذه الأربعة المذكورة مثل كاد فى الاستعمال بأن يدخل كل منها على المضارع من غير (أن) تقول: جعل زيد يفعل، وكما فى قوله تعالى:**{وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ}**[10] وأخذ يقول، وكَرَب يفعل، وذلك لأن معناها لما كان قريبا من معنى (كاد) لكونها لدنو الخبر على معنى الأخاذ

---

(١) هو عنبسة بن معدان الفيل، أخذ النحو عن أبى الأسود الدؤلى، ولم يكن فيمن أخذ النحو أبرع منه، روى الشعر وانتسب إلى مَهْرة بن حيدان، وروى لجرير. انْظُرْ: إنباه الرواة ص ١٣، ومعجم الأدباء١٦/ ١٣٣ والبغية ٢/ ٢٣٣.

(٢) فى الأصل: (انصرف) وهو تَصْحِيف.

(٣) سورة النور من الآية (٤٠).

(٤) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ٣/ ٩٢٣.

(٥) انْظُرْ: السابق نفسه، وشرح الأصبهانى ص ٨١٧ وما بعدها.

(٦) سورة الأنعام من الآية (١).

(٧) سورة الزخرف من الآية (٣).

(٨) سورة الزخرف من الآية (١٩).

(٩) سورة النبأ من الآية (١٠).

(١٠) سورة الأعراف من الآية (٢٢)، وسورة طه من الآية (١٢١).

وأوشك مثل عسى، وكاد.

والشروع فيه كان ثبوت عَلَمِ الاستقبال منافيا لـه[1].

قيل: فيه تساهل لأن هذه الأربعة للأخذ لا لدنوه.

وأوشك مثل عسى فى الاستعمال على الوجهين، تقول: أوشك زيد أن يخرج، وأوشك أن يخرج زيد[2]، ويكون مثل: كاد بأن يكون خبره فعلا مضارعا من غير (أن) نحو: أوشك زيد يخرج[3]، وذلك لمشاركته لها فى أصل القرب؛ لأن معناه الأصلى وهو السرعة مراعى ههنا، فيكون بينه وبينهما من المناسبة أو السرعة فى الشىء كأنها قرب بحصوله، ثم ليس الغرض أن معنى هذه الأبواب معنى (عسى) و(كاد) لأن فيها انتفاء معنى الإنشاء فتخالف (عسى)، وحصول الشروع فتخالف (كاد) بل المراد أن الأصل فى هذا الباب (عسى) و(كاد) لأن فيها [المقاربة][4] والبواقى ملحقاتها لمناسبة بينهما.

فإن قلت[5]: ما الفرق بين (أوشك) وغيره حتى يستعمل [فى][6] ذلك استعمال البابين دون غيره؟

قلت: ذلك لزيادة المناسبة ثمة إلى البابين، لرعاية معناه الأصلى، وليس فيه معنى الإنشاء ليتخصص بباب واحد بخلاف غيره.

* * * * *

---

(١) قال ابن القواس ص ٧٨٩ معللا لتجرد خبرها من (أن): " لأن خبرها محقق فى الحال أكثر من خبر (كاد) و(أنْ) لا يستعمل فى خبر (كاد) لما بينهما من المنافاة، فالأولى ألا يستعمل فى خبر هذه الأفعال " ا. هـ وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٨١٨، والصفوة الصفية ٢/ ٥٤، والفاخر ص ٢٧٦.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٢٤: " تستعملها على المذهبين فى (عسى) فى إثبات المنصوب وحذفه... " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٨١٨.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الغجدوانى ص ٥٢٩.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

أفعال التعجب

أفعال التعجب: ما وضع لإنشاء التعجب، وهى صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، وهى غير متصرفة، مثل: ما أحسن زيداً، وأحسن بزيد، ولا يبنيان إلا مما يبنى منه...

والنوع الرابع منها: أفعال التعجب، اعلم أن التعجب هى الحالة الحاصلة فى النفس من إدراك الأمور الغريبة، وقيل[1]: " انفعال النفس عند رؤية شيء خفى سببه أو خرج عن أمثاله".

فأفعاله: ما وضع لإنشاء التعجب أى: لفظ وضع لإيجاده بنفس ذلك اللفظ المعبر عنه به، فمثل قولك: تعجبت وعجبت ليس من هذا الباب؛ لأنه ليس لإنشاء التعجب بل للإخبار عنه، وكذلك قولك: اعجبوا؛ لأنه لطلب إنشاء التعجب[2].

والعبارة فى بعض النسخ هكذا (فعلا التعجب)[3] والأول أولى؛ إذ لا يجوز أن يكون ذلك التعريف تعريفا لفعل التعجب باعتبار الصيغة، وإلا لكان قوله: وهى أى: أفعال التعجب صيغتان مستدركاً، بل هو تعريف له باعتبار نفسه، نعم الأوجه أن يقال: (فعل التعجب) لكن أورد الترجمة بـ (الأفعال) للاتساع[4] نظراً إلى تعدد أفراده.

فإحدى هاتين الصيغتين: ما أفعله - بفتح الهمزة والعين واللام - وثانيهما: أفعل به على صيغة الأمر من باب الأفعال.

فإن قلت: لم جاز استعمال لفظ الأمر فى التعجب؟.

قلت: ذلك لضرب من المبالغة فى المدح أو الذم.

وهى، أى: أفعال التعجب أفعال غير متصرفة، على معنى أنها لا يكون منها المضارع والأمر والنهى، والتثنية والجمع، والتأنيث، وذلك لكونها مشابهة للحرف باعتبار تضمنها معنى الإنشاء[5].

وقوله: مثل ما أحسن زيداً، مثال الأولى من الصيغتين، وقوله: أحسن بزيد، مثال للثانية منهما، وفى إيراد لفظ (مثل) إشارة إلى أن ليس المراد منه خصوصية لفظه.

ولا يبنيان أى: هاتان الصيغتان إلا مما يُبنى منه، الضمير المجرور للموصول،

---

(١) هذا قول ابن القواس فى: شرحه ص ٧٩١، وانْظُرْ تعريف التعجب فى: ثمار الصناعة ص ٣٠١، وابن يعيش ٧/ ١٤٢، والرضى ٤/ ٢٢٨، والصفوة الصفية ٢/ ١٠٣، والكناش ٢/ ٤٩.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٢٥، والرضى ٤/ ٢٢٨، وابن القواس ص ٧٩١.

(٣) وهى العبارة التى أثبتها محقق الكافية ص ٢١١، وفى الرضى ٤/ ٢٢٨: " فعل التعجب ".

(٤) فى الأصل (بالتساع) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ علة عدم التصرف فيهما فى: شرح المصنف ٣/ ٩٢٥، والرضى ٤/ ٢٢٩، وابن القواس ص ٧٩١، والصفوة الصفية ٢/ ١٠٧، والأصبهانى ص ٨١٩، والكناش ٢/ ٤٩.

أفعل التفضيل، ويتوصل فى الممتنع بمثل: ما أشد استخراجه، وأشدد باستخراجه، ولا يتصرف فيهما بتقديم...

أفعلُ التفضيل، وقد تقدم شروط ذلك بعللها فلا معنى لإعادتها[١]، وإنما كان بناؤهما مما صح بناء أفعل التفضيل منه لأنهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب أجروه فيما جرى فيه أفعل التفضيل لاتفاقهما فى إفادة المبالغة[٢].

ويتوصل فى تعجب الشىء الممتنع منه بناء هاتين الصيغتين إذا أريد منه التعجب وهو الرباعى المجرد، والمزيد فيه من الثلاثى والرباعى، والثلاثى المجرد من الألوان والعيوب بمثل ما يتوصل به إلى التفضيل، وهو: بأن يصاغ من الثلاثى [ما][٣] يمكن البناء منه، ثم يؤتى بمصادر ذلك الممتنع مضافة إلى الفاعل كما فى مثل قولك: ما أشد استخراجه، وما أشد دحرجته وما أكثر حمرته، وما أقبح عوره، وأشدد باستخراجه وأكثر بدحرجته، وأبلغ بسواده.

وأما نحو قولهم: ما أعطاه، وما أولاه، من: أعطى يعطى، وأولى يولى، فمما جاء على الشذوذ[٤]، وأما الاعتراض الوارد على ذلك التقدير على قوله (فى الممتنع) فقد قدمنا[٥] عنه الجواب[٦] فى بحث اسم التفضيل[٧].

ولا يتصرف فيهما أى: فى صيغتى التعجب، وفى بعض النسخ (فيها) أى فى الجملة التعجبية، بتقديم، أى: بتقديم المعمول فلا يقال: زيد ما أحسن، ولا بزيد أحسن[٨]،

---

(١) انْظُرْ: قسم التحقيق، وقد زاد الرضى فى فعل التعجب شرطا آخر فقال ٤/ ٢٢٩: " ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو: أنه لا يُبنى إلا مما وقع فى الماضى واستمر، بخلاف التفضيل، فإنك تقول: أنا أضْرَبُ منك غداً، ولا يتعجب إلا مما حَصَل فى الماضى واستمر حتى يستحق أن يُتعجب منه، أما الحال الذى لم يتكامل بعد، والمستقبل الذى لم يدخل بعدُ فى الوجود، والماضى الذى لم يستمر، فلا تستحق التعجب منها، فلهذا كان أشهر صيغتى التعجب على الماضى، أعنى: ما أفعَلَ " ا. هـ.

(٢) وهذا تعليل ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٩٢٥.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٩١، وقال ابن يعيش ٧/ ١٤٤: " فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب " ا. هـ.

(٥) فى الأصل (قدمناه) وهو تَصْحِيف.

(٦) كلمة (الجواب) كررت فى الأصل.

(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٨) قال سيبويه ١/ ٧٢: " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه وذلك قولك: ما أحسنَ عبد الله... ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئا مما يكون فى الأفعال سوى هذا " ا. هـ.

ولا تأخير، ولا فصل، وأجاز المازنى الفصل بالظرف.

قال الغجدوانى[1]: " قد نسب قوله: ولا تأخير إلى التسامح؛ لأنه ليس لمعنى التأخير تصور بدون التقديم "، اللهم إلا أن يقال إنه لتعليم المبتدئ.

قلت: من الظاهر أن المقصود من كلامه أن معمول فعل التعجب إذا قدم عليه يلزم تأخير ذلك الفعل بالضرورة، فلا حاجة حينئذ إلى ذكر التأخير، فيكون التأخير على هذا الكلام بالنسبة إلى ذلك الفعل؛ لأن تأخير المعمول جائز بلا شك، فلو قيل: بنسبة التقديم والتأخير للمعمول، وَوُجِّه الكلامُ بأن التصرف المنفى هو التصرف بالتقديم والتأخير جميعا، وانتفاء هذا المجموع قد يكون بانتفاء أحدهما، لاندفع التسامح، نعم لو اقتصر على التقديم لكان أخصر[2].

ولا فصلٍ سواء كان بالظرف أولا، وسواء كان بين (ما) وبين الفعل [أو بين الفعل][3] وبين معموله فلا يقال: ما زيداً أحسن، ولا: ما أحسن اليوم زيداً.

وأجاز المازنى الفصل - بعد / الاتفاق بامتناعِ التقديمِ - إذا كان الفصلُ بالظرف[4] لأن الظرف (١١٨/أ) يتسع فيه ما لا يتسع فى غيره، بدليل جواز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه، مع أنه لم يجز بغيره، ومنه قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق[5].

وإنما لم يتصرف فيهما لكونها جارية مجرى المثل، والجامع بينهما الغرابة، والأصل فى الأمثال أن لا يتغير حتى لا يختل المعنى[6].

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٣١ ونصه: "... لأنه ليس لمعنى التأخير تصور على حدة بدون التقديم " ا. هـ وقال الرضى ٤/ ٢٣٢: " كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر، لأنك إذا قدَّمت شيئا على شيء فقد أخَّرت المقدم عليه عن المقدم، يريد أنك لا تقول: زيداً ما أحسن، ولا ما زيداً أحسن، ولا بزيد أحسن ".

(٢) قال الجامى ٢/ ٣٠٨: ".... ذِكرُ التأخير إنما هو للتأكيد لا للتأسيس، على أن كل واحد منهما وإن لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد، فكأنه اعتبر القصد "، وانْظُرْ: الدولت آبادى ل ١٢٣/ ب.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) وممن أجاز الفصل بالظرف: الفراء، والجرمى، وأبو على، ومنعه الأخفش، والمبرد. انْظُرْ: المفصل ص ٣٥٥، وابن يعيش ٧/ ١٥٠، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١١١، والرضى ٤/ ٢٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٢، وابن القواس ص ٧٩٤، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ١٧٨.

(٥) ومن شواهد الفصل بالظرف: قولُ عمرو بن معدى كرب: " لله درُّ بنى سُلَيم ما أحسنَ فى الهيجاء لقاءَها، وأكرمَ فى الَّلزبات عطاءَها، وأثبتَ فى المكرمات بقاءَها " وما رُوى أن عليا رضِيَ الله عنه مرَّ بعمَّار رضى الله عنه فمسح التراب عن وجهه وقال: " أَعززْ علىَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدَّلاً " ومن النظم: قولُ بعض الصحابة رضى الله عنهم: وقال نَبيُّ المسلمين تقدَّموا... وأحبِبْ إلينا أن يكون المقدَّما... انْظُرْ: الفاخر ص ٣٠٦ وما بعدها، وانْظُرْ: المساعد ٢/ ١٥٧ وما بعدها.

(٦) انْظُرْ علة عدم التصرف فيهما بالتقديم والتأخير والفصل فى: ابن يعيش ٧/ ١٥٠ والعلل للوراق ص ١٩٣ وما بعدها، وتوجيه اللمع ص ٣٨٥، وابن القواس ص ٧٩٤، والأصبهانى ص ٨٢١.

وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر.

وما يقال في تعليله: من أنه لم يتصرف لتضمنه معنى الإنشاء[1]، لا يخلو عن وصمة الشبهة، حيث يوهم أن التصرف فيه جائز باعتبار الضمائر، فإن صيغ الإنشاءات قد تُغيّر بحسبها نحو: بعثُ، بعثُما، بعثُم، وعسى، عسيا، عسوا، وليس الأمر منها كذلك.

فإن قلت: قد جاء: ما كان أحسن زيداً، مع أن الفصل فيه ليس بظرف!

قلت: جوز ذلك لكون (كان) على التحقيق بمعنى الظرف؛ لأنه لدلالته على المضيّ كان بمنزلة قولك: ما في الزمان الماضي أحسَنَ زيداً[2].

فإن قلت: فعلى هذا يلزم حُسنُ: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها!

قلت: عدم الحسن فيهما لأن فعل التعجب لم يكن في الأصل يدل على زمان بعينه كما يدل عليه الصباح والمساء، فلم يصر (أصبح) مقوياً للدلالة على الزمان المعيّن، فلم يطابق (كان) معنى المضيّ الذي يدل عليه أصل فعل التعجب، كذا قال الفالي[3]، ففيه تأمل.

ولما فرغ من[4] بيان الصفتين باعتبار الأصل [شرع في بيان][5] الإعراب فقال: ما ابتداء أي: لفظة (ما) في: ما أحسن زيداً، ابتداء نكرة بمعنى: (شيء) عند سيبويه[6]، و(أحسن) فعل ماض[7] فاعله ضمير مستتر راجع إلى (ما) و(زيدا) منصوب على [أنه][8] مفعول به[9]، والفعل مع فاعله ومفعوله مرفوع المحل على الخبرية من (ما)، وهذا معنى قوله: ما بعدها الخبر، فكان أصله: شيء حسن زيداً، بمعنى: ما أحسنه إلا شيء، كما في:

---

(١) هذا تعليل ابن الحاجب في: شرحه ٣/ ٩٢٦.

(٢) انْظُرْ: المفصل ص ٣٥٥، وابن يعيش ٧/ ١٥٠، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١١٢، وقال ابن الخباز: " وإذا قلت: ما كان أحسن زيدا، ففي (كان) ثلاثة أقوال: أحدها: أنها ناقصة، وهو قول الزجاجي، فعلى هذا يكون (أحسن) في موضع نصب، لأنه خبر (كان)، وهذا قول رديء؛ لأن (ما) التي للتعجب لم تدخل على (أحسن) وإنما دخلت على (كان)، القول الثاني: أنها تامة فعلى هذا يكون (أحسن) في موضع نصب على الحال، وهذا القول أردأ من الأول؛ لأنه قد صار فعل التعجب فضلة، القول الثالث: أنها زائدة دخولها كخروجها وهذا هو الجيد " ا. هـ، انْظُرْ: توجيه اللمع ص ٣٨٣.

(٣) انْظُرْ: الفالي ل ٢٨ / أ - بتصرف - في النقل.

(٤) في الأصل: (شرع في) وهو خطأ.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال سيبويه ١/ ٧٢: " قولك: ما أحسنَ عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبد الله.. " اهـ وقد وافقه الأخفش في أحد قوليه، انْظُرْ: الرضي ٤/ ٢٢٣، والارتشاف ٤/ ٢٠٦٥.

(٧) وهذا قولُ البصريين، والكسائي من الكوفيين، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم، وقد فصَّل الأنباري القول في هذه المسألة، وذكر أدلة كل فريق وحججه في: الإنصاف ١/ ١٢٦، وأسرار العربية ص ١١٥ وما بعدها.

(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٩) في الأصل: (له) وهو تَصْحِيف.

أمر أقعده عن الخروج، بمعنى: ما أقعده عن الخروج إلا أمر[1]، وبهذا ظهر وجه صلاحيته الابتداء بتنكيره.

وقيل: كون القصد ههنا إلى التعجب لا إلى الإخبار المحض يغنى عن الاحتياج إلى الوجه فى تنكيره[2]، وضعفه ظاهر، لأن هذا البيان باعتبار الأصل؛ لأن معناه الآن إنشاء التعجب، فلا نسلم [أنه][3] ليس بإخبار محض بذلك الاعتبار، قال السيد[4]: " وكأنه فى الأصل يقصد الإخبار بأنه مشاهد الحسن الكامل، إلا أنه لا يعرف سببه، وإنما يعرف أن شيئا قد أحسنه حسنا، ولا يعرف من العظم إلا هذا القدر اليسير [وهذا معناه قبل النقل لا بعد النقل؛ لأن معناه بعده إنشاء التعجب] [5] يدل على ذلك قولهم: ما أقدر الله[6]، وما أعلمه، وما أعظم شأنه ".

وقيل: هذه الصيغة فى حق الله تعالى على لفظ التعجب ومعناها الإخبار بعظمة الله[7]!

وقيل: أريد بالشىء ما يدل عبادة المعتبرين على عظمته من عجائب السموات والأرض!

وفيهما تعسف ظاهر.

فإن قلت: لم عدل عن الشىء؟

قلت: لما فى (ما) من شدة الإبهام، بدليل وقوع (ما) تأكيداً لـه فى قولك: خذ منه شيئا ما[8].

ولفظة (ما) موصولة و(أحسن) مع فاعله ومفعوله صلتها والمجموع مبتدأ عند الأخفش على أحد قوليه، والخبر محذوف تقديره: الذى حسن زيداً شىء، فحذف الخبر[9].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٢٧، وقال ابن هشام: " وإنما جاز الابتداء بها وهى نكرة لأن الكلام فى معنى الحصر كأنك قلت: ما حسن زيد إلا شىء، كما جاز: شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، ومهمٌّ أقعَدَه عن الخروج " ا. هـ. انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٩٣ / أ.

(٢) قال ابن هشام: " وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب " ا. هـ انْظُرْ: شرح قطر الندى ص ٤٥٥.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: شرح لب الألباب ص ٦٥٣.

(٥) ما بين المعقوفين من: شرح لب الألباب.

(٦) فى الأصل: (ما قدروا) وهو تَصْحِيف وما أثبته من: شرح لب الألباب.

(٧) قال الأنبارى: "... قيل: يحتمل أن يكون قولنا: شىء أعظم الله، بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى: شىء أعظمه، فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته " ا. هـ، انْظُرْ: الإنصاف ١/ ١٤٧، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٨٢٢.

(٨) انْظُرْ: مثل هذا الجواب فى: شرح الأصبهانى ص ٨٢٢، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ١٨٦.

(٩) هذا هو المشهور من مذهبه، ووافقه عليه جماعة من الكوفيين، وحكى عنه ابن درستوريه أنه كان يقول مرة: (ما) فى التعجب بمعنى (الذى) إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول: هى الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة. انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ١٤٩، والارتشاف ٤/ ٢٠٥٦، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٣/ أ.

و(به) فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى (أفعل).

ومذهبه ضعيف لوجوه[(١)]:

الأول: أنه يستلزم حذف الخبر على سبيل الوجوب من غير أن يسد مسده شىء.

والثانى: أنا نقطع باستقلال الجملة التعجبية كلاما من غير نظر إلى محذوف، والحذف ينافيه.

والثالث: أن الصلة موضحة للموصول والإيضاح ينافى معنى التعجب لما فيه من الإبهام.

وذهب الفراء والمبرد إلى [أن][(٢)] (ما) استفهامية مبتدأ وما بعدها خبرها[(٣)]، ويلزمهما النقل من الاستفهام إلى الإنشاء، وهو فاسد؛ لأن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى الإنشاء مع أن فيه نقلاً من الإنشاء إلى الإنشاء[(٤)].

ومذهب سيبويه عار عن ذلك فكان هو الوجه[(٥)]، إلا أن لهما أن يقولا: إن (ما) الموصولة والاستفهامية قد ثبتت مبتدأ فى الاستعمال، واستعمال (ما) بمعنى (شىء) لم يثبت مبتدأ فى كلامهم.

وأما إعراب لفظ: (به) فى قوله: (أفعل به) فرفع على أنه فاعل (أفعل) عند سيبويه[(٦)] لأن الأصل عنده: أَحْسَنَ زيدٌ، والباء زائدة للفرق بين (أفعل) هذه وبينها إذا استعملت أمراً، وزيادة الباء فى الفاعل جائزة كما فى:**{كَفَى بِاللهِ}**[(٧)] إلا أن زيادتها ههنا لازمة لا يجوز إسقاطها بخلاف ما فى:**{كَفَى بِاللهِ}**[(٨)].

(١) انْظُرْ هذه الوجوه فى: ابن يعيش٧/ ١٩٤، والرضى٤/ ٢٣٣، وشرح التسهيل٣/ ٣١، وابن القواس٧٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) ونسب أيضا إلى ابن درستويه، وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٢، والرضى ٤/ ٢٣٤، وابن القواس ٧٩٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٩٩، والمساعد ٢/ ١٤٨، والتصريح ٢/ ٨٧، والأشمونى ٣/ ١٧.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٢٨، والرضى ٤/ ٢٣٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٣ / أ.

(٥) انْظُرْ: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٧، والأصبهانى ص ٨٢٣.

(٦) وهو قول الجمهور انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ١٤٨، والأصبهانى ص ٨٢٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥٨، والأشمونى٣/ ١٨، فأفعِل صورته أمر ومعناه الماضى من أفعَلَ، أى: صار ذا فعل، انْظُرْ: الرضى٤/ ٢٣٤

(٧) سورة النساء من الآية (٧٦)، وسورة الفتح من الآية (٢٨). وإسقاط الباء من فاعل (كفى) هو أحد وجهين فى الفرق بين المجرور بعد (كفى) والمجرور بعد (أفعل به) وهناك وجه آخر وهو: أن (كفى) قد تسند إلى غير المجرور بالباء فيكون فى موضع نصب ولا يفعل ذلك بـ (أفعل) أصلا، وذلك كقول الشاعر: فكفى بنا فضلا على من غيرنا... حب النبى محمد إيانا. انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٤ وما بعدها، وانْظُرْ: الفاخر ص ٣٠٤.

(٨) سورة النساء من الآية (٧٦)، وسورة الفتح من الآية (٢٨). وإسقاط الباء من فاعل (كفى) هو أحد وجهين فى الفرق بين المجرور بعد (كفى) والمجرور بعد (أفعل به) وهناك وجه آخر وهو: أن (كفى) قد تسند إلى غير المجرور بالباء فيكون فى موضع نصب ولا يفعل ذلك بـ (أفعل) أصلا، وذلك كقول الشاعر: فكفى بنا فضلا على من غيرنا... حب النبى محمد إيانا. انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٤ وما بعدها، وانْظُرْ: الفاخر ص ٣٠٤.

ومفعول عند الأخفش، والباء للتعدية، أو زائدة، ففيه ضمير.

فلا ضمير على ذلك التقدير فى أفعل؛ لأن المجرور فاعل لـه.

وفى هذا المذهب تمحلات[1]، أحدها: إخراج الأمر عن وضعه إلى الخبر، وهذا عكس ما كثـر فـى كلامهم، وليس بأمر بدليل لزومه صيغة واحدة.

والثانى: زيادة الباء فى الفاعل على اللزوم وهو من الشواذ والنوادر.

والثالث: خلو صيغة الأمر عن الاستتار.

والرابع: الحكم بأن الصيغة المنقول إليها غير مراد بعد تقرر النقل لأنهـم قالـوا: معنـى (ما أحسن بزيد) واحد، ففى اللفظ نقل الخبر إلى الإنشاء، وفى المعنى نقل الإنشاء إلى الخـبر باعتبـار الأصل، وهذا تطويل للمسافة.

والخامس: كون الهمزة للصيرورة فى الأمر إذ معنى: أحسن بزيد: صار زيد ذا حسن، كــ: أَغَـدَّ البعيرُ، إذا صارَ ذَا غُدَّةٍ.

وإعراب (به) نصب على أنه مفعول به غير صريح عند الأخفش، وكذا عند الزجاج[2]، إذ هـو المتعجب منه كمـا فى المثال الأول ووالبـاء فـى (بـه) للتعديـة إن كانـت الهمـزة فـى (أفعـل) للصيرورة أى: صيّره / ذا حسن[3]، أو تلك الباء زائدة إن كانت الهمـزة للتعديـة أى: اجعلـه ذا (١١٨/ب) حسن[4] مثلها فى قولـه تعالى:**{وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}**[5]، ففيه أى: فعلى هـذا المـذهب يكون فى (أفعل) ضمير؛ لأن صيغة (أفعل) باقية حينئذ على حالها أمراً، فلزم استكنان الضـمير فيها، وأما التزام كون ذلك الضمير مفرداً مذكراً فى جميع الأحـوال[6] فلجـرى (أفعل) به مجرى

---

(١) انْظُرْ هذه التمحلات فى: شرح الغجدوانى ص٥٣٢، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٢٨، والرضى ٤/ ٢٣٤.

(٢) قال ابـن القـواس ص ٧٩٥: "... وحكى عن الكـوفيين، واختـاره فـى المفصـل "، وقـال الرضـى ٤/ ٢٣٥: "فقال الفراء، وتبعه الزمخشرى، وابن خروف إن (أحسِن) أمر لكـل واحـد بـأن يجعـل زيـداً حسـناً.. " اهــ. وانْظُرْ: رأى الأخفش فى: الجامى ٢/ ٣١٠، وانْظُـرْ: ثمـار الصناعـة ص ٣٠٥، والمفصـل ص ٣٥٤، وابـن يعيش ٧/ ١٤٨، وشـرح الأصبهانى ص ٨٢٤، والأشمونى ٣/ ١٩، والتصريح ٢/ ٨٨.

(٣) نسبه الرضى إلى الزجاج فقال ٤/ ٢٣٥: " وأجاز الزجاج أن تكـون الهمزة للصيرورة، فتكـون البـاء للتعدية أى: اجعله ذا حُسِن " ا. هـ.

(٤) قال النيلى: " الباء زائدة لازمة لا تحذف إلا فى ضرورة، وزيادتُها للفرق بين التعجب والأمر، فإنه إذا قال: أكرِمْ بزيد! عُلِمَ أنه تعجب، وإذا قيل: أكرِمْ زيداً، لم يُعلم أهو تعجب أم أمر؟... وإنما قلنـا: إن البـاء زائدة لأن همزة (أحسِن) للتعدية فوجب أن تكون الباء لغير التعدية " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٠٦.

(٥) سورة البقرة من الآية (١٩٥).

(٦) قال ابن الخباز: "... وإنما لم يُثن الضمير ولم يُجمع ولم يؤنـث لأن الغـرض الأمـرُ بجـنس المخاطـب " ا. هــ. انْظُرْ: توجيه اللمع ص ٣٨٥.

المثل وحقه أن لا يتغير بل يحكى على مورده الأصلى، لأن المثل تشبيه للواقع بحال من ضرب به المثل.

ثم ذلك الضمير للمصدر المدلول عليه بـ (أفعل) عند الزجاج، كأنه قال: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيد[1]، ولا احتياج له إلى العذر المذكور فى التزامه صورة واحدة، إلا أن فيه فساداً من وجه لأن قولك: أحسن بزيد يا عمر، جائز باتفاق منهم، وليس فيه ضمير راجع إلى مدلول (أحسن) وإلا لزم أن يُخَاطَبَ شيئان فى حالة واحدة بخطابين متصلين وذا لا يجوز.

وضمير المخاطب عند الأخفش[2]، فيكون (أفعل) أمراً لكل أحد بأن يجعل (زيدا) كريما أو حسنا، بحسب خصوصية المقام وذلك إنما يكون بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صِفْه بالحسن.

وقالوا: هذا القول أحسن من الأول [3] لخلوه عن التمحلات المذكورة فى الأول[4].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ قول الزجاج فى: الرضى ٤/ ٢٣٥، والأصبهانى ص ٨٢٤، وقال الرضى: "... وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضا نحن نقول: أحسِن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب شيئان فى حال واحدة، إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحى " ا. هـ.

(٢) وكذلك عند الفراء، وابن خروف، والزمخشرى. انْظُرْ: التصريح ٢/ ٨٨، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٨٢٤.

(٣) قال الزمخشرى: " وعندى أن أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما، أى: بأن يصفه بالكرم " ا. هـ، انْظُرْ: المفصل ص ٣٥٤، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٣٥.

(٤) المراد بها: التمحلات المذكورة على رأى سيبويه.

مباحث أفعال المدح والذم

أفعال المدح والذم: ما وضعت لإنشاء مدح أو ذم، فمنها: نعم، وبئس، وشرطهما: أن يكون الفاعل معرفا باللام، أو مضافا إلى المعرف بها،

النوع الخامس منها: أفعال المدح والذم، المدح هو: الوصف الجميل على جهة التعظيم اختياريا كان أو غيره، والذم هو الوصف بخلافه، ثم المراد من أفعالهما ههنا: ما وضعت لإنشاء مدح نحو: نعم الرجل زيد، فإن الغرض بهذا القول إنشاء مدح، أى: إحداثه بهذا اللفظ، وليس أن المدح موجود فى الخارج مع مقارنته بأحد الأزمنة.

والقائل به يقصد المطابقة حتى يكون خبراً[(١)]، فلا ينتقض بمثل: مدحته، أو شَرُفَ حَسَبُه، وكرُم أبوه.

أوما وضعت لإنشاء ذم نحو: بئس الرجل عمرو، فالغرض ههنا أيضا إحداث ذم (عمراً) بهذا اللفظ، [وليس][(٢)] الإخبار عن الذم الموجود، فلا ينتقض بمثل: ذممته[(٣)]، وقبح أحواله[(٤)].

ولفظة: (أو) للتنويع لا للترديد، ولئن سُلِّم فالترديد فى المعرف لا ينافى التحديد.

فمنها أى: أفعال المدح والذم نعم للمدح، وبئس للذم، على طريق اللف والنشر المرتب.

وشرطهما أى: شرط (نعم) و(بئس) باعتبار فاعلهما، وفى بعض النسخ (وشرطها)[(٥)] أى: شرط هذه الأفعال، أن يكون الفاعل، أى: فاعل هذه الأفعال، لأنها لما كانت أفعالا على المذهب الأصح[(٦)] كان لابد لها من فاعل، وفاعلها مشروط بأن يكون اسما[(٧)] من أسماء الأجناس[(٨)] معرفا باللام كما فى: نعم الرجل زيد، أو بأن يكون الفاعل مضافا إلى المعرف بها، أى: باللام - وإن لم يكن معرفا باللام - كما فى: نعم صاحب الغلام زيد.

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٣٧ وفيه بيان هذا الغرض.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) فى الأصل: (ذمته) وهو تَصْحيف.

(٤) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٣٠: ".... وليس مثل قولك: مدحته، وذممته، ولا شرُفَ، ولا كرُمَ، ولا حمُقَ، ولا لؤُمَ من هذا الباب؛ لأنها للإخبار لا للإنشاء"، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٧٩٧، والأصبهانى ص ٨٢٥.

(٥) وهى كذلك فى: الرضى ٤/ ٢٣٧، وفى شرح المصنف ٣/ ٩٣٠ (وشرطهما).

(٦) وهو مذهب البصريين والكسائى من الكوفيين، وقال الكوفيون: إنهما اسمان. وانْظُرْ: الإنصاف ١/ ٩٧، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، والصفوة الصفية ٢/ ١١٤ والفاخر ص ٢٨٠.

(٧) فى الأصل: (اسماء) وهو تَصْحيف.

(٨) قال النيلى: "... لابد لهما من فاعل، فقد أشبها الأفعال من جهة: رفعهما للفاعل، وخَالَفَاها من جهة: أن فَاعِلَهما مخصوص، وهو كل اسم فيه الألف واللام للجنس لا للعهد... " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١١٥، وانْظُرْ: أسرار العربية ص ١٠٨، وقد ذكر وجهين لكون فاعلهما اسم جنس.

أو مضمراً مميزا بنكرة منصوبة، أو بـــ (ما) مثل:{فَنِعِمَّا هِيَ}.

أو بأن يكون الفاعل مضمراً، بشرط أن يكون ذلك المضمر مميزا بنكرة منصوبة، كما فى: نعم رجلا زيد، أما الإضمار فللاختصار وإن كان بالتفسير، وجُوِّزَ مع كونه قبل الذكر؛ لكونه على شريطة التفسير[1]، وأما عدم الإبراز عند التثنية والجمع فللاستغناء عنه بتثنية المميز وجمعه[2] قصداً للتخفيف[3].

أو بشرط أن يكون ذلك الفاعل مميزا بـ (ما)، أى: بلفظ (ما) بمعنى (شىء) مثل قوله تعالى:**{فَنِعِمَّا هِيَ}**[4] أى: نعم شيئا هى؛ لأن (ما) لما كان بمعنى (شىء) كان نكرة منصوبة من حيث المعنى، وذلك لئلا يلتبس المخصوص بالفاعل، ثم هذا على رأى البعض[5]، وذهب سيبويه إلى أن (ما) فيه معرفة تامة بمعنى (الشىء)[6]، أى: فنعم الشىء هى، فعلى هذا يكون (ما) فاعلا لـ (نعم) لا مميزا لفاعلها، وجُوِّزَ ذلك وإن لم يكن معرفا باللام لكونه بمعنى المعرف بها.

وإنما اشترط أن يكون فاعل هذه الأفعال أحد هذه الأمور الثلاثة لأنهم[7] لما قصدوا إيهام الممدوح أو المذموم أولاً، ثم تفسيره ثانيا ليكون أبلغ؛ لأن الشىء إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانيا كان فى النفس أوقع؛ لأن النفس فى الحالة الأولى تتشوق إليه وترغب فى طلبه، وكل ما كان كذلك أبلغ، فاختاروا أحد هذه الثلاثة لأن فى كل منها إيهام يحصل به ذلك المقصود مع [ما][8] ذكر فى الأخير.

وأما وجه الإبهام فيما فيه الألف واللام على [ما][9] ذكره المصنف[10] أنه قصد إلى معهود فى الذهن غير متعين فى الوجود كقولك: ادخل السوق، وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الوجود، فهو باعتبار الوجود الذهنى معرفة، وباعتبار الوجود الخارجى نكرة، كما فى عَلَمِ الجنس، من غير تفاوت بينهما فى أن يكون كل منهما معرفة من جهة ونكرة من أخرى، وإن كان جهة التعريف مختلفة فيهما، فظهر أنه مبهم باعتبار الوجود الخارجى وإن كان معينا[1] باعتبار الوجود الذهنى، وأما وجهه فى المضاف إلى المعرف بها: فلسراية حكم

(١) انْظُرْ: أسرار العربية ص ١٠٩، والصفوة الصفية ٢/ ١١٦.
(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ٧٩٩ وما بعدها، وانْظُرْ: العلل للوراق ص ١٦٢.
(٣) فى الأصل: (لتخفيف) وهو تَصْحِيف.
(٤) سورة البقرة من الآية (٢٧١).
(٥) هو قول أبى على الفارسى، والزمخشرى، انْظُرْ: الإيضاح لأبى على ص ٩١، والرضى ٤/ ٢٥١.
(٦) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ١٥٦، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٥٠، والجامى ٢/ ٣١٤.
(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٣٠، والأصبهانى ص ٨٣١، وانْظُرْ: توجيه اللمع ص ٣٩٠.
(٨) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(١٠) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٩٧.
(١) فى الأصل: (معين) وهو لحن.

المضاف إليهِ إليه، وأما فى المضمر فظاهر حيث لم يرجع إلى واحد معين فيكون أشد إبهاما.

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فى أن اللام فى فاعل هذه الأفعال هل هى للعهد أم للجنس؟.

فذهب المصنف إلى أنها للعهد(١) - كما عرفت - ثم أورد عليه بأنه لو كان اللام فيه للعهد لجاز ذكر المعهود باسمه مقامه نحو: نعم زيد أنت / . (١١٩/أ)

وأجيبَ: بأن عدم الجواز فيه لفوات الإبهام المقصود فى هذا الباب ههنا.

والأكثرون على أنها للجنس(٢)؛ لأن هذه الأفعال لما كانت للمدح المطلق أو الذم كذلك - وهذا أولى من اختيار العام؛ لأن المعنى به ألا يكون فيها دلالة على خصوصية الخصلة التى بها المدح والذم، لا العموم المطلق الدال على أحدهما من جميع الجهات مع إرادة استمرارهما فى نفس الممدوح أو المذموم أبداً بحيث لا يوجد انتقالهما فى زمان دون زمان - جعلوا فاعلها الاسم المعرف باللام التى(٣) للجنس، لما أن فيه عموما مناسبا لهذا المراد، وليكون إيذانا بأنه فى الممدوح أو المذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب، والتزموا أيضا أن يجعلوها على صيغة الماضى إذ هى أصلح لمعنى الاستمرار وأدل على معنى الثبوت(٤).

واعترض عليهم المصنف حيث قال(٥): " ومن ظن أنَّ اللام فيه موضوع للجنس بكماله فقد أخطأ؛ لأنك إذا قلت: نعم الرجل، لم ترد به جميع الرجال، وهو مقطوع به فى قصد المتكلم، وكذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقا له، ووجب أيضا أن يثنى عند القصد به إلى التثنية، وأن يجمع عند القصد إلى الجمع، ولو كان الأمر على ما زعموا لوجب أن يطابق لجميع الجنس، وأن لا يثنى ولا يجمع؛ لأن أسماء الأجناس كذلك إذا قصد بها الجنس.

وأجيب عن الثانى بأن العموم فى الجنس ثابت لا يزول، بخلاف عموم النكرة فإنه يزول فى موضع الإثبات، فلذلك لم يفد الإبهام والتفسير فى: نعم رجل زيد.

---

(١) انْظُرْ: الإيضاح ٢/ ٩٧، وشرح المصنف ٣/ ٩٣٠.

(٢) نسب الرضى هذا القول إلى: أبى على وأتباعه، انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ١٣٩، وهو مذهب المبرد فى: المقتضب ٢/ ١٤٠، وابن جنى فى: اللمع ص ٢٠٠، وبه قال ابن يعيش فى: شرحه ٧/ ١٣٠. وانْظُرْ: توجيه اللمع ص ٣٩٠، والارتشاف ٤/ ٢٠٤٣، والهمع ٣/ ٢٠.

(٣) فى الأصل (الذى) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال الأصبهانى ص ٨٣٢: " والمشهور من قول النحويين أن اللام فى فاعلها للجنس وليس للعهد؛ لأنه لو كان للعهد لجاز وقوع سائر المعارف موقعه كقولك: نعم زيد، ونعم أنت، ونعم هو، لكنه لم يجز " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٩٨ مع تصرف يسير، وانْظُرْ: الأصبهانى ص٨٣٢، والإقليد ص ١٦٠٢.

وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره،

فإذا قلت: نعم الرجلان زيد وعمرو، فقد قصدت كل رجلين، ولا تقول: نعم الرجل زيد وعمرو، وإن كان المراد باللام الجنس؛ لأنك [إذا][1] أردت أن يكون فى اللفظ دليل على أنك تريد اثنين فكأنك قلت: [رجلان][2] ثم أدخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما، وكذا الجمع فى قولك: نعم الرجال إخوتك، كذا فى الضوء[3].

ولا بعد أن يمدح الجنس ثم يخص ذلك المدح من بعد بفرد من أفراد ذلك الجنس، ثم ذلك أبلغ فى المدح لخصوص المدح له من جهتين، من جهة اندراجه تحت الجنس الممدوح، ومن جهة تخصيصه بالمدح فيما بعد.

ويذكرُ بعد ذلك أى: بعد الفاعل المعرف باللام، أو المضاف إلى المعرف بها إن كان مظهراً، أو بعد الفاعل مع المميز إن كان مضمراً، المخصوصُ بالمدح أو الذم، لما ذكر من قصد الإبهام أولاً ثم التفصيل ثانيا، فلو لم يذكر بل قطع عنه لكان ذاك خروجاً بهما عن وضعهما.

فإن قلت: قد جاء فى كلامهم: [نعم][4] ما صنعت، فأين المخصوص بالمدح هنا؟.

قلت: ذهب الفراء فيه إلى أن (ما) موصولة فاعلة لـ (نعم) مكتفيا بها وبصلتها عن المخصوص[5].

وهو أى: المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ، وما قبله من الفعل والفاعل مع المميز فى بعض الصور خبره، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، يكون (زيد) مبتدأ، و(نعم الرجل) خبره، إلا أنه قدم عليه للغرض المذكور.

فإن قلت: أليس الخبر لابد له من عائد إلى المبتدأ إذا كان جملة؟.

قلت[6]: نعم إلا أنه استغنى بهذه[1] الجملة عنه، وذلك لأن الفاعل لما كان عبارة عن المخصوص فى قصد المتكلم كان ذلك بمنزلة المضمر، والحاصل أن لام العهد ناب مناب العائد فى إفادة الربط، ومن جعل اللام للجنس قال: لما كان الاسم الداخل عليه اللام شاملا له

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وما أثبته من: الضوء للإسفراييني ص ٤٠٢ رسالة.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وما أثبته من: الضوء للإسفراييني ص ٤٠٢ رسالة.
(٣) انْظُرْ: الضوء لتاج الدين الإسفراييني ص ٤٠٢ رسالة ونصه من أول قوله: (فإذا قلت).
(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٥) قال الفراء: " ولا يصلح أن تولى نعم وبئس (الذى) ولا (مَنْ) ولا (ما) إلا أن تنوى بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع، من ذلك قولك: بئسما صنعت، فهذه مكتفية... " انْظُرْ معانى الفراء ١/ ٥٧.
(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٠١ وما بعدها، وشرح الألفية له ص ٩٧٢ وقد فصل الكلام فيهما فى مثل هذا، وانْظُرْ: توجيه اللمع ص ٣٩١، والأصبهانى ص ٨٣٣.
(١) فى الأصل (عن هذه الجملة عنه).

أو خبر مبتدأ محذوف مثل: نعم الرجل زيدَ، وشرطه: مطابقة الفاعل و{بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا} وشبهه...

ولغيره أغناه عن العائد إليه بحصول الارتباط بالشمول، وهذا يكون نظيراً لقول الشاعر:

فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُم(١)

أو المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف(٢) فـ (زيد) فى مثل قولك: نعـم الرجـل زيـد، خبر مبتدأ محذوف، كأنك(٣) إذا قلت: نعم الرجل، قيل: من هذا(٤) الذى مدحته؟ فقلت: زيـد، أى: هو زيد.

فالكلام(٥) على الوجه الأول جملة واحدة مركبة من الصـغرى والكـبرى، وعلـى الوجـه الثـانى جملتان(٦).

وشرطه، أى: شرط المخصوص بالمدح أو الذم: مطابقـة الفاعـل فـى الإفـراد والتثنيـة والجمـع والتذكير والتأنيث [تقول](٧): نعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، ونعمت المرأة هند، وكذلك يجب المجانسة بينهما فلا يجوز أن يقال: نعـم الرجـال فـرس زيـد، لأن الغـرض تفضـيل الشىء على جنسه لا على غير ذلك الجنس، ولأن المخصوص تفسير للفاعـل فيجـب أن يكـون من جنسه(٨).

---

(١) صدر بيت من الطـويل وعجـزه: ولكنَّ سيراً فى عراض المواكبِ، للحارث بن خالد المخزومـى يهجـو بنـى أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس، وانظـره فـى: المقتضـب ٢/ ٦٩، وكتـاب الشـعر ١/ ٦٤، ٨٤، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٣، وشـرح شـواهد الإيضـاح ص ١٠٧، وابـن يعـيش ٧/ ١٣٤، ولبـاب الإعـراب ص٢٥٠، والمغنى ١/ ٦٧، وأوضح المسالك٤/ ٢٣٤، والخزانة١/ ٤٥٢، والهمع٢/ ٤٧٩. والشاهد قولــه (لا قتال لديكم) على أنها جملة خبر عـن (القتال) ولا ضمير فيها، لأن (لا) لنفـى الجـنس فاشـتمل علـى جميع القتال فصار ذلك بمنزلة العائد).

(٢) قال الرضى ٤/ ٢٥٥: " قال ابن خروف: لا يجوز أن يكون مبتدأ مقدم الخبر؛ لجـواز دخـول نواسـخ المبتـدأ عليه، وحكى الأندلس مثله عن سيبويه... " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٩٤ وما بعدها.

(٣) فى الأصل: (كأنه) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (هذه) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (فى الكلام) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل: (جملتين) وهو لحن، قال ابن يعيش ٧/ ١٣٥: " على الوجه الأول يكون نعم الرجل لــه موضـع من الإعراب وهو الرفع بأنه خبر عن (عبد الله) ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخـبر، وعلـى الوجـه الآخر يكون جملتين، جملة أولى فعلية لا موضع لها من الإعراب، وجملـة ثانية اسميـة كالمفسرة للجملة الأولى، وليست إحداهما متعلقة بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الأولى كذلك " ا. هـ.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٨) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٨٣٦.

متأول، وقد يحذف المخصوص إذا علم مثل{نِعْمَ الْعَبْدُ} و{فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ} و(ساء) مثل (بئس)، ومنها: حبذا، وفاعله (ذا).

وقولـه تعالى:{**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا**}[1] وشبهه من الآيات الواردة على اشتراط المطابقة والمجانسة بين المخصوص والفاعل، فإن (الَّذينَ كَذَّبُوا) هو المخصوص بالذم، مع أنه ليس من جنس الفاعل وهو (مَثَلُ الْقَوْمِ)، متأول، وتأويله على وجهين[2]، أحدهما: بالحمل على حذف المخصوص و(الذين) فى محل جر صفة لـ (القوم) كأنه قيل: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم.

والثانى: بالحمل على أن يكون (الذين) نفسه مخصوصا، لكن على تقدير حذف المضاف، أى: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقد يحذف المخصوص بالمدح أو الذم / إذا علم المرادُ من المخصوص، بقيام قرينة يُبَيَّن بها (١١٩/ب) معنى المخصوص بالمدح أو الذم، فيُحذفُ اللفظُ الدالُّ عليه اختصاراً كما فى مثل قوله تعالى:{**نِعْمَ الْعَبْدُ**}[3] أى: أيوب، أو(هو)؛ لأنه لما سبقت قصة (أيوب) علم منه أنه مفسر الفاعل، وكذلك الدال فى قوله تعالى:{**فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ**}[4] أى (نحن) بدلالة قوله تعالى:{**والأرض فرشناها**}[5].

وساء مثل بئس فى الاستعمال وإفادة إنشاء الذم نحو: ساء الرجل زيد، وساءت المرأة هند، ويكون بمعناها وإن كان يقع فى الإخبار نحو: ساءنى هذا الأمر، وهو نقيض (سرنى) وقد حمل قوله تعالى:{**سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا**}[6] على كونه بمعنى (بئس) ويقدر مضاف محذوف يطابق المخصوص الفاعل ليجانسه، فقيل التقدير: ساء مثلا مثل القوم، كأحد الوجهين فى:{**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ**}[7] كذا فى شرح المصنف[8].

ومنها أى: من الأفعال التى وضعت لإنشاء المدح: حبذا، ولذلك جعلوا فاعله مبهما ثم فسروه بمخصوص بعده كما فى (نِعْمَ) إلا أن (حبذا) يفارقه من حيث إنَّ فاعله لا يكون إلا لفظ: (ذا)

---

(١) سورة الجمعة من الآية (٥).

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ١٣٨، وشرح المصنف ٣/ ٩٣٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٠٤، والرضى ٤/ ٢٥٥، وشرح الألفية لابن القواس ص ٩٧٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٦/ أ، والأصبهانى ص ٨٣٦.

(٣) سورة ص من الآية (٤٤).

(٤) سورة الذاريات من الآية (٤٨).

(٥) سورة الذاريات من الآية (٤٨).

(٦) سورة الأعراف من الآية (١٧٧).

(٧) سورة الجمعة من الآية (٥)، وقد سبق تخريجها والكلام عليها.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٣٤، وكذا فى: الأصبهانى ص ٨٣٧.

بخلاف (نِعْمَ) هذا للفرق بينهما[1]، وإلا فلابد من كون فاعله مثل فاعله، ولـم يعكـس لتـدارك بشاعة المتجانسين بخفة (ذا).

فإن قلت: لم خص (ذا) بذلك، ولو جعل غيره لحصل الفرق أيضا؟

قلت: ذلك لكونه من الأسمـاء المبهمـة والغـرض الإبهـام أولا والتفسـير ثانيـا، ليكـون تفخيمـا للمقصود كما مرّ[2].

وأما اختصاص [ذا][3] من بين أخواته المبهمة فلكونه اللفظ السابق؛ لأنه للمفرد المذكر، وغـيره فرع عليه[4]، أو لأنه أشد إبهاما من غيره؛ لأنه لا يفهم منه إلا مع شـىء بخـلاف غـيره، فيكـون أنسب للمقصود.

ويفارقه[5] أيضا من حيث إن تمييزه غير لازم ذكره، وإن كان فى الإبهام نظير الضمير [فـى][6]: نعم رجلا، بل لك أن تقول حبذا زيد، بخـلاف (نعـم) فإنـه خلـف مـن القـول، وهـذا تفضـيل الظاهر على المضمر[7].

وأيضا[8] أن (نعم) للمدح العام [وحبذا][9] لمدح المذكور مـع تقريبـه مـن القلـب، فهـو يختص بتقريب الممدوح من القلب؛ لأن الحب من المحبة وهى من أفعال القلـب، ولـذا اسـتعملوا معهـا (ذا) الذى يشار به إلى الحاضر القريب، وجردوها من حرف التنبيـه ليكـون أقـرب، لأن المشـار إليه بالمجرد أقرب من المشـار إليـه بالهـاء، أى: مبالغـة فـى التقريـب، ولـئلا يلـزم تركيـب ثلاثـة

---

(١) قال النيلى: " لَّما كانت (حبّ) فعلا وجب أن يكـون لـه فاعل، لكنّ فاعلَه مخصوصٌ، كمـا أن فاعـل (نعـم) مخصوص ببعض الألفـاظ، لكـن فاعـل (حـبّ) لا يكـون إلا (ذا)، وهـو كلمـة مخصوصـة مـن أسمـاء الإشارة " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٢١، وانْظُرْ: شرح الألفية لابن القواس ص ٩٧٥.

(٢) وهـذا تعليـل ابـن القـواس فـى: شـرحه ص ٨٠٥، وشـرح الألفيـة ص ٩٧٥، وانْظُـرْ: العلـل للـوراق ص١٢٥.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٠٥.

(٥) هذا أحد وجوه الفـرق بـين (حبـذا) و(نعـم) وانْظُـرْ: الإيضـاح لابـن الحاجـب ٢/ ١٠٥، وابـن القـواس ص ٨٠٤، وشرح الألفية لـه ص ٩٧٧، والأصبهانى ص ٨٣٩.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال ابن الحاجب: "... يعنى بالظاهـر لفـظ (ذا) فى قولك: حبذا، بخلاف (نِعْمَ) إذا كان الفاعل مضمراً فإنـه ليس فى اللفظ ما يُشعر بالفاعل، فلما كان الفاعل ههنا لفظا يختص بـه استغنى عن المفسر، ولما لم يكـن فـى (نِعْمَ) لفظ مختص احتيج إلى المفسر " ا. هـ، انْظُرْ: الإيضاح ٢/ ١٠٦، وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ٢٣٤.

(٨) هذا أحد وجوه الفـرق بـين (حبـذا) و(نعـم) وانْظُـرْ: الإيضـاح لابـن الحاجـب ٢/ ١٠٥، وابـن القـواس ص ٨٠٤، وشرح الألفية لـه ص ٩٧٧، والأصبهانى ص ٨٣٩.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

ولا يتغير، ويذكر بعده المخصوص وإعرابه كإعراب مخصوص(نعم).

أشياء فى اللفظ[(١)].

ثم كلمة (حبذا) مركبة من الفعل وهو (حب) بمعنى صار حبيبا، ومن اسم الإشارة وهو (ذا) وجريا بعد التركيب مجرى (نِعْمَ) فى إفادته إنشاء المدح، فاختلفوا فيها أهى اسم أم فعل؟ فذهب الأكثرون إلى أن المغلّب عليها الاسمية لقوة الاسم، إذ الغلبة عند التركيب للأقوى[(٢)].
وذهب الآخرون إلى أن المغلّب عليها الفعلية لتقدم الفعل فى التركيب[(٣)] والغلبة لما هو المتقدم.
وعند بعض البصريين لا غلبة لأحدهما على الآخر[(٤)].

فإذا قلت: حبذا الرجل زيد، فـ (حب) فعل وفاعله لفظة (ذا) و(الرجل) صفة لـ (ذا) و(زيد) مخصوص بالمدح، ولا يتغير لفظ (ذا) عن المشاهد، بل يستوى فيه المذكر والمؤنث، والإفراد، والتثنية والجمع، تقول: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا زيدان، وحبذا هندان، وحبذا زيدون، وحبذا هندات، وذلك لأنه لما أجرى مجرى الضمير فى (نِعْمَ) لم يختلف كما لا اختلاف فى ذلك الضمير، ولأنه فى مسلك وسلكوا بها منهاج الأمثال التى لا تتغير[(٥)] كما مر.

ويذكر بعده أى: بعد (ذا) المخصوص بالمدح كما عرفت، والقول فى تأخيره كالقول فى تأخير مخصوص (نعم)، وإعرابه أى: إعراب مخصوص (حبذا) كإعراب مخصوص باب نعم، فى كون المخصوص مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر [مبتدأ][(٦)] محذوف، كأنه قيل عند القول بـ (حبذا): من المحبوب المتناهى فى الحب المقرب من القلب؟ وأجيب بأنه: زيد.

فعلى الأول لا يخلو من أن يكون (حبذ) فعلا أو اسما، أو (حب) فعلا أو اسما، فإن كان الأول - وإن كان مع اعتبار كونه جملة - فقد أغنى اسم الإشارة غناء الضمير الراجع إلى

---

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٧/ ١٣٩، والصفوة الصفية ٢/ ١٢١.
(٢) وهذا مذهب المبرد فى: المقتضب ٢/ ١٤٣، وابن السراج فى: الأصول ١/ ١١٥، والسيرافى، وانْظُرْ: أسرار العربية ص١١٢، والرضى ٤/ ٢٥٧، والارتشاف ٤/ ٢٠٥٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٦/ ب والأشمونى ٣/ ٤٠، والهمع ٣/ ٣١.
(٣) ونسَبه أبو حيان فى: الارتشاف ٤/ ٢٠٥٩ إلى الأخفش، وخطاب الماردى، وانْظُرْ: أسرار العربية ص ١١٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ١٩٦/ ب، وشفاء العليل ٢/ ٥٩٥، والمساعد ٢/ ١٤٢.
(٤) قال ابن يعيش ٧/ ١٤١: " وهو المذهب المشهور " ا. هـ، وانْظُرْ: توجيه اللمع ص ٣٩٢.
(٥) قال سيبويه ٢/ ١٨٠: " وزعم الخليل - رحمه الله - أن (حبذا) بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع... ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حَبَّذه لأنه صار مع (حَبّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل " ا. هـ. وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ١٤٣، والأصول ١/ ١١٥، واللمع ص ٢٠٢، وتوجيه اللمع ص ٣٩٣.
(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

ويجوز أن يأتى قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه.

(زيد)، وإلا فتضمن ذلك الضمير، وإن كان الثانى فلا إشكال، وإن كان الثالث فكما فى الأول.

وقد ذكروا فيه وجوها غير ما ذكره، أحدها[1]: أنَّ (زيدا) يجوز أن يرتفع بالخبرية عن(حبذا) وهو يكون مبتدأ حينئذ، وهذا إنما يمكن عند من يُغلِّب الاسمية.

وثانيها: أن يرتفع (زيد) على البدلية من (ذا) كأنه قيل: حب زيد[2].

وثالثها: أن يرتفع بفاعلية (حبذا) وهذا إنما يمكن عند من يُغلِّب الفعلية.

ويجوز أن يأتى قبل ذكر المخصوص أى: مخصوص (حبذا) بدلالة سوق الكلام، وبعده أى: يجوز أن يأتى بعد ذكر المخصوص تمييز - فاعل (يأتى) - أو حال، أما وقوع التمييز قبل المخصوص ففى نحو: حبذا رجلاً زيدٌ، وأما وقوعه بعده ففى نحو: حبذا زيد رجلاً[3]، ثم إن كان المذكور فى موضع التمييز من المشتقات كان منتصبا على الحالية نحو: حبذا راكبا زيد، وحبذا زيد راكبا[4].

وإنما قال: (ويجوز) لأنه لم يجب فيه / ذكر التمييز - كما مر لمحة له[5] - بخلاف باب (نعم) فإن (١٢٠/أ) ذكره فيه لازم، وذلك إما للمزية المذكورة، أو لأن لزومه فى باب (نعم) خوفا من الالتباس فى أكثر المواضع، وهو مدفوع فى هذا الباب[6].

---

(١) انْظُرْ هذه الوجوه فى: أسرار العربية ص ١١٣، وتوجيه اللمع ص ٣٩٣، والرضى ٤/ ٢٥٧، وابن القواس ص ٨٠٥ وما بعدها، والهمع ٣/ ٣١. وذهب الربعى إلى أن (ذا) زائدة كما فى: ماذا صنعت؟ والمخصوص فاعل (حب)، انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٥٧، وانْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢٠٦٠، والهمع ٣/ ٣١.

(٢) قال النيلى: "... وهو ضعيف؛ لأن البدل عندهم فى حكم تكرير العامل، و(حَبَّ) هذه لا تعمل إلا فى (ذا) وحده " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ١٢٣، وانْظُرْ: حاشية يس على التصريح ٢/ ٩٩.

(٣) قال ابن الخباز: " وإذا قلت: حبذا رجلاً زيدٌ، فانتصاب (رجل) على التمييز، والعامل فيه (حَبَّ) وهو مفسِّر لـ (ذا)، والدليل على أنه تمييز دخولُ (مِنْ) عليه، قال جرير: يا حبَّذا جَبَلُ الرَّيَّان مِنْ جبلٍ... وحبَّذا ساكنُ الرَّيَّان مَنْ كانا. انْظُرْ: توجيه اللمع ص ٣٩٣، وانْظُرْ: البيان فى شرح اللمع ص ٤٨٠.

(٤) قال ابن هشام: " اختلف فى إعرابه، فذهب الأخفش، والفارسى، والربعى، إلى أنه تمييز لا غير جامداً كان أو مشتقا، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه حال لا غير جامداً كان أو مشتقا، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز فيه الوجهان جامدا كان أو مشتقا، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان مشتقا فحال وإن كان جامدا فتمييز، والذى يظهر أنه إن كان جامدا فتمييز، وإن كان مشتقا فإن أريد الإطلاق فى المدح فتمييز، وإن أريد التقييد فحال " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٩٧/ أ.

(٥) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٦) علل ابن الحاجب لعدم التزام التمييز فى (حبذا) والتزامه فى (نعم) بأمرين، أحدهما: أن الفاعل ههنا له لفظ يخصه، والفاعل فى (نعم) مستتر لا لفظ له، فجعل لغير الملفوظ به على الملفوظ به مزية فى البيان والثانى: أنهم لو لم يميزوا فى (نعم) لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح فى كثير من المواضع وذلك فى مثل=

وفى تقييده إتيان التمييز بأن يكون قبل المخصوص وبعده تنبيه على امتناع تقديم التمييز أو الحال على المبهم، ثم ذلك التمييز أو الحال إنما يكون على وفق مخصوصه فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، تقول: حبذا رجلا أو راكبا زيد، وحبذا رجلين أو راكَبْين زيدان، وحبذا رجلا أو راكبِينَ زيدون، وحبذا امرأة أو راكبة هند، وحبذا امرأتين أو راكبتين هندان، وحبذا نساءً أو راكبات هندات.

والعامل فى التمييز أو الحال ما من معنى الفعلية فى (حبذا) وذو الحال هو (ذا) لا (زيد) لأنه مخصوص وهو لا يكون إلا بعد تمام الكلام المدحى لفظاً أو تقديراً، و(الركوب) لكونه تتمة المدح لأن المدح به لا يكون حالا من (زيد) بل يكون حالا من الفاعل[1].

* * * * *

=قولهم: نعم رجلا السلطان، فلو حذفت (رجلا) لم يدر هل السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف أو سيذكر، أو الفاعل مضمر و(السلطان) المخصوص بالمدح، بخلاف (حبذا) فإن (ذا) يرشد إلى أنه الفاعل. انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٣٥ وما بعدها، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٥٨، وابن القواس ص ٨٠٦.

(١) انْظُرْ: الجامى٢/ ٣١٧، وقد نقل مثل هذا عن الشارح - رحمه الله - دون إشارة إليه.

[الحروف]

الحرف: ما دل على معنى فى غيره، ومن ثمة احتاج فى جزئيته إلى اسم أو فعل.

لما فرغ من بيان النوع الثانى من أنواع الكلمة شرع فى بيان النوع الثالث منها فقال: الحرف، وهو فى اللغة: الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل، أى: طرفه[1]، وفى الاصطلاح: ما دل على معنى وهو شامل للكلم الثلاث، وبقوله: فى غيره[2] خرج ما عدا المعَرَّف، والمراد من الغير: المتعلق، ومعنى دلالته على معنى فيه أن يكون بحيث لا يكون له وحده معنى أصلا، بل يكون كالعلامة المنصوبة لذلك المعنى عند الانفراد.

وسبب تسميتهم ذلك حرفا لوقوعه فى طرف الكلام أبداً؛ لأن الواضع إنما وضعه ليكون رابطة بين الفعل والاسم، هكذا قيل[3].

أقول: إذا قلت: زيد فى الدار، فالحرف ليس إلا فى وسط الكلام لا فى طرفه وهو ظاهر، اللهم إلا أن يقال: المراد من الكلام: الكلمة، وهو لا يخلو عن نوع تعسف.

ومن ثمة أى: ومن أجل أن دلالة الحرف على معنى فى غيره احتاج، أى: الحرف، فى جزئيته، أى: فى كونه جزءًا من الكلام المفيد، إلى ذكر ذلك الغير؛ لأن دلالته لما كانت متوقفة عليه كانت جزئيته متوقفة عليه بالطريق الأولى؛ لأنَّ ما لا يكون دالا على المعنى لا يصلح أن يكون جزءًا من الكلام، فلذلك لم يجز قولك: زيد فى، حتى ينضم إليه (الدار)، ثم ذلك الغير إما اسم كما فى: إنَّ زيداً قائمٌ، أو فعل كما فى: قد قام، حال كونهما ملفوظين أو مقدرين، ولا يجوز أن يكون حرفا[4] لتأديته إما إلى الدور أو التسلسل، وفيه ما عرفت.

وذكر بعض الأفاضل أن ذلك الغير الذى فيه معنى الحرف قد يكون اسماً، أو فعلا، أو جملة[5].

قلت: لعل ذلك يستلزم انتقاض التعريف بالموصول.

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: تهذيب اللغة ٥/ ١٢، واللسان (حرف) ٢/ ٨٣٨، والأصبهانى ص٨٤٠.

(٢) اعترض ابن القواس على هذا التعريف فقال ص ٧٠٨: " وهو غير مطرد؛ لأنه يدخل فيه ما يدل على معنى فى غيره من الأسماء كأسماء الشرط، والاستفهام، والموصولات، فإنها لمشابهتها الحرف لها دلالة على معنى فى غيرها، ولكونها أسماء لها دلالة على معنى فى نفسها، فلابد أن يزاد فى التعريف لفظة (فقط)، أو يعبر بصيغة الحصر فيقال: (الحرف ما لا يدل على معنى إلا فى غيره)؛ لتخرج هذه الأسماء " ا. هـ.

(٣) ممن قال بهذا: ابن القواس فى: شرحه ص ٧٠٨.

(٤) فى الأصل (حرف) وهو لحن.

(٥) المراد به الرضى حيث قال ٤/ ٢٦٣: ".... وأما الحرف فلابد فى كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد...، وقد يحتاج إلى الجملة، كحرف النفى والاستفهام وحرف الشرط... " ا. هـ.

[حروف الجر]

حروف الجر: ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه.

فالحرف لـه أنواع منها: حروف الجر، إنما سميت حروف الجر لأنها تعمل، أو لأنها تجر معـانى الأفعال إلى الأسماء[1]؛ لأنها فى الاصطلاح: ما وضع للإفضاء أى: لإيصال المعنى الثابت بفعلٍ لفظاً كما فى: مررت بزيد، أو تقديراً كما فى قولك: زيد فى الدار، أو معناه أى: معنـى الفعـل، أراد به: المشتقات، والمصدر، والظرف، والجـار والمجـرور، وأسمـاء الأفعـال؛ لأنهـا كلـها شـىء يستنبط منه معنى الفعل، إلى ما يليه من الأسماء، فيكون باعتبار الوضع جاراً لمعانى الأفعـال إلى الأسماء فسميت بها.

قيل: إنما عملت لملازمتها الأسماء ولها أثر قوى[2]، واختص عملها الجر ليكون الأثر كالمؤثر فى الاختصاص، ولأن حرف الجر إنما يقع فى وسط الكلام لفظا أو تقديراً، والجر أيضا متوسط بين الرفع والنصب فتناسبا[3]، فهذه التسمية تسمية باعتبار المعمـول كمـا يقـال: حـروف النواصـب وحروف الجوازم[4].

وسماها بعضهم حروف الإضافة؛ لإضافتها معانى الأفعال إلى الأسمـاء[5]، والكوفيـون قـالوا: إنها حروف الصفات لوقوعها صفات لما قبلها من النكرات[6]، ثم لكون الحد باعتبـار المعنـى لا ينتقض بالحرف الزائد حيث لا معنى، أو لأن التسـمية بهـا مجـاز باعتبـار إفادتهـا تأكيـداً لـذلك المعنى المقتضى إليه.

(١) انْظُرْ: ثمار الصناعة ص ٣٥٩، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٤٠، وابن القـواس ص٨٠٩، وشـرح الكافيـة لابـن هشام ل ١٩٨/ أ، والكناش ٢/ ٧٣.

(٢) قال ابن القواس ص ٨٠٩: " وإنما عملت لاختصاصها بالاسم وليست كجزءٍ منه " ا. هـ.

(٣) انْظُرْ: أسرار العربية ص ٢٢٩، وتوجيه اللمع ص ٢٢٧، والصفوة الصفية ١/ ٢٦٣.

(٤) قيل: سميت حروفَ الجـر لأنها أضيفت إلى عملها، كما قـالوا: حـروف الجـزم، وحـروف النصـب. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٢٦٣، والأصبهانى٨٤١، وحاشية يس على التصريح ٢/ ٢، وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٣.

(٥) ممن سماها بذلك الزمخشرى فـى: المفصـل ص ٣٦٥، ونسـبه السـيوطى فـى: الهمـع ٢/ ٣٣١ إلى الكـوفيين، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٢، وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٣، وحاشية الخضرى ١/ ٢٦.

(٦) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٧، والهمع ٢/ ٣٣١، والتصريح ٢/ ٢، وانْظُرْ: مدرسـة الكوفـة ص ٣١٤، ونحـو القـراء الكوفيين ص ٣٤٧، وقال ابن أبى الربيع: " وسمّوها حروف الصفات لأنها تدل فيما بعدها علـى صـفة ألا ترى أنك إذا قلت: جلست فى الدار، فـ (فى) يدل على أن (الدار) وعاء الجلوس، وكذلك إذا قلت: جئـت من الدار إلى المسجد، فـ (من) تقتضى أن (الدار) مبدأ المجىء، و(إلى) دالة على أن (المسـجد) منتهـى المجـىء، وكذلك تجدها كلها إذا تَتَبَّعْتَـها " ا. هـ، انْظُرْ: البسيط ٢/ ٨٣٨، وقال ابن السيد: " وإنما سموها صفات لأنها تنوب مناب الصفات وتحل محلها، فإذا قلت: مررت برجل من أهـل الكوفـة، أو: رأيـت رجـلا فـى الـدار، فـالمعنى: مـررت برجـل كـائن مـن أهـل الكوفـة، ورأيـت رجـلا مسـتقراً فـى الـدار "ا. هـ. انْظُرْ: الاقتضاب ص ٢٥٧.

وهى: من، وإلى، وحتى، وفى، والباء، واللام، ورُبَّ، وواوها، وواو القسم، وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومذ، ومنذ، وحاشا، وعدا، وخلا.

وهى أى: حروف الجر على ما ذكره ثمانية عشر حرفا، أحدها: مِن، وثانيها: إلى، وثالثها: حتى، ورابعها: فى، وخامسها: الباء، وسادسها: اللام، وسابعها: رب، وثامنها: واوها، وتاسعها[1]: واو القسم، وعاشرها: تاؤه أى: تاء القسم، والحادية عشر: عن، والثانية عشر: على، والثالثة عشر: الكاف، والرابعة عشر: مذ، والخامسة عشر: منذ، والسادسة عشر: حاشا، والسابعة عشر: عدا، والثامنة عشر: خلا.

والحروف المعدودة على ثلاثة أقسام: قسم لا يكون إلا حرفا وهو العشرة الأول، وقسم يكون اسما[2] كما يكون حرفا وهى الخمسة التى تليها، وقسم يكون فعلا كما يكون حرفا وهى الثلاثة الباقية[3].

فإن قلت[4]: قد عدّ القوم (على) اسما، وفعلا، وحرفا، فينبغى أن يكون أقسامها أربعة لا ثلاثة.

قلت: القصد فى هذا التقسيم إلى اعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلى، وإلا عدت اللام حرفا وفعلا فى قولك: لِ زيداً أمراً، من: ولى يلى، إذ لفظها لفظ اللام فى قولك: لِزيدٍ، وكذلك (من) لأنه أمر منَ: مان يمين[5]، وكانت (إلى)[6] تعد حرفا واسما فى قولك: إلَى زيد بمعنى: نعمة زيد[7]، ولكنهم اعتبروا اللفظ / والمعنى الأصلى معا، فلم يعدوا اللام لخروجها (١٢٠/ب) عن معناها الأصلى، ولأن لفظها فى الأصل مخالف للفظها فى الحرف، فكذلك (إلى) ألا ترى أن (إلى) التى هى النعمة أصل ألفها ياء، و(إلى) التى هى حرف لا أصل[8] لألفها، وكذلك (على) فإن ألف (على) التى للفعلية أصلها عن واو، والتى فيما هى اسم وحرف لا أصل لألفها فافترقا [9].

---

(١) فى الأصل: (التاسع).
(٢) فى الأصل: (لا يكون إلا اسما) وما أثبته هو الصواب.
(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٣٨، وتوجيه اللمع ص ٢٢٨.
(٤) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض والجواب عليه فى: شرح الأصبهانى ٨٤١، وشرح الألفية لابن معط ص ٣٧٦.
(٥) المين: هو الكذب، انْظُرْ: تهذيب اللغة ١٥/ ٥٢٩، والجمهرة ٣/ ١٨٠، واللسان ٦/ ٤٣١١.
(٦) فى الأصل (لا) وهو تَصْحِيف.
(٧) فى اللسان ١/ ١١٩: الآلاء: النِّعَم، واحدها: أَلىً بالفتح، وإِلْىٌ، وإِلىً.
(٨) فى الأصل: (الأصل) وهو تَصْحِيف.
(٩) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٣٨ وما بعدها، وابن القواس ص ٨١٠، والأصبهانى ص ٨٤١، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٢٦٥ وما بعدها، وشرح الألفية لابن معط ص ٣٧٦.

فـ (من) للابتداء.

فإن قلت[1]: فيلزمكم ألا تعدوا (خلا) و(عدا) و(حاشا) لأن ألفها إذا كانت فعلا منقلبة وإذا كانت حرفا غير منقلبة، وقد جعلتم ذلك مانعا فى (على) فليكن مانعا فيها!

قلت: إنما لم نعد (حاشا) فى مثل (حاشيته) ولا (عدا) فى مثل: عداك السوء، [ولا (خلا) فى مثل][2]: خلوت أخلو، فإن انقلابها[3] مانع عن عدها لاختلاف حروفها، وإنما عددنا (حاشا) و(خلا) و(عدا) الواقعة فى الاستثناء، و[لما][4] لم تتصرف تصرف الأفعال أشبهت الحروف، فلم يجعل لألفها أصل، لأن الاسم إذا أشبه الحرف لم يكن لألفه أصل، فالفعل أجدر بذلك[5].

ولما كانت وجوه معانيها مختلفة بعد اشتراك كلها فى معنى الإفضاء، قصد التنبيه على تفصيلها فقال: فـ (من) للابتداء، يعنى: لـ (من) معان: أحدها: ابتداء الغاية فى المكان، ومعرفته إنما يكون بما يصلح له الانتهاء كما فى قولك: سرت من البصرة؛ لأنه يصلح لأن تقول: إلى بغداد[6]، والمعنى أن ابتداء سيرى من البصرة، وذلك بأن يكون للفعل المتعدى بها امتداد ويكون ابتداء ذلك الفعل من مجرورها كما فى المثال المذكور، أو يكون ذلك الفعل أصلاً لشيء ممتد كما فى قولك: خرجت من الدار، فإن الخروج وإن لم يكن له امتداد لكنه أصل لما له الامتداد[7].

وهذا عند البصرية، والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية فى الزمان أيضا[8]، وقد أصابوا

---

(١) انْظُرْ هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح المصنف٣/ ٩٣٩، وانْظُرْ: ابن القواس٨١٠، والأصبهانى ٨٤٢.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٣٩.

(٣) فى الأصل: (فانقلابها) وما أثبته من: شرح المصنف.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٣٩.

(٥) أورد الرضى فى شرحه هذا الكلام عن المصنف - رحمه الله - ثم أورد عليه اعتراضا بقوله: " وفيما قال نظر؛ لأن (على) الاسمية تكتب ألفا، وأصله (واو) اتفاقا، لكنها إذا أضيفت إلى الضمير ينقلب الألف ياءً تشبيها بـ (على) الحرفية... ثم اعترض على نفسه وقال: فـ (حاشا) و(عدا) الحرفية لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية، وأجاب: بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف فى عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها، وهذا عذر بارد " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٤٠، والرضى ٤/ ٢٦٧، وانْظُرْ: الفاخر ص ٦٠٤.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٦٧.

(٨) اختلف فى مجيء من لابتداء الغاية فى الزمان فمنعه جمهور البصريين؛ لأنها فى المكان نظير (مذ) فى الزمان، فوضعت (من) لتدل على ابتداء الغاية فى المكان، كما وضعت (مذ) لتدل على ابتداء الغاية فى الزمان، وجوّزه الكوفيون مستدلين بما ورد من قوله تعالى:{لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} وقوله تعالى:{إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ}، وبما ورد عن العرب من قول الشاعر:

لِمَنِ الديار بقُنَّةِ الحِجْرِ ::: أقوَيْنَ من حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

ووافقهم الأخفش من البصريين، والزجاج، وابن خروف، وصححه ابن مالك، واستظهره الرضى، وصححه

فى ذلك؛ لأنه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره.

وقد تجىء (من) الابتدائية فى بعض المواضع مستبعداً فيها الانتهاء لعدم القصد إليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه، كقولنا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأخاف من عقاب الله(1).

وقيل: ما يصلح له الانتهاء مقدر فى مثل ذلك، ولا حاجة إليه.

وثانيها: التبيين كما فى قوله تعالى:**{فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ}**(2) وتعرفها بأن تجعل مكانها (الذى) [صفة](3) مع استقامة المعنى، أى: اجتنبوا الرجس الذى هو الوثن، وذلك حيث يقع بين لفظين الأول منهما مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له(4).

وثالثها: التبعيض، ويعرف صحتها بوضع البعض مكانها، وذلك بأن يكون هناك شىء ظاهراً كان أو مقدراً، ويكون بعضا لمجرور بـ (من) كقوله تعالى:**{خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً}**(5) ونحو: أخذت من الدراهم أى: بعضا منها.

و(من) فى نحو: عندى عشرون من الدراهم، تبعيضية إن كان المراد منها دراهم معينة أكثر من عشرين، لأن عشرين حينئذ بعضها، وتبيينية إن كان المراد منها جنس الدراهم لصحته بالعكس(6).

أبو حيان لكثرته فى كلام العرب، وبمثله قال المرادى، ورجحه ابن هشام، واختاره ابن عقيل، وصححه كذلك السيوطى، وابن كمال باشا. انْظُرْ تفصيل المسألة وحجة كل فريق فى: الكتاب ١/ ٢٦٤، ٤/ ٢٢٤، ومعانى القرآن للأخفش ٢/ ٥٦١، والمقتضب ٤/ ١٣٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٩٤، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٤٠٥، والإنصاف ١/ ٣٧٠، وابن يعيش ٨/ ١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٠، وشواهد التوضيح ص ١٢٩، والرضى ٤/ ٢٦٧، والبحر ٥/ ٥٠٤، والمغنى ١/ ٣٤٩، وشرح اللمحة ٢/ ٢٣٩، وتوضيح المقاصد٢/ ١٩١، وابن عقيل ٢/ ١٨، وأسرار النحو ص ٢٧١، والهمع ٢/ ٣٧٦.

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٤٠، والفاخر ص ٦٠٤، وشرح الأصبهانى ص ٨٤٢، والكناش ٢/ ٧٤.

(٢) سورة الحج من الآية (٣٠).

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٤٠.

(٤) وقد أنكر مجىء (من) للتبيين أكثر المغاربة وقالوا: هى للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرجسَ وهو عبادتها، وقد استبعده الرضى؛ لأن الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له. انْظُرْ: شرح الرضى ٤/ ٢٦٩، والمغنى ١/ ٣٥٠، والهمع ٢/ ٣٧٧، وانْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٤٦.

(٥) سورة التوبة من الآية (١٠٣)، وقد أنكر مجيئها للتبعيض جماعة قالوا: إنها لا تكون للتبعيض وإنما هى لابتداء الغاية، منهم: المبرد فى: المقتضب ١/ ١٨٢، وابن السراج فى: الأصول ١/ ٤٠٩، والأخفش الصغير، انْظُرْ: الجنى الدانى ص ٣١٥، والارتشاف ٤/ ١٧١٩، والهمع ٢/ ٣٧٧.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٦٩.

وزائدة فى غير الموجب،

ورابعها: زائدة، والمراد من الزائد ما لو أسقطته[1] لم يحصل الاختلال فى أصل المعنى، فعُلم منه أن فوات ما يفيده الزائد من التأكيد والاستغراق عند الإسقاط غير قادح فى زيادتها.

ثم كونها زائدة إنما يكون عند البصريين فى غير الموجب[2]، أراد به النفى وما جرى مجراه من النهى والاستفهام، وعد الشرط منه قليلا فى نحو: مهما يأتك من رجل فأكرمه[3]؛ لأن (من) الزائدة تكون للاستغراق أو التأكيد له، وذلك إنما يتصور فى غير الموجب لا فى الموجب، للعلم الأولى بامتناع الاستغراق أو التأكيد فى مثل قولك: جاءنى من أحد؛ لأنه يؤدى أن مجىء جميع الناس إليك قد حصل، وهو ظاهر الامتناع؛ بخلاف قولك: ما جاء من أحد، فإن مؤداه عدم مجىء جميع الناس إليك، وهو أمر ممكن.

واعلم أن لبعض المحققين ههنا تحقيقا بالقبول وهو[4]: أن مجرور (من) الزائدة لا يخلو من أن يكون من الأسماء المقصورة على العموم كـ (أحد) - مثلا - أولا، بل مما لا يدل عليه إلا بـ (من)، فإن كان الأول يكون (من) فيه لمجرد التأكيد لا للاستغراق[5]؛ لأنه حاصل بمقارنة النكرة كذلك حرف النفى، ألا يرى أن معنى قولك: ما جاءنى أحد، وما جاءنى من أحد، واحد؛ لأن معنى الاستغراق مفاد فيهما جميعا، بدليل أنك لم تقدر على أن تقول: ما جاءنى أحد بل اثنان، لأنك حينئذ تكون[6] خارجا عن كلام العرب، وأما تسميتهم (من) هذه استغراقية فلإفادتها تأكيد الاستغراق فتكون (من) حينئذ زيادة محضة.

وإن كان الثانى يكون (من) فيه مفيدة للاستغراق كما فى نحو: ما جاءنى من رجل؛ لأن هذا القول من غير (من) لم يفد الاستغراق قطعا بل يحتمله بدليل صحة قولك: ما جاءنى رجل بل رجلان[7]، فمَن صَرفَ هذا الكلام إلى الاستغراق أزال عنه الاحتمال، إذ معناه: ما جاءنى هذا

---

(١) فى الأصل (أسقطها) وهو تَصْحِيف.

(٢) ذكر النحاة شرطا آخر لزيادتها وهو: أن يكون مجرورها نكرة، انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٣، والرضى ٤/ ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، وشرح اللمحة ٢/ ٢٤١، وشرح الكافية ل ١٩٩/ أ.

(٣) أقام الفارسى الشرط مقام النفى والاستفهام، كقول الشاعر:

ومهما تكُن عند امرئ من خليقَةٍ ::: وإنْ خَالَها تخفى على الناسِ تُعلَمُ

انْظُرْ: المغنى ١/ ٣٥٣، والهمع ٢/ ٣٧٩، ومصابيح المغانى ص ٣٥٩.

(٤) انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ١٣٧، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٠١ وما بعدها، والتصريح ٢/ ٨.

(٥) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٣.

(٦) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٧) قال النيلى: " أما قولهم: ما جاءنى من رجل، فهى زائدة لفظاً لا معنى، أما زيادتُها لفظا فظاهر، بمعنى: أنها لو سقطت لم يختل فهمُ الكلام، لكن يزول معنى الاستغراق فإنه مستفاد منها، فإنك لو قلت: ما جاءنى رجل، لم تنفِ إلا واحداً غير معين، بدليل أنه يصح أن تقول: ما جاءنى رجل بل رجلان، فلو أفاد (رجل) الاستغراق بدون (من) لكنت قد ناقضت أول كلامك بآخره " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٠٢، وانْظُرْ: شرح الأصبهانى ص٨٤٤، والتصريح ٢/ ٨).

الجنس من واحدهم إلى مالا يتناهى، إذ هو مبتدأ من جانب المتناهى، متروكاً منه الجانب الأعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود، فلا يكون (من) حينئذ زيادة محضة.

خلافا للكوفيين والأخفش[1] من البصريين فإنهم أجازوا / زيادتها فى الإثبات أيضا، مستدلين بقوله تعالى:{يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ}[2] إذ المراد: يغفر لكم ذنوبكم، بدليل قوله تعالى:{إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا}[3] فلو لم يكن (من) فى الآية الأولى زائدة للزم التناقض بينهما. (١٢١/أ)

يقال لهم فى جوابه: هذا الاستدلال ليس بواضح؛ لأن قوله تعالى:{مِن ذُنُوبِكُمْ} يجوز أن يكون (من) فيه للتبعيض[4] وأما أنه يلزم التناقض حينئذ، فقلت[5]: لا نسلم ذلك وإنما يلزم أن لو كان الآيتان خطاباً لأمة واحدة، وليس كذلك، بل الأولى وردت فى حق قوم (نوح) – عليه السلام – والثانية فى حق أمة (محمد) ﷺ فلا يلزم من غفران جميع ذنوب هذه الأمة غفرانه جميع ذنوب قوم (نوح)، ولئن سلمنا ورودها فى حق أمة واحدة لكن جاز أن يكون غفران البعض منصرفا إلى من كان متلطخا بمظالم العباد، فإنها لا تغفر إلا برضائهم، وغفران الجميع منصرفا إلى من تنزّه عن المظالم.

---

(١) أجاز الكوفيون عدا الفراء زيادة (من) فى الواجب، واستدلوا بكثرة مجيئه فى كلام الله تعالى، والحديث النبوى الشريف، والشعر العربى الفصيح، فمن القرآن قوله تعالى:{يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ}، ومن الحديث: خرَّج الكسائى قوله ﷺ : «إن من أشد الناس عذابا المصورون» ومن الشعر:

قول عمر بن أبى ربيعة: ويَنْمى لها حُبًّا عندنا ::: فما قال من كاشح لم يَضِره

(ما) شرطية منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق، أى قول قال. ووافقهم كثير من النحاة منهم: ابن مالك، فاختار مذهبهم لصحة السماع بذلك. واشترط البصريون لزيادتها أن تكون فى كلام موجب. انْظُرْ تفصيل المسألة فى: الكتاب ٢/ ٣١٥، ٤/ ٢٤٥ ومعانى القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٣١٧، وابن يعيش ٨/ ١٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠١، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٨، والرضى ٤/ ٢٧١، والهمع ٢/ ٣٧٩، ومصابيح المعانى ص ٣٦٠ وشرح أبيات المغنى ٥/ ٣٢٩، ٣٣٠.

(٢) سورة نوح – عليه السلام – من الآية (٤).

(٣) سورة الزمر من الآية (٥٣).

(٤) وهذا تخريج سيبويه انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢٢٥، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٧١، وقال ابن أبى الربيع: " وانفصل جمهور النحويين عن هذا بأنَّ (يغفر) فى الآية ضُمن معنى (يُخلّص)؛ لأنه إذا غفر الذنوب فقد خلّص صاحبه منه؛ لأن ذنوبه محيطة به كإحاطة السباع العادية... " ا. هـ، انْظُرْ: البسيط ٢/ ٨٤٢.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٤٢، والإيضاح ٢/ ١٤٣، والرضى٤/ ٢٧١، وابن القواس ص٨١٤، والصفوة الصفية ١/ ٣٠٠، والأصبهانى ص ٨٤٥.

و(قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) وشبهه متأول.

قيل عليه: إذا لم يغفر البعض كان العبد بسببه مُعاقبا، فلم يحصل كمال الترغيب فى الإيمان، لأنه بغفرانه جميع الذنوب!

وأجيب: بأن غفران بعض الذنوب فى الدنيا، وأما غفران الذنوب بالإيمان فى الآخرة فأمر معلوم، قلت: فيه اختلاج قلب.

وأما الاستدلال بمثل قول العرب: قد كان من مطر، فإن (من) ههنا زائدة لبقاء أصل المعنى بدونها، وشبهه، فأجاب عنه المصنف بقوله: متأول، وتأويله على وجهين، أحدهما: أنه يجوز أن يكون ثبوت (من) ههنا على الحكاية، كأن قائلا قال: هل كان من مطر؟ فقال مجيبا عنه: قد كان من مطر، فكأنه وقع فى غير الموجب[(١)].

وثانيهما: أنه يجوز أن يكون للتبعيض، أو التبيين، على تقدير أن يكون المعنى: قد كان شيء من مطر، فحذف (شيء) وأقيم الجار والمجرور مقامه، ولا يثبت هذا الأصل مع مثل هذه المحتملات[(٢)].

ثم الزيادة كما تكون[(٣)] فى المرفوع تكون[(٤)] أيضا فى المنصوب، لكن الثانى أقيس[(٥)].

وقد يكون (من) للتجريد كما فى: لقيت من زيد أسداً، على تقدير حذف المضاف[(٦)]، كأنه جرّد عن جميع الصفات إلا عن الصفة الأسدية.

وللبدل كما فى قوله تعالى:**{أَرَضِيتُم بِالْحَيَوةِ الدُّنْيَا مِنَ الأَخِرَةِ}**[(٧)] أى: بدل الآخرة[(٨)].

---

(١) انْظُرْ هذا الوجه فى: الإيضاح ٢/ ١٤٤، والرضى ٤/ ٢٧١، والأصبهانى ص ٨٤٥، والجامى ٢/ ٣٢١.

(٢) انْظُرْ هذا الوجه فى: شرح المصنف ٣/ ٩٤٢، والإيضاح ٢/ ١٤١، والملخص لابن أبى الربيع ص ٥١٢، والمغنى ١/ ٣٥٦، ولم يرتض الرضى هذا التخريج، فقال ٤/ ٢٧١: " وقول المصنف: (شيء من مطر، ومن للتبعيض أو التبيين) فيه نظر؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط... قليل، وخاصةَ إذا كان الموصوف فاعلا، لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل إلا إذا كان الجار زائداً نحو: كفى بزيد؛ لأن حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى ما كان يقصُر عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله " ا. هـ.

(٣) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٤) فى الأصل (يكون) وهو تصحيف.

(٥) قال الأصبهانى ص٨٤٦: " واعلم أن زيادة (من) فى المنصوب أقيس من زيادتها فى المرفوع، فقولك: ما رأيت من أحد، أحسن من قولك: ما جاءنى من أحد " ا. هـ.

(٦) والتقدير: لقيت من لقاء زيد أسداً، أى: حصل لى من لقائه لقاءُ أسد، والمراد تشبيهه بالأسد. انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٧٠.

(٧) سورة التوبة من الآية (٣٨).

(٨) انْظُرْ هذا المعنى فى: شرح التسهيل ٣/ ١٣٤، والرضى ٤/ ٢٧٠، والمغنى ١/ ٣٥٠، والجنى ص ٣١٠،

وإلى للانتهاء،

وهذه المعانى كلها لا تنفك عن معنى الابتداء، ولهذا قدمه على سائرها، وتفاصيله مذكور فى الفالى[1].

وقد يستعمل بمعنى (على) كما قال الله تعالى:**{وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ}**[2] أى: عليهم.

وبمعنى (فى) كما قال الله تعالى:**{أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ}**[3] أى: فى الأرض.

وبمعنى الباء كما قال الله تعالى:**{يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ}**[4] أى: بأمره، وقال:**{يُلْقِى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ}**[5] أى: بأمره، وكذلك فى قوله:**{مِن كُلِّ أَمْرٍ سَلامٌ}**[6].

وبمعنى (عند) كما وقع فى الدعاء**{ولا ينفعُ ذا الجِدِّ منك الجدُّ}**[7].

وإلى لها معنيان: أحدهما: أنها [للانتهاء أى][8]: لانتهاء الغاية فى المكان والزمان بلا خلاف كقوله تعالى:**{ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ}**[9] وكقولك: سرت إلى البصرة، فهى بهذا الاعتبار معارضة لـ (من) لأن الابتداء والانتهاء معارضان.

ثم اعلم أنهم اختلفوا فى أنَّ ما بعدها هل يدخل فى حكم ما قبلها أم لا[10]؟

فذهب بعضهم إلى أنهها ظاهرة فى الانتهاء، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازاً[11]،

والهمع ٢/ ٣٧٨، ومصابيح المغانى ص ٣٥٦.

(١) انْظُرْ: شرح اللباب للفالى ل ٢٧٢ / أ، ب.

(٢) سورة الأنبياء من الآية (٧٧)، وانْظُرْ هذا المعنى فى: المغنى ١/ ٣٥٢، والجنى ٣١٣، والهمع ٢/ ٣٧٨.

(٣) سورة فاطر من الآية (٤٠)، وكونها بمعنى (فى) منقول عن الكوفيين، انْظُرْ: الجنى الدانى ص ٣١٤، والهمع ٢/ ٤٧٨.

(٤) سورة الرعد من الآية (١١)، وانْظُرْ: الدر المصون ٤/ ٢٣٣، والجنى ص ٣١٤، والمغنى ١/ ٣٥٢، والهمع ٢/ ٣٧٨.

(٥) سورة غافر من الآية (١٥).

(٦) سورة القدر من الآيتين (٤) و(٥).

(٧) أخرجه البخارى فى: صحيحه، كتاب: الدعوات، باب: الدعاء بعد الصلاة ٨/ ٤٢٦، وكتاب: القدر، باب لا مانع لما أعطى الله ٨/ ٥١٦، وكتاب: الاعتصام، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلّف ما لا يعنيه ٩/ ٧٥٠ عن المغيرة بن شعبة، وأخرجه مسلم فى: صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ٥/ ٧٧ عن المغيرة، وكتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ٤/ ١٦٣ عن أبى سعيد الخدرى، وأحمد فى: مسنده ٣/ ٨٧ عن أبى سعيد.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) سورة البقرة من الآية (١٨٧)، وفى الأصل (وأتموا) وهو خطأ.

(١٠) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٤٣، والرضى ٤/ ٢٧٤، وابن القواس ٨١٥ وما بعدها، والأصبهانى ٨٤٧.

(١١) واختار ابن الحاجب هذا الوجه انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٤٣، وصححه ابن القواس انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٨١٦، ونسبه ابن هشام إلى الأكثرين، انْظُرْ: شرح الكافية ل ١٩٩/ ب.

وبعضهم إلى أنها ظاهرة فى الدخول فلا تستعمل فى غير هذا إلا مجازاً.

وبمعنى (مع) قليلا.

وقيل: هى مشتركة بينهما، وفصل بعضهم قال: إن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل، وإن كان من جنسه دخل[1].

وثانيهما: كونها بمعنى مع أى: للمصاحبة[2] فحينئذ دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها واجب كما فى قوله تعالى:**{وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ}**[3] أى: مع أموالكم، و:**{قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ}**[4] أى: مع الله، وإنما كان هذا قليلا لأن الأكثر والأشهر استعمالها فى المعنى الأول.

ثم كونها بمعنى (مع) لا ينافى الانتهاء، بل معنى الانتهاء مرعى فى جميع موارد استعمالها، كما أنه يقدر معنى الابتداء فى جميع موارد استعمال (من) إلا أن فى بعض الصور قد يكون مجرورها بحيث يدخل فى حكم ما قبلها.

قيل: هذا لا يمكن فى: صرت إلى زيد، وليس بواضح.

وقد يستعمل بمعنى (فى) كما فى قول النابغة الذبيانى[5].

فلا تَتْرُكَنِّى بالوعيدِ كأنَّنى ::: إلى الناسِ مَطْلىٌّ به القارُ أجرَبُ[6]

يريد فى الناس.

---

(١) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٨٤٧، والصفوة الصفية ١/ ٢٨٦، والمغنى ١/ ٨٨، ومصابيح المغانى ص ٤٨.

(٢) جوز الكوفيون وطائفة من البصريين مجيء إلى بمعنى (مع) وذلك إذا ضمت شيئا إلى آخر فى الحكم به، أو عليه، أو التعلق، ووافقهم ابن قتيبة، والهروى، والزجاجى، وابن مالك، وابن هشام، والمالقى، والأشمونى، وقد منع سيبويه وجمهور البصريين استعمال إلى بمعنى مع؛ لأن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا، كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما ورد من ذلك فهو إما مؤولا تأويلا يقبله اللفظ، أو يكون على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو يحمل على الشذوذ. انْظُرْ تفصيل هذه المسألة فى: معانى الفراء ١/ ٢١٨، وتأويل مشكل القرآن ٤٢٨، وحروف المعانى للزجاجى ص ٦٥، والخصائص ٢/ ٣٠٦، والأزهية ص ٤١٥، وأمالى الشجرى ٢/ ٦٠٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٤١، والرضى ٤/ ٢٧٤، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٤٧، والجنى ص ٣٨٥، والمساعد ٢/ ٢٥٤، والتصريح ٢/ ٤، والأشمونى ٢/ ٢١٣، ومصابيح المغانى ص ٤٩، ورصف المبانى ص ٨٣، والخزانة ٩/ ٤٦٢.

(٣) سورة النساء من الآية (٢).

(٤) سورة آل عمران من الآية (٥٢).

(٥) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانى الغطفانى المضرى أبو أمامة، شاعر جاهلى من الطبقة الأولى، كان الشعراء يقصدون قبته فى سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليه، عاش عمراً طويلا. انْظُرْ: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، والشعر والشعراء ص ٧٠.

(٦) من الطويل وهو له فى: الديوان ص ٧٣، دار المعارف، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٨٥، والجنى ص ٣٨٧، والخزانة ٩/ ٤٦٥، وبلا نسبة فى: الرضى ٤/ ٢٧٥، والارتشاف ٤/ ١٧٣٢، والمغنى ١/ ٨٩، والأشمونى ٢/ ٢١٤، والهمع ٢/ ٣٣٢، والشاهد فيه مجيء (إلى) بمعنى (فى).

وقال طرفة بن العبد[1]:

وَإِنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجميعُ تُلاقِنِى ::: إلى ذِرْوَةِ البيتِ الكريمِ المصَمَّدِ[2]

أي: فى ذروة البيت الذى يصمد إليه[3].

وبمعنى الباء كما فى قوله:

وَلَقَدْ لَهَوْتُ إلى كَوَاعِبَ كَالدُّمَى ::: بِيضِ الوُجُوهِ حَدِيثُهُنَّ رَخِيمُ[4]

كذا فى بيان المواضع.

ولا يزاد خلافا للفراء[5].

وحتى كذلك، أي: يكون لانتهاء الغاية كما فى قولك: أكلت السمكة حتى رأسها.

ويكون (حتى) بمعنى مع كثيراً، بمعنى: أنَّ ما بعدها يكون داخلا فيما قبلها، لا أنها تكون بمعناها محضا، فالتشبيه بين (إلى) و(حتى) ظهر أنه فى المعنى الأول فقط؛ لأن إفراد الثانى بالذكر دال عليه، وقيل: لأنهما متخالفان فيه، وليس بشيء؛ لأن لقائل أن يقول: يجوز أن يكون جريان التشبيه بينهما فى مجرد كونهما بمعنى (مع) من غير النظر إلى القلّة والكثرة نعم لو ذكر لتوجيه عدم التشبيه لكان له وجه، وبعد ذلك بينهما فرق من وجوه:

الأول: ما ذكره المصنف من أن (حتى) يختص دخولها بالظاهر ولا يجوز دخولها على

---

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكرى الوائلى أبو عمرو، شاعر جاهلى من الطبقة الأولى، ولد فى بادية البحرين، وتنقل فى بقاع نجد،كان هجاءً غير فاحش القول تفيض الحكمة على لسانه فى أكثر شعره. انْظُرْ: الشعر والشعراء ص ٨٨، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧، والأعلام ٣/ ٢٢٥.

(٢) من الطويل انظره فى: الديوان ص٣٠، من معلقته، برواية: البيت الرفيع، وانْظُرْ: شرح المعلقات السبع ص ٥٨، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٨٧، وشرح القصائد العشر ص ٧٩، والخزانة ٩/ ٤٦٩، ورصف المبانى ص ٨٣، والمعنى: إذا التقى الحى للافتخار وجدتنى أنتمى إلى ذروة البيت الشريف، والشاهد فيه كسابقه.

(٣) فى الأصل (الذى يصمد الله).

(٤) من الطويل لكثير عزة فى: الأزهية ص٢٧٤، وكذا فى: مصابيح المغانى ص ٥٢ برواية: إلى الكواعب، وليس فى ديوانه طبعة دار الجيل. والشاهد فيه مجيء إلى بمعنى الباء.

(٥) قال ابن مالك: " وزعم الفراء أنها زائدة فى قراءة بعضهم{فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ} ونظرها باللام فى قوله تعالى:{رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ} وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل: تَهْوَى فجعل موضع الكسرة فتحة كما يقال فى رضى: رَضَ، وفى ناصية: ناصاة، وهى لغة طائية... " ا. هـ. انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ١٤٣، وانْظُرْ: معانى القرآن للفراء ٢/ ٧٨، والمغنى ١/ ٨٩، والهمع٢/ ٣٣٤، ومصابيح المغانى ص ٥٣، وقال الموزعى: " وكذا أثبته – أى زيادة (إلى) – أبو عبيدة، وخرَّج عليه قوله تعالى:{وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الحَوَارِيِّينَ} وجَعَلْتَ (أوحيتُ) بمعنى (أمرت) انْظُرْ: مصابيح المغانى ٥٤.

خلافا للمبرد.

المضمر استعمالا[(١)]، فلا يقال: حتاه، وحتاك، اكتفاء منه / بـ (إلى). (١٢١/ب)

قيل[(٢)]: لأن دخولها على المضمر يؤدى إلى التباس مجرورها بمنصوبها ومرفوعها؛ لجواز كل منها بعدها، بخلاف (إلى) فإنها لكونها أشد تمكنا من (حتى) وبُعد الالتباس فيها أيضا تدخل على المضمر والمظهر يقال: إلى زيد، وإليه.

خلافا للمبرد[(٣)] فإنه أجاز دخول (حتى) على المضمر لأنها حرف كـ (إلى) فتدخل على المضمر مثلها، مستدلا بقول الشاعر:

فـلاَ واللهِ لا يَلْقَـاهُ نَـاسٌ ::: فتىً حَتَـاّكَ يـا ابـنَ أبِـى يَزِيـدِ[(٤)]

وجوابه: أنه مما لا اعتداد به لشذوذه وندرته[(٥)].

والثانى[(٦)]: أنَّ مجرور [حتى][(١)] لابد وأن يكون آخر جزء من الشيء المذكور قبلها أو ما يلاقى آخره نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، وَنْمتُ البَارِحَة حَتّى الصَّبَاحِ، وذلك لأن الغرض فى

---

(١) قال سيبويه ٢/ ٣٨٣: " استغنوا عن الإضمار فى (حتى) بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دَعْهُ حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دَعْهُم حتى ذاك " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ علة امتناع دخولها على المضمر فى: جواهر الأدب ص ٤٠٨، والصفوة الصفية ١/ ٢٧٥، والمغنى ١/ ١٤٢، والهمع ١/ ٣٤١.

(٣) ووافقه الكوفيون فجوزوا دخولها على المضمر، مستدلين بالقياس على (إلى)، فكما يجوز أن يكون مجرورها ضميراً فكذلك (حتى) قياسا عليها، وبالسماع كما فى قول الشاعر الذى ذكره الشارح، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن مجرورها لا يكون ضميراً فلا يجوز أن تقول: حتاه، ولا حتاك. انْظُرْ تفصيل المسألة وحجة كل فريق فى: الكتاب ٢/ ٣٨٣، ٤/ ٢٣١، وابن يعيش ٨/ ١٦، والرضى ٤/ ٢٧٩، والارتشاف ٤/ ١٧٥٥، والجنى ص ٥٤٣، والمغنى ١/ ١٤٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٩٨ رسالة دكتوراه فى المكتبة المركزية تح د/ محمد السعيد عامر، وجواهر الأدب ص ٤٠٧، وشفاء العليل ٢/ ٦٦٨، والمساعد ٢/ ٢٧٣، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ص ١٣٧، والتصريح ٢/ ٣، وأسرار النحو ص ٢٧٤، والهمع ٢/ ٣٤١.

(٤) من الوافر لم أهتد إلى قائله وانظره فى: شرح المصنف ٣/ ٩٤٥، والرضى٤/ ٢٨٠، وابن القواس ٨١٨، والارتشاف ٤/ ١٧٥٦، وتذكرة النحاة ص ٢٦٣، والجنى ص٥٤٤، والخزانة ٩/ ٤٧٤، والهمع٢/ ٣٤١، والدرر٢/ ٩٣، ويروى: لا يلقى أناس، و: يا بن أبى زياد، بدلا من: لا يلقاه ناس، و: يا ابن أبى يزيد. والشاهد فيه قوله: (حتاك) حيث استدل به المبرد على جواز أن يكون مجرور (حتى) ضميرا.

(٥) انْظُرْ: جواهر الأدب ص ٤٠٨، والجنى ص٥٤٤، هذا وقد استشكل أبو حيان قوله (حتاك) وقال: "وانتهاء الغاية فى (حتاك) لا أفهمه، ولا أدرى ما عنى بـ (حتاك) فلعل هذا البيت مصنوع ". انْظُرْ: الهمع ٢/ ٣٤١، وانْظُرْ: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/ ٤.

(٦) أى الوجه الثانى من وجوه الفرق بين (حتى) و(إلى) وانْظُرْ هذا الوجه فى: ابن القواس ص ٨١٧، وشرح الألفية له ص ٣٨٠، والإقليد ص ١٦٨٢، والأصبهانى ص ٨٤٩، ومصابيح المغانى ص ١٧٢.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

الفعل المعدّى بها أن ينقضى ما يتعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتى عليه، ولا يجب أن يكون مجرور(إلى) كذلك، ولذلك جاز: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ إلى نِصْفِها، ولا يجوز: حتى نصفها؛ لأن نصف السمكة ليس آخر جزء منها ولا ما يلاقى آخره، وهذا دليل أيضا على امتناع دخول (حتى) على المضمر؛ لأن الضمير العائد إلى شيء يكون كناية عنه كله فلا يتصور الأمران المراد ان فيه.

والثالث: أن ما بعد (حتى) يجب دخوله فى حكم ما قبلها[1]، ففى مسألة السمكةِ: قد أُكِلَ الرأسْ، والبارحةِ: قد نيم الصباحُ، وهذا ليس بلازم فى (إلى).

هذا هو المذكور فى المختصرات، وقد ذكر فى المطولات أن صحة هذا إنما هى فى مسألة (السمكة) دون مسألة (الصباح)، لأن ما وضع (حتى) لأجله إنما يقتضى دخول ما ينتهى به المذكور، لا دخول[2] ما ينتهى الشيء عنده، لأن ما بعد (حتى) بمنزلة التفصيل لما قبلها، فما لم يدخل فى الإجمال لم يدخل فى التفصيل.

والرابع[3]: أن (حتى) ليس بلازم للجر بل يقع عاطفة، ومبتدأ ما بعدها المرفوع والمنصوب والمجرور، بخلاف (إلى) وأما الابتدائية ففى نحو قولك: خَرَجتْ النساءُ حتى هنَدُ خارجةٌ، أو خرجت هند، وقد أجازوا[4] فى مسألة السمكة الوجوه الثلاثة[5].

فإن قلت: (حتى) التى يبتدأ بعدها الكلام عاطفة أيضا فلا معنى لجعلها قسيما لها!

قلت: لا نسلم ذلك، كيف ولو كان كذلك لما دخل عليها الواو، مع أنه واقع كما فى قوله:

---

(١) قال الرضى ٤/ ٢٧٨: " فيه أقوال: جَزَم جارُ الله بالدخول مطلقا، سواء كان جزءًا مما قبلها أو ملاقى آخر جزء منه، حملا على العاطفة، وتبعه المصنف، وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءًا كان أو ملاقى آخر جزء منه، وفصَّل عبد القاهر، والرمانى، والأندلسى، وغيرهم فقالوا: الجزء داخل فى حكم الكل كما فى العاطفة، والملاقى غير داخل " ا. هـ، وانْظُرْ: المفصل ص ٣٦٥، وابن يعيش ٨/ ١٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٨.

(٢) فى الأصل (لأن دخول) وهو تَصْحِيف.

(٣) أى الوجه الرابع من وجوه الفرق بين(حتى) و(إلى) وانظره فى: الأصبهانى ص٨٤٩، والإقليد ١٦٨٣.

(٤) فى الأصل (جازوا) وهو تَصْحِيف.

(٥) قال ابن يعيش ٨/ ٢٠: " إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، جاز فى (الرأس) ثلاثة الأوجه: الجر على الغاية، والنصب على العطف، والرفع على الابتداء، وفى الأوجه الثلاثة الرأس مأكول، أما فى الجر فلأن ما بعد (حتى) فى الغاية يكون داخلا فى حكم الأول، وأما النصب فلأنه معطوف على (السمكة) وهى مأكولة فكان مأكولا مثلها، وأما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: رأسها مأكول، وساغ حذفه لدلالة (أكلت) عليه " ا. هـ، وانْظُرْ: الملخص لابن أبى الربيع ص ٥٢٢ وما بعدها.

وفى للظرفية، وبمعنى (على) قليلا.

سَرَيْتُ بهم حتى تكِلَّ مَطِيَّتُهُم ::: وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ[1] بأَرْسَانِ[2]

وفى لها معنيان، أحدهما: كونها للظرفية، الظرف ما يحل فيه غيره إما تحقيقا كما فى قولك: المال فى الكيس، أو تقديراً كما تقول: النجاة فى الصدق كما أن الهلاك فى الكذب، فإن الصدق والكذب مشتمل للنجاة والهلاك استعمال الظرف على المظروف[3]، وثانيهما: كونها بمعنى على[4] أى: للاستعلاء، قليلا، على نحو ما ذكر فى (إلى)، كما فى قوله تعالى: **{وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ}**[5] أى: على جذوعها.

وقالوا: إنها فى هذه الآية بمعنى الظرف فى الحقيقة أيضا[6]، وإنما القصد ههنا بالظاهر إلى المبالغة فى الاستقرار[7]، أى: لأجعلنكم ثابتين فى الجذوع ثبوتكم فى أمكنتكم من الأرض، وهذا معنى قولهم: وقد جاز الأصل على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب فى الجذوع تمكن الكائن فى الظرف[8].

والتحقيق[9]: أن كلَّ موضع يوجد فيه الاحتواء فقط فهو متعين لـ(فى) نحو: جلست فى الدار، وكلَّ موضع يوجد فيه معنى الاستعلاء فقط فهو متعين لـ (على) نحو: زيد على السطح،

---

(١) فى الأصل (يقرن) وهو تَصْحِيف.

(٢) من الطويل لامرئ القيس فى: الديوان ص ٩٣، برواية: مَطَوْتُ.. مَطِيْتهُمُ، من قصيدة قالها عندما تشقق لحمه من الحلّةِ المسمومة التى أرسَلَها قَيْصرُ إليه، والكتاب٣/ ٢٧، ٦٢٦، وشرح أبياته ٢/ ٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، ٢٥٨، وابن يعيش ٥/ ٧٩، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٩٠٤، والتخمير ٤/ ١٤، والمغنى ١/ ١٤٦، وشرح أبياته ٣/ ١٠٨، والدرر ٢/ ٤٥٤، وبلا نسبة فى: معانى القرآن للفراء ١/ ١٣٣، والإيضاح ص ٢٥٧، وأسرار العربية ص ٢٤٢، ولباب الإعراب ص ٤٣٢، والهمع٣/ ١٨٢. أرسان: جمع رَسَن وهو الحبل والزمام يُجعَل على الأنف، والمعنى: ركبت أنا وهم المطىَّ ومَدَدْتُ بهم فى السير حتى كلّت وأعيت، حتى الجياد لا تحتاج من الإعياء والتعب إلى أرسان تقاد بها. والشاهد فيه دخول الواو العاطفة على (حتى) الابتدائية ولو كانت عاطفة لما دخل عليها الواو.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٨٣، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٨٥١، والصفوة الصفية ١/ ٣٢١.

(٤) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، وتبعهم القتبى، وابن مالك، انْظُرْ: معانى الحروف للرمانى ص ٩٦، وأدب الكاتب ص٣٣١، والتسهيل ص١٤٥، وشرحه ٣/ ١٥٦، وشفاء العليل ٢/ ٦٦٤، والهمع ٢/ ٣٦١.

(٥) سورة طه من الآية (٧١)، وانْظُرْ: معانى الفراء ٢/ ١٨٦، ومعانى الزجاج ٣/ ٣٦٨، والبحر ٧/ ٣٥٨.

(٦) قال أبو حيان: "... قيل: نقر فرعون الخشب وصلبهم فى داخله فصار ظرفا لهم حقيقة حتى يموتوا فيه جوعاً وعطشاً " ا. هـ، انْظُرْ: البحر ٧/ ٣٥٨، وانْظُرْ: الدر المصون ٥/ ٤١، وروح المعانى للألوسى ١٦/ ٢٣٢، والكشاف ٢/ ٤٤١.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٤٦.

(٨) انْظُرْ: المفصل ص ٣٦٦، ولباب الإعراب ص ٤٣٦، والرضى ٤/ ٢٨٤، والأصبهانى ص ٨٥٢.

(٩) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٤٧.

والباء: للإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة

وكل موضع لـه احتمال لهما فهو صالح لهما، ومنه قولـه تعالى:**{إِذَا كُنتُمْ فِى الْفُلْكِ}**[1].

وقد يستعمل بمعنى (مع) كما فى قولـه تعالى:**{فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِـى}**[2] أى: مع عبادى، وآخر:**{وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}**[3] أى: معهم.

وبمعنى (بعد) كما فى قولـه تعالى:**{وفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ}**[4] أى: بعد عامين.

وبمعنى (من) نحو قولـه تعالى:**{وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا}**[5] معناه: من كل أمة.

وبمعنى الباء السببية كما فى قولـه عليه السـلام: **«في أَرْبَعِين شَاةٍ شَـاةٌ»** [6] أى: بسـببها يجب إخراج شاة للفقراء[7].

والباء لها معان كثيرة، أحدها: كونها للإلصاق[8]، أى: لإفادة تعلق أحد المعنيين بالآخر كما فـى نحو (به داءٌ) أى: التصق به وخامره داء، وأما نحو: مررت بزيد، فوارد على الاتساع؛ لأن المـرور فى الحقيقة إنما حصل بموضع يقرب منه زيد[9].

وثانيها: الاستعانة، وذلك فى كل موضع يكون الاتصال بين الفاعل والمفعول بآلـة متوسـطة[10] نحو: كتبت بالقلم، أى: باستعانة القلم[11].

وثالثها: المصاحبة، أى: كونها بمعنى (مع) نحو: اشتريت هذا الفرس بسرجه، أى: مع سرجه[12]، إلا أن بينهما فرقا وهو أن (مع) لإثبات المصـاحبة، والبـاء لاسـتدامتها، وسمـى بـاء الحـال لأن المعنى فى المثال المذكور: اشتريت الفرس متسرجاً[1].

---

(١) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٢٢).

(٢) سورة الفجر الآيتين (٢٩) و(٣٠).

(٣) سورة النمل من الآية (١٩).

(٤) سورة لقمان من الآية (١٤).

(٥) سورة النحل من الآية (٨٩).

(٦) الحديث أخرجـه أحمـد فى: مسنـده ٣/ ٣٥، وابـن ماجـه فـى: سـننه، كتـاب: الزكـاة، بـاب: صـدقة الغـنم ١/ ٣٣٢، والترمذى فى: سننه، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء فى زكاة الإبل والغنم ٣/ ١٧.

(٧) انْظُرْ هذه المعانى فى: حروف المعانى للزجاجى ص٨٢ وما بعدها، ومصابيح المغانى ص٢٣٦ وما بعدها.

(٨) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢١٧، والمقتضب ١/ ١٧٧، والأصول ١/ ٤١٢.

(٩) انْظُرْ: المفصل ص ٣٦٦، والأصبهانى ص ٨٥٢.

(١٠) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٢١، وشرح الألفية لـه ص ٣٩٤.

(١١) انْظُرْ: المقتضـب ١/ ١٧٧، والأصـول ١/ ٤١٣، ومعـانى الحـروف للرمـانى ص ٣٦، والصفـوة الصـفية ١/ ٢٩٦، ومصابيح المغانى ص ١٣٩.

(١٢) انْظُرْ: المفصل ص ٣٦٦، وابن يعيش ٨/ ٢٢، والرضى ٤/ ٢٨٥، وابن القواس ص ٨٢١.

(١) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٣٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٣٩٤.

والمقابلة، والتعدية، والظرفية، وزائدة فى الخبر فى النفى، وفى الاستفهام قياسا، وفى غيره سماعا مثل: بحسبك زيد،...

ورابعها: المقابلة نحو: بعت هذا بذاك[1]، لأن الثمن فى مقابلة البيع.

وخامسها: التعدية[2] المراد به أنها تغيّر معنى الفعل المتعدى بالباء، ويفيد فيه إحداث معنى الفعل الآخر من الجعل والتصيير، كالهمزة والتضعيف نحو: ذهبت بزيد، أى: أذهبته، وهذا المعنى لا يوجد فى سائر حروف الجر، وفى سائر وجوه الباء، وبهذا يندفع ما يقال: إن الباء بجميع وجوه معانيها يفيد التعدية، فما وجه التخصيص بهذا القسم؟ لأن المراد من التعدية ليس إيصال معانى الأفعال إلى الأسماء حتى يرد ذلك لوجود معنى الإيصال بكل منها، بل جميع الحروف الجر مشترك فى ذلك المعنى، أو نقول: التخصيص للتجريد له ههنا دون غيره.

وسادسها: الظرفية[3] كما فى قوله تعالى:**{وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}**[4] أى: فيها.

وسابعها أن تكون: زائدة على ما عرفت، وذلك قد يكون فى الخبر المنفى بـ (ما) أو (ليس) نحو: / ما زيد بقائم، وليس زيد بقائم، وهو المراد من قوله: فى النفى، ويكون فى خبر المبتدأ فى **(١٢٢/أ)** الاستفهام نحو: هل زيد بقائم؟ وذلك لأن الخبر لما فصل بينه وبين حرف النفى لوقوع الاسم بينهما - مع أن تعلق النفى إنما هو بمضمونه - زيدت الباء ليصل الخبر المتراخى من حرف النفى به؛ لأن الباء للإلصاق[5]، وأما فى صورة الاستفهام لأن (هل) قد شبه بـ (ما) [فى][6] دخول (إلا) على الخبر[7] بعدها نحو: هل زيد إلا قائم، كما تقول: ما زيد إلا قائم، وذلك لكونها للإنكار، ولهذا صرح بعض الشارحين[8]: أن المراد من الاستفهام ههنا لفظ (هل) فقط، إرادة الخاص من العام.

قياسا على سبيل الاطراد، ويكون فى غيره أى: فى غير الخبر المنفى لما ذكر، وغير الاستفهام سماعاً أى: مقصوراً على السماع، ثم ذلك قد يكون فى المبتدأ مثل: بحسبك زيد

---

(١) قال ابن مالك: " وباء المقابلة هى الداخلة على الأثمان والأعواض كقولك: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف، وقد تسمى باء العوض " انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ١٥١، وانْظُرْ مصابيح المغانى ١٤٢.

(٢) قال الرضى ٤/ ٢٨٦: " جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول إليه، لكن معنى التعدية المطلقة أن يَنْـقُلَ معنى الفعل كالهمزة والتضعيف، ويُغيِّره، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو: ذهبت به... أى: أذهبته " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٣٢٤ وما بعدها.

(٣) انْظُرْ: معانى الحروف ص ٣٦، والرضى ٤/ ٢٨٦، ولباب الإعراب ص ٤٣٤.

(٤) الآية (١٨) سورة الذاريات.

(٥) انْظُرْ: معانى الحروف ص ٤٠، وقد ذكر هذا الوجه وذكر وجهين آخرين لزيادة الباء فى الخبر المنفى.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل (المبتدأ) وهو خطأ.

(٨) انْظُرْ: الغجدوانى ص ٥٤٣، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٨٧.

وقد يكون فى الخبر [نحو][1]: حسبك بزيد[2]، وقد يكون فى الفاعل إذا لم يكن فى المتعجب، فإنه إذا كان فيه يكون من القياسيات عند سيبويه[3] كما فى (أفعل به)، نحو: كفى بالله، وقد يكون فى المفعول نحو قوله تعالى:{وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}[4] على أحد الوجهين[5]، وفى مثل: ألقى بيده[6].

وثامنها: التقوية كما فى قولك: أبىّ وأىّ، وأما الباء القسمية فمن قبيل كونها للإلصاق إذا لو قلت: أقسمت بالله كان المعنى: إلصاق معنى القسم بالاسم المقسم به.

وقد يستعمل بمعنى (عن)[7] كما فى قوله تعالى:{سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ}[1] أى: عنه،

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: معانى الحروف للرمانى ص ٣٨.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٨٨ وفيه مذهب سيبويه، وانْظُرْ: الجنى الدانى ص ٤٨.

(٤) سورة البقرة من الآية (١٩٥).

(٥) فى الدر المصون ١/ ٤٨٣: " فى هذه الباء ثلاثة أوجه: أحدها: أنها زائدة فى المفعول به؛ لأن (ألقى) يتعدى بنفسه قال تعالى:{فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ}... وهذا قول أبى عبيدة، وإليه ميلُ الزمخشرى.. الثانى: أنها متعلقة بالفعل غير زائدة، والمفعول محذوف، تقديره: ولا تُلقوا أنفسكم بأيديكم، ويكون معناها السبب كقولك: لا تُفسد حالك برأيك، الثالث: أن يضمّن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء، فيُعدَّى تعديته، فيكون المفعول به فى الحقيقة هو المجرور بالباء، تقديره: ولا تُفضوا بأيديكم إلى التهلكة... " ا. هـ، وانْظُرْ: الكشاف ١/ ١١٩، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٨٥، والبحر ٢/ ٢٥٢، والمغنى ١/ ١٢٧، والجنى الدانى ص ٥٢، وتفسير البيضاوى ١/ ٢٢٣.

(٦) انْظُرْ مواضع زيادة الباء فى: الصفوة الصفية ١/ ٢٩٨، والأصبهانى ص ٨٥٣، والملخص ص ٥١٥، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٥٥ وما بعدها.

(٧) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، قال الفراء فى قوله تعالى:{وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ}: " معناه: تشقق عن الغمام الأبيض ثم تنزل فيه الملائكة، و(على) و(عن) و(الباء) فى هذا الموضع بمعنى واحد لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس يراد به معنى واحد " انْظُرْ معانى الفراء ٢/ ٢٦٧. وقد أثبت لها هذا المعنى أيضا كثير من النحويين موافقين بذلك للكوفيين منهم: الأخفش، والزجاج، وابن فارس، وابن قتيبة، والهروى، وابن مالك، وابن هشام، والمالقى، ومن المفسرين: القرطبى، وأنكر جمهور البصريين لها هذا المعنى؛ لأن فى هذا إفساداً لمعانى قول العرب. انْظُرْ: معانى الفراء ٢/ ٣٦٧، ٣/ ١٣٢، وإيضاح الوقف والابتداء ص ٨٠٦، وأدب الكاتب ص ٣٣٣، وتأويل مشكل القرآن ص ٤٢٦، والخصائص ٢/ ٣٠٧، والأزهية ص ٢٨٤، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٦١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١١، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٢، ورصف المبانى ص ١٤٤، والجنى الدانى ص ٤١، والمغنى ١/ ١٢٢، والمساعد ٢/ ٢٦٣، والتصريح ٢/ ١٣، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢١، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٣٣، وتفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٦٣.

(١) سورة المعارج الآية (١).

واللام: للاختصاص، والتعليل.

قال الشاعر:

فَــإِنْ تَسْــأَلُونِى بِالنِّسَــاءِ فَــإِنَّنِى ::: بَصِــيرٌ بِــأَدْوَاءِ النِّسَــاءِ طَبِيــبُ[1]

أى فإن تسألونى عنها.

[وللاستعلاء][2] أى: بمعنى (على) كما قال الشاعر:

بِوُدِّكِ ما قَــوْمِى علــى مــا تَــرَكْتِهِمْ ::: سُلَيْمَى إذا هَبَّــت شمــالٌ وريحُهــا[3]

أى: على ودك قومى فـ (ما) زائدة [4].

واللام لها معان أيضا، أحدها: كونها للاختصاص[5] المجرد، أى: من دون الملكيّة نحـو: الحـلاوة للعسل؛ لأن الاختصاص لكونه أعم من الملك كما فى قولك: المال لزيد، قد يكون بدونه، ومنـه اللام فى: الجُلُّ[6] للفرس، على رأى، وعلى آخر مما يكون لمجرد الاستحقاق[7].

وثانيها: التعليل[8] كما فى قول الفرّار عن الحرب: فررت للخوف، بمعنى أن الخوف علة للفـرار باعث عليه،لا بمعنى أنه علة غائية تقصـد كمـا فـى قولـك: حضـرته للانتفـاع، فـإن الـلام فيـه

---

(١) من الطويل لعلقمة الفحل فى: الديوان ص ٣٥، من قصيدة يمدح فيها الحارث بن أبى شمَّر الغسانى، وهـو لـه فى: الأزهيـة ص ٢٨٤، والاقتضـاب ص ٤٣٣، والمساعـد ٢/ ٢٦٣، وتفسير القرطبى ١٣/ ٦٣، والدرر اللوامـع ٢/ ٣٥، وغـير منسـوب فـى: مقـاييس اللغـة ٤/ ٤٧، وشـرح الجمـل ١/ ٤٨٩، والرصـف ص ١٤٤، والارتشاف ٤/ ١٦٩٨، والهمع ٢/ ٣٣٨، والشاهد فيه قد أوضحه الشارح - رحمه الله -.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وقد أثبت لها هذا المعنى الكوفيـون، وجـزم بـه ابن مالك. انْظُرْ: التسهيل ص ١٤٥، وشرحِه ٣/ ١٥٢، والارتشاف٤/ ١٦٩٩، والمساعد٢/ ٢٦٤، وشفاء العليل ٢/ ٦٦٣.

(٣) من الطويل لعمرو بن قميئة فى: الديوان ص ٣١ برواية: بـودك مـا قـومى علـى أن، وانظـره فـى: اللسـان (ودد) ٦/ ٤٧٩٤، وتهذيبَ اللغة ١٤/ ٢٣٦، وتاج العروس ٢/ ٥٣٠، والاقتضـاب ص ٢٥٦، والمعنـى: أى شىء وجدت من قومى يا سُليمى على تركك إياهم، ولقد رضيتُ بقولك - وإن كنتِ تاركةً لهم - فاصدُقى وقولى الحق، والشاهد فيـه قولـه: (بودك) وقـد أوضحه الشارح - رحمه الله - فلا حاجة لإعادته.

(٤) قال ابن السيد: " وليس فى هذا البيت حرف أبدل من حرف، ولا (ما) فيه زائدة.... إنمـا البـاء ههنـا بمعنـى القسم، و(ما) استفهام فى موضـع رفع على الابتداء، و(قومى) خبره، والمعنى: بحق المودة التى بينـى وبينـك أى شىء قومى فى الكرم والجود عند هبوب الشمال... " ا. هـ، انْظُرْ: الاقتضاب ص ٢٥٧.

(٥) انْظُرْ: المفصل ص ٣٦٨، وقال المرادى: "... ولم يذكر الزمخشرى فى مفصله غيره، قيل: وهـو أصل معانيهـا " ا. هـ، انْظُرْ: الجنى ص ٩٦.

(٦) الجلّ هو جُلّ الدابة وجَلُّها: الذى تُلْبسُهُ لتُصان به، انْظُرْ: اللسان (جلل) ١/ ٦٦٤. وقال الرضـى ٤/ ٢٩١: " وفائدة اللام الاختصاص إما بالملكية نحو: المال لزيد، أو بغيـرها نحـو: الجُـلُّ للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٣٢٥.

(٧) انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٥٧، وتوجيه اللمع ص ٢٣٣.

(٨) انْظُرْ: الجنى ص٩٧، والمغنى١/ ٢٣٤، والفاخر ص٦٠٢، والهمع٢/ ٣٦٨، وفيه أن هذا قول الكوفيين.

للقصد إلى تحصيل شيء.

وثالثها: زائدة، وذلك قد يكون في المنصوب[1] نحو:{ردف لكم}[2] أي: ردفكم؛ لأن (ردف) بمعنى (تبع) يستعمل بغير اللام[3]، وقد يكون في المجرور نحو:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ[4]

أي: يا بؤس الحرب، ومنه اللام في: (لا أبالكم)[5] - على ما عرفت -.

ورابعها: كونها بمعنى عن لكن ليس على الإطلاق بل إذا استعمل مع القول إذا كان ما بعد اللام غائبا كما في قوله تعالى:{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ}[6] فإن المعنى: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا، وليس المراد أن الكفار خاطبوا الذين آمنوا، وإلا لم يصح إرجاع ضمير الغائب إليهم، بل لابد وأن يؤتى بضمير الخطاب ويقال: ما سبقتمونا[7]، وهذا الكلام منظور فيه[8]؛ لأنه يجوز أن يكون اللام على أصلها والخطاب للمؤمنين[9]، على ما ذكر في الكشاف[1] " من أن هذا كلام الكفار فإنهم قالوا للمؤمنين أي

(١) في الأصل: (بالمنصوب) وهو تَصْحِيف.

(٢) سورة النمل من الآية (٧٢). وانْظُرْ: هذه الآية في: معاني الفراء ٢/ ٢٩٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٧٥، والكشاف ٣/ ١٥١، والبحر المحيط ٨/ ٢٢٦، والدر المصون ٥/ ٣٢٦ وقد ذكر أن لهذه اللام عدة أوجه.

(٣) انْظُرْ: الجنى الداني ص ١٠٧، وانْظُرْ: الرضي ٤/ ٢٩٢، والصفوة الصفية ١/ ٢٩٣.

(٤) مطلع بيت من مجزوء الكامل وتمامه: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التي... وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحوا. وهو لسعد بن مالك من قصيدة يُعرّض فيها بالحارث بن عبّاد لقعوده عن حرب البَسُوس، وورد منسوبا له في: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٢١، ٢/ ٣٠٧، والتبصرة ٢/ ٦٤٢، والحلل ص ٢٤٤، والخزانة ١/ ٤٦٨، وغير منسوب في: الكتاب ٢/ ٢٠٧، واللامات ص ١١٠، والجمل ص ١٧٣، والخصائص ٣/ ١٠٦، والمقتضب ٤/ ٢٥٣ وابن يعيش ٢/ ١٠، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢، والبسيط لابن الربيع ٢/ ٨٥٣، والجنى الداني ص ١٠٧، والمغني ١/ ٢٤١، واستشهد به على أن اللام زائدة في قوله (للحرب).

(٥) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٣٦.

(٦) سورة الأحقاف من الآية (١١٩)، قال ابن عطية: " قال قتادة: هي مقالة قريش يريدون عماراً وصهيباً وبلالاً ونحوهم ممن أسلم وآمن بالنبي ﷺ، وقال الزجاج والكلبي وغيره: هي مقالة كنانة وعامر وسائر قبائل العرب المجاورة، قالت ذلك حين أسلمت غفار، ومزينة، وجهينة، وقال الثعلبي: هي مقالة اليهود حين أسلم ابن سلام وغيره منهم " ا. هـ. انْظُرْ: المحرر الوجيز ٥/ ٩٥، وانْظُرْ: معاني القرآن للفراء ٣/ ٥١، والبحر المحيط ٩/ ٤٣٧.

(٧) في الأصل: (سبقونا) وما أثبته من شرح المصنف، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٤٧، والرضي٤/ ٢٩٢، وابن القواس ص ٨٢٣، والأصبهاني ص ٨٥٤.

(٨) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص ٥٤٣.

(٩) في الأصل: (والمؤمنين).

(١) انْظُرْ: الكشاف ٣/ ٤٤٤، وانْظُرْ: تفسير البيضاوي ٥/ ٧٣، ومصابيح المغاني ص ٢٨٥.

وبمعنى الواو فى القسم للتعجب.

لأجلهم لو كان ما أتى به محمد خيراً لما سبقنا هؤلاء أعنى المؤمنين".

وأما ما ذكر فى الدليل من أنه لابد حينئذ من أن يقال (ما سبقتمونا) فغير لازم؛ لأنه لا يلزم وجوب الخطاب على تقدير خطابهم المؤمنين، لجواز أن يكون خطابهم لبعض المؤمنين كأكابرهم، وأرادوا بقولهم: (ما سبقونا إليه) البعض الآخر كأصاغرهم، أو كان الخطاب من بعض الكفار إلى البعض.

وخامسها: بمعنى الواو التى فى القسم للتعجب وذلك لا يكون إلا فى الأمور العظام التى تستحق أن يتعجب منها كما فى نحو: لِلَّهِ لا يُؤَخَّرُ الأجلُ، أى: والله لا يؤخر الأجل، ففيه معنى التعجب[١]، وكما فى قول الهذلى:

لِلّـهِ يَبْقى على الأيامِ ذو حِيَدٍ ::: بُمشْمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ[٢]

أى: والله لا يبقى، فكلمة (لا) فى الشعر مضمرة لأمن الالتباس، ففيه تعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش منحص.

وقد تجيء للعاقبة[٣] كما فى قوله تعالى:**{فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا}**[٤] وفى نحو: لزِمَ الشَّرَّ لِشَقْوَتِهِ، لما كان عاقبته الشقوة، فكان كأنه الغرض.

وبمعنى (إلى) نحو: عمرك الله للقيامة، أى: إلى القيامة، ومنه لام قوله تعالى:**{الْحَمْدُ للهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا}**[١] أى: إلى هذا.

---

(١) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٣٦، والرضى ٤/ ٢٩٣، والأصبهانى ص ٨٥٤، والجامى ٢/ ٣٢٦، وقال ابن هشام: " وتختص باسم الله تعالى " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٤٠.

(٢) من البسيط اختلف فى نسبته فقيل: لأمية بن أبى عائذ الهذلى، وقيل: لعبد مناة الهذلى، وقيل: لأبى زبيد الطائى، وقيل: لأبى ذؤيب، وقيل: لمالك بن خالد الخُناعى، وانظره فى: شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩، والكتاب ٣/ ٤٩٧، وشرح أبياته ١/ ٤٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٣، والمفصل ص ٤٥٤، وأمالى الشجرى ٢/ ١٤٠، وابن يعيش ٩/ ٩٩، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٦٨، واللامات ص ٧٣، والتخمير ٤/ ٢٥٣، والخزانة ٥/ ١٧٧، ١٠/ ٩٥، وغير ذلك. والحيد: جمع حَيْدَة وهو نتوء فى قرن الوعل، والمشمخر: الجبل العالى، والظيان: الياسمين، والآس: شجر دائم الخضرة، والمعنى: أن الآفات التى تقع فى الدهر لا يسلم منها هذا الوعل الذى فى رأس الجبل على الرغم من وجود ما يرعاه، والشاهد فيه قوله: (لله) حيث استعملت اللام فى القسم بمعنى التعجب. ويروى: (تالله) وعلى هذا لا شاهد فيه.

(٣) وتسمى لام الصيرورة ولام المآل، وقد ذكرها الكوفيون، والأخفش، والرمانى، والزجاجى، وابن مالك، وأنكرها جمهور البصريين وعدوها من أصناف لام كى، انْظُرْ: معانى القرآن للأخفش ٢/ ٥٧٣، ومعانى الفراء ١/ ٤٧٧، ومعانى الحروف للرمانى ص ٥٦، واللامات ص ١٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٦، والجنى الدانى ص ١٢١، والهمع ٢/ ٣٦٨، ومصابيح المغانى ص ٢٨٦.

(٤) سورة القصص من الآية (٨).

(١) سورة الأعراف من الآية (٤٣).

وبمعنى (على) كما فى قولـه تعالى:{وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ}[1]، وقولـه:{فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ}[2] أى: على الجبين.

وبمعنى (عن) فى مثل قولك: سمعت لزيد صباحاً، أى: عن زيد.

وبمعنى (فى) كما قال الله تعالى:{وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}[3] أى فى يوم القيامة.

وبمعنى (بعد) كما فى قولـه تعالى:{أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ}[4] أى: بعد زوالها [5].

ورُبَّ للتقليل، أى: لتقليل[6] نوع من جنس لإنشاءً، ولهذا قالوا: إنها نقيضة (كم) الخبر؛ لأنها لإنشاء التكثير[7] ثم هذا فى (رُبَّ) باعتبار الأصل، وبعد ذلك طلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل استعمال إياها فى موضع المدح[8].

ولها، أى: لرب أحكام كثيرة، أحدها: أن يكون لها صدر الكلام؛ لأنها لما كانت للإنشاء استحقت التصدر؛ لأن كل ما وضع لـه فموضعه الصدر / كالاستفهام مثلا، ولأن التقليل مع **(١٢٢/ب)** النفى من وادٍ واحد بدليل صحة قولهم: قلّما رجل يقول ذاك إلا زيد، بمعنى: ما رجل، فيقتضى الوقوع فى الأول.

وثانيها: أنها باعتبار الدخول مختصة بنكرة لعدم الاحتياج فيها إلى المعرفة باعتبار معناها؛ لأنها للتقليل، والنكرة دالة على الشياع والكثرة فوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها، وإيضاحه: أن (رُبَّ) علامة التقليل، وإنما يحتاج إليها فيما يحتمل القلة والكثرة وهو النكرة لا المعرفة، لأنها إما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى المعرفتين أو على الكثرة كالجمع[9].

---

(١) سورة الإسراء من الآية (١٠٧).

(٢) سورة الصافات من الآية (١٠٣)، وانْظُرْ هذا المعنى في: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٣٩٤.

(٣) سورة الأنبياء من الآية (٤٧)، ومنه قولـه تعالى{لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِ لاَ هُوَ} انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٣٨.

(٤) سورة الإسراء من الآية (٧٨).

(٥) انْظُرْ: هذا المعنى فى: حروف المعانى للزجاجى ص ٥٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٣٩٤.

(٦) فى الأصل (للتقليل) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٢٦، وابن القواس ص ٨٢٥، وانْظُرْ: الإيضاح لأبى على ص ٢٥١.

(٨) قال الرضى ٤/ ٢٩٥: " ووجه ذلك: أن المادح يستقل الشىء الكثير من المدائح؛ لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها " ا. هـ، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٠٣ وقد بين أنها استعملت للتكثير مجازاً، وأيضا انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٥٩ وما بعدها.

(٩) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٩٩، وابن القواس ص ٨٢٦، والصفوة الصفية ١/ ٣٠٤.

موصوفة على الأصح.

موصوفة إما بمفرد نحو: رب رجل كريم، أو جملة اسمية كانت أو فعلية نحو: رب رجل أبوه منطلق، ورب رجل مررت به، وإنما لزم أن يكون المجرور بـ (رب) موصوفا[1] ليحصل الإفادة بالنوع؛ لأنها لتقليل نوعٍ من الجنس، والصفة تخصصه ويصير بها نوعاً فإنك لو قلت: رب رجل لقيته، على أن يكون (لقيت) جوابا وعاملا لـ (رب) لا صفة لـ (رجل) لم يفد كلامك من الإعلام إلا ما هو مفاد بدون ذلك، لأن من المعلوم أن فى الدنيا رجلا لقيته، وهذا قريب مما يقال[2]: إنما لزم الوصف لأنه أبلغ فى باب التقليل، فإن: رجلا كريما أقل من (رجل) على الإطلاق.

وإنما قال: على الأصح للإشارة إلى أن فى لزوم هذا الوصف خلافاً للبعض[3] فإنهم قالوا: إن هذه النكرة لا تحتاج إلى الصفة لنيابة عاملها عنها، مثلا إذا قلت: رب رجل لقيته فـ (لقيته) يغنى غناء الصفة.

ويجوز أن يكون إشارة إلى الخلاف فى حرفيتها، فإن الكوفيين[4] ذهبوا إلى أنها اسم متمسكين

---

(١) انْظُرْ علة كون مجرور (رب) موصوفا فى: الصفوة الصفية ١/ ٣٠٧، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٦٤، والملخص ص ٥١٧.

(٢) هذا قول ابن يعيش ٨/ ٢٨ ونصه: " وإنما لزم المجرور هنا الوصف لأن المراد التقليل، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ فى التقليل، ألا ترى أن: رجلا جواداً، أقل من: (رجل) وحده... " ا. هـ.

(٣) لزوم وصف مجرور (رب) هو مذهب المبرد، وأبى على الفارسى، وابن السراج، ووافقهم من المتأخرين أبو على الشلوبين، وقيل: هذا مذهب البصريين، وقال الأخفش، والفراء، والزجاج، وأبو الوليد الوحشى، وابن طاهر، وابن خروف: لا يجب، وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف، واختاره ابن مالك، وتبعه أبو حيان وقال أبو حيان: هو ظاهر مذهب سيبويه. انْظُرْ: الارتشاف٤/ ١٧٤١، والهمع ٢/ ٣٥٠، وانْظُرْ: الإيضاح لأبى على ١/ ٢٥١، والأصول ١/ ٤١٨، والتوطئة ص ٢٢٨، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٨١، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٦٥، والجنى ص ٤٥٠، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٠٢/ أ، والأشمونى ٢/ ٢٠٧.

(٤) ووافقهم الأخفش، وابن الطراوة، واستدلوا على اسميتها بعدة وجوه الأول: أنها نقيضة (كم) و(كم) اسم فكذلك (رب) حملا عليها، والثانى: أنه أخبر عنها، والثالث: مخالفتها لسائر حروف الجر فى عدة أمور: أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام، ولا تعمل إلا فى نكرة موصوفة، ولا يجوز إظهار الفعل الذى تتعلق به، وقد اختار الرضى مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنها حرف جر؛ لأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا الأفعال، وأنها جاءت لمعنى فى غيرها كالحرف، وأن ما بعدها مجرور دائما وأنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها، انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٨٣٢، واللباب ١/ ٣٦٣، والمسائل الخلافية ص ١٢٦، والتبيان يشرح الديوان ١/ ١٤٢، وابن يعيش ٨/ ٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والرضى ٤/ ٢٩٥، والمساعد ٢/ ٢٨٤، وجواهر الأدب ص ٣٦٥، وشرح التسهيل للشيخ خالد ١/ ٩٥٧، رسالة دكتوراه تحقيق / خيرى عبد الراضى، وحاشية الأمير على المغنى ١/ ١١٨).

بقول الشاعر:

إِنْ يقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ::: عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

فإنَّ (عار) إنما ارتفع لأنه خبر عن (رُبَّ) ولو كان حرفا لما كان مخبراً عنه.

وأجاب البصريون عنه بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: رب قتل هو عارُ، والجملة الاسمية صفة (قتل)[2]، ولهذا قدر بعضهم هذا التقدير جوابا عما يقال: من أنَّ مجرور (رب) لا يلزم الوصف فى هذا الكلام.

فإن قلت: مذهب الكوفية أولى لوجهين: أحدها: أنها فى مقابلة (كم) الخبرية وهى اسم، وكذا ما يقابلها، والثانى: أن لازم حرف الجر وهو إفضاء معنى الفعل إلى الاسم منتف ههنا، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، لأن الفعل الذى حكم بإيصال (رب) إياه إلى الاسم كـ:

(لقيت) – مثلا – متعد بنفسه، فكيف جاز القول بأنه يتعدى بـ (رب)؟ فيلزم زيادتها؛ لأن حرف الجر المتصل بالفعل المتعدى لم يوجد إلا وقد حكم عليه بزيادته[3]، ولا يمكن ذلك الادعاء ههنا إذ لا قائل بذلك!

قلت: أجاب عن الأول صاحب المقاليد[4]: " بأن حرف الجر يدخل على (كم) نحو: بكم رجل مررت، دون (رب) وهذا آية لاسمية (كم) دون رب "، وجهة التناقض بينهما لا تستلزم حمل أحدهما على الآخر فى جميع الوجوه.

وقالوا فى الجواب عن الثانى[5]: بأنها حرف جر وقعت فى الكلام على حد (من) الاستغراقية فى نحو: ما رأيت من رجل، فى أنها مفيدة للاستغراق، وإن لم تكن موصلة للفعل إلى الاسم، فكما أن الفعل الداخل على (من) متعد بنفسه، لكنها تفيد معنى الاستغراق الذى هو غير معنى المتعدى، كذلك [رب][1] تدخل فى الكلام – وإن كان الفعل الذى قبلها متعديا – لقصد معنى

---

(١) من الكامل لثابت قطنة من قصيدة يرثى بها يزيد بن المهلّب، وانظره فى: المقتضب ٣/ ٦٦، وكتاب الشعر ١/ ٣١٨، والأزهية ص ٢٦٠، والمقرب ص ٢٩٥، وضرائر الشعر ص ١٣٦، وشرح التسهيل٣/ ١٧٥، والمساعد ٢/ ٢٨٤، والخزانة ٩/ ٥٦٥. والشاهد قوله: (ورب قتل عار) استدل به الكوفيون على أن رفع (عار) يدل على أن (رب) اسم.

(٢) انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والمغنى ١/ ١٥٤، وقد ذكر البصريون وجها آخر وهو: أن البيت ليس فيه حجة لأن الرواية الصحيحة هى: وبعض قتل عار، انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٦٦، وشرح الجمل ١/ ٤٩٠.

(٣) فى الأصل (بزيادتها) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ: المقاليد ل ٥٦/ ب.

(٥) انْظُرْ هذا الجواب أيضا فى: المقاليد ل ٥٦ / ب.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

آخر غير التعدى وهو التقليل.

وفعلها ماض محذوف غالبا.

وفيه نظر، أما أولا: فلأن فيه تسليما لعدم إفادة (رب) إلا التقليل، وهو مناف لقولهم[1]: هى المسلطة للفعل على الاسم، وأما ثانيا: فلأن (من) هذه زائدة وإن كانت محضة فلا يجوز قياسها عليها.

وأما الجواب الذى ذكره بعض الأفاضل من أن الفعل المتأخر عن المعمول يضعف فى العمل فيعمل بحرف الجر كما فى قوله تعالى:**{إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ}**[2]، فغير قوى؛ لأن الضعيف إنما يعمل عادة باللام التى تفيد اختصاص مضمونه بالمفعول.

وثالثها: أن فعلها أى: فعل (رب) الذى جوابها وعاملها فعل ماض لفظا أو معنى نحو: رب رجل كريم أدركته، أو: لم أفارقه[3]، وإنما وجب أن يكون فعلها ماضيا لأن (رب) للتصريح والتعيين بالقلة بعد أن كان الموضع محتملا لكثرة، ومثل ذلك لا يتحقق بالحال، ولا يتحقق إلا بالماضى؛ لأن المستقبل المتوقع معدوم، ولا حكم للإنسان على المعدوم؛ لأنه غير معلوم له كيفية وقوعه، وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا، أو ليكون الجواب مطابقا للسؤال، ولأن (رب) إنما يقع جوابا لماض منفى.

وذلك الفعل محذوف استغناء عنه بدلالة القرينة عليه؛ لأن (رب) جارة وهى تدل على حذف المتعلق، فيكون معلوما كما فى (بسم الله)[4] وإنما قيد حذف الفعل بكونه غالبا لأنه قد يظهر فى بعض الصور نحو: رب رجل كريم اجتمعت به[5].

فإن قلت: ادعاء وجوب كون فعلها ماضيا منقوض بمثل قولهم: رب رجل يسافر غداً، وقوله تعالى:**{رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا}**[6]. قلت: الفعل المضارع فى الأول صفة لنكرة لا عامل فى (رب)، وفى الثانى مما يرجع معناه إلى المضى / لا ما**(١٢٣/أ)** أخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود

---

(١) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٣٧.

(٢) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٤٣)، وانْظُرْ: شرح الألفية لابن القواس ص ٤٠٥.

(٣) وجوب كون فعلها ماضيا هو قول: المبرد، والفارسى، وأكثر النحويين، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلا، وجوز ابن مالك أن يأتى مستقبلا. انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٧٤٢، والهمع ٢/ ٣٥٤، وانْظُرْ: الأصول ١/ ٤٢٠، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ٨٣٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٤، وحاشية الصبان ٢/ ٢٣١.

(٤) انْظُرْ: المفصل ص٣٦٨، وابن يعيش ٨/ ٢٩، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥١، وشرح المصنف٣/ ٩٥٠.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٠، والأصبهانى ص ٨٥٥.

(٦) سورة الحجر من الآية (٢)، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥٢، ولباب الإعراب ص ٤٣٧ وقد قال: "... ونحو: (ربما يود) متأول " ا. هـ.

وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة، والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز

الحاصل[1]، وذلك لأن تعلق علم الله بالمستقبل من حيث التعيين مثل علمنا بالماضى المعلوم لنا، فتقليل المستقبل فى علمه تعالى بمنزلة تقليل الماضى فى علمنا، فـ (يود) عنده تعالى بمنزلة (ود) عندنا، مع أن فى التعبير بلفظ المضارع دون الماضى كون ودادتهم فى صورة الاستحضار.

وقد تدخل أى: (رب) على مضمر لا يلزم مجرورها الوصف [مبهم][2] مميز كالمضمر فى: نعم رجلا؛ لكونه غير راجع إلى شىء مذكور، بل إلى شىء غير معين فى الذهن، وهذا معنى ما يقال[3]: إن هذا الضمير مجهول يرمى به من غير قصد إلى المرجوع.

بنكرة لإبهامه لأن المبهم لإبهامه يحتاج إلى ما يبينه من الأسماء الظاهرة، والمميز منصوب وإن كان الأصل فيه الإضافة لتعذر[ها][4] ههنا وناصبه (رب).

وهذا الضمير مفرد مذكر عند البصريين[5] فى جميع الأحوال تقول: ربه رجلا، ورجلين، ورجالا، وربه امرأة، وامرأتين، ونساء، وذلك لأن هذا الضمير عندهم لا يرجع إلى ظاهر حتى تجب المطابقة بينهما.

خلافا للكوفيين فى مطابقة هذا الضمير التمييز فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[6] لأن هذا الضمير عندهم راجع إلى شىء مقدم كأن قائلا قال: هل من رجل كريم؟ فقيل له: ربه رجلا، فتجب المطابقة بهذا الاعتبار، لكن ينبغى أن يعلم أن نظر الكوفيين[7] يتعلق بالجهتين وليس بمنحصر فى أحدهما كما هو رأى البصريين[8].

---

(١) انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٦٦، والملخص ص ٥١٩، والفاخر ص ٦١٩، وانْظُرْ: مصابيح المغانى ص ١٩٥ وقد ذكر ثلاثة وجوه فى تخريج الآية.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وقد أثبته من المتن ص ٢١٧.

(٣) هذا قول ابن الحاجب فى: الإيضاح ٢/ ١٥٠.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٥) انْظُرْ: الأزهية ص ٢٦١، وأمالى ابن الشجرى ٣/ ٤٧، والرضى ٤/ ٢٤٨.

(٦) انْظُرْ: الأصول ١/ ٤٢٢، وأمالى ابن الشجرى ٣/ ٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٤، والارتشاف ٤/ ١٧٤٨، والجنى ص ٤٤٩، والمساعد ٢/ ٢٩١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٨٦، والتصريح ٢/ ٤، والأشمونى ومعه حاشية الصبان ٢/ ٢٠٨، ولم يستبعد الرضى مذهب الكوفيين لأنه مثل قوله، ويلمها روحة، ويالها من قصة، ويالك من ليل. انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٤٨.

(٧) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٨) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥٠، وقد استشكل مذهب الكوفيين والبصريين، وذكر الجواب عن هذا الإشكال.

وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل، وواوها...

فإن قلت: مجرور (رب) لابد وأن يكون الوصف لازما لـه لما مر، فههنا ليس كذلك!

قلت: نعم إلا أن المضمر لما لم يجز وصفه قام المفسِّر لـه من النكرات مقام الصفة فى البيان.

وتلحقها أى: [رب][1] ما الكافة فتدخل (رب) بسبب لحوقها على الجمل من الاسمية نحو: ربما زيد قائم، والفعلية نحو: ربما قام زيد، لكن ذلك عند القصد إلى تقليل النسبة المفهومة منها[2]، ولا يكون لها حينئذ محل من الإعراب لأنها على ذلك التقدير غير معملة[3] تكفها (ما) عن العمل، ولما مرّ لابد وأن يراعى كون أفعالها فى الفعلية ماضية[4]، وأما ما جاءت عاملة بـ (ما) فى:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ [5]

فـ (ما) فيه زائدة لا كافة كما فى قولـه تعالى:**{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ}**[6].

وقد تستعمل (رب) هذه المكفوفة بـ (ما) لتحقيق النسبة الواقعة بعدها[7] كما فى قولـه تعالى:**{رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا}**[8] كما استعملت (قد) الواقعة قبل المضارع - وإن كانت للتقليل[9] - للتحقيق كقولـه تعالى:**{قَدْ يَعْلَمُ اللهُ}**[10] و:**{وَقَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ}**[11].

وواوها أى: واو (رب) وهى الواو التى لا تقع[12] إلا فى أول الكلام وتجرّ ما بعدها

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥٢.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٠١.

(٤) هذا مذهب ابن السراج، وأبى على، وقال الرضى ٤/ ٣٠٢: " والتزم ابن السراج، وأبو على فى الإيضاح كون الفعل ماضيا، لأن وضع (رب) للتقليل فى الماضى - كما ذكرنا - " اهـ، وانْظُرْ: الأصول ١/ ٤١٩ والإيضاح ١/ ٢٥٣، والمقتصد ٢/ ٨٣٥،

(٥) صدر بيت من الخفيف وعجزه: بين بُصرَى وطعنةٍ نجْلاءِ. لعدىّ بن الرَّعلاءِ الغَسَّانى فى: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٦٦، والخزانة ٩/ ٥٨٢، والتصريح ٢/ ٢١، وغير منسوب فى: لباب الإعراب ص ٤٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٦، والرضى ٤/ ٣٠١، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٦٦، والمغنى ١/ ١٥٧، والارتشاف ٤/ ١٧٤٨، والأشمونى ٢/ ٢٣١، والهمع ٢/ ٣٨٩. ويروى: دون بُصرى. والصقيل: المجلوّ، والشاهد قولـه: (ربما ضربة) واستشهد به على أن (ما) زائدة لا كافة.

(٦) سورة آل عمران من الآية (١٥٩)، وانْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٦٦، والملخص ص ٥١٨، ولباب الإعراب ص ٤٣٨.

(٧) فى الأصل: (بعدهما)، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥١، والأصبهانى ص ٨٥٦.

(٨) سورة الحجر من الآية (٢).

(٩) فى الأصل: (وإن كان فى التقليل) وما أثبته من شرح المصنف ٣/ ٩٥١.

(١٠) سورة الأحزاب من الآية (١٨).

(١١) سورة النور من الآية (٦٤).

(١٢) فى الأصل (يقع) وهو تصحيف.

بإضمار (رب)، ولهذا تدخل تلك الواو على النكرة الموصوفة وتحتاج إلى الجواب المذكور أو المحذوف الماضي كما في:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ::: إلا الْيَعَافِيرُ وإلا الْعِيسُ[1]

ثم العمل عند البصريين لـ (رب) دون الواو[2] خلافا للكوفيين[3]، حجة البصريين أن الواو حرف عطف فلا تعمل قياساً، وحجة الكوفيين: أن الواو حرف عطف في الأصل، والقياس أن لا تعمل، لكن لما صارت نائبة عن (رب)، وزال عنها معنى العطف، عملت نفس عملها، لجريانها مجراها بعد النيابة، كما عملت (واو) القسم الجرَّ لنيابتها عن الباء، واعترضوا على البصريين بأنها لو كانت باقية على عطفيتها لأدى العطف إلى وجود معطوف عليه؛ لأنها لا تكون إلا في أول الكلام[4].

وأجيب[5]: بأنا لا نسلم ذلك لأنها إن كان قبلها ما يصح العطف عليه فلا محذور، وإلا كما كانت في أول القصيدة يقدر معطوف عليه كقوله: وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ[6].

كأنه قيل: ربّ أهوال أقدمت عليه وقاتم الأعماق.

قيل: فيه ضعف لأن إضمار حروف الجر معملة على غير القياس[7].

وقد تضمر (رب) بعد الفاء نحو قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ::: فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ[8]

أي: فرب امرأة مثلك.

---

(١) سبق تخريجه والكلام عليه، واستشهد به هنا على دخول واو (رب) على النكرة الموصوفة.

(٢) يقول سيبويه ١/ ١٠٦: " وإذا أعملت العرب شيئا مضمراً، لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع تقول: وبلدٍ، تريد: ورب بلدٍ " ا. هـ.

(٣) ووافقهم المبرد، وانْظُرْ تفصيل المسألة في: كتاب الشعر ١/ ٤٩، وسر الصناعة ٢/ ١٨١، والإنصاف ١/ ٣٧٦، والمسائل الخلافية ص ١٢٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٩، والرضى ٤/ ٣٠٨، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٨٦٨، والملخص ص ٥٢٠، وائتلاف النصرة ص ١٤٥، وشرح قواعد الإعراب ص ١٥٣، والمنصف للشمنى ٢/ ١٠٩، والأشمونى ٢/ ٢٣٢، والهمع ٢/ ٣٨٣ وما بعدها.

(٤) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٧٦، والمسائل الخلافية ص ١٢٨، والمغنى ٢/ ٤١٦، والمساعد ٢/ ٢٩٧.

(٥) انْظُرْ: الإنصاف ١/ ٣٨١، واللباب للعكبرى ١/ ٣٦٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٩.

(٦) قطعة من الرجز وتمامها: وقاتم الأعماق خاوى المخترقن، وقد سبق تخريجه والكلام عليه في ص٤٥، واستشهد به على أن الواو لو كانت في أول القصيدة ولم يكن قبلها معطوف عليه فإنه يقدر معطوف عليه.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٣.

(٨) من الطويل انظره في: الديوان ص ١٢، والكتاب ١/ ١٦٣، وشرح أبياته ١/ ٤٥٠، والخزانة ١٠/ ٣٣٤، والدرر اللوامع ٢/ ٩٣، والشاهد قوله: (فمثلك) حيث أضمر (رب) بعد الفاء والتقدير فرب.

وواو القسم إنما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى.

وبعد (بل) نحو:

بَلْ بَلَدٍ ذى صُعُدٍ وأصْبَابْ[1]

وواو القسم وهى الواو التى تبدل فى القسم من الباء لتقاربهما فى المخرج وفى المعنى، إذ معنى الجمع والإلصاق متقاربان[2]، إنما تكون مستعملة عند حذف الفعل توخيًا للاختصار مع كثرة الاستعمال[3]، وقيل: لأن هذه الواو فى الحقيقة حرف عطف فلو ثبت الفعل لتوهم عطف الاسم على الفعل فلا يجوز أن يقال: أقسمت والله[4].

ولا تستعمل بعد حذف الفعل إلا لغير السؤال، حطاً لها من درجة الباء، فلا يقال: والله هل قمت؟ وكذلك: والله أخبرنى، لمن تسأله ذلك على سبيل الاستعطاف.

وتكون مختصة باعتبار دخولها عند الاستعمال بالظاهر فلا تستعمل داخلة على المضمر - لما ذكرنا فى كونها لغير السؤال[5] - إذ الباء تدخل على المضمر فيقال: به.

وقيل: إن المضمر فرع المظهر والواو فرع الباء، فلو دخلت الواو عليه أيضا للزم الجمع بين الفرعين فلا يجوز: وك لأفعلن، كما يجوز: بك لأفعلن.

والحاصل: أن الباء القسمية لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، والواو لكونها فرعا لا تدخل / إلا على المظهر؛ لئلا يوجد التساوى بين الأصل والفرع[6]. **(١٢٣/ب)**

والتاء القسمية التى هى مبدلة من الواو مثلها، أى: مثل الواو فى أنها لا تستعمل مع الفعل والسؤال، لكن تخالفها فى كونها مختصة باسم الله[7] نحو: **{تَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}**[8].

---

(١) من الرجز لرؤبة فى: الديوان ص ٦، والخزانة ١٠/ ٣٢، وغير منسوب فى: كتاب الشعر ١/ ٥٠، والرضى ٤/ ٣٠٧، والأشمونى ٢/ ٢٣٢، والصعد: المرتفعات، وأصباب: جمع صبب وهو المنحدر من الأرض، واستشهد به على أن (رب) مضمرة بعد (بل).

(٢) انْظُرْ: معانى الحروف ص ٤١، وابن يعيش ٨/ ٣٤، والأصبهانى ص ٨٦٠، والفاخر ص ٦٣٠.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٣، والرضى ٤/ ٣٠٩، وابن القواس ص ٨٣٢، والصفوة الصفية ١/ ٣٢٣.

(٤) انْظُرْ: الإقليد ص ١٦٩٩.

(٥) أى حطّاً لها من درجة الباء، لكونها فرعاً لها وبدلا منها، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٠٩، وابن القواس ص ٨٣٢، والأصبهانى ص ٨٦٠، والجامى٢/ ٣٣٠.

(٦) انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٩٢٥، والملخص ص ٥٣٤.

(٧) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٥٩، والمقتضب ٤/ ١٧٥، والأصول١/ ٤٢٣، ٤٣٠، ومعانى الحروف ص٤١، والصفوة الصفية ١/ ٣٢٢، والبيان فى شرح اللمع ص ٥٧٨، والفاخر ص ٦٣١.

(٨) سورة الأنبياء من الآية (٥٧).

والباء أعم منهما.

بخلاف الواو فإنها وإن كانت مختصة بالظاهر لكنها تدخل على أى ظاهر كان، فتكون الواو أعم منها استعمالا، وذلك لنقصانها عن الواو التى [هى][1] أنقص من الباء فى الرتبة، فلا يقال: تَا لرَّحْمَنِ، وتَا لرَّحِيمِ[2]، وأما ما حكاه الأخفش من نحو: (تَرَبِّ الكَعْبِةَ) فمن النوادر[3].

فإن قلت: لو اختصت باسم واحد غير اسم الله لحصل ذلك الغرض!

قلت: لعل ذلك لأنهم لما خبروا ضيق تصرفها خصوها بما يكثر فيه القسم[4].

فإن قلت: الواو من الحروف الشفوية وأخواتها كثيرة كالباءِ، والميمِ، والفاءِ، والتاءُ وإن كانت تدانيها جواراً إلا أنها ليست منها بل من طرف اللسان، فالأخوات أحق بالإبدال[5] من القريب بالمجاورة!

قلت: هذا الكلام حق، إلا أن فى ذلك موانع[6] مذكوراً تفاصيلها فى الشرح الآخر فليطلب فيه.

والباء أعم تصرفا منهما أى: من الواو، والتاء، فإنها لكونها أصلا تستعمل فى المظهر والمضمر، ومع الفعل وحذفه، ومع السؤال وغيره، تقول: بالله، وبك، وأقسمت بالله، وبالله أخبرنى لأفعلن كذا، بخلافهما[7]، وقد عرفت أحكامهما، وأيضا يجوز إضمار الباء تقول: الله لأفعلن، كما فى قول رؤبة: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت[8]؟ أى: بخير، فحذف الجار وأبقى المجرور على إعرابه، وفيه إشارةٌ إلى جواز إضمارهما مطلقا.

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال الرمانى: " وإنما لم تعمل إلا فى اسم الله عز وجل لأنها بدل من بدل، وذلك أن الأصل فى باب القسم الباء... ثم يبدلون منها الواو لقرب إحداهما من الأخرى فى المخرج والمعنى... ثم أبدلوا التاء من الواو كما أبدلوها فى: تخمة، وتكأة، وتراث، وتجاه، والأصل فى هذه الأشياء الواو.. فقالوا: تالله... " ا. هـ انْظُرْ: معانى الحروف ص ٤١، وانْظُرْ: الفاخر ص ٦٣٠.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٤، وابن يعيش ٨/ ٣٤، والرضى ٤/ ٣٠٩، وابن القواس ص ٨٣٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣١٣، وقال ابن أبى الربيع: " وقد حُكِى قليلاً تالرَّب، وليس هذا بمعروف، ولعل الذى قاله لم يكن فصيحا " ا. هـ، انْظُرْ: البسيط ٢/ ٩٢٧.

(٤) قال ابن الحاجب: ".... لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا إلى تخفيف أكثر فعوضوا عن الواو التى هى حرف علة حرفاً صحيحا وهو التاء " ا. هـ، انْظُرْ: الإيضاح ٢/ ١٥٤.

(٥) فى الأصل: (بالابتدال) وهو تَصْحِيف.

(٦) فى الأصل (مانعا) وهو تَصْحِيف.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٤، وابن القواس ص ٨٣٣، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٩٢٥، والجامى ٢/ ٣٣٠ وما بعدها.

(٨) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٣٤، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٣٩، والصفوة الصفية ١/ ٣١٤.

وقد جاءت اللام مفتوحة، و(مُِن) بكسر الميم وضمها[1] - عند من لم يجعلها مفتوحة - يمين، أو أيمن، مقسماً بهما فى قولهم: لله لا يؤخر الأجل، وقولهم: مِنُ ربِّى إنك لأَشِر[2].

اعلم أن [مِنْ][3] من الحروف الجارة بمعنى (تاء) القسم، وضمها فى القسم للدلالة عليه[4]، لما فى لفظها مكسور الميم من الالتباس بـ (مِن) الجارة فى غير القسم، ولذلك يقل الأول فى الاستعمال، وقد حكى عن سيبويه أن الضمة لا تدخل فى (من) إلا ههنا، ولا تدخل إلا (ربى)[5]، ولكن نصّ الأكثرون على جواز (من الله)، وقد جاءت مع حذف النون قليلا مع ثبوت الحركتين فى الميم، فتختص حينئذ باسم الله تقول: مُِ الله - بالكسر والضم - ومن لم يجعلها منقوصة بل مفتوحة (يمين) قال: إنهما بدل من الواو، وكالباء لكونها شفوية أيضا، فلا تكون عند مستقلة فى معنى القسم[6].

وأما قولهم: أَالله[7]، وها الله، فهما همزة الاستفهام و(هاء) التى للتنبيه عوّضتا عن حرف القسم، وهى الواو الجارة، فيجب الجر كما وجب مع الواو[8].

وفى (لاَ هَا اللهِ ذَا) لغتان: قطع الهمزة، ووصلها، فيجىء فى ألف قولك (ها) وجهان: حذفها، ومدها[9].

وفيه قولان: أحدهما: للخليل وهو أن (ذا) مقسم عليه كأنه قيل: الأمر [ذا، فحذف][10] الأمر لكثرة الاستعمال[1].

---

(١) قال الرضى ٤/ ٣١٠: " مذهب بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مقصورة من (أيْمن)، والمكسورتها مقصورة من (يمين) " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: المفصل ص ٣٧٠، وابن يعيش ٨/ ٣٥، وشرح المصنف ٣/ ٩٥٤، والرضى ٤/ ٣٠٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) قال ابن يعيش ٨/ ٣٥: " ومن العرب من يقول: مُن ربى - بضم الميم - ولا يستعملون (مُن) بضم الميم إلا فى القسم وذلك أنهم جعلوا ضمها دلالة على القسم " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٤٩٩.

(٦) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥٥، وشرح الرضى ٤/ ٣١١، والهمع ٢/ ٣٩٦.

(٧) فى الأصل (لا الله) وهو خطأ، وما أثبته من شرح المصنف ٣/ ٩٥٤.

(٨) قال النيلى: " والدليل على أن هذه الحروف عوض من الواو: عدمُ الجمع بينها وبينه، وإنما عوّضوا حرف التنبيه وهمزة الاستفهام عن الواو لمناسبةٍ بينهُنَّ فإن التنبيه يقتضى منبِّهاً ومنبَّها عليه فأشبه الواو المقتضى للجمع، وكذلك حرفُ الاستفهام يقتضى وضعُه سائلا ومسؤولا عنه... " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٢٦، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٤٢٤.

(٩) قال سيبويه ٣/ ٤٩٩: ".... قولك: إى ها الله ذا، تثْبُت ألفُ (هَا) لأن الذى بعدها مدغَم، ومن العرب من يقول: إى هَللَّه ذا، فيحذف الألف التى بعد الهاء " ا. هـ وانْظُرْ: الرضى٤/ ٣١١ وما بعدها، وابن يعيش ٩/ ١٠٥.

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق من: شرح المصنف ٣/ ٩٥٥.

(١) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٤٩٩، والصفوة الصفية ١/ ٣٢٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٤٢٤.

ويتلقى القسم باللام، وإنّ، وحرف النفى.

والثانى: للأخفش وهو: أن (ذا) من جملة القسم توكيداً لـه، فكأنه قال: ذا قسمى[1]، وعليه دليلان مذكوران فى شرح المصنف[2]، وغيره.

وأما ما فى الحديث من قول أبى بكر - رضى الله عنه - (لا ها اللهُ إذن لا تَعْمَدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ الله فيُعطيكَ سَلَبَهُ)[3] فقد حمله بعض النحويين على أنه غلط من الرواة؛ لأن العرب لا تقول: لا ها اللهِ، إلا مع (ذا)، ولو سلم فليس هذا موضع (إذن)[4]، يعرفه المتأمل.

ويتلقى القسم فى الجواب باللام، وإنّ، يعنى: يجاب القسم الذى لغير السؤال ملفوظا كان أو مقدراً بما فيه اللام، و(إنّ) ثقيلة كانت أو خفيفة، للتأكيد والارتباط[5]، فإن القسم والمقسم عليه جملتان فى حكم جملة واحدة، والجملة من حيث هى مستقلة غير مفتقرة إلى الغير فلابد لتعلق إحديهما بالأخرى من رابطة بينهما[6]، والجواب [7] إما جملة اسمية أو فعلية، وكل منهما إما مثبتة أو منفية، فإن كانت اسمية مثبتة لابد وأن يكون باللام أو (إنَّ) نحو: والله إنَّ زيدا قائم، ووالله لزيد قائم، ويجوز الجمع بينهما نحو: والله إن زيداً لقائم[8]، لما ذُكر من حصول التأكيد والارتباط.

وإن كانت منفية لابد وأن يكون مع حرف النفى، وإليه أشار بقوله: وحرف النفى، نحو: والله ما زيد بقائم، ووالله لا زيد فى الدار ولا عمرو، وذلك لحصول غرض النفى مع الارتباط.

---

(١) انْظُرْ: قول الأخفش فى: المفصل ص ٤٥٨، وابن يعيش ٩/ ١٠٦، والإيضاح ٢/ ٣٣٠، والتخمير ٤/ ٢٦٠، والرضى ٤/ ٣١٢، وابن القواس ص ٨٣٥، والصفوة الصفية ١/ ٣٢٧.

(٢) أحدهما: أنهم يذكرون المقسم عليه بعده فيدل ذلك على أن ما تقدم عليه غيره، والثانى: أنهم يأتون بالمقسم عليه نفيا، ولو كان ذلك بمعنى القسم عليه لكان المقسم عليه مطابقا. انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٥، وانْظُرْ: المفصل ص ٤٥٨، والإيضاح ٢/ ٣٣٠، وابن القواس ص ٨٣٥.

(٣) انْظُرْ: الروض الأنف ٤/ ١٢٦، طبعة: دار الفكر.

(٤) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٥٥: " لأن (إذن) تفيد الجزاء وهى ها هنا على النقيض، فكان يقتضى أن يقول: إذن تعمد؛ لأنه وقع جواباً لقول مَنْ طَلَبَ السَلَبَ وليس يُقاتل، فقالوا: إنَّ الظاهر أنَّ الحديث (لا ها اللهُ ذا لا تعمَدُ إلى أسَدٍ) فصحفها بعض الرواة ثم نقلت كذلك " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣١٦، والصفوة الصفية ١/ ٣٣٣.

(٦) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٣٧، والصفوة الصفية ١/ ٣٣٣.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣١٦: ٣٢١ وقد فصل القول فى هذه المسألة، وانْظُرْ: ابن يعيش ٩/ ٩٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٣ وما بعدها، والهمع ٢/ ٣٩٧ وما بعدها.

(٨) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٣٨.

وإن كانت فعلية مثبتة فإن كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع (قد) لفظا أو تقديراً[(١)] نحو: والله لقد قام، ووالله لقام، وقد يجيء مع (قد) وحدها نحو: **{قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا}**[(٢)].

وإن كان فعلها مضارعاً فلا يخلو إما أن يراد منه الحال أو الاستقبال، فإن كان الأول يكون باللام فقط نحو: والله ليقوم زيد، ولا يدخل عليه [النون][(٣)] لكونها علامة الاستقبال، وإن كان الثاني[يكون][(٤)] باللام والنون؛ ليكون أدل على الاستقبال نحو قوله تعالى: **{لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}**[(٥)] فاللام لمجرد التأكيد[(٦)].

وإن كانت فعلية منفية وكان فعلها ماضيا لزمها (ما) و(لا)[(٧)] نحو: والله ما قام زيد، أو: لا قام عمرو.

وإن كان فعلها / مضارعا لزماه مع نون التأكيد أو بدونها[(٨)] نحو: والله لا أفعلنّ، أو: لا أفعل. **(١٢٤/أ)**

ويجوز حذف حرف النفي من اللفظ مع كونه مراداً في المعنى إذا كان المضارع منفيا[(٩)]؛ لدلالة الحال عليه كقوله تعالى: **{تَاالله تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ}**[(١٠)] أي: لا تفتؤ؛ لأن حذف اللام ونون التأكيد دليل على أنه منفي؛ لأن المثبت ملزوم لأحدهما.

وأما إن [كان][(١١)] القسم للسؤال والاستعطاف، أي: لطلب العطف والترحم[(١٢)] على سبيل التضرع، فيجاب بما فيه معنى الطلب لفظا أو تقديراً، كقولك: بالله أخبرني هل زيد بقائم[(١٣)]؟ وقول الشاعر:

بِاللهِ يَا ظَبْيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ::: مِنْكُنَّ لَيْلاىَ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ[(١٤)]

---

(١) قال ابن القواس ص ٨٣٨: " أما اللام فللربط، وأما (قد) فلتقريب الماضي من زمن الحال " ا. هـ.

(٢) سورة الشمس الآية (٩).

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح الرضي ٤/ ٣٢١.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) سورة الأنبياء من الآية (٥٧).

(٦) انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٢٠٨ وما بعدها.

(٧) قال ابن القواس ص ٨٣٨: " وقد ينفى بـ (لا) إلا أن الماضي يصير بها في معنى المستقبل " ا. هـ. وانْظُرْ: الرضي ٤/ ٣٢٣.

(٨) قال ابن القواس ص ٨٣٩: "... أما (ما) فتخلص المضارع للحال نحو: والله ما يقوم زيد الآن، وأما (لا) فتخلصه للاستقبال نحو: والله لا يقوم زيد غداً " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الألفية له ص ٤٣٥.

(٩) انْظُرْ: ابن يعيش ٩/ ٩٧، والرضي ٤/ ٣٢٥، وابن القواس ص ٨٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٠.

(١٠) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٨٥)، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٣٣٧.

(١١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٢) في الأصل (الترحيم).

(١٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٥.

(١٤) من البسيط لعبد الله بن عمرو العرجي في: التصريح ٢/ ٢٩٨، وغير منسوب في: الإنصاف ٢/ ٤٨٢، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٣، ويروى: ليلاى منكن، بدلا من: منكن ليلاى. واستشهد به على أن قسم=

ويحذف جوابه إذا اعترضَ أو تقدَّمه ما يدل عليه، و(عن) للمجاوزة.

ويحذف جوابه أى: جواب القسم إذا اعترض القسم يعنى: إذا توسط بين ما يدل على الجواب من مبتدأ أو خبر، نحو: زيد والله قائم، ومن الشرط والجزاء، نحو: إن تأتنى والله أكرمك، وذلك لأن خبر المبتدأ وجزاء الشرط يسدّ مسد الجواب، إذ هو فى المعنى المقسم عليه فاستغنى عن الإعادة.

أو تقدمه أى: القسم ما يدل عليه، أى: على الجواب، نحو: زيد قائم والله، وإن تأتنى أكرمك والله، لأن ما تقدم يدل على الجواب لكونه فى المعنى هو المقسم عليه فاستغنى عن الإعادة أيضا[1].

وقد تحذف[2] الجملة القسمية إذا كان جوابها فعلا منفيا عاملا فى (عوض) و(دهر) كقولك: لا أفعل كذا عوض العائضين ودهر الداهرين؛ لأن عوض العائضين ودهر الداهرين لا يستعملان إلا فى القسم، لدلالتهما عليه؛ لأنهما لما كانا[3] لتأكيد النفى فى الزمان المستقبل يدلان على القسم الذى هو أيضا للتأكيد، والتقدير: والله لا أفعل كذا عوض العائضين ودهر الداهرين[4]، وكذا إذا قام (جير) من حروف التصديق مقامها[5] نحو: جير لا أفعلنّ كذا، أى: والله لا أفعلنّ عوض، وذلك لوجود ما يقوم مقامها ويدل عليها بكثرة استعماله فى القسم.

و(عن) عند كونها حرفا من الحروف الجارة للمجاوزة[6] كما فى نحو: رميت السهم عن القوس، فإنه قد تجاوز السهم عن القوس.

وقيل: المعنى هنا أن رمْىّ السهم منى قد حصل بالقوس، ولذلك ذهب البعض[7] إلى أنها فى المثال المذكور بمعنى الباء.

=السؤال لا يتلقى إلا بما فيه الطلب لفظا أو تقديراً.

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٥٦، والرضى ٤/ ٣٢٦، وابن القواس ص٨٤٠، والجامى ٢/ ٣٣١.

(٢) فى الأصل (يحذف).

(٣) فى الأصل (كان) وهو لحن.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٢٧، والهمع ٢/ ٤٠٩ وفيه أن كون (عوض) مغنيا عن القسم هو مذهب الكوفيين.

(٥) قال الرضى ٤/ ٣٢٨: " ويقوم مقام الجملة القسمية أيضا بعض حروف التصديق وهو (جير) بمعنى (نعم) والجامع: أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم، تقول: جير لأفعلن، كأنك قلت: والله لأفعلن " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢٢٦، واللمع ص ١٢٨، ومعانى الحروف ص ٩٥، والمفصل ص ٣٧١، وابن يعيش ٨/ ٤٠، والمغنى ١/ ١٦٨، وقد قال ابن هشام: " ولم يذكر البصريون سواه، نحو: سافرتُ عن البلد، ورغبت عن كذا، ورمَيْتُ السهم عن القوس " ا. هـ، وانْظُرْ: الجنى ص ٢٤٥، ومصابيح المغانى ص ٢٠٥.

(٧) المراد بالبعض هنا ابن مالك فقد قال فى شرح التسهيل ٣/ ١٦٠: " واستعمال (عن) للاستعانة كقول العرب رميتُ عن القوس، كما يقولون: رميت بالقوس، فـ (عن) هنا كالباء فى إفادة الاستعانة ا. هـ. وانْظُرْ: الجنى ص ٢٤٦، والمغنى ١/ ١٧٠.

وعلى للاستعلاء،

ثم اعلم أن المراد من المجاوزة الانتقال من المحل، ثم ذلك قد يكون بالزوال والوصول إلى آخر، كما فى المثال المذكور، فإن السهم قد زال عن القوس ووصل إلى المرمىّ، أو بالوصول وحده نحو: أخذت عن زيد العلم، فإن العلم قد وصل إلى المحلّ الثانى مع ثبوته فى المحل الأول أو بالزوال وحده نحو: أديت الدَّيْنَ عنه، فإن الدَّيْنَ قد زال عن ذمة المدين مع عدم وصوله إلى محل آخر[1].

وأما عند كونها اسما فيكون بمعنى الجانب وذلك عند دخول حرف الجر عليها[2] نحو:

وَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ::: مِنْ عَنْ يَمِينِى مَرَّةً وَأَمَامِى[3]

وعلى عند كونها حرفا أيضا للاستعلاء، وهو إمَّا حسى نحو: زيد على الفرس، أى: استعلى، أو حكمى نحو: عليه دَيْن، وفلان علينا أمير[4]، وقد يكون بمعنى (مع)[5] نحو: فلان على جلالته يفعل كذا، أى: مع جلالته، وبمعنى الباء[6] نحو: مررت عليه، أى: به، وذلك إذا جاوزته فى المرور؛ لأنك لمجاوزتك إياه كأنك جزت فوقه فى كثرة السير، أو إذا كان المرور من جانب العلو فمعنى الاستعلاء ظاهر حينئذ.

وقد يكون بمعنى (فى)[7] كما قال الله تعالى:**{وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ}**[8] أى: فى ملكه.

وبمعنى (من)[1] كما قال الله تعالى أيضا:**{إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ}**[2] أى: من الناس.

---

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٤١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣١٤، والجامى ٢/ ٣٣٢.

(٢) انْظُرْ: أدب الكتاب ص ٣٢٩، وشرح المصنف ٣/ ٩٥٧، والنكت الحسان ص ١٠٩، والتصريح ٢/ ١٨.

(٣) من الكامل لقَطَرىّ بن الفجاءَة فى: الديوان ص ١٧١، وشرح ديوان الحماسة ١/ ١٣٦، وضرائر الشعر ص ٢٣٨، والخزانة ١٠/ ١٥٨، والتصريح ٢/ ١٩، وبلا نسبة فى: ابن يعيش ٨/ ٤٠، والمغنى ١/ ١٧١ والرضى ٤/ ٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠، والأشمونى ٢/ ٢٢٦، والهمع ١/ ٥٠٠، ٢/ ٣٨١. والدَريئة: الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى، والشاهد قوله (من عن يمينى) حيث جاء (عن) اسما بمعنى (جَانب) لدخول (من) الجارة عليه.

(٤) انْظُرْ: المفصل ص ٣٧٠، وابن يعيش ٨/ ٣٧، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥٥، والرضى ٤/ ٣٣٢، وابن القواس ص ٨٤١.

(٥) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، والقتبى، وابن مالك انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، والهمع ٢/ ٣٥٥. وانْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ١٦٣، والجنى ص ٤٧٦، والمغنى ١/ ١٦٤، والتصريح ٢/ ١٥.

(٦) انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٧٣٥، والمغنى ١/ ١٦٥، والهمع٢/ ٣٥٥، والأشمونى٢/ ٢٢٢، والتصريح٢/ ١٥.

(٧) انْظُرْ: الجنى الدانى ص ٤٧٧، والمغنى ١/ ١٦٤، والهمع ٢/ ٣٥٥.

(٨) سورة البقرة من الآية (١٠٢)، وفى الأصل: (يتلوا) وهو خطأ.

(١) انْظُرْ: الجنى الدانى ص ٤٧٨، والمغنى ١/ ١٦٥، ومصابيح المغانى ص ٢١٤.

(٢) سورة المطففين من الآية (٢)، وفى الأصل: (كالوا) وهو خطأ.

وقد يكونان اسمين بدخول (من) عليهما، والكاف للتشبيه، وزائدة.

ويكون بمعنى (عن)[1] كما قال: ارمى عليها، أى: عنها، ويكون بمعنى (عند) كما فى قوله تعالى:**{وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ}**[2] أى: عندى.

وأما ما عند كونها اسما فتكون بمعنى الفوق نحو قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُها[3]

أى: من أعلاه، إذ لو كانت حرفا لما دخل الجار عليها، وأشار إلى ذلك بقوله: وقد يكونان أى: (عن) و(على) اسمين بدخول من عليهما يعنى: لو كانا[4] حرفين لم يدخل عليهما حرف جر.

والكاف فى أكثر الأحوال عند كونها حرفا تستعمل للتشبيه[5] نحو: الذى كزيد عمرو، فهى فى هذا المثال صريح للحرفية؛ لأن (الذى) لكونه موصولا يقتضى الصلة، والصلة لابد وأن تكون جملة، وهذا الغرض لا يحصل إلا بحرفية الكاف وحذف فعله المتعلق[6].

فإن قلت[7]: يجوز ألا يكون حرفا، ويكون جملة على تقدير حذف الصدر!

قلت: ذلك تكلف، مع أنه ليس بكثير متسع فى كلامهم، فجعلُها حرف جر أرجح منه.

وزائدة فى نحو قوله تعالى:**{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شىء}**[8] والمعنى: ليس مثله شىء؛ لأنه لو لم تكن زائدة لاختل المعنى، إذ الآية إنما سيقت لبيان نفى المثل، وجعلُها غير مزيدة يوهم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك؛ لأنك إذا قلت: ليس مثله مثلك أحد، كان كأنك قلت: ليس مثل فلان الذى هو مثلك أحد، فأثبت فلانا ذلك مثلا له.

---

(١) انْظُرْ: الرصف ص ٣٧٢، والجنى ص ٤٧٧، والمغنى ١/ ١٦٤.

(٢) سورة (طه) من الآية (١٤).

(٣) صدر بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلى وعجزه: تَصِلُّ وعن قَيضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ، وهو له فى: الاقتضاب ص ٤٢٨، وابن يعيش ٨/ ٣٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وضرائر الشعر ص ٢٣٧، والتصريح ٢/ ١٩، والخزانة ١/ ١٤٧، وغير منسوب فى: الكتاب ٤/ ٢٣١، والمقتضب ٣/ ٥٣، وكتاب الشعر ١/ ١٨١، والشيرازيات ١/ ١٠٨، والمقرب ص ٢٦٨، يشبه ناقته بقطاة واردة من عند أفراخها. والشاهد قوله: (من عليه) فـ (على) فيه اسم لدخول (من) عليها وهى بمعنى (فوق).

(٤) فى الأصل (كانت) وهو تَصْحِيف.

(٥) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢١٧، واللمع ص ١٢٩، والمفصل ص ٣٧١، والمغنى ١/ ١٩٩.

(٦) قال ابن الحاجب: ".. فقوله: الذى كزيد، تتعين فيه الحرفية؛ لأنه وقع صلةً، ولا يقع الاسم المفرد صلة" انْظُرْ: الإيضاح ٢/ ١٥٧، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٣٦، وابن القواس ص ٨٤٣.

(٧) انْظُرْ مثل هذا لاعتراض وجوابه فى: الرضى ٤/ ٣٣٦، وابن القواس ص ٨٤٣.

(٨) سورة الشورى من الآية (١١)، وانْظُرْ هذه الآية فى: إعراب النحاس ٤/ ٧٤، ومعانى الزجاج ٤/ ٣٩٥، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٢٤، ومعانى الحروف ص ٤٨، والكشاف ٣/ ٣٩٩، والطبرى ١٠/ ١٢، والصفوة الصفية ١/ ٢٨٨.

وقيل[1]: لو لم تكن زائدة للزم نفيه تعالى؛ لأنه نفى مثل مثله وهو مثل مثله لأن المماثلة من الجانبين.

وفيه نظر[2]؛ لأن اللازم حينئذ [من][3] نفى الله تعالى صفة[4] المثلية، وليس بمحال، إذ لا يلزم منه نفى ذات الله، لجواز أن يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية.

وقيل: يجوز / أن يكون المثل صلة دون الكاف[5]، لورود زيادة المثل فى غير هذا الموضع كما فى (١٢٤/ب) قوله تعالى: **{فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ}**[6] على أحد التأويلين[7]، والمقصود أنها زائدة يوصل بها فى الآية إلى إدخال الكاف على الضمير، إذ لا يمكن بدون ذلك، لكونها مختصة بالظاهر.

ويحتمل أن لا يكون كل واحد منهما زائداً لذلك، بل سوق الكلام كان لنفى المثل بطريق الكناية وهى الانتقال من اللازم إلى الملزوم[8]، وذلك بأن يذكر المثل فى الكلام ويراد به ما أضيف إليه بذلك الطريق، ولا فرق باقتضاء تلك الطريقة بين: ليس كالله شىء، وبين: ليس كمثله شىء، إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها[9]، فإن أصل المعنى واحد فيهما، لكن الكناية فضل مبالغة ليس فى التصريح، وذلك لأنهم سلكوا هذه الطريقة عند وجود صفات كما يشاهدونها فى تلك الذات، فيقدرون لها من يشاركها فى تلك الفضائل، ويجعلونها عاما، ويثبتون لهذا المقدر ما يريدون إثباته لهذه[10] الذات، يلزم إثباته لها بالطريق البرهانى نحو: مثلك يجود ومثلك لا يبخل، فظهر منه أنه ليس من شرط هذه الطريقة وجود ذلك المثل فى الخارج، فاللازم فى الآية نفى أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفى مثله، إذ لو كان لمثل الله تعالى مثل مثله.

وقيل: المثل ههنا بمعنى الصفة فمعناها: ليس كصفته صفة أحد[11].

---

(١) هذا قول ابن القواس فى: شرحه ص ٨٤٤، وانْظُرْ: الغجدوانى ص ٥٥٠، والأصبهانى ص ٨٦٥.
(٢) انْظُرْ مثل هذا النظر فى: الغجدوانى ص ٥٥٠.
(٣) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدوانى.
(٤) فى الأصل (بصفة).
(٥) انْظُرْ: تفسير الطبرى ١٠/ ١٢، ومعانى الحروف ص ٤٩، والبحر ٩/ ٣٢٧، والدر المصون ٦/ ٧٧.
(٦) سورة البقرة من الآية (١٣٧).
(٧) الأول: أنها زائدة، والتقدير: بما آمنتم به، وهى قراءة ابن مسعود، وابن عباس، والثانى: أنها ليست بزائدة والمثلية متعلقة بالاعتقاد أى: فإن اعتقدوا بمثل اعتقادكم، أو متعلقة بالكتاب أى: فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذى آمنتم به. انْظُرْ: البحر ١/ ٦٥٢، والدر المصون ١/ ٣٨٦.
(٨) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٣٩.
(٩) انْظُرْ: الكشاف ٣/ ٣٩٩.
(١٠) فى الأصل (لهذا) وهو تَصْحِيف.
(١١) انْظُرْ: البحر ٩/ ٣٢٧، والدر المصون ٦/ ٧٧، والمغنى ١/ ٢٠٣.

وقد يكون اسما، ومذ ومنذ للابتداء فى الزمان الماضى، والظرفية فى الحاضر مثل: ما رأيته مذ شهرنا، ومنذ يومنا.

وقد يكون أى: الكاف اسما بمعنى (المثل)، وسيبويه لم يجوّز اسميتها إلا عند الضرورة[1] حيث يدخل عليها حرف الجر[2] كما فى قول العجاج[3]:

بِيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ ::: يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمٍّ [4]

والأخفش جوّزها على الإطلاق[5].

ومذ بضم الميم على الأكثر وكسرها على غيره، ومنذ وضعتا للزمان فهما يستعملان للابتداء أى: لابتداء الغاية فى الزمان الماضى كما أن (من) لابتداء الغاية فى المكان[6]، إلا أن استعمالهما فى الزمان متفق عليه واستعمال (مِن) للمكان خاصة مختلف فيه كما مر[7] تقول: ما رأيته مذ، أو: منذ سنة كذا، أى: ما رأيته من سنة كذا إلى الآن، وهذا يؤيد كونهما لابتداء الغاية، ولا يجوز: ما أرى مذ سنة.

والظرفية، أى: (مذ) و(منذ) يكونان للظرفية بمعنى (فى) فى الزمان الحاضر كما فى مثل قولك: ما رأيته مذ شهرنا، وفى مثل: ما رأيته منذ يومنا، كما تقول: ما رأيته فى شهرنا وفى

(١) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٤٠٨، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه، والمحققين انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٠٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٠٥/ ب، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٣٦٤.

(٢) انْظُرْ: الكتاب ١/ ٤٠٨، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه، والمحققين انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٠٣، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٠٥/ ب، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٣٦٤.

(٣) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدى التميمى أبو الشعثاء، راجز مُجيد، ولد فى الجاهلية وقال الشعر فيها ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك. انْظُرْ: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٣٨، والشعر والشعراء ص ٣٧٤، والأعلام ٢/ ٨٦.

(٤) من الرجز وهو للعجاج فى: ملحق ديوانه ص ٤١٥، والخزانة ١/ ١٦٦، والتصريح٢/ ١٨، وغير منسوب فى: ابن يعيش ٨/ ٤٢، ولباب الإعراب ص ٤٤١، وشرح المصنف ٣/ ٩٥٨، والتخمير٣/ ٢٢٢، والجنى الدانى ص ٧٩، والمغنى ١/ ٢٠٣، والجامى ٢/ ٣٣٣، والأشمونى ٢/ ٢٢٥، والهمع ٢/ ٣٦٤. وجم: جمع جمّاء وهى التى لا قرن لها، والبَرَد: شيء ينزل من السحاب يشبه الحصى ويسمى حب المزن، والمنهم: الذائب، يصف نسوة بصفاء الثغر وأن أسنانُهُنَّ كالبرد الذائب. والشاهد قوله(عن كالبرد) فأدخل حرف الجر على الكاف فدل على أنها اسم بمعنى مثل وتقديره: عن مثل.

(٥) ذهب الأخفش، والفارسى، وتبعهما الجزولى، وابن مالك، إلى أنها تكون اسما فى الكلام اختياراً، نظراً إلى كثرة السماع. انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٧١٣، والهمع ٢/ ٣٦٥، وانْظُرْ: الإيضاح ص ٢٥٩، والمسائل البصريات ص ٥٣٧، والمسائل العضديات ص ٢١٩، والمقتصد ٢/ ٨٥٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٠، والمقدمة الجزولية ص ١٣١، والرضى ٤/ ٣٣٧، والجنى الدانى ص ٧٩، والمغنى ١/ ٢٠٤.

(٦) قال سيبويه ٤/ ٢٢٦: " وأما (مُذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (من) فيما ذكرتُ لك... " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ٤/ ١٤٣، والمقتصد ٢/ ٨٥٤.

(٧) انْظُرْ: قسم التحقيق.

وحاشا، وخلا، وعدا، للاستثناء.

يومنا، فيكون نفيا للرؤية فى الشهر واليوم المذكور[1]، وبهذا ظهر أن المثالين المذكورين لكونهما ظرفين، لا أنّ أحدهما لابتداء الغاية والآخر للظرفية، وذلك لأن العرب لا تريد بهما عند دخولهما على زمانٍ أنت فيه الظرفية بالوضع والاستعمال.

ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فى أنهما هل يدخلان على المضمر أم يختصان بالمظهر؟

فذهب المحققون إلى الثانى، خلافا للمبرد[2] فهو قال: إنهما لكونهما لابتداء الغاية يدخلان على المضمر أيضا قياساً على (مِن)، والمذهب المشهور المنسوب إلى المحققين أنه لا يوجد إضافة إلى المضمر فى كلام الفصحاء، ومجرد القياس لا يكفى ما لم يعضده استعمال الفصحاء.

وظاهر اللباب يدل على أن خلاف المبرد فى (مذ) دون (منذ)[3]، والغرض[4] أن (مذ) أوغل فى الاسمية لتصرفهم فيه بحذف النون؛ لأن أصله (منذ) بدليل تصغيره اسما (مُنَيْذ)[5] ما لم يتصرف فيه بقى على جموده فكان أشبه بالحرف الذى هو (مِن).

وحاشا، وخلا، وعدا، هذه الثلاثة عند استعمالها حرف جر للاستثناء، أى: فيها معنى الاستثناء، وقد تستعمل أى: هذه الثلاثة أفعالا أيضا - كما مرّ[6] - لكن استعمال (حاشا) حرف جر أفصح من استعماله فعلا[7].

واستعمال (خلا) و(عدا) فعلين أفصح من استعمالهما حرف جر، فالعكس فى هذين البابين ضعيف[8].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٦٠، والرضى٣/ ٣٠١ وفيه: " إن كان الفعل حالا نحو: ما أراه منذ شهرنا ومنذ اليوم، فهما بمعنى (فى)، قال الأندلسى: وهذا تقريب، وإلا فـ (مُذ) يقتضى ابتداء الغاية، ولا تقتضيه (فى) " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ قول المبرد فى: الارتشاف ٣/ ١٤٢١، والهمع ٢/ ١٦٨.

(٣) قال فى اللباب ص ٤٣٤: " و(مُذ) لابتداء الغاية فى الزمان، ولا تدخل المضمر... و(مُنذ) فى معناها، إلا أن المبرد يدخلها على المضمر " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح الفالى ل ٢٧٨/ أ، والرضى ٣/ ٢٩٣.

(٥) قال سيبويه ٣/ ٤٥٠: " هذا باب ما ذهبت عينه، فمن ذلك (مُذ) يدلّك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُنْذُ فإن حقّرته قلت: (مُنَيْذٌ) " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٧) قال ابن القواس ص ٨٤٦: " فيها أقوال: أحدها: لسيبويه وهو أنها حرف جر لا غير، وثانيها: للمازنى والكسائى، ونقل عن المبرد، أنها فعل لا غير، وثالثها: المشهور عن المبرد أنها تكون تارة حرفا لورود الجر بها وتارة فعلا لتصرفها، ورابعها: للفراء أنها فعل لا فاعل له " ا. هـ. وانْظُرْ: الفاخر ص ٥٠١، والهمع ٢/ ٢١١ وما بعدها.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٦٠.

وقال بعض الشراح: إنَّ عدا، وخلا، لا يستعملان حرفين إلا في الاستثناء، وأما حاشا فقد يكون حرفا في غير الاستثناء نحو: حاشا زيد أن يناله السوء، على تقدير (أن يناله) مبتدأ و(حاشا) خبره، كما تقول: على زيدٍ أن يقوم[1] أي: عليه قيامه.

فتقييد حاشا بالاستثناء كـ: عدا، وخلا ليس بجيد.

وظهر بذلك بطلان ما يقال[2]: " إنما قيد هذه الثلاثة بقوله (للاستثناء) [لأنها إذا لم تكن للاستثناء][3] لم يَكُن[4] حروفا ".

والحق في التوجيه أن يقال: " إن هذا ليس بقيد ضروري بل بيان أن هذه الثلاثة تستعمل للاستثناء[5].

* * * * *

---

(١) في الأصل (يقول) وهو تَصْحِيف.
(٢) هذا قول صاحب المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٧٧.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وما أثبته من الشرح المتوسط.
(٤) في الأصل (لا يكون) وما أثبته من الشرح المتوسط.
(٥) انْظُرْ: شرح الغجدواني ص ٥٥٣.

[الحروف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها)]

الحروف المشبهة بالفعل: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولَعَلَّ، ولها صدر الكلام.

ومنها: الحروف المشبهة بالفعل، وإنما سميت بذلك لأنها مشبهة بالفعل التام المتصرف[1] من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال.

أما الأول: فلكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ومفتوحة الأواخر.

وأما الثاني: فلتضمنها معنى الفعل فإنّ في (إنّ) معنى أكدت وتحققت، و(كأنّ) معنى شبهت، وكذلك حال غيرهما، وأيضا يقتضى الأمرين كالفعل المتعدى المقتضى فاعلا ومفعولا، وذلك لأن هذه الحروف إنما وضعت لإحداث معان فى الجملة الداخلة هى عليها لم توجد فيها قبل ذلك الدخول، فقولك: زيد منطلق، إخبار عن انطلاق زيد ساذج عن الأعراض العارضة، فإذا أردت إمضاءه على التوكيد أو على التشبيه أو غير ذلك من معانى هذه الحروف أدخلت عليه حرفا بحسبها، فلذلك عملت عمله من الرفع والنصب / إلا أن منصوبها كان مقدما على (١٢٥/أ) مرفوعها[2] لزوماً إذا لم يكن طرفا؛ للفرق بينهما، على أن عملها قد ثبت على سبيل الفرعية على الأفعال، لأن الأصل فيها تقديم المرفوع على المنصوب.

والثالث: فللزومها الأسماء كالأفعال، ولحوق نون الوقاية، والتخفيف بحذف إحدى نونى (إنّ) و(أنّ) و(كأن) و(لكن).

وتلك الحروف ستة، إحداها: إنَّ بالكسر، وثانيها: أَنَّ بالفتح، وهما لتحقيق مضمون الجملة الداخلة هما عليها، وثالثها: كأن للتشبيه بين اسمها وخبرها، ورابعها: لكن للاستدراك، وخامسها: ليت للتمنى، وسادسها: لعل للترجى، وسيجيء التفصيل لكل منها.

فإن قلت: فعلى هذا ينبغى أن يقول (الأحرف) لأن المقام مقام جمع القلة، و(الحروف) جمع كثرة!

قلت: نعم إلا أن المصنف تسامح واستعمل ذلك على سبيل الاستعارة.

ولها أى: للحروف المشبهة بالفعل صدر الكلام[3] ليحصل المخاطب علم بمعنى الكلام من أول الأمر ولا يبقى متردداً بين المعانى المتعددة فى أن المقصود منها أيها.

والحاصل أن كلا منها يدل على نوع من أنواع الكلام وذلك يقتضى التقديم ليتحقق

---

(١) انْظُرْ: وجه الشبه بينهما فى: أسرار العربية ص ١٤٣ وقد ذكر خمسة أوجه، وانْظُرْ: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٥ وما بعدها، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٢٣، وتعليق الفرائد ٤/ ١٨.

(٢) انْظُرْ علة تقديم منصوبها على مرفوعها فى: أسرار العربية ص ١٤٥ وقد ذكر وجهين لذلك، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٤٦ وما بعدها، وابن القواس ص ٨٤٩.

(٣) قال الرضى ٤/ ٣٥١: " كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه فمرتبته الصدر... " ا. هـ.

سوى (أَنَّ) فهى بعكسها، وتلحقها (ما) فتلغى على الأفصح.

المخاطب المعنى من أول[1] الأمر فيبنى عليه، ولولا ذلك لا يتفرغ باله لأمر مخصوص يبنى عليه، ولأن بعضها كـ (ليت) و(لعل) و(كأن) للإنشاء أو بعضها كـ (إن) و(لكن) للابتداء فى الكلام[2].

سوى أَنّ بفتح الهمزة فهى، أى: (أَنّ) المفتوحة بعكسها، أى: [بعكس][3] هذه الحروف فى أنها لا تقتضى صدر الكلام، فإنها لكونها مع ما عملت فيه فى تأويل المفرد مفتقرة إلى جزء آخر ليتم به الكلام، ويجب تقديم ذلك الجزء عليها فى اللفظ وإن كان معه آخر فى المعنى حيث لا يؤمن من الالتباس بالمكسورة، وأما عند الأمن فلا، كما بعد (لولا)[4].

فإن قلت: إن أريد بالصدارة صدارة هذه الحروف على معمولها فإن الكل سواء، فمعنى الاستثناء [ضائع][5] وإن أريد مطلق الصدارة فينبغى أن يستثنى (لكن) أيضا، كذا ذكر فى بعض الشروح من غير جواب!

قلت: هذا كلام وهمى، منشؤه سوء الفهم؛ لأن المقصود صدارتها على ما وقعت فيه من الكلام، فـ (أَنَّ) لا تتم كلاما إلا مع ما تقدمها بخلاف (لكنَّ).

وتلحقها (ما) أى: تلحق هذه الحروف (ما) الكافة فتلغى[6] هذه الحروف عن العمل حينئذ؛ لأن (ما) إنما تسمى كافة لكفها ما تدخل عليه من العامل عن العمل تقول: إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ، قال الله تعالى:**{أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ}**[7] وإنما تلغى حينئذ على الوجه الأفصح بخروجها عن مشابهة الفعل[8] حيث تبطل بدخولها ملازمتها الأسماء.

وفيه إشارة إلى جواز إعمالها - وإن [كان][9] على غير الأفصح - كما جاء فى قول النابغة الذبيانى:

---

(١) فى الأصل (الأول) وهو تَصْحِيف.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٦١، والرضى ٤/ ٣٥١، وابن القواس ص ٨٤٩.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) انْظُرْ علة كون (أن) ليس لها صدر الكلام فى: شرح المصنف ٢/ ٣٦٧ وما بعدها، والرضى ٤/ ٣٥٢، والجامى ٢/ ٣٣٦، والكناش ٢/ ٩٠.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) إذا لحقت (ما) هذه الحروف فللنحويين فيها ثلاثة مذاهب، الأول: جواز الإعمال والإلغاء فى جميعها وعليه الزجاجى، والثانى: جواز الإعمال والإلغاء فى ليت، ولعل، وكأن، والإلغاء فيما عداها وهو مذهب ابن السراج، وأبى إسحاق، والثالث: جواز الإعمال والإلغاء فى (ليت) وحدها والإلغاء فيما عداها وهو مذهب الأخفش. انْظُرْ: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور١/ ٤٣١ وما بعدها، وانْظُرْ: التصريح١/ ٢٢٥، والأشمونى ١/ ٢٨٤.

(٧) سورة الأنبياء من الآية (١٠٨).

(٨) فى الأصل (الاسم) وهو خطأ.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وتدخل حينئذ على الأفعال.

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَـذَا الْحَمَامٌ لَنَا ::: إِلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصَفُهُ فَقَدِ[1]

على أحد الوجهين.

النظر فى ذلك النصب فى (الحمام) بجعل (ما) زائدة، والحروف الزوائد لا تمنع العامل عن العمل كما فى قوله تعالى:**{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ}**[2].

قال بعضهم[3]: جعل (ما) كافة وهذه الحروف ملغاة أولى فى (إنَّ) و(أَنَّ) و(لكنَّ) وجعل (ما) ملغاة وهذه الحروف معملة أولى فى (ليت) و(لعل) و(كأنَّ)؛ لأن فى هذه الثلاثة قوة القرب من معنى الفعل؛ لأن معناها: تمنيت، وترجيت، وشبهت، بخلاف الثلاثة الأول فإنها لتأكيد معنى الجملة.

وفيه نظر، لأن كلها مستوية الأقدام فى ذلك على ما صرح به الغجدوانى[4] من أن معنى (إن) أكدت، ومعنى (لكن) استدركت، فالأولى أن يعلل بتغيير هذه الثلاثة معنى الابتداء، بخلاف تلك فإنها لا تغير[5].

وتدخل هذه الحروف حينئذ، أى: حين دخول (ما) الكافة عليها على الأفعال كدخولها على الأسماء، المراد: بيان تعميم دخولها حينئذ على الجملة الفعلية والاسمية، تقول: إنما زيد قائم، وإنما يقوم[6] زيد، وذلك لأنهم لما قصدوا تأكيد النسبة فى الجملة الفعلية ورأوا امتناع دخول هذه الحروف على الفعل أيضا، أتوا بـ (ما) الكافة إيذانا بذلك كما فى (رُبَّ) عند القصد إلى تقليل النسبة فى الجملة، وقالوا: الغرض من إلحاقها إفادة قصر الحكم على الشىء وذلك عند دخولها على الفعل وما فيه معناه، أو إفادة قصر الشىء على الحكم وذلك عند دخولها على الاسم الجامد.

وما قيل[1]: " إدخالها عليها لإفادتها ما يفيده النفى والإثبات، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فمعناه:

---

(١) من البسيط من قصيدة يسترضى بها النعمان بن المنذر، وكان واجداً عليه، وانظره فى: الديوان ص ٣٥، والكتاب ٢/ ١٣٧، وشرح أبياته ١/ ٣٣، وابن يعيش ٨/ ٥٨، والأزهية ص ١١٤، والتخمير ٤/ ٤٠، والمغنى ١/ ٧٥، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٣٣، والدرر ١/ ٣٠٦، وغير منسوب فى: الرضى ٤/ ٣٥٣. والشاهد قوله (ليتما هذا الحمام) يروى برفع (الحمام) على الإهمال، ونصبه على الإعمال.

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٥٩)، وانْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٥٦، والإقليد ص ١٧١٣.

(٣) هذا قول الزمخشرى فى مفصله ص ٣٧٦، وانْظُرْ: الإيضاح ٢/ ١٦٤.

(٤) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٥٤.

(٥) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٦٤.

(٦) فى الأصل (تقوم) وهو تصحيف.

(١) هذا قول ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٩٦٣.

فــ (إنَّ) لا تغير معنى الجملة، و(أَنَّ) مع جملتها فى حكم المفرد، ومن ثمة وجب الكسر فى موضع الجمل والفتح فى موضع المفرد.

ما زيد إلا قائم، و:{إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ}[1] معناه: ما إلهكم إلى الله "، راجع على ذلك.

لما شرع فى الكلام باعتبار التفصيل لبيان كل منها قال: فـ (إنّ) بالكسر لا تغير معنى الجملة الداخلة هى عليها، بمعنى: أنها لا تخرجها عن حكم الاستقلال[2] - ولهذا يحسن السكوت عليها كما يحسن قبل دخولها - بل تؤكده وتحققه، وفى قولك: إن زيداً قائم، معنى: زيد قائم، مع زيادة التأكيد والمبالغة.

و(أنّ) بالفتح مع جملتها فى حكم المفرد فإنها تغيره بأن تخرجها عن الاستقلال وتجعلها فى حكم المفرد المنتزع عن معنى خبر المبتدأ فى الجملة مضافا إلى المبتدأ، وذلك لا يحسن /(١٢٥/ب) السكوت معها إلا بانضمام شيء آخر، وهذا هو الفرق بينهما بعد اشتراكهما فى تحقيق مضمون الجملة وتأكيده[3].

ومن ثمة أى: ومن أجل أن (إنّ) المكسورة تَبْقى معها الجملةُ على فائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد وجب الكسر، أى: وجب الإتيان بـ (إن) المكسورة لفظا أو حكما فى موضع الجمل، أى: فى كل موضع ليس فيه شيء ينافى بقاء الجملة بحالها وإن جاز وقوع المفرد فيه، ولذلك كسرت فى خبر اسم (إن) وخبر المبتدأ على الأصح، وفى المفعول الثانى فى باب (ظننت) وإن كان كل منها موقع المفرد، ومن ثمة وجب الفتح أى: الإتيان بـ (أن) المفتوحة لفظا أو حكما فى موضع المفرد حقيقة أو حكما، أى: فى كل موضع فيه شيء ينافى بقاءها بحالها بل يقتضى تأويلها بالمفرد[4].

قيل: إنما كان كذلك لأنهم أرادوا أن يفرقوا بينهما فى اللفظ كما افترقا فى المعنى، وخصّوا الفتح بموضع المفرد لأنها لما كانت بمعناه احتاجت إلى شيء يصحبها من الاسم والفعل، فلما طال الكلام بذلك خصوها بأخف الحركات، بخلاف المكسورة فإنها لم تحتج إلى ذلك الشيء.

وقيل: لما كانت مصدرية أشبهت الناصبة للفعل فى كونها كذلك ففتحوها حملا عليها.

ثم لما بين الفرق [بين][5] مواضعهما على سبيل الإجمال أخذ أن يبينها على سبيل التفصيل

---

(١) سورة طه من الآية (٩٨)، وفى الأصل: (أنما إلهكم إله واحد)، سورة الأنبياء من الآية (١٠٨)، وما أثبته من: شرح المصنف ٣/ ٩٦٣ وهو الذى يقتضيه السياق.

(٢) قال ابن القواس ص ٨٥١: "... يعنى: لا يصير نوعا آخر ولا مفرداً، وإنما تفيد توكيد الجملة " ا. هـ.

(٣) انظُرْ فى الفرق بين (إنّ) و(أنّ): منازل الحروف للرمانى ٤٦، وابن يعيش٨/ ٥٩، والأصبهانى٨٧٢.

(٤) انظُرْ: الكناش ٢/ ٩١.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

فكسرت ابتداء، وبعد القول، وبعد الموصول.

فقال: فكسرت ابتداء[1] أى: تستعمل (إن) المكسورة إذا وقعت فى الابتداء؛ لأنه لا يقع فيه إلا الجملة لعدم جواز الاقتصار فى الابتداء على المفرد، سواء كان ذلك الابتداء فى أول الكلام كما فى قوله تعالى: **{إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِىّ}**[2] أو فى وسطه لكن كان مبتدأ به على طريق الاستئناف كقوله تعالى: **{وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا}**[3].

وكسرت أيضا بعد القول مع جميع ما يتصرف منه فعلا كان أو غيره نحو: قلت: إنك عالم، أو أنا قائل: إنك عالم، وكذلك البواقى لأن مقول القول لا يكون إلا جملة.

ثم ينبغى أن يعلم أن المراد من القول هو المجرد عن معنى العلم[4] والظن، وإلا فالفتح لا غير، فإن (إنَّ) يُفتح بعد القول بمعنى [الظن][5] كما يُفتح بعد الظن نفسه لأنك حينئذ تحكى كلا ما مبتدأ فى أصله، والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليها[6].

وكسرت أيضا بعد الموصول لأن الصلة لابد وأن تكون جملة.

وقد تكسر فى مواضع غير هذه الثلاثة لكن كلها داخلة تحت ما أجمله، أحدها: جواب القسم؛ لأن جوابه جملة مستقلة[7] نحو: والله إِنَّ زيداً قائمٌ.

الثانى: بعد واو الحال نحو: جاءنى زيد وإنه ضاحك؛ لأن تلك الواو لا تدخل إلا على الجملة المستقلة[8].

الثالث: بعد (حتى) التى للابتداء نحو: قام القوم حتى إن زيداً قائم، وإن كانت عاطفة أو جارة فتحت[9] بعدها لأن العاطفة تكون لعطف المفرد على المفرد، وكذا الجارة إنما تجر المفرد نحو: عرفت أمورك حتى أنك صالح؛ لأنه فى تقدير: حتى صلاحك[10].

---

(١) انْظُرْ مواضع كسر همزة (إنَّ) فى: توجيه اللمع ص ١٥٣، والمرتجل ص ١٧١ وما بعدها، وابن يعيش ٨/ ٦٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٩، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٧٨، والهمع ١/ ٤٣٨.

(٢) سورة الأحزاب من الآية (٥٦).

(٣) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٦٥).

(٤) فى الأصل (القوة) وهو تَصْحيف، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٥٦.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٧٨، والأصبهانى ص ٨٧٢، والفاخر ص ٤٢٥.

(٧) قال الرضى ٤/ ٣٥٦: " وقد تفتح (أنَّ) فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن فى خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أى: أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعد، إذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨١٥، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٧٩.

(٩) فى الأصل (وفتحت).

(١٠) انْظُرْ: المفصل ص ٣٧٧، وابن يعيش ٨/ ٦٢، والإيضاح ٢/ ١٧٣.

والرابع: بعد حرف التنبيه وهى (ألا) و(أما) و(ها) نحو قوله تعالى:**{أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ}**[1].

والخامس: إذا وقعت فى الخبر اللام نحو: علمت إنك لقائم[2].

والسادس: بعد حرف التصديق نحو: نعم إنك عالم.

والسابع: إذا وقعت بعد (إلا) إذا لم يكن مفرداً تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لى، وأما قولهم: غضبت عليك إلا أنك فاسق - بالفتح لا غير - فلأنه علة، أى: إلا لأنك فاسق.

وفتحت[3] أى: (إنَّ) إذا كانت مع ما عملت فيه فاعلة أى: واقع موقع الفاعل نحو: بلغنى أن زيداً خارج، والفاعل لكونه جزء الكلمة لا يكون إلا مفرداً، فهو فى تأويل: بلغنى خروج زيد، وفتحت أيضا إذا كانت مضافا إليها نحو: عجبت من اشتهار أنك فاضل، أى: من اشتهار فضلك، وأما نحو: عجبت من أنك منطلق، فقد عده البعض من أمثلة المضاف[4]، وبعضهم جعله قسما برأسه.

وكذلك فتحت إذا وقعت مبتدأة اصطلاحية لا لغوية؛ لأنها لا يلزم أن تقع فى أول الكلام كما مر نحو: حق أن زيداً منطلق، وذلك فى الكل؛ لكون الأصل فى هذه الأشياء الإفراد مع امتناع بقاء الجملة ههنا بحالها.

فإن قلت: هذا الكلام منقوض بقولنا: عجبت من وقت أن زيداً خارج، واجلس حيث أن زيداً جالس، فإنها فتحت ههنا مع أن هذا ليس من مواقع المفرد!

قلت: الفتح هنا نظراً إلى أن الأصل فى المضاف إليه أن يكون مفرداً وإن وقع الاستعمال الجملة إما جوازاً كما فى الأول، وإما لزوما[5] كما فى الثانى، مع أنه فى تأويل المفرد[6].

وقوله: وقالوا: لولا أنك، إشارة إلى وجوب الفتح بعد (لولا) الابتدائية، أى: التى لامتناع الشيء لوجود غيره باتفاق منهم، وأشار إلى دليله بقوله: لأنه، أى: إنما وجب الفتح بعد

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٣)، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ١٨٠.

(٢) قال الرضى ٤/ ٣٥٦ معللا لوجوب الكسر إذا وقع فى خبرها اللام: " لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كـ (إنَّ) المكسورة، فهما سواء فى المعنى " ا. هـ. وقال ابن القواس ص ٨٥٢: " لأن اللام فى نية التقديم فتُعَلِّقَ ما قبلها عن العمل " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الألفية له ص ٩٢٨، والمرتجل ص ١٧٣، والصفوة الصفية ٢/ ٧٩، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٧٩.

(٣) انْظُرْ مواضع فتح همزة (إنَّ) فى: الجنى ص٤٠٧، والارتشاف ٣/ ١٢٥٧، والهمع ١/ ٤٣٩ وما بعدها.

(٤) ومنهم: الرضى فى: شرحه ٤/ ٣٥٧، وابن القواس فى: شرحه ص ٨٥٣.

(٥) فى الأصل (لزومها) وهو تَصْحِيف.

(٦) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٨٧٤.

مبتدأ، ولو أنك؛ لأنه فاعل.

(لولا) لأن (أنّ) حينئذ مع ما عملت فيه مبتدأ محذوف خبره حذفا لازما لسد جوابها مسده، ولما التزم حذف الخبر بقى ما بعدها / مظنة للمبتدأ وحده وهو لا يكون إلا مفرداً[1]، فقولك: لولا (١٢٦/أ) أن زيداً منطلق، فى تقدير قولك: لولا انطلاق زيد، ولو كسرت لكان بمنزلة قولك: لولا زيد منطلق، وهو غير جائز لاستلزامه كون الجملة مبتدأ، كيف فإن المبتدأ مخبر عنه والجملة لكونها ليست باسم لا يصلح الإخبار عنها.

وكذلك الكلام فى قوله: ولو أنك، يعنى: وجب الفتح فيما بعد (لو) أيضا لأنه، أى: (أنَّ) مع معمولها حينئذ فاعل للفعل المقدر بعدها وهو لا يكون إلا مفرداً، وذلك أن (لو) لما كانت لكونها للشرط مختصة بالفعل اقتضى ذلك فاعلا، وهو لا يكون إلا مفرداً، فوجب الفتح[2]، فالتقدير فى قولك: لو أنك انطلقتَ انطلقتُ: لو وقعَ انطلاقُك.

لا يقال: لو كان الأمر على ما ذكر لكان ما بعد (لو) مظنة للجملة؛ لأن اقتضاء الفعل لا ينفك عن لزوم الفاعل لـه لأن الفعل لا ينفك عنه، والفعل مع الفاعل جملة بلا شك!

لأنا نقول: لما كان الفعل ههنا مما ترك استعماله على اللزوم لطول الكلام بـ (أَنّ) وصلتها ودلالة القرينة عليه كان المحل مظنة المفرد فقط وهو الفاعل وحده.

وما يقال[3]: " من أنها لو كسرت لتحققت جملة اسمية بعد الشرط وهو ممتنع لامتناع تقدير الفعل بعد[4] هذه الجملة مع أنه لابد لحرف الشرط من تقديره "!

كلام قريب إلى الصواب.

ثم (لو) لكونها طالبة للفعل وجب فى (أنّ) الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلا[5] فلا يجوز وقوع الاسم الجامد والمشتق المراد منه الدوام والثبوت، وعلى هذا اعتراض مشهور مذكور مع جوابه فى الضوء فليطلب ثمة[6].

---

(١) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٦٠، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٦٨، وابن القواس ص ٨٥٣.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٥٧، وابن القواس ص ٨٥٣، والصفوة الصفية ٢/ ٧٥، والأصبهانى ص ٨٧٤.

(٣) هذا قول الغجدوانى فى: شرحه ص ٥٥٨.

(٤) فى الغجدوانى: (قبل).

(٥) هذا قول الزمخشرى فى: مفصله ص ٤٦٩.

(٦) قال فى الضوء: " ولطلبها الفعل وجب فى (أَنَّ) الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلا، فلا يجوز الاسم نحو: لو أنّ زيداً أخوك، - مثلا - هكذا ذكره جار الله العلامة - رحمه الله -. وقد اعترض عليه بقوله تعالى:{وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ}، وقد أجاب عنه فخر المشايخ بأنه إنما جاز من حيث إن قوله تعالى :{وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ} لما التبس بالعطف بقوله تعالى :{وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ} صار خبر الجملة المعطوفة وهو (يمده) كأنه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها بها وحصول= =الشركة

فإن جاز التقديران جاز الأمران مثل: من يكرمنى فإنى أكرمه، و: إذَا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ،

فإن وقع (إنَّ) فى موضع جاز فى ذلك الموضع التقديران، أى: تقدير الجملة وتقدير الإفراد، جاز الأمران، أى: الكسر، والفتح، على تأويل: الجملة، والمفرد، كما فى مثل قولك: من يكرمنى فإنى أكرمه، فإن كان على إرادة (فأنا أكرمه) وجب الكسر لأنها كانت حينئذ واقعة موضع الجملة، وإن كان على إرادة (فجزاؤه أنى أكرمه) وجب الفتح لأنها كانت حينئذ واقعة موقع المفرد لأنه خبر المبتدأ[1].

فإن قلت: خبر المبتدأ لا يتعين للإفراد، بل يجوز وقوعه جملة، فالأولى أن يؤول بـ: فعلىّ أنى أكرمه، فيكون (أنى أكرمه) مبتدأ و(علىّ) خبره مقدما عليه ليتعين؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مفرداً البتة!

قلت: المبتدأ المقدر ههنا مصدر، والمبتدأ إذا كان مما يدل على الحدث يكون خبره حدثا أيضا، والحدث لا يكون جملة فيتعين مع أن المقصود حاصل بدونه.

ومثل ما وقع بعد (إذا) المفاجأة كما فى قول الفرزدق[2].

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّداً ::: إذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ [3]

فإن (إذا) المفاجأة تختص بالجملة الاسمية وقد يكون، فحذف الخبر، فيجوز فى (إن) فى البيت الكسر والفتح، أما الكسر فعلى نية الجملة بأن يراد الإخبار عن زيد بأنه عبد، فالتقدير:

بينهما بالعطف، قال: ونظيره قولهم: زيداً ضربت عمرا وأخاه، فى أن (زيدا) إنما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بـ (عمر) وهو أجنبى عنه من أجل أن (عمرا) و(أخا زيد) لما التبسا عطفاً صار (عمرو) لاتصاله به من سبب (زيد) وكان الضمير المتصل بـ (أخى زيد) متصلا بـ (عمرو) " ا. هـ، انْظُرْ: الضوء ص ٣٣٣، ٣٣٤، وانْظُرْ: المفصل ص ٤٦٩، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٦٩ وما بعدها).

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢ وقد اختار التخريج الأول لأنه غير محوج إلى تقدير محذوف، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٥٧، وابن القواس ص ٨٥٥، وابن جماعة ص ٣٤٥، والأصبهانى ص ٨٧٧، والجامى ٢/ ٣٤٠.

(٢) همام بن غالب بن صعصعة التميمى، أبو فراس، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، سمى فرزدق لأنه شُبِّه وجهُه بالخبزة وهى الفَرَزْدَقَة، وهو وجرير والأخطل أشعر طبقات الإسلاميين، انْظُرْ: الشعر والشعراء ص ٢٨٩، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، والأغانى ٩/ ٣٦٧، والأعلام ٨/ ٩٣.

(٣) من الطويل ليس فى ديوانه، ط / دار صادر، وهو غير منسوب فى: الكتاب ٣/ ١٤٤، والمقتضب ٢/ ٣٥٠ والأصول ١/ ٢٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٧، وابن يعيش ٤/ ٩٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٢٨، والتخمير ٢/ ٢٧٧، والمساعد ١/ ٥١٠، والدرر ١/ ٢٢٨، وغير ذلك، اللهازم: جمع اللهزمة وهو العظم الناتئ فى اللحى تحت الأذن وهذا كناية عن عبوديته ولؤمه، والمعنى: كنت أظنه سيداً شريفا كما قيل فتبين أنه لئيم، والشاهد قوله: (إذا أنه) على جواز فتح همزة (أن) على تأويل المصدر، وكسرها على نية وقوع الجملة.

وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا أو حكما...

إذا هو عبد القفا، وأما الفتح فعلى تقدير أنْ يجعل (أَنَّ) مع ما عملت فيه مبتدأ خبره محذوف بأن يراد الإخبار عن المعنى المأخوذ من الجملة لا عن الذات، فالتقدير: إذا العبودية حاصلة[1].

وأراد بقوله: وشبهه: شبه ما ذكر مما يجوز فيه الأمران، ومنه قولهم: أول ما أقول أنى أحمد الله[2]، فالأمران فيه جائزان، أما الفتح فعلى أن يكون خبر مبتدأ وهو (أول) سواء جعل (ما) مصدرية، أو موصولة، أو موصوفة، على معنى: أول مقولى، أو أول الشىء الذى أقوله، أو أول شىء أقول حمد الله.

فإن قلت: الخبر لا يمتنع [3] عن أن يكون جملة!

قلت: جوابه ما مرّ من مثل هذا السؤال[4] فإن (أول) أفعل تفضيل يكون فى معنى ما أضيف إليه فحينئذ يكون بمعنى القول وخبره لا يكون إلا مفرداً.

وأما الكسر فعلى تقدير حكاية الجملة بعد القول وجعل (ما) مصدرية، فالمعنى: أول أقوالى إنى أحمد الله، على أن (أول) مبتدأ وخبره تلك الجملة، أعنى: أحمد الله، لا على أن الخبر على تقدير الكسر محذوف؛ لفساد المعنى[5].

وأما ما بعد (علمت) وأخواته فمن قال: إن: علمت أنك ذاهب، فى تقدير: علمت ذهابك حاصلا، والمفعول الثانى محذوف قد ترك استعماله مع (أن) لطول الكلام بها وصلتها، وظهوره مع المصدر لكونه مختصراً للفظ[6]، جعلها مفتوحة حقيقة، ومن قال: إنها مع معمولها بتأويل الجملة لكونها معها بتقدير اسمين لكونهما جميعا سادى مسد المفعولين[7]، جعلها مكسورة فى الحكم لوقوعها موقع الجملة ومفتوحة فى اللفظ نظرا إلى تعلق عمل العامل.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٦٦، وابن القواس ص ٨٥٥، والأصبهانى ص ٨٧٧، والفاخر ص ٤٢٩.

(٢) انْظُرْ: المفصل ص ٣٧٧، وابن يعيش ٨/ ٦١، والإيضاح ٢/ ١٧١، وشرح التسهيل٢/ ٢٢، وابن القواس ص ٨٥٦، والمقتصد ١/ ٤٧٩، والصفوة الصفية ٢/ ٧٧، وتعليق الفرائد ٤/ ٣٩.

(٣) فى الأصل: (ممتنع) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ الصفحة السابقة.

(٥) القول على تقدير الكسر بأن الخبر محذوف هو قول أبى على الفارسى فى: الإيضاح ص ١٣١، وكتاب الشعر ١/ ٣٣٢، وتبعه الزمخشرى فى: مفصله ص ٣٧٧، وانْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٧٢، وابن القواس ص ٨٥٦، والصفوة الصفية ٢/ ٧٧، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٩١.

(٦) انْظُرْ: المقتصد ١/ ٤٧٨، وهذا قول الأخفش، انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٦٠، وابن القواس ص ٨٥٤.

(٧) هذا قول سيبويه انْظُرْ: الكتاب ١/ ١٢٥، وانْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٦٠، وابن القواس ص ٨٥٤، والأصبهانى ص ٨٧٤.

بالرفعِ، دون المفتوحة، مثل: إن زيداً قائمٌ وعمرو، ويشترط مضى الخبر لفظا، أو تقديرا.

ولذلك، أى: ولأجل أن (إنّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم (إنّ) المكسورة لفظا كما يجيء مثاله، أو محل اسم (إنّ) المكسورة حكما بالرفع كما فى: علمت أنّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ، فإن (أَنّ) وإن كانت / مفتوحة لفظا إلا أنها لما كانت مع (١٢٦/ب) معمولها قائمة مقام الجملة وذلك لقيامها مقام المفعولين جعلت مكسورة[١]، وإنما جاز ذلك فى المكسورة لأنها لَمَّا لم تغير المعنى صحَّ أن يُقدَّرَ كالعدم، فكانت كأنها حرف زائد لا يفيد إلا التأكيد، فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير عدمها، وهذا تقدير لا يمكن فى المفتوحة لتغييرها ذلك المعنى، فلا يجوز العطف على محل اسمها[٢]، وإليه أشار بقوله: دون المفتوحة، وأما قوله: مثل: إن زيداً قائم وعمرو، فمثال لـ(إنّ) المكسورة لفظا، ومنه قوله تعالى:**{أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}**[٣] بالرفع على محل اسم (إن) وهو (الله)،

ويُشترط فى جواز ذلك العطف عند البصريين[٤] مضى الخبر، إما لفظا كما فى مثال المتن فإن (عمرا) فيه مرفوع بالعطف على المبتدأ فى الأصل الباقى عليه تقديراً، أو خبره محذوف لدلالة خبر (إنّ) عليه، لأنه بلفظه، تقديره: إن زيداً قائم وعمرو قائم، فعلم منه أن أحد الخبرين [محذوف][٥]، وإن كان مخالفا للآخر، فلابد من ذكره لعدم الدلالة عليه كما فى مثل: إن زيداً قائم وعمرو جالس، كذا فى بعض الشروح.

أو تقديراً كما فيما استشهد به سيبويه[٦] من قوله:

وَإِلاّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ::: بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِى شِقَاقِ[٧]

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٦، والرضى ٤/ ٣٦٦ وقد أورد اعتراضا على مثل ذلك التأويل، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٨٥٨، والأصبهانى ص ٨٧٧.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٦٧، والرضى ٤/ ٣٦٥، وابن القواس ص ٨٥٨، والأصبهانى ص ٨٧٧.

(٣) سورة التوبة من الآية (٣)، وهى قراءة الجمهور، وقرأ عيسى بن عمر، وزيد بن على، وعبد الله بن أبى إسحاق (ورسولَه) بالنصب، وفيه وجهان: الأول: أنه عطف على لفظ الجلالة، والثانى: أنه مفعول معه قاله الزمخشرى، وقرأ الحسن (ورسولِه) بالجر، انْظُرْ: المحرر الوجيز ٣/ ٧، والكشاف ٢/ ١٣٩، والبحر ٥/ ٣٦٧، والدر المصون ٣/ ٤٤٢.

(٤) انْظُرْ رأى البصريين فى: الإنصاف ١/ ١٨٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٨١، والرضى ٤/ ٣٧٠، وابن القواس ص ٨٥٩.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٥٦.

(٧) من الوافر لبشر بن أبى خازم فى: الديوان ص ١٦٥، من قصيدة يهجو بها أوس بن حارثة، وهو له فى: الكتاب ٢/ ١٥٦، وشرح أبياته ٢/ ١٤، والإنصاف ١/ ١٩٠، والتخمير ٤/ ٥٤، والخزانة ١٠/ ٢٩٣،=

خلافا للكوفيين.

أى (أنّا بغاة وأنتم كذلك) ومن هذا القبيل قوله تعالى:**{إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى}**[1] فإن (الصابئون) قد عطف فى الآية على محل اسم (إنّ) وهو (الذين) قبل مضى الخبر لفظا وهو على ما قيل:**{مَنْ ءَامَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الأَخِرِ [وَعَمِلَ صَالِحًا]**[2] **فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}**[3] إلا أنه قد مضى فى التقدير، وقد وجهوه بقولهم: إن فى الآية والبيت تقديما وتأخيراً، فحينئذ يكون الخبر المذكور خبرا عن المعطوف عليه، وتقدر المعطوف بعد الخبر وخبرُه محذوف، كأنه قيل: إن المؤمنين والهادين والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك، ابتداء بعد مضى الخبر[4]، وفائدة التقديم والتأخير مذكورة فى الضوء[5].

وقيل: يجوز أن يجعل الخبر المذكور خبر للمعطوف، وخبر المعطوف عليه محذوفاً لدلالة ذلك الخبر عليه إذ هو مثله[6] هذا غاية ما سعوا فى توجيه هذا المقام، فأقول: فعلى هذا يكون فى الكلام عطف جملة على جملة، لا عطف المفرد على المفرد باعتبار التشريك فى العامل، وذلك العطف جائز فى الجميع بلا خلاف، وإنما قيد العطف بالرفع حملا على المحل، لأن جواز العطف[7] بالنصب حملا على اللفظ اتفاقى، سواء كان بمضى الخبر أو لا.

=والتصريح ١/ ٢٢٨، وبلا نسبة فى: الأصول ١/ ٢٥٣، ومعانى الفراء ١/ ٣١١، وأسرار العربية ١٤٧، والرضى٤ / ٣٦٧، والشاهد قوله (أنا وأنتم بغاة) واستشهد به على أنه قد يقع العطف على محل اسم (إن) وإن لم يمض الخبر لفظا إلا أنه قد مضى تقديراً، إذ تقديره: أنا بغاة وأنتم كذلك.

(١) سورة المائدة الآية (٦٩)، وفى الأصل: (فلهم أجرهم عند ربهم) وهو خطأ لأن الشارح - رحمه الله - استشهد بآية سورة المائدة، وقوله تعالى:**{فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ}**، سورة البقرة من الآية (٦٢)، وهذه الآية لا شاهد فيها.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٣) سورة المائدة الآية (٦٩)، وفى الأصل: (فلهم أجرهم عند ربهم) وهو خطأ لأن الشارح - رحمه الله - استشهد بآية سورة المائدة، وقوله تعالى (فلهم أجرهم عند بهم)، سورة البقرة من الآية (٦٢)، وهذه الآية لا شاهد فيها.

(٤) انْظُرْ: الكتاب٢/ ١٥٥، وأمالى الشجرى٣/ ١٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٥٦، والإنصاف١/ ١٨٧.

(٥) قال فى الضوء ص ٣٢٦: " وفائدة التقديم فى الآية الإيذان بأن الصابئين الذين كانوا أبعدَ منزعا فى الشرك وأثبتَ قدما فى الكفر وما سموا صابئين إلا أنهم صبؤوا عن الأديان كلها، لو آمنوا لصح مع ذلك إيمانهم، فضلا عن غيرهم، فقدم ذكرهم إيذانا بهذه النكتة، وأما فى الشعر فهى: الإشعار بأن المخاطبين أوغل فى البغى فعاجل بذكرهم حيث كانوا أشد بغيا، ولو قيل: (والصابئين) بالنصب نحو: والصابئين وإياكم لما كانوا من شىء؛ لأن التقديم والتأخير فى المزال دون القار، هكذا ذكره الزمخشرى فى الكشاف " ا. هـ. وانْظُرْ: الكشاف ١/ ٣٥٤، والدر المصون ٢/ ٥٧٢.

(٦) انْظُرْ هذا الوجه فى: الإنصاف ١/ ١٨٩، وابن القواس ص ٨٦٠، والتصريح ١/ ٢٢٩، وانْظُرْ هذه الآية فى الدر المصون ٢/ ٥٧٢: ٥٧٦، وقد ذكر فيها تسعة أوجه.

(٧) فى الأصل (للعطف) وهو تَصْحِيف.

ولا أثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد، والكسائى فى مثل: إنك وزيد ذاهبان.

خلافا للكوفيين فى اشتراط جواز العطف بمضى الخبر، فإنهم جوزوه مطلقا[1].

ثم بيان سبب الاختلاف[2] مبنى على بيان الأصل الثابت عند كل منهما، فهو: أن (إنّ) عند البصريين لاقتضائها الطرفين على السوية تعمل فى المبتدأ والخبر فى الأصل تحقق عامليتها، إذ بذلك لو عملت فى أحدهما دون الآخر يلزم الترجيح من غير مرجح، فلو قلنا: إن زيداً وعمرو ذاهبان، فـ (ذاهبان) من حيث إنه[3] خبر (إنّ) معمولُها، ومن حيث إنه خبر (عمرو) معمول للابتداء؛ لأن (عمرا) لكونه معطوفا على محل اسم (إن) على تقدير عدمها مبتدأ، فيلزم إعمال عاملين مختلفين - اللذين أحدهما لفظى والآخر معنوى - فى معمول واحد، وهذا مما لا يخفى استحالته، وعند الكوفيين[4] ارتفاع الخبر بعد[5] دخول (إنّ) بما هو مرتفع به قبل دخولها، فلا عمل لـ (إنّ) فيه[6]، فلا يلزم المحذور المذكور.

لا يقال: ليس فيهما ذكر إلزام على الكوفيين ورد لمذهبهم؛ لأنه لما لم يقولوا بإعمال الحرف فى الخبر كانوا خالصين عن شبهة لزوم إعمال عاملين كذلك، وعلى تقدير تسليمهم ذلك لا يلزمهم المحذور أيضا؛ لأنهم لا يقولون بإعمال الابتداء فى الخبر.

لأنا نقول: لما ثبت عندنا بالدليل أن عملها فى الخبر واجب وكذلك إعمال الابتداء فيه، فمخالفتهم لما ثبت بالدليل مما يشعر ببطلان مذهبهم، وأيضا على التقدير الثانى وإن لم يلزمهم إعمال عاملين مختلفين لكن يلزمهم إعمال عاملين وإن لم يكونا مختلفين؛ لأن المبتدأ عامل فى الخبر عندهم؛ وذلك لا يجوز؛ لأن صدور الأثر الواحد من مؤثرين مستقلين يستلزم الاستغناء عن أحدهما عند الاحتياج إلى كل منهما[7].

ولا أثر لكونه، أى: لكون اسم (إن) مبنيا فى جواز ذلك العطف من غير وجود الشرط المذكور، خلافا للمبرد والكسائى فى مثل: إنك وزيد ذاهبان، فإن المبرد والكسائى من

---

(١) انْظُرْ مذهب الكوفيين فى: الإنصاف ١/ ١٨٥ وهو قول الكسائى ومن وافقه، خلافا للفراء فإنه ذهب إلى أنه لا يجوز العطف قبل تمام الخبر إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) انْظُرْ: السابق ١/ ١٨٦، والرضى ٤/ ٣٧٠ وما بعدها، وابن يعيش ٨/ ٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٦، وابن الناظم ص ٦٧، وتعليق الفرائد ٤/ ٨٤، والأشمونى ١/ ٢٨٦، والتصريح ١/ ٢٢٨.

(٢) انْظُرْ بيان سبب الاختلاف فيما بينهم فى: الإنصاف ١/ ١٨٦ وما بعدها، والرضى ٤/ ٣٧٠.

(٣) فى الأصل: (إن) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (الكوفيون) وهو لحن.

(٥) كلمة: (بعد) كررت فى الأصل.

(٦) انْظُرْ الخلاف فى عامل الرفع فى خبر (إن) فى: الإنصاف١/ ١٧٦، وأسرار العربية ١٤٥، والتبيين ٣٣٣.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٧٠، وابن القواس ص ٨٦٠.

و(لكنَّ) كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها،

الكوفيين ذهبا إلى جواز العطف على محل اسم (إن) المكسورة قبل مضى الخبر إذا كان مبنيا[1] فى استدلالهما بالآية المذكورة[2]، وقد عرفت الجواب عنها، مع أن ما ذكرناه من المانع قائم / فيه. **(١٢٧/أ)**

وأما نقل المثال المذكور عن بعض العرب فقد قال سيبويه فيه: " إن بعض العرب يغلطون ويقولون كذلك[3] ".

وذلك لكونه خارجا عما عليه القياس واستعمال الفصحاء[4].

قيل: فى هذا الخلاف الذى ذكر تخليط، فإن مذهب الكسائى جواز العطف على الإطلاق، وتأثير كون الاسم مبنيا فى الجواز عند المبرد فقط[5].

ولكنّ فيما تقدم من أحكام العطف على المحل كذلك أى: كـ (إن) المكسورة[6]؛ لما أن الاستدراك الذى يفيده (لكنّ) لكونه مما لا يرجع، أى: معنى الخبر لا ينافى الابتداء فصح أن يشاركه فى ذلك[7].

ولذلك، أى: ولأجل أن (إنَّ) المكسورة لا تغير المعنى دخلت اللام التى للابتداء مع (إنَّ) المكسورة دونها، أى: لم يَدخل لام الابتداء على المذهب الأصح مع سائر الحروف المشبهة بالفعل، وذلك لأن هذه اللام لما كانت لتأكيد الحكم وتقريره، وكانت الجملة باقية عند دخولها على استقلالها بفائدتها، ومختصة بالابتداء الذى لا ينافيه معنى (إن) لم يكن فى اجتماعهما فى

---

(١) نسب ابن الحاجب - رحمه الله - وتبعه الشارح جواز العطف قبل مضى الخبر بشرط كون الاسم مبنيا للمبرد والكسائى، وهذا خلاف المشهور فى كتب النحو؛ لأن مذهب الكسائى الجواز مطلقا،والقول بذلك هو مذهب الفراء لا المبرد. انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٧٢، وابن القواس ص ٨٥٩، والأصبهانى ص ٨٨١، والمغنى ٢/ ٥٤٧، وانْظُرْ: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٢ حيث قال: " قال أبو العباس: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائى يقول فيما يتبيَّن وفيما لا يتبين " ا. هـ.

(٢) وهى آية سورة المائدة.

(٣) انْظُرْ: الكتاب ٢/ ١٥٥ ونصه: " واعلم أن ناسا من العرب يغلَطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم... " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٦٩.

(٥) الأولى أن هذا مذهب الفراء وليس المبرد؛ لأنى لم أعثر على نص للمبرد يفيد أنه قال بذلك، ولعل ابن الحاجب، والشارح - رحمهما الله - اطلعا على رأى المبرد فى كتاب له لم أقف عليه.

(٦) قال سيبويه ٢/ ١٤٥: " ولكنّ المثقلة فى جميع الكلام بمنزلة (إنّ) " ا. هـ، وانْظُرْ: المفصل ص ٣٨٠.

(٧) أى فى جواز العطف على المحل بالرفع بشرط مضى الخبر نحو: ما قام زيد لكنّ عمراً منطلقٌ وبشرٌ، وقد اختلف فى جواز ذلك، فأجازه سيبويه، واختاره الزمخشرى فى: المفصل، والجزولى، والمصنف، ومنهم من منعه، انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٦١، وانْظُرْ: المفصل ص ٣٨٠، والمقدمة الجزولية ص ١١٢، وابن يعيش ٨/ ٦٧، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٨٠.

على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما.

جملة واحدة منافاة، بل زيادة تأكيد وتثبيت للحكم المطلوب إثباته أو نفيه بخلاف سائر[ها][(1)] فإن لكل منها شيئا منافيا لها، أما فى (أنّ) المفتوحة فإنها وإن كانت موافقة للاّم من التحقيق، إلا أنها تخالفها من جهة انتقال الجملة معها إلى حكم المفرد، وأما البواقى التى غير (لكن) فلبطلان معنى الابتداء بإحداثهن فى الجملة معنى لم يكن قبل دخولها من التمنى والترجى والتشبيه[(2)]، وهذه المعانى لدلالتها على عدم الحصول منافية لها[(3)]، محققة تدل على حصول مضمون الجملة وتقرير ثبوته، فللام لا يتحقق دخولها إلا حيث يتحقق معنى الابتداء، وهو مقتضى (إنّ)، لكن لما كانتا متفقتين فى معنى التأكيد لم يجمعوا بينهما - وإن كان القياس أن تدخل عليها - لكراهتهم توالى حرفين بمعنى واحد، فأدخلوها على الخبر، أى: على خبر (إنّ)[(4)]، كما فى قوله تعالى:**{إِنَّ اللهَ لَغَفُورٌ}**[(5)]، أو على الاسم، أى: على اسم (إنّ) لكن لا مطلقا بل إذا فصل بينه، أى: بين الاسم وبينها أى: بين (إن) لئلا يلزم اجتماعهما المهروب عنه، سواء كان الفصل بالخبر كما فى قوله عليه السلام: **«إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»** [(6)] أو بمتعلق آخر كما فى قولك: إن فى الدار لزيداً قائم.

أو على ما بينهما، أى: بين الاسم والخبر مما يتعلق بالخبر نحو: إن زيداً لَطَعَامَكَ[(7)] آكِلٌ؛ لأن المتعلق بالخبر كالمتعلق بالمبتدأ لكون الخبر عبارة عنه فى المعنى، ولكن يشترط أن يكون ذلك المتعلق فى الوسط فلا يقال: إن زيداً قائمٌ لَفِى الدار؛ لئلا يبعد عما هو دخولها أصل عليه[(8)] وقيل: لئلا يبطل الصدارة من كل الوجوه[(9)].

---

(١) فى الأصل: (سائر) وهو سهو.

(٢) فى الأصل (والتنبيه) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٥٨، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٧٨٣ وما بعدها، والملخص ص٢٣٢، وتعليق الفرائد ٤/ ٤٤.

(٤) قال المبرد: " هذا باب (إنَّ) إذا دخلت اللام فى خبرها... فكان حدها فى قولك: إن زيداً لمنطلق، أن تكون قبل (إنَّ) كما تكون فى قولك: لزيدٌ خير منك، فلما كان معناها فى التوكيد ووصل القسم معنى (إنَّ) لم يجز الجمع بينهما فجُعلت اللام فى الخبر " ا. هـ، انْظُرْ: المقتضب ٢/ ٣٤٣، وانْظُرْ: الفوائد والقواعد ص ٢٣٢، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٧٨١ والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٦٦.

(٥) سورة النحل من الآية (١٨)، وتمامها:**{وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ}**.

(٦) سبق تخريجه في قسم التحقيق.

(٧) فى الأصل (لعطامك) وهو تَصْحِيف.

(٨) قال ابن الحاجب ٣/ ٩٧٠: " لئلا يؤخروها عن الاسم والخبر جميعا، مع أن أصلها أن تدخل على الاسم ". وقال الرضى ٤/ ٣٧٣: " لئلا يُبخس حقها كلَّ البخس بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزأى الكلام اللذين هما العمدتان " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٨٦٣، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٦٨، والكناش ٢/ ٩٦.

(٩) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٦٦.

وفى (لكنّ) ضعيف.

فظهر أن دخول اللام يمتنع فى معمول الخبر إذا تأخر، وعلى الخبر إذا تقدم، وعلى الاسم إذا لم يفصل[1].

ودخول هذه اللام على أحد المداخل المذكورة من الاسم مع الفصل، والخبر مع التأخير، والمتعلق مع التوسط[2] فى لكنّ ضعيف وإن كان جائزاً عند الكوفيين بالنظر إلى أن معناها لا يغاير معنى الابتداء فشارك (إنَّ) به، فلا يمتنع اجتماعها[3] مع اللام كما فى (إنّ)، والبصريون لا يجوزونه[4] فإنهم قالوا: إن عدم تغيير معنى الابتداء ليس بسبب تام وحده لدخول اللام، بل لأبُدَّ مع ذلك من زيادة مناسبة وعدم منافاة، وبينهما ههنا منافاة ظاهرة، فلا يمكن اجتماعهما؛ لأن (لكنَّ) بحسب معناها لا تستعمل إلا متوسطة بين كلامين متغايرين، وبهذا الاعتبار تفيد اتصال ما بعدها لما قبلها، واللام تفيد القطع لدلالتها على الابتداء فيلزم التناقض، وأما نحو قوله:

وَلَكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ [5]

متأول بأن الأصل فيه: ولكن إننى، فكأن اللام فى الحقيقية غير داخلة على (لكن) بل على (إنَّ) فنقلت حركة الهمزة وحذفت على القياس المستعمل ثم حذفت النون الأولى لكراهة اجتماع النونات فأدغمت، فبقى (ولكننى)، ومثله فى إلقاء حركة الهمزة إلى النون لكن من غير حذفها لعدم لزوم اجتماع الأمثال قوله تعالى:**{لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى}**[6] إذ أصله: لكن أنا هو الله ربى[7].

---

(١) انْظُرْ شروط دخولها على الاسم والخبر ومعموله فى: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٧٧٨ وما بعدها، والملخص ص ٢٣٠ وما بعدها، والصفوة الصفية ٢/ ٦١ وما بعدها.

(٢) فى الأصل (المتوسط) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل (اجتماعهما) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ رأى البصريين والكوفيين فى دخول اللام فى خبر لكن وحجة كل فريق فى: معانى الفراء ١/ ٤٦٥، والإنصاف ١/ ٢٠٨، والتبيين ص ٣٥٣، واللباب ١/ ٢١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٦، وابن يعيش ٨/ ٦٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩، والرضى ٤/ ٣٨١، والمساعد ١/ ٣٢٢، وابن عقيل ١/ ٣٣٣، وائتلاف النصرة ص ١٧٢، وتعليق الفرائد للدمامينى ٤/ ٥٢، والاقتراح ص ٧٢، والأشمونى ١/ ٢٨٠.

(٥) عجز بيت من الطويل وصدره:

يَلُومُونَنِى فِى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى ::: ....

وهو مجهول القائل انظره فى: معانى الفراء ١/ ٤٦٥، وسر الصناعة ١/ ٣٣٠، والإنصاف ١/ ٢٠٩، وابن يعيش ٨/ ٦٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٧٨٤، وغير ذلك من المراجع المذكورة فى الهامش السابق، ويروى (لكميد) بدلا من: لعميد، والشاهد قوله: ولكننى.... لعميد، حيث أدخل اللام فى خبر لكن، وهذا جائز عند الكوفيين قياسا على دخولها على خبر(إنّ)، قال الفراء عن هذا الشاهد ١/ ٤٦٦: "... فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إن)... " ا. هـ.

(٦) سورة الكهف من الآية (٣٨).

(٧) انْظُرْ هذا الوجه فى: التبيين ص ٣٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٧، وابن يعيش ٨/ ٦٤. وانْظُرْ الإنصاف

وتخفف (إنّ) المكسورة بحذف إحدى نونيها، فيلزمها أى: (إن) المكسورة اللام[1] للفرق بينها وبين (إنْ) النافية؛ لأنها بعد التخفيف صارت فى اللفظ مشابهة لها، فلو قلنا: إنْ كان زيد قائما، وإنْ زيد قائم، بدخولها على الفعل وإلغائها لم يعلم أنها مخففة أو نافية[2].

فإن قلت: هذا الكلام ليس على الإطلاق بل حيث تلغى (إنْ) مخففة، وإلا فقد حصل الفرق بالإعمال فلا احتياج إلى اللام لـه!

قلت: أجاب عنه المصنف فى الشرح بأن قال[3]: " وكان مقتضاها إذا عملت أن لا يلزمها اللام؛ لأن الفرق يحصل بالإعمال، ولكنهم جعلوا الباب كله واحداً، أو لأن كثيرا من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظى، إما لتعذره، وإما لكونه مبنيا "[4]، فلزم الاحتياج حينئذ.

ويجوز إلغاؤها أى: إلغاء (إنّ) المكسورة وهو إبطال عملها عند التخفيف / لفوات قوة الشبه (١٢٧/ب) بالفعل بأن يفوت الشبه اللفظى من كون آخرها مفتوحاً، وأن يكون على ثلاثة أحرف[5]، ويعلم من تقييد الإلغاء بالجواز إعمالها عند التخفيف بالنظر إلى وجود الشبه المعنوى وهو اقتضاؤها الاسمين.

وقيل[6]: لأن الأفعال التى هى مشبهة بها تعمل مع التخفيف نحو: لم يك[7] زيد قائما، وكذلك ما يشابهها[8]. ويجوز دخولها أى: دخول (إنْ) المكسورة المخففة على تقدير إلغائها[9] على فعل

١/ ٢١٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩، والمغنى ١/ ٣٢١، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٢ وفيها وجوها أخرى لهذا الشاهد.

(١) وذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) المشددة لا تخفف أصلا، وإنما (إنْ) المخففة هى النافية حرف ثنائى الوضع بمعنى (ما) واللام بعدها بمعنى (إلا)، انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ٣٤، والجنى ص ٢٠٩، وشرح عيون الإعراب للمجاشعى ص ١١٤، وتعليق الفرائد ٤/ ٦٠، وفصّل الكسائى فقال: إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة، وإن دخلت على الأفعال كانت بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، وقال الفراء: (إنْ) بمنزلة (قد) إلا أن (قد) تختص بالأفعال، و(إن) تدخل على الأسماء والأفعال. انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٨٥، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، والهمع ١/ ٤٥٣.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٧١، وشرح المصنف ٣/ ٩٧١، والإيضاح ٢/ ١٩١، والأصبهانى ص ٨٨٤.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧١.

(٤) فى الأصل: (إما لتعذر إما) وما أثبته من شرح المصنف.

(٥) انْظُرْ: السابق نفسه، وابن القواس ص ٨٦٤.

(٦) هذا قول صاحب المتوسط، انْظُرْ: الشرح المتوسط ص ٤٨٥.

(٧) فى الأصل (لم يكن) وهو خطأ، وما أثبته من الشرح المتوسط.

(٨) قال الأصبهانى ص ٨٨٥: " ومنهم من يعملها مع الحذف، لأن الفعل قد يعمل مع الحذف نحو: (لم يك) فحملت هذه الحروف عليه حالة الحذف فأعملت " ا. هـ.

(٩) فى الأصل: (إما لتعذر إما) وما أثبته من شرح المصنف.

من أفعال المبتدأ، خلافا للكوفيين فى التعميم، وتخفف المفتوحة فتعمل فى...

كما يجوز دخولها على اسم، لكن البصريين اشترطوا أن يكون ذلك الفعل من أفعال المبتدأ، أى: من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، كالأفعال الناقصة، وأفعال القلوب، وقالوا: إن الأصل فى دخولها أن يكون على المبتدأ والخبر، فإذا كانت كذلك اشترط أن لا يفوتها الدخول على ما يقتضى المبتدأ والخبر، رعاية للأصل بحسب الإمكان، وليحصل تأكيد الجملة الابتدائية الذى هو[1] المقصود منها، كما قال الله تعالى:**{وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}**[2] أى: إن أكثرهم لفاسقون فى وجداننا، و:**{إِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ}**[3].

خلافا للكوفيين فى التعميم، فإنهم يجوزون دخولها على هذه الأفعال وعلى غيرها[4] متمسكين بقول الشاعر:

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ::: وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[5]

ورُدَّ ذلك بكونه خارجا عن القياس واستعمال الفصحاء[6].

فإن قلت: ليس فى قوله دلالة على الاشتراط المذكور، فكيف خصصته به، بل قوله: (ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ) يوهم جواز دخولها على غيره؟.

قلت: نعم إلا أن قوله: (خلافا للكوفيين فى التعميم) يدفع ذلك الوهم مع دلالته على اشتراط المذكور.

وتخفف (أَنَّ) المفتوحة بحذف إحدى نونيها، فتعمل، أى: (أَنَّ) المفتوحة المخففة فى

(١) فى الأصل: (الذى على المقصود) وهو خطأ.
(٢) سورة الأعراف من الآية (١٠٢).
(٣) سورة الشعراء من الآية (١٨٦)، وفى الأصل: (من) وهو خطأ.
(٤) ووافقهم الأخفش، وقال: يجوز القياس عليه فيجوز: إنْ قَعَدَ لأنا، وإنْ ضَرَبَ زيداً لعمرو، كما جاز: إنْ كان صالحا لزيد، وإن ظننت عمراً صالحاً، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٢٧٤، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢١٠/ أ، وائتلاف النصرة ص ١٦٣، والهمع ١/ ٤٥٣، وتبعهم ابن مالك فقال: " ويقاس على نحو: إنْ قتلت لمسلما، وفاقا للكوفيين والأخفش "، " ولصحة الشواهد على ذلك نظما ونثراً "، انْظُرْ: التسهيل ص ٦٥، وشرحه ٢/ ٣٧، وانْظُرْ: المساعد ١/ ٣٢٧، وتعليق الفرائد ٤/ ٦٥.
(٥) من الكامل لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية ترثى به زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه، وهو لها فى: التصريح ١/ ٣١١، والخزانة ١٠/ ٣٧٣، وبلا نسبة فى: الإنصاف ٢/ ٦٤١، والمقرب ص ١٢٧ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٣٦، والتخمير ٤/ ٥٩، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٩٣، والجنى ص ٢٠٨. ويروى: هبلتك أمك، و: شلت يمينك، بدلا من: بالله ربك، و: حلّت، بدلا من: وجبت. والشاهد قوله: (إن قتلت لمسلما) استدل به الكوفيون على جواز دخول (إن) على غير الأفعال الناسخة.
(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٢، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٦٨، والأصبهانى ص ٨٨٧.

ضمير شأن مقدر على سبيل الوجوب، لئلا يلزم مزيّة الأضعف على الأقوى، وذلك لأن شبه المفتوحة بالفعل أقوى من شبه المكسورة من حيث إن لها معنى مخصوصا[1] كالأفعال، والمكسورة ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد[2] الذى هو معنى الزوائد كلها، فلما وجد عمل المكسورة مع ضعفها عند تخفيفها فى الظاهر كما فى قوله تعالى:**{وَإِن كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}**[3] من غير شذوذ، فإعمال المفتوحة أجدر لقوتها[4]، وبهذا علم وجه كون الإعمال فى المكسورة على سبيل الجواز، وكونه فى المفتوحة على سبيل الوجوب، إذ لولا ذلك لم يظهر للقوى جانب الترجيح[5].

فإن قلت: هذا الترجيح يحصل لو قدر عمل المفتوحة فى الظاهر كذلك، بل لكان[6] أظهر، فما الحاجة إلى تقدير عملها فى ذلك الضمير؟.

قلت: نعم إلا أنه لو حكم على ذلك يلزم إثبات التفاوت بين المتساويين فى الحكم بواسطة التخفيف فى[7] المكسورة والمفتوحة؛ لأن حقهما أن يستويا بعد التخفيف إعمالا وإلغاءً، وفى تقدير عملهما فى الضمير رعاية الجانبين فالحاصل أن مجرد وجوب إعمال[8] المفتوحة جانب الترجيح، وأما كون المعمول ضميرا[9] فليكون أستر لإعمالها حتى لا يظهر التفاوت، رعاية

---

(١) فى الأصل: (مخصوص) وهو لحن.

(٢) فى الأصل: (تأكيد) وهو تَصْحِيف.

(٣) سورة هود – عليه السلام – من الآية (١١١).

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٣ وفيه مثل هذا التعليل، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٨٦٧.

(٥) قال النيلى: " ولم تُلْغَ المفتوحة عن العمل كما ألغيت المكسورة لأمرين: أحدهما: أن المكسورة تتصل بما بعدها من جهة واحدة وهو اتصال العامل بمعموله، وأما المفتوحة فتتصل بما بعدها من جهتين: أحدهما: اتصال العامل بمعموله، والثانى: اتصال الموصول بصلته لأنها موصولة بما بعدها، فكان اتصال المفتوحة بما بعدها أقوى من اتصال المكسورة، والأمر الثانى: أن المفتوحة لم تكن إلا معمولة، فقد زال معنى الجملة إلى الإفراد، فلم يبق للابتداء بعدها موقع، فلذلك ألغيت المكسورة ووقع بعدها المبتدأ، ولم تلغ المفتوحة " ا. هـ، انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٦٩ وما بعدها.

(٦) فى الأصل: (لكون) وهو تَصْحِيف.

(٧) فى الأصل: (لأن) وهو تَصْحِيف.

(٨) فى الأصل: (الإعمال) وهو تَصْحِيف.

(٩) قال الأصبهانى ص٨٨٧: " وإنما حكم بأنها تعمل فى ضمير الشأن المقدر لأمرين: أحدهما: أنهم لما أعملوا المكسورة المخففة فى الظاهر كقوله تعالى:**{وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}** مع أنَّ مشابهتها الفعل أضعف من مشابهة (أن) المفتوحة، كان إعمال المفتوحة أجوز وأولى، لكنهم لم يجدوا (أنْ) عملت فى الظاهر فوجب إعمالها فى الضمير؛ لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى، الثانى: أن المفتوحة لما أدخلوها على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر مع مراعاة ذلك فى المكسورة... وجب أن يعملوها فى الضمير لئلا تخرج عن القياس المتقدم وهو عدم دخولها على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر " ا. هـ.

فتدخل على الجمل مطلقا، وشذ إعمالها فى غيره، ويلزمها مع الفعل السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفى.

لجانب الاستواء بعد التخفيف مع صحة المعنى إنما يكون بتقدير ذلك الضمير كما فى قولك: علمت أنْ زيد منطلق.

فتدخل (أنْ) المفتوحة المخففة على تقدير إعمالها فى ضمير الشأن على الجمل مطلقا، أى: اسمية كانت أو فعلية، وسواء كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر أو لا، وإنما أدخلوها على الأفعال التى لا تقتضى اسمين مع مراعاة ذلك [فى][(١)] المكسورة على المذهب الأصح[(٢)]؛ لأنها لما قُدّر إعمالها فى ضمير الشأن أمكن حصول مقتضاها وهو إفادة معناها فى الجملة الاسمية بالدخول على أى جملة كانت بخلاف المكسورة[(٣)].

وشذ إعمالها، أى: إعمال (أنْ) المفتوحة فى غيره، أى: فى غير ضمير الشأن، كما فى قول الشاعر:

وَلَوْ أَنْكِ فى يومِ الرَخَاءِ سَأَلْتِنِى ::: فِرَاقَك لم أَبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ[(٤)]

المقصود أن الشاعر يصف نفسه بالجود حتى [لو][(٥)] سأل الفراقَ منه الحبيبُ مع فرط الحب لها لأجابها كراهة رد السؤال خصوصا فى يوم الرخاء، والوجه فى شذوذه ظاهر.

ويلزمها أى: ويلزم (أنْ) المفتوحة المخففة إذا كانت مع الفعل السين أو سوف[(٦)] إذا كان ذلك الفعل مضارعا مثبتا نحو قوله تعالى: **{عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ}**[(٧)]، أو مع قد إذا كان فعلا ماضيا مثبتا نحو قولك: علمت أن قد خرج، أو حرف النفى إذا كان الفعل مضارعا، أو ماضيا منفيين كقوله

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) هو مذهب البصريين عدا الأخفش انْظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٣.

(٤) من الطويل لم أقف على قائله وانظره فى: الإنصاف ١/ ٢٠٥، والمقرب ص ١٧١، وابن يعيش ٨/ ٧١، وشرح المصنف ٣/ ٧٣، والرضى ٤/ ٣٨٦، ورصف المبانى ص ١١٥، والتخمير ٤/ ٥٧، والارتشاف ٣/ ١٢٧٥، والمساعد ١/ ٣٣٠، والأشمونى ١/ ٢٩٠، والهمع ١/ ٤٥٥. والشاهد قوله: (أنكِ) حيث أعمل (أن) المفتوحة المخففة فى غير ضمير الشأن وهو ضمير المخاطب وهذا شاذ. ويروى: فلو أنك، وطلاقك، مكان: ولو أنك، وفراقك.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال سيبويه ٣/ ١٦٧: " واعلم أنه ضعيف فى الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تَفعَلُ ذلك، وقد علمتُ أنْ فَعَلَ ذاك، حتى تقول: سيفْعَلُ، أو قد فعل، أو تنفى فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من (أنّه) فكرهوا أن يَدَعوا السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضا... " ا. هـ وانْظُرْ: الأصول ١/ ٢٣٩، والإقليد ص ١٧٣٥، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٢٢٩.

(٧) سورة المزمل من الآية (٢٠).

تعالى:{أَفَلا يَرَوْنَ أَن [لاَّ][1] يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ}[2] وكقوله تعالى:{أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن [لَّن][3] نَّجْمَعَ عِظَامَهُ}[4] وكقوله:{أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ}[5]، وقولك: علمت أنْ ما قام، ولا يشكل / بمثل قوله (١٢٨/أ) تعالى:{وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى}[6] و:{وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ}[7] لأن لزوم هذه الحروف معها إذا كان الفعل الداخلة هى عليه من الأفعال المتصرفة؛ لأنه لدفع الالتباس بينها وبين (أن) المصدرية، ولا التباس إذا كان الفعل غير متصرف لعدم دخول الناصبة عليها، يكون مع الفعل بعدها فى تأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف[8]، وبهذا علم أنه إذا كان الفعل شرطا أو دعاءً لم يحتج إلى هذه الحروف[9]؛ لأنهما لا يقبلان التأويل بالمصدر، فتعين (أنْ) معها مخففة فعلى هذا كان القياس مقتضيا أن يشترط مع حرف [النفى][10] ما يدل على أنها غير ناصبة، إذ حرف النفى قد يكون مع الناصبة نحو: أريد ألا يخرجَ زيدٌ، لكنهم تركوا ذلك لتعذر مجامعة الفاصل المقدم معه[11]، لأنه لم يمكنهم الإتيان بـ (قد) معها لأنه للإثبات، فلا يجمع مع حرف النفى، ولا بالسين وسوف إذ لا يجتمع [مع][12] حرف الاستقبال، فاستغنوا بحرف النفى عنها نظرا إلى الأصل لأنه فى الأصل موضوع لنفى المستقبل كـ (لن)، وهذا القدر إنما لم يتم لو لم يجتمع (لا) مع (أنْ) الناصبة، لكنها قد جاءت معها فأشكل الاعتذار.

وبعضهم قال: الالتباس مرفوع لوجوب أن يكون فعل المخففة من أفعال التحقيق[13].

فإن قلت: لم لم يحصل الاكتفاء فى الفرق بمجر ذلك؟.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢) سورة طه من الآية (٨٩).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) سورة القيامة الآية (٣).

(٥) سورة البلد من الآية (٧).

(٦) سورة النجم الآية (٣٩).

(٧) سورة الأعراف من الآية (١٨٥).

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٤، وانْظُرْ: ابن القواس ص ٨٦٩.

(٩) قال ابن القواس ص ٨٦٨: " وأما إذا كان الفعل دعاءً نحو قولهم: أما أن غَفَرَ الله له... فلم يحتج إلى عوض لأن الدعاء معنى من المعانى، وأصله بالحرف، فقام ما فى الفعل من الدعاء مقام العوض " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ٢٣١.

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٤ وفيه مثل هذا التعليل، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ٢٣١.

(١٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٣) قال الرضى ٤/ ٢٨: "... بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى (أن) المصدرية... فأريد الفرق بينهما فألزم المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدى مؤداه أو ما يجرى مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذنا من أول الأمر أنها المخففة، لأن التحقيق بـ (أن) المخففة التى فائدتها التحقيق أنسب وأولى " ا. هـ.

وكأن للتشبيه

قلت: لأنه لا يفيد وجوب كون (أنْ) مخففة بل أولويته.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تنعكس[1] القضية فى الفرق؟.

قلت: لأن (أن) المصدرية تؤثر فيما بعدها بجعلها فى تأويل المصدر، فالأولى أن لا يقع الفصل بينهما لضعفها، لكن (لا) لكثرة دورانها فى الكلام تفصل[2] بينهما كما تفصل[3] بين الجار والمجرور نحو: جئت بلا مال، لذلك، وقيل: إنما يلزمها أحد هذه الحروف ليكون كالعوض عما ذهب منها بالتخفيف، كـ: التضعيف، وملازمتها الأسماء[4].

فإن قلت: لِمَ خُصَّت هذه الحروف للتعويض؟.

قلت: لأنها لما كانت مختصة بالأفعال ومع التخفيف قد زال ما شابهت به الأفعال عوّضت بما هو مختص بالأفعال، وإنما عوّضت بها عند التخفيف إذا كانت مع الفعل، ولم يعوض إذا كانت مع الاسم كما فى بيت الكتاب:

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ::: أَنْ هَالِك كُلّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[5]

لأن التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم؛ لأن فى الأول حذفا ووقوع الفعل بعدها، بخلاف الثانى فإنه ليس فيه إلا الحذف[6]، ولم يلزم من وجود التعويض فى أحدهما وجوده فى الآخر.

وكأن للتشبيه أى: لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها عند الأكثرين، سواء كان الخبر جامداً، أو مشتقا، خلافا للزجاج[7] فإنه ذهب إلى أن الخبر إذا كان من المشتقات يكون (كأنَّ) للشك لا

---

(١) فى الأصل (ينعكس) وهو تصحيف.

(٢) فى الأصل (يفصل) وهو تصحيف.

(٣) فى الأصل (يفصل) وهو تصحيف.

(٤) انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٩٢٢، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٢٢٩.

(٥) من البسيط للأعشى فى: ديوانه ص ١٤٧ والشطرة الثانية برواية: أن ليس يَدْفَعُ عن ذى الحيلةِ الحِيَلُ. وهو له فى: الكتاب ٢/ ١٣٧، وشرح أبياته ٢/ ٧٦، والمحتسب ١/ ٣٠٨، والإنصاف ١/ ١٩٩، والخزانة ٥/ ٤٢٦، والدرر ١/ ٣٠٠، وغير منسوب فى: المقتضب ٣/ ٩، والتوطئة ص ٢١٨، ومعانى الحروف للرمانى ص ١٢٦ وابن يعيش ٨/ ٧١، والإيضاح ٢/ ١٨٩، والرضى ٤/ ٢٨، ٣٠٨، والهمع ١/ ٤٥٤.
والمعنى: قد علم هؤلاء الفتيان أن الهلاك يعم الناس غنيهم وفقيرهم، والشاهد قوله: (أن هالك) فأعمل أن المخففة فى ضمير الشأن ودخلت على الاسم فلم يعوضها كما عوض إذا دخلت على الفعل.

(٦) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٧٧.

(٧) قال ابن فلاح: " وقال الزجاج: تكون تشبيها إذا كان خبرها اسما جامدا كقولك: كأنَّ زيداً الأسدُ، وشكا إذا كان خبرها مشتقا كقولك: كأنَّ زيداً قائمٌ، لعدم المشبه به لأن قائما عبارة عن زيد، ولا يُشبَّه بنفسه، بل معناها غلبة الظن " انْظُرْ: المغنى ٣/ ١٣٦، وانْظُرْ: حروف المعانى للزجاجى ص ٢٩، وحاشية يس على التصريح ١/ ٢١٢، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم ابن الطراوة، وابن السيد، انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٢٣٨ والهمع ١/ ٤٢٧، وانْظُرْ قول ابن الطراوة فى: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٣، والجنى ص ٥٧٢،=

للتشبيه، واستدل عليه بأن يقول: الخبر حينئذ يكون نفس الاسم فيلزم على ذلك التقدير تشبيه الشيء بنفسه.

قيل فى رده[1]: إن لزوم كون الخبر نفس الاسم على تقدير كونه من المشتقات مسلم، إذ قولك: كأنك قائم، حينئذ على أن يكون تقدير الكلام: كأنك رجل قائم، إلا أن الموصوف لما حذف على اللزوم لدلالة المقام عليه، وأقيم الصفة مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر فى الظاهر، صار الضمير عائداً إلى الاسم لا إلى الموصوف، لكن الحق أن هذا الحكم إنما يصح عندما لم يكن لثبوت الخبر للاسم ظن فى المتكلم، أما إذا كان فيستعمل (كأنَّ) ههنا من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامداً أو مشتقا.

ثم اختلفوا فى أنها كلمة برأسها أو مركبة، فذهب بعضهم[2] إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(إنَّ) بالكسر، والأصل فى: كأن زيداً أسد[3]: إن زيداً كالأسد، فقدمت الكاف وفتحت الهمزة لتكون الكاف داخلة على المفرد لفظا اعتباراً، والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه، والفائدة فى العدول عن سمته الأول الإشعار بأنْ يكونَ الكلامُ مبنياً من أول الأمر على التشبيه، بخلاف ما فى الأصل إذ التشبيه إنما يفهم منه بعد مضى الخبر صدره على الإثبات.

وذهب البعض الآخر إلى أنها حرف برأسها[4]، وهو الصحيح لأن التركيب خلافُ[5] الأصل.

وتخفف، أى: (كأن) بحذف إحدى نونيها، فتلغى على تقدير تخفيفها على الأفصح[6]، يعنى: قال بعضهم: لا يجوز إلغاؤها بل لابد [من][1] إعمالها؛ لما أن أصلها مأخوذ من (إنّ)

=وقول ابن السيد فى: الحلل ص ٤٩، والجنى ص ٥٧٢، والمغنى ١/ ٢١٦.

(١) قال ابن عصفور: "... فالجواب عن ذلك: أن الشيء قد يشبه فى حال ما بنفسه فى حال أخرى، فتكون إذا قلت: كأن زيداً قائم، مشبها لزيد غير قائم به قائما، أو يكون (قائما) غير زيد، ويكون فى الكلام حذف كأنك قلت: كأن هيئة زيد قائم " ا. هـ، انْظُرْ: شرح الجمل ١/ ٤٥٣، وانْظُرْ: الجنى ص ٥٧٣.

(٢) هذا قول الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفراء، انْظُرْ: الكتاب ٣/ ١٥١، والرضى ٤/ ٣٨٨، والارتشاف ٣/ ١٢٣٨، والجنى ص ٥٦٨، والهمع ١/ ٤٢٨.

(٣) فى الأصل: (والأصل فى ذلك الأسد) وهو تَصْحِيف، والصواب ما أثبته.

(٤) ونسبه صاحب الرصف ص ٢٠٨ إلى أكثر البصريين، وقوّاه بعدة وجوه انظرها ص ٢٠٩، واختاره أبو حيان فى: الارتشاف ص ١٢٣٨، وصححه ابن الحاجب، انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٤، والإيضاح ٢/ ١٩٧، وقال ابن فلاح: " والأجود أن تكون غير مركبة لأن التركيب على خلاف الأصل " المغنى ٣/ ١٢٥.

(٥) فى الأصل (خلافا) وهو لحن.

(٦) مذهب الكوفيين أنها إذا خففت فلا يجوز إعمالها، وأجازه البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدراً فيها وأجاز بعضهم عملها فى المظهر. انْظُرْ: الارتشاف ٣/ ١٢٧٨، والمساعد ١/ ٣٣٢، والهمع ١/ ٤٥٦.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

و(لكنَّ) للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى،

المكسورة فيقاس عليها فيه، ومثلوه بقول الشاعر:

كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ [1]

وبعضهم ذهب إلى جواز إلغائها ومثلوه أيضا بقول الشاعر:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ::: كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[2]

وإنما كان هذا أفصح لأنَّ (كأنَّ) أضعف من / (إنَّ) لقوة شبهها، كما عرفت، فلما جاز فيها(١٢٨/ب) الإلغاء، فجوازه في (كأنْ) بالطريق الأولى، مع أنَّ في الأول إشعارَ التركيبِ، وقد عرفت أن الأصل خلافه[3]، ثم ينبغي أن يعلم أنَّ إلغاءها إنما هو في الظاهر وعملها ثابت في ضمير شأن مقدر قياسا على (أنْ) المفتوحة من حيث إنها مفتوحة في اللفظ.

ولكنَّ للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق، مثلا إذا قلت: جاءني زيد، يحصل للمخاطب وهم أن (عمرو) جاء معه لما بينهما من شدة الاختلاط والألفة، فترفع ذلك الوهم بقولك: لكن عمراً لم يجئ، ولذلك تتوسط بين كلامين دون مفردين متغايرين بالإيجاب والسلب معنى، سواء كان في اللفظ علامة الإيجاب والسلب أو لا، يعني: الشرط وجود التغاير المعنوي[4]، سواء وجد التغاير اللفظي معه كما في قولك: ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني، أو لا كما في قولك: فارقني زيد لكن عمراً حاضر، ومنه قوله تعالى:**{وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ [وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ][5] وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ}**[6] أي: عصمكم وأنعم عليكم بالسلام من القتل،

---

(١) عجز بيت من الطويل وصدره: ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ، واختلف في نسبته فنسب إلى: ابن صُرَيم اليشكري في: الكتاب ٢/ ١٣٤، والتبصرة ١/ ٢٠٨، وابن يعيش ٨/ ٨٣، ونسب لعلباء بن أرقم اليشكري في: التخمير ٤/ ٧٠، والدرر ١/ ٣٠٤، ونسب في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥ لأرقم بن علباء، وفي الإنصاف ١/ ٢٠٢ لزيد بن أرقم، وورد بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨، والأشموني ١/ ٢٩٣، والهمع ١/ ٤٥٦، والشاهد فيه قوله (كأنْ ظبيةً) فأعملها في الاسم الظاهر مع تخفيفها وهذا مذهب البعض ويروى البيت برفع (ظبية) وجرها، انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٨٣، وابن القواس ص ٨٧٣، والملخص لابن أبي الربيع ص٢٤٢، والمغني لابن فلاح ٣/ ٢٣٩، والأصبهاني ص ٨٩٣.

(٢) من الهزج لم أقف على قائله، وانظره في: الكتاب ٢/ ١٣٥ برواية: ووجه مشرق النحر، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨، وابن يعيش ٨/ ٨٢، والإنصاف ١/ ١٩٧، والجنى الداني ص ٥٧٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨، والمغني لابن فلاح ٣/ ٢٣٧، والتصريح ١/ ٢٣٤، والدرر ١/ ٣٠٣، ويروى: وصدر مشرق.. والشاهد قوله: (كأن ثدياه) حيث خفف (كأنْ) وأهملها، ويروى: كأن ثدييه، على الإعمال.

(٣) قال ابن الحاجب: " وإنما كانت (كأن) إذا خففت ألغيت على الأفصح لوجهين: أحدهما: بعدها عن شبه الفعل... الثاني: أنها لم تكثر كثرة (إنّ) إذا خففت " ا. هـ، انْظُرْ: الأمالي ٤/ ٢٣.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٩٧٥، والرضي٤/ ٣٩٢، وابن القواس ص٨٧٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٦) سورة الأنفال من الآية (٤٣).

وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو.

فـ (سلّم) مثبت كالفعل قبله، ولكن التغاير المعنوى حاصل، إذ المعنى: لكن الله ما أراكهم[1] كثيراً وسلمكم، إذ لو أراكهم كثيرا لانهزمتم[2] وهلكتم[3]، فحذف سبب التسليم واكتفى إراكتهم كثيرا، وأقيم المسبب مقامه وهو التسليم.

وتخفف (لكنّ) على ما ذكر فتلغى عند تخفيفها على سبيل الوجوب؛ لأنها بالتخفيف قد خرجت عن مشابهة الفعل لمباينة لفظها لفظه، وأشبهت (لكنْ) العاطفة لفظا ومعنى[4]، فأجريت مجراها فى ترك العمل، بخلاف (إنْ) و(أنْ) فإنهما ليسا لهما عند التخفيف ما يجريان مجراه فى منع العمل[5].

خلافا للأخفش، ويونس، فإنهما أجازا إعمالها كالمشددة[6]، وهذا ضعيف لأنها لما لم يظهر لها عمل أصلا فى موارد الاستعمال فلا شاهد لهما على ذلك[7].

ويجوز معها، أى: مع (لكن) عند التخفيف ذكر الواو كما فى قوله تعالى:**{وَلَكِنِ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا}**[8] بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) على قراءة البعض[9] فرقا بينها[10] وبين (لكن) التى للعطف.

فإن قلت: الضمير فى (معها) يرجع إلى (لكن) مخففة، فهل يجوز ذلك مع المشددة؟

قلت[11]: نعم إلا أنه لم يتعرض له لعدم الاشتباه فيه، وإنما هو فى أن (لكنْ) مخففة على صورة (لكنْ) العاطفة، فهل يجوز دخول الواو فى كونها مشددة أم لا؟ فيكون حرف عطف

---

(١) فى الأصل (ما أراكم) وهو تَصْحِيف.

(٢) فى الأصل (لانزمتهم) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٨٩٣، والإقليد ص ١٧٤٥، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٤١.

(٤) انْظُرْ علة إلغائها إذا خففت فى: ابن القواس ص ٨٧٤، والأصبهانى ص ٨٩٤، والهمع ١/ ٤٥٧.

(٥) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٧.

(٦) انْظُرْ قول الأخفش ويونس فى: ابن يعيش ٨/ ٨١، والتسهيل ص٦٥، وشرحه ٢/ ٣٨، والرضى٤/ ٣٩٢، وابن القواس ص ٨٧٥، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، وشفاء العليل ١/ ٣٦٩، وأوضح المسالك ١/ ٣٨١، والتصريح ١/ ٢٣٥، والهمع ١/ ٤٥٧.

(٧) قال الرضى ٤/ ٣٩٢: " ولا أعرف به شاهدا " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى لابن فلاح ٣/ ٢٤٠.

(٨) سورة البقرة من الآية (١٠٢).

(٩) قرأ بالتخفيف: ابن عامر، وحمزة، والكسائى، وقرأ بالتشديد: نافع، وعاصم، وابن كثير، وأبو عمرو انْظُرْ: المحرر الوجيز ١/ ١٨٦، والبحر ١/ ٥٢٤، والدر المصون ١/ ٣١٩، وانْظُرْ: النشر ٢/ ٢١٩، والاتحاف ص ١٤٤، والحجة لابن خالويه ص ٣٥، وحجة القراءات لأبى زرعة ص ١٠٨.

(١٠) فى الأصل (بينهما) وهو تَصْحِيف.

(١١) قال الرضى ٤/ ٣٩٢: " ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة " ا. هـ.

وليت للتمنى، وأجاز الفراء: ليت زيداً قائما.

فأزال ذلك بالبيان.

وامتنع بعضهم عن ذلك قائلا: إنها كانت حينئذ حرف عطف على القطع فلا يجوز دخول عاطف آخر عليها، وبعضهم اختار التفصيل(١).

وليت للتمنى أى: لإنشاء محبة حصول الشيء سواء كان ممكنا أو لا (٢)، إذ الترقب فى حصوله ليس بلازم لذلك، كما فى قوله تعالى: **{يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ}**(٣).

وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً، بنصب الجزأين معا، بتضمين (ليت) معنى فعل من التمنى، فكأنه قيل: أتمنى زيداً قائما، وأجازه الكسائى أيضا لكن على تقدير أن يكون (قائما) خبرا لـ (كان) المحذوفة، وخبر (ليت) محذوف به، أى: ليت زيداً كان قائما(٤)، والذى أوقعهما فى ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا(٥)

وفيما ذهب إليه ضعف ظاهر، مع أنه لا دليل لهما فى هذا البيت لاحتمال أن يكون نصب (رواجعا) على الحال من الضمير المقدر فى الخبر، أى: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أى: حاصلة لنا فى حال كونها رواجعا، والعامل فيها خبرها، ويجوز أن يكون معنى التمنى، فحينئذ يكون حالا من الأيام نفسها(٦).

ووجه ضعف قول الفراء مخالفته القياس واستعمال الفصحاء، مع أنه لو صح لزم مثله فى (كأنَّ) و(لَعَلَّ) ولا قائل به.

---

(١) اختار الكسائى، والفراء وأبو حاتم التشديد إذا كان قبلها الواو لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إنّ) وليست عاطفة والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج إلى واو كـ(بل) انْظُرْ: الجنى ٥٨٧.

(٢) قال ابن هشام: " (ليت) حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالبا، كقوله:

فيا ليت الشبابَ يعودُ يوماً ::: فأخبرَهُ بما فَعَلَ المَشِيبُ

وبالممكن قليلا " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ١/ ٣١٤، وانْظُرْ: مصابيح المغانى ص ٢٩٨.

(٣) سورة الأنعام من الآية (٢٧).

(٤) انْظُرْ قول الفراء، والكسائى فى: معانى الفراء ١/ ٤١٠، ٢/ ٣٥٢، والأصول ١/ ٢٥٨، ومعانى الحروف المنسوب للرمانى ص١١٣، وابن يعيش ٨/ ٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦، والرضى٤/ ٣٤٩، وابن القواس ص ٨٧٥، والرصف ص ٢٩٨، والمغنى ١/ ٣١٤، والارتشاف ٣/ ١٢٤٢، والهمع ١/ ٤٣١.

(٥) من الرجز المشطور للعجاج فى: ملحق ديوانه ص ٤٠٥، وبلا نسبة فى: الكتاب ٢/ ١٤٢، وابن يعيش ٨/ ٨٤، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٤، والرضى ٤/ ٣٤٩، والتخمير ١/ ٢٨٦، والمغنى ١/ ٣١٤، والرصف ص ٢٩٨، والجنى ص ٤٩٢، والدرر ١/ ٢٨٤، واستشهد به على أن الفراء والكسائى أجازا فى (ليت) أنْ تنصب الاسمين بعدها واستدلا بهذا البيت.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٦، وابن يعيش ٨/ ٨٤، والتسهيل ص ٦١، والرضى ٤/ ٣٤٩.

ووجه ضعف قول الكسائى – وإن كان خيرا من قول الفراء لثبوت إضمار (كـان) فـى مواضـع فـى كلامهم – أنه لا يجوز إضماره إلا فيما اشتهر استعماله لتكون الشهرة دليلا عليه[١].

فإن قلت: قـد جاء: ليت إن زيداً قائم، بمعنى: أتمنى، وهذا مما يعضد قول الفراء[٢].

قلت: يجوز أن يقال إنها دخلت على ما هو فى تأويل المصدر وهـى باقيـة علـى أصـلها والخـبر محذوف، كأنه قيل: [ليت][٣] قيام زيد حاصل، واستغنى باسمها وخبرها كما فى بـاب: علمـت أن زيداً قائم.

ولعل للترجى، أى: لإنشاء إظهار إرادة الشىء الممكن أو كراهته، وبهـذا ظهـر الفـرق بـين الترجـى والتمنى، فإن التمنى عمَّ استعمالُه فى الممكن وغيره، والترجى لا يستعمل إلا فى الممكن[٤].

فإن قلت: (لعلّ) كما يُستعمل لتوقع أمر مرجـو يسـتعمل أيضـا لتوقـع أمـر مخـوف[٥]، فقـول المصنف لا يتناول الأخير لأن الرجاء إنما يتحقق فيما ينفع لا فيما يضر!

قلت: نعم إلا أن نظر المصنف ههنا تعلق بما هو الغالب فـى اسـتعماله، مـع أنـا لـو منعنـا عـدم التناول على ما قدرنا من البيان لكان وجها ظاهراً، وأما قولـه تعالى:**{لَعَلَّ السَّـــاعَةَ قَرِيـــبٌ}**[٦] فـفيه ترج للعباد لأن التوقع من الله تعالى لكونه فيما جهل عاقبته محال سبحانه تعـالى عنـه لأنـه عالم بجميع الأشياء[٧].

ثـم اعلم أن الأخفش والمبرد قد أجازا دخولها على (أنّ) قياسا على (ليـت) نحـو: لعلّ أنّ

(١) انْظُرْ وجه ضعف قول الفراء والكسائى فى: شرح المصنف ٣/ ٩٧٦، والإيضاح ٢/ ١٩٩، والرضى ٤/ ٣٤٩.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٧، والرضى ٤/ ٣٤٩، والأصبهانى ص ٨٩٥.

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٧٧، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٤) انْظُرْ فى الفرق بين الترجى والتمنى: الرضى ٤/ ٣٤٨، وابـن القـواس ص٨٧٦، والصـفوة الصـفية ٢/ ٥٧، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٣٧.

(٥) قال ابن فلاح: " وأما (لعل) فمعناهـا: الرجـاء، والتوقـع، فالرجـاء للمحبـوب، والتوقـع يشـمل: المحبـوبَ والمحذورَ، فمِن توقع المُخْوفِ: (لعل الساعة قريب) " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ٣/ ١٣٦.

(٦) سورة الشورى من الآية (١٧)، وفى الأصل (ولعل الساعة) بزيادة الواو وهو خطأ.

(٧) قال الرضى ٤/ ٣٤٨: " وقد اضطرب كلامهم فى (لعل) الواقعـة فى كلامـه تعالى؛ لاستحالـة ترقـب غـير الموثوق بحصولـه عليـه تعالى، فقال قطرب، وأبو على: معناهـا التعليـل، فمعنـى:**{وَافْعَلُـوا الخَيْـرَ لَعَلَّكُـمْ تُفْلِحُونَ}** أى: لتفلحوا. ولا يستقيم ذلك فى قولـه تعالى:**{وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيـبٌ}** إذ لا معنـى فيـه للتعليل، وقال بعضهم: هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها. ولا يطرد ذلك فى قولـه تعـالى:**{لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}** إذ لم يحصل من فرعون تذكر....، والحق مـا قالـه سـيبويه وهـو: أن الرجـاء أو الإشـفاق يتعلـق بالمخـاطبين... فـ (لعـل) منـه تعـالى حمـل لنـا أن نرجـو أو نشـفق... " ا. هـ. وانْظُـرْ: ابـن القـواس ص ٨٧٦، والمغنى لابن فلاح ٣/ ١٣٧ وما بعدها.

وشذ الجر بها.

زيدا قائم، على ما ذكر[1]، وهو ضعيف، أما أولا: فلأن / اللغة لا تثبت قياسا[2]، وأما ثانيا: **(١٢٩/أ)** فلاستلزامه جواز: لكن أنّ زيدا قائم، وهو ممتنع.

وقد تشتم (لعل) معنى التمنى فينصب الفعل المضارع بعدها إذا وقعت فيه الفاء كقوله تعالى: **{لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ}**[3] فيمن قرأ بالنصب[4].

وشذ الجر بها، أى: بـ (لعل) فى رواية أبى سعيد السيرافى عن أبى زيد:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ::: فَلَمْ يَسْتَجِبْ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِى المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[5]

وأجيب عنه بأن انجرار (أبى) بلام الجر المحذوفة لئلا يلزم اجتماع اللامات، وقيل: اللام الجارة ثابتة والمحذوف للمذكور أحد لامىّ (لعل) ولذلك يروى بكسر اللام، فالتقدير: لعل لأبى المغوار منك مكان قريب، فهو مبتدأ و(لأبى المغوار) خبره المقدم عليه، واسم (لعلّ) ضمير الشأن، والمبتدأ مع الخبر فى محل الرفع على أنه خبر (لعلّ)[6].

وأما القول بأن الجر ههنا وقع على سبيل الحكاية[7] إما لكونه فى الكلام مجروراً، أو تسميتهم رجلا بذلك فالشاعر حكاه على ما كان، فمما لا يستحسنه البعض؛ لأن ذلك لغة قبيلة[8] فلا يكون على سبيل الحكاية.

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: المفصل ص ٣٨٨، وابن يعيش ٨/ ٨٦، والإيضاح ٢/ ٢٠١، والأصبهانى ص ٨٩٦، والارتشاف ٣/ ١٢٤٣، والهمع ١/ ٤٣٣، وانْظُرْ: المقتضب ٣/ ٧٤، ولباب الإعراب ص ٤٥٨.

(٢) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٧٧.

(٣) سورة غافر من الآيتين (٣٦، ٣٧).

(٤) قرأ بالنصب: عاصم، وحفص، والسلمى، وأبو حيوة، وزيد بن على، والزعفرانى، والباقون: بالرفع، انْظُرْ: السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٥٧٠، وحجة القراءات ص ٦٣١، والكشف لمكى ٢/ ٢٤٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠، والبحر المحيط ٩/ ٢٥٨.

(٥) من الطويل لكعب بن سعد الغنوى من مرثية له فى أخ له يكنى: أبا المغوار، واسمه هرم، وقيل: شبيب، وانظره فى: اللامات ص ١٤٨، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٦١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩، وشرح المصنف ٤/ ٩٧٨، والتوطئة ص٢٢٢، والمغنى ١/ ٣١٥، ٢/ ٥٠٨، والخزانة ١٠/ ٤٢٦، وحاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ١٨٢، والشاهد قوله: (لعل أبى المغوار) حيث جر بـ (لعل).

(٦) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٣٩٥، وابن القواس ص ٨٧٧.

(٧) هذا قول ابن الحاجب فى: شرحه ٣/ ٩٧٨، وانْظُرْ: الغجدوانى ص ٥٧١، والشرح المتوسط ص ٤٩٢، والجامى ٢/ ٣٥٤.

(٨) الجر بها لغة عقيل انْظُرْ: الرضى٤/ ٣٩٤، والنكت الحسان ص١١٠، والجامى٢/ ٣٥٤، والهمع٢/ ٣٧٣.

الحروف العاطفة

الحروف العاطفة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وإما، وأم، وأو، وبــل، ولا، ولكـــن. فالأربعة الأول: للجمع، فالواو للجمع المطلق ولا ترتيب فيها.

ومنهـا: الحـروف العاطفـة ويسـمى العطـف الحاصـل بهـذه الحـروف عطـف النسـق، مـأخوذاً مـن قـولهم: ثغـر نسـق، إذا كـان مسـتوى الأسـنان، وكـلام نسـق: إذا كـان علـى نظـام واحـد[1]، فتلك الحروف عشـرة - علـى مـا ذهـب إليـه المصـنف - أحـدها: الـواو، وثانيهـا: الفـاء، وثالثهـا: ثـم، ورابعهـا: حتـى، وخامسـها: إمّـا، وسادسـها: أم، وسـابعها: أو، وثامنهـا بـل، وتاسـعها: لا، وعاشـرها: لكـنْ - بـالتخفيف -، ودليـل الحصـر فيهـا الاسـتقراء، وذهـب أبـو علـى إلى أنهـا تسـعة [2] و(إمّـا) عنـده ليسـت منهـا؛ لوقوعهـا داخلـة علـى المعطـوف عليـه كمـا إذا قلـت: جـاء إما زيد أو عمرو.

فالأربعة الأول أعنى الواو والفاء وثم وحتى بعد كونها للجمع[3] بأن تجمع الثانى بـالأول فـى الحكم الحاصل لـه، ومشتركة فى إفادة ذلك، يفترق كل منها عن الآخر بما يخصـه مـن الأحكـام فالواو للجمع المطلق أى ولا ترتيب فيهـا عنـد المحققـين مـن النحـويين والأصـوليين[4]، مـع أن الترتيب ليس بشرط فيها، لا بمعنى أن عدم الترتيب يوجد فيها، والذى يـدل علـى ذلـك قولـه تعالى:**{وادْخُلُوا البَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ}**[5] وفى موضع آخـر:**{وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُـوا البَـابَ سُجَّدًا}**[6] المخاطبون فى الآية الأولى هم المخاطبون فى الآية الثانيـة، ولـو كانـت للترتيـب لـزم التناقض بين الظاهرين، وكذلك قولك: اختصم زيد وعمرو، وإذا ثبت نفى اعتبار

---

(١) قال النيلى: " النسق: التتابع، يقال: جاء القوم على نسق إذا جاءوا يتلو بعضهم بعضا، ومنه: نسقت الـدُّرَّ إذا نَظَّمْتَهُ، والنسق هنا بمعنى المنسوق كالخلق بمعنى المخلوق لأن الاسم الثانى منسوق على الأول أى تالٍ لــه " ا. هـ انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٧٤٤.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح العضدى ص٢٨٩، وسيذكر الشارح مذهب أبى على عن قريب، ومنهم من جعلها اثنى عشر بزيادة ليس وكيف، ومنهم من جعلها ثمانية فأخرج منها حتى وإمَا. انْظُرْ: ابن القـواس ص ٨٧٩.

(٣) قال الرضى٤/ ٤٠٥: " مراد النحاة بـ (الجمع) ههنا: ألا تكـون لأحـد الشـيئين أو الأشـياء، كمـا كانـت أو، وإما، وليس المراد: اجتماع المعطوف والعطوف عليه فى الفعل، فى زمان أو فى مكان، فقولك: جـاءنى زيـد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثم عمرو، أى: حصل الفعل من كليهما " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٩٧٩، وقال الرضى٤/ ٤٠٦: هذا مذهب جميع البصريين والكـوفيين، ونقـل بعضـهم عن الفراء والكسائى وثعلب والرّبعى وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء: إنها للترتيـب " ا. هــ، وانْظُـرْ: ابن القواس ص٨٨٠، وتوجيـه اللمـع ص٢٨٤، والغـرة ص ٣٨٢، والمغنـى٢/ ٤٠٩، والأشمـونى ٣/ ٩١، والتصريح ٢/ ١٣٥، والهمع ٣/ ١٥٦.

(٥) سورة البقرة من الآية (٥٨).

(٦) سورة الأعراف من الآية (١٦١).

والفاء للترتيب.

الترتيب فيها فارقت أخواتها الثلاث للزومها الترتيب[1].

والفاء للترتيب أي: الفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة[2] كما في قولك: جاء زيد فعمرو، ومعناه: حصل المجيء لعمرو عقيب حصوله لزيد، ولذلك استعملوها للسببية ورابطة للجزاء بالشرط حيث لم يكن مرتبطا بذاته[3]، وأما قوله تعالى:**{وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}**[4] على تقدير: ومهما يكن من شيء فكبر ربك[5]، وأما قول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ ::: بسِقطِ اللِّوى بين الدَخولِ [فَحَوْمَلِ] [6]

فمحمول على: وسط الدخول ومنازله[7]؛ لجواز استعمال الفاء باعتبار الأجزاء.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٧٩، والأصبهاني ص٨٩٩، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٣٥، وشرح اللمع للتبريزي ص ٢٢٣.

(٢) قال سيبويه ٤/ ٢١٧: " والفاءُ وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فَعَلَتِ الواو، غير أنها تجعل ذلك متَّسِقا بعضُه في إثْرِ بعض... " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب١/ ١٤٨، والأصول٢/ ٥٥، واللمع١٤٩، وتوجيه اللمع٢٨٥.

(٣) قال أبو علي: "... ومن ثم وقعت في جواب الشرط نحو: إن دَخَلْتِ الدار فأنت طالق " ا. هـ انْظُرْ: الإيضاح ص٢٨٦، وانْظُرْ: المقتصد٢/ ٩٤١، وابن يعيش٨/ ٩٥، والرضي٤/ ٤١١، والفوائد والقواعد ص٣٧٨، ولباب الإعراب ص٣٩٧.

(٤) سورة المدثر الآية (٣).

(٥) انْظُرْ: لباب الإعراب ص٣٩٧، وقال الزمخشري: " ودخلت الفاء لمعنى الشرط كأنه قيل: وما كان فلا تدع تكبيره " ا. هـ انْظُرْ: الكشاف ٤/ ١٩٦، قال أبو حيان: " وهو قريب مما قدّره النحاة في قولك: زيداً فاضرب، قالوا تقديره: تنبه فاضرب زيداً، فالفاء هي جواب الأمر، وهذا الأمر إما مضمن معنى الشرط، وإما الشرط بعده محذوف... " ا. هـ، انْظُرْ: البحر ١٠/ ٣٢٥، وانْظُرْ: الدر المصون ٤/ ٤١١.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: الديوان ص ٨ من معلقته وانظره في: شرح المعلقات السبع ص٧٠، وشرح القصائد السبع الطوال ص ١٥، وشرح القصائد العشر ص ٣، والكتاب ٤/ ٢٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤١، وابن يعيش ٩/ ٣٣، والرضي ٤/ ٤٠٨، والجنى الداني ص ٦٣، والتصريح ٢/ ١٣٦، والهمع ٣/ ١٥٦، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢١. سِقط: ما تساقط من الرمل، اللِوى بكسر اللام: رمل يعوج ويلتوي، الدَخول - بفتح الدال -، وحومل: موضعان. والشاهد قد أوضحه الشارح على أن الفاء قد تستعمل باعتبار الأجزاء.

(٧) انْظُرْ: لباب الإعراب ص٣٩٧، وانْظُرْ: التصريح٢/ ١٣٦ وفيه: أن الأصمعي قال: الصواب أن يقال: بين الدخول وحومل - بالواو - على الرواية المشهورة وهي القياس؛ لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء لأنها تدل على الترتيب.

وثُمَّ مثلها.

ثم ينبغى أن يعلم أن الاعتبار لما يعد[1] فى العادة مرتبا من غير مهلة[2]، فقد يطول الزمان والعادة تقتضى مثله بانتفاء المهلة[3] وقد يقصر الزمان والعادة تقضى بالعكس، كما فى قوله تعالى:**{ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا[4] العِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أنشَأْنَاهُ[5] خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ الله أَحْسَنُ الخَالِقِينَ}**[6] وقال الله تعالى:**{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصبِحُ الأرضُ مُخْضَرَةً}**[7] ومثل ذلك يختلف الناس فيه، فقد يستقرب بالنسبة إلى عِظَمِ الأمر فيستعمل بالفاء، وقد يستبعد بالنسبة إلى طول الزمان فيستعمل (ثم) ولا يكون مخالفا لوضع الفاء فيما ذكر[8].

وقد يحصل الاستغناء بترتيب اللفظ عن الترتيب فى المعنى كما فى قوله تعالى:**{وَأَوْرَثَنَا الأرضَ نَتَبَّوأُ منَ الجَنَّةِ حيثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ العَامِلِينَ}**[9] فإن ذكرَ مدح الشىء يصح بعد جرى ذكره، وكذا ذكر ذمّة كقوله تعالى:**{ادْخُلُوا أبوَابَ جهنَّمَ خَالِدِينَ فيها فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرينَ}**[10] وكذا ذكر تفصيله[11] يكون بعد إجماله كقوله تعالى:**{وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا}**[12] فإنَّ تبييت البأس تفصيلٌ للإهلاك[13]، وكذلك ذكر الأخص بعد الأعم نحو: وادى ببغداد فالكرخى"[14].

وثُمَّ مثلها أى: مثل الفاء فى إفادة الجمع مع الترتيب، لكن تفارقها بأن يكون الترتيب فيها

(١) فى الأصل: (بعد) وهو تصحيف.

(٢) فى الأصل: (مهملة) وهو تَصْحِيف.

(٣) فى الأصل: (المهملة) وهو تَصْحِيف.

(٤) فى الأصل: (فسكون) وهو خطأ.

(٥) فى الأصل: (أنشأه) وهو خطأ.

(٦) سورة المؤمنون الآية (١٤).

(٧) سورة الحج من الآية (٦٣)، قال الرضى٤/ ٤١٣: " فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر، لكن يتم فى مدة ومهلة، فجيء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار " ا. هـ.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٠، والأصبهانى ص ٩٠١.

(٩) سورة الزمر من الآية (٧٤).

(١٠) سورة الزمر من الآية (٧٢).

(١١) فى الأصل: (تفصيل) وهو تَصْحِيف.

(١٢) سورة الأعراف من الآية (٤).

(١٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٠٨.

(١٤) الكرخى: كانت أولا فى وسط بغداد، والمحالّ حولها، أما الآن فهى محلة وحدها مفردة فى وسط الخراب وحولها محالّ إلا أنها غير مختلطة بها فبين شرقها والقبلة محلة باب البصرة وأهلها كلهم سُنِّيّة حنابلة لا يوجد غير ذلك. انْظُرْ: معجم البلدان ٤/ ٤٤٨.

بمهلة وتراخى[1]، ولذلك لم يجز إدخالها على الجزاء؛ لأن الجزاء لا يتراخى[2] عن الشرط[3]، وحكم بوجود المرورين فى قولك: مررت بزيد ثم عمرو[4].

فإن قلت: الاهتداء فى قوله تعالى:**{وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}**[5] إمَّا قبل الإيمان أو معه فلا يفيد (ثم) ذلك المعنى!

قلت: (ثم) فى الآية للدلالة على دوام الاهتداء، ولا شك أن ذلك بعد الإيمان بمهلة وإن كان حصوله قبله أو معه [6]، وقيل: ثم فيها للتراخى فى الحكم لا فى الوجود.

وقد تستعمل / لمجرد التعقيب فى الذكر سواء كان بين متبوعها وتابعها تراخ ومهلة (١٢٩/ب) أولا، وسواء كلن التابع بعد المتبوع فى الزمان أولا [7] كما فى قول الشاعر:

إنّ مَنْ سَادَ [ثُمَّ سَادَ] [8] **أبوه ::: ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلكَ جدُّهُ** [9]

وقد تستعمل (ثم) لاستبعاد مضمون الجملة التى قبلها عن مضمون ما بعدها نحو قوله تعالى:**{وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الذين كفروا بربِّهِمْ يَعدِلُونَ}** [10].

(١) انْظُرْ: المقتضب١/ ١٤٨، واللمع ص١٥٠، والإيضاح لأبى على ص٢٨٦، ومعانى الحروف للرمانى١٠٥، وشرح اللمع للتبريزى ص٢٢٦، قال ابن القواس ص ٨٨٢: " وإنما اختصت بالمهلة دون الفاء لزيادة حروفها، لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (تراخيه) وهو تَصْحِيف.

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤١٣، وابن القواس ص ٨٨٢، وابن يعيش ٨/ ٩٦.

(٤) قال سيبويه ١/ ٤٣٨: "... ومن ذلك: مررت برجلٍ ثم امرأةٍ فالمرور ههُنا مروران... " ا. هـ، وانْظُرْ: المفصل ص٣٩٠، والإيضاح ٢/ ٢٠٦، وقال: " وقولُ سيبويه فى قولهم: مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران؛ لأنه لما دلت (ثم) على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة، فيكون المرور بالمرأة ثانيا " ا. هـ.

(٥) سورة طه الآية (٨٢).

(٦) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٩٠٢.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤١٤.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) من الخفيف لأبى نواس فى: ديوانه ص٢٢٢، طـ/ دار صادر، برواية:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه ::: قبله ثم قبل ذلك جدُّه

من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبى جعفر، وانظره فى: الرضى٤/ ٤١٤، والجنى ص ٤٢٨، ورصف المبانى ص١٧٤، والمغنى١/ ١٣٦، وشرح أبياته ٣/ ٣٩، والأشمونى ٣/ ٩٤، والهمع ٣/ ١٦٤، واستشهد به على أن (ثم) قد أفادت مجرد الترتيب فى الذكر، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٤١٤.

(١٠) سورة الأنعام من الآية (١). قال الرضى معقبا على الآية ٤/ ٤١٣: " فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخى ومجازه " ا. هـ.

وحتى مثلها أي: مثل (ثم) [في][1] أنها مفيدة للجمع مع الترتيب والمهلة، وإن كان زمان المهلة ههنا أقل من زمانها ثَمَّت [2]، ومعطوفها أي: معطوف حتى جزء من متبوعه أي متبوع المعطوف، وهذا هو الفرق بينها وبين (ثم)، يعني: يشترط في (حتى) أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها[3]؛ لكونها موضوعة للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء، ولا يتصور أن يكون طرف الشيء في غيره، فإذا قلت: مات الأنبياء حتى الناس، لم يجز؛ لكون الناس ليس بجزءٍ من الأنبياء[4].

ليفيد المعطوف قوة إن كان المعطوف بها أقوى وأفضل من باقي الأجزاء للمعطوف عليه كما في قولك: مات الناس حتى الأنبياء وليفيد ضعفا إن كان المعطوف بها أدون من باقي تلك الأجزاء نحو: قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتى المُشَاةِ، وهذا معنى قولهم: إن (حتى) تُذْكَرُ إما للتعظيم أو للتحقير[5]. ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي، يجوز أن يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بالمعطوف في زمان واحد، بل المقصود شمول الحكم جميع أفراد المعطوف عليه مرتبا في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس[6].

ثم قوله هذا ليس تعليلا للشرط المذكور؛ لأن مجرد كون المعطوف جزءًا من العطوف عليه لا يفيد ذلك، بل إنما هو من تتمة ذلك الشرط، فكان الشرط هو المجموع أي: كون ما بعدها جزءًا لما قبلها لإفادة القوة والضعف، ليصير بذلك كأنه جنس آخر حتى يصح العطف، ويندفع بذلك أيضا أن في عطف الجزء على الكل من البشاعة مالا يخفى كما في قولك: أَخَذْتُ الدَّرَاهِم ودِرْهَمًا؛ لأن العطف حينئذ كان كعطف جنس على جنس آخر بسبب القوة والضعف، فهو بمنزلة العطف في قوله تعالى:**{مَن كَانَ عَدُوًا لله ومَلائِكَتِهِ [وَرُسُلِهِ]**[7] **وَجِبْرِيلَ ومِيكَالَ}**[8]، فإنهما عطفا على

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) قال الرضى ٤/ ٤١٩: " وقال الجزولي: المهلة في حتى أقل منها في (ثم) فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها، وبين (ثم) المفيدة لمهلة " ا. هـ، وانْظُرْ: الأصبهاني ص٩٠٣.

(٣) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ٩٦ وقد زاد شرطين آخرين وهما: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون فيه تحقير أو تعظيم.

(٤) قال الأصبهاني ص٩٠٣: " (حتى) للغاية وشرطها في العطف أن يكون ما بعده جزءًا مما قبلها، ولا يحصل هذا المعنى إلا بذكر الكل قبل الجزء، فلو قلت: مات الأنبياء حتى الناس، لم يجز " ا. هـ.

(٥) قال الجزولي: " وفائدتها أنَّ ما بعدها حقير أو عظيم أو ضعيف أو قوي ". انْظُرْ: المقدمة الجزولية ص٧٠، وانْظُرْ: معاني الحروف للرماني ص ١١٩، وابن يعيش ٨/ ٩٦.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤١٩ وقد فصل أحكام (حتى)، وانْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٧٥٠.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٨) سورة البقرة من الآية (٩٨).

وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهما.

الملائكة وإن كانا داخلين فيهما، إشعاراً بأنهما بفضليتهما كانا بمنزلة جنس آخر من الملائكة[1]، ولأجل هذا الغرض لا يقصد أن يكون المعطوف بها آخر جزء من الشىء حساً كما يقصد ذلك فى (حتى) الذى للجر؛ لأن الشىء لمجرد كونه كذلك يصير بمنزلة جنس آخر[2].

لا يقال: استعمال (حتى) على وجهين: إما بالدخول على آخر الجزء من الشىء، أو على ما يلاقى ذلك الجزء، فكيف يصح هذا الغرض إذا استعمل على الوجه الثانى؟

لأنا نقول: هذا إذا كانت جارة، أما إذا كانت للعطف فمختصة بالأول، وذلك لأن أصلها أن تكون جارة وإنما استعملت عاطفة على خلافه لثبوت الاشتراك بينها وبين الواو فى إفادة الحكم لما قبلها وبعدها من غير ترتيب زمانى، فلما كانت مستعملة على هذا[3] الوجه استعملها بأظهر مبينها.

وأو وإما وأم قلت هذه الحروف الثلاثة لارتباط الحكم لأحد الأمرين حال كون ذلك الأحد مبهما كقولك: جاءنى زيد أو عمرو، فالمعنى جاء أحدهما من غير تعيين، وكذلك الكلام فى: جاء إما زيد وإما عمرو فإن غرضك كان أن تخبر بالمجىء من (زيد) فأعرضك الشك فى أن المجىء لـ (عمرو) فأبيت عنه وأخبرت عن مجىء أحدهما لا على التعيين، وقد يجىء الأولان للشك فى الخبر سواء كان لشك المتكلم كما إذا قال: جاء زيد أو عمرو أو جاء إما زيد وإما عمرو، ولم يعرف الجائى بعينه، أو لشك السامع كما إذا قال: كذلك مع عرفانه الجائى لكن قصد الإبهام على السامع[4].

وقد يستعملان للتفصيل وذلك عند القصد إلى بيان الأقسام كما تقول: الاسم معرب أو مبنى، والجسم إما متحرك أو ساكن، ولطلب أحد الأمرين وذلك عند كونهما فى الأمر بأن يكونا فيما أصله المنع كقولك: خذ هذا أو ذاك، واضرب إما زيداً وإما عمراً، [وهذا][5] معنى قولهم: ويكونان للتخيير.

ويكونان للإباحة إن كانا فى الأمر بأن يكونا فيما ثبت فضله وشرفه نحو: تعلم النحو أو

---

(١) قال أبو حيان: " وخص جبريل وميكال بالذكر تشريفا لهما وتفضيلا... ويسمى هذا النوع بالتجريد وهو أن يكون الشىء مندرجا تحت عموم، ثم تفرده بالذكر وذلك لمعنى مختص به دون أفراد ذلك العام، فجبريل وميكال جعلا كأنهما من جنس آخر... " ا. هـ انْظُرْ: البحر ١/ ٥١٦، وانْظُرْ: الدر المصون ١/ ٣١٥.

(٢) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٢٧٨.

(٣) فى الأصل: (هذه) وهو تَصْحِيف.

(٤) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٢١، وابن القواس ص ٨٨٤، والأصبهانى ص٩٠٤.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها أحد المستويين والآخر الهمزة على الأصح.

الفقه[1]، ونحو: اجلس إما للحسن وإما للحسين.

والفرق بينها أن التخيير يجب فيه الإتيان بأحد الأمرين مع عدم جواز الجمع بينهما، والإباحة يجوز فيها الإتيان بأحدهما مع جواز الجمع بينهما[2].

وأما إذا وقعتا فى الاستفهام فيكونان للسؤال عن أحد الأمرين لا بعينه.

ولما أراد الفرق بينهما وبين (أم) فى الاستفهام قال: أم المتصلة[3] أى: التى تعادل الهمزة فى الاستعمال وتكون قرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى (أى) فلا تقع فى الأمر والنهى، وهذا معنى قوله: لازمة لهمزة الاستفهام فى الأصل سواء كانت باقية على أصلها أو انتقلت إلى معنى الاستواء[4]، واحترز بالهمزة عن التى تقع بعد (هل) نحو: هل قام زيد أم عمرو؟ وتقييد الهمزة بالاستفهام احتراز / عن (أم) التى تقع بعد همزة التوبيخ والتقرير (١٣٠/أ) فإن (أم) فيها منقطعة.

وإنما تسمى (أم) همزة متصلة[5] لأن ما بعدها وما قبلها كلام واحد على الأغلب فى الظاهر، وعلى الإطلاق فى المعنى إذ قولك: أَزَيْدُ عندك أمْ عَمرُو؟ فى معنى: أيهما عندك؟ و: أَأَعْطَيْتَ زَيْداً أَمْ حَرَمْتَه؟ بمعنى: أيهما فعلت؟ فظهر بهذا بطلان قول من قال: إن استعمال (أم) المتصلة مختص بعطف الاسم على الاسم.

يليها أى (أم) أحد المستويين برفع (احد) على أنه فاعل (يليها) ويلى المستوى الآخر الهمزة على معنى: أن يلى أحدُهما اسما مفرداً يلى الآخر اسما كذلك، وإن يلى فعلا، أو جملة اسمية كانت أو فعلية يلى الآخر شيئا من ذلك[6].

على الأصح لأنه قد جاء: زيد عندك أم عمرو، على الشذوذ، هذا إذا كانت الهمزة منوية

(١) قال الرضى٤/ ٤٢٣: " وينبغى أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين فى نحو: تعلَّم الفقه أو النحو، لم يُفهم من (إما) و(أو) بل ليستا إلا لأحد الشيئين فى كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معا، لأن تعلم العلم خير وزيادة الخير خير... " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ الفرق بينهما فى: ابن يعيش ٨/ ١٠٠، والرضى ٤/ ٤٢٢، والأصبهانى ص ٩٠٤.

(٣) قال ابن الحاجب٣/ ٩٨١: "... أو، وإما سؤال عن أحد الأمرين مبهما، و(أم) سؤال عن أحد الأمرين معينا فالسائل فى (أو) و(إما) جاهل بثبوت أحدهما فهو يسأل عنه، والسائل فى (أم) عالم بثبوت أحد الأمرين فهو يسأل عن التعيين... " ا. هـ.

(٤) قال الرضى٤/ ٤٣١: "... المتصلة تختص بثلاثة أشياء أحدها: تقدم الهمزة إما للاستفهام نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أو للتسوية نحو:{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ} " ا. هـ.

(٥) انْظُرْ علة هذه التسمية فى: المغنى ١/ ٥١.

(٦) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٩٠٦، والصفوة الصفية ١/ ٧٥٦.

بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثمة لم يجز: أرأيت زيداً أم عمرو؟ ومن ثمة كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا.

كما فى قوله:

لَعَمْرِى مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ::: بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَم بِثَمَان [(١)]

ثم ذلك: بعد ثبوت أحدهما فى علم المتكلم بالحصول لأحدهما لا على التعين، وهذا هو الفرق بين (أو) و(إما) و(أم)، فإن السائل بالأولين جاهل بثبوت أحدهما، بخلاف (أم) فإن السؤال بها على ما عرفت[(٢)].

واللام فى قوله: لطلب التعيين لتعليل الولاء، أى: إنما لزم إيلاء أحد المستويين (أم) والآخر الهمزة لأجل طلب التعيين، فكأنهم قصدوا الإعلام بذلك من أول الأمر أن المقصود من الكلام تعيين أحدهما.

ومن ثَمّتَ أى: ومن أجل أن (أم) المتصلة يليها أحد المستويين ويلى المستوى الآخر الهمزة لم يجز أن يقال: أرأيت زيداً أم عمرا؟ لأن الهمزة فيه لم يليها أحد المستويين بل دخلت على الفعل والوجه الجائز فيه أن يقال: أزيداً رأيت أم عمرا[(٣)]؟

ومن ثَمّت أى: ومن أجل أن الولاء المذكور لطلب التعيين مع أحد الأمرين اللذين علم ثبوت أحدهما من غيره كان جوابها أى: جواب (أم) المتصلة بالتعيين بأن يقول: (زيد)، أو (عمرو) إن كان الحاصل إياه؛ لأن السائل بها عالم بثبوت أحدهما فهو يسأل عن التعيين فيكون الجواب المطابق لها ذلك، دون نعم أو لا لأن المسؤول عنه بهما لا يتعين، بخلاف (أو) و(إما) فإنهما يجابان بهما لأن السؤال بهما سؤال عن أحدهما لا على التعيين، فالجواب المطابق لهما بـ (نعم) أو (لا) حتى إن أجيب بالتعيين يكون ذلك زيادة على السؤال[(٤)].

---

(١) من الطويل لـ عمر بن أبى ربيعة فى: الديوان ص ٥٥٦ برواية: فوالله ما أدرى، من قصيدة قالها فى عائشة بنت طلحة بن عبيد الله، والكتاب ٣/ ١٧٥، وشرح أبياته ٢/ ١٥١، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٤٠٧، وابن يعيش ٨/ ١٥٤، والمغنى ١/ ٢١، وغير منسوب فى: الرصف ص ٤٥، والرضى ٤/ ٤٣١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٥، ولباب الإعراب ص ٤٦٨، ويروى: لعمرك. والشاهد: حذف همزة الاستفهام وهى مرادة والتقدير: أبسبع رمين أم بثمان.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨١.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٢، والرضى ٤/ ٤٣٥، والجامى٢/ ٣٥٩ وقال: " والمنقول عن سيبويه أن هذا جائز حسن فصيح " ا. هـ، قال سيبويه ٣/ ١٧٠: "... ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً، كان جائزاً حسنا، أو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرو كان كذلك... " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨١، وابن القواس ص ٨٨٨، والجامى٣/ ٣٦٠، وانْظُرْ: ابن يعيش٨/ ٩٨ وما بعدها، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٠٩، والأصبهانى ص ٩٠٧.

والمنقطعة كـ بل والهمزة مثل: إنها لإبل أم شاة

وأم المنقطعة كـ بل والهمزة أى: بمعناها[1]، ومعنى انقطاعها: أن ما بعدها ليس مما يحتاج إلى ما قبلها كلاماً بل كل منهما كلام تام، وإنما حكم عليها بذلك[2] لاشتمالها على معنييهما؛ لأن ما بعدها كلام مستأنف كما بعد (بل) ومسئول عنه بشك كما بعد الهمزة، فقد أفادت (أم) على انفرادها فى انقطاعها ما تفيده (بل) منه، وما تفيده الهمزة من السؤال كما فى قوله تعالى:**{أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصفَاكُم بِالبَنِينَ}**[3] ولو كانت بمعنى (بل) وحدها دون الهمزة يصير ما بعدها متحققا كما يكون ما بعد (بل) كذلك – تعالى عن ذلك علواً كبيراً – نعم قد تجيء (أم) المنقطعة بمعنى (بل) وحدها إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام غير الهمزة كقوله تعالى:**{أَمْ هَلْ تَسْتَوى الظُّلُمَاتُ والنُّورُ}**[4].

ثم (أم) هذه ليست بمختصة بالاستفهام كالمتصلة بل تقع فى الخبر والاستفهام، فمثال الأول على ما اختاره ابن جنى[5] مثل قولك عند رؤيتك شبحا من بعيد: إنها لإبل، بالقطع فهو جملة خبرية، فإذا حصل لك الشك عند التقريب فى أنها إبل بل فى أنها شاة، أعرضت عن هذا الإخبار مع العلم بأنها ليست بإبل ومع الشك فى أنها أشاة أم شىء آخر، واستأنفت سؤالا آخر بقولك: أم شاة؟، على تقدير: بل أهى شاة، فيكون لعطف الجملة على الجملة خلافا لابن مالك[6].

ومثال الثانى نحو قولك: أزيد عندك أم عندك عمرو؟ فكأنك لما استفهمت[7] عن وجود (زيد) عنده ظانا أنه كذلك ثم بدا لك أنَّ مَن عنده عمرو، ولكن لا على التعيين فأضربت عن الأول، واستأنفت سؤالاً آخر فقلت: أم عندك عمرو؟ والمعنى: بل أعندك عمرو[8].

---

(١) انْظُرْ: اللمع ص١٥٢، ومعانى الحروف ص٧٠، وابن يعيش ٨/ ٩٨، وانْظُرْ: المغنى ١/ ٥٥، والصفوة الصفية١/ ٧٦١.

(٢) فى الأصل: (على ذلك) وهو تَصْحِيف.

(٣) سورة الزخرف الآية (١٦).

(٤) سورة الرعد من الآية (١٦)، وفى الأصل (يستوى) وهو خطأ، وانْظُرْ: الرضى٤/ ٤٣٤، والمغنى١/ ٥٥.

(٥) انْظُرْ رأى ابن جنى فى: اللمع ص ١٥٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، والجنى ص ٢٠٦.

(٦) ذهب ابن مالك إلى أنها لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما يكون بعد (بل). انْظُرْ: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، وانْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢٠١١، والهمع ٣/ ١٧٢، والتصريح ٢/ ١٤٤. وقال ابن هشام: " وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ (بل) وقدَّرها ههنا بـ (بل) دون الهمزة... " انْظُرْ: المغنى١/ ٥٧، وشرح الكافية ل ٢١٥/ أ.

(٧) فى الأصل: (استشهمت) وهو تَصْحِيف.

(٨) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٩٠٧.

وإما قبل المعطوف عليه مع إما لازمةٌ، جائزة مع أو.

ولابد معها من[1] إعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة، ويكون جوابها بـ (نعم) أو (لا) فإن كان بالأول كان الثانى ثابتا وحده لحصول الإضراب عن الأول وخصوص السؤال بالثانى، وإن كان الثانى فالأمر ظاهر.

وقد تستعمل المنقطعة لمجرد الإنكار كالهمزة[2] من دون معنى كما فى قوله تعالى:**{أم يَقُولُونَ شَاعِرٌ}**[3]**{أَمْ يَقُولُونَ تقوله}**[4]، ثم (بل) التى تتضمنها (أم) أعم من أن تكون دالة على أن الأول وقع غلطا كما فى مثال المتن، أو على الانتقال من كلام إلى آخر لتدراك الغلط[5] كما فى قوله تعالى:**{أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ}** [6].

وإما قبل المعطوف عليه إذا كان العطف مع إما لازمةٌ بالرفع على أنه خبر مبتدأ وهو (إما)، يعنى: إذا عطف شيء وكان العطف بـ (إما) يلزم وقوع (إما) الأخرى قبل المعطوف عليه للإشعار من أول الوهلة بأن هذا الكلام مبنى على الشك، فإنّ السامع لو لم يتقدم (إما) يذهب وهمه من أول الأمر إلى أن الحكم ثابت للأول ن فإذا [جيء][7] بـ (إما) يتبين خلاف ما ظنه، فيقع اللبس، بخلاف (أو)[8] فإنَّ سبقَ (إمَّا) معها / ليس بطريق لازم بل يجوز الأمران بها، وإليه (١٣٠/ب) أشار بقوله: جائزة مع أو، أى: لا يلزم وقوع (إمَّا) قبل المعطوف عليه بـ (أو) بل يجوز أن يقال: جاء زيد أو عمرو، مع عدم ذكر (إمَّا) بأن يكون مبنى الكلام على التعيين وعروض الشك بعده، ويجوز أن تذكر فيبنى الكلامَ على الشك كذلك.

فإن قلت: هما سيان فى إفادة الشك والترديد، فما الحكمة فى أَنَّ تقدُّمَ (إمَّا) مع أحدهما لازمٌ دون الآخر؟

---

(١) فى الأصل: (عن) وهو تَصْحِيف.
(٢) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٩٨٢.
(٣) سورة الطور من الآية (٣٠).
(٤) سورة الطور من الآية (٣٣).
(٥) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٣٣.
(٦) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٣٨)، و سورة هود - عليه السلام - من الآية (١٣، ٣٥) و سورة السجدة من الآية (٣).
(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٨) قال النيلى: " وأما (إما) فهو مثل (أو) ولكن الفرق بينهما أن الشك فى (أو) يسرى من آخر الكلام إلى أوله، فإنك إذا قلت: قام زيد، كان على لفظ اليقين، فإذا أتيت بـ (أو) سرى الشك من آخر الكلام إلى أوله، وأمَّا (إمَّا) فإنك تبتدئ بها شاكاً من أول كلامِك... " ا. هـ. انْظُرْ: الصفوة الصفية ١/ ٧٥٤، وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٠٢، وتوجيه اللمع ص ٢٩١، والفوائد والقواعد ص ٣٨١.

قلت: أجاب عنه صاحب الغجدوانى[1] ناسبا إياه إلى نفسه حيث قال: " زاولت فى كشف شيء يقنع[2] فى ذلك، وما ساعد فى سوى ما أظنه من أن (أو) كأنها وضعت لتستعمل فى شك عرض لك بعد ما بنيت كلامك على اليقين، فإنك إذا قلت: جاء زيد، فكأنك متيقن فى ذلك أول وهلة، ثم عرض لك [الشك][3] فى أن الجائى زيد أم عمرو [فقلت: أو عمرو][4] بعد ذلك، و(إما) كأنها وضعت لتستعمل فى شك اعتراك فى أول الأمر فى أن الجائى زيد أو عمرو فنبهت بـ إما [5] فى أول الأمر على ما كان فى قلبك من الشك، ثم لما كان (أو) من أخوات (إما) أجازوا أن يتقدمها (إما) رعاية لجانب القربى، ولم يجوزوا تقدم (أو) لكونها قوية فى باب العطف فلا يجوز وقوعها فى أول الكلام "، ولو تأملت لا يخفى عليك ما فيه من الإشكال، ثم ينبغى أن يعلم أن (إما) قد تجيء غير مكررة[6] إذا كان فى الكلام عوض من تكرره[7] كما فى نحو: إما أن تكلمنى جميلا وإلا فاسكت، لأنه يعلم أن المعنى: إما أن تكلمنى جميلا، ثم قيل: أن لم تكلمنى جميلا فاسكت، خلافا للفراء فإنه أجاز مطلقا[8] وأنشد:

تُلِمُّ بدارٍ قد تَقَادَمَ عَهْدُها ::: وإمَّا بأمواتِ أَلَمْ خَيالُها [9]

والأكثرون على تقدير (إما) الأخرى قبلها حملا على الكثير الشائع فى كلامهم أى: إما بدار وإما بأموات.

---

(١) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٧٧.

(٢) فى الغجدوانى: (مقنع).

(٣) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدوانى.

(٤) ما بين المعقوفين من: شرح الغجدوانى.

(٥) فى الغجدوانى: (فنبيت).

(٦) نقل النحاس أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير. انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ١٩٩٢، والجنى ص ٥٣٢، والهمع ٣/ ١٧٨.

(٧) قال الأشمونى٣/ ١١٠: " قد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت "اهـ

(٨) قال الفراء: " ويقولون: عبد الله يقوم وإما يقعد، وفى قراءة أبى **{وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ}** فوضع أو فى موضع (إما)... " ا. هـ، انْظُرْ: معانى الفراء ١/ ٣٩٠، وانْظُرْ: الجنى ص٥٣٢، والهمع ٣/ ١٧٨، والأشمونى٣/ ١١٠، والمغنى ١/ ٧٣، ولباب الإعراب ص ٤٠٢.

(٩) من الطويل لذى الرمة فى: ملحقات ديوانه ٣/ ١٩٠٢ برواية تهاض بدار، وشرح التسهيل٣/ ٣٦٦، وشفاء العليل٢/ ٧٨٨، وشرح عمدة الحافظ٢/ ٦٤٢، وللفرزدق فى: الديوان٢/ ٧١ من قصيدة يمدح بها عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف، وكتاب الشعر١/ ٨٦، وابن يعيش ٨/ ١٠٢، والخزانة ١١/ ٧٦، وغير منسوب فى: معانى الفراء ١/ ٣٩٠، وأمالى ابن الشجرى ٣/ ١٢٧، والمقرب ص ٣٠٩، وشرح الجمل ١/ ١٨٧، ولباب الإعراب ص ٤٠٣، والرضى٤/ ٤٢٦، والجنى ص ٥٣٣، والمغنى ١/ ٧٣، والأشمونى ٣/ ١١٠، والهمع ٣/ ١٧٨. ويروى: تهاض، بدلا من: تلم: وتلم: أى: تنزل وتقيم، وأَلَمَّ خَيَالُها: طاف. والشاهد قوله: (تلم بدار.... وإما بأموات) واستشهد به الفراء على أنه يجوز ألا تكرر إما مطلقا، والأكثرون على أن (إما) مقدرة والتقدير: إما بدار وإما بأموات.

ولا، وبل، ولكن، لأحدهما معينا.

ثم اعلم أن أبا على الفارسى ذهب إلى أن (إمَّا) ليس من الحروف العاطفة[1] لوجهين، أحدهما: مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو: جاء إما زيد أو عمرو، وحرف العطف لا يجوز مجيئه متصلا بالفعل فلا يقال: جاء وزيد.

والثانى: أنه يدخل عليها العاطف فلو كانت عاطفة لما دخل عليها حرف العطف إذ لا يجوز: إن جاء زيد وأو عمرو[2].

وأجيب عن الأول بأن (إما) المقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفة باتفاق، فالكلام فى الثانية، ويشهد لكونها من الحروف العاطفة أنه يصح أن يقوم مقامها واو عاطفة على القطع.

وحينئذ لابد من الجواب عن دخول العاطف عليها، فالجواب عنه بوجهين، أحدهما: أن الواو الداخلة ليست عاطفة بل (إما) مع الواو كلاهما عاطفة.

والثانى: أن الواو لعطف (إما) الثانية على (إما) الأولى[3].

وفى وجهى الجواب نظر معلوم وجهه عند العارف[4].

ولا، وبل، ولكن، لأحدهما معينا، اعلم أن هذه الثلاثة من الحروف العاطفة تشترك[1] فى إثبات الحكم لأحد الأمرين معينا، وفى أن المعطوف بها يغاير[2] المعطوف عليه، ثم كل منها يُميَّز عن

---

(١) قال أبو على الفارسي فى الإيضاح ص ٢٩٧: " وليست (إمَّا) بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عاريةً من هذين القسمين وتقول: وإما عمراً، فتُدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى " ا. هـ. وانْظُرْ: المسائل المنثورة ص ٤٠، وما ذهب إليه أبو على هو مذهب: يونس، وابن كيسان، واختاره ابن مالك فقال فى: التسهيل ص ١٧٤ فقال: " وليست منها (لكن) وفاقا ليونس، ولا (إما) وفاقا له ولابن كيسان وأبى على " ا. هـ، وادعى ابن عصفور الإجماع على كونها غير عاطفة فقال: " وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه " انْظُرْ: المقرب ص ٣٠٦، وشرح الجمل ١/ ١٧٤، وانْظُرْ تفصيلا فى: أمالى ابن الشجرى ٣/ ١٢٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢١٢، والارتشاف ٤/ ١٩٧٦، والنكت الحسان ص ١٣١، والمغنى ١/ ٧١، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٣١، والهمع ٣/ ١٧٧، والتصريح ٢/ ١٤٦.

(٢) انْظُرْ: المقتصد ٢/ ٩٤٤ وما بعدها، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٣١.

(٣) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب٢/ ٢١٣، وابن القواس ص٨٧٨، والرضى٤/ ٤٣٠ وفيه أن هذا رأى الأندلسى.

(٤) قال الرضى٤/ ٤٣٠ معقبا على كلام الأندلسى: "... وهذا عذر بارد من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجودة فى كلامهم، فالحق أن الواو هى العاطفة، وإما مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة " ا. هـ. وبهذا الجواب الذى ذكره الرضى يكون فيه بيان لوجه النظر الذى سكت عنه الشارح.

(١) فى الأصل: (يشترك) وهو تصحيف.

(٢) فى الأصل: (تغاير) وهو تصحيف.

الآخر بما يخصه[1]، فـ (لا) لنفى ما وجب للأول من الأحكام عن الثانى[2]، فلا تجيء إلا بعد الإثبات[3] نحو قولك: جاءنى زيد لا عمرو، فالمعنى: أن المجيء صدر عن زيد لا عمرو، وتختص بالاسم فلا يذكر بعدها الفعل [فلا يقال][4]: قام زيد ولا قام عمرو؛ لئلا يلتبس بالدعاء[5] وقد يقال: أقوم لا أقعد، نظراً إلى مضارعة المضارع للاسم وإمكان تأويله به، فقولك هذا فى قوة قولك: أنا قائم لا قاعد[6].

و(بل) للإضراب عن الأول[7] وهو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، منفيا كان الأول أو مثبتا، فيجعل المعطوف عليه كالمسكوت عنه فى الحكم بالنسبة إلى المعطوف، فإن حكمه يحتمل أن يكون صحيحا وألا يكون[8]، وذكروا أن (بل) نقيضة (لا) لأنها تثبت للثانى ما وجب للأول أو تنفيه، بخلاف [لا][9]، وتقع بعد المنفى كما تقع بعد الموجب، فهى بعد الإثبات لتعين اللفظ فى المعطوف عليه ففى قولك: جاءنى زيد بل عمرو، كأنك قصدت الإخبار بمجيء زيد لشيء، ثم ظهر لك أنك غلطت فى ذلك فأضربت عن الإخبار عن مجيئه[10].

وبعد النفى يحتمل الإثبات كما يحتمل الغلط فى المعطوف عليه فقولك: ما جاءنى زيد بل عمرو، يحتمل أن يكون بتقدير حرف للنفى بعد (بل) فيكون بتقدير: بل ما جاءنى عمرو، فالفعل المفنى مسند إلى المعطوف، والمعطوف عليه قد وقع غلطا[11] ويحتمل ألا يقدر بعدها حرف النفى فيكون (بل) للإضراب عن الفعل وحده دونه وحرف النفى فيكون معنى: ما جاءنى زيد بل عمرو: بل جاءنى عمرو، فلا يوجد فيه الغلط وهو الأشهر من مذهب الجمهور[1] وعليه قوله تعالى:**{وَلا تَحْسَبَنَّ الذينَ قُتِلُوا فى سبيلِ الله أمواتًا بَل أَحْيَاءٌ}**[2].

---

(١) فى الأصل: (تخصه) وهو تصحيف.

(٢) قال المبرد: " ومنها (لا) وهى تقع لإخراج الثانى مما دخل فيه الأول ". انْظُرْ: المقتضب١/ ١٤٩، وانْظُرْ: الأصول ٢/ ٥٦، واللمع ص ١٥٠، والنكت الحسان ص ١٢٩.

(٣) قال ابن القواس ص ٨٩١: " لأنها لنفى ما ثبت للأول " ا. هـ.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٩١، والأصبهانى ص ٩٠٨.

(٦) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٤٤.

(٧) قال سيبويه ٤/ ٢٢٣: " وأما (بل) فلِتَرْكِ شيء من الكلام وأخْذٍ فيه " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب ١/ ١٥٠، والأصول ٢/ ٥٧، واللمع ص ١٥١، ومعانى الحروف للرمانى ص ٩٤.

(٨) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٤٥ وما بعدها.

(٩) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(١٠) انْظُرْ: ابن القواس ص ٨٩٢، وانْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٠٧.

(١١) وهذا على رأى المبرد انْظُرْ: ابن يعيش٨/ ١٠٥، والرضى٤/ ٤٤٦، وابن القواس٨٩١، والهمع٣/ ١٨٠

(١) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٤٦، وابن القواس ص ٨٩١، والتصريح ٢/ ١٤٨.

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٦٩).

ولكن لازمة لنفى

وقد تجىء (بل) فى عطف الجمل بعضها على البعض [بمعنى][1] ترك[2] الكلام الأول والأخذ فيما هو أهم منه مع ثبوت معنى الأول، مثل قوله تعالى:**{أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الحَقُّ مِن رَّبِّكَ}** [3].

ولكنْ - بتسكين النون - لازمة للنفى قبلها إذا كانت لعطف المفرد[4]، فحينئذ تكون نقيضة (لا) وذلك لأنها لكونها للاستدراك تفيد المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه بها بالإثبات والنفى من حيث المعنى، والمفرد الواقع بعدها - معطوفا - لا يتصور أن يكون نفيا؛ لأنه مخصوص بالجمل، بل يكون إثباتا / فحينئذ يجب أن يكون ما قبلها نفيا؛ لغرض المغايرة بينهما [5]. (١٣١/أ)

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون فى الثانى معنى النفى بتقدير فعل منفى بعده فجاز وقوع ما قبلها مثبتا ويقال: جاءنى زيد لكن عمرو، على تقدير: عمرو لم يجىء؟

قلت: لعدم بقائها حينئذ، لعدم المفرد، فإنه يقتضى الاشتراك بينهما فى الإسناد، وإذا سبقها النفى وبقى الفعل سالما مسندا إلى المذكور بعدها مقرراً للإثبات المطلوب بها، وأما إذا سبقها إثبات وهى لا توجد نفيا تبطله فتبطل نفس الفعل فلم يبق فعل لأن يسند إلى المذكور بعدها، فحينئذ بطل إسناد المفرد إلى المفرد فإذا قدّرت ذلك [لم تكن][6] (لكن) من هذا الباب، بل من باب عطف الجملة على الجملة، وتكون (لكن) حينئذ نظيرة (بل) على التفصيل فى: وقعها بعد النفى والإثبات، وفى جواز الوجهين عند وقوعها بعد النفى، لأن العطف فى الجمل للحصول، وفائدتها حصول الجملتين فى الإثبات والنفى، وقد حصلت[7].

و(لكن) هذه لا تقع فى الاستفهام[8] فلا يقال: أقام زيد لكن عمرو قاعد؟ لأنها للاستدراك عن حكم موجب أو منفى ثبت لغير المعطوف بها، ولا حكم بثبوت الشىء أو بنفيه فى الاستفهام.

* * * * *

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٨٤.

(٢) فى الأصل (كترك) وما أثبته من شرح المصنف.

(٣) سورة السجدة من الآية (٣)، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٩٠٩.

(٤) انْظُرْ: الأصول٢/٥٧، واللمع١٥١، ومعانى الحروف ١٣٣، وتوجيه اللمع ص٢٨٨، والرضى٤/٤٤٧.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٤، والرضى ٤/ ٤٤٧، وابن القواس ص ٨٩٣، والأصبهانى ص ٩١٠.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال ابن القواس ص ٨٩٣: " إن وقع بعدها جملة فلا يلزم أن يتقدمها نفى، بل يجوز أن يقع بعد النفى والإيجاب كـ (بل) فى المفردات... " ا. هـ.

(٨) قال الرضى ٤/ ٤٤٨: " وتقع بعد جميع أنواع الكلام، إلا بعد الاستفهام، والترجى، والتمنى، والعَرْض، والتحضيض على ما قيل " ا. هـ.

حروف التنبيه

حروف التنبيه أَلاَ، وأَمَا، وها

ومنها حروف التنبيه أي: الحروف التى يُتنبه بها المخاطب قبل الشروع فى الكلام، وتحصل له التحريض من المتكلم على حبس الأسماع لأجل التفطن منه لما يقال له، فلا يفوته شيء – على تقدير الغفلة – ولهذا سميت حروف التنبيه[1]، واختصت بأوائل الكلام، وهذه الحروف أَلاَ، وأَمَا مخففتين وها، فالأولان منها بعد تحقق الفرق بينهما – بأن يكون الأول منهما للاستقبال، والثانى للحال على ما ذكر فى بعض الشروح [2] – مختصان بالمركبات كما فى قوله تعالى:**{أَلا إِنهم هُم الْمُفْسدُونَ}** [3] و:**{أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيسَ مَصرُوفًا عَنْهُم}**[4] وكقوله:

أَمَا وَالّذِى أبْكَى وَأَضْحَكَ والذى ::: أَمَاتَ وَأَحْيَا والذى أمْرُهُ الأَمْرَ [5]

و(ها) أعم منهما لأنها كما تدخل على المركبات كما فى قوله:

ها إنّ تا عُذرةٌ إن لم تكُنْ قَبلَتْ ::: فإنّ صاحِبَها قَد تَاه فى البَلَدِ[6]

تدخل أيضا فى المفردات كاسم الإشارة للقريب فى مثل هذا وهاتا [7]، والمضمر المرفوع المنفصل إذا كان مبتدأ لا فاعلا فلا يقال: ما ضرب إلا ها أنا، وإنما يقال: ها أنتم أولاء، إلا أن دخولها على أسماء الإشارة أكثر من دخولها على المضمرات لأنها مبهمة تصلح لكل خاص مقترن بها حرف التنبيه، لتحريك النفس على طلبها بعينه، بخلاف المضمرات فلأنها لا تصلح

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف٣/ ٩٨٥، والإيضاح٢/ ٢٢٠، وابن القواس٨٩٤، والكناش٢/ ١٠٧، والجامى٢/ ٣٦٤

(٢) المراد به الشرح المتوسط ص ٤٦٩.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٢).

(٤) سورة هود – عليه السلام – من الآية (٨).

(٥) من الطويل لأبى صخر الهذلى فى: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، وابن يعيش ٨/ ١١٤، ١١٥، وغير منسوب فى: شرح المصنف ٣/ ٩٨٥، وابن القواس ص ٨٩٤، والشرح المتوسط ص ٤٩٦، والتخمير ٤/ ٩٢، والمغنى ١/ ٦٦، ٨١، وشرح ديوان الحماسة ص ٧٣٠، والهمع ٢/ ٤٨٧. واستشهد به على أن (أما) حرف تنبيه مختص بالمركبات.

(٦) من البسيط للنابغة فى: الديوان ص ٢٨، ط/ دار المعارف، برواية:

هَا إنّ ذِى عُذْرةٌ إلاّ تَكُن نَفَعَتْ ::: فَإنّ صَاحِبَها مُشَارِكُ النَّكَدِ

من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ومعتذرا مما وشى به عنده، وهو له فى: ابن يعيش ٨/ ١١٣، والجنى ص ٣٤٩، والخزانة ٥/ ٤٥، ١١ / ١٩٤، والتخمير ٤/ ٩٢، وغير منسوب فى: شرح المصنف ٣/ ٩٨٦، والرضى٣/ ٨٥، ٤/ ٤٥٠، والشرح المتوسط ص٤٩٧، والارتشاف٥/ ٢٣٦٧، والهمع٢/ ٤٨٧. والمعنى: هذه معذرة إليك وتبرّؤٌ عما وُشيتُ به عندك. واستشهد به على أن (ها) قد دخلت على المركبات.

(٧) قال الأصبهانى ص ٩٣١: " (ها) تدخل على أسماء الإشارة لئلا تفوت قرينة الإشارة على تقدير الغفلة بخلاف سائر الأسماء لكونها على حروف كثيرة " ا. هـ.

لكل خاص قبل تخصيصها بالدخول على المفردات للمناسبة بينهما فى الإفراد بخلاف أخويها[١]، والألف فيها من إشباع الفتحة فلا اعتداد بها. قال المصنف[٢]: " ولهذه الحروف صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها إلا (ها) - باعتبار الإشارة - فإنها قد تكون أول الكلام ووسطه على حسب ما يكون [اسم][٣] الإشارة لأن وضعها له لا للجملة ".

ثم ينبغى أن يعلم أن ألف[٤] (أما) لكثرة الاستعمال ودلالة فتحة الميم عليها قد يحذف فى القسم نحو: أَمَ والله، وأيضا قد تبدل همزتها عينا، أو (هاءً) بإثبات الألف وحذفها لاستكراه الابتداء بالهمزة لكونها من أقصى المخارج، فتبدل بعض أخويها فى المخرج، ففيها ست لغات[٥]

* * * * *

(١) انْظُرْ: شرح ابن القواس ص ٨٩٥.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٦.

(٣) زيادة من شرح المصنف.

(٤) فى الأصل: (الألف) وهو تَصْحِيف.

(٥) هذه اللغات هى: أما، وعما، وهما، وأمَ، وعَمَ، وهَمَ، انْظُرْ بيانها فى: الرضى ٤/ ٤٤٩، وابن القواس ص ٨٩٥، وانْظُرْ: المفصل ص ٣٩٦، وابن يعيش ٨/ ١١٦، والمغنى ١/ ٦٦، والهمع ٢/ ٤٨٨.

حروف النداء

حروف النداء: يا، وأيا، وهيا، وأى، والهمزة، ويا أعمها، وأيا وهيا للبعيد، وأى والهمزة للقريب.

ومنها حروف النداء وهى خمسة أحرف[1] يا، وأيا، وهيا، وأى، والهمزة فكلمة يا أعمها استعمالاً لأنها تستعمل فى القريب باعتبار قلة حروفها، وفى البعيد باعتبار أنّ أحد حروفها حرف مد فكأن فيه طول صوت.

وأيَا وهيَا مختصان بأن يكونا مستعملين للبعيد حقيقة، أو ما هو بمنزلته من ساهٍ أو نائم؛ لأن فيهما زيادة حرف فتدلاّن على الزيادة فى المسافة والغرض إتمام إسماع المخاطب[2].

وأى والهمزة مختصان بأن يكونا مستعملين للقريب إلا أن الهمزة للأقرب وذلك باعتبار قلة الحروف[3].

واعلم أن الغرض من وضع هذه الحروف تنبيه المدعو ودعاؤه ليسمع ويجيب بما يراد منه[4]

وأما إفراد (يا) من حروف التنبيه لخصوصيتها بشىء زائد على ما فى حرف التنبيه وهو طلب الإقبال من المدعو، وأيضا أن المنادى إن كان فى غاية القرب حسّاً أو حكما فالقياس أن لا حاجة فيه إلى حرف النداء لكن الإتيان بها حينئذ لزيادة حرص الداعى على الإقبال من المدعو عليه.

وأما نداء الديار وغيرها من الجمادات والحيوانات التى لا تخاطب فعلى طريق التذكُّر والتذكير

* * * * *

(١) قال الرضى٤/ ٤٥٣: " وقد جاء (آ) بهمزة بعدها ألف، و(آى) بهمزة بعدها ألف بعدها ياء ساكنة "ا. هـ وقال ابن الحاجب ٣/ ٩٨٧: " وكثير من النحويين يذكر معها (وا) وليست فى الحقيقة منها؛ لاختصاصها بالندبة وليس المندوب منادى؛ لأن المنادى: المطلوب إقباله، والمندوب: المتفجع عليه، فافترقا " ا. هـ. وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٩٤١.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١١٨، والهمع ٢/ ٢٧.

(٣) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٩١٤.

(٤) انْظُرْ: السابق نفسه.

حروف الإيجاب

حروف الإيجاب: نعم، وبلى، وإى، وأجل، وجيْرِ، وإنّ. فنعم مقررة لما سبقها، وبلى مختصة بإيجاب النفى.

ومنها: حروف الإيجاب ويقال لها حروف التصديق أيضا، وهى ستة أحرف أحدها: نَعَم بفتح النون مع فتح العين وقد جاء مع كسرها وفتح الأول [(١)]، وكسر الثانى [(٢)]، وثانيها: بَلَى بفتح اللام على الأفصح، وثالثها: إِى بكسر الهمزة، ورابعها: أَجَلْ بفتح الجيم وسكون اللام، وخامسها: جَيْرِ بفتح الجيم وسكون الياء وكسر الراء، وسادسها: إنّ بكسر الهمزة وإنما سميت حروف الإيجاب لتحقيقها وإثباتها لما تقدمها من الكلام.

ثم بعد الاشتراك فى ذلك / يتميز كل منها عن الآخر بما له فى الاستعمال فـ نَعَم مقرِّرةٌ أى (١٣١/ب) محققة ومبينة لِمَا سبقها من الكلام موجبا كان أو منفيا، خبراً كان أو استفهاما، ولهذا قالوا: إنَّ (نعم) أمُّ تلك الحروف وأعمُّها، لدورانها فى أكثر أنواع الكلام، تقول فى جواب من قال: قام زيد، أو: أقام زيد؟ (نعم) تصديقا لذلك القائل تحقيقا لمضمون كلامه، ولذلك تقول فى جواب من قال: ما قام زيد، أو: لم يقم زيد؟ نعم، كذلك والإيجاب فى الاستفهام لما بعد أداته[(٣)].

فإن قلت: مقتضى ما ذكرتم أن يكون معنى قول المخاطب (نعم) جوابا لقولك: أليس لى عليك ألف؟ ليس لك علىّ ألف، مع أن علماء الفقه قولوا: هو إقرار فيلزم الألف!

قلت: هذا تحقيق بحسب وضع (نعم) باعتبار اللغة، لكن الفقهاء أجروها على العرف إذ المفهوم منها فيه هو الإيجاب بعد النفى، فذلك لتغليبهم العرف، لا أن قياس اللغة والوضع كذلك[(٤)].

وبلى مختصة بإيجاب النفى[(٥)] المقدم يعنى لا يُستعمل إلا لإيجاب ما بعد النفى خبرا كان أو استفهاما، وسواء كان النفى لفظا أو معنى تقول لمن قال: لم يقم زيد، أو ألم يقم زيد؟:

---

(١) وهى لغة لِكنانة.

(٢) فيقال: (نِعِم) وهى لغة لبعضهم. وانْظُرْ بيان لغاتها فى: الرضى ٤/ ٤٥٧، وابن القواس ص ٨٩٩، والمغنى ٢/ ٣٩٨، والهمع ٢/ ٥٠٥، وقد ذكروا فيها لغة رابعة وهى إبدال عينها حاء فيقولون (نحم).

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٨، والرضى ٤/ ٤٥٥، وابن القواس ص ٨٩٨، وانْظُرْ: معانى الحروف ص ١٠٤، والمغنى٢/ ٣٩٨، والجنى ص ٥٠٦، والأصبهانى ص ٩١٥، والصفوة الصفية ٢/ ٢٩٢.

(٤) انْظُرْ: المغنى ١/ ١٣١، والأصبهانى ص ٩١٦.

(٥) قال سيبويه ٤/ ٢٣٤: " وأما (بلى) فتوجب به بعد النفى " ا. هـ، وقال الكسائى: " الفرق بين (بلى) و(نعم) أن (بلى) إقرار بعد جحد و(نعم) جواب استفهام بعد جحد " ا. هـ انْظُرْ: معانى القرآن للكسائى ص٧٥، وانْظُرْ: المقتضب ٢/ ٣٣١، ومعانى الحروف ص ١٠٥.

وإى إثبات بعد الاسبقهام، ويلزمها القسم، وأجل، وجير، وإنّ، تصديق للمُخْبِر.

[بلى][1] تكذيباً لـه فى ذلك، إذ معناه: قام زيد، ولو أردت تصديقه لقلـت: (نعـم) وذلـك لأن بلى حكمها أن ترفع حكم ما قبلها وتبطله، فإذا رفعته قد أوجبت نقيضه، ونقيض النفى إيجاب، فهى أبدا توجب نقيض – حينئـذ – ذلـك المنفـى المتقـدم ولا يصـح ذلـك إلا بعـد رفـع النفـى وإبطاله، بخلاف (نعم)، ولذلك ذكروا فى قولـه تعالى:**{أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى}**[2] أى: بلى أنت ربنا، لو قالوا (نعم) لكفروا عن آخرهم[3] كما روى عن ابن عباس[4]، بناءً علـى مـا تقـدم فـى (نعم) إلا عند النظر إلى العرف[5].

وإى إثبات بعد الاستفهام أى: مفيدة إثبات ما يذكر [بعد] [6] أداة الاستفهام، ويلزمهـا القسـم أى: لا تستعمل إلا مع القسم المحذوف فعله، يقال لمن قال: أقام زيـد؟ إى والله، وإى الله، وإى ها الله، وإى لعمرى، فلا يقال: أقسمت بربى[7].

وأجل[8]، وجير[9]، وإنّ، تصديق للمُخْبِر أى: القائل بالقول المصدق مضمونه، موجبـا كـان أو

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٧٢).

(٣) قال النيلى: " لأن (نعم) لتصديق النفى على تقدير طـرح الاستفهام فيصير المعنى: نعم لسـت بربنـا، وذلـك كفر "ا. هـ انْظُرْ: الصفوة الصفية٢/ ٢٩٣، وانْظُرْ الأصبهانى ص٩١٦، والـدر المصـون٣/ ٣٧٠ وقـد قـال: " هكذا ينقلونه عن ابن عباس – رضى الله عنه – وفيه نظر إن صح عنه، وذلك أن هـذا النفـى صـار مقـرراً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير، وإنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفى مطلقا إذا قصـد إيجابـه أجيـب بــ (بلى) وإن كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليبا لجانب اللفـظ، ولا يجـوز مراعـاة جانب المعنى إلا فى شعر... " ا. هـ.

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم الرسول ﷺ، كان يسمى البحر لسعة علمـه، ويسـمى حـبر الأمـة ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وقيل غير ذلك، ومات بالطائف سنة٦٨ فـى أيـام ابـن الـزبير. انْظُـرْ: حليـة الأولياء ١/ ٣١٤، والاستيعاب ٣/ ٩٣٣، والإصابة ١/ ٤١٤، وأسد الغابة ٣/ ٢٩٠.

(٥) نازع السهيلى وغيره فى المحكى عن ابـن عباس فى هذه الآية، فذهـب السهيلى إلى جـواز أن يجاب بـ (نعم) بعد الاستفهام من النفى، لا تريد تصديق النفى، ولكن تحقيق الإيجاب الذى فى نفسِ المتكلم. انْظُـرْ: أمـالى السهيلى ص ٤٥، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٥٦، والمغنى ١/ ١٣١، والجنى ص ٤٢٢.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) انْظُرْ: المقتضب ٢/ ٣٣٠، والمفصل ص ٣٩٩، وابـن يعـيش ٨/ ١٢٤، والإيضـاح لابـن الحاجـب ٢/ ٣٢٣، وشرح المصنف ٣/ ٩٨٨، والرضى ٤/ ٤٥٩، والصفوة الصفية ٢/ ٢٩٠.

(٨) قال ابن هشـام: " (أجلْ) حرف جـواب مثل (نعم) فيكـون تصديقا للمخبـر، وإعلامـا للمسـتخبر، ووعـدا للطالب، فتقع بعد نحـو: قام زيد، وأقام زيد، واضربْ زيداً... " انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٧، وانْظُرْ: رصـف المبـانى ص ٥٩، والجنى الدانى ص ٣٥٩، ومصابيح المغانى ص ٢٠.

(٩) قال ابن القواس: " وأما (جير) فحرف فى الأظهر، ومعناه التصـديق كــ (نعـم)... ولا يصـدق بهـا إلا فـى الخبر، فهى بمنزلة (أجل) " انْظُرْ: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١١٢٨، وانْظُرْ: الجنى ص ٤٣٣.

منفيا، لا الذى فى صدد الإخبار، وإلا لم يقع تصديقا للدعاء، كما تقول لمن قال لك: قد أتى زيد، أو: لم يأتِ: أجل، وجير، تصديقا له فيه[1].

وكقول ابن الزبير[2] – لمن قال له[3]: لعن الله ناقةً حملتنى إليك -: إنّ وراكبها، ويروى: وصاحبها.

ثم هذا على مذهب الجمهور فإنهم لم يجوزوا وقوعها جوابا للاستفهام وإن جاز ذلك عند البعض[4].

وقد يكون (جَيْر) اسما بمعنى (حقا) ويقال: جَيْر لأفعلن أى: حقا لأفعلن[5].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٨٩، والرضى ٤/ ٤٦٠، وابن القواس ص ٩٠١.

(٢) عبد الله بن الزبير بن العوام، أمه: أسماء بنت أبى بكر الصديق، وجدته لأبيه صفية بنت عبد المطلب عمة الرسول ﷺ، وخالته عائشة رضى الله عنها، وأول مولود فى الإسلام بعد الهجرة فحنّكه رسول الله ﷺ بتمرة لاكها فى فيه، حفظ عن النبى ﷺ وهو صغير وحدّث عنه بجملةٍ من الحديث، قتل سنة ثلاث وسبعين من الهجرة. انْظُرْ: حلية الأولياء١/ ٤٢٩، وأسد الغابة ٣/ ٢٤٢، والإصابة ٤/ ٨٩، والاستيعاب ٣/ ٩٠٥.

(٣) هو فضالة بن شريك، انْظُرْ: الرضى٤/ ٤٦١.

(٤) قال الرضى٤/ ٤٦٠: " وحكى الجوهرى عن الأخفش أن (نعم) أحسن من (أجل) فى الاستفهام، و(أجل) أحسن من (نعم) فى الخبر، فجوّز على ما ترى مجيئها فى الاستفهام " ا. هـ وانْظُرْ: ابن القواس ٩٠١، والهمع ٢/ ٤٩٠.

(٥) انْظُرْ: المفصل ص ٣٩٩، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٢، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢١٨ / ب، ونسبه إلى سيبويه فقال: " وذهب سيبويه إلى أنها بمعنى (حقا) " ا. هـ، وانْظُرْ: البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٩٤٤، وقد فصل القول فى (جير).

حروف الزيادة

حروف الزيادة: إنْ، وأَنْ، وما، ولا، ومِن، والباء، واللام، فـ (إنْ) مع (ما) النافية.

ومنها: حروف الزيادة يقال لها: حروف الصلة أيضا، وتلك الحروف على ما ذكره سبعة أحدها: إِنْ - بكسر الهمزة وتخفيف النون -، وثانيها: أَن - بفتح الهمزة - وثالثها: ما، ورابعها: لا، وخامسها: مِن - بكسر الميم - وسادسها: الباء، وسابعها: اللام المكسورة، وإنما سميت حروف الزيادة لأنها قد تقع زائدة، لا أنها تقع زائدة أبداً، بل أكثر ما تقع غير زوائد [١]، وقد عرفت معنى الزائد فيما قبل[٢].

ثم الغرض من زيادتها توكيد المعنى الحاصل بدونها [٣]، قال بعضهم: الزيادة عند سيبويه لم تكن لغير معنى البتة، والتوكيد معنى صحيح لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى.

وقيل[٤]: إنما تزاد طلبا للفصاحة فى الكلام، إذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة، وكذلك السجع، فأفادت الزيادة التوسعة فى اللفظ مع ما ذكر[٥] [من][٦] التوكيد والتقوية فى المعنى.

ولما فرغ عن عدها شرع فى بيان مواضع زيادتها فقال: فـ (إن) بالكسر تزاد مع (ما) النافية[٧] على الاطراد، أى: تزاد بعدها لتأكيد النفى الحاصل منها تقول: ما إن رأيت زيداً، مريدا: ما رأيت زيداً البتة [٨]، وكقوله:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبنٌ............... إلخ[٩]

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٠، والرضى ٤/ ٤٦٣، والجامى ٢/ ٣٧٠.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٢٨ وقال: " ويعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى " ا. هـ.

(٣) قال الرضى ٤/ ٤٦٢: " قيل فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب إما معنوية وإما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى... وأما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيَّأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحُسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية " ا. هـ، وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٣٧٠ والأصبهانى ص ٩١٨، وترشيح العلل ص ٢١٨.

(٤) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص ٩١٨.

(٥) فى الأصل: (فأفادت الزيادة التوسعة فى اللفظ ما ذكر مع التوكيد...).

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) قال سيبويه ٤/ ٢٢٠: " و(إن) وهى للجزاء، وتكون لغوا فى قولك: ما إن يفعل " ا. هـ وانْظُرْ: المقتضب ١/ ١٨٩، والمغنى ١/ ٣٢.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٠، والرضى ٤/ ٤٦٣، والأصبهانى ص ٩١٩.

(٩) جزء من بيت من الوافر وتمامه: وما إن طبنا جبن ولكن... منايانا ودولةُ آخرينا. وهو لفروة بن مسيك فى: الكتاب ٣/ ١٥٣، والأصول ١/ ٢٣٦، والوحشيات ٢٨، والمساعد ١/ ٢٧٨، والخزانة ٤/ ١١٢، ونسب للكميت فى: ابن يعيش ٨/ ١٢٩، وغير منسوب فى: المقتضب ١/ ١٩٠، والمحتسب ١/ ٩٢، والتبصرة ١/ ٤٥٩، وشرح الجمل٢/ ٥٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٧١، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٥٨، والطب: العلة أو السبب. والشاهد قوله: (وما إن) على زيادة (إن) بعد (ما).

وقَلْت مع ما المصدرية، ولَمَّا، وأنْ مع لَمَّا....

وزعم الفراء[١] أنها (إن) النافية [دخلت على (ما) النافية][٢] توكيد للنفى وليس بجيد، فإنهم لا يجوزون الجمع بين حرفين مختلفى اللفظ لمعنى واحد، ومن ثمة لم يقولوا: إنّ لزيداً قائم[٣].

وقَلَّتْ زيادتها مع (ما) المصدرية التى تكون بمعنى المدة، بالنسبة إلى زيادتها مع النافية، كما يقال: انتظرنى ما إن جلس القاضى، والمعنى: مدة جلوسه.

وكذلك قلت زيادتها مع لَمَّا نحو قولك: لَمَّا إنْ جلستَّ جلستُ[٤].

وقد تكون (إن) المكسورة نافية كما فى قوله تعالى:**{وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ}**[٥] أى: فى الذى لم نمكنكم فيه فلا تكون زائدة.

وأنْ بالفتح تزاد مع لَمّا كثيراً[٦]، ولهذا قال المصنف[٧] فى الشرح بعد إيراده مثال المكسورة بقوله: " لَمَّا إنْ جلستَ جلستُ، وفتحها هو المشهور الشائعُ "، كقوله تعالى:**{فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ}**[٨] و:**{وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا}**[٩]، وإنما كان زيادة[١٠] (أَنْ) بالفتح أكثر وأفصح مع (لَمَّا) من زيادة (إِنْ) بالكسر لأن فى (لَمَّا) معنى المجازاة، و(إِنْ) كانت الأصل فى بابها، فاستقبح أن تزاد عليها لئلا يلزم فى الظاهر كون الأصل تابعا للفرع، كذا قيل[١١]، لكن استلزام ذلك فى (إن) لا يجوز، فالأولى أن يقال: إنّ فى لفظ المفتوحة دليلا على زيادتها يعرفه المتأمل، بخلاف (إِنْ) المكسورة فإنها موهمة لغير الزيادة.

---

(١) انْظُرْ قول الفراء فى: معانى الفراء ١/ ١٧٥، والمفصل ص٤٠٢، وابن يعيش ٨/ ١٢٩، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٧، وابن القواس ص ٩٠٥.

(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٩٠.

(٣) انْظُرْ: السابق نفسه، والإيضاح ٢/ ٢٢٧، وابن القواس ص ٩٠٥، والأصبهانى ص ٩١٩.

(٤) انْظُرْ: حروف المعانى ص ٥٧، وقد ذكر ابن هشام فى المغنى ١/ ٣٣: أن زيادة (إنْ) بعد (لمّا) سهو من ابن الحاجب فقال: " وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد (لَمَّا) الإيجابية وهو سهو، وإنما تلك (أن) المفتوحة " ا. هـ.

(٥) سورة الأحقاف من الآية (٢٦)، وانْظُرْ: المحرر الوجيز ٥/ ١٠٣، والدر المصون ٦ / ١٤٢.

(٦) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ١٥٢ وقد قال: " ووجه آخر تكون فيه لغواً... فنحو قولك: لمّا أن جاؤوا ذهبت... ". وانْظُرْ: ٤/ ٢٢٢، والمقتضب ١/ ١٨٨، ومعانى الحروف للرمانى ص٧٣، ومصابيح المغانى ص ١٢٢.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩١.

(٨) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٩٦).

(٩) سورة العنكبوت من الآية (٣٣).

(١٠) فى الأصل: (زيادتها) وهو تَصْحِيف.

(١١) هذا قول صدر الأفاضل فى: التخمير٤/ ١١٤.

وبين لو والقسم، وقلّت مع الكاف، وما مع: إذا، ومتى، وأىّ، وأين، وإنْ، – شرطا –

وتزاد أن المفتوحة أيضا بين لو الشرطية وبين القسم نحو: والله أن لو جلستَ جلستُ[1].

وقلّت / زيادتها مع الكاف التى للتشبيه[2] كما فى قوله: (١٣٢/أ)

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوا إلى وَارِقِ السَلَمِ[3]

بالجر، وقد يروى إلى نافر السلم.

وما تزاد مع إذا نحو: إذا ما أكرمتنى أكرمتُك، ومع متى نحو: متى ما تكرمنى أكرمك، ومع أىّ نحو أيّاما تضرب أضرب، ومع أين نحو: أينما تكن أكن، ومع إنْ نحو قوله تعالى:**{فإمّا نَذْهَبَنَّ بِكَ}**[4]، وفِعلُ (إنْ) هذه يكون مضارعاً مؤكداً بالنون غالبا؛ لأن التأكيد لما كان مقصوداً من زيادتها مع (إن) كان التأكيد بالفعل الذى فيه الشرط أولى، فمثل: إمّا تقم أقم، قليل [5].

ولقائل أن يقول: هذا تعليل مشترك بين جميع هذه الحروف فما وجه اختصاص فعل (إن) بها؟

وأما الجواب الذى ذكره الغجدوانى[6] بأن قال: " تأكيد أخوات (إن) بما يمكن أن يكون تخصيصا[7] لها بالشرط إذ هن لسن [8] بمختصات بالشرط [9]، بخلاف (إن) فتأكيدها [إنما يكون] [10] لاهتمام فعل الشرط ".

فكلام ليس بسديد.

وقوله: شرطا تقييد للجميع، يعنى: زيادة (ما) مع جميع هذه الكلمات حال كونها مستعملة

---

(١) قال الرضى ٤/ ٤٦٤: " ومذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل (لو) كما أن (اللام) موطئة قبل (إنْ) وسائر كلمات الشرط " ا. هـ، وانْظُرْ: المغنى ١/ ٤٢، والأصبهانى ص ٩٢٠.

(٢) قال ابن هشام: " وهو نادر " انْظُرْ: المغنى ١/ ٤٢، وانْظُرْ: الأصبهانى ص ٩٢٠.

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره: ويوما توافينا بوجه مقسم، وقد سبق تخريجه، واستشهد به هنا على أن (أن) زائدة بين الكاف الجارة ومجرورها.

(٤) سورة الزخرف من الآية (٤١).

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ص٩٩٢، وقال الأصبهانى ص٩٢٠: " أما زيادتها بعد (إن) شرطاً من غير نون التأكيد نحو: إما تقم أقم، فقليل " ا. هـ.

(٦) انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٥٨٦.

(٧) فى الأصل: (تلخيصا) وما أثبته من: الغجدوانى.

(٨) فى الأصل: (ليس) وما أثبته من: الغجدوانى.

(٩) فى الغجدوانى: (بمتمحضات للشرط).

(١٠) ما بين المعقوفين من: الغجدوانى.

وبعض حروف الجر، وقلّت مع المضاف، و(لا) مع الواو بعد النفى،

للشرط، وبه احترز عن مجيئها فى غير الشرط، ككون (إذا) للمفاجأة، و(متى) و(أين) و(أىّ) للاستفهام، و(إن) للنفى، ولكن (أىّ) قد تزاد معها (ما) فى غير الشرط [نحو] [1] أيّما رجل عندك، فكأن المصنف لم يعبأ به لقلته.

وتزاد (ما) أيضا مع بعض حروف الجر كالباء فى مثل قوله تعالى:**{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ}**[2] و(من) [فى نحو] [3] قوله تعالى:**{مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ}** [4] و(عن) فى نحو:**{عَمَّا قَلِيلٍ}**[5].

وإنما قيد حروف [الجر][6] بالبعض لأن منها مالا تزاد معه كـ (مذ) و(منذ) وباء القسم وواو (رب) وغير ذلك، وكل ذلك بتتبع[7] كلام الفصحاء.

وقلّت زيادة (ما) مع المضاف نحو: غضبت من غير ما جُرْم، أى: من غير جرم البتة؛ وذلك لشدة اتصال المضاف مع المضاف إليه، وأما قولهم: جئت لأمر ما، فقد قيل: إنها فيه زائدة، وقيل: صفة[8].

وتزاد لا مع الواو الواقعة بعد النفى تأكيداً لذلك النفى كقولك: ما جاء زيد ولا عمرو[9]، والحكم بزيادتها باستلزام كونها غير زائدة الاستدراك؛ لأن (عمرا) معطوف على (زيد) وهو منفى، والمعطوف على المنفى منفى فلا يثبت الاحتياج إلى (لا).

فإن قلت: إن فى إيراد [لا][10] ههنا فائدة وهى رفع الإبهام، فإن الواو تجىء فى كلامهم كثيراً لإفادة الاجتماع فى وقت قالوا: وفى قولك: جاءنى زيد وعمرو، تفيد الاجتماع فى وقت واحد، وتكون (ما) فى: ما جاءنى زيد وعمرو، دالة على نفى ذلك الاجتماع، بناءً على ما فهم من الواو فى الإثبات، فإذا أوردت كلمة (لا) تدل على نفى المجىء عن كل واحد منهما صريحا، فكيف تكون زائدة؟

---

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٥٩).

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) سورة نوح - عليه السلام - من الآية (٢٥).

(٥) سورة المؤمنون من الآية (٤٠).

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل (بالتتبع) وهو تَصْحِيف.

(٨) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٣، وابن القواس ص ٩٠٦، والأصبهانى ص ٩٢١.

(٩) قال الرمانى: " وتكون زائدة على وجوه منها: أن تزاد مع الواو لإزالة الاحتمال وذلك نحو قولك: ما قام زيد ولا عمرو؛ وذلك أنك إذا قلت: ما قام زيد وعمرو احتمل أنهما لم يقوما معا، ولكن قاما منفردين، فإذا زادت (لا) زال هذا الاحتمال وصار إعلاما بأنهما لم يقوما البتة " ا. هـ، انْظُرْ: معانى الحروف ص ٨٤، وانْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٣٧.

(١٠) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وبعد أن المصدرية، وقلّت قبل أُقسم، وشذت مع المضاف.

قلت: ذلك لا يخرجها عن كونها زائدة؛ لأن الظاهر قد يتأكد بالزائدة ليصير نصا على المراد، مع أن ذلك خلاف الظاهر فالقول بزيادتها أولى[1].

وتزاد (لا) أيضا بعد (أن) المصدرية كما فى قوله تعالى:**{مَا مَنَعَكَ أَنْ [لا][2] تَسْجُدَ}**[3] أى: من السجدة، وكقوله تعالى:**{لِئَلا يَعْلَمَ أهلُ الكِتَابِ}** [4] أى: ليعلم، فـ (لا) لتحقيق علم أهل الكتاب، كما [أنها][5] فى الآية الأولى لتحقيق السجود.

وقلّت زيادتها قبل أقسم وحملت (لا) على ذلك فى قوله تعالى:**{لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ}**[6].

فإن قلت: زيادة (لا) فى هذه الآية معترض عليها؛ لأنها إنما تزاد فى وسط الكلام لا فى أوله؛ لأن ذكر الشيء أولا يدل على الاهتمام بشأنه فلا يناسب الزيادة!

قلت: لا نسلم أن زيادتها إنما تكون فى الوسط لا فى الأول، بل تقع فيه فى كلام الفصحاء، وأفصحهم امرؤ القيس [7]، وأيضا ما ذكر لا يدل على عدم الجواز، بل على عدم الأولوية، فكأن فى قول المصنف[8] إشارة إليه، مع أنه يجوز ذكرها أولا لاهتمام تأكيد القسم.

وتزاد قبل المقسم به كثيرا للإيذان بأن جواب القسم منفى نحو: لا والله لا أفعل[9].

وذهب بعضهم إلى أن (لا) هذه غير زائدة[10]، بل لرد كلام قبل المقسم كأنهم أنكروا البعث فقيل لهم: (لا) أى ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة[11].

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٩.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) كلمة (لا) ساقطة من الأصل.

(٤) سورة الأعراف من الآية (١٢).

(٥) سورة الحديد من الآية (٢٩).

(٦) سورة القيامة الآية (١)، وقد اختلف فى (لا) فى هذه الآية وخرجت على ثلاثة وجوه: الأول: أن (لا) زائدة والمعنى: أقسم بيوم القيامة، وضُعِّف من جهة أن زيادتها فى أول الكلام، الوجه الثانى: أنها بمعنى (ألا)، وهو بعيد لعدم النظير، الوجه الثالث: أنها ردٌّ لكلامٍ مقدر من إنكار البعث. انْظُرْ: معانى الحروف ص٨٤، وابن القواس ص ٩٠٨، والمغنى ١/ ٢٧٦، ومصابيح المغانى ص ٣٤٥.

(٧) قال السمين فى الدر المصون ٦/ ٤٢٤: " ألا ترى كيف زادها فى مستهل قصيدته، يعنى فى قوله: لا وأبيك ابنة العامرى... " ا. هـ.

(٨) فى الأصل: (فكأن قلت فى قول المصنف).

(٩) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٦٦.

(١٠) أى (لا) فى قوله تعالى:**{لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ}**، وهو قول الفراء انْظُرْ: معانى القرآن ٣/ ٢٠٧.

(١١) انْظُرْ: معانى الحروف للرمانى ص٨٤، وابن القواس ص ٩٠٩، ومصابيح المغانى ص ٣٤٥.

ومن، والباء، واللام، تقدم ذكرها.

وشذت زيادة (لا) مع المضاف كما في قول العجاج:

في بِئْرٍ لا حُورٍ سَرَىٰ وما شَعَرْ ::: بإفْكِهِ[1] حتى إذا الصُّبح جَشَرْ[2]

وإنما كانت شاذة لأن القياس أن لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(الحور): إما مصدر بمعنى النقصان، أو جمع حائر بمعنى (هالك)، وقيل: اسم لبئر يسكنها الجن.

وأما بيان زيادة [من][3]، والباء، واللام، فقد تقدم ذكرها في بحث حروف الجر على التفصيل، فلا حاجة إلى الإعادة[4].

وأما عدم الإشارة إلى الكاف مع أنها تزاد أيضا فلقلة وقوعها زائدة، بخلاف المذكورات[5].

* * * * *

---

(١) في الأصل (ما مكة) وهو خطأ.

(٢) من الرجز وهو له في: الديوان ص ٤١، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر الذي أرسله عبد الملك بن مروان لقتال أبي فذيك الحروري الخارجي، وهو له في: ابن يعيش ٨/ ١٣٦، والتخمير ٤/ ١١٧، ١١٦، والخزانة ٤/ ٥١، وغير منسوب في: معاني الفراء ١/ ٨، وشرح المصنف ٤/ ٩٩٣، والرضي ٢/ ١٩٤، ٤/ ٤٦٧، والجامي ٢/ ٣٧٣، والخزانة ١١/ ٢٢٤. والإفك: الكذب، وحشر الصبح: انفَلَق وأضاء والمعنى: أن هذا الحروري قد سار في طريق الضلال والهلاك، أو سار في المواضع الخالية التي يسكنها الجن حتى أضاء الصبح وما شعر. والشاهد قوله (في بئر لا حور) واستشهد به على أن لا زائدة بين المتضايقين والتقدير: في بئر حور.

(٣) سبق الحديث.

(٤) انْظُرْ زيادة (من)، وزيادة الباء، وزيادة اللام من قسم التحقيق.

(٥) انْظُرْ القول في زيادة الكاف، وقال الأصبهاني ص ٩٢٣: " وإنما لم يذكرها لأن زيادتها ليست بقياسية مطردة " ا. هـ.

مباحث حرفى التفسير

حرفا التفسير: أى، وأن، فـــ (أن) مختصة بما فى معنى القول.

ومنها: حرفا التفسير، أى: ما يقع التفسيرُ به مـن أنـواع الحـروف حرفـان، أحـدهما: أى وهـى مفسرة لكل مبهم من المفرد نحو: جَاءنى زيدٌ أى: أبوُ عَبْد اللهِ[1]، وكما تقـول فـى تفسـير قولـه تعالى:{وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ} [2] أى: من قومه [3]، وما بعدها فى الأغلب عطـف بيـان، والثـانى منهما: (أَنْ) /، وإنما سميتا حرفا التفسير لوقوعهما تفسيرا لما يذكر قبلهما، أو لأن لفظهما قـد(١٣٢/ب) تنزل منزلة لفظ التفسير.

فـ (أن) مختصة بما فى معنى القول أى: لا تستعمل مفسرة إلا لفعل فيه معنى القـول[4] كمـا فـى قولـه تعالى:{وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيم}[5] وهى فى الحقيقة تفسير المفعـول المقـدر لــ (نادينـاه) أى: ناديناه لشيء وهو قولنا: (يَا إِبْرَاهِيم)[6].

وقـد يفسِّر المفعول به الظاهر كقولـه تعالى:{إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ}[7].

ثم اعلم أنهم اختلفوا فى وقوعها تفسيرا لصريح القول، فذهب الأكثرون إلى منعـه وقـالوا: إنـه لا يحتاج إلى تفسير لأن الجملة التى بعده تقع مفعولا به لفظا.

وأجاز بعضهم ذلك[8] مستدلين بقولــه تعـالى:{مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّــى وَرَبَّكُمْ} [9].

وليس بظاهر فى ذلك لجواز أن تكون (أن) مفسرة للضمير فى (به) أو مصدرية، أو زائدة[10].

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٦٨، وقال ابن يعيش٨/ ١٤٠: " وشرطها أن يكون ما قبلها جملـة تامـة مسـتغنية بنفسـها، يقع بعدها جملـة أخرى تامة أيضا تكـون الثانية هى الأولى فى المعنى مفسرة لها، أى بين جملتين وذلك قولك: ركب بسيفه أى: وسيفه معه... فقولـك: وسـيفه معـه هـو فـى المعنـى بسـيفه... " ا. هــ، وانْظُـرْ: الفـاخر ٢/ ٦٨٦، والصفوة الصفية ٢/ ٣١٤.

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٥٥).

(٣) انْظُرْ: المفصل ص ٤٠٥، والأصبهانى ص ٩٢٣، والصفوة الصفية ٢/ ٣١٥.

(٤) اشترط فى (أن) التفسيرية ثلاثة شروط هذا أحدها وهـو: أن يكون الفعل الذى يفسر بها فيـه معنـى المقـول وليس بقول، والآخران سيذكرهما الشارح قريبا.

(٥) سورة الصافات الآية (١٠٤).

(٦) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٦٩.

(٧) سورة طه من الآيتين (٣٨) و(٣٩).

(٨) ممن أجاز كونهـا تفسيرية فى الآية: ابن عطية فى: المحرر الوجيز ٢/ ٢٦٣، والحـوفى، ومكـى، انْظُـرْ: البحـر٤/ ٤١٧ والـدر المصون ٢/ ٦٥٧. وذكر الزمخشرى أنه يجـوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر أى: ما أمرتهم إلا بمـا أمرتنـى بـه أن اعبدوا الله. انْظُرْ: الكشاف ١/ ٣٧٤، وانْظُرْ: البحر٤/ ٤١٨، والدر المصون ٢/ ٦٥٧، والمغنى ١/ ٤٠.

(٩) سورة المائدة من الآية (١١٨).

(١٠) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٥، والرضى ٤/ ٤٦٩، وابن القواس ص٩١٢.

فإن قلت: (أنْ) في قوله تعالى:**{وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا}**[1] مفسرة لما ليس فيه معنى القول وهو (انطلق)!

قلت: يعني (انطلق) ههنا بمعنى (تكلم) كما يقال: انطلق زيد في الحديث، فكأن خروجه من السكوت إلى التكلم يجعل انطلاقا [2].

وزعم بعضهم أنَّ (أنْ) في الآية مفسرة لصريح القول المقدر فيجوز الاستدلال بها على الجواز.

وليس بالقول السديد إذ ليس بشيء يرجح تقدير صريح القول على تقدير ما في معناه[3].

وأيضا (أنْ) لها شرطان آخران[4] أحدهما: ألا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ لأنها حينئذ صارت من جملته ولم تكن تفسيراً له نحو قولك: أوعزت إليه بأن قم، وكتبت إليه بأن قم؛ لأن الباء ههنا متعلقة بالفعل فصارت من جملته، والتفسير إنما يكون بجملة غير الأولى[5].

وثانيهما: أن يكون ما قبلها وما بعدها تاماً، ولذلك قالوا في قوله تعالى:**{أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ}** [6] (أنْ) فيه مخففة من المثقلة، والمعنى: أنه الحمد لله، فلا تكون مفسرة؛ لأن ما قبلها وهو قوله تعالى:**{وآخر دعواهم}**[7] ليس بكلام [8].

وقد يفسِّر بـ (إذا)[9] تقول: أشرقت[10] الشمس: إذا طلعت، وأشرقت: إذا أضاءت[11].

* * * * *

---

(١) سورة ص من الآية (٦)، قال العكبري: قوله تعالى:**{أَنِ امْشُوا}** أي امشوا، لأن المعنى: انطلقوا في القول، وقيل: هو الانطلاق حقيقة والتقدير: وانطلقوا قائلين امشوا " ا. هـ انْظُرْ: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٠٩، وانْظُرْ: البحر ٩/ ١٣٨، والدر المصون ٥/ ٥٢٥.

(٢) انْظُرْ: الرضي٤/ ٤٧٠، وابن القواس ص٩١٣، والتخمير٤/ ١٢٣، والدر المصون٥/ ٥٢٥، والأصبهاني ص٩٢٤.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٥، وانْظُرْ: الرضي٤/ ٤٧٠.

(٤) انْظُرْ هذين الشرطين في: ابن يعيش ٨/ ١٤٢، وابن القواس ص ٩١١، والتخمير ٤/ ١٢٢، والأصبهاني ص ٩٢٣، والصفوة الصفية ٢/ ٣١٦.

(٥) انْظُرْ: الصفوة الصفية ٢/ ٣١٦، والإقليد ٤/ ١٨٠٢.

(٦) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (١٠).

(٧) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (١٠).

(٨) انْظُرْ: الرضي٤/ ٤٧٠، وابن القواس ص٩١١، والتخمير٤/ ١٢٣، وانْظُرْ: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٢٤٦ والمحرر الوجيز ٣/ ١٠٨، والبحر المحيط ٦/ ١٨، والدر المصون ٤/ ١٠.

(٩) قال السيوطي: "... وقد يفسر الكلام بـ (إذا) تقول: عسعس الليل إذا أظلم، فتجعل (أظلم) تفسيرا لـ (عسعس) ". انْظُرْ: الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٩.

(١٠) في الأصل: (شرقت).

(١١) في الأصل: (ضاءت).

حروف المصدرية

حروف المصدر: ما، وأنْ، وأنّ، والأولان: للفعلية.

ومنها: حروف المصدر فتلك الحروف ثلاثة، أحدها: ما، وثانيها: أنْ، وثالثها: أنَّ بالتشديد، وإنما سميت حروف المصدرية لأنها تجعل ما بعدها فى حكم المصدر [1].

والأولان من هذه الثلاثة وهما: (ما) و(أنْ) بالتخفيف للفعلية أى: يختص استعمالهما بالجملة الفعلية فلا يدخلان[2] فى غيرها، ويجعلان[3] تلك الجملة فى حكم المفرد الذى هو مصدر فعل تلك الجملة، تقول مثلا: سرّنى ما جئت، وأن تجىء [أى][4]: سرنى مجيئك.

فإن قلت: قد جاء: سرنى ما أنت صانع، بأن توصل (ما) بالجملة الاسمية، قلت: كان الحكم باختصاصهما بالفعلية بناءً على عدم الاعتداد بذلك لقلة وقوعه فى غير كلام الفصحاء [5].

ثم ينبغى أن يعلم أن (أنْ) قد لا تعمل تشبيها لها بـ (ما)[6] كما قرأ ابن كثير[7] فى قوله تعالى: **{لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُ الرَّضَاعَةَ}**[8] بالرفع[9]، وقد تعمل (ما) تشبيها لها بـ (أن) كما فى قوله عليه السلام[10]: **«كما تكونوا يولى عليكم»** [1].

---

(١) انْظُرْ علة التسمية فى: الكناش ٢/ ١١٣، والأصبهانى ص ٩٢٤ وقال: " وسميت أيضا موصولات لاحتياجها إلى صلتها " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (فلا يدخلا).

(٣) فى الأصل: (ويجعلا).

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال الرضى٤/ ٤٧٢: " وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوّز غيره أن تكون اسمية أيضا، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا، كما فى نهج البلاغة: بَقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية، وقال الشاعر:

أَعَلاقةَ أمَّ الوُلَيِّدِ بَعدَ ما ::: أَفنَانُ رَأسَكِ كالثّغَامِ المخْلِسِ

" ا. هـ. وانْظُرْ: الجامى ٢/ ٣٧٥، والدولت أبادى ل ١٣٣/ أ.

(٦) القول بأن (أن) لا تعمل تشبيها لها بـ (ما) هو قول البصريين، وقال الكوفيين: هى المخففة من الثقيلة انْظُرْ: التسهيل ص ٢٢٨، وشرحه ٤/ ١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧، والارتشاف ٤/ ١٦٤٢، والمغنى ١/ ٣٨، وشفاء العليل ٢/ ٩١٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٦، والهمع ٢/ ٢٨٤.

(٧) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير الكنانى، قارئ مكة، أحد القراء السبعة، توفى سنة عشرين ومائة. انْظُرْ ترجمته فى: معرفة القراء ١/ ٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٤٥، وشذرات الذهب ١/ ١٥٧.

(٨) سورة البقرة من الآية (٢٣٣).

(٩) نسبت إلى مجاهد فى: مختصر شواذ القرآن ص ٢١، والرضى ٤/ ٣٢ والبحر المحيط ٢/ ٤٩٩، والدر المصون ١/ ٥٦٩، ونسبت إلى ابن محيصن فى: المغنى ١/ ٣٨.

(١٠) فى الأصل: (كما فى قوله تعالى) وهو خطأ.

(١) الحديث فى: كشف الخفا للعجلونى ص ١٦٦، وفيض القدير ١/ ٢٦٥، ٣/ ١٨٩، ٥/ ٤٧.

وأنّ للاسمية.

و(أنّ) – بالفتح والتشديد – للاسمية، أى: يختص استعمالها بالجملة الاسمية؛ لما عرفت من أنها من دواخل المبتدأ والخبر، فتجعلها بعد دخولها عليها فى تأويل المفرد مؤولا بمصدر لخبرها كقولك: أعجبنى أنك قائم، أى: قيامك، أو [ما] [١] فى معناه كما فى قولك: أعجبنى [أن] [٢] زيداً أخوك، أى: أخوة زيد، هذا عند الإمكان، وأما إذا تعذر [ذلك][٣] قدّرته بالكون كما فى قوله تعالى:**{وَلَوْ أنّ مَا فى الأَرْضِ مِن شَّجَرَةٍ أَقْلَامٌ}** [٤] فإنه يؤول بـ: لو ثبت كون ما فى الأرض من شجرة أقلاماً [٥].

ثم اعلم أن البعض منهم أجاز أن يكون (الذى) فى نحو: أنتِ فينا الذى ترغبين، مع الفعل بمنزلة المصدر أى: فينا رغبتك؛ إذ لا يصلح أن يكون موصولا بما بعده، وإلا يلزم التأنيث والعائد، ويمتنع تقديم ما فى حيز الصلة عليها لأن (فينا) متعلق بـ (ترغبين)، وعلى تقدير أن يكون مصدرية لا يلزم ذلك؛ لأن (فينا) حينئذ مستأنف لا يتعلق بـ (ترغبين) بل (الذى) معه مبتدأ والجار والمجرور خبره المقدم أى: أنت رغبتك حاصلة فينا، وحملوا عليه قوله تعالى:**{كَالَّذِى خَاضُوا}**[٦] لأن المعنى: وخضتم خوضا كخوضهم [٧].

والظاهر أنه فى الآية موصول والتقدير: خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوا[٨]، أو الضمير للمصدر، ثم إنهم يجيزون: الذى تضرب زيداً قائما، على أنه مصدرية والتقدير: ضربك زيداً قائما، ولعلهم ما جعلوا (الذى) من حروف المصدر، بل اسما مكنيا به المصدر مقدراً فى صلة ضميره، كما حكى من مذهب الأخفش فيها [٩].

* * * * *

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٩٦.
(٢) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٩٦.
(٣) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ٩٩٦.
(٤) سورة لقمان من الآية (٢٧).
(٥) انْظُرْ: الكشاف ٣ / ٢١٥، وشرح المصنف ٣/ ٩٩٦، وابن القواس ص ٩١٥، والأصبهانى ص ٩٢٥، والمغنى ١/ ٥٠.
(٦) سورة التوبة من الآية (٦٩).
(٧) قال السيوطى: " وذهب يونس، والفراء، وابن مالك إلى: أنَّ (الذى) قد يقع موصولا حرفيا فيؤول بالمصدر، وخرجوا عليه قوله تعالى:{وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} أى كخوضهم، والجمهور منعوا ذلك، وأولوا الآية، أى: كالجمع الذى خاضوا " ا. هـ انْظُرْ: الهمع ١/ ٢٦٨، وانْظُرْ: معانى الفراء ١/ ٤٤٦ وشرح التسهيل ١/ ٢١٨.
(٨) انْظُرْ: شرح التسهيل لناظر الجيش٢/ ٧٥٦ رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية إعداد: د/ على محمد فاخر، والبحر٥/ ٤٥٧، والدر المصون٣/ ٤٨٢.
(٩) انْظُرْ: لباب الإعراب ص٤٦٥ وما بعدها، والشارح – رحمه الله – نقل عنه دون أن يشير.

حروف التحضيض

حروف التحضيض: هلاّ، وألاّ، ولولا، ولوما، ولها صدر الكلام ويلزمها الفعل لفظا أو تقديراً

ومنها: حروف التحضيض وهى أربعة أحرف، أحدها: هَلاّ، وثانيها: ألاّ مشددتين، قيل: إن هلاّ مركبة من (هل) و(لا)[١]، و(ألاّ) من: (أن) و(لا)[٢]، وقيل: أصل (ألاّ): (هلاّ) ثم أبدل الهاء همزة[٣]، وثالثها: لولا، ورابعها: لوما، وهما مركبان من (لو) وحروف / النفى مع تغير **(١٣٣/أ)** معناهما[٤].

والأجود فى الكل أنها حروف مفردة موضوعة لهذا المعنى؛ لأن التركيب على خلاف الأصل[٥].

ولها أى: ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالتها على نوع من أنواعه فالغرض كون تلك الدلالة مفهومة أول الأمر[٦].

ويلزمها أى: هذه الحروف الفعل دخولا إما لفظا كما فى نحو قولك: هلاّ ضربت زيداً، أو تقديراً كما فى نحو قولك: هلاّ زيداً ضربته على تقدير: ضربت زيداً، ومن ذلك قولهم: لولا خيراً من ذلك، وهلاّ خيراً من ذلك، أى: لولاّ وهلاّ تفعل خيراً من ذلك، وذلك لشدة اقتضائها الفعل، ومن حيث إنها إذا دخلت على الماضى تكون للّوم على ترك الفعل والتوبيخ، وإذا دخلت على المضارع تكون للحث على الفعل والطلب له، فلا تستعمل إلا بالفعل[٧].

ثم ينبغى أن يعلم أن التوبيخ على ترك الفعل غير لازم لها فى جميع موارد استعمالها، قال الفراء[٨]: معنى هذه الحروف: لوم على ما كان وحث على ما يكون، وقد تخلو عنه على الإطلاق، كذا فى التسهيل[٩].

وأن الأخيرين قد يكونان لامتناع الثانى لوجود الأول ويبتدأ بعدهما الكلام، كذا فى اللباب[١٠].

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: معانى الحروف ص١٣٢، وابن يعيش ٨/ ١٤٤، وشرح التسهيل٢/ ١٣٩، ومصابيح المغانى٤٠٣.

(٢) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٤٤، والجنى الدانى ص ٥١٠، وقال ابن مالك: " مركبة من الهمزة ولا "، انْظُرْ: شرح التسهيل ٢/ ١٣٩.

(٣) انْظُرْ: الجنى الدانى ص ٥٠٩.

(٤) انْظُرْ: معانى الحروف ص ١٢٢، ١٢٤، وابن يعيش ٨/ ١٤٤.

(٥) وهو اختيار ابن القواس فى: شرحه ص ٩١٦.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٧، وابن القواس ص ٩١٧، والأصبهانى ص ٩٢٧.

(٧) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٧٥، وابن القواس ص ٩١٦، والأصبهانى ص ٩٢٧، والجامى ٢/ ٣٧٦.

(٨) انْظُرْ قول الفراء فى: التخمير٤/ ١٢٩.

(٩) انْظُرْ: التسهيل ص ٢٤٤ وليس فيه إشارة إلى قول الفراء.

(١٠) انْظُرْ: لباب الإعراب ص ٤٦٧.

حرف التوقع

حرف التوقع: قـــد للتقريب فى الماضى، وفى المضارع للتقليل.

ومنها: حرف التوقع، وهو لفظ: قـد، وإنما يسمى به لأن الإخبار بـه إنمـا يكـون إلى مَـن يتوقـع ذلك[1]، و[للتقريب][2] أى: يسمى أيضا حرف التقريب باعتبار أنه يقرب الماضى من الحـال[3] كما فى قول المقيم: قـد قامت الصلاة، أى: قرب قيامها إلى الحال، ثم ذلك عنـد دخولـه علـى الماضى، وأما إذا كان فى المضـارع فيكـون للتقليـل[4] بمنزلـة (ربمـا)[5] نحـو: إنَّ الكـذوبَ قـد يَصْدُقُ[6]، أى: يقع منه الصدق.

فإن قلت: التوقع لا يتصور إلا من المنتظر، والماضى قـد وقع فلا ينتظر إليه!

قلت: المراد أنه كان متوقعا ثم صار ماضيا إذ قولك: قـد قامت الصلاة، إنما يقال لقوم قـد قاموا خلف الإمام منتظرين هذا القول.

وقـد [يستعمل][7] للتحقيق عند دخولـه على المضارع مرادا به الحال لا الماضى كما فـى قولـه تعالى:**{قَـدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ}** [8] و:**{قَدْ يَعْلَمُ اللهُ}** [9].

ويجوز الفصل بينه وبين فعله بالقسم كقولهم: قـد والله أحسنت، وقـد لعمرى أكرمتك، وذلـك لأن القسم ليس بأجنبى لأنه لتأكيد الفعل المصدّر بـ (قـد)[10]، ولأن القسـم كـثير الاسـتعمال فتوسعوا فيه[11]، ولذلك يتوسط أيضا بين المبتدأ والخبر نحو: زيد والله قائم، لا يجوز ذلـك بغـير

---

(١) قال سيبويه٤/ ٢٢٣: " وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر " ا. هــ، وانْظُـرْ: المفصـل ص٤١٠، وكتاب حروف المعانى للزجاجى ص ١٣، والمغنى ١/ ١٩٤، ومصابيح المغانى ص ٢٤١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من شرح المصنف ٣/ ٩٩٨.

(٣) انْظُرْ علة تسميته فى: شرح المصنف ٣/ ٩٩٨، وابن القواس ص٩١٧، والأصبهانى ص ٩٢٨.

(٤) قال ابـن هشام: " التقليل وهـو ضربان: تقليل وقـوع الفعل نحو: قد يصدق الكـذوب، وقـد يجـود البخيـل، وتقليل متعلقه نحو قولـه تعالى:**{قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ}**، أى: ما هم عليه هـو أقـل معلوماتـه سـبحانه، وزعـم بعضهم أنها فى هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل فى المثالين الأولين لم يسـتفد مـن (قـد) بـل مـن قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق... " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ١/ ١٩٦.

(٥) انْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٤٧، ولباب الإعراب ص ٤٦٧.

(٦) من الأمثال، يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ثم تكون منه الهنة من الإحسان. انْظُرْ: مجمع الأمثـال ١/ ٢٥، والمفصل ص ٤١٠، وكتاب الأمثال ص ٥٠.

(٧) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٧٨، والأصبهانى ص ٩٢٨.

(٨) سورة البقرة من الآية (١٤٤).

(٩) سورة الأحزاب من الآية (١٨).

(١٠) هذا تعليل: ابن يعيش فى: شرحه ٨/ ١٤٨.

(١١) هذا تعليل: ابن الحاجب فى: الإيضاح ٢/ ٢٣٧.

القسم، وجاز السكوت عليه كما قال الشاعر:

أَفِـــدَ التَّرَحُّـــلُ غَـــيرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا ::: لَمَّا يَـــزُلْ بِرِحَالِنَـــا وَكَـــأَنْ قَـــدِ[1]

أى: وكأن قد زالت، فحذف الفعل لدلالة (لم يزل) عليه، وذلك قياسا له على ما هو جواب له وهو (لما) فإنه يجوز حذف الفعل المنفى بـ (لما) فى الاختيار إن دل عليه دليل استغناء به عن الفعل نحو قولهم: قام زيد ولمّا، أى: لما يقم[2].

* * * * *

(١) من الكامل للنابغة فى: الديوان ص ٨٩، من قصيدة فى وصف المتجردة زوج النعمان بن المنذر، وهو له فى: ابن يعيش ٨/ ١٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩، والارتشاف ٣/ ١٢٨٠، والجنى الدانى ص ٢٦٠، ١٤٦، والمغنى ١/ ١٩٤، والتصريح ١/ ٣٦، والخزانة ٧/ ١٩٧، وغير منسوب فى: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٩٠، والأشمونى ١/ ٣١، والهمع ٢/ ٤٤٨. ويروى: أزف، بدلا من: أفد، والمعنى: قرب الرحيل ومفارقة الديار ولكن الإبل لم تزل فيها. والشاهد قوله (قد) فحذف الفعل بعده والتقدير: وكأن قد زالت.

(٢) انْظُرْ: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٣٧، وانْظُرْ: لباب الإعراب ص٤٦٧.

حرفا الاستفهام

حرفا الاستفهام: الهمزة، وهل، لهما صدر الكلام تقول: أزيد قائم، وأقام زيد؟ وكذلك هل،

ومنها: حرفا الاستفهام، الاستفهام: طلب الفهم وأحد حرفيه الهمزة والآخر هل، وسميا حرفا الاستفهام لكونهما موضوعين للدلالة على ذلك الطلب.

ولهما أى: لحرفى الاستفهام صدر الكلام[1] لتحصل الدلالة من أول الأمر على أن الكلام مبنى على الاستخبار لا على الإخبار، وفى قوله: تقول: أزيد قائم؟ بالجملة الاسمية، وأقام زيد؟ بالجملة الفعلية تنبيه على أن دخول الهمزة لا يختص بقبيل من الأسماء والأفعال بل يعمهما.

وأشار إلى أن (هل) مثلها فى ذلك بقوله: وكذلك: هل، أى: لا تختص بشىء منهما كالهمزة، بل يدخل الاسم والفعل تقول: هل زيد قام؟ وهل قام زيد؟ إلا أن دخولها على الجملة الاسمية التى خبرها فعل إنما يقع على الشذوذ والندرة بخلاف الهمزة، وذلك لأن (هل) فى الأصل بمعنى (قد) كما جاءت فى قوله تعالى:**{هل أتى على الإنسان}**[2] وهو من خصائص الأفعال، فحملت عند استعمالها للاستفهام على ما كان لها فى أصلها، فلا يقال فى السعة والقياس: هل زيد قام؟ كما لا يقال: قد زيد قام[3]، فإن وقع فى الكلام [مثل][4] ذلك [كان][5] مخالفا للقياس، فالأحسن تقدير الفعل بعدها مراعاة لذلك الأصل.

فإن قلت: ما ذكرتم بعينه يستلزم عدم جواز: هل زيد قائم؟ لامتناع: قد زيد قائم، مع أنه يجوز، قلت: جواز ذلك حملا لها على أختها - الهمزة [6] - وإن كان على الخلاف، وإنما لم يجز: هل زيد قام؟ حملا لها على أختها؛ لأن فى هذه الجملة ما يذكر الصحبة القديمة، وذلك لوجود الفعل الذى هو محلها، فلذلك أبت من المتابعة لأختها، بخلاف جملة: هل زيد قائم؟ فإنها إذا لم تجد فيها فعلا تسلَّت[7] عنه ذاهلة، فتبعت لأختها فى الدخول عليه [8].

---

(١) انْظُرْ علة ذلك فى: شرح المصنف ٣/ ٩٩٩، وابن القواس ص ٩١٩.

(٢) سورة الإنسان من الآية (١).

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ٩٩٩، والرضى٤/ ٤٨٠.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) قال ابن الحاجب٣/ ٩٩٩: " وإنما جاز: هل زيد قائم؟ حملا على أختها فى مجىء الاسمية الصريحة، فأما إذا غيرت إلى معنى ما هو بابها فاعتبارها فى نفسها أولى "، وانْظُرْ: الكناش ٢/ ١١٦، والأصبهانى ٩٢٩.

(٧) فى الأصل: (نسبت) وما أثبته من: الرضى ٤/ ٤٨١.

(٨) قال الرضى: "... فلما كان أصلها (قد) وهى من لوازم الأفعال، ثم تطفَّلت على الهمزة، فإن رأت فعلا فى حيّزها تذكرت عهوداً بالحمى، وحنّت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره فى حيّزها تسلَّت عنه ذاهلة، ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسِّر أيضا، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً: هل زيداً ضربته؟ " ا. هـ، انْظُرْ: السابق نفسه.

والهمزة أعم فى التصرف، وتقول: أزيداً ضربت؟ وأتضرب زيداً وهو أخوك؟ وأزيد عنـــدك أم عمرو؟ و:{أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ} و:{أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا} و{أَفَمَن كَانَ عَلَىَ بَيِّنَةٍ} دون هل.

والهمزة لكونها متأصلة فى الاستفهام أعم وأكثر من (هل) فى التصرف[1] والاستعمال بخلاف (هل) فإن الاستفهامية فيها بالنيابة عن الهمزة ولذلك جامعت الهمزة فى بعض الصور.

ولذلك تدخل على الجملة الفعلية سواء تقدم معمولها على فعلها كما تقول: أزيداً ضـربت؟ أو لم يتقدم وإليه أشار بقولـه: وأتضرب زيداً والحال هو أخوك؟ منكراً لضرب المخاطب زيداً حـال كونه على هذه الصفة[2]، وأيضا الهمزة يختص بها (أم) المتصلة كما تقول: أزيد عندك أم عمرو؟[3] وتدخل على حرف العطف وتقـول:**{أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُمْ بِهِ}**[4] و**{أَوَ مَن كَـانَ مَيْتًـا}**[5] و**{أَفَمَن كَانَ / عَلَىَ بَيِّنَةٍ}**[6]، قال الفراء: ينبغى أن يكون حرف العطـف قبـل الهمـزة، لكنهـا لمـا **(١٣٣/ب)** كانت عند دخولها على الماضى مشبهة بهمزة التعدية فى بعض الصور، أوصلوا حروف العطـف بعد الهمزة، خوف أن تلتبس بتلك الهمزة إذا حذف المفعول فيقع الالتباس بين الخبر والاستخبار مثل قولك: قام زيد وأقام زيد عمراً[7].

وقولـه: دون (هل) ظرف لقولـه: (وتقول) وتقييد لجميع ما ذكر، يعنى: الهمـزة لكونهـا أصـلا تستعمل فى المواضع المذكورة ولم يستعمل فيها (هل)، وهذا معنى كونها (أعم).

وأما عدم دخول (هل) فى المثال الأول فظاهر مما مرّ[8].

وقيل: لو قيل (زيدٌ) لما صح وقوع (هل) فيـه أيضـا، وذلـك لأن (هـل) وضـعت للسـؤال عـن

---

(١) قال ابن القواس ص٩٢٠: " إنما كانت الهمزة أعم تقدما من هل إما لأنها أخصر فى اللفـظ فكثُـر التصـرف فيها لخفة لفظها، وإما لأنها الأصل للزومها الاستفهام بخلاف (هل) فإنهـا تخـرج إلى معنـى (قــد) " ا. هــ. وقال صدر الأفاضل: " والهمزة أعم تصرفا من (هل) لأنك توقعها قبل الواو والفاء وثـم..... و(هـل) غـير موقعة فى هذه المواقع " ا. هـ، انْظُرْ: ترشيح العلل ص ٢١١.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ١٠٠٠: " فاستعملوها لإثبات ما دخلت على وجه الإنكار دون (هل) " ا. هـ.

(٣) قال ابن الحاجب ٣/ ١٠٠٠: " وإنما اختصت (أم) المتصلـة بـالهمزة لأن الهمـزة هـى الأصـل، فلمـا قصــد الاستفهام عن أحد الأمرين - وأدخل ما ليس بحرف الاستفهام لتعذر المستفهم عنه - كانت الهمزة أقعد"اهـ

(٤) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٥١).

(٥) سورة الأنعام من الآية (١٢٢).

(٦) سورة هود - عليه السلام - من الآية (١٧).

(٧) قال المرادى: " الهمزة لأصالتها استأثرت بأمور: منها: تمام التصـدير بتقـديمها علـى الفـاء والـواو وثـم، فـى نحو:**{أَفَلاَ تَعْقِلُونَ}** و**{أَوَ لَمْ يَسِيرُوا}** و**{أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ}**، وكان الأصل فى ذلـك تقـديم حـرف العطـف علـى الهمزة، لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة فى استحقاق التصدير فقدمـوها، بخلاف (هـل) وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور، وذهب الزمخشرى إلى تقدير جملة بعـد الهمـزة لائقـة بالمحـل؛ ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف فى موضعه... " انْظُرْ: الجنى الدانى ص ٣١.

(٨) أى لما ثبت من أنها فى الأصل أن تكون بمعنى (قـد).

وجود الفعل لا غير، ففى مثال المتن ما يشعر بكون الفعل حاصلا، وهو تقديم المفعول، إذ لو كان فيه شك لقدم لكونه أهم، فيكون سؤالا عمن وقع عليه الفعل على معنى: أزيداً ضربت أم عمراً؟ فلا تناسب (هل) هنا كالهمزة؛ لكونها موضوعة للسؤال عن وجود الفعل، وعمن وجد فيه الفعل، وعمن وقع عليه الفعل، وإذا قدرت المثال بالهاء صح وقوع (هل) أيضا؛ لأن السؤال حينئذ إنما يكون عن الفعل إذ التقدير: هل ضربت زيداً ضربته؟

وأما فى المثال الثانى[1] فلأن الهمزة هنا قد استعملت لإثبات ما دخلت عليه على وجه الإنكار[2]، فعند كون الغرض ذلك لا يصح دخول (هل)؛ لما ثبت من أن استعمالها إنما يكون لإثبات ما دخلت عليه لا على الوجه المذكور، نصّ عليه فى شرح المفصل[3].

وقيل: إنما تقول كذلك إذا أردت الحال بالمضارع فلا يصح استعمال (هل) حينئذ لأنها لكونها للتردد فى وقوع الفعل مخصصة للمضارع فى الاستقبال[4]، ولا ترد فى الفعل الحالى بسبب كونه مشاهداً، وأما الهمزة فيصح وقوعها لجواز استعمالها فى الثوابت، لأنها فى: أزيد هذا أم عمرو؟ للسؤال عن الذات، وهو من حيث هو لا اختصاص له بزمان دون [زمان][5]، ولم يلزم منه أن يكون ذلك طلبا لحصول الحاصل حتى يلزم المحال، لأن الإنكار يصير ذلك الفعل كأنه لم يشاهد فيستقيم السؤال.

وأما فى المثال الثالث[6] فلأن السؤال بـ (أم) المتصلة إنما يكون عمن وجد منه الفعل لا عن وجود الفعل فالأليق بذلك الهمزة [7].

وأما فى البواقى فلأن السؤال فيها للإنكار بعد الإخبار، و(هل) فى السؤال عن وجود الفعل للابتداء لا للإنكار بعد الإخبار.

ثم الهمزة تستعمل فى مواضع غير ما ذكر لم يستعمل فيها (هل) فتكون للتقرير، أى: لحمل المخاطب على الإقرار بأمر فعله ولم يكن غرضك أن تعلم ما لم تعلم [8] كما فى قوله تعالى: **{أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا}** [9].

---

(١) وهو قوله: أتضرب زيداً وهو أخوك؟
(٢) فى الأصل (الإشكال) وهو تَصْحِيف.
(٣) انْظُرْ: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٣٩، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٠.
(٤) قال صدر الأفاضل: "... موضع (هل) لاستقبال الاستفهام فلا يجاوزه" ا. هـ، انْظُرْ: التخمير ٤/ ١٤٠، وانْظُرْ: المغنى ٢/ ٤٠٤.
(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٦) وهو قوله: أزيد عندك أم عمرو؟.
(٧) قال ابن القواس ص٩٢٠: " لأن - هل - لطلب التعيين " ا. هـ.
(٨) انْظُرْ هذا المعنى فى: المغنى ١/ ٢٥، والجنى ص ٣٣، ومصابيح المغانى ص ١٨.
(٩) سورة الأنبياء من الآية (٦٢).

وتستعمل مراداً بها الأمر نحو:{أَأَسْلَمْتُمْ}[1] حيث كان المراد الأمر بالإسلام[2]، وتجيء بمعنى النهي نحو:{أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ}[3] أي: لا تعبدوا وتكون للاستبطاء نحو:{أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ}[4] استبطاء لدخول وقت الخشوع [5]، وللتعجب نحو:{أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيفَ مَدَّ الظِّلَّ}[6] والتنبيه نحو:{أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا}[7] والتوبيخ نحو:{أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي}[8] والوعيد نحو:{أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ}[9] والتسوية نحو:{أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ}[10].

ويجوز حذفها عند وجود الدلالة عليها لفظا مع كونها مرادة في المعنى كقوله:

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنتُ دَارِيًا..........

ويروى: - فوالله إني لحاسب - ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمرَ أَمْ بِثَمَانِ [11]

تقديره: أبسبع، فحذفت الهمزة لدلالة (أم) المعادلة عليها.

وأما (هل) فهي تجيء استفهامية كما ترى، ونافية كقوله تعالى:{هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ}[12] أي: ما ينظرون[13]، ومنه قوله تعالى:{هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحسَانُ}[14] وليس للإنكار، فيندفع الاعتراض، وقد يكون بمعنى (إنَّ)[15] كما في قوله تعالى:{وَالفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ}[16] إلى قوله تعالى:{هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ}[17] قالوا معناه: إنَّ في ذلك.

* * * * *

---

(1) سورة آل عمران من الآية (٢٠).

(2) انْظُرْ: المغنى ١/ ٢٥، وترشيح العلل ص ٢١٣، ومصابيح المغاني ص ١٩.

(3) سورة الصافات من الآية (٩٥).

(4) سورة الحديد من الآية (١٦).

(5) انْظُرْ هذا المعنى في: الجنى ص٣٣، والمغنى ١/ ٢٥.

(6) سورة الفرقان من الآية (٤٥)، وانْظُرْ هذا المعنى في: الجنى ص ٣٣، والمغنى ١/ ٢٥.

(7) سورة الضحى من الآية (٦).

(8) سورة النمل من الآية (٨٤).

(9) سورة المرسلات من الآية (١٦).

(10) سورة البقرة من الآية (٦)، وانْظُرْ هذا المعنى في: مصابيح المغاني ص ١٦.

(11) سبق تخريجه والكلام عليه وبيان الشاهد فيه.

(12) سورة الزخرف من الآية (٦٦)، وفي الأصل: (هل تنظرون الساعة).

(13) انْظُرْ هذا المعنى في: الأزهية ص ٢٠٩، والجنى ص ٣٤٢، ومصابيح المغاني ص ٣٩٨.

(14) سورة الرحمن الآية (٦٠).

(15) انْظُرْ: الأزهية ص ٢٠٨، وقال المرادي: " وهو قول ضعيف " انْظُرْ: الجنى ص ٣٤٥.

(16) سورة الفجر في الآيتان (١، ٢).

(17) سورة الفجر الآية (٥).

حروف الشرط

حروف الشرط: إن، ولو، وأما، لها صدر الكلام، فـ (إن) للاستقبال وإن دخل على الماضي

ومنها: حروف الشرط، الشرط: تعليق الأمر على آخر بحيث يلزم من وجود المعلق عليه وجود المعلق، فحروفه ثلاثة، أحدها: إنْ بكسر الهمزة وتخفيف النون، وثانيها: لو[1]، وثالثها: أمَّا - بفتح الهمزة وتشديد الميم - وإنما سميت حروف الشرط لإفادتها ذلك التعليق.

فإن قلت: إن كان الغرض بيان ما كان موضوعا للشرط يلزم أن يقول: (حرفا الشرط)؛ لأن (أمَّا) ليست خالصة بل متضمنة لمعناه، وإن كان أعم منه يلزم أن يذكر كل ما يتضمن ذلك المعنى من نحو (متى) و(أين)!

قلت: أراد الثانى لكن ذكَرَ (أمّا) دون غيرها من المتضمنات للشرط لكونها حرفا دون غيرها؛ لأنها [2] أسماء [3]، ثم ذلك لكون البحث ههنا فى الحروف.

ولها، أى: لحروف الشرط صدر الكلام؛ لأنها مغيرة لمعانى[4] الجمل ومحدثةٌ [5] فيها معنى الشرط، وكل ما يغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبته الصدر؛ ليعلم من أول [الأمر][6] أن الكلام من أى نوع من أنواعه.

ولما فرغ عن بيان تعدادها شرع فى تفصيل [7] كل منها فقال: فـ (إنْ) للاستقبال يعنى يجعل الفعل الذى يدخل عليه مستقبلا، وإن دخل أى: (إنْ) [على] [8] الماضى لفظا [9]؛ وذلك لكونها موضوعة للشرط الذى هو إما للحمل نحو: إن تكرمنى أكرمك، أو للمنع نحو: إن تضربنى أضربك، ولا يتحقق لهما إلا فى المستقبل.

---

(١) قال ابن يعيش ٨/ ١٥٣: " سيبويه - رحمه الله -... لم يذكر (لو)؛ لأن (لو) معناها المضى، والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله على دخول غيره فى الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما يذكرها من يذكرها فى حروف الشرط لأنها كانت شرطا فيما مضى إذ كان وجود الثانى موقوفا على وجود الأول " ا. هـ.

(٢) فى الأصل: (لأنه) وهو تَصْحِيف.

(٣) قال ابن الحاجب ٣/ ١٠٠١: " وإنما لم يذكر معها غيرها من نحو: متى، وإذا، ولما، لأنها أسماء " ا. هـ

(٤) فى الأصل: (لمعان) وهو تَصْحِيف.

(٥) فى الأصل: (ومحدوثه) وهو تَصْحِيف.

(٦) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٧) فى الأصل: (التفصيل) وهو تَصْحِيف.

(٨) ساقطة من الأصل وما أثبته من المقدمة الكافية ص ٢٣٦.

(٩) علل ابن القواس ص ٩٢٤ بقوله: " وذلك لأنها لتعليق حصول أمرٍ ليس بحاصل " ا. هـ.

ولو عكسه.

فإن قلت[1]: ما ذكرتم منقوض بمثل قولنا: إن أكرمتني [اليوم][2] فقد أكرمتك أمس، فإن (أمس) يدل على أن الفعل قبله باق على المضيّ مع أنه جزاء / للشرط، ونحو قوله تعالى: (١٣٤/أ) **{إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ}**[3]!

قلت: ذلك مؤول بأن يكون المعنى: إن أكرمتني أي: إن ثبت إكرامك لي في الاستقبال يكن ذلك سبباً للإخبار بأني أكرمتك أمس، فعلى هذا قوله تعالى أي: إن ثبت في الاستقبال أن قميصه قد من [قبل][4] يكن سببا للإخبار بأنها صدقت، ولولا ذلك التأويل للزم المحال؛ فإن الشرط سبب للجزاء وحصول المسبب قبل حصول السبب [5] مستحيل، وهو لازم على تقدير عدمه.

فإن قلت: فعلى هذا يرد الإشكال بقولنا: أنت طالق إن دخلت الدار، فإن فيه إبطال صدارة حرف الشرط مع تقديم المسبب على السبب، مع أنه لا خلاف لأحد في جوازه!

قلت: لا ورود لهذا الإشكال بالحقيقة؛ لأنه إن أورد على البصريين[6] (فأنت طالق) ليس بجزاء عندهم، بل الجزاء محذوف والمذكور قرينة له ودليل عليه، وعدم وقوع الطلاق به على إطلاقه لذلك، وإن أورد على الكوفيين (فأنت طالق) وإن كان جزاء عندهم، إلا أنه ليس لحرف الشرط صدارة فيه حتى يلزم الإبطال، ولم يبالوا بتقديم المسبب على السبب لكونه في اللفظ فقط[7]، نعم يلزم ترك الأولى.

ولو عكسه أي: عكس (إن) فإنها تجعل الفعل الذي تدخل عليه ماضيا وإن كان مضارعا في اللفظ، خلافا للفراء[8]، وذلك لكونها موضوعة لإفادة انتفاء الشرط لانتفاء المشروط بعد إفادتها معنى نفس الشرط، فلزم المضي لذلك في فعلها، ولم تعمل لأن الماضي لا يستحق الإعراب[1]، ولا يرد عليه (لم) لأنها وإن كانت للماضي أيضا إلا أن المضارع ملتزم بعدها لفظا

---

(١) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه في: شرح المصنف٣/ ١٠٠١، وابن القواس ٩٢٤، وابن يعيش٨/ ١٥٦.

(٢) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ٣/ ١٠٠١.

(٣) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٢٦).

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قوله: (قبل حصول السبب) ساقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

(٦) عند البصريين إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس بجواب لفظا؛ لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه وكالعوض منه، وقال الكوفيون والمبرد وأبو زيد: هو جواب في اللفظ ولا حذف. انْظُرْ: الرضي ٤/ ١٠٤، وانْظُرْ: الهمع ٢/ ٤٦٢، والتصريح ٢/ ٢٥٣.

(٧) في الأصل: (فقد) وهو تَصْحِيف.

(٨) قال الزمخشري: " وزعم الفراء أن (لو) تستعمل في الاستقبال كـ (إن) "، انْظُرْ: المفصل ص٤١٦، وانْظُرْ: ابن يعيش ٨/ ١٥٦، وشرح المصنف ٣/ ١٠٠٢، وقال الرضي: "... وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو: (اطلبوا العلم ولو بالصين) " ا. هـ.

(١) قال ابن القواس: "ولم تعمل لاختصاصها بما لا يقبل الإعراب وهو الماضي " انْظُرْ: شرح الألفية ٢/ ١١٤٣.

فتلزمان الفعل لفظا أو تقديراً

إلا أن استعمالها فيه يوجب أن يكون أمرها فى الشرطية مقدراً.

اعلم أن (لو) وضعت لتدل على أن جزاءها معدوم المضمون على القطع فيمتنع مضمون شرطها، لأن مضمون الجزاء لازم لمضمون الشرط، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم من غير عكس؛ لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم، ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون قول النحاة [١]: إنَّ (لو) لامتناع الثانى لامتناع الأول، باطلاً!

قلت: إنما يلزم ذلك أن لو كان كلامهم بناءً على ما فى حكم العقل وليس كذلك، بل كلامهم مبنى على ما فهم من الشرط فى عرف اللغة، هذا أصلها.

وقد تستعمل فيما كان الثانى مثبتا على كل تقدير مرادا به المبالغة، وذلك عندما جعل الشرط شيئا نقيضه بالشرطية أولى، فيلزم استمرار وجود المشروط كقوله عليه السلام[٢]:**«نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»** [٣] فالمقصود أن عدم العصيان ثابت بكل حال؛ لأنه إذا لم يعص مع عدم الخوف على تقديره فكيف مع وجوده، وعلى هذا قوله تعالى:**{وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا}** [٤] وإلا لزم التناقض[٥].

وقد يجىء للتمنى نحو: لو تأتنى فتحدثنى، بمعنى: ليتك تأتنى فتحدثنى، ولهذا يجوز النصب فى (فتحدثنى)[٦].

فتلزمان الفعل أى: تدخل (إن) و(لو) على الفعل دائما إما لفظا نحو: إن تضرب أضرب، ولو ضربتَ ضربتُ، أو تقديراً كما فى قوله تعالى:**{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}**[٧] و:**{لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ}**[٨] الفعل محذوف مفسّر بـ (تملكون) و(أنتم) فاعل المحذوف؛ لأنه لما حذف الفعل وجب أن يكون الفاعل منفصلا[١].

---

(١) انْظُرْ قول النحاة فى: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٤١، والرضى ٤/ ٤٨٧، وابن القواس ص ٩٢٥. وذهب المصنف إلى أنها لامتناع الأول لامتناع الثانى، انْظُرْ: الرضى٤/ ٤٨٧، وأمالى ابن الحاجب٤/ ١٥٥

(٢) نسب إلى عمر - رضى الله عنه فى: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٢، والرضى ٤/ ٤٨٧، والتصريح ٢/ ٢٥٧.

(٣) قال الهروى فى المصنوع ص٢٠٢: " لا أصل له كما صرح به الحفاظ "ا. هـ، وانْظُرْ: كشف الخفا٢/ ٤٢٨.

(٤) سورة الأنفال من الآية (٢٣).

(٥) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٤٨٧.

(٦) يجوز فى (فتحدثنى) الرفع والنصب، أما الرفع فعلى الاستئناف، وأما النصب فعلى تخيل معنى التمنى. انْظُرْ: ابن يعيش ٩/ ١١، وانْظُرْ: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١١٤٦، والتخمير ٤/ ١٥٢.

(٧) سورة التوبة من الآية (٦).

(٨) سورة الإسراء من الآية (١٠٠).

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٣، والأصبهانى ص ٩٣٤.

ومن ثمت قيل: لو أنك بالفتح، – لأنه فاعل –، وانطلقت – بالفعلِ – موضع منطلق، ليكون كالعوض، وإن كان جامداً جاز لتعذره.

ووجه التزامِهما الفعل ظاهرٌ؛ لأنهما للشرط وهو لا يعقل إلا بالفعل[1].

ومن ثمت أى: ومن أجل التزامهما الفعل لفظا أو تقديراً قيل: لو أنّك انطلقت بالفتح في (أنّ)، لأنه أى: لأن (أنّ) مع اسمها وخبرها فاعل للفعل المحذوف بعد (لو) المفسِّر له ما فى (أنّ) من معنى الثبوت، وبذلك استغنى عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى[2]. وأما إضافة المصنف لفظ (فاعل) إلى قوله: انطلقت فالنظر فيها باعتبار حاصل المعنى، وإلا فهى فى الحقيقة على ما ذكرنا.

قوله: بالفعل عطف على قوله: (بالفتح) يعنى: أن من لزومهما الفعل لزم أمران، أحدهما: أن يكون (أنّ) بالفتح، وثانيهما: أن يستعمل فعل موضع منطلق أى: فى خبر (أنّ) وذلك لأن من عادتهم إذا حذفوا الفعل أن يفسروه بفعل آخر،ولما حصل لهم الاستغناء عنه بما فى (أنّ) من معنى الثبوت جاءوا بفعل فى موضع الخبر ليكون ذلك الفعل كالعوض عن الفعل المفسِّر، فقالوا: لو أنّك انطلقت، ولم يقولوا: لو أنّك منطلق إلا على الشذوذ والندرة[3].

وقيل: إن (انطلقت) خبر (أنّ) فى: (قيل: لو أنّك)، و(بالفعل) مجرد عن الواو[4]، وفى بعض النسخ الواو فى (انطلقت) مع تجرد (بالفعل) عن الواو.

ثم هذا إذا أمكن الإتيان بالفعل موضع الخبر من المشتقات، وإلا فيجوز الإتيان بالاسم لأمر الضرورة، وأشار إليه بقوله: وإن كان الخبر جامداً كما فى قولك: لو أنّ زيداً حجر، جاز إبقاء الخبر على ما كان عليه لتعذره أى: لتعذر إيقاع الفعل موقع الخبر حينئذ[5] فعلم منه أن المصنف أجاز وقوع الاسم إذا تعذر الفعل خلافا للزمخشرى، فإنه لم يجوز ذلك أيضا[6]، فالسؤال المذكور فى الضوء[7] بقوله تعالى:**{و[لَوْ][8] أَنَّمَا فى الأرضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلامٌ}**[1].

(١) انْظُرْ: ابن القواس ص ٩٢٧.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٣.

(٣) انْظُرْ: السابق نفسه، والرضى٤/ ٤٨٩، وابن القواس ص ٩٢٧، والجامى ٢/ ٣٨٤.

(٤) وهو كذلك فى شرح المصنف ٣/ ١٠٠٣، وبالواو فى شرح الرضى ٤/ ٤٨٧.

(٥) قال الأصبهانى ص ٩٣٤: " إذا تعذر الإتيان به – أى: بالفعل – مثل ما إذا كان جامداً جاز ترك الفعل ضرورة، تقول: لو أنك حجر لكنت جماداً " ا. هـ.

(٦) قال فى مفصله ص٤٦٩: "... ولو قلت: لو أن زيداً حاضرى لأكرمته، لم يجز " ا. هـ.

(٧) انْظُرْ: الضوء ص٣٣٤.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(١) سورة لقمان من الآية (٢٧).

وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزم المضى لفظا أو معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل: والله إن أتيتنى، وإن لم تأتنى لأكرمتك، وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر،

وإن كان مجابا يرد عليه لا على المصنف.

وإذا تقدم القسم بأن يقع فى أول الكلام على الشرط الذى اجتمع معه فيه لزم المضى[1] فى فعل الشرط، أى: كونه فعلا ماضيا، إمّا لفظا أو معنى بأن يكون مضارعا فى اللفظ منفيا بـ (لم) وكان الجواب للقسم لفظا ومعنى[2]، وللشرط معنى / فقط، وذلك باعتبار كونه معلقا به، (١٣٤/ب) واقتصر بيان كونه له فى اللفظ دون المعنى مع أنه مراد أيضا؛ لكون الثانى معلوما والشك فى الأول، كذا فى بعض الشروح، وفيه تأمل.

مثل: والله إن أتيتنى [3]، أو: والله إن لم تأتنى[4] لأكرمتك، وبيان ذلك: أن كل واحد من القسم والشرط يفتقر إلى الجواب، ولا سبيل إلى جعل المذكور جوابا لهما لاستلزامه التناقض من جهة اللفظ والمعنى، أما الأول: فلأنه يلزم حينئذ أن يكون مجزوما وغير مجزوم، وأما الثانى: فلأنه يلزم أن يكون مقطوعا بالوقوع وغير مقطوع، فلما تعذر أن يكون لهما بقى أن يكون لأحدهما إذ لم يجز إلغاؤهما، وكان القسم أولى به لأن تقديمه دليل على توفر العناية به، ثم لما بطل عمل حرف الشرط فيه قصدوا أن يوافق فعل الشرط له بألا يظهر عملها فيه أيضا لئلا يتخالف فجعلوه ماضيا دائما[5].

فإن قلت[6]: ما بال القسم إذا كان متقدما يكون الجواب له قطعا، والأصل عند البصريين إعمال الأقرب عند تنازع العاملين؟

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/ ١٠٠٤: " أما لزومه المضى فلأنهم لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه، فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق... وإنما كان الجواب للقسم لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون لجواب الشرط والقسم معا لفظا وجب أن يكون لأحدهما، والشرط معترض، والمعترض يلغى لفظا، وأيضا تقديم القسم يدل على العناية به فكان جعله له أولى... " ا. هـ، وانْظُرْ: الكناش ٢/ ١١٩، والأصبهانى ص ٩٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب ٣/ ١٠٠٤: " أما لزومه المضى فلأنهم لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه، فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق... وإنما كان الجواب للقسم لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون لجواب الشرط والقسم معا لفظا وجب أن يكون لأحدهما، والشرط معترض، والمعترض يلغى لفظا، وأيضا تقديم القسم يدل على العناية به فكان جعله له أولى... " ا. هـ، وانْظُرْ: الكناش ٢/ ١١٩، والأصبهانى ص ٩٣٤.

(٣) مثال الماضى لفظا.

(٤) مثال الماضى معنى.

(٥) انْظُرْ: شرح الأصبهانى ص٩٣٥.

(٦) انْظُرْ مثل هذا الاعتراض وجوابه فى: شرح الغجدوانى ص٦٠٣ وقد نقله عن شيخه حسام الدين.

وأن يُلغى نحو: أنا والله إن تأتنى آتك، وإن أتيتنى لأتيتُك، وأنا إن لم تأتنى فوالله لأتيتُك. وتقدير القسم كاللفظ مثل:{لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ} و:{وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}.

قلت: ذلك الحكم فيما إذا كان العاملان سيّين فى القوة والضعف، وما نحن فيه ليس كذلك بل يحصل حينئذ فى القسم ههنا ترجيح.

وإن توسط القسم بتقدم الشرط عليه، أو بتقدم غيره أى: غير الشرط[1] جاز أن يعتبر.

القسم بأن يجعل الجواب له لفظا، وجاز أن يلغى بأن يجعل الجواب للشرط لفظا، وذلك باعتبار انجزامه وعدم انجزامه، نحو: أنا والله إن تأتنى آتك – بالجزم – على أنه جواب الشرط والقسم ملغى، ويكون الشرط مع الجزاء خبراً للمبتدأ والمجموع ساد مسد جواب القسم[2]، أووالله إن أتيتنى لأتيتُك بالرفع على أنه جواب القسم والشرط ملغى أى: لم يذكر له جواب لفظا لدلالة جواب القسم عليه، ويكون المجموع خبر المبتدأ، ويعود الشرط المذكور حينئذ جذعا، هذا إذا كان المقدم عليه غير الشرط وأما إذا كان ذلك الشرط نحو: أنا إن لم تأتنى فوالله لأتيتُك فجاز اعتبارهما بأن يجعل الفعل الآخر جوابا للقسم، والقسم مع جوابه جزاءً للشرط، ولكن يجب حينئذ دخول الفاء على القسم، وجاز إلغاء القسم بأن تجعل الجواب للشرط، وذلك لكثرة العناية بالشرط لتقدمه وهو مع جوابه يكون ساداً مسد جواب القسم.

وتقدير القسم قبل الشرط أول الكلام كاللفظ أى: كالتلفظ به قبل استلزامه الحكم المذكور مع ما ذُكِر من الشروط له: من كون الجواب له على النيات، ولزوم كون فعل الشرط ماضيا، سواء كان فى الكلام لفظ يدل عليه كاللام الموطئة للقسم فى مثل قوله تعالى:**{لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ}**[3] أو لا يكون مع وجود قرينة أخرى كما فى قوله تعالى:**{وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}**[4] فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب حذف النون فى (لا يخرجون) وإثبات الفاء فى (إنكم لمشركون)؛ لأن حذف الفاء من الجملة الاسمية عند وقوعها جزاءً مستبعد جداً، فإذا أمكن تقدير القسم من غير استبعاد وجب أن يعدل عن ذلك المستبعد فلا يمكن تقدير حذفهما.

---

(١) قال الرضى ٤/ ٤٩٧: " قوله (أو غيره) يعنى طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخ، أو مع الناسخ " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٩٣٥، والدولت أبادى ل ١٣٥/ أ.

(٣) سورة الحشر من الآية (١٢).

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٢١)، وقال الرضى ٤/ ٥٠: " وقال بعضهم: إن قوله (إنكم لمشركون) جواب الشرط والفاء مقدرة ولم يقدّر قسما، وهو ضعيف لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر... " ا. هـ.

أما للتفصيل،

وأمَّا للتفصيل[1] لأنها وضعت لأن يُفصل بها نِسب مجملة، واستعمالها حينئذ إنما يكون بطريق الاستئناف كما تقول: إنى أحب وأبغض أمَّا من أحبه فهو صديقى، وأما من أبغضه فهو عدوى، لكنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد[2] فقد تُذكر ولا يُذكر بعدها (أمّا) أخرى، ولكن يُفهم أنه ترك لأمر كقوله تعالى:**{فَأَمَّا الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ}**[3] وأما مجيء المكرر فكثيرٌ[4] كقوله تعالى:**{فَأَمَّا[5] اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ}**[6] ولذلك قال بعضهم: إنه لازم وحمل عليه قوله تعالى:**{وَالرَّاسِخُونَ فى الْعِلْمِ}**[7] على معنى (وأما الراسخون فى العلم) وقطعها عن العطف على قوله:**{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ}**[8] فكأنه قيل: وأما الراسخون فى العلم فيقولون آمنا به، وهذا وإن كان محتملا فى هذا الموضع إلا أن الظاهر خلافه فى غيره كقول القائل: أمّا أنا فقد فعلت، ويسكت[9].

ويدل ورودها فى أوائل الكتب على ذلك المقصود كقولهم: أما بعد فإنى أحمد الله، ولا إشكال فى صحة مثل ذلك ثم الاستدلالُ على أنها متضمنةٌ للشرط بلزوم الفاءِ فى جوابها، وحصولِ القصدِ أن هذا مستلزم لحكم من الأحكام كاستلزام الشرط [للجزاء][10].

---

(١) قال الرمانى: " (أمَّا) من الحروف الهوامل ولها موضوعان أحدهما: أن يكون لتفصيل الجمل وذلك نحو قولك: جاءنى إخوتك فأمّا زيد فأكرمته، وأما عمرو فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه... والثانى: أن تكون قطعاً وأخذاً فى كلام مستأنف، وعلى هذا يرد ما يأتى فى أوائل الكتاب نحو قولك: أما بعد كذا... " انْظُرْ: معانى الحروف ص ١٢٩، وانْظُرْ: أمالى ابن الشجرى٣/ ١٣٠، والرصف ص٩٧، والجنى٥٢٢، والنكت الحسان ص ٢٩١، والمغنى ١/ ٦٧، ومصابيح المغانى ص ٨٠.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٥، والأصبهانى ص ٩٣٥.

(٣) سورة آل عمران من الآية (٧).

(٤) قال الهروى: " واعلم أن (أما) المفتوحة مستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كرّرتها فلعطفك كلاما على كلام كما قال الله (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث) " الأزهية ص ١٤٦.

(٥) فى الأصل: (وأما) وهو خطأ.

(٦) الآيات (٩) و(١٠) و(١١) سورة الضحى.

(٧) سورة آل عمران من الآية (٧).

(٨) سورة آل عمران من الآية (٧).

(٩) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٥، والأصبهانى ص ٩٣٥.

(١٠) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٥.

والتزموا حذف فعلها، وعوض بينها وبين فائها جزءٌ مما فى حيزها

وتقديرهم إياها بـ (مهما) كقول سيبويه[1]: " إذا قلت: أما زيد فمنطلق، كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلقٌ، تمثيل وتحقيق أنها فى معنى الشرط، لا أن ذلك فى التحقيق معناها. كذا فى شرح المصنف[2].

والتزموا حذف فعلها أى: فعل (أما) لأنها لما كان استعمالها للشرط كان لابد من فعل إلا أن ذلك الفعل حذف على اللزوم تنبيها على أن المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها [3]، إذ الغرض مثلا فى المثال المذكور: أن الانطلاق لازم لزيد، وحذف ذلك الفعل على اللزوم لذلك التنبيه.

وعوض / عن ذلك الفعل حال كون المعوض بينها أى: بين (أمّا) وبين فائها الداخلة(١٣٥/أ) على جوابها جزءٌ مما فى حيزها أى: فى حيز الجواب لا ما قبل المحذوف، والحاصل[4] أن أصل (أما زيد منطلق): أما يكن من شيء فزيد منطلق، بمعنى إن يقع شيء فى الدنيا يقع انطلاق زيد، وفيه جزم بوقوعه لأنه ما دامت الدنيا باقية فلابد من وقوع شيء فيها فحذف (يكن) فى التنبيه المذكور مع وجود الدلالة عليه من (أما) فبقى: أما فزيد منطلق، ثم زحلقت الفاء إلى الخبر، بأن عوض زيد من الفعل المحذوف بين (أما) وبين الفاء لكراهتهم أن يوالى بين حرف الشرط والجزاء فصار أما زيد فمنطلق[5].

وبعضهم قال: أصله: مهما يكن من شيء، فحذف هذا المجموع وأقيم (أما) مقامه كما فى باب (يا) و(نعم).

---

(١) انْظُرْ: الكتاب ٤/ ٢٣٥ ونصه: " وأما (أمّا) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبدُ الله مهما يكن من أمره فمنطلق " ا. هـ، وانْظُرْ: المفصل ص ٤١٩.

(٢) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٦.

(٣) انْظُرْ: الأصبهانى ص ٩٣٦، والدولت أبادى ل ١٣٤/ أ.

(٤) انْظُرْ: بيان ذلك فى الرضى ٤/ ٥٠٥.

(٥) قال ابن الناظم ص ٢٧٩: "... والأصل أن يقال: أما فزيد قائم، فتجعل الفاء فى صدر الجواب كما مع غير (أما) من أدوات الشرط، ولكن خولف هذا الأصل مع (أما) فراراً من قبحه لكونه فى صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين (أما) والفاء بجزء من الجواب " ا. هـ، وانْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٦٢.

مطلقا مثل: أَمّا يومُ الجُمُعَةِ فَزيدٌ مُنْطَلِقٌ، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقا.

وقوله: مطلقا إشارة إلى أن ذلك الاسم الواقع بعدها مما فى حيز جوابها سواء كان مرفوعا أو منصوبا، وسواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم أولا، مثل: أما يوم الجمعة فزيد منطلق، وأما هذا فإن عمراً ضاربه، فيكون ما يقع بعدها أبداً معمولاً لما فى حيز ما بعد الفاء كما فى مثال المتن - وإما مبتدأ كما فى: أما زيد فمنطلق، وإما خبر كما فى: أمّا قائم زيد[1].

وقيل هو أى: الاسم الواقع بعد (أمّا) وقبل الفاء معمول الفعل المحذوف[2] وليس جزاءً مما فى حيز الفاء؛ لامتناع عمل ما فى حيز الفاء الجزائية فيما قبلها، قوله: مطلقا إشارة إلى أن هذا الحكم ثابت عند من يقول به، سواء بعد الفاء ما يمنع التقديم أولا، وسواء كان الواقع بعدها منصوباً أو مرفوعاً، فإذا قلت: أما يوم الجمعة فزيد منطلق، فكأنك [قلت: أما][3] ذكرت يومَ الجمعة فزيد منطلق، وقولك: أما زيد فمنطلق، فى تقدير: أما ذكر زيد فهو منطلق.

وهذا قول ليس بجيد[4]؛ لأنه يوجب جواز الرفع فى الأول بتقدير: مهما حصل يوم الجمعة، وشبهه، وجواز النصب فى الثانى بتقدير: مهما تذكر، ولم يجز شىء منهما بالاتفاق، ولأنه قد علم أنه إذا قيل: أما يوم الجمعة فزيد منطلق، كان الغرض منه الإخبار عن (زيد) بالانطلاق فى يوم الجمعة على كل تقدير، وكذلك إذا قيل: أما زيد فمنطلق، كان الغرض الإخبار عن (زيد) بالانطلاق، وتحقيق هذا المعنى يبطل هذا القول وهو ظاهر.

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٦.

(٢) نسب هذا القول للمبرد فى: أمالى الشجرى ٣/ ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢، والفوائد الضيائية للجامى٢/ ٣٨٨، والهمع٢/ ٤٨١، وما فى المقتضب مخالف لما نسب إليه انْظُرْ: المقتضب ٣/ ٢٧.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) هذا قول ابن الحاجب فى شرحه ٣/ ١٠٠٦، وانْظُرْ: الإيضاح ٢/ ٢٦١ وما بعدها، والرضى ٤/ ٥١٢.

وقيل: إن كان جائز التقديم فمن الأول، وإلا فمن الثانى.

وقيل[1] إن كان الاسم الواقع بعد (أمّا) وقبل الفاء جائز التقديم بأن لا يوجد شيء فى الجواب يمنع عمل ما فى الجزاء فيه مقدما كما فى قولك: أما يوم الجمعة فزيد منطلق فمن الأول أى: مما يكون ذلك الجزاء الواقع بينهما مما فى حيز الجواب، ولا يكون معمولا للفعل المحذوف، بل يكون إما مبتدأ أو خبراً أو معمولا فى الجواب لعدم المانع، وأجابوا عما استند عليه القول الأول بأن الفاء لما زحلقت عن موضعها ضعف أمرها فى المنع، فلا تمنع عن تقديم ما بعدها.

وإلا أى: وإن لم يكن الاسم الواقع بعد (أمّا) وقبل الفاء جائز التقديم، بأن يوجد فى الجواب شيء يمنع عمل الجزاء فيه كما فى قولك: أما يوم الجمعة فإن زيداً ضارب، فمن الثانى أى: مما يكون ذلك الجزاء الواقع بينهما معمولا للفعل المحذوف ولا يكون جزاء مما فى حيز الجواب وهذا [القول على نحو][2] القول الأول لأنهم لما رأوا وقوع أمر لا يعمل ما بعده فيما قبله وهو معمول لعامل لفظى وافقوا القول الثانى فى كون ذلك الاسم معمولا للفعل المحذوف، فإن (إن) لاقتضائها صدر الكلام تمنع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لئلا تبطل الصدارة.

قال المصنف[3]: " ولو نظر هؤلاء حق النظر لعلموا أن الباب كله من هذا القبيل؛ لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله، ولابد منها فى كل الباب، فلا فرق بين قولك: أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق، وبين: أمّا يوم الجمعة فإن زيداً منطلق، فإن زعموا أنه خولف هذا الأصل فى الفاء لغرض وهو: ذكر ما هو المقصود مقدما، فلا بُعد أن يُخالف أيضا فى غيرها مما ذكروا الغرض "، إلى هنا لفظه.

فإن قلت: الفرق بين المثالين بيّن بوجهين، أحدهما: أن المانع فى أحدهما واحد [و][4] فى الآخر اثنان، والثانى: أن الفاء بسبب كونه مزحلقا[5] ضعُف، فلا يلزم من جواز التقديم فى أحدهما جوازه فى الآخر!

قلت: لما كان النظر: فى جواز التقديم متعلقا بالغرض لا بالقوة والضعف، لا يرد على المجوز الاعتراض بإثبات القوة فى أحدهما والضعف فى الآخر، فإن الغرض إذا كان أهم جاز لتحصيله عدم اعتبار المانع له، سواء كان ضعيفا أو قويا أو أقوى، وواحدا أو اثنين أو أكثر.

* * * * *

(١) هذا قول المازنى كما فى: الرضى ٤/ ٥١٣، والجامى ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية لابن هشام ل ٢٢٧/ ب.
(٢) زيادة من: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٧.
(٣) انظُرْ: السابق نفسه.
(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.
(٥) فى الأصل: (مزحلق) وهو لحن.

حرف الردع

حرف الردع: كلاّ، وقد يكون بمعنى حقاً.

ومنها: حرف الردع وهو كلاّ[1]، وإنما سمّى بذلك لأن استعماله لزجر المتكلم ورده والتنبيه له على الخطأ فيما قاله، إذ لا تقول بذلك إلا عند سماعك المحال، أو التّقوّل على آخر إذا قيل: فلان شتمك، وأنت منكر لهذا منه فتقول لرد ذلك المخبر: (كلا) ردعا له وتنبيها على الخطأ، أى: ارتدع عن هذا وليس الأمر كذلك، فكأن الفعل الذى من تمامه محذوف، وإلا فالحرف / لا يستقل [2]، ومنه قوله تعالى بعد(١٣٥/ب) قوله:**{رَبِّى [أَكْرَمَنِ][3]}** [4] و:**{رَبِّى أَهَانَنِ}**[5]:**{كَلاَّ}** [6] أى: ليس الأمر كذلك، بل ذلك زعم غير صحيح، فإن إعطاء المال ليس للإكرام؛ لأنه قد يوسع فى الدنيا على من لا تكرمه من الكفار، وتضييقه ليس للإهانة؛ لأنه قد يضيق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح[7].

وقد يكون كلاّ بمعنى حقا[8] كما فى قوله تعالى:**{كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى}**[9] بمعنى: حقا إن الإنسان ليطغى، فعلى هذا الوجه يجوز أن يكون اسما وبنى لموافقته للحرف فى لفظه وأصل معناه كـ (على) الاسمية[10]، إلا أن النحويين حكموا فيها بالحرفية لما

---

(١) قال سيبويه ٤/ ٢٣٥: " وأما (كلا) فردع وزجر " ا. هـ، وانظُرْ: معانى الحروف ص ١٢٢، والمفصل ص ٤٢٣، والمغنى ١/ ٢١٢، ومصابيح المغانى ص ٢٧٤، وقال الزجاج: " ردعٌ وتنبيه "، انْظُرْ: معانى القرآن ٣/ ٣٤٥، والمفصل ص ٤٢٣، والغرة المخفية ٢/ ٥٨٠.

(٢) قال العصام: " حرف الردع (كلا) كما إذا قيل لك: فلان يتفضل، فتقول: كلا، ردعا له، وكان الفعل الذى هو من تمامه محذوفا، لأن الحروف لا تستقل كلاما، أى: كلا لا تقل ..." انْظُرْ: شرح الفريد ص ٤٩٤.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) سورة الفجر من الآية (١٥).

(٥) سورة الفجر من الآية (١٦).

(٦) سورة الفجر من الآية (١٧).

(٧) انْظُرْ: المفصل ص ٤٢٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١١٣٤، والأصبهانى ص ٩٣٧.

(٨) وهذا قول الكسائى، وتلميذه: نُصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل، انْظُرْ: الجنى ص٧٧٧، والنكت الحسان ص ٢٨٧، والمغنى ١/ ٢١٣، ومصابيح المغانى ص ٢٧٥.

(٩) سورة العلق الآية (٦).

(١٠) قال السيوطى: "... تكون بمعنى (حقا) وزعمها مكى اسما حينئذ كمرادفها ولأنها تنون فى قراءة بعضهم:**{كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ}**، وغيره قال: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها ". انْظُرْ: الهمع ٢/ ٥٠٠.

فهموا من [أن][1] المقصود فيها تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إنّ) فلم يخرجها ذلك عن الحرفية[2].

وقد تأتي بعد الطلب لنفي الإجابة كقولك لمن قال لك: افعل كذا -: كلا، أي: لا يُجاب إلى ذلك كما قال الله تعالى بعد قوله:**{رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّى أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلا}**[3].

وقد تكون بمعنى (ألا) التى للتنبيه فيستفتح بها الكلام [4] كقوله تعالى:**{كَلا لا تُطِعْهُ}**[5].

* * * * *

---

(١) ما بين المعقوفين من: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٨.

(٢) انْظُرْ: السابق نفسه، والرضى ٤/ ٥١٦، والأصبهاني ص ٩٣٧، والجامى ٢/ ٣٩١.

(٣) من سورة المؤمنون من الآيتين (٩٩) و(١٠٠)، وانْظُرْ هذا المعنى فى: الأصبهانى ص ٩٣٧.

(٤) هذا قول أبى حاتم، ووافقه: الزجاج، انْظُرْ: الجنى ص ٧٧٧، والمغنى ٢/ ٢١٣، ومصابيح المغانى ص٢٧٥، والهمع ٢/ ٥٠٠، وقال أبو حيان: " وقول أبى حاتم إنها تكون بمنزلة (أَلا) الاستفتاحية لم يتقدمه إلى ذلك أحد " ا. هـ انْظُرْ: النكت الحسان ص ٢٨٨.

(٥) سورة العلق من الآية (١٩)، وفى الأصل (لا تعطه) وهو خطأ.

تاء التأنيث

تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضى لتأنيث المسند إليه، فإن كان ظاهراً غير حقيقى فمخير، وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

ومنها: تاء التأنيث الساكنة[1] باعتبار الوضع، إنما قيدها بها لأن الغرض بيان ما لحق بالفعل بدلالة قوله: تلحق الماضى، فالتاء التى تلحق الفعل لا تكون إلا ساكنة، وإنما كانت ساكنة لوجهين [2]: إما للاحتراز [عن] [3] توالى الحركات الأربع، أو للدلالة على الحرفية لأنها مبنية كالحروف، والأصل فى البناء السكون [4].

وأما اختصاصها بالماضى فلتناسب سكونها بناء الماضى.

فإن قلت: الوجه الأخير يستلزم سكون ما اتصل بالاسم أيضا!

قلت: نعم إلا أنه حرك للفرق بينهما، ولم يعكس لما مرّ.

وإنما لحقت تلك التاء الماضى لتأنيث المسند إليه أى: لتدل على أن الفعل مسند إلى المؤنث[5]، سواء كان الإسناد إليه بطريق القيام به كما فى الفاعل، أو بطريق الوقوع عليه كما فى مفعول ما لم يسم فاعله.

فإن كان ذلك المسند إليه اسما ظاهراً غير حقيقى تأنيثه، وقد عرفت معناه فى بحث المؤنث [6]، فمخير، أى: فى إلحاق علامة التأنيث وتركها، تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، فعلم منه أن المسند إليه إذا كان حقيقيا أو ضمير غير حقيقى يجب الإلحاق [7].

قيل: هذا تكرار لا فائدة فى ذكره لكونه مذكوراً قبل [8].

وأما إلحاق علامة التثنية بالفعل عند تثنية الفاعل، وإلحاق علامة الجمعين المذكر والمؤنث عند كون الفاعل جمعا للمذكر أو المؤنث مع كون الفاعل ظاهراً فى الكل فضعيف؛ لعدم الاحتياج

---

(١) قال الأصبهانى ص ٩٣٨: " إنما قال: (الساكنة) احتراز عن تاء التأنيث اللاحقة بالاسم نحو: ضاربة، وبالحرف نحو: ربت " ا. هـ.

(٢) انْظُرْ هذين الوجهين فى: الإقليد ٤/ ١٨٦٣، وقال ابن الحاجب: " وإنما كانت ساكنة لأنها إنما تلحق الماضى وهو مبنى فوجب إسكانها " انْظُرْ: الإيضاح٢/ ٢٧٥.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) قال صدر الأفاضل: " إنما حقها السكون لأنها حرف، والأصل فى الحرف البناء، والأصل فى البناء السكون" انْظُرْ: التخمير٤/ ١٧٥، وانْظُرْ: الإقليد ٤/ ١٨٦٣.

(٥) قال ابن هشام: " والتاء الساكنة فى أواخر الأفعال حرفٌ وضع علامة للتأنيث كـ: قامت " المغنى ١/ ١٣٥.

(٦) سبق الحديث عنه.

(٧) سبق الحديث عنه.

(٨) هذا قول الغجدوانى انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٦٠٨.

عند ذلك إلى تلك العلامة، فلا يقال: قاما[1] الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا: قُمن النساء[2].

فإن قلت: ينبغى أن يتعلق الحكم ببطلان مثل ذلك، لما يستلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة ولا ضرورة، وأن يكون للفعل الواحد فاعلان بلفظين مختلفين من غير عاطف ولا إبدال، ففى الحكم بأنه ضعيف ضعف!

قلت: إن هذه العلامة على ضعفها لا ينبغى أن تقدر ضمائر لئلا يلزم هذان المحذوران[3]، بل تحمل على أنها حروف أتى بها للدلالة على أحوال الفاعلين كما فى نحو: أكلونى البراغيث، فالمقصود: إلحاق تلك العلامة مع كون القصد منها إلى ذلك ضعيف لظهور أمر التثنية والجمع بدونها [4].

فإن قلت: هذه العلامة تلحق للدلالة على تلك الأحوال كما تلحق تاء التأنيث للدلالة على أحوال الفعل بأن فاعله مؤنث، فهما سيّان - عند كون الفاعل ظاهرا - فى ظهور الأمر، فمن أين حصل الضعف لأحدهما دون الآخر؟

قلت: لوجهين الأول: أن فى إلحاق هذه العلامة من إيهام المحذور بخلاف تاء التأنيث.

والثانى: أن المثنى والمجموع لا ينفك عن علامتهما على الثبات فلا احتياج فيهما إلى علامة أخرى لبيان حالهما بخلاف علامة التأنيث فإنها قد تنفك عنه فيحتاج إلى تلك العلامة لبيانه[5].

* * * * *

(1) فى الأصل: (قام) وهو لحن.

(2) قال الرضى ٤/ ٥١٨: "... فتكون الألف والواو والنون مثل التاء، حروفا منبئةً من أول الأمر أن الفاعل مثنى أو مجموع، ولا تكون أسماء ضمائر؛ لئلا يلزم إذن تقدم الضمير على مفسّره من غير فائدة... هذا ما قاله النحاة " وانْظُرْ علة الضعف فى: ابن القواس ص٩٣٧، والجامى ٢/ ٣٩٣، والأصبهانى ص٩٣٨.

(3) أى إضمار قبل الذكر، وأن يكون للفعل الواحد فاعلان بلفظين مختلفين من غير عاطف ولا إبدال.

(4) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠٠٩، وقال الرضى ٤/ ٥١٩: " ولا منع من جعل هذه الأحرف ضمائر وإبدال الظاهر منها... أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر، والغَرض كون الخبر مهما" ا. هـ.

(5) قال فى: الكناش ٢/ ١٢٣: " وإنما قوى إلحاق علامة التأنيث وضعُف إلحاق علامة التثنية والجمع للزوم التأنيث الحقيقى للاسم، وعدم لزوم التثنية والجمع لعروضهما " ا. هـ.

التنوين

التنوين: نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، وهو للتمكين، والتنكير،...

ومنها: التنوين وهو فى الأصل مصدر نوَّنت الكلمة أى: أدخلت آخرها نونا [١]، والغرض من تسميتها بهذا الاسم امتيازها عن النون الأصلية أو الملحقة الجارية مجراها.

وفى العرف: نون ساكنة[٢] تتبع حركة الآخر المتلفظة فى الظاهر، فلا يرد الإشكال بمثل: عصا، وقاضٍ، وبهذا القيد احترز عن نون (ضيفن) و(حَسَنٍ)، لكن بقى فيه النونُ الخفيفة التى للتأكيد داخلةً، فلما قال: لا لتأكيد الفعل خرج عنه تلك النونُ لأنها لتأكيد الفعل[٣].

وهو أى: التنوين على [ما] [٤] ذكره خمسة أنواع: لأنه للتمكين إن كان دالا على أمكنية ما دخل عليه من الأسماء بمعنى: عدم مشابهته الفعل بوجهين من الوجوه التسعة كما فى زيدٍ، ورجلٍ، فإن تنوينهما يدل على أن ليس لهما مشابهة من الفعل[٥].

والتنكير[٦] إن كان دالا على عدم تعين ما دخل عليه كما فى نحو: صهٍ، فإن معناها اسكت سكوتا ما وقتا ما، فإن أُسقط تنوينها صار معناها: اسكت الآن، فلهذا سُمّى بالفارق بين المعرفة والنكرة [٧].

وبعضهم زعم أن التنوين فى مثل (رجل) للتنكير[٨]، وهو غلط فإنك لو سميت بـ (رجل)

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٢٠، وابن يعيش ٩/ ٢٩، والأصبهانى ص ٩٣٨.

(٢) قال الرضى٤/ ٢٠: " قوله (نون ساكنة) يدخل فيه نون (مِن)، ولم يكن قوله (تتبع حركة الآخر) يخرج أمثالها؛ لأن آخر هذه الكلمات نون ساكنة، لا أنَّ نونها تتبع حركة أواخرها " ا. هـ.

(٣) قال ابن هشام: " التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون (حَسَن) لأنها أصل، ونون (ضيفن) للطفيلى لأنها متحركة، ونون (مُنْكَسِر، وانْكَمَرَ) لأنها غير آخر، ونون (لنسفعا) لأنها للتوكيد " انْظُرْ: المغنى ٢/ ٣٩٢.

(٤) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٥) قال ابن هشام: " تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الأمكنية، وتنوين الصرف " المغنى ٢/ ٣٩٢.

(٦) قال ابن هشام: " وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كـ: صهٍ، ومهٍ، وإيهٍ، وفى العلم المختوم بويه نحو: سيبَوَيْهِ وسيبويهٍ آخر " ا. هـ السابق نفسه، وانْظُرْ: الملخص لابن أبى الربيع ص ٦٤٠.

(٧) وهذه تسمية الزمخشرى فى: مفصله ص ٤٢٨، قال ابن يعيش ٩/ ٢٩: " ولا يكون فى معرفة البتة، ولا يكون تابعا إلا لحركات البناء دون حركات الإعراب... " ا. هـ.

(٨) هو صدر الأفاضل انْظُرْ: التخمير٤/ ١٧٨، وقال ابن هشام: " وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به (رجلا) بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير " ا. هـ، انْظُرْ: المغنى ٢/ ٣٩٣، وانْظُرْ: الإقليد ٤/ ١٨٦٥.

والعوض، والمقابلة، والترنم.

ونحوه وجعلته علما لبقى التنوين على حاله، ولو / كان للتنكير لم يثبت فى الموضع الذى تعذر(١٣٦/أ) فيه مدلوله، فعلم بذلك أنه تنوين التمكن[١].

والعوض[٢] ما [٣] كان لاحقا بالاسم [٤] إما عوضا عن المضاف إليه كما فى نحو: يومئذ؛ لأن أصله: يوم إذ كان كذا[٥] ونحو قوله تعالى:**{وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ}**[٦] لأنه فى تقدير: فوق بعضهم، وإما عن الإعلال كما فى نحو: جوارٍ، على الرأى الأصح [٧].

والمقابلة ما [٨] كان موازيا لنون جمع المذكر كما فى: مسلماتٍ، فإن تنوينها مواز لنون (مسلمين)[٩] كما أن حركتها موازية لحرف العلة فيه، ولا يكون هذا التنوين إلا فى جمع المؤنث، وقد يتوهم بعضهم أنه للتمكين[١٠] ورُدّ بما لو سميت بها امرأة تكون فيها العلمية والتأنيث، مع أن تنوينها ثبت عند ذلك، ولو كان للتمكين لما ثبت[١١].

والترنم ما [١٢] كان لاحقا بالقافية المطلقة[١٣] نحو:

---

(١) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٠، والإيضاح ٢/ ٢٧٧، والأصبهانى ص ٩٣٩، والمغنى ٢/ ٣٩٣.

(٢) قال ابن هشام: " وتنوين العوض: وهو اللاحق عوضا من حرف أصلى، أو زائد، أو مضاف إليه مفردا أو جملة، فالأول: كجوارٍ وغواشٍ.... والثانى: كجَنَدِلٍ فإن تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك...، والثالث: تنوين كلٍّ، وبعضٍ، إذا قطعتا عن الإضافة...، الرابع: اللاحق لإذ... " المغنى ٢/ ٣٩٤.

(٣) فى الأصل: (إن) وهو تَصْحِيف.

(٤) قال ابن أبى الربيع: " تنوين العوض وهو يكون فى الرفع والجر، ولا يكون فى النصب لكمال البناء، ويكون فى كل اسم فيه مانع الصرف نحو: جوار، ويَغْزُ، ويَرْمِ إذا كانا اسمين، وكذا قاضٍ إذا كان اسم امرأة، وأما إذا كان اسم رجل أو قبل أن يسمى به فالتنوين فيه تنوين تمكين.. " ا. هـ انْظُرْ: الملخص ص٦٤٠.

(٥) قال ابن يعيش ٩/ ٣٠: " وسمى هذا الضرب من التنوين تنوين عوض لأنه عوض من جملة كان الظرف مضافا إليها الذى هو (إذ) لأن... (إذ) تضاف إلى الجملة، فلما حذفت تلك الجملة للعلم بموضعها عوض منها التنوين اختصارا " ا. هـ، وانْظُرْ: الإيضاح ٢/ ٢٧٧، والمغنى ٢/ ٣٩٤، وابن القواس ص ٩٣٩، والأصبهانى ص ٩٣٩، والتصريح ١/ ٣٤.

(٦) سورة الزخرف من الآية (٣٢)، وفى الأصل: (وجعلنا) وهو خطأ.

(٧) وهو قول سيبويه، والمبرد، وذهب الزجاج إلى أن تنوينه للصرف. انْظُرْ: الرضى ١/ ١٣٤ وما بعدها.

(٨) فى الأصل: (إن) وهو تَصْحِيف.

(٩) انْظُرْ: الإيضاح ٢/ ٢٧٧، والملخص ص ٦٤١، والرضى ١/ ٤١، والكناش ٢/ ١٢٥، والتصريح ١/ ٣٣.

(١٠) نسبه الرضى إلى الربعى، والزمخشرى، فقال ١/ ٤١: " وقال الربعى وجار الله: إن التنوين فى نحو: (مسلمات) للصرف " ا. هـ، وهو قول الربعى فى: التصريح ١/ ٣٣، وانْظُرْ: الأشمونى ١/ ٣٦.

(١١) انْظُرْ: ابن يعيش ٩/ ٣٤، وشرح المصنف ٣/ ١٠١٠، والأصبهانى ص٩٣٩، والمغنى ٢/ ٣٩٣.

(١٢) فى الأصل: (إن) وهو تَصْحِيف.

(١٣) قال ابن هشام: " وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة بدلا من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك فى إنشاد بنى تميم، وظاهر قولهم أنه تنوين مُحَصِّل للترنم... " ا. هـ انْظُرْ: المغنى ٢/ ٣٩٤.

ويحذف من العلم موصوفا بـــ ابن مضافا إلى علم آخر

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ [١]

والقافية عند البعض[٢] ما[كان][٣] من آخر حرف من البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذى قبل الساكن نحو (تابا) من (العتابا)، وقد تطلق على آخر كلمة فى البيت[٤] مثل: العتابا.

فإن لحق هذا التنوين بالقافية المقيدة يسمّى التنوين الغالى لقلّته فى كلامهم من: غلا الشىء إذا قلّ وجوده وعزّ[٥]، ولهذا لم يذكره قسما برأسه[٦].

ويحذف أى: التنوين من العلم حال كون ذلك العلم موصوفا بـ ابن حال كون لفظ الابن مضافا إلى علم آخر كما فى نحو: زيد بن عمرو[٧]، وذلك لكثرة الاستعمال[٨] وشدة الامتزاج عند كون (الابن) صفة واقعة بين العلمين وكأن شدة الامتزاج تجعل المجموع كالكلمة الواحدة، فيحذف التنوين لما أن وسط الكلمة ليس من مظانه.

ثم ينبغى أن يعلم أن همزة (ابن) فى الخط يلازم التنوين فى الثبوت والسقوط فى اللفظ، فحيث سقط التنوين فى اللفظ سقط الهمزة من الخط، وحيث يثبت التنوين فى اللفظ تثبت الهمزة فى الخط[٩]، وذلك للقصد منهم إلى تخفيفها فى الخط كما قصدوا إليه فى اللفظ، ولهذا لم يحذف ألفه فى المثنى، - وإن وقع صفة لعلم مضافا إلى علم آخر - لعدم كثرتها كثرة المفرد[١٠].

---

(١) من الرجز المشطور لرؤبة فى: الديوان ص ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، وشرح أبياته ٢/ ١٦٤، وابن يعيش ٣/ ١٢٠، والخزانة ٥/ ٣٢٦، وغير منسوب فى: المقتضب ٣/ ٧١، وكتاب الشعر١/ ١٤، والأصول ٢/ ٣٨٧، وشروح سقط الزند ٢/ ٧١٤، ولباب الإعراب ص ٣٠٧، والملخص ص ٦٤١. والشاهد قوله: (عساكن) فناب التنوين مناب حرف الإطلاق والأصل (عساكا).

(٢) وهذا قول الخليل، والجرمى، واختاره المصنف، انْظُرْ: نهاية الراغب فى شرح عروض ابن الحاجب للإسنوى ص ٣٤١، وانْظُرْ: كتاب القوافى للإربلى ص ٧٨، والوافى بمعرفة القوافى للأندلسى ص٤٢.

(٣) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٤) وهو قول الأخفش انْظُرْ: نهاية الراغب ص ٤٣٢، وكتاب القوافى ص ٧٩، والوافى ص ٤٤. وقد ذكر الإسنوى خمسة أقوال أخرى انظرها فى: نهاية الراغب٣٤٣، وانْظُرْ: الوافى٤٦ وما بعدها.

(٥) قال ابن هشام: "..... الغالى وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة... وسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن، ويسمى الأخفش الحركة التى قبله غلوا، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل... " انْظُرْ: المغنى ٢/ ٣٩٥.

(٦) أثبته الأخفش، وأنكره الزجاج، والسيرافى انْظُرْ: الارتشاف ٢/ ٦٧١، والجنى ١٤٧، والمغنى ٢/ ٣٩.

(٧) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥٠٤، والمقتضب ٢/ ٣١١، والرضى ٤/ ٥٢١، والجامى ٢/ ٤٠١، والارتشاف٤/ ٢١٨٩.

(٨) انْظُرْ: الكتاب ٣/ ٥٠٤، والمساعد ٢/ ٤٩٨.

(٩) انْظُرْ: الارتشاف ٤/ ٢١٨٩، والهمع ٣/ ٤٧١.

(١٠) قال ابن يعيش ٢/ ٦: " وكذلك إن ثنيت فقلت: ضربت الزيدين ابنى جعفر، أثبت الألف والنون لوجهين: أحدهما: أنه لم يكثر ذلك فى التثنية كثرته فى الإفراد، والثانى: أنه لم يبق بالتثنية علما وصار تعريفه بالألف واللام نحو: الرجل والغلام " ا. هـ.

وأما:

مـــن قـــيسٍ ابـــن ثَعْلَبَـــهْ [1] ::: ....

بإثباتها فشاذ.

وإذا انتفت القيود إما على سبيل الاجتماع، أو على سبيل الانفراد، لا يحذف التنوين، فقوله تعالى:**{وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ}**[2] بالتنوين وإثبات الألف لأنه لم يكن موصوفا بـ (ابن) بل مخبراً عنه به[3]، وإلا فبحذفهما.

وكذلك لا يحذف إذا كان (الابن) مضافا إلى غير العلم وإن كان صفة له، أو كان صفة لكن لغير العلم وإن كان مضافا إلى العلم، وكل ذلك لعدم شدة الامتزاج على تلك التقادير[4].

* * * * *

---

(١) من الرجز وتمامه: جاريةٌ من قيسِ ابن ثَعْلَبَهْ، وبعده: كأنها حِليةُ سيفٍ مُذْهَبَه، وهو للأغلب العجلى في: في: الكتاب ٣/ ٥٠٦، وشرح أبياته ٢/ ٣١٢، وابن يعيش ٢/ ٦، وشفاء العليل ٢/ ٨٠٦، وشرح أبيات المغنى ٧/ ٣٦٦، وغير منسوب في: سر الصناعة ٢/ ٨٧، والمقتضب٢/ ٣١٣، والخصائص٢/ ٤٩١ والبصريات ص ٥١٨، وأمالى الشجرى ٢/ ١٦١، والمقرب ص ٤١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٢، والارتشاف ٤/ ٢١٨٩، والتصريح ٢/ ١٧٠، والهمع ٢/ ٤٢، ونسب للأخطل في: التبصرة ٢/ ٧٢٨. وقيس بن ثعلبة ابن عُكابة: قبيلة عظيمة معروفة، وهى حى من بكر بن وائل، انْظُرْ: معجم قبائل العرب ٣/ ٩٧١. والشاهد قوله: (قيسٍ ابن) حيث أثبت التنوين في (قيس) والألف في (ابن) وهو شاذ، قال ابن الحاجب: " وزعم قوم أن (ابن ثعلبه) بدلٌ، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ، وهو بعيد؛ لأن المعنى على الوصف كغيره، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال (ابن) بدلا " ا. هـ انْظُرْ: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٩.

(٢) سورة التوبة من الآية (٣٠)، وقد قرئت بالتنوين وهى قراءة عاصم والكسائى، وقرأ بغير التنوين باقى السبعة. انْظُرْ: إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٣٦، والبحر٥/ ٤٠٢، والدر المصون ٣/ ٤٥٨.

(٣) انْظُرْ: المراجع السابقة فى الهامش السابق، وقال ابن يعيش ٢/ ٦: " من نَوَّن جعله مبتدأ و(ابن الله) الخبر، حكاية عن مقال اليهود " ا. هـ.

(٤) قال الرضى ٤/ ٥٢١: " فإن لم يكن بين علمين نحو: جاءنى كريمٌ ابن كريم، أو: زيدٌ ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظا، ولا الألف خطا؛ لقلة الاستعمال، وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيدٌ ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر؛ لقلة استعماله أيضا كذلك، مع أن التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة فى المبتدأ والخبر " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن يعيش ٢/ ٦.

نون التأكيد

نون التأكيد: خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة مع غير الألف، تختص بالفعل المستقبل، فى الأمر، والنهى، والاستفهام، والتمنى، والعرض، والقسم...

ومنها: نون التأكيد وهو النون الذى يلحق آخر ما فيه الطلب لتوكيده لأن ما يُطلبُ يُقصدُ فيه ذلك ليحصل، ولذلك سمّى نون التأكيد، وقد يُعبّر عنه بنون المبالغة.

ثم هذا النون على نوعين: أحدهما: خفيفة ساكنة، وثانيهما: ثقيلة أى: مشددة مفتوحة، لكن كون الثقيلة مفتوحة حال كونها مع غير الألف أى: ألف التثنية وألف الفصل فى جمع المؤنث، وأما إذا كانت معهما فمكسورة قطعا كما فى نحو: اضربانِّ، واضربنانّ[1]، والمشددة فى التأكيد أبلغ من المخففة[2] إلا أن مجىء المخففة ساكنة على الأصلَ لكونها مبنيَة، ومجىء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين، وتخصيصها بالفتح للخفة، إلا أنها تكون مكسورة بعد الألف تشبيها لها بنون الإعراب الواقعة بعد تلك الألف فى وقوعهما فيه [3]، وإن كان بينهما فرق بحسب التشديد والتخفيف.

وتختص أى: نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة بالفعل المستقبل[4] دون الماضى والحال؛ لأنها كما عَرفت لتوكيد ما فيه[5] معنى الطلب، وهو إنما يتعلق بما لم يحصلْ بعد ليحصلَ، وهو المستقبلِ، بخلاف الماضى والحال فإنهما لحصولهما على القطع لا يفتقران إلى التأكيد[6]، فيعلم من ذلك أن المستقبل إذا عرى عن الطلب لم يؤكد أيضا.

ثم شرع فى ذكر مواقع الطلب فقال: فى الأمر نحو: اضربَنَّ، وفى النهى نحو: لا تضربَنَّ، وفى الاستفهام نحو: هل تضربَنَّ؟ وفى التمنى نحو: ليتك تضربَنَّ، وفى العرض نحو: ألا تضربَنَّ، وفى القسم نحو: والله لأضربَنَّ،

---

(١) قال الأصبهانى ص٩٤٢: " لأنها فيهما مشبهة بنون التثنية، وكما أن نون التثنية مكسورة فكذا ههنا " ا. هـ

(٢) قال سيبويه٣/ ٥٠٩: "... فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً" ا. هـ وانْظُرْ: اللمع ص ٢٥٩، وتوجيه اللمع ص٥٢٤ وقال: " وهى أشد توكيداً عن الخفيفة لأن لفظها أكثر من لفظها ".

(٣) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٢٣.

(٤) قال ابن يعيش ٩/ ٣٧: "... ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيراً فى لفظها، وتأثيراً فى معناها، فتأثير اللفظ: إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربا، وتأثير المعنى: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما " ا. هـ.

(٥) قوله: (ما فيه) كرر فى الأصل.

(٦) قال صدر الأفاضل: " إنما لم يؤكد بها الماضى ولا الحال لاستحالة الطلب فيها ". انْظُرْ: التخمير٤/ ١٨٦، وانْظُرْ: الكناش ٢/ ١٢٧، والأصبهانى ص٩٤٢.

وقـد يكون فى التحضيض نحو: هلاّ تضربن، وبالتخفيف والتشديد فى الكل[(١)].

فإن قلت: ليس فى القسم معنى الطلب فكيف يؤكد فعله؟

قلت: التأكيد فيه باعتبار أنه إنما يكون علـى مـا يطلـب وجـوده وتحصيله وإن لم يكـن للطلـب ظاهراً، وأما ما لا يتصور فيه معنـى الطلـب منـه أجـرى مجـرى مـا فيـه معنـى الطلـب ليكـون الأخوات على نهج واحد[(٢)].

وقلّت أى: نون التأكيد زيادتها فى النفى فلا يقال: ما يقومَنّ، إلا قليلا؛ وذلك لخلوه عن معنـى الطلب، وأما جوازه على القلة فتشبيها للنفى بالنهى[(٣)] الذى فيه معنى الطلب / فى الصـورة إذ(١٣٦/ب) لا اعتبار بحركة الآخر، وعلى هذا قول الشاعر:

يَحسَـبُهُ الجَاهِـلُ مَـا لَـمْ يَعْلَمَـاَ ::: شَـيخًا عَلَـىَ كُرسـيِّه مُعَمَّمَـا [(٤)]

ونحوه: قلّما يقومن.

وقـد تدخل على ما يجرى مجرى النفى كما قال الشاعر:

رُبَّمـا أوفيـتُ فى عَلَـمٍ ::: تـرفَعْنَ ثَـوبى شمـالاتُ [(٥)]

---

(١) قال ابن القواس ص٩٤٤: " وإنما أكد الفعل مع هذه المعانى لأن فيها معنى الطلب المتعلق بغير الواقع "ا. هـ وانْظُرْ: ابن يعيش ٩/ ٤٠ وفيه بيان العلة فى تأكيد الفعل مع هذه المعانى.

(٢) انْظُرْ العلة فى تأكيد القسم فى: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٧٩.

(٣) قال ابن يعيش ٩/ ٤٢: " وقـد تدخل هذه النون مع النفى تشبيها لـه بالنهى؛ لأن المنهى نفى، كمـا أن الأمـر إيجاب "، وانْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٤، والرضى ٤/ ٥٢٨، والتخمير٤/ ١٨٧، والأصبهانى ٩٤٢.

(٤) من الرجز اختلف فى نسبته فنسب للعجاج وهو فى ملحق ديوانه ص٤١٦، ونسـب لأبـى حيـان الفقعسـى فى: التصريح ٢/ ٢٠٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩، ونسب للـدبيرى فـى: شـرح أبيـات سـيبويه ٢/ ٢٦٦، وورد غير منسوب فـى: الكتـاب٣/ ٥١٦، ومجـالس ثعلـب٢/ ٥٥٢، وأمـالى الشـجرى٢/ ١٦٥، والتبصـرة ١/ ٤٣١، وابـن يعـيش ٩/ ٤٢، وشـرح المقدمـة الجزولية ٣/ ١١٠١، والمقـرب ص ٤٦٤، والرضـى ٤/ ٥٢٨، والأشمونى ٣/ ٢١٨، وانْظُرْ هذا الخلاف فى النسبة فـى: الخزانـة ١١/ ٤٠٩. يصـف وطـب لـبن عَلَتْهُ الرغوةُ فابيضَّ، بالشيخ الأبيض الشعرِ الجالسِ على كرسى. والشاهد قولـه: (ما لم يعلما) فأدخل نـون التأكيد الخفيفة على الفعل المنفى تشبيها للنفى بالنهى.

(٥) من المديد لجذيمة الأبرش ملك الحيرة فـى: الكتـاب ٣/ ٥١٨، وشـرح أبياتـه٢/ ٢٨١، وشـرح شـواهد الإيضـاح ص٢١٩، وابن يعيش ٩/ ٤١، وضرائر الشعر ص٢٠، والتخمير٤/ ١٨٧، وشرح أبيات المغنـى٣/ ١٦٣، والخزانـة ١١/ ٤٠٤، وغـير منسـوب فـى: المقتضـب ٣/ ٥١، واللامـات ص ١١٥، وكتـاب الشـعر ٢/ ٣٩٢، والمقتصـد ٢/ ٨٣٤، والمقـرب ص ٤٦٥، والرضـى ٤/ ٥٢٧، والمغنـى ١/ ١٥٥، والارتشـاف ٥/ ٢٣٨٤، والأشمـونى ٢/ ٢٣١، والهمع ٢/ ٣٨٨، أوفيت: أشرفت، والعلم: الجبل، والشمال: الـريح، يفتخـر بأنـه يرقـب طليعـة للقـوم بنفسه ولا يتكل على غيره، انْظُرْ: حاشية الأمير١/ ١١٩، والشـاهد قولـه: ربمـا... تـرفعن فأدخـل نـون التوكيـد، والذى حسن ذلك زيادة (ما) مع (رب) ورب للتقليل مناسب للنفى فأجريت مجرى النفى.

ولزمت فى مثبت القسم، وكثرت فى مثل: إما تفعلَنَّ.

من حيث إن (رب) للتقليل والقلة تناسب النفى.

ولزمت أى: نون التأكيد باعتبار الزيادة فى جواب مثبت القسم دون منفيّه[1] يريد بذلك أن نون التأكيد ليست بلازمة فى شيء مما ذكر إلا فى مثبت القسم فإنها فيه واجبة، وإنما لزمت فيه[2] لأنه فى الإثبات يلزمه لام التوكيد، فيلزم دخول هذه النون ليرتفع الالتباس بينه وبين الخبر، وبما ذكرنا يعلم وجه عدم لزومها فى منفى القسم.

وكثرت أى: نون التأكيد بذلك الاعتبار فى مثل: إمّا تفعلَنَّ أراد به كل فعل الشرط المؤكد[3] أداة شرطه بـ (ما) المزيدة كالمثال المذكور[4]، ونحو: أينما تفعلَنّ، وحيثما تجلِسَنّ، فإن الأصل فى (إمّا): إن ما، فأدغم النون فى الميم بعد قلبها ميما للتقارب المخرجى بينهما.

وإنما كثرت زيادتها ههنا لأنهم لما أكدوا حرف الشرط بـ (ما) أكدوا الفعل أيضا لئلا ينحط المقصود عن غيره[5].

فإن قلت: هذا بالحقيقة يرد اعتراضا على الحكم المتقدم من أن نون التأكيد إنما تدخل على ما فيه معنى الطلب، و(إمّا تفعَلَنّ) ليس من مواقع الطلب!

قلت: نعم إلا أنه يجاب بأن ذلك فيه لشبهه (ما) بـ (لام) القسم وجريانه مجراه فى كون أولهما مؤكداً أما فى الشرط بـ (ما) وأما فى القسم فبـ (اللام) فأكد آخره بالنون كما أن آخر القسم بها[6].

وقيل[7]: أو لجريه مجرى ما فيه معنى الطلب لاشتماله على ما يقتضى تأكيده وهو (ما) المزيدة كاشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضى لتوكيده.

---

(١) قال الرضى ٤/ ٥٣٠: " ثم إن النون تلزم من المواضع المذكورة: المقسم عليه مثبتا نحو: والله لأقومنَّ، بشرط ألا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى:{وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ} " ا. هـ، وانْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٤٠٣، والمساعد ٢/ ٦٦٤.

(٢) انْظُرْ علة لزومها فى مثبت القسم فى: ابن القواس ص٩٤٥، والجامى٢/ ٢٠٤، والكناش٢/ ١٢٨، وشرح اللمع للتبريزى ص٤٠٣.

(٣) فى الأصل (المؤلك) وهو خطأ.

(٤) قال ابن القواس ص٩٤٥: "... فقال الزجاج وغيره: إن النون لازمة له لزومها فى القسم ". ا. هـ وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٣٠.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٤، وابن القواس ص ٩٤٥، والأصبهانى ص ٩٤٢، والجامى ٢/ ٤٠٤.

(٦) قال سيبويه ٣/ ٥١٥: " وذلك لأنهم شبّهوا (ما) بـ (اللام) التى فى (لتفعلن) لّما وقع التوكيدُ قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام " ا. هـ، وانْظُرْ: ابن القواس ص٩٤٥.

(٧) هذا قول ابن الحاجب فى: الإيضاح ٢/ ٢٨٠.

وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم، ومع المخاطبة مكسور، وفيما عداه مفتوح.

وما قبلها أي: وما قبل نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة حال كونها مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع المذكر السالم مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، فإن الأصل في قولك: هل تضربُنَّ يا رجالُ؟ هل تضربون؟ فلما دخلت نون التأكيد حذفت النون التي هي علامة الإعراب لزواله مع هذا المتصل، ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين، وبقيت الضمة للدلالة عليها، هذا إذا لم يكن ما قبل تلك الواو مفتوحا، أما إذا كان مفتوحا فالضمة تجرى على نفس الواو كما في: اخْشَوُنَّ، ولم تحذف هذه الواو لعدم ما يدل عليها في الكلام وإنما ضم لالتقاء الساكنين، ولم يفتح ولم يكسر إجراء لما قبل النون في جمع المذكر في جميع الأنواع مجرى واحدا بالتزام الضم في الكل[1].

فإن قلت: أليس التقاء الساكنين في مثل ذلك على حده؟

قلت: لا؛ لأن النون وإن كانت كالجزء من الكلمة لشدة اتصالها بما قبلها إلا أنها كلمة على كل حال، وكان التقاء الساكنين الحاصل بها لا على حدّه، ولاستصعاب[2] ذلك قال بعضهم[3]: " حذفت الواو لالتقاء الساكنين في المخففة، وحملا للمشددة عليها". ولا حاجة إليه.

وما قبلها حال كونها مع ضمير المخاطبة وهو الياء في مثل: تضربين مكسور ليدل كسرته على الياء المحذوفة لذلك الالتقاء كما في نحو: هل تضرِبِنّ يا امرأة، ووجه إعلاله ظاهر، وهذا أيضا إذا كان ما قبلها أي: ما قبل الياء مكسوراً[4]، أما إذا كان مفتوحا فالكسر يجرى على نفس الياء كما في نحو: اخشَيِنَّ، والوجه في عدم حذف الياء هنا وكونه متحركا بالكسرة دون الضمة والفتحة ما قلنا في: اخشَوْنَّ[5].

وما قبلها حال كونها فيما عداه أي: فيما عدا المذكور من كونها مع واو الجمع للمذكر وياء المؤنث المخاطبة مفتوح طلبا للخفة، ولأن الفعل لما عاد إلى البناء بسبب تركيبه كان الأصل فيه أن يبنى على الفتح كما يبنى عليه آخر الأول من المركب، وهو المتكلم، والواحد المذكر غائبا كان أو مخاطبا، والمؤنث الغائبة[1].

---

(١) انْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٣١، وابن القواس ص٩٤٥، والجامى٢/ ٤٠٤، والكناش ٢/ ١٢٩، والهمع ٢/ ٥١٥.
(٢) فى الأصل (والاستصعاب) وهو تَصْحِيف.
(٣) هو الغجدوانى انْظُرْ: شرح الغجدوانى ص ٦١٢.
(٤) فى الأصل (مكسورة) وهو تَصْحِيف.
(٥) وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٣١.
(١) انْظُرْ: الجامى ٢/ ٤٠٥.

وتقول فى التثنية وجمع المؤنث: اضربانِّ واضربنانِّ، ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس،

وينبغى أن يعلم أن قوله (فيما عداه) ليس التثنية والجمع بداخلين فى المراد منه وإن كان ظاهر اللفظ يتناولهما، بدليل إفرادهما بالذكر بقوله: وتقول فى التثنية سواء كانت للمذكر أو للمؤنث، وجمع المؤنث سواء كان للغائبة أو للمخاطبة[١]، قوله: اضربَانٌّ مثال للتثنية.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يحذف ألفها اكتفاءً بالفتحة كما يحذف الواو [والياء][٢] اكتفاء بالضمة والكسرة، قلت: لكون حذفها مؤديا إلى التباسها بالواحد، ولا يفرق بحركة النون - الكسرة - لعدم الاعتبار بها[٣].

وقوله اضربنانّ مثال لجمع المؤنث، وهما مقولا قوله (وتقول).

وإنما ثبتت الألف فيه بعد نون الجمع وقبل النون المشددة لئلا يلزم توالى ثلاث نونات[٤]، وأما وجه كون حركتها كسرة[٥] فقد مرّ.

ولا تدخلهما أى: لا يدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للتأكيد[٦] حذراً من لزوم أحد الأمرين المتعذرين إما: الارتكاب على التقاء الساكنين على غير حدّه، لأن حدَّه أن يكون الأول حرف مد والثانى مدغما، أو / الالتباس بالواحد فى التثنية بحذف الألف، ولم يجز حذفهما فى **(١٣٧/أ)** الجمع أيضا، وإن لم يلزم منه الالتباس واجتماع النونات حملا لها على المشددة، ولم يجز تحريكها لأن ذلك مناف لوضعها[٧].

خلافا فى ذلك ليونس[٨] فإنه أجاز إلحاق النون الخفيفة بالتثنية وجمع المؤنث مجوّزاً لالتقاء الساكنين على غير حدّه[١]، مستدلاً بقوله تعالى: **{مَحْيَايْ}**[١] بسكون الياء وصلاً على قراءة

---

(١) فى الأصل (للغائب أو للمخاطب) وهو تَصْحِيف.

(٢) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٣) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٥، والرضى ٤/ ٥٣٤، والجامى ٢/ ٤٠٥.

(٤) انْظُرْ: المراجع السابقة نفسها.

(٥) قال ابن الحاجب٣/ ١٠١٥: " وكسروا النون بعد الألف تشبيها لها بنون التثنية لوقوعها بعد الألف " ا. هـ.

(٦) ذكر صاحب الإنصاف ٢/ ٦٥٠ أن هذا مذهب البصريين، وقال ابن مالك: " هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين " انْظُرْ: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٧.

(٧) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٥، والرضى ٤/ ٥٣٤، وابن القواس ص٩٥٠، والمقتصد ٢/ ١١٣٣.

(٨) قال سيبويه ٣/ ٥٢٧: " وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيداً، واضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أدغم " ا. هـ، وانْظُرْ: المقتضب٣٤٢. وبمثل هذا قال الكوفيون انْظُرْ: الإنصاف ٢/ ٦٥٠، واللباب ٢/ ٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/ ٨٩، والرضى ٤/ ٥٣٤، وأوضح المسالك ٤/ ١١٠، والمساعد ٢/ ٦٣٣، وائتلاف النصرة ص ١٣١، والتصريح ٢/ ٢٠٧، والهمع ٢/ ٥١٥.

(١) قال ابن يعيش ٩/ ٣٨: " كأنه يكتفى بأحد الشرطين وهو المد الذى فى الألف " وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٣٤.

وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل وإن لم يكن فكالمتصل، ومن ثمت قيل: هل ترينَّ، وتروُنَّ...

نافع[2]، وذلك لأن الألف فرط مدها والمدّ يقوم مقام الحركة، وقد يقال: إن يونس يحرك هذه النون بالكسر، ومحمول قوله تعالى:**{ولا تَتَّبِعَان}**[3] - بتخفيف النون[4] - على ذلك.

وهما أى: نونى التأكيد الخفيفة والمشددة فى غيرهما أى: فى غير التثنية وجمع المؤنث، لا يخلو كل منهما من أن يكون إما مع الضمير البارز أو مع الضمير المستتر، فإن كانتا مع الضمير البارز كواو جمع المذكر وياء المخاطبة يكون كل منهما كالمنفصل[5] أى: كالكلمة المنفصلة عما قبلها فى الأحكام؛ لوجود الفصل بينهما بذلك الضمير، مثلا الواو والياء يحذفان مع هذه النون إذا كانت مع ذلك الضمير كما يحذفان عند الاتصال بكلمة منفصلة تقول فى (اضربوا): اضربُنّ، بحذف الواو، كما يحذف فى: اضربوا القوم، وكذلك حال الياء.

وإن ولم يكن كل منهما مع الضمير البارز بل مع المستكن أو لا مع الضمير فكالمتصل[6] أى: كالكلمة المتصلة بما قبلها فيها[7].

ومن ثمت أى: ومن أجل أن نونى التأكيد فى غير المثنى وجمع المؤنث إن كانت مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة، ومع غيره كالكلمة المتصلة قيل: هل تَرَينَّ؟ بكسر الياء؛ لأن أصله (ترْين) بسكون الياء، فلما حذف نون الإعراب باتصال نون التأكيد للتنافى بينهما، تلاقى الساكن الذى هو ياء الضمير [مع][1] الساكن الآخر، ويجب الكسر لالتقاء الساكنين؛ لأن الأولى ياء قبلها فتحة وحكم مثلها فى الكلمة المنفصلة أن يكسر كقولك: اخشِي القوم، ولم تَرِى الناس.

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٦٢).

(٢) سبقت ترجمته، وتخريج القراءة فى قسم التحقيق.

(٣) سورة يونس - عليه السلام - من الآية (٨٩).

(٤) هى قراءة ابن عامر انْظُرْ: مختصر شواذ القرآن ص ٥٨، والبحر ٦ / ١٠١.

(٥) قال ابن الحاجب ٣/ ١٠١٦: " الغرض بيان الأفعال المعتلة عند إلحاق النون بها "، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٣٥.

(٦) قال الرضى ٤/ ٣٥٣٥: " فإن لم يكن بارزاً وهو فى الواحد المذكر نحو (اغْزُ) و(ارمِ) و(اخْشَ) فالنون كالمتصل، أى: كالكلمة المتصلة، ويعنى بها ألف التثنية نحو: اغزوَنَّ، وارمِيَنَّ، واخشَيَن، برد اللامات وفتحها كما قلت: اغزُوَا، وارمِيَا، واخْشَيَا " ا. هـ.

(٧) قال الرضى ٤/ ٣٥٣٥: " فإن لم يكن بارزاً وهو فى الواحد المذكر نحو (اغْزُ) و(ارمِ) و(اخْشَ) فالنون كالمتصل، أى: كالكلمة المتصلة، ويعنى بها ألف التثنية نحو: اغزوَنَّ، وارمِيَنَّ، واخشَيَن، برد اللامات وفتحها كما قلت: اغزُوَا، وارمِيَا، واخْشَيَا " ا. هـ.

(١) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

وتَرَيَنَّ، واغزُوَنَّ، واغْزُنَّ، واغزِنَّ، والمخففة تحذف للساكنين وفى الوقف فيُرد ما حذف.

وقيل لأجل ذلك: هل تَرَوُنَّ بضم الواو؛ لأن أصله (تَرَوْن) بفتح الراء وسكون الواو بعد حذف الألف لالتقاء الساكنين، وحذف نون الإعراب عند اتصال نون التأكيد لما مرّ، فوجب تحريكها بالضم للساكنين كما فى قوله تعالى:**{ولا تَنْسَوُ الفَضْلَ بَيْنَكُم}**[1] و: لم تَرَوُا القوم.

وقيل أيضا: ترينَّ، واغزوَنَّ بفتح الياء والواو؛ لأن أصلهما (ترى) و(اغز) بحذف الواو للوقف على الأصح، فلما اتصل نون التأكيد وجب رد ما حذف؛ لانعدام ما يوجب حذفه حينئذ[2]، ثم حرك الواو والياء بأصل الحركة فى آخر الكلمة الأولى من المركب؛ لأن النون فى هذين المثالين كالجزء من الفعل لعدم الفصل بينهما بالضمير البارز.

وقيل كذلك: اغزُنَّ واغزِنَّ بضم الزاى فى أحدهما وكسرها فى الآخر، فأصلهما قبل اتصال النون (أُغْزِى) و(اغزُوا) فلما اتصل بهما النون حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين؛ لأنهما ليستا كالمتصلة بما قبلهما، وبقى الكسر والضم فيما قبلهما للدلالة عليهما.

والنون المخففة من نونى التأكيد تحذف حذفاً مطرداً إذا لقيت للساكنين[3] بعدها لأنه لو كان الساكن قبلها يحذف ذلك لا هى، لما أن بقاءها يؤدى إلى أحد المحذورين وهما: إما تحريكها، أو اجتماع الساكنين، فلذلك تقول فى (اضربَنْ) إذا لاقى مثل (القوم): اضربَ القوم، مع بقاء الحكم، ولذلك بقيت الباء مفتوحة لأنها فى حكم المراد، ولولا ذلك لوجب أن يقال: اضربِ القومَ - بالكسر[4].

[فإن قلت][5]: لَمِ لَمْ يحركوها بالكسر؟

قلت: القصد منهم أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم على النون اللاحقة للفعل مزيّة، مع أن فى ذلك خروجا عن الوضع[6].

وكذلك تحذف النون المخففة فى الوقف إذا لم يكن ما قبلها مفتوحا؛ لأن ما قبلها إذا كان

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢٣٧).

(٢) قال الأصبهانى ص٩٤٥: " لأن حذفه كان إما للإعراب، أو للتشبيه بالإعراب، وليس أحدهما فيه " ا. هـ.

(٣) قال الرضى ٤/ ٥٣٧: " وقال سيبويه عن يونس: إنه إذا جاء بعد النون المخففة فى (اضربانْ) و(اضربنانْ) ساكن تبدلها همزة نحو: اضرباء الرجل، واضربناء الرجل " ا. هـ.

(٤) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٧.

(٥) ما بين المعقوفين يفتقر إليه السياق.

(٦) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٧، والأصبهانى ص ٩٤٦.

والمفتوح ما قبلها تقلب ألفا.

مفتوحاً لم يحذف بل يقلب ألفا - كما سيجيء - وذلك تشبيها لها بالتنوين، فإنها تحذف في حال الرفع والجر وإن جاز تحريكها فهي لا تكون[1] أسعد منها؛ لأن التنوين يدخل على الاسم فلها فضل على النون الداخلة على الأفعال، ولأنها لعدم مفارقتها الاسم عند عدم المانع قوية بخلاف النون.

فيُرد ما حذف من حروف العلة أو حرف الإعراب لأجل النون المخففة بعد حذفها في الوقف لعدم موجب حذفه، فتقول في: هل تَضْرِبُنْ؟: هل تَضْرِبُونَ؟ بواو الضمير ونون الإعراب المحذوفين لأجل النون، وفي نحو (اضْرِبُنْ) اضربوا، بإعادة واو الضمير، وتقول في: هل تَرَيْنَ يا امرأة؟ وهل تخشَوْنَ يا قوم؟: [هل تِرَينَّ؟][2] وهل تَخْشَونَّ؟ بإعادة نون الإعراب، لما **(١٣٧/ب)** ذكر من عدم المانع[3] / وعلى هذا قول الشاعر:

لا تُهِينَ الفَقيرَ عَلّكَ أَنْ ::: تَركَعَ يَومًا والدَّهرُ قَدْ رَفَعَه[4]

والأصل: لا تهينن حذفت النون لالتقاء الساكنين وأبقى ما قبلها بالبناء على الفتح؛ لكونها في حكم المراد، ويدل عليه عدم حذف الياء وعدم جزم النون.

فإن قلت: ما بال حذف هذه النون يرد به ما حذف لأجلها، ولم يرد بحذف التنوين ما حذف لأجلها؟

قلت: ذلك لتقديرهم هذه النون معدومة في أصلها بخلاف التنوين في مثل قولك: قاض، وغاز، فإن الفصيح فيهما بقاء حكم التنوين[5]، وإن حذف لفظا، وذلك لفضيلة التنوين على النون لما عرفت.

---

(١) في الأصل: (يكون).

(٢) ما بين المعقوفين من شرح المصنف ٣/ ١٠١٧.

(٣) انْظُرْ: الأصبهاني ص ٩٤٦ وما بعدها.

(٤) من المنسرح للأضبط بن قريع في: التبصرة ١/ ٤٣٤، وشرح ديوان الحماسة ٣/ ١١٥١، وشرح شواهد الشافية ص١٦٠، والتصريح ٢/ ٢٠٨، والمقاصد٤/ ٣٣٤، والخزانة١١/ ٤٥٠، وغير منسوب في المفصل ص٤٣٢، وأمالي الشجري ٢/ ١٦٦، وابن يعيش٩/ ٤٣، والمقرب ص٤١٦، والتخمير٤/ ١٨٩، والمغني ١/ ١٧٦، والأشموني٣/ ٢٢٥. كنى بالركوع عن انحطاط الحال، وفي الأصل (علك أن ترفع) وهو خطأ. والشاهد قوله: (لا تهين) وقد وضحه الشارح فلا حاجة لإعادته.

(٥) انْظُرْ: شرح المصنف ٣/ ١٠١٨.

والنون المخففة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا عند الوقف تشبيها لها أيضا بالتنوين[١] تقول فى اضربَن يا رجل: (اضربا) بقلب النون ألفا قياسا على الوقف فى الأسماء، فإن التنوين فى الاسم يقلب ألفا أيضا فى الوقف فى حالة النصب[٢]، مع أن فيه إبقاء فى الجملة لعلامة التأكيد وتناسب الفتحة للألف.

وإنما لم تقلب واوا إذا كان ما قبلها مضموما، وياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، قياسا على الوقف فى الأسماء، لإيهام ذلك عدم بقاء تلك العلامة إذ لا يُعلم فى قولك: (اضربوا) من قولك: يا زيدون اضربُن، أن الواو بدل من النون، أو المحذوف المردود، وكذلك فى قولك:

(اضربى) من قولك: يا امرأة اضربن لم يعلم أن الياء بدل من النون أو المحذوف المردود[٣].

تَمَّ، صاحبُ الكتاب كاتبُه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين،

تم بعون الله وحسن توفيقه قد وقع الفراغ عن تحرير هذه النسخة الشريفة فى أول

شهر جمادى الآخرة، فى يوم الثلاثاء، فى وقت الضحى، سنة ثمان وستين وتسعمائة.

الحمد لله أولا وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد باطنا وظاهراً.

كتبت هذا الكتاب فى ثلاثة وثلاثين يوماً.

عجب مشكل يوعا لمن كتائب ::: هما لن لخط ما يقراء ظرافت[٤]

الخط باقٍ والعمر فانٍ العبد عاصٍ والرب عافٍ.

* * * * *

---

(١) انْظُرْ: الأشمونى ٣/ ٢٢٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤٤، وتوجيه اللمع ص ٥٣٣، والفوائد= =والقواعد ص ٧٣٨.

(٢) انْظُرْ: التصريح ٢/ ٢٠٨، وانْظُرْ: شرح اللمع للتبريزى ص ٤٠٦.

(٣) قال الشيخ خالد: " وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب أن يرد ما حذف فى الوصل من واو أو ياء لأجلها ". ا. هـ انْظُرْ: السابق نفسه، وانْظُرْ: الرضى ٤/ ٥٣٨ وقد فصّل ذلك.

(٤) بيت من الشعر باللغة الفارسية.

الخاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين أوتوا الحكمة وفصل الخطاب.... وبعد، فمن خلال معايشتى لشرح الكافية ليعقوب بن أحمد بن حاجى عوض تحقيقا ودراسة استطعت بحمد الله – تعالى – أن أتوصل إلى عدة نتائج وثمار، أهمها ما يلى:

١- أن ابن حاجى عوض قد غلبت عليه النزعة البصرية، وتمثّل ذلك فى عدّه نفسه من البصريين، وترجيحه للمذهب البصرى فى كثير من المسائل التى عرض الخلاف فيها. ومع ذلك إذا استقام عنده المذهب الكوفى أخذ به ورجحه على غيره.

٢- تأثره بشرح ابن الحاجب، وتمثل ذلك فى: متابعته له فى كثير من آرائه وتعليلاته، ونقله لكثير من أقواله.

٣- متابعته لابن الحاجب فى تقسيم أبواب الكتاب.

٤- تأثره بمن سبقه من الشارحين للكافية، خاصة: ركن الدين الإستراباذى صاحب الشرح المتوسط، وجلال الدين الغجدوانى، ويدل على ذلك أنه أفسح لأقوالهما مجالا كبيرا فى الشرح.

٥- عنى – رحمه الله – بذكر المصادر، والعلماء، الذين استقى منهم مادة كتابه.

٦- حرص – رحمه الله – على ربط أبواب الكتاب بعضها ببعض، موضحا علاقة كل باب بما قبله، مبينا الحكمة من كون هذا الباب تاليا لما قبله.

٧- أكثر – رحمه الله – من ذكر الأصول والعلل النحوية التى تُعين على فهم القاعدة وتبيين المراد، وهذا يدل على قوة حجته ورجاحة تفكيره.

٨- عنى – رحمه الله – بالحدود والتعريفات مع شرحها كلمة كلمة وإخراج محترزاتها.

٩- كان رحمه الله مقلا فى الاستشهاد بالحديث الشريف، حيث بلغت جملة ما استشهد به خمسة عشر حديثا، وهذا قليل بالنسبة لشواهده الأخرى من القرآن الكريم، وأقوال العرب.

١٠- من خلال هذا الشرح وقفنا على عدد من العلماء لم نسمع بهم من قبل ومنهم: قطب الدين الفالى، والنكسارى، وركن الدين الحديثى، وجلال الدين الغجدوانى.

وبعد، فيعلم الله – تعالى – أنى بذلت قصارى جهدى ووسعى فى سبيل الوصول بهذا العمل إلى هذه الصورة، ولا أدعى أنى قد بلغت فيه الكمال أو قاربته، فالكمال

لله تعالى وحده، ولو طلب الكمال كل باحث ما خط شيئا ولا أخرج كتابا، وما أحسن ما قاله العماد الأصفهانى: " إنى رأيت ألا يكتب إنسان كتابا فى يومه إلا قال فى غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم لكان أفضل، ولو ترك لكان أجمل، وهذا من أجل العبر، وهذا دليل على استيلاء النقص على جملة البشر ".

وإنى لأرجو من الله – جل وعلا – أن تكون الأخطاء محدودة؛ والهفوات معدودة، وأسأله – تعالى – المغفرة عن الزلات، والبعد عن الهفوات،**{رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ}**[1].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأنعم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم. آمين.

الدكتور/ سعد محمد عبد الرازق أبو نور

* * * * *

(١) سورة البقرة من الآية (٢٨٦).

الفهرس